

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢	خطبة الكتاب	٢٤	كتاب البيوع
٤	كتاب البهارة	٢٤	باب اختيارات
٤	كتاب الصلاة	٢٥	باب الاقالة
٦	باب الجمعة	٢٩	باب الاستحقاق
٨	باب الخنازة	٢٩	باب السلم
٨	باب الزكاة والعشر	٣٠	باب القرض
١٢	كتاب الصوم	٣٠	باب الصرف
١٢	كتاب الحج	٣٣	كتاب الكفالة
١٤	كتاب النكاح	٤٦	كتاب الخوالة
١٧	كتاب الولى	٤٩	كتاب القضاء
١٩	باب الكف	٥٤	باب الحبس
٢٠	باب المهر	٥٤	مسائل شتى
٢٤	مسائل الجواهر	٧٥	كتاب الشهادة
٢٥	مسائل مشورة من أبواب النكاح		كتاب الوكالة
٢٩	قوائد ذكرها المؤلف الحج	٧٦	
٢٩	باب نكاح الرقيق والكافر	٧٧	كتاب الايمان والندور
٣٠	باب المعنين	٧٨	كتاب الشراكة
٣٠	باب الرضاع	٩٠	باب الردة والتعزير
٣٣	كتاب الطلاق	٩٦	كتاب المفقود
٤٦	باب الخلع والطلاق على مال	٩٧	كتاب اللقيط والقطعة
٤٩	باب العدة	٩٧	كتاب الوقف
٥٤	باب الحضانة	٩٧	الباب الاول
٥٤	باب النفقة		
٧٥	باب ثبوت النسب		
	كتاب العتق والاستيلاء والتدبير والولاء		
	والا بقى		
	كتاب الايمان والندور		
	كتاب الشراكة		
	باب الردة والتعزير		
	كتاب المفقود		
	كتاب اللقيط والقطعة		
	كتاب الوقف		
	الباب الاول		

هو العالم العلامة القدوة المهمة الحبيب السيب الجامع بين شرفي العلم والنسب السيد محمد  
 أمين بن عمر بن عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم المتصل نسبه الشريف الى سيدنا الحسين  
 سبط سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم وعظم \* ولابد دمشق الشام سنة ثمان  
 وتسعين ومائة وألف ونشأ في حجر والده و حفظ القرآن المجيد وهو صغير جدا ثم اشتغل بطلب العلم  
 مع الاجتهاد في التحصيل حتى تفتي وأفتى ودرس وألف التاليف العديدة وصنف الكتب النفيسة  
 فشرح متن الكافي وألف حاشية على شرح نبذة الاعراب وهو ابن سبع عشرة سنة وعمل ديوان شعر  
 في مدح شيخه السيد محمد شيا كز بن سالم العمري الشهير والده بالعقاد وبابن المقدم سيد الخنفي  
 الدمشقي الخلق ومن مؤلفاته أيضا هذا الكتاب المسمى بالعقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية  
 وحاشيته على الديرة السميعة رد المحتار على الدر المختار وحاشية على البحر الرائق وحاشية على شرح  
 المنار للعسلافي وحاشيتان على النهر وشرح الملتقى إلا أنهم عالم يجردا من الهامش وله في كتابات  
 على المطول ومجموع كبير جمع فيهم من نقائس الفوائد النثرية والشعرية \* وعرائس الزكيات  
 والمخ الادبية \* ما يروق الناظر \* ويسر الخاطر \* وله أيضا كتاب الرحيق المختوم \*  
 شرح قلائد المنظوم \* وشرح عقود رسم المفتي وتنبية الولاة والحكام وبحار الفيض وله رسائل  
 عديدة ناهزت الثلاثين من كل فن وأما تعاليقه على هوامش الكتب وحواشها وكتابه  
 على أسئلة المستفتين والاوراق التي سودها بالمباحث الزائقة والدقائق الفائقة قلادة كاد  
 يحصى ولا يمكن أن تستقصى \* وبالجملية فكان شغلا من الدنيا التعلم والتعليم \*  
 والفهم والتفهيم \* والاقبال على مولاه \* والسعي في اكتساب رضاه \* مقبلا  
 زمنه على انواع الطاعة والعبادة \* من صيام وقيام وتدريس واقناء وتأليف  
 وفائدة \* وكانت ترد اليه الاسئلة من غالب البلاد \* وانتفع به خلق كثير  
 من حاضر وباء \* توفي ضحوة يوم الاربعاء الحادي والعشرين من  
 ربيع الثاني سنة ١٢٥٢ هـ اثنين وخسين ومائتين بعد الف \*  
 من هجرة من خلقه الله على اكمل وصف \* صلى الله وسلم  
 عليه وعلى آله \* والناسحين على منواله \* ودفن  
 رحمه الله بقبيرة دمشق في باب الصغير  
 بالتربة الفوقانية \* لا زالت محائب  
 الرحمة تبل ثراه في البكرة  
 والعشيرة  
 آمين  
 م

الجزء الاول من الفتاوى الحامدية

٢٠ ٢٦

هذا الجزء بلغت مصاريف طبعه مبلغ ستة وعشرون غرشا وعشرين فضه  
 (وخالص الكمرك)



بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله على آلائه \* وأشكره على نواتر نعمائه \* وأصلي وأسلم على خاتم أنبيائه \* سيدنا محمد خير  
 أصفائه \* وعلى آله وصحبه وأخصائه \* أما بعد فيقول العبد الفقير \* إلى مولاه القدر \*  
 محمد أمين \* الشهير بابن عابدين \* غفر الله له ذنوبه \* وملا من زلال العفو وذنوبه \* أن كتاب  
 مغنى المستفتي \* عن سؤال المفتي \* للإمام العلامة \* والخبير الفهامة \* حامداً فندى العمادى \*  
 مفتي دمشق الشام \* عليه رجة الملك السلام \* كتاب جمع جل الحوادث \* التى تدعو إليها  
 البواعث \* مع التحرى للقول الأقوى \* وما عليه للعمل والفتوى \* لم أر لأمبلى بالفتوى انفع  
 منه \* حيث جمع ما لا غنى عنه \* غير أن فيه نوع اطماب \* بتكرار بعض الاسئلة وتعداد  
 النقول في الجواب \* فأردت صرف الهمة نحو اختصار أسئلته وأجوبته \* وحذف ما اشتهر  
 منها ومكرراته وتلخيص أدلته \* وربما قدمت ما أخر وأخرت ما قدمت \* وجعت ما تفرق على وضع  
 محكم \* وزدت ما لا بد منه من نحو استدرالك أو تقييد \* أو ما فيه تقوية وتأيد \* ضاماً إلى ذلك  
 أيضاً بعض تحريرات نفعتم فى حاشيتي على البحر المسماة منحة الخالق \* على البحر الرائق \* وحاشيتي  
 التى علقتها على شرح التنوير \* المسماة رد المحتار \* على الدر المختار \* وما حترته من الرسائل  
 الفائقة \* فى بعض المسائل المغلقة \* مع ما يفتح به الفتح العليم فى حال الكتابة من تحرير بعض  
 المسائل المشككة \* والوقائع المعضلة \* فدونك كتاباً حاوياً للدرر والفوائد \* حاوياً عن مستكرات  
 الزوائد \* هو العمدة فى المذهب \* والحرى بأن يكتب بقاء الذهب \* جلنى على جمعه من لا يسعنى  
 الا امثال أمره \* افاض الله على وعلمه من وابل خيره وبره \* وقد سميت ذلك بالعقود الدرية \*  
 فى تنقيح الفتاوى الحامدية \* وحيث قلت قال المؤلف فرادى به صاحب الاصل وكل ما كان  
 من زيادته أصدرة بلفظ أقول \* والله تعالى هو المسؤل \* فى بلوغ ذلك المأمول \* والتوفيق  
 والسداد \* وانعام هذا المراد \* وفى أن ينفعنى به والمسلمين \* فانه أكرم الأكرمين وأرجم الراحمين \*

(سئل) فين أراد أن يتدعى في أمر ذي بال يهتم به شرعاً وليس بمحرم ولا مكروه ولا جعل الشارع له  
 مبدأً غير البسمة فجاء يتدعى بدأ حقيقياً \* (الجواب) بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب  
 العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قد جمعنا بين البسمة والحمد لله لقوله عليه افضل  
 الصلاة واتم السلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو أثر وفي رواية أجزم وفي رواية بالحمد لله  
 وختمنا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تيناً ولم يورد في ذلك \* (فوائد تتعلق بأدب المفتي) \*  
 أدب المفتي أن لا يقول بصدق ديانة لأنه تعلم بل أدبه أن يقول لا يصدق برازية من ثلثي الأيمان \*  
 الواجب على المفتي في هذا الزمان المبالة في إيضاح الجواب لغلبة الجهل فتاوى ابن الشبي  
 من الحدود والتعزير \* وفي القضية ايسر المفتي ولا للقاضي أن يحكم على ظاهر المذهب وبترك العرف  
 ونقله عنه في خزائن الروايات يبرى على الاشياء من القاعدة السادسة ثم قال وأصلها قوله عليه الصلاة  
 والسلام ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن اه اقول لكن صرحوا بأن العرف المخالف للنص  
 لا يعتبر وبأنه لا يصح بيع الشرب مقصوداً وان تعرف ولعل هذا محمول على بعض مسائل كمائل  
 المزارعة والمساواة التي ظاهراً الرواية عن الامام عدم جوازها والفتوى على الجواز للتعامل وكوقف  
 الموقوف وكبعض النساء الايمان المبنية على عرف المتقدمين فانه لا يلزم فيها عرفهم بل تجري على كل  
 عرف حادث تأمل قال ابن الشحنة في شرح المنظومة كل ما في القضية مخالف للقواعد لا التفات اليه  
 ولا عمل عليه ما لم يعضده نقل من غيره وفي حسام الحكام المحققين للشرنبلالي وقد أفادني استاذي  
 وتبين بقوله ان فتوى مثل هؤلاء الاكابر وأضرابهم شأنها النظر فيها من غير تقليد واقتناء بما فيها من  
 غير احاطة بحكمها من كتب المذهب المعتمدة فإن مقام الاقتناء خطر وقد يظن الانسان انه فهم المسئلة  
 على حقيقتها والامر بخلافه أو يشبهه عليه حفظه فيخطئ ولذلك اذا حققت كثيراً من الفتاوى  
 المجموعة من اصحابنا فاضلا عن التي جمعها غيرهم عنهم تجد النص في المذهب بخلافها وكان استاذي  
 الثاني اذا جاءه فتوى بأمر في النظر فيها ويقول اطالها اتماماً أن تصبر حتى تراجع النقل أو خذها ثم يقول  
 لي انا عرف الحكم في هذا كما عرفك وأعرف الشمس ولكن لا بد من مراجعة النقل لاحتمال الخلاف  
 ونحوه ما الذي يسعى من الله تعالى أن أقول هذا يستحق وهذا لا يستحق وهذا يجوز وهذا لا يجوز  
 الابد النظر والحكم لقائله من أمته المذهب رجهم الله تعالى اه \* المراد من قولهم يدين ديانته لا قضاء  
 انه اذا استفتى فقيم بحسبه على وفق ما فتى ولكن القاضي يحكمهم عليه بوفق كلامه ولا يلتفت الى  
 نيته اذا كان فيما فتى بتحقيق عليه كما لو قال على فلان ألف درهم وقد قضيته هل برئت من دينه يفتيه  
 بالبراءة واذا سمع القاضي ذلك منه يقضى عليه بالدين الا أن يقيم بينة على الايضاح شرح مختصر  
 الاخسيكتي للشيخ عبد القادر البخاري من القسم الثالث من بحث الحقيقة والمجازد على أن الجاهل  
 لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضاً فلا بد من كون القاضي عالماً بديننا والكبريت وأين العلم برازية في الثاني  
 والعشرين من الايمان \* اقول ولذا جرى العرف في زماننا أن المفتي لا يكتب للمستفتي ما يدنيه بل  
 يجيبه عنه باللسان فقط لئلا يحكم له القاضي لغلبة الجهل على قضاة زماننا \* من ادب المفتي أن لا يكتب  
 في الواقعة على ما بعلمه بل على ما في السؤال الا أن يقول ان كان كذا حكمه كذا ذكره ابن حجر في كتاب  
 المستعذب وهذا في زماننا شكل لكثرة الحيل التي تقع في كتابة الاسئلة وكثرة الجهل والبغى بحيث  
 ان بعض المبطلين اذا صار سيده فتوى صال بها على خصمه وقال المفتي أفتى لي عليك بكذا او الجاهل  
 أو ضعيف الحال لا يمكنه منازعته في كون نصح مطابقاً ولا اه من خط شيخ منا شيخنا الشيخ عبد  
 القادر الصفوري الشافعي \* اقول اذا علم المفتي حقيقة الامر ينبغي له أن لا يكتب للائل  
 لئلا يكون معياله على الباطل \* لفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح والاصح والاشبه وغيرها  
 خيرية من مسائل شتى وفيها من الكفالة والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه

مطلبه  
 فوائد تتعلق بأدب المفتي



مطلبه  
 كل ما في القضية مخالف  
 للقواعد

مطلبه  
 فائدة عظيمة يجب التنبيه لها  
 والعمل بها والمحافظة عليها  
 فانها جوهر فريدة

مطلبه  
 المراد من قول العلماء يدين  
 ديانته لا قضاء

مطلبه  
 لفظ الفتوى آكد من غيره

معنى قولهم وهو الاشبه  
وضابط الاختلاف في  
المسئلة

\* (كتاب الطهارة) \*

مطلب

في كيفية تطهير زيت  
وقعت فيه فأرة

مطلب

فيما اذا وقعت فأرة في رغووة  
دبس جامدة

مطلب

فبين يضره مسح رأسه ومن  
أذنه منقوبة

مطلب

في التوضؤ من الفسقية  
الصغيرة

مطلب

فيما اذا عرفت الدابة المتلوثة  
بروثها

مطلب

لا يطهر بدن الحيوان المتنجس  
الابالغسل

مطلب

في ضفدع ماءى وقع في العصير

مطلب

في الضفدع البرى والبحرى  
والاختلاف فيهما

مطلب

وقع زربول في دبس

مطلب

في تطهير خابية خل وانغ فيها  
كلب

مطلب

الكبد والطحال طاهران

مطلب

المكروه تحريم من الشاة  
سبعة اشياء

\* (كتاب الصلاة) \*

الفتوى ١٥ معنى الاشبه انه اشبه بالنصوص رواية والراجح دراية فيكون عليه الفتوى بزيادة  
\* متى اختلف في المسئلة فالعبرة بما قاله الاكثر بى من قاعدة الاصل الحقيقة

\* (كتاب الطهارة) \*

(سئل) في فأرة وقعت في سمن مائع وماتت فيه فاذا وضع في اناء مخروق السفل وصب عليه الماء  
ثم اخذ منه الماء من أسفله ثلاث مرات أو صب عليه الماء فطفا فرقع ثلاث مرات فهل يطهر بكل  
من هذين الصنعين \* (الجواب) نعم يطهر كما في طهارة الخيرية وهكذا روى عن أبي يوسف وعليه  
الفتوى كما في الجمع والبرازية وخزانة المفتي وغيرها وبه جزم في الظهيرية وصرح به في البحر

\* (سئل) فيما اذا وقعت فأرة ممتة في رغووة دبس جامدة بحيث لو شقت لا تتلاءم ورميت وقور  
ما حولها فهل يكون الباقي طاهرا \* (الجواب) نعم يطهر ويؤكل الباقي والجامد هو الذي  
لا يضم بعضه الى بعض اذا قور ما حوله فأقنى أو استصح به يؤكل ما سواه بى \* افق قارى الهداية  
بأنه اذا غلب على ظن المتوضئ انه يضره مسح رأسه سقط عنه المسح ولا يجب عليه شئ وأقنى  
بوجوب اتصال الماء في الغسل الى داخل ثقب الاذن المنقوبة \* وسئل قارى الهداية أيضا  
عن الفسقية الصغيرة بتوضؤ فيها الناس وينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء منها فأجاب

اذا لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضر \* اقول هذا مبني على القول بأنه لا فرق بين الملقى والملقى  
وفيه معتزل عظيم بين العلماء المتأخرين حتره في حاشيتي السمة رد المحتار على الدر المختار فراجعها  
ففيها ما لا يتجدد في غيرها والله الحمد \* وسئل أباض عن الدابة اذا ركب وعلى بدنها سمن روثها  
وعرفت وأصاب بدن الراكب أو ثوبه من عرقها الملوث فأجاب بأنه يتنجس ولا يطهر بدن  
الحيوان اذا أصابه بول أو روث الا بالغسل \* (سئل) فيما اذا وقع ضفدع ماءى في عصير عنب ومات  
فيه فهل ينجسه أولا \* (الجواب) حكم سائر المائعات حكم الماء في الاصح كما في النهر والدر وموت  
الضفدع فيه لا ينجسه كما في الكثر وغيره فلا ينجس العصير وفي الهداية والضفدع البرى والبحرى

سواء وقيل البرى يفسد لوجود الدم وعدم المعدن وقيل لا قال الشارحون البحرى ما يكون بين  
اصابعه ستره وصح في السراج عدم الفرق بينهما لكن محله اذا لم يكن للبرى دم سائل فان كان يفسد  
على الصحيح بجر عن شرح المنية وتقام الفوائد فيه \* (سئل) في دبس مائع مر عليه رجل نعل يسبح  
زربول او ووطئه قابل النعل منه وليس فيه نجاسة ولا أثرها فهل تنجس الدبس به \* (الجواب)

حيث كان النعل طاهر الا يتنجس الدبس المزبور \* (سئل) في خابية خل مطمورا كثيرا في الارض  
ولغ فيها كلب فترحوا ما فيها وغسلوها بالماء الطاهر ثلاثا ونشققونها في كل مرة بمحرقه طاهرة  
ثم ملوها ماء طاهرا ثم صبوا عليه ماء في دلو سبع مرات يخرج الماء من جانبها الخارج في كل مرة وهي  
من خرف قديم فهل تطهر \* (الجواب) نعم تطهر \* اقول قوله ثم ملوها الخ مبالغة في التطهير  
والافهو غير لازم عندنا \* (سئل) في الكبد والطحال هل هما طاهران قبل الغسل \* (الجواب)

نعم حتى لو طلى بهما وجه الخف وصل به تجوز صلاته كما في الخباية وهما أحلال لان لقوله عليه الصلاة  
والسلام احلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد والطحال وهو بكسر الطاء والمكروه تحريما  
من الشاة سبع الفرج والخصية والغدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكر ونظمها بعضهم بقوله  
اذا ما ذكيت شاة فكلها \* سوى سبع فقهن الوبال  
فقاء ثم خاء ثم غين \* ودال ثم ميمان وذال  
أقول وكنت جعتهما في حروف كلمتين ونظمتهما بقولي  
ان الذي من المذكاة زى \* يجمعه حروف فخذ مدغم

\* (كتاب الصلاة) \*

(سئل) في المقتدى اذا كان الامام حذاه هل ينويه في التسليمين أم في الميم فقط وهل قال به أحد أم لا (الجواب) نعم ينويه فيه ما هو رواية الحسن بن أبي خنيفة وبه قال محمد وقال أبو يوسف ينويه في الميم فقط على ما في الحاشية وفيها زيادة لا بأس بها وهي أن محمد أقدم ههنا بن آدم على الحفظ في الذكر وفي كتاب الصلاة آخر وهذه المسئلة اختلف فيها اهل القبلة قالت المعتزلة جملة الملائكة أفضل من جملة بني آدم وقال بعض اهل السنة جملة بني آدم أفضل من جملة الملائكة والمذهب المراتبي أن خواص بني آدم وهم المرسلون أفضل من جملة الملائكة وعوام بني آدم وهم الانقياء أفضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة أفضل من عوام بني آدم وما ذكره محمد لا يدل على التفضيل لأن الواو للجمع المطلق دون الترتيب اهـ (سئل) هل السنة بعد فرض العشاء على مذبح الركنين أم أربع وقبل الفرض هل هي عندنا مؤكدة أم مندوبة (الجواب) الركعتان بعد العشاء سنة مؤكدة والأربع قبلها وبعد ما مندوبة وشرعت النوافل قبل الفرض لجبر النقصان وبعده اقطع طمع الشيطان (أقول) الضواب العكس كما في الدرر (سئل) في اقتداء الحنفى بشافعى يرفع يديه في تكبيرات الانتقال هل ينسخ أم لا (الجواب) رأيت في مجموعة الشيخ عفيف الدين بن شيخ الاسلام الشيخ عبد الرحمن المرشدي مفتي مكة المكرمة رسالة للشيخ محمد ابن احمد بن مسعود القزويني الحنفى في عدم بطلان صلاته بذلك وأنه لم يروا البطلان عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى الا مكحول النسفي فقط (سئل) عن هذه الآية العكرية فكيف ماصورة بسم الله الرحمن الرحيم (إن الله وملائكته يصلون على النبي) يعنون باظهار شرفه وتعظيم شأنه (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه) اعنيوا أنتم ايضا فانكم أولى بذلك فقولوا اللهم صل على محمد (وسلوا تسليما) قولوا السلام عليك أيها النبي فان قلت لماذا اكد السلام بالمصدر ولم يؤكد الصلاة به قلت لما اكد الصلاة بمؤكدات سبعة ان والجلالة الاسمية وصلاة الله وصلاة الملائكة والاعيان والنداء والامر ربما يظن أن السلام ليس كذلك فأكد بالمصدر والآية تدل على وجوب الصلاة والسلام في الجملة قاله ابن كمال باشا وقال ابو البعود العمادى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلوا تسليما فالتين اللهم صل على محمد وسلم ونحو ذلك قيل المراد بالتسليم الانقياد لأمره بالتسليم والآية دليل على وجوب الصلاة والسلام عليه مطلقا من غير تعرض لوجوب التكرار وعدمه وقيل يجب ذلك كلما جرى ذكره أقوله عليه الصلاة والسلام رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل علىي ومنهم من قال يجب في كل مجلس وان تكرر ذكره عليه الصلاة والسلام ومنهم من قال بالوجوب في العمر والذي يقتضيه الاحتياط وتسميته معرفة علو شأنه عليه الصلاة والسلام أن يصل عليه كلما جرى ذكره الرفيع اهـ خلاصنا وقال في النهاية شرح الهداية قال ابن مسعود رضي الله عنه بعد ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم التشهد اذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك فقد علق التمام بأحدهما فن علق التمام بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد خالف النص وأما الجواب عن الآية بأنه أمر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لا إيجاب ولكن ليس فيه أن الإيجاب في الصلاة أو خارجها فيعمل على خارجها وعندنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة في العمر مرة واحدة هكذا قال الكرخي لأن الامر بالفعل لا يقتضي التكرار اهـ وفي المحيط قال ابو الحسن الكرخي واجبة في العمر مرة ان شاء فعلها في الصلاة أو في غيرها وقال الطحاوى لا بل كلما سمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة واجبة اهـ فان قيل قد ذكرتم الصلاة ولم تذكروا السلام مع أنه منصوص عليه في الآية الشريفة وقد أجمع المفسرون على وجوبه وعدم نسخه فيقال نحن ما انكرنا فرضيته وأنه يجب في العمر مرة امثالا للامر وهو لا يوجب التكرار وانما لم نذكره لانه مذكور في التحيات وهي واجبة في الصلاة فلا حاجة الى ذكره أو يقال ان المراد بالسلام التسليم اقتضائه

مطلب  
في سنة المقتدى الامام  
بالسلام  
مطلب  
في التفضيل بين بني آدم  
والملائكة  
مطلب  
في سنة العشاء القبلية  
والبعدية  
مطلب  
في اقتداء الحنفى بشافعى  
يرفع يديه في التكبيرات  
مطلب  
في وجوب الصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
في العمر مرة أو كلما ذكر

قوله وقال في النهاية الخ  
لا يخفى ما في هذه العبارة  
من السقامة ولعل عبارة  
النهاية سالمة منها فراجع  
وقوله وأما الجواب الخ  
انظر ما الذي يقابله هذا وما  
جواب أما اهـ

قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت  
وسلموا تسليما كذا في بعض حوائج اليداية وصدر الشريعة او يقال ان الانسان اذا صلى على  
النبي صلى الله عليه وسلم فقد سلم لانه جوز الخلق كفا في المواجب ان تكون الصلاة بمعنى السلام عليه  
\* (فوائد) \* قع حم قرأ وتعال جدل بغيره لا تقصد وعن جابر الله مثله لان العرب تكتفي بالتحية عن  
الانفا كنفاء هم بالكسرة عن الباء \* ولوقرأ أعذ بالله لا تقصد أيضا لاكتفائهم بالتحية عن الراو قنية  
من باب حذف الحرف والزيادة \* عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن أبيها كان النبي صلى الله عليه  
وسلم اذا صلى ركعتي الفجر اضطلع على شقه الايمن وفيه اختلاف العلماء من الصحابة والتابعين ومن  
بعدهم على ستة أقوال \* الأول سنة واليه ذهب الشافعي وأصحابه \* الثاني مستحب روى عن أبي  
موسى الاشعري ورافع بن خديج وأنس بن مالك وأبي هريرة رضي الله عنهم ومن التابعين محمد بن  
سيرين وعروة وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وغيرهم \* الثالث واجب لا بد منه  
ودخول محمد بن حزم فلا تجزئه صلاة الصبح بدونه \* الرابع بدعة وبه قال عبد الله بن مسعود وابن  
عمر على اختلاف عنه فروى ابن أبي شيبة قال عبد الله ما بال الرجل اذا صلى الركعتين يتعكك كما تعكك  
الدابة والجار اذا سلم فقد فصل وروى ابن أبي شيبة أيضا صحبت ابن عمر في السجود والحضر قارأته  
اضطلع بعد الركعتين وفي رواية تهى ابن عمر وأخبر أنها بدعة وعن كزهدك من التابعين الاسود بن زيد  
وابراهيم الخنفي \* وقال هي فحبة الشيطان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومن الأئمة مالك  
ابن أنس وحكامه القاضي عياض عنه وعن جمهور العلماء \* الخامس خلاف الاول وعن الحسن  
انه كان لا يجبه الاضطجاع \* السادس انه ليس مقصودا لذاته وانما المقصود الفصل بين ركعتي  
الفجر والفرصة اما باضطجاع أو حديث أو غير ذلك وهو محكي عن الشافعي \* عني علي البخاري  
مختصرا \* أقول لم يعترض للنقل عن أحد من أئمتنا وقد رأيت في مسند الامام محمد في باب صلاة  
الفجر في الجماعة أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر أنه رأى رجلا ركع ركعتي الفجر  
ثم اضطجع فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يفصل بين صلاته قال ابن عمر أي فصل أنفصل من  
السلام قال محمد وبقول ابن عمر تأخذ وحقوق أبي حنيفة السبي

\* (باب الجمعة) \*

(سئل) في تعظيم يوم الجمعة هل هو مخصوص بهذه الامة أولا وقوله عليه الصلاة والسلام اليهود  
غدا والنصارى بعد غد يدل على تخصيصه بهذه الامة أولا وهل ورد هذا الحديث في الكتب  
الصحيحة وما سنها وما الذي اشتمل عليه من البديع (الجواب) هذا جملة حديث رواه البخاري  
عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الاثرون  
السابقون يوم القيامة بيد أنهم اوتوا الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه  
فهدانا الله والناس لنا فيه تبع اليهود غدا والنصارى بعد غد دل هذا الحديث الشريف على انه  
فرض على الامم السابقة من اليهود والنصارى فان قوله عليه الصلاة والسلام هذا يومهم الذي فرض  
عليهم ظاهر في التعيين وأما معناه فقوله نحن الاثرون أي زمانا في الدنيا السابقون اهل الكتاب  
وغيرهم في الميزة والكرامة يوم القيامة والحشر والحساب والقضاء قبل الخلائق ودخول الجنة  
وبيد أنهم قال أبو عبيد تكون بمعنى غير وعلى ومن أجل فيكون المراد بغير الاستثناء أي غير أنهم  
ففيه تأكيد المدح بما يشبه الذم لادماج نعتي النسخ أو على أنهم فتكون تعليلية لسبقنا يوم  
القيامة أو من أجل أنهم اوتوا الكتاب من قبلنا فتكون آخرين لهم ثم هدانا الى الجمعة وهو قبل  
السبت والا حد فتكون سابقين والمراد من الكتاب التوراة والانجيل او الجنس أي جنس الكتب  
المترلة ليصح عود التمهيد اليه في أو تيناد من بعدهم الا أن يكون من باب الاستخدام فهدانا الله

مطلب

قرأ وتعال جدل بلا أنف  
لا تقصد صلاته وكذا  
لو قرأ أعذ بلا واو

مطلب

في النجعة بعد سنة الفجر  
سنة اقوال

مطلب

النقل والقول في النجعة على  
مذهب سيدنا أبي حنيفة

قوله وسعيد بن المسيب قد  
سبق عذفين قال بالاستحباب  
فليفتلر اد

باب الجمعة

مطلب

في تعظيم يوم الجمعة هل هو  
مخصوص بهذه الامة

مطلب

اخباره صلى الله عليه وسلم  
عن اختيار اليهود يوم  
السبت والنصارى يوم  
الاحد

بأن نصح الله لنا ولم يكن لنا إلى الاجتهاد فيه وفرض عليهم أيضا تعظيمه بعينه والاجتماع فيه فاختلِفوا فيه  
 حل يلزم بعينه أم يسوغ لهم إبداله بغيره من الأيام فاجتهدوا في ذلك فأخطأوا وروى أبو حاتم عن  
 الرشدي أن الله فرض على اليهود الجمعة فقالوا يا موسى إن الله لم يخلق يوم السبت شيئا فأجعله لنا  
 فجعله عليهم فالله يوم السبت والنصارى بعد غد يوم الأحد فاختاروا السبت لرفعهم أنه يوم فرغ الله  
 فيه من خلق الخلق فظنوا ذلك فضيلة فوجب عظم اليوم فقالوا نحن نعظمه ونستريح فيه من العمل  
 ونشغل فيه بالعبادة والشكر والنصارى اختاروا الأحد لأنه أول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق  
 فاستحق التعظيم فخالفوا النص ففعلوا وأما ما اشتمل عليه الحديث من أنواع البدع ففيه الاجتهاد  
 وهو أن يكون شيئا لهما متعلقان فيذكر أحدهما الشيعين ويحذف متعلقه ويحذف الآخر ويذكر متعلقه  
 كقوله تعالى وما لي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون فيلأصله وما لي لأعبد الذي فطرني واليه  
 أرجع وما لكم لا تعبدون الذي فطركم واليه ترجعون وفيه أيضا اللبس والتشريب المرتب في قوله بيد أنهم  
 أوثروا الكتاب من قبلنا راجع إلى الآخرون وقوله ثم هذا يومهم الخ راجع إلى السابقين وفيه  
 الإدماج وهو أنهم أوثروا الكتاب من قبلنا فيكون كتابهم منسوخا بكتابنا فيكون مدحجا وفيه تأكيد  
 المدح بما يشبه الذم وفيه الاستخدام في رواية وأوتينا من بعدهم الضمير يرجع إلى الكتاب بمعنى  
 القرآن وفيه الطباق في الآخرون السابقون وفيه الجمع والتفريق فقوله فالتناس لتنافيه سبع جمع  
 وما يعنيه تفريقه بسبعة أنواع بدعية هذا ما تبين لنا في هذا المقام وعلى نينا محمد أفضل  
 الصلاة وأتم السلام (سنن) في صلاة الجمعة هل تؤدى في مصر في مواضع كثيرة (الجواب)  
 نعم كما ذكره في التنوير وقال السرخسي هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة وبه تأخذ وقال الزيلعي  
 وهو الأصح لأن في عدم جواز التعدد حرجا وهو مدفوع وقال العيني في شرح المجموع وعليه الفتوى  
 ومثله في إمامة فتح القدير (قائده) قال الشيخ خير الدين في حاشيته على البحر من باب الأذان لم أر  
 لا يمتثلن أصبر يحاشي أذان الجوق هل هو مكروه أم لا والذي يفتقر رأى الذي بين يدي الخطيب فيه  
 للسافعية قولان الاستحباب والكرهية وأما الأذان الأول فقد صرح في النهاية بأن المنوارث فيه  
 اجتماع المؤذنين تبلغ أصواتهم إلى أطراف المصر الجامع اه ففيه دليل على أنه غير مكروه لأن  
 المنوارث لا يكون مكروها وكذلك الذي بين يدي الخطيب المنوارث كونه بجماعة فهو مثله غير  
 مكروه فيكون بدعة حسنة إذا مرأه المسجلون حسنا فهو عند الله حسن وقال السيوطي  
 في الاوائل قول من أحدث أذان اثنين معان وأنبية اه (ته) فيما يجب فعله يوم الجمعة وليتله  
 وما يكره مع ذكر ما أطلع على الخلاف فيه (فن المستحب فيه) الاستئذان والغسل للصلاة وإزالة  
 الشعر وتقليم الأظفار لكن ذكر في التبتارخانية من الحج بكرة تقليم الأظفار وقص الشارب يوم الجمعة  
 قبل الصلاة لما فيه من معنى الحج وقبل الفراغ من الحج قضاء التقف وحلق الشعر وقص الشارب  
 وتقليم الأظفار غير مشروع وجاء في الأخبار من قلم أظفار يوم الجمعة أعاده الله من سوء إلى الجمعة  
 القابلة وثلاثة أيام ورأيت في بعض الروايات أن من قلم أو يقص يوم الجمعة عميلا بالأخبار فكان له  
 حج واعتبر ثم حلق وقصر وفي الولوالجية إذا وقت يوم الجمعة لقلم الأظفار أن رأى أنه جاوز الحد قبل يوم  
 الجمعة ومع هذا يؤخر إلى يوم الجمعة بكرة له لأن من كان ظفره طويلا كان رزقه ضيقا وإن لم يجاوز  
 الحد ووقته تبر كالأخبار فهو مستحب لأن عائشة رضي الله تعالى عنها روت من قلم أظفاره يوم  
 الجمعة أعاده الله من البلاء إلى الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام - ومنها الأتاهان ومس الطيب ولبس  
 الثياب الفاخرة والتقرب من الخطيب وتخير المسجد والتبكير إليه والمشي بكسنة ووقار وأن يقول  
 عند الدخول اللهم اجعلني من أوجه من توجه إليك وأقرب من تقرب إليك وأفضل من سألك ورغب  
 إليك وتأخير الغداء والقبول عنه الصلاة وأن يقرأ في صلاة الجمعة الجمعة والمنافسين أحيانا تبركا

مطلب

اقتراض يوم الجمعة على

اليهود والنصارى

مطلب

بيان ما اشتمل عليه الحديث

الشرى من أنواع البدع

مطلب

في جواز تعداد الجمعة

في مصر واحد

مطلب

في اذان الجوق يوم الجمعة

مطلب

فيما يستحب فعله يوم الجمعة

وليتله وما يكره

مطلب

في استحباب قص الأظفار

يوم الجمعة وما في ذلك من

الوعد الجميل

مطلب

من طال ظفره ضاق رزقه

مطلب

ما يقال عند دخول المسجد



وقراءة الفاتحة والمعوذتين والاخلاص بعد ما سبعا سبعا فمن فعلها حفظه الله من مجلته ذلك الى مثله وقراءة سورة هود والكهف والذئبان وعبادة المريض وزيارة الاخوان في الله تعالى وزيارة القبر وور صلاة التسبيح ونهم ود التسكاح والعتق والاكتار من الصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم وفي ليلة اقامة الزهراء من سورة الكهف ويس والذئبان ويصلي فيها صلاة حفظ القرآن وصلاة رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ في مغربها الكافرون والاخلاص من نور الشجرة في بيان نهار الجمعة للعلامة المقدسي

### \* (باب الجنائز) \*

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وورثة غيره أمر والزوج بنى زائدا على الكفن والتجهيز الشرعي على أن يحسب الزائد عليهم فهل يحسب الزائد عليهم بعد نبوته شرعا (الجواب) نعم \* (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأمه وأولاد من صغيرين منه فدفت الأم معها أمتعة من التركة تعديا وتلفت الأمتعة بذلك فهل تضمن الأم ذلك (الجواب) نعم تضمن الأم حصص الزوج وولديه حيث تلفت الأمتعة والابن يش عليه ما يطلبه لحقه كما هو صريح كلامهم كافي الجبر وغيره (سئل) في المرأة اذا ماتت عن زوج وورثة غيره وخلفت تركه فهل مؤنة تجهيزها وتكفينها على الزوج (الجواب) المقتضى به وجوب كفنها على الزوج وان تركت مالا كافي للتبوير والخمانية ورجحه في الجبر بأنه الظاهر لانه ككسوتها (سئل) في رجل دفن ميتة في قبر في ارض موقوفة على دفن موفى المسلمين فأثبت رجل آخر أن القبر المرقوم له ويريد اخراج الميت منه فما الحكم الشرعي (الجواب) اذا كانت الارض موقوفة بغير ما أنفق فيه ولا يحول الميت من مكانه كافي التتارخانية كذا أفق المهنداري رحمه الله والمسئلة في الخسرية من الجنائز (سئل) فيما اذا تقرر القاضى زيد المعمارى في حفر قبر الموقى ونعميرها واصلاحها للاحتياج اذ لا لاهيته واتقائه ويريد بعض الخفسارين منعه من ذلك بلا وجه شرعي فهل يمنع المعارض (الجواب) نعم يمنع

### \* (باب الزكاة والعشر) \*

(سئل) في رجل وجبت عليه زكاة ماله الذي معه يد مشق فهل المعترف في ذلك فقراء مكان المال أولا (الجواب) نعم المعترف في الزكاة مكان المال في الروايات كلها كافي الجبر والنهر وعمله ابن ملك في شرح الجمع بأنه محل الزكاة ولهذا ان سقط هلاكه \* (سئل) في رجل له مال في يد شريكه في غير المصر الذي هو فيه فانه بصرف الزكاة الى فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه \* خلاصة من الفصل الثامن \* وفيما لو دفعها الى فقراء بلد آخر قبل تمام الحول يجوز بلا كراهة (سئل) في رجل خرج من بلدته يريد الحج واصطعب معه من المال نصبا ككثيرة لم يخرج زكاتها ويرغم انه لا تلزمه زكاتها اذا حال عليها الحول لكونه يريد الحج فهل تلزمه زكاتها (الجواب) نعم تلزمه زكاة الفاضل معه حيث حال عليه الحول ولم يخرج زكاته ولا عبرة برغمه المذكور لان ما ليس له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة كدين النذر والكفارة ووجوب الحج وصدقة الفطر وهدي متعة وأضحية ولقطة بعد التعريف كذا في شرح الملتقى للباقي وكذا في الجبر والنهر وغيرهما وافرأ المال المذكور لاجل الحج لا يخرج عن ملكه والله أعلم \* (سئل) فيما اذا كان رجلين اشجارا ثمرة قائمة في ارض عشرية فقطعها واتقعا بحطبها فقام المتكلم على العشر يطلب عشرهما ثم ما فهل لا عشر فيها (الجواب) نعم لا عشر في الاشجار لانها بمنزلة جزء الارض ولهذا تتبعها في البيع كافي الزيلعي والجبر وغيرهما من باب العشر ومثله أفق الشيخ اسماعيل كافي فتاوى باب البغاة \* أقول قوله لا عشر في الاشجار يعني المثمرة التي لم تعد للقطع بخلاف ما أعدل لقطع في كل سنة ففيها العشر كما يأتي عن الثانية وبخلاف نفس الثمرات فيه العشر أيضا كما يأتي (سئل) في مزرعة جارية في أوقاف

مطلب  
فصل في قراءة الفاتحة والاخلاص والمعوذتين بعد فرض الجمعة وما يطلب في ذلك اليوم من القراءة وغيرها

### باب الجنائز

مطلب  
امر الورثة الزوج أن يكفنها زائدا على الكفن الشرعي

مطلب  
دفت مع بنتها أمتعة فتضمن حصص الزوج وولديه منها

مطلب  
كفن المرأة على الزوج وان تركت مالا

مطلب  
دفن في قبر في ارض موقوفة بغير ما أنفق فيه

مطلب  
تقرر القاضى حذرا لاهيته واتقائه ليس الخفسارين منعه

باب الزكاة والعشر  
مطلب  
المعترف في الزكاة مكان المال

مطلب  
فيما لو دفعها في غير بلدته قبل تمام الحول يجوز

مطلب  
افرز ما لا يبيع به تلزمه زكاة الفاضل اذا حال عليه الحول

مطلب  
لا عشر في الاشجار المثمرة

مطلب  
ضبط محصول الاوقاف لتفادها لا لتجارى

احلية وعليها عشر فوزه السلطان عز نصره لزيد التيماري ويريد أخذ العشر من زراع المزرعة ومنع  
النظار الزفت من ضبط محصول الاوقاف بدون وجه شرعي فيهل ~~يصح~~ ضبط محصول الاوقاف  
لنظارها والعشر على جهة الاوقاف يأخذ التيماري من النظار (الجواب) نعم ضبط محصول  
الاوقاف للنظار والعشر على جهة الاوقاف يأخذ التيماري من نظار الاوقاف \* (سئل)  
في قرية جارية بتمامها في وقف مدرسة يزرعها زراعتها مزارعة ويدفعون ماسرط لجهة الوقف  
عليهم وهو الربع وعليها عشر لزيد فهل المتولى المدرسة أخذ ربع الخارج المشروط لجهة الوقف وعليه  
دفع العشر من ذلك وليس لزيد طلب عشر ذلك من الزراع (الجواب) نعم كما أفتى به المرحوم  
العلامة الم - قال في الاسعاف اذا دفعها الى متولى الارض الموقوفة مزارعة فانخرج والعشر  
من حصة اهل الوقف لانها الجارة معنى وفي منظومة النسقي

والارض تستأجر وهي عشر \* عشرها الا بحر لا المستأجر

كذلك من يدفعها مزارعه \* يدفع ذوالارض بلا مدافعه

لكن في الدر من آخر باب العشر والعشر على المؤجر كخراج موظف وقال على المستأجر كسعيه  
مدم وفي الحاموي وبقواها ما تأخذ اه لكن في فتاوى الشيخ اسماعيل من اقل باب العشر العشر  
على جهة الوقف في الاشياء وتفسد الاجارة باشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر وفي الخيرية  
صرح في البحر نفعلا عن البدائع وغيره أن العشر يجب على المؤجر عند أبي حنيفة وعند ماعلى  
المستأجر والقول ما قال الامام فليس على المستأجر من ولا على المستحكرين شئ قلت عبارة الحاموي  
القدمي لا تعارض عبارة غيره فان قاضي خان من اهل الترجيع ومن عاده أن يقدم الاظهر والاشهر  
وقد قدم قول الامام فكان هو المعتقد وأفتى بذلك غيره واحد من جملة زمكريا افندي شيخ الاسلام  
وعطاء الله افندي شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه في الاسعاف والخصاف اقول فما أجاب به المؤلف  
مبنى على قول الامام المفتي به وتوضيح الجواب انه اذا كان الخارج من القرية مثلاً مائة فغير من  
الخططة يأخذ المتولى أجرة الارض وهي هنا الربع خمسة وعشرون ففيها ثم يدفع المتولى من هذا الربع  
الى التيماري عشر جميع الخارج من القرية عشرة اقفة لا عشر ما يأخذ المتولى فقط كما قد يتوهم  
وليس اصحاب العشر مطالبون بالفلاحين بشئ لانهم مستأجرون خلافا للصالحين فتنبه هذا وقد  
كتبت في رد المحتار ما نصه قلت لكن في زماننا عاثة الاوقاف من القرى والمزارع لرضا المستأجر  
بحمل غراماتها ومؤتمرها يستأجرها بدون أجر المثل بحيث لا تنفي الاجرة ولا أضاعها بالاعشر أو خراج  
المقاسمة فلا ينبغي العدول عن الاقامة بقوله ما في ذلك لانهم في زماننا يقتدرون أجرة المثل بناء على أن  
الاجرة سالمة لجهة الوقف ولا شئ عليه من عشر وغيره أما لو اعتبر دفع العشر من جهة الوقف وأن  
المستأجر ليس عليه سوى الاجرة فإن أجرة المثل تزيد أضاعا كثيرة كما لا يخفى فان امكن اخذ الاجرة  
كاملة يفتى بقول الامام والافقوله ما يلزم عليه من الضرر الواضح الذي لا يقول به أحد  
والله تعالى اعلم اه (سئل) فيما اذا كان عشر قرية موقوفة مقطوعا على اهل الوقف بموجب  
الدقة السلطاني فأتخذ رجل من اهل القرية بعض الارض التي يسهده منها شجرة للقطع فهل يجب  
في ذلك العشر (الجواب) نعم آتبه عماد الدين عني عنه الحمد لله تعالى الجواب كما به عم الوالد  
أجاب ولو جعل ارضه شجرة او معة بقطعها وبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل  
فيها القث للدواب خانية من فصل العشر \* (سئل) في رجل له في داره شجرة مثمرة أو نخلة هل فيها  
عشر (الجواب) لا عشر فيها لانها تابعة للدار ولا عشر في الدار سراج من زكاة الزرع (سئل)  
في ارض قرية جارية في وقف عليها قسم من الربع لجهة الوقف وفيها عشر لتيماري ولها زراع يزرعونها  
ويدفعون ماعلى زرعهم من القسم المزبور ويأخذ التيماري عشره في كل سنة والا نزرعوا

مطلب العشر على الناظر  
المؤجر لا على الزراع  
المستأجرين

مطلب قاضي خان من اهل  
الترجيع ومن عاده انه يقدم  
الاظهر والاشهر

مطلب يجب العشر في الشجر  
المعد للقطع

مطلب لا عشر في شجرة  
في داره

مطلب يجب دفع حصة الوقف  
والتيماري من زرع ارض  
موقوف عليها قسم وعشر قبل  
نقله الى ارض قرية أخرى



أراضيها وزرع فيها اجاعة غيرهم من قرية أخرى باذن متولى الوقف والتمارى ثم حصدها الزرع  
ويردون نقله الى أراضي قريتهم بدون اذن متولى الوقف والتمارى فهل ليس لهم ذلك  
(الجواب) ليس لهم التصرف فيه حتى يدفعوا حصة الوقف والتمارى لانه مشترك ولا يجوز  
التصرف في المشترك الا باذن الشريك لما في محيط السرخسي ويجب العشر في جميع الخارج  
ولا يحتسب لصاحبها ما اتفق من سقى أو عمارة أو اجارة حافظ لانه واجب باسم العشر وأنه يقتضى  
الشركة في جميعه ولا ينبغي له أن يأكل جميع الخارج قبل أداء العشر لانه مشترك فيكون آكلا حق  
غير فلا يحل وان افزر العشر يحل له اكل الباقي كما في المشترك اذا افزر نصيب صاحبه يحل اكله  
وان كان بغير اذنه ولا ينبغي له أن يأكل جميع الخارج قبل أداء الخارج قبل هذا في خارج المقام  
لانه يجب في الخارج فكان الخارج مشتركاً وأما خارج الوظيفة فيجب في الدمة فيحل له وقيل لا يحل له  
اكل الطعام قبل نقد الثمن لغير البائع وقال ابو حنيفة ما اكل من الثمرة وأطعم غيره ضمن عشرة  
وعن أبي يوسف انه لا يضمن بقدر ما يكفيه وعياله لكنه يعتبر في تكميل الاوسق وماتلف أو ذهب منه  
بغير صنعه سقط عنه بقدره الا اذا أخذ من متلفه ضمان المتلف لانه بدل مال مشترك اد (سئل)  
في ارض عشرية نسي بماء العشر بدالية ليس لها شرب غير ذلك فيصل يجب نصف العشر أم لا  
(الجواب) نعم قال في الملتقى ويجب قياساً بقرب أو دالية أو سانية نصف العشر قبل دفع مؤن  
الزرع ومشله في التور وغيره والغرب الدولو الكبير والدالية جذع طويل في رأسه دلو ويركب الرجل  
الطرف الاخير فيرفع الدولو بالماء وقيل هي دولاب والسانية الناقبة التي يسقى عليها \* (سئل)  
فيما اذا كان زيدا غراس حور على حافات نهر في ارض وقف عشرية فقطع زيد الحور ويطالبه صاحب  
العشر بعشره فيحل ليس له ذلك (الجواب) لا عشر في ذلك كنية الفقير محمد العمادى المقتى  
بدمشق الشام الحمد لله الجواب كابه المرحوم أجاب قال الخد ادى الانجار التي على المسناة  
لاثنى فيها اد والمسئلة في البرازية (سئل) في قرية بعضها وقف وبعضها ميرى وبعضها تيمارى  
ومذكور في دفتر السلطاني انتهى الى الاصل قسم وجعل بدل القسم شيء معلوم من الحنطة والدراسم  
ويريد الآن ناظر الوقف والمستكم على الميرى والتمارى أخذ القسم المعين في دفتر المرقوم فيحل لهم  
ذلك ان كان في القسم حظ ومصلحة لجهة الوقف والميرى أم لا (الجواب) لناظر ذلك ما دامت  
الغلة قائمة والا فلا أجر المثل بالغام بالغ كنية الفقير على العمادى المقتى بدمشق الشام الحمد لله  
الجواب كابه الوالد المرحوم أجاب \* (سئل) فيما اذا كان زيدا أشجار مثمرة قائمة في ارض قرية  
عشرية تجارية في تيمار رجل يريد طلب العشر من ثمار الاشجار فيحل له ذلك (الجواب) نعم قال  
في العناية وفي الثمار اذا كانت في الارض العشرية العشر وليس في ثمار الاشجار السانية في ارض  
الخارج شيء اد وفي محيط السرخسي كل شيء يتبع الارض في البيع بغير شرط فلا عشر فيه لانه بمنزلة  
أجزاء الارض وكل شيء لا يتبع الارض الا بشرط فقيه العشر كالحبوب والتمر ثم البرزور التي لا تصلح  
للزراعة كنبز البطيخ والقنا وغيره ما فلا عشر فيها لانها غير مقصودة في نفسها وانما المقصود  
ثمارها اد واعلم أن وجوبه عند الامام اذا ظهرت الثمرة وأمن عليها النفس اذ لا وقت الادراك كما قال  
الثاني ولا حصوله في الحظيرة كما قال الثالث وأثر الخلاف يظهر في وجوب الضمان بالانلاق نهر من  
العشر ومثله في البحر والمنح \* (سئل) في ارض وقف آجرها الناظر من زيد مدة طويلة معلومة  
باجرة معلومة ادى حاكم شرعى يراها ويريد الناظر أن يقدم زرع الارض المزبورة قبل انتماء مدة  
اجارته فيحل ليس له ذلك (الجواب) حيث آجرها باجرة المثل ولم تنته مدة الاجارة ليس له ذلك  
والحالة هذه \* (سئل) في تيمارى قرية له عناية معلومة على وجه المقطوع على القرية بموجب  
الدفتر الخاقاني والبراءة السلطانية التي بيده قام بكف زراع القرية بدفع شيء زائد عن المقطوع الذي

مطلب ليس لهم التصرف  
في الزرع قبل دفع العشر  
قوله اجارة حافظ هكذا  
في نسخة المرات ولعل اجارة  
حافظ بدليل قوله ما اتفق  
فتأمل اه من حاش

مطلب يجب نصف العشر  
قياساً بدالية

مطلب تعريف الغرب  
والدالية والسانية

مطلب لا عشر فيما على المسناة  
وشي حافات النهر

مطلب لناظر القسم ما دامت  
الغلة قائمة والا فاجر المثل

مطلب في ثمار الارض العشرية  
العشر ولا شيء في ثمار الارض  
الخارجية

مطلب آجر الناظر الارض  
العشرية ليس له مطالبة  
المستأجر بالقسم

مطلب ليس للتمارى  
أخذ زائد عن المقطوع لعين  
براءته

مطلب باع الغلة العشرية  
وتصرف بها المشتري  
فللمتري أخذ العشر  
من الثمرة

مطلب يمنع من طلب القسم  
وان كان في الدقة السلطاني

مطلب اذا لم يكن في القرية  
عشر متعارف لاسبابها ولا  
لاحقا ليس للمتري أخذ  
القسم ولو كان مذكورا  
في الدقة السلطاني الا برضا  
الزارع

مطلب اذا كانت القرية  
مقطوعة يمنع من طلب القسم

مطلب لا يسقط العشر  
بالتداخل

مطلب لا عثر في نفس  
الاشجار المثمرة

مطلب يجب العشر في أوراق  
التوت

مطلب له أخذ العشر من  
شجر الخور

مطلب الشريف من الامم  
يجوز له أخذ الزكاة

قوله وحكمة النسبة ان الخ  
في بعض النسخ وحكمة النسبة  
الى ابيه دون أمه أن الخ  
وهي اظهر تأمل اه محكمه

عنه السلطان عز نصره فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم يمنع \* (سئل) في المزارع اذا باع  
الغلة المعشورة بثن معلوم وتصرف بها المشتري بدون اذن التيماري ويريد التيماري أخذ حصة  
العشر من ثمنها فهل لذلك (الجواب) نعم واذا باع الطعام المعشورة فالمصدق أن يأخذ عشره  
من المشتري وان نفر قال ان الحب ثبت مشتركة عشرة أعشاره للمالك وعشره للفقراء ولهذا صار للمالك  
منوعا من الاتقاع به فلم يتقدمه في مقدار العشر بخلاف بيع مال الزكاة لانه يملك نقل الحق من  
النصاب الى مال آخر وان شاء أخذ من البائع لانه لا يملك محل حتى الفقراء وذكر في المشتري وان  
قبضه المشتري وغيبه أخذ العشر من الثمن ولو باعه بأكثر من قيمته فلم يقبضه المشتري فالمصدق  
أن يأخذ عشر الطعام وان شاء أخذ عشر الثمن ويكون بهذا اجازة للبيع بحيط السرخسي في بيع  
الطعام المعشور ولو باع الغنم أو الزبيب أو العصب بأخذ عشر ثمنه أو ما لو باع بعد ما جعل ناطقا يأخذ  
عشر قيمة الغنم من زكاة خزانه الاكمل \* (سئل) في قرية جارية في تيمار ثلاثة عليها مقطوع معلوم  
يدفعه زراعتها لهم في كل سنة ولم يسبق للثلاثة ولا لمن قبلهم أخذ قسم قام الا واحد الثلاثة يطلب  
من الزراع القسم فهل يمنع (الجواب) حيث كانت القرية مقطوعة يمنع من طلب القسم من الزراع  
والله الموفق كنية فقير ربه اسماعيل المفتي بقضاء الشام الحمد لله كذلك الجواب كنية الفقير محمد  
العمادي المفتي بدمشق الشام الحمد لله كذلك الجواب كنية الفقير أحمد العامري المفتي الشافعي  
بقضاء الشام الحمد لله تعالى جوابي كذلك كنية الفقير ابو المواهب الحنبلي الحمد لله تعالى كذلك  
الجواب كنية الفقير حامد العمادي المفتي بالنمام \* (سئل) في قرية مشتركة بين وقفين وعشرها  
للتيماري عليها مال مقطوع يدفعه زراعتها في كل سنة للمتكمم والا قام المتكمم عليها يطلب أخذ  
القسم من زراعتها ولم يكن فيها قسم متعارف ولم يسبق أخذ القسم من زراعتها لكنية تعطل بأنه في الدقة  
عليها قسم فهل ليس له أخذ القسم (الجواب) ليس له أخذ القسم الا أن يتراضى مع الزراع عليه  
وكنية في الدقة السلطاني لا يكون حجة في أخذ القسم منهم حيث لم يتعارف فيهم والله تعالى أعلم  
فتاوى اسماعيلية وفي اوائل كتاب الوقت من الخبرية لا يعمل بمجوز الدقة السلطاني في ثبوت الوقت  
\* (سئل) في العشر اذا تداخل هل يسقط أم لا (الجواب) لا يسقط العشر بالتداخل لانه  
مؤنة الارض كما في المنع وغيره من فصل الخراج \* (سئل) في رجل له اشجار مثمرة في ارض عشرية  
فقطعه او يريد العشري أخذ عشرها فهل له ذلك (الجواب) لا عشر في نفس الاشجار المثمرة  
كما في الزبلي والبحر وغيرهما أقول وانما العشر في نفس الثمر وفي الاشجار المعقدة للقطع كما مر  
(سئل) في أوراق التوت هل يجب فيها العشر أم لا (الجواب) قال في صور المسائل نقله عن  
الزاهدي ما صورته قلت يمكن أن يلحق به أعصان التوت عندنا وأوراقها لانه يقصد بها الاستغلال  
بخوارزم وخراسان وقد نص عليه في درر الفقه فقال يجب العشر في أوراق التوت وأعصان الخلاف  
التي تقطع في أو أن تقليم الكروم وغير ذلك اه (سئل) في شجرة حور بالمهمله نابتة في ارض عشرية  
تيمارية قد بلغت أو أن قطعتها فهل للتيماري أخذ عشره منها (الجواب) نعم له ذلك \* (سئل)  
في رجل فقير شريف من الامم هل يجوز له أخذ الزكاة (الجواب) قد كثرت الكلام بين العلماء الاعلام  
في حكم الشريف من الاتهامات في جميع الحالات والقوا في ذلك رسائل واكثر وافهم المسائل منهم عالم  
فلسطين المرحوم الشيخ خير الدين ورسائله من أشهرها وأسماعها وقد سماها الفوز والغنى في الشرف  
من الامم وجرم بعدم حصوله على أحكام القرنيين لتصرف الفقهاء بأن الولد يتبع أباه يقيين مستدلين  
بقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن قال رزقة تلد الولد للزوج ولا ينسب اليها وانما ينسب اليه وموته  
عليه وحكمة النسبة أن تخلت العظم والعصب والعروق من مائه والحسن والجمال والسخن والتهزال  
بما رزول ولا يبقى كالاصول من مائه وعلى ككل حال له نسبة الى المصطفى صلى الله عليه وسلم

وله شرف ما بلا خفاء حيث هو من ذرية النمر فاوكتاد ذلك شرفا \* ولما لم يحصل له الاحكام المتعلقة بالقرشين بلا اشتباه جزله اخذ الزكاة لاسبابها وقد ذكر في شرح الامار انه يجوز في زماننا اعطاء الزكاة لابي داهم الاختيار لعدم وصول خمس الجنس اليهم بسبب اهمال الناس امر الغنائم والزواج عليهم فاذا لم يحصل المعوض عادوا الى العوض وبه أخذ من الامار حاوي الامام الخليل الطحاوي وحذا في النياحي - انجمع عليه فهاظنك في المشار اليه وقد حصل بما ذكرنا الجواب والله تعالى الموفق للصواب \* (سئل) في اراضي قرية ببارية زعامتها بين زيد وعمر مناصفة وعلى الارض عشر عوجب براء سلاطانية فزرع زيد حصته من اراضي القرية ويريد شريكه عمرو ومطالبة بحصته من عشر الخارج فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك (سئل) في قرية وقف عليها عشر لتبارى وقسم متعارف يؤخذ من زراعتها ويريد متولى الوقف أخذ القسم منهم ودفع حصة التبارى منه والباقي يصرفه في مصارف الوقف بوجهه الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وقد تم نقله عن الاسعاف وغيره (سئل) في ارض تيمارية علم اقسام متعارف يؤخذ من زراعتها بموجب العقد القديم السلطاني والان امتنع رجل من الزراع من دفع قسم غلته للتبارى ويكافئه أن يأخذ بدل القسم دراهم بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك والحالة هذه (سئل) في زعيم مات في آخر السنة بعد ادراك الغلة وحصادها وبعد أداء بدل زعامته وابقا مشتقة وأخذ الوارث بعض الغلة ووجهت الزعامة لرجل آخر أخذ بقية الغلة فهل ليس له ذلك وتكون للوارث (الجواب) نعم \* (سئل) في أيتام صغار لهم وصى وزعامة اراض يؤخذ قسمها من الزروع الشتوية بعد حصادها ثم ما تواو في بعض الاراضي زروع صيفية لم تستحصد ووجهت الزعامة لزيد ثم استحصدت الزروع المزروعة وتناول الوصى قسمها ويريد زيد مطالبة الوصى بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم لزيد ذلك

\*(كتاب الصوم)\*

(سئل) في اسقاط الصلاة هل يجوز دفعه بعد الدفن والوصية به صحيحة (الجواب) نعم والوصية به صحيحة والمسئلة في الفهستاني من آخر الصوم ومثله في شرح الملتقى للعلاءي من الصوم والله سبحانه اعلم

\*(كتاب الحج)\*

(سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه ولم يفسر مالا ولا مكانا ومات عن ورثته وترك ثلثها لابي بالحج عنه من بلده والورثة لا يجيزون الزيادة على الثلث فهل يحج عنه من حيث يبلغ (الجواب) يحج عنه من حيث يبلغ ثلث تركته استحصانا لان قصده اسقاط الفرض عنه فاذا لم يكن على الكمال فبقدر الامكان كما في التنوير والبحر المختار ووصايا الهداية والملتقى وغيرها \* (سئل) في الحاج اذا تجر في الطريق هل ينقص أجره (الجواب) لا ينقص أجره كما في البحر من باب الغنائم \* (سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه بمبلغ سماء من ماله ومات عن وارث لم يجز الوصية وظاهر أن المبلغ المذكور هو جميع ماله فهل يحج عنه من ثلث المال من حيث يبلغ (الجواب) نعم لانه لا عبرة للسمي في الحج لان الوصى به لا يختلف فصار كأنه أوصى بأن يحج عنه بثلث ماله كما في المحيط للسرخسي \* (سئل) في رجل مات في طريق الحج عن ورثته وترك ثلثها لابي بالحج عنه من بلده وأوصى بأن يحج عنه فلان الرجل المعين بأبي الرجل أن يحج عنه فهل للوصى أن يدفع لغيره (الجواب) نعم له ذلك وان أوصى أن يحج عنه فلان فأبي فلان اولم يأب ودفع الوصى الى غيره حازوا التعيين لا يعتبر لان المقصود سقوط الفرض ولان المصلحة تختلف باختلاف الارمان والاشخاص فربما رأى المصلحة في الدفع الى غيره ولزيادة تحصيل منفعة الميت لكن ان قال يحج عني فلان لغيره

مطلب زرع احد الزعيمين في أرض وما له من ثمرية قلشريكه مطالبته بحصته من العشر

مطلب للمتولى أخذ القسم ودفع حصة التبارى منه

مطلب ليس له أن يكلف التبارى بأخذ دراهم بدلا عن القسم

مطلب مات الزعيم آخر السنة بعد ادراك الغلة وحصادها ففي لورثته

مطلب الزعيم الجديد قسم ما استحصد في ماله

\*(كتاب الصوم)\*

مطلب يجوز دفع اسقاط الصلاة بعد الدفن

\*(كتاب الحج)\*

مطلب اذا لم ينف الثلث بالحج من بلده يشج عنه من حيث يبلغ

مطلب اذا تجر الحاج في الطريق لا ينقص أجره

مطلب يظهر أن الوصى به كل المال يحج عنه من ثلثه من حيث يبلغ

مطلب أوصى بأن يحج عنه فلان فامتنع فلان للوصى أن يدفع لغيره

لم يجز غيره وكذا اذا قال أجوراعني فلانا ولا يصح عنى الا هو فبات ذلك الرجل يرجع الى ورثته ولا يجوز أن يدفع الى غيره بعده اهـ ملخصا من التنوير وشرحه للعلاقى ومناسك الكرماني وجواهر الفتاوى وغيرها \* (سئل) \* في رجل أوصى بأن يجز عنه مبلغ سماء من ثلث ماله فدفعه الوصى لرجل لم يجز عن نفسه فهل يجوز جبه عن الميت \* (الجواب) \* يجوز ان لم يكن جج عن نفسه أن يجز عن غيره لكنه خلاف الافضل ويسمى جج الضرورة من الصر وهو الشدة قال في المصباح أصر على نفقته لانه لم يخرجها في الحج وهل يجب عليه أن يمكث بمكة حتى يجز عن نفسه لم أره الا في فتاوى أبي السعود المفسر وصورته \* (سئل) \* كعبه شريفه به وارمين برفقير عروك جج شريف ايجون تعيين ايتديكي الجهمي الوجب عرويتهن جج ايلسه شرعاجنا ولورمى \* (الجواب) \* اكرجه جائزدر اما بر دفع جج ايتديكي كركدر زيرا اوندن واروب جج ايتك لازم اولور ائند مجاورا وليجى عروك ججى انعام اعمش اولور اه قلت وفي هذا الكلام بحث ان لم يوجد نقل صريح لانه جج بقدره الغير لا بقدره نفسه وماله واذ اتى الحج غضى أشهر الحج فانها شقوال وذو القعدة وعشر ذى الحجة فكيف يجب عليه المكث حتى تأتى أشهره فاذا كان فقيرا وله عائلة في بلده فوجوب المكث عليه الى السنة الاتية بلا نفقة مع ترك عياله يحتاج الى نقل صريح في ذلك فتأمل ثم بعد ذلك رأيت بخط بعض الفضلاء ناقلا عن مجمع الانهر على ملتبقي الاجر ماصورته \* ويجوز احتياج الضرورة ولكن يجب عليه عند رؤية الكعبة الحج لنفسه وعليه أن يتوقف الى عام قابل ويحج لنفسه او أن يجز بعد عودة عياله وان فقيرا فيحفظ والناس عنها غافلون وصريح على القارى في شرح منسكه الكبير بأنه بوضوله مكة وجب عليه الحج اهـ وفيه نهج النجاة لابن حزم هذه المسئلة من كلام حسن فلتراجع أقول وقد ألف سيدي عبد الغنى التابلسي رسالة في ذلك جف فيها الى عدم الوجوب ونقل بعض العلماء أن السيد احمد بادشاه ألف رسالة في الوجوب والله تعالى أعلم وفي فتاوى أبي السعود في رجل انقطع عن صلاته والديه منذ اثنتي عشرة سنة ثم قدر على الحج فأى هذين الفرضين من الحج وصلة الوالدين أهم وأقدم وتأخيرهما بأثم فأرشدنا الى ما هو الاولى والاحتم والاحسن والاحكم \* (الجواب) \* ان كانت نفقته وافية لكنتا المصلتين فلا بد من احرازها خلا لانه ان خاف فوت الصلاة بموت أحد الوالدين أو كالم حافانه يقتدم الصلاة لا يقتدم الحج والله المعين اهـ \* (سئل) \* في المأمور بالحج الفرض اذا قبل له وقت المدفع اصنع ماشئت ثم دفع المال الى غيره ليحج عن الأمر فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم لانه صار وكلا مطلقا والمسئلة في شرح التنوير والدرر وغيرهما \* (سئل) \* في امرأة وجب عليها الحج ولها محرم فهل لزوجهما من الحج \* (الجواب) \* ليس له منعها عن حجة الاسلام اذا وجدت محرما لان حقه لا يظهر في الفرائض كافي البحر (سئل) في مريضة أوصت بدراهم من ماله الرجل من ورثتها ليحج بها عن حاجته الاسلام وأوصت بدراهم أخرى بمرات معلومة والكل يخرج من الثالث وماتت عن الوارث المذكور وعن ورثة غيره لم يجزوا الوصية بالحج فكيف الحكم (الجواب) تصح وصيتها فماعد الحج ما لم تجز الورثة وهم كبار كافي الخاتمة والبحر من الفتح \* أوصى بأن يجز عنه بعض ورثته فأجازت ورثته وهم كبار جازوان كانوا صغارا أو غيبا أو كانوا صغارا وكبارا لم يجز لان هذا يشبه الوصية للوارث بالنفقة فلا يجوز الا باجازه الورثة مناسك الكرماني \* ولو أوصى الميت أن يجز عنه ولم يزد كان للوارث أن يجز عنه فان كان الوصى وارث الميت أو دفع المال الى وارث الميت ليحج عن الميت فان أجازت الورثة وهم كبار جازوان لم يجزوا فلا لاق هذه بمنزلة التبرع بالمال خاتمة \* (سئل) فيما اذا مرض المأمور بالحج وعجز عن الذهاب للحج وقد قبل له حين دفع المال اليه اصنع ماشئت ويريد أن يدفع المال الى غيره ليحج عن الأمر فهل له ذلك \* (الجواب) نعم في التنوير وشرحه للعلاقى واذا مرض المأمور بالحج في الطريق ليس له دفع المال الى غيره ليحج ذلك الغير عن الميت الا اذا أذن له بذلك بأن قبل له وقت

مطلب في احتياج من لم يحج  
عن نفسه وهو حج الضرورة

مطلب هل يجب على  
الضرورة أن يمكث بمكة للحج  
عن نفسه

مطلب هل يقتدم الحج على  
صلة الوالدين أم لا

مطلب قبل للمأمور بالحج  
وقت دفع المال اصنع ماشئت  
له دفع المال لغيره

مطلب ليس للزوج منعها  
من حج الفرض مع محرما

مطلب أوصت بدراهم  
لوارثها ليحج بها عنها لم تصح  
الاجازة الورثة

مطلب اذا مرض المأمور  
له بالحج له دفع المال لغيره  
ان قبل له اصنع ماشئت

المذموم أصنع ما شئت فيجوز له ذلك مرض أو لانه صار وكلاماً مطلقاً \* (سئل) \* في المأمور بالحج  
 إذا لم يكن له مال الميت وكان أكثر نفقته من مال الميت كالكرا وعانة النفقة فهل يكون ذلك جائزاً  
 \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في الخيانة وغيرها \* (سئل) \* فيما إذا أوصى ببلغ من ماله ليحج به  
 عنه أخوه من جهة الاسلام ومات عن أخيه الزبور ثم أوصى أخوه بأن يحج عمره عن أخيه زيد بذلك  
 المبلغ ومات الأخ عن ابن عمه ولم يحج عمره عن زيد ويريد ابن العم استرداد المبلغ من عمره فقول له ذلك  
 \* (الجواب) \* لو وصى الميت أو وارثه أن يسترد المال من المأمور ما لم يحرم \* (سئل) \* في امرأة  
 كانت تستطيع الحج ثم عمت فهل يسقط الفرض عنها بإججاج الغير عنها \* (الجواب) \* إذا طرأ  
 العمى على الاستطاعة يجب عليها الاججاج في الحال أو الايصاف في المال من مناسك مثلاً على القارى  
 \* (سئل) \* في الحاج عن الغير هل الأفضل في حقه أن يعود إلى بلد أمرة \* (الجواب) \* نعم  
 على الظاهر فيكون أدأؤه على طبق أداء الميت لو فرض أدأؤه فان الغالب منه أنه كان يعود إلى بلده  
 والمسئلة في مناسك القارى \* (سئل) \* إذا تبرع الابن بالاججاج عن أبيه من غير وصية فهل يسقط  
 عن الاب الفرض \* (الجواب) \* نعم يجوز له ان شاء الله تعالى كما حرم بذلك مفسد لا في التمر وكذا  
 في شرح المناسك للقارى وغيره \* (سئل) \* في المذمور الذي لا يرجي برؤه إذا أمر بأن يحج عنه غيره  
 وحج عنه فهل يسقط الفرض عنه استمتر ذلك العذر أم لا \* (الجواب) \* إذا كان لا يرجي برؤه بسقط  
 الفرض عنه استمتر العذر أو لا وان كان يرجي برؤه يشترط عجزه إلى موته كما في الجرح وغيره خلافاً لما  
 في فتح القدير من اشتراط دوام العجز إلى الموت بلا تفصيل \* (سئل) \* إذا أراد الوصى أن يحج  
 بنفسه عن الميت هل يجوز له ذلك \* (الجواب) \* نعم ان أوصى الميت أن يحج عنه ولم يرد أمالاً وقال  
 للوصى ادفع المال لمن يحج عني ليس له أن يحج بنفسه كما صرح به في الخيانة \* (سئل) \* في امرأة  
 زيد الحج مع زوجها فهل تلزمه نفقة الحضر خاصة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل أوصى  
 أولاده أن يحجوا عنه نافله ببلغ سماء ومات فأذنوا لاحتهم أن يحج عنه رجلاً بذلك المبلغ فتقبل  
 فهل يكونون مؤدين وصيته وله ثواب النفقة \* (الجواب) \* نعم وفي حج النفل يقع عن المأمور اتفاقاً  
 لأن الحديث ورد في الفرض دون النفل ولأن أمر الثواب أي ثواب النفقة شرح المناسك للقارى فعلى  
 هذا يلبي عن نفسه وينوي عن نفسه أيضاً كما لا يخفى \* (سئل) \* في المرأة إذا حاضت قبل الوقوف  
 بعرفة يومين وعادتها في الحيض سبعة أيام ثم وقفت بعرفة وطهرت بعد أيام التحرف هل يصح طوافها  
 ووقوفها ولا شيء عليها بالتأخير \* (الجواب) \* حديثها لا يمنع شيئاً من نسكها إلا الطواف ولا  
 شيء عليها بالتأخير إذا لم تطهر إلا بعد أيام التحرف فوطهرت فيها قدراً كثر الطواف لزمها الإدم بالتأخيرها  
 والألا والمسئلة في التنوير وشرحه وشرح البرجندی \* (سئل) \* هل يجوز إخراج أجزار  
 الحرم وتزابه إلى الحل أم لا \* (الجواب) \* لا بأس بذلك قال في المحيط ولا بأس بإخراج تراب  
 الحرم وأجزاره إلى الحل لانه يجوز استعماله في الحرم ففي الحل أولى اهـ كازروني عن فتاوى  
 العلامة محمد بن حسين بن علي الطوسي

المطلب إذا كان أكثر  
 النفقة من مال الميت يجوز  
 مقابل لوصى أو الوارث  
 استرداد المال من المأمور  
 ما لم يحرم

مطلب إذا طرأ العجز على  
 الاستطاعة يجب الاججاج

مطلب الأفضل للمأمور  
 أن يعود إلى بلد الأمر  
 مطلب أيج عن أبيه بلا  
 وصية يجوز له ان شاء الله تعالى

مطلب إذا أيج المذمور  
 الذي لا يرجي برؤه صح وان برئ  
 مطلب هل للوصى أن يحج  
 عن الميت بنفسه  
 مطلب إذا حجت مع زوجها  
 تلزمه نفقة الحضر خاصة

مطلب أوصى أولاده أن  
 يحجوا عنه نافله ببلغ سماء  
 له ثواب النفقة ووقع الحج  
 عن المأمور

مطلب طهرت بعد أيام  
 التحرف تطوف ولا شيء عليها  
 بالتأخير الطواف  
 مطلب لا بأس بإخراج تراب  
 الحرم إلى الحل

### \* (كتاب النكاح) \*

\* (سئل) \* هل يجوز الجمع نكاحين بنت الخال وبنت العممة \* (الجواب) \* نعم لانهم ذكروا  
 أنه يحرم الجمع بين امرأتين لو فرضت احداهما ذكراً تحرم عليه الاخرى وهذا لو فرضت احداهما ذكراً  
 لا تحرم الاخرى فيجوز له الجمع بينهما بشكاح صحيح حيث لا مانع شرعاً \* (سئل) \* في رجل عقد نكاحه  
 على قاصرة تطابق الوطء بمهر معلوم بعضه حال وبعضه مؤجل وفرض لها عليه لكسوتها في كل سنة  
 كذا من اندراهم ومضى سنتان ولم يدخل بها ولم يدفع لها المجل ولادراهم الكسوة ولا مانع من جهتها  
 ويريد أبوها مطالبة بذلك فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم له المطالبة زوجها بمهرها المجل وبمبلغ

### \* (كتاب النكاح) \*

مطلب يجوز الجمع بين بنت  
 الخال وبنت العممة

مطلب يطالب بما فرض  
 على نفسه لكسوتها في كل سنة

مطلب طلق المسلمة ثم تزوج  
كثايرة  
مطلب عقد النكاح باللفاظ  
تركية

مطلب تزوج صغيرة بلا  
ذكر مهر صح العقد

مطلب تزوج خامسة وحكم  
حاكم يطلان عقدها ولم  
يطأها بالمهر عليه

مطلب ثلاث بنات تزوجه  
واحدة ولم يعينها لم يصح

مطلب الاكراه على التوكيل  
بالنكاح هل يصح

مطلب يصح النكاح بلفظ  
العطية بالنية أو القرينة

مطلب لا ينفذ اقرار المولى  
أو الوكيل أو المولى  
بالنكاح الا بالشهود

مطلب في تزويج الذمية  
بنها البالغة بلا اذنها  
مطلب لا ينفذ عقد الولي  
على البالغة بغير رضاها

مطلب له تزويج بنت موطوءة  
أبيه وأختها

الكسوة حيث اصطالحا على المبلغ المذكور كما في الذخيرة \* (سئل) \* في رجل مسلم طلق زوجته المسلمة ثم بعد مضي سنة أو أكثر تزوج كفاية نصرانية فهل يصح نكاحه المذكور \* (الجواب) \* نعم وإن كرهه تزييها \* (سئل) \* في رجل تزوج بنته الصغيرة من رجل كف بالفاظ تركية قائلا للزوج بحضرة الشهود بقا صرته فزعم الله امرى اوزره ويردم وقال الزوج الدم قبول ايتدم يعنى الاب بقوله المذكور هذه القاصرة بنتى على أمر الله أعطيتك اياها ويعنى الزوج بقوله المذكور أخذت وقبلت وسما مهر او قامت قرية على ذلك تدل على النكاح فهل صح العقد المذكور \* (الجواب) \* نعم قال في جامع الفتاوى لفظ الاتزال الدم ويردم ليس بصريح موضوع للنكاح والعقد لا يثبت له من قرينة تدل عليه وهي اما الخطبة أو تسمية المهر أو ما يدون أحدهما ان جرى بينهم أن يعقدوا عقد النكاح بذلك جاز كما ذكره صاحب الفتاوى \* (سئل) \* فيما اذا تزوج صغيرة بلا ذكر مهر فهل يصح ويجب لها مهر المثل بالوطء أو موت أحدهما اذ لم يقع التراضي مع الزوج على شيء \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في التنوير \* (سئل) \* في عقد نكاحه على بكر بالغة وكان متزوجا حين العقد بأربعة وحكم عليه حاكم يطلان العقد ولم يطأ خافوا لا يلزمه شيء من مهرها \* (الجواب) \* نعم قال في المنتقى ولا يجب شيء من المهر بالوطء في عقد فاسد ومثله في التنوير \* (سئل) \* في رجل تزوج بنته من آخر ولم يسمها ولم يذكرها بما تميز به عن غيرها وله ثلاث بنات ثم تزوجه واحدة منهن بغير مهرها \* (الجواب) \* نعم ومنها أن لا تكون المنكوحه مجهولة فلوزوجه بنته ولم يسمها وله ثلاث بنات لم يصح بغير مهرها \* (سئل) \* من قاضي دمشق الشام سنة ١١٤٨ عن التوكيل بالنكاح بالاكراه هل يصح \* (الجواب) \* قال السيد أحمد الحوى في حاشية الاشباه بعد قول الزيلعي ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فسادا فكذا التوكيل ينعقد مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم يطل نفذ تصرف الوكيل اه قال بعض الفضلاء ومقتضى هذا أنه لو اكره على التوكيل بالتزويج وتزوج الوكيل أنه يصح وبنته قد ولكن لم أره منقول اه وأراد ببعض الفضلاء الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على البحر أو المنح أقول وقد ذكرت هذه المسئلة في رد المحتار على الدر المختار من كتاب الاكراه فراجعها \* وكتب على صورة دعوى مرسله من قاضي الشام سنة ١١٤٩ تعلم من الجواب يصح النكاح بلفظ العطية اذا نواه أو قامت قرية تدل على ذلك وفهم الشهود المقصود وكل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا النكاح بعد النكاح والحوالة بعد الحوالة كما في التنوير وشرحه وفيه أيضا من باب الولي ولو أقر ولي صغيرا وصغيرة أو أقر ووكيل رجل أو امرأة أو مولى عبدا بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار على الغير الا أن يشهد الشهود على النكاح اه فاذا كانت البنت البالغة غائبة كما ذكرتم فلا ينفذ تصديق الاب عليها ولا على الزوج الثاني لانه اقرار على الغير \* (سئل) \* في ذمية تزوجت بنتها البالغة الذمية بلا اذنها ولا وجه شرعى فكيف الحكم \* (الجواب) \* ذكر في الخبرية أنه صرح علماؤنا بأنه لا يتعرض لاهل الذمة اذا تناكحوا فاسدا ولا يفتق القاضي بينهم اذا علم في ظاهر الرواية لانا امرنا بتركهم وما يدعون فلا يفسخ النكاح ولا يعززان حيث كانا راضيين ولم يترافعا بالخصوصية لدى قاض من قضاة الاسلام فاذا تناكحا كما التناكح حكم بينهم على حكمنا كما صرح بذلك في التتارخانية من الفرائض ونقل في البحر عن الهداية في نكاحهم المحارم أنه لو ترافعا يفتق بينهما بالاجماع لان امر افعتم كما حكمهم اه وحكم المسئلة عندنا أن ولاية تزويج البالغة لها لا لغيرها ولو تزوجتها أمها أو غيرها يتوقف على رضاها ولا ينفذ عقد الولي على البالغة بغير رضاها كذا في البحر \* (سئل) \* في رجل له جارية أتت منه بولد ثم بنجز عتقها فتزوجت بأجنبي وأتت منه ببنت وللرجل ابن من غيرها يريد التزوج ببنت جارية أبيه فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم له التزويج ببنت موطوءة أبيه حيث لم يكن بينهم مناسبات

ولا رضاع وفي تحريم خواجه زاده لا يحرم على ولد الرائي ولا على أبيه ولد الموطوءة ولا أمتها  
 فتاوى الاثري في المحرمات وجاز للابن التزوج بام زوجته الاب وبنتها ابن التهام ونظير في البحر وغيره  
 (سئل) في صغيرة بنية زوجها أخوها لا يهيمن زيد الكف بمهر المثل ثم لما بلغت بالحض اختارت  
 النسخ فوراً عند البلوغ وأشهدت على ذلك فهل ثبت لها خيار النسخ بشرط القضاء (الجواب) نعم  
 في الكثر وغيره لها خيار النسخ بالبلوغ في غير الاب والجد بشرط القضاء (سئل) في رجل تزوج  
 امرأته نكاحاً فاسداً وطلقه قبل الدخول به فهل له أن يتزوج بأمها (الجواب) نعم كما أفتى به  
 ابن نجيم وفي القدر التاسع والعشرين من فصول العمادى ما نصه ذكر الزدوى في المبسوط  
 والنكاح الفاسد لا يثبت حرمة المصاهرة وله أن يتزوج بأمها وبنتها وإن لم يكن فرق بينهما وكذا يجوز  
 للمرأة أن تتزوج بآخر قبل التفريق وهذا كله قبل المسيس (سئل) في رجل أخرس عقد نكاح  
 بته البالغة بإشارته المعهودة ورضيت البت بذلك فهل ينقض النكاح وتكون إشارته قائمة مقام عبارته  
 (الجواب) نعم والمثله في الاشياء (سئل) في رجل قال كل امرأته تدخل في عقد  
 نكاحي فهي طالق ثلاثاً فزوجه رجل فضولي امرأته وأجاز بالفعل دون القول ودخل بها ثم حلف  
 بالحرام نوايا الطلاق أم لا تدخل هذه اليلة عند أبيها فدخلت ويريد عقد نكاحه عليها فإذا قبل  
 نكاحها لنفسه هل تطلق أولاً بتم قبول فضولي وإجازة بالفعل (الجواب) قال في العمادية  
 في الفصل الرابع والعشرين سئل الامام السرخسي عن قال كل امرأته تزوجها فهي كذا فزوجه  
 فضولي امرأته وأجاز بالفعل ثم طلقها تطليقة وانقضت عدتها ثم تزوجها بنفسه هل يطلاق  
 وقبل لا تطلق لان العين تفصل بينكاح الفضولي لانه صار مترجلاً لها في الحكم اه وفي العمادية  
 أيضاً وحكي صاحب المحيط والامام نجيم الدين والفقيه أبو جعفر أن كل جواب عزفته في قوله كل امرأته  
 تزوجها فهو الجواب في قوله كل امرأته تدخل في نكاحي اه وقد عالج القول الثاني والتعليل  
 دليل الترجيع وسئل العلامة القرطبي عنها فأجاب بعبارة العمادية ثم مال الى ترجيع عدم الطلاق  
 بقوله ولم نرم من ربح الطلاق اه والاحتياط تزوجها بفضولي والاجازة بالفعل عملاً بالقولين وإن كان  
 عدم الطلاق هو المرجح اذ هو المحلى بالتعليل واليه أميل قال كل امرأته تزوجها طالق فزوجه امرأته  
 فطلقت ثم تزوجها بعد ذلك لا تطلق ولو تزوج امرأته أخرى تطلق باعتبار عموم الاسم كما في فتح القدير  
 أقول وسياق في كتاب الطلاق عن جلة المؤلف سؤاله فين قال كلما تزوجت فهي طالق ثلاثاً وإن  
 عقد في النكاح فضولي وأجرت بقول أو فعل فتكون طالقاً ثلاثاً أيضاً وسياق في الحيلة في ذلك  
 (سئل) في رجل طلق زوجته بأشوا وحلف بالطلاق الثلاث من زوجة أخرى له أن لا يتزوج المطلقة  
 فهل اذا تزوجها منه فضولي وأجاز الحالف بالفعل لا بالقول لا يحنث (الجواب) نعم والحنث  
 في نكاح الفضولي وفي الطلاق المضاف أنه اذا أجاز الحالف بالفعل لا يحنث والقول يحنث ونظامه  
 في العمادية من الفصل الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي وسئل مفتي دمشق المرحوم الشيخ  
 اسماعيل الشهير بالحائث عن رجل عزب خلف بالطلاق وقال بالتركية ألوب الاجم بدن بوش  
 اولسون اكر بوشيني اي شدم يعني كل امرأته تزوجها وسأ تزوجها تكون طالقان فعلت هذا الشيء  
 ثم فعله فهل اذا تزوج امرأته تبين منه عجزه بالعقد واذا جدد العقد عليها نائياً لا تطلق فأجاب نعم  
 (سئل) في صغيرة لا تطيق الوطء هربت من بيت زوجها التضرعها منه وتركت جهازها عنده  
 فهل لا تسلم للزوج حتى تطيق الوطء ولا يهاب طلب جهازها منه لحفظه لها عنده (الجواب) نعم  
 والمسئلة في العمادية والخبرية (سئل) في رجل ماتت زوجته المدخول بها ولها أخت فهل له  
 تزوج أختها بعد موتها يوم (الجواب) نعم كما في الخلاصة عن الاصل للامام محمد وكافي مبسوط  
 مدر الا سلام كما نقله عنه انه سئل في المحيط للامام السرخسي والبحر والتمار حانية عن السراجية

مطلب زوجها أخوها  
 بلغت اختارت نفسها  
 مطلب الله تعالى لا يمنع  
 التزوج بأمها

مطلب نسخ تزويج الآخر  
 بإشارته المعهودة

مطلب قال كل امرأته  
 تزوجها كذا فزوجه  
 فضولي ثم أبانها هل له أن  
 يتزوجها بنفسه

مطلب التعليل دليل الترجيع  
 مطلب تزوجه فضولي  
 وأجاز بالفعل لا بالقول  
 مطلب قال كل امرأته  
 تزوجها كذا فزوجه  
 فطلقت ثم تزوجها لا تطلق بعده

مطلب لا تسلم للزوج حتى  
 تطيق الوطء ولا يهاب طلب  
 جهازها  
 مطلب يجوز تزويج الأخت  
 بعد موت أختها يوم



وقتاوي الاقروى وقد رى افسدى ومؤيد زاده وجميع الفتاوى وصرة التناوى وجميع المنتخبات  
ونهج النجاة وغيرها من الكتب المعتمدة وأما ما عزي الى الشافى من وجوب العدة عليه فلا يعتمد  
عليه وكتب تحت الجواب ما صورته قلت

لعمرك ما كل النقول صحائف \* ولا كل خل في المودة ناصح  
عليك بأقواها دليلًا وما أخذنا \* وما هو في الكتب الشهيرة راجح  
ولا نعتقد الا صدقًا محضًا \* ولكن حامد الله فالامر واضح

مطلب بصر النكاح بقوله  
هي لك عطية

مطلب زواج عبده امرأة  
حرّة ثم باعه منها بطل النكاح  
مطلب قالت زوجتك نفسي  
على سنة رسول الله  
مطلب قال له أعطيتك  
ابنتي لابنك

وقال ولنا في ذلك رسالة سميناها بقول القوم \* في جواز نكاح الاخت بعد موت أختها يوم  
(سئل) \* في رجل خطب بنت عمه الصغيرة فقال له أبوها هي لك عطية فقبل الرجل لى بينة  
شرعية ولم يسمها مهرًا فهل يتعقد النكاح بما ذكر ويجب لها مهر المثل بالوطء أو الموت اذ لم يقع  
التراضي على شيء (الجواب) \* نعم حيث نوى الاب بذلك النكاح أو قامت قرينة على ذلك وفهم  
الشهود بالمقصود ويجب لها مهر المثل بالوطء أو موت أحدهما اذ لم يقع تراض على شيء (سئل) \*  
في رجل زواج عبده امرأة حرّة ثم باعه منها فهل بطل عقد النكاح بملكها العبد (الجواب) \* نعم  
والمسئلة في الكنز وغيره (سئل) \* في امرأة بالغة عاقلة ترشيدة خطبها رجل فقالت له بجنسرة  
الشهود وزوجتك نفسي على سنة رسول الله فقال لها قبلتك على سنة رسول الله ناو يا بذلك قبول  
نكاحها ولم يذكر مهرًا فهل يتعقد النكاح بما ذكر ولها مهر المثل (الجواب) \* نعم (سئل) \*  
في رجل قال لزيد بجنسرة الشهود وبعد جريان مقدّمات النكاح أعطيتك ابنتي الصغيرة لابنك فقال زيد  
قبلت ذلك منك لابنتي فهل يتعقد النكاح بذلك وللبنت مهر المثل (الجواب) \* نعم

(باب الولي) \*

(باب الولي) \*

مطلب الشريف من الام  
ليس بشريف

(سئل) \* في رجل زواج ابنته القاصرة من زيد بالطريق الشرعي ثم بلغت البنت وتريد هي  
وأبوها فسخ النكاح بمقتضى أن والد الرجل شريف من أمته والزواج ليس كذلك فهل ليس لها ما ذلك  
(الجواب) \* نعم ليس لها ما ذلك ولا عبرة بزعمهما المذكور لأن الشريف من الام ليس بشريف  
كما أفتى بذلك الخبير الرملي وألف فيه رسالة سماها الفوز والغنى في مسئلة الشريف من الام محصلها أنه  
ليس بشريف وأن ما ذكره بعض العلماء من أن له شرفاً أراد به شرفاً كما صرح به بعضهم بالنسبة الى  
من ليس له ام كذلك أي علواً ورفعة وهذا مما لا اعتبار عليه ولا يشكره أحد وكذلك له نسبة ما اه الى  
آخر ما حرره (سئل) في معنوهة لها أخ بالغ عاقل أهل للولاية من كل وجه يريد تزويجها من كف  
بمهر المثل فهل له ذلك (الجواب) \* نعم والمعنوهة اذا تزوجها الاخ أو الوعم ثم عقلت كان لها الخيار  
كالمغيرة اذا بلغت وان زوجها الاب أو الجد لا خيار لها وان زوجها ابنا لا رواية فيه عن أبي حنيفة  
وقالوا ينبغي أن لا يكون لها الخيار كما لو زوجها الاب وعن محمد أن لها الخيار اه عمادة عن الخانية  
(سئل) \* عن الوصي هل يملك تزويج أمة اليتيم المشلول بوصايته (الجواب) \* نعم كافي فتاوى  
ابن نجيم (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكر بالغة بمهر معلوم دفع بعضه وباعها بالباقي طبقة  
معلومة بيع وفاء على أنه ان رذلها الثمن ردت له المبيع ثم مات عنها وعن ورثة غيرهما طلبوا استرداد  
المبيع ودفع بقية المهر فهل لهم ذلك (الجواب) \* بيع الوفاء منزل منزلة الرهن فلو ورثة استرداد  
المبيع بقدر حصصهم ودفع بقية المهر للزوجة (سئل) \* في بكر بالغة عقد عنها العصبية نكاحها  
بالو كالة عنها على ابنه القاصر بالولاية عليه على مهر معلوم ضمنه الوعم في ماله ولم يضمن النفقة ولا مال  
للقاصر فهل ليس لها مطالبة عمه بالنفقة (الجواب) \* نعم قال في شرح التنوير فقب الزوج على  
زوجها ولو صغيراً جداً في ماله لا على أبيه الا اذا كان ضمنها اه (سئل) \* في صغيرة لها عم عصبي  
غائب مدة سفر زوجها اتها الابن القاصر وقبل والد الزوج بالولاية عليه فهل صح النكاح

مطلب للاخ تزويج اخته  
المعتوهة واذا عقلت لها  
الخيار  
مطلب ولو زوجها ابنا  
ينبغي أن لا خيار لها  
مطلب للوصي تزويج أمة  
اليتيم  
مطلب باعها بعض المهر  
طبقة بيع وفاء

مطلب لا يطالب أبو القاصر  
بالنفقة للزوجة الا اذا ضمنها



\* (الجواب) \* الولي في النكاح العصبية في نفسه بلا توسط اتى على ترتيب الارث والحجب  
 فان لم يكن عصبه فالولاية للام وللولي الابعد التزويج بغية الاقرب مسافة القصر كما في التنوير والكنز  
 وغيرهما واشار في الملتقى ما لم يتظر الكف الخطاب جوابه ولزواج الابعد حال قيام الاقرب ترك  
 على اجازته كما في شرح التنوير وغيره واذا كان الاقرب لا يدري ابن حرم علم أنه كان في المصر يجوز لانه  
 اذا لم يدري أين هو لا يتظر الكف فيكون كغيبه المنقطعة بزازية \* (سئل) \* في صغيرة بنت عليا  
 ابن عم عصبي ليس لها ولي اقرب منه يريد تزويجها من ابنه القاصر الكف بغير المثل قيل له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم قال في الدرر تولى طرفي النكاح بعني الايجاب والقبول واحد ليس بفصولي  
 من جاب ولا يشترط أن يتكلم بهما بل الواحد اذا كان وكلا عنهما افعال زوجتهما باه كان وكفا  
 وله أنسام اما أصل ولي كآب العزم تزوج بنت عمه الصغيرة وأصيل ووكيل كما اذا وكت رجلا أن  
 يزوجها نفسه أو وليا من الجانبين أو وكلا من جانب أو وكلا من جانب آخر أو فصوليا  
 من الجانبين اه \* (سئل) \* في بنت فاصرة وليس لها سوى أم وابن عم عصبه وابن عم آخر عصبه  
 والكل في الدرجة والفرقة سواء ولا ابن العم الآخر المذكور ابن صغير كف يريد عقد نكاحه على البتة  
 المذكورة بغير المثل متبرع اليها به من ماله قيل له ذلك \* (الجواب) \* نعم كما في البحر والدرر ثم اذا  
 اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في الدرجة على السواء فزوج أحدهما جازا جازا آخر أو فسخ بخلاف  
 الجارية بين اثنين فزوجها أحدهما لا يجوز ولا بإجازة الآخر فان زوج كل واحد من الوليين رجلا على  
 حدة فالأول يجوز ولا الآخر لا يجوز وان وقع معا لا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وان كان أحدهما قبل  
 الآخر ولا يدري السابق من اللاحق فكذلك لا يجوز لانه لجازا جازا بالتحرى والتحرى بالفروج حرام  
 هذا اذا كانا في الدرجة سواء واما اذا كان أحدهما اقرب من الآخر فلا ولاية للابعد مع الاقرب الا اذا  
 غاب غيبة منقطعة فنكاح الابعد يجوز اذا رقع قبل عقد الاقرب كذلك ذكره الاسيحياتي بغير  
 \* (سئل) \* في بنت فاصرة وليس لها ولي سوى ابن عم عصبه بالغ يريد أن يزوجها من نفسه بغير المثل  
 فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وتقدم نقلها قريبا عن الدرر \* (سئل) \* في بنت ليس لها من  
 الاولياء سوى أم أب وأم أم تريد أن تزويجها من رجل كف بغير المثل فهل له ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم والمسئلة في رسالة الشيخ حسن الشربلاني أقول والذي حط عليه كلام الشربلاني  
 في تلك الرسالة تقديم أم الأب على أم الأم وفي حاشية البحر للحير الرمي أن الحدة لاب أولى من الحدة لأم  
 قولوا واحدا فصح على بعد الأم أم الأب ثم أم الأم ثم الحدة القاسد اه \* (سئل) \* في بنت ليس لها ولي  
 سوى أم فزوج البتة وكيل شرعي عن أمها تزويجها شرعا فهل صح العقد \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* في بنت ليس لها سوى أم وابن عم عصبه خطبها زيد الكف لها بغير المثل فامتنع العصبية  
 المذكور من تزويجها منه بعد ما طاب منه ذلك فهل للأم تزويجها للكف المذكور \* (الجواب) \*  
 ثبت للابعد التزويج بعزل الاقرب وعضله استناعه عن التزويج فيسوغ للأم ذلك \* (سئل) \* فيما  
 اذا عضل الأب عن تزويج صغيرته من كف بغير المثل هل للقاضي أن يزوجه \* (الجواب) \* نعم اذا  
 عضل الأب فلقاضي تزويجها حيث لا ولي لها غيره لكن ينبغي أن يأمر الأب بتزويجها فان امتنع ناب  
 عنها فيه وللشيخ حسن الشربلاني رحمه الله تعالى رسالة في هذه المسئلة سماها كشف المعضل فبين  
 عضل ملخصا انه ورد سرائي فيما اذا عضل أبو الصغيرة هل يزوجه جدها أو عمها أو الثاني ولنا بما  
 فأجبت بأن القاضي أو نائبه جرح الذي يزوجه بدون من سواه لكن ينبغي أن يأمر الأب قبل تزويجها  
 بنفسه فإن فعل والا ناب عنها فيه قال ابن التلمنجة في شرح الوهبانية عن القاضي عن روضة الساطني  
 اذا كان للصغيرة أب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية الى الجدة اه ونقله أيضا ابن التلمنجة عن أنفع  
 الرسائل عن المستق ونصه اذا كان للصغيرة أب امتنع من تزويجها لا ينتقل الولاية الى الجدة بل يزوجه

مطلب للولي الا بعد  
 التزويج بغية الاقرب  
 مطلب اذا كان الاقرب  
 لا يدري أين هو ثم علم أنه  
 في المصر يجوز  
 قوله أو وليا الخ هكذا  
 بالنصب فيه وفيما بعده من  
 المعاطيف ولعل صوابه  
 الزرع عطف على قوله أصل  
 وولي تأمل اه معجمه  
 مطلب له تزويج بنت عمه  
 القاصرة من ابنه القاصر  
 مطلب اذا استوى العصبان  
 فزوج أحدهم البتة من  
 ابنه الصغير جاز  
 مطلب اذا تزوج واحد من  
 الوليين رجلا على حدة الخ  
 مطلب لابن العم أن يتزوج  
 بنت عمه القاصرة  
 مطلب لها أم أب وأم أم  
 تريد أن تزويجها  
 مطلب الحدة لاب أولى  
 من الحدة لأم قولوا واحدا  
 مطلب وكف الأم في تزويج  
 بنتها البتة صح  
 مطلب للابعد التزويج  
 بعزل الاقرب  
 مطلب اذا عضل الأب  
 يزوجه القاضي  
 مطلب ملخص رسالة  
 الشربلاني في مسألة المعضل

القاضي اهـ وشله في الفيص وقال الزيلعي عند قول الكثر وللأبعد تزويج بغيبة الأقرب مسافة  
 القصر وقال الشافعي تزويجها الحاكم اعتبارا بعضه اهـ ما قاله الزيلعي وهو يقيد الاتفاق عندنا على  
 أن الحاكم يزوجه من عضله ولها الأقرب لكونه من ردة المختلف للمتنق عليه بالأصل ولا تكون الولاية  
 لغير القاضي من دونه من الأولياء لكونه في مقام الاستشهاد به وفي فتاوى العلامة أحمد بن يوسف الشلبي  
 سئل فيما إذا عضل الولي الأقرب في تزويج الصغيرة هل تنتقل الولاية إلى الولي الأبعد أو القاضي الجواب  
 لا تنتقل للأبعد بل يزوجه القاضي اهـ فان قلت يخالفه ما في الخلاصة والبرازية من أنهم أجمعوا على  
 أن الولي الأقرب إذا عضل تنتقل الولاية إلى الأبعد قلت لا يخالفه لأن الأبعد في كلام الخلاصة  
 والبرازية هو القاضي لأنه آخر الأولياء فأفعل التفضيل على بابيه ولذا قال في الفيص بعد ما قدمناه عنه  
 لو عضل الولي الأقرب الصغير والصغيرة عن تزويجهما يزوجهما القاضي لكن تزويجه هنا نيابة عن  
 العاضل باذن الشرع لا بغيره لأن العاضل ظالم بالمنع والقاضي كف يد الظلمة وفي الخلاصة وأجمعوا أن  
 الولي الأقرب إذا عضل تنتقل الولاية إلى الأبعد فلذا قلنا أنه ثابت باذن الشرع اهـ كلام الفيص فهو  
 نص في أن المراد بالأبعد في كلام الخلاصة القاضي لا نيابة به في مقام الاستشهاد على اثبات الولاية  
 للقاضي فان قلت قال صاحب الجبرية أي ما في الخلاصة اندفع ما ذكره السر وحي من أنه ثبت للقاضي  
 قلت لو نظر صاحب الجبرية إلى ما قدمناه من كلام الزيلعي وغيره لما وسعه أن يقول هذا بل صار كما تلاحظ  
 لأنه قال بعد ما تقدم بنحو سطر قالوا وإذا خطبها كف فوعضلها الولي ثبت للقاضي نيابة عن العاضل  
 فله التزويج وإن لم يكن في منشوره اهـ فهذا رجوع إلى ما لا يخالفه على التحقيق عندنا ما قدمناه  
 ولله الحمد والمنة اهـ ما في الرسالة مختصرا ويمكن أن يجاب بأن كلمة قالوا الخاوي فيهما التبري فكلمته تبرأ  
 من هذا القول وأيد ما قدمناه فهو غير متناقض وجعل ما ذكره في الخلاصة والبرازية على الولي الأبعد  
 وهو القاضي غير ظاهر أتول هو وإن كان غير ظاهر لكنه معني لرفع التناقض بين عباراتهم قال الشاعر  
 إذا لم تكن إلا الاسنة من كذا \* فحاجله المضطر الأركوبها

مطلب ثبت الولاية للقاضي  
 نيابة عن العاضل وإن لم  
 يكن في منشوره  
 مطلب زوج الصغيرة نفسه  
 توقف على إذن الولي

على أن القاضي هو الأبعد حقيقة كما مر ثم غالب عباراتهم إطلاق الأبعد على غير القاضي وأقول  
 أيضا يمكن جعل كلام الخلاصة على هذا حيث لا فاضل هنالك تأمل ويظهر لي أن الأولي عند عضل  
 الأب أن يزوجهما الجدة مثلاً بأمر القاضي ليكون موافقا لظاهر ما في الخلاصة وغيرها واعلم أن  
 ما في الحاشية من أنه ما دام للصغير قريب بالقاضي ليس بولي في قول أبي حنيفة وعند صاحبه ما دام  
 عصبة اهـ قال المؤلف إن ما ذكره قاضي خان في تعديد الأولياء لا في سبب العضل في نقل المتخ عبارة  
 الحاشية في هذا محل تسامح هذا ونقل ابن وهبان عن المجرد أن تزويج القاضي الصغيرة عند عضل  
 بنتي ثبوت الخبر لها وفي المتن عن محمد أن لها الخيار الأول بناء على أن تزويجه عند العضل بطريق  
 النيابة والتباني عيلى أنه بطريق الولاية أقول والظاهر أن ما مر عن الجبر من قوله فله التزويج وإن لم  
 يكن في منشوره مبني على أنه بطريق النيابة والافتقار نصرا على أنه لا ولاية للقاضي في التزويج ما لم  
 يرض له علمه في منشوره \* (سئل) \* في الصغير إذا تزوج نفسه بغير إذن الولي فما الحكم فيه  
 \* (الجواب) \* قال في أحكام الصغار ذكر في الأصل أن الصغير والصغيرة إذا تزوجا أنفسهما بغير إذن  
 الولي توقف ذلك على إجازة الولي فان أجاز جازولهما ما الخيار إذا بلغا إذا كان المجر غير الأب والجدة

\* (باب الكف) \*

\* (باب الكف) \*

مطلب المعتق ليس كفا  
 للحرّة الأصلية

\* (سئل) \* في امرأة عربية أبوها وأجدادها من أهل العلم والدين والصلاح ولزوجها المتوفى عنها  
 معتق يريد التزوج بها بلا رضا أبيها وهو غير كف فمن كل وجه كيف الحكم في ذلك \* (الجواب) \*  
 المعتق لا يكون كفا للحرّة الأصلية كما في الحاشية فاذا أنكحته بلا رضا أوليها فزوّج القاضي بينهما بطاب  
 الولي كما في الكفر وغيره وهذا ظاهر الرواية عن أئمتنا الثلاثة رضي الله تعالى عنهم فتبقى أحكام

النكاح من الردة والطلاق لكن المروى عن الحسن عن أبي حنيفة بطلان النكاح من غير الكف  
 وبه أخذ كثير من مشايخنا قال شمس الأئمة السرخسي "وهذا أقرب إلى الاحتياط فليس كل ولي  
 يحسن المرافعة إلى القاضي ولا كل فاضل يعدل والاحوط سد باب التزوج من غير كف" قال الامام  
 نضر الدين والقنوي على قول الحسن في زماننا قال في البحر المفتي به رواية الحسن عن الامام من عدم  
 انعقاده أصلاً إذا كان لهما ولي ولم يرض به قبل فلا يفيد الرضا بعده وأما ما كتبه من الوطء فعلى  
 المفتي به هو حرام كما يحرم عليه الوطء لعدم انعقاده وأما على ظاهر الرواية في الولو الجلية أن لها  
 أن تمنع نفسها ولا تمكنه من الوطء حتى يرضى الولي اه وفي البحر أيضاً قال صدر الاسلام لو تزوجت  
 المطلقة نفسها من غير كف ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل للتزوج الاول على ما هو المختار  
 وفي الحقائق هذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه وفي فتح القدير لأن الغالب في المحلل كونه غير كف  
 وأما الوياش الولي عقد المحلل فانه محلل اه وكذا الوياش بشره لكنه رضى به نهر أقول أى رضى به  
 قبل العقد اذا لا يفيد الرضا بعده كما مر \* (سئل) \* في ما شئ تزوج صغيرته لغيرها شئ عالم بذلك  
 راضيا به قيل يصح النكاح \* (الجواب) \* نعم والحالة هذه \* (سئل) \* في صغيرة لها أب  
 من جملة القرآن ومن أهل العلم والدين والصلاح وكل رجل في تزويجها من كف وتزوجها من جاهل  
 فاسق فهل يكون النكاح غير جائز \* (الجواب) \* نعم

\* (باب المهر) \*

مطلب تزوجت نفسها من  
 غير كف بلا رضا وليها  
 فأنفق به بطلان النكاح

مطلب رزق الهاشي بته  
 لغيرها شئ عالم بذلك صح  
 مطلب وكل رجل في تزويج  
 بته من كف وتزوجها من  
 غير كف لا يصح

\* (باب المهر) \*

مطلب العبرة لمهر السر  
 دون مسمى سمعة

مطلب لا تسمع دعواها على  
 زوجها بعد الدخول لعدم  
 دفع جميع المجل من المهر

مطلب لا تسمع دعواها  
 بجميع المجل بل يعرضه  
 مطلب تسقط الكسوة  
 المفروضة بالطلاق

مطلب تزوجها على أن يعلمها  
 القرآن صح ولها مهر المثل

مطلب يريد السر بها بعد  
 ايقاع المجل لذلك

مطلب المفتي به أن لا يسافر  
 إلا بها بلا رضاها طائفا

\* (سئل) \* في رجل تزوج امرأة بمهر على أن منه كذا سمعة بعد ما اتفقا على مهر في السر وماعده  
 سمعة فهل يجب ما اتفقا عليه على أنه هو المهر ولا يجب ما جعل للسمعة \* (الجواب) \* ان أشهد  
 على السمعة لم يجب الزيادة بالاجماع ويجب ما اتفقا عليه في السر ولا يجب ما جعل للسمعة كما في البرازية  
 وشرح الملتقى والخبرية \* (سئل) \* في امرأة تزود الدعوى على زوجها بعد الدخول بها وتسليمها  
 نفسها بأنهم لم يقبض منه مهرها المشروط بتجديدها فهل لا تسمع دعواها بذلك \* (الجواب) \* حيث  
 سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تجديدها على المفتي به لانها لا تسلم نفسها عادة الا بعد دفع المجل  
 كما صرح بذلك كثير من علماءنا الاعلام اه اذعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع دعواها  
 بخلاف الدعوى ببعضه فصولين كذا راجد بخط عبد الرحمن أفندي الغمادي أقول فالمراد هنا  
 الدعوى بكلمة وسيأتي سؤال في دعوى بعضه \* (سئل) \* في رجل طلق زوجته الدخول بها  
 ثلاثا ولها عليه كسوة مفروضة غير مستدانة بأمر القاضي فهل تسقط بالطلاق \* (الجواب) \* نعم  
 والمسئلة في التنوير وغيره من النفقة \* (سئل) \* في رجل تزوج امرأة على أن يعلمها القرآن العظيم  
 فهل يصح النكاح ولها مهر المثل \* (الجواب) \* نعم كذلك وان قلنا يجوز الاستتجار على تعليم  
 القرآن العظيم عند المتأخرين وهو المفتي به لانه خدمة لها وقد صرحوا بوجوب مهر المثل في خدمة  
 زوج حر سنة ثلاثا لمهار قلا يصح تسمية التعليم أقول للكن في البحر ينبغي على المفتي به أن يصح  
 لأن ما جاز أخذ الاجر بمقابلته من المنافع جاز تسميته صداقا كما قدمناه عن البدائع ولم تعرض له  
 اه واعترضه في الشربلية بما مر من أنه خدمة لها وأجبت عنه قبيلا علقته على البحر بأنه ليس  
 كل استتجار استخدا ما يدل أنهم جوزوا استتجار الابن أباه لرعى الغنم والرعاية ولم يجعله خدمة  
 فتعليم القرآن بالاولى تأمل \* (سئل) \* في ذمي أسلم في بلدة حص وله اولاد صغار من زوجته الذمية  
 ويريد نقلها مع الاولاد لدمشق الشام بعد ايقاع مجملها وموئجها ومؤمن عليها والطريق آمن  
 فهل لذلك وينبعه اولاده في الاسلام \* (الجواب) \* نعم أقول ما ذكره للوفاء من أن له السفر  
 اذا أوفاه المجل هو ظاهر الرواية وفي جامع القصولين أن القنوي عليه لكن في البحر أنه اتقى الفقيه  
 أبو القاسم الصغار والفقيه أبو الليث بأنه لا ينافرهم مطلقا بل ارضاء الفساد الزمان وفي المختار أن عليه

الفتوى وفي المحيط انه المختار وفي الولوالجية أن قول ظاهر الرواية كان في زمانهم أما في زماننا فلا قال صاحب الجمع في شرحه وبه يفتي ثم قال في البحر فقد اختلف الافتاء والاحسن الافتاء بقول النسيبين من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا وعليه عمل القضاة في زماننا كما في أنفع الوسائل اه (سئل) في رجل طلق زوجته قبل وطئها والخلوة بينهما وقد دفع لها المهر فهل يلزمه نصفه ويعود النصف للملكة بالقضاء او الرضا \* (الجواب) نعم والمدة في شرح التنوير للعلائي \* (سئل) في قروي تزوج امرأة بدمشق وأوفاهها المجل ويريد نقلها الى قريته التي بينها وبين دمنش دون ربع يوم فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر ويقلها دون مدته اتفاقا في قري المصير القرية لا تحتق الغربية اه وفي التنوير وشرحه للعلائي ويقلها فيما دون مدته اى السفر من المصير الى القرية وبالعكس ومن قرية لقرية لانه ليس بغربة وقيد في التتارخانية بقريه يمكنه الرجوع قبل الليل الى وطنه وأطلقه في الكافي فأثلا وعليه الفتوى اه (سئل) في رجل تزوج امرأة في دار أبيها وأوفاهها المجل والآن يريد نقلها الى مسكن شرعى خال عن اهلهما بين جيران صالحين تأمن فيها على نفسها وما لها فهل له ذلك ولا يلزمه مؤنسة \* (الجواب) حيث هيا لها مسكنا شرعيا خاليا عن اهلهما بين جيران صالحين بحيث لا يلزمه اتيانها بمؤنسة والمسئلة في التنوير وغيره أقول قال في النهرو لم يجد في كلامهم ذكر المؤنسة الا انه في فتاوى قارئ الهداية قال انها لا تجب ويسكن ابن قوم صالحين بحيث لا تسو حش وهو ظاهر في وجوبها فيما اذا كان البيت خاليا عن الجيران ولا سيما اذا كانت تختشى على عقلها من سعة اه ونظر فيه في الشر بلا لية بأن البيت الذي لا جيران له غير مسكن شرعى وقال السيد محمد أبو السعود في حاشيته على شرح مسكين أقول ما ذكره قارئ الهداية من عدم اللزوم يحصل على ما اذا كان المسكن صغيرا كالساكن التي في الربوع يشير الى ذلك قوله بحيث لا تسو حش اذ لا يلزم من كون المسكن بين جيران عدم لزوم المؤنسة اذا استو حشت بأن كان المسكن متسعا كالدار وان كان لها جيران فعدم الاتيان بالمؤنسة في هذه الحالة لاشك انه من المضارة لاسيما اذا خشيت على عقلها فتحصل انه يختلف باختلاف المساكن ولو مع وجود الجيران فان كان المسكن بحال لو استغاثت بجيرانها اغاؤها من رعايا ما بينهم من القرب لا يلزمه المؤنسة والالزمت اه وأقول وهو كلام حسن وينبغي أن يكون مختلفا ايضا باختلاف الاشخاص فان بعض الناس حتى من الرجال لا يمكنه أن يبيت وحده في بيت خال ولو صغيرا بين جيران فان كان زوجها يبيت في بيت ضرتهم امثلا وكانت تختشى على عقلها من البتوة وحدها ينبغي أن يؤمر بالمؤنسة في ليله ضرتهما ولا سيما اذا كانت الزوجة صغيرة نفيا للمضارة المنهى عنها بنص القرآن العزيز فاعتم هذا التحرير المختص بمعلقته على البحر في باب النفقات \* (سئل) في رجل بعث الى امرأته امتعة غير ما يجب لها عليه ولم يذكر جهة عند الدفع ثم اختلفا فقالت هو هدية وقال هو من المهر فهل القول له بيمينه \* (الجواب) نعم كافي التنوير والبحر وغيرهما \* (سئل) في رجل مات عن زوجته وورثة غيرها اختلفوا معها في قدر مؤخر صداق مثلها ولا يئنه لها فهل القول لها في ذلك \* (الجواب) نعم كافي البحر والنهر والقصولين والبرازية وغيرها \* (سئل) فيما اذا مات الزوج وفي ذمته مؤخر صداق الزوجة ثم ماتت الزوجة ويريد ورثتها أن يأخذوا مؤخر صداقها من تركه الزوج فهل لهم ذلك والقول قولهم في قدر مهر مثلها \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل خطب بكرا بالغة ثم بعث اليها أشياء هدية واستهلك ولم يزوجها ابوها ويريد الرجوع بما بيعته فهل ليس له ذلك \* (الجواب) ما بيعت للمهر يسترد عنه فأثما وقيته هالكا وكذا ما بيعت هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك والمسئلة في التنوير من المهر والحاشي الزاهدي أقول وفي الفتاوى الخيرية سئل في رجل خطب من آخر أخته ودفع لها شيئا يسمى ملاكا ودرهما ايضا من عادة اهل الزوجة اتخذ طعام بها ولم يتم امر النكاح

مطلب يجب نصف المهر  
اذا أطلقها قبل الخلوة

مطلب يريد نقلها الى  
قريته القرية له ذلك

مطلب له نقلها من دار  
ابيه الى مسكن شرعى  
خال عن اهلهما ولا يلزمه  
مؤنسة

مطلب مهم في الكلام  
على المؤنسة فاعتمه

مطلب بعث اليها شيئا  
وقالت هو هدية وقال هو  
من المهر قال قول له بيمينه  
مطلب القول لها في قدر  
مؤخر صداق مثلها

مطلب القول قول ورثة  
الزوجة في قدر مهر مثلها  
مطلب خطبها لوبعث اليها  
اشياء هدية استهلك ليس  
له الرجوع

مطلب ما بيعت للمهر  
يسترد

هل للخطاب أن يرجع فيه أم لا اجاب نعم له أن يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فان اذن لهم باتخاذ  
 واطعامه للناس صار كأنه أطمع الناس بنفسه طعنا ماله وفيه لا يرجع اه وفيه أيضا من كتاب النفقة  
 سئل في رجل خطب امرأة وصار ينفق عليها التزويج به وتحقق انه انما ينفق عليها التزويجها ثم امتنعت  
 عن التزويج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما انفق أم لا اجاب نعم يرجع قال في الخاتمة بعد أن ذكر القولين  
 في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لانفق عليها كان  
 ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا قال في التمهة سئل والدي عن بعث الى ابني الخطيبة سكران  
 ولوزا وجوزا وقرأ ثم ترك الاب المعاقدة هل لهذا الخطاطب أن يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق  
 ذلك على الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم يأذن له في ذلك فله ذلك اه وهو مرجع لاءله  
 في الخاتمة وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه والله أعلم اه ما في الخيرية فليست (سئل)  
 في الاب اذا تزوج ابنه امرأة بالولاية للصغير أو بالوكالة لو كبير ولم يضمن المهر فهل لا يطالب الاب به  
 من ماله (الجواب) نعم قال في السكز وضع ضمان الولى المهر قال في البحر أطلقه فشملى ولى  
 المرأة ولى الزوج والصغيرين والكبيرين اه وفي فتاوى شيخ الاسلام يحيى افندى جمع شيخ الاسلام  
 عطاء الله افندى تحت سؤال ولو تزوج الاب طفله الصغير امرأة بمهر معلوم لا يلزم المهر أباه الا اذا  
 ضمنه وقال مالك والشافعي في القديم المهر على الاب لانه ضمن دلاله باقدا ماله على النكاح مع علمه انه  
 لا مال له ولا نكاح بدون المهر وقتنا الصداق على من أخذ الساق بالاثرا قاله على رضى الله عنه  
 والنكاح لم يدل على ابقاء المهر في الحال فلم يكن من ضرورته ضمان المهر ولا تسليم المعقود عليه الى  
 الزوج بوجوب تسليم البدل عليه أيضا والعاقدة سفيرة كذا في معراج الدراية عن المبسوط ولا يخفى  
 بالكل ما في شرح الطحاوى من أن الاب اذا تزوج الصغير امرأة فلهما أن تطلب المهر من أبى الزوج  
 فيؤدى الاب من مال ابنه الصغير وان لم يضمن الاب صريحا اه لانه محمول على الطلب بالاداء  
 من مال الصغير لكونه في يده كما ينبغي عنه كلامه لانه محمول على أن اقدمه على النكاح ضمان دلاله  
 كما ذهب اليه الشافعي ومالك اه أقول والمسئلة في الدر المختار من المهر \* (سئل) فيما اذا أراد  
 زيد أن يعاشر زوجته معاشرته الا لزواج وحى تمنعه حتى يدفع اليها معجل مهرها فهل لها ذلك  
 \* (الجواب) نعم لها منعه من الوطء ودواعيه لاخذ المعجل ان لم يؤجل كل المهر والمسئلة في التنوير  
 \* (سئل) في امرأة تزوجت بلا مهر ثم طلقها زوجها قبل الدخول والوطء والخلو طلاقا واحدة  
 فهل تجب لها متعة وماهى \* (الجواب) حيث لم يذ كر مهرها وطلقها قبل الدخول والخلو  
 تجب متعة وهى معتبرة بحالهما كأنه نفقة به يفتى لا تنقص عن خمسة دراهم لو تغير ولا تزاد على نصف  
 مهر المثل لو غنيا وهى درع وخمار وملحفة \* (سئل) فيما اذا اجتمع الزوجان في بيت بابه مفتوح  
 والحال انه يدخل عليهما بلا اذن فهل تكون الخلو غير صحيحة \* (الجواب) نعم فاذا طلقها  
 والحالة هذه يلزمه نصف مهرها قال في الذخيرة اذا اجتمع في بيت بابه مفتوح والبيت في دار لا يدخل  
 عليهما احدا الا باذن فان الخلو صحيحة والا فلا \* (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل طلاقا واحدة  
 رجعية واهما بذمتة مؤخر صداقها تريد أخذه منه بعد انقضاء عدتها فهل لها ذلك \* (الجواب)  
 نعم ويتجمل المؤجل بالرجعى ولا يتأجل رجعتها خلاصة وفي الصيرفية لا يكون حالا حتى تنقضى العدة  
 شرح التنوير ومثله في البحر وقال في الحاوى الزاهدى ولو طلقها رجعى لا يصير المهر حالا حتى تنقضى  
 العدة وبه اخذ عامة المشايخ اه (سئل) فيما اذا وكل زيد عمرا في أن يزوجه فلانة بأربعة  
 آلاف درهم فزوجها الوكيل اياه بستة آلاف درهم فهل يكون للزوج الخيار ان اجازوا ان رد بطل  
 (الجواب) نعم لان الوكيل صار غرضوليا في عقده ذلك والمسئلة في البحر وأفتى بها المرحوم على  
 افندى مفتى المالك العثمانية اذا وكل رجلا بأن يزوجه فلانة بألف درهم فزوجها اياه بألفين ان اجاز

مطلب اذا تزوج ابنه  
 بالولاية أو بالوكالة لا يطالب  
 بالمهر من ماله بلا ضمانه

مطلب لها منعه من الوطء  
 ودواعيه لاخذ المعجل

مطلب طلقها قبل الدخول  
 ولم يذ كر مهراتجب متعة

مطلب في الخلو الغير  
 الصحيحة

مطلب يتجمل المؤجل بعد  
 انقضاء العدة

مطلب وكاه بأن يزوجه  
 فلانة يكذ ابزوجيه بأكثر  
 فله الخيار

النكاح جازوان رد بطل النكاح وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فالتخيار باق ان أجاز كان عليه  
المسعى لا غير وان رد بطل النكاح فيجب مهر المثل ان كان أقل من المسعى والا يجب المسعى خاتمة ويجوز  
من مسائل الوكيل من كآب النكاح اقول والمراد بالمسعى المسعى في العقد \* (سئل) في امرأة  
تريد الدعوى على ورثة زوجها بعض المهر المشروط بتجديدها بعد دخوله بها وتسليمها نفسها فهل تسمع  
دعواها بذلك \* (الجواب) اذا ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المتقدم لا تسمع دعواها بخلاف  
الدعوى ببعضه كما صرح به في جامع الفصولين \* (سئل) في رجل مات ولم يخلف تركته وتريد  
زوجته أن تأخذ مؤخرها من مال أبيه بلا كفالة منه ما لذلك فهل ليس لها ذلك \* (الجواب)  
نعم \* (سئل) في رجل دفع لزوجه المريضة مؤخر صداقها الذي بينه شرعة ثم ماتت من ذلك  
المرض ويريد أبوها مطالبة الزوج بما يخصه من ذلك فهل ليس له ذلك \* (الجواب) نعم اذا ثبت  
ما ذكر بالوجه الشرعي ليس للاب مطالبة \* (سئل) في ذمي خطب ذمية وبعث المهادراهم  
وأمنعة لاجل المهر ولم يتزوجها فهل ما بعث للمهر تسترد عنه قائما أو قيمته هالكا \* (الجواب)  
نعم خطب بنت رجل وبعث اليها أشياء ولم ير زوجها أبوها فاشاعت للمهر يسترد عنه قائما وان تغير  
بالاستعمال لانه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزمه في مقابلة ما نقص باستعماله شيء أو قيمته هالكا  
لانه معاوضة ولم يتم بخلاف الاسترداد وكذا يسترد ما بعته هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك  
لان فيه معنى الهبة صرح به قاضي خان في فتاواه من المهر \* (سئل) في رجل عقد نكاحه  
بالوجه الشرعي على بكر بالغته بمهر معلوم دفعه لها ودخل بها وحبلت منه ثم زعم أنه وجد بها قرنا  
وأن له استرداد المهر منها وقبح النكاح فهل ليس له ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل  
خطب امرأة بالغته ودفع لها مع وكيله مبلغا معلوما ليحاسبها به من المهر فأخذها أبوها لنفسه وعقدت  
نكاحها على الرجل بنفسها ودخل بها وبالبلية بنظر ما أخذها أبوها ويريد الرجوع على أبيها بذلك  
فهل له ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في بكر بالغته طلقها زوجها قبل الدخول بها والخلوة  
ولم يكن المهر مسلما فهل لا عدة عليها وينصف المسعى وعاد نصف المهر الى مالك الزوج بمجترد الطلاق  
\* (الجواب) نعم والمثل في التزوير والجور غيرهما \* (سئل) في رجل مات عن زوجته الغير  
المدخول بها وعن اب وعامه دون الجماعة استدانها في صحته فهل تاكدي جميع المهر بالموت في تركته  
وتكون هي اسوة الغرماء \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل وطئ صغيرة وأزال بكارتها كرها  
لا عقد شرعي فهل يجب لها مهر المثل بعد ثبوته شرعا \* (الجواب) نعم اذا كانت الصغيرة غير  
مستتة ولا يجامع مثلها لانه اذا سقط الحد تعين المهر لان الوطء في دار الاسلام لا يتلوه عن الحد أو المهر  
قال في المتنق وشرحه للعلائي من باب الوطء الذي يوجب الحد وما لا يوجبها وان زنى مكاف بمجنونة  
او صغيرة يجامع مثلها حد هولاء وفي عكسه لاحد عليهم لان الاصل لم يحد فكذا التبعية الا في رواية  
عن ابي يوسف وبه قال زفر والشافعي اه فانظر الى قوله صغيرة يجامع مثلها بخلاف الصغيرة التي  
لا يجامع مثلها كما هو المفهوم من قولهم في تعريف الزنا انه الوطء في قبل مستتة حالا او ماضيا وفي المخ  
والحد بوطء أجنبية زفت اليه وقبل هي عرسك وعليه مهرها قضى بذلك عمر رضي الله عنه وبالعدة  
لان الوطء في دار الاسلام لا يتلوه عن الحد أو المهر وقد سقط الحد تعين المهر وهو مهر المثل ولهذا قلنا  
في كل موضع سقط فيه الحد مما ذكر يجب فيه المهر لما ذكرنا في الوطء جارية الابن وقد علمت منه  
اه ففي مستلزام سقط الحد عن الواطئ بوطء الصغيرة المزبورة فتعين المهر أقول والله در المؤلف على هذا  
الاستنباط الحسن وقد سبقه الى نظيره الامام الاسترغيني في كتاب أحكام الصغار حيث قال  
في مسائل الحدود ولو زنى بصبيبة يجامع مثلها ولم يقضها يجب الحد وهل يجب مهر المثل بقضي  
أن لا يجب لان الحد قد وجب وأنه ينافي وجوب الضمان وكانت واقعة الفتوى اه ثم قال ولو وطئ

مطلب ادعت بعد الدخول  
بها ببعض المقدم تسمع  
دعواها وبكلا لا

مطلب ليس لها اخذ مؤخرها  
من مال ابيها بلا كفالة  
منها لذلك

مطلب دفع لزوجه  
المريضة مرض الموت مؤخر  
صداقها ليس للاب مطالبة

مطلب ما بعث للمهر تسترد  
عنه قائما وقيمتها هالكا

مطلب زعم أن بها قرنا  
ويريد استرداد المهر ليس له  
ذلك

مطلب قبض أبوها بعض  
المهر وهي بالغته فالزوج  
الرجوع عليه

مطلب طالت قبل الدخول  
وتسلم المهر بنصف المسعى  
بمجرد الطلاق بلا رضا ولا  
قضاء

مطلب المرأة اسوة الغرماء  
في مهرها

مطلب ازال بكاره صبيبة  
وجب مهر المثل ان كانت  
لا يجامع مثلها

(قاعدة) كل موضع سقط فيه  
الحد يجب فيه المهر الخ

مطلب الحد والنفمان  
لا يتبعه من الا في مسئلتين  
مطالب فيما اذا زنى بصغيرة  
واقضاها

مطالب وجدها رتقاء ثم  
طلقة لا يجب عليه متعة  
لا تريد على نصف مهر المثل  
مطلب ذلك الاب قبض مهر  
البكر البالغة دون الثيب  
مطلب ليس لغير الاب  
والحد من الاولياء قبض  
المهر الا ان يكونوا اوصياء

\*(مسائل الجهاز)\*  
مطالب ادعت الامة ان بعض  
الجهاز عارية  
مطلب ماتت فادعى ابوها  
ان الجهاز ليس لها بعد  
ما مات الى الزوج به

مطلب جهاز بنتها وسلماء  
منها ثم ماتت لا يتسم مع التركة

مطلب اشترى الجهاز  
لبنته الصغيرة ملاكته  
وللكبيرة اذا سلماء

صغيرة لا تشترى لا يكون هذا الرطء زنا ولهذا لم يوجب ابو حنيفة وحججه حرمة المصاهرة ولكن  
اوجبها عقر الان ارش ذلك الجنابة اذا لم يقضها ثم قال وفي نكاح فرائد صاحب المحيط الحد والنفمان  
لا يتبعه من الا في مسئلتين اذا زنى بجارية بكر لا نكاح بحد وبقضاء البسكرة والثانية اذا شرب  
خمر المذمى يجب الحد وقية الخمر اه وقيد بقوله اذا لم يقضها ما لا ذكره بقوله واذا زنى بصغيرة  
لا يجامع مثلها واقضاها فان كان اقضا يستملك البول فلا حد عليه بخلاف ويجب عليه الاغتسال  
بنفس الايلاج وعليه ثلث الدية وعليه المهر وان كان اقضا لا يستملك البول لا يجب الحد ايضا ويجب  
كل الدية وهل يجب المهر قال ابو حنيفة وابو يوسف لا يجب وقال محمد يجب اه فكان على  
المؤلف ان يقيد بكونه لم يقضها \* (سئل) في بكر بالغة تزوجت بلا مهر فدخل بها زوجها فافراها  
رتقاء ويريد الزوج ان يطلقها فهل اذا طلقها يجب عليه متعة وحى درع وخيار ومصلحة لا تريد على  
نصف مهر المثل لو الزوج غيبا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقيرا وتعتبر بها المهر \* (الجواب)  
نعم والمسئلة في التوير والدرو وغيرهما \* (سئل) فيما اذا تزوج فاصرة بكر من أبيها ثم طلقها  
قبل الدخول والخلوة واقرأها في صحته بقبض نصف المهر وتزعم الان انها كانت بالغة حين قبض  
أبيها مهرها وأن أباه لا يملك ذلك فيقول يملك الاب قبض صداق البكر البالغة \* (الجواب) نعم  
والاب اذا أقر بقبض المهر فان كانت البنت بكر اصدق وان كانت ثيبا لا يصدق خلاصة  
من الفصل الثامن ومثله في البرازية وقد حررها الخبير الملى في فتاواه بغير احسانا فارجع اليه  
وقال ان له قبض مهر بنته الصغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا اه وليس لغير الاب والحد من الاولياء  
قبض المهر الا ان يكونوا اوصياء من ادب الاوصياء

\*(مسائل الجهاز)\*

ذكرها المؤلف مفترقة في الابواب وجعلتها خاتمة لتسهيل مراجعتها

\*(سئل) في امرأة تجهزت ابنتها البالغة بجهاز معلوم سلمه لها ثم ادعت ان بعضا منه  
عارية والعرف في بلدتها ما مشترك كيف الحكم \* (الجواب) حيث كان العرف في بلدتها  
مشتركا فالقول للام مع ميمتها قال في الدر المختار جهازا بنته ثم ادعى ان ما دفعه لها عارية وقالت  
هو تمليك او قال الزوج ذلك بعد موتها البرث منه وقال الاب او ورثته بعد موته عارية فالعقد ان  
القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع مثله لجهاز العارية واما اذا كان مشتركا  
كحصر والسأم فالقول للاب كالمو كان اكثر مما يجزيه مثلها والام كلاب في تجهيزها وكذا  
ولي الصغيرة واستحسن في التهر تبعا لقاضي خان ان الاب ان كان من اشراف الناس لم يقبل قوله  
انه عارية اه وذكر المسئلة في كتاب العارية ايضا وقد ذكر ان كل من كان القول قوله يلزمه البين  
الا في مسائل اوصله في شرح الكنز الى نيف وستين مسئلة ليست هذه منها وافق قارئ الهداية بقوله  
القول قول الاب والام انهم ما يملكاها وانما هو عارية عندكم مع البين الا ان تقوم دالة ان الاب  
والام يملكان مثل هذا الجهاز للابنة \* وسئل قارئ الهداية عما اذا تنازع الزوج بعد ما زفت اليه  
بالجهاز وماتت فاجاب اذا زفت الى الزوج وسلمت اليه مع الجهاز لا يسمع من الابوين انه ليس لها  
الابينة \* (سئل) فيما اذا تزوجا بنتهما البالغة وجهازا بجهازا سلمها منهن في صحته ثم ماتا عنها  
وعن ورثة غير حايدين وقسمه الجهاز بينهما مع البنت فهل ليس لهما ذلك \* (الجواب) نعم والمسئلة  
في المنع وغيره \* (سئل) في رجل اشترى في حال صحته لبنته الصغيرة او ابنتي لجهازها ثم مات  
عن ورثة فهل يكون ذلك للبنت خاصة \* (الجواب) نعم قال في التولواجية اذا جهز الاب ابنته  
نم مان وبقية الورثة يطلبون القسم منها فاذا كان الاب اشترى لها في صغرها وبعد ما كبرت  
وسلم اليها ذلك في صحته فلا سبيل لورثته عليه ويكون للابنة خاصة اه كذا في المنع في أواخر المهر



(سئل) في امرأة تجهزت بنتها البالغة بما يجهز به مثلها وأعارتها الممتعة أخرى ثم ماتت البنت عن اختها وورثته غير هافل القول للآدم في ذلك \* (الجواب) حيث كانت الامتعة زائدة عن جهاز مثلها فالقول قول الآدم مع يمينها \* (سئل) في رجل تزوج بنته الصغيرة وقبض مهرها وجهازها به والآن بلغت البنت وتطالب اباه بمهرها فهل يكون كل من القبض والشراء صحيحا \* (الجواب) نعم وللأب مطالبة الزوج بمهر بنته حيث كانت صغيرة سواء كانت بكمرا أم ثيبا خريته من المهر وله الشراء لكن إذا كان بغبن فاحش ينفذ عليه ادب الأوصياء من فصل البيع \* (سئل) في امرأة تجهزت بنتها البالغة بجهاز معلوم سلمته لها وتصرفت فيه البنت في حياة أمها ثم ماتت الآدم عن ورثة يتدعون على البنت ببعض امتعة من الجهاز ويريدون استردادها منها بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل تزوج بنته ودفع لها الممتعة معلومة على سبيل العارية لا الجهاز وأشهد عليها بذلك عند التسليم بينة شرعية وأقرت هي بذلك لدى البينة ثم ماتت ويزعم زوجها أن الامتعة جهاز فهل تقبل بينة الأب على الوجه المذكور ولا عبرة برغم الزوج (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل فقير جهز بنته البالغة بجهاز معلوم سلم لها ثم مات والأب يدعي أن الجهاز المذكور عارية والزوج يدعي التملك والعرف في بلادهم ما مشترك فهل القول قول الأب بيمينه والحالة هذه \* (الجواب) نعم وتقدم نفلها عن التنوير \* (سئل) في المرأة إذا زفت إلى زوجها بجهاز قليل لا يليق بالمهر الذي دفعه ويريد الزوج مطالبة الأب بالمهر فهل ليس له ذلك \* (الجواب) نعم ليس له ذلك لو زفت إليه بلا جهاز يليق به فله مطالبة الأب بالنقد قنية زاد في الجرع عن المبتغي إلا إذا سكت طويلا لكن في النهر عن الزانية الصحيح أنه لا يرجع على الأب بشئ لأن المال في النكاح غير مقصود علاء الدين على التنوير وأما باب المهر أقول غاي فتاوى الشيخ اسماعيل من أن الأب يجبر على أن يجهزها بما يليق بالمهر المبعوث إليها وعزاده إلى الجرع والصرفية مبنى على خلاف الصحيح نعم للبنت مطالبة أبيها بما بقي معه من المهر فاضلا عما جهزها به \* (سئل) في رجل جهز بنته بمهرها وتكافئه أتمها تجهزها بزيادة عليه من مال نفسه فهل لا يلزمه ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في امرأة تجهزت بنتها البالغة بجهاز يزيد على مهرها بأضعافه وادخلته معها إلى مسكن الزوج وتريد الآن أخذ نحو ثلثه باذن البنت ورضاها فهل ليس للزوج معارضة في ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل جهز بنته البالغة بجهاز زاد دخلته معها ابنت زوجها ومنى لذلك مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن يريد أبوها استرداده منها بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في امرأة تجهزت بنتها بأمتعة معلومة وبجلى معلوم وتصرفت البنت بذلك في حياة أتمها في مدة تزيد على عشرين سنة ثم ماتت الآدم وتريد الورثة قسمة الحلى مع التركة فهل ليس لهم ذلك حيث كان الحلى من جملة الجهاز \* (الجواب) نعم ليس لهم ذلك والحالة هذه والله تعالى أعلم

(مسائل مشهورة من ابواب النكاح)

\* (سئل) في رجل تزوج امرأة بعدد صحيح ثم عقد نكاحه على بنت اختها فهل يكون العقد الثاني باطلا ولا تطلق الأولى بذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل ادعى على امرأة أن اباه زوجها إياها وهي قاصرة بالولاية عليها فأجابته أنها وقت العقد كانت بالغة وانها لم تعلم بالعقد فكيف الحكم \* (الجواب) القول لها إن ثبت أن سنهما وقت النكاح يحتمل البلوغ ولو برهنها على البلوغ وعدمه فينبه البلوغ أولى قال في التنوير وشرحه من باب الولي لو تزوجها أبوها مثل أزاعما عدم بلوغها فتات أن بالغة والنكاح لم يصح وهي حرة وقال الأب والزوج بل هي صغيرة فأن القول لها إن ثبت أن سنهما سبع وكذا الوادعى المراهق بلوغه ولو برهنها فينبه البلوغ أولى على الأصح اهـ \* (سئل) فيما إذا أراد الزوج الدخول بزوجه الصغيرة قائلا أنها تطيق الوطء والأب يقول

ل ي ي

مطاب جهزت بنتها وأعارتها الممتعة أخرى ثم ماتت البنت فالقول للآدم كانت الامتعة زائدة الخ

مطلب لدقبض مهر بنته الصغيرة وتجهيزها به

مطلب ليس لورثة الآدم استرداد بعض الجهاز

مطلب تقبل بينة الأب أن مادفعه لبنته عارية

لا لجهاز

مطلب القول للأب بيمينه

أن الجهاز عارية إذا كان

العرف مشتركا

مطلب زفت بجهاز قليل

ليس للزوج المطالبة

مطلب لا يلزمه تجهيز بنته

من مال نفسه زائدا على المهر

مطلب للآدم أخذ بعض

الجهاز باذن بنتها البالغة

مطلب يريد الأب استرداد

الجهاز بعد خمس عشرة سنة

ليس له ذلك

مطلب جهزتها بامتعة

وحلى ليس لورثة الآدم قسمة

الحلى

مطلب تزوج امرأة ثم

تزوج بنت اختها لا يصح

الثنائي

مطلب ادعت أنها وقت

العقد كانت بالغة فالقول لها

الخ

مطلب بينة البلوغ أولى

مطلب أراد الدخول بها

ويعنفه أبوها قائلاً أنها

لا تطيق الوطء الخ



مطلب لا يجبر الاب على دفع المهر في تزوج ويؤمر الزوج بإتيان المهر

مطلب العبرة لتتمسك لالسن

مطلب مات وتقول زوجته انه اشترى ذلك لا يثبت الا بدليل

مطلب اجازة عند ابيه له المدخول بها بعد دفع المهر

(قوله) فدفعها اهل الاظهر فدفعه أى المبلغ كفى بعض السخ اد معصمه

مطلب تزوج ابنه البالغ بلا وكالة فأجازه ودفع المهر يؤمر ابوها بتسليمها

مطلب دفع له شيأ حتى يزوجه بنفسه ولم يزوجه فله الرجوع عما دفع

مطلب أخذ أهل المرأة من الزوج شيأ عند تسليمها استرداده

مطلب انفق على معتدة الغير وأب أن تزوجه

لا تطلق فما الحكم الشرعي \* (الجواب) قد أجاب الخبير الرسمى عن هذا السؤال بقوله ان كانت نفقة - مينة تطبيق الرجال وسلم المهر المشرط ونجيلة يجبر الاب على تسليمها للزوج على الاصح من الاقوال في نظر القاضي ان كانت ممن تخرج أخرجهما ونظر اليها ان صلت للرجال امرأها بما دفعها للزوج والا فلا ران كانت ممن لا تخرج أمر من يتق من النساء فان قلن انها تطبق الرجال وتكمل الجماع امر الاب بدفعها الى الزوج وان قلن لا تحمل لا يأمر بذلك والله اعلم اه وقال في البرازية ولا يجبر الاب على دفع العبرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على اتيان المهر فان زعم الزوج انه احتل الرجال وانكر الاب فالتأني يريه النساء ولا يعتبر السن اذ قال المؤلف ورأت على خامس البرازية عند هذا المحل بخط الجدة العلامة عبد الرحمن العمادى - وقبل بعشرين سنين وثمان ان كانت مينة وقيل ان طلبها الزوج للمؤانسة دون الملامسة يجاب كذا في الذخيرة والفتية \* (سئل) في رجل اشترى بجماله حلياً وأوفى ثم مات وتقول زوجته انه اشترى ذلك في فما الحكم \* (الجواب) حيث أقرت بما ذكر سقط قولها ولا يثبت الانتقال اليه الا بدليل كما صرح به في البدائع في اختلاف الزوجين \* (سئل) في رجل تزوج ابنه البالغ بلا وكالة عنه ثم علم الابن فأجازه وأراد المدخول بها بعد دفع المهر لها فاستمع ابو حان تسليمها له بلا وجه شرعي فهل يؤمر بتسليمها بعد قبض المهر \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل أبى أن يزوجه ابنته الا أن يدفع له مبلغاً معلوماً من الدراهم فدفعها له ولم يزوجهامنه ويريد زيد أخذ ما دفعه فاشأ وأهلكا فبطل له ذلك \* (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية والبرازية \* (سئل) فيما اذا أخذ أهل المرأة شيأ عند التسليم فهل للزوج أن يستبرئه \* (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير (سئل) في رجل انفق على معتدة الغير على طمع أن يزوجهها اذا انقضت عدتها فلما انقضت عدتها أثبت أن تزوجه به وكان دفع لها النفقة ويريد الرجل الرجوع عليها بما دفع لها فهل له ذلك \* (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير من المهر والبحر والمخ وغيرهما انفق على معتدة الغير بشرط أن يزوجهها اذا انقضت عدتها ان تزوجه لا رجوع مطلقاً وان أثبت أن تزوجه به فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقاً وبه أفتى مولانا صاحب البحر وقال في البحر لو انفق على معتدة الغير على طمع أن يزوجهها اذا انقضت عدتها فلما انقضت أثبت ذلك ان شرط في الانفاق التزوج كأن يقول انفق بشرط أن تزوجهني يرجع زوجت نفسها أولاً وكذا ان لم بشرط على الصحيح وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كان شرطه وصحح ايضا وان أثبت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح والحاصل أن المعتد ما ذكره العمادى في فصوله انها ان تزوجه لا رجوع مطلقاً وان أثبت فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقاً اد منع من المهر أقول حاصل ما في البحر حكاية قولين صحيحين الاول الرجوع مطلقاً بشرط التزوج أولاً وسواء تزوجه أولاً ولا والله وشوة والثاني الرجوع اذا أثبت وكان شرط التزوج أما اذا لم بشرطه او تزوجه مطلقاً فلا رجوع لان قوله وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كان شرطه يفهم منه عدم الرجوع اذا لم بشرطه بالاولى وقوله وان أثبت الخ يفهم منه انه ان شرطه يرجع لكن نقل في فتح القدر عن الخلاصة وفتاوى الخصاصى اقوالاً حاصلها صريحاً وهو ما أن الصحيح انه لا يرجع فيما اذا تزوجه مطلقاً اي شرط الرجوع أولاً ولا يرجع فيما اذا أثبت مطلقاً وهذا هو المقهور من الحاصل المتقدم عن العمادى وهو مخالف للكلام البحر كما اوضحته في حاشيتي عليه قدبر وأقول ايضا في ما اذا ماتت فهل يلحق بالاباء أولاً لم اره فليجروا وكذا لأبى حرأومات وقد صارت واقعة الفتوى وعلى القول الاول مما في البحر لا اشكال في الرجوع في الجميع فينبغي الاقتناء به في هذه الصوحتى يرى تصحيح خلافه فيها وبقي ايضا ما يقع كثيرا في القرى من أن الشخص منهم يخطب امرأه ويصير ينفق عليها أو يعطيها دراهم للنفقة سنين الى أن يعقد عقده عليها والقاهر أنهم باليست في معنى المعتدة بل هو من اليدوية الى مخلوط به فيستردده ولو قدما لاحتكا

مطلب اخبرها بجماعة أن

زوجها الغائب مات ووقع  
في قلبها صدقهم لها أن تعدت

وتتزوج

مطلب لا يسكنون مجتزأ

قراءة الفاتحة عقد نكاح

مطلب بعث لها هدية

ليزوجها فاستلمت كتبها ليس له

الرجوع

مطلب نكاح معتدة الغير

فاسد

مطلب عقد عليها عقدا

صحيحا تحرم عليها أنها

مطلب بكرأ خبرها وليها

بالزوج والمهر جميعا فكت

كان رضا

مطلب له التزوج بإمرأة

ابن زوجته من غير بعد

انتشاء عدها ويجمع بينهما

اجتماعا

مطلب يجوز الجمع بين

المرأة وامرأة ابنها أو بنت

زوجها

مطلب وجددت زوجها

شبه وما ليس لها النسخ

مطلب تزوج مرضعة بحسرية

ثم طلقها قبل الدخول لها

خسة دراهم

مطلب راجع مطلقته

رجعيا على دراهم معلومة

ثم أبلغها ما لم يطلبه بها أن

قبلت ذلك حين المراجعة

مطلب دعاها الى مسكن

شرعى فامتنعت بلا وجه

شرعى فبنى ناشئة

مطلب لانقضاء المنعفة التي

لانقضاء الرضا

مطلب لا يتيسر الزوج على

الكنى في دار أبيها

لكن في الفتاوى الخيرية ما يخالفه كما مر في باب المهر \* (سئل) في امرأة سافرت زوجها الى بلدة  
بعدها وغاب عدة سنين ثم أخبرها بجماعة ثقات انه مات وشهدوا موته ودقته ووقع في قلبها صدقهم  
واكبر رأيها انه حق فهل لها أن تعدت وتتزوج \* (الجواب) اذا كان الخبر ثقة وكان اكبر رأيها انه  
حق فلا بأس أن تعدت وتتزوج صرح بذلك في البحر من الجوهره اخبرها بثقة أن زوجها الغائب مات  
او طلقها الاثنا واما ما منه كتاب على يد ثقة بالطلاق اكبر رأيها انه حق فلا بأس بأن تعدت وتتزوج  
علا في من باب العدة وفي المغري اذا شهد اثنتان أن فلا ناطق امرأته والزواج غائب لا تقبل فان شهدا  
عند المرأة حل لها أن تقبل وتتزوج آخره وكذا اذا شهد عندها رجل عدل او من الفصل الاول  
من نكاح العمدانية \* (سئل) فيما اذا خطب زيد لابنه الصغير بنت عمرو الصغيرة وقرأ الفاتحة  
ولم يجز بينهما عقد شرعى فهل لا يكون مجزأ قراءة الفاتحة نكاحا \* (الجواب) نعم (سئل)  
فيما اذا بعث رجل لامرأة شأنا من المعلوم حدية ليتزوجها فأكتم اولم يتزوجها ويريد الرجوع عليها  
بقيتها فهل ليس له ذلك \* (الجواب) نعم ليس له ذلك \* (سئل) في امرأة مسلمة خلعت زوجها  
من عصمته بعد الدخول بها على مؤخر صداقها خلعتا ثم عاين بعد خمسة عشر يوما عدها ونكاحها  
عليها فهل يكون العقد المبرور فاسدا \* (الجواب) نعم لانها في عدة الغير \* (سئل) في رجل  
عقد نكاحه عقد صحيحا على امرأة ثم مات قبل الدخول والخلوة بينهما فهل تحرم عليه امها وبسيرة  
مهرها \* (الجواب) نعم \* (سئل) في بكرة بالغة تزوجها وليها الشرعى بلا ذنها من رجل كف  
بمهر المثل ثم أخبرها الولي بالنكاح والزواج والمهر جميعا فكتت شتارة ولم تره النكاح فهل يكون  
سكوتها رضاهما \* (الجواب) نعم وان زوجها الولي بغير استئذان اخبرها بعد النكاح فكتت  
ان اخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون صحيحا كالأستأذانها  
قبل النكاح ولم يذكر الزوج والمهر وان ذكر الزوج والمهر جميعا فكتت كان رضاهما خائفة \* (سئل)  
في رجل له زوجة لها ابن من غيره متزوج بامرأة اجنبية عن اومنه فأتى الابن ويريد الرجل أن يتزوج  
بها بعد انتشاء عدها ويجمع بينهما فهل له ذلك \* (الجواب) نعم جازا بالجمع بين امرأتين  
زوجها وامرأة ابنتها عند الأئمة الاربعة كما في البحر لانه لو فرضت بنت الزوج ذكر ابان كان ابن الزوج  
لم يجز أن يتزوج بها لانها موطوءة ما به ولو فرضت المرأة ذكر الجارية أن يتزوج بنت الزوج لانها بنت  
رجل اجنبى وكذلك المرأة وامرأة ابنتها فان المرأة لو فرضت ذكر اجترم عليه التزوج بامرأة ابنه ولو  
فرضت امرأة الابن ذكر الجارية التزوج بالمرأة لانه اجنبى عنهم من المهرات ومثله في البحر وشرعى  
المثلث والتدوير لعلا في \* (سئل) في امرأة وجدت زوجها ساجدا وما تريد النسخ والفرقة بسبب  
ذلك فهل ليس لها ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل تزوج بنت زيدا الصغيرة الرضيع  
بمهر قدره مسرية واحدة ومالكه قبل الدخول بها فهل يلزمه نصف عشرة دراهم \* (الجواب)  
نعم \* (سئل) في رجل راجع مطلقته رجعيا على مبلغ دراهم معلومة مؤجلا الى الفراق بموت او  
طلاق وقبلت ذلك ثم أبانها فهل لها ما يطلبه بالبلغ المذكور \* (الجواب) نعم ومن فروع الزيادة  
على الميرور راجع المطلق رجعيا على التالف قبلت لزمت والا فلا يجز من المهر \* (سئل) في رجل  
دعا زوجته البكر البالغ بعد ايسامعها الى مسكن شرعى فقال عن اخيهما بين جيران صالحين تأمن  
فيه على نفسها وما لها الدخول بها فيه فامتنعت بلا وجه شرعى فهل تكون ناشئة بذلك فبقا انتقضا  
مادامت كذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل له زوجة عمرها دون ثلاث سنين لا تطيق  
الوطء يريد وصيها أن يكفها الاتفاق عليها فهل لا نفقة لها والحال كذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل)  
في رجل امتنع من تسليم بنته المملوكة للوطء الى مسكن زوجها الشرعى بعد ايسامعها وبها وكفها  
أن يدخول بها في دار أبيها فهل ليس له ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في امرأة تمتنع من

مطلب لا يلزمه المؤنسة لو  
 كان المسكن لا تستوحش  
 فيه  
 مطلب تعوضت عن مهرها  
 بامتنعة معلومة ليس ليا  
 النسخ  
 مطلب بالغة تزوجها ابوها  
 بلا اذنها فتردته حين بلغها  
 ارتها  
 مطلب في السفر بالزوجة  
 وقد تقدم في باب المهر  
 مطلب السفر بالزوجة بلا  
 رضاها  
 مطلب تزوجها في عدة غيره  
 ولم يصبهاله استرداد المهر منها  
 مطلب للبالغة تزويج  
 نفسها من كفء بهر المثل  
 وليس لايها معارضتها  
 مطلب يطالب الاب بما  
 ضمنه من المهر  
 مطلب مبدأ العدة من  
 الموت لامن بلوغ الخبر  
 مطلب زواج بنته الصغيرة  
 وقبض بدل المهر امتعة ليس  
 للزوج مطالبة بها  
 مطلب ماتت قبل اجازة  
 النكاح فهو غير صحيح ويرد  
 المهر لان هوله  
 مطلب القول لها في انقضاء  
 عدتها لا قول المطلق  
 مطلب لا عبرة بقوله وجدتها  
 ثيبا وليس له استرداد المهر  
 مطلب تزوجه على أن يكون  
 احدا العقدین عوضا عن  
 الآخر وجب مهر المثل  
 مطلب لا تقوم الخطبة مقام  
 عقد النكاح اصلا

السكنى في مسكن زوجها الشرعى الا ان يأتى بها بمؤنسة فهل لها ذلك \* (الجواب) حيث هيها لها  
 مسكن شرعا خاليا عن اهلها ما بين جيران ما لم يجتهد لا تستوحش لا يلزمه اتيانها بمؤنسة اقول  
 وقد منا الكلام مستوفى على المؤنسة في باب المهر \* (سئل) في امرأة تعوضت من زوجها  
 بدل مهرها على امتعة معلومة باليجاب وقبول شرعيين وتريد الان رد الامتنعة عليه وطلب اصل  
 المهر بلا وجه شرعى فهل ليس لها ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في بكر بالغة عاقلة رشيدة  
 زوجها ابوها رجلا بلا اذنها ولا وكالة عنها فتردت النكاح حين بلغها فورا فهل يرتد بردها والحالة هذه  
 \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل نابلسي تزوج امرأة بدشقي ودخل بها بعد ما وقاها  
 معجها والا ان يريد نقلها الى منزله بنا بلس بلا رضاها فهل ليس له ذلك الا ان يوفى بها مؤجلها أيضا ويكون  
 ما موافقا للطريق اسنا \* (الجواب) نعم كما في التنوير وشرح الجمع وأقضى به الخبر الرمي  
 وابن الشبي وكثير من المتقدمين اقول قد منا في باب المهر عن البحران فيه اختلاف الاقواء  
 وأن القول بعدم نقلها في زمانها احسن وقال في الدر المختار لكن في التهر والذى عليه العمل في ديارنا  
 انه لا بأس فربها اجبراعها وجزم به البرازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصولين بقى بما يقع  
 عنده من المصلحة ٥١ \* (سئل) في امرأة مات زوجها عنها ففقدت زيدا نكاحه عليها وهي في العدة  
 ودفع لها المهر ولم يصبهها فهل يكون النكاح فاسدا وله استرداد المهر منها والحالة هذه \* (الجواب)  
 نعم قال المؤلف وسئل مولانا المحقق المرحوم شيخ الاسلام عبد الرحمن افندي العمادى فيما اذا دخل  
 الزوج بالزوجة ولم يصل اليها ثم طلقها فهل تلزمها العدة ولا يصح نكاحها قبل تمامها فاجاب بنزها  
 العدة ولا يصح نكاحها غير الاول قبل تمام عدتها \* (سئل) في بكر بالغة رشيدة تريد أن تزوج  
 نفسها من رجل كفء لها بهر مثلها فهل لها ذلك وليس لعمرها أو أيها معارضتها \* (الجواب) نعم  
 \* (سئل) في رجل تزوج ابنة الصغرى الفقيرة ضمن للزوجة مهرها ثم مات الزوج فهل للمرأة مطالبة  
 أبيه بجميع مهرها \* (الجواب) نعم \* (سئل) في امرأة مات زوجها المسافر ولم يبلغها خبر  
 موته الا بعد شهرين وتريد أن تتزوج بغيره بعد انقضاء العدة فهل لها ذلك ومبدأ العدة بعد الموت  
 على الفور \* (الجواب) نعم (سئل) في رجل فقير تزوج بنته الصغيرة من آخر على مهر معلوم  
 من الدراهم قبض بدله امتعة من الزوج ونصرف في بها ثم دخل الزوج بالصغيرة وطالب الاب بالامتنعة  
 ويريد الدعوى بها بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في بكر بالغة  
 عاقلة رشيدة زوجها ابوها من رجل على مهر معلوم قبضه منه بلا وكالة عنها في ذلك ثم ماتت البكر  
 قبل اجازتها النكاح فهل يكون النكاح غير صحيح ويرد المهر الى من هوله \* (الجواب) نعم  
 \* (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا بعد الدخول بها ومضى بعد ذلك ثلاثة اشهر حاضت  
 فيها ثلاث حيض كوامل وتزوجت بغيره بعد قد شرعى بعد حلقها على انقضاء عدتها كما ذكره المطلق  
 يعارضها في ذلك ويكذبها في انقضاء العدة فهل يقبل قولها مع حلفها ويمنع المعارض والعقد المزبور  
 صحيح \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل دخل بزوجته البكر ثم ادعى انه وجدها ثيبا ويريد  
 استرداد المهر فهل ليس له ذلك ولا عبرة بقوله وجدتها ثيبا \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل  
 تزوج بنته القاصرة من زيد بألفاظ شرعية لدى بينة شرعية ولم يسمها هرا بل قال الاب لو كمل الزوج  
 على أن يزوجهنى الموكل بنت عمه فلانة الولى هو عليها ليكون أحد العقدین عوضا عن الآخر وامتنع  
 الاب المذكور من تسليم بنته لزيد زاعما أن النكاح غير صحيح فهل يكون صحيحا والبنات مهر المثل  
 \* (الجواب) نعم \* (سئل) فيما اذا خطب وكيل زيد ابنة عمر والبالغ لزيد بمحض من الناس  
 فأجابها الاب الى ذلك قائلا ان مهر ابنتي كذا ان رضيت فيها والا فلا فرفض الخطاطب ودفع الاب شيئا  
 من الحلى وألبسه لابنته فلم ترض البنت بالخطبة وردتها فهل يسوغ لها ذلك ولا تكون الخطبة واقعة

مطلب تزوجها معها بغير  
 فاحش لا يصح العقد  
 مطلب تزوج امرأة لها  
 اولاد من غيره ولها أم  
 متزوجة بجدهم له نقل  
 زوجته الى قرية  
 مطلب تزوجها أمتها قبلت  
 فاختارت النسخ فوراً صح  
 اختيارها  
 مطلب ماتت ولها أم  
 لا تسع دعواها على الزوج  
 بجميع المجل  
 مطلب ما يمنع دعوى المرأة  
 يمنع دعوى وارثها  
 مطلب تزوجها على أنها  
 مسلمة فظهرت ككافية ليس  
 له النسخ  
 مطلب اقتصر على قوله نعم  
 صح النكاح  
 مطلب لا قاضي تزويج  
 الصغار أن كتب في منشوره  
 مطلب يحرم عليه تزوج  
 بنت ابن زوجته  
 مطلب في فسخ شافعي  
 نكاح زوجة الغائب  
 مطلب اذا جاء الزوج بعد  
 فسخ النكاح وادعى أنه ترك  
 عندها نفقة لا تقبل  
 مطلب المينة التي اتصل  
 بها القضاء لا تستغنى  
 مطلب المختار أن الزفاف  
 بين العيدين لا يكره  
 مطلب للزوج أن يقتل  
 عليها الباب

موقع عقد النكاح اصلاً \* (الجواب) حيث لم يجز بينهم ما عقد نكاح شرعي بايجاب وقبول شرعيين لا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح اصلاً \* (سئل) في صغيرة يتيمه تزوجها معها العصبية من ابنه على مهر دون مهر مثلها بغير فاحش فهل يكون النكاح غير صحيح \* (الجواب) حيث كان المزوج غير الاب والجد وكان بغير فاحش فالنكاح غير صحيح كما في التنوير وغيره \* (سئل) في رجل قروى تزوج امرأة لها اولاد صغار من غيره ولها أم متزوجة بجدها الاولاد ويريد نقلها الى قرية اخرى مسافة ما بينهما اقل من نصف يوم فهل له ذلك وتنتقل حضنة الاولاد لجنههم المزمورة حيث كانت اهلاً للعصانة \* (الجواب) نعم \* (سئل) في امرأة تزوجت بنتها اليتيمة بالولاية عليها من رجل كف به المثل ودخل بها ثم لما بلغت اختارت النسخ فوراً بالبواغ وأشهدت على ذلك المجلس وتقدمت الى القاضي وطلبت النسخ بوجهه الشرعي وقضى القاضي بذلك وفسخ بينهما فهل ينسخ والحالة هذه \* (الجواب) حيث استوفت الدعوى شرائطها الشرعية ينسخ النكاح المذكور بالنسخ المزمور \* (سئل) في امرأة ماتت ولها أم تريد الدعوى على الزوج بأنه لم يدفع لزوجته جميع مجمل صداقها وطالبته بنصيبها من ذلك وهو يدعى الاصل في المصالح \* (الجواب) حيث سلمت نفسها منه وهو يدعى الاصل اليها لا تسع دعوى أمتها بما تعورف فجيله لانها لا تسلم نفسها الا بعد تعجيل شيء عادة والام فائمه مقامها فامنع صحة دعواها يمنع صحة دعوى الوارث والمسئلة الاولى في التنوير من المهر والثانية في الحاوي الزا هدى من الدعوى \* (فوائد ذكرها المؤلف مفرقة بجمعها) \*

تزوج امرأة على أنها مسلمة فظهرت ككافية ليس له النسخ \* اذا قال الزوج بعد اصدار العاقد صيغة التزويج نعم يا سيدي قبلت هذا النكاح او اقتصر على قوله نعم في المجلس قبل أن يشتغل بكلام آخر صح النكاح \* لا قاضي تزويج الصغار أن كتب في منشوره أن له تزويج الصغار والا فلا \* يحرم على الزوج أن يتزوج بنت ابن زوجته لانهم ولد ربيبه فحرم عليه وان سفلت \* الكل من قنارى قارى الولاية \* وفيها مسائل عن أمرأة غاب عنها زوجها نحو خمس عشرة سنة فماتت لم يتركها فماتت فماتت عنده مينة انه غاب عنها ولم يتركها نفقة ففسخ نكاحها وحكم ببعث النسخ ثم تزوجت بعد ذلك رجلاً وحكم بما حكم النسخ بحجة التزويج ثم طلقها فحضرت الى قاضي حنفي ليزوجها بزوج آخر فهل يسوغ الحنفي ذلك واذا حضرت زوجها الغائب وأقام بينة أنها ما وصله بنفقة فهل يسطل هذا النكاح الثاني أم لا الجواب اذا فسخ النكاح ما حكم يرى ذلك ونفسه فسخه قاض آخر وتزوجت غيره صح النسخ والتفقيذ والتزويج بالغير فلا يرتفع ذلك بحضور الزوج وادعائه أنه تركها عندها نفقة في مدة غيبته وان أقام بينة بذلك لا بينة المرأة أنه لم يتركها نفقة فاقبل بها القضاء فلا تنقض بعد ذلك بالبينة الثانية والله أعلم اه \* النكاح بين العيدين جائز وكره بعضهم الزفاف والمختار أنه لا يكره لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالمدينة بقره رضى الله تعالى عنها وعن ابويها في سؤال وبى بها فيه وتأويل قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح بين العيدين ان صح بأنه عليه الصلاة والسلام كان رجوع من صلاة العيد في يوم الجمعة اقصر أيام الشتاء فعرض عليه الانكاح فساله حتى لا يقوته الرواح في الوقت الافضل الى العيد الثاني وهو الجمعة \* هل للزوج أن يقتل عليها الباب لأن يقتل الباب فتاوى الشافعي من النفقة وفي ادب القاضي له أن يغلق عليها الباب من غير الابوين فتاوى الاندلسي من المهر \* (باب نكاح الرقيق والكافر) \*

(سئل) في ذممة طلقها زوجها الذي ثلاثا لذي بينة شرعية وطلبت التفريق بينهما فهل تجب الى ذلك \* (الجواب) نعم لانهم يعتدون أن الطلاق من قبل المالك وان كافر الا يعتدونه بمحذور العدد فامساكه اياها بعد الطلقات الثلاث ظالم منه وما اعطياهم الذممة لقرهم على الظلم من مبدوم ثلاثا لها طالب التفريق

مطلب خطيبها أو أعطاها  
نيسا باله أن تزوج بغيره

مطلب تزوجت أم الولد بلا  
إذن سيدها لردّه

مطلب يؤجل العنين سنة  
من وقت المرافعة

مطلب قبل له أم أخيه  
رضاعا  
مطلب اقترابها اخته  
رضاعا ولم يصر ثم قال أخطأت  
له أن يتزوجها  
مطلب قال قبل الدخول  
والخلوة بها أنها بنت أخي  
رضاعا وأصر وكذبت لها  
نصف المهر

مطلب من رضع من امرأة  
حرم عليه أولادها من تقدم  
أو تأخر

مطلب أخبرته أنه قبل  
الدخول أنها أرضعتها  
وصدقها بمصر على ذلك  
يرتفع النكاح ويلزمه  
نصف المهر

مطلب قالت امرأة أنا  
أرضعتها فما فهي على أربعة  
أوجه

السرخصي في باب نكاح الكافر مجموعة عطاء الله أفندي \* (سئل) في رجل خطب قاصرة من أبيها  
الذي ودفع لها ما يسمونه نيسا أنا أي علامة أنها صارت مخطوبة ولم يجب بينهما عقد أصلا بوجه من  
الوجوه حتى بلغت رشيدة وطلب الخاطب تزوجها متعلا بذلك وهي تمتنع وتريد التزوج بغيره فهل لها  
ذلك ولا تجبر على نكاحه \* (الجواب) نعم \* (سئل) في أم ولدت تزوج بالتزويج بآخر بدون إذن  
سيدها فهل إذا تزوجت وردت السيد لطل النكاح برده \* (الجواب) نعم وتوقف نكاح قن وأمة  
ومكاتب ومذبر وأم ولد على إجازة المولى فان إجازة نفذ وان رد بطل تنوير من نكاح الرقيق

### \* (باب العنين) \*

\* (سئل) في بكر صغيرة تزوجها أبوها من رجل ودخل بها ثم بلغت رشيدة وأدعت به عنه وطلبت  
التفريق فما الحكم \* (الجواب) لا يفرق بينهما بغير دعوها أنه عنين ما لم تثبت عنه بقارعه  
أو بقول النساء أنها بكر فيؤجل من وقت المرافعة سنة كاملة ولا يحسب منها أيام مرضه ولا مرضها  
ولأيام غيبته عنه ولو لولجها أو هرو بها منه فان وطئ والابان بالتفريق ان طلبت وتأجيل العنين  
لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة كما أفق بذلك الخبير الرمي رحمه الله تعالى

### \* (باب الرضاع) \*

\* (سئل) في رجل يريد أن يتزوج بأم أخيه رضاعا فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة  
في المتون \* (سئل) فيما إذا أقتر رجل بأن هذه المرأة اخته رضاعا ولم يثبت عليه بأن لم يقل بعده  
هو حق كما قلت ونحوه ويريد أن يتزوجها وقال أخطأت وصدقته على ذلك فهل له أن يتزوجها  
\* (الجواب) إذا أقتر بانها اخته من الرضاع ولم يصر على إقراره له أن يتزوجها وان أصر لا يحل  
له أن يتزوجها كذا في رضاع الخاتمة فإذا أراد أن يتزوجها وقال أخطأت أو وسمت أو نسيت وصدقته  
فهما مصادقان عليه وله أن يتزوجها كما صرح به في المنع والجر \* (سئل) في رجل تزوج بكرًا بالغة  
ثم قبل الدخول والخلوة الصحيحة بها قال إنها بنت أخي رضاعا وأصر على ذلك وقال إنه حتى كما قلت  
والزوجة تكذب به فما الحكم \* (الجواب) يفترق بينهما وليها نصف المهر حيث كذبت ولم يدخل بها  
وان صدقته فلا مهر لها وان دخل وكذبت فلهما جميع المهر والنفقة والسكنى وان صدقته فلهما الاقل  
من المسبي ومهر المثل ولا شيء من النفقة والسكنى كذا في فتاوى قدرى أفندي عن المضمرات  
\* (سئل) في صغير رضع من زوجة عمه مع بنت لهامنه في مدة الرضاع والآن بلغ العغير ويريد  
التزوج بشقيقة البنت المذكورة الراضعة من أمها في مدته فهل ليس له ذلك \* (الجواب) نعم قال  
في الكافي إذا أرضعت المرأة صبيًا حرم عليه أولادها من تقدم ومن تأخر لانهم أخواته وكذا أولاد  
ولدها اعتبارا بالنسب لانه ولد أخيه اقول وقوله الراضعة من أمها الخ لا حاجة اليه لان من رضع من  
امرأة يحرم عليه أولادها من النسب وان لم ترضعهم أمهم كما أشار اليه في الكنز وصرح به في التهر  
\* (سئل) في رجل عقد نكاحه على امرأة وقبل الدخول بها أخبرته أمه أنها أرضعتها معه وصدقها  
الزوج بمصر على ذلك وكذبها الزوجة فهل يرتفع النكاح ويلزمه نصف المهر \* (الجواب) نعم قال  
في البحر عن خزانة الفقه رجل تزوج بامرأة فقالت امرأة أنا أرضعتها فما فهي على أربعة أوجه صدقها  
الزوجان أو كذباها أو كذبها الزوج وصدقها المرأة أو صدقها الزوج وكذبها المرأة أما إذا صدقها  
ارفع النكاح بينهما ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها وان كان قد دخل فلهما مهر المثل وان كذبها لا يرتفع  
النكاح ولكن ينظر ان كان أكبر رايه أنها صادقة في أخبارها يصادقها احتياطًا وان كان أكبر رايه أنها  
كاذبة يمسكها وان كذبها الزوج وصدقها المرأة يبقى النكاح ولكن للمرأة أن تستحلل الزوج بالله ما تعلم  
أنى اخذك من الرضاع فان نكل فترق بينهما وان حلف فهي امرأته وان صدقها الزوج وكذبها المرأة

يرتفع النكاح ولكن لا يصدق الزوج في حق المهران كانت مدخولها ويلزمه مهر كامل والانصف  
 مهره ومثل في الانتروى تغلق عنه \* (سئل) في رجل تزوج امرأة ثم ثبت بالشهود العدول  
 أن ينمها رضاعا في مده ولم يدخل ولم يحتل بها أصلا فهل يفرق بينهما ولا مهر لها \* (الجواب) نعم  
 وإذا ثبت الرضاع بالشهود العدول إذا كانت الشهادة على الزوجين فترق بينهما وإن كان قبل الدخول  
 فلا مهر لها وإن كان بعد الدخول فلهما الأقل من المسمى ومن مهر المثل وليس عليه النفقة والسكنى  
 بجودة قدرى أفندى عن المنعرات أقول وفي قوله فترق بينهما إشارة إلى أنه لا تنقح الفرقة إلا بتفريق  
 القاضي كما عناه في البحر في آخر كتاب الرضاع إلى المحيط ثم قال ولو شهد عندها عدلان على الرضاع بينهما  
 وهو يجهل ثم ما نأوا غاب أي الشاهدان قبل الشهادة عند القاضي لا يسعها المقام معه كالوشهدا  
 بطلاقها الثلاث كذلك وتماه في شرح المنظومة اه أي المنظومة الوهبانية وعاله في الغبانية بأن  
 هذه مهادة لو قامت عند القاضي ثبت الرضاع فكذلك لو قامت عندها \* (سئل) في امرأتين  
 أجنبيتين أرضعت كل واحدة منهما أولاد معلومين للأخرى ثم ولدت أحدهما ذكرا والأخرى أنثى  
 ولم يحجها على ثدي واحد بأن لم يرضع الذكر من أمه الأنثى ولا الأنثى من أمه الذكر أصلا فهل يسوغ للذكر  
 التزوج بالأنثى \* (الجواب) نعم حيث لم يكن بينهما رضاع وتحتل أخته رضاعا كما في التنوير  
 وغيره \* (سئل) في رجل له أخت نسبية رضعت من امرأة لها بنت نسبية فهل للرجل أن يتزوج  
 تلك البنت \* (الجواب) نعم له التزوج بأخت أخته \* (سئل) في امرأة تزيد أرضعت في مدة  
 الرضاع ولدين لعمرو ويريد أخو زيد التزوج بنت عمرو لم ترضع من زوجة زيد أصلا فهل له ذلك  
 \* (الجواب) نعم أقول أي لأنها ليست بنت أخيه بل هي أخت أولاد أخيه قال المؤلف ولا يحل  
 أن يتزوج بنت أخيه رضاعا كما هو المستفاد من المتن ولم يذكرها في المستثنيات \* (سئل)  
 في امرأة أخبرت رجلا بأنها أرضعت زوجته ولم يصدقها الرجل ولا يثبت هناك ثم ماتت زوجته ثم إن  
 المرأة كذبت نفسها وقالت أخطأت ويريد الرجل أن يتزوجها فهل له ذلك \* (الجواب) نعم  
 \* (سئل) في صبي ماتت أمه فوضع من خالته مع بنت لها في مدة الرضاع ويريد أبوه أن يتزوج بنت  
 خالة ابنه التي هي أخت ابنه رضاعا فهل له ذلك \* (الجواب) نعم لأن أخت ابنه رضاعا تحتل  
 كما في الدر المختار فبالأولى أخت ابنه رضاعا \* (سئل) في رجل يريد أن يتزوج بأخت خاله  
 رضاعا فهل له ذلك \* (الجواب) نعم له ذلك لأن أم خاله وخالته من الرضاع حلال كما في الدر المختار  
 والبحر فأخت خاله بالأولى أقول أي سواء كان كل من الخال وأخته من الرضاع أو كان الخال  
 من الرضاع وأخته من النسب أو بالعكس كما صرح به في البحر وكذلك يقال في أخت الخال في مسئلتنا  
 \* (سئل) في رجل له زوجة يريد أن يتزوج عليها طالما من الرضاع فهل ليس له ذلك \* (الجواب)  
 نعم لأنها ليست من المستثنيات فكأنه جمع بين المرأة وخالتها \* (سئل) في رجل خطب امرأة  
 وكأنا رضعا من جدتها لأمها فهل يحرم عليه نكاحها \* (الجواب) نعم \* (سئل)  
 في امرأة قالت أرضعت زيدا ثم كذبت نفسها وحلفت بالله العظيم أنها لم ترضعه أصلا وصدقها زيد  
 على ذلك ويريد التزوج ببناتها فهل له ذلك \* (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والبحر وغيرهما  
 وفي القصة امرأة كانت تعطي ثديها صبية واشترى ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حين ألقمتها ثديي  
 ولا يعلم ذلك إلا من جهتها جاز لابنها أن يتزوج بهذه الصبية \* (سئل) في صغير وصغيرة رضعهما  
 امرأة أجنبية في مدة الرضاع ويريد أبو الصغير أن يتزوج الصغيرة المزبورة فهل له ذلك \* (الجواب)  
 نعم تحل له أخت ولده رضاعا كما في المتن والتنوير وغيرهما \* (سئل) في شهادة النساء وحدهن  
 على الرضاع هل تقبل \* (الجواب) بخة الرضاع حجة المال وهو شهادة عدلين أو عدل وعدلتين  
 ولا يثبت بشهادة النساء وحدهن لكن إن وقع في قلبه صدق الخبر تركه قبل العقد أو بعده كما في البرازية

مطلب لو ثبت الرضاع  
 بالشهود العدول ولم يدخل  
 ولم يحتل بها يفرق بينهما ولا  
 مهر لها

مطلب لا تنقح الفرقة إلا  
 بتفريق القاضي

مطلب لو شهد عندها  
 عدلان على الرضاع وهو

يجهل لا يسعها المقام معه

مطلب أرضعت كل منهما

للأخرى ثم ولدتا ولدين يحل  
 النكاح إن لم يكن بينهما

رضاع

مطلب له التزوج بأخت

أخته رضاعا

مطلب له التزوج بأخت

أولاد أخيه لا بنت أخيه

رضاعا

مطلب أخبرته أنها أرضعت

زوجته ولم يصدقها وكذبت

نفسها له التزوج بها

مطلب له التزوج بأخت

أخت ابنه رضاعا

مطلب تحل له أخت خاله

رضاعا

مطلب ليس له الجمع بين

المرأة وخالتها رضاعا

مطلب لا تحل له من رضع

معها من جدتها

مطلب قالت أرضعت زيدا

ثم رجعت له التزوج بينتها

مطلب أعطت ثديها صبية

ثم قالت لم يكن فيه لبن جاز

لأنها تزوج الصبية

مطلب تحل له أخت ولده

رضاعا

مطلب لا يثبت الرضاع

بشهادة النساء وحدهن

أقول أي ترك احتياطاً وذكر في البحر عن الكافي والنهاية أنه لا يثبت جبر الواحد ولو رجلاً قبل العقد أو بعده ثم ذكر عن محرمات الخاتبة أنه لو أخبر عدل ثمة بزوجته بقبوله ولا يجوز النكاح وإن أخبر بعد النكاح فالاحتياط أن يباينها ثم وفق بينهما بمحل كل على رواية أو محل الأول على غير العدل وكتبت في حاشيتي عليه عن العلامة القدسي أن قول الخاتبة يؤخذ بقوله معناه بقبولهم بذلك احتياطاً فأما الثبوت عند الحاكم فيوقف على نصاب الشهادة التامة وقال الشيخ قاسم في شرح النشابة نحو ذلك معللاً بأن ترك نكاح امرأة تحل له أولى من نكاح من لا تحل له وبقي ما أثر في خبر الواحد برضاع طارئ على العقد كالزوجة صغيرة فأخبر بأن أمه مثلاً أرضعتها بعد العقد فذكر الزبلي أن خبر الواحد فيه مقبول وعام الكلام عليه في البحر فراجعته \* (سئل) فما إذا كان لزيد زوجة وابن منها ثم جاءت له بثلاثة أولاد ثم أرضعت بنت عمرو ويزيد فزيد تزوج ابنه المذكور وينت عمر والمذكور زاعماً أنها تحل لكونها لم ترضع من زوجته مع ابنه المذكور بل بعده فهل حيث رضع من زوجته صارت أخت ابنه فلا تحل لابنه ولا عبرة بزعم المذكور \* (الجواب) نعم \* (سئل) في صبي رضع من امرأة وعمره ثلاث سنين ثم أرضعت المرأة ساعراً حسنة فهل يحل للصبي التزوج بالثلاث المذكور \* (الجواب) نعم لأن الرضاع بعد مضى مدته وهي ستان ونصف عند أبي حنيفة لا يكون محرماً قال في الخلاصة ولا تثبت الحرمة بعد ستين ونصف وإن لم يظلم وبه يفتي القاضي الإمام اهـ

### \* (كتاب الطلاق) \*

\* (سئل) في رجل خفي حلف بالحرام ليحجن زوجته في هذا العام فلم يفعل وخرج الحاج من بلدهما ثم بعد أيام راجعها بالقول طاناً جواً وذلك ورجعوا في العام المذكور ومعنى من حين المراجعة المذكور ثمانية أشهر وهو مقيم معها مقر بطلاقها المذكور واشتهر طلاقها بين الناس وصار انقضاء العدة معلوماً بينهم ثم طلقها ثلاثاً وأريد إلا أن مراجعتها العتمة بعقد جديد برضاها بعد ثبوت حلفه المذكور أولاً واشتهر أنه فعل لذلك والمراجعة الأولى غير معتبرة ولا يقع عليه الثلاث \* (الجواب) حيث لم يفعل الخلو فأيامه في ذلك العام وقع عليه طلاقاً بثلاثة ملكت بها نفسها والمراجعة المذكور غير معتبرة لأنها بدون تجديد نكاح وقبل الحلف وحيث انقضت عدتها صارت اجنبية وإذا كان انقضاء العدة معلوماً عند الناس يصدق أن وله مراجعتها العتمة بعقد جديد برضاها كما نقله الأخير الرمي عن القنية وفي جواهر الفتاوى أبانها وأقام معها فان اشتهر طلاقها بين الناس تنقضى والا لا هو الصحيح وفي الخاتمة أبانها ثم أقام معها زماناً أن مقر بطلاقها تنقضى عدتها لأن منكرها \* (سئل) في قوله روي طالق هل هو رجي أو هل يقبل منه دعوى الاستثناء \* (الجواب) نعم هو رجي كما أفتى به القمي الثاني والخير الرمي فراجع فتاوى سماوي في فوائد شمس الأئمة لا وزجدي لو عرف الطلاق باقراره يسمع دعوى الاستثناء منه ولو ثبت بالبين لا يسمع كذا في الخلاصة في الفصل السادس وكذا في البرازية أقول وسيأتي أنه تقبل دعواه الاستثناء إذا لم يكن له منازع \* (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً فشهد عنه عدلان أنك استتبت موصولاً وهو لا يدرك ذلك هل يعتمد على قولهما \* (الجواب) أن كان الرجل في الغضب يصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جازله أن يعتمد على قولهما والا فلا فأنى خان من كتاب التعليق \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنها فرحت بموت أخيها كيف الحكم \* (الجواب) بسأل منها عن فرحها فإن أخبرته به لا يقع وإن أخبرته أنها لم تفرح بذلك يقع الطلاق لأنه لا يعلم إلا من جهتها قال محمد في الجامع إذا قال الرجل إن حلفت حصة فأت طالق فكنت عشرة أيام ثم قالت حلفت واطهرت واغتسلت وكذبها الزوج في ذلك فالقول قولها الأصل في جنس هذه المسائل أن المرأة إذا أخبرت عما هو شرط الحلف في المين بطلاقها وكذبها الزوج في ذلك ينظر أن كان ذلك الشرط

مطلب في أخبار الواحد  
العدل الثقة بالرضاع  
مطلب في خبر الواحد  
برضاع طارئ على العقد  
مطلب حيث رضع من  
أمه لا تحل له وإن كان رضاعاً  
بعده  
مطلب الرضاع لا يحترم  
بعدمضى مدته وهي ستان  
ونصف وإن لم يظلم  
\* (كتاب الطلاق) \*

مطلب حلف ليحجن زوجته  
في هذا العام ولم يفعل  
مطلب حيث انقضت  
عدتها صارت اجنبية فلا  
يقع عليه طلاق بعدها  
مطلب أبانها وأقام معها  
أن اشتهر طلاقها أو كان  
مقر به تنقضى العدة والا  
فلا  
مطلب روي طالق  
رجعي  
مطلب لو عرف الطلاق  
بأخباره تسمع منه دعوى  
الاستثناء

مطلب طلق وأخبره  
عدلان أنك استتبت هل  
يعتمد على قولهما  
مطلب حلف أنها فرحت  
بموت أخيها إن أخبرته  
بفرحها وقع أو بعده فلا  
مطلب الأصل فيما إذا  
أخبرت عما هو شرط الحلف



مطلب طلقها بأثنا في  
مرض مونه بلا سؤالها ومات  
في العدة ترث  
مطلب أبانها في صحته أو  
في مرضه بأمرها فمات  
في العدة لا ترث  
مطلب حلف لو تراءى لى  
في الماء لأشربه أو باعده  
المعاملة لا يحنث بالمراقة  
مطلب حلف أن يزيدا أخذ  
منه كذا فأكثر زيد ثم أقر  
لا يقع  
مطلب إذا ألحق بحلفه  
شرطا بعد ما سكنت لا يلحق  
مطلقا  
مطلب قال أنت طالق  
وسكت ثم قال ثلاثا  
مطلب طلقها قبل الدخول  
ثم طلقها ثلاثا لا يقع الثاني  
مطلب أقر أنه كسره  
القسط كذا لا عساره  
وقع عليه  
مطلب شرط العجز أن  
لا يمكن البرأصل ولو  
باستقرار أو هبة  
مطلب ادعى أنه لم يعطها  
نسياناً يقع عليه  
مطلب قال روجى طالق  
وكرر ثلاثا أو بأكثر  
يقع واحدة ديانة  
مطلب القاضى مأمور  
باتباع الظاهر  
مطلب يترجى التأسيس  
على التأكيد  
مطلب روجى طالق رجعي  
وروجى فقط كايه

مما يطلع عليه غيرها لا يقبل قولها إلا بحجة لأنها تدعى طلاقاً على الزوج والزوج يشكر وإن كان ذلك  
الشرط مما لا يطلع عليه غيرها كالظهار والحيض فالقول قولها في حق طلاقها إن كان ما أذنت من  
الشرط قائماً وقت الأخبار وإن لم يكن قائماً وقت الأخبار لا يقبل قولها إلى آخر ما ذكره في الذخيرة  
في نوع أخبار المراءى عما هو شرط الحنفى في المين بالطلاق والمسئلة في التنوير في باب التعليق هي قولهم  
وما لا يعلم إلا منها فراجعها \* (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة بأثنا في مرض مونه  
وهو صاحب فراش من غير سؤال منها لذلك ومات في عدتها فهل ترث منه \* (الجواب) ترث منه  
إن كانت وقت الطلاق بمن يرث كذا في التنوير والفصولين وقاضى خان طلقها رجعيًا في صحته فمات  
في العدة ترثه وكذلك الوفاة في العدة يرثها الزوج لا الوأبانها في صحته فمات في العدة وكذا الوأبانها  
في مرضه بأمرها لا ترثه فلو أبانها بأمرها فمات في العدة ترثه عندنا لا الوفاة بعد مضى فصولين  
من كتاب الطلاق آخر الكتاب \* (سئل) في رجل تشاجر مع رفيق له بينهما معاملات صدرت المشاجرة  
لأجلها فحلف بالطلاق أنه أى الرقيق لو تراءى لى في الماء لأشربه فاصدا في ذلك عدم المعاملة معه من  
بعد فهل إذا رافقه ولم يعامله لا يقع طلاقه \* (الجواب) نعم والحالة هذه \* (سئل) في رجل  
حلف بالطلاق أن يزيد أخذ منه سفر جله فأنكر زيد ذلك ثم أقر فهل لا يقع الطلاق المذكور  
\* (الجواب) نعم لأن الإقرار بحجة قاصرة على المقر \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق ليسافر  
من بلدته وسكت فقال عمرو وتعود سر يعاقبال ولا أعود ما لم تحض سينان وسافر إلى بلدة بعيدة وسكت  
بها فحوشه ثم عاد إلى بلدته فهل لا يقع الطلاق المذكور ولا يلحق قوله المذكور بحلفه \* (الجواب)  
نعم قال في الذخيرة إذا ألحق باليمين المعقودة بعد سكوته شرطاً أن كان الشرط له لا يلحق بالاجماع  
وإن كان الشرط عليه يلتحق وقال محمد بن سلمة لا يلتحق وبه أخذ الصداق الشهيد اه وفي البرازية والاختار  
قول ابن سلمة وهو عدم الالتحاق بعد الفراغ في الحالين وبه يفتى اه وأقضى بذلك التمرناشى وفي الثانية  
رجل قال لامرأته أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثاً أن كان سكوته لانهقطاع النفس تطلق ثلاثاً  
والأفواحدة لأن السكوت لانهقطاع النفس لا يقع فصل اه \* (سئل) في رجل طلق زوجته قبل  
الدخول بها بطلقة واحدة ثم بعد ساعة طلقها ثلاثاً فهل بانت بالاولى لا إلى عدة فلا يقع عليه الثاني  
\* (الجواب) نعم لأن كل افظا يقع على حدة فتبين بالاولى بلا عدة فتصادفها الثانية وهي بئنة  
فلا يقع كذا في الملتقى وغيره فله عقد نكاحه عليها برضاها بعد جديد \* (سئل) في رجل بذنته  
لزوجته دين مقسط عليه كل يوم مصريتين فحلف لها بالطلاق أنه يدفع لها كل يوم مصريتين وأقر بأنه  
كسر لها من القسط خمس عشرة مصرية لا عساره فما الحكم \* (الجواب) بمقتضى ما أفتى به  
العلامة التمرناشى وقع عليه الطلاق المذكور لأن شرط العجز أن لا يمكن البرأصل فمات كسره  
بنحو استقرار أو هبة أو غير ذلك ولم يبرر وقوع عليه \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يسافر  
حتى يعطى زوجته خرجية فساافر ولم يعطها خرجية وادعى أنه نسي ذلك فهل يقع عليه الطلاق  
المذكور \* (الجواب) نعم يقع طلاق الساهى قضاءً فقط والمعتد أن السهو والنسيان مترادفان  
كفى الاشباه \* (سئل) في رجل طلق زوجته روجى طالق وكررها ثلاثاً أو بأكثر جميعه واحدة  
وتأكد الاولى وزجرها وتحنو يفها وهو يحلف بالله العظيم أنه قصد ذلك لا غيره فهل يقع عليه بذلك  
واحدة رجعية ديانة حيث نواها فقط وله امرأعة زوجته في العدة بدون اذنها حيث لم يتقدم له عليها  
طلقان \* (الجواب) لا يصح في ذلك قضاء لأن القاضى مأمور باتباع الظاهر والله يتولى  
السراير وإذا دار الامر بين التأسيس والتأكيد تعين الحمل على التأسيس كفى الاشباه ويصدق ديانة أنه  
قصد التأكد ويصدق عليه بذلك طلاقاً واحدة رجعية ديانة حيث نواها فقط وله امرأعة في العدة  
بدون اذنها حيث لم يتقدم له عليها فطلقان لأن روجى طالق رجعي كفى الفتاوى الخيرية والتمرناشى



وغيرهما واما روى فانه كناية اذ هو كاذب كما صرح به صاحب البحر المكن لا يصدق انه قصد  
التاكيد لا يمينه لان كل موضع كان القول فيه قوله انما يصدق مع اليمين لانه امين في الاخبار  
عما في خبره والقول قوله مع يمينه كما في الزملي واقفي بذلك الثمرناشي وقال في النجاشية لو قال أنت  
طالق أنت طالق أنت طالق وقال أردت به التكرار صدق ديانه وفي القضاء طلقت ثلاثا اذ  
ومثله في الاشياء والحذاق وزاد الزملي أن المرأة كالتقاضي ولا يجل لها أن تمكنه اذا سمعت منه ذلك  
او علمت به لانها لا تعلم اذا التظاهر اذ \* (سئل) في الرجل اذا شك انه طلق أم لا فيل لا يبيع عليه  
الطلاق \* (الجواب) نعم لا يبيع كما في الاشياء اى في قاعدة الاصل براءة النكحة \* (سئل)  
في قروي حلف بالطلاق انه لا يسكر في هذه القرية مادام فلان شيئا فيها ورجل منها فوراً بزوجته  
وجميع ماله فيها ثم عزل الشيخ المذکور عن المشيخة ونصب غيره شيئا مكانه ثم رجع الخائف  
الى القرية وسكن فيها وعاود الشيخ المعزول الى المشيخة فيل انحلت اليمين بذلك أولا \* (الجواب)  
نعم انحلت اليمين بعزل الشيخ المزبور فلا يبيع عليه الطلاق المذکور لو عاود الشيخ الاول للمشيخة  
قال في التنوير كنه ما زال وما دام وما كان غاية تنهى اليمين بها وقال العلأى فلو حلف لا يفعل كذا  
مادام بخاري فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحل لانهما اليمين وكذا الايا كل هذا الطعام مادام  
في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحل باكل باقية لانهما اليمين يبيع البعض اذ واقفي بذلك الشيخ  
الزملي والشيخ الحائك وصورة ما أجاب به الزملي الاصل أن الحلف اذا جعل غاية وفاتت بطل اليمين  
عند أبي حنيفة ومحمد وخزرجوا على ذلك فروعا فقول الخائف مادام او كان او استقر واستقر او طول  
ما الامر كذا او ما زال ونحو ذلك من كل ما يرجب التوقيت يقتضى الدوام وعدم الانقطاع  
لبقاء اليمين فاذا زالت الديومية وفعل ذلك الفعل فقد فعله واليمين منتهية فلا يحل صرح به  
في الطهارة وبجامع الفتاوى وفتاوى الفضلى وفتاوى أبي الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب  
والحاصل أن النقل مستفيض في المسئلة ١٥ \* (سئل) في رجل ادعت عليه زوجته أنه حلف  
بالطلاق أنه لا يبا فرحتي يدفع لها خمسة قروش وانه سافر ولم يدفع لها وقال دفعت ولم تصدقه  
ولا يمينه فكيف الحكم \* (الجواب) القول قوله في ذلك بيمينه بالنسبة الى وقوع الطلاق  
اقول وسيأتى أواخر الباب نقل المسئلة \* (سئل) فيما اذا حلف زيد بالطلاق الثلاث أنه  
لا يبا كن صيره في هذه القرية فهل اذا ساكنه فيها وكان كل منهما في دار على حدة لا يحل  
\* (الجواب) نعم كما في الذخيرة حلف لا يبا كن فلانا بالكوفة فهو على المساكنة في دار بالكوفة  
حتى لو سكن الخائف في دار والمخوف عليه في دار أخرى لا يحل لان المساكنة هي المخاطبة وذلك  
لا يوجد اذا سكن في دارين وتخصيص الكوفة بالذكر لتخصيص اليمين بها حتى لا يحل بالمساكنة  
في غيرها الا اذا نوى أن لا يسكر هو والمخوف عليه بالكوفة فيقتضى يكون على ما نوى لانه شدد  
الامر على نفسه وكذلك اذا حلف أن لا يبا كن فلانا في هذه القرية فهو على أن يباكنه في تلك القرية  
في دار واحدة وكذلك اذا حلف أن لا يباكنه في الدنيا ذخيرة من الايمان في نوع آخر في السكنى  
\* (سئل) في رجل له زوجة موافقة لانتها مطيعة لها واكل منها في مسكن على حدة فقال لزوجته  
مادمت مع أمك تكوني طالقة فانقطعت عن موافقتها واطاعتها مدة ولتكوني مغيب في الحال  
وفيه في المعية المذكورة ما ذكر من الموافقة والاطاعة لها فما الحكم \* (الجواب) صيغة المضارع  
لا يبيع بها الطلاق الا اذا غلب في الحال كما صرح به الكمال بن الهمام وحيث تركت ذلك المدة المذكورة  
فاذا عادت لموافقتها واطاعتها لا يبيع عليه الطلاق لان كلمة مادام غاية ينتهي اليمين بها كما تقدم  
عن التنوير وشرحه \* (سئل) في جماعة خدامين في باب حاكم حلفوا بالطلاق ان عاود زيد خدمته  
ايخرجون من بابه فاذا عاود زيد خدمته كما كان وخرج الجماعة من الباب وتركوا الخدمة مدة فيل يبرأوا

مطلب كل من كان التول  
قوله انما يصدق مع اليمين  
مطلب المرأة كالتقاضي  
فلان صدق في قصد التاكيد  
ولا تمكنه من نفسها

مطلب لا يبيع الطلاق اذا  
شك انه طلق أم لا

مطلب لا يسكر القرية  
مادام فلان شيئا فعزل ثم  
ولى لا يحل بالسكنى

قوله ان الحلف لعل صوابه  
الحالف اذ

مطلب لا يبا كل هذا الطعام  
مادام في ملك فلان فباع

بعضه لا يحل باكل باقية  
مطلب حلف لا يبا فرحتي  
يدفع لها كذا وقال دفعت  
وكذبته فالقول له

مطلب حلف لا يبا كن  
صيره في هذه القرية فما كنه

فيها وكان كل منهما في دار  
على حدة لا يحل

مطلب وكذا اذا حلف  
لا يبا كنه في الدنيا

مطلب مادمت مع أمك  
يعني في الاطاعة تكوني

طالقة

مطلب المضارع لا يبيع به  
الطلاق الا اذا غلب في الحال

مطلب ان عاود فلان  
ايخرجون فعاد وخرجوا ثم

رجعوا لا يبيع

مطلب حلف لا يدخل دار  
فلان فان صاحب الدار اخ

مطلب في طلاق المدحوش

مطلب القول قوله بينه  
ان عرف منه الدهش والا  
فلا

مطلب حلف بالطلاق  
الثلاث انها تروح طائفة  
وقع واحدة رجعية

مطلب لا اخليك تسكني  
يكفي المنع بالقول ان لم يمكنه  
بالفعل

مطلب لا يدع فلان يدخل  
مطلب حلف لا يدخل  
فدفع حتى دخل مكرها  
لا يبحث

مطلب قيل له دخل فلان عند  
زوجتك يفعل بها فقال ان  
كان كذلك فهي طالق  
مطلب فأت له باعرضي  
فقال ان كنت عرسي فأت  
كذا

بينهم واذا عادوا بعد ذلك الى بابيه وخدموا لا يقع \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل  
حلف بالطلاق على زوجته أن لا تدخل دارا فيها الى سنتين ثم مات الاب في السنتين عن ورثة وترك  
وعليه دين مستغرق لتركته فهل اذا دخلت الدار الآن لا يقع الطلاق \* (الجواب)  
نعم ولو حلف لا يدخل دار فلان فان صاحب الدار ثم دخل الخائف ان لم يكن على الميت دين مستغرق  
لا يبحث لانها انتقلت للورثة بالموت وان كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلمة يبحث لانها بقيت  
على حكم ملك الميت وقال الفقيه ابو الليث لا يبحث وعليه الفتوى لانها لم تنسب ملكا للميت من كل  
وجه اه من البحر من باب المين في الدخول والخروج \* (سئل) في رجل حصل له دهش زال به عقله  
وصار لا شعوره لا امر عرض له من ذهاب ماله وقتل ابن خاله فقال في هذه الحالة يارب أنت تشهد علي  
اني طلقت فلانة بنت فلان يعني زوجته المختومة بالثلاث على أربع مذاهب المسلمين كلها حلت تحريم  
فهو لا يقع طلاقه \* (الجواب) الدهش هو ذهاب العقل من دخل او لوله وقد صرح في التنوير  
والتارخانية وغيرهما بعدم وقوع طلاق المدحوش فعلى هذا حيث حصل للرجل دهش زال به عقله  
وصار لا شعوره لا يقع طلاقه والقول قوله بينه ان عرف منه الدهش وان لم يعرف منه لا يقبل قوله  
قضاء الا بينة كما صرح بذلك علماء الحنفية رحمهم الله تعالى (سئل) في رجل حلف بالطلاق  
الثلاث من زوجته المدخول بها انها تروح طائفة ولم يسبق له عليها طلاق اصلا وقد غلب المضارع  
في الحال فهل وقع عليه بذلك واحدة رجعية وله مراجعتها في العدة بلا ذنبا \* (الجواب) نعم  
(سئل) في رجل حلف بالطلاق على أخته البالغة الساكنة في دار أبي زوجها قائلا لا اخليك  
تسكنين مع حنانك في الدار المازورة والرجل لا يملك منع مسكنها بالفعل فهل اذا منعها بالقول بصير  
بارا ولا يقع طلاقه \* (الجواب) حيث لم تكن الدار للعالم فنعها بالقول دون الفعل لا يبحث  
كما في الخانية والمزانية من الايمان في المين على فعل الغير ورسائل العلامة الشرنبلالي في رجل حلف  
لا يدع فلانا يدخل هذه الدار ان كانت الدار للعالم فنعها بالقول ولم يمنعه بالفعل حتى دخل  
حنت في يمينه ويكون شرط برء المنع بالقول والفعل بقدر ما يطيق وان لم تكن الدار للعالم فنعها  
بالقول دون الفعل لا يكون حائنا اه خانية من الايمان من فصل التزويج أقول وسيأتي زيادة نقل  
في المسئلة في أوخر الباب \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يدخل دارا على زوجته فوقف عند  
بابها فنتهت جمانه ودفعه عنها حتى ادخل مكرها غير راض بالدخول فهل لا يقع عليه بالدخول مكرها  
(الجواب) نعم أقول معناه أنه ادخل بسبب التل والدفع بحيث لا يمكنه عدمه حتى لم يسند اليه  
الدخول كما لو سقط من عل وليس المراد انه كره على الدخول بالاكرام الشرعي الذي يكون بالتوعد  
وخوف التلف لما في البحر من انه يبحث به لما عرف أن الاكرام لا يعدم الفعل عندنا ونظيره ما لو حلف  
لا يأكل هذا الطعام فاكره عليه حتى اكله حنت ولو اوجره في حلقه لا يبحث كذا في فتح القدير  
وفي المجتبى لو هبت به الريح وادخلته لم يبحث اه فاذا لم يبحث بفعل الريح لا يبحث بفعل فاعل مختار  
بالطريق الاولى فانهم فقد خفي كلام المؤلف على بعض الناظرين \* (سئل) في رجل قال له زيد  
دخل عمر وعند زوجتك بفعل شيئا فاحشا فقال الرجل ان كان الامر هكذا فهي طائفة ثلاثا ولم يصدر  
شي من ذلك اصلا فما الحكم \* (الجواب) حيث كان الامر ما ذكر لا نطلق الا اذا تحقق وقوع  
ذلك وليس هذا من مسائل الجحازة لان المنكح غيرها \* (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت  
له يا عرضي فقال لها ان كنت عرسي تكوني طائفة ثلاثا فكيف الحكم \* (الجواب) ان كان ذلك  
في حال الغضب تطلق لان كلامه يحمل على الجحازة وان قال نويت التعليق صدق في ديانة لا قضاء  
وان كان ذلك في غير حالة الغضب ونوى به التعليق ولم يكن منه فبا بالشرط لا يقع عليه الطلاق امرأة  
قالت لزوجها يا سفة اوبافرطبان اوبيا كسحان اوشيا من الشتم فقال الزوج ان كنت كما قلت فأت طالق

ثلاثا اختلفوا في ذلك فقال الفقيه ابو جعفر وابو بكر الاسكاف نطق المرأة كما قال سواء كان الزوج  
 كما قالت أو لم يكن وعليه الفتوى لأن كلامه محمول على المجازاة ظاهرا اجزاء لا يذم المرأة زوجها  
 فان قال الزوج نويت به التعليق قال ابو بكر الاسكاف دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء  
 لأنه محمول على المجازاة ظاهرا وقال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان ذلك في حالة الغضب فهو على  
 المجازاة ولا يصدق في نية التعليق قضاء وان لم يكن في حالة الغضب يتوى في ذلك فان قال نويت به  
 التعليق ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والافلاخانية من كتاب التعليق وقال في البرازية بعد ذكر  
 الخلاف في مسائل المجازاة وقال آخر ان في حالة الغضب فعلى المجازاة فيقع في الحال وعليه الفتوى اهـ  
 \* (سئل) في رجل قال لزوجته على الحرام لتذهبين في غدا الى بيت اهلك وأعطيتك حقل يعنى  
 مؤخرها غدا فوضعه بحيث تناله يداه فاستغنت من  
 اخذه فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور \* (الجواب) نعم برحمة الله لا قضين ماله اليوم ولو وجدته  
 فأعطاه فلم يقبل فوضعه بحيث تناله يده لؤا راد قبضه والا لا تنوير عن الظهيرة \* (سئل) في رجل  
 حلف بالحرام الثلاث انه لا يدخل مكان فلان هذه الايام وكان حلقه في جمعة عدا الاضحي فلم يدخله  
 حتى مضت عشرة ايام من حين الحلف فهل اذا دخله الا ان لا يقع عليه الحرام \* (الجواب) الايام  
 معروفة تنصرف الى عشرة عند أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحبها تصح على جمعة كما في الملتقى فثبت  
 مضى من حلقه عشرة ايام لا يحنث اذا دخل المكان المزبور \* (سئل) في رجل طلب منه آخر  
 زوجته طلاقها فقال الرجل فلان وكيلي ان شاء الله فطلعتها فلان ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث فهل  
 لا يقع عليه شيء \* (الجواب) المنصوص عليه أنه لو وكل أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا  
 ان نوى الزوج الثلاث وقعن والام يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال يقع واحدة كازروني عن الحنفية  
 ومثله في الخاتمة من فصل الطلاق الذي يكون من الوكيل وفيها وكاه أن يطلق امرأته واحدة فطلقها  
 الوكيل ثنتين لا يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال يقع واحدة اذا كان في مسئلتنا لا يقع شيء عند جميع  
 حيث انشأ قال في الملتقى من شتى القضاء وذكر ان شاء الله في آخر صلبه طمس كاه وعندهم آخره فقط  
 وهو استحسان وهما أضيف الانشاء المذكور الى شيء واحد فقط وهو الوكيل المذكور فلا يقع شيء  
 \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق ليتزوجن قبل مجيء الحاج فعقد عقده على امرأته ولم يدخل بها  
 حتى جاء الحاج فهل بر بينه \* (الجواب) نعم أفنى به المرجوم الشيخ اسماعيل قال في الاشباه  
 من فصل نعارض العرف مع الشرع لو حلف لا يتكح فلانة حنث بالعقد لأنه النكاح شرعا بالوطء  
 كما في كشف الاسرار بخلاف لا يتكح زوجته فانه للوطء اهـ وهذا في النكاح في التزويج بالاولى  
 قال في البحر عن الصحاح النكاح الوطء وقد يكون العقد تقول نكحتك ونكحت هي أي تزوجت وهي  
 ناكح من بنى فلان اي ذات زوج اهـ ففسر النكاح الذي هو العقد بالتزويج \* (سئل) في رجل  
 سئل عن زوجته فقال أنا طلقته واعتدت عنها والحال انه لم يطلقها بل أخبر كاذبا فما الحكم  
 \* (الجواب) لا يصدق قضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى وفي العلق عن شرح نظم الوهبانية  
 قال أنت طالق أو أنت حر وعنى به الاخبار كذبا وقع قضاء الا اذا شهد على ذلك اهـ وفي البحر الاقرار  
 بالطلاق كاذبا يقع قضاء لا يذم اهـ وبمثلته أفنى الشيخ اسماعيل والعلامة الخليلي \* (سئل)  
 في رجل حلف بالطلاق انه لا يشارك فلانا فشاركه بماله ابنه الصغير فما الحكم \* (الجواب) حيث  
 شاركه بماله ابنه الصغير لا يحنث كما صرح به في البحر \* (سئل) في رجل عزر قال بالتركة ما معناه  
 بالعمرية الذي أخذته والذي أخذته يعني النكاح يكونان طالقين ويريد التزويج من غير أن يقع عليه  
 الطلاق \* (الجواب) اذا عقد نكاحه فضولي وأجاز هو بالفعل لا بالقول لا يقع عليه الطلاق  
 المذكور وبه أفنى شيخ الاسلام عطاء الله افندي والمثله في الظهيرة في الثاني من الطلاق قال لو قال

مطلب حلف ليعطينها  
 مؤخرها غدا فوضعه بحيث  
 تناله يده ولم تأخذ لا يحنث

مطلب حلف بالحرام الثلاث  
 أن لا يدخل مكان فلان هذه  
 الايام فهو عشرة ايام عند  
 الامام

مطلب حلف لا يدخل مكان  
 فلان هذه الايام فدخل بعد  
 عشرة ايام لا يحنث

مطلب قال فلان وكيلي ان  
 شاء الله فطلقها فلان ثلاثا ولم  
 ينو الموكل الثلاث لم يقع  
 مطلب اذا ذكر ان شاء الله  
 في آخر الصلح يبطل كاه

عنده

مطلب حلف ليستزوجن بر  
 بجزء العقد

مطلب اخبر بالطلاق كاذبا  
 وقع قضاء لا يذم

مطلب حلف لا يشارك  
 فشاركه بماله ابنه الصغير  
 لا يقع

مطلب قال ان تزوجت  
 امرأته فهي طالق فالحيلة أن  
 يعقده فضولي الخ

مطلب فيما لو قال كذا  
تزوجت امرأة او عقدت  
النكاح فضولي او اجرت  
بالقول او بالفعل

ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا فالحيلة في ذلك أن يعقد فضولي بينهم ما عقد النكاح فيخير بالفعل ولا يحنث اه وكتب المؤلف هنا سؤالاً وجده بخط جده المرحوم عبد الرحمن افندي العمداد وهو سئل في رجل قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا وان عقدت النكاح فضولي او اجرت بقول او فعل فتكون طالق ثلاثا أيضاً وأراد التزوج فكيف الحيلة الجواب له في التزوج حملتان الاولى أن يتزوج امرأة قطلي ثلاثا فيحنث وتخل المين في حقتها فيحل له أن يتزوجها بعد زوج آخر في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة كما في شرح المجمع الثانية أن يتزوجها بامرأة فضولي بغير أمرهما فيخير هو فيحنث وتخل المين قبل ايجازة المرأة لا الى جزاء لعدم الملك ثم يخير المرأة فاجازتها لا تعمل أى لا تنبت العتد فيحنث ان النكاح ببشارة فضولي واجازتها كذا ذكره في جامع الفصولين في اذا قال كل امرأة اتزوجها أو يتزوجها غيري لاجلي وأجيزه فهي طالق ثلاثا ولا سيما انه ذكر في هذا السؤال الشرط في جانب الفضولي بكلمة ان وهي لا تقتضي التكرار اتفاقا فكان مسأغ هذه الحيلة هنا أولى كتبه الفقير عبد الرحمن عن غنى عنه اه مختصراً أقول وارجع الى ما مر أوائل كتاب النكاح وارجع ايضا الى ما كتبه في حاشيتي رد المختار على الدر المختار في آخر كتاب الايمان \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من امرأته وله امرأتان مدخول بهما ثم قال أردت واحدة منهما ولا نية له فهل له أن يوقع الطلاق على احدهما \* (الجواب) نعم وفي الذخيرة رجل له امرأتان لم يدخل واحدة منهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما لا أصدقه وأبينهما منه ولو كان دخل بهما فله أن يوقع الطلاق على احدهما اه ووجهه أن طريق الطلاق على غير المدخولة غير صحيح وعلى المدخولة صحيح بجر من الطلاق الصريح أقول أى اذا كرر قوله امرأتى طالق وله امرأتان غير مدخول بهما وصرف اللفظين الى واحدة منهما لا يصدق لانه يلزم عليه طريق الطلاق على غير المدخولة وهو لا يصح فيلزم ابطال أحد اللفظين لأن غير المدخولة لا يلحقها طلاق على طلاق لانهم اثنين بالاولى لا الى عدة فيستعين صرف كل واحد من اللفظين الى امرأة حتى لا يلزم ابطال احد اللفظين أما لو كانا مدخولا بهما يمكن صرف كل من اللفظين الى امرأة واحدة فتطلق بهما طلقتين لكن لا ينبغي انه لا يناسب ما في السؤال اذ ليس فيه تكرير التلقيب بل هو حلف بالطلاق الثلاث بلفظ واحد فلا فرق فيه بين المدخولتين وغيرهما فالمناسب الاستشهاد بما في البحر عن البرازية من الايمان ان فعلت كذا فامرأتى طالق وله امرأتان او أكثر طلقت واحدة والبيان اليه وان طلقت احدهما باثنا او رجعا ومضت عدتها ثم وجد الشرط تعينت الاخرى بالطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان اليه اه \* (سئل) في رجل قال لا تحرق لامرأتى تكون طائفة بالثلاث ولم يقل لها الا تحرقين فهل لا تطلق ما لم يقل لها \* (الجواب) نعم لانه لو قيل كما صرح به في البرازية في نوع في ألفاظه \* (سئل) في رجل اخذت زوجته سائمة وامتنعت من ردده فقال لها ان لم تعطيني اياه في هذا اليوم تكوني مثل أمي وأختي فلم يعطيه في اليوم المذكور ولم يتوب ذلك شيأ أصلا فهل يكون ذلك لغوا ولا يلزمه به شيء \* (الجواب) حيث لم يتوشأ فهو لغو وان نوى بأنثى على مثل امي بر أو ظهار أو طلاقا حلت نيته ولا يتوشأ لغا ويتعين الاول اى البر يعنى الكرامة علا في من الظهار وأفتى بذلك الخير الرملى وقال ولا فرق بين التعليق والتخييز فان الظهار مما يجوز تعليقه اه \* (سئل) في رجل شك انه طاق واحدة او أكثر فهل يبنى على الأقل \* (الجواب) نعم وفي الاشياء من قاعدة اليقين لا يزول بالشك شك طلق واحدة أو أكثر يبنى على الأقل اه ومثله في الدر للعلاء \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يخلى يعنى لا يدع زوجته تروح الى بيت اخيهما فهل اذا راحت في غيبته بلاذنه ورضاه ولا تخليته لا يقع \* (الجواب) نعم حيث لم تذهب بخليته والمثالة في الخيرية \* (سئل) في رجل قال تكون زوجة طالقا الا أن يشاء الله متصلا مسجوعا فهل تقبل دعواه الاستثناء حيث لا منازع

مطلب حلف بالطلاق وله  
امرأتان له أن يوقعه على  
احدهما

مطلب قل لامرأتى تكون  
كذا فلم يقل لها لا يقع شيء  
مطلب تكررت فى مثل أى ولم  
يتوشأ لا يقع شيء  
مطلب شك هل طلق واحدة  
أو أكثر يبنى على الأقل  
مطلب حلف لا يخلى بها تروح  
فراحت في غيبته بلا تخليته  
لا يقع  
مطلب تقبل دعواه  
الاستثناء حيث لا منازع

\* (الجواب) نعم كما صرح بذلك في تعاقب المنع تفلا عن الحماوى للإمام الجليل محمود البزارى  
 \* (سئل) فيما إذا حلف زيدا بالطلاق أنه لا يشغل عند عرو الا توفى طول ما هو معلم في هذا الا توفى  
 وترك عمو الشغل فيه اكثر من سنة ثم عاد اليه ويريد زيدا الا ان الشغل فيه عند عمو وفول لا يقع عليه  
 الطلاق \* (الجواب) حيث جعل الحلف غاية وهي طول ما هو معلم في هذا الا توفى وفاتت بخروج  
 عمو منه كما ذكر فذهب بطلان عيمته فاذا اشغل الا ان لا يقع عليه ما ذكره فقدم نقل المسئلة \* (سئل)  
 فيما اذا كان لا يدور جنان قديمة وحديثة ففسال للقديمة ان طلقت الحديثة فانت طالق قبلها اثلاثا  
 فاذا طلق القديمة طلاق رجعية ثم بعد انقضاء عدتها طلق الحديثة وأراد مرا جعة القديمة بعد جديد  
 برضاها فهل له ذلك ولا يقع الطلاق الثلاث المعلق عليها على القديمة \* (الجواب) نعم حيث طلق  
 الثانية بعد انقضاء عدة الاولى وقد اشغل العين ووجد الشرط لا في الملك فبطل العيم ولا يترتب عليه  
 الجزاء لقوات المحلية كما صرح بذلك في المنع والدرر وغيرهما وكذلك في البحر من باب التعليق  
 \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يسكن صهره في داره ثم أجبرها من اجنبي والمستأجر اسكن  
 الصهر المذكور في ذلك الدار بدون اذنه ولا رضاه وامره صاحب الدار بالخروج فما استل امره  
 فهل لا يحنث \* (الجواب) نعم وأفتى العلامة ابن نجيم على سؤال رفع اليه ماصورة في رجل حلف  
 لا يسكن فلانا داره فسكر من غير اذنه هل يحنث أم لا فأجاب ان سكت بعد سكا ولم يأمره بالخروج  
 يحنث وان امره ولم يخرج لم يحنث اقول تقدم عن الخاتمة ان كانت الدار للحالف فشرط البر المنع  
 بالقول والفعل بقدر ما يطيق وان لم تكن للحالف ومنعه بالقول دون الفعل لا يكون حائثا فتنبه  
 \* (سئل) في رجل حلف بالحرام أن لا يؤجر مكانا معلوما له وهو بمن ياشتر بنفسه موير يدو كبل  
 غيره بالايجارها الحكم \* (الجواب) لا يحنث اذا أمر بالايجار ان كان بمن ياشتر ذلك بنفسه  
 والمسئلة في التنوير وغيره من المتوفى في الايمان \* (سئل) في رجل مرض مرضا وصل فيه الى  
 اختلال العقل بحيث اختل كلامه المنظوم وباحبسه المكثوم وصدر منه ما يصدر عن المجانين فطلق  
 زوجته في هذه الحالة فما الحكم \* (الجواب) اذا ثبت زوال عقله وعدم وعيه لا يقع عليه طلاق  
 ولا يطالب بصداق اذا كان الحال على هذا المتوال فانه حينئذ مجنون والجنون فنون  
 \* (سئل) في رجل تشاجر مع أبي زوجته فقال له ان فت حق ابتك وهو المهر المؤجل تكن طالقا  
 ثلاثا فقال لأفوت من حقها ولا فلسا فما الحكم \* (الجواب) المشاجرة هنا تدل على حط المهر  
 عنه فوراً بحيث علق طلاقها على فواته مهرها بمعنى حطه عنه واجابته في الحال انه لا يفوت منه شيئا  
 فلا يقع طلاقه المذكور لانه لم يوجد المعلق عليه فوراً اقول يعني لا يقع اذا فاته بعد ذلك حيث دلت  
 القرينة على الفور قال في التنوير وشرط اللحن في ان خرجت مثلاً لمريد الحروج فعليه فوراً اه  
 \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يتزوج على امرأته فلانة فهل اذا زوجته فضولي  
 واجازة بالفعل لا بالقول لا يحنث \* (الجواب) نعم لا يحنث وبه بقي كما في الدر المختار عن الخاتمة  
 (سئل) في مرض مرض الموت طلق زوجته المدخول بها طلاقاً ثابتاً بسؤالها ثم ماتت في عدتها  
 فهل لا يرث منه \* (الجواب) نعم حيث أبانها بسؤالها لاثرت \* (سئل) في رجل ساكن  
 مع عمه في دار فخلف بالطلاق أنه لا يسكن معه في دار ولم يعينها بل نكرها ويريد ان لا يسكنها  
 واقامة حائط بينهما وفتح كل واحد منهما ما بابا لنفسه ثم يسكن كل واحد منهما في طائفة فهل لا يحنث  
 الحالف بذلك \* (الجواب) نعم قال في البحر ولو حلف لا يسكن فلانا في داره ومعنى دارا بعينها  
 وقسمها وضرب كل واحد بينهما ما حائطاً وفتح كل منهما ما بابا لنفسه ثم سكن الحالف طائفة والاخر  
 في طائفة خنت الحالف ولو لم يعين الدار في عيمته ولكن ذكر دارا على التكثير وباقي المسئلة جميعا لها  
 لم يحنث اه \* (سئل) في رجل فقد له كرسى فاتهم زيدا بأخذه وحلف بالطلاق الثلاث انه ان كان

مطلب حلف لا يشغل  
 عنده طول ما هو معلم الخ

مطلب قال ان طلقت  
 الحديثة فانت كذا  
 وطائفتها ثم بعد عدة طلق  
 الحديثة الخ

مطلب حلف لا يسكنه  
 في داره فأجبرها واسكنه  
 المستأجر لا يحنث

مطلب حلف لا يؤجر قاع  
 غيره بالايجار لا يحنث ان كان  
 بمن ياشتر ذلك  
 مطلب لا يقع طلاق  
 بمرض اختل عقله

مطلب قال ان فت مهر بنتك  
 تكن طالقا فهو على الفور  
 بقرينة المشاجرة

مطلب حلف لا يتزوج  
 فزوجه فضولي واجازة بالفعل  
 لا يحنث

مطلب طلقها بانسابها  
 ومات في عدتها لاثرت

مطلب حلف لا يسكن  
 مع عمه في دار ولم يعين قسما  
 وسكن كل في طائفة  
 لا يحنث

مطلب ان لم يكن زيدا أخذ  
 الكرسى تكن زوجته كذا  
 وظهور الكرسى عند الغير الخ

لم يأخذ زيد الكرمي المرقوم تكن زوجته طالق فظهر الكرمي عند الغير فكيف الحكم (الجواب)  
 مقتضى السؤال انه على طلاقه على الشرط المتيقن بوجود الكرمي عند الغير يحتل انه بعد أخذه  
 دفعه للغير فحصل الشك والنكاح ثابت يقين فلا يزول بالشك الا ان يتحقق عدم أخذه ولو بالينة  
 وان كان نفيا قال في المخرج والعلاوى على التنوير البينة تقبل على الشرط وان كان نفيا كان لم يجز  
 صهر في الدلالة فامرأتى كذا فشهد انها لم تجتنبات وطلقت اه هذا ما ظهر لنا الا ان \* (سئل)  
 في رجل طلق زوجته المريضة المدخول بها في صحته طلاقا تاما ماتت في العدة فهل لا يرثها الزوج  
 المزبور \* (الجواب) نعم قال في الكثر من باب طلاق المريض طلقها رجعا وبائنا في مرضه وماتت  
 في عتمة اورثت اه قيد بموته لانها لو ماتت هي وهي حرة بضة في العدة لم يرثها الزوج لانه بطلاقه اياها  
 رضي باسقاط حقه منها ومثله في البحر عن المحيط \* (سئل) في رجل قال لزوجته تكون طارقة  
 على ألف مذهب ولا يشبه له فهل وقع عليه بما ذكر طارقة واحدة رجعية وله امر اجتمع في العدة ولا اذنها  
 حيث لم يكن مسبوقا منها بطلقتين \* (الجواب) نعم وقد أتى بمثله ذلك الشيخ الرملي \* (سئل)  
 في رجل خلف بالطلاق من زوجته انه ما يروح مع جماعة له وضع الثلاث فيقول اذا اجتمع بهم فيه  
 لا يقع عليه الطلاق \* (الجواب) نعم اعدم وجود المعلق عليه وهو الروح مع الجماعة المذكورة  
 للموضع المذكور فتاوى الشلبي من الطلاق \* (سئل) في شخص أراد ان يقول لزوجته أنت  
 خارجة عن طاعتي فسبق لسانه وقال خارجة عن عصمتي فهل يكون صريحا ويقع الطلاق او كناية  
 فيقتصر الى النية أم لا \* (الجواب) لا يقع عليه الطلاق ديانة ويقع قضاء قال في الخلاصة  
 وطلاق الهازل وطلاق الذي أراد أن يسلكه فسبق لسانه بالطلاق واقع وقال الكلبي وقوله فيمن سبق  
 لسانه واقع اي في القضاء ثم قال الكلبي وسيد كرى أنت طالق اذا نوى به الطلاق من الوثاق يدين  
 فيما بينه وبين الله تعالى مع انه اصرح صريح في الباب اه هذا كله على تقدير ان يكون قوله خارجة  
 عن عصمتي ملحقا بالصريح أم على تقدير ان يكون من الكناية وهو الظاهر فلا يقع للطلاق في القضاء  
 أيضا الا بالنية فقد صرح في الوجيز لبرهان الأئمة انه لو قال قسحت النكاح بيني وبينك ولم يسبق  
 بيني وبينك لا يقع الا بالنية ولا يجزئ أن قوله أنت خارجة عن عصمتي مثله في المعنى من الفتاوى المزبورة  
 وأما في الدرر المختار أن الخطي هو الذي أراد النكاح فجزى على لسانه الطلاق أو تلفظه به غير عال بمعناه  
 أو غافلا أو ناسيا أو باغضا محقق يقع قضاء فقط اه \* (سئل) في رجل قال لزوجته المدخول بها  
 بالتركية واربدن بوش اول بعنى روجى منى طالق ويريد امر اجتمع في العدة بدون اذنها ولم يسبق له  
 عليها طلاق أصلا فهل له ذلك \* (الجواب) نعم والطلاق بقوله بوش اول رجعي كما أتى به  
 شيخ الاسلام ابو السعود رجعية من الطلاق \* (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخول بها  
 خلف بالطلاق الثلاث ليرتد عن ولائمة له سوى الزواج ولا عين مدة ولا نواها ولم تكن قرينة تدل على  
 الفور فما الحكم \* (الجواب) حيث كان الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق الا في آخر حرم  
 من حياتهم ما اذا لم يرتد عن هذه الصورة اذا عقد نكاحه ولم يدخل بها يتر بالعقد كما مر نقله  
 \* (سئل) في رجل خلعت زوجته ثم سئل كيف طلقها بالواحدة أو بالثلاث فقال ان كان بالواحدة  
 أو بالثلاث راحت لسيلها ولم يرد على ذلك ولا سبق له عليها طلاق غير هذا أصلا ويريد ردها لعصته  
 بعقد جديد رضا فهل له ذلك ولا يقع عليه شيء يحويه المذكور \* (الجواب) نعم \* (سئل)  
 في رجل طلق زوجته طلبة رجعية في صحته ثم ماتت في العدة فهل يرثها \* (الجواب) نعم طاقها  
 رجعا في صحته ماتت في العدة ترثه وكذا لو ماتت في العدة يرثها الزوج عمادية من الاحكامات  
 في الطلاق ومثله في العلاوى من طلاق المريض والبحر وغيره \* (سئل) في رجل طلق زوجته  
 الحامل منه طلبة واحدة ولها بدنته مؤخر صردها لقاتلها يداخذه منه بعد انقضاء عدتها فهل لها ذلك

مطلب البينة تقبل على  
 الشرط وان كان نفيا

مطلب أبائنا في مرضها  
 في صحته وماتت في العدة  
 لا يرثها

مطلب تكون طارقة على  
 ألف مذهب وقعت رجعية  
 مطلب خلف لا يروح معهم  
 للموضع الفلاني فاجتمع بهم  
 فيه لا يقع

مطلب أراد أن يقول أنت  
 خارجة عن طاعتي فسبق  
 لسانه وقال عن عصمتي لا يقع  
 ديانة

مطلب أنت خارجة عن  
 عصمتي من الكليات

مطلب قوله بالتركية  
 واربدن بوش اول يقع به  
 رجعي

مطلب حاف ليرتد عن  
 لا يقع الا في آخر حياتها

مطلب خلعتها ثم سئل كيف  
 طلقها فقال ان كان بالواحدة  
 أو بالثلاث راحت لسيلها الخ  
 مطلب طلقها رجعا  
 في صحته وماتت في العدة  
 يرثها

مطلب طلقها رجعا لها  
 أخذها وخبرها بعد العدة

مطلب ان كان لك غرض  
في الطلاق تروحي طالق  
فقلت لا غرض لي فيه لا يقع

مطلب حلف لستزوجن  
عليهما مات ولم يستزوج  
برثمان منه

مطلب له زوجتان فقال  
لا احداهما روجي طالق  
لا تطلق الاخرى

مطلب حلف ليرحلن من  
القرية

مطلب حلف انه لم يدفعها  
لهم تذكره

مطلب طلقها ثلاثا ثم تزوجها  
لريقه ثم وجه منها الخ

مطلب طلقها وانقضت  
عقدتها ثم طلقها ثلاثا لا يلحق

مطلب طلق المدخول بها  
على مال ثم طلقها في ذلك

اليوم ثلاثا يقع الثاني

مطلب حلف لا يفعل كذا

ثم خلعها ثم تزوجها ثم فعل  
وقع

\*(الجواب) نعم وتقدم فخلعها في باب المهر \* (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها  
ان كان لك غرض بالطلاق تروحي طالق بالثلاث وسكت فتأت ليس لي غرض في الطلاق فيل لا يقع  
الطلاق حتى تقول لي غرض في الطلاق بعد وعليقه بغرضها \* (الجواب) حيث علق على غرضها  
ولا غرض ليا في ذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور \* (سئل) في رجل قال لزوج أخته طلق أختي  
فقال ان كان لك خاطر تكون طالق فتأت الاخ ليس لي خاطر فيل لا يقع عليه الطلاق \* (الجواب)  
حيث كان الحال على هذا المتوال لا يقع عليه الطلاق \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق من  
زوجته لستزوجن عليهما مات ولم يتزوج عليهما فيل ترثمان منه \* (الجواب) نعم ومن مثل وجود  
الشرط ما في البدائع ان لم أطلقك او ان لم أتزوج عليك فأت طالق ثلاثا لم يفعل حتى مات ورثته  
ولومات حتى لم يرثها شرح الملقى للعلاء من طلاق المريض أقول والفرق انه يموت حتى أحكام  
الزوجة لوجوب العدة عليها بخلاف موتها ولذا الحومات حوكن لها أن تغسل ولومات حتى لا يقبلها  
\* (سئل) في رجل له زوجتان احداهما حاضرة معه والاخرى غائبة فتشاجر مع الحاضرة وقال  
مخاطبة لها ومثيرا البها روجي طالق بالثلاث فيل تطلق منه بالثلاث ولا يقع شيء على الاخرى الغائبة  
\* (الجواب) نعم وفي الخاتمة آخر كتاب الطلاق قبيل فصل الكليات رجل قال لامرأته لا تخرجي  
من الدار بغير اذني فأتى حلف بالطلاق فخرجت بغير اذنه لا تطلق لانه لم يذكر انه حلف بطلاقه لا ففعله  
حلف بطلاق غير حلف كان القول قوله اذ أقول وكنت على مثله الخاتمة هذه في حاشيتي على البحر  
عند قوله في اول باب المصريح قيد بخطها الخ كلاما حسنا ووفقت بينه وبين ما في التنبيه عن المحيط  
رجل دعه جماعة الى شرب الخمر فقال اتى حلف بالطلاق الى ان أشرب وسكت كذبا فيه ثم شرب  
طلق وقال صاحب الخفة لا تطلق ديانة اذ \* (سئل) في قروي حلف بالطلاق من زوجته  
ليرحلن من القرية فرحل منها وتجاوز عمراتها برزوجه وعياله واكثر أمتعه ودوايه ولوازم مسكنه  
وسكن في قرية غير حامدة ثم أراد الرجوع الى قريته فهل له ذلك ولا يقع عليه الطلاق المذكور  
\* (الجواب) نعم وفي فتاوى الرحي من الايمان آجاب لا يقع عليه الطلاق حيث برز بيمينه ورجل  
بجواز العمران بالاهل والاثاث ولم يسق لوازم السكن لان الرجل الانتقال عن المكان كما ذكرنا  
في عرف اهل القرى وفي اللغة الانتقال عن المكان فقط اذ مثل في فتاوى القرنائي من الايمان  
فراجع \* (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو أمانة ليوصلها اليك فطلبه بكرها انكرها وحلف  
ما بها بالحرام انه لم يدفعها زيد له ثم تذكر أنه دفعها اليه فيل تقع عليه طاعة بائة \* (الجواب) يقع  
طلاق الساهی والمثله في شرح العلاء على التنوير والمثلي عن الفتح \* (سئل) في امرأة طلقها  
تزوجها ثلاثا وانقضت عقدتها ثم تزوجها من رقيقه المراهق تزويجا شرعا ودخل بها الرقيق وأصابها  
الرقيق بايلاج الخشفة مع التقاء الختامين ثم وجه منها وانقضت الكاح وانقضت عقدتها فيل تحل للاول  
\* (الجواب) نعم والمسئلة مفصلة في شرح التنوير من باب الرجعة وفي الاشباه في الخيل أقول  
ولا بد في ذلك من اذن ولي المرأة ان كان الرقيق غير كف لها كما روي في باب الكف \* (سئل) فيما اذا  
حلف زيد بالحرام أنه لا يحدد أرض عمره ويحدد حابوات وانقضت عقدتها باخيض ثم طلقها ثلاثا فيل  
لا يلحقها الطلاق الثلاث المزبور \* (الجواب) نعم والطلاق المصريح وهو ما لا يحتاج الى نية ياتنا كذا  
الواقع به أو رجعا كذا في الفتح يلحق الطلاق المصريح ويلحق الطلاق البائت ما دامت المطلقة في العدة  
فلو قال ليا أنت طالق ثم طلقها على مال أو قال ليا أنت بائنا أو حاله على مال ثم قال ليا أنت طالق  
أو طالق بائنا وقع الثاني وكذا لو طلقها ثلاثا بعد ما بآبائها كذا في النهر \* (سئل) في رجل طلق  
زوجته المدخول بها على مال دفعه له ثم طلقها ثلاثا في ذلك اليوم فيل يلحق الثاني ولا تحل له حتى تنكح  
زوجا غيره \* (الجواب) نعم كما في فتح القدير \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يفعل كذا ثم قبل



فعلها المزور خلعها ثم بعد يوم راجعها بوجه شرعي فهل اذا فعل الفعل المزور يقع عليه الطلاق المذكور  
 \* (الجواب) نعم قال في الكونوز والملك بعد الامين لا يطلها اي زواله بمادون الثلاث بان يطلقها  
 بعد التعاقب واحدة اونتين فانقضت عدتها ثم تزوجها ثم وجد الشرط طلقت بحجر. وقام الكلام فيه  
 \* (سئل) في رجل اراد ان يزوجه ابنته من آخرى هذه الدلالة خلف اخوها بالطلاق من امراته  
 أن لا يصير هذا الشيء ولا تذوقه اخته فصار ذلك الشيء يعني الزواج تلك الدلالة فهل طلقت امراته  
 واحدة فاذا راجعها في العدة ولم يستوف الثلاث تعود الى عصمتها اولاً \* (الجواب) نعم طلقت  
 طلاقاً واحدة قال في الخلاصة في المحيط اذا حلف بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما  
 حنت وكذا لو حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا ما اذا حلف لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما لا يحنت  
 اه يعني أن لا النافية اذا اعادها في العطف يحنت بكل واحد من المعطوفين ولا فرق بين أن يكونا  
 اسمين او فعليين كما هنا واذا راجعها والحالة هذه تعود الى عصمتها فتاوى الرحيبي اقول مقتضى حنثه  
 بكل من المعطوفين فيما اذا كرر لا النافية أنه لو ذاق طعاما وذاق شرابا ايضا يحنت مرتين لانه صار عينيين  
 وكذا في الصورة المستعمل عنها الا أن يقال انه فيها عييين واحدة لان قول الحالف ولا تذوقه يعني قوله  
 لا يصير هذا الشيء وهو كناية عنه فصار كأنه المحلوف عليه شيء واحد فتأمل ولا تعجل فالحل قد أشكل  
 \* (سئل) في رجل حلف بالحرام انه لا يدخل بيت نفسه ولا يدخل بيت زيد فدخل البيت ولم يسبق  
 له علم اطلاق اصلا ويريد الان مراحبتها في العدة برضاها بعقد جديد فهل له ذلك \* (الجواب)  
 نعم \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته أن لا تخرج الا باذنه ثم قال لها اذنت لك بالخروج  
 كلما أردت فهل اذا خرجت مرة بعد أخرى لا يحنت \* (الجواب) نعم لا تخرجي بغير اذني  
 أو الا باذني أو بأمرى أو بعلى أو برضاي شرط للبر لكل خروج اذن الاغرق أو حرق أو فرقة ولو نوى  
 الاذن مرة دين وتخل بمنته بزوجها مرة بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد اذنت لك سقط اذنه ولو  
 نهاها بعد ذلك صح عند محمد وعليه الفتوى ولو الحنية اه علائي على التنوير من باب الميمن في الدخول  
 والخروج \* (سئل) في رجل بهداه المصروع يصرع في أوقات ثم يفيق وتكثر منه ذلك فطلق زوجته  
 في حال صرعه وذهاب عقله لدى بيته أخبروا بذلك فهل لا يقع طلاقه حال صرعه \* (الجواب)  
 نعم والمصروع اذا اطلق امرأته في حالة الصرع لا يقع طلاقه كذا أجاب صاحب المحيط عماديه من  
 الاحكامات من كتاب الطلاق \* (سئل) في امرأة اتهمت زوجها بأنه أخذها أسبعة معلومة  
 فانكر ذلك وحلف بالطلاق الثلاث منها على عدم أخذه ذلك فقرأها الذي حاكم شرعي وادعت عليه  
 بذلك وبأنه اعترف بأخذ ذلك وأن ذلك عنده واشتد ذلك كله بالبينة الشرعية فهل وقع عليه الطلاق  
 الثلاث \* (الجواب) حيث ثبت اقراره بالاخذ بعد حلفه على عدمه فقد وقع عليه الطلاق الثلاث  
 كما صرح بذلك في الفصول العمادية وجامع الفصولين \* (سئل) في رجل حلف لا يدخل دار ابنته  
 في هذه السنة فحقت السنة المحلوف عليها ولم يدخل الدار الا في عزة محرم السنة التي تليها فما الحكم  
 \* (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق المزور كما صرح بذلك قاضيان والمسئلة  
 في البحر من الاميان \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث ليطلقن زوجته بعد العبد يعني  
 عيبد رمضان سنة كذا ولم ينو الفور ولا قرينة تدل عليه ويريد الا أن يطلقها بعد العبد طلاقاً  
 رجعية ويراجعها في العدة بلا اذن هل يسبق له عليها طلاق اصلا فهل له ذلك \* (الجواب)  
 نعم قال لها ان لم أوصل اليك خمسة دنانير بعد عشرة أيام فأمر بك بذلك في طلاق متى شئت فحقت الأيام  
 ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج اراد به الفور لها الايقاع والافلاح حتى يموت أحدهما  
 ان لم ابعث اليك النفقة من بخاري الى عشرة أيام فأنت كذا فأرسل اليها قبل انقضاء العشرة من  
 كريمة طلقت لعدم حصول الشرط بزانية قبيل النوع الثالث في الضرب بعد انجاز الخلع

مطلب حلف لا يصير هذا  
 الشيء ولا تذوقه اخته فصار  
 الخ

مطلب اذا كرر لا النافية  
 يحنت بكل من المعطوفين

مطلب حلف لا يدخل بيت  
 نفسه ولا يدخل بيت زيد  
 الخ

مطلب حلف لا تخرجي الا  
 باذني ثم قال اذنت في الخروج  
 كلما أردت سقط الاذن  
 مطلب لا يقع طلاق المصروع  
 حال صرعه

مطلب حلف على عدم  
 الاخذ فثبتت بالبينة وقع  
 الطلاق

مطلب لا يدخل في هذه  
 السنة فدخل في محرم السنة  
 الالية لا يحنت

مطلب حلف ليطلقها بعد  
 العبد

\* (سئل) في رجل قال لزوجته تكوني طائفة ثلاثا بضعة المضارع وغلب استعماله في الحال عرفا  
 فهل يقع عليه الطلاق \* (الجواب) نعم كما أفق به الخبر الرمي وأطال الكلام على ذلك في حاشيته  
 على البحر فراجعها \* (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق أنها لا تدخل هذه الدار النساء كن  
 به في هذه السنة ثم بعد زمان قال لاته اذهبي بها إلى دار أمتها فذهبت بها فهل لا يقع عليه الطلاق  
 إذا لم تدخلها في السنة المزبورة \* (الجواب) نعم في المثل من باب العين في الدخول والخروج  
 وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا حث مالم يخرج ثم يدخل \* (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر وهدية  
 فقال عمر ولا أقبلها وأدفع ثم إن الحلف زيد بالطلاق أنه لا يأخذ منها منه فدفع عمر ومنها لابن زيد البالغ  
 بدون إذن منه ولم يأخذ منها منه ولا رضى بذلك ولا أجازة فهل لا يقع الطلاق عليه \* (الجواب)  
 نعم لا يقع بقبض ابنه البالغ كما ذكر ولا ينسب قبضه لايه لا تقطاع ولا يسه عنه بالبلوغ \* (سئل)  
 في رجل قال لزوجته أمرك بيدك ينوي به تفويض الطلاق فهل لها أن تطلق نفسها في مجلس علمها به  
 مالم يتم أو تعمل ما يقطع \* (الجواب) نعم قال اختاري أو أمرك بيدك ينوي به الطلاق لها أن  
 تطلق في مجلس علمها به وإن طال مالم يتم أو تعمل ما يقطع تنوي من باب تفويض الطلاق \* (سئل)  
 في رجل طلق زوجته المدخول بها طلقين لا غير ثم بعد انقضاء عدتها ثلاث حيض كوامل تزوجت  
 بزید ثم طلقها زيد بعد الدخول بها ثم بعد انقضاء عدتها منه تزوجت بالزوج الأول وطلقها طلقة واحدة  
 رجعية ويريد الزوج مراجعتها إلى عضته فهل له ذلك \* (الجواب) نعم ونكاح الزوج الثاني  
 يهدم أي يطل ما دون الثلاث من الطلقات أيضا أي كما يهدم حكم الثلاث أجماعا لأنه إذا حرم الثلاث  
 في حق الحرة والثنتين في حق الأمة فمأذونهما أولى خلافا لمحمد وباقي الأئمة فغدهم لا يهدم في  
 طلقت دونها أي الثلاث وعادت إليه أي الأول بعد زوج آخر عادت إلى الأول بثلاث عندهما وعنده  
 أي عند محمد وباقي من الثلاث والخلاف مقيد بما إذا دخل بها فإن لم يدخل لا يهدم اتفاقا وانصر  
 الكمال لمحمد بما يطول ثم قال فظهر أن القول ما قاله وهو الحق وأقره في البحر والتمس شرح المثلثي  
 للعلائي وفي الأكثر يهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث ومثله في الوقاية وسائر المتون وقد أطال الزيلعي  
 في دامل الإمام رحمه الله تعالى ولا شك أن العمل بما في المتون والمسئلة شهيرة في الأصول والفروع  
 \* (سئل) في قروي كافة استأذنيته أن يحلف له بالطلاق الثلاث أن لا يقرأ إلى استلامه  
 حلف أنه لا يبدى إليها يعني لا يدخلها ثم سافر مع الركب المتوجهين إليها ولم يدخلها أصلا ولم يحلف  
 كما حلفه الاستأذ ففهل حيث كان الأمر كذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور \* (الجواب) نعم  
 \* (سئل) في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها روي طالق وكثرها خبثا مفترقا فهل بانث بالاولى  
 لا إلى عدة ولم يقع عليه غير حوله مراجعتها بعد جديد رضاها \* (الجواب) نعم \* (سئل)  
 في رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يبيع أملاكه من أولاده وباعها منهم بعد الحلف المذكور ويبيع  
 صحبها في صحته ثم مات بعد نحو شهرين وحلف تركه فهل إذا ثبت بعه بعد حلفه المذكور تبين وقوع  
 الثلاث فلا تراث الزوجة من تركته شيئا أو الحالة هذه \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل  
 حلف بالطلاق أنه لا يزوجه ابنته البالغة إلا من ابن أخيه فلان فهل إذا تزوجت نفسها من كف بمهر  
 المثل بمباشرة وكيل عنها لا يقع عليه الطلاق المذكور ويصح النكاح المزبور \* (الجواب) نعم  
 \* (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وهما ساكنا في داره وحلف بالطلاق الثلاث أن لا يخرج  
 من هذه الدار وأشار إلى داره المذكورة إلا بأذنه إلا اللحم ثم نقلها إلى دار أمتها ثم غاب فخرجت من  
 دار أمتها إلى دار أبيها بلا إذن زوجها فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور حيث عين حلفه من داره  
 المذكورة \* (الجواب) نعم \* (سئل) فيما إذا كان زيدا ساكنا مع زوج أخته في دار واحدة  
 فقال له زيد على الطلاق إن انتقلت أنت مأثقل أنا ويريد زيد أن ينتقل من الدار وحده دون زوج

لم يطلب يقع الطلاق بضعة  
 المضارع إذا غلب استعماله  
 في الحال  
 مطلب حلف لا تدخل هذه  
 الدار وهي فيها لا يثبت مالم  
 يخرج وتدخل  
 مطلب حلف لا يأخذ من  
 الهدية فأخذ ابنه البالغ  
 لا يقع  
 مطلب قال أمرك بيدك  
 ينوي الطلاق لها أن تطلق  
 في مجلس علمها به  
 مطلب طلقها طلقين ثم  
 تزوجها بعد زوج آخر ثم طلقها  
 واحدة رجعية لم مراجعتها  
 مطلب الزوج الثاني يهدم  
 ما دون الثلاث  
 مطلب حلف أن لا يسافر  
 إلى أسلاسل حلف أنه  
 لا يدخلها الخ  
 مطلب قال انظر المدخولة  
 روي طالق وكثرها خبثا  
 وقعت واحدة  
 مطلب حلف بالثلاث  
 لا يبيع أملاكه فباعها في  
 صحته ثم مات لآثره زوجته  
 مطلب حلف لا يزوجه ابنته  
 إلا من ابن أخيه فزوجت  
 نفسها من غيره لا يقع  
 مطلب حلف بالطلاق  
 الثلاث أن لا يخرج من هذه  
 الدار إلا بأذنه فخرجت من  
 دار أمتها بلا إذنه لا يقع  
 مطلب إن انتقلت أنت  
 مأثقل فانتقل الحالف  
 وحده قبل الآخر ثم انتقل  
 الآخر لا يقع

أخته فهل إذا انتقل زيد من الدار وحده دون زوج أخته ثم بعد مدة انتقل زوج أخته لا يقع على زيد الطلاق \* (الجواب) نعم أقول وأعلم يقع وإن وجد من الخالف الانتقال لأن الطلاق معلق على انتقال الخالف المترتب على انتقال زوج أخته فإذا انتقل قبله لم يوجد المعلق عليه ~~لكن~~ ذكر في تعليق البحر الموضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالقاء وعدمها الفعل المضارع المنفي بما ثم قال بعد كلام طويل فإذا عرف ذلك تفرع عليه أنه لو لم يأت بالقاء في موضع وجوبها فإنه يتجزأ كان دخلت الدار أنت طالق فإن نوى تعليقه دين وكذا إذا نوى تقديمه وعن أبي يوسف أنه يتعلق بحل الكلامه على الفائدة فتغير القاء والخلاف مبنى على جواز حلها اختياراً فأجازها أهل الكوفة وعليه فزع أبو يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه تفرع المذهب اه فقول الخالف في السؤال المات ما انتقل أنا وقع جواباً بالان الشرطية ولم يترتب بالقاء مع وجوب اقترانه ومقتضى ما في البحر أنه لم يتعلق ولم يترتب على قوله إن انتقلت أنت بل هو متجزأ فصار ككأن الخالف قال على الطلاق ما انتقل فإذا وجد منه الانتقال وقع الطلاق سواء كان قبل انتقال زوج أخته أو بعده الآن ينوى التعليق فدين أي يقبل منه ديانة لا قضاء أو يبنى على قول أبي يوسف ولكنه خلاف المذهب كما علمت فتدبر هذا وذكر في البحر أيضاً قول باب الكليات عند قوله فطلق واحدة رجعية في اعتدى واستبرى رجلك وأنت واحدة فقال مانصه واطلق في واحدة فأد أنه لا معتبر بأعرابها وهو قول العامة وهو الصحيح لأن العوام لا يميزون بين وجوه الأعراب والخواص لا تلتزمه في كلامهم عرفاً بل تلك صناعتهم والعرف لغتهم وقد ذكرنا في شرحنا على المنار أنهم لم يعتبروه هنا واعتبروا في الإقرار فيما لو قال درهم غير دنانير رفعوا نصاً فيجوزون إلى الفرق اه فليست مثل فإن مقتضى التعليق عدم اعتبار الأعراب هنا أيضاً الآن يقال ذكر القاء لا يسمى أعراباً لأن الأعراب ما يعتري أو آخر الكلام من التغيير والأثر الظاهر والفاء كلمة يرتبط بها الجواب فلا يسمى ذكرها أعراباً وفي الأشباه من قاعدة أعمال الكلام أولى من أهماله مانصه وليس منها ما لو أتى بالشرط والجواب بلافاء فأنالنا نقول بالتعليق لعدم إمكانه فيتنجز ولا ينوى خلافاً لأبي يوسف اه هذا ما ظهر لي في هذا المحل والله تعالى أعلم \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يتلأم مع أبيه أكثر مما تلا ما يعني في السابق فاصداً بذلك أنه لا يزيد في معاشرته أبيه أكثر مما مضى من عمره بل إذا مضى من عمره أكثر مما تقدم ينزع عن نفسه فهل إذا عاشراً أباه بعد الحلف المزبور أقل مما تقدم أم ومساويه لا يقع عليه الطلاق المذكور \* (الجواب) نعم \* (سئل) فيما إذا حلف زيد بالطلاق الثلاث أنه لم يقل لعمره جاره هذا الكلام المعين ولا أعرف اسمه ثم ظهر أنه قال لعمره والكلام المعين باقراؤه لدى بيعة شرعية والحال أنه يعرف اسمه وناداه به حراراً وأجابه به لدى بيعة فهل حيث كان الأمر كما ذكر يقسم طلاقه المزبور \* (الجواب) نعم \* (سئل) في مدعي حلف لدايته بالطلاق الثلاث ليؤدين له دينه يوم دخول الحاج دمشق أو في ثاني يوم دخوله ولم يؤد الدين في اليومين المذكورين حتى مضت أيام بعدهما بلا مانع شرعي فهل يقع عليه طلاقه المذكور والحالة هذه \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل وضع مبلغاً من الدراهم في زبدية على رف في بيته بحضور زوجته ثم طلبه منها فلم يجد شيئاً فقال على الطلاق لانه تنس عليه وتأتين به ولم ينو فوراً ولا وجد له فهل إذا قضت ولم تجد شيئاً ولم تأت بشيء لا يقع الطلاق إلا في آخر جزء من حياة أحدهما والحالة هذه \* (الجواب) نعم أقول لا يقبل إذا لم يجد شيئاً صارت المسئلة من فروع مسئلة الكوز المذكورة في المتون وفي التفصيل بين المتقدمة بالوقت والمطلقة وما هنا من المطلقة وقد قال في البحر المطلقة على وجهين أما أن لا يكون فيه ماء أصلاً فلا يحث لعدم انعقاد العين أو كان فيه وصب فإنه يحث لانه قد حال إمكان البر ثم يحث بالنصب الخ لانه نقول إمكان الاتيان بالمبلغ الذي وضعه بحضورها يمكن فلا يحث بفقده بخلاف الماء الذي كان في الكوز ثم صب فإنه لا يمكن

مطلب لو لم يأت بالقاء  
في موضع وجوبها يتجزأ كان  
دخلت الدار أنت طالق

قوله وهو قول العامة  
احترازاً عما قال بعضهم إن  
وقع الواحدة لا يقع شيء وإن  
نوى وإن نصبها وقعت  
واحدة وإن لم ينولها  
حينئذ نعت للمصدر أي  
أنت طالقة تطلق واحدة  
فقد أوقع بالصرح وإن  
سكن احتجج إلى النية كذا  
في فتح القدير اه منه

مطلب العوام لا يميزون بين  
وجوه الأعراب والخواص  
لا تلتزمه في كلامهم عرفاً

مطلب حلف لا يتلأم مع  
أبيه أكثر مما تلا أما  
مطلب حلف أنه لم يقل كذا  
لعمره وأنه لا يعرف اسمه ثم  
ظهر أنه قال له وأنه يعرفه

مطلب حلف ليؤدين له دينه  
يوم دخول الحاج الخ

مطلب وضع دراهم في زبدية  
الخ

مطلب في مسئلة الكوز

شربه بعده فيمنع عند الصلب لتحقق العز حيث وفي مسائلنا لم يتحقق العز عند قدومه بل في آخر حياته ما على أنه يحتمل أن تكون هي التي أخذته تأتلف (سئل) في امرأه أذعت على زوجها أنه حلف بالحرام أن ولدها فلا نال لا يدخل الدار وأنه دخلها أو وقع عليه الحرام فأجاب بأنه حلف أن ولدها المزبور لا يدخل الدار في ذلك الوقت وكان الوقت قبل الظهر ودخلها الولد وقت العصر ولم تصدقه المدعية على تقيده ولا يثبت لهما فيما الحكم (الجواب) ادعى تعليق الطلاق بالشرط وأذعت الارسال فالقول له كافي كتاب القول لمن وفيه أيضا لأن الظاهر شاهد له ولأنه يشكر وقوع الطلاق والمرأة تدعيه والقول للمسكر إلا أن تقيم المرأة يمينه (سئل) في رجل ضرب زوجة أخيه حلف أخوه بالطلاق الثلاث أن عدت ضربتها إلا علمن على ذلك ولم يقصد بذلك فورية ولا قامت فريسة عليها ثم ضربها الآخر نائيا ولم يعامل الآخر على قتل أخيه الضارب فهل إذا لم يعامل الحالف كذا كر لا يقع عليه الطلاق إلا في آخر عمره من حياته (الجواب) نعم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فأخذ طالدي حاكم شرعي ودفعها ما مؤخر صداقتها ولم يطلقها صريحا فهل لا يقع عليه بمجرد دفع المؤخر طلاق (الجواب) نعم (سئل) في جماعة يجتمعون الشول في الأبادية جمع واحد منهم قدر آمنه وغاب ثم رجع فوجده ناقصا حلف بالحرام أن فلانا العيين منهم أخذوه ولا يثبت له على ذلك وفلان يمينه كرا لاخذ فهل لا يسرى انكاره فلان عليه ولا يقع عليه الحرام (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في شريك حلف أحدهما بالطلاق أنه لا يفك الشراكة يعني لا يفسخها ويريد شريكه الآخر فسخها يعلم الحالف لأبرضه ومباشرة للفسخ فهل لا يقع طلاق الحالف بذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف ليشتكن علي فلان لا يد الحاكم ولم يشك مع تمكنه من ذلك حتى مات عن زوجة لم يدخل بها وعن تركه فهل لا ترثه الزوجة ولها نصف المهر من تركته (الجواب) نعم (سئل) في رجل حلف بالطلاق لا يأكل من حليب مواشي أخوته ولا من لبنها فهل إذا جعل الحليب جبنًا أو سمنًا أو طبخ به أرزًا ونحوه وأكل منه الحالف لا يحنث (الجواب) نعم لأن هذه صفات داعية إلى الجبن فتنتبه به (سئل) فيما إذا أكره زيد على طلاق زوجته فطلقها فهل يقع عليه (الجواب) نعم (سئل) في رجل له دين على آخر حلف بالطلاق الثلاث أنه يدفعه له في وقت معين ففات الوقت ولم يدفعه له فادعى عليه عند الحاكم بوقوع الطلاق عليه باقية فتعني المزبور فادعى عليه دفع الدين إلى ربه قبل معنى الوقت فالحكم (الجواب) يصدر في الدفع بيمينه بالنسبة إلى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين بذلك ويحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه قال العلامة محمد بن عبد الله الغزي قلت وفي الفصول العامة قال الزوج بعث النفقة إليها ووصات إليها وأنكرت هي ينبغي أن يكون القول قول الزوج لأنه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العدة هكذا سمعت القاضي الإمام الاستاذ ثم رجع بعدمه وقال لا يكون القول قوله وهو الأصح اه ونحوه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو الأصح لكن ما أفق به شيخنا هو الموافق لما أطبق عليه المتون وعامة الشروح من أنه إذا اختلف في وجود الشرط فالقول له لا فيما لا يعلم إلا من جهة أقان القول لها في حق نفسها فليكن القول عليه لأن المتون والشروح موضوعة لقل المذهب كذا في فتاوى الكازروني من كتاب الأيمان أقول مراد العلامة محمد بن عبد الله الغزي صاحب التفسير بقوله شيخنا هو العلامة ابن نجيم صاحب البحر لكنه في كتابه البحر خالف ما أفق به فانه بعد ما ذكر أن ذلك هو مقتضى المتون استدرك عليه بأنه صحيح في الخلاصة والبرازية أنه لا يقبل قوله في كل موضع يدعي ابقاء حق وهي تنكر كما قيل قولها في عدم وصول المال ثم قال وهو يقتضي تخصيص المتون وكأنه ثبت في ضمن قبول قولها في عدم وصول المال وهذا التقرير في هذا المحل من خواص هذا الشرح اه وكتب الرمي في حاشيته عليه بعد ذكره ما مر عن الغزي

مطلب ادعى تعليق الطلاق بالشرط وأذعت ارساله فالقول له

مطلب ان عدت ضربتها لا علمن على قتلك ففسخها ولم يعامل

مطلب بمجرد دفع المؤخر لا يقع به طلاق

مطلب حلف أن فلانا أخذ كذا وانكروا لا يسرى انكاره عليه ولا يقع عليه الحرام

مطلب حلف لا يفسخ الشراكة ففسخها شريكه لا يقع

مطلب حلف ليشتكن عليه ومات ولم يشك مع تمكنه الخ

مطلب حلف لا يأكل من حليب مواشي أخوته الخ

مطلب إذا طلق مكرها وقع

مطلب بصدقة في دفع الدين بالنسبة إلى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين

مطلب حلف أنه بعث النفقة إليها وأنكرت الخ

مانسه اقول قال في التفسير المكرى والاصح انه لا يكون قوله اد وأنت على علم بأن المطلق يحمل على  
 التمسيد فيحمل المطلق المتون على ما اذا لم يتنمذ دعوى اتصال مال فتأمل وفي فصول الاسترواشني  
 ويكون النول قواها وهو الاصح وفي جامع الفصولين ذكر ثلاثة أقوال في المسئلة وجعل الثالث رافعا  
 لندخيرة أن النول قواها في عدم الوصول اليها والنول قوله في حق الطلاق وأقول هذا القول عندى  
 وسط والحاصل أن في المسئلة كلاما كثيرا فليست أمثل اه كلام الرملى وهذا النول الوسط قال صاحب  
 نور العين انه الصواب لما فيه من العمل بالقوانين والجمع بين الروايتين وذلك اولى كما لا يخفى اه  
 \* (سئل) فيما اذا ادعى زيد على زوجته بانها ضربته وانكرت حلف بالحرام قائلا على الحرام  
 انك ضربتني فاذا لم يثبت الضرب بالوجه الشرعى فهل لا يقع الطلاق على زيد لعدم ظهور ما يكذب به  
 ولا يسرى انكارها عليه \* (الجواب) نعم كما أفتى به الخليل الرملى والوالد العلى \* (سئل)  
 فيما اذا كان زيد خادما عند عمر وقال بالتركية ألفاظا معناه بالعبودية لا مكث في هذا الباب يعنى  
 بذلك عدم خدمة عمر وفقيل له ان لك في هذه البلدة زوجة وأولاد فقال عدت عنها وعن الاولاد  
 ولم ينبذ ذلك طلاقا أصلا ولم يكن في حال مذاكرته ولا في حال غيبه من جهتها بل نيته الخلاص  
 من خدمة عمر وفقط فهل لا يقع عليه طلاق \* (الجواب) نعم لا يقع والحالة هذه كما يؤخذ  
 من عباراتهم وفي الخبرية من الايمان عقب سؤال وجواب مفصلين الى أن قال فحصل أن اللفظ  
 اذا احتمل الطلاق وغيره وخلع النية وعن مذاكرته عريا كان اللفظ أو غيره لا يقع اه وعظام  
 التحقيق فيها فارجع اليها ان رمت أقول وهذه مسائل ذكرها المؤلف في كتاب الايمان وذكرتها هنا  
 لتعلقها بالطلاق من جهة الوقوع وعدمه وان كان محلها الايمان كالكثير المسائل المارة ولكن الاولى  
 جمعها في محل واحد لتسهيل المراجعة \* (سئل) في قروى حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسكن هذه  
 القرية تخرج منها فورا بنفسه الى قرية غير هاتم عاد اليها بالنقل اهله وامته ولم يسكن فيها ونقلهم فهل  
 لا يقع عليه الطلاق المزبور بعوده كما ذكره ويرى بغير وجه منها بنفسه \* (الجواب) نعم حلف لا يسكن  
 هذه الدار أو البيت أو المحلة تخرج وبقي متاعه وأهله حث بخلاف المصر والقرية تنوير فانه يبر بنفسه  
 فقط علائى من اليمين في الدخول والخروج \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يسكن  
 في هذه الدار ويخرج من ساعته اطلب منزل ولم يمكنه الانتقال من ساعته اعدم تيسره حتى بقي فيها  
 زوجته ومتاعه عشرة ايام فهل لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه \* (الجواب) نعم قال في الخاتمة  
 في فصل المساكنة رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار تخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لينقل  
 اليها الاهل والمتاع فلم يجد دارا أيا ما ويمكنه أن يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائنا اه قال في النهر  
 في الاصح لانه من عمل النقل فصارت هذه المدة مستثناة اذا لم يفرط في الطلب وهذا اذا خرج  
 من ساعته اطلب المنزل ولو أخذ في النقلة شيئا فشيئا فان لم تقته التقلات لم يحث ولم يلزمه النقل بأسرع  
 الوجوه بل بقدر ما يصير ناقلا في العرف اه ومثله في شرحى العلائى على التنوير والماتق \* (سئل)  
 فيما اذا كان زيد ابن كعب حائلا يحملك عند خاله بالاجرة فحلف زيد بالطلاق الثلاث انه لا يحل له  
 اى لا يدعه يشتغل عند خاله ثم بعد سنتين زار ابن خاله وطلب منه خاله أن يشتغل له ويساعده  
 في الحياكة فاشتغل له شيئا قليلا بغيبة أبيه وبدون علمه ورضاه وتخليته فهل لا يقع الطلاق على زيد  
 \* (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكرنا ان تركت هذا الصبي يخرج من الدار فكذا  
 فسرعت في الصلاة او غابت عنه فخرج لا تحث بزانية من نوع في القور ومثله في الخلاصة قال  
 لابنه الكبير ان تركت تعمل مع فلان فكذا فهو على المنع بالقول وان كان مغبرا فعلى القول والفعل  
 بزانية أجرد ادره سنة ثم حلف وقال المسئلة أجز لا تركك في دارى فاذا قال له اخرج من دارى  
 فقد بر في عيسته فتاوى الصغرى حلف ليخرجن ساكن داره اليوم والساكن ظالم غالب يتكاف

مطلب حلف بالحرام اهما  
 شربته وانكرت لا يقع  
 مطلب عدت عنها وعن  
 الاولاد كناية  
 مطلب اذا احتمل اللفظ  
 الطلاق وغيره الخ

مطلب حلف لا يسكن هذه  
 القرية تخرج منها بنفسه  
 فقط بر بخلاف الدار الخ  
 مطلب حلف لا يسكن  
 في هذه الدار تخرج فورا  
 واشتغل أيا ما بطلب المنزل  
 لا يقع

مطلب لا يحل له يشتغل

مطلب قال لابنه الكبير ان  
 تركت تعمل كذا فهو على  
 المنع بالقول وفي الصغير  
 بالقول والفعل  
 مطلب حلف ليخرجن  
 ساكن داره اليوم الخ

في آخره فان لم يكنه فاليمين على التلفظ باللسان قنية حلف لا يدع فلا يبر على هذه القنطرة  
 تخضع بالقول يكون باراً لانه لا يملك المنع بالفعل فاضحان وتامة في رسالة الشرنبلالي السنية احسن  
 الاقوال للتخلص عن محذور الفعالي \* (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته انها لا تدخل  
 اداراً سها وهي جارية في نواجره وساكناً فيها ثم مات الاب ثم دخلت فاهل لا يقع الطلاق  
 \* (الجواب) نعم أقول وتقدم ما لو كانت الدار ملكاً له \* (سئل) في رجل حلف على زوجته  
 بالطلاق انه لا يعيها الا الى الحمام واقتضى لها الخروج لامر آخر وخرجت لذلك من غير ان يعيها هو  
 ولا ية له ولم يأذن لها انما الحكم \* (الجواب) اذا لم يعيها ذلك وفعلته من قبل نفسه لا يقع طلاقه  
 المذكور \* (سئل) في امرأة ادعت على زوجها افلان بأنه حلف بالطلاق الثلاث انه لا يعتدي  
 الى محلة ايها ولا الى داره وانه بعد ذلك دخل الى محلة ايها وبات في داره المحلوف عليها وانما يقتضي  
 ذلك بات منه وطالبته بمخرجها فأجاب بأنه حلف بالطلاق انه لا يدخل دار ايها المزبورة مع زوجته  
 المذكورة على سبيل السكنى وانه دخلها ازا تراولم يدخلها على سبيل السكنى وانكر كونه حلف كما ادعت  
 فطلب من المدعية بينة فأثبت مدعاها بشاهد من فاما الحكم \* (الجواب) حيث اتفق على اصل  
 اليمين واختلف في القيد فبالنظر الى القيد صار الرجل مدعياً والمرأة مدعى عليها لانها تنكر القيد  
 المذكور فقتضاه يطلب منه بينة في اثبات القيد المذكور وقوله على سبيل السكنى دفع منه ادعائها  
 ودعوى الدفع مسبوقة قبل الحكم وبعده ودفع الدفع كافي الاشياء وغيره وان جعل قوله على سبيل  
 السكنى شرطاً واختلف في وجود الشرط فالقول له مع اليمين الا اذا برهنت فان البينة تقبل على الشرط  
 وان كان نفيها كافي التنوير وغيره اقول اي فاذا ادعت انه دخل على سبيل السكنى في هذه الصورة وانكر  
 هو فالقول له الا اذا برهنت على مدعاها المذكور فتسقط لانها بينة على الشرط المثبت وأقول ايضاً  
 ان ما ذكره من أن الزوج صار مدعياً وان البينة تطلب منه لانها محالف لها في القضية من باب  
 الدعاوى والبيانات في الطلاق زامن البرهان صاحب المحيط بما نصه بم ادعت انه طلقها من غير شرط  
 والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالبينة فيه بينة المرأة ولو ادعت عليه انه حلف لا يضر بها  
 وادعى هو انه لا يضر بها من غير ذنب وأقاما البينة ثبت كلا الأمرين وتطلق بأيهما كان اهـ لكن  
 رأيت في هامش نسخة القنية مكتوباً عند آخر العبارة مانصه هذا خلاف رواية الفصول فانه قال  
 لا تسمع البينة في هذا القول قول الزوج مع اليمين تأمل جداً اهـ ما رأيت وقد نقلت في البحر عبارة  
 القنية في باب التعليق وأقرها ثم نقل عنها الوقال لامرأة انه ان شربت مسكراً فغير اذنك فأمر لم يبدك  
 فأقامت بينة على وجود الشرط وأقام الزوج بينة انه كان باذنه اقينة المرأة أولى اهـ ونقل هذه العبارة  
 في ترجيح البيئات للشيخ غانم البغدادي ثم رأيت في القول لمن نحو ذلك حيث قال وان ادعى تعليق  
 الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له اهـ ثم قال حلف لا يضر بها من غير جرم فقال شربها  
 بالجرم فالقول قوله مع اليمين من الخزانة اصحاب الجامع اهـ ولا يخفى انه حيث كان القول له كانت  
 البينة في طرفها فامع النظر في هذا المحل وتعمل ولا تعجل

\* (باب الخلع والطلاق على مال)

(سئل) في امرأة اختلفت من بعلها على مبلغ معلوم من الدراهم دفعته له في المجلس ثم دفعه لها  
 استغفقه على ابنته الصغيرة منها في مدة كذا وقامت تطالبه بمخرجها فاعلم عليه فهل يسقط  
 بالخلع المذكور \* (الجواب) نعم ويسقط بالخلع والمبارأة كل حق لكل واحد على الآخر  
 مما يتعلق بالنكاح كنفه وغيره من المتون قوله بما يتعلق بالنكاح كالمهر موقوفاً أو غير موقوف  
 قبل الدخول بها أو بعده والنفقة الماضية لا تنفقه العدة فام لا تسقط لعدم دخولها تحت العموم  
 لانهم لم تكن واجبة قبل الخلع لتسقط به الا اذا نص عليها فيه ثم تستط وأما السكنى فلا يصح استقطاعها

مطلب حلف لا تدخل  
 اداراً ايها المستأجرة ثم مات  
 الاب  
 مطلب حلف لا يعيها الا  
 الحمام فخرجت لغيره الخ  
 مطلب اتفق على اصل  
 اليمين واختلف في القيد صار  
 مدعياً

مطلب دعوى الدفع  
 مسبوقة قبل الحكم  
 وبعده

مطلب ادعت انه طلقها  
 بلا شرط وقال لا بل بشرط  
 الخ

مطلب حلف لا يضر بها  
 بغير جرم فالقول له مع اليمين

(باب الخلع والطلاق على مال)

مطلب يسقط بالخلع  
 والمبارأة كل حق لكل  
 منهم على الآخر  
 مطلب لا يسقط بالخلع  
 نفقة العدة الا اذا نص  
 عليها

بحال لما انفأ في غير بيت الطلاق معصية الا اذا أبرأته عن مؤنة السكنى فان كانت ساكنة في بيت  
 نفسها أو تعطى الأجرة من مالها فيصح التزامها بذلك كذا في فتح القدير الى أن قال ومقصودهم  
 بما يتعلق بالنكاح هنا ما عدا النفقة فانه يسقط بالطلاق مطلقا كما ذكره في باب مخ الغفار ببعض  
 اختصار \* (سئل) في امرأة خالعت زوجها على نفقة ولديه الصغيرين منها في مدة وهي معسرة  
 ثم طالبت بالنفقة هل يجبر عليها \* (الجواب) نعم قال في التنوير ولو خالعت على نفقة ولدها  
 وهي معسرة فطالبته بالنفقة يجبر عليها اه أقول وفي حاشية الدر المختار للعلوي أن ما شرطه يكون  
 ديناً عليها أي فله أخذها منها اذا أيسرت وتفسيره ما ذكره في البحر لو تركت الولد على الزوج  
 وهرب فله أن يأخذ قيمة النفقة منها وكذا الوفاة الولد قبل تمام الوقت له أن يرجع عليها بحصته ثم قال  
 في البحر والحيلة في براءتها أن يقول الزوج خالعتك على أني برى من نفقة الولد في سنتين فان مات الولد  
 قبلها فلا رجوع على عليك كذا في الخانية وتما الفوائد فيه \* (سئل) فيما اذا كان له ندين  
 صغيرة من زوجها زيد خالعا عليها براءة ذمتها من مؤخرها عليه وعلى أمتعة معلومة وبعد تمام ذلك  
 تكفل أبو هذيل بالوكالة عنها بنتها المذكورة بجميع ما تحتاج اليه الى سبع سنين بالارجوع عليه بشئ  
 والحال أن ما ذكر من التكفل لم يكن زيد خالعا عليها ولا وقع بدلا عن الخلع فهل يكون ذلك غير لازم  
 والحالة هذه \* (الجواب) نعم يكون التكفل المذكور غير لازم ثم العلم بالموخر ليس بشرط  
 كما أفتى به قارئ الهداية \* (سئل) في رجل خلع زوجته على براءة ذمتها من مؤخرها وعلى نفقة  
 عتبتها ثم قبضت منه كذا من الدراهم تقير نفقة ولديها منه في مدة ثلاث سنوات ثم وم بجميع  
 ما يحتاجان اليه في هذه المدة فهل يكون كل من الخلع والقبض صحيحا \* (الجواب) نعم قال  
 في التنوير ويسقط بالخلع والمبارأة كل حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق بالنكاح الا نفقة العدة  
 الا اذا نص عليها \* (سئل) في رجل خلع زوجته من عصمته بلفظ الخلع من غير مال ويريد بعد  
 ذلك ردها لعصمته بدون رضاها ولا عقد جديد والواقع به ولو بلا مال وبالطلاق الصريح  
 طلاق بائن فليس له مراجعتها الا برضاها وعقد جديد والواقع به ولو بلا مال وبالطلاق الصريح  
 على مال طلاق بائن والخلع من الكليات فيعتبر فيه ما يعتبر فيها تنوير وشرحه للعالي أقول ظاهر  
 قوله فيعتبر فيه ما يعتبر فيها انه لا بد له من النية ولكن قال في البحرية الطلاق في الخلع والمبارأة شرط  
 الصحة الآن المشايخ لم يشترطوها في الخلع لغلبة الاستعمال ولا أن الغالب كون الخلع بعد مذكرة  
 الطلاق فلو كانت المبارأة أيضا كذلك لا حاجة الى النية وان كانت من الكليات وان لم تكن كذلك  
 بقيت مشروطة في المبارأة وسائر الكليات على الاصل اه وذكر قبله عن شرح الوفاة أن المبارأة  
 بالهمز وتركه خطأ وهي أن يقول الزوج برئت من نكاحك بكذا قال ولا يخفى وقوع الطلاق البائن  
 في هذه الصورة وصورتها في فتح القدير بان يقول بارأك على ألف وتقبل وقد صرح بوقوع الطلاق  
 بهذا اللفظ في الخلاصة والبرازيه اه \* (سئل) فيما اذا حلف زيد بالطلاق الثلاث على عمره  
 لا يدخل دار زيد المعلومة ثم خلع زيد زوجته من عصمته بعوض معلوم ودخل عمر الدار وحكم قاض  
 شافعي بالخلال اليدين واعادة زوجته اليه بعقد شرعي وبعد وقوع الثلاث على زيد ولو كان الدخول  
 في العدة حكما شرعيا موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه وأفتد حكمه حاكم حنفى وكتب غب الدعوى  
 الصحيحة بكل من الحكمين حجة صحيحة شرعية مستوفية للشرائط الشرعية فهل يعمل به ما بعد ثبوت  
 مضمونها بالوجه الشرعي \* (الجواب) نعم يعمل بالختين المذكورتين بعد ثبوت مضمونها  
 والحكم المذكور نافذ صحيح ارتفع به الخلاف الواقع بين الأئمة في هذه الحادثة \* (سئل) فيما اذا  
 طلق زيد زوجته طلاقا واحدة على براءة ذمتها من مؤخرها موقلا منها وتريد الا أن مطالبته بمؤخرها  
 فهل وقع عليه بذلك طلاقا بائنا وليس لها مطالبة بذلك \* (الجواب) نعم والواقع به أي الخلع

مطلب خالعت على نفقة  
 ولده وهي معسرة يجبر عليها

مطلب لو تركت الولد على  
 الزوج وهرب له أخذ قيمة  
 النفقة

مطلب لا يلزم تكفلها  
 الولد بعد الخلع حيث لم يكن  
 بدلا عنه

مطلب العلم بالموخر ليس  
 بشرط

مطلب خلعها على  
 مؤخرها ونفقة عتبتها ودفع  
 اهدارهم لنفقة ولديها  
 منه

مطلب الخلع طلاق بائن  
 مطلب لم يشترطوا النية  
 في الخلع لغلبة الاستعمال

مطلب صورة المبارأة  
 مطلب اذا حلف بالثلاث  
 ثم خلع بعوض وحكم  
 شافعي بالخلال اليدين وقو  
 في العدة يصح

مطلب في الطلاق على  
 مال



مطلب خالعهما مباشرة  
وكيلها

مطلب الخالعة مع وكيلها  
مسقطه لحقوق الزوجية

مطلب الفرق بين خلعتك  
وخالعتك من وجهين

مطلب قالت له أبرأك الله  
وقع وصحت البراءة

مطلب خالعهما على أمتعه  
معلومة الخ

مطلب في خلع المراهق

مطلب لا يقبل بحدوده  
البلوغ بعد اقراره به مع  
احتمال حاله

(باب العدة)

مطلب العدة من وقت  
الطلاق لامن وقت القضاء  
مطلب العدة من وقت  
القرار بالطلاق

اعتباره بشدرا الامكان در من الخلع ومثله في التنوير \* (سئل) في وكيل شرعي عن امرأة خالعهما مع زوجها على براءة ذمتهم من شرط مقدمها ومؤخرها ومن سائر الحقوق المتعلقة بالزوجية وعلى تسعة قروش في الذمة فهل يكون الخلع صحيحا \* (الجواب) نعم وفي فتاوى الخانقائي سئل هل الخلع من وكيل المرأة على شيء معين يكون مسقطا لحقوق الزوجية أم لا أجاب اذا وقع الخلع بلفظ الخالعة كخالعتك لا بلفظ خلعتك فانه يكون مسقطا لحقوق الزوجية ولا يدخل في ذلك نفقة العدة بدون تنصيص والوكيل في خصوص ذلك قائم مقام الموكل ثم أقول لانه اذا وكلت في الخلع بلفظ الخالعة يكون قائما مقامها وقالوا انه يصح التوكيل بكل ما علكه الموكل وايضا الموكل وكعت على ما تضمنه معنى ما وكل فيه ومعنى الخالعة على ما صرح حوايه انها كالبراءة تنقض البراءة من الجانبين لانه ينبغي عن الخلع وهو الفصل ولا يتحقق ذلك الا اذا لم يبق لكل واحد منهما ما قبل صاحبه حتى والا تقع المنازعة فكانها قالت وكلتك في أن تتخلصني من زوجي على وجه تنقح البراءة بيننا من الجانبين والتوكيل بالبراءة جائز اه وقد اوضح في البحر الفرق بين خلعتك وخالعتك من وجهين الوجه الاول أن خلعتك لا يتوقف على القبول بخلاف خالعتك الثاني لبراءة في الاول ويبرأ في الثاني اه بحر وكتبت في حاشيتي عليه أن قوله لا يتوقف على القبول اي اذا لم يكن بمقالة مال لما تقدمه في البحر الاول الباب من أنه لا بد من القبول منها حيث كان على مال او كان بلفظ خالعتك أو اختلعي \* (سئل) فيما اذا قال لزوجته ان أبرأني مما لك علي فأنت طالق فقالت في مجلسها أبرأك الله فهل يقع الطلاق وتصح هذه البراءة \* (الجواب) قد أفتى العلامة السراج الهندي قارئ الهداية بوقوع الطلاق بذلك حيث قالت له في مجلسها أبرأك وأبرأك الله صحت البراءة ووقع الطلاق سواء علما أو أحدهما مقدار الحقوق اولم يعلم الا ان البراءة عن الجهولات صحيحة عندنا اه ونظمه في المنظومة المحببة اول باب الطلاق مدخولة سألت طلاقها فقال الزوج أبرأني عن كل حق لك علي حتى اطلقك فقالت أبرأك عن كل حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج في فوره ذلك طلقك واحدة فالوا يتبع واحدة بآنسة لانه طلقها عوضا عن الابراء ظاهرا فاضحيا أقول ما ذكره من صحة السبأ بقولها أبرأك الله مخالفا لما في شرح المتقي للهنسي وسعه فليدفع الباقي وكذا العلاءي من عدم صحتها وأفتى به الخبير الرمي لكن أفتى العلامة ابن السبكي بمثل ما هنا معللا بأن العرف جار على أن اللفظ المذكور ببراءة فكانها قالت أبرأك الله لاني أبرأك وذكر انه أفتى بمثله الناصر اللقائي وشيخ الاسلام الحنبلي \* (سئل) في امرأة خالعهما زوجها على أمتعة معلومة وعلى براءة ذمتهم من مؤخرها خلعاً شرعياً ثم سأل له بعض الامتعة وامتنعت عن تسليم الباقي بلا وجه شرعي فهل عليها تسليم بقية الامتعة الخالع عليها موجودة وقيمتها ان عجزت \* (الجواب) نعم خالعت على عبد ابقى لها على براءة من ضمانه لم تبرأ بل عليها تسليم عينه ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت لانه عند معاوضة فيقتضي سلامة العوض الخ من \* (سئل) فيما اذا اعترف زيد بالبلوغ وبأن عمره اربع عشرة سنة وهو ممن يحتلم مثله فخلع زوجته البكر البالغة بعد الخلوة الصحيحة بها على مؤخرها المعلوم اه عليه فهل يصح خلعه ولا يقبل بحدوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله \* (الجواب) نعم والحالة هذه والله أعلم

\* (باب العدة)

\* (سئل) في رجل طلق امرأته ثم انكروا قيمته عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة فهل تكون العدة من وقت الطلاق لامن القضاء \* (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن رجل اقرانه طلاق زوجته ثلاثاً من مدة ثلاثة أشهر وصدقته على ذلك وانها حاضت ثلاث حيض هل يسمع قواها أجاب الذي عليه المتأخرون من علمائنا انها تعتد من وقت الاقرار الا أن تقوم بينة على ما تصدق عليه

مطلب أخبر بان زوجها  
المسافر طلقها الخ

مطلب العدة من وقت  
الموت والطلاق لا من وقت  
الخبر بها

مطلب من عين الموت  
وحدد بخبر به غيره وبشهادته

مطلب جاء الزوج الاول  
حيث فالولد الثاني

مطلب في المراجعة هل  
تنقضي عدتها بالاشهر  
مطلب في المدة التي تكفي  
لظهور الحمل

ومذهب المتقدمين انه ما يصح قان \* (سئل) في امرأه سافر زوجها وغاب عدة سنين ثم أخبرها  
ثقتان يعرفانه انه طلقها طلقه واحدة ووقع في قلبها صدقهما فهل لها أن تتزوج بأخر بعد انقضاء عدتها  
من وقت الطلاق \* (الجواب) نعم والحالة هذه قال في فصول العمادى وذكر في العيون  
اذا أخبرت المرأة بموت زوجها أو ردت به أو طلقه أياها حل لها التزوج اه ومثله في جامع الفصولين  
والبرازية والجوهرة والبحر وفي الخانية في فصل انتقال العدة المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب  
أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا لا من وقت الخبر اه وفي الملتقى والتنوير وابتداء  
العدة في الطلاق والموت عقيبهما وان لم تعلم المرأة بموت زوجها في الموت مسئلة محجبة وهي انه اذا لم يعين  
الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضى بشهادته وحده ما ذابضغ قالوا يخبر بذلك عدلا مثله  
فاذا سمع منه حل له أن يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقضى بشهادته خلاصة من  
الفصل الاول من الشهادات ومثله في البرازية امرأه باعها وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت بزواج  
وولدت ولدا ثم جاء الزوج الاول حيا كان ابو حنيفة يقول اول الولد الاول ثم رجوع وقال الولد الثاني  
خانية قبيل مسائل المهر \* (سئل) في ذمية طلقها زوجها المسلم وانقضت عدتها منه بثلاث حيض  
كوامل وزيد التزوج بذى فهل لها ذلك والحالة هذه \* (الجواب) نعم والمسئلة في عدة التنوير  
وغيره \* (سئل) في قاضي دمشق انه تزوج قاصرة عمرها اثنا عشرة سنة وطلقت فهل تنقضي عدتها  
بالاشهر أو بالحيفض \* (الجواب) قال في الذخيرة اذا طلق الرجل امرأته وهي صغيرة لم تحض  
وقد دخل بها فغلبها أن تعتد بثلاثة أشهر هذا هو جواب الكتاب وحكي عن الشيخ الامام محمد بن الفضل  
البحارى اذا كانت الصغيرة مرادقة يجامع مثلها وقد كان دخل بها الزوج فعدتها لا تنقضي بالاشهر  
بل يوقف امرها الى أن يظهر انها هل حبلت بذلك الوطء أم لا فان ظهر انها حبلت كان انقضاء  
العدة بوضع الحمل وان ظهر انها لم تحبل كان انقضاء عدتها بثلاثة أشهر اه ومثله في التارخانية والبحر  
الرائق وفيه عن فتح القدير وبعده من التوقف من عدتها لانه كان لينظر حبلها فان لم يظهر كان  
من عدتها اه وفي التنوير وغيره وفيه لم تحض لصغرها وكبر بالاشهر اه وسئل عنها ثانيا بل أن هذه  
طلقت من مضي أربعة أشهر وخمسة أيام فهل تكفي هذه المدة لظهور الحمل الجواب مقتضى ما ذكره  
في تعليل عدة الموت انه لا بد من مضي أربعة أشهر وعشرة أيام لانه يظهر فيها الحبل البتة لكن  
في البرازية من البيع مانعه وفي دعوى الحبل اثما يصح في رواية اذا كان من حين شرائها أو أربعة  
أشهر وعشرون أقل فلا وفي رواية انه تسع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس  
اه فبمقتضى عمل الناس انه تكفي المدة المذكورة في صدر السؤال والاولى امهال خمسة أيام ايضا  
لتكون اتفاقية والله سبحانه وتعالى اعلم اقول لو كان ما عليه عمل الناس يكتفي هنالما احتاجوا الى  
قولهم هنالفا عدتها لا تنقضي بالاشهر فحيت لم يكتفوا بثلاثة أشهر التي هي عدة الصغيرة علم انه لا بد من  
زيادة عليها فكيف يصح أن يقال انه يكتفي بشهرين وخمسة أيام لظهور الحمل اذ لو كان يظهر الحمل في  
هذه المدة لظهر بأشهر العدة بالاولى فظهر انهم هنالما يمتاروا هذه الرواية فيكون العمل هنالما على الرواية  
الاولى البتة ولا يقال ان القول بعدم انقضاء عدتها بثلاثة أشهر يخالف لنص القرآن فلا بد من قوله عليه  
لا نأقول ان التبرص زيادة على ثلاثة أشهر ليس على انه هو عدتها البتة بل هذا التبرص للاحتياط  
لاحتمال حبلها فان ظهر بعد المدة الحبل فعدتها وضعه والا فعدتها ثلاثة أشهر قد مضت كما أفاده كلام  
الامام ابن الفضل المذكور فهذا الاحتياط موافق للعمل بنص القرآن على الاحتمالين فافهم وقد كنت  
اقتيت بهذا فتعصب على جماعة من اهل العصر وقالوا قد خالف نص القرآن حيث جعل عدة المتوفى  
عنها زوجها عدة للصغيرة المطلقة الى أن أظهرت لهم النقل وأريتهم موافقة ما أفتى به المؤلف لما أفتيت  
به فعند ذلك سككتوا وخجلوا والله الحمد ثم رأيت في نفقات فتح القدير قد ذكر هذه المسئلة واستحسنها

حيث قال فرع في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مراعاة تنفق عليها ما لم يظهر فراغ  
 رجها كذا في المحيط اهـ من غير ذكر خلاف وهو حسن اهـ كلام فرع القدير وقد أشار الى المسئلة  
 ابننا الشيخ علاء الدين حيث قيد الصغيرة بأن لم تبلغ تسعاً فأدائها ولو بلغت تسعاً وهي المراجعة  
 لا تنقض عدتها بالاشهر الثلاثة بل لابد مما ذكرنا والله اعلم \* (سئل) في ذمية هلك زوجها  
 الذمي عنها وهي غير حامل منه ومضى اهلاً كه اربعون يوماً وهم لا يعتقدون العدة فهل لا تعتد  
 اذا اعتقدوا ذلك \* (الجواب) نعم لا تعتد اذا اعتقدوا ذلك كما قيد به في الوالوجية  
 لا من باب تركهم وما يعتقدون وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال جمال الاسلام في شرحه  
 وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي عليها العدة والتحجيم قوله واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما  
 \* (سئل) في امرأة طلقها زوجها بعد ما خلاها بخلوة صحيحة ولم يطأها فهل يلزمها العدة  
 \* (الجواب) نعم وتجب العدة في الكل أي كل أنواع الخلوة ولو فاسدة احتياطاً وقامه  
 في شرح التنوير للعلاء من المهر \* (سئل) في ذمية تحت ذمي قد دخل بها واسلمت  
 وعرض الاسلام على زوجها فلم يقبل هل للقاضي أن يفرق بينهما للعالم واذا فرق هل يلزم عليها العدة  
 واذا ألزمت عليها العدة فلو تزوجت فيها ولم يطأها زوجها حتى تنقض عدتها هل يجوز أم لا  
 \* (الجواب) قال في البحر عن الذخيرة ان صريح بالاباء والقاضي لا يعرض عليه الاسلام  
 مرة أخرى ويفرق بينهما فان سكت ولم يقبل شيء ألقاها في عرض عليه الاسلام مرة بعد أخرى حتى  
 يتم الثلاث احتياطاً اهـ والذي عليه الكفر والتنوير وغيرهما أن إياه طلاق قال في البحر وأشار  
 بالطلاق الى وجوب العدة عليها ان كان دخل بها الا ان المرأة اذا كانت مسلمة فقد ألزمت أحكام  
 الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وأشار ايضا الى وجوب النفقة لهما مادامت في العدة ان كانت  
 مسلمة لان المنع من الاستمتاع جاء من قبل الزوج وهو غير مسقط اهـ وقد عدا الانقروى عن خزنة  
 الفقه من يجوز نكاحهن في العدة ولم يعتد بها الكيسية اذا أسلمت وحيث كان أبوه طلاقاً فسكاح  
 معتدة طلاق الغير المسلم لا يجوز \* (سئل) في امرأة مات زوجها وأهله ما ساكن في دار أبيه  
 فلم تعتد فيه بل خرجت الى غيره بلا ضرورة وأمرها الاب بالاعتداد فيه فهل تعتد فيه \* (الجواب)  
 نعم وتعتد ان أي معتدة طلاق وموت في بيت وجبت فيه ولا يخرج من منه الا أن تخرج أو ينهدم المنزل  
 أو تخاف انهدامه أو تلف ماله أو لا تجد كراهية البيت ونحو ذلك من الضرورات فتخرج لا قرب موضع  
 اليه وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج الخ شرح التنوير من الحداد (سئل) في رجل طلق  
 زوجته الماهل منه ويريد أن يخرجها من المسكن الجاري في فواجره قبل انقضائها ومدة الاجارة  
 فهل ليس له ذلك وتعتد في بيت وجبت العدة فيه ويلزمه نفقة في العدة \* (الجواب) نعم  
 والحالة هذه \* (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثاً وإلها منه ابنتان صغيرتان في حضانتها  
 فهل تعتد في البيت الذي طلقت فيه ويلزمه نفقة ابنتيه بقدر ما يكفيهما بالمعروف مع نفقة عدتها  
 الى انقضائها ومسكن اهل بعدهما \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل  
 منه طلاقاً رجعية ثم اسقط سقاً استبان خلقه فهل انقضت عدتها به \* (الجواب) نعم والمسئلة  
 في البحر من الرجعة ومثله في التنوير \* (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة فاعتدت بعد موته  
 عدة وفاة وزادت عليها اشهرين ولم يظهر بها حمل ثم تزوجت برجل ومكثت معه شهر ونصف ثم رقبين  
 انها حامل من الزوج الاول فهل يكون التزويج بالرجل المزبور باطلاً او لا اذا كان باطلاً وتوصل منه  
 وطء هل بدوغ الرجوع بالصدق الذي دفعه للزوجة وبما صر فيه عليها من نفقة وغيرها وهل يلزم  
 الزوجة شيء بذلك الا يلزمها شيء حيث لم تكن عالمة بالحمل \* (الجواب) يكون النكاح باطلاً  
 ويفرق بينهما ولا بدوغ الرجوع بما دفعه اليها ولا بما صر فيه عليها ولا يلزم الزوج ولا الزوجة شيء

مطلب لعدة على ذمية  
 زوجها ذمي اذا اعتقدوا  
 ذلك

مطلب تجب العدة بالخلوة  
 الصحيحة  
 مطلب في الذمية اذا أسلمت  
 وابي زوجها

مطلب تعتد المرأة في بيت  
 وجبت فيه العدة

مطلب ليس له أن يخرجها  
 من مسكنها الذي وجبت فيه  
 العدة

مطلب تعتد في البيت  
 الذي طلقت فيه

مطلب تنقض العدة  
 بالسقط المستبين خلقه

مطلب اعتدت عدة وفاة  
 ثم تزوجت ثم ظهر بها حمل  
 من الاول الخ

اذا حلفت انها لم تكن عامة بالجل والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه قال المؤلف هكذا رأيت  
 بخط المولى الهمام العلامة الشيخ عبد الرحمن افندي العمادى مفتى دمشق وذلك بخطه المعهود  
 والمشهور \* (سئل) في امرأة طلقها زوجها وانقضت عدتها منه بالحض وأخبرت بذلك رجلا  
 وغلب على ظنه صدقها وهي ثقة فهل لا بأس أن ينكحها \* (الجواب) نعم ولو قالت امرأ رجل  
 طلقني زوجي وانقضت عدتي لا بأس أن ينكحها شرح التنوير عن الجوهرة ومثله في البحر وغيره  
 \* (سئل) في امرأة طلقها زوجها قبل الدخول بها وقبل الخلوة بها فهل لا عدة عليها  
 \* (الجواب) نعم والمثلة في التهستاني وغيره \* (سئل) في امرأة من ذوات الحيض  
 وجبت عليها العدة وهي مرضعة فقات حفت ثلاث حيض كوامل فهل يقبل قولها بيمينها  
 \* (الجواب) يقبل قولها بيمينها اذا كانت المدة تحتل ذلك وان كانت مرضعة لانه يتصور رؤية  
 الدم مع الارضاع كما نص عليه الاقنوي نقلا عن عدة الفتاوى وفي نهج النجاة عن السراج سئل بعض  
 المشايخ عن المرضعة اذا لم تر حضا فعالجته حتى رأته صفرة في أيام الحيض قال هو حيض تنقضي به  
 العدة \* (سئل) في مطلقة حامل من مطلقها أخرجت من منزل وجبت فيه العدة وطلبت من  
 مطلقها منزلا حيث شاءت عدة فيه فهل تجاب الى ذلك ويلزم نفقة عدتها الى انقضائها بوضع الحمل  
 \* (الجواب) نعم ونقلها ما مر قريبا \* (سئل) عن المطلقة اذا ادعت انها حامل من المطلق  
 وانكر المطلق الحمل هل يقبل قولها وانها النفقة أم يحتاج الى قايمة أو مضى مدة يظهر فيها الحمل  
 \* (الجواب) القول لها وتستحق النفقة ولا يحتاج في ذلك الى قايمة ولا مدة يظهر فيها الحمل وينفق  
 عليها الى انقضاء العدة فتاوى ابن نجيم من الطلاق \* (سئل) في رجل خطب معتدة الغير ونزع  
 أن له الاختلاء به بما يجزى خطبتها فهل يحرم خطبة المعتدة أى معتدة كانت وكذلك الخلوة بها  
 \* (الجواب) نعم والمثلة في التنوير وغيره \* (سئل) في أم ولدا اعتقها مولاها وحى من تحيض  
 فهل تنقضي عدتها بثلاث حيض كوامل \* (الجواب) نعم كذا أم ولدا مولاها او اعتقها  
 فان عدتها ايضا اذا كانت ممن تحيض ثلاث حيض كوامل درر ومثله في التنوير \* (سئل)  
 فيما اذا اعتق رجل قته البالغة العاقلة وحاض بعد ذلك حصة فهل لها أن تتزوج ولا عدة عليها  
 بالاجماع \* (الجواب) نعم كما في البحر وأفتى به المهندارى \* (سئل) في رجل طلق زوجته  
 المدخول بها طلاق رجعة في حصة ثم بعد عشرين يوما من الطلاق مات الزوج عنها فهل تكون عدتها  
 عدة الموت \* (الجواب) نعم كما ذكره في البحر \* (سئل) فيما اذا تزوج زيد حبلى  
 من زنا فولدت ولدا ثم طلقها ثلاثا قبل الدخول والخلوة وتريد التزوج بغيره فهل لها ذلك اذا عدة لها  
 \* (الجواب) نعم والله تعالى أعلم

### \* (باب الحضنة) \*

\* (سئل) في حاضنة لصغار اسقطت حقها من الحضنة وتريد الآن أخذ الصغار وترتيبهم  
 وهي اهل لذلك فهل لها ذلك \* (الجواب) نعم قال في التنوير ولا تقدر الحضنة على ابطال  
 حق الصغير فيها أى في الحضنة لها وفي شرحه وهذا الحكم مصرح به في عامة الشروح والفتاوى  
 \* (سئل) في صغير يقيم في حضنة جدته لانه سنة لم يبلغ سبعا وله جدّة أم أب قادرة على الحضنة  
 اهل لها من كل وجه وأم الأم مسنة عاجزة عما غير اهل الحضنة فهل يدفع لام الأب القادرة  
 الابل للحضنة لا لام الأم العاجزة \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل طلق زوجته  
 ثلاثا وانقضت عدتها ولها منه ابن صغير في حضنتها وطلبت من أبيه مسكنا لهما هل يلزمه ذلك  
 \* (الجواب) على الاب سكناهما جميعا كما في شرح النقاية عن البحر المحيط وتستحق اجرة  
 الحضنة من غير ارضاع له وكذا اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به كما أفتى به قارئ الهداية

مطلب أخبر رجلا  
 بانقضاء عدتها لا بأس أن  
 ينكحها

مطلب طلقها قبل  
 الدخول والخلوة لا عدة  
 عليها

مطلب قالت المرضعة  
 حفت ثلاث حيض يقبل  
 قولها

مطلب اذا عالجت المرضعة  
 الحيض حتى رأته صفرة  
 في أيامه تنقضي به العدة

مطلب اخرجت المعتدة  
 من منزل وجبت العدة فيه  
 لها طلب غيره

مطلب ادعت انها حامل  
 تصدق

مطلب تحرم خطبة معتدة  
 الغير والخلوة بها

مطلب أم ولدا اعتقها  
 مولاها فزنها العدة

مطلب القته اذا اعتقت  
 لا عدة عليها اجماعا

مطلب طلقها رجعيًا  
 مات في العدة لم يسأدة

الوفاء

### (باب الحضنة)

مطلب لا تسقط الحضنة  
 بالاسقاط

مطلب اذا كانت أم الأم  
 عاجزة فالحضنة لام الأب

مطلب في الممكن للحاضنة  
 واجرة الحاضنة

وفي الفتاوى الرحمة سئل عن صغيرة مخضونة لآمال لها هل تجب أجرة المسكن الذي تخض فيه على من تجب عليه نفقتها أولاً أجاب قال العلامة ابن نجيم في البحر الرائق وفي الحاشية عن التفريق لا تجب في الحضانة أجرة المسكن الذي يحضن فيه الصبي وقال آخرون تجب ان كان للصبي مال والا فلي من تجب عليه نفقته اه كلامه وحيث قدم قاضيان رواية التفريق فيكون الاظهر والمفتي به عنده تلك الرواية كأنقله اه ما في الرحمة وقال في الترويض في ترجمته اذ وجوب الابح لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة اه أقول قد كنت جعلت رسالة سميتها الابانة عن أخذ الاجرة على الحضانة واستدركت فيها على ما في الترويض وقال الخير الرمي في حاشيته على البحر وأما لزوم سكن الحاضنة فاختلف فيه والظاهر لزوم ذلك كما في بعض المعبرات وهذا يعلم من قولهم اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت ويعلم أيضاً من وجوب نفقته وقد قالوا ان النفقة الطعام والكسوة والمسكن وفي حاشية الوافي على الدرر من النفقة انهم قالوا النفقة والسكنى لو أمان لا ينقل أحدهما عن الآخر اه وقال الشيخ علاء الدين في شرح المتقى والصغير اذا كان في حضانة الأم وهو من اولاد الاشراف تستحق على الاب خادماً يخدمه فيستريحه أو يستأجره وفي شرح النفاية للباقاني عن البحر المحط عن مختارات أبي حفص سئل عن إلهامها مساك الولد وليس لها مسكن مع الولد هل على الاب سكتها وسكنى ولدها قال نعم عليه سكتها جميعاً وسئل فيجيب الأئمة البخاري عن المختار في هذه المسئلة فقال المختار أن عليه السكنى في الحضانة اه واعلم ان الشحنة خلافاً لما اختاره ابن وهبان وشيخه الطرسوسي والحاصل أن الوجه الوجبه لزوم أجرة المسكن والالزام ضياع الولد اذ لم يكن للحاضنة مسكن وأما اذا كان لها مسكن فينبغي الاقتناء بما رجه في النهر تبعاً لابن وهبان والطرسوسي ولا سيما وقد قدمه قاضي خان والله الموفق اه ما ذكرته في الابانة \* (سئل) في صغيرين يتيمين بلغ أحدهما من العمر عشر سنين والآخر إحدى عشرة وهما عند أمهم ما وهما حرفة يكتبان منها قدر ما يكفهما ولهما عم فقير واخوة أشقاء موسرون وأمتهم تكلف عهدهم المزبور الاتفاق عليهما بلا وجه شرعي فهل لا يلزم العم ذلك ويجبر الاخوة على أخذ الصغيرين \* (الجواب) نعم لانهم اقدر على تأديتهما وتعليمهما قال في شرح المجمع واذا استغنى الغلام أي الصبي عن الخدمة أي خدمة من لها الحضانة بأن يأكل ويستحي وحده قيل بسبع يعني استغناؤه بمقدربسبع سنين وعليه الفتوى أو تسع أي تسع سنين أجبر الاب او الوصي او الولي على أخذه لانه اقدر على تأديته وتعليمه \* (سئل) في صغيرين لآمال لهما وهما في حضانة أمهم المطلقة من أيهما المعسر ولهما جدّة لاب تريد أن تربيهما بغير شيء والام تائب ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الولدين فالحكم \* (الجواب) حيث كان الاب معسراً يقال للام أما أن تسكن الصغيرين بغير أجر وأما أن تدفعيهما للجدّة المذكورة ولا تجبر الام على ذلك وسئل ايضاً عما اذا كان مكان مكان الجدّة عمه والمسئلة في التفسير وقاضي خان والخلاصة وهو الصحيح قال العلائي والعمدة ليست بقيد فيما يظهر اه وفي الفتاوى الرحمة والعمدة ليست بقيد بل كل حاضنة في الجملة كذلك والاب ليس قيدا ايضاً والنفقة غير الاجرة وقيدص عليهما اه أقول وهذا في أجرة الحضانة وأما أجرة الارضاع فالام أحق ما لم تطالب بزيادة على ما تأخذ من الاجنية كما سيأتي بيانه في سؤال وجوابه وقال الخير الرمي في حواشي البحر نطاهر تقييدهم بكون الاب معسراً تختلف الحكم المذكور مع يساره وأنت خير بأن المفهوم في التصانيف حجة يعمل به تأمل اه أي فاذا كان الاب موسراً يجبر على دفع الاجرة للام نظر للصغير كما في الشرع بلالية بقي مالمو كان الاب معسراً أو ميتاً لكن للصغير مال فهل يدفع لها الاجرة من ماله أولاً الظاهر الثاني لانه وان كان فيه نظره في ابقائه عنده أتمه سكن فيه ضرر عليه في ماله بخلاف مالمو كان أبوه موسراً فانه لا ضرر على الصغير في دفع الاجرة

مطلب تحرير مسئلة مسكن الحاضنة

مطلب اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به

قوله إلهامها نسخته المؤثقاله والصواب الا ول اللهم الآن يقال تذ كبير الضمير باعتبار الشخص اه من هاشم الا صل ببعض نصرف

مطلب اذا استغنى الصبي عن الحاضنة يجبر وليه على أخذه

مطلب اذا طلبت الام الاجرة والجدّة لا تأخذ شيئاً

من مال أبيه وسند كرمه في باب النفقة وقد أوضحت ذلك أيضاً في رسالتي المذكورة سابقاً هذا  
 وقال في البحر ولم أر من صرح بأن الأجنبية كالعمة في أن الصغير يدفع بها إذا كانت متبرعة والام  
 تريد الأجر على الحضنة ولا تقاس على العمة لأنها حاضنة في الجدة وقد كثر السؤال عن هذه المسئلة  
 في زماننا وهو أن الأب يأني بأجنبية متبرعة بالحضنة فهل يقال للام كما يقال للزوجة عمة وظاهر  
 المتون أن الام تأخذ بأجر المثل ولا تكون الأجنبية أولى بخلاف العمة على الصحيح لأن يوجد نقل  
 صريح في أن الأجنبية كالعمة والظاهر أن العمة ليست قيداً بل كل حاضنة كذلك بل الحالة كذلك  
 بالاولى لأنها من قرابة الام اه وأفتى به الخير الرمي وقال وهو نفقة حسن لأن في دفع الصغير  
 للمتبرعة ضرورة له لتصور شفقة عليه فلا يعتبر معه الضرر في المال لأن حرمة دون حرمة ولذلك  
 اختلف الحكم في نحو العمة والحالة مع اليسار والاعسار فإذا كان موسراً لا يدفع اليه ما كما يقبده  
 تقيداً كثر الكتب اذ لا ضرر على الموسر في دفع الأجرة وبه تحرر هذه المسئلة فافهم هذا التحرير  
 واعتنه فقد قل من تظن له والله تعالى الموفق اه وتمام الفوائد في رسالتنا السابقة \* (سئل)  
 في صغير يقيم لأم له وله أم من زوجة بأجنبي وجدة لأم من زوجة بجدته وجدة لأم من زوجة بجدته  
 المعسر اهل لحضنة تريد أن ترضيه وتمسكه تبرعاً وأم الام تأتي ذلك وتطالب الجدة بأجرة الحضنة ونفقة  
 الصغير فهل يقال للام الام اما أن تمسكي الصغير بغير أجر أو تدفعيه للام الاب \* (الجواب) حيث  
 تزوجت أمه بأجنبي فقد سقطت حضنتها وصارت الحضنة للام الام دون أم الاب لأنها متأخرة  
 في باب الحضنة عنها المكن حيث كان الجد المذكر معسراً وأرادت أم الاب أن ترضيه مجاناً يقال لها ذلك  
 قال قاضي خان صغيرة لها أب معسر وعمة موسرة أرادت العمة أن تربي الولد بها المجاناً ولا تمنع  
 الولد عن الام والام تأتي ذلك وتطالب الاب بالأجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه والصحيح أن يقال للام  
 اما أن تمسكي الولد بغير أجر واما أن تدفعه الى العمة اه \* (سئل) في قاصر رضيع ماتت أمته  
 وليس له مال وله أب موسر وله جدة أم أم أدخل للحضنة فهل يلزم أباه أجرة الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة  
 الولد \* (الجواب) تكون الحضنة للام الام ويلزم أباه أجرة الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد  
 بأنواعها قال في البحر ثم اعلم أن ظاهر الرولو الجنية أن أجرة الرضاع غير نفقة الولد للعطف وهو له ماله  
 فإذا استأجر الام للارضاع لا يكفي في نفقة الولد لأن الولد لا يكفيه اللبن بل يحتاج معه الى شيء آخر  
 كما هو المشاهد خصوصاً الكسوة فيقرر له القاسي نفقة غير أجرة الرضاع وغير أجرة الحضنة فعلى هذا  
 يجب على الاب ثلاثة أجرة الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد الخ وتماه فيه أقول والممكن داخل  
 في النفقة كما قد مناه \* (سئل) في رضيع لها أخ عمره أربع سنوات وهما في حضنة أمتهما المطلقة  
 من أبيهما فترتوحت بأجنبي ولها أم من زوجة بأبيها جدة القاصرين تريد أخذهما وحضنتهما وهي  
 أهل للحضنة فهل لها ذلك \* (الجواب) نعم ومن تكثرت غير محرم سقط حقها قال في البحر قيد بغير  
 المحرم لأن الزوج لو كان ذارحاً محرم من الصغير كالجدة إذا كان زوجها الجدة والام إذا كان  
 زوجها عم الصغير والحالة إذا كان زوجها عمه لا يسقط حقها الانتفاء الضرر عن الصغير اه  
 \* (سئل) في بنت بلغت ثمان سنين ودخلت في التسعة وليس لها من له حق الحضنة من النساء  
 ولها أخوة أشقاء لابريد الاخ الكبير الشقيق ضمها اليه اكبرهم وأصلحهم وأورعهم من طلبة  
 العلم وهو وصى عليها من قبل أبيها وبه عارضه أخوه الشقيق الا صغيره منه سناراً عما له أحق منه لكونه  
 وصياً عليها من قبل أمها فهل لأخيها الاكبر الرضى المختار ضمها اليه ويمنع أخوه المذكر ومن  
 معارضته في ذلك ولا عبرة برغمه \* (الجواب) نعم لأخيها الشقيق الأورع الاسن ضمها اليه  
 دون أخيه الا صغير والحالة هذه ثم العصباء بترتيبهم يعني اذ لم يكن الصغير أحد من محارمه من النساء  
 واختصم فيه الرجال فالأولاهم به أقربهم تبعاً لآل الولاية لا لأقرب فيقدم الاب وان علما الاخ

مطلب اذا تبرعت  
 الأجنبية فليست كالعمة

مطلب اذا تزوجت الام  
 بأجنبي سقطت حضنتها

مطلب أرادت العمة  
 أن ترضيه مجاناً والاب معسر  
 يقال للام الخ

مطلب يلزم الاب ثلاثة  
 أجرة الرضاع وأجرة الحضنة  
 ونفقة الولد

مطلب اذا تزوجت  
 الحاضنة بغير محرم للصغير  
 سقط حقها ولوليه فلا

مطلب اذا فقد المحارم  
 انتفاء الحضنة للعصباء  
 بترتيب الارث

الشقي ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وكذا كل من سفل من اولادهم الخ بجر واذا اجتمعوا فلا ورع  
ثم الاسن اختار علائ على التنوير وكذا في غيره \* (سئل) في صغيرة عمرها سنتان وليس لها  
سوى أب وجدة لأم مزوجة بأجنبي وعمة وخالة بكر بالغة أهل للحضنة عازبة فهل تكون حضنة  
الصغيرة ثلثها العازبة المذكورة \* (الجواب) نعم \* (سئل) في تيم عمره دون سنتين له أم  
تزوجت بأجنبي وجدة لاب مزوجة بجدته لايه وجدة لأم مزوجة بجدته لأمته وهي أهل للحضنة  
من كل وجه فهل تكون حضنته لجدته لأمته دون جدته لايه \* (الجواب) نعم لأن هذه الولاية  
تستفاد من قبل الاتهات والله أعلم وتنقل إلى أم الجدّة وان علت كافي فتاوى قارئ الهداية  
\* (سئل) في حضنة لابها الصغير تزوجت بأجنبي وليس للصغير غيرها سوى عمة مزوجة  
بأجنبي أيضا فكيف يفعل به \* (الجواب) قال القهستاني: نقلا عن المحيط اذا اجتمع النساء  
الساقطات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن اه واقبي الخير الملى تبعاً للعلامة الشهاب  
الشلي في مثل هذه الواقعة بأن ابقاء الصغير عند أمته أولى لكلال شفقتها \* (سئل) في صغير  
ماتت أمه وعمره سنة وله أب وخالتان مزوجتان بأجنيين وهو عند احداهما وله أخوال وجد لأم  
يريد ابقاءه عند خالته فهل لايه أخذه من خالته وضحه اليه ويمتنع جده من معارضته في ذلك  
\* (الجواب) حيث كانت مزوجة بأجنبي فلا يه أخذه منها والحالة هذه \* (سئل)  
في صغيرة عمرها ثلاث سنوات لها أب وأم مزوجة بأجنبي وعمة شقيقة عازبة أهل للحضنة وخالة أم  
عازبة فهل تكون حضنتها العمتا المزبورة دون خالته أمها \* (الجواب) نعم والحالة هذه  
قال في الجرو والمذكور في غاية البيان وفتح القدير وغيرهما أن بعد العمتا خالة الأم لاب وأم ثم لأم  
ثم لاب الخ ومثله في الخ والعلائي \* (سئل) في بكر بلغت مبلغ النساء وهي ساكنة عند جدتها  
لا تهاج مع مهرها الاجنبي في دار واحدة وليس لها أب ولا جد ولا غيره مما من العصيات فهل يكون  
النظر فيها للحاكم \* (الجواب) نعم كافي التنوير واخر باب الحضنة \* (سئل) فيما اذا  
أسلم يهودي ثم مات عن زوجة يهودية وبنتين منها عمرا كبيرهما مت سنين وعن أب يهودي موسر  
ولم يترك له ثلث شيأ والزوجة فقيرة أهل للحضنة فهل تكون حضنة بنتيها لها حيث لم يعقلا ديناً ولا يخاف  
أن يألفا الكفر وتكون نفقتهم على جدتهما \* (الجواب) نعم حيث الحال ماذكروا والمأخضة الذميمة  
ولو مجوسية كسلمة مالم يعقل ديناً فينبغي تقديره بسبع سنين لخدمة اسلامه حينئذ ينهر اوالى  
أن يخاف أن يألف الكفر فينزع منها وان لم يعقل ديناً بجر اه علائ على التنوير ولا نفقة بواجبة  
مع الاختلاف ديناً لا لزوجة والاصول والفروع علواً وسفارا الذميين لا الحريين ولو مستأنسين  
لانتطاع الارث علائ على التنوير من النفقة \* (سئل) في ابن أم ولد عمره خمس سنين له عم  
عصبة يريد أخذه من أمه وضحه اليه فهل لذلك ولا حضنة لأم الولد \* (الجواب) نعم كافي التنوير  
وغيره \* (سئل) في مطلقة حضنة لولدها الصغيرين غير مأونة عليهم ما يخرج كل وقت وتتركهما  
ضائعين ويريد ابوهما اخذهما منها حيث لا حضنة لهما غيرهما فهل لذلك بعد ثبوت ما ذكر  
\* (الجواب) نعم أو غير مأونة ذكره في المحتجب بأن يخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا اه علائ  
\* (سئل) في تيم له أم مزوجة بابن خاله الوصي المختار عليه وعمة مزوجة بأجنبي وجد لأم فهل  
يدفع النهر لجدته المذكورة حيث لم يكن له أحد من له حق الحضنة غيره \* (الجواب) نعم  
\* (سئل) في حضنة لبنت ماتت تزوجت بأجنبي وللبنت أخت لاب مراقة عازبة أهل للحضنة  
ولها خالة أيضا فهل تكون الحضنة للاخت المزبورة دون الخالة \* (الجواب) نعم وبمنه أنتي  
العلامة الملى فائلا ان المراقة حكمها حكم البالغة في ذلك اه وفي الكثر من الجرح واحكامها  
اي أحكام المراقين أحكام البالغين في سائر النسخات شرح الكثر المعين أقول عبارة الكثر في فصل

مطلب يقدم الارورع  
ثم الاسن  
مطلب تقدم الخالة العازبة  
على الجدّة لأم المزوجة  
بأجنبي وعلى العمة

مطلب تقدم الجدّة لأم على  
الجدّة لاب  
مطلب ولاية الحضنة  
تستفاد من قبل الاتهات  
وتنقل إلى أم الجدّة وان علت

مطلب اذا اجتمع الساقطات  
يضعه القاضي حيث شاء  
منهن والام أولى

مطلب للاب أخذه من خالته  
المزوجة بأجنبي  
مطلب تقدم العمة على خالة  
الأم

مطلب بلغت مبلغ النساء  
ولا عصبة لها فالنظر فيها  
للحاكم

مطلب الحضنة الذميمة  
كسلمة مالم يعقل ديناً

مطلب لاحضنة لأم الولد  
مطلب له أم مزوجة بابن  
خاله الوصي عليه وعمة  
مزوجة بأجنبي وجد لأم  
يدفع له

مطلب تقدم الاخت  
المراقة على الخالة  
مطلب تحريره هم في أن  
المراقة حكمه حكم البالغ  
اذا ادعى البلوغ لامطلقاً



بلوغ الغلام والجارية من كتاب الجرح كذا فان راها وقال بلغنا صفة أو أحكامها أحكام البالغين اه  
 والمعنى انهما كالبالغين بعد قولهما بلغنا بوجه عبارة التي ونصها واذا راها وقال بلغنا صفة أو أحكامها  
 كالبالغ حكم اه وانما كونهما كالبالغ وان لم يقر بالبلوغ فلا يتول به عائل فضلا عن فاضل  
 والارام صحة اقراره أي المراهق وعقته وقد لبر دته وحبته وبه بدون دعوى البلوغ وذلك باطل قطعاً  
 فعلم انه لا بد في مسئلتنا من ذلك ايضا كما قيد به العلامة الرملی في فتاواه وقال بعده وانما قيد ببدعوى  
 البلوغ لان الصغير لاحق له في الحضنة لانها من باب الولاية كما في شرح الجمع لابن ملك ولبس هو من  
 اصل الولاية كما صرح يدي الاشياء والتناثر اه وذكر العلامة الرملی ايضا في حاشيته على البحر  
 اعلم انه يشترط البلوغ في حق من يخص الولاية لان الحضنة من باب الولاية والصغير ليس من اهلها  
 وقد سئلت عن مراهق طلب الحضنة فأجبت له ذلك اذا ادعى البلوغ ولم يوجد من هو أحق بها  
 منه اه فاغنم هذا التحرير القريد \* (سئل) في تيممة عمرها عشر سنوات اه اسم عصبه بالغ  
 امين يريد أخذها من عند أمها وترتيبها عنده فهل له ذلك ولا خيار لها \* (الجواب) نعم والحضنة  
 هذه لاخذها للولد عندنا مطلقا ذكرنا أو أنفى خلافاً للسأفي قلت وهذا قبل البلوغ أم بعده فيخير بين  
 أبويه وان أراد الانفراد فله ذلك مؤيد زاده معزياً بالمنية اه شرح التنوير للعلائی وفي حاشيته  
 الخير الرملی على المنع قوله وبأخذ الاب ولا خيار للصغير أقول وكذا غير الاب عند عدمه بمن له  
 حق الحضنة قال في المنهاج لجلال الدين ابی حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاری العقيلي من الحضنة  
 وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضنة في سواه من العصبه اولى الاقرب فالأقرب غير أن الانثى  
 لا تدفع الا الى محرم ومثله في انطلاصه والتسارخانية اه ومثله في حاشيته على البحر \* (سئل)  
 في الحضنة اذا أبطلت حق بنتها المحضونة ثم أرادت الرجوع في حضنتها وهي عذبة اهل اهلها فهل لها  
 ذلك \* (الجواب) نعم ولا تقدر الحضنة على ابطال حق الصغير فيها أي في الحضنة من  
 \* (سئل) فيما اذا كان لزيد ابن صغير من زوجة له حرة الاصل وأراد السفر فوضعه عند عمرو  
 ثم سافر ومات وبلغ الابن ثمان سنوات قام الاب بكر يريد أخذ الابن بلا وجه شرعي زاعماً أن أباه  
 كان عبد البكر المزبور فهل ليس بكذا ذلك \* (الجواب) نعم قال في متن الدرر من كتاب الولاء الام  
 ان كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولأه على ولدها والاب اذا كان كذلك فلو كان  
 عربياً لا ولأه عليه مطلقاً ولو عجمياً لا ولأه عليه لقوم الاب ويرثه معتق الام وعصبته خلافاً لابن يوسف  
 اه وتقام التحقيق في شرحها \* (سئل) في بنت بلغت من السن احدى عشرة سنة وهي عند  
 أمها المطلقة من أبيها يريد أبوها أخذها من الام والسفر بها الى بلدته التي هي فوق مدة السفر فهل له  
 ذلك حيث سقطت حضنتها (الجواب) نعم وفي الجمع ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء اه  
 وعاله في النسخ بقوله لمناقيه من الاضرار بالام باطال حضنتها في الحضنة وهو يدل على أن حضنتها  
 اذا سقطت جازله السفر به وفي الفتاوى السراجية سئل اذا أخذ المطلق ولده من حضنته لزواجها هل له  
 أن يسافر به فأجاب بأن له أن يسافر به الى أن يعود حتى أمه اه وهو صريح فيما قلناه وهي حادثة  
 الفتوى في زما تساجر من آخر باب الحضنة قال في المنع وينبغي أن يكون محله ما اذا لم يكن ثمة غيرها  
 ممن يستحق الحضنة أما اذا كان هنالك من يستحق الحضنة فينبغي أن لا يملك الاب السفر به بل ينقل  
 الحق الى الحضنة وهذا ظاهر والله أعلم اه ورأيت في هامش فتاوى الانقروى حاشية معززة الى  
 المولى يحيى بن زكريا انه اذا سقطت الحضنة بالتزوج للاجنبي أو بالاستغناء فليعلم أن يسافر بالولد اه  
 ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء أي استغناء ولده عن الحضنة لتلايطة حق الام في حضنته  
 ولا الام أي لا يخرج الام عن المصر بولده لتلايطة رالاب الا الى وطنها الذي تزوجها فيه المفهوم منه  
 أن اخر اجها لولده انما يجوز بأمرين جميعاً كون المقصد وطنها وكون تزوجها فيه كما اذا تزوج امرأة

مطلب البلوغ شرط  
 في الحضنة

مطلب لا خيار للولد عندنا  
 قبل البلوغ

مطلب انقضت مدة الحضنة  
 ولا أب له فلا اقرب من  
 العصباء أخذها الآن الا انثى  
 لا تدفع لغیر محرم  
 مطلب اذا أبطلت حضنتها  
 لها الرجوع

مطلب بلغ ثمان سنين  
 وأمه حرة الاصل فليس  
 لمولى ابيه أخذها

مطلب اذا انتهت مدة  
 الحضنة قبل الاب السفر بالولد

بالشأم فقدمهم إلى الكوفة فولدت منه ثم طلقت وانقضت عدتها فلها أن تخرج بولدها إلى الشأم  
من غير رضی الاب حتى لو كان وطنها بالشأم ولم يكن تزوجها فيه أو كان تزوجها فيه ولم تكن من أهل  
الشأم ليس لها أن تخرج إلى الشأم الخ شرح الجميع لابن مالك (سئل) في مبانة من زوجها انقضت  
عدتها ولها منه ابن صغير في حضنتها تريد أن تنقله من دمشق إلى حلب ولم يكن ما تنقل إليه وطنها  
ولم يتكجها ثمة فهل ليس لها ذلك \* (الجواب) \* نعم ونقلها ما مرقرياً ليس للمطلقة الخروج بالولد  
من بلدة إلى أخرى بينهما تفاوت إلا إذا انتقلت من القرية إلى المصر وفي عكسه لا وهو انتقالها به من  
المصر إلى القرية لما فيه من الضرر بالصغير لتخلقه بأخلاق أهل السواد فليس لها أن تنقله إليها إلا  
إذا كان ما انتقلت إليه وطنها ونكحها أي عقد عليها ثمة أي هنالك يعني في مكان هو وطنها وأراد بالمطلقة  
المبانة بعد انقضاء عدتها لأن المطلقة رجعيًا حكمها حكم المنكوحة وهذا أي ما ذكرنا من أن المطلقة  
الخروج الخ في الأم وأما في غيرها فلا تقدر على نقله إلا بإذن أبيه مخ الغفار (سئل) في الجدة  
أم الأم الحاضنة للصغيرة إذا أرادت أن تنقل الصغيرة من المصر إلى القرية بدون إذن أبيها فهل ليس  
لها ذلك \* (الجواب) \* نعم ونقلها ما مرقرياً وهذا الحكم في الأم المطلقة فقط أما غيرها بكثرة  
وأم ولد اعتقت فلا تقدر على نقله لعدم العقد بينهما إلا بإذنه شرح التنوير للعلائي والمسئلة في الجبر  
والنهر والمخ وغيرها \* (سئل) \* في بنية عمرها سبع سنين ودخلت في الثامنة وهي في حضنة  
جدها لاتها الأهل للحضنة ولها أخوة لا يريدون أخذها من جدتها وضماها إليهم بلا وجه شرعي  
فما الحكم (الجواب) \* حيث كانت الجدة المرقومة أهلاً للحضنة تبقى القاصرة المزبورة في حضنتها  
إلى أن يكمل لها تسع سنين وليس لأخوتها أخذها قبل ذلك بدون وجه شرعي \* (سئل) \*  
في صبي كمل له من السن سبع سنوات وهو في حضنة أمته المطلقة من أبيه ويريد أبوه أخذه منها وضمه  
إليه فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم والحالة هذه وإذا استغنى الغلام عن الخدمة أي خدمة من  
لها الحضنة بأن يأكل ويستنحي وحده قيل بسبع يعني استغناؤه بمقدّر سبع سنين وعلمه القنوى  
أو تسع أجبر الأب أو الوصي أو الولي على أخذه لأنه أقدر على تأديبه وتعليمه شرح الجميع لابن مالك  
\* (سئل) \* في صغيرة غير مشتهة لا تصلح للرجال بلغت من العمر ست سنوات في حضنة جدتها لاتها  
الأهل للحضنة تزوجها أبوها فهل لا تسقط حضنة الجدة بزواجها \* (الجواب) \* نعم والمسئلة  
في القنية في حق الأم ومن لها حق في الحضنة مثل الأم في ذلك كما هو ظاهر \* (سئل) \* في يتم بلغ  
أحدى عشرة سنة وله أخت بقيمة بلغت عشر سنين وهما عند جدتهما لتهما وأخت شقيقة  
وصى عليهما ثمة أمينة قادرة على الحفظ تريد أن تضعهما عند هاباذن القاضي فهل لها ذلك  
\* (الجواب) \* نعم وفي فتاوى العلامة اللطفي من جواب سؤال مانعه إذا لم يكن للبنت المذكورة  
عصبة ذورحم محرّم مسلم مكاف توضع البنت عند امرأة أمينة مسلمة قادرة على الحفظ اه أقول  
مفهومه أنه إذا انتهت مدة الحضنة وليس للصغير عصبة فالرأي فيه للقاضي يضعه أين شاء كما إذا  
كانت الحاضنات ساقطات ولم أره صريحاً وأن الأخت الشقيقة وإن كانت وصياً ليست بأولى من  
الجدة في مسئلتنا وأما ما تقدم عن شرح الجميع من أن الغلام إذا استغنى عن الحضنة بأن بلغ سبع  
سنين أجبر الأب أو الوصي أو الولي على أخذه لأنه أقدر على تأديبه وتعليمه فهو خاص بالوصي من  
الرجال دون النساء بقية التعليل فتأمل وراجع \* (سئل) \* في صغيرتين عمر أكبرهما خمس  
سنوات ولهما أم متزوجة بأجنبي ولم يكن عصبة ولا من له حق الحضنة ويخني عليهما من الأم  
وزوجها أن يغيبا بهما إلى كونهما غريبين وهي ليست بأمينة فهل يضعهما القاضي حيث شاء  
\* (الجواب) \* نعم كما صرح بذلك في التارخاتية عن المحيط وغيرها والمسئلة في الخبرية في مواضع  
(سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ثم ولدت ولداً في حضنتها فطلبت من أبيه أجره أراضعه

مطلب ليس للحاضنة  
السفر بالولد إلا إلى وطنها  
الذي نكحها فيه

مطلب ليس للجدة الحاضنة  
نقل المحضنة من المصر إلى  
القرية إلا بإذن أبيها

مطلب تبقى في حضنة جدتها  
إلى أن يكمل لها تسع سنين  
مطلب إذا كمل للصبي  
سبع سنين لا يسه أخذه  
من حاضنته

مطلب لا تسقط الحضنة  
بتزويج البنت المحضنة  
مطلب فيما إذا انتهت مدة  
الحضنة وليس للصغير عصبة

مطلب إذا لم يكن للصغير  
عصبة ولا من له الحضنة  
فالقاضي يضعه حيث شاء  
مطلب إذا طلبت الأم أجره  
أرضاعه يدفع للعممة التي  
ترضعه بجائزاً عند أمته

أكثر من أجرة مثله أو الولد عمة تريد إرضاعه عند الأم متبرعة بغير أجر فهل تكون العمة المزبورة أولى  
 من الأم في إرضاعه \* (الجواب) \* نعم والحالة هذه ويستأجر الأب من ترضعه عند حالان الحضانة  
 لها والنفقة عليه لا يستأجر الأب أمته لو منكوحة أو معتدة رجعي وهي أحق بإرضاع ولدها بعد العدة  
 إذا لم تطلب زيادة على ما تأخذه الأجنبية ولو دون أجر المثل بل الأجنبية المتبرعة أحق منها زبلي  
 أي في الإرضاع أما أجرة الحضانة فالأم كما تشرح التنوير للعلائي من النفقة قال الزبلي وإن رضيت  
 الأجنبية أن ترضعه بغير أجر أو بدون أجر المثل فالأجنبية أولى اه يعني فترضعه عند أمته كما ذكره  
 في قوله ويستأجر من ترضعه عندها أي عند الأم الخ كشف القناع للشرنبلاني ومثله في البحر وغيره  
 \* سئل \* في يقيم في حضنة جدته لانه كمل له من العمر سبع سنوات وله ابن عم عصبة أمين هو  
 ومضى شرعى عليه يريد أخذه منها وترتيبه عنده فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم فإن لم يكن للصبي  
 امرأه من أهله واختصم فيه الرجال فأولاهم به أقربهم تعصيا وكذا إذا استغنى الصبي بنفسه أو بلغت  
 الجارية قاله عصبات أولى بهما على الترتيب في القرابة والأقرب الأب ثم الجد أبو الأب ثم الأخ لا يؤين  
 ثم الأخ لا بكمافي الميراث وإذا اجتمع مستحقو الحضانة في درجة واحدة فأورعهم أولى ثم أكبرهم  
 سنًا ولاحق لابن العم وابن الخال في كذالة الجارية وله ما حق في كفالة الغلام لانها ليسا بمحرم لها  
 فلا يؤمنان عليها جوهره شرح القدرى من النفقة وتقدمت عبارة شرح الجمع وعبارة المنهاج  
 للعقيلي وفي مسئلتنا ابن العم المزبور وصى وعصبة قد أخذته منها كما يؤخذ من هذه النقول (سئل)  
 في ينيم عمره خمس سنين وله عمة من وجهه بأجنبي وخال وعم أخو أبيه لأمته وصى عليه يريد عمه أخذه  
 من خاله وضمه اليه فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم أقول ونقلها ما في شرح التنوير للعلائي حيث  
 قال ثم إذا لم يكن عصبة فلدوى الارحام بجر قد دفع لآخ لأم ثم لآب ثم لآب ثم لآب ثم لآب ثم لآب  
 برهان وعيني اه ثم قال ولاحق لوالد عم وعمة وخال وخالة لعدم المحرمية اه ورأيت بخط بعض  
 شيوخ مشايخنا عن الهندية أن أبا الأم أولى من الأخ لأم والخال اه وبه يظهر الجواب عن حادثة  
 الفتوى في زماننا وهي طفل له جد لأم وبنت عمة فالحضانة للجد لأم لانه رحم محرم وبنت العمة غير محرم  
 وإذا قدم الجد المذكور على الأخ لأم والخال المحرمين فعلى بنت العمة بالأولى لكن ذكر القهستاني  
 بنت الخالة بعد الخالة وبنت العمة بعد العمة ومعلوم أن الخالة أو العمة تقدم على ذوى الارحام  
 المذكورين على العصبات لأن النساء أقدر على تربية الاطفال من الرجال الى أن يستغنوا عنهم فينتقل  
 الحق الى الرجال ليؤدبهم ويعلموهم لأن الرجال أقدر على ذلك من النساء فعلم أن النساء مقدمات على  
 الرجال في الحضانة ولذا تقدمت الأم وأمتها وأختها وخالتها وعمها على الأب والأخ الشقيق وكذا تقدم  
 أخت الصغير ولولام وكذا بناتها وبنات الأخ ومقتضى ذلك تقديم بنت العمة في حادثة الفتوى على  
 الجد لأم لكن قال القهستاني أيضا في المحيط لاحضانة لبنت الخالة والعمة كبنت الخال والعم اه  
 ومثله في البدائع وهو مخالف لما قدمناه عنه وموافق لما قدمناه عن شرح التنوير وقد يوفق بين كلاميه  
 بجمل ما في المحيط على أنه لاحق للجد كورات في حضنة الغلام لا الجارية بقرينة تعليل في شرح التنوير  
 بعدم المحرمية كما مر ويؤيده ما مر عن الجوهره من أنه لاحق لابن العم وابن الخالة في كفالة الجارية  
 ولها حق في كفالة الغلام لانها ليسا بمحرم لها فلا يؤمنان عليها وحينئذ فينبغي أن يقال ان أولاد  
 الخالة والعمة والخال والعم ان كانوا ذكورا فحقهم في حضنة الغلام فقط وان كن انا نا فحقن  
 في حضنة الجارية فقط كما يؤخذ مما ذكرناه من التعليل ومن عبارة الجوهره فالجد لله على هذا  
 الحرير الفريد وأسأله من فضله المزيد \* (سئل) \* في بكر حديثة السن بلغت مبلغ النساء وهي عند  
 الا الجانب لا أم لها ولا أب ولا جد وله أم عصبة أمين غير مفسد يريد ضمها اليه خوف العار ويخوف  
 عليها فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي كانت الجارية بكرا بضمتها الى نفسه وان كان

مطلب المتبرعة أحق من  
 الأم في الإرضاع دون الحضانة

مطلب إذا كمل له سبع  
 سنين فلا ين العم أخذه

مطلب لاحق لابن العم  
 وابن الخال في حضنة الجارية

مطلب له خال وعم لأم وصى  
 عليه فالحضانة للعم

مطلب أبو الأم أولى من الأخ  
 لأم والخال

مطلب حادثة الفتوى طفل  
 له جد لأم وبنت عمة

مطلب النساء مقدمات  
 على الرجال في الحضانة

تحرير ميسم في قول المحيط  
 لا حضنة لبنت الخالة  
 والعمة الخ

مطلب للعم أن ينسم اليه  
 البكر البالغة حديثة السن

لا يخاف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن أما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأى وعقلت فليس  
 للاولياء حق الضم ولها أن تنزل حيث أحببت حيث لا يتخوف عليها الخ بحسب \* (سئل) \*  
 في حاضنة لولدها تزوجت بأجنبي ولها أم تريد أمتها تربية الولدين في بيت الرب أم زوج أم الولدين  
 وأبوها لا يرضى بذلك فهل له منعه من ذلك \* (الجواب) \* نعم لأن الرب وهو زوج ائتمسا  
 أجنبي عنهما ينظر اليهما شرا ويعطيهما من زنا فتنسقط الحضنة بتزوج العير الرحم المحرم وبالسكنى  
 عند المبعض كما صرح بذلك في البحر وغيره \* (سئل) \* في الغلام اذا عقل واستغنى برأيه وكان  
 مأمونا على نفسه فهل للاب ضممه اليه \* (الجواب) \* اذا كان كذلك فليس للاب ضممه اليه  
 والمسئلة في التنوير آخر الحضنة \* (سئل) \* في غلام صبي بالغ غير مأمون على نفسه يريد أبوه  
 أن يضمه اليه ويؤديه اذا وقع منه شيء فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم ونقلها في الخبرية مفصل  
 بما لا يريد عليه \* (سئل) \* في بكر بلغت مبلغ النساء وهي في حجر أمتها المتزوجة بأجنبي وليس لها  
 عصبة محرم وأبنت مأمونة على نفسها وإمامة أمينة قادرة على الحفظ فهل للقاضي وضعها عند عمتها  
 \* (الجواب) \* نعم فإن لم يكن لها أب ولا جدة ولا غيرها من العصبات أو كان لها عصبة مفسدة فالنظر  
 فيها الى الحاكم فان كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى والاوضاعها عند امرأة أمينة قادرة على الحفظ  
 يلا فرق في ذلك بين بكر وثيب تنوير \* (سئل) \* في بكر بالغة رشيدة عاقلة دخلت في السن واجتمع  
 لها رأى سالك في محلة أمينة عند أمتها وجعلتها الامنين عليها ولا يتخوف عليها ولها أخ يريد  
 أخذها من عندها واسكانها عنده بلارضا فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم والمسئلة  
 في التنوير والبحر وأتى بمثل ذلك الخير الرمي كما في فتاواه من الحضنة

\* (باب النفقة) \*

\* (باب النفقة) \*

\* (سئل) \* في صغيرتين لأمال لهما ولهما أم معسرة وأب معسر من وجه لآب موسر هل يؤمر الجدة  
 بالانفاق عليهما \* (الجواب) \* نعم والحالة هذه فان كان الاب منساقض بنفقة الصغار على الجدة  
 ولم يرجع على أحد بالانفاق لأن نفقة الاب في هذه الحالة على الجدة فكذلك نفقة الصغار خيرة من النوع  
 الرابع وفي فتاوى قارئ الهداية يجب على الجدة النفقة اذا مات الاب وان غاب يؤمر الجدة بالانفاق  
 عليهم والرجوع على الاب اذا حضر وأيسر اه \* (سئل) \* في امرأة عاجزة فقيرة عماها لهما ابن فقير  
 لا مال له وله كسب لا يفي بنفقة عياله ولها ابن ابن موسر فهل تلزمه نفقتها \* (الجواب) \*  
 نعم والحالة هذه قال في البحر تحت قول الماتن ولا يوبى وأجداده وأطلق في الابن ولم يشده بالغنى  
 مع أنه مقيد به لما في الشرح ولا يصير الابن على نفقة أبويه المعسرين اذا كان معسرا الا اذا كان بهما  
 زمانه أو بهما فقر فقط فانهم ما يدخلان مع الابن وبأكلان معه ولا يفرض لهما نفقة على حيدة اه  
 قال في أنفع الوسائل فان كان الاقرب معسرا والابعد موسرا فاعلم أن عبارة الاصحاب اختلفت هنا  
 فقال في البدائع لو كان له ابن وابن وابن وابن معسرا وابن الابن موسر فالنفقة على الابن ان لم يكن  
 زمانا له هو الاقرب ولا يسيل الى ايجاب النفقة على الابعد مع قيام الاقرب الآن القاضى بأمر ابن  
 الابن يؤدى عنه على أن يرجع عليه اذا أيسر فيصير الابعد نائبا عن الاقرب وذكر في موضع آخر قال  
 والاصل في هذا أن كل من يحوز جميع الميراث وهو معسر جعل كانه كالميت واذا جعل كالميت كانت  
 النفقة على الباقيين على قدر موارثتهم وكل من كان يحوز بعض الميراث لا يجعل كالميت فكانت  
 النفقة على موارث من يرث معه اه ثم أطل في بيانها كما هو دأبه \* (سئل) \* في يتيمة فقيرة  
 لها أم وأخ معسران وعمان لابوين موسران فهل يلزم عيما نفقتها \* (الجواب) \* نعم والاصل  
 في هذا أنه اذا اجتمع لمن يجب له النفقة في قرابته موسر ومعسر ينظر الى المعسر ان كان يحوز كل  
 الميراث يجعل كالمدوم ثم ينظر الى من يرث من يجب له النفقة فيجعل النفقة عليهم على قدر موارثتهم

مطلب اذا دخلت في السن  
 ليس للاولياء حق الضم  
 مطلب تسقط الحضنة  
 بالسكنى عند الاجنبي  
 مطلب في الغلام اذا عقل  
 وكان مأمونا على نفسه ليس  
 للاب ضممه اليه  
 مطلب غلام صبي بالغ غير  
 مأمون على نفسه لا يسه  
 ضمه اليه  
 مطلب اذا بلغت غير مأمونة  
 على نفسها فلعمتها الامينة  
 القادرة على الحفظ أخذها  
 من أمتها المتزوجة بأجنبي  
 مطلب بلغت رشيدة عاقلة  
 ليس لآبيها أخذها

مطلب اذا كان الاب  
 معسرا زنا فالنفقة على  
 الجدة بالرجوع  
 مطلب اذا غاب الاب يؤمر  
 الجدة بالانفاق ويرجع عليه  
 اذا حضر  
 مطلب لهما ابن فقير وابن  
 ابن موسر  
 مطلب اذا كان الاقرب  
 معسرا والابعد موسرا  
 اختلفت فيه عبارة الاصحاب

مطلب لها أم وأخ معسران  
 وعمان موسران فالنفقة  
 على العمين

وان كان المعسر لا يبرز كل الميراث تنقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه  
 فيعتبر المعسر لا يظهر قدر ما يجب على الموسر ثم يجب كل النفقة على الموسر من على اعتبار ذلك بيان  
 هذا الاصل صغير له أم وأخت لأب وأم موسر ثان وأخت لأب وأخت لأم موسر ثان كان نفقة الصغير  
 على الأم والأخت لأب وأم على أربعة ولا شيء على غيرها اذ خاتمة من فصل نفقة الوالدين وذوي  
 الارحام \* (سئل) \* في أيتام لا مال لهم ولا كسب في حضانه أمهاتهم الفقيرة العاجزة ولهم عم شقيق  
 وعم لأم موسر ان فهل تكون نفقتهم على عمهم الشقيق \* (الجواب) \* نعم والحالة هذه ولكل ذي  
 رحم محرم صغير أو أخت بالغه أو ذكر عاجز بقدر الارث ويجبر عليه ويعتبر فيه أهلية الارث لاحقيقته  
 فنفقة من له مال وابن عم موسر ان على المال كذا في الدرر وتفصيله فيها قال العلامة عزى  
 في حاشيتها ثم قال في الكافي واذا استويا في المحرمية وأهلية الارث يرجح من كان وارثا في الحال  
 فلو كان له عم وعمه فالنفقة على العم لا ستويا في المحرمية ويرجح العم بكونه وارثا في الحال اهـ ومثله  
 في شرح التنوير للعلائي وغيره في مسئلتنا العمان مستويا في المحرمية لكن الشقيق وارث في الحال  
 \* (سئل) \* في امرأة فقيرة لها أخ لأب وأخت لأم موسر ان فويل يلزمها نفقتها أسدا سادسيا  
 على الاخ لأم والباقى على الاخ لأب \* (الجواب) \* نعم ونقله مامر \* (سئل) \* في فقيرة مسنة  
 لها بنتان وابن أخ شقيق موسرون فهل تلزم نفقتها بتبنيها خاصة \* (الجواب) \* نعم في التنوير  
 وشرحه المخ ويجب على موسر يسار النظره النفقة لاصوله الفقراء بالسوية والمعتبر فيه القرب  
 والجزئية لا الارث في من له بنت وابن ابن النفقة على البنت مع أن الارث بينهما نصفان الخ  
 \* (سئل) \* في تيم لا مال له ولا كسب وهو في حضانه أمه الموسرة وله جدة لأب موسرة وعمان  
 عصبة وعمه فقراء فعلى من تكون نفقتهم منهم \* (الجواب) \* نفقته على أمه الموسرة والحالة هذه  
 والمعتبر فيه أهلية الارث لاحقيقته اذ لا يتحقق الابعاد الموت الخ ونفقته على أمه الموسرة والحالة هذه  
 محرم ولو استويا في المحرمية كعم ومخال ربح الوارث الحال ما لم يكن معسرا فيجعل كليت علائي  
 \* (سئل) \* في صغير لا مال له ولا كسب وله جدة لأم موسرة وخلان موسر ان وعمان معسر ان فهل  
 تكون نفقته على جدته المذكورة \* (الجواب) \* نعم قال في التنوير والمعتبر فيه القرب والجزئية  
 لا الارث ثم قال والمعتبر فيه أهلية الارث لاحقيقته اذ لا يتحقق الابعاد الموت الخ ونفقته في الخاتمة  
 والبرازية وغيرهما في هذه المسئلة النفقة على الجدة لان الصغير المذكور جرحا وان قلنا باستوائهما  
 في المحرمية فيبى بره فخرنا وادواتا العمان فانهم ما بعد ان كانوا معسرا وما ن لعسرهما كما بسط في محله  
 هذا ما ظهروا الله أعلم أقول مسائل النفقات من أشكال المشكلات اذ لم يذكر واليا ضابطا يجمعها  
 بل تراهم تارة اعتبروا فيها القرب والجزئية دون الارث وتارة اعتبروا الارث وتارة اعتبروا الترجيح  
 فقد صرحوا بأنه لو كان للفقير ابن وبنت كانت النفقة عليهما سوية لان العبرة بالقرب والجزئية دون  
 الارث وكذلك في بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان ورثتا في ابن وأب على الابن فقط لترجحه بأنت  
 ومالك لا يسك وفي جد وابن ابن عليهما بقدر الارث لعدم المرجح مع أنهما استويا في القرب والجزئية  
 فان التفرج بجزء الجدة وابن ابنه جزء منه ودرجتهما واحدة وفي أم وعصبة كخ شقيق أو ابنه أو عم  
 أو جدة لأب يجب على الأم وعلى العصبة أثلاثا اعتبارا بالارث مع أن الأم اختصت بالقرب والجزئية  
 دون غيرهما منهم وكذا في أم وأخت شقيقة يجب كالارث وفي عم وجد لأم على الجد مع أن العم هو  
 الوارث وفي أم وجد لأم على الأم فقد موافيه الأم على الجد لأم لقربها ولم يتقدموها على العم والاخ  
 وابنه لقرب والجزئية فيها دونهم مع أن الجد لأم أرجح منهم بالجزئية فلما رأيت الامر كذلك حين  
 وصولي في الكفاية الى هذا الباب في هذا المجل في سؤال سنة ١٢٣٥ ألف ومائتين وخمس وثلاثين

مطلب فيما اذا اجتمع  
 في قرابة من يجب له النفقة  
 موسر وموسر  
 مطلب له أم وأخت شقيقة  
 موسر ثان وأخت لأب وأخت  
 لأم فعلى الاولين

مطلب النفقة على العم  
 الشقيق دون العم لأم  
 مطلب النفقة على الخال  
 دون ابن العم  
 مطلب استويا في المحرمية  
 وأهلية الارث يرجح الوارث  
 في الحال فيرجح العم على  
 العمه

مطلب له أم وجدة لأب  
 موسر ثان وعمان وعمه  
 فقراء فعلى الأم

مطلب له جدة لأم ومخالان  
 موسرون وعمان معسر ان  
 فعلى الجدة فقط  
 مطلب مسائل النفقات  
 من أشكال المشكلات

بذلت الجهد في تحرير هذه المسائل في رسالة سميتها تحرير النقول في النفقة على الفروع والاصول  
ورتبتهما على ثلاثة فصول \* (الفصل الاول) \* في نقل عبارات الفقهاء \* (والثاني) \* فيما يرد عليها  
والجواب عنها وبيان المراد منها \* (والثالث) \* في بيان زبدة ما تحصل من الفصلين واختراع ضابط  
جامع للفروع التي ذكروها والقواعد التي قرروها مشتمل على سبعة اقسام من انواع قرابة الولادة  
وذوى الارحام مع عزو كل فرع الى محله وارجاع كل شيء الى اصله بحيث اذا وقعت واقعة تكون سبب  
المراجعة وحاصل ذلك الضابط الجامع أنه لا يخلو اما أن يكون الموجود من تجب عليه النفقة واحدا  
أو أكثر فالاول ظاهر وهو وجودها عليه اذا استوفى شروط الوجوب والثاني لا يخلو اما أن يكونوا  
فروعاً فقط أو فروعاً وحواشي أو فروعاً وأصولاً أو فروعاً وحواشي أو أصولاً فقط أو أصولاً  
وحواشي أو حواشي فقط فالاقسام سبعة \* (القسم الاول) \* اذا كانوا فروعاً فقط اعتبر فيهم  
القرب والجزئية أي اعتبر الاقرب جرعية ان تفاوتوا قرباً فيهما ولا عبرة فيه للارث أصلاً ففي ولدين  
ولو أحدهما نصراًياً أو أنثى تجب عليه مساوية ذخيرة وفي ابن وابن ابنة على الابن فقط اقربه  
بدائع وكذلك تجب في بنت وابن ابنة على البنت فقط اقربها ذخيرة ويؤخذ من هذا أنه لا ترجيح  
لابن ابنة على بنت بنت وان كان هو الوارث خلافاً لما في حاشية الرمي على البحر لاستوائهما في القرب  
والجزئية ولتصريحهم بأنه لا اعتبار للارث في الاولاد والاولاد لوجبت أملاً في ابن وبنت ولما لم يزل الابن  
النصراني في الآية المسلم \* (القسم الثاني) \* اذا كانوا فروعاً وحواشي فكذلك يعتبر القرب  
والجزئية أي كل منهما أو أحدهما دون الارث وتسقط الحواشي بالجزئية ففي بنت وأخت شقيقة على  
البنت فقط وان ورثنا بدائع وذخيرة فتسقط الاخت لعدم الجزئية ولكون البنت أقرب وفي ابن  
نصراني وأخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث هو الاخ ذخيرة أي لاختصاص الابن بالقرب  
والجزئية وفي ولد بنت وأخ شقيق على ولد البنت وان لم يرث ذخيرة أي لا اختصاصه بالجزئية وان  
استوفى في القرب لادلاء كل منهما بواسطة ومراعاة الحواشي من ليس أصولاً ولا فرعاً يشمل ما في  
الذخيرة لولده بنت وموتى عتاقة فعلى البنت فقط وان ورثنا أي لا اختصاصها بالقرب والجزئية  
\* (القسم الثالث) \* اذا كانوا فروعاً وأصولاً فيعتبر فيه قرب الجزئية فان لم يوجد اعتبر الترجيح  
فان لم يوجد اعتبر الارث ففي أب وابن على الابن فقط لترجحه بآنت ومالك لا يملك ذخيرة وبدائع ومثله  
أم وابن كما في البحر وفي جسد وابن ابنة على قدر الميراث أسداساً للتساوي في القرب وكذلك في الارث  
وعدم الميرج من وجه آخر بدائع وظاهره أنه لولده أب وولد بنت فعلى الاب لأنه أقرب في الجزئية فانتفى  
التساوي ووجد الميرج وهو القرب والنقول المتون ولا يشارك الاب في نفقة ولده أحد \* (القسم  
الرابع) \* اذا كانوا فروعاً وأصولاً وحواشي وحكمه كالثالث لما علمت من سقوط الحواشي بالفروع  
لترجيحهم بالقرب والجزئية فكأنه لم يوجد سوى الفروع والاصول وهو القسم الثالث بعينه \* (القسم  
الخامس) \* اذا كانوا أصولاً فقط فان كان معهم أب فلا كلام في وجوب النفقة عليه فقط لما في المتون  
من أنه لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد ولا يخلو اما أن يكون بعض الاصول وارثاً وبعضهم  
غير وارث أو يكونوا كلهم وارثين ففي الاول يعتبر الاقرب جرعية لما في القنية له أم وجد لا تم فعلى  
الأم أي لأنها أقرب وفي حاشية الرمي اذا اجتمع أجداد وجدات فعلى الاقرب ولو لم يبدل به الآخر  
اه فان تساوى الوارث وغيره في القرب فالمفهوم من كلامهم ترجح الوارث بل هو صريح قول البدائع  
في قرابة الولادة اذا لم يوجد الترجيح اعتبار الارث اه وعليه ففي جد لا تم وجد لا تم يجب على الجد لا تم  
فقط اعتبار الارث وفي الثاني أعنى لو كل الاصول وارثين فيكال لارث في أم وجد لا تم يجب عليها  
أملاً في ظاهر الرواية خاتبة وغيرها \* (القسم السادس) \* اذا كانوا أصولاً وحواشي فان كان  
أحد السفين غير وارث اعتبر الاصول وحدهم ترجيحاً للجزئية ولا مشاركة في الارث حتى تعتبر بتدر

مطلب في تحرير مسائل  
النفقات في ضابط جامع لها  
كلها

الميراث فقدم الاصل سواء كان هو الوارث أو كان الوارث هو الصنف الآخر الذي معه مثال الاول ما في الخاتمة لوله جدي لا بواحد شقيق فعلى الجد ومثال الثاني ما في القنية لوله جدي لا بواحد وعم فعلى الجد أي لترجحه فيها بالخيرية مع عدم الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الاول والوارث هو العلم في الثاني وان كان كل من الصنفين أعني الاصول والخواشي وارثا اعتبارا لارث في أم وأخ عصبي أو ابن أخ كذلك أو عم كذلك على الأم الثلث وعلى العصة الثلثان بدائع ثم اذا تعددت الاصول في هذا القسم بتوعيه تنظر اليهم وتعتبر فيهم ما اعتبر في القسم الخامس مثلا لو وجد في المثال الاول جدي لا بواحد مع الجد لا بواحد تقدم عليه الجد لا بواحد لترجحه بالارث ولو وجد في المثال الثاني أم مع الجد لا بواحد تقدم عليها عليه لترجحها بالارث وبالقرب وكذلك لو وجد في الامثلة الاخيرة جدي لا بواحد مع الأم تقدم عليها ما قلنا ولو وجد معها جدي لا بواحد كانت النفقة عليه وحده كما في الخاتمة لانه يجب الاخ وابنه والعلم من الارث لتزيله حينئذ منزلة الاب وحيث تحقق تنزيله منزلة الاب لم تشاركه الأم في النفقة وان شاركه في الارث كما لو كان الاب موجودا حقيقة كما في زنا قبيل هذا الفصل (القسم السابع) \* اذا كانوا خواشي فقط يعتبر فيه الارث أي أهلية لاحقة وعنده الاستواء في المحرمية وأولية الارث يترج الوارث حقيقة ففي خال وابن عم على الخال لانه رحم محرم أحل للارث عند عدم ابن العلم ولا شيء على ابن العلم وان كان الميراث كله لانه غير محرم ولا يجب نفقة على غير محرم أصلا وفي خال وعم على العلم لاستواءهم ما في الرحم والمحرمية وترجى العلم بأنه وارث حقيقة وفي عم وعمه وخالة على العلم أيضا ولو كان العلم معسرا فعلى العمة والخالة أثلاثا كرهما ويجعل العلم كالعديم لانه يجوز لكل الميراث هذا زبدة ما حررته في تلك الرسالة بما لم أسبق اليه ولم يقف أحد قلى عليه وذلك بحول الله تعالى وقوته لا يجوز وقوتي فدوّنك هذا الضابط الجامع سهل المأخذ وعرض عليه بالتواجد وان أردت زيادة تحقيق هذا المقام فعليك بذلك الرسالة والسلام \* ثم نعود الى كلام المؤلف فنقول \* (سئل) \* في النفقة المستدانة بأمر قاض اذا أراد الدائم أخذ دينه من الزوج هل لذلك \* (الجواب) \* لصاحب الدين أخذ دينه من الزوج أو من المرأة وبدون الامر به ليس له الرجوع الاعلى المرأة كما صرح بذلك في النهر واليخ \* (سئل) \* في رجل سافر من دمشق الى مصر وترك زوجته بلا نفقة ولا منفق وله مال بدنة جماعة مقربين وبالزوجة من جنس حقتها فيل يفرض لها القاضى نفقة من ماله المزبور \* (الجواب) \* نعم حيث كان الامر كذلك ويحلفها القاضى أنه لم يعطها النفقة ويأخذ منها كفيلا كذا في الملتقى والتنوير وغيرهما \* (سئل) \* في رجل له بنت فاصرة في حضنة أمه المطلقة أذن لجد القاصرة لآتها بأن ينفق عليها من ماله في كل يوم كذا اليرجع به على الاب فأنفق الجد القدر المذكور في مدة معلومة ويريد الرجوع على الاب بنظر ما نفقه بعد ثبوت الاذن والانفاق وقدره فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي هذه الصورة لو أنفق الجد عليها بعد البلوغ فهل له الرجوع ولا عبرة بقول الاب ان اذني كان مقصورا على مدة الحضنة فالجواب نعم له الرجوع لاطلاق الاذن اذا اذن توكيل \* (سئل) \* فيما اذا غاب زيد وترك أولاده الصغار الفقراء بلا نفقة ولا منفق وليس له مال حاضر من جنس النفقة وله أخ حاضر موسر فما الحكم \* (الجواب) \* حيث كان أخو الغائب موسرا فلا فاضى أن يجبره على نفقة الصغار ليرجع على أبيهم اذا حضر كما في العلائق عن واقعات للمفتين وهي أيضا في القنية والحدوى \* (سئل) \* في امرأة فقيرة وله ابن صغير لا مال له ولا كسب من زوج لها معسر مديون مسجون بدنية لا يقدر على النفقة لذلك ولا تجد أجنيا يبيعها بالنسيئة أو يقرضها وليا أب موسر فهل يؤمر بالانفاق عليها وعلى ابنها المزبور ويرجع بذلك على الزوج اذا أبسر \* (الجواب) \* نعم ذكر في شرح المختار أن المرأة المعسرة اذا كان زوجها معسرا وليها ابن موسر وأخ موسر فنفسقتها على زوجها ويؤمر الابن والاخ بالانفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا أبسر

مطلب لو النفقة مستدانة  
بأمر قاض فللدائن الرجوع  
على الزوج أو للمرأة والا  
تعلى المرأة فقط  
مطلب يفرض القاضى  
لزوجة الغائب النفقة  
في مال له بدنة المقرب الخ  
مطلب اذن الاب لجدته  
بأن ينفق عليها كذا اليرجع  
فله الرجوع  
مطلب للمأذون بالانفاق  
الرجوع ولو أنفق عليها بعد  
البلوغ  
مطلب يجبر العلم على الانفاق  
على أولاد أخيه الغائب  
ليرجع عليه اذا حضر  
مطلب يؤمر بالنفقة على  
بنته وابنها ليرجع على  
فدجها اذا أبسر



قوله وعلى هذا لو كان الخ  
تأمل مع ما يأتي بعد عند قوله  
سئل في صغرتين اه  
قوله أولاده الكبار أي إذا  
كانوا فقراء عاجزين  
اه منه

مطلب أذن لزيد بأن ينفق  
على زوجته ثم مات لزيد  
الرجوع على الزوجة

مطلب الاصل أن ما يطلب  
به ويجبس عليه فالامر بأدائه  
مثبت للرجوع بلا شرط  
الضمان وما لا فلا

مطلب لا يجبس الفقير فيما  
تجسد عليه من نفقة ابنه  
مطلب لا تفرض النفقة  
في مال المم الغائب  
مطلب تلزم الاخت الموسرة  
نفقة أخيها العاجز وأطفاله  
الفقراء

مطلب في بيان المسكن  
الشرعي  
مطلب لا يجب على الزوج  
لها مؤنسة

قوله كذلك أي كما فهم شقيقة  
صاحب الجبر

ويجب الابن أو الاخ إذا امتنع لأن هذا من المعروف قال الزيلعي قين بهذا أن الادانة لنفقةها  
إذا كان الزوج معسرا وهي معسرة تجب على من كانت تجب عليه نفقتها لولا الزوج وعلى هذا لو كان  
للمعسر أولاد صغار ولم يقدر على اتقانهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب كالأخ والأخ والعلم  
ثم يرجع به على الاب إذا أبسر بخلاف نفقة أولاده الكبار حيث لا يرجع عليه بعد اليسار لأنها لا تجب  
مع الاعسار فصار كاليت اه وأقره عليه في فتح القدير وينبغي أن يكون محله إذا لم تجد أجنبيا يبيعها  
بالنسيئة أو يقرضها فحينئذ يعين على والدها ونحوه أما إذا وجدت فلا يجر من النفقة تحت قوله  
ولا يفرق بجزءه عن النفقة أقول كتبت في حاشيتي على الجرائد قوله وينبغي أن يكون محله أي  
ما في شرح المختار وأنه قال في النهر أن ما يجسه مدفوع بالتعليل بالمعروف اذ ليس منه أن تقرض من  
أجنبي لنفقتها مع وجود من هو قادر عليها من أقاربها \* (سئل) \* فيما إذا أذن زيد لعمرو بأن  
ينفق له على زوجته وخدمه كل يوم كذا ماصارى ليرجع بنظيره على زيد فأنتفق كذلك مدة ثم مات زيد  
عن تركه ويريد عمرو أن يرجع على الزوجة والخدم بما أنفق عليهم فهل ليس لذلك \* (الجواب) \*  
نعم لأن الأذن توكيل والمأذون له كالأذن كافي الاشياء فظهر الرجوع على زيد فقط لا على الزوجة  
ولأن الاصل أن كل ما يطلب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الامر بأدائه مثبتا للرجوع من غير  
اشتراط الضمان وما لا فلا الا بشرط الضمان كافي هبة التنوير \* (سئل) \* في فقير تجسد  
عليه نفقة لولده الصغیر أكثر من شهر فهل لا يجبس عليها إذا ادعى الفقر \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* في آيات فقراء في حضرة أئمتهم الفقيرة وإسهم عثم غائب له مال تحت يد رجل تريد الاتم  
قرض نفقتهم في مال عهدهم المذکور فهل ليس لها ذلك \* (الجواب) \* نعم ليس لها ذلك كما صرح به  
في البحر وغيره وأفتى به الرملي \* (سئل) \* في ذم معسر فقير مريض عاجز عن الكسب له أخت  
شقيقة ذمية موسرة وأولاد صغار لا كسب لهم ولا مال فهل تكون نفقته ونفقة أولاده على أخته  
المذكورة \* (الجواب) \* نعم وتقلها ما مرأول الباب \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد  
زوجتان في دار واحدة ففتررت احدهما بالسكنى مع الاخرى وطلبت مسكنا شرعيا فهل لها دارا  
ملاصقة لتلك الدار يفصل بينهما حائط ولها غلق مستقل ومطبخ وبيت خلاه وموافق على حدة وليس  
فيها أحد ولها جيران صالحون فامتنعت عن السكنى فيها متعللة بكونها ملاصقة لسكنى زوجها  
تحتل تؤمر باطاعته ولا عبرة بتعللها \* (الجواب) \* نعم قال قارئ الهداية إذا كانت الدار كبيرة  
وفيهما منازل أو بيوت ولكل بيت باب وغلق له أن يسكنها في بيت منها الحصول كفايتها به إذا استغنت  
به وجرافقه ولا يجب على الزوج احضار من يؤنسها الا إذا كان لها خادم ملك فعليه نفقة خادمها  
إذا كان موسرا وان لم يكن لها خادم فتضام حواشيها على الزوج لأن عليه كفايتها وسكناها بين أقوام  
صالحين بحيث لا تستوحش اه ومثل في البحر عن الفخ وكذا في البدائع والخانية ونس عبارة الخانية  
فان كانت دار فيها بيوت وأعطى لها بيت يعلق ويفتح لم يكن لها أن تطلب بيتا آخر إذا لم يكن ثمة أحد  
من أحماء الزوج يؤذيها اه قال في المنع ففهم شيخنا يعني صاحب الجرائد المراد بقوله ثمة الإشارة إلى  
الدار لا البيت الذي أعطاها لها لكن كلام البرزازی يفهم أن المراد خلق البيت الذي لها من الاجاء  
لا الدار ونص عبارته أثبت أن تسكن مع أحماء الزوج وفي الدار بيوت ان فرغ لها بيتا له غلق على حدة  
وليس فيه أحد منهم لا تمكن من مطالبته بيت آخر اه فان الضمير فيه راجع إلى البيت المفترغ لها  
لا إلى الدار وهو ظاهر لكن ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما إذا كان في الدار من الاجاء من يؤذيها  
وان لم يدل عليه كلام البرزازی وورق في المتن لصدرا الاسلام بين ما إذا جع بين امرأتين في دار  
وأسكن كلاني بيت له غلق على حدة اكل منتهما أن تطالبه ببيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل  
منهما حقها الا إذا كان لها دار على حدة بخلاف المرأة مع الاجاء فان المتأخرة في الضمرا وأوفر اه قال

النسخ خير الدين الرملی فی حاشیة المنخ أقول كلام البرازية فی شیء والخانية فی غیره فیهما فرعان  
 ففرع الخانية فیما اذا كان فی الدار أحد من أجهل الزوج یؤذیها وفرع البرازية فیما اذا كان فی البیت  
 أحد منهم مطلقا المراد بالاذیة بالقول والفعل كما هو ظاهر فاذا أدخل لها یتأله غلق من دار  
 فیها أحاروها ولا یضرونها یقول أو فعل فلیس لها طلب غیره وان آذوها لها طلب غیره وهذا معنی  
 ما قاله فی الخانية بخلاف البیت اذا كان فیها أحد منهم فان لها طلب غیره وان لم یؤذوها یقول أو فعل  
 فیمافیه صاحب البحر صحیح فی محله وهذا هو الظاهر فلا حاجة الی قوله لکن ینبغي فأنمل اه أقول  
 وحاصله أنه لو كان فی الدار ضرّة أو أحد من أقارب الزوج یؤذیها لم یکف یت منها لعنق ومرافق  
 وان لم یکن أحد یؤذیها کفی ولو كان فی نفس البیت أحد لم یکف مطلقا هذا فی البحر واعلم أن المسکن  
 أيضا لابد أن یتكون بقدر حالهما کفی الطعام والكسوة فلیس مسکن الاغنیاء مسکن الفقراء فقولهم  
 یعترفی النفقة حالهما مشمل الثلاثة لما فی الخلاصة أن النفقة اذا أطلقت تنصرف الی الطعام والكسوة  
 والسکنی اه ملخصا ونحوه فی التهرقته بذلك \* (سئل) فی رجل أسکن زوجته فی مسکن شرعی  
 لیس فیها بئرا ولا حوض ماء لکنه یأتیها بجمع ما تحتاج الیه من الماء فالحکم \* (الجواب) \*  
 حیث کان. سکا شرعیاً بما رافقه الشرعیة بین جبران صالحن تأمن فیها علی نفسها وما لها ویأتیها  
 بما تحتاج الیه من الماء لا یلزمه غیره كما یعلم بما مر عن البحر \* (سئل) فیما اذا کان لزوج زوجته  
 ودار مشتملة علی سفلی مسکن أتمه وعلو مشتمل علی مرافق ومطبخ وبیت خلاه سکنة وسکن زوجته له  
 غلق علی حدة والام لا تؤذیها یقول أو فعل ولا ضرر فیه علی الزوجة ولا تسمع الصوت فیه من الاسفل  
 فهل یکنی ذلك مسکناً للزوجة \* (الجواب) \* نعم ونقلنا ما مر عن المنخ وفی حاشیة الرملی وفی فتاویه  
 أيضا فأنمل ذلك \* (سئل) فی رجل أسکن زوجته فی مسکن شرعی خال عن أهلها ما بین جبران  
 صالحن تأمن فیها علی نفسها وما لها وتکلفه الی مؤنسة والی خادم یخدمها والحال أنه یقوم لها  
 بجمع لوازمها ونفقتها وما تحتاج الیه من السوق فهل لیس لها تکلیف بذلك \* (الجواب) \* نعم  
 أقول وقد منّا الکلام علی المؤنسة فی باب المهر فراجع \* (سئل) فی رجل یرید أن یسکن  
 زوجته فی مسکن شرعی خال عن أهلها ما بین جبران صالحن تأمن فیها علی نفسها وما لها وتکلفه أتمها  
 أن یأتیها بمؤنسة وأن یسکنها فی دار ذات ماء جار ومساکن متعددة أو تسکن هی معها وهو یتضرر  
 من ملازمته اليها فی السکنی فهل له اسکانها فی المسکن الشرعی المزبور ولیس لاتها تکلیف بما ذکره  
 منع أتمها من الدخول علیها الا مرة واحدة فی کل جمعة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) فی رجل یرید أن یسکن  
 زوجته فی دار أو یقل علی زوجته باب الدار من غیر الابوین فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم  
 كما فی فتاوی الشیخ والاقروی عن التارخانية وفی فتاوی أبي اللیث للزوج أن یعلی الباب علیها  
 عن الزواجر ابوین شرح أدب القاضی للخصاف فتاوی عطاء الله أنذی ومنله فی حاشیة البیری علی  
 الاشیاء آخر کتاب النکاح وهي مسئلة نفیة یكثر السؤل عنها \* (سئل) فی امرأة رجل ساکنه  
 معه فی داره وأولاده الصغار من غیرها الذین لا یفهمون الجماع ثم امتنع من السکنی معهم وطلبت  
 مسکناً علی حدة فهل لیس لها ذلك \* (الجواب) \* نعم قال فی شرح التنویر وكذا تجب لها السکنی  
 فی بیت خال عن أهلها سوى طفله الذی لا یفهم الجماع وأتمه وأتم ولده \* (سئل) فی رجل سکن مع  
 زوجته فی دار أهلها ثم أوفاهما معجلاً ودعاها المسکن شرعی له خال عن أهلها فأبیت فهل تكون ناشرة  
 لانفقة لها ما دامت كذلك \* (الجواب) \* نعم ولا تكون ناشرة یتبع الزوج من الوطء ولا تسقط نفقتها  
 ولا کسوتها بذلك ولاناشرة هی التي تخرج من منزل الزوج بغیر اذنه فهذه تسقط نفقتها وكسوتها  
 کذا أفق قاری الیهدایة وأفقی أيضا بأن لها أن تمتنع من النقلة معه لیس له لصداقها الحال أمّا المنجم  
 أو الکسوة فلیس لها الامتناع بسببها فان امتنع بسببها فنی ناشرة لانفقة لها ولا کسوة ما دامت

مطلب لابد أن یكون المسکن  
 بتدرجها کما فی الطعام  
 والکسوة

مطلب أسکنها فی مسکن  
 شرعی لیس فیها بئر ولا حوض  
 کفی

مطلب یکنی عاود اوله باب  
 علی حدة مشمل علی مرافق  
 شرعیة

مطلب لیس لها طلب مؤنسة  
 وخادم

مطلب لا یلزمه أن یسکنها  
 فی دار ذات ماء جار ومساکن  
 متعددة

مطلب له منع أتمها الا  
 فی الجمعة مرة

مطلب له أن یقل علیها  
 الا عن الابوین

مطلب لیس للزوجة الامتناع  
 عن السکنی مع أولاده  
 الصغار وكذا مع أتمه وأتم ولده

مطلب دعاها الی مسکن  
 شرعی فأبیت تكون ناشرة  
 لانفقة لها

مطلب فی بیان الناشرة  
 مطلب لها الامتناع من  
 النقلة معه لصداقها الحال  
 دون المنجم والکسوة

على ذلك قال في البحر والمراد بالخروج كونها في غير منزلة بغير اذنه فيشمل ما اذا امتنعت عن الجنى الى منزلة ابتداء بعد ايقافه بمجل مورها اه ومثله في النهر (سئل) في صغيرين لا مال لهما ولا كسب ولهما أب معسر وأخ لأب موسر فهل تكون نفقة ما على أخيهما الموسر المذكور \* (الجواب) نعم قال في شرح التنوير وكذا يجب لطفه الفقير ولولده العاجز عن الكسب لا يشاركه أى الأب أحد في ذلك كنفقة أبويه وعمره به يبقى ما لم يكن معسرا فيلحق بالميت فتجب على غيره بالرجوع عليه على الصحيح من المذهب الا لام موسرة بجراد وفي الخائنة المحتاج في حكم النفقة كالعدم اه والمسئلة مستفادة من الخائنة من الاصل الذي نقلناه عنها كما تقدم وفي البحر والاب الفقير يلحق بالميت \* (سئل) في رجل من طلبة العلم الشريف لا مال له ولا يحسن الكسب لكونه من ذوى البيوت وهو مدرس وله أب موسر فهل تكون نفقة على أبيه \* (الجواب) نعم ذكر في البرازية قال العلامة الخوافي واذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يمتدون اليه لا تسقط نفقاتهم عن آبائهم اذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا العقلية والخلافات الركيكة وهذه بيانات الفلاسفة وبهم رشد والا يجب لسان الحكم وفي الخوافي الزاهدى راعى الاسرار لنجم الدين قال الشيخ الامام أبو منصور الماتريدى لزوم على المسلمين كفاية طالب العلم اذا خرج لطلب حتى لو امتنعوا عن كفايته يجبرون كما يجبرون في دين الزكاة اذا امتنعوا عن أدائها والتصدق على العالم الفقير أفضل منه على الجاحل وعن أبي حفص الدفع الى من عليه دين ليعفى دينه أحب الى من الدفع الى فقير لم يكن عليه دين اه \* (سئل) فيما اذا فرض القاضي لصغير على أبيه الحاضر بمجلسه كل يوم مصريتين لنفقة وأذن لجدته الحاضرة له في تناول ذلك من أبيه وفي الاستدانة عند تعذر الاخذ منه والرجوع عليه بذلك ثم تعذر الاخذ من أبيه لغيبته فاستدانت الجدته وأنفقت على الصغير ثم حضر الاب وتريد الرجوع عليه بما استدانتاه ونفقة بعد ثبوت ما ذكر فهل لها ذلك \* (الجواب) نعم لو فرض القاضي على الاب نفقة ولولده وتركه الاب بلا نفقة فاستدانت الام وأنفقت بأمر القاضي كان لها أن ترجع بذلك على الاب ويجبس الاب بنفقة الولد وان كان لا يجبس بسائر الديون خائنة من فصل نفقة الاولاد وتقدم أن الاب لا يجبس بنفقة ولده اذا ادعى الفقر فلا ينافى ما هنا \* (سئل) فيما اذا فرض القاضي ليعين قدرا من الدراهم لنفقة ما على عهدها ومضى على ذلك أكثر من شهر ولم تستد أنهما المأذون لها بذلك بأمر قاض فهل تسقط \* (الجواب) سقطت فيما مضى لحصول الاستعناء قضى بنفقة غير الزوجة زاد الزيلعي والصغير ومضى مدة أى شهر فأكثر سقطت لحصول الاستعناء فيما مضى وأما ما دون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير دينا باقضاء الآن يستدين غير الزوجة بأمر قاض فلو لم يستد بال فعل فلا رجوع بل في الذخيرة ولو كل أطفاله من مسئلة الناس فلا رجوع لاتهم ولو أعطى شيئا واستدانت شيئا أو أنفقت من مالها رجعت بما زادت خائنة الخ اه شرح التنوير للعلائي أقول قوله أو أنفقت من مالها يؤهم أنه اذا أمرت بالاستدانة وأنفقت من مالها ترجع بما فرض للاطفال مع أن شرط الرجوع الاستدانة بالفعل في غير نفقة الزوجة كما قاله أولا على أنى لم أر ذلك في الخائنة وانما رأيت فيها أن المرأة اذا فرضت لها النفقة فأكلت من مالها أو من مسئلة الناس لها الرجوع بالمفروض على الزوج اه نعم ذكر في البحر عن الخائنة رجل غاب ولم يترك الاولاده الصغار نفقة ولا قهرهم مال تجبر الام على الانفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه وفهم منه صاحب البحر أن لها الرجوع اذا أنفقت من مالها بلا اشتراط استدانة ولا اذن بها بخلاف ما اذا أكلوا من المسئلة ولا يحنى بعده فان قوله تجبر الام معناه أن القاضي يأمرها بالانفاق من مالها فاذا فعلت ترجع كالأمراها بالاستدانة فاستدانت فقد ظهر أنه لا فرق بين ما اذا أمرها بالاستدانة أو بالانفاق من مالها ففعلت بخلاف ما اذا أنفقت عليهم

مطلب الاب المعسر ملحق بالميت

مطلب طالب العلم الشرعى يجب نفقته على أبيه

مطلب يلزم المسلمين كفاية

طالب العلم

مطلب التصديق على العالم

الفقير أفضل منه على الجاهل

مطلب فرض عليه القاضي

نفقة ولده وأذن لجدته

بالاستدانة الخ

مطلب أمرها بالاستدانة

لنفقة ولديها ولم تستد

سقطت

من مالها أو غيره بلا أمر فانه لا رجوع لها كالأول أو طعمتهم من المسئلة وما في البرازية من أنه لو أمر ح  
 بالاستدانة على أبي الصغير فأنفقت عليه من مالها أو من مسئلة الناس لا ترجع لا يخالف ذلك خلافا  
 لما فهمه صاحب البحر لأن ما مر عن الخاتمة فيما إذا أمرها بالانفاق من مالها ففعلت ترجع وهذا فيما  
 إذا أمرها بالاستدانة فأنفقت من مالها فلا ترجع لخالفها أمر القاضي كاتبه عليه الخير الرملي  
 ولا يخفى عليك أن هذا كله يخالف لما مر عن الزيلعي من استثنائه الصغير أيضا حيث جعله كالزوجة  
 ويخالفه أيضا إطلاق المتون ولذا لم يعتبره المؤلف وأفتى بخلافه فتنبه \* (سئل) \* في رجل  
 تجمد عليه زوجته كسوة مفروضة ماضية في ست سنوات غير مستدانة بأمر قاض ومات  
 قبل أدائها فهل تسقط بموته \* (الجواب) \* نعم والنفقة لا تصير ديناً بالقبض أو الرضا وبموت  
 أحدهما وطلاقها يسقط المفروض إلا إذا استدانت بأمر قاض فلا تسقط بموت أو طلاق في الصحيح  
 تنوير وشرحه للعسائي \* (سئل) \* في رجل حلف بالحرام على زوجته أن لا تتخبر بالابانة  
 وخرجت بدون اذنه ولها عليه كسوة مفروضة غير مستدانة بأمر قاض فهل تسقط بذلك  
 \* (الجواب) \* نعم كما صرح بذلك في التنوير والخاتمة والظهيرية وأفتى به الشيخان الامام الصدر  
 الشهيد والشيخ الامام ظهير الدين المرعشي صاحب الظهيرية والعلامة الخير الرملي قيسا على  
 الموت لكن فرق في المنع نقلا عن جواهر الفتاوى بين الطلاق الرجعي والطلاق البائن قال والفتوى  
 في الرجعي أن لا تسقط كي لا يتخذ الناس ذلك حيلة والمسؤول عنه هنا طلاق بائن لأن الجلف بالحرام  
 بائن كما صرح حوايه أقول هذه المسئلة فيها كلام طويل فقد ضعف في البحر القول بسقوط النفقة  
 بالطلاق ولو بائنا واستدل له بأمور وأطال ونازعه المقدسي في شرح نظم الكنز وأطال أيضا ثم قال  
 الذي يتعين الصبر اليه التأمل عند الفتوى أي في أنه هل جعل طلاقها حيلة للسقوط أولا وكذا نازعه  
 أخوه صاحب النهر والخير الرملي لكن اتصراه الشرع بالائى في شرح الوهبانية وقال وهو الاصح  
 ورد ما ذكره ابن الشحنة وبشعر كلام الشيخ علاء الدين بالميل اليه وقد بسطت ذلك في حاشيتي على  
 البحر فينبغي التأمل عند الفتوى كما قال المقدسي والله تعالى أعلم قال المؤلف قال الرملي في حاشية  
 البحر وقيد السقوط بالطلاق شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي بما إذا مضى شهر يعني  
 فأزيد وهو قيد لا بد منه تأمل اه أقول بل صرح بالمسئلة في البحر والشرع بالية وكتب فيما علقته  
 على الدر المختار عند قوله والنفقة لا تصير ديناً بالقبض أو الرضا ونصه أطلق المصنف فشمحل المدة  
 القليلة لكن ذكر في الغاية أن نفقة ما دون شهر لا تسقط وعزاد الى الذخيرة فكانه جعل القليل  
 بما لا يمكن التمزع عنه اذ لو سقطت بعض السير من المدة لما تمكنت من الاخذ أصلا اه بجزر ونحوه  
 في الشرع بالية عن البرهان اه \* (سئل) \* في رجل طلق زوجته الحامل منه ومضى بعض مدة  
 العدة وتريد مطالبة الا بالنفقة الماضية في المدة المزبورة من غير فرض قاض ولا تراض فهل  
 سقطت المدة الماضية \* (الجواب) \* نعم وفي المجتبى ونفقة العدة كنفقة النكاح وتسقط بعض  
 المدة لا يفرض أو صلح الخ وفي الخلاصة المدة إذا لم تأخذ النفقة حتى انقضت عدها سقطت نفقتها  
 هذا إذا لم تكن مفروضة أما إذا كانت مفروضة فقد ذكر الصدر الشهيد في الفتاوى عن شمس الأعنة  
 الحلواني أنه قال المختار عندي أنها لا تسقط اه بجزر قال في النهر والطلاق المتون يشهد لهذا اه  
 وإذا فرض القاضي نفقة العدة وقد استدانت على الزوج أو لم تستدن ثم انقضت عدها قبل أن يقبض  
 شيئا من الزوج فان استدانت بأمر القاضي كان لها أن ترجع على الزوج بذلك وان لم تستدين أصلا  
 فالصحيح أن لا ترجع أنفع الوسائل وفي ركن الأئمة الصباغى الاستدانة بالاستقرار فان استدانت  
 هل تصرح انى استدين على زوجي أو تنوى أيما إذا صرحت بظاهر وكذلك إذا نوت وإذا لم تصرح  
 ولم تنو لم يكن استدانة عليه ولو ادعت أنها نوت الاستدانة وإنكار الزوج فالقول له كذا في المجتبى اه

مطلب النفقة الغير المستدانة  
تسقط بالموت

مطلب في سقوط الكسوة  
بالطلاق البائن

مطلب انما تسقط النفقة  
بالطلاق إذا مضى شهر فأكثر  
مطلب نفقة العدة تسقط  
بعض المدة كنفقة النكاح

مطلب النفقة على الجدة  
الموسرة دون الأم المعسرة

مطلب تفرض النفقة  
في استحقاق الغائب  
مطلب فرض على نفسه لها  
ولا ينهها كل يوم كذا وضت  
مدة لا تسقط

مطلب تلزمه نفقة زوجته  
وان كان محجوباً بدين  
مطلب يبطل الفرض اذا  
انفق بعده على الاكلي عونا

مطلب فيما لو طلبت تقدير  
النفقة بالدرهم

مطلب قر الكسوة دراهم  
ثم طلبتها قاشاً لها ذلك  
مطلب اعترف الزوج أن لها  
بذمتها كسواى لزمته  
ولا يستفسر القاضي أن يبر  
بقضاء أو تراض

مطلب اعترف أنه قر لها  
كل سنة كذا فأنكرت الرضا  
بذلك لا يلزمه ما اعترف به  
مطلب اذا ادعت المطلقة  
أنها حامل فالقول لها  
وليها النفقة

مطلب عليه ديون وله  
استحقاق يوزع ما فضل عن  
نفقته على الديون

مطلب على الكسوب  
مسكن لبنته البالغة الفقيرة

من الغفار \* (سئل) \* في أيتام لا مال لهم ولا كسب ولا هم أم معسرة وجدة لاب موسرة لا غير فهل  
نفقتهم على جدتهم \* (الجواب) \* نعم ونقلها ما مر أول الباب \* (سئل) \* في رجل سافر وزله  
زوجته بلا نفقة ولا منفق وله قدر استحقاق معلوم من جنس النفقة تحت يد أخيه الناظر على الوقف  
وهو مقر بذلك وبالزوجة فهل لها أن تطلب من القاضي أن يفرض لها النفقة في الاستحقاق  
المذكور ويحلفها أن الغائب لم يعطها النفقة ويأخذ منها كفيلاً \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
في رجل فرض على نفسه برضا له زوجته وابنه الصغير منها في كل يوم كذا النفقة ما مضى لذلك عدة أشهر  
دفع منها بعضها وامتنع من دفع الباقي بلا وجه شرعي فهل يلزمه الباقي \* (الجواب) \* نعم لأن  
النفقة لا تصير ديناً بالقضاء أو الرضا كما في التنوير أقول هذا اسم لم بالنظر الى نفقة الزوجة فانها  
لا تسقط بغير المدة بعد فرضها أو ما بالنظر الى نفقة الصغير فهو مبيى على ما مر قبل صفحة عن الزيلعي  
من أنه كان زوجته وقد علمت ما فيه \* (سئل) \* في رجل حبس بدين شرعي عليه ويرغم أنه لا يلزمه  
الانفاق على زوجته لكونه محجوباً سافه ليلزمه نفقته ولا عبرة برغمه \* (الجواب) \* نعم والمسئلة  
في البحر مفصلة وفي شرح التنوير وغيرهما من المعتبرات \* (سئل) \* في رجل تزوج امرأة ودخل  
بها في دار أبيها وفرض لها نفقة معلومة في كل سنة بتوافقه ما تم فقها لداره وانفق على الاكل عونا  
من غير تقدير فهل يبطل الفرض السابق لرضاها بذلك \* (الجواب) \* نعم كما في العلائي والبحر  
والنهر وسئل قارئ الهداية اذا طلبت تقدير النفقة لها ولا ولادها دراهم هل لها ذلك أجاب  
لا يجب بل الواجب عليه طعام وادام على الغني خبز حنطة ولحم غداء وعشاء بقدر كفايتها والمتوسط  
خبز ودعوى وعلى الفقير خبز وجبن وخل إلا أن يعلم القاضي أنه يضارها في ذلك فيعرض عليه شيئاً  
واذا امتنع من أن يفرض شيئاً حبس حتى يفرض وسئل أيضاً فيما لو قر لها ما بلغا من النفقة وفي نظير  
كسوتها عليه وحكم الحاكم به فوجعت وطلبت كسوتها قاشاً فأجاب لها ذلك وأطلب كفايتها  
وان حكمهم الحاكم لكن لا مستقبل وتستحق قاشاً يناسبها وسئل أيضاً اذا ادعت عليه بكسواى  
ماضية فاعترف الزوج بها أو أنها باقية في ذمته فهل يؤخذ باقراره وخل يلزم التناخي أن يستقيم  
منه هل لملك ذلك بقضاء أو تراض منكم فأجاب المحكمه الماضية انما تقر في الذمة بقضاء  
أو تراض فاذا أقر أنها في ذمته ألزم بها ولا يستفسر القاضي لكن ينبغي للقاضي أن لا يسأل الزوج  
عن الدعوى حتى تدعى الزوجة أن لها في ذمته كسوة ماضية بقضاء أو تراض وسئل أيضاً في  
ادعت عليه بكسوتها الماضية فذكر أنه قر لها كل سنة كذا وكذا فأنكرت الرضا بما ذهله فهل يلزم  
الزوج ما اعترف به فأجاب انما يقتضى بالكسوة والنفقة الماضية اذا سبق قضاء بهما أو تراض من  
الزوجين فاذا قال لم أرض بما قررت به فقد ردت اقراره لا نأخذ لا ترضى بالقليل وترضى بالترك وسئل  
أيضا اذا قالت المطلقة انما حامل وأنكر المطلق فشهدت القوابل بالجل وأنما في شهر أو ثلاثة فهل يثبت  
الجل بهذه المدة فأجاب اذا ادعت أنها حامل فالقول لها في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل  
وهي ستان فقالت كنت أنظن أني حامل وتبين خلاف ذلك ولم أحض فلها النفقة الى أن تحيض ثلاث  
حيض وان طال المدة اه \* (سئل) \* فيما اذا كان على زيد ديون لجماعة ولا يملك شيئاً وله قدر  
استحقاق في وقف أهلي فهل يوزع ما يفضل من قدر الاستحقاق المزبور عن نفقته بين أرباب الديون  
\* (الجواب) \* نعم كسبه الفقير عماد الدين الجواب كما به عم الوالد أجاب \* (سئل) \* في رجل  
مديون له تبارتني غلاته بنفقة عياله ويفضل منها فهل يصرف الفضل المذكور لدينه  
\* (الجواب) \* لصاحب الدين مطالبته بذلك \* (سئل) \* في رجل كسوب يفضل شيء من  
كسبه عن قوته وله بنت بالغة فقيرة طلبت منه مسكناً فهل لها ذلك \* (الجواب) \* نعم لأن نفقة  
البنات البالغة المعسرة على الأب كصغيرة على كافي الخلاصة والبرازية وغيرهما \* (سئل) \* في رجل له

مطلب له أن يأتي ولده  
بكذائنه وان كافته الحاضنة  
الدرهم

مطلب يفرض القاضي  
التفقة لزوجة الغائب  
ويأمرها بالاستدانة  
مطلب في تقدير مدة الغيبة

مطلب لا يصح فرض التفقة  
عليه مع امكان حضوره

مطلب لا يفرض التفقة  
على الاخ الغائب

مطلب يجب التفقة لخادمها  
المملوك لو كان الزوج موسرا

مطلب ليس لها الاتفقة  
خادم واحد مملوك لها

مطلب له أولاد لا يكفيهم  
خادم واحد فرض عليه  
لخادمين أو أكثر

مطلب ليس لها الامتناع  
من السكنى مع جاريته  
مطلب لا تفقة على الذي  
لاولاد أخيه المسلمين

ابن صغير يريد أن ينفق عليه بقدر ما يكفيه بالمعروف من مأكل وملبس وتأني حاضنته الا الدرهم فيل  
لا تقدر التفقة بالدرهم \* (الجواب) \* نعم لا تقدر التفقة بالدرهم والدنا نرى كافي الاختيار لكن  
في البحر عن المحيط ثم المجتبى ان شاء القاضي فرضها أصنافاً أو قترها بالدرهم ثم يقدر بالدرهم كذا  
في الدر المختار \* (سئل) \* في رجل غاب وترك زوجته وأولاده الصغار منها بلا نفقة ولا منفق  
وليس الصغار مال وتريد الزوجة أن يفرض القاضي نفقة لها ولهم ويأمرها بالاستدانة لترجع على  
الزوج اذا حضر بعد تخليفها أن الغائب لم يعطها التفقة ولا كانت ناشزة ولا مطلقة صحت عدها وبعد  
تخليفها واقامت ما بينة على النكاح ان لم يكن القاضي عالماً بالنكاح فهل لها ذلك \* (الجواب) \* نعم  
رجل ذهب الى القرية وتركها في البلد فلقاضي أن يفرض التفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة مفر  
اه قية أقول ومنه في القيساني وفيه أيضاً وينبغي أن يفرض نفقة عرس المتوارى في البلد  
ويدخل فيه المفقود اه لكن في البحر عن الصيرفية تقييد الغيبة بكونها مدة سفر ثم قال وهو  
قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونه يسهل احضاره ومراجعته اه وكذا نقله الخیر الرمي في حاشيته  
عن التتارخانية وكتب في حاشيته على المنع عند قوله وقال زفرية قضى بها أي بالتفقة على الغائب وعلى  
القضاء اليوم على هذا ففتى به مانعه أقول سئلت عن رجل تقدم الى القاضي وقال له ان زيدا  
الحاضر بالبلد زوجته ابنتي ولم يدخل بها ولا ينفق عليها فافرض عليه نفقة ففرض عليه ولم يحضره  
لينظر ما جوابه هل يصح ذلك الفرض وبطال بما فرض أم لا فأجبت بأنه لا يصح لان جواب زفرانها  
هو في الغائب وانما استحسنه المشايخ وأقوا به للساجدة أما الذي يمكن احضاره لعدم غيبته فلا فاعل  
من علمنا يجوز الفرض عليه من غير حضوره وهو مقرب يملكه حاضره في محله فلا حول ولا قوة الا بالله  
لله العليم ان الله وان الله راجعون اه \* (سئل) \* في امرأة فقيرة لها أخ لاب غائب في بلدة  
بعيدة طلبت من القاضي أن يفرض لها عليه نفقة فهل يكون الفرض غير صحيح \* (الجواب) \* نعم  
قال في الخيرية شرط وجوب نفقة القريب غير ذي الولاد الطلب والخصومة بين يدي القاضي فلا تصح  
على غائب ولو معيناً كيف مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم صحة ما ينفعه كثير من النزاع في فرض التفقة  
لمثل هؤلاء اه \* (سئل) \* في امرأة لها جارية مملوكة تتخذ معها وتكف زوجها التفقة الاتفاق  
على الجارية فهل ليس لها ذلك \* (الجواب) \* نعم ويجب لخادمها المملوك لو كن الزوج موسرا  
يعني اذا كن خادمه فترغ لخدمتها ليس له شغل غير خدمتها وهو مملوك لها يحكمه اقيه الزبلي في شرح  
الكثر قال وهو ظاهر الرواية فان كن غير مملوك لها لا تستحق التفقة للخادم كلقاضي اذا لم يكن له خادم  
لا يستحق نفقة الخادم من بيت المال ومنهم من قال كل من يتخذها اذا علمت هذا علمت أن اطلاق الكثر  
على غير ظاهر الرواية وهذا اذا كانت حرة وان كانت أمة لا تستحق نفقة الخادم \* (سئل) \*  
في الزوجة الحرة اذا كانت من بنات الاشراف ولم يأتها زوجها بطعام مهياً وهو موسر وطلبت منه  
نفقة خادمين أو ثلاثة غير مملوكين لها فهل ليس لها مطالبة الا بتفقة خادم واحد مملوك لها ان كن لها  
ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي الفتاوى الصغرى المنكوحة اذا كانت أمة لا تستحق نفقة الخادم  
ونفقة الخادم لبنات الاشراف وفي العمالية للزوج أن يستخدم خادمها اذا أثبت الخدمة فلا نفقة  
بخراة الروايات أقول قال في البحر وقيد بالخادم لانه لا يلزمه نفقة أكثر من خادم واحد لها وهذا  
عندهما وقال أبو يوسف يفرض لخادمين ثم قال فالخادم أن المذهب الاقتصار على واحد مطلقاً  
والأخذ به عند المشايخ قول أبي يوسف وفي فتح القدير والذخيرة لو كن له أولاد لا يكفيهم خادم واحد  
فرض عليه لخادمين أو أكثر مقدار ما يكفيهم اتفاقاً اه \* (سئل) \* فيما اذا امتنع من السكنى  
مع جارية زوجها فهل ليس لها ذلك \* (الجواب) \* نعم على المختار كما صرح به في البحر لانه يحتاج الى  
الاستخدام فلا يستغنى عنها \* (سئل) \* في ذمي له أولاد أخ أيتام لا مال لهم ولهم أم مسلمة

تكلف عنهم المذکور والانفاق عليهم فهل لا يلزمه نفقتهم \* (الجواب) \* نعم ولا تجب النفقة مع  
الاختلاف ديناً باللزوجة والاصول والفروع الذميين \* (سئل) \* في امرأة مات عنها زوجها  
وترغم أن لها نفقة المعتدة في تركته فهل ليس لها ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في الدر المختار لا تجب  
النفقة بأنواعها للمعتدة موتاً مطلقاً ولو حاملاً الا اذا كانت أم ولد وهي حامل من مولاهما فلها النفقة  
من كل المال جوهره اهـ \* (سئل) \* في رجل مات عن أم ولد له الحامل منه وخلف تركته هل  
تفرض لها النفقة في تركته \* (الجواب) \* نعم لها النفقة في ماله حتى تضع كما أفق بذلك ابن نجيم  
\* (سئل) \* فيما اذا كانت الزوجة كبيرة والزوج صغيراً فقير وله أب فهل يستدين الأب لنفقتها  
ثم يرجع بذلك على الابن اذا أبسر \* (الجواب) \* نعم قال في الخاتمة واذا كانت كبيرة وليس للصغير  
مال لا تجب على الأب نفقة امرأته ولده ويستدين الأب لنفقتها ثم يرجع بذلك على الابن اذا أبسر اهـ  
أقول قال الخبير الرمي في حاشية البحر وكذا في الزيلعي وكثير من الكتب \* (سئل) \* في رجل  
غاب عن زوجته هل تجب على أبيه نفقتها \* (الجواب) \* لا تجب كما صرح به في الخلاصة وتؤمر  
بالاستدانة والرجوع عليه اذا حضر أقول هذا موافق لما في متن الملتقى ومن المختار من أن نفقة  
زوجة الابن على أبيه ان كان صغيراً فقيراً أو زمناً اهـ فان مفهومه أنه اذا كان صغيراً غنياً أو كبيراً غنياً  
زمن لا تجب نفقة زوجته على أبيه لان نفقته لا تجب حينئذ على أبيه فنفقة زوجته بالاولى ولا يخفى أن  
ذلك يشمل الكبير الغائب اذا كان غير زمن أو كان غنياً فلا تجب نفقته على أبيه فكذلك نفقة زوجته  
على أنه في باب المهور صرح في متن التنوير بأن الصغير الفقير اذا زوجته أبوه امرأة لا يطالب بمهرها الا  
اذا ضمنه كما في النفقة قال شارحه العلائي فانه لا يؤاخذ بها الا اذا ضمن اهـ وهذا قول آخر مقابل لما مر  
عن الملتقى والمختار وعزاه في الاختيار شرح المختار الى المبسوط فهذا في الفقير الصغير الواجبة نفقته  
على أبيه فكيف الغنى الكبير الحاضر أو الغائب وفي الخاتمة وليس على الأب نفقة زوجة الابن  
وفي الخلاصة يجبر الابن على نفقة زوجة أبيه ولا يجبر الاب على نفقة زوجة ابنه وفي رواية انما تجب  
نفقة زوجة الاب اذا كان الاب حراً أيضاً أبوه زمانه يحتاج الى الخدمة والا فلا قال في المحيط فعلى هذا  
لا فرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المناسبة يجبر الاب على نفقة خادمه اهـ قال في البحر  
وظاهر ما في الذخيرة أن المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الاب أو جاريته أو أم ولد حيث لم يكن بالاب  
عليه وأن القول بالوجوب مطلقاً هو رواية عن أبي يوسف اهـ وأنت خير بأهله اذا كان المذهب ذلك  
يلزم أن يكون المذهب أيضاً عدم وجوب نفقة امرأة الابن على أبيه بالاولى لان خدمة الاب واجبة  
على الابن دون العكس فاذا لم تجب نفقة خادمة الاب على الابن لا تجب نفقة خادمة الابن على أبيه اذا  
علمت ذلك ظهرك ضعف ما في المجتبى وعزاه في الدر المختار الى واقعات قدرى أفندي من أنه يجبر الاب  
على نفقة امرأته ابنه الغائب الخ اذ لا شبهة أنه لا يعارض ما في الكتب التي قد منها هامتونا وشروحا  
وفتاوى ولذا لم يعول عليه المؤلف هنا بل أفق بما في عامة كتب المذهب المعتمدة تبعاً للعمدة المتأخرين  
الشيخ خير الدين والشيخ اسماعيل الحائلي اللهم الا ان يكون معنى ما في المجتبى أن الاب يجبره القاضي  
على دفع النفقة لتكون ديناً على ابنه الغائب يرجع به عليه اذا حضر فلم تكن النفقة واجبة على الاب  
بل هي على الابن وربما يؤيد هذا التوفيق ما تقدم في جواب السؤال السابق عن الخاتمة من أن الاب  
يستدين لنفقة زوجة ابنه الصغير الفقير ليرجع عليه اذا أبسر فليأتل \* (سئل) \* في امرأة فقيرة  
عاجزة عن الكسب لها ابن بالغ فقير كسوب فهل على الابن أن يدخل آتته في نفقته \* (الجواب) \* نعم  
وفي الخلاصة المختار في الفقير الكسوب أن يدخل الابوين في نفقته بجر \* (سئل) \* في امرأة  
مجنونة مانعة نفسها من الزوج بغير حق فهل لا نفقة لها مادامت كذلك \* (الجواب) \* نعم قال  
في التارخانية اذا كانت المرأة رتقاء أو قرناً أو صارت مجنونة أو أصابها بلاء يمنع الجماع أو كبرت

مطلب لانفقة لمعتدة الموت

مطلب مات عن أم ولد

الحامل منه اهل النفقة

في تركته حتى تضع

مطلب في نفقة زوجة

الصغير الفقير

مطلب في نفقة زوجة

الغائب على أبيه

مطلب على الفقير الكسوب

أن يدخل آتته في نفقته

مطلب للمجنونة النفقة

اذا لم تمنع نفسها من الزوج



مطلب عليه نفقة زوجته  
المريضة ونفقة خادماتها  
المملوكة لها  
مطلب أنفق على معتدة  
الغير الخ

مطلب لانه نفقة على ابن العم  
مطلب مريضة عيكتها النفقة  
الى بيت الزوج وامتنعت  
لان نفقة لها

مطلب فرض عليه اطفاله  
كذا وأذن لامه بالانفاق  
بمات ترجع في تركته  
مطلب النفقة على الجدة  
لام دون الحالات  
مطلب تجب نفقة العاجز  
على ابني بنته الموسرين  
مطلب تريد أم اليتيم  
الانفاق عليها من مالها  
والجدة تبرع بذلك لها ذلك  
مطلب تحرير مهمم فيمالو  
طلب الام الاجرة من مال  
الصغير والجدة تربيته مجانا

حتى لا يمكن وطرحا يحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعدما انتقلت الى بيت  
الزوج أو قبل ذلك اذ لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق اه أنقروى \* (سئل) \* في حرة  
مريضة لها زوج موسر وشى لا تقع نفسها منه ولها خادمة مملوكة لها لا شغل لها غير خدمتها بالفعل فهل  
يفرض عليه نفقته ونفقة الخادمة المذكورة \* (الجواب) نعم والمستل في التنوير \* (سئل)  
في رجل أنفق على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها ثم أبت التزوج به وفقد كان دفع ذلك لها في كل يوم  
ويريد الرجوع عليها بذلك فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم أنفق على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها  
فإن تزوجته لا يرجع مطلقا وإن أبت فله الرجوع إن كان دفع لها وإن أكلت معه فلا رجوع مطلقا  
اه جرح عن العمادية وغيره وأفتى بذلك الخير الرملي \* (سئل) \* في أيتام فقراء عليهم ابن عم عصبه  
فهل لا يلزمه نفقتهم \* (الجواب) \* نعم لانه ليس بحرم وإن كان وارثا بشرط النفقة أن يكون محرما  
كما مر \* (سئل) \* في مريضة انتقلت الى دار أبويها وطالب زوجها نقلها الى مسكنه الشرعي  
فامتنعت مع إمكان ذلك فهل لا يلزمه نفقتها والحالة هذه \* (الجواب) \* نعم مرضت في بيت  
الزوج بعد الدخول فانتقلت الى بيت أبيها قالوا إن كانت بحال يمكن النقل الى منزل الزوج بمحضة أو  
نحوها فلم تنقل فلا نفقة لها وإن كان لا يمكن نقلها فلها النفقة بحر \* (سئل) \* في رجل فرض  
على نفسه لطفله كل يوم كذا وأذن لأم الطفل المطلقة في صرف ذلك لترجع عليه فصرقت على ابنها  
في مدة معلومة ومات الأب عن تركه وتريد الأم الرجوع بذلك في التركة فهل لها ذلك \* (الجواب) \*  
نعم وأفتى بذلك الخير الرملي قائلا وقد أوضحت ذلك في حاشيتي على البحر ومترتبته \* (سئل) \*  
في أيتام لا مال لهم ولا كسب لهم جدته لام موسرة وخالات موسرات فهل تكون نفقتهم على جدتهم  
المزبورة \* (الجواب) \* نعم ولو استويا في الحرمة كعم وخال ربح الوارث للعمال ما لم يكن معسرا  
فيجعل كالميت شرح التنوير والجدة حنا وارثة للعمال فالنفقة عليها \* (سئل) \* في معسر ذي عيال  
عاجز عن الكسب له ابنة بنت موسر إن دل تلزمهما نفقته \* (الجواب) \* نعم وتجب على موسر  
يسار الفطرة النفقة لاصوله ولوالديه وأمه ذخيرة وتما في شرح التنوير والبحر \* (سئل) \* في يتيمة  
لها مال مخلف عن أبيها تحت يد وصيها أبت أمها الانفاق عليها الا من مالها المذكور والتمت جدتها  
لا يبيها الانفاق عليها من مال نفسها متبرعة وابقاء مال الصغيرة لها وفي ذلك مصلحة ظاهرة للصغيرة  
فهل تجب الجدة الى ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي المنية تزوجت أم صغيرتي في أبوه وأرادت تربته  
بلا نفقة مقدرة وأراد وصيه تربته به ادفع اليها الا اليه ابقاء ماله وفي الحواشي تزوجت بأجنبي وأرادت  
تربيته بنفقة والتزمه ابن العم مجانا ولا حاشية له فله ذلك اه شرح التنوير للعلائي من الحضانة ومثله  
في المنح أقول ظاهر استدلال المؤلف بذلك أن اليتيمة في صورة السؤال تدفع للجدة المتبرعة مع أن  
الحضانة للام لانه لم يذكر في السؤال أنها ساقطة الحضانة بتزوج ونحوه وفي دفعها للجدة ابطال لحق  
الام في الحضانة وقد يقال فيما نقله عن المنية دليل على دفعه للجدة المتبرعة ابقاء ماله ويسانه أن الام  
في مسئلة المنية لما تزوجت سقطت حضانتها فصارت بمنزلة الوصي فإذا تبرعت بالنفقة تقدم على  
الوصي الطالب للنفقة ابقاء ماله للصغير وإن كانت تربيته في حجر زوجها الأجنبي عنه ولا يقال إنما  
قدمت على الوصي لابقاء ماله ولو كونهما أشفق عليه من الوصي لانا نقول العلة ابقاء ماله فقط  
بدليل مسئلة الحواشي فانه مصرح بدفعه لابن العم المتبرع ابقاء ماله وإن كانت أمه الطالبة للنفقة  
أشفق فعلم أن مصلحة ابقاء ماله مقدمة على مصلحة كونه عند أمه الساقطة الحضانة وإذا تبرعت  
الام الساقطة الحضانة ودفع اليها ابقاء ماله مع كونها تربيته في بيت زوجها الأجنبي الذي ينظر اليه  
شرا ويبطعه نرا فدفعه الى جدته في مسئلتنا أولى لان لها حق الحضانة في الجملة ولها شفقة عليه  
وفي دفعه اليها ابقاء ماله والظاهر أن التبرع باجرة الحضانة كالتبرع بالنفقة لانها منافعان قلت يرد

مطلب لها أب معسر وعمة  
موسرة الخ

مطلب حادثة الفتوى  
في زمانها

مطلب للزوجة طلب  
الكفيل بنفقة شهر إذا  
أراد الزوج السفر

مطلب لا يحبس الحد الفتي  
بنفقة الصغير الماضية

مطلب دفع لها نفقة شهر  
وتريد منه كفيل إلى أياهم  
لا يلزمه ذلك

مطلب مهم لا تصح كفالة  
نفقة الزوجة قبل الفرض  
أو التراضي

مطلب تجب النفقة للصغيرة  
مطابقة الوطء

عليك ما روي في باب الحضانه عن الخاتمة صغيرة لها أب معسر وعمة موسرة أرادت العمة أن تربي الولد  
بما لها مجانا ولا تمنعه عن الأم والام تأبى ذلك وتطالب الأب بالاجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه  
والصحيح أنه يقال للام أمان أن تمسكي الولد بخير أجر وأمان أن تدفعيه إلى العمة اه فقد جعل العمة  
المتبرعة أولى من الأم عند اعسار الأب ومفهومه كما قال الشهرستاني والخير الرملي أنه لو كان الأب  
موسرا يجبر على دفع الاجرة للام نظر الصغير اه وهنا في مسئلتنا للصغيرة مال في دفع منه الاجرة  
للأم نظر الها في ابقائها عند أمها قياسا على ما لو كان أبوها موسرا قلت قد علمت مما مر أن النظر لها  
في ابقاء ما لها المحتاجة اليه في صغرها وكبرها أولى من النظر لها في ابقائها عند أمها بخلاف ما إذا  
كان أبوها موسرا فإنه يؤمر بدفع الاجرة من ماله فإن فيه نظر الها بلا ضرر عليها والحاصل أنه قياس  
مع الفارق فإن المقيس عليه لا ضرر فيه للصغيرة أصلا بخلاف المقيس فإنه وإن كان فيه نفع من جهة  
لكن فيه ضرر من جهة أخرى وبهذا ظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا وهي صغيرة فوجب أتمه  
وتركت له ما لولاه أب معسر وجدة لام وحنة لاب متروجة بحجة الصغيرة أرادت أم أتمه تريته بأجر  
من ماله وأم أبيه ترضى بربيته مجانا وقد كتبت عند وقوع الحادثة رسالة سميتها الابانة عن  
أخذ الاجرة على الحضانه ومليت فيها إلى الجواب بدفعه بلحته المتبرعة لما ذكرته أنا وهو ظاهر عبارة  
المؤلف كما علمت هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم \* (سئل) في الزوج إذا أراد السفر وتحتشى زوجته  
أن لا ينفق عليها وتريد أن تأخذ منه كفلا بنفقة شهر فهل يجيبها القاضي إلى ذلك \* (الجواب) \*  
نعم والمسئلة في البحر وقد أفنى بمثل الخير الرملي أقول وأطلقه فمثل حجة الكفالة بها ولو لم تكن  
مفروضة وبه صرح في البحر عن الذخيرة وبأني تمامه قريبا \* (سئل) في حادثة لابنها تريد  
الدعوى على جد الاب بنفقة ماضية مفروضة عليه للابن وحبيه بذلك وهو فقير فهل لا يحبس بذلك  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) في الزوج إذا أراد السفر شهر أو دفع لزوجه نفقة شهر وتكافئه  
إلى أن يأتي لها بكفيل يكفله إلى أياهم فهل لا يلزمه ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) في كفالة  
النفقة للزوجة بعد فرضها هل تكون صحيحة \* (الجواب) \* نعم الكفالة بالنفقة قبل الفرض  
أو التراضي على معين لا تصح وبعد أحدهما تصح كما في الذخيرة بحج قوله ولا تجب نفقة مضت  
الابارضا والقضاء أقول هذا في غير مسئلة الكفالة لمريد السفر أما فيما تصح مطلقا فكافة مناه آتفا  
عن الذخيرة ولعل وجهه أن تلك المسئلة مبناها على الاستحسان رفق بالزوجة كما قالوه فلذا لم يشترط  
في صحتها الفرض كما أشار إليه الخير الرملي في حاشية البحر لكن نقل عن التتارخانية عن كتاب الاقضية  
رجل ضمن لامرأة النفقة والمهر فإن ضمن النفقة باطل إلا أن يسمى لكل شهر شيئا ومعناه أن الزوج  
مع المرأة يصطلمها على شيء مقدرة لنفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فحينئذ يجوز الضمان ولكن لا يلزمه  
الضمان أكثر من شهر اه ثم قال الرملي وتقدم أنه لو كفل بالنفقة كل شهر عشرة دراهم لزمه شهر  
وعند أبي يوسف يقع على الأب وعليه الفتوى وذكر في الخلاصة أن الأب لا يطالب بمهر زوجته إنسه  
ونفقته إلا أن يضمن وأطلق فقلا هو جواز الضمان مطلقا إلا أن يحمل على المقيد وحله عليه متعين  
توفيقا بين كلامهم اه أي فيحمل كلام من أطلق حجة الكفالة عليهم على ما إذا كانت بعد الفرض  
أو التراضي وقد يقال إن مسئلة مريد السفر كذلك وقول الذخيرة ولو لم تكن مفروضة لا ينافي في اشتراط  
التراضي والاصطلاح على شيء معين توفيقا بين كلامهم أيضا فليتأمل \* (سئل) في الزوجة  
إذا كانت صغيرة مطبقة للوطء فهل تجب نفقة أعلى زوجها \* (الجواب) \* نعم وفي البرازية  
ولا نفقة لصغيرة لا تصح للجماع وإن في بيت الزوج وإن كانت تصح للام وإناسة لا غير اختلفوا فيه وإن ظن  
هذا الزوج لزوم النفقة عليه فاللزم لا يلزم والالتزام باطل وإن كان الزوج صغيرا أو مريضا لا يطبق  
يلزمه النفقة والأب لا يؤاخذ به بالضمان اه \* (سئل) في رجل فرض عليه القباضي لولديه

تفسير بن نفقة فوق الشد والمعرف وفوق ما يكفها بكثير ثم يظهر أمره لتقاضي وأخبره جماعة بفقير  
 خطا عنه جانياً وأني قد رما بكفها بالمعروف فيسأل يكون أخا صغيها \* (الجواب) \* نعم ثم ينظر  
 إن كان ما وقع عليه الخلع أكثر من نكته بزيادة بسيرة فحين عدو وهي ما يدخل تحت تقدير المتدبرين  
 وإن كانت لا تدخل بطرح عنه وإن كان الماسخ عليه أقل بأن كان لا يملك فيه يزاد إلى مقداره  
 كنفائهم بجر \* (سئل) \* في امرأة فقيرة عابرة لها ابن أخ يقيم غنى فهل يؤمر الرضى به منع  
 دفعها من مال اليتيم \* (الجواب) \* نعم والمصلحة في البحر والمهر تحت قوله ولقريب محرم فقير  
 عابر عن الكسب بتدرا لاث \* (سئل) \* في مطلقة مضت عقدت أولها ابن رضيع تطلب من  
 أبيه على أرضاءه أجرة زائدة والاجنبية ترضعه بحالها فهل تكون الاجنبية أولى ترضعه عنده أم  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في امرأة أدامت من الخبز والمطبخ وهي ممن لا يخدم أهلها  
 فهل على زوجها أن يأتيه ببلعام مهيأ \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في امرأة أبت أرضاع  
 ولد لها فهل لا تجبر على ذلك ويستأجر الأب من ترضعه عندها \* (الجواب) \* نعم ولا تجبر الأم  
 لترضع ولدها يعني قضاء وإن لم يهاديانه لانه كالتفقة وهي على الأب وإطلاقه بيم ما إذا لم يكن للاب  
 ولأنه غير مال وذكر الخصاص أنها في هذه الحالة تجبر في الاختيار وهو الصحيح وفي الخاتمة تجبر  
 في هذه الحالة عند الكل وما إذا لم يجد من ترضعه أو وجد إلا أن الولد لا يأخذ ثدي غيرها لانه يتغذى  
 بالدهن وغيره من المائعات لكن الأصح أنها تجبر أيضاً وعليه الفتوى وقال في الفتح انه الاصول  
 لأن قصر الصبي الذي لم يستأنس الطعام على الدهن والشراب بسبب مرضه وموته ويستأجر الأب  
 من ترضعه عندها لأن الحضانه والنفقة عليه فهو وفي شرح التنوير العلائي ولا تجبر من لها الحضانه  
 عليها إلا إذا تعينت لها بأن لم يأخذ ثدي غيرها أو لم يكن للاب ولا للصغير مال \* (سئل) \*  
 في حاضنة لا ينها نكذات بنفقة مدة ثم عجزت عن ذلك وله مال تحت يداخونه فهل تكون نفقة في ماله  
 \* (الجواب) \* نعم وفي فتاوى العلامة الشافعي في امرأة فقيرة لها زوج غنى طلقها وبات منه بانقضاء  
 عدتها وإلهامه بنت صغيرة فأرادت السفر بهم فأنفعا حتى تسكن ينهما مادامت مسافرة فسكنها  
 فهل تكون هذه الكفالة صحيحة أم لا وإذا عجزت عنها كيف التخلص لدفع الضرر أوجب الذي يظهر أن  
 هذا التكفل غير لازم إذ هو التزام ما لا يلزم وإنما صححه مشايخنا فيما إذا خالها أو طلقها لانه حينئذ  
 وقع بدله عن تحليصها نفسها ولها أن ترفع أمر حالها كما في أمر دابا لاستدانة لنفقة الصغيرة المذكورة  
 لترجع بنظر ذلك على أبيها اهـ لمخصوم وقريسا عن البرازية قوله ولو ظن هذا الزوج لزوم النفقة  
 عليه فالتمس لا يلزم والالتزام باطل ومثله في الخيرية من النفقة \* (سئل) \* فيما إذا تعهد زيد بأن ينفق  
 على ولدي بنته الصغيرين وإلهما أب حاضر موسر ويريد زيد أن الرجوع عن تعهده فهل له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم لما ترأفقا \* (سئل) \* في صغار لا مال لهم ولا كسب وإلهما أب معسر غاب  
 وتركهم بلا نفقة ولا منفق وله اخوان موسر ان هل يؤمر ان بالنفاق على الصغار ليرجعوا  
 على أبيهم إذا أبسر \* (الجواب) \* نعم في الذخيرة إذا كان الأب معسرا والأم موسرة تؤمر أن  
 تنفق من مالها على الولد فيكون ديناً ترجع به عليه إذا أبسر لأن نفقة الصغير على الأب وإن كان معسرا  
 كنفقة نفسه فكانت الأم قاضية حقاً واجبا عليه بأمر القاضي فترجع عليه إذا أبسر ثم يجعل الأم  
 أولى بالحمل من سائر الأقارب بجر ونقل المؤلف عن خط جده العلامة عبد الرحمن العمادى قال  
 ويفهم مما في الذخيرة أنهم إن كانت فقيرة تستدين من الأقرب فالأقرب من أهل الأب فإن لم يوجد من  
 قرايتها ويكون ذلك ديناً يرجع به على الأب إن كان معسرا ويقاس عليه الغائب اهـ وفي البرازية  
 وإذا لم يكن للصغير ولا لأمه مال فأم الحائز الأم بالاستدانة على الصغير لترجع عليه به ولو غدا لا يصح  
 ولا ترجع اهـ أقول مرأول باب النفقة أن الأصل أنه إذا اجتمع لمن تجب له النفقة في قرابته موسر

مطلب فرض عليه فوق  
 الشد والمعرف يحق عنه منه

مطلب تجب النفقة في مال  
 الزوج له منه النفقة العاجزة  
 مطلب المتبرعة بالارضاع  
 عن الأم أولى من الأم  
 مطلب عليه أن يأتيها  
 ببلعام مهيأ حيث كانت ممن  
 لا يخدم  
 مطلب فيما إذا امتنع  
 الأم عن أرضاع ابنها

مطلب فيما إذا نكذت  
 بنفقة ابنها

مطلب إذا تعهد بالنفاق  
 على ولدي بنته له الرجوع  
 مطلب غاب الأب وله اخوان  
 موسر ان يؤمر ان بالنفاق  
 على أولاده  
 مطلب الأم أولى بحمل  
 النفقة من سائر الأقارب

مطلب لا يصح أمر الأم  
 بالاستدانة لترجع على الصغير  
 بعد بلوغه

مطلب تحريرهم في قواهم بلحق  
الفقير بالميت وقولهم يرجوع  
الأم الموسرة على الأب المعسر

ومعسر ينظر إلى المعسر أن كان يحرز كل الميراث يجعل كالمعدوم الخ ومقتضى هذا الأصل أن  
يجب النفقة على الأم الموسرة بل يرجوع وكذا يجب على الأخوين الموسرين في مسئلتنا ولذا قال  
في الذخيرة قال في الكتاب الجدة بمنزلة الأب في استحقاق النفقة عليه إذا كان الأب ميتا أو كان الأب  
حيا إلا أنه فقير لأن الفقير يلحق بالميت في استحقاق النفقة على الموسر اه وصرح بعده بأن هذا هو  
الصحيح في المذهب خلافا لما ذكره القدوري من أنه لا تفرض النفقة على الجدة وانما يؤمر بالانفاق  
ويكون ديناً على الأب الفقير ثم قال وإن كان الأب زماً قضى بنفقة الصغار على الجدة ولم يرجع على أحد  
بالانفاق لأن نفقة الأب في هذه الحالة على الجدة فكذلك نفقة الصغار اه وحاصله أن الأب إذا كان فقيراً  
غير زمن تجب نفقة الأولاد على الجدة الموسرة خلافاً للقدوري وإن كان الأب فقيراً زمناً فهي على الجدة  
انفاقاً وظاهر التعليق الذي ذكره عن الكتاب أن ذلك ليس خاصاً بالجدة ولا يكون الأب زمناً بل يكفي  
مجرد فقره وهذا مخالف لما ذكره ولا يطلق المتون قولهم لا يشارك الأب في نفقة ولده أحد ولقول الخاتمة  
نفقة الأولاد الصغار والأناث المعسرات على الأب لا يشارك في ذلك أحد ولا تسقط بفقره اه وهذا  
الاشكال قوى جداً يعسر فيه التوفيق بين كلامهم ثم رأيت صاحب البحر تعرض لاشكاله حيث  
نقل كلاماً طويلاً عن الذخيرة من جلته ما من نقله عنها ثم قال بعده وحاصله أن الوجوب على الأب  
المعسر انما هو إذا أنفقت الأم الموسرة والأقارب كليت والوجوب على غيره لو كان ميتاً ولا يرجوع  
عليه في الصحيح وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتون والشروح كما لا يخفى اه كلام البحر يعني أن قول  
المتون والشروح لا يشارك الأب في نفقة ولده أحد ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما إذا كان الأب  
موسراً أو كان معسراً وكان الأولاد أم موسرة فإن النفقة على الأب وانما تؤمر الأم بالانفاق عليهم  
ديناً عليه وأما إذا كان الأب معسراً ولم توجد في المسئلة أم موسرة بأن وجد فيها الجدة الموسر مثلاً  
فإن النفقة حينئذ تجب على الجدة بل يرجوع على الأب بناء على ما صححه في الذخيرة من الحاق الأب  
الفقير بالميت ففي هذه الصورة قد وجبت النفقة على غير الأب مع وجوده وهو وارد على إطلاق المتون  
والشروح فلا بد من اصلاحها وذلك بتقيد ما بغير هذه الصورة وأجاب العلامة المقدسي بحمل  
ما في المتون على ما إذا كان الأب موسراً لكن ما قدمناه عن الخاتمة صريح في التعميم وأجاب الخير  
الرملي بقوله لا حاجة لاصلاحها لأنها وإرددة على الرواية الثانية وقد اختارها أهل المتون والشروح  
فأثبتوها في كتبهم مقتصرين عليها اه والظاهر أنه أراد بالرواية الثانية ما قدمناه عن القدوري  
من أنها لا تفرض على الجدة وانما يؤمر بها يرجع بها على الأب إذا أسير وحاصله أنه لا فرق بين الأم  
الموسرة وغيرها كالجدة مثلاً في أن النفقة انما يجب على الأب الفقير ولكن تؤمر الأم أو غيرها بالانفاق  
على الأولاد لتكون ديناً على الأب فكلام المتون والشروح ما شاع على رواية القدوري بعدم جعل  
الأب الفقير كليت فيكون ذلك منهم اختياراً وترجيحاً لتلك الرواية على خلاف ما صححه في الذخيرة  
وهذا جواب حسن يحل عقدة الاشكال ولكن لا بد من التقييد بكون الأب غير زمن إذا كان زمناً  
تجب نفقة الأولاد على الجدة انفاقاً لأن نفقة الأب نفسه واجبة حينئذ على الجدة كما مر فهذه المسئلة  
خارجة عن اختلاف الروايتين وإذا علمت ما قدرناه ظهر لك أن قولهم في الأصل المار إذا كان المعسر  
يحزر كل الميراث يجعل كالمعدوم ليس على إطلاقه أيضاً بل هو مقيد بما سوى الأب الغير الزمن لما علمت  
من أن الأب إذا كان غير زمن لا يجعل كليت على ما اختاره أصحاب المتون والشروح فاعتنم هذا  
التحرير الفريد الذي يفوق الدرر النصيب \* (سئل) في مجنون مطبق فقير عاجله أولاد  
فأصرون لا مال لهم ولا كسب ولهم أم فقيرة عاجزة وعمان عصيان موسر ان فهل تكون نفقتهم على  
العمين \* (الجواب) نعم أقول أي بل يرجوع على الأب إذا أسير لأنه شافق غير زمن فيجعل كليت  
بالاتفاق كما علمته مما حترناه أنفاً \* (سئل) في يقيم ذى مال ويسار وله أم معسرة لا مال لها ولا كسب

مطلب في قول البحر لا بد  
من اصلاح المتون والشروح

مطلب نفقة أولاد المجنون  
على عيهم  
مطلب ينفق من مال الصبي  
على أمه الفقيرة

فهل تكون نفقة أئمة في ماله \* (الجواب) \* نعم وانفقوا على وجوب العشر والخراج في أرضه وعلى نفقة زوجته وعياله وقرابته كالبالغ أشباه من أحكام الصلوات \* (سئل) \* في ذممة ألسنت ولها ابن صغير من زوجها الذي عمره ثلاث سنين وثلاثة أشهر فهل يحكم بإسلام الولد تبعاً لأمته وعلى الأب نفقته \* (الجواب) \* نعم ولا تجب مع اختلاف الدين إلا بالزوجة والولد فشمس الأبوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد بجر \* (سئل) \* في امرأة فقيرة عاجزة ذليلاً ولاد ذكور واثم موسرون فهل تكون نفقتها عليهم بالسوية \* (الجواب) \* نعم في ظاهر الرواية وهو الصحيح لأن المنعني بشملها وفي الخلاصة وبه يفتى وفي الفتح وهو الحق بجر \* (سئل) \* في بنية في جبر أئمة لها دراهم فاشترت الأم للبيعة ما لا بد لها منه بثمن مثله فهل لها ذلك \* (الجواب) \* نعم الأم والأخ وسائر المحارم لا يمكن الاتفاق على الصغار من ماله إلا بأمر الحاكم لأنهم ليس لهم ولاية التصرف في المال وإن أنفقوا ضمنوا في الحكم لعدم الولاية وعن محمد أنه استحسن في ما لا بد للصغير منه دفعاً للفساد واختار أنه إذا كان من جنس النفقة يملك في جبره أم لا وإن لم يكن طعاماً من دراهم يملك أن كان في جبره والألا وإن كان يحتاج إلى بيعه لا يملك البيع والاتفاق إلا أن يجعله الحاكم وصياً بزيادة \* (سئل) \* في أيام لهم دار ليس لهم مال سواها ولهم أخ لاب موسر وأم وصى عليهم تكلف الأخ الاتفاق عليهم فهل تباع الدار في نفقتهم وتتفق عليهم من ثمنها وتنفع الأم من تكليف الأخ الاتفاق عليهم \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في البحر وحاشيته للخير الرملي أقول وبعبارة البحر عند قول الكنز ولفظه الفقير وإن كان للصغير عقار أو أروية أو ثياب واحتج إلى النفقة كان للأب أن يبيع ذلك كله وينفق عليه لأنه غني بهذا الماشاء اه وبعبارة الخير الرملي ومثل الأب في ذلك الأم وهي واقعة الفتوى إذا أمر القاضي أخيهم بالاتفاق عليهم وليس لهم سوى حصه من دار يسكنونها هل تباع في نفقتهم أولاً والذي يظهر أنها تباع في ذلك وتتفق عليهم من ثمنها والسكنى من النفقة وإذا فرغ وجبت عليها اه وكنت في حاشيتي على البحر بعد نقل عبارة الرملي المذكورة أقول الظاهر أن مراد صاحب البحر بقوله وإن كان له عقار الخ إذا كان الصغير لا يحتاج إليه أما إذا كان محتاجاً إلى عقاره ولبس ثيابه وأرويته لا فائدة في بيع ذلك لأنه لو باعها الأب احتاج إلى شراء غيرها وانظر ما يأتي عند قوله ولفظه فقير محرم حيث قال في البحر ضالاً واختلفوا في حد المعسر الذي يستحق هذه النفقة فقول هو الذي تحمل له الصدقة وقبل هو المحتاج والذي له منزل وخادم حل يستحق على قريبه الموسر فيه اختلاف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كانت أختاً لا يؤمر الأخ بالاتفاق عليها وكذا لو كانت بنتاً أو أماً وفي رواية يستحق وهو الصواب كذا في البدائع اه وكذا قال العلائي في الدر المختار بحيث تحمل له الصدقة ولوله منزل وخادم على الصواب يدافع اه وفي الخاتمة معصرة لها مسكن نسكنه ولها أخ موسر قالوا لا يجبر الأخ على نفقتها وقال الخصاص يجبر وقال شمس الأئمة الحلواني الصحيح قول الخصاص والقول الأول قول شريك فانه قال إذا كان للإنسان دار يسكنها وأخادع يخدمه أو دابة يركبها لا تجب نفقته على ذوى الرحم المحرم وفي الروايات والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء ومالك الدار لا يمنع النفقة إلا أن يكون فيها فضل بأن يكون يكفيه أن يسكن في ناحية ويبيع الناحية الأخرى وكذا الخادم والدابة إذا كانت نفيسة يمكنه أن يبيعها ويشتري من ثمنها خبيسة فيبقى الفضل على نفسه اه وكذا في الذخيرة قال وبستوى في هذا الوالدان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح من المذهب اه على أنه في البدائع عل هذه الرواية التي قال إنها الصواب بأن يبيع المنزل لا يقع إلا نادراً وكذا لا يمكن كل أحد السكنى بالكراء وبالمزمل المشترك اه ومقتضى هذا التعليل أنها لا تباع وإن كان فيها فضل فكيف إذا كان محتاجاً إليها فاعتنم هذا الكلام والسلام \* (سئل) \* في رجل أسكن زوجته في مسكنه الشرعي ولها أبناء كبار من غيره ما يكون معناه في مسكنه بلاذنه ويريد منهم من السكنى في مسكنه

مطلب نفقة ابن المسئلة على أبيه الذي

مطلب نفقة الأم على أولادها بالسوية

مطلب في أيام لهم دار وأخ موسر

مطلب تحريرهم فيما إذا كان للفقير دار أو أمتعة هل يجب نفقته قبل بيعها أم لا

مطلب له منع أولادها من غيره من السكنى في مسكنه

المذكور فهل له ذلك \* (الجواب) نعم وكذا يجب لها السكنى في بيت خال عن أهل سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وأمه وأمه وأهلها ولو ولد لها من غيره علاقي على التنوير \* (سئل) في بكر بالغة لا مال لها ولا كسب ولها أب موسر فهل تكون نفقة عليه خاصة دون غيرها \* (الجواب) نعم ونفقة المبت بالغة والابن بالغ زماناً أو أعمى على الاب خاصة به يبقى وقيل على الاب ثلثاها وعلى الام ثلثها كآثره ملتي \* (سئل) في المرأة إذا لم تمكن زوجها من الدخول في منزلها الذي يسكن فيه بعد الدخول بها قبل أن تسأله النقلة بدون وجه شرعي فهل تكون ناشزة لانفقة لها مادامت كذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل فقير زمن له أخ موسر فهل يجب نفقته على أخيه الموسر \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكر عمره يوم دفعها لها ثم امتنع من الدخول بها والاتفاق عليها وهي في بيت أهلها ولم يطلبها بالنقلة وإذا طلبها لا تمتنع ولا مانع من جهتها أصلاً ثم طالبت بالنفقة فهل يلزمه ذلك \* (الجواب) نعم لها طلب النفقة من الزوج قبل الزفاف على ما عليه الفتوى إذا لم يطلب الزوج بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلب وكذا لو منعت نفسها بحق برأيه \* (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة عما لها ابن فقير لا مال له وله كسب لا يفي بنفقته ونفقة عياله ولها ابن موسر فهل تلزمه نفقتها \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل دفع لمطلقة دراهم لتنفق قهراً على بنتها منه الصغيرة فتزوجت بأجنبي بعيد ما أنفقت البعض وانقلب حضانه الصغيرة إلى أم أبيها ويريد مطالبة أيتها بما بقي من الدراهم فهل له ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل سافر وله أب فقير عاجز وللغائب قد راسخا قاق وقب أهل تحت يد ناظر الوقت المقرب وبالأبوة وطلب الاب فرض نفقته من القاذي في ذلك الإسخاق فهل له ذلك \* (الجواب) نعم وأجاب عن ذلك في نفقة الزوجة وكذا في نفقة الأولاد \* (سئل) في حاضنة لبنها التيمة طلبت من جد البنت ليهيها نفقة للبنت وأجرة حضانتها من مال البنت الذي تحت يده فهل تجيب الي ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في امرأة وصى على أيتامها أذنت لزوجها بأن ينفق عليهم ويرجع بنظر ذلك عليهم في مالهم عند حصوله فأنفق مبلغا معلوما ويريد الرجوع بنظره كما ذكره فهل له ذلك \* (الجواب) نعم والله أعلم

\* (باب ثبوت النسب) \*

\* (سئل) في رجل تزوج حبلى من زنى ولم يدخل بها حتى ولدت ولداً الاقل من ستة أشهر من حين تزوجها وأذنت أمه حبل منته وأن الولد له ولم يصب قهراً على ذلك فهل لاتصدق في حقه ولا يثبت النسب منه بذلك \* (الجواب) نعم قال في التنوير وصح نكاح حبلى من زنى لأجل من غيره اه وفي قياوى ابن شحيم من باب اللع زان جاءت به لستة أشهر فأكثر يثبت منه والا فلا إلا أن يدعيه ولم يقر أنه من الزنى وفي التنوير قال ان نكحتها فهي طالق فتكسها فو ادبت لنصف حول منه نكحها الزمه نسبه اجساطا اه \* (سئل) في الزاني اذا أراد أن ينكح من بيته الحبلى منه هل يصح \* (الجواب) نعم ويجل له وطؤها والولد له وتلزمه النفقة أقول ليس هذا على إطلاقه بل هو فيما اذا ولدت لستة أشهر فأكثر كما يعلم مما قبله وفي الفصل الثالث من نكاح الولو الجيرة رجل زنى بأمة فجعلت منه فلما استبان جملها تزوجها الذي زنى بها فالتكاح جائز فان جاءت بولد بعيد النكاح لستة أشهر فصاعداً ثبت النسب منه لأنه جاء به في مدة حل تام عقب نكاح صحيح وان جاءت به لاقلاً فلا اه \* (سئل) في رجل اشتري جارية فوطئها ابنة ولا وجه شرعي وجعلت منه وولدت ويريد الرجل بيعها فهل له ذلك \* (الجواب) نعم ولو استولد جارية أحد أبويه أو جدته أو امرأته وقال طنت جملها في فلا جيرة للشبهة ولا نسب إلا أن يصدق فيه ما وإن ملكه يوم اعتق عليه من شرح التنوير للعلاقي من آخر باب الاستيلاد وأجاب المؤلف بمثل ذلك أيضاً في وطئ جارية أمرأته \* (سئل) في رجل

مطلب نفقة الولد على الاب  
دون الام

مطلب منعة من الدخول  
الى منزلها قبل أن تسأله النقلة  
فهي ناشزة

مطلب نفقة الزمن على  
أخيه الموسر  
مطلب للزوجة النفقة قبل  
الزفاف

مطلب لها ابن فقير وابن  
ابن موسر تجب النفقة عليه

مطلب أنفق على بنتها  
بعض الدراهم ثم تزوجت فله  
مطالبها بما بقي

مطلب له استخاق في وقتها  
تفرض فيه نفقة أبيه

مطلب لها طلب النفقة  
وأجرة الحضانه من مال  
الصغيرة

مطلب أذنت لزوجها بأن  
ينفق على أيتامها يرجع  
في مالهم

مطلب تزوج حبلى من زنا  
جاءت به لاقلاً من ستة  
أشهر لا يثبت النسب

مطلب يصح تزوج من بيته  
الحبلى منه ويثبت النسب  
ان ولدت لستة أشهر فأكثر

مطلب وطئ جارية أبيه  
وولدت منه لايه بيعها

مطلب تزوج امرأة فولدت  
بعديسة أشهر يثبت نسبه منه

تزوج امرأته بالوجه الشرعي ودخل بها ثم ولدت منه ولد المدة ستة أشهر وتسعة أيام فهل يثبت  
نسبه منه وإن لم يتبعه وتلازمه نفقته \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فحين ولدت بعد موت  
سيد هاو أذاعت أن الولد منه لكونه كان بطأها وال حال أن السيد لم يدع الولد ولا أقربه فهل لا يثبت  
نسبه بمجرد قولها \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في المعتدة عن طلاق بائن إذا تزوجت  
بآخر في العدة ثم ولدت ولداً ما بعد ذلك لاقول من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني فهل يكون الولد  
للاول لنسب النكاح الثاني وللزوج الثاني أن يجرد العقد عليها برضاها \* (الجواب) \* نعم  
المعتدة عن طلاق بائن إذا تزوجت بزوج آخر في العدة وولدت بعد ذلك إن ولدت لاقول من ستة أشهر من  
وقت طلاق الاول ولا قل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد للاول وإن ولدت لا أكثر من  
ستين من وقت طلاق الاول لا يلزم الاول ثم ينظر إن ولدت لستة أشهر من وقت نكاح الثاني فالولد  
لثاني والا فلا خافية من فصل النسب \* (سئل) \* في رجل وطئ جارية أمته فخلت منه  
وأقر بان الحمل منه وادعاء بعد الولادة وصدقته الأم في الاحلال وكون الولد منه ثم مات عن الابن  
المذكور فهل يثبت نسبه منه \* (الجواب) \* نعم وتقلها ما مر والله تعالى أعلم

\* (كتاب العتق والاستيلاء والتدبير والراء والابق) \*

\* (سئل) \* في رجل قال لملوك هذا \* (الجواب) \* نعم عتق  
عليه بلانية بالاجماع حيث كان يصلح أن يكون ابنه قال في المتن ولو قال هذا ابني أو أبي عتق بلانية  
وكذا اخذه أتى وعندهما لا يعتق إن لم يصلح أن يكون ابنه أو أياً أو أمه \* (سئل) \* في رجل  
قال لرفيقه أنت مدبر فكيف حكمه \* (الجواب) \* المدبر يعتق بموت سيده من ثلث ماله إن كان  
له مال وبسعي في ثلثه إن لم يترك غيره وله وارث لم يجز التدبير وإن أجازه عتق كله ويسعى في كله  
لومديونا وبستخدم المدبر ويستأجر والمولى أحق بكسبه واره \* (سئل) \* في رجل دبر جاريته  
في صحنه ثم مات عن تركه تتخرج الجارية من ثلثها ويريد بعض ورثته بيعها فهل لذلك  
\* (الجواب) \* عتقت الجارية المذكورة بموت سيدها من ثلث ماله لأن التدبير في حكم الوصية  
لكونه تبرعاً عما ظاهراً إلى ما بعد الموت فينفذ من الثلث \* (سئل) \* في رجل له جارية لها ابن من غيره  
فتزوج الابن المذكور حرة بالوجه الشرعي وجاءت منه بأولاد فبطل حكم أحرار \* (الجواب) \* نعم  
قال في السراج وولد الحرة من العبد حرة لأنه تبع لها \* (سئل) \* في عبيد مشتركين صبي وكبير  
أعتق الكبير حصته فكيف حكم حصه الصغير \* (الجواب) \* قال في البحر وإن أعتق نصيبه  
فلشريكه أن يجزراً ويستسعى والولاء لهما أو بنصفين لو موثراً ويرجع به على العبد والولاء له ثم قال  
بعد ورقتين وأطلق المصنف في الشريك وهو مقيد بنصفين يصح منه الاعناق فلو كان الشريك صبياً ينظر  
بالوجه أن لم يكن له ولي أو وصي فإن كان له أحدهما فله الخيار إن شاء ضمن وإن شاء استسعى أو كاتب  
لأنه ضمان نقل الملك نصراً كالبيع واختار السعي كالتدبير وللولى ولاية يبيع مال الصبي وكاتبه  
عبدته وللقاضى أن ينصب وصياً بالخيار أحدهما وليس له ما اختار الاعناق والتدبير والمجنون  
كالصبي كافي الدائع \* (سئل) \* في أم ولدت مولداً هل تعتق بموته من كل ماله ولا تسعي  
لديه \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في التنوير والدرر والاشباه \* (سئل) \* في الابنة  
إذا ولدت من سيدها سقط ظهير بعض خلقه فهل تصير به أم ولد ولا يجوز له بيعها \* (الجواب) \* نعم  
ونقل الاولى من التنوير في الحيض والثانية منه في الاستيلاء \* (سئل) \* في معتقة مات سيدها  
عن بنته وأختها الشقيقة وابن عمه العصبي فهل ينتقل ولها ابن المم العصبه \* (الجواب) \* نعم  
نعم والمسئلة في الولاء من المتون \* (سئل) \* فيما إذا أبق عبد زيد فأخذه عمرو وأشهد أنه أخذه  
ليرده لمولاه ثم أبق من يده بعد الاثبات المذكور فهل لا يضمه \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في التنوير

مطلب لا تصدق القصة  
بغير دقوايا الزلم من سيدى

مطلب تزوجها فولدت  
لاقل من ستة أشهر فالنكاح  
فاسد ولا يثبت النسب منه

مطلب استولد جارية أمته  
وأقر به وصدقته في احلالها  
وفي نسبه يثبت نسبه منه

مطلب قال لملوك هذا  
ابني عتق عليه  
مطلب في حكم المدبر

مطلب المدبرة تعتق بموت  
سيدها من ثلثه

مطلب ولد الحرة من العبد  
حرة

مطلب فيما لو أعتق شريك  
الصبي حصته من العبد

مطلب تعتق أم الولد بموت  
سيدها من كل ماله

مطلب اسقط سقطا ظهير  
بعض خلقه تصير به أم ولد

مطلب ينتقل الولاء لابن  
عم المعتق دون بنته وأخته

مطلب أخذ الابن ليرده  
وأشهد ثم أبق منه لا يضمه



مطلب العتق المعلق لا يقع  
الا اذا وجد شرطه

مطلب زوج أمته من عبده  
قالوا رقيق

مطلب لا يملك الاب اعناق  
جارية ولده الصغير

قوله وكونه على مال الخ  
هكذا في نسخ الاصل

وانظر ما معناه فانه يجب  
الظن تركيب مختل فليست

اه محكيه

مطلب حيث انقضاء الرق  
لا يقبل قوله انه حر الاصل

الا يبرهان شرعي

مطلب يصح العتق وان لم  
يكتب به صك

مطلب يصح اعناق المديون  
مطلب حلف لا يفعل كذا

وان فعله يكون دينه للكافر

مطلب قال ان فعلت كذا  
فعلى لمطبخ الوالى كذا

لا يلزمه شئ

مطلب لا تسمع الدعوى  
بالنذر ولا يقضى به القاضى

مطلب لا يصح النذر من كافر  
ولامن غير مكاف ولامن

سفيه بمال

وشرحه \* (سئل) \* في امرأة مرضت جارية فقالت لجيرانها ان ماتت هذه الجارية من مرضها المزبور فهي حرة ثم برئت من مرضها المزبور وترغم أنها عتقت بذلك فهل لا نعتق \* (الجواب) \* نعم وان أضافه الى ملك أو شرط صح أى ان أضاف العتق الى ملك بأن قال ان ملكتك فأنت حر أو الى شرط كقوله لعبد ان دخلت الدار فأنت حر فانه يصح ويقع العتق اذا وجد الشرط بحر \* (سئل) \* في رجل زوج أمته من عبده الجارين في ملكه ثم ولد لهما ابن فهل يكون الابن رقيقا \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في الاب هل يملك اعناق جارية ابنه الصغيرة ولا \* (الجواب) \* قال في المبسوط لا يملك الوصى اعناق عبد الصبي ولو على مال ولا يبيعه من نفسه وكذلك الاب لان الاعناق اضرار محض للصغير قلت وكونه على مال ليس الاجعل منه للعبد مديونا بعد العتق وبيعه من نفسه اعناق على مال ولا يجوز كل منهما أدب الاوصياء من فصل الاعناق \* (سئل) \* في مملوك اشتراه زيد من سيدتين معلوم قبضه وتسلم المشتري المملوك وذهب به منقاد المارق واستخدمه المشتري ستين ثم ادعى المملوك أنه حر الاصل وأقام بينة عادلة تشهد له بما ادعاه فهل تقبل بينته ويقضى بوجوبها \* (الجواب) \* نعم حيث انقضاء الرق لا يقبل قوله الا يبرهان شرعي كما صرح بذلك في النزاهة وغيرها \* (سئل) \* في رجل أعتق عبده في صحته خبز ادى بينة شرعية ثم مات عن ورثته زاعمين أنه لم يصح عتقه لكون سيده لم يكتب له صك بالعتق فهل يكون الاعناق صحيحا ولا عبرة بزعمهم \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل أعتق عبده متجزا ادى بينة شرعية والآخرين يريد بيعه زاعمين أنه كان مديونا عند عتقه فهل العتق صحيح ولا عبرة بزعمهم \* (الجواب) \* نعم والله تعالى أعلم

#### \* (كتاب الايمان والنذور) \*

قدمنا في كتاب الطلاق ما في هذا الكتاب من مسائل الحلف بالطلاق فتراجع هناك \* (سئل) \* فيما اذا استغفر زيد من ذنبه وحلف بالله تعالى أن لا يفعل وان فعله يكون دينه للكافر ثم فعله فهل عليه كفارة يمين أو لا وهل يكفر بذلك أو لا \* (الجواب) \* أما الحلف بالله تعالى فقبه كفارة يمين اذا فعل الخلو في عليه وأما تعليق الكفر بالشرط فيمين كما صرح حوايه في كتاب الايمان وأما الكفر فالاصح أنه لا يكفر ان كان عنده في اعتقاده أنه يمين وعليه كفارة اليمين وان كان جاهلا وعنده أنه يكفر مباشرة الشرط في المستقبل يكفر لرضاه بالكفر وعليه تجديد الاسلام والنكاح كما صرح بذلك في التنوير وشرحه والدرر والجبر وغيره وفي التجنيس والمزيد المختار للفتوى في جنس هذه المسائل ما اختاره شمس الاثمة السرخسي أن يتظر ان كان الحالف يعتقد أن عمل هذا اليمين كاذبا كفر يكفر والا فلا لان الاقدام عليها يكون رضا بالكفر اه وفي المجتبى والذخيرة والفتوى على أنه ان اعتقد الكفر به يكفر والا فلا اه وأفتى بذلك شيخ الاسلام على آفتدى \* (سئل) \* في رجل أشهد على نفسه أنه ان أخذ يمينه من جدّها يكن في ذمته لمطبخ والى البلدة كذا من القروش فهل اذا أخذها من جدّها لا يلزمه شئ \* (الجواب) \* نعم لان النذر لا يكون مخلوق ولا تسمع الدعوى عليه بذلك ولا يقضى القاضي بالنذور ان كان صحيحا كما في الخبرية وغيرها \* (سئل) \* في ذمى صباغ أشهد على نفسه أنه ان صبغ صوفاصغا أصفر يكن عليه نذر للجد ومن كذا من الدراهم فهل اذا فعل ذلك لا يلزمه شئ \* (الجواب) \* نعم لعدم صحة النذر لمخلوق وشرط النذر أن يكون من مسلم كما في البدائع وغيره فلا يصح النذر من كافر ولا من غير مكاف ولا من سفيه بمال كما ذكره الزيلعي في الجبر وأما الحرية فليست شرطا يصح نذر المملوك الخ من رسالة العلامة ابن نجيم في النذر بالتصدق \* (سئل) \* في رجل قال ان فعلت كذا فعلى لجهته كذا مبلغ قدره كذا من الدراهم على سبيل النذر والحال أنه حين قال ذلك

لا يريد الفعل المذكور فهل اذا فعله وكان النذر مستوفيا بشرائط الشرعية يكون مخيرا بين وفاة  
النذور أو كفارة اليمين ولا يقضى عليه بالنذر ولو كان النذر صحيحا \* (الجواب) \* نعم اذا كان النذر  
معلقا بشرط لا يريد فيه مخير بين الوفاء بالنذر أو كفارة اليمين على المذهب كما في التنوير وفي الدرر  
وبه يقتضى وفي البرازية وعليه الفتوى لكثرة السلوى وفي الهداية لأن فيه معنى اليمين وهو المنع وهو  
بظاهرة نذر فيخير ويميل الى أى الوجهين شاء أى من الوفاء بالنذر أو كفارة اليمين وهذا التفصيل هو  
الصحيح اهـ ولا يجبر القاضي على ذلك لأنه لا يدخل تحت الحكم كما صرح به في التنوير وغيره والله أعلم

### \* (كتاب الشراكة) \*

\* (سئل) \* فى شريكي عنان شريطا الربح والخسران بينهما قدر المال وأذن أحدهما الآخر بأن  
يدفع لعيال الآخر من ماله كل يوم كذا ويعدل فى الشراكة فعمل ودفع ما أذن له بدفعه للعيال فى مدة  
معلومة وحصل خسران فى أصل المال بلا تعد ولا تقصير فهل يكون الخسران على قدر المال ويقتل  
قول المأذون بيمينه فى ذلك وله احتساب ما أذن له بدفعه للعيال \* (الجواب) \* نعم قال قارئ  
الهداية القول قول الشريك والمخارِب فى مقدار الربح والخسران مع عينه ولا يلزمه أن يذكر الأمر  
مفصلا والقول قوله فى الضياع والرد إلى الشريك والافراز \* (سئل) \* فى رجلين زرعاً فى أرض  
وقف ذرة مشتركة بينهما نصفين يقرهما وعلهما حتى استحصدا ويريد أحدهما الاختصاص بجميعه  
متعللاً بكونه ساكناً فى القرية ويظلم الضيوف الواردين إليها دون شريكه الآخر فهل ليس له ذلك  
والخارج بينهما \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فى فرس مشترك بين زيد وعمر ولزيد ربعها وهي  
تحت يده ولعمر وباقيها ظلمها وعمر من زيد مراراً لتكون عنده فى ثوبته فامتنع ثم كواها نارا بسبب  
عليها بغير إذن عمر وفصل بها عيب نقص قيمتها بسبب ذلك ويزيد عمر وأن يضمه ما نقص من قيمة حصته  
منها بالوجه الشرعى فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال فى الفتاوى الإجماعية سئل فى فرس مشترك  
كواها أحد الشركاء لعله بنا بغير إذن من الباقيين وبغير معرفة فأدى ذلك إلى هلاكها هل يضمن  
ما يخصهم أجاب الشريك أنجبى فى نصيب صاحبه فليس له أن يعالج إلا بأذنه صريحاً أو دلالة بحيث  
اتقى الاذن مطلقاً لكون المعالجة عملاً تتفاوت فيه الناس بضمن الشريك ما يخص بقية الشركاء يوم  
التعدى ضمان السراية بطريقه الشرعى اهـ ولا يخالف هذا ما فى الدر المختار ذرية مشتركة قال  
البيطارون لا بد من كيهافكواها الحاضر لا يضمن اهـ ومثله فى الحاوى الزاهدى لأن هنا اعتماد على  
قول البيطارين بخلاف ما تقدم وانظر الى قوله بغير معرفة وإلى قوله صريحاً أو دلالة يظهر لك وجه عدم  
الخلافه ظهراً شافوا والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا تشارك زيد وعمر وعنا فى مبلغ من الدراهم  
تسلمه زيد باذن عمر وليتجربه والربح على قدر المال وتجربه مدة ودفع لعمر ومعه مقداره معلوماً لخاصته به  
اذا انفاجها الشراكة ثم جدد عمر ما أخذ من زيد من مال الشراكة فهل يقبل قول زيد بيمينه \* (الجواب)  
نعم ونقلها ما مر آنفاً \* (سئل) \* فى دار مشتركة بين زيد وعمر وغير قابل للقسمة سكنها زيد وحده ولا رضى  
عمر بالسكنى معه فيها وقال أماناً أن تؤجرنى حصتك أو تستأجر منى حتى أوسكنها كل من استأجره  
بحسب حصته مدة فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم ويأمر القاضي زيد باختيار وجه من الوجه  
الثلاثة أو يخرج منها زيد وتؤجر لاجبى ويقتسمان الاجرة بحسب حصصهما والحالة هذه وأتقى  
بذلك المرحوم الخلد عبد الرحمن أفندي العمادى \* (سئل) \* فى مهرة مشتركة بين زيد وعمر ونصفين  
وهى تحت يد زيد فدفعها لبستاني لتربى فى أرض البستان وفارقه بلا إذن شريكه ثم فقدت بلا تعد من  
البستاني ولا تقصير فى حفظها وتعدرا حضارها فهل يضمن زيد قيمة نصيب شريكه \* (الجواب) \*  
نعم والسبب فى ذلك أن الشريك حكمه فى حصته شريكه حكم المودع كما فى الخبرية من الشراكة فيكون  
البستاني مودع المودع قال فى التنوير من الوديعة ولا يضمن مودع المودع فيضمن الأول فقط ان

مطلب اذا علق النذر بما  
لا يريد فيه مخير بين الوفاء به  
وبين كفارة اليمين  
مطلب النذر لا يدخل تحت  
الحكم

مطلب الخسران على قدر  
المال ويقتل قول الشريك  
بما أتقده على عيال الآخر باذنه  
مطلب القول قول الشريك  
فى الربح والخسران والضياع  
والرد والافراز  
مطلب زرعاً أرضاً يذرهما  
فان خارج بينهما  
مطلب كوى الفرس بلا  
اذن فتعيب ضمن

مطلب يقبل قوله بيمينه  
فيما دفعه لشريكه من مال  
الشراكة

مطلب له أن لا يسكن إلا  
بالاجرة أو المهادية الخ

مطلب اذا دفع الفرس  
لبستاني وفارقه بلا إذن  
ثم فقدت ضمن حصته شريكه  
مطلب حكم الشريك  
فى حصته شريكه حكم المودع

هناك بعد مفارقتها وان قبلها الايمان بخلاف مودع الغاصب فيضمن أيا شاء وإذا ضمن المودع رجع على الغاصب اه أقول يشكل عليه المسئلة الآتية وما صرح جوابه من أن كلاما من الشريك في شركة الملك أجنبي في حصة صاحبه بخلاف شركة العقد فليأت قل \* (سئل) \* في فرس مشترك بين زيد وعمرو وبكر زيد نصفها وعمرو وبكر النصف الآخر فباع زيد نصفها المختص به من رجل وسلمها منه بأذن عمرو فقط ولم يأذن بكر بذلك ثم باع الرجل النصف المزبور من شخص وسلمها منه بدون إذن من بكر أيضا وأركبها الشخص لا تخرف كيهما فوقت تحته وأسقط مهرة وماتت وصدر الارصكاب المذكور بدون إذن بكر أيضا ويريد بكر تضمين الشخص المرقوم قيمة نصيبه من الفرس المزبورة فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي المجبة

ثم الشريك هاهنا لو باع \* حصة من فرس وابتاعا ذلك منه الاجنبي وهلكا \* وكان ذابغراذن الشريكا فان يشاؤا ضمنوا الشريك أو \* من اشترى منه على ما قدر رواه اه

لهما دابة فباع أحدهما نصيبه وسلمها الى المشتري بغير إذن شريكه فهلكت عند المشتري فالشريك يخبر بين أن يضمن شريكه أو المشتري فان ضمن الشريك جاز بيعه فصف الثمن له وان ضمن المشتري رجع بنصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع بما ضمن على أحد كما هو حكم الغاصب من شركة فتاوى قاري الهداية والمنه صرة الفتاوى \* وسئل قاري الهداية عن جماعة مشتركين في فرس باع أحدهم حصته من أجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير إذن بقية الشركاء فهلكت فأجاب الشركاء مخبرون إن شاؤا ضمنوا الشريك أو ضمنوا المشتري منه اه وانما كان كذلك لوجود التسليم من البائع في مسئلتنا خيريه \* (بمسئل) \* عن مواشي لهما غاب أحدهما فادفع الشريك الآخر كلها الى الراعي هل يضمن نصيب شريكه \* (الجواب) \* أنه يضمن اذ يمكنه حفظها بيد آخره فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء ولم يتركها يده يمكنه أن يرفع الامر الى القاضي فينصبه قميلا يحفظ اه فتاوى قاري \* (سئل) \* في فرس مشترك بين زيد وعمرو وهي بيد زيد اتفع به سائمة ثم طلبها عمرو ومنه مرار التكون في مدينه ونوبته فامتنع من ذلك حتى ضلت عنده فهل يضمن نصيب شريكه منها \* (الجواب) \* نعم اذ الشريك حكمه في حصة شريكه حكم المودع والمودع بالمتع ضامن لما هلك

عنده بعد المنع كما أفتى بذلك الخیر الرملي \* (سئل) \* في جارية مشتركة بين زيد وعمرو نصفين وهي تحت يد زيد قد فجعها الى بكر ليجعلها وسلمها وافارقه فجعلها وكل ذلك بلا إذن عمرو ثم سلمها بكر الى زيد ضبيعة بسبب التحويل وماتت عنده ويريد عمرو أن يطالبه بقيمة نصيبه منها فيقول له ذلك \* (الجواب) \* نعم أحذر في الدابة استعمالها في الركوب أو جعل المتاع بغير إذن شريكه ضمن نصيب شريكه منية المفتي واعلم أن محصل كلام الامام الزليعي في هذا الموضع أن كل واحد من الشريكين شركاء في كل ما يمتنع من التصرف في نصيب صاحبه بغير الشريك من الجانب الا باذنه لعدم تضمنها الوصالة فتاوى الترمذاني \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد حصانه لعمرو ولعلقه ويريه بنصفه فرباه وعلقه مدة فهل ليس له سوى أجر مثله وتربيته ومثل علقه \* (الجواب) \* نعم وقد أفتى بمثله الشيخ خير الدين الرملي والشيخ الرحبي في الإجارة \* (سئل) \* فيما اذا قال أحد شريكي العنان اني استقرضت من فلان كذا من الدراهم للتجارة هل يلزمه خاصة دون صاحبه \* (الجواب) \* نعم قال أحد شريكي العنان اني استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة يلزمه خاصة دون صاحبه لان قوله لا يكون حجة لازما للدين عليه وان أمر واحد منهم صاحبه بالاستدانة لا يصح الامر ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستقرار والتوكيل بالاستقرار باطل لانه لو كمل بالتكدي الآن يقول الركب المقرض ان فلانا يقرض مثلك ألف درهم فحينئذ

مطلب باع حصة من  
الفرس وسلمها للمشتري  
بلا إذن ضمن حصة شريكه

مطلب لهما مواشي غاب  
أحدهما فادفعها الى الراعي  
الراعي ضمن  
مطلب اذا منع الفرس عن  
شريكه فهلكت ضمن

مطلب ركب الدابة أو جعلها  
بلا إذن شريكه ضمن

مطلب دفع حصانه ليريه  
بنصفه له أجر مثله ومثل علقه

مطلب فيما اذا قال أحد  
الشريكين اني استقرضت  
من فلان كذا

مطلب فيما اذا استقرض  
أحدهما دراهم لأجل الشركة  
وفي الولو الجبة اذا أقر أحد  
شريكي عنان بدين في تجارتها  
وأكثر الآخر لم يقر جميع  
الدين إن كان هو الذي تولاه  
لأنه أقر على نفسه بجميع  
الدين لأنه في النصف مشتر  
لنفسه وفي النصف وكيل عن  
صاحبه وحقن العقد ترجع  
إلى العاقد فأما اذا أقر أحدهما  
وليأه بأن قال اشتري مني  
فلان عبدا بكذا وأنكره  
الآخر لم يقر نصفه لأنه أقر  
على نفسه بنصف الدين وعلى  
صاحبه بالنصف واقراره على  
نفسه صحيح لاعلى صاحبه  
اذا كذبه وإن أقر أن  
صاحبه تولاه بأن قال اشتري  
شريكي من فلان عبدا بكذا  
وأنكره الآخر لم يلزم فيه  
شيء وكذا المسكر والفرق بينه  
وبين أحد المتقاضين اذا أقر  
بدين تولاه صاحبه وأنكر  
صاحبه فإنه يؤخذ المقر  
بجميع الدين لأن شركة  
المفاوضة تتضمن الكفالة  
فصار هذا اقرارا على غيره  
بحكم العقد وعلى نفسه بحكم  
الكفالة أما شركة العنان فلا  
تتضمن الكفالة ليكون اقرارا  
على نفسه بحكمها انتهى منه

مطلب اذا لم يبق في يده شيء  
من دراهم الشركة فما اشتراه  
بعده فهو له خاصة

يكون المال على الموكل لاعلى الركب خاتمة من فصل شركة العنان أقول وبأني تمام الكلام على ذلك  
عقب هذا (سئل) \* فيما اذا استقرض أحد شريكي العنان مبلغا معلوما من الدراهم لأجل  
الشركة ويريد الشريك المستقرض أخذ مثل القرض المزبور فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم  
ولو استقرض أحدهما مالاً لزمه مالاً لأن الاستقرض تجارة ومبادلة معنى لأنه يملك المستقرض ويلزمه  
رد مثله فشا به المصارفة أو الاستعارة وأيهما كان نفذ على صاحبه يحيط السرخسي من فصل ما يجوز  
لأحد شريكي العنان أن يعمل في المال ولو استقرض أحد شريكي العنان مالا للتجارة لزمه ما لأنه  
يملك مالاً يملك فكان بمنزلة الصرف خاتمة من فصل شركة العنان أقول ومثله في الولو الجبة والظاهر أن  
الفرق بين هذا وبين ما مر في جواب السؤال الذي قبله أن الاستقرض هنا ثابت باعتراض الشريكين  
وفيما مر انما ثبت باقرار المستقرض فقط فلا يلزم الشريك الآخر كما يفيد التعليق المار بقوله لأن قوله  
لا يكون حجة للزام الدين عليه لكن أنفي الخبر الرمي فيما اذا قال الذي في يده المال كنت استندت  
من فلا تكد الشركة ودفع له دينه بأن القول قوله بينه قال وقد صرح جواباً أن الشريك اذا قال قد  
استقرضت مائة دينار وأخذ عودتها إن كان المال في يد المقر فالاقرار صحيح وله أن يأخذ المائة دينار  
صرح بذلك في المنع نقلاً عن جواهر الفتاوى اهـ وقال في حاشيته على المنع مانعه ووجه ذلك أنه  
إذا كان المال في يده وقد تقرر أنه أمين فقد ادعى أن مائة دينار مرتهما حق الغير بخلاف ما إذا لم يكن  
في يده لأنه يدعي ديناً عليه وأقول لو قال لي في هذا المال الذي في يدي كذا يقبل أيضاً لأنه ذواليد  
والقول قوله ذواليد فيما بيده أنه له كما يقبل قوله أنه للغير تأمل وحى واقعة الفتوى وبه أفتيت اهـ كلامه  
فأفاد أن قول الخاتمة فيما مر لزمه خاصة دون صاحبه محمول على ما إذا لم يكن المال في يده بدليل ما في  
جواهر الفتاوى لكن يشك على هذا ما في البحر عن المحيط ونصه إن لم يكن في يده مال ناض وصار  
مال الشركة أعياناً وأمتعة فاشترى بدراهم أو دنائير نسبة فالشراء له خاصة دون شريكه لأنه لو وقع  
على الشركة صار مستنداً على مال الشركة وأحد شريكي العنان لا يملك الاستدانة الآن ياذن له في ذلك  
اهـ ثم نقل في البحر مثل ذلك بعد ورقتين عن البرازية ومثله في الولو الجبة معللاً بأنه لو وقع مشتركا تضمن  
إيجاب مال زائد على الشركة وشو لم يرض بالزيادة على رأس المال اهـ وفيها أيضاً وإن أذن كل منهما  
لصاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة فكان المقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه  
وهو الصحيح لأن التوكيل بالاستقرض باطل فصار الاذن وعدمه سواء اهـ ولعل في المسئلة قولين  
وكذا في كونه يملك الاستدانة بالاذن أو لا فليأتمل وقد يوفق بين ما في البحر وبين ما مر قبله بحمل ما في  
البحر والولو الجبة على أنه يلزمه ما استدانه أي لو ذلك يلزمه وحده ولا يطالب الشريك الآخر بشيء منه  
وكذا لو كان قاعاً يطالب به المستدين وحده وذلك لا ينافي أن المستدين له أخذه أو أخذ مثله  
لو خطه بمال الشركة وأنه يصدق في ذلك إذا كان المال بيده لأنه أمين والله تعالى أعلم \* هذا ومسئلة  
الاستدانة بالاذن تقع كثيراً حيث يكون كل من الشريكين في بلدة فيشتري كل منهما بالتسوية ويرسل  
إلى الآخر ياذنه ولا شك أنه يكون مشتركاً بينهما قال في الولو الجبة رجل قال لغيره ما اشتريت من شيء  
فهو يني وبينك أو اشتري كذا على أن ما اشتريته من تجارة فهو بيننا يجوز ولا يحتاج فيه إلى بيان المصفاة  
والقدر والوقت لأن كلامهما صار وكيتلاً عن الآخر في نصف ما يشتريه وغرضه بذلك تكثير الربح  
وذلك لا يحصل إلا بعموم هذه الأشياء اهـ والظاهر أن هذه شركة ملك لا شركة عقد ولذا قال في الخاتمة  
وليس له أن يبيع حصته صاحبه عما اشتري الأباذنه اهـ والله أعلم \* (سئل) \* فيما اذا اشتري  
أحد شريكي العنان بجميع مال الشركة بضائع لها ولم يبق بيده دراهم أو دنائير لها ثم زعم أنه اشتري بعد  
ذلك بضائع لها بدراهم ودنائير وتلفت البضائع فهل يكون المشتري الثاني له دون شريكه  
\* (الجواب) \* نعم يكون له خاصة حيث لم يبق في يده دراهم ولا دنائير كما نص عليه في الذخيرة في الفصل

مطلب اشترى ما ليس من  
جنس تجارتهم بالزينة خاصة  
قوله من غير جنس تجارتهم  
صوابه تجارتهم ليوافق  
ما قبله اهـ محصه

مطلب اشترى شيئاً وأدّى  
أنه اشتراه لنفسه

مطلب يفنن كل من الشريك  
والمضارب بموته بمجهلاً

مطلب اذا دفع الشاري  
الثمن لمن لم يباشر العقد لا يبرأ  
من حصة البائع  
مطلب سكن أحدهما  
فطلب الآخر جرة عن المدة  
الماضية أو أن يسكن  
بقدرها ليس له لذلك

مطلب غاب أحدهما  
فالحاضر السكنى بقدر  
حصته

مطلب غاب أحد شريكي  
الدار لا ينبغي للعائش أن  
يسكنها رجلاً أو يجرها

الخامس من شركة العنان ومثله في البحر عن المحيط \* (سئل) \* في جماعة متشاركين عناماً  
في نوع خاص من التجارة وهو البن وما ل الشركة تحت يد تريد منهم بأذنهم فسافر زيد واشترى بعض  
مال الشركة بنحو أمتعة معلومة لعياله من غير جنس تجارتهم فمضت الامتعة المزبورة  
في أثناء الطريق ويزعم زيد أنها هلكت على الشركة فهل يكون ما اشتراه خاصة وبه لك عليه  
\* (الجواب) \* نعم ولو اشترى من جنس تجارتهم ما أو شهد عند الشراء أنه يشتريه لنفسه فهو مشترك  
بهم ما لا نه في النصب بمنزلة الوكيل بشرائه شيء معين ولو اشترى ما ليس من جنس تجارتهم فله  
خاصة لأن هذا النوع من التجارة لم ينطبق عليه عقد الشركة من محيط الامام السرخسي في باب  
ما يجوز ولا حد شريك العنان ومثله في البحر نقلاً عن المحيط أيضاً مجموعة لا تروى \* وفي فتاوى قارئ  
الهداية سئل اذا اشترى أحد الشريكين عناماً وقد الثمن من مال الشركة ثم ادعى شراءه لنفسه خاصة  
هل يقبل قوله أم لا. أجاب ان كانت شركة عنام وله بينة أنه عند العقد صرح بالشراء لنفسه خصوصاً  
فالمشترى له وإن لم يكن له بينة فان نقد من مال الشركة فالمشترى على الشركة اهـ أقول لعيل قوله  
فالمشترى له مقيد بما إذا لم يكن من جنس تجارتهم ما وقوله فالمشترى على الشركة مقيد بما كان من  
جنسها فليست بل ثم رأيت بخط بعض العلماء معزياً للمؤلف ما نصه أقول لم يستند في ذلك قارئ الهداية  
الى نقل فلا يعدل عن عبارة صاحب المحيط بهذا النقل أو يحمل كلام قارئ الهداية على ما ليس من  
جنس تجارتهم ما لوافق عبارة المحيط والحال أن صاحب البحر نقل عبارة المحيط وسكت عن كلام  
قارئ الهداية مع اطلاعه فتيه اهـ \* (سئل) \* فيما اذا مات الشريك بمجهلاً مال الشركة ولم يوجد  
في تركته فهل يفنن نصيب صاحبه بذلك \* (الجواب) \* نعم قال في التنوير يفنن الشريك  
بموته بمجهلاً نصيب صاحبه على المذهب اهـ ومثله اذا مات المضارب عاددين في تركته كانه العلاف  
في شرح التنوير في آخر كتاب المضاربة عن شرح الوهبانية \* (سئل) \* فيما اذا باع أحد شريكي  
العنان من زيد أمتعة معلومة من مال الشركة ثم دفع زيد للمشترى عن ذلك الى الشريك الآخر الذي  
لم يباشر عقد البيع فهل لا يبرأ زيد من حصة البائع \* (الجواب) \* نعم كافي البحر والخلاصة  
والمنح \* (سئل) \* فيما اذا سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة بينهم بطريق الملك مدة بلا  
اجارة ولا جرة لحصة شريكه والا أن يكفنه شريكه الذي لم يسكن الى دفع اجرة حصته في المدة المزبورة  
أو يسكن في الدار بقدر ما سكن بدون وجه شرعي فهل لا يلزمه ذلك \* (الجواب) \* نعم  
قال في المنظومة المحيطة

ولو أخذ من الشريك سكن في الدار مدة مضت من الرض  
فليس للشريك أن يطالبه \* باجرة السكنى ولا المطالبة  
بأنه يسكن مثل الاقل \* لكنه ان كان في المستقبل  
يطلب أن يهب الشريك \* بحاج فافهم ودع التشكيك

ومثله في التنوير والدرر وصور المسائل وغيرها \* (سئل) \* في دار غير مقسومة مشتركة بين  
رجلين غاب أحدهما ويريد الحاضر أن يسكن فيها بقدر حصته فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم  
دار بينهما غاب أحدهما واسع الحاضر أن يسكن بقدر حصته ويسكن الدار كلها وكذا خادم بينهما  
غاب أحدهما فالحاضر أن يستخدمه بخصته وفي الذواب لا يركب الحاضر لتفاوت الناس في الركوب  
لا السكنى والاستخدام فيختار الغائب ركوبهم بالايه ما نورا العين في الخامس والثلاثين صور  
المسائل من الشركة ومثله في العمادية والفصولين من التصرف في الاعيان المشتركة آخر الكتاب  
وفيه ذكر م في أصل غاب أحد شريكي الدار فأراد الحاضر أن يسكنها رجلاً أو يجرها لا ينبغي  
أن يفعل ذلك ديانة اذا التصرف في ملك الغير حرام ولا يمنع قضاء اذا الانسان لا يمنع من التصرف فيما

مطلب لواجب رد على شريكه  
قدر نصيبه

مطلب له زرع حصه  
في غيبه شريكه  
مطلب لا تصح شركتهما  
في ربع عقار بينهما

مطلب من دفع مال بس  
بواجب عليه على قدر  
وجوبه لاسترداده

مطلب ما اجتمع من البعر  
لصاحب الدار ان أعده له  
مطلب لا يجوز لشريك  
ادخال الاجانب في الدار  
المشتركة

مطلب له منع زوج اخيه  
من الدار المشتركة

مطلب التول للدافع بينه  
لانه أعلم بحجيته الدفع

مطلب اذا أقرض بلا اذن  
مصرح ضمن

مطلب اذا اخطأ مال الشركة  
أو المضارب بغيره ضمن

بيده لو لم يزرعه أحد فلو أجزأ وأخذ الاجير رد على شريكه قدر نصيبه لو قدر والا يصدق لتسكن  
الخبث في حق شريكه فكل كفاص اجير يصدق بالاجر أو يرده على المالك وأما نصيبه فطيبه  
هذا الرأى مكن غيره أما لو سكن بنفسه ليس له ذلك دأبه قيسا وله ذلك استصحابا اذ له أن يملكها  
بلا اذن شريكه حال حضوره اذ ينعذر عليه الاستئذان في كل مرة فكل من له أن يسكن في حال غيبه  
بخلاف أن يسكن غيره اذ ليس له ذلك حال حضرته بلا اذن فكذا في غيبته وفي النسبة عن واقعات  
الناطقي أرض بينهما فغاب أحداهما فكل شريكه أن يزرع تصفيا ولو أراد ذلك في العام الثاني يزرع  
ما كان زرع وقد كتب في التسمية أن الشافعي يأذن لصاحبه في زراعة كفاص لا يبيع الخراج  
اه \* (سئل) \* فيما اذا كان لكل من زيد وعمرو عقار جاز في ملكه بغيره فترافعا على أن ما يحصل  
من ربح العقارين بينهما نصفين واستترا على ذلك تسع سنوات والحال أن ربح عقار زيد أكثر  
ويريد زيد مطالبة عمرو بالتدبير الزائد الذي دفعه لعمرو وبناء على أنه واجب عليه بسبب الشركة المزبورة  
فيل يسوغ لزيد ذلك \* (الجواب) \* الشركة المزبورة غير معتبرة في حق ربح عقار زيد أكثر  
تبين أن ما دفعه لعمرو من ذلك بناء على ظن أنه واجب عليه ومن دفع شيئا ليس بواجب عليه  
فله استرداده الا اذا دفعه على وجه اليقينة واستهلكه القابض كمن شرا النظم الزهني في غيره  
من المعينات \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد وعمرو حوش مشترك بينهما نصفين ولزيد فيه  
معز خاصة فاجتمع من بعور قدر في الحوش ويزعم عمرو أن له نصف ذلك باعتبار الشركة في الحوش  
ولم يكن الحوش معدا لذلك فيل يمنع عمرو من معارضة زيد في ذلك \* (الجواب) \* نعم  
قال في البرازية أجزأ داره فأما المسأجر جماله وبعور فيه فليجتمع لمن سبق يند إليه الا اذا كان  
المزجر أراد أن يجمع فيه الدواب والبعر فحينئذ يكون له \* (سئل) \* فيما اذا كان كسودار  
مشتركة بطريق المالكين زيد وجماعة وكثير ما يكون فيها غير أن الجماعة يدخلون فيها الا يجب بلا  
اذن زيد ولا وجه شرعي فيل لا يجوز لزيد ذلك \* (الجواب) \* نعم كما أتى به انخير الرمي بقوله  
لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن الاخوان كان مشتركا ودر حرام وانه أعلم دار  
بين اخوين وأختين وليما زوجتان ولا ختين زوجان فلا خوة أن يمنعوا زوجي الاختين من الدخول  
فيها اذا لم يكونا محررين من زوجاتهما قبة من باب الاختلاف بين الزوجين \* (سئل) \*  
فيما اذا كان زيد وعمرو شريكي عشان بمال تحت يد زيد فدفع زيد لعمرو مبلغا من الدراهم بعضه من  
شئ بضائع مختصة بعمرو وبعضه من أصل مال الشركة وبقي تحت يده جانب من المالكين ويزعم عمرو  
أن المبلغ الذي قبضه هو من البضائع فقط ويريد يقول انه من المالكين فيل يسكن القول قول  
الدافع بينه \* (الجواب) \* نعم لانه أعلم بحجيته الدفع ولولا ذلك المستأجر دفع اليك ما دفع  
من الدين وقال الاجير من الاجرة قال قول قول الدافع لانه أعلم بحجيته الدفع من أواخر الثاني من اجارة  
البرازية أنقروى من التول لمن له عليه دينان من جنس واحد فادعى المدينون شيئا من المال صدق  
أنه دفع بأى حجة يسقط ذلك من ذمته القول لمن وفيه أيضا شري من المال شيئا فدفع اليه عشرة  
دراهم ويقول هي من التين وقال الملال دفع الملال الى صدق الدافع بينه لانه ثبت له وشله  
في لسان الحكم والعمادية \* (سئل) \* فيما اذا أقرض أحد شريكي العشان من مال الشركة  
بلا اذن شريكه الا حروث القرض فيل يضمن نصيب شريكه \* (الجواب) \* نعم حيث لا يذن له  
شريكه في ذلك اذا ناصر بيمينه ولا يجوز له ما في عشان ومفاوضة تزويج العبد ولا الاعتاق ولو  
على مال ولا اليقينة ولا القرض الا باذن شريكه اذا ناصر بيمينه سرا وفيه واذا اذال له اعمل برأيت  
فله كل خيار الا القرض واليقة علائق وأجاب قارئ اليداية عن الشريك اذا اخطأ مال الشركة  
وكذا المضارب بغيره فيل بقوله الشريك أو رب المال اذا اذال لشريكه اعمل فيه برأيت خلفا

مال الشركة أو المضاربة بحاله أو بحال غيره لا يكون متعديا وإذا هلك لم يضمن وإن لم يقبل له ذلك يكون متعديا بالخلط فيضمنه مطلقا هلك أم لا وإذا اختلف في الإذن فالقول قول المالك الآن يقيم الآخر بينة على الإذن وأجاب عما إذا وضع أحد الشركاء يده على بعض الثمرة فأخذها متعديا أنه القدر الذي يخصه أو دونه بقوله القول قول في مقدار ما وضع يده عليه مع يمينه الآن تقوم عليه بينة بأكثر من ذلك وما وضع يده عليه يكون مشتركا بينهم فيتخاصصونه ثم يقسم الباقي عليهم على قدر حصصهم أو يميزون فعله وأجاب عما إذا باع الشركاء حصصهم من الثمرة الواحدة أو أواحد منهم عناداً والمشتري لا يرضى إلا بشراء الجميع وكذا إذا أجر أو أيا واحدا منهم بقوله لا يجبر أن يبيع مع الشركاء بل يبيعون حصصهم فقط إذ تجوز الثمرة وتقسم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر على الإجارة بل يؤجر شركاؤه حصصهم والمهستأجرون يهايتون الممتنع في السكنى بقدر انصباغهم وأجاب عما إذا أذن لشريكه أو لأجنبي في صرف على عمارة فهل القول قولهما وهل لهما الرجوع بقوله القول قولهما في الصرف مع بينهما إن وافق الظاهر والشريك يرجع بما صرف والأجنبي لا يرجع إلا إذا قال له اصرف على أو اصرف لترجع على وأجاب عن الشريك هل له أن يفسخ عقد الشركة في غيبة شريكه بقوله ليس لأحد النمر يصكين أن يفسخ الشركة في غيبة شريكه من غير علم الآخر والله أعلم \* (مسئله) \* فيما إذا سافر أحد شركاء العنان بحال الشركة باذن البقية فهل تكون نفقته وطعامه وركوبه في مال الشركة \* (الجواب) \* نعم وفي مضاربة المخ الشريك إذا سافر بحال الشركة لا نفقة له لأنه لم يجر التعارف به ذكره النسخ في كافيه وصرح في النهاية بوجوبها في مال الشركة اهـ ومثله في العلفي وذكر في التتارخانية عن الخاتمة قال محمد رحمه الله تعالى هذا استحسان اهـ أي وجوب النفقة في مال الشركة وحيث علمت أنه الاستحسان فالعمل عليه لما علمت أن العمل على الاستحسان إلا في مسائل ليست هذه منها خير الدين على المخ وفي المخ من الشركة ومؤنة السفر والكراء من رأس المال وقال محمد فان ربح حسب النفقة من الربح وإن لم يربح كانت النفقة من رأس المال وهذا هو الحكم في المضارب اهـ ومثله في شرح التنوير للعلاءي نقلا عن الخلاصة \* (مسئله) \* فيما إذا مات أحد شريكي العنان وعمل الشريك الآخر في مال الشركة وربح فهل تنفخ الشركة بوجهه ويتصدق بربح حصة مال الميت \* (الجواب) \* نعم تنفخ الشركة بوجهه والعامل بعده كالغاصب فصار ربح من حصة نفسه يطيب له وماربح من حصة الميت يتصدق به كافي الانقروبي عن التوازل وفي البحر عن التتارخانية سئل أبو بكر عن شريكين أحدهما عمل الآخر بالمال حتى ربح أو وضع قال الشركة بينهما قائمة إلى أن يتم تطابق الجنون عليه فإذا مضى ذلك الوقت تنفخ الشركة بينهما فإذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضعية عليه وهو كالغصب لمال المجنون فيطيب للرايحه ماله ولا يطيب لماربح من مال المجنون فيتصدق به اهـ وتنفخ الشركة بقوله لا عمل معك كما نقله العلاءي في شرح التنوير عن الفتح وفي التتارخانية سئل أبو بكر الأسكاف عن رجلين اشتريا كفا فاشترى أمتعة ثم قال أحدهما للشريك لا عمل معك بالشركة ولم يقسم شيئا وغاب وعمل الحاضر وربح قال ماربح فهو له وخمن لصاحبه قيمة نصيبه اهـ \* (مسئله) \* في أخوة خمسة تلقوا تركة عن أبيهم فأخذوا في الأكتساب والعمل فيها جلة كل على قدر استطاعته في مدة معلومة وحصل ربح في المدة وورد على الشركة غرامة دفعوها من المال فهل تكون الشركة وما حصلوا بالأكتساب بينهم سويا وإن اختلفوا في العمل والرأى كثيرة وضواها \* (الجواب) \* نعم إذا كل واحد منهم يعمل لنفسه وأخوته على وجه الشركة وأجاب الخليلي بقوله هو بينهما سويا بحيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يخص أحدهما به ولا زيادة على الآخر إذا تفاوتت سوا قط كقط السنا بل إذا اختلفا في التقطيل وحيث كان كل منهما

مطلب القول قول في مقدار ما وضع يده عليه

مطلب لا يجبر الشريك أن يبيع أو يؤجر مع الشركاء

مطلب أذن لشريكه في الصرف على عمارة يرجع وان لم يقبل لترجع على بخلاف الأجنبي

مطلب ليس له الفسخ في غيبة الشريك  
مطلب إذا سافر الشريك فالنفقة في مال الشركة

مطلب العمل على الاستحسان إلا في مسائل

مطلب تنفخ الشركة بالموت وماربح بعينه يتصدق به بحصة الميت

مطلب تنفخ الشركة بقوله لا عمل معك

مطلب تلقوا تركة وعملوا فيها فهي بينهم سويا

مطلب جلتقطو السنا بل إذا اختلفوا لا يخص أحدهم زيادة



صاحب يد لا يـكون القول قول واحد منهما بقدر حصة الآخر فلو كان أحدهما صاحب يد  
والآخر خارجا واختارفا القول لذي اليد واليمنة بينة الخارج اه وهذا بناء على الأصل  
في الشركة أنهم ياتونهم سوية حيث لم يشترطوا شيئا وأما إذا شرطوا زيادة لأحدهم فقد قال في البحر  
ولم يشترط المصنف لاستحقاق الربح اجتماعهما على العمل لأنه غير شرط لتخمينها الوكالة ولذا خال  
في البرازية اشتركا على عمل أحدهما في غيبة الآخر فلما حضر أعطاه حصته ثم غاب العامل وعمل الآخر  
فلما حضر الغائب أبى أن يعطيه حصته من الربح ان الشرط أن يعمل مالا جيعا وشقي فـما كان  
من تجارته ما من الربح فينبغي ما على الشرط عملا أو عمل أحدهما فان مرض أحدهما ولم يعمل  
وعمل الآخر فهو بينهما وفي المحيط ثم المسئلة على ثلاثة أوجه اه الأول أن يشترط العمل عليهما  
والربح بينهما نصفين والرضيعة على قدر رأس المال فان عمل أحدهما دون الآخر فالربح بينهما  
على ما شرطوا وان شرط العمل على أحدهما يتظر ان شرط العمل على أكثرهما ربحا جاز  
وان شرطاه على أقلهما ربحا خاصة لا يجوز والربح بينهما على قدر رأس المال اه أقول بهذا انما  
يجري في شركة العقد والواقع في الدوال شركة ملك فيما يظهر اذ لم يذكر فيه أنهم عقدوا شركة فيما بينهم  
ولأن الشركة تنقود أو عروض بيع بعضها لبعض فالظاهر أنهم اشركوا ملكا لا يجري فيها تقاضات  
في الربح بل يكون ما في أيديهم بينهم سوية تكامرا وهذه المسئلة تقع كثيرا خصوصا في أهل القرى حيث  
يوت الميث منهم وتبقى تركته بين أيدي ورثته بلا قسمة يعملون فيها ويرمى بقصد الاموات وهم على  
ذلك وقد تدوسم أنها شركة مفوضة وذلك باطل لأن شركة المفوضة لها شروط منها العقد بلقظ  
المفوضة فان لم يذكر افظها فلا بد من أن يذكر غنام معناها بأن يقول أحدهما للآخر وهما حتران  
بالغان مسلمان أو ذميان شاركنك في جميع ما أملك من نقد وقدر ما لك على وجه التفويض العام  
من كل مناللا خرف في التجارات والنقد والنسيئة وعلى أن كلا ضامن عن الآخر ما يلزمه من أمر كل  
بيع كافي البحر ومنها أنها لا تكون بين صبي وبائع وإنما لا تصح بالعروض وأنهما سطل بالموت ولا يفتي  
أن الواقع في زماننا ليس فيه شيء من ذلك فليس للمفتي أن يفتي بأنهما مفوضة ويلزمهم بأحكامها  
بأن يلزمهم مثلاً بأن مالزم أحدهم من دين يلزم الآخر ثم ان صرحوا به بأنهم شركاء مفوضة يفتيهم  
بأحكامها وليس عليه أن يسألهم عن استيفاء شرائط العقد كما لو سئل عن غيرهما من العقود  
كما صرح به في البرازية وبما يناسب هذا المقام ما كتبه في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر  
كتاب المزارعة نقلا عن التارخانية وغيرهما من رجال وترك أولاد أصغارا أو كبارا وامرأة والسكر  
منها أو من امرأة غيرهما فثركا ووزعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو المعتاد  
والاولاد كلهم في عيال المرأة تعاقدتهم وهم يزعمون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من  
ذلك جهلة قال صارت هذه واقعة الفتوى وانفتحت الاجوبة أنهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن  
الباقين لو كبارا أو اذن الزوجي لو صغارا فالغلة مشتركة وان من بذر أنفسهم أو بذر مشترك بلا اذن  
فالغلة للزراعين اه فاعظم هذه الفائدة هذا ونقل المؤلف عن الفتاوى الرحمة سئل عن مال مشترك  
بين أيتام وأمههم استرجحه الوصي لا لايام هل تستحق الامم ربح نصيبها أولا تجاب لا تستحق الامم  
شيئا مما استرجحه الوصي بوجه شرعي لغيرها كالحذر يكن اذا استرجح من مال مشترك لنفسه  
فقط ويكون ربح نصيبها كسبا خيينا ومثله سئل عن الفقراء اه أقول أيضا ويظهر من  
هذا ومما قبله حكمهم ما لو كان المباشر للعمل والسعي بعض الورثة بلا وصاية أو وكالة من الباقين  
\* (سئل) في اخوة أربعة متفاوذين تزوج اثنان منهم كل زوجة بمهر معلوم قضاه من مال  
الشركة وطالبهما الباقيان بهيهما من ذلك ولزم أحدهما دين بتجارة واستقرض فيلزمها مطالبتهما  
به وما لزم أحدهم من الدين يلزم الباقي \* (الجواب) حيث كانوا مشاركين شركة مفوضة

مطلب الأصل في التركة  
الدوية  
مطلب الاجتماع على العمل  
ليس شرطاً في استحقاق الربح

مطلب ما يتبع في زماننا  
من سعي الورثة في التركة  
ليس شركة مفوضة

فرع مهم زرع الورثة في أرض  
مشتركة الخ

مطلب لا تستحق الامم  
استرجحه الوصي من مال  
مشترك بينها وبين الايتام

مطلب مالزم أحد الاخوة  
المتفاوذين من الدين يلزم  
الاخرين

فما لزم أحدهم من الدين يلزم الباقي والحالة هذه وللباقيين مطالبة المتزوجين بنصيبهما من المهر الذي دفعه والحالة هذه قال في التنوير إماما مفاوضة تضمنت وكالة وكفالة وتسويا وما لا وتصرفا ودينا إلى أن قال فما اشتراهما أحدهما يقع مشتركا لا طعام أحده وكسوتهم وللبائع مطالبة أيهما شاء بينهما ويرجع الآخر على المشتري بقدر حصته وكل دين لزم على أحدهما بتجارة أو استقرار أو غصب أو استهلاك أو كفالة بجمال بأمر لزم الآخر ولو باقراره وإذا ادعى على أحدهما فله تحليف الآخر أو أقول انظر كيف قبل المؤلف رحمه الله تعالى الجواب بقوله حيث كانوا متشاركين شركة مفاوضة الخ فإنه يشير إلى ما ذكرناه أنهما من أن كون المال بأيديهم يعملون فيه على السوية لا يكون مفاوضة بدون عقدهما الشرعي وشروطها الشرعية التي صرح بها الفقهاء فتنبه لذلك ثم رأيت ما ذكرته مصرحاً به في فتاوى الخافق رحمه الله الحمد \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد وعمرو الاخوان شريكين شركة مفاوضة فاشترى زيد وحده بمال الشركة المذبورة دارا وكرما فهل يقع ذلك مشتركا بينهما \* (الجواب) \* نعم حيث كانت الشركة مفاوضة فما اشتراهما أحدهما يقع مشتركا لا طعام أحده وكسوتهم كما في المتن وفي الخيرية من الدعوى ضمن سؤال إذا ادعى الحصة بشركة المفاوضة وأقام بينة أنهم من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وإن كتب في ملك التبايع أنه اشترى لنفسه اذ تقتضيان أحد المتقاضين لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام أحده وكسوتهم الخ اهـ \* (سئل) \* في اخوة خمسة سعيهم وكسبهم واحد وعائلتهم واحدة حصلوا سعيهم وكسبهم أموالا فهل تكون الأموال المذكورة مشتركة بينهم أم لا \* (الجواب) \* ما حصله الاخوة الخمسة بسعيهم وكسبهم يكون بينهم أخماسا أقول هذا في غير الأب مع ابنه والزوج مع زوجته لما نقله المؤلف في غير هذا المحل عن دعوى البرازية ونصه ذكر شيخ الاسلام جلال الدين في أب وابن اكتسبا ولم يكن لهما مال فاجتمع لهما من الكسب أموال المسك للاب لأن الابن إذا كان في عالة فهو معين له ألا ترى أنه لو غرس شجرة قهى للاب وكذا الحكم في الزوجين اهـ وانظر إلى ما سنده في كتاب الدعوى عن الفتاوى الخيرية \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد لنفسه بضائع معلومة من عمرو وبثن معلوم قبضها زيد من عمرو ثم قال له بكر أشركني بنصفها فأشركه زيد فيها وبكر يعلم غشها فهل تكون الشركة المذبورة صحيحة ويلزمه نصف ثمنها \* (الجواب) \* حيث كان بعد القبض كما ذكرته الشركة المذكورة صحيحة ويلزمه نصف ثمنها ومن اشترى عبد ائتماله آخر أشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وإن بعده صح ولزمه نصف الثمن وإن لم يعلم بالثمن خير عند العلم به تنوير \* (سئل) \* في دار مشتركة بين شخصين غاب أحدهما وأجر الحاضر جانيا منها باجرة قبضها ثم حضر الغائب ويريد مطالبة الحاضر باجرة نصيبه التي قبضها فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وتقدم نقلها \* (سئل) \* في أحد شريكي عنان باع زيدا عدة جلود معلومة بثن معلوم من الدراهم وغاب البايع قام شريكه الآخر يطالب زيدا المشتري بثمنه فهل لا يبيحكون للشريك قبض شيء من الثمن \* (الجواب) \* نعم ولو باع أحدهما لا يكون للآخر أن يقبض شيئا من الثمن ولا يخاصم فيما باع صاحبه فالخصوصية في ذلك إلى الذي ولي العقد فإن قبض الذي باع أو وكل وكلا جاز عليه وعلى شريكه خاتمة من فصل شركة العنان ومثلي في البحر والمخ والخلاصة والعلائي \* (سئل) \* فيما إذا اشترى أحد شريكي المفاوضة بضاعة للشركة وغاب ويريد البايع مطالبة شريكه الآخر الذي لم يتعاط الشراء فهل للبايع مطالبة أيهما شاء بينهما \* (الجواب) \* نعم كما مر عن التنوير \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد وعمرو شريكين عنانا فهل ما شرأ كل منهما ما يطالب بثمنه فقط دون الآخر \* (الجواب) \* نعم وما اشتراهما أحدهما يطالب بثمنه فقط لعدم تضمنهما الكفالة ورجع على شريكه بحصته منه أن أدا من ماله أي من مال نفسه مع بقاء مال الشركة والا فالشراء له خاصة

مطلب اشترى أحد المتقارفين دارا وكرما فذلك مشترك بينهما وإن كتب في الصك أنه له

مطلب في اخوة خمسة حصلوا سعيهم أموالا فلهي بينهم سوية

مطلب أب وابن اكتسبا أموالا فلهي للاب وكذا الزوجان

مطلب اشترى بضائع لنفسه وقال له بكر أشركني بنصفها

مطلب اشترى شيئا فقتل آخر أشركني فيه صح

مطلب أجر بعض الدار المشتركة فله شريكه أخذ أجره حصته

مطلب باع أحد شريكي العنان ليس للآخر قبض الثمن

مطلب للبايع مطالبة كل من شريكه المفاوضة

مطلب ما شرأ أحد شريكي العنان يطالب بثمنه فقط

مطلب الربح في الشركة  
الفاصلة على قدر المال  
مطلب الشركة في العروض  
فاصلة  
مطلب دفع اليه أمتعة  
ليبيعها والربح بينهما له أجر  
مثل عمله وان خسر  
مطلب دفع اليه دابة يبيع  
عليها البر فالربح لصاحب  
البر وللدافع أجرة الدابة  
مطلب اذا لم يكن  
من أحدهما مال في الشركة  
الفاصلة فليس له شيء من  
الربح

مطلب صباغ استعان  
برجل يعمل معه والربح  
بينهما فالرجل أجر مثله  
مطلب يكتفي من الثمرين  
باليين على الاجال ولا يجير  
على التفصيل

مطلب يصدق فيما صرفه  
بيمينه حيث كان الظاهر  
بصدقه

مطلب ادعى الخسران  
وكان الظاهر يكذبه لا يقبل  
قوله

مطلب لا يصدق فيما زعم  
انه أنفق على الجال المشتركة  
بما يكذبه الظاهر

للايصير مستند ينال على مال الشركة بلا إذن وذافي العنان لا يجوز كما في البحر شرح المتن للعلاق  
\* (سئل) \* في الشركة الفاسدة هل يكون الربح فيها على قدر المال \* (الجواب) \* نعم  
وان شرط الفضل كما في الصك كنز وغيره \* (سئل) \* في رجلين اشتركا في عروض ولم يبيع  
كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر فهل يصحكون غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد لعمر وأمتعة معلومة ليعبها له ومما يبيع يكن بينهما مناصفة قبض  
عمر والأمتعة وخسر فيها فهل يكون الخسران على زيد ولعمر وأجر مثل عمله \* (الجواب) \* نعم  
ولو دفع دابة الى رجل لبيع عليها البر والطعام على أن الربح بينهما كانت فاسدة بمنزلة الشركة  
في العروض لأن رأس مال أحدهما عرض ورأس مال الآخر متعة فاذا فسدت الشركة كان الربح  
لصاحب البر والطعام لانه بدل ملكه ولصاحب الدابة أجر مثلها لانه لم يرض بنفقة الدابة بغير عوض  
والبيت والسقينة في هذا كالدابة لما قلنا خاتمة من آخر الشركة الفاسدة ومشله في جواهر الفتاوى  
من الباب الاول وأما كون الخسران عليه فلما في التارخات من قوله وأما الشركة الفاسدة فلها  
صور وقد ذكرنا بعضها في صدر الكتاب ومنها الشركة في أخذ المباح كالطبخ والحشيش والصيد  
وما أشبه ذلك ولكل واحد منهما ما أخذ وعنه ورجحه له ووضعته عليه اهـ ومثله في المحيط أقول  
ولا ينشأ في ذلك ما مرقب من أن الربح في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط الفضل لأن ذلك  
فيما اذا كان فيها مال من الطرفين وان اقال في البحر أقاد بقوله بقدر المال انها شركة في الاموال  
فلو لم يكن من أحدهما مال وكانت فاسدة فلا شيء له من الربح ولذا قال في المحيط دفع دابة الى رجل  
يؤاخرها على أن الاجر بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة ولذا أخر أجر مثله  
وكذا السفينة والبيت الخ اهـ ونجم الفروع فيه \* (سئل) \* فيما اذا كان لصباغ  
حانوت له فيها نيل وغيره من آلات الصباغة فاستعان برجل يعمل معه فيها على أن يكون له نظير ذلك  
نصف الربح المجهول الحاصل من ذلك فعمل معه مدة ويريد أخذ نصف الربح بدون وجه شرعي  
فهل ليس له ذلك وله أجر مثل عمله \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في الشريك اذا باع  
واشترى وتحاسب مع شريكه زيد اجالا ثم قام زيد بكفه الى اليين على قدر ما باع وما اشترى على  
وجه التفصيل وهو لا يعلم تفصيله فهل يكتفي باليين على الاجال ولا يجبر على التفصيل  
\* (الجواب) \* نعم كما أفتى بذلك قارئ الهداية والتمرتاشي ووجهها الله تعالى وفي فتاوى الشيخ  
اسماعيل يكتفي منه باليين على الاجال بأن جميع ما باعه صرف ثمة في تعلقات الشركة ولم يحصل  
منه خيانة في ذلك أقول وفي الجزية سئل في شريك اتهم شريكه بالخيانة هل يقبل كلام شريكه  
في حقه أم لا يقبل ولا يلزم المتهمة عن أجاب لا يقبل قول شريكه في حقه ولو أراد تخلفه على الخيانة  
المبهمة لم يخلف كما في الاشهاد لكن في فتاوى قارئ الهداية ما يخالفه اهـ أي حيث ذكر أنه يخلف لكن  
اذا انكل لزمه أن يبين مقدار ما انكل فيه والقول قوله مع عينة الخ وقال الجوى في حاشية الاشياء  
وأنت خير بأن قارئ الهداية لم يستند الى نقل فلا يعارض ما نقله المصنف أي صاحب الاشياء  
عن الخيانة \* (سئل) \* في أحد شركاء العنان بمال تحت يده صرف منه مبلغا في مصارف  
لازمة ضرورية لا بد منها للشركة باذن الشركة في مدة تحمله والظاهر بصدقه فيها فهل يحسب له  
ويصدق فيه ما عينه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في أحد شركاء العنان اذا ادعى  
الخسران وكان الظاهر يكذبه فهل لا يقبل قوله \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
في جمال معلومة مشتركة بين زيد وعمر وأذن زيد لعمر وبأن يسافر به ويؤجرها وينفق عليها من  
أجرهما يسافرا بهما وأجرهما يبلغ أقربه وزعم أنه لم ينفقهما وأنه استدان مبلغا صرفه في تكملته  
نفقتهما والجمال أن الظاهر يكذبه في ذلك وانما يصدق الظاهر في صرف ثلثي الاجرة فهل لا يقبل قوله

مطلب فقد مئة شيء يك  
تعد ولا تنصير لا ينص

مطلب اذا فرط في حفظ  
القرس ضمن لشريكه

مطلب يقبل قوله في الدفع  
لشريكه وينص بموته بمجهلا

مطلب الشريك أمين فيقبل  
قوله بموته

مطلب كل من حكى أمرا  
لا يملك استئنافه الخ

مطلب يصح بيع الحصة الشائعة  
من التبن لغير الشريك

مطلب باع نصيبه من تبن  
مشتراك جاز

مطلب لا يجوز بيع الحصة  
الشائعة من شجر أو زرع  
الاباذن الشريك

مطلب تصح زيادة الربح  
للأكثر عجلا

مطلب الخسران على قدر  
المال وان شرط غير ذلك

مطلب اشترطوا أن يعملوا  
جميعا وشئ فرض أحدهم  
له حصته من الربح

فما يكذبه فيه الظاهر وليس له الرجوع على زيد بما زعم أنه استدان وأنتقه \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* في أحد شركاء العنان اذا فقد شئ مما تحت يده من عروض الشركة بلا تعد ولا تقصير  
في الحفظ فهل لانحمان عليه ويقبل قوله بموته وما فقد يكون على الشركة \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* في فرس جيدة مشتركة بين زيد وعمرو وهي عند زيد في نوبته باذن عمرو وفر بطها زيد  
في اصطبل دار مليلا ولم يقبل باب الاصطبل حتى سرق منه والعرف بينهم أنهم يتقلون باب اصطبلهم  
لئلا يفهل ينصن حصته شريكه \* (الجواب) \* حيث فرط في الحفظ ينصن \* (سئل) \*  
فما اذا كان زيد وعمرو وبكر شركاء عتافا في بضاعة هي تحت يد زيد فدفع زيد البضاعة لعمرو  
في غيبة بكر ببيعها للشركة ثم مات عمرو ومجهلا فهل يقبل قول زيد في الدفع بموته ولو بعد موت عمرو  
وينصن عمرو حصته مما منها \* (الجواب) \* نعم أقول أما ضمان الشريك بموته بمجهلا فلا كلام  
فيه كما مر أول الباب وأما ضمانه هنا بمجرد قول شريكه ففيه نظر قال في الدر المختار وهو أي الشريك  
أمين في المال فيقبل قوله بموته في مقدر الربح والخسران والضياح والدفع لشريكه ولو ادعاه  
بعد موته كافي البحر مستند لا بما في وكالة الولو الحية كل من حكى أمرا لا يملك استئنافه ان فيه ايجاب  
الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق اه ونص عبارة الولو الحية هكذا  
ولو وكل بقبض ودبعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وذلك وأنكرت الورثة أو قال  
دفعت اليه صدق ولو كان دينام يصدق لأن الوكيل في الموضوعين حكى أمرا لا يملك استئنافه لكن  
من حكى أمرا لا يملك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان  
عن نفسه صدق والوكيل بقبض الدبعة فيما يحكي نفي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل بقبض  
الدين فيما يحكي بوجوب الضمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق اه أي لأن من كان له  
على آخر دين ثبت له في ذمته المطالبة فإذا أوفاه المدين دينه فقد ثبت للمدين في ذمته الدائن مثل ماله  
في ذمته فالتقاضي بغيره فالتقاضي بغيره فالتقاضي بغيره فالتقاضي بغيره فالتقاضي بغيره فالتقاضي بغيره  
من المدين ودفعته ايجاب الضمان في ذمة الموكل فلا يقبل قوله في ذلك ويظهر من هذا بالاولى  
عدم قبول قول الشريك في مسئلتنا لانه بوجوب الضمان لنفسه وللشريك الثالث في ذمة الميت  
بواسطة موته بمجهلا اذ لا شك أن ما في مسئلتنا مثل مسئلة الوكيل بقبض الدين لا اشتراكهما في الزام  
الضمان على الغير بخلاف مسئلة الدبعة اذ قول الوكيل قبضت الدبعة ودفعتها للموكل ليس فيه  
سوى نفي الضمان عن نفسه أما مسئلتنا ففيها نفي الضمان عن نفسه وإيجابه على الميت فيقبل قوله  
في حق نفسه دون غيره فليست أملا \* (سئل) \* في تبن مشترك بين زيد وعمرو مناصفة باع زيد نصيبه  
منه من بكر بدون اذن من شريكه عمرو فهل يكون البيع جائزا \* (الجواب) \* نعم أقول  
هذا بخلاف بيع الشريك لأجنبي الحصة المساعة من شجر أو زرع فانه لا يجوز الاباذن الشريك  
كما سيأتي تحريره في كتاب الوقف وكتاب البيوع ان شاء الله تعالى \* (سئل) \* في أحد شركاء عتافا  
وضع منه عشر مال الشركة وتوافق مع شريكه على أن له ربع الربح لكونه أكثر عملا والباقي للأخر  
فهل تكون الشركة صحيحة والربح على ما شرطوا \* (الجواب) \* نعم قال في الملتقى ومع التفاضل  
في رأس المال والربح ومع التساوي فيهما أو في أحدهما دون الآخر عند عملهم معا ومع زيادة  
الربح للعامل عند عمل أحدهما فقط اه أقول وأما الخسران فهو على قدر المال وان شرط غير ذلك  
كافي الملتقى أيضا فتنبيهه \* (سئل) \* في شركاء العنان اذا شرطوا أن يعملوا جميعا أو شئ  
والربح بينهم بالسوية فرض أحدهم ولم يعمل وعمل البقية في المال المشترك وجعل ربح فيسهل يكون  
الربح بينهم على الشرط \* (الجواب) \* نعم كافي البرازية أقول وتقدمت عبارة البرازية قبل  
ثلاثة أوراق ومعها عبارة المحيط وليس في عبارة المحيط قوله أو شئ أي مئة شئ فتفيد أنه لو كان

الشرط أن يعاراجها فمريض الربح المشروط هذا وقد ذكر في الظهيرة عبارة المحيط السابعة ثم قال  
 بيان ما ذكرنا في الأصل إذا جاء أحد صاحب الف درهم والآخر بأثنين واشترى كل على الربح  
 بينهما فدان والعمل عليهما فهو جائز وبصير صاحب الألف في معنى المنابر الآن معنى المنابر  
 تتبع لمعنى الشركة والعبرة بالأصل دون التبع فلا يصح ما اشتراط العمل عليه ما وإن اشتراط العمل  
 على صاحب الألف فهو جائز وإن اشتراط العمل على صاحب الألف لا يجوز وإن اشتراط الربح على  
 قدر رأس مالهما أو ثلثا أو العمل من أحدهما كان جائزا وإن شرط أن يكون الربح والوضعية بينهما  
 نصفين فنشرط الوضعية نصفين فاسد ولكن هذا لا تبطل الشركة لأن الشركة لا تبطل بالشروط  
 التاسعة اه وقد كتبت في حاشيتي على البحر أن قوله وإن اشتراط الربح على قدر رأس مالهما الخ  
 يفيد ما يقع كثيرا من أنه لو كن رأس مال أحدهما أكثر والاخر أقل كما لو كان من أحدهما تسعة  
 آلاف مثلا ومن الآخر ألف واشترط الربح ثلثه للآخر وثلثه لثاني والعمل على الثاني فإنه يصح  
 لأن قوله والعمل من أحدهما يشمل مال كل من كان العامل صاحب الأقل مالا وبجاء ولكن يستفاد  
 من عبارة المحيط أن الربح حينئذ يكون على قدر المال فراجعها متأسلا \* (سئل) \* فيما  
 إذا باع أحد الشركاء نصيبه من الفرس المتركة وسلمها للمشتري وطلب الشريك من البائع  
 أن يحضره الفرس ليتمكن من التصرف في نصيبه منها أو يدفع له قيمة نصيبه فهل يكلف الشريك البائع  
 باحضارها فإن لم يحضرها يلزم بقيمتها \* (الجواب) \* نعم يكلف الشريك البائع باحضارها  
 فإن لم يوجد يلزم بقيمتها كسبه الفقير عبد الرحمن العمادي عني عنه \* (سئل) \* في أحد شريكي  
 العنان شاركه آخر في مال الشركة بدون إذن شريكه فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم لا يملك  
 الشريك الشركة إلا بإذن شريكه تنوير ومترحه للعلاء \* (سئل) \* فيما إذا باع أحد الشريكين  
 عننا شيئا من مال الشركة بالنسيئة وذلك الثمن عند المشتري فهل يملك عليهما \* (الجواب) \* نعم  
 ولكل من شريك العنان والمفاوضة أن يبيع بنقد ونسيئة تنوير وفي البرازية من الشركة  
 والتقييد بالمكان صحيح حتى لو قال أحد الشريكين لصاحبه أخرج إلى خوارزم ولا تحياوزه صح  
 فلو جاوز عنه ضمن حصته شريكه والتقييد بالنقد صحيح حتى لو قال لا تبع بالنقد صح ولو اشترى  
 علي أن يبيع بنقد ونسيئة صح ثم إذا نهى أحدهما صاحبه عن البيع نسيئة صح اه \* (سئل) \*  
 في شريك عنان سافر بمال الشركة فأصد ابلة كذا فأخبر قبل وصوله إليها بأن جماعة كثيرين ذوي  
 منعة قاصدين الإغارة على أهلها فنزل في قرية أمينة وأخبر شركاه بذلك فنهوه عن محارزة القرية  
 وعن الذهاب بالمال لتلك البلدة فخالفهم ودخل البلدة فأغار الجماعة على البلدة ونهبوها مع  
 مال الشركة فهل حيث كان الحال ما ذكره ضمن الشريك المزبور نصيب شركائه لعدمه بذلك  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في شريكين في صنعة عمل أحدهما في آخر في غيبة  
 شريكه ومات شريكه ويريد العامل الاختصاص بجميع أجرة ماعمله فهل ليس له ذلك وتكون الأجرة  
 مشتركة نصفين بينه وبين المتوفى تورث عنه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في فرس مشتركة  
 بين زيد وعمرو مناصفة امتنع زيد من الاتفاق عليها ونفرت شريكه عمرو فهل يجبر زيد على الاتفاق  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في بئر متفق مشتركة بين زيد وعمرو يتقاطر منها الماء  
 النجس لبئر ما لشريكه عمرو وينقسم فطلب عمرو من زيد مرتهما وعمارتهما مع منع الضرر فهل يجبر  
 زيد على عمارتهما معه \* (الجواب) \* البئر المشتركة والدولاب ونحوه يجبر الشريك  
 على العمارة كما صرح بذلك في شتى القضاء من البحر فقلنا عن تذيب القلانسى وفي شرح التنوير  
 عن عدة كتب \* (سئل) \* في حمام مشتركين وقف بر ووقف أهلى احتاج إلى مرمة  
 ضرورية لا بد منها فأبى ناظر الوقف الأهلى أن يرته مع ناظر وقف البئر فهل يأمره القاضى بذلك

مطلب في اشتراط العمل  
 على أحدهما  
 مطلب الشركة لا تبطل  
 بالشروط التسامدة  
 مطلب باع الفرس وسلمها  
 بلاذن شريكه يكلف  
 باحضارها أو دفع القيمة  
 مطلب ليس للشريك أن  
 يشارك في مال الشركة  
 مطلب للشريك البيع  
 بالنقد والتسوية خلافتين  
 ما ذلك  
 مطلب التقييد بالمكان  
 وبالتنقد صحيح فلو نهى ضمن  
 قوله لا تبع بالنقد هكذا  
 نسخة المألف ولعله سقط لفظ  
 الأمن فله فراجع البرازية  
 ٥١ من هاشم  
 مطلب نهوه عن الذهاب  
 إلى بلدة كذا خالف ضمن  
 مطلب إذا عمل أحد شريكي  
 صنعة شاركه الآخر في الأجرة  
 مطلب امتنع أحدهما من  
 الاتفاق على الفرس المشتركة  
 يجبر  
 مطلب يجبر الشريك على  
 عمارة البئر المشتركة  
 مطلب في تعدير ما لا يقبل  
 التسمة كالحمام إذا أبى أحد  
 الشريكين  
 مطلب في حمام بين وقفين  
 وأهلى أبى أحد الناظرين  
 مرته الضرورية وهو مما  
 لا يقسم يجبر القاضى على  
 مرته مع الناظر الآخر

(الجواب) \* نعم ولا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلاث وصى وناظر وضرة تعذر  
 قسمة الخ علا في من الشراكة وأفتى بذلك الخبير الرملي كما في فتاويه من القسمة وفي الاشباه  
 من الاباء معزيا الى الولوالجية ولو عمر أحد الشريكين الحمام بلا إذن شريكه فإنه يرجع على شريكه  
 بحصته اه وأفتى الترتاشي مؤيدا ذلك بأنه مضطر اذا لم يكن قسمة بعضه الخ والمثله وقع فيها  
 اضطراب كما ذكر الرملي في القسمة وأنت على علم بأن هذا في الملك وأما الوقف فيعمر من مال  
 الوقف من غير اشتباه سواء تعذر قسمة ذلك أولا وقد صرح في البحر بأن امتناع المتولي من العمارة  
 الضرورية خيانة وفي البحر من شتى القضاة بعد نقل كلام اذا أراد أحد الناظرين المرتبة  
 وأبي الآخر يجبر الا على التعمير من مال الوقف اه أقول وفي الخيانة حمام بين رجلين عاب  
 قدره أو حوضه أو شيء منه واحتاج الى المرتبة فأراد أحدهما المرتبة وامتنع الآخر اختلفوا فيه  
 قال بعضهم يؤجرها للقاضي ويرتبا بالاجرة أو يأذن لأحدهما في الاجارة والمرتبة من الاجرة قيل  
 هذا قول أبي يوسف ومحمد لأن عندهما يجوز الخرج على الجز والفتوى على قولهما في الخبر وقال بعضهم  
 القاضي يأذن لغيره أي الممتنع بالانفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يتوذى حصته  
 والفتوى على هذا القول اه ومنه في شرح الوهبانية ونقله في الخيرية من الشراكة وأفتى به  
 ولكن أفتى في الخيرية من كتاب القسمة بأنه اذا أنفق أحدهما من ماله على ما لا يقبل القسمة  
 لا يكون متبرعا قال ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه  
 في الولوالجية اه قال سبل على ظاهره من عدم اشتراط أمر القاضي فهو قول آخر خفست به فيكون  
 في المسئلة قولان صحيحان وان قيد بالامر ارتفع الخلاف \* (سئل) في دار لا تقبل القسمة  
 مشتركة بين زيد وعمرو احتاجت الى العمارة الضرورية فأراد زيد أن يعمرها فأبى عمرو  
 أن يعمرها معه فعمرها زيد من ماله ويريد الرجوع على عمرو بقيمة ما يخصه من العمارة المزبورة  
 فهل لذلك \* (الجواب) \* نعم وأفتى بمثل ذلك الخبير الرملي كما في فتاويه من القسمة \* (ثم سئل) \*  
 فيما اذا أراد أن يؤجر الدار المزبورة يأخذ نصف ما أنفق على البناء من أجرها فهل له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم دارين شريكين انهدمت فقال أحدهما بنينا وأبى الآخر فإن القاضي  
 يقسم الدارين بينهما ولو كان مكان الدارين حي أو حمام أو شيء لا يحتل القسمة كان لطالب البناء أن يبني  
 ثم يؤجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة خاتمة من فصل قسمة الوصى والاب المشترك  
 اذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فان احتمل القسمة أجبر وقسم والا بى ثم أجره ليرجع اشباهه من  
 القسمة \* (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمرو وطبعا زيد ورعها بلا إذن من شريكه  
 ولا وجه شرعى ويريد الرجوع على عمرو بما خصه فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم دار مشتركة  
 انهدمت فبنى أحدهما بغير إذن شريكه فإنه لا يرجع على شريكه بشئ عمادية في الحائظ المشترك  
 ومثله في الفصولين أقول أي عمرها قبل الاستئذان والامتناع من عمارتها معه فلا يخالف شيئا  
 عمار ولا سيما اذا كانت قابلة للقسمة فإنه لا رجوع مطلقا \* (سئل) فيما اذا بنى زيد قصرا  
 بماله لنفسه في دار مشتركة بينه وبين اخوته بدون اذنهم فهل يكون البناء ملكا له \* (الجواب) \*  
 نعم واذا بنى في الارض المشتركة بغير اذن الشريك له أن ينقض بناءه ذكره في التتارخانية  
 من مقتربات القسمة \* (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بنى فيها بعضهم بناء لا لنفسهم  
 بالآلات هي لهم بدون اذن الباقين ويريد بقية الشركاء قسمة تصيبهم من الدار المذكورة وهي قابلة  
 للقسمة فهل لهم ذلك وما حكم البناء \* (الجواب) \* حيث كانت قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه  
 بعد القسمة فليقبل الشركاء ذلك ثم البناء حيث كان بدون اذنهم ان وقع في نصيب البائين بعد قسمة  
 الدار فيها وتعمت والاهدم البناء كما في التنوير وغيره \* (سئل) في فلاحه مشتركة بين

(فائدة)

عبارة الاشباه هنا مقدمة  
 على فتوى الترتاشي

مطلب دار لا تقبل القسمة  
 له أن يعمرها ويرجع على  
 الابى وله أن يؤجرها

مطلب رشم الدار بلا إذن  
 من شريكه ليس له الرجوع  
 بشئ

مطلب بنى له قصرا بماله  
 في دار مشتركة بلا إذن  
 فهو له

مطلب تقسم الدار فان خرج  
 البناء في قسمة فيها والاهدم

مطلب أنفق في الفلاحه بلا  
 اذن الشريك ليس له الرجوع

زيد وجاعة آخرين صرف زيد في لوازمها مبلغا من الدراهم بلا إذن ولا وكالة منهم ويريد الرجوع  
عليهم بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا أحدث  
زيد سرابا في داره ويريد تسهيل أساخه الى سراب قديم مشترك بينهما وبين جاعة وكسر طفتي السراب  
القديم بلا إذن من الشركاء ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك الا برضاهم \* (الجواب) \* نعم  
والله أعلم \* (سئل) \* في طالع ماء قديم في مكان معلوم فيه فروض معلومة يجري منه الماء  
لاربعة حاجتى معلوم أراد أحد المستحقين فيه أن ينقل الطالع الى مكان آخر بدون إذن بقية الشركاء  
ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم

\* (باب الردة والتعزير) \*

\* (سئل) \* هل تقع الفرقة بنفس الردة والعيلاذ بالله تعالى أم لا بد من قضاء القاضى  
\* (الجواب) \* تقع الفرقة بنفس الردة قال في التنوير والكزوارتداد أحدهما فسخ في الحال  
وقال قاضيان في باب الردة أجمع أصحابنا على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بمقتضى  
الردة وعند الشافعى لا تقع الفرقة الا بقضاء القاضى وردة الرجل تبطل عصمة نفسه حتى لو قتله القاتل  
بغير أمر القاضى عمدا أو خطأ أو بغير أمر السلطان أو تألف عضوا من أعضائه لاشئ عليه اهـ وقال  
في البرازية ولو ارتد والعباد بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه وبعد الحج وليس عليه  
اعادة الصلاة والصوم والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولد زنى اهـ  
\* (سئل) \* في رجل قال لزوجته بلفظ ترك ديني اغزى سكتيكم فقال له ورجل آخر بلفظ تركي آدم  
بوسوزي ديمه كاور او لورسن فقال للرجل عقب ما التهم بلفظ تركي بن كاور مسلمان أو لام أو انكر المذهب  
ذلك وثبت عليه بالبيئة المزكاة تلفظه بذلك كله فما يلزمه بذلك وهل بآنت امرأته بذلك \* (الجواب) \*  
قال في جامع الفتاوى من شتم فم المؤمن يكفر عند جميع العلماء لان فم المؤمن موضع الايمان والقرآن  
وفيه أيضا الرضا بكفر نفسه كفرا بالانفاق اهـ وفي العمادية مسلم قال أما المحدث يكفر لان المحدث كافر اهـ  
وفي الخانية أجمع أصحابنا على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة اهـ  
وفي البرازية لو ارتد والعباد بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه وبعد الحج اهـ وفيها  
وارتداد أحدهما فسخ في الحال اهـ فظهر بما نقلناه الجواب والله أعلم بالصواب وفي فتاوى أبي  
السعود مانصه سمع لفظه لزوجته مني خسة لا اغزى ودنيته شتم ايلسه شرعا زينة لازم اولور اهـ  
الجواب تعزير شديد وتجديد ايمان لازم وروى سند يلدكي كسبه به وارر \* (سئل) \* في رجل قال  
لرجل من الاشراف بزونك دينسر كاور فاذا يلزمه \* (الجواب) \* قوله بزونك معناه بالعربية  
المعترس بالسين وتقول العوام بالصاد وفيه التعزير كما في الملتقى وغيره وقوله دينسر معناه الذي ليس له  
دين يتدين به وهو مراد في الزندق في الفتح الزندق الذي لا يتدين بدين وفيه التعزير أيضا كما في الملتقى  
وغيره وقوله كاور بمعنى كافر قال في التنوير وعزرا الشامي كافر وهل يكفران اعتقد المسلم كافر انعم  
والالا به يبقى فعلى هذا يلزم هذا المتعدي المذكور التعزير الشديد اللائق بحاله الرادع له ولا مثاله الا  
إذا اعتقد المسلم كافرا فانه يكفر وتجري عليه أحكام المرتدين من تجديد الاسلام والنكاح (سئل)  
في ذمى قال ان دخلت سكان كذا أكن مسلمانا هل اذا دخل ذلك المكان لا يصير مسلما \* (الجواب)  
نعم اذا لا بد من التبري كما هو مقر في الكتب المتعمدة ولان الايمان لا يصح تعليقه بالشروط كما صرح حوايه  
ولاشك أن الاسلام تصديق بالحنان واقرار باللسان وكلاهما لا يصح تعليقه بالشروط ومن المعلوم أن  
الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل شئ لا يريد كونه غالبا فلا يقصد تحصيل ما يعلق عليه فكيف يشجعه  
مسلم مع تباعده عن الاسلام بتعليقه على ما لا يريد كونه والاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك فلا يصير  
الكافر مسلما بمجرد النية وأفتى بذلك القمى تاشي والشيخ نور الدين على المقدسى وفي الزيلعي أن الاسلام

مطلب أحدث سرابا في داره  
ليس له تسهيله الى سراب  
مشاركته

مطلب ليس له نقل الطالع  
الى مكان آخر الا باذنهم

مطلب تقع الفرقة بنفس  
الردة

مطلب المولود قبل تجديد  
النكاح يعد الردة ولد زنى  
مطلب مهم جدا من شتم  
فم المؤمن فانه يكفر

مطلب قيمين قال لا نخر  
بالتركية بزونك دينسر كاور

مطلب ذمى قال ان دخلت  
مكان كذا أكن مسلما  
فدخل لا يكون مسلما



مطلب يشترط التبرئ  
في كل يهودي ونصراني  
لحجة اسلامه

مطلب في حجة اسلام  
الصبي المميز

على خلاف الكفر فانه ترك وتقليد الاقامة والصيام فلا يصير المقيم مسافرا ولا الصائم مفطرا ولا الكافر مسلما بمجرد النية وبصير أي المسلم كافر بمجرد النية لانه ترك فاذا علم المسلم على فعل وفعله فانظروا انه مختار في فعله فيكون فاصدا الكفر فيكفر بخلاف الاسلام صورة دعوى يعلم مضجونهم من جوابها بقوله لا يثبت اسلام هذه المرأة عما ذكر أي بمجرد الاتيان بالشهادتين لعدم التبرئ وهو شرط في كل يهودي ونصراني كما علم في ذلك في الدرر وفتاوى ابن نجيم والقرناني وغيرهما كما في الدر المختار وأفتى قارئ الهداية بأنه يحكم باسلامه اذا انلقظ بالشهادتين وإن لم يتبرأ ولم يتابع \* (سئل) \* في صبي عاقل عجز عن أولاد الذميين أسلم وهو ابن سبع سنين فهل يصح اسلامه \* (الجواب) \* نعم يصح اسلامه اذا كان عاقلا الاسلام بمزاحني أفتى قارئ الهداية في ذم صبي ممزأ أسلم وهو سكران بحجة اسلامه كالبالغ السكران لكن اذا زال سكره ما ان غادا الى دينهم لا يجيزان على العود الى الاسلام بالجس والضرب ولا يقتلان اهـ والذي يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام وهو ما ذكر في حديث جبريل عليه الصلاة والسلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى كذا في فتاوى الانقروى ووصفه الطرسوسى بقوله الذي يعقل أن الاسلام سبب النجاة وبغير الخبيث من الطبيب والحلومين المتركذ في التنوير وشرحه للعلائي وقدرة في المجتبي والسر اجبة بسبع سنين وبؤيده أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام على علي رضي الله عنه وسنه سبع وكان يقضيه به حتى قال

سبقتكم الى الاسلام طرا \* غلاما ما بلغت أو ان حلى

وستنكم الى الاسلام قهرا \* بصارم همى وسنان عزى اهـ

مطلب يصح اسلام من  
حصل له جنون بالعشيق  
وهو يفهم

واذا ادعى أبوه النصراني أن عمره خمس سنين وادعت أمه المسلمة أن عمره سبع سنين فالقول لمن أجاب قارئ الهداية أنه يعرض على أهل الخبرة ويرجع اليهم فيه \* (سئل) \* في النصراني اذا حصل له جنون في علة بسبب عشقه لكنه يستحضر الجواب ويفهم الخطاب فأسلم ومدح الاسلام وذم الكفر وانسرت بذلك فهل صح اسلامه \* (الجواب) \* أجاب قارئ الهداية بأنه ميمر فيصح اسلامه ولا يقبل رجوعه ويجبر على العود الى الاسلام \* (سئل) \* في المرتدة اذا ماتت أين تدفن \* (الجواب) \* اذا ثبت ارتدادها بعد اسلامها بالوجه الشرعي ثم ماتت وهي كذلك في سير الاشياء واذا ماتت أو قتل على رذته لم يدفن في مقابر أهل مله وانما يلحق في حفرة كالكلب \* (سئل) \* في رجل مسلم تكلم بكلمة الكفر والعياذ بالله تعالى فهل يلزمه تجديد اسلامه ونكاحه ولا يقضى من العبادات الا الحج \* (الجواب) \* لو ارتد والعياذ بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه وهو فسخ عاجل فلا يحتاج الى قضاء ولا ينقص عدد الطلقات كما في الدر المختار وبعيد الحج وليس عليه اعادة الصوم والصلاة والمولود ينهب ما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر والذم في ثم ان أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجزيه ما لم يرجع عما قاله لان باتيانا على العادة لا يرتفع الكفر وبؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل كما في الثالث من البرازية من الردة هذا اذا كان عالما أن ما قاله كفر وأما الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدركها كفر قال بعضهم لا يكون كفرا ويعذر بالجهل وقال بعضهم بصير كافر بذلك ومن أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم أنها كفر الا أنه أتى بها عن اخبار يكفر عند عامة العلماء خلافا لبعض ولا يعذر بالجهل أما اذا أراد أن يتكلم فمضى على اسائه كلمة الكفر والعياذ بالله تعالى من غير قصد لا يكفر كما صرح بذلك في الخلاصة \* (سئل) \* في رجل عواني مفسد غماريسي في الارض بالفساد ووقع الشر بين العباد وبغرى على أخذ الاموال بالباطل وذبح العباد وبؤذى المسلمين يده ولسانه ولا يرتد عن تلك الافعال الا باقتل فما حكمه \* (الجواب) \* اذا كان كذلك وأخبر جرح من المسلمين بذلك يقتل ويثاب قاتله لما فيه من دفع

مطلب في المرتدة اذا ماتت  
يلقى في حفرة كالكلب  
مطلب في أحكام المرتدة  
والعياذ بالله تعالى من الردة

مطلب لا يكفيه الاتيان  
بالشهادة على العادة ما لم  
يرجع عما قاله

مطلب أتى بكلمة الكفر  
جاهلا بكفر وقيل لا يكفر  
مطلب يجوز قتل العواني  
المفسد ويثاب قاتله

مطلب شتم عالميز واستخف  
بهما وبالدين فانه يقتل

مطلب من بعد الجلوس  
أحد أعلى من العالم أو المتعلم

مطلب ذم شتم ذميا يعزر

مطلب يهودى قذف  
يهوديا بالزنى لا يلزمه حد  
القذف بل يعزر  
مطلب في قوله ان فعل  
كذا يكن دينه للنصارى

مطلب قال لو شفع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لأفعل كذا لا يكفر  
مطلب في حكم الروافض  
ومن سب الشيخين

مطلب في حكم الروافض  
قتلهم الله

مطلب كفرهم من وجوه

شتم عن عباد الله تعالى \* (سئل) \* في رجل عصى شتم رجلا من علماء دين الاسلام وآل بيت  
النبي عليه أفضل الصلاة وأتم السلام وحقرهما واستخفهما وبالدين مع كونه شتما راسا عيا بالفساد  
فبطلت اذانت عليه ما ذكر بوجهه الشرعى يقتل \* (الجواب) \* نعم قال في البحر للزهر النقيب  
أو العلوى فاصدا الاستخفاف بالدين كفر وقال الزيلعي في كتاب الجنائيات المسمى في الارض بالنساد  
يقتل بما رآه الامام انه وقال ابن الضياء في شرحه على الكفر قال اصحابنا لو نظر انسان الى عالم نظرة احادة  
أو ذكره بما يوجب الاشارة بكفره كما في عدة الاسلام وذلك لانه قد جاء في الحديث الصحيح العلماء ورثة  
الانبياء ورأيت بخط بعضهم عن روضة العلماء لا يجوز الجادل أن يجلس بين العلماء والمتعلمين وان جلس  
فواجب على السلطان أو التامني أن يمنعه لان هذا استخفاف أو احادة أو حقارة ولو جلس أحد من  
الناس أعلى من العالم أو المتعلم في المجلس لو كان على وجه الاستخفاف طلق امرأته ولو كان على وجه  
المزاح يعزر بل جاع الائمة العلامة ابراهيم الميرى على الاشهاد من كتاب السير والردة \* (سئل) \*  
في ذم شتم ذميا مثله بالفاظ قبيحة وأدام ذلك فيل يوثب وبعاث على ذلك \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* عن يهودى قذف يهوديا بالزنى على يلزمه حد القذف \* (الجواب) \* لا يلزمه  
حد القذف وانما يلزمه التعزير كذا روى عن ابن نعيم \* (سئل) \* في رجل حلف بالله تعالى  
لا يفعل كذا وان فعله يكن دينه للنصارى ثم فعل ذلك فيل يكفر أو لا وهل عليه كفارة عينا أو عيني  
\* (الجواب) \* ان كان الحالف جاهلا ويعتقد أنه يكفر عيا بشدة الشرط في المستقبل يكفر وعليه  
تجديد الاسلام والنكاح وان كان عنده في اعتقاده أنه عين فقط فعليه كفارة عين بذلك وفي الحلف بالله  
تعالى كفارة عين آخر وهذا ما تحرى بعد النظر في كتب اصحابنا ائمة الهدى رحيم الله تعالى (سئل)  
في رجل سئل منه شيء فقال لو شفع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي خلق الكون لاجله ما أقبل  
رجاءه فيل يكفر أم لا \* (الجواب) \* لا يكفر بذلك لان قصده التعظيم ولانه منتف بالوكل اتقى بذلك  
العلامة الخبير الرملي ناقل عن جامع الفصولين وأفتى بذلك السبكي والرملي عن الشافعية فاجتمع  
المذهبان على عدم كفره وأظن أنهم الباجعية قال المؤلف رحمه الله تعالى ورأيت في مجموعة شيخ الاسلام  
عبد الله أفندي حفظه الله الملك الاسلام حين زارني في الجنة وقت قدومه من المدينة المنورة على  
منورهما أفضل الصلاة وأتم السلام سنة ١١٤٦ ماصورته ما قولكم دام فضلكم وورقى الله عنكم  
ونفع المسلمين بعلمكم في سبب وجوب مقاتلة الروافض وجواز قتلهم هو البقي على السلطان أو الكفر  
واذا قتلتم بالثاني فاسبب كفرهم واذا أثبت سبب كفرهم فهل تقبل توهمهم واسلامهم كالمتردد ولا تقبل  
كسب النبي صلى الله عليه وسلم بل لا بد من قتلهم واذا قتلتم بالثاني فيل يقتلون حدا أو كفر او هل يجوز  
تركهم على حالهم عليه باعطاء الجزية أو بالامان الموقت أو بالامان المؤبد أم لا وهل يجوز استرقاق نسائهم  
وذراهم أو قتلهم أو ما جورين أو ما يكفر الله تعالى الجنة الحمد لله رب العلمين اعلم أسعدك الله أن هؤلاء  
الكفرة والبغاة الفجرة جمعوا بين أصناف الكفر والبغي والعناد وأنواع الفسق والزندقة والاحاد ومن  
توقف في كفرهم والحادهم وجوب قتالهم وجواز قتلهم فهو كافر مثلهم وسبب وجوب مقاتلتهم  
وجواز قتلهم البغي والكفر معا أما البغي فانهم خرجوا عن طاعة الامام خلد الله تعالى ملكه الى  
يوم القيام وقد قال الله تعالى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي الى آخر الله والامر للوجوب فيبغى للمسلمين  
اذا دعاهم الامام الى قتال هؤلاء الباغين الملعونين على لسان سيد المرسلين أن لا تأخروا عنه بل يجب  
عليهم أن يعينوه ويقاتلوه معه \* وأما الكفر فمن وجوه منها أنهم يستخفون بالدين ويستهنون بالشرع  
المبين ومنها أنهم يهينون العلم والعلماء مع أن العلماء ورثة الانبياء وقد قال الله تعالى انما يحبني الله  
من عباده العلماء ومنها أنهم يستحلون المحرمات وهم يتكلمون الحرامات ومنها أنهم ينكرون خلافة  
الشيخين ويريدون أن يوقعوا في الدين الشين ومنها أنهم يطولون السنن على عائشة الصديقة رضى الله

تعالى عنها ويتكلمون في حقها ما لا يليق بشأنها مع أن الله تعالى أنزل عدة آيات في برائتها وزايتها فهم  
كافرون بكذب القرآن العظيم وسابون النبي صلى الله عليه وسلم ضمننا بنسبتهم إلى أهل بيته هذا الأمر  
العظيم ومنها أنهم يسبون الشيخين سودا لله وجوههم في الدارين وقال السبوطي من أئمة الشافعية  
من كفر الصحابة أو قال إن أبا بكر لم يكن منهم كفر ونقلوا وجهين عن تعليق القاضي حسين في سب  
الشيخين هل يفسق أو يكفر والأصح عندى التكفير وبه جزم المحاملي في الباب ١٥ وثبت بالتواتر قطعا  
عند الخواص والعوام من المسلمين أن هذه القسائح مجمعة في هؤلاء الضالين المضلين فن اتصف بواحد  
من هذه الأمور فهو كافر يجب قتله بانفاق الامة ولا تقبل توبته واسلامه في اسقاط القتل سواء تاب  
بعد القدرة عليه والشهادة على قوله أو جاء تائباً من قبل نفسه لانه حد وجب ولا تسقطه التوبة  
كسائر الحدود وليس سبه صلى الله عليه وسلم كالارتداد المقبول فيه التوبة لان الارتداد معنى ينقرد  
به المرتد لاحق فيه غيره من الادميين فقبلت توبته ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم تعلق به حق  
الادعي ولا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الادميين فن سب النبي صلى الله عليه وسلم أو أحد اهل  
الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه فانه يكفر ويجب قتله ثم ان ثبت على كفره ولم يتب ولم يسلم يقتل كفر  
بلا خلاف وان تاب وأسلم فقد اختلف فيه والمشهور من المذهب القتل حداً أو قيل يقتل كفر  
في صورتين وأما سب الشيخين رضي الله تعالى عنهم ما فانه كسب النبي صلى الله عليه وسلم وقال  
الصدر الشهيد من سب الشيخين أو لعنهما يكفر ويجب قتله ولا تقبل توبته واسلامه أى في اسقاط القتل  
وقال ابن نجيم في البحر حيث لم تقبل توبته علم أن سب الشيخين كسب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يفيد  
الانكار مع اليقينة قال الصدر الشهيد من سب الشيخين أو لعنهما يكفر ويجب قتله ولا تقبل توبته  
واسلامه في اسقاط القتل لانه جعل انكار الامة توبة ان كانت مقبولة كما لا يخفى وقال في الاشياء  
كل كافر تاب توبته مقبولة في الدنيا والآخرة الا الكافر بسب نبي أو بسب الشيخين أو أحدهما  
أو بالسحر ولو امر أو بالزندقة اذا أخذ قبل توبته ١٥ فيجب قتل هؤلاء الا شرار الكفار تابوا أو لم  
يتوبوا لانهم ان تابوا أو أسلموا اقتلوا حداً على المشهور وأجرى عليهم بعد القتل أحكام المسلمين وان بقوا  
على كفرهم وعنادهم قتلوا كفر أو أجرى عليهم بعد القتل أحكام المشركين ولا يجوز تركهم عليه باعطاء  
الجزية ولا بأمان موقت ولا بأمان مؤبد نص عليه قاضي خان في فتاويه ويجوز استرقاق نسائهم لان  
استرقاق المرتدة بعد ما لحقت بدار الحرب جائز وكل موضع خرج عن ولاية الامام الحق فهو بمنزلة دار  
الحرب ويجوز استرقاق ذرائعهم بعلاتهم لان الولد يتبع الام في الاسترقاق والله تعالى أعلم  
كتبه أحقر الورى نوح الحنفي عفا الله عنه والمسلمين أجمعين اه ما في المجموعة المذكورة بجروحه أقول  
وقد أكثر مشايخ الاسلام من علماء الدولة العثمانية لازالت مؤيدة بالنصرة العلمية في الاقضاء في شأن  
الشيعية المذكورين وقد أشبع الكلام في ذلك كثير منهم وألفوا فيه الرسائل وعن أفتي بخود ذلك فهم  
المحقق المفسر أبو السعود أفندي العمادي ونقل عبارته العلامة الكواكبي الحلبي في شرحه على  
منظومه الفقهية المسماة الفرائد السنية ومن جملة ما نقله عن أبي السعود بعد ذكر قبائحهم على نحو  
ما مر فلذا أجمع علماء الاعصار على اباحة قتلهم وأن من شك في كفرهم كان كافراً فعند الامام الاعظم  
وسفيان الثوري والاوزاعي أنهم اذا تابوا ورجعوا عن كفرهم إلى الاسلام فجوامن القتل ويرجى لهم  
العفو كسائر الكفار اذا تابوا أو أماعند مالك والشافعي وأحمد بن حنبل ولبث بن سعد وسائر العلماء  
العظام فلا تقبل توبتهم ولا يعتبر اسلامهم ويقتلون حداً الخ فقد جزم بقبول توبتهم عند امامنا الاعظم  
وفيه مخالفة لما مر عن المجموعة وظهور لي أن هذا هو الصواب وهذه مسئلة مهممة ينبغي تحريرها  
والاعتناء بها لزيادة على غيرها فقد وقع فيها خبط عظيم وكان يحظر لي أن أجمع فيها رسالة أدكر فيها  
ما حررت في حاشيتي على الدر المختار وغيره فلا بأس أن أدكر في هذا المقام ما يوضح المرام استعافاً  
لاهل الاسلام من القضاة والحكام وان استدعي بعض طول في الكلام فنقول وبالله التوفيق

مطلب ما قيل في حكم من سب  
الشيخين رضي الله عنهما

مطلب نفيس في حكم سب  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أو أحد الشيخين رضي الله  
عنهما

قوله في الصلوة الآية ولكن لا ينبغي الخ قال شيخنا المؤلف رحمه الله تعالى قد قلت ذلك الخذا من التواعد الشرعية ثم رأيت صريحا في تناري الخيرية في كتاب أدب القاضي حيث قال سئل فيالومع مولانا السلطان قضاته عن معاص ما معني عليه خمس عشرة سنة من الدعوى هل يستغفر ذلك أبدا أولا أجاب لا يستغفر ذلك أبدا بل إذا أطلق السماع للمنعوع بهذا المنع جاز وكذا لو ولي غيره وأطلق له ذلك يجزى على إطلاقه فيسبح كل دعوى ٩٤ وكذا الروايات السلطان وولي سلطان غيره فولي قاضيا ولم يجمع بل أطلق له قائلا

وليسك لتفتي بين الناس  
تجازه سماع كل دعوى اذا  
أفى المدعى بشرائط جهمها  
الشرعية والحاصل أن القاضى  
وكيل عن السلطان والوكيل  
يستفيد النصرف من موكله  
فاذا خصص له شخص وإذا  
عم تعمهم والقضاء يخص  
بازمان والمكان والحوادث  
والأشخاص وإذا اختلف  
المدعى والمدعى عليه في المنع  
والإطلاق فالمرجع هو القاضى  
لأن وجوب سماع الدعوى  
وعدمه خاص به لا تعلق  
للمتداعين به فاذا قال متعنى  
السلطان عن سماعه إلا ينزع  
في ذلك وإذا قال أطلق لي  
سماعها كان القول قوله مالم  
يثبت المحكوم عليه المنع  
بالبينة الشرعية بعد الحكم  
عليه لنفسه فيتين بطلان  
الحكم لأنه ليس قاضيا فيها  
منع عنه فحكمه حكم الرعية  
في ذلك وإذا أناه خبر بالمنع  
من عدل أو كتاب أو رسول  
عمل به كما يعمل بالشافعية من  
السلطان ومن علم أنه وكيل  
عنه وعلم أحكام الوكيل  
استخرج مسائل كثيرة تعلق  
بهذا المبحث وهان الامر  
وانكشف له الحال والله  
تعالى أعلم اه منه

اعلم أن ما مر عن الصدر الشهيد من أن سباب الشيخين رضى الله تعالى عنهم مائى الدارين لا تقبل توبته  
قد عزا في البحر الى الجوهرة شرح التسدورى وقد قال في النهر هذا لا وجود له في اصل الجوهرة  
وانما وجد في هامش بعض النسخ فالحق بالاصل مع أنه لا ريب له بما قبله اه وقال العلامة الجوى  
في حاشية الاشياء بعد نقله كلام النهر أقول على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهرة لا وجه له  
يظهر لما قد مناه من قبول توبته من سب الانبياء عندنا خلافا للمالكية والحنابلة وإذا كان كذلك  
فلا وجه لقول بعدم قبول توبته من سب الشيخين بالطريق الاولى بل لم يثبت ذلك عن أحد من الأئمة  
فيما أعلم اه واعلم أن مثله عدم قبول توبته سباب النبي صلى الله عليه وسلم أول من ذكرها  
عندنا صاحب البرازية وتبعه المخفق الكمال بن الهمام في فتح القدير شرح الهداية وتبعه القرائنى  
في ممتلئ التنوير وكذا ابن نجيم في البحر والاشياء وأفتى به في الخيرية لكن العلامة القرائنى بعد  
ما عزا ما في منه الى البرازى قال في شجوه عليه السبى من الغفار لكن سمعت من مولانا شيخ الاسلام  
أمين الدين عبد العال مفتى الحنفية بالديار المصرية أن صاحب التفتيح تبع البرازى في ذلك وأن  
البرازى تبع صاحب الصارم المسلول فانه عزا الى البرازية ما نقله من ذلك اليه ولم يعزه الى أحد  
من علماء الحنفية اه وفي معين الحكم معزا الى شرح الطحاوى ماصورته من سب النبي صلى الله  
عليه وسلم وأبغضه كان ذلك منه ودة وحكمه حكم المرتدين اه وفي التفتيح من سب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فانه مرتدة وحكمه حكم المرتدة ويفعل به ما يفعل بالمرتد اه فقوله ويقفل به ما يفعل بالمرتدة  
ظاهري قبول توبته كما لا يخفى وعن نقل أنها ردة عن أبي حنيفة القاضى عياض في الشفاء اه  
ما في من الغفار ملخصا أعلم أيضا أن البرازى قال انه كالأزديين لانه حذو جب فلا يسقط بالتوبة  
ولا يتصور فيه خلاف لاحد لانه حق تعاق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق المسلمين  
الى أن قال ودلائل المسئلة تعرف في الصارم المسلول على شأنه الرسول اه وقد راجعت كتاب  
الصارم المسلول لعمدة الشافعية الشيخ فتي الدين السبكي فرائيه ذكر ما رده على البرازى حيث  
ذكر السبكي أولا عن الشفاء للقاضى عياض المالكي أن الامام الشافعى موافق للامام مالك في رده  
وعدم قبول توبته وأن بمثله قال أبو حنيفة وأصحابه والنورى وأهل الكوفة والاوزاعى لكنهم قالوا  
حتى ردة ثم قال السبكي بعد ذلك مقتضى ذلك أن الشافعى لا يقبل توبته ولم أر من أصحابه من صرح  
عنه بذلك الى أن قال هذا ما وجدته للشافعية وللحنفية في قبول توبته كلام قريب من الشافعية  
ولا يوجد للحنفية غير قبول التوبة وأما الحنابلة فكلهم قريب من كلام المالكية هذا تحرير المنقول  
في ذلك وأما الدليل فعمدنا في قبول التوبة قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتموا يغفر لهم ما قد سلف  
وقوله تعالى قل باعبدوا الذين أسرفوا الآية وقوله تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا الآية  
وهذه الآيات نص في قبول توبته المرتدة وعمومها يدخل فيه الساب وقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام  
يجب ما قبله والتوبة تجب ما قبلها ولا نالا نحفظ أنه عليه الصلاة والسلام قتل أحدا بعد اسلامه  
والقول بأنه حتى أدى فلا يسقط بالتوبة صحيح لكنا علمنا من النبي صلى الله عليه وسلم ورأفته ورحمته  
وشفقته أنه ما انتقم لنفسه قط فكيف ينتقم له بعد موته اه كلام السبكي ملخصا وتام الاجوبة مبسوط  
فيه وقد أطال في ذلك اطالة حسنة ينبغي مراجعتها وفيما ذكرناه كفاية ولا شك أن التفتيح السبكي  
والقاضى عياض اثبتان ثبوت عدلان يكفى بشهادتهما ونقلهما عن الحنفية أن مذهبهم قبول التوبة  
ولاسماع مع ما سمعته من التفتيح عن شيخ المذهب الامام الطحاوى وغيره عن هوأ عرف بالمذهب  
من البرازى ييقين وقال في الدر المختار وقد صرح في التفتيح ومعين الحكم وشرح الطحاوى وحاوى  
الراحدى وغيره بأن حكمه كالمرتد اه والعلامة التحرير الشهابي جلي من عظماء علماء  
دولة السلطان سليم خان بن بايزيد خان العثمانى رسالة لطيفة ألهمها في الرد على البرازى وقال فيها

انه تبيل توبته ولا يقتل عند الخنفة والثافعة خلافا للمالكية والحنبلية على ما صرح به في السيف  
المسلول وذكر في الحاروي من سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفر ولا توبة له سوى تجديده الايمان  
وقال بعض المتأخرين لا توبة له أصلا فيقتل حدا الكن الاصح أنه لا يقتل بعد تجديده الايمان ثم قال  
وبالجملة قد تتبعنا كتب الخنفة فلم نجد القول بعدم قبول توبته سوى ما ذكره البرازي وقد عرفت  
بطلانه ومنشأ غلظه في أول الرسالة اه وقد ذكرنا من هذه الرسالة في آخر كتاب نور العين في اصلاح  
جامع الفصولين ومنه نلخص ما نقله عنها ثم قال فيه يؤيد ما ذكره من تحطئة ما في البرازية ما ذكر  
في بعض الفتاوى نقله عن كتاب الخراج للإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى أن من سب النبي صلى الله  
عليه وسلم يكفر فان تاب تقبل توبته ولا يقتل عنده وعند أبي حنيفة خلافا للمحمد رحمه الله ثم قال  
في نور العين وقد أجاب العلامة الفهامة أبو السعود المفتي رحمه الله تعالى عن هذه المسئلة بما حاصله  
أن المسئلة خلافية فقد عرّض على السلطان المجاهد في سبيل الرحمن سليمان خان بن سليم خان  
في أمر الجمع بين القولين والرعاية للمؤمنين بأن الأولى أن ينظر الى حال الشخص التائب عن سب  
الرسول صلى الله عليه وسلم فان فهم منه صحة التوبة وحسن الاسلام وصلاح الحال يعمل بمذاهب الخبير  
الخنفية في قبول توبته ويكتفي بالتعزير والحبس تأديبا وان لم يفهم منه الخير يعمل بمذهب الغير  
ولا يعتمد على توبته واسلامه ويقتل حدا فأمر السلطان جميع قضاة عمالكم أن يعملوا بعد اليوم  
بهذا الجمع لما فيه من النفع والتمعن هذا خلاصة ذلك الجواب شكر الله سعيه يوم الحساب اه والذي  
حط عليه كلام الشيخ علاء الدين في شرحه على التنوير هو العمل بهذا الجمع الذي ذكره المحقق  
أبو السعود ولكن لا ينبغي أن أمر المرحوم السلطان سليمان عليه الرحمة والرضوان لجميع قضاة  
عمالكم لا يتي الى اليوم لانهم ماتوا وانقرضوا فلا بد لقضاة زماننا من أمر جديد لكل قاض حتى  
ينفذ حكمه بمذهب الغير ليكون ناسبا عن السلطان بذلك الحكم وما اشتهر من أن كل سلطان من  
سلاطين الدولة العثمانية وفقهم الله تعالى يؤخذ عليه عهد السلطان الذي قبله ويبيع عليه حين توليته  
لا يكتفي بذلك لأن أخذ العهد عليه بذلك لا يلزم منه أن تكون قضائه أمور يربيه بل لا بد لهم من أمر  
جديد حين يوليهم فاذا ولي قاضيا في زماننا وكتب له في منشوره أن يحكم في هذه المسئلة على مذهب  
المالكية أو الحنابلة يصح حكمه والا فلا ولو عزله ونصب غيره فلا بد له من أمر جديد للثاني كما لو وكل  
أحد وكيلًا ببيع شيء يثنى معلوم ثم عزله وكل غيره أو وكاه نفسه ثانيا ولم يقيد بالثمن تكون وكالته  
مطلقة حتى يأتي بالتقيد وقد صرح جوابا بأن القاضي وكل عن السلطان في الحكم ونائب عنه فاذا  
خصص قضاءه بزمان أو مكان أو شخص أو واحدة أو مذهب تخصص والا فلا والقضاة في زماننا  
يؤمرون بالحكم بما صرح من مذهب سيدنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد ذكرنا في رسم المفتي أن  
المقلد لا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهبه أصلا فلا بد حينئذ من تولية قاض حنبلي أو مالكي ليحكم بذلك  
فينفذ الحنفي والحاصل أن هذا المقام من مداحض الاقدام قد وقع فيه فضلاء عظام  
وبعد ظهور النقل الصريح عن الاعلام كيف يصح العدول عنه بلا سند تام وساحته  
الشريفة عليه الصلاة والسلام مبرأة عن الظنون والالوهام لا يدنسها سب سب من اللثام  
فعلى المفتي أن يحتاط في خلاص نفسه في ساعة القيام فان قتل المسلم من أعظم الآثام  
ولو ثبت أن قتله منقول عن الامام فسخ نقل خلافه يجب الاعراض عنه والاحجام  
لما صرحوا به من درء الحدود بالشبهات والتباعد عن قتل أهل الاسلام \* لقوله عليه أفضل  
الصلاة وأتم السلام ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلم مخرجا فاجتنبوا سبيله  
فان الامام لان يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة رواه السيوطي عن عدة كتب نفاها  
والاتصار للرسول مقبول فيما به أمر لا فيما عنه نهى وزجر فهذا ما تحررنا عنه فاحفظه والسلام

فتا على فتوى شيخ الاسلام  
أبي السعود في المسألة

قوله لقوله عليه الصلاة  
والسلام الخ الحديث قال  
في الاشياء والنظائر القاعدة  
السادسة الحدود تدرأ  
بالشبهات وهو حديث رواه  
السيوطي معزيا الى ابن عدى  
من حديث ابن عباس رضي  
الله عنهما وأخرج ابن ماجه  
من حديث أبي هريرة ادفعوا  
الحدود ما استطعتم وأخرج  
الترمذي والحاكم من حديث  
عائشة ادرؤا الحدود عن  
المسلمين ما استطعتم فان وجدتم  
للمسلم مخرجا فاجتنبوا سبيله  
فان الامام لان يخطئ في العفو  
خير من أن يخطئ في العقوبة  
وأخرج الطبراني عن ابن  
مسعود موقوفا ادرؤا الحدود  
والقتل عن عباد الله ما استطعتم  
وفي فتح القدير أجمع فقهاء  
الامصار على أن الحدود تدرأ  
بالشبهات والحديث المروي  
في ذلك متفق عليه وتلقته  
الامة بالقبول اه منهم

## \* (كتاب المفقود) \*

\* (سئل) \* فيما اذا غاب رجل عن بلده ومضى لذلك نحو ثلاثين سنة ولم يعلم مكانه ولا ماله ولا سيانه وله حرق عند من يترقبه فهل ينصب له القاضى من يحفظ ماله ويستوفى حقوقه عمالا وكيل له فيه \* (الجواب) \* نعم والمستل في المثلتي \* (سئل) \* في الرجل المفقود اذا كان له جارية هل يملك القاضى بيعها بالوجه الشرعى \* (الجواب) \* نعم وفي بيع قنارى الديسارى اذا فقد الرجل وله جارية أو غلام يملك القاضى بيعها ولو كان المالك غائبا غير مفقود لا يملك بيعها \* (سئل) \* فيما اذا نصب القاضى زيدا قريبا عن عمره والمفقود لعل على مصالحه وهو اهل لذلك وله مفقود ابن بالغ يعارض القيم في مصالح أبيه ويريد مباشرته فهل ليس لابن ذلك \* (الجواب) \* نعم الابوجه شرعى \* (سئل) \* في صغيرة ماتت عن أب مفقود لا تدرى حياته ولا مونه ولها ابن عم عصبي يريد أن يرثها فهل ليس له ذلك وتبقى تركتها حتى يظهر أمر أبيها \* (الجواب) \* نعم وفي الذخيرة ومدا رسائل المفقود على حرف واحد أنه يعتبر حياته ماله ميتا في ما لا غيره الى أن قال ولو نصيب المفقود الى أن يظهر حاله \* (سئل) \* باختصار \* (سئل) \* في مفقود مات أقرانه في بلده فهل يحكم بموته بوجهه الشرعى \* (الجواب) \* نعم يحكم بموته بموت أقرانه في بلد على المذهب تنوير وفي البرازية تسعون سنة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى \* (سئل) \* في المفقود من القضاء بموته لانه أمر محتمل ويوزع ماله على من يرثه \* (سئل) \* في القيم المنصوب عن المفقود لحفظ ماله فهل لا يكون خصما فيما يدعى على المفقود من دين أو شركة أو عقار \* (الجواب) \* نعم قال في التنوير وينصب القاضى من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه وليس بخدم فيما يدعى على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار أو رقيق ونحوه \* (سئل) \* في مفقود له مبلغ قرض معاوم في ذمة زيد المقترب بالمبلغ المزبور وليس للمفقود وكيل وله أم وأخت شقيقة فاذا نصب القاضى أمه قومة عنه وكانت أحلا لذلك فهل لها قبض المبلغ من زيد وحفظه الى أن يظهر أمر المفقود \* (الجواب) \* نعم ونقلها ما مر آنفا \* (سئل) \* في رجل مات عن ابن بالغ غائب وبنت حاضرة وللمتوفى ابن ابن آخر بالغ نصبه القاضى قريبا عن عمه الغائب لضبط الغائب قدر ما يخصه من مخلفات أبيه المتوفى فقبض له ذلك ومسد ذلك لدى حاكم شافعي حكم بأن قبض القيم المذكور صحيح وان كانت الغيبة ليست بمنعطة وان كان الناصب حنفيا لمجاءه ذلك كانه غيب الادعوى الشرعية وكتب حجة أقوى مفتى مذهبه بصحتها وأفتى بحكمه حاكم حنفى وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بمضمونها بعد نبوته شرعا \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في أسير في دار الحرب لا يدرى حياته ولا مونه وله عقار وروال في بلده فهل اذا نصب القاضى ابنته الامينة وكيلاتها أخذت من عقاره وتحفظ ماله ويقوم عليه فهل يكون النصب المذكور صحيحا \* (الجواب) \* نعم هو غائب لم يدر موضعه اذا علم بالمكان ولو بعد لا يستلزم العلم به أى بالموت والحياة غالب فدخل من أسره العدو ولم تعلم حياته ولا مونه وكفى المحيط بنهر وأوضحه في الجرجانية الاباح \* (سئل) \* في مفقود له حصه معلومة من دار وله قيم خاف خرابها وانهدمها وليس للغائب مال تعمر به ويريد بيعها باذن القاضى بثلث المثل ويحفظ عنده فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم ويباع القاضى ما يخاف عليه الفساد من مال المفقود اذ بداية للقاضى بيع مال المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليه الفساد وليس له بيعه النفقة عياله ما وان باعها لخوف الضياع فصارت دراهم أو دنانير يعطى النفقة منها بطريقه جامع النصارى وفيه وله بيعها للنفقة ولو فعل نفذ ولو باع لنفسه جاز وللقاضى بيع عبد المفقود وأرضه اذا كان ينقص بعض الايام وفي المحيط ولو باعها للقضاء دية جاز وكذا الوعد حياته لكان

مطلب ينصب القاضى  
المفقود قيم يحفظ ماله  
مطلب يبيع القاضى جارية  
المفقود

مطلب ليس لابن المفقود  
معارضة التميم الابوجه  
شرعى  
مطلب لا يرث بنت عمه  
المفقود قبل ظهور أمر أبيها  
مطلب يحكم بموته بموت  
أقرانه في بلده وقد رتبين  
سنة

مطلب ليس القيم خصما  
فيما يدعى على المفقود

مطلب ينصب القاضى أم  
المفقود قيمة عنه ولها أخذ  
قرضه

مطلب يصح نصب الشافعى  
قيما عن غائب غيبة ليست  
بمنعطة

مطلب ينصب القاضى  
ابنة الاسير وكيل عنه

مطلب للقاضى بيع عقار  
المفقود والاسير اذا خيف  
عليه الخراب

مطلب يوقف ما ورثه الفقير  
الى أن يتبين حاله

لا يرجع منذ سنين قنية مؤيد زاده \* (سئل) \* في رجل مات عن اخت لأم مفقود  
وعن أخ لاب وخلف تركه فكيف يفعل \* (الجواب) \* تقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه  
شرعا من ستة أسهم للاخت لأم السدس سهم واحد وللأخ المفقود سهم واحد يوقف له إلى أن يتبين  
حاله والباقي للأخ لاب

\* (كتاب اللقيط واللقطة) \*

مطلب ليس له أخذ اللقيط  
من ملته قطه

مطلب الملتقط مالك الخصوصية

مطلب فيمن أعى جملته  
فأخذه غيره حتى عاد لحاله

\* (سئل) \* في صغير لقيط عمره سنة التقطه رجل حر مسلم يتفق عليه ويربسه ويريد رجل آخر  
أجنبي أخذه منه قهرًا بغير رضاه فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم كما في التنوير وغيره  
\* (سئل) \* فيما إذا التقط رجل عباءة ووجد هاتين يد غيره هل يملك الخصوصية ويده أحق  
\* (الجواب) \* الصحيح أن له الخصوصية لأن يده أحق كما في النهر عن السراج (فرع) قد كثرت السؤال  
عنه وهو ما الحكم في الحاج ونحوه إذا أعى به غيره فتركه فقام به غيره حتى عاد لحاله وقد رأيت لابن حجر  
الهيتمي في شرح المنهاج في كتاب اللقطة عند أحد واليها يملكه ويرجع بما صرفه عند مالك وعندنا يعني  
الشافعية لا يملكه ولا يرجع بشيء إلا إذا استأذن الحاكم في الانساق أو أشهد عند فقده أنه يتفق بنية  
الرجوع أو نواه فقط عند فقد الشهود لأن فقدهم هنا غير نادر ومن أخرج متاعا عرف ملكه عند الحسن  
البصري ورد بالاجماع على خلافه اهـ ولا شك عند الحنفية أنه لا يملكه ولا يرجع بشيء إلا أن يأذن له  
القاضي أن يتفق ويرجع وقد ذكر البرازي وصاحب الخلاصة وغيره في آخر كتاب الهبة ما هو كالصريح  
في ذلك فراجعوه وتأمل كذا في حاشية خير الدين من آخر كتاب اللقطة

\* (كتاب الوقف) \*

مطلب الوقف في مرض  
الموت على الأجنبي من  
الثالث

مطلب فقد كتاب الوقف  
ولم يعلم كيف تصرف نظاره  
ومات مستحق عقيما الخ

مطلب في وقف تقادم  
أمره وله رسوم في دواوين  
القضاء الخ

رتبه على ثلاثة أبواب \* (الباب الأول) \* في أحكامه المتعلقة به من جهة بطلان واستبدال وشروط  
وما يصح بيعه منه وما لا يصح ثبوت بيان أحكامه المنطوية في كتبه وصكوكه وما يكتب فيها من الشروط  
وغير ذلك \* (الباب الثاني) \* في أحكام استحقاق أهله من ريعه واستحقاق أصحاب الوظائف  
وأحكام بيع أنقاضه وأشجاره وقسمته ونصيبه وأجارته وأجرته ومساقاة أشجاره وعمارته وسكاه  
وأرباب الشعائر وغير ذلك \* (الباب الثالث) \* في أحكام النظار وأصحاب الوظائف من نصب  
وعزل وتوكيل وفراغ وإيجار وتعمير واستدانة وإقرار وقبض وصرف ونحو ذلك  
(الباب الأول) \* (سئل) \* في امرأة وقفت في مرض موتها وقفًا على شخص ثم على جهة بر  
متصلة وماتت منه عن ورثة لم يجيزوا الوقف وخلفت تركته بخروج الوقف من ثلثها فهل يصح الوقف  
\* (الجواب) \* نعم قال في الاسعاف إذا وقف المربض أرضه أو داره في مرض موته صح في كلها ان  
خرجت من ثلث ماله وان لم تخرج وأجازته الورثة فكذلك ولا يبطل فيما زاد على الثلث اهـ (سئل) \*  
في وقف أهلي فقد كتاب وقفه ولم يوقف على شرط واقفه ولم يعلم كيف تصرف نظاره في شيء من أموره  
ليس له رسم في دواوين القضاء وعلم أصل مصرفه على ذرية واقفه ويبدل واحد من الذرية قد راعى  
من غلته يتناوله من نظاره ثم مات شخص من الذرية لا عن ولد فهل يصرف نصيبه من ريع الوقف لبقية  
مستحقه \* (الجواب) \* حيث الحال ما ذكر يصرف نصيبه من ريع الوقف لبقية مستحقه من غير  
تمييز ذكر على أن لا تنقسم بطن على بطن حيث علم أصل مصرفه على ذرية واقفه ولم يعلم تصرف القوام  
السابقين ولا شرط واقفه كما في البرازية في الخامس والخبرية وكذا فيمن لم يذكر واقفه سهم من يموت عن غير  
ولد الخ كذا في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده \* (سئل) \* في وقف تقادم أمره  
ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاء وقد عرف من قوامه مصرف غلته إلى جماعة مخصوصين جيلًا  
بعد جيل وأنه إذا مات أحد من مستحقي ريعه عن غير ولد ولا أسفل منه يصرفون نصيبه إلى الأقرب  
فالأقرب إلى الميت هل يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكاف أحدهم إلى بينة في نصيبه



يُطلب لأبيرة بكتاب الوقف  
المنقطع النبوت

قوله قالوا الخ هذا اذالم  
يكن كتاب الوقف محررا  
في سجل القاضى المحفوظ  
والاعمل به استحسانا فان لم  
يكن سجل عمل بصرف  
النظار الماضين وفي القاضى  
الخيرية اذا كان للوقف كتاب  
في ديوان القضاة المسمى في  
عرفنا بالسجل وهو في أيديهم  
اتباع ما فيه استحسانا اذا  
تنازع أحد فيه والاي نظر  
الى المعهود من حاله فيما سبق  
من الزمان من أن قوامه  
كيف كانوا يعملون وان لم  
يعلم الحال فيما سبق رجعنا  
الى القياس الشرعى وهو  
أن من أثبت بالبرهان حقا  
حكم له به اه منه  
مطلب وقف المشاع للقاضى  
ابطاله اذ لم يحكم بعينه

مطلب في صحة وقف المشاع  
على النفس

مطلب لا يصح وقف حصه  
بشاعة من الغرام على النفس

مطلب في وقف البناء على  
النفس اشكال لانه مركب  
من مذهبين  
مطلب في جواز الحكم  
الملفق من مذهبين

الى الواقف حيث كان في أيديهم جيلا بعد جيل \* (الجواب) \* نعم يجب اجراؤه على ما كان عليه  
من الرسوم في دواوين القضاة ويعتبر تصرف القوام السابق ولا يكف أحدهم الى بيته في اتصال  
نسبه الى الواقف \* (سئل) \* في وقف أحلى قديم يتصرف تقاربه في ريعه بصرفه لذكور  
من ذرية واقفه دون الاناث جيلا بعد جيل من قديم الزمان حتى انحصر في رجل من الذرية من طريق  
اللقى من أبيه المنصرف في ذلك قبله كل ذلك بلامعارض ولا منازع والان قامت امرأة من الذرية  
تطلب استحقاقا في الوقف ومشاركة الرجل في ذلك مستندة الى كتاب وقف يسدها منقطع النبوت  
ولم يسبق تصرف في ريع الوقف للاناث من الذرية أصلا بل التصرف للذكور فيعمل بالتصرف  
الذكور بعد ثبوته شرعا ولا عبرة بمجرد كتاب الوقف المنقطع النبوت \* (الجواب) \* نعم قال  
في الخاتمة رجل في يده ضيعة فجاء رجل وادعى أنها وقف وأحضر صكافيه خطوط العدول والقضاة  
الماضية وطلب من القاضى القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضى أن يقضى بذلك الصك لان القاضى  
انما يقضى بالجهة والجهة هي البيعة أو الاقرار أو أمان الصك فلا يصلح جهة لان الخط يشبه الخط وكذا لو كان  
على باب الدار لوح مضروب يتعلق بالوقف لا يجوز للقاضى أن يقضى بالوقف ما لم يشهد الشهود اه  
\* (سئل) \* فيما اذا وقف زيد وأخته هند نصف دار لهما شائعا يمكن قسمته ولم يفرزاه وأنشأه  
على أنفسهما ثم من بعد كل منهما على أولاده ثم وثم ولم يحكم حكم بصحة الوقف في حادثة الشيوخ  
فهمل للقاضى ابطال الوقف حيث لم يقع فيه حكم فاض بوجبه الشرعى في حادثة ذلك  
\* (الجواب) \* نعم قال في التنوير وشرحه صح وقف مشاع قضى بجوازه لانه مجتهد فيه فله الحق  
المقلد أن يحكم بصحة وقف المشاع وبطلانه لا اختلاف الترجيح \* (سئل) \* في رجل له حصه شائعة  
معاومة من دار معاومة فوقها على نفسه مدة حياته ثم من بعده على بنته ثم على جهة بر متصلة وحكم  
الحاكم بصحته وان كان مشاعا يقبل القسمة وان كان على النفس قيل صح ذلك \* (الجواب) \* نعم  
اتفق أبو يوسف ومحمد على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالجمام والبر والرحى واختلف في الممكن  
فأجاز أبو يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد بناء على اختلافهما المتقدم فنقول تفرعا على قول  
أبي يوسف واذا وقف أحد الشريكين حصته من أرض جاز اسعاف من فصل وقف المشاع وصح عند  
أبي يوسف جعل غلة الوقف أو الولاية لنفسه ملتي من الوقف \* (سئل) \* فيما اذا وقف  
خندصة شائعة ليهاني غراس يقبل القسمة قائم في أرض وقف آخر على نفسها ثم على أولادها ثم وثم  
ثم على جهة بر متصلة بموجب كتاب وقف فكيف حكم الوقف المذكور \* (الجواب) \* وقف  
المشاع الذي يمتثل القسمة صحيح عند أبي يوسف وعند محمد لا يصح ولا يصح وقف المتقول الا في  
أشياء مخصوصة عند أبي يوسف وبصح عند محمد والشجر من قبيل المتقول كما صرح به في البحر  
والامام الاعظم أبطل وقف المتقول كما في الهداية وغيره ولا يرى محمد الوقف على النفس فلا يصح  
عند أئمتنا الثلاثة كما أفتى بذلك العلامة الشيخ اسماعيل المفتي بدمشق سابقا وهو مسطور في فتاويه  
من الوقف وفي فتاوى الشافعي وقف البناء بدون الارض صحيح والحكم به صحيح لكن في وقفه على نفسه  
اشكال من جهة أن الوقف على النفس أجاز أبو يوسف ومنعه محمد ووقف البناء بدون الارض  
من قبيل وقف المتقول ولا يقول به أبو يوسف بل محمد فيكون الحكم به مركبا من مذهبين وهو  
لا يجوز لكن الطرسوسى ذكر أن في سنية المفتي ما يفيد جواز الحكم المركب من مذهبين وعلى هذا  
يخرج الحكم بوقف البناء على نفسه في مصر في أوقاف كثيرة على هذا النمط حكم بها القضاة  
السابقون ولعلمهم بنوده على ما ذكرنا من جواز الحكم المركب من مذهبين أو على أن الارض لما كانت  
مستقررة للاحتكار نزلات منزلة ما لو وقف البناء مع الارض من جهة أن الارض يسد أبواب البناء  
يتصرفون فيها بما شاؤوا من هدم وبناء وتغيير لا يتعرض أحد لهم فيها ولا يزعجهم عنها وانما عليهم غلة

فوقد منهم كما أفاده الخصاص هذا ما تحترز من الجواب والله تعالى أعلم بالصواب اه وفي موضع آخر  
من الوقف من قتاوى الشلبي المذكور مائه فاذا كان وقف الدراهم لم يروا الا عن زفر ولم يرو عنه  
في وقف النفس شئ فلا يتأتى وقفها على النفس حينئذ على قوله لكن لو فرضنا أن حاكما خفيا حكم بجهة  
وقف الدراهم على النفس هل ينفذ حكمه فنقول النفاذ مبني على القول بجهة الحكم الملقى وبيان  
التلفيق أن الوقف على النفس لا يقول به إلا أبو يوسف وهو لا يرى وقف الدراهم ووقف الدراهم  
لا يقول به إلا زفر وهو لا يرى الوقف على النفس فكان الحكم يجوز وقف الدراهم على النفس حكما  
ملتصا من قولين كما ترى وقد مضى شيخنا شيخنا العلامة زين الدين قاسم في ديباجة تصحيح القدوري  
على عدم نفاذه ونقل فيها عن كتابه بوفيق الحكم في غوامض الاحكام أن الحكم الملقى باطل باجماع  
المسلمين ومشي الطرسوسي في كتابه أنفع الوسائل على النفاذ مستندا في ذلك لما رآه في منية المفتي  
فليست من أراد اه أقول ورأيت بخط شيخنا شيخنا من لا على التركا في مجموعة الكبيرة نقل عن  
خط الشيخ ابراهيم السؤلاني بعد هذه المسئلة المتقولة عن قتاوى الشلبي مائه أقول وبالجواز أفتى  
شيخ الاسلام أبو السعود في قتاواه وأن الحكم ينفذ وعمله العمل والله تعالى الموفق اه مارأيت بخطه  
عن الشيخ ابراهيم المذكور وأقول أيضا قد يوجه ذلك بأنه ليس من الحكم الملقى الذي نقل العلامة  
قاسم أنه باطل بالاجماع لأن المراد بما جزم بطلانه ما إذا كان من مذاهب متباينة كما إذا حكم بجهة  
نكاح بلاولى بناء على مذهب أبي حنيفة وبلائهم وديناء على مذهب مالك بخلاف ما إذا كان ملفقا  
من أقوال أصحاب المذهب الواحد فانما لا يخرج عن المذهب فان أقوال أبي يوسف ومحمد وغيرهما  
مبنية على قواعد أبي حنيفة أو هي أقوال مروية عنه وانما نسبت اليهم لاله لا استنباطهم لها من  
قواعده أو لا اختيارهم اياها كما أوضحت ذلك في صدر حاشيتي على الدر المختار بما لا مزيد عليه فارجم  
اليه وبؤيده ما مر عن الشلبي من حكم القضاء الماضين بذلك وكذا ما في الدرر من كتاب القضاء عند قوله  
القضاء في مجتهديه بخلاف رأيه ناسيا مذهبه نافذ عند أبي حنيفة ولو عايناه فقهه روايتان حيث قال  
مائه والمراد بخلاف الرأي خلاف أصل المذهب كالحنفى إذا حكم على مذهب الشافعى أو نحو  
أوبالعكس وأما إذا حكم الحنفى بمذهب اليه أبو يوسف أو محمد أو نحوهما من أصحاب الامام فليس  
حكما بخلاف رأيه اه فتأمل ثم رأيت في قتاوى العلامة أمين الدين بن عبد العال مائه ومتى أخذ  
المفتي بقول واحد من أصحاب أبي حنيفة يعلم قطعاً أن القول الذي أخذه به هو قول أبي حنيفة فإنه روى  
عن جميع أصحاب أبي حنيفة من الكبار كابى يوسف ومحمد وزفر والحسن أنهم قالوا ما قلنا في مسئلة قولنا  
الاوهى روايته عن أبي حنيفة وأقسامه عليه أجماعا غلاظا فان كان الامر كذلك والحالة هذه لم يتحقق  
بحمد الله تعالى في الفقه جواب ولا مذهب الا له كيف ما كان وما نسب الى غيره الاجازا وهو كقول  
القائل قولى قوله ومذهبه مذهب اه \* (مسئل) \* في مرض مرض الموت وقف فيه عقاره  
على أولاده ثم مات من مرضه المذكور عنهم ولم يميزوا الوقف المزبور ولم يحكم به حاكم شرعى ترى  
صحته فهل يكون الوقف المزبور غير جائز \* (الجواب) \* هذا الوقف وصية والوصية للوارث  
باطلة فلا يجوز الوقف المذكور والله أعلم سئل شيخ الاسلام عن رجل وقف داره على أولاده  
وكتب في الصك وقف فلان على أولاده فلان وفلان كذا ووقفه عليهم وتصدق به عليهم في حال حياته  
وبعد وفاته قال هذا يوجب الفساد لأن هذا وصية للوارث والوصية للوارث باطلة قال وينبغي  
أن يحتاط في ذلك فليكتب في حياته وصحته قال وكذا سمعت من السيد الامام أبي شجاع  
وهذا الجواب صحيح فيما إذا كان له وارث آخر سوى هؤلاء الذين وقف عليهم غير صحيح فيما  
إذا لم يكن له وارث آخر من أول التاسع عشر من وقف التتارخانية ولو قال أرضى هذه صدقة  
موقوفة بعد وفاتي على ولدى وولدى ونسلهم فالوقف على من أصله لا يجوز لأن الوصية للوارث

مطلب وقف الدراهم على  
النفس ملحق

مطلب الحكم الملقى باطل  
باجماع المسلمين

مطلب وقف عقاره في مرض  
موته على أولاده ثم مات ولم  
يميزوه بطل الوقف

لا تجوز وعلى ولده تجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حيا تقسم الغلة في كل سنة  
 على عدد رؤسهم فما أصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع ورثته  
 حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات بعض ولد الصلب فالغلة تقسم على عدد رؤس  
 ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فما أصاب الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة الأحياء  
 والأموال كل من كان حيا عند موت الواقف اهـ من الفصل الخامس من وقف الخلاصة  
 في مسئلتنا الوقف على الأولاد يكون وصية والوصية للوارث لا تجوز قال في التنوير وغيره  
 ولا تصح لوارث الإجازة ورثته اهـ قال العلائي أقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث  
 إلا أن يجزها الورثة يعني عند وجود وارث آخر كما يفيد آخر الحديث ولم يكن لهم وارث آخر غيرهم  
 في مسئلتنا والحال أنهم لم يجزوه فلا يجوز الوقف المذكور وفي التنوير من الوصية من باب العتق  
 في المرض اعتاقه ومحاباته ووقفه وصيغته وصية فتعتبر من الثلث اهـ ولا شك أن هذا في حق  
 الأجنبي لقوله فيما تقدم لا تصح لوارث الخ ولصريح قول الخلاصة فالوقف على من لصلبه لا يجوز  
 لأن الوصية للوارث لا تجوز اهـ ولصريح كلام شيخ الإسلام أيضا فتحت رأنا الوقف على الأولاد  
 وصية والوصية للوارث لا تجوز إلا بإجازة الورثة وإذا لم يجزوه لا تجوز الوصية فكذا الوقف  
 والله سبحانه وتعالى الموفق أقول في البحر عن الظهيرية رجل وقف دارا له في مرضه على ثلاث  
 بنات له وليس له وارث غيرهن قال الثلث من الدار وقف والثلثان مطلق يصنعن بهما ما شئن قال الفقيه  
 أبو الليث هذا إذا لم يجز أنهما إذا أجزن صار الكل وقف عليهن اهـ فعلم أن الثلث صار وقفا  
 في مسئلتنا وإن لم يجز الأولاد لأن نفاذ الوصية من الثلث لا يتوقف على الإجازة فتنفذ من الثلث  
 وإن كانت للوارث لعدم المنازع وعدم جوازها للوارث عند وجود وارث آخر منازع  
 وأما الثلثان فلا تجوز فيهما الوصية وإن كانت للوارث ولا منازع لأن الشرع لم يجعل للموصي حقا  
 فيما زاد على الثلث فلم تجز بلا إجازة الوارث هذا ما ظهر لي في توجيه كلام الظهيرية به وبه يعلم أن إطلاق  
 المؤلف عدم جواز الوقف فيه نظر فتدبر وأما كون الوقف المذكور لم يحكم به حاكم فسيأتي الكلام  
 عليه في محله إن شاء الله تعالى (سئل) في امرأة وقفت دارها في مرض موتها على بعليها  
 المستقرة في عصمتها ثم من بعده على جهة بتر وماتت عن ورثة لم يجز والوقف ولم تختلف غير الدار  
 المذكورة فهل ينفذ الوقف من الثلث ويظل فيما زاد عليه \* (الجواب) \* الوقف في المرض وصية  
 ولا فرق بين أن يجزها المريض بأن يقول وقفت على كذا أو يوصي به والوصية للوارث لا تجوز إلا  
 بإجازة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث ولغير الوارث تجوز من الثلث وقد جعت الواقعة المذكورة  
 بين الوارث وغيره حيث وقفت على زوجها ثم من بعده على جهة بتر بحيث لم تترك غير الدار  
 المذكورة فيجوز الوقف في ثلثها ويظل فيما زاد على الثلث حيث لم تجز الورثة وما زاد على الثلث يصير  
 ملكا للورثة على قدر سهمهم وما خرج من غلة الثلث يقسم بين الورثة جميعا على فرائض الله تعالى  
 ما عاش بعليها المذكور فإذا ماتت صرفت غلة الثلث كلها لجهة البتر المذكورة ثم ونم على ما شرطت  
 الواقعة المذكورة والمسئلة في الظهيرية من الوقف والخصاف والخانية والبحر وغيرها \* (سئل) \*  
 في رجل وقف وقفه في مرض موته على بناته الثلاث ثم من بعدهن على أولادهن ثم على جهة بتر لا تنقطع  
 ثم مات الرجل من مرضه المزبور عنهن وعن زوجة وأولادهن عصبة لم يجزوا الوقف ولا صدقوا عليه  
 والوقف المزبور يخرج من ثلث ماله فكيف الحكم \* (الجواب) \* يجوز الوقف وما خرج  
 من غلته يقسم بين ورثة الرجل على فرائض الله تعالى للبنات الثلاث الثلثان وللزوجة الثلث والباقي  
 لأولادهم العصبية المذكورة تقسم غلته كذلك ما عاشت البنات المذكورات فإذا ماتت صرفت غلته  
 لأولادهن على ما شرطه الرجل أقول وهذا قائم ذكرها في البحر بقوله ثم أعلم أنه لو وقفها في مرض

مطلب وقفت دارها في  
 مرضها على زوجها ولم تختلف  
 غيرها ولم يجز بقية الورثة  
 الوقف

مطلب فيما إذا وقف المريض  
 على بعض ورثته ولم يجز  
 الباقي

مطلب وقف داره في مرضه  
 وله زوجة فقط ولم تجز فلها  
 الربع

موته ولا وارث له الا زوجته ولم تجز ينبغي أن يكون لها السدس والخمسة الاسداس ~~تكون~~ وقفا  
 لما في البرازية من كتاب الوصايا مات ولم يدع الا امرأة واحدة وأوصى بكل ماله لرجل ان أجازت فكل  
 المال له والا فالسدس لها والخمسة الاسداس له لان الموصى له يأخذ الثلث أو الباقي أربعة تأخذ المرأة  
 الربع والثلاثة الباقي للموصى له فصل له خمسة من ستة اهـ ولا شك أن الوقف في مرض الموت  
 وصية اهـ ولا ينبغي أن هذا حيث لم يختلف غير الدار الموقوفة \* (سئل) فيما اذا استعدت  
 هند من زيد مبلغا معلوما من الدراهم وودعت عنده على ذلك جميع دارها المعلومة رهنا شرعا مسلما  
 ثم وقفت الدار وهي معسرة ثم باعها من زيد لوفاء المبلغ المذكور فهل الوقف باطل والبيع صحيح  
 \* (الجواب) نعم وبطل وقف رهن معسرة على من الوقف وأما وقف المرهون فان انتسكه  
 أو مات عن وفا عاد الى جهة الوقف وان مات عن غير وفاء بيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت  
 عن حكمه حال الحياة لو كان معسرا وفي الاسعاف لو وقف المرهون بعد تسليحه أجبره القاضي على دفع  
 ما عليه ان كان معسرا فان كان معسرا أبطل الوقف وباعه فيما عليه اهـ وهكذا في الذخيرة والمحيط  
 بحر من أوائل كتاب الوقف \* (سئل) في رجل عليه دينان رهن بأحد مسددا وليس له  
 غيرها ثم وقفها قصد المماطلة وقيمة تزيد على قدر الدينين فهل ليس للقاضي تنفيذ هذا الوقف  
 بمقدار ما شغل بالدين \* (الجواب) نعم سئل في رجل صحيح مديون دين مستغرقا اذا وقف وقفا  
 على جهة بر لا تنقطع وسجله القاضي تسجيلا شرعيا ثم مات فهل ينقض وقفه لا رباب الديون أولا  
 أجاب حيث صار الوقف مسجلا شرعا لا ينقض لذلك لان الوقف تبرع ولم يشترط لصحته براءة الذمة  
 من الدين المستغرق بالاجماع هذا اذا لم يكن محجورا عليه بسفه أو بدين على رأى من يراه ولا يثبت الحجر  
 الا بالقضاء كما صرحوا به قال في الاسعاف وان لم يكن محجورا عليه بعنى المديون يصح وقفه وان قصد به  
 ضرر غرمائه اهـ وصرح به غيره فقد خاف وقف المريض مرض الموت المحيط دينه بما له لتعاق  
 حتى الغرماء حينئذ بالعين وخنا بالذمة محذورين علمنا اولا الاحكام على ذلك وأما اذا كان محجورا عليه  
 فأطلق الخصاص أنه لا يصح وقال ابن الهمام ينبغي أن يصح وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا  
 حكم به حاكم اهـ أقول قال العلائي في الدر المختار وبطل وقف رهن معسرو مريض مديون بمحيط  
 بخلاف صحيح لو قبل الحجر ثم قال قلت لكن في معروضات المفتي أبي السعد سئل عن وقف على أولاده  
 وهرب من الديون هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف  
 بمقدار ما شغل بالدين اهـ فليحفظ فقد استدرك العلائي بما في المعروضات وأقره وقد تعد عليه  
 العلامة الشيخ اسماعيل الحائلي في فتاويه سئل في رجل عليه دين زيد وله دار ملك فقط لا يفي ثمنها بتدر  
 دينه وليس له ما يوفى به دينه فوقف الدار لمع صاحب الدين أجاب ليس للقاضي أن ينفذ هذا الوقف  
 ويجبر الرجل المزبور على بيعه ووفاء الدين والقضاة ممنوعون عن تنفيذ مثل هذا الوقف كما أفاده  
 المرحوم المفتي الاعظم أبو السعد فندى غمره الله بفقرانه اهـ \* (سئل) فيما اذا أوصى رجل  
 في مرض موته بمبلغ معلوم من الدراهم ليعمر به سبيل ماء في مكان مهيا لبنائه في طريق يشرب منه  
 المارة ووقف كرمه على ذلك تصرف غلته في مصالحه ثم مات من مرضه المذكور عن تركه يخرج المبلغ  
 والكرم من ثلثها فهل يصح \* (الجواب) نعم وقف عشار على مسجد أو مدرسة هيا مكانا لبنائيا  
 قبل أن يبنيا اختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلته الى الفقراء الى أن تبنى واذا بنيت ردت  
 اليها الغلة ابن الهمام على الهداية من الوقف ونقل المؤلف عن جده ما صورته سئل فيما اذا أنشأ رجل  
 وقفه على مسجد سيعمره فان تذر الصرف عليه فعلى جهة بر أخرى متصلة ثم مات الواقف ولم يعمر  
 المسجد الموقوف عليه ولا عده كالتعمير فهل يكون الوقف المزبور باطلا وتنقسم الاماكن الموقوفة  
 بين ورثة الواقف على الفريضة الشرعية أم لا الجواب الحمد لله ذكر في كتب الفتاوى رجل هيا

مطلب في بطلان وقف  
 المرهون اذا كان الواقف  
 معسرا

مطلب في وقف الصحيح  
 المديون والمرضى المديون

مطلب القضاة ممنوعون  
 من الحكم بوقف الهارب  
 من الديون

مطلب وقف كرمه على  
 سبيل سيعمر بصح ان كان  
 هيا مكانه

مطلب وقف على مستجبة  
 سيعمره ومات ولم يعمر  
 ولا هيا مكانه فالوقف باطل

موضع البناء مدرسة وقبل أن يبنى وقف على هذه المدرسة قري بشرائطه وجعل آخره للفقراء وحكم  
قاض بصفته أفق القاضي الامام صدر الدين أن هذا الوقف غير صحيح معللاً بأن هذا الوقف قبل  
وجود الموقوف عليه وأفتى غيره من أهل زمانه بصفته ورجح بأن بعضاً من المسجد بل هو الاصل فيها  
قد كان موجوداً زمان الوقف وهو الموضع المهيأ للبناء المدرسة وأما في هذه الصورة حيث لم يبي  
موضع البناء المدرسة فيمضي الحقيقة وقف على معدوم حقيقة وهو أخرى بما علل به الامام القاضي  
صدر الدين من البطالان والله أعلم ككتبه الفقير عبد الرحمن العمادى عني عنه \* (سئل) \*  
فيما اذا وقف هند دار شامخزاعلى أولادها الموجودين ثم على أولادهم ثم ثم على جهة بر ولم يحكم  
بوجوب الوقف حاكم شرعى حكماً شرعياً على وجهه في حادثة ذلك وماتت عن أولادها المزبورين  
ثم افتقر أولادها فباعوا الدار بعد ما أطلق لهم قاضى القضاة بيعها فهل يصح البيع ويكون حكم  
ببطالان الوقف أم لا \* (الجواب) \* نعم يصح البيع ويكون حكماً بطلان الوقف حيث لم يحكم  
بلزومه حاكم شرعى بوجهه الصحيح الشرعى وأطلق القاضي للوارث البيع كما صرح به في التنوير  
وغيره وأفتى بذلك المتراشى والمولى أبو السعود والخير الرملى نقلاً عن المعتمدين وفى الاسماعيلية  
فيما اذا وقف زيد غراساً على نفسه ثم ثم على جهة بر متصلة وحكم به حاكم حنبلى في غير وجه خصم  
ثم باع الواقف الغراس أجاب حيث لم يكن الوقف مسجلاً بمحكم ما به فالحكم أن يحكم بصفحة البيع  
ولا يكون الحكم الذى لم يكن على الدعوى الشرعية مانعاً من ذلك اهـ وأفتى بذلك على هذا السؤال  
المرحوم المولى عبد الرحمن افندى العمادى مفتى دمشق أقول وبصفحة بيع غير المسجل أفق ابن نجيم  
صاحب البحر فى فتاواه وقال وبهذا أفق سراج الدين قارئ الهداية الخ لكنه قال فى بخره ان هذا  
على قول الامام المرجوح اى من أن الوقف انما يتم بالقضاء وعلى قولهما الراجح الملقى به فان كان  
حنفياً متقلاً لحكمه باطل لانه لا يصح الا بالبيع الصحيح الملقى به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف  
واذا قال فى القنية تقر ببيعاً على الصحيح فالبيع باطل ولو قضى القاضى بصفته وقد أفتى به العلامة قاسم  
وأما ما أفتى به العلامة سراج الدين قارئ الهداية من صحة الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فمحمول  
على أن القاضي مجتهد أو سهو منه اهـ كلام البحر وأقره فى النهر والدر المختار ويؤيده أن العلامة قارئ  
الهداية قد كرى فتاواه ثانياً خلاف ما ذكره أولاً كما نقلته فى حاشيتى على البحر فراجعها  
وأما ما فى الاسماعيلية فانه لا يصح وقفه بلا حكم لكونه غراساً وهو من المنقول وان كونه وقفاً على  
النفس فلا يثقله من حكم حاكم براه \* (سئل) \* فى قاعة قديمة عامرة محكمة البناء فى محلة  
امينة مرغوب فى السكنى فيها وتوثر بأجر المثل وأرضها مفروشة يلاط قديم من عهد واقفها  
والاثير يد بعض مستحقى الوقف بيع البلاط المزبور بلا وجه شرعى وفى ذلك تغيير صيغة الواقف  
وبيع العين الموقوفة فهل لا يصح بيعه \* (الجواب) \* نعم حيث الحال ما ذكر فى عمدة الفتاوى  
لا يجوز بيع بناء الوقف قبل هدمه ولا الاشجار الموقوفة المثمرة قبل قطعها بخلاف غير المثمرة اهـ بحر  
من البيع الفاسد تحت قول الماتن وعلم سقط ومثله فى العمادية من الفصل العاشر ولا يجوز للنظر  
تغيير صيغة الواقف كما أفتى به الخير الرملى والحافونى وغيرهما فكيف تباع العين بلا مسوق شرعى  
\* (سئل) \* فى اشجار الوقف الغير المثمرة اذا ثبت يسهها وشلوها وعدم الانتفاع بها الا حطياً وفى  
بيعها وقطعها الحظ والمصلحة لجهة الوقف بثوات شرعية بعد دعوى شرعية فهل يجوز قطعها وبيعها  
\* (الجواب) \* نعم وفى فتح القدير وسئل ابو القاسم الصفار عن شجرة وقف ليس بعضها وبقي بعضها  
فقال ما ليس منها فسيدها سبيل غنمها وما بقي فتركه على حالها اهـ وفى البرازية وقال الفضلى ويبيع  
الاشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع كبيع الارض وقال أيضاً اذا لم تكن مثمرة يجوز  
بيعها قبل القلع أيضاً لانه غنمها والمثمرة لا تباع الا بعد القلع كبناء الوقف بحر من كتاب الوقف

مطلب فى بيع الوقف  
الغير المسجل

مطلب لا يصح بيع بلاط  
مفسر وش فى قاعة وقف

مطلب لا يجوز للنظر  
تغيير صيغة الواقف  
مطلب يصح بيع اشجار  
الوقف اليابسة

مطلب لو ليس بعض الشجرة  
بباع دون الباقي

نحت قوله ولا يملك الوقف وفي التنازخانية قوت وقف على أرباب مسمين في يد متول باع ورق اشجار  
 التوت جاز لانها بمنزلة الغلة فلو اراد المشتري قلع قوائم الشجر منع لانها ليست ببيعة ولو امتنع المتولى  
 من منع المشتري عن قلع القوائم كان خيانة منه اهـ من الفصل السابع وفيها قبيل الفصل  
 الرابع والعشرين الاشجار الموقوفة اذا كانت غير مثمرة يجوز بيعها قبل القلع لانها على الغلة  
 بعينها والمثمرة لم يجوز بيعها الا بعد القلع كبناء الوقف اهـ \* (سئل) \* في شجرة وقف غير مثمرة  
 يريد المتولى بيعها بثمن المثل قبل القلع لما رأى فيه من المصلحة للوقف فهل له ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم وأجاب المؤلف رحمه الله تعالى عن سؤال آخر بأنه لا تنقض البيعة المذكورة باقامة بيعة أخرى  
 أن الغراس حين البيع كان مثمراً وقد ترجح البيعة بكونها من رجل قائلاً لانها متوجهة الى الخراب وتصرف  
 بيعة وبين الآخر فيه مثلاً لو باع الوصي داراً للصغير من رجل قائلاً لانها متوجهة الى الخراب وتصرف  
 المشتري فيها زماً و عمر خافها كبر الصغير وصار بالغاً ادعى على المشتري بأن يبيع الوصي اياها باطل  
 لان الدار كانت معمورة حين باعها الوصي منه كان القول للصغير أعنى قوله ان الدار كانت معمورة  
 حين البيع لانه ينكر العقد وقبل بيعة المشتري على أنه أى الدار كانت خربة وقت البيع لانه ثبت  
 صحة البيع وبيعة الصغير تنفيها وتثبت بطلان بيع الوصي لان تصرف الوصي حال كون الدار  
 معمورة باطل لا يجوز قبله قبل بيعة المشتري ولا تقبل بيعة الصغير كذلك في فتاوى البرازية والفتاوى  
 الصغرى وغيرهما اهـ وكذا لو باع المتولى اشجاراً للوقف وقلعت وادعى أهل الوقف أنها كانت مثمرة  
 وقال يابسة واجبة القلع فبعد الهلاك يقبل قوله بيمينه في براءة نفسه من النعمان وكذلك بيعة  
 عند تعارض البيعتين كذلك في هامش القول لمن في البيوع وفي الخبرية المصرح به عدم جواز  
 استئناف الدعوى بعد انفصالها على الوجه الشرعي وفيها انفصال عن الكافي من كتاب الشهادات  
 اذا تضمنت الشهادة تنقض قضاء مرتد اهـ في المسئلة بعد ثبوت الشك وعدم الانتفاع والحكم ببيعة  
 البيع كيف تسبق بيعة المستحق وينقض القضاء وتستأنف الدعوى تأمل وفي الاشياء من الدعاوى  
 أى بيعة سابقة وقضى به لم تقبل الاخرى \* (سئل) \* في دار موقوفة على الذرية سكنت بها  
 امرأة من ذرية الواقف مع زوجها وقد غرز زوجها بعض معالم الوقف فهل يلزمه إعادة ما غيره الى  
 ما كان عليه \* (الجواب) \* نعم وفي فتاوى ابن السبكي يرفع أمر الشخص المذكور لولي الأمر  
 فيما مره بهدم بيئته وإعادة الوقف على ما كان عليه ويؤدبه على ذلك التأديب الزاجر له اللائق به وبثاب  
 ولي الأمر أيد الله به الدين وقبح الطغاة والمعتدين على ذلك الثواب الجزيل اهـ وفيها جوابا عن سؤال  
 آخر لشيوخ الاسلام نور الدين الطرابلسي جميع ما غيره يلزمه إعادة ما كان عليه وهدم البئر وقلع  
 الاشجار وتغيير النول واجب عليه ملزم به وكذلك يلزمه عمارة ما تلف بسبب البئر والسقي واجرة ما اتفق  
 به اهـ وقال سراج الدين قارئ الهداية في فتاواه ينظر القاضي في ذلك ان كان ما غيره اليه أنفع لجهة  
 الوقف واكثر ربحاً أخذ منه الاجر وبقي ما عر لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفق في العمارة ولا يجب  
 له من الاجرة وان لم يكن أنفع لجهة الوقف ولا أكثر ربحاً ألزم بهدم ما صنع وإعادة الوقف الى الصفة  
 التي كان عليها بعد تعزيره بما يليق بجباله اهـ والمسئلة المذكورة في الخبرية من كتاب الاجارات وفي فتاوى  
 الكازروني نقل عن الحنفى في جواب سؤال ما نصه وبطال بهدم ما غيره صفة عين الوقف  
 حيث لم يكن للوقف فيه مصلحة لما حذر \* (سئل) \* في ناظر وقف باع حاماً وقفاً لا احتياجه  
 الى الترميم مع مساعده الوقف من رجل ذى قدرة وشوكه فاشتراه منه وقلع الحمام وبني مكانه داراً داخل  
 يصح البيع المزبور على الوجه المذكور ولا وبعد ذلك فما يلزم عليهم \* (الجواب) \* أما الناظر  
 فلزمه العزل وأما ذو القدرة فيلزمه قلع ما بناه وضمن قيمة ما قلعه ودفعه الى متولى الوقف مع ساحة  
 الحمام فانه لا قدرة في مقابلة قدرة الله تعالى لاحد من خلقه فتاوى ابي السعود من الوقف \* (سئل)

مطلب لا يجوز بيع اشجار  
 الوقف المثمرة الا بعد القلع  
 بخلاف غير المثمرة

مطلب لا تنقض البيعة  
 على أنه يابس باقامة بيعة  
 اخرى على أنه حين البيع  
 كان مثمراً

مطلب ترجح بيعة مدعى  
 صحة العقد

مطلب لا تنقض الدعوى  
 بعد انفصالها على الوجه  
 الشرعي

مطلب اذا غير الساكن  
 بعض معالم الوقف يؤمر  
 بإعادته الى ما كان عليه

مطلب ان كان ما غيره اليه  
 أنفع للوقف يبقى والأمر  
 بهدمه وإعادة ما كان  
 عليه

مطلب في بيع أشتات  
الوقف

في أنقاض الوقف المنسوبة على اجتاروا خشاب مكسرة ملقاة في أرض الوقف إذا تعذر عودها لحماها  
وعدم الانتفاع بها للوقف وباعها المتولى بسبب ذلك من رجل بمن هو ضعف ثمن المثل الثابت ذلك  
مع الحظ والمصلحة بالوقف بالينة الشرعية فهل يكون البيع جائزاً أم لا \* (الجواب) \* مسألة  
بيع أنقاض الوقف مريح بها في كثير من المعتمرات من جهة ذلك صاحب الهداية فإنه قال ما انهدم  
من بناء الوقف وآله صرفه الحاكم في عمارة الوقف ان احتاج وان استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج  
للعمرارة فيصرفه فيه إلا أنه لا بد من العمارة ليلقى على التأييد فيحصل مقصود الواقف فان مست الحاجة  
اليه في الحال صرفها فيها والا أمسكها حتى لا يعذر عليه ذلك أو ان الحاجة فيبطل المقصود  
وان تعذر إعادة عنه الى موضعه يبيع وصرف ثمنه الى المصلحة صرفاً للبدل الى مصرف المبدل  
ولا يجوز أن يقسمه بين مستحق الوقف لانه جزء من العين ولا حق للموقوف عليهم فيه  
وانما حقهم في المنافع والعين حتى الله تعالى فلا يصرف اليهم غير حقهم اهـ وقد حصل بما ذكر  
الجواب والله أعلم بالصواب وأجاب قارئ الهداية عن وقف انهدم ولم يكن له شيء يعمر به ولا يمكن  
اجارته وتعميره حل تباع أنقاضه بقوله إذا كان الامر كذلك صح بيعه بأمر الحاكم ويشترى بثمنه  
وقف مكانه فان لم يمكن ردّه الى ورثة الواقف ان وجدوا ولا يصرف الى الفقراء \* (سئل) \*  
في خرابه جارية في وقف أحلى تطل الانتفاع بها ووضعت عن الغلة وليس في الوقف غير حاجتي يعمرها  
وأدت الضرورة الى الاستبدال بها بطريقه الشرعية بما فيه من الحظ والمصلحة للوقف ولو بالدراهم  
ليشترى بها دار أخرى أكثر نفعا وأدور ريعاً أحسن صقعا فهل للقاضي أن يفعل ذلك بوجهه  
الشرعي \* (الجواب) \* نعم في فتاوى قارئ الهداية سئل عن استبدال الوقف ما صورته  
حل دوى قول أبي حنيفة أو أصحابه أوجب الاستبدال اذا تعين بأن كان الموقوف عليه لا يتفجع به  
وثمة من يرغب فيه ويعطى بدله أرضاً أو داراً لها ريع يعود نفعه على جهة الوقف فلا استبدال  
في هذه الصورة قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وان كان للوقف ريع ولكن يرغب شخص  
في استبداله ان اعطى بدله أكثر ريعاً منه في صقع أحسن من صقع الوقف جاز عند القاضي  
أبي يوسف والعمل عليه والأفلا يجوز اهـ قال العلامة صاحب النهر في ذيل الفتوى المذكورة ما نصه  
ورأيت بعض الموالى يميل الى هذا ويعتده وأنت خير بأن الاستبدال اذا كان فائزاً بالخسة  
فالنفس به مطمئنة فلا يخشى الضياع معه ولو بالدراهم والدنانير والله الموفق اهـ وقد أفق بجواز  
الاستبدال بالنقد اذا كان فيه مصلحة للوقف جماعة من العلماء الاعلام منهم العلامة الحلي الرمي  
وتليده النهاية السيد عبد الرحيم الطنطاوي والمحقق الشيخ اسماعيل الحائلي وغيرهم من العلماء  
الاعلام ررح الله تعالى روحهم بدار السلام والله سبحانه وتعالى أعلم أقول قال في الدر المختار  
وفيها أي في الاشياء لا يجوز استبدال العامر الا في أربع قلت لكن في معروضات المفتي ابي السعود  
أنه في سنة ٩٥١ ورد الامر الشريف بنع استبداله وأمر بأن يصير بأمر السلطان تبعا لترجيح صدر  
الشرعية اهـ فيحفظ اهـ \* (سئل) \* في دور مستعدة معلومات من قبل واقفها المتعدد دين  
المختلفين يبعث دار منها بيعاً حكماً بعد ثبوت مسوغات البيع لدى حاكم يرى ذلك وحكم ببعثته بمن  
معلوم قبضه نظار الوقف ليشتروا به عقاراً بدله والا لان احتاجت بقية الدور للتعمر مبراً للضرورة  
ولا مال في الاوقاف حاصل ولا من يرغب في استئجار الدور مدة مستقبله باجرة معجلة تصرف  
في التعمير ويريد النظر الاستدانة على الدور باذن القاضي العام لاجل التعمير المزبور فهل يسوغ لهم  
ذلك وليس لهم التصرف على التعمير من ثمن الدار المذكورة \* (الجواب) \* نعم لان ثمنها صار  
وقفاً بمنزلة عينها ولا سيما مع تعدد الواقفين المذكورين ولكن في فتاوى اللطفي من الوقف سئل  
عن وقف استبداله متوايه بأذن القاضي بدراهم معلومة استبدال الصحيحاً شرعياً وقبضها فهل تكون

مطلب اذا انهدم الوقف  
ولم يمكن تعميره تباع  
أشاته الخ  
مطلب في استبدال الوقف

مطلب يجوز الاستبدال  
بالنقد

مطلب اذا بيعت دار الوقف  
بيعا حكماً هل يعمر بثمنها  
بقية دور الوقف



مطلب يعمر الوقف من  
مال الاستبدال

مطلب ولاية قبض دراهم  
الاستبدال للمتولى دون  
الناظر والموقوف عليهم

مطلب بينة الاستبدال  
إذا كان يكذبهم الحس  
فالحكم به باطل

مطلب يصح الحكم  
بالاستبدال وإن لم يكن فى  
ولاية القاضى

مطلب فى وقف الذمى  
على القساقس ثم على فقراء  
النصارى

مطلب الوقف على فقراء  
بيعة كذا صحيح وكذا على  
فقراء النصارى

مطلب وقف أرضه على  
بيعة كذا ثم على الفقراء  
يصرف إلى الفقراء

مطلب الوقف على الرهبان  
والقسيسين باطل

مطلب فى وقف الذمى على  
نفسه وذريته ثم على الحرميين

تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل أو يستحقها الموقوف عليهم وورثتهم من بعدهم الجواب تلك  
الدراهم بدل الموقوف المستبدل بشرى بها ما يكون وقفا مكانه وقد تصرف فى عمارة الوقف  
الضرورية باذن قاض ذلك ويستوفى من غلة الوقف بعد العمارة لشترى بها ما يكون وقفا  
كلا قول ولا يصح كون ملكا للموقوف عليهم ولا ارثا ومثله الاستبدال بالدراهم معلومة وتحتاج  
الى ديانة ولا تحلى قبض تلك الدراهم للمتولى الوقف لا الناظر بمعنى المشارف ولا الموقوف عليهم  
كما لا يخفى على الفقيه النبيه والله تعالى أعلم اه فمقتضى جواز صرف البدل فى عمارة الوقف فتأمل  
والاستبدال والبيع واحد من حيث المآل والله أعلم أقول وكذا أجاب الشيخ اسماعيل فى فتاواه  
بأنه يعمر من مال الاستبدال ولا يستبدل حيث كان فى الوقف مال لعدم الضرورة اه  
ولكن ما فى سؤالنا الواقعون متعددون ولا يصرف ربيع وقف على وقف آخر فضلا عن صرف بدله  
من حوادث الوقف ولو كانت البيعة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كالوشهد وامثالا  
بأن الدار سبعة للاستبدال لانهدامها وحكم القاضى بشهادتهم وبيعت كما ذكرتم شهدت اخرى  
لدى حاكم بأنهم ساء امره أن الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقضى بأن عمارتها أن الاستبدال  
حتى العمارة القائمة فى هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهد الاستبدال حينئذ باطل اذ هو سبى على  
بينه يكذبها الحس فهو بمنزلة مال الوفاء حيا بعد الحكم بموته أما اذا لم تكن كذلك فلا والله أعلم بخبرية  
من الوقف ومثله فى فتاوى الشافى والشيخ اسماعيل \* (سئل) \* فى ناظرين على وقف أهلى  
استبدال بساكنين معلومة جارية فى الوقف المرقوم من رجل استبدل اشترعا مستوفيا للشرايط  
الشريعة مع ثبوت الحظ والمصلحة فى ذلك للوقف محكوما ببيعة ذلك من قاضى القضاة بعد الدعوى  
والشهادة الشرعيتين فهل يصح ذلك وإن كانت البساكنين فى غير ولاية القاضى المستبدل اديه  
\* (الجواب) \* نعم قال فى البحر فى أوائل كتاب القضاء ولا يشترط أن يكون المتداعيان فى بلد  
القاضى إذا كانت الدعوى فى المنقول والدين وأما إذا كانت فى عقار لافى ولايته فالصحيح الجواز  
كفى الخلاصة والبرازية وبالك أن نفهم خلاف ذلك فانه غلط اه واقتصر على الصلة الامام فخر الدين  
فاضيخان فى فتاواه المشهورة كفى الاشباه من الدعوى والصحيح أن قضاء القاضى فى الحدود يصح  
وإن لم يكن فى ولايته والمسئلة منصوص عليها فى أدب القاضى للخصاف \* (سئل) \* فيما  
إذا كان لنصرانى دار معلومة توقفتها فى حقه منجزا على قساقس النصارى الموجودين يومئذ ثم من  
بعدهم على القساقس وإن تعذر ذلك فعلى فقراء النصارى وكتب بذلك فهل يجوز الوقف ويكون  
انقراء النصارى \* (الجواب) \* يجوز الوقف المذكور قال الامام الخفاف فى وقف أهل الذمة  
قلت فأتقول إن قال جعلت دارى هذه صدقة موقوفة تجرى غلته على فقراء بيعة كذا وكذا قال  
هذا جائز من قبل أنه إنما يصرف فى هذا الى الصدقة ألا ترى أنه لو وقف وقفا على فقراء النصارى  
أنى اجيز ذلك وكذلك لو عزم ولم يخص فقال تجرى غلة صدقتى هذه على الفقراء قال هذا جائز قلت  
فما تقول لو جعل الذمى أرضا له صدقة موقوفة فقال تنفق غلته على بيعة كذا وكذا فان خربت هذه  
البيعة كانت غلة هذه الصدقة بعد النفقة عليهم فى الفقراء والمساكين قال لا يجوز الوقف ويكون  
على الفقراء والمساكين ولا يتنقى على البيعة من ذلك شئ قلت وكذلك أن قال تجرى غلة هذه الصدقة  
على الرهبان والقسيسين قال هذا باطل قلت فان خص الرهبان والقسيسين فى بيعة كذا وكذا  
قال هذا كله باطل اه وفى فتاوى قارئ الهداية اذا وقف الذمى على الكنيسة أو البيعة فهل  
يجوز أجاب الوقف باطل ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا اذا وقف على الرهبان والقسيسين وإن وقف  
على فقراء النصارى جاز اه \* (سئل) \* فى ذمى مريض مرض الموت وقف داره على بنيه  
الذميين ثم من بعدهم على كنيسة كذا ثم ذلك من مرضه المزبور بعد ثلاثة أيام عنهم ما وعن زوجة

وأخوين شقيقين لم يميزوا ذلك فهل يكون الوقف غير جائز \* (الجواب) \* نعم قلت وكل وقف وقفه الذي يجعل غلة ذلك فيما لا يجوز ومثل قوله في عمارة البيع والكفاة وسبوت النيران والأسراج فيها وممرتها أليس ذلك باطلا قال بلى اه خصاف من باب وقف الذي ومثله في الأسعاف والبحر وغيرهما والوقف في المرض وصية تعتبر من الثلث ان كان أجنبيا وللوارث لا يجوز إلا بأجازة الوارث ولم يميزوا ذلك في مسئلتنا \* (سئل) \* في ذى وقف وقفا على نفسه وعلى ذرية فإذا انقضى الوقف على الحرمين الشرعيين بشرط أن لا يؤجر الا عقد انعقد ولا المتجاعي ولا يجعل بماله الا لضرورة ثم ان الواقف اجر من آخر ويجعل لست سنين كل سنتين عقد وحكم به خنبلى ثم فرغ عن الوقف فهل بالفرغ لا ولاده يفسخ الايجار ويضيع مال المستأجر وهل له حبس الوقف حتى يستوفى ماله (أجاب) وقف الذي على نفسه صحيح وأما على أهل الحرمين الشرعيين فقلول كلامهم أنه لا يجوز لأن وقف أهل الذمة لا يجوز الا اذا كان قربة عندنا وعندهم حتى لو جعل داره مسجد للمسلمين لا يجوز وانما جاز وقفهم على مسجد القدس لأن ذلك قربة عندهم الا أن يقال يصح على من ذكر من غير أهل الحرمين الشرعيين ويلقى قوله على أهل الحرمين ويكون آخره للفقراء بناء على مذهب أبي يوسف أنه يكون مؤبدا وان لم يذ كر التأب يد وأما الاجارة المذ كورة فان حكم فيها كما يراها بعد تقدم دعوى ارتفع الخلاف وهذا الجواب لم أنقله من تحت يدي على ورقة السائل لعدم جرمي به والله تعالى أعلم فتاوى الكافروني من الوقف عن الحانوتي ولو وقفها على مصالح بيعة كذا من عمارة وممرات وسراج واذا خربت واستغنى عنها تكون الغلة لأسراج بيت المقدس أو قال للفقراء والمساكين يجوز الوقف وتكون الغلة للأسراج أو الفقراء والمساكين ولا ينطبق على البيعة من انشأ اه اسعاف من باب أوقاف أهل الذمة فتأمل فلهذا يفيد ما قاله الحانوتي من قوله الا أن يقال الخ وفي الخصاف من الباب المزبور أفصح من هذا وأصرح فراجع \* (سئل) \* في امرأة ذميمة لها حصة معلومة في دار ووقت الحصاة المزبورة في صحتها منجزا على فقراء أهل الذمة وفقراء بيعة كذا وحكمكم حاكم حتى بصلحة الوقف ولزومه حكم شرعي فهل يكون الوقف المزبور صحيحا \* (الجواب) \* نعم صح وقف الذي بشرط كونه قربة عندنا وعندهم كالأولاد أو على فقراء أهل الذمة فانهم جاز الصرف الى كل فقير مسلم أو كافر وان خصص فقراء أهل الذمة اعتبر شرطه كائن على الخصاف بحر من الوقف وقفها على فقراء بيعة كذا فانه يجوز لكونه قصدا للصدقة اسعاف من باب أوقاف أهل الذمة \* (سئل) \* فيما اذا أنشأ ذى وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده وذرية الخ وذلك وانحصر ريعه في جماعة من ذرية ثم أسلم واحد منهم فهل يستمر نصيبه في ريع الوقف مستحقا له ولا يحرمه وشرط الواقف النظر للأرشد صحيح يتولاه أرشدهم من الذرية دون غيره \* (الجواب) \* نعم كسبه الفقير محمد العمادى المقتى بدمشق الشام عنى عنه قال المؤلف ثم انى سئلت عن هذا الوقف بما اذا شرط النظر للأرشد فالأرشد من ذرية الموقوف عليهم وذلك وانحصر ريع وقفه في جماعة من ذرية ثم أسلم واحد منهم ومات عن بنت بالغة مسلمة هي أرشد الموجودين من ذرية الواقف فهل اذا ثبت أرشدتها بالوجه الشرعى تولى النظر على الوقف المزبور الجواب نعم على مقتضى ما شرطه الواقف المذ كور \* (سئل) \* فيما اذا وقف زيد حصته وهي النصف من جواميس على أولاده وذرية ولم يحكم بالوقف حاكم ثم باع الحصاة من آخر فهل يصح البيع دون الوقف \* (الجواب) \* نعم يصح البيع والوقف غير صحيح \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد غراس قائم في أرض الوقف فأقر أنه وقفه على ابني أخيه ولم يسأله الى المتولى ولا لهما ولا جعل آخره لجهة يتر لا تنقطع ولا حكمكم به حاكم شرعى أصلا فهل يكون الوقف المذ كور غير صحيح \* (الجواب) \* نعم لأن الغراس من المنقول كافي البحر \* (سئل) \* في رجل وقف جاموسا في بلد لم يتعارفوا وقفه ولا تعاملوا به فاذا صدر من واحد أو اثنين هل يعد ذلك

مطلب وقف الذي لا يجوز الا اذا كان قربة عندنا وعندهم

مطلب وقف الذي على فقراء أهل الذمة وبيعة كذا صحيح

مطلب وقف الذي على أولاده فأسلم أحدهم لا يسقط حقه من الوقف مطلب اذا كانت المسئلة أرشد ذرية الواقف الذي تتولى النظر

مطلب وقف حصاة من جواميس ثم باعها صاح البيع

مطلب وقف غراسا ولم يسأله الخ لا يصح

مطلب وقف الجاموس في بلد لم يتعارفوا فيه وقفه لا يصح

تعاملاً أولاً واذ لم بعد تعاملاً هل الوقف المذكور غير جائز حيث لم يتعارف أم كيف الحكم  
 \* (الجواب) \* إذا كان في بلد معروف ذلك يجوز والأفلا قال في الفتاوى العنانية من الفصل  
 الثاني من كتاب الوقف سئل أبو حنيفة عن وقف بقرة على الرباط ليشرب من لبنها أبناء السبيل  
 لا يجوز لأنه غير متعارف حتى لو كان في موضع يتعارف ذلك يجوز استحساناً اهـ وفي الخلاصة  
 وقف بقرة حتى يعطى ما يخرج من لبنها وأبناء السبيل قال إن كان ذلك في موضع غلب ذلك  
 في أوقافهم رجوت أن يكون جائزاً اهـ زاد في الذخيرة ومن المشايخ من قال بالجواز مطلقاً لأنه جرى  
 التعارف في ديار المسلمين بذلك اهـ فاعتبر به بعض المشايخ التعامل مطلقاً في ديار المسلمين والذي عليه  
 غالب المشايخ أن التعامل يعتبر في كل بلدة فإذا كان في بلد يتعامل به يجوز في تلك البلدة وإن كان  
 في بلد لا يتعامل به لا يجوز في تلك البلدة كما ذكرنا ومقتضى قولهم غلب ذلك في أوقافهم أنه لا يمكن  
 صدوره من واحد أو اثنين لأنه ليس بغالب قال العلامة ابن الهمام في التحرير في بحث الحقيقة إن  
 التعامل هو الأكثر استعمالاً اهـ ومما ذكرنا حصل الجواب والله تعالى أعلم بالصواب \* (سئل)  
 فيما إذا وجد شرط في كتاب وقف منقطع الثبوت ولم يسبق للقوام السابقين تصرف به أصلاً فقام رجل  
 من الذرية يكافئ الناظر بالتصرف به بمجرد ذكره في كتاب الوقف فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \*  
 لا يعمل به بمجرد ذكره في كتاب الوقف المذكور ويكلف الرجل إثباته على تلفظ الواقف به قال في الخاتمة  
 وأما الشهادة على شرائط الوقف وجهاته ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز  
 الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع وهكذا قال الشيخ الإمام الاجل الاستاذ ظهير الدين  
 رحمه الله تعالى اهـ وأفتى بذلك الم وغيره أقول في فتاوى الشيخ اسماعيل سئل فيما إذا كان لزيد  
 وظائف في وقف ومشرط مبلغ معلوم في كتاب الوقف فهل إذا اعترف الناظر أن هذا الكتاب  
 المشروط فيه ذلك هو كتاب الوقف يؤمر بإعطائه معلوم الوظائف على مقتضى شرط الواقف الجواب نعم  
 اهـ ونقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشافعي في قبيل القسم الثاني من مسائل الوقف من الفتاوى  
 المذكورة أنه يلزم الناظر بإحضار كتاب الوقف لعمل بما فيه اهـ والظاهر أنه يلزم بذلك إذا كان متصل  
 الثبوت أو اعترف به الناظر على ما نقلناه عن الشيخ اسماعيل وحينئذ فيجوز ما في مسئلتنا على ما إذا لم  
 يعترف به أنه كتاب الوقف فتأمل \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد عقار فقال إذا مات فقد ووقت  
 عقاري على جهة كذا ثم باعه فهل يصح بيعه \* (الجواب) \* حيث علقه بوفته فلا يزول به ملكة قال  
 في الهداية وهو الصحيح كذا في النهر فيلزم بعد الموت من ثلث ماله لا قبله بالاتفاق كذا في جامع الفتاوى  
 وغيره فله الرجوع عنه إذا حكمه بحكم الوصية فيصح بيعه وقال في التتارخانية ولا يجوز تعلق الوقف  
 بالاضافة الى وقت الا اذا أضافه الى الموت المطلق فهو وصية فيصح ولورجع عنه صح رجوعه  
 \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد أرض معلومة متصرف فيها بطريق الارث بلا معارض له  
 وأورثه قبله من مدة تزيد على ستمين سنة والآن قام ناظر وقف أهلي بعارضه فيها بدينار عيارها  
 في الوقف المزبور مستنداً في ذلك لجزء ذببها في كتاب وقف يندبه منقطع الثبوت ولم يسبق له  
 ولأن قبله من نظار الوقف وضع يد علم الجهة الوقف فهل حيث كان الامر كذلك يمنع الناظر من  
 معارضة زيد فيه أو يعمل بوضع اليد والتصرف المزبورين ولا عبرة بمجرد ذكر الارض في كتاب الوقف  
 المزبور بدون سبق تصرف شرعي بجهة الوقف المزبور \* (الجواب) \* نعم لأن حجج الشرع  
 الشريف ثلاثة البينة والقرار واليكنول وكتاب الوقف انما هو كأغذبه خط وهو لا يعتمد عليه  
 ولا يعمل به كما شرح به كثير من علماءنا ولا ينزع شيء من يد أحد إلا بحق ثابت معروف \* (سئل)  
 في امرأة ووقت وقفنا وشروط لنفسها فقط نعه اذا ضعف حالها واحتاجت لثمن ثم ماتت عن أولاد  
 يزيدون بيعه فهل لهم ذلك لكونه باطلاً أم لا \* (الجواب) \* قال في الذخيرة في الفصل السابع

مطلب لا يكفي التعامل من

واحد أو اثنين

مطلب التعامل هو الأكثر

استعمالاً

مطلب لا تثبت الشروط

بمجرد ذكرها في كتاب الوقف

المنقطع الثبوت

مطلب لا تجوز التمسك على

الشرائط والجهات بالتسامع

مطلب إذا اعترف الناظر

بكتاب الوقف يؤمر بالعمل

بالمشروط فيه

مطلب إذا علق الوقف بوفته

له بيعه ويلزم بعد الموت من

الثالث

مطلب لا يجوز تعلق الوقف

بالوقت إذا أضافه الى الموت

فهو وصية

مطلب يعمل بوضع اليد

والتصرف لا بكتاب الوقف

المنقطع الثبوت

مطلب حجج الشرع ثلاثة

مطلب لا ينزع شيء من يد

أحد إلا بحق ثابت معروف

مطلب يقال الوقف باشتراط

من الوقف وان شرط في الوقف أن له أن يبيع ذلك ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يكون وقفاً مكانه  
قال محمد الرق بطل وعن أبي يوسف الوقف جائز والشرط باطل ذكره الخلفاء اه وقال في الاسعاف  
من باب الرق الباطل ولو قال على أن لي ابطاله أو ردّه من سبيل الوقف أو يبعه أو ورثه أو قال على  
أن لفلان أو لورثتي أن يطلوه أو يبيعوه وما أشبهه كان الوقف باطلاً على قول الخلفاء وحلال وجائزاً  
على قول يوسف بن خالد السبئي لا بطلاله الشرط بالخاقه اياه بالعق اه وفي الخلاصة ولو وقف على  
أن يبيعها أو يصرف ثمنها إلى حاجته فالوقف باطل وهو المختار للفقهاء ومثله في البحر عن البرازية فتلخص  
أن المأثري به البطلان \* (سئل) \* فيما إذا كان بيد زيد دار معلومة متصرف فيها بطريق الملك  
مدة حتى مات وتصرف فيها ورثته بعده مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بلامعارض لهم في ذلك  
والآن ظهر رجل يدعي أنهم اوقف عليه من قبل جده فلان ويريد إقامة يئنه على ذلك فهل إذا أقامها  
على الوجه المذكور لا يستحق بذلك شيئاً \* (الجواب) \* لا يصحكم له بمجرد ما ذكر قال  
في الاسعاف ولو ادعى رجل على آخر أن هذه الأرض التي في يده وقفها على زيد بن عمرو وذو اليد يجحد  
الوقف ويقول هي ملكي وأقام المأثري يئنه أن زيد اوقفها عليه لا يستحق بذلك شيئاً وان شهدت  
أنها كانت في يده يوم وقفها الآن الإنسان قد يوقف ما لا يملكه وقد يكون ذلك في يده بعقد اجارة  
أو عارية أو نحو ذلك اه وقد أفتى بهذه العلامة الشيخ اسماعيل المفتي بدمشق كما هو مذكور  
في فتاويه بخلاف ما إذا شهدت البيئنه أنهم اوقف عليه وقفها فلان وهو يملكها فانها تقبل أقول  
قد صرح بذلك أيضاً في الخبرية من الوقف عن الخلفاء لكن فيها بعد ذلك بنحو ثلاث كرايس  
من الوقف أيضاً مانعه وقد ذكر في جامع الفصولين راجع العدة ينبغي أن تقبل يعني الشهادة بالسماع  
لو كان قديماً وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولى أنه وقف على كذا  
مشهور وشهدا كذلك فاختار أنه يجوز اه فأمّا أن يحمل ما مر على خلاف المختار أو يحمل ما نقله  
في الخبرية عن جامع الفصولين على ما إذا كان غضب الظالم ثابتاً بأحد الحجج الثلاث أو يحمل ما مر  
عن الاسعاف والخلفاء على ما إذا كان الوقف غير قديم وهذا التوفيق أحسن لا مكان علم الشهود  
بذلك الواقف له بخلاف القديم فلا يشترط فيه الشهادة بأنه وقفها وهو يملكها فليست تل \* (سئل) \*  
في الشهادة بالسماع على شرط الواقف هل تكون غير مقبولة \* (الجواب) \* لا تقبل  
الشهادة بالشهرة لاثبات شرائط الوقف في الاصح كما صرح بذلك في الدرر والتنوير وأفتى على  
أفندي أيضاً بأن الشهادة بالسماع على شروط الوقف غير مقبولة \* (سئل) \* فيما إذا كان  
بيد زيد عقار معلوم تصرف فيه هو وأبوه من قبله من مدة تزيد على أربعين سنة بلامعارض ثم مات  
عن ورثته قام عمره والآن يدعي عليهم أنه وقف عليه ولم يصدقوه على ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع  
عمر وبذلك ولا منعه مانع شرعي والكل في بلدة فهل لا تسمع دعواه المزبورة \* (الجواب) \*  
نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع  
دعواه لأن ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً اه وقد أفتى بهذا ذلك شيخ الاسلام  
عبدالله أفندي المفتي بالممالك العثمانية وسئل في هذه الصورة عما إذا سمع القاضي تلك الشهادة  
وحكم بنزع العقار للوقف من يد الورثة وكتب به حجة فهل يتخذ حكمه أم لا وما يلزم ذلك القاضي  
فأجاب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر حجة ويعزل اه \* (سئل) \* فيما إذا وقفت هند حصّة مشاعة  
منقولة غير متعارف وقفها فابله للقسمة على نفسها ثم وثم وذلك لى حاكم حنفي ولم يحكم بحجته حاكم  
يراهما بوجهه الشرعي فهل يكون غير صحيح \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في امرأة  
وقفت مبلغاً من الدراهم على ولدي بنتها فلان وفلان وفقاً صحيحاً منجزاً مسلماً للمتولى سجيلاً  
محكوماً بحجته وجعلت آخره لجهة بر لا تنقطع فهل يكون الوقف المزبور جائزاً \* (الجواب) \*

مطلب لا يعتبر مجرد الشهادة  
أنهم اوقف على فلان  
مطلب فيما تقبل فيه  
الشهادة

مطلب ينبغي أن تقبل  
الشهادة بالسماع لو الوقف  
قديماً

مطلب لا تقبل الشهادة  
بالشهرة والسماع على شرط  
الواقف

مطلب لا تسمع دعوى  
الوقف بعد مضي ٣٣ سنة

مطلب لا يصح وقف حصّة  
مشاعة منقولة لم يتعارف وقفها

مطلب يصح وقف النقود

نعم وأفنى بذلك مفتى الدولة العلية المرحوم على أفندي وفي الخاتمة من وقف المنقول عن زفر رجل  
وقف الدراهم أو الطعام أو ما يكال أو يوزن قال يجوز قبل له كيف يكون قال يدفع الدراهم مضاربة  
ثم تصدق بفضلها على الوجه الذي وقف عليه وما يكال ويوزن يباع ويدفع ثمنه مضاربة أو بضاعة  
كالدراهم اهـ ومثله في الدر عن الخلاصة عن الانصاري وكان من اصحاب زفر اهـ \* (سئل) \*  
في رجل وقف وقفه على مصالح جامع كذا هل يدخل المؤذن في الوقف المرقوم \* (الجواب) \*  
نعم كما صرح بذلك العلامة الاكل في خزائنه وقال في الوهبانية

ويدخل في وقف المصالح قيمه \* امام خطيب والمؤذن بعين

\* (سئل) في مدرسة معلومة جعل واقفها لها اماما وجعل له معلوما من الدراهم في كل شهر  
ورتب مقدار من الشمع يوقد فيها وقت صلاة التراويح وصرف الامام في المعلوم المذكور وفي فاضل  
الشمع المرقوم مدة حياته ومات الواقف وتصرف الامام في المعلوم وفي الفاضل بعده مدة والا ن قام  
بعض خدمة المدرسة يعارض الامام في اخذ فاضل الشمع المذكور مع أن الواقف شرط لنفسه  
الزيادة والنقصان والعرف في ذلك الموضع أن الامام يأخذه فهل للامام أخذه \* (الجواب) \* نعم  
بعث شمعاً الى مسجد في شهر رمضان فاحترق وبني منه ثلثه أو دونه ليس للامام ولا للمؤذن أن يأخذه  
بغير إذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الامام والمؤذن يأخذه من غير صريح الاذن  
في ذلك فله ذلك اهـ قنية من متفرقات الوقف \* (سئل) في بناء دارموقوف على النفس مسلم أراد  
واقفه الرجوع متمسكاً بقول الامام الهام فعارضه المتولي في ذلك وتمسك بلزوم الوقف على قول  
الصاحبين وتحكم الحاكم بيمينه على قولهما هل صح حكمه \* (الجواب) \* حكم القاضي لم يصادف  
قول محمد من جهة الوقف على النفس حيث لا يرى الوقف على النفس كما في الملتقى ولا قول ابي يوسف  
من جهة وقف المنقول لان ابا يوسف مع محمد في وقف المنقول من السلاح والكرع والخيل والابل  
في سبيل الله تعالى فقط لا في غيرها فالحكم ملحق وانه باطل بالاجماع وعبارة الملتقى ترشده الى هذا  
أقول ومز الكلام في ذلك \* (سئل) في رجل تصرف في عراس وقف لنفسه نحو عشرين سنة  
مدعي ملكه ويريد ناظر الوقف الآن الدعوى على الرجل بغير ان الغراس في الوقف وبصرف  
النظار قبله فيه لجهة الوقف واقامة بدنة عادلة على ذلك فهل تسمع دعواه وبينته وترفع يد الرجل عن  
ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) فيما اذا كان لآخرين عقار وقفه على انفسهما ثم من بعدهما  
على اولادهما ثم وغم وشرطا انه مادام كل منهما حيا له أن يدخل في الوقف ويخرج من شاء ومات أحد  
الاخرين عن ثبات ثلاث ومات احدهما عن اولاد فخرج الواقف الحي اولادها من الوقف ثم  
جعل لهما حصص مفرزة معلومة من ربيع الوقف ويريد الاولاد الخروج أن يضموا ما فرزه الواقف  
المزبور الى ما شرط لهما قبل الاخراج فهل ليس لهما ذلك والاخراج صحيح \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) في وقف معين باسم مؤذن جامع كذا من قبل واقفه وكان مؤذنه حين الوقف ستة  
ثم بعد مدة فرغ واحد منهم لبنية الثلاثة ما يخصه وقرّرهم القاضي في ذلك وصاروا شركاء في المباشرة  
للذان ولم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عددًا مخصوصاً بل اطلق وقال على مؤذني الجامع  
المذكور فهل يدخل البنون المذكورون في الوقف لاتصافهم بهذا الوصف \* (الجواب) \*  
نعم والمسئلة مسطورة في الخيرية من الوقف \* (سئل) في انقراض الوقف اذا تعذر عودها  
لحلقها وخيف ضبايعها وعدم الانتفاع بها اذا باعها باظنه بن معلوم من الدراهم هو غن المثل الثابت  
شرعا وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يكون البيع المزبور صحيحا \* (الجواب) \* نعم وفي جواهر  
الفتاوى من الباب الثالث من الوقف أهل مسجد اقترقوا وتداعى المسجد الى الخراب وبعض المتغلبة  
يستولون على خشب المسجد فانه يجوز أن يباع الخشب بأذن القاضي ويمسك الثمن ويصرفه الى بعض

مطلب يدخل المؤذنون  
في الوقف على مصالح  
المسجد

مطلب للامام أخذ فاضل  
الشمع حيث جرى العرف به

مطلب في وقف البناء على  
النفس

مطلب تسمع الدعوى  
في الوقف وان مضى نحو  
عشرين سنة  
مطلب وقفها وشرطا لهما  
الادخال والاخراج فاخرج  
احدهما يصح

مطلب وقف على مؤذن  
جامع كذا يدخل كل من  
اتصف بهذا الوصف

مطلب يجوز بيع أنقاض  
الوقف اذا تعذر عودها  
لحلقها

مطلب مسجد اقترق أهله  
وتداعى الى الخراب

المسجد أو إلى هذا المسجد قال قد وقعت هذه المسئلة في زمن السيد الامام أبي شجاع في رباط خرب  
وهو في بعض الطرق ولا تنفع به المارة وله أوقاف قال يجوز صرفها إلى رباط آخر ينفع به المارة  
لأن الواقف غرضه من ذلك انتفاع المارة ويحصل ذلك في الثاني اه وفي الفتاوى الكبرى للصدر  
الشيخ حسام الدين من القسم الثاني يربى بالاجر في قرية تغرب القرية وانقرض اهلها وعند  
هذه القرية قرية اخرى فيها حوض يحتاج إلى الاجر من تلك البئر يجوز أن يؤخذ الاجر من تلك البئر  
ويشقى في الحوض ان كان عرف الباني لا يجوز الا بانه لانه رجع إلى ملكه وان لم يعرف الباني  
فالطريق في ذلك أن يتصدق به على فقير ثم الفقير يشقى في الحوض لانه بمنزلة اللقطة ولو أراد القاضي  
أن يشقى من غير هذا الطريق لا بأس به اه وكتب على صورة دعوى ماصورة أنا مطلقاً شرط  
الواقف فوجدناه مكتوباً فيه ثم من بعد أولاد الموجودين فهذا يعمر سائر أولاد الموجودين وقوله  
وهم فلان وفلان فذكر الشيء لا ينبغي ما عدا هذه اشاع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه  
وسلم قال الله تعالى قل تعالوا آتوا ما حرم ربكم عليكم أن لا تنسوا الآية مع أنه تعالى قد حرم  
اشياء كثيرة وقال عليه الصلاة والسلام لا يصح له ألا أحدتكم بأكبر الكبار قالوا بلى يا رسول الله  
قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين مع أنه ورد اشياء كثيرة أنهم من اكبر الكبار وان قلنا ان قول  
الواقف وهم فلان وفلان هذه مفسرة بمعرفه الطرفين فتفيد الحصر فيكون معناها أن اولاده  
الموجودين هم فلان وفلان لا غيرهم أي لا موجود له من الاولاد غيرهم فبعد الرجن المذكور  
لا ينكر بقية اهل الوقف أنه ابن ابن ابن الواقف فيكون يقتضي ما ذكرنا حدث جده بعد الوقف  
صواب الكلام الواقف عن اللغو وقد شرط الواقف في كتاب وقفه وعلى من سيحدث له من الاولاد  
وأما معجزه عن اثبات كون جده حدث بعد الوقف فهذا شيء لا ينبغي استحقاقه اذا كان راضع اليد  
ومتصرفاً بحصة من الوقف فان وضع اليد حجة قاطعة وأما قولهم وضع يده كان بطريق المصادقة  
وقدمات المصادقون فبطلت المصادقة وبرايمهم للجمع المصادقات فهذا الكلام يحتاج عبد الرجن  
إلى اثبات كونه كان واضح السيد ومتصرفاً قبل المصادقة أقول أول كلام المؤلف يوجبهم  
أن نعين الاولاد بالتدليل على من عداهم والمتقول خلافه في اوقاف الخصاص من باب الوقف على  
ورثة فلان مانصه ولو قال على ولدي واهلهم فلان وفلان فعد خمسة أنفس ومن بعدهم على الفقراء  
كانت الغلة لهؤلاء الخمسة الذين سماهم ولا يدخل فيهم سائر ولدي ولا من يحدث لزبد من الزاد  
في مات من هؤلاء الخمسة كان سهمه من غلة هذه الصدقة للمساكين وكذا الحال في كل من عوت  
منهم كان سهمه للمساكين اه ومثله في الاسعاف وغيره \* (سئل) في عقار وقف بيد أخوين  
مات أحدهما عن أولاد اختلفوا مع عهدهم في شرط الواقف الم يدي أن شرط الواقف بطناً بعد بطن  
وأهم لا يستحقون في حياة المذكر حصة وأولاد الميت يدعون انه وقف مطلقاً وأهم يستحقون  
حصة ابيهم وكل برهن على ما ادعاه فأي البيتين أولى \* (الجواب) بنية مدعي الوقف بطناً  
بعد بطن أولى كما صرح به في الدرر والقبية وغيرهما والوقف بين أخوين مات أحدهما وبني في يد  
الحي وأولاد الميت ثم الحي برهن على واحد من أولاد الاخ أن الوقف بطناً بعد بطن والباقي غيب  
والواقف واحد تقبل ويتصّب خصماً عن الباقي ولو برهن أولاد الاخ أن الوقف مطلقاً عليك وعلمنا  
فبينة مدعي الوقف بطناً بعد بطن أولى كذا في القنية درر من آخر الوقف أقول ولعل وجهه ما قالوا  
ان البينة تثبت خلاف الظاهر والاطلاق ولذا اذا لم يعلم شرط الواقف بعد العلم بأن الوقف  
على الذرية تصرف إلى الجميع بالنسبة كما مر فالتثبت التقييد تثبت خلاف الظاهر فترجح لانها تثبت  
الزيادة فغها زيادة علم وهذا كله قبل القضاء باجداها والافلو سقت احداها وقضى بها لتغني الاخرى  
لما قالوا اذا تعارضت البيتان وسبق القضاء باجداها ما لغت الاخرى قتيبه \* (سئل)

مطلب رباط خرب في بعض  
الطرق ولا تنفع به المارة  
مطلب في كيفية صرف  
بناء مسجد أو بئر إلى مسجد  
آخر أو بئر أخرى اذا عدم  
الانتفاع به  
مطلب وقف على أولاده  
الموجودين وهم فلان  
وفلان  
مطلب ذكر الشيء لا ينبغي  
ما عداه  
مطلب وضع اليد حجة  
قاطعة  
مطلب تعيين الاولاد بالتدليل  
ينبغي من عداهم من الاولاد  
مطلب بنية مدعي الوقف  
بطناً بعد بطن أولى من بنية  
مدعي الاطلاق  
مطلب أحد المستحقين  
ينتصّب خصماً عن الباقيين  
مطلب اذا تعارضت  
البيتان وسبق القضاء  
باجداها ما لغت الاخرى  
قوله وكتب على صورة  
دعوى ماصورة الخ هكذا  
وجد في بئر نسخة شيخنا  
المنقح التي بخطه وانت على  
علم بان هذا الارتباط له بما  
قبله ولا مناسبة بينهما تظهر  
كما لا يخفى والذي يظهر لي أن  
محل هذا بعد نحو ورقة من  
هذه النسخة عقب قول شيخنا  
المنقح قتيبه آخر كلامه بعد  
جواب العمادى عن السؤال  
الاتى بعد هذا يكون  
استمهاده اعلى جواب  
العمادى عنه حيث ان

السؤال الاتى بعد حامد كور فيسه أن اولاد الميت اختلفوا مع عهدهم في شرط الواقف الخ وقد رأيت في نسخة شيخنا المنقح في دار  
المذكورة بيضاء بعد قوله هنا في آخر كلامه قتيبه فكانه والله اعلم انما تركه بيضاء للكتب فيه السؤال الاتى وجوابه لانه مؤلف ومأفاه ٧

مطلب وقف اذ ارهما على  
نفسهما يصح

مطلب يصح وقف الكتيب

مطلب اذا اكل للوقف  
ربح بجبر الناظر على تعميره  
مطلب اذا امتنع عن  
العمارة يخرج منه من يده  
مطلب يجوز جعل غلة  
الوقف والولاية عليه لنفسه

مطلب اذا اكل الواقف غير  
أمين يعزل عن التولية وان  
شرط أن لا يعزل

مطلب يصح وقف التدوير  
التحاشى وليس لهم بيعها  
مطلب اذا وقف على جهة  
بر معينة والفاضل لذريته  
فهل يصرف مال البر الى فقراء  
الذرية

مطلب شرط الواقف كنص  
الشارع

مطلب في مسائل شروط  
الوقف اللفظية  
مطلب الاخ الشقيق اقرب  
من الاخ لاب

مطلب الاخ لاب والاخ لام  
سواء في القرب

مطلب القرابة في الوقف  
ليست على حال الارث

مطلب اذا لم يقيد الاقرب  
تصرف الى المتوفى

في دار معلومة جارية في ملك زيد وزوجته لكل منهما حصّة معلومة فيها فوقها على نفسها  
ثم من بعدهما على جهة بر متصلة وسماها المتول وصدر ذلك منهما في صحتهما فهل يكون الوقف جائزا  
\*(الجواب)\* نعم ولو كانت الارض بين رجلين قصدا بقا بها جلة صدقة موقوفة على  
المساكين ودفعها معا الى قيم واحد جاز اتفاقا لان المانع من الجواز عند محمد هو الشيوع وقت  
القبض لا وقت العقد ولم يوجد هنا لوجودهما معا منهما ولو وقف كل منهما نصيبه على جهة وجعل  
القيم واحدا وسماها معاجزا اتفاقا لعدم الشيوع وقت القبض اسعاف \*(سئل)\* في رجل  
وقف كتابا من كتب التفسير على زيد ثم من بعده على اولاده وذريته ثم على جهة بر متصلة وسلم  
الكتاب لزيد والان يريد الرجوع عنه وأخذ الكتاب من زيد فهل صح الوقف وليس له ذلك  
\*(الجواب)\* نعم نقل في الجرح تحت قول الماتن ومنقول فيه تعامل وجوز الفقيه ابو الليث وقف  
الكتب وعليه الفتوى كذا في النهاية اه \*(سئل)\* في بستان جاري وقفين له حائط  
محيط بجوانبه الاربع انهدم بعض الحيطان وحصل للبستان ضرر بذلك وامتنع الناظران من عمارته  
وللوقفين غلة فهل يجبران عليها \*(الجواب)\* نعم قال في الجرح نقلا عن الخصاص اذا امتنع  
يعنى الناظر من العمارة وله أى للوقف غلة اجبر عليها فان فعل فيها والاخر جده من يده خيرية وائل  
الوقف \*(سئل)\* في واقف جعل غلة وقفه والولاية عليه لنفسه مدة حياته فهل يكون ذلك  
جائزا \*(الجواب)\* نعم ويجوز بشرط المنفعة والولاية انفسه يعنى جاز للواقف عند أبي يوسف  
أن يشترط اتفاعة من وقفه وتوايته انفسه لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من  
صدقة أى من وقفه ولا يجعل ذلك الا بالشرط فعلم أنه مشروع الا أنه لو لم يكن امينا فللقاضى عزله  
ولو كان شرط الواقف أن لا يعزله أحد لا يلتفت اليه لانه مخالف للشرع دفعا للضرر عن الفقراء  
ولو صار عدلا بعدد لا يتقبل الولاية اليه كذا في المحيط شرح المجمع لابن مالك \*(سئل)\*  
في قدر فحاس موقوفه وقفها زيد على ذريته فام رجل من المستحقين يكاف الناظر بعهاب دون وجه  
شرعى فهل ليس له ذلك \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* سن قاضى الشام سنة ١١٤٦  
في رجل وقف وقفه على جهات بر معينة وجعل فاضل الوقف لذريته وأن يكون توجيه جهات البر  
المذكورة لمتولى الوقف فقام جماعة من مستحقى الوقف يدعون أنهم فقراء وأنهم أولى بالميراث  
من غيرهم فكيف الحكم \*(الجواب)\* قال في الاسعاف يجب صرف الغلة على ما شرط  
الواقف وفي غيره شرط الواقف كنص الشارع أى في المفهوم والدلالة والذى رأينا في الخيرية من جهة  
الصرف اليهم في منقطع الوسط وأما اذا كان موقوفا على مبرات عنهما وسماها الواقف أنه لا يصرف  
اليها ويصرف الى الذرية فلم نره الا مع ضيق الوقت والله تعالى المستعان وأما اذا وقفه على أبواب  
البر والمساكين فاحتاج ولده فهو مقدم كما يأتي عن الاسعاف \*(سئل)\* فيما اذا شرط واقف  
أن من مات عن غير ولد فنصيبه لمن هو في درجته يقدم اليه فالأقرب فبات واحد عن غير ولد  
وفي درجته شقيقة وأخ لاب فان تول حصته \*(الجواب)\* للاخ الشقيق لانه اقرب اليه دون  
الاخ لاب قال الخصاص في باب الرجل يوقف الارض على اقرب الناس منه فان قال اقرب الناس الى  
أوسى وذكر بعد كلام مانصه قلت فان كان للواقف ثلاثة اخوة متفرقين قال فالغلة لاخيه لا يسه وأتمه  
قلت فان كان له اخ لاب واخ لام قال الغلة لهما جميعا لان الاخ من الاب قرابته منه بابيه والاخ من  
الام قرابته منه بامته وليس يكون الوقف على قدر حال الموارث ألا ترى أن الاخ من الام قد ارتكض  
مع الواقف في رحم والاخ من الاب قد ارتكض مع الواقف في صلب الاب فليس واحدا منهما بأقرب  
اليه من صاحبه اه ثم اذا لم يقيد الواقف الاقربى لالاى الواقف ولا الى المتوفى يتصرف الى المتوفى  
كفى فتاوى المولى الهمام الشيخ عبد الرحمن أفندي العمادى من كتاب الوقف اقول ووجهه ظاهر



فان من في درجة المتوفى كلهم في القرب الى الواقف سواء بخلاف قريتهم الى المتوفى فان قرابة اهل  
 درجته منه تتفاوت كالاخوة وأولاد العم ونحوهم والاصل استعمال افعال التفضيل فيما يتفاوت  
 فكان انصراف الاقرب الى المتوفى اولى تأمل وقد أفاد الشيخ اسماعيل بتقديم ذى الجنتين على ذى  
 الجثة وان كانت احدى الجنتين من غير اهل الوقف حيث سئل في وقف شرطت فيه الاقربى الى  
 المتوفى فوجد أولاد عمه وابن عمه ثانياً هو ابن عم المتوفى والعم المزبور ليس من اهل الوقف فأفتى  
 بتقديم ابن العمه المذكور وان كان العم المذكور من غير اهل الوقف وسألتى الكلام في تقديم ذى  
 الجنتين حيث شرطت الاقربى الى الواقف لا الى المتوفى ثم اعلم أن ما ذكره الخصاص من استواء  
 الاخ لا مع الاخ لا مع حق قولهم ما وأما عند أبي حنيفة فانه سداً لأخ لا مع كافى الاسعاف وذكره  
 الخصاص أيضاً وظاهر الخصاص ترجيح قولهم \* (سئل) من طرابلس الشام فيما اذا وقف  
 زيد عقاره على نفسه ثم من بعده يكون ثلاثة أرباع ذلك على ولده محمد ثم من بعده على أولاده ثم على  
 القرىضة الشرعية للذ كر مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن ولد أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده  
 ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه الى الاقرب فالاقرب الى الواقف الى أن قال والرابع  
 الرابع يكون وقفاً على من يحدث للواقف من الاولاد ثم على أولادهم ثم وسم والحكم في هذا  
 كالحكم فيما وقفه على محمد المذكور وكل من مات عن غير ذرية من أولاد الواقف عاد نصيبه  
 الى أقرب الناس اليه من أولاد الواقف فإذا انقضت ذرية الواقف فعلى جثة برعيتها هذا نص  
 كتاب الوقف مات واحد من ذرية الواقف عن أمته وأخته وخاله الذين هم من ذرية الواقف  
 فهل يكون شرطه في الربع من عود نصيب من مات من ذريته عن غير ولد ولا أسفل منه الى أقرب  
 الناس الى الميت من أولاد الواقف نامحاً للشرط الاول في الثلاثة ارباع من عود نصيب من مات من  
 ذريته عن غير ولد ولا أسفل منه الى الاقرب فالاقرب الى الواقف في عود نصيب المتوفى المذكور الى  
 أمته فقط دون أخته وخاله \* (الجواب) متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالتأخر منهما  
 عند مالائه ناسخ كفاي الدر المختار أمر الوقف وذكر في الاشياء قاعدة أعمال الكلام أولى من أماله  
 وقوله الكازرونى عن الخصاص في عود نصيب المتوفى المذكور الى أمته فقط دون أخته وخاله لكونها  
 أقرب اليه منهم ما قال في الاسعاف ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل الى أقرب الناس  
 منى أو قال الى ومن بعده على المسكين الى أن قال ولو كان له أم وأخوة تكون الغلة لأمته دون  
 أخوته لكونها أقرب اليه منهم اهـ ومثله في الخصاص والذخيرة البرهانية \* (سئل) \*  
 في وقف أهلى ثبت من شرط واقفه بتصرفي نظاره أن من مات من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولده  
 فمات امرأته من أهل الوقف لا عن ولد ليطبقا لهما ابنا من مات في حياته فهل ينتقل نصيبهما من ربيع  
 الوقف لابن ابنتها المزبور حيث لم يكن لهما ولد ليطبقا \* (الجواب) \* حيث شرط الواقف  
 أن من مات عن ولد فنصيبه لولده ينتقل نصيبهما من ربيع الوقف لابن ابنتها المزبورين حيث لم يكن لهما  
 ولد ليطبقا ولم يعم دليل على خلاف ذلك لأن اسم الولد حقيقة في ولد الصلب أو البطن لا في غيره فان لم يكن  
 ولد الصلب أو البطن يستحقه ولد الابن كفاي الدرر والاشياء وغيرهما وقف على ولده أو وصى لولده  
 زيد لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد لصلبه فان لم يكن له ولد لصلبه استحقه ولد الابن واختلف  
 في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصحح فاذا ولد للواقف ولد رجوع من ولد الابن اليه لان اسم  
 الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المقرء أما اذا وقف على أولاده دخل التسلسل كذكر الطبقات  
 الثلاث بلفظ الولد كفاي فتح القدير وكأنه للعرف فيه والا فالولد مفرد اوجعا حقيقة في ولد الصلب  
 اشياء والله تعالى اعلم أقول في مسألة الوقف على الاولاد بلفظ الجمع كلام سيأتى قريبا  
 \* (سئل) \* في واقفة وقفت وقفا على جهات مبرات ومهم ما فضل من المبرات المذكورة

مطلب يقدم ذى الجنتين  
 وان كانت احداهما من غير  
 أهل الوقف

مطلب اذا ذكر الواقف  
 شرطين متعارضين يعمل  
 بالتأخر منهما  
 مطلب الام أقرب من  
 الاخوة

مطلب شرط أن من مات  
 فنصيبه لولده فوجد ولداً  
 استحق

مطلب ان لم يوجد ولد  
 الصلب استحقه ولد الولد

مطلب قال وقفت على  
 أولادي يدخل فيه البطنون  
 لكن يقدم البطن الاول

يصرف لاولاد أخيه الخليل الذكروا لثني سوا اثنتي عشرة أخوها خليل عن أولاده الثلاثة وهم عيسى  
وعثمان وخديجة ثم مات عيسى عن ابن هو حسن ثم مات حسن عن ابن هو محمد ثم مات خديجة  
عن أولاد وأولاد أولاد مات آباؤهم في حياتهم ثم مات أولاد أولادها عن أولاد والموجودون الآن  
عثمان بن خليل ومحمد بن حسن بن عيسى وأولاد أولاد أولاد خديجة فهل يختص بالفاضل من  
ربيع الوقف المازبور بعد المبررات المذكورة عثمان بن خليل بمفرده \* (الجواب) نعم كما صرح  
به في الاختصار شرح بقوله ولو قال وقفت على أولادى يدخل فيه البطون لعموم اسم الأولاد  
لكن يقدم البطن الأول فإذا انقرض فالثاني ثم من بعدهم يشترك جميع البطون على السواء قريتهم  
وبعدهم اهـ وأما إذا وقفت على أولاد دخل النسل كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح  
القدير وكأنه في العرف فيه والافالود مفردا وجمعا حقيقة في الصلبي أشباه من قاعدة الاصل في الكلام  
الحقيقة وفي حاشيته العلامة المقدسي لكنه يحتاج الى تحرير فان في البرازية ما يناهله ظاهر افانه قال  
ولو وقفت على أولاده وجعل آخره للفقراء مات بعضهم يصرف الى الباقي وإذا ما نوا يصرف الى الفقراء  
ولا يصرف الى ولد ولده اهـ وأجاب المؤلف بأن بين الكلامين فرقا فان الذى في الاشياء وقفت على  
أولاده فقط وأما ما في البرازية فانه جعل آخره للفقراء فيحمل على ولد الصلب وبعده للفقراء وأما ما في  
الاشياء فانه يصرف الى ما يطلق عليه اسم الولد وهم النسل كله فيكون جواب كل منهما صحيحا لعدم  
التنافي أقول وفيه نظر فان ذكر الفقراء حذف من كلام الاشياء اختصارا لأن كل وقف لا بد أن  
يكون مؤبدا ويكون ما له للفقراء وان لم يصرح بلفظ التأييد على قول أبي يوسف المعتمد  
وعندها لا بد في صحة الوقف من التصريح به وبأن يعقب هذا إتمام الكلام على ما في الاختصار والاشياء  
\* (سئل) من فاضى الشام في محرم سنة ١١٤٩ هـ فيما إذا وقفت زيدا وقفه على نفسه ثم من  
بعده على أولاد أخيه رمضان هماغلى وشعبان وعلى خضر أغاسوية بينهم ثم من بعده على وشعبان  
المذكورين على أولادهما المذكورين والاناث ومن بعد خضر أغاسوى على أولاده وأولاد أولاده المذكورين  
والاناث على القرىضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثى وعلى أولادهم وأولاد أولادهم وأنسالهم  
وأعقابهم على الشرط والترتيب المعين أعلاه على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم  
وأنسالهم وأعقابهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك الى ولده أو ولد ولده أو  
الاسفل من ذلك ومن مات منهم وأولادهم وأولاد أولادهم وأنسالهم وأعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولد  
ولانسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يتقدم  
في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومن مات منهم أجمعين قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف  
وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى وقام في الاستحقاق  
مقامه فان انقرضوا بأجمعهم وأبأدهم الموت عن آخرهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا شرعيا  
على مصارف ومصالح الحرمين الشريفين هماغلى المشرفة والمدينة المنورة على منورها الصلاة  
والسلام وعين مبرات ومات الواقف المرقوم والوقف لشعبان وعلى وخضر أغاسوى المذكورين أعلاه  
ثم مات خضر أغاسوى المرقوم عن غير ولد ولا أسفل منه ثم مات شعبان عن غير ولد ولا أسفل منه وتصرف  
على نصيبه ما من ربيع الوقف لكونه في درجته ما وأقرب اليه ما مائة تزيد على أربعين سنة هو  
وأولاده وذرية لا تتقال ذلك اليهم عن ذكر حتى انحصر في الاناث من ذرية على المذكورين وقرىضا  
قام الآن متولى وقف الحرمين يريد نزاع الوقف من أيديهم بمقتضى الشرط المذكور فهل ليس  
للمتولى ذلك ولا يؤول الوقف للحرمين مادام أخذ من النسل والعقب على مقتضى ما شرط الواقف  
\* (الجواب) الحمد لله الهادى الى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل نعم ليس للمتولى ذلك  
ولا يؤول الوقف للحرمين الشريفين مادام أخذ من نسل أهل الوقف على ما شرط الواقف المذكور

خليل  
عيسى عثمان خديجة  
حسن  
محمد  
أولاد  
مطلب وقف على أولاده  
دخل النسل كله

مطلب لا يؤول الوقف  
للحرمين مادام أخذ من نسل  
الواقف المذكور

مطلب النسل الولد ولد  
الولد أبا ما تناسلوا

مطلب على تستعمل الشرط

مطلب الشرط اذا تعقب  
بجمل متعاطفة كن للكل

مطلب لا يحمل قبل النظر  
على المخالفة لشرط الواقف  
لانه فسق

مطلب غرض الواقف  
يصلح شخصا

مطلب اذا تعارض اعطاء  
بعض الذرية وحرمانهم  
فالا عطاء أولى

مطلب اذا قال على أولادى  
يحمل على أولاد الصليب فقط

مطلب اذا تعارض شرطان  
فالعامل بالتأخير منهما

مطلب منقطع الوسط وحكمه  
نكاه المشهور عندنا

بمتننى ما طور لأن من ذكر من نسل على وهم من أهل الوقف قال فى الاسعاف فى باب الوقف على  
أولاده النسل الولد ولد الولد أبدا ما تناسلوا ذكرنا كذا أو أنا ما اه وقد شرط الواقف المذكور  
اتقاه للحرمين الشريفين اذ لم يبق لهم نسل منع وجود النسل لا يقتل عسلا بالشرط المذكور وقوله  
على أنه شرط لما قال العلامة صدر الشريعة فى توضيح الاصول فى بحث الحروف ان على تستعمل  
للشرط كقوله تعالى يا يعنى على أن لا يشركن بالله شيئا وذكر بعده أن على الشرط حقيقة وفى شرح المنار  
لابن مالك كلفة على تدل على الشرط حقيقة الى أن قال فيصل عليه اذا أمكن اه والشرط اذا تعقب  
بجمل متعاطفة متصلا به افانه للكل كما شرح بذلك العلامة ابن نجيم فى بحر من شتى القضاء ومثله فى المخ  
وذكره المحقق العلامة العسدى فى شرح مختصر المتنئ اصول جمالى العرب العلامة ابن الحاسب فقال  
وعن أبي حنيفة انه أى الشرط للجميع وذكره أيضا العلامة ابن قاسم العبادى الشافعى فى حاشيته  
على جمع الجوامع المحمداة بالآيات والبيانات ونص عبارته وقد نقل الامام عن الحنفية موافقنا على  
عود الشرط الى الكل الى أن قال لان الشرط وان تأخر لفظا فهو متقدم تقديرا وقال أيضا قبله ان  
توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع يجعل الكل بمنزلة جملة واحدة اه فيكون قول الواقف على أنه  
راجع للجميع ولا عارض يقتضى تخصيصه بأولاد خضر ويسا عدم ذكرنا أن الواقف لم يذكر التفصيل  
والمساك فى أولاد على وشعبان كما هو دأب الواقفين اذا أرجعناه لأولاد خضر فقط ويؤكد ارجاعه  
للكل أهل الوقف قوله أجمعين وبأجمعهم وعن آخرهم وبعضه تصرف النظر السابقين من على وذريته  
للمدة المذكورة بحصة خضر فى الفتاوى الخيرية لا يحمل فعل النظر على المخالفة أى لشرط الواقف  
لانه فسق يعد عن المؤمن اه وخو أيضا أقرب الى عرض الواقفين الذى يصلح شخصا كما فى حاشية  
الاشباه للعلامة ابراهيم بى زاده ناقلا ذلك عن التتويهم وفى الاشباه من قاعدة أعمال الكلام أولى  
من اعلم انه اذا تعرض الامرين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارضا لا ترجح فيه فالاعطاء أولى لانه  
لا شك أنه أقرب الى عرض الواقف اه وقوله المذكور دون الاناث خاص بأولاد على وشعبان الصليبين  
فقط لانه وصف الاولاد به على ما أتى به العلامة شيخ الاسلام أبو السعود العمادى فمن أنه اذا وقف  
على أولاده فقط يحمل على أولاد الصلب ومثله فى الحاشية وعبارتها رجل وقف أرضا على أولاده  
وجعل آخره للفقراء غلات بعضهم قال خلال يصرف الوقف الى الباقي فان ما تو ايصرف الى الفقراء  
لا الى ولد الولد اه ويوافقه ما فى الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والتب فقد  
الذكورية مختص بأولاد على وشعبان الصليبين فقط وأما أولاد أولادهم فلا دخلهم بقوله على أنه  
أوبق على أنه شرط متأخر ناسخ للأول لما ذكر الامام الجليل الخفاف فى كتابه أحكام الاوقاف اذا  
تعارض شرطان فالعمل بالتأخير منهما لان الشرط الاخير يفسر عن مراده فذلك اعلمناه اه وفى حاشية  
بى زاده الشروط اذا تعارضت وأمكن العمل بها وجب والاعمال بالاخير منها وسواء فى ذلك الواووم  
كاه وظاهر لا غبار عليه وان أرخينا العنان قلنا ان الاولاد يدخل فيه النسل كله لعموم اسم الاولاد  
كما فى الاشباه والاختيار وان كان قولنا مخالفا لما فى المشاهير المعتمدة من عدم شموله للنسل كله وقوله  
على أنه أى مع ملاحظة صفة الذكورية فى ذلك لانه قد وصفهم الواقف بها وقد انقضى اقول  
لا يؤول ايضا للحرمين الشريفين على هذا التأويل الناشئ عن غير دليل لانه شرط عوده اليهما بعد  
انقطاع النسل ولا شك أن النساء الموجودات من نسل أهل الوقف فالنسل باق فلا يعود اليهما  
ويكون منقطع الوسط وحكمه أنه للفقراء كاهو المشهور عندنا والمتطابق على السبنة علمنا  
ومع ذلك حيث انهن بصفة الفقير يجوز الصرف اليهن بل هو الأفضل لانه يصير صدقة وصله ومقصود  
الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر وأبوابا واليه أشار عليه الصلاة والسلام بقوله  
لامرأة ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما حين سأله التصدق على زوجها لك أجران أجر الصدقة وأجر

مطلب لا ينزع شيء من يد أحد إلا بحق ثابت معروف وشئ نكرة في سياق النفي فتم الاموال  
أحد الإيحق ثابت

مطلب الوصف بالذكورة  
يعود إلى جميع المتعاطفات  
عند الشافعية

مطلب وقت على أولاده  
ثم على الفقراء هل يدخل فيه  
أولاد الأولاد

مطلب في تخطئة أبي السعود  
صاحب المحيط البرخشي  
وصاحب الدرر في أن افظ  
أولادي يعم البطون كلها

مطلب الفرق بين ذكر  
الولاد والأولاد مفردا وجمعا

مطلب إذا شرط الواقف  
لنفسه الإدخال والإخراج  
دون غيره يصح

الصله اه ولا ينزع شيء من يد أحد إلا بحق ثابت معروف وشئ نكرة في سياق النفي فتم الاموال  
والحقوق والاستحقاق فلا ينزع الوقف من أيديهم ويبقى معهم إلى انقراض النسل فيعود للرمين  
الشريطين هذا ما ظهر لنا بعد التأمل التام في هذا المقام والله ولي التوفيق والإنعام وهو الهادي  
وعليه اعتقادي ايضا ما اشتغل عليه الجواب مع تينات في رسالة أبي يوسف رحمه الله تعالى  
ليس للأمام أن يخرج شيئا من يد أحد إلا بحق ثابت معروف وشئ نكرة في سياق النفي  
فتم الاموال والحقوق فتباوى القرائن ووافقنا في عود الشرط إلى الكل الشافعي رحمه الله  
تعالى ففي فتاوى ابن حجر رحمه الله تعالى أجاب الولي العراقي في ضمن فتوى رغب إليه في عود  
الوصف بالذكورة إلى جميع من تقدم من المتعاطفات أم يخص بالآخر بقوله يعود إلى الجميع  
علا بقاء الشافعي رحمه الله تعالى في عود المتعلقات المذكورة بعد جمل أو مفردات من شرط  
أواستثناء أو وصف أو غيرها إلى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالآخر ثم ردة على من ظاه في ذلك  
وأطال فيه بما يؤيد أنه لا فرق بين الواو وثم اه وكذلك وافقنا الحنبل في شرح الاقتناع فلو تعقب  
الشرط ونحوه جلا عاد إلى الكل قال الشيخ تقي الدين بن رجب ما ذكره أصحابنا في عود  
الشرط ونحوه للكل أنه لا فرق بين العطف بالواو أو بالفاء أو بضم على عموم كلامهم اه ملخصا  
وقف على أولاده ثم على الفقراء هل يدخل أولاد الأولاد الجواب فيه خلاف في عبارات الكتب  
والصحيح لا يدخل وأما في أبيه في أبيه أي صاحب الدرر والفرق أو قال ابتداء على أولادي  
يسمى في فيه الأقرب والأبعد هذا المختار لما في المنايا صريحها وإخلاصة والبراز به وخزانه  
الفتاوى وخزانه المنة والنيق ثم قال في الاختيار لو قال علي أولادي يدخل فيه البطون كلها  
اعجم اسم الأولاد وله كن يقتبم البطون الأول فاذا انقضى الثاني ثم من بعدهم بشرط جميع  
البطون فيه على البواء قريتهم وبعدهم وجد في بعض الكتب أيضا ما وافقه وقد استفتى بعض  
العلماء من مولانا أبي السعيد وأدرج في سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما نقلناه  
عن الاختيار ثم قال هل يعمل بهذه المسئلة أم لا فأجاب عنه المولي المزبور بما جاصله أن هذه المسئلة  
أخطأ فيها برخي الدين البرخشي في محيطه واعتمد عليه صاحب الدرر اه كلامه وما قاله حق  
يطابق الكتب المعتمدة كما تحققت وما يخالفه من شواذ الأقوال لا محالة واقعد أصاب المولي  
المزبور في التنبه المذكور جعل الله سبحانه مشكورا وعمله ميزورا ثم ان ما في الدرر غير موافق لذلك  
القول الشاذ أيضا كما ظنه لأن مؤدى كلامهم تقديم البطن الأول ثم البطن الثاني ثم الاشتراك بين  
الأقرب والأبعد بخلاف ما يدل عليه كلام صاحب الدرر في استواء الأقرب والأبعد أولا وآخر اه  
عزى زياد علي الدرر أقول ومخالف ما في الاختيار والمحيط أيضا ما ذكره الامام المصنف  
في الباب الحادي عشر من أنه لو قال علي ولدي وعلي ولدي وعلي أولادهم فبني ولدي ولدي ولدي ولدي  
فاذا انقضوا فله ما كان وان قال علي ولدي وعلي ولدي وعلي أولادهم فلهم جميعا ولمن أسفل منهم  
لأنه سمي ثلاثة أبان فصاروا بمنزلة النخذل لكن مثل ما في الاختيار والمحيط ما مر عن الأشباه معزى  
إلى فتح القدير ومثله أيضا ما في الاسعاف حيث قال ولو قال علي أولادي ولدي وعلي أولادي  
إلى أولاده وأولاد أولاده أيد ما تناسلوا ولا يصرف إلى الفقراء ما دام واحد منهم باقيا وان سفل  
لأن اسم الأولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فإنه يشترط فيه ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف إلى  
الزوافل ما تناسلوا اه ويعد كل البعد أن يكون هؤلاء الأئمة كلهم تواردا على الخطا فلما نسب  
التعبير بأنه خلاف الصحيح كما مر على أنه حيث قيل كل من القوانين في عدة كتب معتقدة بتوقف  
القول بصح أحدهما وترجمه على النقل عن أحد من أرباب الصحيح والجميع والله تعالى أعلم  
(استئمل) في واقف شرط في كتاب وقفه شروطا منها الإدخال والإخراج والتغيير

والتبديل والزيادة والنقصان للواقف نفسه في مدة حياته لاغيره وأنه بالمقتضى المزبور قد دخل  
وأخرج في حياته بعض أولاده بموجب حجة شرعية ومات الواقف المزبور فهل يكون فعله صحيحا  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان له أُملاك معلومة وقفها في صحته على نفسه  
ثم على أولاده الموجودين وهم فلان وفلان وفلان ثم على جهة بر لا تنقطع وقفا صحيحا فأتى أحد  
الأولاد في حياته أبيه الواقف عن أولاد برعمون أنهم يستحقون في الوقف حصة أبيهم مع وجود أولاد  
الواقف المزبورين بدون شرط من الواقف ولا وجه شرعي فهل لا يستحقون شيئا مع أعمامهم  
المرقومين \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا شرط واقف في كتاب وقفه  
النائب المنعمون نقض القسمة بانقراض الطبقة وانقضت فهل يعمل بشرطه وتنقض القسمة  
\* (الجواب) \* نعم أقول تنقض القسمة بانقراض الطبقة في الوقف المرتب وان لم يشترطه  
الواقف كما سنوضحه \* (سئل) \* في واقف شرط في كتاب وقفه شروطا منها أن من مات  
قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف وترك ولدا أو ولدا استحق ذلك المترك ما كان يستحقه  
المتوفى أن لو كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه فأتت ابنة الواقف في حياة أبيها عن ابنين فاصرين  
ثم مات الواقف عن أولاد وعن ابني بنته المتوفاة في حياته ويريد أبو القاصر من مطالبة الناظر عما خص  
ابنه من حين موت الواقف فهل له ذلك \* (الجواب) \* يستحقان ما كانت والدتهما  
تستحقه أن لو كانت حية ولو ألهما مطالبة الناظر بذلك عملا بشرط الواقف المذكور أقول قد أفتى  
بذلك في مثل هذه الصورة الشهاب ابن السلي في فتاواه المشهورة وورد على من أفتى بخلاف ذلك زعماء  
منه أن بنت الواقف المذكورة لا تستحق شيئا في حياة الواقف حتى يستحق ولدا لها وغفل عن كون  
المراد ما تستحقه على فرض حياتها عند موت أبيها وسيأتي تمام الكلام على مسئلة الزوجة الجعيلة  
هذه وقد وقعت في زماننا حادثة الفتوى في رجل وقف داره على نفسه ثم على أخته فلانة ثم على أولادها  
ثم على أولادهم على أن من مات منهم قبل استحقاقه وترك ولدا قام مقامه الخ فأتت الواقف ثم أخته  
المذكورة عن أولاد وعن أولاد ابن مات في حياة الواقف قبل صدور الوقف المذكور فهل يستحق  
أولاد الابن المذكور شيئا أم لا أجاب بعض أهل عصرنا بنعم وأجبت بلا لكون الابن المتوفى قبل  
الوقف ليس من أهل الوقف لاحقة ولا حكا لانه غير مستحق ولا بضرورة أن يصير مستحقا لكونه  
ميتا حين الوقف فلم يدخل فيه أصلا لأن أهل الوقف من كان حيا عند الوقف ومن سيجد بعده والميت  
عند الوقف لم يدخل فيه فلا يقوم أولاده مقامه في استحقاقه إذا استحقاق قبل لبسوا من أهل الوقف  
أصلا كما يبينهم والدليل على ذلك ما في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده ولوقال  
على ولدي وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ونسأهم أبدا ما نساوا وكان له أولاد وقد مات بعضهم عن  
أولاد قبل الوقف يكون على الأحياء وأولادهم فقط ولا يدخل معهم أولاد من مات قبله لانه لا يصح  
الأعلى الأحياء ومن سجد دون الأموات وقد نسبته إلى أولاد الأحياء يوم الوقف بقوله وأولادهم  
بعود الضمير إليهم دون غيرهم ولوقال على ولدي وولدي وعلى أولادهم الخ يدخل فيه ولد من مات  
قبله أقوله على ولدي وولدي وولد من مات قبله وولد له اه وحاصله أنه إذا قال على أولادي  
وأولادهم بالإضافة إلى ضمير الغيبة يختص بأولاد الأحياء المذكورين أولا لأن الوقف لا يصح  
على الميت فلا يدخل في الوقف أولاد الميت قبل صدور الوقف وإذا قال أولاد أولادي بالإضافة إلى  
ضمير المتكلم يدخل أولاد الميت من أولاد لا نهم أولاد أولاده لكونه نسبهم إلى نفسه في حادثة  
الفتوى لما قال ثم على أولاد أختي اختص بالأحياء منهم دون من كان قد مات قبل الوقف لأن الوقف  
لا يصح على الميت ولما قال ثم على أولادهم عاد الضمير إلى المذكورين وأولادهم الأحياء لما قلنا  
فأولاد ابن أخته الميت ليسوا من أهل الوقف أصلا نعم لوقال ثم على أولاد أولاد أختي دخلوا كما تقدم

مطلب وقف على نفسه  
ثم على أولاده الموجودين  
فأتى أحدهم عن أولاد  
فليس لهم شيء  
مطلب تنقض القسمة  
بانقراض الطبقة وان لم  
يشترطه الواقف  
مطلب إذا شرط نقض  
القسمة يصح

مطلب في الدرجة الجعيلة  
يستحق الولد ما كان يستحقه  
أصله أن لو كان حيا

مطلب وقفا على نفسيهما  
ثم على كذا فأتى أحدهما  
فخصه إلى الفقراء إلى أن  
يموت الآخر

وانتد تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد وخذاته امرأته دار معلومة جارية في ملكهما فوفاها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدهما فعلى زوجة زيد بنت منذ المذ كورة وعلى اختها لاته او على ابن اخيهما فلان بينهم أن لا نأثم ونثم ثم على جهة بر لا تنقطع فأت زيد فهل يصرف نصيب زيد الى الفقراء الى أن تموت هند \* (الجواب) \* نعم فاذا ماتت هند يصرف الى ما شرطنا \* (سئل) \* في وقف اهل فقد كآب وقد ولم يعلم شروط واقفه غير أن نظاره تصرف فوا نصيب من مات من مستحقه عن ولد لولد أو عن غير ولد لجميع مستحقه فيما مضى من الزمان فأت امرأه منهم عن غير ولد ولا أسئل منه ولها ابن اخت من المستحقين فهل اذا ثبت تصرف نظاره كذا ذكر يصرف نصيب المرأة من ريع الوقف لجميع مستحقه لا لابن الاخت وحده \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في وقف اهل موقوف على أولاد الذكور دون أولاد الإناث حسبما جرى تصرف نظاره جميعهم على ذلك وعلى صرف نصيب من مات من أولاد الذكور من الإناث لا أخيهما أو اختها من أولاد الذكور دون أولاد الإناث فان لم يوجد لها أخ أو اخت فليغيرهم من أولاد الذكور دون أولاد المتوفاة ودون أولاد الإناث وماتت امرأة من أولاد الذكور عن أولاد ذكور وإناث ولها قدر استحقاق معلوم في الوقف ولها أخت لاب من أولاد الذكور المتساولين ومن أهل الوقف جماعة غيرهما من أولاد الذكور فهل يعمل بتصرف النظر بعد نبوته ويصرف نصيب المتوفاة المذكورة لا اختها المذ كورة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في وقف اهل ثبت من شروط واقفه بتصرف نظاره أن من مات من الموقوف عليهم عن ولد فقصيبه لولده ماتت امرأة من أهل الوقف لا عن ولد لها بل لها ابنا ابن مات في حياته فهل ينقل نصيبه من ريع الوقف لابن ابنتها المزبور حيث لم يكن لها ولد لبطنها \* (الجواب) \* نعم حيث لم يكن لها ولد لبطنها ولم يقم دليل على خلاف ذلك لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب أو البطن لا الذئبي فان لم يكن ولد الصلب أو البطن استحقه ولد الابن كما في الدرر والاشباه وغيرهما أقول يعلم منه أن الواقف اذا قال قصيبه لولده أو ولد ولده ان المراد عود النصيب لولد الولد حيث لا ولد فلو كان المتوفى له ولد وله ولد أيضا لاشي لولد الولد وبه افتى العلامة الشلبي ووافقه جماعة من علماء عصره كما هو مبسوط في فتاواه \* (سئل) \* فيما اذا أثبت ناظر اوقف اهل على أنهم ما ومن قبلهما يصرفون غلة الوقف لا أولاد الذكور دون أولاد الإناث من مدة تزيد على أربعين سنة في وجه أخوين يتبعان حصه آلت اليهما من اتهما المتلقية ذلك عن ابنتها وكتب بذلك حجة ثم اثبت الاخوان بوجه أحد الناظرين المذ كورين أن الناظرين السابقين قبلهما كانا يصرفان غلة الوقف لا أولاد الذكور والإناث وأولادهم من مدة تزيد على أربعين سنة وكتب بذلك حجة فبأى النبوتين يعمل (الجواب) \* أن النبوت الثاني غير صحيح لوجوه الاقول يكون الدعوى بوجه أحد الناظرين بدون حضرة الآخر ولا رآيه وقد صرح في الجوهر باشتراط رأى الآخر ولم يوجد الثاني أن البينة اذا تضمنت نقض قضاء ترة كما صرحوا به الثالث أن المقضى عليه لا تقبل منه البينة قال في التتارخانية من العشرين في الدعوى متول ذويد برهن على الوقف فبرهن الخارج على المالك يحكم بالمالك للخارج فلو برهن المتولى بعده على الوقف لانسع وبه يفتى اه قال في جامع الفصولين في الثالث عشر لان المتولى صار مقضيا عليه مع من يدعى تلقى الوقف من جهته اه الرابع أن البينة تطلب من طرف مدعى التخصيص بأولاد الذكور وهما الناظران والقول لمدعى التعميم على الذكور والإناث وهما المذ عيان لانهم ما تمسكان بالاصل وهو الاطلاق والتعميم وقد صرح في ترجيح البينات أن بينة مدعى التخصيص أولى من بينة عدمه وصرح في الدرر أن بينة مدعى الوقف بطنا بعد بطن أولى كما مر نقل عبارته وفي الخاتمة رجل مات وترك ابنتين وفي يد أحداهما ضيعة يدعى أنها موقوف عليه من جهة ابيه والابن الآخر يقول انها موقوف علينا قال أبو جعفر القول قول الثاني وقال غيره القول قول ذي اليد والا قول اصح اه وفي الذخيرة

مطلب يعمل بتصرف  
النظار في دفع نصيب الميت  
عن غير ولد لكل المستحقين

مطلب يعمل بتصرف الناظر  
في الصرف لا أولاد الذكور  
دون الإناث الخ

مطلب حيث لم يكن ولد الصلب  
او البطن يستحق ولد الولد

مطلب انما يعطى ولد الولد  
حيث لا ولد

مطلب فيما اذا ادعى الناظر  
أنه وقف على أولاد الذكور  
الخ

مطلب الدعوى على أحد  
الناظرين لا تصح

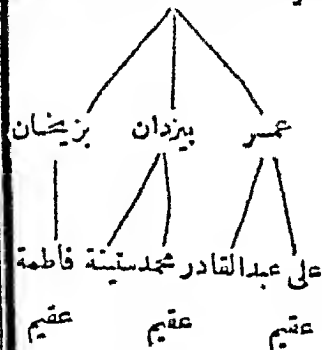
مطلب البينة اذا انقضت  
نقض قضاء ترة

مطلب لا تسمع بينة المتولى  
على أنه وقف بعد انقضاء  
عليه للخارج بالملكية

مطلب ادعى أحد الابنتين  
أنها موقوف عليه والآخر أنها  
وقف عليهما فالقول للثاني

## مطلب في الاقرب الى الواقف

مات ابن الواقف الشهابي احمد



مطلب اذا شرط نصيب من مات  
عقبا للاقرب الى الواقف من أهل  
الدرجة فهل يقدم من ينسب  
اليه بالابوين على من بأحدهما

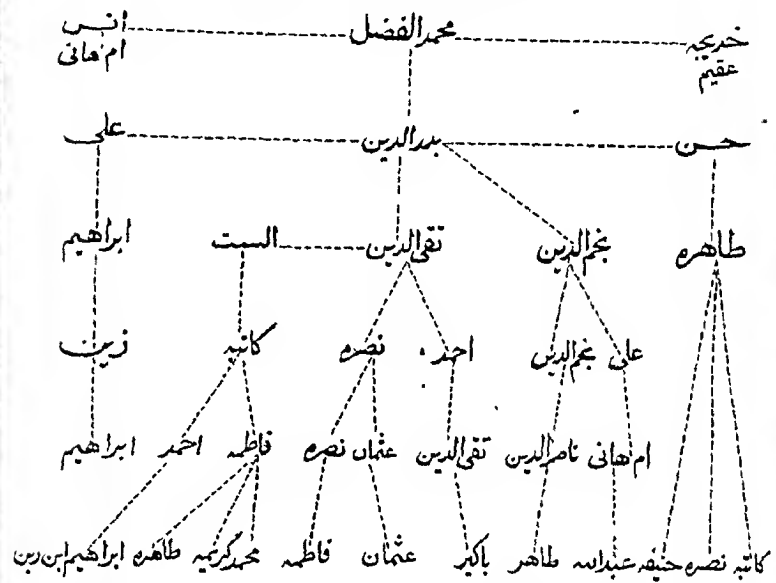
قوله ترجح بالرفع فاعل قوله يلزم  
إد منه

وهو المختار لانهم ما نصاد فاعلى انها كانت في يد ابيه ما فلا يثرد احد هبا باستحقاقه الا بجهة اه وبالله  
تعالى التوفيق \* (سئل) \* فيما اذا وقف زيد أملا كذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده  
وأولاد أولاده المذكور والاثاث بينهم على الفريضة الشرعية على أن من مات منهم من ولد نصيبه لولده  
ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته  
يتقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى الواقف ثم صار نصيب ولد الواقف الشهابي احمد أربعة عشر قيراطا  
ثمان الشهابي احمد عن ابن يدعى عمرو وبنين احمد احمد يدعى بزحان والاخرى يزدان ثم مات عمر  
عن ابنين احمد همد يدعى عليا والاخر عبد القادر ثم مات يزدان عن ابن يدعى محمد او بنت تدعى  
سبتة ثم مات بزحان عن بنت تدعى فاطمة ثم مات فاطمة عن غير ولد ولا ولد ولا وجود اذ ذلك  
ولد اخا له هو احمد ومحمد وسبتة وابنا خاله وهما علي وعبد القادر ثم مات محمد عن غير ولد ولا ولد ولا  
الموجود اذ ذلك شقيقته سبتة وابنا خاله وهما علي وعبد القادر ثم مات علي عن غير ولد ولا ولد ولا  
الموجود اذ ذلك أخوه عبد القادر وبنت عمته سبتة والحال أن بعض من في درجة المتوفى يتسبب  
الى الواقف بأبيه وامه وهو محمد واخوته سبتة والبعض الآخر يتسبب بأبيه فقط فهل يكون من يتسبب  
الى الواقف من هو في درجة المتوفى عن غير ولد من جهة أبيه وامه أقرب الى الواقف من يتسبب اليه  
بجهة أبيه فقط عملا بقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف فستحق سبتة بمقدورها نصيب  
فاطمة ومحمد وعلي المذكورين مضافا الى نصيبهم الى الواقف المذكورين \* (الجواب) \* الحمد لله  
يكون من يتسبب الى الواقف من هو في درجة المتوفى عن غير ولد بجهة أبيه وجهه امه معا اقرب الى  
الواقف من يتسبب اليه بجهة أبيه فقط عملا بقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ويكون  
المراد بالاقربية الاقربية في القرابة لا في الطبقات ائلا يلفظ بشرطه الاقربية من حيث أن كل من  
في الدرجة بالنسبة الى الواقف في الطبقة سواء فستحق سبتة بمقدورها نصيب فاطمة ومحمد وعلي  
المذكورين مضافا الى نصيبهم الى الواقف المذكورين وبالله تعالى اعلم كتبه عبد الرحمن عني عنه اعني به  
المرحوم العلامة الحجة الكبير عبد الرحمن افندي العمادى ومن خطه نقلته اقول قد سئل العلامة الخير  
الرملي عن نظير هذا السؤال مما شرطت فيه الاقربية الى الواقف لا الى المتوفى فحكى في تقديم ذى  
جهتين على ذى جهة اقوالا ثم ذكر أنه حيث كانت القرابة الى الواقف قرابة الولادة لا قرابة الاخوة  
المتميزين فالذى يظهر أرجحيته هو مساواة الجميع ممن يدعى من قبل ابويه أو ابيه لانه يلزم من اعتبار  
ارجحية ذى الجهتين على ذى جهة في ابن هو ابن ابن عم وآخر من اجنبي كمرأة تزوجت بابن عمها ولها  
منه ابن ومن اجنبي ابن آخر ووقفت على الاقرب فالاقرب اليها من أولادها ونسلها وذريتها ترجح  
احدا بينهما وهو الذى من جهة ابن عمها على الآخر وهذا بعيد جدا عن أغراض الواقفين وأما من  
ادلى بالآتم فقط ففيه تردد ولو قضى القاضي به عن اجتهاد نفذ قضاؤه لانه محل اجتهاد وموضع نظر كما  
قد قدرته لك اه ثم اتفق الخیر الرملی كذلك في محل آخر فائلا كونهم في القرب الى الواقف سواء  
ولا ينظر الى قوة القرابة وضعفها اذ لا نظر لهما في قول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف  
ولم يقل الى الميت فقد اعتبر الواقف الاقربية الى الواقف لا القوة وهذا مما لا يشك فيه الخ اه لكن انت خير  
بأن هذا ظاهر لم يذكر الواقف الدرجة اذ مع ذكرها يلزم الغناء هذا الشرط بالكلية اذ كل من في الدرجة  
مستوون في القرب اليه فيخرج ما قاله جيد المواقف من المصير الى أن يراد بالاقربية زيادة القوة في قرابة  
الولادة أيضا كما في قرابة الاخوة لان اعمال الكلام اولى من الغناء لكن ينبغي تخصيص ذلك بماعدا  
الطبقة الاولى من قرابة الولادة بقرينة غرض الواقف وان كان وقوع ذلك في غاية الندرة وبه اندفع  
الالزام المذكورين ذى جهتين هذا ما ظهر رلفهمى القاصر والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما  
اذا شرط واقف وقف اهلى في كتاب وقفه النائب المضمون شروطا منها أن من مات من الواقف عليهم

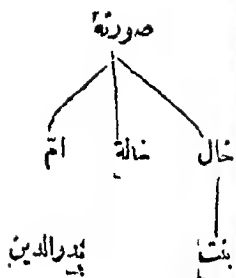


عن غير ولد ولا أسفل منه عا د نصيبه من ربيع الوقف الى من معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب للمتوفى فأت رجل من الموقوف عليهم ابنه ابراهيم عن غير ولد ولا أسفل منه وله استحقاق في الوقف ال اليه عن امته زين المتوفاة المستحقة من الوقف وفي درجته وذوى طبقته جماعة من الموقوف عليهم من جملتهم ابوه أحمد بن كاتبة المستحقة المتوفاة عنه ثم مات أحمد المذكور عن غير ولد ولا أسفل منه وفي درجته وذوى طبقته الجماعة المذكورون البعض منهم أولاد وأولاد داخل وخالة كاتبة أم احمد المزبور والبعض أولاد وأولاد عم جدته أحمد المزبور ولا احمد المزبور وأخت من أهل الوقف أنزل درجة منه ماتت ائتهم عنهم في حياة أحمد بن عمون أن نصيب أحمد من ربيع الوقف يعود اليهم لاقرينهم لاحد وان كانوا أنزل درجة منه به هذه الصورة

الواقف القاسمي ففتح الدين المالكي



فهل يعود نصيب ابراهيم من ربع الوقف لايه أحمد ثم تعود حصته أحمد مع مآل اليه من ابنه ابراهيم المذكور وللأقرب من أهل درجته وهم أولاد أولاد داخل وخالة كآمنة أمه دون أولاد أخته وغيرهم من أهل الدرجة المذكورين أم لا \* (الجواب) \* نعم عملنا بشرط الواقف أنه من مات عن غير ولد عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى فقد شرط الأقرب بعد الاستواء في الدرجة وهو تمام الشرط المقيد بالدرجة أقول وحاصله أنه حيث شرط الأقرب من أهل الدرجة ووجد فيها جماعة بعضهم أقرب للمتوفى من بعض ووجد أيضاً أنزل منها من هو أقرب نسباً للمتوفى من الجميع تقدم الأقرب من أهل الدرجة وإن كان الأنزل منه أقرب نسباً لئلا يلغو اشتراط الدرجة والواقف قد اعتبر الأقرب في أهل الدرجة لا مطلقاً وسياً أتى سؤال في ذلك أيضاً قال المؤلف ثم رأيت بعد عدة سنين جواباً للشيخ محمد بن الشيخ محمد البهنسي شارح الملتقى موافقاً لما ذكرنا صورته فيما إذا شرط واقف أن من مات عن غير ولد ينتقل نصيبه إلى من في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب فالتحقق مستحق يدعي بدر الدين وسيد ثلث عن غير ولد وله بنت حلال وخالة لكل منهما ثلث فهل تنقل حصته لبنت الخال أو للخالة أو لها فأجاب رحمه الله تعالى الحمد لله الذي فضله من أراد به خيراً في دينه ووقفه تحرير مسائله وبراهينه والصلاة والسلام على مظهر الحق بلا خلاف في حينه وعلى آله وصحبه الذين



ميزوا من غث النسيء صلاته دائمة الى يوم كل نفس بما كتب رحيمة وبعد فقد اختلف جوابا  
 من نسب الى العلم نفسه ولم يخش التجري على الناصحين يحل رسمه فكتب اولا أنه ينتقل ما يسه  
 لخالته لكونها اقرب وغفل عن اعتبار الدرجة والطبقة قبل الاقربة وهذا خطأ بين لا يصدر مثله  
 عن له أدنى انانية ولو علم شرعا معناها واشتقاقها اللغة ومبناها لم يصدر منه هذا الغلط الواضح  
 ثم نادى على نفسه حيث انه كتب على سؤال آخر بأنه ينتقل لبنت الخال بندا فاضح ثم بلغنى أنه أراد  
 الجمع بين الجوابين والتوفيق فذكر أشياء يسكرها من شتم رائحة التحقيق وبسط الكلام في الرد عليه  
 مما لا يليق فأقول الحق في المسئلة وبالله التوفيق ان اريد بالدرجة والطبقة المساواة في النسب  
 الى الواقف وهو الراجح فالخصة تنتقل لبنت الخال والله سبحانه وتعالى اعلم فانه فقير ذى اللطف  
 الخفي - محمد بن محمد الهنسي - الخفي - حامدا مصليا لما أقول ووجه موافقه لما ذكره المؤلف  
 من حيث انه اعطى الخصة لبنت الخال لكونها في الدرجة وان لم يكن معها أحد في درجتها ولم يعط  
 الخالة مع أنها اقرب نسباً للمتوفى لان الواقف اعتبر الدرجة اولا ثم الاقربة فيها والخالة  
 أعلى درجة فلا تعطى وان كانت اقرب حيث وجد في الدرجة احد وان انفرد والحاصل أنه حيث  
 شرط الواقف الاتقال للاقرب من أهل الدرجة يعطى لمن هو اقرب نسباً فيها سواء وجد معه فيها غيره  
 او لا وسواء وجد من هو اقرب نسباً منه في غيرها اعلى منه درجة او انزل اولا ثم تفسير الدرجة بما ذكر  
 لا ينافي ما مر عن فتاوى جده المؤلف من انه اذا لم يقيد الاقربة تنصرف الى المتوفى لا الى الواقف  
 لان هذا في بيان معنى الدرجة والطبقة بأنها مساواة المتوفى في النسب الى الواقف وذلك في بيان المراد  
 بالاقربة بعد تحقق الدرجة المذكورة فصار الحاصل أنه اذا وجد في درجة المتوفى جماعة يساونه  
 في النسب الى الواقف وقد اطلق الواقف الاقربة يقدم من هؤلاء الجماعة المساوين له في الدرجة  
 من هو اقرب نسباً ورجاله اليه لا الى الواقف \* (سئل) \* أيضا عن المسئلة التي قبلها فيما  
 اذا وقف زيد وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاده وسماهم وعلى من سجد لله الله تعالى له  
 من الاولاد المذكور والانات على القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم  
 على اولادهم ثم ثم مثل ذلك ثم على آتساليهم وأعقابهم وان سفلوا بطناً بعد بطن الطبقة العليا منهم  
 تنجب السفلى على آتساليهم من توفى منهم اجمعين عن ولد أو ولد وولد أو نسل أو عقب عادماً كان جارية على  
 ولده ثم ثم للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عادماً كان  
 جارية على المتوفى الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه  
 فالاقرب وبستوى فيه الاخ الشقيق والاخ لاب فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب  
 الموجودين اليه من أهل الوقف ثم على ولد من انتقل اليه ذلك ثم على ولد ولده ثم على نسله وعقبه  
 على الشرط والترتيب المذكورين ثم على جهة برته له بموجب كتاب وقفه الشرعي ثم مات الواقف  
 وأولاده وأولادهم وانحصر الوقف في جماعة من الموقوف عليهم في طبقة ودرجة واحدة هي الطبقة  
 السادسة ومات منهم مستحق هو ابراهيم ابن زين عن غير واد ولا اسفل منه وله نصيب في ريع الوقف  
 آل اليه عن امته زين المزبورة واقرب من في درجته من جهة امته المزبورة ابوه احمد ابن كاتبة المستحقة  
 المتوفاة عنه وفي الطبقة السابعة جماعة من أهل الوقف هم اولاد عمته مساوون له في الطبقة السابعة  
 التي من جهة ابيه فلان يعود نصيبه في الوقف الائل اليه عن امته زين المزبورة \* (الجواب) \*  
 يعود نصيبه من الوقف الائل اليه عن امته زين المزبورة لايه المزبورة لكونه اقرب من في درجته اليه  
 عملاً بشرط الواقف المذكور ولا يعود ولا ولاد عمته المذكورين لكونهم في الدرجة السفلى عملاً بقول  
 الواقف الطبقة العليا منهم تنجب السفلى وبقوله في ذيل الشروط المذكورة على الشرط والترتيب  
 المذكورين وقد أتى المرحوم العلامة العم شمس العمادي على سؤال رفع اليه في رجل له درجتان

مطلب الراجح أن الدرجة  
 والطبقة المساواة في النسب  
 الى الواقف  
 مطلب حيث شرط الاقربة  
 في الدرجة يعطى لمن فيها  
 وان انفرد أو وجد في غيرها  
 من هو اقرب منه

مطلب قيم له درجتان  
 درجة من جهة ابيه ودرجة  
 من جهة امه

درجة من جهة آية ودرجة من جهة أمه بما ملخصه أن ما آل إليه من الاستحقاق من جهة آية  
 يعود إلى هومعه في درجته من جهة آية وما آل إليه من الاستحقاق من جهة أمه فلن هومعه  
 في درجته من أهل الوقف من جهة أمه وقد بحث في ذلك بما مفيد أقوال لأن كل واحد  
 من النصيبين آل إليه من جهة ولكل من الجهتين درجة وقد شرط الواقف عود نصيب من مات  
 عن غير ولدان هومعه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف فيصدق على أهل كل درجة  
 من الدرجتين المذكورتين أنهم في درجة المتوفى لاختلاف جهة الاستحقاق في الأصل فلو أعطينا  
 جميع ما آل إليه من الاستحقاق لأهل الدرجة العليا دون من كان مساويا له من أهل الدرجة السفلى  
 لزم تخصيص إحدى الدرجتين على أهل الدرجة الأخرى من غير تخصيص بقضية كلام الواقف وإهمال  
 ما دل عليه صريح كلامه مع إمكان العمل به وأعمال الكلام أولى من إهماله وكذلك لو خصنا  
 النصيب بأهل الدرجة السفلى ويلزم أيضا حرمان إحدى الدرجتين من الاعطاء مع صريح دلالة  
 اللفظ على الاعطاء ومتى احتل اللفظ الاعطاء والحرمان يقدم الاعطاء الذي هو أقرب إلى كلام  
 الواقف فكيف مع عدم احتمال اللفظ للحرمان في هذه المسئلة ولوقلنا باستحقاق جميع أهل الدرجتين  
 للنصيب المذكور يلزم من ذلك اشتراك إحدى الدرجتين بنصيب الأخرى من غير ما يدل عليه صريح  
 كلام الواقف مع إمكان إعماله في عود نصيب أهل الدرجة العليا لمن كان مساويا للمتوفى فيها وكذلك  
 في أهل السفلى والأعمال أولى من الإهمال فما آل إليه من جهة الدرجة العليا يعود إلى من كان مساويا له  
 فيها من أهل الوقف وما آل إليه من جهة الدرجة السفلى يعود أيضا لمن كان مساويا له فيها من أهل  
 الوقف والله سبحانه وتعالى أعلم أقول لقائل أن يقول فختار الشق الثاني وهو استحقاق جميع  
 أهل الدرجتين لأن لفظ الدرجة جنس يطلق على كل من العليا والسفلى حقيقة ولأن المضاف به  
 كإسرها حوايه في قوله تعالى فليذكر الذين يحالون عن أمره أي كل أمر لله تعالى وفرعوا عليه  
 ما لو أوصى لولد زيد أو وقف على ولد زيد أو أولاد ذكور واثبات كان لكل وتمامه في أواخر الأشباه  
 قبيل الدعاء برفع الطاعون فكذلك في مسئلتنا وليس في كلام الواقف ما يخص أحداهما بحيث وجدنا  
 ولا ما يمنع أرادتهما مع اللغة ولا اصطلاحا ولا ما يقتضي تخصيص كل واحدة منهما ببعض ما في يد  
 المتوفى ولفظا من أدوات العموم فنقول الواقف وما كان في يده أو ما كان يستحقه أو ما كان جارا  
 عليه ينتقل إلى من في درجته بشمل جميع ما في يده فيعود إلى من في درجته سواء كانت الدرجة واحدة  
 أو أكثر وتخصيص بعضها ببعض تخصيص بلا تخصيص على أنه لو كان الذي آل إلى المتوفى من جهة  
 درجة واحدة وقلنا أن ذلك الذي آل إليه ينتقل بعد موته إلى أهل تلك الدرجة فقط يلزم عليه ترجيح  
 تلك الدرجة على الأخرى بلا مرجح وحرمان بعض الدرجات وإهمال ما اقتضاه كلام الواقف من إطلاق  
 الدرجة وعدم حرمان أهلها والأعمال أولى من الإهمال وأما قوله أنه يلزم عليه اشتراك إحدى  
 الدرجتين بنصيب الأخرى فأنما بدلو سلمنا أن ما انتقل إليه من إحدى الدرجتين هو نصيبها وليس  
 كذلك لأنه بعد انتقاله صار نصيبه لأن نصيبها ولا يلزم من انتقاله إليه من تلك الدرجة عوده إليها  
 بعد موته لأنه خرج عن كونه نصيبها بعد صيرورته نصيبه ولو بقي نصيبها بعد انتقاله إليه لزم أنه لو مات  
 ولم يوجد من أهل تلك الدرجة أحد أن لا يعطى لأهل درجته الأخرى فيلزم عليه إهمال كلام الواقف  
 بالكلمة ويلزم عليه أشياء آخر تظهر لمن تدبر نعم إذا رتب الواقف بين الطبقات وشرط بحسب الطبقة  
 العليا الطبقة السفلى فينشد يقال باختصاص الطبقة العليا من طبقتي المتوفى بما في يده كله من أي  
 طبقة كان ذلك مستقلا به عملا بشرط الواقف لأنه حينئذ يمكن العمل بشرطه ترتيب الطبقات  
 وبشرطه انتقال نصيب من مات إلى من في درجته في هذه الصورة وإن كان الشرط الثاني ناسخا  
 لعدم الشرط الأول في غير هذه الصورة كما إذا كان للمتوفى درجة واحدة وفوقه درجة  
 والحاصل أن الذي يتعين المصير إليه في مسئلة من له درجتان متفاضلتان ومات لأحد ولمع شرط

مطلب المعبر طبقات  
الاستحقاق الجعلية لاطبقات  
الارث النسبية

من مات من أولاد الواقف أو أولاده عن غير ولد نصيبه لمن في درجته منهم ولا شيء لأولاد ابن  
الواقف أو أولاده من غيرهم أنزل طبقة باعتبار أيهم ولا شبهة في أنه زعم فاسد منشأ اشتباه  
الطبقة النسبية بالطبقة الاستحقاقية فإن أولاد ابنه من حيث النسب أنزل طبقة من أولاده ولكن  
الواقف قد جعلهم في طبقة واحدة من حيث الاستحقاق ثم رتب كذلك في أولادهم وأولاد أولادهم  
وفي فتاوى العلامة ابن السبكي عن المحقق ابن القيس صاحب الفوائد البدرية المعبر طبقات  
الاستحقاق الجعلية لاطبقات الارث النسبية وربما كان الاقرب طبقة أبعد نسباً والفرق ظاهر بين  
قولنا هذا أقرب طبقة وهذا أقرب نسباً وإذا وقع تطبيق الواقف وترتيبه في أهل نسب واحد لا يكون  
مناط الاستحقاق الا ذلك الترتيب والتطبيق دون الانساب وطبقاتها إذا فرجه الله ما أجزل عبارته إذا  
ما في فتاوى النهاب ابن السبكي ثم ليت شعري ما يقول هذا الزاعم فيما لو وقف الواقف على أولاده  
وعلى رجل آخر أجني أدخله معهم ثم على أولادهم وأنسابهم أما ينظر إلى أن يجعل ذلك الاجنبي  
في درجة أولاد الواقف وأولاد الاجنبي في درجة أولاد أولاد الواقف نظر إلى الطبقات الاستحقاقية  
الجعلية التي جعلها الواقف ولو كان المعبر الطبقات النسبية لزم اخراج ذلك الاجنبي وأولاده من  
الوقف أصلاً فهل هذا الاعتاد ظاهر وقد عقد لهذه المسئلة مجلس حافل من أعيان الافاضل واجتمع  
رأى الجميع على خلاف ما زعمه ذلك الزاعم وبقي هو منفرداً في غلظه ولم يزل إلى الآن زائداً في شططه  
نعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم \* (سئل) \*  
فيما إذا وقف زيد وقفه منجزاً على ولده ابراهيم وعلى بنته رضى مادامت حية بلا زوج للذكر منحل  
خطاً الاثني عشر وإذا تزوجت سقط حقها وإذا تأملت عادتها وليس لأولادها في الوقف حق مطلقاً  
ثم من بعد ولده ابراهيم المذكور على أولاده وأولاد أولاده ونسلهم وعقبهم بطناً بعد بطن وطبقة بعد  
طبقة المذكور دون الاناث على أنه من مات من الواقف عليهم عن ولد أو ولد ولد كان نصيبه  
لولده أو ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد كان نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقته  
فإذا انقرض الواقف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفاً على أقرب عصبات الواقف على  
الترتيب والترتيب المشرع فإذا انقرضت عصبات الواقف وخلت الارض منهم كان ذلك وقفاً  
على مصالح الحرم الشريف فبات ابراهيم عن ابنه أحمد ثم مات أحمد عن ابنه ابراهيم ثم مات ابراهيم  
ولم يعقب فهل يؤول الوقف إلى عصبات الواقف \* (الجواب) \* لا يؤول الوقف المذكور لعصبات  
الواقف لأن الواقف شرط عوده لعصباته بعد انقراض الواقف عليهم ولم ينقضوا مع وجود رضى  
المذكورة وشرط في نصيب من مات عن غير ولد عوده لمن هو في درجته وذوى طبقته ولم يوجد  
أحد في درجة المتوفى فيكون منقطع الوسط فلا يؤول للعصبات لعدم انقراض الواقف عليهم  
ولا لرضى لكونه اليست في درجة المتوفى بل يؤول للفقراء فقراً خذ رضى حصتها وهي الثلث مدة  
حياتها ومن بعدها لأولادها لان قوله على أنه من مات الخ شرط متأخر ناسخ للأول والثلاثين للفقراء  
كما ذكرنا انقراض رضى وذريته فإؤول الوقف جميعاً إلى عصبات الواقف قال في الاسعاف ولو قال  
على ولدي هذين فإذا انقرضا فعلى أولادهما أبداً ما نساها إذا انقرض أحد الولدين وخلف ولداً  
يصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف الآخر إلى الفقراء بجر ونحوه في الخالية والخلاصة والبرازية  
والتيارخانية وأفتى بذلك الحانوتي والعلامة الخيراتي رحمهم الله تعالى هذا إذا كانت رضى غير  
فقيرة وأما إذا كانت فقيرة فيصرف إليها حصّة المتوفى أيضاً مع حصتها لانها بنت الواقف وذرية  
الواقف أحق من غيرهم من حيث الفقر لانها صدقة وصله لا من حيث الاستحقاق وبالله تعالى التوفيق  
أقول وقوله ومن بعدها لأولادها الخ أفتى بمنزلة الخيراتي في فتاواه حيث أعطى أولاد بنت  
في وقف مشروط فيه إعطاء أولاد الظهور ثم قال فإن قلت ما تفعل في قوله أولاد الظهور ومنهم دون

واقف

ابراهيم  
رضى  
احمد  
ابراهيم  
عقيم

مطلب في منقطع الوسط



ليس لأولادها في الوقف حق مطلقا لكنه مؤيد لما قلناه هناك والظاهر انتقال الربع إلى أولاد البنات  
الذين كورين دونهم كما ذكرنا عاد قوله على أن الخ إلى عبد الرزاق أيضا لأن الواقف لم يجعل للبنات  
في وقته حظا مطلقا في جميع الطبقات حيث قيد بالذكور في الطبقة الأولى ثم قيد أبضا به فيما بعدها  
بقوله كذلك وقوله تطير ذلك وقوله شبه ذلك ثم قيد به بعده أيضا في الشروط فلا يبقى للبنات عبد الرزاق  
بعد موته نعم ينتقل لأولادهن الذين كوروا أخذ من قول الواقف وبعد انقراض ذرية ولده على من  
يوجد من أولاد البنات الذين كوروا لله تعالى أعلم \* (مسئله) \* في وقف على الذرية من شروطه  
أن من مات منهم عن غير ولد عانصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقته المتساويين له به يقدم  
في ذلك الأقرب منهم فالأقرب إلى المتوفى فمات امرأته منهم عن غير ولد وليس في درجته سوى أولاد  
ابن خالة أمها المتساويين ولها أولاد أخذت مساوون أنزل منها بدرجة فلن يعود نصيب المرأة المتوفاة  
المذكورة \* (الجواب) \* يعود نصيبها إلى أولاد ابن خالة أمها المتساويين المرقومين لكونهم  
في درجته ومن ذوي طبقته وليس في الدرجة غيرهم دون أولاد أمها المتساويين وإن كانوا أقرب إليها  
على ما عايناه من كلام الواقف فإنه اعتبر الأقربية المقيدة بالدرجة والطبقة لا مطلق القرابة والله  
سبحانه أعلم كتبه محمد العمادي المفتي بدمشق الشام الحمد لله تعالى حيث شرط نصيب من مات  
عن غير ولد لمن في درجته مع قيد الأقربيه وقد علم تساوي أولاد ابن خالة أمها في القرب والدرجة  
يعود نصيبها إليهم والحالة هذه والله تعالى أعلم كتبه الفقير حامد العمادي المفتي بدمشق الشام  
\* (مسئله) \* فيما إذا شرط واقفو وقف في كتاب وقفهم شروطا منها أن الوقف متصل بالابتداء  
والوسط والانتها فابتدأه على الواقفين مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم يعود نصيبه وقف على أولاده  
ثم على أولاد أولاده ثم على أنسائه وأعقابهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين على أن  
من توفي منهم وترك ولدا أو ولدا أو نسل أو عقباً عاد نصيبه من ذلك على ولده ثم على ولده ثم على  
نسله وعقبه ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك وقف على من هو  
في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف مات الواقفون ثم مات جماعة من مستحق الوقف المزبور  
ذكورا وإناثا عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فترافع بعض مستحق الوقف مع بعضهم إلى  
قاضى القضاة بحضور ناظر الوقف المزبور في خصوص حصة من مات عقبا على من في درجته وذوي  
طبقته فطلب بعضهم توزيعها للذكر مثل حظ الأنثيين وطلب بعضهم توزيعها بالسوية فسألهم الحاكم  
المدعى لديه أن يحدد شرط الواقفون وهل وقع مثل هذه الحادثة في هذا الوقف وكيف تصرف القوام  
السابقون في ذلك فأجابوا بأنه هكذا شرط الواقفون وأنه لم يسبق مثل هذه الحادثة في هذا الوقف  
ولا تصرف القوام السابقون بشيء مما وقع النزاع فيه الآن وأبرزوا كتاب الوقف فوجده مطابقا لما  
ذكره من الشرط المذكور قراءته وعرفهم أنه ليس ثم شرط مناقض لآل الكلام لا يمكن فيه  
التوفيق حتى يجعل ناسخا للآل أو مستقلا بنفسه ليس يتابع للآل بل هو ناظر للآل وهو تفصيل  
بعد اجبال فإن الواقفين وقفوا على أنفسهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم ثم للذكر مثل  
حظ الأنثيين ثم فصلا وبينوا كيف يوزع فقالوا إن من مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد  
ولاد ولد فنصيبه إن هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف فقد أجابوا أولا ثم فصلا وبينوا  
بعده فالشرط مقدم لأن الشرط وإن تأخر لفظا فهو مقدم تقديرًا وليس بشرط مناقض للآل بحيث  
لا يمكن التوفيق حتى يجعل ناسخا بل شرط مقم للآل ومبين لطريقة توزيعه مع ملاحظة للذكر مثل  
حظ الأنثيين لا سيما وقد توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع فيجعل الكل بمنزلة جملة واحدة ويمكن  
حمله بأعلى أنه بمعنى مع فيستمر الوصف المذكور ملا حظا في جميع ذلك فحكم الحاكم بأنه يوزع نصيب  
من مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب على أهل درجته من أهل الوقف للذكر مثل حظ الأنثيين

مطلب يعطى الأقرب من  
أهل الدرجة إذا شرطه  
الواقف وإن كان الأبعد درجة  
أقرب نسبا

وأمر الناظر المرقوم بالتوزيع كذلك حكوا وأمر الشرعيين بالناس شرعى - وكتب بذلك حجة شرعية  
 فهل يعمل بمقتضاها بعد ثبوت شرعها \* (الجواب) نعم والحالة هذه أقول وحاصل المسئلة أنه  
 إذا وقف على أولاده ثم على أولادهم ثم وثم على الفريضة الشرعية بالذ كرمثل حظ الانثيين ثم شرط أن  
 من مات عقيما فنصيبه لأهل درجته فإذا مات أحد هم عقيما وفي درجته ذ كور واثان يوزع نصيب  
 المتوفى بينهم للذ كرمثل حظ الانثيين وان ترك الواقف التصريح بذلك ولا يقسم بينهم على السوية لانه  
 انما يقسم بالسوية لولم يشترط المفاضلة وهو قد اشترطها أولا في قسمة ربع الوقف على أولاده وأولادهم  
 ومن جملته ذلك قسمة نصيب المتوفى عقيما على أهل درجته فينصب الشرط عليه وان لم يصرح به فيه  
 لان قوله على أن الخ تفصيل لما أجله أولا من قوله على أولادى الخ وهو كلام فى غاية الحسن وبشهادة  
 ما فى فتاوى المحقق ابن حجر عن شيخه العلامة شيخ الاسلام القناتى زكريا بما حاصله أن زيدا ملك عمرا  
 الاجنبى أرضا ليقفها عليه ثم على أولاده فلما ملكها عمرو وقفها على زيد ثم على أولاده الخمسة وعدهم  
 على أن من مات منهم عن ولد وان سفل انتقل نصيبه اليه ومن مات عقيما فنصيبه لمن فى درجته ثم على  
 أولادهم ونسأهم بطنابعد بطن فان زيد ثم مات أحد أولاده الخمسة عن بنت ثم ماتت البنت عقيما  
 وفى درجتها أولاد أعمامها فأجاب شيخ الاسلام المذكور بأنه يحتمل أن ينتقل نصيبه الاقرب الى الواقف  
 وهو الرجل الاجنبى الذى جعل واسطة لا تقطع الوقف فى حصته اعلا بقضية شرط الواقف فى الاولاد  
 ويحتمل أن ينتقل لمن فى درجتها وهم أولاد أعمامها تسوية بين المتعاطفين فى المتعلق وان كان متوسطا  
 وهذا هو الاوجه لا لاطراد بل للقرينة وهى الغالب وغرض الواقف اذا الغالب اتصال الوقف فى مثل  
 ذلك وأن يكون منافع الموقوف له ولذريته مالم يمتنع من ذلك مانع ظاهر اه وحاصله أن اشتراط انتقال  
 نصيب المتوفى عقيما الى من فى درجته انما ذكر فى أولاد زيد الخمسة فقط ولم يصرح به فى أولادهم ونسأهم  
 لكن لما عطف أولادهم عليهم اشتركوا فى الشرط المذكور فصار منسجما على الجميع تسوية بين  
 المتعاطفين للقرينة المذكورة وهى كون التسوية بينهما فى الغالب وكون غرض الواقف الاتصال  
 وعدم الانقطاع اذ لو لم يصرف نصيب البنت الى أولاد عمها صار منقطع الوسط فصرف نصيبها الى  
 الاقرب الى الواقف عند الشافعية فى ذلك تأييدا لما أفتى به المؤلف من صحة الحكم بما لا يقال  
 يخالف ذلك ما فى أواخر كتاب الوقف من الفتاوى الخيرية بما حاصله أنه سئل عن رجل وقف على نفسه  
 ثم على أولاده خمس الدين ورجب ورجعة على الفريضة الشرعية ثم على أولاد الذ كور والمذكورين  
 دون الاثنى ثم على أولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على جهة برقيات الواقف وماتت بنته  
 رجعة عقيما ومات ولدها خمس الدين ورجب عن أولاد فكيف يقسم الوقف فأجاب بأنه يقسم على  
 أولاد المذكورين المستويين فى الدرجة ولا يفضل الذ كراثنى فيهم اذ شرط التفاضل فى أولاد الواقف  
 لا غير ولم يشترطه فى غيرهم فبقى مطلعا وفيه يسوى الذ كراثنى اه لا ناقول ان اشتراط التفاضل  
 فى مسئلتنا المارة المذكور فى أولاد الواقف وأولادهم ونسأهم فينصب ذلك الشرط على التفصيل  
 المتأخر فى بيان نصيب من مات عقيما اذ هو ممن شملهم الشرط كما مر بيانه بخلاف ما فى الخيرية فان الشرط  
 لم يذكر الا فى أولاد الواقف فقط ثم أطلق فى أولادهم والاصل فى باب الوقف القسمة بالسوية الا اذا  
 اشترط التفاضل ولم يشترطه فلا يعدل عن الاصل ولم تقم قرينة تدل على خلاف الاصل حتى يسوى بين  
 المتعاطفين فتأمل وقد أفتى بنظير ما فى الخيرية شيخنا الشيخ ابراهيم الغزى السائحانى واستشهد  
 بما فى الخيرية ثم اعلم أن فى مسئلة الخيرية بنسبها على فائدة سنية وهى أن قول الواقفين على الفريضة  
 الشرعية معناه المفاضلة لا القسمة بالسوية وبه أفتى الشيخ خير الدين فى غير هذا الموضع أيضا وأفتى به  
 أيضا الشيخ اسماعيل كما هو مפורق فى فتاواه وكذا شيخنا الشيخ السائحانى وكذا اجد المؤلف عبد  
 الرحمن أفندي كما سنسبه عليه فى محله وكذا أفتى به غيرهم من أئمة معتبرين منهم العلامة الشهاب أحمد

مقلب قال على أولادى  
 ثم وثم على الفريضة الشرعية  
 يكون نصيب أهل الدرجة  
 مقسوما كذلك لا بالسوية

قوله ملك عمرا الخ انما صنع  
 ذلك جملة لان عند الشافعية  
 لا يصح وقف الرجل على نفسه  
 فوجب الذراع لعمرو وليقضيها  
 على زيد وأولاده اه منه  
 مطلب وقف على أولاده  
 على أن من مات عقيما فان  
 فى درجته ثم على أولادهم الخ

مطلب وقف على أولاده  
 على الفريضة الشرعية  
 ثم على أولادهم الخ فالتبديد  
 للاول فقط

مطلب الاصل فى باب  
 الوقف القسمة بالسوية الا  
 اذا اشترط التفاضل  
 مطلب قولهم على الفريضة  
 الشرعية معناه المفاضلة  
 لا القسمة بالسوية



الشبي "الحنفى" والعلامة القزوينى "الشافعى" والشهاب أحمد الرملى "الكبير الشافعى" وغيرهم بناء على ما هو المتعارف بين الناس الذى لا يكادون يشعرون غيره ولذا يردون هذا اللفظ فى أكثر المواضع بقولهم للذكر مثل حظ الأنثيين تصرفا بمعناه المراد ولو كان معناه القسمة بالسوية لكان تناقضا وكان الصواب أن يردوه بقولهم سوية بين الذكر والأنثى مع أن ذلك لم يتعارف ولم يسمع أصلا بل المتعارف أن القسمة الشرعية معناها المفاضلة بين الذكر والأنثى سواء صرح بعدها بأنهم للذكر مثل حظ الأنثيين أولا ومن جهل ذلك فليسأل العوام فضلا عن الخواص وقد قال فى الأشباه والنظائر فى قاعدة العادة محكمة تقلا عن وقف فتح التقدير أن ألفاظ الواقفين تبنى على عرفهم ادخا فتى به ابن المنقار وألف فيه رسالة من أن معناه القسمة بالسوية غير ظاهر وإن تبعه من أهل عصره بعض الأخبار وأقره فى الدر المختار وقد وضحت ذلك فى رسالة مهمة تليق بمطالعها لكل ذى همة فان فيها من الكشف عن هذه المذاهمة ما يريح عن الفوائد غمعه وهمه والله تعالى الحمد \* (سئل) \* فيما إذا أنشأ واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده الثلاثة محمد ومحمد ومحمود ومحموظ وعلى من سيحدث له من الأولاد المذكورين سوية بينهم ثم من بعد كل منهم يعود ما كان جاريا عليه على أولاده المذكورين أو الأناث بينهم على القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين مدة حياة الأناث ومن مات من الأناث عاد ما كان جاريا عليه من ذلك على أخوته وأخواتهم دون أولادها ثم على أولاد أولاده كذلك ثم على أنسائه وأعتقابه وذرياته نظير ذلك على أن من مات منهم أجمعين عن ولد أو أسفل منه يعود نصيبه من ذلك إلى ولده أو لأسفل منه وعلى أن من مات منهم أجمعين عن غير ولد ولا أسفل منه يعود نصيبه من ذلك إلى من هو معه فى درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم فى ذلك الأقرب فالأقرب منهم إلى المتوفى الخ فأتى الواقف ثم مات أولاده الثلاثة المذكورون عن أولاد ذكور أو أناث ثم مات الذكور أو الأناث عن أولاد وذرية ذكور أو أناث فهل يدخل أولاد الأناث مع أولاد الذكور فى هذا الوقف بمقتضى قوله آخر على أن من مات منهم أجمعين الخ أو لا يدخلون فيه والناس الجواب بما يظهر لكم من الصواب \* (الجواب) \* الحمد لله تعالى بمقتضى ما ظهر لنا من هذا الشرط أن أولاد الأناث يدخلون لأن الواقف عزم آخر فقال على أن من مات منهم أجمعين لما ذكره الفقهاء رجعهم الله تعالى أنه إذا ذكر الواقف عبارتين متساويتين فإن أمكن الجمع بينهما بأن يحمل كل منهما على حال وجب المصير إليه فإن لم يمكن يعمل بالمتأخر منهما ويكون خاصا للأول وقالوا أيضا إذا تعارض عبارتان فى كلام الواقف أحدهما يقتضى حرمان بعض الموقوف عليهم والآخرى تقتضى عدمه فالأقرب إلى مقاصد الواقفين أنهم لا يقصدون حرمان أحد من ذريته فترجى الكلام الثانى لأن الحرمان ليس من مقاصد الواقفين غالباً فكان الواقف يرجع عن الشرط الأول لما لم يزل منه حرمان بعض ذريته فعزم بقوله على أن من مات منهم أجمعين فقد نص أولادى فى كلامه على أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم عزم بقوله على أن من مات منهم وأكد ذلك بقوله أجمعين فيعمل به لانه متأخر والعمل يكون بالمتأخر كما صرح حواذى كفى كتب الأصول فى بحث العام ولا يمكن حمل الثانى على الأول لأن التمهيز فى قوله منهم راجع إلى ما تقدم المؤكد بقوله أجمعين والمتقدم الذى كورروا بنات الذى كورف رجع الأمر إلى ما قبله عليه وليس هنا شىء يدل عليه من الجملة الثانية فبنى شرطان متناقضان فيعمل بالمتأخر منهما وهو إدخال أولاد الذكور والأناث جميعاً كما دل عليه قوله أجمعين وبؤيد ما ذكرنا ما أجاب به الشيخ الحانوتى رحمه الله تعالى فى بعض فتاويه بقوله وأما أن نص فى أول كلامه على أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم عزمهم بالذرية فيعمل به أيضاً لانه متأخر والعمل على المتأخر ولأن العام قطعى يعارض الخاص عندنا اهـ ويشهد لما ذكرنا ما ذكره فى الاسعاف بقوله ولو قال أرى هذه

مطلب ألفاظ الواقفين  
تبنى على عرفهم

مطلب وقف على الذكور  
ثم قال على أن من مات منهم  
عن ولد الخ دخل الأناث

مطلبه إذا أمكن الجمع  
بين المتسافين وجب ولا يعمل  
بالتأخر  
مطلب يقدم ما يقتضى  
الاعطاء على ما يقتضى  
الحرمان لأن الحرمان ليس  
من مقاصد الواقفين غالباً  
مطلب العمل بالمتأخر من  
الشرط

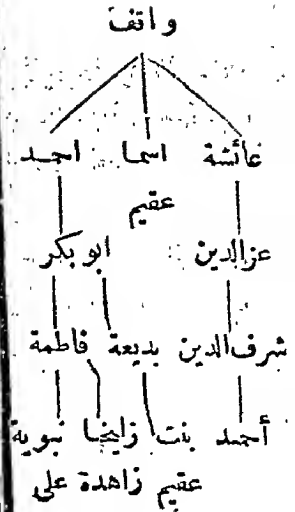
مطلب العام قطعى يعارض  
الخاص عندنا

صدقة موقوفة لله تعالى على ولدي لصلي ماداموا أحياء يجرى ذلك عليهم ولا يخرج عنهم شيء منها إلى غيرهم حتى يفرضوا فإذا انقرضوا تكون الغلة لولد ولدي وأولادهم ونسلهم أيداماتنا لو أنهم من بعدهم على المساكين وكلما حدث الموت على ولدي لصلي كان نصيبه لولده ثم من بعده لولده ثم لولد ولده أيداماتنا لو وكل من مات من ولدي أو ولد ولدي عن غير ولد كان نصيبه راجعا إلى أصل الوقت وجاريا بجهرا كان الرقب جائزا ونصرف عنه لما شرطه ثم إذا مات أحد من أولاد الصلب ينتقل نصيبه إلى ولده على ما شرطه ثانيا من انتقاله إلى ولد ولده واستحقاقه بقوله لا يخرج عنهم شيء منها الخ لكونه متأخرا منسرا اهـ ما ذكره في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وهذا ما ظهر لنا الآن عما ذكر في السؤال من الجواب راحة سبحانه وتعالى الموقوف للصواب \* (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف أهلي شروطا منها أن من مات من أولاده وأولاد أولاده وأولادهم وذريتهم عن ولد نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب إلى المتوفى ثم مات منهم رجل عقيم والموجود بنت خالته وأولاد ابن خالته وعاد نصيبه لبنت خالته ثم ماتت بنت خالته عن بنتين وآل نصيبها الأصلي والآل اليهم بشرط الواقف فقام أولاد ابن الخالته يعارضون البنيتين في نصيب الرجل المتوفى المزبور الآل لا يحتملوا عمن أن ينتقل إليهم بموته قبل لا ينتقل إليهم ولا عبرة بزعمهم \* (الجواب) نعم أقول مقتضاها أنه لا ينتقل إليهم شيء أصلا من النصيب الأصلي بل عن الرجل إلى بنت خالته بعد موتها وإن كان أولاد ابن الخالته مسافرين ليعاين البنيتين في الدرجة وفي الأقربة إلى الرجل المستقل عنه ذلك النصيب لأن ما أكل عنه إلى بنت خالته صار يسمى نصيبا فينقل مع نصيبها الأصلي إلى بنيتها ويشكل انتقال ما آلى إليها إلى بنيتها بما في شرح الأشباه للبيري حيث قال في القاعدة التاسعة مائة وخامسا دقيقة أخرى وهي أن النصيب المستقل بشرط فيه أن يكون المستقل عنه استحقاقه بنفسه بشرط الواقف الأول حتى لو مات الابن المستقل إليه نصيب أبيه لا ينتقل هذا النصيب إلى ابنه لأنه ليس بنصيب أبيه بل نصيب جده ونصيب أبيه هو الذي استحققه أبوه من الوقف بنفسه قائم له فقد جسد الكثير من أهل العصر اهـ لكن فيه نظر فإن غالب الانصاف في الأوقاف المشروط فيها انتقال نصيب من مات إلى ولده ثم إلى ولد ولده إذا تكون بطريق الانتقال من الأب إلى ابنه ثم منه إلى ابن ابنه وهكذا ما لم تنقضي القسمة بانقراض كل طبقة عليها على ما يأتي بيانه ومثله الانتقال إلى أهل الدرجة ولم أر من قيد كذلك بالنصيب الأصلي إلا ما نقله المؤلف عن مفسر طرابلس بقوله سئل في وقف ثابت المنعمون شرط واقفه في كتاب وقفه شروطا منها أن من مات من المستحقين فيه عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد فقاموا على المتوفى من ذلك إلى من حرمه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب ومات رجل من المستحقين فيه عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب فانتقل نصيبه إلى زيد الذي هو أقرب من يساويه في درجته وضم زيد ذلك إلى نصيبه الذي كان تلقاه عن أصوله قبل إذا مات زيد أيضا عن غير ولد ولا نسل ولا عقب يكون هذا النصيب الذي تلقاه يكونه أقرب درجة لمن يلي زيدا في أقربة الدرجة من الميت الأول عملا بقول الواقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب ويكون نصيبه الذي تلقاه عن أصوله لأقرب من يساويه في درجته أو يكون نصيبا مع الأقرب من يساويه في درجته أفوتوا مأجورين الجواب لا يكون لأقرب من يساوي زيدا في درجته إلا نصيبه الذي تلقاه عن أصوله وإنما النصيب الذي تلقاه يكونه أقرب درجة من الميت الأول فيكون لمن هو أقرب إليه درجة بعد زيد عملا بقول الواقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب فيخمس مات زيد استقل ذلك النصيب لمن هو أقرب من الميت الأول بعده لانه لو جعلناه لأقرب من يساوي زيدا في درجته لزم القاء قول الواقف

مطلب حل ينتقل إلى الابن  
نصيب أبيه الأصلي والآل  
إلى الأب أو النصيب الأصلي  
فقط

فالأقرب ونص الواقف كنصر الشارع قال أبو بكر الخصاص رضي الله تعالى عنه في باب يقف الرجل  
 أرضه على قرابته الأقرب فالأقرب ولو أن رجلاً جعل أرضاً له صدقة موقوفة لله عز وجل - أبا على  
 قرابته الأقرب فالأقرب ومن بعدهم على المساكين فالوقف جائز وتكون غلة هذا الوقف كلها  
 لأقرب قرابته منه واحداً كان أقربهم أو أكثرهم من ذلك ثم قال قلت فإن مات هؤلاء الذين كانوا  
 أقرب إليه قال تكون الغلة لمن يليهم اه وقال أيضاً في الباب المذكور فإن قال أرضى هذه صدقة  
 موقوفة لله عز وجل - أبا على فقراء قرابتي وأهل بيتي الأقرب منهم فالأقرب قال الوقف جائز فإذا  
 جاءت الغلة أعطى أقربهم إلى الواقف فإن مات أقربهم وهو الذي كان يأخذ الغلة كانت الغلة للذي يلي  
 هذا في القرب وأعطى الغلة لأقربهم بعد الأول اه والله سبحانه العليم وكتبه محمد المفتي في طرابلس  
 الشام عني عنه وأقول وفي هذا نظراً وهو ما استدلل به من كلام الامام الخصاص لا يفيد مدعاه  
 بيان ذلك أن من استحق شيئاً من ريع الوقف بشرط الواقف صار ذلك الشيء نصيبه سواء استحقه  
 من جهة اصوله أو آل إليه من أهل درجته بجميع ما استحقه زيد المذكور وما آل إليه يسمى نصيبه  
 وجارياً عليه فإذا مات زيد عن غير ولد عاد نصيبه المذكور إلى الأقرب إليه لا إلى الأقرب إلى المتوفى  
 الأول عملاً بقول الواقف عاد ما كان جارياً عليه الخ فكل من توفي عن غير ولد شمله قول الواقف  
 من مات عن غير ولد أن كلمة من عاتة والضمير في قول الواقف يقتضي الأقرب إليه فالأقرب عاتة على كلمة  
 من العاتة فيعود نصيب كل من توفي عن غير ولد إلى الأقرب إليه لا إلى الأقرب إلى أول متوفى والألزم  
 أعمال كلام الواقف مرة واحدة في ذلك المتوفى الأول بأن ينظر إلى الأقرب إليه وحده  
 ثم الأقرب إلى آخر الدهر ويلقي فين سواه وأيضا يلزم عليه أنه لو مات ذلك المتوفى الأول وانتقل ما كان  
 جارياً عليه إلى زيد لكونه أقرب إليه ثم مات زيد عن ولد أنه لا يعطى ولده نصيبه المذكور بل ينظر إلى من  
 يلي زيدا في القرب إلى المتوفى الأول وفي ذلك الغناء قول الواقف من مات عن ولد فنصيبه لولده وكون  
 ذلك ليس نصيبه بل نصيب المتوفى الأول ممنوع فانه لما مات لم يبق له نصيب في الوقف وانما صار ذلك  
 نصيب زيد فيقول إلى ولده على ما شرط الواقف والحاصل أن المحفوظ إليه في مسئلتنا بالنسبة إلى  
 الأقرب ليس شخصاً واحداً بل متعدد وهو كل من صدق عليه أنه مات عن غير ولد ومعنى التدرج  
 في قوله الأقرب فالأقرب أنه ينظر أولاً إلى الأقرب إليه كالأخ الشقيق مثلاً فإن وجد نقلنا نصيبه إليه  
 وان لم يوجد فالأخ لا بوجه كذا أو أماً نقله عن الامام الخصاص فالمحفوظ فيه الأقرب  
 إلى شخص واحد وهو الواقف فكما مات من هو أقرب إلى الواقف تنقل حصته إلى من يليه في القرب  
 إلى الواقف وهكذا كالأول كان للواقف أخ وعم وابن عم ثم حكم بريع الوقف أولاً للاخ ثم للعم  
 ثم لابن العم ولا تنظر إلى الأقرب للاخ المتوفى لان الواقف شرط الأقرب إليه لا إلى المتوفى كما في  
 مسئلتنا حتى تنظر كلما مات أحد إلى الأقرب إليه فظهر أن بين المسئلتين بونا بعيداً وبما قررناه أيضاً اندفع  
 ما قدمناه عن البيرى ولم نرمز على ذلك من أصحاب الافتاء ولا رأينا له شيئاً يعضده أصلاً بل  
 نراه ينظرون إلى ما في يد المتوفى مما انتقل إليه عن اصوله أو آل إليه عن أهل درجته فيعطونه لولده  
 أولاً هل درجته على ما شرط الواقف وهو الذي يتبادر إلى الأذهان ويقصده الواقفون فن اطلع على  
 نقل صريح مخالف لذلك فليثبت هنا وله الاجر والثواب والله أعلم بالصواب \* (سئل) \*  
 فيما إذا أنشأ رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الثلاثة وهم عائشة وأسماء والشهابي أحمد  
 الرضيع ثم على أولادهم بالسوية المذكور والاثني فيه سواء ثم من بعدهم على أولاد الذكور ثم على  
 أولاد أولادهم كذلك ثم على أنسائهم ثم على أعقابهم مثل ذلك يقدم أولاد الذكور على أولاد الاناث  
 فإذا انقرض أولاد الذكور بأجمعهم عاد ما كان جارياً عليهم من ذلك على من يوجد من أولاد

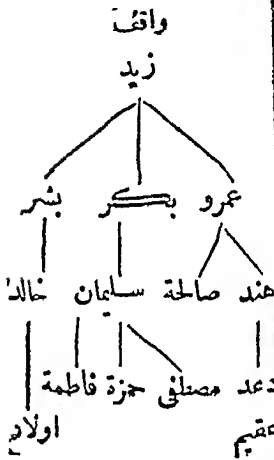
الاناث من الذكور ومنهم والانات على الفريضة الشرعية على انه من مات منهم ومن اولادهم  
 وانسألهم وأعقابهم عن ولد أو ولد وان سفل عادما كان جاريا عليه من ذلك على ولده ثم ولد له ثم  
 نسله ثم عقبه بينهم على الفريضة الشرعية ومن مات منهم اجمعين عن غير ولد ولا ولد ولا ولد ولا عقب  
 عادما كان جاريا عليه من ذلك على من معه في درجته وذوى طبقته يقدم الاقرب منهم فالاقرب  
 الى المتوفى ثم على جهة بر متصلة ومات الواقف عن اولاده الثلاثة المذكورين ثم مات اسماء ولم تعقب  
 ثم مات أحمد عن ابنه ابي بكر ومات عائشة عن ابنها عز الدين وانحصر الوقت فيهما بالسوية ثم مات  
 ابو بكر عن بنيه بديعة وفاطمة ومات عز الدين عن ابنه شرف الدين ثم مات فاطمة عن بنتين زليخا  
 وبسوية ومات بديعة عن بنت ماتت ولم تعقب ومات شرف الدين عن أحمد ومات زليخا عن بنت ازايدة  
 ومات بسوية عن ابنها على - فهل يختص أحمد بن شرف الدين بالوقف لكونه ذكرا من ذكر عملا بشرط  
 الواقف المذكور في اولاد الذكور ولا يشاركه في ذلك احمد من ولدى زليخا وبسوية لكونهما  
 ولدى اناث من اناث وهل يكون الضمير المحرر والمتصل في قول الواقف في الشرط الاخيرا المتعلق بأولاد  
 الاناث على انه من مات منهم راجعا الى اولاد الاناث لكونهم اقرب مذكور ويستلزم ارجاعه اليهم  
 اعمال جميع كلام الواقف في شرطه الذي هو اولى من الإهمال اولا \* (الجواب) الحمد لله اللهم  
 يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام هذا الواقف أنه جعل الموقوف عليهم من بعده ثلاثة أصناف  
 \* الصنف الاول يكون الوقت بينهم بالسوية المذكور كالابن من غير من ية وهم اولاده الثلاثة  
 المذكورون ثم اولادهم من بعدهم على هذا الحكم وهم ابو بكر وعز الدين \* الصنف الثاني يكون  
 الوقت لأولاد الذكور دون اولاد الاناث وهم اولاد ابي بكر وعز الدين ثم من بعدهم يكون  
 على اولادهم كذلك ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على انسألهم ثم على أعقابهم من ذلك يقدم  
 في الجميع اولاد الذكور على اولاد الاناث بمعنى أنه لا يستحق منهم الا من كان ابوه من ذرية الواقف  
 ولا يستحق معه من كان ابوه أجنبيا وأمه من ذرية الواقف \* الصنف الثالث يكون الوقف بين  
 ذكورهم واناثهم على الفريضة الشرعية وهم من يوجد من اولاد الاناث بعد انقراض اولاد الذكور  
 ثم ذكر بقية شروط الصنف الثالث بقوله على انه من مات منهم الخ ومقتضى ذلك أن احمد بن شرف  
 الدين يختص بالوقف دون ولدى زليخا وبسوية لان الجميع الآن من الصنف الثاني بلا شبهة وقد تقرر  
 أنه يقدم في هذا الصنف من كان ابوه من ذرية الواقف وهذا صادق على احمد بن شرف الدين فقط وأنه  
 لا يستحق معه من كانت امه من ذرية الواقف وابوه أجنبيا وذلك صادق على ولدى زليخا وبسوية  
 ثم لا ينافي ذلك ما ذكره بعد انقضاء شرط هذا الصنف الثاني والذريع في شروط الصنف الثالث  
 من قوله على انه من مات منهم الخ لانه راجع الى الثالث كما ذكرنا أولا وهم من يوجد من اولاد  
 الاناث بعد انقراض اولاد الذكور لانهم المتحدث عنهم وهم اقرب مذكور ولنتظم جميع الشروط  
 في سلك الصحة والساد والالزام أن تكون الشروط السابقة لغوا خاليا عن المارد ولا شك أن اعمال  
 الكلام مهما أمكن اولى من إهماله كما هو مقر رشايع ولا سيما شرط الواقف المشبه بنص الشارع  
 قال ذلك وكتبه الفقير الى اطفى ربه الخفي عبد الرحمن بن عماد الدين الحنفي - اقول قد جعل الصنف  
 الثالث مقابلا للصنف الاول من حيث القسمة فذكر في الاول أنها بالسوية وفي الثالث على الفريضة  
 الشرعية ولو كان قول الواقف على الفريضة الشرعية معناه القسمة بالسوية لما كان بينهم فرق وكان  
 الظاهر أن يقول بدله بالسوية قذل على تغايرهما وعلى أن الفريضة الشرعية معناها المفاضلة كما بينها  
 عليه قبل ذلك \* (سئل) فيما اذا وقف زيد عقاره على نفسه ثم من بعده على اولاد وذريته  
 من تباين الطبقات يتم على الفريضة الشرعية على انه من مات منهم عن ولد فصيبه لولده ومن مات  
 منهم عن غير ولد ولا أسفل منه عادما كان جاريا عليه من ذلك على من معه في درجته وذوى طبقته



مطلب في الاقرب فالاقرب  
الى المتوفى

مطلب المراد بالاقرب  
قرب الدرجة والرحم لاقرب  
الارث والعصوبة

مطلب لا يدخل الوالدان  
والولاد في قوله على اقرب  
قربانية منى



من أهل الوقف يتقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفى على الشرط والترتيب المذكورين ومات الواقف  
نم مات رجل من المستحقين عن غير ولد ولا أسفل منه وليس في درجته احد من أهل الوقف وله  
في الدرجة السفلى أولاد أخت ثلاثة ذكر ووثلاث اناث وابنا أخ اثنان والكل لابوين ليس له  
أقرب منهم فسل يعود نصيبه اليهم \* (الجواب) \* نعم يعود نصيبه اليهم والحسالة هذه في شرح  
التمهاج للرمل في شرح قوله وان مصرفه أقرب الناس رجلا ارثا فقدم وجواب ابن بنت على ابن عم  
وبؤخذ منه صحة ما أفتى به العراقي أن المراد بما في كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف  
او المتوفى قرب الدرجة والرحم لاقرب الارث والعصوبة فلا ترجح بهما في مستويين في القرب  
من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح على خال بل هما مستويان ومنه في شرح التمهج  
لابن حجر خيرة من الوقف ولو كان له بنت بنت وابن ابن ابن تكون الغلة لبنت البنت لانها أقرب  
اليه منه لادلائها بواسطة وادلائه بواسطة وان كان الميراث له دونها لان الوقف ليس من قبيل  
الميراث ولو قال على أقرب قربانية منى وكان له أبوان وولد لا يدخل واحد منهم في الوقف اذ لا يقال لهم  
قربانية اسعاف من فصل الوقف على قربانية وأقرب الناس في مستلثا أولاد أخت وابنا أخ والكل  
لابوين ليس له أقرب منهم فيعود اليهم بالسوية لانك قد علمت أن المراد قرب الدرجة والرحم لا الارث  
والعصوبة في الدرجة والرحم هو سواء مع أن الارث لابن الاخ لان الوقف ليس من قبيل الميراث  
والله أعلم أقول لكن اذا فقد الدرجة ففي بقاء اعتبار شرط القرية كلام ستعرفه بعد  
أوراق \* (سئل) \* في وقف مرتب بين الطبقات بثمن من شرطه أن من مات من الموقوف  
عليهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ربيع الوقف الى من هو معه في درجته  
وذوى طبقته من أهل الوقف يتقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات الا أن امرأة من المستحقين  
عقبا وفي درجتها جماعة منهم رجل يدعى مصطفى بن سليمان وابن صالح له اتصال من جهةها  
الى الواقف وهو ابن خالة المرأة المزبورة وابن ابن عماتها وللرجل اخوان هما حرة وفاطمة  
مع بقية أهل الدرجة هم أولاد أولاد عماتها فمن يعود نصيب المرأة المزبورة \* (الجواب) \*  
يعود نصيب المرأة المذكورة الى ابن خالتها مصطفى لكونه في درجتها وأقرب الموجودين اليها  
كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام الجواب كتابه العلم المرحوم أجاب كتبه الفقير  
حامد العمادى المفتى بدمشق الشام عنى عنه فلو كان له اخوان أو اخوات أحدهما الابوية والاخر  
لا يبيد أبين لابوية ثم ين لايه وحكم أولادهم ما حكمهم ما اسعاف من فصل في بيان الاقرب من  
قربانية وتماه فيه أقول هذا هو المشهور المعمول به من ترجيح الاقرب على غيره من أهل الدرجة  
حيث شرطه الواقف كما هنا وبذلك أفتى في الخبرية وعلمه فما وقع في الخبرية أيضا في محل آخر من كتاب  
الوقف حيث شرط بين جميع أهل الدرجة فالظاهر أنه ذهول منه عن اشتراط القرية الواقف  
في سؤاله والالزام الغامض شرط الواقف فتنبه ثم رأيت في أنفع الوسائل للامام الطرسوسى أن ابابوسف  
لم يعتبر أفضل أقرب في التقديم بل سوى بينه وبين الابعاد ثم ذكر أن بعض القضاة حكم بذلك فسوى بين  
الاخ الشقيق والاخ لاب في وقف اشترط فيه الاقرب فالاقرب ثم قال وكان قاضى القضاة تقي الدين  
الشافعى السبكي قد تحدث معى وقال هذا الحكم غير صحيح وطلب نقضه فما وافقته عليه وقلت لهذا  
موضع اجتماع وهو وجه عندك في مذهب الشافعى وأجد في الجملة فانه ضعيف لانه يلزم منه الغاء  
صيغة أفعل بلا دلائل والغاء مقصود الواقف من تقديم الاقرب وهو مشكل اه ملخصا \* (سئل)  
فما اذا وقف رجل وقفا على نفسه ثم على بنته فاطمة ثم على اولادها وأولاد أولادها المذكور  
دون الاناث ثم وضم الخ فمات الواقف وبنته فاطمة وانقرضت اولادها وابنا أولاد أولادها فهل  
يكون لفظ المذكور قيد الاولاد أو لاد فاطمة فيدخل الذكر منهم سواء أدلى بذلك أو بآئني

مطلب لفظ الذكور قيد  
المضاف

أو يكون قيد الأولاد فاطمة وأولادها وأولاد خالها يدخل من أولاد أولادها من بدني ياتي  
(الجواب) أعلم أن القيد المذكور اعني به لفظ الذكور قيد المضاف فيدخل جميع الذكور سواء  
ادلى بذكر أو بآتي كسبه الفقير ابراهيم المقتي بدمشق المحروسة عني عنه طاب الجواب وطابق الصواب  
كتبه الفقير محب الدين عني عنه ما افاده العلامة اعلاه هو الحق توفيقي الله كسبه أحمد بن يوسف  
القيشاي الشافعي أقول أفق العلامة ابن تيميم بخلاف هذا حيث قال في الاشياء والتضامير من  
الرقب وقعت حادثه وقف على أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم من بعدهم على أولاد الامير فلان ثم من  
بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم من الذكور خاصة دون  
الاناث فاذا انقضى أولاد الذكور صرف الى كذا فلهل قوله من الذكور قيد الاباء والابناء حتى  
لا يستحق ان يولد انثى ام هو قيد في الابناء دون الاباء حتى يستحق الذكور ولو من أولاد الاناث أم  
هو قيد في الاباء دون الابناء حتى يستحق ولد الذكور لو كان انثى فاجبت بأنه قيد في الاباء دون الابناء  
لان الاصل كون الرقب بعد متعاطفين للاخير كما صرحوا به في باب المحرمات في قوله تعالى من نساءكم  
اللاتي دخلتم بهن بعد قوله تعالى وربا بكم وأنتهات نساءكم ولان الظاهر أن مقصوده حرمان أولاد  
البنات لكونهم ينسبون الى آبائهم ذكورا كانوا أو إناثا وتخصيص أولاد الانشاء ولو كانوا إناثا  
لكونهم ينسبون اليه بقرينة قوله بعده فاذا انقضى أولاد الذكور ولم يقل ابناء الذكور ولا أبناء  
الأولاد ثم بلغني أن بعض الشافعية جعله قيد في الاباء والابناء وواقفه بعض الحنفية قرأت الامام  
الاسنوي في التمهيد نقل أن الرقب بعد الجبل يرجع الى الجميع عند الشافعية والى الاخير عند  
الحنفية وأن محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو أو ما يثم قيعود الى الاخير اتفاقا قاله ما في  
الاشياء والتضامير وحاصله انه جعل الوصف المذكور قيد المضاف اليه في قول الواقف أولاد  
أولادهم فيدخل فيه جميع الذكور والاناث من أولاد الذكور وما ذكره من عود الوصف الى الاخير  
قال المحقق ابن القيم في التمهيد انه لا وجه له والحاصل أن لفظ الذكور يحتمل أن يكون قيداً  
للمضاف فقط أو للمضاف اليه فقط أو لكل منهما معا والمعاني مختلفة الاحكام كما علم من صدر عبارة  
الاشياء والاول أفق به الجماعة الذين نقل عنهم المؤلف في السؤال المذكور والثاني أفق به  
صاحب الاشياء ولم يعول احد منهم على كونه قيد لكل من المتضامنين وقد مشى عليه العلامة  
ابن حجر في فتاواه ونقله عن الزلي ابي زرعة عملاً بقاعدة الشافعي في عود المتعلقات المذكورة بعد  
جمل أو مفردات من شرط أو استثناء أو وصف أو غيرها الى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالآخر  
بلا فرق بين العطف بالواو و ثم وتقدم نقل المؤلف هذه القاعدة عن الحنابلة أيضاً لكن هذه القاعدة  
انما يظهر جريانها في المتعاطفين دون المتضامنين وقد اختلف كلام علماءنا في مسألة الوصف بالذكورة  
هل هو قيد لكل من المعطوف والمعطوف عليه أو للمعطوف فقط لتأخره وأما جعله قيد المضاف  
اليه فقط فلم اره لغير صاحب الاشياء ففي أنفع الوسائل عن وقف حلال البصري مانصه قال قلت  
أرأيت ان قال علي ولدي وولد ولدي الذكور قال فيبي لمن كان ذكراً من ولده وولد ولده قلت والذكور  
من ولد البنين والبنات سواء قال نعم ألا ترى أنه لو قال صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي الفقراء  
أفنى اعطى من كان فقيراً من ولد البنين والبنات فكذلك قوله الذكور وقوله الذكور والفقراء  
واحد اه فقد جعله قيد للمضاف المعطوف وكذا جعله قيد للمعطوف عليه حيث خصه  
بذكور أولاده لصالحه وبذكور أولاد أولاده ولو كانوا اولاد بنات ولو جعله قيداً للمضاف اليه  
كما في الاشياء لمكان للذكور والاناث من أولاد الذكور وما قيل ان هذا لا ينافي ما في الاشياء  
لانه مبني على رواية دخول اولاد البنات في لفظ الاولاد وهو خلاف ظاهر الرواية فهو وهم ظاهر  
لان قول حلال فيبي لمن كان ذكراً من ولده وولد ولده صريح في كونه جعله قيد المضاف

مطلب فيما أجاب به صاحب  
الاشياء من جعله الذكور  
قيداً في الاباء يعني المضاف  
اليه

مطلب الاوجه عود  
الوصف الى الاخير

المعطوف والمعطوف عليه والمخالفة لظاهر الرواية وقعت في قوله بعده والذي كور من ولد البنين  
والبنات سواء قدم دخول أولاد البنات على ظاهر الرواية لا ينافي كون لفظ الذا كور يقي قيداً  
للمضاف في عبارة هلال كما لا يخفى على ذوى الكمال وفي الاسعاف ولو قال على ولدى وولد ولدى  
الاناث يكون للاناث من ولده دون ذكورهم والاناث من ولده الذا كور والاناث وعن فيه سواء اه  
فهو صريح أيضاً في أنه قيد للمضاف المعطوف دون المضاف اليه وهو صريح أيضاً في أنه قيد للمعطوف  
عليه أيضاً ونقل المواقف عن جواهر الفتاوى رجل وقف عقاراً وجعل ولايته الى نفسه مادام حياً ثم الى  
ولد ولده فلان ما عاش ثم من بعده الى الاعز الارشد من أولاده فانه منصرف الى الابن دون الواقف  
لان الكناية تنصرف الى أقرب المكنيات بمقتضى الوضع ولذلك مسائل ثلاث احدها اذا وقف  
على زيد وعمرو ونسله ان الهاء تنصرف الى عمرو وحسب وكذلك اذا قال وقف على ولدى وولد ولدى  
الذا كور ان الذا كورية راجعة الى ولد الولد دون ولد الصليب والمسئلة الثالثة على عكسه اذا قال  
وقف على بنى زيد وعمرو أنه لا يدخل بنو عمرو في الوقف لانه أقرب الى زيد وخالف في ذلك القاضي  
كامل الدين مفتي الامة الخطيب بأصفهان وقال الهاء تنصرف الى الواقف دون ابنه والصحيح هو  
الاول اه فهذا صريح في أنه قيد للمعطوف لتأخره دون المعطوف عليه ودون المضاف اليه  
فتحرر أنه في جعل الوصف قيداً للمتعاطفين معاً وللمعطوف فقط بخلاف مشي على الاول هلال  
وصاحب الاسعاف وعلى الثاني صاحب جواهر الفتاوى واستوجهه ابن الهمام في التحرير كما مر  
ويظهر لي أن الوجه الاول لان الوصف المذ كور في معنى الشرط لانه بمعنى أنه لا يستحق أحد  
منهم من ربيع الوقف الا اذا كانوا ذكوراً وقد صرح أئمتنا في كتب الاصول والفروع بأن الشرط  
اذا تعقب بجملة متعاطفة متصل بها فهو لائق بخلاف الاستثناء فهو لاخير وكذا الضمير في الصحيح  
كما علمت في مسئلة الوقف على زيد وعمرو ونسله وهم باصرح الخصاف أيضاً وأما جعل الوصف  
قيداً للمضاف اليه كما عول عليه صاحب الاشباه فلم أره لغيره والقول بأن الوصف لاخير من  
المتعاطفات لا يدل عليه لان المعطوف هو المضاف دون المضاف اليه لان المضاف اليه الحقيقي إنما  
يؤتى به للتعريف أو التخصيص لانه لا ينافي بخلاف المعطوف فانه موصوف بذاته كالمضاف نعم قول  
الاشباه ولان الظاهر الخ قرينة تدل على أنه قيد للمضاف اليه فكان الاولى له الاقتصار عليه  
في التعليل فان ما ذكرناه كانه انما هو عند الخلق عن القرينة اللفظية أو الحالية فثبت وجبت  
قرينة تدل على كون الوصف أو التفسير أو الاستثناء أو نحوه للمتعاطفين أو المتضامين أو لواحد  
من كل منهما تبعاً كما لا يخفى فاعتنم تحرير هذا المحل فانه مهم ولم أر من اعتنى بتحريره من علماءنا  
والله أعلم وبالعلم والعمل بالقرينة صرح في التحرير في مسئلة الاستثناء حيث ذكر أنه لاخير الادلل  
ومن ذلك ما في الخبرية حيث سئل عن وقف على ولده الطفل المدعو حسنا وعلى من سيحدث له  
من الاولاد ثم على أولادهم الذا كور الى أن قال فاذا انقرض الذا كور فعلى أولاده الاناث وأولادهن  
الخ ثم حدث للواقف ولد اسمه محمد ثم مات حسن المذ كور فهل الضمير في قوله وعلى من سيحدث له  
من الاولاد راجع الى حسن لانه أقرب مذ كور فلا يدخل محمد في الوقف أم هو راجع الى الواقف  
فيدخل محمد فأجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسن الشرنبلالي بأنه راجع الى الواقف  
ولا يوههم رجوعه الى ولده حسن من لفوع المام بمسائل الفقه ثم قال الشيخ خير الدين ان  
ارجاعه الى الواقف مما لا يشك ذوفهم فيه اذ هو الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية اللفظه  
وقد تقررت شروط الوافين أنه اذا كان للفظ محتملان يجب تعيين أحد محتمليه بالغرض واذا أرجعنا  
الضمير الى حسن لزم حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق أولاد أولاد البنات وفيه غاية البعد  
ولا تمسك بكونه أقرب مذ كور لما ذكرنا من المحذور وهذا الغاية ظهوره عن الاستدلال له

مطلب الكناية تنصرف  
الى أقرب المكنيات وعليه  
ثلاث مسائل

مطلب الضمير في قوله على  
ولده وعلى من سيحدث له  
لواقف لا لولد

مطلب اذا كان للفظ محتملان  
يجب تعيين أحدهما بالغرض

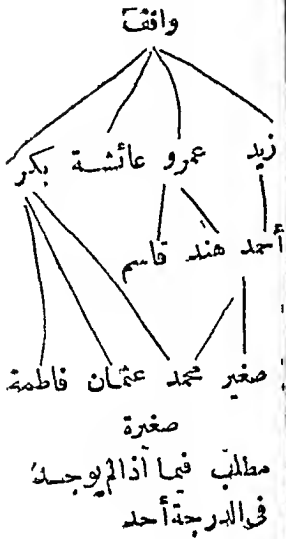




والثاني والثالث فقط وان اقتصر عليهم وعلى هذا العمل وقد كنت متوقفا في الجزم بذلك وأطلب نقله الى أن ظنرت بعبارة الخاتمة المذكورة والله تعالى الجسد ثم رأيت التصريح به في صورة فتوى منقولة عن خط شيخ الاسلام محمد أفندي الكواكبي مفقوتى حلب الشهباء حيث قال والنسل في كلام الواقف معطوف بكلمة ثم الترتيبية فكان الترتيب ثابتا الى آخر البطون اه فاغتنم هذه الفائدة ثم بعد كتابتي لهذا المحل رأيت بهامس الخيرية بخط المرحوم الشيخ يحيى الساجي صورة فتوى مشمل السابقة وفيها الترتيب بين البطون الثلاثة بينهم وعطف النسل بهم أيضا مع اشتراط استواء الطبقة العليا والسفلى وجوابها للشيخ خير الدين بأنه رجع الواقف عن الترتيب بقوله يستوى الخ فهذا عين ما قلناه والله الحمد والمنة \* (سئل) \* في رجل وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الستة وهم حسين و ابراهيم ومصطفى واسماعيل وفاطمة وعائشة ثم من بعدهم على أنسائهم وأعقابهم وذرتهم وبعد الانقراض فعلى الحرمين الشريفين مكة والمدينة المنورتين وان تعذر فعلى فقراء المسلمين المقيمين بدمشق ثم مات الواقف ثم مات اسماعيل عن أولاد ثم ماتت عائشة عن ولد ثم مات حسين عن بنت والكل فقراء فهل يصرف نصيب المتوفين اليهم جميعا \* (الجواب) \* نعم حيث كانوا فقراء واذا انقرض جميع أولاد الواقف ينتقل نصيبهم الى أولادهم أقول هذه من مسائل منقطع الوسط فيصرف نصيب من مات الى الفقراء مادام منهم واحد ولا يصرف نصيبه الى الباقي منهم وفي الخاتمة رجل وقف أرضه على أولاده ويجعل آخره للفقراء مات بعضهم قال لعل يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء الى ولد الولد ولو وقف على أولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وجعل آخره للفقراء مات واحد منهم فانه يصرف نصيبه الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لانه في الاولى وقف على أولاده وبعد موت أحدهم بقي أولاده وهما وقف على كل واحد وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء \* (سئل) \* في وقف مرتب بينهم بين الطبقات على أن من توفي منهم عن ولد أو ولد ولد أو أسفل منه فنصيبه لولده أو ولد ولده أو الأسفل منه ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا أسفل منه فنصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب الى المتوفى زيادة عما يسده ثم على ولد من اتقل اليه ذلك ثم على نسله وعقبه الخ فمات صغير من أولاد أولاد الواقف وله استحقاق آل اليه من أمته والموجود حين موته جده لا يسه ابن الواقف وبنت الواقف وخاله ابن ابن الواقف وكلهم متساوون وماتت صغيرة من أولاد الواقف ولها استحقاق في الوقف آل اليها من أبيها والموجود حين موتها ابن الواقف وبنت الواقف المذكوران وعمها وعمتها ولدا ابن آخر للواقف فهل ينتقل استحقاق الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهما أعلى طبقة من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم حيث لم ينص الواقف على ما يطل حكمه في نصيب من مات من أهل الوقف عن غير ولد ولا أسفل منه ولم يكن في درجتهما أحد من أهل الوقف دون خال الصغير ودون عم الصغيرة وعمتها المزبورين الذين هم أسفل درجة أولا \* (الجواب) \* الحمد لله نعم ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهما أعلى طبقة من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم دون خال الصغير ودون عم الصغيرة وعمتها المزبورين الذين هم أسفل درجة من ابن وبنت الواقف ككتبه الفقير عماد الدين عني عنه الحمد لله وحده من هذا الكون أسمته التوفيق والعون جوابي كما أجاب به شيخ الاسلام العماد نفع الله تعالى بعلمه العباد اذ لا وجه لا يقال ما كانا هما الخال والعم والعممة مع وجود ابن الواقف ونتمه وموتهم لا عن أحد من طبقة ثم رجع استحقاقهما لما اتصل به الواقف ورثته والله سبحانه أعلم كتبه الفقير خير الدين

مطلب وقف على أولاده  
وسماهم ثم على أولادهم  
فمن مات منهم صرف نصيبه  
للفقراء

مطلب في الفرق بين ما اذا  
وقف على أولاده ولم يسمهم  
وبين ما اذا سماهم وعدتهم



ابن أحمد الحنفي - الأزهري - حامداً له مسلماً أقول هذه الحادثة بعينها ألف فيها العلامة  
 الشربلاني رسالته المسمي بالانقسام بأحكام الانقسام ونسب الشام ورد فيها على منفي الشام  
 وانطأ حراً أنه عماد الدين المذكور لأن الترتيب يتم قد بطل حكمه في نصيب من مات عن غير ولد باسقاط  
 سرفه القرب فالأقرب من أهل درجته وسبقاً في تمام الكلام على ذلك \* (سئل) \* فيما إذا  
 وقف زيد وقته على نفسه أيام حياته ثم من بعده وفاته على أولاد ابنه فلان المتوفى في حياته وهم عبد  
 النبي وعلى وفور الدين ومنصور سوية بينهم أرباعاً ثم من بعدهم على أولادهم المذكور دون الاناث  
 ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على أنسألهم وأعتابهم شبه ذلك المذكور  
 دون الاناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سئل عن ولد انتقل نصيبه من  
 ذلك لولده ثم لاسفل منه المذكور دون الاناث وعلى أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم  
 وان سئل عن غير ولد ولا ولد ولا انتقل نصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته وذري طبقته من أهل  
 الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين أعلاه  
 فإذا انقرضت أولاد المذكور ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفاً على من يوجد من الاناث  
 وأولادهم وذرياتهم والحكم فيهم كالحكم في أولاد المذكور ثم على جهة بتر لا تنقطع فأنقرض الان  
 أولاد المذكور والموجود الآن من أولاد الاناث من الموقوف عليهم ذكور واثاث فهل يعود الوقف  
 للذكور سوية بينهم أم للذكور والاناث والحالة هذه \* (الجواب) \* حيث شرط في أولاد  
 المذكور أن يعطى للذكور دون الاناث وجعل الحكم في أولاد الاناث كالحكم في أولاد المذكور يعود  
 الوقف المذكور للذكور سوية بينهم دون الاناث عملاً بشرطه المذكور والله أعلم أقول رأيت  
 في هذا المحل على الهامش بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزي السامحاني رحمه الله تعالى  
 مانصه قوله دون الاناث هذا لا يظهر بعد قول الواقف عاد ذلك وقفاً على من يوجد من الاناث  
 وأولادهم وذرياتهم وأيضاً كيف يعطى الفرع ويمنع الأصل أو أخوانه مع عموم افظله فضلاً عن  
 صريحه نعم يحصل قوله والحكم فيهم كالحكم في أولاد المذكور على قوله سوية وعلى الترتيب وعلى  
 رد نصيب من مات وقد سرح هو وغيره أن غرض الواقف يصلح مخصوصاً انتهى وحاصله أن الحكم في قول  
 الواقف والحكم فيهم الخ ليس على عمومهم وقد وقع في نظير هذه المسئلة اضطراب في الفتاوى الخيرية  
 سئل فيما إذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده لصليبه ابراهيم ثم من بعده  
 ابراهيم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أنسأله وأعتابه على القرية الشرعية للذكور مثل حظ  
 الانثيين يستقل به الواحد منهم إذا انقرضوا ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما فان مات ابراهيم ولم يعقب  
 أو أعتب وانقرضوا عاد ذلك وقفاً شرعياً على من يوجد من أخوته لا يسه ذكورا كانوا أو إناثاً بينهم  
 على القرية الشرعية على الحكم المعين أعلاه فإذا انقرضوا بأجمعهم عاد ذلك وقفاً على الزاوية  
 الفلانية إلى أن قال ثم مات الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم أخوة لاب  
 قنأولوا الوقف ثم انقرضوا عن آخرهم ولهم أولاد وأولاد أولادهم هل ينتقل الوقف إلى الزاوية  
 المزبورة بانقرض أخوة ابراهيم بعده ولا يدخل أحد من أولادهم وذرياتهم أولاً أجاب الأقرب إلى  
 غرض الواقف انتقاله إلى أولاد أخوة ابراهيم لأميرين الأول الاقربية إلى غرض الواقف كما قد مناه  
 والثاني قوله على الحكم المعين أعلاه فإنه عرّفه باللام وذلك للعموم والاعتبار لعموم اللفظ والعام  
 يقي على عمومهم حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكر الأكل ذلك في العناية شرح الهداية  
 في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع اقرار أو سكوت أو انكار كل ذلك جائز بقوله تعالى  
 والصلح خير فإنه باطلاً وتناوله يعني الثلاثة وان كان في صلح الزوجين قال لأن الاعتبار لعموم اللفظ  
 لا لخصوص السبب فهو مشافى مسئلتنا باستحقاق أولاد أخوة ابراهيم لهذين الأمرين اللذين هما

مطالب وقف على أولاده  
 ثم على أولادهم وبعد انقراضهم  
 على أولاد الاناث والحكم  
 فيهم كالحكم في أولاد المذكور

قوله كيف يعطى الفرع الخ  
 أي لو خصص بالذكور من  
 أولاد الاناث يلزم عليه أنه  
 لو وجد من امرأتها ابن  
 وبنت أن يعطى الابن فقط  
 دون أصله أي أمه ودون اخته  
 وهو بعيد اه منه

مطلب لفظ الحكم عام

مطلب الاعتبار لعموم اللفظ  
 لا لخصوص السبب

عَرْضِ الواقف وافادة اللفظ له والحق أحق بالاتباع والله اعلم اه ما في الخيرية ورأيت بهامشها  
 بخط المرحوم الشيخ يحيى التاجي البعلبي تأقلا عن العلامة الشيخ يس البقاعي الخنفي ما حاصله  
 قوله الاقرب الى عَرْضِ الواقف الخ يخالفه ما أفقته به المرحوم يحيى افندي مفتي الديار الرومية  
 والعلامة الشيخ حسن الشرنبلالي مفتي الديار المصرية وغيرهما من علماء مصر والشام من  
 المذاهب الاربعة في عصرهما وعصر من قبلهما وردوا الوقف بعدموت الاخوة للزواوية والاولاد  
 الاخوة وردوا الحكم المعين أعلاه الى قوله على القرينة الشرعية يستقل به الواحد منهم اذا انفرد  
 وبشرك فيه الاثنان فما فوقهما وجعلوه بياناً لذلك وقيد الله ورجوعاً به الى مستحق موجود دون غيره  
 الذي لم يوجد في شرطه فهو عام مخصوص بقوله على القرينة الشرعية فانه ما من عام الا وقد خص  
 ورجوعه الى هذا مستيقن لوجوده في انظمه والى اولاد الاخوة مشكوك فيه لعدمه في لفظه فيقدم  
 المتيقن على المشكوك فيه لان اليقين لا يزول بالشك وغرض الواقف اذا خالف صريح لفظه لا بعقل  
 عليه اه ولا يخفى على من أمعن النظر في هذا المقام اتجاه كل من الكلامين والرجوع لاحدهما على  
 الآخر صعب ولكن ذكر العلامة البيري في شرح الاشياء أنه متى اختلف في مسألة فالعبرة  
 بما قاله الاكثر \* (سئل) \* فيما اذا أنشأ واقف وقفه على نفسه ايام حياته ثم من بعده فعلى  
 زوجته خاتون وعلى المدعوة نفيسة بنت عبد الله وعلى عتقاء الواقف وهم على وزوجته قرنفلة  
 وعائشة سوية بينهم مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم على اولاده وأولاد اولاده وأنسائه وأعتقابه على  
 القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين فاذا انقضوا بأجمعهم عاد ذلك وقفاً لشرعياء على اولاد  
 أخي الواقف للمرقوم حسن أنا وهم ككاتبه وصفية ومروة ورحمة سوية بينهم ثم من بعده وفاة كل  
 منهم على اولادها واولاد اولادها وأنسائها وأعتقابهما للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر متصلة  
 ثم مات الواقف ومات بعده على وقرنفلة وعائشة وخاتون عن غير ولد ولا عتق وبقيت نفيسة لا غير  
 فهل تقسم غلة الوقف من خمسة أنحاس لنفيسة خمس واحد والآخر من الاربعة تصرف للفقراء واذا  
 كانت بنات اخي الواقف فقراء أو واحد احق فهن أحق بذلك من الفقراء الاجانب \* (الجواب) \*  
 نعم أقول قوله تصرف الى الفقراء يعني مادامت نفيسة موجودة فاذا ماتت بصرف الكل الى بنات  
 اخي الواقف لان استحقاقهن من الوقف مشروط بموت خاتون ونفيسة وعتقاء الواقف واولادهم  
 وأعتقابهم فادام احد منهم موجودا لاستحقاق بنات اخي الواقف شيئاً ويكون الوقف منقطع  
 الوسط وفيه يصرف نصيب من مات الى الفقراء واذا كانت بنات اخي الواقف فقراء يصرف اليهن  
 نصفه الفقير بطريق الاولوية بالاستحقاق قال في الاسعاف في باب الوقف في أبواب البر لو قال هي  
 صدقة موقوفة في ابواب البر فاحتاج ولده أو ولاد ولده أو قرابته يصرف اليه من الغلة لان الصدقة  
 عليهم من ابواب البر وكذلك لو جعلها صدقة موقوفة على المساكين فاحتاج ولده فانه يرجع اليه  
 من الغلة لانه من المساكين واقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صدقة ورجم محتاجة فيكون  
 ولده وقرابته احق ولكن لا يتعين بحيث لا يجوز الدفع الى غيره وان كان يجعل قاض بل على وجه  
 الاستحسان والافضلية ولو عزل القاضى أو مات يجوز لمن يلي بعده أن يجز به عليه وأن يطله لعدم  
 كون فعل الاقل قبضاً ومن مات منهم أو استغنى سقط حقه وحكم ورثته كحكمه ان كانوا اقارب  
 الواقف وكذا اجبر ان الواقف ان كانوا فقراء ينبغي للقاضي أو القيم أن يعطيهم من الغلة ما يرى اه اكن  
 قيد ذلك في النجانية بأحد شرطين حيث قال رجل وقف في صحته أرضاً على الفقراء فاحمى  
 بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليهم وهو أولى من سائر الفقراء بأحد شرطين  
 أن يصرف البعض اليهم والبعض الى الاجانب أو الكل الى وريثة الواقف في بعض الاوقات لانه  
 لو صرف الكل اليهم على الدوام ينظف الناس انه وقف عليهم فسرعاً يتخذونه ملكاً اه

مطلب متى اختلف في مسألة

فالعبرة بما قاله الاكثر

مطلب وقف على جماعة ثم

على اولاد اخيه مات بعض

الجماعة فنصيبه للفقراء حتى

يموت الكل فيصرف لاولاد

الاخ

مطلب في منقطع الوسيط

يصرف نصيب من مات الى

الفقراء

مطلب اذا وقف في ابوابه

البر فاحتاج ولده يصرف

اليه على وجه الاولوية

مطلب اذا شرط انتقال  
نصيب الميت لاعتقوله الى  
من في درجته ولم يذكر  
الاقربة انتقل لجميع اهل  
الدرجة الاقرب والابعد

مطلب المراد من اهل  
الوقف من له حق بما لا او  
مالا

• (سئل) قيل اذا شرط واقف في كتاب وقفه المرتب بنشر وظامنها أن من مات من ذرية  
الموقوف عليهم عن غير ولد ولا أسفل منه يعود نسيبه من ربح الوقف الى من حوفي درجته وذوي  
طبقة من اهل الوقف فمات رجل من الذرية الموقوف عليهم وفي درجته وذوي طبقة الموقوف  
عليهم اخواه وجماعة آخرون البعض منهم شاول والبعض غير متناول لحجبه بأصله فيل يعود نسيب  
الرجل المتوفى الموقوف من ربح الوقف لجميع اهل درجته الموقوفين ولا يختص بذلك اخواه  
المذكوران عملا بشرط الواقف • (الجواب) نعم يعود نصيب الرجل المتوفى عن غير ولد ولا أسفل  
منه من ربح الوقف لجميع اهل درجته ولا يختص بذلك اخواه المذكوران عملا بشرط الواقف  
المذكوران المراد من اهل الوقف من له حق بما لا او مالا واقفه اعلم بالصواب كعبه الفقير محمد  
العمادي المتوفى بالثام عنى عنه الجواب كعبه العم المحرم أجاوب والله الموفق للصواب وفي فتاوى  
الكازروني عن الحائفي ضمن سؤال اجاب من مات عن غير ولد ولا أسفل من ذلك ولا اخ ولا اخت  
انتقل ما كان له الى كل من حوفي طبقة وذوي درجته عملا بقول الواقف على أن من مات عن غير ولد  
الخ لانه متأخر عن قوله الطبقة العليا يجب الطبقة السفلى والعمل على ما تأخر من الشروط كما هو  
المصرح به ويستحق ذلك جميع من في طبقة سواء كان له استحقاق سابق في الوقف ام كان محجورا  
بأصله عملا بقول الواقف انتقل الى من حوفي درجته وذوي طبقة المستفاد من لفظ من ومن قوله  
في درجته وذوي طبقة لان كلا منهما مضاف والاصل فيه أن يعرّف بما قول الواقف مضافا الى  
ما يستحقه فليس قيد الدفع استحقاق من لم يكن له استحقاق سابق في الوقف وانما حوله دفع نوحهم من تودهم  
أن من كان منهم له استحقاق سابق لا يستحق من ذلك الميت شيئا ككفائه من الاستحقاق  
السابق فدفع ذلك بما يفيد أن من فرض له استحقاق سابق لا يكون ذلك مانعا له من الاستحقاق من  
ذلك الميت الذي مات عن غير ولد الخ بل يستحق منه مضافا لما كان يستحقه سابقا وما يدل على انه  
ليس قيدا احترازا لانه لفرض أن جميع من في الطبقة لم يكن له استحقاق سابق كان الظاهر أن تنتقل  
حصة ذلك الميت لهم مع عدم تحقق قول الواقف مضافا الى ما يستحقه فعلم انه ليس قيدا احترازا  
بل لدفع التوهم كما بيناه اد ملخصا اقول وحاصله أن الاضافة في قول الواقف مضافا الى ما يستحقه  
عند امكانها على تقدير أن له استحقاقا ويؤيده ما في الاسعاف مما سألناه انه لو قال للذ كرمثل حقا  
الاثنين ولم يوجد الاذ كور فقط او اثنا فقط يقسم بينهم اوبينهن بالسوية لان المراد اتفاضل على  
تقدير الاختلاط اه وبأني قريما بما يقيد ذلك من وجه آخر وهو أن الاستحقاق يشمل النصيب المقدر  
• (سئل) في وقف من شرطه أن من مات عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نسيبه من ذرية  
الى من حومعه في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى  
ومات الواقف ثم مات شخص من أولاد أولاده عن غير ولد ولا أسفل منه هو صالح بن عبد الله وليس  
في درجته سوى ابن عمه محمد وعمره لكنه محجوب بأبيه محمد المستحق في الوقف بالفعل فهل يعود نصيب  
صالح المذكور لعمر المرقوم • (الجواب) نعم اقول رأيت بخط شيخ مشايخنا العلامة  
الفقيه ملا علي التبركاني أمين فتوى المؤلف قال في مجموعته الذهبية الكبيرة ما حاصله اذا كان  
في الدرجة جماعة غير متاولين فقط محجوبون باصولهم فالحكم فيهم انه ينتقل حصة المتوفى اليهم  
لان اعمال الكلام اولي من احماله والمحجوب بصدد الاستحقاق قسمته من اهل الوقف جائزة  
كما صرح به الامام السيوطي واختاره في الاشباه وهذا امر حيث لم يكن في درجته غيرهم  
وأما اذا كان في درجته متناول ومحجوب فاختلف الافناء فيه فبعضهم أفتى بعدم مشاركة المحجوب  
للمتناول منهم المرئي عبد الرحمن أفندي العمادي ومحمد أفندي المعيد المفتيان بدمشق لان المتناول  
من اهل الوقف حقيقة والمحجوب من اهل الوقف مجازا واعمال الحقيقة اولي والجمع بينهما غير جائز

ولا يصار الى الجواز الا اذا لم يكن العمل بالحقيقة اولم تكن الحقيقة موجودة اي بأن لم يكن في الطبقة  
 الا المحجوب وأفنتى البعض بمشاركه المحجوب للمتناول منهم العلامة الكواكبي وتاج الدين الحنفي  
 الازهرى ومحمد بن شاهين الحنفي لعموم من والدرجة في قول الواقف ان في درجته وذوى طبقته  
 لان المضاف بهم والاصل فيه أن يتم المتناول والمحجوب والعموم في الاوقاف جهة بلا خلاف ذكره  
 الملقيني رحمه الله تعالى في الدلالات والعام عند الحنفية قطعي كالتصا ١٥ وأقول أيضا قد يقع  
 في بعض عبارات الواقفين تقييد أهل الدرجة بالمستحقين او المتأولين من ريعه ولا خفاء حينئذ  
 في عدم دخول المحجوب ورأيت بخط مسلا على المذكور أيضا نقلا عن الحنفية لابن حجر المكي  
 الشافعي من فصل أحكام الوقف اللفظية مانصة فائدة يقع في كتب الاوقاف ومن مات انتقل نصيبه  
 الى من في درجته من أهل الوقف المستحقين وظاهره أن المستحقين تأسيس لا تأكيد فيعمل  
 على وضعه المعروف في اسم الفاعل من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل  
 اليه نصيبه ولا يصح جيله على الجواز أيضا بأن راد الاستحقاق ولو في المستقبل لان قوله من أهل  
 الوقف كلف في زيادة هذا فيلزم عليه القاء قوله المستحقين وأنه لمجرد التأكيد والتأسيس  
 خير منه فوجب العمل به ويقع فيه لفظ النصيب والاستحقاق وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون  
 في أنه هل يحمل على ما رى النصيب المقدر مجازا لقرينة وهو ما عليه جماعة كثيرين وكاد  
 السبكي أن ينقل اجماع الائمة الاربعة عليه أو يختص بالحقيقي لانه الاصل والقرائن في ذلك ضعيفة  
 وهو المنقول وعليه جماعة كثيرين أيضا يريد الاقول قول السبكي الا قرب الى قواعد الفقه  
 واللفظ أن في الدرجة الثانية مثلا المحجوب بغيره يسمى موقوفا عليه لشمول لفظ الواقف له قال  
 واذا كان موقوفا عليه كان له نصيب بالقوة بل بالفعل اذا الموقوف على ائراض غيره اغناها وأخذ  
 لا دخوله في الموقوف عليهم وعلى هذا أقبت في موقوف على محمد ثم على بنته وعتيقه فلان  
 على أن من توفيت منهم ما تكون حصته الاخرى فتوفيت احداهما في حياة الواقف بعد الوقف ثم  
 يمتد عن الاخرى فلان بأن لها الثلثين والعشيق الثلث ويؤيد أن الواقف لما جعل العتيق في مرتبتها  
 خشى أنه ربما انفرد مع احداهما فافاضها فآخرى ذلك بقوله على أنه الخ وبين أن احداهما  
 متى انفردت مع العتيق لم تنافسه بل تأخذ ضعفه وبينت في الفتاوى أن محل ذلك الخلاف ما لم يصدر  
 من الواقف ما يدل على أن المراد النصيب ولو بالقوة كما هنا ثم رأيتني ذكرت في بعض الفتاوى  
 ما حاصله الاستحقاق والمشاركة هل يحصلان على ما بالقوة نظرا لقصد الواقف أنه لا يحرم أحدا من  
 ذريته أو على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها  
 بمجرد عرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حرره في كتاب سوايخ المدد أن الرابع  
 الثاني وهو الذي يرجع اليه شيخنا يعني القاضي زكرياء بعد افتائه بالاول ورد على السبكي وآخرين  
 ومنهم الملقيني اعتمداهم الاول ١٥ وأقول أيضا حاصل ما قرره العلامة ابن حجر موافقا لما عليه  
 أهل الاقناء من علمائنا الحنفية أنه اذا قيد الواقف بالمستحقين لا يدخل المحجوب بأصله وأن لفظ  
 النصيب والاستحقاق يختص بالحقيقي لا يدخل فيه ما بالقوة الا اذا دل عليه دليل وعلى هذا لو قال  
 الواقف في شروطه على أن من مات عن ولد أو ولد له انتقل نصيبه أو انتقل ما كان يستحقه  
 الى ولده أو ولد له الخ خاص بن مات عن استحقاق بالفعل أما من مات قبل الاستحقاق لا يقوم  
 ولده مقامه فيما كان يستحقه هو بالقوة كما افتى به في الخير في غير موضع ونقلني او انكر كآب  
 الوقف عن فتاوى الشيخ امين الدين وقناوى ابن نجيم وقال وفي المسئلة معتزلة عظيم واضطراب  
 طويل الخ نعم لو شرط الواقف قيام ولده من مات قبل الاستحقاق مقام ابيه فينتد يقوم مقامه  
 فيما كان ينتقل الى ابيه لو كان أبوه حيا على ما فيه من الكلام الا في في الدرجة الجعلية

مطلب العموم في الاوقاف

جهة بلا خلاف

مطلب فيما لو قيد الدرجة

بالمستحقين والمتأولين

مطلب التأسيس خير من

التأكيد

مطلب لفظ النصيب

والاستحقاق هل يعم

النصيب المقدر مجازا

لقرينة اول

مطلب المحجوب بغيره يسمى

موقوفا عليه فيكون له

نصيب بالقوة بل بالفعل

مطلب الحقيقة لا تنصرف

عن مدلولها بمجرد عرض

لم يساعده اللفظ

وقد وقع اضطراب بين العلماء في جواب مسألة الحاجة اكابر المذ كورة في الفتاوى الناجية  
 للعلامة محمد التاجي البعلبي وفي الفتاوى الاسماعيلية قلند كراتنجما للقائفة قال في الفتاوى  
 الناجية سئلت من مدينة طرابلس الشام سنة ١١١٠ ع ما اذا أنشأت الواقعة وقته ما على نفسها  
 مدة حياتها لا ينشأ كفا فيه مشارك ثم من بعد ما يكون الثلث من ذلك على بنتها الحاجة اكابر  
 والثلثان على أولادها بناتها على جلي وهم محمد ومصطفى وحسن ثم من بعد وفاة بنتها الحاجة اكابر  
 يكون الثلث على أولادها ثم على أولادها ثم على أنسائها وأقاربها المذ كور مثل حظ  
 الاثنين ويكون الثلثان من بعد وفاة أولادها بناتها المذ كورين على أولادهم ثم على أنسائهم وأقاربهم  
 للذ كور مثل حظ الاثنين ومن مات منهم عن ولد أو ولد وادعاه نصيبه الى ولده وولد ولده ومن مات عن  
 غير ولد ولا ولد وادعاه نصيبه الى من في درجته وذوي طبقته ما تيسر من الواقعة الحاجة اكابر قبل  
 موت أمها الواقعة وخلف الحاجة اكابر ابنا وبناتها مات الواقعة فهل يرجع نصيب الحاجة اكابر  
 الى ولديها المذ كورين أولا فأجبت لاشك في انتقال الثلث الموقوف الى ولديها كابر المذ كورين لكن  
 لا بطريق التلقين عنها اذ هي حين الموت لم يكن لها نصيب بناء على ما هو الراجح في المسئلة من كون  
 النصيب المشروط انتقاله عن مات من أولاد الواقعة وأولاد أولادها عن ولديها ولده خاصا بالمسائل  
 بالفعل غير شامل لما هو بالقوة وقد وقع في ذلك معتزك عظيم واضطراب طويل بين العلماء مبنى على  
 ما ذكرناه بل باعتبار دخول اولاد اكابر في أعداد الموقوف عليهم وشمول قول الواقعة ثم بعد وفاة  
 بنتها الحاجة اكابر يكون الثلث على أولادها الخ لهم فيلزم دخول أولاد من مات قبل الاستحقاق  
 في الوقف عملا بهذا الشرط كما هو ظاهر وما قررناه علم أن استحقاق أولاد اكابر الثلث الموقوف  
 محل اتفاق من يقول باختصاص النصيب بما هو بالفعل ومن يقول بشموله لما هو بالقوة أيضا وغير  
 خاف انه لا دخل مع مستحق الثلث الموقوف لمستحقي الثلثين الموقوفين في ذلك أصلا لان كلا منهما  
 وقف مستقل لا دخل لاحدهما مع الآخر فافهم والله اعلم انه ما في الفتاوى الناجية ورأيت بخط أخي  
 مؤلفها الشيخ يحيى التاجي على الهامش أن اخاه وضع في مسألة اكابر رسالة سماها رفع الجدال  
 والشقاق عن ولد من مات قبل الاستحقاق ورأيت بخطه أيضا اجوبة العلماء في ذلك فمنها ما أجاب به  
 مفتي مصر القاهرة العلامة على العقدي الختفي الارزقي بمنزلة وكذا أجاب العلامة احمد  
 افندي الكواكبي مفتي حلب الشهباء وذكر ضرورة جوابه ثم ذكر عن شيخه العلامة الشيخ  
 اسماعيل الحائك انه حيث مات اكابر في حياة والديه فلا شيء لها فموت أمها بعدها لا يكون لولديها  
 شيء بل يصرف الثلث الى الفقراء ثم ذكر انه رفع هذا السؤال الى العلامة الشيخ عبد الغني الترابلسي  
 المفتي بدمشق الشام والى الشيخ عبد الفتاح السباعي المفتي بمدينة حمص فكتبوا بالموافقة للشيخ  
 اسماعيل (سئل) في وقف اخل مرتب بهم على انه من مات من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه  
 لولده ومن مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب فالى من في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الاقرب  
 فالاقرب الى المتوفى فانحصر ريعه في جماعة من الذرية ومات واحد منهم وهو السيد محمد لا عن ولد  
 ولا نسل وليس في درجته وطبقته أحد ولا في الطبقات التي فوقه أحد وفي الطبقة التي تلي طبقته  
 جماعة من مستحق الوقف وليس فيهم اقرب من رجل اسمه السيد خليل فهل ينتقل نصيبه للسيد خليل  
 فقط (الجواب) نعم حيث كان الوقف مرتبا بهم ولم يوجد في درجة المتوفى ولا في التي فوقها  
 احد من اهل الوقف فينتقل نصيب السيد محمد من ريع الوقف المذ كور لاهل الدرجات وهي الدرجة  
 التي تلي درجته فقد قامت الدرجة التي تلي درجته مقام درجة المتوفى وقد شرط الواقف مع قيد  
 الدرجة الاقربية وليس في اهل الدرجة المذ كورة اقرب الى المتوفى من السيد خليل المذ كور فيختص  
 به وحده دون بقية من في درجته التي تلي درجة المتوفى عملا بقول الواقف بقية ثم في ذلك الاقرب

مطلب على مسألة الحاجة  
 اكابر التي وقع فيها  
 اضطراب بين العلماء الاكابر

مطلب انتقال نصيب من  
 مات عن واد الى ولده خاص  
 بالنصيب بالفعل لا بالقوة  
 وقه معتزك عظيم بين  
 العلماء

مطلب مات عقيما وليس  
 في درجته ولا في التي فوقها  
 أحد بل في التي تليها ينتقل  
 نصيبه الى الاقرب ممن فيها



والاقرب الى المتوفى ولان مراد الزائف بقوله الاقرب فالاقرب قرب الدرجة والرحم في كل درجة  
 لا قرب الارث والعصوبة فان قرب القرابة ادعى الى غرض الواقفين بالصرف بسببه ومفهوم أبنائهم  
 قول الواقفين بقدّم الاقرب فالاقرب وفي التعويل على غيره الغناء ظاهر كلامهم وذلك حرمان اعتبار  
 الاقربية التي هي الداعية الى الشفقة وحز يد الرحمة والى بذل المال بلا اشكال فاعتبار الاقربية  
 أو ذوق لغرضهم المعتمد عند العلماء حتى صرحوا بأن غرض الواقف يصلح مخصصا هذا اما ظاهري بعد  
 التأمل في كلام بعض المتقدمين من علمائنا المحققين والله الموفق وبه أستعين أقول انما هي  
 درجة السيد خليل أعلى الدرجات لان فرض المسئلة أن درجة المتوفى وهو السيد محمد ليس فيها  
 أحد ولا فوقها أحد فصارت الدرجة التي تلي النازلة عنها وهي درجة السيد خليل أعلى الدرجات  
 وما افتى به خنا فيه كلام يأتي قريبا \* (سئل) \* في وقف أدلى أنشأه الواقف على نفسه ايام حياته  
 ثم على أولاده ابد اما تناسلوا على القرية الشرعية مرتباً بين البطون بهم على أنه من مات منهم عن ولد  
 أو اعدل منه فنصيبه لولده أو لاسفل ومن مات عن غير ولد ولا اعدل فنصيبه لمن معه في درجته وذوي  
 طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومن مات قبل استحقاقه لشيء من  
 منافع الرق وتروك ولداً أو اسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حياً  
 وقام مقامه في الاستحقاق على ذلك الشرط والترتيب المذكورين فمات مستحق عن غير ولد  
 ولا اسفل هو عبد النبي بن كمال الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف والموجود حين موته من أهل الوقف  
 رجل واحد من معه في درجته وذوي طبقته هو محمد بن زلخا بن سامة ائنة الواقف ورجلان من أهل  
 الطبقة التالية لطبقة الميت أنزل منه درجة واحدة ماتت اتمها قبل الاستحقاق في حياة ابها  
 المستحق وانتقل اليها بموته نصيبه المقروض لهما من استحقاق ابها أن لو كانت موجودة ويريدان  
 أن يشاركا محمد في نصيب عبد النبي المذكور فاختلف في ذلك فذهب من ذهب الى ما قاله السبكي ٢  
 من انهم اباشاركان محمد في نصيب من مات عن غير ولد من أهل طبقته ومنهم من ذهب الى ما قاله  
 السيوطي ٣ وحنقه العلامة ابن أبي شريف من الشافعية واثار اليه محشئ الاشياء العلامة الشيخ  
 علي المتقدم من المذنبية من أن محمد لا يختص بذلك دونهم ما وأن أفض الطبقه في كلام الواقف محمول  
 على الحقيقة دون المجاز لئلا يلزم الجسع بين المتضادين واعطاء الشخص في موضع دل صريح  
 كلام الواقف على حرمانه فيه وحرمانه في موضع دل صريح الكلام أيضاً على اعطائه فيه كما اذا مات  
 المتوفى ابوه قبل الاستحقاق عن غير ولد فان اعطينا نصيبه أهل طبقته وأهل طبقته ابيه معا جعنا بين  
 الحقيقة والمجاز وان اعطينا أهل واحدة منهم دون الأخرى فان كانت طبقته تكون اهلنا المجازية  
 وقد كفرضناه من أهلها وان كانت طبقته ابيه نكون اهلنا الحقيقة بعد أن حكمنا له بالاستحقاق فيها  
 بصريح شرط الواقف فأبقينا الطبقة في كلام الواقف على حقيقةها واعلمنا الكلامين بحسب الامكان  
 ولما ان غرض الواقف أن ولد من مات قبل الاستحقاق لا يكون محروماً بل يستحق القدر الذي  
 لفرض ابوه حياً للتقاء عن أبيه واثمه تشييم الولد من مات قبل الاستحقاق بولد من مات بعده  
 في الاعطاء ولو قلنا بخلاف ذلك لزم أن تثبت للمشبه قدر ازايد اعلى المشبه به اذ ولد من مات بعد  
 الاستحقاق ليس له هذا المعنى اهـ فأى القولين عليه يعول وهل يعتمد الثاني ام الاول اقتونا  
 مأجورين لما يكمل الله الجنة بجنة وكرمه آمين أقول لم أر المؤلف هنا جواباً عن هذا السؤال ولكن  
 ترتيب السؤال على هذا المتوال يشير الى اخبار القول الثاني وقد ذكر المؤلف في غير هذا المحل عن  
 شرح الاقناع الحنبلي ٤ ما نصه فائدة لو قال على أن من مات قبل دخوله في الوقف عن ولد وان سفل  
 وآل الحال في الوقف الى انه لو كان المتوفى موجودا دخل قام ولده مقامه في ذلك وان سفل واستحق  
 ما كان اصله يستحقه من ذلك أن لو كان موجودا فانحصر الوقف في رجل من اولاد الواقف ورزق

مطلب على تحقيق مسئلة  
 الدرجة الجعالية

٢ قد اشتبه الامر على  
 السائل لان السبكي  
 قائل بعدم المشاركة  
 والسيوطي رد عليه وقال  
 بالمشاركة كإبسطه  
 في الاشياء اهـ منه



النصف وتباين عدد الرؤس فيخرج لكل واحد من أولاد الابن ثلاثة ولكل واحد من أولاد البنت  
 خمسة حيث لم يشترط تفضيل الذكر على الانثى وقعت هذه الحادثة ولم نجد من تعرض لها والذي  
 ظهر لي الاول لان كلام الشرطين متعارضان الا أنه لا يلحق واحد منهما بالمكان الجمع بينهما يجعل  
 الثاني مخصوصا لعموم الاول بن مات عن ولد وولد فقط ترجيحاً للمتأخر من الشروط كما هو الاصل  
 عندنا فيكون مراد الواقف بالشرط الثاني ادخال ما خرج بالاول وبيان ذلك أن قوله في الشرط  
 الاول من مات عن ولد أو ولد وولد معناه أنه ينتقل نصيبه الى ولده ان كان له ولد والى ولد ولده  
 ان لم يكن له ولد ومقتضاه أنه لا شيء لولد ولده الذي مات قبل الاستحقاق مع وجود الولد الصلي فشرط  
 الشرط الثاني وهو أن من مات قبل الاستحقاق قام مقام أبيه يشاركه عمه في نصيب جده بأن يقسم  
 على الطبقة الاولى ويفرض الميت منها حيا واحداً كان أو أكتنفاً اصابه يعطى لولده واحداً كان  
 أو أكتنفاً ما اذا لم يوجد ولد صلي أصلاً بل وجد أولاد أو أولاد فقط مات اصولهم في حياة جدهم قبل  
 الاستحقاق كما في الحادثة فانه يقسم على عدد رؤس القروع عملاً بالشرط الاول اذ لا حاجة الى اعتبار  
 الشرط الثاني لانه انما يعتبر لادخال من لولاده لم يخرجوا وهنالم يخرجوا بل استحقوا بأنفسهم من غير  
 واسطة والله تعالى أعلم ثم اعلم أن صاحب الاشياء ذكر هذه المسئلة في القاعدة التاسعة وتكلم  
 عليها من وجهين الاول ما ذكرناه عنه والثاني القول بنقض القسمة بعد انقراض كل بطن ولم يذكره  
 المؤلف فلمنع من له ترجيحاً للفائدة لكثرة وقوعه فنقول حاصل المسئلة أن الواقف اذا رتب بين البطون  
 بتم أو بالاول لكن قال طبقة بعد طبقة ثم انه شرط أن من مات عن ولد فنصيبه لولده ثم مات الواقف  
 عن عشرة أولاد مثلاً فيقسم الوقف بينهم فاذا مات أحد هم عن أولاد انتقل نصيبه اليهم عملاً بالشرط  
 المتأخر وهكذا اذا مات أولاده عن أولاد وكذا اذا مات الثاني من العشرة ثم الثالث ثم الرابع الى  
 أن يبقى منهم واحد فاذا مات هذا الواحد وهو العاشر آخر من بقي من الطبقة الاولى لم ينتقل نصيبه  
 الى أولاده لو كان له أولاد وانما تنقض القسمة وتنقسم غلة الوقف على جميع أهل الطبقة الثانية على  
 حسب ما شرطه الواقف من تسوية أو مفاضلة بين الذكر والانثى ويحرم من كان من أهل الطبقة  
 الثالثة أو الرابعة ولا يحتص أحد بنصيب أبيه لان أهل الطبقة الثانية صاروا الا أن مستحقين  
 بأنفسهم عملاً بقول الواقف ثم على أولاد أو أولادهم وشرطه انتقال نصيب من مات الى ولده انما هو عند  
 وجود من يساوي الميت ثم اذا قسمت الغلة على أهل الطبقة الثانية انتقل نصيب من مات منهم عن ولد  
 الى ولده الى أن تنقضى الطبقة الثانية فنقض القسمة أيضاً وتنقسم الغلة على أهل الطبقة الثالثة  
 وهكذا يفعل في الرابعة والخامسة وقد أفتى بنقض القسمة السراج البلقيني من محقق  
 الشافعية كما رأيت في فتاواه وقال هذه المسئلة قد وقعت قديماً فأتيت بهذا فيها ووافق عليها اكابر  
 العلماء في ذلك الوقت ثم رأيت التصريح بها في أوقاف الخصاص وفيه الجزم بما أفتيت به اه كلام  
 البلقيني وأقره المحقق ابن حجر في فتاواه واوضحه وقال قد سمعته على ذلك السيد السميودي ونقل  
 عبارة السيد المذكور وقد نقل في الاشياء القول بنقض القسمة عن الامام السبكي والجلال  
 السيوطي وقال أفتى به بعض علماء العصر أخذ من كلام الامام الخصاص ثم اعترضهم بأنهم  
 لم يأتوا بكلام الخصاص ثم فصل في المسئلة بين ما اذا كان العطف بين البطون بتم وبين ما اذا كان  
 بالواقف فنقض القسمة في الاول دون الثاني واطال في تقرير ذلك ورد عليه جميع من بعده من العلماء  
 في حواشي الاشياء وغيرها كما قدسني والبري والخير الرمي والحموي وقد بسط المسئلة الامام  
 الخصاص وكذا صاحب الاسعاف وأفتى بذلك أيضاً الخير الرمي في عدة مواضع لكنه غفل عن ذلك  
 في موضع وكذا أفتى بذلك العلامة الشهاب احمد الشافعي الحنفي في فتاواه فنقض القسمة باقراض  
 الطبقة الثانية وقسم على أهل الثالثة قسمة مستأنفة وحرم من كان يستحق من أهل

مطلب مهم في مسئلة  
 نقض القسمة



عن الميت في البطن الاعلى الى ولده من الاسفل ويستحق جميع الوقف جميع البطن الثاني لانه  
 في البطن الثاني يستحق بعموم قوله ثم على أولاد أولادهم ولم يبق حينئذ صورة يحتاج فيها الى انتقال  
 نصيب أحد الى ولده لاستواء أهل البطن في الاستحقاق وقال بعض المحققين من الشافعية وهذا  
 التعليل من الخصاص يقتضي أن كل اى الواقف متعارضان ورجح الثاني لاستحقاقهم بأنفسهم  
 واستحقاقهم في الاول بأبيهم والاستحقاق بالنفس مقدم على الاستحقاق بالاب لان ذلك بلا واسطة  
 وهذا بواسطة وما ليس بواسطة أرجح اه مافى الرسالة لمخضاوتمام الكلام فيها \* (سئل) \*  
 فيما اذا شرط واقف وقف أهلى في كتاب وقته المرتب فيه بين الطبقات بتم شروطها منها أن من  
 مات من ذريته عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته  
 وذوى طبقة من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى فمات رجل منهم عن غير ولد  
 ولا أسفل منه وليس في طبقة أحد من الموقوف عليهم وفي الدرجة التي هي أعلى من درجة المتوفى  
 عنه شقيق والده وعنه لاقه من أهل الوقف المستحقين المتساوون لريعه فلن تنقل حصة المتوفى  
 \* (الجواب) \* تنتقل لعلم المتوفى الشقيق لكونه اقرب اليه \* (ما قول العلماء رضى الله عنهم) \* فيما  
 اذا كان الوقف على الذرية من تباين الطبقات بتم ولم ينص في الشرط على حكم من مات منهم عن  
 غير ولد وحكم الحاكم باختصاص أهل الدرجة العليا بالغلة ومنع أهل السفلى عملا بالترتيب الذي  
 شرطه الواقف ثم مات بعض أهل الوقف عن غير ولد فهل يعود نصيبه الى من في الدرجة العليا دون  
 غيرهم \* (الجواب) \* يعود نصيبه الى من في الدرجة العليا دون غيره والله الموفق ككتبه  
 الفقير عبد الرحمن العمادى عفى عنه الحمد لله نعم يتخص من في الدرجة العليا بغلة الوقف كتبه  
 نجيم الدين الغزى الشافعى عفى عنه الحمد لله وبه تفتى الجواب كذلك في مذهب الامام مالك  
 والله أعلم بما هنالك وكتبه الفقير أبو القاسم المالكي عفى عنه أقول المنصوص عليه عندنا  
 في الاسعاف وغيره أنه اذا سكنت عن حكم من مات عن غير ولد بصرف نصيبه مصرف الغلة اى فيقسم  
 على جميع المستحقين من الغلة كما انه كتحقيقه قربا ثم اعلم أن ما أفتى به المؤلف في هذا السؤال  
 وقبله من بقاء اعتبار الاقربىة حيث فقدت الدرجة موافق لما أفتى به نفسه في مواضع مما حذفت  
 اختصارا ونقل المؤلف مثله عن العلامة الشيخ محمد الخليلي الشافعى في جواب سؤال طويل حاصل  
 السؤال في وقف مرتب بتم على أن من مات من ذرية الواقف عن ولد أو أسفل منه عاد نصيبه لولده  
 أو ولد ولده وان سفل ومن مات عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقة  
 من أهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفى فمات امرأة منهم اسمها صريم عن غير ولد وليس  
 في درجتها أحد ولا فى التي انزل منها أحد وفي الطبقة التي هي فوقها جماعة من المستحقين اقربهم اليها  
 خالتها آمنة وفي الطبقة التي هي أعلى من آمنة جماعة أيضا خالتها اقرب منهم فلن ينتقل نصيبها  
 الجواب ينتقل نصيبها من ربح الوقف لخالتها فقط عملا بقول الواقف الاقرب فالاقرب دون من  
 في درجة خالتها ومن هو أبعد منها وذلك لشرط الواقف الاقربىة في الدرجة وحيث تعذرت  
 الدرجة لفقد هاهنا فبقوله من في درجته فبقى قوله الاقرب فالاقرب فيجب اعماله صوابه عن  
 الالغاء اعمالا لشرط الواقف ما أمكن اذ شروط الواقف كنصوص الشارع في الاعمال كذلك  
 ولو أعطى نصيب المتوفىة عن غير ولد لخالتها التي ليست في درجتها ولمن شارك خالتها في درجتها  
 مع عدم الاقربىة فيهم لا نفينا قوله الاقرب فالاقرب أيضا مع امكان اعماله بتقديم الخالة  
 في الاستحقاق دون بقية من في درجة خالتها ودون من هو أعلى درجة من خالتها المذكورة  
 والترتيب بتم لا يشعر باعطاء من هو أعلى درجة من المتوفى نصيب المتوفى فضلا عن كونه بقية نصيب  
 اذ علو الدرجة ونزولها لا يدخل له في الترتيب بتم مع قوله على أن من مات منهم الخ لا ترى أنه

مطلب لم يوجد في طبقة  
 احد وفي الدرجة الاعلى  
 منها علم شقيق وعم لام  
 مطلب فيما اذا لم ينص الواقف  
 على حكم من مات عن  
 غير ولد

مطلب فيما اذا قال لمن  
 في درجته الاقرب فالاقرب  
 ولم يوجد في الدرجة أحد



مطلب في رد الشربلالي  
على من أفتى بالغاء الاقربية  
حيث فقدت الدرجة  
مطلب اذا لم ينص الواقف  
على حصة الميت تقسم الغلة  
كلها على المستحقين الموجودين  
مطلب من مات بعد طوع  
الغلة فسهمة لورثته  
مطلب الترتيب يتم لا يوجب  
اختصاص الدرجة العليا  
بنصيب من مات عقيما

مطلب تحقيق مهم في مسألة  
ما اذا فقدت الدرجة مع  
اشتراط الاقربية فيها

درجة من ابن الواقف وبنت الواقف ثم قال الشربلالي قلت هذا الجواب خطأ نقلًا وعقلًا أما نقلًا  
فبما قاله الامام الخصاص ان كان الواقف ذكراً حال من يموت منهم وعلى من يرجع سهمهم أمضيها  
على ما شرط من ذلك والانتظار الى من كان موجوداً يوم يقع التقسيم فقسمتنا الغلة بينهم وأسقطنا منهم  
الميت الا أن يكون الميت مات منهم بعد ما طلعت الغلة قبل وقت التقسيم فيكون سهمه ذلك لورثته اذ  
كلام الخصاص فقد صرح بخطأ ذلك الجيب لانه ان كان معتمداً على عدم بيان نصيب الميت لمن يصرف  
في نص الواقف فلا وجه لتخصيصه بنصيب الميت أحد من المستحقين وان كان معتمداً على بيان نقل  
فلا وجود له وأما خطأه عقلاً فانه لا يترجم أحد أن العمل بالترتيب المستفاد من لفظة ثم لا يوجب  
اختصاص الاعلى من المستحقين المتفاوتين درجة علوية وسفلية بنصيب الميت الذي لا فرع له دون  
الادنى درجة لان الترتيب الحاصل في نص هذا الواقف هو منع الفرع المحجوب بأصله لا غير ولا فائز  
بجزء من مستحق هو أسفل درجة بوجود مستحق هو أعلى درجة من نصيب ميت لم يشترط الواقف  
حال نصيبه لانه يرجع الى أصل الغلة والأسفل والاعلى فيها سواء في الاستحقاق وان تفاوتت  
الانصباة وقد نص الواقف على ابطال الترتيب بنصه على صرف نصيب من مات عن غير ولد للاقرب  
فالاقرب الى المتوفى واعلم ان يقول ان الاقرب الى المتوفى مشروط بانتقال نصيبه اليه بوجود مساو له  
في طبقته كأخ وابن عم فنتقي المشروط بانتفاء شرطه ويكون من قبيل الانقطاع فرجعت الى العمل يتم  
واجريت الترتيب الذي ذكرته فنقول في رده الطبقة تكون طبقة استحقاق جعيلة لا طبقة ارث  
نسبية وهنا كذلك قد اشترط الواقف تقديم الاقرب فالاقرب الى المتوفى والاقرب الخلال لابن  
اخته والعم والعمة لابن الاخ هذا حاصل ما ذكره العلامة الشربلالي ومخلصه أن الواقف حيث  
رتب وقته بين الطبقات يتم بشرط عود نصيب من مات عقيماً الى من معه من أهل درجته الاقرب  
فالاقرب منهم ولم يوجد في درجة المتوفى احد يتقل نصيبه الى الاقرب اليه من اى درجة كانت  
ولا يلغى اشتراطه الاقربية وان فقدت الدرجة وهذا موافق لما مر عن الخطلي عن ابن حجر ومخالف  
لما نقله المؤلف عن الجماعة المذكورين من أهل الاتقاء بدمشق الشام واقول أيضاً التحقيق خلاف  
ما أطلقه كل من الفريقين فأقول نحو ما أقول السمعاء \* واجمع حواشي الكلمات جميعاً  
واعلم أن الواقف اذا رتب بين الطبقات الاستحقاقية وجعل كل طبقة حاجبة للتي تليها ثم شرط أن من  
مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته الاقرب فالاقرب في ذلك فقد نسخ  
بهذا الشرط عموم ترتيبه السابق وكان هذا الشرط بمنزلة الاستثناء فكأنه قال ان الواقف محتص بالطبقة  
العليا ثم بالتي تليها وهكذا الا اذا مات أحد عن ولد فنصيبه لولده أو عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته  
فقد أدخل ولد المتوفى أو أهل درجته مع الطبقة العليا في الاستحقاق ناسخاً وعموم ترتيبه السابق  
باستثناءه اللاحق ونظيره قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا تمه الثلث فان كان له اخوة  
فلامه السدس اذ المعنى والله تعالى اعلم فلامه الثلث الا أن يكون له اخوة فاذا اتى أن يكون له اخوة  
كان أهل الثلث المفروض لها عند عدم فرع الميت في مسئلتنا اذا مات ميت لا عن ولد وليس  
في درجته احد لم يكن في كلام الواقف ما يخالف شرطه السابق فيبقى ما شرطه على حاله ويدفع نصيب  
المتوفى المذكور لأهل الطبقة العليا ومن دخل معهم بشرط الواقف ويقسم كما في غلة الوقف ولا يختص  
بذلك النصيب الاقرب الى المتوفى من الدرجة العليا أو غيرها حيث قيد الواقف الاقرب بكونه من أهل  
درجة المتوفى لان الواقف لم يعط نصيب المتوفى لمطلق الاقرب بل لاقرب خاص فاعطاه للاقرب من  
غير درجته تخصيص لكلام الواقف بما ليس فيه فتعين الغاء الاقربية حيث فقدت الدرجة خلافاً  
لما قاله الشربلالي ثم حيث لغت الاقربية ينتقل نصيبه الى جميع المتبناولين من ريع الوقف كما قلنا  
ولا يختص به أهل الطبقة العليا فقط خلافاً لما قاله الجماعة المذكورون لما نقله الشربلالي عن الامام



مطلب اذا قال من مات  
عن غير ولد فنصيبه لمن  
فوقه ولم يوجد فوقه أحد  
رجع نصيبه الى أصل الغلة

الخصاف فيما مر آنفا من أنه يسقط سهم الميت وتقسم الغلة على جميع الموجودين ولما قاله الخصاف  
أيضاً في باب الرجل يجعل أرضه موقوفة على نفسه وولده ونسله اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة  
على ولدي وولد ولدي ونسلي وعقبى ما نسا لوالدي أن يبدأ بالبطن الأعلى منهم ثم الذين يولونهم بطناً بعد  
بطن حتى ينتهي ذلك الى آخر البطن منهم وكلما حدث الموت على أحد من ولدي وولد ولدي وأولادهم  
فنصيبه من دود الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه بطناً بعد بطن وكلما حدث الموت على أحد من ولدي  
وولد ولدي ونسله لم يترك ولداً ولا ولداً ولا ولداً ولا عقباً كان نصيبه راجعاً الى البطن الذي  
فوقهم قال هو على هذا الذي شرط الواقف قلت فان لم يكن بقي منهم أحد قال يرجع ذلك الى أصل  
الغلة ويكون لمن يستحقها اه كلام الخصاف واختصره في الاسعاف بقوله ولو قال وكلما حدث الموت  
على أحد منهم ولم يترك ولداً ولا ولداً ولا عقباً كان نصيبه من راجعاً الى البطن الذي فوقه ومات واحد  
منهم ولم يكن فوقه أحد أو لم يذكر في سهم من يموت عن غير ولد ولا نسل شيئاً يكون نصيبه راجعاً الى أصل  
الغلة وجارياً بغيرها ويكون لمن يستحقها ولا يكون للمساكين منها شيء الا بعد انقراضهم لقوله  
على ولدي ونسلهم أبداً اه واختصره العلائي في الدر المختار حيث قال ولو قال وكل من مات منهم  
عن غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه أحد أو سكنت عنه يكون راجعاً الى أصل الغلة  
لا الفقراء ما دام نسله باقياً اه فهذه النقول صريحة في أنه حيث لم يوجد ما شرطه الواقف في نصيب  
المتوفى يرجع نصيبه الى أصل الغلة كما لو سكنت ولم يبين حال من مات منهم عن غير ولد وتوضيحه أنه  
لو وجد جماعة متناولون في خمس طبقات مثلاً وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات عقباً الى أهل  
الطبقة التي فوقه مات من أهل الطبقة الثانية رجل عقباً فنصيبه لأهل الاولى فان لم يوجد فيها أحد  
فنصيبه لأهل الثالثة والرابعة والخامسة ولا يختص به أهل الثالثة وان كانت هي الأعلى الآن  
وهو نوص في مسئلتنا وهي ما اذا شرط انتقال نصيبه لأهل درجته ولم يوجد فيها أحد لا يختص نصيبه  
أحد دون أحد بل يسقط سهمه وتقسم الغلة بتمامها على المستحقين بقدر أنصبتهم كأن هذا  
المتوفى لم يوجد فيه من ليس في ذلك الغاء للترتيب بين الطبقات المستفاد من أبقوله طبقة بعد طبقة  
لان معنى الترتيب المذكور أن الطبقة العليا تحجب التي تليها سوى أولاد من مات من أهل العليا  
فيشاركون أعمامهم ومن في درجة أعمامهم وكذا الوفاة هؤلاء الأولاد عن أولاد في الطبقة الثالثة  
يشاركون أهل الطبقة الاولى في غلة الوقف بشرط الواقف فغلة الوقف مشتركة بين الجميع  
فكل من كان منهم حياً يؤخذ نصيبه منها ويدفع اليه فان خرجت غلة سنة وكان بعضهم ميتاً  
سقط نصيبه منها وقسمت بتمامها على باقي الأحياء المستحقين الا اذا كان الواقف شرط انتقال نصيب  
ذلك الميت الى أحد فحينئذ ينظر فان كان ذلك الأحد موجوداً دفع اليه نصيب الميت من الغلة وصار  
كأنه لم يميت والابقيت الغلة على حالها وقسمت بتمامها على أهلها الأحياء ولا يقتضي الترتيب بين  
الطبقات دفع نصيب ذلك الميت الى أعلى الطبقات حين عدم من يخلفه في نصيبه اذ لا وجه لترجيحهم  
على بقية المستحقين الذين جعلهم الواقف شركاء معهم في غلة الوقف وان كانوا من الطبقة الثانية  
أو الثالثة ولا يقال يلزم على ذلك أن يأخذ أولاد المتوفى أكثر مما كان يأخذهم ابوههم والواقف  
انما شرط دفع نصيب إياهم اليهم فلو شاركوا أهل الطبقة العليا لم يزد عليهم على إياهم لانا نقول ما خصهم  
من نصيب ذلك المتوفى الذي لم يوجد من يدفع نصيبه اليه انما هو من قبيل الزيادة في الغلة فزاد سهمهم  
بسبب ذلك الا ترى أن غلة الوقف قد تزيد في سنة وقد تنقص في أخرى فاذا كان ابوهم في حياته يبلغ  
سهمه من الغلة عشرة دراهم ثم لما مات كثر ثلث غلة الوقف حتى صار سهمه يبلغ عشرين درهماً  
أما كانت تدفعها لأولاده فكذلك اذا قل من يستحق الغلة وهذا كله توجيه للمنقول ولين  
ذلك يلزمنا بل من ادعى خلاف ذلك وأرجع نصيب المتوفى المذكور الى أعلى الطبقات فقط فان كان

بجود فهمه فقد أوضحنا لك ما يخالفه وإن كان بالنقل عن أحد فليذكره لنا حتى نقابله مع من نقلنا عنه وقد قالوا الخصاص كبير في العلم يقتدي به ونحن نقلنا ما قلنا عن الخصاص الذي أذن عن فضل أهل الوفاق والخلاف وصار عدة أهل المذاهب في مسائل الاوقاف وتبعه صاحب الاسعاف شعر

اولئك آباءى بجفنى بمنزلهم \* اذا جعنا يا جري الجاهل

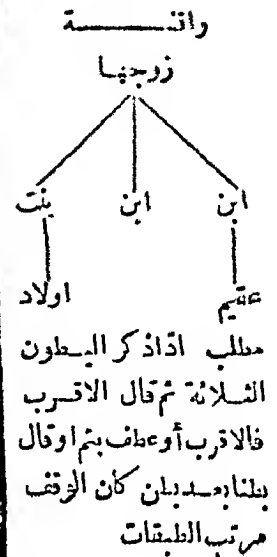
والحاصل أن الوقف اذا كان مرتبة بنهم أو غير مرتبة وقد سكنت الواقف عن نصيب من مات عن غير ولد أو شرط صرفه لأهل درجته أو لغيرهم ولم يوجد المشرط يصرف نصيب المتوفى المذكور إلى مصارف الغلة ولا يصرف إلى الفقراء لوجود الموقوف عليهم لأن الوقف على الاولاد والذرية كما قد مناه عن الاسعاف لكن بقي هنا تحقيق يحصل به نوع توفيق وهو أنه اذا شرط في الدرجة الاقرب فالاقرب فتمارة يقول لمن في درجته الاقرب فالاقرب منهم فهذا الاشك انه جعل الاقرب قيداً في أهل الدرجة فخيت فقدت الدرجة لغت الاقربية لانه اعتبر الاقربية في نوع خاص وهو أهل درجة المتوفى فلا يجوز انما تعممه ومثله لو حذف قوله منهم واقتصر على قوله الاقرب فالاقرب لانه يكون بدلاً عما قبله وتارة يقول يقدم الاقرب فالاقرب والتميز منه أن مراده تقديم الاقرب من أهل الدرجة أيضاً لا مطلقاً ولكن يحتمل أن يراد تقديم الاقرب مطلقاً بقية قطعاً عما قبله بقوله يقدم وكأن الخليلي لحظ هذا المعنى فاعتبر الاقربية عند فقد الدرجة وامكن لا يخفى أن صلة الفعل التفضيل اعنى لفظ الاقرب محذوفة تقدير هانهم والتميز فيها عائداً إلى أهل الدرجة وتارة يقول يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب فقوله في ذلك اشارة إلى أهل الدرجة بمنزلة قوله منهم ويحتمل كونه اشارة إلى النصيب اى يقدم في نصيب المتوفى عن غير ولد الاقرب فالاقرب وكأن الشرع نبأ إلى لحظ هذا المعنى فاعتبر الاقربية حيث فقدت الدرجة لكن لا يخفى أن المراد الاقرب من أهل الدرجة بدليل الصلة المقدرة فان تقدير هانهم اى من أهل الدرجة كما قلنا ولو قدرتهم من أهل الوقف يلزم عليه أنه لو مات أحد وفي درجته جماعة وفي غير خارج اقرب اليه من أهل درجته استحق نصيبه ذلك الرجل الاقرب اليه دون أهل درجته ولم نرأ حدافاً بذلك أصلاً فتمين الغاء اعتبار الاقربية حيث فقدت الدرجة وصرف نصيب المتوفى إلى مصارف غلة الوقف كما سمعت التصريح به ولا يختص به أهل الدرجة العليا خلافاً للمذهب اليه الجماعة المذكورون لانه يخاف للمنفعة قول فان قلت قد أفنى الخير الرمي في فتاواه جماعة تقدم عن الجماعة المذكورين وعمله بقوله لا انقطاع الذي صرحوا بأنه يصرف إلى الاقرب للواقف لانه اقرب أغرضه على الاصح اه فهذا يقتضى أن ما نقلته عن الخصاص وغيره خلاف الاصح فلم يبق لك مستند على دعوائك قلت لم أرأ حدافاً من أهل مذهبنا قال ان المنقطع يصرف إلى الاقرب للواقف وانما قالوا يصرف إلى الفقراء وما ذكره هو مذهب الشافعية وكأنه سبق قلبه في ذلك أو اشتبه عليه مذهب مجتهد غير يؤيده ما ذكره نفسه في فتاواه الخير به حيث قال والمنقطع الوسط فيه خلاف قيل يصرف إلى المساكين وهو المشهور عندنا والمتظافر على السنة علمائنا ثم قال بعد أن طر في جواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الاصح صرفه إلى الفقراء وأما مذهب الشافعي فالمشهور أنه يصرف إلى اقرب الناس إلى الواقف اه ولا يخفى عليك ان مسئلتنا هذه ليست من قسم المنقطع المصطلح عليه لوجود المستحق من أهل الوقف بلص الواقف ولذا قال في الاسعاف يكون نصيبه راجعاً إلى أصل الغلة ولا يكون للمساكين شيئاً الا بعد انقراضهم أى المستحقين لقول الواقف على وادى وتسليمهم ابداً اه والمنقطع انما يكون حيث لم يمكن العمل بشرط الواقف وقد يكون منقطع الاول وصورته ما في الخاتمة لو قال أرضى صدقة موقوفة على من يحدث لى من الولد وليس له ولد يصح هذا الوقف وتقسيم الغلة على الفقراء وإن حدث له ولد بعد التسمية تصرف الغلة التي توجد بعده إلى هذا الولد ثم قال ولو قال أرضى صدقة موقوفة على بنى ولده ابنان أو أكثر فالغلة لهم

مطلب في حكم الوقف المنقطع

مطلب الوقف المنقطع  
ثلاثة أقسام منقطع الاول  
ومنقطع الوسط ومنقطع  
الاخير

وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة فنصفها له والنصف للفقراء الخ قال المال الاول مستطوع  
 الاول في جميع الغلة والثاني في نصفها وأما منقطع الرضا فقد ذكرناه غير مرة وأما منقطع الاستر  
 فهو حيث تنقض الذرية او الجماعة الموقوف عليهم بأعيانهم ويؤول الى الفقراء وقد أخذت هذه  
 المسئلة حقيها من البيان فلنكتب عنها في القلم فذا عن الجسريان \* (سئل) فيما اذا وقف زيد  
 وقته على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولادهم وأولادهم وأولادهم لذكر مثل حظ  
 الاثنين على الشرط والترتيب المعينين أعلاه ومات وتصرف الموقوف عليهم بعدد على وفق شرطه  
 من سبب الطبقة العليا السفلى من مدة مديدة فهل يعمل بما ذكر فلا يعطى لاهل الطبقة السفلى شيء  
 مادام أحد من العليا \* (الجواب) \* يعمل بما ذكر \* (سئل) \* في واقعة اثنتان  
 وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعد على زوجها فلان ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على  
 أولاد أولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه على الذرية الشرعية فماتت الواقفة ثم مات زوجها عن  
 ابنين وبنت ثم مات أحد الابنين عن غير ولد ثم ماتت البنت عن الابن الثاني وعن أولاد فهل يعود نصيبها  
 الى شقيقة أم الى أولادها \* (الجواب) \* حيث رتب الوقف بثم فيعود نصيبها الى شقيقتها ولا  
 يعود الى أولادها مادام شقيقتها موجودة قال في الاسعاف من باب الوقف على الاولاد والاولاد  
 الاولاد ولو ذكر البطون الثلاثة ثم قال على الاقرب فالأقرب أو قال على ولدى ثم على ولد ولدى ثم ثم  
 أو قال بطنا بعد بطن يدها بآباءه الواقف ولا يكون للبطن الاسفل شيء ما بقي من البطن الاعلى أحدا  
 ومثله في الخاتمة من باب الوقف على الاولاد والاقرباء ومثله في الخلاصة والبرازية وقد أجاب العلامة  
 الخير الرمي عن مثل هذا بقوله لا يثنى الاولاد والاولاد الواقف مادام أحد من أولاد الواقف ذكرا كان  
 أو أنثى لترتيب الاستحقاق بثم مؤكدا بقوله الطبقة العليا تحجب السفلى الخ والمسئلة أيضا في  
 فتاوى الحنفية في موضعين (سئل) فيما اذا وقف شخص وقفا من مضمونه ما قلناه ان الوقت  
 المذكور تجرى اجوره ومنافعه على السادة الاشراف بنى ابى الحسن الحسيني وعلى أولادهم وذريتهم  
 من اولاد القلعة ووردون اولاد البطون والآن مات شخص من ذرية الواقف عن غير ولد وله اخت  
 شقيقة وبقيت مستحقى منافع الوقف المذكور من الذرية المذكورة فهل حصه الميت المذكور تعود  
 على اخته المذكورة وعليها وعلى بقية الذرية الموجودين يومئذ من أهل الوقف حيث اطلق  
 الواقف ولم يتعرض لذكر من مات عن غير ولد وما حكم الله تعالى في ذلك أقوتونا \* (الجواب) الحمد لله  
 نقسم غلة هذا الوقف بعد موت المذكور بين جميع مستحقى الوقف من أولاد الظهور بالسوية ولا يختص  
 بها أحد دون أحد واخت الميت تأخذ أسوة واحد منهم والحالة هذه والله اعلم ككتبه الفقير  
 بحبي الهنسي الحنفى عفى عنه الحمد لله ما أجاب به مولانا هو الجواب كسبه أحمد بن يونس النشاري  
 الشافعي الحمد لله الجواب كما مولانا أجاب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب كسبه الفقير أحمد  
 ابن علي الوفاي الحنبلي عفى عنه في واقفة وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده  
 وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده ونسله وعقبه للذكر مثل حظ الاثنين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل  
 كل من له استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من بدلى به حيث لم يشترط الترتيب أجاب  
 نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قوتهم وكمثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده من فتاوى  
 العلامة خير الدين الرمي \* (سئل) \* فيما اذا شرط واقف وقف اهلي أن من مات من  
 الموقوف عليهم عن غير ولد عادته يه من ريع الوقف الى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل  
 الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب الى المتوفى ثم مات الآن شخص من الموقوف عليهم عن غير ولد  
 وترك اما حلاما من عمه العصبة الذي هو من جلة الموقوف عليهم ثم وضعت الحامل بتابعه من  
 موت الشخص المزبور ومن طالع الغلة وليس في درجة الشخص أقرب اليه من اخته المزبورة التي

مطلب في الوقت المرتب  
 بين



مطلب اذا لم يرتب بين  
 البطون تقسم الغلة بين  
 الجميع بالسوية

مطلب مات وفي درجته  
 رجل ولد بعد شهر

كانت جلا حين موته فهل يعود نصيبه لاخته المزابرة دون غيرها \* (الجواب) \* نعم  
 حيث كان الحال ما ذكر \* (سئل) \* في وقف آخر مشروط فيه كما ذكر قبله فئات من الموقوف  
 عليهم امر أو ليس في درجته وذوي طبقته مساوي جماعة من الذرية الموقوف عليهم غير متساولين لحجهم  
 بأصولهم والكل في القرب اليها سواء فبعضهم أولاد بنت عم أمها والبعض أولاد ابن عمه أمها والبعض  
 أولاد بنت عمه أمها والبعض بنت ابن عم أمها ولها خال من أهل الوقف المتساولين من أهل طبقة أعلى  
 من طبقته ابن عمه أن نصيبها من ريع الوقف ينتقل إليه دون أهل طبقته المذكورين فلن ينتقل نصيبها من  
 ريع الوقف \* (الجواب) \* ينتقل إلى من هو في درجته وذوي طبقته لا يقدم أحد منهم حيث  
 كانوا في القرب سواء علا بشرط الواقف ولا شيء للخال من ذلك حيث كان الحال ما ذكر (سئل)  
 فيما إذا وقف زيد وقفه منجزا على ابنه محمد ثم من بعده على ابنته حامدة وعلى من سيحدث لمحمد من  
 الأولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم وسم على أن من مات منهم عن ولد فقصيبه لولده إلى آخر ما ذكر  
 في كتاب وقفه فإذا انقضىوا بأجمعهم عاد وقفا على من يوجد من أولاد الواقف وأنسا لهم والحكم فيهم  
 كالحكم في أولاد محمد ومات الواقف وابنه محمد وانقضت ذرية محمد والموجود الآن من ذرية  
 الواقف ولدا ابنه هما أحمد وأبو الصفاء وابنا بنت ابن الواقف هما درويش وسليمان فهل تنتقل غلة  
 الوقف لولدي ابن الواقف أحمد وأبي الصفاء دون درويش وسليمان \* (الجواب) \* ينتقل لأحمد  
 وأبي الصفاء دون درويش وسليمان عملا بقول الواقف الحكم فيهم كالحكم في أولاد محمد وأولاد محمد  
 الوقف فيهم مرتب فينتقل حكم الترتيب الذي فيهم إلى أولاد الواقف والحالة هذه والله أعلم أقول  
 لقائل أن يقول بانتقال الغلة إلى جميع الأربعة الموجودين من ابني ابنه وابني بنت ابنه المذكورين  
 عملا بقول الواقف عاد وقفا على من يوجد الخ فإن لفظة من عامة تشمل الجميع والترتيب إنما يعتبر بعد  
 الدخول في الوقف لأن المرتب لا بد له من مرتب عليه والأربعة المذكورون هم الذين وجدوا عند  
 انقراض أولاد محمد فيعود الوقف عليهم وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ويعتبر فيهم الترتيب المستفاد  
 من كلمة ثم العاطفة والعطف إنما يكون بعد المعطوف عليه فيدخل الأربعة المذكورون في الوقف  
 ثم أولادهم من بعدهم ثم وسم فيتحقق الترتيب بعد دخولهم أم قبله فلا يتحقق ولعل المؤلف لحظ المعنى  
 الحاصل من العطف ثم وهو تقديم كل طبقة عليا على التي تليها فانه حكم العطف ثم فقوله الواقف  
 والحكم فيهم الخ معناه أنه يعتبر فيهم ذلك التقديم ورأيت في فتاوى الشهاب أحمد الدرمي الكبير  
 الشافعي سؤالا حاصله في وقف على أولاد الظهور مرتبا ثم وعند انقراضهم فعلى أولاد البنات ثم على  
 أولادهم ثم وسم على الشرط والترتيب فئات أولاد الظهور ووجد من أولاد البنات جماعة مختلفو  
 الدرجات فأجاب بانتقال الوقف إلى أقرب الدرجات إلى الواقف وهذا مؤيد لما أجاب به المؤلف فتأمل  
 \* (سئل) \* فيما إذا وقف رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على  
 أولاد أولاد أولاده ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكور على أن من مات منهم عن غير  
 ولد ولا نسل ولا عقب يرجع نصيبه إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته ثم على جهة بر متصلة فئات  
 الواقف وأولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وانحصر ريع الوقف في جماعة من النسل  
 والعقب من ذرية الواقف ومات امرأتان من النسل في حياة أختيهما عن أولاد فهل يدخل أولادهما  
 في النسل ويستحقون في ريع الوقف \* (الجواب) \* نعم قال في الاسعاف النسل الولد وولد  
 الولد أبدا ما تناسلوا ذكرًا أو أنثى اه والله أعلم أقول هذا الجواب يحتاج إلى بيان  
 زائد فلا بأس بإيراده على عادتنا في هذا الكتاب من الاتحاف بفرائد القوائد وهو أن دخول أولاد  
 المرأتين المذكورتين مبني على مسئلتين قد طال فيهما الجدل وكثرا القيل والقال أما المسئلة

مطلب إذا استوى أهل  
 الدرجة قريبا تشاركوا  
 وقدموا على الأقرب من  
 غير الدرجة

مطلب إذا قال فإذا انقضىوا  
 فعلى من يوجد من أولاد  
 الواقف ووجد جماعة  
 مختلفو الدرجات

مطلب فيما اذا شرط نصيب  
المتوفى عن غير ولد وسكت  
عن نصيب المتوفى عن ولد

الاولى ففى ما اذا شرط الواقف فى الوقف المرتب انتقال نصيب من مات عن غير ولد الى من فى  
درجته وسكت عن نصيب من مات عن ولد كما هو الواقع فى هذا السؤال فهل ينتقل نصيب المتوفى  
عن ولدا الى ولده أم لا وقع نظيره فى الفتاوى الخيرية فأجاب بقوله لا شئ لا لولد ولا لولد الواقف مادام  
واحد من أولاد الواقف ذكر كما كان وان شئ لترتيب الاستحقاق بنهم مؤ كداله بقوله الطبقة العليا منهم  
تجب الطبقة السفلى ولا ينافسه قوله على أن من مات منهم عن غير ولد الخ كما لا يخفى وكتب الشيخ  
شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المفتون بغزة جوابي كذلك هذا وقد أفق برهان الدين  
الطرابلسي الخ في مثله باستحقاق أولاد الميت مع وجود من بقى من أولاد الواقف قال لمفهوم  
القبض المسكون عن تنجيه بعلو ميته أو لغزلة الكاتب عنه ولضرورة انحصار غلة الوقف فى ذرية  
الواقف ما بقى منهم أحد اه ولا يخفى ما فى ذلك لما علم أن المفاهيم غير معمول بها عندنا على تقدير أن  
استحقاق أولاد الميت هو المفهوم وليس ذلك فى الحقيقة هو المفهوم اذ مفهومه أن الاستحقاق عند  
الاولاد لا يكون لمن فى درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لاولاده والاصل عدم الغزلة وضرورة  
انحصار غلة الوقف فى ذرية الواقف ما بقى منهم أحد لا يلزم منها استحقاق أولاد ولد الواقف مع أولاده  
اصلها كما هو ظاهر ثم رأيت شيخ الاسلام زكرياء الشافعي الانصاري أفق بما اقتبت فى واقعين والله  
لا يرجع استحقاق الميت الى أولاده مع ما ذكر قال وان أفق به اى يرجوع الاستحقاق لاولاد الميت  
الشيخ ولدى الدين العراقي رحمه الله تعالى علامه مفهوم الشرط اذ مفهومه أن الاستحقاق عند وجود  
الاولاد لا يكون لمن فى درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لاولاده بل يرجع استحقاق الميت لآخيه  
لا لشرط الواقف بل لكون الوقف منقطع الوسط وأخوه أقرب الناس الى الواقف اه وقد أفق مولانا  
الشيخ أحمد شهاب الدين الرملي الانصاري الشافعي بمثل ما أفق به الشيخ ولدى الدين العراقي والله  
أعلم اه ما فى الفتاوى الخيرية ولا يخفى عليك ما فى ذلك أم لا قولنا فقوله ان المفاهيم غير معمول بها عندنا  
فانه لا يعمل بها فى النصوص لا فى كلام الناس كيف وقد صرحوا بأن مفاهيم الكتب حجة  
وهو نفسه قد صرح بذلك أيضا فى موضع آخر وقولاهم شرط الواقف كنص الشارع لا يخرج عنه كونه  
من كلام الناس فيعمل بفهمه والالزم أنه لو قال وقفت على أولادى الذكور مثلا لن يلقى مفهوم  
تقييده بالذكور ويحكم بشاركة الاناث معهم لدخولهن فى لفظ الاولاد وكذا يلزم أن يلقى تقييده  
أنه قال نصيب العقيم الى أهل درجته وغير ذلك من المحذورات التى لم يقل بها أحد وأما ثانياً فقوله  
اذ مفهومه الخ فنقول هو كذلك لكن قد صرحوا بأن غرض الواقف يصلح مخصوصا وهما لشرط  
انتقال نصيب المتوفى عن غير ولد الى أهل درجته علم أن غرضه انتقال نصيب المتوفى عن ولدا الى ولده  
لانه الموافق لا غرض الواقفين ولذا ترى عاتمهم بصرح به فيحمل المفهوم عليه وان احتمل غيره احتمالا  
بعيد الان الحيل على أقرب احتملات أولى فعلم أن ما أفق به صاحب الاسعاف البرهان الطرابلسي  
والشيخ ولدى الدين العراقي والشهاب أحمد الرملي الشافعي هو الاظهر وبمثل أفق الثمرات شى صاحب  
التنوير وقد رأيت تأليفا مستقلا فى هذه المسئلة لله لامة ابن حجر المكي الشافعي سماه بسوابغ المدد  
فى العمل بفهم قول الواقف من مات عن غير ولد أفق فيه بما قاله الولي العراقي وقال وبه صرح  
الرويانى فى بحره ووالده واتفقهما الاذرى وأفق به الامام السبكي والولي أبو زرعة والبقينى وغيرهم  
ورد على شيخه القاضى ذكر ياو أطال فى ذلك وأطاب فراجعهم فانفاق هؤلاء الائمة مؤيد لما أفق به  
البرهان الطرابلسي نعم رأيت فى كتاب الامام الخصاص فى باب الرجل يجعل أرضه وقفاً على رجل  
بعينه مسئلة تؤيد ما أفق به الخير الرملي وهى اذا وقف أرضه على فلان وفلان ومن بعدهما على  
المساكين على أن من مات منهم ما لم يترك ولداً كان نصيبه للباقي منهما فمات أحدهما وترك ولداً يرجع  
نصيبه للفقراء للباقي منهما لان شرطه أن لا يترك ولداً ولا لولد الميت لان الواقف لم يجعل ذلك لولد

مطلب فى قولهم ان المفاهيم  
غير معمول بها عندنا

الميت اه ملخصا فلم يعتبر منه قول الواقف فمن مات منهم ما لم يترك ولدا الخ اذ لو اعتبر به لا عطي  
 نصيب الميت لولده لكن قد يفرق بين المسئلتين بأن الاولاد في مسألة الخصاص ليسوا من أهل الوقف  
 أصلا لان الوقف بعد فلان وفلان المذكورين يستحقه المساكين فلذا ألغى المفهوم اذ يلزم من  
 اعتباره الغاء شرط الواقف وادخال من ليس من أهل الوقف في الوقف بخلاف مسئلتنا فان الاولاد  
 فيها من أهل الوقف بنص الواقف فلا يلزم من اعتبار مفهوم كلامه شيء من المحذورين بل في اعتباره  
 اعمال غرضه كما قررنا ولو كان غرضه انتقال نصيب الميت لمن في درجته وان كان له ولد كما أفتى به  
 في الخيرية لم يقيد بقوله من مات عن غير ولد بل كان يقول من مات مطلقا هذا ما ظهرا فهمي السقيم  
 وفوق كل ذي علم عليم \* وأما المسئلة الثانية فهي أنه هل يدخل أولاد البنات في النسل والعقب وكذا  
 هل يدخلون في نحو الاولاد والذرية وقد كنت عزم على أن اضع فيها رسالة لما وقع فيها من  
 الاضطراب فاستغنيت عن ذلك بما أحترره هنا فأقول قد ذكر هذه المسئلة الامام الطرسوسي  
 في أنفع الوسائل ثم قال بعد ما أطال في النقول ما حاصله ان في دخول أولاد البنات في لفظ الاولاد  
 وأولاد الاولاد اختلاف الرواية ففي رواية الخصاص وحلال يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون  
 وعليه الفتوى وكذا في دخولهم في لفظ الذرية والنسل والعقب اختلاف الرواية وفي التجريد  
 لا كرماني وكذا لفظ الآل والجنس وأهل البيت الحكم فيهم واحد ولا يدخل أولاد البنات قال  
 ونظمت ذلك في بيتين وهما

آل وأهل وأولاد كذا عقب \* نسل وجنس كذا ذرية حصروا  
 فلا دخول لأولاد البنات فقل \* فيما ذكرت فقد تم الذي ذكرنا

قال ورأيت بعض الناس يقول انه اذا قال على أولادى وأولادى وأولادى وأولادى وأولادى  
 ان أولاد البنات يدخلون حينئذ من غير أن يقول في المسئلة روايتان وليس الامر كذلك فان تعليل  
 الاصحاب بركة ذلك ولو ذكر عشرة بطون على ظاهر الرواية لانهم جعلوا المانع من دخولهم كونهم  
 منسوبين الى آبائهم دون أمتهم اه ملخصا وذكر العلامة البيري في قاعدة الاصل في الكلام  
 الحقيقة أن الذي عليه غالب المشايخ أن الذرية والنسل خاص بأولاد الابناء دون أولاد البنات وعليه  
 الفتوى وأنه اختلف هل يدخل ولد البنت في قوله على ولدى وولد ولدى قال في المحيط لا يدخلون في  
 ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانهم ينسبون الى الاب لا الى الام واعتمده في التجنيس وكذا اعتمده  
 المتأخرون منهم الشيخ فاهم الحنفى وقال وهو الذي يقتضيه وأما ما قاله ابن كمال باشا والشيخ  
 عبد البر بن النجدة فهو بحث منهما ولا يعول عليه عند المقابلة لما قاله نقلة المذهب بل ولا يسوغ  
 لاحد الاخذ به لان المقر عند المشايخ أنه متى اختلف في مسألة فالعبرة لما قاله الاكثر والاكثر  
 على عدم الدخول وما قاله الخصاص مخالف لظاهر الرواية الآن عند انقراض أولاد الاولاد  
 يبقى بدخول اولاد البنات كما في خزائن الاكل ووقف حلال اه ملخصا لكن في الخاتمة ما ملخصه  
 لو قال على ولدى فالغلة لولد الصلب ذكر أو أنثى لان اسم الولد مأخوذ من الولادة والولادة موجودة  
 في الذكر والأنثى فان لم يكن له وقت الوقف ولد أصليه وله ولد ابن فالغلة له دون من دونه من البطون ولا  
 يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ حلال وذكر الخصاص عن محمد انه يدخل أيضا والصحيح  
 ظاهر الرواية لان أولاد البنات ينسبون الى آبائهم لا الى آبائهم بخلاف ولد الابن وذكر في السير  
 ما يوافق ظاهر الرواية فيما لو قال أهل الحرب آمنونا على أولادنا ان أولاد البنات ليسوا بأولادهم  
 ولو قال صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى يدخل ولده لصلبه وأولاد بنيه ولا يتقدم ولد الصلب لانه  
 سوى بينهم وهل يدخل فيه ولد البنت قال حلال نعم وقال على الرازي اذ وقف على ولده وولد ولده  
 لا يدخل ولد البنت ولو قال على أولادى وأولادهم يدخل ولد البنت والصحيح قول حلال لان اسم ولد

مطلب في تحقيق مسألة  
 دخول أولاد البنات  
 في الوقف على الاولاد  
 والنسل والعقب والذرية

مطلب متى اختلف في  
 مسألة فالعبرة لما قاله الاكثر

الولد كما يتناول أولاد البنين يتناول أولاد البنات فانه ذكر في السير اذا قال أهل الحرب آمنونا على  
أولاد أولادنا يدخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات قال شمس الأئمة السرخسي لان ولد الولد اسم  
لمن ولده ولده وابنته ولده فمن ولده ابنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال علي ولدي فان ولد  
البنات لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولدا لابن لانه ينسب اليه عرفا وعن  
محمد بن ولد الولد يتناول ولد البنات عند أصحابنا اه ما في الخاتمة لمخضا ومثله في الاسعاف ومقتضى  
ما نقله عن شمس الأئمة انه اذا اتى بالبطن الثاني كتبه على أولادى وأولاد أولادى لا خلاف في  
دخول أولاد البنات وانما الخلاف فيما اذا اقتصر على البطن الاول وبه صرح في الذخيرة حيث قال  
والجواب في الوقف على قول شمس الأئمة اذا وقف على أولاد أولاد فلان دخل أولاد البنات رواية  
واحدة اه لكن ذكر الطرسوسي عن كثير من كتب المذهب التصريح بأن ظاهر الرواية عدم  
الدخول في ذلك وعبرة ابن الشحنة في شرح الوهبانية هكذا قلت نقل صاحب الذخيرة عن شمس  
الأئمة اذا وقف على أولاد أولاد فلان يدخل تحت الوقف أولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن  
السعدي والشيخ الامام شيخ الاسلام أن هذه المسئلة على الرويتين وكذا ذكر الخصاص رواية  
الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل ذلك ابو حنيفة وابو يوسف وقد انضم الى ذلك أن الناس في  
هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه علمهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما  
قدمناه اه كلام ابن الشحنة واقره عليه الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية وكذا ابن نجيم في رسالة  
ألفها في هذه المسئلة والشيخ خير الدين في فتاواه عقب فتوى اخرى بخلافها قال فيها في المسئلة  
اختلاف تصحيح وترجيح القول بعدم الدخول بكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه أصل المذهب  
خصوصا في اكثر الكتب أن المفتي به عدم الدخول اه وفي فتاوى العلامة أحمد الشاذلي ملأه ورد  
على سؤال في أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد أولاد اولاد اولادهم وعقبهم أم لا يدخلون  
فذكرت ذلك القاضي القضاة نور الدين الطرابلسي فخرج الى ما اختاره الخصاص من الدخول فقلت له  
ان الفتوى بخلاف ما اختاره ككما نص عليه في أنفع الوسائل وغيره وتقدمت المحاوره يستأنفه  
في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتيبهم القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاره  
الخصاص فينبغي الاقتناء بما اختاره مع التنصيص على اختياره والله الموفق اه والحاصل من هذا كله  
أن في دخول أولاد البنات اختلاف الرواية وظاهر الرواية عدم الدخول وهو المفتي به مطلقا  
سواء كان بلفظ الجمع كأولادى أو باللفظ المشترك بين المفرد والجمع كولدى وسواء اقتصر على  
البطن الاول كما مثلنا أو ذكر البطن الثاني مضافا الى البطن الاول المضاف الى الضمير العائد  
على الواقف كولدى وأولاد أولادى أو العائد على الاولاد كولدى وأولادهم على ما في اكثر  
الكتب وأما على ما قاله الخصاص فانهم يدخلون في جميع ما ذكره على ما قاله على الرازي ان ذكر البطن  
الثاني باللفظ المشترك المضاف الى ضمير الواقف كولدى وولد ولدي لا يدخلون وان ذكره بلفظ الجمع  
المضاف الى ضمير الاولاد كأولادى وأولاد أولادهم دخلوا وعلى ما قاله شمس الأئمة السرخسي  
لا يدخلون في البطن الاول رواية واحدة وانما الخلاف في البطن الثاني مطلقا وظاهر الرواية  
الدخول وهو اختبار قول هلال بن يحيى تليذا الامام محمد وصحبه في الخاتمة مستدلا بما في السير وقد  
قالوا ان الامام قاضيان من أجل من يعتمد على تصحيحه لانه فقيه النفس وقالوا أيضا ان السير  
الكبير للامام محمد هو أحد الكتب الستة التي هي كتب ظاهر الرواية التي صنفها الامام محمد والسير  
النكبير آخرها تصنيفا فيه هو الذي استقر عليه الحال لا يقال ان ما ذكره في السير من دخول أولاد  
البنات في أولاد الاولاد انما هو في الامان قد دخلوا للاحتياط بخلاف الوقف لاننا نقول ليست هذه  
هي العلة بل العلة ما ذكره الامام السرخسي من تناول اللفظ له حقيقة ولو كانت العلة الاحتياط



لدخلوا أيضا في أولادى أعنى البطن الأول مع أنهم لا يدخلون فيه. كما رُفِعَ علم أن دخولهم لتناول  
اللفظ لهم حقيقة وإنى لا يجب من القول بعدم الدخول فإن الوالد أصله من الولادة ويتصف بها كل من  
الاب والام وإذ لك سمي والدین ولكن حقيقة الولادة إنما هي من الأم فكما يكون الولد واد إليه كذلك  
يكون ولد الأم بل هي أحق بذلك لما قلنا فأولاد الشخص كل من واده من ذكر أو أنثى ويدخل فيه  
وإدائه لكونه ينسب إليه وإن لم يكن مولودا له بخلاف ولد بنته لانتفاء الولادة والنسبة دليله قوله  
تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإنه للذكر وروايات من أولاد الصلب  
وأولاد الابن دون أولاد البنت فإذا كان كل من ولد رجل أو امرأة يسمى واده حقيقة ذكر أو  
أنثى فكذلك كل من ولد لهذا الولد يسمى واده كذلك فدخل في قوله أولاد أولادى كل من أولاد  
الابناء وأولاد البنات حقيقة إذ لا شك أن البنت من أولاده فولادها واد واده حقيقة وكون ولدها  
ينسب لآبائه لآلها ولا يسيها لا يخرجها عن كونه يسمى وادها والالزم أن لا يدخل في الوقف على  
أولادها فعلم أن الوجه الوجهة دخولهم فيه بخلاف كاذب إليه هلال والخصاف اللذان عليهما  
المعول في مسائل الأوفاف وتبعهما صاحب الاسعاف وصرح به الامام محمد في السير الذى هو آخر  
كتب ظاهر الرواية تصنيفا ومشى عليه شمس الأئمة السرخسي الذى أملى المبسوط من صدوره في عدة  
مجلدات وهو محبوب في البر وناهيك به من امام وقد صححه فقيه النفس قاضيان ولا سيما وقد انضم  
الى ذلك عرف الناس وعلمهم عليه قديما وحديثا حتى لو فرضنا أنه لا رواية في الدخول أصلا ينبغي أن  
يفتى بالدخول لما في الاشباه عن فتح القدير ان كلام الواقفين يحمل على متعارفهم ومعلوم أن العرف  
واختلاف الزمان معتبر في تغير بعض الاحكام ولهذا كثيرا ما تراهم يقولون في بعض خلافات  
اصحاب الامام له ان هذا اختلاف عصر وزمان لا دليل وبرهان وفطره لو حالف لا يتعدى فالغداة  
في عرفهم من الضحوة وفي عرفنا من الزوال فليس في حل اليمين على عرفنا مخالفة لاصل المذهب وكذا  
في كثير من المسائل وتقدم في صدر الكتاب عن القنية وغيرها أنه ليس للمقتى ولللقاضي أن يحكما  
على ظاهر المذهب ويتركوا العرف اى فيما لا يخالف النص كما ذكرنا هناك والعرف في مسئلتنا موافق  
لنص القرآن العظيم كما نلونا ولوضع اللغة كما ذكرنا ولظاهر الرواية كما نلنا ويدل على أن عرف الناس  
كذلك انهم لو أرادوا اخراج أولاد البنات من الوقف يقولون على أولاد الصلب ونحو ذلك فلا جرم  
أن قاضى القضاة نور الدين الطرابلسي جرح الى رواية الدخول ووافقه العلامة الشلبى وابن  
الشنينة وابن نجيم وغيرهم من المتأخرين ولما قصر العلامة الطرسوسى والعلامة البيهقي نظرهما على  
مجرد الرواية قالاما قالوا ولو لحظا ما قلنا ما خالفاه لان ما استندا اليه من النقول مبني على ما ذالم  
يعارف خلافه لما قلنا ولما في جامع الفصولين من أن مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف الى المتعارف  
اه وظاهره ولو كان مخالفا لاصل اللغة وهو ظاهر لانا لو قلنا كلامه على اللغة وخالفنا عرفه لكان  
ألزمنا به ما يقصده كالأوصى اصهره مثلا وفي عرفه أن الصهر اسم لزوج البنت ونحوها من  
محارمه مع أن الصهر في عرف اللغويين والفقهاء كل ذى رحم محرم من عرسه فلو قلنا الصهر عليه  
لزم دفع المال الى غير من أراد الموصى ومثله الوقف وفي الخاتمة ولو قال وقفت على وادى ونسبلى  
وله ولد وولد ولد دخلوا في الوقف لان النسل يشتمل القريب والبعيد القريب بحقيقته والبعيد  
بحكم العرف الخ فانظر كيف أدخل بالعرف ما لم يدخل في حقيقة اللفظ فعلم أن ما قلناه  
انه ظاهر الرواية المقتضى لا يخالف ما قلناه والذي يغلب على ظنى أن هذا هو الحق ولا نزاع لاحد فيه  
بل يقبله ويرضيه كل فقيه نبيه فاعظم هذا التحري الذى لا تكاد يجده في غير هذا الكتاب والله  
أعلم بالصواب وحيث أننا نبذل لاصلة ما ذكره المؤلف من هذه المسائل وزدنا عليه ما هو أنفع  
الوسائل من درر القلائد وفرائد الفوائد وأتينا منها بأسمائها وحزنا منها أجل مهماتها فليكن

في هذا القدر كفاية لذوي الدراية والمجد لله رب العالمين

المباب الثاني في احكام استحقاق اهل الوقف واصحاب الوظائف واحكام بيع الوقف وبيع  
انقاضه واشجاره وقسمته وغصبه واجارته وأجرته ومساقاة أشجاره وعماره وسكناه وأرباب  
الشعائر وغير ذلك

\*(سئل)\* فيما اذا كان زيد وظيفة في وقف متصرف فيها بما عليها من المعلوم المعين  
بوجوب مستندات بيده بطريق التلقين عن أبيه وجده المتصرفين قبله بذلك مدة تزيد على خمسين سنة  
بلا معارض ولا منازع قام ناظر الوقف الآن بعارضه في ذلك متعللاً بأن براءة أبيه ليس فيها ذكر  
المعلوم المذكور بل فيها أربع عنائنة لا يعرف هل يعمل بالتصرف القديم الموافق للشرع القويم  
ولا عبرة بتعلله \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* فيما اذا وقف زيد مسجد او وقف له وقفاً  
وشرط ما فضل من مصلحته لذريته ثم بعد مدة وقف مكاناً آخر على المسجد وشرط ما فضل من ريعه  
لأعلى الطبقات من ذريته وله ذرية مختلفون في الطبقات فاحتاج المكان المزبور الى عمارة زادت  
على ريعه في سنة ويريد المتولي أخذ الزائد من بقية وقف المسجد الأول وصرفه في عمارة الثاني  
مع اختلاف الجهة التي وقف الفاضل عليها والذين شرط فاضل ريع الوقف الأول عليهم لا يرضون  
بذلك فهل حيث اختلفت الجهة واتحد الواقف لا يجوز له صرفه الى ذلك \*(الجواب)\* نعم  
كافي البرازية وغيره والمسئلة في الدرر والتنوير من الوقف \*(سئل)\* في رجل باع حصة  
معلومة من دار معلومة من زيد بمن معلوم قبضه ثم ادعى أن المبيع وقف عليه فهل لا تسمع دعواه  
\*(الجواب)\* لا تسمع دعواه الوقف بعد اقامه على البيع اقول أفق بذلك الخبر المسمى  
وفي المسئلة اختلاف تصحيح وتنصيل مبين في الخبرية وغيره وفي الدرر المختار في مسائل شتى آخر الكتاب  
أنها تقبل على الاصح خلافاً لما صوّبه الزيلعي اهـ وكتب في حاشيتي رد المحتار على قوله تقبل على  
الاصح وبه أخذ الصدر الشهيد وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البيعة لكلاً لأن أخذ به تناقضاً  
وبه أي بالقول نأخذ وهو الاصح عماديه تقبل البيعة وان لم تصح الدعوى خلاصة وبرازية وصححه  
في كثير من الفتاوى وقده في البحر بما اذا برهن انه وقف بمحمكوم بلزومه والا فلا لان مجرد الوقف  
لا يزيل الملك ومثله في فتح القدير وهو تفصيل حسن ينبغي أن يعول عليه افاد في المخ فالتفتي به  
أن الملك يزول بمجرد قوله وقف اهـ ما كتبه اي أن التفصيل المذكور انما يحسن على خلاف التفتي  
به والله اعلم وفي الفتاوى الخيرية أيضاً أجاب لا تسمع دعواه ولكن اذا أقام البيعة اخذت في قبولها  
والاصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلاوه بأن الوقف حق الله تعالى فتسمع فيه  
البيعة بدون الدعوى وفرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح  
ما قد مناه الله الاصح واذا ثبت كونه وقفاً وجبت الاجرة له في تلك المدة لان منافع الوقف مضمونة على  
المفتي به والله اعلم اهـ وقوله وجبت الاجرة له اي وجبت اجرة مثل الوقف على المشتري وان كانت سكاه  
بتأويل ملك لان عدم لزوم الاجرة في السكنى بتأويل الملك انما هو في المعتد للاستغلال لا في الوقف كما  
يأتي وما في الاسماء عليه من عدم لزوم الشاري الاجرة في الوقف ضعيف والمعتد ما مر كما صرح به  
في البحر فقد برئتم اعلم أن قبول البيعة متبدياً اذا كان الشاهدان لم يؤخر اشهادهم ما بعد العلم بالبيع فلو  
اخرها بلا عذر لم تقبل لنفسههما بالتأخير كما أفق به المؤلف في كتاب الشهادات أخذاً بما في الاشياء  
وغيرها من أن شاهد الحسبة اذا أخر شهادته بلا عذر شرعي مع تمكنه من ادائها لا تقبل شهادته \*(سئل)\*  
فمن اشترى داراً من زيد بمن معلوم مقبوض ثم مات البائع عن أولاد وتركه وظاهر أن البائع وقف  
الدار على أولاده وذريته وفقاً صحيحاً وجب كتاب وقعه الثابت المضمون ويريد المشتري الدعوى  
بذلك على أولاد البائع نظار الوقف واقامة بيعة شرعية تشهد بالوقف والرجوع بالنظر في التركة المزورة

مطلب بعمل بتصرفه  
في الوظيفة بعد علمه من  
القديم

مطلب اتحد الواقف  
واختلفت الجهة لا يصرف  
فاضل ريع احدهما الى  
الآخر

مطلب لا تسمع دعواه بعد  
البيع انه وقف عليه

مطلب اذا ظهرت الدار  
وقفاً وجب على الشاري  
أجرتها

مطلب اشترى داراً ثم ظهر  
أنها وقف له المدعى بذلك

فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم ولو ادعى المشتري على بائعه أن الأرض التي بيعت له وقف على كذا تنسبل وينتقض البيع عند النقص أبي جعفر قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ وقيل لا تقبل والاول أصح كما في الأصول العمادية وفي الخلاصة تقبل وان لم تصح الدعوى وهو المختار اهـ معين المتي من الوقف وتدأفتي بذلك العلامة الخير الرمي "تدوى مقعلة فراجعها في باب الوقف من فتاواه أقول حاصل ما في الخبرية قبل آخر الوقف فهو كراس ونصف نقلا عن عدة كتب أن دعوى المشتري تسع على البائع أن كان هو المتولي والافعلي المتولي وان لم يكن له متولي فالقاضي ينصب متوليا فيحاصمه ويثبت الوقفية ويسترد الثمن من بائعه اهـ وظاهره أن الذي يقسم اليه على الوقف هو المشتري في وجه المتولي وهو الذي يفيد ما في الخبرية عن المحيط ولكن فيها عن فتاوى التبيين والنسفية ما يدل على العكس والظاهر هو الاول فتدبر \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد أرض حاملة لغراس فباعها مع الغراس من عمره بثمان معلوم مقبوض ثم ادعى المشتري الآن أن الأرض والغراس وقف على جهة كذا والبائع ينكر فهل يملك المشتري هذه الخصومة \* (الجواب) \* لا يملك المشتري هذه الخصومة أقول أي لأن البائع ليس هو المتولي وانما له خصومة المتولي فإذا أثبت على المتولي الوقفية يرجع المشتري على البائع كما ذكرنا فتقاربه ظهر أنه لا منافاة بين هذا الجواب والذي قبله ولذا قيد السؤال المتقدم بكون أولاد البائع نظار الوقف \* (سئل) \* في متولي وقف برقع أرض الوقف لزيد ليغرس فيها ولم يعين لذلك مدة ولم يغرس الرجل فيها شيئا ثم دفع المتولي الأرض لعمره وأذن له أن يغرس فيها أعراسا في مدة معلومة على أن ما يحصل من الأغراس والثمار يكون بين جهة الوقف وبينه مناصفة وغرس عمره فيها على المتوالي المزبور فهل تكون المغارسة الثانية جائزة دون الاولى \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في الحاشية والخبرية من الوقف وهي شهيرة \* (سئل) \* في امرأة وقفت دارها على نفسها ثم على أولادها ثم ثم على جهة بر لا تنقطع وأطلقت الوقف فهل يكون عند الإطلاق للاستغلال وللناظر إيجارها بأجر المثل من شاء \* (الجواب) \* نعم أقول وسيأتي في هذا الباب نقلها مع بعض الكلام على نظائرها \* (سئل) \* فيما إذا ادعت هند على ناظر وقف أهلي لدى حاكم شرعي بأن لها استحقاقا في الوقف قدره كذا بمقتضى أنها خديجة بنت محمد بن شهاب بن أحمد بن عبد الرحمن بن علاء الدين وأنتم على ذلك بينة وكتب بذلك حجة ثم ظهوره من أنها ليست ابنة محمد هذا وأن اسم أبيها يوسف ابن محمد الحريري المحلى وأنه وقف عليها مقسما من دار وأجرته وصمت نفسها خديجة بنت يوسف وهو نفس الامر وبنت في وجهها بالينة العادلة أنها خديجة بنت يوسف المزبور وأنما حولت نسبها وأبطلت الحجة ومنعت نفسها من التعرض لجهة الوقف بسبب ذلك واسقطت دعواها واعترفت أنها حولت نسبها وكتب بذلك حجة لدى قاض شرعي فهل يعمل بمضمونها بعد نبوته شرعا \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان له قدر استحقاق معلوم في وقف أهلي وماتت عن بنت بنت قاصرة اتقل الاستحقاق لها بشرط الواقف ومضى لذلك عدة سنين لم يدفع الناظر ذلك لوصيها ويريد الوصي مطالبة الناظر بذلك من مال الوقف من حين موت هند وأخذها للقاصرة فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في وقف أهلي مشتمل على عتارات وحوائث يؤجرها الناظر مشاهرة ومياومة ويقبض الايرة كذلك ولم يشترط الواقف تقديم العمارة ويطلب المستحقون من الناظر استحقاقهم من المقبوض فهل لهم ذلك والحالة هذه \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في وقف الاشياء \* (سئل) \* في رجل له قدر استحقاق معلوم متصرف به يتناوله من ناظر الوقف آيل اليه ذلك عن أبيه وجدته من مائة تزيد على مائة سنة من غير معارض له ثم مات الناظر وتولى الناظر رجل ينكر استحقاق المستحق المزبور وبوت نسبه للواقف فهل إذا أثبت

مطلب انما تسع دعوى  
المشتري بأنها وقف على  
البائع لو كان متوليا والا  
فعلى المتولي

مطلب دفع أرض الوقف  
لرجل ليغرس فيها ولم يعين  
مدة ثم دفعها لآخر وبين  
المدة تصح الثانية دون الاولى

مطلب عند الاطلاق يكون  
الوقف للاستغلال

مطلب ادعت استحقاقا  
لكونها فلانة بنت فلان  
وصكت حجة ثم ثبت أنها  
ليست بنت فلان

مطلب الوصي مطالبة  
الناظر باستحقاق القاصرة

مطلب لهم طلب استحقاقهم  
مما قبضه الناظر مشاهرة  
ومياومة

مطلب له أخذ استحقاقه  
الحاري في تصرفه من قديم

المستحق ما ذكر بوجهه الشرعي يؤمر بدفع استحقاقه المزبور \* (الجواب) \* نعم أقول وأفتي مثله الشيخ إسماعيل وذكر في جواب سؤال آخر التصرف القديم ووضع اليد من أقوى الحجج وفي جواب سؤال آخر كذا الناحية جعل الحال يعمل بتصرف النظائر السابقين ويؤمر الناظر باعطائه اه لكن في الفتاوى الخيرية في نحو النصف من كتاب الوقف ضمن سؤال وجواب طويل مانصه الشهادة بأنه هو والد ووجهه متصرفون في أربعة قرار يثبت به المدعى اذ لا يلزم من التصرف المالك ولا الاستحقاق فيما يملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المزور أو رقة الطريق على آخر برهن أنه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئاً كما صرح به غالب علماءنا وعمالا ثلاث به بطون الدفاتر أن الشاهد اذا افسر للقاضي أنه يشهد بعناية البدل لا يقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يحيل الحكم بالاستحقاق في غلبة الوقف بالشهادة بأنه هو وأبوه ووجهه متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو غصباً أو نحو ذلك اه مافي الخيرية ويؤيده مافي الفصل الحادي عشر في الوقف على القرابة من التارخانية واذا وقف على قرابته وجاء رجل يدعي أنه من قرابته فأقام بينة فشهدوا أن الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئاً فلا يستحق بهذه الشهادة شيئاً وكذلك لو شهدوا أن القاضى فلانا كان يدفع اليه مع القرابة في كل سنة شيئاً فلا يكون دفع القاضى حجة اه فليست ائني ذلك فان سداب التصرف القديم يؤدى الى فتح باب خلل عظيم \* (مسئل) \* فيما اذا عير المستأجر طائفة من معالم الوقف ببدل العادة وفي ذلك ضرر على الوقف فهل يلزمه اعادته ما غيره الى ما كان عليه \* (الجواب) \* نعم والمسئول في الخيرية من الاجارة وستأني ان شاء الله تعالى في الغصب أقول وقدمت بعض الكلام علمي في الباب الاول عن فتاوى قاضي الهداية والمفتي أبي السعود وغيرهما فراجعهم قال الواقف رجل استأجر حانوتاً ووقفه على الفقراء فأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله ويتبع بها قالوا ان كان المستأجر لا يزيد في أجرة الحانوت على مقدار ما استأجر فانه لا يطلق له في البناء الا أن يزيد في الاجرة ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا الحانوت معطلا في أكثر الاوقات وانما يرغب المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك وان كان لا يزيد في الاجرة خاتمة من الاجارة في اجارة الوقف \* (مسئل) \* فيما اذا أجرة متولى الوقف عقار الوقف من آخر اجارة معلومة من الدراهم هي دون أجرة المثل بغين فاحش فهل تكون الاجارة المزبورة غير جائزة \* (الجواب) \* لا يؤجر الوقف الا بأجر المثل فاجارة بغين فاحش غير جائزة قال الحانوتي في فتاواه بشرط جواز اجارة الوقف بدون أجر المثل اذا نابه نأية أو كان ديناً أمّا اجارته بأقل من ذلك فلا يجوز وان شرط الواقف ذلك لما قبله من تعريض نزول أجرة الوقف عن المثل كأنصوا على أن الوقف اذا كان على شخص وحده وكان مستحقا لرعيه بانقراده وكان ناظر اليه له أن يؤجره بدون أجر المثل اه أقول وسأني في الباب الثالث نقل المسئلة مع بيان ما لولادعي الناظر في أثناء المدة أن الاجرة دون أجرة المثل وقت الاستئجار \* (مسئل) \* مافي مستأجر حانوت جارية في وقف بر من متولى الوقف بمدة شهر معلوم بأجرة مقبوضة اجارة شرعية فزاد زيد عليه في أثناء المدة زيادة معتبرة مقبولة عند الكل وقبلها المستأجر المذكور فهل يكون أولى من غيره \* (الجواب) \* نعم \* (مسئل) \* في مصبنة وقف جارية في بواجر زيد وعمر و بدون أجرة المثل بغين فاحش ولهم عليها من صدق معلوم مات زيد بعد انقضاء مدة الاجارة عن ورثته وضعوا أيديهم مع عمر وعلى المصنبة واتبعوا بهامدة فاحترق بعض هائم باعوا بعض انقضاءها وعمر وبالباقى وبأن تقاض جديدة اشتروها من مالهم مع صرف الاجور اللازمة كل ذلك بلا اذن متولى الوقف ولا وجه شرعي ويريد المتولى محاسنهم بقيمة ما باعوه من النقص من مصادهم السابق وتلك ما يجره بالانقضاء الجديدة لجهة الوقف بقيمة

مطلب في البيات دعوى الاستحقاق بالتصرف القديم

مطلب لا يثبت حق المرور بأنه كان يمر

مطلب اذا عير المستأجر معالم الوقف تلزمه اعادته ما غيره

مطلب أراد المستأجر أن يبنى على الحانوت غرفة الخ

مطلب اجارة الوقف بغين فاحش لا تصح ولو كان الوقف على شخص واحد

مطلب في شرط جواز اجارته بدون أجر المثل

مطلب اذا قبل المستأجر الزيادة يكون أولى من غيره مطلب استئجار المصنبة بدون أجر المثل وتعميرها بلا اذن لا يصح

مستحق القاع حيث أضر قلعه بالوقت ومقاصدهم تمام أجر المثل في مدة انتفاعهم وانتفاع مورثهم من مرصدهم السابق فهل له ذلك وكل من الصرف والبناء غير صحيح \* (الجواب) نعم \* (سئل) في أراض معلومة جارية في أوقاف بر وفي مشد مسكة زيد وتو أجرة من أربابها بالوجه الشرعي ففرس زيد فيها غراسا معلوما في مدة تو أجرة بغير إذن من المتكلمين عليه أو الغرس لا يضر بالارض والآن انقضت مدة اجارته فهل لزيد ذلك ويبقى الغراس \* (الجواب) يجوز لزيد المستأجر الغرس في الاراضي المذكورة بدون صريح الاذن من المتولين لاسيما وله فيها حق القرار المعبر عنه بمشد المسكة \* (سئل) في دار جارية في وقف مسجد سكنتها امرأة مدة معلومة بلا عقد اجارة وكانت تدفع لجهة الوقف نحو نصف أجرة المثل ثم مات المتولى عن ابن تولى الوقف بعده ويريد الرجوع عليها تمام أجرة المثل في المدة الزبورية بعد ثبوت أجرة المثل بالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في دار موقوفة للاستغلال على رجل ثلثها وعلى جماعة معلومين الثلثان والكل ساكنون فيها غير أن الرجل ساكن في مكان لا يبلغ سدسها ويريد مطالبة الجماعة بأجرة مثل بقية حصته عن سكناهم في المستقبل حال كونهم ساكنين فيها فهل له ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) في دار أرض فيها في ذلك جماعة وأمر آتين وتصفهها الآخر في وقف عليهم من قبل جدتهم للاستغلال فسكن الجماعة في كاملها مدة معلومة بالغلبة بدون إذن المرآتين ولا وجه شرعي ولا أجرة وتريد المرآتان مطالبتهم بأجرة مثل حصتهما من الوقف عن المدة الزبورية بعد ثبوت ما ذكره عاقل هل لها ذلك \* (الجواب) نعم قال في الاشباه من كتاب الغصب الوقف اذا سكنه أحد هما بالغلبة بدون إذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى أو للاستغلال فإنه يجب فيه الاجر اهـ ومثله في البرازية وصور المسائل وصيرة الفتاوى \* (سئل) فيما اذا كان له مقدار استحقاق معلوم في وقف أهلي مشتمل على دار للاستغلال تحت نظارة امرأة وله من الموزعة زوج سكن معها في الدار مدة بلا اجارة من الناطرة ولا أجرة ولا وجه شرعي وقد دعت الناطرة له مقدار استحقاقها من الوقف في المدة الزبورية وتريد الناطرة مطالبة زوج همد بأجر مثل الدار في المدة وابتجارها من الغير بأجر المثل فهل لها ذلك \* (الجواب) نعم \* (سئل) فيما اذا حزن زيد أرضا موقوفة ليزرعها باذن ناظر الوقف فزرعها بمرو بلا إذن الناظر ولا وجه شرعي وثبت الزرع ولم يدركه وقعه لا يضر بالارض فيمثل يوم عمره بقلعه \* (الجواب) نعم غصب أرضا وزرعها وثبت فللمالك أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبقى فللمالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تضمين نقصان أرضه غصب أرضا وزرعها قنطارا فزرعها رهاشأ آخر لا ضمن المالك اذا فعل ما يفعله القاضى فصولاين من ٣٣ في أنواع الضمانات وكذا الحكم في غصب أرض الوقف يومه بقلعه وفي قسوى سمرقند اذا غصب رجل أرض وقف وقص منها ما أخذ منه لا يفرق على أهل الوقف بل يصرف إلى مرقته لان حقهم في الغلة لا في الرقبة وهذا الضمان يدل الرقبة وان زاد الغاصب فيها زيادة من عند نفسه فان كانت شيئا ليس بمال ولا له حكم المال تؤخذ منه بلا شيء وان كانت مالا فاعنا نحو الغراس والبناء أمر القاضى الغاصب برفعه وقلعه الا اذا كان يضر بالوقف فإنه يمنع عنه لو أراد أن يفعل ويضمن القيم أو القاضى قيمة ذلك من غلة الوقف ان كانت والا يؤجر الوقف ويعطى من أجرته عماديه من العاشري في دعوى الوقف والشهادة عليه ومثله في الفصولين من ١٣ منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مال التيم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبت سكنة أحد الشرى يكن في الملك أمال الوقف اذا سكنه أحد هما بالغلبة بدون إذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى أو للاستغلال فإنه يجب فيه الاجر ويستثنى من مال التيم

مطلب للمستأجر غرس  
الاشجار وله الاستبقاء  
لا سيما اذا كان له مشد مسكة

مطلب للمتولى الرجوع  
عليها بتمام أجرة المثل

مطلب لو سكنوا في أكثر  
من حصتهم فليس يكفهم أخذ  
الاجرة في المستقبل  
مطلب الوقف اذا سكنه  
أحد بالغلبة يجب فيه الاجر

مطلب سكن مع زوجته  
المستحقة في دار موقوفة  
للاستغلال لزمه أجر المثل

مطلب غصب أرضا وزرعها  
ونبت فللناظر الوقف أمره  
بقلعه

مطلب اذا ضمن الغاصب  
نقصان الارض فأخذ منه  
لا يفرق على أهل الوقف الخ  
مطلب اذا زاد الغاصب  
فيها ما ليس بمال أخذ منه  
مجانا ولا أمر برفعه الا اذا  
أضر بالوقف فله قيمته

مطلب منافع الغصب  
لا تضمن الا في ثلاث

\* (سئل) \* فيما إذا سكن أحد الموقوف عليهم في دار الوقف المشروطة سكناهم في عدة مساكن منها  
 تزيد على حقه المشروطة له مدة معلومة بدون إذن الباقي ومنعهم الانتفاع بما يخصهم من ذلك بعد طلبهم  
 ذلك منه حراراً أو امتناعه من ذلك والآن يريدون مطالبته بأجرة المثل فيما سكنه وشغلته زائداً على حقه  
 المشروط له في السكنى في المدة المزبورة فهل لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في أراضي  
 قرية معلومة جارية بعضها في وقف أهل وعشرها جارية في تيمار عزرو عليها قسم مع بلوم يتناول التيماري  
 المذكور في كل سنة ويتصرف فيه لنفسه ويدفع لناظر الوقف المزبور في كل سنة مبلغاً من الدراهم  
 عوضاً عما يخص الوقف من القسم وفي ذلك عين فاحش وضمر رعي جهة الوقف ويريد الناظر المزبور  
 أخذ ما يخص الوقف من قسم أراضي الوقف ورد ما قبضه من التيماري من المبلغ المزبور له في المدة  
 بالرجعة الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في قطعة أرض جارية في وقف أهل  
 تحت نظارة رجل من ذرية الواقف حاملاً لبناء جارية في ملك زيد وأخته بالوجه الشرعي وهما يدفنان  
 الجهة الوقف في كل سنة مبلغاً معلوماً من الدراهم على طريق المحاكاة بلا عقد اجارة وذلك دون أجر  
 المثل بغن فاحش ويريد الناظر مطالبتهما بتأم أجراً للمثل بعد نبوته بالوجه الشرعي فهل له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في اجارة دار اليتيم مدة طويلة ست سنوات باجرة معلومة عنها  
 هل تكون غير جائزة \* (الجواب) \* دار اليتيم كدار الوقف وهي لا تؤجر أكثر من سنة واحدة  
 قوله ولا تترادف في الاوقاف على ثلاث سنين الخ أقول وفي الجواهر وعلى هذا أرض اليتيم وأقول  
 قد أفتى صاحب البحر بالحاق عقار اليتيم بالوقف وكذا التمهيد الشيخ العلامة الغزي وأكثروا كلامهم  
 في المسئلة يدل على أنه المختار وأنه المقتضى به وعلته أنه كما يصان الوقف يصان مال اليتيم عن دعوى المالك  
 بطول المدة بل مال اليتيم أولى للنصوص الموجهة له المصير حجة بالنهي عن قربانه فليكن عليه الموقوف  
 وأقول بأضائل عقار اليتيم عقار بيت المال فتأمل خير الدين على البحر من كتاب الاجارة وفي فتاوى  
 الكازروني من الاجارة نقلاً عن فتاوى المرشدي ضمن سؤال وأما كون أراضي بيت المال هل تؤجر  
 مدة طويلة أو قصيرة لم أجدهم صريح بذلك لكن لم يقيده وحياً بالمدة القصيرة كما فعلوا ذلك في الاوقاف  
 وأرض اليتيم واطلاقهم يقتضي جواز الاجارة مطلقاً بالمدة أو كثر الخ اه تحقيقاً أنه يحرم  
 بأن أرض اليتيم لا تؤجر الا بالمدة القصيرة وما ذكره في أرض بيت المال من جواز اجارتها  
 مطلقاً يخالفه ما مر عن الشيخ خير الدين والوجه في ذلك ما قاله الخير الرملي كما يعلم ذلك من عباراتهم  
 أقول وأثبت ذلك في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار أول الاجارات بما في دعوى الخير من أن  
 أراضي بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقوف المؤبدة \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد  
 وأخته هند دار معلومة له ثلثاها ولها ثلثاها فوقفها منجزاً على جهة ثم على جهة بتر متصلة وشرطاً  
 الولاية والـ في فيها الهام لمزوجة زيد وكتب بذلك صك ثم أجر زيد الدار من عمر ومدة معلومة  
 فهل يمكن كون الاجارة غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم حيث شرط فيها السكنى لهما  
 والمسئلة في البحر وغيره من المعبرات وستأتي \* (سئل) \* في أرض صغيرة جارية في وقف  
 وفي مشد مسكة زيد وله فيها أشجار قائمة فان عن زوجة وأخت لهما ابن بالغ أخبرهما أن الأرض  
 سليخة ليس فيها أشجار ووضع يده عليهما ثم ماتت أمته عنه وعن أخت طلبت منه حصتها من الأشجار  
 وضبط ما قابلهما من الأرض بأذن المتولي فهل لهما ذلك \* (الجواب) \* حيث كان الحال  
 ما ذكر لا خسته وضع يدها على ذلك وعليها أجرة مثل ذلك الجهة الوقف ولها أيضاً وضع يدها  
 ان كان في وسطها شجران كبيران بخلاف ما لو كانت في جانب من الأرض كالسنة والجداول  
 كما في الثانية وقد أفتى بذلك العلامة الكازروني من الاجارة \* (سئل) \* في متول أجر

مطلب إذا سكن بالقبلة  
 في أزيد من حصته فعليه الأجر

مطلب أخذ التيماري  
 القسم ودفع حصته الوقف  
 دراهم ليس له ذلك

مطلب تجب أجرة المثل  
 في الأرض المحتكرة

مطلب في اجارة دار اليتيم  
 مدة طويلة

مطلب دار اليتيم كدار  
 الوقف لا تؤجر أكثر من  
 سنة

مطلب عقار بيت المال  
 كعقار اليتيم

مطلب إذا وقف وشرط  
 السكنى له لا يصح إيجاره

مطلب له أشجار ومشد  
 مسكة في أرض وقف تنقل  
 لورثته بعده

مطلب وكذا لو كان  
 في وسطها شجران الخ

مطلب أجر الحوائت سنتين  
 بلا شرط الواقف لا يصح

حواليت الوقف من زيد سنتين اجارة مضافة والحال أن الواقف أهل بيان المدة فهل تكون فاسدة  
 \* (الجواب) \* نعم على القول المقتضى بما أفتى به الميهمندارى \* (سئل) \* فيما اذا  
 أجر المتولى بسنتين الوقف من زيد مدة طويلة معلومة منتظرة غير نالصة لعقد اجارة لم يذوقها  
 بأجرة معلومة وأذن المتولى لزيد في عقد الاجارة المذكورة بالغرس في البساتين لجهة الوقف  
 ومهما يصرفه يأخذ من غلة الغراس وصدر ذلك لدى قاض شافعي أفتى مفتي مذهبه بيطان  
 الاجارة لكونه على الوجه المذكور فهل يكون كل من الاجارة وما في ضمنها فاسدا \* (الجواب) \*  
 نعم تكون الاجارة الطويلة المذكورة فاسدة وكذا ما في ضمنها اذ لو بطل الشيء بطل ما في ضمنه فالاجارة  
 لما تصح لم يصح ما في ضمنها قال في الاشباه اذ ابطال الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذ ابطال  
 المتضمن بالكسر بطل المتضمن وبني عليها فروعا الى أن قال وقالوا كما في النظر انه لو أجر الموقوف عليه  
 ولم يكن فاعطى حتى لم تصح وأذن للمستأجر في العمارة فأبقي لم يرجع على أحد وكان متطوعا  
 فقلت لأن الاجارة لما تصح لم يصح ما في ضمنها اه \* (سئل) \* فيما اذا عين واقف في كتاب  
 وقفه أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجاره سنة فهل يرفع الامر الى  
 القاضى حتى يؤجره أكثر من سنة \* (أجاب) \* نعم وان خالف شرط الواقف من فتاوى الشيخ  
 اسماعيل عن البحر في ناظر وقف أجر عقار الوقف بالنقد مدة معلومة مستقبلة بأجرة مجعلة وقبض من  
 المستأجر بدل النقد المزبور أسبابا معينة فهل يكون الناظر مشتريا لنفسه وعليه ضمان مال الوقف  
 دون المستأجر أجب نعم من فتاوى أحمد أفندي الميهمندارى نقل عن فتاوى ابن نجيم المنتخبة  
 \* (سئل) \* في ناظر وقف أهل أجر أرض الوقف من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة قبضها له  
 ولمستحق الوقف ثم مات الناظر في أثناء المدة فهل لا تنفسخ الاجارة بموته \* (الجواب) \* نعم  
 وأجاب المؤلف عن سؤال آخر لا تنفسخ الاجارة بعزل الناظر كفي المنع والعلائي وأجاب أيضا عن  
 سؤال آخر بعدم انفساخ عقدي الاجارة والمساقاة في ثلثي مزعة وأشجارهما بموت الناظر بعد  
 حكم قاض شافعي بذلك وتنفيذ الخنفي له قال في الاسعاف ولودفع الناظر الأرض من رعة  
 والشجر مساقاة ثم مات قبل انقضاء الاجل لا يبطل العقد لانه عقده لاهل الوقف بخلاف ما لو مات  
 المزارع قبل انتهاء الاجل فانه يبطل العقد لانه عقده لنفسه اه \* (سئل) \* في قطعة أرض وقف  
 استأجرها زيد من المتولى مدة معلومة بأجرة معلومة ثم انتهت مدتها وتصرف فيها بعد ذلك مدة  
 فطالبه المتولى بأجرة المدة الثانية فأنكر جريانها في الوقف وادعى ملكيتها وثبت جريانها في الوقف  
 فطلب أن يستأجرها من المتولى وخفف على رقة الوقف فهل لا تؤجر منه \* (الجواب) \* حيث تبين  
 أن المستأجر يخاف منه على رقة الوقف ولو كان مستأجر ابفسخ القاضى الاجارة ويخرجه من يده  
 كما صرح بذلك في الاسعاف والامام الخصاص ولو تبين أن المستأجر يخاف منه على رقة الوقف يفسخ  
 القاضى الاجارة ويخرجه من يده اسعاف \* (سئل) \* في رجل استأجر أرض وقف وغرس  
 فيها ثم مضت مدة الاجارة فهل للمستأجر استبقاؤها بأجر المثل \* (الجواب) \* للمستأجر  
 استبقاؤها بأجر المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو أجب الموقوف عليهم الا القلع ليس اهم ذلك  
 كذا في التنوير فيما يجوز من الاجارة وأفتى بذلك علامة فلسطين الخير الرملي أقول في هذه المسئلة  
 كلام أروخته في حاشية الدر المختار في كتاب الاجارة فراجع فانه مهم \* (سئل) \* فيما اذا كان  
 لزيد حانوت قائم في أرض وقف جارية في احتكاره من ناظر الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة بناءه عليه  
 لنفسه بعد الاذن له من الناظر بذلك وتصرف فيه عدة سنين وفي كل سنة يدفع لجهة الوقف الحكر  
 المرتب على الأرض وهو أجر المثل والآن تولى الوقف متولى جديد يريد دفع الحانوت بدون وجه  
 شرعي فهل يمنع من ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في خان معلوم جاري وقف

مطلب الاذن بالغرس  
 مطلب الاذن بالغرس  
 في ضمن الاجارة الطويلة  
 فاسد

مطلب اذ ابطال الشيء بطل  
 ما في ضمنه

مطلب أجره غير الناظر  
 وأذن له بالعمارة فعمرفهو  
 متطوع

مطلب اذ لم يرغب في استجاره  
 سنة يؤجره القاضى أكثر  
 وان خالف شرط الواقف

مطلب لا تنفسخ الاجارة  
 بموت الناظر ولا عزله

مطلب لا يبطل عقد المزارعة  
 والمساقاة بموت الناظر  
 مطلب اذا خيف من المستأجر  
 على رقة الوقف تفسخ الاجارة

مطلب تبين أن المستأجر  
 يخاف منه على رقة الوقف  
 يفسخ القاضى الاجارة  
 مطلب للمستأجر استبقاء  
 الغراس بعد مضي المدة  
 بأجر المثل

مطلب ليس للمتولى رفع  
 الحانوت من الأرض المحتكرة  
 بلا وجه شرعي

مطلب يقبل برهان المستأجر  
 أن الزيادة اشترار ونعت



أهل في وافر زيد من ناظره مدة معلومة بأجرة المثل فزاد عليه رجل فأنكر زيد زيادته وادعى أنها  
 اضرار ورهن على دعواه بالوجه الشرعي فقبل بقبول برهانه \* (الجواب) \* نعم يقبل برهانه  
 أنها زيادة اضرار وتعتق فإذا ثبت ذلك لا تقبل الزيادة المذكورة والحالة هذه وتقبل الزيادة  
 ولو شهدوا وقت العقد بأجرة المثل والأفان كانت اضراراً وتعتق لم تقبل اشباه من الاجارة وتماه  
 فيه \* (سئل) \* فيما اذا سكن رجل في دار موقوفة باذن ناظر الوقت عدة سنين ودفع  
 للناظر في كل سنة من ذلك السنين أجرته ما يبلغ ما معلوم من الدراهم والآن يدعى الناظر أن المبلغ  
 المذكور دون أجر المثل بغير فاحش والرجل ينكر ذلك ويقول ان ذلك المبلغ أجز المثل فهل القول له  
 في ذلك بيمينه والبيئة على الناظر \* (الجواب) \* نعم قال في الخيرية من الاجارة القول قول  
 المستأجر ان الاجرة أجرة المثل لانكاره الزيادة وعلى الناظر البيئة اه وفيها وصرة حوا قاطبة  
 بأن القول قول المستأجر بيمينه لانكاره الزيادة اه \* (سئل) \* في دار جارية في وقف وفي  
 وافر زيد من ناظره مدة معلومة بأجرة المثل وكذلك وفيها نخلة مثمرة تصرف زيد بثمرتها في المدة  
 بدون مساقاة عليها ولا وجه شرعي فقبل يلزمه للوقف مثلياً بعد الثبوت حيث لم ينقطع المثل  
 \* (الجواب) \* نعم ثمار النخل كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام  
 التمر بالتمر مثلاً بثل عمادية وستأ في عبارتها مفصلة في الغصب ان شاء الله تعالى \* (سئل) \*  
 في أرض وقف حامله لغراس وبناء جارين في ملك رجل يدفع في كل سنة لجهة الوقف دون أجرة  
 مثل الأرض المزبورة فهل يلزمه أجر مثلاً خالية من البناء والغراس وان أبي يؤمر بالقلع حيث  
 تستأجر بأكثر مما يدفعه \* (الجواب) \* نعم قال في المحيط وغيره حاوئ وقف وعمارة  
 ملك لرجل أبي صاحب العمارة أن يستأجر بأجر مثله ينظر ان كانت العمارة لو رعت يستأجر الاصل  
 بأكثر مما يستأجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة وتؤجر من غيره لان النقصان عن أجر المثل  
 لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجر ولا يكلف وتركه في يده بذلك الاجر  
 لان فيه ضرورة اه يحرم \* (سئل) \* في دار جارية في وقف مشروطة من قبل واقعها المدرس  
 مدرسة الواقف واحتاجت للتعمير الضروري ويريد المدرس ايجارها واخذ أجرها لنفسه فهل ليس  
 له ذلك وتعميرها على من له السكنى فان أبي أو عجز عمر الحاكم بأجره تبا ثم ردها بعد العمارة الى من له  
 السكنى رعاية للحقين \* (الجواب) \* نعم ولو كان الموقوف داراً فعمارة على من له السكنى  
 ولو تعدد امن ماله لا من الغلة اذ الغرم بالغنم دور ولم يزد في الاصح يعني انما تجب العمارة عليه  
 بقدر الصفة التي وقفها الواقف ولو أبي من له السكنى أو عجز لفقده عمر الحاكم منسبه  
 أو من غيره وعمرها بأجرها كعمارة الواقف ولم يزد في الاصح الا برئى من له السكنى زبلى ولا يحرم  
 الا بى على العمارة ولا تصح اجارة من له السكنى بل المتولى أو القاضى ثم ردها بعد التعمير الى من له  
 السكنى رعاية للحقين علائق على التنوير \* (سئل) \* في وقف أهل له ناظر شرعي وبعض  
 مستحقه متصرفون في عقاره من ايجار وقبض بلا وكالة عنه وبعضهم زرع في أرض الوقف واستغل  
 زرعهم ولم يدفع لجهة الوقف شيئاً ولم يكن فيها قسم معروف فكيف الحكم \* (الجواب) \*  
 ولاية التصرف في الوقف من قبض وصرف وغيرهما للناظر لا للمستحق والزراع والزراع وعليه أجرة  
 مثل الأرض لجهة الوقف \* (سئل) \* فيما اذا استأجر أحد المستحقين دار الوقف من ناظر  
 الوقف لمدة سنة بأجرة معلومة اجارة شرعية فهل يصح ذلك \* (الجواب) \* نعم ولو أجز الفهم  
 ممن يستحق غلة الوقف جاز لان حق الموقوف عليهم في غلة الوقف لا في رقبته اعملاف \* (سئل) \*  
 في رجل ادعى على آخر أرضاً في يده أنها موقوفة عليهم من جهة أبيه فأنكر المدعى عليه وقال هي ملكي  
 وحق وتصالحا على مال من ذلك فهل يصح ذلك \* (الجواب) \* لا يصح لان المصالح يأخذ بدل

مطلب القول للمستأجر  
 بيمينه أن الاجر أجر المثل  
 وعلى الناظر البيئة

مطلب اذا تصرف المستأجر  
 بثمرة الدار المستأجرة بلا  
 مساقاة لزمته

مطلب يجب أجر مثل الأرض  
 خالية من البناء والغراس  
 وان أبي يقلع

مطلب تعمير الدار المشروطة  
 للمدرس على من له السكنى الخ

مطلب لا تصح اجارة من له  
 السكنى بل المتولى أو القاضى  
 مطلب زرع بعض المستحقين  
 فالزرع له وعليه أجرة مثل  
 الأرض

مطلب يصح استئجار أحد  
 المستحقين دار الوقف

مطلب لا يصح الصلح عن  
 دعوى أرض الوقف

الصلح عوضا عن حقه على زعمه فيسبر كالمعاوضة وهذا لا يكون في الوقف لأن الموقوف عليه لا يجوز له أن يبيع الوقف بعوض لأن الأصل عند أصحابنا أن الموقوف عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فيه فان كان الوقف ثابتا فلا استبدال به لا يجوز أن لم يكن ثابتا في هذا يأخذ بدل الصلح لاعتبار حق ثابت فلا يبيع ذلك على حال كذا في جواهر الفتاوى من الدعوى وفي صلح التنوير اذعى وقضية ارض ولا يملك له فصاله المتكررة لقطع الخدومة جاز وطالب له لو صادقا وقيل لا اه قاله صاحب الاجناس لأنه يبيع معنى وبيع الوقف لا يصح علا في قناتل أقول مقتضى ما في التنوير اعتماد جواز الصلح لكن يجب تقييده بما اذا عجز مدي الوقف عن استرداده ففي البحر عن الخانية واستولى على الوقف غاصب وعجز المتولى عن استرداده وأراد الغاصب أن يدفع قيمته كان للمتولى أخذ القيمة أو الصلح على شيء ثم يشتري بالمأخوذ من الغاصب أرضا أخرى فيجعلها وقفا على شرائط الأولى لأنه حيث صار بمنزلة المستملك فيجوز أخذ القيمة اه وبهذا التقييد يحصل التوفيق بين القولين \* (سئل) \* في رجل أذن مستأجر حاقوته بتعمير ما يحتاج اليه فعمر المستأجر بأذنه في الحاقوت عمارة يرجع معظم منفعتها للمالك الا أن يريد الرجوع على المالك بغير ما أنفق في التعمير بالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي القضية قال المالك أو القسم لمستأجرها أذنت لك في عمارة فعمرها بأذنه يرجع على القيم والمالك هذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك أما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالتنوير فلا ما بشرط الرجوع ذكره في الوقف اه فعليه أنه يرجع على القيم بلا شرط الرجوع الا في كل شيء يرجع معظم منفعتها على المستأجر رجوعا على الاشياء من الوقف ومثل في البحر والمنع وغيرهما \* (سئل) \* في الموقوف عليه الغلة اذا أجز دار الوقف بدون تولية أو اذن قاض فهل تكون اجارته المزبورة غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة الا بتولية أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادة لأن حقه في الغلة لا العين شرح التنوير للعلافي \* (سئل) \* في دار موقوفة على سكنى امام مسجد احتاجت للعمارة الضرورية فهل تكون العمارة على من له السكنى من ماله لأن الغلة فان عجز عنها الحاكيم باجرتهما ردها الى من له السكنى \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في شرح التنوير والعلامة الشرنبلالي رسالة في ذلك مماها تحقيق السوود باسقاط الربيع واستحقاق سكنى الولد وقال فيها واذا مات الذي له السكنى بعد ما بناها كان البناء ميراثا لورثته دون أهل الوقف ونزول الورثة برفعها فان أراد المستحق للسكنى أخذ البناء ببقية ليس له ذلك الا برضا الورثة واصله لاحقهم على شيء فان كان الميت عربا لا سحر حيطانها ووجه صها وأدخل فيها الخدوع ولا يخاص الا بضرر شديد على البناء لا يرفع ولورثتي به المستحق الا أن السكنى لما فيه من الضرر على المستحق بعده وليس كالمالك للدار وقد استحققت بعده العمارة فان لم تحتمل الضرر لا اختصاصه به ويقال للذي صار له السكنى الا أن شئت فأعط الورثة قيمة مرتبهم السابعة فيكون له فان أبي أو جرت فأعطى الورثة قيمة مرتبها من اجرتها ثم رتب بعيد المدة للمستحق فان كانت المرتبة التي رتبها الميت لبنت فائمه بعينها ولكنها مستهلكة لا ترى ولا تظهر مثل غسيل الحيطان بالخص ومثل الاثارة في الارض وسقي النخل ليس لورثة الميت من ذلك قليل ولا كثير وان كان الميت قد أنفق فيه نفقة عظيمة لان هذه ليست بشيء فائمه بعينه يرى ويظهر ركن غصب نوبا وقصره لم يستحق أجره يأخذ الثوب صاحبه ولا يعطيه شيئا ولكن أثار أرض غيره ليس على صاحبها شيء اه واعلم أن من له السكنى لا يملك الاستغلال بالانقباض كإتقلا الفضل المحقق الشيخ حسن الشرنبلالي في الرسالة المزبورة والعلامة ابن نجيم في بجمه وصاحب التارخانية وفتح القدير وأما من له الاستغلال هل يملك السكنى نقل في التارخانية أنه يملكها وهو الذي صححه ورجمه الفضل المزبور في الرسالة نقل عن المعبران

مطلب استولى على الوقف  
غاصب وعجز المتولى له أخذ  
قيمه أو الصلح الخ

مطلب اذا عمر المستأجر  
بالاذن يرجع بلا شرط الرجوع  
الا فيما يعود معظم نفعه عليه

مطلب الموقوف عليه الغلة  
لا يملك الاجارة بلا اذن متولى  
أو قاض

مطلب العمارة على من له  
السكنى من ماله لا من الغلة

مطلب يخبر من له السكنى  
ثم مات فالبناء لورثته

مطلب من له السكنى لا يملك  
الاستغلال وفي عكسه خلاف

ومن جلتهم أو قاف الخصاص اه وفي التتارخانية عن تجنيس الفتاوى رجل وقف منزله على ولديه وعلى أولاده أهلاً ما تناسلوا فأراد السككي أن يسألهم ما حق السككي اه قال الحقوقي في حاشيته هذا صريح في أن الواقف اذا أطلق الوقف في الدار كانت للعقبة لا للسككي وهي كثيرة الوقوع فلنحفظ وبالعيون تلخظ اه أقول وهو صريح أيضاً في أن من له الاستغلال ليس له السككي وهو الذي في البرازية ومشى عليه الخصاص في محل آخر وكذا في فتح القدير ونسبه في البحر على خلاف ما مر عن الشرنبلالي وفي شرح الوهبانية عن الظهيرية الموصى له بعقبة الدار اذا أراد سكناً بها بنفسه قال أبو بكر الاسكافي له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن سعيد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية اخت الوقف فعلى هذا تكون الفتوى في الوقف على حذائيل أولى لأنه لم يتقل فيه اختلاف المشايخ اه وبه أفتى المؤلف في جواب سؤال فقال ليس له السككي قال في النظم الوهباني

ومن وقت دار عليه خاله \* سوى الاجر والسككي فاستقر اه

\*(سئل)\* في دار وقف نصرت نظارها في ايجارها وبوزيع أجرها على مستحقها فيما مضى من الزمان بلامعارض فادعى الآن بعض مستحقها أنها مشروطة للسككي ولم يصدق الناظر على ذلك وكافه اثبات شرط السككي على تلفظ الواقف به فهل يكف إلى ذلك فان عجز فلناظر ايجارها \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* فيما اذا وقف زيد داره على ذرية للسككي والاستغلال فهل يعمل بالشرطين \*(الجواب)\* نعم وأفتى بذلك الخبير الرملي \*(سئل)\* في دار موقوفة ذات حجر ومقاصير شرط فيها الواقف السككي للموقوفين عليهم وفيهم امرأة لها زوج تريد أن تسكن زوجها معها فهل لها ذلك \*(الجواب)\* نعم كما صرح بذلك في البحر \*(سئل)\* في دار صغيرة موقوفة على سكرية ذرية واقفها وليس فيها حجر ومقاصير وكثير أولاد الواقف ويريد الذكور أن يسكنوا نساءهم معهم والآن أن يسكن أزواجهم معهم فهل ليس لهم ذلك \*(الجواب)\* نعم حيث الحال ما ذكره يكون سكناً لمن جعل الواقف له ذلك دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء كما في الاسعاف والبحر \*(سئل)\* فيمن جعل له الواقف السككي هل اذا أجرة تكون الاجرة أم لا الوقف \*(الجواب)\* من له السككي ليس له أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لأن العارية لا توجب حقاً للمستعير لانه بمنزلة ضيف ضافه بخلاف الاجارة فانما توجب حقاً للمستأجر وهو لم يشترطه هذا ما قالوا وعلم منه أنه حيث لم يكن له ذلك يكون غاصباً باجارتها وقد نصحوا أن الغاصب تكون الاجرة له لكن لا تطبق له فقال بعضهم صدق بهما وقال بعضهم يرد لها الجهة الوقف وهذا نظير ما اذا تولى الناظر ولم تصح توليته وأجره تكون الاجرة له كذا في فتاوى الكازروني والاسعاف والبحر وفي الحاشي الى اه الذي سكن رجل دارا الوقف بأهله وأولاده وخدمه فأجرة المثل عليه أقول وأفتى في الاسماعيلية بأنه ملك الاجرة ملكاً خبيراً وأنه يجب عليه رد ما على جهة الوقف على أظهر القولين اه \*(سئل)\* في مدرسة موقوفة سكنها رجل بعماله وأشغل أمّا كتبها بذلك مدة بالتغلب بالاجارة ولا أجرة ولا وجه شرعي وطالبه متولياً بأجرة مثلها مدة سكنه فيها فهل يلزمه ذلك بعد شيون ما ذكر شرعاً \*(الجواب)\* نعم اذ منافع الغصب غير مضمونة الا أن تكون وقفاً أو مالاً يقيم أو معدة للاستغلال كما في التنوير وغيره وقد أفتى بذلك العلامة الخلد عبد الرحمن العمادى والعمادى المرحوم محمد العمادى وأفتى بذلك أيضاً فقيه النفس الخبير الرملي قالنا لم نشأنا ذلك فقد أفتى الشيخ علي بن غانم المقدسى بذلك في مسجد تعدى عليه رجل وجعله بيت قهوة فقال يلزمه أجرة من مثله مدة شغله بما فعله وبعماله كما كان والاصل أن منافع الوقف مضمونة عندنا بالغصب ضماناً له اه والله أعلم \*(سئل)\* في مسجد له متول أجرة قطعة منه لرجل يعني فيه داراً بلا ضرورة داعية لذلك شرعاً فهل يكون ايجارها المذكور غير صحيح يهدم ما بنى \*(الجواب)\* نعم حيث لا ضرورة داعية الى ذلك وأما اذا كان هناك ضرورة

مطلب اذا أطلق الواقف الوقف كان للعقبة لا للسككي

مطلب ادعى أن موقوفة للسككي يكف الى اثبات ذلك

مطلب اذا كان في الدار حجر ومقاصير للمرأة أن تسكن زوجها معها

مطلب من له السككي له أن يعير لأن يوجر فأن أجر فهو غاصب الخ

مطلب من سكن دار الوقف بأهله وأولاده فأجرة المثل عليه  
مطلب من سكن مدرسة تغلباً يلزمه اجرة المثل

مطلب تعدى على مسجد فجعله بيت قهوة يلزمه اجرة المثل

مطلب لا يجوز ايجار بعض المسجد الا لضرورة

بأن احتاج للعمارة الضرورية وليس هناك ما يعمر به فقد اختلف فيه فالذي صرح به في الخلاصة  
الجواز وبه أفتى الخبير الرمي عن الناطق وحيث كان الناظر مصلحاً لا يمتحنى الفساد والله يعلم  
المفسد من المصلح والذي مال اليه الطرسوسي في انفع الوسائل عدم الجواز قائلاً بأن المسجد اذا قل  
بأنه تؤجر منه قطعة للعمارة يؤدى الى تغيير عين الموقوف باعتبار تغير الاحوال الى أقبح من الأول  
فان كان مسجد انتقام فيه الصلاة فاذا أوجر يبق بعرضه أن يصير اصطبل أو مسكن في الناس  
فكان التغيير الى حالة أزرى من الحالة الاولى فالتصرف في الاوقاف باعتبار الاعظم لها بالاعتبار  
الادنى اهـ فحيث لا ضرورة فالإيجار المذكور باطل فيهدم ما بنى \* (سئل) \* في مدرسة  
خرب بعضها وليس في وقتها مال حاصل يعمر منه ما خرب منها وله اعقارات معلومة موقوفة عليها  
ويريد متولى وقفها إيجار بعض العقارات مدة معلومة مستقبله بأجرة معجلة يصرفها في تعميدها  
الضروري فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل وضع جذوع بينه  
على حائط مسجد تعدى باوطلب متولى المسجد رفعها وفي ذلك مصلحة للوقف ولا يضر بالحائط فهل  
للمتولى ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي البحر من الوقف من فصل المسجد ولا يوضع الجذوع على  
جدار المسجد وان كان من أوقافه اهـ ثم قال في بنى يتساءل على جدار المسجد وجب هدمه ولا يجوز  
أخذ الاجرة اهـ \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد غراس جار في ملكه قائم بالوجه الشرعي  
في أرض بستان وقف فباعه من عمرو ثم قلعه عمرو وغرس مكانه غراس لنفسه بلا اذن ناظر الوقف  
ولا وجه شرعي فاحكمكم غرسه \* (الجواب) \* حيث كان غرس عمرو المذكور لنفسه  
بلا اذن الناظر فللناظر على الوقف تكليفه قلعه ان لم يضر فان أضر تملكه الناظر بأقل القيمتين  
لوقف منزوعا وغير منزوع عيال الوقف وقيل هو المبيع للماله فليترتب الى خلاصه كما في الاشباه  
وغیرها أقول هذا في غير المستأجر لما في القنية يجوز للمستأجر ين غرس الاشجار والسكر و  
في الاراضي الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون حفر الحياض وانما  
يحل للمتولى الاذن فيما يزيد الوقف به خبر اقال صاحب القنية قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار  
العمارة فيها أما اذا كان فلا يحرم الحفر والغرس لوجود الاذن في مثلها اهـ كذا نقله في البحر  
واختصر العبارة في الدر المختار بقى الكلام فيما جرى به عرف أهل ديارنا من أن المستأجر اذا أراد  
أن يغرس بستان من ناظر الوقف حتى انه لو غرس بلا اذنه ينارعه ويخاصمه في ذلك اذا لم يكن  
مشروطا في عقد التواجر وينبغي أن يقال ان ذلك بمنزلة النهي الصريح عن الغرس بلا اذنه لان  
المعروف عرفا كالمشروط شرط ما عداهم شرطوا العنة اجارة الارض بيان ما يزرع فيها أو يغرس  
أو تعميم الاذن بأن يزرع أو يغرس ماشاء والا فلا تصح الاجارة فتأمل \* (سئل) \* في أرض  
وقف حاملا لغراس جار في ملك زيد وفي مشتمس مكنه وتواجره بالتعاطي من مدة تزيد على خمسين  
سنة وفي كل سنة يدفع ما عليها للجهة الوقف فغرس فيها أشجارا بماله لنفسه بلا اذن المتولى فهل له  
ذلك ويكفون الغراس للغراس \* (الجواب) \* نعم وفي فتاوى الشيخ اسماعيل سئل  
في أراضي قرية علماني كل سنة مال مقطوع يدفعه أهلها للمتكلم على القرية على طريق الخراج  
الموظف من مدة تزيد على مائة سنة ويتصرف أهلها في أراضي القرية السليخة وغيرها بالبيع  
والشراء فاشترى رجل عدة قطع من الأراضي وبني بيعضها تكية ووقف الأراضي الاخرى على التكية  
ويدفع نظار الوقف في كل سنة لمن قوضت اليه القرية الخراج الموظف كما كان قبل شرائه لها  
وتصرف النظار بذلك مدة تزيد على خمسين سنة والآن يريد من قوضت اليه القرية المطالبة بزرع  
الاراضي الجارية في الوقف بالقسم للجهة زاعما أن الوقف على هذه الصفة غير صحيح فهل الوقف  
المنزور صحيح وليس لمن قوضت اليه القرية المطالبة بالزرع بالقسم وانما المبلغ المعين على الاراضي

مطلب خرب بعض المدرسة  
فلا متولى إيجار بعض عقاراتها  
مدة مستقبله أنعم بها  
مطلب لا يوضع الجذوع على  
جدار المسجد ولو من أوقافه

مطلب في الغراس بلا اذن  
الناظر ولا وجه شرعي

مطلب غرس في أرض جارية  
في تواجره وفي مشتمس مكنه  
فالغراس له

المزبورة الجواب نعم أقول وفي كتاب الشفعة من الفتاوى الخيرية وأما الاراضى التى حازها السلطان  
 لبيت المال وبدفعها للناس من اربعة لاتباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى واضع السيد الذى تلقاها  
 شراء أو ارثا أو غيرهما من أسباب الملك أنها ملكه وأنه يؤدى خراجها فالقول له وعلى من يخاصمه  
 فى الملك البرهان ان صحت دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكر ذلك  
 لكثرة وقوعه فى بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بافادة هذا الحكم الشرعى الذى يحتاج اليه  
 كل حين والله أعلم اهـ وهذا يقع فى بلادنا كثيرا أيضا ويغلط فيه كثير بخبراه الله خيرا على هذا التنبه  
 قال المؤلف رأيت سؤالا متعلقا بالذلاحين والفصل والخراج وأجرة السكن وأجرة المثل فى المكرم  
 وغيره يؤيد ما أفتينا فى دعوى من خصوص بستان الجعبرى وحور تعلقا الجارى ذلك فى وقت  
 الجامع الاموى ما قول السادة العلماء فى قرية موقوفة على جماعة من جدتهم فما قاله الواقف  
 فى كتاب وقفه أنه وقف وجبس جميع القرية الفلانية المشقة على أراضى كذا وكذا ومنه عامرة  
 برسم سكنى فلاحيا ويحيط بها ويجمعها كاه واحد ود أربع وذكرها ثم ان الفلاحين سكان القرية  
 غرسوا أشجارا وكروما وعمرها وابتدأوا بالاذن من المستحقين فهل لهم ذلك وهل الدمنة داخله فى الوقف  
 مع جميع ما حوته الحدود الاربعة من جبل وسمل ووعر وهل يلزم الفلاحين أجرة السكنى وهل لهم أن  
 يعمر واقدرا زائدا على سكنهم ويلزمهم أجرة أو يكون قول الواقف دمنة برسم سكنى فلاحيا اذناهم  
 فى السكن بلا أجرة واذا كانوا يدفعون كل سنة قدر ايسر اربعمائة خراج عن الكروم والأشجار  
 فهل يكون قبض المستحقين لذلك رضامنهم عن أجرة الارض الحاصلة لهذا القرس أم لهم مطالبتهم  
 بأجرة المثل عن المدة الماضية ومحاسبتهم بما قبضوا الجواب ليس للفلاحين بالقرية المذكورة أن  
 يغرسوا أو يبنوا فيها من غير اذن شرعى فان فعلوا فحق له ولاية الاذن شرعا مخيرا ان شاء أبى ما فعلوا  
 بأجرة المثل حيث كان ذلك أصح لجهة الوقف وان شاء قلعه مجانا وما كان داخل فى حدود القرية  
 المذكورة حتى الدمنة فهو داخل فى الوقف وجاز عليه حكمه فليس لاحد سخط ولا احداث عمارة به  
 بغير طريق شرعى والظاهر أن قول الواقف فى الدمنة المذكورة أنهم برسم سكنى فلاحيا انما هو  
 وصفها لا لشرط واذا كان كذلك فعليه م أجرة السكنى لجهة الوقف وأجرة مثل ما أشغله  
 بالعمارة بغير طريق شرعى ولا تقطاع الاجرة عنهم بما يدفعونه مما يسببه من خراج بل عليهم أجرة المثل  
 ولا يمنع من مطالبتهم به قبض القدر المسمى بالخراج بل يقام هذا عليهم من أجرة المثل ويسنوفى  
 الماضى منها كتبه عمر بن الصبر فى الشافعى ثم ذكر المؤلف جوابا بنحوه وفى آخره كتبه أبو  
 الفضل الشافعى الامام ثم ذكر نحوه أيضا وفيه وأما الدمنة فانها من جلد الوقف وليس قوله برسم  
 سكنى فلاحيا اذناهم ولا فرق فى ذلك بين أن يعمر على قدر سكنه أو أكثر من ذلك وفى آخره كتبه محمد  
 ابن حزة الحسينى الشافعى ثم ذكر نحوه أيضا وفيه والدمنة داخله فى الوقف وليس لاحد أن يعمر قدرا  
 زائدا على مسكنه وفى آخره كتبه محمد بن الناسخ المالكى ثم ذكر نحوه الاول وفيه والوقف شامل  
 لكل ما ثبت فيه الملك للواقف قبل وقفه مما هو داخل فى الحدود فيستحقه الموقوف عليهم كتبه  
 ابراهيم بن أبى شريف الشافعى ثم ذكر جوابا آخر للناظر على ذلك بل عليه مطالبتهم بأجرة مثل الارض  
 ومنعهم من أن يغرسوا فيها الا بطريق شرعى وله أن يقطع ما غرس بغير طريق شرعى مجانا  
 ولا يجوز لاحد أن يحصى الغارس ولا يعينه على ما يخالف الشرع والله أعلم كتبه زكريا بن محمد  
 الانصارى الشافعى جوابى كما أفاده شيخ الاسلام واضع خطه أعلاه قال ذلك وكتبه محمد بن محمد  
 الطرابلسى الحنفى ثم ذكر أجوبة آخر قرية من ذلك \* (سئل) \* فيما اذا كان لهند غراس  
 قائم بالوجه الشرعى فى أرض وقف مختكرة وهى واضعة بدعاه عليه بطريق الارث من أقاربها  
 المتصرفين قبلها من مدة تزيد على خمسين سنة ويدفعون الجكر المرتب على الارض لجهة الوقف بلا

مطلب اذا ادعى ذوالد  
 أن الارض الخراجية ملكه  
 فالقول له وعلى من يخاصمه  
 فى الملك البرهان

مطلب فى حكم غراس  
 الفلاحين ونعميرهم البيوت  
 فى قرية الوقف

مطلب لا يحتاج الى اظهار كتاب  
 احترام فى غراس الارض  
 المحتكرة ولا يتوقف البيع  
 على اذن الناظر ولا شئ له  
 من الثمن

معارض ثم باع حصه من الغراس من زيد وتريد بيع الباقي ويعارضها ناظر الوقف في ذلك يريد  
أخذ شيء من غن المبيع ويرى أن البيع يتوقف صحته على اذنه ويكلفها الى اظهار كتاب احترام  
يشهد لها وان قبلها بالملكه فهل البيع المزبور صحيح ولا يتوقف صحته على اذنه وليس له تكليفها  
\*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* في قرية جارية في أوقاف بر متعددة ولها زراعت يزعمونها  
ويدفعون أجر مثلها لجهة الاوقاف في كل سنة بموجب مستندات شرعية والا أن يمتنعون من دفع  
ذلك فيمكن بحجة بأيديهم متضمنة أنهم ترافعو الذي قاض شرعي مع أحد المتولين على الاوقاف  
وذكروا أنهم يدفعون كذا من الدراهم في القديم وأن القاضي المترافع اليه عرف أن القديم يترك  
على قدمه والحال أن ذلك خلاف الواقع وأن المبلغ الذي ذكره دون أجر المثل بغبن فاحش فهل يكون  
التعريف المذكور غير معتبر والمعتبر في أراضي الوقف أخذ الانفع للوقف من أجر المثل أو القسم  
المتعارف \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* فيما اذا كان سيد زيد أرض جارية في وقف  
مسجد يزرعها حنطة ويدفع عنها في كل سنة زلطة واحدة لجهة الوقف هي دون أجرة مثلها  
بغبن فاحش بدون اجارة من جهة الوقف ويريد المتولى الا أن أخذ قسم الزرع من الخس حسبما يؤخذ  
من الاراضي المجاورة لها وهو أنفع للوقف فهل يسوغ له ذلك \*(الجواب)\* نعم أما في الوقف  
فان فيه تجب الحصة أو الاجرة بأي وجه زرعها أو سكنها أعدت للزراعة أو لا وعلى ذلك استقرتوى  
عامة المتأخرين فصولين من ٣٢ \*(سئل)\* فيما اذا قبض ناظر الوقف أجرة عتبار  
الوقف مججلة عن سنة كذا واقسمها الموقوف عليهم ثم مات بعضهم قبل انتهاء الاجل فهل يجوز  
ولا تنقض القسمة \*(الجواب)\* نعم لا تنتقض استحقاقها وفي الظهيرية وغيرها من الكتب  
فان عجلت الاجرة واقسمها الموقوف عليهم ثم مات أحد هم القياس أن تنتقض القسمة ويكون  
للذي مات حصه من الاجرة بقدر ما عاش ولكن استحسن ولا تنقض القسمة وكذلك على هذا  
لوشروط تعجيل الاجرة اه ومثله في خزائن المفتين يرى على الاشباه من الوقف ولومات بعض  
الموقوف عليهم قبل انتهاء مدة الاجارة يكون ما وجب من الغلة الى أن مات لورثته وما يجب  
منها بعد موته لجهات الوقف وهكذا الحكم لو كانت الاجرة مججلة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك  
في القياس وقال هلال غير أني استحسن اذا قسم المجل بين قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل  
انني لا أرد القسمة وأجيز ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي البرازية من الوصية عن محمد أقوام  
أمروا أن يكتبوا مساهمين مسجدهم فكتبوا ورفعوا أساميهم اليهم وأخرجوا الدراهم على عددهم  
فمات واحد من المساهمين قال يعطى وارثه ان مات بعد دفع اسمه اه أقول ومنه يعلم حكم  
الامانات الواصلة لاهالي مكة المشرفة والمدينة المنورة على وجه الصلة والمبرة ثم يموت المرسل اليه  
وقد أقيمت بدفع ذلك لورثته بقبده والله أعلم اه يرى على الاشباه من الوقف \*(سئل)\*  
فيما اذا أقر الموقوف عليه أن زيد أو عمر استحقاق ريع الوقف دونه وصدقه على ذلك وكتب بذلك  
حجة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا في حق المقر \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\*  
فيما اذا تصادق مستحقة ووقف أهلي مع جماعة أجنب غير مستحقين في الوقف بانهم يستحقون  
من ريع الوقف الحصة وقد رها سبعة وثلث سبع من سبعة أسباع وكتب بذلك صل ومضت مدة  
ثم مات اثنان من الجماعة عن أولاد ومات الباقيون عن غير ولد ويرى أن أولاد الميتين أن حصه أوليهم  
مع حصه الباقيين من ريع الوقف تنتقل اليهم فهل لا تنتقل اليهم بالمصادقة المذكورة \*(الجواب)\*  
نعم قلت فان كان الواقف جعل أرضه هذه صدقة موقوفة على زيد ثم من بعده على المساهمين قال  
الوقف جائز فاذا أقر زيد لهذا الرجل بهذا الاقرار قال يشاؤك الرجل في غلة الوقف ما كان حيا  
فاذا مات زيد كانت للمساهمين ولم يصدق زيد عليهم قلت فان مات المقر له وزيد في الحياة قال يكون

مطلب المعتبر في أرض الوقف  
أخذ الانفع من أجر المثل  
أو القسم المتعارف

مطلب تعجب في الوقف الحصة  
أو الاجرة

مطلب اذا قسمت الاجرة  
المجلة بين الموقوف عليهم  
ثم مات بعضهم قبل الاجل  
لا تنقض

مطلب ما وجب من الغلة  
الى موت المستحق لورثته  
وما وجب بعد موته لجهات  
الوقف

مطلب اقرار المستحق أن  
فلان يستحق الريع دونه يصح  
مطلب اذا مات المصدق لله  
لا تنتقل الحصة الى أولاده

مطلب اذا مات المصدق  
بطلت المصادقة وانتقلت الحصة  
لن بعده

النصف من الغلة التي أقر به زيد قساكين والنصف لزيد خصاف من باب الرجل الموقوف عليه  
 يتزبان الوقف عليه وعلى رجل آخر \* (سئل) فيما إذا تصادق ناظر وقف مع جماعة من  
 مستحقه على أن ربيع الوقف مشترك بينهم وبين زيد الغائب وآخرين من ذرية الواقف لكل واحد  
 حصة معينة وصدق الغائب على ذلك وحصة زيد كانت دون ما ذكر ثم مات زيد بعد ذلك عن ولد قبل  
 بطل المصادقة بموته في حقة \* (الجواب) نعم وتخليها في الخصاص المتقدم وبطله أفق الخبير  
 الرمي - فتلا عن الناصبي والتارخانية ومثله في الاشياء من الرقب لان الاقرار حصة قاصرة اه  
 وفي الاشياء أقر الموقوف عليه بأن فلانا يستحق معه كذا أو أنه يستحق الربع دونه وصدقه  
 فلان صح في حق المفردون غيره من أولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف بخلافه جلا على أن الواقف  
 رجع عما شرطه وشرط ما أقر به المفرد كره الخصاص في باب مستقل وأطال في تقريره اه أقول  
 وفي آخر الاقرار من التنوير والدر المختار أقر المشروط له الربع أو بعضه أنه أي ربيع الرقب  
 يستحقه فلان دونه صح وسقط حقه ولو كآب الوقف بخلافه ولو جعله لغيره أو ما قطعه للاحد  
 لم يصح وكذا المشروط له النظر على هذا كما مر في الوقف وذكره في الاشياء منه وهنا وفي الساقط لا يعود  
 فراجع اه وعبارة الدر المختار في الوقف يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالف كآب  
 الوقف لكن في حق المفرد خاصة فلما أقر المشروط له الربع أو النظر أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعل  
 لغيره لا وسيجي آخر الاقرار اه وأقول أيضا حاصل ما فهم من عبارة الخصاص المتقدم  
 أن المصادقة صحيحة مادام المصدق والمصدق له حين فلو مات المصدق بطل المصادقة وتنقل الحصة  
 المصدق عليها الى من بعده من شرطه الواقف لان اقراره حصة قاصرة على نفسه ولومات المصدق له  
 لا تبطل المصادقة بمعنى أنه لا ترجع الحصة المصدق عليها الى المصدق لاقتراره بأنها ليست له فترجع الى  
 المساكين لعدم من يستحقها ثم ان الخصاص فرض المساكين موقوف عليهم بعد زيد المصدق  
 كما مر في كلامه ومثله يقال فيما لو وقف على زيد ثم على ذريته ثم من بعدهم على المساكين فإذا تصادق  
 زيد مع عمرو على أن غلة الوقف بينهما ثم مات زيد بطلت المصادقة ورجعت الغلة كلها الى ذريته  
 ولو كان الميت عمرا المصدق له رجعت حصته الى المساكين لان زيد لما قلنا ولا الى ذريته  
 لان استحقاقهم بعد موته للترتيب يتم فصارت المسئلة في حكم مسئلة منقطع الوسط وصورتها  
 كما في الاسعاف وغيره لو وقف على ولديه هذين ثم على أولادهما أبدا ما تناسلا وان مات أحدهما عن ابن  
 يصرف نصف الغلة الى الولد الباقي منهما والنصف الآخر الى الفقراء فإذا مات الولد الآخر يصرف  
 جميع الغلة الى أولادهما لان مراعاة شرطه لازمة وهو انما جعل لاولاد الاولاد بعد انقراض البطن  
 الاول فإذا مات أحدهما يصرف نصف الغلة الى الفقراء اه نعم اذا كان أولاد زيد فقراء يصرف اليهم  
 لتقرهم على ما مر بيانه في الباب الاول بقي أن ما قدمناه عن التنوير وشرحه من أن الاقرار بالنظر  
 كالاقرار بالربع يقتضي أن المشروط له النظر لو تصادق مع آخر على أنه يستحق نصف وظيفة النظر  
 مثلا يؤخذ باقراره ما دام ما حين فلو مات المصدق فالحصه لهم ظاهر وهو أن المصادقة تبطل وتثبت  
 وظيفة النظر كلها لمن بعده من شرطه الواقف وأما لومات المصدق له فهي مسئلة تقع في زمانها  
 كما مر وقد سئلنا عن امرار لم نر فيها نقلا صريحاً والذي يقتضيه النظر بطلان المصادقة أيضا  
 كلولومات المصدق اذا لا يمكن أن يقال هنا بانتقال حصة النظر الى المساكين اذ لا حق لهم في وظيفة  
 النظر فبمعين القول بطلان المصادقة ولكن لا تعود الحصة الى المصدق مؤاخذه له باقراره وانما  
 يوجهها القاضي لمن أراد من مستحقها من أهل الوقف لا ناصحنا الاقرار بناء على أن الواقف رجع  
 عما شرطه وشرط ما أقر به المفرد كما مر عن الاشياء وحينئذ فصرح بان الواقف شرط النظر لهما  
 واذا مات أحد الناطرين المشروط لهما أقام القاضي بدله آخر فكذلك هنا هذا ما ظهر لي والله أعلم

قوله أقر به هكذا في النسخ  
 وصوابه بها كما لا يخفى اه  
 مستحقه  
 مطلب مات المصدق له  
 لا تنتقل الى أولاده

مطلب اقراره بأن فلانا  
 يستحق معه يصح في حق  
 المفردون أولاده

مطلب المصادقة تبطل بموت  
 المصدق لا بموت المصدق له  
 بل تنتقل الحصة للفقراء

مطلب مسئلة منقطع الوسط

مطلب في بيان المصادقة  
 على وظيفة النظر



مطلب تصادقا على غلة  
الوقف مدة معلومة ثم تصادق  
مع آخر لاتصيح النسيئة

\* (سئل) فيما اذا كان لزيد قدر استحقاق معلوم في وقف جدته فأقر زيد في صحته بأن القدر  
المزبور من غلة وقف جدته لعمره في مدة سنتين ونصف دونه بأمر حق عرفه ولزمه الاقرار له بذلك  
وتصادقا على ذلك تصادقا شرعيا مقبولا منهم ما لذي بينه شرعية ثم بعد ذلك أقر زيد المزبور أن غلة  
الوقف المرقوم لكبر في المدة المرقومة ولم يصدق عمره المقر له الأول ولا أجازه فهل يسكن الاقرار  
الأول معتبرا دون الثاني \* (الجواب) \* نعم ولو قال صارت غلة هذه الصدقة لفلان هذا بأمر  
حق عرفته ولزمني الاقرار له به قال ألزمته بذلك وجعلته كأن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له قلت  
وكذلك ان قال المقر صارت غلة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشر سنين أو لها عشرة شهر كذا من  
سنة كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا دوني بأمر حق عرفته ولزمني الاقرار له به قال  
ألزمته ذلك وأجعل الغلة للمقر له مادام حيا هذه العشر سنين فان مات المقر قبل ذلك رددت الغلة  
الى من جعلها له الواقف بعد المقر قلت فان لم يمت المقر ولكن السنون العشر انقضت قال ترجع الغلة  
الى المقر له أبدا مادام حيا فاذا مات رددتها الى من جعلها الواقف له خفاف من الرجل الموقوف  
عليه يقر بأن الوقف عليه وعلى رجل آخر أقول قوله ترجع الغلة الى المقر له كذا رأيت في غير  
هذا الموضع معزيا للخصاف وكذا رأيت في نسختي كتاب أوقاف الخصاص ثم راجعت نسخة أخرى  
فرايت كذا وهو مشكل اذ مقتضاه أن التقييد بالمدة لغو والذي يقتضيه النظر خلافه كما لو أقر رجل  
بأنف مؤجلة وصدقه الرجل ويظهر لي أن الأصل ترجع الغلة الى المقر بصيغة اسم الفاعل بدون لفظة  
وأن لفظة من زيادة النسخ بقرينة قوله ترجع والا لقال تبقى لأن الغلة في المدة كانت للمقر له لم يخرج  
عنه حتى ترجع اليه بعد المدة وانما خرجت عن المقر في تلك المدة فترجع اليه بعدها لأن الاقرار مقيد  
بها ويحتمل أن يقال ان الجاز والمجرور في له متعلق بالمقر بصيغة اسم الفاعل والضمير في له عائد  
على الشخص الآخر المقر له أي الذي أقر له هذا المقر والحاصل أنه اذا قرئ المقر له على صيغة اسم  
المفعول وبسكون الجاز والمجرور نائب فاعل لا يصح المعنى فلا بد من التأويل بأحد الوجوه  
الذكورة فتأمل والله تعالى أعلم (تنبيه) قال العلامة البيري بعد عبارة الاشباه المائة اغتر  
كثير من أهل العصر بهذا الاطلاق وأفتوا بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق الصواب أن السقوط  
مقيد بقيود يعرفها الفقيه قال العلامة الكبير الخصاص أقر فقال غلة هذه الصدقة لفلان  
ابن فلان هذا دوني ودون الناس جميعا بأمر حق واجب ثابت لازم عرفه له ولزمني الاقرار له بذلك  
قال نعم أصدقته على نفسه وألزم ما أقر به هذا الرجل مادام حيا لجواز أن الواقف قال ان له أن يزيد  
وينقص ويخرج ويدخل مكان من رأى فيصدق على حقه اهـ ويؤخذ من هذا أن القاضي لو علم  
أن المقر انما أقر بذلك لا خدشي من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكي يستبد بالوقف ان ذلك الاقرار  
غير معمول به لانه اقرار خال عما يجب لصحيحة مما قاله الامام الخصاص وهو الاقرار الواقع في زماننا  
ولا حول ولا قوة الا بالله اهـ كلام البيري ملخصا الى ذلك بشير ما مر عن الدر المختار من أنه لو جعله لغيره  
أو أسقطه لا احد لم يصح وفي اقرار الاسماعيلية في امرأة أقرت بان فلان يستحق ربيع ما يمنحها  
من وقف كذا في مدة معلومة بمقتضى أنها قبضت منه مبلغا معلوما فأجاب بأنه باطل لانه بيع  
الاستحقاق المعدوم وقت الاقرار بالمبلغ المعين واطلاق قولهم لو أقر المشرط له الربيع أنه يستحقه  
فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح بقضي يطلانه فان الاقرار بعوض معاوضة قال المراف مسئلة  
في وقف ادعى رجل من ذرية الواقف أنه وقف جدته على ذريته وأقام على ذلك بينه وقضى القاضي  
بها وبعد مدة أقر المدعي المزبور بأنه لاحق له في الوقف المزبور فهل يطل القضاء المذكور \* (الجواب)  
يعتبر اقراره في حق نفسه ويسقط حقه من ربيع الوقف وأما بقية الذرية فهم على ما هم عليه من  
الاستحقاق فتساوى أبي السعد من الوقف وراجع رسالة ابن نجيم فيما يقبل الاسقاط وما لا يقبله

مطلب لا يسقط الحق بمجرد  
الاقرار خلافا لما اغتر به  
كثير من أهل العصر

مطلب المصادقة على الاستحقاق  
يبدل باطلا

مطلب أثبت أنه وقف جدته  
ثم أقر أنه لاحق له فيه سقط  
حقه وحده

ذكره في الاشياء من تقديم أرباب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين إذا شرط الواقف  
الاستواء عند الضيق على حكم العمارية قياس مع الفارق وقد قدّر تسليمه فالشيخ قد اختصر عبارة  
الحاوي وجهه لإدليل على ما أفتاه مع أن الظاهر من تنه كلامه بنافي ما أفتاه الشيخ وتنه عبارة  
الحاوي هو أنه قال بعد ما ذكره الشيخ عند هذا إذا لم يكن معينا فإن كان الوقف معينا على شيء يصرف  
إليه بعد عمارة البناء إذا كلام الحاوي والظاهر من هذه التنه أنهم أقيدوا بجمع لاصل المسئلة فيفيد كلام  
الحاوي أن تقديم أرباب الشعائر على غيرهم إنما هو في حالة مخصوصة وهي ما إذا لم يعين الواقف قدر  
ما يعطى لكل مستحق أما إذا عين لكل قدرًا معينًا فلا يصلح أن يكون كلام الحاوي دليلًا على هذا  
المدعى هذا حاصل ما أفتاه المتوقف في كلامه ويمكن أن يجاب عن التوقف الأول بأن يقال إن المنظور  
إليه في تقديم أرباب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين ليس هو كونهم كالعمارة من كل وجه  
وإنما هو من حيثية اشتراكها في عموم النفع بالنسبة إلى بقية المستحقين وإن تفاوت النفع بين العمارة  
وأرباب الشعائر فلما اشتهر كافي وعموم النفع بالنسبة إلى الغير اشتهر كافي هذا الحكم وهو تقديهما على  
الغير وإن شرط الواقف خلاف ذلك من استواء أو تقديم وإذا تأملت كلام الحاوي القدسي وجدته  
شاهدًا على هذا المدعى ويجاب عن التوقف الثاني بأن اسم الإشارة الواقع في تنه كلام  
الحاوي وهو قوله هذا إذا لم يكن معينا الخ ليس واجبا لاصل المسئلة ليكون قيدًا لها وإنما هو  
راجع لا قرب مذكور في كلامه وهو قوله يصرف إليهم قدر كفايتهم وكأنه يقول إن محل تقويف  
أمر الصرف للمتولى إذا لم يشرط الواقف قدرًا معينًا لكل مستحق أما إذا عين فإنه يتبع شرطه  
وقد أفصح عن هذا الإمام الزاهد في كتابه فنية الفتاوى حيث قال في باب ما يحل للمدرس والمتعلم  
والامام مانعه الاوقاف في بخاري على العلماء لا يعرف من الواقف غير هذا القليم أن يفضل البعض  
ويحرم البعض إذا لم يكن الوقف على قوم يحسدون وكذا الوقف على الذين يختلفون إلى هذه المدرسة  
أو على سبيلها أو على علمائها يجوز للقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض إذا لم يعين الواقف قدرًا يعطى  
كل واحد ٥١ فهذه العبارة وهي قول صاحب الفقيه إذا لم يعين الخ أزال اللبس وأوضحت  
كل تحمين وحسد هذا وما يؤيد ما ذكرناه ما أفتاه من أن المنظور إليه من جهة المعنى في وجه  
تقديم أرباب الشعائر على غيرهم إنما هو عموم النفع الحاصل من انتظام مصالح المساجد بأقامة  
شعائرها وهذا لا يختلف الحال فيه بين ما إذا عين الواقف قدرًا معينًا لكل وبين ما إذا لم يعين بخلاف  
تقويف أمر الصرف للمتولى فإن غرض الواقف يختلف فيه بين ما إذا عين لكل قدرًا معينًا وبين  
ما إذا لم يعين هذا ما ظهر قال ذلك وكتبه العبد الفقير الائق باللطيف الخفي قاسم الدوشرى الحنفى  
في غرة محرم الحرام افتتاح سنة ١٠٣٩ والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وآمين  
\* (سئل) \* في دار جارية في وقف أهلى وحيطاتها مكسكة من زمن واقفها ثم سقط كسبها ويريد  
الناظر أعادته من أجرتها على الصفة التي كانت عليها من زمان واقفها وتزيد الأجرة فهل له ذلك  
\* (الجواب) \* نعم وأفتى بالمسئلة الحاوى كما نقله عنه الكارزوى في كتاب الوقف وبسطه  
في البحر أيضا قبيل الوتر والنوافل وفي الخيرية من الوقف أيضا في دار الوقف المأذنة للاستغلال إذا  
حرب من يجره العلماء الاشتية هل يجب عمارته من أجرتها أو يجب عمارته من أجرتها فقد  
صرحوا بوجوب العمارة في الاوقاف على الصفة التي كانت عليها من زمان الواقف حتى قالوا البياض  
والجرى في الحيطان أن لم تكن في زمنه لا تفعل ولا تفعل ٥١ \* (سئل) \* في الناظر إذا عمر  
في دار الوقف عمارة غير ضرورية وغير لازمة نحو دكان ونقش ومضبدون حظ ومصلحة ولم يكن  
الواقف فعل مثل ذلك ولم يكن في ذلك أحكام البناء ويريد احتساب ما صرفه في ذلك على مستحقى  
الوقف وهم لا يرضون بذلك فيل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في البحر وإنما تستحق العمارة

مطلب في الجواب عن كلام  
الاشياء وبيان معنى كلام  
الحاوي القدسي

مطلب يعاد كس الدار إذا  
كان من زمن الواقف

مطلب البياض والحجرة  
في الحيطان لا تفعل إلا إذا  
كانت زمن الواقف  
مطلب إذا عمر الناظر عمارة  
غير ضرورية لا تحسب له

عليه بقدر ما بقي الموقوف على الصفة التي وقفه الى أن قال وبهذا علم أن عمارة الاوقاف زيادة على ما كانت العين عليه زمن الواقف لا تجوز الا برضا المستحقين وظاهر قوله بقدر ما بقي الموقوف على الصفة منع البياض والجرعة على الحيطان من مال الوقف ان لم يكن فعله الواقف وان فعله الواقف فلا منع وبهذا أفتى الخليل الرملي واقعة الفتوى في رجل استأجر جهات وقف من ناظره وعرفها بعمارة ولم يكن الناظر أذن له في شيء منها فهل تلزم العمارة جهة الوقف حيث لم يأذن الناظر له في ذلك أم لا وهل للناظر الرجوع على المستأجر المذكور بأي بالجرعة أم لا فأقول أفنى سيدى الجدة شيخ الاسلام محب الدين بأن العمارة المذكورة لا تلزم جهة الوقف والناظر مخير بين أن يتلصك الجهة الوقف بغيره أو يخلو أو يكاف المستأجر قلعها وتسوية أرض الوقف فيفعل الأنفع للوقف والله الموفق لسان الحكم من أواخر الفصل الثامن عشر في الاجارات \* (سئل) \* فيما إذا أذن متولى وقف مستأجر مستغل من مستغلات الوقف بتعمير ما كان ضروريا ويرجع معظم منفعة الوقف والصرف على ذلك من ماله ليكون مرصدا له على الوقف فعمرا المستأجر ذلك وصرف عليه من ماله مبلغا من الدراهم مصروف المثل ويريد المستأجر الرجوع على الأذن بما صرفه بالأذن الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم ومترفعها عن القبة وغيرها وفي فتاوى الشيخ اسماعيل ماضية العمارة الغير الضرورية لا تكون لازمة لجهة الوقف والعمارة الضرورية لازمة له ان ثبتت في وجه الناظر الا أن على الوقف بعد دعوى صحيحة شرعية اه أقول وقيد في السؤال بقوله ما كان ضروريا بالمافى فتاوى الشيخ اسماعيل أيضا في جواب سؤال ان الأذن لزيد من قبل الناظر وان ما صرفه على العمارة المزبورة يكن مرصدا له على الدار غير معتبر لكونه غير مقيد بالعمارة الضرورية مثلا فعلى هذا تبكون العمارة المزبورة ملكا للمعمر يصح بيعها اه فتأمل ولم يقيد المؤلف هنا الرجوع بما إذا كان التعمير باذن القاضي لان الظاهر أن اذن المتولى يكفي لان ذلك كتعميره بنفسه لانه مأموره ووكيل عنه وليس ذلك استدانة على الوقف كما سيأتي في شرح بره في الباب الثالث عند الكلام على مسائل الاستدانة \* (سئل) \* فيما إذا احتاجت عقارات وقف للتعمير الضرورى ولم يكن في الوقف مال حاصل فعمرنه ولم يرغب أحد في استئجارها مدة مسقة قبله بأجرة مججلة تصرف في تعميرها فأذن ناظره لزيد بتعميرها من ماله ومعه ما يصرفه يرجع به في مال الوقف بعد ما أذن القاضي العائم للناظر الموقوف بذلك فعمر زيد من ماله اير جسع في مال الوقف وأشهد على ذلك ثم أثبت ذلك بوجوب حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد ثبوت شرعا \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في خان جاري وقف بر وفي توابر زيد من متواليه مدة سنة بأجرة معاومة تحمل عليه في نصف السنة قد حلت الأجرة واحتاج الخيان للتعمير الضرورى وامتنع المتولى من تعميره منها ويكلف زيد اتعميره من مال نفسه ليجعل له مرصدا على الخيان فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم وحيث كانت العمارة ضرورية يلزم المتولى تعميرها من مال الوقف حيث له مال موجود \* (سئل) \* فيما إذا كان لرجلين مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا على دار وقف صرفاه باذن المتولى في تعميرها الضرورى بطريقه الشرعي قد دفعته هندا لهما باذن المتولى لدى حاكم شرعي حكيم بحجة ذلك وان صدر ذلك بدون اذن القاضي موافقا مذهبه ثم أقترت لدى بيته شرعية أن المبلغ المذكور لزوجها زيد يستحقه دونها للاحق لهما معه فيه وان استهما في صلح الدفع عارية وصدة قها زيد على ذلك فهل يعمل باقرارها المزبور بعد ثبوت شرعا \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل وضع يده على دار وقف عدة سنين يؤجرها في كل سنة بخمسة وثلاثين قرشا ويدفع لجهة الوقف خمسة وبأخذ الباقي لنفسه زاعا أن الدار كانت في توابر جده مورثة وله عليها مرصدا وأن ما قبضه من اجرتها زائد على ما يدفعه لجهة الوقف يستحق بعضه نظير ربح المرصدا المزبور الموروث له عن جده والبعض

مطلب زيادة العمارة على ما كان زمن الواقف لا تجوز الا برضا المستحقين

مطلب لا يفعل البياض والجرعة من مال الوقف الخ

مطلب اذا عمر المستأجر بلاذن فالناظر مخير

مطلب له الرجوع على الناظر بمرصده الذي عمر به باذنه

مطلب العمارة الغير الضرورية لا تلزم الوقف

مطلب اذا لم يقيد العمارة بالضرورة تكون ملكا للمعمر

مطلب في اثبات المرصدا والتعمير باذن الناظر

مطلب في دفع المرصدا لصاحبه باذن المتولى

مطلب أقترت بأن المبلغ المرصدا لزوجها للاحق لهما معه فيه

مطلب لا يرجع المرصد  
ولا يحسب له ماصرفه في  
التعمير بلا اذن  
مطلب لصاحب المرصد حبس  
الدار لاستيفاء موصده

مطلب في اثبات المرصد  
للتناظر

مطلب اذن له بالعمارة ثم نهاه  
فعدم رقبه ايكاف برفعه

مطلب تعمير بيوت القرية  
وتعزيل فساتم اعلى جهات  
الاوقاف والتميز بالحصص  
مطلب التعمير والتعزيل  
والنصب على الوقف دون  
المستأجر

مطلب لا تباع شجرة الوقف  
لاجل التعمير بل تؤجر الدار  
وتعمر

مطلب اذا استدان للعمارة  
بمراجعة لا رجوع له بالمراجعة  
مطلب تهاياؤ اعلى السكنى  
في دور الوقف وتعميرها  
من مالهم الا ما زاد على اثني  
عشر قرشا

مطلب تعمير أخشاب السفلى  
الوقف على الوقف لا على  
صاحب العلو

صرفه في تعميرها في المدة كل ذلك بدون اجارة لها من ناظر الوقف ولا اذن منه في التعمير ولا وجه  
شرعى ويريد الناظر تكليفه برد الزائد لجهة الوقف والحال أن الاجرة أجرة المثل أو مقاصته به  
من المرصد بعد ثبوته فهل للتناظر ذلك ولا يرجع للمرصد ولا يحسب له ماصرفه في التعمير  
بدون اذن شرعى \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم  
من الدراهم موصده على دار وقف ثابت له بوجه الشرعى ثم مات زيد قبل استيفاء موصده وزيد  
ورثته حبس المأجور لاستيفاء موصده ولم يكن للوقف غلة ولا جهة سوى الدار المزبورة فهل لهم ذلك  
بعد تعميرها الضرورى باذن ناظرها \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا احتاجت  
عقارات الوقف للتعمير الضرورى ولا مال في الوقف ولا من يستأجر دابرة مجلبة فأذن ناظر لزيد  
بتعميرها والصرف عليها من ماله ليرجع به في مال الوقف بعد اذن القاضي العام للتناظر بذلك فعمر زيد  
وصرف مبلغا معلوماً بثبته بوجه الناظر لدى نائب القاضي غب الدعوى الشرعية والكشف على  
العمارة وتقويمها فحكم بصدقه ذلك وألزم الناظر دفع المبلغ لزيد فدفعه له باذن النائب ليرجع بذلك  
في مال الوقف بعد أن أشهد عليه بذلك وبأنه غير متبرع وكتب بذلك جهة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته  
شرعا \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في ناظر وقف أذن لزيد المستأجر دار الوقف المزبورة بأن  
يعمر فيها أقصر اثم رجع عن الاذن ونهاه عن العمارة لما رآه الناظر من الخط والمصلحة لجهة الوقف  
وعلم زيد بالنهى والرجوع عن الاذن فلم يفته وعمر القصر المزبور بلا وجه شرعى ويريد الناظر أن يكلفه  
رفعه حيث لا يضرب رفعه بالوقف فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم اذا لم يضرب رفعه بالوقف وان ضربه  
يتلكه الناظر لجهة الوقف منزوعا من مال الوقف وقيل هو المضيع لماله فليترص الى خلاصته  
\* (سئل) \* في قرية مشتملة على بيوت وأراض لها قناة ماء محتصة بها جارية فيها والقرية جارية  
مع جميع أراضيها وبيوتها في وقفين وتيار لكل حصص معلومة في ذلك فتهتم بعض البيوت واحتاجت  
القناة للتعزيل فهل يكون تعمير ما التمسد من البيوت وتعزيل القناة على جهات الاوقاف والتميز  
بحسب الحصص \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في بستان مشتمل على جدر قديمة محيطة به وحق  
شرب جاز ذلك كله في وقف أهلى وعليه عشر ويحتاج جدره الى تعمير وترميم وماؤه الى تعزيل طريقه  
ويحتاج الى تجديد نصب وله مستأجر فهل يكون ما ذكره على جهة الوقف دون مستأجره  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في شجرة وقف في دار وقف احتاجت الدار للتعمير  
وهي في تواجر رجل ساكن فيها يعمرها من اجرتها ويريد المتولى بيع الشجرة لاجل التعمير  
فهل ليس له ذلك وتعمير من اجرتها \* (الجواب) \* نعم ليس له أن يبيع الشجرة ويعمر الدار  
ولكن يكفى الدار ويستعين بالكراء على عمارة الدار لا بالشجرة فكذا في البحر عن الظهيرية  
\* (سئل) \* فيما اذا استدان رجل باذن متولى الوقف دراهم للعمارة بمراجعة ويريد الرجوع  
بالمراجعة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم كما صرح به في البحر وغيره وأفتى به  
أنخير الرملى أقول ويأتى تمام ذلك في أوائل الباب الثالث \* (سئل) \* في دور ثلاث جاريات  
في وقف أهلى للاستغلال منحصر ريعها في زيد ناظرها وأخته وأخوبه فتهاياؤ زيد مع اخوته على  
أن يسكن زيد وأخته في دار معينة منها ويسكن كل أخ من الاخوين في دار من الدارين الباقيتين  
ومهما احتاجت كل دار من الدور للتعمير وكان اثني عشر قرشا يقوم بذلك ساكنها وما زاد يعمر  
من ريع الوقف ففعلوا كذلك ثم قدمت الدار التي مع زيد وأخته وكافة تعميرها تزيد على سبعين قرشا  
ويريد الناظر تعميرها من ريع الوقف فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
في علو جدار في ملك زيد وتحتة سفلى جدار في وقف برقة كسر بعض أخشاب السفلى فهل تكون  
عمارتها على جهة الوقف دون زيد \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف

مطلب يعمل تصديق الذرية  
الناظر على عبارة الوقف

مطلب للناظر أن يقطع  
جميع المرصد من جميع  
الاجرة

مطلب يجوز له الوقوف عليه  
سكنى الادار عارته الاجارته

مطلب اذا سافر من له حق  
السكنى باختياره ليس له اجرة  
حصته

مطلب اذا حكم بموت المفقود  
بموت أقرانه في بلده ينتقل  
نصيبه للأقرب

مطلب في بيع الحصه  
الشائعه من الغراس في أرض  
الوقف

مطلب من قلع أشجار وقف  
مثمره يضمن قيمتها ويعزر

مطلب كل معصية ليس فيها  
حد مقدر فيها التعزير

\*(سئل)\* في وقف بر وقفه واقفه على مبرات عينها ومهما فضل عن المبرات والتعمير يكن  
لذريته فذفع الناظر المبرات لمستحقها وعمر عمارات ضرورية في الوقف وصنعت الذرية على أن  
العمارة المزبورة حتى وصودق بعد اطلاعهم على مصارف الوقف وكتب بذلك حجة فهل يعمل  
بتصديقه بعد بثوته شرعا \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم  
من الدراهم مرصده على دار وقف جارية في تواجده ثابت له ذلك بموجب حجة شرعية توافق فيها مع  
متولى الوقف على اقتطاع بعض المبلغ من الاجرة ودفع البعض لجهة الوقف ثم مات زيد في اثنا سنة  
الاجرة عن أولاد فأنفخت الاجرة ويريد المتولى تكليف أولاد زيد باقتطاع جميع المبلغ من جميع  
أجرة مثل الدار في المستقبل بعد ثبوت أجرة المنزل والمصلحة للوقف في ذلك فهل لذلك  
\*(الجواب)\* نعم أقول كأنه بناء على أن توافق المستأجر مع المتولى على اقتطاع المرصد  
من الاجرة قد صار به المرصد مقسطا ووجلا وقد أفتى في الفتاوى الناجية في مثل هذه الصورة بأن  
المتولى يجبر على دفعه حالا اذا طلبه المستأجر قال لأنه في حكم القرض وهو لا يتأجل جلا بالتأجيل  
صرح بذلك شيخ مشايخنا الخير الرملى في كتاب الاجارات من فتاواه المشهورة اه لكن  
أفتى الشيخ اسماعيل في عدة مواضع من فتاواه في كتاب الوقف بأنه ليس للمستأجر أخذه حالا حيث  
رضى بتأجيله وتقسيطه كل سنة كذا يقتطعه من الاجرة وعليه يتمشى كلام المؤلف فليأجل  
\*(سئل)\* في دارين ووقفين للسكنى لالاسكان يريد أحد الموقوف عليهم اعادة ماله من حق  
السكنى في الدارين المذكورتين فهل له ذلك \*(الجواب)\* نعم لمن له حق السكنى في الدار  
أن يسكن غيره بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا للمستعير وهو بمنزلة ضيف  
أضافه بخلاف الاجارة كافي الاسعاف والجرو وغيرهما \*(سئل)\* في دار معلومة وقفها  
صاحبها على سكنى ذريته وهم ساكنون فيها سافر شخص منهم وغاب مدة باختياره من غير  
أن يمنعه أحد منهم عن السكنى ثم رجع ويريد أن يأخذ منهم أجرة حصته في المدة المزبورة زاعما أنهم  
سكنوا جميع الدار ويريد أيضا ايجار حصته من الآن وقبض أجرتها فهل ليس له ذلك  
\*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* فيما اذا كان لزيد قدر استحقاق معلوم في وقف أهلى  
مغاب عن بلده وهو بالغ ومضى من غيبته ستون سنة ولم يعلم حياته ولا موته ولا مكانه وليس له  
أولاد ولا ذرية ولا نسل ولا عقب وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات من ذريته الموقوف عليهم  
من في درجته وتقديم الأقرب للمتوفى وفي درجة زيد جماعة من الذرية الموقوف عليهم فيهم من هو  
أقرب للمتوفى من غيرهم فهل اذا شهد هذا لان بموت أقرانه ببلده يقضى بموته وينتقل نصيبه من ربيع  
الوقف للأقرب اليه من أهل درجته \*(الجواب)\* نعم والمعتبر في موت المفقود موت أقرانه  
في بلده على المذهب كافي التنوير وفي البرازيه تسعون سنة حال الصدر الشهيد وعليه الفتوى  
\*(سئل)\* في بيع الحصه الشائعه من الغراس المستحق للبقاء في أرض الوقف من غير  
الشريك فيه وبدون تصديقه فهل يبيعه بغير صحيح ويصح من الشريك أم لا \*(الجواب)\* نعم  
فعم يكون غير صحيح ويصح من الشريك كما أفتى به العلامة على أفندي مفتى السلطنة العلية سابقا  
وكذلك العلامة القمى تاشى وغيره وهو المعتقد كما حزره العلامة قاسم أقول سيأتى الكلام على هذه  
المسئلة في أوائل البسوع \*(سئل)\* في أشجار مثمرة يانعة جارية في وقف جامع قائمة في أرض  
الوقف تعمدر رجل وقلعها وتصرف بها بدون وجه شرعى فهل يلزمه قيمتها قائمة يوم قلعها ويعزر بعد  
ثبوت ذلك شرعا \*(الجواب)\* حيث قلعها وتصرف بها يلزمه قيمتها بأرضها يوم قلعها لأنه  
أنلف غير المثل اذا الشجر والخشب والحطب من ذوات القسم كافي العمادية والفتاوى الهندية  
والعالم تعزيره بما يليق بحاله لأنه تعاطى معصية لا حد فيها قال في الاشباه وكل معصية ليس فيها حد

مستدرفها المتعزير وجل قطع شجرة في دار رجل بغير امره ويخبر صاحب الدار ان شجرة تركت الشجرة على الساطع ومنه قيمة الشجرة ذممة لانه اثناف عليه شجرة فائمة وطريق معرفة تلك القيمة ان تقسم الدار مع الشجرة وتقوم بغير شجرة فينصف فضل ما بينهما من الغيب رجل قطع اشجار انسان في صكرمه يضمن القيمة ويعرف ذلك بان يقوم الكرم مع الاشجار المقلوعة ومع الاشجار التي هي غير مقلوعة فيضمن فضل ما بينهما برأية \* (سئل) \* في جماعة تركوا دعواهم الاستحقاق في غلة وقف أحلى بلا مانع شرعي مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم بالغون متيقنون في بلدة الوقف وهم وتسلطه وقد منع السلطان أعزاته أنصاره سماع الدعوى في غير عين الوقف التي منى عليها خمس عشرة سنة ويريدون الآن الدعوى بذلك بدون أمر شريف سلطاني فهل تكون دعواهم بذلك غير مجوعة لانه السلطاني \* (الجواب) \* نعم لان دعوى الاستحقاق من قبيل الملك المطلق لا هي في نفس الوقف المستثنى بالسماع اذا الاستحقاق ملك لمن يستحقه تكون الدعوى به كالدعوى في سائر الاستحقاقات الا ترى أنه يجوز حبة المستحق استحقاقه بعد قبضه لانه ملكه بخلاف نفس الوقف قال في الاشياء من القول في الملك وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اه وفيه من المحل المزبور أسباب التلك المعاوضات المالية الى أن قال والوقف قال العلامة الحوى المراد منافع الوقف والاقربة الوقف لانها عندنا لان الملك في الوقف يزول عن الملك لا الى مالك ولا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو معينا اه \* (سئل) \* في مستحق له دراهم معلومة تحت يد ناظر الوقف حتى قدر استحقاقه في الوقف أحال المستحق بها دأته على الناظر وقبل كل منهما المصلحة فهل تكون الحوالة المذكورة صحيحة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في مستحق في وقف أحلى مات في أثناء السنة بعد ما قبض ناظر الوقف ربعه وأجوره وعلى المستحق المزبورة دين لانهما فهل ما يخصها من ذلك بصير ميراثا عنها فيقتضي به دينها \* (الجواب) \* نعم ولو مات بعض الموقوف عليه قبل اتمه امة الاجارة يكون ما وجب من الغلة الى أن مات لورثته وما يجب منها بعد موته لجهان الوقف وكذا الحكم لو كانت الاجرة معلقة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك وقال دلال غير أني أستحسن اذا قسم المجلل بين قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل أني لأؤرد القسمة وأجيز ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي تساوي الكازروني عن الحانوتي سئل فيمن كان موجودا وقت تمام القسط في الوقف الذي يؤجر على الاقساط فأجاب حيث وقعت اجارة الارض على الاقساط ومات المستحق بعد منى القسط أو عند تمامه يأخذ ما استحق له من ذلك في مسئلة ان كان موجودا في وقت تمام القسط المعالوم قال ان العبرة بوقت ظهور الغلة وأما على طريقة بلادنا من اجارة أرض الوقف لمن يزرعها لنفسه بأجرة تستحق على ثلاثة أقساط كل أربعة أشهر قسط فيوجب اعتبار ادراك القسط فهو كادراك الغلة فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق هذا القسط ومن لا قسطا أقول هذا اذا مات والله أعلم اه \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد الغائب قدر استحقاق في وقف أحلى تحت يد الناظر على الوقف وزيد ابن عم مستحق في الوقف يريد تناول حصة الغائب من الناظر بدون وكالة عنه ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم ويستحق ذلك تحت يد الناظر الى ظهور حاله لان مال المستحق أمانة تحت يد الناظر ولا تدفع الى غير صاحبها الا بوجه شرعي كما هو مقرر \* (سئل) \* في دار تسعة قرارب منها ملك لزيد وباقية اوقف فاقسمها زيد مع ناظر الوقف قسمة شرعية بالتراني والوجه الشرعي فهل تكون المقاسمة صحيحة \* (الجواب) \* نعم ولو اقسام الشريكان وأدخلا في القسمة دراهم معلومة فان كان المعطى حوالا وقف جاز وبصير كانه أخذ الوقف واشترى بعض ماليه بوقف من نصيب شريكه بدراهمه وانه جائز وان كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم

مطلب دعوى الاستحقاق  
من غلة الوقف لا تسمع بعد  
خمس عشرة سنة

مطلب الاستحقاق ملك  
للمستحق

مطلب احالة المستحق على  
الناظر صحيحة اذا كانت  
دراهم الاستحقاق في يد  
الناظر

مطلب فيما لو مات المستحق  
قبل تمام السنة قبل قسمة  
الغلة أو بعدها

مطلب مال المستحق أمانة  
في يد الناظر فلا يدفع لغيره  
بغيره

مطلب قسمة الوقف من الملك  
صحيحة

مطلب في حكم التعديل  
في قسمة الوقف والمثل

منه نقض بعض الوقف وحصة الوقف وقف وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفاً اسعاف من فصل المشاع  
 \* (سئل) \* في قسمة أرض الوقف بالتراضي بين مستحقه على طريق التهايو والتناوب هل  
 تكون جائزة \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في الخيرية والاسعاف وفتاوى الشلبي وغيرها  
 \* (سئل) \* في قسمة العين الموقوفة بين مستحقها قسمة تلك هل تكون غير صحيحة  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في أرض وقف سليخة أراد بعض أرباب الوقف قسمتها  
 بينهم قسمة جبر واختصاص فهل تقسم أولا \* (الجواب) \* لا تقسم كما صرح به في الاسعاف  
 وغيره أقول وما في البحر عن الخصاص والفتح من أن الوقف لا يقسم بين مستحقه اجماعاً محمول  
 على هذا فلا ينافي ما في الاسعاف لوقفه الواقف بين أربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون  
 المزروع له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز وإن أبي منهم بعد  
 ذلك ابطاله اهـ للجله على قسمة التهايو كما حذر الخبير الرمي في حاشية البحر \* (سئل) \*  
 فيما إذا شرط واقف وقف أهلي أن لا يقسم ولا يهب بأبه فقسم ولي صغير مستحق في الوقف نصيب  
 الصغير في الوقف مع متوليه قسمة حفظ ثم بلغ الصغير رشيداً ويريد رد القسمة فهل له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم أقول ليس بثبوت الرد له بسبب شرط الواقف المذكور بل لما علت آنفاً  
 من أن لكل من أبي منهم بعد ذلك ابطاله \* (سئل) \* في عقارات موقوفة يستحق ربها جعاعة  
 نوافقوا على قسمتها بينهم قسمة مهابأة ثم ما نوافع أولاد اتقل نصيبهم اليهم ويريد الأولاد نقض القسمة  
 فهل لهم ذلك ولناظر تحصيل غلة الوقف ودفعها للمستحقين \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
 في رجل له وظيفة معلومة في وقف أهلي وللوقف جهات تحت يده ناظره ويأخذ أجرة البعض مشاهرة  
 والبعض مسانمة ويطلب الرجل من الناظر دفع معلوم وظيفته من المشاهرة عن أشهر معلومة بعد  
 استحقاقه لذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل للرجل مطالبة الناظر بذلك \* (الجواب)  
 نعم في وقف على الذرية أجرة الناظر بأجرة مجله مدة تأني وقبضها وهي خراجية في كل سنة  
 فهل يجبر على صرف حصص المستحقين بالوقف مما تجلده أولاً يدفع لهم الاما بنى سنة بسنة فأجاب  
 الشيخ على المقدسي بما صورته لا يجبر على دفع حصص المستحقين مجلاً وانما يدفع لهم بحسب  
 استحقاقهم كلما مضى سنة دفع لهم استحقاقها والله أعلم فتاوى الكازروني من الوقف نقلاً  
 عن فتاوى الحانوتي في رجل لا قدر استحقاق في وقف أهلي وللوقف جهات تحت يده ناظر  
 على الوقف المزبور يؤجر ذلك ويأخذ أجرة البعض مشاهرة والبعض مسانمة ويطلب الرجل المزبور  
 من الناظر أن يدفع له قدر استحقاقه من ذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل له ذلك فأجاب  
 للرجل مطالبة الناظر بذلك بعد قبضه واستحقاقه فتاوى الشيخ اسماعيل من الوقف أقول قد يقوله  
 بعد قبضه واستحقاقه لانه ليس له الطلب قبيل القبض ولا قبل الاستحقاق وإن كان الناظر قبض  
 الاجر مجلاً وهو ما أفتى به العلامة المقدسي آنفاً \* (سئل) \* في دارى وقف متلاصقتين لكل  
 منهما باب قديم على حدة فسد الناظر باب احدهما وفتح له باباً من الدار الاخرى وجعلها داراً واحدة  
 بلا نفع ولا مصلحة للوقف وفي ذلك تغيير لصفة الوقف فهل يعاد كما كان في القديم \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* في دار كبيرة ذات مساكن موقوفة للسكنى فاستغ واحد من الموقوف عليهم  
 عن السكنى فيما من نفسه فهل لا يستحق أجرة ان لم يسكن \* (الجواب) \* نعم والمسئلة  
 في الخيرية من الوقف \* (سئل) \* فيما إذا كان له قدر استحقاق معلوم في وقف أهلي  
 فمات عن ابن وبنت وضعاهما عليه وتساولا من ناظر الوقف في مدة تزيد على خمس عشرة سنة  
 بموجب شرط الواقف والا أن تظهر لهما ابن ابن مات في حياته وله استحقاق في نصيب ايطالب الناظر به  
 من حين موت جدته بعد الثبوت فهل طلبه على من تناوله لا على الناظر لعدم تعديبه بعدم علمه

مطلب قسمة الوقف بالتهايو  
 والتناوب جائزة  
 مطلب لا يقسم الوقف قسمة  
 تلك واختصاص

مطلب شرط الواقف  
 أن لا يقسم ولا يهب بأبه

مطلب تقاسموا الوقف  
 قسمة مهابأة ثم ما نوافع  
 فلا ولا دهم نقضها  
 مطلب له طلب معلوم وظيفته  
 بعد الاستحقاق من المشاهرة

مطلب لا يجبر على دفع  
 الاستحقاق مجلاً إذا قبض  
 الاجرة مجله

مطلب سد باب احدي  
 الدارين وجعلهما داراً  
 واحدة ليس له ذلك  
 مطلب ليس للمستغنى من  
 السكنى اجرة  
 مطلب من أثبت أن له استحقاقاً  
 فطلبه على من تناوله لا على  
 الناظر



صححنا انكم ذلك الوصي المختار للواقف لانه شرط النظر للارشاد وقد ثبت ارشاده المفروض  
 المذكور فقد صار مشروطا بالنظر من قبل الواقف وقائما مقامه بحيث فوض النظر لامد كورة  
 فقد اختارها والمختار اذا اختار آخر فقد صار مختارا الواقف بعدم موت المختار ولا يخرج النظر عنها  
 وان أثبت الغير الارشدية لا بخصاينة ظاهرة قال في البحر اذا مات المشرط له بعد الواقف فان القاضي  
 نصب غيره بشرط في المجتبى أن لا يكون المتولي أوصى به الى رجل عند موته فان كان أوصى لابن  
 القاضي غيره اه وقال في الاشياء مسئلت عن باظر معين بالشرط ثم بعد وفاته لحاكم المسلمين فهل  
 اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل للحاكم أولا فاجبت بأنه اذا فوض في صحته ينتقل للحاكم بموته  
 لعدم صحة التفويض وان في مرض موته لا ينتقل مادام الموصى له باقية لقيامه مقامه اه  
 وفي حاشية البيري ليس للقاضي أن يعزل وصي الميت العدل الكافي لانه قائم مقام الميت فليس  
 للقاضي ولاية الجبر على العدل الرشيد وكذا من قام مقامه فينفذ كما في الولوالجية اه  
 وفي البرازية المسماة بالوجيز وان مات القيم وقد أوصى الى أحد فوصى القيم بمنزلة القيم وهذه المسئلة  
 دليل على أن القيم أن يفوض الى غيره عند الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصي وللوصي أن يوصي الى  
 غيره ولو أراد أن يقيم غيره مقامه في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان التفويض على سبيل العموم اه  
 وقال في الذخيرة البرهانية وان مات القيم بعد ما مات الواقف فان كان القيم قد أوصى الى غيره فوصيه  
 بمنزلة وان كان لم يوص الى غيره فولاية نصب القيم للقاضي اه وفيها المتولي اذا أراد  
 أن يفوض الى غيره عند الموت يجوز لانه بمنزلة الوصية عند الموت وللوصي أن يوصي الى غيره اه  
 وفي المنظومة المحيية

مطلب لا يصح التفويض  
 في الصحة

لو فوض الناظر لغير النظر \* يصح مطلقا اذا كان استقر  
 تفويضه بشرط الواقف \* وليس في ذلك من مخالف  
 أو لم يكن شرط فان في صحته \* قوضه ذلك في سلامته  
 ما صح ذا وان يكن قد قوضا \* في مرض الموت صححا قد مضى  
 فالفعل في الصحة صاح اسنى \* لكنه في هذه يستثنى اه

ومثله في حصة الفتاوى نقلا عن الفقيه والتمتة وقد أفتى بصحة التفويض في مثل هذه القضية وان أثبت  
 الغير الارشدية كل من المرحومين الوالد والعم والجد والمحقق عبد الرحمن العمادي وغيرهم من المفتين  
 روح الله ارواحهم في دار النعيم والله سبحانه وتعالى العليم أقول اذا كان الواقف شرطا  
 النظر للارشاد ثم فوض الارشاد لغير الارشاد كان ذلك مخالفا للشرط الواقف الذي قالوا فيه انه كنص  
 الشارع فكيف تصح مخالفته في ذلك ولا سيما اذا فوض لطفلة الصغرى كما يقع كثيرا من وجود  
 الارشاد حقيقة من كل وجه وقد علمت قبل ورقة الكلام في صحة تولية الصغرى ولو بشرط الواقف  
 فكيف هناك وليس فيما ذكره من النقول سوى ما في الاشياء تصريح بما ادعاه اذ ليس فيها  
 تصريح بأن الواقف شرطا للنظر للارشاد ولا أن للفوض فوض لغير الارشاد وأما ما في الاشياء  
 ففيه دلالة على ما قاله ولكنه قد اعترضه بحسبه الجوى فقال بل يجب أن ينتقل للحاكم لانه لو فوض  
 الاخر لا تخرج وكذا يفوت شرط الواقف ولا يعمل به أصلا اه وهو مؤيد لما قلنا ويؤيده أيضا  
 ما في فتاوى الحنفية فيمن شرط النظر للارشاد من ذرية ففرغ الارشاد لزواج ابنته وما نأجاب بأنه  
 ينتقل ان بعده عما بشرط الواقف اه ملخصا وكذا ما في فتاوى الشيخ اسماعيل الحائلي  
 اذا شرط الارشدية ففوض الارشاد في المرض لغير الارشاد وظهرت خيائته بولي القاضي الارشاد  
 لأن التفويض المخالف بشرط الواقف لا يصح اه ورأيت في مجموعة شيخ مشايخنا العلامة  
 الفقيه الشيخ ابراهيم الغزي السامحاني بحجة نقل أولا ما في الاشياء وقال انه درج عليه افتاء

الشام ثم رده بما قد مناه عن حاشية الجوى وعن الاسماعيليه ثم قال ونقل سيدى عبد الغنى  
 النابلسي قدس سره عن وقف هلال رحمه الله تعالى جعل النظر لعبد الله ثم من بعده لزيد فأوصى  
 عبد الله لبكر ومات يكون النظر لزيد ولا يشاركه **بكر** قال يعنى سيدى عبد الغنى وهذا نص  
 على رد جواب صاحب الاشياء فأجاب عنه بعضهم بأنه يحتمل ما فى هلال على حالة الصحة  
 فلا يعارض ما فى المرض وأجاب قدس سره بأن مقتضى الوصية أن تكون فى المرض وأجاب عن  
 افتاء الشام بأنه محمول على ما اذا كان المقوض اليه أرشد لان المقوض الارشد يفعل الاصلح  
 وأما اذا فوضه لغير الارشد فقد خالف شرط الواقف والاصلح اه يقول الفقير أما نص هلال فيجبر  
 على اطلاقه ولا يخصه جواب صاحب الاشياء المقدوح فيه مع أنه فهم مخالف لشرط الواقف  
 على أنه تقدم أن الناظر اذا لم يراع شرط الواقف ينزل بعزل القاضى فكيف يهدو شرط الواقف  
 لاجل عدم مراعاة الناظر وحيث وجد نص هلال المنقول لا يعارض بالعقول وتوفيق الشيخ  
 قدس سره هو عين المنقول والصواب وقول الخائف ان الارشد مختار الواقف فاذا اختار غير  
 الارشد صار غير الارشد مختار الاختيار فيكون مختاراً ممنوعاً لانه تعليل على تخالف لطلاق المنقول  
 عن هلال ولان الواقف اختار الارشدية فكيف يكون غير الارشد مختاراً له وأيضا لو كان  
 كل مختار الناظر مختاراً للواقف ما كان ينزل اذا لم يراع شرط الواقف والمجب من اجل نص هلال  
 على حال الصحة وعدم الحل فى افتاء الشام على النظر الذى يملكه المقوض وهو كونه للارشد اه كلام  
 الشيخ ابراهيم الغزى أمين الفتوى يدمشق وهو تحقيق بالقبول حقيق قد اوضح اللبس وأزال  
 كل تخمين وحسد وقد ايد ما قلناه فافهمه واحفظه ودع غيره ولا تلغظه والله تعالى أعلم  
 وفى مجموعة الشيخ ابراهيم الغزى المذكور مانصه فى واقف شرط النظر لنفسه فى حياته ثم للارشد  
 من ذريته ثم أقام ابنه المعلوم ناظر فى حياته وبعد موته بالإمارة له ومات ابنه الآخر يدعى  
 أرشدية على الابن الناظر وأثبتوا طلب الحكم له بالنظر ليس له ذلك اقول الدر لا يجوز الرجوع عن  
 الوقف اذا كان مسجلاً ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه المشروط كالمؤذن والامام والمعلم  
 وان كان أصلي اه ولا تغفل عن قوله المشروط وان كان أصلي وفى البحر التولية تخالف سائر الشروط  
 بأن له التغيير فيها من غير شرط اه كلامه وحاصله الفرق بين الواقف والناظر من حيث ان الواقف  
 له التفويض لغير الارشد بخلاف الناظر \* (سئل) \* فى ناظر وقف مرض فقوض وأسند  
 نظر الوقف لابنه البالغ ثم عوفى من مرضه المذکور وتصرف ابنه فى أمور الوقف مدة بمقتضى  
 التفويض والاسناد المذکورين فهل يكون كل من التفويض والاسناد المذکورين والتصرف  
 المذکور فى المدة المذكورة غير صحيح \* (الجواب) \* نعم كافي الاشياء \* (سئل) \*  
 فيما اذا نصب القاضى امرأة من مستحقى الوقف ناظرة عليه فقام رجل منهم يعارضها فى ذلك زاعماً  
 أنه أحق منها لكونه ذكراً أو أرشد منها والرجال أنهم أئمة أهل النظارة كافية بمصالح الوقف ولم يشترط  
 الواقف النظر للارشد فهل يمنع من معارضتها والحالة هذه \* (الجواب) \* نعم يمنع حيث الحال  
 ما ذكره الأوجه شرعى ولا عبرة بزعمه المذکور والافواه لا تمنع الرشد \* (سئل) \* فى ناظر وقف  
 شرعى حصل له داء القلب فأقعده فى الفراش ومنعه عن الحركة واعتقل لسانه وعجز عن تعاطي مصالح  
 الوقف بالكتابة فأخرج القاضى عن وظيفة النظر ونصب مكانه رجلاً من مستحقى الوقف أخرجه  
 ونصباً شرعياً فهل صحيح كل من الاخراج والنصب المذکورين \* (الجواب) \* نعم لان تصرف  
 القاضى فى الاوقاف مقيد بالمصلحة ويجب الاقتصار والقضاء بكل ما هو أنفع للوقف وحيث رأى  
 القاضى المصلحة فى عزله لتعطل مصالح الوقف بذلك فقد صح عزله قال فى النهروينز المتولى لو خائناً أى  
 يجب على الحاكم نزعها اذا كان غير مأمون على الوقف وكذا لو كان عاجزاً انظر للوقف اه ومثله فى الدر

أى لان هلالاً قال قاوصى  
 عبد الله لبكر ومات اه منه

مطلب فوض النظر فى مرضه  
 لائبه ثم عوفى لم يصح التفويض

مطلب اذا لم يشترط للارشد  
 يمنع المعارض والافواه لا تمنع  
 الرشد

مطلب اذا حصل للناظر  
 فالج صح للقاضى اخراجه  
 ونصب غيره

مطلب ينزع المتولى الخائن  
 أو العاجز

المختار عن الفتح وفي البرازية فان كان في نزع مصلحة يجب عليه ارجاعه دفعا للشرع عن الوقت وان  
 شرط أن لا ينزعه أحد بشرطه يخالف للشرع اد وفي البحر عن الاسعاف أن الولاية مقيدة بشرط  
 النظر وليس من النظر ولاية الخائن لانه يحل بالمقصود وكذا ولاية العاجز لان المقصود لا يحصل به  
 \* (سئل) \* في ناظر أمين على وقف أهلي طرأ عليه العمى وهو قادر على تعاطي أمور الوقت ومصالحة  
 يريد بعض المستحقين عزله بغيرد العمى فهل يصلح الاعمى ناظرا ولا يعزل \* (الجواب) \* نعم كما  
 في الاشياء \* (سئل) \* في ناظر وقف بعث مع نجابي الوقت الى بعض مستحقه استحقاقه في الوقت  
 والجاني يدعى الايصال والمستحق ينكر وصوله اليه من يد الجاني فيسأل يكون القول قول الجاني  
 في براءة نفسه عن النعمان بيمينه لانه رسول والقول قول المستحق في أنه لم يقبض حتى انه لا يسقط  
 حقه عن الناظر \* (الجواب) \* نعم لما في فتاوى الاقروى عن شرح الطحاوي للاسيحياني  
 وكذا في الثلاثين من وكالة التارخانية ونص عبارتها واذا دفع رجل الى رجل مالا ليدفعه الى رجل  
 فذكر أنه قد دفعه اليه فكذبه في ذلك الأمر والمأمور له بالمال فالقول قول الذي يدعي الدفع الى  
 المأمور له في براءة نفسه عن النعمان والقول قول المأمور له انه لم يقبض ولا يسقط دينه عن الأمر  
 ولا يجب اليقين عليهما جميعا وانما يجب على أحدهما لانه لا بد للآخر من تصديق أحدهما وتكذيب  
 الآخر فيجب اليقين له على الذي كذبه دون الذي صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الاستحباب  
 ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه وسقط عن الأمر دينه  
 وان صدق الآخر أنه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خامة بالله قد دفعه اليه فان حلف  
 برئ وان نكل لزمه ما دفعه اليه وكذلك لو أودع عند رجل مالا ثم أمر المودع أن يدفع الوديعة  
 الى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل اد ومثله في وكالة الاشياء مع حاشية  
 البيري ولسان الحكم والخانية وفتاوى ابن نجيم من الوكالة وفتاوى قارى الهداية من الدعوى  
 \* (سئل) \* في ناظر وقف غاب وترك الوقت بلا وكيل يباشر عنه وتعطلت مصالح الوقت  
 فهل للقاضي اقامة قيم عنه الى أن يقدم \* (الجواب) \* نعم ويتصرف القيم في الوقت بما فيه  
 من النفع للوقت والمثله في الخيرية عن الاسعاف وأجاب قارى الهداية عما اذا لم يعين الناظر لاحد  
 بأنه اذا مات عن غيره وصي فالنظر للعالم وان مات عن وصي في تركته فالوصي متمسك في وقته  
 \* (سئل) \* في ناظر استدان لاجل ضرورة في الوقت مبلغا من الدراهم باذن القاضي ثم عزل  
 عن النظر وزعم أنه استدان المبلغ بما راجحه بمتقضى أنه اشترى من الدائن شيئا يسيرا ببلغ زائد  
 عن أصل الدين وان له الرجوع في غلة الوقت بالزائد المزبور فهل ليس له ذلك ويضمن الزيادة من مال  
 نفسه \* (الجواب) \* نعم والمثله في التارخانية والخيرية والبحر وغيرهما في الحاوي  
 الزاهدي قال أهل البصر لقيم ان لم تهدم المسجد العامر يكن ضرره في القابل أعظم فله دمه  
 وان خالفه بعض أهل الحلة وليس له التأخير اذا أمكنه العمارة فله دمه ولم يكن فيه غلة للعمارة  
 في الحال فاستقرض العشرة بثلاثة عشر في سنة واشترى من المقرض شيئا يسيرا يرجع في غلة  
 بالعشرة وعليه الزيادة اد أقول هذا يخالف لما في الاشياء حيث قال وعمل يجوز للمولى أن يشتري  
 مساعيا أكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه على العمارة ويكون الربح على الوقت الجواب نعم كما حرره  
 ابن وهبان اد وتبعه في الدر المختار قال الرملي في حاشية البحر الا أن يقال لما يلزم الاجل  
 في مسئلة القرص بقي شراء اليسير ثم كثيرا فحعض ضررا على الوقت فلم يلزم الزيادة فكانت  
 على القيم بخلاف مسئلة شراء المتاع ويبيعه للزوم الاجل في جملة الثمن اد وكتبت فيما علقته  
 على الدر المختار عن البيري أن منشأ ما قاله ابن وهبان عدم الوقوف على الحكم من تقدمه ثم ذكر  
 ما مر عن الحاوي وقال هذا الذي يقتضيه اد ويؤيده قوله في البحر بعد ذكره ما مر أيضا به انه دفع

مطلب يصلح الاعمى ناظرا  
 ولا يعزل  
 مطلب دفع الناظر مع الجاني  
 استحقاق رجل فانكر  
 الرجل الوصول فالقول  
 للجاني في براءة نفسه  
 مطلب في تفصيل مسئلة  
 المأمور بدفع المال اذا قال  
 دفعته

مطلب غاب الناظر للقاضي  
 نصب قيم عنه الى حضوره  
 مطلب اذا لم يعين ناظرا  
 ومات عن وصي صار الوصي  
 ناظرا  
 مطلب لا تلزم المراجعة الوقت  
 بل يضمنها الناظر

ما ذكره ابن وهبان من أنه لا جواب له ما شيخ فيها اه فعلم أن ما ذكره ابن وهبان بحث يخالف  
 له منقول ومن حفظ حجة على من لم يحفظ \* (سئل) \* في ناظر الوقت أهلى ثقة قبض أجرة  
 دارى الوقف وصرف بعضها في عمارتها وترميمها الضرورين الا لا من مصرف المنسل في مدة  
 تحتمله والظاهر لا يكذب في ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي تساوى  
 الكازروني عن الحانوتي القول قوله لمع يمينه كافي الاسعاف وقيل كما في القنية ان كان  
 معزوقا بالامانة لا يحتاج الى اليمين وأفتى الشيخ اسماعيل بأنه يقبل قوله من غير عين ويكتفي منه  
 بالاجمال ولا يجبر على التفسير شيئا فشيئا اه وفي الحاوي الزاهدي من كتاب أدب القاضي  
 ان الوصى بالثقة على التيمم أو القيم على الوقف ومال الصبي والوقف في يده أو نحو ذلك من الامناء  
 يمثل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلايين اذا كان ثقة لان في اليمين تغير الناس عن الوصاية  
 فان اتمهم قيل يستخلف بالله ما كنت خنت في شيء مما أخذت به الخ \* (سئل) \* من قاضي  
 الشام سنة ١١٥٣ في مصرف الناظر للمستحقين قبل عزله وبعده وكذا الارباب الوظائف  
 حل يقبل قوله في ذلك بيمينه أولا \* (الجواب) \* الذي صرح حوايه أنه يقبل قوله فيما يتدعيه  
 من الصرف على المستحقين بلايين لان هذا من جملة عمله في الوقف وأفتى به التمر تاشي رحمه الله  
 تعالى وقال واختلافه في تحليفه واعتمد شيخنا في الفتاوى أنه لا يحلف اه قال العلامة الحسير  
 الرملي في حاشيته والفتوى على أنه يحلف في هذا الزمان اه وذكر في البحر عن أوقاف  
 الناصبي اذا أجر الواقف أو قيمه أو وصى الواقف أو أمينه ثم قال قبض الغلة فضاغت أو فزقتها  
 على الموقف عليهم فأنكروا فاقول قوله لمع يمينه اه وفي حاشية الجوى على الاشباه باب القضاء  
 والشهادات والظاهر من كلام صاحب القنية أن عدم التحليف انما هو في غير ما اذا اتممه  
 القاضى ولا يتدعى عليه شيء معين وفيما ليس هناك منكر معين مع كلامه فراجع ان شئت وفيها أيضا  
 من باب الامانات الناظر اذا ادعى الصرف قال بعض الفضلاء يعني الحسير الرملي ينبغي أن يقيد ذلك  
 بأن لا يكون الناظر معزوقا بالحمية ككأكثر نظار زماننا اه وأفتى المولى أبو السعود بأنه اذا كان  
 مفسدا مبذرا لا يقبل قوله بصرفه مال الوقف بيمينه اه وأما من جهة قبول قوله بعد عزله  
 فقد أفتى بعض المحققين بأنه يقبل قوله في الدفع للمستحقين مع يمينه مادام ناظرا اه لكن في حاشية  
 الاشباه من كتاب الامانات قال بعض الفضلاء انه يقبل قوله في الثقة على الوقف بعد العزل  
 ويخرج منه قبول قوله في الدفع للمستحقين بعد التأمل فانه قال لم يتعرض المصنف لحكم المتولى بعد  
 العزل هل يقبل قوله في الثقة على الوقف من المال الذي تحت يده أم لا لم أره صريحا لكن ظاهر  
 كلامه أن قوله مقبول في ذلك اذا وافق الظاهر لتصريحهم بأن القول قول الوكيل بعد العزل  
 في دعواه أنه باع ما وكل في بيعه وكانت العين هالكه وفيما اذا ادعى أنه دفع ما وكل بدفعه في براءة  
 نفسه وأن الوصى لو ادعى بعد موت التيمم أنه أنفق عليه كذا يقبل قوله وعلاوه بأنه أسنده  
 الى حالة منافية للضمان وقد صرح حوايه بأن المتولى كالوكيل في مواضع ووقع خلاف في أن المتولى  
 وكيل الواقف أو وكيل الفقراء فقال أبو يوسف بالاول وقال محمد بالناني ومما هو صريح في قبول  
 قول الوكيل ولو بعد العزل فرع في القنية قال وكاه وكالة عامة بأن يقوم بأمره وينفق على أهله  
 من مال الموكل ولم يعين شيئا للاتفاق بل أطلق ثم مات الموكل فطالبه الورثة ببيان ما أنفق ومصرفه  
 فان كان عدلا يصدق فيما قال وان اتم موه حلفه وليس عليه بيان جهات الاتفاق ومن أراد الخروج  
 من الضمان فالقول قوله وان أراد الرجوع فلا بد من البينة اه هذا صريح في قبول قوله في دعوى  
 الاتفاق ولو بعد العزل وتحقيقه أن العزل لا يخرج عن كونه أمينا فينبغي أن يقبل قول الوكيل  
 قبض الدين انه دفعه لموكله في حياته في حق براءة نفسه كما أفتى به بعض المتأخرين كما تقدم اه

مطلب يقبل قول الناظر  
 الثقة بيمينه وقيل بلايين

مطلب في قبول قول الناظر  
 في الدفع للمستحقين وأرباب  
 الوظائف

مطلب الفتوى على أنه يحلف  
 في هذا الزمان

مطلب ان كان الناظر مفسدا  
 مبذرا لا يقبل قوله بصرف  
 مال الوقف بيمينه  
 مطلب في قبول قول الناظر  
 بعد العزل

مطلب المتولى كالوكيل  
 في مواضع

ما في الجوى ويستنبط من ذلك أن الناظر يصدق بيمينه في الدفع المستحقين بعد عزله كالمكيل  
 في قبض الدين اذا مات الموكل وصدقته الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله بيمينه لانه  
 بالقبض ما اراد المال في يده ودبغة قصد يقبضهم له بعد اعترافهم بأنه مودع كاف فان حلف برئ وان نكل  
 لزمه المال وقد أفتى المرحوم الوالد بأنه يصدق بيمينه ما دام ناظراً ولم يدرك نقلاً والمسئلة تحتاج الى نقل  
 صريح من كتاب صحيح حتى يطمئن القلب في الجواب في القول أو عدمه بما يرى في الكتاب  
 والله الموفق للصواب وأما قبول قوله بعد موت المستحقين فقال المرحوم الشيخ علاء الدين  
 في شرح الملتقى في أواخر الوقف وكذلك يقبل قوله لو ادعى الدفع للموقوف عليهم ولو بعد موتهم  
 الا في نفقة زائدة خالفت الظاهر ٥١ وأما في دفعه لارباب الوظائف فقد سئل المولى الهمام عمدة  
 الانام شيخ الاسلام الشيخ أبو السعود أفندي العمادى مفتى السلطنة العلية عن سؤال رفع اليه  
 في دفع الوظيفة المعينة في الوقف للخطيب أو الامام أو المؤمن هل يقبل قول الناظر في ذلك بيمينه  
 فأجاب لا يقبل لما فيها من جانب الاجارة وهو لو استأجر أجيراً المصلحة المسجد ثم ادعى الدفع اليه لا يقبل  
 بخلاف ما لو ادعى الدفع للموقوف عليهم كأولاد الواقف فان القول قوله في ذلك بيمينه وهو المراد  
 بقولهم الموقوف عليهم لعدم ملاحظة جانب الاجارة فيهم والله أعلم قال العلامة الشيخ محمد  
 الغزى التمرناشى في فتاويه بعد ذكر هذه الفتوى وهو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به اه وقال  
 المولى عطاء الله أفندي في مجموعته سئل شيخ الاسلام زكريا أفندي عن هذه المسئلة يعنى مسئلة قبول  
 قوله فأجاب بأنه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة فهى اجرة لا يقبل المولى من اثبات الاداء بالبينة  
 والانفى صلة وعطية يقبل في ادائها قول المولى مع عيने وأفتى من بعده من المشايخ الاسلامية  
 الى هذا الزمان على هذا متمسكين بنجور المتأخرين الاجرة في مقابلة الطاعات لكن قال التمرناشى  
 المتقدم في كتابه شرح تحفة الاقران بعد ذكر هذه الفتوى وهو قوله حسن غير أن علماءنا على  
 الاتفاق بخلافه اه قلت فالمذكور في الاسعاف والخصاف ووقف الكرايسى والاشباه  
 من الامانات والزاهدى عن وقف الناصحى وغيره أنه يقبل قوله في الدفع الى الموقوف عليهم بدون  
 تفصيل في ذلك الا أن يحمل على الذرية لاعلى المرتبة فيحصل التوفيق بين الكلايين بل لا يمتنع وقد  
 اعتمد تفصيل المولى أبى السعود ابن التمرناشى المذكور في كتابه الزواهر على الاشباه والنظائر  
 لكن بدون عزو الى كتاب وقاله العلائق في شرحه على التنوير وقد عزاه لحاشية أئى زاد من  
 العارية بزيادة أنه لا يضمن ما أنكره بل يدفعه ثانياً من مال الوقف اه فليحفظ قال العلامة الخبير  
 الرملى في حاشيته على البحر والجواب عما تمسك به العمادى أنها ليس لها حكم الاجارة من كل وجه  
 وقد تقدم أن فيها شوب الاجرة والصلة والصدقة ومقتضى ما قاله أنه يقبل قوله في حق براءة نفسه  
 لا في حق صاحب الوظيفة لانه أمين فيما في يده فيلزم الثمنان في الوقف لانه عامل له وفيه ضرر بالوقف  
 فالافتاء بما قاله العلماء متعين وقول الغزى هو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به في غير محله اذ يلزم منه  
 تضمين الناظر اذا دفع لهم بلائنة لتعديه فانهم اه قلت تفصيل المولى أبى السعود في غاية الحسن  
 باعتبار التمثيل بالاجرة اذا استعمل الناظر رجلاً في عمارة يحتاج الى البينة في الدفع له فهى مثلها  
 وقول العلماء محمول على الموقوف عليهم من الاولاد لأرباب الوظائف المشروط عليهم العمل ألا ترى  
 أنهم اذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهى كالاجرة لا محالة وهو ككأنه أجير فاذا اكتفينا بين  
 الناظر يضيع عليه الاجر لاسبابنا هذا الزمان والله المستعان وهذا ما ظهر لنا في هذا الاوان  
 على حسب الامكان وبالله التوفيق وهو الهادى وعليه في كل الادوار اعتمادى \* (سئل) \*  
 فيما اذا دفع الناظر استحقاق رجل توفى من المستحقين الى جماعة في درجة المتوفى من أهل الوقف  
 فأدعى رجل آخر من مستحقي الوقف أنه يشارك الجماعة في الاستحقاق المذكور ويطلب

مطلب في قبول قوله بعد  
 موت المستحقين

مطلب لا يقبل قوله في الدفع  
 لارباب الوظائف

مطلب فيما اذا أثبت رجل  
 أنه من المستحقين هل يرجع  
 على الناظر أو على المستحقين

الناظر بما يخصه من ذلك في السنن الماضية فهل اذا أثبت دعواه بالوجه الشرعي فطلبه على المتناولين  
لذلك لا على الناظر \* (الجواب) \* نعم اذا الناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه عن ظن أنه  
يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديبه بعدم علمه المستحق وله مطالبته به مع عدم  
الضمان وقد أفتى بذلك الخير الرملي في الوقف والعلامة الشيخ اسماعيل ولا يشافي هذا ما في صور  
المسائل نقلا عن نقد المسائل من أنه اذا دفع للجماعة بغير قضاء يرجع بما يخصه على الناظر والارجع على  
الجماعة أخذ من مسئلة الوصي اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر فأنهم قالوا ان دفع  
بغير قضاء يرجع الدائن عليه والاعلى القايضين الخ اذا دفع في مسئلتنا بحق بالنصرف ولكونهم من  
الذرية وهو كالمدفع بقضاء أقول تأمل فيما أجاب به عن دفع المناقاة فانه لم يظهر لي وفي فتاوى ابن نجيم  
ما يخالفه فان فيما عن قساوى الشيخ يحيى ابن الشيخ زكريا سئل في وقف على الذرية فترق الناظر الغلة  
سنين على جماعة منهم ثم أثبت واحد أنه منهم وقضى به على الناظر وطالبه بما يخصه في الماضي فهل لذلك  
أجواب ان دفع للجماعة بغير قضاء يرجع بما يخصه على الناظر والارجع على الجماعة أخذ من مسئلة  
الوصي اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فأنهم قالوا ان دفع بغير قضاء يرجع  
الدائن عليه والاعلى القايضين ولا يعارضه ما في القنية لوقفي بدخول أولاد البنات بعد مضي سنين  
فانه يظهر حكمه في المستقبل لا في الماضي الا اذا كانت الغلة قائمة اه لان دخولهم مختلف فيه بخلاف  
ما نحن فيه للاتفاق اه وهذا ما مر نقله عن صور المسائل وقد ذكر المؤلف سؤالا آخر نحو ما مر ثم ذكر  
الجواب بما نصه الذي وقف عليه في السادس من الوقف من البرازية في ضمن مسئلة أنه اذا برهن على  
القرابة ترجع عليهم فيما قبضوه ولذلك نظيره وهو أنه لو صرف الناظر لبعض المستحقين وأحرم الباقي  
للعروم الرجوع على الناظر لتعديبه أو على المستحق لا أخذه ما لا يستحقه والناظر هنا لم يصدق تعديت  
الجهة الاخرى ومما يدل على ذلك ما قالوه من أن الوصي اذا وفى الدين بعد ثبوته واذن القاضي ثم ظهر  
دين آخر فانه لا يرجع عليه وانما يشاركه والله أعلم وبمثل ذلك أفتى الخير الرملي أيضا وهذه المسئلة تقع  
كثيرا فلتحفظ فأنهم اسهله وأفتى المهندارى في أخ دفع لا خته نصف الوقف ظاهرا أنه بينهما أيضا فظهور  
أنه أن ثلاث بأن له الرجوع عليهما بما قبضته \* (سئل) \* فيما اذا احتساب ناظر الوقف مع المستحقين على  
ما قبضه من غلة الوقف في سنة معلومة وما صرفه في مصارف الوقف الضرورية وما خص كل واحد  
منهم من فاضل الغلة وصدق كل منهم على ذلك وكتب كل منهم وصولا بذلك فهل يعمل بما ذكر من المحاسبة  
والصرف والتجديق بعد ثبوته شرعا وليس لهم تقضى المحاسبة بدون وجه شرعي \* (الجواب) \* نعم  
وقد أفتى بذلك الشيخ اسماعيل أيضا \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد متوليا على وقف بتر  
وفي كل سنة يكتب مقبوضه ومصرفه بمعرفة القاضي بموجب دفتر يضمنى بأعضائه والا ان أخذ  
شخص التولية عن زيد ويكلف زيدا أن يحاسبه على مقبوضه ومصرفه في المدة الماضية نائبا  
فهل يعمل بدفاتر المحاسبة الممضاة المذكورة \* (الجواب) \* نعم يعمل بدفاتر المحاسبة  
الممضاة بأعضاء القضاة ولا يكلف الى المحاسبة نائبا كتبه الفقير عبد الرحمن العمادى عني عنه كذلك  
الجواب كتبه محمد بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادى عني عنه كذلك الجواب كتبه على بن ابراهيم  
ابن عبد الرحمن العمادى عني عنه كذلك الجواب كتبه الفقير شهاب بن عبد الرحمن العمادى  
عني عنه كذلك الجواب كتبه الفقير عماد الدين بن عبد الرحمن العمادى كذلك الجواب كتبه الفقير  
حامد بن على بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادى عني عنه كذا وجد بخطوطهم رحمهم الله تعالى  
\* (سئل) \* فيما اذا وكلت هند الناظرة على وقف معلوم زيد في تعاطى مصالح الوقف من قبض  
وصرف وتعمير وغير ذلك فما شئ ذلك مدة وقبض غلة الوقف وصرف بعضها في لوازم الوقف ومهماته  
اللازمة مصرف المثل في مدة تحتها فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث لا يكذب الظاهر

مطلب دفع لائحته النصفة  
فظهر أن اهناك الوقف يرجع  
مطلب ليس للمستحقين نقض  
المحاسبة مع الناظر بلا وجه  
شرعي

مطلب يعمل بدفاتر المحاسبة  
الممضاة من القضاة

مطلب يقبل قول وكيل  
الناظر بيمينه حيث لا يكذب  
الظاهر

مطلب فيما اذا بنى الناظر  
لنفسه في أرض الوقف

\*(الجواب)\* نعم والمسئلة في الخبرية من الوقف في موضعين وفي البحر وغيره أقول وسأتي تمام الكلام عليها أو اخر هذا الباب \*(سئل)\* فيما اذا بنى ناظر وقف أهل في أرض الوقف بناء لنفسه وأشهد عليه بذلك بينة وهو يدفع أجره مثل الأرض بلهجة الوقف المرقوم فهل يكون البناء للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله وعليه أجره مثل الأرض \*(الجواب)\* نعم قال في الاشباه وأما البناء في أرض الوقف فان كان الباقي المتولى عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له اه أقول لكن ذكر المؤلف في محل آخر ما نصه سئل حاشية المحققين الخبير الرملي عن رجل بنى في أرض الوقف بغيره موقوف شرعي فحاشكمه أجاب ان كان الباقي هو المتولى فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكفي كون متعديا في وضعه فيجب رفعه لولم يضر فان أضر فهو المضيع لماله لانه لا يملك رفعه لمافيه من ضرر الوقف ولا الاتقاع به لمافيه من التصرف معه بأرض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يفسق المتولى ويستحق العزل لاعتدائه بهذا التصرف وأفتى كثير من بأنه يملك للوقف بأقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر وان كان الباقي غير المتولى فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه ان لم يضر بأرض الوقف فان أضر فالحكمكم مائة قدم ذكره فقهاء الاحكام مستوفاة في هذه المسئلة اه \*(سئل)\* فيما اذا غرس ناظر وقف أهل في أرض الوقف غراسا لنفسه وأشهد عليه بذلك وهو يدفع أجره مثل الأرض بلهجة الوقف فهل يكون الغراس للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله \*(الجواب)\* نعم كذا أفتى به جدتي العلامة عبد الرحمن العمادي كما رأيته بخطه أقول فيه ما علمته مما تقدم أنفا عن الخبير الرملي من أنه يكون متعديا وفي جامع الفصولين ليس للوصي في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة ولا للقيم أن يزرع في أرض الوقف اه قال في البحر بعد نقل ذلك فاذنبت عند القاضي أنه يزرع ينبغي أن يكون خيانة يستحق بها العزل اه إلا أن يحمل على ما اذا لم يكن يدفع الاجرة للمستحقين تأمل \*(سئل)\* فيما اذا كان زيد مقررا في امامة جامع معين بموجب براءة سلطانبة يباشرها ويتناول معلومها المعين من جهة الوقف مدة مديدة والآن أبرز عمرو براءة مقدمة التاريخ متضمنة لتوجيه الامامة له ورفع زيد عنهما من أكرهن من سنة وقام يطلب زيد ابعلاوم الوظيفة قبل ذلك وزيد لم يعلم بذلك فهل يمنع عمرو من ذلك ولا يستحق المعلوم من التاريخ المزبور \*(الجواب)\* نعم قال في الاشباه من قاعدة الثقة تجلب التيسير وقننا عزل الوكيل على علم دفعا للرجح عنه وكذا القاضي وصاحب وظيفة اه وأفتى بذلك الشيخ اسماعيل ما يأخذه الناظر وهو بطريق الاجرة ولا اجرة بدون العمل بجر عن الخاتمة ترك صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات المشروط عليه فيها العمل لا يباشره عند الله تعالى غاية أنه لا يستحق المعلوم اه بجر وفيه ايضا لا يستحق الامن باشر العمل اه وفي الاشباه وقد اغتر كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا معاليم الرضا من غير مباشرة اه \*(سئل)\* في وقف له ناظر من ذرية الواقف بموجب حجة تقرير يريده وهو عدل أمين مكاف بمصالح الوقف قام رجل آخر من الذرية يعارضه في النظر بدون وجه شرعي زاعما أنه قتر في وظيفة النظر بتفتي أن الواقف شرط لوقفه ناظر او متوليا من الذرية مستند في ذلك لكتاب وقف بيده منقطع الثبوت ولما هو مكتوب في حجة تقرير الناظر المذكور أنه مقر في التولية والنظر ولشغور الوظيفة عن مباشر شرعي وان الساطر قد جمع بين الوظيفتين والحال أنه لم يسبق تصرف من الذرية بوظيفة تولية ونظر منفردا كل منهما عن الآخر بطريق الاستقلال من زمن الواقف الى الآن بل التصرف في وظيفة النظر وحدها وليس خال الوظيفة تولية ولا تصرف بها أحدا أصلا من القديم الى الآن فكيف الحكم

مطلب فيما اذا غرس الناظر  
لنفسه في أرض الوقف

مطلب لا بعزل صاحب  
الوظيفة الا بعد علمه بالعزل

مطلب ما يأخذه الناظر  
هو بطريق الاجرة

مطلب لا يستحق المعلوم  
الامن باشر العمل



(الجواب) \* حيث كان التصرف المذكور المدد المتفاوت على المتوال المزبور يمنع المعارض في ذلك سيما وقد بني أمره على شعور الوظيفة عن مباشر والمباشر موجود ولا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بفردية القيمة والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشهد به فروعهم خيرية \* (سئل) \* فيما إذا وقف زيد وقفا وجعل له متوليا وناظرا أى مشرفا عليه فهل يجوز أن يجمع رجل واحد بين الوظيفتين \* (الجواب) \* لا يجوز أن يجمع واحد بينهما بحيث يكون متوليا وناظرا لانه يلزم على ما ذكره الناظر أن أفراد الواحد بالتصرف والواقف اعتمد على رأى اثنين ونظرهما تصرفا ولم يرضوا بواحد كذا في الخيرية وغيرها \* (سئل) \* في وقف له ناظر ومتولى بموجب شرط واقفه في كتاب وقفه وكل منهما منصوب من قبل الواقف وليس الناظر منصوبا من قبل المتولى ولا وكيل عنه ولا مأذونا من طرفه ويريد المتولى التصرف في الوقف وحده بدون علم الناظر ولا رأيه ولا إطلاعه فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* في الفتاوى الخيرية القيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشهد بذلك فروعهم المتعاقبة عليها تلك اللفاظ يفهم ذلك من كان من أهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمله اسم الفقهاء اه وفي الاشياء عن الخيانة ما شرطه الواقف لاثنتين ليس لاحدهما الافراد اه وفيها من الوكالة التي المقوض لاثنتين لا يمكن لأحدهما كالمكيلين والوصيين والناظرين اه ونحوه في التنوير فان الواقف اعتمد على رأى اثنين وعملهما فلا يجوز أنفراد أحدهما وقد أفق بذلك كثير من العلماء وان قلنا انه أى الناظر بمعنى المشرف في أدب الاوصياء لا يجوز الوصي أن يتصرف بدون رأى المشرف وعلمه اه وفي الخيرية من الوقف وأنت على علم بأن الوقف يستقي من الوصية وأن مسائله تنزع منها وهذا ظاهر لا غبار عليه ويظهر للفقهاء بأدنى امالة نظرا له اه وفيها وقد صرح جوابا بأنه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلم المشرف فكيف المتولى اه فان كان الناظر بمعنى المتولى أو بمعنى المشرف وهما اما وكيلان عن الواقف أو وصيان فعلى كل منهما لا يجوز للمتولى الانفراد بالتصرف بدون علم الناظر واطلاعه على ما ظهر لنا مما ذكرناه وأما إذا كان الناظر منصوبا من قبل المتولى فيكون وكيل عنه أو مأذونا من قبله وفعل الوكيل والمأذون ينفذ على الموكل والاذن والله سبحانه الموفق أقول لا يخالف هذا ما نقله المؤلف في محل آخر عن فتاوى الشلبي من الوقف من القسم الثاني ونصه نعم لو زيد المذكور أن يجمع بين وظيفة الجباية والمباشرة بالوقف المذكور إذا لم يوجد في شرط الواقف المنع من الجمع بين وظيفتين إذا لمعارض في القيام بالوظيفتين المذكورتين بل قيام الجباية بوظيفة المباشرة أشد ضبطا فان الغالب أن مباشر الوقف انما يعتمد فيما يضبطه على املاء الجباية والله أعلم اه لان هاتين وظيفتين متباينتين بخلاف النظر والتولية فانما بمعنى واحد كما علمته فاذا شرط الواقف ناظرا ومتوليا فكانه شرط وظيفة النظر المرافقة للتولية لشخصين فلا يجوز أن يفرد بها واحد لخالفه شرط الواقف لان مقصوده اجتماع رأى شخصين في تعاطي أمور الوقف وليس رأى الواحد كرى الاثنيين فليس مقصوده تعدد الوظيفة بل تعدد صاحبها أما الجباية والمباشرة فلما كانتا متباينتين كان مقصوده تعدد الوظيفتين سواء اجتمعا في شخص واحد أو في شخصين كما لو شرط وظيفة امامة وأذن فقام بهما واحد لحصول مقصود الواقف وقد نقل في البحر أن للمتولى أن يستأجر المؤذن لخدمة المسجد بأجر المثل اه وسيأتى قريبا ما يؤيده أيضا \* (سئل) \* في نظار وقف بر يعارضون متوليه في التصرف في أمور الوقف الا باذنهم ولم يعلم أن نظارهم بشرط الواقف فهل ليس لهم ذلك الآن ثبت نظارهم بشرط الواقف \* (الجواب) \* نعم كما أفق به الشيخ اسماعيل \* (سئل) \* فيما إذا سكنت هند في دار موقوفة للاستغلال عدة سنين بالتغلب بلا اجارة ثم طالها الناظر بالاجرة فامتنعت بلاوجه شرعى فادعى عليها بذلك لدى حاكم شرعى وألزمها بالاجرة وغرم بسبب ذلك

مطلب اذا كان التصرف  
من القديم بوظيفة النظر  
فقط ليس لاخر أن يصير  
متوليا أيضا

مطلب لا يجوز عزل صاحب  
وظيفة ما بلا جنته

مطلب اذا شرط في وقفه  
متوليا وناظرا فلا يجمع  
واحد بينهما

مطلب لا يجوز تصرف  
المتولى بدون علم الناظر

مطلب القيم والمتولى والناظر  
في كلامهم بمعنى واحد

مطلب ما شرطه الواقف  
لاثنين ليس لاحدهما الانفراد

مطلب الوقف يستقي من  
الوصية ومسائله تنزع منها

مطلب يجوز الجمع بين  
وظيفة الجباية والمباشرة

مطلب ليس للناظر معارضة  
المتولى الا اذا ثبت تطاربه  
بشرط الواقف

مطلب للناظر راحة  
ما غرم من مال الوقف على  
الوقف

مبلغا دفعه من مال الوقف لا بد له من دفعه ويريد احتسابه على الوقف فهل له ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم كما في الخبرية \* (سئل) \* في متولى وقف أهلي - عرّف الوقف عمارة ضرورية وصرف  
 عليها من مال الوقف مصرف المنسل فلم يصدق المستحقون وشكوا عليه للحاكم والتسوا الكسف  
 والوقوف على صرفه المذكور وعلى أما كن الوقف المحتاجة للتعديل والترميم والمحاسبة على  
 إيراد الوقف ومصارفه فكشف عليها كما التسوا فإذا العمارة المذكورة ثابتة في محالها كما قرره  
 المتولى وثبت ما ادعاه بالوجه الشرعي وكتب بذلك جهة شرعية ودفعتمضي بأضاء القاضي  
 وغرم الناظر من مال الوقف على ذلك ما لا بد منه فهل له احتسابه على الوقف \* (الجواب) \*  
 صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى أن يد الناظر على الوقف يد أمانة لا يد عدوان حيث أخذ منه المبلغ  
 المذكور ومن مال الوقف ولم يمكنه دفع الآخذ عن أخذه فلناظر احتسابه على الوقف وفي البحر  
 وكثير من الكتب للقيم صرف شيء من مال الوقف إلى كتب القنوي ومحاضر الدعوى لاستخلاص  
 الوقف من أيدي ذوي التوكلة خيرية من الوقف ومثله في التنية من باب تصرفات القيم وفيها أيضا  
 وقد صرح علماؤنا قاطبة بأن يد الناظر على الوقف يد أمانة لا يد عدوان قال في الذخيرة وإن باع  
 الأرض فقبض الثمن فهلك في يده فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده أمانة وأخذ القاضي وأعوانه  
 المال كالأخذ للصوص وقد قال كثير من علماؤنا المتأخرين عن قضاء ما منهم تسعوا باسم القضاء  
 وهم باسم الصوص أحق فلا يضمن حيث لم يمكنه دفعه والله أعلم يجوز الأخذ على نفس الكتابة  
 ولا يجوز الأخذ على نفس المحاسبة لأن الحساب واجب عليه بحسب من تصرفات الناظر  
 \* (سئل) \* في ناظر وقف أهلي - منع دعوى زيد وعمرو واختصاصهما بكامل ريع الوقف  
 لأنفرادهما في الدرجة العليا وأثبت أنه بين جميع ذرية الواقف المتساويين لذلك بموجب جهة وصرف  
 بسبب ذلك مائتي قرش وثلاثة قروش ونصفا واقتطع منها مائة من مال الوقف ويريد اقتطع بقية  
 ما يدعى صرفه وأثبت بالبينة في وجه المستحقين أنه صرف ذلك القدر فهل له الرجوع بذلك على من  
 يساويه في الدرجة ومن هو أسفل منه من المستحقين بسبب المنع \* (الجواب) \* القلة الحاصلة  
 من الوقف بعد مصارفه ملك لأربابها موروث لهم والدعوى التي صرف لأجلها متعلقة بالغلة وليست  
 لدفع غائلة عن نفس الوقف بل عن شريكه في القلة التي هي ملك له ولهم وإذا خسر الشريك بسبب  
 دعوى لا يرجع إلا بمسوق شرعي قال في جواهر الفتاوى ابن وبنت وورثادار فإذا تدعى مدعى على الابن  
 فيها ولحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع له فلا رجوع له عليهم إلا أن يقولوا له شيئا يجب  
 الرجوع بذلك وليس له الرجوع في مال الوقف لأنه ليس لدفع غائلة عن الوقف ولا يجب منفعة فانه يني  
 على حاله سواء ثبت أنه لم تدعى أو للممنوع عنه وليس بدعوى متعلقة بعين الوقف على أنه إن كان  
 صرفه من ماله لا من متعلق بعين الوقف وادعى بذلك لا يكون القول قوله وليس له الرجوع إلا بآذن  
 القاضي كما صرح بذلك في البحر وغيره وهذه الدعوى ليست لدفع صائل عن الوقف بل  
 في استحقاق الغلة أنها الفلان وفلان ولا دخل للوقف في ذلك فلا يسوغ له الرجوع بمصارفه بسبب  
 ذلك لافي مال الوقف ولا على المستحقين إلا بوجه شرعي والله أعلم \* (سئل) \* فيما إذا كان  
 لوقف أهلي ثلاثة نظارات تحت أيديهم مبلغ معلوم من الدراهم يدل عن بعض عقارات الوقف المزبور  
 المستبدلة بالوجه الشرعي فادعى مستحق الوقف على النظار بأن لهم حصة في المبلغ وطالبوهم بقضه  
 عليهم فقرأ فواعم النظار بخصوصها إلى حاكم شرعي فنفخهم الحاكم وكذب به جهة شرعية وغرم  
 النظار من مال الوقف بسبب ذلك ما لا بد منه فهل لهم احتساب ذلك \* (الجواب) \* نعم كما قرره  
 \* (سئل) \* في جامع له متولى وأمام وخطيب مات بعضهم وعجز البعض وظاهر خيانتة من البعض  
 فقرر القضاء الوظائف متعاقبة على رجل أهل ومحل - ومسحق لها شهادة أهل الجامع وعرض الأمر

مطلب فيما إذا شكى  
 المستحقون على الناظر  
 للحاسبة والعمارة فغرم  
 من مال الوقف

مطلب يد الناظر على  
 الوقف يد أمانة لا عدوان  
 مطلب للناظر صرف شيء  
 من مال الوقف لكتب  
 القنوي ومحاضر الدعوى  
 لاستخلاصه

مطلب أخذ القاضي  
 وأعوانه كأخذ الصوص الخ  
 مطلب في عدم رجوع الناظر  
 بمصارفه لمنع مدعى غلة الوقف

مطلب إذا خسر الشريك  
 بسبب دعوى لا يرجع إلا  
 بمسوق شرعي

مطلب ما صرفه من ماله  
 لا من متعلق بعين الوقف  
 ليس له الرجوع به إلا إذا  
 صرفه بأذن القاضي

مطلب له احتساب ما غرمه  
 لدفع الدعوى على مال  
 الاستبدال

مطلب يصح تقرير رجل  
 واحد متوليا راما ما وخطيبا

الى السلطان نصرة الرجن فتقر الزوائف على الرجل المرقوم بأوامر سلطانية فيكون التقرير المذكور صحيحاً \* (الجواب) \* نعم أقول ومترقب قبل نحو ورقة نقل المسئلة \* (سئل) \* في ناظر وقف أهلي مترقب في وظيفة النظر بموجب صك من قبل قاض شرعي لم يجعل له شيئاً في مقابلة عمله في الوقف من ريعه ولا شرط له الواقف شيئاً وعمل في الوقف فهل يستحق أجره المثل اذا عمل في مقابلة عمله \* (الجواب) \* نعم أقول فال في البحر وأما بيان ماله فان كان من الواقف فله المثل ولو كان أكرم من أجره المثل وان كان منصوب القاضى فله أجر مثله واختلاف اهل يستحقه بلا تعيين القاضى فتدل في القضية أولاً أن القاضى لو نصب قيمياً مطلقاً ولم يعين له أجرافسي فيه سنة فلا شيء له وثانياً أن اقيم يستحق أجر مثل سعيه سواء شرط له القاضى أو أهل المحلة أجراً أولاً لانه لا يقبل القواسم ظاهراً إلا بأجر والمعهود كالمشروط اهـ ووفق الخبير الرملي في حواشيه بحمل القول الاقل على ما اذا لم يكن معه هودا \* (سئل) \* في الناظر اذا أحال المستحقين على الخواص والبسوت وهم يأخذون الاجرة من السكان فهل يستحق معلوماً ذلك أولاً \* (الجواب) \* لا يستحق معلوماً ذلك والحالة هذه والمسئلة في الاشياء من الامانات ومنه في البحر وغيره \* (سئل) \* في الناظر اذا أراد أخذ العشر من كامل غلة الوقف نظير عمله وهو قدر أجر مثله ويعارضه بقية المستحقين زاعمين أن له عشر الفاضل بعد المصارف فهل له ذلك \* (الجواب) \* حيث كان العشر أجر مثله ولم يجعل له الواقف شيئاً له أخذه من كامل الغلة قبل حساب المصارف \* (سئل) \* في ناظر وقف أهلي جعل له القاضى عشر المتحصل من غلة الوقف نظير عمله في الوقف فهل له أخذه \* (الجواب) \* نعم له أخذ ذلك من الغلة اذا عمل في الوقف اذا كان ذلك قدر أجر مثله كافي للخلاصة والبرازية والصواب أن المراد من العشر أجر مثل عمله حتى لو زاد على أجر مثله الزائد كجهوم مقرر معلوم ويؤيده أن صاحب الولو الجية بعد أن قال جعل القاضى للقيم عشر غلة الوقف قال قدر أجره مثله ثم رأيت في اجابة السائل ومعنى قول القاضى جعل له عشر أى التي هي أجر مثله لا ما توجبه أبواب الاغراض الفاسدة الخ يبري زاده على الاشياء من القضاء أقول وكنت في حاشيتي على البحر عن حاشية الخبير الرملي عليه بعد كلام مانصه فتقرر أن الواقف ان عين له شيئاً فهو له كثيراً كان أو قليلاً على حسب ما شرطه عمل أو لم يعمل حيث لم يشرطه في مقابلة العدل كجهوم فهو من قولنا على حسب ما شرطه وان لم يعين له الواقف وعين له القاضى أجره مثله جاز وان عين أكثر من عن الزائد عن أجره المثل هذا ان عمل وان لم يعمل لا يستحق أجره وبذلك صرح في الاشياء في كتاب الدعوى وان نصبه القاضى ولم يعين له شيئاً ينظر ان كان المعهود أن لا يعمل إلا بأجرة المثل فله أجره المثل لان المعهود كالمشروط والا فلا شيء له فاعتزم هذا التحرير فانه يجب اليه المصير لانه المفهوم من عباراتهم والتبادر من كلماتهم اهـ \* (سئل) \* فيما اذا وكل ناظر وقف زيد ايتاعطى عنه أمور الوقف ولم يشرط له أجره على ذلك وتعاطى زيد بذلك مدة فهل ليس له أجره على ذلك \* (الجواب) \* نعم ولا أجر له ولا وكيل الا بالشرط اشياء من الامانات وفيه العادل غيره أما انه لا أجر له الا الوصى والناظر فيستحقان بقدر أجر المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شيئاً ولا يستحقان الا بالعمل اهـ \* (سئل) \* في ناظر الوقف الاهلي اذا مات مجهول غلات الوقف بعد قبضها ولم توجد فهل لا يستحقها \* (الجواب) \* نعم كما في التنوير وشرحه أقول هكذا أطلقت المسئلة في كثير من الكتب ووقع فيها كلام من وجهين الاول أن قاضيان قيد ذلك بتولى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان قال العلامة البيري أما اذا كانت الغلة مستحقة اقوم بالشرط فيضمن مطلقاً بل يسئل اتفاقاً كلهم فيما اذا كانت الدار وقفاً على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلاتها تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصياً

مطلب نصبه القاضى ناظراً ولم يجعل له شيئاً فله أجر مثل عمله

مطلب اذا أحال الناظر المستحقين لا يستحق معلوماً لذلك  
مطلب للناظر أخذ العشر اذا عمل

مطلب الصواب أن المراد من العشر أجر مثل عمله

مطلب تحرير مقيد قيمياً يستحقه الناظر على عمله وما لا يستحقه

مطلب وكيل الناظر لأجره الا بالشرط  
مطلب في حكم الناظر اذا مات مجهول غلة الوقف

ثم حضر الغائب وطلب الرعي - بنعيه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر إذا كان الحاضر الذي قبض الغلة هو التيم على هذا الوقت كان للغائب أن يرجع في تركه الميت بخصته من الغلة وإن لم يكن هو القسيم إلا أن الآخرين أبراجية فكذلك وإن أبر الحاضر كانت الغلة كلها له في الحكم ولا يطيع اه كلامه وهذا مستفاد من قولهم غلة الوقت وما قبض في يد الناظر ليس غلة الوقت بل هو مال المستحقين بالشرط قال في الاشباه من القول في المالك وغلة الوقت يملكها الموقوف عليه وإن لم يقبل اه ويتبع أن يلحق بغلة المسجد ما إذا شرط ترك شيء في يد الناظر للعمارة والله أعلم كما حذرده شيخنا شايخنا ملا علي - التركاني رحمه الله تعالى الثاني أن الامام الطرسوسي في أنفع الوسائل ذكر بحثاً أنه يضمن إذا طالبه المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان أما إذا لم يطلب فان محمودا معروفاً بالأمانة لا يضمن والا ضمن وأقره في البحر على تقييد ضمانه بالطلب أي فلا يضمن بدونه أما ما يضمن وهو ظاهر وبه أفتى الشيخ اسماعيل الحائلي لأنه صار متعدياً بالمنع له كمن ذكر الشيخ صالح في زواجر الجواهر أنه يضمن وإن لم يطلبه المستحق لأنه لما مات مجتهداً فقد ظلم وقبضه بجنابها إذا لم يمت فجاءه إذا مات على غلة لا يضمن لعدم تمكنه من البيان بخلاف ما إذا مات بمرض ونحوه وأقره العلائي في الدر المختار وكتب فيما علقته عليه أن عدم تمكنه من البيان لو مات فجاءه أنما يظهر لو مات عقب قبضه الغلة تأمل والحاصل أن المتولي إذا قبض غلة الوقت ثم مات مجتهداً بأن لم توجد في تركته ولم يعلم ما صنع به لا يضمنها في تركته مطلقاً كما هو المستفاد من أغلب عباراتهم ولا كلام في ضمانه بعد طلب المستحق ولا في عدم ضمانه لو كانت الغلة لمسجد وإنما الكلام فيما لو كانت غلة وقف أهله المستحقون ما لكون له أهل يضمنها مطلقاً على ما يفهم من تقييد قاضيهان أو إذا كان غير محمود ولا معروف بالأمانة كما بحثه الطرسوسي - أو إذا كان مونه بعد مرض لا فجاءه كما بحثه في الزواهر فلي تأمل وهذا كله في غلة الوقت لا في عين الوقت كما يأتي قريباً \* (سئل) \* في مبلغ من النقود موقوف من قبل واقفه زيد على عتقائه محكوم بخصته وهو تحت يد امرأته منهن ناظرة عليه فماتت عن تركه بجعله له ولم يوجد في تركتها حل تضمنه في تركتها \* (الجواب) \* نعم الناظر لو مات مجتهداً لمال البديل ضمنه كما في الاشباه أي لثمن الارض المستبدلة قلت فلعين الوقت بالاولى كالأدراهم الموقوفة على القول بجوازها قاله المصنف يعني صاحب التنوير وأقره ابنه في الزواهر اه علائي على التنوير والإيداع \* (سئل) \* في ديرة أو قاف تحت يد راجبه الناظر النمرعي فهلك الناظر وعين غلة الأوقاف موجودة تحت يده وللناظر بعده يئنة شرعية تشهد على كونه عين الغلة الموجودة مختصة بالوقف من غلته فهل إذا أقامها تقبل وتصرف في مصارفها المعلومة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد مقرراً في وظائف عمل مستقلة على إمامة وتولية وغيرهما من وظائف العمل بما لها من المعارف المعين من جهة الوقف في زاوية بموجب مستند شرعي بيده وبأشرك مدة ثم عزل عن نصف الوظائف المزبورة في أثناء السنة بعد مباشرة فهل يستحق من المعلوم بحسب المدة التي عمل فيها والحالة هذه \* (الجواب) \* نعم كما في الاشباه وأنفع الوسائل \* (سئل) \* فيما إذا وقف زيد عقاراً له على ذرية فزعم رجل منهم أنه مقر في وظيفة عمل في الوقف المزبور مستنداً في ذلك لذكرهما في براءة بيده ويطلب متولى الوقف بمعلومهما من مدة ماضية والحال أنه لم يباشر الوظيفة في المدة المزبورة أصلاً والمتولى ينكر وجود الوظيفة في الوقف فهل على تقدير ثبوتهم الاستحقاق معلومهما في المدة المذكورة \* (الجواب) \* نعم في البحر لا يستحق إلا من بآش العمل وفي الاشباه وقد اغتر كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا معالم الوظائف من غير مباشرة اه ومرتباه وفي فتاوى الشبلي القول قول الورثة مع العين في عدم وصول المعلوم لا يفيهم ولهم أخذه من ربيع

مطلب مات الناظر مجتهداً  
للأدراهم الموقوفة ضمنها

مطلب هلك ناظر الديروعين  
غلة الوقف تحت يده تقبل  
يئنة الناظر بعده على ذلك

مطلب إذا عزل يستحق  
من المعلوم بقدر ما عمل

مطلب إذا لم يباشروظيفه  
العمل لا يستحق المعلوم

مطلب القول للورثة في عدم  
وصول المعلوم لا يفيهم وكذا  
في أن المورث بآش الوظيفة

الوقف اذا ثبتت الوظيفة في شرط الواقف واذا أنكر الناظر مباشرة الماورث الوظيفة المذكورة  
فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليين لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليين  
لانه أمين فكذا ورثته والله أعلم اهـ (فائدة) أتت علامة الوجود المولى أبو السعود مفتي السلطنة  
السيمانية بأن أوقاف المملوك والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال أو ترجع اليه من حاشية  
الاشباه قبيل قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام وذكر السبوطي في رسالة النقل المستور  
في جواز قبض المعلوم من غير حضور بأنه أتت جميع علماء ذلك العصر كالسبكي وولديه والزمكاني  
وابن عدلان وابن المرحل وابن جماعة والاوزاعي والزركني والبلقيني والاسنوي وغيرهم بأن  
هذه اوصادات لا أوقاف حقيقة فللعلماء المترين أن يأكلوا منها وان لم يباشروا وظانفهم اهـ  
وفي شرح الوهبانية ما يأخذ الفقهاء من المدارس لا أجره لعدم شروط الاجارة ولا صدقة لان الغنى  
بأخذها بل اعانة لهم على حبس أنفسهم للاشتغال حتى لو لم يحضروا الدرس بسبب اشتغال أو تعليق  
جاز أخذهم الحامكية معين المفتي من آخر كتاب الوقف وقد ذكر علمائنا أن من له حق في ديوان  
الخارج كالمقابلة والعلماء وطلبهم والمنسقين والفقهاء يفرض لا ولادهم تبعاً ولا يسقط بموت الاصل  
ترغيباً وكفى مال الفتاوى أن لكل قارئ في كل سنة في بيت المال مائتي درهم أو أفي درهم  
ان أخذها في الدنيا ولا يأخذ في الآخرة من رسالة السيد أحمد الحوي فيمات رب وأرصد بأوامر  
الوزراء المصريين قال مولانا العلامة صاحب الخزانة نافلا عن منسوط فخر الاسلام بنص واذا مات  
من له وظيفة في بيت المال لحق الشرع واعتراف الاسلام كاجراء الامامة والتأذين وغير ذلك مما فيه  
صلاح الاسلام والمسلمين وللميت ابناء يرعون ويقومون حق الشرع واعزاز الاسلام كما راعى ويقسم  
الاب فلا امام أن يعطى وظيفة الاب لابناء الميت لاغيرهم لحصول مقصود الشرع وانجبار كسر ولو بهم  
والامام من ينفذ الموتى باذن الشرع والشرع أمر بابقاء ما كان على ما كان لان ابناء الميت  
لاغيرهم اهـ قلت هذا مؤيد لما هو عرف الحرمين الشريفين ومصر والروم المعهودة من غير تنكير  
من ابقاء ابناء الميت ولو كانوا اصغاراً على وظائف آبائهم مطلقاً من امامة وخطابة وغير ذلك  
وامضاء ولي التقرير الفراغ لهم بذلك ونقررهم بعد وفاته عرفاً مرضياً مقبولا لان فيه احياء خلف  
العلماء ومساعدتهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعالم وقد أتت بجواز ذلك طائفة من أذكابر  
الافخلاء الذين يقولون على اقتنائهم والله أعلم يرى زاده على الاشباه من كتاب الفرائض \* (سئل) \*  
فيما اذا كان لواقف وقف ذرية يصلحون للتولية فهل يولى أحد من الاجانب مع وجود الذرية  
\* (الجواب) \* مادام أحد يصلح للتولية من أقارب الواقف لا يجعل المتولى من الاجانب كما  
في التنوير من الوقف \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد مقترراً من قبل القاضي في وظيفة قراءة  
ما تيسر من القرآن العظيم وهو بمباشرة ما وصفت في معلومها فأنتهى عمرو للقاضي أنها شاعرة  
عن مباشرة فقتره على بناء على انها المخالف فهل لا عبرة للانهاء المخالف \* (الجواب) \* نعم  
كما في الخيرية وفي الاشباه ليس للامام أن يخرج شيئاً من يد أحد الا بحق ثابت معروف اهـ وفي الخيرية  
في رجل عزل عن وظيفته بخجة وولى رجل غيره شهد أهل المحلة بعد الله وعفته ثم ولى الاول بانتهاء  
ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير خجة هل ينزل أولاً ولا القاضي ابقاؤه على التولية أجاب  
قد صرح العلماء بأنه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة ما بغير خجة وللقاضي ابقاؤه  
على وظيفته اهـ وفيها في رجل مات فقتر القاضي في وظائفه جماعة ثم ان رجلاً انتهى الى السلطان  
أمر الميت فقتره في وظائفه بناء على شعوره بالموت غير عالم بتقرير القاضي السابق فهل العبرة بتقرير  
القاضي أم لتقرير السلطان مع أنه انما فقتره بناء على ما أنهى اليه غير عالم بما فعل القاضي أجاب  
العبرة لتقرير القاضي لا لتقرير السلطان بناء على ما أنهى اليه كسئلة الوكيل اذا أنجز ما وكل فيه

مطلب أوقاف المملوك والامراء  
لا يراعى شرطها لانها من بيت  
المال

مطلب من له حق في ديوان  
الخارج كالمقابلة والعلماء  
يفرض لا ولادهم تبعاً الخ

مطلب تعطى وظيفة الميت  
لابنه

مطلب مادام أحد يصلح  
للتولية من أقارب الواقف  
لا يجعل من الاجانب

مطلب لا عبرة للانهاء المخالف

مطلب لا يجوز عزل الناظر  
ولا صاحب وظيفة ما بغير  
خجة

مطلب فقتره القاضي في  
وظائف ثم أنهى رجل الى  
السلطان أنها شاعرة فقتره  
فالعبرة لتقرير القاضي كسئلة  
الوكيل

ثم قبله الموكل خصوصاً لم يوجد من السلطان تنصيص على عزل المقتدر فإصدار منه مبنى على أمر  
 تبين خلافه فلا يصح اهـ ولا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط بلا خيانة ولو عزله لا يصير الثاني  
 متولياً كذا في الاشباه لكن قال بيري زاده ينبغي أن يقيد بما إذا لم يكن فيه فائدة للوقف  
 أما إذا كان عزله خيراً للوقف عزله كما في جامع الفصولين ويؤخذ منه جواز إعطاء الناظر لغير  
 المشروط له إذا قبله بلا أجر عند استماع المشروط له من قبول ذلك الأجر لم بشرط في الوقف حيث  
 كان فيه نفع الوقف ويؤيد قول المؤلف يعني صاحب الاشباه فيما يأتي ويتعين الاقتناء في الوقف  
 بما هو الانفع والاصل للوقف كما في الحاوي القدسي ورأيت في الذخيرة ما نصه ويختار في الوقف  
 ما هو الانفع والاصل للوقف اهـ ثم بعد مدة رأيت ما يؤيد ما نقلته قال في الحاوي الحصري ناقل  
 عن وقف الانصاري فإن لم يكن من يتولى من جيران الوقف وقرابته البرزق ويفعل واحد غيرهم  
 بغير رزق قال ذلك إلى القاضي ينظر في ذلك ما هو الاصل والاحسن اهـ \* (سئل) \* فيما إذا ادعى  
 ناظر وقف على رجل بأن تقريره في قراءة ما تبين محدث أحدثه الناظر الذي قبله وأنه غير شرعي  
 لعدم مشروعية التوجيه له فهل إذا ثبت الاحداث وعدم مشروعية التوجيه له يعمل بتقريره أو لا  
 \* (الجواب) \* إذا ثبت الاحداث لا يعمل بتقريره لأن القاضي ليس له الاحداث بدون مسوغ  
 شرعي فكيف المتولى وقد صرح في الذخيرة والذخيرة وغيرهما بأن القاضي إذا قرعوا شأنا للمسجد  
 بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للفراس تناول المعلوم اهـ وحيث لم يكن مشروطاً  
 للمتولى فوجبه الوظائف فتوجيهه غير معتبر لأن تقرير الوظائف للقاضي لا للمتولى الذي لم بشرط له  
 الواقف لانه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما إذا شرط الواقف  
 كما صرح به في البحر أخذاً بما في الفتاوى الصغرى أقول ذكر في البحر أن تصرف القاضي  
 في الاوقاف مقيد بالمصلحة فلو فعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح الاصلحة ظاهرة ثم نقل ما مر  
 عن الذخيرة ثم قال فإن قلت في تقرير الفرش مصلحة قلت \* يمكن خدمة المسجد بدون تقريره بأن  
 يستأجر المتولى قرأه والممنوع تقريره في وظيفة تكون حلالاً له ولذا صرح قاضيان بأن للمتولى  
 أن يستأجر خادماً للمسجد بأجرة المثل واستفاد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف  
 بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المرتبات بالاوقاف بالاولى اهـ كلام  
 البحر قد بر ثم هذا كله في غير اوقاف الملوك والامراء لانه لا يراعى شروطها كما مر قريبا عن المتولى  
 أبي السعود \* (سئل) \* فيما إذا وقف رجل وقفا على جهة بتر وجعل فيه وظائف وشرط  
 توجيهها وتقريرها للمتولى الوقف وعرضه لطرف الدولة العلية فقرغ زيد عن وظيفته لعمر وعوجب  
 تقرير قاض وبراءة عسكرية فوجهها للمتولى الوقف المشروط له ذلك لكونه عرض بذلك للدولة العلية  
 فوجهها السلطان عز نصره لم يكر المزبور وصدراً من شريف بعدم العمل بالتقرير المذكور  
 والبراءة العسكرية المرقومة فتقام عن عرو يعارض به في ذلك بدون وجه شرعي فهل يمنع  
 من معارضته في ذلك ويعمل بتوجيه المتولى والامر الشريف السلطاني \* (الجواب) \* نعم  
 أقول ومثلي في الخيرية حيث سئل في واقف نص في كتاب وقفه على أن تقرير الوظائف للناظر  
 فهل يكون التقرير له فأجاب ولاية القاضي في تقرير الوظائف متأخرة عن الناظر المشروط له  
 التقرير من الواقف فلا يصح تقرير القاضي معه والله أعلم اهـ \* (سئل) \* فيما إذا كان  
 زيد ناظر اعلى وقف أبجد فقرغ عن النظر في مرض مونه لعمر والمستحق في الوقف الاهل لذلك  
 لدى قاض قرره في ذلك قام بعض المستحقين الآن يعارض عمر في ذلك أنه تقرر في الوظيفة عن محلول  
 زيد بعد وفاته فهل يقدم التقويض وينعج المعارض \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
 فيما إذا وقف زيد القاطن ببلدة كذا عقارات له بعضها في بلدة المزبورة وبعضها في دمشق

مطلب اذا كان في عزل  
 الناظر المشروط بخير للوقف  
 يزل

مطلب يتعين الاقتناء بما هو  
 الانفع للوقف

مطلب ليس للناظر احداث  
 وظيفة بلا شرط الواقف

مطلب تصرف القاضي  
 في الاوقاف مقيد بالمصلحة

مطلب للمتولى أن يستأجر  
 خادماً للمسجد

مطلب يعمل بتوجيه  
 المتولى المشروط له ذلك دون  
 توجيه القاضي

مطلب ولاية القاضي في  
 تقرير الوظائف متأخرة عن  
 الناظر المشروط له التقرير  
 من الواقف

مطلب يقدم تقويض  
 الناظر في مرض مونه على  
 تقرير القاضي

مطلب للمتولى الغائب أن  
يقيم رجلا مقامه

مطلب في دلالة الاقتضاء

مطلب يقيم القاضى رجلا  
مقام الناظر الغائب الى  
حضوره

مطلب اذا غاب الناظر  
فلقاضى اقامه قيم عنه

مطلب اقرار الناظر على  
الوقف ونكوله لا يصح

مطلب أقر الناظر أنه موصل  
بالاجرة يؤخذ باقراره

مطلب اقرار الناظر بأن  
هذه الاجنية تستحق كذا  
وكذبه المستحقون لا يسرى  
عليهم

مطلب اقرار الناظر بأن  
الوقف جار في وقف آخر باطل

مطلب اقرار الناظر بأن  
المستأجر يستحق على  
الحائوت كذا باطل

مطلب اقرار الناظر المشروط  
أن فلانا يستحق النظر صحيح

وشرط التولية على الجميع لذاته فتولوا كذلك واحدا بعد واحد ومن عاديهم أنهم يقيمون مقامهم  
رجلا في تولية الوقف الكائن بدمشق وهم في بلدة جدهم بعد أن ينووا ويعرضوا أمرهم لحضرة  
السلطان عز نصره ويلتمسوا منه نصب الرجل فيما ذكر فينصبه بموجب برائة شريفة فتولى وقف دمشق  
رجل بموجب برائة سلطانية بعرض متولى الوقف الذي هو من ذرية الواقف المقيم في تلك البلدة  
وقرره قاضى القضاة بدمشق على ما ذكره لا تعطى أمور الوقف وصار الرجل يسائر أمور الوقف  
بدمشق بما فيه الحظ والمصلحة فهل يصح ذلك \* (الجواب) نعم لأن الناظر التصرف في الوقف  
بما فيه الحظ والمصلحة وحيث عرض المتولى المشروط له النظر للسلطان دام ملكه أن يقيم الرجل  
المذكور متوليا على الوقف الذي بدمشق فأقامه السلطان عز نصره فقد صار متوليا على الوقف  
المذكور بطريق الوكالة عن المشروط له بدلالة الاقتضاء وهي جعل غير المنطوق منطوقا صحيحا  
للكلام وموصوئاه عن الانعاش فيكون عرض المتولى المشروط له ذلك كأنه قال وكلت في اقامته عني  
في ذلك وقد مثل صدر الشريعة في التوضيح للاقتضاء بنحو أعنتى عبدك عني بألف فصار كأنه قال بع  
عبدك عني بألف وكن بألف وكذا في الاعناق فتصرف المتولى المذكور صحيح ولا سيما وقد قرره القاضى  
في ذلك ليكون الناظر غائبا صونا للوقف عن الضياع قال في الاسعاف ولو جعل الولاية غائبا أقام  
القاضى مقامه رجلا الى أن يقدم فإذا قدم ترد إليه اه والله سبحانه أعلم \* (سئل) \*  
في ناظر وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل يسائر عنه وتعطلت مصالح الوقف لعدم ناظر يسائرها  
فهل للقاضى اقامة قيم على الوقف بغية ناظره الى أن يقدم ويسوغ للقيم التصرف السابق للناظر  
المقام هو مقامه \* (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من الوقف نقلها عن الاسعاف  
\* (سئل) \* فيما اذا صدق ناظر الوقف لرجل شئ على الوقف وأقر له به هل يكون اقراره صحيحا  
أولا \* (الجواب) \* اقراره على الوقف غير صحيح قال في دعوى البرازية لا ينفذ اقرار المتولى  
على الوقف اه وفي الفصل السابع من العمادية اقرار المتولى على الوقف لا يصح اه ومثله في جامع  
القضاة وفي فتاوى الخانوقى من الاجارة والتصادق غير صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار  
الناظر على الوقف غير صحيح اه وفي الفتاوى الخيرية من الوقف نكول الناظر واقراره على الوقف  
لا يصح اه \* (سئل) \* فيما اذا أقر الناظر أنه موصل من زيد بأجرة دار الوقف الجارية  
في نواجره فيما مضى الى سنة كذا فهل يؤخذ باقراره \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
فيما اذا أقر ناظر وقف أهلى بمحصر ريعه فيه وفي جماعة من ذرية الواقف بأن هذا الاجنية تستحق  
من ريعه في كل سنة كذا من الدراهم وأنهم من أهل الوقف وهم يشكرون ذلك فهل اقرار الناظر  
لا يسرى على الجماعة وليس له اقتطاع شئ عليهم من استحقاقهم من ريع الوقف بدون وجه شرعى  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا ادعى متولى وقف برعى على زيد متولى وقف بر آخر وقفه  
عمره وبأن وقف عمره جار في وقف البر المزبور فأقر زيد بدعوى المدعى فهل يكون غير صحيح  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا أقر ناظر وقف أهلى بأن مستأجر حائوت الوقف  
يستحق على الحائوت المزبورة مبلغا معلوما من الدراهم صرفه في تعميرها ولم يثبت ذلك بالوجه  
الشرعى فهل يكون اقراره على الوقف غير صحيح \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في العمادية  
\* (سئل) \* فيما اذا أقر المشروط له النظر في الوقف أن فلانا يستحقه دونه وصدة فلان فهل  
يكون الاقرار صحيحا \* (الجواب) \* نعم قال في التنوير من كتاب الاقرار أقر المشروط له الربع  
أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط له النظر على هذا اه وذكره  
في الاشباه في مواضع أقول ومتر الكلام مستوفى على هذه المسئلة في الباب الثاني \* (سئل) \*  
فيما اذا وقف زيد داره على نفسه ثم على بانه الاربع ثم وثم وشرط النظر لنفسه أيام حياته ثم تصادق مع



مطلب اقرار الناظر على  
الوقف بعين من أعيانه غير صحيح  
مطلب يعمل باقرار الناظر  
الموافق لشرط الواقف

مطلب اذا فرغ الثابت  
الارشدية في صحته عن وظيفة  
النظر لغيره لا يصح

مطلب المشروط له النظر  
لو عزل نفسه لم يعزل

مطلب المرأة اذا كانت  
رشيدة أولى من الصبي  
مطلب معنى الرشد في الوقف  
صلاح المال وهو حسن  
التصرف

مطلب فيما اذا أثبت زيد  
أنه أرشد من عمرو ثم ادعى  
عمرو أنه أرشد منه  
مطلب المقضى عليه في  
حادثة لا تسمع دعواه ولا  
بينته الخ  
مطلب أي بينة سبقت  
وقضى بها لم تقبل الاخرى  
مطلب فيما اذا أثبت الارشدية  
ثم صار غيره أرشد منه

أخويه على أن مسكنا معينا منها مشتركة بينهم أثلا ثا ثم مات عن بئانه المزبورات ويريد أخواه أخذ  
حصته من المسكن بمقتضى المداقة المذكورة واقرا أخيه ما بذلك فهل يكون اقرار الناظر على  
الوقف بعين من أعيانه غير صحيح \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا شرط واقف  
في كتاب وقته أن مات من الموقوف عليهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه من ربع الوقف  
الى ولده أو الأسفل منه واعترف ناظر الوقف بذلك وتصرّف الناظر والناظر المعترف بذلك والآن  
أنكر الناظر المعترف أن الواقف شرط ذلك فهل يؤخذ باقراره والتصرف المذكور ولا عبرة لانكاره  
\* (الجواب) \* نعم يؤخذ باقراره الموافق لشرط الواقف ولا عبرة لانكاره \* (سئل) \* فيما اذا شرط  
واقف وقف أهلي نظروقه للارشد فالارشد من الموقوف عليهم ونولى الارشدهم نظر الوقف وثبت  
أرشدية بالوجه الشرعي ثم فرغ في صحته عن وظيفة الناظر المزبور لربعض الموقوف عليهم ولم يكن له  
التفويض عامًا فهل يكون الفراغ المزبور غير صحيح \* (الجواب) \* نعم في رجل آل  
اليه النظر الشرعي على وقف جده وقد ضعفت قوته عن التحدث على الوقف المذكور فهل له أن يأذن  
لأحد أن يتحدث عنه على الوقف المذكور بركة حياته أم لا وهل له أن ينزل لأحد عن النظر أم لا  
\* (الجواب) \* لشيخ الاسلام الكمال القادري نعم له أن يستنيب من فيه العدالة والكفاية ولا يصح نزوله  
عن النظر المشروط له ولو عزل نفسه لم يعزل ووافقه شيخ الاسلام الحنبلي والدميري المالكي  
والحنفي فتاوى الطرابلسي من الوقف جمع شهاب الدين أحمد الشهير بالشامي أقول وفي الاسماعيلية  
جواب عن سؤال نظير سؤالنا المذكور وفيه اشتراط الارشدية مانعه اذا لم تكن المرأة المفروغ لها  
معادلة للمرأة الفارغة في الارشدية وفي كونها من ذرية الواقف لا يصح فراغها لها ولا تقريرها  
في النظر وان عزلت نفسها لم تنزل وأنها الطلب بعد العزل اه ومقتضاها أن المفروغ له لو ساوى  
الفارغ في الارشدية وفي كونه من الذرية يصح الفراغ لكان تقدم أول هذا الباب عن البرازية  
والمنظومة المحمية وغيرهما أن الناظر انما يصح تفويضه في مريض الموت وأما في الحياة فلا اذا شرط  
له الواقف ذلك فتأمل ثم نقل المؤلف عن الفتاوى الرحيمية مائنه سئل فيما لو شرط الواقف النظر  
لنفسه ثم من بعد دلل الارشد من الموقوف عليهم ومات فنصب القاضي أحدهم ناظرا والحالة أنه صبي  
والارشد فيهم امرأه هل تستحق النظر لأن دونه أولا أجاب حيث انتظم أفعال التفضيل المعترف  
بلام الجنس الذكروالانثى الواحد والمتعدد كما هو ظاهر وأفتى به شمل المرأة الرشيدة فتستحق النظر  
وحدها ان لم يساوها أحد في الرشد المذكور أو موعه والرشد المذكور في القرآن العظيم كونه مصححا  
في ماله فقط كما نصوا عليه في كتاب الحجر وأما في الوقف فقال صاحب البحر فيه ان الظاهر صلاح المال  
وهو حسن التصرف اه ولا يخفى أن الرشد بالمعنى الأخير يقل في الصبي بخلاف المرأة والحالة  
هذه والله أعلم اه \* (سئل) \* فيما اذا أثبت زيد في وجه عمرو أنه أرشد منه في نظر أو قاب  
أجدادهما بالبينة الشرعية المزكاة وقتر في النظر عن رفع عمرو بعد اعترافهما بشرط الواقفين  
الارشدية ثم ادعى عمرو والآن أنه أرشد من زيد فهل تقبل بينته أم لا \* (الجواب) \* حيث  
أثبت زيد أرشدية في وجه المدعى بالبينة المزكاة وحكم له بها وقتر في ذلك ولم يصدر عنه بعده  
ما يوجب عزله يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل ولا تقبل بينة المدعى بما ذكر لأن الحق اذا ثبت لواحد  
لم ينتقل الى غيره ولم ينعده قال في الاشباه من القضاء المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا بينته  
الا اذا ادعى تالي المالك من المدعى أو الساج أو برهن على ابطال القضاء كما ذكره العبادي اه وفيه  
أيضا منه أي بينة سبقت وقضى بها لم تقبل الاخرى اه وفي الكافي الشهادة اذا تضمنت نقض قضاء  
ترد اه والدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد وفي حاوى السيوطي من الوقف  
لو شرط الواقف بصيغة أفعال التفضيل كالأصلح والارشد وثبتت الارشدية والاصحية لواحد

وحكم له ثم وجد بعد ذلك من صار أصح أو أرشد لم ينتقل له الحق لاق العبرة من فيه هذا الوصف في الإبتداء لافي الأثناء والالام يستقر نظر لاحد اه أقول تقدمت عبارة السيوطي بأبسط من ذلك أقول هذا الباب وكثنا عقبها عن الجبر والخصاف والتأخر خاتمة أنه اذا صار المقضول أفضل فتقل الولاية اليه وكان المؤاف لم ير النقل في مذهبه حتى عدل الى مذهب الغير ومعلوم أن مذهبا لا يقضى على مذهب ووجه مذهبا وهو الاعل أنه يلزم على مامر مخالفة شرط الواقف الذي هو كنص الشارع فيما لو أثبت امره أمثلا أرشدية على صبي ثم بلغ الصبي وصار عالما عارفا بأمر الواقف يباشرها بنفسه قادر على تحصيل غلاته تقيادينا أفضل منها من كل جهة فكيف يقال انها أحق منه ولا تغزل وأما كونه صار قضيا عليه في حادثة بخوابه أن هذه حادثة أخرى لانه قضى عليه في حالة تجزؤ وعدم رشده وهذه حادثة أخرى على أن ما عزمه الى حاوي السيوطي قد اعتمد خلافه العلامة ابن حجر كآيته في فتاويه تابعيا في ذلك الروايات من أئمتهم ثم نقل فيها عن الامام السبكي تفصيلا فقال لو شهدت ينة بأرشدية زيد ثم أراد آخر أن يثبت أرشدية فان كان قبل الحكم أو بعده وقصر الزمن بينهما بحيث لا يمكن صدقهما انعارضنا ثم يحتمل سقوطهما ويحتمل اشتراكهما وان طال فتعنى المذهب أنه يحكم بالذاتية ان صرحت بأن هذا امر متجدد اه ويان اجراء هذا التفصيل على قواعده مذهبا أنه ان كان قبل الحكم وشهدت كل من البيتين بأن صاحبها أرشد أكثر كالأن أقبل التفصيل في نظم الواحد والاكثر كما مر وان كان بعده وقصر الزمن فقد تقرر عندنا أن البيتين اذا انعارضتا وسبق الحكم باحدهما لغت الثانية وأما اذا طال الزمن فكذلك الا اذا شهدت الثانية بأن صاحبها صار الا أن أرشد من الاول فتقبل وهو المراد من كلام أئمتنا فاعتقم هذا التحرير المفرد \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد وظيفة أذن في جامع كذا بماله من المعادوم المعين من وقف الجامع بموجب تقرير قاض شرعي ففرغ عنها الذي قاض شرعي لاخوين قزرهما فيها وأعطاها مائة تقرير وباشراها مائة والا فام عمرو يعارضهما فيها ازا عيان زيد اصحابها الاول كان فرغ له عنها قبلهما الذي جماعة ولم يكن ذلك بين يدي قاض شرعي فهل يعتبر الفراغ الصادر للاخوين فقط \* (الجواب) \* العبرة للفراغ الصادر من زيد للاخوين المذكورين بين يدي القاضى الذى قزرهما في ذلك دون ما بين عمره ومن الفراغ المذكور قال في الرسالة الزينية فيما يستقط من الحقوق بالاستقاط مانعه ومنها أن من أسقط حقه من وظيفة لا يسقط وكذا من فرغ عن وظيفة ولم يمسك بكونا بين يدي القاضى الا أن الشيخ قاسم في فتاواه أفتى بسقوط حقه بالفراغ غيره وان لم يقرر الناظر المنزل له لم يستند الى نقل وخولف في ذلك اه ونقل ذلك السيد أحمد في حوائش الاشباه وأفتى بذلك الخبير الرملي \* (سئل) \* فيما اذا كان على زيد تيمار ففرغ عنه لعمر وبلغ معلوم من الدراهم دفعها لزيد ثم ان السلطان أعز الله أنصاره لم يقبل فراغه وقزره وأبقاه على تيماره كما كان ويريد عمرو والا أن الرجوع على زيد ببلغ الفراغ الذى دفعه له فهل يسوغ لعمر وذلك \* (الجواب) \* نعم يسوغ له ذلك حيث دفع المبلغ المذكور في مقابلته التيمار المزبور ولم يقبل السلطان عز نصره فراغه وأبقاه عليه والمسئلة في الخبرية من الوقف في مواضع ثم قال فيها لان مجرد الفراغ سبب ضعيف وقد ذكرها في الاشباه وأطال فيها المحشى أقول ظاهر تقييد المؤاف الرجوع بالمجيئة المذكورة أنه ليس له الرجوع لو قبل السلطان فراغه وقزره وحاصل ما ذكره السيد أحمد الحموي محشى الاشباه أن بعضهم قال لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالمال لانه رشوة وأن العلامة نور الدين عليا المقدسى في شرحه على نظم الكناز استخرج صحة ذلك من فرع ذكره السرخسى في مبسوطه وذكره ثم ذكر عن شرح المنهاج للشمس الرملي عن والده أنه أفتى بصحة ذلك أيضا وحاصل ما في الفتاوى الخبرية أنه لا يصح وأفتى به مرارا قال لان القائل بجواز مائة على

مطلب لآعبرة للفراغ بلا  
تقرير قاض

مطلب من أسقط حقه  
من وظيفة لم يسقط وكذا من  
فرغ عنها عند غير قاض  
مطلب له الرجوع ببدل  
الفراغ اذا لم يقبل السلطان

مطلب في حكم الاعتياض  
بالمال عن الوظائف والتيمارات

اعتبار العرف الخامس والمذهب عدم اعتباره وقد قال العلامة المقتضى أى فى حاشيته على الاشياء  
المنشورة على عدم جواز الاعتناء عن الوظائف لانه حق مجتزئ فلا يجوز الاعتناء عنه كالا اعتناء  
عن حق الشفعة اهـ وأما اذا جعله من باب الجواز على المصنوع أو ملحقه ابراء عام أو ابراء منه خاصة  
فلا تائق بالرجوع اهـ ما فى الخبرية من الوقت ملصقهم ذكر فيها أول كتاب الصلح فرعاً عن البرازية  
وغيرها وقال عقبه فهذا امر يخفى عدم جواز التزول عن الثمار وأن التزول له يرجع بمادفع  
كما هو ظاهر وان كان نزوله عز لا لنفسه الخ ورأيت بخط بعض العلماء عن فتاوى شيخ الاسلام  
على أفندى مفتى السلطنة ما يوافقه ونفسه بالتركية (زيد برجامعه خطيب اولان عمروه خطابى  
كسندويه فراغ ايتك ايجون ايكوزغروش ويروب عمرو دى خطابى زیده فارغ ايلسه زيد مبلغ  
مزبورى عمرو دن استرداد فادرا ولورى الجواب اولر اهـ) \* (سئل) \* فيما اذا فرغ زيد  
لعمره عن وظيفة كانت عليه يعوض معلوم من الدراهم دفعه عمرو له ثم أبرأ زيدا ابراء عاماً لى منه  
شرعية ومنعت مدة والآن يريد عمرو الرجوع يسد الفراغ على زيد منع لا بعد عدم شئى مبرأة له بها  
وأن انقضى أخذها فهل اذا ثبت ابراء العام المذكور وليس لعمره ذلك \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* فيما اذا فرغ زيد لعمره عن عتامة معلومة فى جوارك العكرين بغير عوض وأجاز  
ذلك من له التكلم عليهم ثم مات الفارغ عن ورثته يكفون عمر ابل وجه شرعى أن يدفع لهم مبلغاً من  
الدراهم عن العتامة فهل لا يلزم عمر ابل ذلك الابوجه شرعى \* (الجواب) \* حيث الحال ما ذكر  
لا يلزم عمر ابل ذلك \* (سئل) \* فى ناظر شرعى على وقف أهلى سافر من دمشق بعد أن وكل رجلاً  
من مستحقى الوقف أحلالاً للقيام عنه بمحاله وكالة شرعية عامة أثبت انفس الوكيل عنه بموجب حجة  
شرعية ثم تقدم الوكيل الى الحاكم وأثنى اليه أن وظيفة النظر المذمورة شاعرة عن مباشرها شرها  
وطلب منه أن يقره فيها لشغورها فقرره فيها بناء على انها له المخالف لما فى نفس الامر مع وجود  
التوكيل المذمور فكيف الحكم \* (الجواب) \* لانتفاء الوظيفة المذكورة شاعرة مع وجود  
التوكيل سيما والمنهى هو الوكيل على أنه مجزئ السفر لتصير شاعرة وحيث قد التقرر المبني على  
الانتهاء المخالف لم يصادف المحل الشرعى \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد مؤذناً وكذا  
فى مسجد قرية فأقام عمر ابل عنه فى ذلك مدة معلومة وجعل له نظير ذلك أجرة معلومة وباشرها  
عمرو فى المدة المذمورة ويريد مطالبته بالاجرة بعد نبوت ما ذكر شرعاً فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم  
ونظراً فى البحر والخبرية أقول ذكر العلامة البيرى عن المفتى أبى السعود أن الاستنابة تصح فيما  
يقبلها كالتدريس والاقضاء لا فيما لا يقبلها كطلب العلم واقرائه وذلك بشرط العذر الشرعى وتكون  
النائب مثل الاصيل أو خيرا منه فتصح الى زوال العذر خلا أن المعلوم يتسامه يكون للنائب ليس  
للاصيل معه شئ الا أن يتبرع به النائب عن طيب نفس ورضا كامل لا يحوم حوله شئ من الخوف  
والخياء اهـ وأقره البيرى والذى حرره فى البحر أن النائب لا يستحق من الوقف شيئاً لأن الاستحقاق  
بالتقريب ولم يوجد ويستحق الاصيل الكل ان عمل أكثر السنة ولو عين الاصيل للنائب شيئاً  
فانما هو أنه يستحقه لانها حارة وقد وفى العدل بناء على قول المتأخرين من جواز الاستتجار على  
الامامة والتدريس وتعليم القرآن وصرح الخلف بأن للقيم أن يؤكل وكل لا يقوم مقامه وله  
أن يجعل له من معلومه شيئاً وكذا فى الاسعاف اهـ وبهذا أفق الخبر الرملى ولعل بحمل ما مر عن المفتى  
أبى السعود ما اذا أتاه ولم يعين له أجرة ولم يعمل الاصيل أكثر السنة لأن المقرر فى الوظيفة  
قد أقامه مقامه فيستحق معلومها كما تقر فيها أصالة بخلاف ما اذا جعل له أجرة معينة من معلومه  
فليس له أن يزيد من ذلك قليلاً شئ ثم لا يمتنى أن هذا كله اذا كانت الاستنابة بعذر شرعى والا فلا يستحق  
شيئاً وليس من العذر عدم أخليته لمباشرة الوظيفة لانه مع عدم الاخلية لا يصح تقريره فاعلم

مطلب بدل الفراغ لوجه له  
انه انفع من الجواز أو ابراء  
منه لا يرجع به

مطلب لا رجوع له بدل  
الفراغ بعد ابراء العام  
وان لم تجبه البراءة السلطانية

مطلب فرغ بلا عوض عن  
عتامة ثم مات ليس لورثته  
أخذه  
مطلب لتفسير الوظيفة  
شاعرة مع التوكيل

مطلب التقرر المبني على  
الانتهاء المخالف غير معتبر

مطلب فى الاستنابة فى  
الوظائف بالاجرة  
مطلب حل يكون المعلوم  
بتمامه للنائب أم لا

شياً كما حزره في أواخر الفن الثالث من الاشياء وحينئذ فلا تصح انا به غيره ولا حول ولا قوة  
 الا بالله العلي العظيم هذا ورأيت سراً الا جاب عنه المؤلف تعالجه ولم يثبت في الفتاوى  
 وقد رأيت في مجموعة من ملاح على التركاني أمين فتوى المؤلف ونصه فيما اذا كان المؤذن جامع مرتبات  
 في أوقاف شرطها واقفوها لهم في مقابلة أدعية يباشرونها الواقفين المذكورين وجعل جماعة  
 من المؤذنين لهم نوابية ومون بالاذان وبالادعية المزبورة عنهم فهل يستحق النواب المباشرون للاذان  
 والادعية المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين الجواب نعم كسبه الفقير عبد الرحمن  
 عني عنه الجواب كما به جدى المرحوم أجاب والله الموفق للصواب كسبه مفتي دمشق الشام الفقير  
 حامد بن علي بن عبد الرحمن العمادي المذكور عفا الله عنهم آمين وأجاب مولانا حامد أفندي  
 عن سؤال طبق سؤال جده المرقوم أعلاه بما افظه حيث شرطها الواقفون المذكورون لمباشريها  
 يستحق النواب المباشرون للاذان والادعية المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين  
 والحالة هذه والله تعالى أعلم اهـ ما رأيت بخط من ملاح على \* (سئل) \* فيما اذا كان لاخوين  
 وظيفة عمل معلومة في جامع كذا بما لها من المعلوم المعين من جهة الواقف بموجب تقرير القاضي العام  
 في البلدة المنقوض اليه ذلك من قبل السلطان عز نصره وهما مباشران لها وتصر فانهم باويعولوها  
 يقبضانه من المتولين واحد بعد واحد هما ومن قبلهما بموجب مستندات شرعية من قديم الزمان بلا  
 معارض وتولى الوقف الآن رجل قام بعارضهما في الوظيفة ويكلفهما اظهار اراءة تشهد لهما بذلك  
 زاعماً أنه لا يكتفي بتقرير قاضي البلدة فهل يكتفي بمنع من معارضتهما \* (الجواب) \* حيث كان  
 التصرف كما ذكر ومعهم تقرير شرعي يمنع المتولى المذكور من معارضتهما في ذلك الا بوجه شرعي  
 \* (سئل) \* في وظيفة معلومة في وقف وجهها السلطان أعز الله أنصاره لجماعة معروفين  
 بنى التندسى بموجب براءة شريفة ساطانية ودفاتر حاقيية فهل يشترط فيها جميعهم ولا يختص بها  
 واحد منهم \* (الجواب) \* حيث لم يعين أحد منهم فيشترط فيها جميعهم ولا يختص بها واحد  
 منهم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد مسكة في أرض وقف سليخة يتصرف فيها من قديم الزمان  
 ومات لآعن ولد فهل دفع أرض الوقف مفقوض الى متوليها أو أرض الوقف لا تورث \* (الجواب) \*  
 نعم كأجاب بذلك في الخيرية من الوقف \* (سئل) \* فيما اذا كان على صبي وظيفة تولية  
 مدرسة فمات الصبي المذكور وفقر قاضي البلدة الغير المفقوض له التوجيه أخويه الصغرين  
 في التولية المرقومة ثم عرض للدولة العلية بذلك فلم يقبل السلطان عز نصره عرضه ووجه التولية  
 المرقومة لرجل مستحق من أهل العلم والصلاح قام الآن ولّى الصغرين بعارض الرجل المذكور  
 في ذلك متسكياً بمجرد تقرير القاضي المزبور فهل يعمل بتوجيه السلطان عز نصره ويمنع وليهما من  
 معارضة الرجل بذلك \* (الجواب) \* نعم وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن خليلي فرغ عن  
 وظيفة بمدينة الخليل عليه الصلاة والسلام لدى قاضي مصر القاهرة ووجهها قاضي مصر الى  
 المقروغ له فهل يصح هذا الفراغ والتوجيه أجاب حيث لم يكن قاضي مصر مشروطاً بذلك  
 ولا في ولايته أموره لا يعتد بتوجيهه كما أنه لا يعتد بهذا الفراغ وحده لكونه في غيبة قاض يملك  
 التوجيه لذلك اهـ \* (سئل) \* في ذي وظيفة في مدرسة يكلف متوليها دفع معلوم وظيفته  
 من مال نفسه قبل حصول غلة الوقف ووصوها الى يده فهل يمنع من تكليف المتولى بذلك ولا يلزمه  
 والقول له يمينته في ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا وقت هند دارها على  
 خطيب جامع معين وعلى امامه وعلى زيد وعليه أن يقرأ ما تيسر من القرآن العظيم ويهدي ثوابه لها  
 ثم على جهة برزمتها مات وصار أخوها ناظر ا على الوقف وصار زيد المزبور خطيباً واماماً بالجامع  
 وتناول من ريع الوقف من الناظر المزبور جميع ما يخصه عن وظيفة القراءة والامامة والخطابة

مطلب اذا شرطت المرتبات  
 للمؤذنين المباشرين فلا شئ  
 للاصلاء  
 مطلب يكتفي بالتصرف  
 القديم في الوظيفة ولا يكف  
 الى اظهار براءة

مطلب وجه السلطان الوظيفة  
 لبنى فلان اشترط فيها جميعهم  
 مطلب اذا مات من له مشد  
 المسكة لآعن ولد فدفع أرض  
 الوقف مفقوض الى متوليها

مطلب يعمل بتوجيه  
 السلطان دون القاضي  
 الغير المفقوض له التوجيه

مطلب ليس لذي وظيفة  
 طلب معلومه من مال المتولى  
 قبل حصول الغلة والقول  
 للمتولى يمينته  
 مطلب يلزم الناظر دفع  
 ما يخص زيداً من جهة الامامة  
 وخطابه من ريع الوقف



اليهم فقال في البحر بحثنا ينبغي أن لا يرجع وقال في النهر يرجع لوقائمه الا هالكا لانه هبة وقال المقدسي  
 في شرح الكنز ينبغي أن يرجع أى مطلقا لانه لم يدفعه تبرعا فصار كالودفع لزوجه نفقة لا تستحقها  
 لشوزا وغيره له الرجوع عليها وهذا الذى حققه الخير الرملى في جاشية البحر وحاصل الكلام حينئذ  
 أنه اذا دفع للمستحقين وأجر العماره فان كانت العماره غير ضرورية فلا ضمان عليه ولا رجوع له على  
 أحد وان كانت ضرورية يضمن مادفعه وهل له أن يرجع به فيه الخلاف المذكور والذى ينبغي ترجحه  
 الاخير اذا لحق للمستحقين مع وجود العماره الضرورية فهي كمسئله الزوجه المذكورة ولذا يرجحه  
 الرملى في الحواشى والله أعلم \* (نسئل) \* في متولى وقف عمره ثم أعطى المستحقين نصيبهم  
 ولم يقطع عمارته فهل يضمن ماصرفه من الغلة لغير العماره ليكون الدين مقدما على نصيب المستحقين  
 ولا حق لهم في الغلة الا بعد أداء الدين أم لا \* (الجواب) \* يضمن المتولى ماصرفه من الغلة  
 لغير الدين المصروف في العماره المحتاج اليها والله أعلم كتبه الفقير أحمد المفتى بدمشق الشام  
 عفى عنه اذا لحق لهم في الغلة زمن الاحتياج الى العماره كما في الاشياء من الوقف قوله أعطى  
 المستحقين نصيبهم أى سهامهم مما لحق لهم فيه وهو الغلة الحاصلة زمن العماره أو زمن الاحتياج  
 الى العماره لانه لا لحق لهم زمن الاحتياج الى التعمير فاعطاهم ما هو لغيرهم موجب للضمان  
 عليه وكونهم لاحق لهم في ذلك الوقت بما هو موقوف عليهم مستفاد من وجوب الصرف  
 الى ما فيه بقاء الوقف لانه انما شرع ليكون مؤبدا وصدة مخلدة ويدون الصرف لعمارته بقوت ذلك  
 بجزائه فاذا لم يحفظ ذلك خافنا بساغ الصرف الى المستحقين قطعاً من تحريرات الشيخ  
 ابراهيم السؤالاتى رحمه الله تعالى أقول مقتضى هذا أنه لو كان لشخص دين على الوقف وهو  
 المسمى بالمرصد فآجره الناظر عقنار الوقف بأجرة أذن له باقتطاع بعضها المعطون من مرصده وصار  
 يأخذ منه باقى الاجرة ويدفعها للمستحقين كما هو الشائع في زماننا أنه لا يجوز له قبض شئ من الاجرة  
 لدفعها للمستحقين وأنه يضمن ذلك بل عليه أن يقطع جميع الاجرة من المرصد حتى تخلص رقبة الوقف  
 من الدين أو يصرف ما يقبضه في العماره اللازمة ويوافق ما في فتاوى الشيخ اسماعيل حيث سئل  
 في دار وقف عليها مبلغ مرصد لجماعة صرف في عمارتها الضرورية والا نحتاج الدار الى التعمير  
 وينبغي الناظر أن يعمرها ويدفع المرصد الذى عليه من غلتها ويقطع على المستحقين والمستحقون  
 يطالبونه بقدر استحقاقهم حال كونها محتاجة الى التعمير فهل التعمير ودفع المرصد الذى  
 عليها مقدم على الدفع للمستحقين أجاب نعم يقدم على الدفع للمستحقين اهـ فليأتمل فيما هو  
 الشائع في زماننا فان ذلك يفيد أنه ليس للناظر دفع شئ للمستحقين حتى يقضى جميع الدين ثم رأيت  
 أيضا ما يؤيده في مجموعة شيخ مشايخنا ملا على التركانى بخطه ورثته في ناظر وقف ولا حدمستحقته  
 على رقبة ذلك الوقف مبلغ مترتب فصرف الناظر الغلة على المستحقين مدونة غير اذن حاكم ثم ادعى  
 عليه بعض المستحقين بأن ذلك الصرف لم يصادف محلا لكون المستحقين لاحق لهم في الغلة مع وجود  
 الدين فهو مترتب بذلك الصرف وضامن له فشهد الشبان عندهم بأنه مأذون له بالدفع من قبل قاض  
 وأحد الشهود يستحق ولده في الوقف المزبور فهل هذه الشهادة لا تقبل منه لكونه شهدا لفرعه ولعود  
 المنفعة عليه أم لا الجواب الوقف مادام محتاجا الى العماره كان المتولى ضامنا بالدفع الى المستحقين  
 ولو أمره القاضي كفى الاشياء فاذا زال الاحتياج فلا ضمان عليه كتبه الفقير محمد المفتى بمدينة حلب  
 عفى عنه أئني به المولى محمد أئني الكواكبى شارح نظم المنار الاصولى وغيره اهـ ما رأيت  
 بخط منى لا على رحمه الله تعالى \* (نسئل) \* فيما اذا قضى متولى وقف بر بعض مال الوقف  
 عن سنة كذا المعلومة ومات مجهولا وتولى الوقف زيد وقبض مال الوقف عن سنة اخرى تلى  
 الاولى وطالبه أرباب وظائف الوقف بالمكسر اهلهم من جوامعهم عند المتولى المتوفى عن السنة

مطلب اذا صرف المتولى  
 الغلة الى المستحقين وعلى  
 الوقف دين ضمن اذا لحق  
 لهم في الغلة الا بعد أداء الدين  
 قوله أحمد المفتى هو المهندارى  
 الحلبي اهـ منه

مطلب فيما اذا كان على  
 الدار مرصد ودفع الناظر  
 بعض الاجرة للمستحقين

مطلب التعمير ودفع المرصد  
 مقدما على الدفع للمستحقين

مطلب فيما اذا دفع للمستحقين  
 عما قبضه الناظر الاول

الاولى فدفع ايام من غلة السنة التالية للاولى خلافا لرويه لهم من غلة السنة الثانية ووجوبه  
ولم يشترط الواقف صرف ربع سنة في سنة ولا نص عليه السلطان في توليته ويريد الاجماع عليهم  
بأنه ما دفع ايام ومما سبقتهم به مما يحقونه في السنة الثانية فقول للمتولى ذلك \* (الجواب) \* نعم  
ولشيخ خبر الدين في فتاويه كلام ضمن سؤال رفع البه في اذادفع الى المستحقين وخيف ضرر ربيع  
أنه يرجع به قائما وينبغي له استهلاك لانه ما دفعه على وجه الهبة وانما دفعه على أنه حق المدفوع  
اليه وهذا أصح الوجهين ففي شرح النظم الرباني لنسخ الاسلام عبد البر أن من دفع شيئا ليس  
بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القابض اذ قد ستر حوايا بان من نظر  
أن عليه دينان فبان خلافه رجع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجع بيده اذ وفي الخبرية أيضا  
لا يجوز صرف ربع سنة في سنة الا اذا شرطه الواقف أو نص عليه السلطان في توليته كما في فتاوى  
الشافعي اذ \* (سئل) \* عن متولى قبض الغلة وفي دينه ما ترك العماردة مع الحاجة اليها هل  
ثبت خيائته بذلك ويجب اخراجه أم لا \* (أجاب) \* نعم ثبت خيائته بذلك ويجب اخراجه قد مر  
في البحر بأن امتناعه من التعديل خيائته وصرح في البرازية بأن عزل القاضى للنائب واجب عليه  
فتاوى الخبرية ولو أنفق المتولى دراهم الوقف في حاجته ثم أنفق مثله في حصة الوقف يسرأ عن  
الضمان لانه أدى الواجب الى محله ومصرفه ولو جاز بمثل ما أنفق في حاجته وخطه بدراهم الوقف  
صار ضمانا للباقي لانه صار مستهلكا لو أراد أن يبرأ من الضمان ينفق ذلك كله في عمارة الرقف محيط  
السرخسى من باب تصرف المتولى في الوقف وفي فتاوى الشافعي من انشاء كتاب الوقف جوابا عن سؤال  
طويل نعم ينسق هذا الناظر بشمايه على عدم العمارة وتقدمه الصرف عليها وتماونه في استخلاص  
الربع وضياعه عند السكان وصرف ما وصل منه لنفسه دون مستحق الوقف ويستحق بذلك العزل  
ومن اتصف بهذه الصفات الخالفة للشرع التي صار بها فاستألا يقبل قوله فيما صرفه الايبنة ويرجع  
عليه بما صرفه مخالفا لشرط الواقف والله أعلم اذ \* (سئل) \* من قاضي الشام سنة ١١٤٤  
في ناظر على أوقاف ثبتت خيائته في وقف منها فهل يعزل عن الكل \* (الجواب) \* ما وجدت الآن  
تقلا في ذلك لكم قالوا اذا ثبت الخيانة فقد ارتفعت الامانة ونقل في الاسعاف في باب الولاية على  
الوقف لا يلاولى الا أمين قادر بنفسه أو نائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية  
النائب لانه يحل بالمقصود وكذا تولية العاجز لان المقصود لا يحصل به ويستوى فيها المذكور والاشي  
وكذا الامعي والبصير وكذا المحدود في القذف اذا تاب لانه أمين اذ والله سبحانه أعلم أقول ثم  
رأيتني كتبت في حاشيتي على البحر في كتاب الشهادة عند الكلام على شهادة العدو وأن الفسق لا يجزأ  
تقلا عن خط شيخ مشايخنا من لا على الترك في ما نصه قوله فان الفسق لا يجزأ الخ هل يقاس على هذا  
الناظر اذا كان ناظرا على أوقاف عديدة وثبت فسقه بسبب خيائته في واحد من ما يقبل يسرى  
فسقه في كلها فيعزل مقتضى قوله ان الفسق لا يجزأ السريان ثم رأيت والله الحمد بعد مدة التصريح  
بذلك في فتاوى شيخ الاسلام أبي السعود العمادى المفسر ونصه في فتاويه من كتاب الوقف في ناظر  
على أوقاف متعددة ظهرت خيائته في بعض من الاوقاف هل يلزم عزله من الكل اولا الجواب  
لا بد من ذلك البته اذ بحروفه اذ \* (سئل) \* في ناظر وقف باع بعض عقار الوقف من آخر  
وسلم من المشتري عالما بكونه وقف فهل اذا ثبت ذلك عليه يكون خيانة منه يعزل بها \* (الجواب) \*  
نعم يعزل أو يضمن اليه ثقة كما في البحر والقضية وغيرهما \* (سئل) \* في ناظر وقف أهلى أنكر  
جريان دار معلومة في الوقف أنهم للوقف وأدعى أنها ملكه فهل اذا ثبت الوقف وانكاره يصير بذلك  
خائنا ويخرج الرق من يده \* (الجواب) \* نعم قال في الاسعاف من فصل انكار المتولى الوقف  
لو أنكر المتولى الوقف وأدعى أنه ملكه يصير غاصبا ويخرج من يده لصيرورته خائنا بالانكار اذ

مطلب من فأن أن عليه  
دينان بخلافه رجع  
بما دفعه  
مطلب لا يجوز صرف  
ربع سنة في سنة الخ  
مطلب امتناعه من التعديل  
خيائته وعزل النائب واجب  
مطلب أنفق دراهم الوقف  
في حاجته ثم أنفق مثله  
في الوقف برئ  
مطلب ينسق الناظر بتقديم  
الصرف على العمارة الخ  
مطلب اذا صار الناظر  
فاستألا يقبل قوله الايبنة  
مطلب اذا ثبت خيائته  
في وقف هل يعزل من  
الوقف

مطلب اذا باع الناظر عقار  
الرقف يعزل أو يضمن اليه  
ثقة  
مطلب اذا ادعى الناظر  
إن دار الوقف ملكه يعزل



مطلب اذا قطع الناظر أشجار الوقف  
 الغير اليابسة يستحق العزل  
 مطلب الناظر بالشرط اذا ثبت  
 خيانه في مال الوقف يعزل وينجب  
 أمين  
 مطلب اذا ألتف الناظر مال  
 الوقف فلما حكم محاسبته  
 مطلب اذا شرط الواقف الولاية  
 لنفسه وهو غير مأمن فلا يقاضى عزله  
 مطلب عزل المتولى الخائن واجب  
 على القاضي  
 مطلب اذا أجرة بغير فاحش أو بمن  
 يخاف منه على الوقف فسخ  
 القباضي العقد وعزله الخ  
 مطلب اذا لم يراع شرط الواقف  
 يعزل  
 مطلب المتولى لا يعزل بالخيانة  
 والتقصير بل يستحق العزل  
 مطلب ينزل الناظر بالجنون  
 المطبق اذا دام سنة  
 مطلب لو طعن أهل الوقف في أمانة  
 الناظر لا يخرج الحاكم إلا بخيانة  
 ظاهرة وان رأى ادخال غيره معه  
 أدخله وأبقى له معلوم النظر  
 مطلب اذا أذن للسكان أن يعمر  
 الدار مع حصول مال في الوقف  
 وبلا إذن القاضي لا يصح  
 مطلب استدانة الناظر للوقف  
 بلا إذن القاضي لا تصح  
 مطلب اذا أنفق من ماله في مهمات  
 الوقف بعد الاشهاد وأذن القاضي  
 له الرجوع  
 مطلب ادعى المتولى أنه استدان  
 باذن القاضي لا يقبل  
 مطلب الانشاق من ماله ليس  
 باستدانة  
 مطلب الاستدانة منحصرة  
 في القرض والشراء بالتسيئة

وبذلك أتى العلامة ابن نجيم كافي فتاويه من الوقف \* (سئل) \* في ناظر وقف قطع أشجار بستان  
 الوقف اليابسة الغير النائية ولا اليابسة وباعها بلا وجه شرعي فهل اذا ثبت ذلك عليه بالوجه  
 الشرعي يستحق العزل \* (الجواب) \* نعم. وأتى الشيخ اسماعيل بمثل ذلك (بروقفك مشروطية  
 اوزره متوليسى زيدك مال وقفه خيانتى ثابته اولسه حاكم زيدى عزل ايدوب برينه برمتدين كسني  
 متولى نصب ايمكة قادر اولورى الجواب اولور على افندى بروقفك متوليسى زيدك مال وقفه  
 خيانتى احتمالى اولف لحاكم محاسبه سنى كورمكة قادر اولورى الجواب اولور على افندى  
 ولز أن الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمن على الوقف فلا يقاضى أن ينزعه من يده  
 نظر الفقهاء كما أنه يعزل الوصى وكذا اذا شرط أن ليس للسلطان ولا للقاضي أن يخرجها من يده  
 ويوليها غيره لانه شرط مخالف للشرع فيبطل هداية من الوقف واستفيد منه أن للقاضي عزل  
 المتولى الخائن غير الواقف بالطريق الاولى ومصرح في البرازية أن عزل القاضي المتولى الخائن  
 واجب عليه من وقف البحر في شرح قوله وينزع لوصائنا وفي أوقاف الناصحي الواقف أو المتولى  
 اذا أجرة بما لا يتغابن فيه أو بمن يخاف منه على الوقف فسخ القاضي العقد وأخرج القائم بأمر الوقف  
 عن الولاية أن لم يكن مأمونا فان كان سهوا منه فسخ العقد وقزره على الولاية يرى على الاشباه من  
 القضاء قبيل من سعى في نقض ماتم من جهته \* (فروع) \* اذا لم يراع شرط الواقف فانه يعزل بعزل  
 القاضي وهذا اشارة الى أنه لا يعزل بمجرد الخلاف بل يستحق العزل متولى وقف بتقليد القاضي  
 امتنع عن العمل بنفسه ولم يرفع الامر الى القاضي ليقم آخر مقامه فانه لا يعزل بالخيانة والتقصير  
 بل يستحق العزل ولو امتنع المتولى عن تقاضى ماعلى المتبطلين زمانا فانه يأثم فان هرب بعض المتبطلين  
 لا يضمن المتولى الكل من جواهر الفتاوى مخ من آخر الوقف قال في القح وينزل الناظر بالجنون  
 المطبق اذا دام سنة فاذا عاد اليه عتله عاد اليه النظر اه والظاهر أن هذا في المشروطه النظر  
 أما منصوب القاضي فلا يهر ولو حصل بالناظر آفة يمكنه معها الامر والنهي والاخذ والاعطاء  
 فله الاجر والا فلا أجر له ولو طعن أهل الوقف في أمانته لا يخرج الحاكم إلا بخيانة ظاهرة وان رأى  
 أن يدخل معه رجلا آخر فعل ومعلومه باق له اسعاف من فصل فيما يجعل للمتولى من غلة الوقف  
 \* (سئل) \* في متولى وقف أذن لسكان دار من دوره أن يعمر فيها يجعل للمتولى من غلة الوقف  
 على الوقف ومهما يصرفه فيها يقطع من أجرته في المستقبل مع وجود مال حاصل في الوقف وبدون  
 إذن من قاضى القضاء فهل تكون الاستدانة المزبورة غير جائزة \* (الجواب) \* نعم ونقلها  
 في البحر مفصلا \* (سئل) \* فيما اذا استدان ناظر وقف من آخر مبلغا من الدراهم لاجل  
 الوقف بلا إذن القاضي ويريد أخذه من غلة الوقف فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم ولا تصح  
 الاستدانة على الوقف الا باذن القاضي اذا لم يشترط الواقف للناظر ذلك قال في البحر المعتمد في المذهب  
 أن ماله منه بد لا يستدين مطلقا وان كان لابد له فان كان بأمر القاضي جازوا لا لا \* (سئل) \*  
 فيما اذا صرف ناظر وقف من مال نفسه دراهم معلومة في مهمات الوقف ولو ازمه الضرورية  
 مصرف المثل حيث لا مال حاصل في الوقف بعد ما أنهد عليه بنه شرعية أنه صرف ذلك بنه  
 الرجوع في مال الوقف عند حصوله وبعد اذن القاضي له بذلك وثبت صرفه واشهاده لدى حاكم  
 شرعي فهل له استيفاء ذلك من مال الوقف \* (الجواب) \* نعم أقول قال في البحر المتولى لو ادعى  
 أنه استدان باذن القاضي هل يقبل قوله بلاينة الظاهر لا وان كان المتولى مقبول القول  
 لما انه يريد الرجوع في الغلة وهو انما قبل قوله فيما في يده وعلى هذا لو كان الواقع أنه لم يستأذن  
 القاضي يحرم عليه أن يأخذ من الغلة لما أنه غير الاذن متبرع وقد علمت مما نقلناه عن قاضيان  
 أنه لو أنفق من ماله أو أدخل جذعاه في الوقف لا يكون من باب الاستدانة لانها منحصرة في القرض

والشراء بالنسيئة وعلى هذا انصرف المتولى المستحقين من ماله لا يكون من الاستدانة وله الرجوع لكن فاضحان قديم بالاتفاق على المرتبة وقيد في جامع الفصولين بأن يشهد أنه أنفق ليرجع فوق الاشتباه في الصرف على المستحقين وعلى هذا وقع الاشتباه في زماننا في ناظر أذن لانسان في الصرف على المستحقين من ماله قبل مجيء الغلة ليرجع به إذا جاءت الغلة هل يـكون من باب الاستدانة للموقوف عليهم فلا تجوز ولا رجوع له أو أنه كـصرف الناظر عليهم من مال نفسه فله الرجوع ان قلنا بـرجوعه اهـ أي ان قلنا بـرجوعه في مسئلة تصرفه من ماله على المستحقين كما في الاتفاق على المرتبة وكنت في حاشيتي على البحر في هذا المحل أقول في فتاوى الحنفية ما نصه الذي وقفت عليه في كلام أصحابنا أن الناظر إذا أنفق من مال نفسه على عمارة الوقف ليرجع في غلته له الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل منه بل لا بد من أن يشهد أنه أنفق ليرجع كما في ٣٤ من جامع الفصولين وكلامهم هذا يقتضي أن ذلك ليس من الاستدانة على الوقف والامساجاز الا باذن القاضي ولم يكف الاشهاد وحيد لم يكن من الاستدانة فلا مانع أن يكون الصرف على المستحقين من ماله مساويا للصرف على العمارة من ماله نعم الاستدانة على الوقف لاجل الصرف على المستحق لا تجوز وانما تجوز وهو المالا بتلوقف منه كالعامة هذا ما ظهر اهـ كلام الحنفية والحاصل أن اتفاق المتولى من ماله على الوقف ليس من الاستدانة فتوقف على اذن القاضي لانهم امتنعوا في الاستقراض والشراء بالنسيئة والظاهر أن اتفاق مأذونه كافيا له ولا يوقف على اذن القاضي أيضا ونقدم أول الباب الثاني عن القنية ما حمله أنه اذا عزم المستأجر باذن القيم يرجع عليه مطلقا الا اذا كانت العمارة يرجع معظم منفعتها على المستأجر فلا يرجع الا اذا شرط الرجوع اهـ فلم يقيد الرجوع باذن القاضي وأفتى بمقتضى القنية العلامة الشيخ أمين الدين بن عبد العال كما رأيت في فتاويه وكذا أفتى به العلامة الخبير الرملي حيث سئل في غلته جارية في وقف ثم تمت فأذن ناظر الوقف لرجل أن يعمرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن وأشهد أن العمارة لا وقف بعد منازعة الناظر له فما الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها أجاب اعلم أن عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما أنفق نوجب الرجوع باتفاق أصحابنا واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة مأذونه كعمارة يقع الخلاف فيها وقد جزم في القنية والحاوي الزاهد في الرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة الى الوقف اهـ فلم يقيد أيضا باذن القاضي مع قصر يحى بما استظهرناه من أن فعل مأذونه كفعله وما ذاك الا ليكون ذلك كله ليس من الاستدانة كما قترناه ويظهر من ذلك أنه اذا أذن للمستأجر بعمارة الدار الضرورية لـيكون ما أنفق مـر صد اعلى الدار وجهة الوقف يكفي ذلك بلا اذن قاض ولا حكم قاض حنبلي وهذا خلاف ما عليه أهل عصرنا ومن قبله فليأتنا في ذلك وفي الفتاوى الخيرية سئل فيما لو أذن متولى الوقف للمستأجر في الصرف على مرثته ليكون دينه على جهة الوقف فصرف مالا معلوما ثم أجرد المتولى لا تحريم بعد انقضاء مدة المستأجر الا في طلب دينه فاعتذر المتولى بأنه لا مال للوقف تحت يده فأذن للمستأجر الثاني أن يدفع اليه دينه ليكون دينه على جهة الوقف كما كان الاول فدفع ومات المتولى فهل للمستأجر الثاني الرجوع بما دفع للمستأجر الاول على المتولى الجديد في مال الوقف الذي تحت يده أو في تركه المتولى الاول وترجع ورثته على الثاني في مال الوقف أجاب المصرح به أن الوقف لازمة له وأن الاستدانة من القيم لا تثبت الدين في الوقف اذا لازمة له ولا يثبت الدين الا على القيم ويرجع به على الوقف وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميت ثم يرجعون في غلته الوقف بالدين على المتولى الجديد الخ اهـ ملخصا وما يؤيد ذلك أيضا ما نقله المؤلف بقوله أيسر من لا اجارة طويلة وهذا المنزل موقوف عليه كن وقفه عليه والده وعلى أولاده أبا دامت أسرارنا فأنفق المستأجر في عمارة هذا المنزل بعض

مطلب فيما اذا أذن لآخر في الدفع للمستحقين قبل مجيء الغلة هل هو استدانة

مطلب الناظر اذا عزم الوقف من مال نفسه ليرجع له الرجوع ديانة لكن لو ادعى لا يقبل

مطلب اتفاق الناظر من ماله ليس من الاستدانة مطلب الاستدانة للصرف على المستحقين لا تجوز

مطلب اذا عزم المستأجر باذن القيم يرجع عليه

مطلب عمارة مأذون الناظر كعمارة

مطلب أذن للمستأجر بالعمارة ثم مات يرجع على ورثته وهم على الوقف

مطلب الوقف لازمة له

قوله فعلى المستأجر أجر  
المنزل أى لأن الاجارة الطويلة  
الزائدة على سنة فاسدة  
اه منه

مطلب يرجع المستأجر من  
المتولى بما أنفق به باذنه فى غلة  
الوقف

مطلب اذا أنفق المستأجر  
من غير المتولى باذنه فلا رجوع  
له لأعلى المؤجر ولا فى غلة  
الوقف

مطلب أذن لحصرى أن  
يكسو المسجد وعزل يلزم  
الناظر التالى دفعه من ريع  
الوقف

مطلب لا يكاف وكيل الناظر  
بالاستدانة لدفع معاليم  
من ليس من الشعائر

مطلب يستدين الناظر  
لأرباب الشعائر باذن القاضى

مطلب لا يصرف الناظر  
ربيع سنة فى سنة بلا شرط  
واقف أو اذن سلطان

مطلب اذا استدان للعمارة  
برابحة ليس له احتسابها  
على الوقف

التفقات بأمر المؤجر فان لم يكن للمؤجر ولاية فى الوقف كان غاصبا ولم يكن على المستأجر الا المسعى  
وذلك للمؤجر بصدق به وان كان له ولاية فى الوقف فعلى المستأجر أجر المنزل فى المدة التى كانت فى يده  
لا عبرة بما سمي من قليل الاجر فى السنين الاول ويرجع المستأجر بالذى أنفق فى غلة الوقف ان كان  
للمؤجر ولاية فى الوقف والا فهو منقطع فيما أنفق لا يرجع به لأعلى المؤجر ولا فى غلة الوقف لانه  
اذا لم يكن للمؤجر ولاية صار وجود الامر كعدمه ولو أنفق بدون أمره لا يرجع على أحد من الفتاوى  
الكبرى للصدر الشهيد من الاجارة فى ناظر على مسجد وللمسجد وقف فأذن الناظر لحصرى أن يكسو  
المسجد ويكون ثمن الحصر من ريع الوقف فعلى وعزل الناظر ثم تولى ناظر وهو الى الآن ناظر والحال  
أن الناظر الاول لم يتناول من ريع الوقف شيئا فهل يلزم الناظر انشاى تخليص حق الحصرى لأن  
حقه معلق بريع الوقف أم يلزم الناظر الاول الجواب للشيخ ناصر الدين القاضى يلزم الناظر الثانى  
تخليص حق الحصرى ودفعه له من ريع الوقف ولا يلزم ذلك الناظر الاول حيث عزل وواقفه سدى  
الجذ والشيخ نقي الدين الحنبلى تغمدهم الله تعالى برحمته فتاوى الشلبي من الوقف أقول لكن  
قال فى البرازية قيم المسجد اشترى شيئا مؤنة المسجد بلا اذن الحاكم بماله لا يرجع على الوقف اه  
قال فى البحر وظاهره أنه لا رجوع له مطلقا لا باذن القاضى سواء كان أنفق ليرجع أولا وسواء رفع  
الى القاضى أولا وسواء برهن على ذلك أولا وذكر فى البحر قبل ذلك عن الخانية قيم الوقف اذا اشترى  
شيئا لمرمة المسجد بدون اذن القاضى قالوا لا يرجع بذلك فى مال المسجد وله أن ينفق على المرمة من ماله  
كالوصى فى مال الصغير وان أدخل المتولى جذعا من ماله فى الوقف جاز له أن يرجع فى غلة الوقف اه  
وكتب الرملى فى حاشيته قوله وفى الخانية الخ أقول فى فتاوى شيخنا الحانوتى اذا شهد عند الاتفاق  
أنه أنفق ليرجع على الوقف يرجع اه وسبق فى ذكره منقولا عن جامع الفصولين اه كلام الرملى  
فأما سجل ذلك على ما اذا لم يشهد وبعبارة جامع الفصولين فى الرابع والثلاثين قيم الوقف لو أنفق من ماله  
فى عمارة الوقف فلا يشهد أنه أنفق ليرجع فله الرجوع والا ويوافقه ما فى البرازية أيضا من قوله  
قيم الوقف أنفق من ماله فى الوقف ليرجع فى غلة له الرجوع وكذلك الوصى مع مال الميت ولكن  
لو ادعى لا يكون القول قوله المتولى اذا أنفق من مال نفسه ليرجع فى مال الوقف له ذلك فان شرط  
الرجوع يرجع والا فلا اه وعلى ذلك أيضا يحمل كلام البرازية السابق الا أن يدعى الفرق بين الشراء  
والانفاق فى المرمة فليست اهل \* (سئل) \* فى وقف رفيه وظائف ليست من الشعائر وهى مقررة  
على أربابهم اعمالها من المعاليم المعين من جهة الوقف وقد قبض متولى الوقف اجور عقاراته عن سنة  
اثنين وأربعين ومائة وألف سلفا وغاب ولم يدفع لأرباب الوظائف شيئا من علاقتهم عن السنة  
المذكورة وله وكيل فى الضبط فقط يكافه أرباب الوظائف المذكورة الى الاستدانة على الوقف لاجل  
دفع معاليمهم أو قبض اجور العقارات المذكورة سلفا عن سنة ثلاث وأربعين ودفعها لهم بدون نص  
من السلطان فى التولية ولا شرط من الواقف ولا وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم  
وانما قيد فى السؤال بأنها ليست من الشعائر لان الناظر فى الشعائر يستدين قال فى البحر لكن وقع  
الاشتباه فى مسائل منها هل يستدين للامام والخطيب والمؤذن باعتبار أنه لا بد له من ذلك فيكون باذن  
القاضى فقط أولا اظهر أنه يستدين لهؤلاء باذن القاضى لقوله فى جامع الفصولين لضرورة مصالح  
المسجد الخ اه ولا يجوز صرف ربيع سنة فى سنة الا اذا شرط الواقف أو نص السلطان عليه  
فى توقيته صرح بالمسئلة شيخ شيوخنا الحلبي فى فتاواه خبرية ضمن سؤال طويل من الوقف  
\* (سئل) \* فيما اذا استدان متولى الوقف دراهم للعمارة برابحة ويريد الرجوع بالمرابحة  
فى غلة الوقف فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم كفى البحر وغيره وأفتى به الخير الرملى أقول  
وقد مناعام الكلام عليه أوائل هذا الباب \* (سئل) \* فيما اذا عمر الناظر من ماله طبقة

مطلب تقرر من ماله طبقة  
في دار الوقف وألحقها بالوقف

يصح  
مطلب للمستولى أن يبي  
في أرض الوقف بمال الوقف

للموقف  
مطلب ليس لناظر أن  
يؤجر الوقف من نفسه أو ابنه

أو أبيه  
مطلب تقبل المتولى الوقف  
من القاضي لنفسه يجوز

مطلب إذا أجرة الناظر  
وقاصم بالاجرة من دينه يصح

مطلب يصح إبراء الناظر  
المستأجر عن الاجرة وكذا  
التقاص بها

مطلب إذا أجرة الناظر بغين  
فاحس لم تصح الاجارة

مطلب ظفر القسم بمال  
المستأجر له أخذ تمام أجر  
المثل منه

مطلب فيما إذا أجرة الناظر  
ثم ادعى أن الاجارة دون أجر  
المثل

في دار الوقف تبرعاً بالوقف وألحقها بالوقف فيل يصح ذلك \* (الجواب) \* نعم وحى مسئلة وقف  
البناء، بلهية وقف الأرض وهو صحيح كما في العلائق وغيره \* (سئل) \* في قطعة أرض جارية  
في وقف بترليس فيها بناء، ولاد اخلا في ثوابر أحدير يرد متولياً أن يبنى فيها بمال الوقف للوقف الثانيه  
من الخط والمصلحة بلهية الوقف فيل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في ناظر وقف أهلى  
يؤجر أرض الوقف من نفسه فيل لا يجوز لناظر ذلك \* (الجواب) \* نعم أجر الوقف من نفسه  
أو سكنه بأجرة المثل لا يجوز وكذا إذا أجرة من ابنه أو أبيه أو عبده أو مكانه له تسمة ولا نظر معها  
اسعاف من فصل ما يجوز للقيم من التصرف وما لا يجوز لوقف المتولى الوقف لنفسه لا يجوز لأن  
الواحد لا يتولى طرفي العقد الا اذا اعتدله من القاضى نفسه فيتنذيم لتسيامه باثنين اسعاف من باب  
اجارة الرق \* (سئل) \* في ناظر وقف أهلى انحصر ربيع الوقف المزبور فيه نظر واستحقاقاً  
أجر أراضى الوقف المزبورة معلومة بأجرة المثل اجارة صحيحة من له عليه دين وقاصمه بذلك فهل  
تكون المقاصصة المذكورة صحيحة \* (الجواب) \* نعم قساعلى ما قاله في البرازية  
في الوصية من أن الوصى لبيع مال الصغير من له عليه دين يصير قاصماً اذا الوقف والوصية أخوان  
لا سيما وقد انحصر ربيع الوقف فيه فيكون قد قاصمه بما يستحقه بفردده والحالة هذه وبشبهه لا فنى  
الكارزوفى من آخر الوقف وقال العلامة الشلبى في تساويه من أوائل الوقف في جواب عن سؤال  
نظير ذلك مانصه ان كان الناظر مستحقاً للاجرة كنها وقت المدة والمدين من جنس الاجرة فلا خفاء  
في صحة التقاص بالاتفاق وان كن مستحقاً لبعضها ووقع التقاص بهما فالتقاص صحيح أيضاً عند أبى  
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وبغين الناظر وقال أبو يوسف لا يصح التقاص ثم قال ولا بأس بذكر  
ما يشهد من النقول لصحة الجواب ثم ذكر قوله الى أن قال في هذا كما ترى صريح في صحة إبراء الناظر  
المستأجر عن الاجرة وصحة التقاص مبنية على جواز الإبراء كما صرح الزيلعي به اتفاقاً وقد وضع بما ذكر  
الجواب والله أعلم بالصواب اهـ \* (سئل) \* في ناظر وقف أجر عقار الوقف من آخر بدون أجرة  
المثل بغين فاحس فهل تكون الاجارة المزبورة غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم وإذا أجرة التميم المار  
بأقل من أجرة المثل قدر ما لا يتغابن الناس حتى لم تجز الاجارة لو سكنها المستأجر كمن عليه أجر المثل  
بالقما مانع على ما اختاره المتأخرون من المشايخ رحمهم الله تعالى وكذلك إذا أجرة اجارة فاسدة ذخيرة  
من الوقف في ١٤ ولا يؤجر الوقف الا بأجر المثل فلا يجوز ويفسد بالاكل ولو هو المستحق لجواز أن  
يموت قبل انقضاء المدة وتنفسح الاجارة كما في فتاوى فارى الهداية لا ينقصان يسيراً وإذا لم يرغب فيه  
الا بالاكل كما في الاشياء شرح الملتقى للعلائي تحت فصل اذا بنى مسجد ادار مسجداً أجرة ما يشاء  
وما كان يعطى الساكن فيها الا ثلاثة ثم ظهر القيم بمال الساكن فله أن يأخذ ذلك النقصان ويصرفه  
الى مصرفه قضاء وديانة حاوى الراخدى من الوقف من فصل تصرفات القيم \* (سئل) \*  
فيما إذا أجرة ناظر وقف بستان الوقف من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة لدى قاض شافعى ثم ادعى  
الناظر على المستأجر حين الاستجار بأن الاجارة المزبورة بدون أجرة المثل بغين فاحس وأن هذا  
الرجل يقبل المأجور بزيادة معتبرة شرعاً وأنه أجر الرجل بالزيادة المزبورة فأجابه زيد بأنه استأجره بأجرة  
مشددة وأن الزيادة المزبورة زيادة ضرروعت فأنكر الناظر والرجل ذلك فأحضر زيد عشرة شهود  
شهدوا في وجه الناظر والرجل المذكور بأن ما استأجره به زيد خير أجر مثل البستان المزبور بغضنة  
وافرة ومصلحة للوقف وأن الزيادة المذكورة هي زيادة ضرروعت فنقبل شهادتهم لحاكم الشافعى  
بعد التزكية وحكم بصحة الاجارة المذكورة ويكره أن أجر المثل ويكون الزيادة زيادة ضرروعت  
وبعد فسخ الاجارة المزبورة الى انتهاء مدتها وان زادت أجرة ذلك في المدة وبعد فسخها بزيادة  
ولا بغير حاكم شرعاً موافقاً مذهبه مستوفياً شرائطه وكتب بذلك حجة ثم رفع الحكم المزبور لدى حاكم

حنفي - حكم بحجة الاجارة ولو هوها وعدم انفسا خها بزيادة ولا يغيرها وأنفذ حكم الشافعي - المذكور  
 غب - حادثة ودعوى شرعية وشهادة مستقيمة وكتب بذلك حجة أخرى ثم في أثناء المدة ادعى الناظر  
 المذكور أن الاجارة المزبورة بدون أجر المثل وأحضر للشهادة بذلك خمسة وعشرين رجلا فهل ينتقض  
 بشهادتهم الحكم الاول وتبطل الاجارة المزبورة أولا \* (الجواب) \* الاجارة بدون أجر المثل بغبن  
 فاحش غير جائزة كما صرح حوايه وحيث ثبت أن الزيادة المذكورة زيادة ضرر وتعت فلا تقبل كما صرح  
 به في الاشباه قال فان كان اضرارا وتعتا لم تقبل اه أي هذه الزيادة وأما دعوى الناظر في أثناء  
 المدة فلا يحل لأمره وأمر شهوده اما أن يشهدوا أن الاجارة وقعت حين العقد بدون أجر المثل أو أنه  
 زاد السعر فيه الا أن حين شهادتهم فان كان الاول فلا تقبل ولا عبرة لكثرة الشهود كما صرح حوايه لان هذه  
 الدعوى عين الدعوى الاولى التي ادعاه حين الايمان من زيد وحكم بحجة الاجارة من حاكمين حنفي -  
 وشافعي وشهوده هذه تتضمن نقض قضاء والشهادة متى تضمنت نقض قضاء مترد بينة الاثبات بأنها  
 أجرة المثل مقدمة على أنها بدون أجر المثل وان كان الثاني أعنى زيادة السعر فان كانت الزيادة من قبل  
 متعت أو رغبة راعب لا تقبل كما اذا زادت بأقل من نصف ما استأجر وأما اذا كانت الزيادة  
 في نفسها للغلاء سعرها عند الكل ففيه روايتان قال في لسان الحكماء من أحر فصل الاجارة متولى  
 الوقف اذا أجر أرض الوقف باجرة مثلي يجوز فان ازدادت أجرة مثلهما بغير سعرها أو كثرة الرغبات  
 فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا وفيما مضى من المدة يجب المسمى بقدره فقط  
 وبعد ذلك يجب العقد ثانيا على أجرة معلومة كما زادت كذا ذكره اللؤلؤ الحلي - وفي أدب القضاء  
 للامام السروجي - ما يخالف ذلك فانه قال ليس له فسخ الاجارة اذا كانت الاجرة هي أجرة المثل  
 حالة العقد وان زادت بدرة والبدره عشرة آلاف درهم وفي الخانية والاسعاف رجل استأجر أرض  
 وقف من المتولى مدة ثلاث سنين باجرة معلومة هي أجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية كثر  
 ورغبات الناس في المأجور فزادت الاجرة فيها قالوا ليس للمتولى أن ينعق الاجارة بنقصان الاجر  
 لان أجرة المثل انما يعتبر وقت العقد لا غير فان كان المسمى حالة العقد أجر المثل فلا يضر التغيير  
 بعد ذلك اه وفي حاوى الحصري - لا ينقض لان العقد صح وزيادة الرغبة في الاجرة بمنزلة زيادة السعر  
 في القيمة ثم ذلك غير مفسد فكذا هذا قال مولانا ان زاد زيادة فاحشة كان للمتولى أن يفسخ  
 الاجارة والزيادة الفاحشة مقدارها نصف الذي أجر به أولا لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة حيث  
 وجدت المنفعة فكانت أجر منه هذه الساعة بنقصان فاحش ولا كذلك البيع اذا تغير سعر المبيع  
 اه وفي الذخيرة واذا زاد أجر مثلهما بعد مضى مدة فعلى فتاوى سمرقند لا يفسخ العقد وعلى رواية  
 شرح الطحاوي - يفسخ ويجدد العقد وحكي الباقي في شرح الملتقى تصحح كل من الروايتين  
 وفي المنخ اذا زاد أجر المثل في نفسه من غير أن يزيد أحد فلا متولى فسحها وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان  
 على المستأجر المسمى كما في الصغرى وكذا في الفوائد الزينية اه ومثله في الاشباه وقال العلائي  
 ولو ادعى رجل أنهما بغبن فاحش بأن أخبر القاضى ذو خبرة أنها كانت كذلك فسحها وتقبل الزيادة  
 وان شهدوا وقت العقد أنها بأجر المثل والابان كانت اضرارا وتعتا لم تقبل وان كانت لزيادة أجر المثل  
 فالتحتم قبولها فيفسحها المتولى فان امتنع القاضى والمستأجر أحق ان قبلها ولزمه الزيادة من وقت  
 قبولها فقط وان أنكر زيادة أجر المثل وادعى أنها اضرارا فلا بد من البرهان عليه وان زاد أجر المثل  
 بنفسه من غير أن يزيد أحد فلا متولى فسحها وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المستأجر المسمى  
 اشباه معزى بالصغرى اه وفي فتاوى الحانوتى في جواب سؤال مانصه حيث حكم الحنبلي - بعدم  
 قبول الزيادة لكون الاجارة وقعت بأجرة المثل وحكم بعدم قبولها بسبب تغير أجرة المثل بعد  
 وقوع الدعوى في خصوص ذلك امتنع الزيادة الخ وفي حاشية البيرى وقد سئل نور الدين على -

مطلب لا تقبل الزيادة اذا  
 ثبت أنها ضرر وتعت

مطلب لا عبرة لكثرة الشهود

مطلب اذا تضمنت الشهادة  
 نقض قضاء مترد

مطلب بينة الاثبات بأنها  
 أجرة المثل مقدمة على أنها  
 دون أجر المثل

مطلب اذا كانت الزيادة  
 من متعت أو من راعب  
 لا تقبل كالزيادة بأقل من  
 النصف

مطلب اذا زاد أجر المثل  
 في أثناء المدة ففي فسخ الاجارة  
 روايتان

(فائدة) البدره عشرة آلاف  
 درهم

مطلب الزيادة الفاحشة  
 مقدارها نصف الذي أجر  
 به أولا

مطلب في حكم الحنبلي -  
 بعدم قبول الزيادة

المطلب بينة الاثبات مقدمة

قوله كانت شهادة الخ هكذا في النسخ ولعل الظاهر حذف بكلمة كانت أو زيادة أنها قبلها فليأمل اهـ مصححه

الطارب لى - عما لو حكم حاكم بصحة اجارة الوقف وأن الاجرة أجرة المثل بعد أن أقيمت البينة بذلك ثم أقيمت بينة أنهم بدون أجرة المثل فهل يعمل بينة بطلان أم لا لأجاب بينة الاثبات مقدمة وهي التي قد شهدت بان الاجرة أجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض وأجاب بذلك ناصر الدين اللقاني المالكي - وأحد ابن الجبار الحنبلي - اهـ والحاصل أنه إذا زادت الاجرة لكثرة رغبات الناس كلهم وزيادة السعر تقبل وان شهد الشهود حين العقد أن الاجرة بأجر المثل هكذا ذكروا والظاهر أن المراد بشهادة الشهود حين العقد كانت شهادة مجردة عن الحادثة والدعوى وحكم الحاكم الشرعي وأما إذا كانت بمحاذنة ودعوى وحكمهم من حاكم شافعي يرى أن الزيادة لا تقبل وحكم بعدم قبولها ونفذ الحاكم الحنفي حكمه فالظاهر أنها لا تقبل لانه ارتفع بالحكم المذكور الخلاف أقول يعني أن الحنبلي أو الشافعي لو حكم بعدم قبول الزيادة المعارضة بمحاذنة مخصوصة بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة امتنعت الزيادة كما مر عن فتاوى الحنفية ولا سيما إذا نفذ حكمه حاكم حنفي - وأما إذا حكم الحنبلي وقت العقد بصحة الاجارة وبأن الاجرة أجرة المثل ثم زادت الاجرة تقبل وتسرع بها الدعوى لأنها حادثة أخرى لم يجر فيها حكم حاكم بعد دعوى ونظيره لو أقيمت الدعوى لدى شافعي - فسخ الاجارة الطويلة فحكم بصحتها وعدم فسخها ثم مات المستأجر مثلاً للحنفي - فسخها بالموت ما لم يحكم الشافعي بخصوص ذلك بعد الموت كما صرح به ابن الغرس وبما قرناه يظهر لك صحة قول ابن نجيم في فتاواه ولا يمنع قبولها أي الزيادة حكم الحنبلي - بالصحة لانه غير صحيح اهـ أي منع حكم الحنبلي المذكور قبول الزيادة غير صحيح فقول من نظره بأن حكم الحاكم برفع الخلاف فيه نظراً قد بر وقد صرح الحنفية في فتاواه بمثل ما في فتاوى ابن نجيم وتماثل ذلك في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار والحاصل أنه إذا ادعى الناظر عدم صحة الاجارة لوقوعها بغبن فاحش وقت العقد لا يقبل منه ما يبرهن على ذلك فان برهن المستأجر أيضاً على أنها أجرة المثل قدمت بينته لانها مثبتة وان حكم حاكم بصحة الاجارة وبأن الاجرة أجرة المثل لا تمنع دعوى الناظر ولا بينته الا اذا ادعى أن أجرة المثل قد زادت في نفسها فان أقيمت الدعوى لدى حنفي - فسخها وجدد العقد ثانياً بأجرة المثل للمستأجر الاول ان قبل الزيادة والا أجزها من غيره وان أقيمت الدعوى لدى شافعي أو حنبلي - وحكم بالغاء الزيادة المعارضة وبعدم فسخ الاجارة لذلك نفذ حكمه وليس للحنفي - فسخها بل عليه امضاء حكم الحاكم الاول وتنفيذه لارتفاع الخلاف قال المؤلف نقلاً عن جده المرحوم عبد الرحمن أفندي العمادى التنفيذ احكام الحكم الصادر من الحاكم وتقريره على موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متفاعلاً وهو أن يكون بعد خصومة من مدع على خصم اهـ \* (سئل) \* فيما إذا قبض ناظر وقف أجرة مكان من مستغلات الوقت ثم مات وتولى النظر غيره فام بطالب مستأجر دفع الاجرة ثانياً فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* ليس للناظر الجديد مطالبة المستأجر بذلك ويكون قبض الناظر السابق صحيحاً معمولاً به شرعاً ولا يلزم المستأجر أن يعطى اجرتين للناظرين وبمثلها أفق الجدة \* (سئل) \* في وقف أهلي من مستحب ناظر شرعي وبعض مستحقيه متصرفون في عقار من ايجار وقبض وغير ذلك بدون وكالة عنه ولاذن شرعي - وزرع رجل منهم أرض الوقف واستغل - زرعه ولم يدفع بلجهة الوقف شيئاً ولم يكن فيها قسم معروف فهل ولاية التصرف للناظر لا لغيره والزرع لزارعه وعليه أجرة مثل الارض بلجهة الوقف \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في ناظر وقف أجزء حكام الوقف من زيد مدة معلومة بأجرة المثل لدى حاكم شرعي حكم بصحة الاجارة ثم قايل الناظر عقد الاجارة مع زيد وأجره من عمر وبدون الاجرة الاولى بغبن فاحش وبدون مصلحة للوقت فهل تصح كون الاقالة المزبورة غير صحيحة \* (الجواب) \* حيث قايل بدون مصلحة للوقف وأجر بغبن فاحش فكل من المقابلة والاجارة بالغبن الفاحش غير جائز \* (سئل) \* فيما إذا قبض ناظر الوقف بعض اجور أو قلام الوقف

مطلب في معنى التنفيذ

مطلب ليس للناظر الجديد مطالبة المستأجر بما قبضه منه الناظر الاول

مطلب ولاية التصرف للناظر والزرع للزارع وعليه أجرة المثل

مطلب اقالة الناظر مع المستأجر بدون مصلحة لا تجوز

مطلب يصح قبض الناظر الاجرة سلفاً

من مستأجره سلفا عن مدة معلومة فهل يكون القبض المذکور صحيحا \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* فيما إذا أجر متولى الوقف دار الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم قبضها  
 من المستأجر سلفا للضرورة الداعية لتعمير الدار فهل يكون قبضه صحيحا \* (الجواب) \* نعم  
 أقول لينظر فائدة التقييد بالضرورة ولعلها تكون واقعة الحال كذلك أو لكون المدة طويلة  
 فانه يجوز ان يجار دار الوقف أكثر من سنة لمصلحة كما في الدر المختار وحينئذ قد قبض الاجرة سلفا حيث  
 صحت الاجارة فليست أمثل هذا وفي الامم اعلمية في ناظر آجر خان الوقف سنة تالية لمدة المستأجر بأجرة  
 حالة قبضها منه ثم عزل في أثناء المدة ويريد الناظر الجديد أخذ الاجرة من المستأجر فاجاب اذا ثبت  
 قبض الاول الاجرة قبضه صحيح وليس للناظر الثاني أخذها من المستأجر ثانيا اه فأقاد جواز  
 قبض الاجرة سلفا مطلقا حيث لم يقيد بالضرورة ووجهه ظاهر فانه متى صح عقد الاجارة صح قبض  
 الاجرة حيث شرط تعجيلها على المستأجر وهي واقعة الفتوى في زماننا \* (سئل) \* فيما إذا كان  
 سيد ناظر وقف مبلغ من النقود استبدل به عن عقار الوقف بالوجه الشرعي وبقي عنده ليشترى به  
 عقارا للوقف بدل الاول فقام بعض مستحقى الوقف بكلف الناظر الى كفيل يكفله بالمبلغ المذكور  
 أو يكتبه الناظر على نفسه بالمراجه أو يدفعه له ولبقية المستحقين ليدفعوه بالمراجه فهل لا يكلف  
 الى ذلك بدون وجه شرعي وبقي المبلغ تحت يده ليشترى به عقارا للوقف \* (الجواب) \* نعم  
 ولا تصح الكفالة بالامانات كمال الوقف كما في فتاوى الحانوتي من الكفالة وبمثلها أفتى الشيخ  
 الرملي في فتاواه وسئل العلامة الرملي اذا لم يصرف الناظر المستبدل المال المستبدل في عقار وتعدى  
 عليه أو ضلعه من يده أو غاب به هل يلحق المستبدل أو ورثته بسبب فعل الناظر ضمان أو خسران  
 أجاب ليس على المستبدل ولا على ورثته في ذلك ضمان ولا يلحقهم بسبب فعل الناظر ضمان وبدفعه  
 البذل خرج عن عهده وبقي في عهدة الناظر الخ اه لو لم يتجر الوصي بمال الصبي هل يجبر  
 على التجارة قال لا لجمع الفتاوى \* (سئل) \* في متولى وقف معروف بالامانة قبض غلات  
 الوقف في مدة ماضية وصرف بعضها في مهمات الوقف الضرورية فيما لا يكذب الظاهر وحلف على  
 ذلك وتعذر تصايل ذلك عليه ولم يمكنه الا الاجمال فهل يقبل قوله في ذلك في براءة نفسه من  
 الضمان ويكتفي منه بالاجمال \* (الجواب) \* حيث عرف بالامانة يقبل قوله في براءة نفسه  
 من ضمان ذلك ويكتفي منه القاضى بالاجمال ولا يجبره على التفسير شيئا فشيئا وان كان متهمما يجبره  
 القاضى على التفسير شيئا فشيئا ولا يجبره ولكن يحضنه يومين وثلاثة ويخوفه ويهدده ان لم يقصر  
 ولا يكتفي منه باليمين كذا في الحانوتي الزاهدى والجرع عن القنية ومثله أفتى الترمذى وفي أحكام  
 الاوصياء القول في الامانة قول الامين مع عينه الآن بدعى أمرا يكذبه الظاهر فيئذ تزول الامانة  
 وتظهر الخيانة فلا يصدق بهرى على الاشباه وعلى هذا لو ظهرت خيانة ناظر لا يصدق قوله ولو بيمينته  
 وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ أقول ومرتمام الكلام في أول هذا الباب على قبول قوله وعدمه  
 \* (سئل) \* فيما إذا أذن متولى وقف بر الجاني الوقف في قبض اجور حوائث الوقف ودفعها  
 لمستحقها من أرباب الوظائف فقبض البعض وتعذر عليه استخلاص الباقي ودفع بعض ما قبضه  
 لأرباب الوظائف وبعضه للمتولى ثم جحد المتولى ما دفعه له الجاني وطالبه بذلك فهل الجاني الامين  
 يصدق في ذلك مع اليمين \* (الجواب) \* نعم فيما لا يكذب الظاهر \* (سئل) \* فيما إذا كان  
 زيد مقتررا في وظيفة جباية في وقف بر بموجب براءة سلطانية وتقرير قاض شرعي ويتصرف بها  
 من مدة من مديدة قام المتولى الا نزعهم أن دفع المستأجرين الاجرة للجباية غير صحيح وأن له الرجوع بها  
 عليهم فهل يكون قبض الجاني على الوجه المذكور صحيحا ولا عبرة بنزع المتولى المزبور \* (الجواب) \*  
 نعم لما في وقف البحر من أن جمع المال من المستأجرين هلاليا وخرابيا وظيفه الجباية مات المتولى

مطلب أجرة الختان مدة تالية  
 وقبض الاجرة ثم عزل ليس  
 للناظر الثاني مطالبة المستأجر

مطلب للناظر أن يقي مال  
 الاستبدال تحت يده ولا يلزمه  
 كفيل ولا أن يدفعه بالمراجه

مطلب لا تصح الكفالة بالامانة  
 كمال الوقف

مطلب اذا تعدى الناظر  
 على مال الاستبدال لا يثني  
 على المستبدل

مطلب لو لم يجبر الوصي  
 بمال الصبي لا يجبر عليه  
 مطلب حيث عرف المتولى  
 بالامانة يقبل قوله ويكتفي

منه بالاجمال  
 مطلب ان كان متهمم لا يكتفي  
 منه باليمين

مطلب اذا ادعى الناظر  
 أمرا يكذبه الظاهر تزول  
 الامانة فلا يصدق بيمينته

مطلب الجاني الامين يصدق  
 باليمين

مطلب قبض الجاني الاجرة  
 من المستأجرين صحيح



الطار بسني - عما لو حكم حاكم بصفة اجارة الوقف وأن الاجرة أجرة المثل بعد أن أقيمت البيعة بذلك ثم أقيمت  
 بيعة أمهادون أجرة المثل فهل يعمل بيعة بطلان أم لا أجاب بيعة الاثبات مقدمة وهي التي قد شهدت  
 بأن الاجرة أجرة المثل وقد اتصل بهم القضاء فلا تنقض وأجاب بذلك ناصر الدين اللقاني المالكي وأحمد  
 ابن البحار الحنبلي - اهـ والحاصل أنه إذا زادت الاجرة لكثرة رغبات الناس كلهم وزيادة السعر تقبل  
 وإن شهد الشهود حين العقد أن الاجرة بأجر المثل هكذا ذكروا والظاهر أن المراد بشهادة الشهود  
 حين العقد كانت شهادة مجردة عن الحادثة والدعوى وحكم الحاكم الشرعي - وأما إذا كانت بمحاذنة  
 ودعوى وحكمهم من حاكم شافعي - يرى أن الزيادة لا تقبل وحكم بعدم قبولها ونقد الحاكم الحنفي -  
 حكمه فالظاهر أنها لا تقبل لانه ارتفع بالحكم المذكور الخلاف أقول يعني أن الحنبلي - أو الشافعي -  
 لو حكم بعدم قبول الزيادة العارضة بمحاذنة مخصوصة بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة امنعت  
 الزيادة كما مر عن قساوى الحنفى - ولا سيما إذا نفذ حكمه حاكم حنفى - وأما إذا حكم الحنبلي -  
 وقت العقد بصفة الاجارة وبأن الاجرة أجرة المثل ثم زادت الاجرة تقبل وتسمع بها الدعوى لأنها  
 حادثة أخرى لم يجر فيها حكم حاكم بعد دعوى وتفسيره لو أقيمت الدعوى لدى شافعي - بفسخ الاجارة  
 الطويلة فحكم بصحتها وعدم فسخها ثم مات المستأجر مثلاً للحنفي - فسخها بالموت مالم يحكم الشافعي -  
 بخصوص ذلك بعد الموت كما صرح به ابن الغرس وبما قرناه يظهر لك صحة قول ابن نجيم في فتاواه ولا  
 يمنع قبولها أى الزيادة حكم الحنبلي - بالصحة لانه غير صحيح اهـ أى منع حكم الحنبلي المذكور قبول  
 الزيادة غير صحيح فقول من نظره بأن حكم الحاكم كرفع الخلاف فيه نظر قد بر وقدم صرح الحنفى -  
 في فتاواه بمثل ما في فتاوى ابن نجيم وتمام ذلك في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار والحاصل أنه إذا  
 ادعى الناظر عدم صحة الاجارة لوقوعها ابغين فاحش وقت العقد لا يقبل منه مالم يبرهن على ذلك فإن  
 برهن المستأجر أيضاً على أنها أجرة المثل قديمت بيعة لانها مثبتة وأن حكم حاكم بصفة الاجارة وبأن  
 الاجرة أجرة المثل لا تسمع دعوى الناظر ولا يبيته الا اذا ادعى أن أجرة المثل قد زادت في نفسها فإن  
 أقيمت الدعوى لدى حنفى - فسخها وجدد العقد ثانياً بأجرة المثل للمستأجر الاول ان قبل الزيادة والا  
 أجرها من غيره وإن أقيمت الدعوى لدى شافعي - أو حنبلي - وحكم بالغاء الزيادة العارضة وعدم فسخ  
 الاجارة لذلك نفذ حكمه وليس للحنفي - فسخها بل عليه امضاء حكم الحاكم الاول وتنفيذه لارتفاع  
 الخلاف قال المؤلف نقلاً عن جده المرحوم عبد الرحمن أفندي العمادى التنفيذ احكام الحكم الصادر  
 من الحاكم وتقريره على موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متفقاً عليه وهو أن يكون بعد خصومة  
 من مدعى على خصم اهـ \* (سئل) \* فيما إذا قبض ناظر وقف أجرة مكان من مستغلان الوقف  
 ثم مات وتولى الناظر غيره قام بطلب مستأجره دفع الاجرة ثانياً فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \*  
 ليس للناظر الجديد مطالبة المستأجر بذلك ويكون قبض الناظر السابق صحيحاً معمولاً به شرعاً ولا يلزم  
 المستأجر أن يعطى اجرتين للناظرين وبمثله أفنى الجدة \* (سئل) \* في وقف أهلى - من مستحقه  
 ناظر شرعى - وبعض مستحقه متصرفون في عقار من اختيار وقبض وغير ذلك بدون وكالة عنه  
 ولاذن شرعى - وزرع رجل منهم أرض الوقف واستغل زرعاً ولم يدفع لجهة الوقف شيئاً ولم يكن فيها  
 قسم معروف فهل ولاية التصرف للناظر لا لغيره والزرع لزارعه وعليه أجرة مثل الأرض لجهة الوقف  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في ناظر وقف أجرة حمام الوقف من زبينة معلومة بأجرة  
 المثل لدى حاكم شرعى - حكم بصفة الاجارة ثم قابل الناظر عقد الاجارة مع زيد وأجره من عمره وبدون  
 الاجرة الاولى ابغين فاحش وبدون مصلحة للوقف فهل تكون الاقالة المزورة غير صحيحة  
 \* (الجواب) \* حيث قابل بدون مصلحة للوقف وأجر ابغين فاحش فكل من المقاتلة والاجارة  
 بالغبن الفاحش غير جائز \* (سئل) \* فيما إذا قبض ناظر الوقف بعض اجور أو فلام الوقف

يطلب بيعة الاثبات مقدمة

قوله كانت شهادة الخ هكذا  
 في النسخ ولعل - الظاهر حذف  
 كلمة كانت أو زيادة أنهم اقبلها  
 فليست اهـ معصية

يطلب في معنى التنفيذ

مطلب ليس للناظر الجديد  
 مطالبة المستأجر بما قبضه  
 منه الناظر الاول  
 مطلب ولاية التصرف  
 للناظر والزرع للزادع وعليه  
 أجرة المثل  
 مطلب اقالة الناظر مع  
 المستأجر بدون مصلحة  
 لا تجوز

مطلب يصح قبض الناظر  
 الاجرة سلفاً

من مستأجره سلفاً عن مدة معلومة فهل يكون القبض المذكور صحيحاً \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* فيما إذا أجرة متولى الوقف دار الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم قبضها  
 من المستأجر سلفاً للضرورة الداعية لتعمير الدار فهل يكون قبضه صحيحاً \* (الجواب) \* نعم  
 أقول لينظر فائدة التقيد بالضرورة ولعلها تكون واقعة الحال كذلك أو تكون المدة طويلة  
 فانه يجوز أيجار دار الوقف أكثر من سنة مصلحة كما في الدر المختار وحينئذ فله قبض الاجرة سلفاً حيث  
 صحت الاجارة فليست على هذا وفي الامعاء في ناظر آجر خان الوقف سنة تالية لمدة المستأجر بأجرة  
 حالة قبضها منه ثم عزل في أثناء المدة ويريد الناظر الحد بدأخذ الاجرة من المستأجر فاجاب اذا ثبت  
 قبض الاول الاجرة فقبضه صحيح وليس للناظر الثاني أخذها من المستأجر ثانياً اه فأفاد جواز  
 قبض الاجرة سلفاً مطلقاً حيث لم يقيد بالضرورة ووجهه ظاهر فانه متى صح عقد الاجارة صح قبض  
 الاجرة حيث شرط تعجيلها على المستأجر وهي واقعة القوي في زمانها \* (سئل) \* فيما إذا كان  
 سيد ناظر وقف مبلغ من النقود استبدل به عن عقار الوقف بالوجه الشرعي وبقي عنده ليشترى به  
 عقار للوقف بدل الاول فقام بعض مستحقي الوقف يكلف الناظر الى كفيلا يكذبه بالمبلغ المذكور  
 أو يكتبه الناظر على نفسه بالمراجعة أو يدفعه له والبقية المستحقين ليدفعوه بالمراجعة فهل لا يكلف  
 الى ذلك بدون وجه شرعي وبقي المبلغ تحت يده ليشترى به عقاراً للوقف \* (الجواب) \* نعم  
 ولا تصح الكفالة بالامانات كمال الوقف كما في فتاوى الحانوتي من الكفالة وبمثل أخى الشيخ  
 الرملي في فتاواه وسئل الامة الرملي اذ لم يصرف الناظر المستبدل المال المستبدل في عقار أو تعدي  
 عليه أو ضلع من يده أو غاب به حل يلحق المستبدل أو ورثته بسبب فعل الناظر ضمان أو خسران  
 أجاب ليس على المستبدل ولا على ورثته في ذلك ضمان ولا يلزمهم بسبب فعل الناظر ضمان وبدفعه  
 البديل خرج عن عهده وبقي في عهده الناظر الخ اه لو لم يتجر الوصي بمال الصبي هل يجبر  
 على التجارة قال لا يجمع الفتاوى \* (سئل) \* في متولى وقف معروف بالامانة قبض غلات  
 الوقف في مدة ماضية وصرف بعضها في مهمات الوقف الضرورية فيما لا يكذبه الظاهر وحلف على  
 ذلك وتعد ذرة فاصيل ذلك عليه ولم يمكنه الا الاجمال فهل يقبل قوله في ذلك في براءة نفسه من  
 الضمان ويكتفي منه بالاجمال \* (الجواب) \* حيث عرف بالامانة يقبل قوله في براءة نفسه  
 من ضمان ذلك ويكتفي منه القاضي بالاجمال ولا يجبره على التفسير شيئاً فشيئاً وان كان متهماً بجبره  
 القاضي على التفسير شيئاً فشيئاً ولا يجبره ولكن يحضره يومين وثلاثة ويحذره ويهدده ان لم يقصر  
 ولا يكتفي منه باليمين كذا في الحاوي الراهدى والجرعن القنية وبمثل أخى القرائشى وفي أحكام  
 الاوصياء القول في الامانة قول الامين مع عيینه الا أن يدعى أمراً يكذبه الظاهر فيئذ نزول الامانة  
 وتظهر الخيانة فلا يصدق يرى على الاشياء وعلى هذا لو ظهرت خيانه ناظر لا يصدق قوله ولو يمينه  
 وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ أقول ومزعم الكلام في أول هذا الباب على قبول قوله وعدمه  
 \* (سئل) \* فيما إذا أذن متولى وقف برجل الجاني الوقف في قبض اجور حوائث الوقف ودفعها  
 لمستحقها من أرباب الوظائف فقبض البعض وتعدر عليه استخلاص الباقي ودفع بعض ما قبضه  
 لأرباب الوظائف وبعضه للمتولى ثم يجد المتولى مادفعه له الجاني وطالبه بذلك فهل الجاني الامين  
 يصدق في ذلك مع اليمين \* (الجواب) \* نعم فيما لا يكذبه الظاهر \* (سئل) \* فيما إذا كان  
 زيد مقرراً في وظيفة جباية في وقف بر بموجب براءة سلطانية وتقرر قاض شرعي ويتصرف بها  
 من مدة مديدة قام المتولى الآن يزعم أن دفع المستأجرين الاجرة للجباية غير صحيح وأن له الرجوع بها  
 عليهم فهل يكون قبض الجاني على الوجه المذكور صحيحاً ولا عبرة بزعم المتولى المزبور \* (الجواب) \*  
 نعم لما في وقف البحر من أن جمع المال من المستأجرين هلالاً وخراباً وظيفه الجباية مات المتولى

مطلب أجرة الخمان مدة تالية  
 وقبض الاجرة ثم عزل ليس  
 للناظر الثاني مطالبة المستأجر

مطلب للناظر أن يقي مال  
 الاستبدال تحت يده ولا يلزمه  
 كفيلا ولا أن يدفعه بالمراجعة

مطلب لا تصح الكفالة بالامانة  
 كمال الوقف

مطلب اذا تعدى الناظر  
 على مال الاستبدال لا شيء  
 على المستبدل

مطلب لو لم يتجر الوصي  
 بمال الصبي لا يجبر عليه  
 مطلب حيث عرف المتولى  
 بالامانة يقبل قوله ويكتفي  
 منه بالاجمال

مطلب ان كان متهماً لا يكتفي  
 منه باليمين

مطلب اذا ادعى الناظر  
 أمراً يكذبه الظاهر تزول  
 الامانة فلا يصدق بيمينه

مطلب الجاني الامين يصدق  
 باليمين

مطلب قبض الجاني الاجرة  
 من المستأجرين صحيح

مطلب ادعى الجاني تسليم  
الغلة للمتولى في حياته يصدق  
باليقين

مطلب الجاني والمتولى أجبر  
مشترك عندهما فينفى للقاضي  
أن يعمل بمذهبهما إذا لزم  
ضرر الوقف

مطلب نصب الواقف وصيا  
ولم يذكر الوقف صار وصيا  
في أوقافه وأمواله وأولاده  
مطلب وقف على الحرمين  
وشرط النظر لعمر وذريته  
فليس للمتولى الحرمين معارضتهم

مطلب فيما إذا مات المتولى  
مجهولا وعلى الوقف حكر  
لوقف آخر

مطلب لا يضمن المتولى بونه  
مجهولا لغلات الوقف

والجباية عون تسليم الغلة اليه في حياته ولا يثبت لهم فأنهم يصدقون باليقين لانكارهم النعمان عمدة  
الفتاوى واعلم أن الجاني والمتولى انما يصدقان في صرف مال الوقف الى مصارفه الضرعية أو تسليمه  
الى من له حق القبض شرعا ولو في حق سقوط النعمان عن نفسه ما عند أبي حنيفة وأما عندهما  
فينبغي أن لا يصدق الا ان كلا منهما أجبره مشترك للوقف والاجبر المشترك انما يصدق بينه عنده  
لا عندهما فان المال ليس أمانة في يد الاجبر المشترك عندهما على ما تقر في موضعه فاذا وقع النزاع  
بين الجاني والمتولى على ما أسلفناه ولزم الضرر للوقف ينبغي لقاضي أن يعمل بمذهبهما نظر للوقف  
فتأمل من القول لمن للمتولى عبد الحليم أفندي أخى زاده \* (سئل) \* فيما إذا مات الواقف  
وأوصى لرجل ولم يذكر الوقف هل يصير وصياله في أوقافه وأمواله وأولاده \* (الجواب) \* نعم  
قال في أنفع الوسائل في المسئلة السادسة عشر ناقلا عن خزانة الاكل لومات الواقف وأوصى الى رجل  
ولم يذكر الوقف فنه يصير وصياله في أوقافه وأولاده وأمواله ولو لخص الوصية في أمواله فهو وصي  
في كده عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ينفذ بما خصه اه \* (سئل) \* فيما إذا وقف  
زيد عقار له معلوما منجزا على الحرمين الشريفين وشرط وظيفة النظر لعمر وذريته ثم من بعدهم  
للمتولى الحرمين الشريفين مات الواقف وعمرو وتصرف بوظيفة النظر المازبور رجل من ذرية عمرو  
وهو أهل لذلك قام للمتولى الحرمين الشريفين يعارضه في التصرف بالنظر على الوقف المزبور مخالفا  
لشرط الواقف فهل ليس للمتولى الحرمين معارضته في ذلك \* (الجواب) \* نعم حتى تنقضى  
ذرية عمرو المذكور عما بشرط الواقف المازبور لانه كنص الشارع في وجوب العمل وفي المفهوم  
والدلالة كما صرح بذلك في الاشياء \* (سئل) \* من قاضي الشام سنة ١١٤٧ إذا مات  
متولى الوقف مجهولا غلات الوقف ولم توجد في تركته وعلى الوقف حكر لوقف آخر منه كسر عدة  
سنين ويريد متوليه طلبه من تركه المتولى المتوفى فهل يؤخذ من مال الوقف المذكور أم من تركه  
المتولى المتوفى \* (الجواب) \* الحكر المذكور يؤخذ من مال الوقف المحتكر لاجله ولا يلزم  
تركه المتولى المتوفى شيء من ذلك كذا أتى المرحوم العلامة الشيخ اسماعيل إذا المتولى المذكور  
قدمات مجهولا غلات الوقف ولم يوجد مال الوقف في تركته وقد صرح بعدم ضمانه في الوهبانية  
وغيرها وعبارتها

وكل أمين مات والعين تحصر \* وما وجدت عينا فديناتصير  
سوى متولى الوقف ثم مفاوض \* ومودع مال الغنم وهو الموصى

أقول وقد منا بقية الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب \* (سئل) \* في وقف مشتمل  
على عقارات قبض نازحه أجورها بعد استحقاتها عن سنة كذا وشرط واقفه تقديم العمارة  
ثم الفاضل عنها المستحقين وأمسك الناظر قدر ما يحتاج اليه الوقف من العمارة في المستقبل  
فطلب مستحقو الوقف استحقاقهم من ذلك القدر الممسوك للعمارة فيما يأتي فهل ليس لهم ذلك  
\* (الجواب) \* ليس لهم ذلك حيث شرط الواقف تقديم العمارة ولم يقيد عند الحاجة اليه لانه  
حينئذ يجب على الناظر اسالك قدر ما يحتاج اليه للعمارة في المستقبل وان كان الآن لا يحتاج الموقوف  
للمعمارة على القول المختار للفقهاء لجواز أن يحدث للموقوف حدث والموقوف بحال لا يغفل فيؤدي  
الصرف الى المستحقين من غير ادخال شي للتعمير الى خراب العين المشروط تعميرها أولا كما في الاشياء  
قال محسبه الحوى قال بعض الفضلاء ما اختاره الذقبة أبو البث رجه الله تعالى هو المعتمد المختار  
في المذهب كما في جامع المنصريات أقول ومضى في هذا الباب ما لو لم يشرط الواقف تقديم العمارة  
\* (سئل) \* في ناظر أهل للتظارة ولاء قاض وأكده ببراءة سلطانية فأنهى جماعة  
أنهم شاغرة وأتوا بفرمان نص مخالف فهل يمنعون باعتبار أنهم ساءم المخالف للواقع أم لا

مطلب للناظر أن يمسك  
قدر ما يحتاج اليه الوقف  
من العمارة في المستقبل  
حيث شرط الواقف تقديمها

مطلب لا يعتبر الإنشاء المخالف  
للاواقع

مطلب فرغت لبنتها عن النظر  
وقررها القاضي

مطلب اذا أقرض الناظر  
مال الوقف بأمر القاضي  
لا يضمن

مطلب ليس للمتولى ايداع  
مال الوقف ولا اقرضه الا  
لو أحرز

مطلب ليس للمتولى التصرف  
بدون اذن المشرف أى الناظر

مطلب الوقف يستحق من  
الوصية

مطلب مهم للناظر طلب  
أرض البستان مع حصة  
الوقف من الشجر وأخذ  
أجرة منابت شجر الشريك

مطلب يقبل قول رسول  
الناظر في الدفع الى الناظر  
المعزول

مطلب القول للمأمور بدفع  
الدين وللدائن بعدم قبضه منه

\*(الجواب)\* نعم يمنعون فان عزله وأعطاهم بناء على ما أنزهوه وهو مخالف للواقع فيكون فاسدا والمبنى عليه مثله وحيث بنى على ما أنزهوا فالظلم والتعدي من الأخذ به ومنسوب القاضي والسلطان حيث كان أهلا للولاية ليس لاحد رفعه بغير جحمة ولا مصلحة كما صرح بذلك في الخانية والاسعاف وجامع الفصولين والبحر والاشباه والعلافي في شرح التنوير وأفتى بمثلها العلامة الخبير الرملي منفصلا كما هو مذكور في فتاويه من الوقف أقول ومترطس بذلك \* (سئل) \* فيما اذا أقرض القاضي هندا في وظيفة النظر والتكلم على وقف أهلي بطريق الفراغ من أمته المقترة في ذلك قبلها بالوجه الشرعي وهندا أهل لذلك وكتب لها حجة تقرير بذلك فهل يعمل بالحجة المذكورة بعد ثبوت مضمونها شرعا \* (الجواب) \* نعم أقول بتقديم الكلام في مسألة الفراغ عن النظر فراجعها متأملا \* (سئل) \* في ناظر وقف أهلي - أمره القاضي العام بأقراض مال الوقف فأقرضه من زيد ثم مات زيد قبل قضاء القرض المزبور مقلدا فهل يكون الناظر غير ضامن للمال المزبور \* (الجواب) \* نعم فان قلت اذا أمر القاضي القيم بشيء ففعله ثم تبين أنه ليس بشرعي أو فيه ضرر على الوقف هل يكون القيم ضامنا قلت قال في الفتية طالب أهل المحلة القيم أن يقرض من مال المسجد لا امام فأبى فأمره القاضي به فأقرضه ثم مات الامام مقلدا لا يضمن القيم اه مع أن القيم ليس له اقرض مال المسجد قال في جامع الفصولين ليس للمتولى ايداع مال الوقف والمسجد الا بمن في عياله ولا اقرضه فلو أقرضه ضمن وكذا المستقرض وذكر أن القيم لو أقرض مال المسجد لباأخذه عند الحاجة وهو أحرز من امساكه فلا بأس به وفي العدة يسع للمتولى اقرض ما فضل من غلة الوقف لو أحرز اه بحر من الوقف \* (سئل) \* في وقف له متول ومشرف بمعنى الناظر بشرط واقفه والمتولى يتصرف في أمور الوقف بدون اذن المشرف واطلاعه ومعرفة بلاوجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال الفضلي يكون الوصي أو ولي بالمساك المال ولا يكون المشرف وصيا وأثر كونه مشرفا أنه لا يجوز تصرف الوصي - الا بعلمه اه كذا نقله الشيخ خير الدين عن الخانية وكذا نقله في أدب الاوصياء ثم قال وفي الخاص وبقول الفضلي يبقى اه وأنت على علم بأن الوقف يستحق من الوصية ومساكاته تنزع منها كما نقله الشيخ خير الدين في فتاوى الرحيم من أن المتولى لو أجره بأجرة المثل اجارة شرعية تتعقد ولا يملك الناظر معارضته لانه في زمانها بمعنى المشارف فيه نظر وفي الجرح قال في الخانية وقف له متول ومشرف ليس للمشرف أن يتصرف في مال الوقف لان ذلك مقروض الى المتولى والمشرف مأمور بالحفظ لا غير اه وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المشرف كذا في فتح القدير اه أقول وتقديم بقية الكلام على ذلك في هذا الباب \* (سئل) \* في أرض حاملة لغراس حصة منه جارية تبعا للأرض في وقف أهلي وبقيت غراسه ملك لرجل يريد ناظر الوقف ضبط كامل أرض البستان مع الحصة الجارية في الوقف من غراسه بلجهة الوقف وأخذ أجر منابت الشجر من الرجل بحسب حصته من الغراس وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في ناظر وقف أرسل رجلا بلجاية مال الوقف من مستاجر أقلامه فقبض مال الوقف من المستاجرين ودفعه الى مرسله ثم عزل الناظر وتولى النظر غيره ويريد الرجوع على الرسول بما قبضه فهل يقبل قول الرسول بيمينه في الدفع ولا رجوع عليه \* (الجواب) \* نعم قال في مختصر الطحاوي وشرحه للاسيحاوي واذا دفع الرجل الى رجل مالا لدفعه الى رجل فذكر أنه دفعه اليه وكذبه الا أنه في ذلك والمأمور له بالمال فالقول قوله في براءة نفسه عن النعتان والقول قول الاخير أنه لم يقبضه ولا يسقط دينه عن الآخر ولا يجب اليمن عليهما جوعا وانما يجب على أحدهما لانه لا بد للاخر أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر فتجب اليمن على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الا سخر بالله ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر

قبضه وسقط عن الأمر دية وإن صدق الآخر أنه لم يقبضه وكذب المأمور فإنه يحلف بالمأمور خاصة بالله لقد دفعته إليه فإن حلف برئ وإن نكل لزمه ما دفع إليه وكذلك لو أودع ماله عند رجل ثم أمر المودع بأن يدفع الوديعة إلى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل ولو دفع المودع الوديعة إلى رجل وأدعى أنه قد دفعها إليه بأمر صاحب الوديعة وأنكر صاحب الوديعة الأمر قال قول قوله مع يمينه أنه لم يأمر بذلك ولو كان المال مضجوعاً على رجل كالمغصوب في يد الغاصب أو الدين فأمر صاحب الدين أو المغصوب منه بأن يدفعه إلى فلان فقال المأمور قد دفعت إليه وقال فلان ما قبضت قال قول قول فلان أنه لم يقبض ولا يصدق المأمور على الدفع إلا باليمين لأن في ذلك إقراراً نفسه من الضمان إذا صدقه الآخر في الدفع فحينئذ يبرأ ولا يصدق أن على القابض والقول قوله أنه لم يقبض مع يمينه ولو كذب الآخر المأمور أنه لم يدفع وطلب المأمور يمينه فإنه يحلف على العلم بالله ما يعلم أنه دفع فإن حلف أخذ منه الضمان وإن نكل سقط عنه الضمان اهـ من فتاوى الشهاب السلي من أوائل الوكالة وكذا في مجموعة الانقروى (سئل) في وكيل شرعى عن نظار وقف أهلى في مباشرة أمور الوقف من قبض وصرف وفي استخلاص عقاراته من مستغليها وفي سائر أمور الوقف فبأنسr الوكيل ذلك واستخلص بعض عقاراته وصرف على ذلك دراهم معلومة لاستخلاصه فيما لا بد من صرفه لكتب حجج وغير ذلك مصرف المثل البعض من مال الوقف والبعض استدانته باذن القاضي حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب في استئجار عقاره مدة مستقبله بآجرة معجلة وفي ذلك مصلحة للوقف ويريد الآن الرجوع بذلك في غلة الوقف بعد ثبوته شرعاً فهل له ذلك \* (الجواب) نعم المعتمد في المذهب أن ماله منه بد لا يستدين مطلقاً وإن كان لا بد له فإن كان بأمر القاضي جازاً ولا يجر من بحث الاستدانة وفي أوائل الخبرية من الوقف ماله قد تقرر صحة وكيل ناظر الواقف مطلقاً وناظر القاضي إذا عمل اهـ والمسئلة في الخانية والقنية والفصول وفيها وحيث عم له التوكيل وناب الوقف نأية ولم يمكن دفعها إلا بشئ من مال الوقف فدفع لأخيه عليه الخ \* (سئل) فيما إذا كان في أرض وقف غراس قديم جار في وقف آخر وأجله متصرفون فيه ويدفعون لمتولى الأرض أجرها وطالبهم متولى الأرض بآثبات وضعه بوجه شرعى فهل يمنع من التعرض لهم بذلك ويترك القديم على قدمه \* (الجواب) يمنع من التعرض لهم بعد تصرفهم ودفع أجره لمتولى الجهة الأرض في هذه المدة المديدة من غير منازع في الغراس كذا أفتى به الشيخ عبد الرحمن العمادى كنبه الفقير أحمد الملقى بدمشق الشام عنى عنه الحمد لله جوابى كذلك كنبه الفقير أبو المواهب الحنبلى عنى عنه الحمد لله جوابى كذلك كنبه الفقير حامد بن على بن إبراهيم بن عبد الرحمن العمادى الملقى بدمشق الشام عنى عنه \* (سئل) في ناظر وقف أهلى ثقة قبض غلال الوقف وصرف بعضه فى عن برز وغراس لأرض الوقف وغيرهما من اللوازم الضرورية للوقف مصرف المثل في مدة فتحته والظاهر لا يكذب في ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك \* (الجواب) نعم كنبه الفقير حامد العمادى عنى عنه الحمد لله جوابى كذلك كنبه الفقير محمد بن الغزى الملقى الشافعى عنى عنه الحمد لله كذلك الجواب كنبه الفقير يوسف أبو الفتح الحسينى المالكي الملقى بالشام الحمد لله كذلك الجواب كنبه الفقير أحمد الحنبلى المواهبى الملقى في الشام أقول ومز أوائل الباب تمام الكلام على هذه المسئلة \* (سئل) فيما إذا كان لزيد وظيفة في وقف بما له من المعالوم وقدره ثلاثة دراهم عثمانية مقرقر فيها براءة سلطانية ودفأتر الوقف شاهدة بذلك وتولى الوقف رجل دفع من ماله لزيد معلوم الوظيفة في عدة سنين على حساب ثلاثة عشر عثمانياً ظاناً أن له ذلك ثم ظهر له أن معلوم الوظيفة ثلاثة عثمانية ويريد المتولى الرجوع عليه بالرائد الذى دفعه من ماله في المدة ظاناً أنه يستحقه فهل له ذلك \* (الجواب) نعم أقول ومز الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب عند مسائل الاستدانة \* (سئل) في متولى وقف

مطلب في دعوى المودع  
دفع الوديعة إلى رجل بأمر  
المودع  
مطلب في دعوى المدينون  
أو الغاصب الدفع إلى رجل  
بأمر

مطلب إذا وكل الناظر  
وكيلاً في مباشرة أمور الوقف  
فصرف ماله بد منه له الرجوع

مطلب للناظر الاستدانة  
فيما لا بد منه بأمر القاضي  
مطلب يصح توكيل ناظر  
الوقف مطلقاً وناظر القاضي  
إذا عمل اهـ  
مطلب إذا ناب الوقف  
نأية له دفع شئ من مال الوقف

مطلب يمنع المتولى من  
تكليفهم بأن الغراس موضوع  
بوجه شرعى بعد تصرفهم  
من القديم

مطلب يقبل قول الناظر  
الأمين باليمين فيما لا يكذب  
الظاهر

مطلب للمتولى الرجوع  
بما دفعه للمستحق من ماله  
في زيادة على قدر استحقاقه

مطلب ليس للمتولى المزعول  
قبض الغلات والاجور  
واذا لم يباشر التولية لا يستحق  
معلومها  
مطلب تصرف أحد الناظر  
بدون رأى الباقي لا يصح

مطلب أكثر أحد الناظرين  
أن فلانة تستحق كامل النظر  
يسرى إقراره على نفسه فقط  
مطلب للناظر التصرف  
في أمور الوقف بدون حضور  
المستحقين

مطلب للناظر تناول العوائد  
القديمة المعهودة

مطلب ليس للمتولى زيادة  
على ما قرره الواقف ويجب  
صرف النماء والعوائد لمصارف  
الوقف

مطلب بيع ما ليس في ملكه  
باطل  
مطلب القول للمدعى البيع  
البات والينة للمدعى الوفاء  
مطلب باع يتامعينا من  
دار ذات بيوت كلها مشتركة  
لا يصح  
مطلب باع نصيبه من بيت  
معين فليس يكره إلا خزان  
يطله  
مطلب باع يتمين مختصين به  
كاتبين في دار مشتركة صح  
البيع

عزل وتولى على الوقف غيره براءة سلطانية وتقرر قاض والوقف غلات وأجور فهل يكون قبض  
الغلات والاجور للمتولى المنسوب حال دون المزعول وإذا لم يباشر المزعول وظيفة التولية لا يستحق  
معلوم التولية \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في ثلاثة أنفاس متولين على وقف بترأجر  
أحدهم بعض عقارات الوقف من آخر بدون رأى من الباقي ولا اجازة فهل تكون الاجارة المذكورة  
غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم في دار وقف أهلي لها ناظران فتح مستأجرها بابا بأذن من أحدهما  
دون الآخر فهل يؤمر بسده ويكون تصرف أحدهما بدون إذن الآخر باطلا \* (الجواب) \* حيث كانا  
رشددين واقما بتقرر من القاضي أو بأمر سلطان فلا يجوز تصرف أحدهما بدون الآخر والحالة هذه  
كتبه الفقير على \* العمادى \* عفى عنه \* (سئل) \* فيما إذا كانت هند مقررة في نصف وظيفة نظروفي  
جديها فلان وفلان فوكات شريكها زيد في النظر وفي تعاطى أمور الوقفين فاقر الوكيل المزبور  
أن دعوا المستحقة تستحق كامل نظر الوقف الواحد دون الموكلة ولم تعد له الموكلة على ذلك فهل  
يكون إقراره عن نفسه ساريا عليه ولا يسرى على الموكلة المزبورة \* (الجواب) \* نعم أقول ومتر  
تمام الكلام على هذه المسئلة في الباب الثاني \* (سئل) \* في وقف أهلي له ناظر أمين وجماعة  
مستحقون لرعيه يعارضون الناظر المزبور في التصرف في أمور الوقف من قبض وصرف وإيجار  
وتعمير وغير ذلك زاعمين أنه ليس له ذلك إلا بحضورهم وإطلاعهم فهل يمنعون من معارضته في ذلك  
ولا عبرة بزعمهم ولا يشترط حضورهم وإطلاعهم \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في وقف  
أهلي له مستحقون وناظر وفي ربيع الوقف عوائد قديمة معهودة بتناولها كل من كان ناظرا على الوقف  
بسبب سعيهم في أمور الوقف من مدة تزيد على خمسين سنة بموجب دفاتر الوقف المضادة بأمناء القضاة  
حل للناظر تناولها كما جرت به العادة القديمة \* (الجواب) \* نعم أقول تقدم أن للناظر أخذ العشر  
حيث كان قدراً برمثل عمله والافليس له أخذ الزائد إلا إذا شرط له الواقف شيئا فهو له مطلقا وهذه  
العوائد ان كانت مثل العوائد التي يأخذها الناظر في زمانها كالذي يأخذونه من المستأجر ويسجلونه  
خدمة فهي في الحقيقة تكمل له لاجرة المثل لانهم يؤجرون عقار الوقف بدون أجر مثله حتى يأخذوا  
الخدمة لأنفسهم فهذا ليس اثم فيه حق وفي الدار المختار عن فتاوى العلامة الترتاشي ليس للمتولى أخذ  
زيادة على ما قرره الواقف أصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من ثماء وعوائد شرعية وعرفية لمصارف  
الوقف الشرعية ويجب على الحاكم أمر المرتضى برد الرشوة على الراشئ غب الدعوى الشرعية اهـ

### \* (كتاب البيوع) \*

\* (سئل) \* في رجل باع آخر عدة من الغلابين ولم تكن عنده وليست في ملكه حين البيع فهل  
البيع المذكور غير صحيح \* (الجواب) \* نعم وبطل بيع المعلوم كافي البيع الفاسد من التنوير  
وغيره \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمرو دار معلومة ثم اختلفا فقال المشتري اشتريتها  
بأنا وقال البائع بعثا ووافق فلان القول منهما \* (الجواب) \* القول لمن يدعى البات يمينه والينة على  
مدعى الوفاء لأنه يدعى خلاف الظاهر والينة للمدعى خلاف الظاهر قال في الخاتمة في أحكام البيع  
الفساد وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والآخر بيعا بآنا كان القول لمن يدعى البات والينة على مدعى  
الوفاء اهـ \* (سئل) \* في دار معلومة ذات بيوت متعددة مشتركة جميعها بين زيد ورجلين لكل  
منهم حصة معلومة شائعة فيها باع زيد يتامعينا منها من زوجته بتم معلوم فهل يكون البيع غير جائز  
\* (الجواب) \* نعم وللشريك ابطاله قال في البرازية في مسائل بيع المتاع دار بين اثنين باع أحدهما  
يتامعينا من رجل لا يجوز عن الثاني أنه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكين  
من الدار نصيبه من بيت معين فلا خزان يطله اهـ ومن ادعى الخاتمة والعمادية معلين بتضرر الشريك  
بذلك عند القسمة وأفتى الرمي رحمه الله تعالى بعين المسئلة \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد طبقة  
ومربع جارتان في ملكه بالوجه الشرعي كائنتان في دار مشتركة بينه وبين أخوته فباعهما زيد المزبور

من عسر ويصعب بالشرع بين معلوم مقبوض قبل البيع \* (الجواب) نعم ولا يشك  
ذلك ما أتت به الخبر الرمي لانه في الاشتراك نفس البيع وهذا البيع كنه منه محقق ولا يشك  
في عتقه حين البيع بين معلوم حودون شئ مثل يدين فاحش وأقر بتبعضه ما بين البيع وكان  
الغالب من جهة الفسار وزوم نفس الشئ وكان قيامه عن تكلف ومشقة بسبب المرض التزوير  
ولم ينشأ منه المرض بل كتم دون شهر ومات منه عن تزوجه وعن اخوته أشتد لهيجوز البيع  
وتم صحة قوه على الاقرار قبل لا يصح كل من البيع والامر والامر ان يكون كورين والحدانته  
\* (الجواب) نعم لا يجوز الا بإجازة الورثة وتصدق قيمه قال في المعتمد مريض باع من وارثيها  
وأقر باستيفاء الثمن قال أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الغالب من جهة الفسار والتزوير لم يكن  
قيامه عن تكلف ومشقة بسبب المرض لا يجوز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله ذكروه في بيان  
في وصايا قتاراه \* (مسئل) فيما اذا كان زيدا داراً ولا يضر مرض الموت وصار الغالب  
حالة الفسار وزوم النفس وقيامه عن تكلف ومشقة فباع داره المند كورته من واحد من أولاده  
المند كورين بنين أقر بتبعضه منه في المرض المند كورومات منه بعد شهر عن أولاده المند كورين  
قبل يكون البيع والاقرار غير صحيحين الا بإجازة بقية الورثة والحالة هذه \* (الجواب) \*  
البيع في مرض الموت توارث لا يجوز عند أبي حنيفة الا برضا الورثة وان كان بشئ النجبة  
وفي الخلاصة عن الزيادة خسر البيع من التوارث لا يصح من غير اجازة الورثة في مرض موته ثم قال  
وهو الصحيح وعندهما يجوز نكاح اذا كان فيه غبن أو محاب ويخبر الوارث المشتري بين النكاح وانما  
قيمة المثل تلك المحاب اذا كانت في العمدية وانما اقرار المريض في مرض موته لتوارث ولو قبض  
دينه من ثمن أو غيره فباع على الا أن تصدق الورثة كما هو مقرر في المعقبات \* (مسئل) فيما اذا  
باع مريض مرض الموت فيه نصف داره المعلوم من جماعة معلومين أجاب عنه بين معلوم حودون  
المثل فامسوده عما يستحقونه في ذمته من جهة دين شرعي المستداه منهم قبل تاريخه باعتدائه  
بذلك ويقتاد في ذمته وليس عليه دين غير المبلغ المتصاص به لامن دين زومه في مرضه بسبب معروف  
ولادين زومه في النجعة ومات من ذلك المرض عن أشق شقيق لم يجز ذلك فيل يكون البيع والاعتداف  
المند كوران صحيحين \* (الجواب) نعم قال في التوير وشرحه للعلائي اقرار المريض بدين  
لاجبي فانفذ من كل ماله لا شرع رضى الله عنه ولو بين فكذلك اذا ادعاهم بملكه ليا في مرضه فيقتد  
بالمثل ذكره المصنف في معينه وأخر الادب عنه ودين النجعة مطلقاً ولم يمه في مرضه بسبب معروف  
مبينة أو بمعاينة فأنفذ من كل ماله ما أقر به في مرض موته ولو المقتد وديعة وعند الشافعي رحمه الله تعالى  
الكل سواء والسبب المعروف ما ليس ببيع كنعكاح شاهد بغير المثل أما الزيادة فباطلة وإن جاز  
النكاح عناية اذ يلفظه ومثله في شرحه على الملق وفي العمدية من أحكام المرضي من كتاب البيوع  
المريض الذي عليه دين يحيط به اذ ابايع عينا من أعيان ماله من أجبي بغبن يسير لا تصح الخيانة  
عند الكل أجازت الورثة أم لم يجزوا ويقال للمشتري ان شئت فليع تمام النجعة وان شئت فافصح  
البيع وان لم يكن عليه دين يجوز اذا كانت المحاب بقدر الثلث اذ يلفظه وذ كرشح الاسلام من باب  
مزاولة المريض على سبيل الاستهاد ومثله شراء المريض من وارثه وقال الأتري أن مرضاً واشترى  
من وارثه بمعاينة الشهود وأعطاه الثمن كان جائزاً اذا لم يكن فيه محاباة كما لو اشترى من أجبي  
قال ثمة الوارث انما يخالف الاجبي في الاقرار وانما يثبت معاينة الوارث والاجبي فيه سواء  
ولم يذكر في المسئلة خلافاً في هذا المسئلة دليل على جواز شراء المريض من الوارث عند الكل اذ من  
الفصل ٦ من تصرف المريض من يبيع الذخيرة وفي الفتاوى الخيرية سئل في مرضه باعت لابن بنتها

مطلب بيع المريض في مرض موته من وارثه واقراره باستيفاء الثمن لا يصح

مطلب البيع في مرض الموت لتوارث لا يجوز ولو بشئ النجبة

مطلب بيع المريض لاجبي واقراره له فيه يصح

مطلب اقرار المريض بدين لاجبي فانفذ من كل ماله الخ

مطلب لافصح المحاب في بيع المريض المديون بمحبات من أجبي بغبن يسير  
مطلب شراء المريض من وارثه بدون محاباة جائز



المحبوب عن ارشاد ابن عمها وبناتها قراطا وسبعة أثمان قراطا بثمانية قروش ثم ماتت عن ذكرها الحكم  
 فأجاب لو لم يكن هناك دين على المريضة وكان الثمن لا غبن فيه فأحس صح البيع ولا شيء على المشتري  
 وإن كان عليها دين مستغرق لا تجوز المحاباة ويصح البيع وإن كانت المحاباة بغبن فأحس أو يسير  
 فالمشتري يتم القيمة أو يفسخ البيع لأن وفاة الدين مقدم على المحاباة وإن لم يكن الدين مستغرقا  
 وخرجت المحاباة من الثلث سلم له المبيع بغير شيء كالوصية لأجنبي والله أعلم \* (سئل) \* في امرأة  
 يهاد أسعال طال نحو سنتين ولم تصر صاحبة فراش فباعته زوجها حصة معلومة من عقار بثمن  
 معلوم مقبوض لدى بنته شرعية ثم ماتت عنه وعن ورثة غيره فهل يكون البيع والقض صحيحين  
 \* (الجواب) \* نعم والمقعد والمفلوج الذي لا يزاد أمره كل يوم فكما الصحيح وكذلك صاحب  
 الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح كما في فتاوى قاضي خان وذكر في آخر هذا  
 الفصل من فتاوى المسأول إذا طلق امرأته وقد طال ولم يرضه كان بمنزلة الصحيح وأما المقعد والمفلوج  
 قال في الكتاب إن لم يكن قديما فهو بمنزلة المريض وإن كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لأن هذه عادة  
 مرضية وليست بشاذلة وذكر في العدة كذلك وقال إذا تغير حاله فحينئذ يعتبر من الثلث وتكلم  
 المشايخ فيه قال محمد بن سنان كان يربح برؤيه بالسداوى فهو بمنزلة الصحيح والافهون بمنزلة المريض  
 وقال أبو جعفر الهندواني أن كان يزاد كل يوم فهو مريض وإن كان يتقضى مرة ويتردد أخرى ينظر  
 إن مات بعد ذلك بسنة فهو كالصحيح وإن مات قبل سنة فهو وكلريض وروى أبو نصر العراقي عن  
 أصحابنا أنه ينظر إن كان يصلي فخطيبا فهو كالريض وتكلموا أيضا في الرجل إذا عجز عن القيام بمصالحه  
 قال مشايخ بلخ إذا قدر على القيام بمصالحه وحوايجه سواء كان في البيت أو خارجه فهو بمنزلة الصحيح  
 وقال مشايخنا إذا عجز عن القيام بمصالح خارج البيت يعتبر مريضاً وفي وصايا الجامع الصغير المقعد  
 والمفلوج والمسأول إذا تناول ذلك وصار بحال لا يخالف منه الموت فیه منه من جميع المثل وذكر  
 أبو العباس الصغاني في أحكامه أن أصحابنا قدروا التطاول بسنة وقال فيه المقعد أو المفلوج  
 إذا وهب في أول ما أصابه ثم مات في أيام تكون الهبة من الثلث لأن العلة لم تصر عادة وذكر قاضي خان  
 في الجامع الصغير صاحب السبل والذوق قبل أن يصير صاحب فراش لا يكون في حكم المريض لأن  
 الإنسان قلما يتخلو عن قليل مرض فإدام يخرج في حوائج نفسه ولم يصير صاحب فراش لا بعد مرضه  
 عند الناس عمداً من أحكام المرضى من كتاب الطلاق ملخصاً أقول وكتب في أوائل كتاب الوصايا  
 من حاشيتي رد المحتار ما نصه وفي المعراج وسئل صاحب المنظومة عن حكم مرض الموت فقال كثرت  
 فيه أقوال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول الفضلي وهو أن لا يقدر أن يذهب في حوائج نفسه  
 خارج الدار والمرأة لحاجتها داخل الدار لصعود السطح وشحوه اه وهذا الذي جرى عليه في باب  
 طلاق المريض وصحة الزبلي قلت والظاهر أنه مقيد بتغير الأمراض المزمنة التي طالت ولم يحق منها  
 الموت كالفالج وشحوه وإن صيرته ذافراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه فلا يخالف ما جرى عليه  
 أصحاب المتن والشرح هنا اه \* (سئل) \* فيما إذا مات زيد عن ورثة وتركته مستغرقة بالديون  
 فباعته الورثة من عرو باذن القاضي والغرماء بثلث المثل وأدوا له الديون للغرماء فهل صح البيع  
 \* (الجواب) \* نعم (سئل) في مريض مرض الموت باع فيه جميع ما يملكه من عقارات من أجنبي  
 ثمن قيمته فاحس وجهه منه ومات من ذلك المرض عن ورثة لم يجزوا ذلك وليس له سوى البيع  
 وليس عليه دين فهل يكون ما ذكر وصية ويعتبر من الثلث \* (الجواب) \* نعم قال في التلويح في كتاب  
 الوصايا اعتاقه ومحاباته وحبته ووقفه وصحاته وصية فيعتبر من الثلث اه \* (سئل) \* في المريض  
 مرض الموت إذا باع من أجنبي داره التي تساوي ألف قرش بخمسمائة ولا مال له سواها ثم مات من  
 مرضه المزبور عن ورثة لم يجزوا ذلك فهل يكون محاييا بخمسمائة قتة فذا المحاباة بقدر الثلث ثم قال

مطلب باع زوجته أو غيرها  
 داسعال لم تصر بذات فراش  
 يصح

مطلب بيان الصحيح من  
 الأقوال في حكم مرض الموت

قوله ما جرى الخ أي من أن  
 الأمراض المزمنة كالفالج  
 ليست مرض موت اه منه  
 مطلب بيع الورثة تركته  
 الميت المديون باذن القاضي  
 والغرماء صحيح

مطلب بيع المريض من  
 أجنبي بغبن فأحس وهبة  
 الثمن له يعتبر من ثلث ماله

للمشتري اما أن تبلغ الثمن الى الثلاثين وليس له أن يرد من المبيع شيئا واما أن تنسخ \* (الجواب) نعم  
 والمسئلة بعينها في العمادية من يسوع المريض \* (سئل) \* في امرأة لها دار جارية في ملكها  
 أرضا وبناء باع نصفها شائعا من جماعة معلومين بثمن معلوم بعبارة فاهل صح البيع المذكور  
 \* (الجواب) \* نعم كافي العمادية باع فضولي نصف الدار المشتركة بين رجلين ينصرف البيع  
 الى نصيبهما فان أجاز أحدهما صح في النصف الذي هو نصيب المحيز وهو قول أبي يوسف وقال محمد  
 يجوز البيع في ربع الدار فرق بين هذا وبين ما اذا باع أحد الشريكين نصفها فان ثم يجوز البيع  
 في نصف الدار لا يبيع المالك انصرف الى نصيبه أما يبيع الفضولي انصرف الى النصف الشائع فإذا  
 أجاز أحدهما صححت اجازته في ربع الدار فصول العمادية من ٢٤ في تصرفات الفضولي  
 وفيها أيضا من الفصل الثلاثين في مسائل الشيوخ بعد كلام الى أن قال فالوجه الاقول وهو بيع  
 المبيع من أجنبي على صنفين أما ان كان الكل له فباع النصف أو كان بين اثنين فباع أحدهما نصيبه  
 فالبيع جائز في المواضع أجمع هكذا ذكر الصدر الشامي في كتاب الشيوخ وأجمعوا على أن يبيع  
 سهم واحد من عشرة أسهم من الدار يجوز من يسوع التارخانية ونقل التمر ناشئ في قنأواه من باب  
 الشركة الاتفاق على جواز بيع الشائع وفي البحر من باب الاجارة الفاسدة تحت قول الممن وفسد اجارة  
 الشائع الامن شريكه بعد بطلان الكلام ألا ترى أن هبة الشائع لا تجوز ويبيعه يجوز اه فتحرر أن يبيع  
 الشائع جاز من الشريك ومن الاجنبي الا في الحصة الشائعة من الغراس والزرع وقال العلامة قاسم  
 في رسالته في مسائل الشيوخ سئل عن بيع حصة شائعة من عقار فأجبت بالجواز ثم أخبرت  
 عن بعض من يزعم العلم بالفقهاء أن ذلك غير جائز فقلت لأعلم خلافا في المذهب فيما ذكر وانما اختلف  
 في بيع الحصة الشائعة من العمارة والصحيح الجواز قال جبال الاسلام في قنأواه أرض بين رجلين  
 أثلا نار الزرع فيها نصفان فباع صاحب الثلث نصيبه مع نصف الزرع شائعا من أجنبي صح في الارض  
 دون الزرع وقال ثوب بينهم ما باع أحدهما بغير إذن شريكه ولم يجزه شريكه لم ينعيب البائع ومثل  
 ذلك في العبد المشترك وقال باع نصف خشبة مقموعة أو نصف عملة مشاعا جاز وان كان في قيمتها  
 ضرر قال وأما يبيع نصف العمارة مشاعا فحقها اختلاف الروايتين والمشايخ والجواز أصح وأرفق اه  
 قلت العمارة البناء في الضيقة والرقبة للوالي قالوا لان العمارة للبقاء فأشبهت الرقبة وفي الصغرى بناء  
 بين رجلين باع أحدهما نصيبه من أجنبي بغير إذن شريكه لم يجز وكذا الشجرة والزرع ولو باع من  
 شريكه جاز اه مافي الرسالة وفيها فوائد \* (سئل) \* في بيع الحصة الشائعة من البناء والارض لغير  
 الشريك هل يصح أم لا \* (الجواب) \* قال في قنأواي التمر ناشئ من باب الشركة وفي شفعة جواهر  
 زاده في باب العروض اذا باع نصف البناء مع نصف الارض جاز سواء باعه من أجنبي أو من شريكه  
 وللشفيع الشفعة واذا باع نصف البناء دون الارض من الاجنبي أو من شريكه لا يجوز قالوا وهذا  
 اذا كان البناء بحق وأما اذا كان بغير حق جاز يبيع نصفه من أجنبي ومن شريكه لان البناء اذا كان  
 بغير حق كان القلع مستحقا ومستحق انتفاع المقلوع ولو كان مقلوعا حقيقة جاز وهذا في غالب الفتاوى  
 أقول قد علمت أنما أن الجواز أصح وأرفق ويأتي تمام الكلام عليه \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد  
 مشقة في أرضى وقف سليخة ونصف غراس شائع جار نصفه الا آخر في ملك عمرو قائم بالوجه  
 الشرعي في بعض الاراضي المزبورة فباع المشقة المزبورة مع نصف الغراس المزبورة من زيد الاجنبي بدون  
 إذن عمرو انشريك ومثولي اوقف ولا وجه شرعي فهل يكون البيع المزبور غير صحيح \* (الجواب)  
 نعم كما أفتى به التمر ناشئ والجد عبد الرحمن العمادى والوالد العم وهو المعتقد كما قرره العلامة قاسم  
 في رسالته وكذا في أنفع الوسائل أقول وبه أفتى المرحوم الشيخ اسماعيل في مواضع من قنأواه  
 واضطرب الاقناع من الشيخ خير الدين فأفتى أولا بأن يبيع أحد الشريكين حصته في الغراس في الارض

بطلب يصف بيع نصف الدار  
 مشاعا  
 مطلب بيع الفضولي نصف  
 الدار المشتركة  
 مطلب نقول نفيسة في صحة  
 بيع المشاع

مطلب الحصة الشائعة من  
 الغراس والزرع لا يجوز بيعها  
 مطلب اختلف في بيع الحصة  
 الشائعة من العمارة والصحيح  
 الجواز

مطلب في بيع الحصة من  
 البناء لغير الشريك

مطلب بيع الحصة من الشجر  
 لغير الشريك غير صحيح

المشتركة من أجنبي صحيح واستشهد له بما أفتى به ابن نجيم في نحو ذلك وأفتى ثانيا بغير خلاف ذلك حيث قال في باب البيع الفاسد بيع نصف الشجر المستحق للبقاء لغير الشريك فاسد كما صرح به علماءنا فاطبة اهـ \* (سئل) \* في بيع الحصة الشائعة من الثمرة قبل ادراكها وبدون صلاحها من غير الشريك فهل يكون غير جائز \* (الجواب) نعم كما في البرازية والخلصة وأتفع الوسائل والنوازل \* (سئل) \* في بيع نصف الثمار مشاعا قبل النضج والاصلاح من الشريك هل يكون جائزا \* (الجواب) \* بعه ذلك من شريكه جائز ومن غيره لا يجوز كذا في الخلاصة \* (سئل) \* في بيع باع نصيبه من الزرع المشترك وهو بقل ولم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع الميزور جائزا زال المانع \* (الجواب) \* نعم رجل باع نصيبه من الزرع المشترك لا يجوز وان لم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع جاز زال المانع كالوباع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه من البناء باز خاتمة في فصل بيع الثمار والزرع بين رجلين أو ثمار بينهما في أرض بينهما فباع أحدهما نصيبه قبل الإدراك لم يجز لأنه لا يمكن تسليمه إلا بضرر صاحبه لأنه يجبر على القلع الحال وفيه ضرره ولو باع بعد الإدراك جاز لأنه لا نعدام الضرر أنفع الوسائل \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد وجماعة ثمرة فتاح مشتركة بين الجميع لم يذ نصفها وللجماعة الباقي بطريق الشيوع فباع زيد نصفه المزبور شاعا من رجل أجنبي حال كون الثمرة على أشجارها وقبل ادراكها وبدون صلاحها فهل يكون البيع غير جائز \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد زرع غير مدركه فباع حصته منه معلومة بدون الأرض بغير معلوم من عمرو فهل يكون البيع غير جائز \* (الجواب) \* حيث كان الزرع غير مدركه فالبيع المذكور فاسد ولو لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزا كما صرح بذلك في العمادية في الفصل ٣١ فقال وفي الفتاوى إذا كان الزرع كله لرجل باع نصفه من إنسان بدون الأرض ان كان الزرع مدركا يجوز وان لم يكن مدركا لا يجوز لأن هذا البيع يتضمن الحاق الضرر بالبائع في غير ما يتناوله البيع فيكون فاسدا كبيع الجذع في السقف وإذا لم يجز بيع نصف الزرع ولو لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزا لأن المانع من الجواز قد زال قال وبعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل الخ وتقدم نقلا عن الطهانية \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد وأولاده نصف غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مشترك بينهم ونصفه الآخر تبع للأرض جاز في الوقف المزبور فباع زيد النصف من عمرو بغير معلوم فهل يكون البيع غير صحيح \* (الجواب) \* نعم قال في البرازية شجر بين رجلين باع أحدهما نصيبه من أجنبي لم يجز وان من شريكه يجوز وان بين ثلاثة باع أحدهم من أحدهم لا يجوز وان باعها مجزلة يجوز اهـ وفيه أنفع الوسائل أقول قد حذر هذه المسائل في أنفع الوسائل فقال بعد ما أطلت في سرد النقول ما حاصله الذي تحذر لئلا ينشأ من هذه المنقول أن يبيع الحصة من الزرع المشترك والمبطخة المشتركة والثمرة بغير الأرض لا يجوز من الأجنبي فالورضي شريكه هل يجوز في الذخيرة والمحيط لا يجوز وفي القنية والخاتمة يجوز والذي يظهر لي من التوفيق حل الأول على ما إذا كان قصد المشتري اجبار الشريك على القلع لأنه لا يجبر على تحمل الضرر كما قالوا فيما إذا باع نصف زرع من رجل وكل الزرع له حيث لا يجوز قالوا لأنه يطالبه المشتري بالقلع فيستقر البائع فيما لم يبعه وهو النصف الآخر فصار كبيع الجذع في السقف وحل الثاني على ما إذا لم يقصد ذلك فيجوز ويبقى على حاله إلى الإدراك ويفهم هذا التوفيق من تعليل المحيط بقوله لأن فيه ضررا والإنسان لا يجبر على تحمل الضرر وان رضى به اهـ ثم إن دام الحال ولم يطلب المشتري القلع فالبيع جائزا في وقت الإدراك وإن لم يجب إلى ذلك نظر الشريك فإن طلب هو أو البائع النقض ففسخ البيع لأنه فاسد مستحق انفساخ وإن سكبت إلى وقت الإدراك انقلب جائزا زال المانع وأما بيع هذه المذكورات من الشريك كالأرض

مطلب بيع الحصة الشائعة من الثمرة قبل ادراكها من أجنبي لا يصح

مطلب بيع الحصة من الثمار والزرع بعد الإدراك لا يجوز

مطلب بيع الحصة من الثمار والزرع قبل الإدراك لا يجوز

مطلب إذا كان الزرع كله له فباع نصفه إن مدركه جاز والافلا

مطلب باع نصيبه من الزرع من أجنبي أو من أحد شركائه لا يجوز وان من كلهم جاز

مطلب تحريم مسائل بيع الحصة الشائعة من الزرع والثمرة والغراس والبناء

بينهما وفيما زرع لهما لم يدرك فباع أحدهما نصيبه من الزرع لشرهيك بدون الأرض ففي رواية يجوز  
 وفي أخرى لا وعليها جواب عامة الأصحاب ولكنها تحصل على ما إذا كان في صورة يحصل فيها ضرر  
 بالقطع كببيع رب الأرض من الأكار حصته من الزرع فلا يجوز لأنه يكاف الأكار للقطع فينضم  
 أما لو باع الأكار حصته من الزرع أو الفرد لرب الأرض فانه يجوز اتفاقا والدليل قول المحيط لأن البائع  
 يطالبه بالقطع ليفرغ نصيبه من الأرض ولا يمكنه ذلك إلا بقطع الكل فيستثمر المشتري فيما لم يشتره  
 وهو نصيب نفسه الخ فلتخص أنه إن باع من شريكه الذي لاحق له في الأرض لا يجوز على المختار  
 وأما بيع الحصة من الغراس المشتركة من الأجنبي أو الشريك فإن كانت الأرض لهما فلا يجوز بيع  
 أحدهما حصته من الآخر بدون الأرض قياسا على الزرع كما مر وإن كانت لغيرهما بأن غرسا بحق  
 فإن يناسبة وباع من له الأرض جازاً ومن الشريك الذي لا أرض له لا يجوز وإن باجارة لا يجوز بيعه  
 لا من شريكه ولا من أجنبي وإن كانت الأرض لأحدهما فإن باع رب الأرض لشرهيك لا يجوز  
 أو لغيره يجوز وأما بيع الحصة من البناء فإن الأرض لهما أو باع أحدهما نصيبه من الأرض والبناء  
 جاز من الشريك وغيره وإن باع نصيبه من البناء فقط فإن من أجنبي لا يجوز وإن من شريك ينبغي  
 عدم الجواز سواء كانت الأرض للبائع أو للمشتري وإن كانت لغيرهما ما بأجرة فإن أجر البائع  
 نصيبه من الأرض من المشتري ثم باعه نصيبه من البناء صح البيع والألا للزوم الضرر لأنه يمكن البائع  
 تكليف المشتري القطع وإن باعارة لهما مدة معلومة فإن باع بعد مضىها صح والافينبغي جريان الروايتين  
 وإن بغصب يصح البيع من الشريك والأجنبي لأنه مستحق للقطع فكان كالمشاع حقيقة  
 والحاصل إذا رفع إلى القاضي بيع حصة من البناء وطلب منه الحكم به فإن تبين له أن البناء  
 المذكور مستحق للبقاء في القرار عمل فيه على ما قدمنا من التفاصيل وإن ثبت عنده أنه غير مستحق  
 للبقاء أثبت البيع وحكم به وكذا الجواب في الغراس والزرع هذا خلاصة ما حذر به الإمام  
 الطرسوسي في هذه المسائل في كتابه أنفع الوسائل ونار في القنية من أن في جواز بيع العمارة  
 مشاعا اختلاف الروايتين والمشايخ والجواز أصح وأرفق بأنه لا يعارض ما نقله القدوري عن الأضل  
 وصاحب البدائع وصاحب الخلاصة من عدم الجواز لأن الذي نقلوه رواية وما في القنية اختيار  
 فتوى لبعض المشايخ وأما اختلاف الروايتين فهو في الشريك أما في الأجنبي فلا الخ وقد نقل  
 ابن حزمه النقيب في كتابه نهج النجاة عبارة الطرسوسي في مسألة بيع الحصة من البناء على  
 التفصيل المار وتقال في آخرها قد أقره على ذلك صاحب البحر اه أقول أيضا الحاصل أن المناط  
 في فساد البيع في هذه المسائل هو حصول الضرر كما يظهر من عباراتهم صريحاً ودلالة وعليه فما أمن  
 فيه الضرر جاز بيعه وما لا فلا ففي بيع الحصة من الثمر بعد تنجيه والزرع بعد ادراكه يصح ولو من  
 الأجنبي بلا إذن الشريك إذا ضرر على الشريك لو طلب الشاري القطع ومثله الشجر المعد للقطع  
 بعد بلوغه أو أن القطع كالخمر والصف صاف في الخانية والولوا الجية إذا باع نصيباً له من شجرة بغير  
 إذن شريكه بغير أرض إن كانت الأشجار قد بلغت أو أن القطع فالبيع جائز لأن المشتري لا يتضرر  
 بالقسم وإن لم تبلغ فالبيع فاسد لأنه يتضرر بالقسم وعلى هذا حكم الزرع اه لكن البيع قبل  
 الإدراك وكذا بيع الثمار قبل النضج فيه التفصيل المار الذي اقتضاه الطرسوسي توفيقاً بين عباراتهم  
 وكذا في مسألة بيع البناء ثم اعلم أن غالب ما يقع في زماننا أن البناء إنما يكون في الأرض  
 المحتكرة وفي أراضي القرى السلطانية فإذا كانت الأرض الحاملة للبناء جارية في نواجر الشريكين  
 في البناء وباع أحدهما حصته من الآخر بعد إيجاره حصته من الأرض المحتكرة وفراغه عن مشد  
 فسكنه في الأرض السلطانية ورفع يده عنها يجوز البيع إذا لا يد البائع على الأرض حتى يكافه القطع  
 وأما بيع ذلك لغير الشريك فالمنصوص عليه في عدة كتب أنه لا يجوز البيع معللاً بأنه لا يمكن

تسلمه الانقض البناء وفي ذلك ضرر لكن ظاهر كلام القنية المار جواز مطلقا ومثله ما تقدم  
 في كلام المؤلف عن العلامة قاسم ويؤيده أيضا أنه لا فرق بين الحصنة من البناء والحصنة من الثوب  
 أو العبد وقد قال شيخنا شيخنا ملا علي الترمكاني بعد نقل عبارة القنية وغيره بايع  
 الحصنة الشائعة من العمارة يجوز على الأصح لأنها أشبهت الرقبة وعلى هذا جرى الفتوى  
 في زماننا مشق والعلامة قاسم يفتي بثقة اه وفيه جواب عما تقدم عن الطرسوسي من اعتراضه  
 على القنية وحاصل الجواب أن الناقلين لا اختلاف الرواية في ذلك ثقات والمثبت مقدم على النافي  
 والله أعلم وأما الشجر فالعالم فيه أيضا أن يكون قائما محترما في أراضى الوقف أو بيت المال بالاجرة  
 فإذا باع الشريك من شريكه وأجره حصته من الأرض والتزم الشاري بما عليها الجهة الوقف أو بيت  
 المال فلا ضرر أصلا ومثله الزرع وأما البيع من غير شريكه فلا أدنه فلا يجوز لكن نقل في أنفع  
 الوسائل أنه لو باع نصيبه من الزرع من أجنبي وللزرع لم يدرك ثم باع صاحبه بعد ذلك نصيبه من ذلك  
 المشتري انقلب البيع الأول جائزا لأن المانع من الجواز قد ارتفع اه وأما لو باع الشريك من  
 الأجنبي بإذن الشريك فالذي عليه الاقتناء في زماننا وقبله الجواز وقد علمت ما فيه من الخلاف  
 وما فوق به الطرسوسي أخذنا من قول قاضي خان لو أن الشريك الذي لم يبيع أجاز بيع الشريك له  
 أن لا يرضى بعد الاجازة قال له ذلك لأن قلعه تضرر والانسان لا يجبر على أن يتحمل الضرر اه  
 وقاضيان ذكر في مسئلة المطخنة والظاهر جريان ذلك في الشجر والبناء والثمرة أيضا فإذا أجاز  
 الشريك البيع من الأجنبي ثم أراد المشتري أن يفعل ما يضره من القلع أو القطع له أن لا يرضى بعد  
 ذلك فيفسد البيع عالم تنضج الثمرة أو يدرك الشجر أو ان القطع لعدم الضرر حيث ذكروا هذا كله إذا لم يبق  
 للبائع يد على الأرض والالم يصح البيع للزوم الضرر على المشتري بأمره بالتفريق وأما لو كان الجميع  
 للبائع ولا شريك فيه أصلا فلا يجوز البيع بدون الأرض إلا إذا أدرك الزرع فيقلب جائزا كما مر  
 في كلام المؤلف وظاهره أنه في البناء لا يجوز لكن ما مر عن القنية والعلامة قاسم يفيد الجواز فيه  
 ووجهه أن البناء أشبه رغبة الأرض في كونه معدا للبقاء لا يقصد قلعه ويرفعه بخلاف الزرع  
 والظاهر أن الغراس مثل البناء فإذا كان كله لشخص وباع من آخر نصفه مثلا وأجره نصف الأرض  
 لدى حاكم يرى اجازة الماشع وحكم بذلك أو فرغ له عن نصف مشد لو كانت الأرض سلطانية فإنه يصح  
 كما يظهر من تعليمهم بالقرر لأنه لا ضرر في ذلك لأن البائع لم يبق له يد على أرض الحصنة المبيعة  
 من الغراس وإذا أراد أحدهما قطع حصته قبل الادراك يمكن رفع الضرر عن الآخر بالقسمة  
 لأن قسمة الغراس ممكنة فاعتنم هذا التحرير المستطاب فأنك لا تجده في غير هذا الكتاب والله أعلم  
 بالصواب \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد بناء دار قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بطريق  
 المحاكرة قبضه من عمرو بغير عاين بمثل مع ما هو مقبوض فهل يكون البيع المزبور صحيحا أم إذا  
 ولا يتوقف على إذن متولى الوقف \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في غراس مشترك بين  
 زيد وعمرو المباعين وأخيهما اليتيم الذي هو تحت وصاية أخيه زيد لكل منهم حصته معلومة فباع  
 البالغان حصته لمن يكره عاينا بآثار الوصي المذكور واجازته لذلك فهل يكون البيع  
 المزبور صحيحا \* (الجواب) \* نعم قال في أدب الاوصياء من فصل البيع والودي كالمالك  
 وفيه أيضا الوصي قائم مقام الموصي \* (سئل) \* في شجرة حور بها لهم ملكة تجارية في وقف  
 أهلي تريد بعض مستحق الوقف بيع نصيبه منها بلا إذن الناظر ولا وجه شرعي ولم تبلغ  
 الأشجار أو ان قطعها فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم لاسيما والشجرة لم تبلغ أو ان  
 قطعها والمسئلة في البحر من البيوع \* (سئل) \* فحين باع نصيبه من الزرع المشترك قبل  
 الادراك ولم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزا لزوال المانع

مطاب لا يتوقف بيع بناء  
 الدار على إذن المتولى

مطلب بيع الحصنة من الغراس  
 باذن وصي اليتيم الشريك  
 صحيح  
 مطلب بيع الحصنة من  
 الشجرة قبل أو ان قطعها  
 لا يجوز

(الجواب) \* نعم كما صرح به فاضحان \* (سئل) \* فحين باع نصيبه من الغراس القائمة  
 في أرض وقف من أحد شركائه بلا إذن من بقية الشركاء بموجب صلح ولم يحكم بخصمه  
 حاكم برأه فهل يكون البيع المزبور غير جائز \* (الجواب) \* نعم ذال في أنفع الرسائل  
 عن الخائفة إذا كان الشجر بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز وإن باع من  
 الشريك جاز ولو كانت بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه من أحد شركائه لا يجوز وإن منهما جاز \*  
 (سئل) \* في شجرة بين زيد وعمر لم تبلغ أو أن قطعها يزيد بيع نصيبه منها بلا إذن شريكه  
 بغير الأرض ويكتف شريكه إلى بيع نصيبه منها معه فهل ليس له ذلك ويبيعه نصيبه كما ذكر قاسد  
 (الجواب) \* نعم ليس له ذلك ويبيعه نصيبه كما ذكر قاسد حيث لم تبلغ أو أن قطعها لتضرر  
 الشريك بذلك كما صرح به في العمادية في الفصل الثلاثين \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد  
 دين قدره كذا من الدراهم بذمة عمرو فدفع له عمرو متاعاً مكيلاً بفضة بتم معلوم من الدراهم فباعه  
 زيد به من دينه المزبور وجعل ككون الثمن زائداً على ما في المبيع من الفضة أو مساوياً أو أقل فهل  
 يكون البيع غير صحيح \* (الجواب) \* نعم قال في الدر المختار والأصل أنه متى بيع نقد مع غيره  
 كمفضض ومزكش بنقد من جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله أو أقل أو جعل بطل ولو بغير جنسه شرط  
 التقابض فقط \* (سئل) \* في رجل اشترى من أخته زوجاً أساور ذهب زنتها كذا مثقالاً  
 وساعة فضة وعقصة فضة وخنجر فضة وموهبات بالذهب بتم معلوم من القروش الفضة مقسطة عليه  
 في أقساط معلومة وتسلم المبيع وتصرف به واستهلكه فكيف الحكم \* (الجواب) \* البيع  
 المذکور غير صحيح وعليه رد قيمة المبيع لها فإنه يشترط التقابض في المجلس كما صرح به في المنع  
 في باب الصرف \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد حاتم ذهب قباعة من عمرو بتم معلوم  
 من الدراهم مقسط عليه في أقساط معلومة ونقد فأرسله بقبض زيد شيئاً من الدراهم في المجلس  
 فهل يكون البيع باطلاً \* (الجواب) \* نعم فلو تجانس أي النقدان شرط التماثل والتقابض  
 والامتنع التقابض أي وإن لم يتجانسا يشترط التقابض قبل الاقتراق دون التماثل بجر ملخصاً  
 ثم قال فإن نفر قبض قبل القبض بطل \* (الجواب) \* نعم في البصر والنهر والمنع وغيرهما \* (سئل) \*  
 فيما إذا كان لزيد مقسم معروف من دار معلومة وأمتعة وأثاث نحاس ووزن فضة وخلق ذهب  
 وسيف فولاذ معلومات فباعها من ابنه البالغين بتم معلوم البعض دراهم فضة معلومة عن المقسم  
 والامتنع والاواني والسيف والبعض فضة معلومة عن الذهب والبعض ذهب معلوم عن الفضة  
 مقبوض جميع الثمن بالمجلس لدى بيعة شرعية وكتب بذلك صلح شرعي فبطل يعمل بضمونه بعد  
 ثبوته شرعاً \* (الجواب) \* نعم وتقدم نقلها في بيع المفضض والمزكش أقول بما شاب  
 ذكره هنا ما يكثر السؤال عنه وهو ما يوجد في طرف الثوب أو الشاش من علم الذهب أو الفضة  
 هل يشترط أن ينقد من الثمن ما يقابله قبل الاقتراق أم لا قد ذكر المسئلة السيد محمد أبو العود  
 الأزهرى في حاشيته على شرح من لا مله من الثمن الأبالسة ثم فرق بين هذه المسئلة وبين مسألة بيع  
 أمة في عنقها طوق فضة وبيع سيف محلى تخلص حايته بلا ضرر حيث يبطل البيع فيما بالاقتران  
 من غير قبض ما يقابله ما بأن دخول الطوق والحلية ليس على وجه التبعية لأن الطوق غير متصل  
 بالامة والسيف اسم للحلية أيضاً وإن اتصلت به فكانت الحلية من مسماه بخلاف علم الثوب فإنه ليس  
 من مسمى المبيع فكان دخوله في البيع على وجه التبعية فلا يشايه حصه من الثمن \* (الجواب) \*  
 يشكل عليه مسألة المفضض والمزكش الآن يفرق بأن ما في ذلك مقصود بالشراء كالطوق والحلية  
 وبأنه ليس شيئاً آخر غير المبيع فكان من مسمى المبيع وقد ظفرت بنقل المسئلة في الذخيرة وإذا باع

مطلب باع نصيبه من الغراس  
 من أحد الشركاء بلا إذن  
 الباقين يجوز وكذا الزرع

مطلب في بيع المقصب والمزكش

مطلب بيع الفضة بالفضة  
 نيئة غير صحيح  
 مطلب بيع خام ذهب بفضة  
 نيئة باطل

مطلب في علم الثوب أو الشاش  
 من الذهب أو الفضة

ثوباً منسوجاً ذهب بالذهب الخالص لا بدخلوا منه من الاعتبار وهو أن يكون الذهب المنفصل أكثر  
 وفي المتن بالنون أن في اعتبار الذهب في السقف روايتين فلا يعتبر العلم في الثوب وعن أبي حنيفة  
 وأبي يوسف أنه يعتبر اه وقال في التتارخانية وفي الباقي أن في اعتبار الذهب في السقف روايتين  
 وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يعتبر وفي فتاوى الغياثية ولو باع داراً في حقها ذهب بذهب في رواية  
 لا يجوز بدون الاعتبار لأن الذهب لا يكون تبعاً لغيره علم الثوب فإنه لا يعتبر لأنه تبع محض اه  
 فهذا نقل صريح في عدم اعتبار العلم في الثوب لأنه تبع محض وتتمام الكلام على هذه المسئلة  
 فيما علقته على الدر المختار فراجع \* (سئل) \* في أمرأة باعت حصتها في دار مشتركة  
 بينها وبين أخيها من أخيه المزبورين معلوم على شرط أن تسكن البائعة فها مئة فهل يكون البيع  
 المزبور فاسداً \* (الجواب) \* نعم رجل باع داراً على أن يسكنها البائع شهر أو دابة  
 على أن يركبها البائع يوم ما يكون فاسداً ثانية من فصل الشروط \* (سئل) \* في رجل اشترى  
 من آخر قوة مغيبة في الأرض معلوماً وجودها في ثمن معلوم ويريد ردها إذا رآها أو بعضها  
 فهل له ذلك \* (الجواب) \* بيع ما أصله غائب وعلم وجوده يجوز وله خيار الرؤية إن شاء رده  
 وإن شاء أخذه وتكتفي برؤية البعض عندهما وعليه التقوى كما في شرح المجموع والتنوير ومثله في الجرح اه  
 وكذلك أفتى قارئ الهداية بأنه يجوز بيع ما هو مغيب في الأرض كالقيل والبصل والجزر والقلقاس  
 وإذا قلعه البائع للمشتري الخيار وأجاب عن سؤال آخر بقوله إذا اشترى شيئاً مغيباً في الأرض  
 فهو شراء مالم يره وحكمه أن للمشتري أن يفسخ هذا العقد قبل الرؤية لأنه ليس بالزم في حقه  
 فإن لم يفسخه وقلع المشتري بعضه باذن البائع أو البائع قلع البعض يحمي المشتري إن شاء رضى وإن شاء  
 ففسخ وإن رضى بالمقوع لزمه البيع في الباقي إذا كان على صفة المقوع وأجاب أيضاً بأنه يجوز بيع  
 قصب السكر وهو قائم على أصوله مغطى في قشره بعد بدو صلاحه وللمشتري الخيار إذا رآه أزاله قشره  
 إن شاء وأخذ وإن شاء ردفان قلعه شيئاً منه من الأرض بطل خياره \* (سئل) \* فيما إذا اشترى  
 زيد من عمرو بصلاً مدركاً ثابتاً في أرضه معلوماً وجوده فيها ثمنه المبيع وقلعه من  
 أرضه بعد ما دفع بعض ثمنه لبائعه ثم استمتع من دفع الباقي متعللاً بأنه خسر فيه فهل لا عبرة بحاله  
 \* (الجواب) \* نعم يلزم المشتري دفع بقية الثمن للبائع ولا عبرة بقلعه المذكور لأن بيع ما أصله  
 غائب إذا ثبت وعلم وجوده فهو جائز كما في شرح المجموع الملكي عن الثانية وكذا في شرح  
 التنوير للعلاق من البيع الفاسد \* (سئل) \* في رجل باع عدة آلات حال كونها غير  
 موجودة عنده ولا في ملكه فهل يكون البيع غير جائز \* (الجواب) \* نعم لأنه بيع معدوم  
 \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد بناء دار معلوم فباعه من عمرو بيعاً ثابتاً بثمن معلوم  
 هو ثمن المنزل قبضه البائع ثم بعد ذلك أشهد عليه عمرو المشتري أنه ان دفع له زيد نظير الثمن بعد مدة  
 كذا يكن بيعه مردوداً عليه ومقال فيه وإن لم يدفع له زيد ذلك يكن لاحق له في بيعه ومضت المدة  
 ولم يدفع زيد ذلك لعمرو ومات عمرو عن ورثة باعوا المبيع من بكر وسأوه منه فقام زيد يكلف بكر رده  
 المبيع له بالثمن متمسكاً بالشهاد المذكور فهل ليس لزيد ذلك \* (الجواب) \* حيث كان البيع  
 بثمن المنزل والشهاد المذكور بعد البيع المزبور فهو وعد من المشتري فلا يجبر على رده والمسئلة  
 في الخبرية من البيع ومثله في التمر تاتى والبرازى \* (سئل) \* فيما إذا كان له نخل فلاحه  
 باعته من أخيه بثمن معلوم فيه غبن فاحش وأطلقت البيع ولم تذكر الوفاء الآن المشتري عهد إليها بعد  
 البيع لدى بيته شرعية أم لا إذا وقت له مثل ثمنه ففسخ مفعها البيع ثم مات عن ورثة قبل إيفائها له مثل  
 الثمن وتريد إيفاء الورثة مثل الثمن واسترداد مبيعها بعد ثبوت ما ذكرنا بالوجه الشرعي فهل لها ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم ولا ريب في أن بيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الأحكام على ما عليه

مطلب باع داراً على شرط  
 أن تسكنها مئة ففسد البيع

مطلب يجوز بيع المغيب  
 في الأرض كالقيل والبصل  
 وله الخيار

مطلب بيع ما أصله غائب  
 إذا ثبت وعلم وجوده جائز

مطلب بيع المعدوم غير جائز

مطلب إذا كان البيع بثمن  
 المثل ثم وعده برده المبيع إذا  
 رد الثمن لا يجب الوفاء به

مطلب بيع الوفاء حكمه  
 حكم الرهن في جميع الأحكام  
 هو الصحيح



الاكثر كما في الخيرية والحاوي الزاهدي وهو الصحيح كما في جواهر الفتاوى وقد بسط البرازي فيه  
 الاقوال الى ان قال واذا مات المشتري وفاء فورثته تقوم مقامه في أحكام الوفاء ٥١ \* (سئل) \*  
 فيما اذا كان زيد مبلغ معلوم من الدراهم بدمعة عمرو وقباضه عمرو بهيمة بدين معلوم وهلك عند  
 البائع قبل تسليمها للمشتري باقية سماعه فكيف الحكم \* (الجواب) \* يبطل البيع بهلاكه  
 قبل القبض ولا يلزم زيد الثمن وله مطالبة عمرو وبدينه والمسئلة في البرازية \* (سئل) \* فيما  
 لو اشترى شيئا وبعث رجلا ليقبضه فقبضه وهلك فعلى من يهلك \* (الجواب) \* يهلك من مال  
 المشتري لان المأمور لما قبض بأمره قد حصل القبض كذا في جواهر الفتاوى من البيع  
 \* (سئل) \* في صبي تباع شيئا ولم يقل اني بالغ ولا ان قال اني حين البيع لم أكن بالغ فهل يصدق  
 \* (الجواب) \* نعم وفي مستقرات يسوع الذخيرة صبي تباع واشترى وقال أنا بالغ ثم قال بعد ذلك  
 لم أكن بالغاً فان قال في وقت يبيع مثلي في ذلك الوقت لم يلتفت الى جوده ووقته اثنا عشرة سنة  
 وهذا دققة اخرى وهو أنه يشترط بعد بلوغه اثني عشرة سنة أن لا يكون بحال لا يحتمل مثله  
 أحكام الصغار للاستروشي في مسائل يسوع ادعى الاقرار في الصغير أنكره المقر له فالقول المعتبر  
 لاسناده الى حالة معهوده منافية للضمان القول لمن في الاقرار المدعى عليه بناءً يحبط البراءة فقال  
 المدعى كنت صبياً وقت البراءة فالقول له لانه أسنده الى حالة منافية للضمان القول لمن في الدعوى  
 صبي تباع واشترى وقال أنا بالغ وهو ابن اثني عشرة سنة ثم قال لست بالغ لم يلتفت الى قوله ولو كان  
 ابن احدى عشرة سنة ثم قال لست بالغ صدق جامع الفتاوى من يسوع \* (سئل) \* فيما  
 اذا كان اصغار نصف علو جارية في ملك أبيهم المستور لا مال لهم غير ذلك واحتاجوا للتفقة  
 ويريد أبوهم بيع جميع العلويين المثل فهل له ذلك والحالة هذه \* (الجواب) \* نعم وفي الخاتمة  
 بيع الاب مال طفله من الاجنبي على ثلاثة أوجه لان الاب اما عدل أو مستورا أو فاسد ففي الوجهين  
 الاولين يجوز عقده ولو عقاراً ويسير الغني فلا يكون للطفل النقص بعد البلوغ لان للاب شفقة وافرة  
 ولا معارض له فالظاهر أن مباشرة على الخيرية تمتد فلو ادعى الاب بعد ما طلب منه الثمن بعد البلوغ  
 ضياعه أو الانفاق عليه وهو تفقة مثله في مدته صدق بيمينه وعلى الوجه الثالث لا يجوز بيعه العقار  
 إلا بان يكون بضعف القيمة لمعارضة الفساد ظاهر التفقة فالمدعى يظهر الخيرية لا تمتد للصغير فقبضه بعد  
 البلوغ وهو المختار وتمام مسائل بيع الاب في أدب الاوصياء من البيع الاب المبذور والمفسد المثلث  
 اذا باع أرضاً لولده الصغير وأنفق منها على نفسه أمما يبيعها فثبوت أصل الولاية ولكن من الواجب  
 أن لا يدفع الثمن اليه ويتزعه القاضي من يده ويسلمه الى ثقة يتفقه بالمعروف جواهر الفتاوى من الباب  
 الخامس من يسوع ولكن في الفصولين وغيره ما يخالفه من أن بيع الاب عقار الصغير اذا كان  
 مفسداً لا يجوز الا بضعف القيمة اللهم إلا أن يحمل على الضعف فتأمل أقول هذا وإن كان نص  
 عليه ما في أحكام الصغار للاستروشي وذكر أن الفتوى على الثانية أي المذكورة في الفصولين  
 وغيره وقال العلامة الكواكبي في شرحه على منظومته والحاصل على ما عليه الفتوى أن الاب اذا  
 باع عقار الصغير بمثل القيمة أو بعين يسير يجوز لوجوده عند الناس أو مستورا ولو مفسداً لا يجوز  
 الا بضعف القيمة والوصي في بيع العقار مثل الاب المفسد لا يجوز بيعه الا بضعف القيمة أو الحاجة  
 الصغير أو ادين الاب وفي العروض حكم الاب والوصي واحداً فلو باع الاب أو الوصي عروض الصغير  
 بمثل القيمة يجوز من غير تقييد بأحد الشروط الثلاثة ٥٥ والمفهوم من عامة عباراتهم أن الاب لو غير  
 مفسد لا يحتاج بيعه عقاراً الصغير الى مسوغ من المسوغات التي ذكروها في بيع الوصي ونقل الحموى  
 عن الحافوي التسمية بينهما في اشتراط المسوغات المذكورة وفيه نظر لخالفته لما يفهم من كلامهم  
 كما ترى إلا أن يوجد نقل صريح عن مشايخ المذهب فتأمل والله أعلم \* (سئل) \* فيما اذا كان

مطلب اذا مات المشتري وفاء  
 فورثته تقوم مقامه

مطلب يبطل البيع بهلاكه  
 قبل القبض

مطلب يبعث رجلا ليقبضه  
 فقبضه فهلك يهلك من مال  
 المشتري

مطلب اذا باع الصبي ولم يقل  
 اني بالغ ثم قال لم أكن بالغاً  
 صدق

مطلب قال كنت صبياً وقت  
 البراءة فالقول له وكذا الاقرار

مطلب بيع الاب مال طفله  
 من الاجنبي على ثلاثة أوجه

مطلب يبيع ببيع وصي لمعتوه

لمعتوه وصى شرعى وحصة قليلة معلومة شائعة في بناء مكان معلوم جار بقية في ملكه اخوته فباعها  
وصيه المذكور من اخوته بثمن معلوم من الدراهم قبضه من المشتري لدى قاض شرعى ثبت لديه بالبينة  
اشريعية الخط والمصلحة في البيع المزبور وأن اثنين المزبور حوثن المثل وعدم انتفاع المعتوه بالمبيع  
وحكم القاضي بحصة البيع المذكور فهل صح ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
فما اذا كان لمريض ابن كبير له ابن صغير فقال بعث الصغير بستان كذا بثمن قدره كذا ولم يقبل  
لصغير أبوه المزبور في المجلس حتى مات المريض من مرضه المذكور فهل يكون البيع غير صحيح  
\* (الجواب) \* حيث لم يقبل أبوه يكون البيع غير صحيح والله أعلم الولاية في مال الصغير الى الأب  
ثم وصيه ثم وصى وصيه ثم أبى الأب ثم الى وصيه ثم القاضي الخ تنوير \* (سئل) \* في بيع  
المأجور هل يكون موقوفا على اجازة المستأجر أو مضمونة مدة الاجارة \* (الجواب) \* نعم بتوقف  
البيع على اجازة المستأجر في أصح الروايات وان لم يجز المستأجر حتى انقضت الاجارة نفذ البيع  
كذا في الخالية وغيرها \* (سئل) \* في رجل رهن داره المعلومة عند زيد رهنا  
شرعيا مسلمائهما باعهما من بكره بدين اذن الميراث كيف الحكم \* (الجواب) \* يكون البيع  
موقوفا على اجازة الميراث أو قضاء الدين أو الالباء منه بيع المرهون غير نافذ في حق الميراث وليس  
لاراهن والميراث حق الفسخ كالمستأجر ويقتضى بأن يبيع المستأجر والمرهون صحيح لكنه غير نافذ  
وفي بعض المواضع أنه فاسد ومعناه أنه غير نافذ في حق المستأجر والميراث لازم في حق البائع حتى  
اذ لقضى الدين أو تمت الاجارة لزم البيع برأية من الصرف في أول المتفرقات \* (سئل) \*  
فما اذا كان زيد غراس عنب قائم بالوجه الشرعى في أرض وقف جار مشتهى في تصرفه فباع ربع  
الغراس من هند وخرج لها عن ربع الشدة وصدة متولى الوقف على الفراغ ثم وضع زيده على الجميع  
وتصرف بشمرته ولم يدفع لها شيئا وامتنع من تسليم المبيع لها بدون وجه شرعى فهل يمنع من  
معارضةها ويؤمر بتسليمها المبيع ويلزمه مثل ما تصرف به من العنب حيث لم ينقطع المثل  
\* (الجواب) \* نعم أقول قدّم المواقف عن العمادية أنه لو كان الزرع كله فباع نصفه من  
انسان بدون الارض ان كان الزرع مدبر كالجوز والافلا الخ وعلمه لزوم الضرر كما مر وقدّمنا  
أن الطاهر أن الغراس كالبناء وأن الضرر يزول بالايجار والقراغ \* (سئل) \* فيما اذا اشترى  
زيد اثني عشر شاشا من عمرو بثمن معلوم من الدراهم وقبضها ثم باعها من بكره بثمن معلوم وقبضها بكره  
ثم باعها من عمرو صاحبها بثمن معلوم أقل مما باعها به فهل تكون البياعات المزبورة صحيحة  
\* (الجواب) \* نعم وفي الاصل في آخر باب العيب شري ما باع بأقل مما باع من الذي اشتراه  
أو من وارثه قبل نقد الثمن انفسه أو غيره بالوكالة والمبيع بحاله لم يزد ولم ينقص بعيب والثمن الثاني  
من جنس الثمن الاول أو كان هو باع بأقل من ثمنه ثم اشتراه نسيئة سنتين فهو فاسد فلو باع بالدراهم  
فاشترى بالدينار لم يجز استحسانا واذا انتقل الى آخر يبيع أو هبة فاشترى من ذلك الرجل بأقل جاز  
ولو اشترى بأكثر من الثمن الاول قبل نقد الثمن أو بعده جاز اه خلاصة من الفصل الرابع  
في البيع الفاسد \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد مشتهى مسك في أرضى وقف حامل بعضها الغراس  
جار في ملكه فباع الغراس والارض مع عمرو بثمن معلوم من الدراهم فهل صح البيع في الغراس  
بخصته من الثمن دون الارض \* (الجواب) \* حيث ضم الملك وهو الغراس للمذكور  
الى الوقف وهي الاراضى المذكورة يصح بيع الغراس دون الارض كافي قاضيان وغيره  
\* (سئل) \* فيما اذا قبض زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ووعده أن يعطيه قطن بالسعر  
الواقع ثم أرسل له القطن بالسعر الواقع يوم الارسل وكان السعر معلوما وضمت مدة غلا سعر القطن  
فيما بعد ما تحاسبوا ونساقطوا على ثمن القطن بالسعر الواقع أولا والا لا يزيد مطالبة عمرو بمبلغ من

مطلب اذا باع بستانه من  
ابن ابنه الصغير ولم يقبل أبوه  
الصغير في المجلس لم يصح  
مطلب بيع للأجور موقوف  
على اجازة المستأجر أو مضمونة  
مدة الاجارة

مطلب باع حصة من غراس  
العنب

مسئلة شري ملاباع بأقل  
بما باع

مطلب اذا ضم الوقف الى  
الملك صح البيع في الملك

مطلب أرسل اليه قطن على  
السعر الواقع المعلوم فهو بيع

الدرهم تكمله لحساب الدر الثاني بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت ما ذكر من التوافق على السعر  
الواقع ليس لزيد ذلك \* (الجواب) \* نعم كما أفتى به الترتائي والخير الرملي وصرح به في مجمع  
الافتاوى والنجي معزيا الى التصاب \* (سئل) \* فيما اذا استدان جماعة من زيد مبلغا معلوما  
من الدرهم ثم دفعوا له بعض ذلك المبلغ ودفعوا له قدر ما علموا من الخطة ثمنها أقل من الباقي بسعر  
ذلك الوقت المعلوم بينهم ونصرف بالخطة ثم طالبهم ببقية مبلغه واستنع من احتساب الخطة من أصل  
الدين زاعما أنه تظهر صبره عليهم مدة فكيف الحكم \* (الجواب) \* تكون الخطة المذكورة  
بيعا بالدين حيث كان السعر معلوما بينهم فتجب بعرضها الواقع المذكور من أصل الدين كفي النجبي  
والنسبة ولا عبرة بالرغم المذكور ولزيد مطالبة الجماعة بعد ما ذكر ببقية دينه والحالة هذه والمستند  
في الخيرية مفصلة بنقولها وموضع بدلائلها الى أن قال والاصل أنه يبيع بالتعاطي \* (سئل) \*  
فما اذا طالب زيد من عمرو دينه عليه فدفعت له عمرو مقدارا معلوما من القطن قيمته أقل من الدين  
فبطل يكون يباع بقدر قيمته من الدين حيث كان اشترى منهم ما معلوما \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر قدر ما علموا من الارز وادعى بعد قبضه أنه وجد ناقصا  
ولم يتر وقت الشراء أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد فبطل يكون القول قوله بقدر ما قبض بيده  
\* (الجواب) \* نعم لانه هو المنكرو وحذا اذا لم يكن النقصان من الهواة أو نقصا نايضا يكون بين  
الوزنين فان كان كذلك فلا شيء على البائع والحالة هذه كافي التوازل والخلصة والبحر وأفتى بذلك  
قاري اليمداية والخير الرملي وسئل قاري اليمداية اذا اشترى شخص مكيلا وموزونا فأحضر  
البائع القباني ووزن البضاعة بحضور المشتري وتسلمها المشتري ثم ادعى أنها ناقصة فهل تسمع دعواه  
فأجاب اذا لم يتر المشتري أنه قبض جميع المبلغ أو أنه استوفى جميع ما وقع العقد عليه فالقول قوله  
في مقدار ما قبضه بيده ولا يسمع قول القباني وحده الا اذا شهد معه آخر أنه قبض جميع المبلغ ودفعه  
وهو كذا وكذا اه \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر عدة ارطل من الغزل فوزنه بعد أيام  
فانقص وكان رطباقيس فيسل له الرذان صدقة البائع في الرطوبة \* (الجواب) \* نعم  
وفي الحاوي الراعي من فصل المسائل المتفرقة من البيع ثم اشترى غزلا منافوزنه بعد أيام فنقص  
فان كان رطباقيس فله الرذان صدقة البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبائع لانه يشكر وجوب  
الرد ولو نسج الغزل وجعل الضيق ابريسما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه اه أقول  
وانظروا ان هذا فيما اذا كانت رطوبته غير أصلية أو كانت خارجة عن العادة بحيث تعد عيبا  
فلا ينافي ما مر من أنه اذا كان النقصان من الهواة فلا شيء على البائع لحاله على الرطوبة الاصلية  
أو الجارية على العادة تتأمل \* (سئل) \* فيما اذا ساءم زيد من عمرو سلعة فقاتل عمرو أيعها  
بشعة وقال زيد لا آخذها الا بشمائية وكانت السلعة وقت المساومة في يد عمرو والبائع فدفع عمرو  
السلعة الى المشتري وقال هجيزا يبيعها بشمائية فنصرف كيف شئت فنصرف بهما زيدا بناء على ما ذكر من  
الاجازة فهل تكون السلعة بما قال المشتري من الثمن لا بما قال البائع \* (الجواب) \* نعم قال  
في الذخيرة رجل ساوم رجلا فباع البائع أيعه بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذ الا بشمائية  
فان كان الثوب بيد المشتري حين ساومه فهو بخمسة عشر لان المشتري رضى بخمسة عشر لما ذهب به  
وان كان الثوب في يد البائع وقت المساومة فدفعه الى المشتري ولم يثل البائع شيئا فهو بعشرة  
لان البائع رضى بعشرة لما دفع الثوب الى المشتري اه ومثله في التارخانية والولاجية \* (سئل) \*  
هل يدخل الحمل في بيع أمه تبعاً \* (الجواب) \* نعم يدخل \* (سئل) \* فيما اذا  
اختلف المتبايعان في قبض الثمن بعد قبض المبيع وخلاصه فيقول له المشتري مع عينة  
ولا تحبالق \* (الجواب) \* نعم كما صرح به في اليمداية وغيرها أقول الصواب

مطلب يفتى الى دأته حنطه  
من دينه على السعر الواقع  
المعلوم فهو يبيع بالتعاطي

مطلب ادعى الشاري بعد  
القبض أنه وجد ناقصا

مطلب لا يسمع قول القباني  
وحده ما لم يشهد معه آخر  
مطلب اشترى غزلا فوجده  
ناقصا له الرذان صدقة البائع  
انه كان رطباقيس

مطلب قال المشتري لا آخذ  
الا بعشرة فدفع له البائع  
فهو راضا به  
مطلب يدخل الحمل في بيع  
أمه تبعاً

مطلب اذا اختلفا في قدر  
الثمن بعد قبض المبيع وحلاكه  
فالقول للمشتري

ان القول للبائع مع ميمنه وعبارته الهداية وان اختلفا في الاجل أو في شرط الخيار أو في استيفاء بعض الثمن فلا تحالف بينهما والقول قول من ينكر الخيار والاجل مع ميمنه فان هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحالفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف والقول قول المشتري وقال محمد بن حنبلان ويقسخ البيع على قيمة الهالك ٥١ قال في معراج الدراية قوله فان هلك المبيع أي بعد قبض الثمن اذ قبل قبضه ينسخ العقد بهلاكه وقوله ثم اختلفا أي في مقدار الثمن هكذا ذكر في المبسوط ٥١ فعلم أن قول الهدياية فان هلك الخ غير راجع الى قوله وان اختلفا في الاجل الخ بل الى ما ذكره قبل ذلك من الاختلاف في قدر الثمن وفي متن الجمع وان اختلفا في الاجل أو شرط الخيار واستيفاء بعض الثمن كان القول للمسكرا وفي الثمن بعد هلاك المبيع أمر محمد بن الحنفية والفسخ على قيمته وجعل القول للمشتري ٥١ قوله أو في الثمن أي لو اختلفا في قدر الثمن كما في شرحه لابن ملك وقوله كان القول للمسكرا صريح في أن القول للبائع في استيفاء بعض الثمن لانه المسكرو ذكر في البحر عن النهاية أن التقييد ببعض الثمن اتفاق اذ لا اختلاف في قبض كله كذلك وانما لم يذكره باعتبار أنه مفروغ عنه بمنزلة سائر الذواوي ٥١ \* (سئل) \* في رجل باع من زيد بضائع معروفة بثمن معلوم أبجل بعضه المعالوم على المشتري الى أجل معلوم وقسط باقيه أقساطا معلومة ثم مات البائع في أثناء مدة التأجيل والتقسيم فهل يتي. كذلك ولا يجل الثمن بموته والحالة هذه \* (الجواب) \* يموت البائع لا يجل الثمن المؤجل ويموت المشتري يجل كما في البرازية والاستبابة \* (سئل) \* في ألتجار جازية في ملك زيد وفي مساقاة عمرو ومنه بالوجه الشرعي فباعها زيد وهي ممتدة من بكثر فهل يكون البيع موقفا على اجازة عمرو \* (الجواب) \* نعم كما في الذخيرة \* (سئل) \* في أحد الدائنين اذا باع نصيبه من الدين الذي على زيد من ثريه فله البيع غير صحيح \* (الجواب) \* نعم كما في الاستبابة من القول في الدين وأقضى به الهه منداري \* (سئل) \* اذا انسخ عقد البيع بعد موت البائع افساده وكان المشتري أقبضه الثمن وعلى البائع ديون لجماعة فوتر كنه لاني بجميع ديونه فكيف الحكم \* (الجواب) \* يكون المشتري أحق بمالية المبيع من سائر الغرماء كالرهن كذا في البحر وأقضى به الهه منداري \* (سئل) \* في فرس مشترك بين زيد وعمرو نصفين وهي عند زيد وفي نوبته باذن شريكه قباع زيد حصته من آخر ولم يسلمها ولم يقبض منها فانت عند زيد وعمرو أن له الرجوع عليه بقيمة نصيبه منها فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم لان هلاك المبيع بائنا لا بخيار الشرط في يد البائع يطل البيع كما في البرازية وغيرها \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر بقرة على أنها تحلب كذا فطلبا فهل يكون البيع فاسدا \* (الجواب) \* نعم كما في الخاتمة \* (سئل) \* في رجل باع غراس كرمه المتمرخين البيع من آخر فهل لا يدخل الثمن في البيع \* (الجواب) \* نعم لا يدخل اقله عليه الصلاة والسلام الثمن للبائع إلا أن يشترطه المبتاع والمسئلة في التنوير \* (سئل) \* فيما اذا قال رجل بعث دارا من اجن الغائب ثم بلغه خبر البيع بعد موت أبيه فقبل فهل يكون البيع المزبور غير صحيح \* (الجواب) \* نعم ولو قال بعث عبدى هذا من فلان الغائب بكذا او بلغه الخبر فقبل لا يصح بل لا جاع كذا في المنع وغيره فكيف بعد موت أبيه فالبيع المزبور غير منعقد \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد قدر من البقال موضوع في بيت من قرية فباعه من عمرو على أنه أربعة مائة قطار كل قطار ربع كذا فذهب عمرو لقبض المبيع فوجده مات قطار لا غير بعد ما دفع ثمن الكل لزيد ويريد أخذ الاقل بحصته من الثمن ومطالبة البائع بثلث الباقي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وان باع صبرة على أنها مائة فقفر بمائة درهم وهي أقل أو أكثر أخذ المشتري الاقل بحصته ان شاء وأفسخ لتفرق الصفة وكذا كل مكيل وموزون ليس في تبعيه ضرر وما زاد للبائع لوقوع العقد على قدر معين

مطلب لا يجل الثمن المؤجل  
بموت البائع ويحل بموت  
المشتري

مطلب بيع الاشجار المساق  
عليها يتوقف على اجازة المساق  
مطلب بيع الدين غير صحيح  
مطلب اذا فسد البيع  
فلمشتري أحق بمالية المبيع

مطلب هلاك المبيع في يد  
البائع يطل البيع  
مطلب اشترى بقرة على  
أنها تحلب كذا فطلبا فاسد

مطلب لا يدخل الثمن في بيع  
الشجر  
مطلب باع داره من ابنه  
الغائب لا يصح

مطلب باع صبرة على أنها  
مائة فقفر بمائة درهم وهي  
أقل أو أكثر أخذ

علاقي من البيوع \* (سئل) \* فيما اذا باع زيد جاريته من عمرو بيعا باثنا عشر عينا بنس قدره  
ثلثمائة قرش حال في الذمة ثم بعد ما تسلمها عمرو ووضي شهران طالب زيد عمرا بالثمن قباعة الحارية  
سلعة بمائتين وخمسين قرشا ودفع عمرو لزيد خمسين قرشا بقية الثمن الذي اشتراها به من زيد فكيف  
الحكم \* (الجواب) \* حيث باعها من البائع بأقل مما اشترى قبل نقد الثمن والثن متجدد يكون  
البيع الثاني فاسدا ولزيد مطالبة عمرو وبقيته الثمن الاول والله أعلم وفسد شراء ما باع بنفسه أو وكيله  
من الذي اشتراه ولو حكما كوارثه بالاقل من قدر الثمن الاول قبل نقد كل الثمن الاول صورته باع  
شيئا بعشرة ولم يقبض الثمن ثم اشتراه بخمسة لم يجوز وان رخص السعر للربا خلافا للشافعي - رحمه الله  
تعالى شرح التنوير للعلائي من البيع الفاسد \* (سئل) \* فيما اذا ساءم زيد من عمرو ودائه  
المعروفة وقبضها على سوم الشراء بعد ما بين عمرو ونهاها وهلك عند المساوم فهل تكون مضرة  
بالتيق \* (الجواب) \* المقبوض على سوم الشراء بعد بيان الثمن منضمون بالقيمة بالقيمة ما بلغت  
كم في النهر ولو شرط المشتري عدم ضمانه كما صرح به في البرازية كما في العلائي في خيار الشرط  
\* (سئل) \* فيما اذا استام زيد من عمرو وراس غنم ولم يبين الثمن وقبضه وهلك عند المساوم  
فهل يكون غير منضمون \* (الجواب) \* المقبوض على سوم الشراء انما يكون منضمون اذا كان  
الثن مسمى نص عليه الفقيه أبو الليث في بيع العيون فانه ذكر اذا قال اذهب بهذا الثوب فان رضيت  
اشترته بعشرة فهلك فانه يضمن القيمة وعليه الفتوى اه - كذلك في البحر وفي تكملة فروق  
الاشباه للشيخ عمر بن نجيم المقبوض على سوم الشراء منضمون عند بيان الثمن والا فهو امانة  
والفرق انه اذا بين غنما علم انه لم يرض بيده الا بمقابل وعند عدم ذكره هو قبض مأذون فيكون امانة  
اد اقول واما المقبوض على سوم النظر فغير منضمون مطلقا كما في الدر المختار اى سواء ذكر الثمن  
أولا وصورته ان يقول حاته حتى أنظر اليه أو حتى أريته غيري ولا يقول فان رضيت أخذته - كذلك  
في التهيز \* (سئل) \* في رجل اشترى من زيد أربعة أجمال من الشعير والكرسنة المطعنين  
المسمى عرفا بالمعولة بن معلوم ثم باعها الرجل قبل قبضها من زيد فهل يكون بيع الرجل غير صحيح  
\* (الجواب) \* لا يصح بيع متقول قبل قبضه كما في التنوير وغيره \* (سئل) \* في رجل باع  
سدس غراس زيتون من شريك في الباقي وسماه منه ونصرف المشتري به نحو عشرين سنين والا ن  
يدعى الرجل أنه كان فضولا أو أن المبيع لغيره ولم يجوز فهل لا يقبل قوله \* (الجواب) \* نعم  
كما أفتى به الخضر الحلي \* (سئل) \* في رجل رهن داره من زيد دين وقال له ان لم اوفك الدين  
الى وقت كذا يكن في مبيعك ثم أجز المرتن الرهن من الزاين بأجرة معلومة دفعتها للمرتن  
ويريد الرجل أن يحاسب المرتن بالأجرة من مبلغ الدين الذي عليه فهل له ذلك والبيع المربو غير صحيح  
\* (الجواب) \* نعم والمسئلة في الرهن من الفتاوى الخيرية \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد  
دين معلوم من الدراهم بذمة عمرو فدفع لزيد قدر معلوما من الحنطة وقال خذها لاحتسابك  
من دينك بسعر البلدة والسعر معلوم بينهما ولم يذكرا غنما فأخذه وقبضه كما ذكر فهل يكون ذلك  
بيعا بالدين بالسعر يوم الأخذ \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في امرأة طلقها زوجها  
ثلاثا في صحتها وسلامتهما ثم بعد شهر مرضت المرأة وباعته فيه ثلث كرم وجنيته أرضا وغراسا وثلث  
بيت بالوجه الشرعي وماتت من ذلك المرض عن بنت منه وورثه غيرها فهل لا يربها والبيع المربو  
صحيح \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في بيع الخيرية وفي البدائع من العدة \* (سئل) \*  
في رجل باع أرضا سليخة له من آخر بن معلوم من الدرهم وفيها بناء لم ينصوا عليه حين البيع فهل  
يدخل البناء في بيع الأرض بلا ذكر \* (الجواب) \* نعم كما نص عليه في الكثر وغيره  
\* (سئل) \* في رجل باع دارا من آخر بن معلوم وابن البائع حاضر يعلم بالبيع ثم مات البائع

مطلب فسد شراء ما باع  
بالاقل قبل نقد الثمن

مطلب المقبوض على سوم  
الشراء بعد بيان الثمن  
منضمون بالقيمة

مطلب المقبوض على سوم  
الشراء انما يضمن اذا كان  
الثن مسمى

مطلب المقبوض على سوم  
النظر لا يضمن  
مطلب لا يصح بيع المتقول  
قبل قبضه  
مطلب باع ثم ادعى أنه فضولي  
لا يقبل

مطلب قال ان لم أدفع لك  
الدين الى وقت كذا فالرهن  
في مبيعك لا يصح البيع  
مطلب دفع لدائته حنطة  
بسعر البلد المعلوم فهو بيع

مطلب طلقها ثلاثا ثم باعته  
في مرضها فالبيع صحيح

مطلب يدخل البناء في بيع  
الأرض بلا ذكر

مطلب باع وابنه محضر  
لا تصح دعوى الابن

فأدعى ابنه أن الدار ملكه فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة \* (الجواب) \* حيث باع وابنه  
 حاذر يعلم به لا تسمع دعوى الابن والمستهلك في التنوير من شتى الوصايا ومثله في الملتقى والكنز  
 وأفتى به الرمي \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد قطيع معز فباع منه عشرين غير معلومة  
 ولا معينة فهل يكون البيع غير صحيح \* (الجواب) \* نعم كما صرح بذلك في بيع الجحر  
 \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر فرساً على أنها حامل فظهر أنها غير حامل فهل يكون البيع  
 غير صحيح \* (الجواب) \* متى باعها على أنها حامل فالبيع فاسد كما في الخناينة وعبارتها  
 في فصل الشروط الفاسدة ولو باع شاة على أنها حامل فسد البيع لأن الولد زيادة مرغوبة وانما  
 موهومة لا يدرى وجودها فلا يجوز اهـ ومثله في البرازية وأفتى بذلك القز تاشي \* (سئل) \* فإرى  
 الهداية رحمه الله تعالى عن اشترى جارية على أنها بكر فظهرت ثيباً فأجاب يستحق البائع فان حلف  
 برئ وان نكل ردت عليه \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر مقدار معلوماً من القطن بثن  
 معلوم من الدراهم فقبضه المشتري ومات مفلساً قبل نقد الثمن والظن موجود عنده فهل يكون  
 البائع اسوة للغرماء \* (الجواب) \* نعم كما في آخر بيع التنوير وغيره \* (سئل) \* فيما  
 إذا كان لزيد كرم معلوم وأرضه محدودة فباعه من عرو بن معلوم وفي داخل حدود الكرم ثلاثة  
 أشجار غير شجر الكرم موضوعة فيها للقرار بزعم البائع أنهما لم تدخل في بيع الكرم لعدم ذكرهما  
 فهل تدخل الأشجار في بيع الكرم وان لم تذكر \* (الجواب) \* نعم قال في التنوير ويدخل  
 الشجر في بيع الأرض بلا ذكر \* (سئل) \* في رجل باع آخر ثمرة خيار برزأ فلهادون الاكثر  
 فهل يكون البيع غير جائز \* (الجواب) \* نعم يكون غير صحيح على ظاهر المذهب ونقلها في المنح  
 \* (سئل) \* فيمن باع جلد جاموس وهو حي فهل لا يصح بيعه \* (الجواب) \* نعم بيع جلد  
 الحيوان وهو حي فاسد كما في البحر والعلاقي من البيع الفاسد \* (سئل) \* فيما إذا كان لجماعة  
 زيت مشترك بينهم بدون الخلط والاختلاط فباع بعضهم حصته وحصته شركائه من أجنبي بدون اذنهم  
 ولا اجازتهم ولا وجه شرعي فهل يكون البيع صحيحاً في حصته دون حصته شركائه \* (الجواب) \*  
 حيث كان مشتركاً بينهم وملاكه بطريق الاشتراك لا الخلط والاختلاط يكون البيع لأجنبي  
 في حصته البائع صحيحاً ودون حصته شركائه والله سبحانه أعلم لاق المشترك في الابتداء كخطة اشتراها  
 كانت كل حصته مشتركة بينهما بخلاف الخلط والاختلاط فان كل حصته مملوكة لا تخرف اذا باع نصيبه  
 لأجنبي لا يقدر على تسليمه الا مخلوطاً بنصيب الشريك فيوقف على اذنه بجر من كتاب الشركة  
 ملخصاً \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عرو خبطة معلومة بثن معلوم واكأها الكيال  
 فهل تكون أجرة الكيل على البائع \* (الجواب) \* نعم لانه من تمام التسليم والله أعلم وأجرة  
 كيل وعدو وزن وزرع على بائع وأجرة وزن ثمن ونقده على مشترين من كتاب البيوع \* (سئل) \*  
 في دلال سعي بين البائع والمشتري وباع المالك المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع فهل تكون  
 على البائع \* (الجواب) \* نعم وفي فوائد صاحب المحيط الدلال اذا باع العين بنفسه ثم أراد أن يأخذ  
 من المشتري الدلالة ليس له ذلك لانه هو العاقد حقيقة وتجب على البائع الدلالة لانه فعل بأمر البائع  
 هكذا أجاب ثم قال ولو سعى الدلال بينهما وباع المالك بنفسه بضاف الى العرف ان كانت الدلالة على  
 البائع فعليه وان كانت على المشتري فعليه وان كانت عليهما فعليهما عمداً من أحكام الدلال وما يتعلق  
 به ومثله في الفصولين وشرح التنوير للعلاقي من البيع \* (سئل) \* في دلال سعي بين البائع  
 والمشتري وباع البائع المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع ثم ان المشتري رد المبيع على البائع  
 قام البائع بطالب الدلال بالدلالة التي دفعها فهل ليس لذلك \* (الجواب) \* نعم ذكر في الصغرى  
 دلال باع ثوباً وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بغير قضاء أو غيره لا تسترد الدلالة وان انفسخ البيع

مطلب بيع عشرين من  
 هذا القطيع غير معينة  
 ليس بصحيح

مطلب باع فرساً على أنها  
 حامل فسد البيع

مطلب اشترى جارية على  
 أنها بكر فظهرت ثيباً

مطلب مات المشتري مفلساً  
 والمبيع موجود عنده فالبايع  
 اسوة للغرماء

مطلب يدخل الشجر في بيع  
 الأرض بلا ذكر

مطلب بيع ثمرة ظهوراً فله  
 دون الاكثر غير صحيح

مطلب بيع جلد الحيوان  
 وهو حي فاسد

مطلب باع جميع المشترك  
 بغير الخلط والاختلاط من  
 أجنبي يصح البيع في حصته

مطلب أجرة الكيل على  
 البائع

مطلب في أجرة الدلال

مطلب ليس له مطالبة  
 الدلال بالدلالة اذا رد المشتري

المبيع على البائع

مطلب اذا انفسخ البيع  
 لانه ترد الدلالة

لأنه لم ينفذ وإن البيع لم يكن فلا يملك له عمداية من أحكام الدلال \* (سئل) \* في دلال  
 قال له زيد اعرض داري على البيع فزعم أنه عرضها وأن رجلا طلب شراءها بكذا فلم ير من زيد  
 وأعرض عن بيعها وأجر حاش من عمرو ثم باعها من بكر بلا حضور الدلال ويريد الدلال من زيد أجرة  
 فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم والمسئلة بتفصيلها في جامع التمولين من الأحكامات  
 آخر الكتاب أقول وفي نور العين سئل بعضهم عن قال له لال اعرض أرضي على البيع وبعها وذا أجرة  
 كذا فعرض ولم يتم البيع ثم أن دلالا أجرة باعها فالدلال الأول أجرة بقدر عمله وعنايته وهذا أقياس  
 والاستحسان لأجرة له إذا أجرة المثل يعرف بالتجارة والتجار لا يعرفون هذا الأمر أجرة وبه تأخذ  
 وفي الخيط وعليه الفتوى اه \* (سئل) \* فيمن اشترى قاسدا ثم باعه لغيره بائنه بيعا بائنا  
 صحيحا فإداه بغير الإكراه فهل نفذ البيع الفاسد وامتنع الفسخ \* (الجواب) \* نعم فإن باعه  
 أي باع المشتري المشتري قاسدا يباع صحيحا بائنا لغير بائنه وفاسد بغير الإكراه فنفذ البيع الفاسد  
 شرح التنوير ومثله في المتن \* (سئل) \* فيما إذا أقر زيد في صحته بأن المسكان الفلاني لعمر  
 ثم ادعى زيد أن الأقرار المزبور صدر منه لعمر وعلى سبيل التجربة والمراعاة وفسر شارح أقام  
 بينة شرعية عليها وعمرو ينكر ذلك فهل إذا أقامها على الوجه المذكور تقبل وبعمل بموجبها  
 \* (الجواب) \* نعم وإن اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان تلجئة والآخر ينكر التلجئة لا يقبل  
 قول مدعى التلجئة الايبنة ويستخلف الآخر وصورة التلجئة أن يقول الرجل لغيره اني أبيع داري  
 منك بكذا وليس ذلك يبيع في الحقيقة بل هو تلجئة وبشبهه على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط  
 فهذا البيع يكون باطلا بمنزلة بيع الهازل وعن محمد رجه الله تعالى في بيع التلجئة إذا قبض المشتري  
 العبد فاعتقه لا ينفذ اعتاقه ولا يشبه المشتري من المكره لانه في الحكم بمنزلة البيع بشرط  
 الخيار لهما خاتمة من البيع الفاسد ثم كالا يجوز البيع بالتلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة بأن يقول  
 لا أشراني أقرتك في العسلانية بمالي وتواضعا على فساد الاقرار لا يبيع اقراره حتى لا يملك المقتري لمن  
 البدائع وان ادعى أحدهما أن هذا الاقرار هزل وتلجئة وادعى الآخر أنه جد فاقول ما دعى الجدل  
 وعلى الآخر البينة من الثامن من يوع التنازع خاتمة \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد فرس لها  
 مهر فباع الفرس من رجل بثمن معلوم ولم يأت بالمهر لمحل البيع فهل لا يدخل المهر في البيع  
 \* (الجواب) \* حيث لم يذهب به مع الآم الى موضع البيع لا يدخل للعرف كما سرح بذلك  
 في البحر وفصيل النافذة وفلو الرمكة وبحس الانان والعجل البقرة والحمل للشاة ان ذهب به مع الآم  
 الى موضع البيع دخل فيه للعرف والافلا يجبر من فصل ما يدخل في البيع تبعا وفيه وفرق  
 في الظاهرية فقال ان العجل يدخل والجش لا يدخل لان البقرة لا ينفق بها الامع العجل ولا كذلك  
 الانان اه أقول قال الخليلي في حاشيته على البحر قوله ان ذهب به مع الآم الخ هذا صريح في أن  
 الآم لو كانت غائبة وولدوا وباعها سكا عنه لا يدخل لقد شرط المذكور وحى واقعة الفتوى  
 فتأمل اه \* (سئل) \* في رجل باع غنمة كرمه البارز من زيد فقال زيد انه باعها  
 فقال البائع بعها فان خسرت فعلى قباها ويرغم أنه خسر وأنها تلزم البائع فهل لا يلزمه  
 \* (الجواب) \* نعم قال المشتري انه يخسر فيه فقال البائع بعها فان خسرت فعلى قباها ويرغم أنه خسر  
 شيء بزازية من نوع الاقاله \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر قدرا معلوم الوزن من الحرير بثمن  
 معلوم شراء صحيحا ووزنه بنفسه بأوزانه بحضور البائع واذنه وأقر بقبض جميع المبيع لدى بينة شرعية  
 ومضت مدة ثم ادعى أنه نقص كذا دراهم فهل لا تسع دعواه بعد اقراره المزبور \* (الجواب) \* نعم  
 قال في النهر من خيار العيب القول في مقدار المقبوض من المبيع لا قبض لانه المنكر الى أن قال  
 وشمل كلامه ما لو قال المشتري بعد قبض المبيع مرزونا وجدته ناقصا الا اذا سبق منه اقرار

مطلب اذا لم يتم البيع لأجر  
الدلال

مطلب اذا اشترى فاسدا  
وباعه لغيره بائنه صح وامتنع  
الفسخ  
مطلب ادعى أن البيع كان  
تلجئة لا يقبل الايبنة

مطلب صورة التلجئة في البيع

مطلب كالا يجوز البيع  
بالتلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة

مطلب لا يدخل المهر مع  
الفرس في البيع اذا لم يذهب  
به معها الى محل البيع

مطلب اذا قال له البائع  
ان خسرت فعلى لا يلزمه شيء

مطلب اذا أقر بقبض  
جميع المبيع ثم ادعى النقصان  
لا تسع



يقبض مقداره معين كافي صلح الخلاصة اه ومثله في البحر بأبسط عبارة ومثله أفتى علامة فلسطين  
 الشيخ خير الدين \* (سئل) \* فيما اذا باعت خند ابتها دعدا البالغة أمتعة معلومة بثمن  
 معلوم من الدراهم مؤجل الى أجل معلوم وماتت دعده قبل أداء الدين عنها وعن ورثة وتركة  
 فهل يحل الدين بموته ويقتسم على الارث \* (الجواب) \* نعم في البرازية بموت البائع لا يحل  
 الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل \* (سئل) \* في الاخرس اذا باع بالاماء المعروف منه هل  
 يكون بيعه صحيحا معتبرا \* (الجواب) \* ايماء الاخرس فيما ذكره معتبر كما صرح حوايه  
 والمسئلة في شتى الفرائض من التوريث والالتقي والكنز والاشهاد من أحكام الاشارة \* (سئل) \*  
 فيما اذا كان لزيد رطوبة وبقول من روعة فباعها من عمرو بثمن معلوم على أن يتركها الى الادراك  
 فهل يكون البيع المزبور غير جائز \* (الجواب) \* نعم باع زرعها وهو بقل على أن يقطعه أو يرسل  
 دابته فيه جاز البيع وان باعه على أن يتركه حتى يدرك لا يجوز وكذا الرطوبة والبقول خاتمة من فصل  
 بيع الثمار والزروع \* (سئل) \* في امرأة باعت لابنها البالغ أرضا حاملة لغراس وسكتت  
 عن ذكر الثمن فهل يكون البيع المزبور فاسدا \* (الجواب) \* نعم ولو باع شيئا وقال بعثك بغير  
 ثمن أو قال بعثك على أن لا ثمن له كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كان فاسدا كما في  
 قاضيخان في البيع الباطل \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد مقدار من الورد اليابس موضوع  
 عند عمرو في مخزنه على سبيل الامانة فباعه من عمرو على أنه كذا اقتطار فوزنه عمرو فوجده  
 ناقصا عما قال له زيد والحال أن عمرا لم يقررت الشراء أنه قبض واستوفى جميع ما وقع عليه العقد  
 فهل يكون القول قول عمرو بيمينه \* (الجواب) \* حيث لم يقر أنه قبض جميع ما وقع عليه  
 العقد باق قدر المقبوض قال قوله لانه قابض اذا لم يعلم أنه انتقض من الهواء ولم يكن النقصان  
 بما يجري بين الوزنين كما صرح بذلك ابن نجيم في جبر من البيوع \* (سئل) \* فيما لو باع داره الملك  
 ووفقا فكيف الحكم \* (الجواب) \* هذه مسئلة يبيع ملك ضم الى وقف وهو صحيح بصفة الملك فقط  
 خلا لما أفتى به المولى أبو السعود من عدم الصحة فقد رده صاحب الجوز \* (سئل) \* في رجل  
 اشترى من آخر برزقطن معلوما على سعره الواقع في آخر السنة وقبضه وذلك عنده فهل يكون البيع  
 المزبور فاسدا وعلى المشتري رد مثله حيث لم يقطع المثل \* (الجواب) \* حيث كان الثمن شحولا  
 فالبيع المذكور فاسد وعلى المشتري رد مثله حيث لم يقطع المثل وكون جهالة الثمن تفسد البيع  
 صرح به في البحر في أوائل البيع وأفتى به الخير الرملي وكون حب القطن مثليا صرح به في انتارخانية  
 من الشركة وسأيت نقل ذلك في القصب ان شاء الله تعالى \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد  
 واخوته نصف معصرة وباقها لرجل فاستدان زيد من الرجل مبلغا من الدراهم الى أجل معلوم وقال له  
 ان لم أدفع لك دينك عند حلول الاجل يكن سدس المعصرة ملكا لك في مقابلة دينك ثم حل الاجل  
 ولم يدفع له نظير الدين ويزعم الرجل أن الحصاة المذكورة دخلت في ملكه بمجرده هذا الكلام فهل  
 لا تدخل ولا عبرة بزعمه وله أخذ مبلغه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في امرأة اشترت لنفسها  
 من زيد مقسما معلوما من دار بثمن معلوم ثم ماتت عن بنت وابن يزعم الابن أن المقسم المذكور له  
 لكون بعض الثمن من ماله أخذته أمته منه فهل يكون الشراء لها مائرا ناعنها ولا عبرة بزعمه  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لجماعة طريق ماء معلوم مع حقسه  
 من الماء الجاري الى دورهم فباعوا منه حصاة معلومة بجمعتها من الماء المعلوم من رجلين ببيعها شرعا  
 بثمن معلوم فهل يكون البيع صحيحا \* (الجواب) \* نعم ويصح بيع حق المرور والشرب  
 شعبا كما في الخائسة \* (سئل) \* في رجل وطئ جارية امرأة بلا وجه شرعي ونجاست منه  
 ولم تصدقه المرأة على ذلك وتريد بيعها لمن شاءت فهل لباذلك ولا تصكف على بيعها منه

مطلب يموت البائع لا يحل  
 الثمن المؤجل وبموت المشتري  
 يحل  
 مطلب بيع الاخرس بالاماء  
 المعروف صحيح

مطلب باع رطوبة وبقولا  
 على أن يتركها حتى تدرك  
 لا يجوز  
 مطلب البيع بلا ذكر الثمن  
 فاسد

مطلب القول للمشتري  
 في مقدار ما قبض اذا لم يقر  
 باستيفاء ما وقع عليه العقد

مطلب اشترى ملكا ووفقا  
 صحيح في الملك بجمسته  
 مطلب اشترى برزقطن على  
 السعر الواقع في آخر السنة  
 فهو فاسد

مطلب ان لم يدفع لك الدين  
 عند حلول الاجل يكن كذا  
 ملكا لك لا يصح

مطلب اذا اشترت لنفسها  
 فلا عبرة لزعم ابنها أن الشراء له  
 لكونها أخذت بعض الثمن  
 منه

مطلب يصح بيع حق مرور  
 والشرب تبعاً

(الجواب) نعم ولو أنه جارية أحد أبويه أو امرأته وقال فقلت حلياً إلى فلا تذهب  
 إلا أن يصدق فيه ما وإن ملكه يوم ما عتق عليه تنوير وشرحه العلاف (سئل) فيما  
 إذا كان زينة حستان في دارين فباع المبتين من عمرو ولم يعلم البائع ولا المشتري مقدارهما  
 وقت البيع فهل يكون البيع غير جائز (الجواب) حيث جعل المشتري ذلك فليبيع  
 غير جائز لأن جعل المشتري يتبع (سئل) فيما إذا اشترى زينة من عمرو بلا مدركة ثابتة  
 في أرضه معلوماً وجوده فيها شرهه حصاره لم المبيع وقاعه وباعه بعد ما دفع بعض ثمنه فهل ينزعه  
 دفع باقيه (الجواب) نعم والبيع المذكور صحيح لأن بيع ما أصله غائب إذا ثبت وعلم  
 وجوده صحيح كما في شرح النجاشي المذکور في شرح التور له سلافي من باب  
 البيع الفاسد (سئل) في رجل باع شعيراً من آخر بشعيرة متفاضلة في المدة وضمت  
 المدة والآن قام يطلب الثمن من المشتري ويكفله أخذ المبيع فهل ليس للبائع ذلك والبيع  
 المذكور فاسد (الجواب) نعم (سئل) في رجل باع في حقه من ابنه  
 البالغين عقارات في بعضها أمتعة وأغنام وخيل وبقر وحصى معلومة في خيل آخر معلوم ذلك كله  
 ببيعاً ناشراً سماً يفتي معلوم أبرأ ذمتها منه ومن الدعوى به ومن الدعوى بالغين أبرأه شرعاً  
 مقبولاً لدى حاكم شرعي وصكيب بذلك جهة شرعية فهل يعدل بمضاهيها بعد ثبوت شرعاً والبيع  
 المزبور صحيح نافذ (الجواب) نعم وسئل قارئ الهندية عن رجل اشترى من آخر جميع  
 ما يملكه من نفود وبضائع وغير ذلك فهل يصح ذلك فأجاب أن علم المشتري جميع ما يملكه البائع نسخ  
 البيع ولا يضر جهل البائع بمقداره وفي الخلاصة رجل قال لا تخر بعتك جميع مالي في هذه  
 القرية من الدقيق أو البر أو الثياب فيسأل من مائل أحداً أخذ الثانية الدار الثالثة البيت  
 الرابعة الصندوق الخامسة الجوالق وكل وجهه على وجهين أما أن يعلم المشتري بما في هذه المواضع  
 أولاً يعلم أن علمه جازو لا في القرية والدار لا يجوز في البواقي جائز (سئل) في امرأة  
 اشترت من آخر حصة شائعة من غراس مستحق للبقاء قائم في أرض وقف بالوجه الشرعي بتدوين  
 اذن الشركاء ولا تصديق منهم وتصرفت بثمر الحصة مدة ثم حكم حاكم فساد البيع لعدم اجازة  
 الشركاء وتصديقهم بعد ما استهلك ذلك فهل تضمن ما استهلكته من الثمرة (الجواب) نعم  
 لأن الزيادة المنفصلة المتولدة تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك كما في الخيرية من البيع الفاسد ومثله  
 في البحر والنفوس وغيرهما (سئل) في درج اذار المتصل بها افضال قرار هل يدخل  
 في البيع (الجواب) نعم قال في التنوير ويدخل البناء والمناج والمتمتع والسرير والدرج  
 في بيعها (سئل) فيما إذا كان زينة نصف أغنام معلومة موضوعة في ناحية معلومة من  
 نواحى دمشق في مكان معين فباع النصف المزبور من عمرو وهما بدمشق فبني معلوم مقبوض ولم يعلم  
 المبيع حتى مضت مدة وتحت ساجاً ونقلت إلى نواحى حمص وجاءه الآن طلب عمرو من زينة تسليم  
 المبيع له في المكان الأول الذى كانت فيه وقت العقد فهل له ذلك ويكون نصف التاج تابعاً للمبيع  
 (الجواب) نعم كما اقتضاء ما في الفصل الرابع من بيع الأخيرة حيث قال الأصل أن مطلق  
 العقد يقتضى تسليم المعقود عليه حيث كان المعقود عليه وقت العقد ولا يقتضى تسليمه في مكان  
 العقد هذا هو ظاهر مذهب أصحابنا حتى أنه لو اشترى حنطة وهو في مصر والحنطة في السودان يجب  
 تسليمها بالسودا ومن الناس من قال يجب تسليمها حيث عقد العقد (سئل) ومثاله في الهندية في الفصل  
 السادس نقل عن المحيط وسئل قارئ الهداية عن شخص اشترى من آخر داراً يملكها ويملكها أخرى  
 وبين البلدين مسافة يومين ولم يقبضها بل خلى البائع بين المشتري والمبيع التحلية الشرعية لتسليمه  
 فهل يصح ذلك وتكون التحلية كالتسليم أجاب أن ذلك يمكن الدار بحضرته ما وقال البائع سلمتها

مطلب ومضى جارية زوجته  
 وجعلت لها بيعها  
 مطلب جهل المشتري مقدار  
 الحصة المبيعة يمنع الجواز  
 مطلب بيع ما أصله غائب  
 ادانته وعلم وجوده جائز

مطلب بيع الشعر بالشعر  
 متفاضلة في فاسد

مطلب باع جميع ما يملكه صحيح  
 ان علمه المشتري ولا يضر  
 جهل البائع بمقداره

مطلب اشترت حصة شائعة  
 من غراس بلا اذن الشركاء  
 ثم فسخ البيع تضمن ما استهلك  
 من الثمرة

مطلب يدخل الدرج في بيع  
 الدار

مطلب يجب تسليم المبيع  
 في المكان الذى كان فيه وقت  
 العقد لا في مكان العقد

مطلب اشترى داراً في بلد  
 أخرى وخلي البائع بينه وبينها  
 لا يصير قابضاً ما لم تنقضي مدة  
 يتمكن من الذهاب إليها

وقال المشتري تسلمت لا يكون ذلك قبضاً ما لم تكن الدار قربة منهم ما حيث يقدر المشتري على الدخول  
فيها والاعلاق فحينئذ يكون قبضاً وفي مسائلنا لم تمض مدة يتمكن من الذهاب إليها والدخول  
فيها لم يكن قبضاً اهـ \* (سئل) \* فيما إذا أرسل زيد رجلاً لعمره أن يرسل له قدر من الحرير  
فأرسل له مع الرجل المذكور وباعه الرجل من آخر بدون إذن من زيد وعمرو ولا اجازة منهما  
ولا وجه شرعي وبدون سعره الواقع بغبن فاحش وتعد راساً رداً من مشتريه فهل يضمن البائع  
مثل ذلك عليه \* (الجواب) \* نعم قال في البحر من فضل الفضولي فلو سلمه فذلك قاطعاً لأن يضمن  
أي ما شاء فأيها الخائن ضامناً بريئاً الآخر \* (سئل) \* فيما إذا دفع زيد لعمره وخبر البيعة  
ثم طالبه بالثمن فقال بعتته من رجل لا أعرفه وسلمته ولم أقدر عليه فهل يضمن \* (الجواب) \* نعم  
قال وكيل البيع بعتته من رجل لا أعرفه وسلمته ولم أقدر عليه ضمن وهذا بخلاف مسألة القممة  
وهي دفع اليه القممة وقال ادفعها الي من يصلحها فدفعتها ولم يعلم الي من دفعها لم يضمن كن وضع الوديعة  
في بيته ونسيها وقد هلك لم يضمن مؤيد به وفيها أيضاً دفع الي دلال ثوباً بالبيعة فقال ضاع ولا أدري  
كيف ضاع لا يضمن ولو قال في أي حاووت وضعت يضمن برأية اهـ \* (سئل) \* فيما إذا باع  
زيد أثقة معلومة من عمره وهما بدمشق الشام بثمن معلوم القدر من القروش الفضة الغير المشار إليها  
وأطلق الثمن وماليته ورواجه مستويان ويريد البائع أن يأخذ من المشتري الثمن على حساب معاملة  
حلب الزائدة على معاملة دمشق فهل ليس له ذلك ويعتبر في ذلك بلد العقد \* (الجواب) \* نعم  
وان أطلق الثمن بعد تسمية قدره عن الوصف والاشارة ونقد البلد فان استوت ماليته النقود  
ورواجهما صح البيع ولزم دفع ما قدره من أي نوع كان فيدفع المشتري أي نوع شاء وان اختلفت  
رواجع استواء المالية أو اختلفا في الأروج في بلده لانه معلوم عرفاً وهو كالعلوم شرعاً وان  
استوى رواجع المالية لم يفسد البيع للجهالة ما لم يبين المشتري أحد النقود في المجلس ويرضى به  
البائع لا يرتفع المفسد قبل فقره فالمسئلة رابعة شرح الملتقي للعلاء \* (سئل) \*  
فيما إذا كان لزيد بقرة معلومة فباعها بحضرة زوجته من عمرو وتسلمها عمرو وبقيت عنده مدة  
وتبقت عنده نتاجاً قامت الآن زوجته زيد تهدي أن البقرة لها فهل لا تسع دعواها \* (الجواب) \*  
حيث كانت حاضرة حين البيع تعلم به لا تسع دعواها والمسئلة في شتى الفرائض من التوريث والملتقي  
والكز وغيرها وعبارة المنع باع عقاراً أو حيواناً أو ثوباً وابنه أو امرأته حاضراً يعلم به ثم ادعى الابن أنه  
ملكه لا تسع دعواه بخلاف الاجنبي ولو تجاراً الا اذا تصرّف فيه المشتري زرعاً وبناءً فلا تسع دعواه  
اهـ وقد أوضح المسئلة في الخبرية من الدعوى فراجعها \* (سئل) \* فيما إذا أقبض زيد  
عمراً دراهم له عليه وقضاهما عمرو من غريمه بكر فوجد الغريم بعضهما زوفاً فردّها على عمرو وبغير  
قضاء ويريد عمرو ردّها على زيد فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم كما في البحر من خيار العيب  
أقول وسمي في هذه المسئلة حمزياً في باب الخيارات \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد  
من عمرو مسكنه المعلوم شراءً شرعياً بكل حق له ولا مسكن المزبور شرب معلوم فهل يدخل الشرب  
\* (الجواب) \* حيث كان الشرب من حقوق المسكن يدخل بكل حق له قال في البحر ولا يدخل  
المزبور والمسئل والشرب لا يخوكل حق بخلاف الاجازة أي لا تدخل الثلاثة في بيع الارض  
أو المسكن الا بذكركل حق ونحوه \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمرو قطعة أرض  
معلومة للاستطراق من ذلك لداره وفيها بناء متصل بها اتصال قرار شراءً شرعياً بثمن معلوم فهل  
يدخل البناء في البيع تبعاً \* (الجواب) \* نعم ويدخل البناء والشجر في بيع الارض بلا ذكر  
لكونه متصلاً بالقرار فيدخل تبعاً الخ بحر \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد دار معلومة جارية  
في ملكه فساومه عمرو على أن يبيعها منه فأجابه وتراضى باعاً على ثمن معلوم دفعه عمرو في المجلس

مطلب اذا سلم الفضولي  
المبيع فهل ولائها لك فنهين  
أيهما شاء

مطلب اذا قال الوكيل  
بالبيع بعتته من رجل لا أعرفه  
وسلمته ولم أقدر عليه يضمن

مطلب اذا باع وهما في دمشق  
ليس له أخذ الثمن على حساب  
معاملة حلب

مطلب باع بقرة بحضرة زوجته  
لا تسع دعواها أم الهما

مطلب تسع دعوى الاجنبي  
الا اذا تصرّف المشتري  
زرعاً وبناءً

مطلب اذا ردت عليه الدراهم  
بغير قضاء له ردّها على الاقول

مطلب لا يدخل الشرب في  
بيع المسكن أو الارض الا  
بخوكل حق له

مطلب يدخل البناء في بيع  
الارض تبعاً

مطلب يكفي في البيع بالتعاطي  
الاعطاء أي أحد الجانبين

يد البائع ثم ذهب عرو قبل أن يتم الدار المزبورة فيل يكون البيع صحيحا ويكتفى الاعطاء من أحد الجانبين \* (الجواب) \* نعم وهل قبض البدلين شرط فيه أو أحدهما كاف خلاف أفقئ الخلاف بالآول وفي البرازية وهو المختار وفي العمادية قال صاحب المحيط وغيره المختار عندي واكتفى الكرماني بتسليم المبيع مع بيان الثمن أما إذا دفع الثمن وحده ولم يقبض المبيع لا يجوز إلا إذا كان بيع مقايضة والصحيح أن قبض أحدهما كاف لنص محمد على أنه يثبت قبض أحد البدلين وهذا ينظم الثمن والمبيع وقوله في الجامع أن تسليم المبيع يكتفى لا يثنى الآخر الخ نهر تحت قوله ويلزم أيضا تعاط ومثله في البحر والنهر والمخ وشرح الملتقى \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد تابع أرسله إلى تاجر عنده بضاعة ليأخذها بها بعد أن يقوم بها ففعل التابع ذلك وحملها زيد ثم غاب زيد والآن قام التاجر يطالب التابع الرسول المزبور بالثمن بدون وجه شرعي فيل ليس له ذلك \* (الجواب) \* ليس له مطالبة الرسول والمثله في الخيرية من البيع أقول ويأتي قريباً تمام الكلام عليها \* (سئل) \* في رجل باع من آخر أمتعة معلومة فمن معلوم من الدراهم دون مثلهما باعاً ناشراً عما ثم ان المشتري عهد إلى البائع بعد البيع المطلق أنه ان أوفى مثل ثمنها بركة المبيع المزبور أدى بئنة شرعية فهل حيث كُن البيع بئنة المثل يكون البيع بائناً لارضا \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في معقل اللسان إذا باع بأشارته المعهودة ومات على عقلته فهل يكون البيع جائزاً \* (الجواب) \* نعم وظاهر كلامهم في هذا الموضع أنه إذا أقرب بالاشارة أو أطلق بها أو باع أو اشتري يجعل ذلك موقوفاً فإن مات على عقلته جاز ذلك كنه مستنداً والافلا وعلى هذا الترتيب بالاشارة لا يحل له وطء الزوجة لعدم نفاذه لكنه اذا مات بحاله حكمنا بنفاذه فيسوغ لها أخذ المهر من تركته ولم أر من صرح بذلك من مشايخنا لكن ظاهراً كلامهم يفيد مخ من شتى القرائن وتمام التحقيق فيها والمثله في المتون والاشباه وغيرها \* (سئل) \* في بيع المأجور إذا أجاز المستأجر ووصل إليه ما بقي له من الاجرة فهل ينفذ البيع وينزع المأجور من يده \* (الجواب) \* نعم في ٣٢ من جامع الفصولين البيع بلا إذن المستأجر ينفذ في حق البائع والمشتري لا في حق المستأجر فلو سقط حق المستأجر عمل ذلك البيع ولا حاجة إلى التجديد وهو الصحيح ولو أجاز المستأجر نفذ في حق الكل ولا ينزع من يده حتى يصل إليه ماله اذ رضاه بالبيع يعتبر لفسخ الاجارة لا للانزعاع من يده وعن بعضنا أنه لو باع وسلم وأجاز المستأجر بطل حق حبه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يطل حق حبه اهـ اشترى داراً في اجارة انسان فقال له أخو المشتري ان أخى اشترى الدار التي في اجارتك فقال مباركاً فهذا اجازة من يوع القنية في البيع الموقوف \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد قطعة أرض جارية في ملكه فباعها من عمر وبقطعة أرض مثلهما بيع مقايضة بيعاً ناشراً عما سماه لادى بئنة شرعية فهل صح البيع المزبور \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في مسكن مشترك بين أخوين مناصفة باعاً من رجل بئنة معلوم واستثنى امره المعلوم وأنه غير داخل في البيع المزبور فهل يكون البيع والاستثناء صحيحين \* (الجواب) \* نعم والمثله في الخيرية ولو قال أبيعك هذه الدار لا طر يقام منها من هذا الموضع إلى باب الدار ووصف الطول والعرض جاز البيع شرط الطريق لنفسه أو لغيره لأن الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنا فيكون جميع الثمن يشابه غير المستثنى فلا يفسد البيع بجر من البيع تحت قوله ولو استثنى منها ارطالاً معلومة صح \* (سئل) \* فيما اذا تعارضت بئنة الصحة والمرض في البيع فهل تكون بئنة الصحة مقدمة \* (الجواب) \* نعم والمثله في الخيرية من الدعوى منفصلة \* (سئل) \* في رجل باع دابة بمحض ورصاحبها وخوساكت فكيف الحكم \* (الجواب) \* سكونه لا يكون رضى كما حترج به في الاشباه \* (سئل) \* في رجل له جارية ولدت منه يريد بيعها

قوله ومثله في البحر والنهر  
الناهر أن قوله والنهر سبق فلم  
لانه قد عزا المثله الى النهر  
كما ترى اهـ أحمد  
مطلب لا يطالب الرسول  
بالبئنة

مطلب حيث كان البيع  
يتم المثل لا يصير البيع  
بيع وفاء بنزلة الرحمن  
مطلب اذا باع معقل اللسان  
بأشارته المعهودة ومات على  
عقلته يجوز

مطلب اذا أجاز المستأجر  
البيع نفذ

مطلب اذا أخبر المستأجر  
بالشراء فقال مباركاً فهو اجازة  
مطلب ببيع المقايضة  
في الاراضى  
مطلب باع مسكناً واستثنى  
تمره بصح

مطلب بئنة الصحة مقدمة  
على بئنة المرض  
مطلب سكون المالك عند  
بيع الفضولى لا يكون رضا

مطلب لا يجوز بيع أم الوالد

مطلب لا يطاق الرسول  
بالتن لانه معبر وسفير

مطلب القول للرسول انه  
كان رسولا والبيئة على البائع

مطلب ضمان الخسران باطلا

مطلب. بايع فلانا على أن  
ما خسرته فعلى لا يصح  
مطلب القول لمدعى الصحة  
والبيئة على مدعى الفساد

مطلب التولية بين التن  
والبائع قبض

فهو ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم ولدت أمة من السيد لم تمت وأفاد بقوله لم تمت أنه لا يجوز له بيعها ولا هبتها ولا إخراجها عن الملك بجر من الاستيلاء \* (سئل) \* فيما إذا كان لرجل ابن تيم في أموره ومصره ونعاطي مصالحه مدة فأخذ الابن من التجار عرضا بمن معلوم على سبيل الرسالة عن أبيه قام إلا أن أرباب العروض يطلبون الرسول بذلك فالتن أنا بعنا هاتمك ونعنا عليك وقال الرسول كنت رسول والذى ولا نحن لكم على فهل يكون القول قول الرسول بيمينه في ذلك ولا يطلب الرسول \* (الجواب) \* نعم حيث الحال ما ذكر في الدر من أوائل البيع الرسول معبر وسفير فكلامه كلام المرسل أقول وكذا أفتي في الخيرية وعز ذلك إلى الخلاصة وغيره هاتم قال وعبارة الثانية في آخر كتاب البيوع امرأه اشتريت من رجل ثم اختلفا فقالت المرأه كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على \* (الجواب) \* نعم وقال البائع لا بل بعته منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأه والبيئة للبائع ومثله في كثير من كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال الخ وأقول أيضا سند \* في الباب الآتي الفرق بين الوكيل والرسول بأن الوكيل لا يتوقف على إضافة العقد إلى الموكل والرسول لا يستغنى عن إضافته إلى المرسل ومن المعلوم أن الشراء متى وجد نقاذ الم يتوقف فإذا لم يصف الرسول عقد الشراء إلى المرسل لم يقع الشراء للمرسل بل يقع للرسول في مستثنى ذلك كان المشتري أضاف العقد إلى نفسه وقع الشراء له ولم يمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولا عن فلان وإلى هذا يشير قول الخانية كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة فوله وكان البيع على وجه الرسالة معناه أن العقد وقع مضافا إلى المرسل وحيث قد وجه كون القول للمشتري أنه منه كراهة إضافة العقد إلى نفسه والبائع يدعي عليه ذلك والقول قول المنكر بيمينه ثم رأيت في البحر في كتاب الوكالة عند قوله والمحقق فيما يضيفه الوكيل إلى نفسه الخ مانعه ولو ادعى أنه رسول وقال البائع انه وكيل وطالبه بالتن فالقول للمشتري والبيئة على البائع اليه أشير في بيع الخانية بشرطه الاضافة إلى مرسله اه أى شرط كون القول للمشتري اضافة عقد الشراء إلى مرسله ولو أضافه إلى نفسه لم يمه الثمن وهذا عين ما فهمته والله الحمد \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد مقدارا معلوما من البصل من عمرو ثم خسر فيه ويريد الرجوع على عمرو البائع بما خسر زاعما أنه ضمن له ذلك فهل يكون ضمان الخسران باطلا \* (الجواب) \* نعم لانه أما ضمن لما يخسر كما قال بعضهم نظرا إلى قوله على لانها للوجوب فلا يجوز كما لو قال رجل بايع في السوق ما خسرته فعلى الخ زيلجى من الكفالة وفي شرح التنوير للعلائي لانه أما ضمان الخسران أو توقيل بمجهول وذلك باطل اه وهذا ملخص ما في الزيلجى وغيره ومثله بايع في السوق صرح به في الخانية بقوله رجل قال لا تخربايع فلانا على أن ما أصابك من خسران فهو على لا تصح الكفالة \* (سئل) \* فيما إذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وفساده فهل القول لمدعى الصحة بيمينه \* (الجواب) \* نعم إذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والآخر يدعى الفساد بشرط فاسد كان القول قول مدعى الصحة والبيئة بينة الفساد باتفاق الروايات وإن كان يدعى الفساد في صلب العقد بأن ادعى أنه اشترى بألف درهم ورطل من خمر والآخر يدعى البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا والبيئة بينة الآخر كما في الوجه الأول وفي رواية القول قول من يدعى الفساد خاتبة من أحكام البيع القاسم والمستهلك في الاشبهاء من الدعوى \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمرو دارا بمن مغلوم من الدراهم وخلى المشتري بين التن وبين البائع على وجه يتمم من قبضه من غير جائل وقال له خليت بينك وبينه وصدد ذلك لدي بينة شرعية وطاكم شرعى فهل يكون البائع قابضا للتن \* (الجواب) \* نعم قال في التحرير وتسلم البيع والتن أن يخلى

بينه وبينه على وجه يمكن من قبضه من غير جابل بشرط في الاجناس مع ذلك أن يقول سلمت بينك وبين البيع فاقبضه نهر من البيع قبيل باب خيار الشرط ومثله في البحر بأبسط مما هنا وكذلك في النخ \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد مقعدا راعيا من الزبيب بتسليم ما يبيع الناس به ولم يعلم سعر الناس في المجلس ونصرف زيد بالزبيب واستهلكه فهل يكون البيع المزبور فاسدا وعليه رد ذلك حيث المثل موجود \* (الجواب) \* نعم والبيع بمنزل ما يبيع الناس أو بمنزل ما أخذ به فلان فان علم في المجلس جمع والابطال شرح التنوير للعلاقة من فصل بيع الفضولي \* (سئل) \* فيما إذا كان لامرأة أمعة وغرامات قبضت ذلك في حتم امن ابنتها التيعة بثمن معلوم من الدراهم أبرأت ذمة ابنتها منه ابراء شرعا مقبولا من عهدها الوصي الشرعي عليها المباشرة عقد النكاح المزبور لها لدى ينة شرعية ثم ماتت المرأة عنها وعن عم عصبة زعم أن البيع كان في المرض والوصي يدعي أنه في الصحة فهل إذا أقام ينة تقدم ينة الصحة \* (الجواب) \* نعم رجل كمن صالحا فسد وجر القاضي عليه وقد كان انسان اشترى منه شيئا فقام المشتري كتمت اشترته قبل الحجر عليك وقال لا يلي بعد الحجر على فالقول قول المحجور وعليه لان البيع حادث فيضاق الى أقرب الاحوال وان أقام اليانة فالينة ينة المشتري لمعين أحدهما انه ينة الصحة ويانة مثبت الصحة أولى والثاني أنه ثبت التاريخ قال وكذلك أطلق عليه الحجر ثم قال اشترته متى في حالة الحجر وقال المشتري اشترته منك بعد الاطلاق فالقول قول المشتري وذلك لما قلنا انه يدعي أمر احادنا فيضاق الى أقرب الاوقات أنقروى من ترجيح اليانة عن مختصر شرح أدب القضاء في آخرباب الحجر واذا تعارضت ينة الصحة والمرض فالينة الصادرة من الزوجة انه كان في صحته مبرجة لانها المدعية والزوجة تكترون والينة للمدعي لانه منكر صرح به غير واحد من علمائنا خيريه من الدعوى ضمن سؤال وفيها من الوقت واذا تعارضت البيتان ينة كونه في الصحة ويانة كونه في المرض قدمت ينة الصحة صرح به غير واحد من علمائنا الخ وصي باع شيئا فادعى الزوجة على المشتري أن الوصي باعه منك بعد العزل فلم يصح البيع وأقام المشتري ينة أنه كان وصيا وقت الشراء فينته للمشتري أولى لما فيها من اثبات نقاذ الشراء وسبق التاريخ حاوي الراهدى من فصل البيتين المتضادين \* (سئل) \* في رجل اشترى رقيقة وعقد نكاحه عليها ووطئها ولم يتحمل منه ولم تلد ولا صدر مانع شرعي من بيعها فهل له بيعها \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان له سند بستان يتنجان في حجرها اشترى لهما ما لا بد لهما منه كالتفكة والكسوة فهل يكون ذلك جائزا منها \* (الجواب) \* حيث كانتا في حجرهما ما يكون شراؤا وذلك جائزا منها واقعا بموقعه الشرعي \* (سئل) \* فيما إذا كان لقاصرة بنية حصصة معلومة في دار معينة ولها مال وحصصة في أوقاف أدلية تحت يد أخيها الوصي الشرعي عليها الناظر على الاوقاف المزبورة والحصصة تنفقها وكسوتها ويريد أخوها بيع حصتها في الدار المزبورة بدون مسوغ ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمر وبضائع معلومة بثمن معلوم من الدراهم معاملة البلدة التي وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد المبيع ولم ينقد الدراهم حتى تغيرت ونقص قيمتها الا أنها راجحة في التجارات فهل على المشتري رد مثلها للبائع \* (الجواب) \* حيث نقصت قيمتها قبل نقد الثمن وهي راجحة في التجارات فعلى زيد المشتري رد مثلها للعمرو البائع قال في الجوهرة قديا بالكساد لانها اذا غلت أو رخصت كان عليه رد مثلها بالاتفاق كذا في النهاية ونقل العلامة قاضيان في فعل قبض الثمن ولو اشترى شيئا بدراهم بنقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروح في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بالقلمون الراجحة فكسدت قبل القبض وقد مر وان كانت الدراهم بعد ذلك تغيرت روج في التجارات الا أنه انتقص قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له الاداء

مطلب تباعا على سعر الناس ولم يعلم السعر في المجلس فسد

مطلب القول للحجور رآه باع بعد الحجر والينة للمشتري أنه قبله

مطلب ينة الصحة أولى من ينة الفساد مطلب تقدم ينة أن البيع في الصحة على أنه في المرض

مطلب اليانة للمشتري أن الوصي باعه قبل العزل

مطلب له بيع جاريتها التي عقد نكاحه عليها ووطئها ولم يتحمل منه

مطلب يصح شراء الام لا يتام في حجرها ما لا بد لهما منه

مطلب ليس للوصي بيع حصصة القاصرة في دار اذا كان لهما مال يكفيها

مطلب فيما لو نقصت قيمة الدراهم أو غلت قبل نقد الثمن

مطلب في الجوهرة قديا بالكساد لانها اذا غلت أو رخصت كان عليه رد مثلها بالاتفاق

مطلب في فعل قبض الثمن ولو اشترى شيئا بدراهم بنقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروح في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بالقلمون الراجحة فكسدت قبل القبض وقد مر وان كانت الدراهم بعد ذلك تغيرت روج في التجارات الا أنه انتقص قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له الاداء

مطلب في الجوهرة قديا بالكساد لانها اذا غلت أو رخصت كان عليه رد مثلها بالاتفاق كذا في النهاية ونقل العلامة قاضيان في فعل قبض الثمن ولو اشترى شيئا بدراهم بنقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروح في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بالقلمون الراجحة فكسدت قبل القبض وقد مر وان كانت الدراهم بعد ذلك تغيرت روج في التجارات الا أنه انتقص قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له الاداء

وعن أبي يوسف أنه إن فسح في نقصان القيمة أيضا وإن انتفعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قبة تلك الدرهم قبل الانقطاع عند محمد وعليه القبول اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية \* (سئل) \*  
 فيما إذا كان زيد حصة شائعة معلومة من بناء دار قائم بالوجه الشرعي في وقف أرض محتكرة  
 وباقه في ملك جماعة معلومين ويريد زيد بيع حصته من أجنبي فهل يصح بيعها إذا أجاز الشريك  
 أم حكم به حاكم يرى صحته من غير الشريك \* (الجواب) \* نعم أقول تقدم الكلام مستوفى  
 على هذه المسئلة ونظائرها \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمرو بيتا معلوما ثم اشترى  
 مسلما بمن معلوم مقبوض ثم ظهر أن البيع مرتين عند بكر مسلم له فهل يكون البيع موقفا على  
 لجازة المرتبة من المشتري بالخيار إن شاء صير إلى ذلك الرهن أو رفع الأمر للقاضي ليفسخ البيع  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا أودع زيد عند عمرو مقدارا معلوما من التبن  
 وتسله عمرو منه ثم باعه عمرو من بكر وسلمه له بدون إذن من زيد ولا إجازة ولا وجه شرعي وتصرّف به  
 بكر ولا أن يريد زيد أن يضمن بكر أقيمته بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم  
 قال في البحر في باب بيع الفضولي فلو سلمه فيها فللمالك أن يضمن أقيمته ما شاء فأتيمم الاختار ضمانه يرى  
 ألا تخر لأن في التضمن تملك كمنه فإذا ملك من أحدهما لا يمكن تملكه من الآخر فإذا اختار تضمن  
 المشتري بطل البيع لأن أخذ القيمة كأخذ العين ويرجع المشتري على البائع بالتبن لا بما ضمن  
 وإن اختار تضمن البائع ينظر أن كان قبض البائع مضمونا عليه بنقذه به بالثمن لأن سبب ملكه  
 تقدم عقده وإن كان قبضه أمانة فبما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع فلا ينفذ به بالثمن لتأخر  
 سبب ملكه عن القدر وقد ذكر محمد في ظاهر الرواية أنه يجوز البيع بتضمن البائع ووجهه أنه سلم أولا  
 ثم صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كالمغصوب كذا في البرازية اهـ

### \* (باب الخيارات) \*

\* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من العلك في ظروف عدة ورأى ما في ظرف  
 واحد منها فقط فوجد مبيد ما فتح الباقي منها فوجد ما فيه رديئا معبوا ويريد فسخ البيع في الباقي  
 فهل له ذلك والقول له بيمينه أن هذا هو المبيع الذي قبضه بعينه \* (الجواب) \* نعم له ردّه بخيار  
 العيب كما في البحر وغيره والقول للقباض مطلقا بيمينه قدرا أو وصفة أو تعيينا كما في شرح التنوير عن الفتح  
 \* (سئل) \* فيما إذا أطلع مشتري دابة على عيب فيها ولم يجد مالكها البائع فأطعمها وأمسكها  
 ولم يتصرّف فيها بما يدل على الرضا فهل ردّها عليه إذا حضر ويرجع بنقصان العيب إذا خلكت  
 \* (الجواب) \* نعم أطلع على عيب في الغلام أو الدابة فلم يجد المالك فأطعمه وأمسكه ولم يتصرّف  
 فيه بما يدل على الرضا ردّه لو حضر ويرجع بالنقصان إن ذلك وفي الحاوي القدسي أنه إذا أمسكه  
 بعد الاطلاع على العيب مع القدرة على الرد كان رضا وهو غريب والمعدة أنه على التراخي يجوز  
 من خيار العيب رجل اشترى بعيرا وقبضه ثم وجد به عيبا فذهب إلى البائع أبرده فعطب في الطريق  
 فإنه يملك على المشتري ثم المشتري أن أثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البائع كذا في صور  
 المسائل عن فصل العيوب من بيع الغنائية \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر جلا فاطلع على  
 عيب قديم به بعد غيبة بانه فهل يضعه القاضي عند عدل إذا برهن المشتري \* (الجواب) \* نعم  
 ظهر عيب بمشري البائع الغائب وأثبت عند القاضي فوضعه عند عدل فإذا جلت ذلك على  
 المشتري إلا إذا قضى القاضي بالرد على بانه لأن القضاء على الغائب بلا خيم ينفذ على الاظهر علاني  
 عن الدرر أقول ومثله في البرازية وفي القضاء على الغائب كلام يأتي إن شاء الله تعالى في القضاء  
 وذكرت فيما علقته على الدر المختار قال الزملي في حاشية الجحر وقد سنلت عن نفقة الدابة وهي  
 عند العدل على من تكون فأجبت أخذا بما في الذخيرة في آخر النفقات أنه لا يرضى القاضي بها

مطلب . يبيع الحصة  
 الشائعة من البناء بأجازة  
 الشريك أو يحكم حاكم يراه

مطلب يبيع الرهن موقوف  
 والمشتري بالخيار

مطلب باع الفضولي وهلك  
 المبيع فللمالك أن يضمنه  
 أو يضمن المشتري

مطلب له الرد بخيار العيب  
 والقول له بأنه هو المبيع

مطلب فيما إذا أطلع على  
 عيب وكان البائع غائبا بالرد  
 إذا حضر

مطلب ذهب بالجمل لردّه على  
 البائع فعطب في الطريق يرجع  
 على البائع بنقصان العيب  
 بمطلب أثبت العيب عند  
 القاضي فوضعه عند عدل  
 حتى يحضر البائع الخ  
 مطلب في نفقة الدابة حين  
 وضعها عند عدل



على أحد ثقة لأن الدابة ليست من أهل الاستحقاق والمشتري هو المالك والمالك يفتي عليه ديانة بان  
 يتفق عليها ولا يجبره القاضي اهـ \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر ثورا فوجده نطورا حيا  
 على الناس لينطعهم ولا ينقاد للحرث ولا لغيره وقد كان كذلك عند بائعه ويريد المشتري رده على البائع  
 بعد ثبوت ما ذكر فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي مختصر الاصل النقص عيب وهو بالتبون  
 وانماء المجبة الطعن وفي جواهر الفتاوى بالفظ الرمح وفيه أيضا النطع عيب من لوازم القضاة والحكام  
 من القسم الثالث رجل اشترى بقرة على أنها لاترح ولا تنطع فولدت فاذا هي تنطع وزرع فأراد  
 ردها ليس له ذلك لانها ولدت لم يكن له ردها بل يرجع عليه بنقصان العيب جواهر الفتاوى  
 أقول قوله لم يكن له ردها أي لان الولادة عيب حادث لكن في البرازية أن الولادة في البهائم ليست  
 بعيب إلا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى اهـ ونعامة فيما علقناه على الدر المختار \* (سئل) \*  
 في رجل اشترى من آخر فرسا بمن معلوم فوجدها عرجا فادعى كان عند البائع ويريد ردها عليه بسبب  
 ذلك ولم يوجد ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب فهل اذا أثبت قدم العيب عند البائع له ردها عليه  
 \* (الجواب) \* نعم ولو اشترى حمارا فوجده أعرج فعالجه فعلم أنه قديم لم يملك الرده لانه لما اشتغل  
 بالمعالجة فقد رضى بالعيب جواهر الفتاوى وقيل رجل اشترى دابة وبها قليل عرج فقال البائع  
 هذا عارض يزول يومين فدفعت له دراهم ليعتدها فافعل ولم تبرا وظهور أن العيب قديم فأراد ردها  
 ليس له ذلك لانه لما عالجها بعد علمه بالعيب سقط حق الرد \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيدا من عمرو  
 بوابيع وجرمات في وعاءين وقبضها ولم يرهما ثم باع بعضهما ويريد الا أن ردها بختيار الرؤية فهل ليس له  
 ذلك \* (الجواب) \* نعم ليس له ردها بختيار الرؤية لانه يوجب تفريق الصفقة وهو بعد التمام  
 جائز لاقبله كما صرحوا بذلك \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر بقرة معاومة فبين معلوم  
 على أنها تحلب كذا رطلا من الحليب فوجدها تحلب أقل من ذلك فهل يكون البيع المزبور فاسدا  
 \* (الجواب) \* نعم ولو باع حيوانا على أنها تحلب كل يوم كذا وان لم يسبق مراده فسد البيع  
 لان الناس يريدون الغلة فيما يستقبل خاتمة \* (سئل) \* في قروي اشترى من آخر بقرة  
 فوجدها لا تحلب ومثلها يشتري للعلب فهل له الرد \* (الجواب) \* نعم ولو اشترى بقرة للعلب  
 فوجدها لا تحلب فله أن يردها لا لو اشترى اللحم كافي الذخيرة كذا في التبيين والمزيد وفتاوى  
 الكركي والولولجية وهذا فيما اذا لم تحلب أما اذا حلبت وخرج شيء قليل من اللبن متقوم فليس له الرد  
 لوجود الزيادة المنفصلة من الأصل الا الرجوع بالنقصان لما مر الخ لو ازم القضاة وفي الفتاوى اشترى  
 بقرة فوجدها لا تحلب ان كان مثلها يشتري للعلب فله الرد لان المعروف كالشرط وان كان يشتري  
 للحم لا ترد ذخيرة \* (سئل) \* فيما اذا باع زيد دابته من عمرو فبين معلوم على أنه ان نقد ثوبا  
 الى عشرين يوما يكون بينهما البيع والا فلا ولم يقده الثمن فهل يكون البيع المزبور غير صحيح  
 \* (الجواب) \* نعم فان اشترى على أنه ان لم يقده ثمنه الى ثلاثة أيام فلا بيع صح والى أربعة فلا  
 فان نقد في الثلاثة جاز تنوير من خيار الشرط ثم هذه المسئلة على وجوه اما أن لا يبين الوقت أو يبين  
 وقتا محجها ولا بأن يقول على أنه ان لم يقده أياما أو يبين وقتا معلوما أو أكثر من ثلاثة أيام فهو في هذه  
 الصور كلها فاسد إلا أن يتقدم في الثلاث لما قلنا وان يبين وقتا وهو ثلاثة أيام أو دونه فإنه يجوز  
 \* (سئل) \* في رجل اشترى من زيد جلابين معلوم على أنه ان لم يقده ثمنه الى ثلاثة أيام فلا بيع ولم يقده  
 في الثلاثة فهل يفسد البيع \* (الجواب) \* نعم على الصحيح كما في التمر عن الخاتمة ولو باع  
 على أنه ان لم يقده الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما صح واعلم أن ظاهر قوله فلا بيع يفيد أنه ان لم يقده  
 في الثلاثة ينفسخ قال في الخاتمة والصحيح أنه يفسد ولا ينفسخ حتى لو أعيقه بعد الثلاثة فنقضه  
 ان كان في يده نهر من خيار الشرط \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو كرا معلوما فبين

مطلب وجد الثور نطورا  
فهو عيب

مطلب اذا ولدت الدابة  
عند المشتري ثم وجد بها عيبا  
لم يكن له ردها

مطلب وجد الحمار أعرج  
فعالجه فعلم أنه قديم لم يملك الرد

مطلب باع بعضهما ثم أراد رد  
الباقى بختيار الرؤية لم يكن له  
ذلك

مطلب اشترى بقرة على أنها  
تحلب كذا فهو فاسد

مطلب اشترى بقرة للعلب  
فوجدها لا تحلب له ردها

مطلب المعروف كالشرط  
مطلب باع على أنه ان لم يقده  
الثمن الى عشرين يوما فلا بيع  
فسد البيع

مطلب باع على أنه ان لم يقده  
ثمنه الى ثلاثة أيام فلا بيع  
يصح البيع

معلوم من الدراهم وأثر وغما في يد المشتري ثم مات المشتري عن ورثة يدعون أن موزنهم لم ير المبيع  
 زاعمين أن لهم خيار الرؤية فهل ليس لهم ذلك \* (الجواب) نعم خيار الرؤية يطل بحدوث الثمرة  
 والزيادة في يد المشتري أو وكيله وبعد ما حدثت على يده ليس له الرجوع لتناولها ولم يتناولها انقضى  
 من فصل خيار الرؤية ولا يورث خيار الرؤية كما لا يورث خيار الشرط خانية ومثله في خزنة المفتين  
 لكن في يدي على الاشياء من كتاب القرائض وفي شرح المجمع لابن الضياء وأما خيار الرؤية فالصحيح  
 أنه يورث اه قلت ونقل ابن الضياء لا يقاوم المتون الموضوعة لنقل المذهب والله أعلم \* (سئل) \*  
 في رجل اشترى من آخر جارية سليمة ومكث عنده مدة ثم زعم أن بها عيبا قد عاينها كان عند البائع  
 يحدث مثله في تلك المدة والبائع ينكر فهل القول للبائع يمينه وعلى المشتري البينة \* (الجواب) \*  
 حيث كان مما يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع ان العيب لم يقع عنده لانه حادث في الحال  
 الى أقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه والا فلا تخلف البائع بالله بعته وسلمته وما به عيب  
 فان نكل رده لألوحاف كما في القول لمن \* (سئل) \* في رجل باع من آخر عذرة جمال وأمتعة  
 معلومات بثمن معلوم من الدراهم بناء على قول المشتري له انهم ما يساويان الثمن المذكور ثم ظهر وتبين  
 أنهم ما يساويان أكثر بقدرة العشر في الجبال ونصف العشر في الامتعة وقبضه غبن فاحش ويريد البائع  
 استرداد المبيع بخيار الغبن المذكور وبعد بثبوت الغبن والتعريض بالوجه الشرعي فهل له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم ولا رد في غبن فاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم المتقويمين في ظاهر الرواية وبه أفتى  
 بعضهم مطلقا كما في القنية ويفق بالرد فقا باناس وعليه أكثر روايات المضاربة ان غرم أي غز المشتري  
 البائع وبالعكس أو غزم الدال فالرد والأفلا وبه أفتى صدور الاسلام وغيره وتصرّفه في بعض المبيع  
 قبل علمه بالغبن غير مانع منه فيرد مثل ما تلفه ويرجع بكل الثمن على الصواب اه علا في على التزوير  
 من المراجعة والتولية وأجاب قاضي الهديّة اذا اشترى يمين فيه غبن فاحش وصح ان البائع غزمه  
 بيان قال أعطيت فيه كذا فاشترته بناء على اختياره ثم تبين للغبن الفاحش له الرد أما اذا كان  
 ما أخبره به هو قيمته فليس له الرد وان تبين كذب البائع فيما أخبره \* (سئل) \* فيما اذا اشترى  
 زيد جارية فوجد بها حبل فهل له ردها \* (الجواب) \* نعم له ردها بعيب الحبل والحبل عيب  
 في الجارية لافي البهائم والنكاح في الجارية والغلام عيب عيني على الكنز ولو اشترى الجارية  
 وقبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري  
 الا أن يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل تسمع دعواه ويربها القاضى  
 النساء فان قلن هي حبل يخلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فلا يمين على البائع  
 وهو نظير ما ذكرناه في الثيابة وفي دعوى الحبل يرجع الى النساء وفي معرفة داء في بطنها يرجع  
 الى الاطباء ثم في الداء يرد بشهادة رجلين اذا شهدا أنه قديم وفيما لا ينتظر اليه الرجال كالقرن والرتق  
 ونحوه اختلفت فيه الروايات وأخر ما روى عن محمد أنه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث  
 يرد بشهادة النساء وهو قول أبي يوسف الاخر والمرأة الواحدة والمرأتان فيه سواء وأما الحبل  
 فثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا يرد بشهادتهن خانية من فصل العيوب رجل اشترى جارية  
 أمته طهرها لا يرد ما لم يرفع ارتفاع الحيض بالداء وبالحبل والرجوع الى الاطباء في الداء وبشرط  
 اثنتان وفي الحبل الى النساء ويكتفى بالواحدة وارتفاع الحيض لا بأحد هذين السببين ليس بعيب  
 فلوا دعى سبب الحبل عن محمد روايتان في رواية أن كان من وقت شراء الجارية أربعة أشهر  
 وعشرة أيام تسمع الدعوى وان كان أقل من ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة أيام وعليه عمل الناس  
 اليوم الخ خلاصة من العيوب ثم قال ولو أخبرته امرأة أنها حبل وامرأة أو أكثر أنها لا حبل  
 بها صحت الخصومة ولا يقبل قول تلك المرأة على النفي فلو قال البائع ان هذه المرأة ليست لها بصيرة

مطلب يطل خيار الرؤية  
 بحدوث الثمرة في يد المشتري  
 أو وكيله

مطلب خيار الرؤية لا يورث  
 وكذا خيار الشرط

مطلب القول للبايع أن  
 العيب لم يكن عنده لو مما  
 يحدث مثله في المدة

مطلب للبايع الفسخ بخيار  
 الغبن الفاحش والتعريض من  
 المشتري

قوله فيرد مثل ما تلفه قال  
 الشيخ العلائي بعده بقي  
 لو كانت قيمته أراه اه أي  
 فيجوز أن يقال يرد الباقي  
 وقيمة ما تصرف فيه أو لا يرد  
 شيئا ويرجع بقدر الغبن اه منه

مطلب الحبل في الجارية  
 عيب لافي البهائم

مطلب في دعوى الحبل  
 يرجع الى النساء وفي الداء  
 الى الاطباء

مطلب في أدنى مدة ظهور  
 الحبل

مطلب أخبرته امرأة أنها حبل  
 وأخرى بعده صحت الخصومة

مطلب يزول عيب الجبل بالولادة فلا رد ولا رجوع

مطلب اذا وطئها المشتري ثم رأى بها عيبا لم يردّها ورجع بالنقصان

مطلب اذا جعل الحديد في الكور فوجد به عيبا يرجع بالنقصان ولا يردّه

فالقاضي بخلاف من لها بصيرة وتوضع الجارية على يد امرأة أمينة حتى يمين عليها ان أنكره البائع  
والنفقة على المشتري لانها ملكه كما في جواهر الفتاوى ويزول عيب الجبل بالولادة على رواية  
كتاب البيوع فاذا اقتبناها فوجدناها حاملا فولدت فلا رد ولا رجوع الآن يمين بسبب الولادة نقصان  
ظاهر كما في التذخير ولو ازم القضاء من القسم الثالث في تعدد العيوب أقول ويستند كبر بعد  
أوراق أن العيوب أربعة أقسام مع بيان أحكامها \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر جارية  
بكرًا فوطئها وأزال عذرتها بومضة منة والآن يدعي أن بها عيبا فاقدم ما كان عند البائع ويريد  
ردّها به فهل ليس لردّها به وله الرجوع بالنقصان بعد ثبوت ما ذكر \* (الجواب) \* نعم  
اشترى جارية فوطئها وقبلها أو مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يردّها مطلقا أي سواء كانت بكرًا أو شيئا  
تقدمه الوطء أولا لأن كلاً منهما عيب حادث ورجع بالنقصان لا امتناع الرد الا اذا قبلها البائع  
أي رضى بأخذها لأن الامتناع كان لحقه فاذا رضى زال الامتناع هكذا في كثير من المعتربات  
ويعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث يعني اذا اشترى شيئا فحدث به عيب ثم اطعم  
على عينه القديم لم يردّه لأن حدوث العيب عنده مانع من الرد واذا زال جاز الرد لعود المنوع زوال  
المانع من الغفار أقول ما ذكره من امتناع الرد بالوطء ونحوه صريح به في الخاتمة أيضا ومضى  
عليه في الدرر ولكن ذكر في الخاتمة أيضا في موضع آخر شرها على أنها بكر ثم قال إنها ثيب وقال  
البائع إنها بكر فالقاضي يريها النساء ان قلن بكر فالقول للبائع بلاعتين وان قلن ثيب فالقول للبائع  
بينهما فان وطئها المشتري فعلم بالوطء فلو زانها كما علم أنها ثيب يستبرأ ثلاثا فلا رد ولا لزمته  
الجارية ولا يردّها اه ثم رأيت في نور العين نقل هذا ثم نقل عن كتاب آخر أنه لو علم الثيب بالوطء  
يمنع الرد ثم قال فليأتل فيما هو الصواب اه قلت قد يؤيد الثاني بما اوقفته لما هو المذكور في كثير  
من المعتربات كما مر عن المخ تأمل ثم على القول بان له الرد بلزومه ارض الوطء اذا القول بالرد بلا ارض  
مخالفت للاجماع كما نقله المحقق ابن الهمام في كتابه التبرير في باب الاجماع ونقله شارحه المحقق ابن أمير  
حاج عن المبسوط حيث نقل عنه حكاية القولين المأثورين عن الصحابة وانهم اتفقوا على أن الوطء  
لا يسلم للمشتري مجابا فمن قال يردّها ولا يردّها شيئا فقد خالف أو اويل الصحابة وكفى بهم حجة اه  
ثم نقل بعده عن ابن المنذر أن شريحا والنخعي يقولان لو بكر ا ردّها ودمعها عشر قيمتها ولو ثيبا  
ودمعها نصف عشر قيمتها وعن علي أنه يوضع عن المشتري قدر ما ينقص ذلك العيب من ثمنها وبه قال  
ابن سيرين والزهري والثوري والشافعي ويعقوب والنعمان وقال مالك والشافعي لو ثيبا ردّها ولا يردّها  
منها شيئا ولو بكر ا فعند مالك يردّها مع ما ينقص الاقتضاء وعند الشافعي لا يردّها بل يرجع  
بنقصان العيب انتهى ملخصا ثم قال ابن أمير حاج ويحكى ابن قدامة عن أحمد في الثيب روايتين لا يردّها  
كما قال أصحابنا ويردّها بلا شيء كما قال مالك والشافعي انتهى فعلم من هذا أن مذهبا أصحنا  
عدم الرد مطلقا وهو الذي نقله ابن المنذر عن أبي حنيفة النعمان وعن يعقوب والظاهر أن المراد به  
أبو يوسف فليدنا ما من النعمان وهو يؤيد لما تقدم عن مخ الغفار فاعظم هذا التحريف فانه من مخ الغفار  
ونقل المؤلف عن قارئ الهداية أنه سئل عن رجل اشترى جارية وأقامت عنده سنة من يومها ووطئها  
ثم باعها من آخر فأقامت عنده نحو شهرين ووطئها أيضا ثم ظهرت حاملا فبقي كل من المشتريين الولد  
وأراد الرد على البائع فأجاب أقل ما يتحقق الولد في أربعة أشهر فان ادعى المشتري الحمل أريد النساء  
فان قلن بها حمل وأنكر البائع حلف أنه ما باعها وسلمها الا وليس بها حمل فان حلف برى وان نكل  
ردت عليه وكذلك حال الثاني مع الأول اه وقوله ردت عليه يعني ان رضى بأخذها لوافق ما مر  
عن المخ والدرر قد بر \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر مقذرا من الحديد ليخذه الآن  
فخصه ووجعه في الكور ليجزّيه بالنار فوجد به عيبا ولا يخل تلك الا لان فكيف الحكم

\* (الجواب) \* يرجع بالنقصان ولا يردّه كذا في الحاوي الزاحدي فيما عني (ردّ العيب  
 \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر حصانا وتسلمه وزعم أنه وجد به عيبا قديما كان عند البائع  
 ثم ركب به مرارا بعد اطلاعه على العيب فهل يـمـكـون الـركـوب رضـا بـالعـيب \* (الجواب) \*  
 ركوبه له الحاجة نفسه رضا بالعيب فليس له ردّه وأفتى قارئ الهداية بأنه إذا اطلع فله الردّ ما لم  
 يتصرف في المبيع تصرفا يدل على رضاه وان طالت المدة اهـ \* (سئل) \* في رجل اشترى  
 من آخر جارية ثم وجد بها عيبا على ظاهر بطنها عن داء ويريد ردّها على بائعها فهل له ذلك  
 \* (الجواب) \* حيث كان السكّ عن داء ولم يوجد منه ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب يسوغ  
 له ردّها والمسئلة في التنوير والبحر والبرازية وغيرها \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من  
 عمرو جارية وبها عيب قديم اطلع عليه ورضى به ثم ظهر له عيب آخر قديم يريد ردّها به فهل له ذلك  
 \* (الجواب) \* حيث ظهر بها عيب آخر يوجب الردّ شرعا لردّها بذلك حيث لا مانع هناك  
 \* (سئل) \* فيما إذا اشترى من آخر عبدا فأبى من عنده مرارا الى دار سيده وأنكر البائع  
 اباقة عنده فكيف الحكم \* (الجواب) \* الا باق عيب يوجب الردّ على البائع الا اذا أبى  
 من المشتري الى البائع في البلدة ولم يحتج عنه فانه ليس بعيب كما في التنوير وشرحه للعلائي  
 وفي الخلاصة والبرازية الصحيح أن الاستخدام بعد العلم في المزة الثانية رضا أي بالعيب فيمنع الردّ  
 وهذا اذا ثبت اباقة عند بائعه ثم عند مشتريه اذا أنكره البائع كاسترجاعه وفي فتاوى قارئ  
 الهداية لا تقبل ينشئ بالعيب مادام أبقاها فاذا ثبت دونه وأقام بينة أنه كان أبى عند البائع بعد البلوغ  
 رجع حينئذ بنقصان العيب وان كان أبى عند البائع قبل البلوغ فباعه فأبى عند المشتري  
 بعد البلوغ لا يرجع بشيء لاختلاف سبب العيب والله أعلم \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر  
 بغلا وسافر به ثم وجد به عيبا قديما كان عند البائع وهو يخاف في السفر فامضى السفر ولم يوجد منه  
 بعد رؤية العيب ما يدل على الرضا به فهل له ردّه \* (الجواب) \* نعم اذا ثبت ما ذكر لا يكون  
 المضي على الوجه المذكور رضا بالعيب ولا يمنع الردّ قال في الخلاصة ولو وجد في الدابة عيبا في السفر  
 وهو يخاف في الطريق فامضى السفر لا يكون رضا بالعيب اهـ ومثله في التتارخانية والبرازية أقول  
 وفي البحر عن فتح القدير وجد به عيبا في السفر فحمله فهو وعذر اهـ \* (سئل) \* فيما إذا اشترى  
 زيد من عمرو ماهرة فوجد بها عيبا قديما عند البائع هل له ردّها به \* (الجواب) \* الحزن على  
 وجهه لا تستقر ولا تقاد للراكب عند العطف والسير عيب كما في البحر فثبت كان قديما ولم يوجد من  
 المشتري ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب المذكور يسوغ له الردّ بما ذكر \* (سئل) \*  
 في رجل اشترى من آخر برز بطيخ وزعمه فلم يثبت فهل ليس له الرجوع بثمنه \* (الجواب) \* ليس له  
 الرجوع على بائعه بمجرد عدم ثبانه لانه يكون بأسباب أخر ما لم يثبت أنه فاسد عنده واذا ثبت يرجع بما  
 أدى حيث لا مالة له وان كان له مالة بأن صلح شيء آخر يسقط بقدره ويرجع بما بقي وقيل لا كبرز القطن  
 اذا لم يثبت كذا أفتى الشيخ الرمي رحمه الله تعالى وهذه المسئلة مذكورة في الفصولين والعمادية  
 وصرة الفتاوى وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا ثبت أنه كان معيبا يرجع بنقصان العيب \* (سئل) \*  
 في رجل باع آخر قدرا معلوما من الرمان بشرط البراءة من كل عيب بثمن معلوم من الدراهم وتسلم  
 المشتري المبيع ويزعم أنه وجد به عيبا يريد ردّه به بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم  
 وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسم تخلافا للشافعي لان البراءة عن الحقوق الجوهولة  
 لا تصح عنده وتصح عندنا لعدم افضائه الى المنازعة ويدخل فيه الوجود والحادث بعد العقد  
 قبل القبض فلا يرد بعيب وخصه محمد ومالك رحمهما الله بالوجود كقوله من كل عيب به ولو قال  
 مما يحدث صح عندنا الثاني وفسد عند الثالث نهر اهـ علائق على التنوير \* (سئل) \*

مطلب الركوب بعد رؤية  
العيب رضاه

مطلب السكّ عن داء عيب

مطلب اذا رضى بعيب ثم ظهر  
عيب آخر له الردّ به

مطلب الا باق عيب الا اذا  
أبى الى البائع الخ

مطلب الاستخدام بعد العلم  
بالعيب رضاه  
مطلب لا تقبل البينة بالعيب  
مادام أبقاها

مطلب وجد في البغل عيبا  
قدما وهو في السفر الخ

مطلب وجد بها عيبا في السفر  
فحمله فهو وعذر  
مطلب الحزن في الدابة عيب

مطلب اشترى برز بطيخ فزعمه  
فلم يثبت

مطلب يصح البيع بشرط  
البراءة من كل عيب

مطلب اشترى فرسا معنقية  
الجنس ثم ظهر أنها من جنس  
آخر ردديء له الرد  
مطلب اشترى فرسا على  
أن ستمائة فظهر أنه ستمائة  
له الرد

مطلب اشترى سمورا على  
أنه ظهر فاذا هو قفا أو رجل  
له الرد  
مطلب اشترى مداسا من  
السختيان على أن بطائسه  
من السختيان

مطلب اشترى عبدا على أنه خباز  
أو كاتب فكان بخلافه يخير  
مطلب باع شاة على أنما حامل  
أو يتحلب كذا ففسد البيع  
مطلب باع ثوبا على أنه هروي  
فاذا هو بلخي فالبيع فاسد

مطلب اذا ظهر المبيع من  
جنس آخر بطل المبيع وان  
اتحد مع فوائد الوصف صح  
وخير

قوله الوذاري بفتح الواو  
وكسرها وابعام الذا لثمراء  
مهملة نسبة الى وذاريه  
من قري سمرقند والزندجي  
بزاي ثم نون ثم دال مهملة  
ثم ياء ثم جيم نسبة الى زنده  
بفتح الزاي والنون الاخيرة  
والجيم زيدت على خلاف  
القياس اه منه

في رجل اشترى من آخر نصف فرس ذكر البائع أنها معنقية الجنس وهو جنس مشهور بالجودة  
بمن معلوم ولم يوصف بذلك لما اشتراها بهذا الثمن ثم ظهر أنها من جنس آخر ولا تساوي هذا الثمن  
وبين الثمنين تفاوت فاحش ويرد ردّها بعد بثوت ما ذكر بالوجه انشعري فهل له ذلك \* (الجواب) \*  
نعم وأقوى بذلك العلامة الشيخ اسماعيل وفي فتاوى قارئ الهداية فيمن اشترى من آخر فرسا ذكر البائع  
أنها من نسل خيل فلان لفرس مشهورة بالجودة ثم تبين كذبه هل له الرد أم لا فأجاب اذا اشتراها  
بناء على ما وصف له بمثل لم يصفها بهذه الصفة لا تشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحش  
وهي لا تساوي ما اشتراها به له الرد اذا تبين بخلاف ذلك اه وسئل أياض عن رجل اشترى فرسا  
على أن ستمائة فظهر أنه ستمائة فأجاب ان كان كبر السن أو صغره مما ينقص قيمة المبيع  
ويعد عيبا عند أهل الخبرة ردّه والا فلا والله أعلم اه ولو اشترى سمورا على أنه ظهر فاذا هو قفا  
أو رجل أو اشترى وشقا على أنه نافع فاذا هو ظهر ينبغي أن يكون للمشتري الخيار لان القضاة اظهر  
في الرعية والقيمة وكذلك النافع وغيره من لوازم القضاة من النوع الثاني في الثياب وفي الحمل المذكور  
اشترى مداسا من السختيان على أن بطائسه من السختيان كذلك فاذا هي من غيره ينبغي أن يكون  
للمشتري الخيار لان البطانة تتبع الظهارة وهي وصف مشروط فقواته يوجب الخيار اه وفي الزيلعي  
ولو اشترى عبدا على أنه خباز أو كاتب فكان بخلافه أخذ به بكل الثمن أو تركه لان هذا وصف مرغوب  
فيه مستحق بالشرط في العقد ثم فواته يوجب الخيار لانه لم يرض به دونه بخلاف ما لو باع شاة على أنها  
حامل أو يتحلب كذا وكذا وطلاحي يفسد البيع لانه من قبيل الوصف وانما هو من قبيل  
الشرط الفاسد اذا لا يعرف ذلك حقيقة لانه يحتمل أنه لبن أو انتفاخ حتى لو اشترط أنها حامل أو لبون  
لا يفسد لانه وصف ولو قال يتحلب كذا اصاعا أو كذا قدرا يفسد لما ذكرنا اه وفي البحر ولو اشترى  
ثوبا على أنه هروي فاذا هو بلخي فالبيع فاسد عندنا ومثله في خزائن الفتاوى أقول ولعل وجهه  
أن الهروي والبلخي جنسان مختلفان فاذا وقع البيع على الهروي فظهر أنه بلخي ففسد البيع لعدم  
وجود حقيقة العقود عليه بخلاف بيع العبد على أنه خباز فاذا هو غير خباز فانه صحيح لوجود  
الحقيقة وتفسير لفوان الوصف وكذا الفرس في مسئلتنا ويدل على ذلك ما في البيع الفاسد  
من البحر عند قول الكز فيما لا يجوز بيعه وأمة تبين أنه عبد وكذا عكسه بخلاف ما اذا باع كنيشا  
فاذا هو بجمة حيث يقع البيع ويخبر والفرق أن الإشارة مع التسمية اذا اجتمع في مختلفي الجنس  
يتعلق العقد بالسبي ويطل لانعدامه وفي متحدى الجنس يتعلق بالمشار اليه ويتعد لوجوده ويخبر  
لفوات الوصف كمن اشترى عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب والذكر والاني من بني آدم جنسان  
للتفاوت في الاغراض وفي الحيوان جنس واحد للتقارب فيها وهو المعتمدون الاصل كالحمل واللبس  
جنسان والوذاري والزندجي على ما قالوا جنسان مع اتحاد أصلهما كذا في الهداية والبيع  
في مسئلة الكتاب أي الكنز باطل لعدم المبيع والجنس في الفقه المقول على كثيرين لا يتفاوت  
الغرض منها فاحشا فالجنسان ما يتفاوت الغرض منهما فاحشا بل انظر الى الذاني قال في فتح القدير  
ومن المختلف في الجنس ما اذا باع فصاعا على أنه ياقوت فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باع له لساعا على أنه  
ياقوت أجزأ فظهر أصفر صح ويخبر كما اذا باع عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب اه ما في البحر  
ملخصا وفي فتح القدير واعلم أنه اذا شرط في المبيع ما يجوز اشتراطه فوجده بخلافه فتارة يكون البيع  
فاسدا وتارة يستقر على الصحة ويثبت للمشتري الخيار وتارة يستقر صحيحا ولا خيار للمشتري وهو  
ما اذا وجده خيرا مما شرطه وضابطه ان كان المبيع من جنس المسمى فقيه الخيار والثياب اجناس  
أعنى الهروي والاسكندري والمروي والكنان والقطن والذكر مع الانثى في بني آدم جنسان وفي مائر  
الحيوانات جنس واحد والضابط نفس التفاوت في الاغراض وعدمه اه ثم ذكر بقية الفروع

\* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو عدة ثياب من الثياب القطنية على أنه حدى فظهر  
 أنه بمعنى وبين ما تناوت فاحش ويريد زيد ردها على البائع فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم  
 أقول متفقين ما تقررناه أن الباع باطل لا يصح مع التخيير تأمل \* (سئل) \* فيما اذا اشترى  
 زيد من عمرو بارية على أنها حشيشة فظهر أنها زنجية وبين ما تناوت فاحش من حيث الثمن ويريد  
 ردها على البائع فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم اذا اشتراها بناء على ما وصف له بثمن لو لم يصفها  
 بهذه الصفة لا تشتري بذلك الثمن والتناوت بين التمسين فاحش وحى لا تساوى ما اشتراها به الرد اذا  
 تبين بخلاف ذلك \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر خمسة جلود جاموس صفقة واحدة بثمن  
 معلوم وتسلم الجلود ثم وجد بها عيبا ويريد رد المعيب فقط بحصته من الثمن ما المأ بعد الثبوت  
 فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم اذا اشترى الجلود المذكورة صفقة واحدة وقبضها جميعها ثم ظهر  
 بها عيب واحد من رد المعيب فقط قال في الدرر من خيار العيب ولو اشترى عبد بن صفقة واحدة  
 وقبض أحدها ووجد به أوبالا آخر عيبا أخذها وأوردها ولوقبضها ما رد المعيب فقط لأن تمام  
 الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز تفرقها لانه يكون بيعا بالصفة ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض  
 يجوز لانه يكون بيعا بالصفة بقاء وهو جائز كما تقرر في كتب الاصول اهـ ومثله في الملتقى والكنز وغيرهما  
 من المعينات \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر قدرا من اللك الذي يصنع به ثم وجد به عيبا يرد  
 المبيع به بعد ما صبح بعضه ووجد الباقي منه على هذه الصفة ويريد رد الباقي على ما تبعه بعد الثبوت  
 شرعا قيل له ذلك \* (الجواب) \* تم اشترى عشرة حزم على أنه من دباغ غزاة فأتى اثنين في الماء فبان  
 أنه دباغ ساج وهو عيب فاحش عند التجار ينظر أهل البصرة في البقية ان قالوا انه من دباغ الساج  
 برذر يرجع بنقصان العيب في الاثنين وكذا في الاربعة اذا اطلع على عيبه بعد الرجوع بالنقص ولا يرد  
 لانه عيب بزايه من السادس في العيب وفيه أربعة أنواع عليك بها في هذه المسائل وأشباهاها أقول  
 ذكر في متن التنوير وشرحه للعلاني أنه لو قبض كيليا أو وزنا ووجد به عيبا لرد كله أو أخذه  
 بعيبه لانه كشي واحد الخ أي بخلاف القبيح كشراب عبد بن صفقة كما تقرر يسأمن أن لرد المعيب  
 فقط وظاهر هذا يخالف ما أفتى به المؤلف من أن لرد الباقي مع أن الملك من المثلثات لا القيمات لكن  
 كتبت فيما علقته على الدر المختار أن ما في التنوير يحول على ما اذا لم يتصرف ببعض المبيع أما اذا  
 تصرف ببعضه ثم علم به عيبا كما في مسئلتنا فاما أن يكون نصرا فابنحو المبيع مما فيه اخراج عن ملكه  
 أو غيره كلاك ونحوه ففي الأول يرد الباقي بحصته من الثمن ولا يرجع بنقصان ما باع وكذا في الثاني  
 الا أنه يرجع بنقصان ما وكل وعليه الفتوى هذا خلاصة ما حذرته في المسئلة من الخبايا وغيرها  
 وتامه هنالك فراجع \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر دارا ثم وجد جذوعا منها منكسرة  
 ويريد رد الدار بخيار العيب فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي جواهر الفتاوى وكذا لو وجد  
 أحد جذوعه منكسرا فهو عيب كذا في خلاصة الفتاوى وقسمه الاصل لو ازم القضاة من باب دعوى  
 الدور والاراضي \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو عدة جلود فروم ظهر بها عيب قديم  
 ينقص الثمن عند التجار ويعدونه عيبا ويريد ردها بخيار العيب بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم ومن وجد بعشرية ما ينقص الثمن عند التجار أخذه بكل الثمن وأورده تنوير  
 وكل ما أوجب نقصان الثمن عند التجار المراد بهم أرباب المعرفة بكل تجارة وصناعة مخ فهو عيب  
 شرعا ملحق وما أوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب كثر ولا شك أن العت في الفرو ينقص  
 الثمن فهو عيب في رده قال في البرازية في الثالث من كتاب الرهن وان انتقض الرهن عند المرتهن ذاتا  
 أو وصفا سقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فلورهن  
 فروا قيمته أربعون بعشرة فأفسده السوس حتى صارت قيمته عشرة فيفسد الرهن بدرهمين  
 ونصف ويستقط ثلاثة ارباع الدين لأن كل ربع من الفرو يربعه فيبقى من الدين أيضا ربعه اهـ

مطلب اشترى حشيشة فظهرت  
 زنجية له الرد

مطلب اشترى خمسة جلود  
 صفقة وقبضها لرد المعيب  
 وحده

مطلب فيما لو وجد بعض  
 المبيع عيبا وهو كيلي أو وزني

مطلب وجد جذوع الدار  
 منكسرة له الرد بخيار العيب  
 مطلب اشترى فروا ثم ظهر به  
 عت لردده

مطلب ما أوجب نقصان  
 الثمن عند التجار فهو عيب

مطلب العت في الفرو عيب

• مطلب بل الحرير ثم وجد به عيبا امتنع الرد ورجع بالتقديان

مطلب بل الحرير والجلود مانع من الرد وكذا جعل الحديد في الكور

قوله فانه يرجع بالنقصان ولا يردّه أى لا يردّه ما أدخله في النار أما لو كان منه شيء لم يدخل النار فانه يردّه ويرجع بتقصان ما أدخل النار كما يعلم مما قررناه أنفسا والله أعلم الله منه

مطلب الرد بجوار العيب على التراخي

مطلب لو كان العيب مما يحدث مثله في تلك المدة

فأقول للبائع الخ

مطلب ظهور عيب الادعوى عوارض سلطانة لردّها

مطلب ظهور أن أرض الدار محتكرة ففسخ البيع

مطلب ظهور أن شرب الارض على ناوقة له الرد

مطلب ادعى رجل مسيل ماء في الدار وأثبتته فالمشتري بالخيار

مطلب ليس له ردّها بما عجزت قواها ان بها عيبا

مطلب ما لا يعرفه الا اطباء يقبل فيه قول واحد أو لا بد من العدد

مطلب لا يقبل قول الطبيب الذمي

• (سئل) في رجل اشترى من آخر قد راى الحرير ووجد به عيبا قد عينا كان عند بائعه ينفص منه نقصا فاحشاع عند تجاره ويريد الرجوع على بائعه بتقصان عيبه بعد بثبوته شرعا فهل له ذلك • (الجواب) نعم قال في الخلاصة ولو اشترى ابريسما وعلم بالعيب بعد البل لا يرد ويرجع بالنقصان لانه انما علم به بعد البل والبل عيب فيمنع الرد ومن العيب الحادث المانع من الرد اذا اشترى حديدا يتخذ منه آلات التجارين وجعله في الكور لا يجزئه في النار فوجده عيبا ولا يصلح لتلك الآلات فانه يرجع بالنقصان ولا يردّه كما في القنية وفيه أيضا بل الجلود عيب حادث يمنع الرد بعد بله وكذا ابريسم بجر • (سئل) في الرد بجوار العيب بعد رؤيته هل يكون على التراخي • (الجواب) خيار العيب بعد رؤيته العيب على التراخي على المعتد فلو مات من ثم خاصه فله الرد ما لم يوجد مبطل كدليل الرضا كذا في التنوير وغيره • (سئل) في رجل اشترى جارية فوجدها معالافا حاشا قد عينا عند البائع يريد ردّها به فهل له ذلك • (الجواب) نعم والسعال القديم هو ما كان عن داء أما المعتاد فلا كما في الفتح وهو المراد بكونه قديما لأن دوائه يدل على الداء ولذا قال في جامع الفصولين السعال عيب ان خفس والا فلا يمنع ومثله في الملتقى ولو كان مما يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث فيحال الى أقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه والا فلا تحليفه بالله بعتة وسلمته وما به العيب فان نكل يردّه لالو حلف القول لمن • (سئل) في رجل اشترى دارا ثم ظهر أن عليها عوارض سلطانة ويريد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك • (الجواب) نعم كما أفق بذلك الخبير الرعي وفي نهج النجاة عن التتار خانية اشترى أرضا أو دارا على أنها حرة من النوائب فإذا طوبأ المشتري بالنوائب له أن يردّها على البائع حيا وعلى ورثته بعد موته • (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بما اشتملت عليه من البناء فظهر أن أرضها وقف محتكرة ولم يعلم المشتري بذلك ويريد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك • (الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من البيع ينقلها رجل اشترى أرضا أو كراما فظهر أن شربه كان على ناوقة أي ميزاب توضع على نهر أو موضع آخر كان له أن يردّها لأن ذلك يعد عيبا عند الناس خانية من فصل العيوب رجل اشترى دارا وقبضها فادعى رجل فيها مسيل ماء وأقام البيعة قال هو عيب والمشتري بالخيار ان شاء أمسكها بجميع الثمن وان شاء ردّها خانية من فصل فيما يرجع بنقصان العيب • (سئل) في رجل اشترى من آخر جارية وتسلمها منه ثم بعد أيام زعم أنه ظهر بها عيب قديم كان عند البائع مستندا في ذلك لحجزة قوله أو قول طبيب ذمي وأن له ردّها بذلك فهل ليس له ذلك • (الجواب) نعم ليس له ردّها بما عجزت ما ذكره في الفصولين الثاني ما لا يعرفه الا الاطباء كذا ان جنب وسل وحى قديمة ونحوها فعلى القاضي أن يريه واحدا منهم والاشنان أجوب كذا عن بعض المتأخرين وقال بعضهم يريه مسلمين عدلين لانه قول ملزم فلا بد فيه من العدد كالشهادة ومثله في العمادية وأجاب قارئ الهداية بأن العيب ان كان يختص بعرفته الاطباء قيل انما ثبت بقول عدلين من الاطباء وبعضهم اكفى بقول واحد وان كان مما لا يطلع عليه الرجال كالعيوب بالنساء اكفى بقول امرأة واحدة عدلة وسئل أيضا هل يقبل قول الذمي الطبيب في قدم العيب وحدونه اذ لم يكن بالبلدة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين فاجاب لا يقبل قول الكافر على المسلم ولا يثبت بشهادته حكم على مسلم والله أعلم من الشهادات وفي جموعة مؤيد زاده يقبل قول الاطباء من أهل الكفر أى في الخصومة واليسين وقد ذكر ذلك في كتاب لوازم القضاة والحكام لمحمي أفندي وفيه كلام طويل ومسائل حسنة في كيفية تحليف البائع فراجع ان شئت وفي البحر من العيب ثم اعلم أنه لا منافاة بين قولهم يعتبر قول الأمة وبين قولهم والمرجع في الجبل الى قول النساء وفي الداء الى قول الاطباء لأن محل اعتبار قول الأمة اعماها ولاجل



انقطاع الدم استوجه الخصومة الى البائع فاذا توجهت اليه بقولها وعين المشتري أنه عن رجل رجوعنا  
الى قول النساء العالمات بالحبل لتوجه العين على البائع وان عين أنه عن داء رجوعنا الى قول الاطباء  
الى أن قال فقلا عن الخانية لو اشترى جارية ثم قبضها ثم قال انه لا تحيض قال الشيخ الامام محمد بن  
الفضل لا تسمع دعوى المشتري الا أن يذع ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب  
الحبل يريها القاضى للنساء ان قلن هي حبل يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل  
فلا يمين اه أقول وتقدم في كلام المؤات تمام عبارة الخانية وأن الحبل يثبت بقول النساء في حق  
الخصومة ولا ترد بشهادتهن وأما في نحو القرن والرتق فانه ترد بشهادتهن ان كان قبيل القبض  
وأن المرأة والمرأتين فيه سواء وأنه في دعوى الداء ترد بشهادة رجلين وقوله ان كان قبل القبض احتراز  
عما لو كان بعده فانه لا يرد بقولهن بل لا بد من تحليف البائع كفى الزبلى والمنع وجامع النصونين  
والخلاصة وفي شرح الجامع الصغير لقاضيخان ان كان بعد القبض لا ترد بشهادة النساء بالاتفاق لكن  
يحلف البائع فان حلف لا ترد وان نكل ترد عليه بنكوله وان كان قبيل القبض ذكرنا خلاصة أن على  
قول أبي يوسف ترد من غير عين البائع وقال محمد لا ترد حتى يحلف البائع وعن محمد في النوادر شهادة  
النساء فيما لا يطالع عليه الرجال تصلح حجة للرد وان كان بعد القبض اه وأريت في مجموعة صحت  
افندي عن نقد القضاوى ما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق اذا اخبرت امرأة واحدة به ثبت  
العيب في حق الخصومة لافي الرد في ظاهر الرواية اه وبهذا يظهر أن ما في البحر عن فتح القدير ومثله  
في النهر من أنه ثبت الرد بقول المرأة الواحدة عندهما مفروض فيما اذا كان ذلك قبل القبض  
لما علمت من حكاية الاتفاق على عدم الرد بعده وعلى هذا فقواهم في كتاب الشهادة لنصايبها  
فيها لا يطالع عليه الا النساء امرأة واحدة محمول على ما قبل القبض أو يكون المراد أنه تقبل شهادتهما  
في حق توجه الخصومة على البائع لافي حق الرد كذا حذرته فيما علقته على البحر وبهذا ظهر  
جواب حادثة الفتوى فيمن اشترى جارية رومية للتسرى فباشرها امرارا فوجدها رتقا وأخبرت  
النساء أنها رتقا فوجب بأنهم لا ترد ولكن يحلف البائع فان نكل رجوع المشتري عليه بقرعة صان  
العيب لان مباشرتهم امانعة من الرد قال في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى جارية ولم يرأ من عيوبها  
فوطئها ثم وجد فيها عيبا لا يملك ردها سواء كانت بكر أو لا تنقصها الوطء أو لا بخلاف الاستحسان  
وكذا لو قبلها أو لمساها بشهوة ويرجع بالنقصان الا أن يقول البائع أنا تأقبلها اه ونحوه في الخانية  
وكذا في البحر عن الظهيرية وفي القضية قال أبو القاسم اشتراها على أنها بكر فلما أخذني وطئها علم  
أنها ثيب فان زالها بلائها فله الرد والازم منه ثم رمن وقال الوطء يمنع الرد وهو المذهب اه والله  
تعالى أعلم والحاصل أن العيوب أربعة أقسام الاول ما هو ظاهر يعرفه كل أحد فان كان لا يحدث  
مثله كاصبع زائدة يقضى القاضى بالرد بلا تحليف الا اذا ادعى البائع رضا المشتري أو الراء  
عنه فيحلف المشتري بالله ما رضى به وكذلك في عيب يحدث ولكن لا يحدث مثله في مثل تلك  
المدة ولو يحدث في مثلها فأنكر البائع كونه عنده يحلف البائع بالله ماله حق الرد عليه بهذا العيب  
الذي يدعيه القسم الثاني ما لا يعرفه الا اطباء كدق وسل وحصى قديمة يقبل في قيام العيب للمعال  
وتوجه الخصومة قول واحد منهم ثم لا بد من عدلين لا يثبانه عند البائع فيرد عليه اذ لم يدع الرضا به  
كفى الزبلى وقاضيخان القسم الثالث ما لا يعرفه الا النساء وقد علمت حكمه القسم الرابع  
ما لا يعرفه الا أهل الخبرة كالباق وسرقة وبول في الفراش وجنون فان أنكر البائع العيب لا تسمع  
خصومة المشتري ما لم يرض على وجود العيب عنده فان برهن ولا يثبت على وجوده عند البائع يحلفه  
على أنه ما سرق أو ما أنق أو ما جنى أو ما بال عنده بعد البلوغ فان نكل ردوا الا فلا ولولا بدنة للمشتري  
على عيب في يده فعنده يحلف البائع انه ما يعلم أنه سرق عند المشتري أو باقى أو جنى أو بال في فراشه

مطلبه الحاصل أن العيوب  
أربعة أقسام

ولا يختلف عند أبي حنيفة إذا لم ين تنوجه بعد صحة الدعوى وأبينه على العيب شرط لتوجه التسمية  
ولم يوجد وتقام الكذب على هذه الأقسام مبسوط في جامع الفصولين وفي أصلحه المسمى نور العين  
فراصة هما \* (سئل) \* فيما إذا بيع عرض بعرض مقايضة ثم وجد بأحدهما عيب ردّيه  
فهل ردّ بخيار العيب وينتقض البيع في الباقي \* (الجواب) \* نعم باع العرض بالعرض  
ثم استحق أحدهما أو وجد به عيباً فإنه ينتقض البيع في الباقي كما في الذخيرة من آخر الفصل الثامن  
أد لزام الحكم استرى عبد أثوب وتقا بضم استحق العبد وقد هلك الثوب في يده لزمه قيمته  
لأنه وجب عليه ردّه لأن البيع انقسخ في العبد فيلزمه ردّ بده وقد عجز عنه فيلزمه ردّ قيمته ولو كان  
التمن جارية فتولدت من السيد أو أعتقها ثم استحق العبد يلزم المشتري قيمة الجارية له انقضى  
عن محيط السرخسي \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر حصاناً بدين معلوم ثم مات الحصان  
عند الرجل بعد ما اطلع على عيب قديم به كن عند بائعه ويريد احتساب ما نقص منه بالعيب بعد ثبوته  
على البائع بالوجه الشرعي فيل له ذلك \* (الجواب) \* نعم له ذلك استحصانا عندهما وعليه  
الفتوى إذا لم يصدر منه ما يفيد الرضا بالعيب بعد العلم به كذا في شرح التلويح للعلاق من باب خيار  
العيب \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر عدة أراطال من الغزل المسمى بالمغزولة فوزته بعد أيام  
فنقص وكان رطباً فيس فيل له الردان صدقه البائع في الرطوبة \* (الجواب) \* نعم اشترى غزلاً  
مناقوزة بعد أيام فنقص فإن كان رطباً فيس فيل الردان صدقه البائع في الرطوبة وإن اختلفا فالقول  
للبائع لأنه ينكر وجوب الرد ولو نسج الغزل وجعل الفياق ابرسماع ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف  
ما إذا باعه حاوي الزاحدي من فصل المسائل المتفرقة من البيع \* (سئل) \* فيما إذا اشترى  
زيد من عمرو الأجنين بدين معلوم من الدراهم على أنها كذا كذا إذا عا ثم ظهر أنها أقل  
من الذرع المزبور فهل المشتري الخيار أن شاء أخذها بكل الثمن أو تركها \* (الجواب) \* نعم  
كما صرح به في الدرر وغيرها أقول وكذا لو اشترى اهما بناء على الذرع المعتاد ثم ظهر ذرعها ما نقصا  
عن الذرع المعتاد كما أفتى به العلامة الشيخ اسماعيل \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمرو  
شيئاً لم ير ويريد زيد فسخ البيع قبل الرؤية فهل له ذلك \* (الجواب) \* لو فسخه قبل الرؤية منع  
فسخه في الأصح كذا في الدر المختار من خيار الرؤية \* (سئل) \* فيما إذا باع زيد من عمرو بضاعة  
وزنية من جنس واحد في وعاء وأرى عمراً قد را جيداً منها فرأى الباقي منها أراد أعماراً ويريد ردّها  
فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم ولو اشترى شيئاً أقدر رأى بعضه أو لم ير منه شيئاً فاشترى ثم رأى  
بعضه فإن كان محافيه الانعوج كالكبكي والوزني فروية بعضه كروية كذا في إبطال الخيار إلا أن  
يجد ما بقي مخالفاً لما رأى إلى شرط فثبت له خيار العيب لا خيار الرؤية سواء كان في وعاء واحد  
أو أوعية مختلفة به لأن يتحدد الكل في الجنس والصفة وإن كانت مختلفة الجنس والارصاف  
فالم ير كل جنس أو كل نوع فله خيار الرؤية وينبغي أن يكون في البيض والجوز رؤية بعضه كروية كذا  
وذكر الكرخي في مختصره أن له الخيار إذا رأى الباقي وجعله كالعديد المتفاوت بأن يرضى الكل  
أو ردّ الكل ولو اشترى جماعة من العددي المتفاوت كالبيد والجواري والبقر والغنم والخيول  
في الجراب وغير ذلك فرأى جميع ما اشتراه الا واحداً منهم فله أن ردّ الكل أو يملك الكل ولو اشترى  
شيئاً باني عدل ورأى طي الكل ولم يفسرها وليس منها موضع مقصود بقتد بالرؤية كالعلم والطرار  
ونحوهما أو كان ثوباً واحداً فرأى ظاهره ولم يشره بطل خياره في هذه كلها إلا أن يجد باطنها مخالفاً  
لظاهرها لشر فثبت له خيار العيب دون خيار الرؤية ولو اشترى ثوباً اعلم فرأى الثوب كله غير العلم  
فله خيار الرؤية ولو كان العكس لا خيار له ولو اشترى شيئاً مغنياً في الأرض كالجوز والبصل  
والقوم فله الخيار إذا رأى جميعه وإذا رأى بعضه ورضى به فله الخيار في الباقي عند أبي حنيفة

مطلب بيع عرض بعرض  
فوجد بأحدهما عيب ردّيه  
وينتقض البيع في الباقي

مطلب مات الحصان بعد  
ما رأى فيه عيباً قد عا له  
الرجوع على البائع بالنقصان

مطلب اشترى أراطالاً من  
الغزل ثم بعد أيام جف ونقص  
له الردان صدقه البائع

مطلب وجده ناقصاً بعد  
ما نسجه رجع بالنقصان  
بخلاف ما إذا باعه

مطلب إذا ظهرت الأمانة  
ناقصة أخذها بكل الثمن  
أو ردّها

مطلب للمشتري الفسخ  
قبل الرؤية

مطلب فيما إذا رأى البعض  
دون البعير

مطلب اشترى أجناساً  
متفاوتة فرأى الجميع الا  
واحداً منها له الخيار

مطلب فيما إذا اشترى شيئاً  
مغنياً في الأرض كالجوز  
والبصل له الخيار إذا رأى

جميعه

كما في الثياب وقال اذا قلعت شيئا منه يستدل على الباقي ورخصي به سقط خياره ولزمه جميع الثمن ولو قلعت المشتري شيئا منه أو قلعت جميعه بغير اذن البائع لزمه الجميع بجملة الثمن لادخاله النقص في المبيع ولو اختلفا في القلع فقال البائع اني أخاف ان قلعت له لا ترضى به وقال المشتري اني أخاف ان قلعت له لا أرضى به وأعجز عن رده عليك فأيهما انطوى بالقلع جاز وان تشاح فسخ القاضي البيع بينهما شرح القدوري المسمى بالينابيع من باب خيار الرؤية وعمامة في البحر والنهر \* (مسئل) \* في رجل اشترى من آخر بندقه على أنه بالخيار الى يوم وتسلمها فحدث به عيب في مدة الخيار ونقص قيمته ومضت المدة والعيب قائم فهل لزم البيع تعذر الرد \* (الجواب) \* نعم قال في الكنز وبقيضه يملك الثمن كتعبه اه والمراد به عيب يلزم ولا يرتفع كما اذا قطعت يده وما يجوز ارتفاعه كالمريض فهو على خياره ان زال المرض في الايام الثلاثة وأما اذا مضت المدة والعيب قائم لزم البيع تعذر الرد \* (مسئل) \* في رجل اشترى من آخر قدرا من اللوز الخلو فوجد بعضه مزا بعد اختباره والباقي منه كذلك ويريد رده ببقية محصته من الثمن فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (مسئل) \* في رجل اشترى من آخر نصف أغنام معلومة ولم يرها وول كل زيدا بقبضها ورأها زيد ويرى الرجل أن له خيار الرؤية اذا رآها وان رآها وكيل بالقبض فهل نظر الوكيل بالقبض مسقط خيار الرؤية الموكل \* (الجواب) \* نعم وكفى رؤية وكيل قبض ووكيل شراء لا رؤية رسول المشتري تنوير من خيار الرؤية ونظر الوكيل بالقبض أي قبض المبيع مسقط عند أبي حنيفة خيار رؤية الموكل كالوكيل بالشراء يعني كما اذا نظر الوكيل بالشراء يسقط خياره وقالاهو كالرسول يعني نظر الوكيل بالقبض كظن الرسول في أنه لا يسقط الخيار قيد بالوكيل بالقبض لانه لو وكل رجلا بالرؤية لاتسكون رؤيته كروية الموكل اتفاهما كذا في الحاشية الخ ما ذكره الشارح ابن مالك والمسئلة في المنون وأطال فيها في البحر فراجعها وصورة التوكيل بالقبض كن وكيل عن قبض ما اشترته وما رأته كذا في الدرر أقول ولم يذكر الفرق بين الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المعراج قيل الفرق بين الرسول والوكيل أن الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وفي الفوائد صورة التوكيل أن يقول رسولك قبضه أو أمرتك بقبضه أو أرسلتك لقبضه أو قل افسلان أن يدفع المبيع اليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بأن قال اقبض المبيع فلا يسقط الخيار اه كلام البحر وكتب فيما علقته عليه أن قوله وفي الفوائد الخ لا ينافي ما قبله لان الاول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول لا بد له من اضافة العقد الى مرسله لما مر عن الدرر من أنه معبر وسفير بخلاف الوكيل فانه لا يضيف العقد الى الموكل الا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فان الوكيل فيها كالرسول حتى لو أضاف النكاح لنفسه كان له وما في الفوائد بيان لما يصير به الوكيل وكيل والرسول رسولا وحاصله أنه يصير وكيل بالانقطاع الوكالة يصير رسولا بأفراط الرسالة وبالا حركه لكن صرح في البدائع أن افضل كذا وأذنت لك أن تفعل كذا أو وكيل وبؤيده ما في الوولو الجسة دفع له ألفا وقال اشترى بها أوبع أو قال اشترى بها أوبع ولم يقل لي كان تو كيلا وكذا اشترى هذا ألفا جارية وأشار الى مال نفسه ولو قال اشترى هذه الجارية بألف درهم كان مشورة والشراء للامور الا اذا زاد على أن أعطيك لاجل شرائك درهما لان اشتراط الاجر له يدل على الانابة اه وأفاد أنه ليس كل أمر تو كيلا بل لا بد مما يفيد كون فعل المأمور يربط النية عن الأمر فليحفظ \* (مسئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو حصانين أحدهما بخمسة وعشرين قرشا والآخر بثلاثة وعشرين قرشا فباعهما زيدا من بكر توليه بستين قرشا ثم ظهر وتبين الوجه الشرعي أنه خان في التولية باثني عشر قرشا ويريد المشتري اسقاط قدر الخيانة

مطلب اذا حدث العيب  
في مدة الخيار ومضت المدة  
لزم البيع

مطلب وجد اللوز مزا بعد  
الباقي  
مطلب نظر الوكيل بالقبض  
مسقط خيار رؤية الموكل

مطلب الفرق بين الوكيل  
والرسول

مطلب الرسول لا بد له من  
اضافة العقد الى المرسل  
بخلاف الوكيل

مطلب الامر والاذن تو كيل

مطلب لا يكون الامر تو كيلا  
الا اذا دل على الانابة  
مطلب اذا باعه بما قام عليه  
ثم ظهر للمشتري خيانه له اسقاط  
قدره من المسمى

من المسمى المزبور فهل له ذلك \* (الجواب) نعم فان ظهرت خيانه أى خيانه البائع في مراجه  
 باقراره أى البائع أو برهان أى بينة قامت على ذلك أو بشكوله أى نكول البائع عن اليقين وقد اذاع  
 المشتري هذا هو اختار وقيل لا يثبت الا باقراره لانه في دعوى الخيانة مناقض فلا تستور به  
 ولا تنكوله والحق مما عيا كدعوى العيب وكدعوى الخط فانهم اتفق أخذ به بكل الثمن أو رده  
 وله الخط في التولية بمعنى عند ظهور خيانه فيها وحذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يحط فيها  
 وقال محمد بن جعفر فيها الخ قوله وله الخط أى اسقاط قدر الخيانة من المسمى وفي السراج الرهاج  
 ومرو الخيانة في التولية اذا اشترى ثوبا تسعة وقبضه ثم قال لا تخر اشتريته بعشرة ووليتك بما اشترته  
 فاطلع على ذلك وبيان الخط في المراجعة على قول أبي يوسف اذا اشتراه بعشرة وباعه بربح خمسة  
 ثم ظهر أنه اشتراه بثمانية فانه يحط قدر الخيانة من الاصل وهو درهمان وما قابله من الربح ودر  
 درهم وبأخذ الثوب باثنى عشر درهما \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو جارية بثمن  
 معلوم وقبضها المشتري ثم ان زيدا باعها من بكر وتلقاها بكر ثم ان بكر اذاع على زيد بسبب عيب  
 بالتراضى من غير قضاء القاضي ويريد زيد الا ان ردها على البائع الاول فيمثل ليس له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم ليس لزيد ذلك باع ما اشتراه فرد عليه بعيب رده على بائعه لورده عليه بقضاء بعد  
 قبضه ولورضاه لا تنور من باب خيار العيب ومثله في الكثر والمثون \* (سئل) \* فيما اذا أقبض زيد  
 عمرا دراهم له عليه وقضاها عمرو من غريمه بكر فوجد الغريم بعضها زيوفا فاردتها بكر على عمرو وبغير قضاء  
 ويريد عمرو ردها على زيد فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في البحر من خيار العيب وعلى هذا  
 اذا قبض رجل له دراهم على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زيوفا فاردتها على غيره قضاء  
 أن يردّها على الاول اه أقول وقد أفق بذلك أيضا الخبر الرملى تبع لما في فتاوى قارئ الهداية  
 وفتاوى ابن نجيم وقد حرر المسئلة تخريرا حسنا العلامة الطرسوسى في أئمة الوسائل وحاصله أنه  
 ان كان أقر القابض بقبض حقه أو الثمن أو الدين مثلا ثم جاء ليرد منه شيئا لم يقبل منه لتناقضه وينبغي  
 أنه لو اختار تخلف المانع أنه ما يعلم أن هذا من دراهمه أن يحلته القاضي فاذا انكسر رده عليه وان لم  
 يقتر القابض بما ذكر وانما أقر بقبض دراهم مثلا فالقول له مع اليقين لانه منكر استيفاء حقه ولم يتقدم  
 منه ما يناقض دعواه وهذا اذا كان الذى رده زيوفا وحى ما يقبلها البعض دون البعض أو بنهرجة  
 وحى ما لا يقبلها الكل ولكن الفضة فيها أكثر وأما اذا كانت سنوقة وحى التى فيها ما أكثر  
 بمنزلة الزغل فلا يقبل قوله يرد ما أقر بقبض الدراهم لتناقضه لان السنوقة ليست من جنس الدراهم  
 بخلاف الزئوف والنهرجة اه ملخصا ومقتضاه أنه لو لم يقتر بقبض حقه ولا بقبض الدراهم بل سكت  
 حتى قبض له رد السنوقة لعدم تناقضه أصلا والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف في المداينات عن الفينة  
 برمن القاضي عبد الجبار اذا أخذ من دينه دينار فجعله في الروث ليروج ليس له الرد وكذا الحكم  
 في الدرهم اذا جعله في البصل ونحوه ليروج ليس له الرد كما لو ادوى عيب مشريه ليس له الرد  
 اه وعلى هذا لو دفعه الى دائمه أو شري به شيئا بعد علمه بعيبه ليس له الرد أيضا وهذا متفق كثيرا فلاحظ  
 \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو فرسا شراء صحيحا ثم سافر بها ورجع معها  
 ويريد ردها على البائع بعيب قديم قدر أنه قبل ركوبها وسفره بها فهل يكون ركوبه رضا بالعيب  
 \* (الجواب) \* نعم اذا ثبت رؤيته للعيب قبل ركوبه وسفره بها يكون ذلك رضا بالعيب فليس له  
 ردها \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد جارية من عمرو وبها عيب رآه عند الشراء والقبض ومك  
 ثم الا ن يريد ردها عليه بذلك العيب فهل ليس له ردها \* (الجواب) \* نعم كفى الاشياء  
 والهداية أقول هذا اذا رأى العيب عالما بأنه عيب لما في جامع الفصولين عن الخلاصة رأى المشتري  
 العيب ولم يعلم أنه عيب ثم علم بظن ان كان عيبا ينال يحنى على الناس كعمور وشلل لا يرد ويعلم

مطلب اذا رده عليه العيب  
 بالتراضى ليس له رده على  
 بائعه

مطلب وجد بعض الدراهم  
 زيوفا فاردّها على الدافع  
 بالرضا فله دفع ردها أيضا

مطلب في تحرير مسئلة  
 ما اذا وجد القابض بعض  
 الدراهم زيوفا

مطلب ركوب الدابة رضا  
 بالعيب

مطلب رأى العيب ولم يعلم  
 أنه عيب فان كان ظاهرا  
 لا يحنى على الناس لا يرد

منه مسائل كثيرة وفي الخاتمة أراد شراءه فأرى بها قرحة ولم يعلم أنها عيب فشرها ثم علم أنها عيب له ردها لأن هذا مما يشتبه على الناس فلا يثبت الرضا بالعيب كذا في نور العين وفيه عن فوائد صاحب المحيط شري قنار كسبه ورم فقال البائع أنه ورم حديث أصابه ضرب فأورمه فشره على ذلك فظهر قدمه لا يرد وكذا الوشراء على أنه حديث فظهر قدمه وفي الخاتمة هذا إذا لم يبين السبب فلو بينه فظهر كونه بسبب آخر فله الردها إذا العيب يختلف باختلاف السبب اه واستشكل صاحب نور العين كلام الخاتمة بمسئلة الامة التي بها قرحة بأنه لا فرق بين ما يظهر قلت والجواب بأن حاصل كلامهم أن المشتري إذا رأى العيب ولم يعلم بأنه عيب فلا يخلو أما أن يكون ظاهرا لا يخفى على الناس أولا فان كان ظاهرا فليس له الردها ولا يخلو أما أن يكون البائع بين سببه أولا فان لم يبين السبب فلا يشتري الردها وإن بينه فان ظهر له سبب آخر فله الردها أيضا والا فلا فإذا رأى في الجارية قرحة بلا يبين السبب ولم يعلم أنها عيب له الردها لأنه مما يشتبه اذ ليست كل قرحة عيبا وفي مسئلة الورم قديين البائع السبب بأنه من الضرب غاية الامر أنه قال حديث فظهر أنه قديم أي من ضرب قديم فلم يختلف السبب فلا يثبت له الردها لم يظهر أنه من غير الضرب هذا ما ظهر لي قد بره \* (سئل) \* فيما إذا استحق بعض الدار المبعدة بعد القبض فهل يخير المشتري في الباقي ان شاء رضى به بمجسته من الثمن وان شاء رده \* (الجواب) \* نعم كما في التنوير وسيأتي في الاستحقاق \* (سئل) \* في فرس مشترك بين زيد وعمر ونصفين فاشترى زيد من عمر ونصفه منهما ثمن معلوم فوجد بها عيبا قديما يسهونه بجلا لم يره حين الشراء ولم يوجد منه ما يدل على الرضا بعد رؤيته ويريد رد المبيع بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر جارا فظهر به عيب قديم بعدما حدث عند المشتري عيب آخر فهل يرجع بنقصان القديم وليس له الرده \* (الجواب) \* نعم قال في متن الوقاية فان ظهر عيب قديم بعدما حدث عنده آخر فله نقصانه لا رده الا برضا بائعه ومثله في التنوير والكثير والمجمع وغيرها \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر ثمرة بستانه البارزة بثمن معلوم شراء صحيحا ويريد الا أن رد المبيع على بائعه زاعما أن بعض الثمرة تلف بعد البيع والتسليم بسبب الصدقة فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* حيث كانت الثمرة موجودة بارزة وقت البيع فالبيع صحيح والحالة هذه والصدقة الساقط من السماء بالليل كأنه نلج وقد صدقت الارض وأصعقت بضهما وأصعقها الصقيع قاموس \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمر وقد رام معلوما من النشادر له حمل ومؤنة وسافر به من دمشق الى حلب ثم رجع وزعم أنه وحده عيبا لوجب الردها ويريد رده على بائعه والزاعم بمؤنة حمل فهل تكون مؤنة الرده على المشتري \* (الجواب) \* نعم وجد بالمبيع الذي له حمل ومؤنة عيبا ورده فمؤنة الرده على المشتري بحر \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمر وأرض معلومة بثمن معلوم من الدراهم شاء على قول الدلال ان المبيع يساوي الثمن المزبور وبين أن في المبيع غنبا فاحش في الثمن ويريد المشتري رد المبيع بخيار الغبن الفاحش بتغير الدلال بعد ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم أقول ومز الكلام على تغير البائع أيضا بنقله وياتي قريبا فتغير المشتري للبائع \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمر وشيا ولم يره ويريد رده فسخه قبل الرؤية فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في متن التنوير من خيار الرؤية وعبارته مع شرحه ولو فسخه قبل الرؤية صح فسخه في الاصح بحر لعدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منه ما \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمر و جلا ثم ظهر أن به عيبا قديما كان عند بائعه وهو قوله الاكل ويريد المشتري رده بسبب ذلك بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وقوله الاكل عيب كما في الخلاصة وغيرها ومثله في الدراهم المختار وفي البحر قوله الاكل في البقر عيب \* (سئل) \* في المغبون غنبا فاحشا إذا غره المشتري

مطلب شري قنار بركبته  
ورم الخ

مطلب استحق بعض الدار  
المبعدة بعد القبض يخير  
المشتري بين أخذ الباقي أو الرد  
مطلب اشترى نصف فرس  
من شريكه فيها فوجد بها  
عيبا له رده  
مطلب رأى بالجار عيبا  
قديما بعدما حدث به عيب  
آخر ايس له الرد ويرجع  
بالنقصان  
مطلب أصاب الثمرة صدقة  
بعد البيع ليس له الرد  
مطلب مؤنة الرد على  
المشتري  
مطلب له الرد بخيار الغبن  
الفاحش بتغير الدلال

مطلب اذا اشترى ما لم يره  
فله فسخ البيع قبل الرؤية  
مطلب قل له الاكل  
في الدابة عيب  
مطلب للبائع فسخ البيع  
بالغن الفاحش مع التغير

فقبل له استرداد المبيع بعد شؤ ذلك شرعا \* (الجواب) \* نعم وفي تبين الكثرة والرافى المغبون  
غيبا فاحشاه أن رده على بائعه يحكم الغيب وقال أبو علي القاسمي فيه روايتان عن أصحابنا وفي رواية  
الرد فتابا بالناس وكان ضد الاسلام أبو اليسر يفتي بأن البائع ان قال للمشتري فيه متاع كذا  
أو قال يساوي كذا فاشترى على ذلك وظاهر بخلافه له الرد بحكم أنه غره وان لم يزل ذلك فليس له  
الرد وقال بعضهم لا يرد به كيف ما كان والصحيح أنه يفتي بالردان غره والا فلاه وكما يكون المشتري  
مغبونا مغرورا يكون البائع كذلك كما في فتاوى قاضي اليداية من \* (سئل) \* فيما اذا كان  
لزيد دار ورثها من أبيه ولم ير حافيا عينا من عمره وبين معلوم يعاشر عيا ويرغم البائع الآن أنه  
استرداد المبيع بخيار الرؤية قبل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم ولا خيار لمن باع ما لم يره كذا  
في المتن ومثله في التنوير \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمر وعدة فوافج ملك على أنها  
ملوثة من الملك ففتحها فوجد فيها ترابا فحاشا محطاه ويريد ردها على البائع بخيار الغيب بعد شؤ  
ذلك شرعا قبل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي الزخيرة الرصاص في الملك غيب قال أبو حنيفة  
المشتري بالخيار بين الاخذ والرد وقال أبو يوسف يرد الرصاص بحسبه وهو قول ابن أبي ليلى وقول  
محمد يخط من الثمن بقدر الرصاص وفي فتاوى قاضي خن من فصل العيوب جعل أبو يوسف جنس هذه  
المسئلة أصلا فقال ما يباح في قليل لا يميز كثيرا وكل ما لا يباح في قليل يميز كثيرا وبما في الخطأ  
وامثاله قليل التراب فلا يميز كثيرا والرصاص في الملك لا يباح في قليل فيميز كثيرا وبما في قليل  
التراب فلا يميز كثيرا وعامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية أنه في مستثنا الملك محط بكثير من التراب  
فلا يميز التراب ويرد بحسبه من الثمن لعدم امكان تميزه بخلاف الرصاص فإنه يمكن تميزه ويرد  
الرصاص بحسبه وأما اذا كان التراب في الملك قليلا فيباح في قليله ومثلنا داخل تحت  
قول قاضي خن وبما في قليل التراب فلا يميز كثيرا فخلص أن ما يمكن تميزه يميز ويرد بحسبه  
من الثمن بخلاف ما لا يمكن تميزه فلا يميز ويكون عيبا كالتراب الكثير وغيره مما لا يمكن تميزه فمما قبل  
ثم رأيت في اخنايت من فصل خيار الرؤية ما عباره واذا اشترى بالغة ملك فأخرج الملك منها لم يكن  
له أن يرد بخيار الرؤية ولا بخيار الغيب لأنه يعيب بالاخراج حتى لو لم يخرج الملك كان له أن يرد بخيار  
الرؤية والغيب اه \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمر وجارية بالغة بشئ معلوم ثم أبت  
الجارية عنده ويريد ردها على البائع يعيب الاباق وعمره وشكر ذلك ويكفي اثبات اباقة عند البائع  
ليرده المبيع فهل لعمر وذلك \* (الجواب) \* نعم من وجد بشرية ما ينقص الثمن عند الخيار  
أخذه بكل الثمن أو رده كالأباق والبول في القراش والسرقة وكذا تحت صغرا وكذا في التنوير  
قال العلاني في شرحه فعند اتحاد الحال بان ثبت اباقة عند بائعه ثم مشى به كالأهامي وغره أو كبره  
له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف لا لا كونه عيبا حادنا كعدهم عند بائعه ثم حم عند مشى به  
ان من نوعه ليرده والا فلا عني اه وحققه العلامة العيني في شرح الكثر \* (سئل) \*  
فحين اشترى ما لم يره قبل يجوز له رده اذا رآه اذا لم يوجد ما يطله وان رضى قبلها \* (الجواب) \*  
من اشترى شيئا لم يره فالبائع جائز له الخيار اذا رآه ان شاء أخذه وان شاء تركه لظهور عليه الصلابة  
والسلام من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه وكذا اذا قال رضى قبله الخيار اذا رآه  
كما في الهداية وغيره وهذا اذا لم يوجد ما يطله \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمر  
يتساوى ما شرعا بين معلوم وتسلم المبيع ثم ظهر أنه من متهن عند بكر مسلمة قبل يكون البيع  
موقرا فعلى اجازة المتهن والمشتري بالخيار ان شاء صبر الى ذلك الرهن أو رفع الامر الى القاضي  
ليفسخ البيع \* (الجواب) \* نعم

مطلب كما يكون المشتري  
مغبونا مغرورا فكذلك البائع  
مطلب ليس للبائع خيار  
الرؤية

مطلب وجد في نواحي الملك  
ترابا ليرد

مطلب يباح في الخطأ  
ونحوه قليل التراب

مطلب لا بد من اثبات  
الاباق عنده وعند البائع

مطلب له خيار الرؤية  
وان رضى به قبلها

مطلب اذا ظهر المبيع  
جرهتها فالبيع موقوف  
والمشتري بالخيار

## \* (باب الاقالة) \*

\* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد بالوكالة من يته هذا البالغة من عمر وكرما معلوما بمن  
معلوم من الدراهم وتصرف هذا بالكرم مدة ثم ان والدها أقال عمار من بيع الكرم وردت عرو له الثمن  
بدون اذن من ابنته المزبورة ولا اجازة ولما بلغها خبر الاقالة ردت الاقالة المزبورة ولم تجزها فهل ترتد  
الاقالة بردها \* (الجواب) \* نعم ترتد الاقالة بالرد وقد أفتى بمثل هذه العلامة التمرثني  
كما في فتاويه من البيع وأجاب بقوله نعم ترتد برده وتبطل وأجاب في جواب سؤال آخر  
بقوله لا يملك الوكيل بالثمن الاقالة اتفاقا وأما اقالة البيع فصحيحة وبضمن وهذا اذا لم يقبض  
الثمن فلو قبضه ثم أقال لا تصح كما في شرح الجمع لابن ملك والفوائد الزينية \* (سئل) \*  
فما اذا اشترى زيد من عمرو وعمره كرم عنب مدركه ثمن معلوم مقبوض ثم ظهر له زيد أن الثمن  
كثير وطلب من البائع رد الثمن له فرفض وتسلم المبيع وتصرف به ورد البائع بعض الثمن لزيد  
وذلك على وجه المقابلة بالتعاطي ثم امتنع البائع من رد بقية الثمن بلا وجه شرعي فهل يئزمه رده له  
\* (الجواب) \* نعم وتصح بالتعاطي ولو من أحد الجانبين كالبيع هو الصحيح بزيادة علائق  
أقول ولا بد من قبول الآخر في المجلس ولو كان القبول فعلا كما لو قطعه أو قبضه فور قول المشتري  
أقلتك كما في التنوير وشرحه وكتبت فيما علقته عليه عن المخ أن مما يقرر على اشتراط اتحاد المجلس  
ما في القضية جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال له البائع لا أدفعه بهذا الثمن  
فاخبر به المشتري فقال أنا لا اريد أيضا لا ينسخ لانه ليس من ألقاظ النسخ ولان اتحاد المجلس  
في الايجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد ما في المخ قلت ويتقرر عليه ما في القضية أيضا  
اشترى جارا ثم أتى ليرده فلم يجد البائع فأدخله في اصطبله فجاء البائع بالبيطار فبرغه فليس ينسخ  
لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن يشترط فيه اتحاد المجلس انه فليحفظ فان أشمال ذلك تقع  
كثيرا وتنتهي على كثير \* (سئل) \* في عقار وقف أجره ناظر الوقف من زيد مدة معلومة  
بأجرة معلومة وتسلمه المستأجر ثم أجره مما في توابعه من عمرو وتسلمه ثم تقايل زيد مع ناظر الوقف  
عقد التوابع مقايله صحيحة شرعية فهل التقايل المذكور صحيح وتنسخ الاولى والثانية  
\* (الجواب) \* نعم تنسخ الاولى والثانية كما أفتى بذلك العلامة ابن نجيم وقال العلامة محمد بن  
عبد الله الغزي وفي المضمرات المستأجر اذا أجره من غيره أو دفع الى غيره من اربعة ثم ان المستأجر  
الاول فسح العقد هل ينسخ العقد الثاني اختلاف المشايخ فيه والصحيح أنه ينسخ \* (سئل) \*  
فما اذا اشترى زيد من عمرو بضاعة ثمن معلوم من الدراهم وقبض المشتري المبيع ثم تقايل عقد الشراء  
مقايله شرعية ولم يقابل المبيع حتى اشترى المشتري من عمرو ثانيا بثمان معلوم من الدراهم فهل  
تكون المقايلة والشراء صحيحين \* (الجواب) \* نعم ولو اشترى عبدا وقبضه ثم تقايل  
البيع ولم يقابل بضاعة حتى اشترى من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز  
بيعه انقروى عن الخانية ومثله من التنوير \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو فرسا  
وقبضها فتعيب الفرس عند زيد ثم تقايل البيع بالثمن الاول بلا علم عمرو بالعيب ويريد عمرو رد  
الاقالة بسبب ذلك فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وان تغيرت الاقالة الى نقصان بأن تعيب  
الجارية في يد المشتري بفعل المشتري أو بآفة مما يوجب تقايل لا يجعل الثمن الاول اوسكنا ذكر الثمن  
الاول يجعل الاقالة فسخا عنده غير أن البائع اذا لم يعلم بالعيب وقت الاقالة كان له الخيار ان شاء  
أمضى الاقالة وان شاء رد وان علم بالعيب فلا خيار له ذخيرة من الثامن عشر في الاقالة وبمثله أفتى  
العلامة الخیر الرملی كما في فتاويه من الاقالة

مطلب ترد الاقالة بالرد  
مطلب اقالة الوكيل  
بالشراء لا تصح بخلاف وكيل  
البيع قبل قبض الثمن

مطلب تصح الاقالة بالتعاطي  
مطلب لا بد في قبول الاقالة  
من اتحاد المجلس

مطلب اجره مما في توابعه  
ثم تقايل مع الناظر تنسخ  
الاولى والثانية

مطلب تقايل لاثم اشتراء  
ثانيا قبل تقايل المبيع  
يصح

مطلب اذا لم يعلم البائع  
بالعيب وقت الاقالة كان له  
الخيار



## \* (باب الاستحقاق) \*

\* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر دار معلومة بفن معلوم من الدراهم دفعه للبائع ثم  
المشتري فيها بناء ثم استحققت بالبيعة لزيد لدى حاكم شرعي حكم للمشتري بالرجوع بالثمن على البائع  
ويريد الرجوع على البائع بالثمن وقيمة البناء فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم له الرجوع على  
البائع بقيمة ما يملكه أن يفصله ويهدمه وبسلمه اليه لانه غره فيرجع عليه بالثمن وقيمة البناء مبني  
يوم سلم ذلك اليه كافي الخاتمة والعمادية والخيرية وجامع الفصولين شري أرضا فبني فيها أو غرس  
أو زرع فاستحق برجع المشتري بثمنه ويسلم بناءه وزرعه وشجره اليه فيرجع بثمنها مبني فأما يوم سلمها  
اليه فصولين من الاستحقاق اشترى دارا لخصه ها وطن سطوحها ثم استحققت لا يرجع على  
البائع بقيمة الحص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يملكه أن يفصله ويهدمه وبسلم اليه فصولين  
أيضا أقول تقييده بالرجوع بالقيمة يفيد أنه لا يرجع بالنفقة كاجرة الفعلة ونحوها وبه صرح في الدر  
المختار وغيره بخلاف ما لو اشترى كراما كسبائي \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر  
دابة فأنفق المشتري عليها مدة ثم استحققتها راجل بوجه شرعي فهل لا يرجع المشتري على البائع بما أنفق  
\* (الجواب) \* نعم ولو استحق العبد أو البقرة لم يرجع بما أنفق شرح التنوير للعلائي عن  
القنية ومثله في مجموعة الاتقوى عنها \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد جارا من عمرو وبثن  
معلوم دفعه للبائع وتسلم الجار منه فاستحقه بكر بالملك المطلق وحكم له به وقدمات البائع ولزيد  
بينة تشهد أن الجار نتج عند بائع بائعه فلان في ملكه فهل نسمع بينته المذكورة ويطلب الحكم  
السابق بالاستحقاق وان لم يثبت برجع بالثمن على ورثة عمرو \* (الجواب) \* اذا قال بائع من  
بائع حين رجوع عليه بالثمن أنا لا أعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع نتج في ملكي أو ملك  
بائعي بلا واسطة أو بهما فتسمع دعواه ويطلب الحكم ان أثبت كذا في الدرر وغيره وتسمع بينة زيد  
المذكور ويطلب الحكم المزبور وان لم يثبت برجع بالثمن على ورثة عمرو والله أعلم استحق بملك مطلق  
وطالب ثمنه فبرهن بائعه أنه نتج في ملك بائعي يقبل لو كان محضرة المستحق ولو غاب بائع البائع  
لانه ينتصب خصما عن بائعه أقول ينبغي أن لا يشترط حضرة المستحق أيضا كما تقدم فصولين  
من ١٦ في الاستحقاق رجل اشترى شيئا فجاء مستحق واستحققة فتقاضى القاضي بالاستحقاق  
فرجع المشتري على البائع بالثمن فدفع اليه الثمن من غير الزام القاضي اياه فالبائع أن يرجع بالثمن على  
بائعه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى وعند أبي يوسف لا يلزم الا بالزام القاضي هكذا ذكر  
المسألة في يروع الجامع الكبير جواهر الفتاوى من البوع ومشي في شرح المجمع الملكي في باب  
الاختلاف في الشهادة على قول أبي يوسف لكن في التنوير لم يشترط هذا لانه قال وبثن رجوع  
المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبيعة أقول ذكر في التنوير في كتاب الكفالة  
ولا يؤخذ من الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن ومثله في الكثر وغيره وعلاه  
الشراح بقولهم لان بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية ما لم يقض به بالثمن على  
البائع اه فظاهر المتن والشروح اعتماد قول أبي يوسف لانه ظاهر الرواية قتل \* (سئل) \*  
فيما اذا اشترى زيد من عمرو بغلة بدينار فبثن بغيره بدينار فبثن بغيره بدينار فبثن بغيره بدينار  
وحكم له بها ورجع يطلب الثمن من بائعه فأراد أن يبرهن أنها نتجت عنده أو عندها بائع البائع  
والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البيعة حتى يطلب الحكم  
السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضا \* (الجواب) \* مقتضى ما أتى به الخبر الرطب  
في فتاواه موافقا لما في العمادية عدم اشتراط حضور المستحق قال في العمادية وهذا القول أظهر  
وأشبه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو الاظهر والاشبه

مطلب اذا استحققت الدار  
بعد ما بني رجوع على البائع  
بالثمن وقيمة البناء مبني  
مطلب له الرجوع بقيمة  
ما يملكه تسليمه لا بخو  
الطين ولا بما أنفقته من نحو  
اجور الفعلة

مطلب لا يرجع بما أنفقته  
على الدابة

مطلب يطل الحكم  
بالاستحقاق بآيات النتائج  
عند البائع أو بائعه

مطلب برهن البائع أنه  
نتج في ملك بائعي يقبل لو  
محضرة المستحق

مطلب اذا قضى بالاستحقاق  
يرجع بالثمن على بائعه  
والبائع على بائعه وان دفع  
الثلث بلا الرام القاضي

مطلب أراد البائع أن يبرهن  
أنها نتجت عنده هل يشترط  
حضرة المستحق والدابة أم لا

وما في الخلاصة يقتضي اشتراط حضرة البغلة ذكر في دعوى الذخيرة اذا استحق المبيع من يد المشتري بالملك المطلق ورجع المشتري على بائعه بالثمن فأقام البائع بينة على النتائج وأن القضاء للمستحق وقبح باطلا وايس لك الرجوع بالثمن على هل تقبل هذه البينة بغية المستحق اختلاف المشايخ فيه ومحمد بشرط حضرته واختار شمس الأئمة السرخسي أنه لا يشترط حضرته وهذا كذا أفتى بفرغانه وذكر في المحيط قيل على قياس قول محمد وأبي يوسف الآخر بشرط حضرة المستحق لقبول هذه البينة وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأول لا يشترط وهذا القول أظهر وأشبهه اهـ

ملخص من العمادية من الفصل الثالث فيمن يصلح خصما للغيره ومن لا يصلح أراد المشتري أن يرجع على بائعه بعد الاستحقاق فبرهن البائع عليه أنه كان نتج عنده وأن الاستحقاق كان باطلا والمستحق غائب فعند محمد وهو اختيار شمس الاسلام يقبل لان الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاككتفي بحضوره واختار صاحب المنظومة والطيا بادي وهو قياس قول الامامين وهو الاظهر والاشبه

عدم القبول بلا حضور المستحق بزيادة من الدعوى من نوع فمن يشترط حضرته أقول اتفق نقل الذخيرة والمحيط عن محمد على اشتراط حضرة المستحق وخالفهما نقل البرازية فالظاهر أنه انقلب الامر على البرازي فنسب ما قاله محمد الى أبي حنيفة وأبي يوسف وما قاله اليه وقال ان قواهما هو الاظهر والاشبه كما قاله في المحيط فانه كس المراد لانه كاس نقل الخلاف وقد نقل الخلاف في جامع الفصولين ونور العين كما نقله في العمادية عن الذخيرة والمحيط مع التصريح بأن الاظهر والاشبه قول الامامين أبي حنيفة وأبي يوسف وهو الاكتفاء بحضرة المشتري فكان هو الاحوط ولذا أفتى به الخبير الرمي وصرح في البحر أول كتاب الدعوى بأنه الاصح ولا سيما مع ظهور وجهه وهو ما مر من أن الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاككتفي بحضوره وهو الارق بالناس أيضا هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في رجل اشترى جديلا معينان آخر شرهما شرعيا بثلثين معلوم دفعه للبائع وتسلم الجبل منه فتعرف على الجبل زيد وادعى أنه له فدفعه الرجل لزيد بدون اثبات بالبينة ولا قضاء ويريد الرجل الرجوع بالثمن على البائع فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في التنوير وينت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبينة أما اذا كان باقرار المشتري أو بشكوكه فلا أقول نقل في نور العين حيلة للرجوع على البائع وهي أن المستحق لو أخذ العين من المشتري بلا حكم فهلكت وأراد المشتري أن يرجع على بائعه بثمنه فالوجه أن يدعى على المستحق انك قبضت مني بلا حكم وكان ملكي وقد هلك في يدك فأدلى قيمته فبرهن الاخذ أنه له فيرجع المشتري على بائعه بثمنه اهـ وظاهر تقييده بالهلاك لانه عند عدمه له أن يدعى العين ويستردّها من الاخذ اذا عجز عن البرهان ولكن هذا انما يظهر اذا لم يقر المشتري بأنهم الاخذ فلو أقر لا تسمع دعواه عليه لتناقصه ولا يثبت له الرجوع على بائعه لنفاذ اقراره على نفسه ونقل في نور العين أيضا لو شري دارا فاستحق باقرار المشتري أو بشكوكه لا يرجع بثمنه على بائعه فلو برهن المشتري أن الدار ملك المستحق ارجع بثمنه على بائعه لا يقبل للتناقض لانه لما اقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فاذا ادعى لغيره كان تناقضا تنسح دعوى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره فلغأ ما لو برهن على اقرار البائع أنه للمستحق يقبل لعدم التناقض وانه اثبات ما ليس بثابت اذ لو أقر به لمسه اهـ وفيه أيضا ادعى المستحق على المشتري وأخذه بلا حكم فقال المشتري لبائعه أخذه المستحق مني بلا حكم فأدغمه الى فدفع البائع ثمنه اليه ثم برهن البائع على المستحق أنه له مع غيبة المشتري صح لا تفاسخ البيع بينه وبين المشتري بتراضهما فيسقي على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اهـ وبقي

فروع هذا الباب هذا الفرع \* (سئل) \* في رجل اشترى من آخر فرسا معلومة بثمن معلوم فقام عمر والخارج يدعيا على الرجل بالنتاج ويريد المشتري اقامة البينة على عمر والمدة أي أنها نتاج

مطلب اذا دفعه للمستحق  
بلا بينة ليس له الرجوع على  
بائعه بالثمن

مطلب في حيلة الرجوع  
المشتري على البائع بالثمن  
لو دفع العين للمستحق بلا حكم

مطلب استحققت الدار  
باقرار المشتري ليس له أن  
يبرهن على أن الدار ملك  
المستحق

مطلب دفعه للمستحق  
بلا حكم ثم أخذ الثمن من  
البائع فللبائع أن يبرهن على  
المستحق أنه له مع غيبة المشتري  
مطلب ترجيب البينة المشتري  
على النتائج عند بائعه

فرض بائعه فهل يرجع منه المشتري أم التناج فرض بائعه على عمر والخارج أولا \* (الجواب) نعم  
 ترجح وإن برهن خارج وذو يد على التناج فذو اليد أولى هو الصحيح خلافاً للعيسى بن أبان شرح الملقني  
 من باب دعوى الرجلين وأفتى بذلك الشيخ خير الدين هنا قائلاً وفي دعوى التناج من المتداعين  
 ينفذ ذي اليد أولى بالقبول للحكم بها اهـ وفي باب الدعوى من فتاويه أيضاً البيهقي في التناج الذي اليد  
 وبرهان المشتري على تناج بائعه كبرهان بائعه \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد حصة من طاحونة  
 وكانت في يده مدة ثم استحق عمر حصة في البيع وطالب من المشتري غلة الحصة المستحقة  
 في المدة الزبورية فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في جواهر الفتاوى من الباب النظامي  
 من البيوع اشترى طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها مستحق فليس له أن يطالب  
 المشتري بغلة الطاحونة لأنه ليس من أجزاء المبيع بل من كسبه وفعله اهـ أقول لا يقال ينبغي  
 وجوب الإبرة عن تلك المدة إذا كانت الطاحونة معدة للاستغلال بناء على ما أفتى به المتأخرون  
 من وجوب إبرة المثل في غصب عقار الوقت أو التيمم أو المعدة للاستغلال لا نقول في ذلك  
 في المعدة للاستغلال بما إذا لم يكن بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في أوائل الباب الثاني  
 من الوقف وهنا التأويل المذكور موجود فنتبه \* (سئل) \* في جناءه اشترى الكرم  
 وتضرع فوابعثه عدة سنين ثم ظهر مستحقا لرجلين ابتداء بالبيعة الشرعية لدى القاضي وحكم لهما به  
 وطالب الغلة التي تضرع فيها الجماعة فهل يوضع من الغلة مقدار ما أفتى الجماعة في تعبير الكرم  
 وما فضل من ذلك يأخذ المستحقان المذكوران \* (الجواب) \* نعم قال في جامع الفتاوى  
 يوضع من الغلة مقدار ما أفتى في عمارة الكرم من قطع الكروم وأصلاح السواقي وبناء المحيطات  
 وممراته وما فضل من ذلك يأخذ المستحق من المشتري اهـ وبغلة أفتى الشيخ خير الدين في قياسه  
 وأيضاً أبو السعود أفندي مفتي السلطنة نقلاً عن الزوفيق في صور المسائل من الاستحقاق ونقله  
 الانقروى في فتاويه أقول ولينظر الفرق بينه وبين ما مر في استحقاق نحو الدار حيث لا يرجع إلا بقية  
 ما يملك من البناء دون ما أنفق كما قدمناه وكذا لا يرجع بما أنفق على الدابة أو العبد كما مر  
 أيضاً ولم يظهر لي وجهه فليأمل ثم رأيتني ذكرت فيما علقته على الدر المختار أن هذا ليس رجوعاً  
 على المستحق من كل وجه بل هو اقتطاع من الغلة التي استغناها وهو بعد فيه للبحث بحال والله أعلم  
 بحقيقة الحال \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمر وبستاناً مع أرضه وحق شربة المعلوم  
 من الماء بين معلوم وبعد ما تسلم منه وزرعه استحق الشرب لجهة وقبره وأخذ المستحق بالوجه  
 الشرعي فهل يرجع بنقصان الشرب \* (الجواب) \* نعم رجل اشترى أرضاً بشربها فاستحق  
 الشرب قبل القبض قال محمد بن خير المشتري أن شاء أخذ الأرض بجميع الثمن وإن شاء تركه وكذا  
 المسيل وإن استحق الشرب بعد ما قبض المشتري الأرض وأحدث فيها بناء أو غرساً أو زرعاً  
 فإن المشتري يرجع بنقصان الشرب والمسيل خالية من فضل الاستحقاق \* (سئل) \* في رجلين  
 اشتريا من آخر جميع غراس بستان معلوم قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بئس معلوم من الدراهم  
 دفعها للبائع وقبض المبيع ثم بعد ذلك استحق بعض المبيع فهل يكون المشتريان بالخيار أن شاءا  
 رداً ما بقي ورجعاً بجميع الثمن وإن شاءا أمسكاً ما بقي ورجعاً على البائع بئس المستحق \* (الجواب) \*  
 حيث كان بعد القبض وهو قبيح بخير المشتريان كما ذكره والمثله في التنوير من باب خيار  
 العيب \* (سئل) \* في امرأة اشترت من آخر دار معلومة بئس معلوم ثم بعد ما تسلمت منه  
 استحق بعضها بطريق شرعي فهل بخير في الباقي أن شاءت رضيت بحصته من الثمن وإن شاءت ردت  
 \* (الجواب) \* نعم قال في الدر المختار من خيار العيب استحق بعض المبيع فإن قبل القبض  
 خير في الكل لتعز في الصفقة وإن بعده خير في القبيح لا في غيره لأن تبعض القبيح عيب لا المثل اهـ

مطلب إذا استحق الطاحونة  
 فليس للمستحق طلب غلتها  
 من المشتري

مطلب إذا سكن المدة  
 للاستغلال بتأويل عقد  
 أو ملك فلا يلزمه إبرة  
 مطلب إذا استحق الكرم  
 يوضع من غلته ما أنفقته  
 المشتري في عمارة

مطلب إذا استحق شرب  
 البستان بعد القبض يرجع  
 المشتري بالنقصان

مطلب إذا استحق بعض  
 المبيع القبيح بخير المشتري

مطلب استحق بعض الدار  
 بعد القبض فالمشتري بالخيار

وفي العمادية من الخامس عشر ولو قبض الكل ثم استحق بعضه فان البيع في مقدار المستحق باطل ثم ينظر ان كان المقود عليه شيئا واحدا مما في به بعضه ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها فالمشترى بالخيار في الباقي ان شاء رضى بحصته من الثمن وان شاء ردّه اه وفي فوائد صاحب المحيط بسئل بعض الفقهاء عن اشترى أرضا فيها اشجار حتى دخلت فيها من غير ذلك كثر ثم استحق الاشجار هل لها حصة من الثمن قال لا يكفي ثوب الغلام والجارية وبرذعة الجارية فانها تدخل بغيرها وما يدخل بطريق التبعية لاحصة له من الثمن الى أن قال وهذا اذا لم يذكر البناء والاشجار في البيع حتى دخلت تبعا وتمامه في العمادية \* (سئل) \* فيما اذا مات رجل عن ورثة بالغين وخلف حصة في دار فاشترت الورثة حصة معلومة من الدار من هند وصدقت الورثة أن بقية الدار لفلان وفلانة ثم ظهر أن مورثهم المزبور اشترى بقية الدار من فلان وفلانة في حال صغرهم ولم يعلموا اذ ذلك بشراء والدهم فهل يكون التناقص في محل الخفاء عفو ولا يمنع صحة الدعوى \* (الجواب) \* نعم التناقص فيما طريقه الخفاء لا يمنع صحة الدعوى كما صرح حوايه اشترى دار لابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري فقال المشتري في الدفع انك متناقص لان الاستئجار اعتراف بأن الدار ليست ملكك هذه المسئلة صارت واقعة القوي وقد اختلفت أجوبة المفتين فيها والصحيح ان هذا لا يصلح دفعا وان ثبت التناقص الا أن هذا تناقص فيما طريقه الخفاء والتناقص في مثله لا يمنع صحة الدعوى عطاء الله أقنصدي عن التاريخاية المذيون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدائن والمتبعة بعد أداء بدل الخلع لو برهن على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجامع في الكل خفاء الحال وكذا الورثة اذا قاموا مع الموصى له بالمال ثم ادعوا الرجوع الموصى يصح لانفراد الموصى بالرجوع \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد حجارا من عمرو بثمن معلوم دفعه للبائع ونسب الحجارا منه فاستحقه بكر بالملك المطلق وحكم له به فطلب زيد من عمرو وعنه فادعى أنه اشترى الحجارا من خالد وأبنته وخالد ادعى شراءه من بشروا بقتبه وبشروا من رجل آخر وأثبت الرجل أنه نتاج حجارته كل ذلك لدى حاكم شرعي حكم على زيد بأنه ليس له الرجوع على المدي عليه بالثمن حيث أثبت الرجل أنه نتاج حجارته وكتب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونهما بعد ثبوته شرعا ويطلب الحسبكم السابق بالاستحقاق \* (الجواب) \* نعم كما صرح بذلك في الدرر وغيره (فرع) قسم الدارين اثنين فبني أحدهما ثم استحققت حصته لا يرجع عليه بقيمة البناء لان كلامهم ما يجبر على القسمة بخلاف الدارين فانهما ان اقتسما هما وبني أحدهما في نصيبه ثم استحققت فانه يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء لانه بمنزلة البيع كذا في الايضاح والمبسوط عيني على الهداية من فصل من كتاب الشفعة

\* (باب السلم) \*

\* (سئل) \* فيما اذا سلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على نصف قطار من السمك البقرى سأل صاحبها شرعا مستوفيا جميع شرائط الشرعة الى أجل معلوم وكفل عمرا بجميع المسلم فيه كل من بكر وخالد على التعاقب ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه باخره ثم حل الاجل وغاب بكر وألزم زيد خالد بجميع السمك وأخذه منه بطريق الكفالة ثم حضر بكر ويريد خالد الرجوع عليه بنصف السمك فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لانه دين لا مبيع الخ ما ذكره الحنفية في فتاواه وكذا المالكية على التفسير وانما الرقعي من باب السلم ومسئلة الكفالة بالتعاقب مصرح بها في التفسير من باب كفالة الرجلين \* (سئل) \* في السلم في الزناج المكسر \* (الجواب) \* قال في الخلاصة ولا خير في السلم في الاواني المنخدة من الزناج ويجوز

مطلب اذا استحق ما يدخل  
في البيع تبعا كالاشجار  
للارض فلا حصة له من الثمن

مطلب التناقص في محل  
الخفاء عفو

مطلب اذا ثبت التناقص  
بطل الاستحقاق

مطلب اقتسما دارا فبني  
أحدهما ثم استحققت حصته  
لا يرجع بقيمة البناء ولو اقتسما  
دارين يرجع

مطلب نصح الكفالة  
بالمسلم فيه

مطلب لا يجوز السلم في أواني  
الزناج الا أن تكون مكسرة  
أو لا تتفاوت

في المكسورة وزنا والذي لا يتفاوت كالتباين والمكاحل عدد اواني المتخذة من الخرف ان بين  
عدد ايصير به معلوما عند الناس يجوز اهـ ومثله في البرازية والبحر وفي الصغرى عن الاصل ولاخير  
في السلم في الزجاج الا ان تكون مكسرة وزنا معلوما فيجوز وكذلك جوهر الزجاج فانه موزون معلوم  
على وجه لا يتفاوت فيه فاما الاواني المتخذة من الزجاج فهي عديدة متفاوتة فلا يجوز السلم فيها لان ذلك  
العدد ولا يندكر الوزن قال شمس الائمة السرخسي الا ان تكون شيئا معروفا فيعلم انه لا يتفاوت  
في المبالغة كالمكاحل والطباقات فان آحاد ذلك لا تختلف عند أهل هذه الصنعة فيجوز السلم فيه بذكر  
العدد وفي الفتاوى ويجوز السلم في الكيزان والتاورورات وكذلك في الكيزان الخزفية اذا بين نوعا  
لا تتفاوت آحاده اهـ تناوخانية \* (سئل) \* في السلم في القمح \* (الجواب) \* صرح  
في مخ الغفارة تقيلا عن جواهر الفتاوى بأنه لا يصح السلم في الدبس وان اجتمعت شرائطه قال لان له ليس  
من ذوات الامثال لان السار عملت فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم اليه الاداء رأس مال ذلك  
السلم عليه فتاوى الخيرية أقول يعني أن القمح كذلك لان النار عملت فيه فكان قياسا لمثليها وبه صرح  
في الدر المختار في آثر باب السلم حيث قال قلت وسيجي في الغصب أن الرب والقطر والنجم والنجم  
والآجر والصابون والعصفر والسرقين والجلود والصرم ومخلوط برشبع عرقجي فليحفظ اهـ  
\* (سئل) \* فيما اذا سلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على قدر معلوم من المكحلان  
وقد حل الاجل ويريد عمره وان يعوضه عن السلم فيه بشئ من المواشي فيل لا يجوز الاعتياض عن  
المسلم فيه بشئ غير جنسه \* (الجواب) \* نعم قال في الاختيار ولا يجوز أن يأخذ عوضه خلافا  
جنسه قال عليه الصلاة والسلام من أسلم في شئ فلا يصرفه الى غيره اهـ ولا يصح التصرف في رأس  
المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية اهـ كثر قال في البحر والحاصل أن التصرف المتني  
شامل البيع والاستبدال والهيبة والابراء الا أن في الهيبة والابراء يكون مجازا عن الاقالة فيرد رأس  
المال كالأوبعضا ولا يشمل الاقالة فانها جائزة ولا التصرف في الرصف من دفع الجيد مكان الردي  
وبالعكس اهـ \* (سئل) \* فيما اذا سلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على غرار فتح  
معلومتين سلما شرعيا مستوفيا شرائطه ثم قبل قبضه ما من عمره وباع زيد احدي الغاريتين من عمره  
بخمسة عشر قرشا وباعه الاخرى بعشرين قرشا الى أجل معلوم ويريد عمره وأن يدفع زيد الغاريتين  
ويظل البيع فيهما فقول له ذلك \* (الجواب) \* نعم ولا يجوز التصرف للمسلم اليه في رأس  
المال ولا الرب السلم في المسلم فيه قبل قبضه بنحو بيع وشركة ومرا بجهة وتولية ولو من عليه حتى لو وجب  
منه كن اقالة اذا قبل وفي الصغرى اقالة بعض السلم جائزة علائ على التنوير أي لان المسلم فيه مبيع  
والتصرف في البيع المنقول قبل قبضه لا يجوز ورأس المال مستحق القبض في المجلس والتصرف  
فيه موقوف له فلم يجز اهـ \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد مبلغا معلوما من الدراهم سلما على قدر  
من الموزونات ولم يستوف شرائط السلم فهل يكون السلم غير صحيح وليس زيد الارأس مال السلم  
\* (الجواب) \* اذا كان السلم فاسدا يجب على المسلم اليه رد المال لانه في يده كغصوب  
والمغصوب يجب رده قال في المنع ولا يجوز لرب السلم شراء شئ من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة  
في سلم العقد الصحيح بعد وقوعه قبل قبضه بحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذ الا سلمك  
أو رأس مالك الا سلمك حال قيام العقد أو رأس مالك حال انفساخه الى أن قال وقيد بكون السلم  
صحيحا لانه لو كن فاسدا اجاز الاستبدال قال في جامع النصولين وجاز الاستبدال في السلم القاسد  
اذ رأس ماله في يد البائع كغصوب فصح استبداله اهـ \* (سئل) \* في السلم في الفضة هل يصح ويؤمر  
المسلم اليه بدفع المسلم فيه وان غلا العر عن وقت العقد \* (الجواب) \* نعم حيث أمكن  
ضبط صفته ومعرفة قدرها كما يؤخذ من الكثر وغيره والظاهر أن الفضة مثلية كما يؤخذ من تعريف

مطلب لا يجوز السلم في  
التعم

مطلب لا يجوز الاعتياض  
عن المسلم فيه بخلاف جنسه

مطلب لا يجوز التصرف  
في رأس المال ولا في السلم  
فيه قبل قبضه

مطلب اذا قسد السلم  
وجب رد رأس المال فقط  
مطلب لا يجوز شراء شئ  
من المسلم اليه برأس المال  
بعد الاقالة في السلم الصحيح  
بخلاف القاسد

مطلب يصح السلم في الفضة  
لانه مثلية

المسئلي والفقهي الذي جعلته نقلا عن المعنيات كما سيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الغصب  
ثم رأيت والله الحمد التصريح بان القوة مؤمنة في فتاوى العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا  
في فتاويه من كتاب الغصب \* (سئل) في السلم في الشحيم اذا استوفى شرائطه هل يصح  
(الجواب) \* السلم في الية وشحم البطن جائزنا كذا في البرازية والخلاصة \* (سئل) \*  
فيما اذا استلم جماعة من زيد مبلغا معلوما من الدراهم على مقدار معلوم من الخنطة والشعير والسمين  
مع بان سائر شرائطه الشرعية وهم متضامنون متكافلون برأس مال السلم وبالسلم فيه فهل يصح ذلك  
(الجواب) \* نعم والمسئلة في البرازية وفتاوى الحاقوقي \* (سئل) \* فيما اذا دفع  
زيد لعمر ومقدار معلوم من الذهب والفضة لمعا على مقدار من الدراهم المسماة باريال مؤجل الى  
أجل معلوم فهل يكون السلم المذكور غير جائز \* (الجواب) \* نعم قال في شرح الملتقى فيصح  
في المكمل والموزون سوى النقدين لانهما آمان فلم يميز السلم فيه ما خلا فالمالك اه والمسئلة في المتون  
وأوضحها في البحر والزيلعي \* (سئل) \* في السلم في البصل اذا استوفى شرائطه هل يصح  
(الجواب) \* نعم والثوم والبصل يجوز السلم فيه وزنا لا عدد البحر ويجوز السلم في الثوم  
والبصل كنيلا لا عدد اذ كرهما شيخ الاسلام في شرحه وجعلهما من العدييات المتفاوتة ذخيرة  
\* (باب القرض) \*

\* (سئل) \* في الكفالة بالقرض المؤجل الى أجل خل تصح ويصح كون مؤجلا على الكفيل  
دون الاصيل أو عليهما \* (الجواب) \* يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل  
ففي البحر والنهر يتأجل عليهما لان الدين واحد وفي شرح التنوير للعلائي ومن حيل تأجيل القرض  
كفالتهم مؤجلا فيتأخر عن الاصيل لان الدين واحد بحر ونهر نقلا قبيل باب القرض عن تلخيص  
الجامع قبيل باب الربا اه لكن في صور المسائل عن العتائية ولو كفل بالقرض فأخر عن  
الكفيل جائز ولا يتأخر عن الاصيل وفي فتاوى الكاظمي نقلا عن فتاوى حارث الهداية سئل  
عن الكفالة بالقرض الى أجل هل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل أم لا اجاب  
نعم تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل اه وأفتى بذلك العم للرحوم وقال في أنفع  
الوسائل قلت فخير لنا من هذا أن الكفالة بالقرض الى أجل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل وعلى  
الاصيل حالاً كما كان ولا يلتفت الى ما قاله المصري في البحر اذا كفل بالقرض الى أجل يصح  
ويتأجل على الاصيل وهذه الحيلة في تأجيل القرض فان كل الكتيب يرد ذلك ولم ينقل هذه العبارة  
أحد غيره واذا ادار الامر بين أن يبقى بما قاله المصري وحده أو بما قاله القندوري وكل الاصحاب  
فليت بما قاله القندوري وبقيّة الاصحاب ولا يبقى بما قاله المصري ولا يجوز أن يعمل به اه أقول  
وذكر صاحب البحر في كتاب الكفالة أن قول الهداية لو كفل بالمال الحال مؤجلا الى شهر  
يتأجل عن الاصيل أيضا محمول على غير القرض لما في التاترخانية واذا كفل بالقرض مؤجلا  
الى أجل مسمى فالكفالة جائزة والمال على الكفيل الى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وعزاه الى  
الذخيرة ثم عزاه الى العتائية لو كفل بالقرض فأخر عن الكفيل جائز ولا يتأخر عن الاصيل وبخالفه  
ما صرح به في تلخيص الجامع من أنه شامل للقرض وأن هذا هو الحيلة في تأجيل القروض  
وللطرسوسي في أنفع الوسائل كلام فيه فراجع اه ما في البحر وذكر في علقته عليه أن بعض  
الفضلاء نقل عن الفتاوى الهنديّة تفصيلا فقال واذا كان لرجل على رجل ألف درهم حاله من  
ثمن مبيع فكيف يتم بارجل الى سنة فهذا على وجهين ان أضاف الكفيل الاجل الى نفسه بأن قال  
أجلني ثبت الاجل في حق الكفيل وحده واذا لم يصف الاجل الى نفسه بل ذكر مطلقا ورضى  
به الطالب ثبت الاجل في حق الكفيل والاصيل جميعا اه فتأمل لما نقلت في التوفيق والحاصل

مطلب السلم في الية  
والشحم جائز  
مطلب تصح الكفالة برأس  
مال السلم وبالسلم فيه  
مطلب لا يجوز السلم  
في النقدين

مطلب يجوز السلم في الثوم  
وبالبصل

مطلب في الكلام على مسئلة  
تأجيل القرض بالكفالة

أنه لا نزاع في تأجيل القرض عن الكفيل وإنما النزاع في تأجيله عن الاصيل أيضا والمذكور  
 في أنفع الوسائل عن عامة الكتب كشرح القدرى على مختصر الكرخي وشرح التكملة والمحيط  
 وخزانة الاكمل وغيرها أنه لا يتأجل عن الاصيل لانه يجب عليه بالاستقراض والقرض لا يقبل  
 الاجل وما يجب على الكفيل ليس بقرض لانه وجب بسبب الكفالة وهي ليست باستقراض  
 والمفهوم من هذا التعليل أن غير القرض يتأجل عنهما وعليه يحمل ما في الهداية كما قد مناه عن البحر  
 لكن على التفصيل المذكور في الهندية حتى لا يتخالف كلامهم لكن تبقى المخالفة بين  
 ما في عامة الكتب وبين ما في التحرير للعصيري الذي هو شرح تلخيص الجامع الكبير فيقدم  
 ما في أكثر الكتب عليه ولذا أفتى به فاضل الهداية وعم المؤلف وأشار الى ترجيحه صاحب البحر  
 في كتاب الكفالة بخلاف الماشي عليه أولا والله تعالى أعلم ثم رأيت المؤلف كتب في محل  
 آخر ولو كان المال حالا فكمل به انسان مؤجلا بامر المكفول عنه فإنه يجوز ويكون تأجيلا في حقهما  
 في ظاهر الرواية وفي رواية ابن سماعين محمد أنه حال على الاصيل مؤجل في حق الكفيل كما  
 في كفالة تحفة الفقهاء وكذا في الهداية ومحيط السرخسي فان كفل ولم يذكر الاجل يجب على  
 الكفيل كما وجب على الاصيل حالا أو مؤجلا منية المفتي اهـ من مجموعة الانقروى فأت حيث كان  
 في ظاهر الرواية تأجيلا في حقهما فكيف يعدل عنه ولم يصرح أحد من يعتمد على نهيجه بأن الفتوى  
 على قول محمد وذكر في المنية أنه الاستحسان كما نقله الانقروى في هامش مجموعته فبحث الطرسوسي  
 فيه ما فيه اهـ أقول كلام الطرسوسي في القرض وليس فيما نقله شناع ظاهر الرواية تصريح  
 بذلك فيجعل على غير القرض كما قال في البحر وفيها فليأتل \* (سئل) \* فيما إذا استدان زيد  
 من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم الى اجل معلوم بمراجعة شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول أجله  
 فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام \* (الجواب) \* نعم  
 وهو جواب المتأخرين كما في شرح التنوير وبالله أفتى مفتي الروم أبو السعود أفندي قتي  
 المديون الدين المؤجل قبل الحلول أو مات فخل بموته فأخذ من تركته لا يؤخذ من المراجعة التي  
 جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين فنية وبه أفتى المرحوم أبو السعود  
 أفندي مفتي الروم وعلاه بالرفق للجانين علا في التنوير من مسائل شتى \* (سئل) \* فيما  
 إذا كان لزيد بذمة عمر ومبلغ دين معلوم فراجحه عليه الى سنة ثم بعد ذلك بعث من يوم ما مات  
 عمر والمديون فخل الدين ودفعه الورثة لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شيء أولا \* (الجواب) \*  
 جواب المتأخرين أنه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المبايعة عليها بينهما الا بقدر ما مضى من الايام  
 قيل للعلامة نجم الدين أفندي به قال نعم كما في الانقروى والتنوير وأفتى به علامة الروم مولانا  
 أبو السعود وفي هذه الصورة بعد اداء الدين دون المراجعة إذا ظنت الورثة أن المراجعة تلزمهم فراجحه  
 عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم ذلك المال أولا  
 الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهادين باقي في تركه مورثهم ثم بان خلافه فلا يلزمهم  
 ما التزموا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لان المراجعة بناء على قيام دين  
 المراجعة السابقة التي على مورثهم ولم يوجد وهذا في الزائد على قدر ما مضى وهذه المسئلة نظير  
 ما في القضية قال برمن بكر خواهر زاده كأن يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الاصيل ويبيعه  
 بالمراجعة حتى اجتمع عليه سبعون دينارا ثم تبين أنه قد أخذه فلا شيء له لان المبايعة بناء على قيام  
 الدين ولم يكن اهـ هذا ما ظهر لنا والله الموفق \* (سئل) \* في مسلم اقترض من دحي قدرا  
 معلوما من الحنطة والشعير وتسلمه منه في سنة كما وضعت مدة والا نريد المسلم دفع ثمن ذلك  
 على سعر يوم القرض الذي بدون وجه شرعي والمثل موجود فهل يلزمه رد مثل القدر المذكور

مطلب اذا قضى الدين  
 قبل حلول الاجل لا يؤخذ  
 من المراجعة الا بقدر ما مضى  
 من الايام

مطلب لا يؤخذ من المراجعة  
 الا بقدر ما مضى من الايام

مطلب المراجعة على ظن  
 قضاء الدين لا تلزم

مطلب عليه رد مثل القرض  
 ولا يجبر المقرض على قبول  
 الثمن



مطلب اذا انقطع المثل  
يجبر المقرض على التأخير

ولا يجبر صاحب القرض على أخذ الثمن \* (الجواب) \* نعم وفي بيع الامالى رجل استقرض  
من آخر شيئا من الكيل أو الوزن فانتقطع عن أيدي الناس قال يجبر المقرض على التأخير حتى يدرك  
الحديث عند أبي حنيفة لان الانقطاع عن أيدي الناس يجبرى الهلاك ومن مذهب أبي  
حنيفة أن الحق لا ينقطع عن العين بل العين فإذا بقي الحق في العين ولو جرد العين مدة معلومة يجبر  
على التأخير الى وقت الادراك لصل اليه عين حقه وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف في رجل  
استقرض من آخر شيئا من الفواكه كيلا أو وزنا فلم يقبض المقرض حتى انقطع فهذا لا يشبه القلوس  
اذا كسدت لان هذا ما يوجد في غير صاحبه على تأخيره الى أن يجي إلا أن يتراضيا على قيمته  
ذخيرة لمخاض النصل التاسع في القرض \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد وعمرو وشريكين  
في أرض معلومة مناصفة فبذروا الارض فحاشوا شريكا من عنده باذن شريكه وأمره ليرجع  
على شريكه نصف ذلك والا أن يزعم زيد أن له الرجوع على شريكه عمرو وبثن البذريوم بذره فهل ليس  
لزيد الا مثل قمحه وشعيه \* (الجواب) \* نعم قال في البرازية فان قال للعامل ازرع في أرضي  
ببذرك على أن الخارج بيننا نصفان فالمرارة جائزة والخارج على ما شرطوا ويكون البذر قرضا  
للمزارع على رب الارض ومثله في كثير من كتب الفتاوى كذا في الخيرية من المزارعة وفيها  
أيضا اذا وجد الاذن بالزرع مشترك كبصير الاخر مستقرضا فحصل الشراكة \* (سئل) \*  
في رجل استقرض من آخر مبلغا من الدراهم وتصرف بها ثم غلا سعرها فهل عليه رد مثلها  
\* (الجواب) \* نعم ولا ينظر الى غلاء الدراهم ورخصها كما صرح به في المخرج في فصل القرض  
مستدام من جميع الفتاوى \* (سئل) \* في ثلاثة أنفاس استقرضوا من رجل مبلغا معلوما  
من الدراهم سوية وتسلموه منه ولم يكفل كل منهم الاخر في ذلك ويريد الرجل مطالبة أحدهم  
بجميع المبلغ المزبور فهل والحالة هذه ليس له مطالبة بشئ زائد عن حصته \* (الجواب) \* نعم  
عشرون رجلا جاؤا واستقرضوا من رجل وأمره أن يدفع الدراهم الى واحد منهم فدفع ليس له  
أن يطلب منه الا حصته وحصل به مذاراة مسألة أخرى أن التوكيل بقبض القرض يصح  
وان لم يصح التوكيل بالاستقراض يجزى قبيل باب الربا \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد وابنه  
الصغير أمتعة معلومة فرفهنما عند عمرو وبين استدان منه وأمر زوجته بقبضه منه وصرفه عليه فهل  
يكون كل من الرهن والامر بقبض الدين صحيحا حيث كان الرهن مقبوضا \* (الجواب) \* نعم  
التوكيل بقبض القرض صحيح كما صرح به الانقروى عن وكالة القنية وكذا يصح الرهن المذكور  
كما صرح حوايه والله سبحانه أعلم

### \* (باب الصرف) \*

مطلب اشترى بضائع  
بمعاملة البالد ولم يدفع حتى  
نقص قيمتها

\* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو بضائع معلومة بثمن معلوم من الدراهم بمعاملة البلدة  
التي وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد المبيع ولم يدفع الدراهم حتى تغيرت ونقص قيمتها الا أنها رابحة  
في التجارات فهل على المشتري رد مثلها \* (الجواب) \* حيث نقص قيمتها قبل نقد الثمن وهي  
رابحة في التجارات فعلى زيد المشتري رد مثلها لعمرو والبائع كافي الجوهره وقاضيخان والخلاصة  
والبرازية اشترى شيئا بدراهم نقد البلد فلم يتقدمه حتى تغير الثمن ان كان لا تروج في السوق ففسد البيع  
وان كان تروج لكن انتقص لا ينتقص البيع وليس للبائع الا ذلك خلاصة وبرازية ولو اشترى شيئا  
بدراهم نقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروج في التجارات ففسد البيع وهو بمنزلة  
ما لو اشترى شيئا بالقلوس الرابحة فكسدت قبل القبض وقد مر قبل هذا وان كانت الدراهم بعد التغير  
تروج في التجارات الا أنها انتقصت قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له الا ذلك وعن أبي يوسف له أن يفسخ في  
نقصان القيمة أيضا وان انتظمت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد

تحريره - م في مسألة  
غلا - الدراهم ورخمها

وعليه الفتوى خاتمة من فصل قبض الثمن قيد بالكساد لانها اذا غلّت أو رخصت كان عليه رد المثل  
بالإتفاق كذا في النهاية جوهرة من الدرهم ولله علامة الشيخ محمد القزناشي صاحب التوير رسالة  
في هذا الخصوص فراجعها ان رمتها أقول وقد كنت أيضا جفت في هذه المسائل رسالة تسمى  
تبيين القود على مسائل النقود ونقلت فيها رسالة القزناشي المسماة بديل الجهد وزدت عليها أشياء  
تقريباً عين الودود ويكدهم الجاهل المسود وحاصل ما حرره فيها أن الدراهم إما أن لا تزوج  
وأما أن تقطع وأما أن تزيد قيمتها وأما أن تنقص فإن كانت كسدة لا تزوج بفقد البيع وان انقطعت  
بأن لا توجد في السوق ولو وجدت في يد الصارفة أو في البيوت فقيل يفقد البيع أيضاً وقيل يجب  
قيمتها في آخر يوم الانتطاع وحواختار وان رخصت أو غات فقيل ليس للبائع غيرها أي يجب على  
المشتري رد المثل وقيل يجب قيمتها يوم البيع أو يوم القبض في صورة القرض وعليه الفتوى  
وهذا كله في الدراهم التي غلب غشها والفلس ويفهم منه أن الدراهم الخاصة أو المغلوبة الغش  
ليس حكمها كذلك والذي يظهر أنهم اذا غلّت أو رخصت لا يفقد البيع قطعاً ولا يجب الرد المثل  
الذي وقع عليه العقد وبين نوعه كالذهب الفلاني أو الريال الفلاني أما إذا لم يعين نوع من النقود  
الرأبجة كما هو الشائع في زماننا فهو مشكل ولم أر من أوقفه ولا من تعرض له أصلاً ووجه إشكاله  
أن المتعارف في زماننا أن الرجل يشتري بالقروش فيقول بمائة قرش مثلاً ويريد بذلك بيان مقدار الثمن  
لا بيان نوعه لأن القروش وكذا الريال والذهب كل منها أنواع مختلفة في المبالغة فنوع منها بقروش  
ونوع بقرشين ونوع بأكثر أو بأقل والقروش في العرف اسم لقطعة خاصة من الفضة المضروبة  
كانت تساوي أربعين مصرية ثم صارت الآن تساوي سبعين مصرية وحيث اطلق القروش الآن  
فالمراد منه أربعون مصرية وإذا قال بمائة قرش يدفع من أي نوع أراد من أنواع النقود الرأبجة  
المختلفة المبالغة سواء كانت من الذهب أو الفضة فالمراد بالقروش هي أو ما يساويها من بقية الأنواع  
وكذا شاع في عرفنا ولا يفهمون منها سوى بيان مقدار الثمن دون نوعه ونقل في الفقه في باب  
المتعارف بين التجار كالمشروط عن قتادى أبي الفضل الكرماني أنه جرت العادة في خوارزم أنهم  
يشترون سلعة بدينار ثم ينقدون ثلثي دينار ومجودة أو ثلثي دينار وطسوج نيسابورية قال يجرى على  
المواضعة ولا تبقى الزيادة ديناراً عليهم ونقل أيضاً عن علاء الدين التبرجاني لو استقرت المادة  
في بلد أنهم يعطون كل خمسة أسداس مكان الدينار فالعقد ينصرف إلى ما يتعارفونه اهـ فهذا مؤيد  
لما عليه عرف زماننا ولكن قد تنكر في زماننا ورود الأمر السلطاني بتقييد سعر بعض النقود  
الرأبجة فإذا كان عقد البيع أو القرض وقع على نوع معين منها كالريال الفرنجي مثلاً فلا شبهة  
في أن الواجب دفع مثل ما وقع عليه البيع أو القرض وأما إذا وقع العقد على القروش التي لا يعين  
منها نوع خاص كما ذكرنا فلا يمكن القول برد المثل لأن المثلية إنما تعلم حيث علم النوع وقد علمت  
أن أنواع النقود متفاوتة في المبالغة وكذا رخصها الذي ورد الأمر به متفاوت فبعضها أرخص  
من بعض وإذا جعلنا الخيار للدافع كما كان الخيار له قبل ورود الأمر يحصل للبائع ضرر شديد  
فإن الدافع يختار ما رخصه أكثر فإن ما كان من بعض أنواع النقود وقت البيع يساوي مائة  
قرش مثلاً صار بعد الأمر يساوي تسعين ومنه ما يساوي خمسة وتسعين فيختار المشتري ما يساوي  
تسعين ويحسبه عليه بمائة كما كان وقت البيع فيحصل بذلك ضرر بين البائع ولا يقبل أن الخيار  
وقت البيع كان للمشتري فيبقى له إلا أن لا نقول قد كان الخيار له حيث لا ضرر فيه على البائع  
فانه وقت البيع لو دفع له من أي نوع كان لا يتضرر ولو كان رخص الأنواع الآن متساوياً بالضرر  
لجعلنا الخيار للمشتري ليدفع على السعر الواقع وقت العقد من أي نوع كان كما كنا نخير قبل  
الرخص ولكنه لما تفاوت الرخص وصار المشتري يطلب الانفع لنفسه والآخر على البائع قلنا لا خيار

اذلا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولما لم أجد نقلا في خصوص مسئلتنا هذه تكلمت مع شيخني الذي هو أعلم أهل عصره وأفقههم وأورعهم فيما أعلم فجزم بعدم التخيير وجحج إلى الإفتاء بالصلح في مثل هذه الحادثة حتى يجرد نقلا في المسئلة لأنك قد علمت مما قدمناه أن المتصوص عليه هو مسئلة ما إذا غلب الغش على الدراهم وكان الثمرات بنوع خاص منها دون ما اطلع عليه أهل زماننا من العرف الحادث فينبغي أن يفتي بالصلح على دفع المتوسط في الضرر دون الاعلى ودون الأدنى فهذا خلاصة ما حترته في تلك الرسالة والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد أقشة معلومة من عمرو بثمن معلوم في الذمة قدره ستمائة قرش وأربعون قرشا ثلاثة أرباعه فضة صحيحة ورويه مصاري كل قرش سبع وأربعون مصرية فضة معاملة البلدة المعلومة وقت العقد ثم رخصت المصاري وصارت كل ستمين منها بقرش صحيح ويريد البائع مطالبة المشتري بجميع الثمن صحاح بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم وله مثل الثمن الذي وقع عليه العقد حيث نقص قيمة المصاري قبل نقد الثمن وهي رابحة في التجارات كما صرح بذلك في الجوهرية والبرازية والخلاصة وفي فتاوى العلامة الشلبي في جواب سؤال ان غلت الفلوس التي وقع عقد الاجارة عليها أو رخصت قبل القبض فعليه رد مثل ما وقع عليه عقد الاجارة من الفلوس وان نودي عليه بالاكساد وحضت مدة الاجارة فعليه قيمتها من الدراهم يوم العقد \* (سئل) \* فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من المصاري المعلومة العيار على سبيل القرض ثم رخصت المصاري ولم ينقطع مثلها وقد تصرف زيد بمصاري القرض ويريد رد مثلها فهل له ذلك \* (الجواب) \* الديون تقضي بأمثلها \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد عند عمرو مبلغ معلوم من الدراهم غش بضاعة باعها له بذنه فأذن زيد له بأن يصرف المبلغ المزبور بrial معلومة فصرفه بذلك كما أذن له ثم تصرف عمرو بالrial المزبورة بدون اذن من زيد ويريد زيد مطالبة بمثل rial المزبورة والمثل موجود فهل له ذلك والتوكيل بالصرف جائز \* (الجواب) \* نعم وفي متن القدوري من باب الوكالة ما ناهى ويجوز التوكيل بالصرف والسلم فان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا تعتبر مفارقة الموكل اه \* (سئل) \* فيما إذا باع وكيل شرعي عن هند المربضة مرض الموت زويج سوار ذهب معلوم من رجل أجنبي بثمن معلوم من القروش الصحيحة وأرباب الوكالة عن موكلته ذمة المشتري المزبور من الثمن قبل قبضه ثم افترقا عن المجلس من غير قبض وماتت الموكلة بعد أيام عن ورثة فهل يكون البيع المزبور صرفا باطلا والابراء غير جائز \* (الجواب) \* حيث الحال ما ذكره يكون البيع المذكور صرفا باطلا لانه يشترط فيه التقابض ولم يوجد ولا يجوز الابراء عن بدل الصرف قبل قبضه فان فعل لم يصح بدون قبول الآخر فان قبل انتقض الصرف والالم يصح ولم ينتقض لانه في معنى الفسخ فلا يصح الابراء منهما كما في الجبر والنهر والسراج والواجب وغير ذلك من المعبريات \* (سئل) \* فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم إلى أجل معلوم وباعه عمرو خاتما مفضضا بستمائة قرش مؤجلا إلى الاجل المذكور وروسله الخاتم والحال أن القص لا يتخلص منه الا بضرر ثم حل الاجل وأخذ عمرو دينه من زيد ويطالبه بثمن الخاتم فهل ليس له ثمنه \* (الجواب) \* نعم ومن باع سيفا محلي بثمن أكثر من قدر الخلية جاز وهراده إذا كان الثمن من جنس الخلية فتكون الخلية بمنزلة الزيادة بالنصل والمجامل والجفن وان كان مثلها أو أقل لا يجوز لانه ربا وان كان بخلاف جنسها جاز كيف كان ولا بد من قبض قدر الخلية قبل الافتراق لانه صرف ولو اشتراه بعشرين درهما والخلية عشرة دراهم فقبض منها عشرة فهي حصة الخلية وان لم يعينها جاز لتصرفه على الصحة وكذا إذا قال خذها من ثمنها لان قصده الصحة وقد يراد بالاثني أحدهما كقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وكذلك ان اشتراه بعشرين عشرة

مطلب له مثل الثمن الذي وقع عليه العقد

مطلب استقرض مصاري ثم رخصت فعليه رد مثلها

٢

مطلب التوكيل بالصرف جائز

مطلب لا يجوز الابراء عن بدل الصرف قبل قبضه

مطلب في بيع خاتم مفضض ونحوه إلى أجل من غير قبض قدر الفضة حالا في المجلس

تقد وعشرة نسبية فالنقد حصة الحلية لما تقدم فان اقرقا لاعتن قبض بطل البيع فيهما ان كانت الحلية لا تتخلص الا بضرر يكدع في سقف وان كانت تتخلص بغير ضرر جاز في السيف وبطل في الحلية كالطوق في عنق الجارية وقس على هذا جميع أمثاله ما شرخ المختار في مسئلة باع الى أجل معلوم ان لم يكن فيه قبض والفص لا يتخلص الا بضرر فالبيع باطل في الفص والفضة كما هو معلوم من العبارة أقول وقد متنا في البيوع ما يدخل في المبيع تبعاله كعلم الثوب والشاش وتكلمنا عليه ثم فراجع

\*(كتاب الكفالة)\*

\*(سئل)\* في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم وأدخل ابنه المراهق القبر المحتلم في كفالة المبلغ المذكور فهل تكون الكفالة باطلة ولو أقر به بعد البلوغ فأقره باطل \*(الجواب)\* نعم والمسئلة في العمادية وغيرها وفي متن التنوير وأهلها من هو أهل للتبرع قال شارحه العلاني فلا تنفذ من مجنون وصبي الخ وفي الذخيرة ولو كان لرجل قبل رجل مال فأدخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقدره احق ولم يبلغ الحلم كان باطلا فلا يتوقف على اجازة الصغير اذا بلغ لانه لا يجبر له ساحل وقوعه فاذا بلغ وأقر بالكفالة قبل البلوغ فأقره باطل لانه أقر بكفالة باطلة الخ \*(سئل)\* فيما اذا اشترى زيد دابة من عمرو وثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم المبيع ثم قال ليكر أنعرف هذا البائع فقال بكر ثم أعرفه وان ظهر أنه سارقه أم سكره لك وتخرج من حقه ثم ظهر أن الدابة مرمته عند رجل من قبل البائع المذكور ورفع المشتري أمره للقاضي وفسخ البيع بالوجه الشرعي وغاب البائع فتعلم زيد يكف بكرا احضار البائع أو دفع الثمن له بدون وجه شرعي متعللا بقول بكر المذكور أعرفه الخ وانه بذلك يلزمه ما ذكر فهل يجزى ما ذكر لا يلزمه ذلك \*(الجواب)\* نعم لانه ليس من ألفاظ الكفالة ولا يشترط الكفالة رجل باع من رجل شيئا بتعريف رجل وسلم العين وغاب المشتري لا يجب على المعرف شيء هكذا ذكره وهو الصحيح وهو رواية الاصل وذكر ما يخبر عنه قد أن التمس على المعرف والصحيح ظاهر الرواية وقام المسئلة في الفتاوى الصغرى كذا في جواهر الفتاوى من الغفار تحت قول المأمون ولا تصح الكفالة بيمينه المكفول عنه أقول وفي فتاوى الحاوت في ضمن سؤال ملخصه فيما اذا تعهد بأن يحضر المال المتأثر على فلان وقال لا تعرفوا المال الامني وجوابه للعلامة المقدسي بأن هذا التعهد وعد بأن يحضره ومثل هذا ليس من ألفاظ الكفالة وقوله بعد لا تعرفوا المال الامني يحتمل المعنى المذكور وذكرنا أن لفظ المعرفة لا يوجب الضمان في قوله أنا ضامن بعمركه اه \*(سئل)\* في رجل كفّل زيدا المديون فأنال دائنه ان لم يعطك زيد دراهمك في الشام فأنا ضامن لماعليه من المال فهل تصح هذه الكفالة \*(الجواب)\* نعم الذبح الذي لك على فلان أنا أدفعه أو اسلمه اليك أو اقضه مني لا يكون كفالة ما لم يقل لفظا يدل على الزوم كضمت أو كتلت وهذا اذا ذكره منجزا أما اذا قاله معلقا بأن قال ان لم يؤده فلان فأنا أدفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم أن المواعيد باكتساء صور التعليق تكون لازمة بزيادة \*(سئل)\* فيما اذا كفّل أحد شريكي العنان دينامشتركا بينهما فهل لا تصح هذه الكفالة \*(الجواب)\* نعم لا تصح الكفالة للشريك بدين مشترك كما في كفالة التنوير والكترو وغيرهما \*(سئل)\* فيما اذا كفّل زيد عمرا عندي بكر بدين شرعي استدانته عمرو من بكر كفالة شرعية مقبولة من بكر باذن عمرو ثم مات الكفيل عن ورثته وتركه قبل استيفاء بكر الدين من عمرو ويريد بكر الرجوع بدينه في تركه الكفيل بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك \*(الجواب)\* نعم قال في البرازية كفّل عن انسان بمال عليه الى سنة يجب عليه مؤجلا وان كان على الاصيل حالا وان مات الكفيل يؤخذ من تركته حالا ولا يرجع ورثته الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته \*(سئل)\* في رجل

مطلب كفالة المراهق باطلة

مطلب مجزؤ قوله أعرفه لا يكون كفالة

مطلب أنا أدفعه أو اسلمه اليك لا يكون كفالة ما لم يكن معلقا مثل ان لم يؤده فانا أدفعه الخ

مطلب لا تصح كفالة الشريك بدين مشترك بينهما مطلب للمائن أخذ دينه من تركه الكفيل

كفل نفس اخر فغاب المكفول وعلم مكانه وطلب الدائن احضاره من الكفيل فهل يمهله الحاكم  
 مدة ذهابه وايابه فان ذهب ولم يحضره حبسه \* (الجواب) \* نعم فان غاب المكفول وعلم  
 مكانه أمهله الحاكم مدة ذهابه وايابه فان مضى ولم يحضره حبسه وان غاب ولا يعلم مكانه لا يطالب به  
 متى وان غاب غيبة لا تدري لا يطالب به لظهور عجزه كما في النهر وعجزه وفيه أيضا وهل يلزمه ذكر  
 السر حتى أنه يلزمه كذا في التارخانية فان اختلفا فان كانت له خرجة معروفة أى موضع معلوم  
 للتجارة فالقول للطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب اليه والا فلا يكفيل فان أقام الطالب بينة أنه  
 في موضع كذا يؤمر بالذهاب اليه اه وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا ضمن وجهه فلان لا يلزمه  
 الاحضاره ان قدر عليه وان عجز لا يلزمه الآن يقول ان لم احضره فعلى ما عايناه من الدين  
 \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد مبلغ دين صحيح بذمة عمرو وطالبه فقال أبوه لا تطالبه  
 دينك عندي وقبل زيد ذلك فهل يكون الاي كفيلا فيطالب به \* (الجواب) \* نعم لان عنده  
 اذا استعملت في الدين براد بها الوجوب كما في الخاية ونصها وكذا اذا كان بنفس رجل على  
 أنه ان لم يوف به فعنده له هذا المال لان عندا اذا استعملت في الدين براد بها الوجوب اه وبمثلها أفتى  
 الخير الرملي بقوله نعم يكون كفيلا كما صرح به في التارخانية بقوله لفظه عندي للوديعة لكنه  
 بقرينة الدين تكون كفالة وأشار له الزياي بقوله مطلقه يحمل على العرف وفي العرف اذا قرن بالدين  
 يكون ضمانا وصرح قاضيان بأن عندا اذا استعملت في الدين براد بها الوجوب فاذا علم ذلك علم  
 أن له مطالبة بالدين وحبسه والله أعلم اه وأما ما أفتى به الشيخ اللطيف من عدم الزوم تبعاً  
 لما في البحر فقد تعقبه صاحب النهر فتأمل ولا تنجمل على أن قاضيان من أهل الترجيح ثم قال الموافق  
 جوابا عن صورة دعوى قد اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في قوله دينك عندي هل يكون كفيلا  
 بذلك أم لا أوجب اللطيف وصرح به في البحر وأفتى به أنه لا يكون كفيلا بذلك والذي صرح به  
 في الخانية والتارخانية والنهر وأفتى به الخير الرملي أنه لا يكون كفيلا بذلك فكأن هو المعتمد به أفتى  
 مولانا محمد أفندي العمادى مفتى دمشق الشام \* (سئل) \* فيما اذا استدان زيد من عمرو  
 مبالغاً معلوماً من الدراهم الى أجل معلوم ورهن عنده على ذلك فرسين معلومتين مساتين اعمرو وكفل  
 بكر زيدا بالمبلغ المزبور عند عمرو ثم حل الاجل وقضى الكفيل الدين لعمرو وطلب منه الرهن فهل  
 لاسبيل له على الرهن \* (الجواب) \* نعم كما في التارخانية والاتقوى ننقل عنها وعن العتابة  
 وكذا في صور المسائل وعبارة التارخانية ولو كان بالدين رهن عند الطالب من المطلوب وقضى  
 الكفيل الدين فلا سبيل له على الرهن وكذا المبيع قبل القبض مكان الرهن وكذا الوقتى بعض  
 الورثة دين الميت الذى وجب في حياته اه من الفصل السادس والعشرين في الامر بقضاء الدين  
 \* (سئل) \* فيما اذا قال زيد الذى لعمرو الذى بايع أخى وكلابا بعتة فعلى ثمنه وقبلوا ذلك  
 لدى بينة شرعية ثم باع أخاه المزبوراً متعة معلومة يقين معلوم من الدراهم ويريد عمرو مطالبة زيد بالثمن  
 المزبور بطريق الكفالة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر شرعاً فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وتصح  
 أيضاً بقوله ما بايعت فلا تفعلى فاذا بايعته كان عليه ما يجب بالمبايعه الاولى ولو باعه مرة بعد اخرى  
 لا يلزمه شئ في الثانية ذكره في المجتهد عن الامام أيضاً وفي نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف أنه يلزمه  
 كله كذا في الفتح وفي المبسوط لو قال متى أو اذا أو ان بايعت لزمه الاول بخلاف كلما وما الخ فهو سر  
 ولو قال ما بايعته اليوم فهو على فباعه المبيعين اليوم لزم الكفيل المالكان جميعاً ولو كذا اذا قال  
 كلما بايعته الفتاوى الهندية من الفصل الخامس في التعليق والتأجيل والمسئلة في المتون والشروح  
 \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد مكاناً وقف من ناظره وتسلم المكان ثم قام يكلف المؤجر بدفع  
 مبلغ من الدراهم زاعماً أن المؤجر قال له حين الايجار ان أخذ منك حريمه أكن قائماً بها يعنى

مطلب يمهله الحاكم  
 بالنفس مدة ذهابه وايابه  
 فان مضى ولم يحضره حبسه

مطلب دينك عندي كفالة

مطلب المتمد أنه يكون  
 كفيلاً بقوله دينك عندي  
 مطلب اذا قضى الكفيل  
 الدين فلا سبيل له على الرهن

مطلب اذا قال كلما بايعت  
 فلا تفعلى ثمنه لزمه

مطلب لاتصح الكفالة  
بجهة المكفول له

مطلب بيان المكفول له  
والمكفول عنه والمكفول به

مطلب لاتصح بجهة  
المكفول عنه ولا بجهة  
المكفول له

مطلب له الرجوع بما دفعه  
ظانا أنه يلزمه فإن خلافه  
مطلب اسلك هذا الطريق  
فانه آمن لا يضمن الا اذا قال  
فان أخذ مالك فأنا ضامن  
مطلب الغرور انما يرجع  
اذا حصل الغرور في ضمن  
المعاوضة أو ضمن الغار  
السلامة

قوله لانه ثمة ما ضمن السلامة  
يحكم العقد الاظهار اسقاط  
قوله يحكم العقد لانه في  
مسئلة اسلك هذا الطريق  
بدون قوله فان أخذ مالك  
لم يضمن السلامة أصلا لا  
يحكم العقد ولا بالتصریح  
فتدبر اه منه

مطلب ما يبيع عمر انتم  
وغيركم فعلى لا يلزمه دين  
غيره

مطلب يصح ضمان فذل الاسير  
مطلب يصح ضمان النوايب  
ولي غير حق

من خصوص المأجور وانه أخذ منه مبلغ كذا كروا أنه يلزم المؤجر بسبب مثاقله المزبورة والحال أنه  
لم يسم الذي يأخذ الجريمة ولم يسم قريشة على معرفته بل بناء للعجول فهل لا يلزم المؤجر ذلك  
\* (الجواب) \* حيث كان المكفول عنه مجهولا ولم يسم انسانا بعينه فالكفالة لاتصح ولا يلزم  
المؤجر ذلك والحالة هذه وفي نوادر دسام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال لا تخر ما غصبك فلان  
أو ما سرقك فاني ضامن له جاز ذلك الضمان ولو قال ما غصبك أهل هذه الدار أنا له ضامن فهو باطل  
حتى يسمى انسانا بعينه عيني على الكفر ولا تصح بجهة المكفول له وبه مطلقا نعم لو قال كفلت رجلا  
أعزفه بوجهه لا باسمه جاز وأى رجل أتى به وحلف أنه هو برئ شرح التنوير للعلائي عن البرازية  
وفيه أيضا والمتدعي وهو الدائن مكفول له والمتدعي عليه وهو المدينون مكفول عنه ويسمى الاصيل أيضا  
والنفس والمال مكفول به ومن لم يسمه المطالبة كفضل اه أقول ومما زاد العلائي بقوله وبه المكفول  
به اذا كان نفسا اذ كفالة المال المجهول صحيحة كما في متن التنوير \* (مسئل) \* فيما اذا ضمن  
لرجل معين دينه على آخر فظهر الدين لرجل آخر غير المضمون له فهل يكون الضمان المزبور غير صحيح  
\* (الجواب) \* نعم لان العلم بالمكفول له شرط كما في فتاوى الكازروني نقلا عن الحانوتي وقال  
في التنوير ولا تصح بجهة المكفول عنه ولا بجهة المكفول له اه ومثله في الدرر وغيره \* (مسئل)  
في رجل قال لزيد اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فأخذ اللصوص أمتعة زيد فقبض زيد من الرجل  
الامر قبة أمتعته بناء على أنه غره وأن ذلك يوجب الرجوع ودفع الرجل المرقوم بناء على ذلك ثم ظهر  
وتبين بقول العلماء أن مجزء الغرور لا يوجب الرجوع وأنه دفع شيئا ليس بواجب عليه ويريد الرجوع  
على زيد بما قبضه منه بالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم لان الغرور لا يوجب  
الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فأخذ اللصوص لاضمان فان زاد وقال فان  
أخذ مالك فأنا ضامن فسلكه فأخذ مالك كان الضمان صحيحا والمكفول عنه مجهول هنا ومع هذا  
جوزوا الضمان كذا في الذخيرة أقول قال في الدرر بعد ما تروى وصار الاصل أن الغرور انما يرجع على  
الغار اذا حصل الغرور في ضمن المعاوضة أو ضمن الغار صفة السلامة للمغرور نصا حتى لو قال  
الطعان لصاحب الخنطة اجعل الخنطة في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه الى الماء والطعان كان  
عالمًا به يضمن لانه غار في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لانه ثمة ما ضمن السلامة بحكم العقد  
وهنا العقد يقتضى السلامة كذا في العمادية اه \* (مسئل) \* فيما اذا قال رجل لا تخر  
بائع فلا نأسي بايعته فعلى ببايعه بنين معلوم وتلف الثمن عنده ويريد مطالبة الكفيل المزبور بالثمن  
فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وبما يبيع فلا نأفلى وما غصبك فلان فعلى ما هنا شرطية أى  
ان بايعته فعلى لا ما اشتريته لما سيجي أن الكفالة بالمبيع لا تجوز وشرط في الكل القبول ولودلالة  
بأن بايعه أو غصب منه للعمال علائي عن النهر \* (مسئل) \* فيما اذا قال زيد مخاطبا الجماعة  
معلومين من أهل سوق كذا ما بايعتم عمرا أنتم وغيركم فهو على فهل يلزم زيد ادين من خاطبهم  
دون غيرهم \* (الجواب) \* نعم \* (مسئل) \* في رجل كفل أسيرا يبلغ من الدراهم  
عند من أسره بأمره فداء واقتل نفسه وجلس الكفيل بذلك ويريد مطالبة الاسير بذلك وجب به  
فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وصح ضمان النوايب ولو بغير حق كجبايات زمتا فانها  
في المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو أخذت من الاكك ارفله الرجوع على مالك الارض وعليه  
الفتوى صدر السريعة وابن المصنف وابن كمال وقده شمس الأئمة بما اذا أمر به طائعا فلو مكرها  
في الامر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الاكل الخ ما ذكره العلائي في شرح التنوير وفي المنع  
ولا يطالب الكفيل أصلا بعمل مكفول به قبل أن يؤذى الكفيل عنه أى عن الاصيل لانه انما التزم  
المطالبة فان لو لم أى لو لم الكفيل من جهة الطالب لازمه أى لازم هو الاصيل وهو مقيد

بما اذا كانت الكفالة بأمره وان حبس أى صار الكفيل محبوسا حبس هو أى المكفول عنه  
 اذ لم يلحقه ما لحقه الامن جهته فيجأى بمثله اهـ بنوع اختصار أقول مسئلة صحة ضمان النوائب  
 من مسائل المتون وفيها اختلاف التصحيح والذي صححه فقيه النفس قاضيان الصحة كما في المتون  
 واعتمد الخبير الرملى في فتاواه عدم العدة معللا بأن الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحته  
 تقريره وذكر جوابه فيما علقته على البحر بما رأيت بخط بعض العلماء مما حاصله أن المراد  
 من صحة الكفالة تبارجوع الكفيل على الاصيل لو كانت الكفالة بالأمر وليس المراد أنه بضمن  
 لطالبها الظالم اهـ واعمرى انه تنبيه حسن وبه يندفع قوله ان الظلم يجب اعدامه لان ذلك لو قلنا  
 برجوع الظالم على الكفيل أما على ما قلنا من صحة الرجوع الكفيل على الاصيل فلا بل فيه رفع  
 الظلم لانه لو لا الكفيل يحبس الظالم المكفول ويضربه ويبيع عليه ماله وعقارونه بنحس أو يلجته  
 الى بيعه أو الاستدانة بالمرابحة ونحو ذلك كما هو مشاهد وبالكفالة يرتفع كل ذلك والله أعلم  
 \* (سئل) \* فيما اذا قال زيد لعمر وادفع الى بكر كذا مبلغا من الدراهم ولم يقل على  
 ولا على أنهمالك على فندفع عمر والمبلغ المزبور بكر وكان عمر وخطيب الزيد الأمر ويريد عمر والرجوع  
 على زيد بالمبلغ المزبور فيقول له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال الامام الجليل نحر الدين قاضيان  
 في فتاويه من الكفالة بالمال رجل قال لا تحردفع الى فلان ألف درهم ولم يقل عني ولا أنهمالك على  
 فدفعها للمأموران كان خطيبا لا يرجع عليه بما أذاه وان لم يكن خطيبا لا يرجع وقال أبو يوسف  
 يرجع في الوجهين والخطيب هو الذي يكون في عياله كالولد والوالد الزوج وابن الاخ في عياله  
 أو أجنبي أو شريك شركة عتاق كذا في الاصل رجل قال اغبره وليس بخطيب له ادفع الى فلان  
 ألف درهم فدفع المأمور لا يرجع به على الأمر لكن يرجع به على القابض قال لانه لم يدفع اليه على  
 وجه يجوز دفعه خاتمة من مسائل الامر بنقد المال من الحوالة والكفالة وقد أوضع المسئلة غاية  
 الاصلاح في الذخيرة في ١٨ \* (سئل) \* فيما اذا أذن جماعة معلومون لزيد بأن يقوم بمصالحهم  
 ويدفع ما يترتب عليهم من مغارم عرفية وشرعية من مال نفسه وأن يرجع عليهم بنظر ما يدفعه في ذلك  
 وصرف بمقتضى الاذن فيما ذكر عنهم مبلغا معلوما من الدراهم ويريد الرجوع عليهم بنظره بعد ثبوت  
 الاذن والصرف وقد رماصرف بالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي النوازل  
 قوم وقعت اهام مصادرة فأمر وارجل أن يستقرضهم مالا يتفق في هذه المؤنات ففعل فامقرض  
 يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الأمران شرط الرجوع ويرجع وبدون الشرط  
 لا يرجع والمختار أنه يرجع تاريخا في كتاب الوصايا وفي كل موضع تلك المدفوع اليه المال  
 مقبلا بذلك مال فان المأمور يرجع على أمره بلا شرط الرجوع والا فلا فلا أمر غيره أن يتفق عليه  
 أو يقضى دينه ففعل يرجع بلا شرط مجموعة النقيب عن معين المفق وفيها وما يوافق هذا ما في العمادية  
 أن المأمور بالانفاق من مال نفسه في حاجة الأمر قال بعضهم يرجع الرجوع اذا اشترطه وقال  
 بعضهم يرجع الرجوع من غير اشتراطه وهو الاصح ولو قال عرض عن هبتي أو أطعمهم عن كفارتي  
 أو أذكر كة مالي أو هب فلانا عني ألفا لا يرجع بلا شرط الرجوع كما في البزاية وذكر في السراج الوهاج  
 ضابطا آخران الواجب الذي سقط عن الأمر بدفع المأموران كذا من أحكام الاخرة فقط لم يرجع  
 بلا شرط الرجوع لانه لو رجع لرجع بما كثر مما أسقط وان كان من أحكام الدنيا يرجع بلا شرط اهـ  
 وقيد هذا في الخلاصة بما اذا قال ادفع مقدار كذا الى فلان عني فلو لم يقل عني او ادفعه فاني ضامن  
 فدفع المأموران كان شريك الأمر أو خطيبه وتفسيره بأن يكون بينهما في السوق أخذ واعطاء  
 ومواضعة فانه يرجع على الأمر بالاجماع وكذا لو كان الأمر في عيال المأمور أو المأمور في عيال  
 الأمر وان لم يوجد واحد من هذين الثلاثة فلا رجوع عليه وعند أبي يوسف يرجع وهذا اذا لم يقل

مطلب المأمور بدفع المال  
 يرجع اذا كان خطيبا

مطلب اذا قال زيد بدفع  
 ما يترتب عليهم من مغارم  
 عرفية وشرعية  
 مطلب وقعت اهام مصادرة  
 فأمر وارجل أن يستقرضهم  
 اهام الخ



اقض عني فان قال ثبت له حتى الرجوع بالاجماع من مجموعة النقيب وذكر في التنوير أصلاً آخر  
 في باب الرجوع عن الهبة وجوكل ما يطالب به الانسان بالحس والملازمة يكون الامر باذنه مشتملاً  
 للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا الا بشرط الضمان فلو أمر المدينون رجلاً بقضاء دينه رجع  
 عليه وان لم يشتم لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال أنفق على بناء داري أو قال الاسير  
 اشتري فانه يرجع فيه ما لا بشرط رجوع كضالة الخيل مع أنه لا يطالب به ما لا يحسن ولا يلزمه  
 فتأمل اهـ شرح التنوير أقول وفي الخاتمة ذكر في الاصل اذا أمر صير في المصارفة أن يعطى رجلاً  
 ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع على الأمر في قول أبي حنيفة  
 فان لم يكن صير في لا يرجع الا أن يقول عني ولو أمره بشراء أو بدفع الفداء يرجع عليه استصحاباً  
 وان لم يقل على أن يرجع على بذلك وكذا لو قال أنفق من مالي على عيالي أو في بناء داري يرجع  
 بما أنفق وكذا لو قال اقض ديني يرجع على كل حال ولو قضى ثابته غيره بما رجع عليه وان لم يشترط  
 الرجوع هو الصحيح اهـ والحاصل أنه اذا قال اقض ديني أو تأتيني أو أكفل لفلان بالف على أو أتقده  
 أو ألقا على أو اقض مالي على أو أنفق على عيالي أو في بناء داري يرجع مطلقاً بشرط الرجوع ولا قال عني  
 أو لا وكذا اذا قال ادفع الى فلان كذا أو كان المأمور صير في أو خبط لفلان أو في عياله أو لا فلا  
 ما لم يقل عني أو على أي ضامن بخلاف ما لو قال هب لفلان عني ألفاً أو أرضه أو أقرضه أو عتقه عني  
 أو كفر عن عيني بطعامك أو أدركك ما لي عيالك أو أبيع عني رجلاً أو أعتق عني عبداً عن ظهاري  
 فلا رجوع الا بشرطه وان كان المأمور خليطاً أو قال عني بخسلة هذه المسائل أربعة أقسام الأول  
 ما يرجع به المأمور مطلقاً الثاني ما يرجع ان كان صير في أو خبط لفلان أو في عياله الثالث ما يرجع ان قال  
 عني الرابع ما لا رجوع فيه الا بشرط الرجوع وقد خلقت هذا الحاصل من كلام الخاتمة  
 ومما مر عن الخلاصة فهذه المسائل منصوص عليها في الخاتمة والخلاصة وبها يستغنى عن الاصول  
 المارة لتكونها غير ضابطة وكذا الاصل الذي ذكره العلائي في هذا الباب وهو من قام عن غيره  
 بواجب بأمره رجع بما دفع وان لم يشترطه كالأمر بالإنفاق عليه وبقضاء دينه الخ فانه غير ضابط  
 أيضاً لانه لا يشتمل الامر بالاتفاق في بناء داره وبشراء الاسير وقضاء النسابة ولشجولة الواجب  
 الاخرى كالأمر بأداء زكاة ونحوه وفي نوز العين عن مجمع الفتاوى أمر أحد الورثة انساناً  
 بأن يكفن الميت فكفن ان أمره ليرجع عليه يرجع كافي أنفق في بناء داري وهو اختيار شمس الاسلام  
 وذكر السرخسي أن له أن يرجع بمنزلة أمر القاضي وقبه عن الذخيرة قال ادفع الى فلان قضاء له  
 ولم يقل عني أو قال اقض فلاناً أو لفلان لم يقل عني ولا على أي ضامن لهناً أو كفل بها فادفع فلو كان  
 المأمور شريكاً لفلان أو خليطاً لرجع على أمره ومعنى الخليط أن يكون بينهما ما أخذوا إعطاء  
 أو مواضعة على أنه متى جاء رسول هذا أو وكيله يبيع منه أو يقرضه فانه يرجع على الأمر اجماعاً  
 اذا الضمان بين الخليطين مشروط عرفاً فالعرف أنه اذا أمر شريكاً أو خليطاً بدفع مال الى غيره بأمره  
 يكون ديناً على الأمر والمعروف كالمشروط وكذا لو كان المأمور في عيال الأمر أو بالعكس  
 يرجع اجماعاً وان لم يقل على أي ضامن ولم يشترط الرجوع اهـ وأقاد التعليل بالضمان عرفاً ان ما جرى  
 به العرف في الرجوع على الأمر يرجع وان لم يكن خليطاً ولا في عياله ولذا أفتوا الرجوع  
 للصير في فليحفظ \* (سئل) فيما اذا قضى زيد دين عمرو لانه بدون اذن عمرو ويريد الرجوع  
 على عمرو بما قضا عنه بدون اذنه فهل ليس له ذلك \* (الجواب) من قضى دين غيره بغير أمره  
 لا يكون له حق الرجوع عليه عمادية من الفصل ٢٨ ومنها في أحكام السفلى والعلو المتبرع لا يرجع  
 على غيره كالموقوف دين غيره بغير أمره اهـ \* (سئل) في رجل أذن رجلين مبلغاً لهما  
 مؤجلاً الى سنة وضمنه ما عنده رجل آخر ثم استحق الاجل فأدى أحدهما ما عليه بالتام وأدى

تحريرهم في مسألة رجوع  
 المأمور على الأمر

مطلب أمره الزاير بأن  
 يكفن الميت

مطلب في معنى الخليط

مطلب المعروف كالمشروط

مطلب اذا قضى دين غيره  
 بلا أمره لا يرجع

مطلب اذا عامل الدائن  
 وأجل الى أجل آخر بلا  
 حضور الضامن انفسخ عقد  
 الضمان

الاثر البعض وبقي عليه مائة قرش فعامل الدائن بها وزاده عشرين قرشا وأجل ذلك الى أجل  
معازم من غير حضور اذ ضامن المزبور والآن يريد أن يدعى على الضامن في العقد الاول بالمائة  
والعشرين المذكورة فكيف الحكم \* (الجواب) \* عقد الضمان انفسح بجنى العقد  
الاول ولا يكون الرجل المذكور رضانا للمبلغ الحاصل بالعقد الجديد والله سبحانه أعلم لو سقط دين  
الطالب عن ابا نافع بسبب من الاسباب اما بفسخ المداينة التي جرت بين البائع وغيره أو ببراء الغريم  
عن دينه أو بقتناء البائع دينه فهناك يبرأ الكفيل وتبطل الكفالة ذخيرة من الفصل ١١ واختلاف  
الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب خاتمة من فصل فيما يكون اقرارا بشئ أو شيئين في مسألة اضافة  
الاقرار الى سبب وبعين هذا الجواب أفتى العلامة المحقق المرحوم عبد الرحمن أفندي العمادى  
وسئل في المديون اذا أحال رب الدين بديةه على مديون له برضاء وضمنه في ذلك فأجاب بأنه يصح  
الضمان ويطلب أيا شاء قال في الخاتمة رجل له على رجل مال فقال الطالب للمديون أحلى بمالى  
عليك على فلان على أنك ضامن لذلك ففعل وهو جازئ وله أن يأخذ المال من أيهما شاء لأنه لما شرط  
الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة ككفالة لان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل ككفالة ١٥  
والله سبحانه أعلم وبمثلته أفتى العلامة سراج الدين المشهور بشارى الهداية في فتاويه أقول انما  
ذكر عبارة الذخيرة ليقى عليه مسألة اختلاف الصك في أنه يبرأ الكفيل لان اختلاف الصك بمنزلة  
اختلاف السبب وقد صرح في عبارة الذخيرة المذكورة بأنه لو سقط الدين بسبب من الاسباب  
تبطل الكفالة فكذلك تبطل الحوالة لاختلاف الصك لانه بمنزلة اختلاف السبب كما صرح به في الخاتمة فكذلك  
في المسئلة المسئول عنها قد اختلف الصك فتبطل الكفالة هذا امر اذا المواقف من نقل عبارة الذخيرة  
والخاتمة ولا يفتى ما فيه فان مسألة الخاتمة انما هي فيما اذا اقر رجل بأف عند الشهود وبصك ثم أقر  
بألف بصك آخر فهما ألفان لان اختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب فيكونان اقرارين فيلزمه كل من  
الالفين وأنت خير بأن هذا لا يدل على أن تغيير الصك بكتابة صك آخر في مسئلتنا تبطل الكفالة  
لان الصك الاول لم يبطل كإفى الاقرار واذا لم يبطل فكيف تبطل الكفالة التي فيه نعم لو فسخ المداينة  
الاولى ثم جدد ارضا في صك آخر تبطل الكفالة الاولى كادلت عليه عبارة الذخيرة لسقوط الدين كما أفتى  
به المؤلف فيما بانى قريبا فافهم \* (سئل) \* فيما اذا كان لز يد بذمة عمرو ومبلغ دين معلوم  
من الدراهم وكفله بذلك بكر فأحال عمرو زيد بالمبلغ المزبور على خالد الحوالة شرعية مقبولة من الجميع  
فهل يبرأ الكفيل \* (الجواب) \* نعم قال في البحر وفي قوله برئ المحيل اشارة الى براءة كفله  
فاذا أحال الاصيل الطالب برئنا كذا في المحيط \* (سئل) \* فيما اذا استدان زيد من عمرو ومبلغا  
معلوم من الدراهم الى أجل معلوم وكفله بكر بذلك ثم حل الاجل فأجله عمرو والدعوى على بكر  
وفسخا عقد المداينة الاول من غير حضور بكر ولا تجديد كفالة والآن يريد عمرو والدعوى على بكر  
بما عاقده عليه ثانيا بالمبلغ المزبور فهل لا يكون بكرا كفلا بالمبلغ الحاصل بالعقد الجديد \* (الجواب)  
حيث قسما عقد المداينة الاول لا يكون كفلا بجماعة ثانيا بدون كفالة ونقلها مما مرقبى عن الذخيرة  
أقول ظاهره أنه بمجرد مضى الاجل الاول وتجدد أجل آخر يدون فسخ صريح تبقى الكفالة فبينا في  
ما أفتى به أولا تأمل \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو مقدار معلوم من قشر القنب  
بمن معلوم شراء شرعي ثم كفله بكر تسليم المبيع فهل هي جائزة \* (الجواب) \* نعم الكفالة بتسليم  
المبيع جائزة فيجب عليه حضاره وتسليمه لانه اشترى مادامت العين باقية كما صرح بذلك في الدرر والبحر  
وغيرهما \* (سئل) \* في رجل قال لزيد ان لم يعطك عمرو مالك عليه فأنا ضامن بذلك فتقاضى زيد عمرا  
بماله عليه فقال عمرو لزيد لا أعطيك فهل يلزم الكفيل \* (الجواب) \* نعم يلزمه وفي المتن في رجل قال  
لا آخر ان لم يعطك فلان مالك عليه فأنا لك ضامن بذلك لا سبيل له عليه حتى يتقاضى الذى عليه الاصل

مطلب اختلاف الصك  
بمنزلة اختلاف السبب

مطلب الحوالة بشرط  
الضمان ككفالة

مطلب يبرأ الكفيل اذا  
أحال المديون دائنه على آخر

مطلب اذا فسخا عقد  
المداينة الاول ثم عقدا آخر  
تبطل الكفالة

مطلب الكفالة بتسليم  
المبيع جائزة

مطلب ان لم يعطك فأنا  
ضامن فطالبه فبما لم  
لا أعطيك يلزم الكفيل

فإن تقاضاه فقال لا أعطيك لأنك لا تحق عدم الاعطاء فلا يلزم الكفيل إلا بعد موت الاصيل تأمل  
 \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد ورجلان آخران من عمرو أمتعة معينة بثمن معلوم من الدراهم  
 مؤجل إلى أجل معلوم وكفل كل منهم الثمن اعسر وكفالة شرعية مقبولة من الجميع ثم حل الأجل  
 وغاب الرجلان قبل أداء جيع الثمن ويريد عمرو ومطالبة زيد بجميع الثمن بالكفالة بالوجه  
 الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في فصل كفالة المال من الثانية  
 \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد دار جارية في ملكه فأجرها من عمر ومدة معلومة باجرة  
 معلومة أذن له بصرف بعض الاجرة في ترميم الدار المزبورة وقبض منه الباقي وصرف عمرو ما  
 أذن له زيد بصرفه وسكن الدار ومات زيد في أثناء المدة عن ورثة وتركه وله عتيق أثبت بالوجه  
 الشرعي أن زيدا كان وهبه الدار قبل إيجار زيد لها من عمرو وقبل اذنه له في صرف بعض  
 الاجرة كما ذكر ويريد عمرو الرجوع في التركة المزبورة بالباقي له من مصرفه ومما قبضه منه زيد  
 بعد ثبوت كل ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم في كفالة الاشياء  
 الغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث منها أن يكون في ضمن عقد معاوضة الخ أقول يخالف هذا  
 ما ترفي وأخر كتاب الوقف عن فتاوى الصدر الشهيد عند الكلام على استدانة الناظر  
 من أن المؤجر اذا ظهر أنه لا ولاية له في الوقف كان المستأجر متطوعا فيما أفققه باذن المؤجر فتأمل  
 \* (سئل) \* في امرأة كفلت ابها يبلغ دين شرعي بذمته زيد كفالة شرعية مقبولة لدى بينة  
 شرعية ثم حل أجل الدين ويريد زيد مطالبة كليهما بما جعاه قبل ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي الدرر  
 للطالب مطالبة الاصيل مع الكفيل لان مفهوم الكفالة وهو ضم ذمته الى ذمته في المطالبة يقتضي  
 قيام الذمة الاولى لا البراءة عنها \* (سئل) \* فيما إذا كفل زيد جماعة عند عمرو يبلغ دين  
 شرعي كفالة شرعية مقبولة من الجميع ثم بعد حلول أجل الدين دفع الجماعة بعضا منه لزيد  
 الكفيل ليدفعه لعمرو على سبيل الامانة ثم مات الكفيل قبل دفعه ذلك لعمرو عن ورثته وتركه مجهولا  
 لذلك وتريد الجماعة الرجوع في تركته بظن البعض المذكور فهل لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم  
 ولو أعطى المطلوب الكفيل أى لو قضى المكفول عنه الدين للكفيل قبل أن يعطى الكفيل الطالب  
 أى المكفول له لا يسترد المكفول عنه منه أى من الكفيل لانه تعلق به حق القايض على احتمال  
 قضائه الدين فلا يسترجع منه مادام هذا الاحتمال باقيا بخلاف ما إذا كان الدفع على وجه  
 الرسالة بأن قال الاصيل للكفيل خذ هذا المال وادفعه الى الطالب حيث لا يصير المؤدى ملكا  
 للكفيل بل هو أمانة في يده ولكن لا يكون للاصيل أن يسترده من يد الكفيل لانه تعلق بالمؤدى حق  
 الطالب وهو بالاسترداد يريد ابطاله فلا يمكن منه ما لم يقض دينه شرح الكثر للعيني من الكفالة  
 في فصل مسائل متفرقة في المسئلة دفع الاصيل للكفيل قدر ما من الدين ليدفعه لعمرو على سبيل  
 الامانة والرسالة ومات الكفيل قبل دفعه له الرجوع في تركته الكفيل لانه أمانة منه وبه يأمون  
 عن تجهيل \* (سئل) \* فيما إذا طالب زيد من عمرو وأن يدينه مبلغا من الدراهم وسأل عمرو بكرة  
 الحاضر عن حال زيد فقال هو ناس ملاح ولم يرد على ذلك فأدانه المبلغ المزبور فهل لا يصير كفيلا  
 بمجرد قوله المذكور \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا استقرض زيد من عمرو مبلغا  
 معلوما من الدراهم واستلم زيد منه أيضا مبلغا معلوما من الدراهم على سمن معلوم الوزن سائلا شرعا  
 مستوفيا شرعا اظه الشرعية مشمول كل من المبلغ المزبور والمسلم فيه المرقوم بكفالة بكر ما لا ذمته  
 ويريد عمرو الا أن مطالبة الكفيل بالمبلغ والمسلم فيه المذكورين بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم في فتاوى الحائري الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لانه دين لا مبيع ومن نقل حننه

مطلب اشتروا أمتعة  
 وكفل كل منهم الثمن وللبائع  
 مطالبة أحدهم بجميعه

مطلب أجر وأذن له في  
 العمارة ثم استحققت الدار له  
 الرجوع للغرور

مطلب الغرور لا يوجب  
 الرجوع الا في ثلاث الخ

مطلب له مطالبة الاصيل  
 والكفيل

مطلب دفعوا الكفيل لهم  
 بعض الدين ليدفعه للدائن  
 مات قبل الدفع لهم الرجوع  
 في تركته

مطلب اذا دفع الدين  
 لمكفيله ليس له استرداده

مطلب لا يصير كفيلا بمجرد  
 قوله هو ناس ملاح

مطلب الكفالة بالمسلم  
 فيه صحيحة

الوالد على كنهه في آخر باب السلم عن شرح التكملة والتصریح بالنقل عزيز وان كان هو داخلا  
 في قولهم تصح الكفالة بالدين اه ونقله عنه الكازروني من الكفالة \* (سئل) \* فيما اذا كفل  
 زيد أباه عند عرو وكفالة بالنفس ثم دفع زيد أباه المكفول بنفسه الى عرو في موضع يمكن مخاصمته  
 فهل يبرأ الكفيل (الجواب) \* نعم والمسئلة في التنوير \* (سئل) \* فيما اذا أبرأ صاحب  
 الدين الكفيل عن الكفالة وأخرجه منها فهل يبرأ من الكفالة وبرأه لا توجب براءة الاصيل  
 \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في الجوهره وفي الدرر ولو أبرأ الطالب الكفيل فقط برئ وان لم يقبل  
 اذا لادين عليه ليجتاح للقبول بل عايه المطالبة وهي تستقط بالبراء اه \* (سئل) \* في الكفيل  
 بالمال اذا طالب الاصيل قبل أن يؤدى الكفيل عنه المال هل له ذلك أولا \* (الجواب) \* ليس له  
 المطالبة قبل أن يؤدى \* (سئل) \* في الكفالة بتسليم الامانات هل تجوز \* (الجواب) \*  
 نعم وتجوز أى الكفالة بتسليمها أى تسليم الامانات والمبيع والمرهون فان كنت قائمة وجب تسليمها  
 وان هلك لم يجب على الكفيل شئ كالكفيل بالنفس دور \* (سئل) \* في جبال مشتركة  
 بين زيد وعمر وصانعة فباع زيد نصفها من شريكه عمر وثمن معلوم من الدراهم وكفله بكر بالثمن المزبور  
 عند زيد بالمال والذمة ثم استحق المبيع بوجهه الشرعى وحكم بذلك فهل يبرأ الكفيل عن الثمن  
 المزبور \* (الجواب) \* نعم وقالوا واستحق المبيع يبرأ الكفيل بالثمن ولو كانت الكفالة بغير  
 البائع ولورد عليه بغير بقاء أو بغيره أو بخيار رؤية أن شرط برئ الكفيل إلا أن تكون الكفالة  
 بغيره فلا يبرأ والفرق فيما نظره أنه مع الاستحقاق تبين أن الثمن غير واجب على المشتري وفي الرد  
 بالعيب ونحوه المسقط ما تعلق من الغرم به فلا يسرى عليه وقيد البراءة في التنازع خاتمة بما اذا رد المبيع  
 على البائع فان لم يرد كان له أن يطالبه المشتري بالثمن حتى يرد منه تحت قوله وصح لو ثمننا ومثله في  
 البحر والمنح \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو دابة بثلثين معلوم من الدراهم مقبوض بيده  
 وضمن بكر الثمن لزيد ان استحققت الدابة ثم ان الدابة استحققت من يد زيد وحكم له بالرجوع على بانه  
 بالثمن بوجهه الشرعى ويريد زيد أن يأخذ الثمن من بكر الكفيل المزبور فهل له ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم ولا يؤخذ من الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن لان المبيع لا يتنقض بمجرد  
 الاستحقاق ما لم يقض بالثمن على البائع فلا يجب رد الثمن على الاصيل فلا يجب على الكفيل رد الثمن  
 وفي هذا مخالفة لما قدمه أول باب الاستحقاق وقد منّا الكلام على ذلك هناك فراجع  
 \* (سئل) \* فيما اذا كفل زيد لعمر وجب عليه ما له من الدين على بكر كفالة شرعية مقبولة  
 في المجلس فهل تكون الكفالة المزبورة صحيحة \* (الجواب) \* نعم قال في الدر المختار ومثله  
 للجهول بأربعة أمثلة بما لك عليه الخ يعنى أنها تصح بجهالة المال (سئل) \* فيما اذا كان لزيد  
 بذمة عمرو مبلغ معلوم من الدراهم عن بضاعة اشتراها منه وكفله بالمبلغ المزبور عند زيد كل من بكر  
 وخالد متعاقبا ولم يكفل كل من الكفيلين صاحبه فأدى بكر جميع المبلغ لزيد بطريق الكفالة ويزعم  
 أن له الرجوع على خالد بنظير ما أدى زيد فهل ليس لبكر ذلك \* (الجواب) \* نعم ليس له ذلك كفل  
 ثلاثة عن رجل بألف فأدى أحدهم برئوا جميعا ولم يرجع أحدهم على صاحبه بشئ ولو كان كل واحد  
 كفيل عن صاحبه فأذا أحدهم رجع المؤدى عليهم ما بالثلثين واصحاب المال أن يطالب كل واحد  
 منهم بالألف هذا اذا ظفر أى المؤدى بالكفيلين فان ظفر بأحدهما رجع عليه بالنصف ثم رجعا على  
 الثالث بالثلث ثم رجعا جميعا على الاصيل بالألف وان ظفر بالاصيل قبل أن يظفر بصاحبه رجع عليه  
 بجميع الألف قال أبو يوسف اذا أقتر رجلان لرجل بألف درهم على أن يأخذ بهذا المال أيهما شاء  
 فهذا كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بأمره كذا في محيط السرخسي الفتاوى الهندية  
 ورسل المؤلف عن نظير هذه المسئلة فيما اذا كفلا متعاقبا ثم كفل كل عن صاحبه بأمره فأدى

مطلب اذا سلم المكفول  
 بنفسه الى دائته في موضع  
 تمكن مخاصمته يبرأ الكفيل  
 مطلب يصح ابراء الدائن  
 الكفيل عن الكفالة  
 واخرجه منها ولا يبرأ  
 الاصيل  
 مطلب الكفيل لا يطالب  
 الاصيل قبل أن يؤدى عنه  
 مطلب الكفالة بتسليم  
 الامانات جائزة  
 مطلب اذا استحق المبيع  
 برئ الكفيل عن الثمن

مطلب في ضمان الدرك

مطلب تصح الكفالة  
 مع جهالة المال  
 مطلب تكفلا رجلا  
 ولم يكفل كل منهما صاحبه

مطلب تكفلا رجلا  
 وكفل كل منهما صاحبه

أحدهما الدين كله فهل له الرجوع على الآخر بنصف ما أدى \* (الجواب) \* نعم والحالة هذه أقول وفي نور العين قال في النهاية وفي الشافعي ثلاثة كفولوا بألف بطالب كل واحد بثلث الألف وان كفولوا على التعاقب بطالب كل واحد بالألف كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي والمرغيناني والقرطبي اه \* (مسئل) \* فيما إذا استدان زيد من عمر ومبلغاه ولو ما من الدراهم وكفله بذلك عند عمر وكل من بكر وخالد كفالة شرعية بالأذن الشرعي ويريد عمر ومطالبة بكر أو خالد بالمبلغ المزبور بطريق الكفالة فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم أقول قد علمت مما نقلناه أنفاً عن نور العين الفرق بين ما إذا كفلا معاً أو على التعاقب فتنبه \* (مسئل) \* فيما إذا قال ذمي لا خير يبيع فلانا الذي ومهما بايعته عندي فصار لا خير يبيع فلانا وبسوفي الثمن منه ثم أرسل له وهو مقبض ببلدة كذا فاشاع على طريق البيع فلم يصله وذهب في الطريق قبل وصوله اليه ومبايعته معه أصلاً فقام صاحبه يكلف الذمي القائل المذكور دفع قيمة القماش لهذا عما أنتم اتزمتم بقوله المذكور فهل لا يلزمه ذلك والحالة هذه \* (الجواب) \* نعم \* (مسئل) \* فيما إذا مات زيد عن ورثة وله مبلغ دين من الدراهم بذمة عمر ومطالبة الورثة به فاستنع من دفعه لهم زاعم أنه كفل زيد المذكور عند ذمي بدين استدانه زيد من الذمي أكثر من دين زيد المستقر بذمة عمر وأن له دفع ما بذمته للذمي بسبب الكفالة المزبورة والحال أن الكفالة المزبورة صدرت بدون إذن من زيد فهل يلزم عمر دفع دين زيد لورثته \* (الجواب) \* نعم \* (مسئل) \* فيما إذا كان لزيد بذمة عمرو دينان معلوماً القدر من جنس واحد غير أن أحدهما ليسين بكفيل والآخر بغير كفيل فدفع عمرو لزيد مبلغاً معلوماً من الدراهم ولم يعين عن أي الدينين هو ثم ادعى أن ما دفعه عن الدين الذي بكفيل دون الآخر وفي التعيين فائدة فهل يكون القول قوله مع عيظه \* (الجواب) \* نعم القول قول الدافع مع عيظه \* (مسئل) \* فيما إذا طلب زيد من عمر وأن يبيعه فسدراً من الحرير وقال له يكريعه فان راح لك شيء من الثمن عنده فهو عندي فباعه عمر والحرير بثمن معلوم حال لدى بينة شرعية ثم امتنع زيد من أداء الثمن اعمر وفول يلزم بكراد دفع نظير الثمن لزيد \* (الجواب) \* نعم \* (مسئل) \* في رجل له بذمة زيد مبلغ معلوم غن آت حرفة مؤجل إلى أجل معلوم بكفالة عمرو قام يكلف زيد ادفع الثمن حالا قبل حلول الأجل أو يحضر له كفيل آخر مهلاً بأن ذلك الكفيل قريبه لا يسعه مطالبته ولا خصمته بالثمن عند حلول الأجل فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم وأنتي قارئ الهداية فيما إذا قصد المديون السفر بأنه إذا لم يحل الأجل لا ينعى ولا يلزم بكفيل بل يقال لرب الدين إن أردت فأخرج معه فاذا حل الأجل طالبا به دينك أقول وفي الخلاصة واجمعوا أن الدين المؤجل إذا قرب حلوله وأراد المديون السفر لا يجبر على إعطاء الكفيل وفي المستقرب الدين لو قال للقاضي إن مديوني يريد أن يغيب عني فانه يطالب بالكفيل وإن كان الدين مؤجلاً وفي المحيط لو أفنى بقول الثاني فريد السفر في سائر المديون بأخذ كفيل كان حسناً رفقا بالناس قال ابن النخبة هذا ترجيح من صاحب المحيط وفي القنية ليس للأدائن مطالبة المديون بالكفيل قبل الأجل ورمز لاخر أنه قال وهو الظاهر وفي رواية له ذلك اه فحذر أن المعتمد فتوى قارئ الهداية ولكن في هذا الزمان الفرق بالناس عدم السفر حتى يعطى الكفيل فينبغي الاقتناء به لان المفتي يفتي بالارفق وأما غير المسافر فلا يلزمه الكفيل كذا في مجموعة شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزي الساجحاني ومن خطه نقلت ووجه كونه أرفق ظاهر إذ لو أمر بالسفر معه إلى حلول الأجل ربما ينقأ أكثر من الدين وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اعتماده فانه قد علم عن المنظومة المحيية مستدر كياه على ما قبله ويؤيده اقتاؤهم بقول أبي يوسف بكفيل الزوج بثقته شهر إذا أراد السفر رفقا بالزوجة كما يشير اليه كلام المحيط والله أعلم \* (مسئل) \* في رجل كفل زيد أباه عمره عند عمر وعلى مبلغ دين معلوم ودفعه إلى عمرو

مطلب فيما إذا كفولوا معاً أو على التعاقب

مطلب قال ما بايعته فعندي لا يضمن ما ذلك بلا مبايعة

مطلب الكفيل بلا إذن ليس له الرجوع

مطلب عليه ذئتان بأحدهما كفيل فالقول له مع عيظه في تعيين الدافع

مطلب ان راح لك شيء عنده من الثمن فهو عندي يلزمه

مطلب ليس له مطالبة المديون بكفيل نان مطلب اذا قصد المديون السفر قبل حلول الأجل لا يلزم بكفيل

قوله فريد السفر هكذا في النسخ ولعله في مرید السفر بني الجارة وليحترق اه صححه

مطلب الكفيل بالاصر له الرجوع

بعد حلول أجل بحكم الكفالة ويريد الرجوع على زيد بما أدى عنه بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي  
 فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) فيما اذا مرق زيد أمتعة من دار ملاحظة  
 لا صطلب ويريد أن ينسحب عما أدى له لكونه قال مهما حصل من ضرر لا حل محلها الدار بسبب الاصطبل  
 فأنا ضامن له فهل لا ينسحب عنه وذلك ولا تصح هذه الكفالة \* (الجواب) \* نعم  
 أي لما تم من أنهما لا يصح بجهالة المكفول له ولا المكفول عنه \* (سئل) في امرأه قالت  
 لزيد ان غاب عمرو عن المصر فلي - الدين الذي لك عليه ثم غاب عمرو عن المصر وماتت المرأة عن تركه  
 قبل استيفاء زيد بدنه ويريد الرجوع في تركه ما يدينه بالوجه الشرعي فهل له ذلك (الجواب)  
 نعم \* (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا واحدة رجعية ثم راجعها فطالبتة بمؤخر  
 صداقها فكفله أبو الزوج كفالة شرعية فهل تصح الكفالة المزبورة ولها مطالبتة بذلك بعد ثبوتها شرعا  
 \* (الجواب) \* نعم أقول تقدم في أوائل باب المهر عن الحاموي الزاهدي ولو طلقه وراجعا  
 لا يصير المهر حلالا حتى تنقضي العدة فيه أخذ جماعة المشايخ اه فقول المؤلف هنا ولها مطالبتة بذلك  
 أي عند حلوله بموت الزوج أو طلاق آخر تأمل \* (سئل) في الكفالة بالقرض المؤجل  
 إلى أجل هل تصح ويكون مؤجلا على الكفيل دون الاصيل أو عليهم \* (الجواب) \* نعم يكون  
 مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففيه كلام تقدم في أوّل باب القرض فراجع  
 \* (سئل) في رجل كفّل آخر عند زيد بن معلوم ثم طالبه زيد به والزعم به لدى القاضي فطلب  
 الرجل من زيد أن يمهله به فأبى إلا أن يدفع له الرجل قدر ما صرفه في كفاة الالتزام فدفعه له ثم دفع له  
 المبلغ المكفول به ويريد الرجل مطالبة زيد بما قبضه زيد منه من كفاة الالتزام فهل له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم حيث الحال ما ذكر والله أعلم

#### \* (كتاب الحوالة) \*

\* (سئل) فيما إذا كان لزيد دين شرعي على عمرو فأطاله عمرو على بكر بن علي عليه لعمر ووقبل  
 الكلي الحوالة ثم مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء جميع المبالغ فهل تبطل الحوالة بموته  
 \* (الجواب) \* نعم ولومات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتال المال من المحتال عليه وعلى  
 المحيل ديون كثيرة فالمحتال مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجع المحتال بالحوالة وكذلك لو قيد  
 بدنه الذي على المحتال عليه لومات قبل الاستيفاء تساوى المحتال مع سائر الغرماء برأية وخلاصة  
 ومقتضاها بطلان الحوالة بموت المحيل وهو المصرح به في الحاموي الزاهدي وعبارته مات المحيل تبطل  
 الحوالة حتى لا يختص احتمال بماله على المحتال عليه بل أسوة الغرماء لانهم ساءتلك الدين من غير من هو  
 عليه وهو غير جائز إلا أنها جوزت للحاجة وبالموت سقطت وتعود المطالبة إلى تركته وعن زفر  
 خلافة وان نوى ما على المحال عليه لا تبطل الحوالة بل تنسخ عندنا خلافا للشافعي - رحمه الله تعالى  
 انتهت وهي مسئلة عجيبة ينبغي حفظها أقول اعلم أن الحوالة نوعان مطلق ومقيدة فالمقيدة  
 أن يقيد ما يدين له عليه أو ودعة أو عين في يده ودعة أو غضب أو نحوه والمطلقة أن يرسلها ولا يقيد بها  
 بواحد مما ذكر سواء كان له دين على المحال عليه أو عتده عين له أو لا بأن قبلها متبرعا والكل جائز لانه  
 في المقيدة وكيل بالادفع وفي المطلقة متبرع وحكم المطلقة أن لا ينقطع حق المحيل من الدين أو العين  
 وللحمال عليه الرجوع على المحيل بعد أدائه ان كانت تبرضا وان كان الدين مؤجلا في حق المحيل تأجل  
 في حق المحال عليه ولا يحل بموت المحيل ويحل بموت المحال عليه وحكم المقيدة أنه لا يملك المحيل مطالبة  
 المحال عليه من الدين أو العين لتعلق حق المحتال على مثال الراهن بخلاف المطلقة فانها لا تبطل بأخذ  
 ما عليه من الدين أو عند من العين ولومات المحيل قبل قبض المحتال كان الدين والعين المحال بهما  
 بين غرمائه بالخصص لكونه مال المحيل ولم يثبت عليه يد الاستيفاء لغيره لان المحتال لم يملكه بها لزوم

مطلب قال مهما حصل  
 من ضرر بسبب الاصطبل  
 فأنا ضامن لا ينسحب

مطلب ان غاب عن المصر  
 فلي - الدين الذي لك عليه

مطلب تصح كفالة أبي  
 الزوج بمؤخر المهر

مطلب اذا كفّل بالقرض  
 المؤجل هل يتأجل على  
 الكفيل فقط أو عليهما

مطلب لا يلزم بكافة الالتزام

مطلب هل تبطل الحوالة  
 بموت المحيل

مطلب الحوالة نوعان مطلقة  
 ومقيدة

مطلب ان كان الدين  
 مؤجلا في حق المحيل تأجل  
 في حق المحتال عليه الخ  
 قوله ولومات المحيل أي في  
 المقيدة كما يأتي التبيين عليه  
 اه منه

تلك الدين من غير من هو عليه وانما وجب به الدين في ذمة المحال عليه مع بقاء دين المحيل بخلاف  
 الرهن لانه ثبت عليه يد الاستيفاء فاخص به المرثون بعد موت الراهن مديونا بخلاف المطابقة لبراءة  
 المحيل وصار المحتال من غرماء المحال عليه واذا قسم الدين بين غرماء المحيل لا يرجع المحتال على المحال  
 عليه بحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه وتماه في البحر وظاهر قوله بخلاف المسئلة  
 أن قوله قبله ولومات المحيل قبل قبض المحتال الخ خاص بالمقيدة وهو صريح عبارة الدرر المختار  
 ويدل عليه قوله كان الدين والعين المحال به سماين غرمائه فقوله المحال به ما دلس على أن المراد به  
 المقيدة بقرينة قوله لانه مال المحيل وكذا قوله لاستحقاق الدين فانه لا يظهر أثر استحقاق الدين  
 في المطابقة لانها لا تنقيد بدين ولا عين وكذا قول الولوالجية ولومات المحيل وعليه ديون تخص غرماءه  
 فيما على المحتال عليه ولا يلزم للعتقال الا ما قبض قبل الموت لان ما على المحتال عليه بقي على ملك المحيل  
 الخ فهذا التعليل دليل على أن المراد المقيدة وفي الجوهرة وأما اذا كانت مطلقة فلا تبطل بحال  
 من الاحوال ولا تنقطع فيها طالبة المحيل عن المحال عليه الا أن يؤدى فاذا ادى سقط ما عليه قفاصا  
 ولو تبين براءة المحال عليه من دين المحيل لا تبطل أيضا ولو أن المحال أبرأ ذمة المحال عليه من الدين صحيح  
 الابراء الخ والحاصل أن الحوالة المطابقة تبرع كبراءة اذا كان المحال عليه مديونا للعيل لا تنقيد  
 بدينه ولذا كان للعيل مطالبة به قبل الاداء فلا تبطل بقسمة دين المحيل بين غرمائه لان المحتال  
 لم يبق من غرمائه بل صار من غرماء المحال عليه كما مر عن البحر فهذا كله دليل على أن المطابقة لا تبطل  
 بموت المحيل بل تبقى مطالبة المحتال على المحتال عليه وان أخذ منه دين المحيل وقسم بين غرمائه وهذا  
 جار على القواعد الفقهية بخلاف البرازية والخلاصة مشكل \* (سئل) \* فيما اذا اشترى  
 زيد من عمرو أمتعة معلومة بثمن معلوم من الدراهم في الذمة أحال به البائع على بكر حوالة شرعية  
 مقبولة برضا الكل ثم ظهر عيب قديم في بعض الامتعة ويريد ردّها بجنيار العيب فهل اذا ردّها بالعيب  
 تبطل الحوالة بقدر ما قابل ذلك من الثمن \* (الجواب) \* نعم وفي المتن في رجل اشترى عبدا بألف  
 درهم وقبضه ثم أحال المشتري البائع بالثمن على غريمه من المال الذي عليه ثم رد المشتري العبد بعيب  
 بقضاء فان القاضي يبطل الحوالة الخ جرح \* (سئل) \* في المديون اذا أحال رب الدين دينه  
 على مديون له برضاه وضمنه في ذلك فهل يصح الضمان ويطلب أيهما شاء \* (الجواب) \* نعم  
 قال في الخاتمة رجل له على رجل مال فقال الطالب أحلني بمالي عليك على فلان على أنك ضامن لذاته  
 ففعل فهو جائز وله أن يأخذ المال من أيهما شاء لانه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة  
 كفالة لان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة \* (سئل) \* في ناظر وقف أحال زيد الدين له  
 عليه على مستأجر بعض أقدام الوقف ثم مات الناظر قبل أن يسد وفي زيد الدين ثم تولى الوقف  
 ناظر آخر فهل للمتولى الجديد قبض مال الوقف وبطلت الحوالة \* (الجواب) \* نعم ونقلها  
 ما تقدم آنفاً أقول هذا اذا كانت الحوالة مقيدة كما علمت بتحقيقه \* (سئل) \* فيما اذا كان  
 المستحق في وقف أهلي دراهم معلومة تحت يد ناظر الوقف حتى قدرا استحقاقه من الوقف فأحال دائته  
 على الناظر المزبور وبها وقبل كل منهم الحوالة فهل تكون الحوالة المزبورة صحيحة \* (الجواب) \* نعم  
 والمسئلة في البحر والنهر والعلاني أقول وأصل المسئلة بحث لصاحب البحر وقبدها بما اذا كان مال  
 الوقف في يد الناظر وتبعه الموقوف وهو ظاهر \* (سئل) \* فيما اذا أحال زيد المستحق في وقف  
 أهلي عمرا على ناظر الوقف ليدفع دينه له من استحقاقه في مدة مستقبله ثم مات المحيل والمحال عليه  
 قبل الاستيفاء وآت حصة المحيل الى غيره فهل تكون الحوالة المزبورة غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم  
 نعم ونقلها ما تقدم آنفاً \* (سئل) \* فيما اذا أحال زيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم  
 ثم تولى المال حل يرجع به على الاصيل وما التوى \* (الجواب) \* نعم يرجع المحتال بالمال

قوله واذا قسم الدين الخ  
 أى في صورة المقيدة  
 والمراد به الدين الذي وقعت  
 الحوالة مقيدة به وقوله  
 بحصة الغرماء أى الحصة  
 التي شارك فيها الغرماء أى  
 لا يرجع على المحال عليه  
 بالحصّة التي أخذوها من  
 الدين المحال به وقوله  
 لاستحقاق الدين على القول  
 لا يرجع اه منه

مطلب تبطل الحوالة اذا  
 رد المبيع بالعيب القديم

مطلب أحاله وضمن له مال  
 الحوالة يصح

مطلب أحال الناظر دائته  
 على المستأجر ثم مات قبل  
 الاستيفاء بطلت  
 مطلب تصح إحالة المستحق  
 دائته على الناظر اذا كان  
 مال الوقف تحت يده

مطلب اذا تولى المال يرجع  
 المحتال به على المحيل



على المحيل إذا توى حقه وهو عوت المحال عليه مفلساً أو إنكاره الحوالة وحلفه ولا يثبت له عليها  
 والتوى على وزن الحصى هو الهلاك والمسئلة في المتون والخيرية \* (سئل) \* فيما إذا كان ليتين  
 بدمية زيد مبلغ معلوم من الدراهم فاحتمل وصيها به على عمر ولا ملا من المديون وفي الحوالة المرقومة  
 خير لها حوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون الحوالة المزبورة صحيحة \* (الجواب) \* نعم  
 والحالة هذه في الخيانة احتمل الوصي أو الأب عيال الصغيران كان الشافي أملاً من الأول جاز  
 وإن كان مثله لم يجوز الخ أرب الأوصياء ومثله في شرح التتوير من الحوالة \* (سئل) \*  
 فيما إذا مات المحال عليه مفلساً نغير دين ولا عين ولا كفل قبل دفع مال الحوالة ويريد المحال الرجوع  
 على المحيل فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم كافي غالب المعتبرات من كتب المذهب  
 \* (سئل) \* فيما إذا أحال زيد عسراً بدينه على بكر الغائب ثم قدم الغائب ولم يقبل الحوالة  
 ولم يرض بها فهل تكون الحوالة غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان  
 لزيد دين شرعي بدمية عمرو وعمر ودين شرعي بدمية بكر فتوافق بكر فرفع زيد على أن يدفع بكر له الذي له  
 على عمرو من دين عمرو وعليه بطريق الحوالة من عمرو وتراضياً على ذلك في غيبة عمرو ثم علم عمرو  
 بذلك فأجازه ورضي به ثم امتنع بكر من دفع ذلك ليدون وجهه شرعي ويريد زيد مطالبة بكر بدينه المزبور  
 فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في الدرر وشروط حضور الثاني يعني لا تصح الحوالة في غيبة  
 المحال له إلا أن يقبل أي الحوالة فصرى له أي لأجل الغائب كذا في الخيانة لا حضور السابقين  
 أما عدم اشتراط الأول وهو المحيل فبان يقول رجل لندائلك على فلان بن فلان ألف درهم فاحتمل  
 به ساعلي فرضى الدائن أن الحوالة تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث  
 وهو المحال عليه فبان يحيل الدائن على رجل غائب ثم علم الغائب فقبلت الحوالة كذا في الخيانة  
 اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية وفي الكنز وتصح في الدين لافي العين برضا المحال والمحال عليه اهـ  
 قال في البحر وأراد من الرضا القبول في مجلس الإيجاب لما قدمناه أن قبولهما في مجلس الإيجاب شرط  
 الانعقاد وهو مخرج به في البدائع اهـ ونقله العسلائي في شرح التنوير ثم قال لكن في الدرر وغيرهما  
 الشرط قبول المحال أو نائبه ورضا السابقين لا حضورهما وأقره المصنف اهـ أي صاحب التنوير  
 في المنع \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد دين بدمية عمرو فأحاله عمرو به على بكر ولم يكن  
 لعمر وعلى بكر المزبور دين شرعي حوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون الحوالة المزبورة صحيحة  
 \* (الجواب) \* نعم لأن الحوالة قد تكون بدون دين على المحال عليه كذا في المنع وغيره \* (سئل)  
 فيما لو أبرأ المحال المحيل عما كان على المحيل ثم مات المحال عليه مفلساً بغير عين ولا دين ولا كفل  
 فهل يرجع المحال على المحيل وتكون البراءة المزبورة غير صحيحة \* (الجواب) \* المحص  
 من المذهب أن الحوالة توجب البراءة من الدين وهو قول أبي يوسف وهو الصحيح كما في جامع الرموز  
 وفتح القدير والفتوى على هذا كما في صور المسائل عن الظاهرية قال الهمام بغير الدين قاضيان ولو أبرأ  
 المحال له المحيل عما كان على المحيل أو وهبه منه لا يصح اهـ وقد صرحوا بأنه إذا توى المال  
 بأن يموت المحال عليه مفلساً يرجع المحال على المحيل ففي هذه المسئلة المسؤل عنهم يرجع المحال  
 على المحيل لما ذكرنا والله أعلم \* (سئل) \* فيما إذا غاب المحال عليه قبل دفع شيء من المحال به  
 ويريد المحال الرجوع على المحيل بمجرّد غيبة المحال عليه فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* فيما إذا أجر زيد أرضه من عمرو بأجرة معلومة أحالهم بكر عليه ثم ظهر أن الأرض  
 مرهونة من قبل زيد عند زوجته بدين استدانها منها قبل الأجرة ولم تجز زوجته الأجرة ولم يدفع لها  
 ديونها ولم يتفق عمرو بالمأجور أصلاً ولم يتمكن من ذلك ويريد بكر المحال مطالبة المحال عليه ببلغ  
 الحوالة بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا ادعى

مطلب تصح حوالة الوصي  
 على الأملا

مطلب إذا مات المحال عليه  
 مفلساً فللمحتمل الرجوع

مطلب لا تصح الحوالة بلا  
 رضا المحال عليه

مطلب يشترط حضور  
 المحال في المجلس دون  
 حضور الباقيين بإلزامهما  
 فقط

مطلب الحوالة قد تكون  
 بدون دين على المحال عليه  
 مطلب إذا أبرأ المحال المحيل  
 أو وهبه لا يصح

مطلب إذا غاب المحال عليه  
 ليس للمحال الرجوع على  
 المحيل  
 مطلب أحال على المستأجر  
 بالأجرة ثم ظهر أنها مرهونة  
 نطقت الحوالة

رجل على آخر يبلغ من الدراهم ثمن أمتعة فأقر المدعي عليه بهاد كره أن المدعى أحال عليه بالمبلغ  
رجلا يصير حوالته مقبولة من الكل فصدق المدعي وذكرا أنه لم يدفع المبلغ للعدالة وأن المحتال  
وكله في الدعوى عليه بذلك فكيف الحكم \* (الجواب) \* حيث اعترف المدعي بالحالة لا تصح  
منه دعوى الوكالة قال في التنبؤ ولو لو كل المحيل يقبض دين الحوالة لم يصح اهـ ومثله في الذخيرة  
البرهانية \* (فروع) \* إذا أحال الطالب استغنا على مديونه وبالمدين كقبيل يرى المديون من دين  
المحيل ويرى كقبيله وبطالب المحتال الأصل لا الكفيل لأنه لم يضمن له شيئا لكم إرادة وقوة  
وكذا إذا أحال المرتب يدبته على الراهن بطل حقه في حبس الرهن ولا يكون رهنا عند المحتال  
كذا في فتاوى قارئ الهداية إذا قال زيد لعمرو أن يكرأ أمانتي عليك بالصدقة فطهرا وان قال  
بكر ما أمانتي فأرجع بهاء على فأعطاه عمرو ثم إن بكر أمانات أو غاب هل لعدم الرجوع على زيد أم لا  
أجاب قارئ الهداية أن اعترف المحال عليه بالمدين الذي أخيل به عليه ودفع إلى المحتال على هذا الوجه  
لا يرجع به على المحتال ما لم يعرف الحال فان صدق المحيل المحتال ثم لا هروان أنكرك الحوالة وأخذ  
دينه من المديون رجع المديون على المحتال بما قبض منه وكذا إن مات أو غاب ولم يعلم حاله لا يرجع على  
القباض بشيء اهـ أقول وخاصل الجواب أن المحتال عليه أن أقر بالمدين الذي عليه المحيل ودفعه للمحتال  
على وجه الحوالة فلا رجوع له به على المحتال أن صدقه المحيل في الحوالة وكذا إذا جهل الحال  
وأما إذا كذبه وأخذ دينه من المديون رجع المديون على القابض بما قبضه والله تعالى أعلم

مطلب لو لو كل المحيل يقبض  
دين الحوالة لم يصح

مطلب إذا أحال على المديون  
استأجر يرى كقبيل المديون  
مطلب فيما إذا قال ان فلانا  
أمانتي عليك بألف وان  
أنكر فلان فأرجع على  
فأعطاه الخ

### \* (كتاب القضاء) \*

\* (سئل) \* فيما إذا ادعى زيد على عمرو بأن له بركة بكر الغائب مبلغا قدره من الدراهم كذا  
وأن عمرا المزبور كقبيل عن بكر كفالة مطلقة بكل ماله عليه فأقر عمرو بالكفالة المزبورة وأجازها  
زيد المذكور وأنكر عمرو وأن له على بكر الغائب ذلك المبلغ المذكور فأقام زيد بينة شرعية  
في وجهه عمرو وشهدت بأن المبلغ المزبور بركة بكر الغائب فحكم الحاكم المتداعي لديه بالمبلغ المزبور لزينة  
على عمرو والكفيل وبكر الغائب فهل يكون الحكم المذكور قضاء على عمرو والكفيل وبكر الغائب  
\* (الجواب) \* حيث كانت الكفالة مطلقة كما ذكر وأجازها المدعي شفاها يكون الحكم  
المذكور قضاء على عمرو الحاضر وبكر الغائب لأن الحاضر صار خصما عن الغائب وهذه الحالة  
صرح بها في الجبر والمخ والنزاهة والعمادية وغيرها \* (سئل) \* هل يصح حكم الحاكم  
لايه وابنه أم لا \* (الجواب) \* هذه المسئلة أجمع علماء الأئمة الأربعة على عدم جوازها  
قال الامام الجليل أبو الحسين أحمد بن محمد القدوري من أئمة الامام الاعظم أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى في مختصره المبارك المعروف به وحكم الحاكم لا يوبه وولده وزوجه باطل اهـ وفي درارة  
في متون المذهب من باب التحكيم وقال العلامة الشيخ خليل في مختصره من كتب الامام مالك  
ابن أنس امام دار الهجرة رحمه الله تعالى ولا يحكم الحاكم لمن لا يشهد له على المختار اهـ قال شارحه  
التثاني كآبنه وأبيه وزوجه ونحوهم اهـ وقال العلامة ابن حجر الهيتمي من أئمة الامام الجليل محمد  
ابن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب القضاء في الحنفية تحت قول المتنازع ولا ينفذ  
حكمه لنفسه ثم قال وكذا أصله وفرعه على الصحيح قال ابن حجر لانهم أبعاضه فكانوا اكتفاه اهـ  
وقال العلامة الشيخ موسى الخاوي في كتاب الاقناع في مذهب الامام الجليل المحدث  
الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في كتاب القضاء ولا يصح أن يحكم لنفسه وللمن لا تقبل  
شهادته له وقال في كتاب الشهادات أن مواعيد الشهادة ستة أحد ها قرابة الولادة فلا تقبل من عودي  
النسب بعضهم لبعض من والدان وعلا ولو من جهة الأم وولدان سفل من ولدا البنين والبنات  
\* (سئل) \* في امرأت غاب عنها زوجها بعد وقوع طلاق منه عليها بعتبة شرعية وقهرت زن

مطلب حيلة اثبات الدين  
على الغائب

مطلب لا يصح حكم الحاكم  
لايه وابنه في المذاهب  
الأربعة

مطلب طلقها وغاب عنها فأثبت  
طلاقها حكم حنبلي يتقذ

قوله ولا حظ الحرج والضرورات الخ تمام عبارة جامع الفصولين  
مكانه أو يعرف ولكن يجز عن احضاره أو عن أن تسافر إليه هي أو وكما  
وكذا المديون لو غاب عن البلد ونفذ في البلد أو نحو ذلك ففي مثل هذه المواضع لو رهن على الغائب بحيث اطمان قلب القاضي  
وغلب ظنه أنه حتى لا تزور ولا حيلة فيه فينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا للمفتي ٢٧١

عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف  
سبع آخرين كان لا يرضى أحدا بالوكالة

والضرورات وصيانة الحقوق  
عن الضياع مع أنه يجتهد  
فيه الخ اع منه  
مطلب ينفذ قضاء الحنبلية  
على الغائب في أظهر الروايتين  
عندنا  
مطلب لا يقضى على غائب  
ولاه

تتمير مهم في مسألة القضاء  
على الغائب

من ذلك لعدم المنفق وغير ذلك فرغت أمرها القاضي حنبلي - فقصي عليه بوقوع الطلاق بعد ثبوته  
عليه بالبيعة الشرعية موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه فهل ينفذ قضاؤه \* (الجواب) \* ينفذ  
في أظهر الروايتين عندنا وعليه الفتوى ثم أفتى المواب كذلك بنفاذ قضاء الحنبلي - على الغائب  
فيما دعت إليه ضرورة من دعوى دين لزيد بنمة الغائب وبأخذ من مال الغائب الذي تحت يد شريكه  
من جنس الدين \* (سئل) \* في الدعوى على الغائب بدون وكالة عنه في ذلك ولا وجه شرعي  
هل تكون غير مسوعة ولا يقضى عليه \* (الجواب) \* نعم أقول قال في متن التنوير وبشرحه  
العلاقي لا يقضى على غائب ولا له أى لا يصح بل ولا ينفذ على المفتي به بغير الا بحضور نائبه الخ ثم قال  
ولو قضى على غائب بل نائب ينفذ في أظهر الروايتين عن أصحابنا ذكره مثلا خسر وفي باب خيل العيب  
وقيل لا ينفذ ورجحه غير واحد وفي المنية والبرازية وجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في الفتح توقفه  
على امضاء قاض آخر الخ وكتبت فيما علقته على الدر المختار أن ما في الفتح ليس قولنا بالتأويل هو القول  
الثاني كما في الجروان قول التنوير ولو قضى على غائب الخ معناه لو قضى من يرى جوازه فلا ينافي  
قوله قبله لا يقضى على غائب لانه في القاضى الحنفى - كما حزره في البحر بقوله اشبهه على كثير  
أن قواهم الفتوى على النفاذ أتم من ككون القاضى شافعياراه أو حنفياراه أو خاص بن براه  
والظاهر أنه في حق من يراه لإجماع أصحابنا على أنه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهدى في شرح  
أدب القاضى الخ ما أطال به وهو موافق لما هو المشهور في المذهب من أنه لا يصح القضاء على  
الغائب لكن اعترضه العلامة المقدسى - في شرح نظم الكثر بتصریح صاحب القية بأنه في حق  
الحنفى - وبما في جامع الفتاوى ولو قضى نفسه وقال محمد لا ينفذ الفتوى على الأول لانه اذا رفع لا آخر  
لا ينقضه اه - ونحوه في حاشية الخيز الرملى - وقال صاحب جامع القصولين ما حصله أقول قد اضطررت  
آراؤهم في الحكم على الغائب وله فينبغي عندى أن يحتاط ولا حظ الحرج والضرورات فيفتى  
بحسب اجواز أو فساد أصالة الحقوق مع أنه يجتهد فيه ذهب الى جوازه الاثمة الثلاثة وفيه عندنا  
روايتان والاحوط نصب وكيل عنه يعرف أنه يراعى جانب الغائب ولا يفرط في حقه اه ملخصا  
وارتضاه في نور العين فينبغي التمسك به ويل عليه وقال العلامة الخيز الرملى - في حاشية البحر لكن اذا لوحظ  
الحرج والضرورة يجب اعتبار عدم إمكان مراجعة الغائب واحضاره حتى لو أمكن لا يصح لعدم  
الضرورة اه والله تعالى الموفق \* (سئل) \* فيما اذا ادعى زيد الناظر على ثلاثة أنصار  
أنهم وبقية أهالى قرية كذا اغصبوا قطعة أرض مع آخرين من مزرعته الجارية تحت نظارته  
بالوجه الشرعى وأثبت ذلك في وجههم وكتب بذلك جهة فهل الحكم المذكر نافذ ولا يعتدى  
الى غير المحكوم عليهم \* (الجواب) \* الحكم المذكور نافذ على المحكوم عليهم فقط ولا يعتدى  
الى غيرهم لما قال في الاشياء من باب القضاء ان القضاء يقتصر على المقضى - علمه ولا يعتدى الى غيره  
الا في خمسة ففي أربعة يعتدى الى كافة الناس فلا تسبى دعوى أحد فيه بعده في الحرية الاصلية  
والنسب وولاء الاعتاق والنكاح كذا في الفتاوى الصغرى والقضاء بالوقف يقتصر ولا يعتدى  
الى الكافة كما في الخيانة وقال أيضا لا يتصب أحد خصما عن أحد قصد البغى وكالة وصيانة وولاء  
الا في مسئلتين أحد الورثة يتصب خصما عن الباقي الثانية أحد الموقوف عليهم يتصب خصما  
عن الباقي كذا حزره ابن وهبان عن القية وقال في نور العين في الفصل الخامس ادعت تعليق  
طلاق نفسها بنكاح غيره هار هنت أنه تزوج فلانة ففي قبول هذه البيعة روايتان والصحيح أنها لا تقبل  
اذ نكاح فلانة بشرط طلقها فلا يتصب خصما في اثبات الشرط ثم قال والصحيح في الجواب فيما لو كان  
ثبوت الحكم على الغائب شرطا للمدعى به على الجاضر ينظر لو لم يتضرر به الغائب كدخول  
الدار وغيره بصير الجاضر خصما عنه لا لو ادعى ان يرفع وضرا اه \* (سئل) \* فيما اذا ترفع

مطلب ادعى على ثلاثة أنهم  
مع آخرين غصبوه كذا تسع  
على الجاضر في فقط  
مطلب القضاء يقتصر على  
المقضى - عليه الا في خمسة

مطلب لا يتصب أحد خصما  
عن أحد الا في مسئلتين

مطلب لو كان ثبوت الحكم  
على الغائب شرطا للمدعى  
به على الجاضر ينظر الخ

زيد مع عز وعند قاض مخصوص دعوى وكان الحق نابيا زيد فحكم القاضى بخصوص  
 الدعوى المذكورة بنزوت الحق لعمره وبخلاف الشرع وأعطاه بذلك حجة فهل يكون الحكم  
 المذكور غير نافذ والحجة غير معتبرة أم لا \* (الجواب) \* إذا حكم الحاكم بخلاف الشرع  
 الشريف وأعطى بذلك حجة لا يتخذ الحكم المذكور ولا يعمل بالحجة المذكورة والحالة هذه قال الله  
 تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون وقال عليه الصلاة والسلام قاض في الجنة  
 وقاضيان في النار أى قاض عرف الحق وحكم به فهو في الجنة وقاض عرف الحق وحكم بخلافه فهو  
 في النار وكذا قاض قضى على جهل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم قال الجوى في حاشية  
 الاشياء قال في العناية القضاء بالحق من أقوى الفرائض وأشرف العبادات بعد الايمان بالله أمر الله  
 تعالى به كل نبي مرسل \* (مسئله) \* فيما اذا قضى القاضى بشهادة شاهدين قبل التركة  
 والتعديل مع وجود المنع عن ذلك من قبل والى الامر فهل لا يتخذ الحكم المذكور \* (الجواب) \*  
 القضاء مأثور وروى بالحكم بعد التعديل والتركة لا قبله فلو حكم قبله لا يتخذ حكمه ولا يلتفت اليه  
 وقد أتى بمثل ذلك شيخ الاسلام مفتى الممالك العثمانية عبد الله أفندي حفظه الله تعالى  
 \* (مسئله) \* فيما اذا فصلت الدعوى مرة وحكم بها بتمام بقضى الشرع الشريف وكتب  
 بذلك حجة شرعية فهل لا تعاد ولا تنعج مرة اخرى \* (الجواب) \* الدعوى متى فصلت مرة  
 بالوجه الشرعى لا تنقض ولا تعاد أقول هذا حيث لا فائدة في اعادتها فلو كان فيها فائدة كالوجه  
 المدعى يدفع بجمع قلمها تعاد كما سنوضحه في كتاب الدعوى ان شاء الله تعالى \* (مسئله) \*  
 فيما اذا خلع السلطان وولى السلطنة غيره وللتنوع قضاء كان ولاهم ولم يعزاهم المنصوب ولم يعزهم  
 فهل تكون قضاء الخلع على حالهم أحكامهم نافذة وامرهم بآمره ولا يعزلون بجماعه حتى يعزاهم  
 المنصوب أعز الله أنصاره والحالة هذه \* (الجواب) \* نعم كما صرح بذلك الانام السرخسى  
 في المحيط والامام الكاشانى في البدائع والفاضل الطرسوسى في أئمة الوسائل في مسئلة الولاية  
 المتعلقة بالشرط المتعارف نقله عن المحيط والبدائع وهذا هو الناطق وعبارة المحيط من باب موت  
 الخليفة والقاضى مانصه ولومات الخليفة أو خلع وولى غيره بأن اجتمع الناس على خلع والاحتياط له  
 وله قضاء وولاية لا يعزلون بموته أو خلعهم لانهم يعملون المسلمين نصيبوا المصالحهم فكان نابيا عنهم في  
 تعبدهم ولا يزالون على حالهم قسرى نوابهم على حالهم وكذا لومات والى المدينة وله عمال لا يعزلون  
 لانهم نصوبوا المصالح أهل المدينة فكان نابيا عنهم اهـ وفي البدائع كل ما يخرج الوكيل عن الوكالة  
 يخرج به القاضى عن القضاء الا فى شئ واحد وهو أن الموكل اذا مات انعزل الوكيل والخليفة  
 اذا مات أو خلع لا يعزل قضاؤه وولايته ولو استخلف القاضى باذن الامام ثم مات القاضى لا يعزل  
 خليفته لانه نائب الامام فى الحقيقة لا نائب القاضى ولا يعزل بموت الخليفة أيضا كما لا يعزل القاضى  
 ولا يملك القاضى عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا يعزل بعزله كالوكيل لا يملك عزل الوكيل الثانى  
 اهـ وقال فى خزنة المفتين وهو المختار عند كثير من المشايخ وفى الاشياء واذا عزل القاضى يعزل  
 نائبه واذا مات لا ولى القضى على أنه لا يعزل بعزل القاضى لانه نائب السلطان والعامة اهـ لكن  
 لو فوض اليه العزل حقيقة أو كناية كما اذا قيل له اصنع ما شئت فله عزل نائبه بلا تفويض العزل  
 صريح لان النائب كوكيل الوكيل اهـ وقال فى الاشياء قضاء الامير جازم مع وجود قاضى  
 البلد الا أن يكون القاضى مولى من الخليفة كذا فى الملحق وقال الجوى في حاشيته وقد استفتى  
 من كلام المصنف أن قضاء أمير مصر المسمى بالباشا مع وجود قاضيه المولى من قبل السلطان  
 غير جائز \* (مسئله) \* فيما اذا كان زيد على عمرو دعوى شرعية فأرسل زيد بكرارسولا  
 ليحضر عمرو الى مجلس الشرع ولم يكن عمرو مقتردا فهل تكون أجرة بكرار على زيد أولا

مطلب اذا حكم بخلاف  
 الشرع لا يتخذ  
 مطلب قاض فى الجنة  
 وقاضيان فى النار

مطلب القضاء مأثور  
 بالحكم بعد التعديل والتركة

مطلب متى فصلت الدعوى  
 بالوجه الشرعى لا تنقض  
 ولا تعاد

مطلب اذا عزل السلطان  
 أومات لا تعزل قضاؤه

مطلب الخليفة نائب عن  
 المسلمين فى تقليد القضاء  
 والولاية

مطلب كل ما يعزل به الوكيل  
 يعزل به القاضى الا فى شئ  
 واحد الخ

مطلب اذا استخلف القاضى  
 نابيا باذن الامام لا يعزل  
 نائبه بعزله أو موته أو موت  
 الامام

مطلب قضاء الباشا مع  
 وجود قاضى المولى من قبل  
 السلطان غير جائز

مطلب أجرة المحضر على  
المقترد

مطلب يتخذ حكم الشافعي  
بيوع المدبر المطلق

مطلب لو فوض الى غيره  
ليقتضى على وفق مذهبه  
تفذا اجماعا

مطلب دعوى الابرأ بعد  
الانكار مقبولة

مطلب حكم الحنبلي  
بيوع مشد المسكة في أراضى  
الوقف باطل

مطلب اذا قال لأعرفك  
لا تسع منه دعوى الابرأ  
مطلب عليه ديون جماعة  
فلهم أخذ فاضل كسبه  
لا يجعه

مطلب يوزع الفاضل عن  
نفقته من استحقاقه على  
أرباب ديونه

مطلب له تيار وعليه ديون  
بصرف الفاضل عن نفقته  
منه الى ديونه

مطلب للقاضى بيع عقار  
المديون اذا تمرد وتعنت

مطلب ولاية بيع التركة  
المستغرقة بالدين للقاضى  
للاورثة

مطلب البيعة في التركة  
المستغرقة انما تقبل على  
الوارث ولكن لا يحل

(الجواب) \* نعم تكون أجرة بكر على زيد المرسل المتدعى المذكور وهو الاصح كذا نقله  
في البحر عن البرازية وأما اذا كان متمردا ففى الخائسة على المقترده هو الصحيح والحالة هذه والله أعلم  
والمسئلة في الدلائل والخائسة والبرازية من القضاء \* (سئل) \* فيما لو قضى شافعي ببيعة بيع  
المدبر المطلق وحكم بذلك موافقة مذهبه مستوفيا بشرائطه ما بالانحلاف بعد الدعوى الصحيحة  
التسرية فهل يتفذا أم لا \* (الجواب) \* نعم يتفذا حكمه في ذلك وعلى كل من رفع اليه  
من القضاة امضاؤه والحالة هذه فلا يباع المدبر خلافا للشافعي فلو قضى ببيعة تفذه وهل يطل  
التدبير قبل نعم نعم لو قضى بطلان بيعه صار كالحتر علائق من باب التدبير ولو فوض الى غيره ليقضى  
على وفق مذهبه تفذا اجماعا برازية \* (سئل) \* في رجل ادعى على جماعة مالا فلأنكره  
فبرهن عليه وحكم به فادعوا الابرأ العاظم منه بعد تاريخ المال المذكور وهل يقبل برهانه  
\* (الجواب) \* نعم يقبل لامكان التوفيق كما صرح بذلك في التنوير في شتى القضاء  
\* (سئل) \* فيما اذا كان لرجل د امر معلومة وحصل معلومات فأعانت في أراضى وقف  
معلومة وعدة من بقر ومشت مسكة في أراضى وقف معلومة فباع ذلك جميعه صفقة واحدة من زيد  
بن بن معلوم ولم يبين عن كل من المبيعات وصدر ذلك ادى حاكم حنبلي حكم ببيعه المبيع المذكور وكتب  
بذلك ملك ثم ظهر أن المبيع المذكور باطل على مذهبه لكونه وقع على الموجود والمعدوم وهو مشت  
المسكة ولم يبين للمعدوم عن وأن أراضى الاوقاف الموقوفة على مستحقها لا تسمى مسكة في مذهب  
الامام أحمد بن حنبل حسبما أتى بذلك كله مفت حنبلي معتمد في ذلك على صحيح نقول مذهبه وحكم  
حاكم حنبلي بطلان البيع المذكور وبعدم العمل بالملك المزبور مستوفيا بشرائطه بعد الدعوى  
الصحيحة وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمنهوتها بعد شوته شرعا \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* فيما اذا ادعى زيد مالا على عمرو فقال مالك على شئ قط ولا أعرفك ثم برهن عمرو  
على الابرأ فهل لا تقبل له تعذر التوفيق \* (الجواب) \* حيث زاد كلمة ولا أعرفك لا يقبل له تعذر  
التوفيق والمسئلة في شتى القضاء من التنوير \* (سئل) \* في فقير ذى عيال وحرقة يكذب منها  
ويصدق على عياله من كسبه ويفضل منه شئ وعليه دين لجماعة يكافونه بلا وجه شرعى الى دفع جميع  
كسبه من دينهم فهل ليس لهم ذلك بل يأخذون فاضل كسبه \* (الجواب) \* نعم  
والمسئلة في الخيرية من القضاء سئل المرحوم العلامة شيخ الاسلام عماد الدين افسدى  
العمادى عني عنه فيما اذا كان على رجل ديون تامة لجماعة ولا يملك شيئا وله قدر استحقاق  
في وقف أهلى فهل يوزع ما يفضل من قدر استحقاقه الزبور عن نفقته بين أرباب الديون المزبورة  
بحسب ديونهم الجواب نعم وكتب عليه الجواب كالمع والوالد أجاب \* (سئل) \*  
فما اذا كان لزيد المديون تيار مشتمل على قرى ومزارع اغلات تقي بنفسفته ونفقة عياله  
ويفضل منها شئ ويمتنع من أداء دينه منه ولا يملك شيئا غير ذلك فهل يصرف الفاضل المذكور  
لدينه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في مديون امتنع من أداء الدين حتى حبس في حبس  
القاضى والحال أن له عقارا وغيره يملكه الوفاء من ثمنه اذا باعه الا أنه متمرد متعنت في بيع  
ذلك فهل يبيع القاضى عليه حيث كان الحال ما ذكر \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
في رجل مات عن تركه مستغرقة بدين عليه باعها الورثة بدون اذن من القاضى فهل لا يتخذ بيعهم  
والغرماء نفقه \* (الجواب) \* ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضى لا للورثة لعدم ملكهم  
اذا الدين لغيرهم والله أعلم وفي مساوى الاقروى عن القنية تركه مستغرقة بالدين وجاء غريم يبتغى  
دينه على الميت فانما تقبل بيئته على الوارث لا على غريم آخر ولكن لا يحل الوارث ان فائده التناول  
الذى هو اقرار الوارث لواقع بالدين والتركة مستغرقة لا يصح اقراره ولا يظهر الدين في حق غريم آخر

وإنني أن يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا يثبت لغيره موهوم \* (سئل) في رجل مات  
عن أخنت شقيقة حاضرة وعن أخ شقيق غائب وابن عم عصبة وخلف تركته فجعل القاضى نصب  
الغائب من التركة تحت يد الاخت المزورة لتحفظه في حرز مثله الى رجوع الاخ وهي أمينة تقام ابن  
العم يريد رفع يد الاخت عن ذلك بدون طريق شرعى فهل ليس له ذلك \* (الجواب) نعم  
وللقاضى ولاية ايداع مال الغائب والمنفعة وعبادية من الفضل الخياص من فتاوى رشيد الدين  
وفيه أيضا وهذا تنصيص منه على أن للقاضى أن ينصب قبال حفظ مال الغائب اه وفي الفصولين  
برمز فاش للقاضى نصب الوصى لو كان ولرثه غائبا ويكتب في نسخة الوصاية أنه جعله وصيا ورأيه  
غائب مدة السفر اه فالظاهر من العبارة أن للقاضى الايداع وان لم تكن غيبة منقطعة لانه لم يقطع  
فقط ومنه استفيد جواب الحادثة المسئول عنها وقال الشيخ خير الدين في حاشيته على الفصولين  
وفي البحر نقلا عن بعض الفتاوى وينصب وصيا عن المفقود لحفظ حقوقه ولا ينصب عن الغائب اه  
فقد اختلف النقلة في نصب الوصى عن الغائب ويمكن أن يحمل كلام الثانى على ما اذا كان معروفا  
ولم تكن غيبته منقطعة وعلى ما لم تدع اليه الضرورة وسيأتى ما يؤيده وتقدم ما يؤيده أيضا اه  
كلام خير الدين والقاضى أن يبعث مال الغائب الى الغائب اذا خاف الهلاك وله أن يأخذ مال اليتيم  
من والده اذا كان الوالد مسرفا مبدرا ويضعه على يد عدل الى أن يبلغ اليتيم خالية من فصل من يقضى  
في المجتهدات أقول وذكري في البحر أن للقاضى قبض دين غائب من يجبوه وله أن يضعه عند عدل وله  
قبض مغبوبه من غاصبه وان له ولاية اقراض ماله وله ولاية يسع منقوله اذا خاف عليه التلف ولم يعلم  
مكانه فلو علم مكانه بعث اليه وله ابقاء ديون الغائب بماله بالخصص ويسع ماله لا بقاء دينه اذا كان  
دينه ثابتا عنده وجمع مسائل كثيرة فيما يليك القاضى لم يجبهها غير جزاء الله تعالى خير افر اجعها  
عند قول الكنز ذكره التقليد لمن خاف الخيف وان أمنه لا \* (سئل) في رجل توفي عن تركه  
ولا وارث له ولزيد بذنته مبلغ دين معلوم فنصب القاضى وكيل بيت المال وصيا في الخصوص  
المذكور وأثبت زيدا مبلغه بالينة المازكة وحلف على بقاء المبلغ بذنته المتوفى فحكم القاضى له بالمبلغ  
بعد جود الوكيل المذكور ذلك وكتب به بجة شرعية فهل يعمل بضمومها بعد ثبوت شرع  
\* (الجواب) نعم أقول قال في البحر لو لم يكن للميت وارث فجاء مبدع للدين على الميت نصب  
القاضى وكلا للدعوى كما في أدب القضاء للخصاف وظاهره أن وكيل بيت المال ليس بخصم اه كلام  
البحر وكتب عليه عن الخبر الرملى أنه يجب تقييده بما اذا واكله السلطان بجمعه وحفظه أما اذا واكله  
بأن يدعى ويدعى عليه أيضا تسع وهذه المسئلة كثيرة الوقوع ويتفرع من ذلك أن المزارع لا يصلح  
خصما لمن يدعى الملاك في الارض وكذلك المقاطعسمى بلغتهم تيماريا اه \* (سئل) فيما اذا كان  
بيد زيد عقار موروث له ولعمرو والغائب عن مورثهما فلان قاضي ناظر وقف على زيد بجزء من العقار  
في الوقف وأثبت دعواه بالينة الشرعية وتواشع عبالدى حاكم شرعى حكم بذلك لجهة الوقف فهل  
الحكم المذكور بسرى على عمرو \* (الجواب) بعض الورثة خصم عن جميعهم لان الخصومة  
توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت والقضاء على بعضهم قضاء على كلهم  
كما في العمادية أقول وفي البحر انما ينتصب خصما عن الباقي بثلاثة شروط كون العين كلها في يده  
وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب على أنه ارث عن الميت اه وعام بيان ذلك مبسوط فيه  
فراجع عند قول الكنز ولو ادعى دارا ارثا لنفسه ولاخ له غائب الخ \* (سئل) فيما اذا ورد  
أمر شريف سلطان بعدم سماع دعوى زيد بكذا على عمرو فسمعها القاضى ولم يلتفت لخصم الامر  
الشريف ومنع عمر ابن معارضه زيدا بعد علمه بالامر المذكور وكتب له بجة بالمنع فهل لا يعمل بها  
لكونه ممنوعا من سماعها \* (الجواب) نعم لان القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان

مطلب للقاضى ولاية ايداع  
مال الغائب

مطلب للقاضى نصب  
الوصى اذا كان الوارث  
غائبا

مطلب للقاضى أن يبعث  
مال الغائب اليه اذا خاف  
الهلاك

قوله وله أن يأخذ مال اليتيم  
فذلكذا في النسخ ولعل  
الاولى أن يقول مال الصبي  
كما في المطلب لان اليتيم من  
الادميين من لأب له كما  
هو معلوم اه محله

مطلب للقاضى أخذ مال  
الصبي من والده المسرف  
المبذر

مطلب ما يفتعله القاضى  
في حق الغائب

مطلب مان ولا وارث له  
وعليه دين نصب له القاضى  
وصيا

مطلب القضاء على بعض  
الورثة قضاء على كلهم

مطلب القضاء بتقييد بالزمان  
والمكان وبعض الخصومات

والامكان واستثناء بعض الخصومات قال في الخلاصة السلطان اذاولى القضاء رجلا واستثنى خصومة  
 اوردجلا معينا صح الاستثناء ولا يصير قاضيا في تلك الخصومة اذا قال له لا تسمع حوادث فلان حتى  
 أرجع من السفر لا يجوز للقاضي أن يسمع ولو قضى لا ينفذ اه وفي البرازية قلده السلطان رجلا للقضاء  
 وشرط عليه أن لا يسمع قضية رجل بعينه يصح الشرط ولا ينفذ قضاء القاضي على هذا الرجل  
 \* (مسئل) \* فيما اذا كان في البلدة قاضيان فوقت الخصومة بين المتداعين فالمدعى يريد  
 أن يختصمه الى قاض منهم ما والمدعى عليه يريد الاخر فان يكون الخيار \* (الجواب) \* الخيار  
 للمدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى كما في البرازية وبعملة ائقي العلامة ابن نجيم صاحب البحر والشيخ  
 الحاتوني والعلامة الرملي كما في فتاويه وقال في البحر وهو باطلاقة شامل لما اذا اراد المدعى قاضي  
 محله المدعى عليه و اراد المدعى عليه قاضي محله المدعى ولما اذا تعدد القضاء في المذاهب الاربعة  
 وكثروا كما في القاهرة ف اراد المدعى شافعي املا والمدعى عليه مالكي املا ولم يكونا في محلهما فان الخيار  
 للمدعى عليه وهذا هو الظاهر وبه اقيت سرارا اه اقول وهذه المسئلة مذكورة في البحر والدر المختار  
 أول كتاب الدعوى وكتب فيها علته عليهم ما أن التعريض في هذه المسئلة ما حقته العلامة المقدسي  
 وحاصله أن ما ذكره من الخلاف وتصحيح قول محمد بأن العبرة بالمدعى عليه انما هو فيما اذا كان  
 قاضيان كل منهما في محله وقد أمر كل منهما بالحكم على أهل محله فقط بدليل قول العمادى  
 في الفصول وكذلك لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلد فأراد العسكرى  
 أن يختصمه الى قاضي العسكر فهو على هذا أى هذا الخلاف ولا ولاية لقاضي العسكر على غير  
 الخندقى فقول ولا ولاية الخ دليل واضح على ما قلنا أما اذا كان كل منهما مأذونا بالحكم على أى من  
 حضر عنده من مصرى وشامى وحلبى وعسكرى وغيرهم كما في قضية زماننا فينبغى التعويل  
 على قول أبي يوسف لموافقة تعريف المدعى والمدعى عليه أى فان المدعى هو الذى له الخصومة  
 فطلب ما عند أى قاض اراد وما ذكره بعض المتأخرين لا وجه له اه وأراد بعض المتأخرين ما حب  
 البحر وقد تم كلامه وما ذكرناه عن العلامة المقدسى هو معنى ما نقله في الدر المختار عن خط صاحب  
 التنوير على هامش البرازية ومثله قوله في النسخ ان كل عبارات أصحاب الفتاوى يفيد أن فرض المسئلة  
 التى وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيما اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محله وأما  
 اذا كانت الولاية لقاضين أو قاضا على مصر واحد على السواء فباعتبار المدعى في دعواه فله الدعوى  
 عند أى قاض اراده الخ فقول كل قاض في محله أى مأمور بالحكم على أهل محله فقط فاعتبر  
 هذا المقام فانه قد كان بعيدا على كثير من الافهام ومثل العلامة قارى الهداية عن شخص ادعى بحق  
 في تركه ميت له أولاد بالغون وأطفال وأقام بيته فهل ينفذ الحكم على الجميع فأجاب اذا أقام بيته على  
 أحد الورثة البالغين ثبت الذين في حق الكبار والمصغار وسئل أيضا عن رجل توفى وعليه ديون  
 وورثته غائبون هل يسوغ ثبوت الحق على الميت في غيبة ورثته أم لا فأجاب الميت اذا كانت تركته في  
 بلدة موته وأراد أصحاب الديون اثبات ديونهم والورثة كأنهم غائبون غيبة منقطعة أو صغارا قاضى  
 ينصب وصيا عن الميت ويثبت الدين ويدفعه الى أربابه بعدا استخلاصهم وان لم تكن الغيبة منقطعة  
 لا تسمع ببيتهم الى أن يحضر الوارث ولو كان الوارث صغيرا ينصب عنه وصي ويثبت الدين عليه  
 ويقضى دينه بعد استخلاصهم انهم لم يقبضوا الدين ولا شيئا منه ولم يبرثوا الميت ولم يمتلوا بديونهم  
 على أحد ولم يعتاضوا منه على شئ ثم يقبضهم من التركة وسئل أيضا اذا ادعى شخص على آخر  
 بحق فأنكر فأقام عليه بيته شهدت له فتسحب المدعى عليه قبل القضاء فطلب المدعى من الحاكم  
 الحكم عليه ليذهب خلفه فأجاب المذهب أنه لا يجاب الى ذلك وان طلب أن يكتب له كتابا الى  
 قاضى البلدة التى بها الغريم بصورة الدعوى والشهادة يكتب له القاضى بشرطه المذكورة

مطلب هل العبرة بقاضى  
 المدعى أو المدعى عليه

يتميز بهم قبالوكان  
 في البلدة قاضيان واختلف  
 الخصمان

مطلب الحكم على أحد الورثة  
 البالغين حكم على الجميع

مطلب اذا كان الورثة  
 غائبين أو صغارا ينصب  
 القاضى وصيا ويثبت  
 الدين الخ

مطلب فيما اذا غاب المدعى  
 عليه بعد الشهادة قبل  
 الحكم



لمطلب يسوي القاضى  
بين الخصمين ولو لمساو ذمتها  
مطلب الصحيح أن قول  
القاضى ثبت عندى حكم  
منه

مطلب انما يحكم بالحكمة  
اذا ثبت ملكه لما وقفه  
أو باعه أو آجره

مطلب اذا أخبر حاكم حاكم  
بقضية لا يكتفى اخباره بلا  
شاهد آخر

مطلب اذا شهد القاضى  
بما لا يجوز عنده فله أن  
ينقضه

مطلب اذا قصد المدعى  
الذهاب الى قاض آخر بعد  
الدعوى له ذلك

مطلب اذا طلب المشهود  
عليه تأخير الحكم ليجب  
بالدافع يومه ثلاثة أيام

مطلب فيما اذا حكم  
الزوجان شافعيًا في حكم  
بطلان الطلاق المضاف

ونحوه

مطلب قد سوى القسبة  
للجاسل بمنزلة حكم القاضى

مطلب لا يكتفى بقول  
الموثق وذلك بعد تقدم  
دعوى صحيحة

في كتاب القاضى الى القاضى وسئل أيضا اذا اتحاكم مسلم وذمى بين يدي قاض هل يسوى  
بينهما قايما وجلسا فأجاب نعم وسئل أيضا عن الحاكم اذا قال ثبت عندى ذلك هل هو حكم  
فأجاب الصحيح أن قول القاضى ثبت عندى حكم منه وسئل أيضا عن رجل سأل من الحاكم  
أن يحلف غريمه أن لا ينكوه الامن الشرع فأبى الغريم الحلف فأجاب ليس للقاضى أن يجبره على  
الحلف وانما يشاهد عن التعرض له من غير الشرع فاذا انهاه ثم شكاه من غير الشرع اذ به وغزاه جميع  
ما غرم بسبب الشكاية وسئل أيضا هل يشترط في صحة حكم الحاكم الوقف أو بيع أو اجازة ثبوت  
ملك الواقف أو البائع أو المورث وحيازته أم لا فأجاب انما يحكم بالحكمة اذا ثبت أنه مالك لما وقفه  
أو أن له ولاية الايجار أو البيع لما باعه اما بملك أو بولاية وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم  
بالحكمة بل بنفس الوقف والاجازة والبيع وسئل أيضا اذا أخبر حاكم حاكم بما يحلفه هل يكتفى اخباره  
وبسوغ للعالم العدل به أم لا فأجاب لا يكتفى اخباره بل لابد معه من شاهد آخر وسئل أيضا عن حقيق  
يحمل شهادة في شيء لا تصح على مذهبه كالم الحال مثلا وكتب بها مسطورا وكان قاضيا كما قاله  
فهل يسوغ له الحكم بإبطال تلك القضية أم لا فأجاب اذا علم ما لا يجوز على مذهبه وكان قاضيا وطلب  
منه الحكم فيه له أن ينقضه ان لم يره لا مافع من ذلك وسئل أيضا اذا ادعى شخص على شخص عند حاكم  
بدعوى وأحضر بعض بيعة شهدت ثم علم المدعى أن ليس له خلاص عند مذهب هذا القاضى فقال  
المدعى أنارفعت طلي عن خصمى في هذا الوقت قصد بذلك الذهاب الى قاض آخر هل يجيبه القاضى  
الى ذلك ويدفعه عنه الى قاض آخر فأجاب نعم ما لم يطلب من القاضى الحكم له فله أن يؤخر حقه ويمكنه  
القاضى من ذلك لان المدعى اذا تركه تركه وسئل أيضا هل يشترط لقاضى الشرع الاعذار لمخضهم  
وان أعذرا له فسوف من وقت الى وقت آخر ما الحكم فيه فأجاب اذا شهد الشهود بحق وذكروا  
والخصم لم يبدد افعاء شرعا حكم القاضى وان طلب المشهود عليه أن يؤخر الحكم ليجب بالدافع يومه  
ثلاثة أيام فان لم يجب بالدافع قضى عليه \* (فروع) \* رجل حلف بطلاق امرأته تزوجها فترجها  
وحكم رجلا ليجب عليهم ما في الطلاق المضاف في حكم بطلان اليمين اختلف المشايخ فيه ذكر  
في الجامع الصغير أنه لا ينفذ حكم المحكم فيها وذكروا في صلح الاصل وعبره من الروايات أن حكم المحكم  
فيما بين المحكمين في المجتهدين بمنزلة حكم القاضى حتى لا يكون لاحدهما أن يرجع عن حكمه  
وذكر الخفاف أن حكم المحكم في المجتهدين انما جاز الا في الحدود والقصاص وذكر خمس الامثلة  
الحسوانى أن حكم المحكم في المجتهدين انما جاز الا في الحدود والقصاص وذكر خمس الامثلة  
عن أصحابنا قال الا أن هذا مما يعلم ولا يفتى به ولا يجاسر الجهال الى مثل هذا وقد روى  
عن أصحابنا راجعهم الله تعالى ما هو أوسع من هذا وذلك أنه روى عنهم أنه لو استفتى صاحب  
الحادثة عن هذا فتبين انما بطلان اليمين وسعه أن يسكتها فان تزوج اخرى بعد هذا وقد كان  
حلف بلفظ كل امرأه تزوجها فاستفتى فقها مثل الاول فأجاب بصحة اليمين ووقوع الطلاق المضاف  
عليها فانه يفارق الثانية ويمسك الاولى لان قنوى النقية للجاسل بمنزلة حكم القاضى المولى  
أو حكم المحكم الا أن الفرق بين حكم القاضى وحكم المحكم أن حكم المحكم في المجتهدين اذا رجع الى  
القاضى ان كان موافقا لرأيه أمضاه وان كان مخالفا بطله وليس للقاضى أن يبطل حكم قاض آخر  
في المجتهدين وفي فتاوى العلامة الحسوانى اذا حكم القاضى بدفع المال لو كبل امرأة ثم حضر  
الموكلة وقالت انما وكتبه في الخصومة لا في القبض فهل يكون حكم الحقيق بدفع المال متضمنا  
لثبات الوكالة بالقبض أجاب فالواو انه لا يكتفى بقول الموثق وذلك بعد تقدم دعوى صحيحة بل لابد  
من ذكر تفصيل الدعوى التي ترتب عليها الحكم ويشترط في تفصيل الدعوى أن يذكر فيها  
أنه وكيل بالقبض على ما هو الصحيح من مذهب زفر من أن الوكيل بالخصومة لا يكون وكيل بالقبض

مطلب استأجر الدابة  
الى مكة فأتى صاحبها  
فلقاضى بيعها الخ  
مطلب اذا غاب الراهن  
غنية منقطعة ينبغي أنه يجوز  
للقاضى بيع الرهن  
مطلب لنائب القاضى  
أن يكتب لنائب قاض آخر  
نقل الشهادة

مطلب تعلم الكتاب من  
المفتى الخلال فأصلحه فالانم  
عليه لاعلى المفتى  
مطلب تعريف التنفيذ  
مطلب اذا ارتشى القاضى  
أوفسق هل يعزل أو يستحق  
العزل  
مطلب يحكم الله بيننا وبين  
قضاة زماننا الخ  
مطلب فيما اذا حكم القاضى  
على قواه ما وترك قول الامام  
مطلب الاصل أن العمل  
على قول الامام الا اذا رجع  
خلافه

مطلب القاضى لا يقضى  
بعله ما لم يشهد معه شاهد  
آخر

فلا بدوغ الحكم بدفع المال اليه اه استأجر ابلا الى مكة ذاهبا ورجعا ودفعت الكراء ومات رب  
الدابة في الذهاب حتى انقضت الاجارة فلما استأجر أن يركبها الى مكة ولا يضمن وعليه الكراء  
الى مكة فاذا أتى مكة وزرع الامر الى القاضى فرأى أن يبيع الدابة ويدفع بعض الاجرة الى المستأجر  
جاز فعلى هذا الورهن رجل عينا بدين وغاب المديون غيبة منقطعة فرفع الرهن الامر الى القاضى  
حتى يبيع الرهن بدين المرتن ينبغي أن يجوز كما اذا غاب المشتري قبل قبض المبيع وقبل تقدم الثمن  
غيبة منقطعة جاز للقاضى أن يبيع المبيع ويوفى الثمن للبائع فصول العمادى من الفصل الخامس  
هل لنائب القديس الشرى بار له أن يكتب لنائب القاضى بدمشق الشام نقل الشهادة ليحكم بها  
أجاب حيث ثبت أن السلطان نصره الله تعالى يفوض للقضاة الاستنباط فثبت صحة الكتابة بذلك اذ شرط  
كتاب القاضى من قاض مولى من قبل الامام ملك اقامة الجمعة وعند التفويض بذلك كانت  
ولاية النائب مستندة لاذن السلطان فوجد الشرط على أنه في الحقيقة كأنه كتب قاضى القديس  
الى قاضى دمشق اذ كل نائب قائم مقام مستنبيه كما صرح جواه في بحث الاستنباط فظهر جواز الكتاب  
من نائب القاضى الى نائب القاضى المذكور من فتاوى العلامة الشيخ خير الدين اذا تعلم كاتب  
المحضر من المفتى ما هو الخلل في المحضر من الدعوى وغيره وأصل الخلل فالانم على الكتاب لاعلى المفتى  
برازية قبيل كتاب الشهادة لتنفيذ احكام الحكم الصادر من الحاكم وتقريره على موجب ما حكم به  
وبه يكون الحكم متفقا عليه من خط العلامة النجرب الشيوخ عبد الرحمن أفندي العمادى  
اختلفت الروايات في القاضى اذا ارتشى أو فسق يعزل أم يستحق العزل اختيار الخياراتون أنه  
لا يعزل وبعضهم قالوا يعزل قال شيخنا واما ما جال الدين البرزوى أنما يخبر في هذه المسئلة لا أقدر  
أن أقول تنفذ احكامهم لما أرى من الخلط والجهل والجرأة فيهم ولا أقدر أن أقول لا تنفذ احكامهم  
لان أهل زماننا كذلك فلو أقيمت بالطلان أدى ذلك الى ابطال الاحكام أجمع يحكم الله بيننا وبين  
قضاة زماننا أفندي واعلي نادينا وشريعة نينا صلى الله عليه وسلم لم يبق منهم الا الاسم والرسوم جواهر  
الفتاوى في قاض يحكم في مسئلة مختلف فيها على قول موافق لمذهب أبي يوسف ومحمد بخلاف  
لمذهب أبي حنيفة ولم يكن هناك نص على المفتى به أو كان هناك نص على أن المفتى به قول أبي حنيفة  
فهل ينفذ قضاؤه أم لغيره نقضه الجواب الاصل أن العمل على قول أبي حنيفة ولهذ يرجح المشايخ  
دليله في الاغلب على دليل من خالفه من أصحابه ويحبسون عما استدل به بخلافه وهذا أمانة  
العمل بقوله وان لم يصبر حوا بالقوى عليه اذا ترجح كسر ربح التعجيل لان المخرج طامع ببقائه  
بالراجح وحينئذ فلا يعدل المفتى والقاضى عن قوله الا اذا صرح أحد من المشايخ بان الفتوى على  
قول غيره فليس للقاضى أن يحكم بقول غير أبي حنيفة في مسئلة لم يرجح فيها قول غيره ورجحوا فم ادليل  
أبى حنيفة على دليله فان حكمكم فيها حكمه غير ما ض ليس له غير الاتفاض والله أعلم فتاوى  
الشامى في فصول العمادى من فصل التناقض روى ابن جماعة عن محمد زجهما الله تعالى  
ان القاضى لا يقضى بعله وان استنقاد العلم في حالة القضاء حتى يشهد معه شاهد واحد قال اعل  
القاضى غاظ فيما يقول فيستتر مع علمه شاهد آخر حتى يصير علمه مع شهادة شاهد آخر يعنى  
شاهدين اه

\*(باب الحبس)\*

مطلب اذا ثبت الدين  
بأقراره لا يجعل بحبسه

(سئل) \* فيما اذا ثبت دين لزيد على عمرو بأقراره ادى القاضى وطلب زيد حبسه ولم يأمره  
القاضى بالاداء فهل لا يجعل حبسه وبستهوى في ذلك الاصيل والكنيل \* (الجواب) \* نعم  
لا يجعل حبسه اذا ثبت الدين بأقراره بل يأمره القاضى بالاداء فان أبى حبسه وهذا اختيار الهداية  
والوقاية والمجمع قال في البحر وهو المذهب عندها ويستوى في ذلك الاصيل والكنيل

كما يؤخذ من كلام الهداية وغير حافقها أي في الهداية فإن امتنع حبسه في كل دين زمه بدلائل مال  
 حصل في يده كمن المبيع أو التزمه بعقد كالمهر والكفالة اه قوله فان امتنع يعني الغريم بعد ثبوت  
 الحق عليه باقراره وأمره بالدفع كما يعلم من عبارته فاعلى هذا إذا لم يتنع لا يحبس وقال الا تروى  
 عن الخانية ومنية المقتى إذا أقر الكفيل بالنفس عند القاضي فان القاضي لا يحبس حتى يسلم نفسه  
 المكفول به اه وفي هذه الصورة إذا امتنع حبسه القاضي وكان عليه دين لا تخرأ أكثر من دين  
 زيد هل له أن يخرج الجواب منتضى ما في الحاروى له ذلك فإنه قال قع بم عليه ديون الجماعة لواحد  
 غمانية ولا تخر عشرة ولا تخر عشرون فحبسه صاحب الغمانية في المأزم خمسة أيام فلكل واحد من  
 الباقيين أن يخرج من المأزم ليكتسب بقدر نصيبه اه لكن في البرازية ما يخالفه فإنه قال لهما على  
 رجل دين لا أحدهما أقل ولا تخرأ أكثر لصاحب الأقل حبسه وليس لصاحب الاكثر اطلاقه بلارضاه  
 فان أراد أحدهما اطلاقه بعد ما رضى بحبسه ليس له ذلك اه \* (سئل) \* في رجل أقرم دين  
 شرعى ومكث في الحبس مدة نحو خمسة أشهر وظهر للقاضي أنه لا مال له وأنه فقير مفلس بعد ما سأل  
 عنه جيرانه وأصدقاؤه من الثقات فأخبروه بذلك وخصمه غائب ويريد القاضي أن يأخذ منه كفيل  
 بالنفس ويحلى سبيله فهل للقاضي ذلك \* (الجواب) \* نعم وقد أفتى العلامة الخليل الراملى - بطل  
 هذه المسئلة على ثلاث فتاوى أحدها في رجل أقرم دين شرعى ومكث في الحبس مدة وظهر للقاضي  
 أنه لا يملك شيأ هل للقاضي أن يقسط عليه ما أقرم به بغير حضور خصمه أم لا أجاب حيث ظهر للقاضي  
 أنه لا مال له يحلى سبيله بغير حضور خصمه قال في الخانية واداسأل القاضي عن المحبوس بعد مدة  
 فأخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضي يأخذ منه كفيل بنفسه ويخرجه من الحبس  
 وفي أنفع الوسائل للقاضي أن لا يسأل أحدا أصلا ويقرر بالأفراج عنه وقالوا هذا إذا لم تكن الحال  
 حال منازعة أما إذا كانت بين الطالب والمحبوس بأن قال الطالب انه موسر وقال المحبوس انه معسر  
 لا بد من إقامة البينة وأما مسئلة التقسيط اذا طلبه الخصم وكان معتقلا ويفضل عنه وعن نقطة  
 عياله شيء يصرفه الى دينه فحاصلها أن الغريم يأخذ فضل كسبه وسئل في المحبوس من دين هو غنى  
 مبيع اذا سأل عنه القاضي فأخبر أهل المعرفة به أنه معسر هل للقاضي اطلاقه وإذا أطلقه هل يحتاج  
 الى كفيل أم لا حيث لم يكن رب الدين تقيما ولا عايبا ولم يكن الدين مال وقف أجاب نعم للقاضي  
 اطلاقه بلا كفيل والحالة هذه اذ ربما لا يتيسر له كفيل خصوصاً مع الاخبار بأعساره فيأزم عدم  
 النظرة الى الميسرة مع كونه ذا عسرة والله سبحانه وتعالى يقول وان كان ذو عسرة فنقله  
 الى ميسرة وسئل فيما إذا كان فقر المديون وافلاسه ظاهرا وكان دينه بدلائل مال هل للقاضي  
 أن يسأل عنه عاجلا ويقبل البينة على افلاسه ويحلى سبيله بمحضرة خصمه أم لا وإذا قلتم له ذلك فمن  
 يسأل عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة أم لا وهل يفتقر الحال بين حال المنازعة وعدمها  
 وهل بعد موسرا بما لا بد له منه أم لا أجاب نعم للقاضي ذلك قال في أنفع الوسائل بعد ذكر الحبس  
 والاختلاف في مدته هذا إذا كان أمره يعني المديون مشكلا أما إذا كان فقره ظاهرا يسأل  
 القاضي عنه عاجلا ويقبل البينة على افلاسه ويحلى سبيله بمحضرة خصمه وانما يسأل عن عسرته  
 من جيرانه وأصدقاؤه وأهل سوقه من الثقات دون الفساق فإذا قالوا لا نعرف له مالا صحت  
 ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ثم قال هذا إذا لم يكن في حالة منازعة وأما إذا كانت منازعة بأن قال  
 الطالب انه موسر وقال المديون انه معسر لا بد من إقامة البينة فان شهد شاهدان أنه معسر حلى  
 سبيله ولا تكون هذه شهادة على النبي فان الأعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بأمر حادث  
 لا بالنبي بنه على هذا الشيخ حسام الدين رحمه الله تعالى والمسئلة شهيرة ولا بعد موسرا بما لا بد له منه  
 وقد ينو ذلك في كتاب الخبر فلا يعسد بشيأه التي لا بد له منها غنيا ويترك له دست وقيل دستبان

مطلب اذا احبس المديون  
 هل لصاحب دين آخر اطلاقه

مطلب اذا أخبر القاضي  
 بفقر المحبوس يأخذ منه  
 كفيل بالنفس ويحلى سبيله  
 ولو خصمه غائبا

مطلب اذا ظهر للقاضي  
 اعساره بطلته بلا كفيل حيث  
 لم يكن الدين لغائب أو يتيم  
 أو وقف

مطلب اذا قالوا لا نعرف  
 له مالا كفى ولا يشترط لفظ  
 الشهادة ان لم تكن حالة  
 منازعة الخ

مطلب لا بعد موسرا بما  
 لا بد له منه من ثيابه ومسترله

وكذلك منزله الذي لا بد منه وقس على ذلك اهـ كلام الخبير الرمي قلت فمحرر لنا في هذه المسئلة  
 أن الخصم اذا كان حاضرا يطلقه بحضوره ولا يحتاج الى كفيل واذا كان الخصم غائبا يطلقه بكفيل  
 بنفسه قال في التتارخانية واذا قامت البينة على افلاس المحبوس لا يشترط لسماعها حضور رب الدين  
 ولكن ان كان رب الدين حاضرا أو وكيله فالقاضي يطلقه بحضوره ولا يجوز وكيله ولا يطلقه بكفيل  
 اهـ وقال في المنخ وان لم يظهر له أي للمحبوس مال بعد سؤاله عنه خلاه أي حتى القاضي المحبوس  
 يعني أطلقه من السجن لان عسره ثبتت عنده فاستحق النظر الى الميسرة لانه حبسه بعده يكون  
 ظنا وظاهرا كما قال شيخنا يعني صاحب الجرائد يطلقه بلا كفيل قال الا في مال اليتيم لما في البرازية  
 ولوله يت على رجل دين وله ورثة صغار وكار لا يطلقه من الحبس قبل الاستيثاق الا بكفيل للصغار اهـ  
 وقد مننا أنه يطلقه بكفيل اذا كان رب الدين غائبا ويتبقى أن يكون مال الوقف كمال اليتيم فلا يطلقه  
 الا بكفيل فهي ثلاث مواضع مستثناة وأشار بقوله خلاه الى أنه لا يحبس مرة أخرى للأول ولا غيره  
 حتى ثبت غريمه غناه لما في البرازية أطلق القاضي المحبوس لا فلاسه ثم ادعى عليه آخر مالا وادعى  
 أنه موسر لا يحبس حتى يعلم غناه اهـ وفي أنفع الوسائل أن الاجرايح بمعنى المدة مع اختيار واحد  
 بحال المحبوس لا يكون من باب الثبوت حتى لا يجوز للقاضي أن يقول ثبت عندى أنه معسر اهـ  
 والله أعلم \* (سئل) في رجل معسر لا مال له أصلا وقد ثبت اعساره بالوجه الشرعي ولزيد  
 عليه مال يريد حبسه به بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) نعم قال الله تعالى  
 وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة \* (سئل) في مديون معسر ليس له مال وعليه ديون  
 لا ربا بها لا قدرة له على أدائها اجلة وله فاضل كسب فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يأخذ أرباب  
 الديون ديونهم من فاضل كسبه \* (الجواب) نعم \* (سئل) في رجل طلق  
 زوجته المدخول بها ولها بدمته مؤخر صدق يريد حبسه به وهو فقير معسر فهل لا يحبس به وهو يتبع  
 الفقر الا اذا قامت بينة على يساره \* (الجواب) نعم \* (سئل) في فقير تجب مد عليه  
 نفقة ماضية لانه الصغير في عدة أشهر فهل لا يحبس عليها \* (الجواب) لا يحبس أصل في دين  
 فرقه \* (سئل) فيما اذا امتنع المديون عن وفاء الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال  
 أن له مالا وعاقرارا يملكه الوفاء منه الا أنه مقرر دتمعت في بقاءه في الحبس فهل يأمره القاضي ببيع ماله  
 لوفاء دينه فان أبي باع عليه ويوفي الدين أم لا \* (الجواب) نعم قال في الملتقى ويباع القاضي  
 ماله ان امتنع ويقسم بين غرمائه بالحصص يساه به اهـ وسئل قارئ الهداية عن البائع هل له  
 حبس المشتري على الثمن وان كان المبيع في يده فأجاب نعم له حبسه على الثمن وان كان المبيع  
 في يده كالمترى يحبس الراهن وان كان الرهن في يده اهـ ذكره في البيع وسئل عن المسجون بدين  
 وله مال ظاهر شرعي يب ويوقف ويباع حتى يعود فقيرا فما حكم تصرفه فأجاب اذا كان الامر  
 كاذكر فالقاضي أن يقضي في هذه المسئلة يقول اصحابنا ويباع عليه أمواله ويتقضى به دينه جبرا  
 عليه كأن لم يرض وله أن يحجر عليه من هذه التصرفات فاذا قضى به نفذ والله أعلم وسئل هل يحكم  
 الحاكم بعلمه في الرجل المعسر ولا يحبس فأجاب علم القاضي في هذا كعلم الشاهد وسئل اذا حبس  
 شخص بدين وغاب وب الدين فكث المديون المدة الشرعية وكشف القاضي عن حاله فلم يظهر له موجود  
 فهل له أن يطلقه فأجاب القاضي اذا حبس الغريم فيما يحبس فيه ومضت مدة براهها القاضي بحيث يغلب  
 على ظنه أنه لو كان له مال لا ظهره بسأل عن حاله بمن له خبرة فان أخبره بجزءه خلى سبيله سواء كان خصمه  
 حاضرا أو لا لكن اذا كان خصمه غائبا وثق منه بكفيل ان يسره والا فلا وسئل اذا أراد حاكم حبس  
 غريم في مدرسة أو مكان غير السجن هل له ذلك فأجاب الغيبة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي اهـ  
 \* (سئل) في رجل أبي أن ينفق على زوجته وولديه الصغيرين بدين وجه شرعي فهل

مطلب بينة الافلاس  
 لا يشترط لسماعها حضور  
 رب الدين

مطلب يطلقه بلا كفيل  
 الا في ثلاث

مطلب لا يحبس مرة أخرى  
 حتى ثبت غريمه غناه

مطلب اخبار واحد بالهجرة  
 لا يكون ثبوتا

مطلب لا يحبس المعسر  
 مطلب لهم أخذ فاضل  
 كسبه

مطلب لا يحبس المعسر على  
 مؤخر المطلقة

مطلب لا يحبس على نفقة  
 ولده الماضية

مطلب اذا تعنت المוסر  
 يأمره القاضي ببيع ماله  
 فان أبي باعه عليه

مطلب للبائع حبس  
 المشتري على الثمن ولو المبيع  
 في يده كالمترى

مطلب اذا أترف المديون  
 أمواله فلا قاضي أن يحجر  
 عليه

مطلب للقاضي الحكم  
 بعلمه في الرجل المعسر

مطلب اذا ظهر للقاضي  
 اعساره له اطلاقه من الحبس

مطلب الغيبة في مكان  
 الحبس لصاحب الحق

مطلب اذا أبي أن ينفق  
 على زوجته فيحبس

مطلب لا يحبس المرأة  
مع زوجها الا اذا كانت  
شردة عليها

يحبس \* (الجواب) \* نعم يحبس اذا ثبت علىها كفى التور وغيره \* (سئل) \*  
فما اذا حبست المرأة زوجها بدين ليا عليه فصار الزوج نشأني احبها معي فان في موضع في الحبس  
والحال انهم اغبر مخوف عليها فكنتم مع ثوار وثقة بقايا دار حيا فان الزوج فليل والحالة هذه  
لا يحبس مع زوجها ويحبس في بيت الزوج \* (الجواب) \* قال في الخلاصة والمرأة اذا حبست  
زوجها انقال الزوج نشأني احبها معي فان في موضع في الحبس لا يحبس ولكن يحبس في بيت الزوج  
وروى عن قاضي لامس انه كمن يحبس في وقت قضاة لسلطة رأى في ذنوبه وحى صلاته عن التجرد  
اد وفي ما ك استاوى اذا خف عليها نقض اختار المتأخرون حبسها معه وفي حرارة استاوى  
استحسن بعض المتأخرين ان يحبس مع اذا كانت مخوفا عليها اد قلت عدم حبسها معه هو ظاهر  
المذهب كما اشار اليه العلائي لكن ما استحسنه المتأخرون وجه حسن \* (سئل) \*  
في رجل زوج ابنة الصغيرة من زيد بمهر معلوم ثم امتنع زيد من دفع ما شرطه فحبسه لايها به ون وجه  
شرعي فليل يحبس على المجمل \* (الجواب) \* نعم قال في الدر المختار ويحبس المدين في كل دين  
عونه مال أو ماله ثم يعقد درر ويجمع وملتقى مثل الثمن ولو لمصلحة كلابر ذواته فرض ولو لمصلحة والمهر  
المجمل وما لزمه بكفالة ولو بالدرر أو كقبيل الكفيل وان كدروا بزانية لانه لا تزيم بهتد كالمهر  
وهذا هو المذهب خلافا لفتوى قاضيخان لتقدم المتون والتسروح على التناوى بحر فليحفظ اه وقال  
في المنح وقد اختلف الاقواء فيما التزمه يعقد ولم يكن بدل مال والفعل عني ما في المتون لانه اذا فرض  
ما في المتون وانقاوى فالعقد ما في المتون كما في أنفع الرسائل وكذا يقدم ما في التسروح على  
ما في التناوى اد وأجاب في الخيرية بقوله للاب مطالبه الزوج بمهر الصغيرة التي لا توطأ وان زوجت  
يوم ولدت ويحجر الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب بشئ العقد ان هو بشئ البضع وقد ملكه فطالب  
واذا كان كذلك فيحبس فيه حتى يوفيه ويظهر اعساره لتناضيه هذا أصح ما قيل فيه والله أعلم  
اد \* (سئل) \* في الاب اذا أبى الاتفاق على ولده الصغير حل يحبس أم لا \* (الجواب) \*  
لا يحبس الاب بدين ولده الا ان أبى من الاتفاق عليه كذا في الملتقى وغيره \* (سئل) \*  
حل يحبس الزائد في دين ولده أم لا \* (الجواب) \* لا يحبس والده في دين ولده كما صرح به في الملتقى  
 وغيره من الكتب المعتبرة ونذكر الزائد ليدخل جميع الاصول فلا يحبس أصل في دين فرعه لانه  
لا يستحق العقوبة بسبب ولده وكذا الاقصاص عليه بقتله ولا بقتل مورثه ولا بقتله بقتله ولا بقتل  
امه الميتة كما في البحر من الحبس وقال في محيطة السرخسي من آخر كتاب أدب القضاء لا يحبس أحد  
الا بدين والجدتين والجدتين الا في النفقة لولا هذا لقوله تعالى وحاسبهما في الدين ما يعرفون فليس الحبس  
من المعروف ولان في الحبس نوع عقوبة يجب ابتداء للولد ولا يجوز ان يعاقب ابتداء بتقويت جن  
على الولد كالاقتصاص اد أقول بى ما اذا كان لابن على ابيه دين بكفالة أجنبي عنه بانه خبر  
الابن الكفيل فليل الكفيل حبس الاب أخذ من قولهم اذا حبس الكفيل فله حبس المكفول فذكر  
العلامة الشربلالي في حاشية الدرر انه لا يحبس لما يترجم من حبس حبس الاصيل وهو مجمع وقد أورد  
رسالة في خصوص هذه المسئلة ونقل الخبر الراسي أن بعض الموالى أفتى بذلك أخذ ما في القيساني  
ثم رد عليه بقوله ولا يغتر به لانه انما حبس حتى الكفيل وانما يرجع عليه بما أذى فهو محبوب ومحبسه  
الذي ثبت عليه أو سيئت على قول من يجعله اضمنا في الدين وعلى قول من يجعلها اضمنا في المداينة  
فلم يدخل تحت قولهم لا يحبس أصل في دين فرعه لانه انما حبسه أجنبي فثبت له عليه تأمل اه  
كلام الخبر الراسي ولا يخفى أنه متجه على أن نص ما في القيساني في كتاب الكفالة هكذا  
وان حبس حبس هو المكفول عنه الا اذا كان كاهن كاهن أحد الابوين أو الجدتين فإنه ان حبس  
لم يحبس به بشعر قضاء الخلاصة اد وأنت خير بان ما في القيساني مسئلة اخرى غير ما نحن في

مطلب يحبس اذا امتنع  
من دفع مجمل لزوجته  
ولو صغيرة

مطلب ما في المتون والتسروح  
مقدم على ما في الفتاوى

مطلب يحبس الزوج على دفع  
المجمل لابي الصغيرة ويحبس  
فيه

مطلب لا يحبس في دين ولده  
الا اذا أبى من الاتفاق عليه

مطلب لا يحبس أحد الابوين  
والجدتين

تحرير رقم في حبس كقبيل  
الاب

لان ما نحن فيه هو ما اذا كان الكفيل أجنبيا والمكفول أصلا للدائن وما في القهستانى  
 فيما اذا كان الدائن أجنبيا والمكفول أصلا للكفيل كما اذا كان لزيد الاجنبى بذمة عمرو دين  
 وقد كفل ابن عمر وأيام بذلك الذين فاذا أراد زيد الاجنبى أن يجبس الكفيل وخوابن عمرو وفليس  
 لتكفيل أن يجبس أبابدين الكفالة لما يلزم عليه من حبس الاصل بدين ذرعه وهو ظاهر وقد خفى  
 الفرق بين هاتين المسئلتين على كثيرين حتى على الشهابى فى رسالته وقد من المولى تعالى على باظهار  
 الفرق المذكور وأوضحته فيما علقته على البحر فى كتاب الكفالة وثقه الحمد والمنسة \* (سئل)  
 فى مديون محبوس ثبت لدى القاضى يساره بينة شرعية فهل يؤيد حبسه \* (الجواب) \* نعم  
 يؤيد حبس المومر حتى يوفى دينه جزاء الظلمه وهذا على قول الامام الاعظم رحمه الله تعالى وقال أبو  
 يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يباع ماله لدينه وبقولهما يفتى كما صرح به فى الاختيار والتوير وغيرهما  
 فى كتاب الجبر \* (سئل) \* فى يئنة اليسار هل تقدم على يئنة الاعسار واذا شهدت يئنة اليسار على أنه  
 موسر قادر على وفاة الدين جاز وكفى ولا يشترط تعيين المال \* (الجواب) \* يئنة اليسار مقدمة ويكفى  
 ما ذكره الله أعلم ولو أقام المديون يئنة على الاعسار وصاحب الدين على اليسار كانت يئنة اليسار أولى  
 فان شهدوا أنه موسر قادر على أداء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال خائفة وقال فى المنع  
 ويئنة يساره أحق من يئنة اعساره بالتقبل عند التعارض لان اليسار عارض واليئنة للاثبات الخ  
 أقول فلو ثبت أنه موسر ثم ادعى الاعسار بعد وبرهن فانه يقبل لاثباته أمر احاد ما كما أفاده فى فتح  
 القدير وهو ظاهر وان خفى فهم ذلك من عبارة الفتح على صاحب البحر حيث ظن أن مراده تقديم يئنة  
 الاعسار على يئنة اليسار عند التعارض فاعترضه بأنه بحث غير صحيح مع أن مراده ما ذكرنا  
 لا ما فهمه صاحب البحر كما أوضحناه فيما علقناه عليه \* (سئل) \* فى رجل معسر محترف بالزراعة  
 يتفق منها على عياله وعليه ديون للجساعة وحصل له غلة من فلاحته برزعم رجل من أرباب الديون  
 أنه يتخص بجميع غلاله دون بقية أرباب الديون فهل يأخذون ما يفضل عنه وعن نفقة عياله يقسم  
 ذلك بينهم بالحصص ولا عبرة برزعم الرجل \* (الجواب) \* نعم واذا غنم المدة ولم يظهر له مال خلى  
 سيده ولا يحول بينه وبين غرمائه بل بلازمونه ولا تنعونه من التصرف والسفر ويأخذون فضل  
 كسبه بقسم بينهم بالحصص ملتقى أقول هذا اذا أراد الدائن أخذ فضل كسبه وحده بلا رضا  
 المديون أما اذا رضى المديون بتخصيص بعض غرمائه بشئ صح وليس لبقية الغرماء الرجوع على ذلك  
 الغريم بشئ الا اذا فصل ذلك فى مرض موته لتعلق حق الغرماء بذلك كما اذا مات كما يعلم مما سبق  
 فى كتاب المداينات وكتاب الجبران شاء الله تعالى \* (سئل) \* فيما اذا حبس القاضى  
 رجلا بدين شرعى عليه لا آخر مرض فى الحبس مرضا أضناه ولم يجدهم يتخدمه فيه فهل يخرج  
 من الحبس بكفيل \* (الجواب) \* نعم كفى المنع \* (سئل) \* فى المديون المعسر اذا كان  
 له أمتعة بيت ضرورية يحتاج اليها فى الحال وله ثياب يلبسها ولا يكتفى بما دونها فهل لا يباع ذلك لدينه  
 \* (الجواب) \* نعم لا يباع ذلك لدينه حيث الحال ما ذكره والمسئلة فى المنع والخبرية \* (سئل) \*  
 فى قهر تجده عليه نفقة ماضية لابنته الصغيرة فى عدة أشهر فهل لا يجبس عليها \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* فى المديون اذا أراد السفر بعد حلول الدين عليه فهل للدائن منعه من السفر حتى  
 يوفيه \* (الجواب) \* نعم

### \* (مسائل شتى) \*

\* (سئل) \* فى سفل انهدم وامتنع صاحبه من بنائه وصاحب العلو يريد البناء ليتوصل الى حقه  
 فما الحكم \* (الجواب) \* ان انهدم السفل بلا منع صاحبه لم يجبر على البناء اعدم التعبدى  
 ولان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه واذا العلو أن يبنى حتى يبلغ موضع علوه ثم يبنى علوه اذا امتنع

مطلب يؤيد حبس المومر  
 عنده وعنده ما يباع ماله  
 ادينه  
 مطلب يئنة اليسار مقدمة  
 على يئنة الاعسار

مطلب يأخذون فضل كسبه  
 يقسم بينهم بالحصص

مطلب اذا مرض فى الحبس  
 مرضا أضناه ولم يجدهم  
 يتخدمه يخرج بكفيل  
 مطلب له أمتعة بيته وثيابه  
 ضرورية لا يباع لدينه  
 مطلب لا يجبس على نفقة  
 ولده الماضية  
 مطلب اذا أراد السفر بعد  
 حلول الدين فللدائن منعه

مسئلة السفل اذا انهدم  
 وامتنع صاحبه من بنائه

صاحب السفن من بنائه ليتوصل الى حقه اذ لا وصول الى حقه الابيه وله أن يمنع صاحب السفن من  
أن يسكن في سفله حتى يعطى صاحب العلوم ما أتفق على السفن بالغاما بل يخ ان بنى بانه أو اذن الثاني  
لان اذن الثاني كاذبه بنفسه لولايتيه وهذا الذي استحسنه المتأخرون وفي الولو الحسية وبه ينبغي  
والا يرجع بقيمة البناء يوم بنى قال في الوجيز ثم تعتبر قيمته من وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح  
وقد ذكرت هذه المسئلة في فاضل خان ومنية المفتي وشرح الكثر للعيني وغيره وأفتى بذلك الحبيب  
الرحلي وغيره \* (سئل) \* في سفن قديمه صاحبه وامتنع من بنائه ولم يذ جاره بحق الاستقلال  
والمرورو والاتساع بعلم ذلك السفن من قديم الزمان فهل يجبر على بنائه لتعدي به بالهدم \* (الجواب)  
نعم وفي جامع الفصولين لو خدم ذو السفن سفله وذو العلو علوه أخذ ذو السفن هباء سفله أذقت عليه  
حقا ألحق بالملك فيضمن كالموقوف عليه ملكا اه وظاهره أنه لا جبر على ذي العلو وظاهره ما في فتح  
القدير خلافه والظاهر الثاني ويحمل الاول على ما إذا بنى صاحب السفن سفله وطلب من ذي العلو  
بناء علوه فانه يجبر ولو أتهدم السفن بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء لعدم التعدي الخ يجوز من شئ  
القضاء أقول وكنت فيما علقته على البحر أن قوله والظاهر الثاني مراده به ما في الفصولين  
معناه ثانيا لانه ذكر أولا عبارة فتح القدير ثم ذكر عبارة الفصولين المذكورة وقوله ويحمل الاول أراد به  
ما في الفتح الذي قدم صاحب البحر عبارته وهي وان هدم ما أي الجدار المشترك وأراد أحد هيا البناء  
وأبى الآخر ان كان أس الحائط عريضا يمكنه أن يبنى حائطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك  
وان كان لا يمكن يجبر وعليه الفتوى وتفسير الجبر أنه ان لم يوافق الشريك أنفق على العمارة ورجع على  
الشريك بنصف ما أنفق وفي شهادات القضاة لو هدم ما وامتنع أحد هما يجبر ولو أتهدم لا يجبر ولكن  
يمنع من الاتساع به ما لم يستوف نصف ما أنفق فيه ان فعل ذلك هضما والافين نصف قيمة البناء كذا  
في فتح القدير اه وأنت ترى عدم الخالفة بين الكلامين فان كلام الفتح في الحائط المشترك الذي  
لا يمكن اتساع كل واحد من الشريكين الا ببنائه فلذا أجبر كل منهما وكلام جامع الفصولين في السفن  
والعلو وصاحب السفن يمكنه الاتساع بسفله بدون العلو فواجه كون صاحب العلو يجبر لان بعض  
السفن لصاحب السفن فلا ضرر وعليه في ترك صاحب العلو علوه قال في البحر وفي الذخيرة السفن  
اذا كان لرجل وعلوه لا تحرق سفن السفن وجدوة وهراديه وبواريه وطينه لصاحب السفن غير أن  
صاحب العلو يمكنه في ذلك اه والهرادى ما يوضع فوق السقف من قصب وعريش اه وإذا كان  
كل ذلك لصاحب السفن فلا يجب شئ منه على صاحب العلو \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد علوه  
كتيف قديم راكب على حائطه وعلى سطح جاره وشئ من قبله من ملاك العلو متصرفون في الكتيف  
على الوجه المذكور من قديم الزمان الى الآن بلامعارض ويريد الجار الآن ان يكلفه رفع الكتيف  
متعللا أنه يترتب على الحائط ويحصل له أذية من ذلك فهل ليس للجار ذلك ويبي القديم على قدمه  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في سفن عليه علو زيد فتكسر بعض أخشاب السفن فهل يكون  
تعميره على صاحب السفن بلا جبر \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في ذي حرفة متقن الحرفة  
يستغل في حانوته على حذره يريد حبة أصل حرقته أن يجبره على أن يشاركهم في ذلك الحرفة ويكروا  
معه في حانوت واحد وهو يأبى الا الشغل وحده في حانوته فهل ليس لهم جبره على ذلك \* (الجواب)  
نعم لا يجبر على ذلك \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد محترفا بخرافة بصلاحه الصوف مضاعفة فكبر  
وحجز ويريد أن يشارك الحرفة بصناع يشغلون فيما ويكون هو معلما عليهم وهو متقن لها وبعارضة  
في ذلك أجل الحرفة فهل ينعون من معارضته في ذلك الا بوجه شرعي \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* في بيطار استأجر حانوتا ملاصقا لحانوت بيطار آخر ليسا بمتصرفين فيها ويريد  
البيطار الآخر منع من ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له معارضته ولا منعه الا بوجه شرعي

مطلب اذا خدم صاحب  
السفن سفله يجبر على بنائه

يجبر بره في أنه حل يجبر  
صاحب العلو على إعادة  
علوه

مطلب فيما اذا هدم  
الحائط المشترك أو أتهدم

مطلب سقف السفن  
وجدوة وهراديه وبواريه  
وطينه لصاحب السفن

مطلب له كتيف على سطح  
جاره ليس للجار منعه

مطلب تعمير أخشاب  
السفن على صاحب السفن  
بلا جبر

مطلب لا يجبر على أن يشاركه  
أهل حرقته

مطلب اذا كان صانعاه  
أن يعمل معلما

مطلب له أن يسكن بيطارا  
بلصق بيطار آخر

مطلب ليس له أن يشتري  
جميع الدفوف ويجبر على

الباقين



\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان طائفة العلية يشتركون الدفوف المعدة  
 لنفسهم أو يبيعونها أو يبيعونها للناس فيما مضى من الزمان إلى الآن بلامعارض والآن  
 يريد جماعة منهم الاختصاص بجميع ما يباع من الدفوف وشرائها من أربابها ويبيع شي منها  
 لأرباب الحرفة المذكورة والتجبر على الباقي بدون وجه شرعي فهل من أراد البيع والشراء  
 لا يتبع بدون وجه شرعي ولا تجبر في ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد  
 يجري ماء مطرف داره خاص به فهل ينعج بجاره عمرو من إجراء أو ساخه فيه \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد يجري ماء في دار جاره بياطن أرض الدار من قديم الزمان  
 فامتلا الآن تراباً وأساخاً وأراد إصلاحه وحفره ولا يمكن ذلك إلا بدخول دار الجار والجار يمنع  
 فهل يقال للجار ما أن تتركه يدخل ويصلح ويفعل أو تفعل بما لك \* (الجواب) \* نعم يقال له ذلك  
 والمسئلة منقولة في البحر من شئ القضاء فراجعها إن رمت \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد يجري ماء  
 في أرض داره من قديم الزمان أنهدم بعض الجرى وصار الماء يجري إلى أرض داره وحيطانها  
 وتضررت من ذلك وتريد منه إصلاح الجرى ومنع الضرر عنها فهل تجب إلى ذلك \* (الجواب) \* نعم  
 وفي النوازل نهر يجري في أرض قوم فأنشئ النهر وخرّب بعض أرض القوم لاحتجاب الأراضي  
 أن يأخذوا احتجاب النهر بعمارة النهر دون عمارة الأرض خلاصة من الشرب \* (سئل) \*  
 في جماعة أحد ثواني دورهم بركا وأجر وفائضها في مجرى مطر مشترك بين أهل محلة بلا انهم وتضررت  
 أهل المحلة بذلك ويريدون منع أصحاب البرك من إجراء فائضهم فيه فهل لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* في نهر مشترك بين زيد وجماعة ولهم عليه طواحين من قديم الزمان يريد رجل أن يبنى  
 طاحوناً فوق طاحون زيد بدون إذن منه ولا من الجماعة وفي ذلك ضرر على طاحون زيد فهل ليس له  
 ذلك إلا بدفعهم \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في قروي رجل من قريته الموقوفة  
 وسكن في غير حافض مقام متولى الوقف وصوبأش القرية بكفأه العود إليها والسكنى بها بدون وجه  
 شرعي فهل لا يجبر على ذلك \* (الجواب) \* نعم لا يجبر القروي المذكور على ذلك وله السكنى  
 حيث شاء من بلاد الله جلّ جلاله وعظم نواله وتقديست أسماؤه كما أفتى بذلك كثير من العلماء  
 الاعلام ررح الله أرواحهم وقد ألفت في ذلك العلامة التي الحنفى قدس الله سره رسالة وقد قال  
 نبينا أفضل الخلق على الإطلاق صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم البلاد بلاد الله والعباد عباد الله  
 فحينما أصبت خيراً أقم ذكره الجلال السيوطي في الجامع الصغير والمؤمن أمير نفسه يمكن أي  
 البلاد أراد ويعيش بأي بلدة رأى الراحة لنفسه فيها والله سبحانه أعلم وسئل السراج قارئ  
 الهداية عن رجل له حق على آخر فطالبه به عند الولاية والحجاب فغرم مبلغاً للثقباء وأعوان الظلمة  
 هل يلزم الشاكي بذلك الجواب إذا كان في البلد قاض يختص بالحقوق وعدل المتدعي عنه  
 وشكاه من غيره وغرم المتدعي عليه أفتى المتأخرون أن للمشكي أن يرجع بما غرم على الشاكي وسئل  
 عن شخص تسبب في غرامة شخص عند بعض الظلمة وأغراههم عليه حتى غرم مالا للظلمة هل يلزم  
 المتسبب أم لا الجواب إذا تعاون على شخص ورفع إلى ظالم وعادة الظالم أن من رفع إليه وتعاون  
 عليه عنده أن يأخذ منه مالا مصادرة يضمن الشاكي في هذه الصورة ما أخذ الظالم هذا  
 هو المقتضى به أفتى به المتأخرون من علمائنا رحمهم الله تعالى \* (سئل) \* في ناظر وقف أجر أرض  
 الوقف من زيد باجرة المثل ووجهه زيد مبلغاً من الدراهم خارجاً عن الاجرة ويريد مستحق الوقف  
 مشاركة الناظر في المبلغ المرقوم بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* في سياق ماء خاوسيل وقف أحدث فوقه جماعة سياقا لا وساخ دورهم وفي ذلك ضرر  
 على سياق السيل وفي رفعه تقع تامة فهل يرفع \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان

مطلب ليس له إجراء  
 أو ساخه في مجرى جاره  
 الخاص به

مطلب له مجرى ماء في دار  
 جاره فأراد إصلاحه يقال  
 للجار إما أن تتركه أو تسلمه  
 بمالك

مطلب له مجرى ماء في دار  
 هدمه أنهدم بعض الجرى  
 عليه إصلاحه دون إصلاح  
 ما أفسده

مطلب ليس لهم إجراء فائضهم  
 في مجرى مطر أهل المحلة  
 بلا انهم

مطلب ليس له أن يبنى  
 طاحوناً في النهر المشترك  
 مطلب إذا رحل القروي  
 من قريته لا يجبر على العود  
 إليها

مطلب يضمن العوائق  
 ما أخذها الحاكم من المشكو  
 عليه

مطلب إذا أجر الناظر  
 باجرة المثل ووجهه المستأجر  
 شيئاً اختص به

مطلب ليس لهم أحداث سياق  
 المالح فوق سياق الخلو

لهند بركة ماء في دارها يجري اليها الماء من فائض قديم في بركة في دار زيد فسد زيد الفائض وامتنع  
من فتحه الا ان تكلس له خندبر كفته بدون وجه شرعي فهل لا يلزمها ذلك \* (الجواب) \*  
حيث كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك \* (سئل) \* في رجل  
أحدث سراب ماء لاداره وأجره على جنيته داره جاره ونضرت الجار من ذلك وطلب منه رفعه عنه  
فهل يجاب الى ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل له بالوعة في داره ينصب فيها  
ماء مطرها وأوساخها ثم يخرج ذلك الى جنيته زيد من قديم الزمان الى الآن بلا معارض وبكافه زيد  
سد بالوعة بلا وجه شرعي فهل حيث كانت قديمة يبقى القديم على قدمه \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* في رجل أحدث في داره طبقة وقصرها ما شبايك وباب وأحدث مشرفة أيضا  
وصار يشرف من ذلك كله على حريم جاره ومحل جالوسه وقررهن اذ اصعد ذلك وطلب الجار سد  
الشبايك والباب ومنعه من الصعود للمشرقة فهل يجاب الجار الى ذلك \* (الجواب) \* نعم  
(سئل) \* في أراضي قرية جارية في وقف بر وتيارات وفيها عين ماء يجري منها الماء الى بعض  
الاراضي لسقيا وسقى دواب أهل القرية وشربهم من قديم الزمان الى الآن فعمد رجل من رعاها  
وسد العين وطمها بالتراب وغرس عليها وسد طريقها باذن بعض التيمارين وفي ذلك ضرر على أهالي  
القرية وجهة الوقف وبقية التيمارية فهل يعاد القديم ويبنى على قدمه كما كان \* (الجواب) \*  
نعم \* (سئل) \* في رجل عمر بجري ماء في محل له حق التعمير فيه ونز منه حائط جاره وطلب الجار  
تحويله فهل لا يجبر على تحويله \* (الجواب) \* نعم لا يجبر على تحويله (سئل) \* في نهر مشترك  
بين جماعة يجري ماؤه في دار خندبر بدون تكلفها باسقاط النهر من مالها بدون وجه شرعي فهل ليس  
لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في ذي سفل أحدث فيه مدقة للشباب فنضرت بالعم  
ونسقت أوانيها من محلها فهل يمنع من ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل له  
بركة ماء أذن لجاره عرو بأن يجري من فائضها الى داره ففعل عرو وكذلك من غير عقد اجارة شرعية  
على المجري ويريد زيد الآن أن يجري من فائض بركته الى بركة له اخرى وبعارضه عرو وفي ذلك  
فهل يمنع من معارضته \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في جدار مشترك بين زيد وعمر وفاضل  
بين دارهم ما وفيه قريتان للضوء فعمد زيد في داره طبلة محاذية لاحدى القمريتين بحيث قلل ضوءها  
ولم يستها بالكلية من غير ركوب على الجدار ولا اعتماد عليه وبعارضه الجار في ذلك فهل يمنع  
الجار من معارضته \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل بنى جدارا على جدار  
مشترك بينه وبين جاره لكل منهما عليه جدوع وبني في داره بناء سنده ضوء قرية جاره بالكلية بدون  
اذنه ولا وجه شرعي ونضرت الجار بذلك فهل له منعه من ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في التنوير  
وشرحه الدر المختار ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر يتنافع من ذلك وعليه  
الفتوى برأية واختاره في العمادية وأفتى به قارئ الهداية اه وأفتى ايضا بذلك الشيخ الامام  
الاجل برهان الاعنة وبه يفتى كما في شرح الوهبانية لابن الشحنة نقلا عن كتاب الحيطان للصدر الشهيد  
وفي حواشي الاشباه ليبري زاده ما نصه له التصرف في ملكه وان نضرت جاره في ظاهر الرواية والذي  
استقر عليه رأى المتأخرين أن الانسان يتصرف في ملكه وان أضرت بغيره ما لم يكن ضررا ينافي  
ما يكون سببا للهدم وما يوهن البناء بسببه أو يخرج عن الاتساع بالكلية وهو ما يمنع الجوارح الاصلية  
كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه اه أقول وقد رواست الضوء بما يمنع من الكتابة فخذ اذا كان  
له شباك كان أو قريتان فسد ضوء اخدهما مع ان كان الاتساع بالآخرى لا يمنع والظاهر أن ضوء  
الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه لبرد ونحوه والله أعلم \* (سئل) \* في رجل يريد أن يبنى  
في مطبخه مدخنة مقدار نصف ذراع وبعارضه في ذلك جاره ولم يكن في ذلك ضرر بين فهل له بناءها

مطلب لا يلزم صاحب  
الفائض تكليس البركة  
مطلب ليس له اجراء سراه  
الى جنيته جاره  
مطلب له بالوعة تجري الى  
جنيته جاره ليس للجار سدها  
ويبقى القديم على قدمه  
مطلب ليس له احداث  
شبايك يشرف منها على  
حريم جاره  
مطلب ليس له سد عين  
القرية الوقف باذن التيماري

مطلب عمر بخري ماء فتر  
منه حائط الجار لا يجبر على  
تحويله

مطلب لا يلزمها تسقيف النهر  
مطلب ليس لذي السفل  
احداث مدقة للشباب

مطلب له أن يجري من  
بركته فائضا الى بركة له اخرى  
بعد ما أذن لجاره باجراء  
فائض منها

مطلب له بناء طبلة محاذية  
لقرية الجار وان قلل ضوءها  
مطلب يمنع من البناء على  
الجدار المشترك وسد القمريه  
بالكلية

مطلب يمنع من التصرف  
في ملكه بما يوهن بناء جاره  
او يكون ضرره يتنافى بالجار

مطلب له عمل مدخنة في  
مطبخه

\* (الجواب) \* نعم حيث لم يكن الضرر بيننا \* (سئل) \* فيما إذا كان لا يدطبقه لها  
 ثمان قريات وأربع شبايك منها ثلاث قاري وشبايك من جهة الشرق والباقي من جهة القبلة  
 والشمال فبني جاره عمرو من جهة الشرق طبقة بينهما وبين طبقة زيد نحو ذراع فعارضه زيد في ذلك  
 زاعماً أنه بقل ضوء طبقة بسبب ذلك فهل يمنع من معارضته \* (الجواب) \* نعم يمنع من  
 معارضته حيث بني في ملكه ولم يضرب جاره ضرراً \* (سئل) \* في رجل له جنيتهما  
 استطرق من بستان زيد بمنه هو وأبوه من قبله من قديم الزمان ويريد زيد الآن منعه منه فهل  
 إذا ثبت تصرفه المذكور بالوجه الشرعي على الوجه المذكور يمنع زيد من معارضته له وبني  
 القديم على قدمه \* (الجواب) \* نعم وحده القديم مالا يحفظه الاقران الا كذلك  
 \* (سئل) \* فيما إذا كان لا يد مشرفة على ظهر ايوان عمرو متصرف فيها هو ومن قبله بالنوم  
 عليها ونشر الامتعة من قديم الزمان بلامعارض ويريد عمرو الآن منعه من التصرف المزبور فهل  
 يعمل بوضع اليد والتصرف على الوجه المذكور بعد الثبوت شرعاً وبني القديم على قدمه وينع عمرو  
 من معارضته في ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا بني زيد في داره طبقة فعارضه  
 جاره في ذلك متعللاً بأنه منع الشمس عن طبقة تجاهاها في داره فهل يمنع من معارضته ولا عبرة بتعلله  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل له طبقة في داره اثلاث شبايك مطالبات على  
 الشارع فقط يريد خدمها واعادتها كما كانت فقام رجل من أهل المحلة يعارضه في إعادة الشبايك  
 المذكورة بلا وجه شرعي فهل ليس له معارضة في ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
 في رجل له قاعة رفيعة البناء ملاصقة لدار جاره ففتح في أعلاها بالقرب من سقفها قريتين للضوء فقط  
 ليس فيها اشراق على حرم الجار الا بالصعود اليها لم عال قام جاره الآن بكلفة سددها بدون وجه  
 شرعي فهل يمنع الجار من ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد طبقة في طائفة  
 قديمة مقابل القصر ورواق حاذئين في دار جاره عمرو ويفصل بين الطائفة وبين القصر والرواق عدة دور  
 للجران وطريق فانهم دمت الطبقة واعادها زيد مع الطائفة كما كانت فقام جاره عمرو بكلفة سد الطائفة  
 زاعماً أنها تنصرف على القصر والرواق المذكورين والحال أنهم مالم يحل قرار نساءه وجالوسه في بل  
 محل أسفل الدار والمسكن السفلية فهل ليس له تكليفه بذلك بدون وجه شرعي \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* في ذي علو يريد أن يبني في علوه بناء يضرب بالسفل يقينا فهل يمنع من ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في جماعة لهم حق من الماء يجري في باطن أرض دار وقف من  
 قديم الزمان الى الآن بلامعارض ولا منازع قام الا أن ناظر الوقف يريد منعهم من ذلك أو يذهبوا له  
 في كل سنة شيئاً من الدراهم محاذرة عن ذلك بدون وجه شرعي ولم يسبق له ولا لمن قبله من نظار الوقف  
 شيء من ذلك فهل يمنع من ذلك وبني القديم على قدمه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
 في رجل أحدث في داره مجرى لماء أو ساخها أو سطره على بئر جاره الخاضع به الكائن في داره المعتدل  
 الدار بدون اذن الجار ثم بعد ثمان سنين باع الجار داره من عمرو وحصل من المياة ضرر بالدار  
 وحيطانها ويريد عمرو والمشتري المزبور منع الرجل من ذلك وحسم المياة عن بئر فهل يجاب عمرو الى  
 ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل بني في داره أس بركة ماء ركب به على سراب  
 أو ساخ قديم مشترك بينه وبين جماعة آخرين بدون اذن من بقية الشركاء ولا اجارة منهم ولا وجه  
 شرعي وحصل من ذلك ضرر لبقية الشركاء وطلبوا منه رفع ما بناءه فهل يجابون الى ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل يريد أن يبني لصيق دار جاره زيد فرنا للخبر الدائم  
 ويضرب من ذلك جاره ضرراً فاجاباً فهل يمنع الرجل من ذلك \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* فيما إذا كان الخامع معلوم وجماعة معلومين مجرى أو ساخ قديم يجري

مطلب بني طبقة بينهما وبين  
 قاري جاره نحو ذراع  
 له ذلك

مطلب له استطراق من  
 بستان جاره من قديم الزمان  
 لا يمنع منه  
 مطلب حد القديم مالا يحفظه  
 الاقران الا كذلك

مطلب يعمل بوضع اليد  
 والتصرف القديم بعد الثبوت  
 مطلب لاعبرة بتعلله يمنع  
 الشمس عن طبقة  
 مطلب لا يمنع من الشبايك  
 على الشارع

مطلب لا يمنع من فتح قريتين  
 للضوء دون النظر  
 مطلب لا يمنع من طائفة  
 قديمة تشرف على قصر  
 ورواق ليسا محل قرار النساء

مطلب ليس لذي العلوان  
 يبني بناء يضرب بالسفل يقينا  
 مطلب ليس للناسط منع  
 مجرى الجار ولا أخذ  
 حكر عليه حادث

مطلب أجرى أو ساخه  
 على بئر زيد بلا اذنه ثم باع  
 زيد داره فللشاري منعه  
 مطلب ليس له احداث بركة  
 فوق السراب المشترك بلا  
 اذن بقية الشركاء

مطلب يمنع من بناء فرن  
 للخبز الدائم لصيق دار الجار  
 مطلب تعزيل المجرى على  
 الجماعة وعلى جهته وقف

الجامع

فيه أوساخ الجامع فاحتاج الجري الى التعزيل والترميم للآزمين وفي ذلك مصلحة للجامع فهل يكون ذلك على الجماعة المذكورة وعلى جهة وقف الجامع المزبور \* (الجواب) نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد دار جارية في ملكه مشتملة على داخل وخارج وفي الخارج بركة ماء بجري فأنزهها في مجرى قديم يياطن الارض وينزل في مجرى قديم مشترك بينهما وبين جماعة يزيد الا أن يشغل البركة المزبورة من الخارج الى الداخل ويجري فأنزهها كما كان في القديم الى المجرى القديم من غير احداث شي في المجرى المزبور فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم له ذلك أقول ان كانت البركة في الداخل نصير أقرب الى المجرى القديم مما كانت عليه في الخارج ولم يكسر حافة المجرى القديم المشترك فلا مانع من ذلك وأما اذا كانت بالعكس وكان الناصر وجراهم ملك الجماعة فقد يقال يمنع من ذلك لانه اذا بعد المجرى واحتاج فيما يأتي من الزمان الى تعمير يلزمهم زيادة كلفة عليه وفي ذلك ضرر عليهم على أنه قد صرح في الهداية وشروحه في باب الشرع بأنه لو أراد أحد الشركاء في النهر أن ينصب عليه رعي في ملكه بأن كان حافتا النهر ويطنه ملكا له فله ذلك ان لم يضرب بالماء وصوروا الضرر بالماء بأن يقوم الماء حتى يصل الى الرعي في أرضه ثم يجري الى النهر من أسفله لانه يتأخر وصول حقهم اليهم وينقص اه قد برك ذلك \* (سئل) \* في خان موقوف مشتمل على بيوت وبركة ماء قديمة يجري اليها الماء من فائض بركة في دار زيد الجار يزيد فهل يجوز له بركته المزبورة الى مكان آخر من داره وضرب لبن على أسطحه بيوت الخان وتكليف فاطر الوقت الى تعمير سياج جديد لبركة الخان من البركة التي يريد تعميرها كل ذلك بدون رضا الفاطر ولا مصلحة للوقت ولا وجه شرعي بل في ذلك ضرر على الوقف فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم يمنع من ذلك \* (سئل) \* في أراضي قرية تيمارية لها زراع برعوت بعضها ويدفعون قسمها في كل سنة لتيماريها والبعض منها مرج قديم معطل فعهد رجل وكسرو حرقه ويريد زروعه بحبر بلا اذن التيماري ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل له مشقة مسكة في أرض سليخة تيمارية يؤدى ما عليها لجهة التيماري من عشر بن سنة حتى مات عن ابن فاصر فوض له التيماري مشدأ به المزبور وتصرف وصيه في الارض ستين لجهة القاصر وأدى ما عليها لجهة التيماري المشدأ به التيماري المشدأ به المزبور رفع يد القاصر عنه بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم حيث كان مقصرا في المشدأ المذكور بالطريق الشرعي ليس للرجل ذلك ويعنع من المعارضة في ذلك \* (سئل) \* في حصة معلومة من مزرعة معينة جارية الحصة في وقف أخى وعلى المزرعة قسم معلوم يؤخذ من زراعتها وعشر لتيماري قنابل التيماري ما يخص حصة الوقف من القسم بلا اذن من الناظر ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد حق القرار المعبر عنه بمشد المسكة في أرض سليخة جارية بتمامها في تيماريه ووقفه فزيد عن المشد المزبور ليعيدون اذن من التيماري ولا اجازته ولا وجه شرعي فهل يكون الفراغ غير نافذ ويكون موقفا على اذن التيماري \* (الجواب) \* نعم وسئل عن نظير ذلك فيما اذا فرغ عن مشدته لاخر بعض معلوم لدى فاض حنبلي حكم بصحة الفراغ وان صدر بدون اذن المتكلمين على الارض حكما شرعيا مستوفيا شرائطه وأنفذ حكمه كما حكم حتى وتكتب بذلك حجتان فهل يعمل بضمه من الجواب حيث الحال ما ذكر يعمل بمقتضى الحجتين المذكورتين بعد ثبوت شرعها والحكم المذكور ماض على الصحة لا يتقضى \* (سئل) \* في مزرعة جارية في أوقاف معلومة عليها قسم متعارف في ناحيتها من الربيع يؤخذ من زراعتها في كل سنة لجهة الاوقاف زرعها جماعة وامتنع منهم رجلان من دفع قسمها والحال أن أخذ القسم أنفع لجهة الاوقاف من أجر المثل فهل يلزم الرجلين دفع ما عليهما من القسم من زرعها

مطلب له أن يتنقل بركته من الخارج الى الداخل ويجري فأنزهها كما كان في القديم

مطلب ليس له تنقل البركة التي فيها فائض بركة الخان ولا ضرب اللبن على بيوت الخان

مطلب ليس له زرع مرج القرية بدون اذن تيماريها  
مطلب مات صاحب المشد فوجهه التيماري لولده ثم وجهه لا يتبرع الاخر

مطلب ليس للتيماري ضبط ما يخص حصة الوقف من القسم  
مطلب يتوقف الفراغ عن مشد المسكة على اذن التيماري

مطلب يصح الفراغ عن المشد بلا اذن المتكلم على الارض اذا حكم به حنبلي

مطلب يلزم الزراع القسم المتعارف حيث كان أنفع من أجر المثل لجهة الوقف

مطلب اذا زرع أحده  
التجارين قطعة من قريتهما  
فلشريكه الاخر أخذ القسم  
منه

مطلب اذا قضى الدين قبل  
حلول الاجل لا يؤخذ من  
المراجعة الا بقدر ما مضى  
من الايام

مطلب من دفع شيأ على ظن  
وجوبه عليه ثم تبين خلافه  
فله الرجوع بتظهير ما دفع

مطلب بينة البيع أولى  
من بينة الرهن

قوله فيما اذا أقام المدعى الخ  
هكذا بخط والذى المؤاف  
المنفخ والذى يتسار الى  
الذهن أن مقيم البينة انما  
هو المدعى علمه على اقرار  
المدعى بأنه استأجر الشهود  
الخ يؤيد ما ذكرنا عبارة  
المطلب التى بخط سيدي

الوالد أيضا كما ترى علاء الدين  
ابن المؤاف عفى عنهما

مطلب برحن على أن المدعى  
أقر أنه استأجر الشهود يتقبل  
مطلب اذا أشار الشهود  
الى الارض المبيعة ولم  
يذكروا الحدود يتقبل

مطلب يتقبل شهادة الرفيق  
لرفيقه

مطلب يتقبل شهادة الاخ  
لاخيه

مطلب لا يتقبل شهادة  
الاجير الخاص مياومة

لمستأجره

مطلب لا يتقبل شهادة التابع  
لمتبعه

مطلب شهادة خذاه الامير  
له لا يتقبل

لجهة الاوفاف \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في شريكين في تيمار قرية عليها قسم من  
الربح بموجب الدفتر السلطاني زرع أحدهما قطعة من نفسه يذره وعمله ويريد شريكه أخذ  
ما يرضه من قسم الغلة بالوجه الشرعى فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
فيمالوقضى المديون الدين قبل حلول الاجل لدائنه فهل لا يؤخذ من المراجعة التى جرت المبيعة بينهما  
الا بقدر ما مضى من الايام \* (الجواب) \* نعم كما فى التنوير والمنع عن القنية وأفشى بذلك  
أبو السعود العمادى والمحائى وغيرهما \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد يدفع لعمر  
في كل سنة مبلغا من الدراهم ظاهرا أن ذلك حق وعرو المدفوع له ومنى لذلك سنون وهم على ذلك  
ثم تبين أن ذلك لم يكن حق وعرويل حق زيد المدفع ويريد زيد الرجوع على عمرو بتظهير ما دفعه له  
في المدة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعى فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم والله سبحانه  
وتعالى أعلم

### \* (كتاب الشهادة) \*

\* (سئل) \* فيما اذا ثبت أحد المدعين الرهن والاخر البيع فهل يكون البيع أولى  
\* (الجواب) \* نعم بينة البيع أولى من بينة الرهن \* (سئل) \* فيما اذا أقام المدعى  
بينه على اقرار المدعى عليه بأنه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل يتقبل بينته ولو بعد التعديل  
\* (الجواب) \* نعم كما صرح بذلك في المحيط السرخسى من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر  
والتنوير وغيرهما \* (سئل) \* فيما اذا باع زيد لعمر وقطع أو اضم أو ذكر البيع فهل  
اذا أحضر الشهود عندها وشهدوا على أعيانها وأشاروا اليها بآياتى بذلك عن بيان الحدود  
وتضمن الشهادة المزبورة ويقضى بالبيع \* (الجواب) \* نعم من فتاوى الشيخ اجماعا  
\* (سئل) \* في شهادة الرفيق العدل لرفيقه في طريق الحج هل يتقبل بالوجه الشرعى حيث  
لا مانع هنالك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في شهادة الاخ العدل لاخته وزوج  
اخيها العدل ليا بطلاق زوجها فهل يتقبل اذا استوفيت شرائط القبول \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* فيما اذا شهد أجير خاص مياومة لمستأجره فهل لا تقبل شهادته له اللهم  
\* (الجواب) \* نعم والمسته في البحر والتنوير \* (سئل) \* في شهادة التابع لمتبعه  
كالمخادم الذى يطلب معاشه منه هل تكون غير مقبولة \* (الجواب) \* نعم قال في المنع  
ولا شهادة الاجير الخاص لمستأجره لما تقدم في الحديث قالوا الماراد بالاجير في الحديث التلميذ  
الخاص الذى يعتقده راسخا في نفسه ونفعه نفع نفسه وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام  
لا شهادة لاتباع بأهل البيت وأصل القنوع السؤال والمراد من يكون بعبادة قوم كالمخادم  
والاجير والتابع لانه بمنزلة السائل يطلب معاشه منهم وهو من القنوع لا من القناعة وقيل المراد به  
الاجير مباشرة لانه أجير خاص فيجب عليه منافع فاذ شهد له في مدة الاجارة يكون كانه شهد له  
بأجره كذا في مبين الكنز اهـ ومثله في العلائق والدرر وفي المنية عن نجم الائمة لا يشهد له خادمه  
وكتبه ومشرقه ورعيته والمتكلم في أحاديث الرعية وقصة الزواجب وكذا ركب بحر الهند  
لان قد خاطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكسر سوادهم وعددهم وتشبه بهم لئلا  
بذلك مالا \* (سئل) \* في امير كبير ادعى فشهد له خذاه وكتابه ورعاياه هل يتقبل شهادتهم له أولا  
\* (الجواب) \* لا يتقبل شهادتهم له كما صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بحره والتهامة الا تروى  
في فتاواه نقلا عن الحارثى والثنية وعن المنظومة وكذلك في غيره ما من الكتب المعتمدة  
\* (سئل) \* فيما اذا ثبت حلف رجل بطلاق ثلاث بشهادة شهود أحدهم حلاق وزكاهم من كون  
فتعل الشهود عليه بأن أحد الشهود حلاق فلا يتقبل شهادته بسبب حرفته وأن بينه وبين بقية

مطلب شهادة أهل الصناعات  
جائزة لعدولا

مطلب الصناعة الدينية  
لائقة العدالة

مطلب في شهادة العدو  
على عدوه وبيان العداوة  
والخصوصية الدينية

مطلب لا يتخذ القضاء  
بشهادة العدو على عدوه

مطلب لا تثبت العداوة  
بجور يدعو أحدهما بحق  
على الآخر

مطلب الشتم والقذف  
يصلح سبباً لثبوت العداوة

الشهود والمزكبين خصوصية بمقتضى أنه قبل الحلف تشاجر معهم على قار ولعب فكيف الحكم  
\*(الجواب)\* الحمد لله تعالى أما نعلل المدعى عليه بكون أحد الشهود حلاً فلا يعتبر بعينه  
كونه عدلاً كما صرح به في الذخيرة ونص عبارتها وشهادة أهل الصناعات جائزة إذا كانوا عدلين  
ثم قال وعامة العلماء يقولون يجوز العدالة وقد وجدت اه وفي الجرد وليس منها أى من مسقطين ان  
العدالة الصناعات الدينية كالقنواقي والزبال والحائك والصحج القبول ان كان عدلاً اه فثبت ان  
شهادة الحلاق صحيحة اذا كان عدلاً وأما نعلل المدعى عليه بكون المزكين أخصاً ما يعني أعداءهم  
فان تركيبة العلانية شهادة ويشترط فيها ما يشترط في الشهادة سوى لفظ أشهد كما في شرح المالح في  
وغيره فاذا كانت شهادة وطعن فيها الخصم بأنهم أعداء على عداوة دينية وأثبت دعواه بوجوه شرعية  
الشريفة فقد بطلت تركيبتهم وبقي الشهود بلا تركيبة ولا يحكمهم بشهادتهم قبل التركيبة كما في المذهب  
وغيره والعدو من يفرح بجزئه ويحزن لفرحه كما في الجرد والخصوصية اذا حرت بين المدعى والمدعى عليه  
يعبر حق قهوى دينية ولو ادعى شخص عداوة أخرى يكون محجوراً دعواه اعترافاً منه على نفسه ولا به بكون  
ذلك فادحاً في عدالة المدعى عليه أنه عدوه ما لم يثبت المدعى أنه عدوله كما في الجرد وقيل ان القسبة  
أن العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم ينسحب بسببها أو يجلب متفعة أو يدفع بها عن نفسه من مضرته وهو  
الصحيح وعليه الاعتقاد اه ففي الحادثة المسؤول عنها ربما انه فسق بها اذا العداوة خزانة بينهما على  
ما قاله المدعى عليه بسبب قار ولعب محرمين شرعاً ولكن المتأخرون على الأول من الابطال سواء  
فسق بها أولاً والحديث الشرعي شاهد لما عليه المتأخرون كما رواه أبو داود ومروان بن رجاء بن جهم وشهادة  
حائز ولاذى غير على أخيه والغصم الحقد ويمكن جملة على ما اذا كان غير عدل بدليل ان الحقد فسق  
للنهي عنه كما أفاد في الجرد وقال العلامة الخبير الرملي في فتاواه فتحصل من ذلك أن في شهادة العدو  
على عدوه لا تقبل وان كان عدلاً وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفع ما يقضاه القاضي  
بشهادة العدو على عدوه والمثله دارة في الكتب اه فاذا أثبت المدعى عليه العداوة فهو ناشر عدا  
على الوجه المذكور فتجري الاحكام المذكورة من عدم صحة أداء الشهادة والتركية المذكورة  
لثبوت عداوتهم بالسببين المرفوعين المحترمين شرعاً وسبب الحقد وانهم ممن يفرح بجزئه ويحزن لفرحه  
لفرحه هذا ما ظهر لنا مما ذكره الله عز وجل الله ارواحهم بدار السلام والحمد لله رب العالمين  
الموفق للصواب أقول وفي الجرد ابن وحيان قد يتوهم بعض المتفقهة والمزكبين أن كل من خاصم  
شخصاً في حق وادعى عليه حقاً أنه يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك بل العداوة اذا  
ثبت بنحو ما ذكرنا من لو خاصم الشخص آخر في حق لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالوكيل  
لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه ونحو ذلك لانه اذا اختلفا من اثنان في حق لا تقبل شهادة أحدهما على  
الآخر لما بينهما من الخصامة اه قال صاحب الجرد يدل له ما في فتاوى قاضيخان من باب ما يبطل  
دعوى المدعى رجل خاصم رجلاً في دار أو في حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت  
شهادته اذا كان عدلاً اه واعلم أنه لو شهد على رجل آخر في خصمه في شيء قبل القضاء لا يمنع القضاء  
بشهادته الا اذا ادعى أنه دفع له كذا التلاي شهد عليه وطلب الرد أن ثبت دعواه بينة أو اقراراً أو تكوّل  
فحينئذ بطلت شهادته وهو جرح مقبول كما صرح به خزانة اه وفي فتاوى العلامة الترمذاني  
صاحب التنوير سئل عن رجل شتم آخر وقذفه فهل تثبت العداوة الدينية بينهما بهذا القدر حتى  
لو شهد لا تقبل أجاب ظاهر كلامهم أن العداوة الدينية تثبت بهذا القدر فقد صرح في شرح  
الوهابية أنها أى العداوة تثبت بنحو القذف وقيل الولي \*(سئل)\* في شاهدتين  
شهدا بشيء على رجل ادعى فاضل شرعى طلب منه الرجل تركيتهما فلم يبع له وحكم بشهادتهما فقبل  
التركية والتعديل مع وجود المنع عن ذلك من قبل ولي الامر فهل لا يتخذ الحكم المذكور

مطلب ورد الامر السلطاني  
بمنع الحكم قبل تزكية  
الشهود  
مطلب تقدم بينة مدعى  
فساد النكاح على مدعى  
الصحة

مطلب اختلاف المتبايعان  
فالقول لمدعى الصحة  
والبينة بينة مدعى الفساده

مطلب استأجر دار من  
رجل ثم شهد به بحق على  
آخر تقبل  
مطلب في الشهادة في الميراث  
مطلب اذا لم يقولوا لا تعلم  
له وارثا غيره ففيه تفصيل

مطلب لا يثبت في شهادة  
الميراث من بيان طريق  
الورثة  
مطلب يشترط في سماع  
بينه الارث احضار الخصم  
الخ

(الجواب) \* القضاة مأمورون بالحكم بعد التعديل والتركية لا قبله حيث حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت اليه حيث كان الحال مذكروا في الفتاوى الرحيمية أفق مفتى الروم العلامة يحيى شيخ الاسلام منع الله سبحانه الانام أن القضاة ليسوا امرأين أن يحكموا مثل هذه الاحكام (سئل) \* فيما اذا تعارضت بينة من يدعى فساد النكاح من الزوجين مع بينة من يدعى صحته منهم فأى البينتين أولى بالقبول (الجواب) \* البينة بينة من يدعى الفساد نص عليه محمد في المتفق كذا في الوجيز وعلا السرخسي بأن الصحة ثابتة بظاهر الحال والفساد أمر حادث يحتاج الى اثباته فكانت بينة الفساد أكثر اثباتا فكانت أولى وفي جامع الفصولين ولوتنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنا تقبل بينة الفساد لانها تثبت ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعى الفساد هو الزوج ثبت حرمة الوطء باقراره ومتى قبلنا بينة الفساد تسقط نفقة العدة اذا الفاسد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كفيما كان اذا الفساد ينفي حل الوطء لا بثبوت النسب اه وفي ترجيح البينات والخاتمة وواقعات الناطقي والتاريخانية فروع تويد ذلك (سئل) \* فيما اذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وقساده فالقول لمن منهما (الجواب) \* القول لمدعى الصحة يمينه أقول المتبادر منه أن البينة بينة مدعى الفساد وفي البحر تعارضت بينتا صحة الوقف وفساده فان كان الفساد للشرط في الوقف مفسد فيبينة الفساد أولى وان كان لمعنى في المحل أو غيره فيبينة الصحة أولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده اه وكتب فيما علقته عليه عن ترجيح البينات للشيخ غانم اذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والآخر يدعى الفساد شرطافاسدا أو أجلا فاسدا كان القول قول مدعى الصحة والبينة بينة مدعى الفساد باتفاق الروايات وان كان مدعى الفساد يدعى الفساد لمعنى في صلب العقد بأن ادعى أنه اشتراه بألف درهم ووطل من الخمر والآخر يدعى البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا والبينة بينة الاثر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول من يدعى الفساد مشتمل الاحكام اه (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد دارا من عمرو والاجنبي ثم شهد عمرو والعدل لزيد بحق له على الغبر هل تقبل (الجواب) \* نعم (سئل) \* فيما اذا مات رجل عن زوجة وبنت وخلف تركه ادعى زيد ان فيها وطله بمقتضى أنه أح للموتى لا بد وأن له بينة عادلة تشهد بذلك وأن له وارثا له بعد الزوجة والبنت غيره فهل تقبل بينته وله أخذ ما خصه من التركة ولا يحتاج الى ذكر الجدة (الجواب) \* نعم واذا شهدوا بكونه وارثا ولم يقولوا لا نعلم له وارثا غيره فان كان من يرث في حال دون حال لا يدفع المال اليه لان نفي وارث آخر لم ينبت بالشهادة ولا بما اقيم مقامهما من تلووم القاضي وان كان من يرث على كل حال نظر القاضي واحتاط ثم قضى له بأكمله وذكر أن القاضي يحتاط ويتلووم زمانا قدر ما يقع في غالب رأيه أنه لو كان له وارث آخر لظهر في مثل هذه المدة ولم يقدره بشيء وذكره الطحاوي في مختصره وقد رذل ذلك حول لان الغيبة قد تمت الى الحول قيل هذا قولهم ما ماذ كرفى المبسوط قول أبي حنيفة لانه لا يرى التقدير بالاجتهاد اذا لم يكن فيه نص ولا إجماع بل هو موكول الى رأى من استل به وهما يثبتان المقدار بالاجتهاد كما لا في التعزير محيط السرخسي وفي الاقضية شهدا بأنه وارثه لا وارث له غيره أو أخوه أو عمه لا نعلم له وارثا غيره لا تقبل حتى يبين طريق الورثة له والاخرة والعمومة لا اختلاف الاسباب وكذا اذا قالامولاه لان المولى مشترك فان قالاهومولاه أعقته ولا نعلم له وارثا غيره فيثبت تقبل وكذا في المتقدم ويشترط ذكر لا وارث له غيره لاسقاط التلووم عن القاضي والشرط في سماع هذه البينة احضار الخصم وهو اما وارث أو غير الميت له على الميت دين أو مودع الميت أو الموصى له أو به لا فرق بين أن يكون مقسرا بالحق أو منكرا برأيه في العاشر من كتاب الدعوى شهدا أن هذا ابن الميت أو وارثه



ولم يشهدوا أننا لانعلم له وارثا غيره فالقاضي يتلوم ثم يدفع اليه ومدة التلوم مفوضة الى رأى  
القاضي تارة ثانية من الثامن في كتاب الشهادة ادعى أنه أخوه لايه وامه وشهد الشهود ولم يذكروا  
اسم الام أو الجدة لتقبل لانه لا يحصل التعريف وقيل يصح ويثبت لانه ذكر محمد في الكتاب من  
ادعى أنه أخوه لايه وامه وأقام البيعة تقبل ولم يشترط ذكر الجدة وقال شمس الائمة السرخسي  
في الاخ لا يشترط ذكر اسم الجدة وغيره وأما اذا ادعى أنه ابن عمه لا يدان بذكر اسم الاب والجدة  
عمادة من السادس رجل طالب الميراث وادعى أنه عم الميت يشترط لصحة أن يفسر فيقول عمه لايه  
وامه أو لايه أو لاته وأن يقول أيضا وارثه لا وارث له غيره واذا أقام البيعة لا بد للشهود أن ينسبوا  
الميت والوارث حتى يلتقيا الى أب واحد ويقول هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا  
أنه أخو الميت لايه وامه أو لايه أو وارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء  
قاضين رجل ادعى ارباعا من ميت وزعم انه ابن عم الميت لايه وأقام بيعة على التسب وذكرا الشهود  
اسم أبيه وجده واسم أبي الميت وجده كما هو الرسم والمضى عليه أقام البيعة أن جد الميت فلان  
غير ما أثبتته المدعى لتقبل لان البيئات للآيات للنفق وبينه المدعى عليه قامت للنفق وهو ليس بمخصم  
في اثبات جد المدعى خانية \* (سئل) \* في امرأة مخدرة أشهدت على شهادتها في حق رجلين عدلين  
بوجهه الشرعي وشهدا على شهادتهما عند القاضي بطريقه الشرعي هل يصح ذلك \* (الجواب) \*  
نعم أقول ونقلها في متن التنوير \* (سئل) \* في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم أعيدت  
الدعوى والشهادة وانفقها لتقبل أم لا \* (الجواب) \* اذا كان الشهود ثقات عدولا  
مقبولين الشهادة تقبل شهادتهم قال في البحر عن البرازية لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة  
ثم أعادوا الدعوى والشهادة وانفقها لتقبل اه وبمثلها أفق الخير الرمي وغيره وفي حاوي الزايدى  
من الشهادة ثم أقام الشاهدين باللفظ مختلف فلم يسمع القاضي ثم أعادوا في مجلس آخر شهادتهما باللفظ  
موافق تقبل هذا اذا كان اتفقا بها بلاتلقين من أحد ولا لتقبل اه وفي جواهر الفتاوى  
من الشهادات شهد على وجه فيه خلل ثم أعاد الشهادة في غير ذلك المجلس بدون الخلل فان كان يحتاج  
الى زيادة فزاد ذلك لا يقبل وان لم يكن بين الاول والثاني تناقض وانما كل ادهم لا لان الظاهر  
أن لا شهادة عنده الا على ما شهد أولا وانما زاد ثانيا لتلقين انسان تزويرا واحتمالا فلا يقبل استدلالا  
بما ذكره محمد في الجامع الصغير رجل شهد ولم يبرح عن مكانه حتى يقول أو حمت بعض شهادتي ان كان  
عدلا لتقبل شهادته فتقوله لم يبرح دليل على أنه اذ برح ثم أعاد لا لتقبل جواهر الفتاوى من كتاب  
الشهادات قتائل هذا مع ما تقدم من عبارة البحر عن البرازية أقول ما ذكره من عبارة الجامع الصغير  
جزم به أصحاب المتون قال في البحر وقيد بقوله ولم يبرح اى لم يفرق مكانه لانه لو قام لم يقبل منه ذلك  
لجواز أنه غره الخلفم بالدنيا وجعل في المحيط اطالة المجلس كالقيام عنه وهو رواية هشام عن محمد وقيد  
في الكافي بعالم الهداية بأن يكون موضع شبهة كزيادة والنقصان في قدر المال أما اذا لم يكن  
فلا يأس بأعادة الكلام مثل ان يدع لفظ الشهادة وما يجري مجراه وان قام عن المجلس بعد أن يكون  
عدلا وعن أبي حنيفة وأبي يوسف القبول في غير المجلس في الكل والظاهر الاول وعلى هذا الوقوع  
الغلط في ذكر بعض الحدود وفي بعض النسب ثم تذكر ذلك لتقبل لانه قد يتلى به في مجلس القاضي اه  
وقوله والظاهر الاول أى التقييد بالمجلس وعدم البراح عنه خوفا من الرواية فعلم أن ما في البرازية  
ليس على اطلاقه ان لم يسهل على خلاف ظاهر الرواية \* (سئل) \* فيما اذا ادعى زيد على بنتي  
هذه المتوفاة عنهما بأنه ابن ابن عم اتهم المذ كورة وأقام شاهدين شهدا أحدهما بأن المدعى ابن ابن  
عم المتوفاة بمقتضى أنه مصطفى بن عيسى بن حسن بن يونس الديري وأن المتوفاة ديسة بنت سليمان  
ابن يونس الديري وأن والد ديسة وهو سليمان وجد المدعى وهو حسن أخوان والدهما يونس المذ كور

مطلب ادعى أنه ابن عمه  
لا بد أن يذكر اسم الاب  
والجدة

مطلب برهن المدعى عليه  
أن جد الميت فلان آخر غير  
ما أثبتته المدعى لا يقبل  
مطلب اذا أشهدت المخدرة  
على شهادتها رجلين يصح  
مطلب اذا خالفت الشهادة  
الدعوى ثم أعيدت لتقبل

وشهد الشاهد الثاني بأن بقي المتوفاة المذمومة عليه ما أقترع عنده بان المذمومة والدته مادية فكيف الحكمكم \* (الجواب) \* قد وقع الاختلاف بين الشاهدين في هذه المسئلة واختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل ليست هذه منها كما بسط ذلك في البحر من الشهادات أما أولا فلا نال الشاهد الاول شهد أنه ابن ابن عم المتوفاة والثاني شهد أنه ابن عم والدته ما وأسقطا ما نالنا فلا نال الاول شهد بالنسب والثاني باقرار الوارث وقد قال في جامع الفصولين لو ادعى الاداء وشهد أحدهما أنه آذاه والاخر أن الدائن أقترع قبضه لا تقبل لان أحدهما شهد بالفعل والاخر بالقول اه وفي فصول الاستروشنى من الفصل الخامس عشر لو ادعى الغصب وشهد أحدهما أنه آذاه والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل وإذا اشترى جارية ثم وجد فيها عيبا وأراد أن يردها على البائع فأنكر البائع أن يكون باعها بهذا العيب فشهد أحد الشاهدين أنه اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الاخر على اقرار البائع لم يجز هذه الشهادة لانها شهدا على أمرين مختلفين اه وفي الخلاصة من الفصل الرابع عن التناوى الصغرى اذا اختلف الشاهدان لا يجزى عن ثلاثة أوجه اما في زمان أو مكان أو انشاء واقرار بكل منها لا يخلو عن أربعة أوجه اما في الفعل أو في القول أو في فعل ملحق بالقول أو عكسه أما الفعل كغصب فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول المحض كبسع أو رهن فلا يمنع قبولها مطلقا وأما الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع وأما عكسه كسكاح فانه يمنع اه فالشهادة بالنسب شهادة على الفعل لانه يكون بالولادة وهي فعل فعل هذا لا يقبل لاختلاف الشاهدين حيث شهد أحدهما على الفعل والاخر على الاقرار وهما أمران مختلفان على أنه انما يرث اذا ثبت نسبه وبالنسب شهد شاهد واحد فقط وواحد بالاقرار والاقرار لا يثبت به النسب قال في التنوير في اقرار المربض وان أقترع بنسب على غيره كالاخ والعلم والجد وابن العم لا يصح الاقرار في حق غيره ويصح في حق نفسه حتى يملكه الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا تصاد فاعليه اه ولم يوجد نصاب الشهادة في الاقرار أيضا حتى يصح اقرارهما في حق نفسهما على أن الشاهدين لم يذكر أنه ابن ابن عم المتوفاة لابوين أو لاب أولام ولم يذكر أن لا وارث لها غيره مع انه يشترط ذلك حال في العمدية والبرازية نقلا عن الخانية وفي دعوى العمومة لا بد أن يقسم أنه عمه لا يسه أولامه أولهما ويشترط أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره وفي البرازية وغيرها ويشترط ذكر لا وارث له غيره لاسقاط التلوم عن القاضي وقوله لا أعلم له وارثا غيره عند تأخره لا وارث له غيره اه وفي الخانية في فصل دعوى المالك بسبب وتقدير مدة التلوم مقوض الى القاضي وقد راعى الطحاوى مدة التلوم بالحول قيل ما ذكره الطحاوى قول أبي يوسف ومحمد وأما أبو حنيفة فانه لا يرى التقدير اه ومعنى يتلوم أى يتحرى زمانا بحيث لو كان له وارث لظهر كما في الوجيز فتلخص من جميع ما ذكرناه انه لا يثبت نسب المذمومة كورب شهادة الشاهدين المرقومين حيث اختلفا والحالة هذه والله أعلم \* (مسئل) \* في الشهادة بالنسب بالسماع بطريقها الشرعى اذا قال الشهود اشهر عندنا ذلك ولم يفسر الشاهد أن شهادته بالتسماع هل تقبل ويحل للشاهد الشهادة اذا أخبره به عدلان أو عدل وعدل ثان اعتمادا على اخبارهم \* (الجواب) نعم الشهادة بالنسب جائزة وتقبل كما صرح بذلك في غالب كتب علماء نازجهم الله تعالى وذلك استحسان لانه يختص بمعاينة أسبابها خواص من الناس ويتعلق به أحكام تبقى على انقضاء القرون وانقراض الاعصار فلو لم تقبل فيها الشهادة بالتسماع أدى الى الحرج وتعطيل الاحكام وهي اما بالسمرة الحقيقية وهي أن يسمع من قوم لا يتوهم انفاقهم على الكذب بأن هذا فلان بن فلان الفلاني فيسعه حينئذ أن يشهد ولا يشترط فيمن سمع منهم العدالة ولفظة الشهادة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واما بالسمرة الحكيمة بأن يشهد عنده عدلان ممن يثق بهم ويقع في قلبه صدقهما

مطلب اختلاف الشاهدين  
مانع من قبولها

مطلب شهد أحدهما  
بالاداء والاخر بالاقرار  
بالقبض لا تقبل

مطلب شهد أحدهما  
بالعيب والاخر باقرار  
البائع به لا تقبل  
مطلب اختلاف الشاهدين  
لا يخلو عن أربعة أوجه

مطلب الشهادة بالنسب  
شهادة على الفعل

مطلب الاقرار لا يثبت به  
النسب

مطلب لا بد أن يقول ابن  
عم لاب أولام وأولهما وأن  
يقول لا وارث له غيره

مطلب في قبول الشهادة  
بالنسب بالتسماع

فيسعه أن يشهد وهذا عند الامامين لأنه أقل نصاب يقيد العلم الذي يبنى عليه الحكم في المعاملات  
ويشترط فيهما العدد والواقفة الشهادة وذكر في فصول العمدى أن القنوى على قواهم وما ذكر  
يدل على اشتراط العدلين وبه صرح في الخلاصة لكن في الهداية والدرر والزمان والحدادى  
وكثير من الكتب تجوز شهادة رجل واحد في ذلك ورواية بشر عن أبي يوسف أنه يجوز له  
أن يشهد إذا سمع من واحد ثقة كما في شرح القدورى لا لاقطع ويشترط أن لا يكون باستشهاد صاحب  
النسب فإن أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لا يسعه أن يشهد كما صرح به في البحر ويشترط  
أن لا يفسر أنه يشهد بالتسامع فلو فسر لا تقبل أما لو قالوا لم نعلم أن الزمان ثم ينبغي أن لا يفسر أنه يشهد  
في الخيانة والبرازية والخلاصة وغيرها والله سبحانه أعلم قال الزمان ثم ينبغي أن لا يفسر أنه يشهد  
بالتسامع فلو فسر لا يقبل كغايته لشيء في يد انسان يطلق له الشهادة وإذا فسر لا يقبل اهـ أما لو قالوا  
اشتهر عندنا كما في السؤال فهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهد وبالشهرة في هذه الفصول وقالوا  
لم نعلم ولكن اشتهر عندنا تقبل ومثله في الخيانة والبرازية وكثير من الكتب وأفتى بذلك الخبير  
الرملى رحمه الله تعالى وقال في البحر وشروط فيها للقبول في النسب أن يجزئه عدلان من غير استشهاده  
الرجل فإن أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لا يسعه أن يشهد وإن كان الرجل غريباً  
لا يسعه أن يشهد بنسبه حتى يلقى من أهل بلده رجلين عدلين فيشهدان عنده على نسبه قال  
الخصاف وهو الصحيح اهـ \* (سئل) \* في رجل غاب عن دمشق بلده إلى بلاد الخيبر من مدة  
سنة ونصف وله أخ وأخت شقيقان وعلى الغائب دين لجماعة أخبر بالاخت المزبورة رجل أنه سمع  
من الناس أنه مات ولم يكن موته مشهوراً تزعم الاخت وأصحاب الدون أنه ثبت موته بمجرد  
الأخبار المذكورة فهل والحالة هذه لا يثبت الموت بمجرد ذلك \* (الجواب) \* نعم وإذا شهد  
شاهدان على موت رجل فهذا على وجهين أما إن أطلقا الشهادة إطلاقاً ولم يبيناً شيئاً أو قالوا لم نعلم  
موته وانما سمعنا من الناس ففي الوجه الأول تقبل شهادتهما وفي الوجه الثاني أن لم يكن موت  
فلان مشهوراً فلا تقبل الشهادة بخلاف وإن كان موته مشهوراً ذكر في الأصل وكتاب الاقضية  
أنه تقبل وهكذا ذكره الخصاف في أدب القاضى وقد قال بعض مشايخنا لا تقبل شهادته فيه أخذت  
الصدرا الشهيد حسام الدين وفي الغائية هو الصحيح وإن قالوا لا تشهدان فلا نأمن أن خبرنا بذلك من شهد  
موته ممن يوثق به جازت شهادتهما هكذا ذكر في الاقضية وهذا فصل اختلف فيه المشايخ بعضهم قال  
لا تجوز هذه الشهادة وعن أبي يوسف أنه تقبل إذا صرح بالسماع وكذا الشهادة على الملك إذا أقر  
باليد كن رأى عينا في يد انسان يتصرف فيها تصرف المالك حل له أن يشهد بالملك الذي اليد ولو شهد  
عند القاضى وقال ان هذه العين ملكة لاني رأيتها في يده يتصرف فيها تصرف المالك لا تقبل شهادته  
وقد عثرنا على الرواية أنه تجوز الشهادة وهي رواية كتاب الاقضية وكذا إذا قال دفناه أو شهدنا  
جنازته تبارخانية ولا يشترط في الخبر بالموت لفظ الشهادة برزاية والنسب والنسب يحالق الموت  
فانه لو أخبره بالموت رجل أو امرأة حل له أن يشهد وفي غيره لا بد من اخبار عدلين صور المسائل وأما  
في الموت فانه يكفي فيه العدل ولو اتى هو المختار إلا أن يكون الخبر منهما كوارث وموصى له كما في شرح  
الوجهانية شرح الملتقى للعلائي من الشهادة شهد أنه شهد أي حضر دفن زيد أو ضل عليه فهو معينة  
حتى لو فسر للقاضى يقبله إذا لا بد من الا المبتلا بصلى الاعليه درر آخر الشهادات أقول وفي التنوير  
وشرحه الدر المختار وان فسر الشاهد للقاضى أن شهادته بالتسامع أو عيانية اليد ردت على الصحيح  
إلا في الوقف والموت إذا فسرنا وقال فيه أخبرنا من تثق به تقبل على الاصح خلاصة بل في العزيمة  
عن الخيانة معنى التفسير أن يقول لا شهدنا لانا سمعنا من الناس أما لو قالوا لم نعلم ذلك ولكنه اشتهر  
عندنا جازت في الكل وصححه شارح الوجهانية وغيره اهـ وكنت فيما علقته عليه أن ظاهر كلامه

مطلب غاب الى الجواز تزعم  
اخته أنه مات

قوله وعن أبي يوسف أنه  
تقبل الخ لعله لا تقبل  
فلترجع عبارة التارخانية  
اهـ منه

مطلب لا يشترط في الخبر  
بالموت لفظ الشهادة

أن قول الشاهد أخبرني من أثق به ليس من التسامع لكن صرح في البحر عن المناسبات أنه منه وكتب  
أيضا نقلا عن خط شيخ مشايخنا ملا علي التركاني أن ما في التنوير تبع للدور من استثناء الوقف  
والموت مخالف لاطلاق عامة المتن وقد أفتى بخلافه في الفتاوى الخيرية وفتاوى علي أفندي مفتي  
الدولة العثمانية \* (سئل) \* في الشهادة بالتسامع على أصل الوقف هل تقبل أم لا  
(الجواب) \* نعم تقبل قال في البحر ولا يشهد بها المبعين إلا في النسب والموت والتمكح  
والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف أنه يشهد بها إذا أخبر بها من يوثق به استحسانا لا دفعا  
للعوج وتعطيل الأحكام اهـ وهذه المسئلة مستفصاة في الكتب وفي فتاوى قارئ الهداية صورة  
الشهادة بالتسامع على أصل الوقف أن يشهدوا أن فلانا وقفه على الفقراء أو على القراءة أو على  
أولاده من غير أن يعترضوا أنه شرط في وقفه كذا وكذا فإن شهدوا على شرط الواقف وأنه قال للجهة  
الفلانية كذا والجهة الفلانية كذا فلا تنعج بالتسامع على شروط الواقف لأن الذي يشترطه هو أصل  
الوقف وأنه على الجهة الفلانية أما الشروط فلا تنعج فلا تجوز الشهادة على الشروط بالتسامع اهـ  
(سئل) \* فيما إذا ادعى ورثة عمر وعلي زيد أن مورثهم في ذمته كذا بسبب قرض اقترضه منه  
في سنة كذا وأنه باق في ذمته وطالبوه به فأجاب بأنه دفع منه مقدار كذا في موضع كذا المورثهم  
في ثامن شعبان في السنة المذكورة فأكثر وأذلك فأحضر للشهادة كلاً من فلان وفلان فشهدوا بأنه  
دفع له ذلك في الوقت المذكور فأحضر الورثة بيعة شهدت أن مورثهم مات في ذلك اليوم وشهدوا دفعه  
فأجاب زيد بأن المبلغ المذكور باق في ذمته وأنه مبطل في دعواه فجايلزم الشاهدان وما يلزم زيداً  
(الجواب) \* الحمد لله ملهم الصواب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها الناس عدت  
شهادة الزور لاشرأب الله تعالى وتلاقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور  
وروى عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ألا أحدثكم بأكبر الكبائر قالوا بلى يا رسول الله قال الاشرأب الله وعقوق الوالدين قال وجلس  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان متكئاً قال وشهادة الزور وقول الزور فبازال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقولها حتى قلنا لمه مسكت أي شفقة عليه وقال في الملتقى ومن علم أنه شهد زوراً  
يشهر ولا يعزروا عندهما يوجب ضرباً وجبس وقال في التنوير ظهر أنه شهد بزور عزز بالشهر وقال  
في شرحه من ظهر أنه شهد بزور بأن أقر على نفسه ولم يتعنه هو ولا غلطاً كما حذر ابن السكيت ولا يمكن  
إثباته بالبيعة لأنه من باب النقي عزز بالشهر وعليه الفتوى سراجية وزاد ضربه وجبسه جميع  
وفي البحر ظاهر كلامه أن للقاضي أن يستخيم وجهه إذا رأى سياسة اهـ وقال في صدر الشريعة ومن أقر  
أنه شهد زوراً يشهر ولم يعزروا فقد قيل إن وضع المسئلة في الإقرار أن شهادة الزور لا تعلم إلا بالإقرار ولا تعلم  
بالبيعة أقول قد تعلم بدون الإقرار كما إذا شهد بموت زيد أو بأن فلانا قتل ثم ظهر زيد حياً وكذا إذا شهد  
برؤية الهلال فمضى ثلاثون يوماً وليس بالسما علة ولم ير الهلال ومثل هذا كثير اهـ وأما المدعى فانه  
قد ارتكب كبيرة بأقراره أنه ارتكب الكذب وقد أدى المدعى عليه في دعواه عليه فيعزر  
قال في التنوير وغيره وعزركل مرتكب منكراً أو مؤذياً مسلم بغير حق بقول أو فعل ولو بغمز العين  
قال في شرح التنوير وأما الإشارة لانه كبيرة كما يأتي في الحظر فرتكبه مرتكب محرم وكل مرتكب معصية  
لا حد فيها منها التعزير أشباه اهـ والله أعلم وسئل العلامة ابن نجيم إذا شهد شاهدان في حادثة  
وزكاهما اثنان فظهر أنهم شاهدان فزورا فهل على من زكاهما ضمان أو تعزير أجاب لا ضمان ولا تعزير  
على من زكاهما \* (سئل) \* فيما إذا رجع أحد الشاهدين عن شهادته في مجلس القاضي بعد  
الحكم وقال انه شهد بزور فهل لا ينقض القضاء برجوعه ويضمن نصف المال للمدعى عليه ويعزر  
بما يليق به \* (الجواب) \* نعم لا ينقض القضاء برجوعه لأن الشاهد إذا رجع في مجلس القاضي

مطلب الشهادة بالتسامع  
على أصل الوقف مقبولة  
(نظم هذه الستة بعضهم فقال)  
افهم مسائل ستة واشهد بها  
من غير رؤياها وغير وقوف  
نسب وموت والولاء وما كح  
وولاية القاضي وأصل وقوف  
يمكن أبداً هذا النظام  
مسئلة الدخول بالزوجة  
المذكورة في المتن بمسئلة  
الولاء وفي كونها من  
هذه المسائل خلاف بين  
الامام السرخسي وشيخه  
الامام الحلواني كما في البحر  
اهـ منه

مطلب صورة الشهادة  
بالتسامع على أصل الوقف  
مطلب في حكم شاهد الزور

مطلب في تعزير المدعى  
إذا أقر أنه مبطل في دعواه

مطلب إذا ظهر أنهم  
شهادتور لا ضمان ولا  
تعزير على المزمكين

مطلب لا ينقض القضاء  
برجوع الشاهد بعد الحكم  
في مجلس القاضي ويضمن  
نصف المال

بعد الحكم لا يفسخ الحكم لان آخر كلامه يناقض اوله فلا ينقض الحكم بالنقض ولا نه ترجيح كلامه  
الاول بالقضاء فلا ينقض بتكذيبه نفسه وهذا في الظاهر وأما في الباطن بأن علم أي المدعى أنه لاحق  
له في ذلك فلا يجوز له أخذه منه بشهادة الزور وأما قولهم ان القضاء بشهادة الزور ينفذ ظاهرا وباطنا  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذلك في العقود والقسوخ دون الاملاك المرسله وضمن الشاهد نصف  
ما شهده للشهود وعليه وهو المدعى عليه كذا ذكره العلامة العيني في شرح الكنز لان السبب  
على وجه التعدي سبب الضمان كما في البروقد سبب لان لافي تعديا وقد تعذر ايجاب الضمان على  
المباشر وهو القاضي لانه كالمجأ الى القضاء وفي ايجابه عليه صرف الناس عن قتل القضاء وتعذر  
استيفاءه من المدعى لان الحكم ماض فاعتبر السبب وهو الشاهد سواء قبض المدعى المال أولا به بقي  
كذا في التنوير والبحر والبرازية وخلاصة الفتاوى وخزانة المفتين وقيد ضمانه في الهداية والمتن  
والوقاية والكنز والدرر بما اذا قبض المال لعدم الاتلاف قبله لكن المعتمد الاول دون الثاني الذي  
عليه المتون لان ما في المتون تصحيح التزاي والتصحیح الصريح أقوى وبعبارة الخلاصة الشاهدان  
اذا رجعا عن شهادتهما رجوعا معتبرا يعني عند القاضي لا يطل القضاء لكن ضمان المال الذي شهده به  
وهو قول أبي حنيفة الاخير وهو قولهم ما وعليه الفتوى سواء قبض القاضي له المال الذي قضى به  
أو لم يقبض اه وفي البرازية والذي عليه الفتوى الضمان بعد القضاء بالتمتع قبض المدعى المال أولا  
اه وأنت على علم أن قولهم ان عليه الفتوى وبه يفتى من علامات الترجيح كما صرح به في المضمرات  
والذي استفيد من عبارة الخلاصة أن ما عليه المتون قول أبي حنيفة الاول والمفتي به قوله الآخر  
وهو قول أبي يوسف ومحمد وله رجوع عن قوله الاول فكان على الثاني المعول وحيث أخبر  
الشاهد عن نفسه انه شهد زورا ولم يدع سهوا ولا غطا كما حذر ابن السكال عزربا لشهده قال  
في السراجية وعليه الفتوى وزاد الامامان ضربه وحسبه كذا في الجمع وفي البحر وظاهر كلامهم  
أن للناسي أن ينسخ وجهه ان رأه سياسة وقيل ان رجوع مصرا ضرب اجاعا وان تأثرا لم يعزرا جاعا  
وتفويض مدة توبته لرأى القاضي على الصحيح كيف لا وقد ارتكب كبيرة من الكبائر قال الله  
تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقال عليه الصلاة والسلام شاهد الزور  
لا تزول قدمه حتى يوجب الله له النار رواه الحاكم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما والله سبحانه أعلم  
\* (سئل) \* في الشهادة على المحببة بشكاح أو توكيل هل تصح وما طريق صحتهما \* (الجواب) \*  
نعم تصح وطريق صحتهما ما ذكره علما ونار جهنم الله تعالى في ذلك ما ذكره في التنوير وشرحه للعلاني  
ولا يشهد على محبب بسماعه منه الا اذا تبين القائل بأن لم يكن في البيت غيره أو يرى شخصها أي القائلة  
مع شهادتها شين بانها فلانة بنت فلان بن فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب وعليه  
الفتوى جامع الفصولين اه ومنه في الدرر والعمادية والحاوي وغيره والنظر الى وجهها لا يشترط  
عندهما اذا أخبر الشاهد عدلان أنها فلانة بنت فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب  
وعليه الفتوى كذا ذكر ذلك في البحر عن الجامع الصغير واليه مال الامام خواهر زاده كذا  
في التتارخانية وفي الدرر بشرط رؤية شخصها الا وجهها وقال في الخيرية بعد ما نقل المسئلة وما هو  
الصحيح وهذا كاه بعد الموت أي موت المرأة المشهود عليها وأما اذا كانت حية وأشار الشهود  
اليها وقالوا هذه شهيد عليها وتعرفها قبلت شهادتها ما ولو قالوا نسبنا الشهادة على فلانة بنت  
فلان ولكن لا ندري هل هي هذه المدعى عليها أم لا صح شهادتهم وكان على المدعى اقامة  
البينة أن حذره التي سمعوا ونسبوا كذا في التتارخانية وغيرها اه والله سبحانه أعلم  
في شهادات القاضي ظهير الدين اذا شهد الشهود رجل بدارو قالوا نعرف الدار ونقف على حدودها  
اذا مسينا اليها لكن لا نعرف اسماء الحدود فان القاضي يقبل ذلك منهم اذا عدلوا ويثبت معهم

مطلب في قولهم القضاء  
بشهادة الزور ينفذ باطنا  
مطلب يضمن الشاهد اذا  
رجع سواء قبض المدعى  
المال أولا

مطلب ما في المتون تصحيح  
التزاي والتصحیح الصريح  
أقوى

مطلب شاهد الزور يعزر  
بأشهر

مطلب مهم في الشهادة  
على المرأة المحببة وطريق  
صحتهما

مطلب شهدا على امرأة  
ولم يعرفا أنها هي المدعى  
عليه الخ

مطلب اذا عرف الشهود  
ألا ربيعنها ولم يعرفا اسماء  
الحدود

المدعى والمدعى عليه وأمينه لتنف الشهود على الحد وبجھرة أمين القاضى فإذا وقفوا عليها  
وقالوا هذه حدود الدار التى شهدنا بها المدعى يرجعون الى القاضى ويشهد الامينان أنهم ما وقفوا  
وشهدا بأسماء الحدود وخيئت يقضى القاضى بالدار التى شهدا بها شهادتهما وكذا هذا فى القرى  
والحوايت كذا فى جامع الفصولين وفتاوى ابن عبد العال \* (سئل) \* فيما اذا تصادقت  
امرأة مع اثنتيها اشترت من اثنتيها المذكورة بشحنة معينة بثمن معلوم مقبوض من مدة ثلاث  
سنتين وكتب بذلك حجة شرعية تجعل شهود مضمون الحجة الشهادة عليها بتعريف زوج المرأة  
وابنتها ثم مات المرفق المذكور والان ام المرأة تنكر البيع فهل يلزم اثبات الشراء  
بشهادة بنه عارفة بآثارها غير شهادة مضمون حجة المصادقة حيث يحملوا الشهادة عليها وهى متقبضة  
أم لا \* (الجواب) \* يكفى فى ذلك بشهادة شهود مضمون الحجة ولا حاجة الى الاثبات بشهادة بنه  
اخرى وتصح الشهادة على المرأة المتقبضة عند التعريف كفى جامع الفصولين والاشباه ويصح تعريف  
الزوج والابن ومن لا يصح شاهد الها سواء كانت الشهادة لهما أو عليها كفى المحيط واختار رد النسب  
كتبه الفقير عبد الرحمن العمادى ومن خطه نقلت وبمشأه أحييت ورأيت قوى أيضا بخط  
الحد العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى بما صورته فيما اذا كتب فى صك بيع ان زيد اباع لعمه  
أصالة عن نفسه وكالاته عن اخته النابتة وكالاته عنها بشهادة فلان وفلان حصتهما المعلومتين  
فى قاعة وبستان بثمن معلوم مقبوض بيده ثم مات المشتري عن ورثة وحدثت اخت زيد تو كيلة فى ذلك  
فهل يكفى ورثة المشتري الى اثبات تو كيلة ولا يكفى فى ذلك شهود مضمون صك البيع المذكور  
\* (الجواب) \* الحمد لله نعم يكفى ورثة المشتري الى اثبات تو كيلة ولا يكفى فى ذلك  
شهود مضمون صك البيع المذكور والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عفى عنه ولا عبرة بشهادة  
شهود الوكالة لكونهم افي غير وجه خصم قال فى الكافى لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم  
حاضر اه والله أعلم الحمد لله الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد المالكي وبخط الشيخ عبد الرحمن  
المذكور جوابا عن سؤال آخر لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد بمضمونها وان كانت تلك الشهادة  
عن معرفة بتفاصيل ما فيها حتى يقيم الوكيل على وجه الموكلتين بيعة عادلة بأنهما وكلناه بقبض ما لهما  
فى ذمة المدافع وبالصلح والابراء أيضا فان شأدى الوكالة لا عبرة بشهادتهما أصلا فانهما لم يشهدا  
بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة والله أعلم كتبه الفقير أبو السعود \* (سئل) \* فيما اذا شهد  
شاهدان على براءة ذمة زيد من مال معلوم لعمره واختلفا فى الزمان فهل تكون شهادتهما مقبولة أم لا  
\* (الجواب) \* نعم تكون شهادتهما مقبولة لان الاقرار بما عاين وتكرركا نص على ذلك  
فى المحيط البرهانى والجبر وغيره والله سبحانه أعلم وفى القمح وغيره لا يكفى الشاهدان الى بيان الوقت  
والمكان شرح الملتقى للعلاقى وفى البرازية ولو سأهما القاضى عن الزمان أو المكان فقالا لا تعلم تقبل  
لانهم لم يكفأ به اه وفى الجبر عن الكافى واذا اختلف الشاهدان فى الزمان أو المكان فى البيع  
والشراء والطلاق والعق والوكالة والوصية والرهن والدين والقرض والبراءة والكفالة والحوالة  
والقذف تقبل وان اختلفا فى الجناية والغصب والقتل والنكاح لا تقبل والاصل أن المشهود به  
اذا كان قولاً كالباع وشهوه فاختلف الشاهدان فيه فى الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة  
لان القول مما يعاد ويكرر وان كان المشهود به فعلاً كالغصب وشهوه أو قولاً لكن الفعل شرط صحته  
كالنكاح فانه قول وجدور الشاهدان فعل وهو شرط فاختلفا فهما فى الزمان والمكان يمنع القبول  
لان الفعل فى زمان أو مكان غير الفعل فى زمان أو مكان آخر فاختلف المشهود به اه وفى الاقضية  
واذا شهد شاهدان على اقرار رجل بدين أو ابراء من مال أو ما شبه ذلك واختلفا فى الزمان والمكان  
فالشهادة مقبولة لان الاقرار بما يعاد ويكرر فيه يكون عين الاول فلم يختلف المشهود به فتقبل

قوله الامينان يذبحى الافراد  
هنا لوافق ما قدمه من قوله  
وأمينه بالافراد كالايجزى  
اه علاء الدين

مطلب تصح الشهادة على  
المتقبضة عند التعريف  
مطلب يصح تعريف  
من لا يصح شاهد لها  
كل زوج والابن

مطلب لا عبرة بشهادة  
شهود الوكالة بلا خصم  
حاضر

مطلب فى اختلاف الشاهدان  
فى الزمان

مطلب لا يكفى الشاهد  
الى بيان الوقت والمكان

بمطلب في الاختلاف بين  
الدعوى والشهادة من  
حيث الزمان

مطلب الشهادة لو خالفت  
الدعوى بزيادة أو نقصان  
مالا يحتاج الى اثباته لا يمنع  
قبولها

مطلب اذا شهد الشهود  
بما كثر من المدعى به  
تبطل وبالاقل تقبل  
مطلب يشترط للشهادة  
على الطلاق حضور الزوج  
مطلب تصح الشهادة  
بالطلاق بطريق الحسبة  
مطلب شهد وباطلاق  
على حاضر والمرأة غائبة  
تقبل

شهادتهم من المحيط البرهاني في ٢١ \* (سئل) \* في رجل ادعى على جماعة مالا معلوما  
فأجابوا بأنهم دفعوه لمن مدة خمسة أشهر وأنه اقرب استيفائه منهم في التاريخ المزبور وأما ما بينه بطبق  
ما أجابوا به غير أن الشهود ذكروا أنه من تسعة أشهر فهل يضر الاختلاف المذكور \* (الجواب) \*  
هذه المسئلة مع كثرة التقدير والتفحص عنها لم نجد نقلا صريحا فيها غير أنها وجدنا ما يستأنس لذلك  
وهو ما نقله العلائي في شرح الملقى من اختلاف الشاهدين ونصه قال في الفقه وغيره لا يكلف الشاهد  
الى بيان الوقت والمكان اهـ ومثله في البرازية وفي القصة ضمن مسئلة لا يحتاج الى بيان التاريخ  
اهـ وفي الانقروى عن القاعدة في الشهادات الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج الى اثباتها  
أو نقصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها اهـ وفي الخبرية عن الفصولين لا يكلف الشاهد الى بيان  
لون الدابة لانه سئل عما لا يكلف الى بيانه فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة اهـ  
وفي الانقروى عن المتقى شهد على اقرار رجل بمال الا أنهم ما اختلفوا في الزمان أو المكان أو الملبس  
قال الامام تقبل لان على الشاهد حفظ عين الشهادة لا محلها ومكانها وقال الشافعي لا تقبل لكثرة  
الشهادات بالزور ولو على اقرار بالبس أو الألباء واختلاف في الزمان والمكان تقبل ولو سألها ما  
القاضي عن الزمان والمكان فقال لا تعلم تقبل لانهم لا يكلفان به برزانية فيعقضي ما يلوح من القول  
المذكور أن الاختلاف الواقع بين الخمسة أشهر والتسعة أشهر لا يضر والله سبحانه أعلم أقول  
دعوى دفع المال من قبيل دعوى الفعل وقد مر في جواب السؤال السابق عن الكافي أن اختلاف  
الشاهدين في الفعل في الزمان أو المكان مانع بخلاف القول وهنا قد وقع الاختلاف بين الدعوى  
والشهادة في الفعل في الزمان والظاهر أنه مانع كالاختلاف بين الشاهدين على أنه ذكر في البحر  
عن فتح القدير لو ادعى الشراء وأرآه فشهدوا له لا تاريخ تقبل لانه أقل أي لان الملك المورث  
أقوى وعلى القلب لا تقبل ولو كان للشراء شهران فأرآه فشهدوا تقبل وعلى القلب لا تقبل اهـ  
وفي البرازية ادعى الشراء منذ شهرين فشهدوا بالشراء منذ شهر قبلت وقبله لا اهـ أي لو ادعاه منذ  
شهر فشهدوا به منذ شهرين لا تقبل ولعل وجهه انه اكثر مما ادعى لانبات الشهود بزيادة المدة بخلاف  
ما قبله لانه أقل فذكر ان منزلة ما اذا أرآه فشهدوا مطلقا تأمل وحيث كان ما تعاقب في الشراء وهو  
قول فالظاهر أنه يمنع في دفع المال في مسئلتنا بالاولى لانه فعل الآن بدعى الفرق بين دعوى المال  
وغيرها فليتأمل \* (سئل) \* فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن له في ذمته خمسة مائة قرش  
فأجاب عمرو بأنه أوفاه ذلك وأتى بشاهدين شهدا أنه أوفاه ستمائة قرش فرد القاضي شهادتهما ككونها  
بما كثر مما ادعى ويريد عمر والآن قائمة بينة شرعية تشهد له بطبق ما أجاب به فهل له ذلك  
\* (الجواب) \* نعم وفي الدرر الشهود اذا شهدوا بما كثر من المدعى به كان المدعى مكذوبهم  
فتبطل شهادتهم واذا شهدوا بالاقل تقبل للاتفاق فيه اهـ ومثله في العلائي \* (سئل) \*  
فما اذا شهد رجلان أن الغائب طلق امرأته فهل تكون شهادتهما غير مقبولة ويشترط حضور  
الزوج \* (الجواب) \* الشهادة على الطلاق يشترط لها حضور الزوج كما قيد به في النهاية  
كما صرح بذلك الترمذى في فتاويه وفيه أيضا اذا شهد شاهدان على الطلاق والزوج غائب  
لا تقبل لعدم الشهادة على الخصم ولو كان الزوج حاضرا تقبل وان لم يوجد دعوى المرأة بطريق  
الحسبة وهذا في الشهادة عند القاضي أما اذا قالوا الامرأة الغائب ان زوجها طلق أو أخبرها  
بذلك واحد عدل فاذا انتقضت عدتها حصل لها أن تتزوج بآخر وذكر في دعوى الذخيرة  
اذا شهدوا على غائب أنه طلق امرأته ثلاثا لا تقبل شهادتهم وان كان الرجل حاضرا والمرأة غائبة تقبل  
عمادية من الخامس في القضاء على الغائب ومثله في الفصولين في الثالث عشر ودعوى البرازية  
في الخامس عشر \* (سئل) \* في الشاهد اذا توقف في اقرار المدعى عليه وقال لا أعلم اقراره



ثم شهد على اقرار المدعى عليه فهل تقبل شهادته أم لا \* (الجواب) \* اذا قال الشاهد لاشهادتي  
 ثم شهد قبل لا تقبل والاصح القبول لجواز النسيان ثم التذكر كما في الدرر وأقره المصنف علائق  
 من الدعوى وذكر في شرح الطحاوي أن المدعى اذا قال ليس بي يمينه أو قال الشهود لا شهادة لنا  
 ثم جاء المدعى بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عنده قال في هذا عن أصحابنا وروايتان في رواية  
 لا تقبل للتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لان التوفيق ممكن بأن يقول كان لي شهود وكنيت  
 نسيبت أو تقول الشهود كذلك كانت لاشهادته وكان سينا ثم تذكرنا جواهر الفتاوى \* (سئل) \*  
 في شهادتي طلاق آخر اشهادتهما مدة شهر ونصف بلا عذر شرعي مع مشاهدتهما اللزوم وجين  
 وأنهما يجمعا ان اجتماع الأزواج فهل يسقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما \* (الجواب) \*  
 نعم أقول وسيأتي تمام الكلام على تقدير مدة التأخير \* (سئل) \* فيما اذا شهدت يمينه  
 على يسار يديون وقال في شهادتهما موسر قادر على قضاء الدين فهل يصح ولا يشترط تعيين المال  
 \* (الجواب) \* نعم كما في الثانية \* (سئل) \* فيما اذا باع زيدا عقاره المعلوم من عمره  
 وتصرف به عمر ومدة مديدة ورجلان معا يشاهدان ذلك كله ومطلعان عليه ويريدان الا ان  
 أن يشهدا بحسبة بأن العقار وقف كذا وقد أقر اشهادتهما بلا عذر شرعي ولا تأويل فهل حيث  
 كان الامر كما ذكر لا تقبل شهادتهما \* (الجواب) \* شاهد الحسبة اذا أخر شهادته بلا عذر  
 شرعي مع ثبوت كنه من أدائها لا تقبل شهادته كما في الاشياء وغيرها وقعت حادثه في غرة محرم  
 سنة ثمان مائة هي أن رجلا ضرب بندقية في سوق كذا في وقت كذا فأصاب امرأه وقتلها  
 من ساعتها ثم كشف عليها من طرف القاضي كما ذكر ثم دفت ثم بعد ثلاثة أيام ادعى ورثتها على  
 فاتها فشهدت الشهود بطبق ما ادعوا وذكروا أن المقتولة في يوم كذا في وقت كذا المكشوف عليها  
 من طرف القاضي اذ المأذ أصابها البندقية كما ذكروا في الدعوى غير أنهم لم يذكروا اسم ابنتها  
 وجدها فسألني القاضي هل يشترط ذكر الشهود اسم ابنتها وجدها أم لا فكتبت ماصورته  
 الحمد لله تعالى وان كانت الشهادة على غائب او ميت فلا بد لقبولها من نسبته الى جدته فلا يكفي ذكر  
 اسمه واسم ابنته وصناعته الا اذا كان يعرف بها اي بالصناعة لا بحالة بأن لا يشارك في المصغرة  
 فلو قضى بلا ذكر الجدة فقد فالمعتبر التعريف لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط أو بلقبه  
 وحده كفي جامع الفصولين ومقتضى كذا في التفسير وشرحه للعلائي من الشهادة وقال في الخ  
 فالجواب أن الاعتبار انما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك اهـ وقالوا في ثبوت هلال رمضان  
 شهدوا أنه شهد عند قاضي مصر كذا شاهدان بروية الهلال وقضى القاضي بها ووجد استجماع  
 شرائط الدعوى قضى القاضي بشهادتهما فانظر واحفظكم الله تعالى الى قولهم قاضي بلدة كذا  
 ولم يذكروا اشتراط اسم ابنته وجده لانه لا يلتبس بغيره اذ القاضي في ذلك الوقت واحد لا اثنان  
 كما هو المعلوم وفي هذه الحادثة المرأة المقتولة في دمشق في السوق المعلوم المشاهدة بالكشف  
 في اليوم المعلوم واحدة لا اثنان فلا بد من الاشتباه \* (سئل) \* في الشهادة على المرأة المجهولة من  
 غير معرفة ولا معترف شرعيين هل تكون غير معتبرة شرعا أم لا \* (الجواب) \* الشهادة على المرأة  
 المجهولة غير معتبرة شرعا الا اذا عرفها رجلا وقال لا تشهد أنها فلانة بنت فلان فيثبت ذلك الشهادة  
 بالاتفاق كما في ذلك الترتاشي وغيره والله سبحانه الموفق بصورة جواب الترتاشي الشهادة على  
 المرأة المجهولة غير معتبرة شرعا ولا يكفي تعريف الواحد قال في العمادية ولو أخبرت امرأه أنها  
 فلانة بنت فلان لا يحل للشاهد أن يشهد باسمها ونسبها لان تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد  
 لا يكفي ولو عرفها رجلا وقال لا تشهد أنها فلانة بنت فلان حل لهما أداء الشهادة بالاتفاق لان  
 في لفظ الشهادة من التأكيد ما ليس في لفظ الخبر لانها عين بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ الخبر انما يجوز

مطلب اذا قال الشاهد  
 لا شهادة لي ثم شهد فالاصح  
 القبول

مطلب قال المدعى ليس لي  
 يمينه ثم جاء بشهود تقبل  
 مطلب شاهد الطلاق  
 يسقان بتأخير الشهادة  
 مطلب لا يشترط تعيين  
 المال في شهادة اليسار

مطلب شهدا بأن العقار  
 المبيع وقف كذا لا تقبل  
 ان أخر اشهادتهما بلا عذر  
 مطلب شاهد الحسبة اذا  
 أخر شهادته بلا عذر لا تقبل  
 مطلب فيما اذا لم يذكر  
 الشاهد اسم الاب والجد

مطلب المعتبر التعريف  
 لا تكثير الحروف

مطلب الشهادة على المرأة  
 المجهولة من غير معرفة  
 ولا معترف غير معتبرة  
 مطلب لا يكفي تعريف  
 الواحد

عند أبي جيفة اذا أخبر جماعة لا يتصوروا طوهم على الكذب وعندهما اذا أخبره عدلان أنهم افلانة بنت فلان بن فلان يصل له الشهادة على النسب وفي القوائد الزينية ولا بد من بيان حليتها ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف وفي العمادية قالوا لا يصح التحمل بدون رؤية وجهها وبه يقتضى شمس الاسلام الاوزجندى وظهير الدين المرغيناني رجعهما الله تعالى اه أقول وحاصله أن تعريف المرأة المجعولة أن كان من واحد لا يكفي وان كان من اثنين فان كان بلفظ الشهادة بأن قالنا شهد أنهم افلانة بنت فلان كفى انصافا والابان أخبرا أنهم افلانة بنت فلان بدون لفظ الشهادة فلا يكفي عنده ما لم يخبر بذلك جماعة لا يمكن قواطعهم على الكذب وعندهما يكتفى اخبار العدلين وهذا يخالف لما في البحر عن البرازية حيث قال وهل يشترط شهادة الزائد على عدلين في أنها افلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على أنها افلانة بنت فلان وقالوا شهادة عدلين تكتفى وعليه الفتوى لانه أيسر اه فقد جعل الخلاف بين الامام وصاحبيه في لفظ الشهادة لا الاخبار ولكن نقل الخياط الرملي في حاشيته على البحر عن معين الحكام للطرابلسي مثل ما نقله المؤلف هنا عن الترمذاني ثم قال والذي يظهر أن ما في معين الحكام هو المعتبر لما ذكره من العلة اه أى بقوله لان في لفظ الشهادة من التأكيده ما ليس في لفظ الخبر الخ \* (سئل) \* في شهادة الرجل لأم زوجته يدبر لها على زوجها المتوفى عنها وعن بنت منها هي زوجة الرجل الشاهد المذكور هل تقبل \* (الجواب) \* تقبل شهادته لأم امرأته كما صرح بذلك في البرازية عن الاقضية فيما تقبل شهادته وما لا تقبل \* (سئل) \* فيما اذا شهدوا على شهود المتدعي قبل التعديل على اقرارهم بأنهم شهدوا بزور فهل تقبل الشهادة عليهم بذلك \* (الجواب) \* تقبل الشهادة على شهود المتدعي على اقرارهم أنهم شهدوا بزور قبل التعديل ولو من واحد لانه جرح مجتزئ قبل التعديل على ما اعتمد في المنع تبعا لما قرره صدر الشريعة وأقره مثالا خمرى وأدخله تحت قوله لم يدفع أسهل من الرفع كما ذكره العلاني ومسئلة قبول الشهادة على الجرح المجتزئ دتارة في كتب المذهب والله سبحانه أعلم \* (سئل) \* في شهادة الدلال العدل الذي لا يحلف ولا يكذب هل تقبل \* (الجواب) \* نعم اذا كان كذلك تقبل قال في البحر وكذا لا تقبل شهادة الخناس وهو الدلال الا اذا كان عدلا لم يكذب ولم يحلف \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد بنت أخ وبنت زوجة بالغتان عاقلتان فشهدتاه مع رجل آخر بشراء طبقة من عمره وهل تقبل حيث لا مانع شرعا أم لا \* (الجواب) \* نعم تقبل شهادتهما وفي القضية تقبل شهادة الريب \* (سئل) \* فيما اذا مات زيد عن أولاد فادعى أحدهم أن أيامه باع منه الدار وأحضر شاهدين لم يعرف أحدهما ولا اسم البائع ولا اسم أبيه وجده ثم قال لا بينة لي سواهما فنفعه الحاكم المتدعي لديه من ذلك وعرفهم بأن الدار تكون ميراثا عن أبيهم ثم بعد ذلك أحضر بيته تشهد له بدعاه فهل تقبل لا مكان التوفيق \* (الجواب) \* تحديد الدار لازم قال في التنوير ويشترط التحديد في دعوى العقار في الشهادة عليه ولو مشهورا الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها ولا بد من ذكر بلدة بها الدار ثم المحلة ثم السكة وذكر أسماء أصحابها وأسماء أنسابهم ولا بد من ذكر الحدان لم يكن الرجل مشهورا اه وفي جواهر الفتاوى ذكر في شرح الطحاوى أن المتدعي اذا قال ليس لي بينة أو قال الشهود ما لنا شهادة ثم جاء المتدعي بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عندي قال في هذا عن أصحابنا روايتان في رواية لا تقبل للتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لان التوفيق ممكن بأن يقول كان لي شهود وكنت نسيت أو يقول الشهود كذلك كانت لنا شهادة ولكننا نسينا ثم تذكرنا اه ومثله في العمادية \* (سئل) \* فيما اذا أقام المتدعي بينة على اقرار المتدعي عليه بأنه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل تقبل بينته ولو بعد التعديل \* (الجواب) \* نعم كما صرح بذلك في المحيط السرخسي من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتنوير وغيرها

مطلب تقبل شهادته لأم امرأته  
مطلب شهدوا على اقرار شهود المتدعي بأنهم شهدوا بزور قبل التعديل تقبل قوله ومسئلة قبول الشهادة الخ الذي بخط سيدى الوالد في المسود وقبول الشهادة باسقاط لفظ مسئلة والطاهر أنه سقط من قلبه سهوا كما لا يخفى فقلت للكتاب أن يلحقه بالاصل اه علاه الدين  
مطلب تقبل شهادة الدلال العدل  
مطلب تقبل شهادة الريب لزوجه امه  
مطلب يشترط تحديد العقار في الشهادة ولو مشهورا الا اذا عرفه الشهود  
مطلب قال المتدعي لا بينة لي أو قال الشهود ما لنا شهادة الخ  
مطلب أقام بينة على اقرار الخصم بأنه استأجر الشهود تقبل

مطلب لا تقبل شهادة  
المستحق فيما يرجع الى غلة  
الوقف  
مطلب شهد واعم متولى  
الوقف أن هذه الارض  
من قريتهم تقبل

مطلب تصح الشهادة على  
وقف مكذب وللشاهد صبي  
في المكذب الخ

مطلب تجوز شهادة الناظر  
في وقف تحت نظره

مطلب جاء المذعي بشاهد  
واحد ثم جاء بآخر تقبل  
مطلب تقبل شهادته لأم  
امرأته وأبيهما وزوج بنته  
ولا مرأة ابنه وأبيه وأخت  
امرأته

مطلب تقبل شهادة الذي  
على مثله لمسلم

مطلب فيما اذا ادعى مسلم  
وكافر على تركه كافر وأقام  
بينة من أهل الكفر

مطلب اذا طلب المذعي عليه  
تحليف الشاهد لا يجاب

مطلب تحليف الشهود أمر  
منسوخ

• (سئل) • في شهادة المستحق فيما يرجع الى الغلة هل تكون غير مقبولة • (الجواب) • لا تقبل لان له حصة في الشهود به فكان داخل في شهادة الشريك لشريكه في نظير شهادة أحد المائتين لشريكه بدين مشترك بينهما كما سرح بذلك في الجرح في باب من تقبل شهادته وأفتى بذلك مفتي الروم المرحوم علي أفندي • (سئل) • في شهادة الاخ العدل لاختيه في دعوى متعلقة بوقف برأيه أخوه متول عليه هل تقبل • (الجواب) • نعم تقبل شهادة الاخ لاختيه والمسئلة في المتون بل في فتاوى الترناشي من الشهادة شهد واعم متولى الوقف على آخر أن هذه القطعة الارض من جلة أراني قريتهم تقبل اه أقول ما ذكره عن فتاوى الترناشي لا ينافي ما مر في السؤال السابق لان ذلك في الشهادة على الغلة وهي ملك للمستحقين وهذا في الشهادة على أصل الوقف وهو غير مملوك لاحد فلذا لم تقبل في الاول وقبلت في الثاني كما أشار الى هذا الفرق صاحب الجرح وذكر عدة مسائل تقبل الشهادة فيها لكونها على أصل الوقف وهي الشهادة على وقف مكذب وللشاهد صبي في المكذب وشهادة أهل الخلعة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفه وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل اذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالتمسدا القبول في الكل قال ابن الشحنة ومن هذا المذهب مسألة قضاء القاضي في وقف تحت نظره وهو مستحق فيه اه قال الخبير الملى وبه يعلم جواز شهادة الناظر في وقف تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم اه وهذا ما أفتى به العلامة الترناشي كما مر ويرد على ما مر من الفرق ما في البرازية من قوله أهل القرية اذا شهدوا على قطعة أرض أنهم امن اراني قريتهم لا تقبل وأجاب عنه الترناشي بجملة على قرية مملوكة والله أعلم • (سئل) • في شهادة الواحد اذا لم يثبت بها حق ثم جاء المذعي بشاهد آخر عدل هل تقبل • (الجواب) • نعم اذا كل نصاب الشهادة بوجهها الشرعي تقبل • (سئل) • فيما اذا شهد رجل ابن أخيه العصى وزوج بنته وحما عدلان هل تقبل • (الجواب) • نعم كافي الخلاصة وتقبل لأم امرأته وأبيهما وزوج ابنته ولا مرأة أبيه ولاخت امرأته وفي البرازية تقبل لابويه من الرضاة ولبن أرضعته امرأته ولا أم امرأته وأبيهما • (سئل) • في شهادة الذي العدل على ذي مثله يحق له هل تقبل • (الجواب) • نعم كافي الملتقى وغيره من المتون اذا مات الكافر بخاء مسلم وكافر وادعى كل واحد منهما ديناً فاقام كل واحد منهما ما يبينه من أهل الكفر قال في الكتاب أجزت بينة المسلم وأعطيته حقه فان بقي شيء كان للكافر وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن الفرقة تقسم بينهم على مقدار دينهم ما فتاوى الاقنوي عن التاترخانية والمخط وتمام المسئلة فيها وفي حاشية الخبير الملى على البحر أقول في الذخيرة نصرتي مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهوداً من النصاري على ألف على الميت وأقام نصرتي آخرين كذلك تدفع الألف المذكورة للمسلم ولا يتحصان فيها عنده وعند أبي يوسف يتحصان والخلاف راجع الى أن بينة النصرتي مقبولة عنده في حق إثبات الدين على الميت لا في حق إثبات الشريعة بينه وبين المسلم وعلى قول أبي يوسف مقبولة فيهما اه والحاصل أنه على قول الامام يلزم من إثبات الشريعة والمحاصرة الحكم بشهادة الكافر على المسلم • (سئل) • في المذعي عليه اذا طلب تحليف الشاهد هل يجيبه القاضي الى ذلك أولاً • (الجواب) • الشاهد لا يحلف قال في النخ من أواخر كتاب الدعوى ولو طالب المذعي عليه تحليف الشاهد لا يجيب عليه الميمين أو المذعي أنه لا يعلم أن الشاهد كاذب لا يجيبه القاضي لانا أمرنا بأكرام الشهود والمذعي لا يجيب عليه الميمين لاسيما اذا أقام البينة وفي الفوائد الزينية معزط الى التهذيب وفي زماننا لما تعذر ترك التزكية بغلبة الفسق اخذنا القضاء تحليف الشهود كما اختاره ابن أبي ليلى لحصول غلبة الظن اه وفي مناقب الكردي اعلم أن تحليف الشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام وقد ذكر

في فتاوى القضاة في خزانة المفتين أن السلطان إذا أمر قضاة بتخليف الشهود يجب على العلماء أن ينصحوه ويقولوا له لا تكلف قضاة أمرا أن أطاعوك يلزم منه سخط الخالق سبحانه وتعالى وان عصوك يلزم منه سخطك إلى آخر ما فيها اه منخ من الشهادة \* (سئل) \* فيما إذا مات رجل عن تركه وورثه أقرانان منهم يدين لزيد على الميت فلم يعطياه ولم يقض القاضي عليهم بذلك حتى شهد بذلك الدين عند القاضي رب الدين المزبور هل تقبل شهادتهما \* (الجواب) \* نعم تقبل قال في جامع الفصولين مات الرجل فأقر وارثاه يدين لانسان على الميت فلم يعطياه ولم يقض القاضي عليهم بذلك حتى شهد بذلك الدين عند القاضي رب الدين ثبت الدين عليهم ما على غيرهما من الورثة اه وفي وصايا الخانية ولو شهد الوارثان على الميت يدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع اه وفي البرازية مات الرجل عن ورثة فأقر وارثاه يدين على الميت لرجل ثم شهدا بهذا الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل أن يلزم القاضي بأقرارهما الدين في حصتهما من التركة تقبل لان مجرد اقرارهما قبل القضاء عليهما لا يحيل الدين في قسطهما وان قضى عليهما بأقرارهما ثم شهدا به عليه لا يقضى بشهادتهما لانهم ما يريدان أن يحولا بعض ما لزمهما على باقي الورثة فكانت جزمغم ودفع مغرم وفيه اشكال وذلك أن الدين لا يلزم على نصيبهما بأقرارهما فكيف يصح للقاضي أن يقضى بالدين عليهما في نصيبهما قلت الديون تقضى من أيسر الاموال قضاء وحصتهما أيسر الاموال قضاء لانكار سائر الورثة للدين وعدم اليقينة للمتدعي اه أقول ما ذكره البرازي من الاشكال المذكور مبني على خلاف ظاهر الرواية قال العلامة التتري ثانيا في فتاواه إذا أقر الوارث بالدين يؤخذ بجميع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية وقال في التنوير من كتاب الاقرار قبيل فصل الاستثناء أحد الورثة أقر بالدين يلزمه كله وقبل حصته واختاره أبو الليث اه وأما اقراره بالوصية بعد القسمة فإنه يلزمه حصته اتفاقا كما في العمادية وذكره في الدر المختار قبيل باب العتق في المرض من كتاب الوصايا ونقل المؤلف هنا عن المبسوط للرخسي إذا شهد وارثان على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة لانه لانه لا يمتنع في شهادتهما وان كانا غير عدلين أو أقر أولم يشهدا لزمهما بالحصص في نصيبهما لان اقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بغير صفة العدلة لا تكون حجة على غيرهما وانما هي حجة عليهما \* (سئل) \* عن شهود شهدوا بأقرار رجل بالطلاق الثلاث بعد شهر والحال أن الدعوى لم تصدر من الزوجة فهل تقبل شهادتهما أولا \* (الجواب) \* لا تقبل شهادتهما بعد أن أخر واجسة أيام من غير عذر ان كانوا عالين بأنهما يعيشان عيش الأزواج والشهادة بدون الدعوى تجوز في هذه المسئلة ويقضى بهما من معين المفتي في كتاب الشهادة شهدوا بالحرمة المغلظة بعدما أخروا شهادتهما خمسة أيام من غير عذر ولا تقبل ان كانوا عالين بأنهما يعيشان عيش الأزواج جامع الفتاوى في كتاب الشهادة يجب أن يعلم بأن الشهادة على حد الزنى وما أشبهه من الحدود الناجزة بطل بتقديم العهد عند علم ثنائهم لم يقدروا التقدم تقدير أصريحا وظاهر ما في الجامع الصغير يشير إلى أن ستة أشهر وما فوقها مستقادم وقد روى في رواية الاصل أن الشهر وما فوقه متقادم وعن محمد أن ثلثة أيام وما فوقها متقادم وعن أبي يوسف أنه قال جهدنا بأبي حنيفة حتى يبين في ذلك مدة فأبي وقال هو على قدر ما يرى الامام من الخيط في الثالث من كتاب الحدود والمسئلة في كتاب الشهادات من البحر والاشباه وحقه مخني الاشباه السيد احمد الحوي وقد أفتى بمثل ذلك العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا وأجاب بقوله يفسقان بأخبر شهادتهما وترد ولا يحكم بها \* (سئل) \* فيما إذا مات رجل عن زوجة وأولاد ذكور وبنات وكان قد أوصى لأبى ابنه بمثل نصيب ابنه ثم ان الورثة المزبورة تدعى أن مورثهم المزبور رجع عن وصيته المزبورة بشهادة أبي الزوجة المزبورة وشهادة زوج احدي البنات المرفومات

مطلب يصح شهادة الوارثين يدين على الميت

مطلب اذا أقر الوارث بالدين يؤخذ كله من نصيبه

مطلب يصح شهادة الوارثين على الوصية

مطلب اذا أخر شهادته على الطلاق خمسة أيام لا تقبل مطلب تجوز الشهادة على الطلاق حسبة بلا دعوى مطلب الشهادة على حد الزنا ونحوه تبطل بتقديم العهد

فهل تكون شهادتهم غامرة بولية في حق الجميع \* (الجواب) \* شهادة أبي الزوجة لبنته  
والزوج لزوجته غامرة بولية فلا تقبل شهادتهما المذكورة كما ذكر قال في الاشياء الشهادة اذا بطلت  
في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرية \* (سئل) \* فيما اذا باع زيد سلعة المعروفة  
من جماعة من أهل حرفة لا على سبيل الشركة لكل واحد منهم قدرا معلوما منها بئنه المعلوم  
ثم دفع بعض المشتري عن سلعته التي اشتراها بنفسه لدى بيته من أهل الحرفة المذكورين وزيد البائع  
يمنع من قبول شهادتهم لكونهم من جملة المشتريين المذكورين والحال أنه لا مانع من قبول  
شهادتهم لرفيقهم المشتري بوجه من الوجوه فهل تقبل شهادتهم حيث كانوا اعدولا وان كانوا من أهل  
حرفة المشتري ومن جملة المشتريين \* (الجواب) \* نعم تقبل حيث الحال على هذا المنوال  
والله أعلم \* (سئل) \* في شهادة مخلوق للعبة هل تقبل أم لا \* (الجواب) \* لم أجد نقلا  
صريحاً في المسئلة مع ضيق الوقت وكثرة الاشغال فان كان خلق اللعبة يحل بالمروءة يمنع القبول  
والافلا قال في المنع ما يحل بالمروءة يمنع قبولها والمروءة أن لا يأتي الإنسان بما يعذرنه مما يحسنه  
عن مرتبته عند أهل الفضل اهـ ومثله في البحر قال في غاية البيان قال محمد وعندي المروءة الدين  
والصلاح اهـ أقول ظاهر كلام المؤلف في عدم جزمه بكون ذلك الفعل مخالفاً للمروءة وفي البحر  
عن ابن وهبان في مسئلة النرويج الى قدوم الامر أنه ينبغي أن يكون ذلك على ما اعتاده أهل البلد  
فان كان من عادة أهل البلد أنهم يفعلون ذلك ولا ينكرونه ولا يستخفونه فينبغي أن لا يقدح اهـ فعلى  
هذا فان كان ممن يعتادون الخلق ولا يعتدون بزيدهم لا يحل تجرؤهم عليه فقبل شهادته لكن قد يقال  
ان الادمان على الصغيرة مفسق كما في البحر وقد ذكر العلائي في الدر المختار من المظن والاباحة عن  
الجبتي والبرازية اذا قطعت شعر رأسها اثمت ولعنت وان باذن الزوج لانه لاطاعة للخلق في معصية  
الخالق ولذا يحرم للرجل قطع لحية وفاعلي المؤثر التشبه بالرجال اهـ وقال العلائي في كتاب الصوم  
قبيل فصل العوارض ان الاخذ من اللعبة وهي دون القبضة كما يفعل بعض الخولوية ومختصة الرجال  
لم يجز أحد وأخذ كلها فعل يهود الهند ومجوس الاعاجم اهـ فثبت أدامن على فعل هذا المحرم  
يفسق ولن لم يكن ممن يستخفونه ولا يعتونه خادماً للعدالة والمروءة فكلام المؤلف غير محترق قد بر  
\* (سئل) \* فيما اذا باع زيد عمرا ملكا له ثم اخلف المتبايعان فاذا في البائع فساد البيع بوجه  
الشريعي واذا في الغبن الفاحش والتغريب والمشتري اذعى الحجة وعدم الغبن فأى بينة مقبولة منها  
\* (الجواب) \* بينة الغبن أولى من بينة العكس وبينة الفساد أولى من بينة الحجة كما صرح بذلك  
في ترجيح البينات \* (سئل) \* في امرأة تدعى قدم نمرين انهما ازيد من مائة سنة وأن لها  
بينة بذلك والرجل يدعى الحدوث من اثني عشرة سنة وله بينة بذلك فأى بينة تقدم \* (الجواب) \*  
اذا تعارضت بينة الحدوث والقدم في البرازية والخلاصة بينة القدم أولى وفي ترجيح البينات  
للبعداى عن القسبة بينة الحدوث أولى وذكر العلائي في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء  
وبينة الحدوث أولى في الكيف اهـ وعبرة البرازية من الحيطان حدان قديم ما لا يحفظه الاقران  
الا كذلك وان اختلفا فبرهن أحدهما على القدم والاخر على الحدوث فينبى القدم أولى وشهادة  
أهل السكة في هذا لا تفيد اهـ وعبرة القسبة في باب البينتين المتنازعتين يحل ككيفية في طريق  
العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم وأما المينة فالبينة بينة من يدعى انه محدث بم  
القول في هذا أقول مدعى القدم لكونه متمسكا بالاصل اهـ ونقل في الحاشيى الزاهدى بالحرف  
معللا بقوله فالبينة بينة من يدعى انه محدث لانها ثبتت ولاية النقص اهـ فتأمل وفي رسالة الحج  
والبينات ان الاصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الاصول انما هو كونها مثبتة بخلاف الظاهر  
اذا البينة انما شرعت لاثبات أمرا حدث واليمين لا يثبت على ما كان اهـ فعلى هذا بينة الحدوث

مطلب الشهادة اذا بطلت  
في البعض بطلت في الكل  
مطلب اشترى جماعة من  
أهل حرفة سلعة ثم شهدوا  
لواحد منهم على البائع تقبل

مطلب في شهادة مخلوق  
اللعبة  
مطلب في تعريف المروءة

مطلب لا يباح الاخذ من  
اللعبة وهي دون القبضة

مطلب بينة الغبن وبينة  
الفساد أولى من بينة العكس  
مطلب اذا تعارضت بينة  
الحدوث والقدم فأى بينة  
تقدم

مطلب حدان قديم ما لا  
يحفظه الناس الا كذلك

مطلب الاصل في ترجيح  
البينة هو كونها مثبتة  
خلاف الظاهر

تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم أقول أن بينة الحدوث تقدم في صورة السؤال وكذا في البناء  
والكنيف لما ذكر من التعليل الموافق لما ذكر من التأصيل فإن الحدوث أمر عارض والقدم أصل  
فلذا كان القول قول مدعيه وجبته فكون البينة المدعى الحدوث جاعل على القواعد الفقهية  
والاصولية لا يثبت خلاف الأصل بلافراق بين الكنيف وغيره وبه ظهر ترجيح ما في القضية  
والحاوي على ما في البرازية والخلاصة وظهر أن ما مر عن شرح الملتقى ليس بوفيقا بل هو نقل لقولين  
متعارضين لكن ذكر العلائي في شرح التنوير في باب ما يحده الرجل في الطريق نقلا عن  
البرجندي أن الأصل فيها جهل حاله أن يجعل حديثا لو في طريق العامة وقديا لو في طريق الخاصة  
اه ومثله في القهستاني عن العمادية وعزاه في الفتاوى الهندية إلى المحيط وإذا كان الأصل ذلك  
فالتقول لمدعيه والبينة لا تستر على التفصيل المذكور ولا ينبغي مخالفة ذلك لما في القضية  
والحاوي ولعله قول ثالث فبما قل هذا وقد أفاد المؤلف رحمه الله تعالى في كتاب الشرب فائدة حسنة  
وهي أن الخلاف المذكور انما هو فيما إذا كان الاختلاف في مجزئ الحدوث والقدم بدون ذكر  
تاريخ أم لا وأثر خاف لا سبق تاريخا أريج كما جزم به أصحاب المأثور وغيرهم فاعتنم هذا الخبر  
(سئل) \* فيما إذا تعارضت بينة اليسار مع بينة الاعسار فأيها تقدم \* (الجواب) \*  
بينة اليسار أحن بالقول من بينة الاعسار عند التعارض لأن اليسار عارض والبنات شرعت  
للأبائ \* (سئل) \* فيما إذا تعارضت بينة الصحة والمرض فأيهما تقدم \* (الجواب) \*  
تقدم بينة الصحة قال في التنوير وبينه كون المتصرف ذاعقل أولى من بينة الورثة مثلا كونه  
مخلوط العقل أو مجنون \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمر ومقداد ما من البنين  
معلوم وتسلم البن وقبله بعد اطلاعه على عيبه ورضي به والآن يدعى أن البن أمانة عنده فهل يكاف  
إلى إثبات الأمانة فإن عجز يبق على الشراء \* (الجواب) \* نعم لأن بينة الأمانة أولى من بينة  
الشراء كما في ترجيح البنات أقول هذا إذا كان البائع بينة على الشراء والأفان القول لمدعى  
الأمانة بلا حاجة إلى إثباتها بالبينة لأنه منه كسر البيع فيما يظهر لي وإن لم أرمه الآن فليراجع  
(سئل) \* في بينة الإكراه في الإقرار هل تكون أولى من بينة الطوع إن أرتخا واتحد  
تاريخيهما \* (الجواب) \* نعم وبينة الإكراه أولى من بينة الطوع بمعنى لو أثبت إقرارا إنسان  
بشيء طائعا فأقام المدعى عليه بينة أني كنت مكرها في ذلك الإقرار فيبينه الإكراه أولى لانها تثبت  
خلاف الظاهر وهو الأصح كما في الفصول العمادية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وفي البرازية قال  
وفي الملتقط ادعى عليه الإقرار طائعا وبرهن على ذلك وبرهن المدعى عليه أن ذلك الإقرار كان  
بالكره فيبينه المدعى عليه أولى وإن لم يؤرخا وأرتخا على التعاقب فيبينه المدعى أولى اه قال في المنح  
أقول كلامه يقتضي أن بينة الإكراه انما تقدم على بينة الطوع عند التعارض وأما إذا لم يحصل  
التعارض فيبينه الطوع أولى فتكون المسئلة ثلاثية وهي إما أن يؤرخا وألا فإن كان الأول  
وهو ما إذا أرتخا فاما أن يتحد التاريخ أو يختلف فإن كان الأول فيبينه الإكراه أولى وإن كان  
الثاني وهو ما إذا اختلف التاريخ أولم يؤرخا فيبينه الطوع أولى اه \* (سئل) \* فيما إذا  
تعارضت بينة بيع الوفاء مع بينة بيع البات فهل تقدم بينة بيع الوفاء \* (الجواب) \* نعم  
كافي فاضحان وغيره \* (سئل) \* فيما إذا تعارضت بينة من يدعى فساد النكاح  
من الزوجين مع بينة من يدعى صحته منهم فأيهما تقدم \* (الجواب) \* البينة بينة مدعى  
الفساد نص عليه محمد في المتي كذا في الوجيز وعلة السرخصي في المحيط بأن الصحة ثابتة  
بظواهر الحال والفساد أمر حادث يحتاج إلى إثباته فكانت بينة أكثر أثباتا فكانت أولى  
وفي جامع الفصولين ولولتنازع الزوجان بعد الولادة في صحة السكاح وفساده وبرهنا تقبل بينة الفساد

مطلب بينة اليسار مقدمة  
على بينة الاعسار

مطلب بينة الأمانة أولى  
من بينة الشراء

مطلب بينة الإكراه  
في الإقرار أولى من بينة  
الطوع إن اتحد التاريخ

مطلب بينة الإكراه انما  
تقدم على بينة الطوع عند  
التعارض وهي ثلاثية

مطلب تقدم بينة بيع  
الرفاء على بينة بيع البات

مطلب تقدم بينة مدعى  
فساد النكاح

لانها ثبتت ما لم يكن ثابتا ولو كان مذهبى الفساد هو الزوج ثبتت حرمة الوطء باقراره ونفى قبلنا بينة  
 الفساد تسقط نفقة العدة اذ الفساد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيفه اكان اذ الفساد  
 ينفى حل الوطء لا يثبت النسب اهـ \* (سئل) \* فيما اذا ادعى زيد الخارج على متولى وقف  
 يده حاوئ الوقف بأن البناء الموجود بها القائم بأرضها الجارية في الوقف ملكه بناءه ولكه فلان  
 في الارض المذكورة وادعى المتولى بأنه بناء بمال الوقف لا الوقف بعد ان هدم شامها الاول الذى  
 كان للخارج المذكور وأقام كل بينة على دعواه فأتى بها تقدم \* (الجواب) \* تقدم بينة الخارج  
 لانها أكثر اثباتا على ما عرف كما في جواهر الفتاوى ولان البناء مما يعاد ويكرر كما في الخلاصة  
 والبرازية وغيرها وبينة الخارج أولى من بينة ذى اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر  
 كما في المقتى والمنع والبحر والدور والزيلجى وتغير هارجل في يده أرض فادعى رجل عايشه أنها ملكه  
 ورثها من أبيه وأقام البينة وادعى صاحب اليد أنها وقف وأقام البينة قال علاء الدين بينة مذهبى  
 الملك أولى لانه خارج وبينة الخارج أكثر اثباتا على ما عرف فكان أولى ولو ادعى أنها ملكه  
 في يده غضبها فقال المذهبى عليه وقف وأقام البينة قال بينة الخارج أولى كما اذا لم يدع الوقف اهـ  
 جواهر الفتاوى والله تعالى أعلم أقول قد ذكر المؤلف خمس مسائل متفرقة في ترجيح البينات نحو ستين  
 مسألة وعزاها الى فتاوى يحيى أفسدى مفتى الروم ثم ذكر مسائل ذكرها العلائى في آخر باب  
 الاختلاف في الشهادة وقد رأيت هذه المسائل مهمة نافعة للمفتى عند المراجعة بسهولة ورأيت  
 في كتاب تعارض البينات للشيخ غانم البغدادى مسائل كثيرة زائدة على ما ذكره المؤلف فتصدت  
 لتلخيص ذلك الكتاب حالة الكتابة لهذا المحل في شهر رمضان سنة ١٢٣٦ هـ في التلخيص ما حسنا بأوجز  
 عبارة واقصرت منه على ما فيه من ترجيح احدى البينتين على الاخرى وقد ذكرت ذلك هنا خدمة  
 اصحاب الشرع الشريف صلى الله عليه وسلم فأقول \* (نكاح) \* بينة السابق تاريخا أولى في رجلين  
 اتصبا بنكاح امرأة بينة رد البكر النكاح عند تزويج وليها أولى من بينة سكوتها وبينة الزوج على  
 رضاها وأجازتها أولى من بينة رد هاتين زيدا أنها امرأته أولى من بينتها أنها امرأته وعمره المنكر  
 بينة المسلم أولى من بينة النصرانى اذا أقاما بينة نصرانية على نكاح نصرانية بينة فساد النكاح أولى  
 من بينة صحته بينة المرأة في قدر المهر أولى من بينة الزوج ان شهده مهر المثل للزوج بينة المرأة أن أباحا  
 زوجها وهى بالغة ولم ترض أولى من بينة الزوج انها كانت قاصرة بينة المرأة أن الدار التي يسكنها  
 ملكها أولى من بينة الزوج انها ملكه بينة الزوج في متاع النساء ملكه أولى من بينة المرأة بينة الصحة  
 أولى فيما ادعى الزوج الابراء من المهر في الصحة وورثتها أنه في المرض بينة المرأة أنها أبرأته من  
 المهر بشرط أولى من بينة الزوج أنه بلا شرط بينة الزوج أنها أبرأته من المهر أولى من بينة المرأة أنه كان  
 مقترابا الى الآن بينة المرأة أنه تزوجها في رجب أولى من بينة ورثته أنه مات في صفر \* (طلاق) \*  
 بينة المرأة أنه كان عاقلا وقت الخلع أولى من بينة الرجل انه كان مجنونا والاصل في ذلك أن بينة كون  
 المتصرف عاقلا أولى من بينة كونه مجنونا بينة الابن أن أباه أبانها وانقضت عتقها أولى من بينة  
 المرأة انه مات وحى على نكاحه وهو الصحيح \* (نذنة) \* بينة المرأة انه موثر عليه نذنة المومنين  
 أولى من بينة الزوج أنه معسر بينة الزوجة أولى في الاختلاف في مقدار المقر وضأوزمانه لانها ثبتت  
 الزيادة بينة الزوجة أن الثوب المبعوث أو الدراهم عديدة أولى من بينة الزوج انه من الكسوة أو المهر  
 خالية وفي الخلاصة بالعكس بينة الابن الغائب أن أباه حين أنفق مال الابن على نفسه كان مومرا  
 أولى من بينة الاب الاعار بينة الابن الزمن أن زيدا أبوه عليه نفقة أولى من بينة زيد أن رجلا آخر  
 هو أبو الزمن بينة النظر المشروط عليه الارضاع بنفسها أنها أرضعت النبي بلبثها فلها الاجر أولى من  
 بينة أبيه أنها أرضعت بلبن شاة \* (عتق) \* بينة الامة أنه أعتقها قبل الولادة فولد لها حر أولى من بينة

مطلب تقدم بينة الخارج  
 أن البناء في حاوئ الوقف  
 ملكه

مطلب تقدم بينة الخارج  
 بأنها ملكه على بينة ذى  
 اليد بأنها وقف

مسائل مهمة يرجح فيها الهدى  
 البينتين على الاخرى

قوله بينة الزوج أنها أبرأته من  
 المهر أولى لان بينة المرأة على  
 الاقرار قد بطلت باقرار الزوج  
 به لما ادعى البراءة ولم تبطل  
 بينة البراءة وكذا في دعوى  
 الدين وكذا البيع  
 والاقالة فان بينة الاقالة  
 أولى باطلان بينة البيع  
 باقرار مدعى الاقالة ويذهب  
 أن يحفظ هذا الاصل فانه  
 يخرج به كثير من الزايفات  
 كما في الفتنه اهـ منه



السيد أنها ولدت قبل الاعتاق بينة البنت أن أبي مات حر الأصل أولى من بينة المدعى أنه كان  
عبدى فأعتقه وولاؤه أولى بينة المولى في قدر بدل الكتابة أولى من بينة العبد لاثباتها الزيادة  
بينة الامه انه دبرها في مرض موته وهو عاقل أولى من بينة الورثة انه كان محتلط العقل بينة  
مدعى فساد الكتابة أولى من بينة مدعى صحته بينة الميكاتب أن الكتابة على نفسه وماله أولى  
من بينة المولى أنها على نفسه فقط \* (وقف) \* بينة الاسبق تاريخاً أولى فيما لو برهن ذو اليد  
أنها وقف عليه والقيم أنها وقف على المسجد بينة مدعى الوقف بطنا بعد بطن أولى من بينة مدعى  
الاطلاق بينة الخارج على المالك أولى من بينة المتولى ذي اليد على أنه وقف وبه يفتى بينة  
الخارج أنها وقف على تطلق أولى من بينة ذي اليد أن بائعي اشتراها من الواقف الا ان أثبت  
ذو اليد تاريخاً سابقاً على الوقف بينة فساد الوقف أولى من بينة الصحة ان كان الفساد  
بشرط فساد وبينة الصحة أولى ان كان الفساد لمعنى في المحل أو غيره \* (بيع) \* بينة مدعى  
فساد البيع أولى من بينة الصحة اتفاقاً ان كان الفساد بشرط أو أجل فاسدين وبينة مدعى الفساد  
أولى أيضاً ولو لمعنى في صلب العقد كالشراء بألف وورطل خسر في ظاهر الرواية بينة مدعى البيع  
كرهاً أولى من بينة مدعية طوعاً في الصحيح بينة الدائن أن الورثة باعوا عبداً من التركة  
المستقرقة أولى من يثبتهم أن البائع مورثهم بينة مدعى البيع وفاء أولى من بينة مدعية بانها  
بينة المشتري على الاقالة أولى من بينة البائع على البيع لبطان الشاينة باقر ارمدي الاقالة  
بينة ذي اليد أني بعته كجاء هذا العبد بألفين أولى من بينة أحدهما أني اشتريته منك بألف  
بينة أني بعته كذا يوم كذا في مكان كذا أولى من بينة الاخر أني لم اكن ذلك اليوم في ذلك  
المكان بينة ذي اليد أن فلانا أودعني الدار أولى من بينة الخارج على الشراء من ذي اليد بينة  
من بلغ فادعى أن الوصي باع كذا بغبن أولى من بينة المشتري وقال كثيراً بالملكس بينة المشتري  
أن أباه باعها مني في صغر كذا أولى من بينة الابن أنه كان بالغاً وقيل بالعكس بينة المشتري أنك  
بعت مني بعد بلوغك أولى من بينة البائع أنه قبله لاثباتها العبارض بينة المشتري اجازة المالك  
بيع الفضولى أولى من بينة المالك الرد لانها ملزمة بينة الخارج أني اشتريته من أيك منذ عشر  
سنتين أولى من بينة ذي اليد أن أباه مات منذ عشر بن سنة بينة الخارج أني اشتريته من أيك  
أولى من بينة ذي اليد أنه ملك أيك الى حين موته بينة مثبت الزيادة أولى فيما لو اختلفا في قدر  
التمن أو قدر المبيع بينة البائع في التمن وبينة المشتري في المبيع أولى لو اختلفا في قدر التمن  
والمبيع جميعاً بأن قال البائع بعث العبد الواحد بألفين وقال المشتري يل بعث العبدين بألف فيحكم  
للبائع بالفين وللمشتري بعدين بينة الصحة أولى فيما لو ادعى الشراء من ثالث أحدهما شرا صحباً  
والآخر فاسداً بينة ذي اليد أن زيدا قال لاحق لي في الدار قبل شرائك منه أولى من بينة مدعى  
الشراء من زيد بينة الخارج على دعوى ملك مطلق أولى من بينة ذي اليد أنك شريته مني  
تم تقايلنا بينة البائع أني بعته الجارية بهذا العبد أولى من بينة المشتري أن البيع باف  
بينة البائع أولى فيما لو اشتري زيداً منه عبدين فهلك أحدهما ورد الآخر بعيب ثم اختلفا  
في قيمة الهالك بينة البائع أن المبيع هلك في يد المشتري أولى من بينة المشتري أنه هلك في يد البائع  
بينة من ليس له الخيار أولى فيما لو كان الخيار للاحدهما واختلفا في الاجازة والنقض في المدة  
وبينة مدعى النقص أولى لو اختلفا بعد المدة بينة رب السلم أولى فيما لو اختلفا في قدر  
المسلم فيه أو جنسه أو صفته أو ذرعه بينة المسلم اليه أولى فيما لو اختلفا في رأس المال  
أو في مضى الاجل لاثباتها الزيادة بينة المؤرخ أو الاسبق تاريخاً في دعوى الشراء من ثالث  
أولى من بينة الآخر وفيها تفصيل طويل بينة ذي اليد أنها تجتبت في ملك بائعه أولى من

قوله بينة من ليس له الخيار  
أولى الخ صورته ادعى  
صاحب الخيار اجازة البيع  
في مدة الخيار وادعى  
الآخر نقضه أو ادعى  
الاول النقص وادعى  
الآخر الاجازة فالقول  
قول الاول واليئس بينة  
الآخر أعنى من ليس له  
الخيار اه منه

بينة الخارج التناج في ملك بائعه \* (شفعة) \* بينة الشفيع أولى من بينة المشتري فيما إذا اختلفا  
 في قدر الثمن وعند الثاني بالعكس بينة المشتري أولى فيما لو هدم البناء واختلف مع الشفيع  
 في قيمته عند الثاني وعند الثالث بالعكس بينة المشتري أولى فيما لو قال اشترت البناء ثم العرضة  
 فلا شفعة لك في البناء وبرهن الشفيع على شرائه ما جمعا عند الثاني وقال الثالث بالعكس  
 بينة الشفيع أولى من بينة المشتري على أنه أحدث هذا البناء والشجر بينة الشفيع أنك اشتريتها  
 من زيد أولى من بينة المذعي عليه أن عمر أو دعيها \* (اجارة) \* بينة المستأجر أنه استأجرها بعشرة  
 ابركها الى موضع كذا أولى من بينة المؤجر أنه بعشرة الى نصفه بينة الراعي أنك شرطت على الرعي  
 في هذا الموضع الذي ملكت فيه أولى من بينة صاحبها على موضع آخر بينة المؤجر أنه استأجر  
 منه الحانوت طاعة أولى من بينة الآخر على الاكراه أقول تقدم في البيع أن بينة مدعيه كرها  
 أولى في الصحيح فعمل هذا مبني على خلاف الصحيح تأمل بينة المستأجر أولى فيما لو سقط أحد  
 مصراعي باب الدار فادعاه كل منهما بينة المؤجر أنه سلمه الدار في المدة أولى من بينة المستأجر أنها  
 كانت في يد الآخر هذه المدة بينة المؤجر أولى في قدر الاجرة وبينة المستأجر أولى في قدر  
 المدة بينة راكب السفينة أولى فيما لو قال لصاحبها استأجرتني لاحفظ لك السكان بينة  
 رب الدابة أولى فيما لو قال له الراكب استأجرتني لابلغها الى فلان \* (هبة) \* بينة مدعي الهبة  
 المشروطة بعوض أولى من بينة الرهن وغير المشروطة بالعكس ودلت المسئلة على أن بينة البيع  
 أولى من بينة الرهن بينة الشراء من ذي اليد أولى من بينة الهبة والقبض منه الا اذا ارتخ الثاني  
 فقط أو كان تاريخه أسبق بينة مدعي نكاح الامة أولى من بينة مدعي الهبة أو الصدقة أو الرهن  
 ما لم يسبق تاريخ الآخر أو يكن أحدهما زائدا والآخر خارجا وفي المسئلة بحث يطلب من الاصل  
 بينة الوارث أن المورث وحيه كذا في الصحة أولى من بينة الآخر في المرض (عارية ووديعة) \*  
 بينة المعير أتم اهلك بعد ما جاوز الموضع أولى من بينة المستعير أنه ردّها اليه بينة المودع  
 أن رب الوديعة عزلك من الوكيل بالقبضها أولى من بينة الوكيل بالقبض بينة الخارج على الملك  
 أولى من بينة ذي اليد على الايداع بعد قوله هو في يدي ما لم يقل أو لانه في يدي وديعة بينة المودع  
 على الرد أو على ضياعها عنده أولى من بينة المالك على الاتلاف وقيل بالعكس بينة مدعي  
 الايداع عند ذي اليد أولى من بينة ثالث على ملك مطلق بينة ذي اليد أن فلانا أو دعيها أولى  
 من بينة آخراني اشترت بها منك \* (غصب) \* بينة المالك على الاتلاف أولى من بينة الغاصب على الرد  
 الى المالك بينة الغاصب أن المغصوب مات عند المالك أولى من بينة الموت عند الغاصب  
 عند محمد وعند الثاني بالعكس بينة الغصب فيما في يد آخر أولى من بينة ثالث المالك المطلق  
 بينة أن ذا اليد غصب الجارية منه اليوم أولى من بينة ثالث غصبها منه منذ شهر ويضمن المدعي عليه  
 قيمتها للثالث في قياس قول الامام وفي قياس قول أبي يوسف هي للثالث ولا ضمان ثانية  
 \* (جنبايات) \* بينة الموت من الجرح أولى من بينة الموت بعد البرء كما في الدرر والقنية وفي الخلاصة  
 بالعكس وبه أتى المولى أبو السعود أفندي يته أنه قتل أباه يوم كذا أولى من بينة الخضم  
 أن أباه كان ميتا ذلك اليوم بينة أنك أمرت صبيّا بضرب سمري فمات أولى من بينة الآخر  
 أن الجمارحى لانه نفي مقصود \* (اقرار) \* بينة أنه أقر لوارثه في الصحة أولى من بينة أنه أقر له  
 في المرض بينة الاقرار كرها أولى من بينة الاقرار طوعا بينة المقضي عليه بالدار أن المذعي  
 أقر قبل القضاء بأن لاحق لدفنها أولى ولو بأنه أقر بعد القضاء لا يطل القضاء بينة أن الميت  
 كان أقر أن لاحق في الدار أولى من بينة الوارث الارث \* (صلح) \* بينة مدعي الصلح  
 عن كره أولى من بينة مدعيه عن طوع \* (رهن) \* بينة الرهن أولى فيما اختلفا في قيمة الرهن

بعد هلاكه يئنة الراهن على عدم الردأولى من يئنة المرتهن انى أخذت المال ورددت  
الرهن يئنة المرتهن فى تعيين الرهن أولى من يئنة الراهن يئنة الراهن أولى فيما لو ادعى كل منهما  
هلاكه عند الآخر يئنة المرتهن انك رهنتى الذوبين أولى من يئنة الراهن أنه رهنه أحدهما  
يئنة الراهن أن العبد كانت قيمته قبل اعوراره مثل الدين أولى من يئنة المرتهن انهما مثل  
نصفه يئنة الراهن أنه رهنه لهما قيمته عشرة أولى من يئنة المرتهن أنه رهنه معباً قيمته خمسة  
يئنة الشراء من زيد أولى من يئنة الرهن منه الا اذا ارخ الآخر فقط أو كان تاريخه أسبق  
ويئنة ذى اليد لو كانت العين فى يد أحدهما أولى فى ذلك الا اذا سبق تاريخ الخارج  
\* (مزارة) \* يئنة المزارع أولى فيما لو اختلف مع رب الارض والبذر فى قدر المشروط بعدمات  
ويئنة الآخر أولى لو كان البذر من قبل المزارع بعدمات أيضاً يئنة رب الارض أولى  
فيما لو قال بعد النبات شرطت لى نصف الخارج وقال الا آخر عشرين قفراً يئنة المزارع أولى  
لو عكست الدعوى ولم تخرج الارض شيئاً لى لاثبات عدم لزوم اجرة الارض يئنة مدعى  
الصحة أولى من يئنة مدعى الفساد بشرط اقترافه معينة يئنة رب الارض والبذر انى شرطت لك  
النصف وعشرين قفراً أولى من يئنة الآخر على شرط النصف فقط \* (مضاربة) \* يئنة القابض  
أن المال قرض أولى من يئنة الدافع أنه مضاربة أو بضاعة ويئنة الدافع أن المال قرض أولى  
من يئنة القابض انه مضاربة يئنة المضارب أولى فيما لو اختلفا فى قدر المشروط من الربح يئنة رب  
المال أولى فيما لو اختلفا فى التخصيص بتجارة أو بيع بنقد وعدمه يئنة المضارب أولى فى المضاربة  
الخاصة اذا اختلفا فى التجارة يئنة المضارب أولى فيما لو قال قمنا بالربح بعد قبضك رأس المال  
وأنكر الآخر قبضه يئنة المضارب انك شرطت لى الثلث أولى من يئنة الآخر على الثلث  
الا عشرة يئنة المضارب انك شرطت لى مائة أو لم تشرط لى شيئاً لى عليك اجر المثل أولى من يئنة الآخر  
شرط النصف \* (شركة) \* يئنة الآخر أولى فيما لو أمر أحد الشركين رجلاً بشراء عبد  
وانه اشتراه قبل تفرقه ما حتى يكون للشركة وبرهن الآخر انه بعده ليكون للآخر وحده  
ويئنة غير الآخر أولى فيما لو برهن الآخر أن الشراء بعد التفرق ليكون العبد خاصة يئنة الخارج  
على شركة المفاوضة مع الميت أولى من يئنة الورثة أنه ترك المال ميراثاً بلا شركة \* (قسمة) \*  
يئنة من يدعى يتناهى يذاً آخر أنه وقع فى قسمة أولى من يئنة الآخر \* (دعوى) \* يئنة البراءة أولى  
من اليئنة على المال ان لم يورثاً أو أرخ أحدهما فقط أو أرخا سواء يئنة المطلوب على أنك أقررت  
بالبراءة أولى من يئنة الطالب على أنك أقررت بالمال بعد اقرارى بالبراءة ويئنة الطالب أولى ان قال  
انك أقررت بالمال بعد رد دعوى اقرارى بالبراءة يئنة الاسبق تاريخاً أولى فيما لو ادعى ملكية  
عين فى يد ثالث أو فى أيديهم ما عكس الوارخ أحدهما فقط والافيهما يئنة الخارج أولى  
الا اذا ادعى ذواليد التناج ونحوه مما لا يتكرر بجزء الصوف وحلب اللين أو أرخا وتاريخه أسبق  
ففيه أولى يئنة الخارج أولى فى دعوى التناج ان أرخا ووافق سن الدابة تاريخه يئنة الخارج  
أيضاً أولى فيما اذا برهن على التناج ثم برهن على اقرار ذى اليد ببيعها وشرائها من فلان لانه اذا باع  
ثم اشترى كان ملكاً حاداً فيبطل دعوى التناج ونحوه يئنة من وافق سن الدابة تاريخه  
أولى فيما لو ادعى التناج على ثالث ذى يد وان لم يوافق أحدهما فبنيهما يئنة مدعى التناج خارجاً  
أو صاحب يد أولى من يئنة مدعى الملك يئنة ذى اليد أولى فيما لو ادعى أن هذا العبد ولد فى ملكه  
من امته وعبد و برهن الخارج على مثل ذلك يئنة الخارج أولى فيما لو برهن على أن هذه امته  
ولدت هذا العبد فى ملكه و برهن ذواليد كذلك يئنة مدعى كل الدار أولى من يئنة  
مدعى أضدها لو كانت فى أيديهم ما ولو فى يد ثالث فلان مدعى الكل ثلاثة أرباعها وللآخر

ربيعها عند الامام يئنة رب الدين على اليسار أولى من يئنة المديون على الاعشار يئنة الاقرب تاريخا  
 أولى فيما لو برهن أحدهما أن العين في يده منذ شهر وبرهن الآخر أنها في يده منذ جمعة أو الساعة  
 يئنة ذى اليد أولى فيما لو برهن أن العبد عبده منذ عشرين سنة وبرهن الخارج أنه كان  
 في يده منذ سنة حتى اعتصبه ذواليد منه يئنة الخارج أن قاضي كذا قاضي له به هذه الجارية  
 أو الدابة أولى من يئنة ذى اليد على التنازع خلافا لمحمد يئنة الشراء أولى فيما إذا برهن على ذى اليد  
 شراءه خامن زيد وبرهن آخر على الهبة منه أى من زيد وآخر على الصدقة منه وآخر على الارث منه  
 وإن ادعى كل واحد ذلك من رجل فبينهم أربعة يئنة الاسبق تاريخا أولى فيما لو برهن أن الدار  
 كانت لزيد الميت منذ سنتين ثم مات وتركتها لميراثي وبرهن آخر أنها كانت لعمر والميت منذ  
 سنة ثم مات وتركتها لميراثي بخلاف مالو أرثها الموت فتتصرف بينهم ويلقى التاريخ يئنة  
 الابن أن فلانا قتل أباه يوم السبت أولى من يئنة المرأة أن أباه تزوجها يوم الاحد يئنة المرأة أولى  
 لو برهن الابن على الموت لأن وقت الموت لا يدخل في القضاء بخلاف القتل يئنة المدعى أنه ابن  
 عم الميت لأبيه مع ذكر النسب أولى من يئنة المدعى عليه أن الميت فلان آخر أو أن أباه أقر  
 في حياته أنه أخو فلان لأمه لا لأبيه يئنة المسلم أولى فيما لو أقام مسلم ونصراني شهودا نصراني  
 على دين في تركة نصراني فبداً بدين المسلم وقال الثاني يتحصان ويئنة المسلم أولى  
 فيما لو أقام شهودا نصرانية على عبد في يد نصراني حتى وعن الثاني أنه ينصف بينهم ما بينة المسلم  
 أولى أيضا فيما لو مات نصراني له ابنان مسلم وكافر وأقام المسلم يئنة مسلمة أو كافرة على موته مسلما وبرهن  
 الكافر على موته ككافر اذ قضى بالارث للمسلم وبصلى على الميت يئنة المقضى عليه بالارض أنه  
 أحدث البناء فيها أولى الا اذا قضى عليه بالارض والبناء يئنة المدعى عليه أن أباه أقر بأنه ملكي  
 أولى من يئنة مدعى الارث من أبيه الا إذا برهن المدعى انك أقرت انه ملك أبي فيتعارض الدفعمان  
 وتبقى يئنة الارث بلا معارض يئنة الورثة أن سنن المدعى ثمان عشرة سنة أولى من يئنة المدعى  
 أنه ابن الميت ودوا بن عشرين سنة يئنة المرأة أنها كانت حلالا وقت الموت أولى من يئنة  
 الورثة انها كانت حراما قبل موته بسنة يئنة من يدعى أن الكفيف في طريق العامة  
 تحدث أولى من يئنة صاحبه أنه قديم يئنة البائع على التنازع يحضرة المشتري والمستحق منه  
 أولى من يئنة المستحق على التنازع يئنة ذى اليد أولى فيما لو ادعى أن أباه بنى الدار وتركتها  
 لميراثه وبرهن الخارج على مثل ذلك يئنة مدعى الارث من جدته أولى من يئنة ذى اليد أنه  
 كان للجدّة ابن غائب لم يعلم موته الى الآن لأنه اجنبي في اثبات ملك الغير يئنة من يدعى زيادة  
 الارث أولى فيما لو اختلف الورثة في تاريخ موت الاقارب وبرهنوا يئنة مدعى البتة أولى في حق  
 الارث فيما لو برهن واحد أنه عم الميت وآخر أنه أخوه وآخر أنه ابنه وكل قال لا وارث له غيره فيقضى  
 بنسب الكل والميراث للابن فقط \* (شهادات) \* يئنة أن فلانا قال أو فعل كذا أولى من يئنة أنه  
 لم يفعل أو لم يفعل يئنة أن زوج فلانة قتل أو أنه مات أولى من يئنة أنه حي الا اذا أخبر بجماعه  
 بتاريخ لاحق يئنة الجرح أولى من يئنة التعديل يئنة الطلاق أو العتق أولى من يئنة النكاح  
 أو المالك يئنة حرية الاصل أولى من يئنة الرق \* (مأذون) \* يئنة العبد أو الصبي المأذون  
 على ما أقر به من غضب أو ودعة أو عارية استأجرها أو مضاربة قبل اذنه أولى من يئنة  
 المقر له أنه في حال الاذن \* (حجر) \* يئنة المشتري أولى فيما لو قال اشتريت منك حال صلاحك  
 وبرهن المحجور أنه حال الحجر \* (سرقة) \* يئنة ذى اليد أن المتاع ملك فلان ورثه من أبيه منذ سنة  
 ثم اشتريته منه أولى من يئنة الخارج أنه سرق منه منذ شهر يئنة الخارج أن الجمار ملكه سرق  
 منه منذ شهر أولى من يئنة ذى اليد أنه ملكي وفي يدي منذ سنة \* فهذا جله ما تلخصه من كتاب

٤ قوله لكن ذكر المؤلف الخ حيث قال ادعى وصية وأنكرها الوارث فبرهن الموصى له فادعى الوارث الرجوع قبل لا يسمع وقيل  
يسمع وهو الأصح لأنه مما يحتج لعل الموصى أو وصى ثم رجع ولم يعلم بها الوارث فأنكر فلما أخبر ادعى الرجوع والتناقص في مثله لا يضر  
ولو برهن على جود الموصى الوصية يقبل على رواية كون الجود رجوعا لا على رواية أنه ليس برجوع يقول الحقير الظاهر أن الرواية  
الأولى هي الأصح والأولى اذ تقدم أن جود ماعدا النكاح فسخ له ٨٥ منه ٣٠٨

تعارض البيئات البغدادية وقد بلغت نحو مائة وسبعين مسألة فاستغثت بها عماد كره المؤلف  
لكن ذكر المؤلف مسألة عن المني في السعد لم تسبق وحى بينة الرجوع عن الوصية أولى من  
بينة كونه موصيا مضمرا إلى الوفاة ٨٥ وحى منقولة في الفصل العاشر من نور العين عن  
الذخيرة فراجعها \* (فروع) \* ذكر المؤلف مفرقة فجعلها \* الشاهد إذا أنكر الشهادة لا يحلفه  
القاضي ولو قال المدعي عليه الشاهد كاذب وأراد تحليف المدعي ما يعلم أنه كاذب لا يحلفه عمادية  
في ١٦ \* رجل عليه ألف لرجل فادعى أنه أوفاه دينه وأقام شاهدين شهد أحدهما بالإبقاء وشهد  
الآخر على اقرار صاحب المال بالاستيفاء لا تقبل خاتمة ادعى دينا بسبب قرض ونحوه وشهد ابدین  
مطلق قبل تقبل وقيل لا يكفي عين ادعاء بسبب وشهد اطلق والصحيح أنه يقبل أقول والفرق بين العين  
والدين أن العين يحتمل الزوائد في الجملة وحكم المطلق أن يستحق بزوائده والمالك بسبب بخلافه فيصير  
المدعي بسبب مكذبا بنهوده بالمالك بخلاف الدين لأنه لا يحتمل الزوائد فلا كذاب فافتقرنا واقعات  
قدرى عن القصولين في ١١ رجل كتب على نفسه صك باحق وقال اشهدوا على بما في الصك جاز لهم  
أن يشهدوا عليه وان كتب غيره وقال لهم ذلك لم يجوز حتى يقرأ عليهم سراج ومن أراد استنصاء  
هذا الخلف عليه بالخاتمة من فصل الشاهد يشهد بعد ما أخبر بزوال الحق والشهادة على الكتاب لو أقام  
المدعي عليه بينة على جرح الشهود فان كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كما لو قال انهم فسقة أو زنادقة  
أو استأجر المدعي الشهود في هذه الشهادة أو أقر الشهود أنهم شهدوا باطل أو زور وأن ما يدعيه  
المدعي باطل لا تقبل بينته وان كان جرحا يدخل في الحكم كما لو أقام البينة أنهم زفوا أو شربوا الخمر  
أو سرقوا أو أنهم عبيد أو محدودون في ذنب أو أنهم شركاء في المشهود به أو أقر المدعي أن شهوده  
شهدوا بزورا أو أقر أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل بينته وقال ابن أبي ليلى والشافعي تقبل  
في القصلين والصحيح قولنا لان البينة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم لان الجرح حرام لمافيه  
من اظهار الفاحشة واظهار الفاحشة حرام الا أن يتضمن حقا للشرع وهو إقامة الحد أو حقا للعباد  
وهو وجوب المال فان تضمن ذلك يجوز والافلا فان قال المدعي عليه اني قد صالحت هؤلاء  
الشهود بهذا من المال ودفعته اليهم على أن لا يشهدوا على بهذا المال فإذا شهدوا فاعليهم أن يردوا  
على ما أخذوا أو أقام على ذلك بينة قبلت وبطأت شهادتهم لانه ادعى حقا له فصح ولو قال لم اسلم  
اليهم مال الصلح لم يقبل محيط السرخسي \* شهادة أهل السجن فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا  
شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات لا تقبل  
وان مست الحاجة اليه لان العدل لا يحضر السجن والمبالغ لا يلاعب الصبيان والرجال لا يحضرون  
حمام النساء وان شرع شرع لذلك طريقا آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعب عما يستحق به  
الدخول في السجن ومنع النساء عن الحمامات فإذا لم يتمتلكوا كان التصدير مضافا اليهم لا الى الشرع  
بإزايته من نوع الشهادة على النفي تقبل شهادة الدائن لمديونه الحى وان كان مفسدا ولا تقبل  
لمديونه الميت لتعلق حقه بالتركة وقيل لا تقبل لمديونه الحى اذا كان مفسدا وفي البرازية شهادة  
الغريم اذا كان الدين الذي عليهم هذا المدعى لا تقبل من جامع الفتاوى من الشهادات شهد أن  
هذا الغلام مدر له محتمل قبل ذلك ولو قالوا رأينا محتمل قبل ذلك من متفرقات شهادات التواريخ  
أقام أحد المدعين شاهدين والاخر أربعة فهما سواء لان شهادة كل شاخصين على تامة لوصولها  
الى حد النصاب الكامل ونعمامة في شروح الهداية \* البينة اذا قامت على خلاف المشهور المتواتر  
لا تقبل وهو أن يشهر ويسمع من قوم كثير لا يصح اجتماعهم على الكذب كذا في الفتاوى الصغرى  
للإمام الخصاصي وفي البرازية في شهادة النفي الى أن قال قال في المحيط ان تواتر عند الناس وعلم الكل  
عدم كونه في ذلك المكان أو الزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضى بفرأغ الذمة لانه يلزم تكذيب  
الثابت بالضرورة والضروريات مما لا يدخلها الشك اه وكذا في الشهادة التي يكذبها الحس لا تقبل

٤

مطلب اذا أنكر الشاهد  
لا يحلفه القاضي  
مطلب شهد أحدهما  
بالإبقاء والاخر على الاقرار  
لا تقبل  
مطلب ادعى بقرض وشهدا  
بمطلق تقبل  
مطلب كتب على نفسه صكا  
وقال اشهدوا على بما فيه جاز  
مطلب فيما يقبل من الشهادة  
على جرح الشهود وما لا يقبل  
مطلب في شهادة أهل السجن  
والصبيان في الملاعب  
والنساء في الحمامات  
قوله لان العدل الخ علة  
ليس الحاجة الى قبول  
شهادتهم وقوله والشرع  
شرع الخ جواب عن تلك  
العلة ويبيان لنفي الحاجة  
ولعدم انقبول وينبغي قبولها  
من المسجون لو مظلوما اه منه  
مطلب في شهادة الدائن  
لمديونه وبالعكس  
مطلب شهد أن هذا الغلام  
مدر له محتمل تقبل  
مطلب البينة على خلاف  
المشهور المتواتر لا تقبل  
مطلب اذا تواتر عند الناس  
عدم كونه في ذلك المكان  
أو الزمان لا تسمع الدعوى  
مطلب الشهادة التي يكذبها  
الحس لا تقبل

كافي وقف الخيرية ونفسه من الشهادة التي يكذبها الحسن لو كانت البينة الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحسن كالمشهد وامثلاً بأن الدار سائفة للاستبدال لانهم دامها وحكم القاضي بشهادتهم وبيعت كاذب ثم شهدت اخرى لدى حاكم بأنهم عامرة حين الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحسن يقتضى بأن عمارتها أو ان الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بينة يكذبها الحسن فهو بمنزلة من جاء حياً بعد الحكم بموته أما اذا لم تكن كذلك فلا اه وأفتى بذلك المرحوم الجدي كافي فتاواه في آخر كتاب الشهادة وعلى هامشها فتوى اخرى من الائمة سئل العلامة المرشدي ما قولكم في شهود لم يعرفوا شيئاً مما فرض الله تعالى عليهم هل تجوز شهادتهم أم لا أجاب اذا كانوا من أهل العدالة الظاهرة كفاهم ذلك ولا يقدح فيهم عدم معرفتهم بشروع الاسلام والايان كازروني لكن في الثانية من فصل من لا تقبل شهادته لفسقه لا يجوز القضاء بظاهر العدالة وفي الخيرية واذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحاكم على ظاهرها عدالة المسلم الى أن قال وعلمه الفتوى لان الزمان زمان الفساد اه وفي الاشياء الرأى الى القاضي في مسائل الى أن قال وفي سؤال الشاهد عن الايمان ان اتهمه اه قال محشمه العلامة البصري هذا قيد لا بد منه لما قال في تيمية الدهر فأما اذا كان سؤاله ليصل الى مذهب من يقول بتكفير العوام تقبل شهادته ولو قال أنا مسلم واست بكفر فانه تقبل شهادته اه أقول وفي فتاوى العلامة الحائقي سئل فيمن لا يعرف الايمان ولا الواجب للصلاة والقرض ولا السنة والمستحب ولا غير ذلك هل تقبل شهادته أجاب تعلم هذا التدرج من العلم فرض عين فاذا لم يتعلم كان مانعاً عن قبول شهادته كانه في البحر عن التجبي في فصل التعزير اه وعبارة البحر عن التجبي من ترك الاشتغال بالحق لا تقبل شهادته اه والله أعلم

(كتاب الوكالة) \*

\* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد عقار فوكل عمرا في بيعه وقبض عنه فباع عمرو ذلك العقار بثمن معلوم قبضه من المشتري ولم يدفعه لزيد حتى مات عمرو والوكيل عن ورثة وتركه مجهلاً للثمن المزبور ولم يوجد الورثة لا تعلمه ويريد زيد الرجوع به في التركة المزبورة بالطريق الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم والمسئلة مأخوذة من قولهم الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في عشرة على ما في الاشياء من كتاب الامانات وزاد الشرنبلالي في شرحه على الوهابية تسعة اخرى كما نقله العلائي في شرحه والمسئلة في معين المفتي أيضاً من كتاب الوديعه وغيرها \* (سئل) \* في الوكيل بالبيع هل له قبض الثمن \* (الجواب) \* نعم قال في التنوير وحقوق عقد لا بد من اضافته الى الوكيل كبيع واجارة وصلح عن اقرار تتعلق به ان لم يكن محجوراً كتسليم مبيع وقبضه وقبض عن رجوع به عند استحقاقه وخصوصية في عيب بالفصل بين حضور موكل وغيبته اه \* (سئل) \* فيما اذا توافق زيد مع عمرو القصاب على أن يدفع لزيد في كل يوم قدراً معلوماً من اللحم الضأن وصار زيد يرسل ابن أخيه يأتي بذلك من عند عمرو ومضى لذلك مدة ومات زيد فقام عمرو يطالب رسول الله المذكور بثلث اللحم مدعياً بأنه باعه منه والرسول ينكر ذلك ويدعي أنه أخذه منه على طريق الرسالة ولا عن عيه فهل القول قول الرسول بيمينه ولا بظاهره \* (الجواب) \* نعم أقول قدّمنا في باب الخيارات من كتاب البيوع الفرق بين الوكيل والرسول بان الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وذكرنا قبل باب الخيارات بورقة أن الرسول اذا لم يضاف عقد الشراء الى المرسل لم يقع الشراء للمرسل بل يقع للرسول لان الشراء متى وجد نفذ الم يتوقف فاذا أضاف المشتري العقد الى نفسه وقع الشراء له ولزمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولاً عن فلان لان اضافة العقد الى نفسه تنافي الرسالة وحينئذ نقول لهم

مطلب فيما اذا لم يعرف  
الشهود شيئاً مما فرض عليهم

مطلب لا يجوز القضاء  
بظاهر العدالة

مطلب الرأى الى القاضي  
في سؤال الشاهد عن الايمان  
ان اتهمه

مطلب علم فرائض الصلاة  
وواجباتها شرط قبول  
الشهادة

مطلب من ترك الاشتغال  
بالحق لا تقبل شهادته

مطلب الوكيل بالبيع  
اذا قبض الثمن ومات مجهلاً  
يضمن

مطلب الوكيل بالبيع  
له قبض الثمن

مطلب القول قوله في أنه  
أخذه على طريق الرسالة  
ولا عن عيه

مطلب الفرق بين الوكيل  
والرسول

القول قول الرسول بينه وبينه واليعة على البائع معناه لو انكر اضافة العقد الى نفسه وادعى اضاقة  
الى المرسل كقوله ان فلا يقول لك بعه كذا وأرسلني لتبيعه كذا فالقول له لانه منكر لزوم العقد  
عليه واليعة على البائع في أنه لم يخرج البيع مخرج الرسالة فكذلك يجب فهم هذا المحل فاحفظه  
\* (سئل) \* في يثمة عمرها ست سنوات وكلت رجلا في المصادقة مع فلان على أنه يستحق  
معه اخصة من كذا فصادقه الوكيل كذلك وكذب بذلك حجة ولم يجوز صها ذلك فهل تكون  
الوكالة المزبورة غير جائزة \* (الجواب) \* نعم وفي وكالة المختصر ولو وكل اليتيم رجلا في اموره  
فأجاز وصيه جاز الخ أحكام الصغار من مسائل الوكالة \* (سئل) \* فيما اذا كان  
لامرأة دعوى على امرأه أخرى وكل منهما من الخدرات فوكلت كل منهما وكلا عنهما فهل تصح  
الوكالة \* (الجواب) \* نعم تصح دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليها فيما تصح به الوكالة  
ولا يحتاج الى حضور احدهما كما هو مستفاد من كلام العلماء وأفتى به الشيخ اسماعيل مفتي دمشق  
سابقا بقوله تصح دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه وليس في منع سماعها نقل ولا عليه دليل  
كما هو مستفاد من كلام العلماء \* (سئل) \* فيما اذا ماتت امرأة عن ابن عم عصبة فتاب  
له وكيل عام ثابت الوكالة عنه بموجب حجة شرعية ويريد المطالبة بآثره منها وابيات نسبه اليها بالوجه  
الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وان وكل رجلا يتقاضى كل دين له أو وكاه بكل حق  
بالخصومة في كل حق له على الناس أو وكاه بطلب كل حق له في مضر كذا انصرف الوكالة الى القائم  
والحادث استحسانا والقياس أن ينصرف التوكيل الى القائم يوم التوكيل ولا ينصرف الى  
الحادث بعد التوكيل لان التوكيل حصل بقبض دين مضاف اليه يوم التوكيل حيث قال وكنتك  
بقبض كل ديني وكنتك بالخصومة بكل حق لي في مضر كذا والدين الذي يضاف الى الموكل والحق  
الذي يضاف اليه في حق التوكيل انصرف وقت التوكيل دون الحادث بعده الا أنهم تركوا احدا  
القياس وأدخلوا الحادث بعد التوكيل بالعرف فان العرف فيما بين الناس أن من أراد سفرا أو كل غيره  
بقبض دينه أو بقبض حقوقه على الناس ويريد بذلك التوكيل بالقائم والحادث جميعا حتى لا يضيع شيء  
من حقوقه فلمكان العرف صرفنا الوكالة الى الكل وهذا الظاهر من وكل انسانا بقبض غلاته كان وكلا  
بالواجب وما يحدث وانصرف الوكالة الى الكل لمكان العرف فان الناس في عاداتهم يريدون بهذا  
التوكيل القائم والحادث حتى لا يحتاجون الى تجديد الوكالة في كل زمان ولا يقعون في الحرج  
ذخيرة من الفصل الثاني في تعليق الوكالة بالشرط وقد ذكر الكازروني نقلا عن الطوري سؤالا  
صورته عن انسان وكل آخر في جميع اموره هل يملك أن يقبض الحادث للموكل أم لا فأجاب بملك ذلك  
ثم نقل عبارة الذخيرة باختصار ثم نقل عنه ولو وكاه بقبض دين له على فلان ذكر في الزوائد أنه ينصرف  
الى القائم لا الى الحادث قياسا واستحسانا وذكر الهمام الزاهد خواهر زاده اذا وكاه بقبض  
كل حق له قبل فلان أنه يتناول القائم والحادث جميعا وانما يتناول الحادث اذا وكاه بقبض كل دين  
له على فلان اهـ وتتمام هذه العبارة أيضا في الذخيرة من الفصل المزبور \* (سئل) \* في الوكيل  
العام هل يملك التبرع \* (الجواب) \* لا يملك التبرع كما في البرازية رجل قال لغيره أنت وكيل  
في قبض هذا الدين بصيروكيلا في حفظ المال لا غير هو الصحيح وكذا قال أنت وكيل بكل قليل وكثير  
وكذا قال أنت وكيل في كل شيء جائز أمر لك فيه بصيروكيلا في جميع التصرفات المالية كالبيع  
والشراء والهبة والصدقة واختلفوا في الاعناق والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك لاطلاق لفظ  
التعميم وقال بعضهم لا يملك الا ان دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ الشافعية أبو الليث وذكر  
الناطقي ان قال أنت وكيل في كل شيء جائز فعنك زوي عن محمد أنه وكيل في المعاضات والاجارات  
والاعناق والهبات وعن أبي حنيفة أنه وكيل في المعاضات لافي الهبات والاعناق قال وعليه

مطلب في معنى قولهم  
القول قول الرسول بينه

مطلب اذا وكل الصغير  
رجلا في اموره فأجاز وصيه  
جاز

مطلب الوكيل العام له  
المطالبة بالآثر

مطلب الوكيل العام لا يملك  
التبرع



الفتوى وهذا قريب مما اختاره الفقيه أبو الليث وفي فتاوى أبي جعفر رجل قال لغيره وكلتك في جميع  
اموري وأنتك مقام نفسي لا تكون الوكالة عامة ولو قال وكلتك في جميع اموري التي يجوز بها  
التوكيل كانت الوكالة عامة تقناول البياعات والانكحة وفي الوجه الاول اذا لم تكن عامة  
يتقرر ان كان امر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجرا تجارة  
معروفة تنصرف الوكالة البهاخانية وفي حاشية الجوى على الاشياء والحاصل ان التوكيل وكالة  
عامة يملك كل شيء الا الطلاق والعاق والهبه والوقف على المفتي به وينبغي أن لا يملك الابرار والخط  
عن المديون لانهم ما من قبيل التبرع فدخلت تحت قول البرازي انه لا يملك التبرع وهل له الاقراض  
والهبة بشرط العوض فان القرض عارية ابتداء معاوضة اتهماء وينبغي أن لا يملكها لانه لا يملكه  
الامن يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصي مال اليتيم ولا يثبت بشرط العوض وان كان  
معاوضة في الاتهماء وظاهر العموم انه يملك قبض الدين واقتضاء وايضا والدعوى بحق للموكل  
وساخ الدعوى بحق على الموكل والا فادري على الموكل بالديون ولا يختص بمجلس القاضي لان ذلك  
في التوكيل بالخصومة لا في العام اهـ \* (سئل) \* في ناظر الوقف الاهلي من قبل القاضي  
اذا علم له موكل رجلا في تعاطي مصالح الوقف فانا لا وكتك بكذا على أن متى عزلت فانت وكيلي  
أو كلما عزلت فانت وكيلي وقيل ذلك فما الطريق في عزله في الصورتين \* (الجواب) \* الطريق  
في عزله في الصورة الاولى أن يقول عزلتك ثم عزلتك وفي الصورة الثانية أن يقول رجعت عن الوكالة  
المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنجزه كما صرح به في شتى التفسير وأجاب قارئ الهداية بقوله الطريق  
في عزله أن يقول عزلتك عن الوكالة المعلقة ورجعت عن الوكالة المنجزه وقيل يقول كلما وكتك فانت  
معزول والا قول أوجه والله أعلم \* (سئل) \* في رجل وكل آخر فيما يدعي له لعله في خصوص ماله  
وأخذ حقوقه من الناس وفي دفع مبالغ معلوم من الدراهم لزوجه فلانة وغاب فقام شخص يريد  
الدعوى على الوكيل بدین له على الموكل فهل لا تسمع الدعوى من الشخص المزبور على الوكيل  
المذكور \* (الجواب) \* حيث وكله فيما له لعله لا تسمع دعوى الشخص المزبور على الوكيل  
المذكور قال في الدرر اذا وكل في خصوص ماله وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون وكيل  
فيما يدعي على الموكل جاز فلما ثبت المال له ثم أراد الخصم الدفع لا تسمع على الوكيل كذا في الفتاوى  
الصغرى اهـ ومثل في التفسير ومثل قارئ الهداية عن شخص وكيل شخص ادعى عليه رجل بدین  
يستحقه في ذمة موكله فأجاب الوكيل بأنه وكيل في القبض والمطالبة لا في الصرف وقضاء الدين  
وفي الدعوى له لعله الجواب القول قوله في ذلك مع يمينه لان المال الذي بيد الوكيل ودیعة  
ولا يجب على المودع أن يقضي ما ثبت على المودع من الديون لانه لم يثبت التوكيل من رب المال  
للدائن بقض دينه من وكيله أو مودعه ولا الوكيل كقيل به اهـ وفي فتاوى الرجبي في جواب سؤال  
أجاب حيث كان وكيله لعله لا تسمع عليه دعوى دين ولا غيره مما على الموكل وحيث لم يأذن له  
الادفع المال الميري لا يملك أن يدفع غيره فلا تصح به دعوى أيضا \* (سئل) \* في رجل وكلته  
اخته في بيع ثوبين من دار معينة ثمن كذا فباعها وادفع لها الثمن ومضى لذلك أكثر من خمس عشرة  
سنة قامت الآن تطالبه بالثمن وتشكر قبضه منه مع اعترافها بالتوكيل فهل القول قوله يمينه في الدفع  
لها لا سيما مع مرور هذه المدة \* (الجواب) \* نعم وفي الذخيرة قال محمد رحمه الله تعالى  
في الجامع رجل أمر رجلا أن يبيع عبده ودفعه اليه فقال بعته من فلان بألف درهم وقبضت الثمن  
فهلك عبدي أو قال دفعته الى الامر وكذبه الامر في الدفع أو أقر بالبيع لكن أنكر قبض الثمن  
فالقول قول الوكيل في براءته وبراءة المشتري لانه أمين ساطع على بيع العبد من جهة الموكل  
وقبض الثمن من المشتري فقبل قوله فيما حو ملط عليه وصار الثابت بقوله كالثابت باليمين ولو ثبت

قوله لان ذلك الخ الاشارة  
الى الاختصاص المفسر  
من قوله ولا يختص اي أن  
اختصاص صحة الاقرار  
بمجلس القاضي انما هو في  
الوكيل بالخصومة فلما أقر  
في غير مجلس القاضي لا يصح  
كافي التفسير بخلاف  
الوكيل العام اهـ منه  
مطلب في طريق عزل  
الوكيل وكالة دورية  
مطلب وكله فيما له لعله لا يبيع عليه

مطلب القول قول الوكيل  
يمينه في دفع الثمن الى وكله

اقراره بالبينة لم يضمن الوكيل ويبرأ المشتري كذا هنا اهـ وأفتى العلامة الشلبي بأن القول  
قول الوكيل يمينه في دفع الثمن للموكل وفي القول لمن القول قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان  
وفي رسالة المقدسي التي نقلها الشمريلاني في ذيل رسالته بهذه المسئلة لو قال الوكيل بالبيع بعث  
وسات وقبضت الثمن وهناك عندى أو دفعته الى الآخر صدق لانه أخبر عما هو مسلط عليه قبل  
قوله فيه لانه موثق من جهته وان رداً لم يبيع بعيب غرم الوكيل الثمن للمشتري لانه أقر باستيفائه  
ولا يرجع على الآخر لان قوله معتبر في نفي الضمان عن نفسه لافي ايجاب الضمان على الغير اهـ  
وفي فتاوى القسرتاني من الوقف ضمن سؤال وقدمت جواباً عن قول الوكيل مقبول بعد العزل  
في دعواه أنه باع ما وكل يبيعه وكانت العين هالكة وفيما اذا ادعى دفع ما وكل بدفعه في براءة نفسه اهـ  
وقال في الجرح وغيره الوكيل يقبض الديون اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل فالقول له مع الميمن  
لانه أمين أخبر عن تنفيذ الأمانة وقال في الحاروي القدسي والفتاوى الصغرى والنجارية باع المولى  
وسلم ثم وكل رجلاً يقبض الثمن فقال الوكيل قبضت فضاغ أو دفعت الى الآخر فبعد ذلك موكله  
فالقول للوكيل مع يمينه وبرئ المشتري من الثمن اهـ ونقل المقدسي والشمريلاني نقول المذهب  
قاطبة أن العزل لا يخرج الوكيل عن كون المبال في يده أمانة وبه أفتى في الفتاوى الرحيمة  
ضمن سؤال ملخصه أن زيد وكل عمراً في قبض محمولات قري وفي قبض ديونه الثابتة في الذم فادعى  
بعد عزله أن قبض تلك المحمولات والديون ودفعها الى الموكل وأنكر الموكل وطلب منه بينة تشهد له  
بذلك فهل يقبل قوله في القبض والدفع وتبرأ ذمته بدون بينة حيث أن الموكل سحر والعزل لا يخرج  
الوكيل عن كون المبال في يده أمانة أجاب الوكيل أمين الخ \* (مسئل) \* فيما اذا كان  
زيد ووكيلاً شرعياً عن أخيه في شراء بستان معلوم وفي ايجاره وقبض اجوره وباشتر ذلك كله  
في مدة سنتين حتى ماتت أخته عن ورثة وعن زوج معتبر بالقبض ومنكر لدفع الوكيل ذلك  
لموكلته فهل يقبل قول الوكيل يمينه في دفع الاجرة او كفته \* (الجواب) \* نعم وقد أفتى بذلك  
الخبر الرملی "قوى مطولة نافعة في أوائل كتاب الوكالة من فتاواه من جملتها قوله أعلم أنه متى  
ثبت قبض الوكيل من المديون بينة أو تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في الدفع يمينه لانه مودع بعد  
القبض فاذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على الميت ويقبل قوله في براءة نفسه فترجع  
الورثة على الغير ولا يرجع الغير عليه لانه لا يملك استثناف القبض لعزله بالموت وقبضه لدى الغير  
ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك واعتمده فانه مفرد اهـ فالحاصل كما في رسالة الشمريلاني  
المسماة بجنة الجليل في قبول قول الوكيل أن سرأيه قوله على موكله ليرأى غير خاص بما اذا ادعى  
الوكيل حال حياة موكله بالقبض وأما بعد موته فلا تثبت براءة الغير الا بينة يقيمها أو تصديق  
الورثة على قبض الوكيل وأما في براءة نفسه فيقبل قول الوكيل يمينه مطلقاً سواء كان في حياة  
موكله أو بعد موته ودعواه هلاك ما قبض في يده كدعواه الا يصال مقبولة بكل حال لان المقبوض  
في يد الوكيل أمانة بمنزلة الوديعة والأمين لا يخرج عن كونه أميناً بموت الموكل فتأمل وتعام  
التحقيق مع كمال التدقيق في تلك الرسالة وسئل قارى الهداية عن رجل قال لا أقرأ عطني  
من صندوقي خمسين ديناراً فأعطاه ثم بعد مدة ادعى أنه وجد في الصندوق نصفها وأنه دفع النصف  
الاخر من ماله فأجاب القول للوكيل مع يمينه انه لم يجد في الصندوق سوى ذلك وان بقية من ماله  
\* (مسئل) \* في التوكيل بالاقرار هل هو صحيح ولا يكون التوكيل قبل الاقرار اقراراً من  
الموكل \* (الجواب) \* نعم يكون التوكيل بالاقرار صحيحاً ولا يصير بالتوكيل مقراً قبل  
الاقرار من الوكيل كذا في التواريخ من الوكالة والبحر والمخ وغيرها وفي البرازية ما نصه  
التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقراراً من الموكل وعن الطواويس معناه

مطالب يقبل قول الوكيل  
في الدفع الى الموكل بعد  
موته

مطالب التوكيل بالاقرار  
صحيح

أن يوكل بالخصومة ويقول خصم فاذا رأيت طرف مذمة أو عار على فأقتر بالمدعى يصح إقراره على الموكل اهـ \* (سئل) \* في الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله الى البائع وأراد الرجوع بنظره على الموكل فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في الاشباه والوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله به الا فيما اذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كافي الخاتمة اهـ وفي البرازية وكاله لمشتري له عبد افتقار اشتريته ونقدته الثمن فقال الموكل صدقت ولكن البائع غائب فرجما يحضر ويشكر قبضه الثمن لا يلتفت اليه ويؤمر بأداء الثمن الى الوكيل فاذا أنكره البائع بعد الحضور وحلف يرجع الموكل الى وكيله بما ودى اهـ ومثله في الخيرية وفي الدر من الوكالة للموكل بالشراء الرجوع بالثمن على أمره اذا فعل ما أمر به سواء دفعه أى الثمن الى بائعه أولا اهـ \* (سئل) \* فيما اذا أرسل زيد الجمر وقد راع معلوما من الجواز وأمره ببيعه فباعه عمرو ومن جماعة معلومين بثمن معلوم قبضه منهم وغاب عمرو فقام زيد يطالب الجماعة بالثمن زاعماً أنه وكاله بالبيع بشرط أنه لا يقبض الثمن فهل ليس له ذلك ولا عبرة بزعمه وقبض عمرو صحيح \* (الجواب) \* نعم قال في المحيط الوكيل بالبيع باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كذا في المنع وفي البرازية وجامع الفتاوى وكاله بشرط أن لا يقبض الثمن فله قبض الثمن والتبني باطل اهـ وفي التنوير وشرحه للعلائي وللشترى الاباء عن دفع الثمن للموكل وان دفع له صح ولو مع نهي الوكيل استحساناً ولا يطالب الوكيل ثانياً لعدم الفائدة اهـ الوكيل بالبيع اذا كان للمشتري عليه دين على قول أبي حنيفة ومحمد بصير الثمن قصاصاً بما على الوكيل ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول أبي يوسف لا يصير قصاصاً خاتمة في فصل التوكيل بالبيع والشراء ولو كان للمشتري دين على الموكل بالبيع قالوا ان الثمن يصير قصاصاً على الموكل من المحل المزبور وذكر الخصاص رجل له على رجل دين يماطله ولا يقضى دينه فله في ذلك حيلة ان احداه ما أن يتوكل صاحب الدين عن غيره في شراء عين من مديونه فاذا اشترى الوكيل يصير الثمن قصاصاً بما كان للموكل على مديونه وهو البائع ثم الوكيل يأخذ الثمن من موكله كما لو نقد الثمن من مال نفسه والثانية أن يتوكل صاحب الدين رجلاً لا يشتري له شيئاً من مديونه فاذا اشترى يصير قصاصاً بما كان للموكل على البائع من المحل المزبور وكذا في وكالة القاعدية \* (سئل) \* في رجل وكل زيد وكالة مفعلة الى رأيه في قبض ما يجب له قبضه وصرفه كذلك فحاطى ذلك مدة وصدقه على القبض وكذبه في بعض المصارف فهل يقبل قوله بيمينه فيما لا يكذب به الظاهر \* (الجواب) \* نعم والمثله في الخيرية من الوكالة مفصلة فارجع اليها فانها مفيدة جداً \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد جارية لعمره وأذن له أن يصرف عليها بالنفقة في كل يوم كسبها مصرية ويرجع بنظره ذلك عليه وصار يتفق القدر المذكور على الجارية مدة معلومة وزيد غائب ثم مات زيد عن ورثته وتركه ويريد عمرو والمأذون له الرجوع في تركه الا اذا كان يتصرف ما صرفه باذنه بعد ثبوت الاذن والصرف وقد رابح المصروف بالوجه الشرعي فهل يجوز ذلك \* (الجواب) \* نعم سئل أبو حامد عن وكل رجلاً وكالة مطلقه على أن يقوم بأمره ويتفق على أهله من مال الموكل ولم يعين عليه شيئاً في الاتفاق ولكن أطلق له ثم ان الموكل مات وجاء ورثته فطالبوا الوكيل ببيان ما أنفق وبصرفه هل يجب عليه أن يبين فقال ان كان ثقة يصدق فيما قال وان اتموه حلفوه وليس عليه بيان جهة الاتفاق الا اذا ذكر خراجاً ولم يكن للصغيرة معرفة وسئل عنها علي بن أحمد فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة البينة وان أراد الخروج من النعمان فالقول قوله من وكالة بقيمة الدهر في فتاوى أهل العصر أقول علمي هذا في الفتاوى الخيرية بأنه في الوجه الاول يدعى الدين والموكل يسكر والبينة على المدعى واليمين على المنكر وفي الوجه الثاني الوكيل ينكر النعمان ويدعى الخروج عن عهده الامانة والقول قول الامين باليمين

مطلب الوكيل بالشراء  
اذا دفع الثمن من ماله  
الرجوع به على الموكل

مطلب ليس للموكل قبض  
الثمن

مطلب يقبل قول الوكيل  
في الصرف من مال الموكل  
فيما لا يكذب به الظاهر

مطلب في الأمر بالاتفاق

(سئل) \* فيما اذا بعث المديون مبلغ الدين مع رسوله لانه فهل مع الرسول فهل يهلك  
 على المديون \* (الجواب) \* نعم بعث المديون المال على يد رسول فهل فان كان رسول الدائن  
 هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه أشباه من الوكالة \* (سئل) \* فيما اذا وكل  
 زيد عمرا في استجار طاحونة ووقف فاستأجر حاله من ناظر الوقف وقبضها الوكيل ثم بعد مدة تقابل  
 مع الناظر عند التواجر فهل تكون مقابلته غير صحيحة ويبقى المأجور بيد الموكل الى انتهاء مدة عقد  
 التواجر انزبور \* (الجواب) \* الوكيل بالاستجار لا يملك الاقالة بعد القبض استحسانا  
 كذا في وكالة النيابة والتأخر خاتمة ومثله في فتاوى الانقروى من الوكالة عن النيابة والمحيط  
 البرهاني \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد لعمر ومبلغا معلوما من الدراهم ووكله باقراضه  
 من رجل معين ويبيع سلعة زيد للرجل المذكور ففعل عمر وذلك والان يدعى عمر وأنه يستحق ثمن  
 السلعة فهل يكون ثمنها زيدا دون عمرو \* (الجواب) \* نعم وصح التوكيل بالاقرض لا  
 بالاستعارة فراضية والتوكيل بالبيع جائز \* (سئل) \* في الوكيل بالبيع اذا باع  
 المبيع وسلمه الى المشتري قبل قبض الثمن ثم قبض الوكيل بعض الثمن وهلك باقيه ويريد الموكل مطالبة  
 الوكيل بذلك من مال نفسه فهل يكون الوكيل غير ضامن ولا يطالب بالثمن من مال نفسه  
 \* (الجواب) \* نعم والوكيل بالبيع اذا باع فنهائه الا امر عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن  
 لا يصح نهيه فان سلم الوكيل قبل قبض الثمن ونوى الثمن على المشتري لاضمان على الوكيل في قول  
 ابي حنيفة ومحمد ولو وكله بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع  
 كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع خاتمة من فصل التوكيل بالبيع والشراء  
 الوكيل بالبيع لا يطالب بالثمن ولا يجبر على التقاضي والاستيناء لانه متبرع فيما فعل من البيع  
 والمتبرع لا يجبر على تسليم ما تبرع به فان تقاضى وقبض ثمنها فبالايقال أحل الموكل على المشتري  
 أو وكله بالتقاضي واعلم أن حق قبض الثمن للوكيل بالبيع ولو قبض الموكل الثمن صح قبضه استحسانا  
 وهذا في غير الصرف أما في الصرف لا يجوز قبض الموكل لان جواز الصرف معلق بالقبض فكان  
 القبض في الصرف بمنزلة الاجيجاب والقبول ثم قال وأما اذا كان وكيله بأجر فهو الدال والسهمار  
 والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذخيرة من الفصل العاشر ومثله في البرازية والتزوير من المضاربة  
 والخمر من الوكالة \* (سئل) \* فيما اذا أرسل زيد لعمر والمقيم بدمشق مقدارا من الحرير  
 لبيعه له وبشترى له بالثمن أمتعة فلم يبعه وامتنع من ذلك وجاء زيد لدمشق وطالبه بغير الحرير  
 متعلا بأنه بضمن قيمته حيث امتنع عن البيع فهل يكون غير ضامن ولا يجبر الوكيل على فعل  
 ما وكل فيه \* (الجواب) \* نعم قال في الاشباه من الوكالة لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل  
 ما وكل فيه لكونه متبرعا في مسائل الخ وفي بيع العدة رجل غاب وأمر تلميذه أن يبيع السلعة  
 ويسلم عنها الى فلان فباع التلميذ وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن لان الوكيل لا يلزمه اتمام ما تبرع به  
 عمادية من الضمانات قبيل ضمان المودع وسئل فارئ الهداية عن الوكيل في بيع ثمرة  
 أو قبض دين اذا تمسكوا حتى عدم ما هو وكيل فيه فتلقت الثمرة واستحب المديون فأجاب لاضمان  
 على الوكيل في ثمنه من ذلك لانه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع \* (سئل) \* في الوكيل  
 في الشراء اذا خالف أمر الموكل فهل يقع الشراء للوكيل \* (الجواب) \* نعم في البرازية الوكيل  
 بشراء شيء بعينه اذا خالف يقع المثل له اه الوكيل بالبيع اذا خالف لا يقع له بل يقع موقوف على  
 اجازة المالك والوكيل بالشراء اذا خالف يقع له ولا تعمل فيه اجازة المجيز من أوائل وكالة القاعدية  
 انقروى وفيه أيضا وفي التهذيب ثم في كل موضع يكون خلافا في البيع فهو موقوف على اجازة  
 الاخر وما كان خلافا في الشراء يكون مشتريا لنفسه الا اذا كان الوكيل صيبا أو عبدا شجورا

مطلب بعث الدين مع رسوله  
 هلك عليه  
 مطلب الوكيل بالاستجار  
 لا يملك الاقالة بعد القبض

مطلب يصح التوكيل  
 بالاقرض ويصح السلعة  
 مراجعة  
 مطلب اذا باع الوكيل فنهائه  
 الموكل عن تسليم المبيع قبل  
 قبض الثمن لا يصح نهيه  
 وصح لو نهاه عن البيع  
 قبله

مطلب اذا كان وكيله  
 بأجر كالدال يجبر على  
 استيفاء الثمن

مطلب الوكيل بالشراء  
 اذا خالف أمر الموكل يقع  
 الشراء له

أو جرت ذاقه وموقف من أو آخر وكالة التارخانية وفيها شبه وفي العاشر من وكالة التارخانية  
عن التجريد وما كان خلافه في الشراء لزم الشراء للوكيل ولا يتوقف على إجازة من اشتراه له  
الا إذا لم يجد تفاداً على الوكيل كالصبي والعبد المحجور \* (سئل) \* فيما إذا وكل الراهن  
المرتين ببيع الرهن عند حلول الأجل فهل تكون الوكالة لازمة ولا تبطل بالعزل حقيقة أو حكماً والمسئلة في التنوير  
\* (الجواب) \* نعم تكون الوكالة لازمة ولا تبطل بالعزل حقيقة أو حكماً والمسئلة في التنوير  
من باب عزل الوكيل \* (سئل) \* في التوكيل بالاستقراض هل يكون باطلاً \* (الجواب) \*  
نعم التوكيل بالاستقراض باطل لا الأرسال للاستقراض كما في الدرر \* (سئل) \* فيما إذا وكل  
زيد عراً بأن يقرض مال زيد من آخر فأقرضه عمر ومنه ثم إن المستقرض فروم يوجد ويرغم زيد  
أن مبالغ القرض يلزم الوكيل فهل يكون التوكيل صحيحاً ولا يضمن الوكيل \* (الجواب) \*  
نعم التوكيل بالاقتراض صحيح بغيره وكله باقتراض مال الموكل وذلك المال لا يلزم الوكيل المزبور  
قال في الدرر قبيل باب الوكالة بالبيع والشراء وقد مر أن التوكيل بالاقتراض صحيح لأنه تفويض  
التصرف في ملكه اهـ وتقدم فلهذا عن البرازية \* (سئل) \* في الوكيل بالبيع إذا اشترى المبيع  
لنفسه فهل لا يملك ذلك \* (الجواب) \* الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه فيبيعه من غيره  
ثم يشتره منه كذا في البحر عن البرازية في فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من رآه شهادته له  
\* (سئل) \* فيما إذا توافق زيد مع عمرو على أن يشتركا ويشتريا أمتعة يسافرا بها إلى الجبل  
مع الحاج في زمن قرب فيه خروجهما من البلدة إلى الجبل واحتاج زيد إلى مبلغ من الدراهم لأجل  
ذلك لعدم وجود شيء معه من ذلك وعنده قدر من البن قد فعه لعمرو وليبيعه بقرن يأخذه ويعقده  
الشركة بينهما ويشترياه وبمال عمرو وأمتعة لأجل الشركة ويسافرا بها مع الحاج وقد وجد في اللفظ  
ما يدل على بيع البن بالنقد لا بالسيئة والدلالة قائمة على ذلك لضيق الزمن عن التأجيل بسبب الحاجة  
ثم مات زيد عن ورثة وتركه وطلب ورثة زيد عن البن من عمرو فامتنع قائلاً أنه باعه إلى أجل يحل بعد  
خروج الحاج من البلدة فهل يكون البيع غير جائز والحالة هذه \* (الجواب) \* نعم فإن الوكيل  
بالبيع إذا باع بالسيئة إلى أجل متعارف فيما بين التجار في تلك السعة جاز عند علماءنا رحمهم الله  
تعالى إذا لم يكن في لفظه ما يدل على البيع بالنقد وأما إذا كان في لفظه ما يدل على البيع بالنقد  
لا يجوز البيع بالسيئة كذا في الذخيرة وقال الانقروى عن منية المفتي وفي المتن عن الامام الثاني  
أن الوكيل انما يملك البيع نسيئة إذا كانت الوكالة للتجارة أما إذا كانت للحاجة كملأه  
تعطى غزاهما بالبيع لم يملك البيع نسيئة وبه يفتي فان تقييد المطلق بدلالة الحاجة شائع فائض اهـ  
وفي الحاشية وعليه الفتوى وفي التمهة قال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ في الخلاصة قال أبو الليث  
الفتوى على قول أبي يوسف \* (سئل) \* فيما إذا وكل زيد عراً بشراء جوخ معلوم النوع  
ولم يبين له ثمنه فاشترى له عمرو ذلك بثمن مثله ثم دفع الوكيل الثمن المزبور من ماله ويريد الرجوع به  
على الموكل بعد ثبوت ما ذكره بوجهه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم آخره  
بشراء ثوب هروي أو أمره بشراء فرس أو بغل صح التوكيل لأنه لم يبق الجهالة بعد إعلام الجنس  
الأي الصفة وهي محتملة في الوكالة وسواء في ذلك سمي غناً أو لا أي وان لم يسم لأنه بيان جنس الثمن  
يصير معلوماً عادية عينية على الكثر ومختلف في التنوير والدرر والزبلي وغيرها \* (سئل) \*  
في الوكيل بالبيع هل يملك الإيداع المبيع عند أجنبي بدون إذن الموكل أولاً وإذا ملك الإيداع المزبور  
وهلك بعده فارقته هل يضمن أولاً أم لا \* (سئل) \* أوجب الله ما وافق عن هذا السؤال لكن ذكر  
المؤلف في غير هذا المحل عن فتاوى الكازروني أن أرسل مع آخر دراهم يشترى بها أمتعة فاشترى بها  
وأرسلها له ولم يأذن له في إرسالها مع غيره هل يضمن أوجب الوكيل متعدي دفع العين إلى أجنبي  
فيضمن القيمي بقيمة والمثلي بمثله إذا هلك العين إلى أن قال الوكيل لا يودع اهـ أقول أيضاً

مطلب الوكيل ببيع  
الرهن لا ينعزل بالعزل

مطلب التوكيل  
بالاستقراض باطل لا  
الارسال به  
مطلب التوكيل بالاقتراض  
صحيح

مطلب الوكيل بالبيع  
لا يملك الشراء لنفسه بل  
يبيع من غيره ثم يشتري منه

مطلب وكله بشراء نوع  
من الجوخ ولم يبين الثمن  
يصح

مطلب في الوكيل بالبيع  
إذا أودع المبيع عند  
أجنبي هل يضمن

وفي وكالة البحر وكيل البيع لودفع المبيع الى دلال لم عرضه على من يرغب فيه فقبض أو ضاع في يده  
لم يضمن لكن المختار الضمان كافي البرازية لكونه دفع ملك الغير بغير اذنه وان كان أصيلا في الحقوق  
الخ وكسبت فيما علقته عليه أنه ينبغي تقييد الضمان بما اذا لم تكن العادة جارية بذلك فلو جرت  
العادة بدفعه الى دلال لم عرضه على البيع لا يضمن لانه بمقتضى العادة يكون مأذونا بذلك  
وفي الفتاوى الخيرية سئل فيما اذا جرت عادة التجار أن يبعث بعضهم الى بعض بضاعة يبيعها ويبعث  
ببعضها مع من يختاره ويصدق أمانته من المسكارية بحيث اشتمل ذلك بينهم اشتها راشا نعا فيهم وبيع  
المبعوث اليه البضاعة وأرسل منها مع من اختاره منهم على دفعات متعددة وأذكر المبعوث اليه بعض  
الدفعات هل يكون القول قول باعث الثمن يجنبه وان لم يعلم تفاصيل ذلك انظر المدة أم لا بدله  
من البيضة أجاب القول قوله يجنبه اذ له بعثه مع من يختاره وراه أمينا لانه أمين لم يتطل أمانته  
والحالة هذه بالارسل مع من ذكر وقد ذكر الزاهدي را مزايج لكر خواهر زاده جرت عادة حاكم  
الرساق أنهم يبعثون المكر ايس الى من يبيعها لهم في البلد يبعث بأثمانهم اليهم يد من شاء وراه  
أمينا فاذا بعث البائع عن المكر ايس يد شخص ظنه أمينا وأبقى ذلك الرسول لا يضمن البائع  
اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا رحمه الله تعالى وبه أحبت أنا وغيري أنه  
وقد عساه يقول لهم المعروف عرفا كالمشروط شرطاً والعادة محكمة والعرف قاض الى غير ذلك  
من كلامهم اه ما في الخيرية ولكن انظر ما يأتي في الفروع في آخر هذا الباب \* (سئل) \*  
في الوكيل اذا لم يكن ضامنا دين موكله هل لا يجنب بدينه \* (الجواب) \* نعم لا يجنب وفي وكالة  
الاشياء ولا يجنب الوكيل دين موكله ولو كانت وكالته عامة الا ان ضمن وسئل قارئ  
الهداية هل يجنب الوكيل دين وجب على موكله اذا كان للموكل مال تحت يده وكيله وامتنع الوكيل  
من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا فأجاب انما يجنب الوكيل على دفع ما ثبت على موكله من  
الدين اذا ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كفيلا به والا فلا يجنب فيه زاد الشيخ في هذا  
الجواب في مكان آخر وان صدقه فيما ادعاه من الدين لان هذا اقرار على الغير فلا يعتبر اه وأيد محشي  
الاشياء السبعة أحد الجوى ما أتى به قارئ الهداية بنقل من الحاشية ونقله في شرح النجاة أيضا  
فقد تجرد من هذا أنه اذا كان للموكل مال تحت يده وكيله ولم يأمره بدفعه لا يجنب واذا أمره  
بدفعه وامتنع منه يجنب أقول وهذا خلاصة ما حذر به الخبير الرمي في حاشيته على النج ووفق به بين  
غيرهم كما وضحت فيما علقته على الدر المختار قال المؤلف وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا أذن  
المدين لو كيله بأن يعطى رب الدين وغاب فادعى الوكيل أنه لا مال عنده لموكله هل يلزمه يمين فأجاب  
لا يلزم الوكيل دفع ما في يده الى من وكله بقضيه منه وان أنكر أن الموكل له تحت يده شيء لا يلزمه شيء  
ولا يمين عليه لان اليمين انما تجب للنقص والوكيل يقبض الوديعة أو العين ليس بنقص \* (سئل) \*  
فيما اذا كان زيد الغائب مبلغ دين بدمه عمر وفادعى بكر أنه وكيل زيد يقبض الدين من عمرو  
فصدقه عمرو على ذلك ودفع له الدين ومضت مدة والا نريد عمرو واسترد المبلغ من بكر فهل ليس  
لعمرو وذلك حتى يحضر الغائب والدفع صحيح \* (الجواب) \* نعم ومن ادعى أنه وكيل الغائب  
في قبض دينه فصدقه الغريم أمر يدفعه اليه فان حضر الغائب فصدقه والا دفع اليه الدين ثانيا  
ورجع به على الوكيل لو باقيا وان ضاع الا اذا ضمنه عند الدفع أو لم يصدقه على الوكالة ودفعه  
اليه على ادعائه كتر الدائق ومثله في التنوير وزاد فيه وفي الوجوه كلها الغريم ليس له الاسترداد حتى  
يحضر الغائب اه ومثله في المتن وسئل قارئ الهداية فيما اذا ادعى المدين أنه أقبض الموكل  
دينه فأجاب بأنه يؤمر بالدفع الى الوكيل وليس له أن يستخلف الوكيل أنه ما يعلم أن الموكل  
قبض الدين وأجاب عن سؤال آخر اذا أنكر المدين الوكالة وطالب الوكيل تحليفه على أنه ما يعلم

مطلب لا يجنب الوكيل  
دين موكله الا ان ضمن أو  
كان للموكل تحت يده مال  
وأمره بدفعه

مطلب فيما اذا ادعى أنه  
وكيل عن الغائب في قبض  
دينه

مطلب في صحة توكيل  
الاخرس الاطرش

مطلب اذا اشترى الوكيل  
بغبن فاحش لا ينفذ الشراء  
على الموكل

مطلب القول للمكاري في  
مقدار الصرة

مطلب ليس له أن يوكل  
بالخصومة الا برضا الخصم

مطلب فيما اذامات الموكل  
و ادعى الوكيل القبض  
والدفع اليه

مطلب اتمام أهل القرية  
زيد او كلاً عنهم ليتعاطى  
امورهم وجعلوا له أجراً الخ

أند وكيل فإن نكل المديون أزم بدفع الدين وان حلف لا يذنه شيء \* (سئل) \* في رجل يتعي  
الوكالة عن امرأة خرسا طرشا فهل تصح وكالتها مع كونها موصوفة بهذه الصفات المذكورة أم لا  
\* (الجواب) \* اذا كانت المرأة المذكورة اشارة معلومة مفهومة فتوكيلها صحيح  
فتاوى الشافعي من أوائل الوكالة \* (سئل) \* فيما اذا بيعت زيدا لحراً وماتت ببلدة كذا  
دراهم ليشترى له بها بضاعة معلومة الجنس لا بعينها ولم يكن سعرها معلوما فاشترى لها عمو له بمثل  
فيه غبن فاحش فهل لا ينفذ الشراء المزبور على زيد \* (الجواب) \* حيث لم بعين له ما يشترى به  
فاشترى له بغبن فاحش لا ينفذ الشراء المزبور على زيد وفي معنى المقتضى لو اشترى بغبن يسير نفذ وبالفاحش لا  
وينفذ على نفسه قلت وهذا اذا لم بعين ما يشترى به فان عين نفذ على الا مراك في الهداية وفي العناية  
هو قول عامة المشايخ وتمامه في البحر ولو سعى له الثمن فاشترى بأكثر لا ينفذ الا لو كمل بشراء  
الاسد فانه يلزم الا امر المتعي كفي الواقعات نهج النجاة من الوكالة وفي الدر المختار وقصد  
شراؤه بمثل القيمة وغبن يسير وهو ما يقوم به مقوم وهذا اذا لم يكن سعره معروفاً فان كان سعره  
معروفاً بين الناس كخبز ولحم وموز وجبن لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة ولو فلما واحدا به بقي  
بحر ومثله في الكنز والمتقى \* (سئل) \* فيما اذا أرسل زيد المقيم ببلدة كذا مع عمرو  
المكاري صرة مختومة فيها دراهم ليوصلها للبكر فوجدها بكر ناقصة عما قال زيد فهل القول قول  
بكر في ذلك \* (الجواب) \* القول قول القابض بينه وتقدم ذلك في كتاب البيع بنقوله  
\* (سئل) \* في امرأة تباشر بنفسها قبض اجور وقفها وملكها وتشترى أمتعة من رجال  
أجانب وتريد أن يوكل أجنبيا في دعوى على رجل زاعمة أنها من المخدرات والرجل لا يرضى بتوكيلها  
فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في الصحيح الجسد المقيم في البلد اذا أراد  
أن يوكل وكيل عنه ليدعى بحق على الآخر هل المدة على عليه أن يأبى حتى يحضر الخصم فيدعى بنفسه  
\* (الجواب) \* قد أجب عن مثل هذا السؤال العلامة الخير الرملي بما صورته صرح علماؤنا  
قاطبة متونا وشروحا بأن الوكالة بالخصومة لا تكون الا برضا الخصم الا أن يكون الموكل مريضاً  
أو غائبا مدة السفر أو مريداً السفر أو مختدرة ووجه ذلك أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا  
يستخبره والناس متفاوتون في الخصومة فلوقلنا بلزومه يتضرر به فيستوقف على رضاه وهذا مذهب  
أبي حنيفة واختاره المحبوبي والسنن وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي ورجح دليله في كل  
مصنف وغالب المتون عليه فلزم العمل به لدفع الضرر لاسيما في هذا الزمان الفاسد والله تعالى أعلم  
وقال في المتقى وغيره وضع أى التوكيل بالخصومة في كل حق برضا الخصم للزومها الا أن يكون  
الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم أو غائبا مسافة سفر أو مريداً السفر أو مختدرة غير معتادة  
للغروب الى مجلس الخصم \* (سئل) \* في امرأة وكالت آخر ليزوجهها من زيد الكفء لها  
وفي قبض مهرها فزوجها وقبض مهرها ثم ماتت عن زوج وورثة يدعون عليه بما قبضه من المهر  
والوكيل يدعى القبض والدفع في حياتها فصدقه الورثة في القبض وأنكروا الدفع لها فهل يقبل  
قول الوكيل بينه \* (الجواب) \* نعم وأجاب العلامة الرملي في فتاويه عن مثل هذه الحادثة  
بقوله ان كان الموكل فيه قبض وديعة ونحوها من الامانات فالقول قوله بينه في القبض والدفع لها  
وان كان قبض دين وأقرت بقية الورثة بالقبض وأنه كرت الدفع فكذلك القول قوله بينه  
في الدفع وان أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله الا بينة واذا لم يبق بينة رجعت الورثة بحصتها  
على المديون ولا يرجع المديون على الوكيل لان قوله في براءة نفسه مقبول لا في ايجاب الضمان على  
الميت الخ اه \* (سئل) \* في أهالي قرية معلومة أقاموا زيدا او كلاً عنهم ليتعاطى امورهم  
ويباشر أعمالهم ومصلحتهم في القرية المزبورة وجعلوا على ذلك مبلغا معلوما من الدراهم وقدر  
من الخنطة والسعير وتعاطى في ذلك ويريد مطالبتهم باجرة مثله فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم



\* (سئل) \* فيما اذا وكل زيد عمر افي تقاضى دينه الذى بذته فلان وقبضه وشرط له على ذلك  
 أجر معلوم في مدة معلومة وتقاضاه فهل يستحق الاجر بالشرط \* (الجواب) \* حيث شرط  
 له ذلك ووقت له وقتا وبشرط ذلك يستحق ما ذكر كما صرح بذلك في الاشباه من كتاب الامانات  
 وفي البزاية في نوع التوكيل بالاقراض والاستقراض والقبض والتقاضي وان وكله بقبض دينه  
 وجعل له الاجر لا يصح الا اذا وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالتقاضي ان وقت جاز اه  
 \* (سئل) \* فيما اذا وكل ناظر وقت زيدا بتعطى امور الوقت ولم يشرط له أجره على ذلك  
 وتعطى زيد ذلك مدة وطلب من الناظر اجرة على ذلك فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* حيث  
 كان وكيله ولم يشرط له اجرة فليس له ذلك والحالة هذه العامل لغيره أمانة لا أجر له الا الوصى والناظر  
 فيستحقان بقدر اجرة المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شأ ولا يستحقان الا بالعمل  
 فلو كان الوقف طاحونه والموقوف عليه يستغله فلا أجر للناظر كما في الخانية ومن هنا يعلم أنه  
 لا أجر للناظر في المسقف اذا احيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل الا بالشرط اشباه  
 من كتاب الامانات \* (سئل) \* في جماعة استأجرهم زيد لصد زرعه المعلوم بأجرة  
 معلومة وشرعوا في الحصاد وعجزوا عن اتمامه فوكلا زيدا بأن يأق لهم بمساعدة بأجرة فأق لهم  
 بجماعة بالاجرة وساعدوهم حتى أتموا الحصاد فهل تكون اجرتهم على الوكيل وهو يرجع بذلك  
 على الجماعة الاولى \* (الجواب) \* يطلب الوكيل بالاستئجار بالاجرة كالوكيل بالامراء كذا  
 في وكالة المحرف لهم طلب اجرتهم من الوكيل المذكور وهو يرجع بذلك على الجماعة والله أعلم  
 \* (سئل) \* فيما اذا وكل زيد عمر افي عمل معلوم هو يسبع أمتعة معلومة لزيد وجعل له اجرا على  
 ذلك وباعها بثمن حال فهل يجبر الوكيل على تقاضى الثمن من المشتري \* (الجواب) \* حيث  
 كان وكيله لا يجبر قال في الاشباه من الوكالة ولا يجبر الوكيل بغير أجره على تقاضى الثمن  
 أما اذا كان بأجر كالدلال والسمسار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذكره الصدر الشهيد وفي الصغرى  
 لان من سواهم متبرع فان فعل فيها وان امتنع لا تمام بسطه في حاشية الاشباه للسيد الجوى  
 فراجعها \* (سئل) \* في صك كتب فيه أقتر زيد وجماعة من أهالى قرية كذا قريه كذا قريه  
 بالاصالة عن نفسه وبالوكالة عن جماعة آخرين من أهالى القرية يشهدة فلان وفلان والجماعة  
 الاقولون عن أنفسهم أن عليهم وعلى الموكلين لعمر ومبلغا قدره من الدراهم كذا مؤجلا الى كذا  
 وصدر ذلك لدى حكم شرعى لم يثبت التوكيل المذكور لديه في وجه خضم شرعى ثم حل الاجل  
 وطلب عمر والمبلغ من الاصلاء والموكلين وهم يحددون التوكيل في ذلك فكيف الحكم  
 \* (الجواب) \* حيث أنكروا التوكيل المذكور على الوجه المزبور فلا عبرة بمضمون الصك المرقوم  
 في ثبوت التوكيل بل لا بد من اثباته بوجه الشرعى والحالة هذه والله أعلم ورأيت مكتوبا  
 بخط العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى في نسخته العمادية ما جواب الأئمة الحنفية في حجة كتب  
 فيها أقتر فلان بن فلان الوكيل عن فلانة وفلانة في القبض والابراء الا في ذكرهما فانه يشهدة  
 فلان وفلان أنه قبض من فلان ما كان في ذمته لاهو كاتين المذكورين عن ربع حصتهما من كذا وقف  
 جدهما فلان عن مدة كذا مبلغا كذا ثم أبرأ القباض المذكور ذمة الدافع المذكور من جميع  
 الدعاوى وثبت ذلك لدى الحكم وحكمهم هو جبه فاذا طعن الخصم في مضمون هذه الحجة وشهد رجلان  
 أن مضمون هذه الحجة ثبت لدى فلان بن فلان فمألهما القاضي عن مضمون الحجة فلم يعرفاه فهل تقبل  
 شهادتهما ويعمل بالحجة وبعضها من غير معرفة ما كتب فيها ام لا الجواب لا عبرة بالحجة ولا بشهادة  
 من شهد بمضمونهما وان كانت تلك الشهادة عن معرفة بتفاصيل ما فيها حتى يقيم الوكيل على وجه  
 الموكلين بينة عادلة بأنهم ما قد وكتاه يقبض ما لهما في ذمة الدافع وبالصلح والابراء أيضا فان شهدى

مطلب وكله بقبض دينه  
 وجعل له اجرة صرح ان وقتا

مطلب لا يستحق الوكيل  
 اجرة الا بشرط

مطلب الوكيل بالاستئجار  
 يطالب بالاجرة وهو يرجع  
 على الموكل

مطلب الوكيل باجبر يجبر  
 على استيفاء الثمن كالدلال  
 والسمسار

مطلب لا يثبت التوكيل  
 بشهود مضمون الصك  
 والحجة

مطلب لا عبرة بالحجة مالم  
 تثبت الوكالة

الوكالة لا عبرة بشهادتهما أصلاً فانهما لم يشهدا بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة والله أعلم كتبه الفقير  
 أبو السعود وفي فتاوى عبد الرحمن المذكوكر في جواب سؤال نعم يكاف ورثة المشتري  
 إلى اثبات بوكيلهما لا يكتفى في ذلك بشهود مضمون صلح البيع المذكور والله الموفق كتبه الفقير  
 عبد الرحمن الحمد لله الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد المالكي ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة  
 لكونهم في غير وجه خصم قال في الكافي في كتاب الشهادات لا يجوز اثبات الوكالة والولاية  
 بلا خصم حاضر اهـ ومن خله المعهود نقلت \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد مبلغ دين معلوم  
 بذمة عروفتا عمرو عن تركته وورثته فوكل زيد بركا بقبض دينه من ورثته وكتب له بذلك حجة  
 شرعية فهل يعمل بمحتجونها بعد الثبوت الشرعي وله قبضه \* (الجواب) \* نعم والوكيل  
 بقبض الدين يملك الخصومة والوكيل بقبض العين لا يملك الخصومة الخ عيني على الكثرة وفي تصحيح  
 العلامة قاسم قوله والوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة عند أبي حنيفة وقالوا وهو رواية  
 عن أبي حنيفة ليس بوكيل بالخصومة وعلى قول الإمام المحبوبي في أصح الأقاويل والاختيارات  
 والنسقي والموصلي وصدر الشريعة وقيد بقبض الدين لأن الوكيل بقبض العين لا يكون وكيلاً  
 بالخصومة فيها بالإجماع قاله في الاختيار وغيره اهـ \* (سئل) \* في رسول التفاضل هل يملك  
 قبض الدين \* (الجواب) \* نعم قال في الدر المختار من الوكالة بالخصومة رسول التفاضل  
 يملك القبض بالخصومة أجماعاً بجر اهـ \* (سئل) \* فيما إذا وكل زيد عماراً في بيع تن معلوم  
 له وأن يشترى بقبضه بناء معلوماً وقال لا تبعه إلا بمحض فلان فباعه بغير محضه واشترى به غير الدين فهل  
 يكون غير جائز \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في الخبرية وقال في الخاتمة من فصل التوكيل بالبيع  
 والشراء ولو وكل بالبيع ونهه عن البيع إلا بشهود أو بالجمعة فلان لا يملك البيع بغير شهود أو بغير  
 محض فلان اهـ \* (سئل) \* في رجل له بناء دار قائم في أرض وقت وكل زيداً ببيعها فباعه زيد  
 من امرأة بمن معلوم والا ن يذى زيد أن البناء ملكه فهل إذا ثبت ما ذكر لا تسع دعوى الوكيل  
 بذلك \* (الجواب) \* نعم وفي فتاوى الحياو في جواب سؤال التناقص يمنع من الدعوى  
 سواء صدر من الوكيل أو الوصي وعبارتهم أن من أقر أن فلان بعين فكلما لا يملك أن يدعيه لنفسه  
 لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية ويكفي في الوادي لفلان بالوكالة ثم ادعى لفلان آخر أنه وكله  
 بالخصومة فيه لا يقبل ويصير متناقضاً والدين في هذا الحكم كالعين فعمل بهذا أن التناقص من الوكيل  
 أو الوصي مانع من الدعوى منه بما فيها وقع فيه التناقص ولم يمكن فيه التوفيق اهـ \* (سئل) \*  
 فيما إذا طمع الوالي في أخذ مبلغ من المال من جماعة معلومين ظلماً وطلبه منهم فاختفى بعضهم وأخذ  
 الوالي المبلغ من رجل ظاهر منهم جبراً ويريد الرجل الرجوع على المختفين بشئ من المبلغ بدون وجه  
 شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في البرازية من كتاب الوكالة طمع الوالي في أخذ  
 أموال جماعة من التجار فاختفى بعض فآخذ من الظاهر من مقداراً وقال اقتسموه عليكم بالخصومة ليس  
 لهم الرجوع على المختفين شرعاً فأما أمر المروءة فظاهر \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد الغائب  
 مبلغ من الدراهم بذمة رجلين بوجوب غسل فادعى أخو زيد أنه وكيل عن أخيه بقبض المبلغ منهم  
 فصدقه ودفعه له بعدما أبرزهما التمسك المزبور ثم حضر الغائب ولم يصدق أخاه في التوكيل المزبور  
 وحلف على ذلك وطلب دينه من الرجلين فهل يؤمر أن يدفع ذلك له ويرجعان به على الوكيل أن باقيا  
 في يده \* (الجواب) \* حيث دفع الدين للوكيل بدون اثبات وكالة بل صدقه عليه يؤمر أن  
 يدفع ذلك لزيد ويرجعان به على الوكيل أن باقيا في يده ويثله أن استسلم له والله أعلم ادعى أنه وكيل  
 للغائب بقبض دينه فصدقه الترخيم أمر بدفعه إليه فان حضر الغائب فصدقه فيها والأمر الغريم يدفع  
 الدين إليه ناسلاً ويرجع به على الوكيل أن باقيا في يده ولو حكماً وإن ضاع إلا إذا ضمنه عند الدفع

مطلب لا يجوز اثبات  
 الوكالة والولاية بصلاحهم  
 حاضر  
 مطلب الوكيل بقبض  
 الدين يملك الخصومة

مطلب رسول التفاضل  
 يملك القبض بالخصومة  
 مطلب نهه عن البيع  
 إلا بشهود أو بالجمعة فلان  
 لا يملك البيع بدون ذلك  
 مطلب باع بالوكالة  
 ثم ادعى أنه ملكه لا تسع

مطلب صادر الوالي التجار  
 فاختفى بعضهم ليس لهم  
 الرجوع على المختفين

مطلب فيما إذا دفع الدين  
 للوكيل بدون اثبات وكالة

أقول له قُبِضَ خَدُّكَ عَلَى أُنْفِ أَمْرٍ أُنْكَرُكَ مِنَ الَّذِينَ تَتَّبِعُونَ مِنْ بَابِ الْوَسْكَالَةِ بِالْمَصْرُوعَةِ وَالْقَبْضِ  
 \* (سُئِلَ) \* فَمَا إِذَا دَفَعَ زَيْدٌ دِرْهَامًا لِعَمْرٍو لِيَدْفَعَهَا لِي بِكَرٍّ فَادَّعَى عَمْرٍو الدَّفْعَ وَأُنْكَرْتُ زَيْدًا وَبُكَرْتُ  
 فَهَلْ يَصْدَقُ بَيْنُهُ أَمْ لَا \* (الجواب) \* قَالُوا فِي الْأَشْجَلِ مِنَ الْأَمَانَةِ الْمَأْذُونُ لَهُ بِالْدَّفْعِ إِذَا ادَّعَاهُ  
 وَكَذَبَاهُ فَإِنْ كَانَتْ أَمَانَةً فَالْقَوْلُ لَهُ وَإِنْ كَانَ مَضْمُونًا كَالْعَصْبِ وَالْمَدِينِ لَا كَمَا فِي فَتَاوَى قَارِي الْهَدَايَةِ اهـ  
 وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ \* (سُئِلَ) \* فِي جَمَاعَةٍ دَفَعُوا الْجَمَاعَةَ آخِرِينَ مَا لَا وَادُّوا أَلَهُمْ يَدْفَعُهُ زَيْدٌ وَأَخَذَ  
 رَجْعَةً مِنْهُ يُوْخِلُ الْمَالَ إِلَيْهِ قَدْ فَعَلَهُ وَأَخَذُوا الرُّجْعَةَ بِذَلِكَ وَضَاعَتْ وَالْأَنْ تَنْكَرُ زَيْدٌ قَبْضَ الْمَالَ  
 مِنَ الْمَأْذُونِ لَهُمْ وَكَذَبَهُمْ الْأَذْنُ أَيْضًا فَكَيْفَ الْحُكْمُ \* (الجواب) \* الْقَوْلُ لِلْمَأْذُونِ لَهُمْ فِي ذَلِكَ  
 بَيْنَهُمْ فِي بَرَاءَةِ أَنْفُسِهِمْ فَقَطْ وَحَيْثُ أَنْكَرَ زَيْدُ الْقَبْضِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بَيْنَهُمْ أَيْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَسُئِلَ قَارِي  
 الْهَدَايَةِ عَنْ شَخْصٍ دَفَعَ إِلَى آخِرٍ مَبْلَغًا وَأَمَرَ بِهِ فَعَلَهُ زَيْدٌ وَأَنْ يَأْخُذَ مِنْ زَيْدٍ رَجْعَةً أَنْ الْمَبْلَغَ وَصَلَ إِلَيْهِ  
 فَفَعَلَ ذَلِكَ وَادَّعَى الْمَأْذُونُ ضِيَاعَ الرُّجْعَةِ مِنْهُ وَأُنْكَرَ زَيْدُ الْقَبْضِ فَهَلْ الْقَوْلُ قَوْلُ زَيْدٍ مَعَ بَيْنِهِ أَمْ قَوْلُ  
 الْمَأْذُونِ مَعَ بَيْنِهِ أَمْ لَا الْجَوَابُ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَأْذُونِ فِي أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى زَيْدٍ مَعَ بَيْنِهِ وَإِنْ أَنْكَرَ زَيْدُ الْقَبْضِ  
 فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ بَيْنِهِ أَيْضًا فَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ الْمَأْذُونُ يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ لَا فِي حَقِّ زَيْدٍ إِذَا أَنْكَرَ  
 الْأَيِّمَةَ تَقُومُ عَلَيْهِ وَإِذَا نَظَرَ عَلَى الْمَأْذُونِ أَنْ لَا يَدْفَعِ الْأَبْشَرُ الشَّهَادَةَ عَلَى زَيْدٍ وَاحْضَارَ رَجْعَةٍ  
 تَشْهَدُ عَلَى زَيْدٍ بِالْقَبْضِ فَلَمْ يَحْضُرْ رَجْعَةً بِذَلِكَ وَأُنْكَرَ زَيْدُ الْقَبْضِ كَانَ الْمَأْذُونُ ضَامِنًا وَلَا يَنْفَعُهُ قَوْلُهُ  
 أَشْهَدَتْ وَضَاعَتْ الْوُثْقَةَ وَلَا يَبْرَأُ عَالِمٌ بِحَضْرَةِ رَجْعَةٍ أَوْ يَنْقُضُ زَيْدُ الْقَبْضِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ أَعْطَاهُ  
 أَلْفًا لِقَضَى بِهِ دَيْنُهُ وَقَالَ لَا تَدْفَعِ الْمَالَ حَتَّى تَأْخُذَ الصَّلَاقَ قَدْ قَبِلَ أَخْذَهُ ضَمِنَ بِرَازِيَةِ مِنَ الْوَسْكَالَةِ  
 أَقُولُ قَالَ فِي الْبَصْرِ وَلَوْ قَالَ لَا تَدْفَعِ الدِّينَ إِلَّا بِمَضْمُونٍ فَلَنْ تَفْعَلَ بَلَا مَحْضَرِهِ ضَمِنَ كَذَا فِي الْبَزَايَةِ  
 وَلَوْ ادَّعَى الْوَكِيلُ أَنَّهُ دَفَعَ مَعْضَرَهُ أَوْ قَالَ لَا تَدْفَعِ إِلَّا بِالشَّهَادَةِ فَادَّعَى دَفْعَهُ بِشَهَادَةٍ وَأُنْكَرَ الدَّائِنُ الْقَبْضَ  
 حَلْفَ الْوَكِيلِ أَنَّهُ دَفَعَ بِشَهَادَةٍ فَادَّعَى حَلْفَ لَمْ يَنْتَهِنِ كَذَا فِي كَافِي الْحَاكِمِ وَلَوْ قَالَ ادْفَعْ بِشَهَادَةٍ وَدَفَعَ  
 بغيرهم لَمْ يَنْتَهِنِ اهـ مَا فِي الْجَوَابِ عَلِيمٌ أَنَّ قَوْلَ قَارِي الْهَدَايَةِ وَلَا يَنْفَعُهُ قَوْلُهُ أَشْهَدَتْ وَضَاعَتْ الْوُثْقَةَ  
 الْحُكْمُ فِيهِ لَنْظَرُ أَنْ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَحْلِفِ الْوَكِيلُ أَمَّا إِذَا حَلَفَ فَانْتَفَعَهُ تَأْمُلُ ثُمَّ إِنَّ كَلَامَ الْجَوَابِ يَقْتَضِي  
 الْفَرْقَ بَيْنَ لَا تَدْفَعِ إِلَّا بِالشَّهَادَةِ وَإِذَا لَمْ يَدْفَعِ إِلَّا بِالشَّهَادَةِ وَبَيْنَ ادْفَعْ بِشَهَادَةٍ وَبَيْنَ ادْفَعْ بِشَهَادَةٍ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي  
 وَلَيْسَ فِي كَلَامِ قَارِي الْهَدَايَةِ هَذَا التَّفْصِيلُ لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ فِي الْجَوَابِ لَمْ يَسْتَنْدِ فِيهِ إِلَى تَقْتُلِ وَهُوَ مُحْتَاطٌ  
 مَا فِي التَّنَازُلِ خَائِنَةٌ عَنِ الْحَيْطِ مَحَاطِلُهُ أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ عَلَى الْوَكِيلِ مَا هُوَ مُفِيدٌ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ مِثْلُ بَعِ  
 بِيضًا فَإِنَّ يَلْزِمُهُ سِوَاهُ أَكْثَرُهُ بِالْثَنَى أَوَّلًا وَإِنْ كَانَ يَشْتَرِطُ مِثْلُ بَعِ بِأَنْتَ نَسِيتَ فَبَاعَهُ بِأَلْفٍ حَالٌ جَازٍ  
 وَلَا يَلْزِمُهُ شَرْطُهُ مطلقًا وَإِنْ كَانَ يَنْقُصُ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ مِثْلُ بَعِ فِي سَوْقٍ كَذَا فَهَذَا إِنْ أَكْثَرَهُ  
 بِالْثَنَى يَلْزِمُهُ وَالْأَفْلَاكُ كَمَا تَرْتَبُ فِيهِ عُلُقَتُهُ عَلَى الْجَوَابِ وَأَوَّلُ كَلَامِ الْوَكِيلِ عِنْدَ قَوْلِ الْكَتُّوبِ بِإِقْبَالِهَا  
 وَاسْتِيفَائِهَا \* (سُئِلَ) \* فِي وَكِيلٍ مَتَوَلَّى وَقَفَ وَكُلَّ آخَرٍ فِي إِيجَارِ عَقَارٍ أَوْ قَفَ فَاجْرَمَ مِنْ زَيْدٍ  
 وَالْحَالُ أَنَّ الْمَتَوَلَّى لَمْ يَأْذَنْ لَوَكِيلِهِ بِالْوَسْكَالَةِ وَلَمْ يَعْمَلْ لَهُ فَهَلْ تَكُونُ الْإِجَارَةُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ  
 \* (الجواب) \* حَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ مَوْلَاهُ وَلَا فَوْضَ إِلَى رَأْيِهِ ذَلِكَ وَلَا أَجَازَهُ فَالْإِجَارَةُ الْمَذْكُورَةُ غَيْرُ  
 صَحِيحَةٍ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ \* (سُئِلَ) \* فَمَا إِذَا وَكَّلَ زَيْدٌ عَمْرًا فِي قَبْضِ مَعْلُومٍ  
 وَظَفِيقَةٍ مِنْ آخَرٍ وَفِي انْتِفَاقِهِ عَلَى رُوحَةِ الْمَوْكَلِ وَأَوْلَاهُ الْخَارِجَ مِنْهُ وَأَذْنُ لَهُ أَنْ يُوَكِّلَ فِي ذَلِكَ مَنْ شَاءَ  
 وَغَابَ زَيْدٌ وَبَاشَرَ عَمْرٌو ذَلِكَ ثُمَّ وَكَّلَ عَمْرٌو ابْنَهُ الْبَالِغَ فِي ذَلِكَ وَمَاتَ عَمْرٌو عَنْ ابْنِهِ الْمَذْكُورِ فَهَلْ يَكُونُ  
 كُلُّ مِنَ التَّوَكُّلَيْنِ صَحِيحًا وَلَا يَنْعَزِلُ الْأَبْنُ بِمَوْتِ أَبِيهِ \* (الجواب) \* حَيْثُ أَذْنُ لَهُ أَنْ يُوَكِّلَ  
 مَنْ شَاءَ فَوَكَّلَ ابْنَهُ فَقَدْ صَارَ الثَّانِي وَكِيلًا عَنِ الْأَوَّلِ فَلَا يَنْعَزِلُ بِمَوْتِ أَبِيهِ كَمَا فِي الْجَوَابِ \* (سُئِلَ) \*  
 فَمَا إِذَا وَكَّلَ زَيْدٌ عَمْرًا فِي قَبْضِ مَعْلُومٍ وَظَفِيقَةٍ مِنْ بَكْرٍ وَفِي قَبْضِ اسْتِحْقَاقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَقَفَ فِي ابْتِصَالِ  
 ذَلِكَ إِلَيْهِ فَتَقَبَّضَ الْوَكِيلُ ذَلِكَ فِي مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ ثُمَّ مَاتَ عَنْ تَرَكَهُ مَجْهَلًا لِذَلِكَ فَهَلْ يَضْمَنُ الْوَكِيلُ

مطاب وكاه بدفع دراهم  
 الى زيد فهل يصدق بينه  
 في الدفع  
 قوله المأذون له الخ أي ان  
 كان لزيد وديعة عند عمرو  
 فأذن زيد لعمرو بدفعها الي  
 بكر فالقول لعمرو في الدفع  
 وان كان الذي عند عمرو  
 غصباً أو ديناً لزيد لا يكون  
 القول قول عمرو في الدفع  
 لانه يدعي براءة دئمنه عن  
 المضمون هنا بخلاف الاول  
 اهـ منه

مطاب فيما اذا اخره بدفع  
 المال لزيد وان يأخذ منه  
 وصولاً

مطلب قال لا تدفع المال  
 حتى تأخذ الصل فدفع قبله  
 ضمن

مطاب فيما اذا خالف  
 الوكيل شرط الموكل

مطاب ليس للوكيل أن  
 يوكل الا ياذن أو تعميم  
 مطاب وكيل الوكيل  
 بالاذن لا ينعزل بموت  
 الوكيل الاول

مطلب يضمن الوكيل بموته  
 مجهلاً

ذلك في تركته \* (الجواب) \* نعم ينبغي ولا يقبل قول ورثته الا بيهان لانه قد تنقز في تركته  
 الثمن فلا بد للخروج من عهده من البيان كذا أتى العلامة الخبير الرمي سقى الله روحه الرجعة  
 والرضوان في عنصاته الجنان \* (سئل) \* في معنوله وصي شرعي وللمعتوه مال فوكل  
 الوصي المزبور رجلا في الانفاق على المعتوه من ماله في كسوته اللازمة الضرورية وصرف على ذلك  
 مصرف المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل قول الوكيل \* (الجواب) \* نعم  
 يقبل قول الوكيل في ذلك بيمينه لان الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في امور  
 التيم كفا في الانتدوي وأدب الاوصياء والمعتوه بمنزلة الصبي كفا في الانتدوي وفي الجرم من شتى  
 القضاء نائب الناظر كعه وفي قبول قوله ذلوا دعي ضاع مال الوقف وأتفرقه على المستحقين  
 وأنكر وقال القول له كالأصيل لكن مع اليمين وبه قارق أمين القاضي فانه لا عين عليه كالأصفي  
 اه والوصي كالناظر لان الوصية والوقف أخوان يستقي كل منهما من الآخر كما صرح حوايه  
 وفي الخبر يمين الوصايا الوصي مثل القيم لقواهم الوصية والوقف أخوان اه \* (سئل) \*  
 في رجل وكل آخر في بيع عتقه ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن قبض الوكيل قبل قبض الثمن فهل  
 يكون البيع غير جائز \* (الجواب) \* نعم لو وكاه بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن  
 فباعه قبل قبض الثمن كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع ثانية \* (سئل) \*  
 في امرأة قروية وكلت زوجها زيدا في شراء أرض معينة من اخيهما هند وكلته مقبولة منه فاشترها  
 لنفسه فهل يقع الشراء للموكلة \* (الجواب) \* الوكيل بشرأى شيء بيمينه اذا اشتراه لنفسه  
 بمثل الذي أمر به حال غيبة الموكل يكون مشتريا للموكل ولا يملك الشراء لنفسه ما لم يخرج عن الوكالة  
 وهو يملك اخراج نفسه عن الوكالة عند حضرة الموكل لا عند غيبته كذا في الخاتمة من فصل شركة  
 العنان فيقع شراء الارض المذكورة للمرأة المزبورة \* (سئل) \* فيما اذا أرسل زيد خادمه  
 لعمره والتاجر ليدفع له أمتعة معلومة على طريق الرسالة ثم مات زيد فقام عمرو بطالب الخادم بئنها  
 والخادم يقول كنت رسول زيد ولا عين لك على فهل ليس لعمر وذلك والقول قول الرسول في ذلك  
 \* (الجواب) \* اذا ثبت أنه رسول فلا ضمان عليه في ذلك والقول قوله بيمينه أقول اثبات  
 كونه رسولا غير لازم بل يجوز قوله كنت رسولا بكتي وهو معنى قوله والقول قوله بيمينه وهذا  
 اذا لم يشتر الخادم من التاجر باضافة العتد الى نفسه بل أضافه الى المارسل أو قبض بدون عقد أصلا  
 على وجه الرسالة أما لو أضاف العقد الى نفسه ثم ادعى أنه رسول لا يصدق كما قدمنا \* (سئل) \*  
 في رجل دفع للقتال مقدارا معلوما من الحرير وأذن له أن يدفعه الى امرأة معلومة لتكس الحرير  
 فقدم من عندها ويزيد الرجل تضمن القتال مثل حريه فهل لا يضمنه حيث كان مأذونا بدفعه  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد لعمره مبلغا معلوما من الدراهم بطريق  
 الرسالة ليدفعه عمرو وليكردا من زيد من دين بكر فدفعه عمر وليكرد ثم رد بكر من ذلك دينار على عمرو  
 أبرده على زيد زاعما أنه خارج فأنكر زيد أنه ديناراه واتهم عمر الرسول بأنه بدل ديناراه بمذا والرسول  
 ينكر فهل القول لعمر والرسول بيمينه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا بعث زيد  
 أجيده الى زوجة زيد ليأتي له بصرة من عندها فجاءه الا جيده للزوجة وأخبرها بذلك فأعطته الصرة  
 بناء على أنه رسول الزوج اليها فيما ذكر ومضت مدة والآن الزوجة تطالب الرسول المذكور  
 بالصرة المذكورة فهل ليس لها ذلك والقول قول الرسول انه رسول في ذلك \* (الجواب) \*  
 لا ضمان على الرسول كما ذكره أئمتنا الفحول اذ هو سفير غير ضمين وما على الرسول الا البلاغ المبين  
 والله سبحانه الهادي وعليه اعتمادى (فروع) الرسول أمين والعين في يده أمانة فاذا ادعى رد العين  
 الى صاحبها أو ادعى الموت أو الهلاك بصدق مع يمينه بالاتفاق الا أن يكذبه الظاهر من الخاتمة كذا

مطلب يقبل قول وكيل  
 الوصي بيمينه

مطلب الوصي له أن يوكل  
 غيره

مطلب نائب الناظر كعه

في قبول قوله أكن مع اليمين

مطلب الوصية والوقف  
 أخوان

مطلب فيما اذا نهاه عن  
 البيع حتى يقبض الثمن

مطلب اذا اشترى الوكيل  
 الارض لنفسه يقع الشراء  
 للموكل

مطلب القبول قوله في أنه

كان رسولا عن زيد ولا عين  
 عليه

مطلب أذن للقتال بدفع  
 الحرير الى امرأة تكسبه  
 فقدم من عندها لا يضمن  
 القتال

مطلب القبول للرسول بأنه

لم يبدل الدينار

مطلب الرسول أمين فيصدق  
 الا أن يكذبه الظاهر

مطلب أراد السفر فطلب  
خصمه أن يترك رجل ليس  
له عزله في غيبة الخصم  
مطلب إذا قال الوكيل  
بعته من رجل لا أعرفه  
وسلمته يضمن  
قوله وإن نهى الموكل أي  
نهى بعد البيع أما قبل فلا  
يكتم قبل نحو سبعة أوراق  
أه منه

في التارخانية رجل له على آخر دعوى فأراد المدعى عليه أن يسافر فوكل وكيلًا يطلب المدعى  
ثم عزله لا يجزى إلا بحضرة الخصم لتعلق حق الغير بهذه الوكيلة جواهر الفتاوى من الباب  
الخاص وفي المحيط قال الوكيل بالبيع بعته من رجل لا أعرفه وسلمته إليه ولم أقدر عليه فضاغ الثمن  
عنده أفق المرغيناني بأن الوكيل ضامن وذلك صحيح لكن عاين بأن قال لأنه ليس له التسليم  
قبل قبض الثمن وذلك ليس بصحيح لأن ذلك وإن نهى الموكل عنه فبدونه أولى أن يكون له ذلك  
ولو دفعه الوكيل إلى رجل ليعرضه على من أحب فهرب به الرجل ولم يقدر عليه أو تلك عنده المبيع  
قالو وكيل ضامن وبه أفق المرغيناني أيضًا وأفق الشيخ النسي وشيخ الإسلام عطاء بن حمزة  
السفدي بأنه لا يضمن لأن البيع غالبًا لا يتأق إلا على هذا الوجه فيمطابق له فيه والأول أصح  
ما ذكره المرغيناني لأنه ليس له التسليم إلى أحد قبل البيع أه أقول لقائل أن يقول إن كونه  
لا يملك التسليم قبل البيع مسلم ولكن إذا كان بدون إذن من الموكل أما لو كان بالاذن الصريح  
فلا شبهة في أن الوكيل يملك ذلك وكذلك إذا كان معروفًا عادة بأن كان ذلك الشيء انشباع مع الدلال  
ولم يكن الوكيل دلالًا فاذا وكله ببيعه مع علمه بذلك كلن إذا نمنه بذلك عادة والمعروف كالمشروط  
كما مر نظيره قبل نحو خمسة أوراق عن فتاوى الشيخ خير الدين قليطامل ومثله ما في النائية لأرسل  
الراعي كل بقرة في سكة ربه فاضاعت قبل أن تصل إلى ربه لا يضمن إذ ليس عليه ادخالها في منزل  
ربه أعرفا والمعروف كالمشروط أه وكلمة من نظيره والله تعالى أعلم وهذا آخر الجزء الأول من  
الاصل الذي هو فتاوى العلامة المرحوم حامد أفندي العمادى وقد فرغت من

تلخيصه وتنقيحه \* وتحريره وتوضيحه \* بأقل من نصف الاصل مع زيادة

الفوائد الفريدة \* والتحريرات السديدة \* على وجه الصواب \*

عما لا يوجد في غير هذا الكتاب \* وذلك في ليلة الاربعاء

للسبع وعشرين خزانة من شهر رمضان

سنة ١٢٢٠ ألف ومائتين وست

وثلاثين والحمد لله رب

العالمين

أمين

وقد انتهت طبعه بداد الطباعة العامرة بالهبة \* الكائنات بولاق مصر القاهرة المعزية \* على يد  
مصحفها المستعين بربه القوى \* عبده الضعيف محمد قطبة العدوى \* في منتصف جمادى الثانية \*

سنة ثلاث وسبعين ومائتين وألف من الهجرة المحمدية الباسية \* على

صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام \* ما تعاقبت

الليالي والأيام

جوليه الجزء الثاني أوله كتاب المدعوى

• فهرست الجزء الثاني من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية •

صفحة	كتاب الدعوى	صفحة	كتاب المساقاة
٢٠٢	كتاب الاقرار	١٧٣	باب مشقة المسكة
٢٠٩	باب اقرار المريض	١٨١	كتاب الذبايح
٢٢٠	كتاب الصلح	١٩٣	كتاب الشرب
٢٣٦	كتاب المضاربة	٢٠٢	كتاب المدائن
٢٣٩	كتاب الوديعة	٢٠٩	كتاب الرهن
٢٥٦	كتاب العارية	٢٢٠	كتاب الجنايات
٢٦٤	كتاب الهبة	٢٣٦	فصل في جناية البهائم والجناية عليها
٢٨٣	كتاب الاجارة		كتاب الحيطان وما يحدث الرجل
	كتاب الاكراه		في الطريق وما يتضرر به الجيران
	كتاب الحجر والمأذون	٢٣٩	ومثو ذلك
	كتاب الغصب	٢٥٦	كتاب الوصايا
	كتاب الشفعة	٢٦٤	باب الوصي
	كتاب القسمة	٢٨٣	كتاب القرائض
	فصل في الغرامات الواردة على القوي		مسائل وفوائد شتى من الحظرو والاباحة
	ومثوها	٢٩٢	وغير ذلك
	كتاب المزارعة		

الجزء الثاني من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية تأليف  
الشيخ الامام العلامة البحر المحرير الفهامة سيدنا  
ومولانا السيد محمد أمين الشهير بابن عابدين رحمه  
الله تعالى و قدس روحه ونفعنا به  
والمسلمين والحمد لله  
رب العالمين  
آمين



\*(كتاب الدعوى)\*

\*(سئل)\* في البراء العام في ضمن عقد فاسد هل يمنع الدعوى \*(الجواب)\* لا يمنع الدعوى به كما في الاشباه معزيا للبرازية \*(سئل)\* فيما اذا ادعى خارج على متولى وقف ذي يد على حاوئ الوقف بأن البناء الموجود بها القائم بارضها الجارية في الوقف له مناه وكيله فلان له في الارض المذكورة وطالبه برفع يده عن البناء المزبور فأجاب المتولى بأن البناء بلجهة الوقف بناءه وعمال الوقف للوقف بعد انهم دام به انما الاول الذي كان للخارج المذكور وأقام كل هيئة شرعية على دعواه فهل تقدم بينة الخارج \*(الجواب)\* حيث الحال ما ذكر تقدم بينة الخارج لانها اكثر اثباتا على ما عرف كما في جواهر الفتاوى ولان البناء بعد ادوية تكرر كما في الخلاصة والبرازية وغيرهما وبينة الخارج أولى من بينة ذي اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر كما في المقتضى والنخ والجرو والدرور والريعي وغيرها وفي المحيط ولو كانت المنازعة في دار وأقام واحد منهما اليانة انها داره يقضى به المدة لان البناء يكون مرة بعد أخرى ولم يكن في معنى التنازع فيبقى به الخارج اذ اقول وتقدمت هذه المسئلة بعينها في الشهادات في مسائل تعارض البيئات التي ذكرتها لخصصة من كتاب الشيخ غانم البغدادي وأن هذا هو المقتضى به وقد صرح في البحر في قول باب ما يدعيه الرجلان أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وذكر من ذلك مسائل فراجعها فاستشهر على الالسنان بينة الوقف مقدمة ليس على اطلاقه أو هو على خلاف المقتضى به \*(سئل)\* فيما اذا سرق زيد دابة معلومة ثم وجدها بيد غيره فادعاه الى القاضي فيقتضي انها جارية في ملكه بطريق الشراء من بكر وانها قد ثبت منه منذ كذا أو أجاب عمرو بأنه ابتاعها من رجل سماه ووجد دعوى زيد فأثبت زيد دعواه على الوجه المذكور بالبينة الشرعية في وجهه عمرو وحكم له القاضي بعدما حلف زيد بالله ان الدابة المذكورة لم تخرج عن ملكه ببيع ولا هبة ولا بوجه من سائر الوجوه الشرعية وأما

مطلب البراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى

مطلب بينة الخارج بأن البناء ملكه أولى من بينة المتولى

مطلب ترجيح بينة الخارج في دعوى البناء بخلاف التنازع

مطلب في اثبات الدابة المنقودة

باقية في ملكه الى يوم تاريخه ولم يثبت عمرو دعواه فهل يكون الحكم المذكور واقعاً وموقعه الشرعي  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان بيد زيد عقار متصرف فيه تصرف الملاك  
 من مدة تزيد على اربعين سنة بلا معارض ولا منازع وعمرو مطلع على تصرفه المذكور ولم يدع  
 بذلك على زيد ولا يمنع من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك على زيد ولا دعوى  
 وارثه من بعده ويترك في يد المتصرف لان الحال شاهد \* (الجواب) \* نعم قال في جامع  
 الفتاوى وقال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا أن يكون المدعي  
 غائباً أو صيباً أو مجنوناً وليس له مولى أو المدعي عليه اميراً جباراً يخاف منه كذا في الفتاوى العثمانية  
 وقال في البحر عن المبسوط ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع  
 دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً اه وفي الخلاصة رجل تصرف  
 في ارض زماناً ورجل آخر يرى تصرفه فيها ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع دعواه  
 بعد وفاته وذكر في الفتاوى المعروفة من له دعوى في دار رجل فلم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصر بطل  
 حقه الا أن هذا مذهب جهور فلا ينفذ فيه قضاء قاض فان رفع الى قاض آخر فان الثاني يظل قضاء الاول  
 ويجعل المدعي على حقه وكذا المرأة اذا لم تخاصم سنين ولم تطلب المهر المفروض كذا في قاضيخان  
 جامع الفتاوى من اول كتاب الدعوى لكن في حاوي الزاهدي من الدعوى أن الرواية في عدم سماعها  
 منه بعد تركها ثلاث سنين في الاراضي الموقوفة والمسبلة وما يحتاج في بقاءه الى الاتفاق والمروءة الى  
 أن قال لكن افتى المتأخرون بذلك فيما بعد ثلاثين سنة في كلها لكونها أوسط الروايات الثلاث وخير  
 الامور واسطاهم لكونها مستوية في ذلك الله تعالى اه وارجع الى الحاوي في هذا المجلد فان فيه  
 فوائد جمة وقد أفتى العلامة شيخ الاسلام ومفتي الانام عبد الله افندي المفتي العام بالملك العثمانية  
 على سؤال رفع اليه بمصورتها في بعض عقار في يد زيد تصرف فيه بطريق الملك بالشراء الشرعي  
 من مدة تزيد على ثلاثين سنة وبعده موت تصرف فيه ورثته بطريق الارث والآن قام متولى وقف  
 يريد أن يدعي عليهم بأن ذلك العقار من مستغلات الوقف وأني بينة تشهد بدعواه فهل للقاضي أن  
 ينزع العقار للوقف من يد الورثة تلك الشهادة اجاب ليس له ذلك كتبه عبد الله الفقير عني عنه وفي  
 هذه الصورة اذا سمع القاضي تلك الشهادة وحكم بنزع العقار للوقف من يد الورثة وكتب بذلك حجة  
 فهل ينفذ حكمه وتعتبر حجته أم لا وما يلزم ذلك القاضي اجاب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر حجته ويعزل  
 كتبه عبد الله الفقير عني عنه اه ولا سيما بعد اطلاعه على تصرف زيد المذكور المدة المزبورة قال  
 في فتاوى الولوالجي رجل تصرف زماناً في ارض ورجل آخر رأى الارض والتصرف ولم يدع ومات  
 على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف لان الحال شاهد اه والله سبحانه  
 وتعالى الهادي وعليه اعتمادى اقول والحاصل من هذه النقول أن الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة  
 أو بعد ثلاثة وثلاثين لا تسمع اذا كان الترتك بلا عذر من الاعذار المارة لان تركها هذه المدة مع التمكن  
 يدل على عدم الحق ظاهراً كما مر عن المبسوط واذا كان المدعي ناظر أو مطلعاً على تصرف المدعي عليه  
 الى أن مات المدعي عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذا لو مات المدعي لا تسمع  
 دعوى ورثته كما مر عن الولوالجية والظاهر أن الموت ليس بشبهة وأنه لا تقيد برتبة مع الاطلاع على  
 التصرف لما ذكره في تنوير الابصار وشرحه الدراختار في مسائل شتى آخر الكتاب باع عقاراً  
 أو حيواناً أو ثوباً أو ابنه أو امرأته أو غيرهما من اقاربه حاضراً يعلم به ثم ادعى الابن مثلاً انه ملكه لا تسمع  
 دعواه كذا اطلقه في الكنز والمثني وجعل سكونه كالأفصاح قطعاً للتزوير والحيل بخلاف الاجنبى  
 فان سكوتة ولو جاراً لا يكون رضا الا اذا سكك الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً  
 وبناءً فينبذ لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قلعا للاطلاع الفاسدة اه وقوله لا تسمع دعواه أى

مطلب لا تسمع الدعوى  
 بعد ٣٦ سنة الا أن يكون  
 المدعي غائباً أو صيباً أو  
 مجنوناً لاولى لهم ما الخ

مطلب مهم في مسئلة عدم  
 سماع الدعوى بعد ثلاثين  
 سنة أو بعد الاطلاع على  
 التصرف

مطلب باع ملكه وقريبه  
 حاضر لا تسمع دعوى  
 القريب بعده

دعوى الاجنبى ولو جارا كما فى حاشية الخبير الرسمى على المخ وأطال فى تحقيقه فى فتاويه اخبر به من كتاب  
الدعوى فقد جعلوا فى هذه المسئلة محجزة السكون عند البيع مانعا من دعوى التريب ونحوه كزوجته  
بلا تقييد باطلاع على تصرف المشتري كما اطلقه فى الكفر والمتقى وأما دعوى الاجنبى ولو جارا فلا  
يمنعها محجزة السكون عند البيع بل لا بد من الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقيدوه بمدة ولا بموت  
كما ترى لأن ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث لقيامه مقامه كما فى الحاوى الزايدى  
وغيره فتأمل ثم ان ما فى الخلاصة والولوالجية يدل على أن البيع غير قيد بالنسبة الى الاجنبى ولو جارا  
بل محجزة الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى وانما فائدة التقييد بالبيع هى الفرق بين التريب  
والاجنبى فان التريب للبائع لا تسع دعواه اذا سكنت عند البيع بخلاف الاجنبى فانه لا تسع  
دعواه اذا اطلع على تصرف المشتري وسكت فالمانع لدعواه هو السكون عند الاطلاع على  
التصرف لا السكون عند البيع فلا جل الفرق بينهما مآسورا والمسئلة بالبيع ووجه الفرق بينهما ما  
تمام بيان هذه المسئلة محجزة فى حواشينا رد المختار على الدر المختار ثم رأيت فى فتاوى المرحوم العلامة  
الغزى صاحب التنوير ما يؤيد ذلك ونصه سئل عن رجل له بيت فى دار بكنه مدة تزيد على ثلاث  
سنوات وله جار يجانبه والرجل المذكور يتصرف فى البيت المزبور حده ما وعمارة مع اطلاق جاره على  
تصرفه فى المدة المذكورة فهل اذا ادعى البيت أو بعضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذكور  
فى البيت حده ما وبناء فى المدة المذكورة تسع دعواه أم لا اجاب لا تسع دعواه على ما عليه الفتوى اهـ  
فانظر كيف أفتى بمنع سماعها من غير القريب محجزة التصرف مع عدم سبق البيع وبدون مضى خمس  
عشرة سنة أو أكثر ثم اعلم أن عدم سماع الدعوى بعد مضى ثلاثين سنة أو بعد الاطلاع على التصرف  
ليس مبنيا على بطلان الحق فى ذلك وانما هو محجزة لمنع للفضة عن سماع الدعوى مع بقاء الحق اصاحبه  
حتى لو أقر به الخصم يلزمه ولو كان ذلك حكما يطلانه لم يلزمه ويدل على ما قلناه تعليلهم للمنع بقطع  
التزوير والحيل كما مر فلا بد ما فى قضاء الاشياء من أن الحق لا يسقط بتمام الزمان ثم رأيت التصريح  
بما قلناه فى البحر قبيل فصل دفع الدعوى وليس أيضا مبنيا على المنع السلطاني كما فى المسئلة الآتية بل  
هو حكم اجتهادى نص عليه الفقهاء كما رأيت فاعتمد تحرير هذه المسئلة فانه من مفردات هذا الكتاب  
والحمد لله المنعم الوهاب \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد ثلثا دار معاومة بآرائها الا تصرفى ملك  
عمرو وزيد ساكن ومتصرف فى ثلثها بطريق الملك مدة تزيد على عشرين سنة حتى مات عن أولاد  
تصرفوا فى ذلك بعده بطريق الارث عنه مدة تزيد على خمس عشرة سنة كل ذلك بلا معارض لهم  
فى ذلك ولا فى شئ منه والا ن قام بكر يدعى ثلثا من الثلثين المزبورين انه كان لبيه المتوفى من سنة  
خمس وعشرين سنة ومضت هذه المدة وهو بالغ ولم يتدع ذلك على أولاد زيد ولا على زيد ولم يمنعه من  
الدعوى بذلك مانع شرعى والكل فى بلدة واحدة وأولاد زيد ينكرون ذلك فهل تكون دعوى بكر  
المذكورة غير مسموعة \* (الجواب) \* نعم تكون غير مسموعة للتهنى السلطاني والحالة هذه  
والله تعالى اعلم \* (سئل) \* فيما اذا كان بيد ذى خانوت معاومة متصرف فيها بطريق الملك  
من مدة تزيد على عشرين سنة بلا معارض ولا منازع حتى ذلك عن ورثة تصرفوا فى الخانوت المزبورة  
تحوالتى عشرة سنة على الوجه المذكور والا ن قام ذى آخر يعارض الورثة فى الخانوت المذكورة  
مدعى انها كانت لعمة الهالكه عنه من مدة عشرين سنة والورثة يشكرون ذلك ومضت هذه المدة  
والمدعى المذكور بالغ حاضر معهم فى بلدة واحدة ولم يدع بذلك عليهم ولا يمنعه من الدعوى مانع  
شرعى اصلا فهل تكون دعوى المدعى بذلك على الورثة غير مسموعة للمنع السلطاني \* (الجواب) \*  
نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لجماعة دارسا كنين فيها ومتصرفين بها بطريق الملك مدة تزيد على  
عشرين سنة بلا معارض لهم والا ن قام رجل يدعى عليهم بحصة فى الدار وهم ينكرون ومضت

مطالب فى عدم سماع الدعوى  
بعد خمس عشرة سنة للتهنى  
السلطاني

هذه المدة ولم يدع ذلك بلامانع شرعي والكل مقيمون ببلدة واحدة فهل تكون دعواه غير مسموعة  
 للمنع السلطاني \* (الجواب) \* نعم لانسمع الا بأمر سلطاني حيث خصص السلطان نصره الله  
 تعالى القضاء بذلك وأمر بعدم سماعها أقول مقتضى ما مر عن الخلاصة والاولوالحجية كما تقررناه آنفا  
 عدم السماع مع الاطلاع على التصرّف بناء وزرعاً ونحوهما بدون منع سلطاني لكن مع وجود المنع  
 السلطاني لا يتقدّم الحكم اصلاً لوسمّع القاضي الممنوع هذه الدعوى لكونه معزولاً عن سماعها  
 بخلاف ما اذا لم يوجد المنع المذكور وقد يقال ان كلامهم السابق فيما يمنع سماع الدعوى يفيد عدم  
 صحة الدعوى ومعلوم ان صحة الدعوى شرط لصحة القضاء فالظاهر أنه لا يتقدّم حكمه أيضاً وان لم يكن  
 ممنوعاً من جهة السلطان الذي ولّاه القضاء فتأمل \* (سئل) \* فيما لو منع السلطان عز نصره  
 قضائه في جميع ولايته أن لا يسمعوادعوى مضي عليها خمس عشرة سنة من غير مانع شرعي سوى  
 الوقف ومال اليتيم والغائب فاذا اُجيب احد بعد هذه المدة ولم يمنعه مانع شرعي وسمع القاضي دعواه  
 وحكم بذلك فهل ليس له سماعها ولا يتقدّم حكمه \* (الجواب) \* نعم كما أفق بذلك كثيرون من  
 العلماء النصارى بمنهم الوالد والعم والعلامة الحد والفهامة ابن نجيم والمدقق الخير الرملي والمحقق  
 الشيخ محمد الغزالي الترناشي وجوابه نظماً صورته

لا يملك القاضي سماع خصومة \* للعزل فيها وهو أمر مشتهر  
 ومحمد الغزالي قال جوابه \* يرجو الثواب من العزيز المقتدر

وأجاب كذلك الشيخ احمد العامري المقيي السافعي بالشام والشيخ محمد المقيي الحنبلي والشيخ اسعد  
 المقيي المالكي \* (سئل) \* في رجل يريد الدعوى على زيد بميراث امه المتوفاة من اكثر من  
 خمس عشرة سنة وزيد يجحد ومضت هذه المدة من بلوغه رشيداً ولم يدع بذلك ولا منعه مانع شرعي  
 وهم اقيمون في بلدة واحدة فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة للمنع السلطاني \* (الجواب) \*  
 نعم والقضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كما في الخلاصة وعلى  
 هذا الوأمر السلطان بعدم سماع الدعوى لاتسمع ويجب عليه سماعها أشباه وفيها الحق لا يقطع  
 بقاء الزمان قدفاً أو قصاصاً وحق العبد كذا في لعان الجورة وقال محشيها الفاضل السيد أحمد  
 الجوى بعد هذا المحل بورقين أخبرني استاذي شيخ الاسلام يحيى افندي الشهير بالمفتاري أن  
 السلاطين الآن يأمرون قضائهم في جميع ولاياتهم أن لا يسمعوادعوى بعد مضي خمس عشرة سنة  
 سوى الوقف والارث اه ومقتضى ما أفق به العلامة الخير الرملي أن الارث غير مستثنى فانه سئل  
 فيما اذا عذرت الدعوى لغيبة المدعى عليه ثم وجدت بعد خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أو لا أجاب  
 نعم تسمع لان السلطان نصره الله تعالى فيما اشترعنه انه استثنى من المنع ثلاث مسائل من الدعاوى  
 تسمع بعد المدة المذكورة مال اليتيم والوقف والغائب ومن المترّر أن الترك لا يتأتى من الغائب له  
 أو عليه لعدم تأتى الجواب منه بالغيبة والعلة خشية التزوير ولا يتأتى بالغيبة الدعوى عليه فلا فرق  
 فيه بين غيبة المدعى والمدعى عليه اه كلام الخير الرملي فهذا دليل على عدم سماع دعوى الارث بعد  
 هذه المدة لعدم ذكرها في المستثنيات من المنع وهو خلاف ما تقدم عن الجوى وقد كتب احمد افندي  
 المهنداري على ثلاثة أسئلة بانه تسمع دعوى الارث ولا يمنعها طول المدة وأما ما أفق به العلامة ابو  
 السعود افندي وصاحب البيت كما قيل ادري فهذه صورته (ميراثه متعلق الى التمسيل بعذر شرعي  
 ترك اولئان دعوى بلا امر استأخ او لنور يحيى الجواب ولنور عذر قوي واوليجي) فقيدها كما ترى بالعذر  
 وهذا في سائر الدعاوى وكتب احمد افندي المهنداري على سؤال آخر انها لاتسمع وصورته فيمن تركت  
 دعواها الارث على زيد بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر فهل تكون دعواها المذكورة عليه غير  
 مسموعة الا بأمر سلطاني أجاب تكون دعواها المذكورة عليه غير مسموعة الا بأمر سلطاني والحالة

قوله ويجب عليه سماعها  
 أي يجب على السلطان  
 لانه اذا كان لا يصح سماع  
 القاضي لها لكونه ممنوعاً  
 يجب على السلطان سماعها  
 لتلايضع حق المدعى وفي  
 بعض نسخ الاشباه ويجب  
 عليه عدم سماعها فالضهير  
 حيث يدعوى على القاضي  
 الممنوع اه منه  
 عطل في سماع دعوى  
 الميراث بعد خمس عشرة سنة  
 تغريبها الدعوى المتعلقة  
 بالميراث اذا تركت بعذر  
 شرعي خسين سنة فهل  
 تسمع بلا امر عال الجواب  
 تسمع اذا كان العذر قوياً  
 اه منه

نعمية اذا تركت دعوى الارث بلا عذر شرعي خمس عشرة سنة فهل لا تسمع الجواب نعم لا تسمع الا اذا اعترف الخصم بالحق اذ منه

مطلب اذا نهى السلطان قضائه عن سماع دعوى لا يستمر ذلك أبدا الخ

مطلب القاضى وكيل عن السلطان

مطلب القول قول القاضى فى انه منعه السلطان عن سماع الدعوى او لم يمنعه

هذه اذ (اون بش ميل بغير عذر شرعي ترك اولئان ميراثه متعلق دعوى بلا امر استماع اولئورى الجواب خصم حتى باقى ايدو كنه معترف دكل ايسه اولئماز أبو السعود افندى) أقول وقد سرح العللى قبل باب الحكم باستثناء الوقت والارث ووجود العذر الشرعي ثم قال وبه افنى المتنى أبو السعود اذ وعليه فتسمع دعوى الارث لكن نقل شيخ مشايخنا الملا على عن فتاوى على افندى منقلى الروم عدم سماعها وصورته (اون بش منه بلا عذر ترك اولئان ميراث دعواى بلا امر سمعوه اولورى الجواب اولماز اذ) ونقل مثله شيخ مشايخنا السايحاني عن فتاوى عبد الله افندى فقد اضطرب كلامهم كما ترى فى مثله الارث والمظاهر انه نارة ورد امر مع استثنائهم او نارة بدونه وبقي هنا شئ قد مناه بعضه فى باب الردة والتعزير وهو انه اذا أمر السلطان قضائه بشئ ثم مات ذلك السلطان وولى غيره يحتاج الثانى الى أمر جديد ليحبرى على قضائه ما جرى على قضاء الاول وقد رأيت ذلك فى فتاوى الخبير الرملى حيث قال فى كتاب أدب القاضى مانصه سئل فيما لم يمنع السلطان قضائه عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستمر ذلك أبدا أم لا أجاب لا يستمر ذلك أبدا بل اذا أطلق السماع للمنعوع بعد المنع جاز وكذا لو لى غيره وأطلق له ذلك ليحبرى على اطلاقه فيسمع كل دعوى وكذلك الرماة السلطان وولى سلطان غيره فولى قاضيا ولم يمنعه بل أطلق له فانه لا وليتك لتقضى بين الناس جاز له سماع كل دعوى اذا أتى المدعى بشرائط صحته الشرعية المقررة عند الفقهاء والحاصل أن القاضى وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فاذا خصص له تخصص واذا عم تعم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والاختصاص واذا اختلف المدعى والمدعى عليه فى المنع والاطلاق فالمرجع هو القاضى لان وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا تعلق للمتداعيين به فاذا قال منعنى السلطان عن سماعها لا ينزع فى ذلك واذا قال أطلق لى سماعها كُن القول قوله ما لم يثبت انحكوم عليه المنع بالبيئة الشرعية بعد الحكم عليه لخصمه فيتبين بطلان الحكم لانه ليس قاضيا فيما سماع عنه فحكمه حكم الرعية فى ذلك وانما أنه خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان ومن علم انه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا البحث وهان عليه الامر وانكشف له الحال والله تعالى أعلم اه كلام العلامة خير الدين وهو كلام رصين متين وحينئذ فاذا كان سلطان زمانا نصره الله تعالى نهى كل قاض ولاده عن سماع دعوى الميراث المذكورة او غيرها أيضا بعد خمس عشرة سنة لمهم ذلك ولا ينفذ حكمهم اذا خالفوا وكذا النهى البعض دون البعض فيلزم من نهاء وأما بدون النهى فالقضاء مطلق فيصح حكمهم فى جميع الدعاوى ولو بعد هذه المدة ما لم يحض عليها ثلاث وثلاثون سنة فينشد لا تسمع الدعوى كما مر عن المبسوط فان قلت قد مر حوايان القاضى لا ينزل بموت السلطان أو خلع كما مر فى كتاب القضاء وعليه بأن الخليفة نائب عن المسلمين فى تقليده للقضاء والمسلمون على حالهم فلا ينزل القاضى بموت النائب يعنى السلطان فهذا يدل على أن القاضى يبقى بعد موت موليه على حاله فاذا كان موليه نهاء عن شئ يثبى نهيه بعد موته قلت هذا مسلم فى نفس ذلك القاضى الذى نهى عن شئ ثم مات موليه وليس كلامنا فيه وانما الكلام فى قاض آخر ولاد السلطان الا نرى ولم ينهه عن شئ فهذا القاضى الجديد لا يكون منهيا بنهى السلطان السابق لانه ليس منصوبا بمن جهته على أن السلطان الواحد اذا نهى قاضيا وأطلق لقاض آخر لم يكن القاضى الا خرم منهيا بنهى سلطاناه للقاضى الاول فان قلت قد ذكر العلامة الحوى فى حواشى الاشباه انه قد علم من عمادتهم يعنى سلاطين بنى عثمان نصرهم الرحمن انه اذا نوى لى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ امره باتباعه اه قلت الذى يظهر لى أن كونه مأمورا باتباع من قبله معناه أن يقر ما فعلوه ويمشى على قانونهم الذى رتبوه ويأمر بما أمروا به وينهى عما نهى عنه ولا يلزم من ذلك أن تصير قضائه مأمورا به ومنهين بمجرد

بوايته لهم بوليته غير مقيدة بشئ من ذلك وانما يلزم منه انه اذا ولي قاضيا يقول له وليتك كذا أو أمرك  
عن كذا حتى يكون جاري على قانون من قبله كما اشتهر عنه انه حين ولي القاضي بأمره في منشوره باتباع  
اصح الاقوال من مذهب ابي حنيفة كعادة غيره من السلاطين الماضين فلذا لو حكم القاضي بخلاف  
الاصح لا ينفذ حكمه ولو لا أمره بذلك لنفذ وان خالف قانون من قبله بل لو أمره بأمر مخالف لقانون  
من قبله فالظاهر نفوذه ولزوم اتباعه حيث وافق قانون الشرع القويم فهذا ما ظهر لفهمي السقيم  
وفوق كل ذي علم عليم \* (سئل) \* فيما اذا ادعى اخوات زيد عليه بمحضته من دار أبيهن المتوفى  
من خمس عشرة سنة وهو معروف بأن الدار مختلفة لهم عن ابيهم فهل تسمع الدعوى \* (الجواب) \*  
نعم اذا كان المذعي عليه مقر اتبع الدعوى عليه ولو طالت المدة اكثر من خمس عشرة سنة كما أفتى  
بذلك العلامة ابو السعود العمادى ووضوئه (يكري سيل مقدارى ترك اولئنا دعوى خصم مقر  
اوليجنى استماع اولئورى الجواب اولئور اه) \* (سئل) \* فيما اذا ترك زيد دعواه على عمرو  
بحق له مدة خمس عشرة سنة ولم يتدع عليه بذلك عند القاضي بل طالبه بذلك مرارا في غير مجلس  
القضاء ويريد زيد الآن الدعوى عليه بذلك مبتعلا بأنه مات ترك الدعوى في المدة المزبورة فهل تسمع  
دعواه أم لا \* (الجواب) \* قال في المنع من كتاب الدعوى وشرطها أى شرط جواز الدعوى مجلس  
القاضي فلا تصح الدعوى في مجلس غيره حتى لا يجب على المذعي عليه جوابه اه ومثله في الدرر وقال  
في البحر ومنه لا مجلس القضاء فلا تسمع هي والشهادة الا بين يدي الحاكم اه فتمتضي هذه القول المعبرة  
أن دعواه غير مسجوعة ولا عبرة بعمله بأن مات تركت في المدة المزبورة لعدم شرط الدعوى وهو  
كونهما عند القاضي فافهم وليكن على ذكر منك فانه قد تكرر السؤال عنها بل صرح فتوى شيخ الاسلام  
على افندي انه اذا ادعى عند القاضي مرارا ولم يفصل القاضي الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع  
دعواه بذلك لانه صدق عليه انه لم يترك في المدة المزبورة الدعوى عند القاضي وصورة فتواه (زيد عمرو  
اليه بر مقدمه اراخيه به معلق دعواى اولئغله زید هرايكي اوج سنه ده بر كره مبلغ من بوری قاضی  
حضور نه دعوى ایدوب لیکن دعواى فصل اولئوب بروجه له اون بش سنه مرورا یلسه حالا  
زید مبلغ من بوری عمرو دن دعوى ایللسه عمراون بش سنه مرورا یتمك الله دعواى مسجوعه  
اولماز دیوزیدى دعوا دن منعه قادرا ولوروى الجواب اولماز) \* (سئل) \* فيما اذا مات رجل  
عن ابن حاضره في بلدته وعن اولاد غيره غائبين مسافة القصر وخلف تركه في بلدته وضع الحاضريه عليها  
كلها بلا وجه شرعى ومضى لذلك مدة أربعين سنة ومات الا عن اولاد وتركه يدهم ثم حضر اخوته  
ويريدون الدعوى على اولاد أخهم بما يخصهم من تركه ابيهم بالوجه الشرعى فهل يسوغ للاخوة  
الغائبين ذلك \* (الجواب) \* نعم يسوغ لهم ذلك حيث منعه من الدعوى مانع شرعى وهو  
الغيبه \* (سئل) \* فيما اذا كان بيد زيد وأخيه عمرو مشقة مسكة في ارض وقف سليخة يزرعانها  
في كل سنة ويدفعان ما عليها لجهة الوقف ومضى لذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة بلا معارض حتى مات  
عمرو والآن قامت اخب زيد تعارضه وتعارض ابن أخيه في مشقة الارض المزبورة مدعية أن لها  
بعضه اذ ناعن ابيه والكل في قرية واحدة فهل لا تسمع دعواها والحالة هذه \* (الجواب) \* نعم  
لا تسمع \* (سئل) \* فيما اذا ترك الوريثة الدعوى على زيد بن لموتهم المتوفى منذ سبع عشرة  
سنة وكان فيهم قاصر بلغ الآن رشدا ويريد الدعوى على زيد بقدر ما يخصه من الدين فهل يسوغ له  
ذلك دون البالغين للمنع السلطاني \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في بناء حوائط جارية  
في وقف اهلى قائم بالوجه الشرعى في ارض وقف بر تحتكرة وتظار وقف البناء واضعون يد هم عليه  
ومتصرفون فيه لجهة الوقف ويدفعون محاسنة الارض وهي اجر مثله المتولين على وقف البر  
من مدة تزيد على ستين سنة الى الآن بلا معارض ولا منازع لهم في ذلك والآن قام متولى وقف البر

مطلب اذا كان المذعي  
عليه مقر اتبع الدعوى ولو  
طالت المدة

مطلب اذا ادعى في أثناء  
المدة عند غير القاضي  
لا تعتبر دعواه  
مطلب شرط الدعوى  
مجلس القضاء

مطلب اذا ادعى عند  
القاضي مرارا في كل  
سنتين وثلاث ولم تفصل  
ومضى خمس عشرة سنة  
تسمع الدعوى

مطلب تسمع دعوى الغائب  
مسافة القصر وان طالت  
المدة

مطلب لا تسمع دعوى  
مشقة المسكة بعد مضي  
المدة الطويلة

مطلب تسمع دعوى القاصر  
اذا بلغ دون بقية الورثة  
البالغين

بكلف ناظر الوقف الاهلي - اطهار حجة احتساروا احترام قدم بلجهة الوقف الاهلي - بذلك فكيف الحكم  
 \* (الجواب) \* يعمل بوضع يد ناظر الوقف الاهلي - المذكور بعد شؤنه في البناء المذكور بلجهة  
 الوقف المزبور ولا يكلف الناظر المرقوم الى ما ذكر بعد مضى - المدة المرقومة الابوجه شرعي - اذ لا ينزع  
 شيء من يد أحد الا بجمي ثابت معروف وقال المؤلف في جواب سؤال آخر يعمل بوضع اليد ولا يكلف  
 الى اطهار كتاب احترام واذن وقد نقل علما وثنا أن أقصى ما يستدل به على الملك اليد وذكر عدة الفقهاء  
 السراج الحانوتي أنه لا يجوز للسلطان تكليف الناس الى اثبات ما بأيديهم بالبينة ولو كلفهم ذلك لما بقي  
 ملك في يد أحد وقالوا أيضا ان اليد والتصرف المدد المتطاول دليل الاستحقاق ظاهر وقد قال الامام  
 أبو يوسف في كتاب الخراج كانه له العلامة ابن نجيم في اشباحه انه لا ينزع شيء من يد أحد الا بجمي ثابت  
 معروف كتبه الفقير محمد العمادي المفتي بدمشق الشام وكتب جوابي كذلك الشيخ احمد العامري  
 المفتي الشافعي والشيخ عبد القادر التعلبي الحنبلي \* (سئل) \* في رجل يده دار بطريق الشراء  
 متصرف بها من مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة بلا معارض والا ن قام ناظر وقف يدعي جريان  
 حصة منها في الوقف وذو اليد ~~ن~~ كمر لذلك وهما في بلدة واحدة ولم يمنع من الدعوى مانع شرعي  
 فهل لا تسمع الدعوى المذكورة بعد المدة المزبورة \* (الجواب) \* نعم كما تقدم عن البحر وجامع  
 الفتاوى \* (سئل) \* في رجل يدعي على آخر بأنه قتل موثره من مدة تزيد على عشرين سنة  
 ولم يمنعه مانع شرعي فهل تكون دعواه غير مسموعة \* (الجواب) \* اذا ترك دعوى القصاص  
 بلا عذر شرعي عشرين سنة لا تسمع دعواه كما أفق بذلك المولى شيخ الاسلام على - افندي مفتي السلطنة  
 العلية كما هو مسطور في فتاويه المشهورة \* (سئل) \* فيما لو منع السلطان نصره الله تعالى قاضي  
 بلدة معينة من سماع دعوى فلان المتعلقة بوقف كذا الا في اسلامبول فهل يعمل بمنعه  
 \* (الجواب) \* نعم سئل الرحيمي - فبين ادعى على آخر بدار وقف انها ملكه بالارث وكان قدم مضى  
 على ترك هذه الدعوى خمس عشرة سنة وهو قريب الواقف يعلم بالوقف وهما في بلدة واحدة أجاب  
 لا تسمع دعواه بدون أمر شريف وعلى تقدير ورود الامر بالسماع فالذي يقتضيه الفقه انه يمنع أيضا  
 حيث وقف الرافق وسلم وقرية حاضره يعلم كما اذا باع وهو حاضر يعلم قطعاً لا لطماع الفاسدة اه  
 \* (سئل) \* في امرأة طلقها زوجها من مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات عن ورثة وترك خفاء  
 تدعى أن لها بذمتة مؤخر صداقها والورثة ينكرون ذلك ولم يمنعه من الدعوى بذلك مانع وهم في بلدة  
 واحدة فهل تكون دعوى المرأة بذلك غير مسموعة للنهي السلطاني \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد وعمر و غراس كرم معلوم جار في ملكهما وما خاتم في ارض وقف بالوجه  
 الشرعي وهما واضعان يد هما عليه ومتصرفان به ويدفعان ما على ارضه بلجهة الوقف المزبور من مدة  
 تزيد على خمس وعشرين سنة بطريق الارث عن والدهما كل ذلك بدون معارض لهما في ذلك ولا  
 في شيء منه والا ن قامت امرأة تدعى حصة في الغراس والكل في بلدة واحدة ولم تدع عليه ما قبل ولا  
 منعها من الدعوى بذلك مانع شرعي وهما ينكران ذلك فهل لا تسمع دعوى المرأة المزبورة بذلك وتنع  
 من معارضتهما \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في صلح حاصل ما فيه ان زيد اعمر في دار كذا  
 الجارية في وقف كذا وفي نواجره من نظار الوقف عمارة ضرورية باذنهم وانه صرف في ذلك مبلغا قدره  
 كذا وأبنته في وجه النظار المذكورين لدى حاكم شرعي بعد اعترافهم بالاذن وانكارهم للتعير  
 والقدر المصروف ثم مضى لذلك مدة تزيد على عشرين سنة ويريد زيد الدعوى على النظار بالمبلغ مستندا  
 للصلح المزبور فهل لا تسمع دعواه حيث لم يدع قبل ذلك ولا منعه من الدعوى مانع شرعي لل منع  
 السلطاني أم لا \* (الجواب) \* نعم لا تسمع دعواه حيث الحال على هذا المنوال للمنع السلطاني  
 والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في ارضين متلاصقتين يفصل بينهما نهر صغير يسقيهما ويسقي غيرهما

مطلب يعمل بوضع يد  
 الساظر في المدة الطويلة  
 ولا يكلف الى اطهار حجة  
 احتساروا احترام

مطلب لا تسمع دعوى  
 الوقف بعد مضى ثلاث  
 وثلاثين سنة

مطلب لا تسمع دعوى  
 القصاص بعد عشرين سنة

مطلب اذا منع السلطان  
 قاضيا من سماع دعوى  
 فلان الا في اسلامبول  
 يصح منعه

مطلب اذا ترك القريب  
 الدعوى خمس عشرة سنة  
 بلا عذر لا تسمع وان ورد  
 أمر سلطاني بسماعها  
 مطلب طلقها ومضى  
 خمس عشرة سنة ثم ادعت  
 بمؤخرها لا تسمع

مطلب نصر قاضي الغراس  
 مدة تزيد على خمس وعشرين  
 سنة لا تسمع الدعوى بعدها  
 مطلب لا تسمع دعوى  
 المرصد بعد عشرين سنة



جارية احدهما في وقف زيد والاخرى في وقف عمرو وكل منهما حاملة لغير اس قاتمهما وبجافى الهر  
من جهة كل ارض منهما وكل من نظار الوقفين متصرف في ارض وقفه وغراسها فوضع ناظر وقف زيد  
يده على حافة النهر وغراسها التي في جهة الارض الثانية زاعما انهما تبع لارض وقف زيد ولم يسبق له  
ولان قبله من نظار وقفه وضع يده ولا تصرف في ذلك أصلا ولناظر وقف عمرو ينة عادلة تشهد بجريان  
ذلك في وقف عمرو وأنه تابع لارضه وأنه ومن قبله من النظار متصرفون في ذلك لجهة وقف عمرو فهل  
اذا قاما لتقبل وترفع يده ناظر وقف زيد عن ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في بستانين  
كل منهما جاري في وقف اهلي - يفصل بينهما مجرى ماء يسقى ارض البستانين وغيرهما ونظار أحدهما  
واضعون ايديهم ومتصرفون في مسنة المجرى من الجهتين وفي الغراس القائم بهما من قديم الزمان  
واحد بعد واحد الى الآن لجهة الوقف بلا معارض ولا منازع وفيما يلي المسنة التي جهة البستان  
الاخر سباح قديم فاصل بين المسنة والبستان والآن يدعى ناظر البستان الاخر أن المسنة  
تابعة لبستانه مع الغراس القائم بهما متعللا ~~بكونهما~~ في جهته ويكونه اعلى من الاخرى ولم يسبق  
له ولان قبله وضع يده ولا تصرف في ذلك أصلا ولم يصدق له الاخر فهل يعمل بوضع اليد والتصرف بعد  
ثبوتها \* (الجواب) \* نعم يعمل بوضع اليد والتصرف من قديم الزمان بالوجه الشرعي ولا عبرة  
بالتعلل المذكور حيث كان الحال ما ذكرنا والمسئلة مأخوذة من الملتقى من كتاب الشرب \* (سئل) \*  
في مسنة بين ارضين احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسنة اشجار لا يعرف غارسها فالقول لمن  
من ارباب الارضين \* (الجواب) \* قال في الخبانية في فصل المعاملة مسنة بين ارضين  
احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسنة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام محمد بن الفضل  
ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسنة ولا يحتاج في امسالك الماء الى المسنة كان  
القول في المسنة قول صاحب الارض العليا مع يمينه واذا كان القول في المسنة قوله كانت  
الاشجار له ما لم يقيم الاخر البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في امسالك الماء الى المسنة كانت  
المسنة وما عليها من الاشجار بينهما اهـ ومثله في البرازية في كتاب القسمة في نوع نقض القسمة فحصل  
بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق للصواب قلع ثالة انسان وغرسها ورباه فبهي للغراس بالقيمة  
نهر بينهما ادعى اشجاره النابتة في ضفته ان علم الغراس فبهي له والا فان كان في موضع خاص لاحدهما  
فلما لك وان في مشترك فبينهما برزازية من المزارعة \* (سئل) \* في قطعة ارض جارية في وقف  
اهلي - ومحتكرة لجهة وقف بر - بالوجه الشرعي - ولو وقف البر دمنة ماء بقساطل في الارض المزبورة  
يجري فيها الماء لوقف البر فضعف ماؤها الاصل - فاستأجر المتولى لجهة وقف البر من مال الوقف لجهة  
الوقف مجرى ماء وأراد أن يجريه ويضعه في القساطل المزبورة للخط والمصلحة في ذلك فعارضه ناظر  
الوقف الاهلي - في ذلك بدون وجه شرعي - فهل ليس له المعارضة ويمنع من ذلك \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* في جماعة لهم قسارية بها بركة ماء يجري اليها من فائض بركة حمام وقف واضعون  
يدهم ومن قبلهم من ملاك القسارية عليها وعلى الماء المزبور وجراه ومتصرفون في ذلك من مدة تزيد  
على ثمانين سنة بلا معارض والآن قام متولى وقف الحمام يكافئهم دفع حكر عن الماء ومجرأ للوقف  
بدون وجه شرعي - ولم يسبق له ولان قبله من المتولين أخذ شيء من ذلك وليس يده مستند شرعي - فهل  
حيث كان الامر كما ذكر لا يلزم الملاك ذلك الا بوجه شرعي \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
فيما اذا كانت هند وصيا على ابنه اليتيم فأبرأت عمة اليتيم عن الدعاوى بطريق الاصلالة عن نفسها  
وكان لليتيم حقوق وأعيان عند عمة وتريد آتة الدعاوى بها على عمة بطريق الوصاية عليه وأخذها له  
منها بالوصاية عليه بعد الثبوت فهل يسوغ لها ذلك \* (الجواب) \* نعم واذا ابرأ رجلا عن  
الدعاوى ثم ادعى عليه مالا بالوكالة او الوصاية يقبل برزازية من الدعاوى \* (سئل) \* فيما اذا ساقى

مطلب ليس له رضع يده على  
مسنة جاره المتصرف من  
قديم

مطلب يعمل بالتصرف في  
القديم في مسنة المجرى  
من الجانبين

مطلب في مسنة بين ارضين  
عليها اشجار لا يعرف غارسها

مطلب نهر بينهما ادعى  
اشجاره

مطلب للمعتكر اجراء ماء  
اخر في القساطل الموضوعة  
في الارض المحتكرة

مطلب يمنع المتولى من  
طلب حكر على مجرى ماء  
القائض اذا لم يسبق له ولان  
قبله تصرف في ذلك

قوله واضعون وقوله بعد  
ذلك وتصرفون هكذا في  
النسخ بالرفع ولعل الاصول  
واضعين ومتصرفين بالجز  
صفة لجماعة المجرو وبني اهـ  
مع

مطلب ابرأه عن الدعاوى  
ثم ادعى مالا بالوكالة  
او الوصاية يقبل

مطلب لا تسمع دعواه في شيء  
من الاشجار بعد ما ساقى عليها

زيد غير ا على غراسه المعلوم لمدة معلومة مسافة شرعية وانقضت مدة المسافة فقام عمرو يدعى حصة معلومة في الغراس المزبور المساقى عليه فهل تكون دعوى عمرو والملكية في شئ من الاشجار بعد ذلك غير مسموعة \* (الجواب) \* لا يملك ذلك بعد المسافة المذكورة اذ ائتمن بذلك الشيخ الحافوني وأجاب في ضمن سؤال بقوله استأجر الارض وساقى على جميع الاشجار لا تسمع دعواه الملكية في شئ من الاشجار بعد ذلك للتناقض الخ اه وأئتمن بملكه العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا كما هو مسطور في هامش فتاويه \* (سئل) \* في ربيع مزرعة معلوم جار في وقف بر بحد منه من القبلة قطعة أرض جارية في وقف اهل بيوتها ناظر حامن جماعة وبحد ها ناظر حامن الشمال بالمزرعة المذكورة غير أن متولى وقف ربيع المزرعة ومن قبله من المتولين يتناولون قسم الربع من زراعته ومتصرفون فيه من الربع المذكور الى محل معلوم في الارض من قديم الزمان الى الآن بلامعارض والآن قام ناظر الارض يعارض في ذلك مدعيا أن حد أرضه الشمالي وراء اهل المزبور من المزرعة داخلها وهو قطع اراض مسميات في حجج اجارات أرضه والحال أن التصرف القديم للمتولين على ربيع المزرعة في حدها الى محل المزبور يأخذون قسم الزرع كذا كرو لم يسبق لنظار وقف الارض وضع يد ولا تصرف شرعي بما يدعيه من الحد المذكور الجواز للجل المزبور فهل يعمل بتصرف المتولين على الربع المذكور ولا يلتفت لجرد دعوى الآخر حيث الحال ماذكر \* (الجواب) \* حيث كان المتولون واضعي ايديهم ومتصرفين بربع المزرعة المذكورة على الوجه المزبور من قديم الزمان الى الآن يعمل بوضع يدهم وتصرفهم بعد ثبوته شرعا لان وضع اليد والتصرف بحد فاطعة ولا يلتفت لجرد دعوى ناظر وقف الارض المذكورة ولا عبرة بزعمه حيث لم يسبق له وضع يد ولا تصرف في ذلك \* (سئل) \* فيما اذا مات رجل عن ابن وخمس بنات وخلف تركه وضع الابن يده عليها اشعر عشر بن سنة وهو مقر بذلك ويريد البنات الدعوى عليه بخصمتهن فهل تسمع دعواهن وترفع يده عن خصمتهن \* (الجواب) \* تسمع دعواهن عليه بذلك حيث كان مقررا بذلك وترفع يده عن خصمتهن \* (سئل) \* في رجل مات عن زوجة وعن اولاد بالعين من غيرها اختلفوا معها في شئ معين صالح للزوجين فان القول من الفريقين \* (الجواب) \* القول في ذلك للزوجة مع يمينها قال في التنوير من باب التحالف وان مات أحدهما واختلف وارثه مع الحي في المشكل الصالح لهما فالقول فيه للحي \* (سئل) \* فيما اذا ادعى زيد على عمرو وادى القاضي ببلغ دين معلوم وطالبه به فأجاب عمرو بأن اصل المبلغ كذا وانه دفع زيد كذا وكذا اذ ادعى قدر الدين فطلب من عمرو اثبات ما ادعاه فلم يثبت وطلب من المدعى على عدم قبضه ماذ كرو طلب منه اليين من ارا فشكل ولم يحلف فنعى الحاكم من معارضة عمرو بسبب المبلغ المدعى به فهل يكون المنع واقعا موقعه الشرعي \* (الجواب) \* نعم قضى عليه بالنكول ثم اراد أن يحلف لا يلتفت اليه والقضاء ماض على حاله تنوير من الدعوى ومثالي الدرر وغيره ومتى حكم القاضي على المدعى عليه بالحق عند النكول لم يسمع بعد ذلك بيمينه لان الحكم بالنكول بمنزلة الحكم باقراره والقاضي اذا سمع اقرار المدعى عليه بالحق لم يلتفت بعد ذلك الى انكاره كذلك اذا حكم بنكوله شرح ادب القاضي للخصاف من باب النكول عن اليين \* (سئل) \* في رجل مات عن اولاد بالعين وعن زوجتين كل منهما ساكنة في بيت فيه امتعة على حدة فاختلف احداهما والاولاد مع الاخرى في متاع البيت الذي فيه والامتنعة مما يصلح للزوجين فهل يكون القول لهما بيمينها في ذلك حيث لا يئنة للباقيين \* (الجواب) \* اذا مات احد الزوجين واختلف وارثه مع الحي منهن في متاع البيت الصالح لهما فالقول للحي منهن بيمينه في ذلك حيث لا يئنة للباقيين لان العبرة باليد كذا في البدائع وغيره \* (سئل) \* فيما اذا مات رجل عن زوجة وأخت شقيقة وابن عم عصبة وخلف تركه فادعت الزوجة مبلغا من الدراهم بذمة الميت وأئتمن باليمين الشرعية لدى القاضي

مطلب بعمل بحدود الارض بالتصرف لان وضع اليد والتصرف بحد فاطعة

مطلب تسمع الدعوى بعد عشرين سنة اذا كان الخصم مقرا

مطلب اذا اختلف في الصالح للزوجين فالقول فيه للحي منهما

مطلب اذا قضى عليه بالنكول ثم اراد أن يحلف لا يلتفت اليه الخ

مطلب القول للحي في الصالح لهما

في وجه وكيل عام ثابت الوكالة عن الاخت تم صدق اهل الوكيل المذنبين على ذلك واقتربه والان يدعى  
الوكيل بالوكالة ان الزوجة كانت ابرأت ذمة الزوج من المبلغ قبل تصديقه واقراره قبل حيث صدق  
واقر ان الدين باق في التركة لا تسع دعواه المزبورة \* (الجواب) \* نعم لا تسع دعواه المذكرة  
بعد اقراره المزبور للتناقص كما سرح بذلك في جامع الفصولين وفي فتاوى الانقروى عن القسبة ت  
التناقص يمنع الدعوى لغيره كما يمنع نفسه يخ من اقترعين لغيره فكما لا يملك أن يدعه لنفسه  
لا يملك أن يدعه لغيره بوكالة أو وصاية قس وصى اقتربه له ثم ادعاه للصغير لا تسع \* (سئل) \* فيما  
اذا مات زيد عن ورثته وترك تحت ايديهم قاذى عمر ودينه له بذمة زيد المتوفى على بعض الورثة لدى حاكم  
شرعى وأقام شاهدين شهدا له بذلك لدى الحاكم المذكور فحكم له بذلك وأمر المذمى عليه بدفع الدين  
لعمر ومن التركة فدفع له بعضه من غير تخليف عمرو بين الاستظهار ثم حضر وارث آخر وأدعى على  
عمرو بأن دعواه على بعض الورثة غير صحيحة ومطالبه بالمدفوع لكونه اخذه بغير بين فهل يكون  
الدفع المذكور غير واقع موقعه الشرعى لعدم الاستحلاف ولا يدفع الدين المذكور قبل الاستحلاف  
الشرعى \* (الجواب) \* ثم لما في الخلاصة والبرازية وكثير من المعترات ان القاضى يستحلف  
الطالب حتى قال في الخلاصة عن ادب القاضى للخصاف رحمه الله تعالى وأجمعوا على أن من ادعى ديناً  
على الميت يحلف من غير طلب الوصى والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون ولا من أحد أذاه  
الملك عنه ولا قبضه قابض ولا ابرأته ولا شيئاً منه ولا احلت بذلك ولا بشئ منه على احد ولا عند له  
ولا بشئ منه رهن اه وعلة البصر والشهد بأن المدين ليس له وارث ههنا وانما هى للتركة لانه قد  
يكون له عريم آخر أو وصى له فالحق في هذا في تركه الميت فعلى القاضى الاحتياط في ذلك وقال قبله  
ولا يدفع له شيئاً حتى يستحلف اه فحينئذ أجمعوا على تخليفه وذكروا انه لا يدفع اليه المال حتى  
يستحلف ولم يفعل ذلك لم تستوف الدعوى شرابطها حتى تنفذ حكمه بالدفع والقاضى ما مور بالبحكم  
باصح الاقوال من مذهب الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان رحمه الله تعالى فاذا حكم بغير الاصح  
لا ينفذ حكمه لانه معزول عنه لان التولية حصرية فكيف وقد أجمعوا على التخليف وأما ما قيل ان  
القضاء يقوى الضعيف فالمراد قاض له ملكية الاجتهاد وأما المقاد فانه بقى خالف يعتمد مذهبه لا ينفذ  
حكمه ويتقش وهو المختار للفقوى كما بسطه التمرناشى في فتاواه وأما دعواه على بعض الورثة فصحيحة  
اذ بعض الورثة يكون خصباً عن الميت كما سرح بذلك غير واحد من علماء اعلام رقيح الله تعالى  
روحهم بدار السلام (تمت) قال في البحر ولم أر حكم من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف  
وينبغى أن يحلف احتياطاً اه قال العلامة الغزى التمرناشى اقول ينبغى أن لا يتردد في التخليف  
اخذاً من قولهم الديون تقضى بأمثالها لأبائنا واذا كان كذلك فهو قد ادعى على الميت اه وقال  
العلامة الخير الرملى في جاشيته على البحر اقول قد يقال انما يحلف في مسئلة مدعى الدين على الميت  
احتياطاً لاحتمال انهم شهدوا باستحباب الحال وقد استوفى في باطن الامر وأما في مسئلة دفع الدين  
فقد شهدوا على حقيقة الدفع فاستنى الاحتمال المذكور فكيف يقال ينبغى أن لا يتردد في التخليف  
فتأمل اه اقول وكلام الرملى هو الوجه كالا يخفى على من تنبه \* (سئل) \* في امرأة تركت  
دعواها الارث من ابيها على اخيه بمائة مئة وثلاثين سنة بلا مانع شرعى وهو منكر لذلك فهل لا تسع  
دعواها الآن \* (الجواب) \* نعم قال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسع الدعوى بعدت  
وثلاثين سنة الا أن يكون المذمى غائباً أو صبيلاً أو مجنوناً أو ليس له ما ولى أو المذمى عليه اميراً حراً  
يضاف منه كذا في جامع الفتاوى نقلاً عن الفتاوى العتبية \* (سئل) \* في خارج وذى يدعى  
نور تاز عافيه كل يدعى شراً من آخر وتاريخ الخارج اسبق فهل يعمل بالاسبق تاريخاً  
\* (الجواب) \* نعم كافي البرازية والخلاصة وغيرهما وان في يد أحد هما يقضى للخارج الا اذا

مطلب التناقص يمنع الدعوى  
لغيره كما يمنع لنفسه

مطلب لا يصح دفع الوارث  
قبل بين الاستظهار

مطلب اجمعوا على أن من  
ادعى ديناً على الميت يحلف  
من غير طلب الوارث والوصى

مطلب لا ينفذ القضاء بالدفع  
قبل بين الاستظهار

قوله حصرية أى ان تولية  
القضاء في زماناً محصورة  
بالحكم بالاصح المذكور  
لاشراط السلطان نصره الله  
اه منه

مطلب القاضى المقلد لا ينفذ  
حكمه اذا خالف معتد  
مذهبه

مطلب الدعوى على بعض  
الورثة صحيحة

مطلب اذا ادعى انه دفع  
للميت دينه وبرهن هل  
يحلف

مطلب لا تسع الدعوى بعد  
سب وثلاثين سنة

مطلب يعمل بالاسبق تاريخاً

أترخا وتار يخ أحدهما سبق فحينئذ يحكم له وان برهن خارجا على ملك مؤرخ او شراء مؤرخ من  
واحد غير ذي يد او برهن خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق احق تنوير  
الابصار من دعوى الرجلين وبمثلها افتى الشيخ خير الدين من الدعوى وفي الثالث عشر من الخلاصة ذل  
كان في يد أحدهما يقضي الخارج الا اذا اترخا وتار يخ ذي اليد سبق فحينئذ يقضي له اه وفي المنع  
ثم اعلم ان البيعة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها كما في البحر معزيا  
الى خزائن الاكل اقول هذا في الشراء من الغائب ففي نور العين في آخر الفصل السادس وامرنا  
للسبوط لا تقبل بيعة الشراء من الغائب الا بالشهادة بأحد الثلاثة اما بملك بائعه بأن يقولوا باع وهو  
يملكه واما بملك مشتريه بأن يقولوا هو للمشتري اشتراه من فلان واما بقبضه بأن يقولوا اشتراه منه وقبضه  
اه ثم رمز لفتاوى القاضى ظهير الدين ادعاء راوورثه من ابيه وادعى آخر شراءه من الميت وشهوده  
شهدوا بأن الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يده مدعى الشراء  
أو مدعى الارث فالشهادة جائزة لانها على مجرد البيع انما لا تقبل اذا لم تكن الدار في يد المشتري أو  
الوارث أمالو كانت فالشهادة بالبيع كسهادة ببيع وملك اه \* (سئل) \* في رجل اشترى من  
زيد فرسا معلومة بمن معلوم والان قام عمر والخارج يتبعها من الرجل بالتاج ويريد المشتري اقامة  
البيعة على عمر والمدعى المزبور انها تاج فرس بائعه فهل ترجح بيعة المشتري انها تاج فرس بائعه على عمر  
الخارج \* (الجواب) \* نعم وان برهن خارج وذو يد على التاج فذو اليد أولى هو الصحيح  
خلافا لعيسى بن ابان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وبمثلها افتى الشيخ خير الدين نقلا عن البحر  
وجامع الفصولين من الدعوى من فتاويه وفيها أيضا وبرهان المشتري على تاج بائعه كبرهان بائعه  
اه ومثله في البحر اقول ولا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره في البحر عن خزائن الاكل حيث قال  
لو أقام البيعة أن هذه الهدية تجب عنده ونسج هذا الثوب عنده أو أن هذا الولد ولدته امته ولم  
يشهدوا بالملك له فانه لا يقضى له قال وكذا الرهن روا انها بنت امته لانهم انما شهدوا بالنسب اه وبه  
اقتى العلامة محمد التاجي كما في فتاواه ثم اعلم أن قولهم ان ذا اليد أولى في دعوى التاج مقيد بما اذا  
لم يدع الخارج عليه فعلا أمالو ادعى عليه انك غصبته مني أو أودعته عندك أو أخرجته منك فادعى ذو  
اليد التاج فقدم الخارج عليه كما جزم به في البحر والزيلعي وشراح الهداية وغيرهم كما وضعه فيما علقته  
على الدر المختار فتنبه لذلك \* (سئل) \* في رجل اشترى من عمر وبغلة بد مشق بمن معلوم  
فاستحقها مستحق في بلدة اخرى بدعوى التاج وحكم له بها ورجع يطلب الثمن من بائعه فأراد أن  
يبرهن انها تجب عنده أو عند بائعه والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضرة المستحق لقبول  
هذه البيعة حتى يبطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضا \* (الجواب) \* مقتضى  
ما افتى به الخبير الرملي كما هو مذكور في فتاواه من الاستحقاق موافقا لما في العبادية عدم اشتراط  
حضور المستحق قال في العبادية وهذا القول اظهر واشبه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول  
بلا حضور المستحق قال وهو الاظهر والاشبه وما في الخلاصة يقتضى اشتراط حضرة البغلة أيضا  
فتأمل ولا تجل هذا ما ظهر للعبد الضعيف اقول وقد منا الكلام على ذلك في باب الاستحقاق فراجع  
\* (سئل) \* في ذي يد وخارج برهن على تاج رجل ولم يوافق سنه تاريخهما فهل يقضى به لذى  
اليد \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في التنوير من دعوى الرجلين \* (سئل) \* في ذي يد  
على معزة حتى تاج معزته تجب عنده وله بيعة على ذلك ادعاها خارج بالملك المطلق وأقام كل بيعة على  
دعواه فهل يقضى بيعة ذي اليد \* (الجواب) \* نعم ادعى التاج فانه يقضى بيعة ذي اليد  
وكذلك اذا ادعى ذو اليد التاج والاخر لم كما مطلقا وهذا اذا لم يؤرخا فان اترخا قضى لصاحب  
اليد أيضا الا اذا كان من الدابة مخالفا لوقت صاحب اليد موافقا لوقت الخارج فحينئذ يقضى للخارج

مطلب لا تقبل البيعة على  
الشراء من الغائب حتى  
يشهدوا انه اشتراها من  
فلان وهو يملكها

مطلب تقدم بيعة ذي اليد  
في دعوى التاج بشروط

مطلب برهان المشتري على  
تاج بائعه كبرهان بائعه

مطلب اراد البائع اثبات  
التاج بعد الاستحقاق هل  
يشترط حضرة المستحق

مطلب برهن على التاج  
ولم يوافق سنه تاريخهما  
يقضى به لذى اليد

مطلب اذا اترخا براءة الدابة  
تدفع دعواه التاج

مطلب اذا اقرب شراء الدابة  
تندفع دعواه المتاج

مطلب لا تسع دعوى  
الموقوف عليه الا باذن  
القاضي أو كونه متوليا  
مطلب المستحق لا يملك  
الدعوى ولو الوقف عليه  
فقط

مطلب لا بد لقبول الشهادة  
على الغائب من ذكر اسمه  
واسم ابيه وجده

مطلب الدعوى على غير  
ذی البد لا تسع  
مطلب الخصم في اثبات  
النسب خمسة  
مطلب ادعى انه عم الميت  
لا بد أن يفسر انه لا يسم  
أولامته

مطلب انما تقبل دعوى  
النسب بشروط

عمادية من الفصل الثامن ونظام الفروع فيها ومثله في التنوير وغيره \* (سئل) في رجل ادعى على آخر المتاج فقال المذعي عليه انك اقترت انك اشتريت هذه الدابة من فلان فهل يكون دفعا لدعوى المذعي ان اقام البينة أم لا \* (الجواب) نعم يكون دفعا كما صرح به في العمادية في الفصل السابع في التناقض في الدعاوى (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة وخلف دارا وضع بعضهم يده عليها فطالبته زوجة المتوفى بقدر ميراثها منها فأنبت لدى قاض خنبل أن المتوفى وقفها على اولاده الاربعة ثم على اولادهم ثم وثم الخ والحال أن المذعي عليه ليس ناظرا على الوقف ولا ماذون له بالدعوى بذلك من القاضي العام وأن الشهود لم يذكروا اسم جد الواف المذبور في الشهادة بل ذكروا اسمه واسم ابيه فقط وهو ممن لا يعرفهم وما ذكروا صناعته التي يشارك فيها غيره ولم يعرف بها لا محالة ثم ترفعوا لدى قاضي القضاة فأنقي حكم الخنبل المذكور وحكم بغير ان الدار في ملك ورثة زيد حكما شرعيا مستوفيا شرعا وكسب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها والحالة هذه \* (الجواب) نعم ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه لواءه باذن القاضي يصح وفا وبغير اذنه ففيه روايتان والاصح انه لا يصح لانه حق في الغلة لا غير فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى احدهم انه وقف بغير اذن القاضي لا يصح روايته واحدة ومستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولى ولو كان الوقف على رجل معين قبل يجوز أن يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي ويقضى بأنه لا يصح لانه لا يملك التصرف في الوقف ولو غصب الوقف احد ليس لاحد من الموقوف عليهم خصومة بلاذن القاضي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر ومثله في العمادية في الفصل العاشر والبرازية من آخر الفصل الخامس من الوقف وفي الدار المختار الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الاجارة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف الاستولية أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادية لان حقه في الغلة لا العين اه لا بد لقبول الشهادة على الغائب من ذكر اسمه واسم ابيه وجده أو اسمه واسم ابيه والصناعة اذا كان معروفا بها بأن لا يكون في بلده شريك له في تلك الصناعة كذا في الدرر والتنوير وغيرهما \* (سئل) في صغيرات عن ام وثلاث اخوات شقيقات وخلف تركه فادعى اخوان على وكيل عتي الصغير انهما ابنا ابن عم له وطالباهما بقدر ما خصهما من تركته فأنكر الوكيل نسبهما له وأثبت ابادين شهد في وجه الوكيل المرقوم انهما ابنا ابن عم الصغير ولم يذكر في شهادتهما انهما ابنا عم لابوين أو لاب أو لام ولم يذكر قبل الحكم ولم تكن التركة في يد العمتين المذبورتين ولم تكنوا خصما في اثبات النسب فهل يكون الثبوت المذكور غير صحيح \* (الجواب) نعم وفي الاشباه من كتاب القضاء الدعوى على غير ذي البد لا تسع الا في دعوى الغصب في المنقول واما في الدور والعقار فلا فرق كافي التهمة اه والخصم في اثبات النسب خمسة الوارث والموصى والموصى له والغريم للميت أو على الميت بزازية من الفصل الاول من كتاب الدعوى وفيه أيضا دعوى الملك لا تسع على غير ذي البد اه باختصار وفي الثانية رجل طلب الميراث وادعى انه عم الميت يشترط اخية دعواه أن يفسر ويقول هو عمه لا يسم واثمه أو لايه أو لواته وبشترط أن يقول وهو وارثه ولا وارث له غيره عمادية من اواخر الفصل السادس وفي الفتاوى الرحمة سئل في رجل يدعى على وصي صغير أنه ابن عم الميت فهل تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى اذا اقامها أولا الجواب لا تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى ولا يصح من القضاء بالنسب وانما تقبل بشروط أن تكون بعد دعوى مال صحيحة حيث كانت دعوى لبنوة العمومة قال في البحر بعد بسط الكلام وحاصل ما ينفعنا هنا أن الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا في الاب والابن اه وأن بنسب الشهود الميت والمذعي لبنوة العمومة حتى يلتقيا الى اب واحد وأن يقولوا هو وارثه

مطلب ينبغي الاحتياط  
في الشهادة بالنسب

مطلب العبد اذا انقاد  
لبيع لا تقبل دعواه حرية  
الاصل بدون بينة

مطلب باع داره وقريته  
حاضر لا تسمع دعوى القريب

مطلب ترك الدار في يد  
المتصرف قطعاً للاطماع  
القاسدة

مطلب تصرف زماناً في ارض  
لا تسمع دعوى من كان يرى  
تصرفه

مطلب لا تسمع دعوى العارية  
بعد خمس عشرة سنة

مطلب ماتت أمها فادعى  
ابن الاخ أن الامتعة لامها  
وهي تنكر فالقول لها

لا وارث له غيره كما صرح به قاضيان ولا بد أن يكون الأب الواحد المقتني اليه معروفاً لقاضي  
بالاسم والتب بالأب والجد إذا انحصار فيه والتعرف بذلك عند الامام الاعظم ربه الله تعالى وعليه  
الفتوى فإذا لم يوجد شرط من هذه الشروط لا تقبل البينة ولا يصح القضاء بها ويشغى الاستياط  
في الشهادة بالنسب سما في هذا الزمان ومن المعلوم أن ولي الامر نصره الله تعالى ما ولي القضاء  
الا لحكمه وبالشهادة المأثرة فلا يصح الا بشهادة غيره من كاهن ظاهر والحالة هذه والله تعالى  
اعلم فتاوى الشيخ عبد الرحيم من فصل دعوى النسب قال المؤلف قلت هذا مناضل لما ذكره  
في الظهيرية والعمادية وغيرهما من انه يشترط ذكر الجد الذي التقى اليه وقد مثل له في الظهيرية مثلاً  
ولم يذكر اسم أبي الجد ولا اسم جده لكن أفق الامام أبو الواسع وباشترط ذكر الأب كما ذكره الشافعي  
في فتاويه وأظن أن الرحيي اشترط ذلك بناء على قولهم كصاحب التنوير وغيره إذا كانت الدعوى  
على غائب يشترط ذكر أبيه وجده وإن حكم بدون ذكر الجد نفذ وأنه ظن أن الدعوى على الجد الذي  
التقى اليه والحال أن الدعوى على الميت الذي يطلبون ارضه قتبته (سئل) \* في جارية اشتراها  
رجل من سيد لها بن معلوم قبضه سيدها وتسلمها المشتري منه وذهب بها الى منزله متقادة للرق  
والبيع والتسليم ساكتة واستخدمها المشتري نحو ست سنين والآن أراد بيعها فزعت انها حرة  
الاصل ولا بينة لها فهل لا يقبل قواها في ذلك \* (الجواب) \* نعم لا يقبل ذكر الامام رشيد الدين  
في فتاواه من الباب التاسع العبد اذا انقاد للبيع لا يقبل قوله في حر الأصل بدون بينة وتفسير الانقياد  
التسليم الى المشتري يعني اذا سلمه الى المشتري لا يابى ويكت أما السكوت عند البيع لا يكون انقياداً  
لبيع لأن البيع لا يقوم به بل يوجد بالعاقدة وقد ذكرنا في أحكام السكوت أن العبد اذا بيع وهو  
حاضر فكنت ثم قال بعد العلم بالبيع انا حر لا يقبل عماديه في الفصل الاربعين ولو قال العبد انا حر  
الاصل فالقول قوله بحكم الأصل ما لم يسبق منه انقياد للرق وبعد لا يقبل قوله بلا برهان برأيه من  
الحادى عشر من الدعوى \* (سئل) \* في رجل تصرف في دار معلومة زماناً تصرف الملاك  
في أملاكهم من غير معارض له في ذلك ولا في شيء منه ثم باعها من زيد وباعها زيد من عمر ومضى  
للتصرف المذكور أكثر من عشر سنين وللرجل قريب مطلع على التصرف المذكور وهو وورثته  
من بعده ولم يدعوا بشيء من الدار والكل في بلدة واحدة ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي فأم لا أن  
ورثته يريدون الدعوى بشيء من الدار فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة \* (الجواب) \* نعم  
لا تسمع دعواهم في ذلك وتترك الدار في يد المتصرف قطعاً للاطماع القاسدة لأن السكوت كالأفصاح  
قطعاً للتنوير والجيل والمسئلة في كثير من المعبريات كالتنوير والكثرة والمقتني في مسائل شتى آخر الكتاب  
والبرازية والولولة الجلية وعبانها رجل تصرف زماناً في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف  
ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فتترك في يد المتصرف لأن الحال شاهد اه  
لا سيما بعد ضد والمنع السلطاني عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة والمسئلة في فتاوى القاروي  
مفصلة وكذا في الخيرية في كتاب الدعوى في عدة مسئلة \* (سئل) \* في امرأة ماتت عن زوج  
وأم وابن قاصر وخلفت تركه قامت الام الآن تدعى بأن لها امتعة معلومة في التركة دفعتها لابنتها على  
سبيل العارية من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهما في بلدة واحدة ولم يمنعها من الدعوى مانع شرعي  
والزوج تنكر دعواها فهل تكون دعواها غير مسموعة للمنع السلطاني \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* فيما اذا كان بيد هبة امتعة معلومة متصرف فيها من مدة سنين بلا معارض ولها  
أم ماتت عنها وعن ابني اخ شقيقين يعارضانها في الامتعة ويدعيان انها لامها وهي تنكر وتدعى أن  
الامتعة لها فهل القول قولها في ذلك وعلى ابني اخها الاثبات \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
في قروي اختلف مع زوجته في بقره وتساخاها في بيته ولا بينة ليا نيل يكون القول له في ذلك بينه

مطلب القول للزوج في  
الصالح لهما كلواشي  
مطلب اختلعت مع ورثة  
الزوج في امتعة البيت

مطلب اذا ماتا قال القول  
لورثة الزوج  
مطلب اختلعا في البيت  
بعد الطلاق فهو له بيمينه  
الا أن تبرهن  
مطلب البيت للزوج الآن  
يكون لهما بيمينه

(الجواب) \* نعم لان المواشي مما يصلح لهما كما في الجبر والمخ والقول له في الصالح لهما  
\* (سئل) \* فيما اذا اختلف ورثة الزوج مع الزوجة في امتعة البيت الصالحة للزوجة فقط كالا ساور  
الذهب وغيرها وما يصلح لهما كالتقود وغيره خالف القول بان في القريتين \* (الجواب) \* القول  
للزوجة في ذلك بيمينها \* وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بان القول قولها في الرقيق لانه مما يصلح لهما  
كما في الجبر \* (سئل) \* فيما اذا ماتت هند عن زوج وابن منه ثم مات الزوج عن زوجة وبنت  
منها ورث كادارا كادارا ما كان في الامتعة التي اختلف ابن هند مع الزوجة وبنتها فلهما بيمينه ان نصف الدار  
للزوج المتوفى المزبور وابن هند يدعي أن كامل الدار لوالدته هند ولا يئنه فهل القول في ذلك لورثة  
الزوج مع اليين \* (الجواب) \* نعم وان ماتا فاختلف ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول  
أبي حنيفة ومحمد كما في لسان الحكم ومثله في الخيرية بقتلانه \* (سئل) \* في رجل طلق زوجته  
بثأنا واختلعا في بيت ما كنين فيه ولها بيمينه تشهيد بغير بيان البيت في ملكها فهل يقتضى بينهما  
\* (الجواب) \* البيت للزوج بيمينه كما في الجبر الا أن تقيم البينة فيقتضى بينهما لانها خارجة قال  
في لسان الحكم من الاوائل وأما اذا اختلفا بعد طلاقها ثلاثا أو بأكثر فالحال قول الزوج لانها صارت  
اجنبية بالطلاق فزال تيدها هذا اذا اختلفا قبل الطلاق أو بعده واذا ماتا فالقول قول ورثة الزوج  
في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها وفي الباقي القول  
قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصارا كالمورثين اختلفا بأنفسهما وهما حيان في  
حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذا بعد موتهما الخ اه اقول وقال في الجبر  
تحت قول الكنز وله فيما يصلح لهما ما شمل كلام المؤلف يعني صاحب الكنز ما اذا ماتت المرأة في ليلة  
الزفاف وهو خلاف المتعارف في الفرش وشحوها ولهذا قال في خزائن الاكل لومات المرأة في ليلتها  
التي زفت اليه في بيته لا يسخن أن يجعل متاع الفرش وحلى النساء وما يليق بهن للزوج والطنافس  
والقمام والابريق والصناديق والفرش والخدم واللحف للنساء وكذا ما يجيز مثلها الا أن يكون  
الرجل معروفا بتجارة جنس منها اه فكذا اذا اختلفا حال الحياة فيما يصلح لهما فالقول له الا اذا  
كان الاختلاف ليلة الزفاف فالقول لهما الجريان العرف غالباً من أن الفرش وما ذكر من  
الصناديق والخدم تأتي به المرأة وينبغي اعتماده للفتوى الآن يوجد نص في حكمه ليلة الزفاف عن  
الامام بخلافه فيتبع اه كلام الجبر ملخصاً \* (سئل) \* في رجل متزوج باهراً ويدهما  
عقار واضعين يدهما عليه ومتصرفين فيه من قديم الزمان بلا معارض لهما في ذلك حتى مات الرجل  
عن ابن منها وبقي العقار بيد الزوجة ثم ماتت عن ابنها المذكور وعن بنت من زوج آخر مات قبله اقام  
الابن الآن يدعي بأن العقار ملك لابيهِ والبنت انه لامها ولا يئنه لكل منهما فهل يكون القول للابن  
المزبور في ذلك بيمينه \* (الجواب) \* حيث لا يئنه فالقول للابن في ذلك بيمينه ورث البنت  
المذكورة منه قيراطاً واحداً والمسئلة في الخيرية عن لسان الحكم اقول لم يبين في السؤال العقار  
المذكور ما هو والحكم المذكور انما هو في متاع البيت قال في الكنز وان اختلف الزوجان  
في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له وله فيما يصلح لهما وقال في الجبر رأى القول له  
في متاع يصلح للرجل والمرأة لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد  
بخلاف ما يختص بها لانه يعارضه ظاهراً أقوى منه اه وقال في الجبر أيضاً ومما رادهم من المتاع  
هنا ما كان في البيت ولو ذهباً وفضة كإسبأ في المشكل اه والمراد بالمشكل الصالح لهما وبينه  
بقوله بعده وما يصلح لهما الفرش والامتعة والاواني والرقيق والمنزل والعقار والمواشي والنقود  
كذا في الكافي وبه علم أن البيت للزوج الآن يكون لهما بيمينه وعزاه في خزائن الاكمل الى الامام  
الاظم اه كلام الجبر وذكري الجبر أيضاً انه اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في ايدهما

مطلب اذا اختلفا في غير متاع  
البيت فهما كالا جنيبين



فإنهما كلاهما ينقسم بينهما ١٥ وبه علم أن العتار إذا لم يكونا ساكنين فيه لم يدخل في مسعى  
متاع البيت لأن الكلام في متاع البيت فقط وقد علمت تفسير متاع البيت بما كان في البيت لكن  
صكت فيما علقته على البحر أن الأولى تفسيره بالبيت وبما كان فيه لما تقدم من أن الاختلاف  
في نفس البيت كذلك فعلم أن قول البحر وإذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان  
خارجا عن مكانهما ينقسم بينهما فتعين تقييد العتار في السؤال بما كانا ساكنين فيه فليأتنا  
\* (سئل) \* في ابن كبريله عيال وكسب مات أبوه عنه وعن ورثة يدعون أن ما حصله من كسبه  
يختلف عن أبيهم ويريدون ادخاله في التركة فهل كان له كسب مستقل يختص بما أنشأه من كسبه  
وأيس لأورثه مقامته في ذلك ولا ادخاله في التركة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل  
ساكن في بيت أبيه في جلة عياله وصنعتهم ما متحدة بعينه بتعاطي امرره ولا يعرف لابن مال سابق  
فاجتمع مال بكسبه ويريد أن يختص به بدون وجه شرعي فهل جميع ما حصله بكسبه ملك لايه ولا شيء  
له فيه \* (الجواب) \* نعم جميع ما حصله بكسبه ملك لايه لا شيء له فيه حيث كان من جلة عياله  
والمعين له في امرره وأحواله وصنعتهم ما متحدة ولا يعرف لابن مال سابق لأن الابن إذا كان في عيال  
الاب يكون معياله فيما يصنع كالمصرح بذلك في الخلاصة والبرازية وجميع الفتاوى وأقرب ذلك الخبر  
الرملي إذا تنازع الرجل مع بنه الخمسة وهم في دار أبيهم كلهم في عياله فقال البنون المتنازع متاعنا  
ولاب يدعيه لنفسه فإن المتنازع يكون للاب والبنين الباب التي عليهم لا غير الخ من القول لمن في كتاب  
الدعوى أقول وفي الفتاوى الخبرية سئل في ابن كبريدى زوجة وعيال له كسب مستقل حصل  
بسيه أموالا ومات هل هي لوالده خاصة أم تنقسم بين ورثته اجاب هي لابن تنقسم بين ورثته على  
قراض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل بنفسه وأما قول علماء اب وابن يكتسبان في صنعة  
واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كله للاب إذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما  
يعلم من عبارتهم بشروط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عيال أبيه فاذا عدم  
واحد منها لا يكون كسب الابن للاب وانظر الى ما عللوا به المسئلة من قواهم لأن الابن إذا كان في عيال  
الاب يكون معياله فيما يصنع فدار الحكم على ثبوت كونه معياله فيه فاعلم ذلك ١٥ وأجاب الخبر  
الرملي عن سؤال آخر قوله حيث كان من جلة عياله والمعين له في امرره وأحواله بجميع ما حصله  
بكدته وتعبه فهو ملك خاص لايه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالكسب جلة أموال لانه  
في ذلك لايه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لايه نص عليه علماءنا وأمرهم الله تعالى  
فلا يجزى فيه أرث عنه لكونه ليس من متروكاته ١٥ وأجاب أيضا عن سؤال آخر قوله ان ثبت  
كون ابنه وأخويه عائلة عليه وأمرهم في جميع ما يفتقونه اليه وهم معينون له فالمال كله له  
والقول قوله فيما لديه يمينه وليت الله فالجزاء أمامه وبين يديه وان لم يكونوا بهذا الوصف بل  
كان كل مستقلا بنفسه واشتركوا في الاعمال فهو بين الاربعه سوية بلا اشكال وان كان ابنه فقط هو  
المعين والاخوة الثلاثة بأنفسهم مستقلين فهم أثلاثا يمينين والحكم دأمر مع علته بأجاء  
اهل الدين الحاملين لحكمته ١٥ \* (سئل) \* في رجل ادعى على آخر اجارة حائون فأنكر  
خصمه ذلك ويريد تحليفه على ذلك فهل له تحليفه وكيف يحلف \* (الجواب) \* نعم له تحليفه  
وكيفية تحليفه ما في ١٦ من العهادية في مسائل الاستحلاف لو ادعى اجارة ضيعة أو دار أو حائون  
أو عبداً أو ادعى مزارعة في الارض أو معاملة في شغل فأنكر المدعى عليه يحلف على الحاصل بالله  
ما ينك وبين هذا المدعى اجارة قائمة نائمة لازمة اليوم في هذا العين المدعى ولا له قبله حتى بالاجارة  
التي وصف ١٥ \* (سئل) \* فيما إذا كان يبدد ذمتين دار معلومة عن أبيهما المتصرف فيهما قبلهما  
بطريق الشرع بموجب حجة متخنة أنه مرتب على بعض غير معلوم من أرض الدار في كل سنة غرسان

مطلب اذا كان لابن  
كسب على حدة ثم مات  
أبوه اختص بما اكتسبه

مطلب اذا كان في عيال  
أبيه وصنعتهم ما متحدة فما  
اكتسبه لايه

مطلب الابن اذا كان في  
عيال الاب يكون معياله  
فيما يصنع

مطلب ما اكتسبه الابن  
يكون لايه بشرط

مطلب مدار الحكم على  
ثبوت كونه معيالا لايه

مطلب لو غرس شجرة فهي  
لايه

مطلب اذا كان ابنه وأخوه  
في عائلته فكسبهم له

مطلب اذا أنكر الاجارة  
يجلب وكيفية تحليفه

لجهة وقف دير معين صدقة يدفعونها لجهة الوقف من اكثر من ثلاثين سنة والا ن قام متولى الوقف  
 المزبور يكلف الذمتين المزبورين الى بيان البعض المزبور واستجاره منه بدون وجه شرعى وهم  
 لا يعلمون شيئا من ذلك بل يدفعون الغرضين في كل سنة على الوجه المذكور فهل ليس للمتولى  
 تكليفهم الى ما ذكر \* (الجواب) \* نعم ليس له ذلك والله تعالى أعلم والعمدة في ذلك التصرف  
 على هذه الطريقة ووضع اليد من المدد المتطاولة اهـ \* (سئل) \* فيما اذا كان لجهة وقف  
 قطعة ارض داخل دار زيد وهي غير معلومة وزيد يدفع لناظر الوقف في كل سنة ثلثي غرض  
 اجرة عنها وبأخذ ذلك وصولا من قديم الزمان قام الآن ناظر الوقف يكلف زيدا الى استجار ارض  
 معلومة من ارض الدار زاعما انها هذه وزيد ينكر ذلك ويكلفه الى اثباتها بالوجه الشرعى  
 فهل يكلف الناظر الى ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان سدا جماعة  
 بساكنين معلومة وهم متصرفون فيها بطريق الملك من مدة تزيد على أربعين سنة ويدفع كل منهم  
 في كل سنة مبلغا من الدراهم على بساكنه لجهة وقف اهلى من قبل هذه المدة الى الآن  
 بلامعارض ويعلمون وجه الدفع انه بطريق المرتب ويزعم ناظر الوقف أن ارض البساكنين كلها  
 جارية في الوقف المزبور بمجرد أخذ المبلغ المذكور ومن ملاكها وليس بيده مستند شرعى يشهد  
 بما زعمه فهل لا عبرة بمجرد زعمه والقول في ذلك للدافعين \* (الجواب) \* نعم لا عبرة بمجرد زعمه  
 والقول في ذلك للدافعين ان دفعهم بطريق المرتب لانهم يملكون وهم أعلم بجهة الدفع كما صرح بذلك  
 في البرازية والفصاوين وقناوى الخانوقى وغيرها والله سبحانه أعلم دفع الى ابنه مالا فأراد أخذه  
 صدق انه دفعه قرضا لانه ملك دفع اليه دراهم فقال له أنفقها ففعل فهو قرض كما لو قال اصرفها الى  
 حوائجك ولودفع اليه ثوبا وقال اكس به ففعل يكون هبة لان قرض النوب باطل لسان الحكماء  
 في شبه المرض وغيره دفع الى غيره دراهم فأنفقها وقال صاحب الدراهم أقرضتك وقال القابض  
 لابل وهبني كان القول قول صاحب الدراهم من نكاح الخانية رجل ادعى على ميت ألفا فبرهن  
 وارثه أن الاب أعطى ألفا قبل والوارث يصدق في أن الاب أعطاه بجهة الدين لقيامه مقام موثرته  
 فيصدق في جهة التملك فصولين مما يكون القول فيه للمملك \* (سئل) \* في دار معلومة جارية  
 في وقف بزمومتولون على الوقف متصرفون بها واضعون يدهم عليها ويؤجرونها ويقبضون اجرتها  
 لجهة الوقف من مدة تزيد على ثنتين سنة بلامعارض والا ن قام ناظر وقف اهلى يدعى انها جارية  
 في الوقف ألا اهلى مستند في ذلك لمجرد ذكرها في كتاب الوقف الاهلى ولم يسبق له وضع يد ولا تصرف  
 فيها لجهة وقفه ومضت هذه المدة ولم يدع بلامانع شرعى والجميع في بلدة واحدة فهل تكون دعواه  
 غير مسموعة \* (الجواب) \* نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع  
 من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى يدل على عدم الحق ظاهرا اهـ ولا عبرة بمجرد  
 ذكرها في كتاب الوقف المذكور مع عدم التصرف بذلك قال في الخانية رجل في يده ضيعة فجاء رجل  
 وادعى انها وقف وأحضر صكافيه خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب من القاضى القضاء بذلك  
 الصك قالوا ليس للقاضى أن يقضى بذلك الصك لان القاضى انما يقضى بالجهة والجهة هي البيئة أو  
 الاقرار أو ما الصك فلا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط اهـ أقول انظر التوفيق بين ما في الخانية وما في فتح  
 القدير من قولهم يسلك بمنقطع الثبوت المجهولة شرائطه ومصارفه ما كان عليه في دواوين القضاء اهـ  
 وفي الخصاف لوصار قاضيا على بلد فوجد في ديوان القاضى الذى قبله ذكر وقف في ايدي الامناء  
 فوجد لها رسوما في ديوانه يحملهم على ذلك في الاستحسان اهـ ونحوه في الاسعاف وفي الزيلعي والميتقى  
 آخر الكتاب في مسائل شتى قالوا الكتاب على ثلاث مراتب \* مستبين مرسوم وهو أن يكون معنونا  
 أى مع تدبر بالاعنوان وهو أن يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق فلزم

مطلب ليس له طلب الايجار  
 اذا كان المرتب على بعض  
 غير معلوم من الدار

مطلب في داره قطعة  
 غير معلومة يدفع عنها الوقف  
 كذا الخ

مطلب القول للدافع لانه  
 أعلم بجهة الدفع

مطلب اذا كان ما يدفعه  
 بطريق المرتب فالقول قوله

مطلب دفع لانه مالا  
 فأراد أخذه صدق في أنه  
 دفعه قرضا

مطلب ترك الدعوى ثلاثا  
 وثلاثين سنة لا تسمع دعواه

مطلب في العمل بالصكوك

مطلب قالوا الكتاب على  
 ثلاث مراتب

حجة \* ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الاشجار أو على الكاغذ لاعلى الوجه المعتاد فلا يكون حجة الا بانضمام شئ آخر اليه ككتابة الاشهاد عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون للتجربة ونحوها وبهذه الاشياء تتعين الجدية وقيل الاملاء بلا اشهاد لا يكون حجة والاول اظهر \* وغير مستبين كالكتابة على الهواء او الماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شئ من الاحكام وان نوى اء ومثله في الهداية وفتاوى فاضيلان وحاصله أن الاول صريح والثاني كناية والثالث لغو وسئل قارئ الهداية عن شخص ادعى على شخص بحق وأظهر خط يده بذلك وانكر المدعى عليه هل يحلفه القاضي انها ليست خطه ام على عدم الاستحقاق او يستكتبه فأجاب اذا كتب على رسم الصكوك وجد أنه خطه يحلف على انه ليس بخطه لانه انكر الكتابة او يستكتبه القاضي فاذا كتب وقال أخل الخبره هما واحد أزمه الحق وان اعترف انه خطه وانكر ما كتب فيه حلف المقر له أن المقر به قبضة وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب على رسم الصكوك يلزمه المال وهو أن يكتب يقول فلان بن فلان القلاني أن في ذمتي فلان بن فلان القلاني كذا كذا فهو اقرار يلزم وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بحضور الشهود فهو معتبر فيسقط من شأده كآبته أن يشهد عليه اذا جحد اذا عرف الشاهد ما كتب اقراره عليه أما اذا شهدوا انه خطه من غير أن يشاهدوا كتابته فلا يحكم بذلك وسئل عمن انكر المسطور هل يحلف انه ما كتب عليه ام على عدم الاستحقاق فأجاب يحلف على عدم الاستحقاق خاصة اه والحاصل انه اضطرب كلامهم في مسئلة العمل بالخط ولعله مبني على اختلاف الرواية أو أن فيه قولين كما يشعر به التعبير بلفظ قالوا كما قد مرنا وفي البحر عن البرازية ما ملخصه اذا كتب اقراره بين يدي الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة به ولو كان مصدرا مرسوما وان لغائب على وجه الرسالة على ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون للتجربة الخ فاد أن عامة علماءنا على عدم العمل بالخط وفي شهادات التنوير واذا كن بين الخططين مشابهة ظاهرة لا يحكم عليه بالمال قال شارحه هو الصحيح خاتمة وان افق قارئ الهداية بخلافه فلا يقول عليه وانما يقول على هذا التصحيح لان فاضيلان من اجل من يعتمد على تصحيحاته الخ وأشار العلامة البيري الى أن قوايسم لا يعتمد على الخط ولا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين الخ يستثنى منه ما وجدته القاضى في ايدي القضاة الماضين وله رسوم في دواوينهم ويشير اليه ما قد مرنا من الاسعاف من أن ذلك استحسان واستثنى أيضا في الاشياء تبعاً لما في فاضيلان والبرازية وغيرهما خط السمار والبيع والصراف فانه والصراف وجرم به في البحر وكذا في الرهبانية وحقيقه ابن الشيخة وكذا الشربلاني في شرحها وأفتى به الترتاشي صاحب التنوير ونسبه العلامة البيري الى غالب الكتب قال حتى انجبت حيث قال وأما خط البيع والصراف والسمار فيه وجحة وان لم يكن معنوا ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة للعرف اه وفي خزائن الاكمل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بذلك حجة اه ما قاله البيري ثم قال بعده قال العلامة العيني والبناء على العادة الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البيع وجدت في ياد كاري بخطي أو كتبت في ياد كاري يدي إن فلان على ألف درهم كان هذا اقرارا ملزما لاياد قلت ويراد أن العمل في الحقيقة انما هو وجوب العرف لا بمجرد الخط والله تعالى أعلم وأقره في الدر المختار في باب كتاب القاضي الى القاضي حيث قال وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ويلحق به البراءة ودفع ريباع وصراف وسمار الخ وكتب فيما علقته على الدر المختار قلا عن شيخنا المحقق حجة الله البعلبي التاجي في شرحه على الاشياء

مطلب يستثنى خط السمار  
والبيع والصراف فانه  
حجة عرفا

مطلب في العمل بالدفتار  
السلطانية

مانصه تنبيه مثل البراءة السلطانية الدفتار الخافى المعنون بالطرة السلطانية فانه يعمل به ولا علامة  
الشيخ علاء الدين الحصكفى شارح التنوير والمتقى رسالة في ذلك حاصلها بعد أن نقل ما هنا من انه يعمل  
بكتاب الامان ونقل جزم ابن الشيخة وابن وهبان بالعمل بدفتار الصراف والبيع والسمسار لعله آمن  
التزوير كما جزم به البرازى والسرخسى وقاضيان وأن هذه العلة في الدفتار السلطانية اولى كما يعرفه  
من شاهد أحوال اهاليه احيان نقلها اذ لا تحترق الا بالاذن السلطان ثم بعد اتفاق الجهم الغفير على نقل  
ما فيها من غير تهازل بن بادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فيضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى  
لحفظها المسمى بدفتار أمين فيكتب عليها ثم تعاد أصولها الى امكنتها المحفوظة بانتمت فالامن من  
التزوير مقلوع به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة والكسبة فلو وجد في الدفتار أن المكان الفلانى  
وقف على المدرسة الفلانية مما لا يعمل به من غير بيعة وبذلك يبقى مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في  
بهجة عبد الله افندى وغيره فليحفظ اهـ ما نقله من شرح شيخنا المذكور رحمه الله تعالى فالخاصل  
أن المدعى على انتفاء الشبهة ظاهر او عليه فيما يوجد في دفتار التجار في زماننا اذ امات أحدهم وقد  
حتر بخطه ما عليه في دفتاره الذى يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل التجربة والهزل يعمل به  
والعرف جار بينهم بذلك فلو لم يعمل به لزم ضياع اموال الناس اذ غالب يساعاتهم بلاشهود فلهم هذه  
الضرورة جزم به الجماعة المذكورة ووأتمت بلح كما نقله في البرازية وكفى بالامام السرخسى  
وقاضيان قدوة وقد علمت أن هذه المسئلة مستنفاة من قاعدة أنه لا يعمل بالخط فلا يرد ما مر من أنه  
لا تحل الشهادة بالخط على ما عليه العامة ويدل عليه تعليلهم بأن الكتابة قد تكون للتجربة فان  
هذه العلة في مسئلتنا منتفية واحتمال أن التاجر يمكن أن يكون قد دفع المال وأبقى الكتابة في دفتاره  
بعيد جدا على أن ذلك الاحتمال موجود ولو كان بالمال شهود فانه يحتمل انه قد أوفى المال ولم يعلم به  
الشهود ثم لا ينبغي أن نأحيث قلنا بالعمل بما في الدفتار فذا لفيما عليه كما يدل عليه ما قد مناه عن خزانة  
الاكل وغيرها أم فيماله على الناس فلا ينبغي القول به فلو ادعى عمال على آخر مستندا الدفتار نفسه  
لا يقبل لقوة التهمة هذا وقد وقعت في زماننا حادثة سئلنا عنها في تاجر له دفتار كتبه الذى مات  
التاجر فادعى عليه آخر بمال وأنه مكتوب بخط كاتبه الذى فكشف على الدفتار فوجد كذلك وأنكر الورثة  
المال والذى ظهر لى في الجواب انه لا يقتضى عليه بالمال لكونه ليس خطه بل هو خط كافر ولكون الدفتار  
ليس تحت يده فيجتم على أن الذى كتبه بعدموت التاجر فقد وجدت فيه شبهة قوية بخلاف ما اذا كان  
دفتاره بخطه وهو محفوظ عنده والله تعالى أعلم وقد رأيت في فتاوى العلامة الخافى سؤال حاصله  
فيما يكتبه التجار على اجمالهم من العلامة الدالة على اسم صاحبها هل تدل العلامة على ان المالك  
صاحب العلامة الجواب ان كان صاحب العلامة أو وكيله واضح اليد على الجول فلا كلام  
في أن وضع اليد دليل المالك بلاينة ولا عبرة حينئذ بمجرد الكتابة ما لم يثبت بالبينة الشرعية خلافه  
وأن لم يكن هناك وضع يد فالاصل أيضا أن الجول اجاب الاسم حيث لم يثبت بالبينة الشرعية انها  
اغريه اهـ \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد مبلغ من الدراهم بدمته ابنه البالغ فأذن له بالانفاق منه  
على أولاده آخرين صغار وعلى ائمتهم وغاب وأنفق الابن عليهم من ذلك المبلغ قدرا معلوما نفقة المثل  
في مدة غيبة ابيه المحتملة لذلك والظاهر صدقه فيها ثم حضر الاب ويريد احتساب ما انتفقه على ابيه من  
مبلغه المزبور بعد ثبوت الاذن والانفاق وقدره بالوجه الشرعى فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم  
وسئل فارى الهداية عن شخص اذن لآخر أن يعطى زيدا ألف درهم من ماله الذى تحت يده فأدى  
المأمور وغاب زيد وأتكر الاذن وطالبه بالبينة على الدفع فهل يلزم بذلك أجاب ان كان المال الذى  
تحت يده امانة فالقول قول المأمور مع عينه وان كان مغضوبا أو دينيا لم يقبل قوله الا ببينة والله تعالى  
أعلم \* (سئل) \* هل تقبل البينة لو أقامها المدعى بعد عيّن المدعى عليه \* (الجواب) \*

مطلب في دفتار التجار

مطلب حادثة الفتوى في  
تاجر له دفتار بخط كاتبه الذى

مطلب فيما يكتبه التجار  
على الاجمال من العلامة  
هل تدل على المالك

مطلب فيما اذا اذن لآخر  
بالانفاق مما له تحت يده

مطلب تقبل البينة لو أقامها  
بعد عيّن المدعى عليه

تسمع البينة وتقبل على ما هو الصواب كما صرح به في شرح الملتقى والتنوير وغيرهما من الدعوى قال  
في التنوير وتقبل البينة لأقام المدعى بعد عين المدعى عليه عند العاتمة وهو الصحيح \* (سئل) \*  
فيما إذا ادعى زيد على عمرو مالا فأجاب بالانكار فأثبت ذلك زيد بالبينة وقضى القاضي به ثم ادعى عمرو  
أنه أبرأ منه فهل يقبل برهانه \* (الجواب) \* نعم يقبل قال في التنوير ومن ادعى على آخر مالا  
أقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أي الإيفاء  
أو الإبراء ولو بعد القضاء قبل برهانه والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما إذا اقترن زيد بأن بذمته  
لعمرو مبلغا معلوما من الدراهم وثبت إقراره المذكور لدى القاضي بالبينة الشرعية وحكم عليه  
بذلك ثم قام الآن يدعى أيضا بعض المبلغ المزبور قبل الإقرار فهل تكون دعواه غير مقبولة  
(الجواب) \* نعم في الاتقوى من التناقض عن الثاني عشر من الاستروضية وإن ادعى الإيفاء  
قبل الإقرار لا تقبل \* (سئل) \* فيما إذا ادعى جماعة على زيد مبلغ معلوم من الدراهم تستحقه  
مورثتهم فلا تفاعترف به ثم بعد أيام أقام زيد بينة على دفعه المبلغ لأمورته قبل موته ويحلف على ذلك  
فهل تقبل بينته ويحلف \* (الجواب) \* نعم تقبل بينته ويحلف لما في خزانة المفتين لو ادعى الإيفاء  
بعد الإقرار بالدين فإن كان كلا القولين في مجلس واحد لم تقبل للتناقض وإن تفرع المجلس  
ثم ادعاه وأقام البينة على الإيفاء بعد الإقرار تقبل لعدم التناقض ونحوه في جامع الفصولين والاشباه  
والبحر وغيرهما ولو ادعى الإيفاء قبل إقراره لا تقبل كما في الفصولين ومثله في فتاوى الثمرات من  
الدعوى مفصلا وفي المحبسة من الدعوى

لو ادعى ديناً عليه فأقر \* ثم ادعى الإيفاء بعد ذلك الخبر  
لم تسمع دعواه للتناقض \* إلا إذا ادعى بدفع عارض  
كأن يقول كان دفعي بعد أن \* أقرت بعد برهة من الزمن  
أو قد دفعت عقب التفريق \* عن مجلسي فعند ذلك صدق

أقول هذه النقول دالة على أن الصواب في الجواب عن هذا السؤال عدم قبول البينة كما في جواب  
السؤال الذي قبله \* (سئل) \* فيما إذا باع زيد ثلثي داره المملوكة من ابنته البالغة وثلثها من  
زوجه ببيعاً شرعياً بثمن معلوم من الدراهم أبرأهما عنه أبرأ شرعياً في محته وجوار أمره الشرعي  
ثم مات زيد عن ذكر وعن تركه مستغرقة بالدين وثبت البيع والإبراء المذكوران بالبينة الشرعية  
ثبوتاً شرعياً في وجه غريم الميت فهل يكون الإثبات شرعياً صحيحاً \* (الجواب) \* نعم إذا ادعى  
ديناً على ميت يحضرة وارثه وذكر الوارث أن الميت قد كان باع هذا العين في حياته من فلان كان دفعاً  
صحيحاً حتى لو أقام البينة على ذلك تندفع دعوى المدعى محيط برهاني في الدعوى من فصل المتفرقات  
\* (سئل) \* فيما إذا ادعى المدينون الإيصال فأذكر المدعى ولا بينة له فطلب يمينه فقال المدعى  
اجعل حق في الختم بمعنى أحضر حتى ثم استخلفني فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم له ذلك في زماننا  
كما صرح بذلك في التنوير وغيره من الدعوى \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد من عمرو مملوكاً  
بالتأخير بمبلغ معلوم وتسلمه المشتري وبقي عنده أياماً ثم إن المملوك يريد أن يدعى على سيده زيد بأن عمراً  
اعتقه حين كان مملوكاً في وقت كذا وله بينة شرعية على ذلك فهل تقبل \* (الجواب) \* نعم ولو  
باع عبداً ودفعه إلى المشتري وقبض ثمنه وقبضه المشتري وذهب به إلى منزله والعبداً ساكت وهو ممنوع  
عن نفسه فهذا إقرار منه بالرق لأنه انقاد للبيع والتسليم ولا يثبت ذلك شرعاً إلا في الرقيق فلا يصدق  
في دعوى الحرية بعد ذلك لأنه يسعي في نقض ما تم من جهته إلا أن تقوم له بينة على ذلك فحينئذ تقبل  
والتناقض لا يمنع ذلك ثم قال أطلق الحرية فمثل الأصلية والعارضات خلفاء حال المملوك فإن الولد يجب  
مغيران من دار إلى دار ويقتدر المولى بالاعتاق في البحر الزاقي من الاستحقاق ومثله في الدرر وغمام فروع

مطلب أنكر المال ثم ادعى  
الإبراء أو الإيفاء يقبل  
ولو بعد القضاء عليه

مطلب اقترن بالمال ثم ادعى  
الإيفاء قبله لا يقبل

مطلب يصح اثبات الشراء  
في وجه مدعى دين في التجارة  
المستغرقة

مطلب له أن يقول اجعل  
حق في الختم ثم استخلفني

مطلب تقبل بينة المملوك على  
أن بانه الأقل كان اعتقه

مطلب التناقض لا يمنع  
دعوى الحرية

مطلب لا تسمع الدعوى  
بعد المساومة

مطلب لا تسمع الدعوى  
بعد الإبراء العام

مطلب اذا أثبت أن تاريخ  
ما ادعى به متأخر عن تاريخ  
الإبراء يقبل

مطلب لا يستحق كذا ولا غيره  
بجمل فالقول فيه للمبرئ

مطلب الإبراء عن الدعوى  
يدخل فيه الإبراء عن  
الاعيان

مطلب إبراء عن الدعاوى  
ثم ادعى عليه اثنان آية  
يصح ان لم يعلم موته وقت  
الإبراء

مطلب اذا قال لدعوى  
لى قبله ولا خصومة لا تسمع  
دعواه بعده الا فى حق حادث

مطلب اقترانه لا يستحق  
عليه حق ولا عينا لا تسمع  
دعواه عليه ولا عينا عليه الخ

مطلب يدخل فى قوله  
لاحق لى قبله كل عين ودين  
وكفالة وجفاية واجارة  
وحبس

المسئلة فى الحادى عشر من البرازية فى دعوى الرق والحزبة \* (سئل) \* فى رجل استام من آخر  
عينا بسده ثم ادعى أن تلك العينة له فهل لا تسمع دعواه \* (الجواب) \* نعم لا تسمع بعد ثبوت  
المساومة بالوجه الشرعى \* (سئل) \* فيما اذا أنزى فى صحته وسلامته انه لم يبق يستحق  
ولا يستوجب قبل عمرو حقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعية وإبراء ذمته إبرا عامًا من كل حق  
ودعوى شرعيين قام زيد الا أن يريد أن يدعى على عمرو بشئ سابق على تاريخ الإقرار والبراء العائين  
ويحلفه عليه فهل ليس لذلك \* (الجواب) \* نعم ليس له ذلك كفى الخيانة والبرازية والعمادية  
وغير ذلك من الكتب المتبعة وبه اتفق العلامة الحانوتى وللشربلى رسالة فى ذلك سماها انتفج  
الاحكام فى حكم الاقرار والبراء الخاص والعام وأجاب قارئ الهداية اذا لم يثبت المقر بالبراءة أن  
تاريخ ما ادعى به متأخر عن تاريخ البراءة فالقول قول المنكسر مع يمينه والله تعالى أعلم وأجاب عن  
المكاس اذا شهد انه لا يستحق على زيد مكس كذا وكذا ولا كذا ولا غيره ثم ادعى عليه ما لا قسمك  
بقوله ولا غيره فقال المكاس أردت ولا غيره من المكوس خاصة بأن القول قول المدعى مع يمينه ان  
الذى ادعى به غير المكس وان قوله ولا غيره ذلك بيان للمكس لانه هو المجل والمبرأ والله تعالى أعلم  
من باب القضاء وصورة قوى الحانوتى مانصه فى إبراء عامًا هل له دعوى بشئ سابق ام لا اجاب حيث  
إبراء عامًا مستقلا على الإقرار بأنه لا يستحق عليه حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى ليس له  
الدعوى بشئ سابق على البراءة المذكورة بخلاف ما اذا لم يقع بلفظ الإقرار بعدم الاستحقاق على وجه  
التقيد بل وقع بلفظ الإبراء عن المال أو عفا ذمته فانه لا يدخل فيه الإبراء عن الاعيان الا أن يكون  
بلفظ الإبراء عن الدعوى كما سميأتى عن الفصول نقلا عن قاضىخان والبرازية والخلاصة قال  
فى البرازية فى نوع فى المساومة وفى العدة إبراء عن الدعاوى ثم ادعى ما لا يلا رث ان كان موت  
مورثه قبل الإبراء صح وتبطل الدعوى وان لم يعلم بموته ومثله فى الخلاصة فى الفصل الرابع عشر  
فى الإبراء عن الدعاوى ولم يذكر كل منها جواب الشرط الذى ذكره بقوله وان لم يعلم بموته  
فكانت وصليته فيقتضى أن الشرط أن يكون موت المورث سابقا عن الإبراء سواء علم المبرأ بالموت  
أو لم يعلم اكن قد ذكر صاحب البرازية بعد ذلك باكثر من كراس فى الرابع عشر فى دعوى الإبراء والصلح  
جواب الشرط ولم يجعل اداة الشرط وصليته حيث قال إبراء عن الدعاوى ثم ادعى عليه اثنان آية  
ان كان مات أبوه قبل الإبراء لا تسمع الدعوى وان كان لم يعلم موته وقت الإبراء يصح فقدا فى بقوله يصح  
الذى هو جواب الشرط ولم يجعل اداة وصليته كما تقدم عن البرازية والخلاصة وقال فى الفصل السابع  
من العمادية مانصه وفى دعوى فتاوى قاضىخان اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لدعوى لى  
قبل فلان ولا خصومة لى قبله يصح حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك الا فى حق حادث بعد البراءة ولو قال  
برئت من دعوى لى فى هذه الدار يصح ولا يلى له حق فيها ولو قال برئت من هذا العبد كان بريئًا منه وكذا  
لو قال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعى عليه وقال فى فتاوى قارى الهداية سئل اذا اقتر شخص انه  
لا يستحق على فلان حقا ولا عينا بالله تعالى لما مضى من الزمان والى تاريخه ثم ادعى المقر دعوى  
ماضية فطلب يمينه هل يحلف أجاب لا تسمع دعواه عليه ولا يمين عليه لأن اليمين بعد صحة الدعوى  
وقال فى المبسوط كما نقله عنه فى البحر فى صلح الورثة ونصه قال فى المبسوط ويدخل فى قوله لاحق لى قبل  
فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جناية أو اجارة أو حبس فان ادعى الطالب قبل ذلك حقا لم تقبل  
يمينه عليه حتى يشهدوا انه بعد البراءة لانه بهذا اللفظ استفاد البراءة على العموم وكذا اذا قال  
لا ملك لى فى هذا العين كما فى البحر أيضا عن المبسوط فانظر الى هذه النقول عن هذه الكتب المتبعة  
خصوصا ما نقله فى العمادية عن قاضىخان بقوله وقد اتفقت الروايات على ما ذكره ولا يشك على تلك  
النقول المتبعة ما ذكره فى القنية فى باب ما يطل الدعوى بقوله لومات عن ورثته وقسموا التركة بينهم

مطلب اذا ابرأ الوارث  
عن الدعاوى ثم ادعى الارث  
هل تسمع

مطلب قبل اذا قبض تركه  
والده من الوصى واشهد  
على نفسه انه لم يبق له منها  
قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا

مطلب ادعى دعاوى معينة  
ثم اقترانه لدعوى له عليه  
ثم ادعى حقا آخر تسمع الخ

مطلب لا تسمع دعوى  
الكفالة بعد البراء العام

وأبرأ كل منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ادعى أحد الورثة ابرأه من الميت تسمع دعواه لان هذا  
متناف لما قدمناه عن البرازية والخلصة من انه اذا وقعت البراءة عن الدعاوى ثم ادعى مالا بالارث فان  
كان قد علم بوث المورث صح وبطل الدعوى فاخذ منه انه لا تسمع الدعوى ولو ادعى الارث لم يسمع  
بوث المورث قبل البراءة نعم يخرج كلام الفقيه بقولنا أولا اذا وقعت البراءة على وجه العموم وكانت  
مستقلة على الاقرار بانه لا يمتحن عليه حقا مطلقا الخ لان هذا من باب الاخبار وما في الفقيه من باب  
الانشاء وهو البراءة وكذا ما ذكره في الفقيه وغيره بقولهم وصى الميت اذا دفع ما كان في يده من تركه  
الميت الى ولد الميت واشهد الوارث على نفسه انه قبض تركه والده ولم يبق له منها قليل ولا كثير الاستوفاء  
ثم ادعى في يد الوصى شيئا وقال هذا من تركه والذي واقام بينه قبل بينته لانه يمكن أن يكون جوابه  
انه لم يحصل الاقرار على العموم المطلق بل انما عزم في تركه والده حيث قال لم يبق له منها أي من التركة ولم  
يأت بالعموم مطلقا ولذا قال قاضيان وغيره في الوصية أشهد التيم على نفسه انه قبض من الوصى  
تركة والده الخ ولم يعمم بل خصص في تركه والده هذا ما ظهر لي وقد جعل في الاشياء والنظائر لابن نجيم  
ذلك مستثنى من البراءة العام حيث قال لا تسمع الدعوى بعد البراءة العام لان ضمان الدرك ثم قال وأما  
اذا ابرأ الوارث الوصى ابراء عاما وقد أوسع في ذلك وعلى ما قررنا البراءة العام بأن يكون العموم  
مطلقا لا من جهة التركة ولا غيرها لا يحتاج الى جعلها من المستثنيات لانه يشك على جعلها من  
المستثنيات ما تقدم عن البرازية والخلصة في أول هذا الكلام من انه لا تسمع الدعوى ولو كانت  
بالارث حيث علم بوث المورث الا أن تخص المسئلة المستثناة بمسئلة الوصى دون الوارث تأمل  
قلت وذلك كله حيث لم تكن البراءة والاقرار بعد دعوى شيء خاص ولم يعمم بأن يقول آية دعوى كانت  
أو ما يفيد ذلك لما ذكره في البرازية أيضا بعد كلامه السابق بقوله وفي المنة ادعى عليه دعاوى معينة  
ثم صالحه واقترانه لدعوى له عليه ثم ادعى عليه حقا آخر تسمع وحل اقراره على دعوى الاولى الا اذا  
عم وقال آية دعوى كانت أو ما يفيد ذلك وما يدل على أن المراد بالعموم ما هو أعم من قوله آية  
دعوى كانت ما ذكره في البرازية أيضا في الصلح في نوع فيما يشترط قبضه مانعه ادعى دينا وصينا على  
آخر وصالحه على بدل وكتب بذلك وثيقة الصلح وذكر فيها صاحبها عن هذه الدعوى على كذا ولم يبق  
لهذا المتدعي عليه دعوى ولا خصوصية بوجه من الوجوه ثم جاء المتدعي يدعى عليه بعد الصلح بدعوى  
أخرى بأن كانت المدعية مثلا امرأة ادعت دارا وجرى الحال كذا ثم جاءت المرأة تطلب من  
المتدعي عليه دينا بالمير لا تسمع لان البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقة أي عامة حيث قال ولا خصوصية  
بوجه من الوجوه ولا مانع من أن يدعى واحد ويصالح عنه وعن جميع الدعاوى تأمل فان المراد  
بالعموم أن يأتي بشيء زائد على قوله لا دعوى له حيث قال ولا خصوصية بوجه من الوجوه فانه جعل  
ذلك مفيد للعموم لانه يفيد معنى آية دعوى كانت وما ذكرناه اندفع ما توهم من التناقض بين كلامهم  
لان المصر حين بعدم سماع الدعوى بعد البراءة العام المطلق هم المصر حين سماعها بعد ابراء  
الوارث وغيره لكن في محال مختلفة فلولا هذا الذي ذكرناه لكان التناقض واقعا بين كلامهم اجمعين  
أقول وسيأتى في كتاب الاقرار تمام الكلام على مسئلة دعوى الوارث شيئا من التركة بعد  
الاقرار بالاستيفاء (سئل) فيما اذا اقترى في صحته وسلامته لدى بينة شرعية انه لاحق له  
قبل مجرو من الحقوق الشرعية مطلقا ثم اراد الان الدعوى على عمر وبكة التمسابقة على الاقرار بالمزبور  
فهو لا تسمع دعوى زيد بذلك (الجواب) نعم يدخل في البراء العام المذكور اليكالة كما  
في المبسوط والخلصة والبحر كما بسطه الشرنبلالي رحمه الله تعالى في رسالته تنقيح الاحكام في حكم  
البراءة والاقرار الخاص والعام وبمثله اتفق الشيخ خير الدين ناقلا عن المبسوط (سئل) فيما  
اذا باع زيد رقيقته البالغ من عمره وبيعها باناسر عياض بن معلوم من الدارهم والرقيق منقاد لرق والبيع



قام المانع الآن يدعى عتق الرقيق قبل بيعه له والرقيق لم يده فله دعوى العبد بشرط في العتق العارض \* (الجواب) \* نعم والعبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق العارض تسمع والتناقض لا يمنع الصحة وفي حرية الاصل لا تشترط الدعوى وفي الاعتاق المبتدأ تشترط الدعوى عند أبي حنيفة وعندهما ليس بشرط وأجمعوا على أن دعوى الامة ليس بشرط خلاصة من الفصل الحادى عشر في دعوى العتق وفي الاشباه من الدعوى تقبل الشهادة حسبة بدون الدعوى في طلاق المرأة وعتق الامة والوقت وبطلان رمضان الى أن قال ولا تقبل في عتق العبد بدون الدعوى خلافا لهما واختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتد لاه \* قوله والمعتد لا يلى لا تقبل الشهادة على الصحيح كافي العمادية يرى وقال الجوى تحت قوله والمعتد لا اقول نقل صاحب العمادية عن فتاوى رشيد الدين أن الخلاف انما هو في الشهادة القائمة على العتق من جهة المولى ولا خلاف انه اذا شهد الله حر الاصل انها تقبل بدون الدعوى لانها شهادة بجملة الفرج ثم نقل عن صاحب المحيط انه حكى في شرحه للجامع الصغير أن الصحيح اشتراط الدعوى في ذلك عند الامام كافي العتق العارض وأن التناقض لا يمنع صحة الدعوى ولا صحة الشهادة فيها اه وفي الاشباه من الدعوى أيضا الشهادة بجملة العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسألتين الى أن قال والصحيح عنده اشتراط دعواه في العياضة والاصلية ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد الا في مسألة الخوف فتاوى الحنفى في جوابا عن سؤال حيث اعترف للعبد بالعبودية ليس له دعوى العتق الا في مسألة الخوف فتاوى الحنفى في قول المنازع انه حر الاصل مع عدم دعوى العبد لذلك لا حرية العبد لا تثبت الا بعد دعواه ولا تجوز فيها دعوى الحسبة بخلاف الامة وأما اذا رجع العبد عن دعوى العبودية وادعى الحرية فانه لا يقبل قوله بدون بينة نعم اذا اقام بينة تسمع ولا يمنع التناقض بين قوله أنا عبد ثم دعواه الحرية وأقام البينة لانه في دعوى الحرية كافي الفصل الاربعين من العمادية والله تعالى أعلم

\* (سئل) \* في امرأة أودعت عبدا بنها البالغة دنانير معلومة فقبلتها منها وحفظتها لها الى أن ماتت المرأة عن ابنها المبرورة وعن ابن قاسم البنت تدعى حصية في الودعة ملكا لها غير الارث فهل يكون ما ذكرنا من دعواها \* (الجواب) \* نعم الاستدعاء يمنع دعوى الملك كافي الدرر وغيره \* (سئل) \* فيما اذا مات رجل عن ورثة وترك ميسرة بدين عليه لجماعة ويريد بعض الورثة اداء بعض دينه ليقبض له من التركة شي بحسب ما يوجب حبه منها فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وحازل احمد الورثة استخلاص العين من التركة بأداء قيمته الى الغرماء فصولا في ٢٨ ومثله في العمادية ووافق عليه الخليل الرزقي قال في الاستخلاص اذا جاء الغريم وادعى الدين فالتصم هو الوارث والورثة استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا الاجد الورثة اذا امتنع الباكون ولو امتنع الكل عن الاستخلاص لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا يرى على الاشباه قبيل الكفالة \* (سئل) \* فيما اذا وكل رجل آخر في كتابة أشياء عند حاكم عرف فصار يكتبها وياخذ دراهم من الناس غير شرعية بمسماة بالرسومات ويدفعها آخر السنة لموكله ويرغم موكله انه قبض دراهم من الناصر اريد بماد دفعه له ويريد الدعوى عليه بذلك وأخذه منه بدون وجه شرعي فهل يكون دعواه بذلك غير مسموعة \* (الجواب) \* نعم لان الدعوى لا بد أن تكون بحق ثابت بغير الحزم الجنس والقدر ولا بد أن يذكر سبب وجوبه او المبالا المدعى ليس بواجب على المدعى عليه للمدعى حتى يحكم الحاكم به لانه لا بد من سبب وجوبه اذ هو مال الناس فيقضي الطالب اياه لانه لو ركن الدعوى أن يضيف الحق الى نفسه ان صك كان ام لا فكيف يضيفه الى نفسه وهو للناس ولم يكن وكلا عنهم وهو ليس له أن يدعى حسبة عن اربابه لما في الاشباه ان لسانها هو حسبة وليس لنا مدعى حسبة وقد أفتى بمثله في دعوى المستناب في المحصول العلامة خير الدين كافي فتاواه من الدعوى نقلا

مطلب باع عبدا ثم ادعى انه كان اعتقه والعبد لم يدع

مطلب تقبل الشهادة حسبة بدون الدعوى في مواضع  
مطلب المعتد لا تقبل الشهادة بدون الدعوى في حرية الاصل

مطلب لا تجوز دعوى الحسبة في حرية العبد بخلاف الامة

هكذا يبايض بالاصل

مطلب الاستدعاء يمنع دعوى الملك

مطلب لاحد الورثة حق الاستخلاص من التركة المستغرقة

مطلب ليس له الدعوى على وكيله بما أخذه من الناس من المسمى رسوما بل الدعوى اياه

عن شجرة العلامة النجس الحافونى رحمه الله تعالى \* (سئل) \* فيما اذا كان زيدا أرضاً مملوكة  
 القراس فزاد عمر اعلم امدة مزارعة شرعية بعدما ساء له على القراس المرقوم في المدة المزبورة  
 مسافة شرعية والا ان قام عمرو يدعى أن القراس والارض له فهل لا تسمع دعواه المزبورة  
 \* (الجواب) \* نعم لا تسمع والله تعالى أعلم في تناوى الحافونى استأجر الارض وساقى  
 على بيع الاعين التى بالغيظ لا تسمع دعواه الملكية في شئ من الاشجار بعد ذلك لتناقض واذا لم  
 تسمع الدعوى لا تسمع البينة على التملك لما في الفصل السابع من النصول لو اقام المدعى عليه بينة أن  
 المدعى أجبر نفسه متى ليعمل في الكرم يكون دفعاً ويكون اقراراً من المدعى انه ليس ملكه اه  
 وفي العمادية من السابع لو اقام المدعى عليه بينة أن المدعى أجبر نفسه متى ليعمل في الكرم يكون دفعاً  
 ويكون اقراراً من المدعى انه ليس ملكه وكذا لو اقام بينة أن المدعى استأجر منى هذه الدار  
 او أخذ هذه الارض مزارعة يكون دفعاً اه وفي الدور والمسافة اجارة معنى كالزراعة  
 \* (سئل) \* فيما اذا كان زيدا بركة عمر وساغ دراهم دين شرعى معلوم ولعمرو بركة بكردين أيضا  
 يريد زيدا أخذ دين عمرو من بكر برون ووكالة عن عمرو ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم وفي الاقضية لو اقام البينة على مدين مدينه لا تقبل ولا يملك أخذ الدين  
 منه خلاصة من الفصل الرابع في دعوى الدين ومثله في البرازية من الفصل المرقوم \* (سئل) \*  
 في امرأة ماتت عن اب وزوج وابن صغير منه فدفن الاب معها امتعة من امتعتها دون اذن الزوج  
 وتلفت الامتعة فهل يضمن الاب حصة الزوج والابن \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في الظيرية  
 من الدعوى \* (سئل) \* في أحد الورثة اذا شهد عليه قبل قسمة التركة المشتك على اعيان  
 معلومة انه ترك حقه من الارث وأسقطه وأبرأ ذمة بقية الورثة منها ويريد الآن مطالبة حقه من  
 الارث فهل له ذلك \* (الجواب) \* الارث جبرى لا يسقط بالاستقاط وقد أتى به العلامة الرملى  
 كما هو محرز في فتاواه من الاقرار بفلاح القصوين وغيره فراجع ان شئت \* (سئل) \* فيما اذا  
 كان زيدا رجل عند عمرو على ميل الامانة فقال زيد لعمرو أبرأ منك عن الجمل فهل يكون الابراء المزبور  
 غير صحيح \* (الجواب) \* الابراء عن الاعيان لا يجوز كافي صدر الشرع من الصلح ومثله  
 في التمهيدانى والهلالي والبرازي يضمن الدعوى وقد حققه الشرع بلالى في رسالته تنقيح الاحكام  
 واليبرى في حاشية الاشياء في القول في الدين وفي لسان الحكماء من الفصل السادس في الاقرار  
 مانصه وفي المنبع الابراء عن الاعيان لا يصح اه وتام الفوائد فيه \* (سئل) \* في دار  
 مشخلة على بيوت ومساكن وساحة سماوية للارتفاق لزيد فيها بيوت ولعمرو فيها بيت واحد فهل  
 تكون الساحة بينهما نصفين \* (الجواب) \* نعم وذو بيت من دار كذى بيوت في حق ساحتها  
 فهي بينهما نصفين تنور من دعوى الرجلين أقول وهذا بخلاف الشرب اذا تنازعا فيه فانه بقدر  
 الارض كما في التنوير أيضا فنفذ كثر الاراضى تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضى بخلاف  
 الانتفاع بالساحة فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كالمرور في الطريق كذا في شرح الكتل الزيلعي  
 والحاصل انه اذا وقع اختلاف اصحاب البيوت في ساحة الدار ولاينة تقسم الساحة على عدد رؤسهم  
 فمن كان له بيت من تلك الدار يساوى من سكان له منها عشرة بيوت مثلاً لان انتفاع صاحب البيت  
 بالساحة كانتفاع صاحب العشرة فكثرة بيوت احدهما لا تستلزم استحقاقه في الساحة اكثر  
 من الاخر بخلاف مالواختلفوا في شرب الاراضى ولاينة فانه يقسم الشرب بينهم على قدر الاراضى  
 لا على عدد رؤسهم لان احتياج صاحب الاراضى المتعددة الى الشرب اكثر من احتياج  
 غيره فيقسم بينهم على قدر ارضهم عملاً بالظاهر فان الطاهر أن كل ارض لها شرب يخصها والذي  
 يظهره ويغيبه المصير اليه أن هذا كله عند عدم ظهور الحال كما لو كانت دار مشخلة على عشرة بيوت

مطلب اذا زرع على  
 الارض وساقى على القراس  
 لا تسمع دعواه الملكية فيها

مطلب اذا أبرأ نفسه ليعمل  
 في الكرم كان اقراراً انه  
 ليس ملكه

مطلب برهن على مدينون  
 مدينونه لا يقبل

مطلب دفن الاب معها  
 امتعة يضمنها

مطلب اذا ترك حقه من  
 الارث له المطالبة به

مطلب لا يجوز الابراء  
 عن الاعيان

مطلب ذويت من دار  
 كذى بيوت في حق ساحتها

مطلب يقسم الشرب على  
 قدر الاراضى

مثلاً واحد منها بيت واحد ولا آخر تسعة وتنازعاً في ساحتها تجعل الساحة بينهم ما نصفين لتساويهما  
 في الحاجة كما قلنا فلو باع الآخر بيوت التسعة من تسعة رجال لكل رجل بيتاً كان نصف الساحة  
 الذي كان للبائع منقسماً أنساعاً بينهم ويترك النصف للشرىك الأول لأنه قد ثبت ملكه لهذا النصف  
 قبل البيع فلا يزول منه شيء يبيع شريكه وكذا لو مات الشريك الأول صاحب البيت عن عشرين  
 ولداً مثلاً لا ينتقل اليهم إلا ما كان يملكه مورثهم وهو نصف الساحة وكذا لو كانت هذه الدار كلها  
 لرجل واحد فمات عن ورثة تكون الساحة على قدر ارث كل واحد منهم لا على قدر رؤسهم وكذا  
 يقال في شرب الاراضي هذا ما ظهر لي ثقةها ولم أره منقولاً لصريحاً ولكن القواعد تقتضيه والله  
 تعالى اعلم \* (سئل) \* في المستأجر هل يصلح خصماً في اثبات الملك المطلق في العين المستأجرة  
 أولاً \* (الجواب) \* لا يصلح خصماً في ذلك ما في التهمة المستأجر لا يتصب خصماً في اثبات الملك  
 المطلق ولا في اثبات الاجارة عليه الا اذا ادعى الفعل عليه اه وقال في جامع الفصولين المستأجر  
 لا يكون خصماً المدعى الاجارة والرهن والشراء لأن الدعوى لا تكون الا على مالك العين بخلاف  
 المشتري لأنه مالك العين اه وصححه السرخسي ومال الطواويسى والبزدوى الى أن المستأجر  
 الثاني يتصب خصماً للمستأجر الأول وما صححه السرخسي هو فتوى ظهير الدين كذا في شرح النظم  
 الوهباني ونقل عن الصغرى أن المشتري لا يكون خصماً للمستأجر والمرتهن ويخالفه ما في البرازية  
 من قوله وفي فتاوى القاضي أكرم باع وسلم تسع دعوى المستأجر على المشتري وإن كان الاسترجاعاً  
 لأن المشتري يدعى الملك لنفسه فكان خصماً لكل من يدعى حقاً فيه وكذا الرهن اذا اخذه الراهن  
 وباعه للمرتهن يخاصم الشاري وإن غاب الراهن لما قلنا اه لكن نقل بعده ما يوافق ما عن  
 الصغرى حيث قال وفي الذخيرة باع من آخر شيئاً فادعى ثالث أن البائع كان اجر منه أو رهنه قبل  
 البيع لا يشيل حتى يحضر البائع فاذا حضر وبرهن عليه الآن قبل فليأتى عند الفتوى من مخلصا  
 من باب فسخ الاجارة اقول والحاصل انه وقع الخلاف في شيئين الأول ان المستأجر من غائب  
 هل يصلح خصماً لمن يدعى عليه انه استأجر العين من المالك قبله أو ارثتها أو اشتراها والثاني أن  
 المشتري من غائب هل يصلح خصماً لمن يدعى عليه انه استأجر العين أو ارثتها من المالك قبل الشراء  
 وينبغي في الأول اعتماد عدم السماع لظهور دلتها وهي أن الدعوى لا تكون الا على مالك العين أي  
 والمستأجر مالك المنفعة ولا سماع قد صححه السرخسي وينبغي في الثاني اعتماد السماع لأن المشتري  
 يدعى الملك لنفسه وهذا ما مر من جامع الفصولين ثم رأيت العلائي في الدر المختار نقله عن شرح  
 الوهبانية للشرنبللي مقتصر عليه \* (سئل) \* هل تشتري حضرة الراهن والمرتهن في دعوى  
 الرهن أم لا \* (الجواب) \* قد وقع في هذه المسئلة اضطراب واختلاف جواب مخافى جامع  
 الفصولين يشترط وما في الخانية لا يشترط وعبارتها الورهن رجل عند انسان عينا وسلم ثم انتزعه من يده  
 بغير اذنه وباعه وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن وأراد أن يسترده من المشتري وأقام البينة على الرهن  
 قلت ينسبته وإن كان الراهن غائباً وبأخذ العين من يدي المشتري وسلم الى المرتهن لما قلنا اه وقد نص  
 الشيخ قاسم في التصحيح على أن قاضيان من أهل الترجيع لكن في قاضيان في فصل دعوى المنقول  
 انه يشترط حضرته وكذلك في الخلاصة وقد اضطرب العلامة الخير الرملي في فتاواه وبالله تعالى  
 التوفيق \* (سئل) \* في أرض جارية في تيمار زيد متصرف فيها هو ومن قبله من التيماريين  
 ووضعون البعد عليها من قديم الزمان بلجهة التيمار المزبور والآن قام تيمارى آخر يريد الدعوى على  
 زيد بأنم جارية في تيماره بدون اذن من السلطان اعز الله تعالى أنصاره ولم يسبق له تصرف ولا وضع  
 يد على ذلك اصلاً فهل يبقى القديم على قدمه وليس له الدعوى بذلك على زيد \* (الجواب) \* نعم  
 اذا التيمارى لا يكون خصماً يدعى عليه أو يدعى به على غيره لأنه ليس له في عين الارض ملك ولا شبهة  
 ملك تسرق الدعوى عليه أو له كما ان في ذلك العلامة الحانوتى والخير الرملي رحمهما الله تعالى

مطلب المستأجر لا يصلح  
 خصماً في اثبات الملك  
 المطلق

مطلب هل تشتري حضرة  
 الراهن والمرتهن في دعوى  
 الرهن

مطلب التيمارى لا يكون  
 خصماً

مطلب الزعيم لا يتصب  
خسما للمتولى بلاذن  
سلطاني

\* (سئل) \* في زعيم قرية بيده قطعة أرض بموجب براءة سلطانية ودور سلطاني يتصرف بها اخرون  
قبله من الزعماء بلجنة الزعامة المرقومة قام ناظر وقت اهل يدعى عليه انها جارية في وقته بدون اذن من  
السلطان اعز الله تعالى انصاره فنهى والحالة هذه لا يتصب الزعيم خسما في ذلك \* (الجواب) \*

نعم \* (سئل) \* في رجل له عقارات معلومة باعناها بيمينته من زوجته بغير ما معلوم ثم مات عنها  
وعن ابن ادى عليها بارثة من العقارات فاثبتت في وجهه الشراء المزبور باليمين الشرعية لدى حاكم  
شرعى حكم بيمينته البيع ومنع المدعى المزبور من ذلك ثم قام الابن الا ان يدعى انه اشترى العقارات

المذكورة من والده قبل شراؤها بعشر سنوات فهل لا تقبل دعواه المزبورة \* (الجواب) \* نعم  
لا تسبق في المحيط وفي الفتاوى ولو ادعى دارا شراء من ابيه ثم ادعاها ميراثا عنه تسبق ولو ادعى أولا  
بسبب الارث ثم الشراء لا تقبل ويثبت التناقض كذا في الفصل السابع من العمادية وفي جامع

مطلب ادعى الشراء ثم ادعى  
الارث تقبل وبكسره لا

الفصولين من العاشر ادعى دارا شراء من ابيه ثم ادعاها ارثا منه تسبق لا مكان فوقيته بان يقول اشترته  
وبحزت عن ابيه فورثته فظاهر ولو ادعى أولا بالارث ثم ادعى الشراء لا يقبل للتناقض وتعد وتوقيته  
٥١ \* (سئل) \* فيما اذا تعددت القضاة في بلدة ووقعت خصومة بين متداعيين وكل منهما يطلب

مطلب تعددت القضاة في  
بلدة فالحيا للمدعى عليه

فاضيا فهل الخيار في ذلك للمدعى عليه أم لا \* (الجواب) \* العبرة في ذلك للمدعى عليه كما هو المعتد  
من قول محمد رحمه الله تعالى فان طلب فاضيا يجاب الى طلبته كما في فتاوى الثرثاشي وفتاوى الخانوقى  
والخير الرملى وعنده افتى الشيخ اسماعيل فقال العبرة للقاضي المدعى عليه على ما عليه الفتوى كسبه فقير

ربه اسماعيل المفتى بقضاء الشام ومن خطه المعهود نقله والمسئلة في البحر وشرح التنوير للعلاى من  
اول كتاب الدعوى وصورة فتوى الخانوقى سئل هل الخيرة للمدعى أم للمدعى عليه اجاب بعضهم بان  
الخيرة للمدعى عليه واجاب على ذلك السؤال الشيخ على المقدسى بما نصه الذى وقف عليه اذا كان

قاضيان في مصر كل منهما في محلة على حدة فوقع الخصومة بين رجلين احدهما في محلة والاخرى  
محلة اخرى فالعبرة للقاضي محلة المدعى عليه ثم كتب لذلك الشخص ماصوره قد اطلق صاحب البرازية  
أن الفتوى على أن الخيرة للمدعى عليه ونصه في المصرف قاضيان ووقع الدعوى بين رجلين أراد كل أن

يذهب الى واحد منهما فالعبرة للقاضي المدعى عند الثاني وعند محمد للقاضي المدعى عليه وعليه الفتوى  
٥٢ وعبارة بعضهم ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فوقع الخصومة  
بين رجلين احدهما من محلة والاخر من محلة اخرى والمدعى يريد أن يخاصمه الى قاضى محلة والاخر

يأبى ذلك اختلف فيه ابو يوسف ومحمد والصحيح أن العبرة لمكان المدعى عليه ٥٣ والله تعالى اعلم  
اقول قد مننا في كتاب القضاء تحرير هذه المسئلة بما حاصله أن المراد من قولهم قاضيان كل واحد منهما  
على حدة انه قد أمر كل منهما بالحكم على أهل محله فقط فهنا العبرة للمدعى عليه أما اذا كان كل

منهما مأذونا بالحكم على كل من حضر عنده فينبغي التعويل على قول أبي يوسف من أن العبرة للمدعى  
الخ ما قد مناه فراجع \* (سئل) \* فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن له بيمته مبلغا معلوما من  
الديارهم فأنكر عمرو دعواه ثم ان زيدا اثبت مدعا وحكم الحاكم به وأخذ زيد مبلغه المزبور ثم

ادعى عمرو أن ذلك كاذب ومبطل في دعواه هذه حتى انك اقررت بذلك لدى بيت شرعى ويريد عمرو الآن  
اثبات اقراره المزبور واسترداد المبلغ المذكور بالوجه الشرعى فهل لذلك \* (الجواب) \* نعم لو  
ادعى رجل على رجل مالا وقضى بالمال للمدعى باليمين ثم قال المدعى كنت كاذبا فيما ادعت يبطل القضاء

مطلب برهن على قول  
المدعى انما يبطل أو شهوى

واذا قال المدعى بعد القضاء المقضى به ليس ملكي لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكي  
وهذا الان قوله ليس ملكي يتناول الحال ليس من ضرورة ثبوت الحال اتفاقا ومن الاصل بخلاف قوله  
لم يكن ملكي من العاشر من قضاء التارخانية برهن على قول المدعى انما يبطل في الدعوى أو شهوى  
كذب أو ليس لى عليه شىء دفع درر من آخر الدعوى ومثل في العمادية ادعى رجل مالا أو عينا

كذب

تسأل المدعي عليه أنك اقررت في حال جواز اقرارك أن لا دعوى لي ولا خصومة لي عليك وأثبت ذلك بالبينات تسمع وتدفع دعواه وان كان يحتمل أنه يدعي عليه بسبب بعد الاقرار لكن الاصل أن الموجب والمسقط اذا تعارض يجعل المسقط آخر الان السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل القضاء بالاول او لم يتصل عماديه من او اخر السابع \* (سئل) \* فيما اذا مات زيد عن واثقه بالغين وخلف حصة من دار وصدق الورثة أن بقية الدار لفلان وفلانة ثم ظهر وتبين أن مورثهم المزبور اشترى بقية الدار من ورثة فلان وفلانة في حال صغر المدينين وأنه خفي عليهم ذلك فيل يكون التناقض في محل الخفاء عنوا ولا يمنع صحة الدعوى \* (الجواب) \* نعم اشترى دار الابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري فقال المشتري في الدفع أنك متناقض لان الاستئجار اعتراف أن الدار ليست ملكك هذه المسئلة صارت واقعة القوي وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا والصحيح أن هذا لا يصلح دفعا وان ثبت التناقض فيه الآن هذا تناقض فيما طريقه طريق الخفاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى فتاوى عطاء الله افندي عن التارخانية المديون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدائن والمتخلة بعد أداء بدل الخلع لبرهنت على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجامع في الكل خفاء الحال وكذلك الورثة اذا فاسدوا مع الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لانفراد الموصى بالرجوع اتقروى عن التارخانية قال في الكتر من الاستحقاق التناقض يمنع دعوى الملك لا الحزبة والنسب والطلاق قال في البحر لان مبتداه على انفاء فيعذر في التناقض لان النسب يبي على العلوق والطلاق والحزبة يتقدم ما الزوج والمولى الى أن قال وليس المراد حرم ما يعني فيه التناقض بل المراد أن ما كان سببا على انفاء فانه يعني فيه التناقض فمن ذلك ما في الظهيرية اشترى دار الابنه الصغير من نفسه الى آخر ما تقدم \* (سئل) \* في خوابي مصبغة وقف ملة مصة بأرضها بالبناء مات صبا عنها عن ورثة اختلفوا مع ناظرها يدعون انها ملك مورثهم وبنائهم والناظر ينكر فقبل القول للناظر \* (الجواب) \* حيث كانت في الارض ملصقة فالقول قول الناظر والله تعالى أعلم وأجاب العلامة الخياط الرمي عن هذه المسئلة بقوله لاشبهة أن القول قول الناظر لا قول المستأجر الخ ما حزره في فتاويه من الدعوى \* (سئل) \* بما حاصله أن امرأة ادعت على ورثة مطلقها زيد بأن لها عنده حلياء عنته فأقام الورثة بينة على انه حين طلقها جرى بينها وبينه ابراء عام وأن كلامهم اقرب بأنه لم يبق له عند الآخر حق مطلقا وأثبتوا ذلك ثم بعد ذلك ادعت المدعية أن زيدا المزبور اقرب بعد ذلك الابرأ والاقرار بأن الحلي المدكور عنده للمدعية على طريق الامانة فهل تسمع هذه الدعوى بعد الاقرار المذكور \* (الجواب) \* نعم تسمع قال في الاشباه عن البرازية ان الابرأ العام انما يمنع اذا لم يقر بأن العين للمدعي فان اقرب بعده بأن العين للمدعي سلمها اليه ولا يمنع الابرأ اه وبه جزم الشر بنال في رسالته تنقيح الاحكام في حكم الابرأ العام \* (سئل) \* فيما اذا ادعى زيد على عمرو بقدر معلوم من الحنطة وجد عمرو ذلك فبرهن زيد على دعواه وقضى له بذلك فبرهن عمرو على انه قضاء ذلك فهل يقبل برهان عمرو على ذلك أم لا \* (الجواب) \* نعم يقبل قال في التنوير وشرحه ومن ادعى على آخر ما لاقال المدعي عليه ما كان لك على شيء فبرهن المدعي على انه له عليه ألف وبرهن المدعي عليه على القضاء أى الايفاء او الابرأ ولو بعد القضاء اى الحكم بالمال قبل برهانه لا مكان التوفيق اه ادعى عليه شركة او قرضا او ودعية او عارية او قبض مال بطريق الوكالة فأنكر ثم اعترف وادعى الرد أجاب قارئ الهداية اذا جحد في هذه الصور ثم ادعى الرد لا تقبل الابينة لانه بالحدود خرج عن أن يكون امينا اه \* (سئل) \* في ذى يدعى دارسا كن فيها بطريق الاجارة من زيد الغائب ادعى عليه خارج ان الدار له بملك مطلق

مطلب تعارض المسقط  
والموجب يجعل المسقط  
اخرا

مطلب التناقض في محل  
الخفاء عقو

مطلب برهن المديون بعد  
القضاء على الابرأ يصح

مطلب ليس المراد حصر  
ما يعني فيه التناقض بل ما  
كان سببا على انفاء يعني  
فيه التناقض

مطلب اختلف الناظر مع  
المستأجر في خوابي  
المصبغة المتصلة فانقول  
لناظر

مطلب الابرأ العام انما  
يمنع اذا لم يقر بعده بأن  
العين للمدعي

مطلب اذا برهن على الايفاء  
بعد الحدود يقبل

مطلب جحد الامين الامانة  
ثم اعترف وادعى الرد  
لا يقبل الابينة

المطلب خمسة الدعوى

مطلب له الرجوع بما دفعه  
بأذنه الى فلان وان لم يصدقه  
بالاذن

مطلب عدم التصديق  
لا يكون تناقضا

مطلب التصديق اقرار  
الافى الحدود

مطلب من سعى في نقض  
ماتم من جهته لا يقبل  
مطلب من اقر بعين لغيره  
لا يملك أن يدعيه لنفسه  
ولا لغيره بوكالة أو وصاية  
مطلب أجر الناظر بستان  
الوقف ثم ادعاه ارثا عن  
والده وأنه انما أجره ظنا  
منه انه جار في الوقف

مطلب التصديق اقرار

مطلب لا عذر لان اقر

مطلب اقر الناظر بارض  
في يده انها وقف يصح

فهل اذا برهن ذواليد أن زيدا الغائب آجرها منه تندفع الخصومة أم لا \* (الجواب) \* نعم اذا  
برهن ذواليد أن زيدا الغائب آجرها منه تندفع خصومة المدعى الا اذا كان معروفا بالحل والمسألة  
شهيرة بمخسة الدعوى والله تعالى أعلم قال ذواليد هذا الشيء اودعني فلان الغائب او اغارني  
او آجرني أو رهنية أو عصبة منه وبرهن على ذلك اندفعت خصومة المدعى وقال أبو يوسف رجه الله  
فمن عرف بالحل لا تندفع به وبه يؤخذ ملتي \* (سئل) \* فيما اذا برهن زيد على الرهن عن عمرو  
الغائب ولم يعرف بالحل وعين الرهن قائمة وقال الشهود نعرف الغائب باسمه ونسبه فهل تندفع  
عنه خصومة المدعى \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا ادعى رجل على آخر أنه  
استأجر منه شقة محقة من مكة الى الشام بما كلفه وشتره ولم يتناول معه على أجرها وطالبه بمائة  
وخمسة وعشرين قرشا أجره مثلها فأجاب انه استأجرها منه بمائة وخمسة وعشرين قرشا دفع له  
مئتا خمسة وسبعين قرشا ودفع بآذنه لرجل يدعى محمد اغا المتوفى خمسين قرشا فلم يصدقه على ذلك  
وانكر فاحضر شاهدين شهدا بطبق جوابه فقام المدعى يطالب وصي محمد اغا الميث بالخمسين قرشا  
المدكورة فهل يكون عدم تصديق المدعى على الاذن مانعا من طلبه الخمسين قرشا أم لا  
\* (الجواب) \* عدم التصديق لا يكون تناقضا لكن يشترط أن يكون المبلغ أجر مثل الركوب  
وقية الاكل في القمي والشرب وشرب قرض محمد اغا لذلك في وجهه وصيه بعد جوده لذلك وشروط  
الشهادة على الميت ذكر الاب والجد واليمين وغيره ثم تركية الشهود والله تعالى أعلم  
\* (جواب سؤال) \* اذا ثبت بيعه وتصدق به بالوجه الشرعي فالبيع المذكور صحيح ولا تسع  
دعواه بشيء مما باعه وصدق عليه لبيعته في نقض ماتم من جهته وهو البيع المذكور وللتناقض  
بسبب تصديقه لأن التصديق اقرار الافي الحدود كما في الشرح في دعوى الرجلين اشباه من الدعوى  
وفي الحدادى عشر من يوع البرازية من سعى في نقض ماتم من جهته لا يقبل الا في موضعين الجوفى  
فتاوى الخانوقى من آخر الشهادة التناقض يمنع الدعوى سواء صدر من الوكيل أو الوصى اه  
وفي الانقروى عن الفصولين ت من واقعات الناطق التناقض يمنع الدعوى لغيره كما ينفعه لنفسه  
في الفقيه أبو جعفر من اقر بعين لغيره فكل لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة  
أو وصاية \* (سئل) \* من قاضى الشام سئل هل بمأخذ من زيد الناظر على وقف جدته  
فلانة آجر الحصة المعلومة من البستان المعلوم بأجرة معلومة لجهة الوقف المزبور واستمر على ذلك  
سبع وعشرين سنة وفي كل سنة يوزع الاجرة المزبورة مع بقية ربع الوقف على مستحقي الوقف  
قام الآن يدعى أن الحصة المذكورة جارية في ملكه ومالك اخوته الغائبين ارثا عن والدهم وأنه كان  
ضبط الحصة لجهة الوقف ظانا انه الاوقف والحال انها لم توجد محجرة في كتاب الوقف المرقوم وبعد  
ذلك اطلع على جرائنها في ملك مورثهم وان اخوته قيل ياربعة ابنتوا في وجهه جريان الحصة في ملكهم  
بموجب حجة فكيف الحكم الشرعي \* (الجواب) \* الذى ظهر لنا في هذه المسألة بعد التبع  
والتنقير عليها في الكتب المعتمدة أن ايجار زيد بناء على انها جارية في وقف جدته تصديق منه على جرائنها  
في الوقف المزبور والتصديق اقرار قال في الاشباه من كتاب الدعوى التصديق اقرار الافي الحدود  
كما في الشرح من دعوى الرجلين اه وقد اعترف صريحا بجرائنها في الوقف المزبور في الحجة  
المتضمنة لكونها مورثة عن أبيه ولا عذر لان اقر كما صرح جوابه قال في الاسعاف اذا اقر رجل صحيح  
بارض في يده انها صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك صح اقراره وتصرفه وقفا على الفقراء والمساكين  
لأن الاوقاف تكون في أيدي القوام عادة فلو لم يصح اقرار من هي في أيديهم لمطلت أوقاف كثيرة  
اه وقد عقد الامام الكبير الحنفى لجهة اقرار الرجل بارض في يده انها وقف باباستقلا وأطال  
في تقرير ذلك وأما دعوى الجهل بكونها ملكا لهم حين الايجار فلا تسع حين اقراره المذكور

مطلب أقر بشئ ثم ادعى  
الخطأ لم تقبل

مطلب لابد في دعوى  
الاستحقاق من احضار  
الداية وان تعذر ذلك فكريتها

مطلب ادعى دار الكونه  
أقر له بها لاتصح الدعوى  
مطلب اذا لم يجعل الاقرار  
سببا للملك تصح الدعوى  
مطلب اذا اثبت استحقاقه  
فطلبه على من تناول الغلة  
لاعلى الناظر

مطلب من أقر بعين لغيره  
لا يملك أن يدعيه لنفسه  
ولا لغيره

مطلب ابرأه عا ما ثم ادعى  
عليه بوصاية أو وكالة تسمع  
مطلب فبن باع ثم ادعى الوقف

مطلب من سعى في نقض  
ماتم من جهته فسمعه  
مردود عليه

مطلب نقول في مسئلة  
دعوى الوقف بعد بيعه

حكم في الاشياء ثلاثة اقرار الشئ وفي قتارى الامام البليل قاضيه ان لو ادعى الوقف أولا في الدار  
ثم ادعى انها له لاتسمع اد ومنه في العبادية وفي الاشياء من كتاب الاقرار اذا اقر بشئ ثم ادعى  
الخطأ لم يقبل كما في الخالية وفيها أيضا من أحكام الجليل مانصه وقالوا في كتاب الغصب  
ان الجمل يكون ملك الغير يدفع الاثم لا الضمان اد هذا ما اتفق لنا من كتب اثنتا الاعلام  
أقول لم يترض المألف لتكلام على اثبات اخوة زيد الملك بالارث عن أبيهم والحكم فيه انهم حيث  
لم يكونوا اثارا على الوقف مع اخيهم ولم يوجد منهم تصديق أيضا يجريان الحصة في الوقف ولم يوجد  
ما يمنع حصة دعواهم في المدة المزبورة وأقاموا البيعة الشرعية المزكاة على طبق دعواهم ثبت لهم من  
ذلك قدر ما يخصهم وبقيت حصة اخيهم زيد جارية في الوقف لعدم سماع دعواه علما باقراره وتصديقه  
فان الاقرار حجة قاصرة لا يمتدى المأثوراته أعلم \* (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن  
من الجارية في ملكه جميع البغلة البرشاء وأنه وضع البغلة المرقومة أمانة عنده بكر ثم وجدها بيد  
عمرو فاعترف عمرو وبوضع يده عليها لكونه شرأها من بكر المذكور منذ ثمانية أيام بثلاثين قرشا وانكر  
كون البغلة للمدعى وطلب منه اثبات كونها أمانة عنده بكر فاحضر زيد بيعة شهدت له بكونها أمانة  
عند بكر فكيف الحكم \* (الجواب) يشترط أن يذكر المدعى انها بيد المدعى عليه بغير حق  
ويطلب احضارها ان امكن ويشير اليها في الدعوى والشهادة والاستحلاف وان تعذر احضارها  
بهم لا كمالا وغيبتها ذكر قيمتها كافي متون المذهب واذا أراد المدعى عليه أن يحلف المستحق بالله  
ماباعه ولا وجهه ولا تصدق به ولا يخرج عن ملكه بوجه من الوجوه حلف كذلك وأما اشتراط حضرة  
المودع في دعوى الوديعة فمقتضى اختلاف المشايخ كافي العبادية والبرازية والانقرية والله سبحانه أعلم  
\* (سئل) في ذي يدعى دار ادعى عليه زيد بها لانه كان أقر له بها ويريد نزاعها من يده فكيف  
الحكم \* (الجواب) ان جعل زيد اقرارا ذي اليد سببا للملك فلا تصح دعواه ولا تقبل بيعة  
وان لم يجعل الاقرار سببا للملك بأن ادعى انها ملكه وهذا أقر له بها تصح دعواه وتقبل بيعة كذا  
في الفصولين كذا افق المهنداري وأنتى أيضا بأن من أثبت انها مستحقة في الوقف لها الدعوى على  
من تناول الغلة لا على الناظر لانه دفع شيا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحقه المدفوع  
اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديده لعدم علمه بالمستحق ولها مطالبة به شرعا عدم الضمان  
واقته أعلم \* (سئل) فيما اذا كان زيد متصرفا في دار بطريق الشراء من عمرو وغيره بموجب  
ملك ثم صدق عمرو على جريانه في ملكه فهل يكون تصديقه صحيحا يعمل به \* (الجواب) نعم  
ومن أقر بعين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره بوكالة أو وصاية كذا في الجامع الكبير من الفصل  
العاشر من نور العين لان التصديق اقرارا لا في الحد وكافي الاشياء قبيل الوكالة وهذا بخلاف  
مالوا أقر أن لا ملك له فيه فانه لا يمنع دعواه لغيره نيابة وبخلاف مالوا أبرأه عن جميع الدعاوى فادعى  
عليه مالا بوكالة أو وصاية فانه يسمع كافي نور العين من الفصل المذكور لان اقراره أن لاحق له فيه  
أو ابرأه لا ينافي انه لغيره \* (سئل) في امرأتين باعتا دارهما من رجل يباعا بآثار شرعية بثمن  
معلوم وكتب بذلك صل متضمن لكونهما باعتهما ما هو جار في ملكهما وطلق تصرفهما الشرعي والآن  
تدعيان أن الدار وقف عليهما فهل لاتسمع دعواهما \* (الجواب) لاتسمع دعواهما المزبورة  
لان من سعى في نقض ماتم من جهته فسمعه مردود وعليه والله تعالى أعلم وسئل الشيخ خير الدين  
عن امرأة باع دارا ثم ادعت انها وقف حل تسمع دعواها أم لا أجاب لاتسمع دعواها قال الزيلعي  
ولرباع ضيعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده لاتسمع دعواهم للتناقض لان اقدامه على البيع  
اقرار منه وان أراد تحلف المدعى عليه ليس له ذلك وان اقام البيعة على ذلك قبل تقبل وقيل لا تقبل  
وهو أصوب وأحوط لانه باقامة البيعة أن الضيعة وقف عليه يدعى فساد البيع وحقا لنفسه فلا



تسمع للتناقض ذكره في مسائل شتى وفي الحاشية رجل باع عقارا ثم ادعى انه وقف اخلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يسمع وقول الزيلعي وهو أصوب أي للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله وأحوط بما في سماعهما من الاضرار بالناس باحتيال أهل الحيل والخذاع يبيع الوقف واظهار البائع انه ملك ثم انعطافه عليه بدعواه والزامه بأجرته لمدة وضع يده عليه ورماعا تستغرق اضعاف ثمنه فيجب عدم القبول حسم المأذة الفساد والله تعالى أعلم اهـ وأفتى قارئ الهداية فيما اذا باع دارا ثم ادعى انه وقفها قبل البيع أو وقفها مورثه بأنه اخلف فيه قبل لا تسمع دعواه ولا يثبت لانه تناقض في دعواه لان يسمعه دليل على انها ملكه وله بيعها ودعوى الوقف منه أو من غيره تناقض وقيل تسمع البيعة لان الوقف حق الله تعالى فلا تسترط فيه الدعوى فتسمع البيعة لانها بيعة حسنة والله أعلم وأجاب القرائني صاحب التنوير بقوله اخلف مشايخنا في ذلك قال بعضهم ثقيل لان الشهادة على الوقف مقبولة من غير دعوى وهو المختار كما في الخلاصة والبرازية وبه تأخذوا اعتماد في فتح القدير أنه ان ادعى وقفا غير مسجل لا تسمع وان ادعى وقفا محكوما بلزومه تقبل والله أعلم وأجاب أيضا المشايخنا خلاف في ذلك والمختار القبول أقول وانظر ما كتبناه على هذه المسئلة في أول الباب الثاني من الوقف \* (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وعن اخ واخت شقيقين وخلفت تركه ثم مات الزوج عن أب اخلف مع ورثة الزوجة في متاع البيت الصالح للزوجين ولا يثبت لهم قال قول ابن من القريتين \* (الجواب) اذا اخلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل وبينه وما يصلح للنساء فهو للمرأة وبينها وما يصلح لهما فهو للرجل وبينه وهذا قول الامام الاعظم والهامام المتقدم السابق في حلبة الاجتهاد وعليه في ذلك الاعتماد قال الامام الاسيحي والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمده النسفي والمجوي وغيرهما ومثت عليه اصحاب المتون الموضوعة للمذهب الصحيح المعنون بالترجيح واذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في الصالح لهما لان الوارث يقوم مقام المورث فصارا كلورثين اذا اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام التكساح ولو كان كذلك كان على ما ذكره كذلك بعد موتهما كذا في لسان الحكماء وأفتى بذلك العلامة الهمام محمدرمذهب النعمان الخير الرمي عليه راحة الرحمن والرحمن والله سبحانه المستعان \* (سئل) فيما اذا وكل زيد المتولى على وقف وكلا في الدعوى على عمر والمتولى على وقف آخر فكل عمر وكلا آخر لا سماعها فحضر الوكيلان مجلس الشرع الشريف وفصلت دعواهما بالوجه الشرعي قام زيد الان يدعى عدم صحة الدعوى بالوكالة من الطرفين فهل تصح وتسمع دعوى وكيل المتدعى على وكيل المتدعى عليه \* (الجواب) نعم وليس في منع سماعها ثقل ولا عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء رحمهم الله تعالى وبمنه أفتى الشيخ اعيناعيل \* (سئل) في رجل مات عن زوجة وورثة غيرها وخلف تركه مشتملا بعضها على أوان معلومة تزعم الزوجة أن زوجها ملكها هذه الاواني المذكورة في صحته والورثة ينكرون ذلك فهل عليها اثبات التملك بالوجه الشرعي والا فتى موروثه تقسم بينهم على الفرض الشرعية \* (الجواب) حيث أقرت المرأة أن ذلك ملك زوجها المتوفى المذكور ثم ادعت انه ملكها اذ ذلك فعليها اثبات دعواها بالبيعة الشرعية وان لم تثبت فهي موروثه عنه تقسم بين ورثته بالوجه الشرعي والله أعلم قال في البحر بعد سرد الاقوال في مسئلة اختلاف الزوجين من باب الخلف مانصه وفي البدائع هذا كله اذا لم تقر المرأة ان هذا المتاع اشتراه فان اقترت بذلك سقط قولها لانها اقترت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الا بالبيعة اهـ وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه كافي الحاشية ولا يحنى انه لو برهن على شراؤه كان كافرا رها بشرائه منه فلا يثبت بيعة على الانتقال اليها منه ببيعة او نحو ذلك ولا يكون استماعها بشريه ورضاه بذلك دليلا على انه ملكها اذ كان

قوله منه أو من غيره متعلق بالوقف لا بدعوى أي دعواه انهم اوقوفه من جهته أو من جهة غيره تناقض اهـ منه

مطلب فيما اذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما

مطلب تصح دعوى الوكيل على الوكيل

مطلب فيما اذا ادعت أن زوجها ملكها كذا في صحته

مطلب لا يكون استماع المرأة بما اشتراه زوجها ورضاه بذلك دليلا على انه ملكها اذ كان

وقد أفتت بذلك مراراً (سئل) \* في بستان جارية أرضه مع كامل غراس فيها قديم في وقف برؤوفه غراسات جديدة وسجدة جارية بعضها في الوقف المزبور والباقي في ملك زيد من مدة تزيد على أربعين سنة بلا معارض ولا سماع ثم مات زيد عن ورثته باعوا حصتهم المذكورة من عمرو وعقره متولى الوقف المزبور وتصدىقه ثم باع متولى الوقف جميع الغراس القديمة لشقوة ثم بعد سنتين ادعى المتولى المذكور على عمرو ويجريان جميع الغراس الموجودة في الوقف مستحباً من زمن الواقف وأن له يئنة تشهد بذلك وذكر عمرو وأن له يئنة تشهد بحدوث الغراسات الجديدة والسجدة بمقتضى غرسه لها هو وزيد وورثته وأثبت عمرو وذلك باليئنة العادلة المزكاة وحكم الحاكم لعمر وبالحضرة الجارية في ملكه من ذلك لأن يئنة العارض والحدوث مقدمة على يئنة الاستحباب ومنع المتولى وجهة الوقف من معارضة عمرو في ذلك وكتب بذلك جهة شرعية ثم بعد مدة قام وكيل عن المتولى المذكور يدعى قدم الغراس المذكور ويجريانه جميعه في الوقف فكيف الحكم \* (الجواب) \* حيث ثبت حدوث الغراسات المذكورة جميعها الجارية نصفها في الوقف المذكور وفي وجه المتولى المزبور جرى التصرف بذلك المدة المزبورة وزال القديم جميعه الذي فيه وقضى بذلك بالطريق الشرعي بعد دعوى المتولى المذكور بذلك تكون دعوى وكيله بغراس قديم آخر غير ما ذكر غير صحيحة لأن النابت باليئنة كالنابت بالمعاينة كما صرح بذلك في العمادية وقد ثبت باليئنة حدوث جميع هذه الغراسات الموجودات التي هي مقدمة على يئنة القدم كما صرح به البغدادى وحكمهم بها فلا ينقض الحكم السابق النابت شرعاً بما هو دونه كما صرح به في الاشياء عن الهداية اذا القضاء يصان عن الالغاء ما أمكن وأي يئنة سبقت وقضى بها لم تقبل الاخرى وفي الكافي من الشهادة اذا تضمنت اليئنة نقض قضاء ترداه والدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد والله تعالى أعلم \* ادعى عبد أو أقام يئنة على اقرار ذى اليد أنه للمدى تقبل يئنته ويقضى بالعبد له اعتبار الاقرار النابت باليئنة النابت عياناً عمادية من السادس عشر وان كانوا معروفين بالعمالة فلا ينقض الحكم السابق الثابت بشهادتهم اذا القضاء يصان عن الالغاء ما أمكن والشهود الذين شهدوا انما يئنان كانوا غير عدول فشهادتهم مردودة وان كانوا عدولا فليترجى شهادتهم الا ترى بالنضمام من آخر وقف الخيرية له ككيف في طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم وأقام اليئنة فاليئنة يئنة من يدعى انه محدث ترجح البيئات للبغدادى تقدم يئنة العارض على اليئنة المثبتة للاستحباب فتاوى الشيخ اسماعيل ولو أقام البائع يئنة انى بعثها في صغرى وأقام المشتري يئنة انك بعثها بعد البلوغ فيئنة المشتري اولى لانه يثبت العارض فيئنة من البيئتين المتضادتين \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد قيراط من غراس بستان معلوم ومائة قرش موضوعة تحت يد شريكه عمرو فأقر بأن القيراط المذكور والمائة قرش المذكورة ليكر بطريق التملك وأنه لاحق له مع بكر في ذلك ثم مات زيد عن ورثته وأقام بكر يئنة على ذلك في وجه أحدهم فكيف الحكم \* (الجواب) \* حيث بين اقراره أنه من جهة التملك فدعوى التملك لا تسع لما قاله الخبير الرملى ناقلاً عن جامع الفصولين في خلال المحاضر والسجلات برهن الثقة عرض على محضر كتب فيه ملكه تملك كما صححنا ولم يبين انه ملكه بعوض أو بلا عوض قال اجبت انه لا تسع الدعوى ثم رهن شروط الحاكم اكنى في مثل هذا ابتوله وحب له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما افاده في الثقة أجود وأقرب الى الاحتياط اه فاذا كان التملك هبة وبين هبة المشاع الذي يقبل القسمة باطله لا سيما وهو غراس وأيضاً من شروط هبة الهبة القبض ولم يوجد لافى الغراس ولا في المبلغ المذكور وفي العمادية وهب في مرض الموت وان كانت وصية لكن هبة حقيقة فتقتصر الى القبض ولم يوجد اه \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد عمارة حوائت معلومة جارية في ملكه ومبلغ من صد معلوم من الدراهم على دار معلومة جارية في وقف كذا فلك ذلك جميعه من اولاده القاصرين بالولاية عليهم

مطلب حيث ثبت حدوث الغراس في وجه المتولى وقضى بذلك فلا تسع دعواه بعده بالقدم

مطلب القضاء يصان عن الالغاء ما أمكن  
مطلب أى يئنة سبقت وقضى بها لم تقبل الاخرى  
مطلب النابت باليئنة كالثابت عياناً

مطلب تقدم يئنة الحدوث  
مطلب تقدم يئنة العارض

مطلب لا تسع دعوى التملك ما لم يبين انه بعوض أو بلا عوض

وأشهد أن لا حق لهم في ذلك ثم مات عنهم وعن ورثة غيرهم وبلغ القاصرون رشيدين وأدعت  
 الورثة عليهم لدى حاكم حنبلي بحكم بجهة التملك للقاصرين وبعد معارضة الورثة لهم في حادثة  
 تملك البناء دون الأرض وحادثة دعوى التملك منفردة من غير تقييد كونه بيعاً أو هبة وحادثة دعوى  
 تملك الدين من غير من هو عليه في المرصد المزبور حكماً شرعياً مستوفياً شرائطه بعد الدعوى من  
 وكيل الورثة على الأولاد المذكورين والشهادة المستقيمة وكتب بذلك جهة افتى مفتي مذهبه بجهتها  
 وأنفذ حكمه حاكم حنبلي وكتب بذلك جهة شرعية فهل يعمل بمضمون الختيم بعده وبه شرعاً  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا ادعى ناظر وقف على ناظر وقف ذي يد بأن من  
 الجارية تحت نظارته ثلاثة أرباع أراض متلاصقات معلومات وأن ذا اليد وضع يده عليها بدون وجه  
 شرعي وطلب منه تسليم الجهة وقفه ورفع يده عنها فاعترف ذواليد بجريان نصف الجميع في الوقف  
 المزبور وأنكر جريان الربع المتدعي به في وقف المتدعي لجريانه في وقف ذي اليد وكله اثبات ذلك فأبرز  
 من يده كتاب وقفه المتضمن لذلك وأثبت دعواه بالينة الشرعية المزككة في وجهه طبق ما ادعاه  
 واستوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم المتدعي لديه بجهة وقفه بذلك فهل يكون  
 حكمه واقعا موقعه الشرعي وإذا أقام ذواليدينة لا ينقض الحكم السابق بالإنينة الخارج أولى  
 ولا سيما بعد الحكم المزبور وأدخولنا الجواب بتقليل كلام الأصحاب ولكم جزيل الثواب من الملك  
 الوهاب \* (الجواب) \* حيث استوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم له بذلك  
 يكون حكمه واقعا موقعه الشرعي لأن بينة الخارج مقدمة على بينة ذي اليد قال في الملتقى في دعوى  
 الرجلين لا تعتبر بينة ذي اليد في الملك المطلق وبينة الخارج أولى اهـ ومثله في التنوير والدرر والنفاية  
 والخلاصة وغيرها لا سيما الخارج متدع وذواليد منكر قال عليه الصلاة والسلام البينة على المتدعي  
 واليمين على من أنكر وقد أورد بعض هذا الحديث في الصحيحين وأنه من جوامع الكلام قال في البرازية  
 وقد استخرج من هذا الحديث ما ألف مسألة ومن المعلوم أن القضاء الذي يدقضا تزل لأقضاء  
 استحقاق إذا يكف للينة لأن أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج  
 إلى البينة ومن المقرر أن دعوى الوقف من قبل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف قال العلامة  
 ابن نجيم في بجره من باب دعوى الرجلين والحاصل أن الدعوى الوقف من قبل دعوى الملك المطلق  
 وقرع على ذلك فروعا فلا تقبل بينة ذي اليد وبينة الخارج أولى كما صرح به في الهداية ولا ينقض الحكم  
 المزبور لو أقامها بعده كما افتى بذلك علامة فلسطين الشيخ خير الدين على سؤال رفع اليه في مثل هذا  
 فأجاب واجاد ولا عظم فائدة افاد بقوله لا ينقض الحكم السابق بأقامة بينة ذي اليد المذكور إذ البينة  
 ليست له وانما هي للخارج وقد أقامها وقضى بها فلا يجوز نقضها بأقامة بينة ذي اليد كما لا يخفى على  
 ذي فهم وقد حصر جواباً من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده إلا في مسائل ليست هذه منها وفي  
 الكافي من كتاب الشهادة إذا تضمنت الشهادة نقض قضاء تردي بينة ذي اليد في هذه المسئلة تضمنت  
 نقض قضاء استوفى شرائطه فترد ولا تسمع وسواء قلنا بأن القضاء بالوقف قضاء جزئي أو كلي أي على  
 الناس كافة أو يختص والصحيح المفتى به أنه جزئي ولكن قد صار ذواليد مقضيا عليه وبينته  
 لم يقبل غير ما افادته اليد فكيف ينقض بها القضاء بالينة المفيدة المنتبة خلاف الظاهر ومثله جعلت  
 الينيات والقضاء بالوقف كالتضاء بالملك وفي القضاء بالملك إذا صار ذواليد مقضيا عليه لا تسمع بينته  
 بأنه ملك كما قلنا وهذا مما لا يوقف فيه لمن غمس رأسه خنصره في الفقه اهـ والله سبحانه أعلم  
 \* (سئل) \* هل تقبل البينة لو أقامها المتدعي بعد عيّن المتدعي عليه أولا \* (الجواب) \*  
 تسمع البينة وتقبل على ما هو الصواب كما صرح به في الملتقى والتنوير وغيرهما من كتاب الدعوى  
 وقال في الدرر ثم إذا حلف المتدعي عليه فالمتدعي على دعواه ولا يسطل حقه بيمينه لكن ليس له أن

سئلب اذا حكم الحاكم  
 الختيل بتلك المرصد  
 والبناء يمسح

مطلب بينة الخارج مقدمة

مطلب دعوى الوقف من  
 قبل دعوى الملك المطلق

مطلب من صار مقضيا  
 عليه لا تسمع دعواه بعده

مطلب القضاء بالوقف  
 كالتضاء بالملك

مطلب تقبل البينة لو أقامها  
 المتدعي بعد عيّن المتدعي عليه

يخصم ما لم يتم البينة على وفق دعواه فإن وجدها أقامها وقضى له بها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يجمعونها بعد اليمين ويقولون ترج جانب صدقه باليمين فلا تقبل بينة المدعى وهذا القول ليس بشئ لأن عمر رضي الله عنه قبل البينة من المدعى بعد عين المنكر وكان شريح يقول اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البينة العادلة اهـ \* (سئل) \* في يمين المدعى عليه هل هي حق المدعى فلا بد من طلبه أم للقاضي أن يحلفه ولو بلا طلب المدعى \* (الجواب) \* اليمين للقاضي مع طلب المدعى لما في التنوير اصطلاحاً على أن يحلف عند غير القاضي ويكون بريئاً فهو باطل اهـ لكن يطلب المدعى فإذا طالبه به يجيبه أي المدعى عليه أو القاضي بالحديث المعروف وهو ما أخرجه البخاري ومسلم عن وائل بن حجر قال جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالا الحضرمي يا رسول الله إن هذا غلبني على أرضي كانت لأبي وقال الكندي هي أرضي في يدي أرزعهما ليس له فيها حق فقال عليه الصلاة والسلام للحضرمي ألك بينة قال لا قال فلك يمينه قال يا رسول الله الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه وليس يتورع عن شيء فقال ليس لك منه الا ذلك فانطلق ليحلف فقال صلى الله عليه وسلم أما الذي حلف على مال ليا كله ظلماً للفقير الله تعالى وهو عنه غير راض اهـ فجعل اليمين حقه بصريح إضافة اليمين إليه بلام المالك والاختصاص في قوله فلك يمينه وانما جعل اليمين حق المدعى لأنه يزعم أنه أئوى حقه بانكاره فشرع الاستحلاف حتى لو كان الأمر كما زعم يكون الواء مقابلةً أو هو مشروع كالتقصاص وهو أعظم من اتواء المال فإن اليمين الفاجرة تندع الديار بلا وقع وإن كان صادقا ينال الثواب بذكر الله تعالى على سبيل التعظيم صادقا اهـ لكن نقل في البرزانية أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يستحلف بلا طلب في أربع مواضع في الرد بالعيب يحلف المشتري بالله ما رضىت بالعيب والشفع بالله ما بطلت شفعتك والمرأة إذا طلقت فرض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خلف لك زوجك شيئاً ولا أعطاك النفقة والرابع يحلف المستحق بالله ما بيعت وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يحلفه القاضي بلا طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيته من المديون ولا من أحد أدام اليك ولا قبضه لك قابض بأمره ولا أبرأته منه ولا شيئاً منه ولا ائتمنت به أحد ولا عندك ولا بشئ منه رهن \* (سئل) \* هل يجوز التحليف بالطلاق والعناق أم لا \* (الجواب) \* قال في الهداية ولا يستحلف بالطلاق والعناق لما رويناه اهـ وهو ما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر وهو يحلف بأبيه قال إن الله نهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفاً أي مريداً الحلف فلا يحلف الابن بالله أوليصة رواه البخاري ومسلم وأحمد وفي لفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان حالفاً فلا يحلف بالله أوليصة وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا الابن بالله ولا تحلفوا الا وانتم صادقين رواه النسائي وانما جعل الحلف بالله فقط لان في الحلف تعظيماً للمحلف به وحقبة العظمة لا تكون الا لله تعالى فلا يضاهاى به غيره وظاهر هذه الاحاديث لو حلفه القاضي بغير الله تعالى لم يكن يميناً قال في البحر ولم اره صريحاً اهـ وقال في الهداية وقبل في زماننا اذا ألح الخصم ساغ للقاضي أن يحلف بذلك أي بالطلاق والعناق لقلة المبالاة باليمين بالله تعالى اهـ ويرد على هذا القليل أن هذا تعليل في مقابلة النص فلا يصح على ما عرف في موضعه وفي الخاتمة وإن أراد المدعى تحليفه بالطلاق والعناق في ظاهر الرواية لا يجيب القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق والعناق حرام وبعضهم يجوز ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية اهـ وفي الحنظلة والاباحة من التنازع والخاتمة والفتوى على عدم التحليف بالطلاق والعناق وفي الذخيرة التحليف بالطلاق والعناق والايمان الغليظة لم يجوزها اكثر مشايخنا وأجازها البعض فحقق في ان مست الضرورة واذا بالغ المستفي في الفتوى يفتي بأن الرأي الى القاضي اهـ وفي الخلاصة فان مست الضرورة يفتي بأن الرأي الى

مطلب هل اليمين حق  
المدعى أم للقاضي

مطلب يستحلف بلا طلب  
في أربع مواضع

مطلب أجمعوا على أن من  
ادعى على الميت ديناً يحلفه  
القاضي بلا طلب الوصي  
أو الورثة

مطلب هل يجوز التحليف  
بالطلاق والعناق

القاضي فلو حلقه القاضي بالطلاق فنكحل وقضى بالمال لا ينفذ قضاؤه اه فتلخص من هذا كله أن  
 للقاضي أن يحلفه بالطلاق والعناق عند الحاح الخصم وأنه يبقى بجواز ذلك أن مست الضرورة ولكن  
 ليس له أن يقضي بالنكول عنه ولو قضى به لا ينفذ قضاؤه وعن هذا قال صاحب العناية ولكنهم قالوا  
 أن نكل عن اليمين به لا يقضى عليه بالنكول لأنه نكل عما هو منهى عنه شرها ولو قضى به لم ينفذ قضاؤه  
 اه لكن فيه اشكال لأن فائدة التحليف القضاء بالنكول فإذا لم يجز القضاء بالنكول عما ذكر فكيف  
 يجوز التحليف به ولعله مقرر على قول الأكثر من أنه لا تحليف بهما فلا اعتبار بنكوله وأما من قال  
 بالتحليف بهما فيعتبر نكوله ويقضى به لأن التحليف انما يقصد لتجنبته وإذا لم يقض بالنكول فلا ينبغي  
 الاشتغال به وكلام النضلاء فضلا عن العلماء العظام يصان عن الغلو كما أشار لذلك في البحر والمنح اه  
 \* (مسئل) \* فيما إذا ثبت قلع المتولى لغراس الوقف وإزالته وأعداه بعد الدعوى الصحيحة  
 والشهادة المستقيمة بالحادثة الشرعية بوجهه الشرعي في وجه المتولى ومضت مدة ثم بعدهما أدى  
 وكيل عن المتولى المزبور على زيد أنه قلع الغراس المذكور بعينه بعد ما ثبت قلعها كما تقدم وبعد  
 انفصال الدعوى بالطريق الشرعي فكيف الحكم \* (الجواب) \* تكرير القلع والتصرف به بعد  
 ثبوت قلعها وأعداه أو لا مستحيل وقد صرح في البحر أن من شروط الدعوى كون المدعى مما يستحيل  
 الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده باطلة اه والدعوى متى فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد  
 كما صرح بذلك في كتب علماء شارحهم الله تعالى \* (مسئل) \* فيما إذا كان زيد مبلغ دين  
 معلوم من الدراهم بذمة عمرو وقصد زيد السفر وله زوجة فأذن لعمرو أن يدفع لها من الدين ما يحتاجه  
 من النفقة وسافر فدفع عمرو لها شيئا من الدين ثم حضر زيد وأدى عمرو دفع قدر معلوم من الدين  
 وكذب زيد والزوجة في ذلك واعترف بأصول قدر دون ما بذمته عمرو فهل لا يقبل قول عمرو ولا يثبت  
 \* (الجواب) \* نعم لا يقبل الايمنة حيث كان المالد يدين في ذمته والله أعلم المأذون له بالدفع إذا  
 ادعاه وكذابه فإن كانت أمانة فالقول له وإن كان مضمونا كالغصب والدين لا يكفي فتاوى قارئ الهداية  
 ومن الثاني ما إذا أذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الأجرة فلا بد من البيان من أمانات الاشياء  
 \* (مسئل) \* في الدعوى إذا فصلت مرة بالوجه الشرعي مستوفية شرائطها الشرعية فهل  
 لا تنقض ولا تعاد \* (الجواب) \* نعم لا تنقض ولا تعاد أقول ليس هذا على إطلاقه بل هذا  
 حيث لم يزد المدعى على ما صدر منه أو لا أما لو جاء بدفع صحيح أو جاء بينة بعد عجزه عما فاتها تسع دعواه  
 كما أوضحه العلامة الخليل الرملي في أواخر كتاب الدعوى من فتاواه حيث قال في جواب سؤال مائه  
 يتظر في دعوى المدعى أن كان اتى بهامع دفع أقام عليه بينة تسع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم  
 من التعرض له لعدم بينة قامت منه على خصمه ثم اتى بها تسع وإن لم يكن كذلك لا تسع دعواه  
 حيث لم يزد على ما صدر منه أو لا وهو مقصود العلماء في قواهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا  
 في كتبهم كالذخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح  
 وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم  
 وفي الذخيرة برهن الخارج على تساج حكمه ثم برهن ذوالبذل على التساج يحكم له به اه فإذا كان هذا  
 في بينة مثبتة ولها اعتبار وحكمها وسع بعد هذا دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه  
 فكيف لا تبطل بينة ذى اليد فيما ألحق بالمالك المطلق وإن حكم القاضي له بظاهر اليد المتغية له عن البينة  
 فكيف بينة غير مثبتة لأن عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها إذا القضاء المدعى عليه عند عدم بينة  
 الخارج قضاء تركه لا قضاء استحقاق فتقول إن أعاد الخصم الدعوى ولا بينة معه بما يدعى لا تسع دعواه  
 لأنها عين الأولى حيث لم يبق بينة ولم يأت بدفع شرعي وقد منع أو لا لعدم أقامتها غنى به تكرار محض  
 منه وقد منع بما سبق فلا يلتفت إليه ولا يسمع منه إجماعا اه كلام الخليل الرملي ربه الله تعالى وفي

مطلب دعوى المستحيل  
باطلة

مطلب الدعوى متى فصلت  
بالوجه الشرعي لا تنقض

مطلب إذا أدى المأذون  
فلا تنفاد والدفع بصدق  
أن كان المال أمانة وإن كان  
دين في ذمته فلا

مطلب في الدعوى إذا  
فصلت مرة هل تنقض وتعاد

مطلب يصح الدفع ودفع  
الدفع قبل الحكم وبعده  
مطلب حكم الخارج بالتساج  
ثم برهن ذوالبذل على التساج  
يسمع

مطلب المقضى عليه لا تسع  
دعواه الآن يبرهن على  
ابطال القضاء

قوله قبله متعلق بشرائه  
اه منه

مطلب لو أتى بالدفع بعد  
الحكم لا يقبل في بعض  
المواضع

مطلب هل يكفي إمكان  
التوفيق

قوله على العقد المبرم أى  
الذى لم يورخ اه منه

مطلب اذا قال او دعيه  
فلان بعد ما أثبت الخارج  
المالك المطلق لا يقبل

مطلب فبن اسمه فضل الله  
وذكر في براءة وظيفته  
السيد أحمد فادعى أن له  
اسمين

مطلب يجوز تعدد الاسم  
مطلب غلط الاسم لا يضر  
مطلب الغلط في الاسم لا يمنع  
الدعوى

مطلب اذا ثبت بيع الدار  
المرهونة في غيبة الراهن  
لدى شافعي ثم باعها المشتري  
يصح

البرازية المتقضى عليه لا تسع دعواه بعده فيه الآن يبرهن على ابطال القضاء بأن ادعى دارا بالارث  
وبرهن وقضى ثم ادعى المقضى عليه الشراء من موثر المدعى أو ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن  
المدعى عليه على شرائه من فلان أو من المدعى قبله أو يقضى عليه بالبرازية فبرهن على تباينها عنده اه  
وهذا ينفذ أن قولهم يصح الدفع بعد الحكم مقيد بما اذا كان فيه ابطال القضاء وينبغي تقييده ايضا  
بما اذا لم يمكن التوفيق لما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض  
المواضع لا يقبل نحو أن يبرهن بعد الحكم أن المدعى اقر قبل الدعوى أنه لاحق له في الدار لا يطل  
الحكم لجواز التوفيق بأن شره اختياره فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فلكه  
فلا احتل هذا لم يطل الحكم بالخيار بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذ الشك يدفع الحكم  
ولا يرفع اه لكن ينبغي أن يكون هذا مبنيًا على القول بأن إمكان التوفيق كاف أمّا على القول  
بأنه لا بد من التوفيق بالفعل فلا تقييد بما ذكر وقد ذكروا القولين في مسائل التناقض والذي اختاره  
في جامع الفصولين وقال انه الاصول عندي وأقره في نور العين انه ان كان التناقض ظاهرا والتوفيق  
خفيا لا يكفي إمكان التوفيق والا يكفي الامكان ثم ايدى بمسألة في الجامع وهي لو أقر أنه له فكيف قدر  
ما يملكه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بلا تاريخ قبل إمكان التوفيق بأن يشترطه بعد اقراره  
ولأن البينة على العقد المبرم تفيد الملك الحال اه واعلم انهم ذكروا في محضة الدعوى أن الخارج  
لو ادعى الملك المطلق على ذى اليد ولم يدع ذوا اليد أن فلا بالغائب أو دعيه عدمه أو ادعى ولكن لم يبرهن  
حتى قضى للخارج لم تسع دعوى ذى اليد بعد ذلك باليداع ولا يبرهانه عليه قال في البحر ان هذا مخالف  
لقولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح إلا أن يخص من الكلى اه واجاب في نور العين بأن هذا الفرع لعله  
مبنى على مقابل المختار وهو عدم صحة الدفع بعد الحكم وتماه فيما علقته على البحر فاعتنم هذه  
القوائد الفرائد \* (سئل) \* فيما اذا كان على رجل انتمه فضل الله بن أحمد وظيفه في وقف  
وقد اسمه في براءة الوظيفة السيد أحمد بن أحمد فادعى فضل الله المزبور على متولى الوقف بوظيفته  
فأنكرها زاعما انه قد اسمه في البراءة السيد أحمد فهي لرجل آخر فدل فضل الله بأن له اسمين احدهما  
السيد أحمد والثاني فضل الله ويريد اثبات ما ادعاه بالبينة الشرعية فهل له ذلك ويجوز تعدد الاسماء  
\* (الجواب) \* ثم له ذلك ويجوز تعدد الاسم شرعا وعرفا قال في التتارخانية في الخامس عشر  
من الدعوى غلط الاسم لا يضر لجواز أن يكون له اسمان وفي صور المسائل عن الفتاوى الرشدية  
ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر أن اسم جدّه احمد لا يطل الدعوى لجواز أن يكون  
لجدّه اسمان وفي البرازية في السادس عشر من الاستحقاق اشترى جارية باسمها شجرة الدتر واستحققت  
بذلك الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع بالن قال استحققت منى جارية باسمها قضيب البان تصح  
الدعوى ان قال استحققت على الجارية التي اشترى بها منك والغلط في الاسم لا يمنع للدعوى بعد  
ما عرفت بذلك التعريف ولانه يجوز أن لها اسمين اه فيجوز أن له اسمين أو أن اسمه احمد ولقبه فضل  
الله والله أعلم وفي الخيرية من العشر والخارج سئل في رجل تدعوه النياس محمد بن واسمه  
الحقيق محمد وعليه تيمار براءة ساطانية والمكتوب فيها اسمه الحقيق محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك  
خلافاً لبراهته أم لا الجواب لا يوجب خلافاً لتعدد الاسماء جائز شرعا وعرفا والاسمى واحد  
فاذا اتى متعت مستدركا فبها هذا الاضرما هو نافذ ولا يستدرك بمثل ذلك في التعريف لان الغرض  
هو العلم وهو حاصل باحد الاسمين كما هو ظاهر \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد الغائب دار مرهونة من  
قبله عند عمرو بن شرعى ثابته عمرو بدمّة زيد فبيعت الدار بثمن معلوم قبضه المرثمن عن دينه هو ثمن  
مثله بعد ثبوت الدين والراهن المذكور ندى قاض شافعي حكم بصحة البيع وأجازه موافقا مذهبه  
مستوفيا شرائطه وأتى مفت شافعي بصحة البيع والثبوت ثم باع المشتري الدار من بكر وتعرف

بكر بالدار مدة تزيد على خمس عشرة سنة حتى مات زيد عن ابن عارض بكر في المبيع وزراف مع  
 لدى حاكم حتى منع الابن من معاوضة بكر في الدار وكتب بكل من المبيع والثبوت والمنع حجة ومضت  
 مدة والآن قام الابن بمعاوضة بكر في المبيع بدون وجه شرعي فهل يمنع الابن من المعاوضة في ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم حيث الحال ما ذكر \* (سئل) \* في عقار معلوم جار في جهة وقف بر  
 والمولون على الوقف واضعون يذهبهم عليه ومتصرفون فيه بلجهة وقف البر من مدة تزيد على  
 أربعين سنة بلا معاوضة لهم في ذلك ولا في شيء منه فادعى متولى وقف بر آخر على وكيل الوقف  
 الاول لدى نائب محكمة بحريان العقار المذكور في الوقف الاخر وحكم نائب المحكمة بلجهة الوقف  
 الاخر بالعقار المزبور بشهادة بيعة شهدت على خلاف المشهور المتواتر من كون العقار جاريا  
 في جهة الوقف الاول وبعد خروا المدة المزبورة تصرف المدعي بالعقار مدة أربع سنين ثم ادعى  
 وكيل شرعي عن متولى الوقف الاول لدى نائب قاضي القضاة على متولى الوقف الاخر بأن الحكم  
 المزبور صدر بشهادة البيعة على خلاف المشهور المتواتر وأن الدعوى بعدم خروا المدة المزبورة بلامانع  
 غير مسموعة وأثبت دعواه المزبورة ومنع نائب قاضي القضاة المتولى المزبور وجهه وقفه من معاوضة  
 الوقف الاول في العقار المذكور وحكم بلجهة الوقف الاول مستوفيا شرائطه وكتب به حجة شرعية  
 فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوتها بالوجه الشرعي \* (الجواب) \* نعم لان الدعوى لاتسمع بعد  
 ثلاث وثلاثين سنة كما صرح به في البحر عن المبسوط ولأن البيعة على خلاف المشهور المتواتر لاتسمع  
 ولا تقبل \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد استحقاق معلوم في وقف اهلي فأت لا عن تركه وله ولد  
 انتقل الاستحقاق اليه بشرط الواقف فقام عمر ويدعى بشأله بدمه زيد ويكاف ولده دفعه له من  
 استحقاقه الذي استحقه بعد موت ابيه فهل لا يلزم الابن ذلك \* (الجواب) \* نعم لا يلزمه ذلك  
 \* (سئل) \* فيما اذا كان لا يتم حصه معلومة في طاحونة ارثا عن ابيه فباعها عنهم بدون  
 وصاية عليهم ولا وجه شرعي من زيد وتصرف بها زيد واستوفى متفعها مدة حتى بلغ الايتام رئيسين  
 ويريدون الدعوى بمساعي المشتري ورفع يده عنها ومطالبة بأجرة مثلها في المدة المزبورة بعد ثبوت  
 ما ذكر بالوجه الشرعي فهل يسوغ لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في طاحونة  
 مشتركة بين جهات وقف وميري جارية في واجر اخوين وتصرفهم بالوجه الشرعي فأت الآن  
 امرأة وصى على اولادها الايتام تكلف الاخوين بلا وجه شرعي دفع مبلغ من الدراهم بلجهة الايتام  
 ويسمى ذلك رسما زاعمة أن يبد الايتام تيارا بوجوب براءة محررة بأخذ شيء معلوم في كل سنة يسمونه  
 رسما من أرباب اما كن ومرسوم من جهة الاما كن اسم الطاحونة المزبورة وأن الايتام يستحقون  
 المبلغ لتيارهم رسما على الطاحونة والحال انه لم يسبق للاخوين ولا لابيهم ما وجدتهما قبل ما دفع شيء  
 المراد لولا لوالد الأولاد ولا لغيره من التمارين السابقين قبله فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم ليس لها مطالبة الاخوين بذلك والمستأجر ليس بخصم لسمع هذه الدعوى فلا تسمع دعواها  
 عليهم ما بذلك والله أعلم \* (سئل) \* فيما اذا قال المدعي لى بيعة غائبة عن الخصم  
 يمين خصمه فهل يحلف وتقبل البيعة اذا حضرته \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في امرأة  
 دخلت الحجام ثم خرجت منه وأدعت على الحامية أنها كانت دفعت لها قبل دخولها زائرا  
 والحامية تنكر ذلك وتكلف المرأة اثبات دعواها بالوجه الشرعي فهل تكلف الى ذلك ولا عبرة بمجرد  
 دعواها \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في امرأة ماتت عن زوج وبنت وأب وأم  
 وخلفت تركه بأعها الزوج بحضور الاب والام بمن قبضه فقامت الام تدعى أن لها في التركة امتعة  
 معينة دفعتها لها حين التحيز على سبيل العارية والام فقيرة والعرف في بلدتها مشترك ولها بيعة  
 عادلة على ذلك ويرغم الزوج أن سكوتها حين البيع رضى منها مانع من دعوى العارية فهل تقبل بينتها

مطلب لا تسمع الدعوى بعد  
 ٣٣ سنة ولا تقبل البيعة  
 على خلاف المشهور المتواتر  
 مطلب لا يلزم الابن وفاة  
 دين ابيه من استحقاقه  
 المتعلق اليه عنه

مطلب باع حصه الايتام  
 بلا وصاية ثم بلغوا لهم  
 اخذها من المشتري واخذ  
 اجرة مثلها

مطلب ليس للتيماري اخذ  
 رسم الطاحونة وان كان  
 زعم انه في براءة اذا لم يسبق  
 له ولا لمن قبله اخذ ذلك

مطلب قال المدعي لى بيعة  
 غائبة وطلب يمين خصمه  
 يحلف وتقبل البيعة اذا  
 حضرته

مطلب ادعت انها دفعت  
 للحامية زائرا وهي تنكر  
 فلا بد من الاثبات



ولا عبرة بزعم الزوج \* (الجواب) \* نعم تقبل منها دعوى العارية بوجهها الشرعي حيث كان الحال ما ذكر وأما سكوتها حين البيع فلا يكون رضى لما في الاشباه من قاعدة لا ينسب الى ساكت قول ولورأى المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضى عندنا \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد الغائب دين بذمة عمرو وقصام بكر يكاف عمرا دفع الدين المزبور له بدون وكالة عن الغائب ولا حوالة ولا وجه شرعي زاعما أن له ديناً على الغائب وأن له أخذه واستيفاء من دينه الذي بذمة عمرو فهل ليس لبكر ذلك \* (الجواب) \* نعم ليس له ذلك \* (سئل) \* في جماعة أقروا على أنفسهم بمال زيد وأشهدوا بذلك ثم بعد الاقرار ادعوا أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليهم وأقاموا بينة على ذلك فهل تسمع دعواهم وتقبل بينهم \* (الجواب) \* نعم تسمع دعواهم قال في التنوير أقروا بمال في صك وأشهد عليه ثم ادعى أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه فان أقام على ذلك بينة تقبل ٥١ \* (سئل) \* في معصرة دبس معدة للاستغلال مشتركة بين زيد وأخيه عمرو ونصف غلات زيد عن اولاد فوضع عمرو أخوه مديداً على جميع المعصرة واستوفى منفعتها كلها مدة بلا اجارة ولا اجرة لحصة اولاد أخيه حتى مات عن ورثة وتركه ويريد اولاد زيد الرجوع في تركه عمرو بأجرة مثل حصتهم في المعصرة عن المدة المزبورة بعد موت ماذكر فهل يسوغ لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم لهم ذلك أقول انما يسوغ لهم الرجوع ان كانوا اصغارا في مدة استيفاءهم الشريك منفعة المعصرة المشتركة لما تقر أن منافع الغصب غير متقونة عندنا الا في ثلاث وهي أن يكون وقفاً أو مال يقيم أو معدة للاستغلال لكن المعدة للاستغلال انما تنضم منفعتها اذا لم يسكن بتأويل ملك أو عقد فلو سكنه بتأويل ملك لا يضمن لما نقله المؤلف في الغصب عن الفصول العمادية ونصه بيتاً وحانوت بين شريكين سكنه احدهما لا يجب عليه الاجران كان معدة للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك ٥٢ ففي مسئلتنا حيث كان الاولاد بالغين في المدة المذكورة لا يجب لهم شيء على الشريك لان سكناه كانت بتأويل الملك وان كانوا اصغارا فلهم الاجرة من حيث كونه مال المتيم لان حيث كونه معدة للاستغلال بل ذكر في الدار المختار عن القضية أن المعدة للاستغلال اذا سكناه الشريك لا يضمن ولوليتيم امكن المعتقد الاول كما حذرته في رد المختار على الدر المختار فتنبه لذلك \* (سئل) \* في جماعة ائمتهم بستان ادعى عليهم مدعيه وطلعتهم خسران بسبب الدعوى عزمه أحدهم بعدما قال له الباؤون ادفع ذلك ومهما غرمت فعلياً بقدر حصتنا فدفعه ويريد الرجوع عليهم بقدر حصتهم بالوجه الشرعي فهل لذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل مات عن ابن وبنت بالغين وخلف دار اوضع الابن المزبور يده عليهما مدة خمس عشرة سنة فطلب البنات حصتهن منها فامتنع من تسليمها هن متعللات بأن دعواهن بعد مرور المدة المزبورة لا تسمع مع اقراره بأن الدار مختلفة لهم عن أيهم فهل تسمع دعواهن بذلك \* (الجواب) \* نعم تسمع \* (سئل) \* في بكر بالغة ظهرها حبل وسئلت عنه فقالت من زيد وزيد بنكر ولم يصدقها على ذلك فهل القول قوله في ذلك ولا تصدق في حقه \* (الجواب) \* نعم لا تصدق في حقه بمجرد قوله \* (سئل) \* فيما اذا ركب زيد على حائط جاره بجذوع وعارضه الجار في ذلك قد دفع له زيد مبلغاً من الدراهم ليبقى الجذوع ثم هدم الجار الحائط وسقط الجذوع ومنع زيد من اعادةها ويريد زيد الرجوع عليه بالمبلغ وأخذ منه فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم له الرجوع به \* (سئل) \* فيما اذا كان له سند وابن أخيه الغائب دار مشتركة بينهما نصفين في محلة كذا ويرد على المحلة غرامات متعلقة بحفظ الاملاك ويكلف أهل المحلة هندا الى دفع ما على نصيب الغائب في الدارين الغرامات بدون وجه شرعي فهل ينعون من ذلك \* (الجواب) \* نعم لان ما كان من الغرامات لحفظ الاملاك فهي على الملاك بحسب أملاكهم \* (سئل) \* فيما اذا ادعى زيد على عمرو والاصل

مطلب تسمع دعوى الام  
العارية حيث العرف مشترك  
مطلب رأى من يبيع وهو  
ساكت لا يكون رضى عندنا

مطلب ليس له استيفاء دينه  
من مديون مديونه  
مطلب ادعى أن بعضه  
قرض وبعضه ربا تسمع  
مطلب لهم مطالبته عنهم  
باجرة حصتهم من المعصرة  
التي استغلها ولومات لهم  
الرجوع في تركه

مطلب لحقتهم خسران  
لدفع المديون فغرم احداهم  
بأذنه له الرجوع

مطلب تسمع دعوى البنات  
بحصتهن بعد ١٥ سنة  
اذا اعترف الاخ بأن الدار  
مختلفة لهم

مطلب ادعت انها حبلت  
من زيد الاجنبي وهو شكر  
لا تصدق عليه

مطلب وضع جذوعه على  
حائط جاره ودفع له دراهم  
ثم منع من وضعها له  
الرجوع بالدراهم

مطلب لا يلزم هندا دفع  
غرامات شريكها في الدار

عن نفسه والوكيل عن والدته بأن من الجارى في ملك المدعى والمقتل اليه بالشراء من مدة تسع سنين  
من فلان بمن كذا جميع البغل الحاضر وأنه سب منه في موضع كذا ووجدته الآن بيد المدعى عليه  
وموكلته وطالبه بتسليمه اليه فأجاب عمرو بوضع يده ويده موكلته على البغل المزبور جريانه في ملكهما  
بمقتضى أن المدعى عليه وشقيقه بكر كانا يتناحاه من مدة تسع سنين وخمسة اشهر وأربعة ايام  
من رجل اسمه كذا بمن كذا ثم تقدم من يدأخيه بكر ثم مات بكر وانحصر ارثه فيه وفي امته الموكله  
المزبوره ثم وجد المدعى عليه وامته الموكله البغل المزبور بيد رجل وأثبت جريانه في ملكه ما لدى حاكم  
شرعى تحكم لهما به بعد حلفهما على ذلك بين الشرعى بموجب حجة شرعية بتأريخ كذا وأبرزها  
من يده وتمسك بها وانكر جريانه في ملك المدعى المزبور وأنكر المدعى مضمون الحجة فهل البينة بينة  
المدعى أو بينة المدعى عليه وإذا أقامها بأيهما يعمل \* (الجواب) \* يقضى بالبغل المذكور  
لأن ثبت سبق الشراء كما في الملتقى والخلاصة والبرازية والنويز وعبارته وان برهن خايسان على  
ملك مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد أو خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق  
أحق اه وفي المنع مانعه ثم أعلم ان البينة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان  
وهو يملكها كما في البحر معزى الى خزائن الاكل والله سبحانه أعلم أقول ما في المنع قدمت الكلام  
عليه في هذا الباب نقلا عن نور العين فراجع \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد مشقة مسكة في ارض  
وقف سليخة قد دفع الارض لعمز وليزرعها عمرو ولنفسه ويدفع ما عليها للوقف وغيره فزرعها عمرو وفي عتة  
سنتين ودفع ما عليها لجهة الوقف وغيره والآن قام زيد يطالب عمرا بأجرة الارض زاعما أنه يستحق  
اجرتها في المدة المزبورة فهل لا يستحق ذلك \* (الجواب) \* نعم لا يستحق ذلك \* (سئل) \*  
في امرأة تدعى قدم نهرين أزيد من مائة سنة وان اها بينة على ذلك ورجل يدعى الحدوث من اثني  
عشرة سنة وله بينة بذلك ذائى البينتين تقدم \* (الجواب) \* اذا تعارضت بينة الحدوث والقدم  
ففي البرازية والخلاصة بينة القدم اولى وفي ترجيح البينات للبعداى عن القسبة بينة الحدوث اولى  
وذكر العلاني في شرح الملتقى أن بينة القدم اولى في البناء وبينة الحدوث اولى في الكسب اه وقال  
في الحاوى الزاهدى له كيف في طريق العادة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأقاما  
البينة فالبينه بينة من يدعى أنه محدث لانها تثبت ولاية النقص ثم رقم لكتاب آخر القول في هذا قول  
المدعى بالقدم لكونه متمسكا بالاصل اه وفي رسالة الحجج والبيانات أن الاصل في ترجيح البينة على  
ما ذكر في الاصول انما هو كونها مثبتة خلاف الظاهر اذ البينة انما شرعت لاثبات امر حادث  
والجين لا بقاءه على ما كان اه فعلى هذا بينة الحدوث تقدم والله أعلم أقول وحاصل ما في الحاوى  
أن بينة الحدوث اولى لاثباتها امر اغراضا وهو خلاف الاصل اذ الاصل عدم العروض وهذا موافق  
للاصل المقرر في الفروع والاصول من أن البينة لاثبات خلاف الظاهر لان الظاهر لا يحتاج الى البينة  
ولذا حيث عدت البينة يكون القول لمدعى التقدم وظاهر كلام المواف ترجيح هذا على ما في البرازية  
والخلاصة وهو ظاهر ما وافقه للقواعد كما قد مناه في كتاب الشهادات وقد مناه ما في شرح  
الملتقى حكايه لقولين متعارضين لأجع بين القولين اذ لا فرق على ما قد مناه بين المكيف والبناء وقد مناه  
أيضا قولنا ثالثا في المسئلة وأن النوائف اقاد أن ذلك كله حيث لم يؤرخا فان ارخا تقدم الاسبق تاريخا  
كما جزم به اصحاب المتون وغيرهم والله أعلم \* (سئل) \* فيما اذا مات زيد عن ورثه بالعين وحلف  
تركة مشتملة على ديون له يذم جماعة معلومين وعلى اعيان معلومة اقدم الورثة الاعيان وبقت  
الديون يذم الجماعة لم يسقطها الورثة بمسقط ولا استوفوها ولا شيئا منها وكسبوا بالاقسام حجة  
منضمة للبراء العام بينهم بأن كل واحد منهم لا يستحق قبل الآخر حقا مطلقا من التركة ولا من غيرها  
فهل تكون الديون المذكورة لجميع الورثة على حسب حصصهم على الفريضة الشرعية ولا تدخل

مطلب في دعوى بغل  
تنازعه ذويد وخارج وكل  
يدعى شراءه من شخص  
وأرخا

مطلب يقضى بالبغل ان  
يثبت سبق الشراء

مطلب لا بد ان يشهدوا  
انه اشتراها من فلان وهو  
يملكها

مطلب له مشقة مسكة  
في ارض أذن لزيد بزرعها  
ليس له على زيد اجرة

مطلب في دعوى الحدود  
والقدم

مطلب القول لمدعى القدم  
والبينه بينة الحدوث

لمطلب اقسام الورثة اعيان  
التركة ثم تنازروا بتقديرون  
بينهم على الفريضة الشرعية

مطلب يكفه أهل خرقه  
ان يشاركهم لا يجبر على ذلك

مطلب لا يكف الاب  
احضار ولده ليدعى عليه

مطلب من دفع المصنعة  
لصاحبه باذن المتولى  
والقاضي ايسر له الرجوع  
على القابض

مطلب مات لاعتن وارث  
وعليه دين لزيد ابنته زيد  
في وجه وصي نصبه  
القاضي له اخذته من التركة

مطلب شرط صحة الدعوى  
العلم بالمدعى عليه  
مطلب اذ لم يعلم الضارب  
لاتصح الدعوى على جميع  
الضاربين

مطلب اثبت المبلغ في وجه  
وكيل هند المتكر ثم ادعت  
الموكلة الابرأ تسمع دعواها

مطلب قال ما كان لك  
على شئ قط ثم ادعى الايضاء  
او الابرأ تسمع

في الابرأ المذكور \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل يحترف بعصر زرار الشمس  
يستخرج دهنه ويبيعه وهو متقن لحرفته ويكفه أهل خرقته أن يكون شريكاً معهم في ذلك جبرا  
بلا رضاه ولا وجه شرعي فهل ينعون من تكليفه ذلك ولا يجبر على ذلك \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* في جماعة لهم دعوى على ابن زيد البالغ يكفون زيدا احضار ابنه بلا كفالة منه له  
ولا وجه شرعي فهل لا يلزم الاب ذلك \* (الجواب) \* نعم لا يلزمه احضار ولده الابوجه شرعي  
\* (سئل) \* فيما اذا كان لرجلين مبلغ دين معلوم من الدراهم مرصدا لهما على حجام وقف مصروف  
في تعمير الضروري بالوجه الشرعي ومحكوم بصحته فدفعت ذلك لهما رجلا من مالهما باذن متولى  
الوقف والقاضي ليكون لهما مرصدا على الوقف وحكم لهما باستحقاقهما لذلك على الوقف  
ومضت مدة والآن يريد الدافعان المذكوران الرجوع على القابضين بنظر المبلغ المدفوع وأخذه  
منهما بدون وجه شرعي فهل ليس لهما ذلك \* (الجواب) \* نعم ليس لهما ذلك الابوجه شرعي  
\* (سئل) \* فيما اذا مات زيد لاعتن وارث ظاهر وخلف تركه فادعى عروودنا قدره كذا من الدراهم  
له بذمة زيد لم يأخذه من زيد بعد ما نصب القاضي وصيا السماع الدعوى المذكورة وأقام عرووينة  
عادلة شهدت له بطبق دعواه المزبورة في وجه الوصي المذكور وخلف على ذلك الحلف الشرعي بعد  
بحود الوصي لذلك وحكم له القاضي بذلك ويريد عرو وأخذ ذلك من التركة فهل يسوغ له ذلك  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* بما حصله أن ورثة زيد المقتول ادعوا على جماعة خصة  
انقار معلومين بأنهم ضربوا بسدقيتين فأصابا احدهما من زيد المذكور في خاصرته اليمنى وتخرت  
من اليسرى وضربوه أيضا بسكين في صدره فمات من ذلك من ساعته ولا تعلم الورثة من ضربه من  
الجماعة وجاءوا بشاهدين شهدا كذلك وأنهما لا يعلمان من ضربه منهم ويعلمان أنه مات من الضرب  
الحاصل من بين الخمسة انقار المذكورين فكيف الحكم \* (الجواب) \* شرط صحة الدعوى  
العلم بالمدعى عليه وتعيينه لينصب الحكم عليه حيث لم يعلم الضارب ولم يعين لا تسع الدعوى على جميع  
الضاربين كما افتي بذلك الخبير الرملي وصورة ما افتي به في جماعة يضربون بالبدق حول مطهر فأصاب  
بندق وجه صغير فضمته ولم يعلم الضارب فالحكم أجاب حيث لم يعلم الضارب ولم يعين لا تسع الدعوى  
على جميع الضاربين حيث لا يتصور الضرب منهم بأجمعهم لأن ذلك محال والله سبحانه أعلم  
\* (سئل) \* فيما اذا ادعت هند على وكيل بنت زوجها بأن لها بذمة بعلمها والموكلة مبلغا  
من الدراهم قدره كذا وأنه مات والمبلغ باق في ذمته وبرخت وحلفت على ذلك بعد انكار الوكيل  
المذكور وحكم لها بذلك ثم بلغ الموكلة أن المدعية ابرأت ذمة بعلمها المزبور في مرض موته ابرأ عاما  
من كل حق ودعوى وطلب وإماينة عادلة بذلك فهل اذا اقامتها تسمع وتنع المدعية من دعواها  
المزبورة أم لا \* (الجواب) \* قال في التنوير ومن ادعى على آخر ما لا يقال ما كان لك على شئ قط  
فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أي الايضاء أو الابرأ ولو بعد القضاء قبل  
برهانه اه ادعى عليه ألفا فراضا فأنكر قائلا مالك على شئ قط فبرهن الطالب على الدين  
والمطالوب على الايضاء أو الابرأ قبل لا مكان التوفيق ولو زاد ولا أعرفك لا يسمع لعدم إمكان  
التوفيق وعن التنوير يسمع أيضا لجواز صدور الايضاء أو الابرأ من بعض وكلائه كما يكون  
للاشراف وان قال ليس لك عندي وذمة تسمع دعوى الرد والهلاك للوضوح التوفيق لانه يمكن أن  
يقول ليس لك عندي وذمة لاني ردتها أو خلكت فعلي هذا في مسئلة الدين التي ذكرنا عن الجامع  
الصغير ينبغي أن يفصل الجواب ويقال ان قال ليس لك على تسمع دعوى الايضاء ولو قال ما استدنت  
منك لا لعدم إمكان التوفيق برأيه في الخامس عشر من كتاب الدعوى

\* (كتاب الاقرار) \*

مطلب اقتضا تزكئة مورثهم  
وأقر كل منهم أنه لم يبق  
بشئ عند الآخر شيئاً الخ

مطلب تعليق الأبراء بالشرط  
لا يصح

• طلب أقر في صحة زوجته  
بدين يصح  
مطلب أقر بأن الدار لاخته  
وان اسمه في الصك عارية

• طلب أقر بأن الدار باسم  
فلانة وان اسمه في صك الدين  
عارية

مطلب اذا اقر بان الدين  
لفلان فولاية القبض للمقر

مطلب يصح الاقرار بالوارث  
حيث لا وارث معروف

مطلب أقر في صحة زوجته  
بجميع ما في داره يصح

\* (سئل) • في جعاعة اقسموا تزكئة مورثهم على الشرعية وأقر كل منهم أنه لم يبق  
بشئ عند الآخر شيئاً الخ ما من سائر الخلق من شرعية اقرارا شرعيا صدر منهم في صحته وجواز  
أمره الشرعي أدى بينة شرعية ومضى مدة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا بعمل به بعد ثبوته  
شرعا ولا تنفع دعوى أحدهم على الآخر بشئ سابق على الاقرار المزبور \* (الجواب) • نعم  
أقول سيأتي كلام طويل على هذه المسألة \* (سئل) • في رجل قال لأجيرته ان أخرجتك  
من عندي فأنت بريء من الدين الذي لي عليك ويريد الآن إخراجها فهل لا يصح تعليق الأبراء بالشرط  
\* (الجواب) • نعم لا يصح قال في الكفر قبيل الصرف ما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح  
تعليقه بالشرط البصير والقسمة الى أن قال والأبراء عين الدين اهـ ومثل في المتون والشروح  
\* (سئل) • في رجل أقر زوجته بمبلغ دين معلوم لها بذمته اقرارا شرعيا صدر منه في صحته وجواز  
أمره الشرعي أدى بينة شرعية ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثته غير ما قبل بعمل بأقراره المزبور بعد  
ثبوته شرعا \* (الجواب) • نعم بعمل به حيث كان في الصحة \* (سئل) • فيما اذا اشترى  
زيد دارا من ملاكها بن معلوم من الدراهم دفعه لهم وكتب بذلك صك ثم أقر في صحة أدى بينة شرعية  
انه اشترى المبيع المزبور لاخنة فلانة وأن الثمن من مالها وان اسمه في الصك المزبور عارية لا حق له معها  
في ذلك وصدقته اخته على ذلك فهل يعمل بأقراره المزبور \* (الجواب) • نعم \* (سئل) • في رجل أقر في صحته وجواز أمره الشرعي أن المبلغ وقدره كذا من الدراهم المكتب باسمه بذمة فلان  
بوجوب صك فلانة وأن اسمه في صك الدين عارية فهل يكون أقراره المذكور صحيحا \* (الجواب) • نعم  
\* (سئل) • فيما اذا استدان زيد من أبيه مبلغا معلوما من الدراهم قبضه منه مؤجلا الى  
أجل معلوم ثم حل الاجل ودفع زيد المبلغ لايه والآن قام اخ لزيد بكلفة دفع نظير المبلغ زاعمان الاب  
قد أقر أن الدين المذكور الذي له للاخ فهل يكون قبض الاب صحيحا \* (الجواب) • نعم يكون  
قبض الاب صحيحا وليس للاخ مطالبة زيد بذلك قال الدين الذي لي على فلان لفلان أو لودبعة اتى عند  
فلان هي لفلان فهو أقرار له به وحق القبض للمقر ولكن لو سلم الى المقر لبرئ خلاصة لكنه مخالف  
لمأمر الله ان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم ولذا قال في الحاوي القدسي ولو لم يسلطه على  
القبض فان قال واسمى في كتاب الدين عارية صح وان لم يقله لم يصح قال المصنف وهو المذكور في عاتقة  
المعتبرات خلافا للصلصة فتأمل عند الفتوى علائ على التزوير من الاقرار والذي مرهوقه عند  
قول الماتن جميع مالي أو ما ملكه له هبة لا اقرار فلا بد لصحة الهبة من التسليم بخلاف الاقرار والاصل  
انه متى أضاف المقر به الى ملكه كان هبة اهـ فتخلص من هذا ان قبض المقر المذكور في السؤال  
المزبور صحيح لان ولاية القبض له على ما في الخلاصة ان صح اقراره وعلى ما تقدم اقراره باطل لانه  
يشترط فيه التسليم اذ هو هبة وأيضا عليك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا أن يسلطه على قبضه ولم  
يسلطه على قبضه فيكون الدين باقيا له ولاية قبض دينه له لا لغيره والله سبحانه أعلم \* (سئل) •  
في امرأة أقرت في صحته بأن زيد ابن ابن عمها عصبه لأم وأب ولم يكن لها وارث معروف وماتت على  
اقرارها المذكور عن تركه فهل يرثها زيد المزبور \* (الجواب) • حيث لم يكن لها وارث  
معروف ولو بعد ابرئ ثم زيد المقر له والمسئلة في كتاب الاقرار من الماتن \* (سئل) • في امرأة  
أبرأت زوجها من مؤخر صداقها المعلوم الذي عليه في صحته وجواز أمرها الشرعي أدى بينة شرعية  
وقبل ذلك منها وصادقها على ذلك والا أن تريد الدعوى بذلك عليه فهل لا تنفع \* (الجواب) • نعم  
تكون دعواها غير مسجوعة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي \* (سئل) • فيما اذا أقر زيد في حال  
صحته وجواز أمره الشرعي أدى بينة شرعية ان جميع ما كان داخل داره المعلومة ملكا لزوجته فلانة  
لا حق له معها في ذلك وصدقته بذلك والا أن مات زيد عن الزوجة وعن اخت تعارضها في جميع الامتعة

مطلب اقر بجميع ما في  
يده لئلا نثم اختلافنا في عبد  
أنه كان في يده اولا فالقول  
للمقر

الموجودة في الدار المزبورة وقت الاقرار المرقوم فهل هذا الاقرار صحيح \* (الجواب) نعم  
ما في يدي من قليل أو كثير من عبد وغيره أو في حائوقي صح لانه عام ومجهول برأية وذكري الجامع  
رجل قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبد أو غيره لفلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول فان حضر  
المقر له وأراد أن يأخذ شيئا مما في يده واختلفا في عبد في يده ان كان في يده يوم الاقرار أو لم يكن كان  
القول قول المقر وكذا لو قال جميع ما في حائوقي خاتمة من الاقرار وسئل الحائوقي فحين أشهد على  
نفسه جماعة أن جميع ما بمنزله الكائن بحله كذا من الامتعة ملك زوجته فلانة وأنها استحقته دون  
ودون كل واحد ولم يحط علم الشهود وقت تحمل الشهادة بجميع ذلك ولا بشئ منه فهل اذا ادعت  
الزوجة أو من يقوم مقامها بجميع ما ذكر على ورثة الزوج وقامت الجماعة المذكورة يشهدون لها  
أولن قام مقامها بجميع ما ذكر على الزوج المزبور بما أشهدهم به تقبل شهادتهم بذلك ولا تكون  
شهادتهم بمجهول فأجاب الشهادة صحيحة لانها على سبيل العموم لانها شهادة بجميع ما في المنزل  
او العموم من قبيل المعلوم لان قبيل المجهول فلا تكون شهادة بمجهول قال في البرازية قبيل  
نوع فيما يكون جوابا مانصه ما في يدي من قليل وكثير من عبد وغيره أو ما في حائوقي صح لانه عام  
لا بمجهول وكذلك في قاضيخان اه أقول نعم لو أنكرت ورثة الزوج ان هذه الامتعة كانت في المنزل  
يوم الاقرار كان القول لهم لقيامهم بمقامه وكان على الزوجة اثبات ذلك كما علم مما مر عن الخلية  
\* (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن لي بذمتك كذا من الدراهم قرضا فقال عمرو انك  
أبرأتني من القرض المزبور فادعى زيد بأن البراء المزبور صدر بينهما على سبيل التلجئة وفسرها  
وأقام بينة عليه فهل تقبل بينته \* (الجواب) نعم اذا ادعى أن ما صدر بينهما مما ذكر كان  
بطريق التلجئة والمواضعة وفسرها وأقام بينة على طبق مدعاه تقبل بينته بطريقها الشرعي  
ثم كالا يجوز بيع التلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة بأن يقول لا تخزاني أقولك في العلانية بما لوقاضعا  
على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر له من البدائع وان ادعى أحدهما ان هذا الاقرار  
هزل وتلجئة وادعى الآخر أنه حجة فالقول للمدعى الجدة وعلى الآخر البينة من الثامن من بيوع  
التجارة خاتمة ومثله في فتاوى عطاء الله افندي من الكفالة وأحاله الى البدائع أيضا قال في البرازية  
قال لي عليك كذا فاقبال صدقت يلزمه اذا لم يقبله على وجه الاستنزاء والقول لمنكر الاستنزاء بيمينه  
والظاهر أنه على نفي العلم لانه على فعل الغير من حاشية البحر الخير الرملي من باب دعوى الرجلين  
\* (سئل) فيما اذا كان زيد بذمتة عمرو دين وبه رهن فبات زيد عن ورثة وتركه ووجد الرهن  
في تركته فقال وكيل الورثة لعمر وهذا رهنك فقال نعم ثم قال له بقي لك قبله شيء غير هذا فقال عمرو  
لم يبق لي قبله شيء والآن يدعي عمرو أن له عنده حليا معلوما لنفسه فهل اذا ثبت ما ذكر تكون  
دعواه بذلك غير مسموعة \* (الجواب) نعم واذا أقتر الرجل انه لاحق له قبل فلان دخل تحت  
البراءة كل حق هو مال أو ليس بمال كالكفالة بالنفس والقصاص وحد القذف وما هو دين بدل عما  
هو مال كالنكاح والجرعة أو وجب بدلا عما ليس بمال كالمهر وأرش الجنسية وما هو مضمون كالغصب او  
أمانة كالوديعة والعمارة والجارعة وانما دخل تحت البراءة الحقوق كلها ما هو مال وليس بمال لان  
قوله لاحق لي نكرة في موضع النفي والتكثرة في موضع النفي نعم وقوله قبل فلان لا يخص الامانات لان  
قبل ككمانتستعمل في الامانات تستعمل في المضمونات أيضا يقال فلان قبيل فلان أي ضمن قالوا  
وليس في البراءة كلمة أعم وأجمع من هذه الكلمة لانها توجب البراءة عن الامانات والمضمونات وعما  
هو مال وما ليس بمال وهذا بخلاف ما لو قال لاحق لي على فلان وبخلاف ما لو قال لاحق لي عند  
فلان فانه يتناول الامانة ولا يتناول المضمون لان عندتستعمل في الامانات دون المضمونات بخلاف  
قوله قبل فلان وعلى هذا لو قال فلان برى عمالي قبله يجب البراءة عن المضمون والامانة ولو قال هو برى

مطلب لا يجوز الاقرار  
تلجئة والقول لمن يدعي الجدة

مطلب اذا ادعى انه اقتر  
مستنزئا فالقول لمنكر  
الاستنزاء

مطلب لاحق لي قبل فلان  
يدخل فيه كل حق مال  
أو ليس بمال

مطلب ليس في البراءة كلمة  
أعم وأجمع من هذه الكلمة

مطلب لاحق لي عند  
لا يتناول المضمون

مطلب اذا ادعى بعد البراءة  
 فان اخرج بتاريخ قبل البراءة  
 لا تسع دعواه وان بعدها  
 تسع وان لم يورخ لا تسع  
 مطلب لو قال برئت من ديني  
 بمرأته من قوله هو بري من ديني  
 مطلب ليس لي معه شيء براءة  
 عن الامانات لاعن الدين  
 مطلب التحليل يقع على  
 ما في الذمة لاعن عين فائمة  
 مطلب أبرأت جميع غرمائي  
 لا يصح وعند الفقيه يصح  
 مطلب الدين الذي لي بذمة  
 عمر وليكر واسمي في الصلح  
 غارية صح  
 مطلب اذا قال جميع مالي  
 لزوجتي فهو حبة فلا بد  
 من التسليم  
 مطلب جميع ما يعرف  
 بي أو ما ينسب الي فلان  
 فهو اقرار  
 مطلب الاصل ان أضاف  
 المقربة الي ملكه كان حبة  
 مطلب أقرت بجميع ما هو  
 داخل منزلها لانيها الصغير

مما لي عليه دخل تحت البراءة المتعديون دون الامانة ولو قال هو بري مما لي عنده فهو بري عن كل شيء  
 أصله أمانة ولا يبرأ عن المتعدي وان ادعى حقا بعد ذلك وأقام بيته فان اخرج وكان التاريخ  
 قبل البراءة لا تسع دعواه ولا تقبل بيته وان كان التاريخ بعد البراءة تسع دعواه وتقبل بيته  
 وان لم يورخ بل ابرأهم الدعوى ابرأهم اياها فالتقاس ان تسع دعواه ويحمل ذلك على حق واجب له بعد  
 البراءة وفي الاستحسان لا تقبل بيته ولو أقر أن فلانا بري قبله ولم يقبل من جميع حتى ثم قال انه بري  
 من بعض المقتضون دون البعض لا يصدق ويكون برياً عن الحقوق كلها ولو قال رب الدين برئت من  
 ديني على فلان كان هذا براءة له لا يطلب كالأوصاف البراءة الى المطلوب بأن قال هو بري من ديني وكذا  
 لو قال هو بري من جميع ما عليه ولو أقر أنه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة عن الامانات لاعن الدين  
 ذخيرة في ٢٢ وعن محمد اذا كان لرجل على آخر مال فقال قد جلت لك قال هو حبة وان قال جلت لك  
 منه فهو براءة ذخيرة غصب عينا فخله مالكم من كل حق هو له قبل قال آية على التحليل يقع على ما هو  
 واجب في الذمة لاعن فائمة كذا في القنية هندية من الباب الثالث أبرأت جميع غرمائي لا يصح الا  
 اذا نص على قوم مخصوصين وقال الفقيه وعندي انه يصح براءة من الاقرار \* (سئل) \* فيما  
 اذا أقر زيد في صحته وجواز أمره الشرعي أن الدين الذي لي بذمة عمر وليكر وان اسمه في صلح الدين  
 غارية ونصا دافعا على ذلك تصادقا شرعيا الذي بينه شرعية فيصل بكون الاقرار المزبور صحيحا  
 \* (الجواب) \* نعم وأما تعليق الدين من غير من هو عليه ففاسد كما في شرح الجمع وغيره وقيد  
 في الحناوي القدسي بما اذا لم يسلطه عليه أما اذا سلطه عليه فيصح وكذا ان قال الدين الذي لي على  
 زيد فهو لعمر ولم يسلطه على القبض ولكن قال واسمي في كتاب الدين غارية صح ولو لم يقبل هذا لم يصح  
 قساري الترتيب من الاقرار ضمن سؤال \* (سئل) \* في رجل قال لزوجه وهما في الصحة ان  
 جميع مالي سوى الامتعة التي علي بدني لزوجتي فلا بد للمزوجة ثم ماتت الزوجة المزوجة قبل التسليم  
 فهل تكون الهبة المزوجة غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم قال جميع مالي أو ما أملكه لاني زيدا  
 فهو حبة لا اقرار واذا كان كذلك فلا بد من التسليم لانه من تمامها ولو كان اقرارا لم يصح الى ذلك قال  
 في الخانية من اوائل كتاب الاقرار رجل قال جميع ما يعرف بي او جميع ما ينسب الي فهو وفلان قال  
 أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا اقرار ولو قال جميع مالي أو جميع ما أملكه لفلان فهو حبة  
 لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع مالي يتي لفلان كان اقرارا له والاصل في ذلك  
 انه ان أضاف المقربة الى ملكه كان حبة لان قضية الاضافة تنافي حمله على الاقرار الذي هو اخبار  
 لانشاء فيكون حبة بشرط فيه ما يشترط في الهبة ولا يشك على هذا جميع ما يتي لفلان اقرارا كان فاقدم  
 لان الاضافة فيه اضافة نسبة لا اضافة ملك الخ من الغفار من الاقرار وتعام فروع المسئلة فيها  
 ومثله في الدرر \* (سئل) \* في امرأة أقرت في صحته ان جميع ما هو داخل منزلها لانيها الصغير  
 وقبل أبوه ذلك وصدة فيها ثم مرضت وماتت عنهما وعن ورثة آخرين فهل يكون الاقرار المزبور  
 صحيحا \* (الجواب) \* نعم يصح هذا الاقرار قضاء والله أعلم رجل قال في صحته جميع ما هو داخل  
 منزلي لامرأتي حدة ثم مات صح اقراره قضاء فان علت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع أو حبة  
 كان لها ذلك وان بنفس الاقرار لا تملك خاتمة من فصل فيما يكون اقرارا رجل أقر في صحته وكال عقله  
 ان جميع ما هو داخل منزله لامرأته غير ما عليه من الثياب ثم مات الرجل وترك ابنا فادعى الابن أن  
 ذلك تركه ابيه قال أبو القاسم الصغار ان علت المرأة ان جميع ما اقربه الزوج كان لينا ببيع أو حبة كان  
 لها أن تمنع ذلك عن الابن بحكم اقرار الزوج وان علت انه لم يكن ببيع ولا حبة لا يصير ملكا  
 لها ثم هذا الاقرار خاتمة من المحل المزبور (سئل) فيما اذا أقر زيد في صحته وجواز أمره الشرعي  
 اقرارا شرعيا الذي بينه شرعية أن اخته فلا بد تسحق الحصة وقد رها كذا من الحظمة المزروعة

في بستان كذا وبستان كذا ومثل ذلك من ثمرة زيتون ما البارزة وصدة قته اخته على ذلك  
وقبلته منه فهل يكون الاقرار صحيحا \* (الجواب) \* نعم رجل قال لفلان نصف غلة هذا  
البستان او قال غلة هذا العبد جازا قراره بالغلة الخ خاتمة من كتاب الاقرار الغلة كل ما يحصل  
من ريع ارض او كراثها او اجرة غلام او نحو ذلك مغرب وسئل قارئ الهداية رجه الله تعالى  
عن شخص أقر أن يزيد في هذا القصب المزروع النصف وعلى المقر القيام بمصلحته الى حين الكبر  
ثم في السنة الثانية اخلف القصب وبت قصب آخر فادعى زيد نصفه بمقتضى الاقرار السابق فقال  
المقر انما كان اقرارى بالقصب الاول خاصة فأجاب يستحق المقر له الاصل والفرع \* (سئل) \*  
في جماعة أقرتوا في صحتهم بأن لاحق لهم مع فلانة وفلانة الاختين في ثلثي غراس البستان المعلوم  
المستقل على اشجار فركوا وزيون ثم خرجين الاشهاد وأن ذلك لهما ما اقرارا مقبولا منهما فهل يكون  
الاقرار بالبور صحيحا ويكون ثلثا الاشجار ونحوها للاختين \* (الجواب) \* نعم ولو أقر بشجرة  
عليها ثم كان له الشجرة بنحوها خاتمة من فصل فيما يكون اقرارا بشيء أو بشئين ومثله في شرح  
الملتقى للعلائي من فصل فيما يدخل في البيع تبعا \* (سئل) \* في امرأة أقرت بربع امتعة  
معلومة لشقيقته في صحتها وجواز امرها الشرعي اقرارا شرعا مقبولا ثم ماتت عن ورثة فهل  
يكون الاقرار بالبور صحيحا \* (الجواب) \* نعم وضع الاقرار المأذون بعين في يده والمسلم بخبر  
وبنصف داره مشاعا تنويرا البصار وفي الخاتمة ذكر في المتبقي رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان  
أو قال نصف غلة هذا العبد جازا قراره بالغلة ولو قال نصف دارى هذه أو نصف عبيدى هذا أو نصف  
بستانى هذا لا يجوز ولا يلزمه هذا الاقرار بشئ قالوا ان أضاف المالك الى نفسه أو لا بأن قال عبيدى  
هذا لفلان يكون هبة على كمال حال وان لم يضيفه الى نفسه بأن قال هذا المالك لفلان يكون اقرارا  
وذكر في المتبقي رجل قال دارى هذه لولدى الاصاغر يكون باطلا لانها هبة فاذا الميراثين الاولاد كان  
باطلا وان قال هذه الدار للاصاغر من اولادى فيها اقرار وحيث لا ثلاثه بمن اصغرهم لانه لم يصف الدار  
الى نفسه وكذا لو قال ثلث دارى هذه لفلان كان هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا  
\* (سئل) \* فيما اذا أقر زيد اقرارا شرعا في صحتة وجواز امره الشرعي ان لاحق له مع زوجته  
حين في جميع بناء الحيوانت المعلومه ولا في جميع ما جوته الحيوانت من القفما من المعلوم وان ذلك كله  
ملكها ثم مات فهل صح الاقرار بالبور \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد  
واضعه على جنيته معلومة مشقة على غراس فادعى عليه ناظر وقت اهلى بأن الجنيته أرضا  
وغراسا جارية في الوقف المزبور وأثبت ذلك بالبينة الشرعية لدى القاضي فاعترف زيد بأن أرض  
الجنيته جارية في الوقف المرقوم وان غراسها ملك له فهو يدخل الغراس تبعا ويكون ككليه للمقر له  
\* (الجواب) \* حيث أقر أن أرض الجنيته جارية في الوقف يكون كله للوقف المقر له ولا يصدق المقر  
لان الغراس تابع للأرض والله أعلم وهذا اصلان \* احدهما ان الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة  
الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض ما دخل تحت الاقرار لا تصح \* والثاني ان اقرار الانسان على  
نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز اذا عرفناه هذا ٩ فيقول اذا قال بناء هذه الدار لى وأرضها لفلان كان  
البناء والأرض للمقر له لانه لما قال بناء هذه الدار لى فقد ادعى لنفسه فلما قال وأرضها لفلان فقد جعل  
مقر بالبناء للمقر له تبعا للاقرار بالارض لان البناء تابع للارض ١٨ الان الاقرار بعد الدعوى لا يمنع صحة  
الاقرار وان قال لى وبنائها لفلان كانت الارض لى وبنائها لفلان لانه لما قال اولا أرضها فقد ادعى  
الارض لنفسه وادعى البناء ايضا لنفسه تبعا للارض فاذا قال بعد ذلك وبنائها لفلان فقد أقر لفلان  
بالبناء بعدما ادعى لنفسه والاقرار بعد الدعوى صحيح فيكون لفلان البناء دون الارض لان الارض  
ليس متتابع للبناء ٧ وان قال أرضها لفلان وبنائها لى كان الارض والبناء للمقر بالارض لانه لما قال

مطلب الاقرار بنصف غلة  
البستان او العبد صحيح  
مطلب اقر له بنصف القصب  
ثم اخلف له الاصل والفرع  
مطلب اقر له بشجرة عليها  
ثم كان له الشجرة بنحوها  
مطلب قال عبيدى هذا  
لفلان يكون هبة وان قال  
هذا المالك لفلان يكون

اقرارا

مطلب قال دارى هذه

لولدى الاصاغر يكون

باطلا الخ

مطلب أقر في صحتة وزوجته

ببناء حانوت وما فيها من

الاقشة يصح

مطلب اذا اقر له بالارض

يدخل الغراس

٩ تفريع على الشق الاول

من الاصل الاول انه منه

مطلب اذا قال بنائها

وأرضها لفلان كان البناء

والارض للمقر له

٨ قوله الا أن الاقرار بعد

الدعوى لا يمنع صحة الاقرار

المناسب أن يقال الآن

الدعوى قبل الاقرار

لا تمنع صحة الاقرار اه منه

٤ تفريع على الشق الاول

من الاصل الاول أيضا

اه منه

مطلب قال أرضها لى

وبنائها لفلان فهو كما قال

٧ تفريع على الشق الثاني

من الاصل الاول اه منه

مطلب قال أرضها لفلان

وبنائها لى فهو كما للمقر له



مطلب قال بناؤها الفلان  
 وارضاها الفلان اخره وكما قال  
 تفرع على الاصل الثاني  
 اه منه  
 مطلب قال ارضاها الفلان  
 وبناؤها الفلان آخره فما  
 للقول  
 ه تفرع على الاصل الثاني  
 اه منه  
 مطلب قال بناؤها الفلان  
 وارضاها الفلان اخره فما  
 كما قال  
 مطلب فيما اذا قال هذا  
 الخاتم الى الاصل فانه لا  
 الخ  
 مطلب اقرانه لا يستحق  
 قبله حقا لا تسمع دعوى  
 الكفالة السابقة  
 مطلب اقر أحد الورثة  
 بالدين يؤخذ منه ان وفي  
 ما ورثه به

مطلب اقر بعض الورثة  
 بالوصية يؤخذ منه ما يخصه  
 مطلب اقر أحد الورثة  
 بوارث آخر قاسمه ما يسهه

أولا ارضاها الفلان فقد جعل مقر بالبناء فلما دل بناؤها فلان فقد ادعى لنفسه بعد ما اقر لغيره والدعوى  
 بعد الاقرار لبعض ما تناوله الاقرار لا يصح وان قال ارضاها الفلان وبناؤها الفلان آخره كان الاقرار  
 والبناء للمقر له الاول لانه جعل مقر للمقر له الاول بالبناء فاذا قال بناؤها الفلان جعل المقر على  
 الاول لا على نفسه وقد ذكرنا ان اقرار المقر على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز وان قال بناؤها الفلان  
 وارضاها الفلان آخره كان كما قال لانه لما اقر بالبناء أو لا يصح اقراره للمقر له لانه اقرار على نفسه فاذا اقر  
 بعد ذلك بالارض لغيره فقد اقر بالبناء لذلك الغير تبعا للاقرار بالارض فيكون مقر على غيره وهو المقر له  
 الاول واذا اقر الانسان على غيره لا يصح وفي المتن اذا قال هذا الخاتم الى الاصل فانه لا  
 هذه المنطقة الى الاحكام فانما لك اقرار هذا السقف الى الاحكام أو قال الاجماله فانه لا  
 هذه الجبة الى الاطماع فانها لك والمقر له يقول هذه الجبة لي فالقول قول المقر فيه ذلك ينظر ان  
 لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر به يوم المقر بالتزويج والدفع الى المقر وان كان في التزويج ضرر وأحب  
 المقر أن يعطيه قيمة ما اقر به فذلك وهذا قول ابي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ذخيرة  
 من الاقرار (سئل) فيما اذا اقر زيد في صحته وجواز امره الشرعي انه لا يستحق قبل عمرو  
 حقا مطلقا وأبرأ ذمته والآن يريد الدعوى على عمرو بكفالة سابقة على الاقرار المزبور فهل اذا ثبت  
 اقراره لا تسمع دعواه المزبورة (الجواب) نعم كافي الخيرية نقلا عن المبسوط (سئل)  
 فيما اذا كان زيد الذي بذمة عمرو مبلغ دين معلوم من الدراهم فهلك عمرو وعن ورثة وتركه طالب زيد  
 ورثة عمرو وبذمة المزبور فأقر أحد الورثة بالدين وبجدة الباقيون وفي ما ورثه به وقد قبضه زيد من المقر  
 والآن يريد المقر استرداده منه بغير وجه شرعي فهل ايسر لذلك (الجواب) نعم ليس له  
 استرداده والله تعالى اعلم احد الورثة اقر بالدين للميتى به على مورثه وبجدة الباقيون يلزمه الدين كله  
 يعني ان وفي ما ورثه به برهان وشرح مجمع وقيل حصته واختاره أبو الليث دفعا للفرار ولو شهد هذا المقر  
 مع آخر أن الدين كان على الميت قبلت وبهذا علم انه لا يحل الدين في نصيبه بمجرد اقراره بل بقضاء  
 القاضي عليه باقراره فلتحفظ هذه الزيادة درر كذا في شرح التنوير للعلاء اذا اقر الوارث بالدين  
 يؤخذ بجميع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية فتاوى المترائى من الاقرار اقول الذي يظهر  
 أنه لو دفع الدين قبل القضاء به عليه كان بمنزلة القضاء فلا يثبت له الرجوع بما دفعه برضاه قبل القضاء  
 كما اقر به المؤلف لانه قد فعل ما يلزمه به القاضي فصار الحاصل انه يلزمه بالتراضي أو بقضاء القاضي  
 وانما توقف على القضاء عند امتناعه لتصحيح شهادته مع آخر بما اقر به اذ لو حل الدين في نصيبه بمجرد  
 اقراره لم تصح شهادته حتى لو قضى عليه به لم تقبل شهادته (سئل) في رجل مات عن زوجتين  
 وعن عم عصبة وخلف تركه فاقسموها بينهم ثم ان الزوجتين اقرتا بالجماعة معلومين أن المورث اوصى  
 اهما بثلاث ماله والعم بشكر ذلك فكيف الحكم (الجواب) اذا ثبت الوصية باقرارهما فقط  
 والعم منكر يسرى اقرارهما عليهم ما فيؤخذ منهم ما يخصهما من الوصية المزبورة قال في العمادية  
 في فصل ٣٩ بعض الورثة اذا اقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق قال واذا مات وترك ثلاثة  
 بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفا فادعى رجل أن الميت اوصى له بثلاث ماله وصدة أحد  
 البنين فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر في الاستحسان يؤخذ منه ثلث  
 ما في يده وهو قول علماء نزار رحمهم الله تعالى لأن المقر اقر له بألف شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلاث  
 في يد شريكه فما كان اقرارا في يده قبل وما كان اقرارا في يده غيره لا يقبل فوجب ان يسلم اليه ثلث  
 ما في يده اه (سئل) في امرأة ماتت عن اخت وابن عم عصبة وخلف تركه فأقر ابن العم بأن  
 زيدا ابن عم عصبة له في درجته فهل يستحق له نصف حصصة المقر (الجواب) نعم وارث معروف  
 اقر بوارث آخر قاسمه ما يسهه على موجب اقراره اذا اقر باستحقاق المال فينفذ في حق المال لاني حق

النسب اذ فيه تحمّل النسب على الغير فلو اقتربا آخر بعده فلو صدقه المقر له الاول اقسعوا ما بيده  
بحسب ما اقترولو كذبه فلو دفع الاول بقضاء فلا يضمن فيصير ما دفع كماله فيقسم ما بيده بينهم ما لو دفع  
بلا قضاء يجعل المدفوع كباقي يده فيضمن ويدفع اليه حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقد اقتربانه  
سلم بغير حق فيضمن فصول في ٢٩ وفيه مان وترك اخوين فاقترأ أحدهما بأخ وانكر الآخر فالمقر  
يعطى الاخ المقر له نصف ما بيده في قول اصحابنا وعند أبي ليلى يعطيه ثلث ما بيده \* (سئل) \*  
فما اذا صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عاماتم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسمع دعوى  
الوارث المشهد على نفسه في حصته منه \* (الجواب) \* نعم تسمع والمسئلة في من التنوير  
في آخر كتاب الاقرار وفي السادس من صلح البرازية قال تاج الاسلام وبخط صدر الاسلام وجدته  
صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عاماتم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لاروايه في جواز  
الدعوى واقتائل أن يقول تجوز دعوى حصته منه وهو الاصح ولقائل أن يقول لا اه وقد افتى به  
الخير الرمي وقال وحيث ثبت الاصح لا يعدل اه أقول ما افتى به الخير الرمي قد رده معاصره  
العلامة الشرنبلالي في رسالة سماها تنقيح الاحكام في الاقرار والابراء الخاص والعام وهي رسالة  
حافلة بسط فيها الكلام وأوضح بها المرام وقال ان البراء العامة بين الوارثين مانعة من دعوى شيء  
سابق عليها عينا كان او ديناً مجزأ او غيره وحقق ذلك بأن البراء إما عامة يبرأ بها من العين والدين  
كلاحق اولاد دعوى او لا خصوصية لى قبل فلان او هو يرى من حتى اولاد دعوى لى عليه او لا تعلق لى  
عليه او لا يستحق عليه شيئاً او ليس معه أمر شرعى او ابرأ أنه من حتى او مما لى قبله واما خاصة بدين  
خاص كابرأته من دين كذا او بدين عام كابرأته مما لى عليه فيبرأ عن كل دين دون العين واما خاصة بعين  
فتصح لذى الضمان لا الدعوى فتدعى بها على المخاطب وغيره وان كان الابراء عن دعاها فافه و صحيح  
ثم ان الابراء للشخص مجهول لا يصح وان المعلوم يصح ولو عن مجهول فقوله قبضت تركه مورثى كلها  
أو كل من لى عليه شيء او دين فهو يرى ليس ابراء عاماً ولا خاصاً بل هو اقرار مجزئ ولا يمنع من الدعوى  
لما فى المحيط قال لا دين لى على احد ثم ادعى على رجل ديناً صح لاحتمال وجوبه بعد الاقرار وفيه أيضاً  
وقول الرجل هو يرى مما لى عنده اخبار عن ثبوت البراءة لا انشاء وفى العمادية قال ذواليد ليس هذا  
لى أو ليس ملكى أو لاحق لى فيه أو نحو ذلك ولا منازع له حينئذ ثم ادعاه احد فقال ذواليد هو لى  
فالقول له لان الاقرار المجهول باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على احد اه ومثله  
فى الفيز وخزانة المفتين وفى الخلاصة لاحق لى قبله يدخل فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وجناية  
وحد اه وفى الاصل فلا يدعى ارثاً ولا كفالة نفس او مال ولادينا ومضاربة او شركة او ودیعة  
او ميراثاً او عبداً او داراً او شيئاً من الاشياء حادثاً بعد البراءة اه فبهذا علمت الفرق بين ابرأته  
او لاحق لى قبلك وبين قبضت تركه مورثى او كل من لى عليه دين فهو يرى ولم يخاطب معينا وعلت  
بطلان فتوى بعض اهل زماننا بأن ابراء الوارث وارثاً ابراء عاماً لا يمنع من دعوى شيء من التركة وأما  
عبارة البرازية أى السابقة فأصلها معز والى الخط ومع ذلك لم يقيد الابراء فيها بكونه لمعين أو لا  
وقد علمت اختلاف الحكم فى ذلك ثم ان كان المراد بما فى البرازية اجتماع الصلح المذكور فى المتون  
والشروح فى مسألة التخارج مع البراءة العامة لمعين فلا يصح أن يقال فيه لاروايه فيه كيف وقد قال  
فاضيخان اتفقت الروايات على انه لا تسمع الدعوى بعده الا فى شيء حادث وان كان المراد به الصلح  
والابراء بنحو قوله قبضت تركه مورثى ولم يبق لى فيها حق الاستوفية فلا يصح قوله لاروايه فيه أيضاً  
لما قد سناه من النصوص على صحة دعواه بعده واتفقت الروايات على صحة دعوى ذى اليد المقر بان  
لا ملك فى هذه العين عند عدم المنازع ولو سلمنا أن المراد من عبارة البرازية الابراء لمعين فهو مبين  
لما فى المحيط عن المبسوط والاصل والجامع الكبير وشهور الفتاوى المعتمدة كالتلخيص والخلاصة

مطلب صالح الوارث وأبرأ  
ابراء عاماتم ظهر شيء من  
التركة هل تسمع دعواه

مطلب البراءة اما عامة  
واما خاصة بدين خاص  
أو عام أو بعين

مطلب الابراء للشخص  
مجهول لا يصح وان المعلوم  
يصح ولو مجهول

فيقدم ما فيها وأما ما في الاشياء والبر عن القضية افتقر الزوجان وأبرأ كل صاحبه عن جميع  
 الدعاوى والزواج أعيان قائمة لا تنبرأ المرأة منها وله الدعوى لأن الإبراء إنما يصرف إلى الدين  
 لا الأعيان اهـ فعمل على حصوله بصيغة خاصة كقوله أبرأتهما عن جميع الدعاوى عما عليهما  
 فيخص بالدون فقط لكونه مقيد بما على عليهما ويؤيده التعليل ولحق على ظاهره فلا يعدل عن كلام  
 المبسوط والمحيط وكذا الحكم المصرح بعموم البراءة لكل من أبرأ أرباعاً ما في القضية لأبرأه بعد  
 الصلح عن جميع دعاويه وخصوماته صح وإن لم يحكم بحجة الصلح اهـ وفي الحاوي الخصمى أبرأه عن  
 جميع دعاويه وخصوماته صحيح اهـ وفي جامع الفصولين أبرأه عن جميع الدعاوى فأدعى عليه مالا  
 بالارث فلو مات مورثه قبل أبرأه لا تسقط دعواه وإن لم يعلم هو متوفى مورثه عند أبرأه اهـ ومثله  
 في الخلاصة والبرازية هذه خلاصة ما حرره الشرنبلالي في رسالته المذكورة وقدم المولى تعالى  
 على عبده الحقير عند الوصول إلى هذا المحل بفقر رسالة سمينه اعلام الاعلام بأحكام  
 الإبراء العام وقتت فيها بين عبارات متعارضة ودفعت ما فيها من المناقضة والذي تحررني في هذه  
 الرسالة في خصوص مسائلنا أن الابن إذا شهد على نفسه أنه قبض من وصيه جميع تركته والده  
 ولم يبق له منها قليل ولا كثير الاستوفاء ثم ادعى داراً في يد الوصي وقال هذه من تركته والدي تركها  
 ميراثي ولم أقبضها فهو على حجة وتقبل بيته كما نص عليه في آخر أحكام الصغار للاستوفاء وشي معزيا  
 للمتقن وكذلك في الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين وكذا في أدب الاوصياء في كتاب  
 الدعوى معزيا إلى المتقن والحاشية والعتاية مصرحاً حين باقرار الصبي بقبضه من الوصي فليس الاقرار  
 لجهول كما ادعاه الشرنبلالي وعن نص على ذلك التصريح أيضاً بالعسالة ابن التفتة في شرح  
 الوهبانية وذكر الجواب عن مخالفة هذا الفرع لما يطبقوا عليه من عدم مباح الدعوى بعد الإبراء  
 العام بأن الظاهر أنه استحسان ووجهه أن الابن لا يعرف ما تركه أبوه على وجه التفصيل غالباً  
 فاستحسنوا اسماع دعواه اهـ ولهذا جعل صاحب الاشياء المسألة مستثناة من ذلك العموم الذي  
 طبقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض الورثة بقبض ميراثه من بقية الورثة وأبرأه إليهم فإنه لا تسقط  
 دعواه خلافاً لما اتفق به الخبير الرملي مستنداً إلى ما يدل له كما أوضحته في ذلك الرسالة فلا يعدل عما  
 قالوه لعدم النص في ذلك فالخلاف الفرق بين اقرار الابن للوصي وبين اقرار بعض الورثة للبعض لما  
 في البرازية عن المحيط لوابر أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكرها ولا تسقط دعواه وإن أقروا بالتركة  
 امرؤا بآرذ عليه اهـ ووجه الفرق بينهما أن الوصي هو الذي يصرف في مال التيم بلا اطلاع فيعذر  
 إذا بلغ وأقرب الاستدعاء منه لجهله بخلاف بقية الورثة فانهم لا يصرف لهم في ماله ولا في شيء من التركة  
 الا باطلاع وصيه القسام مقامه فلم يعذر بالتناقض ومن أراد مزيد البيان ورفع الجملات فعليه بذلك  
 الرسالة فيها الكفاية إذ رأى الدراية والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في امرأة ماتت عن أم وأخت  
 شقيقة وحلفت تركته مستحقة على أمتة وأوان أشهدت الأخت المزبورة على نفسها بعد حجة بعضها  
 أنها اسقطت حقيها من بقية ارث اختها وتركتها لامتها المزبورة فهل لا يصح الإسقاط المذكور  
 \* (الجواب) \* الارث جبري لا يسقط بالإسقاط \* (سئل) \* فيما إذا أقر رجل لابنه بشيء  
 وثبت عند الحاكم أنه أقر في صحة وسلامته وحكم القاضي بحجة الاقرار في الصحة وتقضى حكمه فاض  
 آخر ومات المقر فأدعى وارث آخر أن اقراره كان في المرض وهو محتمل العقل ويقول إن له مئة على ذلك  
 فهل تسقط هذه الدعوى وتقبل البينة عليها بعد الحكم السابق أم لا \* (الجواب) \* لا تسقط  
 هذه الدعوى بعد الحكم السابق الذي ثبت أنه حكم شرعي كتبه الفقير معرفة الله عني عنه أقول  
 هذا حيث وجد الحكم بأنه في الصحة مستوفياً شرطه بأن ادعى الابن المقر له عند الحاكم بأن هذا  
 الشيء له وأن أباه أقر له بذلك فإنه لا بد من الإقرار من يقوم مقامه ذلك وادعى أن اقراره الزور في حال

مطلب الارث جبري لا يسقط  
بالاسقاط

مطلب اذا ثبت أن الاقرار  
في الصحة لا تسقط دعوى  
أنه في المرض

اختلاف عقله فأثبت الابن بالدينة انه في حال الصحة والافتقار الى كتابة في الصلح بأنه اقر له في حال صحته بدون دعوى وانكار ولا حادثة شرعية لا يكون حكمهم لو تعارضت شهود الصحة وشهود المرض فشهود الصحة اولى كما ترى في الشهادات \* (سئل) \* فيما اذا كان لقيم حانوت جارية في ملكه وفي نواجر زيد بالتعاطي من وصيه الشرعي عليه ويدفع اجرته الى وصيه المزبور كل يوم جرى على ذلك مدة تزيد على خمس سنوات قام زيد الآن يدعي أن الحانوت جارية في ملكه فهل يكون استجاره اقرارا بأن لملكه فيها فلا تسمع دعواه المزبورة \* (الجواب) \* نعم وكذا الاستيلاء والاستيداع والاعارة والاستيهاج والاستجار ولومن وكل فكل ذلك اقرار بملك ذي اليد فيمنع دعواه لنفسه ولغيره بوكالة أو وصاية للتناقص شرح التنوير للعلاء من الاقرار اقول كتبت هنا فيما علقته على شرح التنوير مانصه قال في الشرع لالة تكون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للمباشر متفق عليه وأما كونهم اقرارا بالملك لذي اليد ففيه روايتان على رواية الجامع يقيد الملك لذي اليد وعلى رواية الزيادات لا وهو الصحيح كذا في الصغرى وفي جامع الفصولين صحيح رواية فائدة الملك فاختلف التصحيح للروايتين ويستثنى على عدم افادته حلك المدعى عليه جواز دعوى المقرم الغير اه وتقل الساجاني عن الانقروى أن الاكثر على تصحيح ما في الزيادات وانه ظاهر الرواية اه قلت فيفتى به لترجمه بكونه ظاهر الرواية وان اختلف التصحيح \* (سئل) \* فيما اذا قال رجل لجماعة ان طلفت زوجتي يكن لها عدى كذا من الدراهم ويريد الآن طلاقها فهل اذا طلقها لا يلزمه دفع المان \* (الجواب) \* نعم لان تعليق الاقرار بالشرط غير صحيح كما في المتون والبحر \* (سئل) \* في مستأجر يستأجر ابرأ مؤجره من دين له عليه على ان يؤجره البستان مدة اخرى مستقبلة ثم امتنع المؤجر من ايجاره ويريد المستأجر مطالبة بدينه فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم ففي الكثر من مسائل منشورة من البيوع فيما يطل بالشرط بالفساد ولا يصح تعليقه بالشرط الى أن قال والابراء عن الدين أى لانه تعليق من وجه حتى يرتد بالرد وان كان فيه معنى الاسقاط ويكون معتبرا بالتعليكات فلا يجوز تعليقه ويستثنى ما اذا علفه بكائن كقوله ان كانت الشمس طالعة فأنت بريء من الدين لقبولهم ان التعليق به تخيير الخ نهر \* (سئل) \* في ذبقة طمكت عن زوج وبت منه وأخ واخت شقيقتين ذمتين وخلفت تركه فأقر الاخ والاخت انهما قبضتا من الزوج ما خصهما بالارث من اختهما الهالكه ثم ادعى انهما كانا كاذبين في الاقرار المزبور انهما لم يقبضا شيئا من تركتهما فهل يحلف المقر له انهما لم يكونا كاذبين في اقرارهما \* (الجواب) \* نعم أقر رجل بدين أو غيره ثم قال كنت كاذبا فيما أقررت حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا فيما أقر به ولسن بمبطل فيما تدعيه عليه كثر من شتى القرائض فأفاد أن اقراره بالدين وغيره كالارث الحكم فيه سواء وعممه في الملتقى بقوله ولو أقر بحق اه وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى شيئا وأقر برؤيته عند الشهود ثم بعد قبضه ادعى انه لم يكن رآه وأراد رده فأجاب اذا ادعى المشتري بعد اقراره برؤية المبيع اني اقررت بذلك ولم اكن رأيت المبيع وكذب البائع حلف البائع أن اقراره بذلك كان بعد الرؤية والمعرفة به فان حلف لم يلتفت الى انكار المشتري وان نكل فالمشتري الرد اه وأجاب أيضا بذلك في الخيرة بجواب نظاما \* (سئل) \* فيما اذا باعت هند ربع دارها من زيد بن مولى معلوم اقرت بقبضه منه ثم ماتت عن ورثة طلبوا تحليف زيد المزبور أن مورثهم هند الم تكن كاذبة في اقرارها فهل تجاب الورثة الى ذلك ويحلف زيد كما ذكر \* (الجواب) \* نعم أقول قال في صدر الشريعة ومن المسائل الكثيرة الوقوع انه اقر ثم ادعى انه كاذب في اقراره فعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يلتفت الى قوله لكن يفتى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن المقر له يحلف أن المقر لم يكن كاذبا وكذا الواضعين وارث المقر فعند البعض لا يلتفت الى قوله لان حتى الورثة لم يكن ثابتا في زمن الاقرار والاصح التحليف لان

مطلب الاستيلاء والاستيداع  
اقرار بملك ذي اليد

مطلب تعليق الاقرار بالشرط  
غير صحيح

مطلب تعليق الاقرار بالشرط  
لا يصح الا بشرط كائن

مطلب اذا أقر بحق ثم  
ادعى انه أقر كاذبا يحلف  
المقر له

مطلب اذا باع العقار بشئ  
معلوم من أحد ورثته وأقر  
بقبضه ثم مات عن ورثته  
آخرون ينكرون ذلك

الورثة اذ عوا أمرا لو أن المقترب له يلزمه فإذا انكر يستخاف اه وفي الزبلي يحلف وعليه الفتوى  
تغير أحوال الناس وكثرة الجدال والخصومات وهو يخشى والمذمى لا يشره العين ان كان صادقا  
فيما رآه اه والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا كان لامرأة بذمة اخيه ما يبلغ معلوم  
من الدراهم فأبرأ منه ومن كل حق ابراءا عاما ثم عياد مقبولا من زيد ثم أقرب زيد بالمبلغ المزبور لها فهل  
يكون الاقرار المزبور باطلا ولا يعود بعد سقوطه بالابراء \* (الجواب) \* نعم أقربا للدين بعد ابراء  
منه لا يلزمه اشباه في الاقرار وفي الساقط لا يعود أقول وهذا بخلاف الاقرار بالعين بعد أن ابراء  
خصمه ابراءا عاما فان الاقرار صحيح فيؤمر بدفع ما أقربه من العين لا مكان تجديد المالك فيها وما أخذته  
بأقراره وتصحها لكلامه على طريق الاقتضاء والعين قابلة لذلك بخلاف الدين لكونه وصفا قد سقط  
فلا يعود كذا أفاده الشرنبلالي في رسالته تنقيح الاحكام \* (سئل) \* في الفتاوى اذا بقي كذلك  
اكثر من خمس سنوات ولا يزداد كل يوم ولا يغير حاله فأقربه لبعض ورثته بعين وبدن معلومين  
لدى يمينه شرعية فهل يصح اقراره المزبور وهو بمنزلة الصحيح في ذلك \* (الجواب) \* نعم وتقدم  
تقليها للبيوع \* (سئل) \* فيما اذا أقرب زيد في صحته بأن عليه وفي ذمته وذمة اخيه عمرو مبلغا  
معروفا من الدراهم ليكره وكان عمرو حاضر معه في مجلس الاقرار ساكنا قام بكر الان بطالب عمرا  
بالمبلغ المذكور زاعما انه يلزمه بسكوته فهل ليس له مطالبة به ولا عبرة بزعمه \* (الجواب) \* نعم  
الاقرار حجة قاصرة تقتصر على المقترب وحده دون غيره \* (سئل) \* فيما اذا أقرب زيد لعمرو بمبلغ  
معلوم من الدراهم دين عليه ثم ادعى الغلط والخطأ فيه فهل تكون دعواه غير مقبولة  
\* (الجواب) \* نعم يؤخذ بأقراره المذكور في هذه الحالة واذا أقرب بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل  
كما في الخاتمة الا اذا أقرب بالطلاق بناء على ما فتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كافي جامع  
الفصولين والفنية اشباه من كتاب الاقرا يعنى لا يقع ديانة وبه صرح في التنية منع انرا الاقرار  
ومثله في العلائق \* (سئل) \* فيما اذا برهن على قول المذمى انه مبطل في الدعوى فهل يصح الدفع  
المزبور \* (الجواب) \* نعم يصح الدفع كما صرح به في الدرر وغيره في فصل الاستشراء قبل كتاب  
الاقرار \* (سئل) \* فيما اذا أقرب رجل في مرض موته بأرض في يده انها وقف كيف الحكم  
\* (الجواب) \* ان أقرب وقف من قبل نفسه من الثلث كرض يقرب بعتق عبده أو يقرب بانه تصدق به  
على فلان وان أقرب بوقف من جهة غيره فان صدقه ذلك الغير وورثته جاز في الكل وان أقرب بوقف  
ولم يبين منه او من غيره فهو من ثلث المال جواهر الفتاوى \* (سئل) \* في رجل اقرب في صحته ان  
بذمته لاقته الصغيرة كذا من الدراهم استدانة من مالها مات عنها وعن ورثة آخرين فهل يصح اقراره  
\* (الجواب) \* نعم قال في التنبير والاقرار للرضع صحيح وان بين المقتربا غير صالح منه  
حقيقة كالافراض \* (سئل) \* في امرأة أقربت في صحته أن جميع ما هو داخل منزلها لابنها  
الصغير وقبل أبوه ذلك بصدقة هاتم مرضت وماتت عنهما وعن ورثة آخرين فهل يكون الاقرار المزبور  
صحيا \* (الجواب) \* يصح هذا الاقرار قضاء كما صرح به في الخاتمة \* (سئل) \* فيما اذا  
كان لزيد حصة معلومة في ريع وقف جده فلان فأقرب زيد في صحته أن عرا يستحق الحصة المزبورة مدة  
معلومة ودونه بوجه صحيح شرعي اقرارا شرعيا لذي يمينه شرعية فهل يكون ريع الحصة المزبورة  
للمقترب مادام المقترب حيا في المدة المزبورة \* (الجواب) \* يصح الاقرار المذكور والمألة  
في الخصاص أقول وبسطنا الكلام عليها في كتاب الوقف \* (سئل) \* في ذمى هلك عن ورثة  
وتركة مستغرق بدين عليه لجماعة معلومين وله دين على ذمى مثله يزعم أن الهالك أبرأه عن الدين  
المزبور في مرض موت الهالك فهل يكون الابراء غير جائز \* (الجواب) \* نعم كافي تنوير الابصار  
والجبر والخلاصة \* (سئل) \* فيما اذا كان لا ينام مبلغ معلوم من الدراهم بذمة عهدهم

مطلب أبرأه من الدين  
ثم أقرب به بطل الاقرار

مطلب اقرار المفسوج  
المطاول صحيح

مطلب أقرب على نفسه  
وعلى أخيه واخوه ساكت  
لا يلزمه

مطلب أقرب ادعى الغلط  
والخطأ لا يسمع

مطلب برهن على قول المذمى  
انه مبطل في الدعوى يقبل  
مطلب أقرب في مرضه بارض  
في يده انها وقف الخ

مطلب الاقرار للصغير  
بالدين صحيح

مطلب أقرب بأن جميع  
ما في منزلها لابنها الصغير  
وصدقها أبوه

مطلب أقرب ببيع حصة  
من الوقف بأنه يستحقها  
فلان مدة كذا

مطلب من عليه دين  
مستغرق لا يصح ابرأه  
مدينه في مرضه

مطلب اذا أبرأت الام  
الوصى مدينون الايتام عن  
دين لم يجب بعقد هاتم يصح

ولهم أم وصى عليهم من قبل القاضي فأبرأت عنهم عن المبلغ المذكور والحال أن المبلغ لم يجب به قد  
الأم فهل يكون الإبراء غير صحيح \* (الجواب) \* حيث كان المبلغ المذكور غير واجب به قد  
الأم الوصي المرقومة فأبرأوها غير صحيح وفاقال أنها بمنزلة الوكيل بالقبض وهو لا يملكه ولأنه تبرع  
في حق الصغير فلا يجوز كما في أدب الأوصياء وغيره

\* (باب اقرار المريض) \*

باب اقرار المريض

مطلب باع في الصحة وأقر  
في مرض موته باستيفاء أكثر  
الثلث

مطلب لا يصح اقرار المريض  
بقبض دين له على وارثه

\* (سئل) \* في رجل باع من آخر كرمه المعلوم في صحته وسلامته بعبا بانا شرعا بثمن معلوم من  
الدرهم ثم أقر في مرض موته باستيفاء أكثر الثمن من المشتري لدى بينة شرعية وأوصى بباقي الثمن  
بأن يدفع له أمته زيد وما فضل يفتقه عليه ومات عن وارث ولادين عليه ولا مال له سوى ذلك فهل  
يكون اقراره باستيفاء الثمن من غريمه ويبيعه جائز \* (الجواب) \* نعم أقول ويأتى نقل  
المسئلة قريبا \* (سئل) \* فيما إذا كان لامرأة بذمة تزوجها زيد مبلغ معلوم من الدرهم  
بسبب دين ومهر معلوم وموكل فأقرت في مرض موته بقبض الدين والمهر المذكورين ثم ماتت عنه  
وعن ورثته لم يميزوا الاقرار المزبور فهل يصح كون الاقرار المزبور غير جائز \* (الجواب) \* نعم  
ولو للمريض دين على وارثه فأقر بقبضه لم يميز سواء وجب الدين في صحته أو لاه على المريض دين أولا  
مريضة أقرت بقبض مهرها فلم ماتت وهي زوجته أو معتدته لم يميز اقرارها ولا بأن طلقها قبل  
دخوله جاز جامع الفصولين \* (سئل) \* في مريضة مرض الموت أبرأت فيه زوجها من دين  
لها بذمته ومن مؤخر صداقها المعلوم لها عليه وماتت من مرضها المذكور عنه وعن ابن وبنت من  
غيره لم يميزوا الإبراء المذكور فهل يكون الإبراء غير جائز \* (الجواب) \* نعم قال في التنوير أبرأه  
مديونه وهو مديون غير جائز لا يجوز أن كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز مطلقا سواء كان  
المريض مديونا أو لا للمهمة اهـ مريض أبرأ وارثه من دين له عليه أصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره  
بقبضه واحتياطه به على غيره وجاز أبرأه الاجنبي من دين له عليه إلا أن يكون الوارث كفيلًا عنه فلا  
يجوز إذ يبرأ ببراءته ولو كان الاجنبي هو الكفيل عن الوارث جاز أبرأه من الثلث ولم يميز اقراره  
بقبض شيء منه إذ فيه براءة الكفيل فصولين وفيه عن الجامع أقر أنه أبرأ فلان في صحته من دين له لم يميز  
اذ لا يملك انشاء الحال فكذا الحكاية بخلاف اقراره بقبض اذ يملك انشاء في تلك الاقرار به ومزأن  
اقراره لو ارثته لم يميز حكاية ولا ابتداء ولا اجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداء من ثلثه اهـ وما عزا  
الى الجامع نقله في البدائع أيضا وقال في نور العين وقوله اذ لا يملك انشاء الحال مخالف لما مر آفان  
قوله وجاز أبرأ الاجنبي اللهم إلا أن يخص عدم القدرة على الانشاء بصورة كون فلان وارثا  
وبصورة كون الوارث كفيلًا لفلان الاجنبي في إطلاق كلامه نظر أو يكون في جهة ابراء المريض  
اجنبيا عن دين له عليه روايتان ثم ان قوله بخلاف اقراره بقبض الخ يخالفه ما في الخلاصة من قوله  
لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث فدل في هذه المسئلة روايتان أو أحد ما في الكاين سهو والظاهر  
أن هذا اصح مما في الخلاصة والله أعلم أقول يؤيد ما في جامع الفصولين عن الجامع لوله عليه ألف  
درهم قرض أو ثمن فأقر في مرضه بقبضه ثم مات يصدق ويمثله لو باع في مرضه أو أقرض فمات ولا مال  
له سواء وعليه دين وجب في مرضه أو أقرضه بقبضه فلو لم يكن دين عليه يصدق لاوله عليه دين الخ ثم ان  
الذي يظهر لي في الجواب عن مسئلة الإبراء المارة أن الإبراء نافذ من ثلث المال اذ لا يخفى أنه تبرع بلا  
عوض وقد صرح حوا بأن تبرع المريض من الثلث فتسوله فيما مر وجاز أبرأ الاجنبي أي من الثلث  
وقوله اذ لا يملك انشاء الحال أي من كل ماله وهذا الجواب احسن مما تقدم ثم رأيت ذلك مصرح به  
في الجوهرية حيث قال وان قال المريض قد كنت أبرأت فلانا من الدين الذي عليه في صحتي لم يميز لانه  
لا يملك الإبراء في الحال فاذا أسندها الى زمان متقد ولا يعلم ذلك الا بقوله حكمنا بوجودها في الحال

مطلب لا يجوز أبرأ المريض  
وارثه وكذا الاجنبي  
ان كان المريض مديونا

قوله الكفيل له له الاصيل  
اه منه

قوله اذ لا يخفى قال في  
الجوهرية وأعلم ان تبرعات  
المريض تعتبر من الثلث  
كالهبة والعق والتدبير  
والمحابة فيما لا يتغابن فيه  
والإبراء من الديون واشباه  
ذلك اه منه

فكانت من الثلث اه وته الحمد لكنه يخالف لقوله فيما مر وتلاجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداء  
من ثلثه وسند كفي جواب السؤال الآتي تمام الكلام على ذلك ثم اعلم انهم قد ذكروا هنا عبارات  
ظاهر شامخة من مامتر ومنها ما في الخلاصة ان المريض اذا اقر باستيفاء دين الحق في المرض يصح  
سواء كان عليه دين صحة أو لا ومثله في الولو الجبة فهذا أيضا يخالف لما مر من قوله لا يصدق  
في قبض الثمن الا بقدر الثلث ومثله ما في الخلاصة أيضا لو اقر بقبض دين له كن في المرض صدق من  
الثلث ويخالفه ما في الثانية لوباع المريض عينا من اعيان ماله من اجنبي ثم اقر باستيفاء الثمن صح  
من جميع ماله اه ومنها ما في الخلاصة أيضا من قوله ولو اقر باستيفاء دين آخر ضمه في مرضه لا يصح لو  
عليه دين صحة والاجاز اه فقوله والاجاز يقتضي أن يصدق من كل المال لامن الثلث فقط قال في نور  
العين ولعل في هذه المسئلة أيضا روايتين أو أحد قوله سهو والله أعلم اه وقد علمت قوله المار الظاهر أن  
هذا أي تصديقه من كل المال اصح ولكن فيه تفصيل قال شيخنا السايحاني وفي البدائع فان  
اقر المريض باستيفاء دين وجب في حال الصحة يصح سواء كان عليه دين الصحة أو لا وان اقر باستيفاء  
دين وجب له في حالة المرض فان وجب بدلا عما هو مال لا يصدق في حق غرماء الصحة ويصدق في حقهم  
فيما وجب بدلا عما ليس بمال اه وظاهر اطلاقه انه يصدق وينفذ من كل التركة وهو صريح المحيط  
ويظهر لي العمل بما في الخلاصة فيما فيه تهمة اه كلام السايحاني ومن خله نظمت وأراد بان تهمة  
ما اذا قامت قرينة دالة على أن مراده اضرار الورثة أو الغرماء وأنه كذب في ذلك الاقرار ويؤيده  
ما في حاشية البيري عن التارخانية اشهدت المرأة شهودا على نفسها لابنها أو لاجهاتريد ذلك اضرار  
الزوج أو أشهد الرجل شهودا على نفسه بمال بعض الاولاد يريد به اضرارا بآل الاولاد والشهود  
يعلمون ذلك وسعهم أن لا يقبلوا الشهادة الخ ولا يخفى ان المراد الاشهاد في حال الصحة اذا اقرار  
في المرض للوارث غير صحيح اصلا ولو شهد الشهود به في حق سوغوا الشهود عدم الشهادة فيما اذا قصد  
المقتر الاضرار لانه جور فينبغي للقاضي عدم سماع تلك الدعوى حيث علم ذلك أو قامت له قرينة  
ظاهرة ومثله ما اذا اقر المريض بقبض دينه من الاجنبي لكن هنا اقراره له قد يكون بطريق الابرار  
أو الوصية فينبغي نفاذه من الثلث لان ابراء الاجنبي جائز بخلاف الوارث هذا غاية ما تحرر في هذا  
المقام وبآتي في ريبا فيه من يد كلام والله تعالى أعلم \* (سئل) في مريض مرض الموت اقر  
لاجنبي بقرص معلومة لم يعلم تملكه ليا في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة ومات عن ورثة وتركه فهل  
يصح اقراره من كل ماله \* (الجواب) نعم والمثله في الخبرية من عليه دين الصحة فأقر  
في مرضه لاجنبي بدين أو عين في يده مضمونة أو غير مضمونة أو أمانة بأن قال مضاربة أو أمانة أو  
وديعة أو عصا يقدم دين الصحة عمادية عين في يده رجل فأقر به الرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سب من  
اسباب الملك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل صح اقراره حكما ولا تحل للمقتر له وان أراد المقتر  
بهذا الاقرار تملكها قال لا يملكه لان الاقرار اخبار وليس بتملك حانية اقراره بدين لاجنبي فاذن من كل  
ماله بأثر عمر رضي الله عنه ولو بعين فكذلك الا اذا علم تملكه ليا في مرضه فيستفيد بالثلث ذكره المصنف  
في معينه فليحفظ علا في على التنوير وعبارة معين المفتي لصاحب التنوير هكذا قال في الاصل اذا اقر  
الرجل في مرضه لغير وارث فإنه يجوز وان احاط ذلك بماله وان اقر لوارث فيه وباطل الا أن يصدق  
الورثة وهكذا في عامة الكتب المعتمدة من مختصرات الجامع الكبير وغيرها لكن في الفصول  
العمادية ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء واقرا له للاجنبي يجوز حكاية من جميع  
المال وابتداء من ثلث المال اه قلت وهو مخالف لما اطلقه المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبغي أن  
يوفق بينهما بان يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تملك بأن يعلم  
بوجه من الوجود أن ذلك الذي اقر به ملك له وانما قصد اخراجه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك

مطلب في اقرار المريض  
للاجنبي



منه نظارة على المقر له كما يقع لبعض انه يتصدق على فقير فيقرضه بين الناس واذا اخلاه وحبه منه  
أولاً لا يجسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم ايذاء في الجلالة بوجه ما وأما الحكاية فهي على حقيقة  
الاقرار وبهذا الفرق اجاب بعض علماء عهدنا من المحققين قلت وما يشهد لجهة ما ذكرنا من الفرق  
ما دسرح به صاحب القضية في فصل اقرار المريض وتبرعائه أقتر العجيج بعبد في يد أبيه لفلان ثم مات  
الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لان اقراره متردد بين أن يموت الابن أولاً  
فيبطل وبين أن يموت الاب أولاً فيصح فصار كالأقرار المبتدأ في المرض قال فهذا كالتنصيص على أن  
المريض اذا اقترع بعين يده للأجنبي فأنما يصح اقراره من جميع المال ان لم يكن تملكه اياً ما حال مرضه  
معلوم ما حتى امكن جعل اقراره انظاراً فاذا علم تملكه في حال مرضه فاقراره به لا يصح الا من ثلث المال  
قال وانه حسن من حيث المعنى اه قلت قد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية يخالف  
ما اطلقوه في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغير وارثه صحيحاً مطلقاً وان احاط بهاله  
والله سبحانه اعلم اه كلام معين المفتي اصحاب التنوير اقول حاصل هذا الكلام أن اقرار المريض  
لاجنبي صحيح وان احاط بكل ماله لكنه مشروط بما اذا لم يعلم انه ابتداء تملك في المرض كما اذا علم أن  
ما اقترعه انما دخل في ملكه في مرضه كما في الصورة المذكورة فان اقراره بأنه ملك فلان الاجنبي  
دليل على انه ابتداء تملك كما يقع كثيراً في زماننا من أن المريض يقتر بالشيء لغيره اضراً لو ارثه فاذا علم  
ذلك تقيده بثلث ماله وهو معنى قول الأصول العمادية وابتداء من ثلث ماله لكن انت خير بأن المعتمد  
أن الاقرار اخبار لا تملك وأن المقر له بشي اذا لم يدفعه له المقر مرضاه لا يحل له اخذه ديانة الا اذا كان قد  
ملك ذلك بخويص أو هبة وان كان يحكم له بأنه ملكه بناء على ظاهر الامر وان المقر صادق في اقراره  
فعلى هذا اذا علمنا أن هذا المقر كاذب في اقراره وانه قصد به ابتداء تملك فما للنظر الى الديانة لا يملك المقر  
له شيئاً منه وبالنظر الى القضاء في ظاهر الشرع يحكم له بالكل فلا وجه لتخصيص نفاذه من الثلث لانا  
حيث صدقناه في اقراره في ظاهر الشرع لم نفاذه من كل ماله وان احاط به فلذا اطلق اصحاب المتون  
والشروح نفاذ الاقرار للاجنبي من كل المال فليس فيما ذكره في القضية شيء من الحسن لامن حيث  
المعنى ولامن حيث الرواية ولا يكون فيه تأييد لما ذكره من الفرق اللهم الا أن يحمل الاقرار المزبور  
على الهبة وهي في المرض وصية لكنه بشرط فيها التسليم وان كان حكمها حكم الوصية كما صرح حوايه  
وفي متن التنوير من كتاب الاقرار قال جميع مالي أو ما املكه هبة لا اقرار فلا بد من التسليم قال شارحه  
والاصل انه متى اضاف المقر به الى ملكه كان هبة ثم نقل عن المخ اقرار لا يخرج عن لم يصفه لكن من  
المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقراراً أو تملكاً ينبغي الثاني فيراعى فيه شرائط التملك اه  
فعلى هذا اقول لهم الاقرار اخبار لا تملك انما هو حيث لم يصف المقر به الى ملكه أو لم يكن معلوماً بأنه  
ملكه والاصل التناهي بين كلامهم وكتبنا فيما علقته على التنوير عن وصايا النهاية مانصه وفي  
الاصل اذا قال في وصيته سدس دارى لفلان فهو وصية ولو قال لفلان سدس في دارى فاقرار لانه  
في الاقول جعل سدس دار جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي الثاني جعل دار  
نفسه طرفاً للسدس الذي سماه لفلان وانما يكون داره طرفاً لذلك السدس اذا كان السدس مملوكاً  
لفلان قبل ذلك فيكون اقراراً أما لو كان انشاء لا يكون طرفاً لان الدار كلها فلا يكون البعض طرفاً  
للبعض وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالي فهو وصية استحساناً اذا كان في ذك الوصية وان  
قال في مالي فهو اقرار اه فعلى هذا فيمكن حل ما ذكر على الوصية حيث كان المقر في ذك الوصية  
فلا يشترط التسليم والاجل على الهبة واشترط التسليم كما علمت وهذا كله أيضاً حيث اضاف ما اقتر به  
الى نفسه كقوله دارى أو عبدى لفلان بخلاف قوله هذه الدار أو العبد لفلان ولم يكن معلوماً للناس  
بأنه ملك المقر فانه حينئذ لا يمكن حمله على التملك بطريق الهبة أو الوصية لانه يكون مجرد اقرار وهو

قوله بعض علماء عهدنا  
الخ هو العلامة شيخ  
الاسلام على المقدسى فان  
هذا الجواب له أجاب به على  
سؤال من الترتاشي صاحب  
التنوير كما نقله الخير الرملى  
في حاشية الفصولين اه منه  
مطلب مهم في تحقيق اقرار  
المريض لاجنبي حكاية  
وابتداء

المريض اذا وهب في  
مرض الموت ولم يعلم حتى  
مات بطلت الهبة لان  
الهبة في مرض الموت في  
معنى الوصية ولو اُلجِية  
اه منه

الامام لا يصح اقراره ولا يناقض هذا ما تقدم لان الغالب هنا بعدم موته استيفاء ورثتها أو وصيها  
 المهر بخلاف الاول اهـ (سئل) فيما اذا ماتت امرأة عن زوج وبنت صغيرة منه وعن  
 اولاد ثلاثة آخرين من زوج آخر مات قبلها ولها مبلغ دين معلوم بتمتة زيد ثم مات انسان من الاولاد  
 المزبورين عن جد لاب يدعى أن المرأة أقرت في صحته أن الدين المزبور لاولادها الآخرين وأن اسمها  
 في صك الدين عارية ولا ينفقه على الاقرار في الصحة والزوج ينكر ذلك ويدعى أن الاقرار كان في مرض  
 موته فهل يكون القول للزوج بيمينه في ذلك لم لا \* (الجواب) \* البينة على مدعى صدوره ذلك  
 في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بيمينه اذا الحاد بضاف الى أقرب اوقاته كما افتى به الخير الرمي  
 في كتاب البيوع من فتاواه حيث أجاب بأن البينة على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه  
 في المرض بيمينه اذا الحاد بضاف الى أقرب اوقاته والله أعلم \* (سئل) \* في مريضة باعت  
 أمتعة معلومة لها من اجنبي ببيعها ناشرياً بن معلوم من الدراهم هو غن من لها ثم أقرت في مرضها  
 المزبور باستيفاء ثمنها من المشتري ولم يكن عليها دين أصلاً فهل يصح ذلك \* (الجواب) \* نعم  
 أقول قد متنا اختلاف العبارات في صحة الاقرار قبض الثمن هل ينقذ من الثلث أو من الكل وأن  
 الذي في الثانية نفاذه من الكل وقيد في السؤال بقوله بيمين المثل اذ لو كان فيه محاباة نفذت  
 من الثلث وبقوله ولم يكن عليها دين ما قد متناه من انه لو أقرت باستيفاء دين وجب له في المرض بدلا عما هو  
 مال لا يصدق في حق غرماء الصحة \* (سئل) \* في امرأة أقرت حال تلبسها بالخاض أن لفلان  
 الاجنبي بذنتها مبلغا معلوما من الدراهم لدى بينة شرعية ثم ماتت من مرضها المزبور فهل يكون  
 الاقرار المزبور صحيحا \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في اقرار الخائسة والانتروى ونهج الحجة  
 \* (سئل) \* في رجل باع في مرض موته حصة معلومة من غراس معلوم من شريكه فيه الاجنبيين  
 عنه بيمين معلوم مقبوض وفيه محاباة وعليه دين محيط بتركته فهل يقال للشريكين اما أن تنال القيمة  
 أو تقبض البيوع \* (الجواب) \* قال في العمادية من اول باب البيوع مانعه المريض الذي عليه  
 دين محيط بماله اذا باع عيناً من أعيان ماله من اجنبي بيمين لا تصح المحاباة عند الكل اجازت  
 الورثة ولم يجزوا ويقال للمشتري ان شئت قبض تمام القيمة وان شئت فاقبض البيوع وان لم يكن عليه  
 دين يجوز ان كانت المحاباة بقدر الثلث اهـ فحصل بما ذكرنا الجواب وقد اتفق العلامة الشيخ خير  
 الدين في هذه المسئلة في موضعين من البيوع \* (سئل) \* في مريض مرض الموت باع فيه  
 لابنته دار معلومة وأقر باستيفاء الثمن فهل يكون البيوع والاقرار المزبوران غير صحيحين إلا أن  
 تجيز الورثة \* (الجواب) \* نعم أقول اطلق عدم جواز بيع المريض من وارثه فشمئ مالو كان  
 بيمين المثل بلا محاباة ولو لم يكن عليه دين بخلاف الاجنبي كما مر آنفاً قال في الفتاوى الخيرية من كتاب  
 الاقرار وأما البيوع فلا يجوز قال في جامع القسوين اعطاهما يتا عوض مهر مثلها لم يجز اذا البيوع من  
 الوارث لم يجز في المرض ولو بيمين المثل الا اذا أجاز وارثه اهـ وذكر في الدر المختار في باب بيع الفضولي  
 انه يتوقف بيع المريض من وارثه على اجازتهم اهـ وفي نور العين عن الثانية لا يصح اقرار مريض مات  
 فيه يقبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو كفيل في صحته وكذا لو أقر يقبضه من اجنبي تبرع عن  
 وارثه وكل رجلا يبيع شئ معين فباعه من وارثه موكله وأقر يقبض الثمن من وارثه وأقر أن وكيله  
 قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق وان كان المريض هو الوكيل وموكله صحيح فأقر الوكيل انه قبض الثمن  
 من المشتري أي الذي هو وارث الموكل وبجهد الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل  
 والموكل والوكيل مريضان فأقر الوكيل بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه يكفي لابطال اقراره لو ارثه  
 بالقبض فرضهما أولى \* مريض عليه دين محيط فأقر يقبض وديعة او عارية أو مضاربة كانت له عند  
 وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذب المورث يقبل قول الوارث

مطلب البينة على مدعى  
 الاقرار في الصحة والقول  
 لمن يدعيه في المرض بيمينه  
 مطلب باعت في مرضها  
 وأقرت بقبض الثمن ولادين  
 عليها يصح من كل المال

مطلب اقرت في حال تلبسها  
 بالخاض لاجنبي بدين يصح  
 مطلب في بيع المريض يما  
 فيه محاباة

مطلب باع لابنته واقر  
 بقبض الثمن لا يصح بالاجارة  
 بقيمة الورثة  
 مطلب يتوقف بيع المريض  
 عن وارثه على اجازة بقيمة  
 الورثة

مطلب لا يصح اقرار  
 المريض بقبض دينه من  
 وارثه او كفيل وارثه الخ  
 قوله وكل رجلا أى وكل  
 المريض رجلا صحيحا والضمير  
 المستتر في باعه للرجل  
 الوكيل وفي أقر للموكل  
 اهمه

مطلب يقبل قول المريض  
 بقبض وديعة او عارية  
 او مضاربة له عند وارثه

فبدل على أنه لو أقر بالهلاك ودبغة لوارثه ولا يثبت على الإيداع لا يقبل قوله به تعلم ما في عبارة التنوير  
 وشرحه من الخلل حيث قال بخلاف إقراره له أي لوارثه بدبغة مستهلكة فإنه جائز وصورته أن يقول  
 كنت عندى ودبغة لهذا الوارث فاستهلكته أجودرة اه فإنه كان عليه أن يقول بخلاف إقراره  
 له باستهلاك ودبغة معروفة فإنه جائز فاعتنم هذه التبريرات المفيدة والقوائد الفريدة \* (سئل) \*  
 في مريض مرض الموت قال فيه لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات عن ورثته فهل يسبح ذلك  
 \* (الجواب) \* إذا قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جازا لإقراره في القضاء ولا تقبل من  
 ورثته ينفه على هذا المطلوب بذلك وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز إقراره خلاصة من الفصل الثالث  
 من الأقرار ومثله في البرازية والتنوير \* (سئل) \* في مريضة مرض الموت أقرت فيه لبيد  
 الأجنبية بمسكن معين من دار معلومة مقبولا منها وصدة قتها على ذلك أدى بينه شرعية وماتت المقرة  
 من ذلك الممرض عن زوج وورثته يزعمون عدم صحة الأقرار المزبور فهل يكون الأقرار صحيحا  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا مات رجل عن زوجة حامل منه وعن أبوين  
 واخت شقيقة ثم مرض الأب مرض الموت وباع فيه حصة شائنة من داره من ابنته وزوجته  
 المزبورتين بمن أقر بشبهه منهما حين كان صحيحا ثم مات فيه فهل يكون كل من البيع والأقرار غير جائز  
 \* (الجواب) \* نعم قال في الأشباه أقر في مرضه بشيء فقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الأقرار  
 في المرض من غير إسناد إلى زمن الصحة اه \* (سئل) \* في مريض مرض الموت وكل فيه  
 أجنبيا في بيع أمته له من أجنبي بمن معلوم هو ثمن المثل فباعها الركيل كذلك يباعا بنا شرعا  
 ثم مات المريض عن أولاد ذكور وأبنا فباع المثل الذي لا تمتع من أحد الأولاد يباعا بنا شرعا  
 بمن معلوم فهل يكون البيعان صحيحين \* (الجواب) \* نعم قال في الثالث من أقرار البرازية باع  
 فيه من أجنبي عبدا وباعه الأجنبي من وارثه أو وحيه منه صح أن كان بعد القبض لأن الوارث ملك  
 العبد من الأجنبي لا من مورثه اه \* (سئل) \* في مريض به داء السل تطاول ذلك به مدة  
 خمس سنوات ثم أقر فيه أنه لا حق له ولادعوى قبل أخيه فلان ولم يزد مرضه حتى مات عنه وعن  
 ورثته غيره فهل يكون الأقرار المزبور صحيحا \* (الجواب) \* نعم ذكر في وصايا الواقعات  
 روى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في الكيسانيات في رجل أصابه فالج فذهب لسانه أو مرض  
 فلم يقدر على الكلام ثم أشار إلى شيء أو كتب شيئا وقد تقدم ذلك وطال فهو بمنزلة الآخر ومعه  
 قوله طال ذلك أراد به سنة وكذا صاحب السل إذا أتى عليه سنة فهو بمنزلة الصحيح هكذا ذكر عن  
 أبي العباس الشماس وكذا ذكر الطحاوي في مختصره وطعن فيه بعض مشايخنا وطعنه خطأ وقد  
 وجدنا منصوصا المريض الذي به السل فهمته وتصرفاته كسائر المرضى ما لم يتناول وفسر التطاول  
 بسنة فلو تصرف بعد سنة من مرضه فهو كتصرفه حال الصحة هكذا كان شيخنا أبو عبد الله  
 الجرجاني يقول هذا اللفظ الواقعات وبهذا اللفظ أوردته في جامع الفتاوى عمدا به من أحكام المرضى  
 من أول كتاب الأقرار \* (سئل) \* في رجل أشهد على نفسه لدى بينة شرعية وهو بحال التوكل  
 في صحة عقله أنه لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل زيد الأجنبي حقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعية  
 وأبرأ ذمته إبراء عاما شرعا مقبولا وكتب بذلك صكاهم مات الرجل المقر عن ورثته يريدون الدعوى  
 عليه بحق لمورثهم سابق على تاريخ الأقرار والبراء المزبورين فهل تكون دعواهم بذلك غير  
 مسموعة \* (الجواب) \* نعم إذا كان المريض غير مديون قال في شرح التنوير وأبرأه مديونه  
 وهو مديون غير جائز أن كان أجنبيا وإن وارثا فلا مطلقا سواء كان المريض مديوناً أو لا للتمه الخ  
 وفي البرازية من الثالث في أقرار المريض ادعى عليه ما لا يدون أو ودائع فصالح مع الطالب على شيء يسير  
 سر أو أقر الطالب في العلانية أنه لم يكن له عليه وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس لورثته

مطالب قال لم يكن لي على  
 هذا المطلوب شيء يصح

مطلب أقرت في مرضها  
 لأجنبي بمسكن من دارها  
 يصح

مطالب قال كنت فعلته  
 في الصحة فهو بمنزلة الأقرار  
 في المرض

مطلب باع المريض من  
 أجنبي ثم الأجنبي من  
 وارث المريض يصح  
 مطلب في أقرار المريض  
 الذي تطاول به المرض

مطلب في صحة الإبراء  
 العام لأجنبي في المرض

أن يدعو على المذبح عليه وإن برهنوا على أنه كان لموتهم عليه أموال لكنهم هذا الاقرار قصد  
جرمان لا تسمع وإن كان المذبح عليه وارث المذبح وجرى ما ذكرنا فبرهن بقيمة الورثة أن أبا ناقص  
جرمانا بهذا الاقرار وكان عليه أموال تسمع اهـ وتقبل في الاشياء من كتاب الاقرار بالحرف وعمل  
قوله تسمع بقوله لكونه متمما في هذا الاقرار الخ وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن رجل كان بينه وبين  
زيد عياط فقال لاحق لي قبل زيد ولا استحق عنده فضة ولا ذهبا ولا دينيا ولا شيئا ثم مرض ومات  
هل تسمع دعوى وارثه او وصيه على زيد المذبح ورثتي أو لأجاب لا تسمع دعوى وارثه او الوصي  
بشيء كان قبل الاقرار ولو كان في مرض موته كما في البرازية والاشياء وغيرهما والله أعلم  
\*(كتاب الصلح)\*

\*(سئل)\* فيما اذا مات رجل عن زوجة وعن أخوين شقيقين وخلف عقارا تحت يد الاخوين  
فصالحا الزوجة عن حصتها من العقار وأخرجها من ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم دفعها لهما مع موخر  
صداقها المعلوم لها عليه وله بعض ديون على الناس لم تشتط لاحد وصدرين الزوجة والاخوين ابراء  
عام من الطرفين لدى دينه شرعية فهل يكون كل من الصلح والتخارج والابراء صحيحا \*(الجواب)\*  
نعم وذكر شمس الاسلام التخارج لا يصح اذا كان على الميت دين أي يطله رب الدين لأن حكم  
الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة بترتبة من السادس في صلح الاب والوصي وفيه من المحل  
المرقوم قال قلت للثاني ما قولك فيمن مات عن ابنين وديون له وعليه وأرضين صالح أحدهما الا شرع على  
مبلغ معلوم على أن الدراهم التي كانت لايهم يتهم ما على حالها والذي على أيهم هو له ضامن وهو كذا  
درهما قال الصلح جائز وان لم يسم ماعليه من الدين فالصلح باطل اهـ فقي المسئلة المتفق بها له دين  
\*(سئل)\* فيما اذا مات رجل عن ورثة وله مبلغ دين معلوم القدر بدنة زيد طالبيه وكبل الورثة  
ثم طلب الصلح مع الوكيل عن المبلغ المازور فهل يكون اقرار ارضه بالمال المرقوم \*(الجواب)\*

مطلب لا يصح التخارج  
اذا كان على الميت دين

مطلب طلب الصلح عن  
المال اقرار بالمال بخلاف  
طلب الصلح عن الدعوى

مطلب الدين المستترك  
اذا قبض أحدهم بعضه  
شاركه الاخر فيه واتبع  
الغريم

مطلب يجوز الصلح على  
بعض الدين والكفالة فيه

قوله يدعيه على آخر هكذا  
عبارة التفسير وشرحه  
والصواب أن يقال يدعيه  
عليه آخر ما يناسب قوله لزوم  
بدله الموكل اهـ منه

مطلب اذا صالح عن دين على  
خطة لم يقبضها بطل الصلح

نعم كما في الاشياء والتسوية طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى بخلاف طلب  
الصلح والابراء عن المال تنوير الابصار من كتاب الصلح \*(سئل)\* فيما اذا كان لورثة  
رجل دين موروث لهم عنه بدنة زيد فقبض بعضهم قدرا منه ويريد الباقي مشاركة القابض فيه فهل  
لهم ذلك \*(الجواب)\* اذا قبض أحدهم شيئا منه شاركه الاخر فيه ان شاء أو اتبع الغريم  
كما في التنوير من الصلح \*(سئل)\* فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بدنة عمرو  
فتصالحا على بعض معلوم من الدراهم المزبورة صلحا شرعيا عن اقرار وتراض وضمن بكر عمر في ذلك  
عند زيد ضمانا شرعيا مقبولا من الجميع ويريد زيد مطالبة بكر الضامن بما كفل به عمر فهل له ذلك  
\*(الجواب)\* نعم قال في التنوير وشرحه للعلاق الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه من  
دين أو عصب أخذ بعض حقه وحط بباقي لا معاوضة للربا وحيد فيصح الصلح بلا اشتراط قبض بدله  
عن ألف حال على مائة حالة أو على ألف مؤجله وعن ألف جياذ على مائة زيوف ولا يصح عن دراهم  
على دينار مؤجله لعدم الجنس فكان صرفا فم يجوز نسبة اهـ والمسئلة في المتون وهذا قد صالح على بعض  
جنس ماله عليه وأما حجة ضمان بدل الصلح فاذكره في التنوير من الصلح بقوله وكل زيد عمر ابا الصلح  
عن دم عمد أو على بعض دين يدعيه على آخر من مكبل أو موزون لم بدله الموكل لانه اسقاط فكان  
الوكيل سقيرا الا أن يضمته الوكيل فيما أخذ بضمانه الخ وقد أوضحه صدر الشريعة والمسئلة في الدرر  
وغيرها والله أعلم \*(سئل)\* فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بدنة عمرو  
فصالحه عمرو وعن المبلغ المذكور على مقداره معلوم من الخطة والشعر مؤجل ذلك المقدار على عمرو  
الى أجل معلوم واقترا قبل القبض فهل بطل الصلح \*(الجواب)\* نعم كما صرح به في الدرر  
وفصول العماد وغيرهما قال في البرازية ثم الصلح ان كان عن دعوى في محد ودعوى أحد التقدين

أو المكمل أو الزين كسبوا المصلحة لا يستمر قبض بدل الصلح في المجلس اه وفي ثني الفرائض من  
التنوير قبض بدل الصلح شرط ان كان ديناً بدين والا لا اه وفي الدرر أئتمنا كتاب الصلح صالح عن كز  
حظنة على عشرة دراهم فان قبض أى العشرة في المجلس صح أى الصلح لما عرفت أن الصلح في صورة  
اختلاف البائس في معنى البيع فيجب قبض أحد العرضين في المجلس والا فلا أى وان لم يقبض العشرة  
فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة وثق خمسة فمقتضى فاسخ  
في النصف فقط لوجود النصف في ذلك القدر كذلك العكس يعنى لو صالح عن عشرة عليه على مكمل  
أو موزون فان قبض في المجلس باءوا الا فلا لما عرفت اه وفي العمادية من النصل التاسع والعشرين  
عن فتاوى رشيد الدين اذا كان المدعى دينا فباع على مكمل أو موزون مشار إليه في المجلس  
أو في البيت يصح ولا يبطل بالتسليم عن المجلس بدون القبض لانه لم يوجد الافتراق عن دين بدين فلو كان  
المكمل أو الموزون بغير عينه يبطل بالافتراق عن دين بدين اه ثم قال في العمادية وذكر الاستروشنى  
رحمه الله تعالى رأيت في اصول النقة لبعض المتقدمين من أصحابنا وجههم الله تعالى اذا وجب لرجل  
على آخر دين فصالحه من ذلك على جنس غيره بغير عينه ولم يقبض حتى افتراق لم يجز ذلك الا في خصلة  
وشي أن المرأة اذا صالحت من الدراهم على كذا من الدقيق بغير عينه جاز وان لم يقبض اه  
ما في العمادية \* (سئل) \* فيما اذا أقر زيد بأن في ذمته لعمرو مبلغ دين معلوم من الدراهم  
فقبل مال شركة عنان بينهم صالح زيد عمر على مبلغ من الدنانير معلوم أقل من المبلغ المزبور ولم يقبض  
عمر وبدل الصلح قبل التفريق من المجلس فهل يكون الصلح المزبور باطلا \* (الجواب) حيث  
صالحه عن دراهم على دنانير مؤجلة يكون غير صحيح والمسئلة في الملتقى \* (سئل) \* فيما اذا مات  
رجل عن اولاد بالغين وقاصرين وخلف فلاحه باعها بالبالغون ووصى القاصرين من زيد بنين معلوم  
مقبوض ثم بلغ القاصرون رشيد الدين وادعوا أن في ثمن حصتهم غبنافا حشا وصالحهم المشتري عن  
ذلك بمبلغ من الدراهم في نصيبهم ويريد اخوتهم البالغون مشاركتهم في المبلغ بدون وجه شرعى فهل  
ليس لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم صالح عن عين مشتركة من نصيبه يختص المصالح ببدل الصلح  
وليس لشريكه أن يشاركه فيه بخلاف الصلح عن الدين المشترك وان اراد المصالح أن يختص بالبدل  
فيه أيضا فالجدة فيه أن يهبه الغرم قدر دينه وهو يرثه عن دينه هذا اذا كان البدل من خلاف جنس  
المبدل منه والا لا جلة للاختصاص حاوى الزاهدى ومثله في شرح ابن الملك وفي الثانية من فصل  
الصلح يعنى دعوى العقار رجلا ن ادعى أرضا او دارا في يذرجل وقال هى لنا ورثناها من اينا فجحد  
الذى في يده فصالحه أحدهما عن حصته على مائة درهم فأراد الابن الآخر أن يشاركه في المائة لم يكن  
له ان يشاركه لان الصلح معاوضة في زعم المدعى فدأ عن العين في زعم المدعى عليه فلم يكن معاوضة  
من كل وجه فلا يثبت للشريك حتى الشراكة بالكس وعن أبي يوسف في رواية لشريكه أن يشاركه في المائة  
اه على أن في مسألتنا دعوى البالغ لا تسمع في الغبن الفاحش بدون التعريف فكيف يشارك القاصرين  
اذ دعواهم مستوعبة في الغبن الفاحش \* (سئل) \* فيما اذا صالح أحد الورثة وأبرأ ابرأ تاتما  
ثم ظهر شئ من التركة لم يكن وقت الصلح فيل تسمع دعوى الوارث المنهد على نفسه في حصته منه  
\* (الجواب) \* نعم والمسئلة في متن التنوير من الصلح وبه اتفق الخبر الرمل أقول في المسئلة كلام  
طويل قد منابضه في كتاب الدعوى وكتاب الاقرار فراجع \* (سئل) \* في امرأة ماتت  
عن زوج وابن وبنت من غيره وخلف تركته مشتهة على دراهم فنته وحصص غرامات وغيرها ثم ان  
الابن والبنت صالحا الزوج عن التركة على مبلغ معلوم من الفضة المزبورة أقل من حصته من الفضة  
فهل يكون الصلح المزبور غير جائز \* (الجواب) \* نعم وفي مختصر القندورى اذا كانت التركة بين  
ورثة فأخرجوا أحدهم منها بحال أعطوه إياه والتركة عتقار أو عروض جاز قليلا كان ما علموا وكثيرا

مطلب صالحه عن دراهم  
على دنانير مؤجلة فالصلح  
باطل

مطلب صالح عن عين  
مشتركة ليس لشريكه أن  
يشاركه فيه

مطلب صالح أحد الورثة  
وابرأ ابرأ تاتما ثم ظهر شئ  
من التركة الخ  
مطلب صالح الزوج على  
أقل من نصيبه من الفضة  
التي في التركة لا يجوز

وان كانت التركة فضة وغيرها فصالحوه على فضة جازان كان ما اعطوه أكثر من نصيبه من الفضة حتى يكون المثل بالمثل والباقي بحاقبه غيره من الاجناس ويشترط قبض ما يازاء الفضة وان كان ما اعطوه مثل نصيبه من الفضة أو أقل لا يجوز وان كانت التركة فضة فأعطوه ذهباً وذهباً فأعطوه فضة جاز سواء كان ما أعطوه قلب لآ أو كثيراً إلا أن القبض شرط في المجلس وان كانت ذهباً وفضة وغير ذلك فصالحوه على ذهب أو فضة ان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس جاز وان كان مثل نصيبه أو أقل لا يجوز خلاصة من الفصل السادس من الصلح \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد من عمرو دابة ليحمل عليها حملاً معلوماً من الاقصة من دمشق الى مدينة كذا اجارة شرعية ويحل عمرو الحمل المزبور عليها في أثناء الطريق فقد الحمل من غير تقصير منه ثم ان عمر اصالحه عن ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم دفعه لزيد ثم وجد الحمل المذكور عند بكر ويريد زيد الان دفع المبلغ المزبور لعمرو وأخذ الحمل المذكور من بكر بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال المؤلف رحمه الله تعالى ثم طلب قاضي طرابلس النقل في المسئلة فكتبت اليه ايها الطالب لنقل هذه الفتوى اعلم أن المسئلة مبينة على صلح الاجير وهو بمنزلة المودع عند أي حنيفة رحمه الله تعالى والصلح من المودع بعد دعوى الهلاك غير صحيح قال في الاشباه الصلح عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع اهـ فاذا ظهرت الودبعة عند آخر رد البدل ويكون الصلح باطلاً ويكون للدافع حق الاسترداد وقال في البرازية من الصلح ادعى على انسان ما لا وصاله على مال ثم بان الحق على انسان آخر رد البدل اهـ وقال في جامع الفتاوى في الصلح ادعى ما لا فصالحه ثم ظهر أن لاشئ عليه بطل الصلح اهـ وفي حاشية الاشباه للبري من الصلح مانسه وفي الفتية لو ظهر أن المذمى مبطل في دعواه بطل الصلح اهـ وفي آخر صلح الاشباه أيضاً ادعى ما لا فأبى فصالحه ثم ظهر بعده أن لاشئ عليه بطل الصلح اهـ كافي العمادية من العاشر اهـ ونقول هذه المسئلة كثيرة فقد ظهر لنا من هذه القول المعبر أن للاجير الرجوع في البدل الذي دفعه وللمستأجر أخذ ماله من هو عنده بوجهه الشرعي لأن للانسان أخذ ماله بما وجده كما هو معلوم لا يجبه له أحد فاذا دفع المستأجر للاجير مبلغه الذي دفعه له كما هو مقتضى القول وأراد أخذ حله لعله بقساد الصلح الذي جرى بينهم فأبى مانع عنه منه وقد أنعم الله تعالى على هذا العبد الفقير أي ما فتيت في مسئلة لا بعد تحقيق القول كما أني بذلك مأثور ومسؤول واذا جرى الصلح بين المتداعين وكتب الصلح وفيه ابراء كل واحد منهما صاحبه عن الدعوى ثم ظهر أن الصلح وقع باطلاً بفتوى الأئمة فأراد المذمى أن يدعى ما ادعى لتصح دعواه للبراء السابق واختار أن تسبح لأن هذا البراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل بمجمع الفتاوى

\*(كتاب المضاربة)\*

\*(سئل)\* فيما اذا اشترى المضارب بماله من مال المضاربة ثم اعتقه بدون اذن رب المال ثم علم رب المال بالعتق فردّه ولم يحجزه فهل لا يصح العتيق أم لا \* (الجواب) \* لا يصح العتيق \* (سئل)\* في مضارب مات ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف فهل عاددين في تركته \* (الجواب)\* نعم اذا مات المضارب ولم يبين أمر المضاربة لزمه ذلك في تركته والله أعلم في شرح الوهبانية مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عاددين في تركته علا في او آخر المضاربة اذا مات المضارب وادعى ورثته انه دفع المال والربح حل يقبل منهم ايجاب قارئ الهداية بأن المضارب اذا مات ولم يبين لزمه ذلك في تركته ولا يقبل قول ورثته انه رد المال الى صاحبه الا يثبت تشهداً به رده الى المالك أو تشهداً أن المضارب قال قبل موته زدني المال والربح الى المالك اهـ \* (سئل)\* فيما اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروفاً فهل يكون رب المال احق برأس ماله وخصته من الربح \* (الجواب)\* نعم كما صرح بذلك قاضيان والذخيرة البرهانية \* (سئل)\*

مطلب ضاع الحمل مع الاجير فصالح صاحبه على شئ ثم وجد الحمل فلصاحبه اخذه وبطل الصلح

مطلب الصلح مع المودع بعد دعوى الهلاك لا يصح

مطلب ادعى ما لا فصالحه ثم ظهر أن لاشئ عليه بطل الصلح

مطلب اذا صالح وبراء صاحبه ثم ظهر بطلان الصلح فله إعادة الدعوى

مطلب ليس للمضارب أن يعتق

مطلب اذا مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عاددين في تركته

مطلب اذا ادعى ورثة المضارب انه رد المال

والربح لا يقبل

مطلب اذا مات المضارب مذنباً ومال المضاربة مال معروفاً فرب المال احق بماله

معروف فرب المال احق بماله

مطلب تصرف الهالك  
الى الربح

مطلت اذا فسدت المضاربة  
فله اجر مثل عمله

مطلب اعطاه بضاعة على  
سبيل الشركة

مطلب اعطاه بضاعة على  
سبيل المضاربة فسد

مطلب دفع عرضا وقال بعه  
واعمل في ثمنه مضاربة جاز

مطلب اذا هلك المال برا  
او هجر في المضاربة المطلقة  
لا يضمن

فيا اذا هلك شيء من مال المضاربة فهل يصرف الهالك الى الربح \* (الجواب) \* نعم وما أي كل شيء  
ذلك من مال المضاربة فمن الربح أي فيجعل منه لانه تابع ورأس المال أصل فيصرف الهالك الى التابع  
كافي العفو في الزكاة شرح الكنز للعين وهي مسئلة المتون \* (سئل) \* في المضاربة اذا فسدت  
بعد ما عمل المضارب فيها مدة فهل له اجر مثله لا يزداد على المشروط \* (الجواب) \* نعم قال في التنوير  
واجارة فاسدة أن فسدت فلا ربح حينئذ بل له اجر مثل عمله مطلقا بلا زيادة على المشروط أقول قوله  
مطلقا معناه ربح اولو وهذا ظاهر الرواية وفي رواية انه اذا لم يربح لأجر له وقوله بلا زيادة على المشروط  
هذا أقول أي يوسف وهو المختار وعليه المتون وعند محمد له اجر مثل عمله بالغاما بلغ ومحل الخلاف ما اذا  
ربح والافأجر المثل بالغاما بلغ لانه لا يمكن تقدير بنصف الربح المعلوم ونعمانه في القهستاني  
\* (سئل) \* فيما اذا سافر زيدا بضاعة فاصد الحجاز وفي أثناء الطريق دفعها للعمرو وذكر أن  
ذلك على سبيل الشركة ليعطى عمرو بعهنا في محل كذا ومحل كذا ويكون الربح الحاصل بينهما نصفين  
بعد ما ذكره ثمنها ولم يبعه نصفها ثم باع في المحل المذكورين وخسر ارباعا واشترى بضائع غيرها ورجعا  
فوضع عمرو يده على بعض البضاعة الثانية المذكورة وامتنع من دفعها لزيد بدون وجه شرعي فهل  
ترفع يده عن البعض المذكور من البضاعة المرقومة الثانية وله اجر مثله على زيد \* (الجواب) \*  
نعم أما عدم انعقادها شركة فلما في الملتقى من الشركة ولا تصح مفاوضة ولا عنان الا بالدراهم أو الدينارين  
أو بالفلوس النافقة عند محمد وبالنبر والنقرة ان تعامل الناس بهم ما ولا يصحان بالعروض إلا أن يبيع  
نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم يعقد الشركة اهـ ومثله في التنوير وغيره وأيضا شرطها في شركة  
العقد الايجاب والقبول كافي للتنوير ولم يكن من عمر وشي مطلقا لادراهم ولا دينارين ولا عروض  
ولا غيرها فأنى تكون شركة فعلى هذا لا يقال انه لا اجر لمن عمل في المشترك لانه لا يعمل شئاً لشره  
الا يقع بعضه لنفسه فلا يستحق كما صرحوا به في الاجارة ولا شركة فاسدة في هذه الحادثة أيضا لان  
المال من واحد فلا يقال أيضا ان العقود الفاسدة تعامل معاملة الصحيح والربح في الشركة الفاسدة  
بقدر المال وان شرط الفضل لان الربح فيها تابع للمال فيقدر بقدره كافي لاجرم عدم المال منه ابل من  
أحدهما وأما اجرة المثل فلجماله الاجرة هذا ما ظهر لي من بعض الوجوه في هذه المسئلة والله أعلم  
بالصواب واليه المرجع والمآب أقول والحاصل أن هذه مضاربة فاسدة فتجب فيها الاجرة قال  
في الوالوجية وما لا تجوز فيه المضاربة يجب له فيه اجر المثل لانه لم يعمل له مجا ابل اتفق لعمله عوضا  
واذا لم يستحق المشروط كان له قيمة عمله والربح لرب المال وكذا لو لم يربح له اجر مثل عمله لان  
المضاربة متى فسدت صارت اجارة والاجر في الاجارة الفاسدة متى عمل يستحق أجر المثل حصل الربح  
من عمله أو لم يحصل اهـ \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد لعمر وبضاعة على سبيل المضاربة وقال  
لعمرو وبها ومهم ما ربحت يكون الربح بينهما ثلاثة فباعها وخسر فيها فهل تكون المضاربة  
المزبورة غير صحيحة ولعمرو وأجر مثله \* (الجواب) \* نعم قال في شرح الملتقى فتفسد بالعروض  
ولكن ان دفع عرضا وقال بعه واعمل في ثمنه مضاربة أو قال اقبض مالي على فلان واعمل به مضاربة  
جازت لانه أضافه الى الثمن اهـ أقول وفي الخاتمة رجل دفع لآخر عرضا وقال بعه واعمل بثنه  
مضاربة بنصف الربح فباع بأحد النقصين وتصرف بالثمن جازت المضاربة لانه اضافها الى الثمن  
لا الى العروض وان باع العروض بمكيل او موزون جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول أبي حنيفة  
وقال صاحبها لا يجوز البيع وانما فسدت المضاربة عند أبي حنيفة لانها صارت مضافة الى العروض  
\* (سئل) \* في المضارب مضاربة مطلقة اذا سرق او نهب منه مال المضاربة براء او غرق بحرا  
بلا تعذر منه ولا تقصير في الحفظ فهل لاضمان عليه \* (الجواب) \* نعم لاضمان عليه والحالة  
هذه ويملك المضارب في المطلقة التي لم تقيد بمكان او زمان او نوع البيع ولو فاسدا بقدر ونسبة متعارفة



والشراء والتوكيل بهما والنفير أو الجواز على التنوير والتول قول المضارب  
في دعوى الهلاك والضياع في المضاربة الفاسدة مع يمينه فكذا ذكر في ظاهر الرواية وجعل  
المال في يده أمانة كما في المضاربة الصحيحة وذكر الطحاوي فيه اختلافاً وقال لا ضمان عليه في قول  
أبي حنيفة وعندهما يضمن كما في الأجير المشتري إذا هلك المال في يده القول لمن عن البدائع  
\* (سئل) \* فيما إذا قال رب المال أقرضتك وقال المدفوع إليه لا بل دفعته لي على سبيل المضاربة  
فهل تقبل يمينه رب المال على القرض \* (الجواب) \* القول قول مدعي المضاربة لأن رب  
المال يدعي عليه الضمان بعد ما انتفاعاً على أنه أخذ المال باذنه واليمين لرب المال كما في الخيانة وغيرها  
\* (سئل) \* فيما إذا حصل ربح في مال المضاربة تقاسمه المضارب مع رب المال بينهما نصفين  
وبقيت المضاربة ثم هلك بعض مال المضاربة قبل أن يقبض رب المال شيئاً منه فكيف الحكم  
\* (الجواب) \* يتراد أن الربح يأخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما وإن نقص لم يضمن  
كذا في التنوير والدرر وصرة الفتاوى وغيرها \* (سئل) \* في المضارب مضاربة صحيحة إذا  
سافر بمال المضاربة فهل يكون طعامه وشرابه وكسوته وركوبه في مالها \* (الجواب) \* إذا  
سافر المضارب مضاربة صحيحة فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه في مال المضاربة بالمعروف وكذا إن  
نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ داراً كذا ذكر العلائي عن ابن ملك أما إذا عمل في مصر ولد نفسه  
أو اتخذ داراً فنفسه في ماله أقول وبأخذ المالك قدر ما أنفق المضارب من رأس المال إن كان ثمة  
ربح فإن استوفاه وفضل شيء اقتسمه وإن لم يظهر ربح فلا شيء عليه كذا في متن التنوير واحتج  
بالصحة عن الفاسدة لأنه فيها الجبر فلا نفقة له كسبضع ووكيل وشريك كافي وفي الأخير خلاف  
علائي وتقدم في الشركة عن الخيرة الرملة أن وجوب الشريك في مال الشركة استحساناً فيكون  
العمل عليه لأنها ليس مما استثنى وبقي ما لو سافر المضارب بماله وأعماله لرجلين فإنه ينفق بالحصصة  
كما ذكره العلائي أيضاً عن المجموع \* (سئل) \* فيما إذا تكرر السفر بمال المضاربة ففسد فادعى  
أنه مأذون له بالتكرار وادعى الآخر النهي عن التكرار فكيف الحكم \* (الجواب) \* إذا ادعى  
رب المال التقييد والمضارب الإطلاق فالقول للمضارب مع يمينه ما لم يقم رب المال يمينه على التقييد  
كذا أفتى قارئ الهداية \* (سئل) \* فيما إذا دفع زيد لعمر ومائة قرش مضاربة ليشتري بها  
غنماً وهلك مال المضاربة بدون تعدد منه ولا تصير فهل القول قول المضارب في الهلاك مع يمينه  
\* (الجواب) \* نعم كما أفتى بذلك الخيرة الرملة وفي فتاوى الانقروى عن وجيز السرخسي القول  
قول المضارب في الهلاك مع يمينه اهـ \* (سئل) \* في مال المضاربة الصحيحة إذا مات رب المال  
بعد ما اشتري به المضارب عروضاً فهل ينزل بموت رب المال ويباع العروض لينقد المال ولا يملك  
المسافر به الانتهاء العقد \* (الجواب) \* نعم وينزل بعزله إن علم به والا فلا فإن علم بالعزل ولو حكماً  
كوت المالك ولو حكماً والمال عروضاً بآهائهم لا يتصرف في ثمنها شرح التنوير للعلائي ولا ينزل  
من ذلك لأن له حقاً في الربح ولا يظهر إلا بالنقد فيثبت له حق البيع ليظهر ذلك عني وموت رب المال  
ينزل علمه أولاً فلا يملك الشراء المبتدأ ويملك بيع المشتري لنقد المال ولا يملك المسافر الانتهاء العقد  
بخلاف النهي عنهما مع بقاء العقد برزانية \* (سئل) \* فيما إذا خسر المضارب فهل يكون الخسران  
على رب المال \* (الجواب) \* نعم وسئل قارئ الهداية عن شريك طلب من شريكه أو  
من العامل في المضاربة حساب ما باعه وما صرفه فقال لا أعلم حساباً وانما باعت وصرفت وبقي هذا  
القدر هل يلزم بعمل المحاسبة أجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع  
يمينه ولا يلزم أن يذكر الأمر مفصلاً والقول قوله في الضياع والرد إلى الشريك اهـ من كتاب  
الشركة وذكر في كتاب القضاء سئل إذا ادعى أحد الشريكين على الآخر أو رب المال على العامل

مطلب القول للمضارب  
في دعوى الهلاك في المضاربة  
الفاسدة كالصحة

مطلب القول لمدعي المضاربة  
واليمين لمدعي القرض

مطلب إذا حصل ربح  
تقاسمته ثم هلك بعض المال  
يتراد أن الربح

مطلب نفقة المضارب إذا سافر  
في مال المضاربة ولو صحيحة

مطلب سافر المضارب بماله  
وماله أو أعماله لرجلين  
فالنفقة بالحصصة

قوله مما استثنى أي في قواهم  
العمل على الاستحسان  
الأي مسائل اهـ منه

مطلب القول للمضارب  
في الإطلاق

مطلب القول للمضارب  
في الهلاك بيمينه

مطلب إذا مات المالك والمال  
عروض انعزل المضارب  
وله بيعه دون السفر بها

مطلب الخسران على رب المال

مطلب القول للشريك  
والمضارب في الربح

والخسران ولا يلزمه أن  
يذكر الأمر مفصلاً

مطلب فيما اذا ادعى على  
الشريك أو المضارب خيانة  
وطالب بمينه

مطلب فيما اذا مضارب  
المضارب آثر بلا اذن  
المالك

مطلب اذا ادعى دفع مال  
المضاربة الى المالك بصدق  
بمينه

مطلب ليس له خلط مال  
المضاربة بماله الا بالاذن

مطلب اذا جرى العرف  
في البلد أن المضاربين  
يخلطون الاموال لا يضمن

مطلب اجرة الحائوت في  
مال المضاربة

مطلب اعطى المضارب  
من مال المضاربة شيئا الى  
ظالم طمع في اخذه كله  
لا يضمن

في مال المضاربة خيانة وطلب من الحاكم بمينه انه ما خانته في شيء وأنه اذا اه الامانة هل يلزم فأجاب اذا  
ادعى عليه خيانة في قدر معلوم وأنكر حلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يمين  
مقدار افاكذا الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه أن يمين مقدار ما خان فيه والقول قوله في مقداره  
مع يمينه لأن تكوله كالأقرار بشئ مجهول والبيان في مقداره الى المترع يمينه الآن يقيم خصمه يمينه  
على أكثر واقته أعلم \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد لعمر مبلغا معلوما من الدراهم مضاربة بيمينه  
بالتك ثم دفع عمر وليكر بعض المبلغ مضاربة بصحبة كالأولى بدون اذن ولا وجه شرعي وعمل بكر فيسه  
فيحل يضمن عمرو \* (الجواب) \* نعم مضارب المضارب آثر بلا اذن المالك لم يضمن بالدفع مالم  
يعمل الثاني فاذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني أولا على الظاهر لأن الدفع ايداع وهو عليك فاذا عمل تميز  
انه مضارب فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح بل الثاني آثر مثله على المضارب  
الاول وللأول الربح المشروط تنوير وشرحه للعلاء أقول اذا عمل الثاني فالمالك مخير بين تضمين  
الاول رأس ماله او الثاني فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني وكان الربح على  
ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع بما ضمن على الاول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطالب الثاني ما ربح  
دون الاول كذا في البحر \* (سئل) \* في المضارب اذا دفع بعض المال لصاحبه ورب المال ينكر  
ذلك فهل يصدق المضارب في رد ذلك بيمينه \* (الجواب) \* نعم كافي فتاوى ابن نجيم \* (سئل) \*  
في المضارب اذا تمه رب المال صريحا عن خلط ماله بمال المضاربة ثم خلط ماله بماله والمالك المالك  
فهل يضمن بالخلط \* (الجواب) \* نعم ولا يخلطه أي مال المضاربة بماله الا به أي باذن المالك  
أو بعمل برأيك فحينئذ يجوز له المضاربة والخلط أما المضاربة فلا شيء لا يضمن مشد فلا بد من  
التصيص عليه أو التفويض المطلق وأما الخلط فلا أن المالك لم يرض بشركة غير المضارب وذكر  
في الملتقط انه لو لم يقل للمضارب اعمل برأيك وكان عرف التجار في ذلك البلد أن المضاربين يخلطون  
الاموال والملاك لا يشهون عنه وغلب هذا التعارف فانه لو خلط المضارب ذلك لا يضمن وليس  
للمضارب في المضاربة المطلقة أن يدفع الى غيره مضاربة ولا أن يشترك شركة عتاد او مقاضاة ولا أن  
يخلط مال المضاربة بماله او بمال غيره ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل فيه برأيك كان له  
أن يدفع الى غيره مضاربة ويشارك ماله بمال المضاربة خاتمة من فصل ما يجوز للمضارب وما لا يجوز  
\* (سئل) \* فيما اذا وضع المضارب مال المضاربة في حاوت لحفظ مال المضاربة فهل تكون اجرة  
الحاوت في مال المضاربة \* (الجواب) \* نعم وكذلك يستأجر البيوت لحفظ الاموال ذخيرة  
من الفصل التاسع ومنه في البحر \* (سئل) \* فيما اذا أعطى المضارب شيئا من مال المضاربة  
الى جائر طمع في اخذه كله غصبا حتى كف عن ذلك فهل يكون غير ضامن \* (الجواب) \* نعم  
ولو سر على العاشر وأخذ العشر باجباره لا يضمن وان أعطى العشر بلا الزام منه ضمن وكذا اذا  
صانعه بشئ من المال لانه أعطى باختياره الى من لاحقه فيه فيمنع منه كالأول فله أو أعطى الاجنبي قال  
مشايخنا رحمه الله تعالى في زماننا لا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى سلطان  
طمع في اخذه غصبا وكذا الوصي لانهم ما قصد الاصلاح اذا اعطاء البعض لبعض لتخلص الكل جائز وأصله  
قلع الخضر عليه السلام لوح السفينة مخافة ظالم يأخذ كل سفينة غصبا فأشبهه ما لو وقع في بيته  
حريق فناول الوديعه الى اجنبي لا يضمن برأية وصي مريم مال اليتيم على جائر وهو يخاف انه ان لم  
يبره يترفع المال من يده فبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا أمر بالمال قال أبو  
بكر الاسكافي ليس هذا قول اصحابنا وانما هو قول محمد بن سلمة وهو استحسان وعن القسمة أبي الليث  
انه كان يجوز للاوصياء الممانعة في أموال اليتامى واختيار ابن سلمة موافق لقول أبي يوسف وبه يفتي  
واليه الاشارة في كتاب الله تعالى أما السفينة الخ خاتمة من فصل تصرفات الوصي في مال اليتيم وأكثر

المتابع أخذوا بهذا القول خلاصة في الفصل الثامن من كتاب الوصايا

\* (كتاب الوديعة) \*

مطلب اذا أقر بالوديعة  
ثم ادعى ضياعها قبله  
يضمن

\* (سئل) \* فيما اذا أودع زيد عند عمرو الجاهل امتعة معلومة وهما في طريق الحج الشريف ووصلوا الى دمشق فطلبها منه فأقر بهما ثم ادعى انها ضاعت قبل الاقرار فهل يكون ضامنا للتناقص \* (الجواب) \* نعم وفي العيون اذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها عند الجاهل صاحبها عند اقرار المودع ضاعت الوديعة بآل المودع متى ضاعت قبل اقرارك أو بعده فان قال قبل اقرارى يلزمه الضمان للتناقص لأن قوله اطلبها عندا اقراره انها ما ضاعت فإذا قال ضاعت كان تناقضا وإن قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لأنه لا تناقض خلاصة من الفصل الرابع ومثله في البرازية وآتي

بمثله الخبر الرملي \* (سئل) \* في ذمتي حرفتها كـ الحرير دارها خارج المدينة في محلة غير أمينة دفع لها زيد حريرا لتكسبه على أن لا تكسبه في دارها بل تكسبه في دارا بنها الكائنة في محلة أمينة داخل المدينة أحفظ من دارها فخالفت أمره وكسبه في دارها مع عدم المانع من ذلك ففرق من دارها فهل حيث كان الأمر كذا كـ يكون التقييد مفيدا فتضمن قيمه الحرير لزيد \* (الجواب) \*

مطلب أمره بالحفظ في  
دار حفظ في غيرها ضمن

نعم قال في المتن وإن أمر بحفظها في دار حفظ في غيرها ضمن اه وفي شرح المجمع الملكي أمره أي المالك المودع بالحفظ في بيت من داره حفظ في بيت آخر منها مساو له لم يضمن بخلاف المخالفة في الدار يعني لو أمره بالحفظ في دار وحفظها في دار أخرى يضمن لأنهما يجتلفان في الحرز غالباً فيقيد التقييد إذا والمسألة في التسيور وغيره أيضا \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد لغمر والمسافر بحر او ديرة ليدفعها لشريكه فلان بلدة كذا فوضعها عمر ودخل سبب فيه أمتعة له وسار في سفينة حصينة فانخرقت السفينة وشعر زركهم بمعاينة الهلال فأرمدوا بأنفسهم الى القوارب وكذلك عمر ولم يسعه غير ذلك ولم

مطلب اذا غرقت السفينة  
ولم يمكنه نقل الوديعة الى  
غيرها لا يضمن

يضمنه أخذ الوديعة معه ولا نقلها السفينة أخرى فهلكت مع السبب وما فيه من غير تعد ولا تقصير في الحفظ فهل حيث كان الأمر كذا كـ لا ضمان على عمر والوديعة \* (الجواب) \*

مطلب اذا نذرت البقرة  
وخاف على الباقي الضياع  
ولم يلحقها لا يضمن

نعم لا ضمان عليه بخلاف ما اذا تمكن من الحفظ بنقلها منه الى مكان آخر فتركها فانه يصير ضامنا كافي العمدانية والذخيرة البرخانية وجامع الفتاوى \* نذرت بقرة من الباقورة وترك الراعي اتباعها فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما نذرت بالاجماع ان كان الراعي خاصا وان كان مشتركا كذلك عند أبي خنيفة وعندهما يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيما نذرت لان الامن انما يضمن بترك الحفظ

مطلب احترق بيت المودع  
فلم ينقل الوديعة الى مكان  
آخر مع امكانه يضمن

اذا ترك بغير عذر اما اذا ترك بعد زفانه لا يضمن كـ لو دفع الوديعة الى اجنبي حالة الخريق فانه لا يضمن وان ترك الحفظ لانه ترك بعد زفانه وانما ترك الحفظ بعد زفانه لا يضيع الباقي وعندهما يضمن لانه ترك بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة ورأيت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما نذرت اذا لم يجد من يسعه ليردها أو يعنه ليخبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك حفظ البعض بعذر وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه

مطلب طرح الامانة في  
السفينة وسج في البحر  
خوفان الاسر والقتل  
لا يضمن

عمدية من ضمان الراعي وفي فتاوى أبي الليث مكارم رجل كرايس انسان فاستقبله اللصوص فطرح الكرايس وذهب بالجوار قال ان كان لا يمكنه التخلص منهم بالجوار والكرايس وكان يعلم انه لو جلد أخذ اللصوص الجوار والكرايس فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه عمدية وفي الحاوى وجامع الفتاوى عن الجبري احترق بيت المودع فلم ينقل الوديعة الى مكان آخر مع امكانه يضمن اذا تمكن من حفظها بنقلها الى مكان آخر قال ويعرف من هذا كثير من الوقائع \* (سئل) \*

فيما اذا دفع زيد لغمر والمسافر في البحر أمانة ليدفعها الشريفه في مصرف فوضعها عمر وفي جيبه وركب في سفينة مع جماعة وقبل وصولهم لمصر خرج عليهم الفرنج وأخذوا السفينة بما فيها الخلع عمر وشبابه وألقوا بها الامانة في السفينة حيث لا يمكنه أخذها ولا نقلها المكان آخر وأبقى نفسه في البحر خوفا

من الاسر والقتل وخلص بنفسه سباحة وأخذت الامانة مع السفينة فهل لاضمان على عمرو والحالة  
 هذه \* (الجواب) \* نعم كما في الذخيرة والعمادية \* (سئل) \* في فرس مشترك بين زيد وعمرو  
 نصفين وهي تحت يد زيد فجاء ذؤشوكه وانترعها فها من يد زيد ودفعها لبيكر فوضع بكر يده عليها حتى  
 هلكت عنده ويريد عمرو ومطالبة بكر بقيمة حصته منها فهل لذلك \* (الجواب) \* نعم لقولهم ولو  
 اودع الغاصب المغضوب ثم هلك في يد المودع ضمن اياها من الغاصب والمودع قال في الدررأما  
 الغاصب فظاهر وأما المودع فلقبضه منه بلا رضى مالك اهـ والمسألة في كتاب الوديعة من التنوير  
 والقهستاني وغيرهما \* (سئل) \* فيما اذا دفع ذمي لثله وهما في القدس امتعة معلومة  
 ليحملها له على دابته الى حلب بأجرة معلومة فسلم المذفوع له الامتعة وحملها على دابته ثم دفعها لغيره  
 ليحملها بدون اذن صاحبها وفارقه فضاغت هل يضمن قيمتها المذفوع له الاول \* (الجواب) \* نعم  
 لأن صاحب الحمل رضى بيده لا بيد غيره وصار كودع اودع ولا يضمن مودع المودع كما في التنوير وغيره  
 وفي وديعة التجنيس المودع اذا بعث الوديعة على يد ابنه والا بن ليس في عياله ان كان بالغاً يضمن وان لم  
 يكن بالغاً لا يضمن عمادية ومثله في الفصولين ونور العين رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال له ادفعها  
 الى فلان بالرى ففاته الدافع فدفع المودع المال الى رجل لي دفعه الى فلان بالرى فأخذ في الطريق  
 لاضمان على المودع لانه وصى الميت ولو كان الدافع حياً ضمن المودع لانه وكيل الأمان يكون الأثر  
 في عياله فلا ضمان عليه خاتمة من فصل فيما بعد تضييع الوديعة \* (سئل) \* في مودع اودع  
 الوديعة عند آخر فهلكت قبل مفارقه فهل لا يضمن \* (الجواب) \* نعم قال في البحر لا يضمن المودع  
 بمجرد الدفع ما لم يفارقه اهـ وفي الدر المختار لا يضمن مودع المودع فيضمن الاول فقط ان هلكت بعد  
 مفارقه وان قبلها لاضمان \* (سئل) \* فيما اذا اودع زيد عند عمرو مقدار معلوم من الشعير  
 وتسلمه عمرو ثم دفعه لبيكر الاجنبي بلا اذن زيد واستهلكه بكر وضمن زيد عمراً مثل الشعير حيث المثل  
 موجود ويريد عمرو والآن تضمين بكر بمثل ما ضمن بعد شئوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل لذلك  
 \* (الجواب) \* نعم وليس للمودع أن يدفع الوديعة الى الاجنبي ولو دفعها فتهلكت في يد الثاني قبل  
 أن يفارق الاول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بلا خلاف وان هلكت بعد المفارقة الاول ضامن  
 بلا خلاف أما الثاني فعلى قول أبي حنيفة لا يضمن وعلى قولهما يضمن وهذا اذا كان الدفع الى اجنبي  
 بلا عذر فان كان بعذر لا ضمان على المودع عندنا حتى اذا احترق بيت المودع وأخرجها من ساعته  
 ووضعها في منزل جاره فلا ضمان استحساناً ذخيرة وذكر شمس الأئمة الحلواني اذا وقع في بيت المودع  
 حريق فان أمكنه أن ينقلها لبعض من في عياله فقلها وأجنبيا يضمن وان كان لا يجد بداً من الدفع الى  
 الاجنبي لا يضمن وذكر شيخ الاسلام الحريق اذا كان غالباً وقد أحاط بمنزل المودع فستول الوديعة  
 جاره لا يضمن استحساناً وان لم يكن أحاط بمنزله ضمن وفي العناية لا يشترط هذا الشرط في الفتوى  
 تاريخية في الفصل الثاني من الوديعة وفي شرح الطحاوي وعندهما صاحب الوديعة بالخيار ان شاء  
 ضمن المودع الاول وان شاء ضمن المودع الثاني فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني  
 يرجع بما ضمن على الاول ولو استهلكها الثاني ضمن بالاجماع وأجمعوا على أن مودع الغاصب يضمن  
 اذا هلكت الوديعة في يده والمغضوب منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن  
 وبين أن يضمن المودع ويرجع بما ضمن على الغاصب من المحل المزبور \* اقول والحاصل أن المودع  
 لو دفع الوديعة الى اجنبي بلا عذر فلا مالك أن يضمنه فقط بل يرجع على الثاني الا اذا استهلكها  
 وعندها له أن يضمن اياها فان ضمن الثاني يرجع على الاول واجمعوا على ذلك في الغاصب مع مودعه  
 فله مالك تضمين أي شاء لئلا يضمن الثاني يرجع على الاول بما ضمن ان لم يعلم انما غصب كما  
 في القهستاني عن العمادية \* (سئل) \* في امرأة ادعت انها اودعت عند خنسد أمتعة معلومة

مطلب غصب دابة  
 واودعها عند آخر فلما لك  
 تضمين اياها شاء

مطلب حمل المكاري الحمل  
 مع غيره بلا اذن يضمن  
 مطلب لا يضمن مودع المودع  
 مطلب بعث مع ابنه وليس في  
 عياله ان بالغاً يضمن الباعث  
 مطلب فيما اذا دفع له  
 دراهم ليوصلها الى فلان  
 ثم مات الدافع  
 قوله الا ترى الذي أعطاه  
 المودع الدراهم اهـ منه  
 مطلب اودع المودع  
 الوديعة وهلكت بعد  
 مفارقه ضمن وقبلها لا  
 مطلب ليس للمودع دفعها  
 الى اجنبي بلا عذر

مطلب احترق بيت المودع  
 فوضعها في بيت جاره لا يضمن

مطلب مودع المودع اذا  
 استهلك الوديعة ضمن اجماعاً

مطلب الحاصل في مودع  
 المودع ومودع الغاصب

ثم طابقتها فأجابته أنها بعد تسليمها لامتعة أو دعتهم عند ابنه أزيد الغائب يومئذ عن البلد بلا  
 إذن المدعية وأن ابنها المذكور دفعها للعمرو الحاضر المنكر إذا كان فهل حيث دفعت هند الامتعة  
 المزبورة لابنها بلا إذن يلزمها ضمان ذلك \* (الجواب) \* قال قاضيان للمودع أن يدفع  
 الوديعة إلى من كان في عياله إذا لم يكن المدفوع إليه منهم ما يخاف منه على الوديعة وقال أيضا في فصل  
 فيما يضمن الوديعة وكذا لو دفعت المرأة الوديعة إلى زوجها لا ضمان عليها وكذا المودع إذا دفع  
 الوديعة إلى من يعول المودع لا يضمن اه فعلى هذا إذا كان ابنه في عياله ولم يكن منهم ما يلزمها اليقين  
 أنها دفعتها لابنها المذكور وبسأل المدفوع إليه ماذا صنع ويجعل كانه نفس المودع ويجرى الحكم  
 الشرعي فيه لما في فتاوى مؤيد زاده وصور المسائل عن الفصولين اثلهما من في عياله المودع ضمن  
 المثلث صغير أو كبير لا المودع اه المودع إذا قال دفعت الوديعة إلى ابني وانكر الابن ثم مات الابن  
 فورث الاب مال ابنه كان ضمان الوديعة في تركته الابن خاتمة في فصل فيما يبعد تضييع الوديعة  
 \* (سئل) \* فيما إذا دفع زيد بغيره لرجلين ليوصلاه وبسأل ما إلى أبي زيد بدمشق فخلاهم مقدارا من  
 الزيت على وجه الاستعمال فأقبل ومات بسبب التحميل فهل يلزمهما قيمته \* (الجواب) \* نعم  
 هلكت الوديعة حالة الاستخدام يضمن حاوي الزاهدي اودع عند رجل طبقا فوضع المودع الطبق  
 على رأس الحب فوقع ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن والا لا وطريق معرفة ذلك أن ينظر  
 ان كان في الحب شيء نحو الماء والذوق مما يغطي رأس الحب لاجله كان استعمالا وان كان الحب  
 جافا أو كان فيه شيء لا يغطي رأس الحب لاجله لم يكن استعمالا ذخيرة من فصل ما يكون مضيقا  
 للوديعة وما لا يكون \* (سئل) \* فيما إذا دفع زيد لعمرو مبلغا من الدراهم لي دفعه لغيره فدفعه  
 له ثم مات بكر عن ورثته طالبوا زيدا بالمبلغ فقام زيد يطلب عمره وعمره يدعي ايصاله لغيره فهل يقبل  
 قوله بيمينه في براءة نفسه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد مبلغ  
 دين بدمية عمر وفسا فزيد وله زوجة وأذن لعمرو أن يدفع لها من الدين ما تحتاجه من النفقة في غيبته  
 فادعى عمرو ودفع قدر معلوم من الدين وكذب زيد والزوجة في ذلك واعتبر بأصول قدر دونه فهل  
 لا يقبل قول عمرو والابينة \* (الجواب) \* نعم لا يقبل قوله الابينة حيث كان المال دينيا في ذمته  
 \* (سئل) \* فيما إذا اودع زيد عند عمرو وخلقال فضة وسلمه منه لدى يئسه شريعة ثم مات عمرو  
 عن تركته قبل رد الوديعة مجهلا للوديعة ولم توجد في تركته ولم تعرفها الورثة فهل يكون ضامنا  
 في تركته \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا اودع زيد عند عمرو ومبلغا معلوما من  
 الدراهم وتسلمه عمرو ثم ان عمر مات عن ورثته وتركه ولم توجد الدراهم فادعى زيد على ورثته وعمرها  
 فقال الوارث أنا علمت بالمزبورة وهي كذا وكذا وقد هلك وانكر زيد ذلك فهل يصدق الوارث  
 في ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في الخلاصة قال الوارث أنا علمت الوديعة وأنكر الطالب ان  
 فسر الوديعة وقال الوديعة كذا وأنا أعلمها وقد هلك صدق هذا وما لو كانت الدراهم عنده سواء اه  
 وكل من يصدق بقوله فعليه اليقين الا في مسائل ليست هذه منها \* (سئل) \* في مودعات  
 عن ورثة وتركه ولم توجد الوديعة في تركته والورثة يعلمونها ويعرفونها وصدقهم صاحبها على المعرفة  
 فهل لا ضمان \* (الجواب) \* نعم حيث الحال ما ذكر لا ضمان في التركة كما صرح بذلك في البرازية  
 والمنح والافروى لومات المودع مجهلا ضمن يعني اذا مات ولم يعلم حال الوديعة أما اذا عرفها الوارث  
 والمودع يعلم أنه يعرف فثابت يضمن ولو قال الوارث أنا علمتها وأنكر الطالب لو فسرهما بأن قال  
 كانت كذا وكذا وقد هلك صدق لكونها عنده كذا في العدة وفي الذخيرة قال ربه مات مجهلا وقال  
 ورثة المودع كانت قائمة ومعروفة وقد هلكت بعد موته صدق ربهما والصحيح اذا الوديعة صارت دينيا في  
 التركة في الظاهر فلا تصدق الورثة جامع الفصولين أقول يمكن التوفيق بينهما بأن الوارث يصدق اذا

مطلب للمودع دفعها إلى  
 من في عياله إذا لم يكن منهما

مطلب اتلفها من في عياله  
 المودع يضمن المثلث لا المودع

مطلب قال دفعها إلى ابني  
 وانكر الابن ثم مات وورثه ابوه

كان ضمانا في تركه الابن  
 مطلب استعمل الوديعة

بلاذن يضمن  
 مطلب اودع عند آخر طبقا

فوضعه على رأس الخاية  
 ينظر الخ

مطلب دفع له دراهم لي دفعها  
 إلى آخر يصدق في أنه دفعها

في حق نفسه  
 مطلب يضمن المودع بعونه

بجهلا للوديعة  
 مطلب اذا لم توجد الوديعة

في التركة وقال الوارث أنا  
 اعرفها وفسرها وقال

هلكت لا ضمان

فسرها وقال هي كذا وكذا لا يجرد قوله كانت فائمه ومعروفة فليأتمل هذا وفي حاشية السيد الحموي  
على الاشياء مثل العلامة عمر بن شبيب عما قال المريض عندي ورقة بالخاوية لفلان فمنا دراهم  
لا أعرف قدرها خات ولم توجد فأجاب بأن هذا من التجهيل لقوله في البدائع هو أن يموت قبل البيان  
ولم تعرف الامانة بعينها اه وفيه تأمل اه كلام الحموي ولينظر ما وجه التأمل \* (سئل) \*  
فما اذا اودعت عندك شيئا بعد عشرين قرشاً ثم ماتت دعوتك مجهولة عن ورثة فوجد بعض  
الدرهم وقتد بعضها فهل لها أخذ الموجود والرجوع في التركة بمثل المفقود (الجواب) \* نعم  
والذي تحرر من كلامهم أن المودع ان اوصى بالوديعة في مرض موته ثم مات ولم توجد فلا ضمان  
في تركته وان لم يوص فلا يتلوا ما أن يعرفها الورثة اولا فان عرفوها وصدهم صاحبها على المعرفة  
ولم توجد فلا ضمان في التركة وان لم يعرفوها وقت موته فلا يتلوا ما أن تكون موجودة اولا فان  
كانت موجودة وثبت انها وديعة اما يئنه أو اقرار الورثة أخذها صاحبها ولا يتوهم انه في هذه  
الحالة مات مجهولاً فصارت ديناً في مال أصحاب الديون صاحبها لان هذا عند عدم وجودها أما  
عند قيامها فلا شك أن صاحبها أحق بها فان لم توجد فحينئذ هي دين في التركة وصاحبها كسائر غرماء  
الصحة وان وجد بعضها وقدة بعضها فان كان مات مجهولاً أخذ صاحبها الموجود ورجع بالمفقود  
في التركة والا أخذ الموجود فقط وان مات وصارت ديناً فان كانت من ذوات الامثال وجب مثلها  
والا فقيمتها فعليك بحفظ هذا التحرير والله سبحانه وتعالى أعلم نقل من فتاوى الترتاشي وأجاب قاري  
الهداية عن سؤال بقوله اذا اقام المودع يئنه على الابداع وقد مات المودع مجهولاً للوديعة ولم يتركها  
في وصيته ولا ذكرها لورثته فضمها في تركته فان اقام يئنه على قيمتها أخذت من تركته وان لم تكن  
له يئنه على قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع عينتهم ولا يقبل قول الورثة ان مورثهم ردها لانه لم يمسهم  
ضمها فلا يبرون بمجرد قولهم من غير يئنه شرعية على أن مورثهم ردها اه وقال في جواب آخر  
ادعوا أن مورثهم ادعى قبل موته انه ردها الى مالكه او أنه تلقى منه وأقاموا يئنه على انه قال ذلك  
في حياته تقبل يئنتهم وكذلك ان اقاموا يئنه انه حين موته كان المال المذكور قائماً وان مورثهم قال  
هذا المال لفلان عندي وديعة أو قرض أو قبضه لفلان بطريق الوكالة او الرسالة لا دفعه اليه فادفعوه  
اليه ولكنه ضاع بعد ذلك من عندنا لا ضمان عليهم ولا في تركته اه أقول وفي قوله أو قرض نظران  
احل على أن الميت استقرضه منه لانه دخل في ملكه وصار مظلماً بالبيد له واذا هلك يهلك عليه بعد  
قبضه الا أن يعمل على أن المالك كان استقرضه ووضع عند الميت امانة فليأتمل هذا  
وفي حاشية الاشياء للنيرى عن منية المفتى مانصب وارث المودع بعد موته اذا قال ضاعت في يد  
مورثي فان كان هذا في عياله حين كان مودعاً بصحة وان لم يكن في عياله لا اه \* (سئل) \* فيما  
اذا اودع زيد عند عمر وجبته فيها استغنى ثم ادعى زيد أن فيها كذا من الامتعة وطلبه منه فقال  
عمر ولا ادري ما كان فيها فكيف الحكم \* (الجواب) \* لا ضمان عليه ولا يمين حتى يتدعى  
عليه انه دفعها او ضيعها فحينئذ يحلف فان حلف برى وان نكل ضمن قال في جامع القصولين اودعة  
كيسافيه دراهم ولم يزنه عليه ثم ادعى الزيادة أو اودعه زنيلاً فيه أشياء ثم ادعى انه كان فيه  
قدوم ذهب منه وقال المودع لا ادري ما كان فيه يبرأ بلا يمين حتى يتدعى عليه الخيانة فحينئذ يبرأ  
لو حلف والا ضمن اه ومثله في العمادية والخاتبة وقد أوضح المسئلة الترتاشي في فتاويه من الوديعة  
\* (سئل) \* فيما اذا أجر زيد بالوكالة عن أبيه الناظر على وقف جده فلان بستان الوقت  
من عروبة معلومة بأجرة معلومة قبضها الوكيل من عمر ولم يدفعها لابييه حتى مات عن ورثة وترك  
ولم يبين الابرة ولم توجد فهل يضمنها في تركته \* (الجواب) \* نعم لان الوكيل اذا مات مجهولاً  
مال تركته بضمن لانها داخل تحت قولهم الامانات تغلب مضونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل

مطلب وجد بعض الوديعة  
في التركة دون البعض

تحرير مقيد فيما  
اذا مات المودع

مطلب تقبل اليئنه من  
المالك على قيمة الوديعة  
والا فالقول للورثة

مطلب ادعوا أن المورث  
رد الوديعة الى المالك وانها  
كانت فائمه وبرهنوا يقبل

مطلب فيما اذا اودعه كيسا  
فيه دراهم ثم ادعى الزيادة

مطلب اذا ثبت الوديعة  
من دار المودع لا يضمنها

مطلب اذا مات المجهل  
لا يضمن

ليست هذه منها \* (سئل) في الوديعة اذا ثبت من دار المودع بالقوة والقهر والقبلة من جماعة ذوى شوك مع عدم امكان دفعهم وكانت الدار حرز مليا فهل لا يضمن المودع (الجواب) نعم لانه مكروه والمودع اذا اكره لا يلزمه كما ذكره الخبير الرملي في اقل الوديعة من تساويه ولانه امين والقول قوله بينه ولائها لا يضمن بالهلالا مطلقا كما في التنوير \* (سئل) في الجدة أبي الاب اذا مات مجهلا مال ابنة ابنة اليتيم فهل لا يضمن في تركته \* (الجواب) ذكر الشيخ حسن الشربلاني في سائيه الدرر وشرح الوجانية أن الجدة اذا مات مجهلا لا يضمن ونقله عنه في الدر المختار وعزاه الى شرح الجامع الوجيز \* (سئل) في قاصرة من بنات الذم خطيب رجل ذمي من أيها فأجاب به الى ذلك وبقيت عند أبيها سنين فوهب الزوج المخطوب لها في كل سنة مبلغا معلوما من الدراهم وقبضها أبوها الولي الشرعي عليها ثم ذلك أبوها عتقها وعن ورثة غيرها مجهلا لمال المذكور فهل يكون غير ضامن له في تركته \* (الجواب) حيث لم يبينه ولم يخلطه بماله لا يضمن في تركته والمسألة في شرح التنوير للعلائي وحققها العلامة الرملي في تساويه من الوديعة فراجعها أن كنت أقول قد اضطررت بكلام العلامة الرملي في هذه المسألة حيث أفتى أولا في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات مجهلا بعدم الضمان حيث قال قد نسوا على أن الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الابن مسائل منها الاب اذا مات مجهلا مال ابنة وقد ذكرها في الاشياء عن جامع الفصولين وفي الفصول العمادية والوصي اذا مات مجهلا لا يضمن واذا خلطه بماله يضمن والاب اذا مات مجهلا لا يضمن وقيل لا يضمن اه فتحرر أن في المسئلة قولين والذي يظهر أرجحيه عدم الضمان لأن الاب اقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فأن لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصي أيضا قول بالضممان واقتصر على عدم الضمان في الاب كثير من العلماء فاذا تقرر ذلك فاعلم انه ليس لها الرجوع على هذا الرابع في مثلقات أبيها الخ اه ما قاله الرملي ملخصا ثم أفتى في سؤال آخر عقبه نظير سؤاله الاول بأنه صادر بناتها كما صرح به في جامع الفتاوى وهو ظاهر كلام الخانية وجامع الفصولين أما كلام الخانية فلم يرد استثناء الاب في مسألة الموت عن تجهيل وأما كلام جامع الفصولين فلا فإنه قال راجع المشتق وضمن الاب بموته مجهلا وقيل لا كوصي فاقه بصيغة التقرير ولا سيما في بلادنا فان اكثر الناس خصوصاً من بنى الفلاحة يكون مهوور مولياتهم ولونهم واعن ذلك لا يهتمون والذي يظهر فيما عدا ناظر الوقت والسلطان والقاضي والوصي الضمان بالموت عن تجهيل لأن عدمه في هؤلاء لتلايق وقف عن الولاية بسبب الضمان اه كلام الرملي ملخصا أيضا فأنت ترى كيف مني أولا على عدم ضمان الاب ورجحه ثم عكس ثانيا مشير الى الفرق بين الاب والوصي بأن عدم ضمان الوصي لتلايق وقف عن الولاية أى اذا علم انه يضمن يلزم منه أن لا يرثي أحد بأن بصير وصيا خوفا من الضمان وكذا السلطان والقاضي بخلاف الاب فان ولايته جبرية لا اختيارية فلا يلزم المحذور بسبب ضمانه وأنت خبير بأن تجهيل الوصي مال اليتيم تقصيره منه تقصيره لا يلزم منه المحذور المذكور وعلى أن عامة الاوصياء والقضاة في زماننا يتهاونون على تحصيل الولاية قصد ائمتهم الى اكل اموال اليتامى الامن وفقه الله تعالى وقليل ما هم من اين يلزم المحذور وحيث قد الوجه التسوية بين الاب والوصي وحيث كان المصريح بعدم الضمان في الوصي والقاضي مع ما علمته من حالهما يكون عدم الضمان في الاب أولى از بد شفقته ولا سيما وقد اقتصر عليه كثير من العلماء ومثله الجدة كما مر ثم رأيت ذلك في نور العين حيث قال في آخر الفصل السادس والعشرين وضمن الاب لو مات مجهلا وقيل لا كوصي يقول الحقير الظاهر أن القول الثاني اصح اذا الاب ليس ادى حالا من الوصي بل هو أولى حال من الوصي فينبغي اتحادها حكما اه نعم ان كان الاب بمن يأكل مهوور البنات كالفلاحين والاعراب فالقول بتقصيره اذا مات مجهلا ظاهرا لانه غاصب من اول الامر لانه اغتصب المهر لنفسه



مطلب يضمن الناظر عونه  
بجهلا لمال الاستبدال

مطلب يضمن المأمور بالدفع  
أدما مات مجهلا

مطلب اذا وضع الدرهم  
في جيبه ثم فقدت لا يضمن

مطلب وضعها في حانوته  
وهي حرز مثلها فسرقت  
لا يضمن

مطلب قام من حانوته  
الى الصلاة فصاعت الوديعه  
لا يضمن

مطلب اجلس ابنه على  
باب الحانوت ان كان به قفل  
الحفظ لا يضمن

مطلب الحاصل أن العبرة  
للعرف

مطلب دخل الحمام ووضع  
دراهم الوديعه مع ثيابه  
عند الناظر

مطلب في رجل اودع  
صره من الشال عند آخر  
موضعها المودع في الاصطبل  
هل يضمنها

مطلب في تحقيق المراد بالحرز  
خاوانه مخالف للحرز في  
المبرقة

لا لبته فليكن التعويل على هذا التفصيل والله تعالى اعلم \* (سئل) \* في ناظر وقف اهلى  
استبدل عقارا لوقف المزبور بجمع معلوم من الدراهم بوجه الشرعي ثم مات مجهلا للمال المزبور فهل  
يكون ضامنا في تركه \* (الجواب) \* نعم يضمن كاصرح بذلك في الاشياء عن الخطابه والمثله  
في الدر المختار من الوديعه \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد لعمر ودراهم معلومه وامره بدفعها  
الى بكر الذي له على الدافع دين ثم ان المأمور مات مجهلا لما قبضه من الدراهم المزبوره فهل تكون  
دينا في تركه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا اودع زيد عند عمر واربعه  
دينار فوضعهما عمر في جيبه ثم فقدت منه بدون تعد ولا تقصير في الحفظ فهل يكون عمر وغير ضامن  
\* (الجواب) \* نعم قال في العماديه وكذا اذا جعلها في جيبه وحضر مجلس القسق فسرقت  
منه لا يضمن وهكذا ذكر في القده ٥١ \* (سئل) \* في رجل اودع عند آخر جوخه وأذن له ببيعها  
فوضعهما الاخر في حانوته وهي حرز مثلها فسرقت من الحانوت بدون تعد منه ولا تقصير في الحفظ فهل  
لا ضمان عليه \* (الجواب) \* نعم سرت من حرز مثلها بلا تعد ولا تقصير ولا وجه يوجب ضمانه  
لا ضمان عليه وبقبل قوله يمينه وفي الاقروى من الوديعه سرق قام من حانوته الى الصلاة وفي حانوته  
ودائع فضاع شئ منها الا ضمان عليه لانه غير متضيع لما في حانوته لان جيرانه يحفظون الا ان يكون هذا  
ايدا عامن الجيران فيقال ليس للمودع أن يودع لـكن هذه امودع لم يضيع واقعات في الوديعه  
قوله ليس للمودع أن يودع الخ ذكر الصدر الشهيد ما يدل على الضمان فليست تل عند الفتوى فصولين  
من الثالث والثلاثين وفي البرازيه قام من حانوته الى الصلاة وفيه ودايع الناس وضاعت الا ضمان وان  
اجلس على باب ابنه صغيرا فصاع ان كان الصبي يعقل الحفظ ويحفظ لا يضمن والا يضمن اه وقال  
قبيله والحاصل أن العبرة للعرف حتى لو ترك الحانوت مفتوحا وعلق الشبكه على بابه ونام في النهار  
ليس بتضييع وفي الدليل اضاعه وفي خوارزم لا يعده اضاعه في اليوم والمثله اه اقول الذي يظهر  
في مسئله الحانوت عدم الضمان سواء اجلس صبي او لا حيث جرى عرف أهل السوق لانه غير مودع  
قصدا بل تركها في حرزها مع ماله فقد حفظها بما يحفظ به ماله وهذا نقل في جامع الفصولين بعد  
ما تقدم راجعا الى فتاوى القاضي ظهير الدين انه يبرأ على كل حال لانه تركها في الحرز فلم يضيع اه  
وفي جامع الفصولين أيضا دخل الحمام ووضع دراهم الوديعه مع ثيابه بين يدي الثيابي قال خ  
يعني قاضيان ضمن لا يداع المودع وقال ط يعني صاحب المحيط لا لانه ايداع ضمنى وانما يضمن  
المودع بايداع قصدي اه وفيه في ضمان الاجبر المشرق والخاص راجع الى ذخيره قريه عادتهم أن  
البقار اذا دخل السرح في السكك يرسل كل بقرة في سكره بها ولا يسلمها اليه ففعل الراعي كذلك  
فضاعت بقرة قبل يبرأ اذا المعروف كالمشروط وقيل لو لم يعد ذلك خلا فابرا اه والظاهر أن القولين  
متقاربان ان لم يكونا بمعنى واحد لان ذلك اذا كان معروفا لا يعد خلا فالانه يكون مأذونا به عادة  
وقد مننا نحو هذه المسأله في كتاب الوكالة وهو ما لو أرسل الوكيل بالبيع الثمن الى الموكل مع المكاري  
ونحوه مما جرت به العاده فانه لا يضمن وبه انقضى الخبر المثل وأقول أيضا في هاتمسئله ذكرها فيما  
علقته على الدر المختار في حادثة وقعت في زماننا واستلنا عنها وهي رجل اودع عند رجل صره من  
الشال غاليه الثمن فوضعهما المودع في اصطبل داره فسرقت من الاصطبل هل يضمنها اولوا والجواب  
متنى على معرفة المراد بالحرز في البرازيه ولو قال وضعها بين يدي وقت ونسبها فضاعت يضمن ولو  
قال وضعها بين يدي في دارى والمسأله بجماله ان مما لا يحفظ في عرصه الدار كصره النقد يضمن ولو  
كانت مما بعد عرصتها لا يضمن اه ومثله في الخلاصه والفصولين وغيرهما وظاهره أنه يجب  
حرز كل شئ في حرز مثله لكن ذكر العلاني في الدر المختار من كتاب السرقة أن ظاهر المذهب أن كل  
ما كان حرزا النوع فهو حرز لكل الانواع فقطع بسرقة اولؤه من اصطبل اه والظاهر أن ما ذكره من

فما هو المذهب خاص في حرز السرقة دون الوديعة لأن المعتبر في قطع السارق هلك الحرز وذلك لا يخاف من اعتبار الحرزات والمعتبر في ضمان المودع التعدي والتقصير في الحفظ ألا ترى أنه لو وضعها في داره أحسبته خراج وكانت زوجته غير أمينة يضمن مع أنه لو سرقها سارق يتطاع لأن الدار حرزها وأما ضمانها لتقصير في الحفظ ولو وضعها في الدار وخارج الباب مفتوح ولم يكن في الدار أحد من عياله أو في الحمام أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك وغاب عنها يضمن مع أنه لا يقطع سارقيا فلما اعتبرنا في الوديعة الحرز المعتبر في السرقة لم أن لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فلزم مخالفة ما اطبقوا عليه في هذا الباب من أن المدار على التقصير في الحفظ ومعلوم أن وضع الوديعة فيما لا يرضع فيه أمثاليها تقصير في الحفظ كما هو صريح عبارة البرازية المارة وغيره فالحال مردد بالحرز هنا حرز ككل شيء بحسبه وإن كان المراد به في السرقة خلافه ولا يقاس أحد البابين على الآخر بل نقل مع أن النقل الصريح بخلافه كما علمت وبه يظهر جواب المسألة المذكورة والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما إذا أودع زيد عند عمرو وديعة معلومة ثم إنها ضاعت من عند عمرو ووجدت عند بكر ويريد عمرو والمودع أن يتخاضم ويدعى بذلك ويأخذها من بكر فهل له ذلك ويصلح خصما \* (الجواب) \* نعم وقد أجاب الحنفوني بقوله لم أقف على المسئلة في محلها لكن نقل في البحر الرائق عن الوالدية رجل النقط لقطة ضاعت منه ثم وجدها في يد رجل فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل فرق بينه وبين الوديعة اهـ فيؤخذ من هذا أن المودع له ذلك والله أعلم اهـ ونقل المسئلة في لقطة التنوير وعزاها للعلائي إلى الجنبي والنوازل ثم قال لكن في السراج الوهاج والصحيح أن له الخصومة لأن يده أحق اهـ يعني لا ملقط الخصومة أيضا وفي الثانية من كتاب اللقطة رجل النقط لقطة وضاعت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل بخلاف الوديعة فإن في الوديعة يكون للمودع أن يأخذها من الثاني لأن في اللقطة الثاني كالأول في ولاية أخذ اللقطة وليس الثاني كالأول في إثبات اليد على الوديعة اهـ \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد وديعة عند عمرو فوكل زيد بكرا في طلبها من عمرو وتسليمها له فطلبها الوكيل من عمرو فلم يسلمها له ومنعها فلما مع قدرته على تسليمها حتى هلكت عنده ويريد زيد الآن أن يضمن عمرا قمتها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك \* (الجواب) \* حيث طلبها الوكيل فنعها منه فلما يضمن قال في التقاية وشرحها للعلامة القهستاني فإن حبها أي أمسكها المودع بعد طلب ربه ولو لحكما كالوكيل على ما في المختصرات الخ اهـ ولو كان الذي طلب وكيل المالك يضمن انقروى عن القاعدية وكذا في شرح التنوير للعلائي لكن في المنع وقيد بانفسه لأنه في موضع شقة عن التجنيس أنه لو طلبها بوكيله أو رسوله فحبها لا يضمن وفي الثانية رجل أودع عند إنسان وديعة وقال في السر من أخبرك بعلامة كذا وكذا فادفع إليه الوديعة فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلكت الوديعة قال أبو القاسم لا ضمان على المودع اهـ لكن في الخلاصة المالك إذا طلب الوديعة فقال المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة فتركها وذهب أن تركها عن رضى فملك لا يضمن لأنه لما ذهب فقد أنشأ الوديعة وإن كان من غير رضى يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن لأنه ليس له إنشاء الوديعة بخلاف المالك اهـ وهذا صريح في أنه يضمن بعدم الدفع إلى وكيل المالك كما لا يخفى وفي الفصول العمادية ورسول المودع إذا طلب الوديعة فقال لا أدفع إلا لندي جاء بها ولم يدفع إلى الرسول حتى هلكت ضمن وذكر في فتاوى القاضى فلهذا الدين هذه المسئلة وأجاب نجم الدين أنه يضمن وفيه نظير يدل أن المودع إذا صدق من ادعى أنه وكيل بقبض الوديعة فإنه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة إليه ولكن لقاتل أن يفرق بين الوكيل والرسول لأن الرسول يطلق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل ألا ترى أنه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولورجع عن الرسالة قبل علم الرسول بالرجوع يصح كذا

مطلب إذا ضاعت الوديعة  
فالمودع الخاصة والدعوى

مطلب إذا طلب الوديعة  
وكيل المالك فنعها منه ضمن

مطلب قال من جاءك  
بعلامة كذا فادفعها إليه  
فجاء رجل بالعلامة فلم  
يصدقه لم يضمن

قوله يضمن الخ أي فقد  
صار غاصبا بالمنع عن الوكيل  
ولم يحدث له ايداع جديد  
لعدم قدرة الوكيل  
على إنشاءه بخلاف المالك  
وعبارة جامع الفوائد لأنه  
لا يملك الايداع فيضمن لو لم  
يدفع مع قدرة الدفع لغصبها  
اهـ منه

في فتاواه اذ منح من الايداع قال العلامة خير الدين الرملي بعد ما نقل هذه العبارة عن المنح في حاشية الجرمانيه اقول ظاهر ما نقله في القصول العمادية معزيا الى القاضي ظهير الدين انه لا يضمن في مسألة الوكيل كما هو منقول عن التجنيس فهو مخالف لما في الخلاصة كما هو ظاهر ويتراءى الى التوفيق بين القولين بأن يحمل ما في الخلاصة على ما اذا قصد الوكيل انشاء الوديعة عند المودع بعدم منع له في وقت آخر أي فيضمن لانه ليس له انشاء الوديعة وما في فتاوى القاضي ظهير الدين والتجنيس على ما اذا منع ليؤدي الى المودع بنفسه واستبقاها على الايداع الاول ولذلك قال في جوابه لا ادفع الا للذي جاء به ما في الخلاصة ما هو صريح في أن الوكيل تركها وذهب عن رضاه بعد قول المودع لا يمكن أن أحضرها الساعة أي وأدفعها لك في غير هذه الساعة فإذا فارقته فقد أنشأ الايداع وليس له ذلك بخلاف قوله لا ادفعها الا للذي جاء به فإنه استبقاء للايداع الاول لا انشاء ايداع فتأمل ولم ارمق تعرض لهذا التوفيق والله تعالى الموفق اه كلام خير الدين الرملي وفي التتارخانية من الفصل السادس وسئل عن المودع اذا وكل رجلا بقبض وديعة بمحض من المودع فأتته اليه الوكيل بعد أيام وطالبه بالدفع اليه فامتنع ثم هلك هل يضمن فقال نعم لان الالبنة الثابتة بالمعاينة فوق الثابتة بالبينة ولو ثبت التوكيل بالبينة فامتنع من الدفع اليه بعد الطلب يضمن فيها هنا اولى قبل له وهل يفتقر الحال بين التوكيل بمحض منه وبين التوكيل في حال غيبته فصدقه في التوكيل في حال غيبته فقال نعم هكذا نص عليه في الجامع وغيره من الكتب أن له أن يمتنع من الدفع اليه اه فالحاصل أنه اذا منعها عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله في البحر عن الخلاصة وأما اذا منعها عن الوكيل ففيه اختلاف في الخلاصة والقاعدية والوجيز والتتارخانية والحاوي الراهدى والمضمرات انه يضمن واختاره صاحب المنح وسعه الغلائي في شرحه فتعين المصير الى ما عليه الاكثر خصوصا والمضمرات شرح القدوري والشروح مقدمة في مسائلنا منع المودع الوديعة من الوكيل فلما لم يقل له لا ادفعها الا الى الذي جاء بها حتى يكون استبقاء للايداع الاول وقد جعلت هذه القول رجاء الثواب من الملك الوهاب ولا جل قطع الشك والارتياح اقول ما ذكره المؤلف من أن المودع لا يضمن بمنعها عن الرسول في ظاهر الرواية ذكره في الدر المختار أيضا وبه يظهر أن ما ذكره في القصول العمادية من الفرق المتقدم بين الوكيل والرسول مبنى على خلاف ظاهر الرواية كما به عليه في نور العين ثم اعلم أن عبارة التتارخانية المتقدمة آنفا تفيد تفصيلا في مسألة الوكيل وذلك أن المودع انما يضمن بالمنع عن الوكيل اذا كان بوكيله ثابتا بالمعاينة أو بالبينة أما اذا كان بتصديق المودع فإنه لا يضمن وكذا لا يضمن لو كذبه بالاولى وانظر هل يجري هذا التفصيل في مسألة الرسول أيضا ومقتضى ما مر من الحاشية من قوله فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلك الوديعة لا ضمان انه لو صدقه يضمن فيخالف مسئلة الوكيل الا أن يقال ان قوله فلم يصدقه ليس قيذا احتراز بافلامه فهم له وهذا ان جل على انه رسول وكذا ان جل على انه وكيل يخالف ما ذكرنا من التفصيل وفي حاشية جامع الفصولين للخير الرملي وهل يصح هذا التوكيل ولا يضمن المودع بالدفع ام لا يصح ان يكون الوكيل مجهولا ويضمن بالدفع قال الراهدى في حوايه راجع فيه تفصيل لو كانا عند ذلك الاتفاق يمكن لا يمكن لا حدم من الناس استماع كلامهما فالدفع لمن جاء اليه بتلك العلامة بلا زيادة ولا نقصان صحيح لانه عند ذلك كالتصريح بالوكالة لواحد بعينه وهو الجاني بتلك العلامة وأما استماعه ذلك من جنى فتأذروا ان كانا عند ذلك يمكن فيه احدم من الناس ممن يفهم اتفاقهما على ذلك او يمكن يمكن فيه لاحد استماع اتفاقهما على ذلك خفية وهما لا يرايه فالوصف كالباطل والدفع مضمين اه هذا ما نقله الرملي قلت كثيرا ما يقع أن المالك بعد اتفائه مع المودع على ذلك يبعث رجلا بتلك العلامة فيسمعه آخر فيسبق الاول ويحذر المودع بتلك العلامة وقد يقال أن هذا الإتيان في صحة التوكيل بعد

وجود شرطه المتقدم عند اتفاق المالك مع المودع والظاهر أن المالك إذا قال لم أذكر العلامة لهذا  
الرجل الذي جاء لأعماذك إنما ذكرتها لغيره أن يكون القول له لأنه منكسر فضمن المودع قتائل والله أعلم  
\* (سئل) \* في رجل غاب عن منزله وخلف امرأته وكان في يده ودبعة فلما رجع طلب  
الودبعة فلم يجدها كيف الحكم \* (الجواب) \* هذه المسئلة على وجهين إن كانت امرأته  
أمينه لا يضمن لأنه غير مضيع وإن كانت امرأته غير آمنة متهممة بضمن لأنه مضيع كذا في الواقعات  
الحسامية ومثله في العمادية عن الحامية \* (سئل) \* في فرس مشترك بين زيد وعمر ونصفين  
وهي تحت يد زيد فجاء ذو شوكه وانتزعها فهدمها من يد زيد ودفعها لغيره فوضع بكريده عليها مدة حتى  
حلكت عنده ويريد عمر ومطالبة بكر بقيمة حصته منها فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم لقول  
فقهاءنا ولو أودع الغاصب المغصوب ثم هلك في يده ضمن أنا شاء من الغاصب والمودع قال في الدرر  
أما الغاصب فظاهر وأما مودعه فلقبحه منه بالأرضى مالكه اهـ والمسئلة في ودبعة التسيير  
والقهستاني وغيرهما \* (سئل) \* في رجل أرسل الكلب بشرى يكديره في القرية فدفعه  
شريكه الذي في القرية إلى أجيره الخاص مساهمة الساكن معه فجاء نور وضرب الأكديش  
فشق بطنه ومات ويريد الرجل الرجوع على شريكه المرقوم بقيمة الأكديش فهل لا رجوع له عليه شيء  
\* (الجواب) \* نعم لما في الحامية وله أن يدفع إلى أجيره الخاص وهو الذي استأجره مشاهرة  
أو مساهمة يسكن معه \* (سئل) \* في فرس مشترك بين زيد وعمر وهي تحت يد زيد باذن  
شريكه عمر وفتحها زيد على يد ابنه الصغير الذي في عياله ليسقيه فأخذهما رجل من يد الابن ومات  
عنده فقام شريكه عمر وطلب زيد بقيمة حصته منها زاعما أنه معتد في الدفع إلى ابنه المزبور فهل  
للمطالبة بذلك \* (الجواب) \* حيث بعثها مع ابنه الغير البالغ لا يضمن حصته شريكه والله  
أعلم وفي التجنيس المودع إذا بعث الودبعة على يد ابنه والابن ليس في عياله إن كان بالغاً يضمن  
وإن لم يكن بالغاً لا يضمن عمادية في بحث ضمان الحامي ومثله في الفصولين \* (سئل) \* فيما  
إذا دفع زيد بضاعته على سبيل الأمانة لعمر وليوصلها لبلدة كذا على أن لا ينزل بها في البحر إلا  
في مركب مغفر أمين فنزل بها في مركب غير مغفر ولا أمين فأخذ البضاعة بالقهر والغلبة  
والحال أن في البحر مركب مغفر مركب مغفر ميسرة لا مشقة للركوب فيها فهل يضمن عمر و  
\* (الجواب) \* نعم حيث كان الحال ما ذكر يضمن عمر بقيمة الودبعة المذكورة كما إذا امره  
بحفظها في دار فوضعها في دار أخرى لأن الأصل كافي الدرر أن الشرط انما يصح إذا كان مقيدا  
والعمل به ممكنا والنتي عن الوضع في مركب غير مغفر وفي دار أخرى مقيدا لأنهما يختلفان في الأمن  
والحفظ فصح الشرط وأمكن العمل به بخلاف ما إذا امره أن يضعها في بيت معين من دار أو صندوق  
معين منه حفظ في بيت آخر أو في صندوق آخر منه لأن البيتين قلما يختلفان في الحفظ فالتمكن من  
الاخذ من أحدهما ممكن من الاخذ من الآخر فصار الشرط غير مقيد وتعدرا العمل به فلا يعتبر  
وبذلك تعيين الصندوق فلا يفيد لأن الصندوقين في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهراً إلا أن يكون  
في البيت أو الصندوق حال ظاهر فينتدب الشرط ويضمن بالخلاف اهـ وقال الانقروى عن  
شرح الطحاوي الأصل أن كل شرط يفيد اعتباره ويمكّن للمودع مراعاته فهو معتبر وكل شرط  
لا يفيد اعتباره ولا يمكن مراعاته فهو لغو اهـ \* (سئل) \* فيما إذا أودع زيد عند عمر وخبرها  
في طريق الحج فأخذه عمر ووضعها تحت رأسه حفظاً له ونام ثم أتته فلم يجده فهل لضمان عليه في ذلك  
\* (الجواب) \* نعم ولو نام ووضع الودبعة تحت رأسه أو جيبه فصاعت لا يضمن وكذلك إن وضعها  
بين يديه وهو الصحيح والله مال الإمام السرخسي قالوا وإنما لا يجب الضمان في الفصل الثاني إذا نام  
فأعده أما إذا نام مضطجعا يضمن وهذا إذا كان في الحضر أما إذا كان في السفر فلا ضمان

مطلب إذا كان امرأته  
غير آمنة يضمن

مطلب للمالك تضمن  
الغاصب أو مودع الغاصب

مطلب لو دفع الودبعة إلى  
أجيره الخاص الساكن معه

مطلب بعث الودبعة مع  
ابنه الصغير لا يضمن

مطلب امره بالركوب في  
مركب مغفر فركب به غيره  
يضمن

مطلب الأصل أن الشرط  
انما يصح إذا كان مقيداً  
والعمل به ممكناً

مطلب وضع الودبعة تحت  
رأسه ونام لا يضمن

نام فاعدا او مفعليهما كذا ذكره في الذخيرة وذكر في العدة لوليام واضعا جنبه على الارض فتساعت  
 الوديعه يضمن وان نام فاعدا الا يضمن وفي السفر لا يضمن في الوجهين عمادية من الفصل ٢٢  
 \* (سئل) \* فيما اذا اودع زيد عند عمرو وديعة وتسلمها منه ثم جاء رجل أجنبي وأخذ الوديعه  
 والمودع يراه ولم يمكنه دفعه ومنعه خوفا من ضرره فهل لا ضمان عليه \* (الجواب) \* نعم وفي  
 الجامع الاصغر ولو أخذ الوديعه أجنبي والمودع يراه فسكت قال أبو القاسم الصغار يضمن ان أمكنه  
 دفعه أما لم يمكنه منعه فله دفعه من ضرره وغاربه لم يضمن انقروى \* (سئل) \* فيما اذا  
 دفع زيد اعمرو مديونته فله دفعه على البيع فلم يشتره أحد فرد عمره وعلى زيد ثم جدد زيد  
 وصوله له من عمرو فهل يقبل قول عمرو وبينه \* (الجواب) \* نعم لانه امين والقول للامين مع  
 الجين الا اذا كذبه الطاهر كالتقاهر وفي الاشياء كل امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله  
 كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر ومثله في تصوير الابصار المودع اذا ادعى رد الوديعه فالقول  
 قوله ولو اقام البينة على ذلك قبلت عيني على الهداية من كتاب الغصب في فصل ومن غصب عينا ادعى  
 رد الوديعه أو خلاصتها ومات قبل أن يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير برزايه من  
 القضاء \* (سئل) \* فيما اذا اودع زيد عند عمرو وألا جتين فوضعهما عمر وفي حانوته ثم أخذهما  
 بكر لينظر اليهما وحواهما من موضعهما بدون اذن متهما ثم طالبه عمر وبهما فزعم انه ردهما الى محلهما  
 وزيد وعمر وينكران ردهما الى محلهما فنسب يضمن بكر قيمتهما زيد \* (الجواب) \* نعم أما أولا  
 فلما سرح به الامام الجليل فاضحان في الغصب وجعل ركب دابة رجل بغير اذنه ثم نزل ثمانت قال  
 يضمن في رواية الاصل وعن أبي يوسف انه لا يضمن وعنه انه يضمن قال النساطي الصحيح انه على قول  
 أبي حنيفة لا يضمن حتى يحول عن موضعها اه ثم ذكر في موضع آخر منه قالوا الصحيح من  
 مذهبه انه لا يضمن الا بالتحويل وفي موضع آخر ايضا بعد التحويل لا يبرأ عن الضمان واليه مال الفقه  
 اه وأما ثانيا فلانه متعذر من قول الامر بما لا يد الهم بما يغير اذن شرعى وفي العمادية من او اخر جناية  
 الدواب ضمن مسألة لان غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل اه \* (سئل) \* فيما اذا كان  
 لرقيق وديعة عند زيد فدفعها لزيد ولو كيل شرعى عن سيد الرقيق ثم مات السيد وعق الرقيق وطلب  
 الوديعه من زيد فهل ليس له طلبها منه والدفع المذكور جائز \* (الجواب) \* نعم في المشايخ  
 آخر كتاب المأذون العبد اذا اودع عند انسان شيئا لا يملك المولى أخذ الوديعه كان العبد مأذونا او  
 محجورا فلو أن المودع دفع الوديعه الى مولا ان لم يكن على العبد دين جاز اه أقول حاصله انه ليس  
 للمولى أخذهما من المودع جبرا ولو دفعها المودع برضاه الى المولى صح تطهير المولى ليس له أخذ الثمن  
 من المشتري ولو دفع اليه المشتري يبرأ وفي البحر عن الملاصة ومنعه منه وديعة عبده لا يكون ظملا لان  
 المولى ليس له قبض وديعة عبده مأذونا كان أو محجورا ما لم يحضر ويظهر انه من كسبه لاحتمال  
 انه مال الغير وديعة فاذا ظهر انه للعبد بالبينة فينخذ يأخذ اه \* (سئل) \* فيما اذا اودع زيد  
 عند عمرو وسند وقام مفلا فيه امتعة له فوضعه عمرو في بيت من داره حوزة فدخل ثل في الصندوق  
 وافسد بعض الامتعة بدون تعد من عمرو ولا تقصير فهل لا ضمان عليه \* (الجواب) \* نعم قال  
 في جامع الفصولين في الذخيرة افسدها القارة وقد عرف المودع ثقب القارة فلو أعلم ربه ان ثقب القارة  
 برئ لا لولم يعلمه بعد ما علم ولم يستد في العدة لو كانت شيئا من الصوف ورب الوديعه غاب وخلف  
 المودع عليها الفساد يرفعها الى القاتني لبيعها ولو لم يرفع ولم يحتل ادفع ذلك لم يضمن اه وفي الظهيرية  
 الانسان اذا استودع عنده ما يتع فيه السوس في زمان الصيف فلم يرد هابا الهواء حتى وقع فيه  
 السوس وفسد لا يضمن اه نهج النجاة وفي الوهبانية

مطلب أخذ الوديعه أجنبي  
 ولم يمكنه دفعه لا يضمن

مطلب يقبل قول المودع  
 نالين في رد الوديعه للمالك  
 مطلب كل أمير ادعى  
 ايصال الامانة الى مستحقها  
 قبل قوله

مطلب ادعى رد الوديعه  
 أو خلاصتها ومات قبل أن  
 يحلف لا يحلف وارثه

مطلب حصول الاجنبى  
 الوديعه عن محلهما لا اذن ضمن

مطلب اذا دفع وديعة  
 العبد لمولاه لا يضمن الا اذا  
 كان مديونا

مطلب دخل التسل في  
 الصندوق وفسد بعض  
 الامتعة لا يضمن

مطلب فيما اذا كانت الوديعه  
 يخاف عليها الفساد وصاحبها  
 غائب

وتاركت نشر الصوف صيفا فمات لم يضمن وقرض القار بالعكس يؤزر

اذالم يستأمن من بعده \* ولم يعلم الملاك ما هي تنقر

مطلب قال للودع ارسلها  
مع رجل امين ففعل لا يضمن

مطلب ابق عبد الوديعة  
لا ضمان على المودع

\* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد الغائب وديعة عند عمرو فاذن لزيد بارسالها اليه مع رجل امين  
بتمتع عليه فنقل ذلك فخرج على الرسول قطاع الطريق فنهبوا القاذلة والامانة بالتهرب والغلبة ولم يمكن  
دفعهم ويريد زيد أن يضمنها عمرافه هل حيث كان الامر كذلك لا ضمان على عمرو \* (الجواب) \*  
نعم \* (سئل) \* فيما اذا اودع زيد عبده عند عمرو فابق العبد من عند عمرو بدون تعذره ولا  
تقصير في حفظه فهل لا ضمان عليه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد امره  
سجارا على سبيل الامانة فربطه عمر وجعل مع دابة اخرى على شط نهر وأبعد عنها محل آخر حتى غابا عن  
بصره وقصر في الحفظ حتى سقط السجرا في النهر فهل يضمن عمرو قيمته لصاحبه \* (الجواب) \*  
حيث قصر في الحفظ وغيبه عن بصره يضمن قيمته لصاحبه

\* (كتاب العارية) \*

مطلب لو هلك الدابة في  
يد المستعير والعارية مطلقة  
لا يضمن

\* (سئل) \* في رجل استعار نورا من آخر استعاره مطلقا ليحرق عليه فهل عنده في حالة  
استعماله من غير تعذره ولا وجه يقتضي ضمانه فهل لا ضمان عليه \* (الجواب) \* نعم  
ولو هلك الدابة العارية في يد المستعير فان كان العقد مطلقا لا يضمن سواء هلك في حال  
الاستعمال او في غيره عمادية من ضمان المستعير

مطلب لا يضمن المستعير  
وان شرط عليه الضمان

\* (سئل) \* فيما اذا استعار زيد من عمرو سجرا اركبه الى قرية معينة استعاره مطلقا

ليجصد زرعاً في القرية ثم بعد فراغه يعيد السجرا لصاحبه فركبه للقرية وقبل فراغه من الحصاد نهبه  
الاعراب مع عدة جهير لاهل القرية بالغلبة والتهرب دون تعذر من زيد ولا تقصير في الحفظ ولم يقدر على  
دفعهم ولا على رده منهم ويرى عمر ضاحبه أن زيد يضمنه بمقتضى انه شرط عليه ضمانه فهل لا ضمان على  
زيد ولو صدر الشرط \* (الجواب) \* نعم قال في وديعة التنوير واشتراط الضمان على الامين  
باطل به يبقى اهـ وفي العمادية قال أبو جعفر الشرط وغير الشرط سواء لان اشتراط الضمان على  
الامين باطل وبه تأخذ اهـ وفي جامع الفتاوى ولا يضمن العارية وان التزم الضمان عند الهلاك

مطلب اذا مات المستعير  
مجهلا يضمن

\* (سئل) \* في رجل استعار من آخر عدولا معلوما ليتنقح به انتم مات قبل أن يردها لصاحبه مجهولا

اهـ ولم توجد في تركته فهل يكون ضامنا لها في تركته \* (الجواب) \* نعم لان العارية امانة  
كافي العلاني والامانات مضمونة بالموت عن تجهيل \* (سئل) \* فيما اذا استعار زيد من عمرو  
حصانه لركبه اربعة ايام الى قرية معينة فركب الى القرية المذكورة وتجاوزها الى قرية اخرى  
بعيدة وغاب اكثر من شهر ثم رجع قائلا ان الحصان قد هلك معه في القرية الاخرى بعد مرور الايام  
المذكورة فهل يضمن قيمة الحصان لصاحبه \* (الجواب) \* حيث كانت عارية الحصان  
المذكورة موقته بوقت ومقيدة بمكان معين فأمسكه بعد الوقت وتجاوز به المكان المعين يضمن قيمة  
الحصان لصاحبه قال في العمادية في الفصل ٣٢ العارية لو كانت مقيدة بالمكان تجاوز ذلك المكان

مطلب تكون العارية موقته  
نصا او دلالة

يضمن ولا يبرأ بالعود اهـ وفي فتاوى القاضي ظهير الدين اذا كانت العارية موقته بوقت فأمسكها  
بعد الوقت فهو ضامن ويستوى فيه أن تكون العارية موقته نصا او دلالة حتى ان من استعار قدوما  
ليكسر الحطب فكسره وأمسك حتى هلك يضمن اهـ ومثله في الفصولين استعار نور البكر بارضه

مطلب لو عين طريقا فسلكت  
آخر لا يضمن ان كانا على السواء

وعينها فكرب ارضا اخرى فغلب الثور يضمن لان الاراضي تختلف في البكراب سهولة وصعوبة بمنزلة  
من استعار دابة ليذهب الى مكان معلوم فذهب الى آخر تلك المسافة كان ضامنا وكذا لو امسك  
في بيته ولم يكرب حتى عطب لاجدم الرضى من المالك بالامسالة وكذا في الاجارة اذا امسك ولم يذهب

أقول ينبغي أن لا يضمن لكرب مثل الارض المعينة او ارضي منها كالمواصلة أو رداية للعمل وسمى نوعا  
نحالف لا يضمن مثل المسعى او اخف كذا في جامع الفصولين ولو عين طريقا فسلكت طريقا آخر ان كانا



سواء لا يضمن وان كان ابعداً وغير مسلول ضمن وكذا اذا انقضى في الامن عمادية استعار قدر الغسل  
 الثياب ولم يسلم حتى سرق لئلا ضمن برزاية من الرابع من العارية العارية لموقته فأمسكها بعد  
 الوقت مع اسكان الرذنين وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار جامع القصولين للمستعير أن يركب  
 الدابة العارية في الرجوع وليس للمستأجر ذلك عمادية وفيها فان لم يسم المستعير لها موضع ليس  
 له أن يخرج بها من المصرا اه وفي القول لمن عن البدائع ولو اختلف المعير والمستعير في الايام أو  
 المكان أو فيما يحمل عليها فالقول قول المعير لأن المستعير يستفيد ملك الانتفاع من المعير فكان القول  
 في المقدار والتعيين قوله مع اليين دفعا للهمة وفي تناوياً قارئ الهداية اذا اختلف المعير والمستعير  
 في الانتفاع بالعارية فاذعى المعير انتفاعاً مقيداً بفعل مخصوص والمستعير الاطلاق فالقول قول المعير  
 في التمسيد لان القول له في اصل الاغارة فكذا في صفحتها اه \* (سئل) \* في رجل استعار من  
 آخر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها وقبل وصوله الى المكان صادفه متغلب وأخذها منه بالقهر  
 والقلبة ولم يمكنه منعه بوجه وخاف من ضرره فهل لا ضمان على المستعير \* (الجواب) \* نعم لان  
 العارية أمانة كما تقدم والمستعير أمين والأمين انما يضمن بترك الحفظ اذا تركه بغير عذر كما في العمادية  
 من ضمان الراعى وفي الجامع الأصغر ولو أخذ الدابة اجنبياً والمودع يراه فكت قال أبو القاسم  
 الصغار ضمن ان امكنه دفعه أما لو لم يمكنه منعه بخوف من ضرره وعارته لم يضمن \* (سئل) \*  
 في رجل بنى بماله لنفسه قصر في دار أبيه باذنه ثم مات أبوه عنه وعن ورثة غيره فهل يكون القصر لبنائه  
 ويكون كالمستعير \* (الجواب) \* نعم كما صرح بذلك في حاشية الأشباه من الوقت عند قوله  
 كل من بنى في ارض غيره بأمره فهو مالكا لها الخ ومثاله العمارة كبناء كرخا في القصول  
 العمادية والقصولين وغيرهما وبعبارة المحشى بعد قوله ويصير كالمستعير في كفايته حتى شاء  
 \* (سئل) \* في قطعة ارض مبرية اذن المتكلم عليها الزيد أن يبنى عليها بناء ولم يبن بعد ويريد المتكلم  
 عليها الرجوع عن الاذن المرقوم ومنعه من البناء فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم في فتاوى  
 الشيخ اسماعيل الخائف سئل فيما اذا اذن ناظر وقت زيد أن يغرس في ارض الوصف غراساً ولم  
 يغرس بعد ويريد الناظر الرجوع عن الاذن المرقوم ومنع زيد من الغراس فهل له ذلك الجواب نعم  
 له ذلك قبل الغرس \* (سئل) \* في ذمي حفر سرداباً له في دار جاره عمرو الذي باذنه ثم باع  
 عمروداره من بكر الذمي ويطلب بكر الان رفع السرداب والخال انه لم يشترط وقت البيع بقاء  
 السرداب فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم رجل استأذن جاره في وضع جندوع له على حائط الجار  
 أو في حفر سرداب تحت داره فأذن له في ذلك ففعل ثم ان الجار باع داره فطلب المشتري رفع الجندوع  
 والسرداب كان له ذلك الا اذا شرط في البيع ذلك فحينئذ لا يكون للمشتري ذلك خاتمة من باب ما يدخل  
 في البيع من غير ذكر ومثله في البرازية من القسمة والأشباه من العارية وراجع حاشية السيد أحمد  
 أقول وكذا الوصيات الاذن فلورثته رفع البناء عن ملكهم وان أذن له مورثهم كافي أول كتاب العارية  
 من الخيرية ولا يظهر هنا اشتراط بقاءه لان الارث جبري لا يتقيد بالشروط بخلاف مسألة البيع ورأيت  
 بخط شيخ مشايخنا الشافعي والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا أن الوارث أن يأمره برفع البناء  
 على كل حال كافي الهندية ومنه يعلم أن من اذن لاخذ ورثته ببناء محل في داره ثم مات فلنابى ورثته  
 مطالبته برفعه ان لم تقع القسمة ولم يخرج في مضمونه وفي جامع القصولين استعار دار فبنى فيها بلا امر  
 المالك أو قال له ابن لنفسك ثم باع الدار بحقها يؤمر الباقي بهدم بناءه وإذا قرط في الرد بعد الطلب  
 مع التمكن منه ضمن اه \* (سئل) \* فيما اذا استعار زيد من عمرو دابة الى مكان معلوم وقال له عمره  
 اذا وصلت الى المكان المزبور ابعثها مع من شئت فبعثها زيد على يدي من ليس في عياله فهلكت في الطريق  
 من غير تعد ولا تقصير فهل يكون زيد غير ضامن \* (الجواب) \* نعم استعار دابة للعمل الى مكان

مطلب لو أسك الدابة بعد  
 الوقت ضمن وان لم يستعملها  
 بعده

مطلب للمستعير أن يركب  
 في الرجوع بخلاف المستأجر

مطلب القول للمعير في الايام  
 أو المكان أو ما يحمل عليها

مطلب القول للمعير في  
 تقييد الانتفاع بالعارية

مطلب أخذ الدابة متغلب  
 لم يضمن المستعير

مطلب العارية أمانة  
 مطلب بنى في دار أبيه باذنه

فالبناؤه له ويكون كالمستعير  
 مطلب اذن له بالبناء في

الارض المبرية ثم رجع قبل  
 البناء له ذلك

مطلب للناظر الرجوع عن  
 الاذن لغرس قبل الغرس

مطلب حفر سرداب في دار  
 جاره باذنه ثم باعها الجار ولم

يشترط بقاءه فلا يشتري رفعه

مطلب لورثته الاذن رفع  
 البناء

مطلب قال له المعير ابعثها مع  
 من شئت فبعثها مع من ليس

في عياله لا يضمن



كذا وقال له المالك ابعثها مطلقا فبعثها على يد من ليس في عياله ففعلت في الطر بق لم يضمن حاري الزاهد في التجريد البرهاني رجل جاء الى المستعير وقال اني استعزت الدابة التي عندك من فلان مالكتها وامرني ان اقبضها منك فصدة ودفعها اليه ففعلت عنده ثم انكر المعبر ان يكون امره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه لانه صدقة فان كان قد كذبه اولم يصدق ولم يكذبه اوصدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه قال وكل تصرف هو سبب للضمان اذا ادعى المستعير انه فعله باذن المعبر وهو يحجزه ضمن المستعير الا ان تقوم له يئنة على الاذن عمادية **(سئل)** \* فيما اذا استعار زيد من زوجته ارضا ليزرعها فزرعها حنطة بعد ما حرمها واذا نبت له بزرعها ونبت الزرع وتريد الا نرفع يده عنها واخذها منه قبل ان يحصد الزرع فهل ليس لها ذلك **(الجواب)** \* نعم قال في التنوير واذا استعارها ليزرعها لم تؤخذ منه قبل ان يحصد الزرع وقته الا اء ومثله في الدرر **(سئل)** \* فيما اذا استعار زيد من عمرو حمارا ليحمله بنفسه ولا يعيره من غيره فحمله ثم اعاره من بكر فحمله بكر ومات عنده ويريد عمر وتضمن زيد قيمة الحمار بالوجه الشرعي فهل له ذلك **(الجواب)** \* نعم ويضمن لعين الاقل حيث استعاره للتحميل فحمله ثم اعاره قال في التنوير وشرحه للعلاء ومن استعار دابة او اسأجرها مطلقا بلا قيد يحتمل ما شاء ويعيره له أي للعمل وبركب عملا بالاطلاق وبافعل اولتاعين مراد اوضن يعيره ان عطبت حتى لو ألبس او أركب غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كافي اه والثاني انتهى قال في الخلاصة فلو قال لا تدفع لعبرك فندفع فهلك ضمن مطلقا ومثله في البزارية **(سئل)** \* في مستعير ثور ذبحه مدعي الاياس من حياته وذلك بدون اذن من صاحبه وصاحبه ينكر الاياس من حياته ولا يئنة للمستعير على دعواه فكيف الحكم **(الجواب)** \* حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن الذابح بالذبح قيمته وان اختلفا فقال المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فاليئنة على الذابح واليمين على المالك واذا اجمعت المينة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر القيمة بينه واذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه المينة والله اعلم والمسألة في المبرية من ضمان الاجير مصدرة في حرث والجامع بينهما الا مائة لان الاجير امين والمستعير امين **(سئل)** \* في رجل استعار من آخر خيما وتسلمها ودخل دارا وابقاها في السكة وغيره حتى ضاعت فهل يضمن قيمتها صاحبها **(الجواب)** \* نعم يضمن قال مؤيد زاده في ضمان المستعير اذا دخل المستعير ليئته وترك الدابة المستعارة في السكة فهلك يضمن سواء ربطها اولم يربطها لانه لما غيبها عن بصره فقد ضيعها حتى اذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى فصولين اه **(سئل)** \* فيما اذا استعار زيد من عمرو رجلا ليحمل عليه قبرا معلوما من الحنطة فحمله ازيد منه وعلم ان الرجل لا يطيق ذلك فهل الجمل بسبب ذلك ويريد عمرو ان يضمنه كل قيمته بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك **(الجواب)** \* نعم استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحملها خمسة عشر مختما ففعلت فان علم ان هذه الدابة لا تطيق حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها لان هذا استهلاك وان علم انها تطيق ضمن ثلث قيمتها وتوزع الضمان على قدر المأذون فيه وغيره المأذون فيه بخلاف ما اذا استعار ثورا ليطحن به عشرة مخاتيم حنطة فطحن أحد عشر فهلك يضمن جميع القيمة لانه لما طحن عشرة مخاتيم فقد انتهى الاذن فبعد ذلك استعمل الدابة بغير اذن مالكتها فيصير غاصبا بخلاف الجمل لان حمل الكل عليها يوجد مرة واحدة وهو في البعض ماذون وفي البعض مخائف فتوزع الضمان عمادية **(سئل)** \* في العارية الموقفة اذا امسكها بعد الوقت مع اسكان الرد وهلكت هل يضمن **(الجواب)** \* نعم العارية لو موقفة فأمسكها بعد الوقت مع اسكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار

مطلب فيما اذا جاء رجل الى المستعير وقال اني استعرتها من مالكتها وامرني ان اقبضها

مطلب استعارة ارضا ليزرعها لم تؤخذ منه قبل ان يحصد الزرع

مطلب فمن استعار ثورا فذبحه مدعي الاياس من حياته

مطلب دخل داره وترك الدابة في السكة وغيبها عن بصره يضمن

مطلب استعارها ليحمل عليها قدرا معلوما فحمل ازيد منه الخ

مطلب العارية الموقفة لو امسكها بعد الوقت ضمنها

وسواء بوقت نصاب أو دلالة حتى ان من استعار قد وما لي كسر خطبا فكسره فأمسك ضمن ولو لم يوقت  
 فصولين وان قيده بوقت أو نوع أو بهما ضمن بالتحلاف الى شر لا الى مثله أو خير علاقي العارية لو  
 كانت مقيدة بالمكان فجاوزه يضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة  
 ولو لم يذهب بها الى ذلك المكان يضمن والمكث المعتاد عفو وكذلك هذا في الاجارة وهذا بخلاف ما اذا  
 استعار دابة أو استأجرها ليحمل عليها حنطة فحمل شيئا أخف من الحنطة أو أسهل على الدابة يضمن  
 كذا في شرح الطحاوي عمادية أقول قوله آخر يضمن الظاهر أن صوابه لا يضمن لأن عبارة جامع  
 الفصولين برمز شرح الطحاوي هكذا ولو ذهب الى مكان آخر لالى المسكن ضمن ولو أقصر وكذا  
 لو أمسكها في بيته ولم يذهب الى المسكن ضمن والمكث المعتاد عفو وكذا الاجارة وهذا بخلاف  
 ما لو استعارها واستأجرها ليحمل بها حنطة فحمل لا يضمن إلا ما لا يضمن في نوا العين ولكنه  
 استشكل قوله ضمن ولو أقصر وقوله وكذا لو أسكنها في بيته لأن المخالفة فیهما الى خير لا الى شر فكان  
 الظاهر أن لا يضمن فیهما اه \* (سئل) \* فيما اذا استعار زيد من عمرو دابة ليركبها الى مكان  
 معين في اثناء الطريق او دعها عند بكر فأخذها بكر وذهب بها الى مدينة بعلبك فذهب زيد وعبد  
 عمرو وبان عمرو وليا تباليه فاستلماها من بكر وسلمها لزيد لعبد عمرو المأذون له بأخذها ثم ماتت  
 الدابة عند العبد المزبور بشيء الله تعالى وقدره ويرغم عمرو أن زيد يضمن قيمتها فهل يكون غير  
 ضامن لها \* (الجواب) \* نعم قال الاستيعابي في شرحه على الجامع الصغير للمستعير أن يودع  
 عند صاحب الطرق وقال بعضهم ليس له أن يودع وبالأول أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الامام محمد  
 ابن الفضل من واقعات اللامشي والمستعير أن يودع على المفق وهو المختار ووجه بعضهم عدمه  
 ويتفرع عليه ما لو أرسلها على يد اجنبي فهل يضمن على الثاني لا الاول بحرم العارية في شرح  
 قوله ولا يبرهن ولو ردة العارية مع اجنبي يضمن جامع الفصولين في ٣٣ انقروى من اول العارية  
 وقال في هامشه من هذا المحل وفي العمادية وبالأول أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه القوي  
 ومثله في التبيين وغاية البيان وفي المحيط وهو المختار وفي شرح الجمع وهو الصحيح وهذا الاختلاف فيما  
 يملك الاعارة وأما فيما لا يملك الاعارة لا يملك الابداع أقول للمستعير الاعارة في موضعين الاول اذا  
 استعار مطلقا بأن لم يعين المعبر منه فاسواء كان مما يختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب او لا  
 كالجل على الدابة والاستخدام والسكنى والثاني فيما اذا عين منفعا وكانت مما لا يختلف وهذا عند  
 عدم النهي فلو قال لا تدفع لغيري فندفع فذلك ضمن مطلقا كما مر وهذا أيضا اذا لم يستعمله وكان  
 مما يختلف فلو استعمله فالصحيح انه ليس له أن يعبر ولو استعاره مطلقا لتعيينه وكذا لو فرغ من العمل  
 الذي استعاره له لم يكن له الاعارة مطلقا لبقائه مودعا والحاصل انه يملك الاعارة فيما لا يختلف  
 في المطلق والمقيدة وانه ليس له الاعارة اذا فرغ فيما يختلف وغيره وكذا ليس له الاعارة فيما يختلف  
 وكانت مقيدة وكذا لو استعمل مما يختلف ولو في المطلق وكذا لو نهى عن الدفع الى غيره كما يعلم من جامع  
 الفصولين ففي هذه المواضع التي لا يملك فيها الاعارة لا يملك الابداع ولا خلاف وانما الخلاف فيما يملك  
 الاعارة هل يملك الابداع قبل نعم لان الوديعة ادنى حال من الاعارة لانها لا تحفظ بدون انتفاع فاذا ملك  
 الاعلى ملك الادنى وقيل لا لانه امانة وليس للامين أن يودع ابتداء وانما ملك الاعارة لانه مأذون بذلك  
 لا طلاق الاذن بالانتفاع من المعبر ووجه هذا القول في النهاية كما نقله في التتارخانية ثم هذا كله اذا  
 هلك المستعار قبل تسليمه الى مالكه سليما ما لو هلك بعد فلا كلام في عدم الضمان ومثله ما في السؤال  
 فانه قد سلم الدابة الى عبد المالك المأذون له بذلك فلا حاجة الى بناء عدم الضمان على القول بأن  
 المستعير له أن يودع كما لا يخفى فافهم \* (سئل) \* في المعبر اذا طلب العارية من المستعير مرارا  
 فقرط حتى هلكت في يده ولم يكن عاجزا عن الدفع بعد الطلب فهل يضمنها \* (الجواب) \* نعم يضمن

مطلب لو جاوز المكان المقيد  
 يضمن ولا يبرأ بالعود

مطلب للمستعير أن يودع

مطلب للمستعير الاعارة  
 في موضعين

مطلب اذا منع العارية  
 بعد الطلب يضمنها

## \* (كتاب الهبة) \*

مطلب القول لمدعى القرض  
دون الهبة

مطلب هبة المشاع فيما  
يحتل القسمة باطله

مطلب في تحقيق مسئلة أن  
الهبة الفاسدة لا تنفذ الملك  
بالقبض

\* (سئل) \* فيما اذا دفعت هبة لزيد مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض فطالبت به بالمبلغ المزبور فقال انك دفعت له هبة وقالت بل قرضا فهل يكون القول قولها بيننا في ذلك وعليه رد مثل القرض المزبور \* (الجواب) \* نعم دفع لاخر عيناتم اختلافا فقال الدافع قرض وقال الاخر هبة فالقول قول الدافع كذا في القول لمن عن البرازية ومثله في الخانية دفع اليه دراهم فقال انتفع بها ففعل فهو قرض كما لو قال اصرفها الى حوائجك ولو دفع اليه ثوبا وقال اكتسبه ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل لسان الحكم من الهبة \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد ثلث بستان معلوم جار في ملكه على سبيل الشروع أرضا وغراسا فوهبه من أولاده الثلاثة القاصرين من غير قسمة والبستان يحتمل القسمة ثم باع زيد مع بقية شركائه جميع البستان من رجل فهل تكون الهبة فاسدة والبيع نافذا \* (الجواب) \* هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وهو ما يجبر القاضي فيه الاتي على القسمة عند طلب الشريك لها لا تنفذ الملك له وهو بطلان في المختار مطلقا شريكا كان أو غيره ابتأ وغيره فلو باعه الواهب صح لان هبة المشاع باطله وهو الصحيح كما في مشتمل الاحكام نقلا عن تمة الفتاوى والهبة الفاسدة لا تنفذ الملك على ما في الدرر وغيرها والمسئلة مسطورة في التنوير أيضا أقول ذكر ذلك في التنوير لكن قال شارحه مستندوكا عليه بما في الفصولين من أن الهبة الفاسدة تنفذ الملك بالقبض وبه يفتي ثم قال ان افظ الفتوى أكد من لفظ الصحيح يعني أن لفظه يفتي أي بالقول بافادتها الملك بالقبض أكد من لفظ الصحيح أي في قول من قال الصحيح انها لا تنفذه فالحاصل انها ما قولان صحيحان لكن الأول اصح لانه معنون بلفظ الفتوى الذي هو أكد ألفاظا التصحيح لان القول الصحيح قد لا يفتي به لوجود ما هو أصح منه اوله غير عرف اوزمان او نحو ذلك مما يقتضي الانقضاء بخلافه على حسب ما يظهر لاهل الترجيح بخلاف لفظ يفتي فانه صريح في أن العمل عليه وانه لا يفتي بخلافه فلذا كان أكد لكن كتبت فيما عاينته على الدر المختار في هذا المحل ما صورته قال في الفتاوى الخيرية ولا تنفذ الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي وسلمه شائعا لا يملك حتى لا ينفذ تصرف فيه فيكون مضموما عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضيان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام انها تنفذ الملك وبه أخذ بعض المشايخ اه ومع افادتها للملك عند هذا البعض اجمع الكل على ان الواهب استردادها من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب قال في جامع الفصولين راعى الفتاوى الفضلى ثم اذا حلت اقتبى بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذا الفاسد مضمونة على ما مر فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لو ارثه بعد موته لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كما يبيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فلورثته نقضه لانه مستحق الرد ومضمونه بالهلاك ثم ان من المقرر أن القضاء يخص فاذا اولى السلطان قاضيا يفتي بمذهب أبي حنيفة لا ينفذ قضاؤه بمذهب غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فالتحقق فيه بالريعية نص على ذلك علما ونازحهم الله تعالى اه ما في الخيرية وبه افتى في الحامدية أيضا والتاجية وبه جزم في الجواهر والبحر ونقل فيه عن المبتغي بالغين المجتعة لوباعه الموهوب له لا يصح وفي نور العين عن الوجيز الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند أداء العوض نص عليه محمد في المبسوط وهو قول أبي يوسف اذا الهبة تقبضت قدم معاوضة اه وذكر قبله أن هبة المشاع فيما يقسم لا تنفذ الملك عند أبي حنيفة اه وفي القهسته اتى لا تنفذ الملك وهو المختار كما في المفصريات وهذا مرئى عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه فثبت علم أنه ظاهر الرواية وأنه نص عليه محمد وأنه قول أبي حنيفة ظهر أنه الذي عليه

العمل وان صرح بأن المتيقن به خلافه لانه اذا اختلف التصحيح لا يعدل عن ظاهر الرواية على انه على القول الآخر يكون ملكا خيئا كما صرح بحوايه ويكون مضمويا عليه كما تم فلم يجد نفعا للموهوب له فاعتنم ذلك وانما كثرت التقل في هذه المسئلة لكثرة وقوعها وعدم تنبيه اكثر الناس لزوم الضمان على قول الكل ورجاء الدعوة نافعة في الغيب اهـ ما ذكره فيما علقته على الدر المختار ثم اعلم أن الشيوخ انما يمنع وقت القبض لا وقت العقد فلوهوب مشاعا ثم قسم وقت القبض وسلم جاز حتى لو وهب نصف دار شائعة ولم يعلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل جاز كما في جامع الفصولين وغيره

**(مسئل)** \* فيما اذا كان زيد حصة معلومة في طاحونة وله عذة مواش وجبر آلات فلاحة وكتب معلومات لا تقبل القسمة فلاك ووجب وذكر من ابنه البالغين هبة شرعية مستحقة على الابواب والقول والتسليم والتسليم وفرغ لهم ما عن منته مسكه في اراضي وقف معلومة وصدر ذلك في حصة له يئنه شرعية وصديق متولى الوقف على الفراغ وأجازته ومات زيد عن ابنه المذكورين وعن ورثته غيرهما يزعمون أن الهبة صدرت في مرض الموت ولهم يئنه على ذلك ولا بين يئنه تشهد بأن ذلك في الصحة فهل تكون الهبة والفراغ صحيحين وأى اليئنين تقدم **(الجواب)** \* تصح هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا في الملتقى بحيث كانت الهبة المذكورة كما ذكر في صحة وكذا الفراغ المذكور اذا كانا في الصحة يئنه الصحة تقدم كما ذكره فاضحان بما نصه رجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عينا من اعيان التركة أن المورث وهب منه في صحته وقبضه وبقيته الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعى الهبة في المرض وان أقاموا اليئنه فالبيئنه يئنه من يدعى الهبة في الصحة كذا ذكره في الجامع الصغير اهـ **(مسئل)** \* فيما اذا وهبت امرأة من اولادها حصة من بناء طاحونة هل تصح ام لا كذا وردت صورة الدعوى **مسئلته**

**(الجواب)** \* أما هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة فهي صحيحة كما صرح به في المغتفران لكن في هذه المسئلة وهبة البناء دون الارض لا تصح الا اذا سلطه الواهب على نقضه قال في الدرر وكذا يجوز هبة البناء دون العرصة اذا اذن الواهب في نقضه وهبة أرض فيها زرع دونه أى دون الزرع أو تخل فيها زرع دونه أى دون التمر اذا امره أى الواهب الموهوب له بالحصاد في الزرع والجذاذ في التمر لأن المنافع الجوارز الاشتغال بملك المولى فاذا اذن المولى في النقص والحصاد والجذاذ وفعل الموهوب له زال المنافع بخازت الهبة اهـ ونقله في المنع عنها واقتره في جامع الفتاوى ولو وهب زرعاً في أرض أو ثمر في نخلة أو حلبة سيف أو بناء داراً أو ديناراً على رجل أو قفيزاً من صبرة وأمره بالحصاد والجذاذ والقلع والنقص والقبض والكيل ففعل صح استحساناً ولو لم يأذن وفعل في المجلس أو في غيره ضمن اهـ وفي التنازع خاتمة في الفصل الثاني من الهبة واذا وهب له نصيباً في حائط أو طريق أو حمام وسلطه فهو جائز اهـ وأفتى بجذبتى المرحوم عماد الدين عن سؤال رفع اليه وصورته فيما اذا كان زيد عمارة قائمة في أرض الغير فلك زيد العمارة المزبورة لزوجه ولم يأذن له بالنقص العمارة فهل يكون التملك غير صحيح ام لا الجواب نعم يكون التملك غير صحيح كسبه الفقير عماد الدين عني عنه فليست في مسئلتاهل سلطته على نقضه ام لا فعند ذلك يظهر الجواب والله أعلم بالصواب قال في الفتاوى الهندية من الهبة ومنها أن يكون الموهوب مقبوضاً حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وأن يكون مقسوماً اذا كان مما يحتمل القسمة وأن يكون مقبوضاً عن غير الموهوب ولا يكون متصلاً ولا مشغولاً بغير الموهوب حتى لو وهب أرضاً فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو تخل فيها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه لا يجوز وكذا الوهب داراً أو طرقاتها مشاعاً للواهب كذا في النهاية اهـ وعلى هذا نقول البرازية وهب البناء لا الارض يجوز يحمل اطلاقه على ما اذا اذن له الواهب في نقضه كما هو صريح الدرر وجامع الفتاوى كما تقدم لكن افتى مفتي الروم على افندي بمقتضى

مطلب تصح هبة مشاع  
لا يقسم  
مطلب يئنه الهبة في الصحة  
تقدم على يئنه المرض

مطلب لا تصح هبة البناء  
دون الارض الا اذا سلطه  
الواهب على نقضه

مطلب في مسألة البناء  
بدون الارض على وجه  
التحقيق

مطلب وهبه نخلة قائمة  
لا يكون قابضا حتى يقطعها  
ويسلمها

اطلاق البزاية بالجواز من غير قيد كما في فتاواه التركية الشهيرة والله أعلم أقول وما في البزاية نقل  
مثله في نور العين عن المنية ومثله في التارخانية عن الذخيرة حيث قال هبة البناء دون الارض جائزة  
قال وفي الفتاوى عن محمد بن وهب رجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها ويسلمها اليه  
اه هذا والموافق للمتون مامتر عن الدرر لقول الكنز وغيره تصح في محوز مقسوم ومشاع لا يقسم  
قال في البحر قيد بالمحوز لان المتصل كالثمرة على الشجر لا يتجوز هبته اه ومثله مامتر عن الفتاوى  
الهندية ويظهر لي التوفيق بين كلامهم بأن من قال كالدرد لا تصح الا اذا سلمه الواهب على نفسه  
معناه لا تتم ولا تملك الا اذا اذن له الواهب بالنقض ونقصه لانه بعد النقض صار محوزا مسلماته من قال  
تصح ولم يقيد بذلك أراد أنه يصح العقد وان لم ينفذ الملك ويدل على ما قلنا ما في البحر حيث قال وبما ذكر  
هنا علم أن قوله تصح في محوز معلوم معناه انما تملك بهذه الشرط لا أن الحصة متوقفة على القسمة  
لو وهب شائعا يقسم تصح الهبة من غير ملك ولهذا الوجه مقسوما ملكه ولو كان شرطاً للحصة  
لاحتج الى تجديده العقد كما لا يخفى اه كلام البحر ويشير الى ذلك ما قد سنا اتفاقا في التارخانية حيث  
قال في هبة البناء انما جائزة ثم قال في هبة النخلة القائمة لا يكون قابضا حتى يقطعها ويسلمها فان  
قوله جائزة لا يلزم منه الملك وقوله لا يكون قابضا الخ لا يلزم منه عدم الجواز فلا تنافي بين الكلامين  
فاغتنم هذا التحقيق فانه بالقبول حقيق وبالله التوفيق هذا وذكر المؤلف في موضع آخر جواب جد  
جده السابق وأيده بما قدمه عن الدرر وجامع الفتاوى ثم قال لكن يشك على هذا قول الدرر لان المانع  
للجواز الاشتغال بملك المولى ولم يكن البناء مشغولا بملك المولى بل بملك غيره يعني في صورة مسألة  
جده بخله عماد الدين فلم يكن مانعا من الجواز كما هو صريح عبارة البزاية المتقدمة وليس هو من  
اشتغال الموهوب بملك غير الواهب قال في المنع واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام  
الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول عن هبة الزيادات انه لا يمنع الخ ما ذكره فيها انقلا عن  
العمادية فتأمل ولا تعجل في الفتوى اه ما ذكره المؤلف وأقول هذا اعتراض منه على ما أجاب به  
جده بخله لان العمارة قائمة في ارض الغير لا في ارض الواهب وقد قال في الدرر ان المانع للجواز  
الاشتغال بملك المولى يعني الواهب ومقتضى ذلك جواز هبة العمارة المذكورة لعدم المانع المذكور  
وفي جامع الفصولين وقد صرح في زيادات فاضح ان الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع صحة الهبة  
سواء كان ملائك الواهب او غيره لكن الهبة انما تمنع اذا كان الاشتغال بمتاع في يد الواهب أو في يد  
غير الموهوب له أما اذا كان المتاع في يد الموهوب له بغصب أو عارية أو غير ذلك فلا تمنع فظهر أن  
الاصل أن الهبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له يمنع الهبة اذا لم يكن  
في يد الموهوب له اه ما في الفصولين وأنت خير بأن ما في الدرر وما في المنع وهو ما نقلناه عن الفصولين  
انما هو فيما اذا كانت الهبة مشغولة كهبة دار فيها متاع للواهب أو لاجنبي ومسألة هبة العمارة  
دون الارض ليست من قبيل هبة المشغول لان العمارة غير مشغولة بالارض بل هي قائمة عليها متصلة  
بها الا يقال اذا كانت كذلك فهي من قبيل هبة الشاغل وقد قال في جامع الفصولين تجوز هبة الشاغل  
لا المشغول لاننا نقول الماراد بالشاغل الذي تجوز هبته غير المتصل كما اذا وهب متاعا في داره أو وجو القصد  
بدليل نصريحهم بأنه لا تجوز هبة الشجر بدون الارض حتى يقطع ويسلم كما قد مر من التارخانية  
والعمارة من هذا القبيل ويدل له ما مر في عبارة الفتاوى الهندية عن النهاية من قوله ولا يكون  
متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب فعلم أن المانع كونه متصلا أو مشغولا بغيره لا شاعلا وأن المراد  
بالشاغل غير المتصل والالزام كون المتصل مانعا وغير مانع وهو كلام متدافع ورأيت في حاشية  
الفصولين للخير الملى مانعه قوله لم تجوز هبة الشاغل أقول ليس هذا على اطلاقه فان الزرع والشجر  
في الارض شاغلان لها لا مشغولان ومع ذلك لا تجوز هبته لانهما له بها اه فقد صرح بأن المانع هو

الاتصال وان كان شاغلا لم كتب الرمي على قول القسولين وقد صرح في زيادات قاضيان الخ  
 ما يترأى من ما يكثر السؤال عنه في رجل له شجر أو زرع أو بناء في أرض ملك أو سيطرة أو مكترة لا شجر  
 أو مفعوبة وجهه من الأرض يبدد لا تجوز اليه وان كان شاغلا للأرض لا مشغولا ولا يبدل  
 ما في الزيادات على جوارها لانهم صرحوا أن المانع في مثله الاتصال وجهه كالمنايع اه ملخصا  
 وحاصله أن ما ترعن الزيادات من أن حبة المشغول لا تنفع الا اذا كان الشاغل في يد الموهوب له لا يبدل  
 على جوار حبة الشاغل نحو الشجر اذا كان قائما في أرض بيد الموهوب له أيضا لان المانع خلافه  
 كونه شاغلا لأن الشاغل تجوز حبه وان كان المشغول به ليس بيد الموهوب له وانما المانع اتصاله بغيره  
 وكونه كالحزم منه حتى صار كالمنايع لا تنفع حبه الا بعد افراره ومبدا ظاهر لك أن حبة الشاغل  
 المتصل لا تنفع سواء كان المشغول به يد الزايب أو الموهوب له أو غيرهما وظاهر أيضا صحة ما أجاب به  
 جدد المؤلف وأن اعتراضه عليه غير وارد فاعلم هذه الفوائد الفرائد \* (سئل) \* فيما  
 اذا كان له نذر اس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف فوجهه في مرض موته من اجنبي ولم تسلمه  
 منه حتى مات فهل تكون اليه غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم لأن حبة الاشجار بدون الأرض  
 لا تجوز كما صرح به قاضيان وغيره حيث قال حبة النخل بدون الأرض لا تجوز وفي التوزيع لا تنفع  
 حبة لبن في زرع وصف على غنم ونخل في أرض وتمزق في نخل ولو فصله وسلمه جاز ومثله في الملتقي وغيره  
 وفي البرازية وهب أرضا فزرع أو بقل أو نخلا عليه تمر أو وحب الزرع بدون الأرض أو النخل بلا  
 أرض أو نخلا بدون التمر لا يجوز لأن الموهوب متصل بغيره اتصال خلقته منع إمكان القطع فقبض  
 احده ما غير ممكن في حالة الاتصال فتكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة اه وفي الصغيرة وقد تقرر  
 أن حبة الشجر بدون الأرض كحبة مشاع يحتمل القسمة وهي لا تنفع اه ولا سيما مع عدم تسلمه ذلك  
 فلو كانت حبة صحيحة ولم تسلم حتى مات الواهب بطلت بونه قال في المبسوط ولا تجوز حبة المريض  
 الامقبوضة فاذا قبضت جازت وتعتبر من الثلث اه وفي العمادية وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى  
 مات بطل اليه لأن اليه في مرض الموت وان كانت وصية لكنهما حبة حقيقة فتعقر الى القبض  
 ولم يوجد اه ومثله في البرازية والله سبحانه أعلم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد ابنان كبيران  
 وأملاك تقبل القسمة وحصة في مشاع تقبل القسمة فكل جميع ذلك من ابنه المذكورين سوية بينهما  
 نصفين من غير قسمة وكتب بذلك حاكم يراه ويريد زيد الرجوع عن التملك واسترداد  
 ذلك من ابنه المذكورين فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وهب اثنان دارا لواحد صرح لانهما  
 سلما باجمله وقد قبضها جله فلا شيع وبقلبه لا وهو حبة واحدة من اثنين كبيرين ولم يبين نصيب كل  
 واحد أي لا يصح عند أبي حنيفة لأنه حبة النصف من كل واحد منهما دليل أنه لو قبل أحدهما فيما  
 لا يقسم صحت في حصته دون الآخر فلم انهما عقدان بخلاف البيع فانه لو قبل أحدهما فانه لا يصح  
 لأنه عقد واحد ولا يجوز نظر الى أنه عقد واحد فلا شيع قيد بالهبة لأن الرهن من رجلين  
 والاجارة من اثنين جائز اتفاقا وقيد الواهب بكونه واحدا لأن الواهب لو كان اثنين والموهوب له  
 كذلك على أن يكون نصيب أحدهما لا أحدهما بعينه ونصيب الآخر لا يحوز اتفاقا  
 كما في الهداية وقيدنا بكون الموهوب لهما كبيرين لأنه لو وحب من اثنين أحدهما مغيرا لا حركه  
 والصغير في عماله لم يميز اليه اتفاقا لأنه حين وهب صار قابضا حصته الصغير في النصف الآخر اتفاقا  
 كذا في المحيط وقيدنا بعدم البيان لأنه لو بين بأن قال لهذا ثلثها وله ذلك لا يجوز عند أبي حنيفة  
 وأبي يوسف وقال محمد يجوز ان قبضه ومراعاة ما لا يحتمل القسمة لأن ما لا يحتملها كالبيت  
 يجوز اتفاقا وقيد بكون الموهوب له اثنين لأنه لو كان واحدا فكل اثنين قبضا جاز كذا في قاضيان  
 سخ وفي تصحيح القدوري الشيخ قاسم وقد اتفقوا على ترجيح دليل الامام واختاره قوله أبو الفضل

مطلب حبة الاشجار بدون  
الأرض لا تجوز ما لم يفصلها

مطلب وحب في مرض موته  
ولم يسلم حتى مات بطل  
وان كانت وصية  
مطلب في حبة واحد من اثنين

مطلب في تحقيق مالو وهب  
من اثنين

الموصلي وبرهان الاثنية المحبوبي وأبو البركات النسفي اه وقد أتى بذلك الخير الرملي أقول فالحاصل  
انه على قول الامام لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيراً والاخر صغيراً في أن  
الهبة لهما لا تصح وكله داخل تحت اطلاق المتون قولهم وبعبكسه لا أي لا يصح هبة واحد من اثنين وبه  
يظهر أنه لا فائدة للتقييد بالكبيرين على قول الامام وان تبع صاحب المنح في ذلك شيخه صاحب البحر  
وتبعهما العسلافي فالمناسب الاطلاق كما افاده الخير الرملي في حاشية البحر وكذا قوله ولم يبين  
نصيب كل واحد ليس بقيد على قول الامام نعم فائدة التقييد بيان الخلاف فقط وقوله ولو وهب من  
اثنين أحدهما صغيراً الخ الضمير في قوله والصغير في عياله أي عيال الواهب كما لا يخفى وبذلك ليل التعليل  
ومثله مالو وهب لا يبين له أحدهما صغيراً في البرازية قال لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة  
لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبوله فسبق هبة الصغير فتكن الشيوع  
والحيلة أن يسلم الدار للكبير ويهبها منها اه أي لانها اذا كانت في يد الكبير ثم وهبها لهما فقد  
وجد القبضان معا وقت العقد فلم يتحقق الشيوع وبهذا يظهر أنهم مالو كانا صغيرين وكانا في عيال  
الواهب أو كانا اثنين له تصح الهبة لتحقيق قبضه لهما بمجرد العقد بلا سبق لاحدهما على الآخر ونعم  
ذلك فيما علقناه على البحر وقد ظهر لك أن ما في الدراختار من قوله وصغير في عيال الكبير سبق قلم  
وصوابه في عيال الواهب كما ذكرنا ذلك لو كان في عيال الكبير لم يصح التعليل وتكون المسئلة خلافية  
كسألة الكبيرين ثم هذا كله اذ لم يكن الموهوب لهما فقيرين فلو كانا فقيرين صحت على ما سأل في عقب  
هذا فكان ينبغي تقييد الاثنين في السؤال بالغنيين حتى تكون الهبة فاسدة وانما حققنا هذه المسئلة  
لانها صارت واقعة الفتوى في زماننا وتكرر السؤال عنها ووقع فيها اشتباه والله أعلم \* (سئل) \*  
في امرأة وهبت في صحته من شقيقها وجدها الفقيرين امتعة مختلفة الاجناس هبة شرعية مسلمة لهما  
فهل صحت الهبة \* (الجواب) \* نعم لان الانواب المختلفة من اجناس مختلفة مما لا يقسم وهبتها  
صححة كإنبه عليه في الخانية وقد أتى بذلك الشيخ خير الدين الرملي وان وهب من اثنين واحد لم يصح  
عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يصح وان كانا فقيرين تكون صدقة والتصدق على الفقيرين  
جائز بالاجماع وهكذا ينبغي أن يفصل في الجواب في كل هبة قاعدية من اواخر كتاب الدعوى ملخصاً  
التصدق على الغني هبة وان ذكرنا الصدقة وعلى الفقير صدقة وان ذكرنا الهبة تارخانية في اول  
الفصل الثاني عشر من الهبة انشروى والمسئلة في التوزيع وغيره اقول وهذا فيما يقسم وغيره فتصح  
الصدقة مطلقاً على فقيرين ولو بلفظ الهبة قال في التارخانية عن المتصترات ولو قال وهبت منكم هذه  
الدار والموهوب لهما فقيران صحت الهبة بالاجماع اه لكن هذا على رواية الجامع والافتد  
ذكر في الاصل روايتين في الصدقة على قول الامام والصحيح رواية الجامع كما في جامع الفصولين وصحها  
في الهداية أيضاً وعليه امشي اصحاب المتون وقد علم أن صحة الهبة في صورة السؤال من وجهين  
احدهما ككون الانواب المختلفة مما لا يقسم وهبة مما لا يقسم تصح ولو من غنيين نانيهما كون  
الموهوب لهما فقيرين وهبة واحد من فقيرين تصح ولو كانت مما يقسم لانها صدقة كما صرح حوايه  
من أن الهبة للفقير صدقة والصدقة على الغني هبة ووجه صحتها اذا كان لفقيرين ما صرح حوايه من  
أن الصدقة يراد بها وجهه الله تعالى وهو واحد فلا شيوع والافتد صرح حوايه في المتون أيضاً بان  
الصدقة كالهبة لا تصح في مشاع يقسم أي بأن يتصدق بعبه على واحد والحاصل أنه لو وهب داره  
مثلاً التي تحتل القسمة من غنيين لا يصح للشيوع خلافاً لهما ولو تصدق بهما على فقيرين يصح اتفاقاً  
لما مر ولو وهب نصفها الواحد وتصدق به على فقير واحد لم يصح لتحقيق الشيوع والله سبحانه وتعالى  
أعلم \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد ابن وبنت ولابنه ابن صغير عاقل مميز عمره عشرة سنوات  
فوهبه جده داراً له وأمتعة معلومة في مرض موته هبة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول والتسلم

مطلب تصح الصدقة على  
فقيرين ولو بلفظ الهبة



والتسليم وأقر أن بذته للصغير يتأقده كذا من الدراهم ومات من مرضه المذكور عن ذكر وخلف تركه تخرج الهبة والمبلغ المقتر به من ثلثها وليس عليه دين أصلاً فهل تكون الهبة والاقرار صحيحين  
 \* (الجواب) \* نعم أما الهبة لابن الابن الصغير العاقل فلما في التنوير من الهبة وتم قبضه لومها يعقل التحصيل ولوم وجود أبيه لأنه في النافع المحض كالبائع اه ومثله في الدرر وأما الاقرار للصغير المميز فلما في التنوير وشرحه للعلاقى من الاقرار وأما الاقرار للرضيع فإنه صحيح وإن بين المقتر سبباً غير صالح منه حقيقة كالاقرار أو ثمن مبيع لأن هذا المقتر محل النبوت الدين للصغير في الجلالة أشباه اه أقول تقييده في السؤال خروج المقتر به من الثلث غير لازم لأن الاقرار لا غير الوراث نافذ من جميع المال كما مر في باب مبيع ما فيه من المباحث \* (سئل) \* في امرأته وبت في حبتها أمتعة معلومة من بنت ابنتها الصغيرة وسلت الامتعة لابن الصغيرة وقبل الهبة بإيجاب وقبول شرعيين لدى بيته شرعية ثم ماتت المرأة عن ابنه المذكور وعن زوج يزعم أن الهبة غير صحيحة فهل صحت الهبة المذكورة \* (الجواب) \* نعم وقد نقل المؤلف عبارات على سبيل الاستطراد في مسألة ما إذا قبض هبة الصغير غير أبيه أو وصيه قلند كحاصلها على وجه التحريم لكونها تنفع كثيراً وقد صارت واتعة الفتوى في زماننا قال في الهداية وفيما يجب للصغيرة يجوز قبض زوجها لها بعد الزفاف لتقبض الاب امورها اليه دلالة بخلاف ما قبل الزفاف ويملك مع حضرة الاب بخلاف الام وكل من يعولها غير صاحبها حيث لا يملك كون الاب بعد موت الاب أو غيبه منقطعة في الصحيح اه ومثله في الجوهر وبه جزم في البدائع وقال بعض مشايخنا يجوز لهم أيضاً أن يقبضوا للصغير إذا كان في عيالهم كالزوج وعنه احترازاً عن صاحب الهداية بقوله في الصحيح غاية البيان ولو كان الصبي في عيال الجدة أو الاخ أو الاعم أو الام فوجب له حبة فقض الهبة من مكان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز والعصم حواجز كالحق قبض الزوج وابو الصغيرة حاضر وكذا لو كان الصغير في عيال اجنبي كان للاجنبي حق القبض خاصة وإذا كان الصغير في عيال الجدة أو الاخ أو الام أو الاجنبي والاب حاضر فقض من في عياله هل يجوز اختلف المشايخ فيه والفتوى على انه يجوز فتاوى الصغرى كذا في احكام الصغار للمتروكين ولوقبض من في عياله مع حضور الاب قيل لا يجوز وقيل يجوز وبه بقي مشغل الاحكام أقول فقد اختلف الصحاح كما ترى وأنت على علم بما قاله العلامة قاسم من أن قاضيه من أجل من يعتد على تعجيله لانه فقبحه النفس وقد صحح جواز قبض من يعول الصغير ولو مع حضرة الاب لانه تقع محض للصغير وبشده حصة قبول الصغير بنفسه اذا كان مميزاً ولو كان الاب حاضر أو يصادق وجدت دلالة فتوى في عياله امور الصبي الى من يعوله كما مر في الزوجة الصغيرة بعد الزفاف فليكن العمل على هذا القول ولا سيما وقد صحح بلفظ الفتوى وهي أكد ألقاظ الصحاح وفي القهستاني عن المضمرة انه المختار والمختار من الشروح فإنه شرح القدوري وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اختياره حيث نقل تعجيله عن البرجندی مسنداً على ظاهر عبارة متن التنوير والله أعلم \* (سئل) \* في مريض مرض الموت له ديون بدم جماعة معلومين وعليه ديون لا بابها فذهب الباقي من ديونه بعد أداء ما عليه من الديون لبنته وعوضته عن ذلك طاقية سلمنا حاله ضمن الهبة ومات من ذلك المرض عنهم ما وعن زوجة وعم شقيق لم يحيز الوصية وتزعم البنات جوازها بسبب التعويض المذكور فهل تكون غير صحيحة ولا عبرة برعهم \* (الجواب) \* نعم لامور منها تعليق الدين لغريم عليه من غير تسلط ومنها الهبة من المريض فان هبته وكذا اعتاقه ومحاباته ووقفه وضمانه حكم الوصية فتعبر من الثلث كما في التنوير من الوصية والوصية للوارث لا تصح الا باجازه بقية الزوجة ومنها أن الشيء اذا بطل بطل ما في ضمنه والهبة باطلة فكذا ما في ضمنه من التعويض وان قلنا ان التعويض يسع استيفاء فيصح

مطلب تتم الهبة للصغير  
العاقل قبضه ولوم وجود  
أبيه

مطالب مهم في تحرير مسألة  
ما اذا قبض هبة الصغير من  
يعوله مع أبيه

مطلب وذهب في مرضه لبنته  
ديوناً لا يصح

مطلب هبة المرصد لا تصح

مطلب هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح  
الاذسلطه على قبضه

مطلب الهبة في مرض الموت وان كانت وصية ففتقر الى القبض

مطلب هبة نصف الطاحونة المحتملة القسمة لا تصح

مطلب القول للموهوب له انه لم يشترط عوضا

مطلب وهب من اجنبي على أن يهبه من فلان هبة وبطل الشرط

مطلب سمن الدابة يمنع الرجوع في هبتها

المرصد للوارث لا يصح أيضا والله أعلم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بأن هبة المرصد لا تصح لأن تلك الدين ممن ليس عليه الدين لا يصح كما صرح بذلك في الدرر والتنوير وغيرهما \* (سئل) \* فيما إذا كان لامرأة مبلغ دين معلوم بذمة زوجها زيد ثم أن المرأة وهبت دينها المزبور لعم زيد ولم تسلطه على قبضه فهل تكون الهبة المذكورة باطلة \* (الجواب) \* نعم ذكر في الصغرى هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الا اذا وهبه وأذن له بالقبض فقبضه جاز وذکر في العدة وان لم يأمره بالقبض لم يجز وفي بعض كتب الفقه الموقوف به هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز الا اذا سلطه على قبضه وبصره كأنه وهبه حين قبضه ولا يستحكم الا بالقبض وكذا لو وهبه صوفا على غنم وسلطه على جرازه أو زرعاً غير محصور وسلطه على حصاده وكذا الثمر على الشجر وسلطه على جذاه عمادية من الاحكامات وفي الذخيرة من الفصل الثالث في هبة المشغول في او اخرها ولو وهب دينه له على رجل من غيره وأمر الموهوب له فقبضه فقبضه جازت الهبة لما أن تمام الهبة بالقبض فصار كأن خطاب الهبة وجد بعد القبض \* (سئل) \* في امرأة اهبها في ذمة والدها مائة قرش فأشهدت على نفسها في مرض موتها انها وهبت الزوجة والدها والآن تريد الزوجة مطالبة الزوج بذلك فهل لها ذلك \* (الجواب) \* تلك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا اذا سلطه المملك على قبضه وفي هذه المسئلة لا تسليط فتكون غير صحيحة وان كان حيث لم يقبض حتى ماتت المشهدة فقد بطلت الهبة لما في العمادية من هبة أحكام المرحى وهب في مرض الموت ولم يعلم حتى مات بطل الهبة لأن الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة فتفتقر الى القبض ولم يوجد \* (سئل) \* فيما إذا كان لامرأة نصف طاحونة ماء دار حتى قابلة للقسمة مشتتة على حجرين ومكانين للدواب واذا اقيمت لا تتبدل المنفعة وتصير طاحونتين منتفعاً بهما على السواء فوهبت ذلك في صحته الولد لها سوية فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة \* (الجواب) \* هبة المشاع من شريكه أو من اجنبي ان احتلت القسمة لا تجوز وان لم تحتل تجوز كما صرح به في الذخيرة وفي الخلاصة في أول القسمة على الاصل لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والدكان الصغيرة وهذا اذا كان بحال لو قسم لايق لكل واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه فان كان بحال يبقى يقسم اهـ ومنه في البرازية وخزانة الفتاوى حيث كانت الطاحونة المذكورة لا تتبدل منتفعاً بالقسمة وتبقى منتفعاً بهما فلهذا الهبة المذكورة غير صحيحة أقول هذا اذا كانت المرأة المذكورة وهبت النصف المذكور من ولديها معاً أم الوهب والربع من أحدهما ثم وهبت الربع الثاني من الآخر تصح الهبة لأن ربع الطاحونة المذكورة لا يحتمل القسمة وهذه حيلة صحة الهبة في هذه المسئلة \* (سئل) \* فيما إذا قال الواهب شرطت لي عوضها وقال الموهوب لم اشترط فهل يكون القول للموهوب له مع يمينه \* (الجواب) \* نعم كما صرح به في القول لمن من أو اخر الهبة \* (سئل) \* فيما إذا وهب زيد المريض قطعة أرض وجاراً من عمره واجنبي وسلمه ذلك على أن يهب ذلك من هبته بموته وذلك يخرج من ثلث ماله فهل تصح الهبة ويطل الشرط \* (الجواب) \* حيث كانت الهبة تخرج من ثلث ماله فهي صحيحة دون الشرط قال في الدرا المختار من أول كتاب الهبة وحكمها أنها لا تبطل بالشرط الفاسدة فهبة عبد على أن يعقده تصح ويطل الشرط \* (سئل) \* فيما إذا وهب زيد عمراً فساها هبة شرعية فعقلها وسقاها مائة شهر حتى سمنت ويريد زيد الآن الرجوع بهبته المذكورة فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم ويمتنع الرجوع بمجرد زيادة متصلة أرا ديهما الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب الزيادة في القيمة كالسمن والجمال والاسلام والعلم وغيرها شرح المجمع لابن مارك وقال الامام الجليل قاضيان في فتاويه من فصل الرجوع في الهبة ولو وهب عبد صغيراً فشب وصار رجلاً طويلاً لا يرجع الواهب فيه لأن

مطلب لانصح الهبة لام  
الولد ولو في المرض بخلاف  
الوصية لها

مطلب يسقط الرجوع  
في الهبة بالتعويض

مطلب الاصل أن المعروف  
كالمفروض

مطلب وهبت دار تقسم  
من بناتها الاربع لانصح

مطلب دفع ثلثه كسوة  
ليس له أخذها منه

الزيادة في البدن تمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة وكذا لو كان تخيافا من أو كان قبيحا  
فحسن لا يرجع (سئل) \* فيما اذا وهب زيدا لام ولده أمتعة معلومة في صحته ثم مات عنها وعن  
ورثته يطلعون بالاستعانة المزبورة فهل لهم ذلك والهبة المذكورة غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم  
قال في الدر المختار في باب الرجوع في الهبة لا تصح حبة المولى لام الولد ولو في مرضه ولا تنقلب وصية  
اذ لا يد للعجور أم الوأوصى لها بعد موته تصح لعقها بموته فيسلم لها كافي اه وفي الوصايا الهبة  
لام ولده والاقرار بالدين باطل بخلاف الوصية لانها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة  
برازية قيل السادس في تصرفات الوصى \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد حصه معلومة في فرس  
فوهبها في صحته لعمر وهبة شرعية مقبولة مسلمة له باذن بقية الشركاء فيها وعرض عمر وزيد انظر ذلك  
مبلغا معلوما من الدراهم والحنطة فأنلله خذ هذا عرض هبتك وتحت الفرس عند الموهوب له تناسبا  
ويريد زيد الواهب الآن أن يرجع فهل في الرجوع فحل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم فان قال  
خذه عرض هبتك أو بدلها فقبضه الواهب سقط الرجوع تنويرا والحصة في الفرس المزبورة ليست  
محملة للقسمه وهبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة صحيحة كما في الخيرية تقلا عن مبسوط شيخ الاسلام  
ضمن سؤال وجواب فراجع ان رمت أقول وذكر في الدر المختار أنه لو لم يذكر أنه عوض رجع  
كل بهيته اه وكنت فيما علقته عليه عن الخواشي اليقونية فقه كلام لأن الاصل أن المعروف  
كالمفروض كما صرح به في الكافي وفي العرف يقصد التعويض ولا يذكر خذ بدل هبتك ونحوه استحبابا  
فينبغي أن لا يرجع وان لم يذكر البدلية وفي الثانية بعث الى امرأته هدايا وعوضته المرأة وزفت اليه  
ثم فارقه فادعى الزوج أن ما بعثه عارية وأراد أن يسترد ما بعثه اذ تزعم انه عوض للهبة فاذا لم يكن ذلك  
للزوج في ماله لأنه أنكر التملك والمرأة أن تسترد ما بعثه اذ تزعم انه عوض للهبة فاذا لم يكن ذلك  
هبة لم يكن هذا عوضا فلكل منهما استرداد ماله وقال أبو بكر الاسكافي ان سرحت حين بعثت  
انه عوض فكذلك وان لم تصرح ولكن نوت ان يكون عوضا كان ذلك حبة منها وبطلت نيتهما  
ولا يفتي أنه على هذا ينبغي أن يكون في مسائلنا اختلاف اه \* (سئل) \* في امرأة لها دار قابلة  
للقسمه فوهبتها من بناتها الاربع اوباعا فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة \* (الجواب) \*  
نعم تكون غير صحيحة فان قبضتها وسلمتها صحت الهبة أقول الظاهر أن عدم الصحة فيما ذكرنا من  
حيث يمكن قسمة الدار ارباعا مع امكان الارتضاع بكل ربع على حدة فلما يمكن قسمتها نصفين مثلا  
لا ارباعا فهي غير قابلة للقسمه تأمل \* (سئل) \* فيما اذا اتخذ زيد ثلثه كسوة  
وسلمها له ولبسها على سبيل التملك ثم خرج الخادم من عنده ويريد زيد الآن أخذ الكسوة منه فهل  
ليس له ذلك والكسوة المزبورة صارت ملكا للثام \* (الجواب) \* نعم اتخذ لولده الصغير ثيابا  
ثم اراد أن يدفع الى ولده آخر لم يكن له ذلك لأنه لما اتخذها لولده الاول صار ملكا للاول بحكم  
العرف فلا يملك الدفع الى غيره الا اذا بين للاول عند اتخاذها انها عارية لان الدفع الى الاول يحتمل  
الاعارة واذا بين ذلك صح بيانه وكذا اذا اتخذ ثيابا بالتمليك فأتى التملك بعد ما دفع فاراد أن يدفع الى  
غيره فهو على هذا ان بين وقت الاتخاذ انها اعارة يمكنه الدفع الى غيره طائفة من فصل هبة الوالد لولده  
والهبة للصغير أقول والتقييد بقوله فأتى التملك بعد ما دفع يقيد الفرق بينه وبين الولد الصغير من  
حيث ان التملك لا يملكها الا بعد الدفع اليه بخلاف الولد فإنه بمجرد اتخاذ الاب صارت ملكه  
لأنه هو الذي يقبض له ولذا قيد الولد بالصغير أما الكبير فلا بد من التسليم أيضا كما صرح به في جامع  
الفتاوى ثم ان قوله ان بين وقت الاتخاذ الخ يقيد أن لو سلمها بالتملك ولم يبين انها اعارة ليس له دفعها  
الى غيره ولعل وجهه ان جعلها في مقابلة خدمته فلا تكون هبة خالصة فلا يمكن الرجوع فيها  
والاشياء المانعة منه تأمل قال المؤلف كتب على صورة دعوى ما صورته حيث بين اقراره انه

بجهة التملك فدعوى التملك لا تنجح لما قاله الخبير الرسمى رحمه الله تعالى ناذلا عن جامع الفصولين  
في خلال المحاضر والسجلات برمز التهمة عرض على المحضر كتب فيه ملكة تملكها صحيجا ولم يبين انه  
ملكه بعوض أو بلا عوض قال أجبت انه لا تصح الدعوى ثم رخص لشرط الحاصكم اكتفى به  
في مثل هذا بقوله رجب له هبة صحيحة وقبضها اولكن ما أفاد في التهمة أجود وأقرب الى الاحتياط اهـ  
\* (سئل) \* فيما اذا مات زيد عن زوجة وبنت منها وعن أخ وأخت شقيقين وخلف تركه فوهب الاخ  
حصه منها البنت أخيه قبل قبضة التركة وقبل علمه قدر ما يحصه منها ثم مات الاخ عن ورثة قبل قبض  
حصته وقبل تسليمها وعلم بها ويريد ورثته المطالبة بالحصه المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم

\*(كتاب الاجارة)\*

\* (سئل) \* فيما اذا كان بيد زيد أرض سليخة جارية في وقف ولم يكن له فيها مشد مسكة ولا اشجار  
في وسطها وله في نواحيها اشجار على المسناة فقط يريد متولى الوقف المزور ايجارها من غير زيد بأجرة  
مثلا وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يسوغ للمتولى ذلك \* (الجواب) \* نعم رجل استأجر أرضا  
فيها اشجار ان كانت الاشجار في وسط الأرض لا تجوز الاجارة وكذا لو دفع أرضه من زراعة  
فيها اشجار ولم يدفع الاشجار معاملة لا تجوز المزارعة وان كانت الاشجار في نواحي الأرض على  
المسناة جازت الاجارة والمزارعة وان كان في وسط الأرض شجرة أو شجرتان صغيرتان مثل التالة  
التي مضى عليها حول أو حولان جازت الاجارة والمزارعة وان كانت الشجرة عظيمة لا تجوز  
لان العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ الأرض وظلها يضر بالأرض وكذا لو كان في وسط الأرض ابنية  
فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الابنية في ناحية الأرض جازت الاجارة فان كانت في ناحية  
الأرض فرفعت الابنية يدخل ماتحتها تحت العقد وكذا الشجرة فاضيان في الاجارة الفاسدة ومثله  
في البرازية في نوع آخر في الضياع والحانوت والمستغلات ولو استأجر ضياعا بعضها فارعة وبعضها  
مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما كان  
مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم اذا استأجر أرضا فيها شجرة عظيمة قال لا تجوز الاجارة فيما كان فارغا  
ولم يقل تجوز فيما لم يكن مشغولا بالشجرة لانه قد مر ما يكون مشغولا بعروق الشجر غير معلوم اهـ من  
مناوى الامام فاضيلان أيضا أقول مقتضى هذا التعليل انه يصح ايجار الدار المشغولة بالاشجار  
لان الاشجار لا تتحل بالسكنى بخلاف الزراعة فانها تعطل بظل الاشجار لانه لا يثبت ماتحتها ولا تصح  
الاجارة اذا كانت الاشجار في نواحي الأرض على المسناة او كانت شجرة صغيرة أو شجرتان في وسطها  
لعدم الضرر المذكور ولا ضرر في الدار مطلقا تأمل \* (سئل) \* في بستان جاري في وقف آجره  
وكيل عن ناظره من زيد مدة سنتين بأجرة معلومة ثم ساء على الغراس القائم به مدة التواجر على  
أن يعمل له على ذلك حق العمل على أن يكون بجهة الوقف سهم من ألف سهم والباقي للمستأجر وصادر  
ذلك لدى حاكم حنفى فهل الاجارة والمساقاة فاسدتان \* (الجواب) \* نعم كما صرح به الحانوتى  
في قنوايه حيث سئل عن ناظر آجر أرض من جهات الوقف مشتملة على اشجار ونخيل وغيرها  
من شخصين اجارة صحيحة وتصادق معها على أن الاشجار النابتة في الأرض فيها قديم وجديد فالقديم  
جميعه بجهة الوقف وربع المستجد بجهة الوقف أيضا والثلاثة ارباع الباقية من الاشجار المستجدة  
للمستأجرين ولم تميز القديمة من المستجدة ولم يعرف كل من المتصادقين ذلك وساقوا على ذلك  
مدة معلومة واقضت مدة لايجار والمساقاة فأجر الناظر الأرض المذكورة مدة تالية للمدة الاولى  
وساقى على ذلك جميعه أى جميع اشجار الغيط فهل تصادق الناظر معها على ذلك مع عدم معرفته  
وتعيينه لما ذكر صحيح أم لا \* (الجواب) \* الاجارة غير صحيحة لان استئجار الأرض المشغولة

مطلب اذا قال ملكة تملكها  
صحيجا ولم يبين انه بعوض  
أو بلا عوض لا تصح الدعوى  
مطلب وهب حصه من التركة  
قبل القسمة لا تصح

مطلب اذا كانت الاشجار  
على المسناة تجوز الاجارة

مطلب استأجر فارغا  
ومشغولا تجوز في الفارغ  
دون المشغول

مطلب اذا قدم ايجار الأرض  
على مساقاة الايجار  
لا يصح

مطلب استئجار الأرض  
المشغولة بالاشجار لا يجوز

بالاشجار لا يجوز الا اذا كان في الارض اوفى وسطها وكانت شجرة بين صغيرتين والمسافة غير صحيحة  
 أيضا حيث لم تعين الاشجار التي وقعت المسافة عليها والنصادق من الناظر أيضا غير صحيح لانه اقرار  
 منه على الوقف واقرار الناظر على الوقف غير صحيح وأما ما يفعله الآن من الاجارة ثم المسافة فلا  
 يصح على مذهب الحنفية أما لو تقدم المسافة ثم أوجرت الارض من المساق فيجوز كافي البرازية  
 من الاجارة في أول ورقة لأن الاشجار صارت له استحقا فاقلم تكن الارض مشغولة بغير حق  
 المستاجر وهل يلزم من قسح الاجارة قسح المسافة قد تكلم عليه فارئ الهداية قبل الآخر بخبر  
 ورقتين وتكلم بعده على المسافة بوجه آخر فراجع المحلين اه أقول ونقل في الدر المختار في أول كتاب  
 الاجارة عن مصنف التنوير ما نصه وأفاد فساد ما يقع كثيرا من أخذ كرم الوقف أو التيمم مسافة  
 فيستأجر أرضه الحالية من الاشجار على كثير ويساقى على اشجاره بسهم من ألف سهم فالخطا ظاهر  
 في الاجارة لافي المسافة فساد المسافة بالاولى لأن كل منهما عقد على حدة اه وكنت حنا  
 في حاشيتي رد المحتار عن تساوي الحائز في أن النصيب في الاجارة على يياض الارض لا ينفذ الصحة  
 حيث تقدم عقد الاجارة على عقد المسافة أما اذا تقدم عقد المسافة بشروطه كانت الاجارة صحيحة  
 كما صرح به في البرازية واذا فسدت صارت الاجارة غير مستحقة لجهة الوقف والسكنى انما هو النمرة  
 فقط وحيث فسدت المسافة امكنها بجزء يسير لجهة الوقف كان للعامل أجر مثل عمله وهذا بالنسبة  
 الى الوقف وأما مسافة المالك فلا ينظر فيها الى المصلحة كالواجب بدون أجر المثل اه ملخصا نعم  
 لو حكم شافعي بصحة ذلك حيث كانت الاجارة وافية بمنفعة الارض وبقيمة الثمن يصح كل من المسافة  
 والاجارة وسيأتي سؤال في ذلك \* (سئل) \* في قطعة ارض سليخة جارية في وقف وفي مشد  
 مسكة زبد ثمان زبد لاجن ولد أصلا وفي نواحى الارض على المسنة اشجار بعضها جارية في الوقف  
 المزبور والبعض في ملك زيد المتوفى يريد ناظر الوقف المزبور دفعها من اربعة الثمن وبغرضه في ذلك  
 ورثة زيد فهل للناظر ذلك ويمنعون من معارضته في ذلك \* (الجواب) \* نعم وتقالها ما تقدم عن  
 الخائفة \* (سئل) \* في اجارة الدار من مؤجرها هل تكون غير جارة \* (الجواب) \*  
 نعم اذا أجر من المؤجر لا يجوز وبطلت الاولى وقال الحلواني لا يجوز الثانية ولا تبطل الاولى لأن  
 الثانية فاسدة فلا ترفع الصحة وهو الصحيح برأيه للمستأجر أن يؤجر من غيره مؤجره ومنه أى من  
 مؤجره لاى لا يؤجره لأن الاجارة تملك المنفعة والمستأجر في حق المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم تملك  
 المالك هكذا عاينه بعض الشراح وفي خلاصة الفتاوى قال في النوازل المستأجر اذا أجز المستأجر  
 من الاجر لا يجوز وبطلت الاجارة الاولى وقال شمس الأئمة الحلواني لا يجوز الثانية ولا تبطل الاولى  
 لأن الثانية فاسدة فلا يرفع الصحيح وهو الاصح اه منح في مسائل شتى ونقل في البحر عن الجوهرة ما يخالفه  
 أقول ووفق في الدر المختار بين ما في الجوهرة وما قبله بما فيه نظر كما أوضحته فيما علقته عليه وكتب  
 فيه أن الاظهر ما ذكره شمس الأئمة لما ذكره من العلة وله صحيح فاضمان له وقوله في المنعرات وعليه  
 الفتوى وكتب أيضا ما نصه وفي التارخانية استأجر الوكيل بالاجار من المستأجر لا يجوز لانه صار  
 أجزا مستأجرا وقال القاضى يدع الدين كنت أفتى به ثم رجعت وأفتى بالجواز أقول يظهر من هذا  
 حكم متولى الوقف لو استأجر الوقف من أجره له وقد توقف فيه بعض الفضلاء وقال لم أره تأمل اه  
 \* (سئل) \* فيما اذا كان له سند دار جارية في ملكها فأجرتها من رجل مدة سنة بآجرة معلومة  
 اجارة صحيحة ثم خلفه يادين ثابت بالبينة ولا مال لها غير الدار ورثه هندية الدار ووفاء الدين من ثمنها  
 قبل تمام السنة فهل لها ذلك وتفسخ الاجارة \* (الجواب) \* نعم والمسألة في التنوير والمقتى  
 وغيرهما وفي الاختيار والاصل فيه أنه متى تحقق غرر العاقد عن المضى في موجب العقد  
 الا بضرر بلحقه وهو لم يرض به يكون عذرا تفسخ به الاجارة دفعا للضرر اه واذا أراد القاضى

مطلب اقرار الناظر على  
الوقف لا يصح

مطلب حل يلزم من قسح  
الاجارة قسح المسافة

مطلب لو تقدم المسافة على  
الاجارة لم تصح الاجارة

مطلب مات من له المشد  
لا عين ولد فللناظر دفعها  
من اربعة  
مطلب اجارة الدار من  
مؤجرها لا تنص

مطلب أجز المستأجر من  
المؤجر لا تصح الثانية ولا تبطل  
الاولى

مطلب لو استأجر الوكيل  
بالاجار من المستأجر لا يجوز

مطلب اذا لحق المؤجر دين  
ثابت بالبينة له فسخ الاجارة  
وبيع المأجور

فسخ الاجارة لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فيفديه ففسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ الاجارة أو لا يبيع هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن ولا يفسخ صاحب الدار أقرب بالدين على نفسه وكذبه المستأجر قال أبو حنيفة يفسخ الاقرار ويفسخ القاضى الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه لا يفسخ اقراره وهذه ثلاث مسائل احدها هذه والثانية المرأة اذا أقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذا به الزوج صح اقرارها ويكون للغيرم أن يجلسها بالدين والثالثة المحبوس بالدين اذا أقرت يبيع ماله لرجل يشق به أو لبعض ورثته عند أبي حنيفة يفسخ اقراره حتى يقضى القاضى بعسره ويخرج حقه من الحبس فاضحيان من فضل ما تنقض به الاجارة بقي انه اذا اعترض شئ من الاعذار هل تنفسخ بنفسها أو يحتاج الى الفسخ وهل يحتاج فيه الى فسخ القاضى أو التراضى خلاف طويل ذكرنا أمتنا شرعا وفاقوا في فلاحه ذلك في البدائع وغيرها أقول والذي حزنه في حاشيتي رد المحتار تصحيح ما وفق به بعض المشايخ وهو أن العذر ان كان ظاهرا لم يمتنع الى القاضى والا كالدين الثابت باقراره يحتاج اليه ليصير العذر ظاهرا بالقضاء وقال فاضحيان والمحبوس القول بالتوفيق هو الاصح وقواه الشيخ شرف الدين الغزى بأن فيه اعمال الروايتين مع مناسبتها في التوزيع فينبغي اعتماده وفي تصحيح العلامة قاسم ما يصححه فاضحيان مقبدم على ما يصححه غيره لانه فقيه النفس اهـ \* (مسئل) \* في صلح من مضمونه استأجر زيد بماله لنفسه من عمر والمتولى على وقف بكر على مسجد كذا فأجره ما هو جار في الوقف وذلك جميع البستانين الكائنين بقريه كذا المدة ثلاث سنين بآجرة معلومة ولم يساقيا على غراس البستانين ولم يذكرا المتولى من أى جهة تولى الوقف فهل تكون الاجارة غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم لوجهين الاول حيث كانت الاشجار في وسط الارض ولم يساقيا عليها في المائنة رجل استأجر أرضا فيها اشجار في وسط الارض لا تجوز الاجارة اهـ والثاني لعدم ذكر المتولى من أى جهة تولى الوقف لما في الاسعاف الناظر اذا أجزأ أو تصرف تصرف آخر وكتب في الصلح أجر وهو متولى على هذا الوقف ولم يذكرا أنه متولى من أى جهة فالوا تكون فاسدة وفي المحمية

والمتولى لوقف أجره \* لكنه في صكه ما ذكرنا

من أى جهة تولى الوقف \* ما يجوز واذلك حيث يلقي

أقول الظاهر أن هذا الثاني خلل في الصلح لان نفس العقد بل العقد صحيح حيث كان العاقد في نفسه له ولاية صحيحة وان لم يذكرا وجهها انها من الواقف أو من فلان القاضى لان الصلح كونه اشترطوا فيها أشياء كثيرة من زيادة البيان والتوضيح والاشارة الى هذا المدعى على هذا المدعى عليه وغير ذلك مما يعلم في محله وفي الفصل السابع والعشرين من جامع الفصولين لو كان الوصى أو المتولى من جهة الحاكم فالأولى أن يكتب في الصلح والسجلات وهو الوصى من جهة الحاكم له ولاية نصب الوصية والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصى من جهة الحاكم ربما يكون من حاكم ليس له ولاية نصب الوصى فان القاضى لا يملك نصب الوصى والمتولى الا اذا كان ذكرا تصرف في الاوقاف والايام منصوبا عليه في منشوره فصار حكمه نائب القاضى فانه لا بد أن يذكروا أن فلانا القاضى مأذون بالانابة تعززا عن هذا الوهم اهـ قال في البحر بعد نقله في كتاب الوقف هذه العبارة ولا شك أن قول السلطان جعلك قاضى القضاء كالتنصيص على هذه الاشياء في المنشور كما صرح به في الخلاصة في مسألة استخلاف القاضى اهـ ولا يخفى ان قاضى دمشق ومصر ونحوهما من المدين العظيمة يسمى قاضى القضاء في زماننا فيصحب نصيبه الوصى والمتولى وان لم ينص له عليه في منشوره فاذا علم تولية المتولى من جهة أحد هؤلاء القضاة صح اجارة وبقية تصرفاته والتنصيص على كونه تولى من جهة قاضى كذا انما هو لزيادة الاستيثاق بالصلح كما أفاده قوله فالأولى أن يكتب الخ فيصح تصرفه وان لم

مطلب يصح اقرار المؤجر بالدين عند الامام

مطلب هل يحتاج في فسخ الاجارة بالعذر الى القضاء أم لا

مطلب أجزأ دون مساقاة لا يصح

مطلب اذا أجزأ الناظر ولم يذكرا أنه متولى من أى جهة لا يصح

مطلب فيما اذا أجزأ المتولى ولم يذكرا أنه متولى من أى جهة

يكتب ذلك ثم اذ ارفع تصرفه الى قاض يحكم بجزء ذلك التصرف اذا ثبت عنده كما لو اجر دارا مثلاً  
ثم انكر الایجار وأثبت خضه فانه يحكم بثبوت الایجار لا بخصه فانه لا يحكم بخصه ما لم يثبت عنده  
بصحة ثبوت الایجار رجل داراً ووقفها أو أجزها بحكم القاضي بنفس البيع والوقف أو الایجار  
أما الحكم بخصه ذلك فانما يكون بعد ثبوت ملكه لذلك أو نباشه عن المالك كما مر في كتاب القضاء عن  
فتاوى قارئ الهندية حيث مثل حل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة بثبوت ملك  
الواقف أو البائع أو المؤجر وحيث انزه أم لا اجاب انما يحكم بالخصه اذا ثبت انه مالك لما وقفه أو أن له ولاية  
الایجار أو البيع لمبايعه اما بالثبوت أو نباشه وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالخصه بل  
بنفس الوقف والایجار والبيع اه فاعنتم هذا التحرير المقرد \* (سئل) \* فيما اذا كن الجماعة  
تجارة قربة ومزارع جارية في تيارهم واقطاعهم بوجوب براءة ساطانية يدهم فأجزوا ذلك جميعاً بريد  
وعمر وائمة سنة معلومة اجارة لازمة للزراعة الشترية والصيفية بأجرة معلومة من الدراهم وصدر  
ذلك لدى قاض شافعي حكم بخصه الایجار وان صدرت لغير الزراع وكانت اقطاعاً من رجلين نصفين  
في حكم الشترية وحكم بغيرها موافقاً لمذهبه مستوفياً شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة  
المستقيمة في ثبوت أجز المثل وكتب بذلك حجة ائمة مفتي مذهبنا بالعمل بضمونها وأنفذ حكمه حاكم  
حنفي وكتب بذلك حجة أخرى حل يعمل بضمونها الخجين المزبورين بعد ثبوت شرعاً \* (الجواب) \*  
نعم \* (سئل) \* في مجرى ما جازع حقه المعلوم من الماء في وقف ائمة وفي استئجار واخذكار  
زيد من ناظر الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة فأتى زيد في أثناء مدة الایجار فبطل تنسخ الایجار بموته  
\* (الجواب) \* نعم قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الایجار تنسخ بموت أحد المتعاقدين ان  
عقد هال نفسه وان عقد هال غيره لا تنسخ بموته كالأب والوصي والوكيل والمتولي في الوقف اه وقامه  
في فتاوى ابن الشلي وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن شخص استأجر عقاراً وأجزه من آخر ومات في أثناء  
المدّة حل تنسخ الایجار أجاب تنسخ الایجار الاولى والثانية اه ومثل في فتاوى ابن الشلي  
وفي فتاوى الفرائسي سئل عن رجل استأجر لنفسه مصبغة من متول بأجرة معينة ائمة معينة  
ثم بعد مدّة مات المستأجر فهل اذا رفعت القضية الى حاكم حنفي له أن يحكم بانقاسها بموت المستأجر  
وهل اذا كان الشافعي حكم بموجب عقد هذه الایجار يكون حكمه بالموجب مانعاً  
للحنفي بانقاسها أجاب نعم للقاضي الحنفي أن يحكم بانقاسها بموت المستأجر المذكور ولا يمنع  
من ذلك حكم الشافعي بالموجب على ما حذر الشيوخ الذين بنوا في القواعد البدئية وان كان  
في سبيل القضاة للكافي ما يخالفه فانه قال ان الحكم من الشافعي بالصحة لا يمنع الحنفي من ابطالها  
بالموت وان كان بالموجب يمنع من ذلك لان من وجبها الدوام والاستمرار للوارث لكن ينبغي التعميل  
على ما في الفواكه البدئية لظهور وجهه والله أعلم اه \* (سئل) \* عن شخص استأجر عينا  
ثم أجزها ثم مات فهل تنسخ الایجار فأجاب اذا انقضت الایجار الاولى انقضت الثانية على  
الصحيح قال العلامة محمد بن عبد الله الغزي وفي المنفردات المستأجر اذا أجزه من غيره أو دفع الى غيره  
مزارعة ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد هل ينسخ العقد الثاني اختلف المشايخ فيه والصحيح  
أنه ينسخ وهذا أعم من مورد الاستفتاء فانها موضوعة فيما اذا انقضت بموت المستأجر الاول  
وعبارته تشمل ما اذا فسخ لذلك أو غيره والله أعلم كازروني وفيه عن فتاوى ابن نجيم سئل عن أجز  
عقاراً من آخر مدة معلومة بأجرة معلومة وتسلمه المستأجر وأجزه من آخر مدة ثوابه وتسلم ثم ان  
المؤجر الاول والمستأجر منه تقابل الایجار هل التقابل صحيح مطلق للایجار الثاني أم لا أجاب نعم  
التقابل صحيح وتنسخ الاولى والثانية والله تعالى أعلم أقول ووجهه أن الایجار بيع المنافع وهي  
تحدث شيئاً فالمستأجر يملك منفعة كل يوم بيومه فبقي باقية على ملك المالك فصح التقابل بينه

مطلب يصح حكم الشافعي  
بخصه ايجار الاقطاع لغير  
الزراع من رجلين نصفين

مطلب استأجر واستأجر  
مجري ماء ثم مات تنسخ  
الاجارة بموته

مطلب استأجر عقاراً وأجزه  
من غيره ثم مات تنسخ  
الاولى والثانية

مطلب تنسخ الایجار بموت  
المستأجر وان حكم شافعي  
بالموجب

مطلب المستأجر الاول  
اذا فسخ العقد ينسخ العقد  
الثاني

مطلب استأجر ثم أجزه  
ثم تقابل مع المالك انقضت  
الاولى والثانية



وبين المستأجر لانه لم يملك المستقبله واذا انسخحت بالمقابل لم يبق له حق فيما يحدث من المنافع في كل يوم بيومه فانسخحت الاجارة الثانية لانها مبنية على الاولى والله أعلم \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد عمرا وحما بدمشق الشام ليأتي عمرو ويعمال زيد على دوابه من مدينة حمص الى دمشق باجرة معلومة جعلها له وذهب الى حمص وشرع زيد في قضاء مصلحته له فيها فذهب عمرو ورجع لدمشق ولم يحمل العمال ولم ينقلهم باختياره ويطلب زيد بالاجر الذي جعله له فهل لا يلزم زيد اذ ذلك \* (الجواب) \* نعم لا يلزمه والله أعلم ومن استأجر رجلا ليبيعه له فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقي فله أجره بحسبه لو كانوا معلومين أي بالعد كأي البرهاني والافكله كما في الدرر والتنوير وغيرهما وفي القهستاني فان جهلوا فسدت ولزم أجر المثل ثم نقل عن الكرماني عن الهندواني ان المعلومات لو كانت مؤتة بعضهم ككاهنهم فله كله لان الاجر مقابل بنقل العمال لا يقطع المسافة حتى لو ذهب ولم ينقل أحد منهم لم يستوجب شيئا اه قتيبه شرح الملتقى للعلائي من الاجارة \* (سئل) \* في رجل استأجر من آخر جناحاً معلومة ليحملها الى بلد كذا ثم بدله الى تلك البلدة لراى ظهر له فهل له فسخ الاجارة \* (الجواب) \* نعم وبدا عمك ترى دابة من سفر فانه عذر لانه لم يرضى على موجب العقد لزمه ضرر رائد لاحتمال كون قصده سفر الحج فذهب وقته وأطلب غيره لم يخسر او التجارة فافتر وهو بالمقد مضرب له أي ظهر له فيه رأى غير الاول منعه عن ذلك كذا في العتابة مخ من فسخ الاجارة \* (سئل) \* في متولى وقف أهلي أسكن دار الوقف رجلا بلا أجرة ولا اجارة وسكن الرجل مدة فهل على الساكن أجر المثل بعد الثبوت \* (الجواب) \* نعم وفي الفتاوى متولى الوقف اذا أسكن رجلا دار الوقف بغير أجر كره لانه لا شيء على الساكن وعما تقدم ذكره من على أن عليه أجر المثل سواء كانت معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن ايدي الظلمة وقطع الاطماع الفاسدة وعليه الفتوى وكذا الرجل اذا سكن دار الوقف بغير أجر الوافق وبغير أجر القيم كان عليه أجر المثل بالغاما بالغ عمادية من الفصل العاشر ومثله في الفصولين \* (سئل) \* في متولى أجر أرض الوقف لغير المزارع بلارضاه ولا وجه شرعي فهل تكون اجارته غير جائزة \* (الجواب) \* نعم كما في الخيرية من المزارعة قال في البرازية من الاجارة في تقرعات على الاجارة الطويلة مانسه لا تجوز اجارة الارض بلارضى المزارع \* (سئل) \* في اذا عملوا كجاعة سكتها بعضهم بعد ما استأجروا حصة الباقيين باجرة معلومة ثم انقضت مدة الاجارة وبقوا سالكين بدون اجارة والمؤجرون يطلبونهم باجرة حصتهم فهل يلزم الساكنين اجرة حصة الباقيين \* (الجواب) \* نعم سكن دار غيره لا يجب الاجرا الا اذا اتقاضا رب الدار بالاجر وسكن بعده لانه يكون التراما أو كانت معدة للاستغلال برزاية \* (سئل) \* في امرأة وافقت مع رجل على أن يحملها في فرجة محفة على بخل ويقوم بها كلها ومشرها من دمشق الى مكة وجعلت له على ذلك كله مبلغا معلوما من الدراهم دفعته له فأرکها وقام بها كلها ومشر بها حتى ماتت قبل وصولها الى المدينة المنورة وعن ورثة يزيدون محاسبة الرجل على اجرة مثل وكوب المورثة الى مكان موته او قد رما كلها ومشرها ومطلب اليه بما زاد على ذلك فهل لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في مجرى ما معلوم يجري فيه المأمن فأنض مظهرة وقف جار في الوقف المزبور وفي احتسار حجة وقف آخر مدة معلومة باجرة المثل والان نعطل أصل المجرى قبل دخوله للمظهرة وانقطع جريانه وصرف متولى وقف المظهرة في تعبيره مبلغا معلوما ويكلف ناظر الوقف الاخر أن يدفع له بعض المبلغ زاعما له يلزمه ذلك من مال الوقف فهل لا يلزم الوقف الاخر من ذلك شيء \* (الجواب) \* نعم وعمارة الدار المستأجرة وتطيينها واصلاح الميزاب وما كان من بناء على ربة الدار تنوير من فسخ الاجارة \* (سئل) \* في جاعة استأجروا أراضي قرية موقوفة من متولى وقف مدة معلومة باجرة

مطلب استأجره لبيعه  
بعياله من حصص فذهب  
ثم رجع لأجره

مطلب استأجر جنالا  
ليحملها الى بلد كذا ثم بدله  
تركه له فسخ الاجارة

مطلب اذا اسكن المتولى  
رجلا دار الوقف بلا أجرة  
لزم الساكن الاجرة

مطلب لا تجوز اجارة  
الارض بلارضى المزارع  
مطلب سكن دار غيره بعد  
ما تقاضاه بالاجر يلزمه الاخر

مطلب استأجرت محفة  
بما كلها ومشر بها الى مكة  
ثم ماتت في الطريق الخ

مطلب عمارة المجرى المحتكر  
على جهة وقفه

كذلك ليزرعوها قبل ماؤها المعلوم لها بحيث انه لا يصل اليها بل يذهب في مجراه ويريدون مخالفة المتولى لفسخ القاضى العقد فهل لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم رجل استأجر أرضا فزرعها وقبل ماؤها وانقطع فله أن يخاصم الآخر حتى يفسخ القاضى العقد بينهما ماذ خيرة من الفصل الخامس عشر \* (سئل) \* في رجل استأجر أرضا تبارية من أربابها للزراعة فزرعها وكانت تسقى بماء المطر فانقطع المطر وبس الزرع فهل سقط الاجر \* (الجواب) \* نعم وفي فتاوى الفضلى استأجر أرضا فانقطع الماء فان كانت الأرض تسقى بماء المطر فانقطع المطر أيضا فلا أجر عليه لأنه لم يتمكن من الانتفاع بها ذخيرة في ١٥ استأجر أرضا للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم تنظر ولم يجد الماء للسقى فبس الزرع سقط الاجر استأجر حاشر بها أولا بزيادة من نوع اجارة الأرض وبمثل أفتى العلامة القرائنى ناقلا ذلك عن الخانية وأفتى به قارئ الهداية أيضا \* (سئل) \* في رجل استأجر حرجى ماء مدة معلومة باجرة معلومة وتسلمه من مؤجره ثم طغى الماء وزاد زيادة منعه عن التمكن من الانتفاع على الوجه المقصود بعض المدة فهل لا يلزمه الاجر عن بعض المدة المزبورة \* (الجواب) \* نعم والمسألة في الخيرة من الاجارة \* (سئل) \* في رجل استأجر أرض وقف من ناظره ليزرعها مدة معلومة فزرعها ثم أصاب الزرع آفة سماوية وهلك بها الزرع ولم يبق بعد هلاكه مدة يتمكن الرجل فيها من اعادته ما هلك فهل لا يلزمه اجرة تلك المدة \* (الجواب) \* لا أجر على المستأجر فيما بقي من المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن من اعادته زرع مثله أو دونه في الضرر كما صرح بذلك في لسان الحكام والمحيط وغيرهما \* (سئل) \* فيمن آجر مكانا له وماله مدة معلومة وأراد فسخ الاجارة في المدة زاعما أن رجلا زاد في الاجرة وأن له قبول الزيادة وفسخ الاجارة بها فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم وان زيد على المستأجر فان في ملكه لم تقبل مطلقا كما لو رخصت وهو شامل لمال النعيم بعمومه اشياء من الاجارة ونفقه العلائق عنه أيضا \* (سئل) \* فيما اذا مات وكيل المؤجر فهل لا تنفسخ الاجارة بموته \* (الجواب) \* نعم لا تنفسخ الاجارة بموت الوكيل كفى الفتاوى والتنوير وغيرهما وبطل الاجارة بموت الآخر والمستأجر عندنا خلافا للشافعى ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الأب والوصى ولا بلوغ الصبي وتبطل بموت الماركل خانية من أوائل كتاب الاجارة وكذلك أفتى المؤلف بعدم الانفساخ فيما اذا مات ناظر وقف استأجر بمال الوقف بلجهة الوقف عقارات وقف آخر \* (سئل) \* فيما اذا جرت عادة أدخل موضع أن الراعى اذا أدخل المواشى في سكك القرية ارسل كل شاة في سكة صاحبها ففعل الراعى ذلك ولا يعد ذلك خلافا عنهم قضات شاة قبل أن تصل الى صاحبها فهل لا ضمان عليه \* (الجواب) \* نعم وفي الذخيرة أهل موضع جرت العادة بينهم أن البقار اذا أدخل السرح في السكك أرسل كل بقرة في سكة صاحبها ففعل الراعى كذلك قضات بقرة أو شاة قبل أن تصل الى صاحبها لا ضمان عليه لأن المعروف كالمشروط كذا قال أبو نصر الدبوسى وقال بعضهم اذا لم يعد ذلك خلافا لا ضمان عمادية من ضمان الراعى \* (سئل) \* في بركة ماء في مدرسة فيها فائضان محسرك مجراهما مع جميع ما يفيض من الماء الى دارين معلومتين بموجب حجج احتكارات شرعية فأحدث متولى المدرسة فائضا ثالثا وأحسك مجراه بقدر تلك الماء للعمر وبدون اذن ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في عقارات جارية في وقف بر وفي نواجر زيد من متولى الوقف مدة معلومة باجرة معلومة هي دون أجر المثل بغبن فاحس ظاهر يشهد به الحس والمعاينة وأهل النظر والدراية من الثقات العدول وأذن المتولى المزبور لزيد المستأجر بتعمير ما يحتاج اليه العقارات من العمارة من ماله ومهما يصرفه يكتفى من ماله على رقبه المأجور وصادر الاستئجار والاذن لدى قاض حنبلى فعمرو زيد في العقارات وصرف عليها مبلغا معلوما مع أن في الوقف المزبور ما لا حاصل يمكن صرف ذلك منه

مطلب استأجر أرضا للزراعة  
قبل ماؤها المخصصة  
مطلب اذا انقطع المطر وبس  
الزرع سقط الاجر

مطلب اذا زاد ماء الطاحون  
فمنعه عن الانتفاع مدة  
سقط الاجر

مطلب اذا هلك الزرع ولم يبق  
مدة يتمكن من اعادته لأجر  
عليه في المدة الباقية

مطلب ليس للمالك فسخ  
الاجارة بزيادة الاجر

مطلب لا تنفسخ الاجارة  
بموت الوكيل

مطلب لا تنفسخ بموت ناظر  
استأجر بمال الوقف بلجهة  
الوقف

مطلب ادخل الراعى  
المواشى في سكك القرية  
فضاع شاة لا ضمان عليه

مطلب ليس للعكر مجرى الماء  
احداث فائض آخر

مطلب أجر الوقف بغبن  
فاحس يشهد به الحس  
والمعاينة

حال صدور الاستحجار والاذن وبعدهما واتفق المستأجر بالمأجور المذكور مدة ثم بولي الوقف رجل آخر يريد مطالبة المستأجر بتمام أجرة المنزل في مدة انتفاعه فهل له ذلك \* (الجواب) نعم للمتولي المزبور مطالبة المستأجر بذلك لفساد الاجارة به كونهما يغيب فاحش لما في التنوير وغيره متولى أرض الوقف أجرها بغير أجر المنزل يلزم مستأجرها تمام أجر المنزل اه وفي الجران اجارة الوقف لا تجوز الا بأجرة المنزل أو أكثر اه وفي هذه الصورة اذا زعم المستأجر المزبور أن له حبس عين المأجور لاستيفاء مرصده على فرض صحة الصرف المزبور وأن المبلغ المزبور دين على عين المأجور لا على جهة الوقف وأراد المتولى بحجاسنة المستأجر بتمام أجر المنزل ومساقلته به من المبلغ الذي صرفه المستأجر المزبور فهل له ذلك \* (الجواب) نعم للمتولى ذلك بعد نبوت المرصد المزبور ولا عبرة بحجوز زعم المستأجر المذکور وحيث الحال ما ذكر أقول حيث كانت الاجارة بدون أجرة المنزل تكون فاسدة فيفسد ما في ضمنها من الاذن بالمارة كما مر في كتاب الوقف عن فتاوى الشيخ اسماعيل وسألت سؤال وجواب عن جد المؤلف أن الاذن بالفراس باطل اذا فسدت الاجارة وغلله المؤلف فيمات أي بأن الشيء اذا بطل بطل ما في ضمنه فتنبه لكن في أوائل كتاب الاجارات من الفتاوى الظهيرية ما يحالفه كما سذكره \* (سئل) في ربح ما مجارية في توأجر رجل من اصحابها فانقطع ماؤها في أثناء مدة الاجارة ويريد الرجل فسخ الاجارة بالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) نعم وتفسخ الاجارة أي للمستأجر ولاية الفسخ لانها تنفسخ لاحتمال الانتفاع بوجه آخر بخيار الشرط والرؤية وبعبء يفوت النفع به كخراب الدار وانقطاع ماء الرحي وانقطاع ماء الأرض لان كلا منها يفوت النفع فيثبت خيار الفسخ ولو انقطع ماء الرحي والبيت مما ينتفع به لغير الطعن فعليه من الاجرة حصته لانه بقي شيء من المعقود عليه فاذا استوفاه لرسته حصته زيلعي أقول كتبت في أول باب فسخ الاجارة من حاشيتي رد المحتار على الدر المختار ما نصه فلولا يفسخ حتى عاد الماء لرسته ويرفع عنه من الاجر بحسبه قبل حساب أيام الانقطاع وقيل بقدر حصته ما انقطع من الماء والاول أصح لان ظاهر الرواية يشهد له فانه قال في الاصل الماء اذا انقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى مضى الشهر فلا أجر عليه في ذلك ولو كانت منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطعن وجب بقدر ما يخص منفعة السكنى كذا في التارخانية ومفاده انه لا يجب أجر بيت الرحي صالحا لغير الطعن كالسكنى ما لم تكن معقودا عليها ونقل في التارخانية عن القدوري ان كان البيت ينتفع به لغير الطعن فعليه من الاجر بحصته اه ونحوه ما في الزيلعي تأمل اه ما كتبه فعلم أن ما مر عن الزيلعي من أن عليه من الاجرة حصته أي حصته بيت الرحي مبنى على أن منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطعن بقريته التعليل وعليه يحيل كلام القدوري والافه ومخالف لرواية الاصل الذي هو من كتب ظاهر الرواية فتنبه لذلك وكتب فيها أيضا أن الانقطاع غير قيد لما في التارخانية أيضا واذا انقص الماء فان فاسده حتى الفسخ والافلا قال القدوري اذا صار يطعن أقل من النصف فهو فاحش وفي واقعات الناطقي لو بطعن على النصف له الفسخ وهذه تخالف رواية القدوري ولو لم يرده حتى طعن كان رضى منه وليس له الرد بعده اه ما في التارخانية اه \* (سئل) في رجل سكن في دار مشتركة بينه وبين ايتام مدة معلومة بلا اجارة ولا أجرة فهل يلزمه أجرة مثل حصته الايتام في المدة المزبورة \* (الجواب) نعم والمسألة في فتاوى القرائني من الشركة ومثله في شرح التنوير وكذا في فتاوى الكارزوني في رجل تزوج أمة بيمين وسكن في دارهما \* (سئل) في يمين استعملها اقر يمينها في أعمال شتى بلا اذن الحاكم ولا اجارة وكان يطعمهما ويسقيهما ويعطيها بعض الاحيان دراهم وذلك قدر أجرة مثلها ثم بلغا وطلبا منه أجر مثلها فهل ليس لهما ذلك حيث الحال ما ذكر \* (الجواب) نعم يمين لأب له ولا أم

مطلب للمتولى مطالبة  
المستأجر بتمام أجرة المنزل

مطلب اجر فاسدا واذن  
بالعمارة لا يصح الاذن

مطلب له فسخ الاجارة بانقطاع  
ماء الرحي

قوله والبيت الخ أي بيت الرحي  
بأن كان يمكن الانتفاع به  
للسكنى ولو بطل الدواب مثلا  
اه منه

مطلب اذا صار يطعن أقل من  
النصف له الفسخ فلولا يفسخ  
حتى طعن كان رضى منه  
مطلب سكن دارا مشتركة  
بينه وبين ايتام تكمه  
أجرة حصتهم  
مطلب يتم استعماله اقر باؤه  
بلا اجارة له أجر مثلها ان كان  
ما يعطونه من الكسوة  
والكفاية لا يساويه

كما فعلوا ذلك في الاوقاف وأرض اليتيم واطلاقهم يقتضي جواز الاجارة مطلقا قلت المدة وأكثر  
 وأيضا انما هم في جواز الصرف للامام في البيع والاقطاعات يفيد جواز ذلك اه وقد استدرك  
 عليه المؤلف بقوله ثم رأيت في حاشية البحر الخضر الرمي من كتاب الاجارة تحت قول الماتن ولا تزداد  
 في الاوقاف على ثلاث سنين الى أن قال مانصه وأقول أيضا ومثل عقار اليتيم عقار بيت المال فتأمل  
 اه (سئل) \* في أما كن معدة للاستغلال مشترك بين هند وجاعة يدهم تلك الاما كن  
 يؤجر ومنه أو يأخذون جميع أجره الا انفسهم بلا وكالة عن هند في حصة او لا اجارة منها ولا وجه شرعي  
 ومعنى ذلك مدة والا نريد هند مطالبتهم بأجرة نصيبها واسترداد ذلك عما قبضوه من الاجرة فهل لها  
 ذلك (الجواب) \* نعم الغاصب اذا أجر ما منفعه منقوبة من مال وقف أو يقيم أو معدة  
 للاستغلال فعلى المستأجر المسئ لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يراد ما قبضه اشياءه من  
 الغصب ومثله في العلاق أقول أصل المسألة في القنية وعبارتها ولو غصب دارا معدة للاستغلال  
 أو موقوفة أو ليتيم وأجرها وسكنها المستأجر يلزمه المسئ لا أجر المثل قبل له وحل يلزم الغاصب الاجر  
 لمن له الدار فكتب الاول لكن يراد ما قبض على المالك وهو الاول ثم سئل يلزم المسئ للمالك أم  
 للعاقبة فقال للعاقبة ولا يطيب له بل يرده على المالك وعن أبي يوسف يصدق به اه مافي القنية وفيه  
 مخالفة لما أفتى به المؤلف فانه جعل المسئ للعاقبة يعني الغاصب وأن رده على المالك أولى لكن  
 كتبت في رد المختار مانصه بعد سوق عبارة القنية المذكورة قال العلامة البيري الضواب أن هذا  
 مفرع على قول المتقدمين أما على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب أجر المثل اه أي ان كان ما قبضه  
 من المستأجر أجر المثل أو دونه فلو أكثر دأرا لئلا يضره عدم طيبه له كما حذر به الجوى وأقره السيد محمد  
 أبو السعود في حاشيته على الاشياء اه والحاصل أن مافي الاشياء والقنية مبنى على قول المتقدمين  
 من عدم تحقق غصب العقار مطلقا والمقتضى به عند المتأخرين تحقيقه في الوقف ومال اليتيم والمعدّة  
 للاستغلال فيضمن في هذه الثلاث سواء استوفى منفعتها أو عطلها فيضمن الشريك في مسائلنا خاصة  
 عند فانه ذكر في متن التنوير يتبع للدور أن منافع الغصب غير مضمونة استوفافا أو عطلها الا في هذه  
 الثلاث لا يقال يستثنى من المعدل للاستغلال ما لو سكن بنأويل ملك أو عقد كما في التنوير وشرحه  
 وهناك ما يدل الملك موجود فان الشريك له شبهة الملك لا نقول هذا انما يدل على كون الشريك قد سكنوا  
 في تلك العقارات المشتركة ولم يسكنوها في مسائلنا بل أجرها واستوفوا بدل منافعها فشاركهم  
 هند في المبدل لان المستثنى السكنى والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف في غير هذا المحل مسألة  
 استطرادية عن خاوي الزاهدی أجرا أحد الشريكين وأخذ الاجر ثم حضر الآخر فله أن يشاركه فيها  
 أخذ اه وذكر أيضا مسألة أخرى عن جواهر الفتاوى ونصها أرض بين رجلين أجر أحدهما  
 الكل من آخر بأجرة معلومة ان أجرها لنفسه يكون حكمه في نصيب شريكه بحكم الغصب لا يختلف  
 والحكم في الغصب أن المالك ان أجاز في أول المدة فالاجرة له وان أجاز بعد انقضاء المدة فالاجرة  
 للغاصب وان أجاز في انشاء المدة قال أبو يوسف أجرة الماضي والباقي للمالك وقال محمد ماضى  
 للغاصب وما بقى للمالك وان اختلفا انه أجاز في أول المدة لا يقبل قول المالك الا يستند ولو قال كنت  
 آخره بذلك فالقول قوله فيه جواهر الفتاوى من الاجارة والظاهر أن هذا في غير الثلاثة المستثنيات  
 وأن قوله ان أجرها لنفسه أي أجرها من غيره لاجل نفسه فيكون غاصبا والظاهر أن مثله ما لو أجرها  
 للمالك فيكون فضولها وما ذكره هنا موافق لما ذكره في اجارة بيع الفضولي من الشروط ومنها  
 قيام المبيع والظاهر أن بقاء مدة الاجارة بمنزلة قيام المبيع (سئل) \* فيما اذا انقطع ما عجم  
 وقف في بواجر زيد ولم يكن جريانه وتعطل بسبب ذلك مدة ولم يتقعه به فهل تسقط أجرته عن زيد في مدة  
 انقطاع مائه (الجواب) \* نعم كما أفتى به الشيخ اسماعيل الحائلي وفي الخاوي الزاهدی برقم

مطلب فيما اذا أجر بعض  
 الشركاء المعدل للاستغلال  
 بلا إذن البقية

مطلب تحريرهم في حكم  
 اجارة الغاصب

مطلب اذا انقطع ماء الحمام  
 سقط أجره

قوله عك أي عين الأئمة  
الكرائسي اه منه  
مطلب حر نواتيمار زيد بلا  
أذنه لأجرة لهم

مطلب لأجر للشريك بعملة  
في المشترك  
مطلب ركب الى نصف  
الطريق ثم تقاسم حاله الرجوع  
ينصف الأجرة الخ  
مطلب يصح إيجار الأرض  
التي مارية للعمارة فيها

مطلب للناظر للمماثلة  
بأجرة المثل على حساب  
حصة الشريك المماثلة

مطلب ما يأخذه السلطان  
لا يلزم كونه أجرة المثل  
مطلب أجرة المثل تعلم من  
الأراضي المجاورة المماثلة  
أو مما يأخذه الشريك ان لم  
يكن ذا شوكة

مطلب اثبات أجرة المثل  
في حصة يكفي  
مطلب استأجره ليوم  
الناس

مطلب اذا حبس الماجور  
بعد المدة بلا استعمال  
ولا منع لا يضمن كالودبعة  
بخلاف العارية

عك استأجره الماقدام فلا يتفقد به وهو بيد المستأجر سقط أثر هذه المدة ولا تنطبق الإجارة اذا لم  
يتفقد به استتاع الحمام وقيل يجب الاجر بقدر ما يتفقد به السكنى أو ربط الدواب اه \* (سئل) \*  
في أرض تيمارية جارية في تصرف زيد وفي منتهى مسكنه حرمها جماعة يسكنهم يدون أذن زيد ولا وجه  
شرعي ويريد رفع يدهم عنها وعندهم من ذلك الآن يعطيهم أجرة الخرب فهل له ذلك وليس لهم  
مطالبته بأجرة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد شريكه عمرا في فلاحه  
معلومة بأجرة معلومة على أن يعمل فيها العمل المعهود فعمل عمر وفي الفلاحه العمل المعهود وقام  
بطلب زيد بأجرة عمل فهل لأجرة له \* (الجواب) \* لأجر للشريك يعمل في انشترك كافي الكبر  
وغيره تحت قوله ولو استأجره لجل طعام ينفق ما فلا أجر له \* (سئل) \* في رجل استأجر من آخر رجلا  
ليركبه من دمشق الى مكة بأجرة معلومة من الدراهم دفعه له وركب الرجل الى نصف الطريق وتفاخرا  
الإجارة وركب على رجل آخر ويريد الرجوع على المؤجر الاول بنصف الأجرة التي دفعها حيث  
استوى النصفان فهل له وجه فيه وهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم والمساءلة في الخبرية من الإجارة  
\* (سئل) \* في أرض ميرية سليخة أذن وكيل السلطان عز نفسه لزيد بأن يعمل فيها عمارة لنفسه  
وجعل عليه في كل سنة مبلغا من الدراهم هو قدر أجرة مثلهما وفي ذلك حظ ومصلحة لمصلحة الميري  
لتعطيلها وعدم من يرغب فيها سوى زيد فهل صح ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
في بستان معلوم جار حصة منه في ملك زيد وقد رهنها بحصة عشر قراط وستة قراط ونصف قراط  
في وقف اهلي والباقي في ملك عمر وفاسأجر رجل حصة زيد من البستان بأجرة معلومة من الدراهم  
هي أجرة مثلهما شرعا وصار يدفع لجهة الوقف عن حصة الوقف دون أجرة مثلهما اثنين فاحس بالنسبة  
لحصة زيد في مدة معلومة يدون إجارة ولا وجه شرعي والآن يريد ناظر الوقف المرقوم مطالبته الرجل  
بتمام أجر المثل على حساب حصة شريكه زيد حيث كانت الاولى والثانية متماثلتين فهل له ذلك  
\* (الجواب) \* نعم وفي فتاوى الكاظمي عن الخاقاني سئل في بلدة شائعة للسلطنة رعيها  
والباقي للأوقاف وبوخذ للسلطنة في كل فدان دينار ولبقية الأوقاف عشرون نصفاهل ما يأخذه  
السلطان يكون أجرة المثل حتى يؤخذ للأوقاف ما يؤخذ للسلطنة أولا بأجاب ككون المتكلم على  
طعن السلطان يأخذه هذا المقدار لا يلزم منه أن يكون أجرة المثل لانه يجوز أن يأخذ هذا المقدار  
بشوكة نعم أجرة المثل تعلم من الطين المجاور اذا كان مماثلا أو مماثلا أخذ الشريك بشرط المماثلة  
وأن لا يكون فيهم ذو شوكة والله أعلم اه وفي فتاوى ابن التلي التي جمعها حفيده أجاب الشيخ شهاب  
الدين الرملي - الشافعي - تلزم أجرة مثلهما بالنسبة الى الأراضي المجاورة لها من الجهات الأربع  
ووافق الشيخ تاج الدين القاني وسيدى الجذوقاضى القضاة ابن التجار بقوله لا يكلفون الى  
اثبات أجرة المثل ثانيا حيث كانت الحصة الاولى والثانية سواء متماثلتين اه \* (سئل) \*  
في رجل استأجره متولى مسجد ليوم الناس فيه في الصلوات الخمس ويوقد سرجه في مدة سنة معلومة  
بأجرة معلومة من الدراهم جعلها له من غلة الوقف وبأجر الرجل ما ذكر كله في السنة المرقومة حتى  
انقضت وعزل المتولى ولم يأخذ الرجل أجرته وتولى الوقف رجل آخر وفي الوقف غلة يريد الرجل أخذ  
أجرته من غلة الوقف بالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما  
اذا استأجر زيد من عمر وماعون شماس إجارة شرعية وقبضه وفي أثناء مدة الإجارة سرق الماعون  
من بيت زيد من غير تعد ولا تقصير في الحفظ فهل لا يضمن زيد \* (الجواب) \* نعم لا ضمان عليه  
وفي مجموع النوازل العين المستأجرة أمانة إجماعا أما العين في يد الجائر فعلى الخلاف بآراءه وفي نزاع  
أجناس الناطق قال أبو حنيفة كل شيء له قيمة فاذا أوجر وانقضت مدة الإجارة كرجي اليد على  
أن يضمن فعلى الأجر أجرة الرد عليه وأخذه وليس على المستأجر ردّه وما لا حيلة له كالتياب والدابة على

المستأجرة ردة عمادية وفيها وان استأجرت المرأة حلياً معلوماً الى الدليل يبدل معلوم لتلبسه حبسته  
 اكثر من يوم وليلة صارت غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب أو حبسته مستعملة قائماً اذا  
 حبسته للحفاظ غير مستعملة لا تصير غاصبة قبل وجود الطلب وذلك لان العين تقع أمانة في يد حافلا  
 نسير مضمونها الا بالاستعمال أو بالمنع بعد الطلب كالوديعة بخلاف المستعبر اذا امسك الثوب المستعار  
 بعد منى المدة حيث يضمن لان هناك وجد الطلب من حيث الحكم وقد وجب الرتبة عليه بعد منى  
 المدة أماناً في الاجارة فلم يوجد الطلب لامن حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم فلم يوجد الاستعمال  
 ولا المنع فلا يجب الضمان اهـ \* (سئل) \* في رجلين استأجرا معاصرية من زيد طاحونة مع عتبتها  
 المعلومة للمدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم هي أجرة المثل واستوفيا بعض المدة فهل يلزمهما أجرة  
 ما استوفياه \* (الجواب) \* نعم وفي الخيرية أماناً لزوم أجرة المثل فلان الطاحونة معترة للاستغلال  
 قال في جامع الفتاوى من الاجارة وفي الهيا للايجار كالكسكين والمسققات المعروف للاستغلال  
 فان الاستعداد والاستغلال اقيم مقام العقد الفاسد فلزم الغصاب أجرة المثل للمالك اهـ قال  
 والاجارة المزبورة فاسدة لانها من قبيل اجارة الواحد من اثنين فانه اذا أيجل وقال آجرت الدار منكما  
 جاز بالاتفاق ولو فصل بقوله نصف منك أو نحوه كثلث أو ربع يجب أن يكون عند أبي حنيفة على  
 اختلاف من فيها اذا كان كله بينهما وأجر أحدهما النصف من أجنبي أن يجوز في روايته لا في رواية  
 الى أن قال وأنت على علم من أن اطلاق المتن فاطمة فساد اجارة المشاع الامن الشريك مدخل  
 للمسؤول عنه واطلاق بعضهم صحتهم من اثنين محمول على حالة الاجمال اهـ ما في الخيرية بنوع اختصار  
 ولا يخفى أن لفظ سوية بمنزلة التفصيل \* (سئل) \* في مكار استأجر منه زيد دوابه بأجر معلوم  
 لتحميل حولات لزيد من مكان كذا الى مكان زيد فذهب المكاري الى ذلك المكان ثم رجع فأنزل  
 لم أجد الجولات وصدة زيد على ذلك فهل له أجرة الذهاب خالياً عن العمل \* (الجواب) \* نعم  
 ولو استكرى دابة ليحمل من هنالك حولاته فجاء المكاري وقال ذهب فلم أجد الحل قالوا ان صدقة  
 المستكرى في ذلك كان عليه أجرة الذهاب خالياً عن العمل رجل استأجر في المصرة دابة لتحميل  
 الدقيق من طاحونة كذا أو الحنطة من قرية كذا فذهب فلم تكن الحنطة طيحت أو لم يجد في القرية  
 حنطة فرجع الى المصر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ينظر في لفظ الاستعجار ان كان  
 المستأجر قال استأجرت هذه الدابة من هذه البلدة حتى أجل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف  
 الكراة لان الاجارة وقعت صحيحة من البلدة الى الطاحونة من غير حمل شيء فيجب نصف الاجر للذهاب  
 ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة انما كانت لجل الدقيق ولم يوجد فلا يجب الرجوع بشيء فلما  
 اذا قال المستأجر استأجرت منك هذه الدابة يدرهم حتى أجل الدقيق من الطاحونة فلم يجد الدقيق  
 هنالك لا يجب شيء لانه هنالك الاجارة وقعت على حمل الدقيق من الطاحونة فلا يجب الاجراذ المحمل  
 الدقيق خاتمة من فصل ما يجب الاجر على المستأجر وما لا يجب وتعم هذه المسائل فيها \* (سئل) \*  
 في اجير مشترك برعي غنما لجامعة أكمل الذئب منها البعض هل يضمن أولا \* (الجواب) \*  
 لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يضمن وأفتى أئمة  
 سمرقند بالصلح على النصف في الاجير المشترك واختار أبو جعفر وأبو الليث رحمه الله تعالى فيه  
 ان كان صالحاً يربأ بمينه وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصلح وأفتى بذلك كثير من  
 المتأخرين وهو أقوى من غيره وأسلم وبمثلته أفتى الخير الرمي أقول الحاصل أن في المسألة أربعة أقوال  
 كلها صحيحة والاول قول الامام وهو ظاهر الرواية وعليه المتون والاخير ان أفتى بهما المتأخرون  
 لتغير الزمان ومحل الخلاف ما اذا كان الهالك لا بفعل الاجير وكان مما يمكن الاحتراز عنه أما اذا كان  
 بفعله فانه يضمن اتفاقاً سواء كان بالتعدي أو لا كخريق الثوب من دقة معتداً أو غيره واذا كان بغير

مطلب اجير منهما سوية  
 فهو بمنزلة التفصيل  
 مطلب لم يجبه المكاري  
 التحمل وصدقه فله أجرة  
 الذهاب

مطلب في ضمان الراعي  
 الاجير المشترك

مطلبه في تحقيق مسألة  
 ضمان الاجير المشترك

فعله ولا يمكن الاحتراز عنه كالحرق الغالب والدوس المكابرين لا يضمن اتفاقا ومحل الخلاف أيضا  
في الاجارة الصحيحة وفيما اذا كانت العين مما يحدث فيها الاجير علفا ولو كانت الاجارة فاسدة لا يضمن  
اتفاقا كما في شرح ابن الملك عن المحيط ولو أعطاه معصفا مثالا ليعمل له غلا فافضاع المعصف فانه لا يضمن  
اتفاقا كما في الجوهره وتعمام بيان ذلك في حاشيتنا رد المحتار على الدر المختار فاعتقم هذا التحرير  
فلان لا تجده بنحو عا في غيرها \* (سئل) \* في صباغ أجبر مشتركا ضاع منه ثلاثة أثواب لزيد  
بدون تعدد منه ولا تقصير وهو مستور الحال فهل يؤخر بالصلح على النصف \* (الجواب) \* حيث  
كان مستورا الحال يؤخر بالصلح على نصف القيمة على ما افق به كثير من المتأخرين \* (سئل) \*  
في بيطار متقن لحرقته دفع له زيدا كدبسه ليعالج رجله المصاية فعالجها وقطع لها على المعتاد  
المأذون فيه ولم يجاوز ثم مات الا كدبش فهل حيث كان الامر كذلك لا ضمان عليه \* (الجواب) \*  
نعم لا ضمان عليه كما في التسيير وغيره من الكتب أقول والفرق بين هذا حيث لم يضمن وبين ما لو تخيرق  
الثوب من دقه حيث يضمن ولو معتادا أو ضحى في الدرر وغيرها وحاصله أن بقوة الثوب وورقه يعلم  
ما يتحمل من الدق بالاجتهاد فأمكن تقييده بالسلامة من فعله بخلاف الفصد ونحوه فانه يثنى على قوة  
الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يتحمل من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فحفظ اعتباره  
٥١ وتعمام تحققة في حاشيتنا رد المحتار \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد لصباغ عدة أثواب يرض  
لصبغها له صباغا أزرق معلوما بينهما فصبغها رد ثوبا كيف الحكم في ذلك \* (الجواب) \*  
الحكم فيه ما ذكره في صرة التناوي عن القنية بجائزه ولو صبغ رد ثوبا لم يكن فاحشا لا يضمن  
وان كان فاحشا بحيث يقول أهل تلك الصنعة انه فاحش يضمن الثوب أيضا ٥٢ ومثله في البرازية  
\* (سئل) \* في قتال حرير أمين يجعل للواحد دفع له رجل نصف رطل حرير ليقتله فصرق من  
عنده بدون تعدد منه ولا تقصير فهل لا ضمان عليه \* (الجواب) \* لا ضمان عليه حيث كان امينا  
مشهورا بالامانة \* (سئل) \* فيما اذا فقد الحمل من المكاري في أثناء الطريق فهل لا يستحق  
من الاسرة الا بقدر ما جله \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد قدرا من  
الحرير لقتال ليقتله فدفع القتال ذلك الحرير لثوبه يصنع فيه ما يسي كما فقلت منهن واحدة بما  
معها من الحرير ولم يعلم مكانها وتعدرا حاضرا فهل لا ضمان على القتال في ذلك \* (الجواب) \*  
نعم \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد لمكار صرة دراهم ليوصلها الى رجل بجلب بأجرة مملوكة  
فذهب بها المكاري مع قافلة وفي أثناء الطريق أخبروا بقطاع الطريق فعذر لواعنه الى طريق آخر  
فخرج عليهم القطاع وأغاروا على بعض أجمال القافلة والحمل الذي فيه الصرة من غير تعدد من المكاري  
ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان على المكاري \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا  
دفع زيد الى دلال متاعا لبيعه فأودعه الدلال عند رجل اجنبي بدون اذن منه وقارقه الدلال ثم ان  
المتاع ضاع من عنده فهل يضمن الدلال \* (الجواب) \* نعم وفي تناوي قاضيتان الدلال اذا  
دفع الثوب الى من استقام لينظر اليه ثم يشتري فأخذ الرجل وذبح ولا يظفر به الدلال فالوا لا يضمن  
لانه مأذون في هذا الدفع ثم قال رحمه الله تعالى وعندي انه انما لم يضمن اذا دفع الثوب اليه ولم  
يفارقه أما اذا فرقه ضمن كما اذا أودعه عند اجنبي أو تركه عند اجنبي أو عند من لا يريد الشراء  
وفي يوسع الصغرى لو عرض الدلال على صاحب الدار فنهرب بالمتاع يضمن الدلال لانه مودع وليس  
للمودع أن يودع عمدا به من ضمان الدلال وتعمامه فيها ولو لطاف به الدلال ثم وضعه في حاوت فهلك  
ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب الحاوت عند الامام لانه مودع المودع وفي جامع  
التناوي باع الدلال السلعة وأخذ شيئا لاجل الدلالة ثم استغنى المبيع أو رد بعيب بقاء أو غير قضاء  
لا يبرق وفي الحاوي الراحدي هلك المتاع في يد الدلال فسئل فقال لا أدري أهلك من يتي أو كنتي

مطلب صباغ ضاع منه  
أثواب وهو مستور يؤمر  
بالصلح  
مطلب بيطار متقن لم يجاوز  
المعتاد لا يضمن

مطلب اذا صبغ رد ثوبا  
فاحشا يضمن  
مطلب قتال مشهور  
بالامانة سرق الحرير من  
عنده لا يضمن  
مطلب فقد الحمل في الطريق  
له من الاسرة بقدر ما حمل  
مطلب في كليات الحرير  
مطلب لا يضمن المكاري  
اذا خرج عليهم القطاع  
مطلب أودع الدلال عند  
الاجنبي أو فارقه ضمن

مطلب يضمن الدلال دون  
صاحب الحاوت



لا يضمن وأفتى قارئ الهداية بأنه إذا ادعى الدلال أن المتاع وقع من يده وضاع ولا أدري كيف ضاع  
لا ضمان عليه كافي فتاوى قاضيه خان وأفتى أيضا في دفع له رقبته لينادي عليه فأخذه وتركه عند  
شخص للعرض لشرائه فتهرب بأنه لا ضمان على الدلال إذا كان العرف بين الناس أن الدلال يدفع إن  
يريد الشراء وأما الاستخذان أخذها على سوم الشراء بأن قدر الثمن وعينه يضمنها وإن لم يعين الثمن  
فلا ضمان عليه إذا لم يقصر في حفظه \* (سئل) \* في راي يقر بقاء البقرة إلى القرية كما هو في عرفهم  
الجاري ثم إن واحدة منها ضاعت وشكر صاحبها اتيانها القرية فهل يصدق بيمينه أنه جاء بها إلى  
القرية حيث كان العرف كذلك \* (الجواب) \* نعم قال في جامع الفصولين زعم البقار أنه أدخل  
البقرة في منزل ربها صدق البقار بيمينه أنه جاء بها القرية \* (سئل) \* فيما إذا دفع زيد دوابه  
أعمرو والراعي لرعائها في مكان كذا فلم يرعها فيه ورعاه في غيره وخالف وهل يكتفى بذلك المكان  
الآخر فهل يضمن عمر وقبته أو لا أجر له \* (الجواب) \* نعم وذكر في اجازات قضاوى صاحب  
المخط الراعى إذا رعى في مكان لم يؤذن له بالرعى فيه فعطبت الغنم أو ما أشبهها صار الراعى ضامنا  
ولا أجر له إن سلمت الغنم أو لم تسلم قياسا وإن سلمت يجب الأجر استحياسا ولو كذا ذكر في الذخيرة وإذا  
خاف الراعى فرعاه في غير المكان الذى أمره فعطبت ضمن الراعى ولا أجر له وإن سلمت يجب الأجر  
استحياسا عادية من ضمان الراعى في ٣٢ \* (سئل) \* فيما إذا دفعت هند دلالا لامتعة  
لتبيعها الهافبا عت الامتعة من امرأة ثمن معلوم من الدراهم باذنه أو تزعم هند أن ثمن الامتعة يلزم  
الدلالة من مالها فهل على الدلالة طلب الثمن واستيفاءه من المشتري فقط \* (الجواب) \* نعم  
والبيع وهو الدلال الذى يعمل بالأجر والسماز بكسر أوله وهو المتوسط بين البائع والمشتري فأرسل  
معزب كذا في المغرب يجبران عليه أى على طلب الثمن واستيفائه شرح النقاية للبرجندى ومثله  
في صدر الشريعة والعينى والدر المختار \* (سئل) \* في قتال حر يرأى من يعمل لواله واحد دفع له  
ذمى قدر من الحر ليقبضه فقتله ثم رده إلى الذمى فأقر الذمى بوصول البعض وأنكر وصول البعض  
والقتال يدعى دفع الكل له فهل القول قول الدافع بيمينه في ذلك \* (الجواب) \* نعم كافي  
الانقروى \* (سئل) \* في سيطار متقى لصنعة وضع نعالا لدابة رجل بأمره ثم لما خلاص  
من نعالها ماتت والحال أن البيطار لم يجاوز الموضع المعتاد فهل لا ضمان عليه \* (الجواب) \*  
نعم وأفتى المؤلف أيضا فيما إذا عرجت الدابة بعدما نعلها ولم يجاوز المعتاد بأنه لا يضمن \* (سئل) \*  
فيما إذا استؤجر رجل لحفظ خان فضاع منه شيء لبعض الناس بدون تعد منه ولا تقصير في الحفظ فهل  
يكون غير ضامن \* (الجواب) \* نعم استؤجر رجل لحفظ خان أو حوايت فضاع منها شيء  
قيل يضمن عند أبي يوسف ومحمد ولو ضاع من خارج الخجرة لأنه أجبر مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يفتى  
لأنه أجبر خاص ألا يرى أنه لو أراد أن يشغل نفسه في صنع آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها  
بأن تقب الأص فلا يضمن الحارس في الأصح إذا اموال المحفوظة في البيوت في يد مالكها وحارس  
السوق على هذا الخلاف واختار أبو جعفر أنه يضمن ما كان خارج السوق لا داخله جامع الفصولين  
في ضمان الحارس وكذا في ٢٤ من الذخيرة نقب حانوت رجل وأخذ متاعه لا يضمن حارس  
الحوايت على ما عليه الفتوى بزازية في ٦ لأن أموال الناس بيد أربابها وهو حافظ للأبواب ويظهر  
من هذا أنه إذا كسر قفل الدكان وأخذ المتاع يضمن الحارس انقروى في الهامش أقول كتبت  
في حاشيتي رد المختار بعد ذكر ما هنا من أنه ضاع قلت انما يظهر هذا على القول بأنه أجبر مشترك أما على  
القول بأنه خاص فلا لما سمعت من المفتي به نعم بشكل ما مر آنفا عن التارخانية والذخيرة في الراعى  
لو كان خاصا لا كثر من واحد يضمن فليتأمل اللهم الآن يقال إذا كسر القفل يكون بنومه أو غيبته  
فهو مفترط فيضمن اه وفي المنظومة المحببة

مطلب يصدق البقار بيمينه  
أنه جاء بها إلى القرية

مطلب إذا خالف الراعى في  
المكان يضمن

مطلب الدلال والسماز  
يجبران على طلب الثمن

مطلب يصدق القتال بيمينه  
أنه رد الحر إلى صاحبه

مطلب فعل الدابة ولم  
يجاوز المعتاد فماتت  
أو عرجت لم يضمن

مطلب استؤجر لحفظ خان  
فضاع شيء منه لا يضمن

مطلب في حارس السوق

مطلب فيما إذا كسر قفل  
الدكان

وما على الخمارس شيء لو تفتب \* في السوق حاثون على ما قد كتب  
وليس يضمن الذي منه سرق \* اذ لا يجبر الخالص ذلك بل يتحقق

(سئل) \* فيما اذا استأجر زيد من عمر و دابة ليدرس عليها الزبيب في ايام معلومة فماتت  
في أثناء العمل من غير تعد من زيد ولا تقصير فهل يكون زيد غير ضامن لها \* (الجواب) \* نعم  
وان استأجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فذلك الحمار لم يضمن لقصد الابارة فالعين  
أمانة كما في الصحيحة شرح التنوير من الاجارة الفاسدة ومثله في الكثر وغيره \* (سئل) \* فيما  
اذا دفع المكارى الجمل الى اجنبي ليس بأجير له بدون اذن من صاحب الجمل ولا وجه شرعي فسرق  
الجمل من الاجنبي ويريد صاحبه تبين المكارى قيمته فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم ذكر في  
قضايا القضي اذا دفع الى التساج غز لا ينسجه كراسا ودفع التساج الى آخر لينسجه فسرقت من بيت  
الآخر ان كان الآخر أجير الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجير الاول وكان اجنيا فضمن  
بلا خلاف ولا يضمن الاخر عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الوديعه الى  
أجنبي بغير اذن مالكها عند صاحب الوديعه يضمن أيها شاء وعند أبي حنيفة يضمن الاول  
وليس له أن يضمن الثاني قال صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القدروري أن كل صانع شرط  
عليه العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره انما لا يضمن اذا كان الآخر أجير الاول فيما اذا أطلق له  
العمل أما اذا شرط عليه التسج بنفسه يضمن بالمفع الى الآخر وان كان الآخر أجيرا عمادية من ضمان  
التساج ومثله في العلامة الخبير الرملي \* (سئل) \* في رجل تناول من دلال ثوبا بالنظر اليه على  
سوم النظر وقيته ستة قروش قضاع من يد قبل دفعه الى الدلال بدون تعدته ولا تقصير قبل  
لا ضمان عليه \* (الجواب) \* ان أخذه على سوم النظر لا يضمن الرجل قيمته كما في الشهر وان على  
سوم الشراء فان لم يتقاع على ثمن لا يضمن لان المقبوض على سوم الشراء انما يصير مضموما اذا انتقعا  
على ثمن معلوم كما في العمادية والله أعلم سئل نعيم الدين رحمه الله تعالى عن دفع ثوبه الى  
دلال لبيعه فساومه صاحب الحاثون بثلث معلوم وقال أحضر صاحب الثوب حتى أعطيه الثمن  
فذهب وعاد بعد زمان فلم يوجد الثوب في الحاثون وصاحب الحاثون يقول أنت أخذته ودفعته  
وهو يقول ما أخذته بل تركته عندك أين يضمن الدلال أم صاحب الحاثون قال القول قول الدلال  
مع يمينه لانه أمين وأما صاحب الحاثون ان انتقاعا على انه أخذه صاحب الحاثون ليشتره بما سعى  
من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يخرج عنه بمجرد دعواه وهو ضامن لقيته وان لم يتقاعا على ثمن لم يكن  
مضمونا عليه لان المقبوض على سوم الشراء انما يصير مضموما ان انتقاعا على ثمن معلوم عمادية من  
ضمان الدلال \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد عمادة معلومة بأجرة معلومة رضى عنه خاصة  
ولا يرضى عنه غيره فذلك من النعم واحد بدون تعد ولا تقصير فيل يكون غير ضامن وله الاجرة كاملة  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في دق قماش يعمل لاول واحد ضاع عنده متاع لبعض  
الناس بدون تعد ولا تقصير في حفظه كيف الحكم \* (الجواب) \* حيث كان أجيرا مشركا  
فان كان صالحا يبرأ بيمينه وان كان مجتلا فله يضمن وان كان مجبوراً فالحال يؤمر بالتحل على التمسك  
كما اختار ذلك الامام أبو الميث وأبو جعفر وحسبنا الله تعالى وأنتى به كثير من المتأخرين  
\* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد من مكان دابة ليحمل عليها كيسين فيها مال بأجرة معلومة فحمل  
المكارى الكيسين على دابته وفي أثناء الطريق انشق أحدهما بنفسه وهو على الدابة وخرج بعض  
ما فيه بلا صرع من المكارى ولا تعد ولا تقصير منه فيل لا ضمان عليه \* (الجواب) \* نعم ولو  
انفتحت الحقيبة بشيء وخرج ما فيه قال القاضي أبو بكر ضمن الجمل كما اذا انتقع حبله وقال القاضي  
أبو الميث في قياس قول أبي حنيفة لا يضمن ولا يشبه حذو انتفاع الجمل لان ثمة انتفاعه كمن قبل

مطلب ذلك الحمار بل لا تعد  
لا يضمن

مطلب دفع المكارى  
الجمل الى اجنبي يضمن

مطلب اذا دفع الحائل الثوب  
لا يجبره لينسجه لا يضمن  
الا اذا شرط صاحبه تسجبه  
بنفسه

مطلب أخذ الثوب من  
الدلال على سوم النظر  
قضاع لا يضمن

مطلب فيما اذا دفع الدلال  
الثوب لصاحب الحاثون  
قضاع وقال للدلال أنت  
أخذته

مطلب الراعي الاجير  
الخاص لا يضمن ما ضاع  
منه وله الاجر

مطلب الاجير المشترك  
اذا كان صالحا لا يضمن  
ويرأى بيمينه

مطلب اذا انشق الثوب  
لا يضمن المكارى بخلاف  
جماعة انتقع حبله

الجمال حيث شد الحبل بحبل واه وهننا التمهيد جاء من قبل رب الحقيقة حيث جعل ماله في حقيقة لا يستمسك ما قيمه ما به تأخذ وعليه الفتوى عمادية من الفصل ٣٢ وفيها أيضاً وفي فتاوى أبي الليث إذا استأجر مكاراً بالجمال له عصار على دابة إلى موضع معلوم فلما أراد أن يضعه عن الدابة أخذ أحد العدلين من جانب ورحى بالعدل الآخر من الجانب الآخر فانشق العدل من ريشه وخرج العصار فالمكارى ضامن للعصار ونقصان الرزق لأن الهلاك كان بضعه اه  
 \* (سئل) \* في رجل دفع إلى قصار أو اباً معلومة فادعى القصار دفعها إلى الرجل وهو ينكر دفعها إليه فهل يصدق القصار إذا ادعى ردها عليه \* (الجواب) \* مقتضى مذهب الامام انه يصدق لانه أمين ادعى الرذوالله أعلم وفي القول ان في آخر كتاب الاجارة الاجير المشترك كالتقصير وغيره إذا ادعى رده على الاجير لا يصدق الا يئنه كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول من يرى بد الاجير المشترك يد ضمان فأما من يرى بد أمانة وهو أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقبل قوله كالودع إلى هنامن المحيط اه ثم قال بعد أسطر سئل عن الاجير المشترك كالتقصير وغيره إذا قال ذلك العين أو سرق هل يقبل قوله قال عنده أمين فيصدق بالخلف وعندهما يضمن الخاه أقول يظهر من هذا أن دعواه الرذ على المالك كدعواه الهلاك فتجربى فيه الاقوال الاربعة المارة وينبغي على قول المتأخرين الذي افتى به المؤلف من ارأبعه التغيير الرملي انه ان كان مشهوراً بالامانة يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا بؤمى بالصلح على نصف القيمة والله اعلم \* (سئل) \* فيما إذا استأجر زيد عمر العمل له في فلاحته المعلومة الجارية في ملكه العمل المعلوم في مدة معلومة وجعل له نظيره دواب معلومة معينة فعمل عمر وكذا ذكر ويريد الآن مطالبته زيد بالاجرة المذكورة فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وإذا كانت الاجرة حيوانا لا يتجاوز الا أن يكون معينا كما ذكره الاستيعابي في شرح مختصر الطحاوي بمر كل ما صلح أن يكون غنما في البيع صلح أن يكون غنما في الاجارة وما لا فلا والحيوان يصلح ان كان معينا محيط السرخصى ومشله في المنع عن البحر أيضا \* (سئل) \* فيما إذا أجرة زيدا أرضه من عمر واجارة شرعية فزرعها عمر وقنبا وبطيخا وغير ذلك من الزرع الصفي ومضت مدة اجارته ولم ينته صلاح الزرع المذكور فآجر زيدا الأرض من بكر وهي مشغولة بزرع عمر وهل تكون الاجارة من بكر غير جائزة \* (الجواب) \* نعم وأما اجارة الأرض المشغولة بالزرع فان كان الزرع بحق كالحق بالاجارة لا يجوز أن تؤجر مالم يستحصل الزرع الا أن يؤجرها مضافة إلى المستقبل وان كان الزرع بعينه حق شرعى صححت الاجارة لأن الزرع واجب القلع فان المؤجر في هذه الصورة قادر على تسليم ما آجره بأن يجبر صاحب الزرع على قله سواء أدرك أم لا لأنه لاحق لصاحبه في ابقائه كافي فتاوى قارى الهداية وإذا صححت الاجارة وكانت بأجرة المثل ولم تنقل أجرة المثل فيلزمه ما استأجر به من غير زيادة ولا تنقص فتاوى الكازروني عن المرشدي ضمن سؤال ومثله في الخانية وغيرها \* (سئل) \* في مستأجر حانوت تحوّل عن صنعة إلى غيرها ولم يتهمأله العمل الثاني في ذلك الحانوت فهل يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة \* (الجواب) \* نعم وفي المحيط ان تمكن من العمل الثاني على ذلك المالك ان لا يكون عذرا ولا فعدرو في الولو الجية تحوّل عن صنعة إلى غيرها عدروا لم يفسد حيث لم يمكنه أن يتعاطاها فيه \* (سئل) \* في أتمام لهم قدر نحاس معدة للاستغلال استعماله زيد مدة بلا اجارة ولا أجرة ولا وجه شرعى فهل يلزمه أجرة مثله للاتمام عن المدة المذكورة \* (الجواب) \* نعم كذا ذكره الانقروى عن مجمع الفتاوى قال استعمال حجر القصار من غير استئجار فعليه أجر المثل إذا كان معدة للاجارة من الملقط وفي المحيط ان كان لهذا الحجر أجرة معروفة فيما بينهم يجب بذلك والا يجب أجر المثل اه وقد ذكرنا أن منافع الغصب غير مضمونة الا أن تكون وفقا أو مال يتيم أو معدة للاستغلال في حيث كان لا يتم ومعدا

مطلب لو انشق العدل من  
رحى المكارى يضمن

مطلب فيما إذا ادعى  
القصار رذالا ثواب على  
المالك

مطلب الحيوان المعين  
يصلح جعله اجرة في الاجارة

مطلب آجر الأرض  
المشغولة بزرع المستأجر  
لا يجوز مالم يستحصل

مطلب تحوّل عن صنعة  
إلى غيرها عذرا في فسخ  
الاجارة

مطلب اتمام لهم قدر  
نحاس استعماله زيد زمه  
أجره

مطلب دفع ابنه الصغير  
الى حائل ليعلم التسبيح وطلب  
كل أجرة ينظر الى العرف

ويطلب استأجر حائنا  
لتجارة وأفس له فمحتها

مطلب اذا غصب الدار من  
المستأجر لا يلزمه اجرة

مطلب اجر الارض  
المشغولة بزراعة لا يجوز  
والحيلة أن يبيعه الزرع

مطلب اذا كانت الاجرة  
مكبلا أو موزونا بشرط  
فيها ما يشترط في السلم  
مطلب جعل اجرة الارض  
من غلتها لا يجوز

مطلب آجر الناظر من  
زوجته بدون زيادة ولا حكم  
حاكم لم تصح

مطلب اذا اجر بغير جنس  
ما استأجر تطيب له الزيادة

مطلب اجر الوقف ولم يكن  
ناظر اعليه واذن للمستأجر  
بالعمارة فأنفق فهو مستطوع  
مطلب يجوز ايجار المستحق  
اذا لم يستحق الوقف الى  
العمارة ولم يكن له شريك

للاستغلال يلزمه اجرة مثله \* (سئل) \* في رجل دفع ابنه الصغير الى حائل ليعلم التسبيح فعلمه ثم اختلفا وطلب لكل من الآخر أجران لم يشترط ان يعلم التسبيح على أن يعطى الأستاذ المولى كل شهر كذا جاز ولو لم يشترط عليه أخذ أجر فعد تعلمه طلب الأستاذ من المولى اجرا وهو منه أي طلب المولى من الأستاذ في نظر الى عرف البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للأستاذ بحكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى فأجر مثل السلام على الأستاذ وكذا لو دفع ابنه ذكره قاضيان درر قبيل الاجارة القاسية ومثله في البرازية \* (سئل) \* في مستأجر حائنا ليخبر فيها فافتقر وأفس وأراد فسخ الاجارة فهل له فسخها \* (الجواب) \* نعم وفي التسبيح ورجل استأجر حائنا ليخبر فيها فافتقر وهو عذر شرعي له أن ينقض به الاجارة لسان الحكم وفي التنوير من فسخ الاجارة وبعد فلاس مستأجر كان ليخبر فيها \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد من آخر دارا بأجرة معلومة دفعها له فغصب الدار رجل ومنع المستأجر من سكناها بعض المدة ولم يمكنه اخراج الغاصب بشفاعه ولا نجاية ويريد المستأجر الرجوع على المؤجر بما قابل من مدة الغصب من الاجرة بعد ثبوت ذلك فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم كافي التنوير من الاجارة \* (سئل) \* في أرض تيمارية أجرة صاحب تيمارها وهي مشغولة بزراعة لم يدرك من زيد مدة سنة بقدر معلوم من حنطة وشعير وكسنة لم يذكر فيها شرائط السلم ولا باع الزرع من زيد المازن بور فهل الاجارة غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم وفي الاصل رجل استأجر أرضا فزارع أو قصب أو غيرها مما يمنع من الزراعة لا يجوز والحيلة اذا كان الزرع لرب الارض أن يبيع الزرع منه بمن معلوم ويتقاضاه بمن يوزع الارض منه وان كان لغيره يؤاجر بعد مضي المدة ولو آجر مع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وسعد ينقلب جائزا قال شيخ الاسلام المعزوف بنحو اخر زاده في نسخة هذا اذا لم يدرك الزرع اما اذا أدرك بحيث لا يضرم الحصاد يجوز ويؤجر الاجر بقلع الزرع خلاصة من الاجارة وان كانت الاجرة مكبلا أو موزونا أو عدديا مستقارا فاعلاهما بيان القدر والصفة ويحتاج الى بيان مكان ايقافها اذا كان لها محل وموثقة وان لم يكن لها محل وموثقة لا يحتاج اليه وهذا أقول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يحتاج الى ذلك في الاحوال كلها والاختلاف في هذا نظير الاختلاف في السلم لان الاجرة لا يجب تسليمها عقيب العقد فصار نظير السلم فيه وتماه في الذخيرة من الفصل الاول وسئل قاضي الهادي هل يجوز استئجار أرض للزراعة بكذا أردب غلة أم لا فأجاب نعم يجوز اذا كانت الاجرة ماثرا اليها أو موصوفة في ذمته ولا تكون من الغلة التي تخرج من زرع الارض المستأجرة \* (سئل) \* في ناظر وقت آجر دارين جارين في الوقت من زوجته مدة معلومة بأجرة معلومة لم يزد فيها على أجر مثلهما ولم يحكم بصحة الاجارة كما يرى ذلك فهل تكون الاجارة غير جائزة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيمن استأجر دارا بأجرة معلومة من الدراهم ثم آجرها مما في نواجر من آخر بدنانير أكثر مما استأجر هو به فهل تصح وتطيب له الزيادة \* (الجواب) \* حيث آجر بغير جنس ما استأجر تطيب له الزيادة والمسألة في الخبرة وغيرها وهي شهيرة \* (سئل) \* في دار مشتركة بين زيد ووجه وقف لكل حصص معلومة شائعة وهي محتاجة الى العمارة فأجرها زيد وبعض مستحبها من أجنبي ولم يحكم بصحتها كما يراها وليس للوقف ناظر فهل تكون الاجارة غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم لو آجر الموقوف عليه ولم يكن ناظر لم تصح حتى لو أذن للمستأجر في العمارة فانفق لم يرجع على أحد وكان مستطوعا قالت لان الاجارة لما لم تصح فلم يصح ما في ضمنه أشباه قيل فن الحيل قال السيد الجوى أقول في الاسعاف لو آجر الموقوف عليه الوقف قال الفقيه أبو جعفر في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك فيه حازه ايجار

الدور والحوادث اذ ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الارسال في محل التقييد وهو في مقام التصنيف  
والفتوى غير سديده اقول وانما كان المستأجر متطوعا لان المؤجر ليس له ولاية الاذن فلم يصح اذنه  
كالم يصح ايجاره ~~لكن~~ قواهم الغار يضمن اذا كان الغرور في ضمن عقد معاوضة يقتضى ضمان  
المؤجر هنا لما انفقه المستأجر والظاهر أن ما عل به في الاشياء اشارة الى الجواب عن هذا فان العقد  
لما نسف فكانه لم يكن وقد ما في ضمنه لكن مقتضى هذا انه لو كان المؤجر له ولاية الاذن ثم ظهر بطلان  
الاجارة أن المستأجر يكون متطوعا ببناءه أو غرسه باذن المتولى لفساد الاذن بسبب بطلان الاجارة  
وقد مر نظيره ويأتى لكن في الفتاوى الخيرية أوائل كتاب الاجارة ما يخالفه حيث أفتى بأن المستأجر  
لا يورث بالقلع بل له استبقاؤه وان أبى المتولى الا القلع لان ابتداء الفعل ليس ظاهرا لمخبره ارجعه وكذا  
أفتى الرمي فيها لو استأجر طيبيا اجارة فاسدة بأنه له أجر مثله وما انفقه في ثمن الادوية وكذا أفتى غير  
واحد بأنه لو دفع له فوسا به لطفها بحصة منها بأن له أجر مثله وبدل العلف وله ثلثا من كثيرة كلها تدل  
على أن الاذن لا يسلط وان فسدت الاجارة فتأمل \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد من ناظر  
وقف مجرى ماء معلوم الطول والعرض والعنف بجمته المعلوم من الماء الجارى ذلك المجرى مع حقه  
من الماء في الوقت المزبور لى بى به يستأنه مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة مثلهما  
اجارة شرعية ثم أجر زيد المجرى المذكور مع حقه من الماء من بكم مدة تستوعب مدته بأجرة  
معلومة من الدراهم فهل تكون الاجارتان صحيحتين \* (الجواب) \* نعم قال في البرازية  
في كتاب الشرب ولم تصح اجارة الشرب أيضا لوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصودا الا اذا أجر  
أو باع مع الارض فحينئذ يجوز تبعا له رجل استأجر أرضا بشرط حاجته المستأجر الى الشرب  
لسوق الماء الى ارض له أخرى جاز خاتمة من باب الاجارة الفاسدة \* (سئل) \* في تيمارى  
أجر أراضى قرية معلومة جار بى في تيماره اجارة شرعية لازمة للزراعة الصيفية والشتوية فهل تكون  
الاجارة صحيحة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في تيمارى أجر المتحصل من تيماره لا تحرق قبض  
المستأجر قدر ما معلوم من متحصل تيماره فهل تكون الاجارة المزبورة غير صحيحة والقول قول القابض  
بينه \* (الجواب) \* نعم وقد أفتى بذلك الخير الرملى مرارا كما هو مذکور في قضاياه من  
الاجارة ونقولها كثيرة محصلها انها اجارة وقعت على استهلاك الاعيان وهي باطلة اقول والظاهر  
أن هذا اذا لم يستأجر الارض من التيمارى لاجل الزرع بل استأجرها لاختلاط العشور وما يتحصل  
من التيمارى فلما احتمل لذلك واستأجرها للزراعة كما يفعل في زماننا تصح الاجارة بدليل مسألة  
استأجر الارض مقبلا ومراها المذكورة وفي وقف الاشياء لبيان جله الجواز فيما اذا أراد المستأجر  
رعى الحشيش مثلا ثم رأيت في الدر المختار في أوائل كتاب الاجارة قال ما نصه أعلم أن المقاطعة اذا  
وقعت بشرط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة للمعاني وقد مرناه في الجهاد اه فنقطعها السلطان  
أرضا يجوز أن يؤجرها لكن الزرع ونحوه بشرط الاجارة ثم اذا جازت الاجارة في مسألتنا فالتيمارى  
أن يمنع من أخذ القسم أو العشر ونحوه لان السلطان عزأصره انما وجهه له فهو حقه بخلاف رعى  
الكلا فانه مباح لكل من يأخذه واذا أخذ المستأجر متحصل التيمارى من القسم والعشر ونحوه  
فالتيمارى الرجوع به عليه لاجل الزرع لانه أخذ بذنه فهو كالو كبل عنه فصح قبضه فله الرجوع به  
عليه لاجلهم لان ما قبضه المستأجر باذن التيمارى ملك للتيمارى ولم يوجد من التيمارى حصة  
ولا ابراء حتى تبرأ ذمة المستأجر منه هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم ثم هذا كله فرع صحة الاجارة أما  
اذا لم تصح فظاهر وقد أفتى المؤلف مرارا بأنه لا تصح اجارة القرية أو الارض لغير الزرع أصح ما مشد  
المسكة ولا سيما اذا كان لهم فيها اشجار ونحوها وفي فتاوى العلامة التاجى البعلى تلميذ الشيخ العلاوى  
قال بعد كلام هذا كله اذا لم تكن الاجارة واردة على استهلاك الاعيان قصد اهما اذا كانت كذلك بأن

مطلب استئجار مجرى الماء  
مع حقه

مطلب يجوز اجارة الشرب  
وبيعه ببيع الارض

مطلب أجر المتحصل من  
تيماره لا يصح

مطلب اجارة التيمارى  
صحيحة

مطلب في المقاطعة  
والالتزام

كانت أراخي المقرية في أيدي من رعين وانما استأجرها المستأجر المرقوم ليأخذ ما يخصها من  
خراج المقاسمة فهي حينئذ باطلة كما صرح بذلك علماؤنا فاطبة اه وانظر ما في فتاوى الشيخ خير الدين  
من الاجارات فقد أفتى مراراً بطلان هذه الاجارة المسماة بالمقاطعة والالتزام \* (سئل) \* فيما اذا  
استأجر زيد أراخي معلومة للزراعة ومضى بعض مدة الاجارة فأراد زيد السفر وترك الزراعة أصلاً  
فهل يكون ذلك عذراً في فسخ الاجارة \* (الجواب) \* نعم استأجر أراخي لزراعة ثم بدله أن  
يترك الزراعة أصلاً كان عذراً وان لم يترك الزراعة ولكنه أراد أن يزرع أرضاً أخرى لا يكون عذراً  
ولو استأجر حاتوا أو يبتاعهم بدله السفر كان عذراً فاضحيان أقول كسبت فيما علقته على الدر المختار  
انه لو كذب المؤجر في ارادة السفر يحلف المستأجر وهذا أحد أقوال أربعة واليه مال المكركخي  
والقدوري وقيل بسأل رفقته وقيل يحكم زيه وثبائه وقيل القول لمكر القدر \* (سئل) \*  
في حوائث وقف وضع رجل يده على أسطحها واستوفى منفعتهما مدة بنشر الثياب ووضع سقاية من  
خشب لاجل ذلك ويريد ناظر الوقف مطالبة بأجرة مثل ذلك من المدة المذكورة فهل له ذلك  
\* (الجواب) \* نعم استأجر سقاية الجحف عليه الثياب أو بيت عليه يجوز بزايه من الاجارة  
في نوع النسيج والحائث \* (سئل) \* في خاتين معلومين جارين في وقف برحت بولية زيد  
بوجوب براءة ملطانية وفي نواجر عمر ومن متولى الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة استوفى عمرو  
منفعة المأجور الى قبيل انتهاء المدة فأجر المتولى المزبور والخاتين المزبورين من بكر مدة سنة كاملة  
اجارة مستظرة أقالها بعد انتهاء مدة عمرو بأجرة معلومة من الدراهم فهل تكون الاجارة صحيحة  
\* (الجواب) \* نعم لما في متفرقات البوع من المتون وما تصح اضافته الى المستقبل الاجارة  
وفسخها الخ وفي العمادية من الفصل ٣٦ قال في الفتاوى اذا قال اذا جاء رأس الشهر فقد أجرتك  
الدار بكذا يجوز وان كان فيه تعليق وعليه الفتوى وهو قول الفقيه أبي بكر الاسكاف وأبي  
اللبث واختار صاحب المحيط الى أن قال وفي فتاوى ظهير الدين لوقال أجرتك دارى هذه رأس الشهر  
بكذا كان اجارة في قواه اه أقول الاجارة المضافة وان كانت صحيحة فهي غير لازمة على أحد  
التصحيحين وأيد بأن عليه الفتوى كما في أواخر اجارات الدر المختار وفي الفتاوى الخيرية من الاجارات  
في ضمن جواب سؤال مانعه وهي غير لازمة على المفتي به بل لكل من المتواجرين نقضها في أول  
دخول العقد وقبل اه \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد عمر يصنع له نشا في مكان لا يدا بالان  
من زيد ويبيعه على أن يكون لزيد نصف الربح الحاصل منه والربح مجهول وصنع عمر وذلك ويريد زيد  
اخراجهم من المكان وأخذ النشا ودفع أجر مثل عمل عمر وله فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم لأن  
الاجرة مجهولة فتؤول الى أجرة المثل بالغة ما بلغت كما هو المفهوم من التنوير \* (سئل) \*  
في رجل تزوج امرأة ودخل بها في منزل كانت فيه بأجر ثم بعد مدة طلبت من زوجها أجرة المنزل  
فهل تكون الاجرة عليها الا عليه \* (الجواب) \* نعم لانها العادة كما في البرازية \* (سئل) \*  
فما اذا حث زيد الارض استأجره بعد مضي مدة اجارته بدون اذن من المؤجر ويمتنع من تسليمها  
للمؤجر المرقوم حتى يعطيه قيمته ثم يتركها فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم لانه لا قيمة للمنافع  
والكراب وصف في الارض ومسالة الكراب مذكورة في مزارعة التنوير وقال ويسترضى ديانة  
ولكن هذا اذا كان بالاذن وفي المسالة المسؤل عنها غير اذن وذكرها الخيرة الرملة قائلا لانه لا يكون الدابة  
\* (سئل) \* في رجل أذنت له أمه بان يسكن في دارها المملوكة لها بشرط أن يعمرها فسكن  
في الدار مدة ولم يعمرها فهل يلزمه اه أجرة المثل في المدة المزبورة \* (الجواب) \* نعم رجل دفع  
الى آخر دارا ليسكنها ويعمرها فسكن مدة ولم يعمرها فان كان أذن له بشرط العمارة يجب أجر المثل  
لانه لما شرط العمارة فقد أجره بأجرة مجهولة فيجب أجر المثل لان قدر العمارة مجهول وان سكن وعمر

مطلب ارادة الضر عذر  
في فسخ الاجارة

مطلب اذا استعمل سطوح  
الوقف لنشر الثياب أو لبيت  
عليه يجوز  
مطلب استأجر سطحا لبيت  
عليه أو يجحف الثياب  
يجوز

مطلب تصح الاجارة  
المضافة

مطلب استأجره ليصنع له  
تساوي يبيعه بنصف الربح  
لزمه أجر المثل

مطلب استأجرت منزلا  
وترزجت فيه فالاجرة عليها  
لا على الزوج

مطلب اذا كرب المستأجر  
الارض ليس له قيمة الكراب

مطلب أسكنه في دارها  
بشرط أن يعمرها يلزم أجر المنزل  
مطلب دفع له داره ليسكنها  
ويعمرها

فانه ينظر الى العمارة وأجر المثل جواهر الفتاوى من أوائل كتاب الاجارات أقول ومثل هذا ما ذكره  
 في جامع الفوائد في أحكام العمارة في ملك الغير بعبارة فارسية وعربيهما الخير الرمي في حاشيته  
 عليه ونصه انتفتت مع زوجها على أن يعمر ويسكن فعمر وصار يسارى ألف درهم وماتت المرأة  
 فظالمته ببقية ورثتها بأجرة السكنى وطالبهم هو بما اتفق فالجواب أنه يسقط مما اتفق قدر أجرة السكنى  
 والباقي يطالب به وإن زادت قيمة السكنى عليه يسقط بقدره منها والباقي ميراث وإن لم يقع الاتفاق على  
 ذلك وعمر فهو متبرع به وأقول أيضا وجه كون ذلك اجارة فاسدة أن صاحب الدار لم يملك منفعة  
 داره إلا بعرض لكنه لما جعل العرض وقت العقد وجب أجر المثل بالغاما بالغ والمعمّر غير متبرع لانه  
 لم يعمر إلا بماله السكنى وبما نقله المؤاف ونقلناه أيضا علم أن ذلك ليس باجارة بل هو اجارة فاسدة  
 خلافا لما في الفتاوى الخيرية حيث أجاب في نظير هذه المسألة أنه مستعير لا مستأجر ومما يؤيد ما قلناه  
 مسألة يجب التنبيه عليها **مسألة** وقوعها في زمانها وقل من يعرفها وهي ما في الفصل الثالث من  
 الخلاصة رجل استقرض دراهم من رجل فقال له اسكن في حانوتي فإلم أرد عليك دراهمك لا أطلبك  
 بأجرة الحانوت والاجر الذي يجب عليك هبة فدفع المقرض اليه ألف درهم وسكن الحانوت مدة فقال  
 إن ذكر ترك الأجرة عليه مع استقرضه منه المال فالأجرة على المقرض واجبة وإن كان ذكره قبل  
 الاستقرض أو بعده فلا أجر عليه **مسألة** ومثله في التنازلية ونقل المسألة في التنازلية في مقترحات  
 الاجارة عن النوازل ثم قال عقبها قيل الصحيح أنه يجب أجر المثل في الوجهين وفي الصحيحين قال نضر  
 الدين وعليه الفتوى وفي الخاتمة رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره قالوا يجب أجر  
 المثل على المقرض وكذا لو أخذ المقرض من المستقرض حمارا ليستعمله إلى أن يرده عليه الدراهم **مسألة**  
 بحث كان القوي على وجوب الأجرة على المقرض وإن صرح بإسقاط الأجرة وقت المقرض أو قبله  
 أو بعده ففي مسألتنا بالاولى ووجه لزوم الأجرة مع التصريح بإسقاطها أن المستقرض لم يسكنه  
 في داره إلا بماله منفعة المقرض وذلك لا يصلح عوضا فيجب أجر المثل لانه اجارة فاسدة والاجارة  
 لا بد فيها من الأجرة وقد صرح في الاشياء وغيرها بأنه لو قال أجزتك بغير شيء فهي اجارة فاسدة لا عارية  
**مسألة** وقد صرحوا بأن الاجارة الفاسدة يجب فيها أجر المثل فاحفظ هذه المسألة فانها مهمة لكن بقي  
 ما إذا استقرض منه وأرهن الدار عنده وأباح له سكناها مجانا فهل له أجرة الظاهر لا وإن كان  
 ما أباح له السكنى إلا لاجل المقرض لأن الرهن عقد آخر مناف لعقد الاجارة ولا يمكن اجتماعهما بل لو  
 عرض أحدهما على الآخر ففسده فلو أجر المرهون فسد الرهن وبالعكس ولذا اختلفوا في كراهة  
 اتقاع المقرض بالمرهون والذي يظهر لي الجزم بالكراهة الشرعية في مثل مسألتنا لانه لو لم  
 يأذن له الراهن بالاتقاع بالدار المرهونة لم يقرضه والله تعالى أعلم **(سئل)** \* في أرض جارية  
 في وقف وفي مشد مسكة عمر وفزرعها تريد بدون اذن من عمر ولا وجه شرعي فقام عمر والمزبور يكلف  
 زيد ادفع نصف الحاصل من الزرع بدون وجه شرعي فهل يلزم زيد أجرة مثل ذلك الجهة للوقف والزرع  
 للزارع **(الجواب)** \* يلزم زيد أجرة مثل الارض مدة تصرفه فيها للجهة الوقفية والزرع للزارع  
 وإن كان غاصبا أقول انما يلزم الزارع أجرة مثلها للجهة الوقفية ان لم تكن جارية في نواجر عمر وصاحب  
 المشد أما لو كانت جارية في نواجر فأجرهما يلزم المستأجر الا اذا لم يمكنه اخراج الغاصب بشقاعة  
 أو جناية فلا تلزمه بل تلزم الغاصب لان منافع الوقف مضمونة أما اذا **مسألة** كنهه اخراجه بما ذكر  
 فالمنافع تكون مملوكة له بغيره لا يجار وخرجت عن كونها منافع الوقف فعليه أجرة الجهة الوقفية  
 ثم إن كان يقيم أو كانت الارض معدة للاستغلال فله على الغاصب أجرة مثلها والا فلا هذا ما ظهر لي  
 من القواعد وسند كفي كتاب الغصب تمام الكلام على المسألة ان شاء الله تعالى **(سئل)** \*  
 في أرض معلومة بقرية معدة للاستغلال زرعيًا زيد بغير اذن صاحبها عمر واستغلها ولم يكن في القرية

مطلب فيما اذا انتفتت مع  
 زوجها على أن يعمر  
 ويسكن

مطلب أقرضه دراهم وسكن  
 في داره

مطلب تزرع في أرض وقف  
 بدون اذن صاحب المشد  
 فعليه أجرة مثلها للجهة  
 الوقفية والزرع له

مطلب اذا تزرع أرض  
 الغير بلا اذنه اعتبر العرف



عرف من اقتسام الغلة أنصافاً وأرباعاً قبل يسكنون الخارج للزراع وعليه أجر مثل الأرض  
 \* (الجواب) \* حيث زرع أرض الغير بغير إذنه يعتبر العرف فإن اقتسما الغلة أنصافاً وأرباعاً  
 اعتبروا إلا للخارج للزراع وعليه أجر مثل الأرض وأما في الوقف فيجب الحصص أو الأجر بكل حال  
 كما صرح بذلك في الفصولين وقال في جامع الفوائد ولو سكن داراً معدة للغلة أو زرع أرضاً معدة  
 للاستغلال بغير استئجار يجب الأجر أقول وسيأتي في الغصب إن شاء الله تعالى عام الكلام على هذه  
 المسألة \* (سئل) \* في مستأجر خان وقف من ناظره باجرة المثل إذا جاء رجل وزاد عليه في الاجرة  
 فادعى المستأجر أنها زيادة ضرر وروهن على دعواه بالوجه الشرعي فهل يقبل برهانه \* (الجواب) \*  
 نعم يقبل برهانه أنها زيادة ضرر وتعتق فإذا ثبت ذلك لا تقبل الزيادة المزبورة قال في الأشباه كان  
 ضراراً وتعتالم يقبل \* (سئل) \* في مستأجر أراضى وقف اجارة شرعية بخدج ريان  
 الأراضى في الوقف وأثبت الناظر جريانها فيه وتبين أن المستأجر يخاف منه على الأراضى فهل للقاضي  
 فسخ الاجارة وإخراج الأراضى من يده \* (الجواب) \* نعم كذا كره الخصاص في باب اجارة الوقف  
 \* (سئل) \* في بستان جاري في جهة وقف وفي نواجر زيد من ناظره انتقضت مدة الاجارة وفي بعض  
 أراضى البستان زرع لزيد زرعته في أثناء المدة وله فيه قامة يعبر عنها بالقيمة فطلب الناظر من زيد تسليم  
 البستان له فامتنع زيد من ذلك وبكفته الى شراء القيمة فهل يترك الزرع باجر المثل ولا يجبر على أخذ القيمة  
 \* (الجواب) \* يترك الزرع باجرة المثل الى ادراكه وعلى زيد تسليم الأرض الخالصة من الزرع  
 للناظر ولا يجبر الناظر على شراء القيمة المذكورة والله تعالى أعلم والزرع يترك باجر المثل الى ادراكه  
 رعاية للجائسين لان نهاية كمال شرح النور للعلائي أقول هذا اذا لم يكن له في الأرض شيء أو شجر  
 مما ليس له نهاية أمواله كان فقد ذكر في القضية وسعه في النور بأنه بقي الأرض بيده باجرة المثل اذا لم  
 يكن بالوقف ضرر به أفتى المؤلف كما يأتي ولنا فيه كلام سند كره قرياً ومثل الشجر ما كان له نهاية  
 معلومة لكنها طويلة كلقص كما نقله العلائي عن فتاوى ابن السلي أمواله كانت غير طويلة كالخيل  
 والخزرو والبادي فحينئذ ينبغي أن يكون كالزرع يترك باجر المثل الى نهاية كما نقله العلائي أيضاً عن حواشي  
 الكثر للقرناشي ونقل أيضاً عن البحر عن القضية أن المراد بقوله يترك الزرع بأجر أي بقضاء أو بعقد حتى  
 لا يجب الاجراء لا يحد هماً وكنت فيما علقته عليه عن الشرع لئلا أن هذا الشرط في غير الثلاثة  
 التي استثناهما المتأخرون اعني الوقف ومال التيم والمعدة للاستغلال لانها مستعينة ولو بالغصب  
 \* (سئل) \* في أراض معلومة جارية في أوقاف وفي مشد مسكة زيد وواجر من أربابها بالوجه  
 الشرعي غرس زيد بها غراساً في مدة نواجره بغير إذن من المتكلمين عليها والغرس لا يضر بالأرض  
 والا نانتقضت مدة اجارته فهل لزيد ذلك ويبقى الغراس بالأرض باجر المثل أولاً \* (الجواب) \*  
 يجوز لزيد المستأجر الغرس بالأرض المذكورة اذا لم يضر بالأرض بدون صريح الاذن من المتولين  
 لا سيما وله فيها حق القرار المعبر عنه بمشدة المسكة والله سبحانه أعلم والمسألة في البحر من الوقف وأفتى  
 بها صاحب البحر في فتاواه وفي الخاتمة من فصل ما تنقض به الاجارة مانعه والمستأجر أن يبني  
 في الدار المستأجرة اذا كان لا يضر بالدار \* (سئل) \* في أرض جارية في وقف أهلي وفي نواجر  
 زيد من ناظره مدة معلومة باجرة المثل وله فيها غراس قائم فيها بالوجه الشرعي فانتقضت مدة اجارته  
 وزيد الناظر اجارها منه ومن غيره باجرة زائدة عن اجرة المثل وزيد يادى استجارها لا باجر مثلها فهل  
 لزيد استجارها باجر المثل لا بالزيادة ولا بتوجر من غيره \* (الجواب) \* نعم قال في النور في باب  
 ما يجوز من الاجارة استأجر أرض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر استبقاؤها باجر  
 المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر اه وفي فتاوى الخواص في استجار الأرض المشغولة بالاشجار لا يجوز اه  
 اقول ما أفتى به المؤلف تبعاً للتصوير قد أفتى به الخواص في ذلك فائلاً وأنت على علم أن الشرع يابى الضرر

مطلب برهن المستأجر  
 على أن الزيادة ضرر وتعتق  
 يقبل

مطلب للقاضي فسخ  
 الاجارة اذا خيف من  
 المستأجر على أرض الوقف  
 مطلب لا يجبر الناظر على  
 شراء القيمة ويترك الزرع  
 باجر المثل الى ادراكه

مطلب يجوز للمستأجر  
 الغرس ان لم يضر بلا صريح  
 الاذن من المتولين

مطلب اذا مضت المدة وله  
 غراس فله استبقاؤه باجرة  
 المثل

يجوزهم في مسألة استبقاء  
 البناء والغراس

مضمون ما والناس على حذافى القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار اه لكنه في الخيرية أفنى في موضع آخر بخلافه وقال يقطع وتسلم الارض لناظر الوقت كما سرحت به المتون فاطبة اه ولعل ما افنى به ثانياً محمول على ما اذا كان يخشى من المستأجر على الوقف لانه قال في حاشيته على المنع ولو حصل ضرر ما بان كان هو أو وارثه مقلداً أو سئ المعاملة أو متغلباً يخشى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يجبر الموقوف عليهم اه ويؤيده ما في الاسعاف وغيره من انه لو تبين أن المستأجر يخاف منه على رقة الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده اه ثم اعلم أن ما ذكره في التنوير من أن له استبقاء الغراس جبراً حيث لا ضرر على الوقف اعاً تبع فيه صاحب التنوير صاحب الفنية وهو مخالف لما في عامة المتون المعتبرة وقد ذكر ابن وهبان وغيره انه لا عبرة بما يقوله في الفنية اذا خالف غيره وقالوا أيضاً ان ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح على ما في الفتاوى وقد صرح أصحاب المتون والشروح والفتاوى بأنه يؤمر المستأجر بعدم مضى المدة بقطع البناء والغراس وتسليم الارض فارغة ومع هذا فلا يخفى ما في جبر المؤجر على ابقاء الغراس من الضرر في هذا الزمان فان الناس اليوم قد اساءوا على الاوقاف بسبب البناء والغراس حتى تملكوها وباعوها ولم يقدر راعى سعيه لا يستأجرونه الا بدون أجره المثل بغبن فاحش وصار ذلك سبباً لخراب المساجد والمدارس واقتتار المستحقين من ذراري الواقفين وكل ذلك من طمع النظارات على الله تعالى أبصارهم بما يأخذونه من الرشوة التي يسمونها بالخدمة وتتمام ذلك في حاشيتنا رد المختار وللعلامة منلى زاده رسالة في الاستبدال فراجعها فتبداً قام فيها الطائفة الكبرى على أهل عصره بسبب ذلك الى أن قال فيجب على كل قاض عادل عالم وعلى كل قيم أمين غير ظالم أن ينظر في الاوقاف فان كان بحيث لو رفع البناء والغراس تستأجر باكثر أن يفسخ الاجارة ويرفع بناءه وغرسه أو يقبلها بهذه الاجرة وقبلها بضر الرفع بالارض فان الغالب أن فيه نفعاً وغبطة للوقف الى آخر ما قال رحمه الله تعالى وهذا علم في ورق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم \* (سئل) \* فيما اذا استأجر واستحكر زيد بماله لنفسه من ناظر شرعى على وقف جده فلان فأجره وأحكره ما هو جارى في الوقف المزبور وذلك بجميع أرض بستان سليخة معلومة اجارة واستحكار الا زمین للغرس والبناء والتعلي والاحترام المدة معلومة طويلة باجرة معلومة من الدراهم وصدر ذلك لدى حاكم حنبلى ثبت لديه حين العقد بالبينة الشرعية أن الاجرة المرقومة باجرة المثل وأن في ذلك كمال الحظ والمصلحة للوقف وحكمكم بصحة الاحتكار والتواجر وزومه في حادثة المدة الطويلة حكما شرعياً موافقاً لمذهبه مستوفياً شرايطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة ثم اذن المؤجر له مستأجر أن يغرس ويبني في الارض ما أحب واختار ومهما بينه ويغرسه يكن ملكاً له وكتب بذلك حجة شرعية أفنى مفت حنبلى بالعمل به با بعد ثبوت منعه من بالوجه الشرعى وبصحة كل من التواجر والاذن وأنهذا الحكم المذكور حاكم حنبلى وكتب بذلك حجة اخرى فهل يعمل بمضمون الحجتين بعد ثبوت بالوجه الشرعى \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصداً على حائوت وقف صرفه باذن متولى الوقف في تعمير الحائوت وترميمها الضرورى بين حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب في استئجار الحائوت مدة مستقبله باجرة معجلة تصرف في الترميم والتعمير ولو جرد الحظ والمصلحة في ذلك للوقف وأثبت زيد التعمير والترميم وقدر المصروف على الوجه المذكور بالبينة العادلة في وجه متولى الوقف بعد جوده ذلك لدى قاض حنبلى حكماً لزيد باستحقاقه المبلغ المذكور مرصداً له على الحائوت وان كان ذلك باذن المتولى فقط وبدون اذن قاضى القضاة حكماً شرعياً موافقاً لمذهبه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية أنهذا حاكم حنبلى وكتب بذلك حجة اخرى ثم استأجر زيد الحائوت من متولى الوقف مدة معلومة باجرة من الدراهم معلومة هي اجرة مثلهما وقبل

مطلب احتكار واحترام

مطلب في اثبات مرصداً على حائوت واستئجارها مدة طويلة

انقضاء المدة استأجر زيد المأجور ثانيا من متولى الوقف مدة معلومة طويلة تالية للأولى باجرة معلومة من الدراهم هي اجرة مثلها اذن له المتولى باقطاع بعضهما من مبلغه المزبور وصدر ذلك أيضا لدى قاض حنبلي ثبت لديه بالبينة العادلة أن الاجرة اجرة المثل وأن في ذلك كمال المظن والمصلحة للوقف وحكم بصحة الاجارة ولزومها وعدم انقاسها بالزيادة في حادتها وحادثتها المدة بثبوتها وحكم شرعيين موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة وكتب بذلك جنة شرعية انقضاءها حاكم حنفي وكتب به جنة أخرى وافق مفت حنبلي بصحة الاجارة والتعير والارصاد وبقاء المأجور بيد زيد الى انتهاء مدته وعدم انقاس اجارته بالزيادة وبالعامل بالجنين فهل يعمل بمنحون الحجج الاربعة المزبورة بعد ثبوتها ويبقى المأجور بيد زيد الى انتهاء مدته ولا تنسخ اجارته ويستحق المبلغ المزبور

**\*(الجواب)\*** نعم حيث كان الحال على هذا المتوال **\*(سئل)\*** في مستأجر طاحونة وقف اهلى اذن ناظر الوقف له أن يرم بالمأجور مادعت الضرورة اليه من مرمة وشراء حجر وغير ذلك وأن يصرف على ذلك من ماله ومهما يصرفه يقطع من الاجرة وأن يكون الترميم والصرف باطلاع المؤجر أو باطلاع من يقوم مقامه وان لم يكن كذلك لا يقطع المستأجر شيئا مما يصرفه ويكون متبرعا به وكتب بذلك جنة ثم رجم المستأجر بالمأجور مرمة بغير اطلاع المؤجر ولا اطلاع من يقوم مقامه فهل يكون متبرعا وليس له أن يقطع شيئا من الاجرة بسبب ذلك **\*(الجواب)\*** نعم كسبه الفقير محمد العمادى الفتى بدمشق الشام عنى عنه وكتب الجواب كما به المرحوم القم أجاب وافق المهندارى فبين استأجر دار الوقف وهدمها وغير معالمها بانه ينظر القضاى في ذلك ان كان ما غيرها اليه انفع لجهة الوقف واكثر ريعا أخذ منه الاجرة وبقي ما عمره لجهة الوقف وهو متبرع بما اتفقته في العارة لا يحسب له من الاجرة وان لم يكن انفع لجهة الوقف ولا اكثر ريعا ألزم بهدم ما صنعه واعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تعزيره بما يليق به كما في فتاوى قارئ الهداية توفى البرازية قبيل العاشر من الاجارة وان قال له رب الدار ابن واحسب من الاجر ثم اختلفا فقال المستأجر بنيت وأنكر الاجر قال قول للآجر وان أقتر بالبناء واختلفا في قدره واتفق جميع اهل الصنعة على قول واحد فالقول له وان كان بعضهم معه والبعض مع المستأجر ثبتت الدعوى والانكار اه **أقول** قوله ثبتت الدعوى والانكار معناه يتحقق كل من الدعوى والانكار فيعتبر ما يعتبر في الدعوى والانكار من أن البينة على المدعى والقول للامتنع وكتب المؤلف في غير هذا المحل عن البرازية قبيل الفصل الرابع استأجر طاحونة اجارة طويلة لم يجرها من غيره واذن له بالعمارة واتفق ان علم انه مستأجر والطاحونة ليست له لا يرجع وان لم يعلم وظنه مالكا يرجع وهو المختار اه **\*(سئل)\*** في مجرى ماء جار مع حقه المعلوم من الماء في وقف تحت نظارة زيد وعمرو وأرض لهما ولا يصل اليها الماء الا من الماء المزبور فاستأجر عمرو والمجرى المزبور بحقه من الماء من زيد المزبور مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة من المدة ليغرس في أرضه غراسا ويسقيه بالماء المزبور فغرس في الأرض غراسا لنفسه وصار يسقيه حتى نما وأثمر وتصرف بذلك وانتفع وانتقض مدة الاجارة وصار يسقي بالماء بعدها ويعطى الاجرة والا ن طلب رجل من الناظر المزبور ايجار المجرى بحقه من الماء ليسقي به أرضه وأجابه الناظر الى ذلك واذا استأجره الرجل يسقي غراس عمرو وبلا ماء فيسلف ويبس ويتضرر عمرو بذلك فيسأل يؤجر المجرى بحقه من الماء من عمرو وب الغراس لامن غيره **\*(الجواب)\*** اذا أبى صاحب الغراس الاستئجار بأجر المثل فللناظر ايجار ذلك للرجل المذكور ولانه يراعى في الوقف المنفعة ويجب القضاء والافتاء بكل ما هو أنفع للوقف وان رضى باستئجار ذلك بأجر المثل بحيث لا يؤجر بأكثر من ذلك فالأولى أن يؤجر له لتطبيقا على مسألة الأرض المحتكرة فان العلة واحدة وهي ما ذكره في التنوير وشرحه للعلاى من باب ما يجوز من الاجارة ولو استأجر أرض الوقف

مطلب اذا اذن للمستأجر بالترميم باطلاع المؤجر أو نائبه بخلاف كان متبرعا

مطلب استأجر دار الوقف وهدمها وغير معالمها ينظر الخ

لمطلب اختلاف المؤجر والمستأجر في البناء أو في قدره

مطلب استأجر طاحونة ثم آجرها واذن له بالعمارة هل يرجع

مطلب استأجر مجرى ماء وغرس عليه وانتقض المدة فلا يؤجر من غيره

مطلب يجب القضاء والافتاء بما هو أنفع للوقف مسألة الأرض المحتكرة

وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلما استأجر استبقاؤها بأجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر بالوقت  
ولو اني الموقوف عليهم الا للطلع ليس لهم ذلك كذا في القنية قال في البحر وبهم اذا تعلم مسألة الارض  
المختكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاص اه قال الخير الرملي قال الحكم باستبقاها ثم اى الارض  
المختكرة بآجر المثل اولى على مانص عليه الخصاص والزاهدى دفعا للضرر لاسيما فيما يتلى الناس  
به كثير امع رعاية جانب الوقف بدفع آجر المثل خصوصا اذا كانت بحيث لو فرغت لاثرت بأكثر  
من ذلك ورعاية صاحب ذلك البناء بعدم اضراره بألأف بناءه ولعمري انه شرع ظاهر مستقيم  
وقد أفتى به من له قلب سليم والله تعالى أعلم اه وهذا الاشجار انما تمت بالماء فاذا ذهب الماء يتضرر  
صاحبه ولا يتنفع صاحب الماء بأكثر من آجر المثل ورب الاشجار قد رضى بما يدفعه الغير وقد جاء  
النهى عن المضاربة في القرآن العظيم وفي السنة الشريفة قال عليه الصلاة والسلام لا ضرر  
ولا ضرار اذكره النووي في الاربعين وذكره في الاشياء في قاعدة الضرر يزال ثم اني بعد ثلاث  
سنين رأيت فتوى من جدتي المرحوم عبد الرحمن افندى العمادى بمثل ذلك وهي بخطه المعروف  
المعهود فحمدت الله تعالى حيث وافق رأي المنقول في زياد استأجر من عمر والمتولى على وقف أهلى  
فأجره مجرى ماء لينتفع بالماء فساقه زيد الى ارضه وعمر الارض ومجرى الماء وغرس على الماء غرسا  
في مدة تزيد على ثلاثين سنة وترتب على الارض وعلى الغراس والغلال أعشار الجانب مولاناولى  
الامر وجرى العادة على ذلك ثم بعد هذه المدة جاء متولى آخر وأجر مجرى الماء مع الماء لرجل  
اجنبى وأذن له في نسل الماء الذى قام به الغلال من الاشجار المثمرة وغيره فهل للمتولى أن يؤجر الماء  
اغير مالك الغراس الاول وحل لمالك الغراس قبول الزيادة باجرة المثل خوفا على ائلاف الاشجار  
وهل يمنع الاجنبى من ذلك وينبغي ما تاتف من الغلة بتعديبه على غراس زيد مع انه منعه من تلك  
الزيادة التى يترتب بها الضرر أمر شريف من جانب السلطان خلد الله تعالى ايام دولته الى ساعة  
القيام الجواب الحمد لله لصاحب الغراس المستأجر الاول قبول الزيادة ويجب على المتولى  
تقديمه على غيره وينبغي من اضراره بتقديم الغير ولا سيما امثال الامر المطاع الواجب الانباع  
والله تعالى الموفق كسبه الفقير عبد الرحمن عفى عنه أقول لا ينافى هذا ما قدمنا قريبا من عدم  
الجبر على الاستبقاء اذ لا شك أن مواضع الضرورة مستثناة شرعا وعرفا نعم لو كان يخشى على  
ذلك من المستأجر بأن كان متغلبا أو مفلسا أو سبي المعاملة أو لا يستأجر بآجر المثل لا يجبر المتولى  
على ايجاره بل لا يجوز له ذلك كما لا يخفى فتأمل ثم ان ما ذكره هنا في السؤال بقوله وبضمن ماتلف من  
الغلة بتعديبه على غراس زيد لم يتعرض للموجب للجواب عنه وجوابه أن ذلك الاجنبى ان كان تعدى على  
الغراس مباشرة بأن قطعه فلا شك انه بضمن وان كان تعدي به بسبب استجاره للمجرى المذكور ومنعه الماء  
عن زيد حتى تلف بعض اشجار زيد أو كلها فلا يضمن كذا كره المؤلف بقوله واذا تلفت الاشجار بسبب  
انقطاع الماء لاشئ عليه لما ذكره في الخائسة في ضمان ما يتولد من المباح من كآب الشرب رجل أراد  
سقى ارضه أو زرع من مجرى له فجاء رجل ومنعه الماء فنفسد زرعها قالوا لاشئ عليه كالممنوع الراعى  
حتى ضاعت المواشى اه \* (سئل) \* في رجل استأجر جماعة ليرجدوا له زرع المحسود في مكان  
كذا على أن يكون لهم في نظير أجرهم رجل واحد من عشر بن حلامن الزرع فوجدوه كله ولم يدفع لهم  
شيئا فهل يجب لهم أجرة مثلهم من جنس التقدير لا المسمى \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
فيما اذا استأجر زيد من عمر ورجل ليركبه من مكة المشرفة الى دمشق باجرة معلومة من الدراهم وشرط  
زيد في صلب عقد الاجارة على عمر وأن يطعمه ويسقيه من مكة الى دمشق واستوفى زيد المنفعة  
وأطعمه عمر ووسقاه الى دمشق فهل تكون الاجارة المزبورة فاسدة بالشرط وعلى زيد أجر المثل  
لركوبه ولا يزداد عن المسمى وينقص عنه \* (الجواب) \* نعم تكون الاجارة المزبورة فاسدة

مطلب اصحاب الغراس  
قبول الزيادة وينبغي المتولى  
من اضراره بتقديم غيره عليه

مطلب منعه من اجراء الماء  
حتى فسد زرع لاشئ عليه  
مطلب في الاجارة الفاسدة  
يجب أجر المثل من التقدير  
لا المسمى

مطلب استأجر رجلا من  
مكة وشرط ما كله ومشربه

بالشرط المزبور وعلى زيد أجرة المثل لكوبه لا يزاد عن المسمى لانهم ماضيا باسقاط حقهم ما حيث سمي  
الاقول واذا كان أجرة المثل ناقصة عن المسمى ينقص عنه ولا يجب قدر المسمى لفساد التسمية كما في الدرر  
والتنوير وغيرهما أقول في هذا الجواب كلام يأتي في مسألة المعامري \* (سئل) \*  
في رجل دفع لأخيه ليقوم عليه او يرعاها بجزء معين من صوفها وولدها فقام عليها مدة فهل له أجرة  
المثل بالغام بالغ \* (الجواب) \* نعم والمسألة في الرحيمية من الاجارة \* (سئل) \* فيما اذا  
دفع زيد حصانه لعمر ولعلقه ويريه بنصفه قرباه وعلقه مدة ثم باعه عمر وجميعه من رجل بدون وكالة  
عن صاحبه ولا وجه شرعي ويريد زيد رفع يد المشتري عن الحصان وأخذ منه فهل له ذلك وليس لعمر  
سوى أجرة المثل لثريته ومثل علفه \* (الجواب) \* نعم وفي فتاوى أحمد افندي يعني المهمنداري  
سئل في مهر صغيرة باع المالك الثمن منها ثلثا لزيد يعاها بجزء معين من صوفها وولدها فقام عليها  
بترتيبها والقيام بعلقه هان ماله على أن يكون له بذلك الحصاة وهي الثمن الثاني تكمله الابع منها نظير  
التربية والعلف فتسليمها زيد ورباها وعلقه هان ماله مدة ثم مات البائع فهل الثمن الاول المشمول بالبيع  
الصحيح يكون ملكا للمشتري دون الثمن الثاني المجموع له نظير التربية والعلف ويرجع على البائع  
بما تاب حصته من العلف وأجرة التربية لا يراد على قيمة الثمن المجموع في مقابلته الجواب نعم اه أقول  
رأيت بهامش الاصل بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم السايحي في مائنه قوله وأجرة التربية فيه  
تظن لان الشريك لا أجر له اه أي لانه في هذه المسألة شريك وليس للشريك أجر على عمله في المشترك  
بخلاف المسألة التي سئل عنها المؤلف هذا وقوله لا يزاد على قيمة الثمن الخ لم يقيد به المؤلف في مسأله  
المذكورة نعم نقل المؤلف فتوى أخرى عن الفتاوى الرحيمية وفيها التصريح بأنه لا يزاد أجر مثله  
على المسمى ان كانت تسمية ويوافقه ما ذكره في المذابة انها اذا فسدت فلا ربح للمضارب بل له أجر  
مثل عمله بلا زيادة على المشروط لكن ذكر المسألة في الدر المختار في باب البيع الفاسد بلا تقييد ونصها  
فلودفع بزر القز أو بقرة أو دجاجة لا أثر بالعلف مناصفة فالخارج كله للمالك لحدوثه من ملكه وعليه قيمة  
العلف وأجر مثل العامل عيني لمخضاه ويمكن تقييد قوله وأجر مثل العامل بما ذكره من مافي الخاتمة  
وغيرها من انه يجب في جهالة المسمى كلا أو بعضا اجر المثل بالغام بالغ أما اذا فسد العقد بحكم شرط  
فاسد وشخوه فلا يزاد على المسمى اه وشخوه في متن التنوير من الاجارة الفاسدة وفي جامع الفصولين  
استأجر بيتا سنة بمائة على أن يرثه فعليه أجر المثل بالغام بالغ اذا المزمة لما شرطت على المستأجر  
صارت من الاجرة فجعل الاجراء واذا سمي له نصف الدابة مثلا في مقابلته لثريتها وعلفها يكون المسمى  
معلوما وقد يقال ان المسمى مجهول لانه قد جعل نصف الدابة أجرة للتربية وثمنا للعلف ولا يدرى مقدار  
العلف فيلزم جهل ما يقابل من الدابة وجهل ما يقابل اجرة التربية وحيث جهل المسمى يجب الاجر  
بالغام بالغ لان هذا بيع في ضمن الاجارة وقد جهل البديل فيهما فيجب أجر المثل بالغام بالغ وبذل  
العلف المبيع لكن رأيت في الخلاصة في الفصل الخامس من الاجارات مائنه وفي فتاوى الفضلي  
لو دفع الى نداف قباء ليندفع عليه كذا من قطن نفسه بكذا من الدراهم ولم يبين الاجر من الثمن جازا  
وذكره وفي الاصل رجل دفع الى السكاف جلد الخنزير له خفين على أن يعطيه ما ينفع من عنده  
ويطبخه ووصف له ذلك جازوا ان كان هذا بيعا في اجارة للتعامل اه قال في المحيط وهذا استحسان  
والقياس أن لا يجوز بمنزلة ما لودفع ثوبا الى خياط ليخيطه جبة على أن يحشوه ويطنه من عنده بأجر  
مسمى فان ذلك لا يجوز قياسا واستحسانا فكذا احدث الكثر ترك القياس في الخلف للتعامل وفي المتن عن  
محمد دفع الى خياط ظهارة وقال بطنها من عندك فهو جاز فاسه على الخلف فصار في المسألة روايتان  
ولو قال ظهارة من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات لانه لا تعامل فيه اه ومقاد هذا أن المدا على  
التعارف ولو جرى التعارف جازوا الا فلا كما يشهد بذلك التعديل قائل ومن ذلك ما ذكره في استجار

مطلب دفع اليه عنه  
ايرعاها بجزء من صوفها  
وولدها

مطلب دفع حصانه لرجل  
ليعلقه ويريه بنصفه

مطلب استأجر بيتا على  
فأن يرثه يلزمه أجر المثل  
مهما بلغ

مطلب دفع له قباء ليقطنه  
يكذا من الدراهم جاز

مطلب دفع ثوبا ليخيطه  
ويحشوه من عنده لم يجز

مطلب في شارطة المعمارى  
على أن الة البناء على المعمارى

الكاتب لو شرط عليه الحبر جاز لا لو شرط عليه الورق أيضا \* (سئل) \* في رجل استاجر معماريا  
ليعمره كذا آلات من المعمار بآجرة كذا فعمرك ذلك فهل للمعمارى آجرة مثل العمل وما انتفى في ثمن  
الآلات \* (الجواب) \* نعم أقول رأيت في مجموعة شيخ مشايخنا السائحى في بخطه ذكر هذا السؤال  
وجوابه معزى بالمؤلف ثم قال عقبه فان كانت قيمة الآلات ثلاثين وقيمة العمارة اربعين صارت العشرة  
آجرة فان كانت مثل آجرة المثل فيها وان كانت آجرة المثل أقل فله آجرة المثل وان كانت أكثر فله العشرة  
فقط كما في الخلاصة وبهذا يعلم كراهي الحاج مع المقوم بأكله وشربه اه ما في المجموعة وحاصله انه ينظر  
الى قيمة البناء مبنيا والى قيمة الآلات فالتفاوت بينهما يكون آجرة يستحقها المعمارى ان سارت آجرة  
المثل أو نقصت عنه والا فلا آجرة المثل ولا يخفى ان هذا لا يمكن اعتباره في مسألة الحاج فتأمل على  
أن هذا التفصيل مشكل اذا شئت أن التسمية وقت العقد مجهولة فيجب أجرة المثل بالغما بالغ  
ويؤيده ما قدمناه أنفعنا في جامع الفصولين انه لو استأجر بيتا سنة عاثة على ان يرتقه فعليه آجرة المثل  
بالغما بالغ وفي البرازية قبيل الفصل السادس دفع اليه ثلاثة أوفارد هن ليأخذ منه صابونا عاثة درهم  
على أن ما يحتاج اليه منه ففعل فالصانون رب الدهن وعليه غرامة ما انتفى الا حيفيه مع آجرة المثل اه  
ومثله في الخلاصة بل مقتضى ما مر انه لو تعورف جاز كما مر نظايرة قبيل هذا السؤال والله أعلم بحقيقة  
الحال \* (سئل) \* في رجل استأجر أرض وقف من ناظره مدة معلومة بآجرة كذا فزرعها ثم اكل  
القنار جميع الزرع ولم يبق بعد ذلك الزرع مدة يتمكن فيها من إعادة الزرع فهل لا يلزمه آجرة المدة  
المذكورة \* (الجواب) \* نعم وفي الروا الحية رجل استأجر أرضا ليزرعها ثم اصاب الزرع آفة  
فهل أوعرت من الماء فلم ينبت فعليه الآجرة لرب الأرض غاما لانه قد زرع ولو غرت قبل أن يزرعها  
فلا آجرة عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها قال العلامة صاحب المحيط الفتوى على انه بعد هلاك الزرع  
اذا لم يتمكن من إعادة الزراعة لا يجب الأجرة على المستأجر ولا يجب الا اذا تمكن من الزراعة مثل  
الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منعه غاصب عنها اه لسان الحكم وحاصله انه لا كلام في لزوم  
الآجرة لما قبل اكل الجراد ونحوه وأما بعده فان تمكن من الزرع يلزم الآجرة لما بقي من المدة أيضا  
والا لا يلزم الا ما قبل اكل الجراد فان هذا التفصيل هو الذى عليه الفتوى \* (سئل) \*  
في رجل استأجر دارا فأنه دم بيت منها هل له فسخ الآجرة \* (الجواب) \* نعم وفي الصغرى  
اذا سقط حائط وانهدم بيت له أن يفسخ الآجرة ولكن لا يفسخ بغيره الا بخر خلاصة وبرازية انه دم  
البيت المأجور فله الخروج وفسخ الآجرة ثانية أقول فان لم يفسخ يرفع عنه من الأجر حصته  
ولا يؤمر أحد منهما ببنائه كما يأتى في ربيعان الذخيرة \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد لنا جنينة  
معلومة وثلاث أحمه ملك عمر وفاجر زيد ثلثه من بكر الاجنبى مدة معلومة ولم يحكم بالآجرة طأكم  
يرى صحتها فهل تكون الآجرة فاسدة وبكالمستأجر الدعوى بقساده وطلب الآجرة التى بعجلها  
للمؤجر سلفا \* (الجواب) \* نعم قال في المنظومة النسفية

آجرة المشاع لاتصح من غير الشريك فاعلم واستنب

ورأيت بها من العمدية بخط الجدة عبد الرحمن العمادى ما صورته قلت قال قاضيان الفتوى على  
قول الامام في عدم جواز آجرة المشاع ونقل الزيلعى أن الفتوى على قوله ما في جوازها قال الشيخ  
قاسم في تصحيحه ما نقله الزيلعى شاذ مجهول القائل اه والآجرة والبيع اخوان لان الآجرة  
تمليك المنافع والبيع تمليك الاعيان وقد قال في الدر المختار في باب البيع الفاسد ويجب على كل واحد  
منه أى من البائع والمشتري فسخه قبل القبض أو بعده مادام في يد المشتري اعدا ما للفساد لانه  
معصية فيجب رفعها بجر واذا أصر أحدهما على امساكه وعلم به القاضى فله فسخه جبرا عليهم ما  
حقا للشرع برازية اه \* (سئل) \* فيما اذا وافق زيد مع عمر وعلى أن يعصر له زيبه دبا

مطلب اذا اكل القار الزرع  
لا يجب تمام الآجرة

مطلب اذا انهدم بيت  
من الدار له فسخ الآجرة

مطلب لا تصح آجرة المشاع  
من غير الشريك

مطلب يجب عليهم ما فسخ  
الآجرة الفاسدة

ويرزعه فلاحته منطية وشعيرا وغيرهما ويعطيه اجرته كما يعطى الناس ولم يسم شيئا وكان ما يعطيه الناس في ذلك معلوما غير متفاوت وشرع عمرو في العمل المذكور الحال لامكانه واتم ذلك ولم يعطه زيد شيئا فهل حيث كان ما يعطى الناس في مثل ذلك معلوما بان كان لا يريد ولا ينقص وعلم ذلك جازلعمرو طلبه \* (الجواب) \* نعم أما صحته ما عدا ذلك المدة فلا نه عمل لو أراد أن يأخذ في العمل الحال بقدر وفي مثله لا يلزم ذكر المدة كما في الحاشية من الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية وغيرها وأما صحته ما عدا عدم التسمية وكان ما يعطيه الناس معلوما فإني في البرازية تكرارى دابة بمثل ما تكرارى به اصحابه ان لم يكن ما تكرارى به اصحابه مثل هذه الدابة معلوما بل مختلفا فسدت ولو معلوما بأن كان عشرة لا يريد ولا ينقص وعلم ذلك جاز كما في البرازية من الاجارة الطويلة \* (سئل) \* فبما اذا أجر متولى وقف أرضا لها ما يفضل عنها رجل مدة طويلة بدون اجر المثل وأذن له بأن يغرس في الارض الزبورة ما أحب واختار وأن يكون جميع ما يغرسه فيها له ولم يجعل للجهة الوقف شيئا من الغراس وغرس المستاجر غراسا واحترمه ادى حاكم يرى ذلك فهل تكون الاجارة بدون اجر المثل باطلة ويكون الاذن بان يكون جميع الغراس للمستاجر دون جهة الوقف باطلا ومتولى الوقف الا ان مطالبته بقطع الغراس وتسليم الارض فارغة أولا \* (الجواب) \* نعم يكون كل من الاجارة والاذن المذكورين باطلا ويسوغ للمتولى مطالبته صاحب الغراس بقطعه وتسليم الارض فارغة كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه الجواب ما به المرحوم الحدس شيخ الاسلام اجاب كتبه الفقير محمد العمادى المقتدى بدمشق الشام الجيد لله طاب الجواب ووافق الصواب لان الاجارة بدون اجر المثل لا تصح ويلزم المستاجر تمام اجر المثل ولان اجارة الوقف اكثر من ثلاث سنين ان ارضها واكثر من ستة اذارا لا يجوز كما في المنع قال في جواهر الفتاوى قال ابو العلاء فبين أجر ارضا موقوفة مائة سنة لو احدث من المسلمين هل يجوز فاجاب

مطلب لا يلزم ذكر المدة فيما  
يقدر على الاخذ في العمل  
به الحال

مطلب تكرارى دابة بمثل  
ما تكرارى به اصحابه

مطلب يلزم المستاجر تمام  
اجر المثل

افتى بطلان الاجارة معشر \* عن زمرة العلماء قطع الاثما

وكذا الفتى للتدين محبة \* كى لا يكون بما اجر رطالما اه

فحيث كانت الاجارة مدة طويلة وبدون اجر المثل فهي باطلة وكذا ما في ضمنها وهو الاذن بالغراس المذكور لانه اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن كما في الاشياء قبيل الغاز أقول انظر ما قدمناه قبيل نحو نصف كراس \* (سئل) \* في رجل استاجر غراسا ثوب قائم في أرض وقف ليأخذ الحاصل من ورق الثوب مدة معلومة باجرة معلومة فهل تكون الاجارة باطلة \* (الجواب) \* نعم وسئل قارئ الهداية هل يجوز اجارة الملاحة لجمع الملح فيها فاجاب لا يجوز ذلك لان الاجارة عقد على المنافع لا على استهلاك العين وان أخذ المستاجر شيئا من الملح فعليه ضمانه ولا اجرة عليه وسئل أيضا عن رجل استاجر أرضا ملحة انتفع بها في جمع الملح منها بعد سقيها بالماء حتى ينصفه الملح فاجاب اذا استاجر أرضا ليس سوق اليها ماء ثم ان الماء الذي يسوقه اليها ينصفه الملح ملك له لانه انعقد من الماء الذي ساقه الى هذه الارض بملكه فيها فاذا كان كذلك فالاجارة صحيحة لانه استاجر الارض ليجس فيها الماء الذي يسوقه اليها في المدة التي استاجرها لذلك فكان كما اذا استاجر حوضا أو صهرا بجمعا ليلاء ماء يحمله اليه وان كان الملح الذي يأخذه انما هو من أجزاء الارض لا من الماء الذي ساقه اليها فهو ملك لصاحب الارض لانه من أجزاء الارض فصار كاطين والزاب ولا يجوز استئجار الارض لذلك لانه استئجار على استهلاك العين والاجارة انما تنعقد على استهلاك المنافع فاذا تصرف فيرد كل من المتواجرين الى صاحبه ما وضع يده عليه للآخر وسئل فيما اذا أجره دارا انتفع بها خاصة فاجاب بان له أن ينتفع بنفسه وبغيره لانه شرط غير مفيد لان السكنى او الزراعة اذا عين ما يزرع لا يختلف باختلاف المستعمل وله أن يوزع غيره

مطلب الاجارة الطويلة باطلة  
مطلب الاذن بالغراس في  
الاجارة الفاسدة فاسد  
مطلب اذا بطل المتضمن  
بطل المتضمن  
مطلب استاجر غراس  
ثوب لا يصح  
مطلب استاجر ملاحة  
لا يجوز

مطلب لا يجوز الاستئجار  
على استهلاك العين  
مطلب مستاجر الدار له  
أن ينتفع بنفسه وبغيره



واذا استأجرها مؤجلا وأجرها معجلة ليس للمؤجر أن يطالب الثاني بماله على المستأجر الأول  
 وإذا استأجر منه مصة فأنه له أو غير مصة قد يلزمه الاجرة ويجبر على دفعها اليه وليس له أن يطالبه  
 بينة انهم ملكه ما لم يتبين خلاف ذلك وإذا استأجر أرضا للزراعة وهي سبعة لا يمكن زراعتها لا تنفع  
 هذه الاجارة وان استأجرها لينتفع بها مطلقا ولم يعين زراعة صح فإذا غرم على اصلاحها مالا ان  
 اذن له مالكها في ذلك ليرجع به عليه ففعل ثم فسخت الاجارة رجع على المالك وان كان المؤجر غير مالك  
 لكن له ولاية ذلك كالتأجير أو الوصى فان كان ما اذن به من مصالح الوقف أو مال الايتام صح اذنه  
 ويرجع في ريع الوقف أو مال الصغير وان لم يكن فيه مصلحة فلا اعتبار به هذا الاذن ولا رجوع له على  
 أحد اه من فتاوى قارى الهداية وفيها اذا اختلف المستأجر والاجر فقال الجر لنحمله قاشا  
 وترك بنفسك وقال المستأجر لاجلها وأركب من شئت فالقول للمؤجر مع يمينه الا أن تقوم بينة  
 واذا اختلفا على وفاة العمل فادعى المستأجر عدمه وادعى الاجير العمل فالقول للمستأجر مع  
 يمينه والبينة للاجير لانه يدعى الايضاء والمستأجر ينيك وفيها اذا غرقت السفينة أو انكسرت  
 بغرصة من ربه الا ضمان عليه ولا أجر له وان كان بصنعه فالمالك مخير ان شاء ضمنه قيمته في مكان التلف  
 وأعطاه اجرة بحسابه وان شاء في مكان الحمل ولا اجر له والملاح يستحق من الاجرة بقسطها وان تراضوا  
 على الالتقاء فالغرم على الرأس لانه لحفظ النفس وهم فيه سواء وسئل عن استأجر بستانا مشاعا  
 من أقوام متفرقين مزارا مختلفة فزرع وغرس ثم انقضت مدة بعض المؤجرين وطالبه بالتفريغ فهل  
 يبقى الى حين فراغ بقية مدة الحصص فاجاب اجارة هذه الارض المشاعة من غير الشرى لا تجوز الا  
 على قولهما فان حكم الحاكم بصحتها جازت فاذا انقضت مدة بعض العقود بقي الغراس الى انقضاء المدة  
 لان من انقضت مدة ايجاره ليس له ارض معينة يؤمر المستأجر بتفرغها فيبقى الى انقضاء جميع  
 المدة لكن باجر المثل وأما على قول الامام فالاجارة فاسدة فان لم يحكم بصحتها فلكل أن يطالبوه  
 بالتفريغ واذا لم تحض المدة وجب عليه اجر المثل لما مضى وسئل فيما اذا مات أحد المؤجرين فاجاب  
 كل من مات منهم انفسخ في نصيبه وبقي العقد في نصيب الآخر وفيها ولا تنفسخ بموت الناظر المؤجر  
 وان كان هو المستحق بانفراده ولا تجوز اجارة الوقف بدون أجر المثل وان كان هو المستحق لجواز أن  
 يموت قبل انقضاء المدة وتنفسخ هذه الاجارة وفيها المستحقون ليس لهم أن يؤجروا الا أن يشترط لهم  
 الواقف ذلك أو ياذن لهم من له ولاية الايجار من ناظر أو قاض وإذا أجر واولا به فليس لهم أن يؤجروا  
 هذه المدة الطويلة الا أن يكون الواقف أطلق ذلك والافهى اجارة فاسدة تنفسخ ويجب على المستأجر  
 اجرة المثل لما انتفع فيه في المدة الا أن يحكم بصحتها كما يرى جوازها واذا مضت المدة تبقى مع  
 المستأجر باجرة مثلها الا أن تكون المصلحة في غير ذلك فينشد يؤمر الباني برفع بناءه اذا وجد من  
 يستأجرها بأكثر مما يدفع الباني واذا مات المستأجر في أثناء مدته تنفسخ اجارته وترجع ورثته  
 بما عمل من الاجرة لما بقي من المدة على القابضين أو على من ضمن الدرك في الاجارة واذا استمر وعالي  
 الانتفاع بالعين المستأجرة فعليه اجر المثل الى وقت الفسخ وفيها واجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين  
 ان ارضوا أكثر من سنة ان دارا لا تجوز وتنفسخ اذا لم يشترط الواقف شيئا أو ما اذا شرط شرطا  
 يتبع ولا يزداد عليه الا لضرورة والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه فيفسخ العقد في جميع المدة  
 وفيها اذا شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة واحتج الى اجارته نحو ثلاثين سنة اذا لم تحصل عمارة الوقف  
 الا بذلك يرفع الامر الى الحاكم ليضعل ذلك فاذا فعله الحاكم صح وفيها اذا استأجر جدارا وقلعه  
 ثم استأجر الارض من اربابها وبني فيها فالاجارة الاولى فاسدة وما بناه له وعليه قيمة الانتقاض وفيها  
 وان استأجر دارا وهدمها وغير معالها ينظر القاضى في ذلك ان كان ما غير اليه أنفع لجهة الوقف  
 واكثر ربحا اخذ منه الاجرة وبقي ما غير لجهة الوقف وهو متبرع بما انفق في العمارة ولا يحتسب له

مطلب ليس للمؤجر الأول  
 مطالبة المستأجر الثاني  
 بماله على المستأجر الأول  
 مطلب ليس للمستأجر  
 مطالبه المؤجر بان الارض  
 ملكه

مطلب استأجر سبعة  
 للزراعة لا يصح

مطلب اذا اذن الناظر  
 للمستأجر بما فيه مصلحة  
 للوقف رجع المستأجر بما  
 غرم في مال الوقف والا فلا  
 مطلب اذا ادعى الاجير  
 العمل لا يصدق الا بينة  
 مطلب استأجر سفينة  
 فغرقت

مطلب خافوا الغرق فألقوا  
 ما في السفينة

مطلب استأجر بستانا  
 من أقوام بعقود مختلفة ثم  
 انقضت مدة البعض

مطلب استأجر من اثنين  
 مات أحدهما انفسخت  
 في نصيبه

مطلب لا تنفسخ بموت الناظر  
 ولا يصح ايجاره بدون اجر  
 المثل وان كان هو المستحق

مطلب المستحق ليس له أن  
 يؤجر الا أن يشترط له الواقف

مطلب اجارة الوقف أكثر  
 من ثلاث سنين لا تنص  
 الا لضرورة عمارة

مطلب العقد اذا فسد في  
 بعضه فسد في كله  
 مطلب غير معال الوقف ان  
 كان ما فعله أنفع فهو متبرع  
 والا أمر بإعادته كما كان

من الاجرة وان لم يكن انفع لجهة الوقت ولا اكثر بما ألزم بهدم ما منع واعادة الوقف الى السنة التي  
 كن عليها بعد تخرجه بما يليق بحاله وسئل أيضا عن معنى قولهم ويجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل  
 لا يجاوز المسمى فأجاب معناه أن يستأجر شخص شيئا باجرة معلومة لكن بشرط في صلب العقد مدة  
 أن مرته الدار أو علف الدابة على المستأجر في هذا شرط يفسد العقد لان المدة والعلق على المؤجر فإذا  
 استوفى المستأجر المنفعة في هذه الاجارة الفاسدة قالوا يجب عليه اجر المثل أما اذا فسدت الاجارة  
 بجهة الدابة الاجرة بان استأجر شيئا مدة معلومة بثوب أو دابة ولم يبين جنس ذلك ونوعه فالواجب على  
 المستأجر حنا اجر المثل بالغ ما بلغ اذا استوفى المستأجر المنفعة وفيها اذا غصبت الارض من  
 المستأجر ولم يتمكن من الانتفاع بها سقط عنه الاجرة مدة الغصب فإذا زال وانتفع بها وجب  
 عليه الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من المدة ما يتمكن من الانتفاع بها لما استؤجرت له فله أن يفسخ  
 الاجارة كما كان له أن يفسخها حين غصبت منه وفيها اذا أجرة به الذي دون القيمة لاقته المطلقة مدة  
 لتستأنس به فتروجت فلا بد فسخ الاجارة وأخذ منه اذا الزوج ربما يضر ربه الصغير بل هو الغالب  
 فهو عذر في الاجارة تفسخ بالاعذار اه كلام قارئ الهداية \* (سئل) \* في رجل استأجر دار  
 وقف من ناظره مدة معلومة باجرة كذا فانهم يمان منها ولم ينتفع بها أصلا فهل يرفع من الاجرة  
 بمحضهما \* (الجواب) \* نعم في الذخيرة من فصل الاعذار وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف  
 رجل استأجر دارا وقبضها فانهم يمان يرفع عنه من الاجر بمحضه ولا يؤخذ واحد منهما بما يناله اه  
 ومثله في التارخانية قلت هذا اذا كان ملكا فان كان وقفا يمان غلته بعمارته الى آخر ما فصلنا  
 في كتاب الوقف أقول أما عدم مؤاخذة المستأجر بالبناء فظاهر وأما المؤجر فلا نه لا يجبر على اصلاح  
 ملكه وبشئ للمستأجر الخيار فان شاء فسخ الاجارة كما مر عن الخلاصة والبرازية والخامسة  
 \* (سئل) \* في رجل استأجر حمارا من مكان الى آخر ولم يبين الراكب فقصر الجار في  
 الطريق وعي فوضعه عند زيد وأعطاه ثمن علفه وأنتقه عليه ومات في يده فهل لاضمان على المؤجر  
 \* (الجواب) \* نعم في العمادية استأجر حمارا من كس الى بخاري فعي الجار في الطريق فامر  
 رجلا يتفق على الحمار وأنفق عليه وذلك في يده قالوا ان اكتره لنفسه ضمن وان اكتره ولم يسم  
 الراكب فلا ضمان عليه اه \* (سئل) \* في رجل سافر بضاعة فتوافق مع زيد وعمر وعلى أن  
 يعيناه في بيعها ومهما حصل من ربحها يكن له ماثلها نظيرا جرتهم ما والثلث له وباعوها من جماعة  
 فهل لهما اجر مثل عملهما \* (الجواب) \* نعم لجهة المسمى قال البرازية من الخامس دفع  
 الى رجل ثوبا وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بيني وبينك قال الامام الثاني ان باعه بعشرة فلا اجر له وان  
 تعب وان باعه بازيد فله اجر مثله اذا تعب في ذلك لانه عمل في اجارة فاسدة وعليه الفتوى والاجر مقابل  
 بالبيع دون مقدماته كالسعي اه أقول مقتضى هذا انه في صورة السؤال لو لم يحصل ربح  
 لا يستحقان اجرة لكن بخالفه ما صرح حوايه في المضاربة انها اذا فسدت تصير اجارة فاسدة ويكون  
 للمضارب اجر مثله وان لم يربح فتأمل \* (سئل) \* في رجل استأجر أرضا من زيد مدة معلومة  
 باجرة معلومة من الدراهم دفعها لزيد وسلم المأجور ثم مات زيد في اثناء المدة ويريد المستأجر حبس  
 مأجوره لاجر عمله فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في جامع الفصولين ولو استأجر فاسدا وعمل  
 الاجرة ولم يقبضه حتى مات المؤجر أو مضت المدة فأراد المستأجر أن يحبس البيت لاجر عمله ليس له  
 ذلك في الجائزة ففي القاسدة اولى ولو مقبوضا صحيحا أو فاسدا فله الحبس لاجر عمله وهو أحق بثمنه  
 لو مات المؤجر اه ومثله في الخائبة ومنية المفتي حاشية الاشباه للعموي من الاجارة \* (سئل) \*  
 في متولى وقف اجر حانوت الوقف من آخر بغير أجر المثل بغبن فاحش فهل يلزم المستأجر تمام أجر المثل  
 \* (الجواب) \* يلزم المستأجر تمام اجر المثل على المفتي به كافي الجعروفي هذه الصورة اذا أخبر

مطلب في معنى قولهم يجب  
 اجر المثل في الفاسدة لا يجاوز  
 المسمى

مطلب فيما اذا غصبت  
 الارض من المستأجر

مطلب آجرائه الصغير من  
 أمه لتستأنس به فتروجت  
 له فسخ الاجارة

مطلب انه يدم بيت من الدار  
 يرفع عنه من الاجر بمحضه  
 مطلب لا يكلف المؤجر ولا  
 المستأجر بناء ما انهدم

مطلب استأجر حمارا ولم  
 يسم الراكب فعي الجار  
 في الطريق فوضعه عند آخر  
 لينفق عليه لا يضمن  
 مطلب توافق معهما على  
 أن يعيناه في البيع والههما  
 ثلثا الربح

مطلب دفع له ثوبا وقال بعه  
 بعشرة وما زاد فبيني وبينك

مطلب له حبس المأجور  
 لاجر عمله

مطلب يلزم المستأجر تمام  
 اجر المثل

مطلب لا يعتبر الاخبار باجرة  
 المثل بدون خصم شرعي

رجلان حين الاجارة انها باجر المثل بدون شهادة في حادثة دعوى واثبات في وجه خصم شرعي ثم  
 ظهر وتبين انها بغبن فاحش فهل يكون الاخبار المذكور غير معتبر شرعا \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* في حياض وقف استاجر زيدا من ناظره مدة طويلة معلومة لدى حاكم حنبلي حكم  
 بصحة الاجارة ولزومه ما بعد ثبوت اجر المثل لديه بثبوتنا شرعا والآن يريد الناظر اخراجه من الحياض  
 وايضا من غير باجرة فيها زيادة على الاولى بمادون خمسة فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \*  
 حيث اجره الناظر باجر المثل وثبت ذلك ليس له اخراجه بما ذكر أقول وبمثل ذلك افنى الخبير الرملي  
 \* (سئل) \* في ناظر وقف اهل انحصر ربع الوقف فيه نظر واستحقاقا اجر ارض الوقف من  
 رجل له على الناظر دين باجرة معلومة فاصه به فهل تكون المقاصصة المذكورة صحيحة  
 \* (الجواب) \* حيث اجر الناظر اجارة صحيحة باجرة المثل وقاصه بالمقاصصة صحيحة قياسا  
 على ما قاله في البرازية في الوصية من أن الوصي لو باع مال الصغير عن له عليه دين يصير قاصا اذا الوقف  
 والوصية اخوان ويضمن الناظر الاجرة للوقف لاسيما وقد انحصر ربع الوقف فيه فيكون قد قاصه  
 بما يستحقه بقرده وبمثله فتوى ذكرها الكازروني في فتاواه من الاجارة (مسئلة) العين اذا غصبت  
 من المستاجر سقط عنه الاجر فيرجع بما عمل له على من اجره وهو الناظر لان حقوق العقد راجعة اليه  
 كما قالوا في الناظر اذا اجر جهة الوقف عن له عليه دين وقعت المقاصصة ويضمن الناظر وليس هذا  
 الا لكون حقوق العقد راجعة اليه كالمكيل فان الناظر كالمكيل كما في الاستبدال من الاسعاف الخ  
 كازروني أقول وقدم المؤلف نقل المسئلة ايضا عن فتاوى العلامة الشلبي كما ذكرناه واخر كتاب  
 الوقف \* (سئل) \* فيما اذا كان زيدا بستان جار في ملكه فاجر من عمر ومدة معلومة اجارة  
 شرعية وتسلم المأجور ثم أن زيد باع البستان من بكر ثم اجاز عمر والمستاجر البيع ورضى به فهل  
 تنفسخ الاجارة وينفذ البيع في حق الكل \* (الجواب) \* نعم وفي الفصل انما من عشر من  
 اجارات الذخيرة الا اجر اذا باع المستاجر بغير اذن المستاجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري  
 ولا ينفذ في حق المستاجر حتى لو سقط حق المستاجر بعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى التجدد وهو  
 الصحيح فان اجاز المستاجر البيع نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستاجر الى أن يصل  
 اليه ماله وان رضى بالبيع اعتبر رضاه بالبيع فنفسخ الاجارة لا لانتزاع من يده عمادية من الفصل ٣١  
 \* (سئل) \* فيما اذا قل ماء الطاحونة المستجرة في أثناء المدة وصارت طحين نصف ما كانت  
 طحين ولم يردّها المستاجر حتى طعن به الى انتهاء المدة فهل يكون ذلك رضى منه \* (الجواب) \*  
 نعم في الثانية في فصل ما يجب على المستاجر وما لا يجب رجل استاجر طاحونة انقطع ماؤها كان له  
 أن يردّها فان لم يردّها حتى مضت السنة سقط الاجر وان قل ماؤها كان له أن يردّها فان لم يردّها حتى  
 طعن كان ذلك رضى منه وليس له أن يردّها بعد ذلك \* (سئل) \* في اجارة دار الوقف  
 المعدة للاستغلال اكثر من سنة عند عدم المصلحة فهل تكون الاجارة غير صحيحة \* (الجواب) \*  
 لم ترد الاجارة على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو اجرها اكثر عند عدم المصلحة  
 المنتفية لم تنفع الاجارة والمسئلة في التور من الاجارة والوقف أقول هذا اذا اجره غير الواقف  
 أما لو اجره الواقف عشر سنين صح ولو مات بعد خمس وانتقل الوقف الى مصرف آخر انتقضت الاجارة  
 ويرجع المستاجر بما بقي في تركه الميت كما في القنية لكن ذكر في الدر المختار في آثر باب الفسخ عن  
 القبض وغيره لو اجر الواقف الوقف بنفسه ثم مات ففي الاستحسان لا تبطل لانه اجر لغيره اه ومقتضاه  
 ان الاول قياس \* (سئل) \* في أرض جارية في أوقاف معلومة مشغولة بزراعة زيدا الموضوع  
 فيها بجر فاجرها النظار من آخر فهل تكون الاجارة غير جائزة حيث كان الزرع لم يستحصده  
 \* (الجواب) \* نعم وفي هذه الصورة اذا زعم المستاجر أن الزرع يترك في الأرض الى أن يدرك

مطلب لا تعتبر زيادة  
 مادون الخمس في الاجارة

مطلب اجر الناظر وقاصص  
 المستاجر بما عليه من  
 الدين صح

مطلب اذا اجاز المستاجر  
 البيع نفذ في حق الكل  
 وانفسخت اجارته

مطلب اذا اجر المستاجر  
 البيع يتي الماحدور في يده  
 الى أن يصل اليه ماله  
 مطلب اذا قل ماء الطاحونة  
 فلم يردّها حتى طعن كان  
 ذلك منه رضى

مطلب اجر دار الوقف اكثر  
 من سنة لغیر مصلحة لا تصح

مطلب فيما لو اجر الوقف  
 اكثر من سنة أو ثلاث ثم  
 مات

مطلب اجارة الارض قبل  
 انتهاء الزرع لا تصح ويترك  
 فيها باجر المثل

من غير اجرة فهل يترك باجر المثل الى ادراكه ولا عبرة بزعمه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
 في مستأجر مزرعة وقف مدة معلومة باجرة معلومة آجرها من زيد مدة تستوعب مدته بمثل  
 الاجرة ثم مات زيد في أثناء المدة وتجهد لجهة الوقف اجرة ستين فيل تلتزم الاجرة الا قبل  
 \* (الجواب) \* نعم يلزمه اجرتها وله الرجوع على من آجره ان كان موجودا والا فني تركه مدة  
 ضبطه بعد الثبوت الشرعي \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد عمر الخدمه ويخدمه جارة  
 من بلدة الى اخرى باجرة معلومة من الدراهم وكسوة مجبولة ففعل عمر وذلك مدة في الطريق وفي أثنائه  
 أخرجه زيد وامتنع من استخدامه ويريد عمر ومطالبته باجرة مثله في مدة استخدامه فيل له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في مستأجر طاحونة وقف له عليها مبلغ من صد  
 معلوم ثابت لدي حاكم شرعي استوفى بعضه من شطر أجرة الطاحونة في بعض المدة بمقتضى اذن  
 الناظر له بذلك ويريد الآن اخذ بقية مبلغه من متحصل الطاحونة بالوجه الشرعي حيث لا مال  
 في الوقف غير ذلك فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد قطع  
 ارض وقف من ناظره اجارة شرعية وحددت الارض بمقدود أربعة وذككر عدد زرعها بحضور  
 ستمن الوقف وتصديقه ثم قام الآن بعض المصدقين يعارضون زيد في المأجور متعللا بان ذرعه  
 اكثر مما ذكر فهل تكون الاجارة واقعة على المحدود بتمامه \* (الجواب) \* تكون الاجارة  
 واقعة على المحدود بتمامه والذرع وصف زيادته أو نقصه لا يوجب فسادا في العقد كما صرح بذلك  
 في البرازية وآفتق بذلك الخبير الرمي \* (سئل) \* فيما اذا كان لجماعة واختينهم غراس زيتون  
 مشتركة بين الجميع بطريق الارث عن أبيهم وهو قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف ويريد الجماعة  
 استئجار الارض جميعها لانفسهم دون اختينهم بدون وجه شرعي فهل توزع الارض لجميع الاخوة  
 ولا يصح ايجارها لبعض الشركاء في الغراس دون البعض \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
 في قطع اراض معلومة جارية في وقف اهلي حاملات لغراس يار في ملك جماعة وهم يدفعون اجرة مثل  
 الاراضي لجهة الوقف في كل سنة ويريد ناظر الوقف ايجارها من غيرهم بدون وجه شرعي فهل لا يصح  
 ايجار الارض من غير رب الغراس \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لجماعة  
 تيمارين قرية ومزارع معلومات جاريات في تيمارهم واقطاعهم بموجب براءة سلطانية فأجر واذلك  
 جميعه من زيد وعمر ولمدة ستة باجرة من الدراهم معلومة لدى قاض شافعي حكم ببعثه الاجارة وان  
 صدرت لغير الزراع وكانت اقطاعا ومن رجلين نصفين في حكم الشيوخ حكم ببيع عيما وانما مذمبه  
 مستوفيا شرائطه مع ثبوت اجرا المثل وكتب بذلك حجة افتى مفتي مذمبه بالعمل بمضمونها وانفذ  
 حكمه حاكم حنفي وكتب بذلك حجة اخرى فيل يعمل بضمون الحجتين بعد ثبوته \* (الجواب) \*  
 نعم \* (سئل) \* في رجل دفع ولده الصغير الى مؤدب الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فلما علمه  
 الى أن قارب الربع أخذوا به منه فرار من أن يعطيه الخلاوة المرسومة ولم يشرط ايجار فيل يؤمر  
 الوالد بتطبيب خاطر المؤدب \* (الجواب) \* يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وأرضائه كما صرح بذلك  
 في البرازية وصرح في التنازعانية نقلا عن المحيط بانه عند عدم الاستئجار أصلا يجب أجرة المثل وتمت  
 افتى علامة فلسطين الخبير الرمي \* (سئل) \* في رجل نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم  
 بالاجرة فدفع زيد ابنه الصغير للرجل ليعلمه القرآن ولم يذكر امدته ولا اجرة فعلم الرجل الابن المزبور  
 القرآن بتمامه وطالب أباه باجر المثل لتعليمه فامتنع من ذلك بدون وجه شرعي متعللا بان ما دفعه  
 للرجل من خيسية وحلوى عند أوائه بعض السور المشهورة اجرة فيل يلزم زيد الاجرة مثل التعليم  
 للرجل المذكور ولا عبرة بتعلله \* (الجواب) \* نعم قال في الذخيرة ولا يجوز الاستئجار على  
 تعليم القرآن لانه من باب الحسبة ولا يجب الاجرة على فعل الاحتساب والتسوى في زماننا على

مطلب استأجر مزرعة  
 الوقف وأجرها من آخر تلزم  
 الاجرة الا قبل ويرجع بها  
 على الثاني  
 مطلب استخدم رجلا مدة  
 باجرة وكسوة مجبولة ثم  
 أخرجه قبل اجرة مثله  
 مطلب له اخذ بقية مرصده  
 من متحصل الطاحونة

مطلب الاجارة تقع على  
 المحدود بتمامه والذرع  
 وصف لا تنثر زيادته ولا نقصه

مطلب لا يصح الايجار  
 لبعض الشركاء في الغراس  
 دون البعض

مطلب لا يصح ايجار الارض  
 من غير رب الغراس

مطلب في اجارة اراض  
 تيمارية لغير الزراع مشاعة  
 لدى قاض شافعي

مطلب يؤمر الوالد بتطبيب  
 خاطر المؤدب

مطلب رجل نصب نفسه لتعليم  
 القرآن العظيم له اجرة المثل  
 ما عدا الخيسية والحلوى

مطلب الفتوى على جواز  
 الاجارة على تعليم القرآن  
 العظيم

وجوب الاجرة وجواز الاجارة لظهور التواني في الامور الدينية ولا تقطاع وظائف المعلمين من بيت المال وقلة المروءة في الاغنياء أما في ذلك الزمان فأنما كثره اصحابنا ذلك لقسوة حرصهم على الحسبة ووقور عظامهم في بيت المال وكثرة المروءة في التجار والاغنياء فكانوا مستغنيين عن الاجرة نصاب الاحتساب من اخر الباب الثاني وفي فتاوى محمد بن الوليد السمرقندي في معلم كان يعلم الصبيان لاجل قرية فاجتمع أهل القرية وجاء كل واحد ببعض البذر من عنده وزرعوا ليكون الخارج للمعلم ثم حصده وداسوه فجميع ما خرج لاصحاب البذر لانهم لم يسلوا البذر الى المعلم ليكون الخارج للمعلم وانما بذروا بذراً أنفسهم ذخيرة من المزارعة من الفصل العاشر وفي المبسوط رجل قال للقارئ اختم القرآن لي أولاً بي أو لا بي ولم يسم شيئاً من الاجرة وختمه يجب على الآخر اجر المنسل للقارئ وهو ما نطق به النص أعني أربعين درهما كما ورد الحديث بمثل ذلك وليس له أن يأخذ أقل من أربعين درهما شرعياً أما إذا سمي أجراً الزم ماسمى لكن يأثم المستأجر والاجران عقداً أه أقل من أربعين درهما لخالفته النص إلا أن يجب الاجر للمستأجر ما فوق المسمى الى الأربعين بعد العقد عليه أو شرط أن يكون ثواب ما فوقه لنفسه فلا يأثم صرّة الفتاوى من الاجارة عن الحارثي أقول اعلم أن عامة كتب المذهب من متون وشروح وفتاوى كلها متفقة على أن الاستنجار على الطاعات لا يصح عندنا واستثنى المتأخرون من مشايخ بلخ نعلم القرآن فجوزوا الاستنجار عليه وعلاو ذلك في شروح الهداية وغيرهما بامروء بالضرورة وهي خوف ضياع القرآن لانه حيث انقطعت العطايا من بيت المال وعدم الحرص على الدفع بطريق الحسبة يشتغل المعلمون بمعاشهم ولا يعلمون أحدًا وبضيع القرآن فافق المتأخرون بالجواز لذلك واستثنى بعضهم أيضاً الاستنجار على الاذان والامامة للعلّة المذكورة لانهم ما من شعائر الدين ففي تفويتها هدم الدين فهذه الثلاثة مستثناة للضرورة فان الضرورات تبيح المحظورات وافتقوا كاهم على عدم جواز الاستنجار على الحج لعدم الضرورة لان المحجوج عنه يدفع المال الى المأمور على سبيل الثقة ولذا أجمعوا على أنه لو فضل مع المأمور درهم واحد يجب عليه رده الى الأمر بحيث اندفعت الضرورة بالدفع على سبيل الاتفاق لم تجز الاجارة بل صرح في الدرا المختار بأنه لو استأجره على ان يحج عنه لم يصح الحج عنه وقال في الهداية الاصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستنجار عليها عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام اقرؤ القرآن ولا تاكوا به الخ فالاستنجار على الطاعات مطلقاً لا يصح عندنا ثمة الثلاثة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد قال في معراج الدراية وبه قال أحمد وعطاء والشافعي والزهري والحسن وابن سيرين وطاوس والشافعي والبخاري ثم اطال في الاستدلال فراجعوه ولا شك أن التلاوة المجردة عن التعليم من أعظم الطاعات التي يطلب بها الثواب فلا يصح الاستنجار عليها لان الاستنجار يبيع المشافع وليس للتألي منفعة سوى الثواب ولا يصح بيع الثواب ولان الاجرة لا تستحق الا بعد حصول المنفعة للمستأجر والثواب غير معلوم فن استأجر رجلاً ليختم له ختمه ويهدي ثوابه الى روحه او روح أحد من امواته لم يعلم حصول الثواب له حتى يلزمه دفع الاجرة ولو علم حصوله للتألي لم يصح بيعه بالاجرة فكيف وهو غير معلوم بل الظاهر العلم بعدم حصوله لان شرط الثواب الاخلاص لله تعالى في العمل والقارئ بالاجرة إنما يقر لأجل الدنيا لا لوجه الله تعالى بدليل انه لو علم أن المستأجر لا يدفع له شيئاً لا يقرأ له حرفاً واحداً خصوصاً من جعل ذلك حرفة ولذا قال تاج الشريعة في شرح الهداية ان قارئ القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب لالتميت وقال القارئ وقال العيني في شرح الهداية معزى للواقعات وينع القارئ الدنيا والاخذ والمعطى آثان وقال في الاختيار وجميع الفتاوى وأخذني القرآن لا يجوز لانه كالاجرة وقال في الوالوجية ولوزار قبر صديق أو قريب له وقرأ عنده شيئاً من القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى أيضاً لصله القارئ لأن ذلك يشبه

مطلب زرعوا المعلم أرضاً  
يذرهم فأنخرج كله لهم لاله

مطلب قال للقارئ اختم  
لي القرآن أو لا بي

تحقيق مهم في حكم  
الاستنجار على التلاوة

استجباره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك أحد من الخلفاء اهـ ورأيت التصريح بطلان الوصية بذلك في عدة كتب وعزى في بعض الكتب الى المحيط السرخسي والمحيط البرهاني والخلاصة والبرازية فاذا كانت الوصية للقارى لاجل قراءته باطلة لانها تشبه الاستنجار على التلاوة فالاجارة الحقيقية تكون باطلة بالاولى فهذه نصوص المذهب من متون وشروح وفتاوى متفقة على بطلان الاستنجار على الطاعات ومنها التلاوة كما سمعت الاما استثناء المتأخرون للضرورة كالتعليم والاذان والامامة ولا يصح الحاق التلاوة المجردة بالتعليم لعدم الضرورة اذ لا ضرورة داعية الى الاستنجار عليها بخلاف التعليم لما في الزبلي وكثير من الكتب لو لم يفتح لهم باب التعليم بالاجازة لذهب القرآن فأتوا بجوازه ورأوه حسنا اهـ ولا شك أن المنع من الاستنجار على التلاوة لاهداء نواحيها الى المستأجر ليس فيه ذهاب القرآن فلا يصح قياسها على التعليم على ان أصل المذهب المنع مطلقا وانما أفتى المتأخرون بالجواز على التعليم بالضرورة المذكورة التي لو وقعت في زمن أبي حنيفة واصحابه لافقوا بذلك فلذلك أفتى المتأخرون بالجواز مخالفين للمذهب الصريح ولوزالت الضرورة بأن انتظم امر بيت المال وأعطى المعلمون ما كان لهم فيه لم يسع أحد من المتأخرين أن يحالفوا المذهب لزوال العلة التي سوغت لهم الخروج عن أصل المذهب فكيف يسوغ لاحد القول بجواز الاستنجار على التلاوة المجردة التي لم تدع ضرورة اصلا الى جواز الاستنجار عليها فقد ظهر لك أن ما نقله المؤلف عن صرة الفتاوى عن الحاوى قول شاذ مخالف للمنقول في المتون والشروح والفتاوى والحاوى لازاهدى مشهور بنقل الروايات الضعيفة ولذا قال ابن وهبان وغيره انه لا عبرة بما يقوله الزاهدى مخالفا لغيره وعزوه هذه المسئلة الى المبسوط الله أعلم بحقيقة لما علمت من مخالفته لما في كتب المذهب المشهور فان صح نقله فهو قول شاذ ولذا لم يعرج عليه اصحاب الكتب الذين نقلنا عنهم والمبسوط وان كان أصله للامام محمد لكن له شروح كثيرة كل شرح منها يسمى المبسوط فيقال مبسوط شيخ الاسلام ومبسوط السرخسي وهكذا فالظاهر أن هذه العبارة لبعض الشراح اذ لو كانت من كلام الامام محمد لنقلها أهل المذهب في كتبهم وكون نص الحديث واردا بذلك الله أعلم بثبوته أيضا اذ لو ثبت لما ساغ لهؤلاء الاعلام مخالفته وقد سمعت استدلال صاحب الهداية على المذهب بحديث اقرؤوا القرآن ولا تأكلوا به فهو معارض لذلك النص لو ثبت وقد صرح جوابانه لو ثبت نصان أحدهما مبني والآخر محترم ربح المحترم وأما حديث الرط الذين رقبوا الديغا بالفاتحة وأخذوا جمعا فسالوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله فعناه اذ اقرئتم به كما نقله العيني في شرح البخاري عن بعض اصحابنا ونقال ان الرقبة بالقصر ان ليست بقربة أي لان المقصود به الاستشفاء دون الثواب بخلاف التلاوة لانها يسع الثواب وأما قول صاحب الجوهرة ان المختار جواز الاستنجار على تلاوة القرآن فهو مخالف لكتب المذهب كما علمت والظاهر أنه سبق قلم لان الذي اختاره المتأخرون هو جواز الاستنجار على تعليم القرآن لاعلى تلاوته فقد سبق قلم من التعليم الى التلاوة وقد اعترى بكلامه كثير من المتأخرين كصاحب البحر والعلائي وبعض محشي الاشياء وقد أسعنا نصوص المذهب فزال الاشتباه وان أردت زيادة على ما سمعته فارجع الى رسالتنا المسماة شفاء العليل وبل الغليل في بطلان الوصية بالتحفات والتهاليل فان فيها ما يكفي وقد ألف الامام البركوي في هذه المسئلة اربع رسائل صرح فيها بطلان هذه الاجارة وكذا صرح بذلك في آخر كتابه الطريقة الحمذية وصرح بان ذلك من البدع المحرمة وأفتى بطلان ذلك أيضا العلامة عمدة المتأخرين الشيخ خير الدين في اخر فتاواه من كتاب الوصايا حيث سئل عن لبناء قرن فاوصى انه اذا مات يقرأ له فلان وفلان سورة يس وتبارك والاخلاص والمعوذتين ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك الى روحه وعينيهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من اجرة القرن فاجاب

هذه الوصية باطلة ولا يصير القرن وقفاً ولورثة الموصي التصرف في بناء القرن يجري على فرايض  
الله تعالى قال في وصايا البرازية اوصى ابقاري بقرأ القرآن عند قبره بشئ فالوصية باطلة  
وفي التارخانية اذا اوصى بأن يدفع الى انسان كذا من ماله ليقراء القرآن على قبره فالوصية باطلة  
لا تجوز وسواء كان القارئ معيناً او لانه بمنزلة الاجرة ولا يجوز أخذ الاجرة على طاعة الله  
تعالى وان كانوا المستحسنين واجوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة الى القول  
بجوازها على القراءة على قبور الموتى فافهم اه والله تعالى أعلم اه ما في الخيرية لمخاض ذكر  
نحو ذلك في حاشيته على البحر حيث قال اقول المفتي به جواز الاخذ استحساناً على تعليم القرآن  
لا على القراءة المجردة كما صرح به في التارخانية الخ فهذا زبد الكلام في هذه المسئلة وهذا كله أيضاً  
مع قطع النظر عما يحصل في زماننا من المنكرات التي يتوصلون اليها بحيلة قراءة القرآن والتهايل  
من الغناء والرقص واللهو واللعب في بيوت الايتام ودق الطبول واغلاق الجيران والاجتماع بحسان  
المردان فكل من له مشقة لا يتيسر له الاجتماع به الا في ذلك المكان فيجلس كل منهم يجنب معشوقه  
بعد القاء العمائم وتقبل الثياب ويظهر انواع الخلاعات والرقص بما يسمونه الكوش والحريية  
وغير ذلك ويبيع بهم الهيام بسماع الغناء بأصوات حسان وتخلع الولدان فعند ذلك تذهل العقول  
ولا يدري شيخهم ما يقول وتجتمع عليهم النسوان من كل مكان ثم يأكلون الطعام الحرام في بيوت  
الايتام ثم يهبون ما تحصل منهم في تلك الاوقات الخاسرات الى روح من كان سبباً في اجتماعهم على  
هذه المنكرات وبأغنا غير مزمعة مشاهدة اللواط في بيت شيخهم من هؤلاء الفسقة ومع هذه القبايح  
كها يمسح هؤلاء المشايخ للناس هذه الطريقة ويسمون انفسهم باهل الحقيقة ويحكمون الناس  
على الوصية بذلك فاذا مرض أحد يعوده ويروون له الاحاديث الواردة في الوصية ويوهمون  
العوام أن من مات بدون هذه الوصية فقد مات ميتة جاهلية واذا مات أحد ولم يوص لهم بذلك  
يقولون عند العوام فلان مسكين مات ولم يوص بشئ ولم ينتفع بماله فانظر الى هذا الضلال والاضلال  
حيث يحكمون الاحاديث الشريفة على غير معانيها ومع هذا يفتنون انفسهم علماء الشريعة وأرباب  
الطريقة والحقيقة ولا حول ولا قوة الا بالله \* (سئل) \* في مزرعة جارية في جهتي وقف وتيمار  
وفي مشد جماعة زراعية يزعمونها في كل سنة هم ومن قبلهم ممن تلقوها عنه ويدفعون ماعليها  
لجهة الوقف والتيمار من مائة سنة والآن آجرها المتكاهون عليها من غير زراعتها  
بدون طريق شرعي ولم يحكم بالاجارة حاكم يراه فهل تكون الاجارة غير صحيحة وتؤجر من  
زراعتها اصحاب مشدتها \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل استاجر حانوت وقف  
من ناظرية مدة معلومة باجرة معلومة عن كل شهر من المدة واستوفى منفعته ودفع الاجر في المدة  
حتى انقضت ثم خرج من الحانوت وقبضها وعطلها مدة وامتنع من تسليمها لجهة الوقف زاعماً أن له  
كذا قرشاً مرصداً عليها صرفه باذن الناظرين في تعميرها وان أحد الناظرين دفع له نصف مرصده  
وامتنع الآخر من دفع النصف الآخر وأن له قبل الحانوت ونعطيها بلاجرة حتى يدفع له الناظر  
ذلك فهل يلزمه اجرة مثلها في مدة تعطلها \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان  
اهند بناء دار قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف وهي ساكنة في الدار وتدفع لناظر الوقف  
في كل سنة قرشاً وثلاث قرش بطريق الحكم فيما مضى من الزمان والآن يزعم الناظر أن اجراً مثل  
في كل سنة ثلاثة قروش وهذا تنكر ذلك فائله ان ما تدفعه في كل سنة هو أجر المثل ولا يثبت لناظر  
فهل يكون القول لهند في ذلك وعلى الناظر اثبات ما ادعاه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
في امرأة استاجرت داراً من مال كهنافسكن عندها صهرها على أن يدفع لها نصف الاجرة المعلومة  
في كل شهر فهل لها طلب نصف الاجرة بتدريسها \* (الجواب) \* نعم والمسألة في التنوير

مطلب الاجارة من غير  
الزراع اصحاب المشد غير  
صحيحة

مطلب قفل حانوت الوقف  
وعطلها مدة تلزمه الاجرة

مطلب القول للمعسكر  
ان ما يدفعه اجر المثل وعلى  
الناظر اثبات الزيادة

مطلب لها طلب نصف الاجرة  
من سكن معها فيما استأجرته  
بقدر ما سكن



مطلب طالته بالاجرة  
فمكن بعده يلزمه اجرة  
المثل

مطلب تصح اجارة البستان  
والمساقاة على سهم من ألف  
سهم اذا كانت الاجرة وافية  
بذلك عند الشافعي رحمه الله  
نعالي

من الاجارة الفاسدة \* (سئل) \* في امرأة لها مسكن معلوم سكنه رجل بالاجارة ولا اجرة  
ولا وجه شرعي ثم تقاضته وطالبته بالاجرة من ار اسكن الرجل فيه بعد التقاضي مدة معلومة فهل  
يلزمه اجرة المثل عن مدة سكناه بعد التقاضي \* (الجواب) \* نعم كما في البرازية والعلائي  
وفي الخاوي برمز مخطت امرأة سكنت بيت اختها بغير رضاها ستين وكانت تقاضي عليها  
بالاجرة فعليه الاجرة المثل اه \* (سئل) \* في رجلين استأجرا بستان وقف مشتملا على غراس  
عنب وغيره تعالى ارضه مدة طويلة معلومة باجرة معلومة من ناظر وقف بعد ما ساقاها على الغراس  
في المدة على العنب أصالة والباقي بالتبعية بسهم واحد من ألف سهم لجهة الوقف والباقي لهما نظير  
عليهما وصدر ذلك كله لدى قاض شافعي ثبت لديه أن الاجرة الموزونة اجرة المثل وافية بمنفعتها وبقية  
الثمرة في المدة ثبوتنا شرعيا وحكم بحصة كل من الاجارة والمساقاة في المدة الموزونة في حادثة المدة وان  
كانت المساقاة على الوجه الموزون حيث كانت الاجرة وافية كاذ كرمسة وفي شرائطه وكتب بذلك  
حجة آفتي مفتي مذهبه بصحتها وأنفذ حكمه حاكم حنفي وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل  
بمضمون الحجتين بعد ثبوته \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا حكم قاض شافعي  
بعدم انقاسخ الاجارة والمساقاة بموت المستأجر والمساق في وجه الناظر في حادثة عدم انقاسخهما  
بالموت حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى والشهادة الصحيحة وكتب بذلك  
حجة آفتي مفتي مذهبه بالعمل بمضمونهما فهل صغ ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
في مصبنة معدة للاستغلال مشترك بين هند ورجلين لكل منهما حصة معلومة استعملها الرجلان  
وحدتهما مدة بدون اذن من هند ولا اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعي فهل عليهما الهند أجر المثل  
لحصةهما في المدة \* (الجواب) \* حيث كانت معدة للاستغلال وكان الحال ما ذكره عليهما بالهند  
أجر المثل لحصتها اقول في هذا الجواب نظر فقد قدمنا أن المعدة للاستغلال اذا استعملها غاصب  
تجب عليه اجرة المثل الا اذا كان يتاويل ملك او عقد فلا تجب على الشريك لان له تاويل ملك وقد  
نقل المؤلف في غير هذا المحل ما صورته وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمد أحد الشريكين اذا  
سكن في دار الشراكة بغيبه صاحبه ثم جاء الآخر يطلب حصته ليس له ذلك وان كانت الدار  
معدّة للاستغلال لان الدار المشتركة في حق السكنى وفيما هو من نواحي السكنى تجعل مملوكة لكل  
واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم تجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول والقفود ووضع  
الامتنعة فيعتطل عليهما منافع ملكهما وانه لا يجوز واذا كان هكذا اصابا الحاضر ساكن في ملك  
نفسه فلا يجب الاجر ومثله في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة بيت أو خانوت بين شريكين سكنه  
احدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدة للاستغلال لانه سكن يتاويل الملك فصول العنقادي من  
الفصل ٣٢ من أنواع الضمانات في ضمان أحد الشريكين \* (سئل) \* في مزرعة جارية  
في وقتي بر مناصفة أجر أحد متولى الوقتين منها خمسة عشر قيراطا بدون اذن من متولى الوقف الاخر  
ولا اجارته ولا وجه شرعي فهل يكون ايجارها أكثر من النصف غير جائز \* (الجواب) \*  
ايجارها حصة غيره بدون رضاه غير جائز اقول وكذا ايجار النصف غير جائز أيضا لانه اجارة المشاع  
من غير الشريك فلا تصح نعم لو كان أجر الكل ثم ظهر أنه لا ولاية له على أكثر من النصف ولم يجر المتولى  
الاخر تنفسح الاجارة في النصف وتبقى صحيحة في نصف لانه شيوخ طاري قال في الدراختار واختر  
بالاصلي عن الطائري فلا يفسد على الظاهر كأن أجر في الكل ثم فسح في البعض ثم قال وخو الخيلة  
في اجارة المشاع اه فتأمل \* (سئل) \* في دار مشتركة بين هند واختها وأخيهما على  
سبيل الشيوع أجرت هند حصتها المعلومة لاختها فقط دون أخيها ولم يحكم بالاجارة حاكم يراها فهل  
تكون الاجارة الموزونة فاسدة \* (الجواب) \* نعم قال في الفصولين من الشيوع ارض

مطلب في المعدة للاستغلال  
اذا سكنه أحد الشريكين  
لا يلزمه اجرة  
مطلب ليس للشريك اجرة  
بحصته

مطلب ايجار حصة غيره  
بدون اذنه غير جائز  
مطلب الخيلة في اجارة  
المشاع أن يؤجر الكل ثم  
يفسح في البعض  
مطلب أجر من أحد الشركاء  
لم يجر

بين جماعة فوكل رجل باجارة حصته فاجروك له من جميعهم جازول من أحدهم لم يجز عند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى كالأبش الموكل \* (سئل) \* في جبال له جبال معلومة معدة للاستغلال  
 غصبها رجل واستعملها مدة بلا عقد اجارة ولا استئجار ويريد الجبال مطالبة باجرة مثلها مدة استعمالها  
 فهل له ذلك \* (الجواب) \* حيث كانت معدة للاستغلال له ذلك \* (سئل) \*  
 في رجل سكن في مكان مشترك بينه وبين أيتام مدة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يلزمه اجرة مثل  
 حصته في المدة المزبورة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد خان معلوم  
 جار في ملكه بالوجه الشرعي فاجر مخزنًا منه لعمر ومدة معلومة باجرة معلومة ثم في أثناء مدة عمره  
 أجار المخزن المزبور من بكر مدة معلومة تالية لمدة عمره والمزبور مضافة الى زمن مستقبل باجرة معلومة  
 عن المدة التالية فهل تكون الاجارة المضافة صحيحة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما  
 اذا استأجر زيد دارا من مالكة الجارة شرعية فهل لزيد أن يسكن غيره باجارة وغيرها حيث لم يكن  
 حداد الوقت اوقصارا او طمانا \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في عقار لا يتام أجرته اتهم  
 الوصي عليهم من آخر بدون أجر المثل بغبن فاحش ومدة معلومة وسكن به وانتفع فهل على المستأجر  
 أجر مثله بالغما بالغ \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل استأجر حانوت وقف من ناظره  
 اجارة شرعية والان قام المستأجر يدعي أن الحانوت جارية في ملكه فهل اذا ثبت استجاره يكون  
 اقرارا بان لا ملك له في المأجور فتدفع دعواه \* (الجواب) \* نعم كما في جامع الفصولين والتنوير  
 وشرحه وفي غير ذلك من كتب المذهب وأفتى بذلك الخير الرمي أيضا \* (سئل) \* في مستأجر  
 خان أراد السفر في أثناء مدة اجارته ويريد فسخ اجارته بذلك فكيف الحكم \* (الجواب) \*  
 اذا أراد المستأجر السفر فهو عذر في فسخ الاجارة سواء اراد المالك فيه أو لم يرد كما في القنية وغيرها  
 فان قال المستأجر أريد السفر وكذبه الآخر حلف المستأجر على أنه عزم على السفر ذكره الكرخي  
 والقدروري كما في البرازية وقال في الذخيرة البرهانية ما نصه فان قال المؤجر للقاضي انه لا يريد السفر  
 ولكنه يريد الفسخ وقال المستأجر أنا أريد السفر يقول للمستأجر مع من تريد السفر فان قال مع  
 فلان وفلان فالقاضي يسألهم ان فلانا هل يخرج معكم وهل استعد للخروج فان قالوا نعم ثبت العذر  
 والا فلا وبعض مشايخنا قالوا القاضي يحكم بزيه وثيابه لان الزبي والسماجة يعمل بها عند اشتباه  
 الحال على ما عرف في موضعه \* (سئل) \* في رجل استأجر واستحكر قطعة ارض وقف  
 سليخة من ناظر الوقف للبناء والتعلي مدة طويلة معلومة محكوما بصحتها من حاكم يراها ثم مات  
 المستأجر في أثناء المدة قبل أن يبنى شيئا فهل انقضت الاجارة بموته وليس للورثة البناء في الارض  
 بدون اذن الناظر \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في امرأتين استأجرتا نصف دار وقف  
 من نظارها المعلومين اجارة شرعية محكوما بصحتها من حاكم يراها ثم أجرة تطبقه معلومة من الدار  
 من واحد معين من النظار المرقومين المؤجرين فهل تكون اجارة الطبقة غير صحيحة ولا تبطل الاولى  
 \* (الجواب) \* نعم لان الاجارة تملك المنفعة والمستأجر في حق المنفعة قام مقام المؤجر فيلزم  
 تملك المال ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترفع الصحة كما في الاشباه والمخ والبرازية  
 والخلاصة \* (سئل) \* في أرض جارية في وقف اهلي مشغولة ببناء طاحونة جارية في ملك جماعة  
 معلومين وعلى الارض مبلغ من الدراهم معلوم يؤخذ لجهة الوقف بطريق الحكم عن الارض وهو آخر  
 مثلها ثم امتنع الجماعة من دفع ذلك لجهة الوقف بدون وجه شرعي متعللين بان البناء خرب والحال أن  
 أسه باق في الارض وهي مشغولة به فهل عليهم أجر مثل الارض لجهة الوقف مادام أس بنائهم  
 قائما فيها \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا احتكر زيد قطعة أرض موقوفة من  
 متوليها مدة معلومة باجرة كذلك للبناء والتعلي وبني فيها حوانيت لنفسه ونصر في فيها حتى انقضت

مطلب غصب جمالا معدة  
 للاستغلال يلزمه أجر مثلها  
 مطلب سكن في مكان  
 مشترك بينه وبين أيتام يلزمه

أجر مثل

مطلب أجر مخزنًا لزيد ثم  
 أجره لعمر ومدة تالية لمدة  
 زيد صححت الاجارة المضافة  
 أيضا

مطلب للمستأجر أن  
 يسكن غيره باجارة وغيرها  
 مطلب أجر الوصي عتار  
 اليتيم بدون أجر المثل يلزم  
 المستأجر أجر المثل  
 مطلب الاستئجار اقرار  
 بان لا ملك له في المأجور

مطلب اذا أراد المستأجر  
 السفر فهو عذر في فسخ  
 الاجارة

مطلب استحكر أرضا ليزرع  
 فيها ذات قبل أن يبنى انقضت  
 وليس لورثته البناء بدون  
 اذن الناظر

مطلب استأجر من النظار  
 ثم أجر من واحد منهم لا يصح

مطلب يلزم اجرة مثل  
 الارض لجهة الوقف مادام  
 أس بنائهم قائما فيها

مطلب استحكر أرض الوقف  
 للبناء ثم خرب البناء ولم يبق  
 أثر ومضت المدة فلا متولى  
 البناء لجهة الوقف

المدة وخرب البناء وزال من الارض ولم يبق له اثر فيه بالكتابة فعمرو المتولى مكانه حوائث للوقف بال  
الوقف فقام زيد بعارضه في ذلك بدون وجه شرعي فهل حيث كان الامر كاذ كرمع من المعارضة  
في ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا توافق أهل قرية مع زيد على أن يقوم  
بقضاء مصالحهم ومصالح قريةهم وجعلوا له في مقابل ذلك كذا من الدراهم اجرة ولم يذكروا ذلك  
وقتا والحال أنه لو أراد زيد الشروع فيما ذكره لم يقدر لعدم وجود المصالح حين التوافق ثم باشر لهم  
زيد ما توافقتوا عليه من مصالحهم ومصالح قريةهم ولم يذكروا له شيئا من الاجرة ويريد مطالبهم باجر  
مثله فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في بستان أرضه مشغولة بغراس نصفه جارعا  
لأرضه في وقت أهل تحت نظارة زيد ونصفه الآخر في ملك عمرو وتوافق زيد مع عمرو على أن يعمل زيد  
على نصف عمرو من الغراس ويدفع عمرو عن جهة الوقف المزبور لجهة معينة في كل سنة كذا من  
الدراهم نظير العمل ونظير اجرة نصف الارض الحاملة لجهة عمرو من الغراس ولم يبينوا قدر اجرة العمل  
ولا قدر اجرة نصف الارض بل أجلاها كذا كروم زيد على نصف غراس عمرو ودفع عمرو المبلغ  
المذكور من الدراهم للجهة المرقومة ومضى لذلك عدة سنين ولم يذكروا ائمة للتوافق المذكور فكيف  
الحكم \* (الجواب) \* التوافق المذكور غير صحيح وزيد أجبر مثل عمل الذي عمله على نصيب عمرو  
من الغراس وله طلب اجر مثل منسب نصف اشجار عمرو في المدة المرقومة لجهة وقفه ولعمرو أن  
يحاسب زيد بما دفعه عن جهة الوقف بأذنه في المدة المزبورة بالوجه الشرعي والحالة هذه والله  
تعالى أعلم أقول انظر هل يقال ان زيد الناظر في حكم الشريك في الغراس فلا يستحق اجرة  
لان الشريك اذا عمل في المشترك لاجر له وحدها نصف الغراس وان كان لجهة الوقف لكن زيد الناظر هو  
الذي له ولاية التصرف فيه فهو بمنزلة المالك له فليأتل \* (سئل) \* فيما اذا استخدم زيد عمرا  
في أعمال شتى مدة من الزمان بدون اجارة ولا اجرة وعمر وعرف بتعاطي الخدمة بالاجرة وقيام حاله  
بها فهل لعمرو طلب اجر مثل خدمته في المدة المزبورة \* (الجواب) \* نعم حيث كان معروفا  
بتعاطي الخدمة بالاجرة وقيام حاله بها كما في الاشياء وعبارتها من الفن الثالث العادة المطردة هل  
تنزل منزلة الشرط الى أن قال وقال محمد ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة وقيام حاله بها كان القول  
قوله والا فلا اعتبار للظاهر المتبادر وقال الزبلي والفتوى على قول محمد وبه يبقى صرة الفتاوى  
من الاجارات \* (سئل) \* في محترفين حرفة معلومة استأجر امكان وقف معية التلج الحرفة  
من ناظر اجارة شرعية باجرة معلومة من الدراهم قبضها الناظر سلفا عن جميع المدة فتعاطيا الحرفة  
في المأجور مدة ثم حصل عذر منعهما عن الاتقاع به والجرى على موجب العقد ببقية المدة ويريدان  
فسخ الاجارة ومطالبة الناظر بما قبل ببقية المدة من الاجرة المرقومة فهل له ما ذاك \* (الجواب) \*  
نعم كما صرح بذلك في كثير من الكتب المعتمدة والخاتمة واسان الحكم \* (سئل) \* فيما اذا أجاز  
زيد التيماري جميع العائد له من قسم وعوائد عريضة وغيرها من عمر ولدته سنة لياخذ عمرو ذلك من  
فلاح قرية التيماري في المدة باجرة هي كذا من الدراهم قبضها زيد من عمرو ولم ياخذ عمرو ذلك  
سوى ثمانية ايكال من الحنطة فهل تكون الاجارة باطلة ولعمرو طلب الاجرة المذكورة من زيد وعليه  
رد ما أخذ من الحنطة لزيد \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد أراضي  
وقف من ناظره وعلى الأراضي عشر تيماري فهل يكون العشر على جهة الوقف ولا يلزم زيد ان  
منه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في أراضي وقف معلومة لها قناة ماء تعطلت فعمد  
بجاعة وجعلوا لها قناة اخرى أجرها لها ماء من نهر يجرها ووزعوا في الارض زرعاً لانفسهم كل ذلك  
بدون اذن من ناظر الوقف ولا وجه شرعي فطلب الآن ناظر الوقف رفع يدهم عن الارض ونسبها  
لجهة الوقف مع اجرة مثلها مدة قيام زرعهم بها فهل للناظر ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*

مطلب توافق مع أهل  
قرية على أن يقوم بمصالحهم  
بكذا من الدراهم الخ

مطلب توافق صاحب نصف  
الغراس مع الناظر على أن  
يعمل فيه ويدفع كذا من  
الدراهم الخ

مطلب استخدمه في أعمال  
شتى وكان معروفا بتعاطي  
الخدمة بالاجرة وقيام حاله  
بهم الزم اجر المثل

مطلب ان كان الصانع  
معروفا بهذه الصنعة وقيام  
حاله بها فالقول له أي في أنه  
لم يعمل متبرعا فله الاجر  
مطلب تفسخ الاجارة  
بالعذر المانع عن العمل  
مطلب اجارة المحصل من  
التيمار باطلة

مطلب عشر الاراضي  
التيمارية على جهة الوقف  
دون المستأجر

مطلب عملاوقناة لارض  
الوقف وزرعوها فللناظر  
أخذ الارض واجرة المثل

مطلب لا يجبر ناظر الوقف  
على الايجار من التيماري

مطلب لا اجرة لمشقة المسكة  
مطلب أجرة قطعة من المسجد  
بلا ضرورة لا يصح ذلك

مطلب شاربه في الفلاحة  
على أن يزرع له كذا الاشئ  
للمشارف من الزرع بسل له  
اجر المثل مدة المشارفة

مطلب الكراب وصفه  
في الارض لا قيمة له

مطلب المستأجر ليس  
بخصم لمن يدعى حقا  
مطلب ليس للمشتري اخراج  
المستأجر قبل تمام المدة  
مطلب اذا مات المستأجر  
ليس ورثته أحق بالاستئجار  
مطلب دفع أرضه مع نصف  
البذر مزارعة فالخارج  
بينهما ولا اجرة له عمله في  
المشترك

في قرية مشتركة بين جهتي وقف وتيمار لزيد يزعم زيد أن له جبرا لناظر على أن يؤجره حصه الوقف  
من القرية المذكورة لكون أبي الناظر المذكور كان يؤجره ذلك مدة حياته حال كونه ناظرا على الوقف  
والناظر الآن لا يرضى بالايجار فهل لا يجبر الناظر على الايجار من التيماري \* (الجواب) \*  
نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد وأخويه البالغين فلاحه مشتملة على دار في قرية ومشته مسكة  
في اراض ميرية ووقف فوضع زبيده عليها كلها فتفجع بالدار بلا اجارة ولا اجرة وزرع الاراضي  
لنفسه بذره وبقره ودفع مال الوقف والميرى للمتكلمين عليها ودفع مغارمها في مدة سنين والآن قام  
أخواه يكافأه بالوجه شرعى اجرة مشقة المسكة بقدر حصتها في المدة المازبورة فهل لا يلزمه ذلك  
والزرع له \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في متولى مسجد أجرة قطعة منه لرجل لينى فيها  
دارا من غير ضرورة داعية لذلك شرعا فهل يكون ايجاره المذكور غير واقع موقعه الشرعى ويهدم  
ما بنى \* (الجواب) \* نعم ايجاره المذكور غير واقع موقعه الشرعى حيث لا ضرورة داعية  
لذلك وأما اذا كان هناك ضرورة بأن احتاج الى العمارة الضرورية وليس هناك ما يعمره فقد  
اختلف فيه فالذى صرح به في الخلاصة الجواز به أفتى الخير الرملى عن الناطقى حيث كان الناظر  
مصلحا لا يخشى منه الفساد والله يعلم المفسد من المصلح والذى مال اليه الطرسوسى في انفع الوسائل  
عدم الجواز قائلا بأن المسجد اذا قيل بأنه يؤجر منه قطعة للعمارة يؤدى الى تغيير عين الموقوف باعتبار  
تغير الاحوال الى اقبح من الاول فان كان مسجد انتقام فيه الصلاة فاذا أوجر يبق بعرضه أن يصير  
اصطبلأ أو سكنى الناس فكان التغير الى حالة اخرى من الحالة الاولى فالتصرف في الاوقاف باعتبار  
الانظر لها لا باعتبار الادنى اهتفى لا ضرورة فالايجار المذكور باطل فيهدم ما بنى والله سبحانه أعلم  
\* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد فلاحه فتوافق مع عمرو أنه يشارفها معه ويبدله زيد  
في الفلاحة كذا غرارة من الحنطة نظير مشاركته ولم يذكرا مدة للمشاركة فزرع زيد يبدله في أرضه  
وشارف عمرو والفلاحة معه بعض مدة فهل يكون الزرع لرب البذر وليس له ورثه شئ وانما له أجر  
المثل مدة مشاركته \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في مستأجر فلاحه من زيد انتفع بها  
مدة الاجارة ثم حرثها بقره وعملها بدون اذن من المؤجر ويريد المؤجر تسليم فلاحته منه بعد انقضاء مدة  
الاجارة والمستأجر يمنع من ذلك زاعما أنه يستحق قيمة حرثه المذكور فهل ترفع يد المستأجر عنها  
ولا عبرة بزعمه المذكور \* (الجواب) \* نعم ترفع يده عنها وليس له مطالبة المؤجر بقيمة الحرث  
المذكور اذا لا قيمة للمنافع والكرا ب وصف في الارض \* (سئل) \* في رجل استأجر مزرعة  
تيمارية من تيمارها مدة معلومة باجرة كذا بموجب حجة شرعية والآن قام ناظر وقف يريد الدعوى  
عليه بأن حصته منها جارية في وقفه في غيبة المؤجر فادعى المستأجر الاستئجار وورهن عليه وهو غير  
معروف بالحيل فهل تندفع الخصومة عنه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في المؤجر اذا  
باع الدار المستأجرة ولم يجز المستأجر البيع وأراد المشتري اخراجه منها قبل تمام مدة اجارته فهل  
ليس للمشتري ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا مات مستأجر حائوت  
وقف في أثناء المدة عن ورثته وانفسخت الاجارة وبه فاجر الناظر الحائوت من زيد اجارة بحصة فقام  
الورثة يعارضون زيد ازا عمن انهم احق بالاستئجار فهل يمنعون من المعارضة ولا عبرة بزعمهم  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد أرضه مزارعة لعمرو على أن يزرعها  
عمرو بقره ونفسه والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعمل كذلك فكيف الحكم  
\* (الجواب) \* المزارعة فاسدة والخارج بينهما على حكم البذر وليس للعامل على رب الارض  
اجر لشره فيه وعلى العامل اجر مثل نصف الارض لصاحبها الفساد العقد كافي التنوير  
\* (سئل) \* فيما اذا أجرة ناظر وقف اهلى أرض الوقف من زيد مدة معلومة طويلا باجرة معلومة

مقلب فيما اذا حكم شافعي  
بجحة الاجارة وعدم  
انساخها بزيادة الاجرة

ادى حاكم شافعي ثبت لديه حين العقد أن الاجرة اجرة المثل ثم تاشري بالبينة الشرعية وحكم بجحة  
الاجارة وعدم انساخها بالزيادة موافقا للحكم المذكور المستوفى شرائطه الشرعية ومضى بعض  
المدة ويزعم الناظر أن رجلا زاد في الاجرة وان له فسخ الاجارة بالزيادة فهل لذلك \* (الجواب) \*  
نعم أقول قد مناه أنه اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة فالمتى به أن للممتولى فسخها وان مشى  
في الاسعاف والخيانة على خلافه فقد صححوا هذا القول بالنظر في الفتوى كما ذكرنا وبلفظ الاصح ولفظ  
الحصار فكان هو المعتمد به أفق الخير الرملى بقي هنا شيء وهو انه اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة  
فحكم شافعي بعدم الفسخ حكما صحيحا بأن كان بعد المرافعة والدعوى الشرعية في خصوص  
حادثه الزيادة فلا كلام في أنه ليس للقاضي الحنفى نقض حكمه أما لو كانت المرافعة وقت العقد بمحادثة  
المدة الطويلة بان ادعى الممتولى فساد الاجارة للمدة الطويلة فحكم شافعي بصحة حكمه أيضا  
في ذلك الوقت بأنهم الانفسخ بزيادة الاجرة في المستقبل فالحنفى نقض حكمه كالحكم بعدم فسخها  
بالموت قبل موت المستأجر اذ لا يسمى ذلك حكما اذ لا بد لحكم من الدعوى والمرافعة في الحادثة  
التي يجري فيها الحكم كأن تزيد الاجرة في أثناء المدة أو يموت المستأجر فيدعى الممتولى الفسخ ويجب  
المستأجر أو ورثته بعده وبترافعا عند قاض شافعي فيحكم بعدم الفسخ مستوفيا شرائطه فيثبت  
لا يكون للحنفى نقضه والحكم بالفسخ بل عليه تنفيذه حكم الاول كما قالوا في الحكم بالموجب أى بان  
يحكم الشافعي مثلا بجحة الاجارة ويقول حكمت بموجب العقد وكن من موجه عنده عدم الفسخ  
بالموت لا يكون قوله حكمت بوجه حكما بعدم الفسخ ومن أراد تحقيق المسئلة فليخض في الحجج  
البحر الرائق من كتاب القضاء \* (سئل) \* في مؤتب أطفال نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم  
بالاجرة فدفعت له رجل اولاده الثلاثة القاصرين لتعليمهم القرآن العظيم ولم يذكر اجرة ولا مدة فاعلمهم  
ثم خرجوا من عنده ولم يدفع له ابواهم اجرة ولا الخلوى المرسومة عنده ختم بعض البور ويريد المؤتب  
مطالبة الاب باجرة مثل تعليمه وبالمخلوى المذكورة فهل لذلك \* (الجواب) \* نعم كافي التنوير  
والمنع وغيرهما وقال صدر الشريعة بعد الخلوى بفتح الحاء غير المعجمة هدية تهدي الى المتعلمين على رؤس  
بعض السور من القرآن سميت بها لان العادة اهداء الخلاوى وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر  
اه \* (سئل) \* في أرض جارية في وقف أهل زرع ارجل نحو سبع سنين واستقل زرعها  
وذلك بلا اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعى وليس له فيها مشد مسكة ولا علاقة بطريق شرعى ويريد ناظر  
الوقف رفع يد الرجل عنها ومطالبة بئنه باجرة مثلها في المدة المذكورة وضبطها وبيعها باجر مثلهما لجهة  
الوقف وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف فهل يسوغ الناظر ذلك \* (الجواب) \* نعم له ذلك حيث لم  
يكن للزراع فيها مشد مسكة فان كان مشد مسكة فعليه اجرة المثل لا غير ولا نرفع يده عنها  
\* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد وعمر مشد مسكة في أرض جارية في وقف عليها قسم من الثمن  
يؤخذ من زراعتها كما يؤخذ من الاراضى والقري في نواحيها فاجر زيد نصف الارض المزبورة من عمرو  
المرقوم مدة سنة باجرة معلومة للزراعة والاستغلال فزرعها عمر ويذره ويقره ويريد زيد أن يأخذ  
نصف الخارج من الزرع ويدفع لعمر ومثل نصف بذره فهل ليس له ذلك والزرع لعمر والذي زرعه  
وعليه لجهة الوقف حصه من القسم الحاصل من الزرع \* (الجواب) \* نعم أقول بمعنى  
أن على الزراع القسم المعزوف في تلك الارض وهو الثمن من جميع الزرع الذي زرعه حيث كان  
قد راجرة المثل وانما لم يصح ايجار زيد لانه غير مستأجر للارض من جهة الوقف ومشد المسكة  
الذي يستحقه لا يصح ايجاره لانه عبارة عن الكراب وهو وصف في الارض تابع لها لا قيمة له كما مر  
\* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد من عمرو حمار يحمل عليه حملا معلوم المقدار الى مكان معين  
ففي أثناء الطريق عبي الحمار وعجز عن المضى ولم يمكنه السير أصلا فذهب وترك الحمار وضاع فهل

مطلب مؤتب الاطفال  
له اجر مثله والمخلوى المرسومة

مطلب زرع ارض الوقف  
سنين وليس له مشد مسكة  
ترفع يده عنها

مطلب اهماء مشد مسكة  
في أرض وقف فاجر أحدهما  
نصف الارض من الآخر  
لم يصح والزرع لزرعه وعليه  
القسم لجهة الوقف

مطلب اذا عجز الحمار عن  
الحنفى فتركه المستأجر لا يضمن

مطلب عجز الجمار فتركه  
وترك المتاع لا يضمن أيضا  
مطلب عجز الجمار قبالة  
لا يضمن

مطلب اذا عطف في السير  
حتى هلكت الدابة تضمن  
قيمتها  
مطلب فيما اذا عجز المستأجر  
بلا اذن المؤجر

مطلب يتم استعماله رجل  
من اقراره

مطلب اختلاف في القدر  
المصرف على العمارة يرجع  
الى اهل الصنعة

مطلب تركب حجرا  
في الطاحونة المستأجرة

مطلب بنى المستأجر أو غرس

مطلب استأجر طاحونة  
ثم أجرها من غيره وأذن له  
بالعمارة الخ

مطلب سكن مع زوجته  
في دار الوقف فالاجرة عليه  
مطلب جاوز اداة الموضع  
المشروط يضمن

لا ضمان على المستأجر \* (الجواب) نعم استأجر حجرا الى بخاري فبقي فتركه فضاغ لم يضمن  
فصولين ولركب كان صاحب الجمار مع الجمار ولم يكن صاحب المتاع معه فرض الجمار في الطريق فتركه  
الجمار والمتاع وهذا لا يضمن لان فيه ضرورة وعذرا الجمار اذا عجز او عجز عن المضي فباعه المستأجر  
وأخذ ثمنه وذلك في الطريق ان كان في موضع لا يصل الى الحاكم حتى يأمره ببيعه لا ضمان عليه  
لا في الجمار ولا في ثمنه وان كان في موضع يقدر على ذلك أو يستطيع امساكه أو رده أعني فهو ضمان  
للقيمة عمادية من اجارة الدواب \* (سئل) في المستأجر اذا ساق الدابة سوقا شديدا غير  
معتاد وعطف في السير حتى هلكت بغير اذن صاحبها ولا وجه شرعي فهل يضمن قيمتها  
\* (الجواب) نعم قال في الفتاوى العمانية فان عطف في السير ضمن اجماعا ومثله في التارخانية  
والعمادية وفتاوى مؤيد زاده \* (سئل) في مستأجر بيت من دار عمل فيه طوانا لسقفه  
وكيتين وقترتين من الزجاج ومصببا في حائط كل ذلك من مال نفسه بلا اذن المؤجر فاذا خرج فهل له  
قلع ما عمل به لا يضر قلعه \* (الجواب) نعم وفي تجريد البرهان اذا اجتمع المستأجر  
الدار وفرضها بالاجرة وركب فيها بابا أو غلقا أو جعل سمارا في بابها واقربها الاجرة أو راد المستأجر  
قلعه وذلك لا يضر قلعه وما يضر قلعه بالدار ليس له قلعه ولكن يضمن له رب الدار قيمة ذلك وتعتبر قيمته  
يوم يختصمان عمادية من أحكام العمارة في ملك الغير \* (سئل) في يتم استعماله رجل من  
أقربائه في أعمال شتى بلا اجارة ولا اذن قاض وكان ما يعطيه من الكسوة والكفاية دون اجرة  
مثله بغير فاحش ثم بلغ رشيدا وطلب من الرجل تكمله لاجرة مثله فهل له ذلك \* (الجواب) \*  
نعم كما في البرازية في نوع المتفرقات من الاجارة وبمثله افتى الخیر الرمي \* (سئل) في دار مشتركة  
بظريق الملك بين زيد وعمرو فنفق فعمر زيد فيها عمارة باذن عمرو وأنفق فيها مبلغا ثم اختلفا فقال زيد  
أنفق كذا وقال عمرو كذا دون ما ادعاه زيد فكيف الحكم \* (الجواب) \* يرجع ذلك لاهل  
الصنعة فان جميعهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض معه والبعض مع الآخر فعلى  
زيد البينة لانهم ادعوى وانكار فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانكار كما في البرازية والفتاوى الخيرية  
من الاجارة طحان ركب في الطاحونة حجرا من ماله وحديدا وشيا آخر ونحو ذلك قالوا ان فعل ذلك  
بامر صاحب الطاحونة يرجع عليه كان له أن يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وان فعل بغير أمره  
فان أمكن رفعه من غير ضرر برفعه وان كان مريبا لا يمكن رفعه الا بضرر ركان لصاحب الطاحونة أن  
يدفع اليه قيمته ويمنعه من الرفع فان احدث المستأجر في المستأجر بناء أو غراسا ثم انقضت مدة  
الاجارة كان للاجر أن يأمره بالرفع قلت قيمته أو كثرت وان شاء منعه عن الرفع وأعطاه القيمة اذ لم  
يكن أمره أن يفعل ذلك ليرجع عليه خاتمة من فصل ما تنقض به الاجارة ومثله في البرازية من نوع آخر  
في استئجار المستعمل ثم ذكر في آخره استأجر طاحونة اجارة طويلة ثم أجرها من غيره وأذن له  
بالعمارة وأثقف ان علم أنه مستأجر والطاحونة ليست له لا يرجع وان لم يعلم وظنه مال الكاير جمع وهو المختار  
\* (سئل) في رجل سكن مع زوجته في دار وقف مدة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يكون اجر  
مثله اعلى الزوج \* (الجواب) \* نعم كما في البرازية والعلاني من النفقة وفي الحاوي الزاهدي من  
الاجارة سكن رجل دار الوقف باهله وأولاده وخدمه فاجر المثل عليه ٥١ \* (سئل) في مستأجر  
جار ليحمل عليه عينا من قرية كذا الى بلدة كذا فذهب بالجار الى بلدة اخرى ابعد من الاولى ومن غير  
طريقه افوق الجمار في الطريق تحت الجبل وعطب فهل يضمن قيمته لصاحبه \* (الجواب) \* نعم  
ذكر في عارية شرح الطحاوي أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجرة وفي كل  
موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر عمادية وذكر في شرح الطحاوي العارية  
لو كانت بمقيدة بكان بجا وزد ذلك المكان يضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الرهن

والوديعة ولم يذهب الى ذلك المكان ولكن الى مكان آخر اقصر منه أو أطول يضمن وكذا لو أسكنها  
 في بيته ولم يذهب بها الى ذلك المكان الذي استعاره له يضمن والمكث المعتاد عقو و كذا هذا  
 في الاجارة عمادية في ضمان المستعير وتام المسائل فيها \* (سئل) \* في جارين معدين للاستغلال  
 بين زيد وعمر ونصفين أجر زيد وأحدا معيها منهما من بكر باجرة من الدراهم هي اجرة المثل وقبضها  
 وطلب شريكه نصيبه منها فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم لان نفس تصرف أحد الشريكين بدون  
 اذن الآخر غضب وفي شركة الملك كل من شركة الملك أجنبي في مال صاحبه لعدم تضمنه الوكالة كما  
 في التنوير وغيره والغاصب اذا أجر ما ساقعه مضمرته من مال وقف أو تيم أو معدة للاستغلال فعلى  
 المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه كذا في الاشياء من الغصب  
 قال العلامة الجوى هذا على قول المتقدمين أما على ما اختارنا متأخرون من تضمن منافع الوقف  
 ومال التيم والمعد للاستغلال بالغصب فينبغي أن ما قبضه الغاصب من الاجرة اذا كان أقل من اجرة  
 المثل أن يكمل الغاصب اجرة المثل وان كان ما قبضه زائدا يرد أيضا لعدم طيبه له وأما على قول من  
 لا يرى تضمن أجر المثل بالغصب فيها كما هو قول المتقدمين فلا يرد الا ما قبضه لعدم طيبه الخ ومثله في  
 حاشية بيروى فراجعها ولا شك أن على قول المتأخرين القوي كافي الشروح \* (سئل) \* في مستأجر  
 الدابة ليركبها الى مكان كذا اذا ركبها ثم أسكنها ثم بعثها الى صاحبها مع اجنبي ببلادته وضاعت  
 في الطريق فهل يضمن قيمتها صاحبها \* (الجواب) \* نعم وان رد الدابة غير الدابة مع عبده أو  
 أجرة مشاهرة أو مع عبده أو أجرة يبرى بخلاف الاجنبي بان كانت العارية موقفة فبقت بمقتضاها  
 ثم بعثها مع الاجنبي والا فالمتعير يملك الايداع من الاجنبي تنوير عن العمادية ومثله في شرح  
 الماتقي وشرح التنوير والمنح وقاوى مؤيد زاده وانما استشهدنا بمثله المستعير لما في العمادية ذكر  
 في شرح عارية الطحاوى أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر وفي كل  
 موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر اهـ أسكن المستأجر بعد مضى المدة وتركه في  
 دار غيره ضمن اذا رد عليه لازم بعد المدة فيغرم بالتزلو وكذا تركه في دار غيره وعييته عنه تضيق قتاوى  
 مؤيدية أقول وفيه كلام سيذكره قريبا \* (سئل) \* في رجل استأجر من يمان صاحب  
 باجرة معلومة ليركبه الى بلدة كذا فقام في الطريق ومعه قوده في يده فقطعه انسان وأخذ اليهم فهل  
 لاضمان على الرجل \* (الجواب) \* نعم وضعها المستعير بين يديه ونام قاعدا يبرأ ولو نام مضطجعا  
 ضمن في الحضر والافلا فصولين من أنواع الضمانات من العارية الموقفة وقد علم مائة أنفا عن شرح  
 الطحاوى أن حكم الاجارة والاعارة واحد \* (سئل) \* في كمال متقن لحرقه أهل لها أمرته  
 امرأة بعد وادعيتها الرمدة وكلها فصب الدور في عينها ولم يغلط فرغت انه ذهب ضوءها وأنه  
 يضمن فهل حيث كان الامر كما ذكر لاضمان عليه \* (الجواب) \* نعم الكمال اذا صاب الدور  
 في عين رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالمثلان الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس بأهل وهذا من خرق  
 فعلة وقال رجلان هو أهل لا يضمن فان كان في جانب الكمال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن  
 وفي جنابات مجموع النوازل لو قال رجل لكمال دا وبشرط أن لا يذهب البصر فذهب لا يضمن من  
 اجارات الخلاصة في الجاه صور المسائل من فصل الضمانات وفي البرازية من الاجارات من نوع في  
 الجاه والبراز ص الكمال الدور في عين رمد فذهب ضوءها لا يضمن كالمثلان الا اذا غلط فان قال  
 رجلان انه أهل ورجلان انه ليس بأهل وهذا غلط لا يضمن وان ضوء رجل وخطأه رجلان فأنخطئ  
 صائب ويضمن اهـ \* (سئل) \* في مستأجر دابة سمحت به ونفرت قهرار عليه بلا نعمة منه ولا تقصير  
 ولم يقدر على ردها وضاعت فهل لاضمان عليه \* (الجواب) \* نعم ولو كان يصلى في الصبراء فنزل  
 عن الدابة فأسكنها فأنفلتت من يده فلا ضمان لانه لم يرضها عناية من ضمان المستعير وكل موضع

مطلب ذهب الى مكان  
 آخر ولو اقصر أو أسكنها  
 في بيته يضمن  
 مطلب أجر أحدهما  
 الجار المعد للاستغلال  
 فلا شريكه أخذ اجرة حصته  
 مطلب اذا أجر الغاصب  
 فاما نفعه مضمرته

مطلب في كل موضع يضمن  
 في الاعارة يضمن في الاجارة  
 مطلب أسكنها بعد مضى  
 المدة  
 مطلب نام مستأجر الدابة  
 فسرقت

مطلب الكمال اذا صاب  
 الدور في عين الرجل

مطلب في مستأجر سمحت  
 به الدابة وضاعت لا يضمن



مطلب كل موضع يضمن  
في الاعارة يضمن في الاجارة

مطلب ليس على المستأجر  
رد الدابة بل على المؤجر  
قبضها من منزله الا اذا  
استأجرها من موضع كذا  
ذاها وجا فاعلى المستأجر  
ردّها الى ذلك الموضع  
مجبث مهم فيما اذا امسك  
المستأجر الدابة بعد المدة  
ولم ردّها

مطلب يضمن اذا عطبت  
بتحميلها ما لا تطبق  
مطلب استأجر رأس جدر  
مدة طويلة لدى شافى  
مطلب استأجر علو منزل  
ليبنى عليه

مطلب يجب الاجر بتكن  
المستأجر من الانتفاع

يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة كما مرّ آنفاً (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد من عمرو بهيمة  
ليجدها من مدينة كذا الى قريته في يومه واليوم الذي بعده ذاهبا وجائيا ثم ردها الى المكان الذي  
قبضها فيه حملا او ذهب بها الى قرية أبعد من قريته وأمسكها بعد اليوم الثاني المذكور ايا ما ولم  
ردها حتى نطقها ثور وجر حيا وماتت من الجراحة فهل يضمن قيمتها \* (الجواب) \* ذكر  
في التجريد البرهاني ليس على المستأجر رد الدابة المستأجرة على المالك وعلى الذي أجره أن يقبض  
من منزل المستأجر فان أمسكها وهلك لم يضمنها وليس هذا كالعارية فان استأجرها من موضع  
الى المصرد ذاهبا وجائيا فعلى المستأجر أن يأتي بها ذلك الموضع الذي قبض فيه فان أمسكها في بيته  
ضمن ولو قال المستأجر أنا أركب من هذا الموضع وأرجع الى منزلي فليس على المستأجر أن  
ردها الى منزل المؤجر هذه الجملة في التجريد عمادية من أنواع الضمانات في رد المستأجر ومثله  
في الفصولين أقول وفي جامع الفصولين أيضا راجعا الى اجناس الناطقي قال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى كل مال له مؤنة كرحى اليد فعلى المؤجر ردّه لاعلى المستأجر وما لاجل له ككتاب ودابة فعلى  
المستأجر ردّه ثم مررنا لا يجب على المستأجر ردّه بعد المدة بل عليه رفع اليد فقط وحكى عن الرازي  
يجب على المستأجر ردّه وهو أحد قولى الشافعي لثاناه عده يقصده المنفعة بدل فلا يجب على العاقد  
ردّه بعد رفع اليد الخ اه ومقتضى هذا أن في المسئلة خلافا وأن المعتبر أن الرد على المؤجر في الكل  
لترجيح هذا القول بالاستدلال عليه ثم ذكر في الفصولين عن عده كتب ما يؤيده وحيث كان  
الرد على المؤجر فلا ضمان على المستأجر بالامساك بل اطلب وعلى هذا فخذ كره عن التجريد من قوله  
وليس هذا كالعارية بخلاف ما مرّ قبل صفحة عن شرح الطحاوى من أن كل موضع يضمن في الاعارة  
يضمن في الاجارة وما لا فلا لأن يسهل ما في شرح الطحاوى على القول الآخر المذكور في الاجناس  
أو يسهل على الاعارة المطلقة أما المتباعدة فقد صرح في الفصولين في ضمان المستعير بأن العارية لو  
موتقة فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء توقت  
نصا أو دلالة حتى أن من استعار قدوم الكسر خطبا فأمسكه ضمن اه وقال قبله ولو تلفت  
أى العارية بعد مضىها ضمن في قولهم إذا أمسكها بعد المضى بلا إذن فصار غاصبا بخلاف  
المستأجر بعد مضى المدة اذ مؤنة الرد في الاجارة على المالك فلم يوجد من المستأجر منع بصيربه غاصبا  
اه \* (سئل) \* في مستأجر دابة ليحمل عليها مقدار معلوم من الزرع فحمل أكثر منه وهي  
لا تطبق فعطبت بذلك فهل يلزم المستأجر جميع قيمتها \* (الجواب) \* نعم كما في التفسير من باب  
ما تجوز اجارته وما لا تجوز \* (سئل) \* فحين استأجر رأس جدر ووقف من ناظره ليضع عليها  
جذوعا مدة طويلة معلومة باجرة معلومة لدى حاكم شافى حكم ببعثها بحدودها الشرعية وكتب به  
حجة أفق مقتضى مذهبه ببعثها والعمل بمقتضاها فهل يعمل بمقتضاها بعد بثوثه شرعا \* (الجواب) \*  
نعم استأجر علو منزل ليبنى عليه لم يجز في قول أبي حنيفة ويجوز في قولهما فغن المشايخ من قال موضع  
المسئلة اذا كان العلو لرجل والسفل لرجل آخر فاستأجر صاحب العلو من رجل ليبنى عليه وتكون هذه  
المسئلة فرع مسئلة اخرى ان صاحب العلو اذا أراد أن يحدث في العلو شيئا قال أبو حنيفة ليس له  
ذلك اضر بالسفل أو لم يضّر فاذا لم يملك صاحب العلو احداث البناء بنفسه لم يملك التملك بالاجارة حتى  
لو كان العلو والسفل لواحدا فانه تجوز هذه الاجارة عندهم جميعا ومنهم من قال لا بل المسئلة على  
الخلاف وان كان العلو والسفل لواحدا محيط برهاني في الخامس من الاجارة \* (سئل) \* فيما  
اذا استأجر زيد عمرا ليخدمه في طريق الحج من مكة المكرمة الى دمشق باجرة معلومة من الدراهم  
شرط تعجيلها في العقد وقبضها البارة صحجة ثم خدمه في بعض الطريق ولم يستخدمه في بعضه مع عدم  
المانع من جهة الاجير فهل يجب الاجر لتمكن المستأجر من الانتفاع \* (الجواب) \* نعم

**\* (سئل) \*** في رجل استأجر من زيد جلا ليعمل له جاريته الصغيرة من مكة المكرمة الى دمشق وجعل له على ذلك اجرة شاشة بنديته مشارا اليها فركبها حتى وصلا الى دمشق ويريد زيد مطالبة بدها من زائدة على ذلك فهل ليس له المطالبة بذلك **\* (الجواب) \*** نعم قال في البحر ولو كانت ثيابا أو عروضا فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة الى أن قال وهذا كله اذا لم يشر اليها فان اشار فهي كافية ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف والاجل **\* (سئل) \*** في رجل اشترى ثمرات بستان بارزة ثم قال لا تخر اعمل معي ولك نصف ربح الثمرة فعمل فيها فهل تكون اجارة فاسدة وله أجر مثل عمله **\* (الجواب) \*** نعم ولو قال اعمل معي في كرى هذه السنة حتى ازوجك بنقي فعمل فلم يزوجهما منه ففي وجوب الاجر خلافه والاشبهه الوجوب وكذا الاختلاف فيما لو عمل بلا شرط ولكن علم انه ما يعمل الا طمعا في التزوج وعلى هذا لو قال لرجل اعمل معي حتى اوفل في حقلك كذا فابى جامع الفتاوى من الاجارة أقول ظاهره انه لو تزوجه بنته لم يستحق اجرة مع ان الاجارة فاسدة لجهالة المسمى أو عدمه فينبغي لزوم أجر المثل بالغاما بل مطلقا لانه اذا تزوجه انما يزوجه بالمهر فلم يحصل في مقابلة عمله شيء يصلح بدلا وقد مناعن الاشياء وغيره انه لو قال أجرتك داري بغير شيء ففي اجارة فاسدة لا عارية أي فيجب اجرة المثل والاك كانت عارية لا اجارة اذا الاجارة لا بد لها من بدل لانها يسبح المتافع ولذا لو استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره بلا اجرة له اجرة المثل لانه اجارة بمعنى كما قدمنا فاذا ازم اجر المثل مع التصريح بعدم الاجرة يكون لزومه مع عدم التصريح بالاولى كما في مسالتنا ويمكن أن يجاب بان قوله فلم يزوجهما منه الخ ليس احترازا لعماله لانه لو تزوجه بل حكمه ما واحد وانما قيد بعدم تزويجه لانه اذا تزوجه بنته لا يطلب الاجر في العادة منه اجرة أو لانه يزوجه بنته باجرة عمله ولا يأخذ منه مهر غير هذا ما ظهرفقائله بامعان النظر **\* (سئل) \*** في اباريق قهوة من نحاس مشتركة بين زيد وعمر وساففة استعملها ازيد مدة في غيبة شريكه عمر ويريد عمر والآن مطالبة باجرة مثل حصته منها فهل ليس له ذلك **\* (الجواب) \*** نعم ليس له ذلك ولو كانت الاباريق معدة للاستغلال لقوله في التنوير الا في المعتدلا للاستغلال اذا سكنه بتاويل ذلك أو عقد اد فها هنا بتاويل ذلك كما ارضحه في العمادية والفصولين **\* (سئل) \*** في رجل به داء في ظهره اتفق مع طبيب على مداواته وجعل له اجرة ولم يضرب له مدة ودأواه ويريد الطبيب اجرة مثله وما اتفق في غن الادوية **\* (الجواب) \*** نعم والمسئلة في الخبرية من الاجارة **\* (سئل) \*** فيما اذا استأجر زيد من عمرو دارا ولم يرهما فلما رآها لم تعجبه ويريد زيد فسخ الاجارة بخيار الرؤية فهل له ذلك **\* (الجواب) \*** نعم كما في الكنز والتنوير من فسخ الاجارة وبعبارة التنوير فسخ بخيار شرط أو رؤية انه رتب فيه في الدرر **\* (سئل) \*** في راى بقر أجبر مشتركة بقرع البقرع ابنه الصغير وصغير آخر اجنبي عنه وهما لا يقدران على الحفظ أصلا فقصدت وهلك واحدة من البقر فهل يكون هذا تضيقا بضمن الراى **\* (الجواب) \*** نعم وكفى في الذخيرة والراى أن يبعث الاغنام على يد غلامه أو اجيره أو ولده الكبير الذي في عياله لان الرذن الحفظ وله أن يحفظ بسد من في عياله فكان له الردي بسد من في عياله كالمودع فاذا هلك في حانة الرذ فان كان الراى اجيرا مشتركا فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وعندهما ان ذلك باهر عكس التحرز عنه بضمن كالأردن بنفسه وذلك في يد في حالة الرذ وان كان الراى اجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كالرذ بنفسه وذلك في يد في حالة الرذ وشرط أن يكون الراد كبير ايقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يقدر على الحفظ يكون هذا تضيقا بالاجير بضمن بالتضييع عندهم جميعا وشرط أن يكون في عياله لانه اذا لم يكن في عياله كان الرذ بيده ويبدأ اجنبي سواء وليس له الرديدا اجنبي فكذا ايدس ليس في عياله عمادية من ضمان الراى ومثله في النصولين **\* (سئل) \*** فيما اذا دفع زيد لعمر رجلا ليعمله له من دمشق الى قرية كذا

مهمة كثيرة الوقوع اشترى ثمرات ثم قال لا تخر اعمل معي ولك نصف الربح ففي اجارة فاسدة

مطلب اعمل معي في كرى حتى ازوجك بنقي

مطلب اعمل معي حتى اوفل في حقلك كذا

مطلب استعمل اباريق قهوة في غيبة شريكه لا اجرة عليه ولو معدة للاستغلال

مطلب للطبيب اجرة مثله وما اتفق في غن الادوية مطلب تفسخ الاجارة بخيار شرط أو رؤية

مطلب للراى أن يبعث مع غلامه أو ولده الكبير الذي في عياله أو اجيره

مطلب لا يضمن الاجير المشترك عنده

مطلب لو بعث مع صغير لا يقدر على الحفظ أو اجنبي أو ولده الكبير الذي ليس في عياله ضمن

مطلب اذا عين للمكاري  
الرفقة فذهب بلا رفقة  
والطريق مخوف يضمن  
مطلب أخبر أن في الطريق  
لعموصا فلم ياتفت وسار يضمن

بأجرة معلومة وعين له الرفقة فذهب عمرو وحده والطريق مخوف لا يسلكه الناس إلا بالرفقة ففي أثناء  
الطريق خرج عليه قطاعه وأخذوا الجمل منه فهل يضمن عمرو والجمل \* (الجواب) \* نعم قال  
في العمدية فإن عين الرفقة فذهب بغير الرفقة كان الطريق مخوفا لا يسلكه الناس إلا بالرفقة يضمن  
وان لم يكن مخوفا وبسلكه كل واحد بغير الرفقة لا يضمن اهـ ومثله في جامع الفصولين \* (سئل) \*  
فما اذا دفع زيد الى عمرو المكاري أمانة ليحمله الى مكان معلوم بأجرة كذا من الدراهم فأخبر عمرو  
أن في الطريق لعموصا فلم ياتفت وصار في الطريق حتى أخذت اللصوص الامتعة والحال ان الناس  
لا يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر فهل حيث الحال ما ذكر يضمن \* (الجواب) \* نعم  
استأجر حمارا لذهب به الى موضع معلوم فأخبر أن في الطريق لعموصا فلم ياتفت الى ذلك وذهب  
وأخذ اللصوص ان كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم وأموالهم فلا ضمان  
والافهوضان لانه في الفصل الاول ليس بمضيع وفي الفصل الثاني مضيع عمادية من الفصل ٣٢  
في انواع الضمانات في اجارة الدواب ومثله في الفصولين \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد لعمرو والقروي  
دواب له ليرعاهما في محل الرعي ويحفظهما على المعتاد بنفسه بأجرة معلومة فراحا مائة ثم تركها تربي  
وحدهما من غير حافظ حتى ضاع عنهما اثنان بتفريطه وتقصيره فهل يضمن قيمتهما \* (الجواب) \*  
نعم قال في فصول العمادة وفي مختصر القدوري لا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا  
ما تلف في عمله معناه اذ لم يكن متعديا بخلاف الاجير المشترك فانه يضمن اذ حصل الهلاك بنفسه  
وفي التجريد البرهاني الاجير الخاص لا يضمن الا بالتعدي منخ والمتعدي هو الذي يفعل بالودعية  
مالا يرضى به المودع عناية اهـ من الانقروى \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد من ناظر  
وقف أرض بستان الوقف بعد ما سافاه الناظر على الاشجار في مدة الاجارة على جزء معلوم اجارة  
وساقاة صحيحتين ثم مات المستأجر في أثناء المدة قبل ظهور الثمرة وعقد خافهل تنسخ الاجارة  
وتبطل المساقاة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا انقضت مدة الاجارة والزرع بقل  
وأراد المؤجر أن يسوق شرب الارض الى ارض اخرى ليس له شرب من ذلك الثمر بدون اذن من  
بقية الشركاء في الثمر فهل يترك الزرع في الارض باجر المثل الى أن يدرك وليس له اخراج الشرب الى  
غيرها والشرب في الاجارة تباع للارض من كل وجه \* (الجواب) \* نعم يترك الزرع  
في الارض باجر المثل الى أن يدرك لان له نهاية معلومة فامكن رعاية الجانيين اذا انقضت مدة الاجارة  
كما صرح به في الجبر والمنخ والاشباه وغيرها والشرب في الاجارة تباع للارض من كل وجه لان  
الاتقاع بالارض لا يتم بدونه فلم تجز اجارة الشرب مع ارض اخرى كما في البرازية من الثالث في كتاب  
الشرب وفي شرح الممتلئ للعلافي من باب ما يدخل في البيع تبعا ولا يدخل الشرب والطريق في بيع  
الارض والدار الابدي كالحقوق ويدخلان في الاجارة والرهن والوقف والقسمة كما في الفتح اهـ وفي  
الهداية في فصل الدعوى في الشرب وليس لاحد الشركاء في الثمر ان يخاص أن يسوق شربه الى ارض  
له اخرى ليس لها في ذلك شرب لانه اذا تقادم العهد يستدل به انه حقه اهـ ومثله في المتون  
\* (سئل) \* في بيت موقوف سكنه زيد بلا عقد اجارة شرعى مدة بل كان يعطى اجرة كل شهر فربه  
بحسابه لناظر الوقف آجره الناظر من عمر وبنادة معتبرة مدة سنة ابتداءها غرة محرم سنة كذا بهد  
اتهاء ذي الحجة الذي كان زيد دفع اجرة به بالتعاطي للناظر ويزعم زيد أنه احدى بقبول الزيادة المزبورة  
فهل لاعبرة بزعمه \* (الجواب) \* نعم حيث لم يكن مستأجرا تلك المدة المزبورة اقول صرح  
في الدر المختار في اواخر باب الفسخ بجزا الا اجارة بالتعاطي وفي الاشباه السكون في الاجارة رضى  
وقبول وتماهه فيما علقناه عليه فقول المؤلف حيث لم يكن مستأجرا تلك المدة فيه نظر الآن يراد المدة  
الثانية التي اجراها الناظر من عمرو وعليه فهو صريح في أن الاجارة الثانية صحيحة وان كان المستأجر

مطلب الاجير الخاص  
لا يضمن الا بالتعدي

مطلب مات المستأجر  
في أثناء المدة تنسخ الاجارة  
وتبطل المساقاة  
مطلب انقضت مدة الاجارة  
والزرع بقل يترك الزرع  
الى الادراك باجرة المثل  
مطلب الشرب في الارض  
يتبع الارض من كل وجه

مطلب ليس له سوق شربه  
الى ارض له اخرى

مطلب نصح الاجارة  
بالتعاطي

الاول احق وقد توقفت فيما تر في أن عرض الزيادة على المستأجر الاول هل هو لازم يقتضي عدم صحة الاجارة من غيره قبل العرض عليه أو هو على سبيل الاول به فلا يقتضي ذلك ولم أر التصريح به في كلامهم فليراجع \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد دابة عمره ويحمل عليها كذا من الخنطة الى مكان كذا فحمل عليها اكثر من ذلك حديد ابدون اذن عمره وقطعت الدابة وماتت من ذلك ويريد عمرو أن يضمن قيمتها فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وان استأجرها ليحمل عليها خنطة او شعير او وزن معلوم فحمل عليها لبناء أو حديدًا بمثل ذلك الوزن يضمن لأن الحديد والمبنى يكون ادق لطهر الدابة عمادية في رد المستأجر \* (سئل) \* في رجل احرق حصائد أرض مستعارة بقرب خنطة زيد حال اضطراب الرياح وسرت النار الى الخنطة وأحرقها وكانت الرياح وقت الاحراق يذهب مثلها بمثل تلك النار الى الخنطة فهل يضمن مثلها لزيد حيث لم ينقطع المثل بعد ثبوت ذلك شرعاً \* (الجواب) \* نعم احرق حصائد أرض مستأجرة أو مستعارة فاحرق شيء من أرض غيره لم يضمن ان لم تضطرب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لأنه يعلم انها لا تستقر في أرضه فيكون مباشرًا شرح التنوير للعلاء من شتى الاجارة \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد من عمر والات لهو ولعب يسمونها بالماقل والطاب والدلك للجب به امدته معلومة لا تصح الاجارة \* (الجواب) \* نعم قال في البدائع ومنها أن تكون المنافع مباحة الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة وقال في الملتقى بعد ذكر كسر آلة اللهو ويصح بيع هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى اه قال في الكافي لهما أن هذه الاشياء اعتدت للمعصية فبطل تقويمها ككائنات اللهو والفتوى على قواها من الكثرة الفساد فيما بين الناس اه والبيع والاجارة اخوان لأن الاجارة بيع المنافع أقول وفي متن التنوير ولا تصح الاجارة لعب النيس والغناء والنوح والملاهي اه أي كالزمار والطبل فان كان الطبل لغبر اللهو كطبل الغزاة والعرس والقافله يجوز كما في شرح الهداية للانقاضي \* (سئل) \* في مستأجر بستان من المدة يكتم عليه انتقضت مدة اجارته ومضى بعد هامة اخرى وهو واضح يده على البستان من غير عقد اجارة ولا اذن من مؤجره المذكور ويمتنع من تسليم البستان زاعمًا له فيه قيمة وحراثتي بعضه ويكلف المؤجر بشراء القيمة بدون وجه شرعي والحال أن ذلك واقع في المدة الخالية عن العقد والاذن وقد استوفى منفعة البستان فيها فهل يؤمر المستأجر بتسليم البستان للمؤجر ويرفع قيمة وعليه اجر المثل في المدة التي استوفى منفعتها ولا يجبر المؤجر على شراء القيمة \* (الجواب) \* نعم أقول اطلق في لزوم المستأجر اجرة المثل عن المدة الخالية عن العقد وفيه تفصيل فان كان البستان وقفًا أو ليتيم أو أعتده مالكه للاستغلال يلزم المستأجر اجرة عن المدة المذكورة والا فان تقاضاه المالك بالاجرة ولم يسلمه بعد التقاضي واستغلازمته الاجرة أيضا والا فلا قال في الدر المختار في باب الفسخ وفي الخالية استأجر دارًا أو حمامًا أو أرضًا شهرًا فسكن شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني ان معدًا للاستغلال نعم والا لا به يفتي قلت فكذلك الوقف ومال التيمم وكذلك تقاضاه المالك وطالبه بالاجر فسكن يلزمه الاجر بستانه بعدد \* (سئل) \* فيما اذا اجر زيد حافوته المعلومة من عمر ومدة تسع سنين باجرة قدرها عن كل سنة قرشان ومضى بعض المدة فترم زيد اديون لاربابها بائنة بالبيعة الشرعية ولا مال له غير الحافوت ويريد فسخ الاجارة لبيعها لو فاء ديونه الثابتة عليه فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في الدر المختار وتفسخ بمذلل لزوم دين سواء كان ثابتًا بعيان من الناس أو بيان أي بينة أو اقراره والحال أن لا مال له غيره أي المستأجر لانه يحبس به فيضطرر الا اذا كانت الاجرة المستحقة تستغرق اشياء اه ومثله في الملتقى وغيره (فروع) اذا قطع الاجر من أشجار الضياع المستأجرة شجرة فلامستأجر حق الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة ذخيرة من الفصل ١٤ في فسخ الاجارة بالعذر المستأجر اذا أخذ منه الجباية

مطلب هل العرض على المستأجر الاول لازم

مطلب حمل حديد ابدل الخنطة يضمن

مطلب احرق حصائد أرض فاحترقت خنطة زيد

مطلب لا تصح اجارة آلة اللهو

مطلب فيما اذا سكن المستأجر بعد المدة ولم يطالبه المؤجر

مطلب للمؤجر بيع الحافوت اذا لزمه دين ولا مال له غيره

مطلب اذا قطع المؤجر شجرة مقصودة للمستأجر حق الفسخ

مطلب المستاجر أو الأكر  
إذا أخذ منه الجباية الرتبة  
يرجع

مطلب إذا عمر المستأجر  
بالأذن يرجع بلا شرط  
الرجوع بخلاف التنور  
والبالوعة فلا بد فهم ما من  
شرط الرجوع أيضا

مطلب قيم الوقف إذا عمر  
من ماله فإن أشهد يرجع  
مطلب أجرة الأديب  
والختان في مال الصبي  
وأجرة القابلة على من دعاها  
مطلب إذا أجرة الوقف من  
له السكنى أو من لم تصح  
توايته هل الأجرة له  
أو للوقف

مطلب غاب المستأجر ولم  
يسلم المفتاح

مطلب تقبلا جولة ولهما  
يغل وبغير  
مطلب إذا أقر المستأجر  
أن اسمه عارية

مطلب الأجرة بالتصادق  
نصح

مطلب أجر بيتا ثم أجرة الدار  
لا خير نصح

الرتبة على الدور والموانيت يرجع على الأجر وكذا الأكر في الأرض وعليه الفتوى المستاجر  
إذا عمر في الدار المستأجرة عمارات بأذن الأجر يرجع بما اتفق وإن لم يشترط الرجوع صريحا وكذا  
القيم وفي التنوير وبالوعة لا يرجع بمجرد الأذن إلا بشرط الرجوع لأن العمارة لأصلاح ملكه  
وصيانة داره عن الاختلال فرضى بالاتفاق بخلاف التنوير والبالوعة فانهم المصلحة المستأجرة قنية  
حتى لو قال له الأجر ابن تنورا وحسبه من الأجرة يرجع ولو قال ابن تنورا لا يرجع قيم الوقف إذا  
أنفق في عمارة الوقف من ماله فإن أشهد أنه أنفق يرجع فله الرجوع والأفلا بخلاف الوصي إذا اشترى  
للقيم أرقضى دين الميت أو نفذ وصية فانه لا يكون موقوف عاشر شرط الرجوع أولا والوارث كالوصي كذا  
في الفصول من النساع \* أجرة الأديب والختان في مال الصبي - إن كان له مال والأفلى أي به وأجرة  
القابلة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة لأنها كالطبيب ولا يجب  
أجر الطبيب عليه فتمسك العلامة الحانوتي فمن جعل له الواقف السكنى هل له أن يؤجر وإذا أجرة  
هل تكون الأجرة له أم لا لوقف فاجاب من له السكنى ليس له أن يسكن غيره إلا بطريق العارية دون  
الاجارة لأن العارية لا توجب حقا للمستعير لانه بمنزلة ضيف أضافه بخلاف الاجارة فانها توجب حقا  
للمستأجر وهو لم يشترطه هذا ما قالوه وعلم منه انه حيث لم يكن كذلك يكون غاصبا باجارتها وقد نصوا على  
أن الغاصب لو أجرة المصوب تكون الأجرة له لكن لا تطيب له فقال بعضهم تصدق بها وقال بعضهم  
يردها لجهة الوقف وهذا نظير ما إذا تولى الناظر ولم تصح توليته وأجرة تكون الأجرة له كالأجرة مناهاه  
وقد أفتى بذلك أيضا الشيخ اسماعيل الحائك المقتى وفي اجارة القنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم  
المفتاح إلى الأجر فله أن يتخذ له مفتاحا آخر ولو أجرة من غيره بغير إذن الحاكم جازاه قال في البحر الرائق  
من كتاب الدعوى وقد صارت حادثة الفتوى مضت المدة وغاب المستأجر وتركت متاعه في الدار فافقت  
بان له أن يفتح الدار ويكن فيها أو ما المتاع فيجعل في ناحية إلى أن يحضر صاحبه ولا يتوقف الفتح على  
أذن القاضي أخذنا في القنية اه ولو أن رجلين لاحدهما بغل وللآخر بعير اشتركا على أن يؤجرا ذلك  
فيأرزق الله تعالى من الأجر يكون بينهما كانت الشركة فاسدة بحيث يبرهان ويقسم الأجر بينهما على  
أجر مثل البغل والبعير كما في بيع العين يقسم الثمن على قيمة العين ولو تفرقا جولة باجر معلوم ولم يؤجرا  
البغل والبعير وحل على البغل والبعير الذين أضافا عقد الشركة إليهما كان الأجر بينهما نصفين  
ولا يكون مضموفا على قدر أجرهما بخلاف الأول فاضيحان من الشركة الفاسدة إذا أقر المستأجر  
أن اسمه عارية لفلان في عقد الاجارة وصدقه المنزلة في ذلك كان اعترافا منه بان العاقد وكيل عن المقر  
في ذلك وحيث علم أنه وكيل فحقوق العقد من المطالبة بالاجرة وتوجه الخصومة انما هي لمن باشر العقد  
وهذا هو المعتمد الذي عليه المتون والشروح من أن حقوق العقد في الاجارة ترجع للوكيل وإن صرح  
بعضهم بان الوكيل بالاجارة ليس له قبض الأجرة وصرحوا بان الوكيل لو باع وغاب ليس للموكل  
قبض الثمن كما في البحر من فتاوى الكازروني \* وفي فتاوى الشلبي سئل فيمن استأجر حاما موقفا من  
ناظره مدة ثم قبل مضى مدته استأجر جهات الوقف جميعها شخص آخر ومن جله ذلك الحمام المذكورة  
ثم إن مستأجر الحمام تصادق هو ومستأجر جميع جهات الوقف أن الحمام جارية في إيجار من  
استأجر الجميع وحكم بالتصادق حنفي فهل التصادق والحكم به مبطل لا يجاره مثبت لا يجار من  
استأجر الجميع أم لا الجواب التصادق الصادر من المستأجر الأول صحيح نفذت به الاجارة الثانية  
والحكم به صحيح أيضا والله تعالى أعلم وكتب تحتها شيخ الاسلام الحنبلي القول في ذلك على ما أفتى  
به سيدنا الشيخ واضع خطه أعلاه نفع الله تعالى بعلومه حيث حكم حنفي بالتصادق المذكور والله  
تعالى أعلم فتاوى الشلبي وقد أفتى المارشدي بصحة الاجارة بالتصادق كما يؤخذ ذلك من جوابه ضمن  
سؤال مسطور في الكازروني من الاجارة فراجع \* أجرة داره ويؤتمها في اجارة الغير جازت الاجارة

مطلب استأجر الحامى  
حلاقاً أو دلاًكاً

مطلب الاصل أن الاستئجار  
على عمل في محل ليس عنده  
لا يجوز

مطلب استأجر دابة للتمويل  
فوكها في الرجوع لا يضمن  
مطلب قال للمستأجر  
بعد انقضاء المدة ترغ الدار  
اليوم والا فبى في كل يوم  
بدرهم بلزمه

مطلب استأجر ابنه البالغ  
لا أجر له وبالعكس له الاجر  
مطلب أجر ملكه ثم وقفه  
تنسخ الاجارة

(كتاب الاكراه)

مطلب اكراه زوجته  
بالضرب حتى تبرئه من  
مهرها لم يصح الاكراه  
مطلب أقر بالكفالة مكرها  
لم يصح

مطلب لا تصح الكفالة  
بالاكراه

مطلب خوف زوجته  
بالضرب حتى وهبت مهرها  
لم تصح الهبة

مطلب اتهمته بسرقة  
وخوفته بالحكام حتى يقر  
لياً بكذابه باطل

مطلب أمره ذو شوكه حتى  
أبرأ غرماءه بعد ما خذته  
بالحبس والزنجير لا يصح

فما رواه الليث جميع الفتاوى استأجر الحامى حلاقاً أو دلاًكاً  
لم يميز لانه لا يقدر أن يشرع في العمل المعة ود عليه في الحال لكن استأجر حلاًجاً أو نساكاً للعلج  
أو النسيج ولا يقطن له ولا غزل له لا يجوز وكذا النزار الذي يستخرج الفز لعمامة الناس اذا هيا حانوته  
واستأجر اجراء مدة معلومة له تعدد عند الطست ويستخرج الفز أو الخطاط هياً دكانه ليعمل الخطاطة  
لعمامة والخفاف ونحوهم اذا استأجروا اجراء مدة معلومة لهذه الاعمال لم يميز لما مر والاصل  
ان الاستئجار على عمل في محل ليس عنده لا يجوز كما لا يجوز بيع ما ليس عنده وبما في الحامى  
الراحدى استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من مكان الى منزله الى الليل فركبها في الرجوع فغطبت  
لا يضمن استحساناً للعادة في الركوب فيكون هذا اذا نادى له وبه تأخذ ملقطة \* واذا اكرى داراً سنة  
بمائة درهم فلما انقضت السنة قال رب الدار للمكثري ان فرغتها اليوم والا فبى عليك كل يوم بدرهم  
بلزمه ويستحسن أن يجعل مقدار ما يتصل متاعه عنها بأجرة مثلها ونحوه عن محمد ملقطة \* الاب اذا  
استأجر ابنه البالغ فعمل الابن لا أجر له وان استأجر الابن أبا له لخدمة لا يجوز فان عمل الاب كلن له  
الاجر وفي المسئلين لا فرق بين أن يكون أحدهما مسلماً وأدنياً خانية \* استأجر امرأته للخدمة لا يجوز  
الا أن تكون أمة الغير ولو استأجرت الزوج لخدمته جاز في الظاهر وعن أبي عصمة انه باطل برأية  
من نوع المتفرقات \* أجر المالك ملصكه ثم وقفه على الفقراء أو المدرسة أو المسجد في المدة تنسخ  
الاجارة لا تنقله الى مصرف آخر قلله تولى أن يدفعه الى آخر اجارة وله أن يبتدع عقد الاجارة مع الاول  
حاوى الراحدى من فصل فيما تنسخ به الاجارة

\* (كتاب الاكراه)

\* (سئل) في رجل قروى قارب زوجته وهو في قرية ضرباً متلفاً حتى تبرئه من مؤخر صدقها  
المعلوم لها علمه فأبرأه لذلك ومرضت بسبب الضرب المذكور فهل اذا ثبت ذلك عليه لا يصح الاكراه  
المزبور \* (الجواب) نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر  
الزوج على الضرب ذكره في الكثر في مسائل شتى \* (سئل) في ذي شوكه أحضر زيدا وضربه  
ضرباً شديداً وهدده بالقتل على أنه يقتله كقيل ابن أخيه عمر وجمال قدره كذا بذمته اذى الشوكه  
وعلم زيد بدلالة الحال انه ان لم يقتله يوقع به القتل وهو قادر على الاتباع فأقر زيد بذلك خوفاً من  
ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر لم يصح الاقرار \* (الجواب) نعم لان المواضع التي تصح مع الاكراه  
عشرون كما نقله العلائي في شرح التنوير من الطلاق وهذه ليست منها وقال في كتاب الاكراه فلو أكره  
بشئ أو ضرب شديداً حتى باع أو اشترى أو أقر أو أقر فسخ أو مضى اء وقد أفتى بعدم صحة الكفالة  
كرها العلامة الشيخ عبد الرحيم اللطفي كما هو مسطور في فتاويه من كتاب الاكراه فراجعها غاية  
ما هنا أن ما أفتى به في انشاء الكفالة وفي ما ألتنا اقراراً بالكفالة \* (سئل) في رجل خوف  
زوجه بالضرب وهو قادر على ذلك حتى وهبت مؤخر مهرها منه فهل تكون الهبة المذكورة  
غير صحيحة \* (الجواب) نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر  
على الضرب تنوير من الاكراه ومثله في الخانية \* (سئل) فيما اذا فقد الهبة أمتعة واتهمت  
زيداً بما أو أكرهته وهددته بالحكام وبأخبارهم بذلك الا أن يقر لها بمبلغ من الدراهم وعلم زيد انه ان لم  
يفعل ذلك أوقعت به ما خذته به اقدرتها عليه وأن الحاكم عن يأخذ بجزء الكلام ويوصل الاذية له  
بقولها يدفع لها بعض المبلغ خوفاً من ذلك وكتب لها الباقي أنها تستحبه بذمته اقراراً كذا فهل  
يكون الاقرار المزبور غير صحيح ولزيد الرجوع على هند بما دفعه لها \* (الجواب) نعم ونقل  
هذه المسئلة في الخبرية من الاكراه مفصلة وكذا في غيرها \* (سئل) فيما اذا كان زيد  
سبلغ من الدراهم بذمة جماعة معلومين بموجب مستندات بيده وينتشر عية قائمها حكم سياسة

مطلب لا يصح مع الاكراه  
الابرأه ولا السكوت عن  
الشفعة

مطلب لا يصح الاقرار  
مكرها

مطلب آجر أرضه مكرها  
له الفسخ

مطلب في اقرار السارق  
مكرها

مطلب لا يصح التوكيل  
مكرها

مطلب اذا اكراه على عقد  
من العقود فهو على وجهين

مهمة في التوكيل بالسكاح  
مع الاكراه

ذو شوكه بأن يبرئهم من المبلغ وأخذ مستند انه بالقهر والغلبة بعد ما هتده بالحبس والوضع في الزنجير  
الحديد وغير ذلك مما يوجب غميا بعدم الرضى وهو قادر على ذلك وعلم زيد بدلالة الحال انه يفعل ذلك  
ان لم يبرئهم فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الابرأه غير صحيح \* (الجواب) \* نعم قال في شرح التنوير  
لا يصح مع الاكراه ابرأه مديونه أو ابرأه كفيله بنفس أو مال لأن البرأه لا تصح مع الهزل وكذا لو أكره  
الشفيع أن يسكت عن طلب الشفعة لا تبطل شفيعته اه \* (سئل) \* في رجل أقر لا تخبر مال  
بعد أن أكره على ذلك من ذى شوكه أكره ما معتبرا فهل لا يصح اقراره \* (الجواب) \* نعم قال  
في الخيرية لا يصح الاقرار مع الاكراه بالاجماع اه اقرار المكره باطل الا اذا أقر السارق مكره فقد  
أفتى بعض المتأخرين بصحته كذا في سرقة الظهيرية أشباه من الاقرار \* (سئل) \* فيمن آجر أرضه  
بالاكراه المعتبر شرعا ويريد الآن فسخ الاجارة المذكورة فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال  
في الدرر الا قول وهو ما يحتمل الفسخ كبيعته وشرائه واجارته وصلحه وابرائه مديونه أو كفيله وهبته  
فانه اذا أكره على واحد منها بأحد نوعي الاكراه خيرا القاعل بعد زوال الاكراه ان شاء أمضاه  
وان شاء فسخ لان الاكراه مطلقا لعدم الرضى والرضى شرط صحة هذه العقود فتفسد بوقائه الخ اه  
\* (سئل) \* في امرأة وكنت بعلها في بيع دارها بالاكراه المعتبر شرعا فباع الوكيل دارها من رجل  
وتريد المرأة الآن أخذ الدار ورفع يد الرجل عنها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل لها ذلك \* (الجواب) \*  
نعم وفي السراجية أكره على التوكيل فوكيل لم يصح تناخا في وفي فتاوى عطاء الله افندي من الاكراه  
سؤال تركي مضمونه أن رجلا فرغ بالوكالة عن زوجته عن مشقة مسكة أرض لها بالاكراه المعتبر شرعا  
فأجاب بأنه اذا ثبت ما ذكر لها أخذ أرضها اذا أكره على أن يعقد عقدا من العقود فهو على وجهين  
ان كان عقدا لا يطله الهزل مثل الطلاق والنسكاح والعناق جازا العقد ولا يبطل بالاكراه وان كان عقدا  
يطله الهزل مثل البيع والشراء والاجارة وغيرها فانه لا يجوز يبطل وسواء كان الاكراه بشي يخاف  
منه التلف أو لا يخاف لان التراضي من شرط صحة هذه العقود والاكراه وان كان بالحبس والضرب  
فانه يفوت الرضى شرح الطحاوي للاستيعاب ثم قال عطاء الله افندي مانعه والتوكيل من العقود  
التي يطلها الهزل ولا يصح واذ لم يصح فيكون الزوج فضولي في فراغه فلها أن لا تجيزه وتأخذ أرضها  
أقول يستثنى التوكيل بالطلاق والعناق فقد صرح في متن التنوير بصحته مع الاكراه وقال  
في شرحه للعلاق وما في الاشباه من خلافه فقياس والاستحسان وقوعه اه وكذا قال في نهج الحجة  
انه أي ما في الاشباه مخالف لما في الكتب المعتمدة كالخانية والبرازية والمجتهي والبحر وتبين الصكوك  
فيحمل ما في الاشباه على اعتماد القياس لكن المعول عليه هو الاستحسان الا في مسائل معلومة ليس  
هذا منها وعبارة الزيلعي في التبيين ولو أكره على التوكيل بالطلاق أو العناق فوقع الوكيل وقع  
استحسانا والقياس أن لا تصح الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالبيع وأمثاله  
وجه الاستحسان أن الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فسادا فكذا التوكيل منعقد مع  
الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم تبطل نفذ تصرف  
الوكيل اه وحاصل العلة المذكورة أن الاكراه على البيع لما كان في حكم الشرط الفاسد لم يمنع  
انعقاده وانما أوجب فسادا لان الشروط الفاسدة تؤثر فيه بخلاف التوكيل حيث لا يفسد بالشروط  
الفاسدة فينعقد بالفساد ومقتضى هذه صحة الوكالة في الطلاق والعناق وغيرهما استحسانا وعلى  
هذا فانتقد من التناخا في وفي فتاوى عطاء الله افندي مبنى على القياس الا أن يقال ان نفس الطلاق  
والعناق يصح مع الاكراه فكذا التوكيل به بخلاف نحو البيع فانه لا يصح مع الاكراه فلا يصح  
التوكيل به والا لزم أن يكون للوكيل منزلة على الاصيل في باب الاكراه أي ما في الطلاق والعناق فلا يلزم  
ذلك وحينئذ فلا يخفى على الاستحسان على اطلاقها فليأتل هذا وقد وقع السؤال عن الوكالة



بالتحكاح هل تصح مع الاكراه وسقضى ما ذكرناه صحتها لان التحكاح نفسه يصح مع الاكراه كالتطلاق والعناق فكذا التوكيل به وقد صرح بذلك الشيخ صالح ابن صاحب التنوير في حاشية الاشياء وقال ولم أدره منقولاً له وخالفه الخير الرملى في حاشيته على المخ وقال والظاهر أن سكوتهم عنه انه ورأيه لا استحسان فيه بل هو على القياس اهـ أى فلا يصح لكس الخير الرملى نفسه ذكر في حاشيته على البحر في باب الطلاق الصريح أن الظاهر أنه كالتطلاق والعناق نصبر بهم بأن الثلاث تصح مع الاكراه ثم ذكر ما قد سناه عن الزيلعي وغيره ثم قال فانظر الى هذه الاستحسان تجد حافى التحكاح فيكون حكمه ما واحد تأمل اهـ ولا يخفى أن هذا هو الوجه والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة ورهنت امرأه زيد دارها عند عمرو بطريق الاكراه المعتبر شرعاً من زوجها زيد المزبور فهل اذا ثبت ما ذكره يكون الرهن غير صحيح ويقع الاكراه من الزوج \* (الجواب) \* نعم الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه كما في البرازية والدر المختار وغيرهما والرهن لا يصح مع الاكراه لان ما يصح مع الاكراه عشرون وليس منه ذلك كما في باب الطلاق من النهر \* (سئل) \* فيما اذا اشترى زيد من عمرو أشجار زيتون بالاكراه المعتبر شرعاً وتصرف زيد بفرتها مائة ويريد عمر والآن فسخ البيع والغائه وتضمن زيد قيمة الزيتون الذى تصرف به في المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكره عافيل لذلك \* (الجواب) \* نعم قال في الكنز وشرحه العيني ويثبت به أى بالبيع ونحوه مكرها الملك للمشتري ونحوه عند القبض لافساد أى لاجل الفساد لكونه فاسداً الآن مقتضى العقد الفساد ثبوت الملك عند القبض الخ اهـ وقال الزيلعي أى يثبت بالبيع أو الشراء مكرها الملك للمشتري لكونه فاسداً كسائر المبيعات الفاسدة لان ركن البيع وهو الايجاب والقبول صدر من أخله مضافاً الى محله الفساد لعدم شرطه وهو التراضي وفوات الشرط تأثيره في فساد العقد الخ فصرح بالعبارات أن المشتري بالاكراه يملكه ملكاً فاسداً عند القبض وبذلك صرح في كتب الاصول من بحث العوارض المكتسبة واذا اعتبرناه بيعاً فاسداً نرجع الى زوائد المبيع بيعاً فاسداً كيف الحكم فيها فنقول قال في جامع الفصولين ولو منفصلة متوادة تضمن بالتعدي لا بدونه ولو ذلك المبيع لا المتوادة فلا يباع أخذ الزوائد وقيمة المبيع ولو منفصلة غير متوادة فله أخذ المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له ولو دللت في يد المشتري لم يضمن ولو أهلكها ضمن عنده ما لا عند أبي حنيفة ويتمانها زوائد الغصب ولو ذلك المبيع لا الزوائد فهي للمشتري بخلاف المتوادة كما يفتقران في الغصب فيضمن قيمة المبيع فقط اهـ ونقله عنه في البحر في البيع الفاسد ولا شك أن عمرة الزيتون في سألنا منفصلة متوادة فتضمن بالتعدي لا بدونه فلابع تضمن زيد قيمة الزيتون الذى تصرف به في المدة والظاهر أنهم اعتمر كوا تفصيلها في الاكراه اعتماداً على ما ذكره في البيع الفاسد \* (سئل) \* فيما اذا باع زيد ثوره من عمرو بالاكراه المعتبر شرعاً من بكر ومات الثور عند عمرو ويريد زيد الان أن يضمن عمر المشتري قيمته بعد ثبوت ما ذكره شرعاً فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم ولو أكره البائع على البيع لا المشتري وذلك المبيع في يد ضمن قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان مضموناً عليه بالقيمة ذكره الزيلعي شرح التنوير ومثله في الكنز والدرر وغيرهما \* (سئل) \* فيما اذا كان المكره غير قادر على ما هتد به هل يكون اكراهاً معتبراً أم لا \* (الجواب) \* شرط الاكراه قدرة المكره على ايقاع ما هتد به كما في المتن وغيره \* (سئل) \* في جماعة من المسلمين شهدوا أن زيد آكره عمر او هتده بالقتل وكان قادر على ايقاع ذلك وحله على ابرائه من مال معلوم فأبرأه خوفاً منه فكيف الحكم \* (الجواب) \* اذا كان الشهود المذكورون عدولاً وركابهم جماعة وكانت الشهادة بعد دعوى صحيحة من خصم شرعى على مثله تقبل شهادتهم ويثبت بها الاكراه اذا يصدر من غير السلطان على ما عليه الفتوى كذا أفنى

مطلب أكرهها زوجها على رهن دارها لا يصح الرهن  
مطلب الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه  
مطلب أكره على بيع زيتونه فله تضمن المشتري قيمة الثمر  
مطلب البيع مكرها فيفسد الملك عند القبض لانه يبيع فاسد

مطلب في زوائد المبيع بيعاً فاسداً

مطلب اذا هلك المبيع كرها يضمن

مطلب شرط الاكراه قدرة المكره على ايقاع ما هتد به

مطلب يصح الاكراه من غير السلطان

مطلب معها أبو هاشم  
الزفاف وضرها حتى باعته  
أو وهبته لا يصح  
مطلب أكره أباه على أن  
يبرئه من دينه لم يصح

المهنداري رحمه الله تعالى \* (سئل) \* في بكرة بالغة منها أبوها عند ارادة دخول زوجها بها  
الآن تبعة دارها التي كان باعها منها فيما مضى وأن تهب له أمتعة معلومة وضرها ففعلت حين لم يجد  
بدا من ذلك فهل إذا ثبت ذلك لا ينفذ بيعها ولا هبتها \* (الجواب) \* نعم كما أفتى بذلك الخبر  
المرئي رحمه الله تعالى \* (سئل) \* في رجل عليه دين لا يبيعه طلب من الأب أن يبرئه منه فامتنع  
الأب فغوب نحوه بندقية مجرية وهدده بقتله بها أن لم يبرئه وهو قادر على ذلك وتحقق الأب من إيقاع  
ذلك أن لم يفعل فأبرأه عن دينه فهل إذا ثبت ذلك فالأبراء غير صحيح ولا لبد طالبة الابن بدينه  
\* (الجواب) \* نعم

### \* (كتاب الحجر والمأذون) \*

مطلب إذا اشترى عبد  
شأنه فلوله مخيرين أن يجيزه  
أو يفسخ  
مطلب العبد وما يبدده ماله  
لمولاه

\* (سئل) \* في رقيق محجور يعقل البيع والشراء اشترى من آخر نصف فرس فهل مولاه مخيرين  
أن يجيزه أو يفسخه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في عبد رقيق محجور يبدده دابة وهو  
جاري ماله جماعة معلومين فهل يبدد \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في عبد رقيق محجور يبدده دابة وهو  
نعم الحجر ومنع عن التصرف في حجره فلا يصغر ورق وجنون في المجانين والرق ليس بسبب الحجر  
في الحقيقة لأنه مكاف محتاج كامل الرأى كالحرة غير أنه وما في يده ملك المولى فلا يجوز له أن يتصرف  
لأجل حقه شرح الكنز للعيني \* (سئل) \* في رجل مسن معتوه في ذمته ديون لزوجه وله أولاد  
صغار وبكار ولا وصى له وليس له ما يقضي دينه سوى عقارات معلومة فأقر وهو بهذا الحالة أن جميع  
ما يعرف به وينسب إليه فهو لآبائه فلان الصغير فهل يكون إقراره المأذون غير صحيح \* (الجواب) \*  
نعم حيث كان معتوها فأقره المأذون غير صحيح \* العتة اختلال في العقل بحيث يحتاط كلامه بشبهه  
نارة كلام العقلاء وأخرى كلام المجانين درر وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام  
فأسد السد بيرا لانه لا يضرب ولا يشتم كيف فعله المجنون وهو كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع  
التكليف عنه ذكره الزيلعي منح وتصرف الصبي والمعتوه أن كان نافعا كالأسلام والانتهاج  
صح بلاذن وإن ضارًا كالطلاق والعنق لا وإن اذن به وليهما وما تردد بين نفع وضر كالبيع والشراء  
لوقف على الاذن فإن أذن لهما الوصي فهم في شراء وبيع كعبد مأذون والشرط أن يعقلا البيع  
سألبا للملك والشراء بما لا يباله تنوير من المأذون زاد الزيلعي وأن يقصد الربح ويعرف الغبن اليسير من  
الفاحش وهو ظاهر أقول وهو ظاهر جملة حالة أي والحال أن ذلك ظاهر لا يخفى على العقلاء  
كأن يعرف أن الخمسة في العشرة مثلاً غبن فاحش وأن الواحد فيها يسير فإن ذلك ظاهر فمن لم يعرفه  
لا يكون عاقلًا كصبي دفع إليه رجل كعباً وأخذ به ثوبه فانه إذا فرح به ولم يعرف انه مغبون لا يصح  
تصرفه أصلًا بخلاف ما إذا لم يعرف الغبن اليسير من الفاحش فيما تجهل قيمته فانه غير ظاهر قد يخفى  
على كثير من الرجال العقلاء فضلاً عن الصبيان وبهذا التقرير اندفع ما أورد من أن الفرق بين اليسير  
والفاحش مختص بمذاق التجار فينبغي أن لا يعتبر هذا الشرط اه فاعتنم بيان هذا المقام فقد خفي  
على كثير من العلماء الاعلام كما أوضحنا في رد المحتار على الدر المختار \* (سئل) \* في رجل  
يحصل له صرع في كل شهر مرة ثم يفيق بقية الشهر فإذا أقر أو رهن أو فرغ عن تيماره في حالة إفاقته  
هل يكون ذلك صحيحاً منه \* (الجواب) \* نعم لأن المجنون في حالة إفاقته كالعاقل كما صرح به  
الزيلعي وغيره \* (سئل) \* في صغيرة قيمته بلغت غير رشيدة سفهية مبيذرة وثبت ذلك عليها  
بالبنية الشرعية لدى فاض شرعي فهل يحجر عليها ولا يسلم مالها إليها حتى تبلغ خمساً وعشرين سنة  
\* (الجواب) \* حيث بلغت غير رشيدة لا يسلم مالها إليها حتى تبلغ خمساً وعشرين سنة عند الإمام  
رحمه الله تعالى لأن المنع كان لرجاء التأديب فاذا بلغت ذلك لم يمتنع ولم تتأديب انقطع عنها الرجاء غالباً  
فلا معنى للحجر بعده وعندهما لا يدفع إليها المبال ما لم يؤنس منها الرشيد فينتدفع إليها مالها لانهم ما

مطلب في تفسير المعتوه  
وهو كالصبي العاقل

مطلب تصرف الصبي  
والمعتوه ثلاثة أقسام

مطلب من يحصل له صرع  
إذا تصرف في حال إفاقته  
يصح

مطلب فيمن بلغ غير رشيدة

قوله في الأول أي في عدم دفع المال إليها حتى تبلغ خمس وعشرين وقوله في الثاني أي صحة الجبر بسبب السفة وعدم الرشد والحاصل أن الخلاف بين الإمام وصاحبيه في سألتي أحدهما أن من بلغ غير رشيد هل يمنع عنه ماله مدة مائة أو مائة سنة وخمس وعشرين سنة وعندهما لا مدة له معينة بل لابد من استئناس الرشد وإن صار شيخا والثانية أن هذا المنع هل هو جبر حتى لا تصح تصرفاته في أثناء المدة أم غير جبر فذهب الإمام الثاني ومذهبهما الأول والفتي به في المسئلة الأولى قول الإمام وفي الثانية قولهما اهـ منه تلخيص مفيد فمن بلغ غير رشيد

مطلب التصحيح الصريح يقدم على الالتزام

مطلب إذا بلغ التيم لم يجعل يدفع ماله إليه

مطلب فيما إذا بلغ ولم يظهر حاله

يرى أن الجبر على الجبر بالسفة قال في التنوير وشرحه وعندهما يجبر على الجبر بالسفة والغفلة به أي بقوله ما يبقى صيانته لماله اهـ فتخلص من ذلك أنها إذا بلغت غير رشيدة عند أبي حنيفة لا يدفع إليه المال إلى خمس وعشرين سنة وعندهما إلى أن يؤنس رشدها وإذا جبر عليها بالسفة والغفلة فعندهما لا يدفع إليه المال حتى يؤنس رشدها ففي الأول المفتي به قول الإمام فإنه قدمه في المتن والهداية وجزم به في التنوير والدرر وفي الثاني المفتي به قولهما كما في التنوير أقول والتلخيص المنبسط في مسئلة من بلغ غير رشيد أنه لا يدفع إليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة عند الإمام وهذا ليس بجبر لأنه لا يرى الجبر على الجبر البالغ واتما هو منع للتأديب فتصح تصرفاته في هذه المدة وبعد ما يسلم إليه ماله وإن لم يصبر رشيداً لأنه إذا بلغ هذا السن انقطع رجاء التأديب وأما عندهما فإنه لا يسلم إليه ماله حتى يؤنس رشده وإن صار شيخاً ولا يجوز تصرفه فيه وهذه عمدة الخلاف وتظهر الثمرة أيضاً لو دفع وصيه إليه المال بعد ما بلغ هذه المدة وهو مقصد يضمن عندهما لا عنده وظاهر المتن اعتماد قول الإمام في تقييد المنع إلى هذه المدة ولم يصرح غيرهم باعتماد قولهما من صرح غيرهم بترجيح قولهما بصحة الجبر على الجبر البالغ العقاب بسبب السفة والغفلة والذين فقد صرح في الخاتمة في كتاب الحيطان بأن الفتوى عليه وفي القهستاني أنه المختار وهذا تصحيح صريح فيقدم على التصحيح الالتزامي كما ذكره العلامة قاسم أي أن ما جرى عليه أصحاب المتن من أنه لا يجبر على الجبر تصحيح التراخي بمعنى أن أصحاب المتن التزموا ذكر التصحيح وهم في الغالب يمشون على قول الإمام وقد مشوا في هذه المسئلة على قوله فهو تصحيح له التزاماً وما مر عن الخاتمة من أن الفتوى على قولهما تصحيح صريح فيقدم على الالتزامي ثم أعلم أنه ذكر في التتارخانية أنه لا خلاف عندهما في أن الجبر بسبب الدين يقتضي القضاء واختلاف في الجبر بالفساد والسفة فقال أبو يوسف كذلك وقال محمد ثبت يجزى السفة اهـ ومثله في الجوهرية حيث قال ثم اختلفا فيما بينهما قال أبو يوسف لا يجبر عليه إلا بجبر الحاكم ولا ينقل حتى يطلقه وقال محمد فساد في ماله يجبره وأصلاحه فيه يطلقه والثمره فيما بعه قبل جبر القاضي يجوز عند الأول لا الثاني اهـ وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف هذا خلاصة ما حررته في رد المحتار على الدر المختار فاعتنهم \* (سئل) \* في تيم بلغ رشيداً فطلب ماله من أخيه الوصي عليه فامتنع من تسليمه له بدون وجه شرعي فهل إذا ثبت أنه بلغ رشيداً يؤمر الوصي بتسليم ماله \* (الجواب) \* نعم أقول في حاشية البيري على الأشباه قال في خزائن الأكل وإذا أدرك التيم لم يجعل يدفع ماله إليه ولكن يتأني ويحجز به بشئ بعد شئ فإن وجد مصلحاً دفع إليه ماله وإن كان ما جناه فسد تأني يئنه وبين أن يأتي عليه خمس وعشرون سنة ثم يدفع إليه ماله صلح أو لم يصلح وفي البدائع ولا بأس للولي أن يدفع إليه شيئاً من أمواله ويأذن له بالتجارة للاختيار عندنا فإن آتس منه رشد دفع إليه الباقي والرشد هنا الاستقامة والاهتمام في حفظ المال وأصلاحه اهـ وفي المنع عن الخاتمة تيم أدرك مفسداً غير مصلح وهو في جبر وصيه جبر عليه القاضي أو لم يجبر فسأل وصيه أن يدفع إليه ماله فدفع إليه وضاع المال في يده ضمن وصيه لأن دفع المال إليه مع علمه بأنه مضيع تصحيح فيضمن ولودفع إليه وهو وصي مصلح وأذن له في التجارة فضاع في يده لم يضمن اهـ فهذا كله يدل على أن علم الوصي بصلاحه ورشده يكفي في جواز دفع المال إليه ولو قبل البلوغ فلا يضمن الوصي وأنه لو علم عدم رشده لا يجوز ويضمن نعم لو ادعى الرشد بعد بلوغه وأنه كره الوصي لا يؤمر الوصي بتسليم المال إليه ما لم يثبت رشده كما في صورة سؤال المؤلف وبقي ما لم يبلغ ولم يظهر حاله فهل يجوز أن يدفع إليه ماله وتصح تصرفاته أم لا بد من إثبات رشده والذي يظهر لي الأول والألزم أن كل من بلغ لا تصح تصرفاته حتى يعلم رشده وفي حاشية الأشباه للسيد محمد أبي السعود عن الوالوجية وكذا يضمن بالدفع إليه وهو مفسد فكذا يضمن بالدفع له قبل ظهور رشده بعد الإدراك اهـ ولعله يجوز

على ما اذا كان قبل البلوغ غير رشيد مبذرا متلفا لماله ثم بلغ ولم يظهر رشده أما لو كان قبل البلوغ رشيدا غير سفيه فلا كلام لانه يجوز له دفع المال اليه قبل البلوغ فبعده أولى وأما لو لم يعلم حاله قبل البلوغ أيضا فمقتضى تعليل الخاتمة المارة أنها لا يضمن بالدفع له بعد البلوغ قبل ظهور حاله وقد مر ح الأصوليون بأن السفه من العوارض ومقتضاه أن الأصل الرشيد وفي المتن فإن بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة فبعد ذلك يلوغ غير رشيد ومفهومه أنه لو بلغ وهو رشيد أو لم يعلم حاله فإنه يسلم اليه ماله ثم رأيت في فتاوى العلامة شيخ الإسلام الشلبي سؤالين بلغ ولم يعلم حاله فهل الأصل بعده الرشيد أو السفه وهل لو دفع اليه ماله ثم ظهر مفسدا يبرأ الدافع أم لا الجواب قال في البدائع أما الصبي فالذي يرفع عنه الجرح شيئا أحدهما اذن الولي له بالتجارة والثاني بلوغه اه الى أن قال من بلغ ولم يعلم من حاله سفه ولا رشيد كما هو في صورة السؤال اذا دفع الوصي اليه ماله فظهر مفسدا لا يضمن الوصي كما يشير اليه تعليل قاضيخان ولانه قد زال عنه الجرح بالبلوغ كما تقدم في عبارة البدائع ولم يظهر منه سفه وقت الدفع ولانه بالسفه لا يصير محجورا عند أبي يوسف الا بمجرد القاضى كما قدمنا لكن الواجب على الوصي أن لا يدفع اليه المال الا بعد الاختيار اه فقد تحرر أن إثبات الرشيد انما يحتاج اليه عند جود الوصي له وعليه يعمل ما في فتاوى العلامة الشلبي أيضا حيث سئل فيمن بلغت وعليها وصى وألها مال تحت يده فهل يثبت رشدها بمجرد البلوغ الجواب لا يثبت الا بجهة شرعية فإن بلغت رشيدة سلم اليها مالها والا فلا حتى يؤنس منها الرشيد اه ونقله عنه في الخيرية وأقره ويتعين جملة على ما قلناه والناقض كلامه الاول هذا وفي حاشية المخ لخير الرمي وهنائي لم أرهم ذكره وهو أن لو استنع الوصي من دفع ماله بعد الحكم بالرشيد وبعد طلبه فهلك مع شدة الافتقار الى ذكره ولا شك انه يضمن اذا تمكن من الدفع فلم يدفع لتعديبه في المنع وكأنهم لم يذكروه لظهوره وأما اذا بلغ رشيدا فطلب ماله فنفعه قبل أن ينكشف حاله ويعلم رشده وصلاحيته في نفسه بالاختبار فهلك لا يضمن الخ فاعتنم هذه الفوائد الفريدة وكتب المؤلف عن فتاوى قارئ الهداية سئل عن الحر العاقل البالغ اذا انصرف وباع واشترى وأقر وترزح فأدعى أبوه أو وصيه انه تحت الحجر وأنه سفيه فهل يقبل ذلك أم لا فأجاب مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا بلغ عاقلًا بجميع تصرفاته نافذة ويلزمه أحكامها ولا يعتبر قول أبيه أو وصيه أو غيرهما انه محجور الا اذا حجر عليه حاكم ونفذ حاكم آخر حكم الحاكم الاول والا لجميع تصرفاته نافذة على القول المقتضى به أقول أيضا وفي هذا تأييد لما قدمناه من أن الأصل الرشيد واحترز بقوله على المقتضى به عن قول محمد من انه يثبت الحجر بمجرد السفه وفيه دلالة على أن المقتضى به قول أبي يوسف من أنه يفتقر الى القضاء تأمل لكن اشتراط التنفيذ مبني على قول أبي حنيفة من أنه لا يجبر على الحر البالغ ورأيت في فتاوى القرائني صاحب التوير جوابا عن سؤال بمانته مذهب أبي حنيفة انه اذا بلغ السفه عاقلًا بجميع تصرفاته نافذة وتلزمه أحكامها الا اذا حجر عليه حاكم ونفذ حاكم آخر حكم الحاكم الاول قال الزاهد في شرحه لان الحجر منه فتوى وليس بقضاء وهذا لم يوجد المقتضى له والمقتضى عليه ولو كان قضاء فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من امضائه اه لكن قال في الخاتمة من كتاب الحيطان الفتوى في الحجر على قول الصالحين فيكون هو المذهب المعول عليه فاذا قضى به القاضي نفذ ولا يحتاج الى امضاء قاض آخر والله تعالى أعلم اه كلام القرائني رحمه الله تعالى \* (سئل) \* في حديثين معسر يفت افلاسه واعساره بالوجه الشرعي بموجب حجة وليس له مال سوى مسكن واحد بقدر كفايته ولا يمكنه الاجترار بما دون ذلك المسكن ويكفده ائتمه الى بيعه وأداء دينه من ثمنه فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم واذا كان للمدين ثياب يلبسها ويكفها أنه أن يجتزى بدون ذلك فإنه يبيع ثيابه فيقضى الدين ببعض ثمنها وبشترى بباقي ثوبه بلبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكنه أن يجتزى بما دون ذلك يبيع

مطلب اذا ثبت رشده  
وطلب ماله فنفعه الوصي  
ضمن

مطلب اذا بلغ فأدعى أبوه  
أو وصيه أنه سفيه محجور  
لا يقبل

مطلب الفتوى في الحجر  
على قول الصالحين

مطلب اذا ثبت اعساره  
وليس له الا مسكن واحد  
بقدر كفايته لا يؤمر  
ببيعه

ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكالييت فيه وعن هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللدي في الصيف والنطع في الشتاء واذا باع القاضي عندهما مال المديون اقضاء ديونه أو أمر أمينه بالبيع فان العهدة على المطلوب لاعلى القاضي وأمينه كذا في النهاية ولو كان له كآون من حديد يباع ويتخذ من الطين مطلب اذا امتنع المديون عن اداء الدين وله عرض وعقار يبيعهما القاضي خلافا لهما أي لابي يوسف ومحمد فان عندهما يبيع القاضي ذلك ويوفي الدين وبه أي بقوله ما يفتي كافي الاختبار وغيره وقال القاضي قول صاحبيه يبيع منقوله ولا يبيع عقاره وفي رواية يبيعه كما يبيع المنقول وهو الصحيح كما في صحيح الشيخ قاسم وفي تبيين الكثر ثم عندهم ليدأ القاضي يبيع النقود لانهم معدة للسلب ولا يتفقع بعينها فيكون بيعها أهون على المديون فان فضل شيء من الدين يباع العروض لانها قد تعدد للثقاب والاسترباح فلا يلحقه كبير ضرر في بيعها فان لم يفت ثمنها يباع العقار لان العقار يعد للاقتناء فليحقه ضرر في بيعه فلا يبيعهما الا عند الضرورة وهذه احدى الروايتين عنهما وقال بعضهم يبدأ القاضي يبيع ما يخشى عليه التوى من عروضه ثم ما لا يخشى عليه التلف منها ثم يبيع العقار فالماصل أن القاضي نصب ناظر افينبغي له أن ينظر للمديون كما ينتظر للدائن فيبيع ما كان أنظر اليه ويترك عليه دست من ثياب بدنه الخ وتقامه في المنح \* (سئل) \* فيما اذا كان لرقيق ودبعة عند زيد فدفعها زيد لوكيل شرعي عن سيد الرقيق لدى بينة شرعية ثم بعد ذلك مات السيد وعثى الرقيق فطلب الودبعة من زيد يدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك والدفع المذكور جائز \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا خلع زيد المعترف بالبلوغ وبأن عميره أربع عشرة سنة زوجته هند البكر البالغ من عصمته وعقد نكاحه بعد الخلوة الصحيحة بمأعلى مؤخر صداقهما المعلوم وهو من يحتمل مثله فهل يكون الخلع صحيحا ولا يقبل بحدوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في بكرة عاقلة تمر ادهقة وشيدة بلغت من السن اثنتي عشرة سنة باعت شيأ من مالها من أخويها بمن معلوم من الدراهم لدى حاكم شرعي وقالت في مجلس الحكم أنا بالغة وهي بحال يحيض مثلها وانما هو لا يكذبها وتسلم المشتريان بالمبيع وتصر قاه نحو خمس سنين والا ن قامت تقول انها كانت غير بالغة حين البيع فهل اذا ثبت ما ذكر لا يفتى الى انكارها \* (الجواب) \* نعم أقتر مر احق بصلح أو غيره وقال انه بالغ ثم ادعى هو أو غيره فساد الصلح لكونه غير بالغ قال صح قول الصبي بالبلوغ بشرط أن يكون ابن ثلاث عشرة سنة لأن اقل من ذلك نادر ثم حكى القاضي محمود السر قسدي أن مر احقا أقتر في مجلسه بالبلوغ في دعوى كانت له أو عليه فقال القاضي بما اذا بلغت فسكت فقال لا بد من اليان فقال بالا حلام فقال وماذا رأيت بعد ما استيقظت فقال الماء فقال أي ماء فان الماء يختلف قال المني فقال وما المني فقال آب مردان كه فرزند ازوني بود قال علي من احتملت علي ابن أو علي بنت أو علي أنان فقال علي ابن واسمحي الغلام فقال القاضي لا بد من الاستقصاء فقد يلقن الصغير الاقرار بالبلوغ من غير حقيقة وجدت منه قال شيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله بغير هذا التفسير وكذا الجارية اذا أقترت بالحيض جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى قبيل الباب السادس ومثله في حاوى الزا هدى من باب الحجرو المأذون أقول المشهور في كتب المذهب صحة الاقرار بالبلوغ من الغلام اذا بلغ اثنتي عشرة سنة ومن الجارية تسع سنين وقول شيخ الاسلام ان هذا الاستفسار من باب الاحتياط فيبد أنه لو فعله القاضي فهو الاولى لكن نقول الجوى عن درر البحار أنه يشترط لقبول قولها ان بيننا كيفية

مطلب لو كان له كآون من حديد يباع ويتخذ من الطين مطلب اذا امتنع المديون عن اداء الدين وله عرض وعقار يبيعهما القاضي

مطلب أقتر أنه بالغ وخلع زوجته صح ولا يقبل بحدوده البلوغ بعد ذلك

مطلب المراهق اذا أقتر أنه بالغ يقبل قوله

المراخنة حين السؤال عنها وكذا قال في الشرع بلالية يعني وقد فسر امامه علما بلوغهما وليس عليهما  
 عین اه وأقره في الدر المختار والظاهر أن المراد التفسير المذكور فيكون ذلك ترجيحاً لما قاله القاضي  
 فتأمل ويستترط أن يكون ممن يحتمل مثله بأن لم يكذب الظاهر في المنع عن الخيانة صبي أقر أنه بالغ وقاسم  
 وصي الميت قال ابن الفضل ان كان من اخفا ويحتمل يقبل قوله ويجوز قسمته وان كان من اخفا ويعلم أن  
 مثله لا يحتمل لا تجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهراً وتبين هذا أن بعد اثنتي عشرة سنة  
 اذا كان بحال لا يحتمل مثله اذا أقر بالبلوغ لا يقبل اه \* (سئل) \* في مملوك محجوراً أي من  
 سيده من حكم المشرقة واصطحب رجلاً أتى به الشام وطلب سيده منه فاستع زاعماً أن المملوك  
 استأجر منه رجلاً ليركبه من مكنه إلى الشام باجرة كذا ويكلف سيده دفع الاجرة له فهل لا يلزمه ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في جارية محجورة استقرضت ما لا بدون اذن سيدها  
 وأتلفته وباعها سيدها ويريد أرباب الديون الدعوى عليها بدنيهم ومطالبتها به فهل يؤاخذ به بعد  
 العتق \* (الجواب) \* نعم استقرض العبد المحجور عليه ما لا وأتلفه يؤاخذ به بعد العتق  
 والصبي لا يؤاخذ به أصلاً لان العبد من أهل الالتزام لكتبه لم يظهر في حق سيده فيؤاخذ به بعد  
 العتق لافي الحال والصبي ليس من أهل الالتزام برأية من المأذون \* (سئل) \* في عبد محجور  
 تزوج امرأته وأقر بدين لرجل كل ذلك بدون اذن من مولاه ثم مات قبل العتق عن سيده وزوجته  
 ويده مال لسيده وتريد زوجته أخذ مؤجلها من المال المزبور والرجل يريد أخذ المال المتعلق به من  
 المال المزبور بدون اذن السيد ولا وجه شرعي فهل ليس لهما ذلك \* (الجواب) \* نعم أمّا تكاح  
 الرقيق فلما في التنوير توقف تكاح قن وأمة ومكاتب ومدبر وأم ولد على اجازة المولى فان أجازته فذوان  
 رد يطل اه وأما الاقرار فلما فيه أيضاً من الخبر وضع طلاق عتق وقراره في حق نفسه فقط لاسيده فلو  
 أقر بحال آخر إلى عتقه اه \* (سئل) \* في رجل ادعى على آخر أن رقيقك الحاضر بالمجلس فقس  
 جلي يندقه فيم ارضاص ومات وأن قيمته مائة وثلاثون قرشاً وثبت ما ذكر به وذه من كاه ثم شهد أهل  
 الخبرة بأن قيمته وقتئذ سبعون قرشاً فكيف الحكم في ذلك \* (الجواب) \* تشترط الدعوى على  
 العبد بحضور سيده لا على السيد بحضور العبد قال في الاشباه من أحكام العبيد لا تتبع الدعوى  
 والشهادة عليه لا بحضور سيده وأما قيمة الجمل فتعتبر يوم التلق قال في اواخر الاشباه من القول  
 في عن المثل المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه اه فاذا ثبت استهلاكه يؤاخذ به  
 في الحال قال في المراج الوهاج من كتاب الجمل لو استهلك العبد ما لا فانه يؤاخذ به في الحال محجوراً  
 أو أذوناً اه وفي استتار خاتمة من الكفالة ذكر المحجوري في الجامع الصغير من مشايخنا من قال اذا  
 استهلك المحجور مال غيره عيماً بأبواخذ به في الحال فان كان له كسب يوفي ذلك من كسبه وان لم يكن  
 تباع رقبته بدين الاستملاك الآن يقضيه المولى اه وفي الفتية من باب أمر الغير بالخيانة يرمى بركر  
 خواهر زاده عبد محجور رجني على مال فباعه المولى بعد علمه بالخيانة فهو في رقبة العبد يباع فيها على  
 من اشتراه بخلاف الجناية على النفس اه وفي التتار خاتمة من التاسع من الجنايات فرق بين الجناية  
 على الآدمي وبين الجناية على المال في الاول خير المولى بين الدفع والقضاء وفي الثاني خير بين الدفع  
 والبيع اه وفي الحاوي القدسي في باب جنابة العبد وان قتل العبد رجلاً خطأ واستهلك مال  
 الآخر وحضر اجميعاً فانه يدفع الى ولي الجناية ثم يتبعه الاسترضاء في دين الاستهلاك ولو حضر  
 صاحب المال أولاً باعه القاضي في المال الذي استهلكه فان حضر ولي الجناية بعد ذلك لم يكن له شيء  
 اه وما في البدائع من أن ضمان العبد بعد العتق لا يشكل عليه ما تقدم أنه يؤاخذ به في الحال لما قال  
 العلائي في شرح التنوير من الجحان الاصل فيه ذلك لكن آخر اعترقه لقيام المانع فتأمل اه أقول  
 يعني الاصل في فعله النفاذ في الحال لما قدمه المؤلف أول الباب عن شرح الكثر أن الرق ليس بسبب

مطلب يشترط أن يكون  
 ممن يحتمل مثله

مطلب استأجر العبد  
 جلالاً يلزم سيده

مطلب استقرض العبد  
 المحجور ما لا واقلقه يؤاخذ  
 به بعد العتق والصبي  
 لا يؤاخذ به أصلاً

مطلب في عبد قتل جلالاً  
 لا آخر

مطلب تشترط الدعوى  
 على العبد بحضور سيده

مطلب ما استهلكه العبد  
 يؤاخذ به في الحال

مطلب فرق بين جنابة  
 العبد على الآدمي وجنابته  
 على المال

مطلب جهنم فيما اذا استهلك  
 العبد ما لا

للجرفي الحقيقة الخ وانما آخر النفاذ الى عمق اقيام المانع وخرج المولى ومهاد العلائق بذلك  
 التوفيق بين كلامهم وعليه فامر عن السراج من أنه يؤخذ به في المال يجوز على أن الأصل  
 فيه ذلك وأن المؤاخذة في نفس الامر بعد العتق فلا يخالف ما في البدائع وأنت خير بأن هذا  
 التوفيق في غاية البعد على أنه لا يتأتى في عبارة التتارخانية بل هي صريحة بخلافه وكذا  
 عبارة القنينة والحاوي القدسي "لأن الدفع من كسبه أو يسع رقبته لا يكون بعد العتق وأيضا  
 فإن الجرا نما يؤثر في الاقوال دون الافعال ففي المتون الجرد ومنع نقض تصرف قولي فيه ودليل  
 على أن التصرف الفعلي ينفذ في الحال وذلك كاستهلاكه فلا يتأخر الى العتق كما مر عن  
 السراج وغيره ومثله في المنع عن شرح ابن ملك وعزاه الخبير الرملي الى انتهاية والجوهرة والبرازية  
 والخلاصة والزلوالية ثم قال والحاصل أن النقل مستفيض في هذه المسئلة بالثمنان في الحال  
 فيباع او ينفذه المولى اه والاحسن في التوفيق ما ذكرته في رد المحتار عن شيخ مشايخنا  
 السباحي وغيره من حمل ما في البدائع على ما اذا ظهر استهلاكه باقراره لما في الغاية اذا كان  
 الغصب ظاهرا يضمن في الحال فيباع فيه ولو ظهر باقراره لا يجب الا بالعتق كذا قال النقيب اه  
 ويؤيده ما قدمه المؤلف في عبارة التتارخانية عن شرح المحجوب من قوله اذا استهلك المحجور مال  
 غيره عيانا بواؤا خذبه في الحال فقوله عيانا أي بمعاينة الشهود احترازا عما اذا أقر به المحجور فاعتم هذا  
 التحرير \* (سئل) \* في رجل دباغ ستقن لحرقته يريد أن يشتغل بتلك الحرفة ويبيع الجلود  
 التي يدبغها ممن يرغب في شرائها بمن المثل ويريد ببقية أهل الحرفة الجرح عليه بذلك ومنعه من تعاطيها  
 فهل ليس لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم لأن سبب الجرح الصغر والجنون والرق وعند الامام لا يجبر  
 الاعلى ثلاث مفت ما جن وطيب جاحل ومكارم فاس \* (سئل) \* في الصبي العاقل اذا باع  
 من آخر حصة له من دار ثم بلغ رشيدا فهل يتوقف البيع على ايجازته \* (الجواب) \* نعم اذا بلغ  
 فأجازته نفذ والله تعالى أعلم (وتحقيق هذا المقام) أن الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث أنه عاقل  
 مميز ويشبه طفلا لا عقل له من حيث أنه لم يتوجه عليه الخطاب وفي عقله قصور وليد انبت للغير عليه  
 ولاية قاطبة حتى بالغ في النفع المحض وبالطفل في الضرر المحض وفي الدائر بينهما بالطفل عند عدم الاذن  
 وبالبالغ عند الاذن لربحان جهة النفع على الضرر بدلالة الاذن لكن قبل الاذن يكون منعقد اموقفا  
 على ايجازة الولي لان فيه منفعة لصيرورته مهتديا الى وجوه التجارات حتى لو بلغ فأجازته نفذ عندنا  
 خلافا لغيره لانه يتوقف على ايجازة وليه فصار وليا بنفسه مخ من الماذون ومثله في الدرر والاصل عندنا  
 أن العقد يتوقف على الاجازة اذا كان له مجيز حالة العقد وان لم يكن له مجيز حالة العقد لا يتوقف وبطل الخ  
 فصول العمادية من الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي فعلى هذا يحمل ما خا على ما اذا كان له  
 ولي ولم يجزه والابطال كما هو المفهوم من العمادية وغيره أقول الذي يظهر لي أنه لا يطل وان لم يكن  
 للصبي المذکور ولي لان المراد من قولهم اذا كان له مجيز حالة العقد أي من يقدر على امضاء العقد  
 من ولي أو قاض ولو عقد الصبي عقد اولي له يتوقف لان له مجيزا وهو القاضي اذا كان الصبي تحت  
 ولاية فاس وكن العقد قابلا لاجازة والافيه وباطل كذا كنت افهم هذا الحل ثم راجعت فتعقلى  
 ذلك طبق ما كنت افهمه قال الامام الاستروشي في كتابه أحكام الصغار في مسائل النكاح مانصه  
 وفي فوائده صاحب المحيط وجه الله تعالى صبية زوجت نفسها من كفؤ وهي تعقل النكاح ولا ولي لها  
 فالعقد يتوقف على ايجازة القاضي فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت  
 ولاية قاضي ذلك البلد منعقد ويتوقف على ايجازة ذلك القاضي وان كان في موضع لا يكون تحت ولاية  
 القاضي فإنه لا يتعقد وقال بعض المتأخرين منعقد ويتوقف على ايجازتها بعد البلوغ اه فهذا صريح  
 في أنه ليس المراد بالمجيز الولي الخاص بل ما يعي القاضي لكن بشرط أن يكون ذلك العقد قابلا لاجازة

مطاب دباغ متقن لحرقته  
 ليس لأهل حرفته الجرح عليه

تحرير مهمم الأصل عندنا  
 ان العقد يتوقف اذا كان  
 له مجيز حالة العقد والافلا



احترازاً على الوطاق الصبي امرأته ونحو ذلك فإنه لا يتوقف بل يبطل وإن كان له ولي خاص لأنه لا يجيز له  
 أي لا يقبل الاجازة لأنه لو فعله الوصي نفسه لم يصح فكذلك لم تصح اجازته ويدل عليه أيضاً تمام عبارة  
 العمادية في بيان الاصل المذكور وذكر ذلك في جامع الفصولين أيضاً في الرابع والعشرين فقال  
 بيانه أن الصبي المحجور لو تصرف تصرفاً يجوز عليه لو فعله وليه في صغره كبيع وشراء وتزوج وتزويج  
 أمته وكتابه فقه ونحوه فإذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صبياً ولو بلغ قبل  
 اجازة وليه فأجاز به نفسه جاز ولم يجز بنفس البلوغ بلا اجازة ولو طلق الصبي امرأته أو خلعها أو حرر  
 قته مجاناً أو بعوض أو وهب ماله أو تصدق به أو زوج قته امرأة أو باع ماله مجاناً فاحشاً أو شرب  
 شيئاً أكثر من قيمته فاحشاً أو عقد عقداً مما لو فعله وليه في صباه لم يجز عليه فهذه كلها باطلة وإن أجازها  
 الصبي بعد بلوغه لم تجز لأنه لا يجيز لها وقت العقد فلم يتوقف على الاجازة إلا إذا كان انقض اجازته بعد  
 البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة كقوله أو وقعت ذلك الطلاق أو العتق فيقع لا يصلح  
 للابتداء اهـ وكتب الخبير الرولى في حاشيته على قوله لو فعله وليه في صغره ما نصه يدخل في الولي القاضى  
 فافهم اهـ فهذا صريح فيما قلناه أيضاً وقد صرح بذلك أيضاً في فتح القدير حيث ذكر الاصل المذكور  
 وبيانه الذى نقلناه ثم قال وهذا يوجب أن يفسر المحجور هنا بمن يقدر على امضاء العقد لا بالقابل مطلقاً  
 ولا بالولى إذ لا يتوقف في هذه الصور وأن قبل فصولي آخر أو لى لعدم قدرة الولي على امضاءها اهـ  
 فقوله بمن يقدر على امضاء العقد أفاده ان المراد من له ولاية امضائه من ولي خاص أو قاض لا مطلق  
 قابل سواء كان فضولياً أو لياً ولا يجوز وجود الولي سواء كان العقد قابلاً للاجازة كالبيع بنى المثل  
 أو غير قابل كاطلاق والخلع هذا وقد رأيت حين كتابتي هذا المحل بخط شيخ مشايخنا مثلاً على التركانى  
 على جامع الفصولين عبارة طويلة عن زواهر الجواهر على الاشباه والنظائر حاصلها انه هل المراد  
 بذلك الاصل ان يكون العقد قابلاً للاجازة شرعاً حتى لو تزوجت الصغيرة نفسها ولاولى لها من كنف  
 وبهر المثل يتوقف على اجازتها بعد بلوغها أو المراد وجود ولي يملك الاجازة وقت العقد وقبح كلام بين  
 بعض الافاضل الحنفية في ذلك في عصرنا فقد ذهب بعض الى الاول وبعض الى الثانى ثم استشهد لكل  
 من الفريقين ثم نقل عبارة عن الخاتبة وقال انها تفيد أن المراد ما هو أعم منها ولم يحترز المقام وقد علمت  
 تحريره بعون الملك العلام وأنه ليس المراد الاول لأن كون العقد قابلاً للاجازة لا بد فيه من شرط  
 آخر وهو أن يكون له مجيز وقت صدوره من ولي خاص أو عام كالقاضي حتى لو لم يكن في ولاية قاض كما  
 لو زوج الصغيرة نفسها في دار الحرب مثلاً بهر المثل لم يتوقف على اجازته لأن هذا العقد وإن كان قابلاً  
 للاجازة لكنه لا يجيز له وقت صدوره وليس المراد الثانى أيضاً ان كان مراده الولي الخاص كما يتبادر  
 من عبارة زواهر الجواهر بل المراد بالولى ما يشمل القاضي بشرط أن يكون العقد قابلاً للاجازة كما علمت  
 وليس المراد أيضاً ما هو أعم من الاحتمالين وليس في كلام الخاتبة ما يفيد به بل فيه ما يدل على ما قررناه  
 وعبارة الخاتمة هكذا صبي تزوج بالغة ثم غاب فلما حضر تزوجت المرأة آخر وقد كان الصبي أجاز  
 بعد بلوغه النكاح الذى باشره في الصغر فإن كانت المرأة تزوجت بآخر قبل اجازة الصبي جازاً لثاني  
 لأنها أتمت الفسخ قبل اجازة الصغيرة وإن كان النكاح الثانى بعد اجازة الصغيرة بنظر ان كان النكاح  
 في الصغر بهر المثل أو بما يتعابن الناس في مثله يجوز النكاح لأنه كان موقوفاً فينفذ باجازة الصبي بعد  
 البلوغ وإن كان بهر كثير لا يتعابن الناس فيه ولا الصغیر أب أو جد فكذلك لأن ما يملك النكاح عليه  
 بهر كثير فية وقف عقد الصغيرة على اجازتها ما ينفذ بالاجازة بعد البلوغ وإن لم يكن للصغیر أب أو جد جاز  
 النكاح الثانى من المرأة لأن عقد الصغيرة على هذا الوجه لم يتوقف فلا تلحقه الاجازة اهـ وقوله  
 لم يتوقف أى وإن كان تحت ولاية قاض لأنه لا يملك تزويج الصغيرة بنى فاحش الاب والجد فلا يملكه  
 القاضي فيكون لا يجيز له فلا يتوقف فيجوز النكاح الثانى من المرأة ونقل في زواهر الجواهر عن فتح

قوله ما يصلح أى انقض ما يصلح  
 الخ فأنكرة موصوفة لنافية  
 اهـ منه

القدر مانصه فعلى هذا قوله ولا يجيز له أى ماله من يقدّر على الإجازة يطل كما إذا كان تحت  
أى تحت رجل حرّة وزوجه الفتيوى أمة أو أخت امرأته أو خمسة أو مائة أو مائة أو مائة أو مائة  
يتم في دار الحرب إذا لم يكن سلطان ولا قاض لا يتوقف لعدم الجيز الذى يقدّر على الامضاء حالة العقد  
لأن دار الحرب ليس بها مسلم له ولاية حكمه لكن تزويجه التيمه فكان كالمكان الذى في دار الاسلام ليس  
له حكم ولا سلطان فانه أيضا يتعدّ تزويج الصغار فيه اللاتى لا عاصب لهن فوسع باطلا حتى لو زال  
المانع بوث امرأته السابقة وانقضاء عدة المتهمة فأجاز لا ينفذ أما إذا كان فيجب أن يتوقف لوجود  
من يقدّر على الامضاء اهـ وقوله أما إذا كان أى وجد سلطان أو قاض صريح أيضا فمقتضىه من أن  
مرادهم بالجيز من له ولاية امضاء ذلك العقد مع قبول ذلك العقد للامضاء في نفسه فاعتنم هذا التحرير  
القديم النظير فانك لا تتجده في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب

\*( كتاب الغصب ) \*

\*( سئل ) \* في رجل غصب فرسا وباعها من آخر ومات عند المشتري ولم يجز المالك البيع ويريد  
الرجوع على العاصب بقدر ثمنه الذى كان اشتراها به زاعما أن له ذلك ويريد العاصب دفع قيمته اليوم  
غصبا فهل للعاصب ذلك والقول له في ذلك \* ( الجواب ) \* نعم وفي التنوير وتجب القيمة في القبي  
يوم غصبه اجماعا اهـ وفي شرحه للعلائي عن الجهر والقول للعاصب بينه وفي القول لمن عن جامع  
الفصولين ولراعى انه غصب أمته ولينكر قيمته اتبع دعواه ويؤمر برد الامه ولو حاصلة فالحق  
في قدر القيمة للعاصب اهـ \* ( سئل ) \* في رجل غصب شح زيدا وباعه من آخر وسلمه وتصرّف به  
المشتري ويريد زيد تضمينه مثل شحّه حيث لم ينقطع المثل بعد ثبوت ذلك ثم عا فهل له ذلك  
\* ( الجواب ) \* نعم ولو باعه الغاصب وسلمه فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وجازيه والمثل  
له وان ضمن المشتري رجع على الغاصب بالمثل وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه وان باع ولم يسلم  
لابتئان بزانية اوائل كتاب الغصب ومثله في فتاوى العلامة الترمذى المغصوب منه مخبرين تضمين  
الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في الرفق المغصوب بأن غصبه وقيمه اكثر وكان الثاني املا  
من الاول فان الضمان على الثاني أقول قوله المغصوب نعت للوقف وقوله بأن غصبه أى الغاصب  
الثاني والحال أن قيمته اكثر مما كانت وقت ما غصبه الغاصب الاول \* ( سئل ) \* في فرس  
مشتريه بطريق الملك بين زيد وعمرو وتضمن ويحى عند زيد فأوكها للبكر فركبها بكر الى مكان بعيد كل  
ذلك بدون اذن من عمرو وكانت حاملا فولدت مهورا عند بكر قبل انتهاء امدة الحمل ونقصت قيمتها بذلك  
ومات المهر ويريد عمرو تضمين زيد نقصان قيمة الفرس والمهر فهل يضمن زيد نقصان قيمة الفرس لا المهر  
\* ( الجواب ) \* نعم يضمن زيد نقصان قيمة الفرس بالولادة ولا يضمن قيمة الولاد حيث لم يتعد عليه ولم  
يمنعه بعد طلبه والمسئلة في الخيرية من الغصب وفي الانقروى عن العناية وان نقص المغصوب في يد  
الغاصب ولم يجبر نقصانه بوجه آخر ضمن النقصان سواء كان النقصان في يده مثل ان كانت جارية  
فاعورت أو ناهدة الدين فانكسر ثديها أو في غير يده مثل ان كان عبدًا محترقا فانسى الحرقه لانه دخل  
في ضمانه بجميع أجزائه بالغصب وقد فات منه جزء أو ما إذا كان قد اشترى بقرته لانه دخل  
المغصوبة عند الغاصب فردّهما وفي قيمة الولاد فواء بنقصان الولادة فلا يضمن الغاصب شيئا عند اخلافا  
لزم اهـ وفي البرازية وان نقص المغصوب عند الغاصب ضمن النقصان الا اذا كان النقصان بفعله  
الغير فيقتضي المالك بين تضمين الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني او يضمن الجاني ولا يرجع على  
أحد اهـ وفيها عرج الحمار المغصوب في يد الغاصب ان كان يمشى مع العرج ضمن النقصان  
وان كان لا يمشى أصلا ضمن القيمة كالمقطع اهـ وفيها ضرب بقره الغيرة فسقط وخيف تلفها فباعها  
من قصاب فدبحها فعلى الضارب ضمان النقصان اهـ ركب حمار غيره فغيبه وضمن ثم زال العيب له

قوله في دار الحرب قيد لقوله  
أو مجنون أو صغيرة تيمه  
اهـ منه

مطلب غصب فرسا وباعها  
ومات عند المشتري ضمن

مطلب القول للعاصب  
في القيمة

مطلب باعه للعاصب وسلمه  
للمشتري فالمالك يضمن  
آيه ما شاء

مطلب وادب الفرس مع  
الغاصب ونقصت قيمتها ومات  
الراد يضمن نقصانها فقط

مطلب نقص المغصوب  
بيد الغاصب ولم يجبر نقصانه  
بوجه آخر ضمن النقصان الخ

مطلب فيما إذا عرج الحمار  
المغصوب في يد الغاصب  
مطلب اذا زال العيب  
يرجع الغاصب بما ضمن

حائط غيره الخ أقول في شرح النجاة للعلامة قاسم وإذا حدم الرجل حائط جاره فليبار الخيارات شاء  
ضمه قبة الحائط وانقض الضامن وإن شاء أخذ النقص وضمه النقصان لأن الحائط قائم من وجهه  
هالك من وجهه فإن شاء مال إلى جهة الضام وضمه النقصان وإن شاء مال إلى جهة الهلاك وضمه  
قبة الحائط وإيس له أن يجبره على البناء كما كان لأن الحائط ليس من ذوات الامثال وطريق تشييد  
النقصان أن تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذا الحائط فيضن فضل ما بينهما اه أقول  
وهذا في غير الوقت كما في حاشية البيري أي فلو حدم حائط الوقف مسجد أو غيره أجبر على بنائه  
وسئل قارئ الهداية عن استأجر دارا وقفها فهدمها وجعلها طاحونا وفرغ فأجاب بأنه ينظر القاضي  
إن كان ما غيرها إليه أنفع وأكثر ربهما أخذ منه الإجرة وأبقى ما عمره للوقف وهو متبرع وإذا أزم  
هدمه واعادته إلى الصفة الأولى بعد تعزير بما يليق بحاله اه وتماه في رد المختار (سئل)

مطلب الحائط ليس من  
ذوات الامثال

مطلب إذا حدم حائط  
الوقف أجبر على بنائه  
مطلب تعلق رجل برجل  
وصاحبه فسقط من المتعلق به  
شيء فضمه

فمن تعلق برجل وصاحبه فسقط من المتعلق به شيء فسقط هل يضمن المتعلق (الجواب) نعم  
يضمن المتعلق كما صرح بذلك في العمادية من أنواع الضمانات من التسبب والدلالات ومثله  
في الفصولين أقول وينبغي أن يكون القول للمتعلق في قدر ما سقط نظير ما مر أول الباب وكذا لو أنكر  
السقوط أصلا ما لم يبرهن الاخر وكتب المؤلف فروعا في غير هذا المحل وفي أجناس الناطق  
الغصب عبارة عن ابتاع الفعل فيما يمكن نقله بغير إذن مالكه على وجه يتعلق النقصان به أما من غير  
فعل في المحل لا بصير غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول داره ولم يمكنه من أخذ ماله لم يكن بذلك غاصبا  
وكذا لو منع المالك عن المواشي حتى ضاعت لا يضمن ولو منعها منه يضمن وفي السير الكبير إذا حبس  
رجلا حتى ضاع ماله لا يضمن ولو حبس المالك عن المالك يضمن وفي ميسوطة الاستيعابي إذا حال بين  
رجل وأملاكه حتى تلفت لا ضمان عليه ولو فعل ذلك في المنقول يضمن وفي المختلقات القديمة إذا وقف  
يجب دابة رجل ومنع صاحبها عنها حتى هلك لا يضمن وأوضح من هذا إذا حال صاحب المال  
وقته ولم يأخذ حتى تلف المال لا يضمن وقد مر في أول الجنس الذي قبل هذا عن العمون ما يحتاج  
هذا وفي التجنيس رجل أراد أن يسقي زرعه فتعنه أتان حتى فسد زرعه لا يضمن وكذا ذكر في العدة  
وفي فوائد عمى نظام للدين ختم ماء ارز آخر حتى هلك الارز هل يضمن أيا ب شيخ الاسلام علاء الدين  
علي بن عبد المجيد وكان استأذنه يضمن فصول العمادية في ٣٣ في أنواع الضمانات ومثله

مطلب في تعريف الغصب

مطلب حبس رجل لا حتى  
ضاع ماله لا يضمن

في جامع الفصولين وأقول مقتضى هذه الفروع أن تقيده مسائلنا بما لو وقع المتعلق فعلا في الساقط  
تأكل وأما لو قتل صاحب المال وتركه حتى تلف فوجه القول بال ضمان فيه أنه لما لم يفتقد أنزال يده  
مالكه عنه وصار يده حكا فاذ تركه حتى تلف يضمنه تأمل (سئل) فيما إذا كان زيدا أرض  
يزرع بقلعه ولا يدهفها من اربعة فزرعها عمر ويذره حنطة يلاذن مالكها المزبور واستجسد الزرع  
فهل الزرع للزارع (الجواب) نعم (سئل) في رجل غرس في أرض آخر يذرون اذنه  
ولا وجه شرعي فهل يؤمر بالقلع والرد (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا  
حرق زيد أرضا موقوفة ليزرعها باذن ناظر الوقف فعصد عمر وزرعها ليدون اذن الناظر ولا وجه  
شرعي ونبت الزرع ولم يدرك وقلعه لا يضمن بالوقف فهل يؤمر عمر بقلعه (الجواب) نعم  
(سئل) في رجل غرس أشجار لنفسه في أرض مشتركة بينه وبين ابن عمه يذرون اذنه ولا وجه  
شرعي ثم مات الرجل عن ورثة فهل يكون القراس له يورث عنه (الجواب) نعم (سئل) في رجل زرع حنطة في أرض  
جارية في ملك زيد بلا اذنه ولا وجه شرعي ونبت الزرع ولم يدرك ويبريد زيد  
تكليف الرجل قلع زرع المزبور فهل له ذلك (الجواب) حيث لم يدرك الزرع فلما ملك الأرض  
أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبقى فلما ملك قلعه فإن لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب  
ولما لا يضمنه نقصان أرضه أن نقصت الأرض بزراعتها كما في جامع الفصولين وفي المجتبى زرع أرض

مطلب له أرض غير معدة  
للاستغلال بل يزرعها  
بنفسه فزرعها غيره بلا اذنه  
فالزراع

مطلب غرس في أرض  
غيره يؤمر بالقلع  
مطلب زرع في أرض  
موقوفة يؤمر بقلعه حيث  
لا ينشر بالوقف

غيره ونبت فلما مات أن يأمر الغاصب بقلعه فإن أبي يطلع به بنفسه وقبل النبات بغير صاحب الأرض  
 أن شأنا ثم كذا ثبت فأنهم ببقائه وإن شاء أعطاه ما زاد البذر فتقوم به بذرة بذور غيره له حق القلع  
 ويغرم وغيره بذرة فينتج فضل ما بينهما عن أبي خفيفة رحمه الله تعالى أنه عليه مثل بذره والاول  
 أصبح من الغصب وذكره الملاقي باختصار مفيد \* (سئل) \* في أرض وقت سليخة  
 جارية في مشد مسكة آخر فعمد زيد وزرعها في مدة ثم لمجعة واستغنيا كل ذلك بدون إذن من مولى  
 الأرض ولا من له المشد ولم تكن الأرض في اجارته في المدة المرقومة ويريد الناظر مطالبة زيد باجرة  
 مثل الأرض المزبورة مذ ذرعه واستعه الفيل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وقد أجاب الشيخ خير  
 الدين عن مثله بقوله ليس له أن يطالبه بحصته من الخارج وأجرة زرعها دراهم وإن قلنا لا ترفع يده  
 عنها مادام مزراعا يعطى ما هو المعتاد فيها على وجه المطلوب كافي تقاويه من المزارعة أقول الضمير  
 في قول الشيخ خير الدين ليس له الخ عائدا على المزارع فإن سؤاله هكذا سئل عن الأرض  
 السلطانية أو الوقف التي لها مزارع معتاد عليها وله يد سابقة في مزارعها بالحصة المعهودة فيها  
 إذا زرعها غيره بغير إذنه ودفع ما عليها من الحصة فهل لمزارعها أن يطالبه بحصته من الخارج  
 أو باجرة زرعها دراهم أجاب لا وإن قلنا الخ والحاصل أن المطالبة بالحصة أو بالاجرة لو كمل السلطان  
 أو لمولى الوقف لو كانت الأرض وقفا وليس للمزارع وصاحب المسكة مطالبة بشئ من ذلك  
 لأنه لاحق له في نفس الأرض قاحفظ ذلك فإنه يخفى على كثيرين \* (سئل) \* في أرض معلومة  
 في قرية مدة للاستغلال زرعها زيد بغير أمر صاحبها عمرو واستغلها قام عمرو يطالب المزارع بحصته  
 من زرعها ولم يكن في القرية عرف من اقتسام القلة أنصافا أو أرباعا فهل يكون الخارج للمزارع وعليه  
 أجر مثل الأرض \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* خفا إذا كان زيدا أرض من بجلة  
 أراضي قرية معدة الأرض للزراعة والعرف في القرية أن من زرع أرض غيره بغير أمره فعليه الربع  
 من الزرع الشسوي فزرع عمرو والأرض المزبورة حنطة بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف ولزيد ما عليه  
 العرف من الزرع \* (الجواب) \* نعم فال في الدرا المختار ولو زرع أرض الغير بغير إذنه يعتبر  
 العرف فإن اقتسموا القلة أنصافا أو أرباعا اعتبروا بالخارج للمزارع وعليه أجر مثل الأرض وأما  
 في الوقف فيجب الحصة أو الاجر بكل حال فصولين اه أقول عبارة جامع الفصولين في الحادى  
 والثلاثين ومن زرع أرض غيره بلا أمره يجب الثلث والربع على ما هو عرف القرية ثم رخص لقساوى  
 القاضى ظهير الدين زرع الاكل سنين بعد مضي مدة المزارعة جواب الكتاب أنه لا يكون مزارعة  
 فالزرع كله للأكار وعليه تصديق ما فضل من بذره وأجر مثل عمله وهكذا كانوا يفتون بخارى وقيل  
 تكون مزارعة وقيل لو كانت الأرض معدة للزراعة بأن كان ربه ممن لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة  
 فذلك على المزارعة فرب الأرض حصة على ما هو عرف تلك القرية لكن انما يحمل على هذا لو لم يعلم  
 وقت الزراعة أنه زرعها على وجه الغصب صريحا أو دلالة أو على تأويل فإن من أجزأ أرض غيره  
 بلا إذنه ولم يجره ربه أو قد زرعها المستأجر فالزرع كله للمستأجر لا على المزارعة وإن كانت الأرض  
 معدة الا في الوقف فيجب فيه الحصة أو الاجر بأى جهة زرعها أو سكنها اعتدت للزراعة أو لا وعلى هذا  
 استقر قسوى عامة المتأخرين اه وحاصله أن في المسئلة قوانين أو ثلاثة الا قول أنه إذا زرع أرض  
 غيره بلا أمره لا يكون غصبا بل يحمل على المزارعة وحصة رب الأرض ما جرى عليه عرف القرية من  
 ثلث أو ربع والقول الثانى جواب المسئلة أنه يكون غاصبا والزرع كله له لكن يتصدق بما فضل  
 عن بذره وأجر مثل عمله ويكفى حل هذا على ما إذا لم يكن عرف في اخذها على وجه المزارعة فلا يخالف  
 ما قبله والقول الثالث أنه يكون مزارعة إذا كان صاحبها أعدها للاستغلال بأن كان يدفعها مزارعة  
 لغيره ولا يزرعها بنفسه لأنه يكون قريته على أن المزارع انما أخذها على وجه المزارعة على عرف ذلك

مطلب مهم في أرض وقت  
 مشد مسكة الرجل زرعها  
 آخر بلا إذن فعليه اجرتها  
 للمولى لا لصاحب المشد

مطلب غصب أرض معدة  
 للاستغلال فعليه اجرتها  
 ان لم يكن في القرية عرف الخ  
 مطلب زرع أرض غيره  
 بلا إذنه يعتبر العرف

القرية أمالو كن صاحبها زرعها بنفسه يكون الزارع غاصبا قال زرع كلمة وقوله لكن انما يجب حمل الخ  
معنا ما أن كون ذلك من اربعة فيما اذا كان صاحبها اعدت له ذلك ولكن في القرية عرف من قسم  
معلوم لصاحب الارض انما يتم اذا لم يعرف انه زرعها على وجه الغصب أو بتأويل عقد أو ملك ويوافق  
هذا ما قاله في البرازية من المزارعة قال القاضي وعندى أنها ان معدة لزارعة وحصة العامل معلومة  
عند أهل تلك الناحية جاز استحقاقا وان فقد أحدهما لا يجوز بشرط الى العادة اذا لم يقر بأنه زرعها  
لنفسه قبل الزراعة أو بعدها أو كان ممن لا يأخذ من اربعة وبأنفس من ذلك فحينئذ تكون غصبا والخارج  
له وعليه نقصان الارض وكذلك لو زرعها بتأويل بأن استأجر أرضا لغيره المؤجر ولم يميز حار بها  
وزرعها المستأجر لا تكون من اربعة لانه زرعها بتأويل الاجارة اه ويؤيده ما في غصب الذخيرة  
قالوا في المعدة للاستغلال يجب الاجر اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك منه بطريق الدلالة وذكر  
في مزارعة الذخيرة أن السكنى فيها تحمل على الاجارة الا اذا سكن بتأويل ملك اه لكن المشهور  
وهو المفتى به أن منافع الغصب غير مضمونة الا في الوقف ومال اليتيم والمعدة للاستغلال الا اذا سكن  
المعدة للاستغلال بتأويل عقد أو ملك كما تقدمنا في كتاب الاجارة عن التنوير وشرحه وقال  
في شرح التنوير قبيل باب فتح الاجارة ما نصه وفي الاشباه ادعى نازل النخاع ودخل الحمام وسكن  
المعدة للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب قلت فكذلك مال اليتيم على المفتى به فتنبه اه  
وقول الفصولين الا في الوقف يجب فيه الحصة أو الاجر الخ أى يجب فيه الحصة ان كان ثمة عرف  
في أخذها من اربعة بحصة معلومة والا فلا اجر وقوله باى جهة أى سواء كان غاصبا او لا وذكر  
في الاسعاف انه لو زرع أرض الوقف يلزم أجر مثلها عند المتأخرين اه والظاهر جله على ما اذا لم يكن  
عرف أو على ما اذا كان الاجر أنفع للوقف لقولهم يفتى بما هو أنفع للوقف فالخامس أن من زرع  
أرض غيره بلا اذنه ولو على وجه الغصب فإن كانت الارض ملكا وعده حار بها الزاوعة اغتصب العرف  
في الحصة ان كان ثمة عرف والافان أعدت لاجار فالخارج كله للزارع وعليه أجر مثلها لهما والالا  
فان انتقصت فعليه النقصان والافلاشى عليه وان كانت وقفا فان كان ثمة عرف وكان أنفع اعتبره والا  
فأجر المثل وكذا لو كانت مال يقيم أو سلطانية فاغتنم هذا البحر المنفرد الجامع بين كلامهم المبدد  
\* (سئل) \* في أرض معلومة معدة للاستغلال جارية في ملك هند فوضع زبيد عليها  
واستغلها واستوفى منفعتها مدة بلا اجارة ولا اجارة قامت هند تطالبه باجرة من المدة المزبورة  
فهل لها ذلك \* (الجواب) \* نعم ولو سكن دارا معدة للتعلة أو زرع أرضا معدة للاستغلال من  
غير استئجار يجب الاجر جامع الفتاوى من الاجارة \* (سئل) \* في خانق مائة بين شريكين  
سكنها احدهما مدة بدون اجارة ولا اجارة وهي معدة للاستغلال فهل لاجرة عليه لشريكه  
\* (الجواب) \* قال في العمادية في الفصل ٣٢ في أنواع الضمانات بيت أرخاوت بين  
شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدا للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك اه  
وبذلك حصل الجواب وذكريه ما نصه وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمود أحد الشريكين  
اذا سكن في دار الشريكة بغيره صاحبها ثم جاء الاستر يطالب أجر حصته ليس له ذلك وان كانت الدار  
معدتة للاستغلال لان الدار المشتركة في حق السكنى وفيما كان من توابع السكنى فيجوز لمولوكه لكل  
واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول والقعود  
ووضع الامتعة فيه معطل عليها منافع ملكيها وانه لا يجوز وان كان هكذا صار الخا من ساكنها  
في ملك نفسه فلا يجب الاجر ومنه في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة اه \* (سئل) \*  
في طاحونة ماء مشتركة بين اثنين ويقيم لكل حصة معلومة فيم افاستعملها البالغان بالطنين بمدة بلا  
اجارة ولا اجارة حتى يبلغ اليتيم رشيدا فطالبا لهما الا باجرة مثل حصته مدة استعماله فهل له ذلك

فتن

على هذا الحاصل المقيد  
في مسألة من زرع أرض  
غيره بلا اذنه

مطالب غصب أرضا معدة  
للاستغلال يجب الاجر

مطلب سكن أحد الشريكين  
في الخانق المعدة للاستغلال  
لا يلزمه اجر

مطلب طاحونة مشتركة  
بين اثنين وغيره استعمالها  
الشريك لليتيم اجرة حصته

مطلب طاحونة مشتركة  
بين يقيم وغيره استعمالها  
الشريك للقيم اجرة حصته  
مطلب اذا عطل الحانوت  
مدة يلزمه الاجرة

(الجواب) \* نعم وفي الخيرية من الاجارة مثل في بئر معدة لخزن الغلال بالاجرة بين يقيم وبالغ  
آجره البالغ باذن الولي هل يلزم دفع حصه اليتيم من الاجرة لوليه أم لا أجاب نعم يلزم بل لو استعمله  
الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه اجرة مثل حصه اليتيم كما أفتى به المتأخرون الحاقا له بالوقف صيانته  
والله تعالى أعلم اهـ ومثله في الترتاشية من الشركة \* (سئل) \* في حانوت معدة لصنع الاثواب  
جارية في وقف أهلي وضع زيد فيها بعض آلة الصنع كالمدق والحلة وغيرهما وعطل الحانوت مدة  
بدون اجارة ولا اجرة ويريد ناظر الوقف المزبور مطالبة زيد بأجرة مثلها في المدة المزبورة بعد ثبوته شرعا  
فهل له ذلك \* (الجواب) \* منافع الغصب غير مضعونة استوفاهما أو عطلها فانها غير مضعونة  
عندنا الا أن يكون المغصوب وقفا أو مال يقيم أو معدة للاستغلال الخ تنوير من الغصب أقول ومثله  
في الدروو العجب من الشربلالي حيث قال في حاشية الدررولي نظر فيما لو عطل اه فانه يفيد أنه لم يره  
مع أن الاستثناء المذكور ظاهر في انه راجع الى قوله استوفاهما أو عطلها \* (سئل) \* في دار  
ملك بين اخوة ثلاثة بالغين سكنهم واحد منهم بدون اجارة ولا اجرة ولا اذن وليست معدة للاستغلال  
فهل لا يلزمه اجرة عن مدة سكناه لحصة أخويه \* (الجواب) \* نعم قال في الدرر المنافع كركوب  
الداية وسكنى الدار واستخدم المملوك لا تضمن بالغصب والاتلاف وقال في التنوير ومنافع الغصب  
استوفاهما أو عطلها غير مضعونة الا أن تكون وقفا أو مال يقيم أو معدة للاستغلال الا اذا سكن  
بتأويل ملك أو عقد \* (سئل) \* في دار معلومة غير معدة للاستغلال مشتركة بين يقيم وبالعين  
سكنوا في جميع الدار مدة بلا اجارة لحصة اليتيم ولا اجرة فهل يلزمهم اجرة المثل لحصة اليتيم في المدة  
\* (الجواب) \* يلزمهم ذلك أقول الفهم في سكنوا عائلته على البالغين فقط ووجه لزومهم الاجرة  
أن مال اليتيم ملحق بالوقف كما مر عن الخير الرملي وأما قول التنوير الا اذا سكن بتأويل عقد أو ملك  
فهو راجع للمعد للاستغلال فقط كما أفاده شارحه العلائي وبناء سابقا \* (سئل) \* في دار  
جارية في وقف أهلي للاستغلال على زيد وامرأتين فسكن زيد في كاملها بالغلبة بدون اذن المرأتين  
ولا وجه شرعي ولم يدفع لهما ما شيا من اجرتها فهل تلزمه اجرة مثل حصته ما مدة سكناه فيها  
\* (الجواب) \* نعم في الاشباه من كتاب الغصب الوقف اذا سكنه احدهما بالغلبة بدون اذن  
الاخر سواء كان موقفا للملكى أو للاستغلال فانه يجب فيه الاجر أيضا ومثله في البزاية  
وصور المسائل والبحر والقنية وافتى به خاتمة المحققين الخير الرملي وكذا غيره ممن يعتمد على اقتائه  
\* (سئل) \* في جماعة أسكنهم ناظر الوقف دار الوقف مدة بلا اجارة ولا اجرة فهل يلزمهم لجهة  
الوقف اجرة المثل مدة سكناهم \* (الجواب) \* نعم قال في العمادية وفي القفاوى متولى الوقف  
اذا سكن دار الوقف بغير اجرة كرهلال انه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين ان عليه اجرة  
المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن ايدي الظلمة وقطعا لا طماع  
الفاسدة وعليه الفتوى اهـ ومثله في جامع الفصولين والرحيمية \* (سئل) \* في رجل سكن مع  
زوجه غصبا في دار جارية في ملك الزوجة واهله مدة تسنين بلا اجارة ولا اجرة وليست معدة  
للاستغلال فهل لا يلزمه اجرة لهم \* (الجواب) \* حيث سكن غصبا ولم تكن الدار وقفا ولا  
لايتام ولا معدة للاستغلال لا يلزمه اجرة في تلك المدة المزبورة والله تعالى أعلم وان نقص المغصوب  
عند الغاصب ضمن النقصان الا اذا كان النقصان بفعل الغير فيمنذ بخير المتألك بين تضمين الغاصب  
ويرجع الغاصب على الجاني او يضمن الجاني ولا يرجع على احد بزانية \* (سئل) \* في رجل  
سكن مع زوجته في دار وقف بدون اجارة ولا اجرة حتى مات الرجل عنها وعن تركته فهل تؤخذ اجرة  
الدار من التركة او من الزوجة \* (الجواب) \* تؤخذ اجرة الدار من تركه الرجل لا من الزوجة

مطلب يجب الاجرة لحصة  
اليتيم

مطلب سكن أحد المستحقين  
في دار الوقف بالغلبة تلزمه  
اجرة

مطلب أسكنهم الناظر بلا  
اجرة فعليه اجرة المثل

مطلب غصب دارا وسكنها  
لا يلزمه اجرة

مطلب سكن دار اليتيم  
أو الوقف بأهله واتباعه  
فاجر المثل عليه

مطلب تؤخذ الاجرة من  
المتبوع  
مطلب فيما اذا نقص  
المغصوب عند الغاصب  
مطلب فيما اذا كانت قيمة  
البناء أو لغراس أكثر من  
قيمة الارض المغصوبة

لان الرجل متبوع والزوجة تابعة والاجرة تلزم المتبوع لا التابع قال في البرازية من الاجارة في نوع  
المتفرقات ومن سكن دار الوقف أو اليتيم بأخذه وأتباعه فأجر المثل على الرجل المتبوع اهون وصايا  
التنوير أهل الرجل زوجته الخ \* (سئل) \* فبين غضب أرضا وبني فيها أو غرس وقيمة البناء  
أو الغراس أكثر من قيمة الارض هل يملك الارض بقيمتها أم يؤمر بالقطع \* (الجواب) \* أجاب شيخ  
الاسلام على أفندي مفتي الروم أنه يؤمر بقطع ذلك ولا يلتفت لقوله ونعم هذا الجواب فان فيه سد باب  
الظلم والغصب وان كان في المسئلة اختلاف وأخذ جوابه من فتاوى أبي السعود رحمه الله تعالى ومن  
القهستاني وعبارة القهستاني ومن بني بناء في أرض غيره غصبا أو غرس شجرة كذلك أمر الغاصب  
بالقطع أي قطع البناء أو الشجر والرد إلى الأرض فارغة إلى المالك ولو كانت القيمة أكثر من  
قيمة الارض وقال الكرخي أنه لا يؤمر به حينئذ وينضم القيمة وهذا أتفق لمسائل الباب كما في النهاية  
وبه أفتى بعض المتأخرين كصدر الاسلام وأنه حسن ولكن نحن نقف بجواب الكتاب اتباعا  
لأصحابنا فانهم كانوا لا يتركون جواب الكتاب كما في العمادية من الفصل الثاني والثلاثين من  
أنواع النعمانات اه وفي هامش الانقروى ما نصه ولا يفتى بقول الكرخي صرح به أبو السعود  
العمادي وقال في نور العين بقول الحقير عدم انقطاع ملك المالك هو المذكور وروحه في الجامع  
الصغير والهداية والخلاصة وعامة المتون ولكن اختير في شروح الهداية وغيره اقول الكرخي ولعل  
الاول قياس والثاني استحسان وهو الاول لما ذكره الامام قاضيان في فتاواه أن لصاحب أكثر  
المالين أن يملك الاخر بقيمته وقطائره كثيرة كدابة ابتعت لأول مرة فلو قيمة اللؤلؤة أكثر فلها أن  
يملك الدابة وكدابة ادخلت رأسها في قدر رجل ولم يمكن اخراج رأسها الا بكسر القدر ولو قيمتها أكثر  
من قيمة قدرها أن يملكه بقيمته اه قلت ويمكن أن يفرق بين هذه المسائل ومسئلة الغصب بأن فعل  
ذلك في هذه المسائل أمر اضطراري لصدوره بدون قصد معتبر وأما الغصب فهو فعل اختياري  
مقصود والذي أفتى به المولى على أفندي هو الاولى والاسرى في هذا الزمان لثقل أهل الظلم والغاصبين  
ويشهد له قوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق قال الامام الزليعي أي ليس اذى عرق ظالم  
وصف العرق بصفة صاحبه وهو الظالم وهو من الجار كما يقال صام نهارة وقام ليله قال تعالى فيها  
يفرق كل أمر حكيم ولان الارض باقية على ملكه اذ لم تصرف مستهلكة ولا مغصوبة حقيقة ولا وجد فيها  
شيء يوجب الملك للغاصب فيؤمر بتفريقها ودرها إلى مالكها كما اذا شغل ظرف غيره بالطعام ثم ذكر  
ما اذا زادت قيمة البناء وهذا التعليل والحديث الشريف يستأنس به لما أفتى به المولى أبو السعود  
\* (سئل) \* في رجل مشترك بين زيد وعمر وذبحه عمر وبدون اذن من شريكه زيد ولا وجه شرعي  
ويريد زيد تفمين عمر وقيمة نصته منه فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم في الاصح قال في العمادية  
في الفصل ٣٢ ومن ذبح شاة غيره خالكةا بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه وان شاء أخذها  
وغزاه نقصان وكذا الجزور وكذا اذا قطع يدهما وهذا هو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وروى  
عنه ان شاء أخذها ولا شيء له والاول اصح اه ومثله في التنوير من الغصب \* (سئل) \* فيما  
اذا غصب زيد شجرة زيتون لعمه وزووقلها وغرسها في ملكه فنبتت وأدركت فهل تكون الشجرة  
الزيتونة لزيد ولصاحبها عمرو بقيمتها \* (الجواب) \* نعم ويلزم للغاصب التعزير اللائق بحاله  
الراذع له ولا مثاله والله تعالى أعلم ولو غصب تالة صغيرة فغرسها في ملكه فأدركت في أرضه فاصحاب  
التالة قيمة التالة ولا سبيل له على النخلة عندنا لانها صارت تبعا لأرضه ولو غصب تالة ولم تزدد فان لم  
تنت فلا شئك أنما ترد على المالك وان بنتت ولم تزدد ينبغي أن ترد على المغصوب منه أيضا لانه وضع  
المسئلة في الزيادة في غصب المبسوط لصدر الاسلام أبي اليسر رحمه الله تعالى عمادية في ٣٢ ومثله

مطلب من ذبح شاة غيره  
بخالكةا بالخيار

مطلب غصب شجرة صغيرة  
وغرسها في أرضه



مطلب قطع اشجار غيرة  
لزمه قيمتها فائمة وعزير

في الفصولين والسالة صغار النخل قاموس \* (سئل) \* في رجل عمد الى كرم آخر وقطع اشجاره  
ظلم او عدوانا فهل اذا ثبت عليه ذلك يلزمه التعزير وقيمة ما قطعه قائما في أرضه \* (الجواب) \*  
نعم كما أفتى به الشيخ اسماعيل ولو قطع شجرة رجل تقوم الارض وفيها الشجرة وتقوم بلا شجرة فيغرم  
ما بينهما وكذلك الزرع عمادية وفيها أيضا قطع اشجار كرم انسان يضمن القيمة لانه ألتف غير المثل  
وطريق معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الاشجار النابتة وية تقوم مقطوع الاشجار ففضل ما بينهما اقيمة  
الاشجار بعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء دفع الاشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك  
القيمة وان شاء أمسك الاشجار ورفع من تلك القيمة قيمة الاشجار المقطوعة وضمنه حصة الباقي وذكر  
الفقيه أبو الليث في فتاواه مسئلة قطع الاشجار هكذا ثم قال وان كانت قيمة الاشجار مقطوعة وغير  
مقطوعة سواء فلا شيء عليه أقول فلو كانت قيمة الكرم مع الاشجار النابتة أفضلا من بدون  
الاشجار بسبب عمالة كانت قيمة الاشجار قائمة للثمارة وهي فضل ما بين القيمتين فان شاء المالك دفع له  
الاشجار المقطوعة وضمنه قيمتها قائمة وهي ثلثا وان شاء أمسكها ونظر الى قيمتها مقطوعة فان  
كانت قيمتها مقطوعة مائة مثلاً لرفع عنه مائة وضمنه الباقي من قيمتها قائمة وهو مائة مثلاً وان كانت  
قيمها مقطوعة وقائمة سواء واختار ارامساكها فلا شيء على القاطع وذلك مثل الصفصاف  
والخروب بالهملة فان قيمته قائمة وقت القطع لا تزيد على قيمته مقطوعا بخلاف شجر الكرم ونحوه فان قيمته  
قائمة طالما لم يترك من قيمته مقطوعا لا يصلح الاحتياط هذا ما ظهر لي في بيان هذا المقام فتامل  
\* (سئل) \* فيما اذا وضع زبيده على كرم غصب العمر وتصرف بعنقه بطريق الغصب ولم يدفع  
العمر ومنه شيئا ثم رد الكرم للعمر وامتنع من رد مثل الغصب الذي تصرف به فهل عليه رد العمر و  
حيث لم ينقطع المثل \* (الجواب) \* نعم زوائد المغصوب مطلقا أي سواء كانت متصلة كالسمن  
والحسن أو منفصلة كالولد والثر لا تضمن إلا بالتعدي أو المنع بعد الطلب لانها أمانة وحكمها هذا درر  
من الغصب ومثله في التنوير وغيره والغصب مثلي كفا في العمادية ولو كان العين المغصوب قد هلك وهو  
من ذوات الامثال فان كان السعري المكان الذي التقيما مثل السعري في مكان الغصب أو أكثر فانه يبرأ  
برد المثل وان كان السعري في هذا المكان أقل فالمالك بالخيار ان شاء أخذ قيمة العين في مكان الغصب  
وقت الغصب وان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أو كثر يخير الغاصب ان شاء اعطى  
مثله في مكان الخصومة وان شاء أعطاها قيمته حيث غضب الا أن يرضى المغصوب منه بالتأخير وان  
كانت القيمة في المكانين سواء كان للمغصوب منه أن يطالبه بالمثل خائفة في الغصب من الفصل الاول  
المغصوب لو قائما يأخذه مالكمه مثليا أولا في كل الوجوه الا ان كانت بالدة الخصومة أقل من قيمة بلدة  
الغصب فينشد للمالك خيار ثلاث رضى به أو انتظر أو أخذ قيمته مكان الغصب يوم الخصومة جامع  
الفصولين \* (سئل) \* فيما اذا كان زبيد وعمر والاخوين غراس عنب وزيتون قائم في أرض  
وقف بالوجه الشرعي وهو جار في ملكهم ما نصفين فغاب زيد ونحو ثمان سنين فتصرف عمر ويجمع  
غراس المذكور لنفسه بلا إذن من أخيه ولا اجارة ولا وجه شرعي ثم حضر أخوه وطالبه  
بمثل ما تصرف به من حصته من الثمر فهل يلزم عمر امثل ما تصرف به من حصته أخيه زيد من الثمر  
الزيتون \* (الجواب) \* نعم لان الغصب مثلي كفا في عامة الفتاوى بخلاف الفوائد صاحب المحيط  
كفا في العمادية وكذلك الزيتون مثلي مكمل مضمون بمثل كفا في الخيرية ويجب المثل في المثلي كالمكيل  
والموزون والعددي المتقارب لقوله تعالى فاعندوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والمراد بالمثلي  
ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت بين اجزائه يعتد به وما لا يكون كذلك فهو قبي ثم المثل قد يكون  
مصنوعا حيث تخرجه الصنعة عن المثلية يجعله نادرا بالنسبة الى أصله كالقائمة والقدر والابريق  
يكون قيميا وقد يكون مصنوعا بحيث لا تخرجه عن المثلية لبقاء كثرته وعدم تساوته كالدرهم والدنانير

مطلب الغيب مثلي وكذا  
الزيتون مثلي مكمل مضمون  
بمثله  
مطلب يجب المثل في المثلي  
مطلب في تعريف المثلي

المشروب من الغضب كل ما يكال أو يوزن أو يس في بيعه مضر بقبحه غير المصنوع فهو مثلي  
وكذا العددي المتقارب كالجوز والبعض والفلوس ونحوها وذلك من عدم الاعتداد بالاسلام أو بالسر  
في شرح كتاب الغضب ليس كل مكيل مثليا ولا كل موزون انما المثلي من المكيلات والموزونات ما هي  
مقاربة أما ما هو متفاوت فليس مثلي فكانت المكيلات والموزونات والعديدات سواء عمادية وذوات  
نحر الاسلام في الجامع أن النعم من ذوات الامثال والكثيرى والمتمش والخرج كايها من ذوات  
الامثال لانها عددي متقارب وفي شرح القدوري وعمل النخل كايها جنس واحد لا يجوز فيه  
التفاضل لقوله عليه السلام الخبز بالتر مثلا لئلا يما يقبضه العارف كل نوع من الشجر جنس  
واحد والغضب مثلي وكذا الزبيب وكايها جنس واحد كذلك في عامة اتساوي وفي فوائده صاحب  
المحيط وأحاله الى زيادات الفقيه أبي الثيث أن الغضب من ذوات القيم وفي الفتاوى النخل والعصير  
مثليان وكذا الدقيق والخالة والجص والثورة والقطن والصوف وغزله والنبت وجميع أنواعه مثلي  
وفي اللحم اختلاف والكتان والابريسم والنحاس والصفرا والرصاص والحديد والحناء والورمية  
والرياحين اليابسة كايها مثلي والجند مثلي وفي موضع آخر انه في رواية أنه من ذوات  
الامثال وفي فوائده صاحب المحيط أنه من ذوات القيم عند أبي حنيفة وأبي يوسف والمكافئ مثلي  
والرمان والسفرجل والقناء والبطيخ مما متفاوت أحاده قد يكون من ذوات القيم وكل موزونين  
إذا اختلفا بحيث لا يمكن التمييز بينهما يخرج كل واحد من أن يكون مثليا وبصير من ذوات القيم  
والسرقين من ذوات القيم وكذا الخطب وأوراق الشجر كايها والبطيخ والمخسر والبراري والادم  
والصرم والجلود كايها فيحيات كالتياب والابرة والرياحين الرطبة والبقول والغضب والخشب من  
ذوات القيم وليذا لا يجوز السلم فيها ولا استقراضها أما الرياحين اليابسة التي تمكث وترزن مضمونة  
بالمثل عند استهلاكها فيجوز السلم والقرض فيها من فصول العمادى النعم مثلي والتراب من ذوات  
القيم وقيل مثلي حاوى الزاحدى الذين مثلي خيرية من الدعوى الزيت مثلي خيرية من البسج السامد  
الزيتون مثلي خيرية قيل الاقالة الغزل المصبوغ من ذوات الامثال يتبع الدهر أقول قال صدر  
الشريعة وجه الله تعالى اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة أى المكيل والموزون والعددي  
المتقارب مثليا مع أن كثيرا من الموزونات ليس مثلي بل من ذوات القيم كالقمصة والقدور ونحوهما  
فأقول ليس المراد بالوزن مثلا ما يوزن عند البيع بل ما يكون مقابله بالنبت مبيعا على الكيل والوزن  
أو العدد ولا يحدف بالصفة فانه اذا قيل هذا الشيء فقير به ربح انما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت  
وحينئذ يكون مثليا وانما قلنا لا يختلف بالصفة حتى لا يختف كالقمصة والقدور لا يكون مثليا مالا  
يختلف بالصفة اما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف كراههم والمناوير والفلوس وكل ذلك مثلي  
اذا عرفت هذا عرفت حكم الموزوعات وكل ما يقال ساع من هذا الترتيب ذراع بكذا فيقال انما يقال  
فيما لا يكون فيه تفاوت وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك فافهمه المثل  
في الاسواق بلا تفاوت بعينه فيقول مثلي وما ليس كذلك فمن ذوات القيم وما ذكر من الكيل واخوانه  
تجنى على هذا انه مقتضى هذا أن المذروع الذي لا يتفاوت مثلي كقرب كرابس نسج من غزل واحد  
فمن أثل ذراع من ذلك الثوب يضمه بثله من ذلك الثوب أو من ثوب آخر نسج من ذلك الغزل اذا لم  
يكن بينهما تفاوت بعينه ومثلا يقال اذا كانت النسقة مشتملة على عدة أبواب يضمن كل ثوب منها  
بثوب آخر منها حيث لا تفاوت بين أثوابها نسجا أو غزلا بعينه أى من حيث الرغبة أو الثمن حتى  
يقال كل ثوب منها بكذا كما يقال كل ذراع من هذا الثوب بكذا فيقال انما يقال انما يقال انما يقال  
عدم التفاوت لا على خصوص كون ذلك الشيء مكيفا او موزونا أو عدديا متقابلا وإنما كان  
الموزون المختلف غير مثلي لوجود التفاوت ويمكن أن يدخل ما ذكرناه تحت العددي المتقارب فليس

مطلب النعم والكثيرى  
والمتمش والخرج مثليات

مطلب ثمار النخل كايها  
جنس واحد  
مطلب الغضب مثلي وكذا  
الزبيب

مطلب النخل والدقيق  
والخالة والجص والنورة  
والقطن والصوف وغزله  
والنبت مثليات

مطلب وكذا الكتان  
والابريسم والنحاس  
والصفرا والرصاص والحناء  
والورمية والرياحين اليابسة  
مطلب الماء والمكافئ  
مثلي

مطلب الرمان والسفرجل  
والقناء والبطيخ قبي  
مطلب النعم مثلي وكذا  
المبني والزيت والزيتون  
والغزل المصبوغ

تحرر ميسم في بيان المثلي  
من اتبعي

قوله ليس المراد الخ اي  
لان ما يوزن عند البيع  
قد يكون فيه تفاوت بين  
ابعضه كالواقي من النحاس  
والحلي ونحو ذلك فانه اذا  
كان انسان منها رطلا مثلا  
لا يكون كل واحد منها مثليا  
تأمل اه منه

بخارج عن المذنبات الثلاثة التي ذكروها لأن المراد بالعددي المتقارب ما ليس مكبلا ولا موزونا  
بما لا يتفاوت أفراده فان قلت قد مترجوا بأن نحو الدبس والقطر غير مثلي لتفاوتيه بالصفة مع انه  
موزون فكذا فنحو الكبر باس قلت المراد أن الدبس مثلا يختلف من حيث الطبخ فقد يكون هذا  
الدبس المخبوخ في هذا القدر أحسن من دبس آخر طبخ في قدر آخر أما أجزاء ذلك الدبس الواحد  
المخبوخ كله جله في قدر واحد لا يتفاوت بين أجزائه فمن انكف من ذلك الدبس رطلا مثلا يضمنه برطل  
من ذلك الدبس بعينه اذا وجد ولذا ذكر في العمادية ما حصله أن الصابون قيمي لأن الدهن في هذا  
الصابون قد يكون أقل منه في الآخر حتى لو كانا على السواء بأن كانا من دق واحد يضمن مثله وعلى  
هذا انما نقله الشيخ اسماعيل الحائلي مفتي دمشق في كتاب السلم من فتاواه عن فتاوى الصيرفة من أن  
في الصابون قولين يمكن التوفيق فيه بينهما بما ذكرناه عن العمادية والله تعالى أعلم فاعتنم هذا التحرير  
المثير \* (سئل) \* في رجل له غراس ثوب مشاق أجره من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة قبضها  
منه ونصرف زيدا بورق الثوب في بعض المدة ثم مات الرجل عن ورثة يريدون محاسبة زيد على قيمة  
ما تصرف به من الورق واقتطاعه من الأجرة التي دفعها المورث لهم ورفع يده عن المأجور فهل لهم ذلك  
\* (الجواب) \* نعم لأن أوراق الشجر كلها من ذوات القيم كما صرح بذلك في العمادية  
\* (سئل) \* في رجل أخذ في سفره من زيدا قربتين مملوءتين من الماء ونصرف بهما وبأجرهما بلا وجه  
شرعي في مكان بعز الماء فيه فهل يلزمه قيمتهما يوم أخذهما \* (الجواب) \* نعم يلزمه قيمة القربتين  
وما ثم ما يوم أخذهما والماء قيمي على الأصح خيرة من الأجرة \* (سئل) \* فيما إذا كان  
زيد زبل دواب أخذها لائقاته في أرضه لأصلها واستكثر ريعها ووضعها في بيت عمرو  
فتصرف عمرو فيه وألفه بدون وجه شرعي فهل يضمن قيمته لزيد \* (الجواب) \* نعم لأن  
السرقين من ذوات القيم كائن على العمادية \* (سئل) \* في رجل غصب زيتا معلوم القدر  
للمسألة ونصرف فيه بلا إذن منهم ولا وجه شرعي فهل يلزمه مثل الزيت لهم حيث لم يقطع المثل  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في الغاصب إذا جاءه بالجار المغصوب وقال إن المغصوب  
هذا وقال المالك لا بل غيره فهل القول قول الغاصب بينهما في ذلك \* (الجواب) \* نعم قال  
في متفرقات غصب البرازية بناء الغاصب بثوب وقال المغصوب هذا وقال المالك لا بل غيره فالقول  
للاصواب اه ولو أخذنا في عين المغصوب أو صفته أو قيمته فالقول قول الغاصب مع يمينه تارخائية  
من الفصل الثاني في الغصب \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد قطن معلوم قائم في أراضي قرية  
فغصبه شيخ القرية مع آخر ونصرفه لنفسه ما بلا وجه شرعي ورجع ما أن بلغ قنطارين ونصف قنطار  
ولزيد يمينه عادلة تشهد أن قدر الذي تصرفه من قطن زيد ثمانية قنطاريين فهل يقبل يمينه ويقتضى  
بوجهها بالاطريق الشرعي ويلزمهم الزيد مثل القطن \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما  
إذا أودع زيد عند عمرو وقدر معلوم من الشعير وغاب زيد فباع عمرو الشعير بلا إذن زيد ولا وجه  
شرعي وتعد رد العين لاستهلاكها ثم حضر زيد ولم يجز البيع وطالب عمرو برده مثل شعيره والمثل  
لم يقطع فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في حصان مشترك بين زيد وعمرو  
لكل منهما حصاة معلومة فيه وهو عند عمرو فطلبه زيد منه مرارا لينتفع به في نوبته فغعه منه ظلمامع  
قدرته على تسليمه له وبيع عنده أيا ما حتى هلك ويريد زيد تضمين عمرو قيمة حصته منه بعد ثبوت ما ذكر  
شرعا فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد مهرة دفعها لعمرو وعلفها ووبربطها في داره على أن  
يكون له ثلاثة قنطاريين منها خالف عمرو ووبربطها في بستانه وهو ليس حرز مثلها فسرقت من البستان  
ويريد زيد أن يضمنه قيمة نصيبه من المهرة فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*

مطلب اجر غراس ثوب  
مشاق

مطلب اوراق الاشجار  
كلها من ذوات القيم  
مطلب الماء قيمي على الأصح  
مطلب السرقين قيمي

مطلب الزيت مثلي

مطلب اختلاف في عين  
المغصوب أو صفته أو قيمته  
فالقول للغاصب بينهما

مطلب تقبل يمين المالك  
أن القطن المغصوب قدره  
كذا

مطلب باع المودع الشعير  
يلزمه مثله

مطلب منعه من الانتفاع  
بالحصان المشترك في نوبته  
حتى هلك يلزمه قيمة حصته

مطلب أمره بربط مهتره  
في داره فربطها في بستانه  
ضمن

في رأي معز فاده قريمان كرم اخروسيها فيه عندا فالتفت الكرم فهل يكون الضمان على  
 الراي \* (الجواب) \* حيث قاده الراي قريمان الكرم المذكور بحيث تؤشاهت تناولت  
 منه ضمن الراي ذلك كما في الفصول العبادية في أنواع الضمانات وجامع الفصولين نقلًا عن تساوي  
 العتبي \* (سئل) \* في بقرة مشتركة بين زيد وعمرو نصفين وهي عند زيد فأخذها عمرو وسرق  
 عليها عدة أيام بدون إذن شريكه زيد ولا وجه شرعي تخلف ومات بسبب ذلك فهل يصح بيع عمرو  
 نصيب شريكه منها \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل انهم أختربسقة مشاع  
 فاشترى عليه لحاكم سياسة ليس من شأنه أن يقتل بمثل هذه السعاية تقتل المتهم المذكور بدون وجه  
 شرعي والمتم ورثة يريدون أن يقتضوا من الساعي المزبور فهل ليس لهم ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان بين زيد وعمرو شركة قنقاسا ما وانفصل كل منهما عن الآخر  
 فكأن زيد على عمرو عند ما كسب سياسة مع وجود الشاذي في البلد بعد قوله ان اشكيت عليك وغرمت  
 شيئا فاقام به فغرم عمرو بسبب ذلك مبلغا من الدراهم فهل يرجع به على الشاكي \* (الجواب) \*  
 له الرجوع به على الساعي على قول محمد وجه الله تعالى وهو الصحيح كما سرح به في جواهر الفتاوى  
 والمثله في الكسب شيرة وهذا اذا لم يكن السلطان عز نصره منع الولاد من تضييع السعاية وبات  
 التوفيق رجل سعى الى السلطان برجل فأخذ منه مالا ثم مات الساعي فلم ينظر لهم أن يأخذ قدر  
 الخسران من تركه الساعي هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر الامام على السعدي وغيره من  
 مشايخنا أن على الساعي ضمان ما حاك بسعائه وجعلوه بقرعة المودع اذا دل السارق على سرقة  
 الوديعة صيانة لاموال المسلمين وذكر الامام عمر والحلي ان كان السلطان معروفا بالظلم بصادر  
 بسبب سعائه فعلى الساعي الضمان وان لم يكن معروفا بالظلم فلا ضمان عليه قلت لا حاجة الى هذا  
 التقيد في هذا الزمان والفتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعي مطلقا كما حكينا عنه وان كان  
 المذكور في النوازل عن أبي القاسم الفخار أن لاشئ عليه في الدنيا وانما عليه وزر في العتبي اه  
 جواهر الفتاوى في أول كتاب الغصب اذا سعى الى السلطان بغير حق لا ضمان على الساعي في قول  
 أبي حنيفة وأبي يوسف خلا فالمجد والفتوى على قول محمد في زماننا بحر اليوم وصيانة لاموال  
 الناس ذخيرة من الفصل الثامن في الغصب سعى الى سلطان بن يؤذيه ولا يذفع بلارفع الى السلطان  
 أو بمن يباشر القسط ولا يتمتع به فيه أو قال السلطان قد بغرم وقد لا يغرم انه وجد كثر انقصره شيئا  
 لا بضمن ولو غرم السلطان البتة بمثل هذه السعاية ضمن وكذا بضمن لو سعى بغير حق عند محمد زجره الى  
 الساعي وبه يقتضى وفي الثانية ولو سعى رجل الى سلطان ظالم وقال ان لقلان مالا كثيرا وأنه وجد مالا  
 أو أصاب ميراثا أو قال عنده مال فلان الغائب أو انه يريد الفجور بأعلى فان كان السلطان ممن يأخذ  
 المال لهذه الاسباب كان ذلك سعيا موجبا للضمان اذا كان كذبا فيما قال وان كان صادقا فيما قال الا انه  
 لا يكون مظلما ولا محتسبا في ذلك فكذلك ولو قال انه ضربني أو ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا  
 اه وفي العدة من قال عند السلطان ان لقلان قريبا جديلا أو جارية جميلة والسلطان يأخذ فأخذ  
 ضمن ولو كان الساعي عبدا يطالب بعد العتق ولو أخبر الساعي عبد السلطان أو عبده غيره اذا كان  
 ذلك الغير يحال القدرة على أخذ المال منه ولا يمكنه دفعه ضمن الساعي مع الفخار في فتاوى ابن نجيم  
 سئل عن أخير المكاس الذي يأخذ المكس من التجار وغيرهم بأن شخصا اشترى الشيء القلاني أو أختني  
 الشيء القلاني فغضرب اليه وأخذ منه المكس هل بضمن ما أخذ المكاس أولا الجواب نعم بضمن نظير  
 ما أخذ المكاس حيث أخذ باختياره وفيها سئل عن الحاكم السياسي اذا أمسك رجلا وعاقبه  
 بالضرب الاليم بشكاية اخر له على سرقة اتهمه بها الشاكي ومات من ذلك من غير ثبوت عليه بطريق  
 شرعي هل دية على من شكاه أو على الحاكم فأجاب دية على الحاكم اه قال في المخ وفي القصة واقفا

مطلب قاده المعز قريمان  
 كرم الغير ضمن ما ألتف

مطلب حرق على البقرة  
 المشتركة بلاذن شريكه ضمن  
 مطلب انهم بسرقة فقتله  
 الحاكم

مطلب في ضمان الساعي

مطلب لو سعى بغير حق  
 بضمن

مطلب لو كان الساعي عبدا  
 يطالب بعد العتق  
 مطلب بضمن الذي أخبر  
 المكاس

مطلب مات المشكوع عليه  
 من الضرب فديته على  
 الحاكم لاعبي الشاكي

لجيم الائمة البخاري وقال شكنا عند الخوالي بغير حق فأقْبى بقائده فضرِب المشكوك عليه فكسر سنه أو يده  
يضمن الشاكي ارشه كالمال وقيل ان من حبس بسعاية فهو رب وتسور جدار السجن فأصاب بدنه تلك  
يضمن الساعي فكيف هنا قيل أنفق بالنعمان في مسئلة الهرب قال لاولومات المشكوك عليه بضرِب  
القائد لا يضمن الساعي لان الموت فيه نادر فعبايته لا تنفعني اليه غالباً اه وهذا ما اعتمد عليه شيخنا  
يعني ابن نجيم في فتاويه وهو جدير بالاعتماد فان القول بضمنين السعاة في الاموال خلاف اصول  
أصحابنا الخ اه (فائدة) في الحاوي قوم الدلال انتاع الخزانة السلطانية أو للامراء بما لا يتعابن فيه  
فأخذ منه بذلك القدر يضمن الدلال تمام قيمته من حاشية الخير الرمي على جامع الفصولين من الفصل  
٣٦ وفيها عن غصب الولولجية رجل اتقدر دراهم رجل ولم يحسن الانتقاد فلا ضمان عليه  
ولا أجر له أما عدم النعمان فلا نه بجته أخطأ في اجتهاده وأما عدم الاجر فلا نه لم يعمل ما أمر اه

(كتاب الشفعة) \*

(سئل) \* فيما اذا كان زيد دار جارية في ملكه أرضاً وبناء وهي ملاصقة لدار خند وتريد  
خند بيع دارها فاذا باعها تاهل يسوع لزيد أخذها بشفعة الجوار بطريقه الشرعي \* (الجواب) \*  
نعم \* (سئل) \* في دار مشتركة بين زيد وعمرو وأرضاً وبناء فاشترى بكر من زيد حصته المعلومة منها  
بشن معلوم من الدراهم مشار اليه مقبوض بيد البائع مع حصة فلو س اشترى اليها وجهل قدرها وضعت  
في المجلس بعد قبضها ويريد عمرو وأخذ المبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم لان  
الثن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثن تمنع الشفعة كذلك في الدرر وغيره  
(سئل) \* فيما اذا كانت دار مشتركة بين خند وجماعة بطريق الملك لهند ربعها واهم الباقي  
فباعوا حصتهم من الدار من زيد بن معلوم من الدراهم وطلب خند المبيع بالشفعة فو رعلها بالمبيع  
وزعم المشتري أن ليس لها الاخذ بالشفعة بمقتضى انها قالت قبل صدور البيع أنا أبيع حصتي معكم  
فهل اها الشفعة ولا عبرة بزعم المشتري ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في عقار بيع  
وله جيران ثلاثة ملاصقون له طلبوا أخذه بشفعة الجوار بوجه الشرعي فهل يكون بينهم أثلاً  
على قدر رؤسهم \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في دار وقطعت أرض جاريت في ملك زيد  
وأخوات ثلاث وابن عمهن لكل حصة فيها فباعت اختان وابن عمهما حصتهم من ذلك لاختم ما بين  
معلوم فطلب زيد المبيع بشفعة الخليل بوجه الشرعي فهل له ذلك وتكون الشفعة بقدر رؤس  
الشفعاء والمشتري كواحد منهم \* (الجواب) \* نعم والشفعة بقدر رؤس الشفعاء لا الملك  
تنوير وكون المشتري كواحد منهم صرح به في الخيرية من الشفعة فراجعها أقول وذكر الثانية  
في التنوير أيضاً باب ما ثبت هي فيه قال في التنوير وشرحه للعلائي وثبت ان شري اصاله أو وكالة  
أو اشتري له بالوكالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً ولا دار شريك آخر فلهما  
الشفعة ولو هو شريكاً ولا دار جار فلا شفعة للجار مع وجوده اه وبيان ذلك أنه لو كانت دار مشتركة  
بين ثلاثة فباع أحدهم حصته منهم من أحد شركته فاشترى اها منه لنفسه بالاصالة أو غيره بالوكالة  
فطلب الشريك الثالث الشفعة تقسم بينه وبين ذلك الشريك المشتري لنفسه أو غيره ولو كان الثالث  
جاراً فقط فلا شفعة له لان المشتري خلد فيقدم على الجار وذكرها أيضاً في القنية فقال اشترى الجار  
داراً وله جار آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهي بينهما منصفان لانهما شفعيان قال ابن الشحنة  
فقوله وكذا المشتري أي اذا طلب ولم يسلم للشفيع الا تحرو على هذا الوجه ثالث قسم أثلاً أو رابع  
فأرباعاً ثم نقل عن الظهيرية لو سلم المشتري كلها للجار كان نصفها له بالشفعة والنصف بالشراء وتماه  
في رد المختار \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد يت ملاصق لبيت عمرو فباع زيد بيته بشن معلوم من  
أجنبي فهل لعمرو وأخذ بمثل الثن بشفعة الجوار \* (الجواب) \* نعم وانما قيدنا بمثل القول

مطلب اذا قوم الدلال  
المتاع للسلطان بغبن فاحش  
يضمن تمام القيمة  
مطلب لأثمان على  
الصرفي اذا أخطأ في العقد  
ولا أجر له

(كتاب الشفعة)

مطلب ثبت الشفعة بالجوار

مطلب جهالة الثن تمنع  
الشفعة

مطلب لا يسقط حق الشفع  
بقوله قبل البيع أنا أبيع  
حصتي

مطلب الشفعة على قدر  
الرؤس

مطلب اذا اشترى أحد  
الشركاء فهو في الشفعة  
كواحد منهم

مطلب يأخذ الشفع  
بمثل الثمن لو مثلياً والا  
فقيمة

الفقهاء الشفعة هي تلك البقعة جبر على المشتري بما قام عليه بمثل لو مثليا والافقية كما في شرح  
التنوير للعلائي وفيه من باب طلب الشفعة في الشراء على - يأخذ بمثله وفي القيمين - بالقيمة ١٥  
\* (سئل) \* في عمارة دار معلومة مشتركة بين زيد وهند باع زيد حصته المعلومة منها من بكر بن  
معلوم من الدراهم قامت عند تدعى شفعة الخليط فهل لاشفعة في البناء \* (الجواب) \* نعم  
لاشفعة في البناء كما في المتن والتنوير وغيرهما وفي فتاوى اللاطفي - سئل في بناء ملك مشترك بين اثنين  
واقع في أرض موقوفة باع أحدهما نصيبه فهل فيه شفعة أو لا أجاب لاشفعة في بيع البناء بدون  
الأرض كبيع الشجر بدونها كما في المتن وغيرهما \* (سئل) \* في رجل اشترى دارا معلومة  
ملاصقة لبناء دار مملوكة لزيد قائم في أرض وقف فقام زيد يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل  
لاشفعة له \* (الجواب) \* نعم والبناء والنخل لا يستحق بهما الشفعة عيني على الكثر وفي الوهبانية  
وما في بناء شفعة لا ولا به - وأم القرى بالعكس - بض يتر - أي لاشفعة بالبناء أي بسبب البناء ولا في  
البناء المبيع \* (سئل) \* في رجل اشترى دارا معلومة ملاصقة لدار جارية في وقف أهل - قام  
المستحق الساكن في دار الوقف المزبورة يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لاشفعة له  
\* (الجواب) \* نعم وفي التجريد لاشفعة في الوقف ولا يجوز شرح المجمع لابن مالك من الشفعة  
ومثله في التنوير \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد واخوته مشقة مسكة في أرض وقف سليخة ففرغ  
اخوته عن نصيبهم من ذلك لعمره وأجاز المتولى ذلك ويزعم زيد أن له الشفعة في ذلك فهل لاشفعة له  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في الشفيع إذا علم بالبيع وسلم الشفعة للمشتري وأسقط  
حقه منها لدى ينة شرعية ثم أراد ألا يأخذ المبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك وبطلت شفيعته  
\* (الجواب) \* نعم قال في المنح ويطلبها تسليمها بعد البيع فقط بخلاف تسليمها قبله كأنه قد تم لأن  
اسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح وبعده يسقط بالاسقاط علم بالسقوط أو لم يعلم كأنه قد تم لأنه لا يعذر  
بالجهل بالأحكام في دار الاسلام ١٥ \* (سئل) \* فيما إذا بنى المشتري في الدار المشفوعة هل  
يأخذ الشفيع بالثمن وبقية البناء أو يكلف المشتري قلعه ويأخذ الأرض فارغة أم لا \* (الجواب) \*  
نعم له ذلك كما في التنوير قال المصنف في شرحه من باب طلب الشفعة ويأخذ الشفيع بالثمن وبقية البناء  
والغرس مقولوعين لو بنى المشتري وغرس أو يكلف الشفيع المشتري قلعهما أي البناء والغرس  
\* (سئل) \* في قطعة أرض مشتركة بين زيد وجماعة فباع أحدهم حصته المعلومة منها من اجنبي  
وحين علم زيد بالبيع تلك المبيع بالشفعة فوراء ثل الثمن وأشهد على ذلك بوجهه الشرعي ولم يطلب  
البقية من الشركاء ذلك فهل لزيد ذلك ومن لم يطلب عددا \* (الجواب) \* نعم كما في الخبرية  
\* (سئل) \* في الشفيع إذا أراد أن يأخذ البعض ويترك البعض فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \*  
نعم ولو أراد الشفيع أن يأخذ البعض ويترك البعض فليس له ذلك الا برضى المشتري لأنه يلحقه ضرر  
بتفريق الصفقة عليه ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لا يصح ويسقط حقه به لا عراضه ويقسم  
بين الباقيين على عدد رؤسهم وكذا لو كان أحد الشفيعين حاضرا والاخر غائبا فطلب الحاضر الشفعة  
في النصف على حساب أنه يستحق النصف بطات شفيعته لأنه يستحق الكل والقسم للمزاجة فاذا ترك  
في شيء فيها وجد الاعراض فيه فسقط في الكل - لكونه لا يتجزأ أو كذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد  
منهما النصف بطات شفيعتهما ولو طاب أحدهما الكل والاخر النصف بطل حق من طلب النصف  
وللاخر أن يأخذ الكل أو يترك وليس له أن يأخذ النصف لما ذكرنا زيلعي - أقول وفي صورة  
الحوال لا تبطل الشفعة لما في الخانية قال للمشتري سلم لي نصفها فاني المشتري لا تبطل شفيعته  
في الصحيح لأن طلب تسليم النصف لا يكون تسليما ١٥ أي لا يكون تسليما مسقطا لشفيعته لكن  
مقتضى قول الزيلعي فاذا ترك في شيء فيها وجد الاعراض فيه الخ سقوطها وكتب في رد المحتار

مطلب لاشفعة في البناء

مطلب البناء لا تستحق  
به الشفعةمطلب لاشفعة في الوقف  
ولا يجوزمطلب لاشفعة في مشقة  
المسكةمطلب تسقط الشفعة  
بالاسقاط عند البيع  
لا قبلهمطلب فيما لو بنى المشتري  
في الدار المشفوعة

مطلب من لم يطلب عددا

مطلب فيما لو أراد الشفيع  
أن يأخذ البعض ويترك  
البعض

التوفيق بأن الظاهر أن المراد أنه لو أراد أخذ البعض بعد طلب الموائبة والاشهاد لا تسقط  
أما لو طلب البعض ابتداء تسقط شفيعته فلا يشافي ما ذكره الزيلعي من التعليل المذكور  
وكتب عند قول العلاني بعد مسائل الجدل وأعلم أنه لو طلب الحصبة فهو على شفيعته مانصه  
وفي التتارخانية وإذا كان المشتري واحدا والبائع اثنين وطلب الشفيع نصيب أحدهما مع  
أنه ليس له أن يأخذه هل يكون على شفيعته ذكر في الأصل نعم قال بعضهم هذا محمول على ما إذا كان  
بعد طلب الموائبة وطلب الاشهاد في الكل فلو طلب في النصف أو لا بطلت وقال بعضهم على  
إطلاقه اه قلت يؤيد الأول ما قدمه الشارح قبيل باب الطلب عن الزيلعي من أن شرط صحته أن  
بطلب الكل وبه يتايد ما ذكرناه هناك من التوفيق اه ما كتبه \* (سئل) فيما إذا لم يطلب  
الشفيع الشفعة فور علمه بالبيع طلب موائبة واشهاد ومضت أربع سنوات والآن قام بطلبها بعد  
علمه وتركه الطلين المذكورين فهل بطلت شفيعته \* (الجواب) نعم وبطلت الشفعة بترك طلب  
الموائبة تركه بأن لا يطلب في مجلس العلم بالبيع كما ترك طلب التقرير عند عقار أو ذي يد لا الاشهاد  
عند طلب الموائبة لأنه غير لازم كما مر قد برشرح الملقى العلاني من فصل فيما يطلها وفي الدرر ويطلها  
ترك طلب الموائبة أو ترك الاشهاد عليه أي على طلب الموائبة قادر اعلمها اه ففي مسألتنا لم يطلبها  
في مجلس علمه بالبيع بلفظ يفهم طلبها وأيضا ترك الطلين المزبورين وكل ذلك مما يطلها أقول  
عبارة الدرر مخالفة لعبارة شرح الملقى وأعلم أن الشفيع بطلب ثلاث مرات \* الأولى حين علمه بالبيع  
فورا ويسمى طلب موائبة أي مبادرة حتى لو أخره بطلت شفيعته والاشهاد فيه ليس بلازم كما في الهداية  
وغيرها وما في الدرر سهو كما أوضحه في الترتيب لآلية نعم يشهد فيه مخافة الجحود قال القهستاني يجب  
الطلب وإن لم يكن عنده أحد له لا تسقط الشفعة ديانة وليتمكن من الخلف عند الحاجة كما في النهاية ولا  
يشترط الاشهاد فيصحب بدونه لو صدقه المشتري كما في الاختيار وغيره اه والمزة الثانية أن يطلبها عند  
البائع لو انعقار في يده أو عند المشتري مطلقا وعند العقار ويسمى طلب اشهاد وطلب تقرير وليس له  
مدة خاصة بل بقدر ما يتمكن من الاشهاد عند حضرة أحد هذه الثلاثة كما في النهاية وظاهر كلامهم  
أن الاشهاد هنا شرط لكن قال في الخائصة انما سمي الثاني طلب الاشهاد لكون الاشهاد شرطا  
بل ليكنه اثبات الطلب عند جحود الخصم اه ووجهه ظاهر ثم الاشهاد عند أحد هؤلاء لو وجد  
عند طلب الموائبة كفاه وقام مقام الطلين كما ذكره العلاني \* والمزة الثالثة أن يطلب عند القاضي  
ويسمى طلب تعليق وخصوصة وهل له مدة يطل بالتأخير عنها فيه خلاف يأتي قريبا وهذا الطلب انما  
يشترط حيث لم يسلم له المشتري برضاه لقوله في التنوير وتستقر بالاشهاد وتملك بالاخذ بائناضى  
أو بقبض القاضى وهما هنا فائدة ينبغي التنبيه عليها وهي ما في الخائصة اذا سمع الشفيع ببيع الدار  
فسكت قالوا لا تبطل شفيعته ما لم يعلم المشتري والتمن كالبكر اذا استؤمرت فسكت ثم علمت أن الاب  
زوجها من فلان صح ردّها اه وبه أفق العلامة الترمذى رحمه الله تعالى في فتاواه المشهورة  
\* (سئل) في الشفيع اذا طلب الشفعة فور علمه وأشهد على ذلك بينة ثم ترك طلب الخصومة  
والفيلك أكثر من شهر فهل لا تبطل شفيعته \* (الجواب) نعم أقول يعني اذا أخره بعد  
الطلين الأولين وما أفق به المصنف هو ظاهر المذهب وبه يبقى كما في الدرر عن الهداية والكافي وبه  
أفق المولى أبو السعود أفندي كما ذكره عزى زاده ومضى عليه في التنوير قال العلاني في شرحه وقيل  
يفق بقول محمد أن أخره شهرا بلا عذر بطلت كذا في الملقى يعني دفعا للضرر قلنا دفعه برفعه للقاضى  
لأمره بالاخذ أو الترك اه وظاهر كلام العلاني اعتماد الأول وهو خلاف ما يقتضيه كلامه  
في شرحه على الملقى فراجع والقائل بأن القسوى على قول محمد وشيخ الاسلام وقاضيان  
في فتاواه وفي شرحه على الجامع الصغير ومضى عليه في متن الوقاية والنقاية والخيرة والمغنى

قوله وقال بعضهم على إطلاقه  
أي قول الأصل يكون على  
شفيعته مطابق غير مقيد بما  
قيده القائل الأول من الجدل  
على ما إذا كان بعد طلب  
الموائبة وطلب الاشهاد لكن  
يشافي القول بالاطلاق قول  
الزيلعي أن شرط صحته أن  
يطلب الكل فإنه يدل على  
أنه لو طلب البعض لا يبيح  
على شفيعته فيتبرج بذلك  
قول القائل الأول بالجل  
المذكور وهذا الجدل يؤيد  
ما وفقنا به بين كلامي الخائصة  
والزيلعي اه منه  
مطلب اذا لم يطلب بعد  
علمه طلب موائبة واشهاد  
بطلت شفيعته  
مطلب في كيفية طلب  
الشفيع الشفعة

مطلب اذا سكت الشفيع  
لا تبطل شفيعته ما لم يعلم  
المشتري والتمن  
مطلب فيما اذا ترك طلب  
الخصومة أكثر من شهر



وفي الشر بلا لية عن البرهان انه أصح ما يفتي به قال يعني انه اصح من تصحيح الوديعة والكافي الخ  
وعزاه القهستاني الى المشايخ كتحيط واخلاصة والمختصرات وغيرها ثم قال فقد اشكل ما في الوديعة  
والكافي اه وقال في شرح المجموع وفي الجامع الخاني الفتوى اليوم على قول محمد لتغير أحوال  
الناس في قصد الاضرار وبه ظهير أن اقتناءهم بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان وتطوره كثيرة وقصد  
الاضرار في زمانها كثير فقد شاهدت غير مرة من جاء يطلبها بعد عدة سنين قصد الاضرار المشتري  
بعد ما هم وبني وطمعاني غلاء السعرو ما من اسكان رفعه للقاضي لا يحضر على بال الناس اليوم  
وليس كل أحد يقدر على المرافعة فلا جرم كن سة هذا الباب أسلم والله تعالى أعلم \* (سئل) \*  
في الشفع اذا ساءم الحصة المبيعة من المشتري هل تبطل شفعته \* (الجواب) \* نعم تبطل  
بالمساومة بيعا او اجارة كاذ في الملتقى \* (سئل) \* في دار مشتركة بين زيد وعمر والغائب  
واخوتهما بطريق الارث عن أبيهم فباع زيد حصته فيها من اخوته اخضر بن ثم حضر عمر والغائب  
وطالب المبيع بشفعة الخليط بوجبه الشرعي فيدل له ذلك ويقضى له بها \* (الجواب) \* نعم اذا  
حضر وطالب مستوفيا شروط الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له خيرة لو كان  
الخليط في المبيع غائبا يقضى بالشفعة للخليط في حقه ان طلب لان الغائب يحتمل أن لا يطلب فلا يرخر  
حتى الحاضر بالشك ثم اذا حضر وطالب الشفعة قضى له بها من غير شرح المجموع \* (سئل) \*  
في أبي الصغير هل له طلب الشفعة للصغير بوجبه الشرعي \* (الجواب) \* نعم وفي الاصل الوصي  
يطلب الشفعة للصغير ويقوم مقامه في لوازمها كالاب والجد الخ أدب الاوصياء وفي أحكام  
الصغار للامام الاستروشي ثم اذا وجبت الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطلب بالاخذ من قام بمقتضيه  
شرعا في استيفاء حقوقه وهو أبوه ثم وصي أبيه ثم جده ثم أبيه ثم وصي الجد ثم وصي نصبه القاضي  
فان لم يكن له أحد من هؤلاء فيوجب على شفعته اذا أدركه فاذا أدركه وقد ثبت لمختار البلوغ  
والشفعة فاختار رد النكاح أو طلب الشفعة فأيهما كان أو لا يجبر ويطلب الثاني والجد في ذلك ان  
يقول طلبتهما الشفعة واخيار فاذا كان له أحد من هؤلاء قبلت الشفعة مع الامكان بطلت حتى  
لويغ الصغير لا يكون له حق الاخذ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تبطل الشفعة وعلى  
هذا الخلاف تسليم الشفعة اذا سلم الاب أو الوصي ومن بعدهما شفعة الصغير صح تسليمه عند أبي  
حنيفة وأبي يوسف حتى لو بلغ الصغير لا يكون له أخذها بالشفعة وتسليم الاب والوصي شفعة الصغير  
صحیح عند أبي حنيفة سواء كان في مجلس القضاء أو في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم الوكيل في غير  
مجلس القضاء عند أبي حنيفة وعامة فروع المسئلة فيها \* (سئل) \* في عتق ما معلوم مشترك  
بطريق الملك بين زيد وأبيهم لكل منهم حصة شائعة فيه فباع زيد نصيبه من ذلك العتق من أجنبي  
بشئ معلوم من الدراهم ثم بلغ الابن ام رشيد بن ولم يكن ليه من البيع جده ولا وصي فيل ليه  
الشفعة بشرطها الشرعي \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لثمن أخ وصي  
عليه حصة معلومة في دار جارية بتيقاني ملكه واخوه ورجل غائب لكل حصة معلومة فيه أو أرضا  
وبناء فباع وكيل الغائب نصيبه من أجنبي فبادر الوصي بقرع عليه بالبيع وعتق المبيع لتسلم بالشفعة  
يحل الثمن لما رأى فيه المصلحة للثمن وبقية الشركة لم يظلموا فيل لوصي ذلك \* (الجواب) \*  
نعم \* (سئل) \* فيما اذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن فقال المشتري بثمانين قرشا  
والشفيع يقول بمائة وخمسين قرشا والثن منقرد والدار مقبوضة وأقام كل منهما البيعة على  
دعواه فيل تكون بيعة الشفع أحق \* (الجواب) \* نعم وان اختلف الشفع والمشتري  
في الثمن والدار مقبوضة والثن منقرد صدق المشتري ببيعه لانه مستكر ولا يتحالفان وان برهنا الشفع  
احق لان يتسه مكرمة شرح التوير للعلاني وأوقعه في المخ والدرر والمسئلة في الثمن أقول ولعل

مطلب تبطل الشفعة  
بالمساومة بيعا او اجارة  
مطلب اذا حضر الغائب  
وطالب الشفعة قضى له  
بالشفعة

مطلب الاب يطلب الشفعة  
للصغير

مطلب اذا بلغ اليتم له طلب  
الشفعة

مطلب للوصي طلب  
الشفعة للصغير

مطلب اختلف الشفع  
والمشتري في قدر الثمن  
قدت بيعة الشفع

فائدة التقييد بنقد الثمن كونه اختلافا مع المشتري اذ لو كان غير مئة وود يكون الاختلاف مع  
البائع ولم يظهر لي فائدة التقييد بكون الدار مبيعة ومتمون خالية عن القيدین \* (سئل) \*  
في دار بيعت فلما علم الجار بالبيع أشهد عليه فوراً مئة شرعية وهو عندها انه تمكها بالشفعة فهل  
يثبت له الاخذ بشفعة الجوار ام لا \* (الجواب) \* اذا طلب الجار المذکور عند القاضي الدار  
المذكورة طلب خصومة وتملك بعد ما طلبها طالب موثبة وطلب تقرير واشهاد بالوجه الشرعي  
يثبت له الاخذ بشفعة الجوار \* (سئل) \* في أرض ملك بيعت ولها جار ملاصق اخبر أنها  
بيعت باربعة عشر قرشاً فسلم الشفعة لاستكمال ثمنها ثم علم انها بيعت بأقل ويريد الا أن طلبها بشفعة  
الجوار بوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم قبل للشفيع انها بيعت بأقل فلم يتم ظهر  
انها بيعت بأقل أو غير أو شعر أو قيمة ألف أو أكثر فله الشفعة تنوير من باب ما يطلبها \* (سئل) \*  
هل الشفعة تختص بالدار ام لا \* (الجواب) \* لا تختص بالدار قال في المنع وشرطها أن يكون  
الحل عقار اسفلاً كان أو علواً الخ وفي شرح الملتقى للعلائي والمراد هنا بالعقار غير المنقول فدخل  
الكرم والرحى والبئر والعلوان لم يكن طريقه في السفلى وخرج الشجر والبناء فانه من منقول لا لشفعة  
فيه الاتبعية العقارات هي \* (سئل) \* في دار مشتركة بين زيد وهند مناصفة فباعت  
هند نصفها من شريكها زيد ويريد الجار أخذ المسح بشفعة الجوار فهل لشفعة الجار مع وجود  
الشريك \* (الجواب) \* نعم وثبت أي الشفعة للخليط أي الشريك في نفس المبيع ثم بعد ما تسلمها  
ثبت للخليط في حقه أي حق المبيع كالشرب والطريق الخاص بين معنى خصوصهما أن يكون الشرب  
من نهر لا تجري فيه السفن وان لا يكون الطريق نافذاً ثم أي بعد ما تسلمها ثبت الجار ملاصق ولو ذتباً  
أو مأذوناً أو مكاتباً درر \* (سئل) \* في دار معلومة جار نصفها في ملك زيد وربعها العمز وربعها  
الاخر لكر أرضاً وبناء فباع زيد وعمر ونصيبهما منها من أجنبي فلم يكر وأستقط حقه من الشفعة  
وطلب الجار الملاصق الشفعة وأشهد مئة فوراً وعلمه بالبيع على البائع عند الدار وهي يده انه تمك  
المبيع بشفعة الجوار ثم طلبها طالب تلك وخصومة فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم أقول  
في شرح الجمع لابن مالك علم أن كل موضع سلم الشريك الشفعة انما يثبت للجار حق الشفعة اذا كان  
الجار قد طلبها حين سمع البيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال أما اذا لم يطلب الشفعة حتى سلم  
الشريك الشفعة فلا شفعة له اهـ ومثله في الذخيرة

## \* (كتاب القسمة) \*

\* (سئل) \* فيما اذا مات زيد عن ورثة بالغين وقاصرين وخلف غراسات وأراضى معلومات  
ثم بلغ القاصرون ويريد أحد الورثة قسمة نصيبه من الاراضى والغراسات وهي قابلة للقسمة وينتفع كل  
نصيبه بعد القسمة والمعادلة بمكة والمنفعة لا تبدل فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
في دار قابلة للقسمة مشتركة بالملك الشرعي بين زيد وهند وعمر ولكل منهم حصّة معلومة فيها فبني زيد  
وهند فيها بناء بالآت منهم مائة مائة بعد هدمها وامتنع عمر ومن دفع ما يخص حصته من غن الا لات  
وكافتها وطالب زيد وهند القسمة فهل تقسم وحيث خرج البناء في نصيبهما فيها والا هدم  
\* (الجواب) \* نعم تقسم وحيث بني زيد وهند بدون إذن من عمر وخرج البناء في نصيبهما فيها  
والا هدم وتنفذ لانهما والمسئلة في التوزيع من القسمة وأجاب قارئ الهداية بقوله اذا لم يجزوا  
ما فعل يقسم بينهم فان وقع نصيبه فيها بني فيه وغرس بقى وان لم يقع فيه بل في نصيب الشريك قلع وضمن  
ما نقصت الارض بذلك والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا مات زيد عن ورثة قسمة ايتام  
لهم وصى وخلف تركه مشتملة على اعيان ودين على رجل فاقسم الورثة مع الوصى اعيان والدين  
مناصفة شارطين أن يكون الدين للايتام والاعيان لهم ثم ظهروا المديون معسر افهل تكون القسمة

مطلب له طلب التملك بعد  
الطلبين

مطلب اذا اخبر انها بيعت  
بكذا فلم يظهر اياه بأقل له  
الشفعة  
مطلب الشفعة لا تختص  
بالدار

مطلب اذا بيعت الدار  
لشريك لاشفعة للجار

مطلب اذا سلم الشريك  
كان الجار اطلب

مطلب له قسمة حصته  
من الاراضى والغراسات  
مطلب فيمن بني في الدار  
بلاذن شريكه ثم طلبه  
القسمة

مطلب ان خرج البناء في  
نصيبه فيها والا هدم

مطلب في قسمة التركة  
المشتملة على اعيان ودين

فائدة \* (الجواب) \* نعم الدين على وجهين اما على الميت اوله فان له واقبة والدين والعينان شرط وان يكون الدين لاحدهم فسدت وان اقتسم والدين بعد قسمة الاعيان ان غير مشروطة فقسمة في قسمة الاعيان جازت قسمة العين لا الدين وان على الميت فاقسموا على ضمان الدين لهذا كهم أو أحدهم ان الضمان مشروطا فيها ففسدت والا فان ضمن ضامن على أن لا يرجع في الشراكة صححت القسمة اذا أدى وان ضمن بشرط الرجوع أو سكت ولم يقل على أن لا يرجع فسدت الآن بنصه وادعى برأيه من كتاب القسمة من الثاني في دعوى الغلط فيها \* (سئل) \* في عقار قابل للقسمة مشترك بين جماعة متعدين واذا قسم بينهم بقي بعضهم وهو ذو الحصة الكبيرة منه تعا بحصته على الوجه الذي كان عليه ولا يبقى بعضهم الاخر متعفا بحصته على الوجه المذكور فطلب ذو الكثرة والمذكور قسمة حصته فهل يجاب الى ذلك \* (الجواب) \* نعم يجاب ذو الكثرة الى ذلك حيث الحال ما ذكره في المتن وان اتفق كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب أحدهم وان تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم وان اتفق البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الاخر وهو الاصح اهـ ومثله في كثير من المقربات \* (سئل) \* في دار غير قابلة للقسمة مشتركة بطريق الملك الشرعي بين زيد وعمرو وطلب زيد المهايأة مع عمرو في سكناها بأن يسكن فيها مدة بموجب حصته ويسكن عمرو أيضا مدة. فله في عمره وذلك بدون وجهه شرعي فنقول يتهايان فيها على الوجه المذكور ويجبر الابن \* (الجواب) \* نعم قال في الخاتمة قبيل كتاب الاقرار المهايأة في الاموال المشتركة التي يمكن الاتفاق عليها مع بقاء عينها مشروعة ولا يشترط لجوازها ذكر المدة ولا تطل بموت أحدهما وينفرد أحدهما بنقضها بعذر وبغير عذر في ظاهر الرواية وروى ابن جماعة عن محمد أنه لا ينفرد أحدهما بنقضها الا بعذر أو بطلب قسمة عينها هذا اذا كانت المهايأة بغير أمر القاضي فان كانت بحكم الحاكم لا ينفرد أحدهما بنقضها مالم يصطلحا وتجاوز المهايأة في الجنس الواحد وفي الجنس الاثنان في الجنس الواحد كالأرل الواحد لفرتم آيا بأنفسهما زمانا شهرا أو سنة أو يوما أو نهارا مكانا بأن يسكن هذا طائفة من الدار والاخر الطائفة الاخرى أو يزرع أحدهما هذه الطائفة من الارض والاخر الطائفة الاخرى جاز على كل حال وان طلب أحدهما المهايأة من حيث الزمان وأبى الاخر فان القاضي يجبره وان طلب المهايأة من حيث المكان روى الكرخي عن أبي حنيفة أن القاضي لا يجبر وفي الجنس كالأرل والارض اذا تمهايان أعلى أن يسكن هذا هذه الدار والاخر يزرع هذه الارض أو في الحمام والدار على أن يسكن هذا الدار والاخر يأخذ الحمام ويؤجره ان تمهايان بتراضيهما جاز وان طلب أحدهما وأبى الاخر لا يجبر القاضي اهـ وعلم ذلك فيها أقول لم تعرض للمهايأة في المأجور وهي واقعة الفتوى سئلت عنها ورأيت في مجموعة شيخنا شيخنا الساجاني بخطه ما نصه في مستأجر حصته من عقار يريد التهايان لزوما على المالك والمستأجر الا خريس له ذلك كما أفاده الخير الرملي وأفاده في التنازخانية أن التهايان صحيح غير لازم وأن شرطه على المؤجر أن لا أحدهما مقدم الدار ولا الاخر مؤخرها ففسد العقد اهـ ما رأيت بخطه رحمه الله تعالى وحاصله ان التهايان المستأجرين أو المستأجر مع المالك بان استأجر بعد عقار شائعا على مذهب من يراه صحيحا وسكن لا يكون على طريق الجبر والزم اذا امتنع عنه أحدهما واذا تراضيا فهو صحيح غير لازم بمعنى ان لكل منهما فتح المهايأة ولو بلا عذر وهو موافق لما مر عن ظاهر الرواية في المهايأة في الملك ورايت بخط بعض الفضلاء نقل عن الفتاوى الهندية في الاجازات ما هر صريح في جواز المهايأة في حمام مشترك بين رجلين أجر أحدهما حصته من ثالث وحكم بذلك حاكم فنهاي المالك مع المستأجر من الاخر والله تعالى اعلم \* (سئل) \* في امتعة معلومة مختلفة الجنس قابل كل جنس منها القسمة مشتركة بين زيد وعمرو والغني مناصفة يربو زيد قسمة نصفه من كل

مطلب اذا طلب ذو الكثرة  
القسمة وكان يتنفع بحصته  
يجاب

مطلب له المهايأة في الدار  
الغير القابلة للقسمة ويجبر  
الابن

مطلب لا يشترط المهايأة  
ذكر المدة ولا تبطل بالموت  
ولكل نقضها ولو بلا عذر

مطلب تجوز المهايأة  
في الجنس الواحد وفي  
الجنسين

مطلب يجبر الابن على  
المهايأة من حيث الزمان  
دون المكان  
مطلب في المهايأة في المأجور

مطلب في قسمة الاجناس  
المختلفة

جنس منها واحدة وإذا قسمت ينتفع كل منهم بنصيبه فهل يجب أن يزيد إلى ذلك \* (الجواب) نعم حيث  
كانت قابلة للقسمة يقسم كل جنس منها على حدة ولو أخذ كل واحد نوعا بالتراضي جاز والله تعالى أعلم  
وفي الجامع الصغير يقسم كل شيء بين رجلين من صنف واحد إذا طالب أحدهما القسمة ولا يقسم الرقيق  
والدار المختلفة عند الامام وأجمع أصحابنا أن التركة إذا كانت جنسا واحدا تقسم بطلب أحدهم  
ولا يلتفت إلى إباء الآخر بزيادة الثوب الواحد لا يقسم إلا بالتراضي ويقسم طولاً وعرضاً إذا كان  
بالرضى ثياب بين قوم اقتسموها ولا يصيب كل واحد منهم ثوب بل يتم تقسيم ذلك إلا بالتراضي خلاصة  
ومثله في البرازية \* (مسئل) في أخوة أربعة بالغين عاقلين سعيهم وعائلتهم واحدة تلتقوا عن  
أبيهم غراساً وغيره فاخذوا في الاكتساب والعمل كل على قدر استطاعته وأنشأوا ويحلمتهم غراساً آخر  
ثم اقتسموا الغراسين المزبورين بعد موت أبيهم قسمة صحيحة شرعية في صحتهم وسلامتهم وتصرف كل  
بما حصة ثم ادعى اثنان منهم أن الغراس الذي أنشأوه بعد موت أبيهم مختص بهما بعتقضى انهما  
الغراسان له ويزعمان أن القسمة وقعت جهلاً فهل تكون دعواهما غير مستوعبة \* (الجواب) نعم  
نعم إذا اقدم على الاقتسام اعترافاً بأن المقسوم مشترك ودعوى الجهل باطله عند أهل العلم فأطمة  
كما في الخيرية ونقل العلائي عن الخبائصة اقتسموا داراً أو أرضاً ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء  
أو تخلاصاً عنه أنه بناء وغيره لم يقبل بيته أقول كتبت في رد المحتار عن العلامة المقدسي اقتسموا التركة  
ثم ادعى أحدهما أن أياه كان جعل هذا الشيء المعين له إن كان قال في صغرى يقبل وإن مطلقاً لا ٥١  
أي لأن دعوى الجهل هنا مما لا يخفى والتناقض في موضع الخفاء عفو \* (مسئل) فيما إذا  
كان لزيد ديون على جماعة معلومين ومات عن ورثة تقاسموا تلك الديون بينهم وجعلوا الدين الذي على  
عمرو من الجماعة لبحر من الورثة وهكذا فهل القسمة المرقومة باطلة \* (الجواب) نعم  
\* (مسئل) فيما إذا كان لجماعة مجرى ماء معلوم يجري إلى دورهم يحقه المعلوم من الماء من  
طالع ماء كبير ينزل الماء منه من فرض قديم إلى طالع آخر صغير داخل دار أحد الشركاء ثم ينزل في حجر  
يسمى بالخروج وينقسم أقساماً معلومة يطلع أحدها إلى طالع آخر وينقسم إلى فرضين أحدهما لدار زيد  
فبني زيد الدار المزبورة مسجد الله تعالى ويريد قسمة حصص المسجد المذكور من مجرى الطالع  
الكبير وأن يجريها في دمنه خاصة بالمسجد وذلك قابل للقسمة وينتفع كل بحصته بعد ما ويعارضه  
في ذلك بعض الشركاء بدون وجه شرعي فهل يجب أن يزيد إلى ذلك وينتفع المعارض له \* (الجواب) نعم  
نعم وإذا كان قنادة أو نهراً أو بئراً أو عينا وليس معه أرض فأراد بعض الشركاء القسمة فألقاضى  
لا يقسم وإن كان مع ذلك أرض لا شرب لها إلا من ذلك قسمت الأرض وترك النهر والنفقة على الشركة  
ولو كان أنهاراً أو آباراً الأرضين متفرقة قسمت الآبار والعيون والأراضي محيط البرهاني من القسمة  
وفي النوازل كرم بين أربعة نفر وتحت هذا الكرم حائط لرجل خامس اشترى أحد الشركاء الأربعة  
الحائط وأراد أن يسوق إليه ماء يعني نصيبه من ماء الكرم والشركاء الثلاثة يمنعونه منه فإن  
أراد أن يسوق في المجرى المشترك فلهم منعه وإن أراد أن يسوق في مجرى خاص له لم يكن لهم أن يمنعوه  
إذا كان شرب الحائط المشتري من هذا النهر ذخيرة من الفصل الثاني في قسمة الشرب أقول في دلالة  
هذه النقول على ما ذكره في الحكم نظر ظاهر أما ما في المحيط فالظاهر أن المراد به قسمة نفس القنابة  
أو النهر أو البئر أو العين لا قسمة شربها وقد صرح جواباً بأنه لا يقسم الحمام والبئر والسخى لأن فيه باضراراً  
أي لأن ذلك غير قابل للقسمة لأنه لا يبقى منفعاً به بعد القسمة كما كان قبلها نعم لو كانت أرض  
متفرقة لها آبار أو عيون متعددة قسمت الأراضي مع الآبار والعيون بأن يجعل لكل أرض بئر  
خاص وأما ما في النوازل فليس النزاع فيه بين الشركاء في قسمة نفس الشرب بل في اجرائه في الأرض  
المشتركة لأن الماء الذي يردسوقه هو ماء الحائط بدليل آخر عبارة النوازل فإذا كان شرب ذلك

مطلب الاقتسام  
اعترافاً بأن المقسوم مشترك

مطلب دعوى الجهل باطلة

مطلب قسمة الورثة الديون  
باطلة  
مطلب في قسمة الماء من  
الطالع

الحائظ من نهر ذلك الكرم المشترك وله مجرى خاص به لبس له أن يجري به في مجرى الكرم المشترك  
 وانما له اجراءه في مجراه الخاص به والمصلحة المسئول عنها انما هي قسمة الماء من المطالع فتقول الذي  
 يظهر من القواعد أن قسمة نفس الماء جائزة حيث أمكنت المساواة بلا ضرر ثم رأيت في أول كتاب  
 الشرب من مختارات النوازل لصاحب الهداية لكن الطالع فيه حجر يسمى بسطاه وهو مقسم من اربعة  
 وعشرين قيراطا أما يسمى فروضا ينزل فيها الماء على قدر الحصى من ذلك الماء كل قيراط يسمى  
 اصبعاً والطالع الثاني كذلك فيه بسط آخر مقسم كذلك والطالع الثالث كذلك لكن الطالع الاول  
 تكون اصابعه اكبر من اصابع الثاني وكذا الثاني اكبر من الثالث وهكذا لانه اذا كان نصيب الطالع  
 الثاني ثلث ماء الطالع الاول منسلا يكون كل اصبع من الثاني ثلث اصبع من الاول وهكذا فمن له  
 اصبع من الطالع الثاني وأراد أخذها من الطالع الاول يأخذ ثلث اصبع منه ولا يمكن ذلك الا  
 باحداث فرض جديد في الحجر المسمى بسط من الطالع الاول ولا ينبغي أن ذلك البسط مشترك بين اصحاب  
 المياه فيرجع الامر الى قسمة تلك البسط واحداث فرض جديد فيه وذلك غير جائز بدون اذن الشركاء  
 لانه تصرف في المشترك لانه قد تقدم انه لا يقسم البئر والنهر ونحوهما ولذا قال في كتاب الشرب  
 وليس لاحد من الشركاء في النهر أن يشق منه نهرا أو ينصب عليه رعي الارحى وضع في ملكه بأن  
 يكون حائفا للنهر وبطنه ملكا له كما ذكره في غاية البيان لانه اذا كان كذلك لم يكن متصرفا في المشترك بل  
 في خالص ملكه وحيفه فلا يمكن أخذ ما يخصه بلا احداث شيء في البسط فذلك حيث لا ضرر على  
 بقية الشركاء وقد صارت حادثة القوي بعيد كآية هذا المحل فأجبت عنها كذلك وصورتها في طالع فيه  
 بسط مقسم فروضا منها فرض ينزل منه الماء الى ساقية في حائط دار زيد ثم يخرج منها الى طالع آخر  
 في دار زيد وينقسم نصفين أحدهما لزيد والآخر لغيره ويريد زيد قسمة حصته من الساقية المذكورة  
 التي في داره بعرفة أهل الخبرة حيث لا ضرر على جيرانه في ذلك ولا احداث فعل في شيء مشترك لكون  
 حائفي الساقية من حائطه المملوك له ولا ينبغي أن جيرانه ذلك والله تعالى أعلم وكتب المؤلف عن محمد  
 ابن طلال ما صورته سئل فيما اذا كان لرجل استحقاق في مجرى ماء مساحته معلومة قدر اصبع  
 يصل منه الماء الى منزله في دمنة مختصة به من جله فروض مستحقها في طالع يقرب منزله يصل اليه  
 الماء من طالع آخر أعلى منه وأقرب الى الاصل يخاف بسط الماء فيها بسطه فيه فهل للرجل  
 المذكور أن يأخذ القدر المزبور وهو الاصبع من الطوالع المذكورة التي فوق المقسم المذكور  
 ويخرجه من مجراه القديم اولا الجواب ليس للرجل المذكور أن يأخذ قدر حقه وهو الاصبع الا من  
 الطالع والمقسم الذي يجري منه ولا يخرجه ولا يجريه من الطوالع التي فوقه لاختلاف بسط الماء  
 فيها فيصير بذلك متعديا لاخذها أكثر من حقه على ان الرضع القديم لا يتغير كما قيل القديم يتنزل على قدمه  
 كعبه محمد بن حلال عني عنهما \* (سئل) \* فيما اذا كان لجماعة دار يدوم مشترك بينهم بطريق  
 الارث عن زيد مورثهم وطلبوا من القاضي قسمتها بينهم وبرحوا على الموت وعدد الورثة وكونها لهم  
 وفيهم غائب وحى قابله للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد حاقه ل تقسم وينصب القاضي فأبى الغائب  
 \* (الجواب) \* نعم ولو برحوا على الموت وعدد الورثة والعقار في أيديهم ومعهم وارث غائب  
 أو صبي قسم ونصب وكيل أو وصى ليقبض حصه الغائب والصبي ملقي من القسمة ومثله في التنوير  
 وغيره من المتن أقول هذا اذا كانت الشركة أصلا الميراث كما ذكرنا فلو أصليا الشراء فلا يقسم  
 اذا كان فيهم غائب والفرق ان أحد الورثة يتنصب خبها عن الباقي بخلاف الشركة في الشراء ثم لو كان  
 أصليا الميراث فجري بينهم الشراء بأن باع واحد منهم نصيبه فبقي في حكم شركة الميراث لقسام المشتركين  
 مقام البايع ولو كان أصليا الشراء فجري فيها الميراث بان مات واحد منهم فبقي في حكم شركة الشراء  
 لقسام الوارث مقام المورث فينتظر في ذلك الى الاول كما في الروايلجية والحالية هذا المختص ما حذرنا

مطلب حادثة القوي  
 في قسمة ماء الطالع

مطلب في قسمة التركة اذا  
 كان فيهم غائب

مطلب الوزن لا يجوز قسمته  
بدون الوزن

في مطلب قسيمة ساحية  
الدار

مطلب ذويت في دار كذا  
يوت في حق ساحتها

مطلب فيما اذا اقر بالاستيفاء  
ثم ادعى الغلط في القسيمة

٢ قوله اذا ادعى الغصب  
اي ادعى ان شريكه غصب  
منه بعد القسيمة شيئا من  
حقه الذي خرج له بالقسيمة  
فتسمع لانه لا تناقض حينئذ  
لان اقراره بالاستيفاء  
لا يساقض دعوى الغصب  
بعده اه منه

مطلب ما في المتون مقدم  
على ما في الفتاوى

مطلب اذا ظهر غبن فاحش  
في القسيمة ولم يقر بالاستيفاء له  
نقضها

في رد المختار على الدر المختار \* (سئل) في جماعة لهم بن معلوم بمائة يريدون قسمته بينهم  
بالوزن فهل تكون القسيمة صحيحة \* (الجواب) نعم شريكان بينهم ما عنب أراد اقسمة  
تجوز قسمته بالوزن بالقبان والميزان وقال بعض المشايخ تجوز قسمته بالشريعة ايضا لقوله التفاوت  
وهذا غير صحيح لانه وزني فلا تجوز قسمته بدون الوزن اما بالقبان او بالميزان فلا تجوز قسمته بالشريعة  
لانهم اجمازفة وقسيمة الذن بالاجال ذكر في النوازل انه يجوز قال مولانا رحمه الله تعالى لانه ليس بوزني  
جانبية من فصل قسيمة الاب والوصى اقول الشريعة بالشئين المعجمة والجليم شيء من سعف يحمل فيه  
البطيخ ونحوه كما في القاموس \* (سئل) في دار مشقة على ساحة سماوية وثلاث مساكن  
منها مسكن جاري وقف بزمسكن في ملك زبير يدناظر الوقف قسيمة الساحة المزبورة وفي ذلك مصلحة  
لوقف والساحة قابلة للقسيمة فهل تكون قسيمة الساحة بينهما نصفين \* (الجواب) نعم وذويت  
من دار كذا يوت في حق ساحتها أي ان كان بيت من دار فيها يوت كثيرة في يد زيد والبيوت الباقية  
في يد بكر فهي أي الساحة بينهما حال كونهما نصفين لاستقرارهما في استعمالاتها وهو المروفيها  
والنوضي وكسر الخطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق منح من دعوى الرجلين وفي  
دعوى الخبرين ضمن سؤال مانصة لاشبهة في أن الساحة المذكورة بينهما منصفة واذا طلبا القسيمة  
في الساحة أو طلب أحدهما تقسم أنفسا وقد صرح علماؤنا بأنه اذا كان في يد انسان عشرة ابيات  
من دار وفي يد آخر بيت واحد الخ اه اقول قدمنا في كتاب الدعوى تفصيلا وكلاما ما هم في هذه  
المسئلة فراجعهم \* (سئل) فيما اذا ادعى أحد متقاسمي دار أن من نصيبه شيئا وقع في يد  
صاحبه غلطا وقد كان أقرب بالاستيفاء ويريد اقامة دينة شرعية على ذلك وقسمتها على قدر نصيبهما  
فيها فهل تقبل \* (الجواب) نعم تقبل بينته قال في الدرر في كتاب القسيمة أقر أحد المتقاسمين  
بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسيمة وزعم أن بعضا مما أصابه في يد صاحبه وقد كان اشهد على  
نفسه بالاستيفاء لا يصدق الابحجة اه ومثله في النور والكنز والقدروري والوقاية والمتقي وغيرهما  
وعبارة الوقاية وشرحها لصدور الشريعة فان أقر أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى أن بعض حصته  
وقع في يد صاحبه غلطا لا يصدق الابحجة قالوا لانه يدعي قسما القسيمة فلا يصدق الابالبيئة قال  
في الهداية ينبغي أن لا تقبل دعواه للتناقض وفي المبسوط وفتاوى قاضيان ما يؤيد هذا وجه  
رواية المتن انه اعتمد على فعل القاسم في اقراره باستيفاء حقه ثم لما تأمل حتى التأمل ظهر الغلط في فعله  
فلا يؤخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق اه ومثله في الدرر باو وضع من هذا وفي الخاتمة ودعوى  
الغلط انما تسمع اذا لم يقر بالاستيفاء أما اذا أقر بالاستيفاء فلا تسمع دعواه الغلط والغبن الا اذا ادعى ٢  
الغصب فحينئذ تسمع دعواه اه ولعل ما في الخاتمة فيما اذا باشر القسيمة بنفسه وأقر بالاستيفاء  
حيث صدر المسئلة بقوله رجلان اقتسما ما في المتون فيما اذا اقتسما وأقر بالاستيفاء معتمدا في القسيمة  
على قول الامين كما يقع في زماننا غالباً مل فرما يفيد التوفيق أو ان ما في الخاتمة رواية وما في المتون  
رواية اخرى ويدل على ذلك قول صدر البشريعة وجه رواية المتن الخ ففعل اصحاب المتون مشوا على  
هذه الرواية وابت على علم بان ما في المتون مقدم على ما في الفتاوى بل ذكر الجوى في حاشية  
الاشباه من كتاب الجران ما في المتون والشروح ولو بطريق المنهوم مقدم على ما في الفتاوى اه  
وقال في البحر من النكاح تحت قوله فان لم يكن عسبة فالولاية للزمت مانصة المتون موضوعة لبيان  
الفتوى اه \* (سئل) في كرم مشترك بطريق الملك بين زيد وعمرو واقسماه بينهما نصفين  
بالتراضي ثم ظهر غبن فاحش في نصيب زيد يريد الدعوى بذلك ونقض القسيمة بعد الثبوت الشرعي ولم  
يقر بالاستيفاء فهل يسوغ له ذلك \* (الجواب) اذا ظهر غبن في القسيمة فاحش ان كانت القسيمة  
بقضاء القاضي تبطل عند الكل وان كانت بالتراضي اختلفوا فيه اذا القسيمة بالتراضي اكد منها بقضاء

القاضي فصح في النكاح والامام فاضحان سماع دعوى الغبن في القسمة بالتراضي وصح في الخلاصة  
وفي شرح أدب القاضي للامام الاستيغابي عدم سماعها قال في التنوير ولو ظهر غبن فاحش في القسمة  
بطلت ولو وقعت بالتراضي في الاصح قال شارحه في منحه بعد ما نقل الخلاف والصحيح المتقدم ما قدمناه  
عن السكاكي وفاضحان وبه جزم اصحاب المتون وصححه اصحاب الشروح وبه اقيمت مرارا اه  
فيسوغ لزيد الدعوى بذلك ونقض القسمة لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها وهذا  
كله اذ لم يقرب بالاستيفاء أو البراءة أو ما اذا اقرب بالاستيفاء أو البراءة أو شهد شاهدان على ذلك لم تصح  
دعواه كاذ كفي نقد الفتاوى كإثباته لا تقوى في فتاواه من القسمة \* (مسئل) \* من قاضي  
الشام سنة ١١٤٨ هـ فيما اذا اتفقا سدادا راثم باع أحدهما من نصيبه بمحض ورخصه ونصده يقه على صحة  
البيع وأنه لا مطعن له فيه ثم ادعى غبنا فاحشا في القسمة وأنه الآن اطلع عليه وأن له أربعة قراريط  
أخذ اثنين وبقي اثنان في يد صاحبه فهل تسع دعواه أولا \* (الجواب) \* قال في المحيط البرهاني  
التناقض فيما طر به الخفاء عقولا يمنع صحة الدعوى ألا ترى أن المرأة اذا اختلعت من زوجها على  
مهرها ونفقة عيالها ثم أقامت بعد ذلك بينة أن الزوج طلقها الا قبل الخلع قبل بينتها وان صارت  
متناقضة في دعوى الطلقات الثلاث بالاقدام على الخلع وانما كان كذلك لان الزوج يشترط بالايقاع  
ولا يتوقف ذلك على علم المرأة وكان طر به طر ببق الخفاء فجعل التناقض فيه عقوا اه في هذه المسئلة  
هل يكون حضوره وقصد يقه على البيع ثم دعواه ذلك تناقضا طر به الخفاء أولا مقتضى ما في  
القسمة نعم وتسع دعواه فانه قال رامن الى فتاوى برهان قسما أرضا مشتركة وأقر كل واحد منهما  
أنه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما الفسخ بالغبن فله ذلك اذا كان الغبن فاحشا  
عند بعض المشايخ اه واقصر على ما ذكره وأما عدم إقراره بالاستيفاء فقد قال في التنوير  
وبشرحه ولو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم فان كانت بقضاء بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي  
تبطل في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها خلافا للتحجج الخلاصة وتسع  
دعواه بذلك ان لم يقرب بالاستيفاء وان اقرب لا تسع دعوى الغلط والغبن للتناقض الا اذا ادعى الغصب  
فتسع دعواه اه ومثله في شرح المجموع والحاشية وغيرها وفي التنوير وشرحه أيضا ولو ادعى أحدهم  
أن من نصيبه شيئا وقع في نصيب صاحبه وقد كان اقرب بالاستيفاء أو لم يقربه لم يصدق الا برهان  
او اقرار الخضم أو نكوله عن اليمين ولا تناقض لانه اعتمد على فعل الامين ثم ظهر غلطه اه فخلص  
من ذلك انه حيث ادعى الغبن الفاحش وأن حصته أربعة قراريط وأن ما أخذ من ذلك نحو غير اطين  
والباقي في يد خصمه تسع دعواه بذلك هذا ما ظهر انما وجدناه من القول بعقد النقص والتقدير  
عليها في المعبران وبالله سبحانه التوفيق أقول لم يظهر في هذه المسئلة كون التناقض مما طر به  
الخفاء نعم تقدم الخلاف فيما اذا ادعى الغلط في القسمة بعد ما اقرب بالاستيفاء هل تسع دعواه وبرهانه  
أم لا وعلى القول بالسماع وهو ما عليه المتون لا حاجة الى كون التناقض هنا مما طر به الخفاء فتأمل  
والله تعالى أعلم \* (مسئل) \* في بستان كبير قابل للقسمة مشتركين وقيقين مناصفة مشتركين على  
قطع اراض مختلفة بالجوذة والرداءة وقيمة عشرة أذرع من جانب مثل قيمة عشرين ذراعا من الجانب  
الاخر واجرة الرديئة تعدل نصف اجرة الجيدة ويريد كل من ناظرى الوقفين المزبورين قسمة ذلك وفي  
ذلك مصلحة للوقفين فهل حيث الحال ما ذكر يجب ان الى ذلك ويجعل الذراع من الجيدة في مقابلة  
الذراعين من الرديئة \* (الجواب) \* نعم قال في الذخيرة من الفصل الثاني قال محمد في الاصل  
واذا كانت الدارين ورثة فاقسموها وفضلوا بعضها على البعض لفضل قيمة البناء فهذه القسمة وهذا  
التفضيل جائز وصورته اذا كانت بين وارثين وهي ثلاثون ذراعا قيمة عشرة أذرع من جانب مثل قيمة  
عشرين ذراعا من الجانب الاخر اما لا يحل البناء أو لمعنى من المعاني فاقسم على ان يكون

مطلب تقاسما دارا ثم باع  
احدهما حصته بحضور  
الاخر ثم ادعى الاخر غبنا  
فاحشا في القسمة  
مطلب التناقض في موضع  
الخفاء عقوا

مطلب اذا كان الذراع  
من جانب يعدل ذراعين  
من جانب آخر تقسيم كذلك



لا يجد ما هذه العشرة ولا تسع عشرون فهذه القسمة جائزة فاكثي فيها بالمعادلة من حيث المعنى وهو  
 المالية عند تعذر اعتبار المعادلة من حيث الصورة بالذرعان اهـ وعلى ذلك إذا كان فيها فوائده عشرة  
 بهذا المعنى \* (سئل) \* في دار مشتركة بين زيد وامرأتين أثلاثا فاقسموها قسمة شرعية فوقع  
 في نصيب زيد فضل بناء يريد زيد أن يرده علم ما بدله دراخهم من عنده بدون رضى منهم ما ولا تعذر تدبيرة  
 ويريد المرأتان أن يكون عوضه من الارض ولا ترضيان بالدراخهم فهل له ما ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم ولا تدخل دراخهم ليست من التركة في القسمة الا برضاهم صورته دار بين جماعة فأرادوا قسمتها  
 وفي أحد الجانبين فضل بناء فأراد أحد الشركاء أن يكون عوض البناء من الدراخهم وأراد الآخر أن يكون  
 عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه أن يرده  
 بأزاء البناء من الدراخهم الا اذا تعذر فحينئذ لا تضي ذلك لان القسمة من حقوق الملك المشترك والشركة  
 بينهم في الدار لا في الدراخهم فلا يجوز قسمة ما ليس بمشترك در من القسمة \* (سئل) \* فيما اذا كان  
 بين زيد وعمرو طريق مشترك بينهما فباع في دار بينهما ويريد زيد قسمته وفي ذلك ضرر فهل  
 حيث كان فيها ضرر لا يقسم \* (الجواب) \* نعم ولا يقسم الطريق لو فيه ضرر ولا يقسم  
 كذا في قسمة البرازية انقروى من القسمة وتتمام تفاريع المسئلة فيه \* (سئل) \* فيما اذا كان  
 مسيل ماء مشترك بين زيد وعمرو فأراد زيد قسمته وأبى عمرو ذلك فهل يسوغ لزيد ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم \* (سئل) \* فيما اذا مات زيد عن بنت وأخ عقيق وخلف بيتا ورربع غبطة حور ورربع جوزة وحصه  
 معلومة من غراس كرمين فتوافقا وراضا بالذي بينة شرعية على أن يكون البيت للاخ وبقيه ما ذكر  
 للبنت نظير حصه كل منهما من التركة بطريق القسمة وتسلم الاخ البيت وتسلم البنت الباقي وتصرف  
 كل منهما بما يخرج له مدة والا أن زيد البنت نقض القسمة بدون وجه شرعى فهل ليس لها ذلك  
 \* (الجواب) \* حيث اقسما ذلك بالتراضي والوجه الشرعى ليس لها ذلك اذا القسمة بالتراضي  
 أكد منها بقضاء القاضى \* (سئل) \* في دار صغيرة لا تقبل القسمة مشتركة بين زيد وأخته  
 هند ولا يرضى زيد بالسكنى مع أخته فيها ولا يرضيان بالبيع والشراء فقال لهما أما أن تستأجريا حتى  
 أتوا بحريني حصتك أو يسكن كل منا وحده في الدار مدة يحسب حصته فهل يأمرهما القاضى أن  
 يختارا وجه من الوجهة الثلاثة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في معصرة معدة  
 لعصر الزيت مشقة على عودين يصير بكل منهما وعلى مطحنين يطحن بكل منهما الزيتون وعلى بئرين  
 يوضع فيهما الزيت وهي مشتركة بين زيد وجماعة لزيد منها النصف وللجماعة النصف ويريد زيد قسمة  
 نصيبه منها بالوجه الشرعى وهي قابلة للقسمة لا يتضرر كل منهما بذلك فهل يسوغ لزيد ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والدكانة الصغيرة وهذا اذا كان  
 يحال لو قسم لا يبقى لكل واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه وان كان فيقسم خزائن القساوى ومنه  
 في الخلاصة والبرازية \* (سئل) \* في معصرة دبس مشتركة بين جماعة يريد بعضهم قسمة نصيبه منها  
 جبر بدون رضى الباقين وهي صغيرة لا تقبل القسمة ولا ينتفع كل بنصيبه بعد خافه لا يجاب طالب  
 القسمة اليها \* (الجواب) \* اذا لم يبق فائدة انتفاع لكل منهم فيما يخصه لا يجاب طالب القسمة  
 لذلك ونقلها ما تقدم \* (سئل) \* في بستان مشترك أرباعا أرضا وغراسا بين أوقاف أربعة  
 لكل وقف ناظر يريد ناظر أحد الاوقاف قسمة الربع الجاري في وقفه واقراره وهو قابل للقسمة  
 وينتفع كل بنصيبه بعد ما وفي ذلك حظ ومصلحة للوقف فهل يجاب الناظر المذكور الى ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في غراس قائم بالوجه الشرعى في أرض وقف مشترك بين  
 زيد ووجهة الوقف اكل نصفه ويريد ناظر الوقف قسمة نصيب الوقف من الغراس واقراره والغراس  
 قابل للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد ما والمعادلة بمكينة والمنفعة لا تبدل فهل يجاب الناظر الى ذلك

مطلب لا تدخل الدراخهم  
 في القسمة بدون رضاهم  
 الا اذا تعذر

مطلب لا يقسم الطريق  
 حيث كان فيه ضرر

مطلب يقسم المسيل

مطلب القسمة بالتراضي  
 أكد منها بقضاء القاضى  
 مطلب دار لا تقبل القسمة  
 يأمر القاضى الشركاء بوجه  
 من ثلاثة

مطلب في قسمة المعصرة  
 القابلة للقسمة

مطلب في معصرة دبس  
 صغيرة

مطلب في قسمة بستان  
 مشترك بين أوقاف أربعة

مطلب في قسمة الغراس  
 المشترك بين ملك ووقف

مطلب في قسمة الدار  
المشتركة بين وقف ومالك  
مطلب قسمة الوقف من  
المالك جائزة  
مطلب في قسمة الوقف من  
الوقف

مطلب فيما اذا احتاجت  
قسمة الوقف من المالك الى  
دراهم لتعديل

مطلب اقتساما ولا حدما  
مسبيل في حصة الآخر  
مطلب لا يقسم الوقف  
قسمة تملك  
مطلب لا تقسم الدار بطلب  
ذي القليل

ويقسم بالوجه الشرعي \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في دار مشتركة بين هند وجهه  
وقف بلجهة الوقف ربعها وله هند باقيها ويريد ناظر الوقف قسمة حصة الوقف وافرازها من حصة الملك  
والدار قابله للقسمة ويتفق كل نصيبه بعد ما في ذلك مصلحة للوقف فهل يجب الى ذلك  
\* (الجواب) \* نعم لان قسمة الوقف من الملك جائزة كما صرح بذلك في البحر وغيره وأجاب عن ذلك  
قارئ الهداية بقوله نعم تجوز القسمة ويفرز الوقف من الملك ويحكم بصحتها ويجوز للورثة بيع ما صار  
لهم بالقسمة الخ (سئل) في بستان معلوم مشترك بين جهتي وقفين أحليين لأحد هـ ما عشرة  
قرايط والباقي للوقف الآخر ولكل وقف ناظر شرعي من ذرية واقفه يريد أن قسمة البستان  
بين الجهتين وهو قابل للقسمة ويتفق كل جهة بنصيبها بعد القسمة وفي ذلك مصلحة للجهتين فهل يسوغ  
لناظرين ذلك \* (الجواب) \* نعم سئل العلامة ابن نجيم هل تجوز قسمة الوقف من وقف آخر  
اذا كان فيه مصلحة أجاب اذا كان لكل وقف ناظر يجوز له المقاسمة وان كانا تحت ناظر واحد يرفع  
الامر الى الحاكم فينصب قيا فيقاسمه اهـ ومثله في الاسعاف ونص عبارته ولو أراد الواقفان أن  
يقسما ما وقفاهما لولي كل واحد منهما على ما وقفه وبصرف غلته فيما سمي من الوجوه جاز اهـ وفيه  
من فصل المشاع ولو قسم الشريكان وأدخل في القسمة دراهم معلومة فان كان المعطى هو الواقف  
جاز وبصير كانه أخذ الوقف واشترى بعض ماله بوقف من نصيب شريكه بدراهمه وانه جائز وان كان  
بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصة الوقف وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا  
اهـ أقول قوله وحصة الوقف وقف الخ هذا بيان لقوله فان كان المعطى هو الواقف فكان ينبغي تقديمه  
على قوله وان كان بالعكس وحاصله انه اذا كانت الدراهم من الواقف جاز وحصة الوقف تبقى وقفا  
وما قابل الدراهم يبقى ملكا له لان للوقف شروطا وكلاما لم يوجد شيء منه في ذلك فلا يصير وقفا بمجرد  
ذلك كما قالوا فبما لو اشترى مستغلا للوقف من مال الوقف لا يصير وقفا ولكن هذا يظهر فيما لو كانت  
الدراهم بمقابلته عين كذراع من أرض مثلا أو مالو كانت بمقابلته وصف كالخوددة والحسن فلا  
قال المؤلف رحمه الله تعالى وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى في رجلين وقفاه أرضا ثم مات أحدهما  
وطلب الآخر القسمة هل تقسم أم لا فأجاب نعم تقسم الأرض المذكورة ويفرز نصيب كل منهما  
عن الآخر اذا كان نصيب كل منهما على جهة غير الجهة الأخرى وأجاب أيضا عما اذا طلب  
المستحقون قسمة الوقف بقوله ليس لهم أن يقسموا العين الموقوفة لان القسمة انما تكون في الملك  
المشترك ولا ملك للموقوف عليهم هذا هو المذهب وبعضهم جاوز ذلك وأجاب عما اذا انتهت الدار  
المشتركة وطلب أحدهما قسمة النقص وأبى الآخر قبوله الانقضاء ان أمكن قسمتها بأن لم ينتج  
الى كسر وشق قسمت بطلب أحدهما ويجبر الممتنع وما يحتاج الى كسر لا يقسم الا بالتراضي والخير  
القائمة لا تهتم الا بالتراضي اهـ \* (سئل) \* في دار مشتركة بين زيد وعمر مناصفة فاقسماها  
قسمة افرازوا فما جدارا بين المقسمين وفي الدار بالوعة في مقسم زيد والميزاب خرج في مقسم عمرو  
يسكب منه ماء المطر الى البالوعة من قديم الزمان والى الآن ويريد زيد الآن رفع الميزاب المرقوم  
ومنع تسيل ماء المطر منه الى البالوعة وقد شرط التسيل في البالوعة في القسمة ادى بينه شرعية فهل  
ليس لزيد ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير وجمع البحرين (سئل) فيما اذا كان  
لجماعة وزيد وهند دار مشتركة بين الجميع للجماعة نصفها ولزيد وهند نصفها اقتسموها مناصفة وزيد  
وهند مسبل في حصة الجماعة يمكن صرفه والحال انه لم يشترط في القسمة فهل حيث أمكن صرفه يصرف  
\* (الجواب) \* حيث لم يشترط في القسمة صرف عنه ان أمكن والافسخت كما في التنوير وغيره  
\* (سئل) \* في عقار موقوف من قبل واقفه على جماعة من ذريته وأقاربه طلب واحد منهم  
قسمة قسمة تملك بدون وجه شرعي فهل لا يقسم \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في ذرا

مطلب تجوز قسمة الوفاة  
قسمة مهياة

مطلب اجرة القسام على  
عدد الرؤس

مطلب أربعة أشياء على  
عدد الرؤس

مطلب بناء الحائط بين  
المقسمين على قدر الحصص  
مطلب اقتسام الدار وادعى  
أحدهم ديناً في التركة تسع  
دعواه

مطلب إذا ظهر دين في  
التركة ترد القسمة

قوله أو بالف مرسلة أي  
مطلقة وهي غير الوصية  
المقيدة كالوصية بالثلث  
أو بعين من أعيان التركة  
مطلب له أن يعزل من  
التركة شيئاً للدين ويقسم

معلومة مشتركة بين جماعة بطريق المالك فطلب ذوالقليل الذي لا يبي منفعاً يحضه بعد القسمة قسمة  
حصته وأفرادها فهل لا تقسم بطلب ذوالقليل الذي لا ينفع \* (الجواب) نعم لأنه متعنت  
في طلب القسمة والقاضي يجيب المتعنت بالرد كما صرح حواشي \* (سئل) في قسمة أرض الوقف  
بالتراضي بين مستحقه على طريق التهاين والتناوب هل تكون جائزة \* (الجواب) نعم  
\* (سئل) في دار قابله للقسمة مشتركة بين زيد وجماعة لزيد ربعها والجماعة الباقي فطلب زيد  
القسمة ونوافق الجماعة نفعه على ذلك وزعم الجماعة أن اجرة القسام على زيد وحده دونهم فهل تكون  
اجرة القسام على عدد الرؤس \* (الجواب) نعم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال  
أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على قدر الانصاف قال في تصحيح القدوري قال الأشعبي في الصحيح  
قول أبي حنيفة وعليه مثنى النسبي والمجتوب وغيرهما اهـ ومثل في شرح الملق للعلاني نقله عن  
المضمرات وعليه أقصر صاحب التنوير وأبى غير واحد أقول قال في الهداية وعنه ابنه على  
الطالب دون المستع لنفعه ومضرة الممتنع اهـ وظاهره اعتمادنا على الجميع على عدد الرؤس مطلقاً  
وبالاطلاق صرح في الدر المختار وكتب المؤلف قال أبو حنيفة أربعة أشياء على عدد الرؤس  
العقل والشبهة واجرة القسام والطريق إذا اختلفوا فيه ملقط من الديات \* (سئل) في دار  
لثلاث ملك زيد وثلاثها عمر واقسمنا حصة شرعية وقال زيد بنى حائطاً خارجاً بيننا ولكل منهما  
حريم أجنيات عن الآخر فكيف الحكم \* (الجواب) إذا كان أحدهما يؤذي الآخر فله أن يبيعهما  
الآخر ويطع عليه في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج  
كل منهما من النفعة بحصة بقوله القاضي للفصله كما في ٣٤ من فصول العمادى \* (سئل) في  
فيما إذا مات رجل عن زوجته وأولاد فيهم فامسك لوصي له وخاف دار فقط اقتسموها بينهم بلا وصاية  
على القضاة والحال أن الزوجة ديناً شرعية على الميت ادعت به وأثبتته فهل تصح دعواها وتقض  
القسمة ولا تصح \* (الجواب) نعم أقول في الحاشية أرض ميراث بين قوم اقتسموها  
وتقاضوا واشترى أحدهم من الآخر نصيبه ثم أقام البينة بدين على الأب كانت القسمة والنساء باطلة  
وكذا إذا اشتراه غير الوارث اهـ واحترز يدعي الدين عن دعوى العين فانها لا تسع لان الإقدام  
على الاقتسام اعتراف بان المقتسم مشترك كما مر أوائل هذا الباب \* (سئل) فيما إذا قسمت  
الورثة تركته مورثهم ثم ظهر دين لرجل بذمة المورث ولم يبق في التركة ما يفي بالدين فهل ترد القسمة  
لكونهما مؤخر عن قضاء الدين \* (الجواب) نعم في قسمة الهداية إذا اقتسموا التركة ثم ظهر دين  
محيط أو غير محيط ردت القسمة وهذا في الدين المحيط ظاهر لأنه يمنع المالك فيمنع التصرف وكذا  
غير المحيط لتعلق الغرماء بالتركة شائعاً ولان القسمة مؤخر عن قضاء الدين لحق الميت حتى لا يمنع  
رد القسمة برضى الغرماء إلا إذا بقي من التركة ما يفي بالدين فإذا قسمت حينئذ جاز لأنه لا حاجة إلى نقض  
القسمة في إبقاء حقوقهم عمادية في ٢٨ ظهر دين أو وصية بالثلث أو بالف مرسلة أو وارث آخر بعد  
القسمة ترد رتبة من الثالث رجل مات وترك ميراثاً فطلب ورثته من القاضي القسمة وأقاموا البينة  
على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين لغائب فإن القاضي لا يقسم شيئاً من أجناس التركة  
وان كان الدين أقل من التركة وسألوا من القاضي أن يعزل شيئاً لاجل الدين ويقسم الباقي قال أبو  
حنيفة في القسام لا يفعل وهو قوله الأول ثم استحسن وقال بأن القاضي يفعل ذلك فان فعلوا ذلك  
واقسموا الميراث فله أن يعزل لاجل الدين ردت القسمة إلا أن يقضوا الدين من حصصهم وكذا لو لم  
يكن الدين ظاهراً وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة إلا أن يقضوا الدين وكذا  
لو ظهر في التركة وصية بالثلث أو بعين من أعيان المال فالوصية بمنزلة الدين خاتمة من فصل فيما يدخل  
في القسمة والمثلة بمنزلة في قسمة الهداية وكذا في قسمة الاشياء وحواشيه وفي فتاوى

الانقروى أيضا أقول كتبت في رد المحتار ما منه تنبئة أجاز الغريم قسمة الورثة قبل قضاء الدين له تنقضا وكذا إذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضى الغريم إلا أن يكون بشرط براءة الميت لأنهم اتصروا حواله فنقتل الدين عليه ويحلوا التركة عنه وحى الحيلة للقسمة تركه فيها دين كإبط في البرازية وغيرها \* (سئل) \* فيما إذا كان لرجلين دين شرعى بدمية جماعة مشتركة بينهما ما فاقسما بينهما قبل القبض فهل تكون القسمة المبرورة غير جائزة \* (الجواب) \* نعم وقسمة الدين لا تجوز لأنها لا تتحقق قبل القبض لأن القسمة إفراز والدين مجتمع في مكان واحد فلا يتحقق الإفراز ولو ألحيت من الفصل الأول من القسمة قسمة الدين قبل قبضه باطله علا في من الصلح قبيل فصل التجارح قسمة الدين حال كونه في الذمة لا تصح درر أو آخر كتاب الصلح \* (سئل) \* في دار مشتركة بين هبند وجماعة فاقسموها في غيبة هبند دون وكالة عنها ولا إجازة منها فهل تكون القسمة المبرورة غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم وفي المنع عن الثانية إذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير أمر القاضي وفي الورثة صغيرا أو غائب أو شريك للميت لا تصح إلا بإجازة الغائب أو ولي الصغير أو إجازة الصبي بعد البلوغ أو بإجازة القاضي قبل ذلك اه وفي الحياوى الزاهدى من القسمة (ثم رفع) أرض قسمت بين الشركاء وفيهم شريك غائب قلما وقف عليها قال لأرضي لغبن فاحش فيها ثم أذن لحزائه في زراعة نصيبه لا يكون هذا رضى بتلك القسمة بعد مارد (قب) أرض قسمت فلم يرض أحد الشركاء بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك لم يعتبر فإن القسمة ترد بالرد اه طفل وبالع اقسما شيئا ثم بلغ الطفل وتصرف في نصيب نفسه وباع البعض يكون إجازة لذلك القسمة جواهر الفتاوى من القسمة \* (سئل) \* في دار صغيرة غير قابلة للقسمة مشتركة بين جماعة طلب أحدهم المهايأة مع الباقي في سكاها في الزمان بقدر حصته فهل يتهاون على الوجه المذكور ويجوز الالبي \* (الجواب) \* نعم قال في شرح الملتقى وتجوز المهايأة ويجوز عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضها وهذا بعضها وهذا علوها وهذا أسفلها وفي بيت صغير يسكن هذا شهر أو هذا شهر أو له الإجازة وأخذ الغلة في نوبته الخ ثم قال ولو طلب أحدهما القسمة فيما يحتملها بطلت المهايأة لا بلغة القسمة حتى لو اختلف قدمت القسمة اه وفي الكافي وما لا تجزى فيه القسمة لم يجز واحد منها على بيع نصيبه تشارخية من الفصل الثالث من القسمة \* (سئل) \* في معز مشتركة بين زيد وعمر ومناصفة فطلب زيد قسمة نصيبه منها وإفرازه وإذا قسمت يتنفع كل بنصيبه بعدها فهل يجب زيد إلى ذلك \* (الجواب) \* نعم واجمع أصحابنا أن التركة إذا كانت جنسا واحدا كالغنم والابل والبقر والخنطة والشعر والياب الهروية والمروية والدار الواحدة التي تحتل القسمة إذا طلب أحدهما القسمة وأبى الآخر فإن القاضي يقسم بينهم خلاصة من الفصل الأول من القسمة ومثله في البرازية \* (سئل) \* فيما إذا اشترى زيد وعمر مقدار من المين نصيبين واقسما بينهما وأخذ كل منهما نصيبه ثم ادعى زيد أن من نصيبه شيئا في يد عمر وغلطا وقد أقر بالاستيفاء وعمر وينكر ولا يثبت له زيد فهل لا يصدق إلا بحجة \* (الجواب) \* نعم لا يصدق إلا بحجة كما صرح بذلك في قسمة التنوير وغيره \* (سئل) \* في دار صغيرة لا تحتل القسمة مشتركة بين رجل وامرأة انهدم بعض أبيتها واحتاجت إلى التعمير فأبى الرجل العمارة فبنت المرأة الدار المرقومة وصرفت على ذلك مبلغا معلوما من الدراهم من مالها مصرف المثل وتريد المرأة أن تؤجر الدار وتأخذ نصف ما أنفقت في البناء من غلتها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل يسوغ لها ذلك \* (الجواب) \* نعم دار بين شريكين انهدمت فقال أحدهما لبنها وأبى الآخر فإن القاضي يقسم الدارين بما ولو كان مكان الدار رحي أو حمام أو شيء لا يحتل القسمة كان لها البناء إن بنى ثم يؤجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة الثانية من فصل قسمة الوصى والاب وفي الإشباه من القسمة المشتركة إذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فإن احتمل

مطلب أجاز الغريم قسمة الورثة قبل قضاء الدين له تنقضا

مطلب إذا ضمن ما على الميت برضى الغريم وبشرط براءة الميت صح ويصير حواله مطلب الحيلة لقسم تركه فيها دين على الميت مطلب قسمة الدين قبل قبضه لا تجوز

مطلب اقسما الدار في غيبة الشريك لا تصح مطلب إذا حضر الغائب فلم يرض بالقسمة ثم زرعه نصيبه لا يكون رضى

مطلب القسمة ترد بالرد مطلب طفل وبالع تقاسما شيئا ثم بلغ وتصرف الخ مطلب تجوز المهايأة ويجوز الالبي عليها

مطلب لا يجزى على بيع نصيبه مطلب في قسمة المعز المشتركة

مطلب أقر بالاستيفاء ثم ادعى الغلط لا يصدق إلا بحجة

مطلب في المشترك إذا انهدم وأبى أحدهما العمارة

القسمه لاجبر وقسم والايج ثم أجره ليرجع اه أقول أسقط من كلام الاشياء شيئاً لا بد منه وهو قوله ليرجع بما أنفق لولا أمر قاض والافقية البناء وقت البناء اه كذا عناه الاشياء في آخر قسمه الدار المختار ونظمه ابن الشحنة في شرحه على الوهبانية بقوله  
 وخذ منفقاً بالاذن منه كحكم \* وخذ قيمة ان لا وهذا المحرر

أى خذ ما أنفقته ان كان التعمير بالاذن من الشريك أو باذن الحاكم والافقية البناء وأصل المسئلة مذكور في الذخيرة في السفل اذا انهدم فانه قال اذا انهدم السفل بغير مصنع لا يجبر صاحبه على البناء ويقال لذى العلوان شئت فابن السفل من مالك اتصل لفعلك فاذا بناء باذن القاضى أو أمر شريكه يرجع بما أنفق والافقية البناء وقت البناء وهذا هو الصحيح المختار للفتوى فيمنع صاحب السفل من الانتفاع حتى يأخذ ذلك منه جبراً أو ما اذا هدمه بصنعه فانه يؤخذ بالبناء لتقويته حقاً استحق وليصل صاحب العلوان لفعله اه ونقل ابن الشحنة هذا التفصيل في الجدار أيضاً وظاهر اطلاق كلام الاشياء المتقدم ثنوله للسفل والجدار وغيرهما مما لا يقسم والله تعالى أعلم وسياً في تمام ذلك في كتاب الحيطان آخر الكتاب ان شاء الله تعالى \* (سئل) \* في قطع أراض جاريات في ملك جماعة لكل حصصة معلومة فيها يريد أحدهم جمع نصيبه منها في مكان واحد وبقيمة الجماعة لا يرضون بذلك فهل يقسم كل على حدة \* (الجواب) \* نعم واذا مات الرجل وترك أراضين أو دارين فطاب ورثته القسمه على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كلا الارضين أو الدارين جازت القسمه وان قال أحدهم للقاضى اجمع نصيبى من الدارين أو الارضين في دار واحدة وأبى صاحبه قال أبو حنيفة يقسم القاضى كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحدهم في دار واحدة ولا في أرض واحدة وقال صاحبها رأى الى القاضى ان رأى الجمع جمع والا فلا خافية من القسمه

\* (فصل في الغرامات الواردة على القرى ونحوها) \*

\* (سئل) \* في مزرعة معلومة جارية في جهتي وقف وتيمار بقرب قرية كذا غير تابعة للقرية وللمزرعة زراعي يزعمونها في كل سنة ويدفعون ما عليها للجهتي الوقف والتيمار وهم ساكنون في القرية المزبورة ويدفعون مع أهلها ما ينوبهم من المغارم المتعلقة بالانفس والمغارم المتعلقة بالاملاك التي فيها والآن قام أهل القرية المزبورة يكافون زراعي المزرعة المذكورة بدون وجه شرعى الى ادخال المزرعة في حساب غرامات قريتهم المتعلقة بالاملاك وان كانت غير تابعة لها فهل ليس لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم حيث الحال ما ذكر يمنع أهل القرية المذكورة من تكليف الزراع المذكورين الى ما ذكر ولا يلزمهم ذلك بدون وجه شرعى والله سبحانه أعلم الحمد لله تعالى كذلك الجواب والله تعالى أعلم كتبه الفقير أحمد العاصمى الملقب الشافعى \* (سئل) \* فيما اذا كان لجماعة معلومين قاطنين بدمشق مشد مسكة أراض معلومة من أراضى قرية وقف لكل واحد أفدنة معلومة منها يدفع ما عليها للجهة الوقف ويدفع جميع الغرامات المتعلقة بالاراضى بحسب ما يده من الافدنة والآن قام أهل القرية المزبورة يكلفون الجماعة بلا وجه شرعى الى دفع مبلغ معلوم من الدراهم زاعمين أنهم صرفوه على الواردين على القرية وذلك بدون اذن الجماعة فهل ليس لأهل القرية ذلك ومؤنة الضيف على المضيف دون القاطنين بدمشق \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في قروى عمرى له لنفسه بيتاً أحدثها في أرض سليخة لزيق بيوت القرية فقام أهل القرية يكلفونه بلا وجه شرعى الى دفع عوارض عن تلك البيوت والحال انه لم يجعل عليها شيئاً من العوارض في دفتر تحرير العوارض ولا كانت موجودة اذ ذل بل حدثت بعد ذلك فهل ليس لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لثنين قاطنين بدمشق املاك في قرية من قرى اها ويدفعان ما على

فصل في الغرامات الواردة على القرى ونحوها

مطلب ليس لأهل القرية ادخال المزرعة الخارجة عن قريتهم مطلب مؤنة الضيف على المضيف

مطلب ليس لأهل القرية أخذ عوارض على البيوت المحدثه

الاملاك من الغرامات المتعلقة بحفظ الاملاك اسوةً بأهل القرية والآن قام أهل القرية المزبورة  
يكفون الذين بلا وجه شرعي الى السكنى معهم في القرية ودفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس  
معهم فهل يمنع أهل القرية من تكليف الذين بما ذكر ولا يلزمهما السكنى بالقرية ولا دفع الغرامات  
المتعلقة بحفظ الانفس ووجه ما ساكنان بدمشق \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما  
اذا كان رجل ساكن بدمشق وله أملاك في قرية من قرى اهل القرية المزبورة غرامات  
متعلقة بالابدان والانفس فهل لا ينوب الرجل المذكور شيء من الغرامات المتعلقة بالانفس  
\* (الجواب) \* الاصل في ذلك انه لا يلزم أحد بشيء من ذلك شرعاً ولا حكم الشرع رفع ذلك ومنعه  
فاذا لم يمكن رفع ذلك ولا منعه فما كان لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك لانها مؤنة الملك  
وان كانت لتحصين الابدان فعلى عدد الرؤس لانها مؤنة الرأس ولا يدخل في ذلك النساء والصبيان لانه  
لا يتعرض لهم ولانه لا يمكن دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك كما ذكره هذا التعليق الخ  
الرملي في فتاويه ومن لم يكن ساكناً في القرية المزبورة لا يلزمه من الغرامات المتعلقة بتحصين الابدان شيء  
لان بدنه ليس في القرية المزبورة قال الامام الجليل نضر الدين قاضي خان في فتاواه المشهورة في كتاب  
القسمة أهل قرية غرضهم السلطان فقال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم يقسم على  
عدد الرؤس وقال الفقيه أبو جعفر ان كانت الغرامة لتحصين الاملاك يقسم على قدر الاملاك لانها  
مؤنة الملك وان كانت لتحصين الابدان تقسم على عدد الرؤس الذين يتعرض لهم لانها مؤنة الرأس ولا  
شيء من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم اهـ بمرورهم في قسمة الذخيرة والتجارة خانية  
وكذا في التجنيس وفتاوى الانقروى والولوالجلى والاشباه وغيرها من الكتب المعتمدة النعمانية  
\* (سئل) \* في قرية يزرع بعض أراضيها أهل قرية أخرى ولهم فيها غراس ومشتة مسكنة ويرد على  
تلك القرية كلف وأعار ومغارم فهل يجب عليهم مساواتهم فيها وماذا يفعل في ذلك شرعاً  
\* (الجواب) \* ما أصاب ذلك الاراضي من مال وقف أو قسم شرعي يجب عليهم دفعه للوقف  
أو العشروان كان عليهم مال مقطوع بدلا عن القسم فما أصابهم منه بعد زرع جميع أراضي القرية  
يجب عليهم دفعه وأما المغارم الواردة عليهم مثل الضيوف الواردين عليهم فلا يلزمهم من كلفتهم شيء  
لان مؤنة الضيف على المضيف بضم الميم وأما غيره مما يؤخذ ظلماً وغرامة فنسب من دفعه عن  
نفسه بالرفع الى حاكم الشرع أو كان له قدرة على دفعه من غير ضرر بلحقه أعظم منه فليدفع عن نفسه  
اذهو خيره اذا ظلم يجب اعداؤه لاتقريره واحكامه واذا لم يمكن ذلك فما كان منها لتحصين الاملاك  
يقسم على قدر الاملاك من جميع الاراضي التي مع أهلها والتي مع أهل القرية الاخرى لانها مؤنة  
الملك فتستدبر قدر الملك وان كانت الغرامة لتحصين الابدان يقسم ذلك على عدد الرؤس الساكنين  
بالقرية دون أهل القرية الاخرى لانها مؤنة الرؤس ورؤسهم ليست في القرية حتى تحصن بذلك بل  
يجب عليهم ما رد على قريتهم الساكنين بها لحفظ الرؤس ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان لانه  
لا يتعرض لهم كذا أفق به كثير من المتأخرين وصرح به في الذخيرة البرهانية وغيرها من المعبرات حتى  
قالوا ان من نوى قسمة تباين المسلمين فعدل فهو مأجور ولا ينسحق حيث عدل وان كان الاخذ بالخذ  
ظالماً هكذا ذكره بجملا ولم أر أحد اعترض للتفضيل غير المرحوم والذي على افندي العمادى  
فانه كتب على سؤال رفع اليه في ذلك ما ملخصه تقسيم الغرامة بقاعدة مستحسنة في بيان ما يلزم  
الملك منها على حسب أملاكهم سواء كانوا قاطنين بها أو لا وما هو على الرؤس على القاطنين بها فقط  
يوزع على رؤسهم ما عدا النساء والصبيان فالقاعدة انه اذا قطعنا القرية عن اضافة الملك اليها فلا يبقى  
فيها الا دور سكن الساكنين فقط فتبقى من قبيل بيوت التركان والاكراذ والعربان فلا توزع عليهم  
الا ما يطلبه السلطان ذام تلكه كالغواص والصرصار والقيام بالضيف بحسب ما عندهم الا علف

مطلب ليس لأهل القرية  
أن يجبروا من خرج من  
قريتهم على العود اليها  
مطلب في غرامات القرى  
ما كان لحفظ الاملاك فعلى  
قدر الملك الخ  
مطلب من لم يكن ساكناً  
في القرية لا يلزمه غرامة  
الانفس  
مطلب ما كان لتحصين  
الابدان لا يدخل فيه  
النساء والصبيان

مطلب من نوى قسمة  
الغرامات فعدل فهو  
مأجور  
مطلب في بيان ما يخص  
الابدان وما يخص الاملاك  
من الغرامات

الدواب كالشعير لانه لا يوجد عند خنم لانهم فئة لا يزرعون ولا يستغلون ويوزع عليهم أيضا جريمة مايتهمون به من القتل أو عدم مدافعة ليل أو نهارا وكذا السرقة اذا جرموا بها بدون قدرة على دفعها عنهم وكذا ما يأخذ الوالي من المشاهرة كل شهر يوزع على رؤس أهل القرية الرجال منهم دون النساء والصبان وما عدا ذلك كالتبين والشعير والدجاج والحطب والذخيرة فهو على المملوك جميعا بحسب أملاكهم اللهم أصلح ولادة مورنا ووفقهم للعدل وعلى الاسلام توفنا والله الهادي وعليه اعتمادى وهو سبحانه أعلم أقول حاصله أن ما يؤخذ من القرى ان كان يؤخذ منهم لا باعتبار أملاكهم بل يؤخذ منهم وان لم يكن لهم أملاك كالاعراب والاكراذ من لا عقار لهم فهو على الرؤس وان كان يؤخذ منهم باعتبار أملاكهم كالتبين والشعير والحطب فهو على قدر الاملاك لانه لو لم يكن لهم عقارات وزرع لم يطلب منهم ذلك لكن قولهم لتخصيص الاملاك أو الرؤس لا يستلزم التخصيص بذلك اذ قد يكون أخذ نحو الدراهم لتخصيص الاملاك وأخذ نحو التبين والشعير لتخصيص الرؤس على أن غالب الغرامات الواردة على القرى في هذا الزمان ليست لحفظ أملاك ولا لحفظ أبدان وانما هي مجرد ظلم وعدوان فان غالب مصارف الوالي وأتباعه وعقارات منزله ومنزل عساكره وما يدفعه الى رسل السلطان لحفظه الله تعالى الواردين باوامر أو نواهي وأمثال ذلك كله يأخذه من القرى ويسمون ذلك بالذخيرة تؤخذ في بلادنا في كل سنة مرتين ويرتد فيها دراهم كثيرة رشوة لا عوانه وحواشيهم من أعيان البلدة وقد جرت العادة بقسمة ذلك كله على عدد فدان القرية وتارة يقسمونه على مقدار حق الشرب بالساعات الرملية فمن كان له فدان مثلي يؤخذ منه ما يخصه أو من له ساعة يؤخذ منه ما يخصه سواء كان رجلا أو امرأة أو صبيا وكذا يجعلون منها شيئا على رقاب الرجال الساكنين في القرية الذين لا ملك لهم فيها فالقول بالتفصيل الذي هو أحد الاقوال الثلاثة المارة عن الخبانية في السؤال السابق وهو قول أبي جعفر لا يظهر في هذه الغرامات المذكرة لانها لا تخص الأبدان ولا الاملاك مع أن ما يخص الحفظ قليل بالنسبة الى غيره والظاهر أن ما يؤخذ من جرمة القتل والمخاصمات والمنازعات انما هو لحفظ الأبدان لتركهم النصرة وقطع النزاع كما تؤخذ المديونة من عاقلة القتال وما يؤخذ لاجل العساكر التي يعينها الامير الى بعض القرى لدفع الاعراب واللصوص عن زروعهم ومواشيهم انما هو لحفظ الاملاك ولكن هذا كله يؤخذ رندا على ما هو مرتب عليهم في كل سنة من الذخائر التي ذكرناها فخير جهل الحال ولم يعلم أن ذلك لحفظ أبدان أو أملاك أو علم أنه مجرد ظلم فالمناسب العمل باحد القولين الاخيرين وهو ان ذلك كله على الرؤس وعلى الاملاك وقد ذكر قاضيان القول بقسمة الغرامات على قدر الاملاك أو لا وعادته انه يبدأ بما هو الأشهر كما ذكره في خطبة فتاواه فيكون هو الأرجح وهو ما عليه عادة أهل القرى في زماننا كما ذكرناه من قسمة ذلك على القدن أو على ساعات الشرب والله تعالى أعلم

قوله بحسب أملاكهم  
أى يؤخذ منهم بقدر  
أملاكهم لا على قدر  
الرؤس اه منه



لواحد	لاآخ
أرض وبقر	عمل وبذر
فاسد	

لواحد	لاآخ
أرض وبذر	بقر وعمل
جائز	

لواحد	لاآخ
أرض فقط	عمل وبقر وبذر
جائز	

لواحد	لاآخ
أرض وعمل	بقر وبذر
فاسد	

لواحد	لاآخ
بذر فقط	أرض وعمل وبقر
فاسد	

لواحد	لاآخ
عمل فقط	أرض وبقر وبذر
جائز	

لواحد	لاآخ
بقر فقط	أرض وبذر وعمل
فاسد	

ونظم ذلك بعضهم فقال

أرض كذا عمل كل على حدة \* والارض والبذر هذا الجائز الكامل

وما عدا ذلك الثلاث اللات قد ذكرت \* فغير جائزة اذ حكمها باطل

أقول وقد كنت نظمت الصور السبعة في بيتين ذكرتهما في رد المحتار فقلت

أرض وبذر كذا أرض كذا عمل \* من واحد ذي ثلاث كلها قبلت

وبالبذر مع بقر أو لا كذا بقر \* لا غيرا ومع أرض أربع بطلت

وقد ذكرت في الحاشية وجه صحة الثلاثة وبطلان الاربعة فراجعها ثم هذه الصور السبعة  
أصولها أربعة أرض وبذر وبقر وعمل والخصر في هذه السبعة مبنى على أن بعض الاربعة من  
واحد والباقي من آخر أما لو كان بعضهما من واحد والباقي منهما فهي أكثر من سبعة  
كما لا يخفى وكذا لو كانت المزارعة بين أكثر من اثنين ولم يعلم بيان حكم ذلك وقد قال في جامع  
الفصولين وكذا في الخلاصة بعد ذكره الاوجه السبعة وعلى هذا لو أخذ رجلان أرض رجل  
مزارعة على أن البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر فالمزارعة قاسدة والخارج لرب  
البذر وعليه اجر أرض وبقر وعمل وعلى هذا كل ما لا يجوز اذا كان واحد افك كذا اذا كان  
اثنين اه أي كل وجه لا يجوز اذا كان المزارع واحد لا يجوز اذا كان اثنين فمما اذا كان  
البذر من واحد والباقي من آخر لا يجوز فكذا اذا كان الباقي من اثنين كما في الصورة التي ذكرها فان  
الارض فيها من ثمان والبقر والعمل من ثالث ومنه ما في الخاتمة لو اشترك ثلاثة أو أربعة ومن البعض  
البقر وحده أو البذر وحده فسدت وقد عد في الفصل الثلاثين من جامع الفصولين من الصور الفاسدة

ما لو كان البذر لواحدا والارض لثلاث والبقر لثلاث والعمل لرابع او البذر والبقر لواحدا والارض لثلاث  
 والعمل لثلاث او البذر والارض لواحدا والبقر لثلاث والعمل لثلاث وتقام الكلام فيه فراجعه ووجه  
 ذلك بناء على ما مر من الضابط انه اذا كان البذر وحده أو البقر وحده أو كل منهما من أحدهما والباقي  
 من آخر لا يجوز فكذلك اذا كان الباقي من اثنين أو ثلاثة ولكن بقي ما اذا كان بعض الاربعة من أحدهما  
 والباقي منهما أو كل واحد منهما بعضها والباقي منهما ولم أر ذلك ضابطا في كلامهم وقد ذكر في جامع  
 الفصولين صورة من ذلك فقال دفع أرضه مزارعة الى آخر على أن يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما  
 نصفان والخارج كذلك فعلم على هذا تفسيقا والخارج بينهما نصفان بحكم البذر وليس للعامل على  
 رب الارض أجر عمله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الارض اذا استوفى منافعه الخ وذكر  
 ذلك أيضا في متن التنوير في هذه الصورة الارض من واحد والعمل والبقر من آخر والبذر منهما وعمل  
 فسادها بأن فيها شرط الاعارة في المزارعة أي اعادة نصف الارض للعامل كافي الخاتمة وكتابتها  
 اعارة ابتداء ثم تصير اجارة بعد استيفاء المنفعة ولذا وجبوا على العامل أجر نصف الارض فتأمل  
 والظاهر أن مثل هذه الصورة ما يقع كثره في زماننا من كون العمل من واحد والارض من آخر  
 والبقر والبذر منهما ما لوجود العلة المذكورة وقد ذكر الخبير الرمي لذلك صابغا فقال قال في البرازية  
 ما لا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين اه وبه تستخرج الاحكام مثلا اذا كان البذر  
 مشتركا والباقي من واحد لا يجوز لانه لو كان البذر كله من واحد والباقي من آخر لا يجوز فكذلك اذا كان  
 البذر من اثنين وكذلك اذا كان الكل مشتركا الخ ولكن العبارة المذكورة في البرازية ليست كما ذكره  
 بل هي كما قدمنا عن الفصولين والخلاصة فهي ضابط لما اذا كانت المزارعة بين اكثر من اثنين لا لما ذكره  
 فلعل في نسخ البرازية تحريف من الكاتب بدليل سياق الكلام على انه لا يطرد في الصورة الاخيرة  
 التي ذكرناها عن جامع الفصولين فان البذر فيها من رب الارض ومن الآخر لو كان البذر كله من رب  
 الارض جاز وكذا البذر لو كان من رب العمل والبقر لكن ذكر في البرازية أيضا قبيل الفصل الثاني انه  
 سئل نجم الائمة لو كان من جانبه الارض والبذر والثور ومن الآخر العمل والثور أيجوز قال نعم  
 لانه لو شرط كلا الثورين على أي واحد كان جائزا فكذلك اذا اشترط أحدهما فهذا يفيد أن الضابط  
 أن ما يجوز اذا كان من أي واحد منهما أيجوز اذا كان مشتركا منه ما لكن ذكر بعده ما يخالفه وهو  
 أنه لو كانت الارض من أحدهما والبذر منهما فان شرط العمل على غير صاحب الارض فسدت  
 لان فيه اعارة الارض وان شرطاه عليهما على أن الخارج أنصاف جازت الخ منع أن البذر لو كان كله  
 من رب الارض أو من الآخر تكون من الصور الثلاث الجائرة فعلم انه لم يطرد لهذه المسئلة ضابط  
 يحصر مسائلها والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد أرضه لعمر وليزرع فيها بطيخا  
 على بقر زيد يبذره وجعل بعض العمل على زيد ولم يذكر امدة وتوافقا على أن يكون لعمر وثلاث الخارج  
 فزرع عمر والارض وعمل عليها امدة وأثمر الزرع فهل تكون المزارعة فاسدة ولعمر واجرة المثل في امدة  
 عمله \* (الجواب) \* نعم تكون المزارعة فاسدة والخارج كله لزيد صاحب البذر والارض وعليه  
 لعمر واجرة المثل في امدة عمله والله تعالى أعلم وفسادها من وجهين الاول عدم ذكر المدة وهو شرط كما  
 في الملتقى والكثير التنوير وغيرها من المتون وان قال في المجتبى انها تصح بلا ذكر امدة وعمله الفتوى  
 والثاني اشتراط بعض العمل على صاحب الارض واذا فسدت المزارعة فالحكم بكم فيها أن الخارج  
 لرب البذر لانه نماء ملكه ولا يخرج مثل عمله أو أرضه لتعذر رد عينها فبرء قيمتها ولا يرد على ما شرط  
 عندهما خلافا لمحمد فنفذ له اجر مثل الباقي ما بلغ كافي شرح المنزني للعلائي اقول وذكر  
 في البرازية مثل ما في المجتبى حيث قال وعند محمد جوارها بلا بيان امدة وتقع على اول زرع يخرج  
 واحد او به اخذ الفقيه وعليه الفتوى وانما شرط محمد بيان المدة في الكوفة ونحوه لان وقتها

مطلب اذا فسدت المزارعة  
 فالخارج لرب البذر  
 مطلب ذكر المدة شرط  
 في المزارعة



مطلب تبطل اذا شرط رب  
البذر رفع بذره والخارج  
الموظف

مطلب اذا مات رب الارض  
والزرع بطل بقي المزارعة

مطلب اشترط كون المغارم  
على رب الارض

قوله التشذيب من الشذب  
وهو بالشين والذال المجعدين  
محركة قطع الشجر أو قشره  
والمسنة وبقيمة الكلا  
وشذب الشجر ألقى ما عليه  
من الاغصان حتى يسدو  
وشذب عنه ذب، والتشذيب  
الطرد واصلاح الجذع  
قاموس هـ منه  
مطلب في المزارع اذا لم يعمل  
في الارض شيئاً

مطلب اذا قصر في العجل  
حتى هلك الزرع يضمن  
مطلب شرط الحصاد والدياس  
والتذرية على العامل مفسد  
مطلب شرى حطباً في المصر  
يحملة على البائع

مطلب من اراد أن لا يتعطل  
فليعمل بالعرف ولا يمنع عنه

الغصب بشره هذه المسئلة \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد لعمر وأرضاً وبقرًا وفتح البذر في الارض وشرط زيد رفع بذره والخارج الموظف من غلة البذر المذكور وما بقي فهو بينهما منصفين فهل المزارعة باطلة والخارج لصاحب البذر ولعمر واجرة مثل عمله \* (الجواب) \* نعم قال في التنوير فبطل ان شرط لاحدهما فزان مسماً ذاً وما يخرج من موضع معين أو رفع رب البذر بذره أو رفع الخارج الموظف وتنصيف الباقي اهـ \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد أرضه لمزارعة صحيحة لعمر ووبنت الزرع ثم مات رب الارض والزرع بطل فهل تترك الارض في يد المزارع حتى يستحصده وللورثة أخذ حصتهم \* (الجواب) \* نعم كما في التنوير والمثلي والبرجندى وغيرهما \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد أرضه وبقره لعمر وعلى أن يزرع عمر والارض يبذره ويرع الخارج لعمر ووباقية زيد وأن تكون المغارم الشرعية والعرفية على زيد وبنت الزرع ومات زيد عن ورثة فهل تكون هذه المزارعة فاسدة والخارج كله لعمر ورب البذر وعليه لورثة زيد أجر مثل أرضه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد أرضه وبذره لعمر وبذره فيها على بقر زيد بالربع فلم يعمل عمر وفي الارض شيئاً أصلاً من سقى وغيره بعد ما زرع عمر والارض فهل لا يستحق شيئاً \* (الجواب) \* نعم المزارع اذا لم يعمل في الارض شيئاً بعد ما زرع من التشذيب والسقي وغيره ان كان البذر من جهته يستحق الحصة وان كان من رب الارض ينبغي أن لا يستحق شيئاً خلاصة من الفصل الخامس في المعاملة ومثله في البرازية باقظ لا يستحق بدون ينبغي وتعام المسائل فيها وفي الخانسية فعليك بهما أقول والتشذيب بالشين والذال المجعدين اصلاح الاشجار \* (سئل) \* في المزارع اذا قصر في عمل الارض المعتاد من السقي وغيره في المزارعة الصحيحة حتى هلك الزرع فهل يضمن \* (الجواب) \* نعم يضمن لوجوب العمل عليه كما صرح بذلك في مزارعة التنوير \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد أرضه لعمر وعلى أن يزرعها يبذره وبقره ولم يذكر كرامة وشرط الحصاد والتذرية والدياس على عمر والعامل ويكون له ربع الخارج فلم يحرث عمر والارض ولا زرعها وانما سقاها وحدها فهل تكون المزارعة فاسدة والغلة لزيد وعمر واجرته مثل عمله \* (الجواب) \* نعم واذا شرط الحصاد والدياس والتذرية على العامل كان مفسداً للعقد في ظاهر الرواية لان هذه الاعمال تكون بعد الادراك وانتهاء العقد وما كان بعد انتهائه العقد اذا شرط على العامل يكون مفسداً فلو أن العامل حصد الزرع وداس وجع من غير أن يكون شرط عليه فهلك ذلك يضمن حصة الدافع وعند أبي حنيفة اذا شرط هذه الاعمال على العامل لا يفسد العقد وعن أبي يوسف في النواذر أنه لا يفسد ان كان المشرطاً يكون عليه ما وان شرط الزرع المزارع بحكم العرف وهو كما لو اشترى حطباً في المصر لا يجب على البائع أن يحملة الى منزل المشتري واذا شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط الجذاذ على العامل في المعاملة ففسد عند الكل لعدم العرف وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة أن هذا كله على العامل شرط عليه أم لا للعرف وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي هذا هو الصحيح في ديارنا وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل انه كان اذا استفتى عن هذه المسئلة يقول فيه عرف ظاهر ومن أراد أن لا يتعطل فليعمل بالعرف ولا يمنع عنه ثم في الموضع الذي يكون الحصاد على العامل عرفاً فافعلوا آخره ونعافل عن الحصاد حتى هلك قال أبو بكر البلخي يضمن ذلك وقال الفقيه أبو الليث اذا أخرتاً خيراً فاحشاً لا يؤخر الناس الى مثله كان ضامناً والا فلا هذا اذا شرط هذه الاعمال على العامل وان شرط شيئاً من ذلك على صاحب الارض ففسد العقد عند الكل خاتمة من فصل ما يفسد المزارعة من الشروط أقول تلخص من هذا أن الصحيح صحة اشتراط العمل على العامل وبه صرح في متن التنوير والمثلي وأما عدم العمل المشروط فانه لا يقتضي الفساد في الفساد في مسألة الموائف لعدم ذكر المدة وفيه اختلاف الصحيح كما قدمناه فتنبه

مطلب دفع أرضه فزرع  
ومساقاة

**\* (سئل) \*** فيما إذا دفع زيد أرضه الحاملة للغراس إلى عمرو على أن يزرع عمرو في الأرض الزبورة حنطة وشعير على بقر زيد في مدة معلومة ووافقا على أن ما يخرج من الزرع يكون ربعه لعمرو والباقي لزيد من أربعة صحبة بعد ما ساقاه على جزء معلوم من ثمرة الغراس الزبورة في المدة الزبورة مساقاة شرعية وعمل عمرو على الأشجار والأرض حتى أدركت الغلة والثمرة في المدة الزبورة فهل يستحق عمرو والخصة المفعولة له فيها **\* (الجواب) \*** نعم أقول إنما تكون المزارعة صحيحة حيث كانت الحنطة والشعير من زيد فلو من عمرو والعامل فلا وكتب المؤلف في غير هذا المحل رجل دفع أرضا وتخلل يزرعها المزارع على أن يقوم على الخيل بالنصف فهذه مزارعة شرطت فيها المعاملة فينظر إن كان البذر من المزارع فنسبت المزارعة والمعاملة لانه مفسدة في صفتين وإن كان من رب الأرض جاز كلاهما لانه اجبره وإن كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بأن يقول أدفع اليك هذه الأرض تزرعها يندرك وأدفع اليك ما فيها من الخيل معاملة جاز مطلقا خلاصة من المزارعة **\* (سئل) \*** في الزرع المشترك بين رجلين سوية بينهما إذا تناثر منه شيء على الأرض وقت رفعه ثم نزل عليه المطر فبنت فهل يكون بينهما **\* (الجواب) \*** نعم يكون بينهما كأصله وإذا رفع المزارع الزرع من الأرض وتناثر منه شيء وبنت بسقيه زرع آخر وأدرك فهو بينه وبين رب الأرض على قدر نصيبهما ثم يصدق الاكابر نصيبه وفي النوازل ويستحب للاكابر أن يصدق بالفضل من نصيبه وإن بنت بسقي رب الأرض فهو له فإن كان لذلك قيمة فعليه ضمان ذلك والا فلا شيء عليه وإن سقاه أجنبي كان سقوطا والزرع بين الزارعين ورب الأرض على ما شرطت ائارا حانية في ٢٦ من المزارعة فإن كانت بناء المطر أو بلا سقي أحد فعلى الشر كة السابقة بزارية في الثالث من المزارعة وفيها فوائد أحسن مما في غيرها من القمارى ومثله في الحنانية **\* (سئل) \*** في أرض مشتركة بين زيد وعمرو سوية فزرعاها بذرهما سوية على بقرهما ولم يتعزضا للتبن فهل يكون التبن بينهما تبعاً للبذر **\* (الجواب) \*** نعم قال العلائي في شرح المذني وإن لم يتعزضا للتبن فهو بينهما بالتبع والحب وقيل لرب البذر لانه غامب ذره قلت وقد علم من دأب المصنف ترجيح الأول وظاهر البرهان والمنع وصدر الشريعة وغيرهاتر جج الثاني فتبصر اهـ والمسألة المسؤل عنها اتفاقية أقول أي لأن البذر فيها مشترك والخلاف فيما إذا كان البذر من أحدهما كإيفاده التعليل **\* (سئل) \*** فيما إذا دفع زيد أرضه وبذره لعمرو وليرزعهما على بقر زيد بمن الخارج فعلم عمرو في ذلك مدة وإن ترك العمل وبطل زيد اباجرة عمله في المدة فهل ليس لعمرو وذلك ويجبر على المضى **\* (الجواب) \*** نعم وإذا صحت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل إن لم يخرج شيء في الصحبة ويجبر من أبي على المضى لا الرب البذر فلا يجبر قبل القائه وبعده يجبر در شرح التنوير من المزارعة وأيضا من عمل في المشتركة لا يستحق الاجرة كما صرحوا به في الاجارة **\* (سئل) \*** فيما إذا كان البذر من واحد والأرض والعمل والبقرة من آخر فهل تكون المزارعة فاسدة والزرع أصاحب البذر وعليه اجر مثل العامل واجرة الأرض **\* (الجواب) \*** ذكر في الهداية روايتين وذكرهما أيضا الصدر الشهيد في رواية الخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الأرض وأجر مثل العامل وفي رواية الخارج لصاحب الأرض وعليه رد مثل البذر ونصير كانه مستقرض له وقبضه الذي هو شرط في القرض هو اتصاله بأرضه والاصح كما في المنع والزناحي هو الوجه الأول وجه لو في المتون عليه المعقول وهل يطيب له الفضل قال تاج الشريعة يرفع قد ار بذره ومقدار ما غرم من أجر مثل العامل والأرض ويستحق بالفضل والله سبحانه أعلم **\* (سئل) \*** في بذر مشترك بين رجل وأخوانه بالغات وزوجة أبيه أخذ الرجل بعضه وزرعه في أرضه لنفسه بدون إذن منهن ولا وجه شرعي وبنت الزرع فهل يكون الزرع للزارع وعليه دفع مثل حصته من البذر المذكور **\* (الجواب) \*** نعم لانه غاصب كما صرح به

مطلب فابث بما تناثر  
من الزرع المشترك فهو بينهما  
كأصله

مطلب يجبر العامل على المضى

مطلب من عمل في المشتركة  
لا يستحق الاجرة

مطلب فيما إذا كان البذر  
من واحد والباقي من آخر

مطلب زرع بذرا مشتركا  
بلاذن فالخارج له وعليه  
رد مثل حصة الشريك

في البرازية في الفصل الرابع من المزارعة وقد أفتي بمثله العلامة الخليل الرميلى مع بقوله عبارة البرازية  
بتمامها فراجعها أقول والذي في البرازية ذكرته في رد المحتار بقولي خاتمة بشرع مهم يقع كثيرا ذكره  
في التمارين الثانية وغيرهما مات رجل وترك أولاد أصغارا وكبارا وامرأة والكبار منها أومن غيرهما غرت  
الكبار وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو المعتاد والأولاد كلهم في عيال المرأة تتعاهد بهم  
وهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد ويشتقون من ذلك جلة صارت هذه واقعة البقوى  
واتفقت الاجوبة انهم ان زرعوا من يذر مشترك بينهم باذن الباقين لو كبارا أو اذن الوصي لو صغيرا  
فالقوله مشترككة وان من بذرا أنفسهم أو يذر مشترك بلا اذن فالقوله للزارعين اه \* (سئل) \*  
فما اذا دفع زيد أرضه لجماعة قرويين يزرعونها في مدة كذا يذرهم وعملهم على بقرهم بأن يكون له  
ربع الخراج ولهم الباقي من أجرة صحبة فزرعوها وحصدوا والزرع ويريدون نقله جميعه قبل قسمته  
الى أراضي قريتهم الخارجة عن أرض زيد بدون اذن زيد ولا رضاه ولا وجه شرعي فهل ليس لهم  
ذلك \* (الجواب) \* نعم وتقدم مثله في العشر والخراج بنقله عن المحيط المبرحسي  
\* (يسئل) \* فما اذا كان لرجلين أرض ويذر مشترك بينهما ما دفعه اذ لك لجماعة على أن  
يزرعوا الأرض يذرهم المذكور على بقرهم في مدة معلومة ومهمه ما خرج يكون ربعة للجماعة  
وباقيه للرجلين فهل تكون المزارعة المرقومة صحيحة ولهم الربع المذكور \* (الجواب) \* حيث  
كان العمل فقط من الجماعة والباقي من الرجلين فالمزارعة صحيحة ولهم الذي اتفقا عليه والله تعالى  
أعلم \* (سئل) \* في امرأة دفعت أرضها المعلومه الى رجل ليغرس فيها غراسا معلوما وضربا  
لذلك مدة معلومة على أن يكون الغراس بينهما نصفين فهل تكون المغارسة صحيحة على ما شرطنا  
\* (الجواب) \* نعم ففي الثانية رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المذفوع  
اليه فيم اغراسا على أن ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جاز اه ومثله في كثير  
من الكتب فنصير بحسب ضرب المدة صريح في فسادها بعدد مده ووجه فسادها بذلك انه ليس لادارة  
الثمار والحالة هذه مدة معلومة الخ خيرية من الوقف أقول وسيتأتى تمام الكلام على هذه  
المسئلة في آخر المساقاة

### \* (كتاب المساقاة) \*

\* (يسئل) \* في غراس بستان جارائسه في ملك جماعة فعلم رجل منهم في الثلث المزبور حتى  
أعز وريد مطالبه بقية الجماعة بحصته من الثمرة نظير عمله أو يدفعوا له أجر مثل عمله فهل لاشئ له من  
ذلك \* (الجواب) \* نعم أما عدم استحقاقه الاجرة فلانه عمل في المشترك قال في التوير وشترحه  
المخ من الاجارة الفاسدة ولو استأجره لمل طعام بينهما فلا أجر له لانه لا يعمل شيئا شريفا  
الا يقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجرا اه وأما عدم استحقاقه حصة من الثمرة فلانه يكون من باب  
مساقاة الشريك ومساقاة الشريك غير جائزة كما في المخ عن المجتبى وأفتى به الرميلى أقول وهذا كله  
حيث جرى عقد مساقاة واجارة بينه وبين شركائه والا فلا امر أظهر \* (سئل) \* في غراس كرم  
جارى في وقف على هند الناظرة عليه قائم بالوجه الشرعي في أرض جارية في وقف آخر فدفعه لزيد  
مساقاة على أن يعمل عليه في مدة كذا يسهم من مائة سهم لجهة الوقف والباقي له نظير عمله وليس في ذلك  
حظ ولا مصلحة للوقف بل في ذلك غبن فاحش على الوقف فهل تكون المساقاة غير صحيحة  
\* (الجواب) \* نعم قال في الدر المختار من كتاب الاجارة مانعه وافاد فساد ما يقع كثيرا من اخذ  
كرم الوقف أو اليتيم مساقاة فيستأجر أرضه الحالية من الاشجار ويبلغ كثير ويساقى على اشجاره  
يسهم من الفسهم فالنظر في الاجارة لا في المساقاة ففساد المساقاة الاولى لان كلامهما  
عقد على حدة اه \* (سئل) \* في بستان مشترك على غراس متوقع من جلة غراس لون

مطلب ليس للمزارع نقل  
الزرع الى أرض اخر قبل  
قسمته

مطلب دفع رجلان أرضا  
وبذرا وبقرا الى جماعة  
بعملهم صحت المزارعة

مطلب في المغارسة

مطلب لا أجر لمن عمل  
في المشترك

مطلب مساقاة الشريك لا تصح  
مطلب مساقاة كرم الوقف  
على سهم من مائة سهم لا تصح

مطلب تصح المساقاة على  
شجر التوت لاجل الورق

لا ينتفع بسوى ورقه لاجل طعامه ودجارتك جميع الغراس في ملك زيد وثلاثة مع جميع أورش  
 البستان في وقف ادلى وفي نواحي ومسافة زيد المزبور من ناظر الوقت فقطع زيد قضبان التوت  
 وأخذ ورقها وأطعمه لده ويريد أن يأخذ جميع القضبان ويصرفها في نفسه بدون وجه شرعي  
 زاعم أنها تكون له لكون شجرها في مساقاة فهل تكون القضبان له ولجهة الوقت بحسب المصعب  
 ولا عبرة بزعمه \* (الجواب) \* نعم لان المساقاة دفع الشجر والسكر الى من يصلحه بجزء  
 معلوم من ثمره كافي الملتقى وغيره والقضبان ليست بثمره كاهو ظاهر وعمله أفق مفتي الشافعية الشيخ  
 أحد الغزى أقول المراد من الثمرة ما يتولد من الشجر فيتناول الرطبة وغيرها كافي القهستاني ولذا  
 كان المراد بالشجر ما يعم الثمر وغيره كالخورد والصفاف وان قال في الدر المختار لم أره فقد رأيت مقتولا  
 في البرازية يجوز دفع شجر الخورد معاملة لاحتياجه الى السقي والحفظ حتى لو لم يحجج ليجوز ادفعها  
 أيضا معاملة القطة لاجل السمف والطبخ جائزة كعامة أشجار الخلاف اهـ والخلاف بالكسر  
 والتحقيق ضد الوفاق ونوع من الصفاف فهذا صريح في صحة المساقاة على أجزاء الشجر لكن هذا  
 حيث كانت هي المقصودة من عقد المساقاة أما لو كان المقصود غيرها كالتمر أو الورد ولا يجوز له أخذ  
 شيء من أجزاء الشجر كما في البرازية أيضا ولا يحل له أن يكسر شيئا من الأغصان والقضبان والذعام  
 والعريش لطبخ القدر ولا يأخذ من الأغصان المقطوعة إلا بآذن المالك لان من أشجار المالك  
 ولا يطعم الضعيف من الثمر إلا بآذنه لانه مشترك اهـ ففي مسألتنا حيث كانت المساقاة على أشجار  
 التوت لاجل الورد لا يحل له قطع شيء من القضبان لكونها ملكا لصاحب الأشجار وعدم ورود  
 العقد عليها فانهم \* (سئل) \* في بستان جار بجانبه ارضا وغراسا في وقف وفي نواحي زيد  
 ومساقاة من الناظر بخصته من ثمره لزيد وعمل زيد على الشجر وقبل انتهاء مدة الاجارة برز بعض  
 الثمرة بعمله بدون باقي ما يريد أخذ ما سيرز من الثمرة بعد المدة لا بعمله بدون وجه شرعي ولم يعمل  
 عليه فهل ليس له ذلك وله الاخذ بما برز بعمله فقط \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
 في بستان معلوم مشترك على غراس زيتون وعنب وغيرها جار في نواحي زيد ومساقاة في مدة معلومة  
 على جزء معلوم من الغراس لزيد فعمل زيد على الشجر حتى أثمر أكثره في المدة وانقضت المدة ولم يثمر فيها  
 شجر الزيتون ولا عقد منه شيء ولم يبرز حتى مضى نحو شهر فهل ليس لزيد شيء فيما يبرز في المدة وله أجر  
 مثله \* (الجواب) \* نعم قال في الخانية ولو اشترط لذلك وقتا معلوما قد تبلغ الثمرة في تلك المدة  
 وقد تنازع عنها جاز لانه لم يلق بقنوات المقصود بهذا الشرط وانما يتوهم فان خرج الثمر في تلك المدة كان  
 بينهما على ما شرطوا وان أخرج عن تلك المدة فالعامل أجر مثل عمله فيما عمل اهـ أقول قال في الخلاصة  
 بعد هذا وهذا اذا أخرجت شيئا في المدة المضروبة بما يرغب في مثله في المعاملة فان أخرجت شيئا  
 في المدة لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة اهـ ومقتضاه انه لو خرج في المدة شيء قليل  
 لا يرغب في مثله في المعاملة ان تقصد ان تنابع خروجه بعد انتهاء المدة وهذا مما يغفل عنه فليتنبه له  
 \* (سئل) \* فيما اذا عمل زيد المساقاة على غراس الوقت حتى أثمر شجر الزيتون في آخر المدة وناظر  
 الوقت ينكر خروج ذلك في المدة ولزيد شرعية انه انما قبل انقضاء المدة فهل تقبل بينه وبينه وتكون  
 المساقاة على الشرط \* (الجواب) \* اذا ثبت انه خرج في المدة المسماة فعلى الشرط المسمى  
 لصحة العقد ونقلها ما تقدم عن الخانية \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف اراضي  
 الوقت مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم بعد ما ساقاه على الغراس القائم في الاراضي في المدة  
 المزبورة اجارة ومساقاة صحيحين ثم انقضت مدة التواجر والمساقاة ثم برزت الثمرة وعقدت فهل تنفع  
 الثمرة للوقت \* (الجواب) \* نعم أقول لكن له أجر مثله ان كان عمل كما تقدم أنشأ عن الخانية  
 \* (سئل) \* فيما اذا انقضت مدة المساقاة والفرق في فهل يترك على الشجر بلا أجر حتى يترك

مطلب المراد من الثمرة  
 ما يتولد من الشجرة  
 مطلب تجوز المساقاة على  
 الشجر الذي لا يثمر كالخورد  
 والصفاف

مطلب لا يحل للعامل  
 كسر شيء من الأغصان للطبخ  
 لانها للمالك

مطلب لا يحل له أن يطعم  
 الضعيف من الثمر إلا بآذنه  
 لانه مشترك

مطلب له أخذ ما برز من  
 الثمر في المدة بعمله دون  
 ما برز بعد ما بلا عمله

مطلب ليس للمساقاة شيء  
 فيما لم يبرز في المدة وله أجر  
 مثله ان كان عمل فيه

مطلب انما تنفع المساقاة  
 اذا خرج من الثمرة في المدة  
 ما يرغب في مثله في المساقاة

مطلب اذا ثبت خروج  
 الثمر في المدة فهو على الشرط  
 المسمى

مطلب اذا برزت الثمرة بعد  
 انتهاء المدة فالثمرة للوقت

مطلب اذا برزت الثمرة في  
 المدة ثم انقضت المدة والثمر  
 في يترك على الشجر بلا أجر



**(الجواب) \*** نعم كافي التنوير وغيره **(سئل) \*** فيما اذا عمل المساق على الاشجار المساق عليها يجوز معلوم من غيرها مات في أثناء المدة عن ورثة والتمرنى - وتريد الورثة القيام عليه حتى يدرك الثمرة هل لهم ذلك ويستحقون الحصة المشروطة **(الجواب) \*** نعم وان مات العامل فلورثته أن تقوم عليه وان كرمه صاحب الارض درر ومثله في التنوير وغيره **(سئل) \*** فيما اذ برزت ثمرة الاشجار المساق عليها قبيل انهاء المدة بعمل العامل ويريد مالك الاشجار أخذها كلها فهل ليس له ذلك **(الجواب) \*** اذا انقضت مدة المساقاة والخارج بسر أخضر فللعامل أن يعمل بلا أجر حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على ما شرطوا والله تعالى أعلم قال في الدرر وان لم يت أحدهما بل انقضت مدتها أى مدة المساقاة فالخيار للعامل ان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على السواء لان في الامر بالخذ اذ قبل الادراك اضرار اربابها والضرر مدفوع كما مر اهـ ومثله في التنوير والهداية والجوهرة وغيرهما **(سئل) \*** فيما اذا أجر زيد أرض بستانه الخاربة في ملكه من عمر وبعد ما سافاه على غراسه القائم فيها والحال انه كان على الغراس وقت عقد المساقاة ثم مدركه قد انتهت ولم يعمل عمر وفيها شياً وتصرف عمر وبالثمره المزبورة لنفسه ويريد زيد الآن تضمينه قيمة الثمرة في القبي والمثلى حيث انقطع المثل فهل له ذلك والمساقاة المزبورة غير صحيحة **(الجواب) \*** ان كانت الثمرة مدركة أى قد انتهت لا تصح كالزراعة لان العامل لا يستحق الا بالعمل ولا أثر للعمل بعد التناهي لان جوارزه قبل التناهي للعاجلة على خلاف القياس ولا حاجة الى مثله فبقى على الاصل وكذا على هذا اذا دفع الزرع وهو قبل جاز فان استحصه وأدرك لم يجز لما ذكرنا وهو المراد بقوله كالزراعة والاصل كافي الخلاصة ان المعاملة متى عقدت على ما هو في حد الثمر والزيادة صحت وان عقدت على ما تناسى عظمه وصار يحال لا يزيد في نفسه بسبب عمل العامل لا تصح المعاملة وانما يعرف خروج الاعمار عن حيز الزيادة اذا بلغت وأثمرت اهـ ومثله ما في الخلاصة في البرازية **(سئل) \*** فيما اذا استأجر رجلان أرض بستان من آخر للزراعة مدة معلومة بعد ما سافاهما على اشجاره القائمة بهما اجارة ومساقاة صحيحتين ثم انه قبضت اجارة الارض بوجه شرعى فهل تنفسخ المساقاة أم لا **(الجواب) \*** اذا قبضت الاجارة لا تنفسخ المساقاة لان كل واحد منهما عقد على حدة والله تعالى أعلم وأجاب عنه قارئ الهداية بقوله اذا قبضت اجارة الارض بوجه شرعى والاشجار على كفة للمساق ليس له أن يفسخ عقد المساقاة الا بعد شرعى بأن يكون العامل خائفاً في الثمرة اهـ ونقله عنها في نهج النجاة وفي قساوى الحااوتى من الاجارة ضمن سؤال وان كانت الاجارة بعد المساقاة فهي صحيحة ولا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم صحة المساقاة لان قارئ الهداية نص انه اذا قبضت الاجارة لا تنفسخ المساقاة اهـ بقى اذا قبضت المساقاة تنفسخ الاجارة لان الاجارة حينئذ تكون لغير رب الغراس كما يؤخذ من كلامهم أقول وجه الفرق أن من شروط الاجارة كون الارض فارغة غير مشغولة بملك المؤجر أو ملك غيره مما يمنع صحة التسليم فاذا ظهر أن المساقاة لم تكن صحيحة لم تصح الاجارة وإذا كان تقديم عقد المساقاة شرطاً لصحة الاجارة في الارض المشغولة على الغراس حتى لو تقدم عقد الاجارة لم يصح الا اذا كان الغراس ملكاً للمستأجر لانه حينئذ لا يمنع صحة التسليم وأما عقد المساقاة فيصح من المستأجر ومن غير مستأجر أصلاً فلا يضر عدم صحة الاجارة السابقة بقى أن انفساخ الاجارة ظاهر فيما اظاهه رفساد عقد المساقاة من أصله لما قلنا مالو كان عقد المساقاة صحيحاً لم يضر عليه الفساد كما اذا لم يخرج الثمرة في مدة المساقاة أو تقابل عقد المساقاة فالذي يظهر لي أن لا يفسخ عقد الاجارة لانه معتق في البقاء لا يعتق في الابتداء وله أمثلة كثيرة منها أن الشيوع الطارئ لا يفسد عقد الاجارة مع ان اجارة المشاع ابتداء لا تنسخ فتأمل **(سئل) \*** في رجل أجر أرض كرمه لا يخرج بعد ما ساقا على الغراس القائم

مطلب مات العامل في المدة  
فلورثته أن يقوم مقامه  
مطلب انقضت المدة والثمر  
أخضر فللعامل أن يعمل بلا  
أجر حتى يبلغ الثمر

مطلب ان كانت الثمرة  
مدركة وقت عقد المساقاة  
لا تصح المساقاة

مطلب اذا قبضت الاجارة  
لا تنفسخ المساقاة  
مطلب اذا كان العامل  
خائفاً في الثمرة تنفسخ المساقاة  
مطلب لا يلزم من عدم  
صحة الاجارة عدم صحة  
المساقاة

تحريرهم يبطل عقدة  
المساقاة بالموت وان كان  
حكمه باق

في الارض ثم مات المؤجر في أثناء مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة بموته وتبطل المساقاة  
 \* (الجواب) \* نعم أقول ان عقد المساقاة وان بطل بالموت لكنه يبقى حكما دفعا للضرر بل صرح  
 في شرح الجمع بأن قوله وبطل هو القياس وفي الاستحسان لا يبطل ويمكن أن يقال ان الاستحسان بقاؤه  
 حكما فلا ينافي بتصريح المتون بالبطال بالموت ولذا قال في التنوير والمثلثي بعد تصريحهما بالبطالان  
 فان مات العامل تقوم ورثته عليه وان كره الدافع وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان  
 كره ورثته الدافع اه فقد جعلوا حكم العقد باقيا وان كان قد بطل ونظيره ما صرح به في البدائع من انه  
 اذا مضت مدة الاجارة قبل أن يدرك الزرع يبقى حكم الاجارة الى أن يستحصد كذا كره في رد المختار  
 ثم اعلم انه قيد البطلان بالموت في متن التنوير وشرحه بما اذا كان الموت في حال كون الثمر ناضجا والظاهر  
 انه احتراز اعم اذا كان قبل بروز الثمرة أما اذا كان بعد ما نضج فقد انتهى العقد ثم اذا كان الموت قبل  
 بروزها وكان قد عمل بعض العمل أو كله فالظاهر انه لا شيء له أصلا لا حكما ولا ديانة وان قالوا  
 في المزارعة لو امتنع رب الارض من المضي فيها وقد كسب العامل في الارض فلا شيء له لكرابه  
 حكما اذ لا قيمة للمنافع ويسترضى ديانة فيفتى بأن يوفيه أجر مثله للقررة كما في الدر المختار وانما قلنا  
 لا شيء له هنا لانه لا غرر بالموت ولذا قال في الدر المختار أيضا ولو مات قبل البذر يبطل ولا شيء لكرابه  
 اه وعمله الزيلعي بأنه فيعبر بكون مغرورا من جهة رب الارض بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك هنا  
 لان الموت يأتي بدون اختياره اه واذا كان عقد المساقاة على أكثر من سنة فالسنة الاولى قد علم  
 حكمه او يبطل العقد في السنين الالية لان الموت قبل بروز الثمرة فيها أصلا ثم رأيت في جامع  
 القصولين قال مات رب الارض والزرع بقل فلمزارع أن يعمل الى أن يدرك فيقسم بينه وبين ورثته  
 ربهما على الشرط ولا أجر عليه للارض ويتنقض العقد فيما بقي من السنين اه ومثله في الثانية وهذا  
 وان كان في المزارعة لكن المساقاة اختتم ولذا قال في التنوير وشرحه وهي كل مزارعة حكما  
 وخلافا وكذا شرطان هنا اه فاعتمد هذا التبرير المقتضى \* (مسئل) \* في غراس مشتل  
 على مشمس وقاح وغيرهما قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف محبكة مشتل بطريق الملك الشرعي  
 بين زيد وعمرو وهند لكل منهم حصة معلومة فيه فساق زيد على حصة شريكه عمر المرقوم يميز منها  
 فهدل عمرو على ذلك فهل تكون المساقاة غير جائزة ولا أجر لعمرو والخارج بقدر ملكهم  
 \* (الجواب) \* نعم قال في المنع ولودفع الخل والشجر الى شريكه مساقاة لم يجوز ولا أجر له ان عمل  
 والخارج بقدر ملكهم لان استجار شريكه على العمل في المشتل بينهما الا يصح ولا يجب الاجر لان  
 العمل وقع لنفسه اه وقد أتت بعدم جواز مساقاة الشريك العلامة الشيخ خير الدين في فتاواه  
 أقول وصرح بالمسألة أيضا في التارخانية كذا كره في رد المختار وكنت فيه ماضيا بقيد المساقاة  
 لان المزارعة بين الشريكين في أرض وبذر منهما اتصح في اصح الروايتين والفرق كما في الذخيرة أن معنى  
 الاجارة في المساقاة راجع على معنى الشركة وفي المزارعة بالعكس اه \* (مسئل) \* فيما اذا كان  
 زيد ثلثا غراس كرم غيب فساق عليه عمرا في مدة معلومة يجوز معلوم من ثمره وعمرو غير شريك في غراس  
 الكرم المزبور فهل تكون المساقاة المزبورة صحيحة \* (الجواب) \* نعم وأفتى بذلك العلامة  
 الخير الرمي معللا منقولا عن الغزي أقول هذه المسألة من تفهيمات الشيخ محمد الغزي الترنشني  
 ذكره في فتاواه بخلاف حيث سئل في رجل دفع بعض كرمه مشاعا مساقاة فهل يصح فأجاب بان  
 الفتوى في المساقاة على قولهما ووجهه صحة المساقاة المذكورة لانها يجوز ان اجارة المشاع  
 والمساقاة كذلك اه ووقع نظيره للعلامة الخير الرمي في حاشية المنع فقال لو ساق أحد الشريكين  
 على نصيبه أجنبي بالاذن الاخر هل يصح فعند الشافعية نعم والظاهر أن مذهبنا كذلك لان المساقاة  
 اجارة وهي تجوز في المشاع عند هاتين المذاهب والمقول عليه في المساقاة والمزارعة مذهبنا فحوز المساقاة

مطلب اذا مات أحدهما  
 قبل بروز الثمرة فلا شيء للعامل

مطلب اذا كان عقد  
 المساقاة على أكثر من سنة  
 ومات أحدهما

مطلب لا تنسخ مساقاة  
 الشريك اشريكه ولا أجر له  
 بخلاف المزارعة

تبرير مهم في المساقاة على  
 الغراس المشتل مع اجنبي

مطلب في مساقاة المشاع

في المشاع ولم أر من صرح به ثم رأيت المؤلف يعني التمر ناشئ أجاب بأنهم اتصع عندهما كما تفقهت به  
 والله تعالى الجد والمنسبة اه كلام الرمي وحاصله أن مساقاة الشريك الشريك في الغراس لا تصح أما  
 مساقاته لا يجنبى - فتصح وكذا لو كان الغراس كله لواحد فساقى آخر على بعض منه شائع لأن  
 اجارة المشاع تصح عند صاحبين فكذا مساقاته لان المفتي به في المساقاة قوله هما وانما تصح  
 مساقاة الشريك مع ان اجارة المشاع من الشريك تصح اتفاقا لما مر في السؤال قبله أن المساقاة  
 لو صحت معه لم يمت منه استتجار الشريك على العمل في المشترك ولا يصح ذلك لان المساقاة في الحقيقة  
 استتجار العامل على حصة من الثمرة واذا كانت الاشجار مشتركة بين المساقى والعامل يكون العامل  
 قد استؤجر على العمل في المشترك فلا يستحق اجرة بل تبقى الثمرة مشتركة بينهما على قدر ملكيهما  
 هذا وقد بحثت في رد المختار بحثا مفيدا في ذكر التمر ناشئ والخير الرمي تفقهها ونصه أقول فيه بحث  
 لان معنى الاجارة وان كان راجحا في المساقاة كما قدمناه آنفا لكن الاجارة فيها من جانب العامل  
 لا الشجر لان استتجار الشجر لا يجوز فالعامل في الحقيقة أجير لرب الشجر يجوز من الخارج ولا شيوخ  
 في العامل بل الشيوع في الاجرة فلم توجد هنا اجارة المشاع التي فيها الخلاف قد بر على انه ذكر  
 في التنازخانية في الفصل الخامس من المساقاة مانصه اذا دفع النخيل معاملة الى رجلين يجوز عند  
 أبي يوسف ولا يجوز عند أبي حنيفة وزفر ولو دفع نصف النخيل معاملة لا يجوز اه فان كان المراد  
 أن النخيل كله للدافع كما هو المتبادر فعدم الجواز فيه يدل على عدم الجواز في المشترك بالاولى بل يفيد  
 عدم الجواز ولو باذن الشريك كما لا يخفى على المتأمل وان كان المراد أن النخيل مشترك ودفع  
 احدهما لاجنبى - فالامر أظهر فنعين ما قلناه وثبت أن مساقاة الشريك لا يجنبى - ولو باذن الشريك  
 لا تصح كساقاة أحد الشريكين لا آخر هذا ما ظهر ارفهمى القاصر والله تعالى أعلم اه ما ذكره  
 في رد المختار وحاصله أن المساقاة في المشاع لا تصح مطلقا سواء كان المساقى شريكا أو لا لعدم صحة  
 التسليم مع الشيوع ولعدم صحة استتجار الشريك للعمل في المشترك فإذ كره التمر ناشئ - والرمي مخالف  
 للمنقول وما عللنا به معلول فاعنم تحرير هذه المعضلة والحمد لله رب العالمين \* (سئل) \* في  
 حصص من بسنتين معلومة جارية مع غراسها في وقف أهلى - وفي توأجير زيد مساقاته من ناظر وقفها  
 مدّة معلومة بأجرة معلومة عنهما ويجوز معلوم من الثمرة في المساقاة نظير العمل اجارة ومساقاة شرعيتين  
 ثم أجر زيد المأجور المزبور من عمر ومدة تستوعب مدته وتساقيا على حصة الغراس المذكور  
 في المدّة يجوز معلوم من الثمرة كالاولى وعمل الغراس حتى أثمر بعمله في سنة حتى انقضت  
 ومات عمرو ولم يعمل زيد على الغراس شيئا ولم يأذن له ناظر الوقت أن يساقى من شاء فلن تكون الثمرة  
 الحاصلة من عمل عمرو \* (الجواب) \* تكون الثمرة المذكورة بجهة الوقف المذكور حيث  
 لم يأذن له الناظر أن يساقى ولم يعمل على الغراس شيئا قال في النظم الوهابي

وما للمساقى أن يساقى غيره \* وان أذن المولى له ليس ينكر

قال في البرا زينة في الخامس من المعاملة دفع اليه معاملة ولم يقل له اعمل برأيك فدفع الى اخر فان خارج  
 المالك النخيل وللعامل أجر مثله على العامل الاول اه أقول ومثله في الذخيرة والتنازخانية بزيادة  
 بعد قوله وللعامل أجر مثله على العامل الاول وهى قوله بالغاما بلغ ولا أجر الاول لانه لا يملك الدفع  
 اذ هو ايجاب الشريك في مال الغير وعمل الثاني غير مضاف اليه لان العقد الاول لم يتناوله ولوهذا  
 التبر في يد العامل الثاني بلا عمله وهو على رأس النخيل لا يضمن وان من عمل الاخير في أمر يخالف  
 فيه أمر الاول يضمن لصاحب النخيل العامل الثاني لا الاول وان ذلك من عمله في أمر لم يخالف فيه  
 أمر الاول فرب النخيل أن يضمن أيا شاء وللآخر ان ضمنه الرجوع على الاول اه وبه أقوى العلامة  
 فاسم ونقله عن عدة كتب قننه لذلك فانه خفى على كثيرين \* (سئل) \* في أرض جارية في وقف

مطلب ليس للمساقى أن  
 يساقى غيره بلا إذن من  
 المالك

مطلب ساقى ما في مساقاته  
 باذن جاز

حاملة لغراس جارية الارض في نواجر زيد والغراس في مساقاه وما ذون له من قبل ناظرها بأن يساقى من شاء فأجر ما في نواجره من عمر ومدة تستوعب مدته بآجرة معلومة من الدراهم وساقاه على الغراس المساقى عليه في المدة المزبورة بحصة معلومة من الثمرة حسب ما هو مأذون له بأن يساقى من شاء آجرة ومساقاة شرعتين فهل تكون الآجرة والمساقاة صحيحتين \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان بستان لزيد مشتمل على اشجار زيتون وغيره فساقى عمرا على نصف غراسه مساقاة شرعية في مدة معلومة فهل تكون المساقاة صحيحة \* (الجواب) \* نعم والمثله في الخيرية أقول تقدم الكلام آنفا على مساقاة المشاع \* (سئل) \* في مسنأة بين أرضين احدهما أرفع من الأخرى وعلى المسنأة أشجار لا يعرف غراسها فالقول لمن من أصحاب الأرضين \* (الجواب) \* قال في الخاتمة مسنأة بين أرضين احدهما أرفع من الأخرى وعلى المسنأة أشجار لا يعرف غراسها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء يستقر في الأرض السفلى بدون المسنأة فلا يحتاج في امساك الماء الى المسنأة كان القول في المسنأة قول صاحب الأرض العليم بمجته وإذا كان القول في المسنأة قوله كان الاشجار له ما لم يقم الآخريته وان كانت الأرض السفلى تحتاج في امساك الماء الى المسنأة كانت المسنأة وما عليها من الاشجار بينهما فاضحان من فصل المعاملة فظهر بما ذكرنا الجواب والله تعالى أعلم بالصواب ومثله في البرازية من كتاب القسمة وفهام من فصل المعاملة نهر بينهما ادعى اشجاره النابتة في ضفته ان علم الغراس فهي له والا ان في موضع خاص لاحدهما فالمالك وان في مشترك فبينهما اه \* (سئل) \* فيما إذا ساقى زيد عمرا على غراسه المعلوم بمدة معلومة مساقاة شرعية بحصة من الثمرة معلومة وانقضت مدة المساقاة فادعى عمر حصة معلومة في بعض الغراس المزبورة المساقى عليه فهل تكون دعوى عمر و الملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك غير مسموعة \* (الجواب) \* نعم كما أتت بذلك الحنفية والكاثرية وفي صورة ذلك الجواب استأجر الأرض وساقى على جميع الاشجار التي في الغيط لاتسمع دعواه الملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك للتناقض واذا لم تضح الدعوى لاتسمع البيئة لما في الفصل السابع من الفصول انه لو أقام المدعى عليه البيئة أن المدعى أجر نفسه متى ليعمل في الكرم يكون دفعها ويكون اقرارا من المدعى أنه ليس ملكه اه \* (سئل) \* في جنيته مشتملة على غراس جار مع أرضها في ملك خند فأجرت نصفها من زيد ونصفها من عمر وساقاه على الغراس ولم يحكم بحصة ذلك حاكم ثم أجر زيد نصفه من بكر وساقاه على نصف الغراس ولم تأذن له هند بذلك واستوفى بكر منفعة المأجور في مدة الآجرة وعمل على نصف الشجر واستغل ثمزته لنفسه فهل يكون كل من آجرة بكر ومساقاه غير صحيحة والثمره الحاصلة من عمل بكر له هند وعليه بالآجر المثل وعليه لها آجرة مثل الأرض \* (الجواب) \* نعم أقول فيه نظرم وجهين الاول ما مر من أن مساقاة المشاع غير صحيحة مطلقا والثاني ما قدمناه آنفا من الذخيرة وغيرها من أن آجرة العامل الثاني على العامل الاول فأجرة بكر خند على عمر ولا على هند لانه لم يجر بينه وبينها عقد حتى يلزمها الآجرة عند فسادها وانما جرى بينهما وبين العامل الاول وهو لم يعمل شيئا فلا يستحق عليها آجرة أيضا قد بر \* (سئل) \* فيما إذا مات الناظر بعد عقد مساقاة شرعية على أشجار الوقف مع زيد فهل لاتبطل المساقاة بموت الناظر \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في كرم غيب جاري وقف وفي نواجر جماعة ومساقاههم من ناظر الوقف مدة معلومة على الوجه الشرعي فترك الجماعة العمل على غراس الكرم في سنة معلومة من المدة المزبورة ولم يعملوا عليه أصلا حتى أغر لا بعقلهم فهل حثم لم يعملوا أصلا كما ذكرنا في الثمرة المزبورة كما وجهت الوقف دونهم \* (الجواب) \* نعم أقول المراد بالعمل ما يشتمل الحفظ قال في الخلاصة فلو دفع الكرم معاملة وفيه أشجار لا يحتاج فيها الى عمل سوى الحفظ ان كانت بحال

مطلب مسنأة بين أرضين  
عليها اشجار الخ

مطلب نهر بينهما ادعى  
اشجاره النابتة في ضفته

مطلب ساقى على جميع  
الاشجار ثم ادعى ملك بعضها  
لاتسمع

مطلب لاتبطل المساقاة  
بموت الناظر

مطلب اذا لم يعمل المساقى  
شيئا لا يستحق شيئا من الثمرة

مطلب المراد بالعمل  
ما يشتمل الحفظ

للمنفعة يذهب ثم حاقب الادرا المجازت المعاملة والحفظ زيادة في الثمار وان كانت بحال لا يذهب  
ثم رعا الى وقت الادرا لا يجوز المعاملة في تلك الاشجار وفي فتاوى القسلي يجوز دفع شجر الجوز  
معاملة ولا تعامل حصه من الثمر لانه يحتاج الى السقي والحفظ حتى لو لم يحجج الى أحدهما لا يجوز اه  
ومثله في البرازية \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد أرض معلومة فدفعها لعمرو وأذن له  
أن يقرس فيها ما أحب من أنواع الاشجار المثمرة في مدة معلومة ذكرها وأن يكون ما سقره النصف  
منه لزيد تابع لأرضه والنصف الآخر لعمرو ونظير غرسه فقرس عمرو في الأرض غراسا في المدة على  
الوجه المذكور فهل يكون الاذن على الوجه المذكور صحيحا ويستحق عمرو النصف المزبور  
\* (الجواب) \* نعم كما في مزارعة الخيرية وضرب المدة المعلومة شرط لها في الخانية رجل دفع  
الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يقرس المدفوع اليه فيها غراسا على أن ما يحصل من الغراس  
والثمار يكون بينهما جازا ومثله في كثير من الكتب فتمسرحهم بضرب المدة صريح في فسادها  
بعدهم الخ خيرية من الوقت ومثله في الخيرية أيضا من المزارعة ومسألة المغارسة في مساقاة الدرر  
والقهستان وغيرهما وقد استوفى الكلام عليها في الخانية أقول ولم يذكر ما اذا انقضت المدة  
وقد قال في الذخيرة واذا انقضت المدة بخير رب الأرض ان شاء غرم نصف قيمة الشجرة ويملكها  
وان شاء قلعه اه وبيان ذلك فيما من الفصل الخامس \* (سئل) \* فيما اذا أذن ناظر وقف  
أحلى لزيد أن يقرس في أرض الوقف غراسا مستوعا على أن يكون له الثلث وبلهة الوقف الثلثان ولم  
يعين ذلك مدة فقرس زيد في الأرض غراسا مستوعا عمل عليه عدة سنين فهل يكون ذلك معاملة  
فاسدة والغراس للوقف ولزيد قيمة الغراس وأجر مثله \* (الجواب) \* نعم وقد أفتى بعنل هذه  
المسألة الشيخ خير الدين بقوله لا يصح ذلك شرعا والشجر ملك الأرض وعليه للغراس أجره عمله  
وقيمة غرسه كما صرح به قاضيان اه والشيخ أيضا فتوى مفصلة بخصوص أرض الوقف فراجعها  
فانها مفيدة أقول وقد حقه المسألة الشيخ خير الدين في حاشيته على المنح أيضا وقال واذا كان  
الفساد لعدم ضرب المدة ينبغي أن يكون الثمر والغراس لأرب الأرض ولا آخر قيمة الغراس وأجرة المثل  
كما لو فسدت بأشترط بعض الأرض وهي واقعة الفتوى وانما قلنا بفسادها بعدم ضرب المدة  
المعينة لانه ليس لادرا كهامة معلومة كالودفع غراسا لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها الخ اه وحاصل  
الكلام في هذه المسألة أن تصریح قاضيان وغيره بذكر المدة في المغارسة يفيد أنه شرط قفسد بدونه  
وما في شرح المتن للعلا في عن البرهان وكذلك في البرازية من عدم التقييد بذكر المدة محمول على هذا  
فلا منافاة بينهما اذا غايته أنه ترك التصريح بقيد صرح به غيره فان قلت ان مسألة المغارسة ذكرها  
في كتاب المساقاة فيقتضي أنها مناه وقد صرح في متن التنوير بأن بيان المدة ليس بشرط في المساقاة  
ونقع على أول ثم يخرج قلت ذكر المدة ليس بشرط في المساقاة على الثروة ونحوه كالرطوبة مما لا درا كه  
وقت معلوم ولذا اعلل العلا في وغيره عدم الاشتراط بقوله للعلم بوقته عادة اه والدليل على ذلك أيضا  
قوله في متن التنوير بعد ذلك ولودفع غراسا في أرض لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها فخرج كان بينهما  
تفسد ان لم يذكر أعواما معلومة اه فهذا صريح في أن ذكر المدة شرط وعدمه مفسد ولا يخالف هذا  
ما قبله لان الشجرة اذا بلغت أو ان الاعمار يعلم في العادة وقت خروج ثم حاقب لا يشترط ذكر المدة للعلم به  
بخلاف ما اذا كانت لم تبلغ ذلك لانه لا يعلم انها تنمر في هذا العام أو بعده بعام آخر أو بأكثر وكذلك  
لودفع اليه أرضا ليعرسها فيكون ذكر المدة فيها شرطا بالاولى في هذا مؤيد لما فهمه الخبير الرمي من  
نصرهم به بذكر المدة من أنه شرط لصحتها وبؤيده أيضا ما في انتار خانية والذخيرة دفع الى ابن له  
أرضا ليعرس فيها غراسا على أن الخارح بينهما نصفان ولم يوقفاه وقتا فقرس فيها ثم مات الدافع عنه  
وعن ورثته سواء فادار الورثة أن يكفوه قلع الاشجار كلها ليقسموا الأرض فان كانت الأرض تختمل

مطلب في صحة المغارسة  
اذا ضرب لهامدة معلومة

مهمة فيما اذا انقضت مدة  
المغارسة كيف ينغل

تحريرهم في عدم صحة  
المغارسة اذا لم يضرب  
لهامدة

القسمه قيمت وما وقع في نصيب غيره كلف قلعه وتسوية الارض ما لم يصطلحوا وان لم تحتسمل القسمه  
 يؤمر الغارس بقلع الكل ما لم يصطلحوا اه فهذا ايضا صريح في فسادها لعدم ذكر المدة  
 فيكون شرط اذا لو صحت لتكان الغراس مناصفة كما شرط انصفه له وانصف الاخر ينصفه وبين بقية  
 الورثة فلا يكاف بقلع الكل بل يكاف بقلع نصيبه فقط فافهم لكن هذه العبارة تفيد أن المغارسة حيث  
 فسدت لعدم ذكر المدة يكون الغراس للغراس لا للدافع وهو خلاف ما قاله الرمي وتبعه عليه المؤلف  
 وغيره فان قلت قد قاس الخير الرمي هذه المسئلة على مسألة ما اذا كان الفساد باشرائط نصف الارض  
 وهي ما في التنوير وغيره لو دفع أرضا بغير مدة معلومة لغرس وتكون الارض والنسب بينهما  
 لا تصح والتم والغرس لرب الارض تبع الارض ولا تخير قيمة غرسه يوم الغرس وأجر مثل عمله اه فقد  
 جعلوا الغراس هنا لرب الارض فما الفرق بينهما قلت قد علموا الفساد هنا بأوجه منها ما في النهاية انه  
 قد صار العامل مشتريا نصف الارض بالغراس المجهول فيفسد العقد فاذا زرعه في الارض بأمر  
 صاحبها فكأن صاحبها فعل ذلك بنفسه قصير قابض ومستهلك بالعلوق فيجب عليه قيمته وأجر المثل  
 اه أما اذا كان الفساد لعدم ذكر المدة لا لاشتراط نصف الارض للعامل فلا يمكن جعله مشتريا  
 بل هو مستأجر للارض بنصف الخارج فصارت ظاهرا المزارعة اذا أخذ العامل أرضا لزرعها بذره  
 وكان عقد المزارعة فاسدا فقد صرحوا بأن الخارج لرب البذر وعليه أجر مثل الارض ولا يخفى  
 أن الغراس كالبذر من حيث ان منفعة الارض قد جعلت في مقابلة جزء من الخارج وان مسألة  
 المغارسة أشبه بالمزارعة منها بالمساقاة فكأنهم ذكروها في كتاب المساقاة لما فيها من العمل على  
 الثمر عند بلوغ الغراس الاثمار تأمل وحيث كان الغراس للغراس فينبغي أن يلزمه أجر مثل الارض  
 كما في المزارعة هذا ما ظهر لفهمي القاصر في تحرير هذه المسئلة والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع  
 والمآب \* (سئل) \* في رجل غرس في أرض زيد بغراس من زيد بأمره فهل يكون الغراس  
 لزيد \* (الجواب) \* نعم وفي جامع الفقه للعتابي الا كما اذا غرس في أرض الدافع بأمره  
 فان كان الغراس للدافع فلا شجار له وان كان الغراس للعامل وقد قال له اغرسها لي فكذلك  
 وللا كما عليه قيمة الغراس وان قال اغرسها ولم يكن لي فغرسها يغراس من عنده فهو للغراس ولرب  
 الارض أن يأخذ بالقلع قبل البيع ولو قال اغرسها على ان الغراس والثمار ينسأ فهو كما قال ولو قال  
 الا بكذا كانت غراسي وقال صاحب الارض كانت غراسي غرسها بأمرى فالقول لرب الارض  
 في ملكية الغراس ولا شيء عليه للغراس الا بينة ولو غرس على حافة نهر قريبة تالفة فطاعت والغراس  
 في عيال رجل أو خادم له فقال الشجرة لي لانك في عيالي وخادمي فان كانت التالفة للغراس فهي له  
 وان كانت للرجل والغراس في عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة لصاحب التالفة وان لم يعمل  
 له مثل هذا العمل ولم يغرسها بآذنه فهي لغراسها وعليه قيمة التالفة لربها اذا ملكها بالقيمة وكذا لو قطع تالفة  
 انسان وغرسها ورأى انها في الغراس وعليه قيمتها يوم قلعه اعمادية من الفصل ٣٤ \* (سئل) \*  
 فيما اذا كان لزيد أرض جارية في ملكه فأذن لعمر وأن يغرس فيها وجعل لعمر وحصه فيما يغرسه ولم  
 يغرس عمر وفيها شيئا بعد ويريد زيد الآن الرجوع عن الاذن المزبور فهل له ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم لان الاذن توكيل والوكالة من العدة والغير اللازمة كالعارية شرح التنوير للعلائي من باب عزل  
 الوكيل الاذن في عبارة المختصر مشترك بين الوكالة والاجازة بحر تحت قوله وان استأذنها الولي  
 فسكنت أو وضحت والتوكيل من العقود الجائزة من الجانبين كما في الاشياء من أحكام العقود  
 الاذن بمنزلة العارية خيرية من العارية والمغارسة المزبورة فاسدة لعدم ذكر المدة أقول ظاهره  
 أنه لو صرح في المدة في هذه الصورة لا تكون لازمة فله الرجوع لما ذكر من أن الاذن توكيل وهذا  
 اذا كان اذا بمجرد ائماله لو كان عقدا بان قال له مثلاً خذ أرضي هذه واغرس فيها كذا على أن الخارج

قوائد مهمة في الغرس  
 بارض الغير بأمره أو بدونه

قوله أن يأخذ بالقلع أي له  
 أن يكلفه قلعه من أرضه  
 قبل أو انه اذمنه

مطلب فمن أذن لغيره أن  
 يغرس في أرضه ثم رجع عن  
 الاذن قبل الغرس  
 مطلب الاذن توكيل

بيننا نصفين من لا ورعى الاسترخاء له الرجوع لان الغارسة المذكورة اما مساقاة او مزارعة  
وقد ذكر في البازية وغيرها ان المزارعة صفتها انها لازمة من قبل من لا يذره فلا تنسخ بلا عذر وغير  
لازمة من عليه البذر قبل القاء البذر في الارض تلك الفسخ بلا عذر حذر عن اتلاف بذره بخلاف  
المساقاة فانها لازمة من الجانبين لعدم لزوم الاتلاف فيها اه فعلى كل منهما ليس اصحاب الارض  
هنا الرجوع وانما يجوز الرجوع للعامل قبل الغرس لابعدها ان قلنا انها مزارعة وان قلنا انها مساقاة  
فلا رجوع لواحد منهما مطلقا هذا ما ظهر لي قاتل \* (سئل) \* في أرض جارية في وقف اذن  
ناظره لرجل أن يغرس في الأرض المزبورة غراسا على حصة معلومة ثم مات الناظر قبل أن يغرس  
الرجل بها غراسا مالا يولي النظر غيره ويريد أن يغرسها بجال الوقف لجهة الوقف وفي ذلك مصلحة  
لوقف فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم أقول الكلام فيه كاللزام في الذي قبله

\* (باب مشقة المسكة) \*

ذكره المؤلف آخر الكتاب بعد الفرائض ورأيت المناسب ذكره هنا قال المؤلف رحمه الله تعالى  
ومما رأيت يخطئ المولى الهمام العلامة شيخ الاسلام عبد الرحمن أفندي العمادى سقى ضريحه صوب  
الغمام الفجاءى جواب سؤال عن الفرق بين الفلاحة والمسكة لاختلاف وقع بين النوازل بحكمة  
الباب وطلب الجواب رئيس الكتاب لاشك انهم ما لفظان متغايران معنى وحكما أما المسكة  
فهى عبارة عن استحقات الحرث في أرض الغير من المسكة لغة وهى ما يتسك به فكان المسلم للأرض  
المأذون له من صاحبها فى الحرث ما رله مسكة يتسك بها فى الحرث فيها وحكمها أنها لا تقوم فلا تملك  
ولا تباع ولا تورث وأما الفلاحة فعناها عمل الحرث لنفسها وحكمها أنها تقسم فملك وتباع  
وتورث فلو فلع الرجل أرضه مثلا وباع الفلاحة التى فلهما لزيد ثم اتفق بها المشتري حتى زال وجودها  
من الأرض يسوغ لصاحب الأرض أن يتسلم الأرض ويمنع زيد من حرثها ولا يبقى له حق المسكة نعم  
قد جرى فى عرف الفلاحين إطلاق الفلاحة على المسكة فيقول أحدكم فرغت عن فلاحتى أو مسكتى  
أو مشدى ويريد معنى واحدا وهو استحقات الحرث فلا يسوغ له التعرض للمفرغ له كما اذا كان زيد  
مسكة فلاحة فى أرض الغير وقد فلع بها فلاحة مستقومة ثم انه فرغ عن الفلاحة اعمر وقتسلم عمره  
الأرض وزرعها فلا يسوغ لزيد التعرض له بعد ذلك والفرق بين الموضعين ظاهر والله تعالى أعلم  
اه أقول فى القاموس الفلاحة الحرث فان كان المراد بها الكراب كما هو المتبادر فلا يصح قوله انها  
متقومة لان الكراب كما فى القاموس اثاره الأرض لزراعتها أى شقها وتميئتها فهو وصف غير متقوم  
فى نفسه كما مر غير مرة فلا يصح ولا يورث وان كان المراد بها الكراب كما هو المتبادر فلا يصح ذلك وان كان بعينها  
والكردار كما فى المغرب والقاموس بكسر الكاف مثل البناء والاشجار والكبس اذا كبسه من تراب  
نقله من مكان كان يملكه ومنه قول الفقهاء يجوز بيع الكردار ولا شفعة فيه لانه نقلى اه

وفى الفتاوى الظهيرية فى الفصل الثالث من الوقف ما نصه وقف الكردار بدون وقف الأرض لا يجوز  
وهو بمنزلة وقف البناء بدون وقف الأرض وقد ذكرناه والكردار تراب يكبس فى الأرض ثم يغرس فيه  
الاشجار وتبنى عليه الابنية وذلك التراب يسمى كبسا بكسر الكاف وسكون الباء اه وقال العلامة  
العلاى فى أوائل كتاب البيوع من شرحه على التنوير ما نصه وفى معنى المفتى لاصنف معزيا  
للولا الحية عبارة فى أرض رجل يبعث فان بناء أو اشجار اجاز وان كرابا أو كرى أو شجر أو نحوهم مما لم يكن  
ذلك بمال ولا يعنى مال لم يجوز قلت ومفاده أن يبيع المسكة لا يجوز وكذا رهنها ولا يجعلها الا فى فراغا  
كالوظائف فليحذر اه كلام العلاى وهو صريح فى أن المسكة غير متقومة وانها كراب الأرض  
ونحوه مما ليس بمال فهى أعظم من الحرث والظاهر أن إطلاق على الكردار أيضا لكن المسكة بالمعنى  
الاول تكون فى الاراضى السليخة وبالمعنى الثانى تكون فى نحو البساتين وتسمى فى زماننا بالقيمة وهى

باب مشقة المسكة

مطلب فى الفرق بين الفلاحة  
والمسكة

مطلب فى تعريف الكراب  
والكردار

مطلب الكردار

تحريمهم فى تحقيق معنى  
المسكة والقيمة والجدلية  
والخلو والمردية



كسب الارض واثارتها مع عمارة الجدر المحيطة بالبستان وبيت في داخله يسكن بها وجرن ماء  
 الشمس وقامة مجموعة في البستان ونحو ذلك من الاعيان القائمة كالآلات الخراثة وبعض المزدريات  
 من اصول الرطبة وغيرها وهي بهذا المعنى لاشك في أنها باع وتورث وكنها سميت قيمة لكونها  
 أعياناً متقومة لا يجرّد وصف وجهه تسميتها بمسكة أن من ثبت له بالقدم مسكة لا ترفع يده عن أرضها  
 مادام يزرعها أو يدفع إلى المتكلم عليها ما عليها من أجرة مثل أو من عشر أو خراج فله استئصالها  
 مادام حيا وكذا بعد موته فتورث عنه أن كانت بالمعنى الثاني وإن كانت بالمعنى الأول تدفع أرضها إلى  
 ابنه مجازاً فإن لم يكن له ابن فالأبنته إلى آخر ما سيأتى وأما ما في القبة ونقله المؤلف عن الحاوي  
 الزاهدي بقوله يشترى حق القرار في ثلاثين سنة في الأرض البطانية والمالك في الوقف في ثلاث سنين  
 ولو باع حق قراره فيها جاز وفي الهبة اختلاف ولو ترك كهباً بالاختيار تسقط قديمه حاوي الزاهدي  
 اه فالمراد به الاعيان المتقومة لا يجرّد الامر المعنوي لما علمت من عدم صحة بيعه ويدل على ذلك قوله  
 في البرازية ولا شفعة في الكر دار أي البناء ويسمى بخوارزم حق القرار لانه نقلي اه وكذا ما نقله  
 المؤلف عن النهاية بقوله انما تجب الشفعة في الاراضي التي تملك رقابها حتى ان الاراضي التي حازها  
 الامام ليست المال ودفعها إلى الناس مزارعة فصار لهم فيها اقرار البناء والاشجار فلو بيعت هذه  
 الاراضي فبيعها باطل وبيع الكر دار اذا كان معلوماً يجوز ولكن لا شفعة فيه من النهاية شرح  
 الهداية في باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب اه فالمراد به أيضاً ما ذكرنا من الاعيان الموجودة  
 فقوله اذا كان معلوماً احتراز عما اذا جهله المشتري وهذا الكر دار يوجد في زماننا أيضاً في الحوائث  
 ويسمى جدكوه وما يئمه المستأجر في الحائث من ماله لنفسه وما يضعه فيها من آلات الصناعة ونحو  
 ذلك من الاعيان القائمة فيها باذن المتولين له بذلك أو بغيره ذلك ويشترى له بذلك حق القرار مادام  
 يدفع أجرة مثل الحائث خالية عن جدكه وقد ذكر في التظهيرية في آخر كتاب الدعوى والبيانات أنواع  
 الكر دارات من كر دار الجسام وكر دار العطار وكر دار الكرم وكر دار كذا وكذا وبيان كيفية  
 كتابتها في صلح البيع فراجعها وقد ينص الجدل بما ثبت في الحائث على وجه القرار بما لا ينقل  
 ولا يجوز كالبنا والاعلاق ونحو ذلك وهذا يسمى الفقهاء سكنى قال في التيجيس رجل اشترى  
 من رجل سكنى له في حائث رجل آخر من كمال معلوم وقد أخبره البائع بأن أجرة هذا الحائث  
 ستة ثم ظهر بعد ذلك أن أجرته عشرة وليس له أن يردّه على البائع لان الغيب في غير المشتري ولصاحب  
 الحائث أن يكلف المشتري رفع السكنى وإن كان على المشتري ضرر لانه شغل ملكه اه وفي الفصل  
 السادس عشر من جامع الفصولين عن الذخيرة شري سكنى في دكان وقف فقال المتولى ما أذنت له  
 بالسكنى فأمره بالرفع فلو شره بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بتمت ولا ينقصه اه  
 وهو غير الخلو الذي هو عبارة عن القدمية ووضع اليد خلافاً لمن زعم انه هو واستدل بذلك على  
 جواز بيع الخلو فانه استدلال فاسد لما علمت من أن السكنى أعيان قائمة مملوكة كما أوضحه العلامة  
 الشربلاني في رسالة خاصة لكن اذا كان هذا الجدل المسمى بالسكنى قائماً في أرض وقف فهو  
 من قبيل مسئلة البناء أو الغرس في الأرض المحتكرة لصاحبه الاستبانة بما جرحه مثل الأرض حيث  
 لا ضرر على الوقف وإن أتي الناظر نظر الليانيين على ما مشى عليه في متن التنوير وأفتى به المؤلف  
 تبعاً للخبر الراسي وقد منّا الكلام عليه في كتاب الاجارات ولا يتأقده ما في التيجيس من أن لصاحب  
 الحائث أن يكافه دفعه لان ذلك في الحائث المالك بقدره ما في الفصولين والفرق أن المالك قد يمنع  
 صاحبه عن ايجاره ويريد أن يسكنه بنفسه أو يبيعه أو يعطيه بخلاف الموقوف المحدث للإيجار فانه  
 ليس للناظر الا أن يؤجره فإيجاره من ذي اليد بأجرة مثله أولى من ايجاره من أجنبي لمأفقه من  
 النظر للوقف ولذي اليد والمراد بأجرة مثله أن ينظر لكم يستأجر اذا كان خالياً عن ذلك الجدل بلا

مطلب القيمة

مطلب الجدل

مطلب الخلو

زيادة ضرر ولا زيادة رغبة من شخص خاص بل العبرة بالاجرة التي يرضاها الاكثر ولكن هذا قل أن  
يوجد في زماننا بل هو معدوم وانما يستأجره صاحب الجدة بأقل من أجرته مثله بفن فاحش ولا حول  
ولا قوة الا بالله العلي العظيم وبقي قسم آخر يسمى بالمرصد وهو أن يستأجر رجل عقار الوقف من دار  
أو حانوت مثلاً ويأذن له المتولى بعمارته أو مرمته الضرورية من ماله عند عدم مال حاصل في الوقف  
وعدم من يستأجره بأجرة مجحولة يمكن تعميره أو مرمتها فاعمره المستأجر من ماله على قصد الرجوع  
بذلك في مال الوقف عند حصوله أو اقتطاعه من الاجرة في كل سنة وهل يلزم أن يكون ذلك باذن  
القاضي أو أن يحكم به حنبلي - أولاً قلنا الكلام عليه في كتاب الوقف فراجعه ولا شك أن هذه  
العمارة ليست ملكاً للمستأجر بل هي وقف تابعة له لأنها بمال الوقف وما أنفقته المستأجر حينئذ  
على الوقف فلا يصح بيعه تلك العمارة ولا بيعه لذلك الدين لأن الدين لا يجوز بيعه نعم إذا أراد المستأجر  
الخروج له قبض دينه من رجل آخر باذن الناظر ويصير ذلك الدين للدافع كما كان للقابض حتى  
لو دفعه له أحد بلاذن الناظر برئ الوقف منه وليس للدافع الرجوع على الوقف بشئ منه ولا اخذه من  
القابض كمن أوفى دين غيره بلاذنه كإسبأ في المدائن ان شاء الله تعالى ويقع هذا كثيراً  
في زماننا والناس عنه غافلون ولكن أكثر ما يقع عند نعت الناظر في طلب زيادة كثيرة في الرشوة  
حتى يأذن بالدفع فيقبض صاحب المرصد جميع مرصده سراً بلاذن الناظر ثم يشهد على نفسه أنه  
لاحق له في ذلك المرصد وانما يستحقه فلان أي الدافع وأن اسمه كتب في صك المرصد عارية وهذه  
الحيلة تنفع المدافع في الظاهر وأما عند الله تعالى فلا بل يبرأ الوقف عن الدين المذكور ولا يسوغ له  
الرجوع به على أحد كما قلنا ولا قبضه من غيره لأنه صار مبرعاً بما دفع فلم يبق له شيء ولا حول ولا قوة  
الا بالله العلي العظيم وانما ذكرنا هذه المسائل في هذا المحل لمناسبة ظاهرة وخلو عامة الكتب عن  
بيانها على هذا الوجه والمجد لله رب العالمين \* (سئل) في أراضي قرية معلومة مشتركة بين  
جهات أو قاف وميرى تحت تكلم زيد الموقوف اليه جميع أمور الميرى المتعاقبة من قبل السلطان  
عز نصره له كل من الجهات خمسة معلومة فيها بالوجه الشرعي وعشر كلها تحت تكلم زيد المزبور أيضاً  
ولرجل مشد مسكة في أرض معلومة من جده أراضيها فرغ عنه لا آخر فهل يكون الفراغ موقفاً على  
اذن زيد ونظار الاوقاف المزبورة \* (الجواب) \* نعم وسئل أبو السعود العمادى عن  
تصرف في أرض عشرة وقروضها الى قريبه غير الابن وابن الابن أو الى أجنبي يغير اذن صاحب  
الأرض تصرف الموقوف اليه فيها زماناً ثم مات الموقوف فهل لصاحب الأرض أن يأخذها من  
المتصرف ويفوضها الى من شاء فأجاب له ذلك لأن التفويض متى وقع بلاذن صاحب الأرض لا تزول  
الأرض عن يد الموقوف حقيقة فكانت في يد الموقوف اليه عارية كذا في فتاويه قال صاحب البحر  
سئل من رجل في تصرفه أرض ميرية وقروض حق تصرفه الى ابنه يغير اذن صاحب الأرض وتسلمها  
ابنه وزرعها وحرثها زماناً ثم مات الابن وأراد صاحب الأرض أن يعطيها الى الغير بناء على أنه استحقها  
بوجه فهل ليس له ذلك فأجبت ليس له ذلك لأن تفويضه اياها الى الغير يغير اذن صاحب الأرض باطل  
فلم يقطع حق تصرفه عنها صرة الفتاوى من كتاب الدعوى وفيها رجل تصرف في الأرض الميرية عشرة  
سنتين ثبت له حق القرار ولا تؤخذ من يده من الخيانة كذا في خزانة المفتين اه وفيها الأراضي  
الميرية عوارى في يد الرعايا لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا استبدالها الا باذن الامام من البرازية سئل شيخ  
الاسلام أبو السعود عن هذه المسئلة فأجاب بأن هذه التصرفات كلها تصح باذن السلطان أعني  
لا تكون الأراضي الميرية ملكاً لأحد الا بتلك السلطان له وأما من كان في تصرفه أرض منها فليس  
له الا تفويض حق تصرفه الى الغير باذن صاحب الأرض حتى لو كان تفويضه بغير اذنه لا يعتبر لكونه  
نائباً عن السلطان في ذلك الى آخر ما أفاده فراجع ان رسته اه \* (سئل) في أراضي وقف

مطلب المرصد

مطلب الفراغ موقوف

على اذن التيمارى ونظار

الاوقاف

قوله غير الابن وابن الابن

انما قيد به لأنه اذا فوضها

لأحدهما مات متقبل

اليه أى الى الابن أو ابن

الابن يحكم الاحقية من

الغير وان لم يصح التفويض

في حال الحياة وأما غيرهما

من الأقارب ففيه تفصيل

سيأتى في المسائل المعربة

اه منه

مطلب التفويض بلاذن

صاحب الأرض لا يلزمها

عن يد المندوس

قوله وزرعها وحرثها قيد به

لأنه لو عطلها ثلاث سنين

كان لصاحب الأرض أن

يعطيها الى الغير لان المتصرف

بها سقط حق تصرفها

بسبب تعطيلها في يد ابنه

كما سيأتى اه منه

مطلب اذا تصرف في

الأرض الميرية عشرة سنين

ثبت له حق القرار ولا تؤخذ

من يده

مطلب الأراضي الميرية

عوارى في يد الرعايا

مطلب من كان في تصرفه

أرض منها ليس له الا تفويض

حق تصرفه الى الغير بلاذن

من نائب السلطان

معلومة يتوارد عليها طائفة بعد أخرى يترعونهم في كل سنة ويدفعون ما عليهم الجنية الوقف ومضى لذلك عدة سنين وليس لاحد منهم فيها كردار وهو الكبس والبناء والاشجار المسمى عندهم بحق القرار أصلاً والآن ترزعم طائفة منهم أن لهم فيها كردار فهل لا يثبت ذلك بغير دماذكر \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في قطعة أرض سليخة جارية في وقف برقايرها الناظر لزيد مدة معلومة باجرة معلومة وقد مضت المدة المذكورة وليس له فيها كردار وهو الكبس والبناء والاشجار المسمى عندهم بحق القرار أصلاً والآن يزعم أن له فيها مشقة مسكة بغير دماذكر كونه يزعمها على الوجه المذكور وإن لم يكن له فيها كردار ويتنعم من تسليمه له بغير وجه شرعي فهل لا يثبت بغير دماذكر ولا عبء بزعمة \* (الجواب) \* نعم أقول مشقة المسكة لا يتوقف على وجود الكردار المذكور بل مشقة المسكة في الأغلب يسكون في الاراضي السليخة الخالية من البناء والاشجار ويكون بغير دكر ب الارض وكري أنما رها مع القدمية كما علم مما قررناه أول الباب وبما سيأتي وإذا تراهم يلتهجون بأنه لا يورث ولا يباع ولو كان كرداراً كان عيناً قائمة ثورث وتباع فتأمل \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد مشقة مسكة في أرض وقف ففرغ عنها العبر ووصدق متولى الوقف على الفراغ وأجازة والآن يزعم بكر أن زيدا كان فرغ له عن المشقة قبل الفراغ المذكور ولم يجوز متولى فراغه ولم يصدق عليه فهل يعتبر الفراغ الصادر من زيد لعدم ورودون غيره \* (الجواب) \* نعم لأن تفويضه إياها إلى الغير بغير إذن صاحب الأرض باطل فلم ينقطع حق تصرفه عنها كما في البحر وصرة الفتاوى وبمثلها أفتى أبو السعود العمادى والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في أرض معلومة مساحتها كذا فداناً من فدان قرية معلومة جارية في جهتي وقف وميرى جار مشقة مسكة الأرض وغراسها القاشم بها في تصرف وملك زيد بالتبقي عن أبيه المتصرف قبله بالوجه الشرعي ومضى تصرفه مدة مديدة ودماد فغان ماعلى الأرض بلجهة الوقف والميرى في المدة بلامعارض والآن قام جماعة من زراة القرية بعارضون زيدا في الأرض المزبورة بلا وجه شرعي زاعمين أن مساحتها تزيد على قدر ما يبيده وأن لهم مسح أراضي القرية ورفع يده عن الزائد واقتسامه بينهم بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك ويبقى القديم على قدمه \* (الجواب) \* حيث كان مشقة مسكتهم في تصرفه وغراسها جارياً ملكه ليس لهم نزعها من يده وقد أفتى بمنزلة علامة فلسطين الشيخ خير الدين من أوائل كتاب الوقف إلى أن قال إن ذلك وإن كان زائداً فقد يكون لمعنى رآه المتكلم على الوقف والاصل الصحة اه \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد مشقة مسكة في أرض وقف سليخة ولعمرو وأيضاً مشقة مسكة في أرض وقف سليخة فدفن زيدا أرضه وعمرو وأخذ أرضه بدلها بطريق المقايضة ومضى لذلك نحو سنتين وسعد ذلك كله بدون إذن من متولى وقف الأرض ولا إجازة منه ولا وجه شرعي ويريد زيد استرداد أرضه من عمرو ورد أرضه له فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في قطع أراض من قرية جاريات بكملها في وقف بر وفي مشقة مسكة جماعة وعلى القرية عشر ففرغ رجل من الجماعة عن مشقة مسكته لزيد فأجاز العشرى فراغه ولم يجزه ناظر الوقف فهل يكون الفراغ المذكور موقوفاً على إجازة ناظر الوقف المزبور لا على إجازة العشرى \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا فرغ زيد لعمرو عن مشقة مسكته في قطع أراضي وقف سليخة بالتراضي وأجازة متولى الوقف بعرض معلوم ويريد زيدا الآن الرجوع عن الفراغ واسترداد الأراضي متعللاً بأن العوض المزبور فيه غبن فاحش وأن المشقة تساوى أكثر من ذلك فهل ليس له ذلك ولا عبء بقتاله والفراغ المزبور صحيح \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في مزرعة معلومة مشتركة مع قناعة ماؤها المختص بها بين جهتي وقفين معلومين فتمطلت القناة ودرثت واحتاجت للتعمير وتغطلت المزرعة بسبب ذلك من مدة تزيد على خمسين سنة وتعينت المصلحة في إيجارها من يزعمها ويحرمها ويعمر قناتها

مطلب استأجر أرض وقف سليخة مدة وصار يزعمها لا يثبت له مشقة مسكة بغير ذلك

مطلب المتغير الفراغ الصادر من المتولى دون غيره

مطلب ليس لهم مسح أراضي القرية ليأخذوا شيئاً مما في تصرفه

مطلب تقابضاً أرضين بدون إذن المتولى لم تصح مطلب يتوقف الفراغ على إذن متولى الوقف لا على إذن العنصرى

مطلب فرغ باذن المتولى ثم أراد الرجوع متعللاً بأن العوض فيه غبن فاحش ليس له ذلك

مطلب في مزرعة معطاة أبحرها المتولون وأذنوا بصرف مرصدها على قناتها وبكس أرضها والعنصرى والبناء فيها يصح

وبعزاه او يصرف في ذلك مبلغا من الدراهم من ماله ليكون مرصدا عليهم ما لعدم مال حاصل في الوقفين  
 يبقى بذلك وعدم من يرغب في استجارها مدة مستقبلة بأجرة مججلة تصرف على ذلك فاجرها المتولون  
 على الوقفين من رجلين معلومين مدة سنة بأجرة معلومة من الدراهم ثبت لدى قاضي القضاة أنها  
 أجرة المثل وحكم بصحتها في حادثة الزيادة وأذن المتولون للمستأجرين بحرق المزرعة وكسها بالآبار  
 وتسويتها حتى تصبح قابلة للزراعة ويكون لهم ما حق القرار فيها المعبر عنه بالمسكة وبالغراس والبناء  
 فيها ليكون ما بغرسائه وينبائه ملكا له ما وكتب بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوتها بالوجه  
 الشرعي \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد غراس كرم معلوم قائم  
 بالوجه الشرعي في أرض ميرية وله فيها مشة مسكة في أراض معلومة ففرغ عن مشة مسكة الاراضى  
 المرقومة له وروبا عنه نصف الغراس المزبور بيعا بانا شرعا بن من معلوم من الدراهم وأجازا المتكلم  
 عليها الفراغ المذكور وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد الثبوت الشرعي  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في مزرعة تيمارية ملاصقة لاراضى قرية وقف ولاهالى القرية  
 مشة مسكة قد عتقت في أراضى المزرعة فاجرها تيماريا من أجنبي فهل تكون الاجارة غير صحيحة  
 \* (الجواب) \* تؤجر لها حسب مشة مسكها بأجرة المثل ولا تؤجر لغيره الا اذا أبقى ذلك أقول وبذلك  
 أفق الشيخ اسماعيل أيضا \* (سئل) \* في ذى مسكة في أرض وقف تركها ثلاث سنوات اخيارا  
 منه بدون عذر شرعي فهل سقطت مسكته \* (الجواب) \* سقط حقها بالترك المذكور كما أفق به  
 الخيال الملى أقول وبذلك أفق المرحوم الشيخ اسماعيل وبأق مثله عن المعروضات \* (سئل) \*  
 في مستأجر أرض وقف وتيمار له فيها مشة مسكة غرس فيها أشجارا بدون صريح الاذن ولم يضر  
 الغراس المزبور بالارض مع اطلاع ناظر الوقف والتيمارى على ذلك ورضاها ما به فهل يجوز له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم كما صرح به في البحر عن القنية وعبارة وفي القنية يجوز للمستأجرين  
 غرس الاشجار والكروم في الارض الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولى  
 دون حفر الحياض وانما يحل له الى الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا قال مصنفها قلت وهذا اذا لم يكن  
 لهم حق قرارا العمارة فيها ما اذا كان فلا يحرم الحفر والغراس والحائظ من ترابها لوجود الاذن  
 في مثلها ان يجر من كتاب الوقف عند قوله ولا يملك الوقف \* (سئل) \* فيما اذا كان لوقف  
 جامع أرض سليخة معطلة غير صالحة للزراعة فأذن متولى الوقف لزيد بجرها واصلاحها وكسها  
 وزراعتها ليدفع قسمها لجهة الوقف ففعل زيد ذلك كله في ست سنوات حتى مات المتولى وتولى الوقف  
 غيره ويريد رفع يدي زيدا عنها بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* حيث ثبت له حق  
 القرار فيها تبقى بيده بأجر مثلها أو بان يؤدى قسمها المتعارف لجهة الوقف المذكور \* (سئل) \*  
 في رجل له مشة مسكة في أرض وقف سليخة فأقر في مرض موته أنه ملك المشد لزوجه ومات عنها ورث  
 الناظر ذلك ولم يرضه فهل يكون التملك غير صحيح وللناظر تفويض المشد لمن شاء \* (الجواب) \*  
 نعم \* (سئل) \* في قرية تيمارية بتمامها في وقف بر وعليها عشر بلجة الميرى تحت تكلم تيمارى  
 ولجاعة في ارضها مشة مسكة وغراس ففرغ أحد الجماعة المزبورين عن مشة مسكته لزيد الاهل  
 لذلك باذن متولى الوقف واجازته فهل يكفي ذلك ولا توقف صحة الفراغ على اذن صاحب التيمار  
 \* (الجواب) \* نعم لان التيمارى ليس له شئ في الارض حتى يتصرف فيها وانما التصرف  
 في الارض الموقوفة لمتولها كما هو مأخوذ من كلامهم أقول وبذلك أفق أيضا المرحوم الشيخ  
 اسماعيل الحائلك مفتى دمشق كما في قساواه \* (سئل) \* في اراضى وقف معلومات جارتها  
 في مشة مسكة زيدا وثلاثا في مشة مسكة عمرو يريد عمرو أن يبيعها فاذا خرج ما يبد زيدا أكثر من  
 الثلثين يزعم أن له رفع يده عن الزائد والتصرف به بدون اذن منه ولا وجه شرعي فهل ليس له رفع ذلك

مطلب باع نصف غراسه  
 وفرغ عن مشة مسكته باذن  
 المتكلم على الارض بفتح

مطلب لا يصح الايجار لغير  
 صاحب المسكة

مطلب سقط حقه من  
 المسكة بتركها ثلاث سنين  
 مطلب صاحب المسكة  
 له الغرس بلا صريح الاذن

مطلب حرث ارضه معطلة  
 واصليها باذن المتولى ست  
 سنين صار له فيها حق القرار

مطلب لا يصح تملك المشد  
 لزوجه بلا اذن الناظر

مطلب لا يتوقف صحة فراغ  
 الوقف على اذن العشرى

مطلب ليس له مسح الارض  
 وأخذ الزائد مما في تصرف  
 شريكه

**(الجواب)** \* حيث كان كل منهم متصرفا في حصته الجارية في مشد مسكنه فعليه دفع ما يخصها  
 بجهة الوقف زائد على ما يقع من أوقافه ~~بأولها من الأوقاف~~ ~~بأولها من الأوقاف~~ ~~بأولها من الأوقاف~~ ~~بأولها من الأوقاف~~  
 تمسك زيد بالتصرف المذكور ولم يقر بأن حصته الثلثان فإن أقر بذلك يكون إقرارا بأنه لا يستحق شيئا  
 مما زاد على الثلثين فيخرج الزائد من يده عملا بأقراره حيث ادعاه الآخر هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم  
**(مسئل)** \* فيما إذا كانت مزرعة سليخة في وقف أهلي تحت نظارة رجل من مستحقين أو في واجر  
 زيد منه مدة معلومة باجرة معلومة واسعة وفي زيد منه عنها في المدة واسعة أجرة عسر ومن الناظر  
 المذكور مدة أخرى معلومة باجرة معلومة والآن ادعى أن لزبد المستأجر السابق المزور به نامدة  
 مسكة وأنه وقفها على جماعة منهم عمرو المذكور وجب ذلك صدر ردي فاض حنبلي حكم بجهة  
 وقف المسكة على مذهبه ثم أنفذ ما حكم حنبلي بناء على صحة على مذهب الامام أحمد رحمه الله تعالى  
 وأفتى مفت حنبلي بعدم صحة الوقف المذكور وبعدم صحة المسكة المذكورة ويكون الحكم غير  
 واقع وموقعه الشرعي "لأنه مبني على صحة حكم الحنبلي" وقد ظهر عدم صحة فهل لا يعمل بالصلح  
 المزور حيث كان الحال ما ذكر **(الجواب)** \* حيث كان الحال ما ذكر فلا شك ولا ريب أن  
 تنفيذ الحنفى "ذلك غير واقع وموقعه الشرعي" لأنه مبني على صحة حكم الحنبلي "وقد ظهر عدم صحة ولم  
 يوافق مذهب الحنابلة" حسبما أفتى بذلك مقسبهم ناقلا ذلك عن كتبهم المعتمدة بما ملخصه أن أصل  
 المسكة لا تكون عندهم في الاراضي الموقوفة ~~كالمزرعة~~ المذكورة لا تكون الا في الاراضي  
 الخراجية السلطانية اذا أحياها رجل بأذن الامام وحرثها وكسبها بالتراب وصار يؤدى خراجها  
 ويوزعها حتى ساع له التصرف في ذلك تصرف السلا في أملاكهم اهـ ولم يقع الحكم في فصل  
 مجتهد فيه أصلا حتى انه اذا حكم بخالفه لآيه بنفذ على أحد القولين وان كان المقتضى به خلافه  
 كما في التنوير والمقتضى وغيره ما من المعتبران في المذهب النعماني في المقتضى والقضاء في مجتهد فيه  
 بخلاف رأيه ناسيا أو عامدا لا ينفذ عنده ما يوجب به مقتضى التنوير والجمع والوقاية وتغيرها وهذا  
 الحكم من الحنبلي ليس بحكم على مقتضى مذهبه كما أفتى به الحنبلي المذكور حتى يقال فيه ما يؤوله  
 في المتن وغيره بما نصه واذا وقع اليه حكم قاض أمضاء الا ما خالف كتابا أو سنة أو إجماعا حتى يعتبر  
 فيه التنفيذ المذكور والله سبحانه الموفق الهادي وعليه اعتمادى وقد أفتى الشيخ محمد الحنبلي على  
 سؤال وقع اليه في مشد المسكة ونصه في جماعة فرغ الزيد عن مشد مسكة لهم في قطع أراضى وقف  
 بدون اذن المتكلم على الاراضى المذكورة فهل يصح الفروع المذكور وان لم يأتوا بقرينة حكم  
 الحنبلي بالجهة أم لا فأجاب لا يصح الفراغ في الاوقاف الاهلية واوقاف المساجد ونحوها سواء  
 اذن المتكلم على ذلك أم لا لأن بل للناظر إيجابا وحصر اجرتها في جهات الوقف ولا يصح الفراغ  
 الا فيما فتح عنوة ولم يقسم وضرب عليه خراج يؤخذ من هو في يده والحال ما ذكر والله تعالى أعلم  
 كتبه الفقير محمد المفتى الحنبلي "بالشام هكذا كتب ولا أعلم من اى كتاب نقل **(مسئل)** \*  
 فيما إذا كان لزيد مشد مسكة في مزرعة جارية في تيمار أو اوقاف ففرغ عنها العمر وبكر فراجع عبا  
 لعمر والثلث والبكر الثلثان وصدر ذلك ادى فاض حنبلي حكم بجهة الفراغ وان صدر بدون اذن من  
 المتكلمين على المزرعة حكم بغير عبا موافقا لمذهبه مستوفيا بشرائطه بعد الدعوى الشرعية وكتب  
 بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعا **(الجواب)** \* حيث حكم حاكم يرى ذلك موافقا  
 لمذهبه مستوفيا بشرائطه الشرعية يعمل بمضمونها الحجة المزورة بعد ثبوت شرعا أقول مقتضى  
 ما مر في السؤال السابق أن هذا الحكم غير موافق لمذهب الحنبلي "لوجود الوقف فتأمل  
**(مسئل)** \* فيما إذا كان لزيد وأخوين مشد مسكة في أرض وقف سليخة جارية في واجرهم  
 من ناظر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة ثم مات الاخوان في اثناء المدة لاعتقلا فهل تنفسخ

مطلب في وقف المسكة  
 مطلب المسكة عند الحنابلة  
 لا تكون في الاراضي  
 الموقوفة

مطلب لا يصح الفراغ  
 في الاوقاف عند الحنابلة  
 مطلب في حكم الحنبلي  
 بجهة الفراغ بدون اذن  
 المتكلم

مطلب اذا مات صاحب  
 المسكة لاعتقلا وبديفها  
 الناظر ان اراد

الاجارة في حصتها ودفع أرض الوقف ان يزورها بالمثل فقوض الى ناظر وقفها ولا تورث  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد مشقة مسكة في اراضي وقف سليخة ليس  
 له فيها بناء ولا اشجار وقات عن غير ولد أصلا فقوضها متى وقف الوقف لانه الاصل لذلك القادر على  
 الزراعة وأداء اجرة المثل لما رأى في ذلك من المصلحة للوقف ولزيد ابن أخ بعارض في ذلك زاعما انه  
 يزورها فهل اراضي الوقف لا تورث ولا عبرة بزعمه والتفويض المذكور صحيح \* (الجواب) \*  
 نعم أقول هذا التفويض في حكم الایجار وقد قالوا ليس للمتولى أن يؤجر ابنه وسبأ في ما يؤيد  
 ما قلنا \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد مشقة مسكة في أرض وقف سليخة ومات عن ابن وقوض  
 المتولى المثل المزبور له على وجه الاحقية من الغير فهل يكتفى بذلك واقعا موقعه الشرعي  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد مشقة مسكة في أرض وقف سليخة ومات  
 عن زوجة وابن مملات عن أمه المزبورة وعن ابن عم عصبه فقوض ناظر الوقف عشرة قرارب منها  
 للزوج المزمورة واربعة عشر قراطا منها لابن العم وأذن له ما في رراعة الارض ودفع اجرة مثلها  
 للوقف وهما قاددان على الزراعة وأداء الاجرة المرقومة لجهة الوقف وفي التفويض والاذن حفظ  
 ومصلحة للوقف فهل يكون التفويض صحيحا \* (الجواب) \* نعم أقول سبأ في المعروضات  
 أن الائم احق بالتوجه اليها من الغير اسكن بمثل ما دفعه الغير وهو المسمى بالطاوي \* (سئل) \*  
 في رجل مات عن اولاد ذكور واناث وخلف غراسا قائما بنا لوجه الشرعي في أرض وقف مشغولة  
 كلها به ويريد الذكور الاختصاص بالارض والتصرف بها وحدهم دون الاناث وان كانت مشغولة  
 بغراس مورثهم فهل ليس للذكور ذلك وتصرف بها الكل بالوجه الشرعي \* (الجواب) \*  
 ليس للذكور ذلك وحدهم دون الاناث وتصح الاجارة للجميع بحسب حصصهم \* (سئل) \*  
 فيما اذا كان لزيد مشقة مسكة في أرض وقف سليخة وفي دوايرها الاربعة غراس حور بالهالة  
 مات زيد عن ابنين فادبرين على الزراعة وعلى دفع ما عليها لجهة الوقف فهل تبقى الارض بيد الابنين  
 على وجه الاحقية من الغير \* (الجواب) \* الانسان أحق بالارض من غيرهما \* (سئل) \*  
 في رجل مات لآعن ولد أصلا وخلف مشقة مسكة في أرض سليخة تيمارية فوجهها التيمارية لابن أخى  
 الميت وأذن له في زراعتها وهو قادر على الزراعة لما رأى في ذلك من المصلحة فهل يكون الاذن صحيحا  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في نظير هذه الصورة اذا وجهها لاجنبي قادر وليس  
 للميت ولد فهل يكون التفويض صحيحا ويمنع الورثة من معارضته \* (الجواب) \* نعم أقول  
 سبأ في المعروضات انه عند عدم الابن تعطى الارض للبنت ثم للاخ لا بتم للاخت ثم للاب ثم للام  
 قننه \* (سئل) \* في مشقة المسكة هل يرثه النساء أولا \* (الجواب) \* الحمد لله ما لهم  
 الصواب هذه المسئلة على تفصيل ان كان في الارض تراب للمورث أو سرقين أو غراس فانهم يرثون  
 منه لان التراب ملك وكذا السرقين والغراس قال العلائي في شرح الملتقى وجازع عند نابلا كراهة  
 خلافا للائمة الثلاثة يبيع السرقين بالسكسر معزب سركين بالفتح الروب وفي الشر نبلاية والبرجندى  
 ربيع ماسوى الانسان لانه ينتفع به لاستكثار الربيع من غير كراهة من الساف وان كان نجسا  
 والاتقاع كالبيع في الحكم اه خفي جازيعة يكون مملوكه وملكه يرثه ورثته ذكورا واناثا وأفق  
 المرحوم الوالد على افندى العمادى رحمه الله تعالى بأنهم ارث في المسكة اذا كان في الارض غراس  
 وان لم يكن في الارض تراب ولا سرقينه ولا غراسه وانما حشرتها وسواها وجعلها قابلة للزراعة وثبت  
 له بذلك حق التمرار المعبر عنه بمشقة المسكة فاني وأبى وعمي لم نفت بذلك وما رأيت أحدا من أجدادى  
 أقنوا بامرئ لذلك ولا بعده لان المسكة اما حق أولا فان كان الاقل يرثه جميع ورثته ذكورا  
 واناثا وان كان الثاني فلا يرثه أحد من ذكروا لاني وأما عدم اقتناء بارئين فلما قام عندى من الشبهة

مطلب فقوض المشقة وتول  
 الوقف لابنه القادر على  
 الزراعة يصح

مطلب تفويض الارض  
 لابن الميت على وجه الاحقية  
 مطلب مات الابن عن ام  
 وابن عم فقوض المتولى  
 لها يصح

مطلب مات عن اولاد  
 ذكور واناث وله غراس  
 في أرض وقف توجر من  
 الكل لامن الذكور فقط  
 مطلب ابن الميت أحق  
 بالمشقة من غيرها

مطلب مات لآعن ولد  
 فوجهها التيمارية لابن  
 اخى الميت يصح  
 مطلب مات لآعن ولد  
 فوجهها لاجنبي يصح

مطلب في مشقة المسكة  
 هل يرثه النساء أولا

قداما على ارث الولاء فان النساء لا يرثن في الولاء لانه حتى يجرد النساء من أهل الجهاد وكذلك  
 المسكة حتى يجرد النساء من أهل الزراعة فان اشترت امرأة عبدا فاعتقه أو جاهدت فاستقرت  
 أسير فاعتقه فإدامات فليأولؤه لانها تأهلت لذلك بسبب شرائها أو جهادها وكذلك إذا فرغ لها  
 رجل عن مشد مسكته أو حررت واستحققت مسكة بطريق شرعي لانها تأهلت لذلك وصارت من أهل  
 الحرب والسكر هذا ما لاح في خاطري والله سبحانه الموفق لنصواب \* وسئل الوالد رحمه الله  
 تعالى في رجل مات عن زوجة وعن بنت منها وعن أخ لأم وعن أخت لأم وأولاد أخت وخلف تركه  
 ومن جلتهم مسكة أراض فيها غراس وبناء له وأرض موقوفة تابعة لذلك فمن يختص بذلك ومن يرثه  
 \* (الجواب) \* تقسم التركة من ثمانية أسهم للزوجة من ذلك سهم واحد للبنت سبعة أسهم  
 فرضا ورثا ولا شيء لمن ذكر بعد فترت البنت المرقومة مع أمها جميع الغراس والبناء ومسكة الأرض  
 الحاملة للغراس المرقوم كما تقدم للآل سبعة أسهم واحد والباقي للبنت وأما الأراضي الموقوفة فعلى حسب  
 شرط الواقف \* وسئل المرحوم الشيخ اسماعيل في رجل بقرية سلطانية من خاصات حاكم البادية  
 تصرف في قطع سلاخ من أراضي الخاص خمس عشرة سنة بأذن صاحبه ودفع المرتب وله أخت  
 قامت الآن تعارضه في الأراضي الموقوفة متعللة بأن الأراضي قبل هذه المدة كانت في تصرف  
 أبيها المتوفى عنهم جميعا وأن الأراضي تكون ميراثا عنه لما فهل الأراضي الخاصة السلطانية  
 لا تورث \* أجاب الأراضي السلطانية أراضي بيت المال لا تورث وانما يدفعها من قروض السلطان نصرو  
 الله تعالى إلى امر حاله إلى القادريين على اصلاحها من الرجال ولا حظ للنساء فيها وأما ما فيها من البناء  
 والغراس فهو ملك لأربابه يقسم بين الورثة على فريضة الله تعالى اه أقول فقد أفق الشيخ  
 اسماعيل أيضا بذلك في مواضع من هذا الباب \* ففي موضع في رجل مات عن ابن وبنت ويده مشد  
 مسكة في أرض تيمارية فأفقي بالتقاضي للابن فقط وبأنهم لا تورث \* وفي موضع في رجل مات عن أولاد  
 اثنا وله مشد مسكة أراضي وقف سلاخ فأفقي بأن للعتولى أن يوجهها لمن اراد \* وفي موضع في رجل  
 مات عن بنتين وأخ وخلف مشد مسكة أرض وقف وغراسا قائما في بعض الأرض فسئل المتولى  
 الأرض السليخة للاخ فقط فأفقي بأن للعتولى ذلك وللبنتين ثلثا الغراس \* وفي موضع فبين له مشد  
 مسكة أرض تيمارية فمات عن ولد ذكر فقوضها لـ يـ احيى لا تحرف فأفقي بأن له ذلك وفي هذا مخالفة لما  
 مر وحاصله انه ان كانت الأرض مشغولة بملك الميت توجه لورثته بعماله الملك اذ وضع الملك كان بحق لان  
 الميت كان له حق القرار في توجيهه اليهم مع التزامهم بما كان يدفعه ورثتهم ابقاء كما وضع بحق على  
 أصله وأما لو وجهت لغيرهم أو لبعضهم دون البعض يلزم منه ازالة ذلك لان من وجهت له قبل لا يرضى  
 بابقاء ذلك في أرضه فيلزم الضرر بخلاف ما اذا كان بعض الأرض مشغولا بذلك وبعضها فارغا فوجه  
 الفسارغ لغيرهم أو لبعضهم أو كانت كلها فارغة كذلك فانه لا ضرر في ذلك \* وقد مر في الباب  
 الثاني من كتاب الوقف فتوى من المؤلف مضبوطة ان كان الميت اشجارا ومشد مسكة  
 في أرض وقف تنتقل لورثته بعده وكذلك لو كان في وسطها شجرتان كبيرتان بخلاف ما لو كانت في جانب  
 من الأرض كالسنة والجد اول الخ فراجع \* وقد مر أيضا في هذا الباب في كلام المؤلف انه لو كان  
 للميت ابن ذكر كان أحق بالتوجيه له من غيره وهو المصطلح عليه الآن في جميع الأراضي السلطانية  
 والوقف فيوجهها للمتكم عليها اللابن بجنانا بطريق الاحقية من غيره وأما لو كانت له بنت فتوجه لها  
 بشئ يأخذها المتكم على الأرض من البنت ويسمى ذلك بالطاوي والطاويكة تركية أو فارسية معناها  
 الصل الذي يكتب فيه التوجيه وكان ما يأخذها هو اجرة على كتابة ذلك العقد فسمى باسمه أو هو  
 اجرة معجولة عن الأرض فالبت لها حق التوجيه لكن بالطاوي بخلاف نحو ابن العم فانه لاحق له بل  
 المتكم مخير بين التوجيه له أو لاجنبي ثم رأيت العلائي ذكر في شرحه على الملتقى من باب الخراج نحو

مطلب اذا مات عن مشد  
 مسكة فيها غراس تكون  
 لورثته على قدر فرضهم

مطلب الأراضي السلطانية  
 لا تورث ولا حظ للنساء فيها

مطلب اذا كان في مشد  
 المسكة شجرتان كبيرتان  
 في وسط الأرض تنتقل  
 لورثته



ذلك فقال تنتقل للابن ولا تعطى البنت حصته وان لم يترك ابنتا بل يعطيها ويعطيها صاحب  
 التيمار لمن اراد وفي سنة ١٠٥٠ في مثل هذه الاراضي التي تحبس وتفتح بعمل وكثرة دراهم فعلى تقدير  
 ان تعطى للغير بالطاوي والبساتين لما كان يلزم حرمانهم من المال الذي صرفه أبوهن ورد الامر السلطاني  
 بالاعطاء لهن لكن شافس الاخت البنت في ذلك فيوتى بجماعة ليس لهم غرض فأي تمقدار قدروا  
 الطاوي به تعطيه البساتين يأخذن الارض اهـ وهذا وقد ذكر المؤلف نحو ورقتين ونصف فتاوى  
 ومساائل عن مشايخ الاسلام السابقين في الدولة العثمانية بالفاظ تركية أكثرها غرائب لا توجد  
 في الكتب الفقهية وكانهم امنية على أوامر السلطانية لأن التصرف في الاراضي السلطانية  
 لحضرة السلطان عز نصره فله أن يأذن بتوجيهها على طريق خاص فلا يجوز مخالفتها ما لم يخالف  
 الشرع الشريف فأردت أن أذكر زبدتها بعبارة عربية بعد ما عثرتها على رجل موثق به عارف  
 بالفتن \* وصورته هذا ما وجدته مكتوباً في مجموعة شيخ الاسلام عبد الله أفندي مفتي الممالك العثمانية  
 في آخر دولة السلطان أحمد (المعروضات المتعلقة بجواد الاراضي في تاريخ سلطنة عثمانية عشر  
 وألف) \* مستدسكة الاراضي المحولة عن المتوفى عند عدم الابن تعطى لبنته فان لم توجد لأخيه  
 من أب فان لم توجد فلاخية النسابة فمافان لم توجد فلاخية فان لم توجد فلاخية وليس لغير هؤلاء من  
 اقاربه حق في اخذ مستدسكة بالطاوي ما مات المرأة عن ابن توجه الارض السليخة لأبنائها فقط \* اذا  
 مات الذي لا توجد لولده المسلم \* اذا مات الشريك أو فرغ عن حصته لا يجني بأذن المتكلم في الاراضي  
 الميرية كان للشريك الآخر حق الطلب \* لا يسقط حق الطلب الى خمس سنين \* اذا غاب عن له المستدسكة  
 وعطل الارض ثلاث سنين فالتكلم بخير في توجه الارض لقرب الغائب عن له حق الطاوي ولا يجني  
 وليس هذا مثل الموت أقول أي لانه اذا غطها ثلاث سنين ومات عن ابن قبل أن توجهها المتكلم  
 لا يجد لاختياره بل تنتقل للابن مجاناً كما يأتي قريباً \* اذا توجه المتكلم اراضي الصغار لا يجني لهم  
 أخذها بعد البلوغ الى عشر سنين \* لا يعتبر القويض من غير اذن صاحب الارض \* أخذ العشر  
 والرسم في سنين متعددة لا يكون اذا نابل لأب من الاذن ضررنا \* أقول شيئاً في نظيره وهذا مخالف  
 لما أفتى به العلامة المرحوم الشيخ اسماعيل من أن أخذ المتوفى والتيماري المرتب على الارض اذن  
 في التصرف في فتنه لذلك \* اذن أخذ الشركاء في التيمار يكفي في تقويض المزرعة \* المتصرفون في  
 مزرعة بعد رفع خصائدهم اذا اراد غيرهم أن يرضى أو أشبهه وأخذوا منهم دراهم فلصاحب الارض  
 أن يمنعهم من الرضى \* الاراضي المزروعة التي في تصرفات بعض اهل القرى من غير زراعة اذا اراد  
 بعض الناس أن يتخذوا فيها طريقاً أو مزارعاً أو ما لهم ليس لهم ذلك خبر وليس لصاحب الارض أن يأخذ  
 منهم دراهم ويأذن لهم بذلك \* بأخذ العشر والرسم لا يسقط حق الطاوي \* اذا غاب المتصرف في  
 المزرعة فاحدث رجل فيها بناء بأذن الزعيم السباهي ثم حضر المتصرف له رفع ذلك البناء \* اذا لم يوجد  
 واحد من المذكورين ممن له حق المشد عن المتوفى فالتكلم على الاراضي توجه ذلك لمن يريد وليس له  
 أن توجه ذلك لنفسه أولاً لانه لو ردد الامر السلطاني بذلك \* اذا مات من له المشد عن بنت وامتنعت  
 البنت عن قبوله بعد عرضه عليها وطلب أخو المتوفى لا يؤمن أولاً أن يأخذ باعطاء الطاوي لا يلزم  
 المتكلم ذلك بل توجه لمن اراد \* أقول يؤخذ من هذا أن من له حق الاخذ بعد الابن اذا امتنع منه  
 لا ينتقل الحق لمن بعده ولا يكون ذلك بمنزلة ما اذا لم يكن الممتنع موجوداً فان الاخ رتبة بعد البنت كما  
 مر أول هذه المعروضات فثبت لم تكن البنت موجودة يتقبل الحق الى الاخ واذا كانت موجودة  
 وامتنعت لا ينتقل الى الاخ بل يكون بمنزلة الاجنبي فالتيمار للمتكلم ان شاء وجهه له ولغيره والله تعالى  
 أعلم \* الارض تنتقل من الام لابنة أجنبية لكن الى عشر سنين يكون بالطاوي ولا يكون لبساتين اخى الطاوي  
 \* ارض الاخت لا تعطى للاخ بالطاوي بل لصاحب الارض مخير أقول علم من هاتين البساتين ان ما مر

مسائل مهمة متعلقة بمسألة  
 مسكة الاراضي

أول هذه المعروضات من أنه عند عدم الابن تعلى للبنت ثم لالاخ الخ انما هو فيما اذا امكن الميت رجلا  
أما لو كان امرأة فليس للبنت وللمن بعدهما حق الاخذ وانما يعطى لابنها بجائنا ان وجد والا فغيره  
والاجنبى سواء فيوجهه صاحب الارض المتكلم عليهم المن أراد وبزئده قوله فيساء زمات المرأة عن  
ابن توجه الارض لابنها فقط فقوله فقط يتعربان أرض المرأة لا يستحقها غيرها عنها عند عدمه وانه  
فعلى أعلم \* ليس لاولاد الم حق الطابو \* اذ امانت من له المشقة وفي ذمته دين للميرى أو لغيره لا يبيع  
المشقة لذلك وليس لاحد أن يقول أنا وفي الدين وأخذ المشقة ولو بيع أو أخذها أحد أو في الدين ثم طلبه  
الابن يأخذها بجائنا \* الارض المحلولة في قرية لرعاها صاحبها لا هالى قرية اخرى فصاحب الضرورة  
والاحتياج اليها من أهل القرية يأخذها ان لم تقض سنة فان مضت سنة فليس له الاخذ \* الشراكة  
من السباحة والزعماء اذا قوض أحدهم فليس لغيره معارضته أقول لكن من لم يأذن له مشاركة  
الاذن في أخذ العشر من الارض المقوضة كما سيأتى \* ليس لابن الابن حق الطابو أقول سباقى  
ما يخالفه حيث جعلوا ابن الابن كالابن في انتقال المشقة اليه الا أن يقال أنه مشله في الانتقال اليه  
مجانا والمراد مما هنا أنه لا يؤخذ منه الطابو فلا منافاة تأمل \* مزرعة الصغير أو الاسير لم تعطت  
ثلاث سنوات لا تستحق التوجيه للغير بالطابو \* المزرعة لا يصح أن تكون بدل صلح \* تقويض أهل  
المزرعة لا عبرة به \* مزرعة في تصرف زيد ادعاه عمرو ودفع زيد مقدارا من الدراهم وصالحه على  
ذلك من غير أن يكون عشرة من السباحة لا يصح \* الصغير الذى له حق الطابو في أرض لرأسه  
وصيه لا يسقط \* عرض أحد الشريكين حصته من الارض على شريكه برسم مثله فاستنع عن  
أخذها فان قوض لاجنبى فليس للشريك أن يدفع مادفعه الاجنبى \* يأخذ الارض \* اذا قلح رجل  
بفساه غيضة بغير اذن السباهى والزعيم وجعلها مزرعة فالسباهى يأخذ من رجل مقدارا من  
الدراهم ويفوضها اليه هذا أولى \* اذ امانت العبد عن غير تقويض لا تستقل الارض لمولاه وبغيرها  
السباهى لمن أراد \* متولى وقف أو على الاراضى بنقصان فاحش عن مثل الطابو فلم يتولى حالا  
أن يقول كمل لي مثل الطابو والاعطها لغيرك \* مزرعة القاصر اذا قوضها وليه لرجل فبات  
القاصر قبل البلوغ فليس للسباهى ان يأخذها من محلول القاصر والتقويض الاول نافذ \* عطس  
رجل أرضه ثلاث سنوات ومات عن ابن قبل أن يقوض السباهى الارض للغير فانها تنقل للابن  
مجانا اذا وجه وكيل السباهى المزرعة المحلولة بصفة صان فاحش ليس للسباهى أن يكمل الى مثل  
الطابو واذا كان ذلك في أرض الوقف فلم يتولى أن يستكمل مثل أجر مثله \* اذا غلب الماء على  
مزرعة زيد ثلاثين سنة ثم انحلى عنها الماء قل له أن يضبطها ويتصرف بها لصاحب الارض المحلولة  
أن يعطيها لابنه أو زوجته بزيادة على مثل الطابو وذلك صحيح معتبر أقول تقدم قبل هذا انه ممنوع  
من أخذها لنفسه أو لابنه للامر السلطاني بذلك الا أن يفرق بانه هنا بزيادة على مثل الطابو تأمل  
\* رجل تحت يده أرض وقف وفي تصرفه بالطابو اذا احدث فيها بناء فلم يتولى أن يأخذ اجر المثل عن  
العرصة أقول اتفق بذلك الشيخ اسماعيل فيمن له بناء دار في قرية ميرية بانه يلزمه اجرة المثل فراجع  
\* المتصرفون في الطاحون بالشركة اذا فرغ احدهم حصته لاجنبى فليس للشريك الاخر أن  
يدفع مادفعه الاجنبى \* يأخذها \* اقول سيأتى ان الشريك احق بنصيب شريكه في المشقة اذا دفع  
ما يدفعه الغير الا ان يفرق بين الطاحون والمشقة تأمل \* ليس لوصى الصغير ان يقرغ مزرعة الصغير  
لاجنبى ما لم يكن فيه نفع \* للوصى تقويض المزرعة لاجل الصغير ابو السعود من قضاويه \* زيد  
واخيه عمرو مزرعة مشتركة بينهما وفي تصرفهم امانت زيد عن يتين فعرض المتكلم حصته عليهما  
فاستنعا فاعطاها المتكلم لكر الاجنبى \* واراد عمرو وأخذها ودفع مادفعه بكر لاجل انه شريك  
ونحن قبل منى خمس \* من فليس لعدم ذلك المرحوم يحيى المنقارى أقول هذا مخالف ايضا

لما سبأني من أن الشريك أحق من الغير إلا أن يجاب بأن الحق حينئذ للبتين فلا يتقل للشريك وإن امتنعنا إذ ليس الامتناع بمنزلة ما إذا لم يكن الامتناع موجودا كما قدمنا والله تعالى أعلم \* مات رجل بلا ولد ذكر وأخذت بنته هند مزرعة بالطابو وأعطت الرسم للسبأني وماتت قبل أن تستوفي الضبط والتصرف في ذلك فلورثتها أن يأخذوا من السبأني الرسم الذي قبضه من هند عبد الرحيم أفندي \* نقل زيد حصاده لأجل الدياس إلى موضع الدياس فأحترق إلهه أدا بالكلية ولم يبق له أثر فللسبأني أخذ العشر من زيد عن الحصاد المذكور عبد الرحيم أفندي \* مزرعة في تصرف زيد فتعدي عمر وفزرعها وحصده فهل لزيد أن يأخذ أجر المنزل من عمر والجواب لا يقدّر على الأخذ جبرا ولكن السبأني وقت أخذ عشره ولو حكم ما كما يعتقد أرشئ يجوز ذلك أبو السعود أفندي \* هذا آخر ما قدمت ذكره مما عرت به من أئق به ثم أعلم أني قد رأيت بها مش نسختي الدراختار بخط بعض العلماء مسائل من هذا القبيل فأحييت الحاقها بما ذكره المؤلف أغرابتها أيضا فكثير الفائدة وهذه صورتها \* إذا لم تكن الأرض عشرية ولا خراجية وكانت رقبته البيت المال وكانت بيد الزراع تكون بيدهم على وجه الاجارة إذا وجهت لهم في الاصل بالطابو فلا يصح بيعهم لها ولا رهنهم ولا ايداعهم ولا اعارتهم ولا شفعتهم ولا استبد الهم فتصرفهم بذلك باطل وتسمى تلك الاراضي اراضي مملكة وميرية اذا مات أحدهم عن ابن يتصرف ابنه كآبيه ويدفع ما عليهم المتكلم ولا يذ اخذ أحد وان لم يكن له ابن وكان له بنت يوجهها المتكلم للبت بالطابو بما يدفعه الغير أمان له التصرف اذا فرغ عن حق تصرفه وأخذ شيا من المفروغ له بدل الفراغ ثم وجه المتكلم ذلك للمفروغ له بعوض بالطابو لا يكون مخالفا للشرع الشريف والتصرف بلا إذن المتكلم باطل والمدفوع اجرة مججلة واذا اعطى القاضي حصة في البيع والشراء أو غير ذلك فهي باطلة أبو السعود \* من له المشد اذا مات فان لم يكن له ابن ولا ابن ابن يوجه لبتته فان لم تكن فلاخيه لآب فان لم يكن فلاخته الساكنة فيها فان لم تكن فلابيه فان لم يكن فلائمه وليس لغيرهم حق الطابو وكذلك المرحى والشتى معروضات أقول مقضاء أن ابن الابن بمنزلة الابن وله حق الأخذ مجبانا بدون طابو والتمديد يكون الايج لآب احتراز عن الاخ لام فقط وعدم التمديد بذلك في الاخت يفيد الاطلاق والله تعالى أعلم \* اذا مات أحد الشريكين في المشد أو فوض للغير فلا يختر أن يأخذ نصيب شريكه بعد دفعه ما دفعه الغير ولا يمكن الغير ولا يبطل الحق إلى حين سنين معروضات أقول تقدم ما يخالف هذا وقد منّا الجواب عنه فتأمل \* الأرض المستحقة للطابو بسبب التعطيل يأخذها المتصرف بالطابو معروضات \* اذا ذهب من له المشد إلى بلد آخر وعطله ثلاث سنين يستحق الطابو وصاحب الأرض مخير بين الاعطاء له بالطابو وبين الاعطاء للغير ليس هذا مثل الوفاة معروضات أقول قدمنا بيان الفرق ثم ان قوله وصاحب الأرض مخير الخ يخالف لقوله في المسئلة قبله يأخذها المتصرف بالطابو فانه يقتضي انه وان سقط حقه بالتعطيل يكون أولى من غيره لكن يأخذها بالطابو لا مجبانا لكون صاحب الأرض قد استحقه فتأمل \* بالتعطيل أرض الصغار لا يكون مستحقة للطابو ولو أعطى للغير فلهم أخذها إلى عشر سنين بعد البلوغ معروضات أقول فهذا مستثنى من سقوط حق المسكة بالتعطيل ثلاث سنين فتأمل والله تعالى أعلم \* اذا قسم من له المشد الأرض بين ابنه وسلم لكل واحد منهم ما قدر امرتها بدون إذن صاحب الأرض على وجه الهبة لا يكون معتبرا معروضات وفي هذه الصورة اذا مات عن أولاد غيرهما لهم أخذ حصتهم منها معروضات \* اذا أعطى زيد وعمر ولا ختم ما حين زوجهما قد ارا من أرضهما ثم تصرفت الاخت به أكثر من عشر سنين ثم ماتت فامتنع من دفع الطابو لصاحب الأرض وتعلل بانها أعطيا الأرض لها بلا إذن صاحب الأرض ليس لهما الامتناع وبعد عشرة دعوى الأرض ممنوعة معروضات \* أهل البدو اذا شتموا في مكان ان كان الرسم موجودا في الدفتر يؤخذ عن الميكان والا فان كان يؤخذ من

قديم عادة يؤخذ والا فلا معروضات اذا سلم الفايغ الارض بلا اذن صاحب الارض وتصرف فيها  
المفروع له ثلاث سنين بالزراعة ودفع العشر لصاحب الارض من غير اذن صريح منه واعطاء عمدة  
بذلك ومات المفروع له بلا ولد واراد الفايغ التصرف فيه ناو أبي صاحب الارض الابا بطا ابو الجنديد  
فالفايغ ذلك ولا عبرة لابائه عبد الله افندي أقول هذا صريح في أن قبض صاحب الارض العشر  
ليس اذ نافي التصرف وتقدم أيضا في المسائل السابقة مثله وانه يخالف لما أفقي به الشيخ استماعه  
\* قاصر ليس له مال وله مشد مسكة أرض سليخة وأراد وصيه تفويضه لزيد باذن صاحب الارض  
لضرورة النفقة فللوصي ذلك عبد الله افندي \* بعد انتقال مشد مسكة أرض سليخة من زيد الى ابنه  
القاصر اذا فوض وصي القاصر ذلك لعمر وبأذن صاحب الارض ثم بلغ القاصر وأراد أخذها من  
عمر وله ذلك وفي هذه الصورة اذا تعطل عمر وبأنه مضى بعد البلوغ تسع سنين وأراد أن لا يسلمها للبالغ  
ليس له ذلك معروضات أقول الظاهر أن هذا فيما اذا كان التفويض بلا ضرورة بقرينة ما قبله تأمل  
\* اذا غلب الماء على مشد مسكة أرض سليخة لزيد ولم يمكن الزرع فيها وأراد صاحبها بعد انقطاع  
الماء تفويضها للغير اذا لم يحض على ترك الزرع ثلاث سنين ليس لصاحب الارض ذلك معروضات  
أقول وجهه انه في حال غلبة الماء اذا ترك الزرع لا يسقط حقه ولو مضى ثلاثون سنة كما مر فلا تزول يده  
المصرف عنها لانه معد وروكد الوتر لزرها بعد انقطاع الماء اقل من ثلاث سنين فله التصرف فيها  
وليس لصاحب الارض المتكلم عليها تفويضها للغير المتصرف لان الترك بلا عذر اقل من ثلاث سنين  
لا يسقط حقه من المشد والله تعالى أعلم \* اذا تعطل التماري بعد تفويض المزرعة المحلولة لزيد عن  
عمر وبأنه لم يرها قبل التفويض وزعم انه يفوضها بالزيادة ليكر ليس له ذلك معروضات \* اذا وكل من له  
المشد أحام في الزراعة وغاب ليس لصاحب الارض التفويض للغير معروضات \* فرع زيد لعمر وعن  
مشد مسكنة في أرض سليخة باذن بعض الشركاء في التمار دون بعض ليس لمن لم يأذن المعارضة غايته  
له أخذ ما يخصه من العشر معروضات \* اذا ترك من له المشد الزراعة سنة أو سنتين ليس لصاحب  
الارض التفويض للغير واذا ترك ثلاث سنين لصاحب الارض التفويض للغير معروضات أقول  
يستثنى أرض الصغار كما مر قريبا والله تعالى أعلم \* اذا غاب من له المشد بلا وكيل أحد التماري  
التفويض للغير بالطا واذا كانت الغيبة ثلاث سنين أو أكثر معروضات \* من له المشد اذا مات  
بلا ولد كرفوجه صاحب الارض للغير مع طالب بنى المتوفى بالطا وقبل مرور ست سنين فاذا دفعت  
مادفعه الغير بلا زيادة ضرر كان لهما الاخذ معروضات \* اذا مات من له المشد بلا ولد كروخلف  
قاصرة فعرض ذلك صاحب الارض على وصي القاصرة للقاصرة فأبى عن أخذه لها وأذن بدفعه  
للغير فوجهه لعمر ثم أراد الوصي أن يدفع مادفعه عمر ومن الطا ومن مال القاصرة وبأخذ الارض  
للقاصرة فله ذلك معروضات \* اذا فوض من له المشد لزيد باذن الشرع بلا اذن صاحب الارض  
بعوض لم يقبضه ومات قبل قبضه بلا ولد واراد ورثته أخذ العوض من زيد ليس لهم ذلك معروضات  
\* اذا مضى مدة التزام زيد ولم تعط الارض المحلول في زمانه ولم يعلم انها محلول يكون الاعطاء للملتزم  
الجديد معروضات \* المزرعة كما تنتقل الى الابن تنتقل الى ابن الابن معروضات \* اذا مات من له  
المشد عن ابن ينتقل الى ابنه حيا نا بلا طا وسواء كان الابن صغيرا أو كبيرا وسواء كانت معدة للزراعة  
أو العيش معروضات أقول فائدة هذا التعميم دفع ما يؤولهم وهو أنه انما ينتقل الى الصغير اذا لم  
تكن محتاجة للعمل كالمعدة للعيش فبها على انها تنتقل اليه وان احتاجت لعمل كالمعدة للزراعة  
والله تعالى أعلم \* أرض الذمي لا تنتقل الى ابنه المسلم معروضات \* اذا مات بلا ولد بعد القاء البذر  
في مشد مسكنة ونبت الزرع وفوض صاحب الارض المشد لعمر وتصرف ورثة زيد بالارض الى  
ادراك الزرع بآخره الملل لعمر معروضات \* اذا فرغ زيد لعمر وعن مشد مسكة أرض سليخة بلا

معرفة صاحب الارض وسلمه بالعمرو ونهيه عن اخذ التمسك من صاحب الارض قبل تسليم بدل  
القرع فأخذ عمرو تمسكا قبل تسليم البدل بلاذنه ثم مات عمرو بلا ولد وأراد زيد التصرف فيها كالاول  
بناء على عدم الاذن بالتمسك وأن التفويض ليس يعتبر فهل لزيد ذلك الجواب نعم له ذلك معروضات  
أبى السعود \* اذا وجه التيمارى الارض المحدودة لزيد على أن مقدارا أخذتها كذا على وجه التخصيم  
نم منع زيد من التصرف بما زاد على التخصيم وأراد توجيه الزيادة للغير ليس له ذلك معروضات \*  
ليس الاخ لا يوين أحق من الاخ لا ب في المطالب في مشد مسكة الارض السليخة والعبرة في ذلك للاب  
للا لام معروضات \* اذا ترك من له المشد وطنه ووطن في غير بلد فصاحب الارض مأثور بتوجيهها  
للغير حال \* اذا وجه المتكلم الارض المحولة لعمرو وجب تمسك وختم وزرع فيها أربع سنين قام بكر  
المتكلم بعد عزل الاول بزعم انه يحلف عمرا على أن التمسك وانظم لم يكونا بعد العزل ليس له كبر ذلك  
بحسب القانون معروضات \* اذا مات من له المشد عن قاصر وكانت الارض ارض كرم فوجهها  
صاحبها للعمرو والمطالب يقرس فيها عمرو وكما مضى تسع سنين ثم بلغ القاصر وضبط الارض وكانت  
عمرا بقلع الغراس بمباشرة صاحب الارض له ذلك معروضات \* من له المشد اذا مات عن زوجة  
حامل لا يقدو المتكلم على توجيهه للغير قبل ظهور الحمل معروضات \* هذا آخر ما رأيت به لم ش  
نسختي الدرا المختار وكتابه معرب من ألفاظ تركية كناية تضييه ظاهرا هذه العبارات وقد غيرت  
بعض عبارات منه لكا كتبها والله تعالى أعلم

\* (كتاب الذبايح) \*

\* (سئل) \* في ذبيحة الذبي الكافي هل تحل مطلقا ولا \* (الجواب) \* تحل ذبيحة  
الكافي لأن من شرطها كون الذبايح صاحب ملة التوحيد حقيقة كالمسلم اود عوى كالكاتب  
ولانه مؤمن بكتاب من كتب الله تعالى وتحل منا كحنه فصار كالمسلم في ذلك ولا فرق في الكافي بين أن  
يكون ذبيحا يهوديا ونصريا انيساريا وعسريا او تغلبيا الاطلاق قوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب  
حل لكم والمراد بطعامهم مذ كاهم قال البخارى رحمه الله تعالى في صحيحه قال ابن عباس رضى الله  
تعالى عنهم ما طعماهم ذبايحهم ولا ن مطلق الطعام غير المذكى يحل من أى كافر كان بالاجماع فوجب  
تخصيصه بانذكى وهذا اذا لم يسمع من الكافي انه سمي غير الله تعالى كالسج والعزير وأما لسمع فلا تحل  
ذبيحة اقوله تعالى وما أهلى غير الله به وذك كالمسلم في ذلك وهل يشترط في اليهودى أن يكون  
اسرا يلبيا وفي النصرانى أن لا يعتقد أن المسيح المقتضى اطلاق اليهودية وغيرها عدم الاشتراط وبه  
انتهى الجذ في الاسرائيلي وشرط في المستصفي لحل منا كحنهم عدم اعتقاد النصرانى ذلك وكذلك  
في المبسوط فانه قال ويجب أن لا يأكلوا ذبايح أهل الكتاب ان اعتقدوا أن المسيح اله وأن عزرا اله  
ولا يترجوا نساءهم لكن في مبسوط شمس الاثثة وتحل ذبيحة النصرانى مطلقا سواء قال ثالث ثلاثة  
أولا ومقتضى الدلائل واطلاق الآية الجواز كما ذكره الترمذى في فتاواه والاولى أن لا يأكل  
ذبيحتهم ولا يترجوا منهم الا ضرورة كما حققه الكمال بن الهمام والله ولى الانعام والحمد لله على دين  
الاسلام والصلاة والسلام على محمد سيد الانام قال العلامة قاسم في رسالته قال الامام ومن دان دين  
اليهود والنصارى من الصابئة والسامرة أى كل ذبيحته وحل نسائه وقد حكى عن عمر رضى الله  
تعالى عنه أنه كتب اليه فيهم أو فى أحدهم فكتب مثل ما قلنا فاذا كانوا يعترفون باليهودية  
والنصرانية فقد علمنا أن النصارى فرق فلا يجوز اذا جعت النصرانية بينهم أن نزعهم أن بعضهم يحل  
ذبيحته ونسائه وبعضهم يحرم الا يجزى ملزم ولا نعلم في هذا خيرا فمن جمعة اليهودية والنصرانية فحكمه  
حكم واحد اه يجوزوه \* (سئل) \* في الكبدة والطحال هل هما طاهران قبل الغسل أولا

كتاب الذبايح

مطالب تحل ذبيحة  
النصرانى مطلقا

مطلب الكبدة والطحال  
طاهران حلان

مطلب المكره وتحرى ما من  
الاشياء سبعة أشياء

مطلب في حكم العقيدة  
وكيفيتها

قوله ابنى فان هكذا  
في النسخ ولعل موافق ابنى  
فلان تأمل اه صححه

قوله حسب الذبيحة هكذا  
في النسخ وعلل صوابه حسب  
السبعة ويحرر اه صححه

(الجواب) \* الطحال والكبد ثاخران قبل الفصل حتى لو طلى بهما جرحه انخف وصلى به جرت  
دلالة كما مرّ بذلك فاضحان في فصل في القسامة التي تسبب الموت أو انخف وهدم اسلا لانه لولا  
عليه الصلاة والسلام أحتلت لنا سبقتان السك والجراد ودمان الكبد والطحال اده وهو يكسر الماء  
والسكر وتحرى ما من الشاة سبع الفرج والخصية والغدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكر  
وقد نظمه بعضهم بقوله

إذا ما ذكبت شاة فكاهها \* سوى سبع فضيحت الزبال  
ففسا ثم خا ثم غين \* ودال ثم ميمان ودال  
أقول وقد كنت نظمتها بقولي

ان الذي من الشياه يحرم \* يجمعه حروف فخذ مدغم

(سئل) \* في الحقيقة كيف حكمها وكيف تفعل \* (الجواب) \* قال في السراج الوداج  
في كتاب الاضحية ما نصه مسألة الحقيقة تلوع ان شاء فعلمها وان شاء لم يفعل وهي أن يذبح شاة اذا اتى  
على الود السبعة أيام وعند الشافعي ستة ثم اذا أراد أن يعق عن الولد فانه يذبح عن الغلام شاتين  
وعن الجارية شاة لانه انما شرع للسرور والمولود وهو بالغلام أكثر ولو ذبح عن الغلام شاة وعن  
الجارية شاة جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبنا كبنا ولا يكون فيه  
دون الجذع من الضأن والثني من المعز ولا يكون فيه الا السائمة من العيوب لانه اذا قدم شرعا  
كالاضحية ولو قدم يوم الذبح قبل يوم السابع أو أخره عنه جاز الا أن يوم السابع أفضل والمستحب أن  
يفصل لجهها ولا يكسر عظمها تنفأ ولا بسلامة أعضاء الولد ويأكل ويطعم ويتصدق اه وفي  
فصول العلائق المسمى بالكرامية والاستحسان في الفصل ٣٦ ويعق عنه في اليوم السابع  
من الولادة قال عليه الصلاة والسلام الحقيقة حق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وقد عني عن  
نفسه عليه السلام بعد ما بعث نبي ابي وقول عند ذبحه اللهم خذ عقيقة ابني فان دمها يدمه ولجهها يدمه  
وعظمها بعظمه وجلدها بجلده وشعرها بشعره اللهم اجعلها فداء لابني من النار ولا يكسر للعقيقة  
عظم ويعطى القابل فخذها ويطبخ جبعها ثم يصدق بها ولا يكسر منها شيء اه ثم ذكر المؤلف عبارة  
شرح الشريعة بطولها وهي في معنى ما مرّ ثم قال ورأيت في شرح العباب للعلامة ابن حجر الشافعي  
رحمه الله تعالى وهو كتاب معتبر عندهم ما ملخصه باختصاره واقتصاره على بعض المقامات مع التصرف  
في بعض العبارة وذكرته هنا لانه من فضائل الاعمال قال وقتها بعد عام الولادة الى البلوغ  
فلا يجزى قبلها واذ يجزى في اليوم السابع بين والاولى فعلها صدر النهار عند طلوع الشمس بعد وقت  
الكرامة للتبرك بالبكور وليس من السبعة يوم الولادة خلافا للشيخين ولولا دليل احسب الذبيحة من  
صبيحته ويسن أن يعق عن نفسه من بلغ ولم يعق عنه وحكمها حكمها كحكم الاضحية الا أنه يسن  
طبخها ويجلو تنفأ ولا بجلاوة أخلاق المولود وجل لجهها مطبوخا للفقراء ولا بأس بندهم اليها وتعطى  
القابل لرجلها لامره عليه الصلاة والسلام فاطمة رضي الله عنها باعطاءها ابناها واليها أولى ولا يكسر  
عظمها وان كسر لم يكره ويسن عن الذكر شاتان مستويتان وعن الانثى واحدة وعن الخنثى  
المشكل واحدة والاحتياط ثنتان ويسن أن يقول الذابح بسم الله والله اكبر اللهم لك واليك عقيقة  
فلان خبر ورد ويكره طبخ رأس المولود من دمها ويندب تسمية المذبح للمولود نسكية أو ذبيحة  
عقيقة فيكره ويدل له خبر أبي داود وهو حسن انه صلى الله عليه وسلم قال للسائل عنها لا يجب الله العتق  
وفي رواية لأحب الله العتق اه نعوذ بالله تعالى من عقوق الوالدين ونسأله حسن الشاتين وبالله  
تعالى التوفيق والمعوذ صلى الله عليه وعلى سيدنا محمد معلم الخير وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين  
أقول هذا وقد ذكر المؤلف هنا كتاب الحظر والاباحة وذكر مسائل منها عاتتها استطارية غير مسؤل

عنها وذكر أشياء كثيرة من جنبها آخر الكتاب فأخبرت تأخير الكل إلى ذلك المحل لتكون كالفاكهة بعد الطعام

**(كتاب الشرب)**

**كتاب الشرب**

مطلب له قرض في الطالع  
غيره رجل يعاد كما كان

مطلب ليس له منع إجراء  
الماء في أرضه ويبقى القديم  
على قدمه

مطلب فيه إذا أجرى الماء  
إلى أرضه فتعدى إلى أرض  
جاره وأتلف زرعه

**(مسئل)** \* في دار معلومة جارية في ملك زيد وفيها بركة لها حق شرب معلوم من طالع ماء مشتمل على ثلاثة قروض معلومة الطول والعرض والعمق فرض يجرى لبركة زيد وفرضان أسبيل كل ذلك من قديم الزمان عند رجل الآن ووسع فرضي السيل وغيرهما عما كانا عليه في القديم بدون إذن من زيد ولا وجه شرعي أصلاً ويريد زيدا إعادةهما كما كانا عليه قديماً بعد ثبوت ذلك شرعاً فهل له ذلك **(الجواب)** \* نعم **(مسئل)** \* في أرض لرجل لها حق شرب معلوم يجرى إليها الماء من قديم الزمان في مجرى معلوم في أرض زيد يريد الآن أن لا يجرى الماء في أرضه فهل ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه **(الجواب)** \* نعم وإذا كان لرجل أرض ولا خرف فيها نهر فأراد رب الأرض أن لا يجرى النهر في أرضه لم يكن له ذلك ويترك على حاله تنوير من الشرب **(مسئل)** \* فيما إذا أجرى زيد الماء في أرضه إجراء لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره فتعدى الماء وتلف بسبب ذلك زرع جاره الموضع في أرضه فهل يضمن **(الجواب)** \* حيث أجراء كما ذكر يضمن والله تعالى أعلم ذكره الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى رجل سقى أرض نفسه فتعدى إلى أرض الجار قال هذه المسئلة على وجوده أن أجرى الماء في أرضه إجراء لا يستقر في أرضه وإنما يستقر في أرض جاره كان ضامناً وان كان الماء يستقر في أرضه ثم تعدى إلى أرض جاره ان تقدم إليه جاره بالسكر والاحكام ولم يفعل كان ضامناً وتكون هذه بمنزلة الاشهاد على الخاطئ المائل وان لم يتقدم إليه حتى تعدى لم يضمن وان كانت أرضه ضعوداً وأرض جاره هبوطاً يعلم انه اذا سقى أرضه يتعدى إلى أرض جاره كان ضامناً وبؤمر بوضع المسئلة عمادية من الفصل ٣٢ في انواع الضمانات وتجماع فروع المسئلة فيها ومثله في الفصولين **(مسئل)** \* فيما اذا اختصم جماعة في شرب بينهم فهل يقسم على قدر اراضيهم **(الجواب)** \* نعم يقسم بينهم على قدر اراضيهم والمسئلة في الملتقى والتنوير من الشرب أقول وهذا اذا لم تعلم الكيفية في الزمان المتقادم كما في البرازية فلو علمت يبقى القديم على قدمه **(مسئل)** \* فيما اذا كان البستان وقف حق شرب قديم من نهر قديم مشترك عليه من الاسفل طواحين دورانها منه ولا يمكن سقي البستان الا بالسكر ونظار وقفه متصرفون بشره بالسكر من قديم الزمان الى الآن لا معارض لا يعرف الا هكذا من القديم والآن قام ارباب الطواحين يعارضون ناظر وقف البستان بالسكر ويريدون منعه عنه بدون وجه شرعي فهل حيث كان السقي بالسكر قديماً على الوجه المذكور يبقى القديم على قدمه وينزع المعارض في ذلك **(الجواب)** \* نعم كتبه الفقيه محمد العمادى المفتي بدمشق الشام الجواب بآية العم المرحوم أجاز والله سبحانه الموفق للصواب **(صورة دعوى)** \* وردت من طرف محافظ الشام وحاكم الشرع سنة ١١٤٦ مذكور في وقف الاموى مصر ح في الصريح انه قنوح غير سدود ويدعى واضع اليد عليه انه قديم ومن قبلهم متصرفون فيه من قديم الزمان ووجد تاريخ الصريح أن زيد من ثلثمائة سنة فأنكر أهل عربيل وجود الماضية وقدمها وأنها محدثة أحدتها صادقاً من خمس وعشرين سنة فهل يعمل بالتصرف القديم ولا تسع يدية الحدوث في دعوى الماء فكيف الحكم في ذلك **(كتاب الجواب مفصلاً)** الجواب الحمد لله تعالى حيث وجد التصرف من قديم الزمان والى الآن يعمل به لاسيما مع وجود التصريح في الصريح بذلك وهو مقدم على من قال بالحدوث من خمس وعشرين سنة فان تاريخ مدعى القدم أسبق قال في الخلاصة اذا تنازع اثان

مطلب اذا اجتمعوا في  
الشرب يقسم على قدر  
أراضيهم

مطلب اذا اكل السكر قديماً  
يبقى على قدمه وليس لأرباب  
الطواحين منعه

في الاختلاف في قديم  
المجرى وحدونه



في عين لا يخلو اما أن تكون في ايديهما أو في يد أحدهما أو في يد ثالث ادعياه ملكا بينهما أو ميراثا  
أو شرا من واحد أو من اثنين أو ثلثا تاريخا واحدا أو لم يؤرخا وأرخا وتاريخ أحدهما أسبق فعند  
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يقتضى لاسبغهما تاريخا اه ومثله في البرازية والبحر  
والتنوير وصدر الشريعة والمتقى والدرر وغيرها وفي الرحمة سئل في جماعة يهود يجسروا ماء  
بساتين بعض المسلمين من هم قديم في أرض يدهم يريدون أن يتعوا اجراء الماء منها الى تلك البساتين  
هل لهم ذلك أجاب ليس لهم ذلك والحالة هذه والقديم وحده الذي لا يحفظ اقراره وراء هذا الوقت  
كيف كان كافي العمادية بيني القديم على قدمه وثبت أبصاحق الاجراء بآيات الجرى من غير  
دعوى الملك بالينة العادلة ويقتضى به لصاحبه كفاي الزلفي وغيره والله سبحانه أعلم وفي الأنشأه  
في تصرف الامام بالعبادة منوط بالمصلحة تنبيه اذا كان فعل الامام مبنيا على مصلحة فيما يتعلق  
بالامور العامة لم يتقدأمره شرعا الا اذا وافقها فان خالفها لا يتقدأمره هذا قال الامام أبو يوسف  
في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد الاجنح ثابت معروف  
اه وفي العمادية في آخرها من بحث ما يحكم به الحال مانعه فيما اذا كان لرجل مهر في أرض رجل  
أو ميراث في دار رجل فاختلفا في ذلك وأنكر صاحب الأرض والدار ثبوت حقه فالقول قوله وعلى  
المدعى البينة أن له حق التسييل لاجراء الماء فيه الا اذا كان الماء بآبار زمان الخصومة فحينئذ القول  
قول صاحب الماء وكذلك اذا لم يكن زمان الخصومة الا أنه يعلم أنه كان يجري الماء الى أرض هذا  
الرجل من هذا النهر قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء اه وقال في شرب التنوير وتصح دعوى  
الشرب بغير أرض استحصانا اه ثم أرسلت صورة الدعوى ومكتوب فيها ما صورته أبرز المدعون حجة  
متعلقة بدوى ماحصة محدثة وضمنها فتوى من أحد افندي المهمة ندري بأن بينة الحدوث مقدمة  
والحجة واصلة اليكم فالمرجو تمييز ذلك وكاتبه الجواب الجواب الحمد لله في الحجة الرسالة لم يذكر  
المدعى ولا المدعى عليه تاريخا أصلا من الطرفين وأما مسئلتنا فذكر ورثها أن هذا اليد أرخ من  
ثلثمائة سنة والمدعى عليهم من خمسة وعشرين سنة وقد ذكرنا عن الخلاصة والبرازية وغيرهما أنه اذا  
أرخا يقتضى بها لاسبغهما تاريخا قال في البحر والحاصل أن سبق التاريخ ارجح من النكاح ومثله في  
فصول العمادى وأيضاً في الحجة الرسالة الحال شاهد بالحدوث فإنه ذكر فيها وأنه وجد تشابهاً وفاعير  
مستدير ولا مستور ولا هو كتم سائر المواضع وأيضاً المدعى مستند الى كتاب الوقف وأبرزه من يده  
فلم يوجد فيه وأيضاً ليس له أرض أصلاً يسبق بها الماء المذكور وكل ذلك شاهد بأنهم احادته والفتوى  
بنت على ذلك وأما مجرد بينة الحدوث والقدم من دون تاريخ ففيها خلاف قال في الحاوى به كيف  
في طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأما فالينة فالينة ينسب من يدعى أنه  
محدث لأنها تثبت ولاية النقص وقال رامرا الى بم القول في هذا قول المدعى بالقدم اه وذكر  
العلائي في شرح المتقى عن ترجيح البينات للشيخ غانم البعداوى أن بينة القدم في البناء أولى من بينة  
الحدوث اه هذا ما تبين نقله وظهر من الكتب المعتبرة في هذا الوقت والسلام قال المؤلف ثم اني  
رأيت فتوى من المرحوم عبد الوهاب افندي القرقرى مدرجة في حجة مؤرخة في خامس عشر  
جمادى الاولى سنة ١٠٧٢ مضمونها فيما اذا كان سبيل ماء معلوم مستند من غير معلوم فتوحا  
غير مدود وفائض ماء السبيل المذكور يسبق به أراضى بساتين معلومة من الزمن القديم بموجب  
تمسكات شرعية وادعى أصحاب النهر المزبور أن يجري السبيل المزبور محدث وسدوه وأصحاب  
البساتين المزبورة يدعون أنه قديم فهل تقدم بينة القدم على بينة الحدوث ويمنع أصحاب النهر المزبور  
من معارضة أصحاب البساتين التي تسبق أراضيهما من فائض ماء السبيل المزبور أو لا الجواب  
تقدم بينة القدم على بينة الحدوث ويمنع أصحاب النهر من المعارضة في ذلك بدليله بسبب

مطلب يقتضى للاسبق  
تاريخنا

مطلب حد القديم الذي  
لا يحفظ الاقران وراء هذا  
الوقت كيف كان

مطلب القديم يبقى على  
قدمه

مطلب لا يخرج شئ من  
يد أحد الاجنح ثابت معروف  
مطلب له نهر أو ميراث في  
أرض رجل فاختلفا الخ  
مطلب تصح دعوى الشرب  
بغير أرض

مطلب اذا ارخا يقتضى  
للاسبق تاريخنا

مطلب بينة الحدوث والقدم  
بدون تاريخ فيها خلاف

ذلك ويأتي ذلك بيد المدعي المزبورين الموحى اليهم كما تقدم لهم من قديم الزمان والى الآن والله تعالى أعلم أقول قد منّا الكلام في كتاب الشهادات على تعارض بينة الحدوث والقدم وذكرنا ترجيح القول بتقديم بينة الحدوث في البداء وغيره بانه الموافق للقواعد وقد أفاد المواقف بما ذكره هنا فائدة حسنة وهي أن الخلاف انما هو فيما اذا كان الاختلاف في مجزئ أن ذلك الشيء قديم أو حادث بدون ذكر تاريخ أما اذا ذكر التاريخ بان اذعى رجل ان هذا الشيء ملكى أو حتى من سنة كذا واذا عاى آخر كذلك من سنة كذا فانه لا خلاف في ترجيح الاسبق تاريخيا على ما جزم به في كثير من الكتب فتنبه \* (سئل) \* في هنر كبير يجري على حافة بيوت بصالحية دمشق المحروسة يستقي منه أهل البيوت المذكورة من قديم الزمان وفي النهر المزبور موضع مكشوف مقدار ثلاثة أذرع طولا وعرضا يستقي منه العامة من القديم ويريد رجل من أهل البيوت أن يبنى على النهر المزبور بناء ويجعله يتأوى ويخله الى داره بدون وجه شرعي وفي ذلك ضرر للعامة ويضيق محل الاستقاء وتغيير القديم فهل والحالة هذه ليس للرجل ذلك \* (الجواب) \* نعم ليس له ذلك ويبنى القديم على قدمه \* (سئل) \* في هنر قديم مشترك بين قريتين لكل منهما نصفه وبساطه بسط قديم مبنى بالتجارة فيه لكل من القريتين منقسم مختص بشرب أراضيها وكل من أصحاب القريتين واضع يده على حقه المذكور ومتصرف به بالوجه الشرعي من قديم الزمان والى الآن بلامعارض ولا منازع والآن عمد أهل إحدى القريتين تغيير البساط عن أصله وأرادوا منع أهل القريتين الثانية من أخذ حقهم من الماء المذكور والى أن يبرزوا لهم سند أو حجة تشهد لهم بذلك فكيف الحكم \* (الجواب) \* وضع اليد والتصرف بحجة قاطعة ولا يكف ذواليد الى ان لها سند يشهد له بذلك مع وضع يده فيعمل بوضع يد أصحاب القريتين الثانية وتصرفهم من القديم وينع المعارض لهم في ذلك ويبنى القديم على قدمه حيث الحال ما ذكره والله سبحانه العليم \* (سئل) \* فيما اذا كان لهند بركة ماء في دارها يجري اليها الماء من فائض قديم في بركة دار زيد فسند زيد الفاض وامتنع من فتحه الا أن تكس هند برص كته فهل لا يلزمها ذلك \* (الجواب) \* حيث كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك ولا يلزم زيد تكليس البركة أيضا لعدم جبر الانسان على اصلاح ملكه والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا كان لرجلين في دار زيد بنسيل ماء بمعنى حق الاجراء دون رقبة المسيل فاسقطا حقهما من ذلك لدى بينة شرعية فهل يسقط \* (الجواب) \* نعم قال صاحب المسيل ابطلت حق من المسيل فان كان له حق اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق النكبي وان كان له رقبة المسيل لا يطل بالابطال رسائل الزينة من رسالة ما يسقط من الحقوق بالاسقاط ومثله في الاشياء \* (سئل) \* في أرض معلومة لها شرب معلوم وهي جارية مع الشرب المزبور تحت تولية زيد بالوجه الشرعي فاجر المتولى الشرب المذكور وحده بدون الارض اجمز وليسوق الشرب الى أرض نفسه فهل تكون الاجارة المذكورة غير جائزة \* (الجواب) \* لا تصح اجارة الشرب وحده كما صرح بذلك في البرازية والذخيرة وغيرهما وفي التتارخانية من الفصل الخامس في بيع الشرب قال محمد في الاصل اذا باع شرب يوم أو أقل من ذلك أو أكثر من ذلك فانه لا يجوز وبعض مشايخنا يجوزون ذلك والفقهاء أبو جعفر وأستاذة أبو بكر البلخي وغيرهما من المشايخ لم يجوزوا ذلك وكذلك لو استأجر الماء لا يجوزوا اذا باعه أو أجره مع الارض فهو جائز ويدخل الشرب في البيع تبعا للارض ألا يرى أن أطراف العبيد تدخل في البيع تبعا ولا تدخل مقصودا اهـ \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد حق شرب معلوم من هنر فباع الشرب وحده بدون أرض فهل يكون البيع المزبور غير جائز \* (الجواب) \* نعم وكذا بيع الشرب تبعا للارض بالاجماع ووحده في رواية وهو اختيار مشايخنا بل لانه نصيب من الماء ولم يجز في أخرى وهو اختيار مشايخنا

مطلب الاختلاف في ترجيح بينة الحدوث أو التقدم أو التأخر هو فيما اذا لم يورثنا

مطلب ليس له أن يبنى بيتا على حافة نهر

مطلب وضع اليد والتصرف بحجة قاطعة ويبنى القديم على قدمه

مطلب صاحب الفاض لا يلزمه تكليس بركة الجان

مطلب لا تصح اجارة الشرب وحده

مطلب يدخل الشرب في البيع تبعا لامقصودا

مطلب لا يجوز بيع الشرب وحده بدون ارض

بخارى للجهالة وفي الخاتمة من الشرب رجل اشترى شربا بغير أرض وفي ثالث القرية تباع المياه بغير أرض في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع فان باع وشترط أن يكون الخراج على المشتري فقد انعقد في الروايات كلها إلا أن الخراج يكون على صاحب الأرض فلو أنه باع المياه بدون الأرض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب مع أرض له قال الفقيه أبو جعفر لا يجوز البيع في الشرب إلا أن يميز البائع الأول لأن المشتري الأول لم يملك الشرب بالشراء والقبض لأن يبيع الشرب ببيع لا يبيع على موجود ألا ترى أنه لو باع الأرض والشرب جازا لبيع وان كان الماء منقطعاً وقت البيع وانما يقع البيع في الماء على ما يحدث وقتا بعد وقت فإذا لم يشتر شيئا موجودا لا يملكه بالقبض فلا يجوز بيعه ثانياً لأنه على ملك البائع الأول قال رضي الله تعالى عنه وعندى هذا الجواب مشكل وينبغي أن يكون حكم البيع الأول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لأن بيع الشرب وحده وان كان لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ رجعهم الله تعالى وقد جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع بيعا فاسدا يملك بالقبض فإذا باعه بعد القبض وجب أن يجوز ويؤيد هذا ما ذكر في الأصل رجل باع الشرب بعد وقبض العبد وأعتقه جاز عتقه ولو لم يكن الشرب محلا للبيع لما جاز عتقه كما لو اشترى عبداً بجبة أودم وقبضه لا يجوز عتقه اهـ مخ الغفار من البيع الفاسد \* (سئل) في مجرى ماء مشترك بين جماعة مع لومين خاص بهم احتاج المجري إلى الكرى الضرورى فكراه البعض وصرف على ذلك مبلغا معلوما من الدراهم وأبى البعض عن ذلك الكرى ويريد الرجوع على الآبي بما أنفق حيث كان باذن القاضى فهل يسوغ له ذلك \* (الجواب) نعم قال في الهداية من فصل كرى الانهار وأما الثاني وهو الخاص من كل وجه فيكرهه على أهل المائنة ثم قيل يجبر الآبي وقيل لا يجبر لأن كل واحد من الضررين خاص ويمكن دفعه عنهم بالرجوع على الآبي بما أنفق فيه إذا كان بأمر القاضى الخ وجزم الزبلي بالرجوع بمحضته من المؤنة إذا كان بأمر القاضى واختاره في الهداية حيث أخرجه مع دليله قال في الخاتمة من فصل كرى الانهار وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لعشرة فادونها أو عليه قرية واحدة يبقى ماؤه فيها فهو نهر خاص تستحق به الشفعة وان كان النهر لما فوق العشرة فهو نهر عام وقال بعضهم ان كان لما دون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لما دون الأربعين فهو نهر خاص وان كان لأربعين فهو عام وأصح ما قيل فيه أنه يفرض إلى رأى المجتهد حتى يختار رأى الأقوال شاء اهـ وفي شرح الكتل العيني ومؤنة النهر المشترك عليهم أى على أهل النهر الكائنين من اعلام أى على النهر عند آبي حنفية حتى إذا جاوز أرض رجل منهم تسقط عنه مؤنة الكرى وقالوا كرى النهر من أوله إلى آخره على الشركاء لأن الأعلى يحتاج إلى ما وراء أرضه ليسيل ما فضل من مائه لئلا تغرق أرضه وله أنه للساجدة إلى سقى الأرض ولم يتبق له حاجة فلا يجب عليه كنى له حق تسهيل ماء سطحه على سطح جاره لا يلزمه شيء من عمارة ذلك الموضع باعتبار تسهيل الماء فيه ثم قرع على ما سبق بقوله فان جاوز الكرى أرض رجل منهم برئ الرجل من الكرى لما ذكرنا اهـ وفي التتارخانية وإذا جاوز فوهة رجل هل ترفع عنه مؤنة الكرى عند آبي حنفية الصحيح أنه لا يرفع ما لم يجاوز أرضه وعلى هذا الاختلاف إذا احتاجوا إلى اصلاح جانبي النهر اهـ ومثله في البرازية والخيرة وغيرهما وقال في البرازية وأما الطريق الخاص في سكة غير نافذة إذا احتج إلى اصلاحه فاصلاح أوله عليهم اجماعاً فإذا بلغوا دار رجل قيل أنه على الخلاف في النهر وقيل يرفع اجماعاً لأن صاحب الدار لا حاجة له إلى ما وراءه بل يوجه ما لانه لا يستعملها بخلاف النهر فإنه يحتاج فيه إلى تسهيل الماء إذ لولا لغرق أرضه حال كثرة الماء ومن جاوز الكرى أرضه وأراد فتح رأس النهر قال شيخ الاسلام على قول الامام له ذلك لزوال مؤنة الكرى عنه وقال لا يس له ذلك ولو كان نهر أعظم عليه

مطلب فيما اذا اشترى الشرب وحده ثم باعه بعد القبض

مطلب بيع الشرب وحده فاسد فيملك بالقبض لا ياطل

قوله قال أى قاضيان رجه الله تعالى اهـ منه

قوله يجوز في رواية الخ أى ولو كان ذلك بيع المعدوم من كل وجه لا كان أحدية ولا يجوزاه وحيث وجدت الرواية بجوازها وأخذ بها بعض المشايخ علم أنه ليس من بيع المعدوم من كل وجه فلا يكون باطلا اهـ منه

مطلب اذا كرى النهر الخاص باذن القاضى يرجع على الآبي

مطلب كرى النهر الخاص على أهل

مطلب في بيان النهر الخاص مطلب اذا جاوز الكرى نهر رجل تسقط عنه المؤنة

مطلب لا ترفع مؤنة الكرى بجاوزة الفوهة وانما ترفع بجاوزة الأرض

مطلب الطريق الخاص في سكة غير نافذة إذا احتج إلى اصلاحه

قري يشربون منه قبل غوا بالكري فوجه نهر قرية قال في النوادر يرفع عنه مؤنة الكري اجباوا على قياس النهر الخاص ينبغي أن لا يرفع حتى يجاوز الكري أراضى قريتهم اهـ \* (سئل) \* في مجرى أو ساخ ينصب فيه أو ساخ يوث جماعة من مخلات من أعلاه الى أسفل واحتاج الى التعزيل فقام أهل مجرى أو ساخ الاعلى يكلفون بعض أهالي الاسفل الى تعزله معهم من الاعلى الذي ليس لهم فيه أو ساخ قبل وصوله اليهم بدون وجه شرعى فهل ليس لأهالي محله أو ساخ الاعلى ذلك \* (الجواب) \* نعم أقول ههنا فائدة نهت عليهم في رد المختار وهي أن نهر الأوساخ بخلاف نهر الشرب من حيث أن نهر الأوساخ اذا احتاج الى الكري والتعزيل من أعلاه فكاهما جاوز دار رجل لا ترفع عنه المؤنة بل يشارك من هو أسفل منه وهكذا كلما وصل التعزيل الى دار رجل يدخل في المؤنة ويشترك جميع من قبله حتى يصل التعزيل الى آخر النهر فمن كان في أعلى النهر كان أكثرهم كلفة لانه يحتاج في اجراء أو ساخ الى جميع النهر ثم دونه من تحته وهكذا فيكون الآخر أقلهم كلفة لانه يحتاج في اجراء أو ساخ الى ما بعد داره من النهر وهو آخر النهر دون ما قبله بخلاف نهر الشرب فان صاحب الارض انما يحتاج من النهر الى ما قبل أرضه من أعلى النهر فاذا دخل الماء في أرضه لم يبق محتاجا الى شيء من النهر مما بعد أرضه فاذا جاوز الكري أرضه ترفع عنه المؤنة ويبقى داخلها جميع من بعده من أهل النهر ثم كلما جاوز أرض رجل آخر ترفع عنه وتبقى على من بعده وهكذا فمن كان في أسفل النهر يكون أكثرهم كلفة لاحتياجه الى جميع النهر ثم من فوقه ثم ونعم على عكس نهر الأوساخ وحاصل الفرق أن صاحب الشرب يحتاج الى كرى ما قبل أرضه ليصله الماء وصاحب الأوساخ يحتاج الى ما بعد أرضه ليذهب ونحوه \* (سئل) \* فيما اذا كان لأهالي محله مساقط على نهر محتص بجماعة فاحتاج الى التعزيل كمثيرة ما اجتمع فيه من أو ساخ المساقط المذ كورة فهل تكون مؤنة تعزيل الأوساخ من النهر المذ كورة على أصحاب المساقط المذ كورة دون أهل النهر \* (الجواب) \* نعم دفعا للضرر بقدر الامكان وفي هذه الصورة اذا أحدث بعض أهل المحلة مساقط على النهر المذ كورة بغير اذن أهل النهر المرقوم وبطاليل أهل النهر أصحاب المساقط المجدثة بسد ها عن النهر فهل يسوغ لهم مطالبته بذلك \* (الجواب) \* الحمد لله يسوغ لهم ذلك بالوجه الشرعى كسبه الفقير علاء الدين عفى عنه \* (سئل) \* في نهر كبير يعتمد من أعين يشرب منه أهالي قري بعضها من جهة أسفله يجرى لتلك القرى في أشهر خاصة من ذلك النهر الكثير وفي بعض النينين يقل ماء النهر الكبير فيسكروا أهالي القرى العالية ماء النهر الكبير المشترك ليرفع الماء الى أراضيم الخاصة فيسقوا أراضيمهم بحيث ان الماء لم يبق في النهر الكبير يجرى الى أهالي الاسفل الا قليلا جدا ويحصل بذلك غاية الضرر على أهالي القرى التي من الاسفل متعللين بأنهم يفعلون السكر المزبور على الوجه المرقوم من قديم الزمان وأن القديم يبق ويترك على قدمه وان خالف الشرعية المطهرة فهل لأهالي القرى الاسفل أن يكلفوا أهالي القرى الاعلى أن يزيلوا السكر ليسقى أهالي القرى الاسفل أراضيمهم وليس لهم أن يسكروا في باطن النهر الكبير المشترك بدون اذنتهم ورضاهم \* (الجواب) \* ليس لأهالي الاعلى أن يسكروا الماء على أهالي الاسفل لأنهم اضرأ عليهم حتى يرووا كما ذكره الامام العظيم ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وان كانوا يفعلون ذلك من قديم الزمان لانه تصرف في باطن النهر المشترك بدون اذن البشر كما وذلك غير جائز شرعا وفعل غير الجائز مانع من فعله الشرع فلا عبرة بما فعله أهالي الاعلى من السكر قديما على أهل الاسفل واذنهم لاهل الاعلى بالسكر عليهم لا يجزى على المتأخرين فانه لا يلزم من رضى المتقدمين رضى المتأخرين فلهما تأخرين من أهل الاسفل منسحق أهالي الاعلى من السكر في باطن النهر المشترك حتى يسقى أهالي الاسفل أراضيمهم فانه يبدأهم حتى يرووا كما صرح بذلك جميع أئمة المذهب في الكتب المعتمدة والله تعالى أعلم فتاوى

مطلب في الفرق بين نهر  
الشرب ونهر الأوساخ اذا  
احتاج الى الكري والتعزيل

مطلب ليس لأهالي الاعلى  
أن يسكروا النهر على  
أهالي الاسفل وان كان  
يفعل من قديم  
مطلب لاعتبة للقديم  
الخالف للشرع القويم

المرحوم الشيخ اسماعيل مفتي دمشق الشام عني عنه وأجاب رحمه الله تعالى عن سؤال آخر بما حاصله  
 ان لم يكن لاهالي القرية السفلى حق شرب في النهر المذكور فلا هالي القرية العليا حبس جميع ماء النهر  
 الخارج من أرضها حتى يرووا ثم يطلقونه لاهل القرية السفلى ان شاءوا وان كان لاهل القرية السفلى  
 حق شرب من النهر المزبور فليس لاهالي القرية العليا حبس ماء النهر عن أهالي القرية السفلى بل يسد  
 بأهل السفلى حتى يرووا لقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أهل أسفل النهر أمراء على أهل  
 الاعلى حتى يرووا كما في الزيلعي وغيره والله تعالى أعلم أقول وأفتي بذلك الخير الرمي في خصوص  
 نهر دمشق المسمى ببردى وهذا هو المذكور في المأثورات كالمأثورات في القهستان في قوله  
 العلاني في شرح الملتقى عن شيخ الاسلام انه استحسن المشايخ أن يقسم الامام بينهم بالايام اه أي  
 اذا لم يصطلحوا ولم يتفقوا بلاسكر فيسكر كل في نوبته وينبغي الاقتناء هذا ان لم يصغر الضرر على أهل  
 الاعلى فانه ربما يشرب أهل الاسفل جميع النهر فيلزم أن تيسر ذروع أهل الاعلى مع أن لهم حقا  
 في النهر تأمل (فائدة) رأيت في الفتاوى الفقهية للعلامة ابن حجر المكي الشافعي قال وفي فتاوى  
 العلامة السبكي ما حاصله لا أشك في نهر بردى في دمشق انه غير مملوك لاحد لانه قديم بأرضه والعين التي  
 يجري الماء فيه منها اما مباحة وهو الظاهر واما كانت مملوكة للكفار وانتقلت عنهم الى المسلمين وأياما  
 كان فليس ملكا لاحد وبقيت انهارها الظاهر أنها كذلك وأنهم استقدمت وحققت حدوها بعد  
 الاسلام واذا كان كذلك فما كان باخترق في موات فليس بمملوك وما كان بحفر فان قصد به حافره  
 الاباحة فكذلك أو نفسه فذلك له لكان لعله الآن هو ولا ورثته فهو لعموم المسلمين وعلى التقدير الاول  
 لا يجوز للامام تخصيص طائفة بجميعة ولا يبعه بخلاف الاملاك المنقولة الى بيت المال التي يبيع  
 منها ويعطى نفسها فان هذه الانهار تقعها عام دائم للمسلمين فلم يجز تقويتهم اعلينهم بالتخصيص والبيع  
 بخلاف غيرهما متى جهل الحال دل على باخترق أو حفر فهو لعموم المسلمين أيضا اه ما نقله ابن حجر  
 عن الامام السبكي وقديما قال ان ما كان مباحا لعموم المسلمين لا ينافي دخوله في الملك والذي يظهر  
 أن حنيفة بردى وبقيت الانهار الستة المنتسبة منه غير مملوكة لاحد واما ما بهاها فغير مملوكة أيضا لان  
 الماء لا يملك قبل الاحراز وانما لاهل الاراضي حقوق مستحقة فيها وأغلب أراضي دمشق المستحقة  
 منه منها أوقاف ومنها سلطانية وبعضها ملك لاربها وكل أرض لها حق منه من قديم الزمان من بعد  
 الفتح أو من قبله وكذلك الدور في دمشق كل دار لها حق معلوم منها يدخل في حقه وفيها حين البيع  
 والشراء والابارة والوقف وغيرها من التصرفات الشرعية بلا منازع ولا معارض ولا انكار من  
 أحد من العلماء وهذا كله دليل الملكية بسبق اليد الاول واستمرار ذلك الى زمان فلا يحل  
 لاحد أن يستولي على حق أحد من ذلك بلا مستوغ شرعي ولا أن يحدث في أصل هذا النهر العام  
 ما يضر بأهل هذه الحقوق وان كان ذلك النهر لعموم المسلمين قبل دخوله في المقاسم والكوى المملوكة  
 أما بعد دخوله فيها فقد صار ملكا كما في القهستان ولذا كان كربه على أصحاب المقاسم لامن بيت  
 المال ويوضح ما قلناه ما نقله المؤلف عن مفتي طرابلس بقوله سئل في نهر كبير ينبع من سفح جبل عظيم  
 يمر في واد قديم يسمى ذلك النهر بالعاصي يشرب منه أرض وبساتين ومزارع وقرى تحوي خلفا كثيرا  
 ليس لتلك الاراضي والقرى شرب من غير هذا النهر وتشتمل تلك الاراضي على عليان من جهة منبع  
 الماء وسفلى تحتها وهكذا تستحق فيه جهات أوقاف وبيت المال وغيرهما ولا يمكن السقي منه  
 الا بدو اليب يديرها الماء كالرحى تسفله وارتفاع الارض عنه ومن قديم الزمان بنى كل أهل ناحية  
 في وسطه سدا بالمون والابجار وقحوافيه كوى على قدر الدواب المكنة وجعلوا بين كل سدين  
 مسافة مقدرة بالهندسة بحيث اذا انحصر الماء في السد الاسفل لا يضر بالسد الاعلى فهل اذا  
 أراد أحد من أهل تلك الاراضي أن يحدث في جانب من ذلك النهر سدا يسد النهر لئلا يـ

مطلب نهر بردى في دمشق  
 غير مملوك لاحد

قوله بما كان باخترق  
 في موات أي ما كان انخرق  
 بنفسه وجرى في أرض  
 موات بلا حفر من أحد  
 اه منه

مطلب سؤال في خصوص  
 نهر العاصي

بذلك من نصب دولاب يأخذ به الماء الى أرضه يجوز له ذلك ولو حصل للاعلى منه أو المساوى ضرر  
 بعدم دوران دولابه أو قلة دورانه أو ليس له ذلك وينسحق عنه شرعا فتونا مأجورين الجواب لا يخفى  
 على أحد أن حال هذا النهر لا يختلف من أحد أمرين إما أن يكون مشتركا اشتراكا خاصا باهل تلك  
 الاراضى فلا يجوز لاحد منهم حينئذ احدث شئ فيه الا برضى الجميع سواء اضر ذلك بأحد من  
 الشركاء أو لم يضر لان البناء واقع في بطن النهر المشترك وبعض الشركاء لا يملك التصرف في المحل  
 المشترك الا برضى بقية الشركاء سواء انصرفوا أو لم يتصرفوا وهذا بخلاف ما إذا اراد أحد الشركاء  
 فيه أن ينصب عليه رصى أو دولابا في أرض له ملاصقة لذلك النهر فإنه لا يمنع من ذلك الا عند وجود  
 ضرر بالنهر أو بأحد من أهله بان يتغير الماء عن سننه ولا يجري كما كان يجري قبل ذلك وما أن يكون  
 مشتركا اشتراكا عاما بين جميع الناس فيمتنع أحداث ذلك أيضا عند وجود الضرر المذكور فقد قال  
 قاضيان في كتاب الشرب ان أبي يوسف سئل عن نهر مر وهو نهر عظيم اذا دخل مرو وبروى منه  
 أهلها بالحصص لكل قوم كوة معروفة فأخبار جعل أرضا مينة لم يكن لها شرب في هذا النهر فكري لها  
 نهر من فوق مرو في موضع لا يملكه أحد وساق الماء اليها من ذلك النهر العظيم قال ان كان هذا  
 النهر الحادث بضر باهل مرو وضررا ينافي ما هم ليس له ذلك ويعينه السلطان عن ذلك وكذلك لكل أحد  
 أن يمنع لان ماء النهر العظيم حق العامة وكل واحد من العامة رفع الضرر اه وفي فتاوى  
 الكردى المياه ثلاثة الاول في غاية العموم كالأنهار العظام مثل دجلة وسيحون وجيحون ليست  
 بمملوكة لاحد فيملك كل واحد سقي دوابه وأرضه ونصب الطاحون والدالية والسانية واتخاذ المشرعة  
 والنهر الى أرضه بشرط أن لا يضرر بالعامة فان اضرتم منع فان فعل لكل أحد من أهل الدار منعه المسلم  
 والذي والمكانب فيه سواء اه والله العليم وكتبه محمد الملقى بطرابلس الشام عفى عنه \* (سئل) \*  
 في بركة ماء فائمة البناء في دار زيد يجري ما فاض منها بحق شرعى في مجرى الى طالع قائم البناء في دار  
 عمرو وينقسم الماء شطرين احدهما لدار عمرو والاخر لدار بكر ويريد بكر أن يأخذ من الماء شطره  
 المختص به من البركة القائمة بدار زيد وائسبسط الطالع والبركة بخافة والمعادلة بمكنة وليس في  
 ذلك ضرر على عمرو وينتفع كل بنصيبه بعد ذلك فهل يسوغ لبكر ذلك \* (الجواب) \* نعم أقول  
 قد منا في كتاب القسمة الكلام على قسمة الماء فراجع \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد ورجلين  
 طالع ماء مشترك بينهما لصيق جدار عمرو فتم الطالع وصار الماء يجري الى أرض دار عمرو  
 وخيطانها وتضرر من ذلك وخرب بعض الدار وطالب عمرو منهم اضلاع الطالع فهل يجب الى ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم قال في البرازية من الشرب نهر في أرض قوم فانبثق وخرب بعض الاراضى للملاك  
 الاراضى مطالبة ارباب النهر باصلاح النهر دون عمارة الاراضى \* (سئل) \* في ماء مشترك  
 بين قرية ميرية وقرية رعدة وقف للقرية الثلثان والمزرعة الثلث فترك أصحاب المزرعة زراعتها وماءها  
 مبدد ثلاث سنوات فسقى زراع القرية المزبورة اراضيهم بالماء المزبور في المدة المذكورة قام  
 المتكلم على المزرعة يزعم أن زراع القرية يضمنون حصص المزرعة من الشرب في المدة المرقومة فهل  
 لاضمان عليهم \* (الجواب) \* نعم قال في الدر المختار ولا يضمن من سقى من شرب غيره بغير اذنه في  
 رواية الاصل وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن كمال عن الخلاصة اه وفي الوهبانية

وساق بشرب الغير ليس بضامن \* وضمنه بعض وما مر أظهر

\* (سئل) \* في نهر قديم يجري منه قدر من الماء في ماصية قديمة تسقى اراضى ويوتا كثيرة  
 بحق قديم شرعى بلا معارض وبلى الماصية طاحونة راكبة على النهر لها حجر واحد وميزابان  
 يصب منهما ماء النهر ويدبر أحدهما الحجر المزبور وهما مفتوحان من قديم الزمان بلا معارض  
 ثم قل ماء النهر فصار مستأجرا طاحونة يستأجر أحد الميزابين باهر صاحبها بدون وجه شرعى فقل

مطلب ماء النهر العظيم  
 حق العامة ولكل أحد  
 منهم رفع الضرر

مطلب في قسمة الماء

مطلب اذا تدهم الطالع  
 وأضر بجحيطان الجار  
 له مطالبتهما باصلاحه

قوله فانبثق يقال بثق الماء  
 بنقافته بأن خرق الشط أو  
 السكر وانبتق هو اذا جرى  
 بنفسه من غير فجر والبثق  
 بالفتح والسكر الاسم مغرب  
 اه منه

مطلب لا يضمن من سقى  
 من شرب غيره بغير اذنه  
 مطلب ايسر الطحسان أن  
 يفعل ما يقلل الماء على أهل  
 الماصية

اتخذوا الماء في الماضية جدا وصار لا يبلغ ربع اخذاره وصحبه في القديم وتضرر أصحاب حقوقه  
 ضررا كبيرا بسبب السد المذكور وقلة الماء ويريدون منع مستأجر الطاخونة وصاحبها من سد الميزاب  
 المذكور بالطريق الشرعي فهل لهم ذلك ويقي القديم على قدسه \* (الجواب) \* نعم  
 \* (سئل) \* فيما اذا كان زيدا وعمروا بركان يجري اليهما الماء في مجرى خاص من مائع معلوم  
 مشترك الماء بينهما احتياجا طريق الماء من أعلاه الى التعمير فهل يكون تعميره عليهما  
 \* (الجواب) \* نعم أقول أفنى شيخ متاخرنا السائحاني فيما اذا كان ماء البركة لخدمة لخدم  
 ثلثة ولا أكثر النصف ولا أكثر السدس بأن كلفته على قدر الحصص لقول الاشياء الغرم بالغنم  
 ولقول الذخيرة الغرامة التي لخصين الاملاك تقسم على قدر الاملاك اهـ ومثله في تساوي الشيخ  
 استماعا على حيث سئل في هريقي بساقيين وقرى انهدم جانب منه واحتاج الى التعمير فأجاب تعميره  
 على اربابه جميعا على حسب حقوقهم من اعلاه اهـ لكن ينبغي أن يقال من أسفله بدل قوله من  
 أعلاه لأن من كان من جهة اعلى النهر قبل موضع الانهدام لا يحتاج الى التعمير بخلاف من  
 كان من جهة أسفله الى موضع الانهدام فإن الانهدام يقطع عليهم الماء فهم المحتاجون الى تعميره  
 ونظيره كرى النهر فانه كلما جاوز الكرى ارض رجل رفعت عنه المؤنة لعدم احتياجه الى كرى ما بعد  
 ارضه كما مر فتدبر في ههنا شي وهو ما اذا كان الماء ينزل الى بركة ورجل ثم يخرج ما فاض عنه الى بركة  
 رجل آخر واحتاج اصل الماء الى التعمير فكيف تقسم الكلفة بينهم ما لم أر من نعترض لذلك مع كثرة وقوعه  
 في ديارنا وقد جرى العرف بأن صاحب القباض يعمر الثلث \* (سئل) \* في هري مشترك  
 جماعة لهم منه حق الشرب من قديم الزمان يسقى اراضيهم بحسب نصيبهم منه اراد أحد الشركاء أن  
 يسوق نصيبه من النهر المرقوم بلا رضاهم الى ارض له اخرى ليس لها من النهر المزبور حق شرب فهل  
 ايسر له ذلك الارضى بقسمة الشركاء \* (الجواب) \* نعم كافي النور والمثني ومثله  
 في الزبلي \* (سئل) \* فيما اذا كان زيدا دار في زقاق غير نافذ وفي داخل الدار بئر للخدمة قديم  
 ينزل فيه مساقط الدار ومساقط أهل الزقاق من قديم الزمان وقد امتلأت البئر لكثرة ما اجتمع فيها  
 من اوساخ المساقط وتضرر زيدا من ذلك فهل تكون مؤنة تعزيل الاوساخ على زيد وشبهه اصحاب  
 المساقط \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل سقى ارضه سقيا معتادا وفي الارض  
 ثقب لا يوقف عليه فدخل الماء فيه ونفذ الى ارض جاره من غير صنع وبرعه جاره أن الماء افسد له حنطة  
 في الارض المرقومة وأن الرجل يصفها فهل لاصحابها عليه \* (الجواب) \* نعم وفي فوائد القصب  
 أبي جعفر سئل عن سقى ارضه وفيها ثقب يضر بأرض جاره ويفسد زرعها ولا يوقف على ذلك قال  
 سئل سبيل الحياطة المائل انه يتقدم عليه فاضر بعد التقديم يضمن كالحياطة المائل عمادية  
 من انواع الضمانات \* (سئل) \* فيما اذا كان زيدا بركة ماء في داره يجري فائضها الى طالع  
 قديم في طرف الدار منه الى بركة في دار عمرو وعمرو متصرف فيه لنفسه بطريق شرعي من مدة تزيد  
 على أربعين سنة بلامعارض وفي الطالع ثقب قديم مسدود ولا يعلم حال سده ولا جرى الماء فيه من  
 هذه المدة لا حدير يذيد المزورا لا فتحه وابزاء قد معلوم من ماء الطالع الى مطبخ في داره مدعبا  
 أنه له وعرو ينسكرك ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع زيدا بذلك فهل ليس له ذلك ولا تسامح دعواه  
 \* (الجواب) \* يعمل يتصرف في عمر والمذكور بذلك ولا تسامح الدعوى بعد مضي المدة المرقومة  
 والله تعالى أعلم

\* (كتاب المداينات) \*

\* (سئل) \* فيما اذا استمدان زيدا من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وسلمه ومات قبل اذا  
 الدين ولم يختلفت أوله قدر استحقاق في وقت اهلي تناوله حال خيانه وتصرف به راتقات حصته

لا نمر

مطلب لهما بركان فالعمارة  
 عليهما  
 مطلب كافة ماء البركة على  
 قدر الحصص

مطلب فيما يلزم صاحب  
 الفائض من كافة العمارة  
 مطلب ليس له أن يسوق  
 شرب أرضه الى أرض له  
 اخرى لا شرب لها من النهر  
 المشترك  
 مطلب في داره بئر ينزل فيه  
 أوساخه وأوساخ أهل  
 الزقاق مؤنة التعزيل  
 عليه وعليهم

مطلب سقى أرضه سقيا  
 معتادا وفيها ثقب لا يوقف  
 عليه لا يضمن ما أتلأف الماء  
 في ارض جاره  
 مطلب اذا كان في الطالع  
 ثقب مسدود من قديم ليس  
 لاحد قيمه

مطلب ليس للدائن حيس  
 استحقاق المدينون الميت  
 في الوقت



لا تخرو ويريد ما يجب الدين الرجوع على حصته من الوقف زاعما ان له جسيها وبيعها حتى  
يستوفي دينه فهل ليس له ذلك ولا عبرة بزمعه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان  
لزيد بذمة جماعة مبلغ دين من الدراهم ولعمرو بذمتهم دين أيضا فأخذ زيد منهم قدرا من دينه  
الخاص به ويريد عرو وشاركته في ذلك بالكفالة من زيد لذلك ولا وجه شرعي فهل ليس لعمرو  
ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لجماعة ديون على زيد لكل واحد  
من الجماعة مبلغ معلوم من الدراهم فاجتمع الجماعة وحبسوا مديونهم فهل لزيد أن يقدم من أراد  
ويؤخر من اراد \* (الجواب) \* لزيد أن يقدم من اراد ويؤخر من اراد لانه متى قام له ولاية  
على نفسه وأمواله كذا في صور المسائل من باب الصرف والمداينات نقلا عن مجمع الفتاوى من باب  
أدب القضاة وعن مشتمل الأحكام في القضاء \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد وعمرو بذمة  
بكر دراهم معلومة بثمن غنم مشترك بينهما قبض زيد من بكر المشتري نصف الثمن ويريد عمرو وشاركته  
فيما قبض فهل له ذلك \* (الجواب) \* الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيئا منه شاركه  
الآخر فيه ان شاء أو اتبع الغريم كما في صلح التنوير فيسوغ لعمرو وذلك \* (سئل) \* فيما اذا  
كان على زيد دين مشترك لعمرو وبكر سوية بينهما وأبكر بذمة زيد أيضا دين آخر خاص به فدفع زيد لهما  
مبلغا معلوما من الدراهم وعن أن المبلغ المدفوع من دينهما المشترك وزعم بكر أن له أخذه من دينه  
الخاص به فهل يعتبر تعيينه ويكون من المشترك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان  
على ذي دينان معلوما للقدم من جنس واحد لزيد المسلم غير أن أحد الدينين مشمول بكفالة والآخر  
مطلق عن الكفالة فدفع المديون المزبور لزيد قدرا معلوما من الدراهم ولم يعين عن أي الدينين هو  
ثم اختلفا فيه فقال الدائن هو عن الدين المطلق عن الكفالة وقال المديون هو عن الدين المشمول  
بالكفالة وفي التعيين نفع للمديون فهل يكون القول للذي المديون في ذلك بينهما \* (الجواب) \*  
نعم يكون القول قول المديون لانه المالك وهو أدرى بجهة التملك كذا في الاشباه والعقادية  
وغيرهم من المعربات قال بيري زاده القول للمالك في جهة التملك أي فالقول قول الدافع بأي  
جهة دفع فسقط ذلك من ذمته كما في العمادية الا فيما اذا كان عليه آف عن متاع وألف كفالة فجاء  
بآف يؤذيه عن كفالته وأبى المطالب الاخذ الا منهما فلطالب ذلك ويقع القبض عنهما وان قبض  
ولم يقل شيئا فآله وذي أن يجعل المقبوض عن أيهما شاء لان في التعيين فائدة فيعتبر تعيينه تحصيل  
للفائدة كذا في شرح الزيادات ولم يتعرض لمافية القول للمديون قال في شرح الطحاوي الاختلاف  
مقوقع بين من له الدين ومن عليه في قدر الدين أو في صفته أو في جنسه فالقول قول من عليه الدين مع  
عينه اه وفي البرازية قال له المستأجر دفعت عن الدين وقال الأجر عن الأجرة فالقول قول الدافع  
لانه أعلم بجهة الدفع اه وفيها من الثاني عشر من التكاثر من نوع المهر ما نصه فرضت النفقة  
عليه وعليه مهر فأعطى ثم ادعى أنه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه وجوه من الديون  
فأدى شيئا ثم ادعى انه من وجهه كذا لانه المالك فكان اعرف بجهة التملك اه وأجاب قاري  
الهداية بأنه اذا عين المديون أحد الديون ان كان في تعيينه فائدة بان كان أحدهما برهن أو بكفيل  
والآخر لا أو أحدهما قرض والآخر عن مبيع صح التعيين وان كان جنسا واحدا لا يصح التعيين  
اه والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد لعمرو دراهم ليدفعها عن ذمته لبكر نظير  
أجرة له عليه وقال عمرو انك دفعته لي عن ذمة خالد نظير ديني بذمته واختلفا في ذلك ولا يثبت فهل  
القول قول الدافع يمينه لانه أعلم بجهة الدفع \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا  
استدان زيد مبلغا معلوما من الدراهم من عمرو وابتاع منه فروة بثمن معلوم وبعد ما تسلم زيد الفروة  
من عمرو ثم عقد البيع استردها عمرو ومنه وأخذها بدين وجهه شرعي ويريد زيد استردادها

مطلب أخذ بعض دينه  
ليس للدائن الاخره شاركته  
فيما أخذ  
مطلب من عليه ديون له أن  
يقدم من اراد ويؤخر  
من اراد

مطلب الدين المشترك اذا  
قبض أحدهما شيئا منه  
شاركه الآخر فيه  
مطلب اذا عين المديون  
أن مادفعه من الدين  
المشترك صح تعيينه

مطلب القول قول المديون  
لانه المالك وهو ادرى  
بجهة التملك

مطلب ما يكون القول  
فيه للمديون  
مطلب القول قول الدافع  
لانه أعلم بجهة الدفع

مطلب استدان مبلغا من رجل  
واشتري أيضا منه فروة ثم  
تنازع فيها بعد تمام العقد  
والتسليم

وبغدها من عمر وبالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما  
 اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم عرا بجهة شرعية الى أجل معلوم ثم حل الاجل  
 ودفع زيد مبلغ المراجعة وتبقى أصل المبلغ بدمّة زيد مدة سنتين بلا معاملة وفي سئل سنة يدفع  
 لعمر وقد راعى الدراهم معلوما والا يتنفع عمر من احتساب ما دفعه له زيد في السنتين المذكورة  
 من أصل الدين بدون وجه شرعي تراعى أن الدين مال يتيم تحت وصايته وأن ذلك ربح الدين ولم يصدر  
 بينهما معاملة ومباينة شرعية في السنتين المرقمة أصلا فهل يحسب ما دفعه زيد لعمر وفي السنتين  
 المذكورة من أصل الدين ولا عبرة بزعم عمر والمذكور \* (الجواب) \* نعم رجل أقرض  
 عشرة دراهم وطلب على ذلك رجلا وأخذ فقامتقرض أن بحسب ذلك من الأصل جواهر الفتاوى  
 من الكفالة \* (سئل) \* فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم وباشع  
 منه خنجر ابن معلوم وأجل عمر والجميع على زيد الى أجل معلوم وصار زيد يدفع له عمر وفي كل شهر  
 تسعة قروش حتى حل الاجل ومضى بعده اكن من سنتين وزيد يدفع التسعة المذكورة لعمر  
 في كل شهر من السنتين حتى استوفى عمر وعن الخنجر من زيد ومبلغا آخره ارجحة بلا معاملة شرعية  
 ومات عمر وعن ورثته وله وصى يتنفع من احتساب ما دفعه زيد لعمر وزائد على الثمن المذكور ومن  
 أصل مبلغ الدين فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي له احتساب ما دفعه زائدا على الثمن  
 \* (الجواب) \* له احتسابه من أصل الدين كما في جواهر الفتاوى وصرة الفتاوى وأتقن بذلك  
 الفهامة ابن نجيم بما نصه ما تناوله بلا حيلة شرعية على أنه ربح المال المذكور وبما محض  
 بالتناول ولم يرد الشرع بحله مطلقا فيحسب من أصل المال والله تعالى أعلم في القضية من الكراهية  
 من باب فيما يتعلق بالثبوت في الاموال حم لا بأس بالبيع التي يفعلها الناس للتحرز عن الربا على  
 شي مكره وذ كر البقال في تفسيره أن عند محمد تكمه وعند أبي يوسف لا بأس به او عند أبي حنيفة  
 مثله قال الزنجري خلاف محمد في العقد بعد اقرض أما اذا باع ثم دفع الدراهم لا بأس به بالاتفاق  
 اه رجل له على رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعلها ثلاثة عشر الى أجل قالوا يشتري من المديون  
 شي بثلث العشرة ويقبض المبيع ثم يبيع من المديون بثلثة عشر الى سنة فيقبض التحرز عن الحرام  
 فاضيجان من فصل فيما يكون فرارا عن الربا من كتاب البيوع وفيه حيل أخرى فراجعها  
 أقول مقتضاه انه يصح أن يحتال لجعل العشرة ثلاثة عشر وفي الدراختار في آخر باب القرض ما نصه  
 قلت وفي معروضات المفتي أبو السعود ولو اذن زيد العشرة بأثنى عشر أو بثلثة عشر بطريق المعاملة  
 في زماننا بعد أن ورد الامر السلطاني وقتوى شيخ الاسلام بان لا تعطى العشرة بزيد من عشرة  
 ونصف وبه على ذلك فلم يحتل ما يلازمه فاجاب بعزروحيبس الى أن تظهر توبته وصلاحه فيترك  
 وفي هذه الصورة هل يرد ما أخذه من الربح لصاحبه فاجاب ان حصله منه بالتراضي ورد الامر بعدم  
 الرجوع لكن يظهر أن المناسب الامر بالرجوع اه ما في الدراختار فقد أفاد ورود الامر  
 السلطاني والافتاء بناء عليه بان لا تعطى العشرة بأكثر من عشرة ونصف ورأيت بخط شيخ مشايخنا  
 الساجحاني بان هناك فتوى أخرى بان لا تعطى العشرة بأكثر من احدى عشرة ونصف وعليها  
 العمل اه وكأنه ورد أمر آخر بذلك بعد الامر الأول لكن قد مضى في كتاب الدعوى عن الفتاوى  
 الخيرية أن أمر السلطان بنصره الله تعالى لا يبقى بعدموته وقد منبأ تحقيق المسألة ثم فراجعها وعلى  
 فرض بقاء حكم امره بعدموته الى الآن او ورود أمر جديد بذلك من سلطان زماننا ايده الله تعالى  
 بنصره فانما يحبس الخائف ويعزرها لفقته الامر السلطاني لا لفساد المباينة فانه لو أقرض مائة درهم  
 مثلا وباع من المستقرض سلعة بعشرين درهما بعقد شرعي صح البيع وان كانت تلك السلعة  
 تساوى درهم ما واحد الان النهي السلطاني لا يقتضى فساد العقد المذكور ألا ترى انه يصح عقد

مطلب اذا دفع المراجعة  
 بلا مباينة تحسب من أصل  
 الدين ولو كان ليتيم

مطلب أخذ المراجعة بلا  
 مباينة ثم مات فالمدونون  
 أن يحسبهم من أصل الدين

مطلب ما تناوله ربحا  
 بلا حيلة شرعية رباح محض

مطلب لا بأس بالبيع  
 التي يفعلها الناس للتحرز  
 عن الربا

مطلب ورد أمر بان  
 لا تعطى العشرة بزيد من  
 عشرة ونصف

البيع بعد النداء في يوم الجمعة مع ورود النهي الإلهي وإن اتم وما ذاك إلا لأن النهي لا يقتضي القساد كالصلاة في الأرض المنصوبة تصح مع الاثم كما تنزرفي كتب الأصول اذا عات ذلك فقول المفتي أبي السعد ان حمله منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع يفيد أن ما حمله المقرض من ثمن السلعة زائد على عشرة ونصف بلارضى المستقرض يرجع به على المقرض وهو مشكل وقوله أكن يظهر أن المناسب الامر بالرجوع أي وإن كان ذلك بالتراضي أشد اشكالاً لما عات فان بيع السلعة ان كان صحيحاً يستحق جميع الثمن والالم يستحق شيئاً فتمثل ذلك فاني لم أجده جواباً شافياً والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد بئمة عمر وبلغ دين معلوم من الدراهم فراجعه عليها الى سنة ثم بعد ما راجعه بعشرين يوماً مات عمر والمديون ثل الدين ودفعه الورثة لزيد فهل يؤخذ من المراجعة ثنى اولاً \* (الجواب) \* قال في الفقيه جواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المباشرة عليها بينهم الا بقدر ما مضى من الايام قبل له اتفقت به مذاقال نعم كذا في الانقروى والتنوير آخر الكتاب وأتت به علامة الروم مولانا أبو السعد والحاموني والله سبحانه وتعالى أعلم وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة اذا ظننت الورثة أن المراجعة تلزمهم فراجعوه عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم ذلك المال اولاً الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنها دين باق في تركه مورثهم ثم بان خلافه فلا يلزمهم ما راجعوا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لان المراجعة بناء على قيام دين المراجعة السابقة التي على مورثهم ولم يوجد وهذا في الرائد على قدر ما مضى وهذه المسألة تظهر ما في الفقيه قال برمزيج البكر خواهر زاده كأن بطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الاصيل ويبيعه بالمراجعة شيئاً حتى اجتمع عليه ستون ديناراً ثم تبين انه قد أخذ فلا شيء له لان المراجعة بناء على قيام الدين لم يكن اهـ هذا ما ظهر لنا والله تعالى الموفق أقول كائن وجهه أن المستقرض لم يشتر السلعة بثمن غالى الا في مقابلة الاجل في القرض فان الاجل وان لم يكن مالا ولا يقابل شيء من الثمن الا أنهم اعتبروه مالا لانهما لكونه مقابل زيادة الثمن فلو أخذ كل الثمن قبل الحلول كان اخذ بلا عوض وفيه شبهة الى باوشبهة الى بالحقيقة بالحقيقة فاذا مات وحل الاجل سقط عنه من ثمن الساعة بقدر ما بقي منه وكذا اذا تبين أن لادين أصلاً كافي مسألة الكفالة المذكورة فهو وتظهر فوات الوصف المرغوب من المبيع كما اذا اشترى عبداً باق على انه كاتب مثلاً فظهر بخلافه فان له ردّه وان امتنع ردّ له رجوع بانقصان في الاصح والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا استدان زيد من عمر وبلغا معلوماً من الدراهم الى أجل معلوم بمراجعة شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهم الا بقدر ما مضى من الايام \* (الجواب) \* نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شتى الفرائض من التنوير وبثله أفتى مفتي الروم أبو السعد افندي ولو كان الدين مؤجلاً فضاء قبل حلول الاجل يجبر على القبول وان اعطاه المديون اكثر مما عليه وزناً فان كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين جاز وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اوفى الدين وقال انا معاشر الانبياء هكذا نزلن محمول على ما اذا كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين وأجمعوا على أن الدائق في المائة يسير بجري بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين لا يجرى واختافوا في نصف الدرهم قال أبو نصر الدبوسي نصف الدرهم في المائة كثير يرد على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجرى بين الوزنين ان لم يعلم المديون بالزيادة على صاحبها وان علم المديون بالزيادة وأعطاه الزيادة اختياراً هل تحمل الزيادة للقابض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسورة او صحاحاً لا يضرها التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقابض ويكون هذا هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان المدفوع صحيحاً يضره التبعض وعلم الدافع والقابض جاز ويكون هذا هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة خاتمة من

مطلب لا يؤخذ من المراجعة  
الا بقدر ما مضى من الايام

مطلب راجع على المراجعة  
الساقطة لانهم الثانية

مطلب لا يؤخذ من المراجعة  
الا بقدر ما مضى من الايام

مطلب قضى الدين قبل  
حلول الاجل يجبر على القبول

مطلب اعطاء المديون  
اكثر مما عليه وزناً الخ

الصرف أقول هذا كله إذا لم تكن الزيادة مشروطة أما إذا كانت مشروطة فهي رباح محض لا تنك  
بالقبض على كل حال ويرجع به صاحبه وإن أبرأه عنه ما دامت قائمة لأن الربا لا يسقط بالأبراء  
لوجوب رده حقل للشرع ثم لو أبرأه بعد الاستهلاك سقطت كسبته في الاستهلاك عن القضية  
\* (سئل) \* فيما إذا كان زيد بدمعة عمر ومبلغ معلوم من الدراهم على سبيل القرض الشرعي وابتاع  
عمر ومنه سلعة بثمن معلوم من الدراهم مؤرجل إلى أجل معلوم ويريد زيد الآن أخذ مبلغ القرض  
حالا وأبرأه ذمته من ثمن السلعة فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل باع آخر  
أقصة معلومة بثمن معلوم قسطه عليه في أقساط معلومة وتسلم المشتري المبيع ودفع للبائع قسطا واحدا  
من الثمن بعد حلوله ثم مات البائع عن ورثة وتركه وعليه ديون لجماعة فهل له لأجل بقية الاقساط بموته  
\* (الجواب) \* نعم قال في البرازية من البيع من نوع في التأجيل مائه بموت البائع لا يحل  
الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل له وفي البحر قبل باب الربا والحاصل أن تأجيل الدين على ثلاثة  
أوجه باطل وهو تأجيل بدلي الصرف والسلم وصحح غير لازم وهو القرض والدين بعد الموت وتأجيل  
الشفيع عن المبيع بعد الأقالة ولازم فيما عدا ذلك أنه الأجل لا يحل قبل وقته إلا بموت المدين  
ولو حكى بالحق ما مر تدايد الحرب ولا يحل بموت الدائن اسمه من القول في الدين وفي شرح الجمع  
لومات البائع لا يظل الأجل ولومات المشتري حل المال لأن فائدة التأجيل أن يخبر فيؤدي من غناء  
المال فإذا مات من له الأجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل أنه كذا في البحر في شرح قوله  
وصح بثمن حال وبأجل معلوم يحل السلم وسائر المدين المؤجل بموت من عليه لا بموت من له فصولين  
من أحكام الدين والتأجيل \* (سئل) \* فيما إذا استدان رجل من آخر مبلغا معلوما من  
الدراهم وتسلمه منه على سبيل القرض الشرعي ثم طلبه به فاستمع من دفعه له بلا وجه شرعي زاعما  
أنهما كانا تراضيا على دفعه دفعات متفرقة فهل يلزمه دفع القرض حالا ولا عبرة برعيه  
\* (الجواب) \* نعم والأجل في القرض باطل خلافا لما لك وإن أبي لبس لأن القرض إعارة  
لوجود معنى الإعارة فيه وهو التسليم على الاستماع بالعين مع الرد والأجل في العواري باطل لأنها  
شرعت غير لازمة ومتى صح التأجيل صارت لازمة قبل مضي الأجل فتضمن التأجيل تغيير حكم  
الشرع فلا يجوز محيط الشرعي من باب القروض والمدين التأجيل فيما عدا القرض من قيم  
المتلقات وثمان المسئلة لكات وعن البياعات صحح يري عن الذخيرة من المداينات ونقلها في الذخيرة  
في الفصل التاسع في القرض والاستمراض \* (سئل) \* فيما إذا استدان زيد من هبند  
مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض وتسلمه منها مائة عن ورثة قسطوا المبلغ على زيد  
في أقساط معلومة أخذوا منه بعضها ويريدون مطالته بالباقي وأخذوا منه حالا فهل لهم ذلك  
\* (الجواب) \* نعم لأنه قرض قال في الاشياء من المداينات كل دين أجله صاحبه فإنه يلزم  
تأجيله إلا في سبعة الأولى القرض الخ اهـ ولومات المقرض فأجل القرض وارثه فالظاهر أنه لا يصح  
قضية في باب ما يتعلق بالأجل في القروض من كتاب المداينات مانت المرأة والمهر على الزوج  
فأجله سائر الورثة شهر افهل لهم أن يطالبوه قبل الشهر الجواب نعم لأن التأجيل صفة العقد  
فيستدعي بقائه العقد كزيادة بقاء العقد بقاء المعقود عليه ولم ينق الأثر أنه لو أجل الثمن  
بعد هلاك المبيع أو زاد في الثمن أو في المبيع لا يصح ولو أجل بعد هلاك البائع والمشتري والمبيع قائم  
صح قاعدته في الدعوى في أوائله فتأوى الاقروى من كتاب المداينات أقول أي والمعقود عليه  
وهو البضغ لم يبق بموت المرأة تأمل \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد على عمر ومبلغ معلوم  
من الدراهم عن دقيق كان ابتاعه عمر ومنه قسط زيد المبلغ المزبور على عمر وفي أقساط معلومة لزيد  
بينة شرعية فيريد زيد الآن الرجوع عن التقسيط المذكور وطلبه حالا فهل يكون التقسيط

مطالب الرابا لا يسقط بالأبراء  
ما دام قائما

مطلب إذا أبرأه من ثمن  
السلعة له أخذ القرض حالا  
مطلب بموت البائع لا يحل  
الدين وبموت المشتري يحل

مطلب بموت البائع لا يحل  
الثمن وبموت المشتري يحل  
مطلب تأجيل الدين على  
ثلاثة أوجه

مطلب الأجل لا يحل قبل  
وقته إلا بموت المدين

مطلب الأجل في القرض  
باطل

مطلب مات المقرض فأجل  
القرض وارثه لا يصح  
مطلب أجل الورثة المهر  
على الزوج لا يصح

مطلب إذا قسط البائع ثمن  
المبيع ثم رجع عن التقسيط  
ليس له الرجوع

المذكور لا زماً وليس له طلبه حالا \* (الجواب) \* نعم كل دين أجله صاحبه فانه يلزم تأجيله  
 الا في سبعة ليست هذه منها \* (سئل) \* في امرأة قضت دين رجل ادا عنه بغير امر الرجل  
 وتريد الرجوع على الدائن فهل ليس لها ذلك \* (الجواب) \* نعم ومن قضى دين غيره بأمره  
 او بغير أمره يخرج المقرض به عن ملك القاضي الى ملك المقرض له من غير أن يدخل في ملك المقرض عنه  
 ألا يرى أن قضاء القاضي عن الميت صحيح مع أن الميت ليس من أهل الملك ابتداء ذخيرة من كتاب  
 المداينات من الفصل الثاني وفي العمادية من أحكام السفلى والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به على  
 غيره كالمقضى دين غيره بغير أمره اه أقول ويأتى قريبي في أول كتاب الرهن نقل آخر في هذه  
 المسألة \* (سئل) \* فيما اذا كان لا يذم مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على حانوت وقف  
 صرفه باذن متولى الوقف في تعميدها الضروري بشرطه ثم مات عن أب فدفع له عمر والمبلغ يسبق له  
 مرصدا كما كان لا يذم صدر ذلك بدون اذن من المتولى ويريد عمر ومطالبة الاب والرجوع بنظر المبلغ  
 المزبور عليه بدون وجه شرعي فهل ليس لعمر وذلك \* (الجواب) \* نعم لان من دفع دين غيره  
 بغير أمره فلا يرجع له على الدائن كما صرح به في العمادية في الفصل الثامن والعشرين ولا على  
 المدين لما في العمادية أيضاً من أحكام السفلى والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به على غيره كالمقضى  
 دين غيره بغير أمره اه والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا استدان زيد من عمر ومباغما  
 معلوما من المصارى المعلومة العيار على سبيل القرض ثم رخصت المصارى ولم ينقطع مثلها وقد  
 تصرف زيد بمصارى القرض ويريد رد مثلها فهل له ذلك \* (الجواب) \* الديون تقضى بأمثالها  
 والله تعالى أعلم في البرازية من اواخر البيوع في نوع الكساد والراجح اشتري بالنقد الراجح وتقابضا  
 وتقايلا الى أن قال ولو كانت تروج لكن انتقص قيمتها لا يفسد أي البيع وليس له الا ذلك  
 في قبوى البعض وقبوى القاضي على أن يطالبه بالدراهم التي يوم البيع بعين ذلك العيار ولا يرجع  
 بالتفاوت وكذا الدين يعني يطالب بدراهم الدين أيضا يوم الدين بعين ذلك العيار خصوصا والقروض  
 تقضى بأمثالها اه \* (سئل) \* فيما اذا مات زيد عن ابن بالغ ولم يخلف شيئا فزعم عمر وأن له دينا  
 على الميت وطلبه من ابنة فدفعه لظانائه على أبيه ثم ظهر وتبين أن ليس لعمر وعلى زيد دين أصلا  
 ويريد الابن مطالبة عمر ونظر المدفوع له والرجوع به عليه فهل له ذلك \* (الجواب) \* حيث ظن  
 أن عليه دينا فبان خلافه بسوغ الابن الرجوع بما أذاه والله تعالى أعلم والمسألة في الاشباه من  
 قاعدة لا عبرة بالنظر البين خطأ ومن دفع شيئا ليس يوجب عليه الخ وفي الدعوى من الخبرية ضمن  
 سؤال المتبعي عليه اذا دفع شيئا على أنه يلزمه فظهر عدم لزومه له رجوع به كما هو ظاهر اه  
 \* (سئل) \* فيما اذا كان لورثة زيد المتوفى قدر معلوم من الدراهم دين بذمة عمر والكتاب  
 موروث لهم عن زيد فباع جماعة منهم نصيبهم من ذلك الدين من رجل فطالب عمر اقامت مع ويريد  
 الرجل طالب الثمن عن قبضه منه فهل له ذلك والبيع المزبور غير صحيح \* (الجواب) \* نعم وبيع  
 الدين لا يجوز ولو باعه من المدين أو ووجهه يارأشبهه من أحكام الدين وقد أفتى بمثل ذلك العلامة  
 القرائشي كما هو مذکور وفي فتاويه من البيع \* (سئل) \* فيما اذا قال ذمي لماله ادفع  
 عني فلان كذا مبلغا من الدراهم على أن ذلك على دفع المأمور فلان المبلغ المذكور ويريد  
 الرجوع على الأمر بذلك بعد الثبوت فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي كفالة عصام قال  
 اقض فلان عني والذي له على أو ادفع عني على أن ذلك على ففعل له الرجوع فيكون اقرارا بأنه عليه  
 وان طال اقض أو ادفع ولم يقل عني ان المأمور شرى كذا وخلف أي جرت العادة بينهما أن وكل الأمر  
 أو وسوله يأخذ منه ما يحتاج اليه الأمر شرى ولو قرضنا يعطيه الأمر له وفي عيال الأمر والأمر  
 في عيال المأمور يرجع وعندا نقاء هو لا يرجع عندنا خلافا للثاني ثم لا يرجع الدافع على المدفوع

مطلب قضي دين غيره  
 بغير أمره ليس له الرجوع

مطلب المتبرع لا يرجع  
 بما تبرع به

مطلب دفع مرصدا آخر  
 بدون اذن المتولى ليس له  
 الرجوع على أحد

مطلب رخصت مصارى  
 القرض يرد مثلها

مطلب القروض تقضى  
 بأمثالها

مطلب ظن أن عليه دينا  
 فبان خلافه يرجع بما ادعى  
 مطلب لا عبرة بالنظر البين  
 خطأ

مطلب بيع الدين لا يجوز

مطلب في المأمور يدفع  
 الدين

اليه ان قال ادفع أو اقض قضاء وان قال ادفع ولم يقل قضاء يرجع جلا على الامر بالابداع وفي بعض  
 الفتاوى يرجع الدافع على القابض ولم يفصل والحق ما ذكرنا برأيه من الوكالة من نوع في المأمور  
 بدفع المال ومثله في الذخيرة من كتاب المداينات وعبارتها من الفصل السابع الدافع متى حصل  
 بطريق القضاء لا يكون للدفع ولاية الاسترداد اه تمام التفاربع فيها وفي البرازية أيضا ومثله  
 في الخاتمة من الكفالة والعمادية والقصولين في أحكام العمارة في ملك الغير \* (مسئله) \* فيما  
 اذا مات المديون عن تركه مشتهلة على مواس وأمتعة وله ورثة يكافون الدائن بأخذ عين التركة  
 المزبورة بدلا عن دينه وهو لا يرضى الا بأخذ مثل دينه فهل لا يجوز على أخذ العين بل تباع بفن مثل  
 الدين ويوفى منه \* (الجواب) \* نعم اذا المديون تنقضى بأمنها لتسابع التركة بمثل الدين ويوفى  
 منه الا اذا اراد الورثة ابقاءها لهم ودفع مثل الدين لصاحبه منهم فلهم ذلك والله تعالى أعلم  
 \* (مسئله) \* في رجل قبض من آخر عدة دنائير يشاله عليه وقضى بها دينه عليه لزيد فرد زيد  
 منها دينار على الرجل ويريد الرجل رده على صاحبه الاخر المذكور فهل له ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم قال في البحر في خيار العيب تحت قول الماسن ولو باع المبيع فرد عليه بعيب قال بعد كلام وعلى هذا  
 اذا قبض رجل دراهم له على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زوفا فردتها عليه بغرض  
 فله أن يردها على الاول اه أخذ دراهمه من عايه واتقدها النافذ ثم وجد بعضها زوفا لا ضمان  
 على النافذ وترد على الدافع وان انكر الدافع أن يكون ذامد فادفعه فالقول قول القابض مع  
 عينه كما سيأتي في القول لمن لانه ينكر أخذ غيرها وهذا اذا لم يقر باستيفاء حقه والحياد كان أكثر  
 لا يرجع ان انكر الدافع أن يكون ذاهو كذا في آخر الفصل السابع من قضاء البرازية فتاوى الانقروى  
 من كتاب المداينات أقول وقد من تمام الكلام على هذه المسألة عن الامام الطرسوسى في خيار  
 البيوع فراجع (فروع) أحد الورثة لو قبض شيئا من بقية الورثة وأبرأ من التركة وفي التركة ديون  
 على الناس ان كان مراده البراءة من قدر حصته من الدين صح وان كان مراده تملك حصته  
 من الورثة لا يصح لانه تملك الدين من غير من عليه الدين كذا ذكره رشيد الدين وفي موضع آخر  
 الوارث اذا قال تركت حتى لا يبطل حقه لان الملك لا يبطل بالترك عمادية في الفصل ٢٨ للمديون  
 طلب القبالة من رب الدين بعد القضاء ان كان دفع هو ورق الكتابة ولومات الدائن بعد الاستيفاء  
 وبقيت القبالة في يد الورثة فله ديون طلبها منهم ان كانت الكاعدة مملوكة له وان كانت مملوكة للدائن  
 فله طلب وثيقة القضاء منه او من ورثته اذا لم يدفع القبالة ولا بد في صحة دعوى القبالة من بيان قدر  
 الكاعدة وصفها وبيان قدر المال المكتوب فيها حاوى الزايد ومثله في القضية من المداينات \*  
 أخذ من دينه دينار فوجده زائفا فجعله في الروث ليروج ليس له الرد وكذا الحكم في الدرهم اذا  
 اخذه من دينه فوجده زائفا فجعله في البصل أو نحوه ليروج ليس له الرد كالموداوى عيب مشربه ليس  
 له الرد حاوى الزايد من المداينات من فصل مسائل مة زقة وفيه اعطى المستقرض المقرض  
 ما لا يميز الجيد من الردى ووأخذ منه حقه فهلك في يده هلك من مال القاضى في قواهم جميعا لان  
 الاخذ بالتعويل لالاقضاء \* دفع المديون الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه لينقده فهلك في يده هلك  
 من مال الدائن ولو دفع المطلوب الى الطالب حقه زائفا وقال أنفق وان لم يرج فرد على ففعل فلم يرج  
 فله الرد استحسانا لا قياسا كذا قاله أبو يوسف والظاهر أنه قول الكل بخلاف ما لو باع عبدا أو جارية  
 فوجده المشتري به عيبا فنقل البائع عرضها على البيع فان نفقت والافردتها على فعرضها فليس له  
 أن يردها اه الاجل حق المديون فله أن يسقطه اشبهاء من المداينات عن الزبلى والخاتمة  
 وفيها من قاعدة النافع تابع قال المديون تركت الاجل أو أبطلته أو جعلت المال حالا فانه يبطل الاجل  
 كما في الخاتمة وغيرها \* اذا تلف الدائن عينها من مال المديون ان من جنس الدين صار قضاها وان من

مطلب دفع دين غيره  
 بطريق القضاء عنه ليس  
 للدافع ولاية الاسترداد من  
 المدفوع اليه  
 مطلب لا يكلف الدائن  
 بأخذ عين التركة بل تباع ويوفى  
 بمثل المورث أخذ التركة  
 ودفع مثل الدين من ماله  
 مطالب رد عليه غريمه دينارا  
 له رده على غريمه الآخر  
 مطلب لا ضمان على النافذ  
 وترد على الدافع  
 مطلب صالح الوارث وفي  
 التركة ديون على الناس  
 مطلب تملك الدين من  
 غير من عليه الدين لا يصح  
 مطلب قال الوارث تركت  
 حتى لا يبطل لان الملك  
 لا يبطل بالترك  
 مطلب اذا قضى الدين فله  
 طلب التمسك ان كانت الورقة له  
 قوله القبالة الخ القيسيل  
 المكفيل والجمع قبل وقبله  
 ومن قبل شيئا أو كتب عليه  
 بذلك كتابا فاقم ذلك الكتاب  
 المكتوب القبالة مغربا منه  
 مطلب جعل الدينار في  
 الروث أو الدرهم في البصل  
 ونحوه ليروج ليس له الرد  
 مطلب أعطى المقرض مالا  
 لينقده ووأخذ منه قرضه  
 فهلك ذلك على المقرض  
 مطلب أعطى الى الدائن  
 حقه زائفا وقال أنفق  
 وان لم يرج فعلى ففعل له  
 الرد استحسانا  
 مطلب الاجل حق المديون  
 فله أن يسقطه

خلافه لا بلا مقاصصة ان مثليا أو قميلا على المختار بزانية من يبيع الوفاء \* هل تسمع الدعوى في الدين  
المؤجل على المدينين لاثباته وتسهيله أم لا \* اجاب قاضي الهداية رحمه الله تعالى نعم تسمع الدعوى فيه  
لاثباته لا للمطالبة والله تعالى أعلم

**\* (كتاب الرهن) \***

مطلب المرتهن اذ ارهن  
الرهن بلا اذن الراهن  
ضمنه

مطلب الرهن مضمون  
عند التعدي ضمان  
الغصب

مطلب قضى دين غيره بلا  
اذنه وضمن له الجيران لا  
يرجع على أحد

مطلب اذا سرق الرهن  
يسقط الدين ولا تضمن  
الزيادة

مطلب اذا نقص الرهن  
قدرا أو وصفا عند المرتهن  
سقط من الدين بقدره

مطلب اذا استوفى الدين  
وادعى هلاك الرهن يرد  
الدين

مطلب اذا هلك الرهن  
فاقول قول المرتهن  
في قيمته

قوله ولو اتفقا اي لانه لما قال  
ان الرهن وقع على خمسمائة من  
الالف اعترف بسقوط  
خمسمائة من الالف وصار  
منكرا سقوط الباقي فكان  
القول له فهذه صورة  
الاختلاف في قدر الدين  
الذي وقع به الرهن اه منه

\* (سئل) \* فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده آنية نحاس  
قيمتها أكثر من الدين رهنا شرعا مسلما ثم ان عمر ارهنها عند بكر وسلمها له بدين استدان منه بلا اذن  
من زيا ولا وجه شرعي وهلك عند بكر ويريد زيد تضمين عمر وقيمة الزائد عن الدين بعد الثبوت فهل له  
ذلك \* (الجواب) \* نعم وضمن باعارته وايداعه واجارته واستخدامه وتعدية كل قيمته فيسقط  
الدين بقدره شرح التنوير أقول حاصله أن الرهن مضمون عند التعدي ضمان الغصب فيضمن  
المرتحن كل قيمته له كمن دينه فأسقط عنه من قيمة الرهن بقدره فيبقى عليه أداء الزائد على الدين  
ان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين كان الدين أكثر رجوع هو بما زاد على قيمة الرهن وسيلاتي في آخر كتاب  
الرهن تمام النقل لهذا السؤال عن الفصول العمادية قال المؤلف في العمدة للصدر الشهيد رجل  
ارهن من امرأه دارا وغابت فجاءه رجل وقضى دينها وارهن الدار منه وضمنت الجيران له نجاة  
الراهن وأخذت الدار فليس للمرتحن الثاني أن يطالب بالشيء لانه تبرع بدون أمرها ولا يطلب من  
المرتحن الاول لانه أوفاه حقا واجاله ولا يأخذ الجيران لان ضمانهم لم يصح لانهم ضمنوا ما ليس بواجب  
\* (سئل) \* فيما اذا سرق الرهن من عند المرتحن بلا تعد منه ولا تقصير في حفظه وكانت قيمته تزيد  
على الدين فهل يسقط الدين ولا يضمن المرتحن الزيادة \* (الجواب) \* نعم كما في المتون  
\* (سئل) \* في امرأه رهن عند رجل طنفسة قيمتها خمسة وعشرون قرشا بخمسة قروش  
استدانها منه وتسلم الرهن فتعيب عنده عيبا فاحشا باكل العث حتى صارت قيمته خمسة قروش فهل  
يضمن ويسقط من الدين بقدره وفتلك المرتحنة الرهن بقرش \* (الجواب) \* نعم قال في البرازية  
وان انتقص الرهن عند المرتحن قدرا أو وصفا سقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على  
ما عرف في الجامع فالرهن فروا قيمته أربعون بعشرة فأفسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يفتكه  
الراهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة أرباع الدين لان كل ربع من القروش هو ربع الدين وقد بقي  
من القروش ربعه فيبقى أيضا من الدين ربعه اه \* (سئل) \* فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا  
معلوما من الدراهم الى أجل معلوم ورهن عنده على ذلك رهنا مسلما ساوي قدر الدين ثم حل  
الأجل ودفع له زيدا دينه وطالب رهنه فأدعى عرواؤه فقد فهل يضمن ويرد ما استوفاه الى الراهن  
\* (الجواب) \* نعم قال العيني في شرح الكوكب في الرهن بعد قضاء الدين قبل تسليمه الى  
الراهن استرد الراهن ما قضا من الدين لانه تين بالهلاك أنه صار مستوفيا من وقت القبض السابق  
فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده اه ومثله في البرازية في الثالث من الضمان ومثله  
في فتاوى الكازروني \* (سئل) \* في الرهن اذا افقد عند المرتحن بدون تعد ولا تقصير في الحفظ  
وقيمة أكثر من الدين فهل يملك بالدين ولا يضمن المرتحن الزائد على الدين والقول قول المرتحن  
في قيمة الرهن يمينه \* (الجواب) \* نعم الحكم كما ذكره الله تعالى أعلم قال في الدر المختار في باب  
التصرف في الرهن اختلافا في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتحن في قدر الدين وقيمة الرهن شرح  
التمكلة اه أقول كتبت في رد المختار على الدر المختار في هذا المحل مانصه صورة المسألة لما في الخانية  
وغيرها لو كان الراهن يدعى الرهن بألف والمرتن بخمسمائة فان كان الرهن قائما ساوي ألفا تحالفا  
وتراذوا لولاها لكان القول للمرتحن لانه يتركز بزيادة سقوط الدين اه زاد الاتفاق ولو اتفقا على انه  
بألف وقال المرتحن قيمته خمسمائة وقال الراهن ألف فالقول للمرتحن الآن يبرهن الراهن لانه يدعى



مطلب اذا ادعى المرتهن  
حلاك الرهن ولم يبرهن هل  
يضمن ما زاد على قدر الدين

زيادة الضمان اذ ملخصنا به بقى فماتى وهو ان ظاهر كلام المؤلف ان المرتهن لا يضمن الزائد على الدين  
من قيمة الرهن اذا ادعى الهلاك وان لم يبرهن على ذلك وهو مخالف لما في الخبرية حيث سئل عن الرهن  
اذا لم يعلم ضياعه الا بقول المرتهن هل يضمن قيمته بالغة ما بلغت فأجاب نعم حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما  
صرح به في تنوير الابصار والدرر والفرار وعبارة التنوير هكذا وضمن بدعوى الهلاك بالبرهان  
مطلقا ومثله في الدرر وشرح المجمع الملكي والذي حزرته في رد المحتار ان هذا غير صحيح لانه مذهب الامام  
مالك ومأذبهنا فلا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع يمينه أو بالبرهان وهو في الصورتين مضمون  
بالاقل من قيمته ومن الدين كما أوضحه الشربلالي في رسالة مستقلة سماها غاية المطلب في الرهن  
اذا ذهب وفي حاشيته على الدرر عن الحقائق شرح النسفية وبه أفتى ابن الشلبي والقرطبي وغيرهما  
وكذا في الفتاوى الرحيمة أفتى بذلك تبعا للشيخ الشربلالي وقال ان ما أفتى به الرمي مخالف  
للمذهب رأسا واحدا والزجوع الى الحق أحق اه ونقل المؤلف عن الشيخ أحمد مفتي عكة نحو  
ما ذكرنا من تحرير المسألة والرّد على الخير الرمي والتنوير والدرر وتصريح صاحب الحقائق بأن هذا  
مذهب مالك وأما عندنا فمصدق ويسقط من الدين بقدره والباقي لا ضمان عليه اه وان المناسب  
في عبارة التنوير السابقة أن يقال وتقبل دعواه الهلاك بالبرهان مطلقا \* (سئل) \* فيما اذا  
ادعى المرتهن رد العين المرهونة وكذبه الراهن في ذلك فهل يكون القول للراهن يمينه في عدم  
الرد دون المرتهن أولا \* (الجواب) \* القول للراهن يمينه في عدم الرد دون المرتهن لانه مضمون  
والحالة هذه والمسألة في التنازع بين قارئ الهداية والافتاوى وغيرهما والله سبحانه أعلم  
وفي فتاوى ابن الشلبي من الرهن لا يقبل قول المرتهن في دفعه الرهن للراهن قبل موته ولو حلف بل  
لا بد له من اقامة يمينه على ذلك اه أقول قد ألف العلامة الشربلالي في هذه المسألة رسالة مستقلة  
أيضا سماها الاقناع في الراهن والمرتهن اذا اختلفا في رد الرهن ولم يذكر الضياع وقد تردد في جواب  
الحكم فيها فقال قد يجاب بأن القول للراهن يمينه نص عليه في معراج الدراية بقوله ولو اختلفا  
في رد الرهن فالقول للراهن بلا خلاف لانه منكر اه قال لكن قد يحتمل على ما اذا اختلفا في الرد  
والهلاك لان سياق كلام المعراج في الاختلاف في الهلاك وقد صرح جوابا بأن الرهن بمنزلة الوديعة  
في يد المرتهن وانه أمانة في يده وبأن كل أمتين ادعى ابطال الأمانة الى مستحقها قبل قوله في حياة  
المستحق أو بعده وفاته فن ادعى استثناء المرتهن من هذه الكلية فعليه البيان ويعارض كلام المعراج بما  
لو ادعى المرتهن حلاك الرهن عنده وتكره الراهن فان القول للمرتهن يمينه لانه أمين كالمودع والمستعير  
مع أن الراهن منكر اه كلام الشربلالي ملخصا وحاصله أنه يصدق في دعواه رد الرهن على رايه لانه  
أمانة وحكم الأمانة كذلك ويمكن لا يخفى عليك أن الفرق ظاهر بين الرهن وغيره من الامانات  
لان الرهن مضمون بالدين فكيف يصدق وينتفي عنه الضمان وأما بقية الامانات فليست مضمونة فلهذا  
يصدق نعم الحقوا الرهن بالأمانة وجعلوا مثلهما من حيث انه يضمن جميع قيمته بماله عدي وأما قوله  
ويعارض كلام المعراج الخ جوابه ظاهر أيضا لان المرتهن اذا ادعى حلاك الرهن عنده انما يكون  
القول قوله يمينه بالنسبة الى ما زاد من قيمته على قدر الدين لان الزائد أمانة من كل وجه فيصدق يمينه  
كبقية الامانات حتى انه لا يضمنه أما قدر الدين فانه يضمنه حتى انه يسقط عنه بماله فصار قدر الدين  
من الرهن مضمونا عليه فكيف يصح تشبيهه بالمودع والمستعير ولو كان مثلهما لزم أن يصدق مطلقا  
ولا يسقط شيء من دينه وأما اذا ادعى رده على الراهن سواء ادعى هلاكه عند الراهن بعد الرد أو ادعى  
الرد فقط فانه لا يصدق ان يكون مضمونا عليه قبل الرد بحيث لو هلك سقط من الدين بقدره فاذا  
ادعى رده عليه كان نافيا بدعواه الضمان عن نفسه فلا يصدق بخلاف من ادعى رد الوديعة أو العارية  
فانه يصدق لان ذلك لم يكن مضمونا عليه بالهلاك كما مر فلم يكن نافيا بدعواه الضمان عن نفسه والذي

مطلب فيما اذا ادعى المرتهن  
رد الرهن الى الراهن لا يقبل  
قوله

في فتاوى قارئ الهداية تصه سئل عن المرتن اذا ادعى رد الغبن الموهونة وكذبه الراهن فهل  
القول قوله اجاب لا يكون القول قوله في رده مع عيبه لان هذا شأن الامانات لا المضمونات بل القول  
للا رهن مع عيبه في عدم رده اليه اه ومثله ما مر في كلام المؤلف عن ابن الشلي والتشاور خاتمة وغيرهما  
ومثله ايضا في فتاوى ابن نجيم وهذا هو المذکور في المعراج فلزم اتباع المنقول كيف وهو  
المعقول امكن ينبغي ان يقال ان ذلك فيما اذا كان الرهن غير زائد على الدين فان كان زائدا ينبغي ان  
لا يضمن الزيادة لتجنيها مانته غير مضمونة فيكون القول قوله فيها سواء ادعى الرذقة أو الرذوا الهلاك  
بعده عند الراهن قائل هذا ما يسر المولى تحريره على العبد الفقير في رد المحتار على الدر المختار  
\* (سئل) فيما اذا رهن زيد داره المأهولة عند عمرو بدين شرعي رهنا شرعيا مسلما ثم بعد ذلك  
رهن زيد الدار المزبورة ثانيا عند بكر بدون اذن عمرو ولا وجه شرعي ولا ذلك الرهن الاول فهل يعتبر  
الرهن الاول ولا يعتبر الثاني \* (الجواب) نعم قال في الحاوي الزاهدي راجعنا الى كبر  
خواهر زاده رهنه عند آخر بعد ما سلمه للمرتن الاول واخذ به غير اذن الاول وسله اليه لا يكون رهنا  
فيما بينهما حتى لو قضى الاول دينه لا يكون للثاني حصة بخلاف بيع الرهن لان البيع يتم بالعقد دون  
الرهن اه وفي فتاوى العلامة الشيخ اسماعيل اذا ثبت الرهن الاول فالثاني غير صحيح \* (سئل) فيما  
اذا رهن زيد داره عند عمرو وبكر رهنا شرعيا مسلما له ما بين شرعي معلوم اكل منهما فهل  
يكون الرهن صحيحا وكاهن من كل منهما \* (الجواب) نعم كافي التنوير من باب ما يجوز ارتبائه  
وما لا يجوز أقول أي يصير كله محبوسا بين كل واحد منهما لان نصفه يكون رهنا من هذا ونصفه  
من ذلك قاله ابن البكال \* (سئل) فيما اذا باع زيد بستانه من عمرو وبيع وقاء بقي فيه غبن  
فاحش على انه ان رد زيد الثمن لعمرو ورد المبيع وتسلم عمرو المبيع وأمرت أن تخيار البستان عنده فهل  
يكون البيع المزبور حكمه حكم الرهن فالتمرة الحاصلة من البستان تابعة لاصلها \* (الجواب) حيث  
كان بمن فيه غبن فاحش يكون البيع المذکور حكمه حكم الرهن ونماء الرهن كالولد والتمر  
والبن والصوف للراهن وهو رهن مع الاصل كما صرح بالاول في البرازية والخيرية والحاي الزاهدي  
وغيرها وبالثنائي في التنوير وغيره من المعبرات والله الموفق \* (سئل) في رجل باع آخر عقارا  
بثمن معلوم من الدراهم فيه غبن فاحش وقبض الثمن وأطلق البيع ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري  
عهد الى البائع بعده انه ان اوفى له مثل الثمن يفسخ معه البيع ويرد له المبيع وأشهد على ذلك بينة  
شرعية والبائع يعلم بالغبن الفاحش ومضت مدة والآن أحضر البائع فظفر الثمن للمشتري وطالب  
رد المبيع له فهل يجب ان ذلك وتقبل البيعة \* (الجواب) نعم لان البيع اذا كان بغبن فاحش  
والحالة هذه فهو رهن بشرط أن يعلم البائع بالغبن وقت البيع كافي الحاوي الزاهدي عن بكر خواهر  
زاده \* (سئل) فيما اذا كان زيد قطعنا أرض معلومتان حاملتان لغراس جار مع الارضين  
في ملكه فباعهما من عمرو وبيع وقاء منزلة الرهن بثمن معلوم من الدراهم قبضه من عمرو ثم اجر عمرو  
المبيع من زيد البائع المزبور مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة وأحال بكر على  
زيد بالاجرة فهل لا اجرة لعمرو على زيد ولا تصح الحوالة \* (الجواب) نعم لان بيع الوفاء  
منزل منزلة الرهن كما صرحوا به قال في التنوير وشرحه الدر المختار ولو استأجره لجل طعنا بينهما  
فلا اجر لكره استأجر الرهن من المرتن فانه لا اجرة له لئلا يملكه اه وفي الخيرية ولا تصح الاجارة ولا  
تجب فيها الاجرة على المقتي به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي  
الامام أبو الحسن الماتريدي عن باع داره من آخر بثمن معلوم وبيع وقاء وتباضا ثم استأجرها من  
المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت مدة فهل تلزمه الاجرة فقال لا لانه عند نارهن والراهن  
اذا استأجر الرهن من المرتن لا تجب الاجرة اه ثم نقل الخبير الرمي عن البرازية ما يوافقه وأفتى بذلك

مطلب اذا رهن داره عند  
زيد ثم رهنه عند عمرو ولا يصح  
الثنائي

مطلب اذا ثبت الرهن  
الاول فالثاني غير صحيح  
مطلب رهن عند رجلين  
فكله رهن من كل منهما

مطلب بيع بستان بيع  
وفاء فهو في حكمه الرهن  
وتمرته تصير رهنا ايضا

مطلب اذا باعه بغبن فاحش  
وعلم البائع بالغبن ووعد  
بفسخ البيع ان رد الثمن  
فهو رهن

مطلب بيع الوفاء منزل  
منزل الرهن

مطلب اذا استأجر الراهن  
الرهن من المرتن فلا اجر  
مطلب باع داره بيع وفاء  
ثم استأجرها لا تلزم الاجرة

غير مرة والكل في تساواه المشغورة وأما الحوالة فقد قال في البحر الرائق وأما شرائط الاحتساب به فإن  
 يكون ديناً لازماً فلا تصح يدل مال الكتابة بخلافه لا تصح به الكفاية لا تصح به الحوالة ثم قال ولو ظهر  
 برامة المحال عليه من دين قيد به الحوالة بان كان الدين من بيع فاستحق للبيع تبطل الحوالة وتبطل  
 الخيارات الملى رجه الله أن الكفاية بما لا يثبت له في الذمة غير صحيحة في أصح القولين اه فعلم بما تقرر  
 وسطر أن الاجرة المزبورة غير لازمة للمستأجر وهي غير ثابتة في الذمة فلا تصح بها الحوالة والله سبحانه  
 اعلم \* (سئل) \* في امرأه باعت دارها من رجل يبيع وقاعاً منزلاً منزلة الرهن ثم ان الرجل  
 آجرها باذنهم من بعلها باجرة معلومة قبضه الرجل ويرغم أن الاجرة له فهل تكون الاجرة للرأهنة  
 المزبورة وبطل الرهن \* (الجواب) \* نعم والمسألة في الخلاصة والخاتمة من الرهن آجر المرتن  
 الرهن من أجنبي بلا اجازة الراهن فالغلبة للمرتن ويتصدق بهما عند الامام ومحمد ورجهما الله تعالى  
 كالغاصب يتصدق بالغلة أو يردّها على المالك وان آجر بأمر الراهن بطل الرهن والاجر للراهن بزيادة  
 ومثله في الذخيرة \* (سئل) \* في بيع الوقاء المنزل منزلة الرهن اذا قبضه المشتري بعد ما دفع  
 الثمن للبائع وتوفّق مع المشتري على أنه يردّ له المبيع اذا ردّ له نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت  
 وامتنع البائع من ردّ نظير الثمن للمشتري بدون وجه شرعي فهل يؤمر ببيع الرهن وقضاء الدين من  
 ثمنه فاذا امتنع باع الحاكم عليه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا رهن زيد داره  
 عند عمرو وبين استدانه منه وقال لعمر وان لم أعطك دينك الى وقت كذا فافترس يبيع لك بآلك على  
 ثم آجر عمر والدار من زيد مدة معلومة باجرة معلومة قبضه من زيد وحل الاجل فهل لا يبيع المبيع  
 والاجرة باطلا فيرجع زيد بما دفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تنقح المقاصصة  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في الراهن اذا آجر المير هو بغير اذن المرتن فهل تكون  
 الاجارة باطلا ولا مرتن أن يعيده في الرهن \* (الجواب) \* نعم قال في الخاتمة وان آجرها بغير  
 اذن المرتن كانت الاجارة باطلا ولا مرتن أن يعيدها في الرهن اه وفي العمادية من الفصل ٢١  
 وكذلك لو آجره الراهن بغير اذن المرتن لا يجوز للمرتن أن يبطل الاجارة \* (سئل) \*  
 فيما اذا استأجر المرتن للدار المرهونة من راعها فهل يبطل الرهن \* (الجواب) \* نعم قال  
 في البرازية في أواخر الرهن وفي العناية استأجر المرتن الارض المرهونة بطل بخلاف الاعارة اه  
 وفي الخاتمة ولو ارتهن رجل دابة بيد له على الراهن وقبضها ثم استأجرها المرتن بحت الاجارة وبطل  
 الرهن حتى لا يكون للمرتن أن يعود في الرهن ولو رهن الرجل دابة وقبضها ثم آجرها من الراهن  
 لا تصح الاجارة ويكون للمرتن أن يعود في الرهن ويأخذ الدابة اه \* (سئل) \* فيما اذا رهن  
 زيد عند عمرو عدة معزولة بيد استدانه منه رهنها شرعياً مستلماً ثم معار من زيد فباع الراهن  
 المعزول المزبورة من بكر وملياً له وتلفت عنده وذلك بدون اذن من المرتن ولا وجه شرعي ويريد  
 عمرو أن يضمن بكرا قيمتها لتكون رهنه عنده فهل لعمر وذلك \* (الجواب) \* نعم والراهن اذا باع  
 الرهن وسلم للمرتن الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء أجاز البيع وأخذ  
 الثمن وهذا اشارة الى أن البيع من الراهن موقوف من رهن خزانه الفقاري وكذلك في منسبة  
 المأثري انقروى قال العلائي والراهن ان أنلفه أجنبي أي غير الراهن فالمرتن يضمنه أي المتلف قيمته  
 يوم حلك وتكون القيمة رهنه عنده وأما ضمانه على المرتن فيعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون  
 بالقبض السابق زيلعي اه وقد صرح الزيلعي بأن تعلق حق المرتن يجعل المالك كالأجنبي  
 في حق الضمان الخ في هذه المسألة المتلف للمعزأجنبي والمرتن يضمنه قيمتها لانه محبوس بحقه  
 والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا باع زيد الراهن الدار المرهونة من عمرو ولم يعلم عمرو أنها  
 رهن وذلك بدون اذن من المرتن ولا اجازة ويريد المشتري رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع

مطلب باعت دارها يبيع  
 وقاء ثم آجر الدار من زوج  
 البائع بما ذمها بطل الرهن  
 والاجرة لها

مطلب اذا امتنع المبيع  
 وقاء من رد الثمن يؤمر ببيع  
 الرهن وقضاء الدين من ثمنه  
 مطلب رهن عنده داره  
 وقال ان لم أعطك دينك الى  
 وقت كذا فهي يبيع لك  
 بالدين لا يبيع

مطلب الراهن اذا آجر  
 المير هو بغير اذن المرتن  
 قال الاجارة باطلا  
 مطلب اذا استأجر المرتن  
 الرهن بطل الرهن

مطلب الراهن اذا باع  
 الرهن وسلم فالمرتن  
 بالخيار

مطلب مشتري الرهن  
 اذا لم يعلم انه رهن لرفع  
 الامر الى القاضي ليفسخ  
 البيع

فهو له ذلك \* (الجواب) \* حيث لم يميز المرتهن البيع ولا قضى الراهن دينه ولم يعلم المشتري انه رهن فهو بالخيار ان شاء صبر الى ذلك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع كما في التنوير والله تعالى اعلم وتوقف بيع الراهن رهنه على اجازة مرتهنه أو قضاء دينه فان وجد احدهما نفذ وصار ثمنه رهنا وان لم يميز وفسخ لا يفسخ فالمشتري ان شاء صبر الى ذلك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن ابن كمال كذا في شرح التنوير للعلائي ومثله في الملتقى وغيره وأفتى به الرمي \* أقول كُتِبَ في رد المحتار أن الأصح أنه لا فرق بين علم المشتري بأنه رهن وعدم علمه كما في حاشية المنع عن منية المفتي وهو المختار للفتوى كما ذكره الجوى وغيره عن التجنيس وفي جامع الفصولين يتخير المشتري من هون وما جاور ولو علم بأنه عندهما وعند أبي يوسف يتخير جاحلا لا عالما وظاهر الرواية قولهما اه قال الخير الرمي في حاشيته على الفصولين وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في التلويح الجلية اه \* (سئل) \* فيما اذا باع المرتهن الرهن من آخر وسلمه منه بدون اذن الراهن ولا اجازة منه ثم مات المرتهن عن ورثة ويريد الراهن أداء الدين لا ورثة ورفع يد المشتري عن الرهن فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم بيع الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن كما أن بيع المرتهن الرهن موقوف على اجازة الراهن فان اجاز جازا ولا وله أن يطلبه ويعيده رهنا ولو ذلك في يد المشتري قبل الاجازة لم تجز الاجازة بعد ولا الراهن أن يضمن أيهما شاء ذكره القهستاني شرح الملتقى للعلائي رجل رهن عند رجل عينا وسلم ثم انتزعه من يده بغير اذنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن وأراد أن يسترد من المشتري وأقام البينة على الرهن قبلت بينته خائفة من أوائل الاجارة وفي مسئلة استأجر المرتهن ومات ولم يجز الراهن فلا ريب أن البيع موقوف فللراهن أخذه ورفع يد المشتري \* (سئل) في رهن طلب رهنه من المرتهن لبيعه بثمن يدفعه للمرتهن ولديون اخرى عليه لجماعة آخرين والحال أن ثمن الرهن دون الدين المرتهن به فهل ليس للراهن ذلك \* (الجواب) \* نعم ولا يكاف مرتهن معه رهنه تمكين الراهن من بيعه له قضى دينه بثمنه لان حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه شرح التنوير للعلائي \* (سئل) \* في المرتهن اذا سكن الدار المرهونة الغير المعذرة للاستعلال مدة معلومة وقام بطالبه الراهن باجرة مثلهما مدة سكنه فيها فهل ليس للراهن ذلك \* (الجواب) \* نعم قال الجوى في حاشيته على الاشباة من الغصب قوله السكنى بتأويل عقد سكنى المرتهن يعني دار الرهن كما في اجارة البرازية في نوع المتفرقات ومقصود المصنف من هذه العبارة التقليل لما تقدم أن السكنى بتأويل عقد لا يوجب اجرا قال في القنية رهن دار غيره وهي معذرة للاجارة فسكنها المرتهن لا شيء عليه لانه لم يسكنها ملتمزا للاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المرتهن اه \* (سئل) \* في قامة مشتملة على عقد وتبين وسرقين رهنا زيدا عند عمر وبدين اسبغ انه منه رهنا شرعا مسلما فهل يكون الرهن المزبور صحيحا \* (الجواب) \* نعم وما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع المشاع جائز لا رهنه بيع المشغول جائز لا رهنه بيع المتصل بغيره جائز لا رهنه بيع المعلق عقده بشرط قبل وجوده في غير المادبر جائز لا رهنه كذا في شرح الاقطع أشباه من أقول كتاب الرهن يكره بيع العذرة خالصة وجاز لو مخلوطة وجاز بيع السرقين عندنا خلافا للامة الثلاثة والاتفاق كالبيع الملتقى وشرحه للعلائي من الحظر والاباحة قوله وجاز بيع السرقين وهو الروث لانه منتفع به لانه يلقى في الارض لاستكثار الربيع فكان ما لا يبيع والرهن هو حبس شيء مالى بحق يمكن استيفاءه منه تنوير القمامة الكفاية وقم البيت امان باب قتل كنسه فهو قائم مضباح واجاب المؤلف أيضا بجملة رهن قيمة بستان مشتملة على عقد وقصيلة وسرقين والمزدرعات القائمة اصولها في البستان أقول وفيه نظر بالنسبة الى المزدرعات فان رهن الغراس والزرع بدون الارض فاسد كما سيأتى \* (سئل) \* في رجل له مبلغ من الدراهم مرصدا على دار وقف رهنه عند عمر وبدين اسبغ انه منه فهل يكون الرهن المزبور غير صحيح \* (الجواب) \* نعم

مطلب في المرتهن اذا باع الرهن بلا اذن الراهن

مطلب ليس للراهن جبر المرتهن على دفع الرهن لبيعه

مطلب المرتهن اذا سكن الدار المرهونة لا يترسده أجرة

مطلب رهن القمامة صحيح  
مطلب ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة

مطلب رهن القيمة

مطلب رهن المرصدة غير صحيح

اذ الرهن هو حبس شيء مالى بحق والمرصد المزمع بوردن على الوقت ليس بمال وقد ذكر علنا وان رجعهم الله  
 تعالى انه لا يثبت في حلقه انه لا مال له وله دين على مقلين او على ملى غنى لان الدين ليس بمال بل وصف  
 بالذمة لا يتصور قبضه حقيقة والرهن لا يلزم الا اذا سلمه وقبضه المرتهن قال الله تعالى فريهان مقبوضة  
 وبالله التوفيق \* (سئل) \* فيما اذا استدان زيد من عمرو مائة معلومة من الدراهم واستعار  
 من ائمه دارها ورهنها عند عمر وبدينه وغاب زيد فقام عمرو بكاف الم زيد يبيع دارها ليستوفي دينه من  
 ثمنها ويحس عليه ام المستعير ام المرتهن يبيع الرهن فأجاب لا يجبر المعبر على قضاء الدين ولا على بيع  
 العين وكذا ليس للمرتهن بيعها الا برضى مالكها وانما له حبسها حتى يستوفي دينه واجاب قارى الهداية  
 ايضا عن سؤال آخر بان المعبر ان يطالب المستعير بخلاص الرهن ويحبسه به الى ان يفيك الرهن وله ان  
 يدفع الدين الى المرتهن ويأخذ الرهن ويرجع بمادفع على المستعير \* (سئل) \* فيما اذا استعار  
 زيد من زوجته أمتعة معلومة ليرهنها عند عمرو فريهنها عنده بدين استدانته منه الى أجل ثم حل الاجل  
 ودفع لعمر وبعض الدين وسرق بعض الرهن عند عمرو وبدون تعد منه ولا نقص من الرهن فحقه جميع  
 الرهن مشاوية للدين فهل يسقط من الدين بقدر قيمة ما سرق من الرهن ويجب للزوجة المعيرة على  
 زوجها المستعير مثل ما سقط من الدين \* (الجواب) \* نعم قال في الكنز وشرحه للعيني من باب  
 التصرف في الرهن وان وافق المعبر المستعير فيما قيد وذلك الثوب المرهون عند المرتهن صار مستوفيا  
 لدينه ووجب مثله أى مثل الثوب الرهن الذى هلك للمعبر على المستعير لانه سقط من الرهن  
 فيضمن لانه قضى دينه بذلك القدر ان كان كله مضمونا والا يضمن قدر المضمون والباقي امانة اهـ ومثله  
 في الشوهر والملق وغيرهما من المتون \* (سئل) \* فيما اذا استعار زيد من عمرو أمتعة معلومة  
 مدة معلومة ليرهنها عند بكر على مبلغ معلوم من الدراهم ومضت مدة العارية ويريد عمر وطلب  
 الامتعة من زيد وأخذها منه فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وأقضى بذلك الخبر الرملى كما في  
 فتاواه من الرهن وبالله أفق الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا رجه الله تعالى \* (سئل) \*  
 في المعبر اذا ادعى انه اعار زيدا أمتعة معلومة ليرهنها عند عمرو وادعى زيد الاطلاق ولا يثبت لهما  
 فالقول لمن \* (الجواب) \* اذا اختلف المعبر والمستعير في الايام أو في المكان أو فيما يجهل على  
 الدابة العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه اسان الحكم ومثله في البدائع معلل بان المستعير  
 يستفيد من الاثقال من المعبر فكان القول في المقدار والتعيين قوله لكن مع اليمين دفعا للتمسك وفي  
 القول ان عن فتاوى قارى الهداية سئل اختلف المعبر والمستعير في الاتفاق بالعارية فادعى المعبر  
 اتفاقا مقيدا بفعل مخصوص وادعى المستعير الاطلاق أجاب القول قول المعبر لان القول له في أصل  
 الاعارة فتكذب في صفته اهـ والعارية هي تلك المنافع مجبانا كما في الشوهر وغيره ومن المقر أن  
 المالك اعرف بجهة التملك \* (سئل) \* فيما اذا استعار زيد من عمرو داره المعلومة ليرهنها عند  
 بكر على مبلغ معلوم من الدراهم لمضى مدة معلومة ومضت المدة المزمعة ويريد عمر وأخذ الرهن  
 من بكر فهل له ذلك \* (الجواب) \* الاجل في الرهن يفسده فلعمر واسترداده والمستعير  
 في الاشياء وبذلك أفق الخبر الرملى أقول هذا نظاها اذا كان التوقيت للرهن أما لو كان الوقت  
 هو العارية والرهن مطلق عن الوقت فهل يقال ان الرهن فاسد أيضا نظر الى أن المستعير لا يملك رهنه  
 زائدا على المدة فيكون الرهن موقفا أيضا لم أنه فليراجع والظاهر الفساد واذا أنكر المرتهن  
 بوقت العارية فالظاهر أن القول للمعبر لما مر في السؤال السابق آنفا والظاهر أن القول للمرتهن اذا

مطلب استعار دارها ورهنها  
 لاتباع الارضى المعبر

مطلب في الرهن المستعار

مطلب فيما اذا سرق بعض  
 الرهن المستعار

مطلب اعارة أمتعة معلومة  
 ليرهنها ثم مضت المدة له  
 طلب الامتعة منه

مطلب اذا اختلف المستعير  
 مع المعبر في التقييد والاطلاق  
 فالقول للمعبر بيمينه

مطلب الاجل في الرهن  
 يفسده

أنكر العارية وادعى أنه ملك الراهن وأن المعبر له اطلب على الراهن أيضا وأنه ليس له طلب العارية قبل الوقت لتعلق حق المرتهن وبعد الوقت يطلبها من الراهن لما في فتاوى ابن نجيم من أنه ليس له المطالبة بالرهن قبل حضي المدة فإذا مضت واستنع من خلاصه من المرتهن أجبر عليه اه ولا يخالفه ما في الذخيرة من أنه لو استعاره لرهنه بدينه فرهنه إلى سنة فلا معبر عليه منه وإن علمه أنه يرهنه إلى سنة اه لأن الرهن هنا فاسد بتأجيله كما مر وكلاهما في تأجيل العارية تأمل \* (سئل) \* في رجل رهن عند آخر كروما معلومة بدين استدانه وتسلمه منه رهنا شرعيا مسلما بيد المرتهن ثم اثمرت الكروم عند المرتهن فيما حكم الثمار \* (الجواب) \* حكمها ما ذكره علماؤنا رحمهم الله تعالى من أن غناء الرهن كالثمر والولد والابن ونحو ذلك للراهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعاله كافي التنوير والمتن وغيرهما وذكره الالائي عن جمع الفتاوى أن الاصل أن كل ما يتولد من عين الرهن يسرى إليه حكم الرهن وما لا فلا اه وإذا خاف المرتهن على الثمار الهلاك يرفع الامر للقاضي حتى يبيعهها أو يأذن له بالبيع كافي المبسوط والذخيرة والمحيط والبرازية وعبارة البرازية ولو باع المرتهن ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كالباب والثمرة وكذا نفس الرهن إذا كان مما يخاف عليه الفساد باذن القاضي ويكون ثمنه رهنا وإن باعه بلا إذن القاضي ضمن اه وزاد في المحيط أن كان المالك غائبا وإن كان حاضرا يرجع إليه وإن كان بعيدا من القاضي والمالك وباعه بنفسه لا يضمن اه كذا روي عن محمد لانه في مثل هذه الحالة يصير مأذونا من جهة المالك بالبيع دلالة وليس للمرتهن ولا للراهن أن يزرع الارض ولا يواجرها لانه ليس لهما الانتفاع بالرهن اه وأما قطع الثمار المذكورة فقد قال في الذخيرة وإن جذا الثمار وقطف الغن بغير أمر القاضي فلا ضمان عليه استحسانا لأن هذا من باب الحفظ وحفظ المهرهون حق المرتهن قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا إذا جاز كما يجزئ عنده ولم يحدث فيه نقصان فأن تمكن فيه نقصان من عمله فهو ضمان يسقط حصته من الدين والرهن لو كان شاة فذبحها وهو يخاف الهلاك ضمن قياسا واستحسانا والجاصل أن كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع والاجارة فذلك ليس بمملوك للمرتهن ولو فعل يضمن وإن كان فيه تحصين وحفظ عن الفساد إلا إذا كان بأمر القاضي وكل تصرف لا يزيل العين عن ملك الراهن كان للمرتهن ذلك وإن كان بغير أمر القاضي إذا كان فيه حفظ أو تحصين عن الفساد فعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل انتهى أقول بقي من أحكام غناء الرهن أنه لو هلك يهلك مجانا لانه لم يدخل تحت العدة مقصودا كافي الدر المختار وتمامه فيما علقته عليه \* (سئل) \* فيما إذا باع المرتهن ثمرة الكرم المرهون بدون إذن من المالك الحاضر واستمكت الثمرة فهل يكون المرتهن ضامنا \* (الجواب) \* نعم ونقلها ما تقدم \* (سئل) \* في ثمرة كرم مرهون خيف عليها الفساد وكان الراهن غائبا لا يعرف مكانه فأراد المرتهن رفع أمره للقاضي أي أمره ببيعهها ليكون ثمنها رهنا تحت يده فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم إذا خيف على الرهن الفساد وكان الراهن غائبا لا يعرف مكانه فباعه المرتهن باذن القاضي يكون ثمنه رهنا عنده كما مر جوابه ونقلها ما تقدم \* (سئل) \* فيما إذا رهن زيد خاتمه عند عمرو بدين له عليه فوضعه عمرو في خنصره ثم حضر له دينه وطلب منه الخاتم فزعم أنه ضاع منها وكانت قيمته تزيد على قدر الدين فهل يضمن كل قيمته \* (الجواب) \* نعم يضمن كل قيمته يجعل خاتم الرهن في خنصره ليسرى أو إلى من كافي التنوير والهداية وغيرهما من المتون \* (سئل) \* في المديون إذا حبس في حبس القاضي بالوجه الشرعي وامتنع من أداء الدين وبيع الرهن المرتهن بالدين ووفاته من ثمنه بدون وجه شرعي فهل للعالم بيعه \* (الجواب) \* نعم قال في الخيرية مذهب الامام تأييد حبسه إلى أن يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الجور المديون وعندهم العالم بيعه جبرا لانهم ما يريان الجور عليه وهذا

مطلب رهن كرم فاشترىها حكم  
الثمرة

مطلب باع المرتهن ثمرة الكرم  
المرهون بلا إذن من المالك  
الحاضر يضمن  
مطلب للمرتهن من بيع ثمرة  
الكرم بأمر القاضي  
لو الراهن غائبا  
مطلب يضمن كل القيمة بجعل  
خاتم الرهن بخنصره

مطلب إذا امتنع من بيع  
الرهن فلهما بيعه

المسئلة فرع ذلك وصرح فاضيلان وصاحب الاختيار وكثير بان الفتوى على قولهما فاذا حكم به حاكم يراه نفذ وارفع الخلاف والله تعالى اعلم اهـ \* (مسئل) \* في الرهن اذ لم يكن فيه قبض ليد المرتن أو تخلفه هل يكون غير لازم \* (الجواب) \* نعم ولا رهن أن يرجع فيه قبل القبض كالمهبة لعدم لزومه قال الله تعالى فريضة مقبوضة والله تعالى اعلم ولو شهد الشهود على اقرار الراهن بقبض المرتن ولم يشهدوا على معاينة القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم يرجع وقال يقبل كما هو قولهما من دعوى البرازية ومنه في العمادية رهن داره واعترف بالقبض الا انه لم يتصل به القبض فاذا تصادقا على القبض والاقباض يؤخذ باقراره من رهن جواهر الفتاوى وفيها من الباب الخامس رجل رهن داره والراهن متصرف فيه حتى مات ثم اختلف المرتن وورثه الراهن انه كان مقبوضا أم لا فان أقام المرتن البينة على اقرار الراهن بالرهن والتسليم يحكم بصحة الرهن ودعوى قساد الرهن لا تقبل بظاهر ما كان في يد الراهن لانه لما حكم عليه باقراره بالرهن حمل على أن اليد كانت يد العارية اهـ وان ادعى المرتن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليه ما وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان جحد المرتن الرهن لا تسمع بينة الراهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتن وسواء شهد الشهود على معاينة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام آخره وقولهما برزانية من نوع اختلاف الراهن والمرتن أقول انما لا تسمع البينة اذا شهدوا بمعاينة القبض او اقرار الراهن به لانهم شهدوا بشئ زائد على الدعوى لان فرض المسئلة ان المرتن لم يذكر القبض في دعواه وأيضافا صحة الدعوى شرط لصحة الشهادة \* (مسئل) \* فيما اذا رهن زيد جاريته عند عمرو وبين شرعى استدانه منه رهنا شرعى ما سلمنا ثم اعتقه هازيد وهو معسر فكيف الحكم \* (الجواب) \* حيث كان الراهن معسرا تسمى الجارية في اقل من قيمتها ومن الدين وترجع على سيد حاشيا والله تعالى أعلم \* (مسئل) \* فيما اذا كفل زيد أخاه عمرا عند بكر بين شرعى استدانه عمرو وتسلمه من بكر ورهن زيد بذلك عدة دنائير معلومة سلبها منه وعلى زيد ديون جماعة فهل يكون الرهن المزبور جائزا \* (الجواب) \* نعم يجوز الرهن المزبور كما في الخانية (فرع) رجل عليه ألف درهم لا تسروها كفيل فآخذ الطالب من الاصيل رهنا وأعطاه الكفيل أيضا رهنا قال زفر ايم ما ذلك بالدين كله وقال أبو يوسف اذا ادرك الثاني فان علم رهنه بالرهن الاول حين رهنه ذلك بالنصف وان لم يعلم ذلك بجميع الدين قال الفقيه أبو الليث ذلك كره في آخر كتاب الرهن انه يهلك بالنصف ولم يشترط العلم فاحتمل أن هذا تفسير لذلك واحتمل أن في رواية كتاب الرهن يستوى العلم والجهل فيكون في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها ما قال زفر والثاني ما قال أبو يوسف والثالث رواية كتاب الرهن ذخيرة من الفصل ١٤ ثم ذكر أوجه الاقوال الثلاثة وفي التلخيص ما ذكر في كتاب الرهن \* (مسئل) \* فيما اذا استدان زيد من عمرو ومبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه من عمرو وبعد ما رهن زيد بذلك عند عمرو وخصة معلومة شائعة له في دار معينة وتسلمها منه ثم باع زيد الخصة المرهونة فهل يعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح ولا يتقضي بيع الراهن له ولعمرو ووضع يده عليه حتى يستوفي دينه ام لا \* (الجواب) \* رهن المشاع قيل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح وفاسد الرهن كصحته في الاحكام كلها كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة وصرح حنابلة وعلماءنا فاطبة كذا ذكر الخبير الرمي رحمه الله تعالى وللمرتن حق الحبس الى أن تصل اليه الدراهم كما في الرهن الجائر لانه استفاد البديل في العين بالدراهم التي اذا هال تسوول اليها يجبس الرهن كذا في الذخيرة مات الراهن عن ديون فالمرتن أحق به كافي حال الحياة والزهن الفاسد كالصحيح حال الحياة والمات حتى اذا انقابضا وتناقضا الفاسد فالمرتن حبس الرهن الفاسد حتى يؤدي اليه الراهن ما قبض وبعد موت الراهن المرتن بالرهن الفاسد أولى من سائر الغرماء هذا اذا لحق الدين الرهن الفاسد أما اذا سبق الدين ثم

مطلب الرهن قبل القبض غير لازم

مطلب يعمل باقرار الراهن أن المرتن قبض الرهن

مطلب ادعى المرتن الرهن ولم يدع القبض لا يقبل برهانه

مطلب كفل أخاه ورهن عند الدائن دنائير يصح الرهن مطلب اخذ من الاصيل رهنا ومن الكفيل رهنا وذلك احدهما عنده

مطلب رهن المشاع فاسد مطلب فاسد الرهن كصحته



وهن فاسد بذلك الدين ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتهن حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن  
أولى من سائر الغرماء بعد موت الراهن لعدم المقابلة ~~حكمة~~ ما فساد السبب بخلاف الراهن السابق  
والدين اللاحق لان الراهن قبضه بقبالة الرهن وهما هنا القبض سابق فتثبت المقابلة الحقيقية غنية  
بخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين أو تأخر برزازية من الرهن وهذه المسئلة نفيسة جدا فليكن على  
ذكر منك وقد اشار الى هذا العلامة الخير الملى في أول الرهن بقوله واذا وجد التفاسخ والرهن بدين  
كان عليه الى آخر ما في فتاويه ومثله في الحاوى الزاهدى من البيع من فصل بيع المستأجر والمرهون  
أقول مقتضى قولهم ثم تناقضا أى تنافسا العقد الفاسد أنه لو بقي على فساد لم يكن للمرتهن حبسه  
ولو كان الرهن سابقا على الدين ورب عادى على ذلك ما في الذخيرة حيث قال وروى ابن جماعة عن محمد  
أنه ليس للمرتهن حبسه لانه اصرار على المعصية ولكن ما في ظاهر الرواية أصح لان الراهن لما نقض  
فقد ارتفعت المعصية وحبس المرتهن المرهون ليصل الى حقه لا يبيكون اصرار الابن الراهن يجبر  
على تسليم ما قبض فاذا امتنع فهو المصير الا ترى أن في الشراء الفاسد للمشتري الحبس الى استيفاء  
الثمن اه ملخصا فقولنا ما نقض فقد ارتفعت المعصية يفيد أنه قبل القبض ليس له حبسه لبقاء  
المعصية ببقاء العقد الفاسد وهو مفاد تقييدهم المسئلة بالقبض أيضا واجب أن قد يقال أنه عند  
عدم النقض له حبسه بالاولى لان العقد الفاسد ملحق بالصحيح في بعض الاحكام حتى ان المبيع فاسدا  
يملك بالقبض وبعد فساده يكون للمشتري حبسه حتى يقبض الثمن لبقاء حكم العقد من وجه ولولا العقد  
لم يكن له حبسه وكذلك هنا فاذا كان للمرتهن حبسه بعد نقض العقد وارتفاعه يكون له حبسه قبل  
نقضه بالاولى لقيام العقد الملحق بالصحيح ويدل له ما في التتارخانية من الفصل الثالث الرهن عنده  
مضمون بالقيمة هذا هو الحكم في الرهن الصحيح وكذلك الحكم في الرهن الفاسد وهو الاصح اه وفي  
اواخر الرهن من التنوير كل حكم رهن عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد اه فظهر  
أن التقييد بالقبض ليس للاحتراز عما ابقى العقد بل بالنقض بل هو بيان للواجب ولما يترتب عليه  
أى يجب عليه ما فسده واذا فسده كان للمرتهن حبسه واما ما نقلناه عن الذخيرة فالظاهر أن قوله  
وحبس المرتهن الخ علة ثانية تفيد أنه اذا حبس المرهون ليصل اليه حقه لا يبيكون اصرار الابن  
الاصرار انما هو ببقاء العقد الفاسد بلا فسح لا يجزى حبس المرهون ليصل الى حقه فنفس الحبس  
ليس اصرارا على المعصية فيجب عليه ازالة المعصية بفسخ العقد ويبقى المرهون تحت يده هذا ما ظهر  
لي في تقرير هذه المسئلة والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا استدان زيد من عمرو مائة  
معلوما من الدراهم وتسلمه منه ورهن عنده على ذلك داره المملوثة رهنا ثم رهنها بمائة درهم وعمر ومات  
كل من زيد وعمرو عن ورثة وعن ديون أخر لا رباها ولم يترك زيدا سوى الدار فهل تكون ورثة عمرو  
المرتهن احق بالرهن من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم لان لهم عليه يد مستحقة فان فضل شيء من ثمن  
بوت الراهن والمرتهن ولا يموت احدهما ويبقى رهنا عند الورثة كما صرح به في البرازية وفي التتارخانية  
من الفصل الخامس مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن احق بالرهن اه فورثة عمرو  
المرتهن احق به من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم لان لهم عليه يد مستحقة فان فضل شيء من ثمن  
الدار المذكورة فلبقية الغرماء والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا رهن زيد عند عمرو مائة  
معلوما تسلمه منه بدين استداناه وقبضه منه الى أجل معلوم على انه اذا لم يعطه دينه عند حلول الاجل  
يكن الرهن بالدين ثم حل الاجل ومات زيد عن ورثة باحضر والدين لعدم ايرادهم الرهن فامتنع زاعما  
أن الرهن صار له بطريق البيع على الوجه المذكور فهل يكون البيع غير صحيح ولا عبرة بزمعه  
\* (الجواب) \* نعم كما افق به في الخبرية من الرهن ناقلا عن البرازية قال للمرتهن ان لم اعطك  
دينك الى كذا فهو بيع لك بما لك على لا يجوز ذكرك في طريقة الخلاف قال ان لم اوفيك مالا الى كذا

مطلب لا يبطل الرهن بموت  
الراهن والمرتهن ويبقى  
رهنا عند ورثة المرتهن

مطلب ان لم اعطك دينك  
الى كذا فالرهن بيع لك

والا فالرهن لك بما لك بطل الشرط وضح الرهن وقال الشافعي بطل الرهن أيضا اه والله تعالى أعلم  
 \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد بناء دار معلومة قائم بالوجه الشرعي في ارض وقت وفاته عند  
 عمره ثم استدان منه مبلغا معلوما من الدراهم فهل يكون فاسدا او فاسدا الرهن يعامل معاملة العبيد  
 \* (الجواب) \* حرم حوا بأن رهن البناء غير جائز وعدم الجواز يحتمل البطالان ولكن ما اشار اليه  
 في الذخيرة يقتضي أن يكون فاسدا والمقبوض بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وهو العبيد  
 والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان أصلا لأن الباطل من الرهن ما لا يكون منعقد أصلا  
 كالباطل في البيع والفاسد منه ما يكون منعقد لكن بوصف الفساد بشرط انعقاد الرهن أن يكون  
 مالا والمقابل به مالا مضمونا وهو شرط جواز الرهن ثم قال في كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به  
 مضمونا الا انه فقد بعض شرائط الجواز بتعقد الرهن لوجود شرط الانعقاد وان كان بصفة الفساد  
 لانعدام شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا لا يتعقد الرهن أصلا  
 كذا في النهاية للشيخنا في شربلية من الدرر من باب ما يصح رهنه \* (سئل) \* فيما اذا مات  
 المرتهن عن ورثته وتركه ولم يوجد الرهن في تركته فهل يضمن قيمته في تركته \* (الجواب) \* يضمن  
 قيمة الرهن في تركته وتقضى الورثة من الراهن مقدار دين مورثهم كما في الاقروى عن محيط الرضوي  
 ونص عبارته ولورهن طيلسانا بواي مائة ثلاثين درهما ودفعه اليه ثم مات المرتهن وطلب الراهن  
 الطيلسان ولم يوجد فانه صار ضامنا لقيمة الطيلسان وتقضى منه الورثة ثلاثين ويردون سبعين  
 من تركه الميت محيط رضوي من الوديعة من باب الامانات تنقلب مضموية بالاموت أقول الظاهر  
 في التعبير أن يقال ويستقط من قيمة الطيلسان ثلاثون ويردون سبعين تأمل والجواب في الحسبية من  
 الرهن كذلك قال لا يضمن جميع قيمته لان الزائد مائة تقضى بالتجهيل وغير الزائد مضمون من قبل  
 اه \* (سئل) \* فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده على ذلك  
 بقرات معلومة وأرضها في ازرع رهنه شرعا مسلما فهل يكون الرهن المزبور صحيحا \* (الجواب) \*  
 نعم يكون صحيحا ويدخل الزرع في الرهن كما صرح به في الثانية وعبارته ولو قال رهنك هذه الارض  
 وفيها ازرع أو شجرة أو غر على الاشجار جاز ويدخل الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والغر في البيع  
 الا بالاذكر وفي الرهن يدخل بغيره الذكر لان الرهن لا يصح بدون ذلك فدخل الكل صحيحا اه أقول  
 اي لانه لو لم يدخل لزم أن تكون الارض مشغولة بملك الراهن ورهن المشغول بدون المشغول غير جائز  
 \* (سئل) \* في الراخنة اذا ماتت عن ام وزوج غائب فوق مدة القبر وعن بنت صغيرة منه ويريد  
 المرتهن أخذ دينه من ثمن الرهن فهل للقاضي أن ينصب وصيا عن الغائب والصغيرة حيث لا وصي  
 لها ويأمر القاضي الوصي ببيع الرهن لوفاء دينها \* (الجواب) \* نعم حال في شرح التنوير  
 لاهلنا في من باب التصرف في الرهن فان مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرثته وقضى دينه لقيامه  
 مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وأمره ببيعه لان نظره عام وهذا الورثته صغارا  
 ولو كبارا خلعوا الميت في المال فكان عليهم تحليصه جوهره اه وفي فتاوى رشيد الدين  
 للقاضي نصب الوصي اذا كان الوارث غائبا ويكتب في نسخة الوصاية انه جعله وصيا ووارث الميت  
 غائب مدة السفر عما دية من الفصل الخامس في القضاء على الغائب \* (سئل) \* فيما اذا  
 استدان زيد من عمر ودراهم معلومة الى أجل معلوم بعد ما رهن بالدين المزبور عند عمر ونصف  
 دار له رهننا مسلما العمرو ثم قبل فلك عقد الرهن ووفاء الدين أقتر زيد بخصه معلومة من نصفه لشركائه  
 في الدار المرقومة وصدة قوة على ذلك بدون اذن من عمر ولا اجازة منه فهل لا يجوز هذا الاقرار  
 في حق عمر والمرتهن أصلا ولا يبطل حقه في الحبس \* (الجواب) \* نعم كما في الفصل السادس من  
 الذخيرة ونصها واذا تصرف الراهن في المرهون قبل سقوط الدين من غير رضی المرتهن تصرفا يلحقه

مطلب رهن البناء فاسد

مطلب اذا مات المرتهن  
 يحمله لا يضمن قيمة الرهن

مطلب يصح رهن ارض  
 فيها ازرع  
 مطلب الزرع والشجر والغر  
 يدخل في رهن الارض  
 بلا ذكر

مطلب في الراهن اذا مات  
 عن صغار وغيب

مطلب للقاضي نصب الوصي  
 اذا كان الوارث غائبا  
 مطلب اذا أقر الراهن  
 بالمرهون لتسليمه لا يجوز  
 اقراره في حق المرتهن

الفسخ كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقرار ونحوها لا يجوز ذلك التصرف في حق المرتن أصلاً ولا يبطل حقه في الحبس وإذا قضى الراهن الدين وبطل حق الحبس نفذ تصرفات الراهن اه أقول ويؤمر المقر بقضاء الدين ورد ما اقتربه الى المقر له كما في الدر المختار يري لو كان الدين مؤجل لاهل يؤمر بقضائه حالاً أو يؤمر بدفع قيمته للمرتن ثم تسليم الرهن للمقر له أو ينتظر الى حلول الاجل لم أرد فليراجع \* (سئل) \* فيما اذا رهن الجدا ابو الاب مال ابنه اليتيم يدين نفسه ولم يكن لليتيم وصى من قبل أبيه فهل يكون الرهن المزبور صحيحاً \* (الجواب) \* نعم قال في الهداية في باب ما يجوز ارتكابه ولورهنه أي الاب يدين على نفسه ويدين على الصغير جازاً لشمائهما على أمرين جائزين فان هلك ضمن الاب حصته من ذلك للولد لا يضافه دينه من ماله هذا المقدار وكذلك الوصى وكذلك الجدة أبو الاب اذا لم يكن الاب أو وصى الاب اه ومثله في الزيلعي \* (سئل) \* فيما اذا كان لا يتسام عقار معلوم جار في ملكهم رهنه اتهم الوصى الشرعية عليهم يدين استدانته من بعلها زيد وتسلم زيد الرهن المزبور فهل صح الرهن المزبور \* (الجواب) \* نعم وللأب أن يرهن يدين عليه عبداً لطفه والوصى كذلك تنوير من الرهن ولورهن الوصى وأوالاب مال اليتيم يدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحساناً وعن أبي يوسف انه أخذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصى في مال اليتيم ومثله في شرح الكون العيني وغيره والمسئلة مفصلة في أدب الاوصياء \* (سئل) \* فيما اذا كانت هند وصية على ابنها اليتيم قرهنت دارها بدين لليتيم بذمتها وتسلم الرهن من نفسها فهل يكون الرهن غير جائز \* (الجواب) \* نعم كما في ادب الاوصياء من فصل الرهن وقال العلائي في شرح التنوير وله أي للأب رهن ماله عند ولده الصغير يدين له أي للصغير عليه أي على الاب ويجب له أي لاجل الصغير بخلاف الوصى فانه لا يملك ذلك سراجية وكذا عكسه فلا بد رهن متاع طفله من نفسه لانه لو فور شفته جعل كشيخين وعبارتين كثرانه مال طفله بخلاف الوصى لانه وكيل محض فلا يتولى طرفي العدة في رهن ولا يبيع وتعامه في الزيلعي اه \* (سئل) \* فيما اذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة وتسلمها منه بعد ما رهن عنده على ذلك زرع شعيرة فاشترى ارض وقف وسلم منه ثم مات زيد قبل دفع الدين ولم يترك شيئاً وعليه ديون اخرى لجماعة فهل يكون عمرو أحق بالرهن من بقية الغرماء ويعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح \* (الجواب) \* نعم ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة الخ اشباه وفي شروط الظهيري شراء الزرع قبل الادراك يجوز ويؤمر بالقطع الخ بزانية من البيوع وفي الدرر لا يصح رهن مشاع وعمر على شجرة دونه أي دون الشجر وزرع ارض أو فخلها دونها أي دون الارض لان المرهون متصل بما ليس بمرهون خلقه فكان في معنى المشاع اه أقول وقيد في السؤال بقوله بعد ما رهن الخ ليكون الرهن سابقاً على الدين اذ لو كان لاحقاً لم يعامل معاملة الصحيح كما مر عن البزاية \* (سئل) \* فيما اذا انفق المرتن على الرهن باذن الحاكم وجعله الحاكم ديناً على الراهن ويريد الرجوع على الراهن بذلك فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وكل ما وجب على احدهما أي الراهن أو المرتن فآذاه الاخر بغير أمر القاضي كان سبباً عافياً آذاه كما اذا قضى دين غيره بغير أمره الا أن يأمره القاضي ويجعله ديناً على الاخر فينذر رجوع عليه وبمجرد أمر القاضي من غير تصرف يجعله ديناً عليه لا يرجع كما في المنتقط وعن أبي حنيفة انه لا يرجع عليه اذا كان صاحبه حاضراً وان كان بأمر القاضي وتعامه في المنع من الرهن \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم وبه رهن عند زيد فقضى رجل دين عمرو الراهن طوعاً وقبضه زيد فهل يسقط الدين ولا رهن أن يأخذ رهنه \* (الجواب) \* نعم رجل له على رجل ألف درهم وبه رهن عند صاحب المال فقضى رجل دين الراهن طوعاً وقبض الطالب سقط الدين وكان للمطلوب أن يأخذ رهنه فان لم

مطلب يصح رهن الجدا مال ابنه اليتيم يدين نفسه

مطلب يصح رهن الوصى مال اليتيم

مطلب للأب رهن ماله عند الصغير بخلاف الوصى

مطلب رهن الزرع فاسد معاملة معاملة الصحيح

مطلب اذا كان الرهن الفاسد سابقاً على الدين يعامل معاملة الصحيح

مطلب فيما اذا انفق المرتن على الرهن باذن الحاكم

مطلب تبرع بقضاء دين غيره وبه رهن

قوله الى ملك المتطوع عليه  
حكم اذ رأيت في نصحتي  
الخاتمة أيضا اه منه  
مطلب المرتن اذا اودع  
الرتن بضمن

مطلب في المرتن اذا رهن  
الرتن بلاذن

مطلب رهن المرتن الرهن  
عند آخر باذن الراهن بطل  
الاول وصح الثاني  
مطلب رهن عند رجل  
وادعى آخر انه مرهون  
عنده قبله بلا تسلم لا تسع  
دعواه

مطلب وضع الرهن عند  
عدل ووكله ببيع صح ذلك

ياخذ حتى هلك الرهن كان على المرتن أن يرد على المتطوع ما أخذ منه ويعود ما أخذ من المتطوع الى  
ملك المتطوع عليه وكذلك رجل اشترى من رجل عبدا بألف درهم وقبض العبد فمترع انسان بقضاء  
الرتن ثم استحق العبد وأردت بعيب بعد القبض بقضاء أو قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء كان على بائع  
العبد رد الرتن على المتبرع لا على المشتري خاتمة من فضل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز \* (سئل) \*  
في المرتن اذا اودع الرهن عند رجل بدون اذن من الراهن وهلك عند الرجل فهل يضمن المرتن كل  
قيمه \* (الجواب) \* نعم وليس المرتن ببعه ورهنه واجارته واعازته ولو فعل بصير متعتيا  
ولا يبطل عقد الرهن فصولين من انواع الضمانات وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يبرم  
فكذلك المرتن اذا فعل ثم الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤثر فكذلك الرهن وليس المرتن أن يؤثر الرهن  
وليس له أن يرهنه وليس له أن يبره خلاصة قبيل الفصل الخامس \* (سئل) \* في المرتن اذا  
رهن الرهن عند رجل آخر بغير اذن الراهن وهلك عند الرجل هل يضمن المرتن متعتيا بضمن  
قيمه \* (الجواب) \* نعم وليس للمرتن أن يرهن الرهن فان رهنه بغير اذن الراهن كان للراهن  
الاول أن يبطل الرهن الثاني ويبعده الى يد الاول ولو هلك في يد الثاني قبل الاعادة الى يد الاول  
فالراهن الاول بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن المرتن الاول يكون ضمنا  
رهنيا وملك المرتن الاول بالضمان الاول وصار كانه رهن ملك نفسه وهلك في يد المرتن الثاني  
وان ضمن المرتن الثاني يكون الضمان رهنيا عند المرتن الاول ويبطل الرهن عند الثاني ويرجع  
المرتن الثاني على الاول بما ضمن ويدينه ولو رهن المرتن الاول عند الثاني باذن الراهن الاول صح  
الرهن الثاني وبطل الرهن الاول فصار كانه المرتن الاول استعار مال الراهن الاول للرهن  
فرهنه هذه الجملة في شرح الطحاوي عبادية في الفصل ٣١ \* (سئل) \* في المرتن اذا  
رهن الرهن عند آخر باذن الراهن الاول هل يصح الرهن الثاني ويبطل الرهن الاول \* (الجواب)  
نعم كما صرح به في العبادية ومز آنفا \* (سئل) \* فيما اذا استبدان زيد من عمرو دراهم وأرهن  
عنده على ذلك داره رهنيا بشرع عيا سلماته باعه الدار وقاصه بضمها من دينه قام الان بكره يدعى أن  
الدار مرهونة عنده بيد في ذمة زيد رهنيا سابقا على رهن عمرو ويدون تسلم للدار فهل يكون الرهن  
غير صحيح لكونه غير مسلم \* (الجواب) \* القبض شرط للزوم الرهن وصح في المجتبى أن القبض  
شرط الجواز كما في العلاني فعلى القول الاول يكون رهن زيد الدار عند عمرو رجوعا عن الرهن عند  
بكر وعلى القول الثاني الصحيح يكون رهنه عند بكر غير جائز من أجله ولا تسع دعوى بكر المذكور لما  
في البرازية ان ادعى المرتن الرهن مع القبض يقبل برهنه عليه وان ادعى الرهن فقط لا يقبل والله  
تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا استبدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم مؤجلا  
الى أجل معلوم ورهن زيد عند عمرو ودوره الجارية في ملكه رهنيا بشرع عيا وسلم الرهن المذكور  
بكر العدل فقبضه بكر منهم ما ثم وكل زيد بكر ابيع الرهن عند حلال الاجل فهل يكون التوكيل  
المزبور صحيحا \* (الجواب) \* نعم اذا اوضحنا أي الراهن والمرتن الرهن على يد عدل صح  
وضعهما عندنا ويتم الرهن بقبضه أي بقبض العدل ولا يأخذه أي الرهن احدهما أي الراهن  
والمرتن منه أي من العدل لانه تغلق به حقه وما ضمن لودفعه الى احدهما فان وكل الراهن  
المرتن أو العدل أو غيرهما أي غير المرتن والعدل ببيعه أي يبيع الرهن عند حلال الاجل  
صح أي التوكيل لان الرهن فملكه فله أن يبيع كل من شاء من هؤلاء ببيع ماله مطلقا أو متجزا الخ  
من مختصرا

\* (كتاب الجنائيات) \*

\* (سئل) \* فيما اذا ضرب زيد عمرا يسكين فقطع مفاصلين من خصره يده وثلث بسببها ثقبية

قوله ولا يطلع الخ أي ولا يجب

القصاص بقطع الخ اذ منه

مطلب يجب في كل منفصل

ثلاث دية الاصبع

قوله المشلوله هكذا في النسخ

وصوابه المشلوله فان فعل هذه

المادة ثلاث لا يزم من باب

تعبد ويتعدى اليه مائة فيقال

أشله الله اليد أو المثلث

المتعدى نيلس المعنى عليه

هنا كما نفيد به عبارة المصباح

فتراجع اه محججه

مطلب أو قد نارا كثيرة

فاحترق طبقة جاره ضمن

مطلب التي في النور مالا

يحتله فاحرق بيته وتعدي

الي بيت جاره ضمن

مطلب ضرب بطن نفسه

فألقت جنينا ضمن عاقلته

الغرة

مطلب الغرة نصف عشر

الدية

قوله اجبتني رد المختار ينبغي

مراجعة النسخة التي بخط

المؤلف أو مراجعة رد

المختار لينظر هل اجاب به أو

عنه والظاهر الثاني تأمل اه

مطلب ضرب رجل عدا فتلطم

لستين يجب القصاص

مطلب في كيفية القصاص

في السن

اصابعه مع ما بقي من خنصره فما الحكم في ذلك \* (الجواب) \* لا يجب التور فيما ذكر  
لما في التنوير من فصل الشجاج ولا بقطع اصبع شل جاره وقال أيضا ولا اصبع قطع مفصله الاعلى  
ومثل ما بقي من الاصابع بل دية المنفصل والحكومة فيما بقي اه فيجب عليه في كل مفصل من  
مفاصل الخنصر ثلاث دية الاصبع وهي عشر من الابل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم لان  
الاصبع الواحدة فمعاشر الدية وهي من هذه الانواع الثلاثة وأما بقية اصابعه المشلوله مع ما بقي  
من خنصره فان كان لا ينتفع به فحكمه حكم المقطوع في وجوب الدية فيجب في كل اصبع عشر  
الدية وفيما بقي من خنصره ثلاث عشر الدية وان كان ينتفع بذلك ففيها حكومة عدل بأن ينظر الى ما فات  
والي ما بقي فيحكم بحسبه والله تعالى أعلم والمسألة في الخيرية وفي غيرهما من المتون والشروح أقول  
فقول التنوير بعالمه دية والحكومة فيما بقي محمول على ما اذا كان ينتفع به والا فدية الدية أيضا  
لما في النهاية عن شرح الطحاوي اذا قطع من اصبع مفصل واحد فمثل السابق من الاصبع  
أو الكف لا يجب القصاص ولكن تجب الدية فيما شل منه ان كان اصبعه دية الاصبع وان كان  
كنا فدية الكف وهذا بالاجماع ونحوه في غاية البيان وعمام بيان هذا المحل في رد المختار  
\* (سئل) \* فيما اذا كان لا يد طبقة اخشاب بارزة في دار جاره عمر ورفع مدعرو وسلق تحت  
الاخشاب المزبورة تحته في ميقدة عملها أو وقد فيها نار الا قد مثلها ولا تحملها الميقدة والعلم محيط بأن  
مثل هذه النار تحرق الاخشاب المذكورة فترت النار الى الاخشاب فأحرقتها وأحرق الطبقة  
وما فيها من الاسعة بعد ما نهى جاره عن ذلك مراراً فهل يضمن قيمة ذلك \* (الجواب) \* نعم  
وفي فتاوى أهل سمرقند اذا التي في التنوير من الحطب مالا يحمته النار فاحرق بيته وتعدي الي بيت  
غيره فأحرقه ضمن تارخانية من الفصل ١٨ ومثله في العمادية من أنواع التماسات وكذلك  
في فتاوى ابن المؤيد عن المنية وقال في التارخانية من الفصل المذكور أيضا وفي الكبرى ولو أن  
رجلا له قطن في أرض نفسه وتلك الأرض بصقة الى أرض أخرى فأوقد صاحب الأرض الأخرى  
نارا على طرف أرضه الى جانب ذلك القطن والعلم محيط بأن مثل هذه النار تحرق مثل هذا القطن  
في قربه من النار فاحرق ذلك القطن فان صاحب النار ضمن مثل ذلك اه الواجب لا يتقيد  
بوصف السلامة والمباح بتقديره يهيج الحجة من الجناسيات ومثله في الاشياء والدر المختار  
\* (سئل) \* في امرأة حرة حبلى من زوجها زيد ضربت بطن نفسها عمدًا فألقت جنينًا ذكرا  
ميتا بعد سبعة اشهر بالاذن زوجها فهل تضمن عاقلته المدة الغرة ولا ترث المرأة منها وما قدر الغرة  
\* (الجواب) \* نعم تضمن عاقلته لانها انقضت متعده وتعمل عنها العاقله ولا ترث منها لانها  
قائلة بغير حق والقائل لا يرث والغرة قدرها نصف عشر الدية تسع مائة درهم ويجب المقدار المذكور  
في سنة كما صرح بذلك في المنع وغيره وضمن الغرة عاقله امرأة اسقطته ميتا عمدًا بدواء أو فعل بالاذن  
زوجها فان أذن لا تنوير من الجناسيات من فصل ضرب امرأة أقول قوله فان أذن لا يبحث فيه  
في الشرع لانه لا يلزم الجناسيات في رد المختار \* (سئل) \* في رجل ضرب آخر عمدا على فقه فأسقط  
سنتين من اسنانه فما يلزمه بعد النبوت \* (الجواب) \* حيث كان عمدا فله طلب القصاص  
السن بالسن وان كان خطا يجب عن كل سن نصف عشر الدية خمس من الابل أو خمسمائة درهم  
من القضة والله تعالى أعلم أقول لم يبين كيفية القصاص في السن اذا قلعت فقبل تنقطع سن الجناسيات  
وقيل تبر بالبرد الى اللحم كالموت كسرت فالعلائي توبه أخذ صاحب الكافي قال المصنف يعني  
صاحب التنوير وفي المجتبى وبه يفتي اه كلام العلائي لكن راجعت المنع الذي هو شرح التنوير  
للمصنف وراجعت المجتبى فلم أرفعه ماذ لك نعم كتبت في رد المختار انه مشي على هذا القول الثاني شرع  
الهداية وعزوه الى الذخيرة والمبسوط وتبعهم الزيلعي وصاحب الجوهر وصاحبها بانها لا تطلع

ومضى على القول الاول في الهداية ومختصر الوفاية والمثني والاختيار والدرر وغيرها ونقل الطوري  
في تكمله البصر عن المحيط أن في المسألة روايتين ونقل بعضهم عن المتقدم أنه قال ينبغي استئجار البرد  
وفي شرح مثلامسكين عن الخلاصة النزاع مشروع والاختلاف بالبرد احتياط والله تعالى أعلم  
\*(سئل)\* في رجل عدا الى امرأة اجنبية وضربها بيمينه العادة على فخها فأسقط سني من  
اسنانها العليا فهل على الرجل دية سنينها وما مقدارها \*(الجواب)\* على الرجل دية  
سنينها وقد رها خمس من الابل أو خمسمائة درهم أو نحو ذلك دينار والله تعالى أعلم وفي التنوير  
وشرحه وفي كل سن يعني من الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل جوهره خمس من الابل  
أو نحو ذلك دينار أو خمسمائة درهم لقوله عليه الصلاة والسلام في كل سن خمس من الابل يعني نصف  
عشر دية له لو حتر أو نصف عشر قيمته لو عبدا اه وفيه من باب القود ولا قود عندنا في طرفي رجل  
وامرأة وطرفي حزو وطرفي عبدين لتعد ذرا المائدة بدليل اختلاف ديتهم وقيمتهم والاطراف  
كالا موال الخ اه أقول قول المؤلف وقد رها خمس من الابل الخ أي قدر دية سني المرأة لانه  
اذا كان دية سن الرجل خمسا من الابل وكانت دية سن المرأة نصف دية سن الرجل تكون دية السنين  
في المرأة كدية سن واحدة في الرجل وقوله وفيه من باب القود الخ استدلال على أن الواجب خسا  
الدية لا القصاص وان كانت الجناية عمدا بناء على أن المراد بالاطراف ما دون النفس فيدخل  
فيها السن وعبرة بمختصر القود وولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس انتهى وهي اسرح  
في المراد \*(سئل)\* في امرأة اصاب فخها بجرح خطا من امرأة أخرى فأسقط ثمانية من  
اسنانها فهل يجب في كل سن ربع عشر الدية وما قدرها \*(الجواب)\* يجب في كل سن ربع  
عشر الدية لكونها امرأة والدية من الابل مائة ومن الذهب ألف دينار ومن الورق أي الفضة عشرة  
آلاف درهم والله سبحانه أعلم \*(سئل)\* في رجل أمر آخر بقلع ضرسه لوجع اصابه  
وعين له ذلك الضرس فزاع المأمور ضرسا آخر ثم اختلفا وحلف الا امر على ما عين له فهل تجب الدية  
في مال المأمور \*(الجواب)\* نعم قال في جامع الفتاوى ولو أمر رجلا بنزع سنه لوجع اصابه  
وعين السن والمأمور نزع سننا آخر ثم اختلفا فيه فالقول للامر فان حلف فالدية في ماله أي المأمور  
ومسقط القصاص للشبهة ومثله في الحاوي الزاهدي والفتية وصور المسائل عن مجمع الفتاوى ودية  
السن نصف عشر الدية وهو خمس من الابل أو نحو ذلك دينار أو خمسمائة درهم والله سبحانه أعلم  
\*(سئل)\* في رجل ضرب امرأته الحرة على يدها عمدا فقتل بعض اصابع يدها بحيث  
لا ينتفع به فهل في كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين نصف عشر الدية \*(الجواب)\*  
يجب عليه في كل اصبع من اصابع اليد المذكورة نصف عشر الدية والله تعالى أعلم قال في التنوير  
من الديان وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرها اه وفيه أيضا ودية المرأة على  
النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها روى ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعا  
وموقوف ا ه وفي الخيرية من الديان ضمن سؤال مانصه ثم نظر الى ما مثل من المفاصل الباقية فان  
كان لا ينتفع به فحكمه حكم المقتوع في وجوب الدية اه \*(سئل)\* في رجل ضرب آخر  
على يده بندقية اصاب اصبعه السبابة فقتل ما يلزمه بعد الثبوت \*(الجواب)\* حيث  
شأت فان كان لا ينتفع بها حكمه حكم المقتوع ودية الاصبع عشرة من الابل أو مائة من الدنانير  
أو ألف من الدراهم والله سبحانه أعلم وكل عضو ذهب نفقه ففيه دية وان كان قائما كيد شات  
وعين ذهب ضوءها ملتي قبيل الشجاج ومثله في التنوير وقد أفق بئله الخير الردي \*(سئل)\* في  
صبي عمره نحو عشر سنين دفعه أبوه الى حائك ليعلم الحياكة فكث عند الحائك اياما يستغل  
في النهار ثم يذهب عشيا الى أبيه فيفقد الصبي ولم يعلم مكانه بدون صنع من الحائك فقام أبوه يطلب

مطلب اسقط رجل سني امرأة  
عمدا يلزمه الدية لا القصاص

مطلب لا قصاص بين الرجل  
والمرأة فيما دون النفس  
مطلب في كل سن من اسنان  
المرأة ربع عشر الدية  
مطلب امر غيره بقلع ضرسه  
فقلع ضرسا غيره لزمه الدية

مطلب دية سن الرجل نصف  
عشر الدية  
مطلب في كل اصبع عشر الدية  
وفي اصبع المرأة نصف العشر

مطلب دية المرأة نصف دية  
الرجل في النفس وما دونها

مطلب ما مثل من المفاصل  
فحكمه حكم المقتوع في الدية

مطلب كل عضو ذهب نفقه  
ففيه الدية وان كان قائما  
مطلب فقد الصبي لا يلزم  
معلمه احضاره

الحائلك باحضار يدون وجهه شرعى فهل لا يلزمه احضاره \* (الجواب) \* نعم وقد أفق بذلك  
 في الخبرية من الاجارة وتؤخذ المسألة أيضا من الاشباه من أحكام الصبيان والله تعالى أعلم  
 \* (سئل) \* فيما اذا كان لهند بندقية مجرية مملوءة برصاص وظلمها رجل ليشتريها فأرسلته له  
 مع صغير فأخذها الرجل بيده فأورث وخرجت الرصاصه منها لا يفعل أحد فقتله فهل لا ضمان على  
 هند والصغير \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل له بندقية مجرية علقها في بيته وبعد  
 استقرارها وقع شخصها على خزانها لا يجوز كفة أحد ولا يفعل فأورث وخرجت وأصاب  
 صاحبها وجماعة فقتلت واحد من الجماعة وخرجت الباقي قام اولياء المقتول بطلبون دية من  
 المجر حين فهل والحالة هذه ليس عليهم ولا على عاقلتهم دية \* (الجواب) \* نعم وقد أفق بذلك  
 الخير الرئى \* (سئل) \* فيما اذا ضرب زيد عمر برصاصه جرحه عمدا فأصاب وجهه وجرحته  
 ومات من ذلك عن ورثة طلبوا القصاص من زيد الضارب المذكور بعد ما ثبت عليه ذلك بالبينه  
 العادلة بنوا ثامر عبد الله حاكم الشريعة المظهرة فهل تجاب الورثة الى ذلك ويقص من زيد بالوجه  
 الشرعى \* (الجواب) \* نعم حيث الحال ما ذكر كما صرح بذلك قاضيان وغيره ويجب على  
 ولاية الامور رضا عن الله تعالى اهم الاجور اقامة حدود الدين ونصرة المسلمين قال الله تعالى كتب  
 عليكم القصاص في القتلى وقال تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس وقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لزال الدين أهون على الله من قتل امرئ مسلم ويناب ولاية الامور على ذلك جزيل الثواب  
 من الملك الوهاب والله تعالى أعلم بالصواب وأما الآلة التي توجب القصاص اذا حصل القتل بالآلة  
 جارية كالسيف والسكين والرمح والسهم حديد كانت الآلة أو غير حديد كالودج بليطة القصب  
 والرمح الذي لاسنن له بعد أن يكون محدودا والعمود والنشابة والسهم الذي لا تصل فيه اذ ارماه  
 بفجره أو ضرب به بعمود حديد أو ما يشبه الحديد كالنحاس والشمع والرصاص والذهب والفضة  
 اذا ضرب به بفجره أو شق بطنه بخشب محدود أو رماه بصنجة ألف درهم فجره أو لم يجره فمات من  
 ذلك يقتل اه قاضيان من باب القتل أقول كتبت في رد المحتار أول الجنائيات عن الجوهرية العمدة  
 ما تعمد قتله بالحديد كالسيف والسكين والرمح والخنجر والنشابة والابرة والاشقي وجميع ما كان  
 من الحديد سواء كان يقطع أو يضع كالسيف ومطرقة الحداد والزبرة وغير ذلك سواء كان الغالب منه  
 الهلاك أم لا ولا يشترط الجرح في الحديد في ظاهر الرواية لانه وضع للقتل قال الله تعالى وأترانا الحديد  
 فيه بأس شديد وكذا كل ما يشبه الحديد كالفرو والرصاص والذهب والفضة سواء كان يضع  
 أو يرض حتى لو قتله بالمثل منها يجب عليه القصاص كما اذا ضرب به بعمود من صنف أو رصاص اه  
 كلام الجوهرية وروى الطحاوى عن الامام اعتبار الجرح في الحديد ونحوه قال الصذر الشهيد  
 وهو الاصح ووجهه في الهداية وغيرها كما سأتى في الفصل الآتى في مسألة المزقات وعلى كل فالقتل  
 بالبندقية الرصاص عمدا لانها من جنس الحديد وتجرح فيقتص به لكن اذا لم تجرح لا يقتص به على  
 رواية الطحاوى اه ما كتبه \* (سئل) \* في هذه الحادثة ان في الورثة صغارا وكبارا  
 الكبار أبوه وامه وزوجته والصغار ابنه وبنته والوصى علمهما جدهما والده المذكور هل  
 لو اده وامه وزوجته القصاص قبل كبر أولاده أم لا \* (الجواب) \* قال في التنوير ولل كبار  
 القود قبل كبر الصغار الا اذا كان الكبير أجتنبيا عن الصغير فلا حتى يبلغ الصغير اه وفي الدرر  
 ويستوفى الكبير قبل كبر الصغير لانه حق لا يتجزأ لثبوته بسبب لا يتجزأ وهو القرابة واحتمال  
 العفو والصلح من الصغير منقطع فثبت لكل واحد كافي ولاية النكاح اه وفي الملتقى ومن قتل وله  
 اولياء كبار وصغار فلا يكبار الاقتصاص من قاتله قبل كبر الصغار خلافا لهما ومثله في كثير من  
 المعترات وفي منظومة الكواكب وجاز أن يستوفى الكبير \* من قبل ما أن يكبر الصغير

مطلب خرجت الرصاصه  
 لا يفعل أحد فقتله لاضمان

مطلب القتل بالرصاص  
 الجرح يوجب القصاص

مطلب الآلة التي توجب  
 القصاص

قوله الاشقي هو بالشين المجبة  
 ما يختر زبه كما في القاموس  
 اه منه

مطلب للورثة الكبار  
 القود قبل كبر الصغار



مصاب قتل اخر عمدا بمتر  
وجرحه

(سئل) في رجل قتل آخر عمدا بآلة ثم وجره بجديده ولم يزل صاحب فراس حتى مات من ذلك عن ابن صغير وزوجة وأم فادعت الأم بالوصاية على الصغير وجدة الصغير على السائل ونبت ذلك عليه بالوجه الشرعي فكيف الحكم (الجواب) قال في الملتقى من قتل بجديده المرافض منه ان جرحه بجده وان كان يظهره فلا وعلمه الدية اه فلي نظر ذلك وفي غالب المتون لشكك التود قبل كبر الصغار وخصه الزبلي وغيره بما اذا كان الكبير ليس بأجنبي عن الصغير فان كان له ولاية عليه لكن لا في ماله والاخ فله ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما فانه عندهما ينتظر بلوغ الصغار والصحيح قول أبي حنيفة كما في البدائع ومن خصوص الشهود ينبغي التفحص عنهم سر او علانية فانه يحتاط في القروح والدماء ما لا يحتاط في غيرهما والله سبحانه الموفق أقول الذي في السؤال انه جرحه بجديده المترخيت وجد الجرح بالحديد وجب القصاص انتفاقا سواء جرحه بجده أو يظهره وانما الخلاف فيما اذا ضر به بالحديد ولم يجرحه كما اذا ضر به بظهر الماز لم يحصل جرح وتقدم انتفاقا أن الاصح اعتبار الجرح في الحديد وشووه من الرصاص والذهب والفضة وصحبه في الهداية وأقره شراحنا على خلاف ما هو ظاهر الرواية وأما مسألة ثبوت القود لكبار قبل بلوغ الصغار في مسائل المتون واستثنى منها في التنوير تبعنا للزبلي ما اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير وهذا بعدمه يشمل ما اذا كان ورثة المقتول زوجة بالغة وابنا صغيرا من زوجة غير هافان الزوجة هنا أجنبية عن الابن الصغير ومقتضى ذلك انه ليس للزوجة القود قبل بلوغ الصغير وبه أفق الحنفية وقال انه لم يجز هذا القيد لغير الزبلي ولكنه ثقة ثم ذكر عبارة الزبلي وقال فيتنظر على هذا الى بلوغ الصغير اه لكن الزبلي لم ينفرد بهذا القيد في القهستاني ما نصه وفي الاصل ان كل الكبير أب استوفى القود بالاجماع وان كان أجنبيا بأن قتل عبدا مشتركا بين الأجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك الخ اه وكتب في رد المحتار عند قوله الا اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير قال في النهاية بأن كل العبد مشترك بين صغير وأجنبي فقتل عمدا ليس للأجنبي أن يستوفى القصاص قبل بلوغه بالاجماع الا أن يكون للصغير أب فيستوفيه حينئذ ثم قال في النهاية ناقلا عن المنوط لان السبب المالك وهو غير متكامل لكل واحد منهما فان ملك الرقبة يحتمل التجزى بخلاف ما نحن فيه فان السبب فيه القرابة وهي مما لا يحتمل التجزى وعمامة فيه وظاهر هذا التصوير والتعامل ومثله ما قدمنا نقا عن القهستاني عن الاصل أن المراد بالأجنبي من كل شر يكافى المالك في القرابة فلو قتل رجل وله ابن عمه كبير وابن خالة صغير وهما أجنبيان لا وارث له غيرهما فلا كبير القصاص لان السبب القرابة للعمة ولول مما لا تجزى فكذا ما ثبت بها وهو القصاص فيثبت لهما غير متجز فلعل واحد استيفاء بانفراد به بخلاف المالك فانه متجز فلا يثبت القصاص بسببه لكل بانفراده ما لم يجتمعا ويطلب القصاص والصغير ليس من أهله الا اذا كان له أب فيستوفيه فاما مع شريك ابنه في العبد المقتول وكذا لو قتل عن زوجة وابن صغير من غيرهما فالزوجة القصاص لان مرادهم بالقرابة ما يشمل الزوجية بدليل ثبوت القصاص بالقرابة لكل واحد من الزوجين وفي التتارخانية اواخر الباب السابع من كتاب الجنائيات المسألة على وجهين اما أن يكون القتل عمدا أو خطأ فان كان خطأ فان كان الشريك الكبير ولي الصغير له أن يستوفى جميع الدية حصصه بنفسه يحكم المالك حصصه الصغير يحكم الولاية وان كان الكبير أخا أو عم ليس وصيا للصغير يستوفى حصصه بنفسه فقط وان كان القتل عمدا ان كان الكبير أبه أن يستوفى القصاص بالاجماع وان كان أجنبيا بأن قتل عبدا مشتركا بين الأجنبيين احدهما صغير والاخر كبير ليس للأجنبي أن يستوفى القصاص بالاجماع الا أن يكون للصغير أب فيستوفيه حينئذ وان كان الكبير أخا أو عم فاعلى قول أبي حنيفة أن يستوفى قبل بلوغ الصغير وعلى قولهما الا حتى يبلغ الابن يكون للصغير أب فيستوفى الاب نصيب

• مطالب فيما اذا كان الكبير  
أجنباً عن الصغير

الصغير مع الكبير وعلى هذا الاختلاف إذا كان شريك الكبير معتوهاً أو مجنوناً اهـ وتماه فيه  
من الفصل المذكور فلهذه العبارات كما قد حصرت تصوير الاجنبى بالشريك في المالك دون الشريك  
في الارث وتغلب المسئلة الذي مر من المصطويح في ذلك أيضاً وحينئذ فلا تدخل مسألة الزوجة  
مع الابن من غيرهما تحت الاجنبى المستثنى هذا ما ظهر لفهمي اقتصر فتأمل والله سبحانه وتعالى  
اعلم وقد نقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشافعى مسألة وهي سئل عن شخص قتل امرأة عمداً وأنا  
وثبت ذلك بينة شرعية والحال أن المقتولة خلقت من الورثة زوجاً بالغاً وولداً من اهله صغيراً من  
شخص غير الزوج الذى قتلته في عصمته فهل يجوز للزوج المذكور أن يقتص منه قبل بلوغ الولد  
المذكور أم لا وهل يجوز لوالد الولد المذكور أن يقتص منه لولده قبل بلوغه ولا الجواب للزوج  
المذكور انقصاص قبل بلوغ الولد عند أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه قال في الكنز والكنز القود  
قبل بلوغ الصغير اهـ ولوالد الولد الصغير القصاص لولده قبل بلوغه قال قاضيان للاب استيفاء  
القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض  
الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية اهـ وقال الولوالجى ولاية استيفاء القصاص بان  
يستحق القصاص والمستحق للقصاص من يستحق مال القتل على فرائض الله تعالى يدخل فيه  
الزوج والزوجة وكذا الدية والله تعالى أعلم كازروني من الجنائيات عن فتاوى الشافعى \* (سئل) \*  
في رجل بالغ عاقل عمداً الى رجل وضربه بالسيف وقتله وثبت عليه ذلك لدى قاض بالطريق الشرعى  
وللمقتول زوجة واولاد صغير منهم اب وابنه الى ام ولد لايه ام ولد له تركته ويريد الاب استيفاء  
القصاص مع الزوجة من المقتول قبل كبر الصغير فهل يسوغ للاب والزوجة ذلك ولا ترث الام من  
تركته \* (الجواب) \* نعم اذا اجتمع الاب والزوجة لهما ذلك قبل كبر الصغير أما بالنظر الى الاب  
فباجماع اصحابنا رجهم الله تعالى كما في الزيلعي والمحيط البرهاني وأما بالنظر الى الزوجة فكذلك عند أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما والصحيح قوله كما في البدائع وأما المقتول فلا ترث من تركته حيث  
كانت أم ولد ولا تستحق القصاص كما في الخاتمة ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله  
تعالى وبالله التوفيق قال الزيلعي ولو كان الصغير ولياً للصغير ممن له التصرف في ماله كالاب والجد  
يستوفيه الكبير قبل أن يبلغ الصغير باجماع اصحابنا سواء كانت الولاية لهما بالملك أو بالقرابة وان كان  
ولياً لا يقدر على التصرف في المال كالاخ والعلم فعلى الخلاف فان كان الكبيراً جنيباً عن الصغير لا يملك  
الكبير الاستيفاء بالاجماع حتى يبلغ الصغير وعند الشافعى لا يملك الكبير الاستيفاء في الكل زيلعي من  
الجنائيات وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص اذا كانوا كباراً حتى يجتمعوا وليس لاحدهم أن يوكل  
باستيفاء القصاص ولو كانت الورثة صغيراً وكباراً كان للكبار ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ  
الصغار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه والشافعى ليس لهم ذلك حتى يبلغ  
الصغار خاتمة وفيها ولو في أم الولد والمدير وولدهما استيفاء القصاص كما في الفن اهـ وفي الاشباه من  
النكاح ما ثبت لجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك في مسائل الاولى ولاية الانكاح للصغير  
والصغيرة ثابتة لاولياء على سبيل المكال لكل الثانية القصاص الموروث يثبت لكل من الورثة  
على المكال حتى قال الامام الوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كان لبايعين  
فان الحاضر لا يملك في غيبة الآخر اتفاقاً لا احتمال العقول اهـ \* (سئل) \* في رجل ضرب رجلاً  
جراً عمداً بغير حق يسكن على يد العيني وكفه الايسر فخرجه ومات من ذلك الجرح وثبت ما ذكر عليه  
بالينة العادلة الشرعية المزمكة ثبوتاً ثم عيائماً مات الجرح عن ورثة كبار حاضرين وأم غائبة في بلدة  
اخرى فهل لا يقضى على الرجل بالقصاص مالم يحضر الغائبة \* (الجواب) \* ليس للورثة  
استيفاء القصاص حتى تحضر الام حيث كانوا كباراً بالاجماع كما صرح بذلك في الكتب المعتمدة

مطلب يستحق القصاص  
من يستحق الميراث على  
فرائض الله تعالى  
مطلب أم الولد لا ترث من  
تركته ولدها المقتول  
ولا تستحق القصاص

مطلب ليس لبعض الورثة  
الكبار استيفاء القصاص  
مطلب لا يصح التوكيل  
باستيفاء القصاص  
مطلب ما ثبت لجماعة فهو  
مشترك بينهم في مسائل

مطلب اذا كان أحد الورثة  
غائباً لا يقضى بالقصاص  
مالم يحضر بل يحبس القاتل

مطلب يحبس القتال اذا  
قام الحاضر عليه البيعة  
مطلب لا يحبس غير المتهم

مطلب لا تعقل العراقل  
عمدا ولا عبدا الخ  
مطلب الدية في الخطأ أتماس

مطلب في بيان من يجب  
عليه المال في الجنائيات

قوله على القاتل الا ضرب  
على الجاني كفاي عبارة  
الخلاصة اد منه  
مطلب الدية في شبه العمد  
ارباع

تحرير مهم في بيان دية شبه  
العمد

يحبس قال في المخ واجمعوا على انه لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب وقال قبله واجمعوا على ان  
القتال يحبس اذا أقام الحاضر البيعة لانه صار متمم بالقتل اه \* (سئل) \* فبماذا التهم زيد  
بقتيل ولم يثبت عليه ذلك بوجه شرعي وغاب وله أخ غير متمم بذلك يزعم أولياء القاتل ان لهم حبس غير  
المتهم حتى يحضر المتهم فهل ليس لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم ولا تزور وزارة وزر أخرى  
\* (سئل) \* في بالغ عاقل ضرب صبيانا خطأ بعود ذي شوكة أصابت عينه البيني فذهب ضوءها  
ولا يئنة لابي الصبي على ذلك وانما علم ذلك باعتراف المضارب ولم تصدقه العاقلة فهل يلزم في ذلك  
نصف الدية وما قدر ذلك \* (الجواب) \* وفي العينين واليدين والشفتين والحاجبين والرجلين  
والاذنين والانبين أى الخصيتين وندي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية  
وفي أشعار العينين الدية وفي أحد رجليه كثر تنوير وقد أجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله  
عليه السلام لا تعقل العواقل عبدا ولا عمدا ولا صلبا ولا اعترافا حتى لو أقر الحاضر بالقتل خطأ لم يكن  
اقراره على العاقلة أى الا أن يصدقوه وكذا اقراره القهستاني في المعاقلة فتنبه علائق على التنوير من  
باب القود وفيه من الديات والدية في الخطأ أخماس منها ومن ابن مخاض أو ألف دينار من المذهب  
أو عشرة آلاف درهم من الورق اه وفي التنوير من الديات أيضا ويجب دية كاملة في كل عضو  
ذهب نفعه كيد ثلث وعين ذهب ضوءها اه ومثله في الكثر \* (سئل) \* في رجل ضرب آخر  
بعضا على أجنابه خات من ذلك فما الحكم في ذلك بعد الثبوت \* (الجواب) \* عليه الاثم  
والكفارة ودية مغلظة على عاقلته والله تعالى أعلم قال الكرخي في مختصره قال محمد في كتاب الاصل  
شبه العمد ما تعمد ضربه بالعصا أو السوط أو الحجر أو اليد وروى الحسن عن أبي حنيفة في رجل  
ضرب رجلا بعصا فتسله أن ذلك شبه العمد وكذلك لورماه بججر فتجبه صور المسائل من  
الجنائيات وفي الدر المختار الثاني شبهه وهو أن يقصد ضربه بغير ما ذكرنا بما لا يفرق الاجزاء  
ولو بججر وششب كبير من عنده خلا فالغير اه قلت الذي فهم من كلام الدر وغيره أنه لو ضربه  
بعضا أو سوط أو حجر صغير فلا قود عليه بالاجماع وأما الضرب بالحجر أو الخشب الكبير كيشب المزم  
فلا قود عنده خلا فالهما والله تعالى أعلم وفي الفتاوى الصغرى العمد المحض اذا اوجب الدية  
أوجب في ماله في النفس وفيما دون النفس والخطأ فيهما على العاقلة وشبه العمد في التفسير وجب  
الدية على العاقلة وفيما دون النفس يجب على الجاني وان بلغ دية تامة خلاصة من كتاب الديات ومثله  
في البرازية وعبارتها المال الواجب بالعمد المحض يجب في مال القاتل فيما دون النفس وفي النفس  
وفي الخطأ فيهما على العاقلة وفي شبه العمد لو نفع على العاقلة وفيما دونها وان بلغ الدية على  
القاتل أقول لم يبين المؤلف دية شبه العمد وقد قال في التنوير وشرحه أول كتاب الديات دية شبه  
العمد مائة من الابل ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحقه الى جذعة بادخال الغاية وحى الدية  
المغلظة لا غير ثم قال والدية في الخطأ أخماس منها ومن ابن مخاض أو ألف دينار من المذهب او عشرة  
آلاف درهم من الورق اه قوله وحى الدية المغلظة لا غير أى لا يخير القاتل في شبه العمد بين دفع الورق  
او العين أى المذهب او الابل بل اللازم عليه الابل وكلام الهداية بشير الى هذا وهو صريح ما تقدم أو  
كتاب الجنائيات من أن حكم شبه العمد الاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة اه فلو كان الواجب  
ابتداء ما هو أعم من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار الاخف فتقوت حكمة التغليظ نفا فليكن  
على ذكر منك لتحرره كذا في حاشية الشرنبلالى عن الدرر والذى حرره في رد المحتار أن عبارات  
المثون مختلفة المفهوم فان المفهوم من عبارة التنوير السابقة وغيرها كالهداية والاختيار والكثير  
والمثني أن الدية في شبه العمد لا تكون من غير الابل فعنى التغليظ أنها وجبت على الجاني من نوع  
واحد بخلاف الدية في الخطأ فانه يخير فيما بين دفعها من الابل او المذهب أو الفضة والمفهوم من الوفاية

والاصلاح والفرار انما تكون من الانواع الثلاثة وعليه معنى التغليظ فيها انما اذا دفعت من الابل  
تدفع ارباعا بخلاف دية الخطا فانما أخف من الارباع وبذلك صرح في مختصر القندوري  
حيث قال ولا يثبت التغليظ الا في الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم تغلظ اه وفي الجمع تغلظ  
دية شبه العمد في الابل قال شارحه حتى لو قضى بالدية من غير الابل لم تغلظ وكذا في درر البحار  
وشرحه غررا لا ذكره في جنابات غاية البيان وتغلظ بالدية في شبه العمل في الابل اذا اقرضت  
الدية فيها فأما غير الابل فلا يغلظ فيها قال في الجوهره حتى انه لا يراى في الفضة على عشرة آلاف ولا  
في الذهب على ألف دينار اه وفي درر البحار اتفق الاثمة على أن الدية من الذهب في الخطا وشبهه  
العمد ألف دينار فهذه العبارات صريحة في أن دية شبه العمد لا تختص بالابل بل تكون منه ومن  
الذهب والفضة كدية الخطا وانما الفرق أنها اذا دفعت من الابل فان كان في شبهه العمد تغلظت بان  
تدفع ارباعا وان كان في الخطا فلا بد تدفع أخماسا وهل الخيار في تعيين أحد الثلاثة للقاتل أم للقاضي  
لم أره صريحا لكن عبارة الجمع وغاية البيان تقدم الثاني والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فحين انتم  
بقتل رجل والرجل صغار ووجه وجد أبو أب فبجز الجدة عن اثبات ذلك بالوجه الشرعي لعدم البينة  
فصالح في الصغار المذكور عن انكار بيع معلوم من الدراهم مع ثبوت الحظ والمصلحة في ذلك  
للصغار فهل يكون الصلح المزبور صحيحا \* (الجواب) \* نعم كما صرح بذلك في العمادية والله تعالى  
أعلم وفي فتاوى الحنفية في جواب سؤال أجاب حيث كانت الام وصية على ولديها اللذين هما اخوا  
الميت كان اهما الصلح على احدي الروايتين لكن قالوا على هذه الرواية المجوزة للصلح ان الصلح اذا كان  
على أقل من قدر الدية لا يجوز اقول الظاهر رجل هذا الكلام على ما اذا كان القتل ثابتا أما  
اذا كان الصلح عن انكار فيجوز قياسا على دعوى مال الميت كما صرح بذلك العمادى في الفصل  
السابع والعشرين حيث قال الوصي اذا صالح عن حق الميت أو عن حق الصغير على رجل فان كان  
المدعى عليه متهما بالمال أو عليه بينة أو كان قضى عليه بذلك لا يجوز الصلح على أقل من الحق وان لم يكن  
كذلك يجوز اه فجعل الصلح من الوصي جائزا على أقل من الدين اذا لم يكن كذلك والله تعالى  
أعلم كازروني عن الحنفية من كتاب الصلح \* (سئل) \* في صبي عمدا الى صبي وضربه بقدم  
على أصابع يده اليمنى فقطع مفصلا من سببته فهل يجب عليه ثلاث دية الاصبغ في ماله بعد الثبوت  
\* (الجواب) \* نعم وفي كل أصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرها وما فيها مفصل في  
أحد هاتئ دية الاصبغ ونصفها لو فيها مفصلان تنوير من الديات وغيره من المتون وعمد الصبي  
وخطاه سواء عندنا وتجب الدية في الحائنين وتكون في ماله في فصل العمدة لان العاقلة لا تعقل  
العمد ولا كفارة عليه في الخطا عندنا أحكام الصغار من مسائل الجنائيات ومثله في التنوير اقول  
الذى في التنوير هكذا وعمد الصبي والمجنون خطأ وعلى عاقلة الدية اه ومثله في متن الجمع وشرح  
درر البحار مع التنبية على أن وجوبها في ماله قول الامام الشافعي وذكر الاستروشنى في أحكام  
الصغار قبل العبارة التي نقلها المؤلف عنه ما نصه عمدا الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة  
والمعتوم كالمجنون اه فهذا مخالف لقوله وتكون في ماله وقد يوفق بما ذكره في شرح التنوير عن  
الدرر بقوله وعلى عاقلة الدية ان بلغ نصف العشر فاكثر ولم يكن من عجم والافى ماله درر اه فيحمل  
ما نقله المؤلف عن أحكام الصغار من أن الدية في ماله على ما اذا كان الواجب بالجنائية لم يبلغ نصف  
العشر لانه يسلك فيه مسلك الاموال كما في الزبلى أو يحتمل على ما اذا كان الصبي من العجم لانه لا عاقلة  
اهم لكن ينافيه التعليل بقوله لان العاقلة لا تعقل العمدة فتأمل قال المؤلف وفي أدب القضاء للخصاف  
اذا وقع الدعوى على الصبي المحجور عليه ان لم يكن للمدعى بينة فليس له حق احضاره ولكن يحضر  
أبوه حتى اذا ازم الصبي شئ يؤدى عنه أبوه من ماله وفي كتاب الاقضية أن احضار الصبي في الدعوى

مطلب يصح صلح الوصي  
على أقل من الدية اذا لم يقدر  
على اثبات العقل

مطلب عمدا الصبي  
وخطاه سواء

شرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعياً أو مدعى عليه  
ومتهم من أبي ذلك وإذا لم يكن لصبي وصي وطلب المدعي من القاضي أن ينسب عنه وصياً أباه  
القاضي إلى ذلك وفي قسارى القاضي يظهر الدين والعصم أنه لا يشترط حاضرة الأطفال الرضع عند  
الدعوى اهـ أحكام الصغار من الجنائيات (سئل) في رجل ضرب آخر بجبر فأصاب  
امراً حرّة حاملًا فألقت جنيناً بسبب الضرب وكان حيائهم ماتت بعد ساعة فهل تجب دية كاملة على  
العاقلة (الجواب) نعم قال في الاختيار وإن ألقته حياتهم ماتت ففيه الدية على العاقلة  
وعليه الكفارة لأنه صار قاتلاً وإن ألقته ميتاً ماتت ففيه الدية والغرة وأروينا اهـ وفي المنع  
ضرب بطن امرأة حرّة ولركابية أو مجوسية فألقت جنيناً ميتاً وجب غرة ونصف عن الدية في سنة  
فإن ألقته حياتها فدية كاملة أي تجب دية كاملة على الضارب لأنه أنفاد ما خطأ أو شبهه عند  
تجب فيه الدية الكاملة والجنين الذي استبان بعض خلقه كالجنين التام في جميع هذه الأحكام  
لا تطلق ما رويناه اهـ قوله على الضارب أي وتؤخذ من عاقلة كما هو صريح كلام الاختيار ويؤخذ من  
كلام البرازية المذكور في هذه المجموعة أو يحتمل على القول بسقوط العاقلة في زماننا كما ذكره العلاني  
والحاوئي لأن التناصر منتف الآن لغلبة الحسد والبغض وعن كل واحد المكره لصاحبه وحيث لا  
قبيلة ولا تناصر فالدية في ماله أو بيت المال فقد حصل التوفيق بين العبارتين وذكر في المحيط عن قسارى  
أبي الليث صبيان يلعبون بالرمي فزيت بهم امرأة فرمى صبي ابن تسع سنين وأخوه وهما فأذهب عينها  
قال الفقيه أبو جعفر أنه لا عاقلة للعجم وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني وفي جنائيات الملقط صبي  
رمى سهماً فذهبت عينه لا ضمان على والده عند أبي بكر لأنه يقول لا عاقلة للعجم لعدم التناصر وإنما  
العاقلة للعرب لا تناصر فإن كان الصبي عاقلة يجب على عاقلة بالينة ولا يجب بأقرار السبي  
ولا بشهادة الصبيان شيء اهـ أحكام الصغار من مسائل الجنائيات يجب انقلاب فأس من يد قصاب  
كان يكسر العظم فأثقت عضواً إنساناً يميناً وهو خطأ والدية في ماله لأنه لا عاقلة للعجم استنع لانهم  
ضيعوا أنسابهم ولا تناصرون والعاقلة جاءت في العرب وهو مختار أبي جعفر وبه يفتي الإمام  
المرغيناني وفي الخلاصة مثله وعلى هذا الربط رجل امرأة غيره فضرها على الأرض وفي يد حاصبي  
فأتى بذلك السبب يمين الضارب دية الصبي أن لم يكن من العرب والآن نحن عاقلة كوافع الحجر  
في ذلك غيره فثقت إنساناً حاوياً الزاهد في النسب من الجنائيات وفي شرح التنوير للعلاني صرح  
شيخ شيخنا الحاوئي أن التناصر منتف الآن لغلبة الحسد والبغض وعن كل واحد المكره لصاحبه  
فتنبه قلت وحيث لا تناصر ولا قبيلة فالدية في ماله أو بيت المال اهـ أقول قد أفتى العلامة الحاوئي  
بذلك في عدة مواضع من فتاواه فتذكر عبارته في بعض المواضع لتوضيح المقام ونصه الدية على  
العاقلة وحى أهل الديوان أن كان القاتل منهم وإن لم يكن منهم فعاقلة قبيلته ويدخل فيها من كان  
عصبة وانما يكون القاتل كأحدهم إذا كان من أهل الديوان أما إذا لم يكن فلا شيء عليه كافي المعراج  
وفي التنازع خاتمة عن السغنائى وغيرهما وتؤخذ الدية من العاقلة في ثلاث سنين وقد نص محمد رحمه الله  
تعالى على أنه لا يراد كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة دراهم أو أربعة فلا يؤخذ من كل  
واحد في كل سنة إلا درهم أو درهم وثلاث وهو الأصح كافي الهداية فإن لم تنسح القبيلة لثقت منهم  
أقرب القبائل نسباً كافي المعراج ناقلاً عن الذخيرة قال المشايخ هذا الجواب انما يستقيم في حق العرب  
لانهم حفظوا أنسابهم فأمكن إيجاب العقل على أقرب القبائل من حيث التلب أما أنه لا يستقيم  
في حق العجم لانهم ضيعوا أنسابهم ولا شك أن أهل الامصار الآن قد صاروا كالعجم لانهم ضيعوا  
أنسابهم ولا تناصرون فبما ينهم وصرح المشايخ أن التناصر شرط قال في معراج الدراية شرح الهداية  
مانصه وأفتى أبو الليث وأبو جعفر الهندواني وظهير الدين المرغيناني أنه لا عاقلة للعجم لانهم ضيعوا

مطلب ضرب امرأة  
فألقت جنيناً حياً ثم مات

مطلب القول في سقوط  
العاقلة في زماننا لعدم  
التناصر

مطلب لا عاقلة للعجم

قوله وغيرهما لعله وغيره اهـ  
مطلب تؤخذ الدية  
العاقلة في ثلاث سنين الخ

أناسهم ولا يتناصرون فيما بينهم وهو الاشبه وقال في البرازية وعاقلة كل انسان من يتناصر هو به ان من  
الديوان فعاقلة أدخل ديوانه والصناع بعضهم لبعض ان كانوا يتناصرون بالديوان والصناعة اه  
وحيث علم أن التناصر شرط وهو لا يوجد في هذا الزمان لغلبة الحسد ويغض الناس بعضهم بعض  
وغنى كل واحد المكر وهول لا يوجد في هذا الزمان لغلبة الحسد ويغض الناس بعضهم بعض  
ومن لا عاقلة له في ظاهر الرواية تنجب في بيت المال وقال صاحب البرازية مانصه وان لم تكن له عشيرة  
ولا ديوان فعاقلة بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ومن وجب عليه شيء لا يؤخذ من غيره  
هذا ما وقفت عليه من كلامهم والله تعالى أعلم اه كلام العلامة الحائلي ثم ان وجوبه في بيت المال  
انما هو حيث كان مستظما والا فني مال الجاني قال في المجتبى مانصه قلت وفي زماننا يجوز ان لا يكون  
الافني مال الجاني الا اذا كان من اهل قرية او محلة يتناصرون لان العشار فيها قد وهت ورجحة  
التناصر من بينهم قد رفعت وبيت المال قد انهم - دم نعم أسامى أهلها مكتوبة في الديوان ألوفارومات  
أمكن لا يتناصرون به فتعين أن يجب في ماله اه وفي النفاية وشرحها للقهستاني ومن لا عاقلة  
له أي من العرب والعجم يعطى الدية من بيت المال ان كان موجودا ومضبوطا والا أي الا يكن كذلك  
فعلى الجاني اه وقد مر أن الدية حيث وجبت على العاقلة تؤخذ في ثلاث سنين وانه لا يؤخذ  
من كل واحد منهم أكثر من ثلاثة دراهم وبقي ما اذا لم تكن له عاقلة وتوجب في ماله فكيف تؤخذ  
نفس في المجتبى عن الناطقي أنه يؤدي في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة وقال صاحب المجتبى قلت  
وهذا أحسن لا بد من حفظه فقد رأيت في كثير من المواضع أنه تجب الدية في ماله في ثلاث سنين اه  
وارتضاء العلاني في شرح التنوير وقال وأقره المصنف اه لكن هذا مشكل جدا لان قوله يؤدي  
في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة ان كان المراد في ثلاث سنين يلزم أن يكون الواجب عليه تسعة  
دراهم أو اثني عشر درهما وان كان المراد في كل سنة من مدة عمره حتى تنقضي الدية واذا مات الجاني  
فمن يؤخذ الباقي وكيف يؤخذ فتعين المصير الى ما نقله عن أكثر المواضع من وجوبه في ماله في ثلاث  
سنين فانه لا اشكال فيه وقد صرح في غاية البيان بأن الذي لا عاقلة له تجب الدية في ماله في ثلاث  
سنين من يوم القضاء كما في المسلم اه لان الذي لا حق له في بيت المال تجب الدية في ماله ابتداء  
واذا فقد بيت المال ووجبت الدية على المسلم في ماله صار كالذي تجب عليه في ثلاث سنين ابتداء  
من يوم القضاء لان يوم الجناية فاعتهم هذا المقام فانه مما لم أسبق الى تحريره والحمد لله على تيسيره  
\* (سئل) \* في رجل ضرب رجلا حرا على احدى عينيه عمدا فذهب بذلك ضوءه فهل يلزمه  
نصف الدية \* (الجواب) \* نعم قال في التنوير وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه  
بضرب ضارب كيدشات وعين ضوءه او صاب انقطع ماؤه اه وفيه أيضا وفي كل واحد من  
هذه الاشياء المزدوجة نصف الدية اه أقول قوله وتجب دية كاملة أي دية ذلك العضو الذي ذهب  
نفعه فلا يشافي أن الواجب في العين نصف دية النفس ثم ان كلام المؤلف فيه نظر لانه في هذه الصورة  
يجب القصاص لا الدية حيث كان الضرب عمدا وكان الذاهب مجرد الضوء والعين قائمة قال في التنوير  
وشرحه في باب القود فيما دون النفس وكذا عين ضربت فزال ضوءها وهي قائمة غير منخسفة فيجعل  
على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بمرآة محلاة ولو قلعت لا قصاص لتعذر المماثلة اه \* (سئل) \*  
في امرأة ضربت بنتا بتجهاط عمدا فقتلت عينها فما يلزمها بعد الثبوت الشرعي \* (الجواب) \*  
يلزمها بعد الثبوت الشرعي ربع الدية لان في العينين الدية وفي احدها نصف الدية ودية المرأة في  
النفس والاطراف على النصف من دية الرجل لان طالها انقص من حال الرجل ومنفعة اقل وقد ظهر  
أمر النقصان بالنصف في النفس فكذا في أطرافها وأجزائها اعتبارا بها - كذا في الهداية فعلى هذا  
يلزمها ربع الدية وهي خمسة وعشرون من الابل أو مائتان وخمسون ديناراً من الذهب أو ألفان

مطلب دية العين نصف دية  
النفس

مطلب في عين المرأة ربع الدية

وخسمائة درهم من الفضة \* (سئل) \* في رجل ضرب رجلاً فضيب عداً فأصاب خذقه فأقطع  
اثنين من أسنانه العليا يلزمه ثمرها \* (الجواب) \* إذا طاب الرجل المفسروب من الضارب  
القصاص حيث كان عداً يقتص منه بعد الثبوت الشرعي السن بالسن وإن أراد الدية ففي كل سن  
نصف عشر الدية خمس من الأبل أو خمسمائة درهم من الفضة والمثلة في الشجاج من التنوير وغيره وفي  
الخيرية من الجنائيات أيضاً أقول ظاهر هذا الجواب أن المجنى عليه مخير بين القصاص وأخذ الدية مع  
أن المذكور في السؤال أن الجناية هنا عمد وقد صرح جواباً أن موجب القتل العمد الأثم والقود عينا  
فلا يصير مالا إلا بالتراضي فليس للولي أخذ الدية إلا برضى القاتل خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى في  
أحد قوله حيث أثبت الخيار للولي بين القصاص والدية سواء رضى القاتل أولاً وهذا وإن صرح جوابه  
في الجناية على النفس فالظاهر أنه كذلك في الجناية على مادونها كما يظهر من فروعهما الكثيرة منها الوقوع  
رجل يد رجل وحى صحيحة ويد القاطع شلاء ثبت الخيار للامتطوع به إن شاء أخذ الدية وإن شاء اقتص  
وانما ثبت الخيار له بسبب العيب فلو كان الخيار له مطلقاً لماصوره في المعيب وفي شرح التنوير وعلى  
هذا في السن وسائر الأطراف التي تقاد إذا كان طرف الضارب والقاطع معياً يتخير المجنى عليه  
بين أخذ المعيب والارش كاملاً الخ اه وفي أول الجنائيات مانصه وهو أي شبه العمد فمادون النفس  
من الأطراف عمد موجب للقصاص فقوله موجب للقصاص دال على أنه لا خيار فيه وذكر الزيلعي عند  
الاستدلال لمذهبنا بأن موجب القود لا الخيار مانصه وعن أنس بن مالك أن عمته الربيع لظمت  
جارية فكسرت ثنيتها فقال عليه الصلاة والسلام حين اختصموا إليه كآب الله القصاص  
ولو كان المال واجبا به لخبر آدم من وجب له أحد الشيئين على الخدم لا يحكم به بأحد هـ ما معنا  
وانما يحكم بأن يختار أيهما شاء اه وفي الفتاوى الخيرية يلزمه في كل سن خمس من الأبل أو خمسمائة  
درهم هذا إذا كان خطأ وإن كان عداً ففيه القصاص السن بالسن والله تعالى أعلم اه فثبت بما ذكرناه  
وبما تركناه من خوف التطويل أنه لا خيار عندنا في العمد ولو فمادون النفس بل موجب القود  
حيث أمكن والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما إذا جرح رجل آخر ثم عفا الجرح عن الجراح  
قبل موته عن الجراحة وما يحدث منها من مات الجرح فهل يكون العفو جائزاً \* (الجواب) \* نعم  
وفي الدرر عن المسعودية نوعاً من الجروح أو الألياء بعد الجرح قبل الموت باز العفو واستحساناً  
علاقى على التنوير من فصل في القود وإن سرى إلى النفس ومات فإن كان العفو بلفظ الجنائية  
أو بلفظ الجراحة وما يحدث منها صح بالاجماع ولا شيء على القاتل وإن كان بلفظ الجراحة ولم يذكر  
وما يحدث منها لم يصح العفو في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقياس أن يجب القصاص  
وفي الاستحسان يسقط القصاص للشبهة وتجب الدية في مال القاتل لأنه عداً وعند أبي يوسف ومحمد  
رحمه الله تعالى يصح العفو ولا شيء على القاتل هذا إذا كان القتل عداً فأما إذا كان خطأ  
فإن برئ من ذلك صح العفو بالاجماع ولا شيء على القاطع سواء كان بلفظ الجنائية أو الجراحة وذكر  
وما يحدث منها لم يذكر وإن سرى إلى النفس فإن كان العفو بلفظ الجنائية أو الجراحة وما يحدث  
منها صح أيضاً ثم إن كان العفو في حال صحة الجرح بأن كان يذهب ويحيى ولم يصرد أفراس يعتبر من  
جميع ماله وإن كان في حال المرض بأن صار ذفراس يعتبر عفو من ثلث ماله لأن العفو تبرع منه  
وتبرع المريض في مرض موته يعتبر من ثلث ماله فإن كان قدر الدية يخرج من الثلث يسقط ذلك القدر  
عن العاقلة وإن كان لا يخرج كله من الثلث فثامه يسقط عن العاقلة وثامه يؤخذ منهم وإن كان بلفظ  
الجراحة ولم يذكر ما يحدث منها لم يصح العفو والدية على العاقلة عند أبي حنيفة وعندهم يصح العفو  
وهذا كقوله عفو عن الجنائية أو عن الجراحة وما يحدث منها سواء من جنائيات البدائع لمخصاً  
انقروى أقول والفرق على قول الإمام بين قول المجنى عليه عفو عن الجنائية وقوله عفو

مطلب إذا كانت الجناية عداً  
لا خيار للعبي عليه بين  
القود والدية بل له القود فقط  
عندنا

مطلب يصح عفو الجرح  
قبل موته عن الجراحة  
وما يحدث منها

مطلب العفو عن الجنائية  
إن كان في حال الصحة فمن  
جميع المال والأفن الثلث  
مطلب في الفرق بين قوله  
عفو عن الجنائية وقوله  
عفو عن الجراحة



عن الجراحة أو عن القطع أن لفظ الجناية يشمل السارى منها وغيره فالقتل يسمى جناية بخلاف القطع والجراحة فإنه لا يشمل السارى ما لم يزد قوله وما يحدث منه فإذا قال المجرع أو المقتوع عفوت عن الجناية يكون عفوا عن الجرح والقطع وعن القتل إذا سرت الجناية إليه وإذا قال عفوت عن الجراحة وما يحدث منها أو عن القطع وما يحدث منه فكذلك لأن قوله وما يحدث منه صريح في شمول البرية بخلاف ما إذا لم يقل وما يحدث منه فإنه لا يشملها وعندهما لافرق بين الاقاط الثلاثة لأنه يراد بالعفو عن الجراحة ونحوها العفو عن موجبها فيشمل النفس كالجناية والمتون على قول الامام \* (سئل) \* في رجل قتل رجلا عمدا بغير حق بالة جراحة من حديد وثبت عليه ذلك بوجهه الشرعى ثم عفا عنه بعض أولياء المقتول الوارثين له فهل يسقط القصاص بعفوه ولم يبق من الورثة حصته من الدية \* (الجواب) \* نعم ويسقط بصلح أحدهم وعفوه وللباقي حصته من الدية درر من باب ما يوجب القود ثم قال في شرحه ولا خصه للعافي لانسقاط حصته اه والمسئلة في التنوير والمنع والمقت وغيرهما والدية تورث اتفاقا لشبهه من الفرائض وعفو الاولياء قبل موت المجرع يصح كما يصح عفو المجرع لوجود السبب وصحة البراء تعتمد وجود السبب بزاوية قيسل الشجاع عفا الولي عن نصف القصاص سقط الكل ولا ينقلب الباقي مالا حاوى الزاوى من فصل أمر الغير بالجناية \* (سئل) \* فيما إذا عفا ولي المقتول عن القاتل عمدا عن القصاص فهل يسقط القصاص بعفوه \* (الجواب) \* نعم ويسقط القود بموجب القاتل وبعفو الاولياء وبصلحهم عن مال ولو قليلا فيجب حالا وبصلح أحدهم وعفوه ولم يبق حصته من الدية في ثلاث سنين على القاتل تنوير الابصار من باب القود فيما دون النفس ومثله في الملتقى أقول وما وقع في الاختيار وشرح الجميع من أن الباقي من الدية على العاقلة رده العلامة قاسم بأنه ليس بقول لاحد مطلقا ورده أيضا حاشيته على شرح الجميع بأنه مخالف لسائر الكتب من أنه على القاتل في ماله قال وهو الثابت دراية ورواية وتعامه فيما حذرناه في رد المختار وكتب فيه مانصه تمة عفا الولي عن أحد القتلتين أو صالحه لم يكن له أن يقتص غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في فاضلخان وغيره أن له اقتصاصه فهمستافى قلت وبالتالي أفق الرمي كما في أول الجنائيات من فتاواه \* (سئل) \* في رجل ضرب آخر على يده اليسرى عمدا بسيف فشدت يده وذهب نفعها ثم أقر المضروب بالاكراه العتير شرعا أنه أبرأ الضارب من دية يده المزبورة فهل إذا ثبت ما ذكر بوجهه الشرعى يكون الابراء المذكور غير صحيح \* (الجواب) \* نعم إذا ثبت اكراهه بذلك له الرجوع عما أبرأ منه والله تعالى أعلم لا يصح مع الاكراه ابرأه مد يونه أو ابرأه كفسيله بنفس أو مال شرح التنوير للعلائي من الاكراه ومثله في المنع عن الجناية ولا ريب أن الدية من الديون الضعيفة كما نص عليه في شرح التنوير وغيره من باب زكاة المال ويجب على الضارب نصف الدية \* (سئل) \* فيما إذا ضرب زيد عمرا عمدا بغير حق بسيف على مفصل يده اليسرى فقطعها من مفصل الرسغ فهل يقتص من زيد بقطع يده اليسرى من مفصل الرسغ \* (الجواب) \* نعم قال في الملتقى القود فيما دون النفس هو فيما يكون فيه حفظ المائله إذا كان عمدا فقطع يده من المفصل وان كانت يد القاطع أكبر من المقطوع اه \* (سئل) \* في رجل أجنبى دخل على امرأة قروية وأراد ضربها وخوفها بالضرب فألقت جنينا ميتا ذكر احترأ مخلقا بعد ستة أشهر فهل تنصن عاقلة نصف عشر دية الرجل \* (الجواب) \* نعم أقول وفي الجارية وقد أفق والد شيخنا أمين الدين بن عبد العمال إذا صاح على امرأة فألقت جنينا لا ينصن وإذا خوفها بالضرب ينصن وأقول وجه الفرق أن موتهما بالتخويف وهو فعل صادر منه نسب اليه وبالصياح موتهما بالخوف الصادر منها وصرخوا أيضا بأنه لو صاح على كبير فمات لا ينصن وأنه لو صاح عليه بخاة فمات منها تجب الدية وأقول

مطلب إذا عفا بعض الاولياء  
سقط القصاص

مطلب الدية تورث اتفاقا  
مطلب عفو الاولياء قبل  
موت المجرع يصح

مطلب إذا عفا بعضهم فباقي  
الدية في مال القاتل

مطلب فيما إذا عفا الولي عن  
أحد القتلتين

مطلب الابراء لا يصح عن  
الدية بالاكراه

مطلب الدية من الديون  
الضعيفة

مطلب قطع يده اليسرى من  
الرسغ عمدا فقطع يده اليسرى  
مطلب خوف امرأة بالضرب  
فألقت جنينا ميتا

مطلب صاح على امرأة فألقت  
جنينا

لا مخالفة لانه بالاول مات بالخوف المتسبب اليه وفي الثاني بالصيحة بخفاة المنسوبة الى الصاع والقول  
للفاعل انه مات من الخوف وعلى الاول ما بيننا انه مات من الخوف وعلى هذا فلو صاح على امرأته  
تخافاً فآلقت من صيحته يضمن ولو آلت امرأته غيرهما لا يضمن لعدم تعديه عليها فآلقت فانه تخویر  
جيد اه ما في الخيرية ملخصاً \* (سئل) \* فيما اذا دخل الموصى بيت زید في غيبته وسرقوا  
أمتعته ليلا فقلب على ظنه أن عمر اجاره منهم ورفع أمره لجاكم العرف فأحضر الجياكم عمر وأساله  
فأنكر فضر به فأقر وذکر أن له شركاً معهم لجاكم فحبسه مدة حتى مات في الحبس عن ورثة  
يرعون أن زيد ابنته فقبل لا يضمن زيد دية ولا عبرة بزعم الورثة \* (الجواب) \* نعم قال  
في الفقيه من الغصب من باب ضمان الساعي والنجاشي شكك عند الوالي بغير حق وأتى به شاهد فضرب  
المشكوك عنه فكسر سسته أو يده يضمن الشاكى ارضه كالبال وقيل ان حبس بسعاية تهرب وتسور  
جدار السجن فأصاب بدنه تلف يضمن الساعي فكيف هنا فقبل لا يضمن الشاكى لان الموت فيه نادر فسميته الهرب  
فقال لا ولو مات المشكوك عليه بضرب القاتل لا يضمن الشاكى لان الموت فيه نادر فسميته الهرب  
غالباً أي ومثله في الحاوي الزاهدي من الباب المرقوم ومثله بالحرف في القصولين في ٣٣ في ضمان  
الساعي وتقله في غصب المنع عن الفقيه ومثله في العلائق واذا اجتمع المباشر والمتسبب اضيف الحكم  
الى المباشر كما في القاعدة التاسعة عشر من الاشياء أقول حاصله أنه اذا شكك بغير حق يضمن ما أتلفه  
الوالي أو اعوانه من عضو أو من مال دون النفس لان الشكاية لا تنفذ الى الموت غالباً بخلاف  
العضو والمال لان الغالب افضاؤها اليه فلذا ضمنه الساعي وهذا خارج عن قاعدة الاشياء  
المذكورة أفنى به المتأخرون على خلاف القياس زجر عن السعاية بغير حق والله تعالى اعلم  
\* (سئل) \* فيما اذا أخذ رجل سكيناً وعمره بالقهر والغلبة وجرح بها آخر فهل لاضمان  
على عمرو \* (الجواب) \* نعم دفع سكيناً الى صبي فضرب الصبي نفسه أو غيره بغير إذن الدافع  
لا يضمن الدافع شيئاً خاتمة من فصل القتل الذي يوجب الدية ومن دفع سكيناً الى رجل فقتل به  
نفسه لم يكن على الدافع شيء تبارخاتمة من الفصل الثاني في الجنابة على النفس \* (سئل) \*  
فيما اذا جرح زيد عمرًا بشدة عمداً في فخذه جرحاً لا تمككن فيه المماثلة وصار صاحب فراش  
فما يلزم زيد بعد برئه \* (الجواب) \* يلزمه حكمة عدل كما في الماتني وغيره وهي هنا  
أن يقوم عبداً بلا هذا الاثر ثم معه بقدر التفاوت بين القيمين من الدية وفي الجوهره وقيل تفسير  
الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة وايرة الطبيب والاذوية الى ان يبرأ والله اعلم أقول  
اعلم أن الجنابة بالجرح ان كانت في الوجه أو الرأس تسمى شعبة وان كانت في غيرهما تسمى جراحة  
والشجاج عشرة بعضها له ارض مقدرة بالنص وبعضها فيه حكمة عدل ولا شيء من الجراح له  
ارض معلوم الا الجنابة وهي جراحة تصل الى جوف الرأس أو البطن وفيها ثلث الدية وعدوها  
مع الشجاج باعتبار انها قد تكون في الرأس وهذه الشجاج لا فرق في وجوب الارش فيها بين العمد  
والخطأ الا الموضحة وهي التي توضع العظام أي تظهره فانها ان كانت خطأ ففيها الارش نصف عشر الدية  
وان كانت عمداً ففيها القصاص ولا قصاص في غيرهما على ما مشى عليه في التنوير اكن ظاهر الرواية  
وجوب القصاص فيما دونها وهو ستة كانه عليه شارحه ثم انهم اختلفوا في تفسير حكومة  
العدل الواجبة فيما لانص فيه على شيء مقدرة فالطحاوي تفسيرها أن يقوم بملاوكة كابدون  
هذا الاثر ثم يقوم به هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بينهما فان كان ثلث عشر القيمة مثلاً يجب ثلث  
عشر الدية وان كان ربع عشر القيمة يجب ربع عشر الدية وقال الكرخي هو أن ينظر كم مقدار هذه  
الشعبة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية والمفتي به هو الاول كما في التنوير والنبغاية  
وغيرهما وقوله العلائق عن عدة كتب وفي المعراج أنه قول الاثمة الثلاثة وقال ابن المنذر

مطلب فيما اذا اتمه بسرقة  
فشكاه للعاكم وجبته حتى  
مات

مطلب يضمن الساعي بغير  
حق

مطلب أخذ سكيناً من عمرو  
وضرب بها آخر لاضمان  
على عمرو

مطلب تجب حكومة عدل  
في جرح لا تمككن فيه المماثلة

مطلب اختلّفوا في تفسير  
حكومة العدل

انه قول كل من يحتفظ عنه العلم لكن قال في الدر المختار عن الخلاصة انما يستقيم قول الكرخي  
 لو الجناية في وجهه ورأس أي لانهما موضع المارضة فحينئذ يفتى به ولو في غيرهما أو تعسر على المفتي  
 يفتى بقول الطحاوي مطلقا لانه أبسر اه ونحوه في الجوهرية الخ وكذا ذكره الزيلعي  
 وقال وكان المرعية أن يفتى به ومعنى قوله مطلقا أي سواء كانت بالوجه أو بالرأس أو غيرهما  
 وهو قيد لقوله أو تعسر في التفسير في هذا كله إذا بقي للجراحة أثر والا فغندهما لا شيء عليه  
 وعند محمد يلزمه قدر ما أنفق إلى أن يبرأ وعن أبي يوسف حكومة العدل في الالم وعماه في الذخيرة  
 وذكر في شرح التنوير أنه في شرح الطحاوي فسر قول أبي يوسف ارش الالم بأجرة الطبيب والمداواة  
 قال فعليه لا خلاف بينهما وفي تصحيح العلامة فاسم أنه على قول الامام اعتمد المحبوبي والتشبي  
 وغيرهما لكن قال في العيون لا يجب عليه شيء قديسا وقالا بس-تحسن أن تجب عليه حكومة عدل  
 مثل أجرة الطبيب وهكذا أجرة برئت اه وقال شيخنا شيخنا السامحاني وظهر لي رجحان  
 الاستحسان لأن حق الأذى مبني على المشاحة اه وقال أيضا في مجموعته التي بخطه إذا ضرب  
 يد غيره فكسرها وعجز عن الكسب فعلى الضارب المداواة والتفقة إلى أن يبرأ وإذا برأ وتعتلت يده  
 وشلت وجب ديتها والظاهر أنه يجب المصروف من الدية اه والله تعالى اعلم \* (سئل) في رجل  
 جرح زيد استسكين في ظهره وعجز الجروح عن الكسب فتقام بكف اخت الجراح وزوجها بالانفاق  
 والمداواة فهل تكون النفقة والمداواة على الجراح دونهما \* (الجواب) نعم رجل جرح  
 رجلا فجرح الجروح عن الكسب تجب على الجراح النفقة والمداواة جواهر الفتاوى من أول كتاب  
 الجنائيات ومثله في شرح التنوير في باب القود نقلا عنه أقول ظاهره أن المراد بالنفقة غير المداواة  
 وهي أن ينفق على الجروح من طعام وشراب وكسوة إلى أن يبرأ والظاهر أن هذا فيما إذا كان  
 الجروح فقيرا ينفق من كسبه بقدر نفقته فمجرد عن الكسب فلو كان له مال لم يلزم الجراح سوى  
 المداواة وهل المراد بالنفقة عليه فقط إذا كان فقيرا أو عليه وعلى عياله لم أره فلا يرجع  
 \* (سئل) في رجل ضرب رجلا مسلما بعض أصغره على ظهره ولم يزل صاحب فراس من تلك  
 الضربة حتى مات بعد يومين فهل يكون ذلك شبه العمد وفيه دية مغلطة على العاقلة  
 \* (الجواب) نعم قال في الدر من الجنائيات وأما شبه العمد وهو قتل قصد بغير ما ذكر في العمد  
 كالعصا والسوط والجرح الصغير وأما الضرب بالجرح والخشب الكثيرين فمن شبه العمد أيضا  
 عند أبي حنيفة خلافا لغيره الخ ثم قال وحكمه الانم والكفارة ودية مغلطة على العاقلة بلا قود اه  
 ومثله في التنوير وغيره أقول قد مني بيان الدية المغلطة والعاقلة أيضا فراجع \* (سئل)  
 فيما إذا عمد رجل وضرب رجلا آخر بغير حق بسكين على بطنه وجرحه ولم يزل صاحب فراس  
 حتى مات من ذلك عن أبي يربد الاب أن يقتض منه بعد الثبوت اشترعى عليه فهل لذلك  
 \* (الجواب) نعم وان شهد أنه ضربه بشيء جرح فلم يزل صاحب فراس حتى مات يقتض  
 لان الثابت بالبيننة كالثابت معاينه ولا يحتاج الشاهد أن يقول انه مات من جراحته براية  
 كذا في شرح التنوير للعلاق من باب الشهادة في القتل واعتبار حاله شهد أنه قتل بالسيف فان قال  
 عدا أو سكنا تقبل وبقتى بالانقاص وان قال خطأ يقتضى بالدية على العاقلة وان قال لا ندرى قتله  
 عدا أو خطأ تقبل وبقتى بالدية في مال القتيل محيط البرهاني من الجنائيات رجل قال قتل  
 فلانا ولم يسم عدا ولا خطأ قال استحسن أن اجعل دية في ماله تاريخية رجل قال أنا ضربت فلانا  
 بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عدا فتاوى مؤيد زاده عن القضية في باب إقتل  
 بسبب أقول وانما اقتض منه وان سكنت الشهود عن ذكر العمد لما في غاية البيان عن شرح  
 الكافي في تعليل المسألة بقوله لان العمد هو القصد بالقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرف

مطلب على الضارب لمداواة  
 والنفقة إلى أن يبرأ

مطلب يجب على الجراح  
 النفقة والمداواة

مطلب ضربه بهما على ظهره  
 فبات يلزمه دية مغلطة على  
 عاقلة وهو شبه العمد  
 قوله وأما شبه العمد الخ  
 انظر أين جواب أما وعده  
 هو قوله فهو قتل قصد الخ  
 لكن تحرفت الناء بالواو  
 وايجز اه معصمه

مطلب لا يحتاج الشاهد أن  
 يقول مات من جراحته

مطلب شهد أنه قتل بالسيف  
 وقال عدا أو سكنا يقتضى  
 بالانقاص

مطلب قال قتل فلانا  
 بالسيف ولم يسم عدا ولا  
 خطأ تجب الدية في ماله

حادثة في زماننا سنة ١٢٤٤  
أقرب الضرب وأنكر أنه مات  
منه الجواب رجل قال  
ضربت فلانا بالسيف عدا  
ولا نأدرى أنه مات منها ولكن  
مات وقال ولي القتل بل  
مات بضربك فإنه لا يقتل  
به أحد من القاتل الممهدية  
له منه

مطلب إذا شهدوا عليه  
بالقتل بالآلة جارية لم يقبل  
قوله لم أقصد قتله  
• طلب الحرق ثياب يت  
أجيرة بلا صاع أحد لادية على  
أحد

مطلب أقرب بالقتل خطأ وأدى  
للولى العمد تجب الدية في  
مال القاتل

مطلب أنهم يقتل فقال كذا  
كان مكتوباً فهو أقرار

مطلب شرط صحة الدعوى  
العلم بالدعوى عليه

مطلب خرجت بدعة من بين  
جماعة فقتل رجلاً ولم يعلم  
مضى لا تسع الدعوى عليهم

بدليله وهو الضرب بالآلة فإنه عادة قال ولو شهدوا أنه قتله عمد أو أنه مات به فهو أحوط أنه لكن  
يحتاج إلى الفرق بين الشهادة والأقرار حيث حل الأقرار بالقتل على الخطأ ما لم يذكر العمد ولعل وجهه  
أنه لما أقرب بجنياته وظلمه ظهر له صدقه وحسن حاله فيحمل كلامه على الأدنى ولا يؤخذ بالقرينة  
وهي الضرب بالآلة القاتلة عادة أن لو كان ذلك عمد المذكر بخلاف ما إذا أنكر القتل أصلاً  
وظهر كذبه بالبينّة العادلة المنزلة منزلة المعينة فإنه يحمل على العمد لو جرد دليله وهو الضرب بالآلة  
المذكورة ولهذا قال الخبير الرملي في حاشية المنح بعد ما قدّمناه عن غاية البيان أن هذا صريح  
في أنه بعد ثبوت القتل بالآلة الجارية بالبينّة لا يقبل قول القاتل لم أقصد به بخلاف ما لو أقر وقال  
أردت غيره لأنه ثبت من جهته مطلقاً عن قيد العمدية والخطئية فيقبل منه ما أقرب به ويحمل على  
الأدنى حال في التارخانية وفي المجزّد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة لو أقرب أنه قتل فلانا  
بجدية أو سيف ثم قال أردت غيره فقتلته لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف إذا قال ضربت  
فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عمداً اه ملخصاً لكن التفرقة المذكورة إنما  
تظهر على قول أبي يوسف ما على رواية المجزّد ولا لعل رواية المجزّد قياس والأولى استحسان كما يفيد  
ما نقله المؤلف عن التارخانية تأمل \* (سئل) • في قاصرة أجيرة عند امرأة غامت القاصرة  
ليلاً في بيت المرأة فاحرق بهض إهاباً التي عشيها وشئ من نخلها بقضاء الله تعالى وقدره بدون صنع  
من أحد ثم مات من ذلك بعد أيام فهل يلزم المرأة دية أم لا \* (الجواب) • حيث الحال  
ما ذكر لا يلزم المرأة دية والله سبحانه أعلم وقد أفقى بمثل ذلك الخبير الرملي في فتاويه الخيرية  
من الجنائيات \* (سئل) • في رجل يده بندقة مجربته يداً أصلاً جهلاً فأورثت بحرقته ناراً  
فخرجت وأصاب بها كان فيها رجلاً آخر فقتلته فادعى ولي القتل على الرجل المذكور أنه قتله عدا  
وأقر القاتل أنه قتله خطأ ولم يثبت الولي العمد فهل تكون دية المقتول في مال القاتل لورثته المقتول  
\* (الجواب) • نعم حيث الحال ما ذكر لما قال قاضيان إذا أقرب القاتل أنه قتله خطأ وأدى  
ولي القتل العمد فالدية في مال القاتل لورثته المقتول كذا في فصل القتل الموجب للدية وكذا في فصل  
المعاقل من جنائيات الخائفة وكذا في الفعنانات في بيان من عليه النعمان والدية بقضاء عن مبنوط  
شيخ الإسلام خواهر زادته أنقروى من الجنائيات أنهم يقتل فقتل فلا نأفقال كذا  
كان مكتوباً في اللوح المحفوظ أو قال قتل عدوى فهذا إن الأفظان منه أقرار بالقتل فليزمه الدية  
في ماله إن لم يقرب بالعمد منية للفتى من الأقرار قال المؤلف رحمه الله تعالى كتبت على صورة  
دعوى وردت في جنادى الثانية سنة ١٢٤٤ ماصورته شرط صحة الدعوى العلم بالدعوى عليه وقد ذكر  
في صورة الدعوى أن البنددية التي بها الرصاصه قتلته ولم يعينو القاتل وإن ادعى على واحد غير معين  
لا تسع لما ذكرنا أن شرط صحة الدعوى العلم بالدعوى عليه فيشترط تعيين الضارب وإقامة البينة  
بوجهها الشرعى عليه كما صرح بذلك غير واحد من علماءنا رحمه الله تعالى منهم الخبير الرملي حدث قال  
في فتاويه في باب القسامة سئل في جماعة بواردية وغير بواردية أحد قوا بطير خرج من البحر فخرجت  
بندق من بندق أحدهم قتل رجلاً منهم ولا يعلم من هو وولي القتل يقول حتى عنده ولا يعنى  
البواردية يعينونه عند أحدهم والأكاهم غرماء فهل إذا أقاموا على واحد منهم بينة أنه هو الذي  
خرجت بندقه فقتلته تقبل بينهم ويثبت القتل عليه وتتقضى دعوى المقتل عنهم أم لا الجواب لا يثبت  
القتل عليه ولا تقبل بينهم عليه ولا تتقضى الدعوى عنهم إذا الدعوى لا تسع إلا من صاحب الحق  
والبينة لا تقبل إلا بالاثباته أو دفعه ولم يثبت عليهم بغير الدعوى حق ليس دفعه بها وباب الدعوى  
مفتوح فإن عين اللدعى واحد الدعوى عليه سمعت دعواه وقلت وإن ادعى على واحد غير معين  
لا تسع لأن شرط صحة الدعوى العلم بالدعوى عليه وإن ادعى على الجميع أنهم اشتروا في قتله يواردهم



آخر اخرى فالتاقل هو الاول وهذا اذا كانت الجزاء اختان على التعاقب فلو معافهما قاتلان اهل زاد  
في الخلاصة وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والاخر واحدة فكلهما قاتلان لان المرء قد عوت  
بواحدة ويسلم من الكثير وفي القهستاني عن الطائفة ولو قتل رجلا واحدا مع بعضا والاخر بجديد  
عند الاقصاص وعليهما الدية مناصفة وفي حاشية السيد محمد آبي السعدود الازهرى على شرح  
مثلا مسكين ولو جرح جراحات متعاقبة ومات ولم يعلم المئخ منها وغير المئخ يقتص من الجميع ليعذر  
الوقوف على المئخ وغيره كما في فتاوى آبي السعدود مفتى الروم وأما اذا وقف على المئخ وغيره ولا يكون  
الاقبيل موته فالقصاص على الذي جرح جرحا مهلكا كما في الخلاصة والبرازية اه كذا في رد المحتار  
فاحفظ هذه القوائد الفرائد \* (سئل) \* في جماعة في بلدة كذا ادأهم واجتماعهم على ضرر  
المسلمين والسعي بالفساد في الارض بين الموحدين وابعوان الحكام وقبيل النفوس يعبر حق وأدى  
المسلمين وتغريهم أموالا للسياسة بغير حق فهل اذا ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعى للمحاكم قتلهم  
\* (الجواب) \* نعم كما صرح بذلك في البرازية والريالي وغيرهما والله سبحانه أعلم \* (سئل) \*  
فمن شهر سلا على مسلم خارج المصر قضر به المشهور عليه بسلاح حال كونه شاهرا فقتله ولم يكن  
دفعه الا به فهل اذا ثبت ذلك شرعا لشيء يقتله \* (الجواب) \* اذ لم يكن دفعه الا بقتله والحالة هذه  
قلا شيء عليه بعد ما ذكر بالوجه الشرعى لانه من باب دفع الصائل أقول التقييد بخارج المصر قيد  
انفاقي والسئلة مفصلة في متن التنوير قبيل باب القود في اذن النفس \* (سئل) \* في قبيل  
وجد بقرب قرية يسمع من أهلها الصوت فيه وبه أثر جرح ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل عند اعل  
أهلها فما الحكم الشرعى في ذلك \* (الجواب) \* حيث وجد في مكان غير مأولك لاحد قريب  
اقر به بحيث يسمعون صوته وادعى وليه القتل على أهلها ولا يثبت له بالقبيل أثر القتل حلق خيرون  
رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه وما علمنا له قاتلا ثم قضى على جميع أهلها بالدية

مطلب ذرية أحدهما بعضا  
والاخر بسيف لا يجب  
القصاص

مطلب يجوز قتل من يؤذى  
المسلمين

مطلب شهر عليه سلاحا  
ولم يكن دفعه الا بقتله لاشئ  
بقته

مطلب في القسامة

\* (فصل في جناية الهبام والجناية عليهما) \*

\* (سئل) \* فيما اذا وضع زيد سم فارخا لوطا بدس وماء في وعاء في ضمن الدار لاجل هلاك  
الذئب فأخذت بنت قاصرة الوعاء المزبور ووضعت بالقرب من حصان لزيد فشرب منه ومات فقام زيد  
يكلف ام القاصرة بدفع قيمة الحصان بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم  
ليس له ذلك \* (سئل) \* فيما اذا كان لامرأة بغلة مربوطة في دارها فانفلت بنفسها  
ولم يكن لها ردها ورخصت في الطريق فأصاب امرأة نصرانية فوقعت على جنبها وتعرضت من ذلك  
وتريد من صاحبة البغلة مداواتها فهل ليس لها ذلك \* (الجواب) \* نعم انفلت دابة بنفسها  
وأصابت مالا أو آدميا نهارا أو ليلا لا ضمان في الكل لقوله عليه الصلاة والسلام العجماء جبارى  
المنفلتة هدر من شرح التنوير للعلافي من باب جناية الهبام والجناية عليهما \* (سئل) \* فيما اذا قاد  
زيد دابة ليستة بها من بركة ماء في البادية فجاء عمر وبقرسه ليسقيم الايضام من البركة مع دابة زيد فقال له  
زيد أبعد فرسك عن دابتي فليقتل أمره وقادها بحجب دابة زيد وصد منها حال قوده لها وأدخلها  
بصد منها في ماء البركة فخطبت فيه ثم خرجت وقد ورم بطنها ومات بسبب ذلك فهل يضمن عمر وقيمة دابة  
زيد بعد ثبوت ما ذكر عليه \* (الجواب) \* نعم قال في التنوير ضمن الراكب في طريق العانة  
ما ووطئت دابته وما أصابت يدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت بقدمها أو خطبت يدها أو صدمت  
ثم قال وضمن الشاني والقائد ما ضمنه الراكب \* (سئل) \* في راكب فرس ضربت برجلها  
وهي سائرة في الطريق رجل امرأة ثم بعد مدة ماتت المرأة عن ورثة ترعهم ورثتها أن الراكب يضمن  
فهل لا ضمان عليه \* (الجواب) \* نعم وان قبحت برجلها أو ذنبها وهي تسير لا يكون ضمانا  
خائفة من جناية الهبام ويضمن الراكب كل شيء أصابت الدابة يدها أو رأسها أو صدمت

مطلب وضع سم فارخا في وعاء  
فأخذته بنت ووضعت عند  
حصانه فشرب منه ومات

مطلب انفلت دابة بنفسها  
فأصابت شيئا فهو هدر  
مطلب يضمن القائد ما صدمته  
الدابة

مطلب يثبت الدابة برجلها  
أو ذنبها الخ

أو خبطت وإن نعت برجلها أو ذنبها لم يضمن وإن أوقفها يؤخذ بنفحة الرجل والذنب أيضا خلاصة  
من الفصل الرابع في الجناية على غير بني آدم ولو كانت الدابة سائرة وضاحبا معها قائد أو سائقا  
أو راكبا يكون ضامنا لجميع ما جنت إلا النفحة بالرجل أو الذنب بتارخانية من السابيع عشر  
\* (سئل) \* فيما إذا ربط زيد حصانه في موضع له ولاية ربطه فيه فأنفقت بنفسه وعض حصان  
رجل آخر وقوله فهل لا ضمان على زيد \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في الخيرية والتنوير  
وغيرهما وهي راجعة إلى أن يخرج العجاء جبار ربط حمارة في سارية فخاء آخر بحجارة وربطه فعرض  
أحدهما الآخر وهما في موضع لهما ولاية الربط لا يضمن والاضمن برأية من الرابع في الجناية  
على غير بني آدم \* (سئل) \* فيما إذا ربط زيد دابته في موضع له ولاية ربطها فيه فخاء رجل  
ونفسها يعود فنفتحه برجلها فقتلته وله ورثة ترعّم أن لهم أخذ الدابة أو تضمين صاحبها فهل حيث  
الحال ما ذكر لا يتعلق بالدابة ولا بضامان \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان  
رجل ثور من عادته النطح فتقدم زيد إليه وقال له إن ثورك لنطوح فأربطه ونهاه عن إرساله فلم يفته  
وسببه إلى الممرعي مع دواب القرية فنطح بقرته زيد وعطّلها ومات من ذلك فهل يضمن الرجل قيمتها  
\* (الجواب) \* نعم يضمن الرجل قيمتها حيث أشهد عليه كذا ذكر في البرازية بقلع النية  
في الجنابات ونصه في مسئلة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد بالنفس والمال ومثله في الخيرية  
\* (سئل) \* فيما إذا كان لرجل كلب عقور يؤذى من يمر به وتقدم إلى الرجل جماعة  
وأشهدوا عليه وطلبوا منه منع الكلب عن الناس فلم يمنعه ولم يربطه في زمانة قدر فيه على ذلك  
حتى عض صبي أو دابة ومات من ذلك فهل يجب على صاحبه الضمان \* (الجواب) \* نعم  
والمسئلة في المنع عن الزبالي وغيره قال الزبالي لو كان لرجل كلب عقور يؤذى من يمر به ففلاهل البلد  
أن يقتلوه وإن أئلف شيئا يجب على صاحبه الضمان إن كان تقدم إليه قبل الاتلاف والأفلاشي عليه  
كالخائض المائل اه قلت وفي شرح من لا يخسر وله كلب يأكل عنب الكروم فأشهد فيه فلم  
يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما أشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائض والثور  
وعقر الكلب العقور فيضمن إذا لم يحفظ اه فيمكن جعل المتلف في كلام الزبالي على الآدمي فيحصل  
التوفيق بين كلام الزبالي وكلام من لا يخسر والله تعالى أعلم مخ من باب جنابة البهيمة أقول  
كأنه فهم من كلام من لا يخسر وأنه لا يضمن المال في الكلب العقور وهذا غير مراد وإنما معني  
كلامه أن ما يخاف منه تلف الآدمي فالأشهاد فيه موجب للضمان إذا أعقبه تلف نفس أو مال  
بخلاف ما يخاف منه تلف المال فقط كالكلب العنب فلا يفسد فيه الأشهاد بدليل تشبيهه بالحائض  
المائل فإن الأشهاد فيه موجب للضمان النفس والمال وقد صرح بذلك في القنية حيث قال له كلب  
يأكل عنب الكروم فأشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن إذا أشهد عليه  
فما يخاف تلف بني آدم كالحائض المائل ونطح الثور وعقر الكلب العقور فيضمن النفس والأموال تبعاً  
لها إذا لم يحفظ ولم يدم اه فلا مخالفة بين كلامي الزبالي ومن لا يخسر ولا كلام الزبالي  
في الكلب العقور الذي يخاف منه تلف الآدمي فالأشهاد فيه مفيد موجب للضمان في النفس  
والمال وكلام من لا يخسر وفي كلب العنب الذي يخاف منه تلف المال فقط قلت وهذا كله  
مخالف لما ذكره العلائي في آخر باب القود فيما دون النفس عن القياضي بديع أن الأشهاد لا يكون  
إلا في الحائض المائل لاني الحيوان اه لكن أفقي في الخير به الضمان بعد الأشهاد في حصان اعتاد الكدم  
وكذا في ثور نطوح مستند المائي البرازية عن النية في نطح الثور يضمن بعد الاشهاد بالنفس والمال

مطلب أنفقت حصانه وعض  
حصان آخر لا يضمن

مطلب ربط حمارة فخاء آخر  
وربط حمارة وعض أحدهما  
الآخر

مطلب إذا نخس الدابة  
فنفتحه برجلها فقتلته لا يضمن  
صاحبها

مطلب أشهد عليه أن ثورك  
نطوح فأربطه فلم يفعل فنطح  
بقرته يضمن

مطلب إذا أشهد على صاحب  
الكلب العقور وقبل الاتلاف  
يضمن

مطلب له كلب يأكل عنب  
الكروم لا يضمن وإن أشهد  
عليه

مطلب ما يخاف منه تلف  
الآدمي فالأشهاد فيه مفيد



قال وفي المسئلة خلاف والاكثر على الضمان كالحائط المائل اهـ هذا ما حذر به في رد المحتار  
على الدر المختار \* (سئل) \* في ثور انفلت ثم سار بنفسه من دار صاحبه في غيبته بلا صنع  
قد دخل بيت رجل وأكل له حنطة وشعر افهل لا ضمان على صاحبه \* (الجواب) \* نعم ذابة  
رجل ذهب بغير ارساله ليلاً أو نهاراً فأفسدت زرع غيره لا ضمان لانه بغير صنع ولا عدوان الاعلى  
الظالمين برأيه نقله عن الجامع وفي العيون غم دخلت بيتاً فأفسدته وصاحبها معه يسوقها  
يضمن ما أفسدته وان لم يسبقها لا ضمان عليه وكذا الثور والجار عبادية من الفصل ٣٢ وأجاب  
قارئ الهداية اذا كانت المواشي تربي فأفلت شيئاً من مال مسلم أو ذمي أو زرع ولم يكن أرسلها أحد  
فلا ضمان فيه للعديد جرح الجعاء جبار والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في جمال له عتقة جمال  
محلات ساقته في طريق عام أحد طرفيه سفح جبل والاخر واد عميق فجاء زيد بجمله المحمل من  
طرف السفح وساقه على جذاء جال الجبال ونه الجبال مراراً فلم يشقه فصدم جماله من جماله وأوقعه  
في الوادي بسبب سوقه فهلك الجبل المدكور فهل يلزم السائق قيمة الجبل بعد الثبوت بالوجه الشرعي  
\* (الجواب) \* نعم كما في التنوير \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد اكديته لراع أجير  
مشارك ليرعاه ويتعهد بالحفظ بأجر معلوم فدفعه الراعي الى عمرو بدون إذن زيد مالكة ولا وجه  
شرعي وفارقه ثم بعد مدة نجوشه وردّه مفقود العين فهل يضمن الراعي ربع قيمته لصاحبه  
\* (الجواب) \* نعم لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة ربع القيمة كما في الدر المختار  
للعلاءي \* (سئل) \* في ثور مشترك نصفين بين زيد وإسماعيل وصى عليهم طلب وصيهم الثور  
من زيد ليكون عنده في نوبة الايتام فاستمتع وتكرر الطلب والمنع حتى انكسرت رجله عند زيد ويريد  
الوصي نصفه نصف قيمته وتركه عند زيد وفي ذلك مصلحة للايتام فهل للوصي ذلك \* (الجواب) \*  
نعم \* (سئل) \* في جبل ضربه الراعي بعصا عمداً على رجله فكسرها فهل يضمن لصاحبه  
قيمته \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في التتارخانية أقول قال في الدر المختار والتقيد بالعين أي  
في قول المتن وفي عين بقرة الخ لانه لو قطع اذنها أو ذنبها يضمن نقصانها وكذا السان والثور والجار  
وقيل جميع القيمة كالمقطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى أي لو غير ما كقول  
وان ما كولاخير كما مر في العينين لكن في العيون ان أمسه لا يضمنه شيئاً عند أبي حنيفة وعليه  
الفتوى وعرجهما كقطعها اهـ وحاصله انه لا فرق بين المأكول وغيره ففي غير المأكول لو قطع  
احدى قوائمه يضمن كل قيمته لان ذلك استهلاك له من كل وجه كما في الهداية وأما المأكول فانه  
يتقعه به لانه لو قطع قوائمه فيخبر مالكة بين تركه على القاطع وتضمنه قيمته وبين أمساكه وتضمنه  
النقصان قال في غصب الهداية وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وعنه لولاء أخذته ولاني له والاول  
أصح اهـ وعليه المنون والنروح أيضاً به يعني كما في جامع القصولين فيترجى على الرواية الثانية وهي  
ما ذكره العلائي عن العيون \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد جل اعتاد العض فقدم الى  
صاحبه رجل وقال ان جلاك بهذه الصفة فاربطه وأشهد عليه فلم يربطه ولم يمنعه في زمان يقدر فيه  
على ذلك فسبه الى المرعي فركب على جبل الرجل وعضه ومات من ذلك ويريد الرجل الا ان يضمن زيد  
قيمته بعد ثبوت ما ذكره شرعاً فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في جنايات الخيرية  
بنقلها \* (سئل) \* في رجل ضرب جارا آخر عمداً فجرح على اذنه فهلك لسانه ويريد صاحبه  
تضمن الضارب قيمته بعد ثبوت ذلك عليه فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم ولو ذبح جارا غيره  
ليس له أن يضمنه النقصان ولكنه يضمنه جميع القيمة عند أبي حنيفة وعلى قول محمد له أن يسكه ويضمنه  
النقصان وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يسلك المذبح عبادية من جنايات الدواب \* (سئل) \*  
في رعاة غنم قادهوا قريشاً من خيلاً يزيد القمام بحقله فربته وأتلفته فهل يلزم الرعاة قيمة ما تلف

مطلب اثبات ثوره فاكل  
حنطة رجل لا ضمان عليه

مطلب في عين الدابة ربع  
قيمة الدابة

مطلب انكسرت رجل  
الثور عند الشريك بعد  
الطلب يضمن قيمة حصه  
شريكه

مطلب كسر الراعي رجل  
الجبل يضمن قيمته  
مطلب يفرق بين الجنابة  
على الدابة المأكولة وغير  
المأكولة

مطلب له جل اعتاد العض  
فاشهد عليه

مطلب الراعي اذا قاده  
قريشاً من الزرع يضمن

**(الجواب) \*** حيث قادهوا قرييما من خيار زيد بحيث لو شاءت تناولت منه يلزمهم ذلك قال العبادي في فصوله وفي غصب فتاوى العتابي اذا قادهوا قرييما من الزرع بحيث لو شاءت تناولت من الزرع ضمن اه ومثله في الفصولين

**(كتاب الحيطان وما يحدث الرجل في الطريق وما يتضرر به الجيران ونحو ذلك) \***

كتاب الحيطان وما يحدث  
الرجل في الطريق وما يتضرر  
به الجيران  
مطلب ان وقع الحائط يكن  
ضمانه على لا يضمن

**(مسئل) \*** فيما اذا كان بيد زيد حمام جار في فواجره من مال ك فأنقضت مدة اجارته وانقض حائط منه على صغير في داخل الحمام قتله بدون تعد من أحد ولا منع فقام ولي الصغير بكلف زيدا دفع دية الصغير زاعما أن زيدا قال مالك الحمام ان وقع سقط في الحمام بسبب الحائط يكن ضمانه على فهل لا ضمان على زيد في ذلك **(الجواب) \*** نعم أراد أحد هاتين النقتين جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا ضمن لك كل ما ينهدم لك من بيتك وضمن ثم نقض الجدار بأذن الشريك فانهدم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لا تسخر ضمانك لك ما هلك من مالك لا يلزمه شيء خائفة من الحيطان وفي التنوير من المكفالة ولا تصح أيضا بجهالة المكفول عنه ولا بجهالة المكفول له وبه مطلقا **(مسئل) \*** في حائط لرجل فاصل بين داره ودار جارية في وقف تحت نظارة زيد مال الى دار الوقف وطلب الناظر من الرجل نقضه ادى بينة شرعية فلم ينقضه في مدة يقدر على نقضه فيها حتى سقط على دار الوقف وأتلف منها مشرفة ورفو فاقو بعض درج فهل يضمن ما تلف مدبوت الطلب والاشهاد عليه بذلك **(الجواب) \*** حيث طلب منه الناظر نقضه فلم ينقضه في مدة يمكن نقضه فيها وأشهد عليه بذلك يضمن ما تلف لانه صار متعديا والمسئلة مشهورة في المتون من الحائط المائل في الجنائيات أقول قال الزيلعي الشرط طلب النقض منه دون الاشهاد وانما ذكر الاشهاد ليتمكن من اثباته عند جوده أو جوده عاقفته فكان من باب الاحتياط لاعلى سبيل الشرط اه ومثله في الدرر والعناية وغيرهما وقال في العناية يشترط أن يكون الطالب من صاحب حق كواحد من العامة مسلما كان أو ذميا صيبا أو امراة أن مال الى طريقةهم وواحد من اصحاب السكة الخاصة أن مال اليها وصاحب الدار أو سكانها أن مال اليها اه وفي جامع الفصولين والاشهاد انما يصح ممن ينشره وقوعه لا بمن لا يضره حتى لو مال الى دار رجل قرب الدار هو يتضرر بوقوعه فيصح الاشهاد منه لامن غيره ولو مال الى الطريق الاعظم فيصح من كل أحد اه وفيه أيضا و يصح من المالك والسالكين باجارة أو عارية لعود الضرر اليه اه **(مسئل) \*** في دار جارية في ملك زيد وفي فواجر عمر من زيد مدة معلومة باجرة مقبوضة بيد زيد وفي أثناء المدة ماتت طيلة علوية في الدار بلهة ساحتها وطلب عمر من زيد تعميها ونقضها فلم يفعل في مدة يقدر على نقضها فيها حتى سقطت على زوجة عمر وقتلتها بعد ما أخبرها وطالبه بنقضها فلم ينقضها فهل تضمن دية الزوجة عاقلة زيد **(الجواب) \*** حيث مال الحائط وهو الطبل المذكورة الى الدار المزبورة وطالب عمر المستأجر زيد اما انكها بنقضها وتعميها وأشهد عليه بالوجه الشرعي فلم ينقضها في مدة يمكن نقضها فيها حتى سقطت وأتلفت نفسها في زوجة عمر والمستأجر ضمن عاقلة زيد دية الزوجة المذكورة وهي نصف دية الرجل كما صرح بذلك في التنوير والمنتقى والهداية وغيرها **(مسئل) \*** في حائط مشترك بين زيد وعمر وفاصل بين داريهما فمال الى جهة دار زيد فتقدم الى عمر وأشهد عليه برفعه على أن يكون التعميير عليهم ما يحسب المالك المشترك بينهم الفصين فلم يرض عمر وبذلك ولم يرفعه حتى وقع وأتلف لزيد حائطا ويناوهر ثقفا وهو مقر أن الحائط مشترك بينهما وأنه كان مخوفا وأنه لم يرفع مع إمكان رفعه بعد الاشهاد فهل يضمن نصف قيمة التالف **(الجواب) \*** نعم وفي فتاوى قاضيخان قال أبو القاسم في جدار بين رجلين لاحدهما عليه حولة فمال الى أحدهما فتقدم اليه الذي له الحولة ليرفعه وأشهد عليه ولم يرفعه حتى انهدم وأضر بصاحب الدار فان أقر أن الحائط بينهما وأنه كان مخوفا وأنه تقدم

مطلب سقط الحائط بعد  
الطلب والاشهاد بضمن

مطلب الاشهاد في الحائط  
المائل غير شرط بل الشرط  
الطلب

مطلب طلب المستأجر من  
المؤجر نقض الطبل المائلة  
وأشهد عليه فلم يفعل حتى  
سقطت على زوجته ضمن  
عاقلة المؤجر الدية

مطلب أشهد على شريكه  
في الحائط المشترك فلم يعمر  
حتى سقط يضمن بمصته

اليه وانه لم يرفع معه فاذا افسد شيئا بسقوطه بعد اسكان رفعه بعد الاشهاد ضمن قيمته عماديه في الحائط  
المشترك \* (سئل) \* في رجل حفر بئرا في طريق العائمة في قرية بدون اذن الامام وتركها  
وأمره أهل الحلة بطمها فلم يفعل حتى تردى فيها رجل وتلف فهل يضمن قيمته لمالكه في ماله بالوجه  
الشرعي \* (الجواب) \* حيث حفر البئر المذكور في طريق العائمة المزبور بدون اذن الامام  
يضمن قيمة الجبل لمالكه والله تعالى أعلم قال في الدر المختار من باب ما يحدث الرجل في الطريق كما تسمى  
العائلة لو حفر بئرا في طريق أو وضع حجرا أو ترابا أو طينا ملتقى فتلف به انسان لانه سبب فان تلف به أى  
بواحد من المذكورات بهيمة ضمن في ماله ان لم يأذن الامام فان اذن الامام في ذلك أو مات واقع في بئر  
طريق جوعا أو عطشا أو انهما لاضمان به يفتى خلاصة خلافا للمحمداه احتقر بئرا في طريق مكة أو غيره  
من القبا في غير ممر للناس فوقع انسان لا يضمن بخلاف الامصار وبه يذهب اعراف أن المراد بالطريق  
في الكتب الطريق في الامصار دون المفاوز والصحارى لانه لا يمكن العدول عنه في الامصار غالبا  
دون الصحارى كذا في شرح الزايدى على القدورى في أواسط الديارات رش الماء على طريق فعمليت  
به دابة أو آدمى يضمن وقيل في الآدمى انما يضمن اذا رش كل الطريق أمر الاجير أو السقاء بالرش  
فرش فناء كان الأمر ضمن الأمر دون الرأس والحارس اذا رش ضمن كفيما كان منية المقتى من  
مسائل الطريق ومسئلة رش الماء في الطريق في العمادية من فصل ٣٢ في أنواع النعمانات بأحسن  
وجه \* (سئل) \* في سكة غير نافذة فيها بيوت لجماعة معلومين فعمد أحد الجماعة وأجرى ميزاب  
سطحه وسبب الماء الى السكة المزبورة بدون اذن من بقية الجماعة فهل ليس له ذلك لا باذنه من جميعا  
\* (الجواب) \* نعم أخرج الى طريق العائمة كنيضا أو ميزابا أو جرسا أو كانا جارا اذ لم يضر  
بالعامة واكمل واحد من أهل الخصومة منعه ومطالبته بنقضه بعده هذا اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام  
وان بنى للمسلمين كسجده ونحوه لا وان كان يضر بالعامة لا يجوز اخذ ثلثه والعود في الطريق ليسع  
وشرع على هذا وفي غير النافذة لا يتصرف فيه أحد باحداث ما ذكرنا مطلقا أضرت بهم أولا  
الابادتهم أى باذن اهل لان الطرق التى ليست بنافذة يملوك لاهلها فهم شركاء وهذا يستحقون بها  
الشفعة والتصرف في الملك المشترك من الوجه الذى لم يوضع له لا يملك الا باذن الكل أضرت بهم أولم  
يضر بخلاف النافذة لانه ليس لاحد فيه ملك ويجوز الاتفاح به مالم يضر بأحد من باب ما يحدث  
الرجل في الطريق وفي نوادر ابن رستم اللوائ أن يعطى من طريق الجسادة أحد البيوت عليه اذا كان  
لا يضر بالمسلمين وان كان يضر ليس له ذلك وليس هذا الا للزيادة قالوا والسلطان أن يجعل ملك الرجل  
طريقا عند الحاجة خاتمة من فصل احياء الموات من كتاب الزكاة \* (سئل) \* في سكة غير  
نافذة فيها دور لجماعة ذمتين يريد أحد هدم أن يحدث في وسط السكة بناء ويقسم حصته منها بدون  
اذن من البقية ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال أبو خنيفة رحمه الله  
تعالى في سكة غير نافذة ليس لاحصائها أن يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها فيما بينهم  
لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم أن يدخلوها هذه السكة حتى يخفف الزحام عماديه وفي  
٣٤ وليس لهم أن يدخلوها في دورهم وانما لهم المرور فقط براية من نوع في السكة الغير النافذة وفي  
نوادر هشام عن محمد السكك التي ليس لها منفذ ليس لاحد من في تلك السكة أن يحفر فيها بئرا لصب  
الماء وان اجتمعوا كلهم على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وانما لهم أن يمروا ويحسوا عماديه من الفصل  
المذكور \* (سئل) \* في زقاق غير نافذ فيه دور لجماعة فحفر فيه واحد منهم بئرا بالوعة ينزل فيه  
أنجاس داره وذلك بدون اذن من بقية أهل الزقاق ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك لا باذنه من ويمنع  
من ذلك \* (الجواب) \* نعم سكة غير نافذة أحدث رجل آخر فيها شيئا لا يملكه الا باذن كل  
أهل السكة الا على ولاسفل وما يصنع في السكك من الكنف والمسابز ان حديدته لكل أحد

مطلب حفر بئرا في طريق  
العائمة فتردى فيه رجل ضمنه  
في ماله

مطلب المراد بالطريق الطريق  
في الامصار دون القبا في  
مطلب في رش الماء في  
الطريق

مطلب ليس له اجراء الميزاب  
والسبيل الى السكة

مطلب اللوائ أن يعطى أحدا  
من الطريق ليقبى عليه ان لم  
يضر أحدا

مطلب ليس لهم قسمة سكة  
غير نافذة ولا يبيعوها ولا  
ادخالها في دورهم

مطلب ليس لاحد هدم أن  
يحفر فيها بئرا ولو اجتمعوا  
كلهم

مطلب ليس له حفر بالوعة  
في سكة غير نافذة

مطلب الكنف والمسابز  
ان حديدته هدمت والأتراك

مطلب لا يجوز الاحداث  
في سكة غير نافذة وان لم يضر  
الاباذنهم

مطلب يمنع من اخراج  
الميزاب الى غير نافذة  
مطلب ليس له حفر بئر بالوعة  
على باب داره وان غطي  
رأس البئر  
مطلب لا يحسب طريق غير  
نافذ أن يضعوا فيه الخشب  
مطلب وضع أو ساخ داره  
اصيق جدار جاره يؤمر  
برفعه

مطلب اراد ان يتخذ طينا  
في طريق غير نافذ الخ  
مطلب لكل من احسب  
الدخلة امسالك الدواب على  
باب داره

مطلب اذا فعل ما ليس من  
جولة السكنى ضمن حصة  
شركائه

مطلب في ساحة الدخلة  
موضع معدة لاقناء الزبالة  
يبقى على قدمه

مطلب الاصل أن ما كان  
في سكة نافذة ويعرف حاله  
يجعل حداً يساوي لا مام رفته

أن يهدمه وان قدمة تركت وقال محمد في الحديثة ان لم يضر أحد المأهله من الزبالة من الحيطان وفي  
غير النافذة لا يجوز أن يتصرف بأحداث مطلقاً أثر بهم أو لا الاباذنهم لانه كمالك الخاص بهم شرح  
التنوير للعلائي من باب ما يحدث الرجل في الطريق أقول قوله الاباذنهم مخالف لما يفهم مما مر آنفاً  
عن العمادة من قوله وان اجتمعوا كلهم على ذلك لكن ما هنا هو المذكور في المتون والشروح  
والله تعالى أعلم قال المؤلف سئل العلامة الشيخ عبد الكريم بن محب الدين القطبي الحنفي رحمه الله  
تعالى عن شخص جعل بالوعة بميزاب خارج عن جداره في غير نافذة يضر بالمارة بالطرطشة  
بالقدر والنجاسة وله أيضاً مارة بين الجدران وهي ضارة بأساس الجدران فيقول الحاكم الشرعي  
منعه من ذلك أم لا أجاب ان كان الضرر بينهما منعنه القاضي من ذلك والا والله تعالى أعلم فتاوى  
الكارزوني من كتاب الموات والطرق دار في سكة غير نافذة أراد صاحبها أن يحفر بئر بالوعة على بابها  
خارج داره فله أن يمنعوه فان غطي رأسها وكسبها وجعل طريق الوصول إليها من الداخل فله  
أن يمنعوه لان الحفر سبب الانهيار وهو سبب الوصول فله منعهم عن ذلك جواهر الفتاوى من القسمة  
من الباب الرابع طريق غير نافذة كان لأصحاب الطريق أن يضعوا فيه الخشب وأن يربطوا فيه  
الدواب وأن يتوضؤوا فيه وأن عطب انسان بالوضوء والخشب لا يضمن واضع الخشب وان حفر فيها  
بئر أو بنى فيها بناء فعطب انسان بذلك يضمن ويؤخذ بأن يطعم البئر خاتمة من فصل فيما يجوز ولا حد  
الشريكين أن يعمل في المشترك \* (سئل) \* في دخلة غير نافذة مشتملة على عدة دور ووضوع  
واحد من أبواب الدخلة أو ساخ داره اصيق جدار جاره الذي هو من أهل الدخلة بدون اذن منه  
ولامني بقية أهلها ونفتر رصاحب الجدار بذلك ضرراً يبيناهل يؤمر بالوضع بازالته \* (الجواب)  
نعم كما مر من شرح التنوير ومثله في المتون والشروح أقول هذا اذا وضع ما ذكره اصيق جدار الجار  
أما لو وضع ذلك لاصيق جداره بلا ضرر لغيره في مدة يسيرة على جاري العادة فانه لا يمنع بدليل ما  
قدمه آنفاً من الخاتمة وفي جامع الفصولين أراد أن يتخذ طيناً في طريق غير نافذة فلو ترك من الطريق قدر  
المروور يتخذ في الاسابين مرة ويرفعه سر بعاف ذلك ولكل امسالك الدواب على باب داره لان السكة  
التي لا يتخذ كدار مشتركة ولكل من الشركاء أن يسكن في بعض الدار لأن يبنى فيها وامسالك الدواب  
في بلادنا من السكنى اه وفي التتار خاتمة ان فعل في غير النافذة ما ليس من جولة السكنى لا يضمن حصة  
نفسه وضمن حصة شركائه وان من جولة السكنى فالقياس كذلك والاستحسان لا يضمن شيئاً اه ومثله  
في الكفاية شرح الهداية وبه علم أن ما مر من أنه يضمن بما يحدثه معناه يضمن ما عدا حصته فان السكة  
الغير النافذة لما كانت مشتركة بينه وبين بقية أهلها كان بأحداثه فيها بئراً أو نحوها شاغلاً  
للملك ومثله غيره فيضمن ما تلف به باقدر حصة شركائه تأمل والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في  
دخلة غير نافذة فيها بيوت لجماعة مخصوصين وفي ساحة الدخلة موضع معدة للاقاء والقماعات والاساخ  
من قديم الزمان ويتصرفون بذلك كذلك فام رجل من الجماعة يعارض البقية في التصرفات  
بالساحة المزبورة بدون وجه شرعي فهل حيث الحال ما ذكره في القديم على قدمه ويمنع من معارضة  
الجماعة في ذلك \* (الجواب) \* نعم ثم الاصل أن ما كان على طريق العادة ولم يعرف حاله يتجمل  
حديثاً وكان للأمام رفعه وما كان في سكة غير نافذة ولم يعرف يجوز له قديماً حتى لا يكون لاحد رفعه  
كذا في الذخيرة فوحدي على التقاية تقي مسئلتنا في سكة غير نافذة وعلم انها قديمة قبل الاولى أنه  
لا يجوز لاحد رفع ذلك والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في رجل بنى في داره طبة وقاعة ملاصقتين  
للقاعة وطبة من جولة مساكن داره موقوفة فسبب ذلك قريتين وشباً كالضوء قد بين للقاعة  
والطبة الموقوفتين ومنع الضوء عنهم بالكلمة وركب يمسرين على حائط القاعة الخاص بها وحصل  
بذلك ضرر على الوقف وطلب ناظر الوقف رفع ماسد به القريتين والشباً والوقوف الجسر بن دفعها

للضوء عن الوقف فهل يجاب الناظر الى ذلك ويبقى القديم على قدمه \* (الجواب) \* نعم وهذا  
أعنى سد الضوء بالكلية من الضر والبين والفتوى على منعه كما في البحر والنوير وحواشي الاشهاد  
للسد الحوى ناقلا عن شرح الوهبانية لابن النجدة ونقله العلامة البيري في حواشي الاشهاد قائلا  
في ذلك والفتوى عليه وكذلك في كثير من معتبرات مذهب الامام النعمان اسكنه الله فسيح  
الجنان عمدة بالروح والريحان أقول قد منا في متفرقات القضاء قبيل كتاب الشهادات ونقل  
عباراتهم في ذلك فراجها \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد مربع في داره وله طاقات للضوء  
في حائطه تسمى بالقماري يأتي اليها الضوء من دار جاره من قديم الزمان ولجاره في داره مربع أيضا  
أسفل من الاول وسطه أسفل من القماري يريد الجمار أن يبنى على مربعه المزبور طبقة مسقفة  
بسفوف فوق القماري بحيث يكون الحائط والقماري داخلين فيها ونسبة بسبب ذلك الضوء  
المزبور بالكلية وفي ذلك ضربين لزيد ويريد زيد منع الجمار عن ذلك فهل له منعه \* (الجواب) \*  
نعم فان سد الضوء بالكلية بأن يمنع من تلاوة القرآن العظيم والكتابة ضرر فاحش فيمنع منه  
كما أفتى بذلك العلامة المفتي أبو السعود والله سبحانه الموفق أقول قد منا في متفرقات القضاء  
اذا كان لقرتين فسد ضوء احدهما بالكلية مع امكان الانتفاع بالآخرى لا يمنع والطاهر أن ضوء  
الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه لبرد ونحوه والطاهر أن الشباك كالباب والله تعالى أعلم  
\* (سئل) \* فيما اذا بنى زيد في داره على حائطه الخاص به طبقة تجاه طبقة لجاره وبينهما فاصل  
وبعاضه جاره في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بأن طبقة شبا كانت منع نصف انما راقه بسبب طبقة  
زيد والحال انه ليس في بناء الطبقة ضرر بين الجمار فهل ليس للجمار منعه \* (الجواب) \* نعم  
\* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد حائوت قديم معدل ما كعبى الصوف وبجائز الحائوت طاقة  
قديمة للضوء ولدار عمر وحائط الحائوت يحاذي الطاقة يريد عمر ونعلسته الى فوق الطاقة وفي ذلك ضرر  
بين لزيد لانسداد ضوء الطاقة بالكلية فهل ليس لعمر وذلك \* (الجواب) \* نعم ونقلها ما تقدم  
\* (سئل) \* في رجل بنى في داره قصر اله شبابيك مطله على ساحة دار جاره التي هي محل قرار  
نساءه وجلوسته وبني سلمان حجر يصعد منه للقصر مشرقا على الساحة المذكورة ثم بنى طبله على  
طبله جاره لمنع الاشراف بدون اذن جاره ولا وجه شرعي ويريد الجمار تكليف الرجل رفع الطبله  
وسد الشبايك ومنعه من الصعود على ذلك فهل يسوغ للجمار ذلك \* (الجواب) \* نعم يسوغ له  
ذلك الا أن يبنى الرجل سائر اى ملكه يمنع الاشراف وفي مجموعة عطاء الله أنفدى نقلا عن حيطان  
المضمرات والساحة اذا كانت مجلس النساء والكوة تشرف عليها يؤمر صاحبها بسدها وعليه  
الفتوى \* (سئل) \* فيما اذا عمر زيد في داره قصر اجعل له شبابيك يكلفه جاره سد هاستعلا  
بأنها تشرف على مشرقه في داره وعلى باب قصر فيها والحال أن المشرقه والقصر ليسا محل جلوس  
نساءه وقرارهن بل في الدار سفل فيه صحنها وهو محل قرارهن وجلوسهن وأعمالهن فهل حيث كان  
الامر كما ذكر ولا يجبر زيد على ذلك \* (الجواب) \* نعم أقول هذا طاهر اذا كان القصر  
المذكور لا يجلس فيه النساء أصلا أما لو كان النساء يسكنن فيه في الصيف مثلا وفي الدار دون النهار  
فالطاهر أنه من الضرر البين تأمل \* (سئل) \* فيما اذا كان لكل من جارين سطح بيت في داره  
مساو لسطح الآخر وصار الا أن احدهما يصعد الى سطحه واذا صعد يقع بصره في دار جاره على  
حرمة ويريد الجمار منعه عن الصعود حتى يتخذ سترة فهل الجمار ذلك \* (الجواب) \* نعم رجل  
اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويا فاشترى المشترى جاره حتى يتخذ حائطا بينه وبين الجمار  
قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه ولو أراد أن يمنع جاره من صعود السطح حتى  
يتخذ سترة قالوا ان كان يقع بصره في دار الجمار كان له أن يمنع وان كان لا يقع بصره في داره لكن يقع

مطلب سد الضوء بالكلية  
من الضر والبين المقتضى بمنعه

مطلب ليس له سد تقارى  
الجار

مطلب اذا قلل الضوء ولم  
يكن الضررينا لا يمنع

مطلب ليس له سد الضوء  
بالكلية

مطلب ليس له فتح شبابيك  
تطل على ساحة دار الجمار  
ويؤمر ببناء ساتر

مطلب ليس له منعه من  
شبابيك تشرف على  
المشرقه والقصر اذا لم  
يكونا محل قرار النساء

مطلب له منع جاره من  
الصعود الى السطح حتى  
يتخذ سترة

عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنعهم عن الصعود ولانه كما يتضرر وهو يتضرر الاخر خانية من فصل  
ما يدخل في البيع بلاذ كرومته في البرازية من الحيطان من الثاني في الحائط وعمارته \* (سئل) \*  
عن الذي اذا بنى دارا عالية بين دور المسلمين وجعل لها طاقات وشبابيك تشرف على جيرانه هل يمكن  
من ذلك \* (الجواب) \* أهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ما يبالوا مسلم أن يفعل في ملكه جازاهم  
وما لم يجوز للمسلم لم يجوز لهم وانما يمنع من تعليته بناءه اذا حصل ضرر لجاره هذا هو ظاهر المذهب وذكر  
القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج له أن يمنع أهل الذمة أن يسكنوا بين المسلمين بل يسكنون منعزلين  
عن المسلمين وهو الذي أفتى به أنا كذا في فتاوى قارئ الهداية وأفتى في سؤال آخر بمنعهم من السكنى  
في محلات المسلمين ومنعهم من أحداث بيت يجتمعون فيه كالكثيرة ١٥ \* (سئل) \* في ذي يريد  
فتح كوة في حائطه مشرفة على دار جاره الذي وعلى عوراته وفي ذلك ضرر بين علي الجار ويزعم انها  
قديمة فهل يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضرر بيننا \* (الجواب) \* نعم يمنع  
من ذلك ولا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضرر بيننا كسبب الفقير أحد المفتي بدشق الشام عني  
عنه وفي حاشية البحر من القضاء للشـخـخ خير الدين لا فرق بين القديم والحادث حيث كانت العلـة  
الضرر البين لوجودها فيها تأمل ١٥ \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد طبقة في داره لها  
شبابيك تشرف على حوش هند وأسطعته وتريد خند بناء حائط في الحوش ملاصق لحائط الطبقة  
منتهيا الى حافة الشبـالـة من أسفله من غير أن تعتمد على حائط الطبقة ولا تستدشيان من الشبـالـة  
أصلا ويعارضها زيد في ذلك بدون وجه شرعي فهل يمنع زيد من معارضتها \* (الجواب) \* نعم  
يأت له حائط مشترك بينهما وبين جاره أراد جاره أن يتخذ غرفة بجنب البيت ولا يضر الخشبة على  
الجدار المشترك ولا يبنى معتمد على جدار غيره بل على ملك نفسه ليس لجاره منعه من ذلك بزازية من  
الحيطان من نوع فبن يحدث عمارة تنصرف بصاحبه \* (سئل) \* في رجل بنى حائطا فوق حائط قديم  
مختص به في داره فقام جاره يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بأنه يستدشيان بسبب ذلك عنه الريح  
والشمس فهل يمنع جاره من معارضته ولا عبرة بتعلله \* (الجواب) \* نعم كما في ظاهر الرواية  
وعليه الفتوى كما في الحاشية وأفتى بذلك الظهير الرمي والمرحوم العـمـ والله سبحانه وتعالى أعلم  
\* (سئل) \* في رجل يريد أن يبنى في داره قوس حجر ملاصقا لجدار جاره من غير أن يستند للجدار  
المذكور وأن يضع على القوس جذوعا يركب عليها طبقة تعلوها وجاره يعارضه في ذلك بدون وجه  
شرعي زاعما أنه يستدشيان من داره الهواء القبلـيـ فهل يمنع جاره من معارضته في ذلك ولا عبرة بزعمه  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد طبقة عالية في داره والطبقة طاقات ففتح  
بجدرانها طبقة أخرى فقام عمرو يعارضه ويكلفه سدّها بلا وجه شرعي متعللا بأنها تشرف على باب  
طبقة له في داره اذا صعد أحد إليها والحوال أن ما تشرف الطاقـة عليه ليس محل جـاـوس نساء عمرو  
وقرارهن ويفصل بين الدارين دور كثيرة للناس فهل حيث كان الأمر كما ذكر يمنع عمرو من معارضة  
زيد وتكلفه ما ذكر \* (الجواب) \* الفتوى على أن الكوة حيث كانت للفتار والموضع  
موضع النساء تستدشيان بالفرق بين الطريق الفاصل وغيره كما في المنعرات وغيره حيث كانت ليست كذلك  
يمنع عمرو من معارضة زيد وتكلفه ما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم \* (سئل) \* في رجل  
يريد أن يبنى في داره طبقة على مربعة الخاص به ويعارضه جاره متعللا بأن أحد حيطان الطبقة اذا  
بنت يقع تحتها شبابيك قصره وبينهما فاصل نحو ذراع ونصف فيقل الضوء عنه بسبب ذلك وأحد  
حيطانها يلزم منه سد بعض الهواء والشمس عن داره فهل يمنع الجار من معارضته ولا عبرة بتعلله  
\* (الجواب) \* نعم كما في الحاشية وغيرها \* (سئل) \* فيما اذا اشترت ذمية دارا فيها قصر له  
شبابيك قديمة مشرفة على أسطحة جماعة يفصل بينها وبين الشبابيك طريق عام فقام رجل

مطلب يمنع الذي من تعلية  
البناء اذا حصل ضرر لجاره

مطلب يمنع من فتح كوة  
تشرف على جاره وان كانت  
قديمة

مطلب لا فرق بين القديم  
والحادث حيث كان الضرر  
بيننا

مطلب لها ان تبني حائطاً  
ملاصقا لحائط الجار

مطلب له أن يتخذ غرفة بجنب  
بيت جاره الخ

مطلب لا عبرة بزعمه أنه يستدشيان  
عنه الريح والشمس

مطلب تستدشيان الكوة المشرفة  
على موضع النساء بالفرق  
بين الطريق الفاصل وغيره

مطلب اذا كانت الشبابيك  
تشرف على الاسطحة ورأس  
دور الجار لا يؤمر بسدّها

يكلفها استجميع الشبايك المزبورة مستللا بأن بعضها يشرف على اسطعته وعلى رأس درج له في داره وليس ذلك محل جلدوس نسائه وقراره في ذلك ينفع الرجل من تكليف المنفعة ذلك

**(الجواب) \*** نعم **(سئل) \*** في رجل يريد أن يعلى سطح مطبخه الذي في داره ويعارضه جاره في ذلك مستللا أن السطح بسبب التعلية يقرب من سطح بيت الجار ويسهل الصعود الى سطح الجار والحال انه بعد التعلية المزبورة يبقى بين سطح المطبخ وسطح الجار أكثر من فاصلي رجل فهل له تعلية سطحه كما ذكر ويمنع الجار من معارضته **(الجواب) \*** نعم **(سئل) \*** في جنيئة جارية في وقف بر ملاصقة لحوائط جارية في وقف أهلي فتفتح ناظره شبائك الحوائط مظلة على الجنيئة ويريد ناظر وقفه الجنيئة أن يبني يتاقبها الشبايك يفصل بينهما فاصل وفي ذلك مصلحة للوقف **(سئل) \*** كون غلة البيت فوق غلة الزرع والشجر والارض متصلة ببيوت المصير يرغب الناس في استجار بيوتها ويعارضه في ذلك ناظر الوقف الاهلي بدون وجه شرعي فهل يسوغ لناظر وقف الجنيئة ذلك ويمنع ناظر الوقف الاهلي من معارضته في ذلك **(الجواب) \*** نعم كافي الخائصة والبرازية والله سبحانه وتعالى أعلم وان أراد قيم الوقف أن يبني في الارض الموقوفة بيوتا يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال ارض الوقف يكون بالزرع ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصير يرغب الناس في استجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والتخل كان المقيم أن يبني فيها بيوتا فيؤجرها لان الاستغلال بهذا الوجه يكون أنفع للفقراء كذا في الخائصة بجزء من الوقف **(سئل) \*** فيما اذا كان لزيد حائط محتص به فاصل بين داره ودار جاره يريد زيد أن يفتح في اعلى الحائط المزبورة كوة ليضع فيها ثمره لفضوء فوق قامة الرجل ولا تكشف على محل نسائه أحد أصلا فهل له ذلك **(الجواب) \*** نعم **(سئل) \*** في طلبة مشتركة بين زيد وعمرو فاصلة بين دارهما انهم دمت ولا حدهما نبات ونسوة فأراد أن يبنيهما أو أي الاخر فهل يؤمر بالبناء معه **(الجواب) \*** ان كان أصل الطلبة المذكورة يحتمل القسمة بأن يمكن كل واحد منهما أن يبني في نصيبه ستره لا يجبر الا على البناء وان كان أصل الطلبة المزبورة لا يحتمل القسمة يؤمر الا على البناء على قول أبي الليث لفساد الزمان كافي قاضيخان والله المستعان جدار بين رجلين انهم دمت ولا حدهما نبات ونسوة فأراد صاحب العيال أن يبنيهما وأي الاخر قال بعضهم لا يجبر الا على وقال الفقيه أبو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد أن يكون بينهما ستره قال رضي الله تعالى عنه ويضغى أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة يمكن كل واحد منهما أن يبني في نصيبه ستره لا يجبر الا على البناء وان كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الا على البناء قاضيخان ومثله في المفصولين من الفصل ٣٦ في مسائل الخيطان فارجع اليه فان فيه فوائد غير أن هذا التفصيل لم يذكره غير قاضيخان وهو حسن جدا وانما لم يقيد في السؤال بذلك لانه في الغالب لا يكون رأس الطلبة محتملا للقسمة **(سئل) \*** في داره مشتركة بين جماعة اقتسموها بينهم بالتراضي والوجه الشرعي وقال أحدهم بنى حائطاً حاجزاً بيننا دفعاً لاطلاع الباقيين عليه في حال لا يجوز انهم الاطلاع ودفع اذيتهم عنه فهل يأمرهم القاضي ببناء حائط بينهم ويخرج كل من الفتنة بمحضته يفعله القاضي للمصلحة **(الجواب) \*** قال في العمادية من الفصل ٣٤٠ دار بين رجلين اقتسماها وقال أحدهما بنى حائطاً حاجزاً بيننا فليس على الآخر اجابته وان كان أحدهما يؤذى صاحبه وبطلع عليه في حال لا يجوز له الاطلاع **(سئل) \*** ان القاضي أن يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل منهما من الفتنة بمحضته يفعله القاضي للمصلحة اه وقد حصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه أعلم بالصواب **(سئل) \*** في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو ومثله بينهما وليس لأحد عليه جذوع ويريد زيد أن يضع عليه جذوعاً فهل له ذلك وليس لشريكه عمرو أن يمنع من ذلك ويقال

مطلب له تعلية سطحه وان سهل الصعود الى سطح الجار

مطلب له أن يبني يتاقى الجنيئة تحاه شبائك الحوائط

مطلب له أن يبني في ارض الرقف بيوتا يستغلها ان كمن انتفع من الزرع

مطلب له أن يفتح في حائطه كوة للفضوء فوق قامة الرجل

مطلب في جبر الا على السرة

مطلب يأمرهم القاضي ببناء حائط للستره والفتنة على قدر الحصص

مطلب حائط مشترك بينهما لاحدهما أن يضع عليه جذوعاً ويقال لا يخرضع أنت مثله



لوضع أنت مثل ذلك \* (الجواب) \* نعم وان لم يكن لاحدهما عليه خشب فأراد أن يضع عليه خشباً له ذلك وليس إلا أن ينعى ويقل له ضع أنت مثل ذلك ان شئت هكذا حكى عن القاضي الامام صاعد النيسابوري رحمه الله تعالى وكان يفرق بين هذا وبين ما اذا كان لهما عليه خشب أراد أحدهما أن يزيد خشباً على خشب صاحبه أو أراد أن يتخذ عليه سترة أو يفتح كوة أو باباً بحيث لا يكون له ذلك إلا بأذن صاحبه وكان اصحابه ولاية المنع والفرق أن القياس أن لا يكون له ذلك إلا بأذن صاحبه إلا أن اتزكنا القياس للضرورة انما لو منعناه عن وضع الخشب من غير إذن شريكه ربما لا يأذن شريكه في ذلك فنتعطل عليه منفعة الحائط وهذه الضرورة منعمة في المسائل التي عدناها والله تعالى أعلم عمادية من الحيطان في ٣٥ \* (سئل) \* في حائط فاصل بين دار زيد وعمر وهو مشترك بينهما ولكل منهما عليه جذوع ويريد زيد أن يبني عليه طلبة لا بدون إذن من شريكه ولا رضى منه ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال قاضيان جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك إلا بأذن الآخر أضمر الشريك بذلك ام لم يضمر اه وفي البرازية جدار بينهما لهما عليه جملة واراد أحدهما زيادة جمل لا يملكه إلا بأذن شريكه اه \* (سئل) \* في حائط مشترك بين زيد وعمر وفاضل بين داريهما وله عليه خشب يريد زيد أن يفتح في الحائط كوات ويضع فيها خشباً بازائدة على خشب جاره عمرو وكل ذلك بلا إذن من عمرو فهل ليس لزيد ذلك إلا بأذن عمرو \* (الجواب) \* نعم ولو كان جذوع أحدهما اكثر فلا سخر أن يزيد في جذوعه اذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يفصلوا بين القديم والحادث فصول عمادية في ٣٥ وحده القديم أن لا يحفظ الاقران وراء هذا الوقت كيف كان يجعل اقصى الوقت الذي يحفظه الناس حدة القديم وما ذكر في حدة القديم في غاية الحسن ولو اختلفا فقام أحدهما البينة على القدم والا سخر على انه محدث فبينة القدم أولى وشهادة أهل السكة في هذا غير مقبولة خلاصة ومثله في البرازية أقول قوله فلا سخر أن يزيد في جذوعه الخ أى الى أن يبلغ مقدار جذوع الآخر أما الزيادة على ذلك كما في صورة السؤال فلا بدليل مانقذم في السؤال السابق عن العمادية والبرازية وصرح بذلك في الخاتمة كما نقله المؤلف عنهم في غير هذا المحل ونصه ولو كان الحائط بين رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضى بينهم انصفين هو المختار فان كان جذوع أحدهما اكثر فلا سخر أن يزيد في جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه قال رضي الله تعالى عنه وهذا اذا كان الحائط يحتمل الزيادة فان كان لا يحتمل ليس له أن يزيد خاتمة من باب في دعوى الحائط والطريق \* (سئل) \* فيما اذا تعارضت بينة القدم والحادث ولم يقم مدعى الحادث بينة على مدعى وجد القدم وثبت القدم بالبينة الشرعية لدى قاض شرعى قضى بها فهل لا تتمتع بينة الحادث بعد ذلك \* (الجواب) \* اذا تعارضت بينة القدم والحادث ففي البرازية والخلاصة بينة القدم أولى وفي ترجيح البينات للبغدادى عن الزينة بينة الحادث أولى وذكر العللى في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحادث أولى في السكنف اه قال في الحاوى الزاهدى له كيف في طريق العلامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأما البينة فالبينة بينة من يدعى انه محدث لانها تثبت ولاية النقص ثم رقم لا سخر القول في هذا قول المتدعى بالقدم لكونه متمسكاً بالاصل اه وفي رسالة الحجج والبيانات ان الاصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الاصول انما هو كونها مثبتة خلاف الظاهر اذا البينة انما شرعت لاثبات أمور حادث واليمين لا بقاءه على ما كان اه فعلى هذا بينة الحادث تقدم وما في البرازية والخلاصة من تقديم بينة القدم فذلك في البناء لان صدر عبارته ما في البناء وبؤيد هذا ما في شرح الملتقى وفي غير البناء بينة الحادث مقدمة لانها تثبت أمراً حادثاً تأتلف وقد أفتى الشيخ اسماعيل المفتى بدمشق الشام سابقاً بتقديم بينة الحادث على بينة القدم

مطلب ليس له أن يتخذ سترة أو يفتح كوة على جدار لهما عليه خشب

مطلب جدار عليه جذوع لهما ليس لاحدهما أن يبني عليه شيئاً إلا بأذن الآخر

مطلب جذوع أحدهما اكثر فلا سخر أن يزيد في جذوعه الخ

مطلب فيما اذا تعارضت بينة الحادث والقدم



عمادية من الحيطان ومثله في الفصول وفي صلح النوازل بعد ذكر ما تر أن صاحب الاوسط ليس له أن يرفعه لانه أضر بالحائط أما لو اراد أن يرفع الجذوع من أعلى الحائط الى أسفل لآس به ولو اراد أن يحولها من الايمن الى اليسر أو من اليسر الى الايمن ليس له ذلك خلاصة ومثله في العمادية والفصولين وغيرهما \* (سئل) \* في حائطين فاصلين بين داري زيد وعمرو ولهما على أحد الحائطين ركوب والحائط الآخر متصل ببناء زيد اتصالا تربع من جانب دار زيد واتصال ملازقة من جانب دار عمرو وعليه خشبة واحدة لعمر ويريد عمرو أن يركب على الاقل بركوب آخر لا يمتحله الحائط وأن يركب على جميع الآخر بخشاب بدون اذن من زيد ولا رضاء فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم جدار بينهما لا أحدهما عليه عشرة جذوع وللا ستر جذوع فلصاحب الجذوع موضع جذوعه والحائط لا يخر برزاقه وفيها ايضا جدار بينهما لهما عليه حولة اراد أحدهما زيادة خيل عليه لا يملك بلا اذن شريكه اه وفيها ايضا جدار بينهما اراد أحدهما أن يبنى عليه سقف آخر وغرفة يمنع وكذا اذا اراد أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك اه وان كان كلا الاتصالين اتصالا تربع أو اتصالا مجاورة يقضى بينهما وان كان لا أحدهما تربع وللا ستر ملازقة يقضى احدهما التربع وان كان لا أحدهما تربع وللا ستر عليه جذوع فلصاحب الاتصال اولى ثم في اتصال التربع هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الطحاوي يكفي وهذا الظاهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الاربع ولو أقاموا البيعة قضى لهما ولو أقام أحدهما البيعة قضى له خلاصة من الفصل الثالث ومثله في البرازية فان لم يكن الحائط متصلا بينهما ما ولم يكن لهما عليه جذوع فانه يقضى به بينهما هكذا ذكر في الاصل لانهما استويا في الدعوى وليس ثمة من يمازعهما فيه وليس أحدهما اولى من الآخر فيقضى بينهما الخ عمادية أقول وفي جامع الفصولين جذوع أحدهما في أحد النصفين وجذوع الآخر في النصف فلكل منهما ما عليه جذوع وما بين النصفين فهو بينهما اه \* (سئل) \* في جدارين دارين رجلين مشتركين بينهما ولكل منهما عليه جذوع وجذوع أحدهما أسفل من جذوع الآخر فأودع جذوعه ووضعها بازا وجذوع صاحبه فهل له ذلك وليس لصاحبه منه \* (الجواب) \* نعم كافي العمادية عن الذخيرة \* (سئل) \* في حائط فاصل بين مكان جاري وقبر وبين دار جارية في وقف بر آخر وهو متصل بحائطين آخرين للمكان اتصالا تربع وعليه أيضا حولة للمكان في وسطه ولدار اماز بورة عليه جذوع في اعلاه وتنازع فيه كل من متولي الوقفين فلن يقضى به \* (الجواب) \* يقضى به لمن كان له اتصالا تربع وعليه حولة في وسطه لان له عليه جذوع في اعلاه ولا ترفع جذوع الاعلى كافي العمادية والحائطين والذخيرة وعبارة الذخيرة مانصة ولو كان لا أحدهما اتصالا تربع وللا ستر عليه جذوع فان كان الاتصال في طريق الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال اولى وعليه عامة المشايخ وهكذا روى عن أبي يوسف في الامالي فقد رجع صاحب الاتصال على صاحب الجذوع وان كان لكل واحد منهما على الحائط يد استعمال لان الاستعمال بالتربع سابق على الاستعمال بالجذوع لان التربع يكون حالة البناء والبناء يكون سابقا على وضع الجذوع فكان صاحب الاتصال اولى بهذا الا انه لا يرفع جذوع الآخر اه خصوصاً وله عليه حولة في وسطه فقد نقل في العمادية مانصة وان كان جذوع أحدهما أسفل وجذوع الآخر أعلى بطبقة وتنازع في الحائط فانه لصاحب الاسفل اسبق يده ولا ترفع جذوع الاعلى اه والله سبحانه ونعالي أعلم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد بيت به لوه مشرقة لعمر وينتفع بهما عمرو من قديم الزمان والى الآن ويريد زيد أن يبنى مكان المشرقة طبقة وينزع عمر من الانتفاع بذلك بدون اذن من عمرو ولا وجه شرعى فهل ليس لزيد ذلك ويبقى القديم على قدمه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد اشجار تدلت اغصانها الى الارض

مطلب اصحاب الجذوع  
موضع جذوعه والحائط  
للا ستر  
مطلب في المنازعة في الحائط  
مطلب يكفي الاتصال من  
جانب

مطلب صاحب اتصال  
التربع اولى من صاحب  
الجذوع

مطلب يرجح من جذوعه  
أسفل على من جذوعه  
أعلى

مطلب لزيد مشرقة على بيت  
عمرو وليس اعمر ومنعه عنها  
مطلب تدلت اغصان اشجاره  
الى أرض الجار بؤم  
تجوزها

عمر وأضرمتها أو طلب عمر وتحويلها أهل يؤمر زيد بتحويلها عن أرض عمر وتفرغ هو أنه يجعل  
 أن أمكن ولا يجبر على القطع أن أبي ذلك \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في العمادية في ٤٤  
 ومثله في الفصولين وعبارته باع ضيعة وللمائع اشجار في ضيعة أخرى بحسب هذه الضيعة أغصانها  
 متدلية في المبيعة فلا يشتري أن يأخذ بتفريغ المبيعة من الأغصان المتدلية فيها وكذا الورقها  
 وفي جنبها ضيعة كذلك لأنه كورته فله تفريغ ضيعة من تلك الأغصان فكذلك أوارته فيه وقعت شجرة  
 في نصيب أحد المتقاعين متدلية إلى نصيب الآخر بجبر صاحبها على قطع الأغصان في رواية عن محمد  
 وعنه يترك كذلك وفي كتاب الصلح خرج شعب فخلصه إلى جاره فلجأه لقطعها لتفريغ هو أنه قال وهذا  
 على وجهين فلو كان تفريغه يشد الشعب على النخلة أو تفريغ بعضه يشد بعضه فإنه يأخذ بـ النخلة  
 بالشد لا بالقطع فيما أمكن التفريغ يشده وأما ما لا يمكن تفريغه إلا بقطعه فالأولى أن يستأذن ربهما  
 فيقطع بنفسه أو يأذن له به ولو أبي رفع إلى القاضي فيخيره على القطع اهـ \* (مسئل) \* فيما  
 إذا اشترى زيد خربة في سكة غير نافذة لها باب قديم في السكة فبنى فيها بناء وجعلها داراً وأخذ منها  
 من دار أخرى بابها في سكة أخرى وضمه للدار التي بناها وفتح له باباً في الدار المذكورة وصار يدخل منه  
 في داره ويستطرق من داره إلى السكة الأولى فقام بعض أصحاب السكة المزبورة بعارضون زيداً  
 في فتح الباب المرقوم متعللين بأن البيت ليس من جملة بيوت أهل السكة فيسأل له الفتح ويمنعون من  
 المعارضة \* (الجواب) \* له فتح باب داره التي كانت خربة كما كان في القديم ومنها إلى  
 البيت المذكور ويمنعون من معارضة والله تعالى أعلم له دار في سكة لا تنفذ فشرى بحسب داره يتنا  
 ظهره في هذه السكة قيل له أن يفتح من ظهره باباً في السكة وقيل لا وفريق بينه وبينهم ما إذا أراد أن يفتح  
 باباً للبيت في داره ليدخل منه في داره ويستطرق من داره إلى السكة فإن ذلك والفرق أنه لو فتح البيت  
 باباً في السكة بصير طريق السكة طريق البيت إذا الدخول في البيت يكون من طريق السكة وفيه ضرر  
 لأهل السكة أذرب الدار متى باع هذا البيت بمحقوقه دخل هذا الطريق في البيع فزيد إذا شريكاً آخر  
 في طريق السكة وفيه ضرر في الحال بأن يضيق الطريق بكثرة المارة وفي المال بأنه ربما شتبه  
 بمقادير الانصاف في الطريق بطول العهد فيحتاج إلى قسمة الطريق فينقسم على عدد الرؤس فيصيب  
 مشتري البيت شيء من الطريق فينقص حق أهل السكة وأما لو فتح البيت باباً في داره فطريق السكة  
 لا بصير طريق يقال للبيت إذا لا يدخل البيت من طريق السكة انما يدخل من داره بحكم الملك لا بحكم الطريق  
 فلا يصير طريق الدار طريقاً للبيت فلا يدخل في بيع البيت إذا بيع بمحقوقه فلا يرد الشريك  
 في الطريق ببيع البيت فصولين في ٣٥ ومثله في العمادية والبرازية \* (مسئل) \* فيما إذا كان  
 لزيد دار في دخلة غير نافذة وبابها في أعلى الدخلة وله دار بابها في الجهة السفلى ليس تحتها باب لاجد  
 ويريد زيد تحويل بابها للجهة السفلى من الدخلة فنجاه باب هند بدون أذن من بالقرب منها من  
 أهل الجهة السفلى ويريد أيضاً بناء طبله فوق الباب الذي يريد فتحه وأخرأج زورأها إلى الدخلة فنجاه  
 باب هند بدون أذن من بقية أهل الدخلة ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم وذكر الصدر الشهيد في مسئلة السكة أن صاحب الدار إذا أراد أن يفتح باباً على الجدار أعلى من  
 الباب القديم له ذلك وإن أراد أن يفتح باباً أسفل من الباب القديم ليس له ذلك قال لأنه ليس له حق  
 المرور وأبواب داره وكذلك كرمش الأئمة الحلواني في شرح كتاب القسمة عمادية في ٣٤ وهكذا  
 في جامع الفصولين في ٣٥ وفي المسئلة اختملاف وإن رمت استقصاء فغلبك هما ومما ذكرنا  
 إجاب الشيخ الرمي في فتاويه الخيرية من فصل الحيطان إلى أن قال والخاص أن في هذه المسئلة  
 اختلاف التصحيح والفسوى ولكن المتون على المنع وهو ظاهر الرأية كما صرح به في جامع الفصولين  
 فليكن المعول عليه والله تعالى أعلم اهـ ولو كانت الظلة على طريق غير نافذة أنه أن يعيدها

مطلب اشترى يتنا من سكة  
 أخرى له أن يفتح له باباً في داره

قوله ظاهره في هذه السكة أي  
 وبابه في سكة أخرى اهـ منه  
 قوله إلى السكة أي التي فيها  
 الدار لا التي فيها البيت اهـ  
 منه

مطلب ليس له تحويل بابه من  
 أعلى الدخلة إلى جهة الأسفل

وليس لاحد أن يهدمها وان علم أن الظلة محدثة فهو هذا وما اذا كانت الظلة على طريق نافذ سواء  
فليس له أن يعيدها ولا خيار له في الدار وطرقها وهو انما اشتراها على أن الحق فيها أن يهدمها عمادية  
في ٣٤ \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد دار في دخله غير نافذة ولداره باب في الدخلة المزبورة  
في أسفلها يريد أن يفتحها بابا آخر في وسط الدخلة أعلى من بابه الأول في جداره الخاص به  
فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم رجل له دار في سكة غير نافذة له باب أراد أن يفتحها بابا آخر  
أسفل من بابه اختلفوا فيه والصحيح انه ليس له ذلك ولو أراد أن يفتح بابا آخر أعلى من بابه كان له ذلك  
خاتمة من باب الحيطان والطرق \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد في شارع دار لها باب ففتح  
لها بجذاته بابا آخر في الشارع النافذ المذكور وصار ينتفع به مدة فام رجل بكفه سده بدون وجه  
شرعى فهل ليس للرجل ذلك \* (الجواب) \* حيث كان في السكة النافذة ليس للرجل المذكور  
تكليفه سده والمسألة في الجرحى مسائل شتى من كتاب القضاء تحت قول الكثر زانعه من تطيله الخ  
الى أن قال بخلاف النافذة فان المرو فيها حق العامة ولا خلاف أن له أن يفتح الخ وهي مسألة المتون  
وفي جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى رجل له دار في زقاق غير نافذ وأراد أن يفتح لداره بابا آخر ان كان  
أعلى مما كان يجوز ان كان أسفل مما كان لا يجوز لانه ليس له حق المرور أسفل من الباب الأول  
بخلاف ما لو كان الزقاق نافذ الان حتى المرور ثابت للعامة وله أن يفتح بابا آخر كيفما كان  
\* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد دار لها باب قديم في سكة غير نافذة ففتحها بابا في سكة نافذة  
ومضى لذلك مدة والآن يريد سده الجديد وفتح القديم وأهل السكة معترضون به فهل يسوغ له ذلك  
\* (الجواب) \* نعم واذا باع الرجل دارا لها باب في سكة نافذة وقد كان باب تلك الدار في القديم  
في سكة غير نافذة وأراد المشتري أن يفتح بابا في تلك السكة ومنعه الجيران عن ذلك ينظران أكثر أهل  
السكة بذلك الباب فله أن يفتحهم ويعترضه لانه قائم مقام البائع وكان للبائع أن يفتح ذلك الباب فكذا  
لمن قام مقامه وان يحد أهل السكة ذلك الباب فالقول قولهم مع اليقين اذا لم يكن للمشتري بينة واذا  
حلفهم واحدا بعد واحد ان حلف الاول سقط الايمان عن الباقي لان فائدة اليقين النكول ولونكوا  
ليس له أن يفتح لان الاول أن يعنه لما حلف أنه لا طريق له وان نكل الاول فله أن يحلف غيره ثم وثم  
فان نكلوا جلة كان له أن يفتح لانه كالقرار منهم المسألة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى  
فصول عمادية في ٣٤ \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد دار في سكة نافذة على طريق عام فاستخرج  
زيد من داره المزبورة ففتح بابها اتجاه باب عمرو وعارضه عمرو في ذلك فهل له فتح الباب حيث  
كان الطريق عاما وليس لعمرو معارضته \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في سفلى انهم  
وامتنع صاحب من بنائه وعلوه طبقة يريد صاحب العلو البناء فكيف الحكم \* (الجواب) \*  
يقال لصاحب العلو ليس لك طريق الى حقك سوى أن تبني السفلى بنفسك ان شئت وبحسبه عن  
صاحبه الى أن يؤدى قيمة البناء وكتب المراف رحمة الله تعالى على سؤال آخر لا يجبر واحد منهم على  
بنائه أما صاحب العلو فلا انتفاع به لوه فقط وليس بمالك وأما صاحب السفلى فلا ان الانسان لا يجبر  
على اصلاح ملكه وانما يقال لذي العلو ليس لك طريق الى حقك سوى أن تبني السفلى بنفسك ان شئت  
حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وامنع صاحب السفلى من الانتفاع ولك السكنى في علوك والسفلى  
كله في يدك حتى يؤدى قيمة بناء السفلى وقال الخصاص حتى يؤدى ما اتفق وقال المتأخرون ان بنى  
بأمر القاضى يرجع بما اتفق وان بنى بغير أمر دبر رجح بقيمة البناء وعليه القنوى ثم تعتبر قيمته وقت البناء  
لا وقت الرجوع وهو الصحيح كذا في البازية وقاضيان والعين على الكثر والمائة وغيرها وأنتى بذلك  
الحانوتى مفصلا والله سبحانه أعلم أقول بنى مالوز لزيد صاحب السفلى الانتفاع بسفله وامتنع من  
اداء القيمة فهل يجبر على الاداء في جامع الفصولين انه لا يجبر لكن في حاشيته للخير الرمى أن هذا لو بنى

مطلب له فتح باب آخر أعلى  
من بابه الأول

مطلب له فتح باب آخر في  
الشارع

مطلب له فتح باب آخر في  
زقاق نافذ كيفما كان  
مطلب له سده الباب الجديد  
وفتح القديم اذا أقربه أهل  
الحلة

مطلب استخرج حانوتا  
من داره وفتح له بابا في طريق  
عام ليس لجاره معارضته  
مطلب في السفلى والعلو

مطلب اذا بنى صاحب  
العلو السفلى بأمر القاضى  
رجع بما اتفق والافقية  
البناء يوم البناء

ذوالعلو بلاذن القاضى فلو باذنه يجبر على اداء حصته ويحبس فيه لانه كاذبه بنفسه فيصير دينه عليه  
 حكمه حكم سائر الدينون تأمل اهـ \* (سئل) \* في سفلى هذه صاحبه وامتنع من بناءه وزيد  
 جاره حتى الانتفاع بعلو ذلك السفلى من قديم الزمان فهل يجبر على بناءه له عليه \* (الجواب) \*  
 نعم وفي شهادات فتاوى القضاة لو هدم ما وامتنع أحد ههما عن البناء يجبر ولو انهم لم لا يجبر ولكن يمنع  
 من الانتفاع ما لم يستوف نصيب ما اتفق فيه منه ان فعل ذلك بقضاء القاضى خلاصه من الحيطان  
 ومشله في الفصولين والعمادية وفي جامع الفصولين لو هدم ذوالسفل سفله وذوالعلو علوه أخذ  
 ذوالسفل ببناء سفله اذ قوت عليه حقا الحق بالملك فيمنع كالموقوف عليه ملكا اهـ فظاهره انه لا جبر  
 على ذى العلو وظاهره ما في فتح القدير خلافه والظاهر الثانى ويحمل الاول على ما اذا بنى صاحب  
 السفلى سفله وطلب من ذى العلو بناء علوه فان يجبر ولو انهم هدم السفلى بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء  
 لعدم التعدي الخ يجبر من شتى القضاء أقول قد مضى في مسائل شتى من كتاب القضاء الكلام  
 على عبارة البحر هذه فراجعه \* (سئل) \* فيما اذا وضع صاحب العلو في علوه جذا عالم يكن  
 في القديم بدون اذن من صاحب السفلى وتنصر بمن ذلك صاحب السفلى ويريد أن يكفه رفعه فهل له  
 ذلك \* (الجواب) \* اذا أراد صاحب السفلى أن ينصرف في السفلى تنصرفا فخورا يفتح فيه  
 بابا أو ينقب فيه كوة أو يدخل فيه جذا عالم يكن قبل ذلك فليس له ذلك الا برضى صاحب العلو سواء كان  
 ينصرف ذلك صاحب العلو أو لا ينصرف عند أى حنيفة خلافا لهما فيما لا يضر به وكذلك صاحب العلو اذا  
 أراد أن يبنى في العلو بناء أو يضع عليه جذا عا أو يحدث فيه كسفا فعلى هذا الخلاف عمادية في مسائل  
 العلو والسفل وأطال في دليلهما موخر ادليل الامام ومثله في الفصولين والبحر والعلاقى من القضاء  
 \* (سئل) \* فيما اذا أحدث ذوالعلو فيه بناء ينصرف بالسفل بدون رضى صاحبه ولا اذن منه ولا  
 وجه شرعى وطلب ذوالسفل هدم البناء لا ضراره بسفله فهل يجاب ويهدم \* (الجواب) \*  
 نعم قال في الخيرية من آخر كتاب الحيطان اذا ثبت حدوثه ووضع بغير حق فلصاحب السفلى هدمه  
 ويحكم له القاضى بذلك لانه تنصرف في ملك الغير الخ اهـ \* (سئل) \* فيما اذا تحقق الضرر  
 بمالك البيت السفلى وكان ذلك بسبب مالك العلو فهل يمنع ذوالعلو منه \* (الجواب) \* المختار  
 لا يقتوى انه يمنع ذوالعلو من الحاق الضرر بمالك البيت السفلى ان علم يقينا وان علم عدمه يقينا لا يمنع  
 وان اشكل يمنع الارضى ذى السفلى ويعلم ذلك بقول رجلين لهما بصارة في ذلك والسقف السفلى  
 وجدوعه وهرأويه وبواريه وطينه اصحاب السفلى غير أن لصاحب العلو سكنه في ذلك كما تنقل في البحر  
 عن الذخيرة وتطبيقه لا يجب على واحد منهما ما اذ والعلو فاعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما  
 ذوالسفل فاعدم اجبار على اصلاح ملكه وان زال الطين عنه سعى السبا كن وجب الضمان والا لا  
 كذا أفتى العلامة الخير الرملى رحمه الله تعالى كما هو مصرح به في فتاويه في كتاب الدعوى والله سبحانه  
 الموفق \* (سئل) \* في سفلى له عليه علو له عد اذ اذت هندا أن تجعل السفلى حائوا وتفتح له  
 في السفلى بابا بدون اذن صاحبه العلو وهو ينصرف بالعلو فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم قال في البحر أشار بعنى صاحب الكثرالى منعه من فتح الباب ووضع الجذع وهدم سفله اهـ وأفتى  
 بذلك الخير الرملى كما في فتاويه من الحائط المائل \* (سئل) \* في سطح بيت سفلى هو محل انتفاع  
 زيدا ذى العلو قام ذوالسفل يطالب زيدا بتطبيقه لدفع وكف المطر عنه فهل لا يجبر ذوالعلو على ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم وتقيدتم نقله عن الخيرية \* (سئل) \* في رجل أحدث على حائط جاره  
 الخاص به ركو بابا خشاب عديده بدون اذن الجار ولا رضى منه ولا وجه شرعى وبطلانه الجار يرفع  
 ذلك فهل يؤمر برفعه \* (الجواب) \* نعم ومشله في الخيرية من الحيطان مع اللاباة تنصرف  
 في ملك الغير بدون اذنه اهـ \* (سئل) \* في دار مشتركة بطريق الملك بين هندا وخواجته ما وهما

مطلب اذا هدم صاحب  
 السفلى سفله يجبره صاحب  
 العلو على بناءه له عليه

مطلب ليس لذى العلو أن  
 يضع جذا على حائوا بلا اذن  
 صاحب السفلى

مطلب اذا أحدث ذو  
 العلو بناء يضر بالسفل  
 يهدم

مطلب لا يجب تطبيق سطح  
 السفلى على واحد منهما

مطلب يمنع ذوالسفل  
 من فتح باب

مطلب سطح علوه زيد  
 لا يجبر صاحب السفلى  
 على تطبيقه

مطلب يؤمر برفع الاخشاب  
 الموضوعة بلا اذن

مطلب ليس لها ادخال  
 زوجها الاجنبى في الدار

زوج اجنبي عن زوجات الاخوة تريد هدم دار خاله الدار على الاجانب بدون اذن الاخوة ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم كما في الخيرية والقنية وغيرهما \* (سئل) \* في دار مشتركة بين زيد وجماعة وكأهلهم ساكنون فيها غير أن الجماعة يدخلون الاجانب فيها بدون اذن من زيد ولا وجه شرعى فهل لا يجوز لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم كما أفق بذلك الخير الرملى بقوله لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن الاخر وان كان مشتركا وهو حرام اهـ \* (سئل) \* فيما اذا كان اهنا وبنتها دار مشتركة بينهم ما فعمرو زوج هندا في الدار يوتايدون اذن منهم ما ولا وجه شرعى ورفع العمارة لا يضرب بالدار فهل تكون العمارة للمعمرو يؤمر بالتفريق بطلبهما \* (الجواب) \* نعم ذكر في كتاب الحيطان من العدة كل من بنى في دار غيره بأمره يكون البناء للاثم وان بنى بغير أمره يكون له وله أن يرفعها الا أن يضرب بالبناء فينقض يمنع أى اذا بنى لنفسه بدون أمر أمه اذا بنى لرب الارض بدون الامر ينبغي أن يكون متطوعا عمادية من أحكام العمارة في ملك الغير وقوله كما مر هو قوله وان عمرها لها بغير اذنها قال الشيخ الامام نجيب الدين النسفى العمارة لها ولا شئ عليها من النفقة وانه متطوع في ذلك اهـ ومثل في الاشياء من الوقف وكذا في التنوير وشرحه من شتى الفرائض \* (سئل) \* في حائط لزيد خاص به عمدة جاره عمرو وركب على الحائط بعضا من الاجار الثقيل وأدخله ما في باطنه بدون اذن من زيد ولا وجه شرعى فوهى الحائط وآل الى السقوط بسبب ذلك فهل يضمنه عمرو \* (الجواب) \* نعم هدم بيته وألقى ترابا كثيرا الزيق الجدار الذى بينه وبين جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا فانهدم الحائط فان كان اللبن مشرفا على الحائط متصلا به بحيث دخل الوهن في الحائط من فعله ضمن فتاوى مؤيد زاده في ضمان البئر والجدار عن المنية ومثله في الفصولين عن الذخيرة وفي البرازية من الغصب هدم بيته وألقى ترابا كثيرا الزيق جدار جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا حتى انه دمر جدار الجار ان دخل الوهن بسبب ما ألقى وحمل ضمن هدم داره فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن اهـ \* (سئل) \* في رجل هدم حائط جاره متصلا به فاذا يلزمه \* (الجواب) \* الجار بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقض للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان كذا في حواشى الاشياء للعموى وفي العلائق على التنوير في أول باب الغصب ولا يؤمر بعمارة الا في حائط المسجد وبالله التوفيق أقول المراد بالمسجد ما يشمل الوقف كما أوضحناه في رد المحتار وقد مناشأ منه في كتاب الغصب من هذا الكتاب فراجع \* (سئل) \* في حائط فاصل بين دار زيد ودار وقف مشترك بين الجهتين ولكل منهما عليه ركوب فوهن وتلف وسقط وطاب زيد تعميره وامتنع الناظر من تعميره مع زيد من غلة الوقف وللوقف غلة فهل يجبر الناظر على تعميره مع زيد من غلة الوقف بحسب ما يخصه منه \* (الجواب) \* نعم حائط مشترك انهدم وأبى الاخر أن يبني ان كان أساس الحائط عريضا يمكنه أن يبني حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك الا بى وان كان لا يمكن يجبر عليه القوى ومعنى الجبر اذا كان أساس الحائط لا يقبل القسمة ولا يوافقه الشريك له أن ينفق هو في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما أنفق وفي النوادر جدار بينهما لكل منهما عليه حوله فانهدم واحداهما غاب فبناء الاخر فهو متطوع وليس له أن يمنع الاخر من الحمل اذا نى يأمره القاضي بالانفاق عليه فيرجع وان بنى بلبن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذي لم يبن أن يحمل عليه حتى يؤدى قيمته وعن محمد رحمه الله تعالى في طاحونة مشتركة أنفق أحدهما في عمارةها بلا اذن الاخر لا يكون متطوعا لانه لا يتوصل الى الاتفاق بنصيب نفسه الا بذلك أحد شرى بكنى زرع أبى أن ينفق عليه لم يجبر لكن يقال للاخر أنفق أنت وارجع بنصف النفقة في حصة شريكك جامع الفتاوى من القسمة \* (سئل) \* في مجرى ماء مشترك بين زيد وعمرو وجماعة قريب من حائط مشترك بين زيد وعمرو والمذكورين تعطل المجرى واحتاج الى تعمير والاصلاح وتوافق الشركاء على تعميره

مطلب لا يجوز ادخال  
الاجانب في الدار المشتركة

مطلب عمر في دار زوجته  
بلا اذن الخ

مطلب العمارة في دار الغير

مطلب فعل بجائط الجار  
ما أوهنه يضمنه

مطلب هدم جدار جاره  
فالجار بالخيار الخ

مطلب يجبر الناظر على  
تعمير الحائط المشترك مع  
الشريك

مطلب في عمارة المشترك  
اذا أبى أحدهما

مطلب بنى الحائط في غيبة  
شريكه بلا أمر قاض فهو  
متطوع

مطلب حفر الارض للجرى  
وتعميره فوق الحائط



وأذن زيد مع الجماعة لعمر ويجفر الأرض وتعميره فغفر فسقط الحائط من غير تعد من عمرو وبزيد  
 زيد أن يشمن غرائصيه من الحائط فهل لا ضمان عليه \* (الجواب) \* نعم هدم بيت نفسه  
 قائم هدم من ذلك منزل جاره لا يشمن لأنه غير متعمدة عمادية وفصوله ومؤيدته ومشق في قساري ابن  
 نجيم وفي المسألة أراد نقض جداره وتركه وأبى الآخر فقال له صاحبه أما تشمن لك كل ما يهدم  
 من بيتك وشمن ثم نقض الجدار بأذن الشريك فأنه هدم من منزل المشمن له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو  
 منزلة ما لو قال رجل لا تخزني لك ما هلك من مالك لا يلزمه شيء اه \* (مسئل) \* فيما إذا اذن  
 كل من زيد وعمرو ولا خربا لكوب على حائطه وركب كل منهما على سائط الآخر ثم بعد مدة ترجع زيد  
 عن الاذن ورفع ركوب عمرو وبزيد وعمرو أيضا الرجوع عن الاذن وتكليف زيد ورفع ركوبه فهل  
 يسوغ لعمر وذلك \* (الجواب) \* نعم لو اذن له في الابتداء أن يضع الخشب على حائطه وأن يلقى  
 الدابة الميته في أرضه كان هذا اعارة منه فتى بداله كان له أن يطالبه بالرفع عن أرضه وإن باع منه ذلك  
 لا يجوز لأن هذا بيع الحق ولا يجوز أن صالح عن ذلك بشيء لا يجوز أن أجر الأرض كذلك لا يجوز  
 يرى من الامانات عن الولوالجية من القضاء وضع جذوعه على حائط جاره بأذنه أو حفره بردا في داره  
 بأذنه ثم باع الجار داره وطلب المشتري رفع الجذوع وسردابه له ذلك الا اذا كان شرط وقت البيع بقاء  
 الجذوع والوارث فيه كالمشتري لكن للوارث أن يأمر برفع الجذوع والسرداب بكل حال بزيادة  
 من القسمة \* (مسئل) \* في رجل استأجر دارا من هدم ركب فيها بابا وغلقا بدون اذن هدم  
 وهي مقفلة بمفاعل ويريد الرجل قلع ذلك وقلمه لا يشتر فهل له قلمه \* (الجواب) \* نعم استأجر  
 دارا لخصصها أو فرشها بأجر أو ركب فيها بابا أو غلقا أو نحوها وأقر به المؤجر فأراد المستأجر قلمه  
 فله قلمه لو لم يشتر لا لو اشتر فله قيمته يوم الخصومة فصول من أحكام العمارة في ملك الغير  
 \* (مسئل) \* فيما إذا كان زيد يجري ماء مطر على سطح دار جاره عمرو من قديم الزمان فغرب السطح  
 وبزيد وعمرو أن يكلف زيد اشكيس المسيل الذي في سطحه واصلاحه فهل يكون اصلاح السطح على  
 صاحبه عمرو ومن غير جبر عليه \* (الجواب) \* نعم له يجري ماء على سطح دار غريب السطح  
 فاصلاحه على رب السطح كالمسفل والعلى ولا يجبر على العمارة فيقال للذي له حق الاجراء وضع ناوفا  
 في مقام الجرى على سطح الجار لينفذ الماء الى مصبه بزيادة من كتاب الشرب ومثله في الذخيرة من  
 الفصل العاشر في اصلاح المسيل والجري من كتاب الشرب والناوق معرب والجمع الناقفات وهو  
 الخشبة المنقورة التي يجري عليها الماء في الدواليب أو تعرض على النهر أو الجدول \* (مسئل) \*  
 فيما إذا كان زيد دارا ومسيل ماء سطحها على بناء جاره عمرو فأراد عمرو رفع بناءه فهل لزيد مطالبة  
 بتسبيل ماء سطحه الى طرف الميزاب \* (الجواب) \* نعم له ذلك وفي فتاوى التسي داران جارين  
 سطح احدهما أعلى ومسيل ماء العليا على الاخرى فأراد صاحب السفلى أن يرفع سطحه أو يبنى على  
 سفله له ذلك وليس للجار منعه لكن يطالبه حتى يسبيل ماؤه الى طرف الميزاب وإن هدم السفلى  
 أو هدمه المالك ليس لآخر أن يكافئه بالعمارة لاجل اسالة الماء لكن يبنى هو ويمنع صاحبه من الانتفاع  
 خلاصة من الحيطان من نوع مسيل الماء ومثله في البرازية أقول تقدم قبل نحو رقتين أن صاحب  
 السفلى لو هدم سفله فإن له حق الانتفاع في علوه أن يجبره على بناء السفلى لأنه قوت عليه حق الانتفاع  
 المحقق بالملك بخلاف ما إذا هدم السفلى بدون فعله فقله هنا أو هدمه المالك الخ تخالف لما مر  
 حيث سوى هذا بين الهدم والانهدام فاما أن يكون ما أقول آخر أو يخص ما مر بغير المسيل فتأمل  
 \* (مسئل) \* فيما إذا كان زيد يسفل فوقه علو لعمر ومسفل على مطبخ ومشرقة في طرفها  
 مرتفع قديم لعمر وتوزل أو ساخنة في قساطل قديمة داخل حائط السفلى ولزيد أيضا مياه تنزل في  
 القساطل المذكوكة ورذالان قام زيد يعارض عمر في المرتفع المذكور ويكافئه رفعه بدون وجه

مطالب هدم بيت نفسه  
 قائم هدم جدار جاره لا يشمن  
 مطالب قال أنا تشمن لك  
 ما يهدم من بيتك  
 مطالب إذا اذن لا آخر  
 بالركوب على سائطه  
 الرجوع

مطلب استأجر دارا وركب  
 فيها بابا وغلقا بلاذن المؤجر  
 له قلمه الخ

مطلب له مسيل على سطح  
 الجار فغرب السطح لا يجبر  
 أحد على عمارة

مطلب له مسيل على سطح  
 جاره فأراد جاره أن يعلى  
 السطح الخ

مطلب له مرتفع تنزل  
 أو ساخنة في قساطل في حائط  
 جاره وليس للجار منعه

نمرى: فهل ليس يزيد ذلك ويقي القديم على قدمه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان له سند درج من حجر مبنى في أرض دارها ولز يد طريق ما تحت الدرج أراد تعميره فهدم الدرج بدون اذنها الحكم في ذلك \* (الجواب) \* هي بالخيار ان شأنته قيمته والنقض للضامن وان شأنت أخذت النقض وضمته النقصان كما في حواشي الاشياء المعمورة نقل عن شرح انتقاية العلامة قاسم أقول وجهه أن البناء ليس من المثلثات فلا يلزمه أن يبنى لها مثله ويعيده كما كان بل هو قبيح فيضمن بالقيمة ولو بلا إذن لانه غاصب لكن في هذه الصورة ليس لها منعه من اصلاح طريق ماؤه لما نقله المؤلف في غير هذا المجل ونصه ولو ان رجلا له نهر في أرض رجل ولا يمكنه المرور في بطن النهر قال محمد بن سلسة يقال لصاحب الارض اما أن تدعه أن يدخل الارض ويصلح ملكه أو تصلحه أنت قال الفقيه أبو الليث بهذا أخذوا كذلك مسئلة الحائظ قاضيان من باب الحيطان والطرق ومجاري المياه رجل له حائط وجوه في دار رجل فأراد ان يطبق حائطه ولا سبيل له الى ذلك الا بدخول دار جاره وصاحبه يمنع من الدخول أو انه يهدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فأراد أن يدخل ويبل الطين فنعى صاحب الدار أنه يجرى ماء في دار جاره فأراد جفوه واصلاحه ولا يمكنه ذلك الا بدخول داره وهو يمنع يقال لصاحب الدار اما أن تتركه يدخل ويصلح أو يفعل صاحب الدار بما له خلاصة من أوائل كتاب الحيطان ومثله في البرازية وكذا في العمادية في ٣٤ هـ خفي امتنع صاحب الدار من اصلاحه من ماله وأجبرناه على أن يمكن الآخر من الدخول لاصلاح ملكه فالظاهر أن صاحب الملك يجب أن يساع على اصلاح ما خربه لصاحب الدار من حفر أو هيدم والالزم أن يجبر صاحب الدار على تمكن الآخر من افساد داره والحائظ الضربة لاجل منفعة غيره وهذا اختيار ألف اقواعد الشرع الشريف وقد قالوا الضرر الخاص يتحمل لاجل الضرر العام ولا يتحمل لاجل الضرر الخاص كما يعلم من الاشياء فان الضرر لا يزال بالضرر \* (سئل) \* في رجل اتخذ في داره جنيشة ملاصقة لجدار دار جاره وصار يسهها بالماء ويتعدي الضرر الى الجدار المذكور اكون الارض رخوة ويريد الجار منعه من ذلك فهل له منعه \* (الجواب) \* حيث كانت الارض رخوة له منعه غرس بجانب دار جاره يساعده حائط الجار قد رما لا يضره ولم يقدره بالمقدار المعين برازية من القسمة ومثله في جامع الفتاوى من القسمة \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد بالوعة في داره انه يهدم بعض حافتي البالوعة وصار يجري منها الماء الى أرض دار جاره وعمره وحيطانها وتضرر من ذلك ضررا ينافي وطلب عمره من زيد اصلاحها وحسمها ومنع الضرر عنه فهل يجب عمره الى ذلك \* (الجواب) \* للمالك التصرف في ملكه وان تضرر جاره في ظاهر الرواية والاختار للمتاخرين له ذلك ما لم يكن ضررا ينافي وهو ما يكون سببا للهيدم أو يوهن البناء أو يخرج عن الاتقاع بالكلمة كسد الضوء بالكلمة والفتوى عليه كما جرح بذلك في حاشية الاشياء للبري من القسمة فيصاح عمره الى ذلك قال في الوالوجية من آخر الصلح رجل أراد أن يتخذ في داره بستانا ليس لجاره أن يمنع من ذلك ان كانت الارض صلبة ولا يتعدي ضرر الماء الى جداره وان كانت الارض رخوة ذات نزول يتعدي ضرره الى جداره فله أن يمنع لانه لا يدفع الضرر عن نفسه ولا عبء القرب والبعد والله سبحانه أعلم نهر جرى في أرض قوم فانبثق وخرب بعض الاراضي الملاية الاراضي مطالبة ارباب النهر باصلاح نهرهم دون عبارة الاراضي برازية من الشرب وبكذا في الخلاصة عن النوازل \* (سئل) \* فيما اذا كان لجساعة مجرى أو سائح قديم لا يروم في باطن الارض في طريق محلهم وانهدم ما حيدى طاقته وصار الوسخ ينزل الى بئر ماء لذي في داره القربية من المجري وتضرر من ذلك وطلب منع ذلك عن بئرهم وحسمه عنه فهل يجب ابي ذلك \* (الجواب) \* نعم يجب الى دفع الضرر المذكور عنه والمبثلة في الجواهر الزاهدي من فصل النفقة \* (سئل) \* في رجل عرف داره حائطا

مطلب له ان يدخل ارضه  
غيره ليصلح نهر نفسه

مطلب امان تتركه يدخل  
ويصلح وأمان نفسه هل أنت  
بماله

مطلب اتخذ جنيشة ملاصقة  
لجدار الجار والارض رخوة  
له منعه من سقيها

مطلب عليه اصلاح بالوعة

مطلب يمنع عمافيه نهره

مطلب اراد ان يتخذ في داره  
بستانا

مطلب نهر جرى في ارضه  
قوم تخرب اراضيهم  
مطلب في نهر الإوساخ اذا  
تهدم بعضه

مطلب يمنع من الدف الموهن  
بسبب حياكة العبي

وأعده لحسبها كعبى الصوف دائما وجعل فيه لذلك أنوالا فى الارض بجانب حيطان جاره ومصار  
عمال الرجل يحكيون العبي المزبورة وحصل من ذلك وحسن لبناء حائط الجار وداره بكثرة الدق الشديد  
العنيف الموحن للبناء المنصر للجار ثم راينا ويريد الجار منع الرجل من ذلك بعد اثبات الضرر البين  
الحاصل من ذلك قيل يسوغ للجار ذلك \* (الجواب) \* نعم اراد أن يبنى داره تنورا للخبر الدائم  
أورسى للطحى أو مدقة للتصاير يمنع عنه لتضر رجليه ضرا فاحش ما يزيد زاده عن الفصولين ومثله  
فى شرح الكثر العيني من شئ القضاء \* (مسئل) \* فى رجل استأجر حائطا فى محله لصبيع الثياب  
وأحدث فى الحائط مدقة للثياب وصار يباشر ذلك فى الحائط وتضر رجليه بذلك ضرا مينا فاحشا  
بسبب كثرة الدق الشديد الموحن للبناء دورهم ضرا مينا فاحشا يمنع من ذلك حيث الحال ما ذكر  
\* (الجواب) \* نعم \* (مسئل) \* فيما إذا أحدث زيد فى داره اصطبلًا وكان فى القديم مسكا  
وربط فى الاصطبل دواب وجعل حوافرها الى دار الجار الملاصقة لداره زيد وفى ذلك ضرر بين حائط  
الجار فهل للجار منعه من ذلك \* (الجواب) \* نعم وفى مسائل شتى من التوازل داران  
متلاصقتان جعل أحدهما حياى الدارين فى داره اصطبلًا وكان فى القديم مسكا وفى ذلك ضرر لصاحب  
الدار الاخرى قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى ان كان وجود الدواب الى الجار لا يمنع  
وان كان حوافرها اليه فللجار أن يمنع ثم اذا أدخل الدواب فى الاصطبل وخربت الدواب جدار  
الجار بجوارها داخل يضمن صاحب الدواب قيل لا يضمن لانه ليس بمباشر لان فعل الدواب لا ينتقل اليه  
لانه جبار فلو ضمن انما يضمن باذخال الدواب فى الاصطبل من حيث انه تسبب الى الخرب الا انه  
ليس بمعتد فى هذا التسبب لانه أدخلها فى ملكه والتسبب انما يوجب الضمان عند التعدي عمادية  
فى ٣٤ ومثله فى الفصولين \* (مسئل) \* فى مجرى ماء قديم مشترك بين جماعة فى محله يجرى فيه  
ماء أو ساخ دورهم فحدث زيد له مجرى ماء وسخ داره يياطن الارض وصار ينزل من داره على المجرى  
المشترك المزبور ويدون اذن من الجماعة ولا وجه شرعى ولم يكن له ذلك فى القديم ويريد الجماعة منعه  
من ذلك فهل يسوغ لهم \* (الجواب) \* نعم \* (مسئل) \* فيما إذا اتخذ زيد فى داره الجارية  
فى ملكه بالوعة فتر من مائها حائط جاره ويعارضه جاره فى ذلك ويكلفه تحويلها بدون وجه شرعى  
فهو لا يكلف الى ذلك \* (الجواب) \* حيث كانت فى ملك زيد المذكوكر لا يكلف الى ذلك  
 والله تعالى أعلم ومن اتخذ بئرا أو بالوعة فى داره فتر منها حائط جاره وطلب جاره تحويله لا يجبر عليه  
وان سقط الحائط منه لا يضمنه ملحق من شئ الفرائض ومثله فى التنوير من المحل المزبور أقول  
الظاهر أن هذا مبنى على ظاهر الرواية كما يعلم مما مر فى الصحيفة السابقة وفى جامع الفصولين لما لك  
الساحة أن يبنى فيها حائطا أو تنورا أو بالوعة أو بئر ماء لتصرفه فى خالص ملكه فلا يمنع عنه ولو أضر  
بجواره الى أن قال والحاصل أن القياس فى جنس هذه المسائل أن من تصرف فى خالص ملكه لا يمنع  
منه ولو أضر بجواره لكن ترك القياس فى محل يضر بغيره ضرا مينا وقبل بالمنع وبه أخذ كثير من  
المشايخ وعليه الفتوى اه وتقدم أن الضرر البين ما يكون سببا لعدم أو بوهن البناء أو يخرج عن  
الاتفاق بالكلية كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه اه ولو كان يمنع الضرر باحكام البناء  
بالموت والكلس ينبغي أن يؤمر به فلو لم يفعل أمر برفعه قال فى جامع الفصولين فلو أجرى الماء  
فى أرضه اجراء لا يستقر فيه اضمن ولو يستقر فيه اضمن بغيره ضرا مينا فاحشا يمنع من ذلك  
والاحكام ولم يفعل ضمن كالاشهاد على الحائط المائل والالم يضمن اه قال الرمسلى فى حاشيته عليه  
أقول يعلم منه جواب حادثة الفتوى المتخذة فى داره بالوعة أو هنت بناء جاره لسريان الماء الى أسفه  
فتقدم اليه باحكام البناء حتى لا يسرى الماء اه \* (مسئل) \* فى رجل يريد أن يعفر فى أرض  
داره بئرا لاجل المطهرة ويعارضه فى ذلك جاره متعللا بان حائطه ينز منها فاهل له ذلك ولا عبرة بعهده

مطلب يمنع من احداث  
مدقة للثياب اذا كان به  
ضرر بين الجيران  
مطلب أحدث فى داره اصطبلًا

مطلب خربت الدواب جدار  
الجار بجوارها لا يضمن  
صاحبها  
مطلب التسبب انما يوجب  
الضمان عند التعدي  
مطلب يمنع من اجراء أو ساخ  
داره فى المجرى المشترك  
مطلب اتخذ فى داره بالوعة  
فتر منها حائط جاره لا يجبر على  
تحويلها

مطلب له حفر بئر بالمطهرة فى  
أرض داره وان تر حائط الجار

المذكور \* (الجواب) \* نعم ونقلها ما تقدم عن التنوير أقول وفيه ما علمت آنفا  
 \* (سئل) \* في دار مشتركة بين زيد وورثة أخيه فاحتاجت للعمارة فعمرها زيد بدون إذن ورثة  
 أخيه ولا امر القاضى ويريد الرجوع على الورثة المرقومين فهل ليس له ذلك ويكسب متطوعا  
 \* (الجواب) \* نعم الدار المشتركة اذا استمرت فاتفق أحدهما في مرتبة بغير امر صاحبه وبغير  
 أمر القاضى فهو متطوع صور المسائل عن الخلاصة في النفقات وذوى الارحام أقول وفي الخاتمة  
 من باب الحيطان دار بين رجلين انهدمت أو بيت بين رجلين انهدم فبناه أحدهما لا يرجع هو على  
 شريكه بشئ لأن الدار تحتل القسمة فاذا أمكنه أن يقسم يـكسب متبرعا في البناء والبيت كذلك  
 اذا كان كبيرا يحتمل القسمة وكذلك الحمام اذا خرب وصار ساحة وكذلك البئر اذا امتلأت  
 من الحماة فله أن يطالب شريكه بالبناء فاذا لم يطالبه وأصلحها وفزعها كان متبرعا اهـ ومضاد هذا  
 أن الدار لو كانت صغيرة لا تمكن قسمتها أنه لا يكون متبرعا لانه حينئذ يكون مضطرا الى البناء  
 ليتوصل الى الاتقاء بملكه بخلاف ما اذا كانت كبيرة لانه يمكنه أن يقسم حصته منها ثم يبنى في حصته  
 فاذا بنى قبل القسمة لم يكن مضطرا فيكون متبرعا ولذا قيد الحمام بما اذا خرب وصار ساحة لانه حينئذ  
 تمكن قسمته فاذا لم يقسم يكون متبرعا لكن في البئر ينبغي أن لا يكون متبرعا لكونه مما لا يقسم لكن  
 أشار صاحب الخاتمة الى الفرق بأنه لا أن يطالب شريكه بالبناء أى فيجبر شريكه عليه كما صرح به  
 غيره واذا أجبر لم يكن الاخر مضطرا فصار الاصل ان ما اضطر الى بناءه بان كان مما لا يقسم أو مما لا يجبر  
 الشريك على بناءه فبناه أحدهما لم يكن متبرعا والا فهو متبرع لكن استشكل هذا في جامع  
 الفصولين بأن من له حصة على حائط لولبى الحائط يرجع لانه مضطرا لا يتوصل الى حقه الا به مع أن  
 الشريك يجبر أيضا كالبرقيفة بنى أن يتخذ حكمه مما ثم قال والتحقىق أن الاضطراب يثبت فيما لا يجبر  
 صاحبه كما سيجي فينبغي أن يدور التبع والرجوع على الجبر وعدمه الى أن قال وهذا يخلصك عن التحير  
 بما وقع في هذا الباب من الاضطراب ويرشدك الى الصواب اهـ لكن عبارة الخلاصة التي ذكرها  
 المؤلف تدل على أن للقاضى أن يأمره ببناء الدار فاذا كان كذلك لم يكن مضطرا الى البناء اذا أبى  
 شريكه لانه يمكنه استئذان القاضى وقد يجاب بان للقاضى ذلك اذا كان الشريك غائبا مثلاً لانه  
 حينئذ لا يمكن طلب البناء منه ولا القسمة معه فالخلاص أنه اذا كانت الدار تحتل القسمة فان أذن له  
 شريكه بنى والا قسمها جبراً عليه ثم بنى في حصته فان لم يمكن استئذانه يبنى باذن القاضى وفيما عدا  
 ذلك فهو متطوع وتقدم في كتاب القسمة عن الخاتمة أن في غير محتمل القسمة لا طالب أن يبنى ثم يوجر  
 ثم يأخذ نصف ما اتفق في البناء من الغلة وقد مناهنا عن الاشهاد أنه يرجع بما اتفق لولبى باهر  
 قاضى والا فبقية البناء وقت البناء اهـ وهذا هو المحرك كما قال في الوهبانية لكن هذا التفصيل  
 انما ذكره في السفلى اذا انهدم وعبارة الاشهاد مطلقة والذي يظهر الاطلاق اذا لفرق يظهر فيجبر  
 ذلك في كل ما يضطر فيه أحدهما الى البناء كالسفل والجدار والرحى والحمام والبيت والدار الصغيرة  
 والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في حائط بين اثنين يريد أحدهما أن يزيد في البناء عليه بدون إذن  
 الاخر ولا رضاه فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم جد اربين رجلين أراد أحدهما أن يزيد  
 في البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشريك أضمر الشريك بذلك أو لم ينصر خاتمة \* (سئل) \*  
 فيما اذا كان لزيد قصر في داره لاطاعة غير مشرفة على محل نساء أحد من محلاته ولعمرو والذى من اهل  
 محله دار فيها طابلا حجرة عن النظر من دارها فاذا زالاها عمرو وحسبها فقام عمرو بكف زيد اعمل  
 المزبور على درج قصر عمرو وليس الدرج محل قرار نساء عمرو وجلسه من فقام عمرو بكف زيد اعمل  
 حاجز يمنع النظر تجاه قصره بدون وجه شرعى فهل لا يلزم زيد اذ ذلك \* (الجواب) \* نعم لا يلزمه  
 ذلك والحالة هذه \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد دار ملاصقة لدار عمرو وفي دار زيد قاعة

مطلب عمر الدار المشتركة  
 بلاذن بقية الشركاء فهو  
 متطوع  
 تحريمهم في مسألة بناء  
 الشريك في المشتركة

مطلب ما اضطر الى بناءه  
 لا يكون متبرعا فيه

مطلب ليس له أن يزيد في  
 البناء على الحائط المشترك  
 مطلب رجل أزال طباته  
 فصار الجار يشرف من قصره  
 على درج الرجل الخ

أيهما يزبان في سطحها يصيبان في سطح إوان في دار عمرو من قديم الزمان فرغ عمرو والميزابين وعمل  
عوضهما مسياتين بصب ماؤهما على جدار القاعة ثم على سطح الإوان وركب على جدار القاعة  
بجسبتين وعمل على سطح الإوان مشرفة لاجل الجلوس وصار إذا جلس يرى داخل القاعة من  
تباريحها وهو محل جلوس نساء زيد كل ذلك بدون إذن من زيد ولا وجه شرعي ونفسر زيد من ذلك  
ويريد منع عمرو من ذلك وإعادة الميزابين ورفع الجسبتين فهل يسوغ له ذلك \* (الجواب) نعم

\* (كتاب الوصايا) \*

## كتاب الوصايا

\* (سئل) \* فيما إذا وصت هند من ماله الزيد ببلغ معلوم من الدراهم لدى بيته شرعية وماتت عن  
أم وعن ورثة غيرهما بعد ما سلمت المبلغ للام لتدفعه لزيد وخلفت تركه لا يخرج المبلغ من ثلثه وأقبل  
الرجل الوصية وأجازها كل الورثة ثم ماتت الأم قبل دفع المبلغ لزيد عن اخت شقيقة وعن ابن عم عصبه  
يعارض في الوصية يريد ادخال المبلغ في ترك الأم زعماءه للام مخلف عنها لاعتن بنتها ولزيد بيته شرعية  
تشهد بكونه للبت أو وصت به له وقبل ذلك وأجازها كل الورثة فهل تقبل بيته ويمنع ابن العم من المعارضة  
\* (الجواب) \* نعم وفي الأشباه من القول في الملك الموصى له يملك الموصى به بالتبطل إلا في مسألة  
الخ ٥٥ \* (سئل) \* في مفالوج تطاول به قلبه قدر ثلاث سنين فوهب في هذه الحالة جميع ماله  
من زيد وارثه وسلمه ذلك ثم مات بعد عدة أشهر عنه لا غير فهل تكون الهبة صحيحة \* (الجواب) \*  
نعم والمفالوج الذي لا يزداد مرضه كل يوم فهو كالصحيح كما في الخاتمة \* (سئل) \* فيما إذا مات رجل  
عن ابن بالغ وعن زوجة وثلاث بنات وخلف أمتعة فزعت البنات أن والدهن ملكتهن الأمتعة في  
مرض موته ولم يجز إلا ابن والزوجة ذلك فهل حبت لم يجز ذلك فالتملك غير صحيح \* (الجواب) \*  
نعم ولو وهب شيئاً لوارثته في مرضه وأوصى له بشيء أو أمر بتنفيذه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن  
الفضل كلاهما باطلان فإن أجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا أجزنا ما أمر به الميت تنصرف الإجازة إلى  
الوصية لأنها مأمورة لا إلى الهبة ولو قالت الورثة أجزنا ما فعله الميت حبت الإجازة في الهبة والوصية  
جميعاً خاتمة من الوصايا في فصل في مسائل مختلفة اعتناقها ومحبابها وهبتها ووقفها وضمانها ووصيتها  
تعتبر من الثلث تنوير من باب العتق في المرض أي حكم هذه التصرفات حكم الوصية حتى تعتبر  
من الثلث ومزاجية أصحاب الوصايا في الضرب لا حقيقة الوصية لأن الوصية إيجاب بعد الموت وهذه  
التصرفات منجزة في الحال وانما اعتبرت من الثلث لتعلق حق الورثة بما له فصار محجوراً عليه في حق  
الزائد على الثلث واعلم أن كل مرض برئ منه فهو ملحق بحال الصحة لأن الورثة والغرماء لا يتعاقبون  
حقهم بما له إلا في مرض موته وبالبشرى أن لا يبرئ من مرض الموت فلا حق لاحد في ماله من الغرماء إذا  
قال أوصيت أن يوهب لفلان سدس دارى بعد موتى كان ذلك وصية عيلاً بقوله بعدم موتى فالهبة بعد  
الموت هي الوصية قطع مع الشبوع ولا يشترط قبضه في حياة الموصى تبارخية أول كتاب الوصايا  
وهب المريض شيئاً لوارثه لا يجوز لأنها وصية ولو لم يمت منه جازله الرجوع والبقاء فيه حاوى  
الزاهد من كتاب الهبة أقول الظاهر أن قوله جازله الرجوع مبنى على كون الهبة في المرض في حكم  
الوصية كما أفاده قوله لأنها وصية ومن أحكام الوصية جواز الرجوع عنها وإلا فالهبة لا وارث إن كان  
ذرحم محرم أو أحد الزوجين وكانت مسملة مفرزة لا يصح الرجوع عنها تأمل \* (سئل) \* فيما إذا  
أوصى زيد ببلغ معلوم من الدراهم من ماله لأخواته المعلومات وأوصى للعازبات منهن بالسبب  
في داره ما من عازبات فاذا تزوجن ليس لهن العود وله اخت شقيقة وأخوات لاب ثم مات عن زوجة  
وأولاد فاصبرين ذكر وروايات وقبل الموصى لهن الوصية وخلف زيد تركه يخرج الوصية من ثلثها  
فهل تكون الوصية صحيحة بجميع أخواته بالسبب \* (الجواب) \* نعم أوصى لأخوته وله ثلاثة أخوة  
مفترقين فإن كان له أب وأب ابن حبت لهم الوصية وإن كانت له بنت بطلت حصبة الأخ من الأب والأم

مطلب الموصى له يملك الموصى به بالتبطل

مطلب المفالوج الذي لا يزداد مرضه كل يوم كالصحيح  
مطلب وهب لوارثته في مرضه وأوصى له بشيء أو أمر بتنفيذه الخ

مطلب تبرعات المريض في حكم الوصية  
مطلب كل مرض برئ منه فهو ملحق بحال الصحة

مطلب الهبة بعد الموت وصية  
مطلب وهب المريض شيئاً لوارثه لا يجوز له الرجوع

مطلب أوصى لأخوته وله أب وأب ابن حبت

وتلك السبع الخ ما ذكره مستوفى في الحديث السرخسي من الوصايا من قبل أوصى لاجبونه  
ومثله في الحديث البرهاني \* (سئل) \* في ذممة أوصت في مرض موتها البنت المملوءة الفسقية  
بسكر من مكن معلوم من دارها المملوءة فبذاتهم هلكت عنهم ورثة ذميين لم يجزوا الوصية  
للمزورة وشأنه تركه يخرج المسكن المزور من ثلث أهله فنسخ الوصية للمزورة وبسلك المسكن أهله  
\* (الجواب) \* نعم فان خرجت الرقبة أي رقبة العبد أو الدار من الثلث سالت الله أي إلى الوصى  
له أهله أي الذممة والسكنى والانتزاع الرقبة من الثلث تنقسم الدار ثلثا وثلاثا وثلاثا العبد من التوزيع  
وشركه للمنفعة وللأهل \* من باب الوصية بالندمة والسكنى ومثل في الدرر وغيرها \* (سئل) \*  
في امرأة أبرأت زوجها في مرض موتها من مؤخر صدقة المملوءة أهله عليه وأوصت بمبلغ معلوم  
من ماله ما يذهب به من كسبه أو ماتت من مرضه المندك وورث الزوج وأخ شقيق لم يجز الإبراء  
والوصية ولم يصدق ما أفهل لا يصح الإبراء والوصية \* (الجواب) \* نعم لا يصح إبراؤها كما في  
أقوال التنوير وكذلك لا تصح الوصية المذكورة قال في التتارخانية من الفصل التاسع والعشرين  
في الوصية بالسكنى والدفع سئل أبو بكر عن امرأة أوصت إلى زوجها بأن يكتن بها من مهرها الذي أها  
عليه قال أمرها ونهها في باب السكنى باطل وفي الخلاصة قال وصيتها في تكفينها باطل اهـ ومثله في  
أدب الأوصياء من فتاوى أهل العراق والولاء الجلية مع الأبا أن قدر السكنى باقى على ملك الميت فلا يفيد  
التبيين اهـ قلت وهذا التعليل بناء على القول بوجوده في ماها لا على قول أبي يوسف وهو وجوب  
كفنها على الزوج وان تركت مالا على الفتى به كما في التنوير ووجهه في الخبر بأنه الظاهر لأنه ككسبها  
وبه أخذ كما في الخلاصة عن العميد في عمل بأنهم أوصية لوارث وقد قال صلى الله عليه وسلم إن الله  
أعمال أعلى كل ذي حق حقه ألا الوصية لوارث والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما إذا مات زيد  
الموصى له بسكنى داره معلومة بعد موت الموصى فهل يعود الدار إلى ورثة الموصى لا إلى ورثة الموصى له  
\* (الجواب) \* نعم قال في الدرر من باب الوصية بالندمة والسكنى وبعد موته أي موت الموصى له  
يعود أي الموصى به إلى الورثة لأن الموصى أو يجب المطلق للموصى له ليس في المنافع على سكم ملكه  
فلو انتقل إلى وارث الموصى له استتمها ابتداء من ذلك الموصى به لا رضاه به وغير جائز اهـ ومثله  
في التنوير والماتى وغيرهما \* (سئل) \* في امرأة لها حصة معلومة في دار معلومة وأوصت إلى  
زيد بأن يبيعها ويصرف ثمنها في شئها ونحوه فينفقها وعن قبر جديدها وأن يسرف قدر معلوما  
في صدقة وفي استئجار مولا وما فضل من ذلك يكون لزوجها ثم ماتت عن زوجها لا غير وقبل الوصى  
الوصاية وأنفذ الوصايا وقد باقت ثلث مال الوصية ويريد دفع الباقي للزوج فهل يسوغ له ذلك  
\* (الجواب) \* نعم قال في الدرر المتأخر من كتاب الوصايا ولا لوارثه وقائله مباشرة الأبا جازة ورثته  
وغيره كما لو يكون القاتل صيدا أو شئنا أولم يكن له وارث سواء كان في الثانية أي سوى الموصى له القاتل  
أو الوارث سقى لأوصى لزوجته أو هى له ولم يكن ثمة وارث آخر فنسخ الوصية ابن كمال الخ  
اهـ إذا ماتت المرأة وتركت زوجا وأوصت بنصف ماله للأجنبي كان للأجنبي نصف ماله  
والزوج ثلث المال وسدس المال لبيت المال لأن الأجنبي يأخذ ثلث المال بلا منازعة يبقى ثلثا  
المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال يأخذ الأجنبي تمام وصيته وهو السدس  
يبقى السدس فيكون لبيت المال ولأوصت المرأة بنصف ماله الزوج ولم توص بوصية أخرى كان  
جميع ماله الزوج النصف بكم الميراث والنصف بكم الوصية خاتمة في فصل من يتوزر وصيته ومن  
لا يتوزر من الوصايا ومثله في وصايا الورثة الجلية في الفصل الأول وكذلك في الفصل الثالث وتقام تفصيله فيه  
فتسارى أنشأ من الوصايا والمسلطة في الجوهره أيضا \* (سئل) \* فيما إذا أوصى زيد بجميع  
ماله لأجنبي ومات مديرا على ذلك عن زوجة لا غير ولم يتجز الزوج الوصية فكيف الحكم

مطلب تصح الوصية  
بالسكنى إن خرجت الرقبة  
من الثلث

مطلب أبرأت زوجها من  
مهرها وأوصت بتكفينه  
من ماله لم يصح

مطلب كفن المرأة على  
الزوج وإن تركت مالا

مطلب إذا مات الموصى  
له بالسكنى تعود الدار إلى  
ورثة الموصى

مطلب الوصية للوارث  
تصح حيث لا وارث سواء  
وكذا القاتل

مطلب تركت زوجها وأوصت  
بنصف ماله لأجنبي صح  
والزوج ثلث التركة

مطلب أوصت لزوجها  
بنصف ماله

مطلب أوصى بجميع ماله  
لأجنبي وله زوجة فلهما  
السدس والباقي للأجنبي

(الجواب) \* الوصية بما زاد على الثلث غير جائزة إذا كان هنالك وارث يجوز أن يستحق جميع المال أما إذا كان لا يستحق جميع الميراث كالزوج والزوجة فإنه يجوز أن يوصى بما زاد على الثلث بحيث لم تجز الزوجة الوصية ثلث سدس تركته وللموصى له خمسة أسداسها لأنهم لا تستحق من الميراث شيئا حتى يخرج ثلث الوصية فإذا خرج الثلث استحققت ربيع الباقي وما بقي بعد ذلك يكون للموصى له بالجميع وأصله من اثني عشر للموصى له أربعة وهو الثلث بثلثي الثلثان ثمانية للزوجة ربعها اثنا عشر ستة تعود للموصى له فتكون عشرة من اثني عشر وذلك خمسة أسداسها صرح بذلك في المحوارة والنوازل وغيرهما والله تعالى أعلم \* (مسئل) \* فيما إذا كان لزيد دينار كبير وصغيرة اعتق الكبيرة في صحته ثم مرض وأعتق الصغيرة في مرض موته ثم أوصى لها وللكبيرة بمائة قرش وبأربعة قيمتها عشرة قرشاً للصغيرة ومات من مرضه المذكور وعن زوجته وأخ شقيق لم يميزا الوصية وخلف دارا قيمتها ثلثمائة قرش وعليه دين قدره مائة قرش وقيمة الجارية الصغيرة مائة وخمسون قرشاً فكيف الحكم \* (الجواب) \* يوفي الدين من كل المال وتعمق الصغيرة من ثلث الباقي ونسعى في بقية قيمتها أو يقدم عتقها على الوصية حيث قدمها الموصى والله تعالى أعلم وفي مجموع النوازل عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن كل شيء لله تعالى أوصى به إنسان وكان الثلث لا يبلغه فإن كان كله فرضاً أو كله تطوعاً بعباد أو بالذي نطق به أو لا وإن كان بعضها فرضاً وبعضها تطوعاً بعباد بالفرض وإن كان آخره في النطق وإن كان بعضها تطوعاً وبعضها واجباً بعباد بالذي أوجب على نفسه وإن كان آخر النطق به بتارخانية من الفصل الرابع في الوصايا إذا اجتمعت وعلى هذا القياس يقدم بعض الواجبات على البعض وما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه الموصى هداية من فصل ومن أوصى بوصايا من حقه وفي الله تعالى قدمت الفرائض منها وإن اجتمع الوصايا قدمت الفرض أي الأقوى منها وإن أخره الموصى وإن تساوت الوصايا فقرة بأن يكون الكل فرائض حق الله تعالى أو حق العبد أو الواجبات أو نوافل فإذا ضاق الثلث تقدم ما قدم الموصى إذا الظاهر أنه بدأ بالاهم وعملوا كان الكل فرضاً حقاً لله بديء بالحج ثم بالزكاة ثم بالكفارة ولو كان نقلاً كالوصية والعتق والصدقة بديء بما بدأ به في ظاهر الرواية وعنه بديء بالأفضل والصدقة ثم الحج ثم العتق كذا في الذخيرة فهستأنى من الوصايا باختصار ومثله في التذوير وغيره من المتون والشروح أقول المراد بقوله والعتق عتق عبد غير معين بأن أوصى بأن يعتق عنه عبد أو ما لم يجز عتق عبده في مرضه فإنه يقدم على الجميع ومثله ما لو باع بعبادة في مرضه وقد أوصى بهذا المحل في حاشيته رد المحتار عند قول التذوير وإذا اجتمع الوصايا الحج فقلت أعلم أن الوصايا إما أن تكون كمالها لله تعالى أو للعباد أو يجمع بينهما وأن اعتبار التقديم بمقتضى بحقوقه تعالى لتكون صاحب الحق واحداً وأما إذا تعدد فلا يعتبر التقديم في العباد خاصة لا يعتبر فيها التقديم كالأوصى بثلاث ماله لإنسان ثم به لا ستر إلا أن ينص على التقديم أو يكون البعض عتقاً أو محاباة وماله لله تعالى فإن كان كله فرائض كالزكاة والحج أو واجبات كالكفارات والتذوير وصدقة التطوع أو تطوعاً كاللحج التطوع والصدقة للفقراء يبدأ بمبدأه الملتزم وإن اختلطت يبدأ بالفرائض قدمها الموصى أو أخرها ثم بالواجبات وما جمع فيه بين حق الله تعالى وبين حق العباد فإنه يقسم الثلث على جميعها ويجعل كل جهة من جهات المقرب مفردة بالضرب ولا يجعل كلها جهة واحدة لأنه وإن كان المقصود بجميعها وجه الله تعالى فكل واحدة منها في نفسها مقصودة فتعذر كوصايا الآدميين ثم يجمع فيقدم فيها الأهم فالأهم فلو قال ثلث مالي في الحج والزكاة ولزيد والكفارات قسم على أربعة أسهم فلا يقدم الفرض على حق الآدمي لحاجته وإن كان الآدمي غير معين بأن أوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الأقوى فالأقوى لأن الكل يبقى حقاً لله تعالى إذا لم يكن غنة مستحق معين هذا إن لم يكن في الوصية عتق من ذم في المرض أو معلق بالموت كالتبديل ولا محاباة بمنزلة في المرض فإن كان بديء بها

مطلب اعتق جارية راوصى  
بوصية وخاف الثلث عن ذلك

مطلب يبدأ بالفرائض  
والواجبات ثم بما بدأ به  
الموصى

مطلب فيما إذا اجتمعت  
الوصايا وبينان تفصيل  
ما يقدم منها على غيره



مطلب في بيان ما اذا  
اجتمعت الوصايا وضاق  
الثالث عنها

على ما سمي في نفسه. وله في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي الى سائر الوصايا اه ملخصا جميع  
ذلك من العناية والنهاية والتبيين اه ما في رد المختار. هذا وقد سئلت عن مسئلة في ستة مائة  
احيت الحاقها هنا لتوضيح هذا المجل في رجل اوصى بوصايا منها المعينين ومنها حجة قرض وكفارة  
صلاة وصداقات لغير معينين ثم وقف حصه له من دار على مسجد ثم مات وضاق الثالث عن الوصايا  
فأجبت بأنه يقسم الثلث عليهم فما أصاب المعينين أخذوه أولا لانه حق عبده وما أصاب غيرهم قدم  
فيه الحج لكونه فرضا ثم كفارة الصلاة لكونها واجبة ثم يدفع للفقراء ما اوصى ا لهم به لكون الوقف  
صدقة ايضا فقدم ما للفقراء لتقدم الموصى لهم كما ذكره في الولوالحية وغيرها وكيفية القسمة انه اذا  
كان الثلث ألفا مثلا واوصى لزيد بمائة ولعمرو بمائة وللحج بمائة وللكفارة بمائة وللفقراء  
بمائتين ووقف دارا بمائة فقسّم الوصايا خمسة عشر يقسم الثلث عليها فيعطى زيد وعمرو وسهمين  
من خمسة عشر سهما من الالف وذلك مائة قرش وثلاثة وثلاثون قرشا وثلاث مائة وثلثون قرش يبقى ثلاثة عشر  
سهما لحق وق الله تعالى فيعطى منه خمسمائة للحج لانه فرض ثم يعطى مائة للكفارة لانه واجبة  
ثم يعطى مائتان للفقراء لان الموصى قدمهم على الوقف يبقى ستة وستون قرشا وثلثا قرش يوقف  
من الدار بقدرها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال في المجتبى من كتاب الوصايا وقف  
أرضه في مرض موته واوصى بوصايا قسم الثلث بين الوقف وسائر الوصايا فما أصاب قيمة الوقف منه  
بقى بقدره وقفا ولا يكون الوقف المنفذ أولى اه. ثم سئلت بعد ذلك عن رجل اوصى بألف يخرج  
منها تجهيزه وتكفينه والباقي منها لعمل مبرات واوصى بخمسمائة لزيد وبثلثها لعمارة مسجد كذا  
وبثلثها لعمارة مسجد كذا ايضا وله مملوك قيمته خمسمائة ايضا اعتقه فخرج في مرض موته واوصى له  
بألف وخمسمائة وخمسين وبلغ ثلث تركته ثلاثة آلاف وثمانمائة وبلغت بقية تجهيزه ثلثمائة فكيف  
تقسم فأجبت كافة التجهيز الشرعى من أصل المال فكانت استثنائها من الالف فيكون الباقي من  
الالف لعمل المبرات سبعمائة وتصير جملة الوصية اربعة آلاف ومائتين وخمسين وقد ضاق الثالث عنها  
حينئذ الثلث فقط ثم قول العتق المخرج في المرض مقدم فيبدأ به أولا فيخرج من الثلث المذكور وخمسمائة  
قيمة المملوك يبقى من الثلث ثلاثة آلاف وثلثمائة تقسم على ارباب الوصايا بلا تقديم لاحد اما زيد  
والمملوك فلا تهب ما معينان واما المسجد ان فكذلك لان المتولى يطالب بوصية مسجد والخاصية به  
لعمارة فهو حق له مطالب معين بخلاف ما ترى السؤال السابق من الوقف على مسجد فان الوقف  
لا بد ان يكون صدقة على جهة لا تنقطع ابتداء وانتهاء فقط وان كان في الابتداء عين له  
جهة خاصة والمعتبر انتهائه واذا صرح بتعيينه ابتداء لنفسه أولا لغدا ولكنه ضح لكون آخره صدقة  
دايمة كما ترى في محله هذا ما ظهر لي وحيث كانت الوصية للعمارة كالوصية لمعين تقدم على الوصية  
لعمل مبرات وحينئذ تقسم الباقي من الثلث على سهام الوصايا وهي خمسة وسبعون سهما كل سهم  
منها خمسون قرش لان جملة الوصية اربعة آلاف ومائتين وخمسون اخرج منها أولا قيمة المملوك يبقى  
ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون وسهماها ما ذكرنا فاقسم الباقي من الثلث وذلك ثلثة آلاف  
وثلثمائة كما ذكرنا على خمسة وسبعين سهما يخرج كل سهم اربعة وأربعين قرشا فالوصية للمبرات  
كانت سبعمائة وهي اربعة عشر سهما فيخصها من الثلث ستمائة وستة عشر ووصية كل من زيد  
والمخددين كانت خمسمائة فيخص كل واحد عشرة اسهم وذلك اربعمائة وأربعون ووصية المملوك  
كانت ألفا وخمسمائة وخمسين وهي احدى وثلاثون سهما فيخصها ألف وثلثمائة وأربعة وستون  
والله سبحانه وتعالى أعلم \* (سئل) فيما اذا كان لدمي ثلاثة بنين وله ابن ابن والكل  
ذميون فأوصى لابن ابنه المذكور بثلث نصيب ابن من أبنائه الزبورين من ماله ثم هلك عن الجميع  
وخلف تركته فهل تصح الوصية \* (الجواب) نعم ولا بن الابن يشمل نصيب ابن من أبنائه

خاتمة الفتوى في هذا في  
زمن شيخنا المنقح رحمه الله  
تعالى رجة واسعة على عمر  
الازمان آمين

مطلب اوصى لابن ابنه  
يشمل نصيب ابن من أبنائه  
الثلاثة جازوله الربع

الثلاثة فيكون له الربع والله تعالى أعلم وبمثل نصيب ابنه صحت له ابن أولاً ونصيب ابنه لآلولة ابن  
موجود وإن لم يكن له ابن صحت عنه وبجوز خرافة الخ شرح التنوير من باب الوصية بذلك ماله  
\* (سئل) \* فيما إذا أوصى زيد بجميع ماله لعمرو والأجنبي ثم مات عن تركه وورثه لم يجزوا  
الوصية وقبل عمر والوصية فهل تنفذ في ثلث ماله بعد إخراج ما يجب إخراجاً شرعياً \* (الجواب) \*  
نعم \* (سئل) \* في امرأة أوصت زيدا الفقة بعشرة قروش فنقض إسقاط صلاتها ثم ماتت عن ورثة  
وتركة يخرج الوصية من ثلثها وقبل الموصي له الوصية فهل تصح وتنفذ من الثلث \* (الجواب) \*  
نعم \* (سئل) \* في رجل له مبلغ معلوم من الدراهم مرضه على حاتوت وقف أشبه على نفسه  
بأنه إن مات يكن لأخيه على رقبته الحاتوت ثم مات عن ورثة ولم يترك شيئاً سوى المبلغ المزبور  
والورثة لم يجزوا ذلك فهل يسقط ثلث المبلغ المزبور للوقوف على أنه وصية لا وقف \* (الجواب) \*  
نعم وفي المجتبى أوصى بثلث ماله للكبعة جاز ووصف الفقراء للكعبة لا غير وكذلك المسجد والقدس  
علاقي على التنوير من آخر كتاب الوصايا أقول تأمل هذا مع ما سبق في عن المني في الورقة الثالثة  
\* (سئل) \* في امرأة أوصت بأسورة ثلاثة جيد ووردي ووسط للسوقة ثلاثة اجنبيات وضاع  
واحد منها ولم يدري هو والوارث بمخذه ذلك ويقول لكل واحدة منهم ذلك حقه ولا أدري من هو  
وذلك بعد موت مورثه فما الحكم \* (الجواب) \* تبطل الوصية بذلك إلا أن يسل الوارث  
مابقي منها فيقسم بينه اثلاً للصاحبة الجيدة ثلثاه وللصاحبة الوسط ثلث كل  
واحد منهما كما في وصايا التنوير والمحيط الشرحي والله تعالى أعلم ولو أوصى بنباب بمقاوثة جيد  
ووسط ووردي للثلاثة أنفس لكل منهم ثوب فضاع منها ثوب ولم يدري هو والوارث بقول لكل منهم  
ذلك حقه بطلت الوصية لجهالة المستحق لأن المستحق مجهول وجهه لم ينع القضاء وتحصيل  
غرض الموصي كوصيته لأحد هذين الرجلين إلا أن يسامحوا وبسألوا مابقي منها فتعود صحيحة لأوال  
المانع وهو الخوذة فتقسم لذي الجيد ثلثاه ولذي الردي ثلثاه ولذي الوسط ثلث كل واحد منهما إلا أن  
التسوية بقدر الإمكان منغ أقول قوله فيقسم لذي الجيد الخ أي الجيد في نفس الأمر وقوله ثلثاه  
أي ثلثا الجيد من الثوبين الموجودين إلا أن يقسمه شبيه استخدام وكذا فيما بعده \* وجه هذه  
القسمة كما في شرح قاضيان على الجامع الصغير أن ذا الوسط جقة في الجيد من الباقيين أن كان  
الهالك أرفع منهما وإن كان اردى منهما جقة في الردي \* منها فتعلق جقة مرة ثم ذا ومرة بالآخر وإن  
كان الهالك هو الوسط فلا حق له فيها فقد تعلق جقة بكل واحد من الباقيين في حال ولم يتعلق في حالين  
فيأخذ ثلث كل منهما وذا والجيد يدعى الجيد منهما لا الردي \* إذا لاحق له فيه قطعاً وذا الردي يدعى  
الردي \* لا الجيد فيسلم ثلثا الجيد لذي الجيد وثلثا الردي لذي الردي \* اهـ وبما أن الثوبين الباقيين  
أحدهما أحسن من الآخر وكل منهما محتمل أن يكون هو الوسط لأنه إن كان الهالك هو الأعلى  
الثلاثة فأحسن الاثنين هو الوسط وإن كان الهالك أدنى الثلاثة فأردى الاثنين هو الوسط فتعلق حق  
ذي الوسط بكل منهما على هذا الاحتمال يعني أنه محتمل أن يكون حقه هو الأحسن منهما أو هو  
الأردى فيعطى ثلث كل واحد منهما وبقي الثلثان من كل واحد منهما فيعطى الثلثان من الأحسن  
للموصي له بالأعلى إذا امتازة له في الأدنى ويعطى الثلثان من الأردي منها للموصي له بالأردى \*  
إذا امتازة له في الأعلى لأن لكل واحد من الثوبين لا محتمل أن يكون هو الأعلى بعينه ولا هو  
الأدنى بعينه فلا يتعلق حق ذي الأعلى أو الأدنى إلا بأحد بخلاف ذي الوسط كما قلنا وعلى هذا  
فالظاهر أن في عبارة قاضيان قلباً والاصل فقد تعلق حقه بكل واحد من الباقيين في حالين ولم يتعلق  
في حال هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما إذا أوصى زيد بمبلغ معلوم من  
الدراهم لرجل معين من أهل العلم والصلاح لاسقاط صلاته وكفارة يمينه ومات وخلف تركه يخرج

مطلب أوصى لأجنبي  
بشكل ماله ولم تجز الورثة  
صحت في الثلث

مطلب أوصى بعشرة  
قروش لاسقاط الصلاة  
صحت

مطلب أوصت بثلاثة  
أساور متفاوتة ثلاث نسوة  
وضاع أحدها ولم يدري الخ

مطلب أوصى لرجل معين  
بدراهم لاسقاط صلاته  
لا يجوز صرفها لغيره

الوصية من ثلثها فهل تكون الوصية صحيحة ويتعين الرجل ولا يجوز للوصي أن يصرفها لغيره  
 \* (الجواب) \* نعم وفي جامع الفتاوى من كتاب الصوم أوصى بكفارة صلاته لرجل معين لا يجوز  
 للوصي أن يصرفها إلى غيره اهـ وذكره مثله في حاوي الزاهدى ثم رمز وقال يتعين وليس للوصي  
 والقاتلي أن يصرفه إلى غيره قال رحمه الله تعالى وهو الصحيح ولا يفتي إلا بهذا الفساد الزمان وطمع  
 القضاة وغيرهم فيها اهـ ونقله العلائي في شرح التنوير عن القنية قبيل باب الوصية \* (سئل) \*  
 في رجل أوصى بشجرة معلومة في بستان له ومات عن ورثة وترك شجرة معلومة من أرض له مشغولة بزراعة ومات عن ورثة وترك شجرة  
 الموصى له الوصية فهل تصح وتنفذ \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل أوصى  
 لأولاد ابنته الغير الوارثين بحصة معلومة من أرض له مشغولة بزراعة ومات عن ورثة وترك شجرة  
 الوصية من ثلثها وقبل الموصي لهم الوصية ويريدون أخذ الزرع زراعين أنه يدخل في الوصية تبعاً  
 لأرضه فهل لا يدخل \* (الجواب) \* نعم لا يدخل وفي الزيادات لو وهب أرضاً فيها زرع لا يصح  
 ولو أوصى بأرض فيها زرع لا يدخل الزرع تحت الوصية وكذلك لا يدخل في الوقف خلاصة من  
 البيوع في الرابع عشر \* (سئل) \* فيما إذا أوصى ذمي في حرص موته بثلث ماله لأخيه المسلم  
 ثم هلك عن ورثة ذميين وخلف تركته والورثة لم يجزوا ذلك فهل تصح وتنفذ من ثلث ماله  
 \* (الجواب) \* نعم وصحت من المسلم للذمي وبالعكس وهو وصية الذمي للمسلم تنوير من الوصايا  
 \* (سئل) \* في رجل أوصى لفلان وعلان اليتميين بمبلغ معلوم من الدراهم من ماله ثم مات عن ورثة  
 وترك شجرة الوصية من ثلثها فهل تصح وتنفذ \* (الجواب) \* نعم والقبول ليس بشرط  
 في الاتسام كما في القهستاني وقال الزبلي وكذا إذا أوصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول  
 استحساناً لعدم من يولي عليه ليقبل عنه أشباهه من المولود في الملك من الفقر المثلث \* (سئل) \*  
 في رجل أوصى لأمته بمبلغ من الدراهم من ماله ومات عنها وعن أولاد تركوروا ناث وزوجة أجازوها  
 وردت الأم الوصية ولم تقبلها وطلبت سدسها من التركة هل يحل ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم وبعبارة قبولها أي قبول الوصية وردتها بعد الموت لأن الوصية غليلك مضاف إلى ما بعد الموت  
 فيعتبر قبولها بعده شرح الجمع لابن مالك \* (سئل) \* في حرص مرض الموت أوصى فيه  
 بوصايا لوجوه غير معلومة تزيد على ثلث ماله ومات عن تركته وورثته كيارأجازوا الوصية المذكورة  
 لدى بيته شرعية ويريدون بعد ذلك الرجوع عن الإجازة بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك  
 \* (الجواب) \* حيث أجازوا ذلك بعد موته ليس لهم الرجوع عن ذلك والله تعالى أعلم قال  
 في مبسوط السر حسي في باب الوصية للوارث لا وصية لوارث الآن يجزها الورثة بعدموته  
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث الآن يجزها الورثة بعدموته وهذا نص على أن الوصية  
 للوارث إنما تجز لحق ببقية الورثة لا لحق الشرع كالوصية بما زاد على الثلث للأجنبي لم تجز لحق  
 الورثة لأن حقهم تعلق بثلاث المال في مرض موته بدليل أن لهم أن يتقضا وتصرفه شرعاً في ثلث ماله  
 ونقض التصرف في ثلاثا الغير يدل على تعلق الحق لهم به ولا تصح إجازتهم في حياة الموصي وتصح بعد  
 موته وليس لهم أن يرجعوا بعد الإجازة وإن لم يقبض الموصي له وصيته لأن الوصية قبل موت الموصي  
 غير لازمة لأنها تمامك مضاف إلى ما بعد الموت فإجازة لا تصير لازمة منبرمة فيجب أن تكون الإجازة  
 بمثابة غير لازمة يمكن للورثة الرجوع عنها كصل العقد بخلاف ما بعد الموت لأنها صارت  
 لازمة منبرمة وكذلك الإجازة الصادرة من الورثة تصير لازمة ولأن الإجازة قبل موت الموصي  
 صدرت من غير الملك حقيقة وحققاً لأن الورثة لا يملكون التركة قبل موت المورث حقيقة وحققاً بدليل  
 أن المورث يملك التصرف فيه بيعاً ووطاً واستمئاعاً واستئجاراً وما وسهلاً ولا ولا الإجازة الصادرة من  
 ليس له حقيقة الملك ولا حق الملك لا تصح بخلاف ما بعد الموت وما يجوز بإجازة الوارث فالوصي له ملكه

مطلب أوصى بشجرة في  
 بستان يصح  
 مطلب أوصى بأرض لا يدخل  
 ما فيها من الزرع تبعاً

مطلب تصح وصية الذمي لأخ  
 له مسلم

مطلب تصح الوصية للآتيام  
 ولا يشترط القبول  
 مطلب أوصى للجنين يصح

مطلب يعتبر قول الوصية  
 وردها بعد الموت

مطلب أجاز الورثة الوصية  
 بما زاد على الثلث بعدموته  
 ثم رجعوا ليس لهم ذلك  
 مطلب لا وصية لوارث الآن  
 يجزها الورثة بعدموته  
 مطلب لا تصح إجازة الورثة  
 في حياة الموصي وبعد تصح  
 ولا رجوع

من جهة الموصى لامن جهة الوارث حتى يجبر الوارث على التسليم وعلى هذا لو اعتق المريض عبده  
ولامال له غيره فأجازت الورثة عتقه بعد موته بهذا العتق من جهة الميث حتى يكون الخلا له اه  
وفي العمادية في أحكام المرضى من كتاب العتق أقضى مرضى موته بعبد يعينه لامرأته ثم اعتقه بعد  
ذلك فان صدقة الورثة فتعقه باطل وان كذبوه جاز عتقه من الثلث والمسئلة في اقرار الصغرى قلت  
والمسئلة باطلا فتبادل على أن المريض اذا أقر لوارثه بعين وصدقه بقيمة الورثة في حياته بذلك لا حاجة  
الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث فانه لا ينفذ الا بإجازة الورثة بعد موت  
الموصى وقد أجاب عني نظام الدين رحمه الله تعالى في مسئلة الاقرار بالدين لوارثه كذلك وصورته أقضى  
المريض لوارثه بدين فصدقه الوارث الا تخريفه ثم مات المريض حل يكفي التصديق الذي كان في حياة  
المورث او يحتاج الى تصديق آخر أجاب لا يحتاج الى التصديق الجسد بدو كرقاشي ظهير في قساواه  
في الوصايا التصرفات المفيدة لاحكامها قبل الموت في المرض حل تعتبر فيها اجازة الوارث قبل الموت  
لا رواية فيها وذكر شيخ الاسلام علاء الدين السمرقندي في الجاسع الصغیر أن المريض مرض  
الموت اذا اعتق عبدا ورضى به الورثة قبل الموت فالعبد لا يسي في شيء اه وفي الخاوي الزاهدي  
مريض يصرف ماله في خيرات ووارثه حاضر ساكت لا يجوز ان سكوتة ليس بإجازة منه ولو أعطى  
فقيرا شيئا من تركته فاستأذن الفقير منه فأذن يجوز من كل المال اه عمادية \* (مسئل)  
في رجل اوصى لمديونه الاجنبي بماله عليه من الدين ومات الموصى عن ورثة وتركته تخرج الوصية  
من ثلثه او قبل الموصى له الوصية فهل تصح \* (الجواب) نعم تعليق الدين بمن ليس عليه  
الدين باطل الا في ثلاث حواله ووصية واذا سلطه أى سلط المملك غير المديون على قبضه أى قبض  
الدين فيصح شرح التنوير للعلائي وأخر كتاب الهبة ومثله في الاشياء من احكام الدين  
\* (مسئل) في امرأة لها امة متعة قالت في حتم الوالد ثم ان مات قبلك فهي لاب وقات والتمها مثل  
ذلك وماتت المرأة الا ن عنها وعن ورثة لم يجز واذلك فهل لهذه وصية غير صحيحة \* (الجواب)  
نعم لان الوصية تعليق مضاف الى ما بعد الموت عينا كان أو دينا كما في شرح التنوير والوصية لوارث  
لا تصح ومن فروغ المسئلة ما في المبسوط قال الطالب لمديونه ان حلفت فأنت بريء كان باطلا لان هذا  
تعليق البراءة بخطرو وهذا لا يحتمل التعليق ويستثنى من ذلك ما اذا علقه بالموت لا خراجه حينئذ  
مخرج الوصية وعلى هذا تنفرع ما في الخاتمة قال لمديونه ان مات فأنت بريء من الدين لا يبرأ ويكون  
وصية من الطالب له ولو قال ان مات بفتح التاء فأنت بريء من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله  
ان دخلت الدار فأنت بريء عمالي عليك لا يبرأ ولو قات المريضه لزوجه بان مات من مرضى هذا  
فأنت في حل من مهرى فمات كان مهرها عليه اه وكان ينبغي أن يقال ان اجازت الورثة  
تصح لان المانع من صحة الوصية كونه وارثا ثم رخص قول الكثر ما يبطل بالشروط الفاسدة ولا يصح  
تعليقه عند قوله والابراء من الدين ومثله في شرح التنوير للعلائي آخر كتاب الوصية أقول  
والجاصل ان مناط الفرق هو ضم التاء وفتحها في مت لا التعليق بان أو اذا ووجه الفرق انه اذا ضم  
التاء يكون تعليقاً على ما بعد موت المملك فيصح لانه وصية بخلاف فتحها لانه لا يمكن أن يكون  
وصية لان التعليق عليه موت المديون لا الدائن المملك وحينئذ يكون ابراء معلقا والابراء لا يقبل  
التعليق بالخطر والمراد بالخطر هنا المعدوم المتروك الوقوع وان كان لا بد من وقوعه كالموت ونحوه  
الغدا احترازاً عما لو علق الابراء بشرط كائن كقوله لمديونه ان كان لي عليك دين فقد ابرأك عنه فانه  
يصح كما ذكره العلائي في آخر كتاب الهبة هذا ما يظهر والله تعالى أعلم \* (مسئل) فيما اذا  
اوصى رجل بجمع ماله ينفق في مصالح مسجد كذا ثم مات عن تركته وورثه لم يجزوا ذلك فهل  
تصح وتنفذ من الثلث \* (الجواب) نعم اوصى بشئ للمسجد لم تجز الوصية الا أن يقول

مطلب اذا أقر لوارثه بعين  
وصدقه بقيمة الورثة في حياته  
لا حاجة الى التصديق بعد  
الموت بخلاف الرصية

مطلب مريض يصرف ووارثه  
حاضر  
مطلب اوصى لمديونه الاجنبي  
بماله عليه من الدين يصح

مطلب ان مات قبي لك  
يكون وصية

مطلب تعليق البراءة بخاطر  
لا يصح

مطلب الوصية للمسجد تصح

الموصى ينفق عايله لانه ليس بأهل للتبليك والوصية تقلدك وذكر النفقة بمنزلة الوقت على مصالحه  
وعند محمد يجوز لانه يحمل على الامر بالضرر الى مصالحه تصحيد الكلام ويقول محمد أفنى مولانا  
صاحب الجرح من باب الوصية بالخدمة \* (سئل) \* في مريض مرض الموت اذا استقرض  
في مرضه ذراهم معلومة بمعينة الشهود فهل يكون كدين الصحة \* (الجواب) \* نعم كما صرح  
بذلك في العمادية في الوصايا \* (سئل) \* فيما اذا وصى رجل لجماعة معاومين بثلث ماله وله  
دين وعين فكيف الحكم \* (الجواب) \* اهتم أخذ ثلث العين وما خرج من الدين بعد ذلك أخذوا  
منه ثلثه حتى يخرج الدين كله كذا في صور المسائل عن غاية البيان \* (سئل) \* في امرأة  
اوصت لولديها زيد وهند ولا خورتها الثلاثة بجميع ما تملكه ثم ماتت عن ولديها المذكورين وخلفت  
تركه ولم يجزوا وصيته اهلهم فهل تنفذ الوصية للاخوة من الثلث \* (الجواب) \* نعم ولو أوصى  
لوارثه ولا جنبي\* صحت في حصة الاجنبي وتوقف في حصة الوارث على اجازة الورثة ان اجازوا جاز  
وان لم يجزوا باطل ولا تعتبر اجازتهم في حمة الموصى حتى كان اهلهم الرجوع بعد ذلك خاتمة من فصل  
من تجوز وصيته ومن لا تجوز \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد دار وأولاد فمرض مرض الموت  
وصار غالب حاله الضأ ولزم الفراش وقيامه عن تكلف ومشقة فباع داره المذكورة من واحد من  
اولاده المذكورين بشئ اقر بقبضه منه في المرض ومات من ذلك فهل يكون البيع والاقرار غير  
صححين الا باجازة بقية الورثة \* (الجواب) \* البيع في مرض الموت للوارث لا يجوز وعند  
أبي حنيفة الا برضى الورثة وان كان بمثل القيمة وفي الخلاصة عن الزيادات نفس البيع من الوارث  
لا يصح من غير اجازة الورثة يعني في مرض الموت وهو الصحيح وعنده ما يجوز لكن اذا كان فيه  
عن أو محاباة يخرج الوارث المشتري بين الفسخ وان تمام قيمة المثل قلت المحاباة أو كثرت كما في العمادية  
وأما اقرار المريض في مرض الموت للوارث ولو يقبض دينه من ثمن أو غيره فباطل الا أن تصدقه  
الورثة كما هو مصرح به في المعبرات ومثله في التتار خاتمة والله سبحانه وتعالى أعلم \* (سئل) \*  
فيما اذا وصى زيد بجزأ رسته التي هي ام ولده بمبلغ معلوم من الدراهم ثم مات عنها وعن ورثة وترك  
تخرج الوصية من ثلثها وقبلت الموصى له اذ ذلك فهل تكون الوصية المذبورة صحيحة \* (الجواب) \*  
نعم وصحت لم كاتب نفسه أو لغيره أو ام ولده استحسننا لا لما كاتب وارثه شرح التنوير للعلائي من  
كتاب الوصايا ومن له في الدرر نسلا عن الخاتمة والوصية لغير الوارث صحيحة وفي شرح السراجية  
للسيد الشريف والمنايع من الارث اربعة الاقل الرق واقر أي كاملا كان كالمقتن أو ناقصا  
كالمكاتب والمذبر أو ام الولد وتام تحقيقه فيه أقول وهذا بخلاف الاقرارها بدين فان الاقرار  
في مرض الموت ان كان لوارث فهو في حكم الوصية وان كان لاجنبي\* نفذ من كل ماله على ما مر  
تحقيقه في كتاب الاقرار وانما لم يصح اقراره لأم ولده لانها ليست أحلا لملك في وقت الاقرار حسب  
رقها أما الوصية فهي تبليك مضاف الى ما بعد الموت وهي بعد الموت من أهل الملك \* وقد كتب المؤلف  
في غير هذا المجلد عن فستادى الطرابلسي ماصورته سئل في شخص أقر في وصيته التي في مرض  
موته المستولدة التي لم ينزع عنها بمبلغ دين في ذمته ثم مات فهل الاقرار للمستولدة صحيح أم لا  
الجواب الاقرار المذكور غير صحيح والله تعالى أعلم \* وأجاب شيخ الاسلام الحنبلي على نسخة ثانية  
ليس صحيحا والله تعالى أعلم بالصواب ورفعت نسخة ثالثة من هذا السؤال لشيخ الاسلام البكال  
فأجاب حكم المستولدة في عدم الملك حكم الرقبة والاقرار لا يصح والله تعالى أعلم \* وكتب العلامة  
الشهاب على نسخة رابعة الاقرار المذكور لاغ لعدم أهلية المقتولة للاستحقاق فتاوى الطبر البلي من  
مسائل الاقرار بجمع العلامة الشلبلي \* (سئل) \* في مريض مرض الموت باع فيه لابن اخته  
حصة معلومة من دار وكرم وأرض بشئ معلوم من الدراهم دون نصف قيمة المبيع ثم وهبه الثمن

مطلب استقرض المريض  
بمعينة الشهود فهو كدين  
الصحة

مطلب اوصى بثلث ماله وله  
دين وعين

مطلب اوصى لوارثه ولا جنبي  
صحت في حصة الاجنبي

مطلب البيع في المرض  
للوارث لا يجوز ولو بمثل  
القيمة

مطلب اقرار المريض للوارث  
ولو يقبض دينه باطل  
مطلب تصح الوصية لأم ولده  
بخلاف الاقرارها بدين

مطلب تنفيذ الحبايات والهبة  
من الثلث  
مطلب اوصى جماعة بثلث  
ماله وله تركه ومال قبل رجل  
يقول للجماعة الدعوى عليه

المزبور وأوصى زوجته ببقية الدار والكرم والارض ومات من مرضه المزبور بعد ثلاثة ايام عن  
زوجته المزبورة وعن ابن عمه عصبه لم يجز الوصية المزبورة ولا الحبايات ولا الهبة فهل تنفذ الحبايات  
والهبة من الثلث والوصية المزبورة غير صحيحة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا  
اوصى زيد لجماعة بثلث ماله ثم مات من تركه وله ايضا مال في يد رجل فادعت الجماعة أن المال للموتى  
فأذكر الرجل ذلك قائلا ليس عندي من مال الميت شي وتريد الجماعة اثبات مدعاهم في وجهه بالبينه  
الشريعية فهل يسوغ لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم والمودع والغاصب والمدينون لا يكون خصما  
للموصى له اذا كان الذي قبله المال مقررا بان المال للميت والخصم في ذلك وارثه أو وصيه فان قال  
الذي في يده المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شي صار خصما واذا جعله القاضى خصما  
بتقضى له بثلث ما في يد المدعى عليه عبادية من اوائل الفصل الثالث فحين يصلح خصما للغير ومثله  
في الفصولين وقال في الظهيرية من كتاب الدعوى من الفصل الرابع رجل له على رجل ألف درهم  
أو كانت في يد الغاصب قاعة أو استودعه ألف درهم وهي قائمة بعبثها في يد المودع فأقام رجل  
البينة أن صاحب المال توفي وأوصى له بهذا الذي قبل هذا الرجل والرجل مقر بالمال لكنه يقول  
لا أدري أمات فلان أو لم يميت لم يجعل القاضي بينهما خصومة حتى يحضر وارث أو وصى هذا الذي  
ذكرنا اذا كان الذي قبله المال مقرا بالمال فان قال من في يده المال هذا ملكي وليس عندي من مال  
الميت شي صار خصما للمدعي وصار كرجل ادعى عبثا في يد رجل انه اشتراه من فلان الغائب وصاحبه  
يقول هو لي فانه يتنصب خصما للمدعي واذا جعله القاضى خصما في هذا الوجه يقضى بثالث ما في يد  
المدعى عليه وقد ذكرنا أن الموصى له لا يتنصب خصما للغيرم لكن اذا كان الموصى له موصى له بالثلث  
لا غير فان كان موصى له بمساردا على الثلث يأن لم يكن ثمة وارث فالموصى له خصم للغيرم في هذه الحالة  
قيصر الموصى له في هذه الحالة بمنزلة الوارث لان الاستحقاق لما زاد على الثلث من مخصصات الوارث  
والوارث يتنصب خصما للغيرم فكذلك الموصى له بما زاد على الثلث ١٢

\*(باب الوصى)\*

مطلب لو كان الاب متلفا  
مال ابنه يتنصب القاضى  
وصيا ينزع المال منه

\*(سئل)\* فيما اذا كان لصغير من مال تحت يده أيهما يخلف عن والده ثوبا وكان الاب منذرا  
متلفا مالهما فهل للقاضى أن ينصب وليا ينزع المال عن يده بعد ثبوت ما ذكره الوجه الشرعي  
\*(الجواب)\* نعم وفي الزواجر الحلية والخلاصة لو كان الاب منذرا متلفا مال ابنه الصغير فالقاضى  
ينصب وصيا ينزع مال الابن عن يده ويحفظه ادب الاوصياء من فصل النصب \* (سئل) \*  
فيما اذا مرض زيد مرض الموت وأقام عمر اوصيا من بعده على أولاده القاصرين وأوصى بمبلغ معين  
من الدراهم من ماله بصرفه الوصى في تجهيز زيد وتكفينه وفي سائر أمته ومات زيد وخلف تركه  
تخرج المبرات من ثلثها وقبل عمر والوصية وانفذ الوصايا المزبورة على وفق ما اوصى به زيد ثم بلغ  
أولاد زيد رشيدين ويكفون الوصى اثبات تنفيذ الوصايا ودفعها لأربابها بالبينة فهل يصدق الوصى  
بيمينته ولا يكف الى الاثبات بالبينة \* (الجواب) \* نعم وفي فتاوى العتباتي الاصل فيه أن الوصى  
يصدق فيما سيطر عليه ومثله في الجامع الكبير فانه قال الاصل أن الوصى متى أقتر بتصرف في مال  
المتعمير بعد اوعاءه والصغير منكر ينظر فان كان تصرفا فهو مسلط على ذلك من جهة الشرع فانه يصدق  
فيه وبذلك قوله بيمينته وان كان تصرفا لم يكن هو مسلط عليه من جهة الشرع فانه لا يصدق فيه ولا يقبل  
قوله بدون البينة فان قال انفق عليك مال في صغر لم والدقة نفقة مثله في المدة وانكر الصغير صدق  
الوصى بيمينته لانه مسلط على الاتفاق بنفقة المثل شرعا ما لو لم تكن النفقة نفقة المثل وكان زائدا عليه  
بكثر لا يصدق في الفصل لانه ليس بمسلط عليه شرعا لانه اسراف فلا يصدق بيمينته الخ ادب  
الاوصياء من فصل الاتفاق ومثله في أحكام الصغار من مسائل الوصايا \* (سئل) \* في وصى

مطلب لا يكف الوصى الى  
البينة على دفع الوصية  
في المبرات  
مطلب الوصى يصدق بيمينته  
فيما سيطر عليه شرعا  
مطلب قال انفق عليك  
مالك والمنفقة نفقة المثل  
يصدق بيمينته

مشتار على فاسر بن النفق من مالهم عليهم مدة معلومة ولم يعامل الوصي على المال حتى بلغ القاصرون  
 رشدين قاموا الآن بطلب ربح مالهم في المدة المازورة فهل لا يلزم الوصي شيء من الربح  
 بالمرابحة شرعية وهل يقبل قول الوصي في قدر الانفاق في المدة المازورة حيث ادعى نفقة المثل  
 في مدة تحمله ولا يكذبه الظاهر \* (الجواب) \* حيث لم يعامل الوصي المازور على المال  
 المذكور بطريق شرعي فلا يلزمه ربحه لانه ربحا كما أفتى بذلك الشيخ محمد بن عبد الله القرطبي وغيره  
 وفي جميع الفتاوى من باب تصرف الوصي والاب والقاضي قلت لو لم يتجر الوصي بمال الصبي فهل يجبر  
 على التجارة والتصرف قال لا اه ويشمل قول الوصي بيمينه في قدر الانفاق حيث كان نفقة المثل  
 في مدة تحمله ولا يكذبه الظاهر كما سرح بذلك علماءنا رحمهم الله تعالى كافي بيوع أدب الاوصياء  
 ودعوى الاشياء وفي فتاوى العلامة ابن نجيم من أول كتاب الوصايا سئل في الوصي اذا أنفق على  
 اليتيم من ماله بالاتقدير من الخاصكم هل لذلك وبصدق بيمينه اجاب نعم لذلك وبصدق بيمينه فيما  
 يصدق الظاهر اه \* (سئل) \* فيما اذا فرض القاضي ليتام في جراتهم الوصي المختارة  
 عليهم في كل يوم قدرا معلوما واذن اهما في صرف ذلك عليهم في لوازمهم الضرورية من ربيع مالهم  
 المستقر تحت يدها ومضى لذلك عدة سنين فصرفت وأنفقت عليهم من اصل مالهم قدرا زائدا لعدم  
 كفاية المقروض ايهم نفقة المثل في مدة تحمله والظاهر لا يكذبها في ذلك فهل يقبل قولها بيمينها  
 في ذلك والحالة هذه \* (الجواب) \* نعم وقد أفتى بذلك أيضا العلامة الشيخ خير الدين كما هو  
 مذكور في فتاواه من إنشاء الوصايا ورايت نقل المسئلة يعينها في الحاوى الزايدى راعيا الى عدة  
 كتب معتدة \* (سئل) \* فيما اذا دفع الوصي مال اليتيم لبعده بلوغه ورشده ومضى مدة والآن  
 ينكر الدفع والوصي يدعيه فهل يقبل قوله في الدفع مع يمينه \* (الجواب) \* نعم والمسئلة  
 في التمييز بين الوصايا صرح بها في السراج الوهاج وغيره والله تعالى أعلم \* (سئل) \*  
 في وصي مختارة على ابنتها القاصر صرفت في أشياء معلقة باليتيم مبلغا معلوما من الدراهم من مال  
 القاصرون مال نفسها بما فيه الحفظ والمصلحة مصروف المثل ولا يكذبها الظاهر فيه ثم ماتت القاصر  
 عنها وعن ورثته غير هاريدون فزعموا ذلك من مالها فهل تصدق في ذلك بيمينها ولا يلزمها ذلك من  
 مالها \* (الجواب) \* نعم قال في المتع قبيل كتاب الخنثى نقلا عن الحاشية مائنه وذكر  
 ضابطان بكل شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا اه وتعام ذلك تقدم في هذا الباب  
 \* (سئل) \* فيما اذا كان لصغير مال تحت يديه فأنفق عليه نفقة المثل في مدة تحمله والظاهر  
 لا يكذب فيه فهل يصدق في ذلك بيمينه \* (الجواب) \* نعم فلو ادعى الاب بعد ما طلب منه المال بعد  
 البلوغ ضياعا أو الانفاق عليه وهو نفقة المثل في مدته صدق بيمينه أدب الاوصياء من فصل البيع  
 \* (سئل) \* في معتوه وصي شرعي والمعتوه مال فوكل الوصي المازور رجلا في الانفاق على  
 المعتوه من ماله في كسونه اللازمة للضرورية وصرف على ذلك مصروف المثل في مدة تحمله والظاهر  
 لا يكذب فيه فهل يقبل قول الوكيل في ذلك بيمينه \* (الجواب) \* نعم كما أفتى به الشيخ اسماعيل  
 من الوكالة لان الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في امور اليتيم كافي أدب  
 الاوصياء والافتقار والمعتوه بمنزلة الصبي كافي لا تقروى وفي البحر من شتى القضاء نائب الناظر  
 كهو في قبول قوله له والوصي كالناظر لان الوصية والوقف اخوان يستحق كل منهما من الآخر  
 كما صرحوا به والله سبحانه أعلم وفي وكالة المختصر الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن  
 يعمل بنفسه في امور اليتيم فان بلغ اليتيم قبل أن يفعل الوكيل لم يكن له أن يفعل والوصي مثل القيم  
 لقولهم الوصية والوقف اخوان خيريه من الوصايا \* (سئل) \* فيما اذا كانت امرأة وصيا  
 شرعية على أولادها الايتام ولهم مال تحت يدها فادعت الاتم انهم أنفق عليهم في مدة كذا مبالغاً

مطلب اذا لم يعامل الوصي  
 على مال القاصر لا يلزمه  
 مرابحة لانه ربحا

مطلب لا يجبر الوصي على  
 التجارة في مال الصبي  
 مطلب يقبل قول الصبي  
 بيمينه في نفقة المثل

مطلب للوصي ان ينفق  
 على اليتيم من مال اليتيم بلا  
 تقدير من الحاكم ويصدق  
 بيمينه

مطلب اذا كان المقروض  
 لا يكتفى بالقاصر فلا وصي  
 الزيادة ويقبل قوله بيمينه  
 مطلب ادعى انه دفع مال  
 اليتيم لبعده بلوغه يقبل  
 قوله بيمينه

مطلب ادعى الاب بعد بلوغ  
 ابنه انه أنفق المال عليه  
 نفقة المثل يصدق بيمينه  
 مطلب وكيل الوصي يقبل  
 قوله بيمينه في النفقة كما للوصي  
 مطلب للوصي ان يوكل  
 غيره

مطلب المعتوه كالنصي  
 مطلب الوصي كالناظر  
 لان الوصية والوقف اخوان  
 مطلب لا يقبل قول الوصي  
 فيما يكذبه الظاهر وان اقام  
 البينة



معلوم من الدراهم من الماهم والظاهر يكذبهم في ذلك فهل والحالة هذه لا يقبل قولها في ذلك  
 \* (الجواب) \* حيث كان الظاهر يكذبهم في ذلك فلا يقبل قولها فيه وإن أقامت بينة على ذلك  
 كما في تلخيص الخلاطي وإن زاد بسيرة صدق وعليه الميم إن أمته موهبة كافي خزائن الإكل وفي تلخيص  
 الخلاطي ونفقة المثل ما يكون بين الأسراف والتقصير وفي أحكام الأوصياء القول في الأمانة قول  
 الأمين مع عينه الآن يدعي امرأ يكذبه الظاهر حينئذ تزول الأمانة وتظهر الخيانة فلا يصدق اه  
 كذا في حاشية بيري أقول ينبغي لك أن تعلم أن نفقة المثل تختلف بقوله المال وكثيره وإذا قال  
 في الذخيرة ينبغي للوصي أن لا يضيق على الصغير في النفقة بل يوسع عليه بلا إسراف وذلك يتفاوت  
 بقوله المال وكثيره فينظر إلى ماله ويتفق بحسب حاله اه ثم إذا ادعى الزائد على نفقة المثل أن لا يصدق  
 إذا لم يفسر دعواه بتفسير محتمل كقوله اشترت طعما فصرق ثم اشترت ثيابا والثالث يصدق بيمينه لأنه  
 أمين كما في أدب الأوصياء عن شرح الأصل الشيخ الإسلام \* (سئل) \* فيما إذا احتاج التيمم  
 للنفقة الضرورية وله مال غائب فصرق وصيه المختار عليه لنفقة من مال نفسه مبلغا من الدراهم  
 يرجع في مال التيمم بنظر ذلك إذا حضر واشهد على ذلك بينة شرعية ثم حضر مال التيمم ويريد وصيه  
 الرجوع في المال المذكور بنظر ما صرّفه في نفقته بعد ثبوت ما ذكره بالوجه الشرعي فهل يسوغ  
 للوصي ذلك \* (الجواب) \* نعم وصي أنفق من ماله والحال أن مال التيمم غائب فهو أي  
 الوصي كالأب متطوع إلا أنه يشبهه بأنه قرض عليه أو أنه يرجع عليه تنوير من باب الوكالة  
 بالخصومة والقبض \* (سئل) \* فيما إذا كانت هند وصيا شرعية على ابنها الصغير  
 التيمم وأنفقت عليه من مال نفسه ما يبلغها من الدراهم في لوازمه الضرورية لعدم مال حاصل  
 له لترجع بنظر ما أنفقته في ماله عند حصوله وأشهدت بينة على ذلك ثم حصل له مال بالارث ويريد  
 الأم الرجوع في ماله بما أنفقته فهل يسوغ لها ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي الأحكامات  
 أنفق الوصي على الصبي من مال نفسه يرجع به في مال الصبي وأيضاً في أدب الأوصياء  
 للصهر والشهيد ادعى الوصي أو قيم الوقف الاتفاق من مال نفسه وأراد الرجوع لم يكن له ذلك إلا  
 بالأشهاد لأنهم ما يدعيان لأنفسهما ديناً فلا يستحقانه بمجرد الدعوى أدب الأوصياء من فصل الاتفاق  
 فلم يشترط غيبة المال فيما تقدم من النقل وفي أكثر عبارات أربابنا يشترط ذلك والمذازع على عدم  
 حصول مال التيمم الآن لئلا تعطل أموره في وكالة التنوير عن الفضولين والمال غائب معناه غير  
 حاصل الآن فتأمل ذلك أقول رأيت هنا على هامش الأصل بخط شيخ مشايخنا الباشا محيى مانصة  
 قوله يسوغ لها ذلك فيه نظر أقول جامع الفضولين شري لولده ثوباً وطعاماً وأشهد أنه يرجع له أن  
 يرجع لولده مال والا للوجود ما عليه وهذا أمر بالتأمل في آخر الجواب اه ملأنيته لكن التعليل بتفريق  
 الفرق بين الأب والوصي لأن نفقة الولد الصغير الفقير واجبة على أبيه فلهذا يرجع إذا لم يكن له مال  
 ويرجع إذا كان له مال أما الوصي فلا تجب عليه نفقة الولد ما لم يكن رجلاً محرماً منه فعدم رجوع الأب  
 في هذه الحالة المذكورة لا يدل على عدم رجوع الوصي مطلقاً إلى ولو كان اجنبياً الآن يقال إن النظر  
 بالنسبة إلى خصوص ما وقع في السؤال لأن الوصي فيه هي الأم وهي بمنزلة الأب في وجوب نفقة  
 الصغير عليها وأما لو كان الوصي اجنبياً فلا يراد ما ذكرنا من وجوب الفرق ويدل عليه أنه في جامع الفضولين  
 ذكر عقب عبارته المذكورة مانصه ولو قلنا أو شيئاً لا يلزمه رجوع وإن لم يكن له مال لو أشهد والالاهي  
 ولو شري الأب لولده عند أو شيئاً آخر مما لا يلزمه أن يشترية لولده رجوع وإن لم يكن الولد مال لكن يرجع  
 لو أشهد أنه اشترى له ذلك ليرجع عليه بعد بلوغه أو فيما يحدث له من المال بارث أو نحوه وإن لم يشهد فلا  
 رجوع فهذا يرشد إلى أن رجوع الأب هنا عند الأشهاد يكون ذلك ليس بواجب على الأب فقد صار  
 بمنزلة الوصي الاجنبي في هذه الصورة بخلاف ما إذا كان ذلك من جنس النفقة الواجبة على الأب

مطالب يقبل قوله الأفيما  
 يكذبه الظاهر حينئذ تزول  
 الأمانة وتظهر الخيانة

مطالب ينبغي للوصي  
 أن لا يضيق عليه بل يتفق  
 بحسب ماله

مطلب أنفق الوصي من ماله  
 ليرجع في مال التيمم واشهد  
 له الرجوع

مطلب إذا أنفق الوصي  
 من ماله واشهد وليس للتيمم  
 مال فهل له الرجوع فيما  
 يحصل له بعد

فان الاب لا يرجع وان أشهد لوجوب ذلك عليه الا اذا كان للولد مال فيرجع لعدم وجوبه عليه  
والوصي لا يجب عليه شيء من ذلك أصلاً فيرجع مطلقاً أي سواء كان من جنس النسبة كالـ كتبه  
والطعام أو من غيره كالعبد والحائز فهذا مؤيد لما بحثه المؤلف رحمه الله تعالى لكن ذكر في جامع  
الفصولين أيضاً ما نصه ولو أنفق وصي القاضى مال اليتيم على اليتيم ثم استقرض وأنفق عليه لا يطالبه  
بعد بلوغه وكذا الاب لو استقرض وأنفق على الصبي لا يرجع عليه بعد بلوغه اهـ وكتب الخیر الرملى  
في حاشيته عليه ان الظاهر أن وصى الميت كذلك لانه في الاشياء ذكر أن وصى القاضى كوصى  
الميت في مسائل وليست هذه منها اهـ وهذا صريح في أن كلام الاب والوصي ليس له الرجوع فيها  
بشيء على الولد الذى لا مال له وهو دليل على أن التقيد بالغيبة في قولهم وله مال غائب يرجع شرط الصحة  
الرجوع ومثله لو كان له مال حاضر بالاولى بخلاف ما اذا لم يكن له مال أصلاً ولعل في المسئلة قولين  
والاثنين الكلامين مناقضة ظاهرة وينبغي الاتفاق بما مر من أنه يرجع وان لم يكن له مال لانه لو علم  
الوصي انه لا رجوع له يمتنع من الاتفاق فيلزم منه ضياع الولد وهلاكه بلا نفقة وفي ذلك حرج عظيم  
ومنع من الاحسان الى هذا الولد العاجز والمخرج مدفوع بالنص وعلى ذلك مدار عاة أحكام الشرع  
والله تعالى أعلم ثم اعلم أن ما مر من اشتراط الاشهاد للرجوع فيه قولان وتقتل كلام من القولين في ادب  
الاوصياء عن عدة كتب حتى في الخانية مرة ذكر أن الاشهاد بشرط ومرة ذكر أنه غير شرط وذكر  
في المتنق بالان أن عدم الرجوع بلا اشهاد استحبان وذكر في العتبات انه تكفيه النسبة فيما بينه وبين  
الله تعالى فأفاد أن القول بالاشهاد ائتماراً في القضاء لا اليانة وقد أوضحت المسئلة في رد المحتار ثم  
ذكرت ما نصه قلت فقد تجرأ أن في المسئلة قوانين عدم الرجوع بلا اشهاد في كل من الاب والوصي  
والثاني اشتراط الاشهاد في الاب فقط ومثله الاثم الوصى على أولادها وعلاوه بأن الغالب من شفقة  
الوالدين الاتفاق على الاولاد للبر والاصالة لا للرجوع بخلاف الوصى الاجنبى فلا يحتاج في الرجوع  
الى الاشهاد وقد علمت ان القول الاول استحسن والثاني قياس ومقتضاء ترجيح الاول وعليه شيء  
المصنف يعنى صاحب التنوير قبيل باب عزل الوكيل وهذا كله في القضاء والله تعالى اعلم اهـ فاعتنم  
هذه التعريرات المفيدة \* (سـمـئـلـ) \* فيما اذا كان للنسوة ویتیم وائتمسما الوصى عليه ما دار  
احتاجت للتعجير اضروى فاذنت النسوة واثم الیتیم بالاصالة والوصاية عليهم بما لا يذبتهم ميرها  
والصرف على ذلك والرجوع بنظير ما سبق به في ذلك على الاذونات وجهية الیتیمين حيث لا مال  
خاص له ما يصرف في ذلك ولا من يرغب في استجار حصته مائة مسئلة باجرة معجلة تصرف  
في التعمير ولما في ذلك من الخط والمصلحة في ذلك فعمرها زيد كاذ كوصرف في ذلك ما يغا من الدراهم  
بنية الرجوع على الاذونات والیتیمين وحصل للیتیمين مال تحت يدا تمها ويريد زيد الرجوع بنظير ذلك  
على الاذونات ووصى الیتیمين لتدفع ما عليهم من مالهم فهل يسوغ لزيد ذلك \* (الجواب) \*  
نعم ولو أنفق رجل على الصغير وقال امرئ الوصى بذلك وصدقه الوصى صدق الرجل ادب الاوصياء  
من فصل الاتفاق وفي فصول الاستدانة على الصغير جازله ذلك ان كان  
امرء القاضى به والا فاختار أن يرفع الامر الى القاضى قياً امره به وفي فتاوى ظهير الدين أن الرفع  
هو الاحوط الا اذا تعدد لبر بعد الحاكم فيستدين بدون الامر وقيل له الاستدانة بدون الرفع ادب  
الاوصياء من فصل الفروض وفيه ذكر في مجموع النوازل والمحيط الوصى لو استدانة لاجل الیتیم  
جاز ولو أقر بالاستدانة لا يصح اقراره اجاباً على جامع الفتاوى اسبقه قرض الاب لصغيره جاز وكذا  
لو أقر بالاستدانة ارض اهـ ومسئلة استدانة الوصى ذكركها في الاشياء أو ائتم الاقرار  
\* (سـمـئـلـ) \* فيما اذا كانت هند وصية مختارة من قبل زوجها المتوفى على أولاد منها الصغار  
فرضت وفوضت امر الوصاية لزيد ابن عمها الامين الاجل لذلك ادى بينة شرعية وقبل زيد ذلك

مطلب انفق الوصى المالك  
ثم استقرض وانفق على  
الیتیم لا يرجع

مطلب هل يشترط الاشهاد  
للرجوع بما انفق من ماله

مطلب تخير دار الیتیم یا ذریه  
وصيه له الرجوع

مطلب قال امرئ الوصى  
بالاتفاق وصية له الوصى  
صدق

مطلب اراد الوصى  
الاستدانة على الصغير جائز  
لو أمره القاضي

مطلب في امرأة وصى على  
اولادها قامت ابن عمها  
وصيا يصح

ثم مات عن أولادها المذكورين ولهم مال تحت يديها وخلفت تركه تقاسم عم الأولاد بنارح في ذلك  
 زعمائه أحق بالوصاية من زيد فهل يمنع من المعارضة ولا عبرة بزعمه \* (الجواب) \* نعم  
 قال في الدر المختار من باب الوصي ووصى الوصي سواء أوصى إليه في ماله أو مال ووصيه وقاية  
 وصى في التركة بين خلافا للشافعي اه وفيه من الوكالة والولاية في مال الصغير إلى الأب ثم وصيه  
 ثم وصى وصيه إذا الوصي عاك الإبضاء الخ وفي الاستسباه وصى للقاضي إذا جعل وصيا عند موته  
 لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصى الميت كذا في التهمة وفي الخزانة وصى وصى القاضي كوصيه  
 إذا كانت الوصاية عامة اه وبه يحصل التوفيق اه وقد عقد في كتاب الاوصياء آخر الكتاب فصلا  
 في ابضاء الوصي فن رام تمام فروع المسئلة فليرجع إليه أقول أي يحصل التوفيق بين قوله لا يصير  
 الثاني وصيا وقول الخاتمة وغيرهما الوصي عاك الإبضاء سواء كان وصى الميت أو وصى القاضي اه  
 يحمل الأول على ما إذا نصبه القاضي وصيا خامسا في بيع أو شراء فقط فان وصى القاضي يقبل  
 التخصيص على ما سبأ في قريبه ويحمل الثاني على ما إذا نصبه وصيا عاما كما في الخزانة ثم اعلم ان وصى  
 الوصي له ان يوصى أيضا وهكذا وان تعدد كما أفاده الخبير الرملي وغيره هذا وقد سئلت عما لو أقام زيد  
 أخاه عمر وصيا ثم أقام بكر زيدا وصيا ثم مات بكر ومات بعده زيد فهل يصير عمر ووصيا على تركه بكر  
 أيضا اعتبارا بجمالة الموت أم لا اعتبارا بجمالة النصب لان زيد احسن نصب اخاه عمر الم يكن وصيا  
 على تركه بكر لم يجد في ذلك نصا صريحا والذي يظهر لي الأول اذ لو اعتبرت حالة النصب لزم ان الرجل  
 لو نصب وصيا على أولاده وماله ثم وادله أولادوا اكتسب مالا آخر ان لا يكون لذلك الوصي ولاية  
 على ما حدث له وصى بعد النصب فعلم ان العبرة لحالة الموت لان الإبضاء خلافة بعد الموت  
 كما صرحوا به قال في الاختيار الوصية طلب فعل بفعله الموصى إليه بعد غيبته أو بعد موته فليارجع  
 إلى مصالحه كقضاء دينه والقيام بجهاد ومصالح ورثته من بعده وتنفيذ وصاياه وغير ذلك يقال  
 فلان سافر فأوصى بكذا وفلان مات فأوصى بكذا الخ وقال في الهداية في الاستدلال على قولهم  
 ان وصى الوصي وصى في التركة كتمين لان الإبضاء لقائمة الغير مقامه فيما له ولا يتبعه وعند الموت  
 كانت له ولاية في التركة فينزل منزلته فيما اه ولان تركه موصيه تركه كما صرح به في الاختيار  
 وايضا لو قال الوصي لا شئ أنت وصي في تركتي صار وصيا في التركة في ظاهر الرواية عين أبي حنيفة  
 بحيث كانت تركه الأول تركه الثاني والتركة اسم لما يتركه الانسان بعد موته يعلم أن المعبر حالة  
 الموت فبصير الثاني وصيا على التركة وان لم يكن موصيه وصيا حين نصبه اعتبارا بجمالة الموت  
 لان موصيه وهو زيد في الصورة السابقة كانت ولايته عند موته ثابتة على تركه نفسه وعلى تركه  
 بكر قطعاً فخلفه وصيه عمر وبعد موته في ذلك كله أيضا هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم \* (سئل) \*  
 فيما إذا أقام زيد عمر وصيا على استعته ودأبه لياخذها ويوصلها إلى ورثته الغائبين يولد له وهم بكر  
 وصغار ومات زيد ويريد عمر وبيع الدابة للفظ والمصلحة في ذلك لا حرجا لها بالنفقة واخذتها لورثته  
 فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في ادب الاوصياء يجوز بيع الوصي على الكبير الغائب  
 في كل شئ الا في العقار وقال في الذخيرة الوصي عاك بيع عروض الصغير من غير حاجة ولا يملك  
 بيع عقاره الا بالحاجة اه وفي ادب الاوصياء ايضا لان وظيفة له اذ ذاك حفظ الاموال وبيع  
 العروض من الحفظ لما ان حفظ الثمن اذن اما العقار فهو محصن بذاته محفوظ بنفسه فلا يكون  
 بيعه من باب الحفظ الا اذا كان للعقار في معرض الهلاك فيبيعه يكون بمنزلة العروض اه وهو وان  
 جعله وصيا على الامتعة فقط فانه صار وصيا في كل ماله لما ذكرنا أن ما أوصى إليه في شئ  
 خاص يكون وصيا في كل ماله عند الامام وفي الظهيرية والخاتمة وبه يفتى ذكره نجيم الدين الحاصي  
 كذا في ادب الاوصياء وذكرنا أن الوصي في الفعل في حياته وكيل والوكيل بعد وفاته وصي

مطلب وصى الوصي وصى  
 في التركة

مطلب الولاية في مال الصغير  
 لايه ثم وصيه ثم وصي وصيه

مطلب وصى الوصي له ان  
 يوصى وهكذا

مطلب جعله وصيا على  
 امتعته ودأبه لبيعها  
 قول على الكبير متعلق ببيع  
 لا يوصى اه منه

مطلب بيع العروض من  
 الحفظ بخلاف العقار

مطلب اوصى إليه في شئ  
 خاص يكون وصيا في كل  
 ماله

مطلب الوكيل بعد المات  
 وصى والوصى في الحياة  
 وكيل

فيجوز له ذلك وان نهى عنه لمافي وصايا الاشياء بعمل نهى القاضى عن بعض التصرفات ولا يعمل  
نهى الميت كما في البرازية وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه اه وفي البرازية عن أدب القضاء  
قبيل العاشر في الحبس جعله القاضى وصيا في مال اليتيم له أن يفعل في ماله ما يفعله وصى الاب غير  
أن وصى القاضى لا يملك أن يتصرف تصرفا فاستثناء القاضى كما اذا نهى عن بيع العقار مثلاً  
بخلاف وصى الاب فان استثناء الاب لا يعمل فيما وصيه التصرف في عمل نهى اه والله تعالى  
أعلم أقول ذكرت في رد المحتار مائنه وبما يجب التنبيه له أنه اذا أوصى الى رجل بتفريق  
ثلث ماله في وجوه الخير مثلاً صار وصياً عاماً على أولاده وثرته وان أوصى في ذلك الى غيره على  
قول أبي حنيفة المفتى به فلا ينفذ تصرف أحدهما باقتراده والناس عن أبي زماما غافلون وهي واقعة  
الفتوى وقد نص عليها في الحاشية فقال ولو أوصى الى رجل بدين والى آخر أن يعقب عبده أو ينفذ  
وصيته فهو وصيان في كل شيء وقال كل واحد وصى على ما يسمي لا يدخل الاخر معه اه  
\* (سئل) \* فيما اذا باع زيد حصته ابنته القاصرة من دار مشتركة بينهما وبين جماعة بنين المثل  
وهو مستور الحال فهل يكون البيع صحيحاً \* (الجواب) \* نعم ولا يجوز للوصى بيع العقار  
الا بالمسوغات الشرعية التي ذكرها ونقل السيد أحمد الحموي في حواشي الاشياء من الرضا  
أن الاب كالوصى لا يجوز له بيع العقار الا في المسائل المذكورة كما أفتى به الحنفى اه فراجع  
وهو مخالف لاطلاق ما في الفصول وغيره ولم يستند الحنفى لنقل صحيح ولكن اذا صارت المسوغات  
في بيع الاب أيضاً كما في الوصى صار حسناً مفيداً أيضاً فان اخذ بالاتفاق وفق وفي العمادية  
في ٣٧ الحاصل أن بيع الاب عقار الصغير بمثل القيمة يجوز اذا كان محمداً أو مستورا وإذا كان  
مفسداً لا يجوز الا بضعف القيمة اه \* (سئل) \* فيما اذا كان لتيمة أم وصى عليها حصصة  
معلومة في دار ليس لها غيرها واحتاجت للنفقة وتريدتها بيع الحصصة بن المثل لاجل نفقتها فهل  
يسوغها بذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان لينا م عقار ودرهم تحت يد  
وصيههم الشرعي ويريد الوصى بيعه منه تار من غير حاجة ولا مسوغ شرعي فهل يملك الوصى بيع  
عقاره أولاً \* (الجواب) \* لا يملك ذلك كما في أدب الاوصياء سئل فيما لو باع القيم عقار اليتيم  
لغضاء الدين ثم بلغ اليتيم وأدعى بطلانه لوجود منقول معه فيه وفاء بالدين وبرهن على دعواه فدفعه  
المشتري بانه اجاز به بلوغه فالحكم أجاب قد تقرر أنه لا يجوز بيع عقاره عند التأخير  
الحاجة الى غنائه لا قضاء ائمان غنه كنفقة أو دين لا يقضى الا منه أو وقع في يد متغلب أو كانت  
غلته لاني مؤتمنه أو بيع بضعف قيمته وقد مر حوا عن المتني بأن بيعه بلامسوغ باطل وفي البرازية  
وعند الثاني ان في قيمة العروض وفاء ببيع باطل وأفتى العلامة الغزى بطلانه حيث لا حاجة  
مع لاله بأنه على الوجه المشروع يكون فضولاً واذا كان فضولاً ولا يجوز له عقده فلا ينعقد موقوفاً بل  
يبطل واذا بطل لا يفسد المالك اه ووجهه ظاهرهما في البرازية وغيرها والولاية في ماله الى أبيه ثم وصيه  
الى أن قال وأنا أقول ما لا يملك كالحق لا يجوز ولا يتوقف الى ما بعد الادراك لانه لا يبيع له حالة  
العقد اه ثم قال فان لم يكن له مجيز حالة العقد فهو باطل لا يتوقف على تلك الحالة فلا عبرة باللفظ الاجازة  
بعد البلوغ كما في البرازية وغيرها ولا تلحقه الاجازة بعد البلوغ باللفظ يدل على الانشاء فيجوز  
الاجازة في الواقعة لا يكتفى وعلى تقدير أن يكون بصيغة انشائية فكذلك لان البيع هنا لا يكون  
بلفظ واحد والحالة هذه والله تعالى أعلم فتاوى الرحيمة من الوصايا \* (سئل) \* فيما اذا كان  
لا يقيم غراس كرم وساق قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف تخلف لهم عن أيهم فباعه  
وصيههم من رجل بن فيه غبن فاحش وتسلم المشتري المبيع فهل يكون المبيع المذكور غير صحيح  
\* (الجواب) \* نعم وفي مختارات النوازل ويجوز بيع الوصى وشراؤه بالغبن اليسير ولا يجوز

مطلب وصى القاضى يقبل  
التخصيص بخلاف وصى  
الميت

مطلب جعله وصياً على ثلث  
ماله صار وصياً عاماً  
قوله بدين أى اوصى اليه  
بقضاء ديون عليه او باقتضاء  
ديون له اه منه

مطلب في بيع الاب عقار  
الصغير وانه لا يحتاج الى  
المسوغات

مطلب اذا كان الاب مستورا  
أو محمداً اجاز بيعه العقار  
بمثل القيمة ولو لمفسداً فلا  
بضعف القيمة

مطلب للوصى بيع العقار  
لحاجة النفقة

مطلب لا يملك الوصى بيع  
العقار بلامسوغ شرعي  
مطلب بيع العقار بلامسوغ  
باطل لا فاسد

مطلب بيع الوصى بغبن  
فاحش قبل باطل وقيل فاسد

بالفاحش لأن ولايته نظرية وفي القضية للزاهدي ولو باع الوصي مال المصبي بفاحش الغبن قال  
القاضي علاء الدين المروزي يبطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض وقال نجسم الدين  
الحلي بل يفسد البيع قلت فيك المشتري المبيع بالقبض ويكون على كل من المتبايعين النسخ مادام  
المبيع قائما في يد المشتري ادب الاوصياء من فصل البيع وتماه فيه وفي أحكام البيع الفاسد من  
المتون \* (سئل) \* في وصي باع شجر اليتيم القائم في أرض وقف محتكرة هل يحتاج الى مسوغ  
كما يحتاج عقاره أم لا \* (الجواب) \* لا يحتاج الى ذلك لأن الشجر من قسم المنقول ويبع  
الوصي منقول اليتيم جائز وليس كالعقار لأنه محفوظ بنفسه والشجر ليس كذلك خبرية من الوصايا  
وفي الذخيرة الوصي يملك بيع عروض الصغير من غير حاجة ولا يملك بيع عقاره الا لحاجة اه وفي  
أدب الاوصياء يملك الوصي بيع المنقول دون العقار اه وفي البحر تلاق عن الائمة الاخبار أن الشجر  
من قبيل المنقول لا من قبيل العقار ثم أبطل قول من جعل البناء والنخل من العقار حيث قال وقد  
غلط بعض المصريين فجعل النخل من العقار وأفتى به ونسبه فلم يرجع كعادته اه وفي القهستان في  
البناء ليس من العقار في شيء كما لا يخفى والغراس أولى أن لا يكون من العقار وفي الهداية من باب  
ما يجب من الشفعة وما لا يجب ولا شفعة في البناء والنخل ان بيع دون العرصة وهو الصحيح مذكور  
في الاصل لأنه لا قرار له فكان نقلها والله سبحانه أعلم \* (سئل) \* فيما اذا كان لقيمة حصه  
معلومة في بناء خان وفي بناء حوانيت قائم البناء بالوجه الشرعي في أرض وقف فباع الحصه وصيها  
الشرعي المختار بضعف قيمتها وللقيمة المزبورة مال تحت يد وصيها المزبور غير الحصه المذكورة فهل  
يكون البيع المزبور صحيحا \* (الجواب) \* نعم أقول صحة البيع لكون البناء من المنقول  
كما علم مما قبله ولكون الثمن ضعف القيمة أيضا \* (سئل) \* فيما اذا كان لصغيرين حصه  
معلومة في بناء دار تجارية في ملكهما بطريق الارث عن اتمهما فاشترى أحدهما ثوبا لنفسه بثلث  
وفي ذلك حظ ومصلحة للصغيرين والاب مستور فهل يكون البيع المزبور صحيحا \* (الجواب) \*  
نعم ويبع الاب مال صغير من نفسه جائز بمثل القيمة وبما يتعين فيه وهو اليسير والا وهذا كله في  
المنقول أما العدة ارفسجي علاتي على التنوير من باب الوصي والبناء حكمه حكم المنقول  
كما صرحوا به \* (سئل) \* فيما اذا كان لا يتام حصه معلومة في بناء حانوت ولهم أم تعولهم  
وتنفق عليهم وهم في حجرها وكنفها فباع الحصه المزبورة من رجل بثلث معلوم من الدرهم وثلث  
الثل قبضته منه لحاجتهم للنفقة ولا بد لهم من ذلك فهل يكون البيع جائزا \* (الجواب) \* نعم  
ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه وبيعه لأكبره وعمه وأمه وملقط ان هو في حجرهم دفعا لضرر عمه  
وقهره أتمه فقط وكذا ملقط على الاصح وتماه فيما علقته على التنوير شرح الملتقى للعلائي من فصل  
بيع العذرة من الكراهية والاستحسان وجاز أيضا شراء ما لا بد للصغير منه كالنفقة والكسوة  
واستئجار الظئر ونحو ذلك وبيعه أي بيع ما لا بد منه أيضا للصغير لآخر وعمه وأم هو أي الصغير في حجرهم  
دفعا للضرر وجاز أيضا اجارته أي الصغير لأمه فقط بعنى لا يؤجره له ولا المملوق ولا الاخ وهذه رواية  
الجامع الصغير وفي رواية القدوري يجوز أن يؤجره المملوق ويسلمه في صناعة وهو أقرب لأن فيه نفعا  
محضا للصغير وهو الاصح كما في شرح ابن ملك للمجمع الخ من \* (سئل) \* فيما اذا كان لصغير  
يتيم هو في حجر عمه شقيق أبيه حنطة خرجت من أرضه أفتى نفعه على الصغير نفقة المثل في مدة تحمله  
حتى بلغ رشدا يرده مطالبة العم بذلك والحالة هذه فهل ليس له المطالبة \* (الجواب) \* نعم  
وفي الهداية من متفرقات الكراهية الاصل أن التصرف في الصغار أنواع ثلاثة ثم قال ونوع من  
ضرورة حاله كشرائه ما لا بد منه وبيعه واجارته الصغير نفسه ويملكه كل من يعوله وينفق عليه  
كالاخ والم والمملوق اذا كان هو في حجرهم اه لم ينصا ومثله في الحاوي الزاهدي من البيوع من

مطلب للوصي بيع الشجر  
وبلا مسوغ

مطلب الشجر ليس كالعقار  
مطلب البناء والنخل ليسا من  
العقار  
مطلب البناء والنخل من  
المنقول

مطلب للاب أن يشتري لنفسه  
بناء ابنه الصغير

مطلب البناء حكمه حكم  
المنقول

مطلب ايتام في حجرهم  
باعت بناء حانوت لهم للنفقة  
الضرورية صح بيعها

مطلب كافل اليتيم يجوز بيعه  
وشراؤه ما لا بد لليتيم منه

مطلب يصح بيع العم حنطة  
يتيم هو في حجره

مطلب تصرف واحد من أهل السكة في مال اليتيم والشرع  
 أهل السكة في مال اليتيم  
 ولا وصى له يجوز أن يعلم  
 أن القاضى يأخذ المال  
 مطلب من يعول اليتيم له  
 بيع ما لا بد منه إلا العقار  
 مطلب ادعى ديناً على ميت  
 له ورثة كبار غيب وصغيرين  
 حاضر الخ

فصل في الأب والجد وانعم للصغير ولو تصرف واحد من أهل السكة في مال اليتيم من البيع والشرع  
 وليس لليتيم وصى وهو يعلم أنه ان رفع الامر الى القاضى بأخذ المال ويفسده فان تصرفه جائز  
 للضرورة هكذا في فتاوى أهل سمرقند ولو الحية قبيل كتاب الفرائض أقول رأيت منقولاً عن  
 الفتاوى الهندية وأفتى القاضى الدبوسى بأن تصرفه جائز للضرورة قال قاضيان وهذا استحسان  
 وبه بقى اه وذكروا ذلك العلافى في شرح الملتقى عن القهسستانى ثم ان ما مر من أن عائل اليتيم  
 يملك بيع ما لا بد له منه خاص بغير العقار من نحو المنقولات أما العقار فليس له بيعه ولو مع وجود  
 المسوغات لما في الدر المختار حيث قال قلت وهذا أى بيع العقار للمسوق لو البائع وصيه لا من قبل  
 أم أو أخ فانهما لا يمكن بيع العقار مطلقاً ولا شرعاً غير طعام وكسوة الخ تأمل \* (سئل)  
 في رجل له دين على ميت وللميت ورثة كبار غيب وصغير حاضر فنصب القاضى وكيلًا عن الصغير  
 وقضى بذلك عليه ويريد الرجل أن يستوفي دينه من نصيب الحاضر حيث لم يقدر على نصيب الكبار  
 وإذا حضر الكبار يرجع أى الحاضر بذلك عليهم فهل يسوغ له ذلك \* (الجواب) نعم إذا ادعى  
 على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فلا قاضى أن ينصب عن هذا الصغير وكى لا يدعى  
 عليه فإذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة كذا ذكره رشيد الدين رحمه الله تعالى قال  
 غير أن الغريم يستوفي دينه من نصيب الحاضر إذا لم يقدر على نصيب الكبار فإذا حضر الكبار يرجع  
 بذلك عليهم لأن الدين مقدم على الميراث ذكره شمس الأئمة الخواص في أدب القضاء عمادية في ٣٨  
 في مسائل التركة ومثله في الفصولين \* (سئل) في الوارث إذا قضى دين الميت من التركة  
 بالبيعة والقضاء والميت ثم ظهر غريم آخر ولم يكن في التركة مال غير ما دفعه للغريم الأول فهل يشاركه  
 هذا الغريم الأول \* (الجواب) نعم وذكر رشيد الدين الوارث إذا قضى الدين من التركة باقراره  
 فلو جاء غريم آخر يضمن له ولو أدى بالقضاء لا يضمن ويشاركه هذا الغريم الأول عمادية في ٣٨  
 \* (سئل) فيما إذا وصت هند بنت مالها الجماعة معينين فقراء وأقامت زوجها وصيا مختاراً  
 في ضبط مختلفاتها وبيعها وإعفاء دينها الثابت عليها الأربابه وفي صرف الثلث كما ذكر وماتت مضرة  
 على ذلك عن زوجها وعن بنت أخ غائبة فوق مسافة القصر وقبل الزوج والموصى لهم الوصية  
 وخلفت تركه مشتملة على متاع ونصف داره المومة لا تقسم قسمة أجبار وفي بيع بعضه ضررين عليه  
 قباع الوصى النصف المازبور من عمره والشرىك يباعاً باتا بن معلوم قبضه منه وصدر ذلك لدى قاض  
 حنبلى اذن للوصى بذلك وحكم بجهة البيع وان كان من وصى على كبير في حادثة ذلك موافقاً لمذهبه  
 مستوفياً شرائطه وافق مفتى مذهب بجهة البيع وكتب بذلك حجة فهل يعمل بضمونها بعد ثبوت  
 شرعاً \* (الجواب) نعم وأما عندنا في التنوير وشرحه للعلافى وجازيعة أى الوصى على  
 الكبير الغائب في غير العقار لا الدين أو خوف هلاك أى ليس له بيع العقار عند خوف هلاكه إذا كان الوارث الكبير  
 الزبلى والقهسستانى الأصح لانه نادر اه ففي الحادثة باع الوصى المختار حصصه الوارث الكبير  
 من العقار لدى حنبلى يرى ذلك وحكم الحاكم المازبور فارتفع الخلاف أقول قوله الأصح لانه  
 نادر راجع الى قوله أو خوف هلاك أى ليس له بيع العقار عند خوف هلاكه إذا كان الوارث الكبير  
 غائباً لأن هلاك العقار نادر فسقى قوله لا الدين ضرر يحصى أن الوصى له بيع العقار لادين على الميت  
 والحكم كذلك وان كان الوارث الكبير حاضر المافى غاية البيان ان كان على الميت دين أو وصى  
 بدراهم ولادراهم في التركة والورثة كبار حضوره فعنده بيع جميع التركة وعنده ما لا يجوز الا بيع  
 حصصه الدين اه وقال في العناية قيد بالغيبة لانهم إذا كانوا حضوراً ليس للوصى التصرف في التركة  
 أصلاً الا اذا كان على الميت دين أو وصى بوصية ولم تقض الورثة الديون ولم يتقذوا الوصية  
 من مالهم فانه يبيع التركة كلها ان كان الدين محبطاً وقد اراد الدين ان لم يحط وله بيع ما زاد على الدين

مطلب قضى الوارث دين الميت ثم ظهر غريم آخر الخ

مطلب في حصة بيع الوصى  
 العقار اذا كان الوارث  
 الكبير غائباً على مذهب ابن  
 حنبل رضى الله تعالى عنه

أيضا عنده خلافا لهما وينفذ الوصية بتقدير الثلث ولو باع لتنفيذها شيئا من التركة جاز بيعه اهرام  
بالإجماع وفي الزيادة الخلاف المذكور وفي الدين اه قال في أدب الأوصياء وبقولهم ما يقبل  
كما في الحافظة والقصة وسائر الكتب اه والحاصل انه اذا كانت التركة مستغرقة فلا بيع كلها  
من عقار ومنقول وان لم تكن مستغرقة ولا دراهم فيها وفي منها الدين أو نفذ منها الوصية فلا بيع  
قدر الدين أو الوصية انشاقا وكذا البيع الزائد عند أبي حنيفة لما قاله الاستروشي في أحكام  
الصغار من أن الأصل عنده انه متى ثبت للوصي ولاية يبيع بعض التركة له ولاية يبيع الباقي وتام بيان  
المسئلة فيه وقد ظهر لك مما قررناه انه في حادثة القتوى اذا لم يكن في التركة دراهم تنفذ منها الوصية  
فله أن يبيع من العقار بقدر الوصية اتفاقا ولا يحتاج الى حكم القاضي الحنبلي لكن ينبغي أن يكون  
ذلك حيث لم يكن في التركة غير العقار فلو كان فيها منقول بقدر الوصية يبيعه فقط وينفذها من نفسه  
الا اذا لم ينفذها فيبيع من العقار بقدر الباقي ولا يبيع الزائد على ذلك بناء على قوله المقتضى به والدين  
كالوصية كما مر والله تعالى أعلم \* (مسئل) \* فيما اذا ثبت على ميت دين زيد بالينة الشرعية  
ثبوتنا شرعا وقضاء الوارث من ماله ويريد الرجوع بذلك في التركة فهل له ذلك \* (الجواب) \*  
نعم قال في العمادة الوصي أو الورثة اذا نقدوا عن كفن الميت من مال أنفسهم يرجعون به في التركة  
ولم يكونوا متطوعين وكذا اذا قضى الوصي أو الوارث دين الميت من ماله اه وفي البرازية  
اذا قضى دين الميت يرجع به في التركة كما في التكتفين اه \* (مسئل) \* فيما اذا كفن الوصي  
الميت من مال نفسه كفن المثل ليرجع في تركته فهل له ذلك ويقبل قوله بينه في ذلك \* (الجواب) \*  
نعم وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير أو ما ينطق عليه من مال نفسه أو قضى دين الميت أو كفنه  
من مال نفسه أو اشترى الوارث الكبير طعاما أو كسوة للصغير من مال نفسه فانه يرجع ولا يكون  
متطوعا ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله تنوير من فصل شهادة الأوصياء ومثله في الدرر  
\* (مسئل) \* في امرأة ماتت عن زوج وعن ورثة غيره وخلفت تركته فأنفقت منها ورثة ما بلغها في  
ثمن طعام أطعموه للناس في أيام موتها وفي غير ذلك من النفقات الغير اللازمة بلاذن الزوج ولا وجه  
شرعي ويريدون احتساب المبلغ من التركة على الزوج فهل ليس لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم  
أحد الورثة أنفق في تجهيز الميت من التركة يغني اذن الباقي يحسب من مال الميت ولا يكون متبرعا  
بخلاف الاتفاق للمأم وشراء الشمع ونحوه بلا وصية ولا اذن من باقي الورثة فانه يحسب من نصيبه  
ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعا فيه حاوي الزاهدي من فصل تصرفات الوارث في التركة  
\* (مسئل) \* فيما اذا مات رجل عن زوجة وأخ شقيق وكفنه الاخ من مال نفسه بأكثر من  
كفن المثل هل يرجع بتقدير ذلك في التركة أم لا \* (الجواب) \* لا يرجع والله تعالى أعلم أحد الورثة  
اذا كفن الميت بماله كفن المثل بغير اذن الورثة يرجع في التركة فان كفنه بأكثر من كفن المثل لا يرجع  
لأن أحد الورثة لا يملك وهل له أن يرجع في التركة بقدر كفن المثل قالوا لا يرجع لأن اختيار ذلك دليل  
التبرع بجميع الفتاوى في فصل تصرفات الوصي بنوع تلخيص انقروا من الوصايا وان كفنه بأكثر  
من كفن المثل لا يرجع ولا يرجع بقدر كفن المثل وان قيل يرجع بقدر كفن المثل فلا وجه نزاهة ومثله  
في الخلاصة وفي العيون اذا كفن الوارث الميت من مال نفسه يرجع والاجنب لا يرجع تسارخانية  
من مسائل متفرقة من القرائض ولو كفن الميت غير الوارث من مال نفسه ليرجع في تركته بغير  
امر الوارث فليس له الرجوع اشهد على الوارث ا ولم يشهد ولو كفن الوصي من مال نفسه ليرجع كان  
له الرجوع وفي معين المفتي اذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة فان زاد في قيمة الكفن ضمن الكل كذا  
في السراجية قلت وقد علمه بأنه اذا زاد في القيمة يكون مشتربا لنفسه وهو ضامن لمال الميت اه نهج  
النجاة من الوصايا أقول ما ذكره في معين المفتي ذكره في التنوير في باب الوصي ووجه كونه مشتربا

مطلب اذا قضى الوصي  
أو الوارث من ماله دين  
الميت يرجع به في التركة  
مطلب الوصي اذا كفن  
الميت من مال نفسه كفن  
المثل يرجع

مطلب انفق الوارث في أيام  
الميت من التركة يضمن

مطلب كفنه الوارث بأكثر  
من كفن المثل لا يرجع

مطلب تحريم قيماء كفن  
الميت الوصي أو الوارث  
أو الاجنب



لنفسه أن الوصي إذا زاد في القيمة صار متهماً في الزيادة وهي غير متميزة فيكون مشترياً لنفسه متهماً  
في تكفينه بخلاف ما إذا زاد في عدد الكفن فإنه يضمن الزيادة فقط لأنها متميزة والحاصل أن الوصي  
أو الوارث إذا كفن الميت بأكثر من كفن المنزل من حيث العدد يضمن الزيادة فقط وإن كان من حيث  
القيمة يضمن الكل لا ما زاد على كفن المنزل فقط لأنه صار متهماً عاباً للكل لعدم التميز وهذا إذا كفنه  
من مال الميت بقربة قوله ضمن وأما أن كفنه من مال نفسه على قصد الرجوع فهو ما تقدم عن مجمع  
الفتاوى وغيره وهو أنه لا يرجع بشيء أن زاد على كفن المنزل لأن ذلك دليل التبرع ولم يذكر  
هنا الفرق بين الزيادة في القيمة أو العدد وظاهره أنه لا يرجع مطلقاً لأن كلاهما دليل التبرع وقول  
البرازية وإن قيل يرجع بقدر كفن المنزل فله وجه فلعل مراده بالوجه هو منع كون ذلك دليل التبرع  
في الكل بل هو دليل على التبرع في الزيادة فقط تأمل وهذا كله في الوصي والوارث وأما الأجنبي  
فلا يرجع له مطلقاً إلا إذا أذن له الوارث ثم هذا كله أيضاً إذا كان للميت تركه والأجنبي الحياوي  
الزاهدي لو مات ولا شيء له ووجب كفنه على ورثته فكفنه الحاضر من مال نفسه يرجع على الغائب  
منهم بحصته ليس له الرجوع لو أنفق بلا إذن القاضي كالعبد أو الزرع أو النخل المشترك إذا أنفق  
أحدهم عليه يرجع على الغائب لا يرجع إذا فعله بلا إذن القاضي قال الخليل الرملي في حاشية  
الفصولين بسندنا من قوله ووجب كفنه على ورثته أنه لم يجب عليهم تكفين الزوجة إذا صيرفه  
من ماله غير الزوج بلاذنه أو إذن القاضي فهو متهماً كالأجنبي فيستثنى تكفينها بلاذن مطلقاً  
بناء على المفتي به من أنه على زوجها ولو غنية لأنه قد أدى عن الغير ما هو واجب عليه فيكون متهماً  
كما هو ظاهر اهـ أي يستثنى ذلك من قواهم لو كفن الميت الوصي أو أحد الورثة بكنه المنزل يرجع  
لأن كفن الزوجة ليس واجباً في تركتها حتى يصح تصرف الوصي أو الوارث بل هو واجب على  
زوجها فيكون المكفن متهماً عاباً إسقاطه واجبا عن غيره بلاذنه كالتبرع بأداء دينه وهذا وقد ذكر  
الخير الرملي في حاشية الفصولين أيضاً أن هذا كله إذا ثبت باليمين لا بمجرد دعواه قال في الخلاصة  
قول الوصي معتبر في الانفاق ولكن لا يقبل في الرجوع في مال الميت الأيمنية اهـ ومثله في كثير من  
الكتب تنبه اهـ ما ذكره الرملي وهو مخالف لما ذكره المراف في السؤال الذي قبله هذا عن  
التنوير وذكر في رد المحتار أن في المسئلة قولين حكاهما في أدب الأوصياء وبطيرة الخلاف في اشتراط  
الأشهاد لاجل رجوع الوصي بمانفقته من ماله على التيم وقد مباه الكلام فيه فاعتنم تحريره هذا  
المقام وعليك السلام \* (سئل) \* في الوصي إذا كان له على الميت دين فباع في دين الميت شيئاً  
من التركة بدون أمر القاضي فهل يكون جائزاً ويوزع ذلك بين الغرماء ويأخذهم بالحصص  
\* (الجواب) \* نعم وفي وصايا المتتقي رجل أوصى إلى رجل وللوصي على الميت دين فباع الوصي  
في دين الميت شيئاً من تركته بدون أمر القاضي فهو جائز ويوزع ذلك بين الغرماء ويأخذهم بالحصص  
عمادية في ٣٨ من مسائل التركة والورثة ومثله في الفصولين وفوراعين عن المتتقي \* (سئل) \*  
في الوصي إذا مات مجهلاً مال التيم فهل لأخيه عليه في تركته \* (الجواب) \* نعم ولا يضمن  
الوصي بموته مجهلاً ولو خلطه بماله ضمن خيرة من الوصايا وأفتى بمثله أيضاً في الوديعه وعزاه لقوائد  
صاحب المحيط فأرجع إلى ما أفتى به في الموضوعين فان فيه ما قولنا \* (سئل) \* في الأب إذا مات  
مجهلاً مال أولاده الصغار فهل لأخيه عليه في تركته \* (الجواب) \* نعم كافي الخبرية من  
الوديعه \* (سئل) \* فيما إذا كان لصغيرة أب مستور وحصية معلومة من داربائع الأب لها من المنزل  
وقبضه لها من المتتري ثم مات عنها وعن ورثة غيرها وترك مبيناً للمنفور في حصية غير مجهول له فهل  
يضمنه في تركته لها بعد الثبوت \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في تيم آجره جده أبو أبيه  
من عمر ومثمة معلومة باجرة معلومة من الداراهم لأعمال شتى أجارة شريفة وعمل التيم الأعمال المزبورة

مطلب مات ولا شيء له  
فكفنه الحاضر يرجع على  
الغائب الخ

مطلب كفن الزوجية بلا  
إذن الزوج فهو متهماً

مطلب قول الوصي  
معتبر في الانفاق لافي  
الرجوع الأيمنية

مطلب للوصي على  
الميت دين له يبيع شيء من  
التركة لأخذ دينه

مطلب الوصي إذا مات  
مجهلاً لأخيه في تركته

مطلب الأب إذا مات  
مجهلاً مال أولاده لا يضمن  
مطلب إذا مات الأب غير  
مجهول مال بنته يضمنه في تركته

مطلب للوصي أن يؤجر  
التيم وسائر أمواله

لعمري في المدة طال به الجدة بالاجرة فامتنع من دفعها بدون وجه شرعي فهل الجدة ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم في الخاتمة والذخيرة والطلاقة للصبي أن يؤجر نفس اليتيم وعبيده ودوابه  
 وعقاراته وأراضيه وسائر أمواله ولو ييسر الغبن لأن له ولاية استعمال الصغير بطريق الرياضة  
 والتمديد من غير عوض فمع العرض أولى ولأنه يبيع سائر أمواله فكذلك اجارته ومثله الأب  
 وكذلك الجد أبو الأب عند عدم الأب ولم يجز لغيرهم مع قيام أحدهم أن يؤجر اليتيم ولا شيئا من  
 ماله ولو كان حو في حجره وعياله لا تنفاه ولاية غيرهم بوجود واحد منهم أما الرعد موافقا بحره وذو رحم  
 محرم منه فإن كان في حجره صح وفاقا لأنه يملك تأديبه فذلك اجارته وإن لم يكن قال أبو حنيفة إن كان  
 المؤجر أقرب إليه من حو في عياله كما إذا كان عند العممة فأجرته الآثم جاز وقال محمد لا يجوز الخ ألب  
 الاوصياء من فصل مسائل الاجارة \* (سئل) \* فيما إذا كان لا يتام مال ووصى بمختار وأمام ناظرة  
 عليهم من قبل أبيهم فأقرض الوصي قدر ما من المال من آخر بدون اذن الناظرة ولا وجه شرعي ثم تلف  
 المال عند المستقرض فهل يضمنه الوصي \* (الجواب) \* نعم وفي جامع الفقه ولا يقرض  
 الوصي مال اليتيم لأن نفسه ولا من غيره ولو فعل من غيره ضمن وعند محمد جاز أن يستقرض لنفسه  
 إن احتاج وله وفاء أدب الاوصياء من فصل القرض \* (سئل) \* في الوصي إذا رهن مال اليتيم  
 بدين نفسه من آخر رهننا شرعا مسلما فهل يكون الرهن جائزا \* (الجواب) \* نعم ولو رهن  
 الوصي أو الأب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا وعن أبي يوسف أنه أخذ  
 بالقياس خاتمة من تصرف الوصي ومثله في شرح الكنز للعبيني وغيره وكذا في التنوير من الرهن وكذا  
 في أدب الاوصياء مفصلا \* (سئل) \* في الوصي هل له اعادة مال اليتيم \* (الجواب) \* نعم  
 نعم في الفصول العمدية وذكر في التجنيس عن النوازل أنه ليس للأب ذلك وفي الذخيرة للأب اعادة  
 ولده الصغير أما اعادة ماله فعند البعض له ذلك استحسانا وعند البعض ليس له ذلك وهو القياس  
 وفي فوائد صاحب المحيط أنما يجوز له اعادة الولد إذا كان لخدمة الاستاذ لتعلم الحرفة أما لو كان لغير ذلك  
 فلا يجوز وفي الحافظة لا يعبر مال اليتيم ويودعه ومثله الأب والقاضي اه وفي الخلاصة في تصرفات  
 الوصي وفي أدب القاضي الوصي يودع مال اليتيم ويعبر ويضع اه قلت ينبغي أن يفصل بأنه  
 إن كان المستعير ثقة امينا لا يخشى عليه من ضياع المال ولا تلفه ولا انكاره فلا ذلك  
 وربما تضمن ثوبا كاعارة كتاب لعالم ينتفع به وينفع الناس وكان العالم بالصفات المذكورة وإن  
 كان غير ذلك فليس له ذلك والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما إذا كان لتيمة بذمة جماعة  
 معلومين مبلغ دين معلوم من الدراهم آل اليها بالارث عن أبيها فخط وصيها عن الجماعة بعض  
 المبلغ المزبور وأبرأهم عنه فهل يكون الخط والبراء غير صحيحين \* (الجواب) \* نعم الوصي  
 لا يملك ابراء غير الميت ولا أن يحيط عنه شيئا ولا يؤجله إذا لم يكن الدين واجبا بعقده فإن كان واجبا  
 بعقده صح التأجيل والخط والبراء في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون ضامنا وعند أبي يوسف لا يصح  
 ذلك ولا يصير ضامنا قاضيا والوكيل بالبيع إذا أبرأ المشتري من الثمن على هذا التفصيل اه  
 والحكم في الأب كالوصي فيما ذكره من الابراء كما تقدم في أحكام الصغار ونقل بعضهم أن قول  
 أبي يوسف استحسان لكن قال بعض الفضلاء لا ينبغي أن يفتي بقوله حاشية الاشياء للهم وى  
 \* (سئل) \* في الوصي المختار إذا باع منقول اليتيم من رجل بثلث المنزل مؤجلا إلى أجل معلوم  
 غير فاحش ولا يخاف من الرجل تلفه بالحدود ولا المنع عند حلول الاجل فهل يكون البيع المزبور  
 جائزا \* (الجواب) \* نعم الوصي إذا باع مال اليتيم بأجل جاز ومثله الأب وفي الخلاصة والمنية  
 عن السراجية للوصي البيع بالنسيئة إن لم يخف تلفه بالحدود والانكار ولا المنع عند حلول الاجل  
 وانقضائه ولم يكن الاجل فاحشا ذكره في الولاية الجدية والخاتمة أدب الاوصياء من فصل البيع الوصي

مطلب ليس للوصي أن  
 يقرض مال اليتيم لغيره  
 ولا لنفسه

مطلب لورثي الأب  
 أو الرضى مال اليتيم بدين  
 نفسه يتصح

مطلب هل للوصي اعادة  
 مال اليتيم  
 مطلب للأب اعادة ولده  
 الصغير

مطلب في ابراء الوصي  
 غريم اليتيم

مطلب بيع الوصي إلى  
 أجل جائز

إذا أخر دين التيمم ان لم يكن الوصى سوى العبد لا يجوز تأخيرها وان كان فولا يجوز عند أبي حنيفة  
ويضمن عمادية في ٣٧ الاب والوصى اذا أجلا أو أبرأ أمه أو واجب للصبي بعقد هما جاز عندهما  
خلافا لابي يوسف وان لم يكن واجبا بعقد هما لا يجوز بالاجماع أحكام الصغار من مسائل  
الببوع \* (سئل) \* فيما اذا أقام زيد عمرا وصيا على حمل زوجته منه ومات زيد فهل تكون  
الوصاية الزبورية غير صحيحة \* (الجواب) \* الذي صرحوا به أن الحمل لا يلي ولا يولى عليه  
وفي المنع من الوصايا أن شخصاً نصب وصدا في تركته ثم مات عن أولاد صغار وعن حمل فهل ذلك الوصى  
أن يتصرف في المال الموقوف للحمل أو لا يولى على الحمل أحد وتتم تحقيقه في المنع فظهر بما ذكرنا  
الجواب والله سبحانه الموفق أقول اخي العلامة الشلبي بأنه يصح نصب وصى على الحمل مستندا  
الى قولهم ان الوقف على الحادئين من اولاده صحيح وقولهم ان الوقف أخو الوصية حيث دخلوا في  
الوقف دخلوا فيها أيضا ولا يخفى ما فيه فان مرادهم الوصية التي هي عليك مضاف الى ما بعد الموت  
أى عليك عين أو منفعة من التركة فهذا اخت الوقف لانه تصدق بالمنفعة وكلامنا في الوصاية التي هي  
اقامة الغير مقامه وهذه لا تشبه الوقف ولا يلزم من جواز الوصية للحمل جواز اقامة وصى عليه  
واذا كان أبو الحمل لا ولاية له عليه فوصيه بالاولى هذا وقد ذكر في فتح القدير في باب اللعان أن توريث  
الحمل والوصية به وله لا يشتران الا بعد الانفصال فينتان للولد لا للحمل اهـ وكتب في رد المحتار أن  
المراد بثبوت حكمهما والافهم اثباتان قبل الولادة فلا يشتران في تصريحهم بآثره وبصفة الوصية له وبه  
أو المراد أنه يوقف الحكم بذلك على الولادة فيظهر بها أن ملكه لما ورثه كان ثابتا من حين موت مورثه  
وكذا الوصى له أو وصى به سيد لغيره والمعنى الاول انصب لقوله فينتان للولد لا للحمل وعلى هذا  
فيمكن أن يقال ان الوصاية عليه كذلك فهي صحيحة لكن لا يثبت حكمها الا بعد الانفصال كما ذكره  
شيخ مشايخنا العلامة الشيخ محمد التافلاقي مفتي القدس الشريف في رسالة ألفها في هذه المسألة ووفق  
فيها بذلك أخذنا ما ذكرناه عن فتح القدير فعلى هذا فالنصب صحيح ولكن لا يصح تصرف الوصى الا بعد  
الولادة ولا يحتاج الى نصب جديد بعده والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في تيمم لهما مال عن أبيهما  
ولهما جد أبو أب مبدرة تلف لهما لغير أمين ولهما ام امينة أهل للوصاية من كل وجه فهل للقاضي  
نزع المال من يد الجد ونصب امهما الزبورية وصيا والحالة هذه \* (الجواب) \* نعم وقد تقدم نقلها  
اول الباب رجل اوصى الى اعمى أو محدود في قذف جاز ولو اوصى الى فاسق مخوف في ماله ذكر في  
الاصل أن الوصية باطلة قالوا معناه يخرج من القاضي من الوصية ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا  
الفاقد ممن لا ينبغي أن يكون وصيا بجميع الفتاوى وفيه ولو أن القاضي أنفذ الوصية ففقدى هذا  
الوصى دين الميت وباع كما يبيع الاوصياء قبل أن يخرج من الوصية كان جميع ما صنع جائزا وان لم  
يخرج حتى تاب واصل تركه وصيا على حاله اهـ \* (سئل) \* في الوصى المختار اذا ادعى دين لنفسه  
بذمة الميت ولم يثبت ولم يبرئه منه وانتمه القاضي ويريد أن يخرج من الوصاية وينصب غيره من هو  
أهل لذلك فهل للقاضي ذلك \* (الجواب) \* نعم قال في العمادية وذكر في وصايا النوازل وصى ادعى  
دينا ولم يقدر على اثباته يعزل هكذا روى عن ابراهيم بن صالح وصوبه محمد وفي الخلاصة قال الفقيه  
أبو الليث المختار في الدين أيضا أن يقول القاضي اما أن تقيم البيعة على الدين أو تبرئه عن الدين  
أو تخبرك عن الوصاية فان أبرأه والا أخرجه عن الوصاية وجعل مكانه آخر اهـ وفي الحافظية  
وهذا المختار وهو المذكور في اللؤلؤ الحلية كذا في أدب الاوصياء وفيه فاللائق انه اذا لم يقم البيعة  
أن يخرج من الوصاية ويقتصر بدينه عن المال احتياطا ونظر للميت والتيمم وهو المحكى عن ابراهيم  
ابن صالح ومحمد بن سلمة اهـ وتما فيه من فصل الدعوى وفي التهمة وصى ادعى على الميت ديننا

مطلب لا يصح اقامة وصى  
على الحمل

مطلب مهم في تحقيق مسألة  
اقامة الوصى على الحمل

مطلب اذا كان الجد  
متلفا للمال ينزعه القاضي منه  
مطلب اذا اوصى الى  
فاسق يخرج منه القاضي من  
الوصية

مطلب في الوصى المختار  
اذا ادعى دين لنفسه وانتمه  
القاضي يعزله

مطلب ان لم يبرهن الوصى  
على دينه ولم يبرهن الميت  
اخرجه القاضي عن الوصاية

ولم يثبت يعزل وهو حيلة العزل وذكر الخصاص ان القاضي ينصب من يقيم الوصي عليه البيعة على الدين والغصب ان ادعى الغصب والافيهه القاضي فيخرجه كذا في الولوالجية وفي الخمانية القاضي اذا اتم الوصي لا يخرجه على قول أبي حنيفة وانما يضم اليه آخر وقال أبو يوسف يخرج به وعليه الفتوى اه وأفتى بذلك المرحوم المم والعلامة الجدة كما هو مذكور في فتاويه وما ذكر من قول أبي حنيفة انه يضم اليه آخر ولا يخرجه مذكور في أدب الخصاص وغيره لكن في حاشية الاشياء للحموي قال بعض الفضلاء والظاهر أن محل هذا اذا كان له بيعة على الدين أما اذا لم يكن ولم يرى الميت فيخرجه القاضي للتممة كما هو قول أبي يوسف المقتضى به أن القاضي اذا اتم الوصي يخرج به فيحمل ما نقله المصنف عن الولوالجية على هذا اه والله سبحانه أعلم قال الامام الجليل نحر الدين قاضيان في فتاواه المشهورة من فصل في تصرفات الوصي مانصه وصى ادعى على الميت ديناً اختلفوا في أن القاضي هل يخرج الممال من يده قال بعضهم اذا لم يكن له بيعة على الدين فان القاضي يخرج به من الوصاية وقال الفقيه أبو الليث يقول له القاضي اما أن تبرئه عن الدين الذي تدعى أو تقيم البيعة عليه حتى تسد في الدين والا اخرجك عن الوصاية فان لم يقسم اخرجه عن الوصاية وعن محمد ابن سلمة أن الوصي اذا ادعى ديناً على الميت وليس له بيعة فان القاضي يعزله عن الوصاية وان كان له بيعة فان القاضي ينصب للميت وصياً حتى يقيم المدعى البيعة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك ان شاء ترك الثاني وصياً وصار الا قول خارجاً عن الوصاية وان شاء أعاد الاول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاص رجه الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصياً في مقدار الدين الذي يدعيه صاحبه ولا يخرج به القاضي عن الوصاية وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى القاضي اذا اتم الوصي قال أبو حنيفة يجعل القاضي معه غيره ولا يخرج به وقال أبو يوسف يخرج به وهو الظاهر وعليه الفتوى لان الوصي قائم مقام الميت ولو كان الاب حياً وخيف منه على مال الصغير فان القاضي يخرج الممال من يده فالوصي اولى اه وفي الخلاصة من آخر الفصل الخامس الوصي اذا ادعى ديناً على الميت لا يخرج به القاضي عن الوصاية ولو ادعى شيان من الاعيان يخرج به قال الفقيه أبو الليث المختار في الدين أيضاً أن يقول له القاضي اما أن تقيم البيعة على الدين أو تبرئه عن الدين أو اخرجك عن الوصاية فان أبرأه والا اخرجه عن الوصاية وجعل مكانه آخر اه فتلخص انه اذا ادعى ديناً وعيناً يكون مجعاً عليه وان ادعى ديناً فقط فعلى الخلاف والمختار أنه يخرج به وان ادعى عيناً فقط يكون مجعاً عليه أيضاً فتلخص ذلك \* (سئل) في الوصي المختار اذا عمل في مال اليتيم مدة فيما فيه مصلحة لليتيم من قبض وصرف وبيع وشراء وسفر لتحصيل مال اليتيم الكائن في غير بلدته ثم قبض من مديونه بعض الدين وتعدر عليه أخذ الباقي لعسر المديون فهل لاضمان عليه لما بقي من الدين وله اجر مثل عمله \* (الجواب) نعم لاضمان عليه لما بقي من الدين وله اجر مثل عمله وفيه قياس واستحسان أما القياس فلا يأتى كل ولو محتاجاً الا اذا كان له اجرة فأكمل قدر اجرته كما في الفصولين والعامة مادية وصح في القية انه لا أجر له وأما الاستحسان فله ذلك ولو محتاجاً كما في الخانية والبرازية وفي الخبرية وحواشي الاشياء للحموي المأخوذة الاستحسان في مسائل ليست هذه منها ونقل القية لا يعارض نقل الخانية فان قاضيان من أهل الترجيح كاصح بذلك الشيخ فاسم في تصحيحه والله تعالى أعلم \* (سئل) في الوصي المختار اذا عمل في تركه الوصي أعمالاً لا يشترى ولم يكن الوصي جعل له شيئاً فهل له اجر مثل عمله \* (الجواب) نعم له اجر مثل عمله استحساناً ولو محتاجاً كما في الخانية والبرازية وهو المأخوذة كما في الخبرية وحواشي الاشياء للحموي أقول تقييده بقوله ولو محتاجاً موافق لما في الآية الشريفة ومن كان فقيراً فليأكل كل المعروف ونص عبارة الخانية هكذا وعن نصير للوصي أن يأكل كل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب

حيلة عزل الوصي المختار أن يدعى على الميت ديناً ولا يثبت وقوله والغصب أي بان ادعى أن الميت غصب منه شيئاً اه منه

مطلب القاضي اذا اتم الوصي يخرج به عن الوصاية

مطلب الوصي اذا ادعى ديناً أو عيناً على الميت يخرج به عن الوصاية

مطلب لا يضمن الوصي ما هلك من الديون

مطلب للوصي اجر مثل عمله

مطلب في الوصي اذا لم يجعل له الميت اجرة هل له اجرة مثله

مطلب مهم في تحقيق مسألة أخذ الوصي الاجرة

في حوائج اليتيم وقال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي الاستحسان يجوز أن يأكل بالمعروف إذا  
كان محتاجا بقدر ما سعى اه وشيخه في البرازية وهذا صريح في أن الاستحسان أن له قدر أجر مثل عمله  
لو محتاجا وظاهره أن له ذلك وإن لم يفرض له القاضى اجرة لكن في جامع الفصولين عن شرح الطحاوى  
ولا يأكل الوصى ولو محتاجا لا إذا كان له اجرة فبأكل قدر اجرته اه والظاهر أن هذا مبنى على  
القياس من أنه ليس له الاكل في ادب الاوصياء والقياس أن لا يأكل كل لعموم قوله تعالى ان الذين  
يأكلون اموال اليتامى ظلما انما يأكل كالوئاع قال الفقهاء ولعل قوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل مما  
الاية قلت فكأنه يعيّل الى اختيار الثاني وهو قول الامام قال في القضية قال أبو ذر وهو الصحيح لانه  
شرع في الوصاية متبرعا فلا يجوز ان يوجب شيئا اه قال الاسيحياني في شرحه الا اذا كان له أجر معلوم  
فبأكل بقدره اه فقد ظهر بهذا أن الاستحسان هو أن له الاكل لو محتاجا ولو لم يفرض له أجر وإن  
القياس أن لا يأكل مطلقا الا إذا فرض له أجر على ما قاله الاسيحياني في شرح الطحاوى وأن القياس  
هو قول الامام وصححه أبو ذر ومال اليه الفقهاء وقد أفق بذلك الخير الرملي حيث سئل في رجل أقامه  
القاضى وصيا على يقيم ولم يفرض له اذ ذاك نفقة ثم فرض له أجر افي بمقابلته عمله فتناوله عن المدة  
الماضية الخالية عن الفرض هل له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك لشروعه متبرعا وهذا مما لا يشك  
في حرمة ذوقه سليم وانظر افي قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم والله تعالى أعلم اه لكن قال  
في جواب سؤال آخر هذه المسألة فيها اختلاف قياس واستحسان ففي الخاتمة والبرازية يقرر ذلك  
لو محتاجا استحسانا في القضية صحيح أن لا أجر له وقد تقرر أن المأخوذه الاستحسان الا في مسائل  
ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضى فيه عينه اولى وأنت خبير  
بأن نقل القضية لا يعارض نقل قاضى خان فان قاضى خان من أهل الترجيح كما صرح به الشيخ قاسم  
في تصحيحه والله تعالى أعلم اه ولا يخفى أن ما في القضية لم يقيد بالا حتما فلا يخالف ما في الخاتمة  
على أن الذى في القضية يحتمل أن يكون مبني على القياس الذى هو قول الامام وماك اليه الفقهاء فهو  
تصحيح للقول الآخر نقله عن غيره تأمل وقال الخير الرملي أيضا في حاشيته على الاشياء في اواخر كتاب  
الامانات بهذا كلام طويل ولا يخفى أن وصى الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الا بأجر لا يجبر على  
العمل لانه متبرع ولا يجبر على المتبرع فاذا رأى القاضى أن يعمل له اجرة المثل فالمانع منه وهى واقعة  
الفتوى وقد أفتيت به مرارا اه وقد علمت أن الاستحسان انما هو فيما اذا كان محتاجا لمطلقا فغير  
المحتاج لا أجر له لانه دخل في الوصاية متبرعا من اول الامر وهو وان كان لا يجبر على التجارة في مال  
اليتيم وعلى اقتضاء ديونه لكنه اذا فعل شيئا من ذلك يكون قد فعل ما التزم أن يفعله متبرعا حين قبوله  
الوصاية من الميت حتى كانت لازمة له فلا يملك عزل نفسه ولا يملك القاضى عزله في الصحيح الاجتهاد  
ظاهرة أو فسق ظاهر وهذا في وصى الميت أما وصى القاضى فله عزل نفسه ملك في البرازية ينبغي  
أن يشترط علم القاضى بعزله وللقاضى عزله أيضا وعلى هذا فينبغي التفصيل بأن يقال ان وصى الميت  
لا أجر له الا اذا كان محتاجا له الاكل من مال اليتيم بقدر عمله وللقاضى أن يفرض له ذلك لكن  
للمستقبل لا لما مضى لشروعه فيه متبرعا وأما وصى القاضى فان كان محتاجا كذلك والا فان نصبه  
القاضى وجعل له اجرة المثل جاز وكذا اذا امتنع بعد النصب عن العمل حتى يجعل له اجرة لان وصايته  
غير لازمة لان له أن يعزل نفسه كما علمت فله أن يمتنع عن المضى في العمل الا بأجر وفي القضية الوصى اذا  
نصبه القاضى وعين له أجر بقدر أجر المثل جاز وأما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح اه فقوله على  
الصحيح اما مبنى على تصحيح ما هو القياس كما قدمنا أو على الاستحسان وأن المراد لا أجر له اذا كان غير  
محتاج وعلى كل فلا يخالف ما تقدم عن الخاتمة كما مر هذا وقد صح في الخاتمة أن الوصى لو أجر  
نفسه من اليتيم لم يصح وفيها أيضا قال لك أجر مائة على أن تكون وصى اختلفوا فيه قال نصير الاجارة

باطل ولا شيء له وقال أبو سلفة الشرط باطل والمائة وصية له ويكون وصيا وبه أخذ أبو جعفر وأبو الليث اه فاذا كان استجار الاب له باطلا فاستجار القاضي اولى الا اذا كن محتاجا لكن الظاهر أن بطلان الاجارة انما هو لموت الاب فان الاجارة تبطل بموت هذا غاية ما تحترق في هذه المسألة والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد وصيا مختارا على ابن أخيه القاصر اليتيم، وجب حجة شرعية وهو أمين كاف لمصالح اليتيم أهل الوصاية من كل وجه مباشر لامور اليتيم عافية المصلحة والنفع له فنصب القاضي أم اليتيم ناظرة على الوصى بدون مصلحة اليتيم ولا خيانة ظهرت من الوصى فقامت تعارض الوصى في تعاطي امور اليتيم بدون وجه شرعي زاعمة انه ليس له ذلك الا بعرفته ورأيه فانهم لا تمنع من ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي القصة لا عليك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان متدوبه اه وعلى هذا لا عليك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله اشباهه من القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وفي الخيانة من الببوع في فصل بيع الوصى وشرائه ذكر القدوري والطحاوي انه ليس لقاض أن يخرج الوصى من الرصاية ولا يدخل غيره معه فان ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا معروفا بالشر آخرجه أو نصب غيره معه وان كان ثقة الا انه ضعيف عاجز عن التصرف أدخل معه غيره اه أقول وفي الولاية وصى الميت اذا لم يكن عدلا غير كاف لا ينبغي للقاضي أن يعزله لكن يضم اليه آخر كافيا مع هذا الوعد له بعزل اه \* (سئل) \* فيما اذا كان لیتام أخ وصى محتسرا عليهم من قبل أيهم أهل الوصاية ولهم مال تحت يده ثم ورثوا من ائتهم ما لا نزعهم أخ آخر لهم أن ائتهم جعلته وصيا ويريد التصرف فيما ورثوه من امهم مع وجود وصى أيهم بدون وجه شرعي فهل ليس لوصى الام ذلك \* (الجواب) \* نعم كما في وكالة التوريث وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد الوصى الدراهم الى رجل ليحج عن الميت ويريد الوصى استرداد تلك الدراهم من الرجل قبل أن يخرج من بلده وقبل الاحرام فهل للوصى ذلك \* (الجواب) \* نعم ولو دفع الوصى الدراهم لرجل ليحج عن الميت فأراد أن يسترد كان لذلك مالم يحرم لان المال أمانة في يده فان استرده فنفقته الى بلده على من تكون ان استرده بخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة ولن استرده بالخيانة ولا نعمة فالنفقة على الوصى في ماله خاصة وان استرده اضعف رأي فيه أو بطله بامور التسك فأراد الدفع الى اصلي منه فنفقته في مال الميت لانه استرد لمنفعة الميت اه يحرم من باب الحج عن الغير \* (سئل) \* فيما اذا ثبت خيانة وصى بالوجه الشرعي فهل يعزل وتزول الامانة فلا يصدق بعد ذلك \* (الجواب) \* نعم والمسألة في أدب الاوصياء من فصل الانفاق \* (سئل) \* في رجل بالغ عاقل عرض عليه جنون فصرف أبوه ماله عليه في نفقته وكسوته ولوازمه الشرعية الضرورية مصروف المثل في مدة تحتها والظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك \* (الجواب) \* نعم اذا بلغ الابن معتموها أو مجنوناً تبى ولاية الاب عليه في ماله ونفسه وان بلغ عاقل ثم جن او عته هل تعود ولاية الاب فيه ما قال أبو بكر البجلي لا تعود عند أبي يوسف وتكون الولاية للسلطان وقال محمد بن عود ولاية الاب في النفس والمال جميعا استحسانا وقال محمد بن ابراهيم المديني عندنا تعود ولاية الاب وعند زفر ثبت الولاية للسلطان عمادية من كتاب الشكاح آخر الكتاب \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد اولاد قاصرون وأخوان بالغان أقول أحدهم اوصيا على اولاده والاخر مشرفا عليه ثم مات زيد عن اولاده المذكورين وخلف تركته فصار الوصى يتصرف بغيره بدون رأى المشرف وعلمه فهل ليس للوصى التصرف بدون رأى المشرف وعلمه \* (الجواب) \* نعم ذكر الفضلي في فتاويه في وصى ومصرف أن الوصى اولى بامساك المال وفي واقعات الناطقي اذا اوصى الى رجل وجعل رجلا آخر مشرفا عليه فالمشرف

مطلب ليس للقاضي نصب ناظر على الوصى بلا وجه شرعي

مطلب لا يتصرف القاضي مع وجود الوصى وناظر الوقف

مطلب ليس للقاضي عزل الوصى ولا أن يدخل معه غيره الا بخيانة أو فسق مطلب وصى الاب مقدم على وصى الام

مطلب للوصى استرداد الدراهم التي دفعها المنيح عن الميت

مطلب اذا ثبت خيانة الوصى يعزل وتزل الامانة فلا يصدق مطلب بالجنون والعته نعود الولاية الاب

مطلب للوصى التصرف بدون رأى الناظر وعلمه

مطلب المشرف أى الناظر  
ليس بوصى به يقتضى  
مطلب يضمن الوصى إن  
تصرف بدون معرفة الناظر  
مطلب لا يملك قاضى البر  
نصب الوصى  
مطلب وصى أبى الصغير  
أولى من الجدة

مطلب الجدة أولى من الام

مطلب للقاضى أن يحاسب  
الامناء

مطلب اذا كبر الصغار لهم  
محاسبة الوصى ولا يجبر

مطلب اذا كان للصغير أب  
فعقارهم مضمون كعقار اليتيم

مطلب شرى دارا ثم ظهر  
انها وقف أو وصية يجب  
اجر المثل

مطلب دفع غريم الميت  
الى الوصى بترى

مطلب قبض الدين  
للوصى لا للورثة

وصى الميت كأنه قال جعلت كذا وصيين فليس لاحدهما أن يتصرف دون الآخر فيما لا يشترط به  
أحد الوصيين تاريخاً. وفي أدب الاوصياء من فصل تعدد الاوصياء قال الامام الفضل المشرف  
ليس بوصى فلا يملك كون المال عنده وانما لا يجوز للوصى أن يتصرف بدون رأى المشرف وعلمه  
وفي الخافى ويقول الفضل يقتضى اهـ وأفتى الشيخ اسماعيل حنفى دمشق بأن الوصى اذا تصرف  
في أموال اليتيم بدون علم الناظر فهلكت بينهما \* (سئل) \* فيما اذا نصب قاضى البر امرأه  
من قرى البروصياء على اولادها الايتام ولم يفوض اليه ذلك من قبل قاضى النقضاء الذى ولاه ذلك  
ولامن غيره فهل يكون نصب المذكور غير معتبر \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل  
أقام زوجته من بعده وصياً على ابنه الصغير ثم مات مصرأ على ذلك وللصغير جدة فهل يكون  
وصى الاب أحق بذلك من جدته \* (الجواب) \* نعم كما صرح بذلك في التنوير في آخر باب  
الوصى \* (سئل) \* في الجدة أبى الاب القادر لابن حل تكون الولاية له حيث لم يوصر أبو  
الصغار الى أحد ويكون أولى من الام \* (الجواب) \* نعم كما في الخيرية من باب الوصى مفصلاً  
ومثله في أدب الاوصياء \* (سئل) \* فيما اذا أقام القاضى وصياً شرعياً على ايتام ابن  
أخيه ولهم استحقاق من اوتخاف اجدادهم تحت يده يقبض من النظار وفي كل سنة يحاسبه  
القاضى العام على ايراده ومصرفه بموجب دفتر مضمون بماضائه مخدب بسده والآن تزعم ام الايتام  
أن لها محاسبة الوصى ثانياً بدون وجه شرعى فهل تكون ولاية المحاسبة للقاضى لالهـ  
\* (الجواب) \* نعم وينبغي للقاضى أن يحاسب الامناء على ما جرى على ايديهم من أموال اليتامى  
وغلاتهم فمن احس بجزالة عزله واستبدله بغيره ولزوجه أمينا فخره أدب الاوصياء من اواخر  
فصل الانفاق وتتمام المسألة فيه فراجعه وفي ٣٨ من العمادية وذكر القاضى جلال الدين  
في سجلاته اذا كبر الصغار وأرادوا أن يحاسبوا وصيهم لينظروا هل انتفى عليهم بالمعروف أم لا  
وطلبوا أن يحاسبوه كان للقاضى ولهم المطالبة بالحساب لكن لا يجبر على ذلك لو امتنع وانقول  
قوله في التلويح وفيما اتفق الخ اهـ \* (سئل) \* فيما اذا كان لصغير أب وحصة معلومة  
في دار شركة خاله زيد بياقها فابحرق خاله جميع الدار من آخر مدة معلومة باجرة معلومة من الداراهم هي  
أجرة المثل قبضها وتصرف به بل بدون وكلة عن أبى الصغير ولا وجه شرعى ولم يدفع من اجرتها شيئاً  
بلهجة الصغير ثم بلغ الصغير رشيداً وطالب خاله باجرة حصته من الدار التي قبضها من المستأجر  
فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي مسائل البيوع من فوائد صاحب المحيط اذا اشتري داراً  
وسكنها ثم ظهر أنها وقف أو كانت لصغير يجب أجرة المثل مبيانة للوقف وللصغير وفي اواخر  
الفصل الثامن من اجارات الذخيرة وهكذا نقول فيمن سكن دار صغيراً أو جاثون صغيراً ثم معد  
للاستغلال انه يجب أجرة المثل الا اذا انتقص بسبب سكناه وضمان النقصان انتفع في حق الصغير  
فيئذ يجب ضمان النقصان جامع أحكام الصغار في مسائل الاجارات \* (سئل) \* فيما  
اذا كان ليتيم مبالغ دين معلوم بذمة زيد فدفعه لوصيه الشرعى وبلغ اليتيم الا أن رشيداً وقام  
بطالب المدينون بالمبلغ المذكور زاعماً أن قبض الوصى غير صحيح فهل لا عبرة برعته ويبرأ المدينون بدفعه  
الى الوصى \* (الجواب) \* نعم دفع غريم الميت الى الوصى بترى أدب الاوصياء من فصل الابرأ  
عن الخائفة وغيرها اذى مدينون الميت الى وصى الميت يبرأ وإن لم يكن له وصى فدفع الى بعض الورثة  
يبرأ عن حصته خاصة بزيادة آخر الكتاب من تصرفات الاب والوصى والقاضى وفيها وفي الزيادات  
للوارث أن يخاصم غرماء الميت سواء كان على الميت دين أولاً وهل له أن يقبض بظن ان لم يكن  
على الميت دين يخاصم ولا يقبض بل يقبض الوصى اهـ وقد استقدمها هنا جواب حادثة وهي  
أن رجلاً توفي عن صغار وكبار وللصغار وصى وله ديون على الناس يكون قبض ديونه للوصى لا للورثة



\* (سئل) \* فيما اذا مات رجل عن زوجة وابن صغير منها وعن أخ وصى على الصغير وخلف تركته  
 تحت يد الوصى ثم مات الابن عن في المسألة وطلبت الام نصيبها من التركة من الوصى فادعى انه  
 قضى به دين على الميت ولم تصدقه الام على ذلك فهل لا يقبل قوله في ذلك \* (الجواب) \* نعم  
 وفي الفتاوى الظهيرية تركه ألفا فجاء آخر يدعى عليه ألفا فدفعه الوصى اليه قضاء للدين بغير قضاء  
 فكبر اليتيم وانكر الدين على أبيه يضمن الوصى ما دفعه الى الغريم ان لم يكن للغريم دينه عليه قلت  
 ولولم يكن للوصى دينه على ثبوت الدين وحلف الوارث حين حلفه الوصى على عدم علمه بدين المورث  
 فانه ذكر مولانا نظام الذين في فوائدهم أن الوصى اذا ادعى دينه على الميت وأنكر الورثة ثبوته على  
 المورث فالوصى اقامة البينة عليهم وان لم يكن للوصى دينه فله أن يحلفهم أدب الاوصياء من فصل  
 الضمان \* (سئل) \* في امرأة اوصت في مرض موتها بوصايا وأقامت زيدا وصيا مختارا  
 على تنفيذها من ثلث مالها وقبل زيد ذلك لدى بينة شرعية ثم ماتت فادعى بعض الورثة انها اقامته  
 وصيا في آخر جزء من حياتها ويريد اثبات ما يدعيه أيضا فهل اذا اثبت دعواه بالوجه الشرعي  
 يكونان وصيين لا يتقرد أحدهما بالتصرف بدون رأى الآخر \* (الجواب) \* نعم قال  
 في التنوير من باب الوصى وبطل فعل أحد الوصيين كالتولين ولو كان أيضا مؤلفا لكل منهما على  
 الانفراد اهـ وفي الدرر أوصى الى اثنين لا يتقرد أحدهما بالتصرف بدون الآخر ولو الى كل منهما  
 بالانفراد اهـ وتعام تحقيقه فيها وفي التنازل خاتمة الوصى الى رجلين ثم مكث زمانا فأوصى بوصايا  
 الى آخر فهم ما وصيان في كل وصاية تذكريا صاء ملاول اونسى لان الوصى عندنا لا يتعزل مالم يعزله  
 الوصى ويخرجه عن الوصاية بأن يقول اخرجه عن الوصاية او يقول رجعت عن وصايي اليه حتى  
 لو كان بين وصيته مدة سنة او اكثر لا يتعزل الاقل عن الوصاية أدب الاوصياء من فصل تعدد  
 الاوصياء وتعام نقول هذه المسألة فيه وفيه أيضا ولو وكل أحد الوصيين الاخر جازا انفراد الوكيل  
 في جميع التصرفات وفاقا لان رأى الوكيل رأى الموكل فيجتمع حينئذ في تصرفه الرأى فيجوز  
 عندهما أيضا اهـ \* (سئل) \* فيما اذا كان ليتين نصف الحلاقة معلومة ليس لهما غيرها  
 ولهما امم وجعل لابريدا الجديع النصف المذكور بنين المثل لاجل نفقة بينهما فهل يسوغ له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم وانما قيد بيع الجدة للنفقة لا يبيع العروض والعساق لتضاء الدين لا يجوز  
 الجدة وانما ذلك للوصى وتسكن هذه المسألة على ذكر منك فانه ما دقيقة وفي ادب القاضي لوصى الاب  
 يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وليس للجد ذلك وانما يملك البيع للصغير وبه يفتي أدب  
 الاوصياء في واسط فصل البيع ملخصا وقرق أبو حنيفة بين الوصى والجدة فقال لوصى الميت يبيع  
 التركة للدين والوصية أما أبو الميت فله يبيع التركة للدين الصغير للدين ابنه الميت قال الحلواني هذه  
 الفائدة تحتفظ عن الخصاص وبه يفتي نور العيني في ٢٦ نقلا عن الحاشية ولولم يكن للميت وصى  
 فلا يبيعه وهو الجديع العروض الا انه لو باع التركة للدين أو وصية لم يحزن بخلاف وصى الاب من وصايا  
 جامع المضرات وكذا في ٢٧ من جامع الفصولين بعبارة انقروى من الوصايا ونقل ذلك العلافي  
 في شرح التنوير من آخر باب الوصى عن المنية ومثله في البرازية آخر الكتاب أقول والظاهر أن وصى  
 الجدة كالجد فلا يملك ذلك أيضا بالاولى قال بعض الفضلاء فيرفع الدائن أو الموصى به الامر الى القاضي  
 ليبسعه بقدر الدين أو الوصية والله سبحانه أعلم \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد غراسات  
 قائمات في ارض وقف بالوجه الشرعي وله اولاد قاصرون فاشتريت ذلك اسماءهم لهم بما يملك من ايهم  
 زيد المزبور وقال أبوهم بعت بما سمعت دراهم معلومة فهل يجوز البيع والحالة هذه  
 \* (الجواب) \* نعم لان الاب لما قبل البيع فقد أجاز شراءها للصغير كما في البرازية وذكر في الذخيرة  
 والتجنيس امرأة اشترت ضبيعة لولدها الصغير من مالها وقع الشراء لانه لا يملك الشراء للولد

بمطلب اذا قضى الوصى دينه  
 عن الميت بلا بينة ولا تصديق  
 الورثة بضمه

مطلب للوصى اقامة البينة  
 أو تحليف الورثة على الدين  
 مطلب اوصت الى رجل ثم  
 ادعى آخر انها اوصت اليه

مطلب بطل فعل أحد  
 الوصيين كالتولين

مطلب اوصى الى رجل ثم  
 اوصى الى آخر فهم ما وصيان

مطلب وكل أحد الوصيين  
 الاخر جازا انفراد الوكيل  
 مهمة ليس للجد البيع لقضاء  
 دين الميت بخلاف الوصى

قوله وهو الجدة أي جدة  
 الاولاد اهـ منه

مطلب اشترت لاولادها  
 القاصرين من أيهم مالها  
 جمع البيع

وتكون الضيقة للولد لأن الأم تصير أمة والام تلك ذلك ويقع قبضه عنه أحكام الصغار من البيوع  
وقهيا أيضا امرأة اشترت ضيقة لولدها الصغير بما لها على أن ترجع بالنسبة على الولد جازا استحسانا  
وتكون مشتركة لنفسها ثم تصير هبة من الصغير امرأة قالت لزوجهما وبينهما ولد صغير اشترت منك  
دارك هذه لابنتا بكذا فقال الاب بعثها جازا لأن الاب لما قبل البيع فقد أجاز شراءها للصغير فيجوز  
ولو كانت الدار مشتركة بين الاب والابن حتى فقالت الام لهما اشترت هذه الدار منكما لابني عماله  
فقالا بعنا جازا لأن الاب لما جاز شراءها جاز له الدار فقد أذن لها بشراء جلة الدار اه وفيه فوائد  
فارجع اليه \* (سئل) فيما اذا كان زيد وصيا على ابنة اخيه اليتيمة وصرف في باب  
القاضي مبلغا من الدراهم في منع دعوى توجهت على اليتيمة بموجب حجة كتبها القاضي له ولا بد له  
من دفع المبلغ المزبور من مال اليتيمة فهل يجب ذلك له \* (الجواب) نعم وسئل شيخ  
الاسلام اسماعيل افندي مفتي دمشق سابقا فيما يأخذه قضاة الجور من أموال اليتامى من اوصياهم  
جبر في كل سنة ويسمونه بأسماء ما أنزل الله بهما من سلطان ويقولون هذا محاسبة فهل لا يضمن  
الوصي في ماله فأجاب نعم لا يضمن الوصي ولا تزور وزارة أخرى ان الذين يأكلون أموال اليتامى  
ظلمنا انما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً نسأل الله سبحانه التوفيق والهداية الى أقوم  
طريق اه \* (سئل) في الوصي اذا اراد أن يسافر بمال اليتيم وكان الطريق مخوفا فهل  
يضمن المال اذا خاف \* (الجواب) نعم قال الامام الاسيحي لئلا يترك من الاب والجد والقاضي  
وأوصياهم أن يسافروا بأموال اليتامى اذا كان الطريق آمنا فاذا اصبوا في الطريق فلا ضمان  
عليهم ولهم أن يتجروا في أموالهم بالمعروف قال العساي ولو اتجروا وصي الاخ والعلم فان ربح جاز  
استحسانا قال ولهم ولاية بيع أموالهم بمثل القيمة وبأكثر منها بأقل بتدريته غاب فيه الناس أما  
لو كان بالغين الفاحش تبطل عقودهم ولا توقف على الاجازة بعد البلوغ لانه لا يجوز له حالة العقد  
ولا ينفذ حتى يتوقف وأما مشروعه فكذا ذلك لكن اذا كان بفاحش الغبن فانه ينفذ على انفسهم  
اصدوره عن أهل في محله فلا يبطل كالبيع الخ ألب الاوصياء من فصل البيع \* (سئل) فيما اذا  
كان زيد وصيا على يتيمن في حجره وانما مال تحت يده مفروض فيه مبلغ من الدراهم لنفقة هم في كل  
يوم فكان يخلط ذلك في ماله وينتفعه عليهم ما وفي ذلك خبر لهم ما حتى بلغا رشيدين فامتنع من احتساب  
القدر المفروض له عليهم ما زاعم ان له ليس له خلط النفقة بنفقة ما فهل للوصي ذلك \* (الجواب) نعم  
للموصي خلط النفقة المفروضة لليتيم في ماله ان كان خيرا لهما كما صرح بذلك في أدب الاوصياء  
في فصل الضمان عن القنية \* (سئل) في اقرار الوصي الغير الوارث على الميت بشئ من  
تركه انه لقان هل يكون غير جائز \* (الجواب) نعم ذكر في الذخيرة انه اذا أقر الوصي على  
الميت بالدين لا يصح اقراره لكن لا يخرج به عن أن يكون خيرا للغريم فان اقام عليه الغريم بينة  
بالدين الذي أقر به تقبل بيته الخ وفي مبسوط الحلواني والولوالجية والعتابية وفي العمادية والحافظية  
اقرار الوصي على الميت بالدين أو العين أو الوصية باطل لانه اقرار على الميت واقرار الغير على الغير  
غير جائز وان اعتبر شهادة فهو شهادة فرد فلا يعتبر أيضا الا أن يكون الوصي وارثا فيصح اقراره بالدين  
فقط في نصيبه فحسب اعتبار الورثة فيستوفي منه أو يشهد معه آخر فيصح ما أقر به مطلقا في الانصاء  
كلا اعتبار الشهادة أدب الاوصياء من فصل الاقرار ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشئ من  
تركه انه لقان الا أن يكون المقتر وارثا فيصح في حصته تنوير من الوصايا من باب الوصي  
\* (سئل) فيما اذا ظهر للقاضي عجز الوصي أصلا بالوجه الشرعي فاستبدل به غيره وتسلم  
الغير مال اليتيم فيل يكون ما ذكره نحيما \* (الجواب) نعم ولو ظهر للقاضي عجزه أصلا  
استبدل غيره تنوير من باب الوصي ومنه في الدرر وأدب الاوصياء وغيرهما \* (سئل) فيما

مطلب صرف الوصي  
مبلغا في باب القاضي من  
مال اليتيم بحسب له

سئل في رجل ادعى انه  
وصي وبذل مالا من مال  
اليتيم في باب القاضي  
لأثبت ذلك فهل يضمنه  
أولا اجاب حيث لم يكن  
في ذلك مصلحة خبرية لليتيم  
يضمن كما في الخاتمة لأن  
الوصي يملك ما هو خير  
لليتيم فتاوى رحمة اه  
منه

مطلب ما يأخذ القضاة  
من الاوصياء ويسمونه  
محاسبة لا يضمنه الوصي  
مطلب الوصي اذا سافر  
بمال اليتيم والطريق مخوف  
يضمن

مطلب للاب والجد  
والوصي بيع مال الصغير  
بمثل القيمة

مطلب للوصي خلط  
النفقة في ماله لو خير اليتيم  
مطلب اقرار الوصي  
على الميت غير جائز

مطلب اقرار الوصي  
على الميت بدين أو عين  
أو وصية باطل

مطلب ظهر للقاضي عجز  
الوصي أصلا استبدل به  
غيره

مطلب الوصى الى رجل  
أن يقتضى ديونه صاروصيا

مطلب اذا قال فى مرضه  
اقض ديونى أو نفذ وصاياى  
يصيروصيا اجماعا

مطلب قال سالت اليك  
اولادى وقوى بلوازمهم  
بعد موتى فهى وصى

مطلب الوصى له قبض  
ودبعة الموصى

مطلب للقاضى أن ينصب  
وصيا عن الوارث اذا كان  
مسافرا

مطلب القاضى يملك  
اقرض مال اليتيم بخلاف  
الوصى والاب

مطلب ليس للوصى أن  
يستقرض مال اليتيم لنفسه

مطلب القاضى يملك  
الاقرض اذا لم يجد  
ما يشتريه لليتيم أو من  
يضارب

مطلب لا يزم الربح فى مال  
اليتيم من غير معاملة  
شرعية

مطلب لا يجبر الوصى على  
التجارة

مطلب دفع دراهم لكاتبه  
صك انقراغ لليتيم له ذلك

اذا اوصى زيدا فى مرض موته الى عمرو بأن يقتضى ديونه بعد موته ويدفع جميع ما فضل من ذلته لرجل  
معين ثم مات من مرضه ذلته عن تركه ولم يوجد له وارث شرعى فهل يكون عمرو وصيا وجميع  
الناسل من التركة له وصى له لا يراه فيه أحد \* (الجواب) \* نعم وفى الملاحظة ولو قال  
فى مرضه اقض ديونى ونفذ وصاياى فانه يصيروصيا اجماعا الخ أدب الاوصياء من فصل فى الاوصياء  
وفى المنع واذا اعدم من تقدم ذكره يبدأ بمن اوصى له بجميع المال فتكمل له وصيته لان منعه عما زاد  
على الثلث كل لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم أحد فله عندنا ما عين له كمال الخ ومثله فى سائر المتون  
والشروح \* (سئل) \* فى رجل قال فى مرض موته لزوجته أم اولاده الامتعة سالت اليك  
اولادى وقوى بلوازمهم بعد موتى ثم مات عنها وعن اولادها المزبورين وللمتوفى ابن عم بعارض  
الأم فى ضبط اموال اولادها فهل اذا ثبت ما ذكرتك من الام وصيا على اولادها المزبورين وليس  
لابن العم معارضته فى ذلك \* (الجواب) \* قال فى الحاشية والخلاصة والحاشية ولو قال  
أنت وصية ولم يزد أو قال أنت وصيتى فى مالى أو قال سالت اليك الاولاد بعد موتى أو تعهدى اولادى  
بعد موتى أو قوى بلوازمهم بعد موتى أو ما يجزى مجرى هذه الاقفاط تكون وصيا ادب الاوصياء  
من الفصل الاول \* (سئل) \* فى الوصى المختار هل له قبض ودبعة الموصى \* (الجواب) \*  
نعم وفى الحاشية الوصى لو أمر مودع الميت باقراض ما عنده من الودبعة أو حبسها لاخر فأقرضها  
أو وهبها فضاقت ضمن المودع لا الوصى لان الوصى لا يملك الاقراض ولا الهبة فلا يقبض امره شيئا أما  
لو أمر المودع بدفعها الى آخر فدفعها اليه فضاقت لم يضمن المودع لان الوصى قبضها منه فهو وكيل  
غيره بالقبض وقد وجد بأمره فيكون قبض المودع اليه كقبض الوصى ولو قبضها الوصى من المودع  
لكان ابراء فكذا هنا أدب الاوصياء من القرض \* (سئل) \* فى الوارث اذا كان غائبا  
هل للقاضى أن ينصب وصيا عنه ويكتب فى نسخة الوصاية أنه اقامه وصيا لغيبته مدة السفر  
والحالة هذه \* (الجواب) \* نعم والمسألة فى الفصولين عن فتاوى رشيد الدين بهذه العبارة  
\* (سئل) \* فى الوصى اذا اقرض مال اليتيم من آخر فهل يضمنه اذا حلك \* (الجواب) \*  
نعم وفى الحاشية ولا يملك الوصى اقرض مال اليتيم فان اقرض كان ضامنا والقاضى يملك الاقراض  
واختلف المشايخ فى الاب لا اختلاف الروايتين عن أبى حنيفة والجمهور أن الاب بمنزلة الوصى لا بمنزلة  
القاضى ولو أخذ الوصى مال اليتيم قرضاً لنفسه لا يجوز ويكون دساعليه وعن محمد ليس للوصى  
أن يستقرض مال اليتيم فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وأما أرجو أنه  
لوفعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به خاتمة من فصل تصرفات الوصى ولا يقرض أى الوصى  
مال اليتيم لانه تبرع وهو عاجز عن استخلاصه بخلاف القاضى لانه قادر عليه ولذا يقرض من مال  
الوقف والغائب درر من الفصل الثانى فى الابصاء أقول فى جامع الفصولين القاضى اتماعا يملك  
الاقرض اذا لم يجد ما يشتريه يملك غلة اليتيم لا للوجوده أو وجوده من يضارب وفى الحاشية  
الزاهدى القاضى يأمر الوصى بالتجارة والشركة فى مال اليتيم دون المعاملة لا لاجل اربح اه  
وأفاد الرملى أن ما يقع له بعض جهلة القضاة من انهم يقضون بالربح من غير معاملة فى ماله اذا عمل  
فيه أول مرة ويستندون فى ذلك لمن لم يعا بكلامه فى المذهب فهو قضاء بالربح المحرم فى سائر الاديان  
بمجرد خيالات فاسدة ومن النظر الى اليتيم وهل فيما حرمه الله تعالى نظر ما هذا الاضلال بعد ما  
ملخصا فى نور العين عن مجمع الفتاوى لا يجبر الوصى على التجارة والتصرف بمال اليتيم ادق فتد  
نقول الحاشية القاضى يأمره بالتجارة هو أمر ارشاد لأمر اجبار قدسبر \* (سئل) \*  
فما اذا كان لزيد المريض وظائف فرغ عنها لابنه القاصر ثم مات فدفع وصى اليتيم لكاتبه صك انقراغ  
وغيرها عمالا بتمتة أجرة معلومة من الدراهم هى أجرة المثل لما رأى الوصى فى ذلك من الخ

والمصلحة لليتيم فهل له احتساب ذلك من مال اليتيم \* (الجواب) \* نعم لأن ذلك من باب الاستحجار على عمل لاجل اليتيم ويملكه الوصي كما يملك من ادب الاوصياء وغيره

\* (كتاب الفرائض) \*

\* (سئل) \* في رجل مات عن زوجة وعن ابن ابن وخلف تركه فوضع ابن الابن يده عليه ولم يدفع للزوجة شيئا منها حتى ماتت عن بنت عم عصبة وعن ابن خال لابوين فهل ترفع يد ابن الابن عن نصيب الزوجة من التركة ومن يرث نصيبها المازور \* (الجواب) \* نعم ترفع يد ابن الابن عن نصيب الزوجة من التركة وهو الخن ويقسم أثلا بالنسبة للعم العصبة الثلثان ولابن الخال لابوين الثلث على ما في المتن فإنه قال ويرثون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل وارثا عند اتحاد الجهة وان اختلفت فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث اه وقد أفنى الخبر الرمي رجه الله تعالى بخلافه حيث سئل في هالك ذلك عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم فما الحكمكم الجواب هذه مسألة اختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين للبنت العم والثلث لابن الخال وهو المذكور في فرائض السراجي وعليه صاحب الهداية ومتن الكنتروملتي الاجتز و غالب شروح الكنتروملتي والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لاشئ لابن الخال وأن الكل للبنت العم لكونها ولد العصبة وجعل في الضوء عليه الفتوى وأنه رواية شمس الأئمة السرخسي وأنه وافق رواية الترمذاني روايته وصححه في المضمرة وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوء شرح السراجية فالأخذ للفتوى بروايته يعني شمس الأئمة أولى من الأخذ بروايتهما يعني صاحب الهداية وصاحب السراجية اه والاصل فيه أن جهة القرابة اذا اختلفت كما في واقعة الحال هل يقدم ولد العصبة أم لا قيل وقيل والذي ينبغي ترجيحه ما رواه السرخسي فان أفض الفتوى أكد من غيره من ألفاظ التصحيح كالتحتمار والتصحيح مع اني لم أر من اقتصر على مقابل ما رواه السرخسي مصرحا بكونه الصحيح أو الاشبه أو المختار أو غير ذلك من ألفاظ التصحيح وانما يرسله أو يقول في ظاهر الرواية وأما هو أي ما رواه السرخسي فقد صرحوا بأنه الصحيح وأن الأخذ للفتوى به أولى وأنه ظاهر الرواية فيمكن المعزل عليه والله تعالى أعلم وسئل عنه ثانيا بما صورته في امره ماتت عن زوج وبنت عم لاب وأم وأولاد أخوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج للبنت العم ولاشئ لأولاد الأخوال أم لا أجاب قد دفع لي هذا السؤال سابقا وذكرت في جوابه ما حاصله أن الصحيح كما في المضمرة أن لاشئ لأولاد الأخوال مع بنت العم وهو الاولى بالأخذ للفتوى كما في الضوء وفي جميع الفتاوى وظاهر المذهب أن ولد العصبة أولى سواء اتحدت الجهة أو اختلفت لان ولد العصبة أقرب انصا لوارث الميت وكأنه أقرب اتصالا بالميت مبسوط وفي فرائض الخلاصة بنت عم لاب وأم وأولاد وبنت عمه المال كله للبنت العم وبنت خال أو بنت خالة كذلك الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبة أولى اتحدت الجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الترجيح عند اتحاد الجهة اه فالخاصل أن المسألة اختلف فيها والصحيح أن ولد العصبة أولى بالترجيح فاذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج للبنت العم لكونها ولد العصبة ولاشئ لأولاد الأخوال والله تعالى أعلم اه كلام الخبر الرمي رحمه الله تعالى وفي موارث الملقط لص رحمه الله تعالى في بنت عم لاب وأم وبنت خال المال لابنة العم وولد العصبة وولد صاحب الفرض أولى من ذوى الارحام اه وفي التنازعانية متى اجتمع في ميراث ذوى الارحام من بعضهم أولاد عصبة وبعضهم أولاد ذوى الارحام فإنه ينظر فان كانت درجاتهم مختلفة فالأقرب منهم أولى بالميراث وان كانت درجاتهم بالسوية فأولاد ذوى الارحام لا يرثون مع أولاد العصبة وأولاد أصحاب الفرائض وأولاد العصبة يرثون مع أولاد أصحاب الفرائض بانه رجل مات وترك لابنة عم وبنت عم فالأصل كله لابنة العم لانهم من أولاد العصبة والآخرون من أولاد ذوى الارحام اه قلت لكن الاعتبار

مطلب لبنت العم العصبة  
الثلثان ولابن الخال الثلث

كذلك خبر مقدم والجواب  
مبتدأ مؤخر اه منه  
مطلب الصحيح أن ولد  
العصبة أولى بالترجيح

ما في المتن لانها الموضوعة لتقل المذهب وذكر في الكواكب المضيئة في فرائض الخفية انه ظاهر  
 الرواية فانه قال في اولاد الصنف الرابع وان استروا في القرب واختلف خبر قرايتهم فلا اعتبار بقوة  
 القراءة ولا للتولد من العصب في ظاهر الرواية فلا يكون ولد العمة لابوين أولى من ولد الخال أو الخالة  
 لاب أو لام لعدم اعتبار التولد من العصب حينئذ كالعمة لابوين فانها ليست أولى من الخالة  
 لاب أو أم بل الثلثان لمن يثلي بقراءة الاب والثلث لمن يثلي بقراءة الام ويعتبر في كل منهما قوة القراءة  
 على حدة وفي جانب أولاد الاعمام والعنات يعتبر التولد من العصب كما تقدم اهـ والله تعالى أعلم  
 أقول قد ذكرنا أن ما في المتن صحيح التزاماً أي التزم أصحاب المتن أن يذكر رواية الصحيح وأن  
 الصحيح الصريح أقوى من الصحيح الاتزامي وما اتفق به الخبر الرمي صرح بتخصيصه في المنتصرات  
 وقال في شرح السراجية المسمى بالضرورة ان الاختيار أولى كما مر وقد عنه أيضاً في معراج الدراية شرح  
 اليداية وقول المؤلف ان المتن موضوعة لتقل المذهب لا يثلي على ترجيح ما فيه في مسائل ان  
 المراد بالمذهب ما يذكرفي كتب ظاهر الرواية الخصة التي هي المبسوط والسير الكبير والسير الصغير  
 والجامع الكبير والجامع الصغير من كتب الامام محمد بن الحسن وكل من التوليد قد صرحوا بأنه ظاهر  
 الرواية بحث كان كذلك فعلينا اتباع ماصرحوا بالتأنيصحيحه وهو تقديم ولد الوارث مطلقاً سواء كان  
 ولد عصبه أو ولد صاحب فرض وسواء اتحدت الجبهة كفت عم وابن عمة أو اختلفت كفت عم وابن  
 خال لكن صرحوا بتقديم ولد العصبية عند اتحاد الجبهة الا اذا كان ولد الرحم أقوى قراءة ثبتت عم  
 شقيق أولى من ابن عمة شقيقة بخلاف ما اذا كان العم لاب فان ابن العمة الشقيقة أولى لان ترجيح  
 شخص بمعنى فيه وهو قوة القراءة هنا أولى من الترجيح بمعنى في غيره وهو كون الاصل عصبية وهذا ظاهر  
 الرواية وقال بعضهم ثبت العم لاب أولى ورجح على ظاهر الرواية كذلك في شرح السراجية للسيد لكن  
 في سبك الانهر أن الاول به يقتضى اهـ وهو انساب دور من اطلاق قول المتن ويرجحون بقرب الدرجة  
 ثم بقوة القراءة ثم بكون الاصل وارثاً عند اتحاد الجبهة الخ فجعل قوة القراءة مقدمة في الترجيح على  
 كون الاصل وارثاً في ما اذا اختلفت الجبهة قيل يرجح بقوة القراءة أم لا أم على رواية انه لا ترجيح  
 لولد العصبية على ولد الرحم فقد صرحوا بأنه لا ترجيح أيضاً وقوة القراءة فلا يرجح ولد العمة لابوين على  
 ولد الخال أو الخالة لاب قالوا وانما يعتبر ذلك في كل فريق بخصوصه فالمدلول بقراءة الاب يعتبر فيها  
 بينهم قوة القراءة ثم ولد العصبية أي فيقدم ولد العمة لابوين على ولد العمة أو العم لاب وكذا المدلول  
 بقراءة الام فيعتبر فيهم قوة القراءة ولا تتصور عصبية في قراءة الام فولد الخالة لابوين مقدم على ولد  
 الخال لاب وأما على رواية ترجيح ولنا العصبية عند اختلاف الجبهة فلم أر من ذكر أنه يرجح بقوة  
 القراءة بل ظاهر اطلاق هذه الرواية ترجيح ثبت العم لاب على ابن الخال لابوين وإن كان ابن الخال  
 أقوى منها مقتضى ما مر عن السيد من التعليل بأن ترجيح شخص بمعنى فيه أقوى من الترجيح بمعنى  
 في غيره يقتضى ترجيح ابن الخال في المثال المذكور ويؤيده أن الترجيح بقوة القراءة أقوى من الترجيح  
 بكون الاصل وارثاً في قال يرجح ولد العصبية على ولد ذي الرحم يلزمه أن يرجح بقوة القراءة أيضاً لانها  
 أقوى فتأمل وراجع \* (سئل) \* في رجل مات عن زوجة وعن ابن أخ لام وعن بنتي عم عصبية  
 وخلفت تركه كيف تقسم \* (الجواب) \* تقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعاً من  
 أربعة أسهم للزوجة الربع سهم واحد والماتى لابن الاخ لام ولا شيء للبنتي العم العصبية والحالة هذه  
 لانه يقتضي جزأ الميت ثم أصل ثم جزءاً أبوه ثم جزءاً جده فابن الاخ لام من القسم الثالث ثبتت العم العصبية  
 من القسم الرابع وهذا وان كانتا بنتي وارث لكن لم يستويا مع ابن الاخ في الجبهة وانما يقدم ولد  
 الوارث بالضرورة او بالتعصيب اذا استروا في الدرجة واتحدت الجبهة كما في الحارثي القندسي والمتن  
 والتنوير وغيرها أقول الاول التعليل بأن الترجيح بكون الاصل وارثاً انما يعتبر في افراد كل

مطلب الصحيح الصريح  
 أقوى من الصحيح الاتزامي

مطلب كتب ظاهر الرواية  
 خمسة

مطلب زوجة وابن أخ  
 لام وبنتا عم عصبية

قسم من الاقسام الاربعة لاني افراد قسم مع افراد قسم آخر فالاقسام الاربعة المترتبة وهي جزء الميت  
ثم اصله اخ يرجع افراد كل قسم منها بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل وارثا ولا يرجع  
افراد كل قسم منها على افراد قسم آخر ف يرجع اولاً بجزء الميت بما ذكرنا لم يوجد أحد منهم ينتقل الى  
القسم الثاني وهو أصله ف يرجع افراد به على بعض بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل  
وارثا ثم جزء أبيه كذلك ثم جزء جدته كذلك فلو كان له بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت  
الاخ لانهم من الصنف الثالث مع أنها أقرب درجة وتدل بوارث والحاصل كما في شرح الملتقى أن ترتيب  
ذوي الارحام كترتيب العصباء فلا يعطى أحد من الصنف الثاني وان قرب وهناك أحد من الصنف  
الاول وان بعد وهكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث اذ وسيأتي توضيحه في كلام المؤلف  
\* (سئل) \* في رجل مات عن زوجة وعن ابن أخ لأم وابن أخ لأم وثلاث بنات أخ لأم أيضا  
وخلف تركه كيف تقسم \* (الجواب) \* للزوجة الربع والباقي بين أولاد الاخوة بالسوية  
الذكر والاثنى سواء لان أولاد الاخوة والاخوان لام يقسم بينهم بالسوية ذكرهم وانما هم سواء  
اعتبارا بأصولهم بلا خلاف فيه الا ما روى شاذ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقسم للذكر مثل  
حظ الانثيين \* (سئل) \* في رجل مات عن زوجة وعن أولاد أخيه لأم وهم ابن وثلاث  
بنات وعن أولاد أخته لأم وهم ابن وبنات وخلف تركه كيف تقسم \* (الجواب) \* للزوجة  
الربع والباقي بعد الربع يقسم بينهم على عدد رؤسهم بالسوية عند محمد رحمه الله تعالى وهو ظاهر  
الرواية لا تفضل للذكر على الانثى كما صرح بذلك في السراجية وشرحها السيد الشريف قدس سره  
فتقسم من سبعة أسهم أقول أي يقسم الباقي بعد فرض الزوجة من سبعة أسهم والا فاصل  
المسألة من أربعة للزوجة الربع واحد في ثلثه على سبعة لا تنقسم وتباين فتنزب السبعة عدد  
الرؤس المنكسر عليهم سافي أربعة أصل المسألة يحصل ثمانية وعشرون ومنها تصح للزوجة واحد  
مضروب في سبعة يحصل لها سبعة ويبقى احدى وعشرون لكل واحد من أولاد الاخ والاخت  
ثلاثة \* (سئل) \* في رجل مات عن زوجة وعن بنت أخت شقيقة وعن بنت أخت لأم وخلف  
تركه كيف تقسم \* (الجواب) \* عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للزوجة الربع والباقي لبنت  
الاخت الشقيقة لانها أقوى وعند محمد رحمه الله تعالى تقسم من ستة عشر سهما للزوجة الربع أربعة  
أسهم ولبنت الاخت الشقيقة تسعة أسهم ولبنت الاخت لأم ثلاثة أسهم لانه يأخذ الصفة من  
الاصول فكأنه مات عن زوجة واخت شقيقة واخت لأم واذا كان كذلك فللزوجة الربع والباقي  
يقسم أرباعا فرضا ورثا اصاب كل اصل يعود الى فرعه كما قسمنا قال في الملتقى وبقول محمد يفتى وفي  
التارخانية قول محمد أشهر الرايتين عن أبي حنيفة في جميع ذوي الارحام وعليه الفتوى اهـ هذا  
ما ظهر لنا الآن من كتب الفرائض \* (سئل) \* في رجل مات عن بنت أخ شقيق وعن بنت  
أخت شقيقة لا غير وخلف تركه كيف تقسم \* (الجواب) \* لبنت الاخ الشقيق الثلثان ولبنت  
الاخت الشقيقة الثلث على مذهب اهل التنزيل وهو قول محمد قال في الملتقى وبقول محمد يفتى والله  
سبحانه أعلم \* (سئل) \* في رجل مات عن بنت أخت شقيقة وعن ابن أخ وبنت أخ لأم وخلف  
تركه كيف تقسم \* (الجواب) \* تقسم من خمسة أسهم لبنت الاخت الشقيقة ثلاثة أسهم ولكل  
واحد من ابن الاخ وبنت الاخ سهم واحد اذكر والاثنى فيه سواء كما في الاخبار وهذا الحكم في هذه  
المسألة على قول صاحب الثاني العالم الرباني محمد بن الحسن الشيباني وبقول محمد يفتى كما في الملتقى  
وغيره فعنده تؤخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع فكأنه مات عن أخت شقيقة فلها النصف  
وعن اخوين لأم فلهما الثلث والباقي يرده عليهم فأصل المسألة من ستة للاخت الشقيقة ثلاثة  
وللاخوين الثلث اثنان والسهم الباقي يرده عليهم فتكون من خمسة كما قسمنا أقول سئل شيخ

مطلب زوجة وابن أخ لأم  
وابن أخ آخر لأم وثلاث  
بنات أخ لأم أيضا  
مطلب زوجة وأولاد أخ  
لام وأولاد أخت لام

مطلب زوجة وبنت أخت  
شقيقة وبنت أخت لام

مطلب بنت أخ شقيق وبنت  
أخت شقيقة

مطلب بنت أخت شقيقة  
وابن أخ وبنت أخت لام

المطلب ثلاثة أولاد أخ  
لام وابن بنت اخت شقيقة  
وبنت أخ شقيق وأولاد اخت  
لاب وبنت أخ لاب  
مطلب زوجة وابن خال  
شقيق وابن بنت اخت شقيقة  
٣

١٠	٢٤	٨٠
	٠٦	٢٠
	٠٢	٠٧
	٠٤	٠٥
	٠٧	٠٢
	٠٧	٠٢

مطلب ابن ابن عمه وابن  
بنت عمه أخرى وأولاد ابن  
خال  
مطلب يقسم على أول  
بطن اختف  
مطلب ابن خالة وبنت خال  
مطلب زوج وبنت ابن عم  
شقيق وبنت بنت ذلك العم  
مطلب ابن بنت عمه وابن  
وبنت خالة شقيقة

٤ بيان ذلك أنك علمت أنه عند  
محمد تؤخذ الصفة من الأصول  
والعدد من الفروع فكان  
الميت مات عن ثلاثة أخوة  
لام وعن أخنتين شقيقتين  
وعن أخوين شقيقين وعن  
أخوات وأخوة لاب وإذا  
كن كذلك فلا أخوة للام  
الثلاث فليقتن والشقيق  
الباقى للذكر مثل حظ الأنثيين  
ولاشئ للأخوات والأخوة  
لاب نعم ما أصاب كل واحد من  
الذكور يعطى لفروعه

مشايخنا الشيخ ابراهيم السامحاني رحمه الله تعالى عن رجل مات عن ثلاثة أولاد أخ لام وعن ابن  
وبنت اخت شقيقة وعن بنتي أخ شقيق وعن أولاد اخت لاب وبنت أخ لاب وخلف تركه فكيف تقسم  
أجاب تقسم لأولاد الأخ لام الثلث أثلاثاً كورهم مثل اناسهم ولولدى الشقيقة ثلث الباقي لأنهم ما  
كشقيقين للذكر مثل حظ الأنثيين ولبنتي الشقيق الباقي لأنهما كشقيقين ولاشئ لأولاد الاخت  
لسقوطهم ببني الأعيان اهـ \* (سئل) \* في رجل مات عن زوجة وابن خال لاب وام وابن وبنتي  
خالة لاب وام وخلف تركه كيف تقسم \* (الجواب) \* تقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه  
شرعاً من عشرين سهماً للزوجة الربع خمسة أسهم ولابن الخال ستة أسهم ولابن الخالة أربعة أسهم  
ونصف سهم ولا أخيه أربعة أسهم ونصف سهم لكل اخت سهمان وربيع سهم على قول محمد رحمه الله  
تعالى وهو المتي به لأنه يعتبر الصفة في الأصول والعدد في الفروع فكأنه مات عن خال وثلاث أخوات  
باعتبار عدد فروعهن وصفة أصولهن فما أصاب كل أصل يعطى لفرعه وإذا اجتمع ذكر وأنثى في فرعه  
واحدة يعطى الذكر بمقدار الأنثى مرتين فالذي أصاب الخال الخمسان ستة أسهم بعد اخراج حصة  
الزوجة يعطى لأمه وما أصاب الخالة باعتبار تعدد فروعهما تسعة أسهم بعد اخراج حصة الزوجة يعطى  
لفروعها المذكور مثل حظ الأنثيين لابن أربعة ونصف وللبنات أربعة ونصف والله سبحانه  
أعلم أقول وتصح المسألة من ثمانين لأنكسار التسعة حصة الخالة على أولادها ورؤسهم أربعة بعد  
الابن بنتين وبين السهام والرؤس مبادية فتضرب الأربعة في العشرين أصل المسألة تبلغ ثمانين ومنه  
تصح للزوجة ربعها عشرون يبقى ستون تقسم على خال ذكر وثلاث أخوات فكأنهم خمس أخوات فللخال  
خمس السبعين وذلك أربعة وعشرون تدفع لأمه وللخال التي بمنزلة ثلاث أخوات ثلاثة أخماس السبعين  
وذلك ستة وثلاثون تدفع إلى أولادها فأخذ ابنها ثمانية عشر وكل بنت تسعة وإذا قسمنا على مخرج  
القبراط يخرج للزوجة ستة قراريط ولابن الخال سبعة قراريط وخمس قبراط ولابن الخالة خمسة  
قراريط ونخمس قبراط لكل واحدة من أخوته قراريطان وسبعة عشر قراريط \* (سئل) \* في ذي  
مات عن ابن ابن عمه شقيقة وابن بنت عمه شقيقة أخرى وعن أولاد ابن خال شقيق وخلف تركه والكمل  
ذميون فكيف تقسم تركته \* (الجواب) \* اذرية العمتين الثلثان ولذرية الخال الثلث فتقسم  
من تسعة أسهم لابن ابن العم أربعة أسهم ولابن بنت العم الأخرى سهمان ولأولاد ابن الخال ثلاثة  
أسهم والله تعالى أعلم أقول ووجه ذلك أنه على قول محمد يعطى لقرابة الاب الثلثان وقرابة الام  
الثلث فالعمتان قرابة الاب والخال قرابة الام فالمسألة من ثلاثة وما أصاب كل قرابة يعطى إلى  
فروعها لكن إن وقع اختلاف في البطون يقسم على أول بطن اختف وخسار وقع الاختلاف في البطن  
النائي من قرابة الاب وقد كان لقرابة الاب سهمان فيقسمان على أول بطن اختف وهو هنا ابن عمه  
وبنت عمه ورؤسهما بالبط ثلاثة واثنتان على ثلاثة لا تقسم وثناين فتضرب الثلاثة عدد الرؤس  
في ثلاثة أصل المسألة تبلغ تسعة لقرابة الام ثلثا الثلاثة وقرابة الاب الثلثان ستة فتقسم الستة على  
أول بطن اختف فيعطى لابن العم أربعة تدفع لأمه ولبنات العم اثنتان يدفعان لأمه  
\* (سئل) \* في امرأة ماتت عن ابن خالة شقيقة وبنت خال شقيق وخلف تركه كيف تقسم  
\* (الجواب) \* لابن الخالة الشقيقة الثلث ولبنات الخال الشقيق الثلثان على قول محمد رحمه الله  
تعالى اعتباراً للأصول والمسألة في الخبرية \* (سئل) \* في امرأة ماتت عن زوج وعن بنت ابن  
عم شقيق وعن بنت بنت العم المزبور وخلف تركه كيف تقسم \* (الجواب) \* حيث استوتوا  
في القرب والقرابة وكان حين قرابتهما متحداً فاولد العصمة أولى من لا يكون ولد العصمة فالزوج  
النصف ولبنات ابن العم النصف والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في رجل مات عن ابن بنت عمه  
شقيقة أمه وعن ابن وبنت بنت خالته شقيقة أمه وعن أولاد ابن جدته أمه وعن أولاد بنت جدته أمه

وأصل المسألة من ثلاثة لأن فيها الثلث والباقي الثلث سهم واحد لأولاد الأخ لام وهم ثلاثة سوية بينهم والواحد  
لا ينقسم عليهم ويابن والسهمان الباقيان لأولاد الشقيق والشقيقة وهم ابن وثلاث بنات والابن كبنين فصارت رؤسهم خمسة



٢١ ونصيبهم سهمان لا ينقسم عليهم ويأين فحصل الانكسار على الفريقين وبين رؤسهما مائة ففرضنا رؤس الفريق الأول وخمس ثلاثة في رؤس الفريق الثاني وهم خمسة بلغت خمسة عشر هي جزء السهم ثم ضربنا الخمسة ٢٨٧ عشر في ثلاثة أصل المسألة

بلغت خمسة وأربعين ومنها تصح فالفريق الأول كان له سهم واحد يأخذه مضروباً في خمسة عشر التي هي جزء السهم يحصل له خمسة عشر فكل رأس من رؤس خمسة والفريق الثاني كان له من أصل المسألة اثنان يأخذهما مضروبين في جزء السهم أيضاً يحصل له ثلاثون فكل رأس من رؤس ستة لاولاد الشقيقة ثمانية عشر للذكور مثل حظ الانثيين ولبنتي الاخ الشقيق اثنا عشر والله تعالى أعلم

منه

مطلب خال وخالة

مطلب ابناخت شقيقة

و بنناخت شقيقة

مطلب زوجة هي بنت عم

عصبي وابنة عمه وابن خالة

وبنت خال

مطلب ثلاث بنات أخت

شقيقة وبنت أخت لاب

مطلب أربع بنات أخت

شقيق وبنت أخت شقيقة

مطلب بنتا أخت شقيق وأربع

بنات أخت شقيقة

مطلب ابن أخت شقيقة

وبنت أخت شقيق

وخلف تركه من برهما \* (الجواب) \* برهما ابن بنت عمته وله الثلثان وابن بنت بنت خالته ولهما الثلث لابن ثلثاء ولبنات ثلثة أقول وتصح المسألة من تسعة لابين الأول ستة وللان الثاني اثنان ولاخنة واحد \* (سئل) \* في رجل مات عن خال وخالة هما شقيقا أمته وعن أولاد عم أم الام وخلف تركه كيف تقسم \* (الجواب) \* التركة للخال والخالة أثلاثاً والخاله هذه الاخوال والخالات اذا نساوا في القرابة وهم من جنس واحد فالمال بينهم للذكور مثل حظ الانثيين اختيار وان ترك خالاً وخالة فالمال بينهما أثلاثاً وعن أبي يوسف المال بينهما نصفان خلاصة وان اجتمعوا وكان حيز قرايتهم متخذاً كالاعمام لام والاخوال والخالات فالاقوى منهم أولى بالاجماع ذكورا كانوا أو إناثاً فعمه لاب وأم أولى من عمه لاب ومن عم وعمه لام وكذا الخال لاب وأم أولى بالميراث من خال أو خالة لاب وان كانوا ذكورا أو إناثاً واستوت قرايتهم في القوة فللذكور مثل حظ الانثيين كعمه وعم كالأخوال أو خالة وخال كالأخوال وأم وألام شرح سراجية السيد \* (سئل) \* في رجل مات عن زوجة وابني أخت شقيقة وبنتي أخت شقيقة وخلف تركه كيف تقسم \* (الجواب) \* تقسم بينهم للذكور مثل حظ الانثيين والله تعالى أعلم وعند الاستواء في القرب والقوة والجهة للذكور مثل حظ الانثيين ويعتبر أيدان الفروع ان اتحدت الاصول كذا في الملتقى \* (سئل) \* في رجل مات عن بنتي أخت شقيق وبنتي أخت شقيقة وخلف تركه كيف تقسم \* (الجواب) \* لبنتي الاخ الشقيق الثلثان ولبنتي الاخ الثالث \* (سئل) \* في رجل مات عن زوجة هي بنت عمه العصبي وعن ابني عمته وابن خالته وبنت خاله وخلف تركه كيف تقسم \* (الجواب) \* تقسم بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعاً من اثني عشر سهماً للزوجة الربع ثلاثة أسهم بيني تسعة أسهم لها أيضاً ستة أسهم لمكونها بنت عم ولا شيء لابني العمه لكونها بنات عصبة فهي مقدمة عليهم ولا ين الخالة وبنت الخال ثلث الباقي وهو ثلاثة أسهم لابن الخالة سهم واحد ولبنات الخال سهمان على قول محمد رحمه الله تعالى وهو أخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لبنت الخال سهم ولا ين الخالة سهمان وبقول محمد يفتي كما صرحوا به والله سبحانه المستعان \* (سئل) \* في امرأة ماتت عن ثلاث بنات أخت شقيقة وعن بنت أخت لاب وخلف تركه كيف تقسم \* (الجواب) \* على قول أبي يوسف التركة كلها للبنات الاخ الشقيقة لقوة قرابتهما وعلى قول محمد المقتضى به كذلك لانه يعتبر العدد في الفروع والصفة في الاصول فكأنهما ماتت عن ثلاث أخوات شقائق وأخت لابن خيند لا شيء للأخت لاب والتركة كلها للأخوات الشقائق فرضاً ورداً \* (سئل) \* في رجل مات عن أربع بنات أخت شقيق وعن بنت أخت شقيقة وخلف تركه كيف تقسم \* (الجواب) \* تقسم من تسعة أسهم لبنت الاخ الشقيقة سهم واحد ومن بنات الاخ الشقيق الأربع سهمان على قول محمد الذي هو أشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كما في شرح السراجية فانه يأخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع فكانت الميت مات عن أربع أخوة أشقاء وعن أخت شقيقة فالمسألة من تسعة كما قسمنا والله سبحانه أعلم \* (سئل) \* في امرأة ماتت عن بنتي أخت شقيق وأربع بنات أخت شقيقة وخلف تركه كيف تقسم \* (الجواب) \* لبنتي الاخ الشقيق النصف ولبنات الاخ الشقيقة النصف الثاني \* (سئل) \* في رجل مات عن ابن عمه لابوين وعن بنت خالته لام وخلف تركه كيف تقسم \* (الجواب) \* حيث استويا في القرب واختلف حيز قرايتهم فالابن العمه لابوين الثلثان ولبنات الخالة لام الثلث ولا اعتبار لقوة القرابة كما نص عليه في السراجية وغيرها \* (سئل) \* في رجل مات عن ابن أخت شقيقة وبنت أخت شقيقين وأولاد بنت ابن ابن أخت شقيق وخلف تركه كيف تقسم \* (الجواب) \* أشهر الروايتين عن أبي حنيفة قول محمد وهو المقتضى به كما في الملتقى وغيره وهو أن

تؤخذ الصفة من الأصول والعدد من القروع فما أصاب كل أصل دفع إلى قرعه في هذه المسألة يجعل  
 كأنه مات عن أخ شقيق وأخت شقيقة فالأخ الشقيق الثلثان ويدفع إلى بنته وللأخت الشقيقة الثلث  
 فيدفع إلى ابنتها ولا شيء لأولاد بنت ابن الأخ الشقيق لأنهم أنزل \* (سئل) \* في امرأة ماتت  
 عن ابن ابن بنت أخيها وعن بنتي ابن عم أبيها وخلفت تركته من يرثها \* (الجواب) \* يرثها ابن ابن  
 بنت أخيها دون من ذكر لأن أصناف ذوي الأرحام أربعة فيقدم جزء الميت وهم أولاد البنات وأولاد  
 بنات الابن وإن سفلن وهم الصف الأول ثم أصله وهم الأجداد الفاسدون والجدات الفاسدات  
 وهم الصف الثاني ثم جزء أبيه وهم أولاد الأخوات وبنو الأخوة لأنهم وبنات الأخوات وهم الصف  
 الثالث ثم الصف الرابع جزء جدته وهم العمات والخالات والأخوال والأعمام لأنهم وبنات الأعمام  
 ثم أولاد هؤلاء ثم جزء أخته أو أمته وهم عمات الأب والأم وخالاتهما وأخواتهما وأعمام الأب والأم  
 وأعمام الأم وبنات أعمامهما وأولاد أعمام الأم كذا صرح به في المبتقى والسراجية وغيرهما من  
 المعبرات فإن ابن بنت أخيها من الصف الثالث والبنات المذكورات من الصف الرابع فلا يقدمان  
 على الصف الثالث قال الشيخ الباقي في شرح المبتقى ذكر الشيخ رضي - الذين النسابة - رحمه الله  
 تعالى في فرائضه أنه لا يرث أحد من الصف الثاني وإن قرب وهناك أحد من الصف الأول وإن بعد  
 وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال وهو المختار للفتوى اه وهذا باعتبار تقديم الصف  
 الأول على الثاني فإنه قيل أنه يقدم الثاني على الأول وأما تقديم الرابع على صف من الأصناف  
 كما في هذه المسألة فتدكر العلامة الخير الرملي مع كثرة اطلاعه أنه لم يطلع فيه على رواية قوية  
 ولا ضعيفة اه والله سبحانه أعلم \* (سئل) \* في رجل مات عن خالة لابوين وعن أولاد أخت  
 شقيقة ذكرو ثلاث إناث وعن ابن عم لأم وخلف تركته من يرثها من المذكورين \* (الجواب) \*  
 يرثه أولاد أخته للذكور مثل حظ الأنثيين والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في رجل مات عن بنت  
 عمه لابوين وبنتي ابن أخت لأم من يرثه منهن \* (الجواب) \* يرثه بنتا ابن الأخت لأم قال  
 العلائي وأولادهم بالميراث الصف الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كقريب العصبات وهذا  
 هو المأخوذ للفتوى \* (سئل) \* في رجل مات عن ابن ابن أخت وعن عمه شقيقة والده من يرثه  
 \* (الجواب) \* يرثه ابن ابن أخته دون عمته لكونه من الصف الثالث وهي من الصف الرابع  
 \* (سئل) \* في رجل مات عن بنت عمه وعن بنتي خال وخلف تركته كيف تقسم \* (الجواب) \*  
 لبنت العمه الثلثان ولبنتي الخال الثلث والله تعالى أعلم وإن استنوا في القرب استكن اختلاف حيز  
 قربتهم فالثلثان لمن يدي بقربة الأب والثلث لمن يدي بقربة الأم قال السرخسي رحمه الله تعالى  
 ليس استحقات الثلثين والثلث بما يجزئ بكرة العدد في أحد الجانبين وقلة في الآخر لأن هذا  
 الاستحقاق إنما هو بالمدة به أعني الأب والأم ولا اختلاف فيه ما بالكثرة والقلة وهو سؤال أبي  
 يوسف على محمد رحمه الله تعالى في أولاد البنات اه ملخص من شرح السراجية للسيد الشريف  
 رحمه الله تعالى \* (سئل) \* في امرأة ماتت عن زوج وابن خال هو شقيق أمها وابن خالة وثلاث  
 بنات خالة أخرى هما أختان أم الميتة لأم من يرثها \* (الجواب) \* للزوج النصف ولابن الخال  
 الشقيق الباقي ولا شيء للباقي والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في ذي خال عن بنات أخوات شقيقات  
 وعن بنت عم عصبة وعن خال وخالة والكل ذميون وخلف تركته كيف تقسم \* (الجواب) \* تقسم  
 بين بنات الأخوات الخمسة الشقيقات ولا شيء للباقيين كما يعلم ذلك من كلام المتيقن والله سبحانه أعلم  
 \* (سئل) \* في امرأة ماتت عن بنتي أخت شقيقة وعن ابن ابن بنت وعن ابن خال وخلفت تركته  
 من يرثها \* (الجواب) \* بنت الأخت الشقيقة من الصف الثالث وابن ابن بنت من الصف  
 الأول وابن الخال من الصف الخامس وأهل الصف الأول يرثون على غيرهم بقربة الولادة فلا

مطلب ابن ابن بنت أخ  
 وبنتا بناءم الأب  
 مطلب أصناف ذوي  
 الأرحام أربعة

مطلب لا يرث أحد من  
 الصف الثاني وهناك أحد  
 من الأول

قوله وهذا باعتبار الخ  
 أي قوله وهو المختار للفتوى  
 إنما هو باعتبار الصف  
 الأول فإن فيه خلافا دل  
 يقدم على الثاني أو يقدم  
 الثاني عليه والمختار للفتوى  
 تقديمه على الثاني اه منه  
 مطلب بنت عمه لابوين  
 وبنتا ابن أخت لأم

٣ قوله من يرثها الضمير  
 راجع للتركة والأولى ارجاع  
 الضمير لله ورث كما لا يخفى  
 كما هو في صدر الجواب أيضا  
 اه احمد

مطلب ابن ابن أخت وعمه  
 مطلب بنت عمه وبنتا خال  
 مطلب زوج وابن خال  
 شقيق وابن خالة لأم وبنات  
 خالة لأم أيضا

مطلب خمس بنات أخوات  
 شقيقات وبنت عم وخال  
 وخالة

مطلب بنتا أخت شقيقة  
 وابن ابن بنت وابن خال

يرث أحد من بنته الأم مناف وإن قرب وهذا أحد من الصنف الأول وإن بعد وهو القول الصحيح  
 المأخذ المتيقن به فيهم ابن ابن بنته دون من ذكر قال العلائي في شرح الملتقى ويرجعون عند الاجتماع  
 بقرب الدرجة ثم بعده بقرعة القرابة كترتيب العصبات فلا يرث أحد من الصنف الثاني وإن قرب  
 وهذا أحد من الصنف الأول وإن بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث وعليه التسوي  
 لما تقدم في الاختيار ليس بالمختار وفي السراجية وهو المأخوذ به في الكواكب الماضية هذا  
 هو ظاهر الرواية الملتقى به وروى أبو سليمان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أن الصنف الثاني مقدم  
 على الأول والأول هو الصحيح الملتقى به وهو قوله ويرجعون بقرب الدرجة يعني يحجب الأقرب من أي  
 صنف كئن الأبعد من ذلك الصنف فقط لأن حكمهم كالعصبان لأن الأقرب مقدم على الأبعد من  
 أي صنف كان فإنه قول متروك والله سبحانه أعلم \* (سئل) \* في امرأة ماتت عن زوج هو ابن  
 ابن ابن خاله الشقيق وعن بنت خالة لأم وخلفت تركته كيف تقسم \* (الجواب) \* للزوج  
 النصف ولبنت الخالة لأم النصف الباقي لكونها الأقرب منه \* (سئل) \* في رجل مات عن ابن  
 عمه لا يورث وعن بنت خالة لأم وخلفت تركته كيف تقسم \* (الجواب) \* حيث استويا في الأقرب  
 واختلف حير قرابتهما فلا يورث العم لا يورث الثلثان ولبنت الخالة لأم الثلث ولا اعتبار لقوة القرابة  
 كما نص عليه في السراجية وغيرها \* (سئل) \* في امرأة ماتت عن زوج هو ابن خاله لا يورث  
 وعن ابن وبنت خال آخر لا يورث وعن ابن خال آخر لا يورث وخلفت تركته كيف تقسم \* (الجواب) \*  
 حيث اتفقت صفة الأصول ذكر كورة يعتبر أبداً في الفروع اتفاقاً عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله  
 تعالى كما في شروط السراجية وغيره فاقسم التركة بعد إخراج ما يجب إخراجاً شرعاً من ثمانية عشر  
 سهماً للزوج أحد عشر سهماً ولكل واحد من ابني الخال وابن الخال الآخر سهمان ولبنت الخال  
 سهم واحد أقول إنما كان للزوج أحد عشر سهماً لأن له النصف بكونه زوجاً ولما كان ابن خال أيضاً  
 شاركة أولاد الخالين الآخرين فصارت رؤسهم بالأسطة تسعة فاحتجنا إلى أقل عدده نصف ونصفه  
 منقسم على تسعة وذلك ثمانية عشر لا غير فأخذ الزوج تسعة بالزوجية واثنين بالقرابة الرجسية وإن  
 قسمت المسألة على مخرج القبراط حصل له أربعة عشر قبراطاً وثلاثاً قبراطاً ولكل واحد من أبناء الخال  
 الباقيين قبراطان وثلاثاً قبراطاً ولبنت الخال قبراط واحد وثلاث قبراطاً والله تعالى أعلم \* (سئل) \*  
 في امرأة ماتت عن ثلاثة أبناء خال لا يورث أحدهم زوجها وعن بنت عم وخلفت تركته كيف  
 تقسم \* (الجواب) \* لزوجها النصف فرضاً والنصف الثاني بينه وبين أخويه بالسوية فيصير له  
 الثلثان ولا أخويه الثلث ولا شيء لبنت بنت العم حيث كانت أبعد من أولاد الخال أقول ونصح  
 المسألة من ستة لأنها أقل عدده نصف ونصفه منقسم على ثلاثة \* (سئل) \* في امرأة ماتت  
 عن بنتين وابن أخ شقيق وعن بنتي ابن وخلفت تركته كيف تقسم \* (الجواب) \* للبنتين الثلثان  
 والباقي لابن الأخ الشقيق وهو لا يعصب بنتي الابن لأنه أعلى منهما وأما إذا كان يجذأ من أو أسفل  
 ممن فإنه يعصبهم كما صرح بذلك المدقق العلائي البخاري في شرحه للسراجية المسمى بالتحقيق  
 أقول ابن الأخ لا يعصب أخته ولا من هي أعلى منه أو أسفل فضلاً عن كونه يعصب بنتي  
 الابن

وليس ابن الأخ بالمعصب \* من مثله أو فوقه في التسب

نعم ابن الابن يعصب بنت الابن إذا كانت يجذأه أو أسفل منه لأنها صاحبة فرض فيعصبها  
 أخوها كالبنت الصلبية يعصبها أخوها لما قلنا بخلاف بنت الأخ فأنهم لا فرض لها فلا يعصبها  
 أحد فإن الأصل أن من لا فرض لها من الإناث لا يصير عصبه بأخيها وتماشه في رد المختار  
 \* (سئل) \* في رجل مات عن أخت شقيقة وأخ لاب فكيف تقسم تركته \* (الجواب) \*

مطلب زوج هو ابن ابن  
 ابن خال شقيق وبنت خالة  
 لأم

مطلب ابن عمه لا يورث  
 وبنت خالة لأم

مطلب زوج هو ابن خال  
 لا يورث وابن وبنت خال آخر  
 لا يورث وأبنا خال آخر  
 لا يورث

٤

٣	٢٤	١٨	
٠٢	١٤	٠٩	زوج
٠٢	٠٢	٠٢	ابن خال
٠٢	٠٢	٠٢	ابن خال
٠١	٠١	٠١	بنت خال
٠٢	٠٢	٠٢	ابن خال
٠٢	٠٢	٠٢	ابن خال

٣

مطلب ثلاثة أبناء خال  
 أحدهم زوج وبنت بنت عم  
 مطلب بنتان وابن أخ شقيق  
 وبنتان ابن

مطلب أخت شقيقة وأخ  
 لاب

للاخت الشقيقة النصف وللأخ لاب الباقي لأن الشقيقة إنما تصير عصبة مع أخيها الشقيق لأمع الأخ  
 لاب بل يفرض إلهامعه وعليه الإجماع كما في شرح الملتقى والله تعالى أعلم أقول أي لأن الشقيقة  
 أقوى منه في النسب فلا تتبعه في التعصيب بل تأخذ فرضها كما في كشف الغوامض ثم قال ولا يعصب  
 الاخت لاب أخ شقيق بل يحجبها لأنه أقوى منها إجماعاً فلتحفظ هذه المسألة الثانية فإنه قل من  
 صرح به أو ان قيمت من كلامهم وقد أخطأ فيها بعضهم ونظمها العلامة التمر تاشي في منظومته  
 المسماة تحفة الاقران فقال

ولا تراث أخت له من الاب \* مع صنوه الشقيق فأحفظ نصب

ونقل في شرحه عن الجواهر أن بعضهم ظن أن للاخت النصف وهذا ليس بشيء \* (سئل) \*  
 في رجل مات عن أخوة لاب وعن أم حامل من غير أبيه تدعى الأم أن الحمل كان موجوداً في البطن  
 عند موت المورث وأنه كان ظاهراً وأخبر النساء بذلك فهل يرث السدس لو جاءت به لاكثر من  
 ستة أشهر لأنه كان موجوداً باعتبار أخبار النساء بذلك ودعوى الأم ذلك أولاً \* (الجواب) \*  
 الذي تحز في المسألة بعد التفسير عليها في كتب المذهب أنها ان جاءت به لاقل من ستة أشهر أو تمام  
 ستة أشهر تحقّق من يوم موت الميت وكان الحمل من غير أبيه أو جده فإنه يرث ويورث عنه لتحقق  
 وجوده يوم الموت وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يرث ولا يورث لأن وجوده غير متيقن حين  
 الموت لاحتمال حدوثه بعده فلا يرث للشك إلا أن تقر الزورثة بوجوده حين الموت أو كانت المرأة معتدة  
 ولم تقربانقضاء العدة فإنه يرث وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر وأما كونها الذئبة وجوده وأخبر  
 النساء بذلك فلم ير له نفلاً والقواعد تقتضي عدم فائدة أخبارهن في حق الارث لأن أخبارهن مبني  
 على الحدس والتخمين وهما لا يفتقنانه ولا يثبتون من التقرّر ولم يوجد لاحتمال حدوث الوالد بعده  
 فإن المدة تحتّم له وما ظن كونه حبلاً يمكن أن يكون نفياً أو يحرماً أما إذا كان الولد من الاب أو الجدة  
 فإنه يرث ان جاءت به لاقل من سنتين لثبوت نسبه وأخبار النساء اثر في إيقاف حصة للعمل حتى  
 يتحقّق الامر لا في الحكم بوجود الحمل وتوريثه قال في النوازل لو ترك الابن وامراً فاذت أنها  
 حامل قال أبو جعفر تعرض المرأة على ثقة أو امرأتين حتى يمسّ جنينها فلن يوقف على شيء من علامات  
 الحمل قسم ميراثه وان وقف على شيء منها يوقف نصيب ابنه فدل ذلك على أن فائدة أخبار النساء  
 ودعوى الحامل قسمة التركة وتأخير حصة للعمل فقط لا لجل ارثه وقال في الاختيار شرح المختار  
 في فصل الحمل يرث ويوقف نصيبه بإجماع الصحابة وأنه يحتمل وجوده فيرث ويحتمل عدمه فلا يرث  
 فيوقف حتى يتبين بالولادة احتياطاً فان ولد الى سنتين حياً ورث لأنه عرف وجوده وان احتل حدوثه  
 بعد الموت يمكن جعل موجوداً قبل الموت حكماً حتى يثبت نسبه انقسام الفرائض في العدة وهذا  
 اذا كان الحمل من الميت فأما اذا كان من غير الميت كما اذا ماتت وأمه حامل من غير أبيه وزوجها حي  
 فان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك إلا أن تقر الزورثة  
 بحملها يوم الموت وان جاءت به لاقل من ستة أشهر فإنه يرث لأننا نقن بوجوده عند موته اهـ ومثله  
 في شرح الجمع للمصنف وشرح السراجية للسيد في فصل الحمل ومنه فهم هذه العبارات أن تحقّق  
 وجود الحمل لا يحصل الا اذا جاءت به بعد الموت لستة أشهر أو أقل وأما اذا جاءت به لاكثر من ستة  
 أشهر فلا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك إلا أن تستعرف الزورثة بحملها يوم الموت  
 والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في امرأة ماتت عن زوج وبنتين وأب وخلفت تركته كيف تقسم  
 \* (الجواب) \* تقسم التركة بعد إخراج ما يجب إخراجاً شرعاً من ثلاثة عشر مائة ما عاثره الزوج  
 ثلاثة أسهم وللبنين ثمانية أسهم وللأب السدس عاثره ما عاثره في هذه المسألة السدس من فقط  
 ومن أفتى بخلاف ذلك فقد سها وقد أجمع على ذلك فقهاء الحنفية وأجمع علماء المذاهب الأربعة

مطلب الاخت الشقيقة  
 لا يعصبها الأخ لاب بل  
 يفرض إلهامعه  
 مطلب الاخت لاب  
 لا يعصبها الأخ الشقيق  
 بل يحجبها

مطلب أخوة لاب وأم  
 حامل من غير أبيه

مطلب لأعيرة بأخبار  
 النساء بوجود الحمل في حق  
 الارث

مطلب ماتت عن زوج  
 وبنتين وأب  
 المسألة وردت من طرابلس  
 الثام سنة ١١٥٧ من  
 مقتضى التخلي سابقاً كذا  
 وجدته في فاس في الأصل  
 اهـ منه

على العول وهو المفتي به كإصرار جواب ذلك في كتب الفرائض وإن خالف في ذلك ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لكنه لم يتابع والمسألة شهيرة وفي كتب الفرائض مذكورة وبالله التوفيق \* (سئل) \*  
 في صغير مات عن أب وجدة أم أب وجدة أم أم وجدة أم أم \* (الجواب) \* يرث الأب فقط لأن الجدة لأب محجوبة بالأب والجدة أم أم الأم محجوبة بأم الأب \* (سئل) \* في رجل مات  
 عن وارث معروف من ذوى الأرحام هو ابن ابن خالته وخلف تركه عارض فيها رجل آخر يريد  
 الاختصاص بها إزاء ما أن المتوفى كان أقرب أن الرجل ابن عمته وبمقتضى ذلك يختص بها ~~الكونه~~  
 أقرب والحال أنه مقر له بنسب على الغير لم يثبت بوجهه من الأوجه المقررة فهل حيث كان الأمر  
 كذا كرمع المعارض ويقدم المعروف بنسبه الثابت عليه أم لا \* (الجواب) \* حيث  
 كان الحال ماذ كرمع المعارض لأن نسبه لم يثبت فلا يرثه الوارث المعروف ويقدم  
 المعروف بنسبه الثابت عليه والله سبحانه أعلم والمسألة في التنوير والمقتضى في كتاب الفرائض  
 وإقرار المريض قال الباقي أقرب بأخ وللمترعمة أو خالة فالأول للعمة والحالة لأنه لم يثبت  
 نسبه فلا يرثه الوارث المعروف بنسبه سئل الوالد رحمه الله تعالى عن مات عن ثلاث أخوات شقيقات  
 وعن ابن ابن عم عصبه ثبت نسبه بالوجه الشرعي فأخذ الأخوات الثلاثين وابن ابن العم  
 الثالث ثم جاء رجل وأثبت أنه عم زيد الميت أخو والده لآب وهو أبو زيد ولدا أب واحد بالوجه  
 الشرعي فأجاب بأن له الرجوع بعصبته في عين التركة فبدأ خذ من الأخوات ثلث ما تناولن ويأخذ من  
 ابن ابن العم المحجوب ثلث ما تناولن ثم ترجع الأخوات على ابن ابن العم بثلث ما تناولن والحالة هذه والله  
 سبحانه أعلم \* (سئل) \* في رجل مات عن زوجة حامل منه وعن أخت شقيقة وعن أخوين  
 لأب وخلف تركه نكحة تدعى الزوجة أن فيها امتعة معلومة ملكها الزوج ووجهها لها وسلمها عنها  
 في صحته وسلامته وأنها قبلت ذلك منه ولها يئنه عادلة على ذلك فهل تقبل بينهما وكيف تقسم  
 \* (الجواب) \* نعم تقبل بينهما على الانتقال إليها منه بالهبة المذكورة كما صرح بذلك في البدائع  
 والبحر وغيرهما وتقسم التركة بعد إخراج ما يجب إخراجا شرعيا من ثمانية أسهم للزوجة من  
 ذلك الثمن سهم واحد ويوقف الباقي حتى يظهر حال الحمل فإن ظهر أنه ذكر يستحقه لأنه يوقف للعمل  
 نصيب ابن واحد على اختيار كما صرح بذلك في ملتقى الأبحر أو بنت واحدة أيها كان أكثر وعليه  
 الفتوى لأنه الغالب ويكلفون احتياطا كذا كره العلائي فعلى هذا يوقف في هذه المسألة نصيب ذكر  
 كذا ذكرنا وإن ظهر أنه أنثى فلها النصف أربعة أسهم من ثمانية أسهم والباقي وقدره ثلاثة أسهم للاخت  
 الشقيقة لأنها أصغر عصبه بالبنات لقول أصحاب الفرائض اجعلوا الأخوات مع البنات عصبية  
 ولا شيء لأخويه لأب على كل حال والله سبحانه أعلم قال في البحر في اختلاف الزوجين وفي البدائع  
 هذا كله إذا لم تقتر المرأة أن هذا المتاع اشتراه فان اقترت بذلك سقط قولها لأنها اقترت بالملك لزوجها  
 ثم ادعت الانتقال إليها فلا يثبت الانتقال إلا بيمينه اهـ وكذا إذا ادعت أنها اشتترته منه  
 كافي اليمين ولا يخفى أنه لو برهن على شرائه كان كإقرارها بشرائه ولا بد من يمينه على الانتقال إليها  
 منه بيمينه أو نحو ذلك ولا يكون استماعتها بمشريه ورضاه بذلك دليلا على أنه ملكها ذلك كما نفهمه  
 النساء والعوام وقد أقيمت بذلك مرارا اهـ كلام البحر والله سبحانه وتعالى أعلم أقول وكُتبت فيما  
 علقته على البحر من هذا المحل أن ظاهر كلام البدائع سقوط قولها ولو كان ما تدعيه مما يختص بالنساء  
 وأنه ينبغي تقييده بما لم يكن من ثياب الكسوة الواجبة على الزوج تأمل \* (سئل) \* فيما إذا  
 وقع سقف بيت على زوجين ذميين وما ناولم يدرأهما مات أولا وخلف تركه وللزوجة بركة الزوج  
 مؤخر صدق معلوم فكيف الحكم \* (الجواب) \* لا يرث كل منهما من الآخر ويقسم مال كل  
 على ورثته دون الزوجية وتأخذ ورثته الزوجة مؤخر الصدق من تركه الزوج والله تعالى أعلم

مطلب أب وجدة أم أب  
 وجدة أم أم أم  
 مطلب ابن ابن خالة وأقرب  
 بأن فلانا ابن عمته

مطلب اقرباؤه وله عمة  
 أو خالة فالأول للعمة أو الخالة

مطلب مات عن أخوات  
 وابن ابن عم ثم أثبت رجل  
 أنه الميت

مطلب مات عن زوجة  
 حامل وعن أخت شقيقة  
 وعن أخوين لأب

مطلب ادعت الزوجة  
 أن زوجها ملكها امتعة  
 معلومة

مطلب فيما يوقف للعمل

مطلب اقترت الزوجة أن  
 هذا المتاع اشتراه الزوج

مطلب لا يكون استماعتها  
 بما اشتراه الزوج دليلا على  
 أنه ملكها ذلك

مطلب وقع السقف على  
 زوجين ولم يدرأهما مات  
 أولا

\* (سئل) في عتيق مات عن زوجة معتقة وعن أخت معتقة وعن أم معتقة وعن ابن أخت  
 معتقة لابوين وخلف تركه من يرثه \* (الجواب) يرثه ابن أخت معتقة العصبية والحالة  
 هذه والله تعالى أعلم \* (سئل) في مدبر مات عن أم له معتقة وعن سيده وكان بيده  
 مال فهل يكون ما بيده لسيده ولا ترث أمه منه شيئا \* (الجواب) نعم \* (سئل) فيما  
 إذا مات رجل مسلم في دار الاسلام عن أبناء مسلمين - توطئين في دار الحرب وعن أم مسلمة موطنة  
 في دار الاسلام وخلف تركه فهل يرثها الجميع بطريقه الشرعي \* (الجواب) يرثها  
 جميع اولاده وامه لان اختلاف الدار مانع في حق الكفرة دون المسلمين قال في التتارخانية من فصل  
 ما يستحق به الارث وكذلك اختلاف الدارين سبب لحرم الميراث لانه انما يستحق بالنصرة  
 ولا ينصرف أحدهما بصاحبه ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى ان المسلم  
 إذا مات في دار الاسلام وله ابن مسلم في دار الهند أو الترك يرث اه وقد أوضحه في المنح فراجعها  
 \* (سئل) في رجل أمه حرة الاصل مات عن اخ واختين لأم لا غير وخلف تركه ويرغم زيد  
 أن المتوفى ابن ابن معتق أبيه وأنه يرث الباقي بعد فرض الاختين والاخ بطريق الولاء فهل لا ولاء عليه  
 لاحد حيث كانت أمه حرة الاصل وتركته مخصصة باخوته لأمه أم لا ثم لا ولا عبرة بزعهم زيد  
 \* (الجواب) يختص بتركته اخوته لأمه بينهم أم لا فإرثا ورثا لا يورث الا من لا ينفك عنه حيث  
 كانت أمه حرة الاصل فلا ولاء لاحد على ولدها وان كان الاب معتق لان الولد ينسب الالم في الرق  
 والحرية ولا ولاء لاحد على أمه فلا ولاء على ولدها كما صرح بذلك في الدرر وغيرها والمسألة في  
 سبب الانهر أيضا وفي العتق من الولاء \* (سئل) فيما إذا مات رجل عن بنت وأخت  
 شقيقة وعن ابن عم عصبية وله جارية كان اعنتها في صخته فهل ينتقل ولا وهل لابن العم العصبية  
 دون البنت والأخت \* (الجواب) نعم أقول أي لان العتيق انما يرثه معتقة وعصبية معتقة  
 المنعصوبون بأنفسهم فلا ترثه بنت المعتق لانها ليست عصبية ولا الأخت وان كانت نصير عصبية  
 مع البنت لانها عصبية مع الغير لا عصبية بنفسها هذا وقد كتبت في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار  
 ما نصه تنبيه اقتصاره على المعتق وعصبته يفيد أنه لو كان لعصبية المعتق عصبية فلا ميراث له ببيانه  
 امرأه اعتقت عبدا ثم مات عن زوج وابن منه ثم مات العتيق فالميراث لابنها لانه عصبته فلو مات  
 الابن قبل العتيق فلا ميراث لزوجها لانه عصبية عصبته أم لا ما إذا اعنت رجل عبدا ثم العبد اعنت آخر  
 ثم الآخر اعنت آخر ومات العتيق الثالث وترك عصبية المعتق الاول فانه يرثه وان كان في صورة عصبية  
 عصبية المعتق لكن لان ذلك بل لان العتيق الاول جزو لأمه هذا الميت فيرثه عصبية العتيق الاول  
 اقيامه مقام المعتق الاول للحدث اه لخصا من الذخيرة في باب الولاء اه فاحفظ هذه الفائدة  
 السنية فاني لم أر من ذكرها في الكتب الفرضية \* وقد أخرج مسائل الارث بالعنقة رجاء أن يعتق  
 المولى الغفار رقبة عبده اسير الذنوب والاوزار من عذاب النار وأن يفعل كذلك بوالديه  
 ومشايخه وأهله ومن كان السبب في جمع هذا الكتاب الذي فاق بفضل الله تعالى وعونه على غيره  
 من كتب المتأخرين بما حواه من تحرير المسائل المشككة والوقائع المعضلة بحيث صار زحمة  
 للناظر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والمجد لله رب العالمين هذا وقد ختم المؤلف كتابه  
 بهذه المسائل سئل عنها وقد ذكرتها في محلاتها وذكر فوائدها مفرقة كمعاداة المشايخ المتفقهين وذكر  
 أيضا كثير منها في الحظائر والاباحية فانتخب من ذلك كله شيئا مما ختم به هذا الكتاب تنجيما  
 للقوائد على الطلاب وقد قدر الله تعالى اني لم اذكر كتاب الحظر والاباحية في محله الذي ذكره فيه المؤلف  
 فناسب ذكره هنا لانتظام شمل ما تفرق من تلك القوائد التي ذكرها في المحلين  
 \* (مسائل وقوائد شتى من الحظر والاباحية وغير ذلك) \*

مطلب مات عن زوجة  
 معتقة وأخت معتقة وام  
 معتقة وابن أخت معتقة  
 مطلب المدبر لا يرث

مطلب اختلاف الدار  
 مانع في حق أهل الكفر  
 لا في حق المسلمين

مطلب إذا كانت الأم حرة  
 الاصل فلا ولاء لاحد على  
 ولدها وان كان الاب معتقا  
 مطلب ينتقل الولاء لابن  
 عم المعتق دون بنت المعتق  
 واخته

مطلب لاميراث لعصبية  
 عصبية المعتق

\* (سئل) \* في جماعة من عباد الله الصالحين من ذرية سيدنا العارف بالله تعالى أبي  
 مسلم الخولاني قدس سره العزيز ونفعنا الله تعالى به وهم ساكنون في دورهم قرب قرية مشغولون  
 بالصلوات وذكر الله تعالى واطعام الفقراء والواردين عليهم وليس فيها فلاحه مشقة على ارادته  
 وقف وعلى أحوال القرية ديون قديمة وحديثة تمام أهل القرية يكفون الجماعة دفع نبي من الديون  
 المرقومة بدون وجه شرعي ولا كفالة لذلك وإلى دفع غرامات غير لازمة عليهم شرعا ولم يسبق لهم  
 دفعها في القديم ويصدقون أديتهم بذلك فكيف الحكم \* (الجواب) \* الحمد لله الذي بنعمته  
 تتم الصالحات ليس لهم طلب ذلك منهم ويمنعون من معارضتهم في ذلك ولا يلزمهم دفع شيء غير لازم  
 عليهم شرعا وتحرم أديتهم لاسيما وهم من عباد الله الصالحين ومن ذرية هذا السيد الجليل رضى الله  
 تعالى عنه وصلاح الآباء يتبع الانباء قال الله سبحانه وتعالى وكان أبوهما صاحبا لهما فيحتمون  
 كما كانوا عليه في القديم خصوصا لاجل جدتهم الذي كراماته شهيرة في طي الكتب منشورة وعن  
 ترجمه جدتي المرحوم شيخ الاسلام المحقق الهمام الشيخ عبد الرحمن العمادي في رسالته التي  
 سماها الروضة الياقوتية دفن في دار باؤد كر له مناقب كثيرة وكرامات مشيرة من جلته ما روى  
 الحافظ أبو نعيم في الحلية والحافظ ابن عساكر والامام ابن الزملكاني والحافظ ابن كثير وغيرهم  
 عن اسماعيل بن عباس قال حدثني شرحبيل بن أبي مسلم الخولاني رضى الله تعالى عنه أن الاسود  
 العنسي يعني مسيلة الكذاب تبنا بالين فأرسل إلى أبي مسلم الخولاني فأتى به فلما جاء قال أتشهد أني  
 رسول الله قال ما أسمع قال أتشهد أن محمد رسول الله قال نعم قال أتشهد أني رسول الله قال ما أسمع  
 قال أتشهد أن محمد رسول الله قال نعم فرد ذلك عليه مرارا وهو يجيبه بما ذكر ثم أمر بشار عظمه  
 فأجبت وألقي فيها فلم تنفر فقبل للاسود انفه من بلادك والأفسد عليك من اتبعك فأمره بالخروج  
 من بلاده فأرسل أبو مسلم فأتى المدينة وقد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه يوم مسلم راحلته  
 ثم دخل المسجد وقام يصلي إلى سار ينقص به عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال من الرجل  
 فقال من أهل البين فقال ما فعل الذي أحرقه الكذاب بالنار فقال ذلك عبد الله بن ثوب فقال أتشهد  
 الله أنت حرق قال اللهم نعم فاعتقه ثم بكى وذهب به حتى أجلسه بينه وبين أبي بكر الصديق رضى الله  
 تعالى عنه وقال الحمد لله للذي لم يمتني حتى أرا في أمة محمد صلى الله عليه وسلم من فعل به كما فعل  
 بآبراهيم خليل الرحمن عليه وعلى نبينا وبقية الأنبياء والمرسلين أفضل الصلاة وأتم التسليم وعلى  
 الصالحين والقرابة والتابعين إلى يوم الدين \* (سئل) \* في بطار استأجر حائونا في سوق ملازقة  
 طائون بيطار آخر ليأشأمر الصناعات فيها ويريد الأخر منعه من ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له  
 معارضته ولا منعه من ذلك \* (الجواب) \* نعم بنى حائونا يجب حائوت غيره فكسدت الأولى بسببه  
 فانه لا شيء عليه شرح التنوير من أحياء الموات \* (سئل) \* فيما إذا بعث رجل من أهل الخبر في  
 شهر رمضان إلى مسجد شريف مقدارا من الشمع العسلي ليقود في المسجد للاستباح فاحترق وبقى  
 منه مقدار قليل والعرف في ذلك الموضع أن الامام يأخذه من غير صريح الاذن له في ذلك من الدافع  
 فأخذه الامام فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم له ذلك حيث كان العرف أن الامام يأخذه قال في  
 الاشهاد في البحث الثاني من القاعدة السادسة العادة محكمة ما نصه ومنها ما في وقف القيمة بعث  
 شمعاً في شهر رمضان إلى مسجد فاحترق وبقى منه ثلثه أو دونه ليس للامام أو المؤذن أن يأخذه بغير  
 اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الامام أو المؤذن يأخذه من غير صريح الاذن في ذلك  
 فله ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم أقول هذا إذا لم يوجد نص صريح من الدافع كالايجي والظاهر أن  
 التقيد بالثلاث وما دونه مبني على أن ذلك مما يباح به عادة بخلاف الأكثر تامل وربي هل يشمل ذلك ما  
 إذا كان الشمع من مال الوقف والظاهر أنه يعتبر من الزوايف فان كان العرف في زمنه ذلك فالحكم

مطلب ترجمه سيدنا  
 أبي مسلم الخولاني قدس  
 سره

الاسود العنسي هو الذي  
 ادعى النبوة في البين ومسيلة  
 الكذاب ادعاه في اليمامة  
 من أعمال نجد فليحترق ذلك  
 ٥١ منه

مطلب بنى حائونا يجب  
 حائوت غيره فكسدت الأولى  
 لا شيء عليه  
 مطلب بعث شمعاً إلى مسجد  
 في رمضان للامام أخذ  
 الباقي منه ان كان العرف  
 كذلك



كذلك وهي واقعة الفتوى في زماننا سئلنا عنها في شمع الجامع الاموى له وقف مرتب خاص به والعادة  
 أن المتولى على الجامع يأخذ الفاضل في آخر السنة لكن الذي يبق شي كثير له قيمة معتبرة ثم تذكرت  
 أني قد تمت عن المؤلف سؤالا في ذلك ذكرته في أثناء الباب الاول من كتاب الوقف حاصله أن الامام  
 تصرف في زمن الواقف يأخذ باقي الشئ ورضي الواقف بذلك فأفتى المؤلف بأنه لا يمنع الآن من  
 اخذه واستدل بعقوبة القنية والظاهر أنه اذا لم يعلم الحال في زمن الواقف يعتبر العرف القديم تأمل  
 والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما اذا وعد زيد عمرا أن يعطيه غلال ارضه القلانية فاستغلها  
 وامتنع من أن يعطيه من الغلة شيئا فهل يلزم زيد ان يبيع رد الوعد المزبور \* (الجواب) \*  
 لا يلزمه الوفاء بوعدته شرعا وان وفي فيها ونعمت والله سبحانه الموفق والمسألة في الاشياء من الحظر  
 والاباحة وتفصيلها في حواشيه \* (سئل) \* في رجل يدخل على امرأة اجنبية ويحتل بها  
 متعللانه وكيل عنها في مصالحها وينعه ابوها من ذلك فهل له ذلك ولا عبرة بتعلل الرجل المذكور  
 \* (الجواب) \* نعم قال في الاشياء من الحظر والاباحة الخلوة بالاجنبية حرام الا للضرورة  
 مدونة هربت ودخلت خربة وفيها اذا كانت يجوز اشواها وفيما اذا كان بينهما حائل اه \* (سئل) \*  
 فيما اذا تزوج زيد بنته من عمر وتزوج بياض عيا ولز يد أم وزوجة هي ام البنت المزبورة وله جوارف فهل  
 يجوز لعمر والمرقوم النظر الى المذكورات ان أمن الشهوة من الجانبين \* (الجواب) \* يجوز  
 النظر الى المحارم وكل من لا يحمل تكاحها على التبايد كأم زوجته وجدتها ان أمن الشهوة الى الرأس  
 والوجه والصدر والساق والعضد وحكم امة غيره في النظر حكم محارمه ولا ينظر الى الظهر والبطن  
 والفخذ لانها ليست مواضع الزينة وهذا كله ان أمن الشهوة وان لم يامن الشهوة لا ينظر لجميع  
 ما ذكر كائن على ذلك في التنوير والمنع وغيرهما والله سبحانه أعلم \* (سئل) \* في رجل  
 حل ينظر من محرمه رضاعا الى وجهها ورأسها مع امن الشهوة منهما \* (الجواب) \* له أن  
 ينظر من محارمه بنسب او سبب كالرضاع الى الوجه والرأس والصدر والساق والعضد بشرط امن  
 الشهوة منهما كما في النهاية فن قصر نظره على الرجل فقد قصر كما في العلائق عن ابن كمال وبالله تعالى  
 التوفيق والمسألة في الملتقى والمنع وغيرهما من فصل في النظر من باب الحظر والاباحة \* (سئل) \*  
 فيما اذا اشترى زيد جارية واستولدها ثم اشترى جارية اخرى للتسري فزعمتا انها اختان فكيف  
 الحكم \* (الجواب) \* ان وقع في قلبه أمهما صادقتان فلا يجمع بينهما محرمة الجميع بين الاختين  
 نكاحا ووطئا بملك يمين قال الله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف وقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمعن ماء في رحم اختين وان وقع في قلبه انهما  
 كاذبتان فليس عليه شيء في التسري بهما على ما نقله العلامة يبري زاده في حواشي الاشياء من كتاب  
 الحظر والاباحة بما نصه خلف عن أبي يوسف فيمن اشترى جارية فزعمتا انها اختان فان وقع في قلبه  
 انهما صادقتان فلا يقر بهما وان وقع في قلبه انهما كاذبتان فليس عليه شيء كما في البخاري  
 الحصري والله سبحانه أعلم \* (سئل) \* في مؤذن جامع يؤذن في منارته ويبلغ الامامة في صلوات  
 الجماعة وهو متعمم بثمن حرير على رأسه فهل يمنع من لبسه \* (الجواب) \* يحرم لبس  
 الحرير للرجال ولو بجائل يئنه وبين يده على المذهب الصحيح \* وفي البخاري من كتاب العيدين قال  
 لقي عمر جبة من استبرق تباع في السوق فاخذها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول  
 الله اتبع هذه تجمل بها في العيد والوفود فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اتبعها هذه لباس من  
 لا اخلاق له قلب ما شاء الله أن يلبس ثم ارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيعة ذيلها فاقبل  
 بها عمر فأتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك قلت اتبعها هذه لباس من  
 لا اخلاق له وارسلت اليه هذه الجبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيعةها أو تصيب بها حاجتك اه

مطلب لا يلزم الوفاء  
 بالوعد شرعا

مطلب الخلوة بالاجنبية  
 حرام الا في ثلاث  
 مطلب يجوز النظر الى  
 المحارم

مطلب له النظر الى محرمه  
 رضاعا

مطلب اشترى جارتين  
 زعمتا انها اختان  
 قوله خاف اي روى خلف  
 اه منه

مطلب يحرم لبس الحرير

الاستيفاء بكسر الهمزة من الدياج والدياج النياب المتخذ من البريسم فارسي معرب عني  
 \* (سئل) \* في رجل استأجر من جماعة عدة آلات معدة للهو واللعب يسمونها بالمناقل  
 والطاب والدك لاجل اللعب بمدة معلومة باجرة معلومة دفعها للمؤجرين وتعطل عليه منافع  
 المأجور بعارض ويريد الرجوع على المؤجرين بنظير الاجرة المدفوعة لهم فهل يسوغ له ذلك  
 والاجارة المذكورة غير جائزة \* (الجواب) \* نعم قال في البدائع ومنه أن تكون المنفعة مباحة  
 الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة وقال في المتقى بعد ذكر كسر آلة اللهو  
 وبسبب بيع هذه الاشياء وقال الايمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى اه قال في الكافي لهما أن هذه  
 الاشياء أعدت للمعصية فبطل تقويمها كالخمر والفتوى على قواها من الكثرة الفساد فيما بين الناس  
 اه والاجارة والبيع اخوان لأن الاجارة بيع المنافع والله سبحانه أعلم وعلى هذا يخرج الاستئجار  
 على المعادي وانه لا يصح لانه استئجار على منفعة غير مقدورة الاستيفاء شرعا كاستئجار الانسان للعب  
 واللهو وكاستئجار المغنية والنائحة للغناء والنوح بخلاف الاستئجار لكتابة الغناء والنوح فانه  
 جائز لان المنوع عنه نفس الغناء والنوح لا كتابتهما بدائع من الاجارة وفيها أيضا ولا تجوز اجارة  
 الاماء للزنا لانها اجارة على المعصية وان شئت أفردت جنس هذه المسائل شرطاً وخرجتها عليه  
 فقلت ومنها أن تكون المدة مباحة الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة اه  
 \* (سئل) \* العلامة الجليل عبد الرحمن الفندي العمادي عن السماع بما صورته فيما اذا سمع  
 من الآلات المطربة كالبراع وغيره وما اذ ذلك شبيه هل ذلك حلال أو حرام بالنسبة الى الشرعية  
 والحقيقة وهل لذلك سبيل والى سماعه طريقة أم لا فأجاب المولى المذكور عليه راحة الرحيم الغفور  
 قد حرمه من لا يعترض عليه لصدق مقاله وأباحه من لا ينكر عليه لقوة حاله فن وجد في قلبه شيئاً من  
 نور المعرفة فليقتدم والافر جوعه عما نهاه الشرع الشرع يف عنه أحكامهم وأسلم والله سبحانه أعلم  
 كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي المفتي بدمشق الشام عني عنه قال المؤلف رحمه الله تعالى  
 ورأيت بخطه الشريف ماصورته مثل الملاصح الدين اللاري العالم المشهور وهو حينئذ مقيم  
 بحلب عن جواز جمع الدف والشبابة والسماع فأجاب ان كلاهما مباح فاجتماعهما أيضاً مباح  
 مستدلاً بقول الغزالي في الاحياء ان أفراد المباحات ومجموعها على السواء الا اذا تضمن المجموع  
 محذوراً لا يتفهمه الا حداد قال وقد وقع المنع من بعض أهل زماننا وأفتى جدي بالجواز وصحح قواه  
 أكابر العلماء من معاصريه ببلاد فارس ثم نقل فتوى جدي بطواها ونقل قول العارفين ونحريم  
 النوى والشبابة وقال ولم يبق النوى دليل على ذلك ثم نقل تصحيح الجلال الدواني فتوى جدي  
 ثم كلام الدواني في شرح الهياكل حيث قال الانسان يستعد بالحركات العبادية للوضعية الشرعية  
 لاشواق القدسية بل المحققون من أهل التجربة قد يشاهدون في انفسهم طرباً قدس ما مزجها  
 فيتجوز كون الرقص والتصفيق والدوران ويستعدون بتلك الحركة لشروق أنوار أخرى أن ينقضي  
 ذلك الحال عنهم بسبب من الاسباب كما عليه تجارب السالكين وذلك سر السماع وأصله الباعث  
 للمتأهلين على وضعه حتى قال بعض اعيان هذه الطائفة انه قد ينفق السالكين في مجلس السماع  
 ما لا ينفق في الاربعينات اه وقد أفتى أيضاً مصلح المذكور باباحة الرقص أيضاً بشرط عدم التثني  
 والتكسر اه قلت والحق الذي هو أحق أن يتبع وأخرى أن يذان به ويستمع أن ذلك كله من سيئات  
 البدع حيث لم ينقل فعله عن السلف الصالحين ولم يقل بحمله أحد من أئمة الدين المجتهدين رضي الله  
 عنهم اجمعين قال الاستاذ المهروردي في عوارف المعارف وناهيك به من كتاب وقد تكلم على  
 لسماع في خمسة ابواب منه بما هو حق التحقيق ولب الباب وان انصف المنصف وتفكر في اجتماع  
 أهل الزمان وقعود المغني بده والشبب بشبابة وتصوري نفسه هل وقع مثل هذا الجلوس

مطلب لا تصح اجارة آلات  
اللهو

مطلب في سماع الآلات  
المطربة  
قف على هذا  
الجواب المنصف

مطلب في تحرير رسالة لبس  
الاجر

مطلب نقل الزاهدي  
لا يعارض نقل المعبر

مطلب لا عبرة بقول الفتاوى  
اذا عارضها نقول المذهب

مطلب العمل بما عليه  
الاكثر

والهيئة بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وحمل استحضار واقف الا وقعد واجتمعين  
لاستماعه لاشك بأن ينكر ذلك من حال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم  
ولو كان في ذلك فضيلة تطلب ما اهلها نحن يشير بأنه فضيلة تطلب ويجمع لها لم يحظ بدوق معرفة  
احوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين ويسرّوح الى استحسان بعض المتأخرين  
وكثير يغلط الناس بهذا كلما احتج عليهم بالسلف الماضين بحجج المتأخرين فكان السلف اقرب  
الى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخديهم اشبه بهدي النبي صلى الله عليه وسلم وكره  
لبس المعصفر والمزعفر الاحمر والاصفر للرجال ولا يلبس النساء سائر الالوان تنوير من الحظرو ويكره  
تحرير الرجال الاحمر والمعصفر وقيل تنزيها علاقي على الملتقي ونقل المصنف عن الحارثي  
القدمي كراهية لبس المعصفر والمزعفر الاحمر للرجال اه وما في المجتبى وشرح النقاية لابي المكارم  
الحنفي لا يلبس الثوب الاحمر يفيد كراهة التنزيه لكن صرح صاحب تحفة الملوک بالحرمه فأفاد  
أن المراد كراهة التحريم وهو المحمل عند الاطلاق كما تقدم تحقيقه كذا في المنع ومثله في معين المذني  
وفي الاختيار شرح المختار ويكره الاحمر والمعصفر لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن لبس المعصفر  
اه وفي المحيط ويكره لبس الثوب الاحمر والمعصفر قال عليه الصلاة والسلام اياكم والحمره  
فانهازي الشيطان ولا نهى كسوة النساء ويكره التشبه بهن اه وللعلامة قاسم قنوي مفصلة  
طويلة في حرمه لبس الاحمر كما في فتاوى الكاظمي وفي الذخيرة وروى محمد في السير الكبير نهى  
الرجال عن لبس المعصفر قيل المراد منه أن يلبس المعصفر ليجب نفسه الى النساء وقيل النهي عن لبس  
المعصفر والمزعفر مطلقا فقد جاء عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال نهى في رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن لبس المعصفر واياكم والحمره فانها لبس الشيطان تنارانية من الاستحسان  
من الفصل العاشر في اللباس ونقل الانقروى في فتاويه من الكراهية في كتاب الكسب عن الوجيز  
هكذا ويكره لبس الثوب الاحمر والمعصفر اه وما في القهستاني وشرح النقاية لابي المكارم الحنفي  
لا بأس بلبس الثوب الاحمر كما تقدم يفيد كراهة التنزيه قلت مر جع نقل القهستاني الى الزاهدي  
في مجتبه وحاويه ونقل الزاهدي لا يعارض نقل المعبرات النعمانية فانه ذكر ابن وهبان انه لا يلتفت  
الى ما نقله صاحب القنسية يعني الزاهدي مخالفالا لقواعد ما لم يعضده نقل من غيره ومثله في النهر أيضا  
وفي الرسائل الزينية في رسالة ترفع الغشاء عن وقتي العصر والعشاء انه لا عبرة بقول الفتاوى اذا  
عارضها نقول المذهب اعلم يا سمانس بما في الفتاوى اذ لم يوجد ما يخالفها من كتب المذهب  
وفي الرسائل الزينية أيضا ولا يحل الاقتناع من الكتب الغربية اه والذين اختاروا الكراهة الاكثر  
فسقط بهذا ما قاله الشرنبلالي في رسالته المشهورة في لبس الاجر من جواز لبس الاجر عن الاكمل  
وعليه وليس في عبارته النص على لبس الاجر بل لبس المعصفر وعبارته هكذا اختلف الصحابة  
والتابعون في لبس المعصفر قال أبو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى يجوز لكن قال مالك  
وغيرها أفضل اه فابن النص على جواز لبس الاجر وقول الكمال كان عليه الصلاة والسلام يلبس  
يوم العيد بردة حمراء محمول على أن فيها خطوطا حمر او خضر كما تناول ذلك أهل الحديث وما نقله  
الشرنبلالي عن العيني في استنباط الاحكام من جواز لبس الاجر من الحديث الشريف فذا لمن  
حيث الاستنباط لامن حيث نقل المذهب والافناقل الكراهة كثير بل اكثر والقياس أن يعمل بما  
عليه الاكثر كما نقله الشرنبلالي نفسه في شرح امداد الفتاح من باب صلاة المريض وعن نقل الكراهة  
الحداوي في السراج الوهاج وفي المحيط والاختيار والتنوير والمقتني وفي الذخيرة عن محمد في السير  
الكبير والوجيز وأفتى به العلامة قاسم وصرح بالحرمه في تحفة الملوک وأقره عليه العيني في شرحه  
بالحديث الشريف ونص في متن مواهب الرحمن على الحرمة أيضا وعبارته كما نقله الشرنبلالي في رسالته

ويحرم لبس الاحمر والمعفر اء على أن الذي يجب على المقلد اتباع مذهب امامه والظاهر أن ما نقله هؤلاء الاثمة هو مذهب الامام لا ما نقله أبو المكارم فانه رجل مجتهد وكاتبه كذلك والقهستاني بحار فسيل وحاطب ليل خصوصاً واستناده الى كتب الزاهدي المعتزلي فكان الالقي في حقه أن يقول الاختلاف في أصوله الى الكراهية التزيهية فلم يبق التحريم كقول وهذا بحالة سمح بها الفياض العلم ببركة النبي الكريم صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وسلم كثير انهم رأيت العلامة الجوى محشي الاشياء نقل في حاشيته من أحكام الجمعة انه روى البيهقي انه عليه الصلاة والسلام كان يلبس يوم العبد بركة جمره وحكي كما في الفتح عبارة عن ثوبين من الين فيهما خطوط حجر وخضر لأنهم اجراء بحث فيمكن مجمل البردة أحداهما بديل نفيه عن لبس الاحمر كما رواه أبو داود والقول مقدم على الفعل والحاضر على المبعج لوعارضا فكيف اذا لم يتعارضا بالحل المذكور اه (فائدة) وضع السور والعمائم والثياب على قبور الصالحين والاولياء كرهه الفقهاء حتى قال في فتاوى الحجة وتكرهه السور على القبور اه ولكن نحن الآن نقول ان كان القصد بذلك التعظيم في أعين العامة حتى لا يحقر واصحاب هذا القبر الذي وضعت عليه الثياب والعمائم ولطلب الخشوع والادب للقلوب الغافلين الزائرين لان قلوبهم نافرة عند الحضور في التأديب بين يدي اولياء الله تعالى المدفونين في تلك القبور كما ذكرنا من حضور روحائهم المباركة عند قبورهم فهو أمر جائز لا ينبغي النهي عنه لان الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى فانه وان كان بدعة على خلاف ما كان عليه السلف ولكن هو من قبيل قول الفقهاء في كتاب الحج انه بعد طواف الوداع يرجع القهقري حتى يخرج من المسجد لان في ذلك اجلال البيت حتى قال في منهاج السالكين وما يفعله الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه سنة مروية ولا أثر محكي وقد فعله اصحابنا الخ اه من كشف النور عن اصحاب القبور للشيخ عبد الغني النابلسي نفعنا الله به آمين (فائدة) في تفسير الوقوف للمناوى من آخر الفصل الثالث وقد ذكر الحافظ العماد بن كثير في تاريخه أن علماء بغداد منعوا في بعض السنين تعليم الاطفال في المساجد الاثني عشر واحدا كان موصوفا بالصلاح والخير فاستثنوه من المنع واستفتوا الماوردي من اثمتنا والقدروري من الحنفية وغيرهما فآقتوا باستثنائه مستدلين بأن المصطفى صلى الله عليه وسلم أمر بسد كل خوخة الا خوخة أبي بكر رضي الله تعالى عنه فقاموا استثناءهم لذلك الرجل على استثناء خوخة أبي بكر رضي الله تعالى عنه قال وهذا استنباط دقيق لا يدركه الا ائمة المجتهدون اه (فائدة) اجمع العلماء على أن الدعاء للموات ينفعهم لقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالايمان وقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اغفر لأهل البقيع وقوله اللهم اغفر لحينا وميتنا واختلفوا في وصول ثواب قراءة القرآن اذا قال القارئ اللهم أوصل ثواب ما قرأته الى فلان قال بعضهم لا يصل لانه ما هو من سعي الميت والانسان ليس له الا ما سعى وقال بعضهم يصل اليه وهو المختار وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مات العبد انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية وولد صالح يدعوله وعلم ينتفع به بعده وعن أنس رضي الله تعالى عنه قال سمع يجري ثواب الميت في قبره من علم علما أو أجرى نهرا أو حفر بئرا أو غرس نخلا أو بنى مسجدا أو كتب مصحفا أو ترك ولد استغفر له والله تعالى أعلم بالصواب من السراج الوهاج آخر الهبة قبيل الوقوف وفي الاتقان للسيوطي الاثمة الثلاثة اجتمعوا على وصول ثواب القراءة للميت ومذهبنا خلافة لقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى اه سئل الحافظ أبو الفضل بن حجر العسقلاني عن قرأ شيئا من القرآن وقال في دعائه اللهم اجعل ثواب ما قرأته أو مثل ثواب ما قرأته زيادة في شرف سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسامعني الزيادة مع كماله صلى الله عليه وسلم فأجاب بقوله هذا مختار من متأخري القراء لا أعرف لهم سلفا فيه والمكن هو

مطلب في وضع السور  
على القبور

مطلب منع العلماء تعليم  
الاطفال في المساجد الاثني عشر  
واحدا

مطلب اجمع العلماء على  
أن الدعاء للموات ينفعهم  
مطلب اختلفوا في وصول  
ثواب قراءة القرآن

مطلب الاثمة الثلاثة على  
وصول ثواب القراءة للميت  
ومذهب الشافعي خلافة  
مطلب في قول القارئ  
اجعل ثواب ما قرأته زيادة  
في شرفه صلى الله عليه وسلم

أهل العراق ومذهب الشافعي كراحتة وهو المشهور من مذهب مالك واستدل جماعة من  
 الصوفية بحديث الباب على إباحة الغناء وسماحه بالآلة وبغير الآلة ويرد عليهم بأن غناء الجاريتين  
 لم يكن إلا في وصف الحرب والشجاعة وما يجري في القتال فذلك رخص عليه الصلاة والسلام فيه  
 وأما الغناء المعتاد الذي يجر له الساكن ويهيج الكامن الذي فيه وصف محاسن الصبيان والنساء  
 ونحوها من الأمور المحرمة فلا يختلف في تحريمه ولا اعتبار لما أبدعه الجهلة من الصوفية فانك إذا  
 تحققت أقوالهم في ذلك ورأيت أفعالهم وقفت على آثار الزندقة منهم وسئل أبو يوسف عن الدف  
 اتكرهه في غير العرس لمثل المرأة في منزلها والصبي قال لا اكراهه وأما الذي يجيء منه اللعب  
 الفاحش والغناء فإني أكرهه إلى أن قال أي العيني وقال المهلب الذي أنكره أبو بكر رضي الله تعالى  
 عنه كثرة التنعيم وإخراج الانشاد عن وجهه إلى معنى التطريب بالالحان ألا ترى أنه لم يشكر الانشاد  
 وإنما أنكر مشابته الزمر بما كان في الغناء الذي فيه اختلاف النغمات وطلب الاطراب فهو الذي  
 يخشى منه وقطع الذريعة فيه أحسن وما كان دون ذلك من الانشاد ورفع الصوت حتى لا يخفى معنى  
 البيت وما اراده الشاعر بشعره فغير منهي عنه وقد روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه رخص في  
 غناء الأعراب وهو صوت كالحدا يسمى النصب الأثري قيقاه (قائدة) في البرازية يخاصم ضارب  
 الحيوان لا بوجهه لا بوجهه ولا يخفى على المتدرب المتدبر والمتبع المتبحر أن في هذا إجماع  
 إلى ما ورد في الحديث الشريف تضرب الدابة على النفار ولا تضرب على العنار وعلى هذا فالغدير  
 في قوله أو لا بوجهه عائد إلى الضرب الذي دل عليه ضارب فهو من قبيل اعدلوا هو أقرب للمقوى  
 أي العدل فعنه حيث يخاصم ضارب الحيوان أي ينهي عن ضربه حال كون ضربه لا على وجهه  
 الذي إباحه الشارع بأن ضرب الدابة على العنار مثل لالان العنار من سوء أساليب الراكب اللجام  
 لأن الدابة فينهي في هذه الحالة ضارب الحيوان عن ضربه وقوله نائبا لا بوجهه أي لا يخاصم  
 ضارب الحيوان إذا كان ضربه على وجه الضرب الذي إباحه الشارع بأن كان ضربه على النفار  
 مثلا لأن النفار من سوء خلق الدابة فتؤدب على ذلك فالضرب في قوله نائبا لا بوجهه عائد إلى الضرب  
 المدلول عليه بضارب أيضا وقد أشبه هذا النقي من النقي ما وقع في الكافية من الاستثناء حيث قال  
 فيطابق فيهما ما قصد إلا إذا كان جنسا لأن يقصد الأنواع وقوله لا بوجهه الضمير فيه عائد إلى  
 الحيوان والمراد به حيثئذ العضو وهو استثناء من النقي الثاني الذي دل مفهومه على عدم مخصوصة  
 ضارب الحيوان حيث ضربه مثلا على النفار الذي إباحه الشارع أي لا تجوز مخصوصة في هذه الحالة  
 أي لا ينهي عن ذلك إلا إذا ضربه على وجهه أي عضوه فانه ينهي عن ذلك لنهي الشارع عن الضرب  
 على الوجه ولعل هذا هو الوجه الذي قصد صاحب البرازية من عبارته التي أعرب فيها وكل وجهه  
 هو مواعها كذا رأيته بخط بعض الفضلاء قال في جواهر الفتاوى لو أن رجلا من أهل الاجتهاد  
 برئ من مذهبه في مسألة أو في أكثر منها باجتهاد لما وضع له من دليل الكتاب أو السنة  
 أو غيره ما من الحجج لم يكن ملوما ولا مذموما بل كان مأجورا محمودا وهو في سعة منه وهكذا أفعال  
 الأئمة المتقدمين فأما الذي لم يكن من أهل الاجتهاد فانتقل من قول إلى قول من غير دليل لكن  
 لما رغب من غرض الدين وشهوته فاهو ومذموم أتم مسـتوجب للتأديب والتعزير لا تركابه المنكر  
 في الدين واستحقاقه بدنيته ومذهبه اه ونقل السيموطي في رسالته المسماة بيزيل المواهب  
 في اختلاف المذاهب من فصل الانتقال من مذهب إلى مذهب وهو جائز إلى أن قال وأقول للمستقل  
 أحوال الأول أن يكون السبب الحامل له على الانتقال امرادنيويا كحصول وظيفة أو مرتب أو  
 قرب من الملوك وأهل الدنيا فهذا حكمه كما جازم قيس لأن الأمور بمقاصدها ثم له حالان الأول أن  
 يكون عاريا من معرفة الفقه ليس له في مذهب امامه سوى اسم شافعي أو حنفي كغالب متعمي زماننا

مطلب يخاصم ضارب  
 الحيوان لا بوجهه لا بوجهه  
 لا بوجهه

مطلب في الانتقال من  
 مذهب إلى مذهب

أو باب الوفاة في المدارس حتى أن رجلاً حال شيخنا له لامة الكافي رحمه الله تعالى مرة يكتب له  
 على قبة قبلية لاية أول وظيفة فشق بالشعرية فقال له ما هذا فقال فقال من خبز وطعام يوهي  
 وظيفة أما في الشافعية أو المالكية أو الحنابلة فإن الحنفية في الشيعة لا خير لهم ولا طعام فهذا  
 أمره في الانتقال أخف لا يصل إلى حد التحريم لأنه إلى الآن عانى لا مذهب له يفتقه فهو يستأنف  
 مذهباً جديداً ثانياً ما أن يكون فقهياً في مذهب ويريد الانتقال لهذا الغرض فهذا أمره أشد وعندي  
 أنه يصل إلى حد التحريم لأنه لا لعب بالاحكام الشرعية في مذهب ويريد الانتقال لهذا الغرض فهذا أمره أشد وعندي  
 الانتقال لغرض ديني وله صورتان الأولى أن يكون فقهياً في مذهب وقد ترجع عنده المذهب الآخر  
 لما رآه من وضوح أدلته وقوة مداركه فهذا ما يجب عليه الانتقال أو يجوز كما قاله الراجح في هذا  
 قدم الشافعي مصر تقول أكثر أهلها شافعية به لأن كانوا مالكية والناس أن يكون عارياً من الفقه  
 وقد اشتد بذهبه فلم يحصل منه على شيء ووجد مذهب غيره سهل عليه سر بعد أدراكه بحيث يرجع  
 التفقه فيه فيذهب عليه الانتقال قطعاً ويحرم التخلّف لأن التفقه على مذهب إمام من الأئمة  
 الأربعة خير من الاستمرار على الجهل وليس له من المذهب سوى اسم حنفي أو شافعي أو مالكي  
 فالمذهب على أي مذهب أي إمام كان خير من الجهل بالفقه على كل المذاهب فإن الجهل بالفقه  
 نقص كبير وقل أن تصح معه عبادة وأطاع خذاهو السبب لتحول الطعاري حنفياً بعد أن كان شافعياً  
 فإنه كان يقرأ على خاله المزي فاعتصم عليه الفهم يوماً خاف المزي أنه لا ينجي منه فانتقل حنفياً  
 ففتح عليه وصف كتابه شرح معاني الآثار فكان إذا قرئ عليه يقول لو عاش خالي كثر عن يمينه قال  
 بعض العلماء وقد حكى هذه الحكاية لاحت على المزي لأن مراده لا ينجي منه شيء في مذهب الشافعي  
 قلت ولا يستنكر ذلك فرب شخص يفتح عليه في علم دون علم وفي مذهب دون مذهب وهي قسمة من الله  
 تعالى وكل مبسر لما خلق له وعلامة الأذن التيسير في الحال الثالث أن يكون الانتقال لا لغرض ديني  
 ولا لغرض دنيوي بل مجرداً عن القصد فهذا يجوز للعامة ويكره أو ينعى لأنه قد حصل فقه ذلك  
 المذهب ويحتاج إلى زمن آخر لتحصيل فقه هذا المذهب فيشغل ذلك عما هو الأشم من العمل بما  
 تعلمه وقد ينقض العمر قبل حصول المقصود من المذهب الثاني فالأولى ترك ذلك انتهت عبارة الرسالة  
 قال الإمام العيني في شرحه على صحيح البخاري في باب ما جاء في النور والي والبصل والكراث قلت  
 العلة أذى الملائكة وأذى المسلمين فيختص النهي بالمساجد وما في معناها ولا يختص بمسجده عليه  
 الصلاة والسلام بل المساجد كلها سواء عمل برواية ساجدنا بالجمع وشذ من خصه بمسجده عليه الصلاة  
 والسلام وبلحق بما نص عليه في الحديث كل ماله رائحة كريحته من الماء كولات وغيرها وإنما  
 خص النور خباباً له كرو في غيره أيضاً بالبصل والكراث لكثرة أكلهم لها وكذلك ألقى بذلك بعضهم  
 من بنيه بخراً وبه جرح له رائحة وكذلك القصاب والسمك والجذوم والأبرص أولى بالالحاق  
 وصرح بالجذوم ابن بطل ونقل عن سمعون لا أرى الجمعة عليهم ما واحتج بالحديث وألقى بالحديث  
 كل من أذى الناس بلسانه في المسجد وبه آفتى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وهو أصل في نفي كل  
 ما يتأذى به ولا يعد أن يعذر من كُن معذوراً بأكل ماله ريح كريهة لما روى ابن حبان في صحيحه عن  
 المغيرة بن شعبه أنه انتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد من ريح الثوم فقال من أكل الثوم  
 قال فأخذت يده فأدخلتها فوجد صدرى معصوباً فقال إن لك عذراً وفي رواية الشيرازي في الأوسط  
 اشكت صدرى فأكلته وفيه فلم يعفقه صلى الله عليه وسلم اه وفيه من الباب المذكور قوله صلى  
 الله عليه وسلم وليقعدي بيته صريح في أن أكل هذه الأشياء عذر في التخلّف عن الجماعة وأيضاً  
 هنا عاتان أحدهما أذى المسلمين والثانية أذى الملائكة فبالنظر إلى العلة الأولى يعذر في ترك  
 الجماعة وحضور المسجد بالنظر إلى الثانية يعذر في ترك حضور المسجد ولو كُن وحده اه ورأيت

مطلب في سبب تحوّل  
 الطعاري عن مذهب  
 الشافعي إلى مذهب أبي  
 حنيفة

مطلب في منع دخول  
 المسجد ونحوه لمن أكل الثوم  
 ونحوه وما ألقى بذلك

في شرح العلائي على التنوير من شق الفرائض نقلا عن المبتغي بالمعجزة انه يكره حرق جراد وقلة وعقرب  
ولابأس باحراق حطب فيه نخل اه \* وقال في التنوير أيضا من المحل المزبور ويجوز قصد البهائم  
وكيها وكل علاج فيه منفعة لها وجاهز قتل ما يضر منها ككباب عقور وهرزة ويذبحها ذبحا قال العلائي  
ولا يضر بها لانه لا يقيده ولا يجر قتها اه قال في المصباح والبهيمة كل ذات اربع من دواب البر  
والبحر وكل حيوان لا يميز فهو بهيمة اه فقتضاه أن يقال للجراد بهيمة لانه حيوان لا يميز وانه يجوز  
قتله بما سوى الاحراق ان أضرت وفي جواهر الفتاوى من آخر الباب السادس من الجنايات قال  
ملك الملوك المسائل عن قتل الزنبور والحشرات المؤذية كالكلب وغيره هل يجوز قال يجب قتل  
الآدمي المؤذي فضلا عن غيره اذا كان مؤذيا اه قال العلامة الخيري الرملي في حاشية المنع من باب  
التعزير قوله والحشرات المؤذية قيد بها الا ان ما لا يؤذي من الحيوانات لا يجوز قتله قال في التتارخانية  
نقلا عن المحيط يكره أن يقتل ما لا يؤذيه اه والمراد بالكراهة كراهة التحريم لانها اذا اطلقت  
في بابها يراد بها ذلك اه كلام الخيري الرملي وقال العلائي في شرح التنوير من باب التعزير وافتى  
الناصحي بوجوب قتل كل مؤذي اه وأثنى العلامة ابن حجر النافعي بأنه اذا لم يمكن دفعه الا بالحرق  
جاز وعبارته في المحقق وقضية جواز قتل وشي الجراد حل حرقه مطلقا لكن قال القاضي يدفع عن  
نحو زرع بالاخف فان لم يندفع الا بالحرق جاز اه وفي شرح العباب قال القاضي حسين يجوز حرق  
النمل الصغير كالجراد اذا عم أرضا ولم يمكن اندفاعه الا بالحرق اه وقال العلامة الرملي في شرح المنهاج  
ولو تضررت بجراد أو نمل دفع كالصائغ فان تعين احراقه طر يقا لدفعه جاز اه وفي كتاب منطلوب  
المؤمنين من كتب أئمتنا الحنفية للشيخ بدر الدين بن تاج بن عبد الرحيم اللاهوري من فصل في احراق  
وقتل الحيوانات اختلف الناس في قتل الجراد قال بعضهم لا يجوز قتله وقال أهل الفقه كلهم لابأس  
بقتله فأما من كره قتله قال لانه خلق من خلق الله يأكل من رزق الله تعالى ولا يجري عليه القلم وأما من  
قال لابأس به فلا في تركه افساد الاموال وقد رخص النبي صلى الله عليه وسلم قتل المسلم اذا أراد  
أخذ ماله فالجراد اذا اراد افساد ماله فهو أولى أن يجوز قتله ألا ترى انهم اتفقوا انه يجوز قتل الحية  
والعقرب لانها يؤذيان الانسان وكذلك الجراد كذا في بستان أبي الليث اه فصرح عبادة  
هذين الامامين انه اذا تعين احراقه طر يقا لدفعه جاز احراقه عند السادة الشافعية رضي الله تعالى  
عنهم وفي هذه السنة اعني سنة تسع وخسين ومائة وألف جاء من الجراد شيء كثير بدمشق وقد قتل  
أهل دمشق شيئا كثيرا منه في السنة المذكورة اللهم اقبل كبارها وأمت صغارها وأفسد  
بيضاها وادفع شرها عن أرزاق المسلمين بجاه النبي الامين وآله وصحبه اجمعين وقد رأيت مؤلفا  
حسنا في الجراد للشيخ محمد الحنبلي الرجبي الدمشقي الشيباني أثنى فيه بالقول انه الحسن عليه من الله  
تعالى الرحمة والرضوان سماه الارشاد في الجزاد (فائدة) في الذخيرة والمغني وبستان أبي الليث  
الامر بالمعروف على وجوه ان ككان يعلم بأكره رأيه انه لو أمر بالمعروف باعتظون ويمتنعون عن  
المنكر فالامر بالمعروف واجب عليه لا يسعه تركه ولو علم بأكره رأيه انه لو أمر بالمعروف بقدفونه  
ويشتونه فتركه أفضل وكذا لو علم انهم يضربونه ولا يصبر على ذلك وتقع بينهم الغداوة أو يخرج منهم  
القتال فتركه أفضل ولو علم انه يصبر على ضربهم ولم يشك الى أحد فلا بأس به وهو مجاهد ولو علم انهم  
لا يقبلون منه ولا يخافون بالاشتماء فهو بالخيار والامر بالمعروف أفضل وذكره المحبوبي مطلقا  
فقال الامر بالمعروف واجب أو فرض اذا غلب على ظنه انهم يتركون التمسك بالامر ولو غلب على ظنه  
انهم لا يتركونه لا يكون أتمافي تركه من البنية شرح الهنداية للعلامة العيني من اواخر كتاب الغصب  
(فائدة) اخرج البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
خالفوا المشركين ووفروا للحي وأحفوا الشوارب قال في النهاية احفاء الشوارب أن ينال في قضائها

مطلب يجب قتل الآدمية  
المؤذي فضلا عن غيره

مطلب في الامر بالمعروف

مطلب في حديث وفروا  
للحي وأحفوا الشوارب



مطلب قد يزجج تحسين  
الهبة الى الدين

قال الشيخ ولي الدين العراقي في شرح سنن أبي داود الحكمة في قص الشوارب أمر ديني وهو مخالفة شعار الجوس في اغفائه كما ثبت التعليل به في الصحيح وأمر ديني وهو تحسين الهيئة والتنظيف مما يتعلق به من الدخن والاشياء التي تلتصق بالحمل كالعسل والاشربة ونحوها وقد يرجع تحسين الهيئة الى الدين أيضا لانه يؤدى الى قبول قول صاحبه وامثال امره من ارباب الامر كالسلطان والمفتي والمطلب ونحوهم ولعل في قوله تعالى وصوركم فأحسن صوركم إشارة اليها فإنه يناسب الامر بما ينبغي في هذا كأنه قال قد أحسن صوركم فلا تشوهوها بما يقبحها وكذا قوله تعالى حكاية عن ابلس ولا تمنهم فليغيرن خلق الله فان ابتغاء ما يشوه الملائكة تغيير لها لكونه تغييرا لمسئذ كرك ذلك كله الشيخ في الدين السبكي ومقتضاه تأدى السنة بمحصل مسمى النص لكن في الصحيحين من حديث عمر أخفوا الشوارب وهو دال على استحباب قدر زائد على القص ويساعده المعنى الذي شرع قص الشارب لاجله وهو اما مخالفة شعار الجوس أو زوال الفاسد المتعلقة ببقائه فأخذ بعضهم بظاهر قوله أخفوا وذهب الى استئصاله وحلقه واليه ذهب ابن عمر وبعض التابعين وهو قول الكوفيين ومنع اخرون الحلق والاستئصال وهو قول مالك واختاره النووي وفي المسألة قول ثالث انه مخير بين الامرين حكاه القاضي عياض اه وقال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري ورد الخبر بلفظ القص في اكثر الاحاديث وورد بلفظ الحلق في رواية النسائي وورد بلفظ جزوا عند مسلم ولفظ أخفوا بلفظ أنهم كواو كل هذه الالفاظ تدل على أن المطلوب المبالغة في الازالة لان الجز هو بالجيم والراي النضلة قص الشعر والصوف الى أن يبلغ الجلد والاحفاء بالمهمله والفاء الاستقصاء ومنه حتى أخفوه بالمبيلة قال أبو عبيد الهروي معناه أرقوا الجز بالمشرة قال الخطابي هو بمعنى الاستقصاء والنهك بالنون والكاف المبالغة في الازالة قال الطحاوي لم أر عن الشافعي في ذلك شيئا منصوصا وأصحابه الذين رأيناهم كالمزني والربيع كانوا يحفون وما اظنهم أخذوا ذلك الا عنه وكان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول ان الاحفاء أفضل من القص وأعرب ابن العربي فنقل عن الشافعي انه يستحب حلق الشارب وقال الاثرم كان أجدي يحيى شاربيه احفوا شديدا ووصى على انه اولى من القص ولا تعارض فان القص يدل على أخذ البعض والاحفاء يدل على أخذ الكل وكلاهما ثابت فيتحيز فيما شاء من يلوغ الما رب في قص الشارب للعلامة السيوطي رحمه الله تعالى وسئل المؤلف نظما

أيا جمع الآداب والعلم والجمال \* ومن قد حوى من كل فن بلامين  
لما شارب قد قص مع شعر لحية \* وأبقى شعر الجفن مع قاب قوسين  
لعمرك لما طال عن حد قدره \* فأوجب أن يلقى بحمد وحدثين  
وذلك لما طاب في الحسن واكتفى \* بموضعه حبا فلو حظ بالعين

فاجاب

(فائدة) من مات على الكفر أبيع لعنه الا والذي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت أن الله تعالى احياه ماله حتى آمنابه كذا في الاشياء عن مناقب الكردي رحمه الله تعالى وقد ذكر هذا الحديث طائفة من الحفاظ ولم يلتفتوا الى ما طعن فيه وهو ضعيف لا موضوع حتى قال بعض الحفاظ حبا الله النبي عز وجل \* على فضل وكان به رءوفا  
فاحيا الله وكذا آياه \* لايمان به فضلا لطيفا  
فسلم فالقديم بذقدير \* وان كان الحديث به ضعيفا

مطلب في اجتناء أبوي  
المصطفى حتى آمنابه صلى الله  
عليه وسلم

فيعمل به في فضائل الاعمال ومن جملتها هذا كيف وقد ورد أحاديث الدالة على طهارة نسبه الشريف عليه الصلاة والسلام من دنس الشرك وشين الكفر ومحل كون الايمان لا ينفع بعد الموت في غير الخصوصية وقد صح انه عليه الصلاة والسلام ردت عليه الشمس بعد مغيبها فعاد الوقت حتى ملى

في الوقت العسر كرامة له عليه الصلاة والسلام وسئل القاضي أبو بكر بن العربي أحد أئمة المالكية رحمه الله تعالى عن رجل قال ان ابا النبي صلى الله عليه وسلم في النار فأجاب بأنه ملعون لان الله تعالى يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة قال ولا اذى أعظم من أن يقال عن أبيه انه في النار وقال الامام الهيلي رحمه الله تعالى في الروض الانف وليس لنا نحن أن نقول ذلك في أبيه عليه الصلاة والسلام لقوله عليه الصلاة والسلام لا تؤذوا الاحياء بسبب الاموات والله تعالى يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة وقد أمرنا أن نمسك اللسان اذا ذكر أصحابه رضى الله تعالى عنهم بشئ يرجع الى العيب أو النقص فيهم فلا نغسك ونكف عن أبيه أحق وأحرى اذا تقررت ذلك الحق المسلم أن يمسك لسانه عما يحل بشرف نسب نبيه عليه الصلاة والسلام بوجه من الوجوه ولا خفاء في أن اثبات الشرك في أبيه اخلال ظاهر بشرف نسب نبيه الطاهر ووجه هذه المسائل ليست من الاعتقادات فلا حظ للقلب فيها وأما اللسان فحقه الامساك عما يمداد منه النقصان خصوصاً عند العامة لانهم لا يقدررون على دفعه وتداركه هذا خلاصة ما في هذا المقام من المقال وقد أتى العلامة الخفاجي بوجه آخر نظمه وفيه أيضاً الصواب فقال

لو ادى طه مقام علا \* في جنة الخلد ودار الثواب  
وقطرة من فضلاته \* في الجوف تنجي من أليم العقاب  
فكيف أرحام له قد غدت \* حاملته تصلي بشار العذاب ٥١

مطلب فضلته عليه  
الصلاة والسلام طاهرة

لان فضلته عليه الصلاة والسلام طاهرة كما جزم به بغوى وغيره وهو المعتمد لان أم إين بركة الحبشية شربت بوله صلى الله عليه وسلم فقال ان تلج النار بطنك صححة الدار طمئني وقال أبو جعفر الترمذي دم النبي صلى الله عليه وسلم طاهر لان ابا طيبة شربه وفعل مثل ذلك ابن الزبير وهو غلام حين اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دم جسامته ليدفنه فشر به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من خالط دمه دمي لم تمسه النار وهذه الاحاديث مذكورة في كتب الحديث الصحيحة وذكرها فقهاءنا وتبعهم الشافعية كالشريفي في شرح الغاية وفقهاء المالكية والحنابلة فكانت كالجمع عليها فثبت أن فضلته عليه الصلاة والسلام تنجي من النار فكيف من ربي من دمها ولحمها ورب في بطنها ومن كان أصل خلقته الشريعة منه يدخل النار هذا ما جرى به لسان القلم والله سبحانه وتعالى أعلم \* مسألة أفتى أئمة اعلام بحريم الدخان المشهور وفهل يجب علينا تقليد هم واقفاء الناس بحرمته أم لا فلتبين لك ما ينزل غريب الشك عن حق اليقين بعد تهديد ما حقه أئمة اصول الدين قال شارح منهاج الوصول الى علم الاصول للامام أبي عبد الله بن أبي القاسم علي بن عمر البضاوي ويجوز الاتفاق للمجتهدين بلا خلاف وكذا لمقلد المجتهد واختلاف في جواز تقليد الميت المجتهد فذهب الاكثرون الى انه لم يجوزوا المجتهد عند الامام والقاضي البضاوي الجواز واستدل الامام عليه في المحصول بان عقائد الاجماع على جواز العمل به هذا النوع من الفتوى اذ ليس في زمانه مجتهد ٥١ وكلام الامام صريح في أنه لم يكن في زمانه مجتهد فكيف زماننا الآن فان شروط الاجتهاد لا تكاد توجد لهؤلاء الأئمة الذين اقتصروا بتحريم التنبك ان كان فتواهم عن اجتهاد حتى يجب علينا تقليدهم فاجتهادهم ايسر ثابت وان كان عن تقليد غيرهم فاما عن مجتهد آخر حتى سمعوا من فيه مشافهة فهو أيضاً ليس بثابت واما عن مجتهد ثبت افتاؤه في الكتب فهو أيضاً كذلك اذ لم يرد في كتاب ولم يزلوا عن دفتري افتائهم ما يدل على حرمته فكيف ساغ اهم الفتوى وكيف يجب علينا تقليدهم والحق في افتاء التحليل والتحرير في هذا الزمان التمسك بالاصحاب الذين ذكرهم البضاوي في الاصول ووصفهم بأنهم انا فاعان في الشرع \* الاول أن الاصل في المنافع الاباحة والمأخذ الشرعي

مطلب في الرد على من  
أفتى بجمرة شرب الدخان

قوله الامام هو نخر الدين أبو  
عبد الله الرازي والمحصول  
اسم كتاب له في اصول الفقه  
٥١ منه

آيات ثلاث \* الاولى قوله تعالى سألكم ما في الارض جيبها واللام للنفع فتبدل على أن الانتفاع بالمنتفع به مأذون شرعا وهو المطلوب \* الثانية قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والزينة تبدل على الانتفاع \* الثالثة قوله تعالى احل لكم الطيبات والمراد بالطيبات المستطابات طيبة او ذلك يقتضي حل المنافع بأسرها \* والثاني أن الاصل في المضار التحريم والمنع لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وأيضا ضبط أهل الفقه حرمة التناول اما بالاسكار كالبيع واما بالاضرار بالبدن كالتراب والترياق أو بالاستعداد كالحناط والبراق وهذا كله فيما كان طاهرا وبالجملة ان ثبت في هذا الدخان اضرار صرف خال عن المنافع فيجوز الافتاء بتعريمه وان لم يثبت انتفاعه فالاصل حله مع أن في الاقتناء يحل دفع الحرج عن المسلمين فان أكثرهم ميتون يتناوله مع أن تحليه أسير من تحريمه وما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين امرين الاختيار أسيرهما وأما كونه بدعة فلا ضرر فاته بدعة في التناول لافي الدين فثبتت حرمة أمر عسير لا يكاد يوجد له نصير نعم لو أضر ببعض الطبائع فهو عليه حرام ولو نفع ببعض وقصده التداوي فهو مرغوب ولو لم ينفع ولم يضر هذا ما نسخ في الحاشية اظهار الاصواب من غير تعنت ولا اعتماد في الجواب والله أعلم بالصواب كذا اجاب الشيخ محي الدين احمد بن محي الدين بن حيدر الكردى الجزرى رحمه الله تعالى سئل العلامة ابن حجر المكي الشافعي رحمه الله تعالى بما نصه أيمنا أفضل السماء أم الارض فأجاب بقوله الاصل عند أئمتنا ونقلوه عن الأكثرين السماء لأنه لم يعص الله تعالى فيها ومعصية ابليس لم تكن فيها أو وقعت نادرا فلم يلفت اليها وقيل الارض ونقل عن الأكثرين أيضا لانهم مستقر الانبياء ومدفنهم اه كلامه رحمه الله تعالى وفي خلاصة الوفاء للسهمودي رحمه الله تعالى نقل عياض وقيله أبو الوليد وغيرهما الاجماع على تفضيل ما ضم الأعضاء الشريفة حتى على الكعبة كما قاله ابن عساكر في تحفته وغيره بل نقل التاج السبكي عن ابن عقيل الحنبلي انها أفضل من العرش وصرح التاج الفاسكي بتفضيلها على السموات بل قال الظاهر المتعين تفضيل جميع الارض على السماء لحلوله عليه الصلاة والسلام فيها وحكاية بعضهم عن الأكثرين بطلان الانبياء منها ودفنهم بها لكن قال النووي رحمه الله تعالى ان الجمهور وعلى تفضيل السماء على الارض ما عدا ما ضم الأعضاء الشريفة اه والله سبحانه أعلم وفي الفتاوى الحديثة لابن حجر سئل هل الليل أفضل من النهار فأجاب قال جماعة النصارى أفضل من الليل لما فيه من فضل الاجتماع على القرآن والذكر وقال آخرون بل الليل أفضل اذ ليلة القدر خير من ألف شهر وليس لنا يوم خير من ألف شهر ويدل له قوله لهم لو قال طالق في أفضل الاوقات طلق ليلة القدر واختصاصه بالتجلى الاكبر وبالمنعراج وسئل هل العرش أفضل من الكرسي اجاب نعم كما صرح به ابن قتيبة وصرح أيضا بأن الكرسي أفضل من السماء وان الشام أفضل من العراق وبأن الحجاز أفضل من الركن اليماني وهو أفضل القواعد والله تعالى أعلم وسئل ما يكون السؤال عن النخس والسعد وعن الايام والليالي التي تصلح لنحو السفر والانتقال ما يكون جوابه اجاب من يسأل عن النخس وما بعده لا يجيب الا بالاعراض عنه وتسفيه ما فعله وبين له فيه وان ذلك من سنة الله ودلائل الهدى المسلمين المتوكلين على خالقهم وبارئهم الذين لا يحسبون وعلى ربهم يتوكلون وما ينقل من الايام المنقوطة ونحوها عن علي كرم الله تعالى وجهه باطل كذب لا أصل له فليحذر من ذلك والله تعالى أعلم \* وفي مجموعة الخفيدة (فائدة) اذا ذكر ثلاثة اقوال فالراجح هو الاول أو الاخر لا الوسط كذا في آخر المستصفي (فائدة) كل مباح يؤدى الى زعم الجهال سنة أمر أو وجوبه فهو مكروه كعين السورة للصلاة وتعيين القراءة لوقت ونحوه صرح بذلك في القنية قبيل باب صلاة المسافر (فائدة) لفظ قالوا يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ

مطلب هل السماء أفضل أم الارض

مطلب هل الليل أفضل من النهار

مطلب العرش أفضل من الكرسي والكرسي أفضل من السماء والشام أفضل من العراق

مطلب في السؤال عن النخس والسعد

مطلب اذا ذكروا ثلاثة اقوال فالراجح هو الاول أو الثالث

مطلب كل مباح يؤدى الى زعم الجهال سنة أمر أو وجوبه فهو مكروه

مطلب لفظ قالوا يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ

في قوله اذا تخلل الخمر بالقاء الملح الخ وقد أشار الى ذلك في كتاب الصوم في قوله للصبي أن ينوى التطوع  
 هذه الصورة دون الكافر على ما قالوا وقد أفاد جدتي يعني السعد التفتازاني في شرح الكشاف  
 في تفسير قوله تعالى حتى تبين لكم الخط الأبيض ان في لفظ قالوا اشارة الى ضعف ما قالوا (فائدة)  
 وظيفة العوام التمسك بقول الفقهاء واتباعهم في اقوالهم وافعالهم دون التمسك بالكتاب  
 أو السنة كذا في العمدة في آخر الصوم لا اختيار للعامة في اقوال الماضين وله الاختيار في اقوال  
 علماء عصره اذا استووا في العلم والصدق والامانة كذا في ديات الملتقط المبطل بالحاذثة اخبره علماء  
 عصره بأقوال الصحابة لا يسع للجاهل أخذ شيء منها حتى يختار له العالم بالدليل كذا في الترنامشي  
 كل آية أو خبر يخاف قول أصحابنا يحمل على النسخ أو التأويل أو الترجيح على ما صرح به في الكشف  
 الكبير اذا كان حديث مخالفا لما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله تعالى حل يجوز أن يقال انه لم  
 يبلغه قالوا الا انه وجد غير صحيح أو مؤول (فائدة) يقال يجوز بمعنى يصح وبمعنى يحل كذا في شرح  
 المهذب للإمام النووي اه ما في مجموعة الحفيد من العقد السادس في علم الفقه واصوله (فائدة)  
 قال نخر الاسلام لما سئل عن التعصب قال الصلابة في المذهب واجبة والتعصب لا يجوز والصلابة  
 أن يعمل بما هو مذموم ويراه حقا ووصوبا والتعصب السفاهة والجفاء في صاحب المذهب الآخر  
 وما يرجع الى نفسه ولا يجوز ذلك فان أئمة المسلمين كانوا في طلب الحق وهم على الصواب جواهر  
 الفتاوى من السادس في الكراهية (فائدة) الكذب مباح لاحياء حقه ودفع ظالم عن نفسه  
 كالشفيع يعلم بالبيع في جوف الليل بحيث لا يمكنه الاشارة فان أصبح يشهد ويقول علمت الآن  
 وكذا الصغيرة تبلغ في جوف الليل وتختار نفسها من الزوج مجمع الفتاوى من الحظر والاباحة عن صلح  
 المحيط (فائدة) قال ابن كمال باشا في كتاب المهمات لا يعتمد على ما وقع في كتبنا من العبارات  
 الفارسية ولا يفتى بها لاحتمال أن يكون الكتاب قد صحفها وهو لا يعرف اللغة الفارسية او يحذفها  
 الفارسي وهو لا يعرف اللغة الفارسية (فائدة) قال الحافظ ابن حجر في شرحه على البخاري  
 في باب الاذكار بعد الصلوات مراعاة العدد مخصوص في الاذكار معتبرة والالتكان يمكن أن يقال لهم  
 أضيفوا التلail اليها ثلاثا وثلاثين وقد كان بعض العلماء يقول ان الاعداد الواردة كالتكرار  
 عقب الصلوات اذا رتب عليها ثواب مخصوص فزاد الا في بعضها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك  
 الثواب لاحتمال أن يكون لتلك الاعداد حكمه وخاصة تفوت بمجازة ذلك العدد قال شيخنا الحافظ  
 أبو الفضل في شرح الترمذي فيه نظر لانه أتى بالقدر الذي رتب الثواب على الايمان به فحصل له  
 الثواب بذلك فاذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة من ذلك الثواب بعد حصوله اه ويمكن  
 أن يقتصر الحال فيه بانتهى فان نوى عند الانتهاء اليه امتثال الامر الوارد ثم أتى بالزيادة فالمرحبا  
 قال شيخنا الاحمال وان زاد بغيره بأن يكون الثواب رتب على عشرة مثلا فرتبه هو على مائة فيجبه  
 القول الماضي وقد بالغ القرافي في القواعد فقال من البدع المكروهة الزيادة في المندوبات المحدودة  
 غير عالان شأن العظماء ان حدوا شيئا أن يوفى عنده وبعد الخارج عنه مستثالا لادب اه وقد  
 مثله العلماء بالدواء يكون فيه مثلاً أو قية سكر فلوزيد فيه أو قية اخرى لتخلف الانتفاع به فلو اقتصر  
 على الاوقية في الدواء ثم استعمل من السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخلف الانتفاع ويؤيد ذلك أن الاذكار  
 المتغيرة اذا ورد لكل منها عدد مخصوص مع طلب الايمان بجموعها متوالية لم تحسن الزيادة على  
 العدد المخصوص لما في ذلك من قطع الموا الالة لاحتمال أن يكون للموا الالة في ذلك حكمه خاصة تفوت  
 بفوائدها والله تعالى أعلم اه (فائدة) في الحاوي للإمام السيوطي من كتاب الصداق ضمن  
 سؤال طويل مانصه الجواب أما كون تقبيل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل  
 تنقسم الى الاحكام الخمسة ولا شك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم لانه لا دليل على تحريمه

مطلب في لفظ قالوا اشارة  
 الى ضعف ما قالوا  
 مطلب وظيفة العوام التمسك  
 بأقوال الفقهاء وافعالهم  
 مطلب لا اختيار للعامة  
 في اقوال الماضين  
 مطلب كل نص يخالف  
 قول أصحابنا يحمل على النسخ  
 أو التأويل  
 مطلب يقال يجوز بمعنى  
 يصح وبمعنى يحل  
 مطلب في معنى التعصب  
 والصلابة  
 مطلب يباح الكذب لاحياء  
 حقه ودفع الظلم عنه  
 مطلب لا يعتمد على ما وقع  
 في كتبنا من العبارات  
 الفارسية  
 مطلب مراعاة العدد  
 المخصوص في الاذكار معتبرة

مطلب في تقبيل الخبز

ولا بالكرامة لأن المكروه ما ورد فيه نهى خاص ولم يرد في ذلك نهى والذي يظهر أن هذا من البدع  
 المباحة فإن قصد بذلك إكرامه لأجل الأحاديث الواردة في إكرامه فحسن ودوسه مكروه  
 كرامة شديدة بل مجرد القائه في الأرض من غير دوس مكروه لحديث ورد في ذلك أنه وفيه  
 مسألة رجل من الصوفية أخذ العمد على رجل ثم اختار الرجل شيئا آخر وأخذ عليه العهد فنهى  
 العهد الأول لازم أم الثاني الجواب لا يلزمه العهد الأول ولا الثاني ولا أصل لذلك وفيه مسألة  
 في شخص يدعى فقهيا يقول إن توحيد الله تعالى متوقف على معرفة علم المنطق وأنه فرض عين وإن  
 لتعلمه بكل حرف عشر حسنة وقال إن أباحامد الغزالي ليس بفقيه وإنما كان زاهدا الجواب فن  
 المنطق فن خبيث مذموم يحرم الاشتغال به لأن مبنى بعض ما فيه على القول باليهوى الذي هو كفر  
 يجرى إلى الفلسفة والزندقة وليس له ثمرة دينية أصلا بل ولا دينية تص على مجموع ما ذكرته أئمة  
 الدين وعلما الشريعة فأقول من نص على ذلك الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه ونص عليه من  
 أصحابه إمام الحرمين والغزالي في آخر أمره وابن الصلاح والسلفي وابن عاكروا بن الأثير والنووي  
 وابن دقيق العيد والذهبي والطبري ونص عليه من أئمة الحنفية أبو سعيد السيرافي والسراج  
 القزويني وألف في ذمته كتابا نصيحة المسلم المشفق لمن ابتلى بحب علم المنطق ونقل تحريمه أربعا عن  
 الحنابلة وقول هذا الجاهل إن الغزالي ليس بفقيه فهو من أجهل الجاهلين وأدق الفاسقين  
 واقد كان الغزالي في عصره حجة الإسلام وسيد الفقهاء وله في الفقه المؤلفات الجليلة ومذهب  
 الشافعي الآن مداره على كتبه فإنه فتح المذهب ونخصه باليسيطر والوسيط والوجيز والخلاصة وكتب  
 الشيخين أنما هي مأخوذة من كتبه اه باختصار (فائدة) إذا لم يوجد في المسألة عن أبي حنيفة  
 رواية أخذ بطاهر قول أبي يوسف ثم بظاهر قول محمد ثم بظاهر قول زفر والحسن وغيرهم إلا كبر فالأكبر  
 هكذا إلى آخر من كان من كبار الأصحاب وإن لم يوجد في الحادثة عن واحد منهم جواب ظاهر  
 وتكلم فيه المشايخ المتأخرون قولوا واحدا يؤخذ به فان اختلفوا يؤخذ بقول الأكبر فالأكبر  
 ثم الأكثرين ما عتمد عليه الكبار المعروفون منهم كأبي حفص وأبي جعفر وأبي الليث والطحاوي  
 وغيرهم من يعتمد عليه وإن لم يوجد منهم جواب البتة فنسظر المفتي فيها نظر تأمل وتدبر واجتهد  
 ليجد فيها ما يقرب إلى الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيه جزا فاجبا منه نصبه وحرمة وليخش الله  
 تبارك وتعالى ويراقبه فإنه أمر عظيم لا يتجاسر عليه إلا كل جاهل شقي ومتى أخذ بقول واحد منهم  
 يعلم قطعاً أنه يكون أخذاً بقول أبي حنيفة فإنه روى عن جميع أصحاب أبي حنيفة من الكبار كأبي  
 يوسف ومحمد وزفر والحسن أنهم قالوا ما قلنا في مسألة قولنا لا وهو روايتان عن أبي حنيفة وأتبعوا  
 عليه أيما غلظا فلم يتحقق إذا في الفقه بحمد الله تعالى جواب ولا مذهب إلا الله كيفما كان وما نسب  
 إلى غيره إلا بطريق المجاز لا موافقة وهو كقول القائل قولي قوله ومذهبي مذهبه وتماه في معنى المفتي  
 من كتاب القضاء (فائدة) لا يجب على الفقيه الإجابة عن كل ما يسأل عنه إلا إذا علم أنه لا يجيبه غيره  
 فيلزمه جوابه لأن الفتوى والتعليم فرض كفاية مبتنى من كتاب الكسب (فائدة) كان أبو حنيفة  
 رضي الله تعالى عنه رجلا لا يجب عليه مسألة سنة وقال لأن يخطئ الرجل عن فهم خير من أن يصيب  
 بغير فهم نوازله أبي الليث وكان المستفتي إذا ألح على أبي نصر وقال جئت من مكان بعيد  
 يقول شعرا

مطلب في أخذ العهد عن  
 المشايخ الصوفية  
 مطلب في ذم علم المنطق

مطلب كان الغزالي في عصره  
 حجة الإسلام وسيد الفقهاء  
 مطلب فيما إذا لم يوجد  
 نص عن أبي حنيفة

مطلب لا يجب على الفقيه  
 الإجابة عن كل ما يسأل عنه  
 مطلب كان أبو حنيفة  
 رجلا لا يجب عليه مسألة سنة

مطلب من أفتى الناس  
 في كل ما يستفتونه فهو  
 مجنون

فلا نحن نادينا له من حيث جئنا \* ولا نحن عينا عليك المذاهب ما نطق

أخرج سعيد بن منصور في سننه والدارمي والبيهقي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال من  
 أفتى الناس في كل ما يستفتونه فهو مجنون وأخرج البيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
 قال من أفتى الناس في كل ما يسألونه فهو مجنون أدب القضا للمعافى السيوطي وفيه أيضا في باب

مطلب في سبب وضع  
التاريخ

من ترك الفتيا في الطلاق اخرج الدارمي عن جعفر بن اياس قال قلت لسعيد بن جبير مالك لا تقول في الطلاق شيئاً قال ما منه شيء الا وقد سئلت عنه ولكني كرهت أن أحل حراماً أو أحرم حلالاً (فائدة) سبب وضع التاريخ قول الاسلام أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أتى بصلح مكتوب الى شعبان فقال أهو شعبان الماضي أو شعبان القابل ثم أمر بوضع التاريخ وانفقت الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ابتداء التاريخ من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة وجعلوا أول السنة المحرم ويعتبر التاريخ بالليالي لان الليل عند العرب سابق على النهار لانهم كانوا اقبين لا يحسبون الكتابة ولم يعرفوا حساب غيرهم من الامم فمكسوا بظهور الهلال وانما يظهر بالليل فجعله ابتداء التاريخ والاحسن ذكر الأقل ماضياً كان أو باقياً من المصباح المنير (وهذا) آخر ما يسمو المولى القدير على عبده العاجز الحقير من العقود الدرية \* في تنقيح الفتاوى الحامدية \* التي سئل عنها علامه عصره \* ونتيجة دهره \* صدر الافاضل والا كابر \* من ورث العلم والمجد كابر عن كابر \* مولانا المرحوم حامداً قندي ابن علي افندي العمادى \* سقى الله تعالى ثراه صوب نعام الرحمة القادى \* وهى التي أفتى بها وجمعت في حياته في مدة قيامه بمنصب الافتاء في دمشق الشام \* ذات الثغر البسام \* ثمانية عشر سنة من ١١٢٧ الى ١١٥٥ ولما انبثت بمعاينة أمانة الفتوى \* التي هى في زماننا من أعظم البلوى \* رأيت هذه الفتاوى من أحسن ما يعتمد عليه \* ومن انفع ما ينجع عند المراجعة اليه \* لناخر جامعه \* وسعة اطلاعه واضعها \* وتحريره ما اعتمده المتأخرون البقات \* وذكره اعمامة الحوادث الواقعة في هذه الاوقات \* الا أنه رحمه الله تعالى لم يلتزم فيها الترتيب المعبر \* ولم يسقط منها ما تكرر أو اشتبه \* وكثير ما يذ كر الجواب في محل ويذكر النقل المناسب له في محل آخر \* فلذا صرفت عنان العناية نحو تنقيحها واختصارها \* والاقصا على ما يفوح من طيب عرارها \* بترك ما اشتبه من الاسئلة وظهوره \* واسقاط ما أعيد منها وتكرره \* واختصار بعض الالفاظ بعبارات مجزوه \* وحذف بعض النقول المعادة الميكثرة \* حتى جاء أقل من نصف الاصل حجماً \* واكثر منه ثمره وفائدة ونعمى \* بما حواه زيادة على الاصل \* في كل باب وفصل \* من التنبيه على مواضع محل وهم \* أو كما فيها جواد القلم \* وتحقيقات مدبرة \* وتحريرات تدبيرة \* وحل اشكالات عويصة \* واستخراج خفيات غويصة \* أنا أبو عذرها \* ومعاني حلوها ومزها \* لم يحتمل حول كشفها سابق \* ولم تفتح مقفلاتها قبل طارق \* قد خبا المولى استخراج كنوزها لعبده الضعيف \* واطهر اشارات رموزها على يده هذا العاجز الخفيف \* حتى حتى أن ينشد الناظر \* كم ترك الاول للآخر \* واعتقادى أن حكمة ذلك الطاهرة \* هى اظهار القدرة الباهرة \* فان هذا العبد فكركه كدله \* وقريحته قريحته عليه \* وبضاعته من جافة قليلة \* مع ما مترج بالبال \* من عظام البلبال \* وتراكم الهموم والاهوال \* وفقد المسعف \* وعدم المنصف \* وتسلط الحساد \* بأسمنة حداد \* وغير ذلك مما يورث الوهن \* وكلال الذهن \* ولكن لله در من قال \* وأبدع في المقال

ان المقادير اذا ساعدت \* ألحقت العاجز بالقادر

فدونك كباقيدي عملت فيه الفكر \* والزمت فيه الحفن السهر \* قد غرست لك فيه من فنون التحريرات افتاناً \* وقتقت لك فيه عن عيوب المشكلات اجفاناً \* وأودعت فيه من كنوز الفوائد عقود الدرر الفرائد \* وبسطت فيه من أعظم المقاصد احسن الموائد \* وجلوت فيه على منصة الانظار \* عرائس ابتكار الافكار \* وكشفت فيه بوضوح العبارات قناع مخدراته \* ولم اكف بنلوخ الاشارات لاجل تحريخ خفياته \* وليس يدري فضل سوى عالم فتيه \* فاضل نبيه \* اجرى سبقه انظاره في بلج مجره \* واجرى جواد افكاره في شبح بزه \* وانى اعينده بالله تعالى من شر كل غمير جاهل أو حاسد متغافل \* على انى لا يرى نفسه \* فاني مقر بعجزى وبخسنى \* ارتجى من وقف فيه

على عشرة أن يتداركها بالعفو والاحسان \* فان الانسان محل انطلاا والتبيان \* واني ألتألى  
الله تعالى الذي أمّنني على بذلك وتفضل \* ومن فيض فضله اطلب وأسأل \* وبنيته الرجيه التبيه  
أؤوسل \* أن يجعده خالصا لوجهه الكريم \* موجبا للقورلديه في جنات النعيم \* وأن يتنعم به كل  
خاص ودان \* وبني تنفذه الحسان كل كفؤ محسان \* وأن يغفر لي ما طغاه التلم \* أوزلت به  
القدم \* وأن يجاوز عن عثراتي \* ويعفو عن سيئاتي \* ويغفر لسايتي ووالدي \* ولان له حق على \*  
ولا ولادي وأخلي والأحباب \* ولان كن الحامل على جمع هذا الكتاب \* وأن ين علي  
وعليهم يلوغ المني والامل \* وأن يطلق ألتسنا بالشهادتين عند انتهاء الاجل \* والحمد لله الذي  
بنعمته تتم الصالحات \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب الميزات والايات الواضحات \*  
وعلى آله واصحابه السادات \* وزوجاته الطاهرات \* وعلى التابعين والعلماء العاملين الاثبات \*  
لا سيما امامنا الاعظم وأصحابه الائمة النقات \* سيحان ربك رب العزة عما يصفون \* وسلام على  
المرسلين والحمد لله رب العالمين \* قال شيخ مشايخنا الامام العالم العلامة \* الحبر البصر  
الفهامة \* مؤلف هذه الفتاوى الشريفة رحمه الله تعالى ونفعنا به في الدنيا والآخرة \* وقد فرغت  
من تحريره \* وتجميعه وتحريره \* لثمانى عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الاول سنة ثمان  
وثلاثين ومائتين وألف

وقد طبع ثانيا هذا الكتاب الفائق \* ذى المنهل العذب الرائق \* بدار الطباعة العاصره \* الكائنة  
ببولا قمر القاهره \* في ايام درة زمانه \* وقرّة عين عصره وأوانه \* صاحب المراحم والعزائم  
الجمه \* التي تقصر دون شأوها كل همه \* من بصوارم عدالتهم جيش الجور ثلاثى \* حضرة افندينا  
ولي النعم محمد سعيد باشا \* متع الله الحكومة المصرية بوجوده \* وأروى معاهدا بديل كرمه  
وجوده \* ولا زالت باقباله باسمه النعم \* وبأثامه طيبة النشر \* وكان طبعه ثانيا على ذمة ملتزم طبعه  
أولا الفاضل الشيخ بكر الحلبي المفتي مشغولا ينظر صاحب نظارة المطبعة المذكورة \* التي هي بحسن  
الطبع وجوده التمثيل معروفة مشهورة \* رب البراعة التي لا تنكر \* والآداب التي هي اجل من أن  
تذكر \* حضرة علي جودت افندي \* نظرائه اليه خيا يعيد ويبدى \* مقابلا هذا الجزء الثاني  
على أصله المطبوع سابقا المقابل على خط المؤلف \* ورقة الفقير نصر الپور بنى المكفى  
بابي الوفا \* عفا الله عنه وسامحه فيما عفا \* وقد وافي حد التمام

وعقب من طبعه مسك الختام \* في اواخر رجب \* احد

شهور عام ١٢٧٣ ثلاثة وسبعين من القرن

الثالث عشر \* من هجرة سيد البشر \* صلى

الله وسلم عليه وعلى آله وسائر الصحابة

وجميع أمة الاجابه \* وسلام

على المرسلين \*

والحمد لله رب

العالمين

5489

هذا الجزء الثاني من الفتاوى الحامدية

١٠

هذا الجزء بلغت بصاريف طبعه مبلغ خمسة وعشرون غرشا وعشرة قضاة وخالص الكمره